

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 01 - الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج

والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

# شرح ألفية العراقي

لمحمد بن أبي سعيد الشنقيطي [1322-1396هـ]

- دراسة وتعليق -

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية

تخصص: كتاب وسنة

إشراف:

أ.ح. / مسعود فلوسي

إعداد الطالب:

لمزة بوروبة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة العمل	الصفة في اللجنة
حسين شرفة	أستاذ	جامعة الحاج لخضر - باتنة-	رئيسا
مسعود فلوسي	أستاذ	جامعة الحاج لخضر - باتنة-	مقررا
صالح عسكر	أستاذ	جامعة الحاج لخضر - باتنة-	عضوا مناقشا
نصر سلمان	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا مناقشا
سامي بن شعلال	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا مناقشا
عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1440هـ-1441هـ / 2019م - 2020م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# عبق شنقيطي

قيل في وصف العلامة محمد بن أبي مدين الشنقيطي:

لسمعي أبائك العظام شوطاً      ونلت اللشوط بالرّكض الحثيث  
وفاثوا في القديم معاصريهم      وفئت رجال همّرك في الحديث

محمد سالم ولد محمد - رحمه الله -

"حياة موريتانيا الثقافية" للمفتاح بن حامد (ص 105).

وقيل:

لسمي الهاشمي ومقتفيه      ونابض كل مبتدع لبيث  
علم الحثيث حرصت لوفاه      من السليلين والخت الكبيث  
علم مثل الخفي قد رمت بهرا      ليمتاز السليل من السبيث

عبد الله بن بونه -

الإهداء

إلى...

الوالدين الكريمين أطال الله بقاءهما في طاعته وأكرمني ببرّهما...

والله زوجتي العزيزة: اعترافاً مني وإخلاصاً...

والله فتيات الصبي: أروهن وسلمهن وأوئلهن آمال المستقبل...

والله الإخوة الأشقاء لسواهم الوفاء: لسامعهم ومهديهم، وأخواتهم النبيلات: فائزة  
وحنان وكريمة وأزواجهن وأبنائهن...

والله طلاب العلم في مشارق الأرض ومغاربها..

أهديهم هذا العمل...

## ننـجـر وعر فـان

الحمـد والشـكر لله أوّلا وآخرا ظاهرا وباطنا .

كما أتوجه بالشـكر الجزيل لمن تفضل علي بالإشراف علي هذه الرسالة، فضيلة الأستاذ الدكتور: مسعود فلولسي دام ظلّه في طاعة ربه، ومدّ في عمره، وبارك في علمه وأخلاقه، فلقـد كان نعم الموجّه .  
- لفضله الله -

كما أتوجه بالشـكر الجزيل لبعض شيوخنا في بلاد شنقيط، وأخص بالـذكر منهم العلامة الشّيخ إبراهيم بن يونس بن الشّيخ لسيديا، والشّيخ محمد بن محمد بن أبي مدين عليّ تـكـرّمهما بالمساعدة مما سهّل في إنجاز البحث .  
كما لا أنسى جـلّ إخواني ممن ساهم في إخراج هذا العمل خاصّة ممن أمانني في الحصول علي بعض الكتب من موريتانيا .

كما أتوجه بالشـكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة .

والله كل أحبائي وإخواني ممن لهم صلة بي .

الجميع تقبلوا مني هذا الرضاب المعسول، وجزاكم الله ممّا خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتكم .

أمـين .

هـ قـ طـ هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا،  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا به وتوحيدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما مزيدا.

**أما بعد:** فإن خدمة السنة النبوية المشرفة رواية ودراية واجب شرعي على من أخذ الله  
منهم الميثاق من أهل العلم؛ لأنها مصدر من مصادر التشريع في دين الإسلام، فهي من أسمى  
العلوم قدرا وأنفعها أثرا، وقد قيض الله تعالى لها عبر القرون والأجيال فحول الرجال، فأفنوا  
أعمارهم، وبذلوا أنفاسهم وأوقاتهم، وقدموا كرائم أموالهم في البحث والدّرس في الرواية والإسناد،  
واستنهاض البلاد، والسعي في منابها بالارتحال، كل ذلك في سبيل الله والذّب عن سنة رسول  
الله صلّى الله عليه وسلّم، فكانوا بحق أطوادا شامخة، وبدورا مشرقة، وجوههم بنصرة الحديث  
زاهرة، وألسنتهم بالصدق ناطقة، جهابذة خلد التاريخ معطر آثارهم، فبهم . بعد الله . حُفِظت  
أنفاس رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من عادية الكذب والتّحريف، وسلّمت تلك النصوص  
من البهتان والتّزييف، فلله دُرهم هم حُرّاس الأرض، كما أنّ الملائكة حُرّاس السماء.

وقد تنوّعت اهتماماتهم وجهودهم فشملت مجالات واسعة وميادين كثيرة، ونوّعوا مصنّفاتهم  
في شتى الفنون المتعلّقة بالحديث النبوي مثونا وأسانيد، ومن ذلك عنايتهم بعلم مُصطلح الحديث  
وقوانين الرواية في أصول ضابطة قويمه، وموازن عادلة دقيقة.

وكان من أوائل الرجال الذين عبّدوا مهايغ هذا الفنّ النّضير، وأقاموا له منارات يُهتدى بها،  
العلامة الحافظ أبو عمرو عثمان ابن الصّلاح المتوفى سنة 643 هـ، حيث إنه ألف كتابه  
الذي شهّر بـ"علوم الحديث" جمع به شتات مقاصد هذا العلم، وأسوار هذا الفن، ولذا لقي  
عناية خاصة من قبل العلماء والدّارسين، فكّم من ناظم له ومختصر، ومُستدرك عليه ومُقتصر،  
ومُعارض له ومُنتصر، كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ومَن كان له القُدحُ المعلى في خدمة هذا السّفر الجليل الحافظ المدرّه زين الدّين أبو الفضل  
عبد الرّحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة 806 هـ، حيث إنّه نظم كتاب ابن الصّلاح في

أرجوزة تروى على ألف بيت شعري، مع ما حلّى به نظمه من زياداتٍ واستدراكاتٍ ونُكّتٍ تدلُّ على علميته، ومُكنته من هذا الفنِّ، وسمّى نظمه بـ"البصرة والتذكرة".

وقد كتب الله عزَّ وجلَّ لهذه الأرجوزة القبول، فكان لها حضورٌ قويٌّ في الدرس العلمي الحديثي في مختلف الحواضر العلمية في بلاد الإسلام مشرقاً ومغرباً، وصار خليفاً بمن يريد أن يُدليَ إلى روضة هذا الفنِّ أن يقرأ هذا النظم، وأن يهتمَّ به حفظاً وفهماً، ولذا اعتنى العلماءُ بشرحها، وبيان غوامضها، وتقريب مسالكها لطلابها، وكان من تلك الشروح هذا السِّفرُ المبارك لعالمة شَنْقِيط وفخرها مُحَمَّد بن أبي مدين المتوفى سنة 1396 هـ، فهو وإن كان من المعاصرين إلّا أنَّه حاولَ كذلك أن يجمع شتات شروح هذا النظم المبارك، وما كُتِبَ في هذا الفنِّ، وأن يُقرِّبه بعبارة سهلة، وتلخيص حسن، واعتراضٍ رفيع، ونظمٍ بديع؛ يدل على علميته وأنه جارٍ في مضمار من سبقه من الشراح خدمة لهذا النظم المبارك.

ومعلوم إنَّ التأخر والمعاصرة لا يُطَقِّقان حقَّ العالم إذا كان مُتَحَقِّقاً في العلم؛ إذ «ليسَ لِقَدَمِ العَهْدِ يُفْضَلُ القائل، ولا لِجِدْثانِ عَهْدٍ يُهْتَضَمُ المصيبُ، ولكن يُعْطَى كلُّ ما يَسْتَحِقُّ»<sup>(1)</sup>، كما قال أبو العباس المبرِّد رحمه الله.

ولأجل هذا وقع الاختيار على تناول هذا الشرح بالتحقيق والدِّراسة العلمية في رسالة أكاديمية لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية.

## أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

1. إنَّ من أهمِّ الأعمال التي اتَّجَهَتْ إليها أنظارُ العلماء والباحثين هو تحقيق ذخائر المخطوطات والآثار العلمية، وإخراجها إلى النور ليُعَمَّ النَّفَعُ بها، ومما لا شكَّ فيه أنَّ إحياء التُّراث العلمي هو بمثابة الغذاء للعقول والأرواح الذي هو أعظمُ نفعاً من إحياء الأرضِ المواتِ التي هي غذاءٌ للأجسام والأبدان.
2. حرصي الشَّدِيد على الاهتمام بالتُّراث المغاربي، وإبراز جهود علماء الغرب الإسلامي، وبيان الدور الذي قامَ به أبناءُ هذه الرُّبوع الطَّاهرة في حفظِ الشَّريعة، بل هو من بابِ حفظِ عُموم العلم على الأُمَّة الإسلامية كما قال ابن عبد البر رحمه الله.

(1) - "القاموس المحيط" للفيروز آبادي (ص32).

3. أن التَّحْقِيقَ يَتَطَلَّبُ مِنَّا دِرَاسَةً مَعَمَّقَةً فِي مَحْتَلَفِ مَجَالَاتِ الْمَعْرِفَةِ، وَمَا مِنْ شَكِّ أَنْ الطَّالِبَ يَخْرُجَ بَعْدَ هَذِهِ الْجَوْلَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِفَوَائِدَ جَمَّةٍ عَزِيزَةٍ غَزِيرَةٍ، وَيَكُونُ بَوَابَةً لَهُ لِلْوُجُودِ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِتَرَاثِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ خِدْمَةً وَتَعْرِيفًا وَدِرَاسَةً وَتَحْقِيقًا.

4. أَهْمِيَّةُ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ حَيْثُ مَضْمُونُهُ، فَهُوَ يَمْتَنِزُ بِخِصَائِصَ عِدَّةٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمْعُ وَالتَّحْرِيرُ وَالسَّبْكُ، وَالتَّصْحِيحُ وَالنَّظْمُ، وَالتَّلْخِصُ الْحَسَنُ، وَبَيَانُ الْمُسْتَعْلَقِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَبْنُوثٌ فِي بَابِهِ، فَهُوَ إِضَافَةٌ لِلْمَكْتَبَةِ الْخَاصَّةِ بِعُلُومِ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ.

## أهداف البحث:

قصدتُ من خلال هذا البحث أن أصل إلى الأهداف التالية:

1. التَّعْرِيفُ بِرَاقِمِ الْكِتَابِ، وَهُوَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَدِينِ الشَّنْقِيطِيِّ الْفَقِيهَ الْمَحْدِّثَ اللَّغْوِيَّ، وَالِاسْتِفَادَةُ مِنْ بَعْضِ آثَارِهِ وَتَرَاثِهِ، وَحِفْظُ جَانِبٍ مِنَ التَّرَاثِ الْكَبِيرِ وَالْعَرِيقِ لِعُلُومِ الشَّنَاقِطَةِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي بَلَغَ بَعْزُهُ مَنَاكِبَ الْجُوزَاءِ، قَالَ ابْنُ بُونَا رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَنَلْبَسُ رِجْلَ رِجْلِ الْإِشْرَافِ مُنْتَظِمٍ أَجَلُ ذَا الْعَصْرِ قَدْرًا دُونَ أَجَلِنَا  
قَدْرًا أَتَيْنَا ظَهْرَ الْعَيْلِ مَدْرَسَةً بِهَا نَبِيٌّ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَبْيَانًا.

2. إِبْرَازُ وَإِخْرَاجُ الْكِتَابِ فِي أَجْهَى حَلَّةٍ وَأَحْسَنَ صُورَةٍ تَسُرُّ النَّاطِرِينَ وَالْقَارِئِينَ.

3. إِثْرَاءُ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكِتَابٍ مَحْرَرٍ فِي مَجَالِ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الْمِصْطَلَحِيَّةِ.

## منهج الدراسة والتلقيق

هذا العمل يشتمل على قسمين: قسم الدراسة، وقسم التَّحْقِيقِ.

### أولاً: قسم الدراسة

وَأَلْتَزِمُ فِيهِ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَاسِبُ مَعَ الصَّبْغَةِ التَّارِيخِيَّةِ لِهَذَا الْقِسْمِ.

### ثانياً: قسم التَّحْقِيقِ:

وَأَلْتَزِمُ فِيهِ غَالِبًا بِالْمَنْهَجِ الْاسْتِقْرَائِيِّ فِي تَتَبُّعِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَحْقِيقِ النَّصِّ؛ لِاسْتِنْبَاطِ مَنْهَجِ الْمُؤَلِّفِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ، مَعَ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ الَّذِي يَتَوَافَقُ وَالصَّبْغَةَ الْاسْتِقْرَائِيَّةَ.

## خطة البحث:

طبيعة هذه الأطروحة اقتضت الخطة التالية:

قسمت البحث إلى قسمين:

1. قسم الدراسة: ويشتمل على مقدمة وباين.

المقدمة: ذكرتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، والمنهج المتبع، وتفصيل الخطة.

الباب الأول: التعريف بالحافظ العراقي ونظمه الألفية.

الفصل الأول: التعريف بالحافظ العراقي.

الفصل الثاني: كتاب نظم الألفية "التبصرة والتذكرة".

الباب الثاني: التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين وكتابه شرح ألفية العراقي.

الفصل الأول: التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب (شرح ألفية العراقي).

2. قسم التحقيق: وهو أساس الأطروحة ولبُّها، ويمكن أن أخص منهجي الذي التزمته في

التحقيق في البنود التالية:

1- حاولت قدرَ المستطاع ضبط النصِّ كما أراده مصنِّفه، سواء مع الألفية وهي نظم الحافظ العراقي، أو مع الشَّرح، مستعينا بكلِّ ما طُبِع من الكتب في هذا المجال، مع وضع الفواصل، وعلامات التَّرقيم والتعجُّب والاستفهام، وتحديد بداية الأسطر وغيرها؛ كل ذلك من أجل فهم النص وتوضيح المعاني.

2- عزوت الآيات القرآنية من مواطنها في المصحف مع الإشارة إلى اسم السُّورة ورقم الآية معتمداً على المصحف الإلكتروني برواية ورش عن نافع.

3- خرَّجت الأحاديث النبوية الشَّريفة من مصادرها الأصلية تخريجاً علمياً حسب الطاقة، وما كان منها في الصَّحاحين اكتفيت بهما، وإن كان في غيرهما خرَّجته مع ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصفحة غالباً، مع ذكر الحكم على الحديث مستعينا بما ذكره الأئمة الأعلام، وجهابذة الحديث، ونُقَّاد الأثر.

4- عزو الآثار المنسوبة إلى الصَّحابة والتابعين إلى مصادرها الأصلية.

5- تتبعت النصوص التي يوردها الشَّارح في صلب الكتاب، فأحيلها إلى مصادرها الأصلية، وفي حالة عدم التمكن من الوقوف على المصدر الأصلي أُحيل على المصدر الذي نقل

من الأصل، فإن عدم ذلك أحيل على أي مصدر وإن نزل، فإن لم أجد أنبه إلى أي لم أقف عليه.

6- ترجمت لكل من ظهر لي خفاؤه من الأعلام بذكر نسبه ووفاته، بخلاف المشهورين من الصحابة والتابعين والأئمة وأصحاب كتب الأئمة المشهورة.

7- نسبت الأبيات الشعرية التي استشهد بها الشارح في كتابه من دواوين ناظميها، أو إلى أقدم مصدر ذكرت فيه.

8- تتبعت الشارح فيما يورده من المذاهب، سواء كانت لغوية أو فقهية أو أصولية، ووثقتها من المصادر التي تُعنى بتلك العلوم.

9- عرفت بالطوائف والفرق والأماكن بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في هذا الباب، وإذا لم أجد التوثيق من الكتب المتخصصة أرجع إلى الشبكة العنكبوتية خاصة في البلدان.

10- غالبا ما أذكر المصنف باسم: الشارح، وصاحب النظم باسم: "الناظم".

11- علقت على كل ما يحتاج إلى تعليق من توضيح عبارة، أو دفع توهم، أو تبين مُغلق، أو تصحيح شيء معين، أو غير ذلك.

12- قدّمت للكتاب بدراسة يظهر لي . والله أعلم . أنها كافية كمدخل إليه.

13- وضعت خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي وصلت إليها، كما أنني أنبه إلى أنني حاولت قدر المستطاع أن أكون وسطيا في التحقيق والتعليق على الشرح؛ لئلا يُثقل كاهل الكتاب، والله الموفق لكل خير.

**خاتمة:** وقد عرضت فيها أهم النتائج التي لاحت أثناء هذا العمل المبارك، أجمالها

فيما يلي:

1 . مكانة ناظم الألفية الحافظ العراقي بين علماء الحديث في عصره ومن جاء بعده، فهو بحق كلمة إجماع كما قال تلميذه الحافظ السخاوي.

2 . مكانة نظم الحافظ العراقي (ألفية الحديث) في عصره فمن بعده، لما لها من الخصائص والمميزات الكثيرة من الأصالة، والشُمول، وحسن الترتيب، ومتانة السبك، وقوة التمثيل، مما أهّلها لأن تترنّع على عرش الدّرس العلمي الحديثي المصطلحي في مختلف الحواضر العلمية ببلاد الإسلام شرقاً ومغرباً.

3 . التعريف بالعلامة محمد بن أبي مدين الشنقيطي، من خلال ترجمة موسّعة تقرّب لنا شيئاً من حياته العلمية والشخصية، وبيان علميته التي خفيت على كثير من الباحثين والدارسين، ولتكون نبراساً يهتدي بها طلاب العلم العاملين.

4 . إبراز مكانة شرح ألفية العراقي لمحمد بن أبي مدين، وبيان خصائصه ومميزاته، ورغم تأخّره حاول أن يجمع شتات شروح هذا النظم المبارك، بل تجاوزه إلى كثير من كتب المصطلح التي وقف عليها، كل ذلك بتلخيص حسن، ونقل صحيح، واعتراض رفيع، ونظم بديع، مما يؤهله لأن يكون مرجعاً في بابه، لا يستغني عنه طلاب علوم الحديث.

وحلّيتُ البحث في الختام بالفهارس الفنيّة والعلمية التّالية:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس أطراف الأحاديث النبوية.
- فهرس آثار الصحابة.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس القبائل.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الكتب الواردة في الكتاب.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

## المصادر والمراجع:

تنوّعت عندي المصادر والمراجع في هذه الأطروحة نظراً لتنوّع مصادر صاحب الكتاب في علم المصطلح خاصّة، وكُتِب السير والتّراجم، وكُتِب مَثُون الحديث النَّبوي، وكُتِب التّاريخ، وكُتِب اللغة العربية والمعاجم، وبعض كُتُب التّفاسير، وكُتِب الفقه والأصول، وغيرها. ونظراً لكبر حَجْم المخطوط، وكونه في الدِّراسات الحديثية ناهز عدداً المصادر والمراجع سبعمائة، وهو عددٌ ليس باليسير على من يعاني مثل هذه البحوث.

## الدِّراسات السابقة:

إنّ هذا المخطوط الذي أتولّى تحقيقه ودراسته في هذه الأطروحة، لم أجد في حدود علمي من خدمه وحققه من قبل، بل هو حبيس الأدرج إلى الآن. وأما بخصوص المؤلف فهناك من ترجم له في ثنايا بعض الكُتُب ترجمة مقتضبة، وهي تراجم شحيحة جداً، وقد أعدّ بعضُ أبنائه . بحمد الله . وهو أحمد ولد أبو مدين الشنقيطي - رحمه الله - رسالة أكاديمية تتعلّق بحياته وآثاره أسماها: "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره"، وهي غير مطبوعة إلى تاريخ الناس اليوم، وبحمد الله قد استفدت منها الكثير فيما يتعلق بحياة الشارح رحمه الله تعالى.

## صعوبات البحث:

لكلِّ بحث صعوباته ومشاقه، ولم يخل ببحثي من ذلك ومنها:

- 1 . قلة الدِّراسات المتعلّقة بالمؤلف . رحمه الله ، إذ المصادر المتعلّقة بتاريخ موريتانيا وعلمائها شحيحة جداً، وما كُتِب منها أغلبه مخطوط، يصعب الوصول إليه، وقد ذكر المؤلف في شرحه نصوصاً عن عددٍ من علماء تلك البلاد بعضها لم أهدد إليه أصلاً مع حرصي على سؤال عددٍ من علماء تلك البلاد، وبعضها وصلتُ إليه بمشقة.
- 2 . كبر حَجْم المخطوط مما اقتضى منِّي طول النَّفس، والصِّبر الجميل في الكتابة والمقابلة والتصحيح والتّخريج والعزو؛ مما أخذ منِّي زمناً ليس باليسير.
- 3 . تعلّق بعض مباحث هذا الكتاب بعُلم أخرى كالنحو والعروض، والفقه والأصول، والتّاريخ وغيرها، ممّا لا قبيل للباحث في بعض المسائل الجزئية المتعلّقة بها إلاّ بالاطّلاع والرُّجوع إلى مصادرها الأصلية؛ مما زاد في وقت تحقيق الكتاب.

4. صعوبة الرجوع إلى بعض المصادر التي ذكرها الشارح في كتابه هذا تبعاً لغيره، إماً من جهة عدم توفر المصادر والمراجع أصلاً، وخاصة المتعلقة ببلاد الشارح، أو من جهة توثيق بعض الأقوال لبعض العلماء الذين لهم مؤلفات كثيرة.

### هَذَا وَفِي خَاتَمَةِ هَذِهِ التَّحْقِيمَةِ أَقُولُ:

1- الحمد لله جلّ في علاه الذي منّ عليّ بإكمال هذا البحث.  
2- كما أنني أثني بالشكر لكل من ساهم في إثراء هذا البحث بدءاً بالمشرف الأستاذ الدكتور مسعود فلوسي، وأعضاء لجنة مناقشة البحث وغالبهم من شيوخ وأساتذتي في المراحل الجامعية، لإثراء البحث والبلوغ به إلى كمالات الإتقان.  
ومن معاهد الشكر التي لا تنسى ثنائي العطر من رحاب هذه الجامعة الغراء لبعض شيوخنا في موريتانيا وأخص بالذكر العلامة إبراهيم بن يوسف بن الشيخ سيديا الذي كان له قدر كبير من الفضل في إثراء هذا البحث؛ ولولد الشيخ محمد وهو عبد الله بن الشيخ محمد جزاكم الله عنا خيراً وتقبل منكم صالح العمل.

3- وأقول اعتذاراً هذا جهد المقل، وأبى الله إلا أن يكون كتابه كاملاً، ولذا اعتذرتُ لشيوخ وأساتذتي من ذوي الألباب عن التّقصير الواقع في هذا الكتاب، وأرجوا لمن وقف على هذا العمل أن ينظر إليّ بعين الرّضا والصّواب فما كان من نقصٍ كملوه، ومن خطأ أصلحوه، فقلّما يخلصُ مصنّفٌ من الهفوات، أو ينجو مؤلّفٌ من العثرات.

وما نَحْنُ في موازين العلم والعلماء إلا كما قال الشّاعر:

لَعَمْرُ أَبِيهِ مَا نُسِبَ الْمُهَلِّهِ  
إِلَى حِرْدٍ وَفِي الدُّنْيَا حِرْدٌ  
وَأَمِنْ الْبِلَادِ إِذَا انْتَهَرْتِ  
وَصَوِّغَ نَبْهَارُ عَجِي الْمَشِيرِ

والله أسأل التّوفيق والإخلاص في القول والعمل، ورفع أقدارنا في الدارين، وتقبل منا ومنكم صالح الأعمال، وأسبل شآبيب الرحمة على قبر العلامة محمد بن أبي مدين أمين.

وَسَلِّمُ اللَّهُ وَسَلِّمُ وَبَارِكْ عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَلِّبِهِ أَجْمَعِينَ.  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

# القسم الدراسي

وفيه بابان:

الباب الأول: التعريف بالحافظ العراقي ونظمه

الألفية

الباب الثاني: التعريف بمحمد بن أبي مدين وشرحه على

ألفية العراقي.

# الباب الأول:

## التعريف بالحافظ العراقي ونظمه الألفية

وفيه فصلان وهما:

الفصل الأول: التعريف بالحافظ العراقي.

الفصل الثاني: التعريف بنظم الألفية.

## الباب الأول: التعريف بالحافظ العراقي ونظمه الألفية

يعدُّ هذا الكتاب شرحاً لألفية الحافظ العراقي، ولا بدَّ لنا استكمالاً لمتطلَّبات التَّحقيق أن نعرِّج على ترجمة موجزة للحافظ العراقي، وأن نتكلَّم عن نظمهِ الألفية، وذلك لتكوين صورة مجملية لدى القارئ عن مكانته العلمية العالية، وأهم مميَّزات نظمهِ الذي كان له حضور قويٌّ في الحواضر العلمية. وقد اشتمل هذا الباب على فصلين اثنين، الأول خصَّصته للكلام عن حياة الناظم، والثاني عن نظم الألفية.

# الفصل الأول:

## التعريف بالحافظ العراقي.

وفيه مبحثان، وهما:

المبحث الأول: حياته الشخصية.

المبحث الثاني: حياته العلمية .

## الفصل الأول: التعريف بالحافظ العراقي

### المبحث الأول: حياته الشخصية

#### المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ابن إبراهيم الرزازي<sup>(1)</sup> المهراني<sup>(2)</sup> العراقي المصري الكردي<sup>(3)</sup> الشافعي، أبو الفضل زين الدين الأثري، محدث الديار المصرية<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الثاني: مولده

وُلد الحافظ العراقي سنة خمس وعشرين وسبعمائة (725 هـ)، في شهر جمادى الأولى، وقد اختلف في يوم ميلاده، فقيل: ولد في التاسع من الشهر المذكور<sup>(5)</sup>. وقيل: في الحادي عشر منه<sup>(6)</sup>.

(1) - نسبة إلى منشأة المهراني التي وُلد فيها، وهي موضع بين مصر والقاهرة، "طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص543).  
(2) - نسبة إلى رازنان وهي بلدة من أعمال إربل، وهي محافظة في شمال العراق، "الضوء اللامع" للسخاوي (171/4)، وفي "طبقات الحفاظ" للسيوطي (543): نسبة إلى رازيان بالياء، والله أعلم.  
(3) - نسبة إلى أقوام يقطنون شمال العراق، فأصل المترجم منهم، ينظر: "الأنساب" للسمعاني (79/11).  
(4) - تنظر ترجمة في: "طبقات الفراء" لابن الجزري (345/1)، و"إنباء الغمر بأبناء العمر" لابن حجر العسقلاني (275/2-278)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهبة (33/4)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" لابن فهد (ص220)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص543)، و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسخاوي (171/4)، و"شذرات الذهب" لابن عماد الحنبلي (87/9) و"البدر الطالع" للشوكاني (354/1)، و"فهرس الفهارس" لعبد الحي الكتاني (815-814/2).  
(5) - "فهرس الفهارس" لعبد الحي الكتاني (815/2).  
(6) - "غاية النهاية" لابن الجزري (345/1).

وقيل: في الحادي والعشرين منه<sup>(1)</sup>.

وقد وُلد الحافظ العراقي بمنشأة المَهْراني بين مصر والقاهرة على شاطئ النيل<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: صفاته الخلقية والخلقية

كان الحافظ العراقي معتدلاً القامة إلى الطُّول أقرب، كثَّ اللحية، منوَّر الشَّبية، جميل الصُّورة<sup>(3)</sup>. وكان رحمه الله كثير الوَقار، نزر الكلام، طارحاً التكلف، لطيف المزاج، سليم الصدر، كثير الحياء، متواضعاً، حسن الفُكاهة<sup>(4)</sup>.

وكان صداعاً بالحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، يشدِّد في موضع الشَّدة، ويلين في موضع اللين، ولا يهابُ سلطاناً ولا أميراً في قول الحقِّ وإن كان مرّاً<sup>(5)</sup>.

وبالجملة كان ذا فضائل جمَّة من مكارم الأخلاق ومحاسن الشَّيم والآداب<sup>(6)</sup>.

### المطلب الرابع: وفاته

توفي الحافظ العراقي ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة ستِّ وثمانمائة (806 هـ) بالقاهرة، ودُفن صبيحة يوم الأربعاء خارج باب البرقية، وكانت جنازته مشهُودة، وله من العُمُر إحدى وثمانون سنة وربع<sup>(7)</sup>، فرحمه الله رحمة واسعة.

ولمكأنه العراقي الغالية في نفوس أهل زمانه، توجَّع لفقدته الجميع، ورثي بقصائد كثيرة منها قول ابن الجزري<sup>(8)</sup>:

رحمةُ الله للعراقيّ تترى      حافظِ العَصْرِ حَبْرُهَا بِاتِّفَاقِ

(1) - ذيل تذكرة الحفاظ " لابن فهد (ص220)، و"الضوء اللامع" (171/4)، و"البدر الطالع" (354/1).

(2) - "الضوء اللامع" (171/4)، و"طبقات الحفاظ" (ص543).

(3) - "الضوء اللامع" (177/4).

(4) - "الضوء اللامع" (175/4)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للسيوطي (ص371-372).

(5) - "ذيل تذكرة الحفاظ" لابن فهد (ص229).

(6) - "الضوء اللامع" (175/4).

(7) - "إنباء الغمر" (277/2)، و"الضوء اللامع" (177/4).

(8) - "الضوء اللامع" (176/4).

أَنْنِي مُقْسِمٌ أَلِيَّةٌ صِدْقٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْبِلَادِ مِثْلُ الْعِرَاقِي

ورثاه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة طويلة مطلعها<sup>(1)</sup>:

مُصَابٌ لَمْ يُنْفَسْ لِلخِنَاقِ أَصَارَ الدَّمْعَ جَارًا لِلْمَآقِي

فَرَوْضُ الْعِلْمِ بَعْدَ الرَّهْوِ ذَاوٍ وَرَوْحُ الْفَضْلِ قَدْ بَلَغَ التَّرَاقِي

وَبَحْرُ الدَّمْعِ يَجْرِي فِي انْدِفَاقٍ وَبَدْرُ الصَّبْرِ يَسْرِي فِي الْمَحَاقِي

(1) - "إنباء الغمر" (278/2).

## المبحث الثاني: حياته العلمية

### المطلب الأول: طلبه للعلم

أقبل الحافظ العراقي على طلب العلم في المراحل الأولى من حياته، ومنذ أن كان فتىً يافعاً، وغلاماً غضاً، وقد حرصَ عليه والده وسعى في تعليمه، وكان من ثمار ذلك أن حفظ القرآن الكريم وله من العمر ثمان سنوات، مع ما وهبه الله تعالى من حافظة قويّة، وذكاء حارق، فاشتغل بعلم القراءات منهمكا في تحصيله حتى نهاه القاضي عز الدين ابن جماعة قائلاً له: «إنّه علم كثير التعب، قليل الجدوى، وأنت متوقّد الدّهن، فاصرف همّتك إلى الحديث» (1).

وأقبل على الفقه وأصوله وكان قد حفظ كتاب "التنبية" في فروع الشافعية (2)، وأكثر كتاب "الحاوي" للماوردي (3)، وبرع في هذه الفنون، ونبع حتى كان شيخه جمال الدين الإسوي يُثني على فهمه، ويستحسن كلامه في الأصول، ويُصغي لمباحثه فيه، ويقول: «إنّ ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ» (4).

ثم انصرف الحافظ العراقي إلى الحديث النبوي، وأقبل عليه بهمة عالية، وعزيمة قويّة، وحسن جماع، وحُبب إليه، وأكبّ عليه، وتوغّل فيه، وتضلّع فيه رواية ودراية، حتى صار المعوّل عليه في حلّ مشكلاته، وإيضاح مُعضلاته، واستقامت له الرّياسة فيه، والتفرّد بفنونه، فبرز وبز الأقران، حتى شهد له بذلك شيوخ عصره وأئمة دهره، وسلّموا له فيه (5).

(1) - ذيل تذكرة الحفاظ " لابن فهد (ص226)، و"الضوء اللامع" (172/4).

(2) - كتاب "التنبية" في فروع الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي، وهو مطبوع متداول.

(3) - "الحاوي الصغير" في الفروع لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي، المتوفى سنة 665هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (277/8).

(4) - ذيل تذكرة الحفاظ " لابن فهد (ص226)، و"الضوء اللامع" للسخاوي (172/4).

(5) - "إنباء الغمر" (275/2 - 276)، و"الضوء اللامع" (173/4).

وأقدم ما وجد له من السَّماع سنة سبع وثلاثين وسبعمائة (737 هـ)، من الأمير سنجر الجاولي، والقاضي تقي الدِّين الأحنائي المالكي، وغيرهما<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: رحلاته العلمية

تعتبر الرِّحلة في طلب العلم سنن المحدِّثين، الذين رحلوا إلى الأقطار، وقطعوا بذلك الفيافي والقفار، وتحملوا مشاقَّ السَّفَر، وركبوا الخطر، خدمةً للسنة النبوية، وتأديةً لأمانة التبليغ، ومن هؤلاء الحافظُ العراقيُّ، فقد ذكرت مصادر ترجمته أنه سافر إلى كثير من الأقطار الإسلامية داخل مصر وخارجها، ومن ذلك: مكة المكرمة، والمدينة النبوية، والشَّام، وبيت المقدس، ودمشق، وحلب<sup>(2)</sup>، والإسكندرية، وحمص<sup>(3)</sup>، وطرابلس<sup>(4)</sup>، وغزة<sup>(5)</sup>، وغيرها إلى تمام ستَّة وثلاثين بلدا، بحيث إنَّه أفردَ البلدانات بالتَّخريج<sup>(6)</sup>.

### المطلب الثالث: شيوخه

لقد ظهرَ من خلال ذكرنا لرحلات الحافظ العراقي العلمية، وطلبه للعلم، أنه أخذَ عن عدد كبير من المشايخ، يشقُّ علينا أن نحصرهم أو نحيطَ بهم، ولكن نذكرُ طائفةً منهم على ترتيب كلِّ فرِّ من الفنون مُقتصرًا على أشهرهم.

### أولاً: في القراءات

1- برهان الدِّين إبراهيم بن لاجين الرشيدي، المتوفى سنة 749 هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - "الضوء اللامع" (171/4).

(2) - حلب: بفتح الحاء واللام، مدينة كبيرة مشهورة بالشَّام، توصف برقة الهواء، "معجم البلدان" (282/2).

(3) - حمص: بكسر الحاء، بلد مشهورة بين دمشق وحلب، "معجم البلدان" (304-302/2).

(4) - طرابلس وأطرابلس: اسم لبلدتين كبيرتين، إحداهما على ساحل الشَّام مما يلي دمشق، والأخرى من بلاد الغُرب، والمشهور إثبات الألف، ينظر: "الأنساب" للسمعاني (299/1)، والأولى تابعة الآن لدولة لبنان، والثانية هي عاصمة ليبيا حالياً.

(5) - هي مدينة بالشَّام من فلسطين، غربي عسقلان، وهي معروفة، "معجم البلدان" (202/4).

(6) - "ذيل تذكرة الحافظ" (ص 223-225)، و"إنباء الغمر" (276/2)، و"الضوء اللامع" (172/4).

(7) - تنظر ترجمته في: "الدليل الشافعي على المنهل الصافي" لابن تغري بُردى (30/1)، و"غاية النهاية" (32/1).

2- أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود أبو العباس الحلبي، المعروف بابن السمين النحوي،  
إمام مفسّر، توفي سنة 756هـ<sup>(1)</sup>.

3- عمر بن محمد بن علي بن فتوح الدّمهورى المصرى، أقرأ القراءات بالحرمين الشريفين، توفي  
بمكة سنة 752هـ<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: في الفقه والأصول

1- محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان الكنانى، توفي سنة 749هـ<sup>(3)</sup>.

2- عماد الدين محمد بن إسحاق البليسي، توفي سنة 749هـ<sup>(4)</sup>.

3 عبد الرّحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي، جمال الدين الإسوي، علامة إمام أصولي  
بارع، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة 772هـ<sup>(5)</sup>.

4 - محمد بن أحمد الدّمشقي ثم المصرى، شمس الدين ابن اللبان، المتوفى سنة 749هـ<sup>(6)</sup>.

### ثالثا: في الحديث وعلومه

1- أحمد بن أبي الفرج اليابا الشافعي، شهاب الدين، توفي سنة 749هـ<sup>(7)</sup>.

2- خليل بن كيكلدي بن عبد الله، صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدّمشقي الشافعي، أحد  
الحقّاط الأعلام، أخذ عنه العراقي في بيت المقدس، وعظّم شأنه، ووصفه بالفهم والمعرفة والحفظ  
والإتقان، توفي سنة 761هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - تنظر ترجمته في: "الضوء اللامع" (172/4)، و"غاية النهاية" (138/1).

(2) - "الضوء اللامع" (172/4)، و"غاية النهاية" (527/1).

(3) - "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (70/3-72)، و"حسن المحاضرة" للسيوطي (428/1).

(4) - ذكره ابن فهد في "لحظ الأخطاط" (ص226)، وترجمته في: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (75/3).

(5) - "لحظ الأخطاط" (ص226)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (35/4)، وترجم له ترجمة حافلة في (132/3).

(6) - ذكره ابن فهد في "لحظ الأخطاط" (ص126)، وترجمة ابن اللبان في: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (94/9).

(7) - ذكره ابن فهد في "لحظ الأخطاط" (ص128).

(8) - "لحظ الأخطاط" (ص225)، وتنظر ترجمة العلائي في: "الدرر الكامنة" (90/2)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للحسيني (ص43).

- 3- علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، علاء الدين، الشَّهير بابن التُّركماني، الحنفي، المتوفي سنة 750هـ<sup>(1)</sup>، وبه تخرج العراقي وانتفع<sup>(2)</sup>.
- 4- عبد الرَّحيم بن عبد الله بن يوسف بن محمَّد الأنصاري، أبو محمَّد المعروف بابن شاهد الجيش، توفي سنة 746هـ<sup>(3)</sup>، سمع منه العراقي "صحيح البخاري"<sup>(4)</sup>.
- 5- محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم الميِّدومي المصري، أبو الفتح، حافظ مسند، وهو من أعلى شيوخ الحافظ العراقي إسناداً<sup>(5)</sup>، توفي سنة 754هـ<sup>(6)</sup>.
- 6- محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات الدِّمشقي الأنصاري العبَّادي، المعروف بابن الحَبَّاز، المتوفي سنة 756هـ<sup>(7)</sup>، أكثر الحافظ العراقي عنه<sup>(8)</sup>.
- 7- عبد الله بن محمَّد بن إبراهيم بن نصر بن فهد الدِّمشقي الصَّالحي، الحنبلي، تقي الدِّين، أبو محمَّد المعروف بابن قيِّم الضيائية، المتوفي سنة 761هـ<sup>(9)</sup>.
- إلى غير ذلك من الشُّيوخ الذين ذكرهم مَنْ ترجم للحافظ العراقي -رحمه الله تعالى-<sup>(10)</sup>

### المطلب الرابع: تلاميذه

لقد أظبقت شهرة الحافظ العراقي الآفاق، فرحل إليه طُلاب العلم من المشرق والمغرب؛ لكي ينهلوا من معينه الصَّافي، ويحصِّلوا من علومه ودرره العوالي؛ إذ صارَ حافظ العصر بلا مُنْازع، فكثُر على بابهِ الطُّلاب، وازدحموا على درسه، فكان عددهم

(1) - ترجمته في: "الجواهر المضية" للقرشي (582/2-583)، و"الدرر الكامنة" (84/3).

(2) - "لحظ الأخطأ" (ص222).

(3) - ترجمته في: "الدرر الكامنة" (357/2).

(4) - "لحظ الأخطأ" (ص222).

(5) - ذكره الحافظ ابن حجر في "إنباء الغمر" (276/2).

(6) - تنظر ترجمته في: "الدرر الكامنة" لابن حجر (157/4-158).

(7) - ترجمته في: "الدرر الكامنة" (384/3)، و"شذرات الذهب" (310/8).

(8) - "لحظ الأخطأ" (ص223)، و"الضوء اللامع" (172/4).

(9) - ذكره السخاوي في "الضوء اللامع" (172/4)، وترجمته في: "الدرر الكامنة" (283/2)، و"شذرات الذهب" (329/8).

(10) - ينظر للتوسع في ترجمته ما كتبه محققاً كتاب "فتح المغيٲ" للسَّخاوي (37-28/1) قسم الدِّراسة.

كبيراً، وجمعتهم وفيراً، ولذا فإنَّ إحصاءهم يعدُّ ضرباً من المحال، وسأقتصر هنا على ذكر أشهرهم ممن يصحُّ أن يُطلق عليهم بأنَّهم خيرٌ بجوا مدرسته، وصنيعه ملكته، وهم على التوالي كما يلي:

1- أحمد بن عبد الرَّحيم العراقي، أبو زُرعة، ولد الحافظ العراقي، وهو من فرسان هذا الفنِّ، وأحد أعلامه الأفاضل، مُحدِّث حافظ، توفي سنة 826هـ<sup>(1)</sup>.

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شهاب الدِّين أبو الفضل، شيخ الإسلام، وإمام الحَقَّاط في زمانه، صاحب التَّصانيف النافعة، المتوفى سنة 852هـ<sup>(2)</sup>.

3- أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان بن عمر الكتَّاني، شهاب الدِّين البوصيري، المتوفى سنة 840هـ<sup>(3)</sup>.

4- إبراهيم بن محمَّد بن خليل الطرابلسي الأصل، الحافظ أبو الوفاء سبط ابن العجمي، توفي سنة 841هـ<sup>(4)</sup>.

5- عبد الرَّحيم بن محمَّد بن عبد الرَّحيم بن علي بن الحسن بن محمَّد، أبو محمَّد المعروف بابن الفرات، القاهري، المتوفى سنة 851هـ<sup>(5)</sup>.

6- علي بن أبي بكر بن سليمان بن عمرو بن صالح الهيثمي، الحافظ نور الدِّين أبو الحسن، رفيق الحافظ العراقي وتلميذه، لازمه وانتفع به، وصاهره على ابنته، وكتب الكثير من مصنَّفاتِه، توفي سنة 807هـ<sup>(6)</sup>.

(1) - "لحظ الأُلحاط" (ص284)، و"إنباء الغمر" (3/311)، و"الضوء اللامع" (1/336).

(2) - "الدليل الشافي" (1/64)، و"الضوء اللامع" (2/36)، و"حسن المحاضرة" (1/363).

(3) - "إنباء الغمر" (4/53) و"الضوء اللامع" (1/251)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للسيوطي (ص379).

(4) - ذكره ابن فهد في "لحظ الأُلحاط" (ص309)، والسَّخاوي في "الضوء اللامع" (1/139) وترجم له الحافظ ابن حجر في "إنباء الغمر" (4/75-76).

(5) - "الضوء اللامع" (4/186-188)، و"الدليل الشافي" (1/410).

(6) - "إنباء الغمر" (2/309)، و"لحظ الأُلحاط" (ص239)، و"الدليل الشافي" (1/446)، و"الضوء اللامع" (5/200).

7- محمّد بن أحمد بن علي بن محمّد، أبو الطيّب الفاسي، ثم المكي المالكي، ولي القضاء بمكة، توفي سنة 832هـ<sup>(1)</sup>.

8- محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد، جمال الدين أبو حامد القرشي الخزومي المكي، المتوفي سنة 817هـ<sup>(2)</sup>.

9- محمّد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال، أبو البقاء الدميري الأصل، القاهري الشافعي، المتوفي سنة 808هـ<sup>(3)</sup>.

10- محمّد بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود البدر، أبو محمّد وأبو الثناء الحلبي الأصل، ثم القاهري الحنفي، ويُعرف بالعيني، شارح صحيح البخاري، المتوفي سنة 855هـ<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الخامس: مكانته العلمية

لقد تبوّأ الحافظ العراقي مكانة علمية عالية؛ لذا أُطبق مُترجموه ومعاصروه على مدحه، والثناء عليه، وأنه علامة جليل القدر، عالي الشأن، وقد شهد له بالتبوع والتقدم في وقت مبكر شيوخه، وبالغوا في الثناء عليه كالسُّبكي، والعلائي، وابن جماعة، ووصفه شيخه الإسنوي: بحافظ الوقت<sup>(5)</sup>.

وقال العزُّ ابن جماعة: «كلُّ من يدّعي الحديث بالديار المصرية سواه فهو مدّع، وكان يراجع فيما يهّمه ويُشكّل عليه»<sup>(6)</sup>.

وأما ما قاله تلاميذه عنه فهو كثير جداً يصعب حصره والإحاطة به، ومن ذلك ما قاله تلميذه الحافظ ابن حجر: «لم نر في هذا الفنّ أتقن منه، وعليه تخرّج غالب أهل عصره»<sup>(7)</sup>.

(1) - "إنباء الغمر" (429/3)، و"الدليل الشافي" (585/2).

(2) - "طبقات الشافعية" لابن قاضي شعبة (67/4) و"لحظ الأخطأ" (ص253)، و"الضوء اللامع" (92/8).

(3) - "إنباء الغمر" (348/2)، و"الدليل الشافي" (708/2) و"الضوء اللامع" (59/10).

(4) - أخذ عن العراقي صحيح الإمام مسلم، وينظر في ترجمته: "الضوء اللامع" (135-131/10)، و"الفوائد البهية في تراجم الحنفية" لأبي الحسنات اللكنوي (ص207-208).

(5) - "طبقات الشافعية" للإسنوي (287/2) وينظر: "لحظ الأخطأ" (ص223-225)، و"الضوء اللامع" (173/4).

(6) - "لحظ الأخطأ" لابن فهد (ص227).

(7) - "إنباء الغمر" (276/2).

وقال صهره وتلميذه الهيتمي: «شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب، ومفيد الكبار ومن دونهم»<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن فهد: «هو الإمام الأوحّد، العلامة الحجّة، الحرّ النّاقّد، عمدة الأنام، حافظ الإسلام،  
فريد دهره، ووّحيد عصره، من فاقّ بالحفظ والإتقان في زمانه، وشهد له بالتفرد في فنه أئمة عصره  
وأوانه»<sup>(2)</sup>.

ووصفه السيوطي بالإمام الكبير، وحافظ العصر<sup>(3)</sup>.

وقال السّخاوي: «هو كلمة إجماع»<sup>(4)</sup>.

### المطلب السادس: أعماله التي أسندت إليه

لقد أسند إلى الحافظ العراقي جملةً من الأعمال العلمية كالتدريس والقضاء، والإمامة والخطابة،  
ففي بلده مصر تولى تدريس الحديث في مدارس كثيرة منها: دار الحديث الكاملة<sup>(5)</sup>، والمدرسة  
الظّاهرية القديمة<sup>(6)</sup>، والمدرسة القراسنقرية<sup>(7)</sup>، وفي جامع أحمد بن طولون<sup>(8)</sup>، كما تولى تدريس  
الْفُقهاء بالمدرسة الفاضلية<sup>(9)</sup> وغيرها.

(1) - مقدمة مجمع الزوائد "نور الدّين الهيتمي (21/1).

(2) - "لحظ الأخطأ" (ص 220).

(3) - "حسن المحاضرة" (360/1)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" (ص 370).

(4) - "فتح المغيث" (7/1).

(5) - ينظر: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (36/4)، و"الضوء اللامع" (174/4)، وهي مدرسة تُنسب إلى بانيها الملك  
الكامل محمّد بن عبد الملك المتوفى سنة 622هـ، "الخطط" للمقريزي (219/4)، و"حسن المحاضرة" للسيوطي (262/2).

(6) - ينظر: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (36/4)، و"الضوء اللامع" (174/4)، وهي المدرسة التي تنسب إلى بانيها  
الملك الظّاهر بيبرس التركي، المتوفى سنة 676هـ، "الخطط" للمقريزي (224/4 - 225)، و"حسن المحاضرة" (264/2).

(7) - "الضوء اللامع" (174/4)، وهي مدرسة تُنسب إلى بانيها الأمير شمس الدّين قراسنقر الجوكندار المنصوري، المتوفى سنة  
728 هـ، "الخطط" للمقريزي (240/4).

(8) - "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (36/4)، و"الضوء اللامع" (174/4)، و"حسن المحاضرة" (246/2).

(9) - "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (36/4)، و"الضوء اللامع" (174/4)، وتُنسب إلى بانيها القاضي الفاضل عبد  
الرحيم بن علي البيساني، المتوفى سنة 596 هـ، "الخطط" للمقريزي (204/4).

وأما القضاء فقد تولَّى قضاء المدينة النبوية، وخطابة مسجدها والإمامة فيه سنة 788هـ، ولبثَ فيها نحو ثلاث سنين<sup>(1)</sup>.

### المطلب السابع: آثاره العلمية

لقد خلفَ الحافظ العراقي تراثاً علمياً كبيراً، وثروة علمية ثمينة، فهو بحقِّ معلِّمة علمية عالية وحافظ مدهش، وباحث متعمِّق، ومؤلف مُكثر، قد شحنَ المكتبة الإسلامية بالكثير من المؤلفات في عمارة علوم الشريعة الغراء.

وقد بدأ التصنيف والتأليف في سنِّ مبكرة، كانت بدايتها مع تخرُّج أحاديث كتاب "الإحياء" لأبي حامد الغزالي، وله من العمر قريبٌ من العشرين سنة<sup>(2)</sup>.

وسنذكر ما وقفنا عليه من مصنَّفات وآثاره بحسب أنواع العلوم.

### القسم الأول:

#### في الحديث وعلومه

- 1- الأحاديث المخرَّجة في الصَّحيحين التي تُكَلِّم فيها بضعف وانقطاع<sup>(3)</sup>.
2. الأربعون البُلدانية، انتخبها من صحيح ابن حَبَّان<sup>(4)</sup>.
3. الأربعون التُّساعية، وهي أربعون حديثاً يوردها المؤلِّف بإسناد يبلغ عددُ رجاله بينه وبين النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تسعة رجال<sup>(5)</sup>.
4. الأربعون العُشارية، وهي أوَّلُ أماليه<sup>(6)</sup>.

(1) - ينظر: "إنباء الغمر" (277/2)، و"الضوء اللامع" (174/4).

(2) - "لحظ الأُلحاظ" (ص228).

(3) - نفسه (ص231).

(4) - نفسه (ص232).

(5) - وهي لمحمد بن محمَّد الميِّدومي خرَّجها الحافظ العراقي، "لحظ الأُلحاظ" (ص232)، و"فهرس الفهارس" (817/2).

(6) - لحظ الأُلحاظ (ص232)، و"فهرس الفهارس" (817/2)، وذكر الكتَّانِي (881/2) أنَّ له منها نسخة عتيقة مسموعة.

5. الباعث على الخلاص من حوادث القُصَّاص<sup>(1)</sup>.

6. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد<sup>(2)</sup>.

### القسم الثاني:

#### كتب في شرح الحديث

1. تكملة شرح "جامع الترمذي" لابن سيّد الناس، وهو شرح حافل<sup>(3)</sup>.

2. طرح الشريب في شرح التقريب، شرح فيه كتابه "تقريب الأسانيد"<sup>(4)</sup>.

### القسم الثالث: كتب في تخريج الحديث

1. الكشف المبين عن تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، وهو كتاب متوسط<sup>(5)</sup>.

2. إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، وهو كتاب مطوّل كما قال ابن فهد، يقع في أربعة مجلدات<sup>(6)</sup>.

3. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار<sup>(7)</sup>، وهو تخريج مختصر لكتاب الإحياء، وهو الذي اشتهر ذكره، وعمّ نفعه، وقد طُبِعَ مرارا.

4. تخريج أحاديث المنهاج في الأصول للقاضي البيضاوي<sup>(8)</sup>.

### القسم الرابع:

#### أجزاء حديثية

(1) - "كشف الظنون" (218/1)، وهو مطبوع بتحقيق، د/محمد الصبّاغ، ونشرته مجلة كلية الشريعة، بالرياض، المملكة السعودية.

(2) - "لحظ الأخطا" (ص230)، و"الضوء اللامع" (173/4)، وهو مطبوع متداول.

(3) - "لحظ الأخطا" (ص232)، و"البدر الطالع" (355/1).

(4) - "لحظ الأخطا" (ص230)، و"الضوء اللامع" (173/4)، وهو مطبوع متداول بحمد الله.

(5) - "لحظ الأخطا" (ص230).

(6) - "إنباء الغمر" (276/2)، و"لحظ الأخطا" (ص230).

(7) - "إنباء الغمر" (276/2)، و"لحظ الأخطا" (ص230)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للسيوطي (ص371).

(8) - "لحظ الأخطا" (ص232)، و"فهرس الفهارس" (816/2).

1. جزء جمع فيه الأحاديث الموضوعية في مسند الإمام أحمد<sup>(1)</sup>.
2. جزء في الكلام على حديث التوسعة يوم عاشوراء<sup>(2)</sup>.
3. جزء في طرق حديث: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ»<sup>(3)</sup>.
4. جزء في جمع طرق حديث: «الموتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(4)</sup>.

### القسم الخامس: مستخرجات وأطراف

1. المستخرج على المستدرك<sup>(5)</sup>.
2. أطراف صحيح ابن حبان<sup>(6)</sup>.

### ثانياً: علم مصطلح الحديث

1. التَّبصرة والتذكرة<sup>(7)</sup>، وهي ألفية الحديث المشهورة، نظم فيها كتاب "علوم الحديث" للإمام ابن الصَّلَّاح، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً.
2. التَّقْييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصَّلَّاح<sup>(8)</sup>.

(1) - "لحظ الأخطأ" (ص231)، و"التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (ص48).

(2) - "لحظ الأخطأ" (ص231)، ولفظ الحديث: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ»، والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (77/10) من حديث ابن مسعود، وفي الأوسط" (121/9) من حديث أبي سعيد، وابن عدي في الكامل" (148/8 - 149)، والعقيلي في "الضعفاء" (273/4)، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (203/2)، والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية" (111/2 - 114).

وقال ابن رجب في "لطائف المعارف" (ص112): «لا يصحُّ إسناده، وقد رُوي من وجوه متعدِّدة لا يصحُّ منها شيء». .

وقال الألباني في "تخريج المشكاة" (601/1): «هو حديث ضعيفٌ من جميع طرقه، وحكم عليه ابن تيمية بالوضع فما أبعد». وينظر: "المنار المنيف في الحديث الضعيف" لابن القيم (ص111 - 112).

(3) - "لحظ الأخطأ" (ص231).

(4) - "لحظ الأخطأ" (ص231).

(5) - "ذيل ميزان الاعتدال" للحافظ العراقي (ص142) "لحظ الأخطأ" (ص231)، وهو مطبوع بحمد الله.

(6) - "لحظ الأخطأ" (ص332).

(7) - نفسه (ص232).

(8) - "لحظ الأخطأ" (ص230)، والكتاب مطبوع متداول بحمد الله.

3. شرح البصيرة والتذكرة<sup>(1)</sup>، وهو الشرح المتوسط الذي شاع بن الناس.  
4. نظم الاقتراح<sup>(2)</sup>، نظم فيه كتاب "الاقتراح" لابن دقيق العيد رحمه الله.

ثالثا:

### في الجرح والتعديل وأسماء الرجال

1. ترتيب من له ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطن<sup>(3)</sup>.  
2. ذيل ميزان الاعتدال<sup>(4)</sup>.  
3. رجال سنن الدارقطني سوى من في التهذيب<sup>(5)</sup>.  
4. رجال صحيح ابن حبان سوى من في التهذيب<sup>(6)</sup>.

رابعا: أصول الفقه

- 1- النجم الوهاج في نظم المنهاج للبيضاوي<sup>(7)</sup>.  
2- التكت على النجم الوهاج<sup>(8)</sup>.

خامسا: في الفقه

- 1- تتمات المهمات، وهو استدراك على كتاب "المهمات" لشيخه جمال الدين الإسني<sup>(9)</sup>.  
2- تكملة شرح المهذب للنووي<sup>(10)</sup>.

(1) - نفسه (ص230)، وهو مطبوع مرارا.

(2) - "لحظ الأخطأ" (ص230-231)، و"فتح المغيث" (167/1)، وهو بحمد الله مطبوع متداول.

(3) - "لحظ الأخطأ" (ص231).

(4) - نفسه (ص231)، وقد طبع الكتاب مرارا بحمد الله.

(5) - نفسه (ص233)، وأشار إلى أنه غير تام.

(6) - نفسه (ص232-233)، وأشار إلى عدم تمامه.

(7) - "لحظ الأخطأ" (ص230)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للسيوطي (ص371).

(8) - لحظ الأخطأ (ص230)، وأشار إلى عدم تمامه.

(9) - "طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهبة (37/4)، و"الضوء اللامع" (173/4).

(10) - "الضوء اللامع" (173/4)، و"البدر الطالع" (355/1).

## سادسا: في غريب القرآن

1- منظومة في غريب القرآن<sup>(1)</sup>.

## سابعا: السيرة النبوية:

1- الدرر السنية في نظم السيرة الزكية<sup>(2)</sup>.

## ثامنا: في التراجم والمعاجم والمشیخات

1. ذیل علی ذیل العبر<sup>(3)</sup>.

2. ذیل علی مشیخة أبي الحرم القلانسى تخريج ابن رافع<sup>(4)</sup>.

3. مشیخة عبد الرحمن ابن القارئ<sup>(5)</sup>.

4. معجم مشتمل علی تراجم جماعة من أهل القرن الثامن<sup>(6)</sup>.

## تاسعا:

## مسائل ومباحث متنوعة نذكر منها

1. الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعيتين في مكان واحد<sup>(7)</sup>.

2. أجوبة ابن العربي<sup>(8)</sup>.

3. تفضيل زمزم على كل ماء قليل زمزم<sup>(9)</sup>.

(1) - "لحظ الأخطا" (ص230)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهبة (37/4).

(2) - "لحظ الأخطا" (ص230-231)، وهذا النظم مطبوع متداول بحمد الله.

(3) - "لحظ الأخطا" (ص231).

(4) - "لحظ الأخطا" (ص231)، و"فهرس الفهارس" (817/2)، وأبو الحرم القلانسى هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد العقيلي الدمشقي القلانسى، نسبة إلى بيع القلانس، توفي سنة 722هـ، "الدرر الكامنة" (57/1)، و"شذرات الذهب" (103/8).

(5) - "لحظ الأخطا" (ص232)، و"فهرس الفهارس" (817/2).

(6) - "لحظ الأخطا" (ص232)، و"فهرس الفهارس" (817/2)، وابن القارئ هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن هارون الشعبي، زين الدين أبو الفرج، توفي سنة 776هـ، "الدرر الكامنة" (337/2).

(7) - "لحظ الأخطا" (ص231)، و"البدر الطالع" (355/1).

(8) - "لحظ الأخطا" (ص231).

(9) - نفسه (ص231).

4. محبّة القرب إلى محبّة العرب<sup>(1)</sup>.

5. قرّة العين بوفاء الدّين<sup>(2)</sup>.

إلى غير ذلك من مؤلّفات الحافظ العراقي تركناها خشية الطُّول<sup>(3)</sup>.

---

(1) - "لحظ الأحاظ" (ص 231). وهو مطبوع بحمد الله.

(2) - نفسه (ص 231).

(3) - ينظر للتوسع في ذكر مؤلفاته: "لحظ الأحاظ" (ص 230 - 233)، ومقدمة "فتح المغيث" (1/44 - 53) قسم الدراسة.

# الفصل الثاني:

## كتاب نظم الألفية.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اسمها وأصلها.

المبحث الثاني: خصائصها وعناية العلماء بها.

## الفصل الثاني: نظم التبصرة والتذكيرة

### المبحث الأول: اسمها وأصلها

#### المطلب الأول: اسمها

تعددت أسماء هذا النظم، فمنهم من سمّاها: "ألفية الحديث"<sup>(1)</sup>، ومنهم من سمّاها: "التبصرة والتذكيرة"<sup>(2)</sup>، ومنهم من سمّاها: "ألفية العراقي"<sup>(3)</sup>.

وذكر الكتّاني في "الرسالة المستطرفة"<sup>(4)</sup>، أنها تسمى: "نظم الدرر في علم الأثر"، ولا يُدرى من أين أتى بهذا الاسم، ولعله وهم في ذلك، فهذا اسم ألفية الحديث للحافظ الشيبوطي<sup>(5)</sup>.

ولعلّ من أهم أسباب هذا الاختلاف في التسمية هو أنّ مؤلّفها لم يضع لها اسماً علماً عليها، ولذا اختلف الشُّراح وغيرهم في تسميتها، فالحافظ السّخاوي أضافها لفنّها، وزكرياء الأنصاري أضافها لمؤلّفها، وأما تسميتها بـ"التبصرة والتذكيرة"، فقد أخذت من قول ناظمها:

نظمتها تبصرةً للمبتدي      تذكرةً للمنتهي والمُسند<sup>(6)</sup>.

وقد رجّح بعضُ الباحثين أنّ اسمها "التبصرة والتذكيرة" لما يلي:

1. أنّ قول ناظمها في مقدّمها، كما تقدّم.

(1) - وقد سمّى الحافظ السّخاوي شرحه باسم: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث".

(2) - وقد طُبِعَ شرح الحافظ العراقي على نظمه باسم: "شرح التبصرة والتذكيرة"، بتحقيق الشيخ ماهر الفحل وعبد اللطيف المميم.

(3) - وقد سمّى زكرياء الأنصاري شرحه بـ: "فتح الباقي شرح ألفية العراقي".

(4) - "الرسالة المستطرفة" (ص 215).

(5) - مقدمة كتاب "فتح الباقي" لزكرياء الأنصاري (27/1-28) تحقيق: الدكتور ماهر الفحل والدكتور عبد اللطيف المميم.

(6) - ينظر: "فتح المغيث" (129/1)، قسم الدراسة.

2. قول السخاوي : «وأشيرُ بـ"التَّبصرة والتَّذكرة" إلى لَقَبِ هذه المنظومة»<sup>(1)</sup>.
3. قول زكرياء الأنصاري: «وبعد: فإنَّ ألفية علم الحديث المسَمَّاة بـ"التبصرة والتذكرة"»<sup>(2)</sup>.
- وقال كذلك: «وأشار بـ"التَّبصرة والتَّذكرة" إلى اسم منظومته»<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: أصلها

يعتبر هذا النظم اختصاراً لكتاب "علوم الحديث" للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصَّلاح، وقد ذكر ذلك الحافظ العراقي في نظمه قائلاً:

لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ  
وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ

قال الحافظ العراقي: «قوله: لخصت فيها ابن الصَّلاح، أي: كتاب ابن الصَّلاح، والمراد: مسائله وأقسامه دون الكثير من أمثله وتعاليله، ونسبة أقوالٍ لقائلها، وما تكرَّر فيه»<sup>(4)</sup>.

وهو مع تلخيصه للكتاب، فقد أضافَ وزاد فيه أشياءً علميةً مهمَّةً تتَّصل بالمواضيع الرَّئيسة للكتاب، مع حسن السَّبكِ والتَّمثيل<sup>(5)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (15/1).

(2) - "فتح الباقي" (8/1).

(3) - "فتح الباقي" (8/1)، وهذا هو الذي رجَّحه الشيخ ماهر الفحل و الدكتور عبد اللطيف الهميم في تحقيقهما لكتاب "فتح الباقي شرح ألفية العراقي" لكرياء الانصاري (28/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (8/1).

(5) - ينظر: "فتح المغيث" (132/1) قسم الدراسة، و"فتح الباقي شرح ألفية العراقي" (29/1) قسم الدراسة، و"متن ألفية الحافظ العراقي" بتحقيق عبد الله بن محمَّد الحكمي (ص16).

## المبحث الثاني: خصائصها وعناية العلماء بها

### المطلب الأول: خصائصها

ألفية الحافظ العراقي متنٌ علمي تعليمي في مصطلح الحديث، حازت قصبَ السَّبْق في بابها، وكان لها حضور قويٌّ في المحافل العلمية والحواضر التعليمية، فكم من حافظ لها وشارح، ومهدِّب ومختصر، وناقد ومُنتصر، وما ذاك إلا لميزات وخصائص تفرَّد بها هذا النُّظم المبارك، ومن هذه الخصائص<sup>(1)</sup>:

#### 1. الشُّمول:

هذه الألفية شاملةٌ لأهمِّ أبواب هذا الفنِّ، جامعةٌ لجلِّ مسائله، مع التَّحقيق والتَّدقيق، والزيادة على كتاب ابن الصَّلَّاح.

#### 2. العناية بإيراد الأمثلة:

من أهمِّ مميزات ألفية الحافظ العراقي التي تكاد تنفرَّد بها عن باقي من نظَم في مصطلح الحديث عناية ناظمها بإيراد الأمثلة والإكثار من ذلك، مع حُسن السَّبك الذي لا يكاد يجاربه أحدٌ في هذا المضمار، كلُّ ذلك من أجل التَّقريب والفهم للمسائل، ومن ذلك مثلا الأبواب التي أكثر فيها من التَّمثيل، "الحسن"، و"المنكر"، و"زيادة الثقات"، و"المعلل"، و"الموضوع"، و"المقلوب"، وغير ذلك، وقد بلغ عدد الأحاديث التي مثَّل بها سبعة وأربعين حديثاً<sup>(2)</sup>.

مع تلك المقدرة الفذة التي تميَّز بها الحافظ العراقي في إيراد هذه النُّصوص الحديثية في قوالب الأنظام المقيَّدة بالأوزان، فهي بحقِّ براعةٌ لا مثيل لها برَّ فيها غيره.

ونأخذ على سبيل المثال قوله<sup>(3)</sup>:

مثالُهُ (لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا) فلفظةُ الدِّبَاغِ مَا أَتَى بِهَا

(1) - ينظر: "فتح المغيث" (132/1)، القسم الدراسي، و"فتح الباقي" (29/1)، القسم الدراسي، و"متن ألفية الحافظ العراقي" (ص16).

(2) - فتح المغيث (140/1)، القسم الدراسي، و"متن ألفية الحافظ العراقي" (ص16-17) القسم الدراسي.

(3) - "متن ألفية الحافظ العراقي" عبد الله بن محمد الحكمي (ص28/27)، القسم المحقَّق.

عن عمرو إلا ابنُ عيينة وقد      تُوبع عمرو في الدِّبَاغِ فاعتضد  
ثمَّ وجدنا (أيما إهاب)      فكان فيه شاهدٌ في الباب

## 2. حسن التقسيم

لقد اعتنى الحافظ العراقي في نظمه بحسن التقسيم عناية ظاهرة، وهذا كله يدلُّ على حُسن فهمه لهذا العلم، ومُكنته منه، ومحاولته تقريب المادَّة العلمية التي نظمها للطلاب. ومن ذلك مثلاً تقسيمه للفرد إلى فرد مُطلق وفرد نسبي، ثمَّ قسَّم النَّسَبِيَّ إلى ثلاثة أقسام: ما قُيِّد بثقة، وما قُيِّد ببلد، وما قُيِّد براو. يقول الحافظ العراقي<sup>(1)</sup>:

الْفَرْدُ قِسْمَانِ: فَفَرْدٌ مُطْلَقًا      وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّدُودِ سَبَقًا  
وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ      بِثِقَةٍ أَوْ بِلَدٍ ذَكَرَتْهُ  
أَوْ عَن فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ      لَمْ يَرَوْهُ عَن بَكْرِ الْأَوَائِلِ  
لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَمَرَهُ      لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ

## 4- جمال النظم وسلامته من التعقيد والركاكة غالباً

نظم الحافظ العراقي في الغالب نظمٌ تميَّز بالجمال من حيث اللغة، والسلامة من الركاكة، مع التَّنويع في إيراد الشواهد والأمثلة وحسن السبك، ومع ذلك لا يخلو من بعض العيوب، وهي مواطن يسيرة، رجَّع أغلبها إلى التسامح في النظم العلمي في مسائل متعلِّقة بالعروض والقافية، وبعض مسائل اللغة؛ لما قام عندهم من أنَّ النظم وسيلةٌ لتقريب العلوم إلى طلابها، وقد نبَّه شراح الألفية إلى بعض هذه الأخطاء اليسيرة في نظم الحافظ العراقي، منهم زكرياء الأنصاري، وشارح الألفية محمد بن أبي مدين كما سيأتي<sup>(2)</sup>.

(1) - "متن ألفية الحافظ العراقي" تحقيق عبد الله بن محمد الحكي (ص 19)

(2) - في القسم الدراسي، وينظر الأمثلة على ذلك، "متن ألفية الحافظ العراقي" (ص 33-34).

وإن كان مثلُ هذا التصرُّفِ معتقراً في المثون العلمية؛ إذ ليس من وكد الناظم فيها الاهتمام أكثر بجمال الإيقاع بقدر ما يفعلُ جهده إلى تحقيق الدقة العلمية في وزن صحيح مقبول<sup>(1)</sup>، بل تجاوز ذلك الحافظ العراقي إلى مبدأ الضرورة الشعرية بشكل واسع جداً، والأمثلة كثيرة في هذا الباب<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: عناية العلماء بهذا النظم

نظراً لما تميَّز به ألفية الحافظ العراقي من خصائص عديدة فاقت به غيرها من الأنظام، كجزالة الأسلوب، وثناء المعاني، وسلامة الألفاظ، وحسن إيراد للشواهد والأمثلة، مع تلخيصه لكتاب ابن الصلاح الذي هو العمدة في علوم الحديث، أقبل عليها العلماء بعده بياناً لأفكارها، وفكاً لعقدتها، وزيادة عليها بدرر نفيسة تحلِّي جيد هذه الألفية، وتزيدها رفعةً عند طلاب الحديث النبوي.

ومن أهم ما وقفنا عليه من هذه الشُّروح ما يلي:

1. الشرح الكبير للناظم نفسه، ذكره الحافظ العراقي في مواضع عديدة من شرحه، وذكر أنه عدل عنه لميله إلى شرح متوسط<sup>(3)</sup>.
2. الشرح المتوسط، وهو كتاب شرح التبصرة والتذكرة، وهو شرح مطبوع متداول.
3. النكت الوفية بما في شرح الألفية لإبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت 885هـ)<sup>(4)</sup>.
4. شرح ألفية العراقي، لابن العيني زين الدين أبي محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحنفي ت 893هـ<sup>(5)</sup>.

(1) - ينظر "فتح الباقي" (33/1)، القسم الدراسي تحقيق ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، و"متن ألفية الحافظ العراقي" بتحقيق عبد الله بن محمد الحكمي (ص 20).

(2) - ينظر: "فتح الباقي" (34-35/1) قسم الدراسة، و"متن ألفية الحافظ العراقي" (ص 20)، وقد طبعها الدكتور عبد الله الحكمي طبعة محكمة متميزة أصلح فيها الخلل الموجود، بمراجعة الشيخ محمد سالم ولد عدود، والشيخ محمد الحسن ولد الددو.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3-4/1)، و"فتح المغيث" (121/1) و(154/1).

(4) - حقَّقها خبير خليل عبد الكريم، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وطُبعت كذلك بتحقيق ماهر الفحل.

(5) - منه نسخة في دار الكتب المصرية، برقم 54، وقسم حماية التراث، برقم (402).

5. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ت 902هـ<sup>(1)</sup>.
6. شرح ألفية الحديث، لجلال الدين السيوطي ت 911هـ<sup>(2)</sup>.
7. فتح الباقي على ألفية العراقي، للقاضي زكرياء الأنصاري ت 926هـ<sup>(3)</sup>.
8. شرح ألفية العراقي للأجهوري علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، نور الدين أبي الإرشاد المالكي (ت 1066هـ)<sup>(4)</sup>.
9. شرح ألفية العراقي، لابن كيران أبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام الفاسي (ت 1227هـ)<sup>(5)</sup>.
10. معراج الرّاقبي لألفية العراقي، للبطاوري المكي بن محمد بن علي الرّباطي المغربي (ت 1354هـ)<sup>(6)</sup>.
11. شرح ألفية العراقي، لمحمد بن أبي مدين الشنقيطي (ت 1396هـ)، وهو هذا الشرح الذي يأتي الحديث عنه مفصلاً.

(1) - وهو من أشهر شروح ألفية العراقي، طبع طبعت متعددة، ومن أهمها طبعة دار المنهاج، بتحقيق الدكتور عبد الكريم الخضير، ومحمد بن عبد الله بن فهد آل فهد، وهي رسالة دكتوراه.

(2) - وهو مطبوع بحمد الله تعالى، تحقيق عبد الله بن محمد الدرويشي، دمشق 1998م

(3) - وهو مطبوع متداول بحمد الله، منها: بتحقيق ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم.

(4) - "فهرس الفهارس" للكتاني (783/2).

(5) - توجد منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط (الجلالوي) رقم (559).

(6) - توجد منه نسختان في الخزانة العامة بالرباط، الأولى برقم 1811/65/1/3، والثانية برقم 1851-165/1/3.

# الباب الثاني:

التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين وكتابه شرح

ألفية العراقي

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب (شرح ألفية العراقي)

# الفصل الأول:

## التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين.

وفيه مطالبان:

المبحث الأول: حياته الشخصية (عصره، واسمه ونسبه ومولده وصفاته ووفاته).

المبحث الثاني: حياته العلمية (طلبه للعلم، ورحلاته، وشيوخه وتلاميذه، وأعماله ونشاطاته، ومذهبه وعقيدته، ومكانته العلمية، وشعره، ومؤلفاته وآثاره).

## الفصل الأول: التعريف بالنشأ والتميز بن أبي مدين.

### المبحث الأول: حياته الشخصية

#### المطلب الأول: عصره

ترجمة علم من الأعلام تقتضي منا أن نحيط بمركبات البيئة التي عاش فيها، ومدى تأثره بالحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي يكون لها أثرها على حياته العلمية وإنتاجه المعرفي.

#### أولاً - الحياة السياسية

عاش العلامة محمد بن أبي مدين في القرن الرابع عشر الهجري، الموافق للقرن العشرين الميلادي، وقد كانت بلاد شنقيط<sup>(1)</sup>، والتي تُعرف اليوم بموريتانيا<sup>(2)</sup> خاضعة للاحتلال الفرنسي، الذي كان ممتداً ما بين 1903م تاريخ أول حملة عسكرية على موريتانيا بقيادة الجنرال الفرنسي كبلاني<sup>(3)</sup> حيث أُعلن عن موريتانيا أنها منطقة إدارية تابعة لفرنسا، إلى أن نالت الاستقلال عام 1960م.

(1) - معنى كلمة (شنقيط): أو شنجيط باللغة البربرية: عيون الخيل، وهي اسم لقرية صغيرة أنشأتها قبيلتنا إدوعل والأغلال في القرن السابع الهجري، وهي من أقدم القرى في تلك البلاد، والآن تقع شرق ولاية أدرار في موريتانيا، ينظر: "الوسيط في تراجم أدياب شنقيط" لأحمد بن الأمين (ص422)، و"موريتانيا الحديثة" محمد يوسف مقلد (ص129)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص72).

(2) - موريتانيا اسم مركب من كلمتين: Mauros، اليونانية ومعناها: أسمر، و Tania ومعناها: أرض أو بلاد، فهي بلاد السمر، وهو اسم لمملكة رومانية قامت في شمال غرب إفريقيا عموماً تغطي منطقة المغرب حالياً والجزء الغربي من بلاد الجزائر موزعة إلى قسمين موريتانيا الطنجية، وموريتانيا القيصرية، ثم اتسع مدلول هذه الكلمة ليشمل مجموع سكان شمال غرب القارة الإفريقية، "حياة موريتانيا الجغرافية" للمختار بن حامد (ص9-10)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص25)، و"موريتانيا الحديثة" محمد يوسف مقلد (ص125).

وقيل: إن أصل كلمة موريتانيا أمازيغي هو: آتمورتناغ معناها: أرضنا، ولعله متأثر من قبائل المور الشهيرة التي ناهدت الرومان والوندال وغيرهم ممن غزا بلاد الأمازيغ القديمة، ينظر: "تاريخ بلاد شنقيط موريتانيا" للدكتور حماد الله ولد السالم (ص18).

(3) - هو: كزافييه كابولاني قائد عسكري فرنسي، وقاد أول حملة عسكرية إلى موريتانيا، قُتل سنة 1905م، من طرف المجاهدين الموريتانيين. "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص20).

وقد عاش العلامة محمّد بن أبي مدين هذه الفترة التي دخلت فيها القبائل الموريتانية في حروب طاحنة مع هذا الدّخيل المحتل، مع التفرّق والاختلاف الحاصل بين القبائل في حدّ ذاتها، وباعتبار أنّ العلامة محمّد عاش في كنف جدّه العلامة (باب بن الشيخ سيديا)، فقد نقل في ترجمة جدّه هذا عنه نظرة أخرى فيما يتعلّق بالمشروع الاستعماري الفرنسي، حيث إنّ الشيخ باب وهو من علماء عصره الكبار بعد أن رأى ما شاع في تلك البلاد من عدم القدرة على مقاومة المستعمر من جهة، ومن جهة أخرى ما حصل من انفلات أمّني، وحروب طاحنة بين أهل موريتانيا عرباً وزوايا، وشاهد ضررها بنفسه، أفتى بجواز عقد مهادنة وصلاح مع هذه الدّولة الكافرة سدّاً للذريعة، ومراعاة للمصالح، ودفعاً للمفاسد وتقليلها، وبالفعل هدأت الأحوال، وحُسمت مادّة القتال، وحُفظت الأموال، ومع ذلك لم يقبل منهم الفرنسيين راتباً، ولم يعلّق لهم وساما، ولم يترك أحداً من أهله وعياله الخاصّ التعلّم للغتهم وفي مدارسهم، وكان هدفه الأسمى هو أن يحصل أمن العباد والبلاد<sup>(1)</sup>.

هـذا عاينه وعاشه محمّد بن أبي مدين في شبابه مع جدّه العلامة باب بن الشيخ سيديا، كما أنّ العلامة محمّد عاش فترة استقلال موريتانيا وعاش مدّة بعدها، ولا شك أنّ هذا كان له أثرٌ بالغ في حياته، فكانت له مشاركة وآراء في الأمور السياسيّة، ولعلنا نذكر طرفاً منها.

### ثانياً- الحياة الاجتماعيّة:

المجتمع الموريتاني قائم على التّنوع الطبقي، نظراً للعوامل التاريخيّة والجغرافيّة التي خضع لها، وفيها تلك الهجرات المتلاحقة لبعض القبائل العربيّة، والموقع الجغرافي لموريتانيا بين إفريقيا السّوداء والوطن العربي، وعليه فهو مجتمع ينقسم إلى أغلبية من البيض، وأقلية من السّود.

ويتكوّن الهرم الاجتماعي في موريتانيا من ثلاث فئات:

(1) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" لإبراهيم بن إسماعيل بن الشيخ سيديا (ص 71-72)، و"محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" أحمد ولد أبو مدين (ص 30-31).

## 1- الزوايا:

وهم في اصطلاح الموريتانيين مجموعة من القبائل المهتمة بالعلم والدين، أو هم أصحاب السلطة الدينية، تميزوا بدراسة العلوم الشرعية واللغة العربية، وإقامة شعائر الدين الإسلامي، ويقع على عواتقهم مسؤولية نشر الثقافة العربية الإسلامية، والدفاع عن الإسلام، والقضاء والإفتاء وغير ذلك<sup>(1)</sup>، ويرجع نسب العلامة الشيخ محمد بن أبي مدين إلى قبيلة بني ديمان العريقة المشهورة بالعلم والدين<sup>(2)</sup>.

## 2- بنو حسّان:

وهم أصحاب السلطتين السياسية والعسكرية في الدولة، يتولون الدفاع عنها وحماية الأمن العام، وصلتهم بالزوايا وثيقة جدا، إمّا عن طريق المجاورة، أو عن طريق المصاهرة<sup>(3)</sup>.

## 3. الأتباع:

وهم في الطبقة الأخيرة في السلم الاجتماعي، وسمّاها بعضهم بالطبقة الغارمة؛ لكونها تعمل لحساب الطبقات العليا، وهم فئات منهم: الأرقاء<sup>(4)</sup>، واللّحمة، والصنّاع والفنّانون، وغيرهم<sup>(5)</sup>، وتنصهر جميع هذه الطوائف والفئات تحت لواء الإسلام.

والجدير بالملاحظة أنّ هذه البنية الاجتماعية ليست وليدة تمايز عرقي أكيد، بل هي في بداية أمرها ثمرة تقسيم وظيفي عملي يظلّ يتطوّر مع الأيام والليالي<sup>(6)</sup>.

(1) - "الوسيط في تراجم أدياء شنقيط" لأحمد بن الأمين (ص 478) "موريتانيا الحديثة" يوسف مقلد (ص 135-136)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 34)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 79)، و"حياة موريتانيا الجغرافية" لابن حامد (ص 29).

(2) - كما يأتي في جرّ نسبه.

(3) - "الوسيط عن تراجم أدياء شنقيط" (ص 479)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 32-34)، و"تاريخ موريتانيا الحديثة" (ص 137)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 80-81)، و"حياة موريتانيا الجغرافية" (ص 29).

(4) - وقد تم إلغاء الرّق في موريتانيا سنة 1980م، على إثر قرار أصدرته اللّجنة العسكرية الحاكمة في البلاد آنذاك، ينظر: "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 82).

(5) - "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 37)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 81)، و"حياة موريتانيا الجغرافية" (ص 30).

(6) - "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 37)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 82)، و"موريتانيا الحديثة" (ص 46).

## ثالثاً- الحياة العلمية:

لقد شهد القرن الحادي عشر والثاني عشر في بلاد شنقيط ثورةً علمية عالية، وبلغت ذروتها في القرنين الثالث والرابع عشر الهجريين، وانتشرت المحاضرات<sup>(1)</sup> في تلك البلاد على أوسع نطاق، واتسعت دائرة المعارف لتضم إلى جانب العلوم الإسلامية والعربية آفاقاً علمية جديدة كالطب والمنطق وغيرها<sup>(2)</sup>.

ومن عجائب ما وقع في هذه البلاد المباركة أن هذا الطود المعرفي الشامخ ظلّ متنقلاً مع أهله الرُحّل بين منتجعات الكلا والمراعي، نافيًا عن نفسه صفة الثبوت والاستقرار، وقد عبّر عن هذه الحال العلامة المختار بن بونة الجكني بقوله<sup>(3)</sup>:

ونحن ركبٌ من الأشرافِ مُنتظمٌ      أجلُّ ذا القُطرِ قدرًا دونَ أدنانا  
قد اتَّخذنا ظُهور العيسِ مدرسةً      بها نبيُّ دِينِ الله تبياتًا<sup>(4)</sup>.

والحقيقة أن هذا الأمر ظاهرة عجيبة فريدة في تاريخ الأمة الإسلامية، ضرب بها أهل تلك البلاد المثال في الجدِّ والتَّحصيل العلمي عبر هذه الجامعات المتنقلة في تخوم تلك الصحاري البعيدة، فهي بحق قلاع علم صامدة في أعماق الصحراء لقرون عديدة.

فالمحاضر في بلاد شنقيط مثلت أعموداً فريداً للتكثيف مع حياة البدو الرُحّل، طوع به أهل شنقيط العلم لتلك الظروف القاسية، التي ساهمت بدورها في تكوّن علماء

(1) - المحاضر: جمع محاضرة، وهي لغة مأخوذة من الحضور، فطلاب العلم حاضرون من كل مكان للتعلّم، أو من الاحتظار لأنّ الطلاب يحتظرون فيحيطون أماكن دراستهم بأسيجة من جذوع الشجر وأغصانه، والأول أولى، وأما في اصطلاح الشناقطة فهي: "جامعة شعبية، بدوية، متنقلة، تلقينية، فردية التعليم، طوعية الممارسة"، بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص 53 و62)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" للطيب بن عمر (ص 87 - 88).

(2) - "حياة موريتانيا الثقافية" المختار ولد حامد (ص 6-8) بتصرف.

(3) - هو: المختار بن محمد سعيد بونة بن المستحيبي من الله بن أعل بن زلماط الجكني، ولد سنة 1080هـ، علامة نحوي محقق، كل من جاء بعده عيالاً عليه، وله مؤلفات عدّة في مختلف الفنون، من أشهرها طرته على ألفية ابن مالك، التي تُعرف ب"الاحمرار"، توفي سنة 1220 هـ، وقد عاش مائة وأربعين عاماً، "الوسيط" لأحمد الأمين (ص 277-280)، و"فتح الشُّكور في معرفة أعيان علماء التُّكرور" للبرتلي (ص 254-255)

(4) - "حياة موريتانيا الثقافية" للمختار بن حامد (ص 133).

أفذاذ يحملون العلم معهم في صدورهم، في حفظ عجيب، واستحضر رهيب، وعبقريّة فذة تذكرنا بالسلف الكرام كالشافعي وأمثاله، كما أنّهم تركوا بصماتهم في مختلف العلوم الشّرعية كتابة وتأليفاً، كلّ هذا كان له أثر كبير في مقاومة الاستعمار الثقافي، والحفاظ على الأصالة والهوية العربيّة الإسلاميّة، بل وفي نشرها في تخوم بلاد إفريقيا.

ومن تلك المحاضر التي سطع شمسها، وكان لها أثر كبير في تكوين العلامة محمّد:

1. محضرة شيخ سيديا بن الهيبة الأبييري (ت 1284هـ)<sup>(1)</sup>، وهي محضرة عريقة في العلم، ترجع

لأجداد العلامة محمّد بن أبي مدين من جهة أمّه، وفيها تكوّن عند جدّه (باب) رحمه الله .

2. محضرة العلامة يُحظيه بن عبد الوُدود الفُنانِي (ت 1358)<sup>(2)</sup>، والتي تخرّج منها العلامة

محمّد بن أبي مدين.

وقد ظهر لنا بهذا أثر هذه الحياة العلميّة العاليّة على تكوين شخصيّة العلامة محمّد بن أبي مدين

علمياً وثقافياً.

### المطلب الثاني: اسمه ونسبه<sup>(3)</sup>.

هو: محمد بن أبي مدين بن أحمد بن سليمان بن أحمد سَالم بن محمّض أشفاق

بن الفال بن باركل بن يعقوب بن ديمان بن موسى بن محمّض أمغرّ خامس الخمسة الذين عرفوا

(1) - هو: سيديا بن المختار بن الهيبة بن أحمد دُولَة بن أباك الإبييري، من رجال العلم والدين والسياسة، توفي سنة 1284 هـ، "الوسيط" (ص 240)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 516)، و"حياة موريتانيا الثقافية" (ص 350).

(2) - هو: يُحظيه بن عبد الوُدود الحكني، عالم جليل، ونحوي كبير، كان يلقب بسبيويه زمانه، ومحضرته ذات صيت كبير، "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 533)، "حياة موريتانيا الثقافية" (ص 69).

(3) - ينظر لترجمته: "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" لأحمد ولد أبو مدين (ص 11)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" لإبراهيم بن إسماعيل بن الشيخ سيدي وسيدي أحمد بن أحمد بن سالم (ص 197-199)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" للطيب بن عمر بن الحسين (ص 311-314)، و"إتحاف ذوي البصائر بتراجم العلماء الأفارقة الأكابر ودورهم في بلاد الحرمين وبلاد المشرق الإسلامي" لحمزة بن حامد القرعاني (ص 565-570)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص 523)، و"الحديث الشريف علومه وعلماءه في بلاد شنقيط" لمحمد الحافظ بن المجتبى (120 - 121) وله ترجمة في مجلة "دعوة الحق" العدد الأول سنة 23، ربيع الثاني (1402هـ)، مارس 1982م، (ص 122-125) المغرب.

باسم تاشمش<sup>(1)</sup>.

وأُمّه هي: فاطمة الزَّهراء بنت الشَّيخ سيدي باب بن الشَّيخ سيدي محمَّد بن الشَّيخ سيدي بن المختار بن الهيبة بن أحمد دُول بن أبي بكر بن أنتاشيت بن محمَّد بن محمَّد من قبيلة أولاد أبييري<sup>(2)</sup>.

وقد اختلف في نسب بني ديمان على أقوال<sup>(3)</sup>:

الأوَّل: أنَّهم ينتسبون إلى عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه.

الثاني: أنَّ نسبهم يرجع إلى قبيلة لمتونة البربرية<sup>(4)</sup>، وضَعِف هذا القول.

الثالث: أنَّهم أحد بطون مكالاتة الذين هم من عَرب اليمن، كما ذكره ابنُ خلدون<sup>(5)</sup>، وضَعِف هذا القول أيضا؛ لأنَّ ديمان جدُّ القبيلة توفي في القرن العاشر الهجري، وابن خلدون توفي قبل ذلك، فالله أعلم<sup>(6)</sup>.

### المطلب الثالث: مولده

وُلد العلامة محمَّد بن أبي مدين ضحوة يوم من أيام شهر محرم سنة 1322هـ، الموافق لشهر نوفمبر من سنة 1903م، بين قريني

(1) - تَشْمِشَةٌ معناها بالصنهاجية: الخمسة، وهو مصطلح يُطلق على مجموعة من قبائل الرُّوايا ترجع أصولها إلى خمسة رجال نزحوا من "تارودانت" في الشُّوس جنوب المغرب إلى جنوب غرب البلاد الموريتانية بما يسمَّى بـ"القبلة" في القرن الثامن الهجري، فنزلوا "أكننت" قرب "المدرزة"، فتحالفوا على الصَّبْر، والتمسك بالشريعة والأخلاق الكريمة، "نصوص من التاريخ الموريتاني" لمحمد اليدالي (ص70)، و"حياة موريتانيا الجغرافية" (ص61)، و"تاريخ بلاد شنكيطي" لحماء الله ولد السَّلم (ص427).

(2) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص11).

(3) - ينظر: "حياة موريتانيا الجغرافية" (ص61)، و"محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص15-16).

(4) - قبيلة لمتونة من بطون صنهاجة المعروفة التي استوطنت بلاد المغرب قبل الإسلام، وخرج منها قادة وملوك دولة المرابطين، "تاريخ ابن خلدون" (93/6).

(5) - "تاريخ ابن خلدون" (150/6)، وقد حكاه بصيغة التضعيف، فالله أعلم.

(6) - ينظر: "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص16-17)، و"تاريخ بلاد شنكيطي" لحماء الله ولد السَّلم (ص417)، و"حياة موريتانيا" الجزء الجغرافي (ص62).

"بوتلميت"<sup>(1)</sup> و"المدرذرة"<sup>(2)</sup>، وقد وقع خلاف في تاريخ ولادته على أقوال عديدة، فقد قيل سنة 1909م، وقيل سنة 1924م، وقيل سنة 1905م، وقيل سنة 1906م، والذي رجّحه ولده أحمد هو الصّحيح، وعليه المعلّ، وذكر عليه عدّة أدلّة<sup>(3)</sup>.

### المطلب الرابع: صفاته الخلقية والخلقية

كان العلامة محمد بن أبي مدين نحيف الجسم، يميل إلى الحمرة في لونه، معتدل القامة، يبلغ طوله حوالي 1.77مترًا، جميل البنية<sup>(4)</sup>.

وكان رحمه الله كريم الأخلاق، متواضعا، يعامل النَّاس بحسب طباعهم، يكافئ على الجميل بالجميل، سريع الغضب، سريع الرّضى، سليم الصّدر.

وكان ذا شخصية قويّة شجاعا لا تأخذه في الله لومة لائم، أمرًا بالمعروف ناهيا عن المنكر، كما أنّه كان كثير النّصح لولاة الأمر في بلاده وخارج بلاده يُراسلهم وينصّحهم ويحثّهم على الخير.

كما أنّه كان كثير التّعبد، محافظا على الطّهارة المائية في غالب أوقاته، زاهدا في حياته، مولعا بالحدّ إلى بيت الله الحرام، والشّرب من مياه زمزم.

وكان العلامة ابن أبي مدين شديد المقت للظلم وأهله خاصّة ما يصل به الحال إلى حدّ إراقة الدّماء، وله في ذلك مواقف يُشكر عليها.

فمن ذلك كرهه ومقتّه لحرب الصّحراء الغربية مع المغرب، وكان موقفه صارمًا منها، حرمة قتل المسلمين على الرّغم من صداقته مع ملك المغرب ورئيس موريتانيا آنذاك<sup>(5)</sup>.

(1) - بوتلميت: مدينة تاريخية تابعة لولاية الترارزة في الجنوب الغربي من موريتانيا، اشتهرت لكونها مدينة سياسة وعلم، تبعد عن العاصمة نواكشوط بحوالي 150 كلم. ينظر: "حياة موريتانيا الجغرافية" للمختار بن حامد الدّيماني (ص160).

(2) - المدرذرة: مدينة موريتانية في ولاية الترارزة، تقع جنوب شرق العاصمة نواكشوط، على بعد 150 كلم، "حياة موريتانيا الجغرافية" (ص160).

(3) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص20-21)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197)

(4) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص39).

(5) - كل ما ذكر من هذه الخصال هو ممّا كتبه ولده أحمد في ترجمته "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص37-40).

وكان إذا سُئِلَ عن ذلك ينفعل ويقول: «يا إخواني لا تسألوني عن أمر يتعلّق بدماء المسلمين»<sup>(1)</sup>.

وكان العلامة محمّد شديد الحبِّ للغة العربية، ومشجّعاً لكلِّ من يهتمُّ بها<sup>(2)</sup>.  
هذه بعض الخلال الكريمة والصفّات الجميلة لهذا العَلم، وهي غيُض من فيض مما كُتِبَ عنه، فرحمه الله رحمة واسعة.

### المطلب الخامس: وفاته

توفي العلامة محمّد بن أبي مدين فجر يوم الاثنين الثامن من شهر نوفمبر 1976م، الموافق للسادس عشر من شهر ذي القعدة سنة 1396هـ، بعد حياة حافلة بالعلم والعمل والدعوة والتأليف - فرحمه الله رحمة واسعة<sup>(3)</sup>.

وقد رثاه عددٌ من العلماء ممن عاش معه، وعرفَ خصالَه، توجُّعاً لفراق هذا الرَّجُل الصَّالح، منهم العلامة محمّد سالم ولد عدّود بقوله<sup>(4)</sup>:

إِنَّ وَجْدِي بِخَاتِمِ الْحِفَاظِ      ضَاقَ عَنْهُ مَجَامِعُ الْأَلْفَاظِ  
لَسْتُ أَنْسَى مَوَاقِفَ الْجِدِّ مِنْهُ      حِينَ يَدْعُوا الْإِسْلَامَ أَهْلَ الْحِفَاظِ  
يَنْصُرُ الْحَقَّ فِي حَشُودِ عِظَامِ      كَخَطِيبٍ مَفُوهٍ فِي عُكَاظِ  
يُوَثِّرُ اللَّيْنَ مَا اسْتَقَامَ لَهُ اللَّيْنُ      فَإِنْ حَالَ مَالٌ لِلْإِغْلَاظِ  
دُوٌّ وَفَاءٌ وَذُوْ إِبَاءٍ وَذُوْ عِلْمٍ      وَذُوْ فِطْنَةٍ وَذُوْ اسْتِيقَاظِ  
وَسَخَاءٌ بِالْمَالِ وَالْعِلْمِ وَالْجَاهِ      وَصَفْحٌ عَنِ زَلَّةِ الْإِحْفَاظِ  
وَشَطَاظٌ إِذَا يَقُومُ خَطِيبًا      يَتَحَدَّى طَوَامِحَ الْأَلْحَاظِ  
وَوَقَارٌ وَحِشْمَةٌ وَاحْتِقَارٌ      لِعُرُورِ الْمُسْتَكْبِرِ الْجَوَاظِ

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص40).

(2) - نفسه (ص41).

(3) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص55)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص523).

(4) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص124).

ودفاعٍ عن سنّة المصطفى يرمي  
نال من (باب) جدّه وأبي مدين  
ومن (الخال) جدّ أبنائه العُرّ  
شحدوا منه في مكافحة البدعة

مُصيّباً عدوّها بالشّواظِ  
حظّاً أنافَ فوقَ الأحاظي  
الميامين سرّ الاستحقاقِ  
عَضْباً على الرّقابِ الغلاظِ

## المبحث الثاني: حياته العلمية

### المطلب الأول: طلبه للعلم

نشأ العلامة محمد بن أبي مدين في بيت يعدُّ من أشرف بيوتات قُطره من جهة العمومة والخوولة، وتربَّى في حضرة جدِّه لأُمِّه العلامة الشيخ سيديا باب، وفي كفالة أبيه أبي مدين، الشَّهير بكرم النَّفس، وجميل الأخلاق، حيث كان بيتا عامرا بالعلم والدَّعوة.

وما إن وصل إلى الخامسة من عُمره حتى بدأ قراءة القرآن على شيوخ تلك المنطقة - كما هي العادة في تلك البلاد -، وأتم حفظه في حدود العاشرة من عُمره، وبعدها تولَّى تعليمه بنفسه جدُّه لأُمِّه العلامة (باب)، وأشرفَ على تكوينه العلمي والأدبي والأخلاقي، في كثير من مراحل حياته، حيث إنَّه مكثَ في حضنه حوالي اثني عشر عاما لم يفارقه حلاَّ وارتحالا، وكان هذا سببا في بنائه العلمي الأصيل، وتكوين ملكته الفدَّة في التَّحصيل، ومن ذلك ما كان يُلزمه جدُّه به من بالمطالعة الدَّائمة للكتب المطوَّلة، والسؤال عن كل مشكل يعترضه.

ولقد ذكروا عنه أنَّه يكاد يستظهر تفسير ابن جرير الطَّبْرِي وتاريخه؛ لكثرة ما ينظر فيهما، وكذلك هو الحال بالنِّسبة لصحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم<sup>(1)</sup>.

وأما والده العلامة أبو مدين فقد أخذ عنه ولده محمد علوم اللُّغة وفنون الشِّعر والأدب والمنطق، ولقد حدَّث عن والده أنَّه كان يسامره ويعارضه الشِّعر وهو لا يزال يافعا<sup>(2)</sup>.

ولقد ظلَّ الشيخ محمد مُراوِحا بين أبيه وجدِّه لأُمِّه محصِّلا للعلم ومستفيدا منهما إلى أن وافت المنبئة جدُّه سنة 1342هـ، الموافق لسنة 1924م، فقرَّر أن يلتحق بمدرسة العلامة يحظيه بن عبد الوُدود القُتاني سبويه عصره، ومكثَ فيها حوالي سنتين ينهلُ فيها من علمه وأدبه، فأخذ عنه علم النَّحو

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص25-26).

(2) - ينظر: "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص24-25)، و"تراجم الأعلام المورتينيين" (ص197)، و"السلفية وأعلامها في مورتينايا" (ص311-312)، و"إتحاف ذوي البصائر بتراجم العلماء الأفارقة الأكابر" (ص565-566).

الذي كان مشهوراً به، فدرس ألفية ابن مالك في النحو وطرَّتها للمختار بن بونا، ولامية الأفعال في الصَّرف ومعها طرَّتها للحسن بن زين الفُناي<sup>(1)</sup>.

وفي هذه المحضرة العريضة أخذ عن كبار تلاميذ العلامة يحظيه ونجبائهم، من أمثال العلامة محمَّد عال بن عبد الودود، والعلامة مُمُو الجكني، وغيرهم.

وبعدما أخذَ نَهْمَتَهُ من هذه المحضرة العريضة رجعَ الشيخ محمَّد إلى ذويه وأهله، واشتغل بالعلم وانكبَّ على المطالعة والتَّحصيل، مستفيداً من المكتبة الضَّخمة العامرة بالكتب لجده العلامة سيديا باب رحمه الله<sup>(2)</sup>.

وانصرف بعدها إلى الإقبال على الحديث النَّبوي رواية ودراية بفضل الله ثم بفضل جدِّه، الذي كان يَحْتُثُّه على دراسة السنَّة النَّبوية، وحفظها وفهمها، ونبذ التعصُّب المذهبي، فظهرت نجابته فيه، وبزَّ في ذلك الأقران، ورحل إلى الأقطار، ولقي العلماء، واستجلب الكتب، وألَّف المؤلفات في هذا الباب، يَحْتُ فيها على نُصرة السنَّة واتباعها، والعمل بها، وذمَّ التَّقليد والتعصُّب<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: رحلاته

كان العلامة محمَّد بن أبي مدين رُحَّالاً في الأقطار، جَوَّالاً في الأمصار، مولعاً بحجِّ بيت الله الحرام، وزيارة المسجد النَّبوي الشَّريف، وقد منَّ الله عليه بأن حجَّ ثمانِي مرات، وكان يغتنم هذه الفرص لاستجلاب الكتب، وإلقاء المحاضرات والدُّروس، وكانت غالباً في العقيدة الصَّحيحة، والرد على البدع والخرافات، ومُفيداً في الحديث وعلومه<sup>(4)</sup>.

(1) - ينظر: "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص26)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197).

(2) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص26)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص312)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197).

(3) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص24).

(4) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص57 و103)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص314).

ولقد كان كثير الزيارة إلى بلاد المغرب الأقصى، وكان يحاضر فيها، ويدرس، مشاركاً في ملتقياتها العلمية والفكرية، فالتقى بكثير من العلماء وطلبة العلم فيها فاستفاد وأفاد، وقد تأثر بعض المعارفة بفكره الدّعوي السّلفي، ومستواه العلمي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: شيوخه

تتلمذ الشّيخ محمد بن أبي مدين على عدد من أهل العلم داخل بلاد موريتانيا، وهم على هذا النحو:

- 1- أبو مدين بن أحمد بن سليمان بن أحمد سالم، وهو والده، أخذ عنه اللغة العربية والشعر، وكان عالماً شاعراً مجيداً، صاحب كرم وأخلاق حميدة<sup>(2)</sup>.
- 2- أبي بن حيمود الجكني، المتوفى سنة 1362هـ، من كبار طلبة يحظيه بن عبد الودود<sup>(3)</sup>.
- 3- أحمد محمود بن عيد الجكني المتوفى سنة 1361هـ، الشّهير بممّو، عالم وشاعر، تخرّج من محضرة يحظيه بن عبد الودود<sup>(4)</sup>.
- 4- سيدي باب بن الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيدي الكبير، المتوفى سنة 1342هـ، عالم جليل وفقه أصولي محدّث، ومؤرخ شاعر، له دور سياسي صاحب التصانيف<sup>(5)</sup>، وهو جدّ العلامة محمد بن أبي مدين، وعنه أخذ العلوم والمعارف.
- 5- سيدي محمد بن داّاه الأبييري، المتوفى سنة 1360هـ، من علماء البلاد، وهو قرين للعلامة يحظيه بن عبد الودود<sup>(6)</sup>.

(1) - محمد ولد أبو مدين، حياته وآثاره" (ص57 و103)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص315).

(2) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197)، و"محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص19-23).

(3) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص498).

(4) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص531).

(5) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص26)، و"تراجم الأعلام" (ص61)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص516).

(6) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص197)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص513).

6- محمد عالي بن عبد الوُدود اليعقوبي، الشَّهير بعدُود، المتوفى سنة 1401هـ، من كبار تلاميذ يحظيه بن عبد الوُدود، ومن علماء موريتانيا<sup>(1)</sup>.

7- محمد عالي بن نعم العبد المجلسي، من كبار خريجي مدرسة يحظيه بن عبد الوُدود<sup>(2)</sup>.

8- محمد محمود بن اكرامة المجلسي<sup>(3)</sup>.

8- محمد يحيى بن محمد الأمين بن أبوه اليعقوبي<sup>(4)</sup>.

9- محمد المصطفى بن أبنا الأبيدي، المتوفى سنة 1941هـ، أخذ عنه القرآن في أول حياته<sup>(5)</sup>.

10- محمد بن محمد بن المحبوبي اليدالي<sup>(6)</sup>.

12- يُحظيه بن عبد الوُدود بن أوبك الجكني القناني، المتوفى سنة 1358هـ، من أبرز علماء شنقيط في القرن الرابع عشر الهجري، وكان ذائع الصيت، كبير القدر، أنزله علماء البلاد منزلة سيبويه في النحو<sup>(7)</sup>.

أخذ عنه العلامة محمد بن أبي مدين النحو ودرس عليه ألفية ابن مالك، وقد ذكره العلامة مؤ الجكني في نظمه في حياة شيخه يحظيه بقوله<sup>(8)</sup>:

وابن أبي مدين وأحمد جكنا من بالعلوم والعُلُو يُعنى

هؤلاء هم من وقفت على أئهم من شيوخ العلامة محمد بن أبي مدين، والملاحظ أن أكثرهم من العلماء الكبار في بلاد شنقيط، والله أعلم.

(1) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197)، و"المرباط محمد عال عدود حياته وآثاره" لعبد الله ولد سيد المختار (ص 24).

(2) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 499).

(3) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197).

(4) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 499).

(5) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 23)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197).

(6) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197).

(7) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 26)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 197).

(8) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 34).

## المطلب الرابع: تلاميذه

لقد درّس العلامة محمّد بن أبي مدين زمنا طويلا في التعليم النّظامي وغيره، مما يصعب علينا إحصاء تلاميذه ومن أخذ عنه، خاصّة بعد أن ذاع صيته في البلاد، ومع ذلك وقفت بحمد الله على بعض من قصده من الأعيان؛ لأخذ العلم عنه ومنهم:

1- إبراهيم بن يوسف بن سيديا باب، قرأ على الشيخ عددا من العلوم، وهو من المبرزين في علوم العربية<sup>(1)</sup>.

2 - بوميه بن محمّد السّعيد بن أبياه، عالم أديب شاعر، عمل في وزارة الأوقاف بالكويت، وله عدّة مؤلفات، ممن أخذ عن الشيخ محمد بن أبي مدين<sup>(2)</sup>.

3- التّقي بن محمّد بن عبد الله الشنقيطي، القاضي المسند المقرئ، المتوفى سنة 1432هـ، أخذ عن الشيخ محمّد بن أبي مدين علوم الحديث ومصطلحه، وكان يلقيه بطريد السنّة<sup>(3)</sup>.

4- عبد الباقي بن محمّد الأمين الجُماني الأبياري، وهو ممن درّس في المعهد العالی للدراسات الإسلامية في انواكشوط<sup>(4)</sup>.

5- محمّد محمّود بن أحمد يور الرّبّاني، علامة سنيّ، له محاضرة لتدريس العلوم الشرعية، درس على الشيخ محمّد مصطلح الحديث، وتأثر به<sup>(5)</sup>.

6- محمّد المصطفى بن محمّد سيدنا البارتيلي، المتوفى سنة 1421هـ، علامة فقيه، أخذ مصطلح الحديث وعلومه عن الشّيخ محمّد بن أبي مدين<sup>(6)</sup>.

هذا ما تيسّر لي، والله أعلم.

(1) - مقدمة "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات" لمحمد بن أبي مدين (ص 27).

(2) - نفسه.

(3) - أخبرني بذلك العلامة إبراهيم بن يوسف بن الشيخ سيديا، جزاه الله خيرا، وينظر بعض ترجمته في: ملتقى أهل الحديث .www.ahlalhdeeth.com

(4) - مقدمة "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات" لمحمد بن أبي مدين (ص 27).

(5) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 484).

(6) - أخبرني بذلك العلامة إبراهيم بن يوسف بن الشّيخ سيديا.

## المطلب الخامس: أعماله ونشاطاته

كان للعلامة محمد بن أبي مدين نشاطات وأعمال مختلفة، بل كان له حضور اجتماعي، ونشاط دعوي مميز، وفيما يلي إطلالة على هذا الجانب من حياته.

## 1- التدريس والتعليم:

اشتغل العلامة محمد بن أبي مدين بالتدريس في المحاضر الخاصة، أو التابعة للدولة، ومن أهم الأماكن التي اشتغل فيها بهذه المهمة الشريفة.

1- محاضرة جدّه العلامة سيديا باب رحمه الله، وذلك بعد رجوعه من محاضرة العلامة يُحظيه بن عبد الودود، جلس للإفادة، فاجتمع عليه طلاب العلم من أماكن مختلفة<sup>(1)</sup>.

2- المدرسة الابتدائية بمدينة بوتلميت، وهي أول مدرسة حكومية ينتسب فيها الشيخ محمد إلى سلك التعليم النظامي، سنة 1941هـ، يدرّس فيها اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وعدّه المفتشون من أعلم أساتذة المدرسة<sup>(2)</sup>.

3- المعهد الإسلامي في بوتلميت الذي افتتح سنة 1959م<sup>(3)</sup>، واختير للتدريس فيه من بين نُخبة من علماء البلاد، وأسندت إليه مادة الحديث النبوي، وظلّ مدرّسا فيه حتى توفّاه الله تعالى<sup>(4)</sup>. كما أنه لم يخل بيته الخاص من طالب علم يريد الاستفادة من علمه<sup>(5)</sup>.

هذا في داخل البلاد، وأمّا خارج البلاد فقد كان يغتنم رحلاته في الدّعوة إلى الله تعالى، والتدريس وإلقاء المحاضرات، وحضور الملتقيات العلمية، ولقاء العلماء، وتبادل الأفكار والمناظرات العلمية<sup>(6)</sup>.

(1) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص312).

(2) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص42-43).

(3) - افتتح هذا المعهد الإسلامي في (بوتلميت)، وقد أسسته جمعية ترقّي الثقافة الإسلامية برئاسة عبد الله بن باب بن الشيخ سيديا، المتوفى عام 1384هـ، والدراسة فيه تكون للعلوم الشرعية، واللغة العربية، ويشترط للأستاذ المدرّس فيه أن يكون متخصصا في العلم الذي يُدرّسه، "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص44)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص313).

(4) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص42-45)، و"بلاد شنقيط المنارة الرباط" (ص520).

(5) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص45).

(6) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص314-315).

## 2- الفتوى:

شارك العلامة محمد بن أبي مدين غيره من العلماء في تلقي الأسئلة والإجابة عنها، باعتباره من ورثة الأنبياء، والموقَّعين عن ربِّ العالمين، فكانَ رحمه الله تعالى مشاركا في الكلام والنَّظر في المسائل النَّوازل، بل كان علماء البلاد يرسلون إليه بالأسئلة وهو يجيبهم كما حصل مع العلامة المحفوظ بن بيَّه<sup>(1)</sup>، حيث إنَّه أرسل له ثمانية أسئلة في مسائل مختلفة من علوم الشريعة، فأجابه محمد عليها، وكذلك أجوبة العلامة محمد اليدالي<sup>(2)</sup>، مما خطَّه يراعُه رحمه الله. هذا بغض النَّظر عن الأسئلة التي تأتيه يوميا من قبل إخوانه المسلمين، فجزاه الله خيرا<sup>(3)</sup>.

## 3- الصلح بين الناس:

اكتسب العلامة محمد بن أبي مدين مكانة اجتماعية عالية في بلده، تليق بعلمه وإمامته، فكان ملجأ بعد الله لحل المعضلات، والصلح بين الأفراد والجماعات، بل كان أمينًا حافظًا لأسرار قبائل منطقته، يرجعون إليه عند وقوع النزاعات والخصومات<sup>(4)</sup>. وكان رحمه الله تعالى دائم السَّعي إلى الصُّلح حتى في المسائل الكبار المتعلقة بالدُّول، ورسائله إلى الملوك والرؤساء شاهدة على ذلك مساهمة منه في حقن دماء المسلمين، ومن ذلك ما وقع في حرب اليمن سنة 1967-1968م، ولقائه مع الملك فيصل يحثُّه على المسارعة إلى الصُّلح وحقن دماء المسلمين في اليمن، كما أنَّه بعث رسالة إلى جمال عبد الناصر الرئيس المصري<sup>(5)</sup>.

(1) - هو: العلامة القاضي المحفوظ بن بيه، عالم موريتاني كبير، برز في الفقه والأصول وعلوم العربية، توفي سنة 1973م، من موقع ولده الشيخ عبد الله بن بيه Binbayyah.net، و"محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 87).

(2) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 87).

(3) - نفسه (ص 87).

(4) - نفسه (ص 50-51).

(5) - نفسه (ص 39-40).

## 4- تعبيره للرؤيا:

عُرف عن الشيخ محمد تعبير الرؤيا، وقد فُتح له في هذا الباب، فكان يُقصد من بلادٍ بعيدة، وتشدُّ إليه الرِّحال لأجل تفسيرها، وربما كان يعرض ذلك بالصَّمت فقط، أو بقوله: أضغاث أحلام، وأحيانا يفسرها بتفاسير غريبة شُهد بعضها.

وبالجمله فلو تتبَّع النَّاس ما وقع له من تفسير وتعبير للمرائي لسُوِّدت به الدَّفَتر<sup>(1)</sup>.

## 5 - نشاطه السياسي:

لم يكن العلامة محمد بن أبي مدين بمعزل عما يحدث في السياسة الداخلية والخارجية لبلاده، بل كان مطلعاً على كل صغيرة وكبيرة داخل وخارج موريتانيا، وكانت له في كل ذلك آراء، ولعلَّ من أسباب ذلك، أنَّه تأثر بجده الأول (باب بن الشيخ سيديا) فإنَّه كان عالماً وقائداً سياسياً محنَّكاً. وقد كانت الحكومة الموريتانية تبعته في مهام كثيرة إلى الخارج في مجال الثقافة والدين والسياسة، مما أدى إلى لقاءه بكثير من العلماء والمفكرين، والرُّعماء والقادة السياسيين.

فقد كان الشيخ محمد يُمثِّل دولته في مجالات عديدة فيها:

- في الحج مرَّات عديدة.
- وفد صداقة إلى تونس سنة 1965م، التقى بالرئيس التُّونسي الحبيب بورقيبة، وكذلك الملك السعودي فيصل، وارتحل قصيدةً لكليهما.
- سنة 1972م يذهب إلى طرابلس كعضو في بعثة موريتانيا إلى جمعية تطبيق الشريعة في ليبيا، وقد التقى فيها برئيس البلاد آنذاك معمر القذافي.
- وفي سنة 1976م، يذهب لحضور الملتقى العالمي للحوار الإسلامي المسيحي، فيستقبله الرئيس الليبي معمر القذافي.

(1) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص51-52).

وفي أكتوبر سنة 1976م كان عضوا في بعثة موريتانيا شاركت في ملتقى ديني نظّمته المملكة المغربية بمناسبة شهر رمضان، وبدعوة من ملك المغرب الحسن الثاني<sup>(1)</sup>.

وأما نشاطه داخل البلاد، فقد كان عضوا في اللجنة العليا للشؤون الإسلامية، وشارك في العديد من الندوات الفكرية، وقد كان دائم الدفاع عن نهجه ونصرته للسنة النبوية، وذم التقليد والتعصب لا يخشى في ذلك أحدا<sup>(2)</sup>.

وكان العلامة محمد بن أبي مدين شجاعا بيدي رأيه في الأمور السياسية والقضايا المتعلقة بذلك، ومن ذلك موقفه من الحرب على الصحراء الغربية، حيث إنّه أبدى وأعاد أنّ هذه الحرب لا تجوز وأنه لا يجوز قتل المسلمين بأيّ حال، وكان إذا سُئل عن ذلك يغضب ويقول: «يا إخواني لا تسألوني عن أمرٍ يتعلّق بدماء المسلمين»<sup>(3)</sup>، وهذا رغم صداقته لملك المغرب الحسن الثاني.

ولم يختلف موقفه كذلك من حرب اليمن، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1967 و1968م<sup>(4)</sup>، فكان محمد كثير الاتصال بالملك السعودي فيصل مشافهة، والرئيس المصري جمال عبد الناصر بالمراسلة للتدخل لوقف ما يحصل في اليمن، وكم كان سروره كبيرا حين وقع الصلح على إنهاء الحرب في اليمن، بل من شدة فرحه ارتجل قصيدة يقول فيها<sup>(5)</sup>:

نَبَأَ أذَاعَ بَنَشْرِهِ الْمِذْيَاعَ      فَرِحَتْ بِهِ الْأَوْتَارُ الْأَشْفَاعَ  
وبه الشُّرور على الشُّرور مسلَّطة      فإذا الشُّرورُ أمامه تنصَّاع

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 46-48).

(2) - نفسه (ص 48).

(3) - نفسه (ص 40).

(4) - ينظر: "تاريخ اليمن المعاصر" مجموعة من الباحثين السوفيين (ص 255-260) ترجمة محمد علي البحر.

(5) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 40-41).

وبه الدِّماءُ مصُونَةٌ مِن بعدِ ما نهَلتْ مِنَ الحَلْفِ العَبِيضِ تِلَاع  
وبوقِعِهِ فِي سَمْعِ كَلِّ مَوْجِدٍ ما تَشْتَهِيهِ مِنَ المُنَى الأَسْمَاعِ

وبالجملّة فالشيخ محمّد له نشاطه البارز في المجال السِّيَاسِي، سواءً كان ذلك داخل بلاده، أو خارجها، وله اهتمام بقضايا إخوانه المسلمين، وهذا شأن العلماء المصلحين الصّالحين.

## 6- مصنفاته:

ويأتي الحديث عنها إن شاء الله في ثبت مصنفاته.

## المطلب السادس: مذهبه الفقهي والعقدي

### أولاً - مذهبه الفقهي

عاش العلامة محمد بن أبي مدين في بلاد شنقيط التي عُرف عن أهلها بأنهم في فقه الفُروع على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، كما هو الشّأن في حواضر أهل المغرب عموماً، ولهذا نجد أنّ محاضرتها معتمدة في الجانب التّعليمي للفقهاء على المتون في الفقه المالكي برواية ابن القاسم، ثمّ على مختصر خليل بن إسحاق المالكي، وهذا ليس بغريب فكلُّ قطر من الأقطار الإسلامية لهم إمام متبوع يتفقه الناس على طريقته، ويصدّرون عن رأيه، وهذا أمر محمود وعليه العمل في الأمصار، لكنه قد يكون مذموماً إذا أدّى إلى التعصّب المقيت والتّقليد المذموم، وتقدّم فيه أقوال الرّجال على السنّة الصّحيحة الثابتة.

وهذا ما حصل في بلاد شنقيط فعلاً، فقد كانوا متمسّكين بنصّ خليل بن إسحاق المالكي، ولا يعبّئون لغيره حتى عُزيت إلى أحد أعيانهم القالة الشّهيرة: «نحن خليليون إن ضلّ ضلّلنا، وإن نجنا نجونا»<sup>(1)</sup>.

ورغم مالكية الشيخ محمّد إلا أنّه رفضَ هذا التعصّب والتّقليد الأعمى، ورفع شعار التمسك بالكتاب والسنّة، والانتصار للدّليل، والعمل بالرّاجح ولو كان على خلاف المشهور، كما كان على

(1) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص71).

ذلك جُدَّ العلامة سيديا باب، ووقفَ في وجه المقلِّدة المتعصِّبة، حتى وقع بينه وبين علماء عصره جفوة وقطيعة، ويظهرُ عملُ الشَّيخِ مُحَمَّدٍ في حربه على المقلِّدة المتعصِّبة من جهات:

1- أنَّه أَلَّفَ كتابه "الصَّوارم والأسنة في الذَّب عن السنة"، رَجَّح فيه إثبات سنيَّة القبض على السَّدل، وفرَّع فيه الكلام على وُجوب اتِّباع السنة الصَّحيحة الثابتة، فكان كتاباً حافلاً<sup>(1)</sup>.

2- دعوته لكثير من علماء عصره إلى الرُّجوع إلى السنة، وترك التَّقليد والتعصُّب، ومن أمثلة ذلك ما وقع بينه وبين الشَّيخ محمد بن البُصيري، الملقَّب (ببَدَاه)، وهو مفتي عام لموريتانيا، وكان يؤمُّ النَّاس في جامع الملك فيصل، وسط مدينة نواكشوط، توفي سنة 1430هـ<sup>(2)</sup>.

فقد أرسل العلامة بُدَاه إلى الشَّيخ مُحَمَّد بن أبي مدين رسالة يبيِّن فيها ما طلبه منه من الرُّجوع إلى الكتاب والسنة، ونبذ التعصُّب والتَّقليد، ويعتذر له عما بدر منه تجاهه.

يقول فيها: «من عبد الله البوصيري إلى صديقه مُحَمَّد بن أبي مدين، سلام الله عليك، فإنِّي أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أمَّا بعد: فإنِّي أطلب منك العون على ما أنا بصدده من الاشتغال بكتاب الله وسنة نبيِّه، دون الاشتغال بالفروع التي لم يَقم عليها دليلٌ من كتاب وسنة، وكنت لقيتُك بنواكشوط عند قدومك تنتظر جماعة (تشمشة)، وسألتك أسئلة علمتُ بعدك أنَّها فاسدة، وتبَّت إلى الله منها، من جملة ما أتيَّ سألتك لَمَّا استنهضتني لكتابِ الله وسنة نبيِّه: هل مُحَمَّد عالي بن عدود يُوافقك على ما قلت لي أم لا؟، فهذا السُّؤال لا يصدر من عاقل، لكن جوابك لي من الأجوبة المسكَّنة، قلت لي: (ما صحَّ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم لا يزيدُه عندي عملُ أبي بكر وعمر به).

(1) - ينظر: "الصَّوارم والأسنة في الذَّب عن السنة" لمحمد بن أبي مدين (ص 154. 223).

(2) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 446).

فالحاصل أنني لَمَّا نظرتُ الكتبَ، وتفرَّغتُ لها، علمتُ أنَّ اتِّباع السنَّة في قطرنا لم يتحلَّ به إلاَّ بابُ ابن الشيخ سيديا ومن سارَ بسيره، فصرتُ أطلب منك أن تعينني بتأليفه المسمَّى بـ"إرشاد المقلِّدين عند اختلاف المجتهدين"، وقد ذكرتُ لي قبلُ أنَّك ستُرسله إليَّ...».

إلى أن قال له: «لقد ضيَّعنا محضُ التَّقليد والتعصُّب له حتى تركنا كثيرا من السنَّة، لكنَّ التَّوبة تجبُّ ما قبلها، فلقد صرتُ بعدك أقبضُ وأرفعُ، وأفعل كلَّ ما ظهر لي أنَّه سنَّة، على رغم أنف كلِّ من ينتمي للعلم، وألَّفتُ تأليفين في ذلك الميدان، أحدهما في الردِّ على من يزعمُ أنَّ الأرحح التزم مذهب معيَّن، فأعني على السنَّة بإعارة الكتب، وبتسمية ما هو جيِّد منها في هذا المعنى»<sup>(1)</sup>.

فهذا أثر من آثار دعوة الشيخ محمد بن أبي مدين في علماء عصره، وبيان أنَّ اتِّباع المذهب المالكي لا يعني التعصُّب له، والتَّقليد المحض، وعدم النَّظر في سنَّة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعمل بها، بل دراسته هي من قبيل التَّراتيب العلمية، والتدرج في كمالات التَّفقه درجة درجة.

3- شجاعته في بيان ما يعتقده، ولا تأخذه في ذلك لومة لائم، وقد ذكر ولده أحمد في ترجمته: «أنَّه مرَّةً لَمَّا كان عضواً في اللِّجنة العليا للشُّؤون الإسلامية وشارك في ندوتي 1961م و1962م، وقد نظَّمتهما وزارة العدل، وخلاهما برز التَّباین بين منهجه وبين الرِّأي المطلي المالكي وصوت هو ضدَّ الجميع في بعض القضايا، فقال له بعضهم: يا محمَّد من بقي بجانبك؟، فأجابه: «معى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكفى به حزبا»<sup>(2)</sup>.

(1) - من رسالة أرسلها الشيخ بُدَّاه للعلامة محمَّد بن أبي مدين، وهي مشهورة متداولة، أرسلها إلى ولده الشيخ محمَّد بتاريخ 3 ديسمبر 2018م، جزاه الله خيرا، وهي بخط يده.

(2) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص48).

وهكذا عاش العلامة محمد بن أبي مدين على هذا المنهج الذي ارتضاه لنفسه، مقرراً له ومُدافعاً عنه، فألّف فيه المؤلفات، ونظم فيه المنظومات<sup>(1)</sup>، وهو من العلم الذي ورثه عن شيخه وجدّه العلامة باب ابن الشيخ سيديا رحم الله الجميع.

### ثانياً - عقيدته:

لمّا بدأت الحركة العلمية تتوهّج في بلاد شنقيط، وبدأ علماءهم يرحلون لتحصيل العلوم والمعارف، كان المذهب الأشعري قد استقرّ في بلاد المغرب، وألّفت فيه مؤلّفات اعتنى بها العلماء في بلاد شنقيط، كعقائد السنوسي<sup>(2)</sup> التي نالت النصيب الأوفر في الدرس العقدي، فكتب عليها علماء تلك البلاد الشروح والطُرر والأنظام، ومن أشهر من نظمها العلامة المختار بن بونا الجكني وسماه: (وسيلة السعادة في نشر ما تضمّن الشهادة)، يقول فيها:

نظماً حوى عقائد الشريف      محمّد السنوسيّ الطّريف

لخصت فيه ما حوته الصُّغرى      مع ضمن وُسطاهُ وضمن الكُبرى

سمّيته وسيلة السعادة      في نشر ما تضمّن الشّهادة<sup>(3)</sup>.

وغيرها من المتون التي صارت مرجع الطلاب في تلك المحاضر، فكان علماء شنقيط كلهم أو جلهم من أتباع المذهب الأشعري الأوسط، خاصّة مع رحيلهم إلى بلاد المغرب التي تجمعهم مع بلاد

(1) - وله نظم في "الاجتهاد والتقليد" أثبتته في آخر كتابه "الصورم والأسنة" (ص 331 - 333).

(2) - هو: محمد بن يوسف الحسني، أبو عبد الله السنوسي التلمساني، أحد أعلام الأشعرية في بلاد المغرب، له مؤلّفات في العقيدة الأشعرية، منها: الكبرى وشرحها، والوسطى وشرحها، توفي سنة 895هـ، "شجرة النور الزكية" (266/1)، و"تعريف الخلف برجال السلف" لمحمد الحفناوي (176/1).

(3) - "وسيلة السعادة" للمختار بن بونا (ص 5).

شقيط نفس الرّوابط من وحدة المذهب المالكي والتصوّف، وبقيت على تلك الحال لقرون عديدة<sup>(1)</sup>.

هذا هو المحيط العقدي الذي عاش فيه العلامة محمد بن أبي مدين، ولكن الله تعالى من على الشيخ بجده العلامة باب ابن الشيخ سيديا، الذي تميّز بعقيدته السلفية التي تابع فيها خير القُـرون، وكان وقّافا عند منهج السلف الصّالح، مدافعاً عنه<sup>(2)</sup>، فاستفاد منه سبطه محمد، ومضى على طريق جدّه لأّمه، وتأثّر به في اتّباع طريقة السلف في الاعتقاد.

وقد ألفت العلامة محمّد بن أبي مدين كتابا بيّن فيه طريقته في الاعتقاد، وأنّه على مذهب السلف الصّالح في إثبات جميع الصفات لله تعالى، وإمرار ظواهر الكتاب والسنة كما جاءت من غير تأويل، ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، على حدّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(3)</sup>.

وفيما يلي نذكر أمثلة من كتابه "شـنن العارات على أهل وحدة الوجود ومعينة الذات" تلقي لنا الضوء على منهجه العقدي.

#### أولا - مسألة التأويل والتفويض<sup>(4)</sup>.

(1) - "السلفية وأعلامها موريتانيا" (ص 229-235).

(2) - نفسه (ص 290).

(3) - سورة الشورى: الآية رقم 11.

(4) - التأويل هو: (حمل ظاهر على محتمل مرجوح بدليل يصيّر راجحاً)، "المستصفي" (49/2)، و"شرح الكوكب المنير" (460/34-461) و"إرشاد الفحول" (ص 582).

والتفويض هو: (صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرّض لبيان المعنى المراد منه، بل يُترك ويُفوّض إلى الله تعالى)، أو هو (أقول بأنّ معاني الصفات الإلهية مجهول للناس، بسبب أنّ اتّصاف الله تعالى بمعاني تلك الصفات يوجب التشبيه)، ينظر: "حاشية البيجوري على جوهره التوحيد" (ص 156)، إذاً مقالة التفويض قائمة على ركنين:

1- أنّ اتّصاف الله بالصفات يوجب التشبيه، لكلّ الصفات أو بعضها.

2- أنّ معاني صفات الله مجهولة لنا، ولا يمكن تعيينها. "شرح الواسطية" سلطان العميري (ص 186).

مذهب الشيخ محمد في باب الأسماء والصفات مُوافق لمذهب السلف إجمالاً، فهو يرى بأن أسماء الله وصفاته تُثبت لله تبارك وتعالى كما جاء ذلك في القرآن والسنة؛ من غير تأويل ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، وقد لخص هذا المعنى في آياته التالية بقوله:

ومعظم السلف مع بعض الخلف مذهبهم كسلف فيما سلف

ليس يُشَبَّه ولا يُؤوَّل ولا يُكَيَّف ولا يُعْطَل<sup>(1)</sup>

وقال كذلك حين لخص الأقوال في صفة المعية أشار إلى مذهب السلف بقوله:

لكنما السلف في سواها فوض ممّا اشتبه اشتباها

مع جهله الكيف وتنزيه الإله عن كلّ تشبيه بكلّ ما سواه

وفي طريق السلف النجاة فهي لكلّ مسلم منجاة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً - مسألة كلام الله تعالى:

يقول رحمه الله تعالى: «وليشهد عليّ كلّ راءٍ وسماعٍ، أيّ أشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنّ القرآن كلام الله، وأنّه غير مخلوق»<sup>(3)</sup>.

وبين رحمه الله تعالى أنّ مذهب السلف في كلام الله أنه بحرفٍ وصوت، وساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنة، وكلام أئمة الدين المتقدّمين من سلف هذه الأمة، وردّ على من قال بالكلام النَّفسي<sup>(4)</sup>.

(1) - "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات" (ص 417).

(2) - "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات" (493).

(3) - نفسه (ص 462).

(4) - في فصل طويل في "شن الغارات" (ص 448 - 466).

## ثالثاً- مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة:

قال رحمه الله تعالى: «وقد ثبت بالآيات القرآنية، والأحاديث المتواترة، وإجماعات أهل السنّة، رؤية المؤمنين له تعالى يوم القيامة»<sup>(1)</sup>.

وقد ردّ على المعتزلة في هذا الباب الذين ينكرون الرؤية، وأجاب عن أدلّتهم<sup>(2)</sup>.

كما أنّه ردّ على غلاة المتصوّفة الذين يرون جواز رؤية الله في الدُّنيا، وذكر مأخذ قولهم، وأبطل دعواهم في ذلك<sup>(3)</sup>.

## رابعاً- مسألة معية الله تعالى:

يرى العلامة محمّد بن أبي مدين أنّ معية الله تعالى على نوعين:

1. معية عامّة شاملة لجميع المخلوقات، فهو مع كلّ شيء بعلمه لا يغيّب عنه شيء، ولا يُعجزه شيء، فهو فسرها بالعلم.
2. ومعية خاصّة لأوليائه، وتفسّر بالتّصر والعون والتأييد والحفظ بحسب السّياق.

وقد لخص ذلك بقوله:

معنى معية من إنعامه شَمِلاً	للخلق علم حوى الأفراد والجُملاً
وحيث للرّسل وأتباعهم حصّلت	فالتّصر واللّطف للنّوعين قد حصّلا
هذا هو الحقّ والإجماع شاهده	ومن يُشاقّ فعن سُبُل الهدى عدّلا

(1) - نفسه (ص 525).

(2) - نفسه (ص 503 - 505).

(3) - نفسه (ص 499).

كما أنَّه رفض وردَّ على من فسَّر المعية بأنها معية ذات، حيثُ يقول: «قلتُ: سبحان الله؟ كيف يستدلُّ مسلم عاقل على جواز إطلاق موهمٍ مَّا، لا يليقُ على الله تعالى، بقول مجهُول مخالفٍ لإجماع المسلمين؟، إذ من المعلوم أنَّ (بذاته) لم ترد في كتابٍ ولا في سنَّة ولا في إجماع، ولا خلاف بين المسلمين في منع إطلاق الموهم غير الوارد على الله تعالى، وممَّن حكى الإجماع على ذلك القرائيُّ في الفرق السَّابع والعشرين والمائة»<sup>(1)</sup>.

#### خامسا- موقفه من التصوُّف:

من المقرَّر المعلوم أنَّ التصوُّف منتشرٌ في بلاد إفريقيا عموما، وفي بلاد شنقيط بالأخص، بل هو معانقٌ للعلم في رحاب المحاضر، ولهذا تجد طلاب المحاضر يقرؤون مبادئ التصوِّف وآداب السلوك كما يدرسون العلوم الأخرى، ولهذا قلَّ أن تجد أحداً في تلك البلاد لا ينتمي إلى أحد الطُّرق الصُّوفية، ولو من جهة الانتساب<sup>(2)</sup>.

ومع هذا كلِّه كان العلامة محمد بن أبي مدين بعيدا كلَّ البُعد عن روح التصوُّف الذي عهدَه عند كثير من معاصريه، وإنَّما يؤمن بأنَّ المؤمن الحق، والولي الصَّالح، والعارف بالله هو من واطب على طاعة الرَّحمن، والمبتعد عن انتهاك حرمت الله تعالى، فذاك هو المؤمن التَّقي الولي، ولذا قال:

المؤمنُ العارفُ بالرَّحمنِ      حسبما يصحُّ في الإمكان  
ومَن يواظبُ على الطَّاعات      مع تركِ الإنهاك في اللذات  
التَّاركُ الدَّهرِ محارمِ الولي      هو الوليُّ المرتضى نعمَ الولي  
بذلكِ المحلِّي ذو الدِّراية      قد حدَّه وصاحبُ النِّهاية<sup>(3)</sup>.

(1) - "شن الغارات" (ص 363).

(2) - ينظر: "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 120)، و"حياة موريتانيا" (ص 33)، و"السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 133).

(3) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 68-69).

بذلك المحلّي ذو الدّراية قد حدّه وصاحبُ النّهاية<sup>(1)</sup>.

كما أن الشيخ في كتابه "شن الغارات"<sup>(2)</sup>، أطال النَّفس في نقض قواعد التصوّف الباطل، الذي يزعم أهله أنّهم أهل العلم الخاص، الواقفون على أسرار الكائنات، ويعلمون الباطن وأحكام الجزئيات، فيستغنّون بها عن أحكام الشّرائع الكلّيات، ولخص ذلك في منظومة رجزية مفيدة يقول فيها:

ومن يحلّ من مدّعي ولاية أنّ له من ربّه عناية

دون اتّباع المصطفي خیر البشر في باطنٍ وظاهرٍ فقد كفر

إلى أن قال:

فالمصطفي عن البرايا فضّلاً ولجميعهم بشيراً أرسلاً

فلو أتى الخليل والكليما وخضراً لا تبّعوا الكريماً<sup>(3)</sup>.

وبالجملة فالشيخ محمّد بن أبي مدين نبذ التصوّف ولقّظه، رغم أنّ أباه وأجداده كانوا كذلك، لكنّه أنكره وانتقدّه، إذ غالب من تصوّف من أهل عصره هم أهل غلوّ وتجاوز للحدّ، ولعلّ من أهمّ عوامل ذلك هو أثر تكوين جدّه لأئمّه العلامه باب ابن الشيخ سيديا رحمه الله تعالى، حيث إنّه كان مناوئاً للصّوفية في زمانه، مع التزامه بالكتاب والسنة في التلقّي والاستدلال<sup>(4)</sup>.

(1) - محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 68-69).

(2) - ينظر مثلاً: "شن الغارات" (ص 495، و496 و499 و411.499) وغيرها.

(3) - نفسه (ص 44) القسم الدّراسي.

(4) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص 295)، و(324-328).

## المطلب السابع: شعره

إنَّ من أشهر ما تميَّز به بلاد شنقيط كثرة العطاء الشعري المستمر المتدفق من أعماق الصحراء، حيث برهن رجالها بأنهم محاضن للحفاظ على العربية، والدُّود عن حياضها، فسارت بأخبارهم الركببان، حفظاً لأشعارها وأيامها، وإبداعاً في صناعتها، حتى قال قائلهم<sup>(1)</sup>:

لنا العربية الفُصْحَى وإنا أعمُّ العالمين بها انتفاعاً

فمُرضعنا الصَّغِيرُ بما يُناغِي ومُرضعُه تكوُّرُها قِنَاعاً<sup>(2)</sup>.

وبالفعل فقد عشق الشناقطة اللُّغة العربية، فتناغوا بها في بداوتهم الاستثنائية في علميتها المشهودة وعبقريتها المعهودة، يسترجعون لهذه اللُّغة مجدَّ فصاحتها الغضة في بواديها؛ كأنك في أيامها الأولى، وزهرة رقيتها العلمي العالي في أممات مدارسها، فتمكَّنوا منها نثراً، وأحكَمُوا نواصيها شعراً، فكأنهم نسخة طبق الأصل من عرب الجزيرة الأَصلاء، فهم بحق حملة العربية، ورجالها الأمانة ومفاخرها في كل ناد شرقاً ومغرباً.

وقد شهد علماء الإسلام على ذلك، ومن ذلك ما ذكره العلامة البشير الإبراهيمي الجزائري، وهو الأديب اللوذعي، وفارس العربية وأمير البيان في عصره حيث إنَّه يقول: «وما رأيت قوماً طاعَ لهم الرِّجَزَ وانقادَ كعلماء شنقيط، مع السُّهولة عليهم في النِّظم، ومتانة السِّبكِ»<sup>(3)</sup>، وكفى بها شهادة من أحد مفاخر العربية في الجزائر، بل في الوطن العربي كِله.

(1) - هو: أحمد بن عبد الله الحسني، الملقب بالديب الصَّغِير، شاعرٌ مُفلق، توفي سنة 1340هـ، "الشعر والشعراء في موريتانيا" محمد المختار ولد أباه (ص81).

(2) - لم أهتم إلى مصدره، وهو مما يتناقله الشناقطة مُشافهة، وهو مشهور عن صاحبه في قصيدة له منشورة على الشبكة العنكبوتية، ينظر: مدومة انكرمدي [inkermodi.blogspot.com](http://inkermodi.blogspot.com).

(3) - "آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي" جمع وتقديم نجله أحمد طالب الإبراهيمي (64/2).

ومن هؤلاء العلماء مترجمنا العلامة محمد بن أبي مدين رحمه الله تعالى، فرغم عدم تفرُّغه للشِّعر إلا أنه ترك تراثاً شعرياً لا بأس به في مختلف المجالات والأغراض، حيث إنَّه تمَّ العثور على مائة وسبع قطع شعرية تضم حوالي 1450 بيت، وهو شيء ليس بالقليل، يدلُّ على مُكنة الشَّيخ محمد من ناصية الشِّعر بمختلف بحوره وأوزانه.

وبالنَّظر إلى ما خلَّفه في الشِّعر، فلقد انتقى من العروض ستة أبحر نظمَ فيها، وهي: (الرَّجَز، والطَّويل، والبسيط، والكامل، والوافر، والخفيف)، وكان مقوله متفاوت الحجم في كلِّ منها، حيث إنَّ بحر الرَّجَز له حظُّ وافر ونصيبٌ كبير في ديوانه، فلقد حظي باثنتين وخمسين قصيدة من مجموع مائة وسبع قطع شعرية، أي ما يعادل ثمانمائة وسبعة وتسعين بيتاً، ولعلَّ هذا راجع إلى ميزته العلمية؛ لذا كان كثيرٌ من شعره نظماً في المسائل العلمية، وهذا معروف ومشهورٌ في المجتمع الموريتاني، ومهما يكن من أمر فإنَّ شعر العلامة محمد دائر بين<sup>(1)</sup>:

1. منظومات علمية في بعض المسائل اللُّغوية والفقهية والسُّنَّة، وبعض مسائل الاعتقاد، أو في بعض الآراء الشَّخصية له.

2- المدح، وهو مدح لبعض رؤساء الدُّول العربية، أو رجال الدِّين.

3- الرِّثاء لبعض المشاهير ممَّن هم ليسوا من عائلته.

4- تقرُّب لبعض الكُتب التي ألفها بعضُ معاصريه.

### مميزات شعره:

يمتاز شعر العلامة محمد بالسهولة، وعدم التكلُّف، ووضوح المعنى، والاستطراد في بعض الأمثلة والحوادث، والإحالة على المراجع في النظم العلمي.

(1) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 95 - 96) بتصرف.

كما يمتاز بضعف العاطفة سواء في رثائه أو في مدحه، مع الطابع التقليدي القديم<sup>(1)</sup>.

نـمـاـذـج من شعره: نعرض هنا لبعض شعر العلامة محمد بن أبي مدين

أ- في مجال النظم العلمي:

قال ينظم تفسير الحديث المشهور: «لا تسبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»<sup>(2)</sup>:

سبُّ نهي الهاشمي الصادق	عَنْ سبِّ دَهْرٍ لَمْ يَجِي بِاللَّائِقِ
ما تزعمُ العربُ قبلَ النُّورِ	أَنَّ الحَوَادِثَ مِنَ الدُّهُورِ
لذلك شكَّوه ثمَّ عابوا	لدى الإصَّابة وما أصابوا
وسبُّ صنعة ينافي الأدبا	مع صانع الصنعة عند الأدبا
فالدَّهر هو الله أو فالله	بالقلب عند العُلَمَّا معناه
أَنَّ الذي قد أوجدَ الدُّهورَا	وقدَّرَ الحُيُورَ والشُّرُورَا
هو المدبِّر القديرُ الجالبُ	للتَّفَعِ والضُّرِّ العزيرُ الغالبُ
فذكر المفعولُ إذ لبسَ عديم	وأضميرَ الفاعلِ لَمَّا أنْ عليم
وإنَّما الجالبُ للحَوَادِثِ	في كلِّ دَهْرٍ قُدْرَةٌ للباعثِ
للدَّهرِ والدَّهْرُ أو الله خبر	عَنْ هُوَ مبتدا كما جَا في الخبرِ
وقيلَ بل هُوَ ضميرُ فصلي	ما في الإعرابِ لَهُ من أصلِ

(1) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 98).

(2) - أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ}، برقم 7491، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ (5/15) رقم 2246.

والشَّافعي المرتضي للقيِّد      بيِّن ذاك وأبو عُبيد  
وانظره في معالم الخطَّابي      تظفَّر به في أوضح الخطَّاب  
وانظر له ما كتَبَ الزَّرْقاني      على الموطَّأ العظيم الشَّاني  
وانظر له الفائِق والنَّهايَه      وابن كثير عند قول الآيَه  
حكايَه لِقول مَنْ ضلَّ وما      يُهلِكنا إلا الذي قد زعما  
وغلَطوا من عدَّ مَنْ جرَّاء      هذا الحديث الدَّهر من أسماء  
ربِّ الوري لأنَّ في لفظِ صحيح      ما هو في خلافِ ذا نصِّ صريح  
من أنَّه يقلِّب الدُّهورا      يُجدِّد الأيام والشُّهورا  
نحمدُ جلَّ على إنعامه      في يومه وشهره وعامه<sup>(1)</sup>

وغير ذلك من المنظومات العلمية الكثيرة، في مسائل عديدة، والله الموفق.

ومن مراثياته قوله:

يا روضة حلَّ فيك الشَّيخ أولاك      بكلِّ ما تشتهيهِ النَّفس مولاك  
وجاد مغناك غيثُ العفو منسجماً      حتَّى يروِّي غيثُ العفو مغناك  
حلَّاك مولاك فخراً فاحمديه لمن      بالشَّيخ عمَّا سواك اليوم حلَّاك  
كم طافَ بالبيتِ بيتِ الله محتسباً      مُراوِحاً بين أنساك وأنساك  
وكم تطهَّر في برد وصامٍ لدى      حرِّ وأشكى شكاة المسلم الشَّاك

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 107-108).

فَاللَّهُ يَرْحَمُهُ رَحْمَى تُخَوِّلُهُ      أَرَائِكَا بَيْنَ أَقْطَابٍ وَتُسَّكَ<sup>(1)</sup>

وقال يمدح الملك فيصل بن عبد العزيز -ملك السعودية-:

قَلْ لِلخُطُوبِ إِذَا اتَّكَلْتَ لَا تَنْجَلِي      فَضْلُ الخُطُوبِ بِضَرْبَةٍ مِنْ فِيصَلِ  
 مَلِكِ القُلُوبِ جَمِيعَهُنَّ بِسَخَائِهِ      وَبِدِينِهِ وَبِحِرِّهِ فِي المَفْصَلِ  
 وَبَطْعَنِهِ يَوْمَ الهَيْجَاءِ بِرَمْحِهِ      وَبِرَمِيهِ وَبِضَرْبِهِ بِالمَنْصَلِ  
 فَالَّذِينَ يَعْلَمُ طَهْرَهُ وَصَلَاتِهِ      وَالفِكْرَ يَعْرِفُ صَوْتَهُ بِتَرْثَلِ  
 وَالخَلْقُ يَشْهَدُ أَنَّهُ يَوْمَ النَّدى      أَجْدَى مِنَ العَيْثِ المُرَبِّ المَسْبَلِ  
 شَهِدَ الحَجِيجُ بَعْدَ بَرْفِقِهِ      بِالعَالِقِينَ وَبِالعَرِيبِ المُرْمَلِ

إلى أن قال فيه:

مَجْدٌ ثَائِلٌ مِنْ جُدُودِ سَادَةِ      شُمُّ الأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الأَوَّلِ  
 مَجْدٌ بَنَتْهُ ثِقَاتُهُمْ بِصَلَاتِهِمْ      وَصَلَاتُهُمْ بِتَطَهُّرِهِ وَتَبْتُلِ  
 وَعِبَادَةٌ وَدِيَانَةٌ وَوَرَاثَةٌ      مِنْ وَالدِ بَرٍّ مَعَمٍ مُخَوَّلِ

إلى أن قال:

فَاللَّهُ نَسَّأَلُ أَنْ تُعَمَّرَ طَائِعًا      وَمُمَلَّكًا فِي ظِلِّ عَيْشٍ أَحْضَلِ  
 تَعْنُوا لِهَيْبَتِكَ الأَسْوَدَ تَوَاضِعًا      فَعَلِ البُغَاثِ سَمْعَنَ صَوْتِ الأَجْدَلِ<sup>(2)</sup>

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص111).

(2) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص115-116).

وقال يمدح شعب الجزائر أثناء الثورة التحريرية المباركة:

لعمري لقد خطَّ العلى بالبوائر	على صفحات الدهر شعب الجزائر
فكلُّهم يومَ الهياج مُجرب	يُعدُّ لدى أهلِ الوعى بالخصائر
إذا ثارَ ذو غيِّ يرومُ اهتضامهم	فإنَّ سيوفَ القومِ كفَّ لتائر
فما سهَّمهم يومَ النِّضالِ بطائشٍ	وما جدُّهم يومَ الفجَّارِ بعائر
ونحنُ لهم في كلِّ يومٍ وليلةٍ	عشيرةٍ ودِّ دونَ كلِّ العشائر
ونحسبهم في كلِّ لينٍ وشدةٍ	أواخرِ نصرٍ عندِ دُورِ الدوائر <sup>(1)</sup>

وقال يقرِّظ كتاباً للإمام بُدَّاه بن البصري وعنوانه: (أسنى المسالك في أن من عمل بالرَّاجح لم يخرج

عن مذهبِ مالك)<sup>(2)</sup>.

جلا ظلمات الجهل عن كلِّ حالِك	ضياءُ نصوصٍ ضمن أسنى المسالكِ
أهابَ بها فاستوسقت وتألقت	أمامَ الهدى الجالي سوادَ الحوَالِكِ
فكم قَصمت منها الصَّوارمُ من طلى	حسودٍ وفلَّت غرَبه بالنِّيَّازِكِ
كما أرشد الإرشاد منها إلى الهدى	مقلِّدة وانتاشها من مهالكِ
أبانَ بها للمبتغين نجاتهم	صلاةَ الرُّسولِ المصطفى والملائكِ
وأخبرَ من قد آثروا قولَ مالكٍ	على قولِ طه في موطأ مالكٍ
فخابوا وحاضوا في اغتياب سواهم	بفذلِّكة من ترهات الفذالكِ

(1) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص 117).

(2) - وهو مطبوع متداول بحمد الله.

بأنهم قد خالفوا الله أولاً وما سنّه الهادي مُقيم المناسك  
وما قد روت عن مالكٍ وقت موته أئمةٌ صدقٍ من ثقات الموالك  
كما قد أتى في جامع العلم يوسف به وبه القاضي أتى في المدارك  
جزاً مالگاً عن نصره واحترامه لسنة طه مالكي بالأرائك  
فشدّ على أسنى المسالك يا فتى يميناً ولا تسمع مقالاً لآفك  
به راض بُداه الحرون ولم يُقل لفارك عِلم ما يُقال لفارك<sup>(1)</sup>

وبالجملة هذا غيضٌ من فيض مما تركه العلامة محمد بن أبي مدين في المجال الشعري، ولعلّ الله يُيسّر لأولاده وأحفاده أن يجمعوا ديوان شعره ويخرجه لطلاب العلم، والله الموفق<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد برز الشيخ محمد بن أبي مدين في مختلف علوم الشريعة المشرفة، وعلا كعبه في فنونها، فهو العلامة المحدّث الحافظ، والأصولي البارع، واللُّغوي الشَّهير، فأكسبه ذلك مكانة رفيعة بين علماء عصره، وتبوأ مكانة عالية سامية بن شيوخه وأقرانه فضلاً عن طلابه وتلاميذه، سواء كان ذلك من علماء بلده أو خارج البلد، وسنذكر شيئاً من ذلك فيما يلي:

يقول العلامة محمد عال بن عبد الوُدود الشَّهير "بعُدود":

جزى الله فردَ العصرِ خيراً كلِّما أجزى وجنَّبَه المكروهَ والرَّجسَ والرَّجْزاً  
فكم بدَّ في مضمار كلِّ فضيلةٍ وكم برَّ أسلاب الفحول به برّاً

(1) - محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص118)، و"أسنى المسالك" لبُداه البصري (ص31-32).

(2) - كما أشار لذلك ولده في ترجمته لوالده "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" في الملحق الأخير في بيان شعره من الديوان (ص105-118).

وكم ردَّ تحريفَ العُلالةِ لأصله      وكم حَزَّ فيه من مفاصله حَزًّا  
وكم ردَّ تأويلَ الجهولِ بواضح      من النصِّ كادَ الدَّهرُ يجعلُه رمزًا  
فترجِّمُه بالتَّجديدِ في عَصْرِهِ ولا      تخافُ إذا ترجمتَ همزًا ولا لمزًا  
وخلَّ ضغيبَ الحاسدينِ فإنَّه      وسأوسُ إخوانٍ تأزُّهم أزًّا

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي - مقررًا لكتابه "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات": «أمَّا بعد: فقد نظرتُ كتاب السيّد محمد بن أبي مدين المسمّى "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات"، فاحتحلت عيوننا منه بإثمد السُّرور، وانشرحت بنور هُدهاه منّا الصُّدور، وانتظمت لآليه عقدًا في جيد الزَّمان، وتشنَّفت بجواهر نُقوده الآذان، وابتسم عنه ثغرُ الزَّمان نور الأقحوان، وتصاعد منه إلى حضرة القدس الكلم الطيب.....»

إلى أن قال: أزرى فيه بسعة اطلاعه على آحاد الأوائل.. ولمقيّد هذه الكلمات:

لَمَّا نظرتُ حلي الطّرس من دُرر      غوصَ النَّبيهِ على الآياتِ والأثر  
ذكرتُ بيتي أديبٍ ما عثرتُ على      من حاز معناهما من قبلُ في عمري  
كانت محادثة الخِلالن تُخبرنا      عن أحمد بن صالح أحسن الخبر  
حتى التقينا فلا والله ما سمعت      أدني بأحسن ممّا قد رأى بصري

فأكثرَ الله من أمثال مؤلّف هذا الكتاب من حملة السنّة والكتاب»<sup>(1)</sup>.

(1) - من تقرّظ أرسله لي أحد أولاد الشيخ محمد بن أبي مدين.

وقال فيه العلامة بُدَاه بن البوصيري: «إنَّه العالم المحدث السُّني السُّني»<sup>(1)</sup>.

وقال المختار بن حامد الدَّيْماني مؤرِّخ موريتانيا<sup>(2)</sup>: «وقد سافرتُ معه للمشاركة في ندوة الحسن الثَّاني بالمغرب، وألقى محاضرات ودروسًا إسلامية على نهج السُّلف، وناظر العلماء، ودعا إلى التمسُّك بالكتاب والسُّنة، وإتباع ما كان عليه السُّلف، وانتقد التصوُّف وردَّ على أهله»<sup>(3)</sup>.

وقال تلميذه محمَّد محمَّد بن أحمد يور: «الشيخ محمد بن أبي مدين . رحمه الله . عالم محدث ، ولُغوي شهير، وقد درستُ عليه مصطلح الحديث، وهو من أبرز الدُّعاة السُّلفيين في عصره، ومن أقواهم رُدودا على المبتدعة والضُّلال، وهو سبط الشَّيخ سيدي باب، وخريج مدرسته، وقد نهج نهجَه في إتباع السُّنة، كما أنَّه تأثر بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وبكتب ابن قيِّم الجوزية، وبالعقيدة الطَّحاوية وشرحها لابن أبي العزِّ الحنفي، وكان له نشاطٌ بارز في الدُّعوة السُّلفية في عدد من الأقطار الإسلامية»<sup>(4)</sup>.

وقال فيه العلامة محمَّد سالم ولد عدُّود<sup>(5)</sup>:

سعى آباؤك العُظماء شوطاً ونلت الشُّوط بالركض الحثيث

وفاتوا في القديم معاصريهم وفئت رجال عَصرك في الحديث<sup>(6)</sup>

(1) - "أسئ المسالك في أُنَّ من عمل بالرَّاجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك" (ص31).

(2) - هو: المختار بن حامد الدَّيْماني، حفيد مخنض بابه، علامة شاعر مؤرخ كبير، وصاحب الموسوعة الكبرى "حياة موريتانيا"، نزيل المدينة النبوية، وها توفي سنة 1414هـ، "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص531)، و"موريتانيا حوادث السنين" للمختار حامد (ص13-15).

(3) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص315)

(4) - نفسه (ص315-316).

(5) - هو: محمد سالم ولد محمَّد عال (عدُّود) المباركي الهاشمي، من علماء موريتانيا المبرزين، كان رئيساً للمحكمة العليا، وبعدها وزيراً للثقافة، له عدد من المؤلفات في مختلف الفنون، توفي سنة 1435هـ، "التكميل نظم مختصر خليل" محمد سالم ولد عدُّود (37/1) "مقدمة، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص524).

(6) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص49)، "وحياة موريتانيا الثقافية" للمختار بن حامد (ص105).

وقد وصفه بجَواتمة الحَقَّاظ في قوله لَمَّا رثاه:

إِنَّ وَجْدِي بِخَاتِمِ الحَقَّاظِ ضاقَ عَنْهُ مجامعُ الألفاظِ<sup>(1)</sup>.

ويقولُ فيه العَلَّامةُ تقيُّ الدِّينِ الهلاليُّ المغربيُّ<sup>(2)</sup>: «هُوَ العَلَّامةُ السَّلَفِي المَحَدِّثُ الأَصُولِيُّ المَفْسِّرُ الأَدِيبُ الشَّاعِرُ المَتَفَنِّئُنُّ، وَهَذَا الرَّجُلُ نَادِرَةٌ زَمَانِهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَساتذةُ الأَزْهَرِ، وَأَساتذةُ الجَامِعَةِ الإِسْلامِيَّةِ بالمَدِينَةِ، وَكُلُّ جَامِعَةٍ عَرَبِيَّةٍ، لا أَقُولُ الطَّلَبَةُ، بل الأَسْتَادُ!». «.

ويقولُ أيضاً: «فوالله الذي لا إله إلا هو لو ظَفَرَ بِهَذَا الرَّجُلِ أَساتذةُ الجَامِعَاتِ فِي أوربا لا سَتَفادُوا مِنْ عِلْمِهِ، وَبَدَلُوا النَّفْسَ وَالتَّنْفِيسَ فِي خِدْمَتِهِ، وَلَكِنْ كَمَا قَلْنَا مِنْ ضَلالَاتِ العَرَبِ أَنَّهُمْ يَتَرَكُونَ العَيْنَ وَيَطْلُبُونَ الأَثَرَ»<sup>(3)</sup>.

وقال في موضعٍ آخَرَ: «العَلَّامةُ المَحَقِّقُ فَخْرُ بِلادِ شَنْقِيطِ، بل فَخْرُ بِلادِ المَغْرِبِ فِي هَذَا الزَّمانِ، مُحَمَّدُ بنُ أَبِي مَدِينٍ»<sup>(4)</sup>.

وقال الشَّيْخُ العَلَّامةُ المَحَدِّثُ حَمَّادُ الأَنْصاريُّ<sup>(5)</sup>: «عالمٌ سَلَفِي العَقِيدَةِ، رَدٌّ عَلَى المَبْتَدَعَةِ، وَيَبِينُ أخطاءَهُمْ، وَكانتْ فِي مَكْتَبَتِي قَصِيدَةٌ جَيِّدَةٌ لَهُ، تَنالُ فِيها الرَّدُّ عَلَى الأَشاعِرَةِ»<sup>(6)</sup>.

(1) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص124).

(2) - هو: محمد تقي الدين بن عبد القادر بن الطيب الهلالي، من علماء المغرب الكبار، محدث لغوي شهير، وأديب بارع، وشاعر فحل، كثير الترحال، له مؤلفات كثيرة، توفي سنة 1407هـ، "علماء ومفكرون عرفتهم" لمحمد المجدوب (193/1-227) و«إتحاف ذوي البصائر بتراجم العلماء الأفارقة الأَكابر» (ص739-746).

(3) - "سبيل الرشاد في هدي خير العباد" تقي الدين الهلالي (3/18-19).

(4) - "سبيل الرشاد" (4/12).

(5) - هو: حمَّاد بن مُحَمَّد بن محمد بن محمد خنَّة بن المختار الأنصاري، من دولة مالي، ومن تلاميذ العَلَّامة مُحَمَّد الأَمِين الشَنْقِيطِي، وَكان مَدْرَسًا بالجَامِعَةِ الإِسْلامِيَّةِ بالمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، لَهُ عَدَدٌ مِنَ المَوْلفاتِ، تَوَفِّي سَنَةَ 1418هـ، "علماء ومفكرون عرفتهم" (49/1)، و«إتحاف ذوي البصائر بتراجم العلماء الأفارقة الأَكابر» (ص237-245).

(6) - "السلفية وأعلامها في موريتانيا" (ص316).

وبالجمله فهذه شهادة بعض علماء العصر للعلامة محمد بن أبي مدين، وهي غيض من فيض تدلُّ على ارتسام علمية في نفوسهم، وعلى علوِّ كعبه في العلوم والمعارف، فرحمه الله رحمة واسعة.

### المطلب التاسع: مؤلفاته وآثاره

لقد اشتغل العلامة محمد بن أبي مدين بالتأليف في حدود الثلاثين من عُمره إلى أن وافته المنية، فخلَّف آثارا علمية قيِّمة بعد أن كرعَ في مختلف العلوم الشرعية واللغوية، منها ما هو منشور، ومنها ما هو منظوم، منها ما هو تأليفٌ مستقل، ومنها ما هو شرحٌ لمُتون وأنظام علمية<sup>(1)</sup>.

وسنذكر ما أطلعنا عليه مرتباً على حسب الفنون:

#### 1/ في العقائد

- "شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات"<sup>(2)</sup>، وهو كتاب قال فيه العلامة محمد عال بن عبد الوُدود: «إنه لم يؤلَّف في بابه مثله»، وقد قرَّظه بقصيدة أبان فيها قيمته العلمية في نظره<sup>(3)</sup>.

- نظم في اختلاف العلماء في رؤية النساء ربَّ العزة في جنَّة عدن<sup>(4)</sup>.

- جواب حول مسألة التوسُّل بعنوان: "الوسيلة"<sup>(5)</sup>.

#### 2/ في التفسير

- تفسير سورة الفاتحة<sup>(6)</sup>.

(1) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص58).

(2) - وقد حَقَّقَ هذا الكتابُ من طالبين في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، إلا أنَّه لم يُطَبَّع حتى الآن.

(3) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198)، وهو غير مطبوع.

(4) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص89)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198)، وهو غير مطبوع.

(5) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص91)، وهو لا يزال مخطوطاً.

(6) - محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص65)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198)، وهو غير مطبوع.

- تبين حكمة تقديم السَّمع على الأبصار في الآي والأخبار<sup>(1)</sup>.

### 3/ في الدفاع عن السنّة النبوية

- الصّوارم والأسنة في الذّب عن السنّة<sup>(2)</sup>.
- تحرير المسألة في الاختلاف في البسملة<sup>(3)</sup>.

### 4/ في الفروع الفقهية

- رسالة في مناسك الحج<sup>(4)</sup>.
- نظم في بعث الحكّمين بين الرّوجين<sup>(5)</sup>.
- نظم في خصوص الشّعْر من خصال الفطرة، أو: أحكام شَعْر الإنسان<sup>(6)</sup>.

### 5/ في الأجوبة والفتاوى

- الدرّ الملقوظ في أجوبة الشّيخ المحفوظ<sup>(7)</sup>.
- الأمالي في أجوبة أسئلة محمّد بن محمّد اليدالي<sup>(8)</sup>.
- فتوى في شرعية دراسة أبناء المسلمين للغة الفرنسية، وغيرها<sup>(9)</sup>.

(1) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198)، وهو غير مطبوع.

(2) - الكتاب طبع بحمد الله بالرباط، سنة 1365هـ، الموافق لـ 1975م، على نفقة وزارة الشؤون الإسلامية بالمغرب.

(3) - "محمد ولد أبو مدين ح: ياته وآثاره" (ص72)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198)، وهو غير مطبوع.

(4) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص75)، وهو غير مطبوع.

(5) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص200)، وهو غير مطبوع.

(6) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص200)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص620)، وهو غير مطبوع.

(7) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص86)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص200)، وهو غير مطبوع.

(8) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص87)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص200)، وهو غير مطبوع.

(9) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص91)، وهو غير مطبوع.

- جواب على سؤال في مسألة غزو الفضاء<sup>(1)</sup>.
- فتوى في زكاة السفن<sup>(2)</sup>.

### 6 / مصطلح الحديث

- شرح ألفية العراقي<sup>(3)</sup>.

### 7 / التّراجم والتاريخ والسّير

- ترجمة ناصر الدّين وحرب شربب<sup>(4)</sup>.
- نزهة الرّاني في ترجمة الشّيخ سيديا الثّاني<sup>(5)</sup>.
- غزوة بدر الكُبرى<sup>(6)</sup>.
- نظم في اختلاف العلماء في فتح مكّة هل وقع صلحًا أم عنوة<sup>(7)</sup>.

### 8 / اللغة العربية:

- تسهيل الورود إلى تحفة المؤدود في المقصور والممدود لابن مالك<sup>(8)</sup>.

(1) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 83)، وهو غير مطبوع.

(2) - نفسه (ص 91)، وهو غير مطبوع.

(3) - سيأتي الكلام عنه مفصلاً.

(4) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 85)، وهو غير مطبوع.

(5) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 86)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200)، وهو غير مطبوع.

(6) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 85-86)، وهو غير مطبوع.

(7) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200)، وهو غير مطبوع.

(8) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 80)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200)، وهو غير مطبوع.

## 9/ أصول الفقه

- نظم في الاجتهاد والتقليد<sup>(1)</sup>.

## 10/ مؤلفات أخرى

- الطُرفة المليحة في أخبار المنيحة<sup>(2)</sup>.

- نظم في الشُّهداء<sup>(3)</sup>.

- نظم في الجهر بالذكر<sup>(4)</sup>.

هذا ما وقفت عليه من ذكر مصنّفاتِه ورسائله وأنظامه، وله الكثير الطيّب من الفوائد المنشورة

والمنظومة في شتى العلوم الدّينية الشّرعية والأدبية<sup>(5)</sup>.

(1) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 199)، وهو مطبوع مع كتاب "الصوارم والأسنة" (ص 331).

(2) - "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 73)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200)، وهو مطبوع بحمد الله.

(3) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200)، وهو غير مطبوع.

(4) - "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 584)، وهو غير مطبوع.

(5) - ينظر: "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره" (ص 94)، و"تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 200).

# الفصل الثاني:

## التعريف بالكتاب (شرح ألفية العراقي)

وتحتة تمهيد وسبعة مباحث:

### تمهيد

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: مصادره.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: مميزات الكتاب وقيمه العلمية.

المبحث الخامس: ملاحظات على الكتاب.

المبحث السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

المبحث السابع: منهجية التحقيق

## تهـميد:

إنَّ النَّاطِرَ فِي تَارِيخِ بِلَادِ شَنْقِيطٍ فِي الْمَجَالِ الْعِلْمِيِّ وَالْمَعْرِفِيِّ، وَيَنْظُرُ إِلَى الْمَعَارِفِ السَّائِدَةِ فِي تِلْكَ الْمَحَاضِرِ الْمُبَارَكَةِ، يَجِدُ أَنَّ عُلُومَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ قَدْ اسْتَأْثَرَتْ بِاهْتِمَامِ الْعُلَمَاءِ وَالذَّارِسِينَ، وَأَمَّا دِرَاسَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَكُتُبِهِ، فَهِيَ شَحِيحَةٌ وَقَلِيلَةٌ، وَنِسْبَةُ الْمُشْتَغَلِينَ بِهِ أَقْلٌ، وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ ذَلِكَ هُوَ: طَبِيعَةُ التَّمَذِيبِ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَأَنَّ بَابَ الْجَهْدِ مَغْلَقٌ وَمَسْدُودٌ، وَيَتَحَرَّجُونَ مِنَ التَّفَهُّمِ فِي الْحَدِيثِ وَالنَّظَرِ فِيهِ، وَأَنَّ الْاسْتِنْبَاطَ مِنْهُ مُحَرَّمٌ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ الْمَطْلُوقِ، وَهُوَ فِي اعْتِقَادِهِمْ مَعْدُومٌ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ النَّاطِمُ<sup>(1)</sup>:

والاجتهاد في بلاد المغرب طارت به في الجوّ عنقاً مُغرب<sup>(2)</sup>.

وقد وصلَ بهم الحال إلى اعتبار من يستدلُّ بالحديث في الأحكام قد دخل حيز الابتداء، خاصّة إذا كان مخالفاً لمَشْهُورِ المذهب فهو أشدُّ وأشنع.

وأما قراءة الحديث عندهم فهي غالباً ما تكون للتبرُّك والتعبُّد<sup>(3)</sup>.

ومع ذلك كلّه ظهرَ فيهم من اشتغل بعُلُومِ الحديث، وبرَزَ فيه، وألّف وصنّف، خاصّة ممن هاجر خارج البلاد، والتقى بالعلماء في المغرب، أو في مصر والحجاز والشّام وغيرها، ومن أوّل من نادى

(1) - هو: محمّد بن عمّار الملقّب بالنّابغة الغلّاوي، عالم وشاعر، من آثاره منظومة "بوطليحية"، توفي سنة 1245هـ، "الوسيط في تراجم أدباء شنقيط" (ص93)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص532).

(2) - "نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي" النابغة الغلّاوي (ص163)، وعنقَاء مغرب، طائر معروف الاسم لا الجسم، أو طائر عظيم يبعد في طيرانه، أو من الألفاظ الدّالة على غير معنى، "القاموس المحيط" (ص821)، مادة (ع ن ق).

(3) - يُنظر: "حياة موريتانا الثقافية" (ص47)، و"الحديث الشّريف علومه وعلماءه في بلاد شنقيط" لمحمد الحافظ (ص43-44)، و"تاريخ علوم الحديث في المشرق والمغرب" لمحمد المختار ولد أبّاه (ص691).

بالرجوع إلى السنّة، ودراسة الحديث، ونبذ التعصّب العلامة محمّد حبيب الله المجيدي<sup>(1)</sup>، الذي لقي عداءً شديداً من قبل علماء عصره.

ثم تتابع العلماء بعده على هذا النحو إلى النّظر في الحديث وروايته والعمل به<sup>(2)</sup>.

وكان للحديث بعدها ظهورٌ في بعض المحاضِر الكبرى في تلك البلاد تدريجاً وتألّيفاً واختصاراً، كمنطقة شنقيط، ووادان<sup>(3)</sup>، وولاتة<sup>(4)</sup>، وتيشيت<sup>(5)</sup>، وغيرها، ومن أهمّ ما يدرّس فيها:

- كُتُب السنّة كالموطأ والكتب السنّة.

- مصطلح الحديث كالبِقونية، وألفية الحافظ العراقي، وطلعة الأنوار لسَيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم<sup>(6)</sup>.

### مؤلفات الشناقطة في علوم الحديث:

يقول العلامة المختار بن حامد رحمه الله تعالى: «وقد صنّف في جمع الحديث، أو رجاله، أو ضبط ألفاظه، أو في شرح بعضه، أو مُصطلحه، أو ناسخه ومنسوخه رجالٌ منهم.

(1) - هو: محمّد بن حبّ الله اليعقوبي، فقيه علامة فذ، معروف بخلافه مع المختار بن بونا، توفي نحو 1205هـ، "الوسيط" (ص214)، "وبلاط شنقيط المنارة والرباط" (ص522).

(2) - "تاريخ علوم الحديث في المشرق والمغرب" (ص692)، و"حياة موريتانيا الثقافية" (ص47).

(3) - وادان: مدينة تاريخية تقع على بعد 170 كلم من مدينة أطار التابع لولاية أدرار الموريتانية، "حياة موريتانيا الجغرافية" (ص212)، وينظر على الشبكة: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(4) - وولاتة: مدينة تاريخية، تقع في ولاية الحوض الشرقي، تبعد عن العاصمة بـ 1350 كلم، على الحدود مع دولة مالي، "حياة موريتانيا الجغرافية" (ص132)، وينظر على الشبكة: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(5) - تيشيت: مدينة تاريخية أسسها الشريف عبد المؤمن سنة 536 هـ، وتقع عند طرف هضبة تكانت، وهي تابعة لولاية تكانت، "حياة موريتانيا الجغرافية" (ص221)، وينظر على الشبكة: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(6) - "بلاط شنقيط المنارة والرباط" (ص214).

- عبد الله بن الحاج حماد الله الغلاوي المتوفى سنة 1209هـ، له تعليق على صحيح البخاري<sup>(1)</sup>.
- الشيخ محمد الحافظ العلوي المتوفى سنة 1245هـ، تعليق على ألفية الشيوطي<sup>(2)</sup>.
- محمد بن محمد سالم المجلسي المتوفى سنة 1302هـ، له كتاب "النهر الجاري على صحيح البخاري"<sup>(3)</sup>.
- محمد يحيى الولاقي المتوفى سنة 1330هـ، له شرح اختصار ابن أبي جمرة للبخاري<sup>(4)</sup>.
- الشيخ محمد حبيب الله بن ماياي الجكني، المتوفى سنة 1364هـ، له شرح على موطأ مالك، سمّاه: "فتح القدير المالك في شرح موطأ مالك"، وله نظم "دليل السالك إلى موطأ مالك"، وله "زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم"، وشرحه "فتح المنعم"<sup>(5)</sup>.
- سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، المتوفى سنة 1233هـ<sup>(6)</sup>، له منظومة "طلعة الأنوار" في اختصار ألفية العراقي<sup>(7)</sup>، وشرحها، ونظم "غرة الصباح" في اصطلاح البخاري.
- أحمد بن دهّاه العلوي المتوفى سنة 1361هـ، له "فرائد المنح على ألفية الشيوطي في المصطلح"<sup>(8)</sup>.

وبالجملة هذه بعض المؤلفات في علوم الحديث عند الشنّاقطة في مختلف الفنون المتعلّقة به، يدلُّ على إسهامهم في بعث حركة التّأليف في هذا الفن، بعد ركودها لأزمة طويلة.

(1) - "حياة موريتانيا الثقافية" (ص 48).

(2) - نفسه (ص 48).

(3) - "حياة موريتانيا الثقافية" (ص 48).

(4) - نفسه (ص 48-49).

(5) - نفسه (ص 48-49).

(6) - نفسه (ص 50).

(7) - نفسه (ص 50).

(8) - "حياة موريتانيا الثقافية" (ص 48-50) بتصرف، وإلا فهم كثير.

## الإجازة في رواية الحديث عند الشنقطة

تُعتبر الرواية والإسناد من أهم ما يميز هذه الأمة المحمدية الخيرة، وخاصة في مجال رواية السنة النبوية، ولم يكن علماء بلاد شنقيط بمعزل عن الرواية والأسانيد، وهي كثيرة ومتنوعة، ومن العلماء الذين كانت لهم عناية بالرواية والإسناد الشيخ أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد بن أقيت<sup>(1)</sup> الذي درّس كتب السنة في بلاد شنقيط خاصة الصّحّاحين والموطأ، وعنه أخذ ابنه الفقيه المدرّس للحديث النبوي أحمد بابا التّمبكتي<sup>(2)</sup>، ويُقال بأنّ معظم أسانيد الحديث في تلك البلاد تمرّ بالعلامة أحمد بابا التّمبكتي عن أحمد بن محمد أقيت، عن محمد بركات، عن الحطّاب المغربي المدني<sup>(3)</sup>.

ومنهم كذلك العلامة محمد الحافظ بن المختار بن حبيب العلوي<sup>(4)</sup>، الذي كانت له إجازة في الحديث عن العلامة صالح الفلاني المدني<sup>(5)</sup>، وذكره هذه الإجازة العلامة عبد الحي الكتّاني المغربي في "فهرس الفهارس"<sup>(6)</sup> عن محمد بن أحمد بن بدي العلوي، عن والده محمد، عن الشيخ محمد الحافظ العلوي، عن صالح الفلاني، عن محمد بن سنة.

هذا الذي ذكرناه هو بعض ما وجدناه مقيداً مكتوباً عند بعض رجال هذه البلاد، مع تركنا لكثير ممّا يذكره علماء تلك البلاد من الرواية الشفوية عن مشايخهم.

هذا مع ما يتجدد لهم بعد هؤلاء، ككثير من الإجازات التي حصلوا عليها من خلال رحلاتهم إلى مختلف الأقطار الإسلامية كعموم بلاد المغرب، وبلاد الحرمين، والشّام ومصر وغيرها، والله أعلم.

(1) - المتوفي سنة 991هـ، "فتح الشكور" (ص54-55)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص506).

(2) - توفي سنة 1036هـ، "فتح الشكور" (ص60)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص506).

(3) - "الحديث الشريف علومه وعلماءه في بلاد شنقيط" (ص53).

(4) - توفي سنة 1247هـ، "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص517)، و"حياة موريتانيا الثقافية" (ص48).

(5) - هو: صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري، المعروف بالفلاني، محدّث مسند مجتهد، فقيه مالكي، نزيل المدينة، توفي سنة 1218 هـ، "الأعلام" للزركلي (195/3).

(6) - "فهرس الفهارس" (905/2).

## عناية الشناقطة بألفية العراقي

كان لألفية العراقي في مصطلح الحديث حضورٌ قويٌّ في المحاضرة الموريتانية، وقد اعتنى بها علماء بلاد شنقيط من جهة ضبط ألفاظها، وشرحها، واختصارها، وتصحيحها، وإليك بيان ذلك:

## فمن جملة من شرحها:

- عبد الله بن أبيه، المتوفى سنة 1328هـ<sup>(1)</sup>.
- شرح ألفية العراقي لمحمد بن أبي مدين، وهو هذا الكتاب.

## وفي اختصارها:

- مختصر سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، المتوفى سنة 1233هـ، وسماه "طلعة الأنوار"<sup>(2)</sup>.

## ومن صححها:

- العلامة الشيخ محمد سالم ولد عدود وتلميذه محمد الحسن ولد الددو، وهي الطبعة التي اعتنى بها عبد الله بن محمد الحكمي بمراجعته الشيخين الكريمين، وكان من النسخ التي اعتمدها في تصحيح ألفية العراقي نسخة العلامة الشيخ محمد بن أبي مدين، وذكر بأنها نسخة مسموعة محررة رغم تأخرها<sup>(3)</sup>.

(1) - "حياة موريتانيا الثقافية" (ص 48)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص 580).

(2) - وهو مطبوع بحمد الله مع شرحه "هدي الأبرار".

(3) - "متن ألفية الحافظ العراقي" تحقيق عبد الله الحكمي (ص 49).

## المبحث الأول: نسبه المصنف إلى مؤلفه واسم المصنف وتاريخ تصنيفه

### المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

ذكر الشَّارح مُحَمَّد بن أبي مدين اسم الكتاب ومؤلفه في آخر المخطوط، وكتب عليه: "فهرسة شرح ألفية العراقي لمحمد بن أبي مدين".

وقد ذكر هذا الكتاب في جملة مؤلفات محمد بن أبي مدين كلُّ من ترجم له، ومن ذلك ولده أحمد في مصنَّفه: "محمد ولد أبو مدين: حياته وآثاره"<sup>(1)</sup>، والشَّيخ محمد سالم ولد عدُّود في ترجمته لمحمد بن أبي مدين<sup>(2)</sup>، والطيب بن عمر بن الحسين في كتابه: "السلفية وأعلامها في موريتانيا"<sup>(3)</sup>، ومحمد الحافظ بن المُجْتَبَى العلوي في كتابه: "الحديث الشريف علومه وعلماءؤه في بلاد شنقيط"<sup>(4)</sup>.

وكذلك من تكلم عن العناية بألفية الحافظ العراقي، وذكر أهمَّ شروحيها يذكر هذا الشَّرح لمحمد بن أبي مدين<sup>(5)</sup>.

### المطلب الثاني: توثيق اسم الكتاب

قَطَعَ المصنَّف الشُّكَّ باليقين في اسم كتابه هذا، حيث إنَّه كتب بخطِّ يده في آخره: «فهرسة شرح ألفية العراقي»، هكذا سمَّاه شارحه في آخر المخطوط.

(1) - (ص92).

(2) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198).

(3) - (ص314).

(4) - (ص404-405).

(5) - ينظر: "متن ألفية الحافظ العراقي" عناية عبد الله بن محمد الحكمي (ص49).

ثمَّ إنَّ كلَّ من ترجمَ له ذكره بهذا الاسم، بالأخص ولدَه الذي اعتنى بذكر أسماء مؤلَّفاته<sup>(1)</sup>، والعلامة الشيخ محمد سالم ولد عدُّود<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: تاريخ الانتهاء من تصنيفه

ذكر العلامة محمَّد تاريخ انتهائه من تصنيفه هذا في آخر المخطوط قائلا: «وكان الفراغ من هذا التعلِّيق ظهرَ يوم الأربعاء آخر يوم من شهر الله المحرَّم فاتح سنة خمس وتسعين وثلاثمائة وألف، عرَّفنا الله خيرها ووقانا ضيرها، إنَّه على ذلك قدير، وبإجابة من سأله جدير» .

(1) - "محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره" (ص92).

(2) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص198).

## المبحث الثاني: مصطلحه

من المسلّمات أنّ قيمة أيّ بحث علمي ترجع إلى تنوّع مصادره وكثرتها، ولقد تعدّدت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الشّارح، فمنها ما يسوق نصوصها بحروفها، وتارة يتصرّف في النّقل، وتارة ينقل بالمعنى والمضامين، ومنها ما اعتمد عليه مباشرة، ومنها ما اعتمد عليه بواسطة مصادره الأصلية، وفيما يلي مجمل المصنّفات التي تشكّل مراجع محمد بن أبي مدين في شرحه لألفية العراقي، ويمكن أن نقسمها إلى قسمين:

### أولاً: المصادر الأساسية المتعلقة بشرح الألفية ومصطلح الحديث عموماً

- 1- "علوم الحديث" لابن الصّلاح ت 643هـ.
- 2- "الاقتراح في بيان الاصطلاح" لابن دقيق العيد ت 702 هـ.
- 3- "شرح التّبصرة والتذكرة للحافظ" العراقي ت 806 هـ.
- 4- "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من علوم ابن الصّلاح" للحافظ العراقي 806هـ.
- 5- "نزهة النّظر شرح نخبة الفكر" للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ت 852هـ.
- 6- "محاسن الاصطلاح" لعمر بن رسلان البلقيني ت 805 هـ.
- 7- "النكت الوفية بما في شرح الألفية" لإبراهيم بن عمّار البقاعي ت 885 هـ.
- 8- "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للحافظ محمد بن عبد الرّحمن السّخاوي ت 902 هـ.
- 9- "تدريب الراوي شرح تقريب النّوادي" للحافظ جلال الدّين السيوطي ت 911 هـ.
- 10- "ألفية السيوطي في علوم الحديث" للسيوطي.
- 10- "فتح الباقي على ألفية العراقي" لزكرياء الأنصاري ت 952 .
- 11- "توجيه النّظر في أصول الأثر" لطاهر بن صالح الجزائري ت 1338 هـ.
- 12- "شرح ألفية السيوطي" لأحمد شاكر ت 1377 هـ.

## 13- "شرح ألفية السيوطي" لمحي الدين عبد الحميد ت 1393هـ

هذه هي أهم المصادر في مصطلح الحديث التي استقى منها المصنّف في شرحه لألفية العراقي، وهي التي عليها المعوّل عنده، ولهذا نجد لها حضوراً قوياً في كتابه.

## ثانياً: المصادر الأخرى

وهي كثيرة جداً، فمنها كتب الحديث المتنوّعة كالصّحاح والسّنن والمسانيد والمعاجم وغيرها، وكتب العلل والرّجال والجرح والتعديل، وكتب الفقه والأصول، وكتب اللّغة العربية وعلومها، وكتب السّير والتراجم الكثيرة، كما هو موثّق في تحقيق نصّ الكتاب، والله الموفق.

وأما طريقته في التّعامل مع النّقل من هذه المصادر فنلجّصه فيما يلي<sup>(1)</sup>:

**أولاً:** ما يصرّح فيه باسمه واسم مؤلّفه وهذا كثير، وقد حاولت قدر المستطاع أن أوثّقه من مصدره الذي ذكره، وقد تيسّر بحمد الله في كثير من الأحيان، وإذا تعدّر ذلك أوثّق النصّ بواسطة تكون أقرب إلى عصر مؤلّف الكتاب المنقول عنه، وإن لم أجد ذلك أتّبّه عليه.

**ثانياً:** ما صرّح فيه باسم المنقول عنه دون تحديد الكتاب المنقول منه، وهذا كذلك كثير، وفيه مشقة لا تخفى لأجل تحديد المصدر المنقول عنه، خاصّة لمن كثرت تصانيفه.

**ثالثاً:** ما نقله عن غيره من غير تصريح باسم الكتاب، مع إبهام المنقول عنه، كقوله: قال بعضهم أو قال بعض المتأخرين... إلخ، وهو قليل، وقد حرصت على الوُقوف على قائله قدر المستطاع.

**رابعاً:** ما استفادّه من غيره دون تصريح ولا تلميح بالنّقل، بل أخذ الكلام وكأنّه من عنده، ثم بالتّبع والرّجوع إلى المصادر تبين لي أنّه مما استفادّه من غيره مع الاختصار أو النّقل بالمعنى، فأحاول أن أوثّق ذلك وأحيل إليه، رغم أنه قليل وليس بالكثير.

(1)-استفدت هذا التّقسيم من محققي "فتح المغيث" (167/1-168) قسم الدراسة.

## المبحث الثالث: منهج المؤلف في كتابه

لم يبيِّن الشَّارح في كتابه طريقته ولا منهجه الذي سار عليه في كتابه هذا، باعتبار أنَّه لم يكتب مقدِّمة لكتابه، على غير عاداته، مما ترك الباب مُشرعاً للباحث لاستنباط منهجه من خلال شرحه، ولأنيّ قضيت مع هذا الكتاب مُدَّة، وعكفتُ على تحقيقه زمناً استطعت أن أصل إلى بعض الأسس التي اعتمدها الشَّارح يمكنها أن تميّز اللُّثام عن منهجه وطريقته في الشرح، وأجمل ذلك في المحددات التالية:

### المحدد الأول: المنهج العام للكتاب

- 1- هذا شرح كامل لألفية العراقي، الغرض منه بيان غامض الألفية، وفتح ما استُغلق منها.
- 2- حاول الشَّارح أن يجمع كلَّ ما وصل إليه من شُروح الألفية وغيرها مما كُتِب في علم مصطلح الحديث؛ لكي يكون شرحه جامعاً، مع حسن السَّبك ومحاولة الاختصار.
- 3- السير على ما رسمه النَّاظم في نظمه من أول الألفية إلى آخرها.
- 4- التوسُّط في الشَّرح، فليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.
- 5- أن نفَسَ الشَّارح كان على وِزان واحد، من أوَّل الشَّرح إلى آخره.
- 6- حُسن تصوُّر الشَّارح للمسائل والمباحث، وفهمه لهذا العلم، ممَّا جعله ذا قُدرة ومُمكنة على الإحالة على موضوعات سابقة ولاحقة، وربط المسائل بعضها ببعض<sup>(1)</sup>.
- 7- مناقشة الآراء بأسلوب علمي رصين، مع الهدوء وحسن الأدب مع العلماء، ومراعاة آداب البَحث والمناظرة، وأمثله كثيرة.

(1) - ينظر مثلاً: (ص318 و 486، و 486، و 642، و 1083).

## المحدد الثاني: منهجه الخاص في الشرح

1- طريقة الشرح تكمن في سبكه للشرح مع متن الألفية خاصة في أول الشرح، ثم بعدها يجمع الأبيات ذات الموضوع والمغزى الواحد في مكان واحد، ويوضح مرادها توضيحا شافيا كافيا.

2- كثرة ما يورد من الأمثلة لبيان امسائل.

3- التنبية على المسائل اللغوية المتعلقة بالنظم، سواء كان ذلك من جهة بيان المواقع الإعرابية لبعض لبعض مفردات النظم، مثل كلمة ( لبعض مفردات النظم مثل كلمة (امتناع)<sup>(1)</sup> و (حجية)<sup>(2)</sup>، و (أن يصف)<sup>(3)</sup>، و (مديجا)<sup>(4)</sup> وغيرها كثيرة، وبعضها يترتب عليه تغير فهم الجملة ك (غير ترجمة)<sup>(5)</sup>. أو كان ذلك بيان معاني الكلمات من جهة لغتنا كبيانها لكثير من عناوين الأبواب، كالمرسل<sup>(6)</sup>، والمعضل<sup>(7)</sup>، وغيرها<sup>(8)</sup>.

4- إيراده لأقوال العلماء، والإكثار من ذلك، وإيراد ردود بعضهم على بعض، مع الدقة في العزو والأمانة العلمية ولو بذكر الجزء، وتوظيف كل هذا لأجل خدمة الشرح، بغية التوصل إلى نتائج أقرب إلى الصحة، مدعمة بالأدلة والحجج، وهذا واضح مثلا في مباحث تعليل حديث "البسملة"<sup>(9)</sup>.

5- إيراده لتراجم قصيرة في كتابه خاصة لمن ذكرهم الناظم في الألفية، وهذا كثير واضح<sup>(10)</sup>.

(1) - (ص160).

(2) - (ص171).

(3) - (ص268).

(4) - (ص805).

(5) - (ص377).

(6) - (ص244).

(7) - (ص248).

(8) - كالمعلل (ص303)، والوجادة (494) وغيرها.

(9) - (ص311) وما بعدها

(10) - ينظر مثلا: (ص118، و122، و215) وغيرها كثير.

6- النصوص التي ينقلها له فيها طريقتان:

الأولى: التّديل على انتهاء النّص بقوله: انتهى ويعبر عنه (هـ)، وفيه بعض التصرّف أحيانا.

الثاني: عدم ذكر هذه العلامة، وهو كثير، وذلك لكونه ظاهر الانتهاء، أو لكونه أورده بتصرّف واختزال.

7- ختم بعض الأبواب بفائدة، أو خاتمة، أو تنبيه، ومن أمثلة ذلك: (1).

8- بيان بعض قيود ومحترزات التعريفات، ومناقشة ذلك (2).

9- الاعتناء بالفروق كالفرق بين الشاذ والمنكر (3)، وبين المقطوع والمنقطع (4) وبين الرواية والشهادة (5)، وغيرها كثير.

10- ذكره لفوارق النسخ في نظم الألفية، ومحاولة التصحيح والترجيح (6).

11- تخريج الأحاديث النبوية مع الحكم عليها أحيانا (7).

12- ضبط لألفاظ الأرجوزة بما يستقيم مع الميزان العروضي (8)، ولذا كانت نسخته اعتمدها عبد الله الحكمي في ضبط "متن ألفية الحافظ العراقي"؛ لكونها نسخة مسموعة محررة (9).

13- الإحالة على بعض كتبه ورسائله كتقييده في (البسملة) (10).

(1) - ينظر مثلا: (ص 403 و 658).

(2) - مثلا كتعريف: الحسن (ص 164)، والشاذ (ص 275)، والصحابي (ص 705) وغيرها.

(3) - (ص 278).

(4) - (ص 214-215).

(5) - (ص 364).

(6) - (ص 1003).

(7) - كتخريج حديث البسملة (ص 311-316)، وحديث: (يحمل هذا العلم... (ص 366-369) وغيرها.

(8) - ينظر مثلا: (ص 185، و 462، و 735) وغيرها.

(9) - ينظر: "متن ألفية الحافظ العراقي" لعبد الله الحكمي (ص 49).

(10) - (ص 316).

## المطلب الرابع: مميزات المحتاج وقيمه العلمية

من القواعد المنهجية التي ينبغي التأكيد عليها أنه لا يخلو أيُّ كتاب من فائدة وقيمة علمية، ومن ذلك هذا الكتاب، فهو مُحاط بخصائص عدَّة تُجملها في ما يلي:

1- أن هذا الكتاب بذلَّ فيه مؤلِّفه جُهدًا كبيرًا، فجمع كلَّ ما يتعلق بمصطلح الحديث، سواء من شروح الألفية، أو غيرها من كتب الفنِّ، وحاول أن يجمع ويحرِّر ويختصر قدر المستطاع؛ لكي يكون كتابا جامعاً قد يُعني به من يريد التخصص في هذا الباب.

2- سلاسة اللغة وجزالة الأسلوب مع كثرة المسائل وتنوعها فيه.

3- حسن الإفادة لكثير من الصَّوابط المعينة على فهم المسائل.

4- الأمانة العلمية التي تميز بها الشَّارح محمد بن أبي مدين، فكان حريصا على نسبة كل قول وفائدة إلى صاحبه، حيثُ إنَّه أحيانا يذكر الجزء إذ وقفَ على الكتاب إلَّا في مواضع يسيرة.

5- بروز الشخصية القويَّة لمحمد بن أبي مدين، ولم يتزك الأمور على علاقتها، بل يُصحِّح ويُرجِّح ويختار في ضوء اجتهاده، وهذا له أمثلة كثيرة منها<sup>(1)</sup>:

6- كون العلامة محمَّد بن أبي مدين شاعراً وناظما، لم يخل شرحه من نظمه، سواء تعلق بتصحيح أبيات النَّظم، وإعادة نظمها<sup>(2)</sup>، أو لنظمه للعديد من المسائل في هذا الباب<sup>(3)</sup>.

7- حفظ لنا هذا الكتاب أقوال كثير من علماء العرب الإسلامي، خاصَّة ممن تعلق بقـطـر المصنِّف وهي بلاد شنقيط، ممن ليس لهم كثيرُ ذكر في الكُتب والتراجم،

(1) - ينظر مثلا: (ص312، و331، و369، و506، و340، و698، و808) وغيرها كثير.

(2) - ينظر مثلا: (ص160، و408، و462، و735).

(3) - ينظر مثلا: (ص189، و362، و597، و785) وغيرها.

ومن أمثال العلامة أحمد البدوي<sup>(1)</sup>، وأحمد بن كدّاه الكُمليي<sup>(2)</sup>، و محظيه بن عبد الودود<sup>(3)</sup>،  
ووالده العلامة أبي مدين<sup>(4)</sup>، ومحمد عالي بن عبد الودود<sup>(5)</sup>، وغيرهم

9- حسن التلخيص والاختصار.

10- جمعه ونقله لأقوال كثيرة في علوم الحديث واللغة والتاريخ والسيره، في إحالة على ثروة  
هائلة من المصادر والمراجع.

11- ثناء بعض شيوخه ومعاصريه على هذا الشرح المبارك، وممن خطّ على الكتاب تقریظا  
العلامة محمد عال بن عبد الودود رحمه الله بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله حمدا يُوافي ما  
تزايد من النعم، ثم هذا إعلامٌ بأنهم ذكروا أنّ أغراض التّأليف سبعة لا يؤلّف العاقلُ إلا في أحدها،  
وقد نظمها في "نور البصر" بقوله:

في سبعة حصروا مقاصد العقلا من التّأليف فاحفظها تنل أملا.

أبدع تمام بيان لاختصارك في جمع وربّ وأصلح يا أخي الخلا

ثمّ إنني رأيت الشيخ المحدّث الإمام محمّد بن أبي مدين - رحم الله السلف وبارك في الخلف  
سآمين، في شرحه ألفية العراقي يأتي بما ذكروا وزاد كثيرا ليس ينحصر، فالله تعالى يجزيه جزاء المحسنين  
آمين، فتحاملتُ فقلتُ:

يُحدّد ذوو التّأليف مقصود حدّه بسبعة أقسام يعدونها عدّا

يقولون أبدع ربّ اجمع وأصلحن وبين وتمم واختصر تبلغ القصدا

(1) - ينظر: (ص750).

(2) - ينظر: (ص735).

(3) - ينظر: (ص369).

(4) - ينظر: (ص815).

(5) - ينظر: (ص666).

وَإِنِّي أرى الشَّيخَ الهُمَامَ مُحَمَّدًا      يَزِيدُ كَثِيرًا لَنْ يُطِيفُوا لَهُ جَحْدًا  
 كَضَبِطٍ لَمَّا عَرَّوْا وَإِصْلَاحِ مُشْكِلٍ      وَنَظْمٍ لِمَنْشُورٍ وَتَقْيِيدِ مَا نَدَّا  
 فَيُبْدِيهِ دَرًّا فِي السُّطُورِ مَنْظَّمًا      وَيُنْظِمُهُ عَقْدًا وَيُحْكِمُهُ عَقْدًا  
 وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيخَ أَطْوَلَهُمْ يَدًا      وَأَرْوَاهُمْ أَذُنًا وَأُورَاهُمْ زَنْدًا  
 وَأَرْحِبُهُمْ بَاعًا وَأَوْعَاهُمْ حِجًّا      وَأَسْعِدُهُمْ سُعْدًا وَأَعْلَاهُمْ جَدًّا  
 وَأَجْرُهُمْ غَيْثًا مِنَ الْعَوْتِ لَيْلُهُ      فَلَا يُلْهِكُ السَّعْدَانُ عَنْهُ وَلَا صَدًّا  
 فَلَا زَالَ مُحْسُودًا بِنَصْرِ مُؤَيَّدًا      وَلَا زَالَ لِسُنِّ النَّاسِ تَحْمُدُهُ حَمْدًا<sup>(1)</sup>.

(1) - "تراجم الأعلام الموريتانيين" (ص 198 - 199).

## المطلب الخامس: ملاحظات على المجتاه

بعد أن عرّجنا على منهج الكتاب ومحاسنه، يحسُّ بنا الآن أن نذكّر بعض الملاحظات التي رأيناها عليه، وهي من جهة أخرى بياناً لحسنه، وهي على الأصابع تعد، ولا يخلو منها جهد بشري مهما بلغ في التحرير ما بلغ، ويمكن أن نُجملها في النقاط التالية:

1- عدم كتابة مقدّمة للكتاب يظهر لنا بها شيءٌ من منهجه وسبب تأليفه، ولعلّ من أهمّ أسباب ذلك هو أنه كان آخر تأليف له في حياته، ولم يتمكن من ذلك لاخترام المنية له.

2- عدم اتخاذ طريق واحد في الشرح، ففي بدايته جعله ممزوجاً بمتن الألفية، وبعدها يأخذ الأبيات ذات المغزى الواحد ويجمعها كتابة ثم يشرحها ويبين غامضها.

3- كثرة النقول المبالغ فيها من الشروح الأخرى، ولعلّ هذا من سمات التأليف عندهم في بلاد شنقيط، مما يُضفي على الكتاب قوّة وجمالاً.

4- الخطأ أحياناً في نسبة الأقوال والآراء والكتب<sup>(1)</sup>، وفي الإحالة على الكتب<sup>(2)</sup>.

8- التصحيف أحياناً في أسماء الرواة وغيرهم، وهذا ربّما له عذرٌ فيه من حيث النقل بواسطة من بعض الكتب، فينقله بالخطأ<sup>(3)</sup>.

(1) - ينظر مثلاً: (ص104، و408، و660، و1049).

(2) - (ص97، و168).

(3) - ينظر مثلاً: (ص372، و425، و788، و898، و1078) وغير ذلك.

6- وقوع صعوبة في فهم أسلوبه أحيانا، فنجدهُ ربما يُطيل الفصل، فيقع تشويش في الدّهن، وحيرة في فهم سياق الكلام، كالفصل بين اسم إنَّ وخبرها بأسطر عديدة تصل إلى أربعة<sup>(1)</sup>، وهذه ربّما أخذها الشّارح عن السّخاوي<sup>(2)</sup>.

7- يورد أحيانا أشياء لا يعقل معناها، أو لكونها لا دليل عليها، كذكره أنّ من كتب أسماء المدينة النبوية على محموم شفاه الله<sup>(3)</sup>، ومن كتّب أسماء الفقهاء السّبعة في الرّاد والقوت فهي بركة<sup>(4)</sup>.

8- سرد الأقوال دون الترجيح بينها في كثير من الأحيان.

9- النّقل من بعض المصادر مع عدم الإحالة إليها، وهو أمر قليل بالنّسبة لحجم الكتاب.

هذه إذن بعض الملاحظات التي وقفتُ عليها، وقد يسلم لي بعضها، وقد لا يسلم، وهي معدودة على الأصابع من كتاب في مثل هذا الحجم الكبير، تدلُّ على قيمته العلمية الرّفيعه، وكفى المرء نبلاً أن تُعدَّ معايئه.

(1) - ينظر مثلا: (ص180، و446، و589).

(2) - "فتح المغيث" (172/1) قسم الدراسة.

(3) - (ص1097) نقله عن الزرقاني ولم يتعقبه.

(4) - (ص786) نقله عن السخاوي ولم يتعقبه.

## المطلب السادس: وصف النسخ الفرية للمجتاز ونماذج منها

بعد البحث في الفهارس، وسؤال المشايخ والعلماء في بلاد شنقيط، والاتصال بكثير ممن له صلة بالشيخ محمد، وخاصة مع سؤال أولاده، لم يظهر للمخطوط إلا نسخة وحيدة فريدة كانت بحمد الله بخط مؤلفها، وعليها تصحيحاته وتقريراته، وعليها صوّرت جميع النسخ، لنفاستها ووضوح خطها، ويمكن أن نُجملَ في وصفها بما يلي:

- 1- أنها تقع في (529) صفحة من القالب 17x21سم، ومسطرتها (22) سطراً.
- 2- أنّ خطها مغربي واضح مقروء متقن.
- 3- أنها مكتوبة بخط المؤلف نفسه، وعلى الهامش تصحيحاته وتقريراته.
- 4- أنه كتب على آخرها: «وكان الفراغ من هذا التعليق ظهر يوم الأربعاء آخر يوم من شهر الله المحرم فاتح سنة خمس وتسعين وثلاثمائة وألف، عرفنا الله خيرها، ووقانا ضيرها، إنه على ذلك قدير، وبإجابة من سأله جدير» .
- 5- أنّ المؤلف ذيل الشرح بفهرس قال فيه: «فهرسة شرح ألفية العراقي لمحمد بن أبي مدين» .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ <sup>1</sup> وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ

**يقول** **واحد** أي مؤمله **عونه** **بعد** أي ما لكه كما له الزلات على السجوية  
على سواه والهاجأة ترفع ثم كروب يغتض حصول المسرة **المفتخر** على ما راح  
**عبد الرحيم** علفه بيان على راجح أو جرد منة أو غير مبتدأ عز ووزنة الردى  
أبو البطل **ابن الحسين** بن عبد الرحمن **ما** **نشر** **نشر** إلى ما نشره كما هو  
الأحد ينه جوعته كانت أو مؤرفه وان فصره بعض العفاة على المؤفوفة  
وفاشتمهم بهذه النسبة غير ثور قبله كالعسير بن عبد الملح الخلال ما نشره وعبر  
الكريم بن منصور كما نشره وغيرهما يعرف أيضا بالعفاة في اختساب العراف العرب  
الذي المشهور كما جرد كما يكتبه هو الإمام العارف المؤيد في جملة الكواكب سنة  
خمس وعشرون وسبعمائة التوقي في شعبان سنة تسين وثمانمائة سنة الله تعالى **أخبر**  
عن الشبكي وابن كثير والعلاني وغيرهم وعن ابنه أبو زرعته والعابفة بن جبريل  
في كتاب الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة وجملة الأسنوى ووصفة بجاذبه  
العض وغيرهم ولا يخرج في شرح الزخافى للمواهب **بغير خبر الله** الشامل  
للبسمة ويكره فراجتأ بهما والحد الشاة على الخمود بأربعة الجليل  
وأبعد الجيلة **بالحاء** أي النعم وقبهاها إلى مثلثة الأمنة مع شكوة اللام  
وكتلى وإلى بالهمزة وعمره **على** **أما** **أما** منه تعالى بالعفاة الكثير الزمنة مفرجة  
هذا الجي والمائة الزبير أبلنوا في السؤال **والله** أي على **عفاة** أي ضيفه  
بالعفاة **نظم** وانغروا نغمة اللعلائ صوها **سنة** **صلاة** **وسلام** بالجمع عفاة  
**عز** **جاء** أي كذا منها لا وتلقفهم بهما ولا فترانها غابا صواك الواجر والصلاة من  
الله الهة ومغيره حلينا والسلام أملا أو زيدا **نعم** **في** **النبي** أي الجامع  
لكه غلغلة حمودة في الربا وجملة الأضره والنبي من أوصى النبي بشهم جله أمير بتبليغه بنبي

يقول له سيبويه

بغير خبر الله

والله أعلم بالصواب

الصفحة الأولى من المخطوط

**الزكية** أي الزاكية لقوله عن كذا بنت فاه الزهبي هو صاحب العلامة صاحب التصانيف  
 وفاه الحاكم كناه من أو عينة العلم وعقله السجده وفاه الخليلي البغدادى كناه ثقة  
 ثبتا واخلاصا وصحة يسمي بالتفاسيم والاشواخ وتثبيته فخره ليس على  
 الاجواب وكلا على المسانير ويعتقد كالأخذ من غير او فرجه له الناهضم اهلها جاب وجسد  
 العاجلة ابوالسرة التيمي زوا بركة على الكبيعي ورثه بعض المتأخريين على الاجواب  
 وكهيع امام الامية بكه من زوا اسما **ابن خزيمة** بضم الخاء في المغيرة بن صالح بن  
 بكى العاجلة الجليلي السلمى النيسابوري المتوفى سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة فاه  
 الزهبي اثنتا البعة امامته والبعثه في عصره بناساه وفاه يبي تلميذه ابن حبان ما رأيت  
 على وجه الارض من يسي صناعة السنن ويعرفه بالاعضا الجاحم وزيا دانتا حشر كاه  
 السنن كلها يتر عينه غير له فاه الشيوهية في الترتيب صحيح ابن خزيمة اعلم من ثبته  
 مرصيح ابن حبان لشدة تحريمه حتى انعتو فبعثه التصحيح لأخيه كلامه في الامسناد ويفرله  
 إله صح النبي أوارة ثبت كزاد وعود لحاه وانما أخيه عنه فنام مع تغرمه عليه كونه صحيحه غيره  
 أكثره بخلاف صحيح ابن حبان وهو موجود بتمامه فانه الشواو في فهم المغيرة **وكالمستدرج**  
 على الكبيعي للعاجلة اب عبر الله محروبه عبر الله الضبي النيسابوري المخروجه باب البيع  
 الملقب بالحكم المتوفى سنة خميس وأربع مائة فاه العاجلة بن جهم هو صاحب التصانيف  
 واما م صروف وفاه الناج الشبكي كاه ا ما ما جليل الاتبع على امامته وجالته مروي  
 عنه الرار فقهني والبيهني وغيرهما **على تساهله** أي تساهله في التصحيح فاه الناكهم في  
 شهره وانما فير تعليه الجار والمجور بالخروج الأخير لتكرار اداة التشبيه في قوله النور  
 به التفهيم اعنتى الحاكم في المستدرج بخبيرة التي ابر عليها ا ما هو على شهرهما أو شهرهما  
 أو صحيحه واه لم يوجر شهرهما احر كما فعير اعرك اوله بقوله على شهرهما أو على شهرهما البغاري أو  
 مسلم وعن الثاقب بقوله من صحيح الامسناد ورجا أو راجع مالم يصح عنك منبها على في الجاهل  
 متساهل في التصحيح وفرغ من الزهبي مشتركه وتعقب كثيرا منة بالضعف والندارة وجمع غيرها  
 في كتابه **خمس** وأنواعه **أربع** لأن الغسمين الأولين كلامها

فاه امسناوى ولعمري انعم على المسلمين صحف الم تقي بيمينه عن شذوذ ما في الصحاوية بن يحيى يقول انه فرام تقي يبيع وبخبره

صحيح ابن خزيمة نوعا صحيح

29  
٥٧٤

الماء اى صجوه فخته من كذا فله ب اللغه اوزو المعنى بحسب الامكان **وهنا**  
 اى ما كونا **المحور والمشكور** اى لعنا الحز والشكر على الاليع الت لا تشمه  
 التوى بملتها اتمام هنزك **البعية اليه منا** ومن غير ذات **جمع** **المحور** كما فانه تعلم  
 اليه من جمعكهم جميعا وكما فانه جله من فابله واليع يبرجح الامر كله وكما فالر وهو  
 اضره الفاطلين اللالى اللع تصيب الامور **وافضله** اى فقيه **الصلاة** وهى  
 الرخمة المفضولة بالتعظيم **وفيه السلام** وهو الامانة اوزو يادته  
**على النبي** وهو من جاءك الوعى من اللع تعلمي جارة امره بتبليغه  
 لغيره بصونيه وشوه جلك وشوه نبي وكا عكس سير **كاف**  
 السير هو الزيلجا اليه غير الشرا بىرو الا فام الخلق بفر ثبتت  
 الكيحيى انعم على اللع عليه وسلم فاه انا سير ولرد ادم وكا جنى  
 ثم يتي انا سيادة تعنتهم لجميع الا فام **وجعلهم** الايام شرة  
 وهو يوم الغيتم يلبا اهل المحشر الى سادات الشهد ليشبعوا  
 لهم الى ربهم ليحييهم من كذبوا لموفى بغيره ونها اليه  
 فيقول انا لها ويشبع الشعباعة الكيحيى وهى المقام المحمود الز  
 وعده به رب الكيحيى بفول جله من فابله عسى اذ يبعثن رب مقام  
 محمدا **وعسى** منة تعلمي **واجبت** **والله** على اللع عليه وسلم شعاعا  
 اخى ولغيره من الرسل وكا نبيا والمليكة والصلحين صلوات الله  
 وسلامه عليهم اجمعين وعلى كذا من تبعهم باحسان الى يوم اليرى  
 وداخره فوا انا الحز للعرب العلمين **وكا** العراغ من منزل التنعلي  
 لهم يوم الازبعاء اخى يوم من شئ اللع المحرم فاتح سنة خمس وتسعين  
 وثلاثمائة والبعى فبنا اللع غيرها ووفانا نعلمها **ولها** فريه **وباجابة** ساله بيري  
 خيها مع

٥٧

الصفحة الأخيرة من المخطوط

## المطلب السابع: منهجية التحقيق

لقد حرصت على بذل الوسع والجهد في تحقيق الكتاب وخدمته خدمةً تليقُ بمنزلته وفنّه، ويمكن أن أخص منهجي الذي التزمته في التحقيق في البنود التالية:

1- حاولت قدرَ المستطاع ضبط النصِّ كما أَراده مصنّفه، سواء مع الألفية وهي نظم الحافظ العراقي، أو مع الشرح، مستعينا بكلِّ ما طُبِع من الكُتب في هذا المجال، مع وضع القواصل، وعلامات التّزقيم والتعجُّب والاستفهام، وتحديد بداية الأسطر وغيرها؛ ليوضح المعنى ويظهر.

2- عزوت الآيات القرآنية من مواطنها في المصحف مع الإشارة إلى اسم السُّورة ورقم الآية معتمداً على المصحف الإلكتروني برواية ورش عن نافع.

3- خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها الأصلية تخريجاً علمياً حسب الطاقة، وما كان منها في الصّحاحين اكتفيت بهما، وإن كان في غيرها خرّجته مع ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصفحة غالباً، مع ذكر الحكم على الحديث مستعينا بما ذكره الأئمة الأعلام، وجهابذة الحديث، وثقّاد الأثر.

4- عزو الآثار المنسوبة إلى الصّحابة والتابعين إلى مصادرها الأصلية.

5- تتبعت النصوص التي يوردها الشّارح في صلب الكتاب، فأحيلها إلى مصادرها الأصلية، وفي حالة عدم التمكن من الوقوف على المصدر الأصلي أُحيل على المصدر الذي نقل من الأصل، فإن عُدم ذلك أُحيل على أيِّ مصدر وإن نزل، فإن لم أجد أنبّه إلى أنّي لم أقف عليه.

6- ترجمت لكلِّ من ظهر لي خفاؤه من الأعلام بذكر نسبه ووفاته، بخلاف المشهورين من الصّحابة والتابعين والأئمة وأصحاب كُتب الأمّهات المشهورة.

- 7- نسبت الأبيات الشِّعرية التي استشهدَ بها الشَّارح في كتابه من دواوين ناظميها، أو إلى أقدم مصدرٍ ذُكرت فيه.
- 8- تتبَّعت الشَّارح فيما يورده من المذاهب، سواءً كانت لغوية أو فقهية أو أصولية، ووثقتها من المصادر التي تُعنى بتلك العلوم.
- 9- عرَّفت بالطوائف والفرق والأماكن بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في هذا الباب، وإذا لم أجد التوثيق من الكتب المتخصصة أرجع إلى الشبكة العنكبوتية خاصة في البلدان.
- 10- غالبا ما أذكر المصنف باسم: الشَّارح، وصاحب النِّظم باسم: "الناظم".
- 11- علَّقت على كلِّ ما يحتاج إلى تعليق من توضيح عبارة، أو دفع توهُم، أو تبين مُغلق، أو تصحيح شيءٍ معيَّن، أو غير ذلك.
- 12- قدَّمت للكتاب بدراسة يظهر لي . والله أعلم . أنها كافية كمدخل إليه.
- 13- وضعت خاتمة ذكرت فيها أهمَّ النتائج التي وصلت إليها، كما أنني أنبئ إليه إلى أنني حاولت قدر المستطاع أن أكونَ وسطيا في التَّحقيق والتَّعليق على الشَّرح؛ لئلا يُثقل كاهلُ الكتاب.
- وخاتما** : نسأل ربنا عزَّ وجلَّ أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يعلي درجة مؤلِّفه ومحققه في الدُّنيا والآخرة، وأن يجعله موفِّقا مسدِّدا، وصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين

القسم الثاني:

النسب مرققا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْحَمِيرِ.

(يقول راجي) أي: مؤمل عون (ربّه) أي: مالك الإله الذي لا تُطلق الرُّبوبيّة على سواه، والرجاء: «توقُّعُ مُمكنٍ تقدَّمَ له سببٌ، ويقتضي حصوله المسرَّة»<sup>(1)</sup>.

(المقتدر) على ما أراد<sup>(2)</sup> (عبد الرحيم) عطف بيانٍ على راجي، أو بدلٌ منه، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، زينُ الدِّينِ أبو الفضلِ (ابنُ الحسين) بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ.

(الأثري) نسبةٌ إلى الأثرِ محرَّكاً<sup>(3)</sup>، وهو: «الأحاديثُ مرفوعةٌ كانت أو موقوفة»<sup>(4)</sup>، وإن قصره بعضُ الفقهاء على الموقوفة<sup>(5)</sup>.

وقد اشتهر بهذه النسبة محدثون قبله؛ كالحسين بن عبد الملك الخلال الأثري<sup>(6)</sup>، وعبد الكريم بن منصور الأثري<sup>(7)</sup> وغيرهما.

ويُعرف أيضاً بالعراقي انتساباً لعراق العربِ القطرِ المشهور<sup>(8)</sup>؛ لأنَّ جدّه كان يكتبها.

<sup>1</sup> - ينظر: "الحكم والمحيط" لابن سيده (545/7)، و"فتح المغيث" للسخاوي (5/1).

<sup>2</sup> - هذا اللفظ يوهم أن الله عزَّ وجل لا يقدر إلا على ما أَرادَه وشاءه، وما لا يريدُه ليس كذلك، ولو أطلق لكان أسلم، كما هو ظاهر القرآن قال تعالى: (وهو على كلِّ شيءٍ قدير)، ينظر: "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (1/206 - 207).

<sup>3</sup> - "الأنساب" للسمعاني (114/1).

<sup>4</sup> - "فتح المغيث" للسخاوي (6/1)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (ص 15).

<sup>5</sup> - ومنهم أبو القاسم الفوراني الشافعي كما في "علوم الحديث" لابن الصلاح ص 46، وينظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (1/468 - 469)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (ص 88).

<sup>6</sup> - هو: أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك الأصبهاني الخلال الأديب الأثري، حدَّث عنه السلفي، وابن السمعياني، وابن عساكر وخلق، توفي سنة 532 هـ، "سير أعلام النبلاء" للذهبي (19/620 - 621)، "بغية الوعاة" للسيوطي (1/536).

<sup>7</sup> - هو: أبو محمد عبد الكريم بن منصور بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي الأثري، المتوفى سنة 651 هـ، "تكملة إكمال الإكمال" لابن الصَّابوني (ص 14)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (100/48).

<sup>8</sup> - والعراق بالمعنى الأخ □ هي أرض بابل خاصَّة، كما ذكره ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (95/4).

هو الإمام الحافظ المولود في جمادى الأولى سنة خمسٍ وعشرينٍ وسبعمئةٍ، المتوفى في شعبان سنة ستٍ وثمانمئةٍ . رحمه الله تعالى ..

أخذ عن الشُّبكيِّ، وابنِ كثيرٍ، والعلائي (1) وغيرهم، وعنه ابنُه الحافظُ أبو زُرعة (2)، والحافظُ ابنُ حجرٍ، وترجم له في كتابه "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" (3) ترجمةً حافلةً، والجمالُ الإسنوي (4) ووصفه بحافظِ العصر (5)، وغيرهم. وله ترجمةٌ في شرح الزُّرقاني (6) للمواهب (7).

(من بعد حمد الله) الشامل لبسمة، فيكون قد ابتدأ بها، والحمد: «الثناء على المأمود بأوصافه الجليلة، وأفعاله الجميلة» (8).

و(الله): علم على المعبود بحق.

<sup>1</sup> - هو: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلاني الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف، المتوفى سنة 761 هـ، "طبقات الشافعية" للإسنوي (109/2)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (90/2).

<sup>2</sup> - هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي ولد الناظم المحدث الفقيه، المتوفى سنة 826 هـ، "إنباء الغمر" لابن حجر (311/3)، "الضوء اللامع" للسخاوي (336/1).

<sup>3</sup> - لم أجد الترجمة في "الدرر الكامنة" بعد بحث، ولكنها في كتاب "إنباء العُمر" لابن حجر العسقلاني (275 / 2) (278)، ولعل الشارح وهم في نسبة الترجمة إلى كتاب "الدرر الكامنة"، والله أعلم.

<sup>4</sup> - هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي، جمال الدين أبو محمد الشافعي، علامة فقيه، صاحب التصانيف، المتوفى سنة 772 هـ، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شعبة (132/3)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (354/2).

<sup>5</sup> - ذكر ذلك في "طبقات الشافعية" (287/2)، في ترجمة "ابن سيد الناس"، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة" (355/2).

<sup>6</sup> - هو: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني الأزهري المصري المالكي، أبو عبد الله، صاحب التصانيف، توفي سنة 1122 هـ، "الأعلام" للزركلي (184/6)، و"خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" للمحبي (287/2).

<sup>7</sup> - "شرح المواهب اللدنية" للزرقاني (200/1)، وتقدمت ترجمة الحافظ العراقي في المقدمة.

<sup>8</sup> - ينظر: "الصحاح" للجوهري (251/4)، وإن كان تفسير الحمد بالثناء فيه نظر؛ لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غاير بينهما كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى: أثنى علي عبدي...)، رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (87/4-88)، فالظاهر أنَّ بينهما فرقاً، ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي (8/1-9) حاشية المحققين.

(ذِي الْآلَاءِ) أَي: التَّعَمُّ، ومفردُها أَلَى مُثَلَّثَةٌ الهمزة مع سكونِ اللَّامِ، وكعلَى وإلى بالصَّرْفِ وعدمِهِ<sup>(1)</sup>.

(عَلَى امْتِنَانٍ) مِنْهُ تَعَالَى بِالْعَطَاءِ الْكَثِيرِ الَّذِي مِنْهُ مَعْرِفَةُ هَذَا الْفَرْعِ، وَالْمَأْنُ: الَّذِي يَبْدَأُ بِالنُّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ<sup>(2)</sup>.

(جَلٌّ) أَي: عَظَمٌ (عَنْ إِحْصَاءِ) أَي: ضَبِطٌ بِالْعَدِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾<sup>(3)</sup>.

(ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى حَمْدِ (دَائِمٍ) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا، أَوْ تَلْفُظِي بَهَمَا، أَوْ لِاقْتِرَانِهِمَا غَالِبًا صَارًا كَالْوَاحِدِ، وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ، وَمِنْ غَيْرِهِ طَلْبُهَا<sup>(4)</sup>.

وَالسَّلَامُ: الْأَمَانُ أَوْ زِيَادَتُهُ<sup>(5)</sup>.

(عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ) أَي: الْجَامِعِ لِكُلِّ حَاصِلَةٍ مَحْمُودَةٍ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، وَالنَّبِيُّ: «مَنْ أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ فَنَبِيٌّ رَسُولٌ»<sup>(6)</sup>، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ دُونَ عَكْسِهِ، وَهُوَ بِالْهَمْزَةِ مِنَ النَّبِيِّ أَي: الْخَبْرُ<sup>(7)</sup>؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِدُونِهِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ مِنَ النَّبَوَةِ أَي: الْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ<sup>(8)</sup>؛ لِارْتِفَاعِ رُتْبَتِهِ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ.

<sup>1</sup> - "تهذيب اللغة" للأزهري (15/ 430)، و"القاموس المحيط" (ص1135)، و"النهاية" لابن الأثير (1/ 63).

<sup>2</sup> - "القاموس المحيط" (ص1113) مادة (م ن).

<sup>3</sup> - سورة إبراهيم: الآية 34، وسورة النحل: الآية 18.

<sup>4</sup> - تفسير الصلاة بالرحمة فيه نظر، لأنَّ الله عطف بينهما في القرآن قال تعالى: {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ} البقرة 157، والعطف يقتضي المغايرة، وهناك وجوه أخرى، والأظهر أنَّ الصلاة هي: ثناء الله على عبده في الملائكة الأعلى كما فسرها أبو العالية رواه عنه البخاري في "صحيحه" مُعَلَّقًا مجزوماً به عنه، في كتاب التفسير، باب {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} (3/ 369)، وللبسط ينظر: "جلاء الأفهام" لابن القيم ص164 وما بعدها.

<sup>5</sup> - ينظر لمعاني كلمة السلام: "تهذيب اللغة" للأزهري (12/ 308 - 309)، و"القاموس المحيط" (ص1011).

<sup>6</sup> - "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (1/ 239).

<sup>7</sup> - "تهذيب اللغة" للأزهري (15/ 349)، و"القاموس المحيط" (ص50).

<sup>8</sup> - "تهذيب اللغة" للأزهري (15/ 348)، و"المحكم والمحيط" لابن سيده (10/ 519).

(ذِي الْمَرَا حِمِّ) أَي: صَاحِبِ الْمَرَا حِمِّ، جَمْعُ مَرَحِمَةٍ، مَصْدَرٌ مِمْيٍّ مَفْعَلَةٌ مِنَ الرَّحْمَةِ، قَالَ  
تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ  
بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>.

وفي صحيح مسلم: «أَنَا نَبِيُّ الْمَرَحِمَةِ»<sup>(2)</sup>.

وفي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ: «أَنَا الرَّحْمَةُ الْمُهْدَاةُ»<sup>(3)</sup>.

(فَهَذِهِ) الْفَاءُ هُنَا إِمَّا الْفَصِيحَةُ فَالْمَقُولُ مَا بَعْدَهَا، أَوْ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِنْ  
كَانَتْ أَيْهَا الطَّالِبُ تَبَحُّثٌ عَنِ عِلْمِ الْحَدِيثِ فَهَذِهِ (الْمَقَاصِدُ) جَمْعُ مَقْصَدٍ، وَهُوَ مَا يَرِيدُهُ  
الْإِنْسَانُ وَيُؤَمِّمُهُ (الْمَهْمَةُ) الشَّدِيدَةُ الَّتِي تُقْصَدُ بِجِدٍّ وَعَزْمٍ، (تَوْضِيحٌ) أَي: تَبَيُّنٌ لَكَ (مِنْ عِلْمٍ)  
مُصْطَلَحِ (الْحَدِيثِ) هُوَ لَعْنَةٌ: ضِدُّ الْقَدِيمِ<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - سورة التوبة: الآية 128.

<sup>2</sup> - "صحيح مسلم"، كتاب الفضائل، باب في أسمائه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (95/15) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَالْمُقَفِّيُّ وَالْحَاشِرُ وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ».

<sup>3</sup> - "مسند الدارمي": باب كيف كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم (166/1) رقم 15، من طريق علي بن مسهر، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص 369): «سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: «يروون هذا عن أبي صالح عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا».

وأخرجه البزار (122/16)، والطبراني في "الأوسط" (223/3)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (157/1 - 158) من طريق زياد بن يحيى الحساني، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

قال الطبراني: «لم يروه عن الأعمش إلا مالك بن سَعِيرٍ»، ومالك بن سَعِيرٍ لا بأس به كما قال ابن حجر في "التقريب" (154/2)، ومع ذلك فقد تابعه وكيع عند ابن سعد في "الطبقات" (192/1)، وابن أبي شيبَةَ (504/11)، فالأشبه أنه صحيح مرفوعا، والله أعلم.

<sup>4</sup> - "لسان العرب" لابن منظور (131/2) مادة "حَدَّثَ"، وفيه: الحديث نقيض القديم، و"القاموس المحيط" للفيروز آبادي مادة "ح د ث" ص 153، وفيه: وحَدَّثَ نقيض قَدَّمَ، وهي أولى من عبارة الشَّارِحِ هُنَا؛ لِأَنَّ النَّقِيضِينَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ مَعًا، بِخِلَافِ الضَّدِّيَيْنِ فَقَدْ يَرْتَفِعَانِ مَعًا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي بَابِهِ، يَنْظُرُ: "شرح الكوكب المنير" لابن النجار (68/1).

وشرعاً: «ما أُضيفَ إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قَوْلٍ أو فِعْلٍ أو تَقْرِيرٍ أو صِفَةٍ»<sup>(1)</sup>،  
والخبرُ: (ما جاءَ عن غيره).

وقيل: بإِجَادِهِمَا، فَيُطْلَقَانِ عَلَى المَرْفُوعِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَعَلَى المَوْقُوفِ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَعَلَى المَقْطُوعِ، وَهُوَ المَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِي، وَقِيلَ: لَا يُطْلَقُ الحَدِيثُ عَلَى غيرِ المَرْفُوعِ إِلَّا بِشَرْطِ التَّقْيِيدِ، وَنَسَبِ النَّوَوِيِّ فِي "التَّقْرِيْبِ"<sup>(2)</sup> إِطْلَاقَ الأَثَرِ عَلَيْهِمَا لِلْمُحَدِّثِينَ، وَتَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي أَلْفِيَّتِهِ<sup>(3)</sup>.

وعرّف الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عِلْمَ الحَدِيثِ بِأَنَّهُ: «القَوَاعِدُ المُعَرَّفَةُ بِحَالِ الرَّاويِ وَالمَرْوِيِ»<sup>(4)</sup>،  
وابنُ جُمَاعَةَ بِأَنَّهُ: «عِلْمٌ بِقَوَانِينِ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالمَتَنِ»<sup>(5)</sup>.

وغايتها: معرفة الصّحيح من غيره، وله حدودٌ أُخرى لكن لا يسلم أكثرها من إشكالٍ  
واعترض، فلذلك أعرضت عنها.

(رسمه) أي: أثره الذي تُبْنَى عليه أصوله، وعبرَ بالرَّسْمِ: الذي هو لَعَةُ الأَثَرِ<sup>(6)</sup>، إشارةً إلى  
دروسٍ كثيرٍ من هذا الفنِّ، وإنه بقيت منه آثارٌ يُهْتَدَى بِهَا، ويُبْنَى عَلَيْهَا.

(نظمتها) أي: المقاصد المهمة بأن جمعتها في رَجَزٍ لَيْسَهُلَ حَفْظُهَا، (تبصرة) يتبصر بها ما  
لم يعلمه (للمبتدي) وهو من حصل شيئاً ما من الفنِّ، (تذكرة) يتذكّر بها، (للمنتهي) وهو من  
حصل أكثر الفنِّ، وصلح مع ذلك لإفادته، فيتذكّر بها ما لعله نسيه من كيفية التّحمّل والأداء  
ومُتَعَلِّقَاتِهِمَا.

<sup>1</sup> - "تدريب الراوي" للسيوطي" (ص 14).

<sup>2</sup> - نفسه (ص 15).

<sup>3</sup> - "ألفية السيوطي" (ص 5) حيث قال:

وقيل: لا يختصُّ بالمرفوع بل جاء للموقوف والمقوع

فهو على هذا مرادف الخبر وشهروا شمول هذين الأثر

<sup>4</sup> - "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (221/1) بتصرف.

<sup>5</sup> - لم أهدد إليه في "المنهل الروي"، فلعله من تصرف السيوطي في كلامه، ونقله عنه الشّارح كما في "تدريب الراوي" (ص 15)، والله أعلم.

<sup>6</sup> - "تهذيب اللغة" (293/12)، و"القاموس المحيط" (ص 308) مادة "أ ث ر".

(والمُسْنَدُ) أي: والذي يُسْنَدُ الأحاديث، أي: يرويها بأسانيدِها إلى مَنْ رُوِيَ عَنْهُ، وَالسَّنَدُ والإِسْنَادُ: الرُّوَاةُ الَّذِينَ يُتَوَصَّلُ بِهِمْ إِلَى الْحَدِيثِ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِلإِعْتِمَادِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَضَعْفِهِ عَلَيْهِمْ، مِنْ قَوْلِهِمْ فَلَانٌ سَنَدٌ أَيْ: مُعْتَمَدٌ<sup>(1)</sup>، وَأَشَارَ بِالتَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ إِلَى أَنَّهُ لَقَّبَ مَنْظُومَتَهُ هَذِهِ بِهَمَّا، وَهِيَ بِالتَّنْصِيبِ مَفْعُولٌ لَهُ تُرِكَ فِيهِ الْعَاطِفُ<sup>(2)</sup>.

(لَخَّصْتُ فِيهَا) أي: جئتُ في هذه المقاصدِ المُهِمَّةِ بِخِلاصَةٍ مَا فِي كِتَابِ (ابن الصَّلَاحِ) الحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرَزُورِيِّ<sup>(3)</sup> نَزِيلِ دِمَشْقَ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَنْ سِتِّ وَسِتِينَ سَنَةً. رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(4)</sup>، الَّذِي أَلْفَهُ لَمَّا وَوَلِيَ تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ بِالمَدْرَسَةِ الأَشْرَفِيَّةِ جَمَعَ فِيهِ مَا تَفَرَّقَ فِي كُتُبِ غَيْرِهِ، وَاعْتَنَى بِتَصَانِيفِ الحَاطِبِ البَغْدَادِيِّ فَلَخَّصَهَا فِيهِ، وَهُوَ المَعْرُوفُ بِ"عِلْمِ الْحَدِيثِ" وَبِ"المَقْدِمَةِ"<sup>(5)</sup>، فَعَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّازِمُ: «وَهُوَ أَحْسَنُ مَا صَنَّفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي مَعْرِفَةِ الإِصْطِلَاحِ»<sup>(6)</sup>.

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «لَا يُحْصَى كَمَ نَازِمٍ لَهُ وَمُخْتَصِرٍ، وَمُسْتَدْرِكٍ عَلَيْهِ وَمُقْتَصِرٍ، وَمَعَارِضٍ لَهُ وَمُنْتَصِرٍ»<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - "القاموس المحيط" (ص 263) مادة "س ن د"، و"المنهل الروي" لابن جماعة (ص 29).

<sup>2</sup> - "فتح المغيبي" (15/1).

<sup>3</sup> - شهرزور: هي بلدة بين الموصل وهمدان، بناها زور بن الضحاك، ومعناها مدينة زور، وهي الآن تابعة لمحافظة السليمانية، التي تقع شمال شرق العاصمة بغداد، تبعد عنها بحوالي 355 كلم، "معجم البلدان" (3/ 375 - 376)، وموقع: ويكيبيديا ar.wikipedia.org

<sup>4</sup> - ترجمته في: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (8/ 326 - 336)، و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (4/ 1430 - 1433).

<sup>5</sup> - اختلف في تسمية الكتاب على أقوال، وإذا احتكنا إلى مقدمة ابن الصلاح لكتابه نجد أنه صرح بأن كتابه (ص 6) هو: "معرفة أنواع علم الحديث"، فهذه الدِّيَابِجَةُ مِنْ ابْنِ الصَّلَاحِ تَبِينُ أَنَّ الْكِتَابَ هَذَا هُوَ اسْمُهُ، كَمَا ثَبَتَتْ تَسْمِيَتُهُ كَذَلِكَ بِ"عِلْمِ الْحَدِيثِ" لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ فِي خُطُوبِ الحَافِظِ عَبْدِ الرَّحِيمِ العِرَاقِيِّ كَمَا فِي "التَّقْيِيدِ وَالإِيضَاحِ" (ص 13) وَابْنِ أَحْمَدَ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا، وَعَلَيْهِ لَا حَرَجَ فِي التَّسْمِيَتَيْنِ، وَالمَشْهُورُ هُوَ: "عِلْمُ الْحَدِيثِ"، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بِ"المَقْدِمَةِ" فَهَذَا ثَابِتٌ عَلَى بَعْضِ النُّسَخِ الخَطِيئَةِ لِلْكِتَابِ وَبَعْضِ طَبْعَاتِهِ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ تَسْمِيَةَ المَوْلاَّفِ قِطْعًا، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ مَدْخُلًا إِلَى هَذَا العِلْمِ الشَّرِيفِ سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِتَصَرُّفٍ مِنْ مَقْدِمَةِ نُورِ الدِّينِ عَتَرَ لِكِتَابِ "عِلْمِ الْحَدِيثِ" لابْنِ الصَّلَاحِ (ص 4341).

<sup>6</sup> - "التَّقْيِيدِ وَالإِيضَاحِ" للعِرَاقِيِّ (ص 13).

<sup>7</sup> - "نزهة النظر" لابن حجر مع "النكت" لعلي حسن الحلبي (ص 51).

(أجمعه) أي: مقصود الكتاب كله، وإن حذف الكثير من أمثله و تعاليله، والتأكيد بأجمع غير مسبوق بكُلِّ واقع في القرآن وغيره نحو:

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِ أَجْمَعًا<sup>(1)</sup>.

وقد يُجمع بينهما للتقوية، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

ومع استيفاء فيها لمقاصد كتابه (زدتها علماً) من إصلاح خلل، أو زيادة في عدد أقسام تلك المسألة، أو فائدة مُستقلّة، (تراه) أي: ما زدته (موضعه) مُميّزاً غالباً بقوله: قلت، ومنه ما هو متميِّز بنفسه، كأن يكون حكاية عمّا هو متأخّر عن ابن الصّلاح، كالنووي، وابن دقيق العيد، وابن رُشيد<sup>(3)</sup>، وابن سيّد الناس<sup>(4)</sup>، وما لم يتميِّز بإحدى هاتين العلامتين، فهو مسائل قليلة ميّزها في شرحه لها، وسأنتبه أنا. إن شاء الله تعالى. على كلّ واحدة منها متى بلغتها، والله تعالى المُستعان.

كما أشار لعزو اختيارات ابن الصّلاح، وتحقيقاته إليه بقوله: (فحيث) الفاء تفرعية على لخصت، أو فصيحة، (جاء الفعل أو الضمير) أي: أحدهما، فالواو بمعنى أو، (لواحد) فقط لأ لاثنين، (ومن له) الفعل أو الضمير (له مستور) أي: مُضمّر لم يُذكر، ولا تقدّم على الفعل، أو الضمير اسم يعود عليه، (كقال) في أمثلة الفعل، نحو قوله في نوع الحسن:

<sup>1</sup> - هذا شطر ثاني بيتين ذكرهما الفراء، كما في "لسان العرب" لابن منظور (305/8) مادة (ك ت ع)، ولم يذكر قائله، وأوله:

إذا بكيت قبلتني أربعاً فلا أزال الدهر أبكي أجمعا.

ينظر: "العقد الفريد" لابن عبد ربه (44/4)، و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (210/3).

<sup>2</sup> - سورة الحجر: الآية 30، و الآية 73.

<sup>3</sup> - هو: محمد بن عمر بن محمد بن عمر السبتي الأندلسي المالكي، الخطيب المحيّد، توفي سنة 722هـ، ينظر: "الديباج

المنذّب" لابن فرحون (297/2 - 298)، و"شجرة النور الزكية" لمحمد مخلوف (216/1).

<sup>4</sup> - هو: محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس البعمرى الأندلسي الأصل القاهري الشافعي، صاحب التصانيف

المتنوعة، توفي سنة 734هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (268/9 - 272)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (208/4).

(وقالَ بَانَ لِي بِإِمْعَانِ النَّظْرِ)<sup>(1)</sup>، وله في أمثلة الضمير، نحو قوله في حُكْمِ الصَّحِيحِينَ:  
(كذالهُ)<sup>(2)</sup>.

(أو أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ) كقولهِ: (فالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدُ قَدْ حَقَّقَهُ)<sup>(3)</sup>.

(ما أُريدُ) بدلٌ مِنَ الفاعِلِ، أو الضَّميرِ، أو الشَّيْخِ (إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبَهَمًا) بالباءِ  
الموحدة وفتح الهاءِ حالٌ مِنَ المفعولِ، وهو ابنُ الصَّلَاحِ، وبكسرِها حالٌ مِنَ فاعِلِ أُريدُ، وهو  
النَّاظِمُ.

(وإن يَكُن) المذكورُ مِنَ الفِعْلِ أو الضَّميرِ (لَاثْنَيْنِ نَحْوِ التَّرَمَا) ونحو: (واقطعُ بِصِحَّةِ لِمَا  
قَدْ أَسْنَدًا)<sup>(4)</sup> ونحو: (وأرفعُ الصَّحِيحِينَ مَرُوبُهُمَا فَمُسْلَمٌ مَعَ البُخَارِيِّ هُمَا)<sup>(5)</sup>.

(واللَّهُ) لاَ غَيْرُهُ، قُدِّمَ لِلاختصاصِ، (أرجوا في أموري كُلِّها مُعتصِمًا) أي: مُتمنِّعًا بحفظِهِ  
ووقايته (في حَزْنِها وَسَهْلِها) والضَّميرانِ لِأُمُورِي.

<sup>1</sup> - (ص 168).

<sup>2</sup> - (ص 144).

<sup>3</sup> - (ص 359).

<sup>4</sup> - (ص 144).

<sup>5</sup> - (ص 139).

## أقسام الحديث

أي: أنواعه، وهي كثيرة ذكر ابن الصلاح والنووي منها خمسة وستين نوعاً<sup>(1)</sup>.  
وقال الحافظ أبو بكر الحازمي<sup>(2)</sup>: «وليس ذلك بأخر الممكن، فكل نوع قابل للتنوع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصر صفات المتن، ولا أحوال الرواة<sup>(3)</sup>». .  
لكن الأكثرون قالوا إنها وإن تنوعت ترجع إلى هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر الناظم تبعاً للخطابي<sup>(4)</sup>، وابن الصلاح<sup>(5)</sup> هـ .

(وأهل هذا الشأن) وهو علم المصطلح أي: أكثرهم كما رأيت (قسّموا) بالتشديد (السنن) أي: الأحاديث الشاملة للمرفوعات، والموقوفات، والمقطوعات (إلى صحيح وضعيف وحسن، فالأول المتصل الإسناد) يعني أن الصحيح من الحديث هو الذي يتصل سنده (بنقل عدل ضابط الفوائد).

والعدالة: «ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة، أو إخلال بمروءة»<sup>(6)</sup>.  
والضبط: «صفة توجب لمن اتصف بها حفظ ما سمع، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو حفظ الكتاب الذي فيه سماعه بأن يضمنه لديه منذ سمع ما فيه، وصححه حتى يؤدي منه ما يحدث به»<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص10)، و"التقريب" للنووي مع "التدريب" (ص85).

<sup>2</sup> - هو: الحافظ محمد بن موسى بن عثمان أبو بكر، صاحب التصانيف، سمع من أبي العلاء الهمداني وغيرهم، توفي سنة 548هـ، "تذكرة الحفاظ" للذهبي (4/1363)، و"السير" للذهبي (21/167).

<sup>3</sup> - هذا من كلام ابن الصلاح كما في "علوم الحديث" (ص11)، وليس من كلام الحازمي، وإن كان له كلام في كتابه "العجالة" (ص3) يشبهه، فلهه سبق قلم من الشارح، والله أعلم.

<sup>4</sup> - "معالم السنن" للخطابي (ص6).

<sup>5</sup> - "علوم الحديث" (ص11).

<sup>6</sup> - ينظر: "نزهة النظر" لابن حجر (ص83)، و"فتح المغيب" (2/158)، و"فتح الباقي" لزكرياء الأنصاري (1/13).

<sup>7</sup> - "نزهة النظر" (ص83)، و"فتح المغيب" (2/202)، و"فتح الباقي" لزكرياء الأنصاري (1/13-14).

والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة، فلا يختص بالذكر الحر<sup>(1)</sup>.

والصحيح لغة: ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها<sup>(2)</sup>.

(عن مثله) وهكذا إلى منتهاه سواء رُفِعَ أو وُقِفَ أو قُطِعَ، (من غير ما شدوذ) وهو: «مخالفة الثقة لأرجح منه»<sup>(3)</sup>، واستشكله الحافظ ابن حجر بأن ما انتفت عنه العلة الظاهرة صحيح، وقال: «إنه لم ير اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة عن أحد من أئمة الحديث، وإنما الموجود عنهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة»<sup>(4)</sup>.

وأجاب السيوطي: «بأن الشاذ عند ابن الصلاح يُرادف المنكر»<sup>(5)</sup>.

(أو علة قادحة) وخفية كما سيأتي. إن شاء الله تعالى. في نوع المعل<sup>(6)</sup>، وقد اعترض ابن حجر على الناظم حيث لم يذكرها، وقال: «إنها لا بُدَّ منها»<sup>(7)</sup>.

(فتوذي) بوجودها الصحة الظاهرة، إذ يمتنع معها الحكم بصحته والعمل به.

(وبالصحيح والضعيف قصدوا في ظاهر لا القطع) يعني: أن أهل الحديث إذا قالوا: هذا حديث صحيح، فقصدهم بذلك أنه اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبل عندهم عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر لجواز الخط والنسيان على الثقة خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب القطع كأحمد<sup>(8)</sup>،

<sup>1</sup> - لأن عدل الشهادة له شروط زائدة على عدل الرواية كما هو معروف عند الفقهاء، ينظر: "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص120)، و"فتح المغيث" (2/ 161)، و"فتح الباقي" لتركيب الأنصاري (13/1)، و"تدريب الراوي" (ص150).

<sup>2</sup> - "تهذيب اللغة" للأزهري (3/ 404).

<sup>3</sup> - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص50)، و"نزهة النظر" (83)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (14/1)، و"فتح المغيث" (6/2)، و"فتح الباقي" لتركيب الأنصاري (14/1)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (ص27 - 28).

<sup>4</sup> - نقل كلام ابن حجر هذا البقاعي في "النكت الوافية" (8381/1)، والسخاوي في "فتح المغيث" (28/1)، وينظر نحوه في "النكت" لابن حجر (2/ 596 - 597).

<sup>5</sup> - "تدريب الراوي" (ص27).

<sup>6</sup> - (ص302).

<sup>7</sup> - "النكت" لابن حجر (1/ 229)، و"النكت الوافية" للبقاعي (79/1) بنحوه.

<sup>8</sup> - "البحر المحيط" للزركشي (4/ 262)، "شرح الكوكب المنير" لابن النجار (2/ 348.347).

وداود<sup>(1)</sup>، وابن خُويزِ مَنَدَاد<sup>(2)</sup>، والكرابيسي<sup>(3)</sup>.

وإذا قالوا: هذا حديثٌ ضعيفٌ، فمعناه عندهم أنه لم يصحَّ سندهُ على الشرطِ المذكورِ، لا أنه كذبٌ في نفس الأمرِ لجوازِ صدقِ الكاذبِ، وإصابةٍ من هُو كثيرُ الخطأِ، وسكتَ كغيره عن الحسنِ لشمولِ الصحيحِ له، إذ يشملُهُما المقبولُ، وهذا فيما لم يُسندهُ الشَّيْخَانِ أو أحدهما كما سيأتي. إن شاء اللهُ تعالى<sup>(4)</sup>..

(والمعتمدُ، إمساكنا عن حكمنا على سندٍ، بأنه أصحُّ مُطلقاً) يعني أنَّ المُختارَ عندَ أهلِ الحديثِ كُفُنَا عن الحكمِ على سندٍ بعينه بأنه هو أصحُّ الأسانيدِ مُطلقاً؛ لأنَّ الصَّحَّةَ مراتبٌ، ويعزُّ وجودُ أعلاها في كلِّ فردٍ من رجالِ الإسنادِ الكائنينَ في ترجمةٍ واحدةٍ، فالحكمُ حينئذٍ على إسنادٍ بأنه أصحُّ مُطلقاً ترجيحٌ بلا مرجحٍ.

قال ابنُ الصَّلاحِ في "المقدمة"<sup>(5)</sup>: «إنَّ درجاتِ الصَّحيحِ تتفاوتُ، ولهذا نرى الإمساكَ عن الحكمِ لإسنادٍ أو حديثٍ بأنه الأصحُّ على الإطلاق».

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "توضيحِ مُحبته"<sup>(6)</sup>: «نعم يُستفادُ من مجموعِ ما أطلقَ عليه الأئمَّةُ ذلكَ أرجحيتهُ على ما لم يُطلقوه عليه».

(وقد خاضَ به قومٌ) أي: اقتحمَ العَمَراتِ بالحكمِ بالأصَحِّيَّةِ المُطلَقةِ جَماعَةً من الأئمَّةِ، فاضطربتْ أقوالُهُم بحسبِ ما قَوِيَ عندَ كلِّ منهم، خصوصاً إسنادُ بلديهِ لِكثرةِ اعتنائِهِ به.

<sup>1</sup> - نقله عنه ابن حزم في "الإحكام" (1/ 119)، وداود هو: ابن علي بن خلف، أبو سليمان البغدادي، الفقيه البحر العلامة، رئيس أهل الظاهر، المتوفى سنة 270هـ، "تاريخ بغداد" (8/369)، و"السير" (13/97).

<sup>2</sup> - هو: محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، المعروف بخويز مَنَدَاد، أحد المالكية النُّظَّارِ الأعلامِ، صنَّفَ كتباً كثيرةً، وعندَه شواذٍ عن مالك، كان في أواخرِ المائةِ الرَّابِعةِ 390هـ تقريباً، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" للقاضي عياض (7/77)، و"الديباج المذهب" لابن فرحون (2/229)، و"لسان الميزان" لابن حجر (7/359).

<sup>3</sup> - هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي الشافعي، أبو علي الفقيه الشافعي، المتوفى سنة 245هـ، "تاريخ بغداد" (8/ 64 - 68)، و"السير" للذهبي (12/79).

وُنظِرَ المسألةُ في: "التمهيد" لابن عبد البر (1/46)، و"الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (17 - 112).  
<sup>4</sup> - (ص 144 . 145).

<sup>5</sup> - "علوم الحديث" (ص 15).

<sup>6</sup> - "نزهة النظر" (ص 85).

(فقيل) كما روي عن البخاري<sup>(1)</sup>، ويحيى بن بكير<sup>(2)</sup>، وتقديم الناظم له يدل على اختياره له، أصحها مطلقاً إمام دار الهجرة أبو عبد الله (مالك) بن أنس الأصبحي.

قال عبد الرحمن بن مهدي<sup>(3)</sup>: «لأقدم عليه في صححة الحديث أحداً»<sup>(4)</sup>.

وقال الشافعي: «إذا جاءك الحديث عنه فاشدد يديك عليه»<sup>(5)</sup>.

(عن نافع) أبي عبد الله المدني مولى ابن عمر، قال ابن حجر في "التقريب": «ثقة ثبت فقيه مشهور»<sup>(6)</sup>، (بما رواه) له (الناسك) أي: العابد (مولاه) أي: معتقه بكسر التاء، وهو: عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

قال يحيى بن بكير لأبي زُرعة الرّازي<sup>(7)</sup>: «ليس ذا زعزعة عن زوبعة»<sup>(8)</sup>، إنما نرفع السّتر، فننظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، حديث مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(9)</sup>.

وهذه الترجمة هي المعروفة بين علماء الحديث "بسلسلة الذهب"<sup>(10)</sup>.

<sup>1</sup> - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 227).

<sup>2</sup> - هو: يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم، أبو زكرياء المصري، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، توفي سنة 231 هـ، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (165/9)، و"تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي (31/401)، و"تقريب التهذيب" لابن حجر (2/306 - 307).

<sup>3</sup> - هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري مولى الأزدي، الحافظ الكبير، المتوفى سنة 198 هـ، "طبقات ابن سعد" (7/297)، و"تهذيب الكمال" (17/430)، و"التقريب" (1/592).

<sup>4</sup> - أسنده عنه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (6/322).

<sup>5</sup> - أخرجه عنه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (6/322).

<sup>6</sup> - "التقريب" لابن حجر (2/239)، وفيه أنه توفي سنة 117 هـ.

<sup>7</sup> - هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي، أبو زُرعة، أحد الأئمة الحفاظ المتقنين، المتوفى سنة 264 هـ، "الجرح والتعديل" (5/324)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (10/326)، و"تهذيب الكمال" (19/89).

<sup>8</sup> - هذه كناية عن رواية من لا يثبت عن لا يؤمن، أو هو تعريض بالرواية عن المجاهيل، والله أعلم، "تدريب الراوي"

(1/137)، دار ابن الجوزي، بتحقيق مازن السرساوي، ط2، 1433 هـ.

<sup>9</sup> - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (2/463)، وفي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (2/123).

<sup>10</sup> - ذكر الحافظ ابن حجر في "نكته" (1/255) أن أبا بكر الحازمي جمع جزءاً سماه "سلسلة الذهب"، لكنه في مطلق

رواية أحمد عن الشافعي.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(1)</sup>: «وهو أمرٌ تميلُ إليه النفوسُ، وتنجذبُ إليه القلوبُ». (واختر) إذا جنحتَ لهذا وزدتِ راويًا بعدَ مالكٍ (حيثُ عنه يُسندُ الشافعي) لقول الإمام أبي منصورٍ عبدِ القادرِ<sup>(2)</sup> التميمي<sup>(3)</sup>: «إنَّ أجلَّ الأسانيدِ الشافعيُّ عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرٍ، لإجماعِ أهلِ الحديثِ على أنَّه لم يكن في الرُّوَاةِ عن مالكٍ أجلَّ من الشافعي»<sup>(4)</sup>.

قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «كنتُ سمعتُ الموطأً من بضعةٍ عشرَ رجلاً من حُفَّاطِ أصحابِ مالكٍ، فأعدتُه على الشافعي لأني وجدتهُ أقومهمُ به»<sup>(5)</sup>.

**قلت:** تبعاً لشيخه العلائي من المتأخريين<sup>(6)</sup>.

(وعنه أحمد) يعني أنَّه هو وشيخه<sup>(7)</sup> يقولان: أصحُّ الأسانيدِ أحمدُ عن الشافعي عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرٍ، لا تفاقِ أهلِ الحديثِ على أنَّ أجلَّ من روى عن الشافعيِّ أحمدُ، فقد قال الشافعيُّ: «خرجتُ من بغدادَ، وما خلفتُ بها أفقهَ ولا أزهَدَ ولا أوعىَ ولا أعلمَ من أحمدَ بنِ حنبلٍ»<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - "تدريب الراوي" للسيوطي (ص34).

<sup>2</sup> - هكذا أثبتته الشَّارح "عبد القادر"، والصَّواب: عبد القاهر بن طاهر التَّميمي كما في ترجمته، فلعله سبق قلم منه.

<sup>3</sup> - هو الفقيه الشَّافعي البغدادي النحوي توفي سنة 420 هـ، "وفيات الأعيان" لابن خلكان (203/3)، و"طبقات

الشافعية الكبرى" للسُّبكي (136/5)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (105/2).

<sup>4</sup> - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص16)، وذكر الرُّزكشيُّ في "نكته على ابن الصلاح" (145/1) أنَّ كلام أبي منصورٍ ذكره في كتابٍ له أسماء: "تنبيه العقول في الرد على الجرجاني"، والله أعلم.

<sup>5</sup> - "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (293/1)، و"الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي (231/1)، وفي

"النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (254/1): "بعد أن كان سمعه بن عبد الرحمن بن مهدي".

<sup>6</sup> - "بغية الملتبس في شبايع حديث الإمام مالك بن أنس" للعلائي (ص95)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (19/1)، وسماه السُّبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (63/2) بـ"عقد الجواهر".

<sup>7</sup> - يعني به الحافظ العراقي وشيخه العلائي.

<sup>8</sup> - "تاريخ بغداد" للخطيب (419/4)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص70).

وليس في مُسندِ الإمامِ أحمدَ بهذه السِّلْسِلَةِ الذَّهَبِيَّةِ سوى حديثٍ واحدٍ، وهو قوله صَلَّى اللهُ عليه وسلم: «لا يَبِعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَنَهَى عَنِ بَيْعِ حَبْلِ أُمَّةٍ، وَنَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا»<sup>(1)</sup>.

فإن قيل: لم أكثرَ أحمدُ في مُسندِهِ من الرِّوَايَةِ عن عبد الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ، وَيَجِي بنِ سَعِيدٍ<sup>(2)</sup> حيثُ أوردَ حديثَ مالِكٍ، وقد ذكرَ أنَّه أعادَ قِراءَةَ الموطَّأِ على الشَّافِعِيِّ، ولمْ لم يُخْرِجِ الشَّيْخَانِ وَغَيْرَهُمَا ما أوردُوهُ من حديثِ مالِكٍ بهذه السِّلْسِلَةِ، قيل: لعلَّ جَمَعَ أحمدَ لمُسندِهِ كانَ قَبْلَ سَمَاعِهِ من الشَّافِعِيِّ، وأمَّا من عَدَاهُ فليَطْلُبِ العُلُوِّ إِيَّاهُ، قاله السَّخَاوِيُّ في "فتح المغيث"<sup>(3)</sup>.

قلت: قد قيَّدَ الحَاكِمُ في كتابِهِ "علوم الحديث"<sup>(4)</sup>: إطلاقَ البُخَارِيِّ بابنِ عُمَرَ، فقال: «أصحُّ أسانيدِ ابنِ عُمَرَ مالِكٌ عن نافعِ عنه».

(وَجَزَمَ) الإمامُ أحمدُ (ابنُ حنبلٍ)، والإمامُ إسحاقُ بنُ راهويِّه<sup>(5)</sup> بأنَّ أصحَّهما مطلقًا (الزُّهْرِيُّ عن سالمِ أي: عن أبيهِ البرِّ)، الزُّهْرِيُّ هو: الفقيهُ الحافظُ المتَّفَقُّ على جلالَتِهِ وإتقانِهِ، أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ شهابٍ<sup>(6)</sup>، عن سالمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ<sup>(7)</sup>.  
(عن أبيهِ البرِّ) أي: المُطِيعِ اللهُ.

<sup>1</sup> - رواه الإمام أحمد في "مسنده" (104/10) رقم 5862، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه مفرقا من حديث مالك (2171، 2165، 2143، 2142)، وأخرجه مسلم من حديث مالك برقم (1542، 1516، 1412)، إلا النهي عن حبْلِ الحَبْلَةِ، فأخرجه من وجهٍ آخر، وينظر: "النكت" لابن حجر (256/1).

<sup>2</sup> - هو: ابن فُروخ التميمي مولاهم البصري القُطَّان، أبو سعيد الأحول، المحدث الكبير الحافظ المتقن، المتوفى سنة 198 هـ، "طبقات ابن سعد" (293/7)، و"الجرح والتعديل" (150/9)، "تهذيب الكمال" (329/31).

<sup>3</sup> - "فتح المغيث" (33-34).

<sup>4</sup> - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 227).

<sup>(5)</sup> - هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد المروزي، المعروف بابن راهوييه، الحافظ الحجة، المتوفى سنة 238 هـ، "تاريخ بغداد" (345/6)، و"تهذيب الكمال" (373/2)، و"التقريب" (78/1).

<sup>(6)</sup> - توفي الزهري سنة 124 هـ، "الجرح والتعديل" (71/8)، و"تهذيب الكمال" (419/26)، و"التقريب" (133/2).

<sup>(7)</sup> - هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر المدني، ثقة ثبت فاضل، وأحد الفقهاء السبعة، توفي سنة 106 هـ، "الجرح والتعديل" (195/5)، و"تهذيب الكمال" (145/10)، و"التقريب" (335/1).

(وقيل) كما حكاه ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي شيبة<sup>(1)</sup>، والنَّاطِمُ عن عبد الرزاق<sup>(2)</sup> أنَّ أصحابها مُطلقًا: (زين العابدين<sup>(3)</sup> عن أبيه) بحذف الياء على لغة النَّقْصِ<sup>(4)</sup> (عن جدّه، وابن شهاب) الزُّهريُّ (عنه) أي: عن عليِّ زين العابدين، عن أبيه الحسين شهيد كربلاء، عن جدّه زين العابدين الذي هو عليُّ بن أبي طالب كرم الله وجهه<sup>(5)</sup> (به) أي: بالسند المذكور.

(أو) أصحُّ الأسانيد مُطلقًا عند الحافظ عمرو بن عليِّ بن بحر بن كنيز الفلاس أبي حفص الباهليِّ البصري<sup>(6)</sup> (فابن سيرين) محمد أبو بكر الأنصاريُّ بالولاء، الثقة الثَّبتُ العابدُ العابر<sup>(7)</sup> (عن السِّلْماني) هو: عبيدة . بفتح العين .، بن عمرو، أبو عمرو المرادي الكوفيِّ النَّبَعِيُّ، مُحَضَّرٌ ثقة<sup>(8)</sup>، كان شريح<sup>(9)</sup> إذا أشكل عليه شيء سأله، (عنه) أي: عن عليِّ بن أبي طالب.

- (1) – "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص16)، وأبو بكر بن أبي شيبة هو: عبد الله محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان مولاهم الكوفي، حافظ متقن، توفي سنة 235هـ، "تاريخ بغداد" (66/10)، و"السير" للذهبي (122/11).
- (2) – "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (26/1)، وعبد الرزاق هو: ابن همام بن نافع الحميري الحافظ، أبو بكر الصنعاني، حافظ حجة، توفي سنة 211هـ، "الجرح والتعديل" (38/6)، و"تهذيب الكمال" (52/18)، و"التقريب" (599/1).
- (3) – هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، زين العابدين، ثقة ثبت عابد، توفي سنة 93هـ، "الجرح والتعديل" (178/6)، و"تهذيب الكمال" (382/20)، و"التقريب" (692/1).
- (4) – لغة النَّقْصِ هي: حذف لام الكلمة من الأسماء الخمسة (أب، أخ، حم، فم، ذو)، ينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (49/1).
- (5) – ينظر خلاف العلماء حول هذا الإطلاق في حق الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في "معجم المناهي اللفظية" لبكر أبي زيد (ص454).
- (6) – هو: أبو حفص البصري، المتوفى سنة 249هـ، "الجرح والتعديل" (249/6)، و"تهذيب الكمال" (162/22).
- (7) – المتوفى سنة 110هـ، "طبقات ابن سعد" (193/7)، و"تاريخ بغداد" (331/5)، و"تهذيب الكمال" (344/25)، و"التقريب" (85/2)، والعاشر هو: المشهور بتعبير الرؤيا.
- (8) – توفي سنة 72هـ، "طبقات ابن سعد" (93/6)، و"تاريخ بغداد" (117/11)، و"تهذيب الكمال" (266/19).
- (9) – هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، محضرم ثقة، القاضي المشهور، توفي سنة 78هـ، "طبقات ابن سعد" (131/6)، و"السير" (41/4)، و"تهذيب الكمال" (435/12).

(أو) أصحُّها مطلقاً عندَ يحيى بنِ معِين<sup>(1)</sup>: سليمانُ بنُ مهرانِ أبو محمَّد (الأعمش) الكاهلي مولى لهم<sup>(2)</sup>.

قال الأعمش: «كان أبي حميلاً فورثه مسروقاً»<sup>(3)</sup>.

والحميل: (الذي يُحمَلُ من بلادِه صغيراً إلى بلادِ الإسلام، والمجهولُ النَّسَبِ)<sup>(4)</sup>.

وكتب عليُّ إلى شريح: «الحميلُ لا يُورثُ إلا ببيئته»<sup>(5)</sup>.

(عن ذَا الشَّانِ) الفقيه إبراهيم بن يزيد النخعي<sup>(6)</sup>، نسبةً للنَّخَعِ قبيلةٌ من مذحج.

(عن) الصَّحَابِيِّ الجليلِ أبي عبد الرَّحْمَنِ عبدِ اللهِ (ابنِ مَسْعُودٍ) الهذلي البديري رضي اللهُ عنه،

ووافق ابنَ معِينٍ على هذا النسائي<sup>(7)</sup>، وأبو حاتم<sup>(8)</sup>، إلا أنَّهما أبدلا الأعمشَ بمنصورِ بنِ

المُعْتَمِرِ<sup>(9)</sup>.

(وَلَمْ) أي أعذَّل كما رواه النَّازِمُ<sup>(10)</sup>، وغيره عن الحَاكِمِ<sup>(11)</sup> (مَنْ عَمَّمَهُ)

أي: الحُكْمَ بالأهْمِيَّةِ لِسَنَدٍ مُعَيَّنٍ، إذ هو حَصْرٌ في بابٍ واسعٍ، بل إن كانَ ولا بدَّ،

فينبغي تَخْصِيصُ القَوْلِ في ذلك بَصَاحِبِيٍّ، أو بِيْلِدٍ بأن يُقالَ: أصحُّ إسنَادِ

فلانٍ كذا، أو أصحُّ إسنَادِ أهلِ كذا كذا، فهو أقربُ إلى الصَّوَابِ، وأحْسَمُ

للاضطرَّابِ.

(1) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص228)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص16).

(2) - توفي سنة 147هـ، "طبقات ابن سعد" (6/342)، و"تاريخ بغداد" (9/12)، و"تهذيب الكمال" (12/76).

(3) - "المعرفة والتاريخ" للفسوي (2/637)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (9/5).

(4) - "تهذيب اللغة" (5/60)، و"القاموس المحيط" (ص889).

(5) - أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (10/299)، وسعيد بن منصور في "سننه" (1/111) برقم (253)، عن عمر بن

الخطاب رضي اللهُ عنه، ولم أهد إلى كتابة عليِّ رضي اللهُ عنه لشريح، فالله أعلم.

(6) - توفي سنة 96هـ، "الجرح والتعديل" (2/144)، و"السير" (4/520-529)، و"تهذيب الكمال" (2/233).

(7) - نقله عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (2/123).

(8) - "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (8/179).

(9) - هو: منصور بن المُعْتَمِرِ بن عبد الله بن رُبَيْعَةَ، أبو عتَّاب السُّلَمي الكوفي، أحد الأعلام العبَّاد، توفي سنة 132هـ،

"طبقات ابن سعد" (6/337)، و"السير" (5/402)، و"تهذيب الكمال" (28/546).

(10) - "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص21).

(11) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص228).

فأصحُّ أسانيدِ أبي هُرَيْرَةَ عندَ البخاري (1): أبو الزناد (2) عن الأعرج (3) عنه.  
وقيل: الزُّهريُّ عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ (4) عنه.  
وأصحُّ أسانيدِ عُمَرَ عندَ الحاكمِ (5): الزُّهريُّ عن سالمٍ عن أبيه عن جدِّه.  
وأصحُّ أسانيدِ عائِشَةَ: عبيدُ الله بنُ عمرَ (6) عن القاسمِ بنِ محمَّدٍ (7) عنها.  
قال يحيى بنُ معينٍ: «هذه ترجمةٌ مشبَّكةٌ بالذهبِ» (8).  
وقيل: الزُّهريُّ عن عروةٍ (9) عنها.  
وأصحُّ أسانيدِ أنسِ بنِ مالكٍ: مالكٌ عن الزُّهريِّ عنه (10).  
وأصحُّ أسانيدِ أهلِ مكَّةَ: سفيانُ بنُ عُيينَةَ (11) عن عمرو بنِ دينارٍ (12) عن جابرٍ.

(1) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 227).

(2) - هو: عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، توفي سنة 132هـ، "الجرح والتعديل" (49/5)، و"تهذيب الكمال" (476/14)، و"التقريب" (490/1).

(3) - هو: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، ثقة ثبت، توفي سنة 117هـ، "الجرح والتعديل" (297/5)، و"تهذيب الكمال" (467/17)، و"التقريب" (594/1).

(4) - هو: سعيد بن المسيَّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، أحد الأئمة الكبار، وأحد الفقهاء السبعة، توفي بعد التسعين، "طبقات ابن سعد" (379/2)، و"تهذيب الكمال" (66/11)، و"التقريب" (364/1).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص 229).

(6) - هو: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان المدني، ثقة ثبت، توفي سنة 147هـ، "الجرح والتعديل" (326/5)، و"تهذيب الكمال" (124/19)، و"التقريب" (637/1).

(7) - هو: القاسم بن محمَّد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني، أبو محمد، أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة 106هـ، "الجرح والتعديل" (118/5)، و"تهذيب الكمال" (427/23)، و"التقريب" (23/2).

(8) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 229).

(9) - هو: عروة بن الزبير بن العوام بن حويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي، أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة 94هـ، "طبقات ابن سعد" (178/5)، و"تهذيب الكمال" (11/20)، و"التقريب" (671/1).

(10) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 229).

(11) - هو: سفيان بن عُيينَةَ بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمَّد الكوفي ثم المكي، الحافظ الحجَّة المتقن، توفي سنة 198هـ، "الجرح والتعديل" (225/4)، و"تهذيب الكمال" (177/11)، و"التقريب" (371/1).

(12) - هو: عمرو بن دينار المكي، أبو محمَّد الأثرم الجُمحي، ثقة ثبت حافظ، توفي سنة 126هـ، "الجرح والتعديل" (231/6)، و"تهذيب الكمال" (5/22)، و"التقريب" (734/1).

وأصحُّ أسانيدِ أهلِ المدينة: إسماعيلُ بنُ أبي حكيمٍ<sup>(1)</sup> عن عبيدة بن سفيانِ  
 الحضرميِّ<sup>(2)</sup> عن أبي هريرةَ.  
 وأصحُّ أسانيدِ أهلِ الكوفةِ: يحيى بنُ سعيدِ القطانِ عن الثوريِّ<sup>(3)</sup> عن سليمانَ<sup>(4)</sup>  
 التيميِّ<sup>(5)</sup> عن الحارثِ بنِ سويدٍ<sup>(6)</sup> عن عليِّ رضي الله عنه.  
 وأصحُّ أسانيدِ أهلِ مصرَ: الليثُ بنُ سعدٍ<sup>(7)</sup> عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ<sup>(8)</sup> عن أبي  
 الخيرِ<sup>(9)</sup> عن عُقبةَ بنِ عامرٍ<sup>(10)</sup>.

- (1) - هو: إسماعيل بن أبي حكيم الفرشي مولاهم، المدني، ثقة، توفي سنة 130هـ، "الجرح والتعديل" (164/2)، و"تهذيب الكمال" (63/3)، و"التقريب" (93/1).
- (2) - هو: عبيدة بن سفيان بن الحارث الحضرمي المدني، ثقة، "تهذيب الكمال" (264/19)، و"التقريب" (649/1).
- (3) - هو: سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري الكوفي، ثقة حافظ عابد، توفي سنة 161هـ، "طبقات ابن سعد" (371/6)، و"تهذيب الكمال" (154/11)، و"التقريب" (371/1).
- (4) - في "مسند الإمام أحمد" (67/2): سليمان عن إبراهيم التيمي، فالظاهر أنها ساقطة، والشَّارح نقلها هكذا - والله أعلم - عن السيوطي كما في "التدريب" (ص38)، وهو . والله أعلم . نقلها عن الحافظ ابن حجر كما في "النكت" له (247/1)، والله أعلم.
- (5) - هو: سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، ثقة عابد، توفي سنة 143هـ، "طبقات ابن سعد" (252/7)، و"تهذيب الكمال" (5/12)، و"التقريب" (387/1).
- (6) - هو: الحارث بن سويد التيمي، أبو عائشة الكوفي، ثقة ثبت، توفي بعد سنة سبعين، "الجرح والتعديل" (75/3)، و"تهذيب الكمال" (235/5)، و"التقريب" (174/1).
- (7) - هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن القهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه مشهور، توفي سنة 175هـ، "طبقات ابن سعد" (517/7)، و"تهذيب الكمال" (255/24)، و"التقريب" (48/2).
- (8) - هو: يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، ثقة فقيه، توفي سنة 128هـ، "طبقات ابن سعد" (513/7)، و"تهذيب الكمال" (102/32)، و"التقريب" (322/2).
- (9) - هو: مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير المصري، ثقة فقيه، توفي سنة 90هـ، "الجرح والتعديل" (299/8)، و"تهذيب الكمال" (357/27)، و"التقريب" (168/2).
- (10) - هو: عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو الجهنبي، أبو حماد، ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين، صحابي مشهور، وفقهه فاضل، توفي قرب الستين، "طبقات ابن سعد" (443/4)، و"الاستيعاب" (1073/3)، و"الإصابة" (520/4).

وأصحُّ أسانيدِ أهلِ الشَّامِ: الأوزاعيُّ<sup>(1)</sup> عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ<sup>(2)</sup> عَنْ الصَّحَابَةِ.  
 وقيل: سعيدُ بنُ عبدِ العزيرِ<sup>(3)</sup> عن ربيعةَ بنِ يزيدَ<sup>(4)</sup> عن أبي إدريس الخولاني<sup>(5)</sup>  
 عن أبي ذرِّ.  
 وأصحُّ أسانيدِ أهلِ اليمنِ: معمرُ بنُ راشدٍ<sup>(6)</sup> عن همامِ بنِ منبِّهٍ<sup>(7)</sup> عن أبي هريرةَ، إلى غيرِ  
 ذلك من التَّراجمِ التي محلُّ بسطِهَا المطوَّلَاتُ<sup>(8)</sup>.

(1) - هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، ثقة جليل، وإمام أهل الشام في زمانه، توفي سنة 157هـ، "طبقات ابن سعد" (488/7)، و"تهذيب الكمال" (307/17)، و"التقريب" (584/1).  
 (2) - هو: حسان بن عطية المحاربي، مولاهم، أبو بكر الدمشقي، ثقة فقيه عابد، توفي بعد 120هـ، "الجرح والتعديل" (236/3)، و"تهذيب الكمال" (34/6)، و"التقريب" (199/1).  
 (3) - هو: سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التَّنُوخِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، ثقة فقيه إمام، اختلط في آخره، توفي سنة 167هـ، "طبقات ابن سعد" (468/7)، و"تهذيب الكمال" (539/10)، و"التقريب" (359/1).  
 (4) - هو: ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي، ثقة عابد، توفي سنة 123هـ، "طبقات ابن سعد" (465/7)، و"تهذيب الكمال" (148/9)، و"التقريب" (298/1).  
 (5) - هو: عائد الله بن عبد الله الخولاني، أبو إدريس، سمع من كبار الصحابة، فاضل عابد، توفي سنة 80هـ، "طبقات ابن سعد" (448/7)، و"تهذيب الكمال" (88/14)، و"التقريب" (464/1).  
 (6) - هو: معمر بن راشد الأزديُّ الحُدَّائِيُّ، أبو عروة البصري، ثقة ثبت، توفي سنة 154هـ، "طبقات ابن سعد" (546/5)، و"تهذيب الكمال" (303/28)، و"التقريب" (202/2).  
 (7) - هو: همام بن منبِّه بن كامل بن سبيح اليماني، أبو عُقْبَةَ الصَّنَعَانِي، ثقة، توفي سنة 123هـ على الصَّحِيح، "طبقات ابن سعد" (544/5)، و"تهذيب الكمال" (298/30)، و"التقريب" (270/2).  
 (8) - ينظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 228-230)، و"الكفاية" للخطيب (459/2)، و"علوم الحديث" (ص 15-16)، و"شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (38.15/1)، و"تدريب الراوي" للسُّيوطي (ص 3933).

## أصل البحث الإلهي

(أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي) جَمْعِ الْحَدِيثِ (الصَّحِيحِ) فَقَط: الإمامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (مُحَمَّدُ) بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ بَرْدِزْبَهَ الْبُخَارِيُّ الْجُعْفِيُّ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَجَزَأَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِيهِ خَيْرًا، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ النَّسْفِيُّ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ فَقَالَ: لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لَصَحِيحِ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَوْقَ ذَلِكَ فِي قَلْبِي، فَأَخَذْتُ فِي جَمْعِ "الْجَامِعِ الصَّحِيحِ"»<sup>(2)</sup> .  
وعنه أيضًا أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَأَنِّي وَاقِفٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبِيَدِي مِرْوَحَةٌ أَذْبُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ الْمُعَبِّرِينَ فَقَالَ لِي: أَنْتَ تَذْبُ عَنْهُ الْكُذْبَ، فَهُوَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى إِخْرَاجِ "الْجَامِعِ الصَّحِيحِ"، فَأَلْفَيْتُهُ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ»<sup>(3)</sup> .

تنبيه:

قَدْ كَانَتْ الْكُتُبُ قَبْلَهُ مَمْرُوجًا فِيهَا الصَّحِيحُ بغيره، وَكَانَتْ الْآثَارُ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ غَيْرَ مُدَوَّنَةٍ لِسَعَةِ حِفْظِهِمْ، وَلَأَنَّهُمْ نُهُوا أَوَّلًا عَنِ كِتَابَتِهَا كَمَا فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَخَافَةَ اخْتِلَاطِهَا بِالْقُرْآنِ<sup>(4)</sup>، فَلَمَّا انْتَشَرَ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَمْصَارِ، وَكَثُرَ الْإِبْتِدَاعُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ دُوِّنَتْ مَمْرُوجَةً بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَفُتَاوِي التَّابِعِينَ<sup>(5)</sup> .

(1) - هو: إبراهيم بن معقل بن الحجاج، أبو إسحاق النسفي القاضي، أحد الحفاظ الأعلام، المتوفى سنة 295هـ، "تاريخ دمشق" لابن عساكر (225/7)، و"السير" (493/13).

(2) - أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخه" (8/2)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (72/52)، وذكر ابن حجر في "هدي الساري" (ص9) قوله: «وقال إسحاق بن راهويه: «وقال بعض أصحابنا» .

(3) - ذكر ابن حجر في "هدي الساري" (ص9) عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت البخاري يقول: وذكره.

(4) - "صحيح مسلم" بشرح النووي، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم برقم (3004)، (103/18).

(5) - "هدي الساري" (ص8) بنحوه.

فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح<sup>(1)</sup>، وسعيد بن أبي عروبة<sup>(2)</sup>، كانا يُصنّفان كل بابٍ على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فألف مالك بن أنس بالمدينة "الموطأ"، وتوختى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوي التابعين، وألف محمد بن إسحاق<sup>(3)</sup> أيضاً بها "المغازي"، وعبد الملك بن يونس بن جريج<sup>(4)</sup> بمكة، والثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، ومعمّر بن راشد باليمن، وعبد الله بن المبارك بخُرسان، وهشيم بن بشير أبو معاوية بواسط<sup>(5)</sup>، وجريز بن عبد الحميد<sup>(6)</sup> بالري، وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يرى أيهم سبق<sup>(7)</sup>.

وقد صنّف ابن أبي ذئب موطأ<sup>(8)</sup> أكبر من "موطأ" مالك، حتى قيل لمالك: ما الفائدة في تصنيفك؟ فقال: «ما كان لله بقي» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: الربيع بن صبيح السعدي، أبو بكر ويُقال: أبو حفص البصري، صدوق كثير العبادة، توفي سنة 160هـ، "طبقات ابن سعد" (277/7)، و"تهذيب الكمال" (89/9)، و"التقريب" (295/1).

(2) - هو: سعيد بن أبي عروبة، مهران اليشكري العدوي، مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، لكنه كثير التدليس واختلط، توفي سنة ست، وقيل 157هـ، "الجرح والتعديل" (65/4)، و"تهذيب الكمال" (5/11)، و"التقريب" (360/1).

(3) - هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر المظلي، مولاهم المدني، إمام المغازي، صدوق يدلّس، رُمي بالتشيع والقدر، توفي سنة 150هـ، "طبقات ابن سعد" (321/7)، و"تهذيب الكمال" (405/24)، و"التقريب" (54/2).

(4) - هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح القرشي الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، كان يدلّس ويرسل، توفي سنة 150هـ، أو بعدها، "الجرح والتعديل" (356/5)، و"تهذيب الكمال" (338/18)، و"التقريب" (617/1).

(5) - هو: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي، أبو معاوية، ثقة ثبت كثير التدليس، توفي سنة 183هـ، "الجرح والتعديل" (115/9)، و"تهذيب الكمال" (272/30)، و"التقريب" (269/2).

(6) - هو: جريز بن عبد الحميد بن قُوط الضبي الكوفي، أبو عبد الله الرّازي القاضي، ثقة، توفي سنة 188هـ، "طبقات ابن سعد" (381/7)، و"تهذيب الكمال" (540/4)، و"التقريب" (158/1).

(7) - ينظر: "المحدث الفاضل" للزّاهر مزي (ص 614.611)، و"هدي السّاري" لابن حجر (ص 8) بنحوه.

(8) - هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة 158هـ، "الجرح والتعديل" (313/7)، و"تهذيب الكمال" (630/25)، و"التقريب" (105/2).

(9) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص 40)، و"الرسالة المستطرفة" لمحمد بن جعفر الكتاني (ص 09).

قال الحافظ ابن حجر: «هذا بالنسبة إلى الجمع بالأبواب، أما جمع حديث إلى مثله في باب واحد، فقد سبق إليه الشعبي<sup>(1)</sup>، فزوي عنه أنه قال: «هذا باب من الطلاق جسيم»<sup>(2)</sup>، فلما كان على رأس المائة الثالثة رأى بعض الأئمة أن تُفرد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، فصنّف مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدِ الْبَصْرِيِّ<sup>(3)</sup>، وعبيد الله بن موسى العبسي الكوفي<sup>(4)</sup>، وأسد بن موسى الأموي<sup>(5)</sup>، ونعيم بن حماد الخزازي المصري<sup>(6)</sup> "مسانيد"، واقتفى الحفظ آثارهم؛ فقلّ حافظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد كأحمد، وإسحاق، وعثمان بن أبي شيبة<sup>(7)</sup>، وغيرهم»<sup>(8)</sup>.

قال الشيوطي في "التدريب"<sup>(9)</sup> تبعًا للحافظ ابن حجر في "فتح الباري"<sup>(10)</sup>: «وأما ابتداء تدوين الحديث، فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره، ففي أبواب العلم من صحيح البخاري<sup>(11)</sup>: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم - نائبه في

(1) - هو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي، أبو عمرو، ثقة فاضل مشهور، توفي بعد المائة، "طبقات ابن سعد" (246/6)، و"تهذيب الكمال" (28/14)، و"التقريب" (461/1).

(2) - أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنّف" (227/5)، والزامهرمزي في "المحدّث الفاصل" (ص 609)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (285/2).

(3) - هو: مسدّد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري، أبو الحسن، ثقة حافظ، توفي سنة 228هـ، "الجرح والتعديل" (438/8)، و"تهذيب الكمال" (443/27)، و"التقريب" (175/2).

(4) - هو: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي الكوفي، أبو محمّد، ثقة كان يتشيع، توفي سنة 213هـ على الصحيح، "طبقات ابن سعد" (400/6)، "تهذيب الكمال" (164/19)، و"التقريب" (640/1).

(5) - هو: أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أسد السنّة، صدوق يُغرب، وفيه نصب، توفي سنة 212هـ، "التاريخ الكبير" للبخاري (49/2)، و"تهذيب الكمال" (512/2)، و"التقريب" (88/1).

(6) - هو: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همّام الخزازي، أبو عبد الله المروزي، صدوق يخطئ كثيرا، فقيه، توفي سنة 228هـ، "طبقات ابن سعد" (519/7) "تهذيب الكمال" (466/29)، و"التقريب" (250/2).

(7) - هو: عثمان بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير، له أوهام، توفي سنة 239هـ، "طبقات ابن سعد" (400/6)، و"تهذيب الكمال" (478/19) و"التقريب" (664/1).

(8) - "هدي الساري" (ص 8) بتصرف، و"تدريب الراوي" (ص 41.40).

(9) - "تدريب الراوي" (ص 41.40)

(10) - "فتح الباري" (257/1).

(11) - البخاري: كتاب العلم، باب كيف يُقبض العلم (47/1).

الإمرة والقضاء على المدينة، وهو شيخ مالك، ومعمّر، والليث، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق، المتوفى سنة عشرين ومائة<sup>(1)</sup>، قال مالك: «لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم»<sup>(2)</sup>.: «أنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفتُ دُرُوسَ العلم، وذهابَ العلماء، ولتُفْشُو العلمَ حتى يُعَلِّمَ مَنْ لا يَعْلَم، فإنَّ العلمَ لا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سَرًّا»<sup>(3)</sup> هـ.

وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان"<sup>(4)</sup> بلفظ: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: أنظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه» هـ.

قال الحافظ: «فيستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي»<sup>(5)</sup>. ثم إنَّ أول من كتب منه شيئاً بأمره ابن شهاب الزهري<sup>(6)</sup>، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصلَ بذلك خيرٌ كثيرٌ، فله الحمدُ وله المنة.

(وُحْصَنَ) كتابه (بالترجيح) على سائر الكتب المؤلفة في الحديث.

(و) الإمام أبو الحسين (مسلم) بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري رضي الله تعالى عنه، وجزأه عن الإسلام وأهله خيراً، (بعد) أي: بعد البخاري في تصنيف الصحيحين، وفي الصححة، (وبعض) أهل (الغرب مع) الحافظ (أبي علي) الحسين بن علي النيسابوري<sup>(7)</sup> شيخ الحاكم (فضلاً ذاً) أي: صحيح مسلم على صحيح البخاري. فقد قال أبو علي: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم»<sup>(8)</sup>.

(1) - تنظر ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (69/5)، و"تهذيب الكمال" (137/33)، و"التقريب" (367/2).

(2) - ينظر: "الجرح والتعديل" (337/9)، و"تهذيب الكمال" (140/33)، و"تهذيب التهذيب" (39/12).

(3) - ينظر: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" لابن عبد البر (80/1).

(4) - "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم (312/1)، وزاد: «واحفظوه، فإني أخاف دُرُوسَ العلم، وذهابَ العلماء» .

(5) - "فتح الباري" لابن حجر (257/1).

(6) - "حلية الأولياء" لأبي نعيم (363/3)، و"تدريب الراوي" (ص 41).

(7) - الحافظ الإمام الثبَّت الناقد، توفي سنة 349هـ، "تاريخ بغداد" (71/8)، و"السير" (51/16).

(8) - أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (101/13)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (92/58).

وحكى عياض<sup>(1)</sup> عن مَنْ لم يسمِّه من شيوخ أبي مروان الطُّبني بضمِّ الطَّاء وسُكُونِ الْمُوحَّدة نسبةً إلى طُبنة مدينة من عمل إفريقية<sup>(2)</sup>، فما وُجدَ التَّصريح به عن ابنِ حزم<sup>(3)</sup> منهم أَنَّهُ كَانَ يُفْضِلُ كِتَابَ مُسَلِّمٍ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ.

وقال مسلمة بن قاسم<sup>(4)</sup> من أقران الدَّارِقُطِيِّ: «لم يضع أحدٌ مثلَ صحيحِ مُسَلِّمٍ»<sup>(5)</sup>.  
(لو نفع) تفضيلهم له عليه، لكن لم ينفع، بل حكَمَ الجُمهورُ بأنَّ كتابَ البخاريِّ أصحُّ.

قال النَّاطِمُ: «وهو الصَّحيح»<sup>(6)</sup>.

وقال النَّوَوِيُّ: «وهو الصَّوابُ»<sup>(7)</sup>.

وقال النَّسَائِيُّ: «ما في هذه الكُتُبِ كِلِّها أجدُ من كتابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ»<sup>(8)</sup>.  
قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «الذي يظهرُ لي من كلامِ أبي عليٍّ أَنَّهُ قَدَّمَ صَحيحَ مُسَلِّمٍ لِمَعْنَى آخَرَ غيرَ ما يرجعُ إلى ما نحنُ بصَدَدِهِ من الشَّرائِطِ المَطْلُوبَةِ في الصِّحَّةِ، بل لأنَّ مُسَلِّمًا صَنَّفَ كتابَهُ في بلدِهِ بِحُضُورِ أَصُولِهِ في حَيَاةٍ كَثِيرٍ من مَشايخِهِ، فَكانَ يَتَحَرَّزُ في الألفاظِ، وَيَتَحَرَّى في السِّيَاقِ،

(1) - ذكره في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (80/1)، وعياض هو: ابن موسى بن عياض اليحصبي، أبو الفضل القاضي، أحد أئمة المالكية الأعلام، توفي سنة 544هـ، "بغية الملتمس" للضبي (572/2)، و"السير" للذهبي (212/20).

(2) - طَبنة: مدينة تقع على بعد 4 كلم جنوب شرق دائرة بركة، التابعة لولاية باتنة بالجزائر، وهي الآن شبه مهجورة، ينظر: "طَبنة مدينة الزاب والأوراس في العصور الوسطى" مقال لموسى لقبال (ص 84 - 85)، منشور بمجلة الأصالة، العددان 60 - 61، سنة 1398هـ 1998م.

وأبو مروان هو: عبد الملك بن أبي مضر زيادة التميمي الطُّبني، محدث أديب بارع، توفي سنة 457هـ "نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب" لأحمد المقرئ التلمساني (48/7 - 49)، و"بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس" للضبي (493.492/2).

(3) - نقله عنه القاسم التُّجيبِي في "برناجه" (ص 93).

(4) - هو: مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم المالكي القرطبي المحدث مؤرخ الأندلس، توفي سنة 353هـ، "بغية الملتمس" للضبي (616/2)، و"السير" للذهبي (110/16).

(5) - نقله عنه القرطبي كما في "المفهم" (100/1)، وابن حجر في "هدي الساري" (ص 15)، نقلا عن "تاريخ مسلمة".

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (39/1).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 42).

(8) - أخرجه عنه الخطيب في "تاريخه" (9/2)، وغيره، وينظر: "النكت" لابن حجر (274/1).

بخلاف البخاري فرمّا كتب الحديث من حفظه، ولهذا ربّما يعرضُ له الشكُّ، وقد صحَّ عنه أنّه قال: «ربّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبتُه بالشّام»<sup>(1)</sup>، ولم يتصدّد مسلمٌ لما تصدّى له البخاريّ من استنباط الأحكام، وتقطيع الأحاديث، ولم يُجرّج الموقوفات» هـ<sup>(2)</sup>.

وقال ابن الصّلاح: «إن كان مرادهم بترجيح كتاب مسلم أنّه لم يمازجه غير الصّحيح، فإنّه ليس فيه بعد خُطْبته إلّا الحديث الصّحيح مسرودًا غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري، فهذا لا بأس به، ولا يلزم منه أنّه أرجح من كتاب البخاري، فيما يرجع إلى نفس الصّحيح، وإن كان مرادهم أنّ كتاب مسلم أصحّ صحیحاً، فهو مردودٌ على من يقوله» هـ<sup>(3)</sup>.

قال النووي في "التقريب"<sup>(4)</sup>: «وامتاز مسلمٌ بجمع طرق الحديث في مكانٍ واحدٍ». قال الشُّيوطي في "شرحهِ"<sup>(5)</sup>: «فسهل تناوله بخلاف البخاري، فإنّه قطعها في الأبواب بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيراً منها في غير مظنّته» هـ.

قال الحافظ ابن حجر: «ولهذا نرى كثيراً ممّن صنّف في الأحكام<sup>(6)</sup> من المغاربة، يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتون دون البخاري لتقطيعه لها، وإذا امتاز مسلمٌ بهذا، فللبخاريّ في مقابلته من الفضل ما ضمّنه في أبوابه من التّراجيم التي حيّرت الأفكار، وما ذكره الإمام أبو محمّد بن أبي جمرة<sup>(7)</sup> عن بعض السّادة أنّه قال: «ما قرئ صحیح البخاري في شدّة إلا فرجت، ولا ركّب به في مركّب فعرق<sup>(8)</sup>»<sup>(9)</sup>.

(1) - أخرجه عنه الخطيب في "تاريخه" (11/2)، وابن عساکر في "تاريخ دمشق" (65/52).

(2) - "تدريب الراوي" للسيوطي (ص 43).

(3) - "علوم الحديث" لابن الصّلاح (ص 19) بتصرف.

(4) - "التقريب" للنووي (ص 44).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 44).

(6) - زاد في "هدى الساري" (ص 16): «بحذف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه».

(7) - هو: عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي المغربي الأندلسي، محدّث فقيه مُقرئ، توفي سنة 695هـ، وقيل

سنة 699 هـ، "البداية والنهاية" للحافظ ابن كثير (408/13)، و"شجرة النور الزكية" لابن مخلوف (199/1).

(8) - "جمع النهاية في بدء الخير وغاية" لابن أبي جمرة (ص 9)، وهذا من وجوه التّفصيل التي لا ترجع إلى نفس الصّحيح،

ونحن لا نشك في فضل الإمام البخاري، وفضل كتابه هذا الكتاب على الأمة، وما فيه من العلم بسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلم، فهو بعد كتاب الله عزّ وجلّ التاج فوق رؤوسنا بحمد الله، ولكن لا نبالغ في هذا حتى نصيّره لا تغرق به السّفن، وتُفرّج به الكُرب، فلله الأمر من قبل ومن بعد، والله أعلم.

(9) - "هدى الساري" (ص 16)، بتصرف.

وقد اتَّفَقَ العلماءُ على أنَّ البخاريَّ أجلُّ من مُسلمٍ في العلوم، وأعرفُ بصناعةِ الحديثِ، وأنَّ مُسلمًا تلميذه، ولم يزل يستفيدُ منه، ويتَّبَعُ آثاره، حتَّى قالَ الدَّارِقُطِيُّ: «لولا البخاريُّ ما راح مُسلمٌ ولا جاء» هـ (1).

وقالَ ابنُ الملقِّن (2): «رأيتُ بعضَ المتأخِّرين قالَ: إنَّ الكتابينِ سَوَاءٌ» (3).  
ومالَ إليه القرطبيُّ (4)، وقيلَ: بالوقفِ (5).  
ولقد أنصفَ القائلُ (6):

تَنازَعَ قَوْمٌ فِي البُخاريِّ ومُسلمٍ لَدَيَّ وَقَالُوا أَيُّ ذَيْنِ تُقَدِّمُ  
فَقُلْتُ لَهُمْ فَاقَ البُخاريِّ صَحَّةً كَمَا فَاقَ فِي حُسْنِ الصِّنَاعَةِ مُسلمٍ

قالَ محيي الدِّين عبدُ الحميد (7) في "شرح ألفية السيوطي" (8) في المُصطلحِ ما نصُّه:  
«والإجماعُ بينَ علماءِ هذه الأُمَّةِ مُنعقدٌ على أنَّ كتابَيْهِمَا أصحُّ الكُتُبِ المُصنَّفَةِ لم يُخالفَ في ذلكَ أحدٌ، فأما ما رُوِيَ عن الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه من قولِهِ: «ما بعدَ كتابِ اللهِ أصحُّ من مُوطَّأِ مالكٍ» (9)، فذلكَ قبلَ وجودِ الكِتابينِ» اهـ كلامه بلفظه.

- (1) - أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (101/13)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (90/58).  
(2) - هو: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، أبو حفص سراج الدِّين، المعروف بابن الملقِّن، مصنِّف حافظٌ متقن، توفي سنة 804هـ، "إنباء الغمر" لابن حجر (216/2)، و"الضوء اللامع" للسَّخاوي (100/6).  
(3) - "المقنع" لابن الملقِّن (ص60).  
(4) - في كتابه "المفهم" (99/1 - 100)، والقرطبي هو: أبو العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري المالكي المحدث الفقيه، توفي سنة 656هـ، "الديباج المذهب" لابن فرحون (240/1)، و"نفع الطيب" للمقري (615/2).  
(5) - "فتح الباقي شرح ألفية العراقي" زكرياء الأنصاري (40/1).  
(6) - نسب هذين البيتين العبدروس في كتابه "النور السافر عن أخبار القرن العاشر" (ص293)، إلى الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن علي الدِّيَّع الزبيدي المتوفى سنة 944هـ، وفيه أيضا:

قالوا لمسلم سبقٌ قلت البخاري جلاً .  
قالوا تكرَّر فيه قلت المُكرَّر أحلا .

- (7) - هو: محمد محيي الدين بن عبد الحميد المصري، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر، وصاحب تحقيقات وتأليفات متقنة، توفي سنة 1393 هـ، "الأعلام" للزركلي (92/2)، و"مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" لمحمود محمد الطناحي (ص70 - 80).  
(8) - "شرح ألفية السيوطي" محيي الدين عبد الحميد (180/1).  
(9) - أخرج هذا اللَّفظ بنحوه ابنُ أبي حاتم في "آداب الشَّافعيِّ ومناقبه" (ص150)، والبيهقيُّ في "مناقب الشافعي" (507/1)، وعزاه إليه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (41/1)، والسَّخاوي في "فتح المغيِّث" (46/1).

وسبقه إلى مثل ذلك ابن الصّلاح في "علوم الحديث"<sup>(1)</sup>، والهيثمي في "شرح الأربعين النووية"<sup>(2)</sup>، والسّيوطي في ألفيته<sup>(3)</sup>، وغيرهم<sup>(4)</sup>.

(ولم يُعمّاه) يعني: أنّ البخاريّ ومسلماً لم يستوعبا الحديث الصّحيح في كتابيهما، ولا التزمّا ذلك.

قال النّوويّ في "شرح مسلم"<sup>(5)</sup>: «وقد ألزمهما الدّارقطنيّ وابن حبان وغيرهما إخراج أحاديث على شرطهما لم يُخرجاها، وليس ذلك بلازم لهما لعدم التزامهما له» هـ.

قال الحاكم في حُطبة كتابه "المستدرک"<sup>(6)</sup>: «ولم يحكّما ولا واحدٌ منهما أنّه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجهُ» هـ.

قال ابن الصّلاح في "علوم الحديث"<sup>(7)</sup>: «رَوَيْنَا عن البخاريّ أنّه قال: «ما أدخلتُ في كتابي "الجامع". أي: ممّا سُقّتُ إسناده. إلّا ما صحّ، وتركتُ من الصّحاح لَمَلالِ الطُّولِ»<sup>(8)</sup>، ورَوَيْنَا عن مسلمٍ أنّه قال: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحیحٌ وضَعْتُهُ هاهنا. يعني في كتابه الصّحيح.، إنّما وضَعْتُ هاهنا ما أجمَعُوا عليه»<sup>(9)</sup>، يريدُ والله أعلم أنّه لم يضع في كتابه إلّا الأحاديث التي وُجِدَ عنده فيها شرائطُ الصّحيح المُجمَعِ عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم» هـ.

(ولكن قلّ ما) أي: الذي (عند) الحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف ابن الأخرم الشّيباني النّيسابوريّ مُصنّف "المسنَدِ الكبير"، و"المستخرَجِ على الصّحيحين"، شيخ الحاكم، وابن منده، المتوفّي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة<sup>(10)</sup>، (منه) أي:

(1) - "علوم الحديث" (ص18).

(2) - شرح الأربعين النووية" للهيثمي (ص136.138).

(3) - ألفية السيوطي (ص12)، و"تدريب الراوي" (ص41).

(4) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (41/1)، و"فتح المغيث" (46/1).

(5) - شرح مسلم" للنووي (4443/1).

(6) - "المستدرک على الصّحيحين" للحاكم (41/1).

(7) - "علوم الحديث" (ص20.19).

(8) - أخرجهُ عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (8-9)، وابن عساکر في "تاريخ دمشق" (73/52).

(9) - "صحيح مسلم"، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم 404 (104/4).

(10) - ترجمته في: "السير" (466/15)، و"مرآة الجنان وعبرة اليقظان" لعبد الله بن أسعد الياضي المكي (253/2).

مَنْ الصَّحِيحِ (قَدْ فَاتَهُمَا) إِذْ قَالَ: «قَلَّ مَا يَفُوتُ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا فِي كِتَابَيْهِمَا مِمَّا ثَبَتَ مِنْ الْحَدِيثِ»<sup>(1)</sup>.

(وَرَدَّ) مِنْ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ كَثِيرٌ لَا قَلِيلٌ لِقَوْلِ الْبُخَارِيِّ فِيَمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ<sup>(2)</sup> وَالْحَازِمِيُّ: «وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحَاحِ أَكْثَرَ»<sup>(3)</sup>.

قَالَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِهِ "المدخل إلى علم الصحيح"<sup>(4)</sup>: «مرادُ شيخنا أصحُّ الصحيح، فإنه قلَّ أن يفوتَهُما منه شيءٌ».

وَاسْتَظْهَرَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ أَنَّ مَرَادَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِمَّا عَرَفَاهُ، وَأَطَّلَعَا عَلَيْهِ مِمَّا يَبْلُغُ شَرْطَهُمَا، لَا بِقَيْدِ كِتَابَيْهِمَا كَمَا فَهَمَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ه<sup>(5)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَيَتَأَيَّدُ هَذَا بَعْدَ مُوَافَقَةِ التَّاجِ التَّبْرِيذِيِّ<sup>(6)</sup> عَلَى التَّقْيِيدِ بِكِتَابَيْهِمَا»<sup>(7)</sup> اهـ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(لكن قال) الشيخ محيي الدين (يحيى) بن شرف النُّووي (البر) الصادق في كتابه "التقريب"<sup>(8)</sup>: «والصَّوَابُ قَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ الْفَرُضِيِّ<sup>(9)</sup> أَنَّهُ: (لَمْ يَفْتِ) الْأَصُولَ (الْخَمْسَةَ) وَهِيَ الصَّحِيحَانِ، وَ"سَنَنْ أَبِي دَاوُودَ"، وَ"جَامِعَ التِّرْمِذِيِّ"، وَ"مُجْتَبَى النَّسَائِيِّ" (إِلَّا النَّزْرَ) أَي: الْيَسِيرَ مِنَ الصَّحِيحِ».

(1) - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص20).

(2) - هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، الشافعي، الإمام الحافظ الحجّة، توفي سنة 371هـ، تاريخ بغداد" للخطيب (6/17)، و"السير" للذهبي (16/292).

(3) - "شروط الأئمة" للهازمي (ص63)، و"هدى الساري" لابن حجر (ص9).

(4) - "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" للهاكم (ص73 و78)، وهو مفهوم من كلامه لا أنه قاله بحرفه كما يظهر من تصرف السيوطي في "التدريب" (ص47)، فلعلَّ الشَّارِحَ فهم من ذلك أنه كلام الحاكم، والله أعلم.

(5) - "النكت" لابن حجر (1/284).

(6) - هو: أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي، تاج الدين الشافعي، إمام فقيه، توفي سنة 746هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (10/137-138)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (3/72).

(7) - "فتح المغيب" للسخاوي (1/59).

(8) - "التقريب" للنووي مع شرحه "تدريب الراوي" (ص46)، ولكنه لم يصحَّ بالقائل به.

(9) - هو: عبّيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن مهران البغدادي، أبو أحمد المقرئ الفرضي، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة 406هـ، "تاريخ بغداد" (10/380)، و"معرفة القراء الكبار" للهاكم (1/364).

قال النَّاطِمُ: «(وفيه) أي: وفي تصويبِ التَّووي لذلك (ما فيه) كناية عن الضَّعْفِ (لقول الجُعْفِي) يعني البخاري، والجُعْفِيُّ بضمِّ الجيم، وسكُونِ العينِ المهملة نسبةً إلى بني جُعْفِ بنِ سَعْدِ العَشِيرَةِ مِنْ مَذْحَجٍ<sup>(1)</sup>، لِأَنَّ جَدَّهُ المَغِيرَةَ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ الْيَمَانِ الْجُعْفِيِّ<sup>(2)</sup>، فَنُسِبَ إِلَيْهِ نِسْبَةً وَلَايَ عَمَلًا بِمَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِهِ شَخْصٌ كَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ<sup>(3)</sup>، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ الْجُعْفِيُّ لِذَلِكَ، (أَحْفَظُ مِنْهُ) أَي: مِنَ الصَّحِيحِ (عُشْرَ أَلْفِ أَلْفِ) حَدِيثٍ، وَهُوَ مِائَةُ أَلْفٍ، وَبَقِيَةٌ كَلَامِهِ: «وَمِائَتِي أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

وَجَمِيعُ مَا فِي الْأَصُولِ الْحَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَبْلُغُ رُبْعَ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَقَالَ النَّاطِمُ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ: «(عَلَّهُ) أَي: الْبُخَارِيُّ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: أَحْفَظُ مِنْهُ... الخ (بِالتَّكْرَارِ لَهَا وَمَوْقُوفِ) أَي: بَعْدَهُ الْأَحَادِيثَ الْمَكْرَرَةَ الْأَسَانِيدِ، وَبَعْدَهُ الْمَوْقُوفَاتِ عَلَى الصَّحَابَةِ، وَالْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ التَّابِعِينَ، فَيَعُدُّ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ بِإِسْنَادَيْنِ حَدِيثَيْنِ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَحِينَئِذٍ يَسْهُلُ الْخَطْبُ، فَرَبَّ حَدِيثٍ لَهُ مِائَةُ طَرِيقٍ فَأَكْثَرَ<sup>(7)</sup>». قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيْبِ"<sup>(8)</sup>: «وَيُؤَيِّدُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي بَيْنَ أَظْهَرْنَا، بَلْ وَغَيْرِ الصَّحَاحِ لَوْ تُتَّبِعَتْ لَمَا بَلَّغَتْ مِائَةَ أَلْفٍ، بَلْ وَلَا خَمْسِينَ أَلْفًا، وَيَعُدُّ كُلُّ الْبُعْدِ أَنْ يَحْفَظَ رَجُلٌ وَاحِدًا مَا فَاتَ جَمِيعَ الْأُمَّةِ».

(1) - مَذْحَج: بطن من كهلان من القحطانية وهم بنو مذحج، واسمه: مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، "نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب" لأحمد بن علي القلقشندي (ص417)، و"معجم قبائل العرب القديمة والحديثة" عمر بن رضا كحالة (1062/3).

(2) - لم أهدت إلى ترجمته، فالله أعلم.

(3) - تنظر المسألة في: "المغني" لابن قدامة (254/9)، و"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد (223/4).

(4) - أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (317/1)، ومن طريقة الخطيب في "تاريخ بغداد" (25/2)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (64/52).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (46/1)

(6) - "علوم الحديث" (ص20 - 21)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (46/1).

(7) - "فتح المغيث" (56/1).

(8) - "تدريب الراوي" (ص46)، وهو من كلام الحافظ ابن حجر؛ كما ذكره عنه البقاعي في "النكت الوفية بما في شرح الألفية" (129/1)، والشَّارِحُ نقله عن السيوطي لأنه ذكره بدون عزو، والله أعلم.

قال ابن جماعة: «ويُحتملُ أنه أراد المُبالغة في الكثرة، قال: والأوّل أولى لأنّ قائل هذه الكلمة من جلاله القدر، وعُلُوّ المنزلة بالحلّ المعروف، فلا يُتَّهم بالكذب، ولا الإغراق المفضي إليه، فلا بدّ من حَمَل كلامه على ما ذكرنا»<sup>(1)</sup>.

وفي صحيح البخاريّ من الأحاديث المسندة بحذف المكرر (أربعة الآلاف) بزيادة "أل" للضرورة، (والمكرر) منها (فوق ثلاثة ألوفاً) بالنصب على التمييز يعني: ثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً (ذكرُوا) أي: ذكره أبو محمد عبد الله بن محمد بن حمويه السرخسيّ راوي الصحيح، المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلثمائة<sup>(2)</sup>، ومن تبعه كابن الصلاح والنوويّ، وسلّمه النّاطم بالنسبة إلى رواية الفريّري<sup>(3)</sup>، قال: «وأما رواية حماد بن شاکر<sup>(4)</sup> فهي ناقصة عن رواية الفريّري بمائتي حديث، ورواية إبراهيم بن معقل تنقص عن رواية حماد بمائة حديث»<sup>(5)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"<sup>(6)</sup>: «وهذا قالوه تقليداً للحمويّ<sup>(7)</sup>، فإنه عدّ كل بابٍ منه ثمّ جمع الجملة، وقلّده كل من جاء بعده نظراً إلى أنه راوي الكتاب، وله به العناية التامة، قال: ولقد عدّتها وحرّرتها فبلغت بالمكررة سوى المعلقات، والمتابعات ستة<sup>(8)</sup> آلاف

(1) - لم أظفر به في "المنهل الروي" لابن جماعة، والظاهر أنه في الورقة الأولى الساقطة منه، وينظر: "النكت" للزركشي (187/1)، و"التدريب" للسيوطي (ص46).

(2) - هو: عبد الله بن أحمد بن حمويه بن يوسف بن أعين، أبو محمد السرخسي، الثقة المحدث، توفي سنة 381هـ، "السير" للذهبي (492/16)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (427/4).

(3) - هو: محمد بن يوسف بن مطر الفريّري أبو عبد الله، المحدث الثقة، أحد رواة صحيح البخاري، توفي سنة 320هـ، "السير" للذهبي (10/15)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (101/4).

(4) - هو: حماد بن شاکر بن سويّة النّسفي، أبو محمد، المحدث الصدوق، توفي سنة 311هـ، "الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف" لابن ماكولا (4/394 - 395)، و"السير" (05/15)، و"تبصير المنتبه" لابن حجر (701/2).

(5) - "التقييد والإيضاح" للحافظ العراقي (24-25).

(6) - "هدي الساري" لابن حجر (ص665 - 668) بتصرف.

(7) - الصواب: "الحمويّ"؛ كما في "التدريب" (178/1) طبعة دار ابن الجوزي، عناية مازن السرساوي.

(8) - الظاهر أنّ الشّارح نقله من "التدريب" (ص48)، كما هي عادته، والأثبت هو: سبعة آلاف، ينظر: "النكت الوافية"

للبقاعي (130/1).

وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثاً، وبدون المكررة ألفين وخمسمائة وثلاثة عشر حديثاً<sup>(1)</sup>، وفيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وأحـد وأربعون، وأكثرها مخرَّج في أصول مُتُونِه، والذي لم يُخرِّجُه مائة وستون، وفيه من المتابعات، والتَّنْبِيهِ على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وثمانون، وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطع، وقد وافقه مُسلمٌ على تخريج ما فيه إلا ثمانمائة وعشرين حديثاً هـ<sup>(2)</sup>.

قال النووي في "التقريب"<sup>(3)</sup>: «وجملة ما في صحيح مُسلمٍ بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف» .

قال الناظم: «وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه»<sup>(4)</sup>.

(1) – هكذا قاله ابن حجر في "فتح الباري" (114/1)، وهذا يخالف ما ذكره في "هدى الساري" (ص 668) حيث قال: «ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان»، والشَّارح نقله بواسطة السيوطي، وهو لَفَقَ بَيْنَ التَّقْلِينِ كعادته، ينظر: تعليق مازن السرساوي على "التدريب" (178/1)، وهو الصَّواب، والله أعلم.

(2) – "تدريب الراوي" (ص 48).

(3) – "التقريب" للنووي (ص 48.47).

(4) – "التقييد والإيضاح" (ص 25).

## الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّالِحِينَ

لَمَّا ذَكَرَ النَّازِمُ . رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى . أَنَّ الشَّيْخِينَ لَمْ يَسْتَوْعِبَا جَمِيعَ الصَّحِيحِ ، فَكَأَنَّهُ سُئِلَ بِمَ يُعْرِفُ الصَّحِيحُ الزَّائِدَ عَلَى مَا فِيهِمَا؟ ، فَقَالَ : (وَأَخَذَ) أَيُّهَا الطَّالِبُ بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَ لَكَ أَهْمَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيحَ (زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنْصَبُ صِحَّتُهُ) مِنْ إِمَامٍ مُعْتَمَدٍ كَأَحْمَدَ ، وَأَبِي دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِي ، وَالنَّسَائِي ، وَالدَّارِقُطَنِي ، وَالخَطَّابِي ، وَالبِيهَقِي وَغَيْرِهِمْ فِي مُصَنَّفَاتِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ .

قَالَ النَّازِمُ : « كَذَا قَيَّدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ، وَلَمْ أَقَيِّدْهُ بِهَمَّا ، بَلْ إِذَا صَحَّ الطَّرِيقُ إِلَيْهِمْ أَتَاهُمْ صَحَّحُوهُ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مُصَنَّفَاتِهِمْ ، أَوْ صَحَّحَهُ مِنْ لَمْ يَشْتَهَرُ لَهُ تَصْنِيفٌ مِنَ الْأَثَمَةِ كِيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عَلَى الصَّوَابِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْتَمِدِ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى صَحَّةِ الْمَسْنَدِ إِلَى مَنْ صَحَّحَهُ فِي غَيْرِ تَصْنِيفٍ مَشْهُورٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ لِأَحَدٍ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ أَنْ يُصَحِّحَ الْأَحَادِيثَ » (1) ، كَمَا سَيَأْتِي (2) .

(أَوْ مِنْ مُصَنِّفٍ يُخَصُّ ، بِجَمْعِهِ) أَيُّ : وَيُؤَخَذُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَيْضًا مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِجَمْعِ الصَّحِيحِ فَقَطْ (نَحْوُ) أَيُّ : مِثْلُ صَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدٍ (ابْنِ حَبَّانَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ ، ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَّانَ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (3) ، (الزُّكِّي) أَيُّ : الزُّكِّي لِنُمُوهِ عِنْدَ الْأَثَمَةِ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ : « هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ » (4) .

وَقَالَ الْحَاكِمُ : « كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ ، وَعُقْلَاءِ الرِّجَالِ » (5) .

وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ : « كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا فَاضِلًا فَهَمًّا » (6) .

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (53/1) بتصرف، وينظر: "التقييد والإيضاح" (ص25).

(2) - في مراتب الصحيح (ص139).

(3) - تنظر ترجمته في: "الأنساب" للسمعاني (4/39-40)، و"السير" (92/16)، و"طبقات الشافعية الكبرى"

(131/3).

(4) - "السير" (92/16).

(5) - نفسه.

(6) - نفسه.

وَصَحِيحُهُ يُسَمَّى بِ"التَّقاسيم والأنواع"، وترتيبه مُخْتَرَعٌ لَيْسَ عَلَى الأبوابِ، ولا عَلَى المسانيدِ يَعْسُرُ الأَخْذُ مِنْهُ جَدًّا<sup>(1)</sup>.

قال السَّخَاوي: «ولعمري إنه وعُرِّ المسلكِ صَعْبُ المُرتَقَى، بحيثُ سمعتُ شيخنا يعني الحافظَ ابنَ حجرٍ يقول: إنَّه رامَ تَقريبَه فَبَعَدَه<sup>(2)</sup>» اهـ.

فأقسام كتابه خمسة، وأنواعه أربعمئة، لأنَّ القسمينِ الأوَّلينِ كلاهما مائةٌ وعشرة أنواع، والثالثُ: ثمانون نوعاً، والآخرانِ كلاهما خمسون نوعاً، وقد عملَ له النَّاطِمُ أطرافاً<sup>(3)</sup>، وجَرَّدَ الحافظُ أبو الحسنِ التِّيمي<sup>(4)</sup> زوائده على الصَّحيحين، ورَتَّبَه بعضُ المتأخِّرينَ<sup>(5)</sup> على الأبوابِ.

(و) كصحيح إمام الأئمة أبي بكرٍ محمد بن إسحاق (ابن خزيمة) بضمّ الحاء، بن المُغيرة بن صالح بن بكرٍ، الحافظِ المُجتهدِ السُّلمي النيسابوري، المتوفى سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة<sup>(6)</sup>. قال الذهبي: «انتهت إليه الإمامة، والحفظُ في عَصْرِ بَحْرَسَانَ»<sup>(7)</sup>.

وقال فيه تلميذه ابنُ حبان: «ما رأيتُ على وجهِ الأرضِ من يُحسِنُ صِناعَةَ السُّننِ، ويحفظُ ألفاظها الصَّحاح، وزياداتها حتَّى كأنَّ السُّننَ كُلَّها بينَ عينيه غيرُهُ» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - حيث إنه سَمَّ صحِيحَه إلى خمسة أقسام: الأول: في الأوامر، والثاني: في النواهي، والثالث: في أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم، والرابع: في الإباحات، والخامس: في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم، وكأُهما طريقة الفقهاء والأصوليين، فكانت غريبة وعجيبة، ينظر: "صحيح ابن حبان" (103/1)، و"النكت الوفية" للبقاعي (141/1)، وذكر أنَّ السبب في ذلك هو علمه بالكلام والنجوم والفلسفة... الخ، وفيه نظر، والله أعلم.

(2) - "فتح المغيث" (335/3 - 337).

(3) - أسماء: "أطراف صحيح ابن حبان"، بلغ فيه إلى أوَّل النوعِ البتِّين من القسم الثالث، ينظر: "لحظ الأُلحاظ" لابن فهد المكي (ص232).

(4) - هكذا "التِّيمي" وهو خطأ قطعاً، والصَّواب "الهيتمي" وكتابه هو: "موارد الظمآن في زوائد ابن حبان"، وهو مطبوع متداول، فلعله سبق قلم من الشَّارح، والله أعلم.

(5) - هو: الأمير علاء الدِّين علي بن بلبان، أبو الحسن الفارسي الحنفي، توفي سنة 739هـ، وسماه: "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، وهو مطبوع متداول، والله الحمد.

(6) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (196/7)، و"السير" (365/14)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (109/3).

(7) - "تذكرة الحَقَّاط" للذهبي (721/2).

(8) - "المجروحين" لابن حبان (87/1) بتصرف.

قال السُّيوطي في "التدريب"<sup>(1)</sup>: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: "إن صح الخبر"، أو "إن ثبت كذا ونحو ذلك» هـ.

وإنما أُخِر عنه هنا مع تقدّمه عليه؛ لكون صحيحه عُدم أكثره بخلاف صحيح ابن حبان، فهو موجودٌ بتمامه، قاله السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(2)</sup>.

(والمستدرِك) على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري، المعروف بابن البيع الملقب بالحاكم، المتوفى سنة خمس وأربعمئة.

قال الحافظ ابن حجر: «هو صاحب التصانيف، وإمام صدوق»<sup>(3)</sup>.

وقال التاج السبكي: «كان إماماً جليلاً اتفق على إمامته وجلالته»<sup>(4)</sup>.

روى عنه الدارقطني، والبيهقي، وغيرهما<sup>(5)</sup>.

(على تساهل) أي: تسامح في التصحيح.

قال التاظم في "شرحه"<sup>(6)</sup>: «وإنما قيد تعليق الجار والمجرور بالمعطوف الأخير لتكرار أداة التشبيه فيه» هـ.

قال النووي في "التقريب"<sup>(7)</sup>: «اعتنى الحاكم في "المستدرِك" بضبط الزائد عليهما مما هو على شرطهما، أو شرط أحدهما، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما معبراً على الأول بقوله: على شرطهما، أو على شرط البخاري، أو مسلم، وعن الثاني بقوله: هذا صحيح الإسناد، وربما أورد فيه ما لم يصحّ عنده مُنبّهاً على ذلك، وهو مُتساهلٌ في التصحيح، وقد لحصّ الذهبي مُستدرِكهُ، وتعقّب كثيراً منه بالضعف والتكارة، وجمع جزءاً من الأحاديث التي فيه، وهي مَوْضُوعَةٌ فذكر نحو مائة حديث» .

(1) - "تدريب الراوي" (ص 50).

(2) - (61/1)، ومع ذلك طبع الذي وُجد منه في أربعة أجزاء بعناية الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(3) - "لسان الميزان" (256/7).

(4) - "طبقات الشافعية الكبرى" (156/4).

(5) - ينظر ذلك في ترجمته: "تاريخ بغداد" للخطيب (473/5)، و"السير" (162/17)، وغيرهما.

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (55/1).

(7) - "التقريب" للنووي مع شرحه "تدريب الراوي" (ص 48-49)، على أنّ التقلّ كُله مزوج فيه كلامُ النووي بشرحه

للحافظ السيوطي، وليس هو للنووي فقط كما توهمه عبارة الشارح .

وقال الحافظ أبو سعيد أحمد ابن محمد بن أحمد الماليني، المتوفى سنة اثني عشرة وأربعمائة<sup>(1)</sup>: «طالعت "المستدرک" فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»<sup>(2)</sup>.

قال الذهبي: «هذا إسرافٌ وغلُوٌّ منه، وإلا ففيه جملةٌ وافرةٌ على شرطهما، وجملةٌ كثيرةٌ على شرط أحدهما، لعلَّ مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صحَّ سنده، وما بقي وهو نحو الربع، فهو مناكيرٌ واهياتٌ، وفي بعض ذلك موضوعاتٌ» هـ<sup>(3)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: «وإنما وقع التساهلُ للحاكم لأنه سَوَّدَ الكتابَ لينقحه، فأعجلته المنيَّة، فقد وجدتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني من تجزئةِ ستَّةِ من "المستدرک": «إلى هنا انتهی إملاءُ الحاكم»، وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذُ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهلُ في القدر المملَى قليلٌ جداً بالتسببِ إلى ما بعده» اهـ<sup>(4)</sup>.

و(قال) ابن الصلاح، وتبعه النووي (ما انفرد) الحاكم في "المستدرک" (به) أي: بتصحيحه لا بتخرجه، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً، ولا تضعيفاً (فذاك حسن) يُحتجُّ به، ويُعملُ به، (ما لم يُردَّ به) ظهور (علة) فيه توجبُ ضَعْفَهُ<sup>(5)</sup>.

قال السيوطي: «وأما ما خرَّجه فيه، ولم يُصرِّح بتصحيحه، فلا يُعتمدُ عليه»<sup>(6)</sup>.

(والحق) عند الناظم تبعاً للبدر بن جماعة<sup>(7)</sup> (أن) يُتبع ما انفرد بتصحيحه بالكشف عنه ثمَّ (يُحكّم) عليه.

(1) - تنظر ترجمته في: "تاريخ بغداد" للخطيب (371/4)، و"السير" (301/17-302).

(2) - نقله الذهبي في "السير" (175/17)، والتاج السبكي في "طبقات الشافعية" (165/4).

(3) - "تاريخ الإسلام" للذهبي (132/28)، ونحوه في "السير" (175/17)، وفيه تصرُّفٌ في النقل، والظاهر أنَّ الشَّارح نقله بواسطة السيوطي كما في "التدريب" (ص49)، والله أعلم.

(4) - ذكره عنه في "النكت الوفية" (141/1-142) بتصرُّف، وذكره السخاوي في "فتح المغيث" (62/1) دون عزوٍ لأحد.

(5) - "علوم الحديث" (ص22)، و"التقريب" للنووي (ص49).

(6) - "تدريب الراوي" (ص49) بتصرف.

(7) - لم أجد في كتابه "المنهل الروي"، وقد نقله عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص28)، والظاهر أنَّ التصويب من قول العراقي كما تدل عليه عبارته؛ لا من ابن جماعة، والله أعلم.

و"يُحْكَم" مجزوم بـ"أَنْ"، وإن كانَ الجِزْمُ بها قليلاً<sup>(1)</sup>، قال جميلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مَعْمَرٍ العُدْرِيُّ<sup>(2)</sup>:

لَقَدْ طَالَ كِتْمَانِي بُيُوتَهُ حَاجَةً مِنْ الْحَاجِ مَا تَدْرِي بُيُوتَهُ مَا هِيَ  
أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَرْكَهَا ثِقَالًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ<sup>(3)</sup>

(بما يليقُ) بحاله مِنْ صِحَّةٍ، أَوْحُسْنٍ، أَوْ ضَعْفٍ.

قال النَّاطِمُ: «لأنَّ الحِكمَ عليه بالحُسْنِ فقط تحكُّمٌ، وإِنَّمَا قطعَ ابنُ الصَّلَاحِ النَّظَرَ عن الكشْفِ عنه لأنَّه ليسَ عنده لأحدٍ أن يُصحِّحَ في هذه الأَعْصَارِ»<sup>(4)</sup>.

(والبُستِي) بضمِّ الباءِ نسبةً إلى بُست<sup>(5)</sup> بلدةٌ بسجِسْتَانَ سُئِلَ عنها بعضُ الفُضلاءِ فقال: «هي كَتَشَيْتِهَا»<sup>(6)</sup>.

والبُستِي هو: ابنُ حَبَّانِ المذكورُ قبله<sup>(7)</sup> (يُداني) أي: يقاربُ (الحاكمَا) في التَّساهلِ في التَّصحيحِ، وذلك يقتضي أيضًا النَّظَرَ في أحاديثِهِ، لكن الحاكمُ أشدُّ تساهلاً منه. قال أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ موسى بنِ عثمانَ بنِ حازمِ الحازميِّ الهمدانيِّ المتوفَّى سنةً أربعٍ وثمانينَ وخمسمائةً<sup>(8)</sup>: «ابنُ حَبَّانِ أمكُنُ في الحديثِ مِنَ الحاكمِ» اهـ<sup>(9)</sup>.

(1) – الجزم بـ"أَنْ" هو مذهب بعض الكوفيين، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح، ينظر: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام الأنصاري (52/1).

(2) – هو: جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح بن ظبيان بن حنَّ الجُمحي، أبو عمرو العُدري، الشَّاعر، صاحبُ بئينة، توفي سنة 82هـ، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة (434/1)، و"وفيات الأعيان" لابن خلكان (366/1).

(3) – لم أجد البيتين في ديوانه، وهما في: "مغني اللبيب" لابن هشام (52/1).

(4) – "شرح التبصرة والتذكرة" (5655/1)، ونحوه في "التقييد والإيضاح" (ص28).

(5) – وهي مدينة حسنة مخضرة من أعمال كابل، وتقع حالياً في الجنوب الغربي من أفغانستان، على الضفة الشرقية لنهر هلمند، وتُعرفُ باسم: لشكر كاه، "معجم البلدان" (414/1)، ومقال بعنوان: "مدينة بُست دراسة في أحوالها الجغرافية، لإخلاص نوري محمد (ص27)، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، العدد 13، السنة الخامسة 2018م، جامعة سامراء، العراق.

(6) – هذه العبارة في "الأنساب" للسمعاني (224/2)، و"معجم البلدان" (415/1)، ومعنى هذه العبارة: "البستان".

(7) – (ص127).

(8) – تنظر ترجمته في: "طبقات الشافعية" للإسنوي (199/1)، و"السير" (167/21).

(9) – "شروط الأئمة الخمسة" للحازمي (ص44).

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(1)</sup> تبعاً للحافظ ابن حجر: «ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح؛ إذ غايته أن يسمي الحسن صحيحاً، فإن كان وجه نسبه إلى التساهل أن الحسن في كتابه؛ فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يُخرج في "الصحيح" ما كان عن ثقة غير مدلس سَمِعَ من شيخه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلُّ من شيخه والراوي عنه ثقةً، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب "الثقات" له كثيرٌ ممن هذه حاله، وربما اعتراض عليه من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه، وهذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن يُخرج عن رِوَاةٍ خَرَجَ لمثلهم الشيخان في الصحيح، فالحاصل أن ابن حبان وثق بالتزام شرطه، ولم يف الحاكم» اهـ.

**قلت:** وقد صنّف الحافظ أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيريّ النيسابوريّ، المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة - رحمه الله تعالى<sup>(2)</sup>. مُصنِّفاً في الصحيح على شرط مسلم، فينبغي أن يُلحق بمُصنِّفات هؤلاء الثلاثة الذين التزموا الصِّحَّةَ<sup>(3)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص50)، وهو من كلام البقاعي في "نكته" (141/1) بنصّه.

(2) - هو: أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري، النيسابوري، ترجمته في "تاريخ بغداد" للخطيب (4/115-116)، و"السير" للذهبي (14/299-304).

(3) - ذكر الإمام الذهبي في ترجمته في "السير" (14/299) بأنه مُستخرج على صحيح مسلم، والله أعلم.

## المسألة ثمانون في علم الصحيحين

جَمَعَ مُسْتَخْرَجٌ وَهُوَ: مُسْتَقٌّ مِنَ الاسْتِخْرَاجِ (1).  
 ومَوْضُوعُ الْمُسْتَخْرَجِ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ وَغَيْرُهُ: «أَنْ يَأْتِيَ حَافِظٌ مِثْلًا إِلَى الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، فَيُخْرِجُ أَحَادِيثَهُ بِأَسَانِيدَ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ صَاحِبِ الْكِتَابِ حَتَّى يَجْتَمِعَ إِسْنَادُهُ مَعَ إِسْنَادِهِ فِي شَيْخِ صَاحِبِ الْكِتَابِ، أَوْ مَنْ فَوْقَ شَيْخِهِ» (2).  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَصِلَ إِلَى شَيْخٍ أْبَعَدَ، حَتَّى يَفْقَدَ سِنْدًا يُوَصِّلُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ، إِلَّا لَعُدْرٍ مِنْ عِلْوٍ أَوْ زِيَادَةٍ مُهَمَّةٍ، وَرَبَّمَا أَسْقَطَ الْمُسْتَخْرَجُ أَحَادِيثَ لَمْ يَجِدْ لَهَا بِهَا سِنْدًا يَرْضِيهِ، وَرَبَّمَا ذَكَرَهَا مِنْ طَرِيقِ صَاحِبِ الْكِتَابِ» (3).  
 قَالَ طَاهِرُ بْنُ صَالِحِ الْجَزَائِرِيِّ (4) فِي كِتَابِهِ "تَوْجِيهُ النَّظَرِ إِلَى أَصُولِ الْأَثَرِ" (5) مَا نَصَّهُ: «وَيُقَالُ لِفَاعِلِ الْمُسْتَخْرَجِ بِالْكَسْرِ، وَلِلْكِتَابِ الْمَوْلَّفِ فِي هَذَا النَّوْعِ الْمُسْتَخْرَجِ بِالْفَتْحِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِاسْتِنْبَاطِ مَوْلَّفِهِ لِلطَّرِيقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَحَادِيثِ الْكِتَابِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَيْهِ» اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ.  
 (وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَبِي عَوَانَةَ) بِالصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ، يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَائِينِي (6)، وَأَبِي نُعَيْمٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيِّ (7)، عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ، (وَنَحْوِهِ) أَي: مِثْلَ أَبِي عَوَانَةَ كَالْمُسْتَخْرَجَاتِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْخَوَارِزْمِيِّ الْبُرْقَانِيِّ - بِتَثْلِيثِ الْمَوْحَدَةِ (8)، وَكَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ،

(1) - فِي "الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ" (ص 170): «وَالِاسْتِخْرَاجُ وَالِاخْتِرَاجُ: الْاسْتِنْبَاطُ» .

(2) - "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (5756/1).

(3) - نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ حَجْرٍ الْبَقَاعِيِّ "النَّكَتَ الْوَفِيَّةَ" (145/1-146) بِتَصْرُفٍ.

(4) - هُوَ: طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّمْعُونِيِّ الْجَزَائِرِيِّ الْأَصْلُ الدِّمَشْقِيُّ مَوْلِدًا وَوَفَاةً، إِمَامٌ بَارِعٌ، مُتَمَنِّنٌ فِي الْعُلُومِ، تَوَفَّى سَنَةَ 1338هـ، "الْأَعْلَامُ" لِلزَّرْكَلِيِّ (221/3)، وَ"مَعْجَمُ الْمَوْلَّفِينَ" لِعَمْرِ كَحَالَةَ (3/5).

(5) - "تَوْجِيهُ النَّظَرِ فِي أَصُولِ الْأَثَرِ" (248/1).

(6) - النِّيسَابُورِيُّ، الْحَافِظُ الثَّقِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 316هـ، "وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ" (393/6)، وَ"السِّيَرُ" (417/14).

(7) - هُوَ: الْحَافِظُ الثَّقِيُّ أَبُو نُعَيْمٍ الْمَهْرَانِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ 430هـ، "وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ" لِابْنِ خُلِكَانٍ (91/1)،

وَ"السِّيَرُ" لِلذَّهَبِيِّ (453/17).

(8) - الْحَافِظُ الْفَقِيهُ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 425هـ، "تَارِيخُ بَغْدَادَ" (373/4)، وَ"السِّيَرُ" (464/17).

ولأبي بكر بن مُردويه<sup>(1)</sup>، وكالمستخرجِ عليهما في مؤلَّفٍ واحدٍ لأبي بكرِ بنِ عبدانِ الشَّيرازيِّ  
(2).

ثم إنَّ المستخرجاتِ لم يلتزم مُصنِّفوها لفظاً واحدٍ من الصَّحيحين، وأنَّهم إنما يُروون بالألفاظِ  
التي وقعتْ لهم عن شيوخهم.

(واجتنب عزوك ألفاظ المثنون لهما) أي: احذر من نسبة ألفاظ ممتون المستخرجات إلى  
الصَّحيحين، فلا تقل: أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ بهذا اللَّفظِ إلا إذا قابلته عليه، وعلمت أنَّ لفظَ  
المستخرجِ كلفظِ الصَّحيح، أو يقولُ المستخرجُ: أخرجه بلفظه، فلك حينئذٍ ذلك.  
(إذ) تعليلية (خالفت) المستخرجات الصَّحيحين (لفظاً) في اللَّفظِ كثيراً، (ومعنى ربَّما) أي:  
وربَّما خالفت المستخرجات الصَّحيحين في المعنى.

قال النَّاطم في "شرحه"<sup>(3)</sup>: «فقولي: "ربَّما" يتعلَّق بمخالفة المعنى فقط؛ لأنَّ مخالفة الألفاظِ  
كثيرةٌ».

(وما تزيد) المستخرجات على الصَّحيحين من الألفاظِ كتتمَّةٍ لمُحذوفٍ، أو زيادةٍ شرحٍ في  
حديثٍ، أو نحو ذلك، (فاحكمُن) بنون التَّوكيدِ الحَفيفةِ (بصحتِه) لكونه بإسناديهما.  
قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «هذا مُسلَّمٌ في الرَّجلِ الذي التقى فيه إسنادُ المستخرجِ، وإسنادُ  
مُصنِّفِ الأصلِ، وفيمن بعده، وأمَّا من بين المستخرجِ وبين ذلك الرَّجلِ، فيحتاج إلى نقدٍ؛ لأنَّ  
المستخرجِ لم يلتزم الصَّحَّةَ في ذلك، وإنما مجلُّ قصده العلوُّ؛ فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان  
مع ذلك صحیحًا، أو فيه زيادةٌ، فزيادةٌ مُحسنٌ حصَّلت اتِّفاقًا، وإلا فليس ذلك همتَه، وقد وقع  
ابنُ الصَّلاح هنا فيما فرَّ منه في عدم التَّصحيح في هذا الزَّمان؛ لأنَّه أطلق تضحیح هذه  
الزيادات، ثمَّ علَّلها بتعليلٍ أَحصَّ من دعوئه، وهو كونها بذلك الإسنادِ، وذلك إنَّما هو من مُلتقى  
الإسنادِ إلى مُنتهاه» هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - هو: الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، حافظ متقن، توفي سنة 410هـ، "ذكر أخبار  
أصبهان" لأبي نعيم (168/1)، و"السير" للذهبي (308/17).

(2) - هو: الحافظ الثقة المعمر أحمد بن عبدان بن محمد، أبو بكر الشيرازي، توفي سنة 388هـ، "السير" للذهبي  
(489/16)، و"الوافي بالوفيات" للصفدي (111/7).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (59/1).

(4) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوافية" (148/1-149) باختصار وتصرف.

(فهو) أي: الذي تزيد (مع الغلو من فائدته) أي: علو الأسانيد؛ لأنّ مُصنّف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج، مثاله: أنّ أبا نُعيمٍ لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخاري، أو مُسلمٍ لم يصل إليه إلاّ بأربعة، وإذا رواه عن الطبراني<sup>(1)</sup>، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري<sup>(2)</sup>. بفتح الموحدة. عنه، وصل باثنين، وكذا لو روى حديثاً في "مسند الطيالسي"<sup>(3)</sup> من طريق مُسلم، كان بينه وبينه أربعة، شيخان بينه وبين مُسلم، ومُسلم وشيخه، وإذا رواه عن ابن فارس<sup>(4)</sup>، عن يونس بن حبيب<sup>(5)</sup> عنه وصل باثنين، ولم يذكر ابن الصلاح<sup>(6)</sup>، والنووي في "التقريب"<sup>(7)</sup> للمستخرجات سوى هاتين الفائدتين.

وقول الناظم: (من فائدته) يُشير إلى أنّه له فوائد أُخر<sup>(8)</sup>، وهو كذلك:

فمنها: القوّة بكثرة الطُّرق للتّرجيح عند المعارضة.

ومنها: تسمية المبهم كحدّثنا فلان، أو رجل أو غير واحد، فيعيّنه المستخرج.

ومنها: تعيين مُهمّل كمحمّد من غير تمييز له عن غيره من المُحمّدين، فيميّزه المستخرج.

ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلسٍ بالنعنة، فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع.

(1) - هو: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشّامي، أبو القاسم الطبراني، شيخ المحدّثين في زمانه، مصنف حافظ متقن، توفي سنة 360هـ، "ذكر أخبار أصبهان" (335/1)، و"وفيات الأعيان" (407/2)، و"تذكرة الحفاظ" (912/3).

(2) - هو: إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد، أبو يعقوب الدبري الصنعاني، استُصغر في عبد الرزاق، عاش إلى 287هـ، "الكامل" لابن عدي (189/2)، و"السير" (416/13)، و"لسان الميزان" لابن حجر (36/2).

(3) - هو: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، المحدّث المسند الثقة، له كتاب "المسند"، توفي سنة 203هـ، "الجرح والتعديل" (111/4)، و"تاريخ بغداد" (29-24/9)، و"السير" للذهبي (378/9).

(4) - هو: عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس بن الفرّج، أبو محمد الأصبهاني، محدّث أصبهان، توفي سنة 346هـ، "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم (80/2)، و"السير" (553/15).

(5) - هو: يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز بن عمر العجلي الأصبهاني، أبو بشر، توفي سنة 267هـ، "الجرح والتعديل" (237/9)، و"ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم (345/2)، و"السير" (596/12).

(6) - "علوم الحديث" (ص 24).

(7) - (ص 53) مع "التدريب".

(8) - هذه الفوائد من كلام ابن حجر اختصرها الشّارح من كلام السيوطي في "التدريب" (ص 53-54)، وهو نقلها بنصها من "النكت الوفية" للبقاعي (151/1)، وينظر: "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (307-305/1).

ومنها: أن يكونَ صاحبُ الصَّحِيحِ روى عَمَّنِ اختلطَ، ولم يُيَيِّنْ هل سَمِعَ ذلكَ الحديثِ منه في هذه الرواية قبل الاختلاطِ أو بعده، فيبيِّنُه المستخرجُ تصرِيحًا، أو مِن روايةٍ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ روى عنه قبلَ الاختلاطِ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وكلُّ عِلَّةٍ أُعلِّ بها حديثٌ في أحدِ الصَّحِيحَيْنِ جاءتِ روايةُ المستخرجِ سالمةً منها، فهي مِن فوائده، وذلكَ كثيرٌ جدًّا»<sup>(1)</sup>.

قال السيوطيُّ في "التدريب"<sup>(2)</sup>: «لا يختصُّ المستخرجُ بالصَّحِيحَيْنِ، فقد استخرجَ محمدُ بنُ عبد الملك<sup>(3)</sup> بنَ أيمنَ علي "سنن أبي داود"، وأبو عليِّ الطُّوسي<sup>(4)</sup> علي "الترمذي"، وأبو نُعيم علي "التَّوحيد" لابنِ خزيمة، وأملَى الحافظُ أبو الفضلِ العراقي علي "المستدرِك" مُستخرجًا لم يكْمُل<sup>(5)</sup>».

ولذلكَ (الأصل) مفعولٌ مقدَّم (لِيعني) الحافظُ ناصرُ السُّنَّةِ أبو بكر أحمدُ بنُ الحسين (البيهقي) - نسبةً إلى بيهق بلدةً قربَ نيسابور<sup>(6)</sup>، قال الذهبيُّ: «تأليفه تقاربُ ألفِ جزءٍ<sup>(7)</sup>». في عزوه للصَّحِيحَيْنِ في "سننه الكبرى"، وفي "المعرفة"، وغيرهما من مؤلَّفاته<sup>(8)</sup>. وكذلك كلُّ (مَنْ عَزَا) الحديثَ الذي رواه باسنادِهِ الذي يجتمعُ بإسنادِ الصَّحِيحَيْنِ لهما، أو لأحدِهما كالإمامِ أبي محمَّد الحسين بنِ مسعودِ البغويِّ في "شرح السنَّة"<sup>(9)</sup>، وغير واحدٍ إنما يريدون أصلَ الحديثِ لا عزوَ ألفاظِهِ.

(1) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (151/1).

(2) - "تدريب الراوي" (ص54).

(3) - هو: محمد بن عبد الملك بن أيمن الأندلسي، كان بصيرا بالفقه عارفا بالحديث، توفي سنة 330هـ، "جذوة المقتبس

في تاريخ علماء الأندلس" للحميدي (ص106)، و"بغية الملتبس في رجال أهل الأندلس" للضبي (135/1).

(4) - هو: الحسن بن علي بن نصر الخراساني الطوسي، له مستخرج علي "جامع الترمذي"، توفي سنة 312هـ، "ذكر أخبار

أصبهان" (262/1 . 263) و"تذكرة الحفاظ" (787/3).

(5) - وهي: أماليه علي "المستدرِك"، طبعت منه سبعة مجالس بمكتبة السنَّة سنة 1410هـ، بتحقيق: محمد عبد المنعم.

(6) - "معجم البلدان" (537/1).

(7) - "السير" (167/18).

(8) - توفي العلامة البيهقي سنة 458هـ، ترجمته في: "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لابن الجوزي (97/16)، و"السير"

(163/18)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (16. 8/4).

(9) - العلامة الإمام الحافظ الحجَّة، صاحب التصانيف، توفي سنة 516هـ، ترجمته في: "وفيات الأعيان" (136/2)،

و"السير" (439/19)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (80. 75/7).

(وليت إذ زاد) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح (الحُمَيْدِي) بالتصغير نسبةً إلى جدّه الأعلى حميد، الأندلسي القرطبي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة . رحمه الله تعالى (1) . في كتابه "الجمع بين الصحيحين" (2)، ألفاظاً وتتماتٍ ليست في واحدٍ منهما، (مميزاً) تلك الزيادة عن ألفاظها.

قال ابن الصّلاح: «وذلك موجودٌ فيه، فربّما نقلَ مَنْ لا يُميّز بعضَ ما يجده فيه عن الصّحيحين، وهو مخطئٌ لكونه زيادةً ليست فيهما» (3).

قال النّازم: «وهذا ممّا أنكر على الحُمَيْدِي لأنّه جمع بين كتابين، فمن أين تأتي الزيادة، قال: ومقتضى كلام ابن الصّلاح أنّ الزيادات التي تقع في كتاب الحُمَيْدِي لها حكم الصّحيح، وليس كذلك لأنّه ما رواها بسنده كالمستخرج، ولا ذكر أنّه يزيد ألفاظاً، واشترط فيها الصّحّة حتى يُقلّد في ذلك» (4).

وانتصر الحافظ ابن حجرٍ للحُمَيْدِي فقال: «قد أشار الحُمَيْدِي إلى ما يُبطل ما اعتُرض به عليه إجمالاً وتفصيلاً، أمّا إجمالاً فقال في خطبة "الجمع" (5): «وربّما زدت زياداتٍ من تتماتٍ، وشرح لبعض ألفاظ الحديث ونحو ذلك؛ وقفتُ عليها في كُتُب مَنْ اعتنى بالصّحيح كالإسماعيلي والبُرْقاني»، وأمّا تفصيلاً فعلى قسمين: جليّ وحفّي، أمّا الجليّ: فيسوق الحديث ثم يقول في أثنائه إلى هنا انتهت رواية البخاري، ومن هنا رواه البُرْقاني، وأمّا الحفّي: فإنّه يسوق الحديث كاملاً أصلاً وزيادةً ثم يقول: أمّا من أوّله إلى موضع كذا فرواه فلان، وما عداه زاده فلان، أو يقول: لفظه كذا زادها فلان، وحينئذٍ فلزيادته حكم الصّحّة لنقله لها عمّن اعتنى بالصّحيح» هـ (6).

(1) - تنظر ترجمته في: "الصلة" لابن بشكوال (192/2)، و"بغية الملتمس" للضبي (161/1).

(2) - وهو كتاب مطبوع متداول بحمد الله.

(3) - "علوم الحديث" (ص 23-26)، وينظر: "التدريب" (ص 52).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (63/1) بتصرف.

(5) - "الجمع بين الصحيحين" للحُمَيْدِي (75/1) بمعناه مختصراً.

(6) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (153/1)، ونحوه في "النكت" لابن حجر (288/1-291).

وأما المختصراتُ من الصَّحِيحِينَ والجمعُ بينهما لعبدِ الحَقِّ<sup>(1)</sup> ، فإنهم نقلوا ألفاظها من غيرِ زيادةٍ ولا تغييرٍ، فلكَ أن تنقلَ منها، وتعزوَ ذلكَ لهما.

قالَ السُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(2)</sup>: «ما تقدّمَ عن البيهقي وغيره من عزو الحديثِ إلى الصَّحِيحِ، والمرادُ أصلُه لا شكَّ أنَّ الأحسنَ خلافُه، والاعتناءُ بالبيانِ حذرًا من إيقاعِ من لا يَعرفُ الإصطلاحَ في اللَّبْسِ، ولابنِ دقيقِ العيدِ في ذلكَ تفصيلٌ حَسَنٌ، وهو أنَّك إذا كنتَ في مَقامِ الرِّوايةِ فلكَ العزوَ، ولو خالف؛ لأنَّه عُرِفَ أنَّ أَجَلَ قَصْدِ المُحدِّثِ السَّنَدُ، والعثورُ على أصلِ الحديثِ، دونَ ما إذا كنتَ في مَقامِ الاحتجاجِ، لا سيما إن كانَ الصَّالحُ للترجمةِ قطعةً زائدةً على ما في الصَّحِيحِ» .

(1) - هو: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين الأزدي الإشبيلي، أبو محمد الحافظ البارع، صاحب التصانيف، توفي سنة 581هـ، "بغية الملتبس" (508/2)، و"التكملة لكتاب الصلّة" لابن الأبار (262/3)، و"السير" (198/21).

(2) - "تدريب الراوي" (ص52-53)، والظاهر أنَّه نقله من "النكت الوفية" للبقاعي (151/1-152) بتصرُّف.

## مراتب الحديث الصحيح

جمع مرتبة، وهي أي: مراتب الحديث الصحيح سبع، ومتفاوتة بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة، وعدم تمكنه منها.

(وأرفع الصحيح مروئيهما) يعني: أن مراتب الحديث الصحيح أرفعها درجة ما اتفق على روايته الشيخان، لما تقدم أن كتابيهما أصح كتب الحديث، وهو الذي يعبر عنه أهل الحديث بقولهم "متفق عليه"، وقيد الحافظ ابن حجر اتفاقهما بكون المتن الذي رويًا عن صحابي واحد، وقال: «إن في عدّ المتن الذي يُخرجه أحدهما عن صحابي، وأحدهما عن صحابي آخر من المتفق عليه نظرًا على طريقة الحديثين»<sup>(1)</sup>.

(ثم مروئي البخاري) أي: ما انفرد بإخراجه عن مسلم، (فمسلم) أي: ثم ما انفرد مسلم عن البخاري بإخراجه، (فما شرطهما حوى) أي: ثم صحيح حوى شرطهما، ولم يُخرجه واحد منهما، ووجه تأخره عما أخرجه أحدهما، تلقي الأمة بالقبول له.

قال محمد بن طاهر<sup>(2)</sup> في كتابه في "شروط الأئمة"<sup>(3)</sup>: «شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور».

قال النّاطم: «وليس ما قاله جيد؛ لأنّ النسائي ضعّف جماعة أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما»<sup>(4)</sup>.

قال السّيوطي في "التدريب"<sup>(5)</sup>: «وأجيب: بأنهما أخرجًا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين».

(1) - "النكت" لابن حجر (342/1).

(2) - هو: محمد بن طاهر بن علي المقدسي، أبو الفضل، المعروف بابن القيسراني، أحد الحفاظ الرخّالين في طلب الحديث، له تصانيف كثيرة، توفي سنة 507هـ، "المنتظم" (136/17)، و"فيات الأعيان" (287/4)، و"السير" (361/19).

(3) - "شروط الأئمة السنة" لابن طاهر (ص17).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (65/1).

(5) - "تدريب الراوي" (ص58)، وهو في "النكت الوفية" للبقاعي (158/1).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «تضعيفُ النَّسَائِيِّ إن كَانَ بِاجْتِهَادِهِ، أو نقله عن معاصرٍ، فالجوابُ ذلك، وإن نقله عن مُتَقَدِّمِ فلا، ويمكنُ أن يُجَابَ بأنَّ ما قاله ابنُ طاهرٍ هو الأصلُ الذي بنى عليه أمرُهُما، وقد يجرَّجانِ عنه لمرجِّحٍ يقومُ مقامه» هـ<sup>(1)</sup>.

(فشرطُ الجُعْفِيِّ) يعني أنَّ ما كان على شرطِ البخاري وحده هو الخامسُ من مراتبِ الصَّحيح.

قالَ الحازميُّ في "شروط الأئمة"<sup>(2)</sup> ما حاصله: «إنَّ شرطَ البخاري أن يُخرَجَ ما اتَّصلَ إسناده بالثِّقاتِ المتقنينَ الملازمينَ لَمَن أخذوا عنه ملازمةً طويلةً، وأنَّه قد يخرُجُ أحياناً عن أعيانِ الطبقةِ التي تلي هذه في الإتقانِ، والملازمة لمن رَوَّوا عنه، فلم يلزمُوه إلاَّ مُلازمةً يسيرةً» .

(فمُسلمٌ) أي: فما كان على شرطِ مُسلمٍ وحده.

قالَ ابنُ الصَّلَاح: «شرطُ مُسلمٍ في "صحيحه" أن يكونَ الحديثُ متَّصلَ الإسنادِ بنقلِ التِّقَّةِ عن التِّقَّةِ من أوله إلى مُنتهائه، سالمًا من الشُّذوذِ والعلَّةِ، وهذا هو حدُّ الصَّحيحِ، فكلُّ حديثٍ اجتمعت فيه هذه الشُّروطُ، فهو صحيحٌ بلا خلافٍ بين أهلِ الحديثِ، وما اختلفوا في صحته من الأحاديثِ، فقد يكونُ سببُ اختلافهم أنَّه هل اجتمعت في هذه الشُّروطِ أم انتفى بعضها؟، وهذا هو الأغلبُ في ذلك؛ كما إذا كان الحديثُ في رواته من اختلفَ في كونه من شرطِ الصَّحيحِ، فإذا كان الحديثُ رواه كُلهُم ثقاتٌ غيرَ أنَّ فيهم أبا الزُّبيرِ المكيَّ<sup>(3)</sup> مثلاً، وإسماعيلَ بنَ أبي صالحٍ<sup>(4)</sup>، أو العلاءَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ<sup>(5)</sup>، أو

(1) - نقله عن ابن حجر تلميذه البقاعي في "النكت الوفية" (158/1).

(2) - "شروط الأئمة الخمسة" للحازمي (ص 60 . 61) بتصرف، وينظر: "هدي الساري" لابن حجر (ص 11 . 12).

(3) - هو: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، أبو الزبير المكي، مولاهم، صدوق إلا أنه يدلّس، توفي سنة 126هـ، "الجرح والتعديل" (74/8)، و"تهذيب الكمال" (402/26)، و"التقريب" (132/2).

(4) - الذي في "صيانة صحيح مسلم" لابن الصَّلَاح (ص 73): هو سهيل بن أبي صالح، وليس إسماعيل، وهو الصواب، وسهيل ابن أبي صالح؛ صدوق تغير حفظه، "تهذيب الكمال" (223/12)، و"التقريب" (401/1).

(5) - هو: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقلي، أبو شبل مولى الحرقمة المدني، صدوق ربما وهم، توفي سنة بضع وثلاثين ومائة، "الجرح والتعديل" (357/6)، و"تهذيب الكمال" (520/22)، و"التقريب" (763/1).

حمّاد بن سلمة<sup>(1)</sup>، قالوا فيه: صحيح على شرط مسلم، لأنّ هؤلاء عنده ممّن اجتمعت فيهم الشُّروطُ المعترضة، ولم يثبت ذلك فيهم عند البخاري، وكذا حال البخاري فيما خرّجه من حديثِ عكرمة<sup>(2)</sup> مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمّد القروي<sup>(3)</sup>، وعمرو بن مرزوق<sup>(4)</sup>، وأمثالهم ممّن احتجّ بهم البخاري دون مسلم<sup>(5)</sup>.

قال الحازمي: «وقد يُخرج مسلمٌ حديثٌ من لم يسلم من عوائل الجرح إذا كان طويلاً الملازمة لمن أخذ عنه، كحمّاد بن سلمة في ثابت البناني<sup>(6)</sup>، وفي أيوب بن أبي تيممة<sup>(7)</sup> السخّثياني» هـ<sup>(8)</sup>.

وقال النووي<sup>(9)</sup> وابن دقيق العيد<sup>(10)</sup> والذهبي<sup>(11)</sup> والحافظ ابن حجر<sup>(12)</sup>: «إنّ المراد بقولهم "على شرطهما" أن يكون رجالاً إسناده في كتابيهما؛ لأنّه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما» .

- 
- (1) – هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، توفي سنة 167هـ، "طبقات ابن سعد" (282/7)، و"تهذيب الكمال" (253/7)، و"التقريب" (238/1).
- (2) – هو: عكرمة البربري مولى ابن عباس، أبو عبد الله، ثقة ثبت، توفي سنة 107هـ، وقيل: بعدها، "الجرح والتعديل" (7/7)، و"تهذيب الكمال" (264/20)، و"التقريب" (685/1).
- (3) – هو: إسحاق بن محمّد بن إسماعيل بن أبي فروة القروي المدني، الأموي مولاهم صدوق، توفي سنة 226هـ، "الجرح والتعديل" (233/2)، و"تهذيب الكمال" (471/2)، و"التقريب" (84/1).
- (4) – هو: عمرو بن مرزوق الباهلي، أبو عثمان البصري، ثقة له أوهام، توفي سنة 224هـ، "الجرح والتعديل" (263/6)، و"تهذيب الكمال" (224/22)، و"التقريب" (745/1).
- (5) – "صيانة صحيح مسلم" (ص72 . 74).
- (6) – هو: ثابت بن أسلم البناني، أبو محمّد البصري، ثقة عابد، توفي في بضع وعشرين ومائة، "طبقات ابن سعد" (232/7)، و"تهذيب الكمال" (342/4)، و"التقريب" (145/1).
- (7) – هو: أيوب بن أبي تيممة، كيسان السخّثياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجّة، توفي سنة 131هـ، "الجرح والتعديل" (255/2)، و"تهذيب الكمال" (457/3)، و"التقريب" (116/1) .
- (8) – "شروط الأئمة الخمسة" للحازمي (ص60 . 61) بتصرف .
- (9) – "إرشاد طلاب الحقائق" (124/1).
- (10) – نقله عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص27)، وابن حجر في "النكت" (304/1 . 305).
- (11) – نقله عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص27).
- (12) – "النكت" لابن حجر (304/1 . 305).

(فشرطاً غيرٍ يكفي) يعني: أن الأخيرَ من مراتبِ الصَّحيحِ ما رواه غيرُهُما مِمَّنْ التزمَ الصَّحَّةَ، كابنِ خزيمةَ، وابنِ حبانَ، والحاكِمَ، ولم يَكُنْ على شرطِهِما، ولا على شرطِ أحدهما.

قال السُّيوطيُّ في "التَّدریب" (1): «فائدةُ التَّقْسيمِ المذكورِ تَظْهَرُ عندَ التَّعَارُضِ والتَّجْزِيعِ». قال النَّاطِمُ: «واستعمالُ (غيرِ) غيرُ مُضافةٍ قليلٌ» (2).

(وعنه) أي: ابن الصَّلاح (التَّصحيحُ ليسَ يُمْكِنُ) وكذا التَّحسينُ، والتَّضْعِيفُ (في عَصْرِنَا) إذ قال: «إن من رأى في هذه الأزمانِ حديثًا صحيحَ الإسنادِ في كتابٍ، أو جزءٍ لم يَنْصَ على صحَّتهِ حافظٌ مُعْتَمَدٌ في شيءٍ من المصنَّفاتِ المشهُورَةِ، لا يُحْكَمُ بِصَحَّتِهِ؛ لضعفِ أهليةِ هذه الأزمانِ عن الاستقلالِ بإدراكِ الصَّحيحِ بمجردِ الاعتبارِ؛ لأنَّه ما من إسنادٍ من ذلك إلا ونجدُ في رجاله من اعتمدَ في روايتهِ على ما في كتابه عرْبًا عمَّا يُشترطُ في الصَّحيحِ بالحفظِ والضَّبْطِ والإتقانِ؛ مع غلبةِ الظنِّ أنَّه لو صحَّ لما أهملَهُ أئمَّةُ الأعصارِ المتقدِّمةِ؛ لشدَّةِ فَحصِهِم واجتهادِهِم» (3).

(وقال يميني) النَّووي (ممكنٌ) وعبارتهُ كما في "تقريبه" (4): «والأظهرُ عندي جوازُهُ لمن تمكَّنَ وقويت معرفتُهُ».

قال النَّاطِمُ: «وهذا هو الذي عليه عملُ أهلِ الحديثِ، فقد صحَّحَ غيرُ واحدٍ من المعاصرينَ لابنِ الصَّلاحِ أحاديثَ لم نجدَ لمن تقدَّمَهُمُ فيها تصحيحًا، كأبي الحسنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الملكِ الفاسي؛ المشهورِ بابنِ القَطَّانِ صاحبِ كتابِ "الوهم والإيهام"، المتوفَّى سنة ثمانٍ وعشرينَ وستِّمائةٍ (5)، والحافظِ ضياءِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ عبدِ الواحدِ المقدسي (6)، جمع كتابًا سمَّاه

(1) - "تدريب الراوي" (ص58).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (65/1)، وينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (72/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص16-17).

(4) - "التقريب" للنووي (ص68).

(5) - ترجمته في: "التكملة" لابن الأَبَّار (414/3)، و"سير أعلام النبلاء" (306/22)، و"الإعلام بمن حل مراکش وأغامت من الأعلام" للعباس بن إبراهيم السملالي المراكشي (75/9).

(6) - هو: محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي، الحافظ ضياء الدين المحقق الكبير، توفي سنة 643هـ، "السير" (126/23)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (514/3)، و"شذرات الذهب" (387/7).

"المختارة" التزم فيه الصِّحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها، والحافظ زكيّ الدّين عبد العَظيم المنذري<sup>(1)</sup> «<sup>(2)</sup> هـ .

والحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق<sup>(3)</sup>، والحافظ شرف الدّين عبد المؤمن بن خلف الدّميّاطي<sup>(4)</sup>، والحافظ جمال الدّين أبي الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن المزّي<sup>(5)</sup>، والتّقويّ السُّبكي، ومن بعدهم .

قالَ الحافظُ ابنُ حجر: «لا حُجَّةَ على ابنِ الصَّلّاحِ بِعَمَلِ غيره، وإِنَّمَا يُجْتَنَّبُ عليه بِإِطْلالِ دليله، أو بِمعارضته بما هو أقوى منه، فمنهم مَنْ قالَ: لا سلفَ له في ذلك، ولعلَّه بناه على جوازِ حُلُوِّ العَصْرِ مِنَ المِجْتَهَدِ، وهذا إذا انضَمَّ إلى ما قبله من أَنَّهُ لا سلفَ له فيما ادَّعاهُ، وعَمَلُ أَهْلِ عَصْرِهِ، ومن بَعْدَهُم على خِلافِ ما قالَ، انتهَضَ دليلاً للرّدِّ عليه»<sup>(6)</sup> هـ .

(1) - هو: الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد المنذري الشامي ثم المصري، صاحب التصانيف البديعة، توفي سنة 656هـ، "السير" (319/23)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (259/8)، و"شذرات الذهب" (277/5).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (67/1-68) بتصرف.

(3) - هو: محمّد بن يحيى بن خلف، أبو عبد الله ابن المواق المراكشي، المحدث الفقيه، توفي سنة 642هـ، "الإعلام بمن حلّ مراكش وأغامت من الأعلام" للعباس بن إبراهيم السملالي (231/4).

(4) - هو: شرف الدّين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي صاحب التصانيف، حافظ حجة، توفي سنة 705هـ، "تذكرة الحفاظ" (1478/4)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (102/10)، و"الدرر الكامنة" (417/2).

(5) - هو: يوسف بن عبد الرّحمن بن يوسف المزّي، أبو الحجّاج، المحدث الحافظ، صاحب التصانيف المفيدة، توفي سنة 742هـ، "تذكرة الحفاظ" (1498/4)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (457/4).

(6) - "النكت" لابن حجر (259/1-265) بتصرف في النقل، وينظر: "النكت الوفية" للبقاعي (167/1-172).

## ٢. مَجْرُ الصَّالِحِينَ وَالتَّهْلِيْق

(واقطع بصحة لما قد أسنداً كذا له) يعني: أن ابن الصَّلاح قال تبعاً لمحمد بن طاهر المقدسي<sup>(1)</sup>، وأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف<sup>(2)</sup>: «إن ما رواه الشيخان، أو أحدهما بالإسناد المتصل، فهو مقطوع به، والعلم اليقيني حاصل به؛ خلافاً لمن نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلفتة الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأنه ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة»<sup>(3)</sup>.

وقد قال إمام الحرمين: «لوحلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته»<sup>(4)</sup>.

قال: «وإن قال قائل لا يحث، ولو لم يجمع المسلمون على صحتها للشك في الحث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحث، وإن كان رواه فُسَّاقاً، فالجواب: أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك فعدم الحث محكوم به ظاهراً مع احتمال باطناً حتى تستحب الرجعة».

قال: «سوى أحاديث يسيرة تكلم عليها بعض أهل التقدير كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»<sup>(5)</sup>.

(1) - وهو في كتابه "صفوة التصوف" (ص111).

(2) - هو: عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر، أبو نصر البغدادي الحنابلة، الشيخ الصالح، توفي بمكة سنة 574هـ، "السير" للذهبي (48/21)، و"شذرات الذهب" (411/6).

(3) - "علوم الحديث" (ص28)، وقول أبي نصر هذا نقله عنه الحافظ العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (69/1)، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن مراد العراقي بالنقل عن هذين الرجلين لأنهما من أهل الحديث، ينظر: "النكت" (355/1).

(4) - نقل كلام الجويني ابن الصلاح كما في "صيانة صحيح مسلم" (ص86).

(5) - "علوم الحديث" (ص29)، و"صيانة صحيح مسلم" (ص86-87).

(وقيل) إنما يفيدُ (ظناً ولى محققهم قد عزاه النّووي) وعبارته كما في تقريبه<sup>(1)</sup>: «وخالفه المحققون الأكثرون فقالوا: يفيد الظنّ ما لم يتواتر». .

وقال في "شرح مسلم"<sup>(2)</sup>: «لأنّ ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشّيخين وغيرهما، وتلقّي الأئمة بالقبول إنّما أفادنا وجوب العمل بما فيهما من غير توقّف على النّظر فيه بخلاف غيرهما، فلا يُعملُ به حتى يُنظر فيه، وتوجد فيه شروط الصّحيح، ولا يلزم من إجماع الأئمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنّه كلام النّبّي صلّى الله عليه وسلّم، وقد اشتدّ إنكار ابن برهان<sup>(3)</sup> على من قال بما قاله الشّيخ، وبالغ في تغليظه» هـ. وكذا عاب ابن عبد السّلام<sup>(4)</sup> على ابن الصّلاح هذا القول<sup>(5)</sup>.

قال البلقيني<sup>(6)</sup>: «ما قاله النّووي وابن عبد السّلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفّاظ المتأخّرين مثل قول ابن الصّلاح عن جماعة من الشّافعية كأبي إسحاق<sup>(7)</sup>، وأبي حامد الإسفرائينيين<sup>(8)</sup>، والقاضي أبي الطيّب<sup>(9)</sup>، والشيخ أبي إسحاق الشّيرازي<sup>(10)</sup>، وعن

(1) - "التقريب" للنّووي (ص62).

(2) - "شرح مسلم" (40/1).

(3) - هو: أحمد بن علي بن محمد الوكيل، أبو الفتح المعروف بابن برهان، الفقيه الشافعي الأصولي الكبير، توفي سنة 518هـ، "المنتظم" (17/225 . 226)، و"السير" (19/456)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (6/30).

(4) - هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، عز الدين أبو محمد الدمشقي الشافعي، الملقّب بسطان العلماء، توفي سنة 660هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (8/209)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (2/84).

(5) - "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص36).

(6) - هو: سراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، أبو حفص البلقيني الشافعي، توفي سنة 805هـ، "الدرر الكامنة" (2/245)، و"الضوء اللامع" للسخاوي (6/85-90)، و"البدر الطالع" للشوكاني (1/506-507).

(7) - هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الفقيه الأصولي، له كتاب "الجامع في أصول الدين"، توفي سنة 418هـ، "السير" (17/353)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (1/40).

(8) - هو: أحمد بن محمد بن أحمد الاسفرائيني، من أعلام الشافعية الكبار، فقيه أصولي متكلم، توفي سنة 406هـ، "تاريخ بغداد" (4/368)، و"السير" (17/193)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (4/61).

(9) - هو: طاهر بن عبد الله بن عمر الطّبري، فقيه أصولي جليلي، توفي سنة 450هـ، "تاريخ بغداد" (9/358)، "طبقات الشافعية الكبرى" (5/12).

(10) - هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي الشافعي، كان مشهوراً بقوة الحجّة، توفي سنة 476هـ، "المنتظم" (16/228)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (4/215)، و"السير" (18/453).

السَّرْحَسِي (1) مِنَ الحَنَفِيَّةِ، والقاضي عبد الوهَّابِ (2) مِنَ المَالِكِيَّةِ، وأبي يعلى (3)، وأبي الخطاب (4)، وابن الزَّاعُوِي (5) مِنَ الحَنَابِلَةِ، وابن فُورِكَ (6)، وأكثرِ أهلِ الكَلَامِ مِنَ الأشْعَرِيَّةِ، وأهلِ الحديثِ قاطِبَةً، ومذهبِ السَّلَفِ عَامَّةً، بل بالغَ ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ في "صفة التَّصَوُّف" (7)، فألحقَ به ما كانَ على شرطِهما، وإن لم يُجْرَها» (8).

وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ما ذكرَه النَّوَوِيُّ مُسَلِّمٌ مِنْ جِهَةِ الأَكْثَرِينَ، أَمَّا المُحَقِّقُونَ فلا، فقد وافقَ ابنُ الصَّلَاحِ أيضاً مُحَقِّقُونَ» (9).

قالَ ابنُ كثيرٍ: «وأنا معَ ابنِ الصَّلَاحِ فيما عَوَّلَ عليه، وأرشدَ إليه» (10).

قالَ السُّيوطيُّ: «وهو الذي أختاره، ولا اعتقدُ سِوَاهُ» (11).

(وفي الصَّحيح) لكلِّ من البخاريِّ ومُسلمٍ جمعًا وإفرادًا (بعضُ شيءٍ قد رُوي مُضعَّفًا) بالرَّفْعِ صفةً بعضِ شيءٍ، وفي نُسخةٍ بالنَّصْبِ بالحَالِيةِ.

(1) - هو: محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي شمس الأئمة الحنفي، متكلم فقيه أصولي، ، توفي سنة 483هـ، "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" لعبد القادر الحنفي (78/3)، و"تاج التراجم في طبقات الحنفية" لابن قطلوبغا (ص234).

(2) - هو: عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي، أبو محمد القاضي، من أعيان المذهب المالكي، صاحب التصانيف، توفي سنة 422هـ، "تاريخ بغداد" (31/11)، و"ترتيب المدارك" (220/7)، و"الديباج المذهب" (26/2).

(3) - هو: محمَّد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، أبو يعلى الحنبلي، عالم عصره في الأصول والفروع، توفي سنة 458هـ، "تاريخ بغداد" (256/2)، و"طبقات الحنابلة" (361/3)، و"السير" (89/18).

(4) - هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذاني البغدادي، إمام الحنابلة في عصره، توفي سنة 510هـ، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (479/3)، و"السير" (348/19).

(5) - هو: علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل الزَّاعُوِي، أبو الحسن البغدادي، الفقيه الحدِّث، المتوفى سنة 527هـ، "المنتظم" (278/17)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (401/1)، و"السير" (605/19).

(6) - هو: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أصولي متكلم أديب نحوي واعظ، توفي سنة 406هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (127/4)، و"السير" (214/17).

(7) - في الأصل (صفوة) بدل صفة، ولعلَّ الشارح أخذَه من "تدريب الراوي" (ص63)، فإنه أثبتَها هكذا "صفة".

(8) - "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص101)، ولابن تيمية كلام بنحوه كما في "مجموع الفتاوى" (188/13)، فلعلَّه

اختصرَه عنه، والله أعلم.

(9) - "النكت" لابن حجر (350/1)، و"النكت الوفية للبقاعي" (179-178/1).

(10) - "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص111).

(11) - "تدريب الراوي" (ص63).

قال التَّائِظُ في "شرحهِ" (1): «قوله: بعضُ شيءٍ إشارةٌ إلى تَقْلِيلِ ما ضَعَّفَ من أحاديثِ الصَّحِيحِينَ» .

قال الحافظُ ابنُ حَجْرٍ في "مُقَدِّمَةِ الفَتْحِ" (2): «وَعِدَّةُ ذَلِكَ مائَتانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، اشْتَرَكَا فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ، وَاخْتَصَّ البُخَارِيُّ بِثَمَانِيَةٍ وَسَبْعِينَ، وَمُسْلِمٌ بِمِائَةٍ» .

قال النَّوَوِيُّ في "شرح البخاري" (3): «تضعيفُ ما ضَعَّفَ من أحاديثِهِمَا مَبْنِيٌّ على عِلَلٍ لَيْسَتْ بِقَادِحَةٍ» هـ .

وقد ذَكَرَ التَّائِظُ أَنَّهُ أَلَّفَ كِتَابًا لِمَا تُكَلِّمُ فِيهِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِينَ، أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ الجَوَابِ عَنْهُ (4) .

وقال تلميذه الحافظُ ابنُ حَجْرٍ: «إِنَّ ذَلِكَ الكِتَابَ لَمْ يُبَيِّضْ، وَعُدِمَتْ مُسَوِّدَتُهُ» هـ (5) .  
قلت: قد سَرَدَ هُوَ في "مُقَدِّمَةِ فَتْحِ البَّارِي" (6) ما في صَحِيحِ البُخَارِيِّ مِنَ الأَحَادِيثِ المُتَكَلِّمِ فِيهَا، وَأَجَابَ عَنْهَا واحِدًا واحِدًا، وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ الحافظُ الرَّشِيدُ العَطَّارُ (7)، والنَّوَوِيُّ فيما يَتَعَلَّقُ بـ "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" (8) .

قال الحافظُ في "مُقَدِّمَةِ الفَتْحِ" (9): «الجوابُ مِنْ حَيْثُ الإِجْمَالُ عَمَّا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ لا رَيْبَ فِي تَقَدُّمِ البُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٍ على أَهْلِ عَصْرِهِمَا، وَمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَيْمَّةِ هَذَا الفِرْقِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (70/1).

(2) - "هدى الساري" لابن حجر (ص15)، و"النكت الوافية" للبقاعي (182/1).

(3) - "التلخيص" للنووي (245/1) بتصرف.

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص36).

(5) - "النكت" لابن حجر (356/1) بتصرف.

(6) - "هدى الساري" الفصل الثامن (ص505) وما بعدها.

(7) - هو: يحيى بن علي بن عبد الله، أبو الحسين رشيد الدين العطار، القرشي الأموي المالكي، توفي سنة 662هـ، "تذكرة الحفاظ" (1442/4)، و"شذرات الذهب" (540/7)، وقد طبع كتابه وهو: "غرر الفوائد المجموعة" مرتين؛ منها بتحقيق مشهور حسن آل سلمان.

(8) - "شرح مسلم" للنووي (44-45).

(9) - "هدى الساري" الفصل الثامن (ص505).

والعلل، فإنهم لا يختلفون أن علي بن المديني<sup>(1)</sup> كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: «ما رأى مثل نفسه»<sup>(2)</sup>، وكان محمد بن يحيى الذهلي<sup>(3)</sup> أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً.

وقال مسلم: «عرضت كتابي على أبي زرعة الرّازي، فما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح ولا علة له خرّجته»<sup>(4)</sup>، فإذا عُرف ذلك وتقرّر أنّهما لا يُرجحان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله مُعارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة<sup>(5)</sup>.

وقال الناظم في "شرحه"<sup>(6)</sup>: «روينا عن محمد بن طاهر المقدسي قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول: قال لنا أبو محمد بن حزم: ما وجدنا للشيخين في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين؛ لكل واحدٍ منهما حديث تمّ عليه في تخرجه الوهم مع إتقانهما، وحفظهما، وصحة معرفتهما، فذكر من<sup>(7)</sup> عند البخاري حديث شريك<sup>(8)</sup>، عن

(1) - هو: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم البصري، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، توفي سنة 234هـ، "طبقات ابن سعد" (308/7)، و"تهذيب الكمال" (5/21)، و"التقريب" (697/1).

(2) - "تاريخ بغداد" (18/2)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (82/52)..

(3) - هو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الهذلي النيسابوري، ثقة ثبت حافظ، توفي سنة 258هـ، "الجرح والتعديل" (125/8)، و"تاريخ بغداد" (415/3)، و"التقريب" (145/2).

(4) - "شرح مسلم" للنووي (45-44/1)، و"السير" (568/12).

(5) - "هدي الساري" لابن حجر (ص506).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (70/7)، وينظر ما قرره الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (593/12)؛ من التنبية على الأوهام التي وقع فيها شريك القاضي، وبالله التوفيق.

(7) - في الأصل بدون "من".

(8) - هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي، صدوق يخطئ كثيراً، توفي سنة 177هـ، "الجرح والتعديل" (365/4)، و"تهذيب الكمال" (462/12)، و"التقريب" (417/1).

أنسٍ في الإسراء<sup>(1)</sup>، وأنه قبل أن يُوحى إليه، وفيه شقُّ صدره، قال ابن حزم: والآفة فيه من شريك». .

قال التَّووي في "شرح مسلم"<sup>(2)</sup>: «قد جاء في هذا الحديث من رواية شريكٍ أوهامٌ أنكرها عليه العلماء، وقد نبه مُسلمٌ على ذلك بقوله: قدَّم وأخَّر وزادَ ونقصَ». وقالَ الحافظُ عبد الحقِّ في كتابه "الجمع بين الصَّحيحين"<sup>(3)</sup>: «قد روى حديثَ الإسراءِ جماعةٌ من الحفَّاظ المتقنين، والأئمة المشهورين عن أنسٍ، كابن شهابٍ وثابتِ البُنانيِّ وقتادة<sup>(4)</sup>، فلم يأتِ أحدٌ منهم بما أتى به شريكٌ، وشريكٌ ليسَ بالحافظِ عندَ أهلِ الحديثِ، والأحاديثُ التي تقدَّمت قبلَ هذا هي المعوَّلُ عليها». .

وقال الحافظُ في "مقدِّمة الفتح"<sup>(5)</sup>: «وتكلَّم ابنُ حزمٍ والقاضي عياضٌ وغيرهما على حديثِ شريكٍ، وانتصرَ له جماعةٌ منهم أبو الفضلِ بنُ طاهرٍ، فصنَّفَ فيه جزءًا». .  
والحديثُ الثَّاني عندَ مُسلمٍ حديثُ عكرمةَ بنِ عمَّارٍ عن أبي زُميل<sup>(6)</sup> عن ابنِ عبَّاسٍ قال: «كان المسلمون لا ينظرونَ إلى أبي سفيانَ، ولا يُقاعِدُونَهُ، فقالَ للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا نبيَّ الله ثلاثُ أعطيهنَّ قال: نعم، قال: عندي أحسنُ العربِ، وأجملُها أمُّ حبيبةَ بنتُ أبي سفيانٍ أزوجُكها، قال: نعم، قال: ومعاويةُ تجعلُه كاتبًا بين يديك، قال: نعم، قال: وتأمرني حتَّى أقاتلَ الكفَّارَ كما كنتُ أقاتلُ المُسلمينَ، قال: نعم»<sup>(7)</sup>.  
قال ابنُ حزمٍ: «هذا حديثٌ موضوعٌ لا شكَّ في وضعه، والآفةُ فيه من عكرمةَ بنِ عمَّارٍ»<sup>(8)</sup>.

(1) - "صحيح البخاري": كتاب التوحيد، باب (وكلم الله موسى تكليماً) برقم (7517)، (575/4).

(2) - "شرح مسلم" (177/2).

(3) - "الجمع بين الصحيحين" (127/1 . 128).

(4) - هو: قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، توفي سنة بضع عشرة ومائة، "الجرح والتعديل" (133/7)، و"تهذيب الكمال" (498/23)، و"التقريب" (26/2).

(5) - "هدى الساري" (ص 547).

(6) - هو: سماك بن الوليد الحنفي، أبو زُميل اليمامي الكوفي، لا بأس به، "الجرح والتعديل" (280/4)، و"تهذيب الكمال" (127/12)، و"التقريب" (395/1).

(7) - مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان رضي الله عنه، رقم (6565)، (53-54).

(8) - "المحلى" (24/2) بتصرف.

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن"<sup>(1)</sup> ما نصه: «قد ردَّ هذا الحديث جماعة من الحُفَّاطِ، وعَدُّوه من الأغلطِ، قال أبو الفرج بنُ الجوزي في كتاب "الكشف"<sup>(2)</sup> له: «هذا الحديث وهم من بعض الرُّوَاة لا شكَّ فيه؛ ولا تَرُدُّد، وقد اتَّهَمُوا به عكرمة بنَ عَمَّارِ رَاوِيه، وقد ضَعَّفَ أَحاديثه يحيى بنُ سعيدِ الأنصاري، وأحمد بن حنبل، ولم يُخْرِجْ عنه البخاريُّ، إمَّا أخرج عنه مُسلمٌ لقول يحيى بن معينٍ: ثقةٌ<sup>(3)</sup>، وإمَّا قلنا إنَّ هذا وهمٌ لأنَّ أهلَ التَّاريخِ أجمعوا على أنَّ أمَّ حبيبةَ كانت تحتَ عُبيدِ اللهِ بنِ جَحشٍ، وولدت له، وهاجرَ بها؛ وهما مُسلمانِ إلى أرضِ الحبشة، ثمَّ تنصَّرَ هو، وثبتت هي على دينها، فبعثَ رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلى النَّجاشيِّ يخطبُها عليه، فزوَّجَهُ إيَّاهَا، وأصدقها عنه أربعةَ آلافِ درهمٍ، وذلك سنةَ سبعٍ من الهجرة، وجاءَ أبو سفيانَ في زمنِ الهدنة، فدخلَ عليها فنَحَّت بِساطَ رسولِ اللهُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم حتى لا يجلسَ عليه، ولا خلافَ أنَّ أبا سفيانَ؛ ومعاويةَ أسلما في فتحِ مكَّة سنة ثمانٍ، ولا يُعرفُ أنَّ رسولَ اللهُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمرَ أبا سفيانَ»، وقد تكَلَّفَ أقوامٌ تأويلاتٍ فاسدةً لتصحیح الحديث، وهو غلطٌ لا ينبغي التردُّدُ فيه، والله تعالى أعلم»، كلامُ ابنِ القيمِ بلفظه.

ثمَّ بيَّن النَّاطمُ رحمه اللهُ تعالى حُكْمَ التَّعليقِ الواقعِ في الصَّحيحين، فقال: (ولهما) في صحیحيهما (بلا سندٍ) أصلاً، أو كاملٍ (أشياء) بالقصر للضرورة أي: أحاديث لم يصلاها بإسناديهما؛ بل قطعاً أوَّلَ أسانيديهما ممَّا يليهما، وهو المعروف عند أهل الحديث بـ "المعلِّق"، وهو كثيرٌ في البخاريِّ تقدَّم عدده<sup>(4)</sup>، وأكثرُه موصولٌ في موضعٍ آخر في كتابه، وإمَّا أورده مُعلِّقاً اختصاراً، ومُجانبةً للتكرار، والذي لم يصله في موضعٍ آخر مائةٌ وستونَ حديثاً، وصلها الحافظُ ابنُ حجرٍ في تأليفٍ لطيفٍ سمَّاهُ "التَّوفيقُ إلى وصلِ التَّعليق"<sup>(5)</sup>.

(1) - "تهذيب سنن أبي داود" (32/3 . 34) مطبوع بمامش "مختصر سنن أبي داود" للمنذري.

(2) - "كشف مشكل الصحيحين" لابن الجوزي (463/2 . 364).

(3) - "تاريخ ابن معين" (412/2).

(4) - تقدم (ص 147).

(5) - وله كتاب جليل حافل في هذا الباب هو "تغليق التعلیق" وهو مطبوع متداول .

وهو في "صحيح مسلم"<sup>(1)</sup> في موضع واحد في التيمم حيث قال: «وروى الليث بن سعد، فذكر حديث أبي جهم<sup>(2)</sup> بن الحارث بن الصمّة<sup>(3)</sup>: «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بير جمل، فلقى إنساناً فسلم عليه؛ فلم يرُدَّ عليه صلى الله عليه وسلم حتى وصل الحائط، فتيمم ثم ردَّ عليه»، لم يصل مسلمٌ إسناده إلى الليث، وقد أسنده البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث<sup>(4)</sup>، وفيه أيضاً موضعان في الحدود<sup>(5)</sup>، والبُيوع<sup>(6)</sup>، رواهما بالتعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً رواها بالإسناد المتصل، ثم قال بعد كل واحدٍ منهما: "ورواه فلان".

قال الناظم: «وهذا ليس من باب التعليق، إنما أراد ذكر من تابع رواية الذي أسنده عنه»<sup>(7)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" ما نصّه: «والمقصود من هذا التصنيف بالذات يعني صحيح البخاري هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة نعم، والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسرٌ ومنها مفسرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا فإنه مخلصٌ حسنٌ يندفع اعتراضٌ كثيرٌ عمّا أورده المؤلف من هذا القبيل، والله الموفق<sup>(8)</sup>، اهـ كلامه بلفظه.

(1) - مسلم: كتاب الحيض، باب التيمم (55/4).

(2) - الذي في "صحيح البخاري" (109/1): "أبو جهيم" مصغراً، ولعله تصحيف أخذه الشارح من "التدريب" (ص54).

(3) - هو: أبو جهيم ابن الحارث بن الصمّة بن عمر الأنصاري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: هو عبد الله بن جهيم، وقيل: الحارث، وقيل: غيره، وهو صحابي، بقي إلى خلافة معاوية رضي الله عنه، "الاستيعاب" لابن عبد البر (882/3)، و"الإصابة" (73/7)، و"التقريب" (378/2).

(4) - البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء، برقم (337)، (109/1) وفيه: أبو جهيم بدل أبي

جهيم.

(5) - مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا (173/11).

(6) - مسلم: كتاب المساقاة، باب استحباب الوضوء من الدّين (190/10).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (72/1).

(8) - "هدى الساري" (24).

(فإن يجزم) المعلقُ منهما بشيءٍ من ذلك بأن أتى به بصيغة الجزم، كقوله: قال فلان، أو روى فلان، أو فعل أو أمر أو ذكر أو زاد، (فصحيح) أي: فاحكم بصحته عمّن علّقه عنه؛ لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صحّ عنده عنه، ثمّ الحكم بصحة الحديث مطلقاً يتوقف على ثقة رجاله واتصاله من موضع التعليق، فإن كان فيمن أبرزه لا يُحتجُّ به، فليس فيه إلا الحكم بصحته عمّن أسنده إليه كقول البخاري: «وقال بهز بن حكيم<sup>(1)</sup> بن معاوية عن أبيه<sup>(2)</sup> عن جدّه عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ»<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «فهذا ليس من شرطه قطعاً»<sup>(4)</sup>.

قال السُّيوطيُّ في "التّدريب"<sup>(5)</sup>: «وهو حديثٌ حسنٌ مشهورٌ أخرجهُ أصحابُ السُّنن». .  
(أو ورد ممرضاً) أي: وإن أتى بصيغة التّمرّض (فلا) تصحّحه عمّن علّقه عنه، (ولكن) قال ابن الصّلاح: «ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصّحيح (يشعرُ بصحة الأصل له) إشعاراً يونسُ به، ويُركنُ إليه»<sup>(6)</sup>.

وصيغة التّمرّض (كيدكر) ويروى ويُقال، ويُقل وروى، وفي الباب عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ استعمال هذه الألفاظ في التّضعيف أكثر، وإن استعملت في التّصحیح، كقول

(1) - هو: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، أبو عبد الملك البصري، صدوق، توفي قبل 160هـ، "الجرح والتعديل" (430/2)، و"تهذيب الكمال" (259/4)، و"التقريب" (139/1) .

(2) - هو: حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، صدوق لا بأس به، "تهذيب الكمال" (202/7)، و"التقريب" (235/1) .

(3) - أخرج البخاري: كتاب الغسل، باب من اغتسل غرّياناً وحده في الخلوة (93/1) .

(4) - "علوم الحديث" (ص 27).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 55)، والحديث أخرجه: أبو داود، كتاب الحّمّام، باب ما جاء في التعرّي، حديث رقم (4017)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في حفظ العورة، حديث رقم (2769)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب التستّر عند الجماع، حديث رقم (1920)، كلّهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً.

(6) - "علوم الحديث" (ص 25).

البُخاري: ويُروى عن ابن عباس، وجرهد<sup>(1)</sup>، ومحمد بن جحش<sup>(2)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الفخذ عورة»<sup>(3)</sup>.

ثم بيّن حقيقة التعليق المعبر به في كلام الدارقطني، والحُميدي في "الجمع في الصحيحين"، وغيرهما فقال: (وإن يكن أول الإسناد) من جهة المعلق بكسر اللام (حذف) واحد فأكثر على التوالي، وعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من زواتيه (مع

(1) - هو: جرهد بن خويلد بن بجرة بن رزاح بن عدي الأسلمي، مدني له صحبه، قيل توفي سنة 61 هـ، "طبقات ابن سعد" (298/4)، و"الاستيعاب" (270/1)، و"الإصابة" (473/1).

(2) - هو محمد بن عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي، صحابي صغير، "الاستيعاب" (1373/3)، و"تهذيب الكمال" (458/25)، و"الإصابة" (21/6).

(3) - البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يذكره في الفخذ (120/1).

وأما حديث ابن عباس أخرجه: الترمذي كتاب الأدب، باب ما جاء أن الفخذ عورة، برقم (2796)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (474/1)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (228/2) من طريق أبي يحيى القنات عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً، وسنده ضعيف لضعف أبي يحيى هذا كما في "التقريب" لابن حجر (490/2)

وحديث جرهد أخرجه: أبو داود في كتاب الحمام، باب النهي عن التعري، برقم (4014)، والترمذي برقم (2795)، وأحمد (274/25)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (475/1)، والدارقطني في "سننه" (232/1)، والبيهقي في "الكبرى" (228/2)، كلهم عن مالك، عن أبي النضر، عن زُرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه عن جرهد، وحديثه وقع فيه اضطراب كبير، كما ذكره الحافظ العراقي في "التقريب والإيضاح" (ص34).

وأما حديث محمد بن جحش، فقد أخرجه: الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (475/1)، و الحاكم في "المستدرک" (738/3)، والبيهقي في "الكبرى" (228/2)، وأحمد في "المسند" (165/37) كلهم من حديث أبي كثير مولى محمد بن عبد الله بن جحش، وأبو كثير هذا مولى آل جحش اختلف فيه، فوثقه ابن حبان في "الثقات" (570/5)، وابن حجر في "التقريب" (457/2)، كما أنه اختلف عليه في إسناده ومثنته.

وبالجمله فالحديث له شواهد كثيرة يمكن أن يرتقي بها إلى درجة الصحة، ولذلك حسنه الترمذي، والحافظ العراقي في "التقريب والإيضاح" (ص34)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (474/1)، وينظر: "إرواء الغليل" للألباني (297/1).

صِيغَةَ الْجَزْمِ) كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ فِي الصَّوْمِ: قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ<sup>(1)</sup> عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَكَمِ عَنْ<sup>(2)</sup> ثُوبَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِذَا قَاءَ فَلَا يُفْطِرُ»<sup>(3)</sup>.

وكحديثِ مسلمٍ في التَّيْمُمِ عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ الذي تقدَّم قريباً<sup>(4)</sup>، كذا قال ابن الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup>. وتعبُّهُ النَّاطِمُ فقال: «قد استعمله غيرُ واحدٍ من المتأخِّرينَ في غيرِ المجزومِ به، منهمُ الحافظُ أبو الحَجَّاجِ المَرِّيُّ<sup>(6)</sup>، وكذلك النَّوَوِيُّ في كتابه "رياض الصالحين"<sup>(7)</sup> حيثُ أوردَ حديثَ عائشةَ: «أَمَرْنَا أَنْ نُنَزَلَ النَّاسَ مِنْ أَسْرِهِمْ»<sup>(8)</sup>، قال: «ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيْقًا»، مع أنَّ الصِّيغَةَ ليست بصيغَةَ جَزْمٍ كما رأيت .

(فتعليقاً عرف) عند أئمة هذا الشأن أخذاً من تعليق الجدار كما اختاره البلقيني<sup>(9)</sup>، أو من تعليق الطلاق كما اختاره الحافظ ابن حجر<sup>(10)</sup>، لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال، (ولو) حذف الإسناد (إلى آخره)، واقتصر على ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف، كقول البخاري في "كتاب العلم" وقال عمر: «تفقهوا قبل أن تسودوا»<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكن يدلّس ويرسل، توفي سنة 132هـ، "الجرح والتعديل" (141/9)، و"تهذيب الكمال" (504/31)، و"التقريب" (313/2).

(2) - في "الصحيح" (18/2) عمّر بن الحكم بن ثوبان، وليس عمرو عن ثوبان، فلعله سبق قلم من الشّارح رحمه الله، وعمر بن الحكم هو: ابن ثوبان المدني، صدوق، توفي سنة 117 هـ، "تهذيب الكمال" (307/21)، و"التقريب" (714/1).

(3) - "صحيح البخاري"، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (18/2).

(4) - (ص151).

(5) - "علوم الحديث" (ص24 . 25).

(6) - حيث إنّه أورد ما في البخاري من ذلك رامزاً له بعلامة التعليل "خت"، ينظر مثلاً: "تحفة الأشراف" (390/1).

(7) - "رياض الصالحين" للنووي (ص75)، ولكنه حكى في "التقريب" له (ص56)، ما قرّره ابن الصلاح من عدم الصحّة.

(8) - أخرجه مسلم في أول "صحيحه" (74/1).

(9) - "محاسن الاصطلاح" (ص162).

(10) - "النكت" لابن حجر (549/2).

(11) - "صحيح البخاري"، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة (38/1).

قال التَّووي في "التَّقريب"<sup>(1)</sup>: «وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوهُ فِيمَا سَقَطَ وَسَطُ إِسْنَادِهِ» .  
 قال السُّيوطيُّ في "شرحه"<sup>(2)</sup>: «لَأَنَّ لَهُ اسْمًا يَخْصُهُ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ، وَالْإِرْسَالِ، وَالْإِعْضَالِ» .  
 (أَمَّا الَّذِي لَشَيْخِهِ عَزَا بِقَالَ) يعني: أَنَّ مَا نَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ لِبَعْضِ شُيُوخِهِ بِ "قَالَ"، أَوْ  
 "زَادَ"، أَوْ نَحْوَهُمَا مِنْ صِيغِ الْجَزْمِ، فَلَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ التَّعْلِيقِ عَنْ شُيُوخِ شُيُوخِهِ، وَمَنْ فَوْقَهُمْ، بَلْ  
 (فَكَنْدِي عِنْعِنَةً) أَي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَعْنَنِ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِشَرْطِ اللَّقَاءِ، وَالسَّلَامَةِ مِنَ  
 التَّدْلِيسِ؛ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ<sup>(4)</sup>، وَالْمَرْزِيُّ<sup>(5)</sup>، وَالتَّنَاطُمُ<sup>(6)</sup> .  
 (كَخَبَرِ الْمَعَارِفِ) تَمَثِيلٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِتَحْدِيثِهِ، وَلَا بِمَا  
 يَقُومُ مَقَامَهُ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ الْأَشْرَبَةِ مِنْ "صَحِيحِهِ"<sup>(7)</sup>: «قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ<sup>(8)</sup>، حَدَّثَنَا  
 صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ<sup>(9)</sup>، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ<sup>(10)</sup>، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ<sup>(11)</sup>،.....» .

(1) - "التَّقريب" مع شرحه "التدريب" (ص 108).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 108).

(3) - "علوم الحديث" (ص 24-25).

(4) - "الاقتراح في محاسن الإصطلاح" (ص 281).

(5) - "تحفة الأشراف" (390/1)، وهو كالمثال في هذا الباب.

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (75/1-76) .

(7) - البخاري: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحلُّ الخمر (62/4)، والحديث وصله جماعة منهم: الطبراني في

"مسند الشاميين" (ص 334)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (221/10)، من طرق شتى عن هشام بن عمار به.

وأخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب ما جاء في الخبز برقم (4039)، بإسناده من طريق بشر بن بكر، عن عبد الرحمن

بن يزيد.... فذكر الحديث، وهذه متابعة قوية من بشر بن بكر لصدقة بن خالد بإسناد صحيح كما حَقَّقَه العلامة الألباني

في "الصحيحة" (140/1).

(8) - هو: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، أبو الوليد الدمشقي، صدوق مُقرئ من كبار العاشرة،

توفي سنة 245هـ، "الجرح والتعديل" (66/9)، و"تهذيب الكمال" (242/30)، و"التقريب" (268/2) .

(9) - هو: صدقة بن خالد الأموي، أبو العباس الدمشقي، ثقة، توفي سنة 180هـ، "طبقات ابن سعد" (469/7)،

و"تهذيب الكمال" (128/13)، و"التقريب" (435/1).

(10) - هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عُثْبَةَ السُّلَمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الدَّارَانِيُّ، ثقة، توفي سنة 154هـ، "الجرح

والتعديل" (299/5)، و"تهذيب الكمال" (5/18)، و"التقريب" (595/1).

(11) - هو: عطية بن قيس الكلابي، أبو يحيى الشامي، توفي سنة 121هـ، "طبقات ابن سعد" (460/7)، و"تهذيب

الكمال" (153/20)، و"التقريب" (678/1).

حدَّثني عبد الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ<sup>(1)</sup> قال: حدَّثني أبو عَامِرٍ أو أبو مالِكِ الأَشْعَرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لِيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ»، فهذا له حكمُ الاتِّصَالِ؛ لأنَّ هشامَ بنَ عَمَّارٍ من شُيُوخِ البُخَارِيِّ حَدَّثَ عنه بأحاديثٍ، والبُخَارِيُّ لم يُوصَفْ بالتَّدْلِيسِ<sup>(2)</sup>.

الحِرُّ: بكسرِ الحاءِ أصلُهُ حِرْحٌ، وهو الفَرْجُ<sup>(3)</sup>، والمعازِفُ الملاهي كالعُودِ، والطُّبُورِ، الواحدُ عُزْفٌ، أو مِعْرَفٌ كمنبرٍ ومكنسَه، والعازِفُ اللَّاعِبُ بها، والمغْيِي كما في القاموسِ<sup>(4)</sup>، وغيره<sup>(5)</sup>.  
(لا تَصْغ) بفتحِ التَّاءِ أي: لا تَمَلْ؛ من صَغَا يَصْغِي، أو من صَغِيَ بكسرِ الغينِ يَصْغَى إذا مالَ، أو بضمِّ التَّاءِ أي: لا تَسْتَمِعَ من أصغَى إليه إذا استمعَ له<sup>(6)</sup>، (ل) قولُ الإمامِ أبي مُحَمَّدٍ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ سَعِيدِ (ابنِ حَزْمٍ) الظَّاهِرِيُّ؛ المتوفى سنةً ستٍّ وخمسينَ وأربعمائةَ رحمةُ اللهِ تعالى<sup>(7)</sup>، (المُخَالَفِ) في ذلكَ حيثُ قالَ في كتابه "المحلِّي"<sup>(8)</sup>: «هذا حديثٌ منقطعٌ لم

(1) - هو: عبد الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمِ الأَشْعَرِيُّ، محتَلَفٌ في صُحْبَتِهِ، ذكره العجلي في كبار ثقات التابعين، توفي سنة 78هـ، "طبقات ابن سعد" (441/7)، و"تاريخ الثقات" للعجلي (297)، و"تهذيب الكمال" (339/17)، و"الإصابة" (350/4).

(2) - لكن جاء في ترجمة مُحَمَّدِ بنِ يحيى الدُّهليِّ من "خلاصة تهذيب تهذيب الكمال" لأحمد بن عبد الله الخزرجي (ص363): «روى عنه البخاري ويدلِّسه»، وقال الدُّهلي في "الكاشف" (229/2): «لا يكاد البخاري يفصح باسمه لما وقع بينهما» اهـ، ينظر: "النكت" لابن حجر (547/2)، و"فتح المغيث" (105/1).

(3) - "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (366/1).

(4) - "القاموس المحيط" (ص753).

(5) - "تهذيب اللغة" للأزهري (86/2)، و"تاج العروس" للزبيدي (155/24).

(6) - ينظر: "تهذيب اللغة" للأزهري (148/8)..

(7) - ترجمته في: "الصلة" (31/2)، و"جنود المقتبس" (ص449)، و"بغية الملتبس" (543/2)، و"السير" (184/18).

(8) - "المحلِّي" لابن حزم (332/9)، ويُعجَّب من ابن حزم في هذا؛ لأنَّه قال في كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" (21/2): «وإذا علمنا أنَّ الرَّاوي العَدْلُ قد أدرك من روى عنه من العُدول فهو على اللَّقاء والسَّماع...، وسواء قال: حدَّثنا، أو أنبأنا، أو قال: عن فلان، أو قال: قال فلان فكلُّ ذلك محمول على السَّماع منه» اهـ، فلا ندري ما وجه تضعيفه لهذا الحديث.

وهذه المطاعن التي ذكرها أحكم ابن القيم الإجابة عنها بما خلاصته:

- أنَّ البُخَارِيَّ قد لقي هشامَ بنَ عَمَّارٍ وسمع منه، فروايته عنه بالنعنة محمولة على الاتِّصَالِ؛ لتحقُّقِ شرطِ المعاصرة والسَّماع.

يَتَّصِلُ ما بينَ البخاري وصدقة بن خالدٍ، ولا يصحُّ في هذا الباب شيءٌ أبداً، وكلُّ ما فيه فموضوع» ، وكان من حقِّه أن يقول: وهشام بدل صدقة<sup>(1)</sup>.

قال ابن الصَّلاح: «أخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيحٌ معروفٌ الاتِّصالِ بشرطِ الصَّحيح، والبخاريُّ قد يفعلُ ذلكَ لكونِ الحديثِ معروفاً من جهةِ الثِّقات عن الشَّخصِ الذي علَّقه عنه، أو لكونه ذكره في مواضعٍ أُخَرَ<sup>(2)</sup> من كتابه متصلاً، وبغير ذلك من الأسباب التي لا يصحُّبها خللُ الانقطاع»<sup>(3)</sup>. اه كلامُ ابن الصَّلاح بلفظه.

قال النَّاطمُ: «والحديثُ متَّصلٌ من طُرُقٍ من طريقِ هشامٍ وغيره، قال الإسماعيليُّ في "المستخرج"<sup>(4)</sup>: حدَّثنا الحسنُ بنُ سفيان النَّسويُّ الإمامُ قال: حدَّثنا هشامُ بنُ عمَّارٍ فذكره، وقال الطَّبْرانيُّ في "مسند الشَّاميين"<sup>(5)</sup>: حدَّثنا محمَّد بنُ يزيد بنُ عبد الصَّمَد؛ حدَّثنا هشامُ بنُ عمَّارٍ، فذكره»<sup>(6)</sup>.

قلت: لكن قال الحافظ ابن حجرٍ: «وقد يستعملُ البخاريُّ هذه الصِّيغةَ فيما لم يسمعه من مشايخه في عدَّة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة: "قال فلان"، ثمَّ يوردها في موضعٍ آخرٍ بواسطةٍ بينه وبينهم؛ لكن ليس ذلكَ مُطَرِّداً في كلِّ ما أورده بهذه الصِّيغة، لكن مع هذا الاحتمالِ لا يُجْمَلُ جميعُ ما أورده بهذه الصِّيغة على أنَّه سمعه من شيوخه»<sup>(7)</sup>.

= . أن الثقات الأثبات وصلوه عن هشام بن عمَّار .

. أن هذا الحديث قد صحَّ من غير طريق هشام هذا؛ كما عند الإسماعيلي في "المستخرج".

. أن إدخال البخاري هذا الحديث في الصحيح أصلاً؛ دالٌّ على ثبوته عنده عن هشام، هذا على تقدير أنَّه لم يلقه.

- أن من عادة البخاري حرصه على إضافة الحديث إلى من علَّقه عنه إذا كان صحيحاً عنده على صيغة الجزم "قال فلان"، وأما ما كان فيه علَّة فيقول فيه: "ويُذكر عن فلان"، "تهذيب سنن أبي داود" لابن القيم (271/5 . 272)، وينظر: "صيانة صحيح مسلم" لابن الصَّلاح (ص 82 . 83)، و"فتح الباري" (66/10 . 67).

(1) - ينظر: "فتح الباقي" (80/1).

(2) - في "علوم الحديث" (ص 68): "موضعٍ آخر".

(3) - "علوم الحديث" (ص 68).

(4) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (80/1).

(5) - "مسند الشَّاميين" (334/1).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (80/1).

(7) - "هدى الساري" ص (21) بتصرف.

وقد مثل ابن الصّلاح<sup>(1)</sup> للتعلّيق بقول البخاريّ: قال عفّان<sup>(2)</sup>، وقال القعنيّ<sup>(3)</sup>، وكلاهما شيخ له، فإذا بنينا على ما للناظم يَكُونُ متّصلاً بحُكْمِ المُعنعن، وإذا بنينا على ما لابن حجرٍ يَكُونُ تعليقاً له حُكْمُ التّعاليق، وفي كلام الحافظين أبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده<sup>(4)</sup>، وأبي جعفرٍ أحمد بن حمدان الحيريّ الجزمُ بأنّه إذا قال: قال لي فهو إجازة<sup>(5)</sup>، فتحصّل أنّ المسألة ذات خلافٍ، وإن كان الصّحيح فيها ما ذكره الناظم تبعاً لابن الصّلاح، والنّوويّ<sup>(6)</sup>، وابن دقيق العيد<sup>(7)</sup>، والمزّي<sup>(8)</sup>، والله تعالى أعلم.

(1) - "علوم الحديث" (ص25).

(2) - هو عفّان بن مسلم بن عبد الله الصّفّار، أبو عثمان البصريّ، ثقة ثبت، توفي سنة 219 أو 220هـ، "الجرح والتعديل" (30/7)، و"تهذيب الكمال" (160/20)، و"التقريب" (679/1).

(3) - هو: عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنيّ الحارثي، أبو عبد الرّحمن، أحدُ الأعلام، ثقة عابد، توفي سنة 221هـ، "طبقات ابن سعد" (302/7)، و"تهذيب الكمال" (136/16)، و"التقريب" (535/1).

(4) - هو: محمد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله العبدي، المحدث الحافظ الإمام، صاحب التّصانيف، توفي سنة 395هـ، "أخبار أصبهان" لأبي نعيم (306/2)، و"طبقات الحنابلة" (299/3)، و"السير" (28/17).

(5) - نقل كلام ابن حمدان الحيريّ ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص70)، ونقل كلام ابن منده الناظم في "شرح التنصرة والتذكرة" (76/1)، والسّخاوي في "فتح المغيث" (106/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص108).

(7) - "الاقتراح" (ص280 . 281).

(8) - "نخفة الأشراف" (282/9).

## نقله إلى حديث من المجتبر المعتمدة

أي: التي اشتهرت نسبتها إلى مؤلفيها كالكتب الستة، والموطأ، والمُسند، وأمثالها، وقدَّم النَّاطِمُ هذا على الحَسَنِ المِشَارِكِ لِلصَّحِيحِ فِي الحُجِّيَّةِ لِمِشَاهِمَتِهِ لِلتَّعْلِيْقِ فَقَالَ:

وَأَخَذُ مَثَنٍ مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلٍ      أَوْ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاعَ قَدْ جَعَلَ  
عَرَضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْتَرَطُ      وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ أَصْلٌ فَقَطُ

قوله: (وَأَخَذُ) مبتدأ خبره جملة "قد جعل"، يعني: أَنْ أَخَذَ حَدِيثٌ مِنْ كِتَابٍ مِنَ الكُتُبِ المعتمدة للعَمَلِ بمضمونه في الفضائل والترغيبات، وكذا الأحكام التي لا يجدُ الآخذ فيها نصًّا لإمامه، أو يكونُ إمامه قد علَّقَ قوله فيه على ثبوت الخبر، أو للاحتجاج به لذي مذهبٍ من المذاهبِ حيثُ (ساع) بمُهْمَلَةٍ ثم مُعْجَمَةٍ أَي: جازَ لِلاِخِذِ ذَلِكَ بَأَن كَانَ مُتَأَهِّلًا لِذَلِكَ؛ بَأَن كَانَ عالِمًا بمضمون الحديث؛ لَهُ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ المَرَادِ بِهِ فِي العَمَلِ والاحتجاج. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَالأَهْلِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ بِحَسَبِهِ»<sup>(1)</sup>.

(قد جعل) ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup> وَقَبْلَهُ الشَّافِعِيُّ<sup>(3)</sup> شَرْطًا لِجَوَازِ ذَلِكَ، أَن يَكُونَ ذَلِكَ الكِتَابُ المَأخُودُ مِنْهُ ذَلِكَ الحَدِيثَ مُقَابَلًا بِمُقَابَلَتِهِ هُوَ، أَوْ بِمُقَابَلَةِ ثِقَةٍ غَيْرِهِ عَلَى أَصُولٍ صَحِيحَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِرَوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ إِنْ تَنَوَّعَتْ رَوَايَاتُ ذَلِكَ الكِتَابِ كَالفِرْبَرِيِّ، وَالنَّسْفِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ شَاكِرٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْبُخَارِيِّ؛ لِتَحْصُلِ لَهُ بِذَلِكَ الثِّقَّةُ بِصِحَّةِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ الأَصُولُ.

وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ فِي "تَقْرِيبِهِ"<sup>(4)</sup>: «فَإِنْ قَابَلَهَا بِأَصْلِ مُحَقَّقٍ مُعْتَمَدٍ أَجْزَاءَ لِحُصُولِ الثِّقَّةِ بِهِ». قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(5)</sup>: «وَقَدْ فَهَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ الاِشْتِرَاطَ، وَليْسَ فِيهِ مَا يُصَرِّحُ بِهِ، وَلا مَا يَقْتَضِيهِ لِتَصْرِيحِهِ فِي قِسْمِ الحَسَنِ بِاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ نُسَخَ

(1) - فتح المغيث " (110/1).

(2) - "علوم الحديث" (ص 29).

(3) - ينظر: "الرسالة" (ص 382).

(4) - "التقريب" للنووي (ص 71) مع "التدريب".

(5) - "تدريب الراوي" (ص 71).

الترمذي تختلف في قوله: حسنٌ أو حسنٌ صحيحٌ، فينبغي أن تُصحح أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه»<sup>(1)</sup>، فأشار بـ"ينبغي" إلى الاستحباب» .

قال الناظم: «وهو كذلك»<sup>(2)</sup> .

قلت: فصواب بيت الناظم على هذا أن يكون:

عَرَضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُصْطَفَى وَقَالَ يَجِيءُ النَّوْيُ أَصْلًا كَفَى .

قلت ولا بن حَيْرٍ امتِنَاغٌ نَقْلٌ سِوَى مَرُورِيَّةِ إِجْمَاعٍ

قوله: (امتِنَاغٌ نَقْلٌ) مبتدأ ومُضَافٌ إليه، (وَإِجْمَاعٌ) خبره.

لَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ شَرْطَ ابْنِ الصَّلَاحِ لِمَنْ أَرَادَ أَخَذَ حَدِيثٍ مِنْ كِتَابٍ أَحَبَّ أَنْ يَذْكَرَ أَنَّ الْإِمَامَ الْحَافِظَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ حَيْرِ . بفتح المعجمة وسكون التَّحْتِيَّةِ . بنِ عُمَرَ بْنِ خَلِيفَةَ الْإِشْبِيلِيَّ اللَّمْتُونِيَّ الْأُمَوِيَّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ شُدُودًا<sup>(4)</sup> ، خَالَ أَبِي الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيَّ<sup>(5)</sup> ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ عَنْ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً . رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .<sup>(6)</sup> ، خَالَفَ ابْنَ الصَّلَاحِ فَقَالَ فِي أَوَّلِ "بِرْنَاجِهِ"<sup>(7)</sup> الْمَشْهُورِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي أَسْمَاءِ شَيْوْخِهِ وَمُرُورِيَّاتِهِ مَا نَصَّهُ: «اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ مَرُورِيًّا، وَلَوْ عَلَى أَقَلِّ وُجُوهِ الرِّوَايَاتِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(8)</sup> .

(1) - "علوم الحديث" (ص36).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (82/1).

(3) - هكذا في بعض نسخ الألفية، وفي كثير منها: (جزم). ينظر: "فتح الباقي" (83/1).

(4) - لأنه ليس منسوباً إلى بني أمية بل إلى بلدة هي: "أمو"، قال ابن حجر: (هو جبل بالمغرب)، ينظر: "التكملة لكتاب

الصلة" (164/3)، و"تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" لابن حجر (50/1)، و"فتح المغيث" (113/1)

(5) - هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي، أبو القاسم السُّهَيْلِيَّ الأندلسي، المالقي الضَّرِير، علامة

حافظ أديب، توفي سنة 581هـ، "بغية الملتبس" (477/2)، و"التكملة لكتاب الصِّلة" (164/3)، و"السير"

(157/21).

(6) - ترجمته في: "بغية الملتبس" (104/1)، و"التكملة لكتاب الصِّلة" (209/2)، و"السير" (85/21).

(7) - الذي طبع باسم: "فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدَّوَاوِينِ المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف أبو بكر محمد بن

خير الأموي الإشبيلي"، بتحقيق فرنسشكة قدره زيدنين وخليان رباره، دار الخانجي.

(8) - أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، (49/1 رقم 108) من حديث

أنس رضي الله عنه، ومسلم: في "مقدمة صحيحه" (84/1) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي بعض الروايات (من كذب علي) <sup>(1)</sup> مطلقاً بدون تقييد» هـ <sup>(2)</sup>، كلام ابن خبير نقله النَّاطِمُ في كتابه "طرح التَّشْرِيْبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ" <sup>(3)</sup> ولم يتعقبه. وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ <sup>(4)</sup> كما في "التَّدرِيبِ" <sup>(5)</sup> للسيوطي فقال: «نقلُ الإجماعِ عجيبٌ، وإنما حُكِيَ ذلكَ عن بعضِ المُحدِّثين، ثمَّ هو مُعَارِضٌ بنقلِ ابنِ بُرهانٍ إجماعَ الفقهاءِ على الجوازِ فقال في "الأوسط": ذهبَ الفقهاءُ كافةً إلى أنَّه لا يتوقَّفُ العملُ بالحديثِ على سماعه، بل إذا صحَّ عندهُ النُّسخةُ <sup>(6)</sup> جازَ له العملُ بها، وإن لم يسمَع» <sup>(7)</sup>.

وحكى الأستاذُ أبو إسحاقِ الإسفرايينيُّ الإجماعَ على جوازِ النَّقلِ من الكُتُبِ المعتمَدة، ولا يُشترطُ اتِّصالُ السَّنَدِ إلى مُصنِّفيها <sup>(8)</sup>.

وقال السيوطيُّ في "التَّدرِيبِ" <sup>(9)</sup>: «وذلكَ شاملٌ لكُتُبِ الحديثِ، والفقهِ».

وقال إلكيا الطَّبريُّ <sup>(10)</sup> في تعليقه: «من وجدَ حديثاً في كتابٍ صحيحٍ؛ جازَ له أن يرويَهُ، ويحتجَّ به» <sup>(11)</sup>.

= وهو حديث متواتر روي عن أكثر من مئة صحابي، وله عنهم مئات الطرق والأسانيد، وللحافظ الطبراني جزء في تخريج طرقه وسياق رواياته طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد بالأردن.

(1) – البخاري في الباب المذكور أنفا برقم 107، من حديث الزبير رضي الله عنه.

(2) – فهرست ابن خبير " (ص 17).

(3) – "طرح التَّشْرِيْبِ" للعراقي (17/1).

(4) – هو: محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين، أبو عبد الله المصري الزركشي الشافعي، العلامة المحرر صاحب التصانيف، توفي سنة 774هـ، "الدرر الكامنة" (397/3)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهبة (227/3).

(5) – "تدريب الراوي" (ص 71).

(6) – قال بعدها في "البحر المحيط" (319/4): "من الصَّحِيحِينَ مثلاً أو من السُّنَنِ".

(7) – نقله الزركشي في "البحر المحيط" (319/4) عن ابن برهان في "الأوسط" بمعناه.

(8) – نقله عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 72).

(9) – "تدريب الراوي" (ص 72).

(10) – هو: علي بن محمد بن علي الطَّبري، أبو الحسن إلكيا الهَرَّاسِي، الفقيه الشافعي المفسِّر، توفي سنة 504هـ، "المنتظم" لابن الجوزي (17/122)، و"السير" (19-350)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (231/7).

(11) – نقله عنه في "البحر المحيط" (319/4) بمعناه مختصراً.

وفي جواب عز الدين ابن عبد السلام لسؤال أبي محمد عبد الحميد<sup>(1)</sup>: «وأما الاعتمادُ على كتبِ الفقه الصَّحيحةِ الموثوقِ بها، فقد اتَّفَقَ العلماءُ في هذا العَصْرِ عليه؛ لأنَّ التَّيَقُّنَ قد حصَلتْ بها، كما تحصَّلُ بالروايةِ، ومَن اعتقدَ أنَّهم اتَّفَقوا على الخطأِ في ذلك؛ فهو أولى بالخطأِ منهم، وقد رجَعَ الشَّارِعُ إلى قولِ الأطبَّاءِ في صُورٍ، وليست كتبُهم مأخوذةً في الأصلِ إلاَّ عن قومٍ كُفَّارٍ، ولكن لَمَّا بعدَ التَّدليسِ فيها اعتمدَ عليها، كما اعتمدَ في اللُّغَةِ على أشعارِ العَرَبِ، وهم كُفَّارٌ لبعْدِ التَّدليسِ، وكتبُ الحديثِ أولى بذلك من كتبِ الفقهِ وغيرها، لاعتنائهم بضبطِ النُّسخِ وتحريِّرها، فمن قالَ إنَّ شرطَ التَّخريجِ من كتابٍ يتوقَّفُ على اتِّصالِ السَّنَدِ إليه فقد خرَّقَ الإجماعَ»<sup>(2)</sup>.

ثمَّ قالَ الزُّركشيُّ: «واستدلَّه على المنعِ بالحديثِ المذكورِ<sup>(3)</sup> أعجَبُ وأعجَبُ؛ إذ ليسَ في الحديثِ اشتراطُ ذلك، وإمَّا فيه تحريمُ القَوْلِ بنسبةِ الحديثِ إليه حتَّى يتحقَّقَ أنَّه قاله، وهذا لا يتوقَّفُ على روايته، بل يكفي في ذلك علمُه بوجوده في كتبٍ من خرَّج الصَّحيح، أو كونه نصًّا على صحَّته إمامًا، وعلى ذلك عمَلُ النَّاسِ»<sup>(4)</sup>.

وقال زكرياءُ الأنصاريُّ في شرح هذا المحلِّ ما نصُّه: «وفي مُطابَقَةِ دليله لدعوَاهُ نظرٌ، إذ لا يُقالُ لمن نقلَ من صحيحِ البخاريِّ مثلاً حديثاً ولا روايةً له به أنَّه كذبَ على رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم»<sup>(5)</sup> هـ كلامُهُ بلفظه.

(1) - هو: أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات بن عمران، ابن أبي الدنيا الصَّدِّي الطرابلسي المالكي، توفي سنة 684هـ، "الديباج المذهب" لابن فرحون (25/2)، و"شجرة النور الزكية" (192/1).

(2) - "البحر المحيط" للزركشي (376/3-377)، و"تدريب الراوي" (ص72).

(3) - يريد بذلك حديث: (من كذب علي متعمدا)، وقد تقدم أنفاً تخريجه.

(4) - الذي يظهر أنَّ هذا من جواب عز الدين ابن عبد السلام؛ لا من كلام الزُّركشي، والشَّارِح نقله بواسطة السيوطي في "التدريب" (ص72)، وهو الذي يدلُّ عليه صنيع السيوطي، والله أعلم.

(5) - "فتح الباقي" (83/1)، وقال البقاعيُّ في "النكت الوفية" (216.216/1): «إنَّ معنى هذا البيت مشكلاً جداً منطوقاً ومفهوماً، أمَّا منطوقاً فإنَّه صرَّحَ أنه لا يسوغ لأحد الجزمُ بما وجده من الأحاديثِ الصَّحيحة التي ليس له بها رواية أصلاً، وأمَّا مفهوماً فإنه يقتضي أنَّه إذا وجدَ حديثاً له به روايةٌ ساغ له الجزمُ به، سواء كان ضعيفاً، أو كان غير ضعيفٍ، وهذا لا يُوافق عليه أحد، ولكنَّ ذكره لحديث: "من كذب"، يدلُّ على أنَّ كلامه ليس على ظاهره، وأنَّ مراده الرَّجْرَج عن الجزم بما لم يعرف كونه حجة...، وكأنه أراد هذا المعنى، فانقلب التَّعبير عنه» اهـ بتصرف.

وقال الشيخ زروق<sup>(1)</sup> في "قواعد التصوف"<sup>(2)</sup> ما نصُّه: «قاعدة: ما دُوِّنَ من كلام الأئمة في كلِّ فنِّ فهو حُجَّةٌ لثبوته بتداوله، ومعرفة أصله، وصحَّة معناه وإيضاح مبناه، وتداوله بين أهله، واشتহার مسائله عند أئمة، مع اتصال كلِّ عمَّن قبله، فلذلك صحَّ اتِّباعها ولزِم، وإن انقضت الروايات في أفرادها» هـ كلامه بلفظه.

(1) – هو: أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البُرُنُسي، أبو العباس الفاسي المالكي، علامة فقيه صوفي، توفي سنة 899هـ،

"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسَّخاوي (222/1)، و"شجرة النور الزكية" (267/1).

(2) – "قواعد التصوف" (ص 41 . 42).

## القسم الثاني من أقسام السنن: السنن

الحسنُ المعروفُ مخرجا وقد اشتهرت رجاله بذاك حدُّ  
حَمْدٌ.....

إعلم أنّ الحَسَنَ لَهُ مَعْنَيَانِ: لُغَوِيٌّ وَهُوَ: مَا تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ، وَتَمِيلُ إِلَيْهِ وَتَرْتَاخُ لَهُ<sup>(1)</sup>.  
وَاصْطِلَاحِيٌّ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي حَدِّهِ، وَالسُّرُّ فِي ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ  
كَثِيرٍ<sup>(2)</sup> وَابُلْقِينِيُّ<sup>(3)</sup> وَغَيْرُهُمَا: أَنَّ الْحَسَنَ لَمَّا تَوَسَّطَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ كَانَ شَيْئًا يَنْقَدِخُ فِي  
نَفْسِ الْحَافِظِ، وَرَبَّمَا قَصُرَتْ عِبَارَتُهُ عَنْ بَيَانِهِ كَمَا قِيلَ فِي الْإِسْتِحْسَانِ<sup>(4)</sup>، فَلِهَذَا صَعُبَ تَعْرِيفُهُ.  
ثُمَّ أَخْبَرَ النَّاطِمُ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup> أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا سَلِيمَانَ حَمْدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
خَطَّابٍ، يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى زَيْدِ بْنِ خَطَّابٍ شَهِيدِ الْإِمَامَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(6)</sup> - الْبُسْتِي شَارِحِ صَحِيحِ  
الْبُخَارِيِّ، وَسَنَّ فِي أَبِي دَاوُدَ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(7)</sup>، حَدَّ الْحَسَنِ فِي  
مُقَدِّمَةِ شَرْحِهِ لِلسُّنَنِ الْمَسْمُومَةِ "بِمَعَالِمِ السُّنَنِ"<sup>(8)</sup> بِقَوْلِهِ: «الْحَسَنُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ  
وَاشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمَلُهُ عَامَّةُ  
الْفُقَهَاءِ.» هـ

(1) - "تهذيب اللغة" للأزهري (182/4)، و"القاموس المحيط" (ص1072) مادة "حسن".

(2) - "اختصار علوم الحديث" (ص113).

(3) - "محاسن الاصطلاح" (ص176).

(4) - ينظر في تعريف الاستحسان ووقوع الخلاف فيه: "المستصفى" للغزالي (409/1)، و"البحر المحيط" للزرکشي

(87/6)، و"شرح الكوكب المنير" للفتوحى (431/4)، و"إرشاد الفحول" للشوكاني (ص786)، وغيرها.

(5) - "علوم الحديث" (ص29).

(6) - هو: زيد بن الخطَّاب بن ثقييل بن عبد العزَّى العدوي، أخو عمر بن الخطاب لأبيه رضي الله عنهم، صحابي، توفي

بإمامة سنة 12هـ، "طبقات ابن سعد" (374/3)، و"الاستيعاب" (550/2)، و"الإصابة" (604/2).

(7) - ترجمته في: "الأنساب" (226/2)، و"السير" (25/17)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (290-282/3).

(8) - "معالم السنن" (6/1).

قوله: (مَخْرَجًا) بالنَّصْبِ تَمييزٌ مُحوَّلٌ عن النَّائبِ أي: المعروفِ مخرجه، أي زوائده؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم مخرَجٌ خرجَ منه الحديثُ ودارَ عليه، احترازًا من المنقطعِ والمعْضِلِ والمدلَّسِ . بفتح اللام . قبلَ أن يتبيَّنَ تدليسُه، إذ لا يعرفُ مخرَجَ الحديثِ منها .

قوله: (وقد اشتهرت رجاله) أي: بالعدالة والضبطِ اشتهارًا دونَ اشتهارِ رجالِ الصحيح، وقد اعترضَ ابنُ دقيقِ العيدِ في مُختصره المسَمَّى "بالاقتراح"<sup>(1)</sup>، وابنُ الصَّلاحِ في "المقدِّمة"<sup>(2)</sup>، وابنُ جماعةِ بدرِ الدِّينِ مُحَمَّد بنِ إبراهيم الكِناني الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وسبعمائة<sup>(3)</sup> في "المنهلِ الرُّويِ في الحديثِ النَّبوي"<sup>(4)</sup> "على هذا الحدِّ بأنَّه صادقٌ أيضًا على الصحيح، فيدخلُ الصحيحُ في حدِّ الحسنِ . قال الناظم: «وهو اعتراضٌ مُتَّجِهٌ»<sup>(5)</sup> .

وأجاب تاجُ الدِّينِ التَّبريزيُّ<sup>(6)</sup>: «بأنَّه سيأتي أنَّ الصحيحَ أخصُّ منه، ودُخولُ الخاصِّ في حدِّ العامِّ ضروريٌّ، والتَّقْييدُ بما يخرجُه عنه مُحلٌّ بالحدِّ»<sup>(7)</sup> . وقال ابنُ جماعة: «يردُّ أيضًا على هذا الحدِّ: حديثٌ ضعيفٌ عُرفَ مخرجه، واشتهرتِ رجالُه بالضعفِ»<sup>(8)</sup> .

وقال زكرياءُ الأنصاريُّ: «وبما قرَّرته في الاشتهارِ<sup>(9)</sup> سقطَ الاعتراضُ بأنَّ الخطَّابي لم يميِّز الحسنَ من الصحيح، ولا من الضَّعيفِ»<sup>(10)</sup> هـ .

(1) - "الاقتراح" (ص 230).

(2) - "علوم الحديث" (ص 30).

(3) - ترجمته في: "الدرر الكامنة" (3/280).

(4) - "المنهل الروي" (ص 36).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (1/85).

(6) - هو: علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي، أبو الحسن الشافعي، صاحب التصانيف، توفي سنة 746هـ، "طبقات الشافعية" للإسنوي (1/154)، و"الدرر الكامنة" (3/72).

(7) - ينظر: "النكت" للزركشي (1/305)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/85)، و"فتح المغيث" (1/117).

(8) - "المنهل الروي" (ص 36)، بتصرف.

(9) - يعني في قول الخطابي: "واشتهرت رجاله".

(10) - "فتح الباقي" (1/85).

(وقال الترمذي ما سلم، من الشذوذ مع راو ما اتهم، بكذب ولم يكن فرداً ورد) ذكر الناظم أن الإمام أبا عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي؛ الثقة الحجة في باب العلال التي في آخر كتابه "الجامع" عرف الحسن بقوله: «ما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن وإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يثبتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن» هـ (1).

قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق: «لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحاً، إلا وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواه غير متهمين، بل ثقات» (2).

وقال ابن الصلاح: «ليس في كلام الخطابي، ولا الترمذي ما يفصل الحسن من الصحيح» (3).

(قلت وقد حسن بعض ما انفرد) قال الناظم معترضاً على الترمذي قوله: «ويروى من غير وجه نحو ذلك» بأنه حسن أحاديث لا تروى من وجه آخر، كحديث إسرائيل (4) عن يوسف بن أبي بردة (5) عن أبيه عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من

(1) - "علل الترمذي الصغير" (413/5)، مطبوع مع "سنن الترمذي".

(2) - "النفح الشذوي" لابن سيد الناس (268/1)، و"النكت" للزركشي (309/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (85/1)، وقد نص الحافظ العراقي في "التقييد والايضاح" (ص45) أن ذلك في كتابه "بغية النقاد".

(3) - "علوم الحديث" (ص30).

(4) - هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، توفي سنة 160هـ، وقيل: بعدها، "الجرح والتعديل" (330/2)، و"تهذيب الكمال" (515/2)، و"التقريب" (88/1).

(5) - هو: يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، وثقة العجلي وابن حبان، "تاريخ الثقات" للعجلي (ص485)، و"الثقات" لابن حبان (638/7)، و"التقريب" (343/2).

الخلاء قال: غفرانك»<sup>(1)</sup>، فإنه قال فيه: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة<sup>(2)</sup> .

وأجاب أبو الفتح ابن سيّد الناس اليعمرى في شرحه للترمذي<sup>(3)</sup> عن هذا الاعتراض، بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان زاوية في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرّف بنوع من الحسن لا بكل أنواعه<sup>(4)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح نخبته"<sup>(5)</sup> ما نصّه: «لم يُعرف الترمذي ما يقول فيه حسن صحيح، أو حسن غريب، أو حسن صحيح غريب، كما لم يُعرف ما يقول فيه صحيح فقط، أو غريب فقط، وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط، إمّا لغموضه، وإمّا لأنه اصطلاح جديد، ولذلك قيده بقوله: عندنا، ولم ينسبه إلى أهل الحديث، كما فعل الخطّابي، وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها، ولم يُسفر وجه توجيهاتها، فله الحمد على ما أهتم وعلم» ه كلامه بلفظه.

(وقيل ما ضعف قريب محتمل، فيه) يعني: أن الحافظ أبا الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، عرف بجوزة كانت في داره بواسطة لم تكن فيها جوزة سواها، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قال الذهبي: «ما علمت أحدًا من العلماء صنّف ما صنّف هذا الرجل»<sup>(6)</sup> .

(1) - أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (ص 240)، وأحمد في "مسنده" (124/42)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، برقم (7)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء برقم (30)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء برقم (300)، وغيرهم من طريق إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به، وحسنه السخاوي في "فتح المغيب" (10/2)، والألباني في "إرواء الغليل" (91/1).

(2) - "سنن الترمذي" (7/1).

(3) - "النفح الشذي" (424/1) بنحوه مطوّلاً عما هنا.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (86/1).

(5) - "زهة النظر شرح نخبه الفكر" (ص 94 . 95).

(6) - "تذكرة الحفاظ" (1344/4).

المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة رحمه الله تعالى<sup>(1)</sup>، قال في كتابه "العلل المتناهية"<sup>(2)</sup>، وفي كتابه "الموضوعات"<sup>(3)</sup>: «الحديث الذي فيه ضَعْفٌ قريبٌ مُحْتَمَلٌ . بفتح الميم . هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه، والعمل به كالصحيح» .

قال السيوطي: «ليس قوله: والعمل به من تمام الحدِّ، بل زائدٌ عليه لإفادة أنه يجب العمل به كالصحيح»<sup>(4)</sup> هـ.

قال الطيبي<sup>(5)</sup>: «ما ذكره ابنُ الجوزيِّ مبنيٌّ على أن معرفةَ الحسنِ موقوفةٌ على معرفةِ الصحيح، والضعيفِ، لأنَّ الحسنَ وسَطٌ بينهما»<sup>(6)</sup>.

واعترضَ ابنُ دقيقِ العيدِ على هذا الحدِّ؛ بأنَّه ليس له ضابطٌ يميِّزُ به القدرَ المُحْتَمَلُ من غيره، فلم يحصل به التعريف<sup>(7)</sup>، ولم يُسمَّ ابنُ الصَّلاحِ قائلَ هذا الحدِّ، بل عزاه لبعض المتأخريين<sup>(8)</sup>، وقائله هو ابنُ الجوزي كما رأيت<sup>(9)</sup>.

(وما بكلِّ ذا حدٍّ حصل) أخبرَ الناظمُ أنَّ ابنَ الصَّلاحِ بعدَ حكايته الحدودَ الثلاثةَ قال: «كُلُّ هذا مُنبهٌم، ولا يشي في الغليل»<sup>(10)</sup>؛ لأنَّه

(1) - تنظر ترجمته في: "تكملة الإكمال" لابن نقطة (291/2)، و"تذكرة الحفاظ" (1342/4)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب الحنبلي (458/2).

(2) - الذي في "العلل المتناهية" (17/1) هو قوله: «لما كانت الأحاديث تنقسم إلى صحيح لا يشك فيه، وحسن لا بأس به، وموضوع مقطوع بكذبه»، وأما العبارة التي ذكرها هنا فهي غير موجودة فيه، والأظهر أنَّ الشارح أخذهُ عن الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (87/1)، والله أعلم

(3) - "الموضوعات" (35/1) .

(4) - "تدريب الراوي" (ص74)، وعلَّ ابنُ الجوزيِّ لم يرد الحدِّ؛ بل أراد وصفَ الحسنِ بصفة تميِّزه عن غيره، ذكره البقاعي في "النكت الوافية" (219/1).

(5) - هو: الحسين بن محمَّد بن عبد الله الطيبي، أبو محمَّد، علَّامة محدِّث، له شرح على "المشكاة"، توفي سنة 743هـ، "الدرر الكامنة" لابن حجر (68/2)، و"البدر الطالع" للشوكاني (229/1).

(6) - "الخلاصة" للطبي (ص42)، ولكنه لم يذكر ابنَ الجوزيِّ، بل قال: وأما قولُ بعض المتأخريين.

(7) - "الاقتراح" (ص234) بتصرف.

(8) - "علوم الحديث" (ص30).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (87/1).

(10) - "علوم الحديث" (ص30).

غيرُ جامعٍ لأفــــرادِ الحسَنِ في الأولين، ولعدمِ ضبطِ القَدرِ المُحتَمَلِ في الأخيرِ» هـ<sup>(1)</sup>.

وقالَ بانَ لي بِإمعانِ النَّظَرِ أنَ لَهُ قِسمينِ كلُّ قَدِ ذَكَرَ

قِسْمًا.....

يعني أن ابن الصّلاح قال أيضاً: «قد أمعنتُ النَّظَرَ في ذلكَ والبحثِ؛ جامعاً بينَ أطرافِ كلامِهِم، مُلاحظاً مَواقِعَ استعمالِهِم، فتنفّخَ لي واتّضحَ أنَّ الحديثَ الحسَنَ قِسمانِ: أحدهما وهو المُسمّى بالحسَنِ لغيرِهِ: ما لا يخلُوا إسنادهُ من مسثورٍ، لم تتحقّقْ أهليّتهُ، وليسَ مُغفلاً كثيرَ الخطأِ فيما يرويه، ولا هو مُتهمٌ بالكذبِ في الحديثِ، ولم يظهر منه سببٌ آخرٌ مُفسِّقٌ، ويكونُ متنٌ الحديثِ مع ذلكَ معروفاً، بأن يُروى مثلهُ، أو نحوه من وَجِهٍ آخر، أو أكثرَ حتّى اعتضدَ بمُتابعٍ أو شاهِدٍ، فيخرجُ بذلكَ عن أن يكونَ شاذّاً أو مُنكراً، وكلامُ الترمذِيِّ على هذا القسمِ يتنزّلُ.

**القِسْمُ الثَّانِي:** وهو المُسمّى بالحسَنِ لذاتِهِ، أن يكونَ راويه مشهوراً بالصدقِ والأمانةِ، ولكن لم يبلغَ دَرَجَةَ رجالِ الصّحيحِ؛ لثُصورِهِ عنهم في الحِفظِ والإتقانِ، وهو معَ ذلكَ مُرتفعٌ عن حالٍ من يُعدُّ تفرُّدُهُ مُنكراً، وعلى هذا القسمِ يُنزّلُ كلامُ الخطّابي»<sup>(2)</sup>.

(وزادَ) ابنُ الصّلاحِ (كـوَنُهُ) أي: كَوْنُ كلِّ مِنَ القِسمينِ (ما عِلَلًا، ولا بُنْكَرٍ أو شُدُوذٍ) أي: بـكُلِّ مِنْهُما بناءً على تَغَايُرِهِما، أمّا معَ تَرادُفِهِما كما سيأتي البحثُ فيه إن شاء اللهُ تَعَالَى، فاشتراطُ انتفاءِ أحدهما كافٍ، ولذا اقتصَرَ في الصّحيحِ على نفيِ الشُدُوذِ فقط، بل وكذا الحسَنُ كما صرّحَ به الترمذِيُّ<sup>(3)</sup>.

(شُمِلا) أي: سَلامَةُ الحديثِ الحسَنِ بقِسميهِ مِنْ أن يَكُونَ شاذّاً، أو مُنكراً، أو مُعَلَّلاً، قالَ: «فهذا الذي ذكرناه جامعٌ لما تفرّقَ في كلامٍ من بلغنا كلامُهُ في ذلكَ، وكانَ الترمذِيُّ ذَكَرَ أحدَ نوعيِ الحسَنِ، وذكرَ الخطّابيُّ النوعَ الآخرَ، مُقتصِراً كلُّ مِنْهُما على ما رأى أَنَّهُ يُشكِلُ؛ مُعرضاً عمّا رأى أَنَّهُ لا يُشكِلُ، أو أَنَّهُ غَفَلَ عن البعضِ وذَهَلَ»<sup>(4)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (88/1).

(2) - "علوم الحديث" (ص 31-32)، بتصرف.

(3) - مر معنا قريبا تعريف الترمذي للحسن، وينظر: "فتح المغيب" للسخاوي (124/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 32).

قال زكرياء الأنصاري<sup>(1)</sup>، والسخاوي<sup>(2)</sup>: «زيادة السلامة من الشذوذ إنما هي على الخطأ دون الترمذي لما مر». .

والإمعان: الإبعاد في الشيء، أو الإكثار منه<sup>(3)</sup>.

قال البدر بن جماعة: «لو قيل: الحسن كل حديث خالٍ عن العليل، وفي سنده المتصل مستور، له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان؛ لكان أجمع وأخصر»<sup>(4)</sup>.

وقال الطيبي: «لو قيل: الحسن مُسنَدٌ مَنْ قَرَّبَ مِنْ دَرَجَةِ الثِّقَةِ، أو مُرْسَلٌ ثِقَةٍ، ورُويَ كِلَاهُمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَسَلِمَ مِنْ شُدُوزٍ وَعِلَّةٍ، لَكَانَ أَجْمَعَ الْحُدُودِ وَأَضْبَطَهَا، وَأَبْعَدَ عَنِ التَّعْقِيدِ»<sup>(5)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في "النخبة"<sup>(6)</sup>: «الصحيح لذاته: ما نقله عدل تام الضبط متصل السند، غير معلل ولا شاذ، فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته». .

قال الشيوطي في "التدريب"<sup>(7)</sup> بعد نقله: «فشارك بينه وبين الصحيح في الشروط، إلا تمام الضبط، ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد». .

وقال تقي الدين الشُّمِّي<sup>(8)</sup>: «الحسن خبرٌ مُتَّصِلٌ، قَلَّ ضَبَطُ رَاوِيهِ الْعَدْلِ، وَارْتَفَعَ عَنْ حَالِ مَنْ يُعَدُّ تَفْرُذُهُ مُنْكَرًا، وَلَيْسَ بِشَاذٍ وَلَا مُعَلَّلٌ»<sup>(9)</sup>.

(1) - "فتح الباقي" (89/1).

(2) - "فتح المغيث" (124/1).

(3) - "تهذيب اللغة" للأزهري (13/3)، و"القاموس المحيط" (ص 1113) مادة "م ع ن".

(4) - "المنهل الروي" (ص 36) بتصرف.

(5) - "الخلاصة" للطبي (ص 45) بتصرف.

(6) - "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" (ص 82).

(7) - "تدريب الروي" (ص 76).

(8) - هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى، تقي الدين الشُّمِّي، أبو العباس القسنطيني، الفقيه المحدث الأصولي، توفي سنة 872هـ، "الضوء اللامع" (174/2)، و"بغية الوعاة" (375/1)، و"الطبقات السننية" للغزي (81/2).

(9) - "العالي الرتبة شرح نظم النخبة" (ص 63) بتصرف يسير.

والفُقهَاءُ كُلُّهُمُ يَسْتَعْمِلُهُ وَالْعُلَمَاءُ الْجُلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ

هذا البيت مأخوذٌ من كلام الخطابي السابق ففيه: «وعليه مدارُ أكثرِ الحديثِ»<sup>(1)</sup>؛ لأنَّ غالبَ الأحاديثِ لا تبلغُ رتبةَ الصحيحِ، ويقبلُهُ أكثرُ العلماءِ، وإن كانَ بعضهم شَدَدَ فردًا بكلِّ علَّةٍ قاذحةٍ أم لا<sup>(2)</sup>، كما روي عن ابنِ أبي حاتمٍ<sup>(3)</sup> قال: «سألتُ أبي عن حديثٍ، فقال: إسناده حسنٌ، فقلتُ: يُحتجُّ به، قالَ: لا»<sup>(4)</sup>.

واستعمله عامةُ الفقهاءِ أي: كلُّهم، كما استظهره الناظم<sup>(5)</sup>، أو مُعظَّمُهُم لصلاحيةِ اللفظِ للمعنيين.

قال الشُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «هذا الكلامُ فهمهُ العراقيُّ زائدًا على الحدِّ، فأخَّرَ ذكرهُ، وفصلهُ عنه».

وقال سراجُ الدِّينِ أبو حفصٍ عُمرُ البلقينيُّ: «هو من جملةِ الحدِّ؛ ليُخرجَ الصحيحَ الذي دخلَ فيه، بل والضعيفَ أيضًا»<sup>(7)</sup>.

وهو بأقسامِ الصحيحِ مُلحقٌ حُجِّيَّةٌ وإنْ يَكُنْ لا يَلْحَقُ

يعني أنَّ الحسنَ بقسميه مُلحقٌ بأقسامِ الصحيحِ في الاحتجاجِ به، وإن كانَ دونهُ في الفوَّةِ، ولهذا أدرجته طائفةٌ في نوعِ الصحيحِ كابنِ حُزَيْمَةَ، وابنِ حِبَّانٍ، والحاكمِ مع قولهم: إنَّهُ دونهُ<sup>(8)</sup>. قوله: (حُجِّيَّةٌ) نُصِبَ على التَّمييزِ.

قال الذَّهبيُّ: «الحَسَنُ أيضًا مراتبٌ، فأعلىَ مَراتبِهِ بهزُّ بنِ حَكِيمٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ، وعمرو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيهِ عن جدِّهِ، ومحمَّد بنِ إسحاقَ عَن

(1) - "معالم السنن" (7/1).

(2) - ينظر: "النكت" لابن حجر (230/1)، و"فتح المغيث" (27/1).

(3) - هو: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الحافظ الناقد المحدث الكبير، صاحب التصانيف، توفي سنة 327هـ، "الإرشاد" للخليلي (683/2)، و"تاريخ دمشق" (357/35)، و"تذكرة الحفاظ" (829/3).

(4) - "العلل" لابن أبي حاتم (269/2 . 271)، مسألة رقم (365) بمعناه، وينظر: "تدريب الراوي" (ص73).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (90/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص73).

(7) - "محاسن الاصطلاح" (ص174) بمعناه.

(8) - "علوم الحديث" (ص40)، و"تدريب الراوي" (ص76).

عاصم بن عُمَرَ عَنْ جَابِرٍ<sup>(1)</sup>، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا قِيلَ إِنَّهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَدْنَى مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ، ثُمَّ يَلِي هَذِهِ الدَّرَجَةَ مَا اخْتَلَفَ فِي تَحْسِينِهِ وَتَضَعِيفِهِ مِثْلُ حَدِيثِ: الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(2)</sup>، وَعَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ<sup>(3)</sup>، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَةَ<sup>(4)</sup>، وَنَحْوِهِمْ»<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي "الْاِقْتِرَاحِ"<sup>(6)</sup>: «مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ "الْحَسَنَ يُحْتَجُّ بِهِ" مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ لِلْحَدِيثِ أَوْصَافًا يَجِبُ مَعَهَا قَبُولُهُ إِذَا وُجِدَتْ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ وَجِبَ رَدُّهُ، فَهَذَا الْمَسْمُومُ بِالْحَسَنِ إِنْ كَانَتْ وَجِدَتْ فِيهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ فِيهِ لَمْ يُجْزِ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ، وَإِنْ سُمِّيَ حَسَنًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَدَّ هَذَا إِلَى أَمْرِ اصْطِلَاحِيٍّ، بَأَنَّ يُقَالُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ لَهَا مَرَاتِبٌ، فَأَعْلَاهَا وَأَوْسَطُهَا يُسَمَّى صَحِيحًا، وَأَدْنَاهَا يُسَمَّى حَسَنًا، وَحِينَئِذٍ يَرْجَعُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْاِصْطِلَاحِ، وَيَكُونُ الْكُلُّ صَحِيحًا فِي الْحَقِيقَةِ».

(فَإِنْ يُقَالُ) فِي الْحَسَنِ لغيره؛ إِنَّهُ يُكْتَفَى فِيهِ بِكَوْنِ رَاوِيهِ غَيْرِ مُتَّهَمٍ، وَفِي عَاضِدِهِ بِكَوْنِهِ مِثْلُهُ؛ كَمَا عَلِمَ مِنْ مَجْمُوعِ مَا سَبَقَ فَكَيْفَ (يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ) إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا لَوْ انْفَرَدَا لَمْ تَقْمَ بِهِ حُجَّةٌ مَعَ اشْتِرَاطِهِمُ التَّيَقُّنَ فِي الْقَبُولِ، (فَقُلْ): نَعَمْ؛ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ (إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ، رَوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ) أَيُّ: إِذَا كَانَ ضَعْفُهُ لضعفِ حِفْظِ رَاوِيهِ الصَّدُوقِ الْأَمِينِ (يُجْبَرُ) أَيُّ: يَتَقَوَّى مِثْلُهُ (بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ) لِاِكْتِسَابِهِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمَجْمُوعَةِ قُوَّةً، عَرَفْنَا بِهَا أَنَّ ذَلِكَ الرَّاويَ قَدْ كَانَ حِفْظَ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ ضَبْطُهُ،

(1) - الذي في "الموقظة" للذهبي (ص32 . 33): «وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي»، فلعله سبق قلم من الشَّارِحِ، مَعَ أَنَّ نَقْلَهُ مِنَ "الموقظة" فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّصْرُفِ وَالِاخْتِصَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(2) - هو: الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارقي، أبو زهير الكوفي، صاحب علي، كذَّبه الشعبي في رأيه، وُرْمِيَ بِالرَّفْضِ، فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، "الجرح والتعديل" (78/3)، و"تهذيب الكمال" (244/5)، و"التقريب" (175/1).

(3) - هو: عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، صدوق، توفي سنة 174هـ، "الجرح والتعديل" (340/6)، و"تهذيب الكمال" (496/13)، و"التقريب" (457/1).

(4) - هو: حجَّاج بن أَرْطَاءَةَ بن ثور بن هُبَيْرَةَ بن شَرَّاحِيلِ النَّخَعِيِّ، أَبُو أَرْطَاءَةَ الْكُوفِيِّ الْقَاضِي، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَا وَالتَّدْلِيسِ، تَوَفَّى سَنَةَ 145هـ، "طبقات ابن سعد" (359/6)، و"تهذيب الكمال" (420/5)، و"التقريب" (188/1).

(5) - "الموقظة" للذهبي (ص32 . 33).

(6) - "الاقتراح" (ص230 . 232).

وصار الحديث بذلك حسناً، كما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة<sup>(1)</sup>، عن عاصم بن عبيد الله<sup>(2)</sup> عن عبد الله بن عامر بن ربيعة<sup>(3)</sup>، عن أبيه<sup>(4)</sup>: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلِيَّ نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْضِيَتْ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَجَازَهُ»<sup>(5)</sup>.

قال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وأبي هريرة، وعائشة، وأبي حدرّد»<sup>(6)</sup>.

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه هـ. وكذا إذا كان ضعف الحديث بسبب إرسال، أو تدليس أحد رواته، أو جهالة أحدهم زال ضعفه بمجيئه من وجه آخر، وكان حسناً لغيره لغلبة الظن أن الإحتمال المانع من قبوله زال بالعاخذ<sup>(7)</sup>.

وإن يكن لكذب أو شذاً أو قوي الضعف فلم يجبر دأ

يعني أن الضعيف بسبب كذب راويه، أو فسقه، أو كثرة غلطه، أو كون الحديث شاذاً، أو قوي ضعفه بشيء آخر مما يوجب الرد، فلا تؤثر فيه موافقه مثله له لِقُوَّة الضعف، وتعاقد هذا الجابر عن مقاومة ضعفه، نعم قد يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرًا، أو لا أصل له، بل ربما

(1) - هو: شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة 160هـ، "طبقات ابن سعد" (280/7)، و"الجرح والتعديل" (11/1)، و"تهذيب الكمال" (479/12).

(2) - هو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، ضعيف، توفي سنة 132هـ، "الجرح والتعديل" (347/6)، و"تهذيب الكمال" (500/13)، و"التقريب" (457/1).

(3) - هو: عبد الله بن عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي، أبو محمّد المدني، وثقه العجلي، توفي في بضع وثمانين، "الجرح والتعديل" (122/5)، و"تهذيب الكمال" (140/15)، و"التقريب" (503/1).

(4) - عامر بن ربيعة العنزي المدني، حليف آل الخطاب، صحابي مشهور، أسلم قديماً، وشهد بدرًا، توفي أيام مقتل عثمان رضي الله عنه، "طبقات ابن سعد" (386/3)، و"الاستيعاب" (790/2)، و"الإصابة" (579/3).

(5) - أخرجه أحمد في "مسنده" (450/24)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء، حديث رقم (1113)، والبيهقي في "الكبرى" (239/7)، وضعفه لضعف عاصم بن عبيد الله، وينظر: "إرواء الغليل" للألباني (346/6).

(6) - "سنن الترمذي" (420/3)، وقال: حسن صحيح.

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (91/1)، و"فتح الباقي" (91/1).

أوصلته كثرة طرقه إلى درجة المستور، والسيء الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحُسن، صرح بذلك الحافظ ابن حجر<sup>(1)</sup>.  
ومثّل زكرياء الأنصاري، والسّخاوي في شرحيهما لهذه الألفية<sup>(2)</sup>، لِمالم ينجبر مع كثرة طرقه لشدة ضعفه بحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء»<sup>(3)</sup>؛ لحكاية التّوويّ اتّفاق الحفّاظ على ضعفه<sup>(4)</sup>.

زاد السّخاوي: «ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار، بحيث لا يُجبر بعضها ببعض، يرتقي عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال، إلى زتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل»<sup>(5)</sup>.

ثم قال التّائظ مُستدلاً على أنّ من الضّعيف ما يقوى بالمتابعة (ألا ترى المرسل حيث أُسنداً) يعني: أنّك تُبصر الحديث المرسل مع ضعفه عند الإمام الشّافعيّ ومَن وافقه، إذا أُسند من وجه آخر "إسناداً"<sup>(6)</sup> لا يُحتجّ به على انفراده، (أو أرسلوا) أي: أرسله بعض المُحدّثين عن غير رجال التّابعي الأوّل، (كما يجي) إن شاء الله تعالى في باب المرسل تقريراً من كلام الشّافعي رحمه الله تعالى<sup>(7)</sup>، (اعتضداً) أي: تقوى بالمسند وبالمرسل، وصار حُجّة؛ لتبيّن صحته

(1) – "الإمتاع بالأربعين المتباينة السّماع" لابن حجر (ص 70).

(2) – "فتح المغيث" (130/1)، و"فتح الباقي" (91/1-92).

(3) – أخرج ابن حبان في "المجروحين" (115/2) عن أبي الدرداء، وضعّفه لضعف عبد الملك بن هارون بن عنترة، فقد ذكر في الموضوع المذكور أنه متّهم بالوضع والكذب، وأخرج نحوه أبو نعيم في "الحلية" (189/4) عن ابن مسعود رضي الله عنه وقال: غريب، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص 19) عن أنس رضي الله عنه، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (194/1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عدي في "الكامل" (160/2) عن ابن عباس رضي الله عنه.

وللحديث طرق أخرى عن علي بن أبي طالب، وابن عمر رضي الله عنهما، وغيرهم، وقد استوعب كلّ طرقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (119/1-128)، وبَيّن أنّ جميع طرقه فيها مقال.

(4) – "شرح متن الأربعين النووية" للتّووي (ص 4).

(5) – "فتح المغيث" (130/1).

(6) – هكذا في الأصل، ويصحّ المعنى بدونها، والله أعلم.

(7) – يأتي (ص 237).

بما عَضَدَهُ، ويكونُ في المسألةِ صَحيحانِ لو عَارَضَهُمَا صَحيحٌ مِن طريقٍ واحدةٍ، رَجَّحناهُما عليه بِتَعَدُّدِ الطَّرِيقِ، إِذا تَعَدَّرَ الجَمْعُ<sup>(1)</sup>.

وكذلكَ الحديثُ (الحَسَنُ) لذاته الذي هُوَ: (المشهورُ بالعدالةِ، والصدِّقِ راويه) برفعه بِـ"المشهور" أَي: المشهورُ راويه بذلكَ اشتهاً دونَ اشتهاهِ رِجالِ الصَّحيحِ كما سبق<sup>(2)</sup>، (إِذا أتى لَهُ، طَرُقٌ أُخرى نُحوها) أَي: نُحو طريقِهِ الموصوفةِ بالحُسْنِ (مِن الطَّرِيقِ) المنحطَّةِ عنها (صِحَّتُهُ) أَي: حَكَمَتِ بِصِحَّتِهِ، وهو الصَّحيحُ لغيرِهِ، فإن ساوتها أو رَجَّحتَ عليها، فَمَجِيئُهُ مِن طريقٍ واحدٍ آخرَ كافٍ.

(كمتن) أَي: حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»<sup>(3)</sup>، بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة<sup>(4)</sup>، عن أبي هريرة؛ إذ له روايات أخر من غير رواية محمد صحيحاً لذاتها (إذ تابَعُوا) رواية (محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، روى عنه مالك وشعبة والثوري، وحماد بن سلمة، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات، المتوفى سنة أربع وأربعين ومائة<sup>(5)</sup>، (عليه) في شيخ شيخه، حيث رواه جماعة غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، الذي هو شيخه فيه عن أبي هريرة، كسعيد المقبري<sup>(6)</sup>، وحميد بن

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (92/1)، و"فتح الباقي" (92/1)، وفتح المغيث" (131/1).

(2) - (ص 165).

(3) - أخرجه: أحمد (43/2)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك (34/1) برقم (22)، والطحاوي في شرح معاني الآثار" (43/1)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (253/7)، والبيهقي في "الكبرى" (35/1).

وقال الترمذي: «صحيح؛ لأنه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم».

(4) - هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه إسماعيل، وقيل: اسمه وكنيته واحد ثقة، توفي سنة 94هـ، "الجرح والتعديل" (93/5)، و"تهذيب الكمال" (370/33)، و"التقريب" (409/2).

(5) - قال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، "الجرح والتعديل" (30/8)، و"الثقات" (377/7)، و"تهذيب الكمال" (212/26)، و"التقريب" (119/2).

(6) - هو: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة جليل، توفي سنة 123، وقيل 125هـ، "الجرح والتعديل" (57/4)، و"تهذيب الكمال" (466/10)، و"التقريب" (354/1).

وروايته أخرجه: أحمد (43/2)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب السواك برقم 287، والنسائي في "الكبرى" (196/2)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (44/1)، والبيهقي في "الكبرى" (36/1).

عبد الرحمن<sup>(1)</sup>، وعطاء مولى أم حبيبة<sup>(2)</sup>، وكعبد الرحمن بن هُرْمِزِ الأعرج، ومن طريقه رواه الشيخان<sup>(3)</sup>، فالمتابعة فيه ليست لمحمد عن أبي سلمة، بل لأبي سلمة عن أبي هريرة<sup>(4)</sup>.

(فارتقى) أي: ارتفع بهذه المتابعات (الصحيح يجري) أي: جارياً إليه، ولولاها لم يرتق؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو وإن كَانَ من المشهورين بالصدق والصيانة؛ لكنَّهُ لم يكن من أهل الإتقان، حتَّى ضَعَفَهُ بعضهم من جهة سوء حفظه، وثَقَّهُ بعضهم لصدقهِ وِجَلَالَتِهِ، فَحَدِيثُهُ من هذه الجهة حَسَنٌ، فَلَمَّا انضَمَّ إلى ذلك كونه زوي من وجهٍ آخر حَكَمْنَا بصِحَّتِهِ<sup>(5)</sup> هـ.

قال الترمذي في "جامعه"<sup>(6)</sup> بعد إخراج حديث أبي هريرة هذا من طريق محمد بن عمرو ما نصه: «حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي صحيح، وإنما صحَّ لأنَّهُ قد زوي من غير وجه» .

ومثَّلَ غيرُ ابنِ الصَّلَاحِ الذي عقدَ النَّاطِمُ كلامَهُ، بحديثِ البُخاري عن أَبِي بنِ العَبَّاسِ بنِ سهلِ بنِ سَعْدٍ<sup>(7)</sup>، عن أبيه، عن جدِّه قال: «كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ

(1) - هو: حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري القُرشي المدني، ثقة، أخو أبي سلمة بن عبد الرحمن، توفي سنة 105 هـ على الصحيح، "الجرح والتعديل" (225/3)، و"تهذيب الكمال" (378/7)، و"التقريب" (245/1).  
وروايته أخرجهما: أحمد (22/16)، والنسائي في "الكبرى" (198/2)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (43/1)، والبيهقي في "الكبرى" (35/1).

(2) - هو: عطاء المدني مولى أم حبيبة الجُهنية، مقبول، وذكره ابن حبان في "الثقات" (201/5)، و"تهذيب الكمال" (135/20)، و"التقريب" (677/1).

ووقع هنا "أم حبيبة"، وهو محض خطأ، والظاهر أنَّ الشَّارح نقله بواسطة النَّاطِمِ في "شرحه" (94/1) وهو كذلك في بعض نسخ شرحه، وينظر: "تحفة الأشراف" (280/10)، و"النكت الوفية" (254/1)، أو هو سبق قلم منه، والله أعلم.  
وروايته أخرجهما: أحمد (272/2)، والنسائي في "الكبرى" (197/2)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (43/1)، والبيهقي في "الكبرى" (46/1).

(3) - رواه البخاري: كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة برقم (887) (248/1)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب السَّوَاك برقم (42) (123-122/3).

(4) - ذكر ذلك السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 83).

(5) - "علوم الحديث" (ص 35).

(6) - "سنن الترمذي" (34/1).

(7) - هو: أبي بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري السَّاعديُّ المدني، فيه ضعف؛ له في البُخاري حديث واحد، "الكامل" لابن عدي (353/2)، و"تهذيب الكمال" (259/2)، و"التقريب" (71/1).

اللُّحَيْفُ» (1)، فَإِنَّ أُبَيًّا هَذَا ضَعَّفَهُ أَكْثَرَ الْحَقَاطِ لِسُوءِ حِفْظِهِ، فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ؛ لَكِنْ تَابَعَهُ أَخُوهُ عَبْدُ الْمُهَيْمِنِ (2)، فَارْتَقَى حَدِيثُهُ هَذَا إِلَى الصِّحَّةِ هـ (3).

فَعُرِفَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ نَوْعَانِ: صَحِيحٌ لِدَاتِهِ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي مَبْحَثِهِ الْخَاصِّ بِهِ، وَصَحِيحٌ لغيرِهِ وَهُوَ: الْحَسَنُ لِدَاتِهِ الَّذِي أَتَى مِنْ طُرُقٍ، وَأَنَّ الْحَسَنَ أَيْضًا نَوْعَانِ: حَسَنٌ لِدَاتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (4)، وَحَسَنٌ لغيرِهِ وَهُوَ الضَّعِيفُ الَّذِي تُوْبَعُ كَقِصَّةِ الْفَزَارِيِّ السَّالِفَةِ (5)، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي مِثْرٍ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ» ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مِنْهَا، صَحِيحٌ لِدَاتِهِ بِاعْتِبَارِ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ الَّتِي فِي الصَّحِيحِينَ، وَصَحِيحٌ لغيرِهِ بِاعْتِبَارِ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بَعْدَ الْمَتَابَعَاتِ، وَحَسَنٌ لِدَاتِهِ بِاعْتِبَارِهَا دُونَ الْمَتَابَعَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَسَنُ) مَبْتَدَأُ (الْمَشْهُورُ) نَعْتٌ لَهُ، وَ(إِذَا أَتَى) وَجَوَابُهُ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ.

قَالَ وَمِنْ مَظَنَّةٍ لِلْحَسَنِ جَمْعُ أَبِي دَاوُدَ أَيُّ فِي السُّنَنِ  
فِيئَتُهُ قَالَ ذَكَرْتُ فِيهِ مَا صَحَّ أَوْ قَارَبَ أَوْ يَحْكِيهِ  
وَمَا بِهِ وَهَنْ شَدِيدٌ قَلْتُهُ وَحَيْثُ لَا فَصَالِحُ خَرَجْتُهُ  
فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحِّحْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتَ  
وَابْنُ رُشَيْدٍ قَالَ وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِنْدَ مُخْرَجَةٍ

أَشَارَ النَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ الْخَمْسَةِ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ سَلِيمَانَ ابْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ، الْمَتَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (6) -، الَّتِي هِيَ أَحَدُ الْكُتُبِ السِّتَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ.  
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «هِيَ أَحْسَنُ وَضَعًا، وَأَكْثَرُ فِقْهًا مِنَ الصَّحِيحِينَ» (7).

(1) - البخاري: كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار، برقم (2855)، (2/ 291).

(2) - هو: عبد المهيم بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي، الأنصاري المدني، ضعيف، توفي بُعِيدَ السَّبْعِينَ وَمِائَةٍ، "الجرح والتعديل" (68/6)، و"تهذيب الكمال" (440/18)، و"التقريب" (623/1).

(3) - "النكت" لابن حجر (388/1-389)، و"تدريب الراوي" (ص84).

(4) - (ص169).

(5) - (ص173).

(6) - تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (101/4)، و"تاريخ بغداد" (55/9)، و"طبقات الحنابلة" (427/1)، و"تذكرة الحفاظ" (591/2)، و"السير" (203/13).

(7) - "معالم السنن" (6/1) بتصرف.

وقال ابن الأعرابي<sup>(1)</sup>: «مَنْ عِنْدَهُ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنُّ أَبِي دَاوُدَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى شَيْءٍ مَعَهُمَا»<sup>(2)</sup>.  
 وَمَنْ تَمَّ صَرَحَ الْغَزَالِيُّ؛ وَتَبِعَهُ أَيْمَّةٌ أَتَمَّا تَكْفِي الْمُجْتَهِدَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ<sup>(3)</sup>.  
 وَقَالَ الْحَرِيُّ<sup>(4)</sup>: «لَمَّا صَنَّفَ أَبُو دَاوُدَ "السُّنَنَ": «أَلَيْنَ لِأَبِي دَاوُدَ الْحَدِيثُ، كَمَا أَلَيْنَ لِدَاوُدَ الْحَدِيثُ»<sup>(5)</sup>.

وَلَمَّا صَنَّفَهَا عَرَضَهَا عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَاسْتَجَادَهَا وَاسْتَحْسَنَهَا هـ<sup>(6)</sup>.  
 فَقَالَ النَّازِمُ: «إِنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ قَالَ فِي "الْمَقْدِمَةِ"<sup>(7)</sup>، وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(8)</sup>: إِنَّ مِنْ مِطْنَةٍ بِكَسْرِ الظَّاءِ، أَي: مَوْضِعِ الظَّنِّ<sup>(9)</sup> لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ سُنَّنَ أَبِي دَاوُدَ، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي الصَّحِيحِ وَمَا يَشْبَهُهُ وَيُقَارِبُهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ أَي: ضَعْفٌ شَدِيدٌ بَيِّنْتُهُ، وَمَا أَدْرَكَ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصْحُ مِنْ بَعْضٍ»<sup>(10)</sup>.

(1) — هو: أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري، المعروف بابن الأعرابي، أبو سعيد، الحافظ الصدوق، وهو ممن روى "السنن" لأبي داود، توفي سنة 340هـ، "حلية الأولياء" (375/10)، و"تاريخ بغداد" (27/6)، و"السير" (407/15).

(2) — "معالم السنن" (7/1).

(3) — "المستقصى" للغزالي (384/2)، وزاد معه كتاب "المعرفة" للبيهقي.

(4) — هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشر، أبو إسحاق الحربي البغدادي، الإمام الزاهد الفقيه، صاحب التصانيف، توفي سنة 285هـ، "تاريخ بغداد" (27/6)، و"طبقات الحنابلة" (218/2)، و"السير" (156/13).

(5) — "معالم السنن" (7/1).

(6) — "تذكرة الحفاظ" (592/2).

(7) — "علوم الحديث" (ص36).

(8) — "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص79).

(9) — قال في "القاموس المحيط" (ص1094) مادة "ظ ن ن": «ومِطْنَةُ الشَّيْءِ بِكَسْرِ الظَّاءِ: مَوْضِعٌ يُظَلُّ فِيهِ وَجُودُهُ».

(10) — "رسالة أبي داود لأهل مكة" (ص27-28)، لكن دون الجملة الأولى منه وهي قوله: «ذَكَرْتُ فِيهِ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَمَا يُقَارِبُهُ»، رغم تضافر هذا التَّنْقُلِ فِي عِدَدٍ مِنْ كُتُبِ الْمِصْطَلَحِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

وقد رواه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (57/9) من طريق ابن داسة عنه، دون عزو إلى رسالته، وعليه صنيع الحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص67-68) فإنه ذكر هذا المقطع روايةً عن ابن داسة، وعلى هذا مشى العلامة ابن الصَّلَاحِ فِي "علوم الحديث" (ص36) فإنه فَرَّقَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، وَهَذَا دَلِيلٌ نَبْلُهُ، وَدَقَّةٌ مَسْلُكُهُ، يَنْظُرُ: مَا كَتَبَهُ مُحَقِّقُ "النَّفْحِ الشَّدِيدِ" (207/1).

قال ابن الصّلاح: «فعلَى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مُطلقًا، وليس في واحدٍ من الصّحيحين، ولم يُصحّحه غيره من المعتمدين؛ ممّن يُميّز بين الصّحيح والحسن، ولا ضَعْفه، فهو حسنٌ عند أبي داود»<sup>(1)</sup>.

وقد اعترض أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهرّي الأندلسيُّ مُحِبُّ الدّين المعروف بابن رُشيد بضمّ الرّاء وفتح الشّين، صاحب الرّحلة التي سمّاها "ملء العيبة فيما جُمع بطول الغيبة في الرّحلة إلى مكّة وطيبة"، وهي ستُّ مجلّدات<sup>(2)</sup>، المولود بسبّنة<sup>(3)</sup> سنة سبع وخمسين وستّمائة، المتوفّي بمدينة فاس سنة إحدى وعشرين وسبعمائة، عن خمس وستّين سنة - رحمه الله تعالى - على كلام ابن الصّلاح فقال: «ليس يلزم أن يُستفاد من كون الحديث لم يُنصّ عليه أبو داود بضعف، ولا غيره بصحّة أنّ الحديث عنده حسنٌ؛ إذ قد يكون عنده صحيحًا، وإن لم يكن عند غيره كذلك، فالحكم له بالحسن لا بالصّحّة تحكّم»<sup>(4)</sup>.

قال النّاظم: «وهو اعتراضٌ مُتّجه»<sup>(5)</sup>.

والجملة مُعترضةٌ بين قال ومعمّؤها الذي هو: (قد يبلغ الصّحّة عند مُخرجه) بضمّ الميم اسمٌ فاعلٍ من أخرج الحديث رواه أي: رواه الذي هو أبو داود.

قال النّاظم<sup>(6)</sup>، وتبعه زكرياء الأنصاري<sup>(7)</sup>، والشّيوطي<sup>(8)</sup> مجيبين عن اعتراض ابن رُشيد: «إنّ ابن الصّلاح إنّما ذكر لنا ما نعرف به الحديث عند أبي داود؛ لأنّ عبارته: "فهو صالح" أي: للاحتجاج والعمل، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبةً بين الصّحيح والضّعيف، فالأحوط ما قاله ابن الصّلاح؛ لأنّ قوله: "فصالح" يتّملّ الصّحيح والحسن، والحمل على أقلّ مُتّملات

(1) - "علوم الحديث" (ص36).

(2) - وقد طُبِع الكتاب باسم: "ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكّة وطيبة"، بتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، صدر عن دار الغرب الإسلامي، 1408 هـ، 1988م.

(3) - وهي بلدة مشهورة بالمغرب الأقصى، تقع مقابل مضيق جبل طارق وداخل التراب المغرب، ويعتبرها مدينة محتلة، وهي الآن تابعة لإسبانيا، "معجم البلدان" (282/3)، و"أطلس تاريخ الإسلام" (ص120).

(4) - نقل اعتراض ابن رشيد ابن سيد الناس في "النفح الشذي" (218/1).

(5) - "شرح التبصرة التذكرة" (96/1).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (97/1-98).

(7) - "فتح الباقي" (97/1).

(8) - "تدريب الراوي" (ص80).

اللَّفْظِ أَحْوْطُ وَأَوْلَى، وَإِنْ كَانَ رَأْيُهُ كَرَأْيِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّ الْحَدِيثَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ، فَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَالْأَحْوْطُ أَنْ يُقَالَ حَيْثُذِ صَالِحٌ كَمَا قَالَ هُوَ بِنَفْسِهِ» .

قال الشُّيُوطِيُّ: «ومن مَظَانِّ الْحَسَنِ أَيْضًا سُنُّنُ النَّسَائِيِّ، وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ، وَسُنُّنُ ابْنِ مَاجَهَ، وَسُنُّنُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارِقُطِيِّ» هـ (1) .

ولِلإِمَامِ الْيَعْمَرِيِّ إِثْمًا	قولُ أَبِي دَاوُدَ يَخْكِي مُسْلِمًا
حَيْثُ يَقُولُ جَمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا	تَوْجَدُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالثُّبَلَاءِ
فَاحْتِاجَ أَنْ يَنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ	إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ
وَنَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ	قَدْ فَاتَهُ أَدْرَكَ بِاسْمِ الصِّدْقِ
هَلَا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ	بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحْكُمِ

أخْبَرَ النَّازِمُ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْفَتْحِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَيِّدِ النَّاسِ الْيَعْمَرِيَّ، بِفَتْحِ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا، نِسْبَةً إِلَى يَعْمَرَ بْنِ شَدَّاحٍ (2) . بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَشَدِّ الْمَهْمَلَةِ، وَآخِرُهُ مُعْجَمَةٌ .، اللَّيْثِيُّ الشَّافِعِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْأَصْلُ، مُؤَلَّفُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ (3) ، وَغَيْرَهَا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، عَنْ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ سَنَةً - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَرْحِهِ لِلتِّرْمِذِيِّ الَّذِي كَمَلَتْ مِنْهُ عَشْرُ مُجَلَّدَاتٍ، وَلَمْ يَتِمَّ فَتَمَّمَهُ النَّازِمُ، قَدْ اعْتَرَضَ أَيْضًا عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ فِي حُكْمِهِ عَلَى مَا سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ بِالْحُسْنِ، فَقَالَ: «لَمْ يَرِسْمِ أَبُو دَاوُدَ شَيْئًا بِالْحُسْنِ، وَقَوْلُهُ السَّابِقُ وَهُوَ: ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي الصَّحِيحِ وَمَا يَشْبَهُهُ أَيُّ: فِي الصِّحَّةِ، وَمَا يَقَارِبُهُ أَيُّ: فِيهَا أَيْضًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ، وَبَعْضُهَا أَصْحُ مِنْ بَعْضٍ، فَإِنَّهُ يَشِيرُ إِلَى الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا لِمَا تَقْتَضِيهِ صِيغَةُ أَفْعَلَ فِي الْأَكْثَرِ، وَعَمَلُهُ فِي ذَلِكَ شَبِيهٌ بِعَمَلِ مُسْلِمٍ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ نَحْمَلَ كَلَامَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَنَّهُ اجْتَنَبَ الضَّعِيفَ الْوَاهِيَّ، وَأَتَى بِالْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَحَدِيثُ مَنْ مَثَّلَ بِهِ مِنَ الرُّوَاةِ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَوْجُودٌ فِي كِتَابِهِ دُونَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ، فَهَلَا أَلْزَمَ مُسْلِمًا مِنْ ذَلِكَ مَا أَلْزَمَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ؟» (4) .

(1) - "تدريب الراوي" (ص 81).

(2) - ينظر: "الأنساب" للسمعاني (699/5).

(3) - سماها: "عيون الأثر في فنون المغازي والشُّمائل والسير" وهو مطبوع متداول بحمد الله.

(4) - "الفتح الشُّنْدِي" (209/1 . 213)، بتصرف، وينظر: "التقييد الإيضاح" للعراقي (ص 45).

فمعنى كلامهما واحدٌ حيث يقول مسلمٌ في "ديباجة صحيحه"<sup>(1)</sup>: «جملة الصحيح لا توجد عند الإمام مالك بن أنس والثبلاء أي: الفضلاء جمع نبيل، كشعبة والليث والثوري، وابن عيينة، والأوزاعي، ووكيع، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، ومُسَدِّد، وأحمد، وإسحاق، وابن المديني، وأبي زُرعة، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي عبيد، وأمثالهم، فاحتاج مسلمٌ أن ينزل في الإسناد من حديث هذه الطبقة العليا في الحفظ والإتقان إلى حديث من يليهم في ذلك، كحديث يزيد بن أبي زياد مولى بني هاشم الكوفي، رأى أنس بن مالك، وروى عن مولاه عبد الرحمن بن نوفل، وإبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(2)</sup> وجماعة، روى عنه شعبة والسفيانان وجماعة».

قال الإمام أحمد: «ليس حديثه بذاك»<sup>(3)</sup>.

وقال يحيى بن معين: «ليس بالقوي»<sup>(4)</sup>.

ونقل الحافظ ابن حجر ما يدل على أنه ساء حفظه لما كبر<sup>(5)</sup>، توفي سنة ست وثلاثين ومائة<sup>(6)</sup>.

وكحديث ليث بن أبي سليم القرشي بالولاء، روى عن عطاء<sup>(7)</sup>، وطاووس<sup>(8)</sup>، ومجاهد<sup>(9)</sup>، وعكرمة، ونافع، وأبي الزبير المكي، وغيرهم، روى عنه شعبة والثوري وغيرهما.

(1) - مقدمة صحيح مسلم " (71/1).

(2) - هو: عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة، توفي في وقعة الجمام سنة 86هـ، "الجرح والتعديل" (301/5)، و"تهذيب الكمال" (372/17)، و"التقريب" (588/1).

(3) - "الكامل" لابن عدي (706/10).

(4) - "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (ص 229).

(5) - "التقريب" (324/2).

(6) - ترجمته في: "الكامل" (706/10)، و"الجرح والتعديل" (265/9)، و"تهذيب الكمال" (135/32).

(7) - هو: عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل كثير الإرسال، توفي سنة 119هـ، "الجرح والتعديل" (130/1)، و"تهذيب الكمال" (69/20)، و"التقريب" (674/1).

(8) - هو: طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي يُقال اسمه: ذكوان، وطاووس لقبه، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة 106هـ، "الجرح والتعديل" (500/4)، و"تهذيب الكمال" (357/13)، و"التقريب" (448/1).

(9) - هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج القرشي، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، ثقة إمام في التفسير والعلم، توفي سنة 104هـ، "الجرح والتعديل" (319/8)، و"تهذيب الكمال" (228/27)، و"التقريب" (159/2).

قال ابنُ سعدٍ : « كان رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث »<sup>(1)</sup>.

وقال ابنُ حبانٍ : « اختلط في آخرِ عُمره »<sup>(2)</sup>، توفيَّ سنةً ثلاثٍ وأربعينَ ومائةً<sup>(3)</sup>.

وكحديثِ عطاءِ بنِ السائبِ أبي السائبِ التَّقفي الكوفي، روى عن أنسٍ، وسعيدِ بنِ جُبَيْر، ومجاهدٍ، والحسنِ البصري، وإبراهيمِ النَّحعي، روى عنه الأعمشُ، وابنُ جريج، والحَمَّادان، والسفيانان، وغيرُهم.

قالُ شعبَةُ: « ما حدَّثكَ عطاءٌ عن رجلٍ بعينه فاكْتُبْهُ، وما حدَّثكَ عن رجلٍ فلا تكتبْهُ »<sup>(4)</sup>.

وقالُ أيضاً: « ثلاثةٌ في القلبِ منهم هاجسٌ ثم ذكر هؤلاء الذين ذكرهم مسلمٌ »<sup>(5)</sup>.  
تُوفِّيَ عطاءٌ سنةً ستٍ وثلاثينَ ومائةً<sup>(6)</sup> هـ.

قالُ مُسلمٌ: « لما يشملُ الكلُّ من اسمِ العدالةِ والصدِّقِ، وإن تفاوُثوا في الحفظِ والإتقانِ »<sup>(7)</sup>.

قال النَّاظِمُ : « والجوابُ عمَّا اعترضَ به ابنُ سيِّدِ النَّاسِ: أنَّ مُسْلِماً التزمَ الصِّحَّةَ في كتابه، فليسَ لنا أن نَحْكَمَ على حديثٍ خرَّجَهُ فيه بأنَّه حسنٌ عنده، لما تقدَّم من قُصُورِ الحَسَنِ عن الصَّحيحِ، وأبو داوود قال: «إنَّما<sup>(8)</sup> سكتُ عنه فهو صالحٌ»، والصَّالحُ صَادِقٌ على الصَّحيحِ والحَسَنِ، فالاحتياطُ أن يُحكَمَ عليه بالحُسَنِ كما تقدَّم » هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - طبقات ابن سعد " (349/6).

(2) - المجروحين " (237/2).

(3) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (349/6)، و"تهذيب الكمال" (289/24)، و"السير" (179/6).

(4) - "طبقات ابن سعد" (338/6)، و"الضعفاء للعقيلي" (6/5 . 7).

(5) - "الجرح والتعديل" (333/6) بنحوه، و"الضعفاء للعقيلي" (7/5).

(6) - تنظر ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (338/6)، و"الجرح والتعديل" (332/6)، و"تهذيب الكمال" (86/20).

(7) - "مقدمة صحيح مسلم" (71/1).

(8) - لعلَّ الصواب أن تُفصلَ "إنَّ" على "ما" الموصولة لكي يستقيم المعنى، والله أعلم.

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (100/1)، بتصرف، و"التقييد والإيضاح" (ص40).

وقال غيره: «إِنَّ مُسْلِمًا إلتَزَمَ الصَّحِيحَ، بل المُجْمَعُ عَلَيْهِ فَتَحَرَّجَ مِنْ حَدِيثِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ، وهو الضَّعِيفُ الوَاهِي، وأتى بالقسمين الآخرَيْن، وأبو داوودَ لم يَشترطهُ، فذكر ما يشتدُّ وهنهُ عنده، والتزمَ البيانَ عنه» (1).

وأجاب بعضُ العلماءِ أيضًا: «أَنَّ العَمَلِينَ إِنَّمَا تشابها في أَنَّ كَلًّا أتى بثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ؛ لكنَّها في "سُننِ أَبِي داوودَ" راجعةٌ إلى المتون، وفي صَحِيحِ مُسْلِمٍ راجعةٌ إلى الرِّجَالِ، وليسَ بينَ ضَعْفِ الرَّجُلِ وصِحَّةِ حَدِيثِهِ مُنَافَاةٌ» (2).

ومنها: أَنَّ أَبَا داوودَ قَالَ: «ما كانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنْتُهُ»، فَفَهِمَ أَنَّ ثَمَّ شَيْئًا فِيهِ وَهْنٌ غَيْرُ شَدِيدٍ لم يَلتزمَ بِيانَهُ» (3).

ومنها: «أَنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا يروِي عَنِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ فِي المُتَابَعَاتِ؛ لِئِنجَبَرَ القُصُورُ الَّذِي فِي رِوَايَةِ مَنْ هُوَ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ يُقَالُ مِنْ حَدِيثِهِمْ جَدًّا، وَأبو داوودَ بِخِلافِ ذَلِكَ» هـ (4).

قوله: (قَد فَاتَهُ) يَحْتَمِلُ عَوْدَ ضَمِيرِهِ عَلَى يَزِيدٍ وَمَنْ مَعَهُ، وَيَحْتَمِلُ عَوْدَهُ عَلَى مُسْلِمٍ، فَيَكُونُ المَعْنَى: وَإِنْ يَكُنْ قَد فَاتَ مُسْلِمًا الأَخْذُ عَنِ ذَا السَّبْقِ؛ لكَوْنِ أَحَدِهِمْ لم يَسْمَعْ ذَلِكَ الحَدِيثَ، فَقد أدركَ غَرَضَهُ بالأخْذِ عَمَّنْ شارَكَ ذَا السَّبْقِ فِي اسمِ العَدَالَةِ والصِّدْقِ هـ (5).

والبغوي إذ قسّم المصابحا إلى الصّحاح والحسان جانحا  
أنّ الحسان ما رَوُوهُ فِي السُّنَنِ رُدَّ عَلَيْهِ إِذْ بِهَا غَيْرُ الحَسَنِ

(1) – "النفح الشّدي" (213/1)، و"النكت الوفية" (264/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (100/1)، و"تدريب الراوي" (ص80).

(2) – "النكت الوفية" (263–262/1)، و"تدريب الراوي" (ص81).

(3) – هذا من أجوبة الحافظ ابن حجر كما في "النكت" (403/1).

(4) – "النكت" لابن حجر (403/1)، و"النكت الوفية" (263/1)، و"تدريب الراوي" (ص81).

(5) – ينظر: "فتح المغيث" (144/1).

يعني أنّ الإمامَ مُحْيِي السُّنَّةِ أبا مُحَمَّدَ الحُسَيْنِ بنَ مَسْعُودِ الشَّافِعِيِّ البَغُويِّ، نسبةً إلى بَغشُورٍ - بفتح الباء - قريةً بينَ هِراةٍ<sup>(1)</sup> وسَرخَس<sup>(2)</sup>، فهو من شِوَادِ النَّسَبِ جَدًّا<sup>(3)</sup>، المتوفَّى سنةً ستَّ عشرةً وخمسمائةٍ - رحمه الله تعالى -<sup>(4)</sup>، حينَ قَسَمَ أَحاديثَ كتابِهِ "مصاييحِ السُّنَّةِ" إلى صِحَاحٍ وحِسانٍ، مُريدًا بالصِّحَاحِ ما في الصَّحِيحَيْنِ، أو في أحَدِهِمَا، وبالْحِسانِ ما في السُّنَنِ أو في أحَدِهِمَا، رَدَّ عليه ابنُ الصَّلَاحِ بأنَّ هذا اصطلاحٌ لا يُعرَفُ، وليسَ الحَسَنُ عندَ أهلِ الحديثِ عبارةً عمَّا في السُّنَنِ<sup>(5)</sup>.

وقالَ النَّوويُّ: «إنَّ هذا ليسَ بصوابٍ؛ لأنَّ في السُّنَنِ الصَّحِيحِ، والحَسَنِ، والضَّعِيفِ، والمنكَرِ» هـ<sup>(6)</sup>.

قالَ تاجُ الدِّينِ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ ابنُ أبي الحُسَيْنِ التَّبريزيُّ الشَّافِعِيُّ، المتوفَّى سنةً ستَّ وأربعينَ وسبعمائةٍ - رحمه الله تعالى<sup>(7)</sup> - : «لا أزالُ أتعجَّبُ من ابنِ الصَّلَاحِ والنَّوويِّ في اعتراضِهِمَا على البَغُويِّ، معَ أنَّ المقرَّرَ أنَّه لا مُشاحَّةَ في الاصطِلاحِ»<sup>(8)</sup>.

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «أرادَ ابنُ الصَّلَاحِ أن يعرفَ أنَّ البَغُويَّ اصطِلاحٌ لنفسِهِ أن يسمِّي السُّنَنِ الأربعةَ: الحِسانَ؛ ليغتنِي بذلكَ عن أن يقولَ عقبَ كلِّ حديثٍ: "أخرجهُ أصحابُ السُّنَنِ"، فإنَّ هذا اصطِلاحٌ حادثٌ ليسَ جارِيًا على المصطِلاحِ العُرْفِيِّ»<sup>(9)</sup>.

(1) - هِراة: مدينة عظيمة من مُدن خراسان، تقع على مجرى نهر هاري، وهي الآن تابعة لدولة أفغانستان في المنطقة الغربية، "معجم البلدان" (396/5)، و"أفغانستان" لمحمود شاکر (ص 81 - 82).

(2) - سَرخَس: مدينة كبيرة نواحي خراسان، تقع بين نيسابور ومرو، وهي تقع الآن في الحدود الشرقية لجمهورية تركمنستان في الإتحاد السوفيتي، "معجم البلدان" (467/1-468)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي" لعلي البار (605/2).

(3) - بَغشُور أو بَغ: مدينة تقع اليوم بين جمهورية تركمنستان السوفيتية وأفغانستان، "معجم البلدان" (467/1-468)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي" لعلي البار (587/2)، والنسبة إليها على غير قياس.

(4) - ترجمته في: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (75/7-80)، و"تذكرة الحفاظ" (1257/4).

(5) - "علوم الحديث" (ص 37) بتصرف.

(6) - "التقريب" للنووي (ص 78).

(7) - ترجمته في: "طبقات الشافعية" للإسنوي (322-324/1)، و"الدرر الكامنة" (146-143/3).

(8) - ينظر: "النكت" لابن حجر (412/1)، و"تدريب الراوي" (ص 79).

(9) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (267/1) باختصار، والسيوطي في "التدريب" (ص 79).

زاد غيره: «ولكنه لا يغيّر شيئاً من الواقع والحقيقة»<sup>(1)</sup>.

قوله: (والبغوي) بالإسكان للوزن، وقوله: (المصباح) بحذف الياء تخفيفاً، وقوله:

(جانحاً) أي: مائلاً إلى أن الحسان الخ.

كان أبو داؤود أقوى ما وجد يرويه والضعيف حيث لا يجد

في الباب غيره فذاك عنده من رأي أقوى<sup>(2)</sup> قاله ابن منده

هذا بيان لكون السنن فيها غير الحسن؛ لأن ابن الصلاح روى عن أبي داؤود أنه كان يروي

في سننه أصح ما وجد في كل باب<sup>(3)</sup>.

وقال الحافظ الجوال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد

ابن منده، ومنده لقب إبراهيم، المتوفى سنة إحدى وتسعين وثلثمائة، عن نحو أربع وثمانين

سنة - رحمه الله تعالى -<sup>(4)</sup>: «إن أبا داؤود يُخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى

عنده من رأي الرجال<sup>(5)</sup>»، كما هو رأي شيخه أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول:

«ضعيف الحديث أحب إلي من رأي الرجال»<sup>(6)</sup>؛ لأنه لا يُعدّل إلى القياس إلا بعد

عدم النص.

ويقول: «لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل»<sup>(7)</sup>.

(1) - "شرح ألفية السيوطي" محيي الدين عبد الحميد (234/1)، وكأنه يشير إلى ضعف جواب التبريزي، ولكن البغوي له

اصطلاح خاص به ذكره في مقدمة كتابه، حيث إنه بين منهجه واصطلاحه فيه، فيزول الإشكال، ولو فرض بأنه لم يبين منهجه لأجبه الاعتراض، والله أعلم، ينظر: "إسعاف ذوي الوتر بشرح نظم الدرر" لمحمد آدم الإثيوبي (86/1).

(2) - بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين، وهو ما يُعبّر عنه الأنصاري بالدرج، "فتح الباقي" (102/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص 36).

(4) - ترجمته في: "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم (306/2)، و"السير" (28/17)، و"تذكرة الحفاظ" (1031/3-1035).

(5) - "شروط الأئمة" لابن منده (ص 73) بتصرف.

(6) - "مسائل الإمام أحمد" رواية عبد الله (ص 438)، و"الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (58/6)، و"إعلام

الموقعين عن رب العالمين" لابن القيم (55/1).

(7) - الدغل بالتحريك هو الفساد، "القاموس المحيط" (ص 899) مادة (د غ ل).

وسأله ابنه عبد الله عن الرجل يكون بيلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يدري صحیحته من سقیمه، وصاحب رأي فمن يسأل؟ قال: يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي هـ<sup>(1)</sup>.

والنسائي<sup>(2)</sup> يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ تَرْكًا مَذْهَبٌ مَتَّسِعٌ  
يعني أن ابن منده قال: «إنه سمع محمد بن سعد البازودي<sup>(3)</sup> بمصر يقول: «كان من مذهب الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة - رحمه الله تعالى<sup>(4)</sup> - في "سننه": أن يُخْرِجَ عن كلِّ راوٍ لم يُجْمِعِ المحدثون على تركه»<sup>(5)</sup>.  
قال الناظم: «وهذا مذهبٌ متسعٌ» هـ<sup>(6)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "نكتته على ابن الصلاح"<sup>(7)</sup>: «ما حكاه البازودي<sup>(8)</sup> عن مذهب النسائي، فإنه أراد بذلك إجماعًا خاصًا، وذلك أن كلَّ طبقةٍ من نقاد الرجال لا تخلوا من مُتَشَدِّدٍ ومتوسِّطٍ، فمن الأولى: شعبة والثوري، وشعبة أشد من الثوري، ومن الثانية: يحيى ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري» هـ.

فقال النسائي: «لا يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ»<sup>(9)</sup>.

(1) - "مسائل أحمد" (ص 438)، و"النكت" لابن حجر (405/1).

(2) - يريد النسائي، ولكنه حذف الألف للوزن أو لنية الوقف، "فتح الباقي" (103/1).

(3) - هكذا أثبتته الشارح، ولعله سبق قلم منه، والصواب البازودي، وهو: محمد بن سعد بن محمد السعدي البازودي المصري، أبو منصور، توفي سنة 310هـ، "ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي" (ص 305)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (304/25).

(4) - ترجمته في: "الكامل" (328/1)، و"تهذيب الكمال" (328/1)، و"السير" (125/14).

(5) - "شروط الأئمة" لابن منده (ص 73)، و"علوم الحديث" (ص 37).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (103/1).

(7) - "النكت" لابن حجر (442/1).

(8) - الصواب البازودي: محمد بن سعد البازودي أبو منصور، وهكذا في "النكت" لابن حجر (442/1).

(9) - "علوم الحديث" (ص 36 . 37).

فأما إذا وثَّقه ابنُ مهدي، وضعَّفه يحيى القطَّان مثلاً، فإنَّه لا يُترك؛ لِمَا عُرِفَ من تشديدِ يحيى، ومن هو مثله في النَّقد (1).

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وإذا تقرَّر ذلكَ ظهرَ أنَّ الذي يتبادرُ إلى الذِّهنِ من أنَّ مذهبَ النَّسائيِّ في الرِّجالِ مذهبٌ متَّسعٌ ليسَ كذلكَ، فكم من رجلٍ أُخرجَ له أبو داوودَ، والترمذِيُّ تجنَّب النَّسائيَّ إخراجَ حديثه، بل تجنَّب النَّسائيَّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجالِ الصَّحيحينِ، فحكى أبو الفضلِ بنُ طاهرٍ قال: «سألتَ سعدَ بنَ عليِّ الرِّيجانيِّ (2) عن رجلٍ فوثَّقه، فقلتُ له: إنَّ النَّسائيَّ لم يَحْتَجَّ به، فقال: يا بنيَّ إنَّ لأبي عبد الرَّحمنِ شرطاً في الرِّجالِ أشدَّ من شرطِ الشَّيخين (3)» (4).

وقالَ أحمدُ بنُ محبوبٍ الرَّمليُّ (5): «سمعتُ النَّسائيَّ يقولُ: لِمَا عزمْتُ على جمعِ السُّننِ استخرتُ اللهَ في الرِّوايةِ عن شيوخِ كانَ في القلبِ منهم بعضُ الشَّيءِ، فوقعتِ الخيرةُ على تركهم، فتركتُ جملةً من الحديثِ كنتُ أعلمُ أنَّها عنهم» (6).

وقالَ الحافظُ أبو طالبٍ أحمدُ بنُ نصرٍ (7) شيخُ الدَّارِقُطِيِّ: «مَن يصبرُ على ما يصبرُ عليه النَّسائيُّ، كانَ عنده حديثُ ابنِ لهيعةَ ترجمةً ترجمةً، فما حدَّثَ عنه بشيءٍ» (8).

(1) - ينظر: "النكت" لابن حجر (442/1).

(2) - الذي في "النكت" (443/1) أنه "الرَّيجاني"، وليس الرَّيجاني، فهو تصحيف، والله أعلم، والرَّيجاني هو: سعد بن علي بن محمد بن علي، شيخ الحرم، الحافظ القُدوة، توفي سنة 471هـ، "تاريخ دمشق" (273/20)، و"تذكرة الحفاظ" (1174/3).

(3) - "شروط الأئمة الستة" (ص26).

(4) - "النكت" لابن حجر (443/1).

(5) - هو: أحمد بن محبوب بن سليمان، أبو الحسن البغدادي ثم الرَّملي، يُعرف بـغلام أبي الأديان، الفقيه الثقة، توفي سنة 357هـ، "تاريخ بغداد" للخطيب (172/5)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (489/5).

(6) - "شروط الأئمة الستة" (ص27).

(7) - هو: أحمد بن نصر بن طالب البغدادي، أبو طالب، الحافظ الثَّبت المتقن، توفي سنة 323هـ، "تاريخ بغداد" (182/5)، و"تاريخ دمشق" (51/6)، و"السير" (68/15).

(8) - "شروط الأئمة الستة" (ص27).

قال الحافظ ابن حجر: «وكانَ عندهَ عاليًا عن قُتَيْبَةَ<sup>(1)</sup> عنه، ولم يحدِّث به لا في السُّنَنِ، ولا في غيرها»<sup>(2)</sup>.

وقال أبو الحسنِ المُعَاوِي<sup>(3)</sup>: «إذا نظرتَ إلى ما يُخرِجُه أهلُ الحديثِ، فما خرَّجُه النَّسَائِيُّ أقربُ إلى الصِّحَّةِ ممَّا خرَّجُه غيره»<sup>(4)</sup>.

وقال ابنُ رُشَيْدٍ: «كتابُ النَّسَائِيِّ أبدعُ الكُتُبِ المصنَّفةِ في السُّنَنِ تصنيَّفًا، وأحسنُها ترصيفًا، وكانَ كتابُه جامعًا بين طريقي البخاري ومُسلمٍ، مع حظِّ كثيرٍ من بيانِ العِلَلِ»<sup>(5)</sup>.

وفي الجملةِ فكتابُ السُّنَنِ أقلُّ الكُتُبِ بعدَ الصَّحِيحَيْنِ حديثًا ضَعيفًا، ورجلًا مجرَّوحًا<sup>(6)</sup>، نقله السُّيوطي في حاشيته على "سُنَنِ النَّسَائِيِّ"<sup>(7)</sup>.

قلتُ: نقلَ التَّاجُ السُّبُكِيُّ في "الطبقات"<sup>(8)</sup> عن والدهِ تقيِّ الدِّينِ، وشيخه الحافظِ الدَّهَبِيِّ: «أَنَّ النَّسَائِيَّ أَحْفَظُ مِنْ مُسْلِمٍ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "توضيح نُخبته"<sup>(9)</sup> ما نصُّه: «قالَ الدَّهَبِيُّ وهو من أهلِ الاستقراءِ التَّامِّ في نقدِ الرِّجالِ: «لم يجتمع اثنانِ من علماءِ هذا الشَّانِ قطُّ على توثيقِ ضَعيفٍ، ولا على تَضَعِيفِ ثَقَةٍ»<sup>(10)</sup>، ولهذا كانَ مذهبُ النَّسَائِيِّ أن لا يتركَ حديثَ الرَّجلِ حتَّى يجتمعَ الجميعُ على تركِهِ» هـ كلامُه بلفظه.

(1) - هو: قُتَيْبَةُ بن سَعِيدِ بن جَمِيلِ بن طَرِيفِ بن عبدِ اللهِ التَّقْفِي، أبو رِجاءِ البلخي البَغْلاني، ثقة ثبت، توفي سنة 240هـ، الجرح والتعديل (140/7)، و"تهذيب الكمال" (523/23)، و"التقريب" (27/2).

(2) - "النكت" لابن حجر (444/1).

(3) - هو: علي بن محمَّد بن خَلْفِ، أبو الحسنِ المُعَاوِي، القروي القابسي المالكي، الحافظ الفقيه، عالم المغرب، توفي سنة 403هـ، "ترتيب المدارك" (92/7)، و"الديباج المذهب" (102/2)، و"شجرة النور الزكية" (97/1).

(4) - "النكت" لابن حجر (444/1).

(5) - نقله عنه السيوطي كما في "زهر الرُّبِّي على المجتبى" (ص8).

(6) - هذا من كلام ابن حجر كما في "النكت" (444/1).

(7) - "زهر الرُّبِّي" للسيوطي (ص8).

(8) - "طبقات الشافعية الكبرى" (16/3).

(9) - "نزهة النظر" (191-190).

(10) - "الموقظة" للدَّهَبِيِّ (ص84)، ومراده: إثبات العصمة لمجموع الأمة، وبخاصَّة علماء الحديث منهم، الذين لم يقع اتِّفاقٌ منهم قطُّ على توثيق من هو في حقيقته ضَعِيفٌ، أو العكس، والله أعلم، ينظر: "النكت على نزهة النظر" لعلي حسن عبد الحميد (ص191).

وقال أيضًا في "مقدمة فتح الباري" (1) ما نصه: «أحمد بن عيسى التستري المصري (2)، عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته، وقال الخطيب: لم أرَ لمن تكلم فيه حجةً توجب ترك الاحتجاج به (3)» ه كلامه بلفظه.

قلت: قد كنتُ نظمتُ ملخصَ كلامهم هذا، موضِّحًا به معنى بيتِ الناظم هذا لاحتياجه إلى ذلك فقلتُ:

قلتُ: وذا يوهمُ ضُغفًا في الذي	في سننِ الحبرِ النَّسائي الجيهدي
وليسَ ذاكَ واقِعًا وإنما	يعني بالإجماع هنا فلتعلمَا
إجماعَ مَنْ خَفَّفَ معَ مَنْ شَدَّدَا	في حقِّ راوٍ للحديثِ أسندًا
فالتَّاقِدُونَ للحديثِ اختلفُوا	شَدَّدَ بعضهم وبعضٌ خَفَّفُوا
وهم طَباقُ أربعٍ كما ذَكَرُ	في التُّكْتِ الشَّيخِ الإمامِ ابنِ حجرٍ
فشعبةٌ في عَصْرِهِ يُشَدِّدُ	وعكسهُ الثَّورِيُّ فيما شَيَّدُوا
ونَجَلٌ مهديٍّ معَ القَطَّانِ	خَفَّفَ الأوَّلُ بعكسِ الثَّانِي
وابنُ مَعِينٍ والإمامُ أحمدُ	هذا يَخَفِّفُ وذا يُشَدِّدُ
وكانَ في عَصْرِ البُخاريِّ أبو	حاتمِ النَّدْبِ الإمامِ الأَطِيبِ
أما البُخاريُّ فَمَثَلُ أحمدَا	وتربُّهُ كَابنِ مَعِينٍ شَدَّدَا
فإن يَجِيءُ مُحَدِّثٌ في طبقة	تركَهُ فَرْدٌ وفَرْدٌ وتَقَّه
فالتَّسَيُّي يُخْرِجُ عَنْهُ وَإِذَا	نَبَذَهُ هَـذَانِ قَطْعًا نَبَذَا
فالمُجْتَبَى عندَ ذَوِي التَّحْدِيثِ	أقلُّ ما صَنَّفَ في الحديثِ
بَعْدَ الصَّحِيحِينَ حديثًا ضَعْفًا	ورأويًا جَرَحَهُ مَنْ سَلَفَا
وكونُ مَنْ أَلْفَهُ أَحْفَظٌ مِنْ	أبي الحُسَيْنِ مُسَلِّمِ شَيْخِ السُّنَنِ
رَوَاهُ عَنِ الوَالِدِ وَالدَّهْبِيِّ	في الطَّبَقَاتِ تاجُنَا السُّبُكِيِّ الأَبِيِّ

(1) - "هدى الساري" (ص 551-552).

(2) - هو: أحمد بن عيسى بن حسَّان المصري، ويعرف بابن التستري، صدوق، توفي سنة 243هـ، "تاريخ بغداد" (272/4)، و"تهذيب الكمال" (417/1)، و"التقريب" (43/1).

(3) - "تاريخ بغداد" (272/4).

قوله (والتسبي) بحذف الألف والإسكان للوزن، وقولُهُ (مذهبٌ متسعٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: وهو، أو هذا هـ.

(ومن عليها) أي: على كتب السنن كلها، أو بعضها (أطلق الصحاح) كالحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السلفي نسبةً إلى سلف بكسر المهملة، لقب جدّه أحمد، ومعناه غليظ الشفة<sup>(1)</sup>، مكث نيّفاً وثمانين سنة يُقرأ عليه. قال الذهبي: «لا أعلم أحداً مثله في هذا»<sup>(2)</sup>.

المتوفى سنة ستّ وسبعين وخمسمائة<sup>(3)</sup> - رحمه الله تعالى - .

حيث قال في "الكتب الخمسة": «اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب»<sup>(4)</sup>.  
وكالحاكم حيث أطلقه على "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"<sup>(5)</sup>، وكابن منده حيث أطلقه على "سنن أبي داود"، و"مجتبى النسائي"<sup>(6)</sup>، وكالخطيب حيث أطلقه على "جامع الترمذي"، و"مجتبى النسائي"<sup>(7)</sup>.

(فقد أتى تساهلاً صريحاً) لأن فيها الصحيح والحسن والضعيف، والمنكر.

(ودونها) أي: ودون السنن (في رتبة) الصحة (ما) أي: الذي (جُعلاً) أي: صنّف على (المسانيد) جمع مُسنَد، وهو: «ما أُفرد فيه حديث كلِّ صحابيٍّ على حدة، والتزم نقل جميع مروياته، سواء كانت صحيحة، أو ضعيفةً من غير نظرٍ للأبواب، ومن غير تقييدٍ بما يُحتجُّ به

(1) - وذكر في "القاموس المحيط" (ص 739): "أنه معرب سه لبه أي: ثلاث شفاه؛ لأنه كان مشقوق الشفة، وينظر: الأنساب" للسمعاني (171/7).

(2) - "تذكرة الحفاظ" (1301/4) بنحوه.

(3) - ترجمته في: "الأنساب" للسمعاني (171/7)، و"السير" (5/21)، و"طبقات الشافعية" للسبكي (32/6).

(4) - مقدّمة السلفي لـ "معالم السنن" للخطابي طُبعت معه (328/4)، وعبارته قريبة من هذا، وينظر: "علوم الحديث" (ص 40)، و"فتح المغيث" للسخاوي (154/1).

(5) - "المستدرک" (463/1)، ولم يذكر الترمذي بل ذكر مع أبي داود النسائي، وينظر: "علوم الحديث" (ص 40)، و"النكت" لابن حجر (440/1)، وقد وجّه ابن الصّلاح وابن حجر بأنّ هذا الإطلاق سائغ من الحاكم؛ بناءً على أنه لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، ومجموعهما في جامع الترمذي، وأبي داود أكثر من المردود، فيكون إطلاقه من باب الأغلبية، والله أعلم، "النفح الشذي" (189/1)، تعليق المحقق على الهامش.

(6) - "النكت" لابن حجر (442/1).

(7) - "تاريخ بغداد" (42/2)، و"علوم الحديث" (ص 40).

غالبًا»<sup>(1)</sup>، بخلاف مَنْ صَنَّفَ عَلَى الْأَبْوَابِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يورِدُ أَصَحَّ مَا فِي الْبَابِ لِيُصْلِحَ للاحتجاج، فتأخَّرت رُتِبَتُهَا عَنْ رُتِبَةِ الْكُتُبِ الْحَمْسَةِ، وما أشبهها مِنْ الْكُتُبِ الْمُبَوَّبَةِ تَبْوِيبِ كُتُبِ الْفِقْهِ؛ كـ "سُنَنِ ابْنِ مَاجَه"، وَإِنْ جَلَّتْ مِنْ جِهَةِ جَلَالَةِ مُؤَلِّفِهَا.

(فِيدَعَى) بِسَبَبِ ذَلِكَ الدَّعْوَةَ (الجَفَلَى) أَي: الْعَامَّةُ، قَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ الْبَكْرِيِّ<sup>(2)</sup>:

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُوا الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ<sup>(3)</sup>

أَي: يَدْعُوا التَّقْرَى، وَهِيَ الدَّعْوَةُ الْخَاصَّةُ<sup>(4)</sup>.

(كُمْسِنْدِ) أَبِي دَاوُودَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُودَ (الطَّيَالِسِيِّ) بِالْإِسْكَانِ لِلوزنِ، نَسَبُهُ إِلَى الطَّيَالِسَةِ الَّتِي تُلبَسُ عَلَى الْعَمَائِمِ، الْحَافِظُ الْبَصْرِيُّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ عَامَ وَفَاةِ الشَّافِعِيِّ - رَحْمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -<sup>(5)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ: «يُقَالُ إِنَّهُ أَوَّلُ مُسْنَدٍ صُنِّفَ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدرِيبِ"<sup>(7)</sup>: «وَالَّذِي حَمَلَ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ عَلَيْهِ، تَقَدَّمَ عَصْرُ الطَّيَالِسِيِّ عَلَى أَعْصَارِ مَنْ صَنَّفَ الْمَسَانِيدَ، فَظَنَّ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي صَنَّفَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جَمْعٍ بَعْضِ الْخُفَاطِ الْخُرَاسَانِيِّينَ، جَمَعَ فِيهِ مَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ خَاصَّةً عَنْهُ، وَشَدَّ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْهُ».

(وَك) مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (أَحْمَدًا) بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (106/1)، "فتح المغيث" (157/1).

(2) - هو: طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ بْنِ سَفِيَانَ بْنِ سَعْدِ، الْبَكْرِيِّ الْوَالِدِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ فَحَلَّ، تَوَفَّى سَنَةَ 565م، "طبقات فحول الشعراء" لابن سَلَامِ الْجُمَحِيِّ (137/1)، و"أشعار الشعراء السُّنَّةِ الْجَاهِلِيِّينَ" لِلأَعْلَمِ الشُّنْتَمَرِيِّ (ص357).

(3) - هَذَا الْبَيْتُ فِي "دِيوانِهِ" (ص43)، و"خزانة الأدب" لِلْبَغْدَادِيِّ (379/9)، وَمَعْنَى الْمَشْتَاةِ: هُوَ زَمَنُ الشِّتَاءِ وَالْبَرْدِ، وَالْأَدَبُ هُوَ: الَّذِي يَدْعُوا إِلَى الْمَادِيَّةِ، وَالتَّقْرَى: الدَّعْوَةُ الْخَاصَّةُ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّهُمْ لِكَرَمِهِمْ تَرَى الْآدِبَ وَالِدَّاعِيَ إِلَى الطَّعَامِ يَدْعُوا إِلَيْهِ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ الْبَارِدِ دَعْوَةً عَامَةً، وَلَا يُخَصِّصُهَا بِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ طَلِبًا لِلتَّيْنِ وَالْحَمْدِ وَالْمَجْدِ.

(4) - يَنْظُرُ: "الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ" (ص880) مَادَّةُ "ج ف ل".

(5) - تَرْجَمْتَهُ فِي: "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (111/4)، وَ"تَارِيخُ بَغْدَادٍ" (24/9)، وَ"السَّيْرُ" (378/9).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (106/1).

(7) - "تدريب الراوي" (ص83).

قال أبو زرعة الرّازي: « كانت كُتُبُهُ اثني عشرَ جملاً، وكانَ يحفظُها »<sup>(1)</sup>.

وأجمع المسلمون على إمامته وتقواه وورعه وزهده، المتوفى ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين -  
رحمه الله تعالى<sup>(2)</sup> - .

قال ابن كثير<sup>(3)</sup>، وتبعه الشيوطي<sup>(4)</sup>: « لا يُوازي مُسندَ الإمامِ أحمدَ مُسندٌ في كثرته، وحسنِ  
سياقته » .

وقال التيمي<sup>(5)</sup> في "زوائد المسند"<sup>(6)</sup>: « مُسندُ الإمامِ أحمدَ أصحُّ صحيحاً  
من غيره » .

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تجريد زوائد مُسندِ البزار"<sup>(7)</sup>: « إذا كانَ الحديثُ في مُسندِ أحمدَ  
لم يُعزَّزْ غيره » .

وقال الصنعاني<sup>(8)</sup> في "سبل السلام"<sup>(9)</sup>: « مُسندُ أحمدَ أعظمُ المسانيد، وأحسنها وضعاً  
وانتقاداً، فإنَّهُ لم يُدخلْ فيه إلا ما يُحتجُّ به، مع كونه انتقاه من أكثر من سبعمائة ألفِ حديثٍ  
وخمسين ألفَ حديثٍ » هـ.

(1) - "السير" (188/11).

(2) - الإمام أحمد أخباره كثيرة مشهورة، ومناقبه في الكتب مسطورة، رحمه الله وجزاه الله خير الجزاء، وينظر مثلاً: "طبقات  
ابن سعد" (354/7)، و"تاريخ بغداد" (412/4)، و"طبقات الحنابلة" (8/1)، و"السير" (177/11).

(3) - "اختصار علوم الحديث" (ص 104).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 82).

(5) - قوله هنا: "التيمي"، ولكنه غلطٌ وتصحيف، والظاهر أنه نقله عن الشيوطي من "التدريب"، فوجد في بعض نُسخته  
"التيمي"، والصواب "الهيثمي"، وهو: علي بن أبي بكر بن سليمان بن عمر بن صالح الهيثمي، الشيخ نور الدين أبو الحسن،  
رفيق الحافظ العراقي، توفي سنة 807هـ، "إنباء الغمر" لابن حجر (265/5)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص 372).

(6) - "غاية المقصد في زوائد المسند" للهيثمي (24/1)، "رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى"، وعبارة: «لأنَّ أفرادَ المسندِ  
غالباً أصحُّ من أفراد ما ذكرت»، وينظر: "تدريب الراوي" (ص 82).

(7) - "مختصر زوائد مسند البزار" لابن حجر (59/1) بمعناه.

(8) - هو: محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد بن علي الكحلاني ثم الصنعاني، تُعرف أسرته بآل الأمير، علامة محدث  
مجتهد مطلق كما وصفه الشوكاني، توفي سنة 1182 هـ، "البدر الطالع" (133/2)، و"الأعلام" للزركلي (38/6).

(9) - "سبل السلام" (ص 10).

وعدةٌ أحاديثه أربعون ألفاً بالمكرَّر هـ<sup>(1)</sup>.

قال النَّاطِمُ: «أما وجودُ الضَّعِيفِ فِيهِ فَهُوَ مُحَقَّقٌ، بل فِيهِ أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ، ولعبدِ اللَّهِ ابْنِهِ فِيهِ زِيَادَاتٌ، فِيهَا الضَّعِيفُ، والمَوْضُوعُ» هـ<sup>(2)</sup>.

وفي الجزء الأول من تعليق أحمد محمد شاکر على "المسند"<sup>(3)</sup> ما نصُّه: «قال الذهبي فيما رواه عنه ابن الجزري<sup>(4)</sup> في كتاب "المصعد الأحمدي على مسند الإمام أحمد"<sup>(5)</sup>: «فعلل الله تبارك وتعالى أن يقبض لهذا الديوان السامي من يخدمه، ويؤب عليه، ويتكلم على رجاله، ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه» هـ منه بلفظه. وفي "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"<sup>(6)</sup> للحافظ ابن حجر ما نصُّه: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المدني<sup>(7)</sup> في ذلك تصنيفاً<sup>(8)</sup>، والحق أن أحاديثه غالبها جيداً، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف العرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية، وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحافظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجزري في "الموضوعات" تسعة أحاديث أخرجها من "المسند"، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت عليه ذلك الجزء، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجزري في "الموضوعات" ما يلتحق به، فكملمت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجزري فيها حديثاً حديثاً، فظهر من ذلك أن غالبها جيداً، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها

(1) – التذكرة" بمعرفة رجال الكتب العشرة" للحسيني (3/1)، و"المصعد الأحمدي" لابن الجزري (ص25).

(2) – "التقييد والإيضاح" (ص48) بتصرف، والجزء الذي ذكره أورده تلميذه الحافظ ابن حجر في "القول المسدّد في الدّب عن المسند للإمام أحمد" (ص3 . 10)، ثم تعقّب فيه كلام شيخه العراقي، وأجاب عمّا ذكره بأنّه موضوع، وهي تسعة أحاديث، وينظر: "النكت" لابن حجر (416/1 . 434).

(3) – "مسند أحمد" بتحقيق أحمد شاکر (14/1).

(4) – هو: محمّد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، الحافظ الإمام المقرئ، صاحب التصانيف، توفي سنة 833هـ، "الضوء اللامع" (255/9)، و"طبقات الحافظ" للسيوطي (ص549).

(5) – "المصعد الأحمدي" (ص31).

(6) – "تعجيل المنفعة" لابن حجر (240/1 . 241).

(7) – هو: محمّد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر، أبو موسى المدني الأصبهاني الشافعي، الحافظ المحدث الثقة، توفي سنة 581هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (160/6)، و"السير" (152/21).

(8) – سماه: "خصائص المسند" وهو مطبوع متداول بمحمد الله.

مَوْضُوعًا إِلَّا الْفَرْدَ النَّادِرَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ الْقَوِيِّ فِي دَفْعِ ذَلِكَ، وَسَمَّيْتُهُ "الْقَوْلَ الْمَسْدَدَ فِي الذَّبِّ عَنِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ" هـ مِنْهُ بَلْفِظُهُ.

ثُمَّ قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ "الْقَوْلَ الْمَسْدَدَ"<sup>(1)</sup>: «قَدْ ذَكَرْتُ فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَهِيَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ذَبًّا عَنْ هَذَا التَّصْنِيفِ الْعَظِيمِ، الَّذِي تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالتَّكْرِيمِ، وَجَعَلَهُ إِمَامُهُمْ حُجَّةً يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَيُعْوَلُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ» .

ثُمَّ سَرَدَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي جَمَعَهَا الْعِرَاقِيُّ، وَهِيَ تِسْعَةٌ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا خَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثًا أوردَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "المَوْضُوعَاتِ" وَهِيَ فِيهِ، وَأَجَابَ عَنْهَا حَدِيثًا حَدِيثًا هـ.  
قَالَ الشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيْبِ"<sup>(2)</sup>: «وَقَدْ فَاتَتْهُ أَحَادِيثُ أُخْرُ أوردَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "المَوْضُوعَاتِ"، وَهِيَ فِي الْمَسْنَدِ، وَعِدَّتْهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَدِيثًا، وَقَدْ جَمَعْتُهَا مَعَ الذَّبِّ عَنْهَا فِي جِزْءٍ سَمَّيْتُهُ: "الذَّبُّ فِي الْمَهْدِ فِي الذَّبِّ عَنِ الْمَسْنَدِ"».

وَيْلِي مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الصِّحَّةِ مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُوبِ الْخَنْزَلِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ فِيهِ أَمْثَلَ مَا وَرَدَ عَنِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ<sup>(3)</sup> هـ.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ جَمِيعِ مَا فِيهِ، بَلْ هُوَ أَمْثَلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَرَكَهُ، وَفِيهِ الضَّعِيفُ» اهـ<sup>(4)</sup>.

وَكَمَسَانِيدِ: أَبِي بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ<sup>(5)</sup>، وَأَبِي بَكْرِ الْبَزَّارِ<sup>(6)</sup>، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ،

(1) - "القول المسدد" (ص3) بتصرف.

(2) - "تدريب الراوي" (ص82).

(3) - "النكت" للزركشي (366/1)، و"التقييد والإيضاح" (ص49).

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص49) بتصرف.

(5) - هو: عبد بن حميد بن نصر الكبيسي، أبو محمد، ثقة حافظ متقن، توفي سنة 249هـ، "الثقات" لابن حبان (401/8)، و"تهذيب الكمال" (524/18)، و"تذكرة الحفاظ" (534/2).

(6) - هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار، الحافظ الكبير، صاحب "المسند"، توفي سنة 292هـ، "تاريخ بغداد" (334/4)، و"المنتظم" (34/13)، و"السير" (554/13) وغيرها.

وأبي يعلى الموصلي<sup>(1)</sup>، وغيرهم، وهي كثيرة جداً.

(وعَـدُّهُ لِلدَّارِمِيِّ انْتِقَادًا) يعني: أَنَّ عَدَّ ابْنَ الصَّلَاحِ مُسْنَدَ الحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ، شَيْخِ الحَمْسَةِ، وَغَيْرِهِمْ، المَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ<sup>(2)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي المَسَانِيدِ عَيْبَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ كِتَابَ الدَّارِمِيِّ مُرْتَبِّبٌ عَلَى الأَبْوَابِ كَتَرْتِيبِ الكُتُبِ السَّنَّةِ. قَالَ النَّازِمُ: «اشْتَهَرَتْ تَسْمِيَتُهُ بِالمَسْنَدِ كَمَا سَمَّى البُخَارِيُّ كِتَابَهُ بِالمَسْنَدِ؛ لِكَوْنِ أَحَادِيثِهِ مُسْنَدَةً، إِلَّا أَنَّ فِيهِ المَرْسَلَ والمَعْضَلَ والمَنْقَطَعَ والمَقْطُوعَ»<sup>(3)</sup>.

وقد سَمَّاهُ الحَافِظُ مُعْطَايَ التُّرْكِيِّ<sup>(4)</sup> تَبَعًا لِلحَافِظِ المَنْدَرِيِّ: صَاحِبًا<sup>(5)</sup>.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «لَيْسَ دُونَ "السُّنَنِ" فِي الرُّتْبَةِ، بَلْ لَوْ ضُمَّ إِلَى الحَمْسَةِ لَكَانَ أَوَّلَى مِنْ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ، فَإِنَّهُ أَمَثَلُ مِنْهُ بِكثِيرٍ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَاءُ فِي "شَرْحِ الأَلْفِيَةِ"<sup>(7)</sup>: «إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ؛ فَطَرِيقُ مَنْ أَرَادَ الإِحتِجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنْ "السُّنَنِ"، أَوْ "المَسَانِيدِ"، أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يَنْظَرَ فِي اتِّصَالِ سَنَدِهِ، وَحَالِ زَوَاتِهِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الأَثَمَةِ صَحَّحَهُ أَوْ حَسَّنَهُ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا».

وقد سبق مثل هذا في نقل الأحاديث من الكتب المعتمدة، فراجعهُ إن شئت<sup>(8)</sup>.

والحُكْمُ لِلإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أَوْ بِالْحُسْنِ دُونَ الحُكْمِ لِلتَّمَنِ رَأُوْ  
وَاقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ وَلَمْ يَعْقِبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ

(1) - هو: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، أبو يعلى، صاحب المسند الكبير، إمام حافظ مشهور، توفي سنة 307هـ، "تذكرة الحفاظ" (707/2)، و"السير" (174/14)، و"طبقات الحفاظ" (ص309) وغيرها.

(2) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (99/5)، و"تاريخ بغداد" (29/10)، و"تهذيب الكمال" (210/15) وغيرها.

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص49) بتصرف.

(4) - هو: مُعْطَايَ بن قَلِيح بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، مؤرخ محدث عارف بالأنساب، توفي سنة 762هـ، "لحظ الأخطأ" لابن فهد المكي (ص133)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (352/4).

(5) - ينظر: "النكت" لابن حجر (1/268 . 269).

(6) - نقله عنه في "النكت الوفية" (1/282).

(7) - "فتح الباقي" (1/106).

(8) - ينظر: (ص159).

يعني: أَنَّ المحدثين يرون أَنَّ الحكم الصادر من الحافظ لإسناد حديث بالصحة أو الحسن، كقوله: هذا حديث صحيح الإسناد، أو: هذا حديث إسناده حسن، دون الحكم منه بذلك لمتنه، كهذا حديث صحيح أو حسن؛ إذ لا تلازم بين الإسناد والمتن في الصحة والحسن؛ إذ قد يصح الإسناد أو يحسن؛ لاجتماع شروط الصحة، أو الحسن في رجاله دون المتن لشذوذ أو علة<sup>(1)</sup>.

وقد أكثر الحاكم في "المستدرک" من استعمال هذه العبارة<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله: صحيح إلى قوله: صحيح الإسناد إلا لأمر ما» هـ<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصلاح: «لكن يُقبلُ الحكم للإسناد بالصحة، أو بالحسن في المتن أيضاً، حيث أطلقه من يعتمد عليه في الأمرين، ولم يذكر له علة ولا قادحاً؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر» هـ<sup>(4)</sup>.

واستشكل الحسن مع الصحة في متن فإن لفظاً يرد فقل صف  
به الضعيف أو يرد ما يختلف سنده فكيف إن فرد وصف

يعني: أن جمع الصحة والحسن في وصف حديث واحد، كقول الترمذي، وقبله علي بن المديني<sup>(5)</sup>، والبخاري على ما نقله السخاوي<sup>(6)</sup>، وبعده يعقوب بن شيبة<sup>(7)</sup>،

(1) - "علوم الحديث" (38).

(2) - قوله: "صحيح الإسناد"، فكثير جداً ومسلم، وأما قوله: "حسن الإسناد"، فهو نادر جداً؛ فقد لا تظفر به في الكتاب بعد طول بحث إلا في موضع أو موضعين، والله أعلم.

(3) - "النكت الوفية" (291/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 38) بتصرف.

(5) - الذي في "العلل" له (ص 94): "حسن الإسناد"، ولم يجمع بينهما، ولعله لا يقصد الحسن الاصطلاحي، والله أعلم.

(6) - "فتح المغيث" (164/1)، وقد نقل ذلك الترمذي في "السنن" عن البخاري، بعد الحديث رقم (3233).

(7) - هو: يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي البصري، ثم البغدادي، العلامة الحافظ صاحب المسند الكبير المعلق، توفي سنة 262هـ، "تاريخ بغداد" (281/14)، و"تذكرة الحفاظ" (577/2).

وأبو علي الطوسي<sup>(1)</sup>: هذا "حديث حسن صحيح" مُشكل؛ لأنَّ الحَسَنَ كما تقدَّم قاصِرٌ عن الصَّحيح، فكيفَ يجتمع إثباتُ القُصورِ، ونفيُّه في حديثٍ واحدٍ. وقد أطال العلماءُ البَحْثَ في هذه المسألة، وهُم عن هذا الإشكالِ أجوبةً، وقد ذكَّر ابنُ الصَّلاح عنه جوابينِ ذكرهما النَّاطمُ<sup>(2)</sup>، مع ردِّ ابنِ دقيقِ العيدِ لهُما<sup>(3)</sup>، وهُما: أنَّ المرادَ بالصَّحَّةِ الصَّحَّةُ الاصطلاحيةُ، وهي بلوغُ الحديثِ الدَّرَجَةَ العُلَيَا مِنَ القَبولِ، أو التي تليها، وبالْحُسْنِ الحُسْنُ اللُّغوي الاصطلاحِي، والحُسْنُ اللُّغوي كما مرَّ أوَّلَ الفَصْلِ<sup>(4)</sup> عبارةٌ عن اطمئنانِ النَّفسِ، واستِراحَتِها وقَبولها للحديثِ، وهذا لا يُنابِي الصَّحَّةَ الاصطلاحيةَ<sup>(5)</sup>.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: «يلزَمُ على هذا الجوابِ أن يُطلَقَ على الحديثِ الموضوعِ؛ إذا كانَ حَسَنَ اللَّفْظِ أَنَّهُ حَسَنٌ، مثل قولِ ابنِ عبدِ البرِّ حيثُ روى في "كتابِ العلم" حديثَ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ مرفوعًا: «تعلَّمُوا العِلْمَ فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ حَشِيَّةٌ، وَطَلْبُهُ عِبَادَةٌ...» الحديث: هذا حديثٌ حَسَنٌ جدًّا، ولكن ليسَ لهُ إسنَادٌ قوِيٌّ»<sup>(6)</sup>، فأرادَ بِالْحُسْنِ حُسْنَ اللَّفْظِ؛ لأنَّهُ من روايةِ مُوسَى البلقاوي<sup>(7)</sup>، وهو كذَّابٌ نُسِبَ إلى الوَضْعِ، عن

(1) - قال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 45): «إنَّ يعقوبَ بنَ شيبَةَ في "مسنده"، وأبا علي الطوسي شيخ أبي حاتم قد أكثرَا من قولهما: "حسن صحيح"» .

(2) - "علوم الحديث" (ص 39)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (108/1).

(3) - "الاقتراح" (ص 239 . 243).

(4) - (ص 164).

(5) - "علوم الحديث" (ص 39).

(6) - "جامع بيان العلم وفضله" (238/1) عن مُعَاذِ رضي الله عنه مرفوعًا، وفي إسناده عبدُ الرَّحِيمِ بنُ زَيْدِ العَمِّي مَتْرُوكُ الحديثِ، وكذَّبه ابنُ معينٍ كما في "تاريخ ابنِ معين" (362/2)، و"التقريب" (598/1)، وروِي موقوفًا على معاذِ رضي الله عنه، وفيه أبو عَصَمَةَ نُوْحُ بنُ أَبِي مَرِيَمٍ، كذَّبوه، كما في "التقريب" (255/2)، وينظر: "السلسلة الضعيفة" للألباني برقم (5293).

(7) - هو: موسى بن مُحَمَّد بنِ عطاءِ الدِّمَاطِي البلقاوي المقدسي، تالف، كذَّبه أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم، "الجرح والتعديل" لابنِ أبي حاتم (161/8)، و"لسان الميزان" لابنِ حجر (216/8).

عبد الرَّحِيمِ الْعَمِّي (1)، وهو متروك، قال: وذلك لا يقوله أحدٌ من المحَدِّثِينَ إِذَا جَرَّوْا عَلَيَّ اصطِلَاحَهُمْ» هـ (2).

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ويلزمُ عليه أيضًا أن كلَّ حديثٍ يوصَفُ بصفةِ الحُسنِ تابعٌ له، فإنَّ كلَّ الأحاديثِ حَسَنَةُ الألفاظِ بليغةٌ، ولمَّا رأينا الذي وقعَ له هذا (3) كثيرَ الفرقِ، فتارةً يقولُ: حَسَنٌ فقط، وتارةً صحيحٌ فقط، وتارةً حَسَنٌ صحيحٌ، وتارةً صحيحٌ غريبٌ، وتارةً حَسَنٌ غريبٌ، عرفنا أنَّه لا محالةَ جارٍ معِ الاصطلاحِ معَ أنَّه قالَ في آخرِ "الجامع" (4): «وما قلنا في كتابنا حديثٌ حَسَنٌ، فإتِّمَّا أردنا به حُسْنَ إسنادهِ عندنا»، فقد صرَّحَ بأنَّه أرادَ حُسْنَ الإسنادِ، فانتهى أن يُريدَ حُسْنَ اللَّفْظِ» (5).

وجوابُ ابنِ الصَّلَاحِ الثَّانِي، وتبعه عليه النَّووي: «أنَّ ذلكَ راجعٌ إلى الإسنادِ، بأن يكونَ له إسنادهُ أحدهما صحيحٌ، والآخرُ حَسَنٌ، فصَحَّ أن يُقالَ فيه ذلكَ، أي: صحيحٌ باعتبارِ إسنادهِ حَسَنٌ باعتبارِ آخر» (6).

قالَ ابنُ دَقِيقِ العَيْدِ: «وتَرُدُّ على هذا الأحاديثُ التي قيلَ فيها ذلكَ معَ أنَّها ليسَ لها إلاَّ مَخْرَجٌ واحدٌ» (7)، كحديثِ خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ العَلَاءِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ (8) عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ: «إِذَا بَقِيَ نَصْفُ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا»، وقالَ فيه: حَسَنٌ صحيحٌ لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ على هذا اللَّفْظِ (9) هـ.

(1) - هو: عبد الرَّحِيمِ بنُ زَيْدِ بنِ الحَوَارِيِّ، العَمِّي، أبو زَيْدِ البَصْرِيِّ، متروك، كذَّبه ابنُ معِين، توفي سنة 184هـ، "تاريخ ابن معِين" رواية الدُّورِيِّ (362/2)، و"المرج والتعديل" (339/5)، و"التقريب" (598/1).

(2) - "الاقتراح" (ص 241).

(3) - يعني به الإمام الترمذي.

(4) - "علل الترمذي" في آخر الجامع (758/5)، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص 202).

(5) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (295/1)، وينظر: "نزهة النظر" (ص 93-94).

(6) - "علوم الحديث" (ص 39)، و"التقريب" للنووي (ص 77).

(7) - "الاقتراح" (ص 240).

(8) - هو: العلاء بن عبد الرَّحْمَنِ بنِ يعقوب الخُرقي، أبو شَيْبَلِ المَدِينِي، صدوق ربَّما وهم، توفي سنة بضع وثلاثين ومائة، "تاريخ ابن معِين" رواية الدُّورِيِّ (415/2)، و"تهذيب الكمال" (520/22)، و"التقريب" (763/1).

(9) - أخرجه: الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصَّومِ في النصف الثاني من شعبان، برقم (738)، وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (161/4)، وأحمد في "مسنده" (441/15) بهذا الإسناد، وأخرجه أبو داود: كتاب الصَّوم، باب في كراهية ذلك فيمن يصلُّ شعبان برمضان، برقم (2337)، وقال: «كان عبد الرَّحْمَنِ لا يحدِّث =

(ولأبي الفتح) تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع، المعروف بابن دقيق العيد المشيرى المالكي أولاً الشافعي ثانياً، مجدد القرن السابع، المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة - رحمه الله تعالى -<sup>(1)</sup>، (في كتابه الاقتراح) في علوم الحديث الذي نظمته التاظم، وشرحه السخاوي<sup>(2)</sup>، بعد رده جوازي ابن الصلاح السابقين، تبعاً لابن المواق<sup>(3)</sup>، جواباً عن الإشكال السابق بما حاصله: (أن انفراد الحُسن ذو اصطلاح) يعني: أن الحُسن لا يُشترط فيه القُصور عن الصِّحة إلا حيث انفراد الحُسن، فيُراد بالحُسن المعنى الاصطلاحي.

(وإن يكن) الحديث (صح) أي: ارتفع إلى درجة الصِّحة (فليس يلتبس) حينئذ الجمع بين الوصفين لوصول الحُسن لا محالة تبعاً للصِّحة؛ لأن وجود الدرجة العليا، وهي: الحفظ

= به، قلت لأحمد لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلُّ شعبان برمضان»، وأخرجه ابن ماجه في الصَّوم، باب ما جاء في النهي أن يتقدَّم رمضان بصوم، برقم (1651)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (209/4)، وقد أُعلِّ هذا الحديث بأمرين كما نقله ابن القيم في "تهذيب سنن أبي داود" (224. 223/3):

1. أن العلاء تفرَّد به، ولم يتابعه عليه أحد.
2. أنه مُعارض بحديث عائشة وأم سلمة في صيام النبي صلى الله عليه وسلم شعبان كلَّه، وحديث: «لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين...» .

ولا يخفى على الناظر أن تفرَّد العلاء بهذا ليس مما تُعلَّل به الأحاديث، والذي تُعلَّل به الأحاديث هو: تفرَّد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه، أو رفع ما وقفوه، أو زيادة لفظة لم يذكروها، أمَّا الثقة العدل إذا روى حديثاً وتفرَّد به لم يكن تفرُّده علَّة، ويزيده وضوحاً:

1. أن تفرَّد العلاء ليس من قبيل التفرُّد الذي يُعلَّل به الحديث؛ لأنه ثقةٌ عدلٌ أخرج له مسلم في "الصحيح" نحو اثنين وسبعين حديثاً، كما في "تحفة الأشراف" (239.221/10)، وحَدَّث عنه مالك تسعة أحاديث كما في "تجريد التمهيد" (ص346 . 351).

2. وأمَّا معارضته للأحاديث المذكورة، فقد جمع بينها ابن القيم بقوله: «إنَّ تلك الأحاديث تدلُّ على صحَّة صوم نصفه مع ما قبله، وعلى الصَّوم المعتاد في التَّصف الثاني، وحديث العلاء يدلُّ على المنع من تعُدُّ الصَّوم بعد التَّصف لا لعادة ولا مضافاً إلى ما قبله» .

والحديث صحَّحه الألباني في "تخريج المشكاة" (616/1)، برقم (1974)، والله أعلم.

(1) - إمام مشهور، تنظر ترجمته في: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (207/9)، و"تذكرة الحفاظ" (1481/4).

(2) - "فتح المغيث" للسخاوي (167/1)، وقد طُبِع "نظم العراقي" لهذا الكتاب بعناية مشهور بن حسن آل سلمان.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (110/1).

الإتقان لا يُباني وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسنٌ باعتبار الصفة الدنيا، صحيحٌ باعتبار العليا، وعلى هذا (كلُّ صحيحٍ حسنٌ لا ينعكس)، أي: وليس كلُّ حسنٍ صحيحاً<sup>(1)</sup>. قال الناظم: «ويؤيده قولهم: حسنٌ في الأحاديث الصحيحة، وهو موجودٌ في كلام المتقدمين»<sup>(2)</sup>.

وأوردوا ما صحَّ من أفرادٍ حيثُ اشترطنا غيرَ ما إسنادٍ

يعني: أن ابن سيّد الناس ومن وافقه قد أوردوا على ابن المواق ومن تبعه في قولهم: إن كلَّ صحيحٍ حسنٌ؛ الأحاديث الصحيحة التي ليس لها إلا إسنادٌ واحدٌ، لأنَّ الترمذي وموافقيه اشترطوا في الحسن أن يُروى من غير وجهٍ، بخلاف الصحيح، فانتفى أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً، فالأفرادُ الصحيحة ليست حسنةً عنده<sup>(3)</sup>.

قال الناظم: «والجواب أن الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجهٍ آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح، فإذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له العرابة باعتبار فرديته» هـ<sup>(4)</sup>.

وقال ابن كثير: «الجمع بين الصحة والحسن درجةً متوسطةً بين الصحيح والحسن، فما تقول فيه: حسنٌ صحيحٌ أعلى رتبةً من الحسن ودون الصحيح»<sup>(5)</sup>.

قال الناظم: «وهذا تحكُّمٌ لا دليل عليه، وهو بعيدٌ»<sup>(6)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في "مخبرته وتوضيحه"<sup>(7)</sup> لها ما حاصله: «أن الحديث إذا تعدد إسنادُهُ، فالوصف بالصحة والحسن راجع إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد، وما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه: صحيحٌ فقط، إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوي، وإلا فيحسب اختلاف الثقات في روايته، فيرى المجتهد أن بعضهم يقول فيه: صدوقٌ، وبعضهم يقول: ثقةٌ، ولا يترجح

(1) - "الاقتراح" (ص 244)، و"فتح المغيث" (168/1).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (110/1).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (110/1)، و"النكت" لابن حجر (437/1)، و"فتح المغيث" (169/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (110/1 . 111).

(5) - "اختصار علوم الحديث" (ص 120) بتصرف.

(6) - "التقييد والإيضاح" (ص 52).

(7) - "نزهة النظر" (ص 93) بتصرف.

عنده قول واحدٍ منهما، أو يترجح ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه، فيقول ذلك، وكأنه قال: حسنٌ عند قومٍ صحيحٍ عند قومٍ، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأنَّ حقه أن يقول: حسنٌ أو صحيحٌ، وعلى هذا فما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه: صحيحٌ، لأنَّ الجزم أقوى من التردد» هـ .

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(1)</sup>: «وهذا الجواب مُركَّب من جواب ابن الصلاح، وابن كثيرٍ». وقال السيوطي في "ألفيته في المصطلح"<sup>(2)</sup>: «إنَّ معناه "حسنٌ لذاته صحيحٌ لغيره" بالمناجات على المعنى السابق فيهما، أو هو حسنٌ لذاته، وهو أصحُّ ما في ذلك الباب، والله تعالى أعلم» .

قلت: هنا ألفاظٌ يستعملها أهل الحديث في المقبول منه لم يتعرَّض لها الناظم - رحمه الله تعالى - وقد ذكرها غيره، وهي الجيد، والقوي، والصالح، والثابت، والمعروف، والمحفوظ، والمجود على زنة اسم المفعول، بتضعيف الواو مفتوحة، والمشبه هـ.

فابن الصلاح<sup>(3)</sup>، والبلقيني<sup>(4)</sup> يريان تراذف الجيد مع الصحيح، لما أخرجهُ الحاكم عن الإمام أحمد أنه قال: «أجودُ الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه»<sup>(5)</sup>، أي: أصحُّها، ولقوله أيضاً: «ما ثبت لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضائل بالأسانيد الجياد؛ ما ثبت لعلِّي كرم الله وجهه»<sup>(6)</sup>، أي: الصَّحاح.

ولقول الترمذي في "جامعه"<sup>(7)</sup> في باب الطَّب: «هذا حديثٌ جيِّدٌ حسنٌ أي: صحيحٌ حسنٌ» .

(1) - "تدريب الراوي" (ص 78).

(2) - "البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر" للسيوطي (1240/3 . 1241)

(3) - "علوم الحديث" (ص 15).

(4) - "محاسن الاصطلاح" (ص 154).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص 227).

(6) - نفسه.

(7) - الذي في كتاب الطَّب من "الجامع" (382/4): "جيِّدٌ غريب"، بعد حديث رقم (2037)، وفي كتاب البر والصلة، بعد الحديث (2035) بلفظ: "هذا حديث حسنٌ جيِّدٌ غريب"، وكتاب البر والصلة قبل كتاب الطَّب مباشرة، ولعلَّ الشَّارح نقله بواسطة السيوطي كما في "التدريب" (ص 85)، والله أعلم.

وذهب النووي، والحافظ ابن حجر إلى أن الجيد درجة بين الصحيح والحسن؛ لأن الجهد البصير منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لئكتة، كأن يرتقي عنده الحديث عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، ومثله القوي<sup>(1)</sup>.  
وأما الصالح فقد سبق في الكلام على "سنن أبي داود"<sup>(2)</sup> أنه شامل للصحيح والحسن، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار<sup>(3)</sup>.  
والمجود<sup>(4)</sup> والثابت يشملان الصحيح والحسن، أو يخصان الصحيح.  
وأما المشبه<sup>(5)</sup> فيطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح<sup>(6)</sup>.  
وأما المعروف فهو مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ، وسيأتي الكلام عليهما إن شاء الله تعالى في نوعيهما<sup>(7)</sup>.

(1) - نقله البقاعي في "النكت الوفية" (98/1-99) عن ابن حجر، وأما النووي فلم أفهم عليه، فالله أعلم.

(2) - ينظر: (ص 179).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 85).

(4) - ويطلق أيضاً على تدليس التسوية عند بعض المحدثين، ينظر: "تدريب الراوي" (ص 111).

(5) - وبعضهم ضبطه: "المشبه" كما في "تدريب الراوي" (ص 85).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 85).

(7) - ينظر: (ص 274، و 279).

## القسم الثالث: الضعيف

(أما الضعيف) من الحديث صفة مشبهة مأخوذة من الضعف . بفتح الضاد وضمها .  
ضد القوة، والضعف حقيقة في الأجسام مجاز في المعاني<sup>(1)</sup>، ومثله الصحة كما تقدم<sup>(2)</sup>.  
(فهو ما لم يبلغ، مرتبة الحسن) قال النووي تبعاً لابن الصلاح: «هو ما لم يجمع صفة  
الصحيح والحسن»<sup>(3)</sup>.  
قال الناظم: «ذكر الصحيح غير محتاج إليه؛ لأن ما قصر عن الحسن؛ فهو عن الصحيح  
أقصر»<sup>(4)</sup>.

ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد<sup>(5)</sup>، وإن كان بعضهم يرى أن الفرد الصحيح لا يسمى حسناً  
على رأي الترمذي، فقد تقدم رده<sup>(6)</sup>.  
(وإن بسط) لأقسامه (بغني) أي: طلب، فقد ذكر ابن الصلاح<sup>(7)</sup>، وتبعه الناظم<sup>(8)</sup> له  
تقسيمات باعتبار فقدان صفة، أو صفتين، أو أكثر، فبلغت أقسامه عندهما اثنين وأربعين قسمًا  
فهاكها: (ففاقد شرط قبول قسم) يعني: أن ما فقد فيه شرط من شروط القبول الستة التي  
هي: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، فما  
فقد الاتصال مثلاً قسم يدخل تحته قسمان: المنقطع والمرسل الذي لم ينجبر<sup>(9)</sup>.

(1) - تهذيب اللغة للأزهري (305/1)، و"القاموس المحيط" (ص747).

(2) - (ص105).

(3) - "علوم الحديث" (ص49)، و"التقريب" للنووي (ص85).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (112/1).

(5) - "الاقتراح" (ص246).

(6) - (ص165).

(7) - "علوم الحديث" (41-42).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (112/1-113).

(9) - "علوم الحديث" (ص41-42)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (112/1-113)، و"النكت" لابن حجر (452/1).

(واثنَينِ قِسْمٍ غَيْرُهُ) يعني: أنَّ ما فُقِدَ فيه شرطٌ آخَرَ مع الشَّرْطِ المتقدِّمِ قِسْمٌ آخَرُ، ويدخلُ تحتَهُ اثنا عشرَ قِسْمًا؛ لأنَّ فُقْدَ العَدَالَةِ يدخلُ تحتَهُ الضَّعِيفُ والمَجْهُولُ، وهذه أقسامُهُ أي: ما فُقِدَ اثنيْنِ، الثَّالثُ: مُرْسَلٌ في إسنادهِ ضَعِيفٌ، الرَّابِعُ: مُنْقَطِعٌ فيه ضَعِيفٌ، الخَامِسُ: مُرْسَلٌ فيه مَجْهُولٌ، السَّادِسُ: مُنْقَطِعٌ فيه مَجْهُولٌ، السَّابِعُ: مُرْسَلٌ فيه مُعَقَّلٌ كثيرُ الخطِإِ، وإن كانَ عَدْلًا، الثَّامِنُ: مُنْقَطِعٌ فيه مُعَقَّلٌ، وإن كانَ عَدْلًا، التَّاسِعُ: مُرْسَلٌ فيه مَسْتُورٌ، ولم ينجِبِ بمجيئه من وَجِهٍ آخَرَ، العَاشِرُ: مُنْقَطِعٌ فيه مَسْتُورٌ، ولم ينجِبِ من وَجِهٍ آخَرَ، الحَادِي عَشَرَ: مُرْسَلٌ شَادٌّ، الثَّانِي عَشَرَ: مُنْقَطِعٌ شَادٌّ، الثَّالِثُ عَشَرَ: مُرْسَلٌ مُعَلَّلٌ، الرَّابِعُ عَشَرَ: مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ<sup>(1)</sup>.

(وَضَمُّوا) إلى فُقْدِ الشَّرْطَيْنِ المتقدِّمَيْنِ فُقْدَ شَرِطٍ (سِوَاهُمَا) فنالَتْ أَي: فَهُوَ قِسْمٌ ثَالِثٌ مِنْ أَصْلِ الأَقْسَامِ، وَتَحْتَهُ عَشْرَةٌ أَقْسَامٍ وَهِيَ: الخَامِسُ عَشَرَ: مُرْسَلٌ شَادٌّ فِيهِ عَدْلٌ مُعَقَّلٌ كَثِيرُ الخَطِإِ، السَّادِسُ عَشَرَ: مُنْقَطِعٌ شَادٌّ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَذَلِكَ، السَّابِعُ عَشَرَ: مُرْسَلٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ ضَعِيفٌ، الثَّامِنُ عَشَرَ: مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ ضَعِيفٌ، التَّاسِعُ عَشَرَ: مُرْسَلٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مَجْهُولٌ، العِشْرُونَ: مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مَجْهُولٌ، الحَادِي والعِشْرُونَ: مُرْسَلٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ، الثَّانِي والعِشْرُونَ: مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ، الثَّالِثُ والعِشْرُونَ: مُرْسَلٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مَسْتُورٌ ولم ينجِبِ، الرَّابِعُ والعِشْرُونَ: مُنْقَطِعٌ مُعَلَّلٌ فِيهِ مَسْتُورٌ ولم ينجِبِ<sup>(2)</sup>.

(وَهَكَذَا) فافْعَلْ إلى آخِرِ الشُّرُوطِ، فخذ ما فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ الأوَّلُ، وَهُوَ الاتِّصَالُ مع شَرِطَيْنِ آخَرَيْنِ غيرِ ما تقدَّم، وهما السَّلَامَةُ مِنَ الشُّذُوذِ والعَلَّةِ، ثُمَّ خُذْ ما فُقِدَ فِيهِ شَرِطٌ آخَرٌ مَضْمُومًا إلى فُقْدِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ هَذِهِ: الخَامِسُ والعِشْرُونَ: مُرْسَلٌ شَادٌّ مُعَلَّلٌ، السَّادِسُ والعِشْرُونَ: مُنْقَطِعٌ شَادٌّ مُعَلَّلٌ، السَّابِعُ والعِشْرُونَ: مُرْسَلٌ شَادٌّ مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَثِيرُ الخَطِإِ، الثَّامِنُ والعِشْرُونَ: مُنْقَطِعٌ شَادٌّ مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَذَلِكَ.

وبعدَ انتهائِكَ مِنْهُ (عُدُّ) كَقَوْلِ، أَي: ارْجِعْ (لِشَرِطٍ غَيْرِ مَبْدُوٍّ فَذَا، قِسْمٍ سِوَاهَا) أَي: ارْجِعْ فابداً بما فُقِدَ فِيهِ شَرِطٌ وَاحِدٌ غيرِ ما بدأتَ بِهِ أوَّلًا، وَهُوَ ثِقَةُ الرُّوَاةِ، وَتَحْتَهُ قِسْمَانِ وَهُمَا: التَّاسِعُ والعِشْرُونَ: ما في إسنادهِ ضَعِيفٌ، الثَّلَاثُونَ: ما فِيهِ مَجْهُولٌ.

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (112/1-113)، و"فتح المغيث" (171/1 . 173).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (113/1)، و"فتح المغيث" (172/1 . 173).

(ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي ، قَدَّمْتَهُ) أي: زد على فقْدِ عدالةِ الرَّاويِ فقْدَ شرطِ آخَرَ غَيْرَ مَا بَدَأَتْ بِهِ، وَتَحْتَهُ قَسَمَانِ وَهُمَا: الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ: مَا فِيهِ ضَعِيفٌ وَعَلَّةٌ، الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ: مَا فِيهِ مَجْهُولٌ وَعَلَّةٌ، (ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَدِي) أي: فاقتدي، والياءُ فِي آخِرِهِ لِلْقَافِيَةِ، وَالْمَعْنَى: فَكَمِّلْ هَذَا الْعَمَلَ الثَّانِي الَّذِي بَدَأْتَ فِيهِ بِفَقْدِ الشَّرْطِ الْمُتَتَى بِهِ كَمَا تَمَّتِ الْأَوَّلُ، فَضُمَّ إِلَى فَقْدِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فُقِدَ شَرْطٌ ثَالِثٌ، ثُمَّ عُدْ فابداً بِمَا فُقِدَ فِيهِ شَرْطٌ آخَرَ غَيْرُ الْمَبْدُوءِ بِهِ، وَالْمَتْنُ بِهِ، وَهُوَ سَلَامَةُ الرَّاويِ مِنَ الْعَقْلَةِ، ثُمَّ زِدْ عَلَيْهِ وَجُودَ الشُّدُودِ أَوْ الْعَلَّةِ، أَوْ هُمَا مَعًا، ثُمَّ عُدْ فابداً بِمَا فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ الرَّابِعُ، وَهُوَ عَدَمُ مَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، حَيْثُ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَسْتَوْرٌ، ثُمَّ زِدْ عَلَيْهِ وَجُودَ الْعَلَّةِ مَعَهُ، ثُمَّ عُدْ فابداً بِمَا فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ الْخَامِسُ وَهُوَ السَّلَامَةُ مِنَ الشُّدُودِ، ثُمَّ زِدْ عَلَيْهِ وَجُودَ الْعَلَّةِ مَعَهُ، ثُمَّ اخْتِمَ بِفَقْدِ الشَّرْطِ السَّادِسِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ ذَلِكَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ وَهِيَ: الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ: شَادُّ مُعَلَّلٌ فِيهِ عَدْلٌ مُعَقَّلٌ كَثِيرُ الْخَطِيءِ، الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَا فِيهِ مُعَقَّلٌ كَثِيرُ الْخَطِيءِ، الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: شَادُّ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَذَلِكَ، السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ: مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَذَلِكَ، السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: شَادُّ مُعَلَّلٌ فِيهِ مُعَقَّلٌ كَذَلِكَ، الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ: مَا فِي إِسْنَادِهِ مَسْتَوْرٌ لَمْ تُعْرَفْ أَهْلِيَّتُهُ، وَلَمْ يَرِدْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، الثَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مُعَلَّلٌ فِيهِ مَسْتَوْرٌ كَثِيرُ الْخَطِيءِ، الْأَرْبَعُونَ: الشَّادُّ، الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ: الشَّادُّ الْمَعَلَّلُ، الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ: الْمَعَلَّلُ، فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّاطِمُ بِاعْتِبَارِ الْإِنْفِرَادِ وَالْاجْتِمَاعِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ فِي "شَرْحِ أَلْفِيَّتِهِ"<sup>(2)</sup>: «وَقَدْ تَرَكْتُ مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي يُظَنُّ انْقِسَامُ الضَّعِيفِ إِلَيْهَا بِحَسَبِ اجْتِمَاعِ الْأَوْصَافِ عِدَّةَ أَقْسَامٍ، وَهِيَ اجْتِمَاعُ الشُّدُودِ، وَوَجُودُ ضَعِيفٍ، أَوْ مَجْهُولٍ، أَوْ مَسْتَوْرٍ فِي سَنَدِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّ الشُّدُودَ تَفْرُدُ الثِّقَةَ، فَلَا يُمْكِنُ وَصْفُ مَا فِيهِ رَاوٍ ضَعِيفٌ، أَوْ مَجْهُولٌ، أَوْ مَسْتَوْرٌ بِأَنَّهُ شَادُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ. وَمِنَ الضَّعِيفِ أَنْوَاعٌ لَهَا أَلْقَابٌ خَاصَّةٌ كَالشَّادِّ، وَالْمَقْلُوبِ، وَالْمَعَلَّلِ وَالْمُضْطَرَّبِ، وَالْمُرْسَلِ، وَالْمِنْقَطِعِ، وَالْمَعْضَلِ، وَالْمَنْكِرِ، وَالْمَوْضُوعِ، وَسَتَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1) - "علوم الحديث" (ص42)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (115/1).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (115/1).

وقد أوصل أقسام الضعيف غيرهما إلى ثلاثة وستين نوعاً<sup>(1)</sup>، وقسمها شرف الدين المُنَاوي<sup>(2)</sup> إلى مائة وتسعة وعشرين نوعاً باعتبار العقل، وإلى واحدٍ وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقق وقوعها<sup>(3)</sup>.

وقد حذفه النُّووي في "تقريبه كتاب ابن الصَّلاح"<sup>(4)</sup>، ولهذا قال السُّيوطي في "شرحهِ للتَّريب"<sup>(5)</sup>: «وقد كنتُ أردتُ بسطها في هذا الشَّرح، ثم رأيتُ الحافظَ ابنَ حجرٍ قال: «إنَّ ذلكَ تعبٌ ليسَ وراءَهُ أربُّ»<sup>(6)</sup>، فلذلك عدلتُ عن تسويد الأوراقِ بتسطيره» هـ.

(وعَدَّة) أي: الضَّعيفَ (البُسيِّ) وهو: الحافظُ أبو حاتمٍ مُحَمَّدُ بنُ حَبَّانِ التَّميميِّ الشَّافعيُّ الذي تقدَّم ذكرُه<sup>(7)</sup>، (فيما أوعى) أي: جمع كوعى (لتسعة وأربعين نوعاً) خمسين إلا واحداً.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «لم نَقِفَ عليها» ه<sup>(8)</sup>، كما قال.

يمكنُ الناظِم أن يقولَ: "مُسْتَوْعِبًا خَمْسِينَ إِلَّا نَوْعًا"<sup>(9)</sup>.

قال السُّيوطيُّ في حُطْبَةِ "جامعِهِ الكَبير"<sup>(10)</sup> مَا حَاصِلُهُ: «إنَّ كَلَّ ما كانَ في كتابِ "الضُّعفاءِ" للعُقيليِّ<sup>(11)</sup>، ولا بنِ عَدِي في "الكاملِ"، وللخَطيبِ البغداديِّ، ولا بنِ

(1) - كما فعل ذلك البقاعي في "النكت الوفية" (310/1 . 308/1).

(2) - هو: شرف الدين إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم المُنَاوي، كان عالماً دينا ثبنا، توفي سنة 757هـ، "طبقات الشافعية" للإسنوي (259/2)، و"الدرر الكامنة" (17/1).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 85).

(4) - يعني أنَّ الإمام النُّووي حذفَ في كتابه "التقريب" هذه الأقسام التي ذكرها ابن الصَّلاح رحمه الله.

(5) - "تدريب الراوي" (ص 85).

(6) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (312/1 . 311/1).

(7) - (ص 124).

(8) - "النكت" لابن حجر (451/1)، وزعم الزركشي أنَّ ذلكَ في أول كتابه "الضُّعفاء"، وليس كذلك، فالذي فيه إنَّما هو تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة؛ لا تقسيم الحديث الضَّعيف، وهو التباسٌ بعيد، خصوصاً وعدة ما ذكره هو عشرون قسماً، ينظر: "فتح المغيث" (176/1).

(9) - نقل البقاعي عن ابن حجر هذا الشَّطر كما في "النكت الوفية" (315/1)، و"فتح المغيث" (176/1).

(10) - "الجامع الكبير" للسُّيوطي (44/1) بتصرف.

(11) - هو: مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقيلي الحجازي، الحافظ الناقد، صاحب كتاب "الضُّعفاء"، توفي سنة

322 هـ، "سير أعلام النبلاء" (236/15)، و"تذكرة الحفاظ" (833/3)، و"طبقات الحفاظ" للسُّيوطي (ص 348).

عسَاكَرَ فِي "تَارِيخِهِ"، وَلِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ<sup>(1)</sup> فِي "نَوَادِرِ الْأُصُولِ"، وَلِلْحَاكِمِ فِي "تَارِيخِهِ"، وَابْنِ النَّجَّارِ<sup>(2)</sup> فِي "تَارِيخِهِ"، وَلِلدَّيْلَمِيِّ فِي "مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ"<sup>(3)</sup>، فَهُوَ ضَعِيفٌ، فَيُسْتَعْنَى عَنْ بَيَانِ حَالِهِ بِالْعَزْوِ إِلَيْهَا، أَوْ إِلَى أَحَدِهَا» هَذَا كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بَلْفِظِهِ. وَقَدْ نَظَّمَ هَذَا سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ<sup>(4)</sup> فِي "طَلَعَةِ الْأَنْوَارِ"<sup>(5)</sup>.

كَمَا نَقَلَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْعَجْلُونِيُّ<sup>(6)</sup> فِي كِتَابِهِ "كَشْفُ الْخَفَاءِ وَمُزِيلُ الْإِلْبَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ"<sup>(7)</sup>، وَقَالَ بَعْدَهُ مَا نَصُّهُ: «لَكِنَّهُ مَقِيدٌ بِمَا لَمْ يَنْجِرْ بِتَعَدُّدِ طَرَفِهِ، وَإِلَّا فَيَصِيرُ حَسَنًا لِغَيْرِهِ، فَيَعْمَلُ بِهِ، وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ أَغْلِيٌّ، وَإِلَّا فَيَبْعُدُ كُلَّ الْبُعْدِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي كِتَابٍ مِنْهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ أَوْ صَحِيحٌ فَتَأْمَلْ» هَذَا كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

(1) - هو: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بَشَرَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، عَاشَ إِلَى حُدُودِ الْعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ، "طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ" لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ (ص 175)، وَ"تَذَكُّرَةُ الْخَفَافِ" (2/645)، وَ"لِسَانُ الْمِيزَانِ" لِابْنِ حَجَرَ (385/7).

(2) - هو: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هُبَيْةِ اللَّهِ بْنِ مُحَاسِنِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، مُحِبُّ الدَّيْنِ ابْنِ النَّجَّارِ، الْمُؤَرِّخُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 643 هـ، "سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" (23/131)، وَ"طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى" (8/98).

(3) - هو: شَيْرَوَيْهُ بْنُ شَهْرَدَارِ بْنِ شَيْرَوَيْهَ بْنِ فَنَاحُسَرُو الدَّيْلَمِيِّ الْهَمْدَانِيِّ، أَبُو شُجَاعٍ، الْحَدِيثُ الْحَافِظُ، مُصَنِّفُ كِتَابِ "مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ"، تُوِّفِيَ سَنَةَ 509 هـ، "تَذَكُّرَةُ الْخَفَافِ" (4/1259)، وَ"طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى" لِلْسَبْكِ (7/111).

(4) - هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعُلُوِي الشَّنَقِيطِيِّ، عَلَامَةٌ لِحَرْبٍ، وَفَقِيهٌ أَصُولِي، تُوِّفِيَ سَنَةَ 1233 هـ، "الْوَسِيطُ فِي تَرَاجِمِ أَدْبَاءِ شَنَقِيطِ" لِأَحْمَدَ بْنِ الْأَمِينِ الشَّنَقِيطِيِّ (ص 37)، وَ"حَيَاةُ مَوْرِيْتَانِيَا الثَّقَافِيَّةِ" الْمَخْتَارُ بْنُ حَامِدٍ (ص 25).

(5) - "طَلَعَةُ الْأَنْوَارِ" (ص 98)، حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ:

وَمَا نُمِّي لَعَقَ وَعَدَّ وَخَطَّ وَكَرَّ وَمُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ ضَعْفُهُ اشْتَهَرَ  
كَذَا نَوَادِرُ الْأُصُولِ وَرَدُّ لِلْحَاكِمِ التَّارِيخِ، وَلِتَنْجَهْدُ

وَيُرِيدُ بِ"عَقِّ" الْعُقَيْلِيِّ، وَ"عَدِّ" ابْنَ عَدِيِّ، وَ"خَطِّ" الْخَطِيبِ، وَ"كَرِّ" لِابْنِ عَسَاكَرٍ فِي تَارِيخِهِ، وَ"مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ" لِلدَّيْلَمِيِّ، وَ"نَوَادِرِ الْأُصُولِ" لِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ"، يَنْظُرُ: "هُدْيُ الْأَبْرَارِ عَلَى طَلَعَةِ الْأَنْوَارِ" لِعَبْدِ اللَّهِ الْعُلُوِي (ص 98 - 99).

(6) - هو: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْجَرَّاحِيِّ الْعَجْلُونِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَبُو الْفَدَاءِ، مُحَدِّثُ الشَّامِ فِي زَمَانِهِ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 1162 هـ، "الْأَعْلَامُ" لِلزَّرْكَلِيِّ (1/325)، وَ"سَلْكُ الدَّرْرِ فِي أَعْيَانِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِي عَشَرَ" لِلْمُرَادِيِّ (1/259).

(7) - "كَشْفُ الْخَفَاءِ" (ص 10).

## المرفوع

(وسلم) أيها المخاطب (مرفوعاً مضافاً للنبي) صلى الله عليه وسلم، يعني: أن أهل الحديث اختلفوا في حدّ الحديث المرفوع، فالمشهور الذي عليه جمهورهم: «ما أضيف إليه الصلاة والسلام من قول، أو فعل، أو تقرير؛ أضافه إليه صحابي، أو تابعي، أو من بعدهما»<sup>(1)</sup>، فعلى هذا يدخل فيه المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل؛ دون الموقوف والمقطوع، وسمي مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(واشترط) فيه الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي محدث المشرق ذو التصانيف المفيدة، المتوفى ببغداد سنة ثلاث وستين وأربعمائة - رحمه الله تعالى<sup>(2)</sup> - (رفع الصحاح) إذ قال: «هو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله»<sup>(3)</sup>، فعلى هذا لا تدخل فيه مراسل التابعين فمن بعدهم.

قال الحافظ ابن حجر: «الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك، وأن كلامه خرج مخرج الغالب؛ لأن غالب ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ إنما يضيفه له الصحابي»<sup>(4)</sup>.

(ومن يقابله) أي: المرفوع من المحدثين (بذي الإرسال) أي: بالمرسل، كأن يقول بعضهم في حديث واحد: رفعه فلان وأرسله فلان، كحديث عيسى بن يونس<sup>(5)</sup> عن هشام بن عروة<sup>(6)</sup> عن أبيه عن عائشة: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها»<sup>(7)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 45)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/117.116)، و"نزهة النظر" (ص 141)، و"فتح الباقي" (1/116)، و"فتح المغيث" (1/178)، و"التدريب" (ص 88)، وغيرها.

(2) - إمام مشهور، تنظر ترجمته في: "المنتظم" لابن الجوزي (16/129)، و"تذكرة الحفاظ" (3/1135)، وغيرها.

(3) - "الكفاية في علم الرواية" (1/96).

(4) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوافية" (1/317)، وينظر: "النكت" لابن حجر (1/467) بتصرف.

(5) - هو: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، أبو عمرو، نزيل الشام، ثقة مأمون، توفي سنة 187 أو 191 هـ، "الجرح والتعديل" (6/291)، و"تهذيب الكمال" (23/62)، و"التقريب" (1/776).

(6) - هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المنذر الفرشي، المدني الثقة الفقيه، توفي سنة 146 هـ، "طبقات ابن سعد" (7/321)، و"تهذيب الكمال" (30/232)، و"التقريب" (2/267).

(7) - أخرجه البخاري، كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة، برقم (2585)، (2/199)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب قبول الهدايا، برقم (3536)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب الهدية والمكافأة، برقم (1954).

فَقَدْ قَالَ الْآجِرِيُّ<sup>(1)</sup>: إِنَّهُ سَأَلَ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ فَقَالَ: «تَفَرَّدَ بِرَفْعِهِ عَيْسَى، وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مُرْسَلٌ»<sup>(2)</sup>، وَنَحْوُهُ قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَيْسَى»<sup>(3)</sup>.

(فَقَدْ عَنِيَ) الْقَائِلُ أَيُّ: قَصَدَ (بِذَاكَ) اللَّفْظِ الْمَرْفُوعِ (ذَا اتَّصَلَ) أَيُّ: الْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحِينَئِذٍ فَهُوَ رَفْعٌ مَخْصُوصٌ؛ إِذِ الْمَرْفُوعُ أَعْمٌ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْجُمْهُورِ<sup>(4)</sup>، وَقَيَّدَ ابْنُ النَّفَيْسِ<sup>(5)</sup> الْمَرْفُوعَ بِالِاتِّصَالِ هـ<sup>(6)</sup>.

(1) - هو: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَثْمَانَ الْآجِرِيِّ الْبَصْرِيِّ الْحَافِظِ، صَاحِبِ أَبِي دَاوُدَ، تُوِفِيَ بَعْدَ 300 هـ، وَلَا تَوَجَّدَ لَهُ تَرْجُمَةٌ وَافِيَةٌ، يَنْظُرُ مَا كَتَبَهُ عَبْدُ الْعَلِيمِ الْبَسْتَوِيُّ مُحَقِّقَ كِتَابِ "سُؤَالَاتِ أَبِي عُبَيْدِ الْآجِرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ" (101/1 . 103).

(2) - "فَتْحُ الْبَارِيِّ" (259/5)، وَلَا يَوْجَدُ فِي سُؤَالَاتِ الْآجِرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ فِيمَا طُبِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - "سِنَنُ التِّرْمِذِيِّ" بَعْدَ الْحَدِيثِ الْمَخْرُجِ سَابِقًا.

(4) - ذَكَرَ الْبِقَاعِيُّ فِي "النُّكْتِ الْوَفِيَّةِ" (318/1): أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى اللَّغْوِيَّ لَا الْإِصْطِلَاحِيَّ، وَالَّذِي اضْطَرَّنَا إِلَى هَذَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ مُقَابِلًا لِلْإِرْسَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمَتْنِ، وَالْإِرْسَالُ مِنْ صِفَاتِ الْإِسْنَادِ. هـ.

(5) - هو: عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْحَزْمِ عِلَاءُ الدِّينِ بْنِ النَّفَيْسِ الثُّرَيْسِيُّ، مَشَارِكٌ فِي الْعُلُومِ، تُوِفِيَ سَنَةَ 687 هـ، "طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى" لِلْسَّبْكِ (305/8)، وَ"شَذَرَاتُ الذَّهَبِ" (401/5).

(6) - "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (180/1).

## المُسْنَدُ

**المُسْنَدُ:** بفتح التَّوْنِ هُوَ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ أَسْنَدْتُهُ إِذَا جَعَلْتُهُ يَسْتِنِدُ إِلَى سَنَدٍ مِنْ حَائِطٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَمَعْنَى أَسْنَدْتُ الْحَدِيثَ رَفَعْتُهُ إِلَى قَائِلِهِ الَّذِي يَسْتِنِدُ عَلَيْهِ<sup>(1)</sup>، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ اصْطِلَاحًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ عَقَدَهَا النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

المُسْنَدُ المَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِّلَ أَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهُوَ فِي هَذَا يَقِلُّ  
وَالثَّلَاثُ الرُّفْعُ مَعَ الوُصْلِ مَعَا شَرْطُ بِهِ الحَاكِمِ فِيهِ قَطْعًا

يعني أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيد"<sup>(2)</sup> قَالَ: «إِنَّ المَسْنَدَ هُوَ مَا رُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، اتَّصَلَ، كَمَا لِكِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ انْقَطَعَ كَمَا لِكِ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ، فَهَذَا مُسْنَدٌ لِأَنَّهُ أَسْنَدٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هـ. وَعَلَى هَذَا القَوْلِ يَسْتَوِي مَعَ المَرْفُوعِ.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى المَرْسَلِ، وَالمَعْضَلِ، وَالمُنْقَطِعِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا، وَلَا قَائِلَ بِهِ» هـ<sup>(3)</sup>.

**القَوْلُ الثَّانِي:** «أَنَّهُ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، فَشَمِلَ المَرْفُوعَ وَالمَوْقُوفَ وَالمُنْقَطِعَ» هـ، كَمَا اعْتَمَدَهُ الخَطِيبُ فِي "الكَفَايَةِ"<sup>(4)</sup>، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ<sup>(5)</sup> فِي "العُدَّة"<sup>(6)</sup> هـ.

(1) - "القاموس المحيط" (ص 213) مادة "س ن د".

(2) - "التمهيد" لابن عبد البر (1/51 . 52) بتصرف.

(3) - "نزهة النظر" (ص 155)، وينظر: "النكت" (1/463).

(4) - "الكفاية" (1/96).

(5) - هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر الصَّبَّاحُ البغدادي، فقيه الشافعية بالعراق، توفي سنة 477 هـ،

"طبقات الشافعية" للسبكي (5/122)، و"السير" (18/464).

(6) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (1/120)، و"تدريب الراوي" (ص 87).

قال النَّاطِمُ في "شرح الألفية"<sup>(1)</sup>: «ومقتضى كلام الخطيب أنه يُدخل فيه ما اتَّصلَ إسنادهُ إلى قائله مَنْ كانَ، فيدخلُ فيه المقطوعُ، وهو قولُ التَّابعيِّ، وكذا قولُ مَنْ بعدهُ، وكلامُ أهلِ الحديثِ يابأه» .

وإطلاقه على الموقوفِ على الصَّحابيِّ يَقلُّ، والمرادُ اتِّصالُ السَّنَدِ ظاهرًا؛ فيدخلُ ما فيه انقطاعُ حَفِيٍّ؛ كعنعنة المدلِّسِ، والمعاصرِ الذي لم يثبت لقيُّه؛ لإطباقِ من حَرَّجَ المسانيدَ على ذلك<sup>(2)</sup>. قال ابنُ الصَّلاح<sup>(3)</sup> وتبعه النَّوويُّ في "التَّقريب"<sup>(4)</sup>: «ولكنَّ أكثرَ ما يُستعملُ؛ فيما جاءَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ دونَ غيره» هـ .

**الثَّالثُ:** ما جزمَ به الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيسابُوريُّ في "علوم الحديث"<sup>(5)</sup>، والحافظُ ابنُ حجرٍ في "النخبة"<sup>(6)</sup>، وحكاةُ ابنِ عبدِ البرِّ عن قومٍ من أهلِ الحديثِ<sup>(7)</sup>، وصحَّحهُ الشُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(8)</sup>: «أنَّ المسندَ لا يُطلقُ إلا على ما رُفِعَ إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بإسنادٍ مُتَّصلٍ» .

فالقولُ الأوَّلُ: جعلَ المسندَ من صِفاتِ المتن، والثَّاني: جعله أيضًا من صِفاتِ المتن، لكن لحظَ فيه مع ذلكَ صفةَ الإسنادِ، والثَّالثُ: جعله من صِفاتِهِمَا معًا هـ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (120/1) بتصرف.

(2) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص 87).

(3) - "علوم الحديث" (ص 42-43).

(4) - "التقريب" للنووي (ص 87).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص 143).

(6) - "نزهة النظر" (ص 155).

(7) - "التمهيد" (53/1).

(8) - "التدريب" (ص 87) بتصرف.

## المُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ

وإنَّ تَصِلَ بِسَنَدٍ مَنْقُولًا      فَسَمَّيْهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا  
سواءً المَوْقُوفُ والمَرْفُوعُ      ولم يَرَوْا أن يَدْخُلَ المَقْطُوعُ  
المُتَّصِلُ والمُؤْتَصِلُ بالفِكَ وَالهُمَزِ نَقْلَهَا البِيهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ (1) - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - والمَوْصُولُ،  
وهو اصطلاحًا عند ابن الصَّلَاحِ: «ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ بِسَمَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ» (2).  
قال ابنُ جُمَاعَةَ: «أَوْ أُجِيزَ بِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ» هـ (3).  
وهكذا إلى نِهَايَةِ السَّنَدِ مَرْفُوعًا كَانَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَالِكٍ عَنِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ  
عُمَرَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابِيِّ كَمَالِكٍ عَنِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ .  
قال النَّازِمُ: «وَأَمَّا أَقْوَالُ التَّابِعِينَ إِذَا اتَّصَلَتْ الأَسَانِيدُ إِلَيْهِمْ؛ فَلَا يَسْمُوهَا مُتَّصِلَةً» هـ (4).  
قال السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (5): «والنُّكْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى مَقَاتِعَ، فإِطْلَاقُ المُتَّصِلِ  
عَلَيْهَا كَالوَصْفِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ بِمُتَضَادِّينِ لُغَةً» هـ .  
وهذا عِنْدَ الإِطْلَاقِ أَمَّا مَعَ التَّقْيِيدِ فَجائِزٌ، وَوِاقِعٌ فِي كَلَامِهِمْ، كَقَوْلِهِمْ: هذا مُتَّصِلٌ إِلَى سَعِيدِ  
بِنِ المَسِيَّبِ، أَوْ إِلَى الزُّهْرِيِّ، أَوْ إِلَى مالِكِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ هـ (6).

(1) - قال الدكتور عبد الكريم الخضير محقق كتاب "فتح المغيث" للسخاوي (185/1): «لم أجد في "الأم" مثالا لهذه اللفظة، بل وجدت في "الرسالة" قوله (ص464): «ولا نستطيع أن نزع من أن الحجّة تثبت به ثبوتها بالمؤتصل»، قال محقق الكتاب أحمد شاکر: هذه لغة الحجاز.

وكلام البيهقي نقله السخاوي في "فتح المغيث" (185/1)، وقد ذكر ابن الحاجب كما في "شرح شافية ابن الحاجب" للإستريادي (88/3): «أن مؤتعد وموتسر لغة الشافعي رحمه الله» اهـ .

(2) - "علوم الحديث" (ص44).

(3) - "المنهل الروي" (40)، مع التصريف في العبارة.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (121/1).

(5) - "تدريب الراوي" (ص88).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (222/1).

## الموقف

وسمَّ بالمَوْقُوفِ ما قَصَرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ

وبعضُ أهلِ الفِقهِ سَمَّاهُ الأَثَرَ وَإِنْ تَقِفَ بَعِيْرَهُ قَيِّدُ تَبَرٍّ

يعني أنَّ الحديثَ الموقوفَ هو: «ما قُصِرَ عَلَى الصَّحَابِيِّ، فلم يتجاوزهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قولًا لذلك الصَّحَابِيِّ، أو فعلاً، أو تقريرًا، سواءً اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ، أو لم يَتَّصِلْ»<sup>(1)</sup>.

قال أبو القاسمِ الفُورَانِيُّ<sup>(2)</sup> مِنَ الخِرَاسَاتِيِّينَ: «الفُقهَاءُ يَقُولُونَ الخَيْرُ: ما يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأَثَرُ ما يُرَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ»<sup>(3)</sup>.

وقال صاحبُ "النُّخْبَةِ"<sup>(4)</sup>: «ويُقَالُ لِلْمَوْقُوفِ والمَقْطُوعِ: الأَثَرُ».

قال النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>: «وعندَ المُحدِّثِينَ كلُّ هَذَا يُسَمَّى أَثَرًا».

قال السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(6)</sup>: «لأنَّه مأخوذٌ مِن أَثَرِ الحديثِ أَي: رَوَيْتُهُ».

وإن استعملتَ الموقوفَ فيما جاءَ عَنِ التَّابِعِينَ فَقَيِّدُهُ بِهِم (تَبَرٌّ) أَي: تَصَدَّقَ فيما قلتَ، بأن تقول: مَوْقُوفٌ عَلَى عَطَاءٍ، أو عَلَى طَاوُوسٍ، أو وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى مُجَاهِدٍ، وعندَ ابنِ الصَّلَاحِ: «أنَّهُ لا يَتَقَيَّدُ مُقَيَّدًا بِالتَّابِعِيِّ فيُقَالُ عندَهُ: مَوْقُوفٌ عَلَى مالِكٍ، عَلَى الثَّوْرِيِّ، عَلَى الأَوْزَاعِيِّ، عَلَى الشَّافِعِيِّ» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص46)، و"التقييد والإيضاح" (59)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (123/1)، و"نزهة النظر"

(154)، و"فتح الباقي" (123/1)، و"فتح المغيث" (187/1)، و"التدريب" (ص88)، وغيرها.

(2) - هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن فوران الفُوراني، أبو القاسم المروزي الشافعي، صاحبُ أبي بكر

القُفَّال، توفي سنة 461هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (109/5)، و"سير أعلام النبلاء" (264/18).

(3) - "علوم الحديث" (ص46).

(4) - "نزهة النظر" (ص154).

(5) - "التقريب" للنووي (ص88).

(6) - "التدريب" (ص80).

(7) - "علوم الحديث" (ص46)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (123/1).

## المَقْطُوعُ

قال ابن الصّلاح: «ويُقَالُ فِي جَمْعِهِ المَقَاتِيعِ، والمَقَاتِيعُ بآثباتِ التَّحْتَانِيَّةِ وحذفِها اختياراً»<sup>(1)</sup>.

قال السّخاوي: «لكن المنقول في مثل المَقَاتِيعِ عَنِ البَصْرِيِّينَ إِلَّا الجَرْمِيَّ<sup>(2)</sup> الإثباتُ جزمًا، وللجَرْمِيِّ والكُوفِيِّينَ جَوَازُ الحذفِ<sup>(3)</sup>، واختاره ابنُ مالِكٍ<sup>(4)</sup>» هـ<sup>(5)</sup>.

وسَمَّ بِالمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ وَفَعَلَهُ، وَقَدْ رَأَى لِلسَّافِعِيِّ  
تَعْيِيرَهُ بِهِ عَنِ المُنْقَطِعِ قَلْتُ: وَعَكْسُهُ اصْطِلَاحُ البَرْدَعِيِّ

يعني أَنَّ الحافظَ الحَطيِّبَ البَغْدَادِيَّ سَمَّى فِي كِتَابِهِ "الجَامِعَ بَيْنَ أَدَابِ الرَّاويِّ والسَّامِعِ"<sup>(6)</sup>:  
«الموقوفَ عَلَى التَّابِعِيِّ قَوْلًا لَهُ، أَوْ فِعْلًا بِالمَقْطُوعِ».

وقد رَأَى ابنُ الصّلاحِ لِلسَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - التَّعْيِيرَ بِهِ عَنِ المُنْقَطِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ  
إِسْنَادُهُ<sup>(7)</sup>.

قال الحافظُ فِي "النُّخْبَةِ"<sup>(8)</sup>: «والمَقْطُوعُ مِن مَبَاحِثِ المَتَنِ، والمُنْقَطِعُ مِن مَبَاحِثِ  
الإِسْنَادِ» هـ.

(1) - "علوم الحديث" (ص 47).

(2) - هو: صالح بن إسحاق الجرّمي، أبو عُمر البصري، إمام نحوي كبير، توفي سنة 225هـ، "تاريخ بغداد" للخطيب (313/9)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (8/2).

(3) - واختاره البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (ص 196)، وله في ذلك مصنف سماه: "ذكر الأسانيد في لفظة المسانيد"، وينظر: "النكت" لابن حجر (473/2).

(4) - هو: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي المالكي ثم الشافعي، إمام النحاة في زمانه، وحافظ اللغة، توفي سنة 672هـ، "نفع الطيب" (222/2)، و"الوافي بالوفيات" (285/3)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (130/1).

(5) - "فتح المغيث" (191/1).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (191/2)، وينظر: "الكفاية" (97/1).

(7) - "علوم الحديث" (ص 47)، وينظر: "الأم" للشافعي (93/9) على سبيل المثال.

(8) - "نزهة النظر" (ص 154).

وقال التَّوِيُّ، والنَّاظِمُ، والشُّيُوطِيُّ: «إِنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ رَأَى ذَلِكَ أَيْضًا لغيرِ الشَّافِعِيِّ؛ مِمَّنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ كَالطَّبْرَانِيِّ<sup>(1)</sup>، وَالْحُمَيْدِيِّ<sup>(2)</sup>، وَالذَّارِقُطِيِّ<sup>(3)</sup>، وَابْنِ الحِصَّارِ<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

قال الشُّيُوطِيُّ في "التَّدْرِيبِ"<sup>(6)</sup>: «إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الاصْطِلَاحِ، كَمَا قَالَ فِي بَعْضِ الأحَادِيثِ: حَسَنٌ، وَهُوَ عَلَى شَرِطِ الشَّيْخِينَ» هـ.

وعَكْسُ مَا لِلحَطِيبِ، وَهُوَ جَعْلُ المَنْقَطَعِ هُوَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ (اصْطِلَاحُ) الحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ بْنِ رُوحِ البَرْدِيجِيِّ، نَسَبَةً إِلَى بَرْدِيجِ كَبَلَقِيسِ، بِلدَّةِ أَذْرِبَيْجَانَ<sup>(7)</sup>، ثُمَّ البَرْدَعِيِّ بِإِعْجَامِ الدَّالِ وَإِهْمَالِهِ، وَالإِهْمَالُ أَكْثَرُ، نَسَبَةً إِلَى بَرْدَعَةَ قَرْيَةً مِنْ أَقْصَى بِلَادِ أَذْرِبَيْجَانَ<sup>(8)</sup>، المَتَوَقَّى بِبَرْدِيجِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِمِائَةٍ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -<sup>(9)</sup>، ذَكَرَ اصْطِلَاحَهُ هَذَا فِي جِزءٍ لَهُ لِطِيفِ، فَقَالَ: المَنْقَطَعُ هُوَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ هـ<sup>(10)</sup>، وَاسْتَبَعَدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(11)</sup>.

قال النَّازِمُ: «وَأَتَيْتُ بِقُلْتُ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ قَائِلِهِ مِنْ زِيَادَتِي عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ المَسْأَلَةُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِيهِ، غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ إِلَى قَائِلِهَا»<sup>(12)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 47).

(2) - "فتح المغيث" (192/1).

(3) - "الضعفاء والمتروكون" للدارقطني (ص 241، و 144).

(4) - هو: علي بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي الأندلسي، المعروف ابن الحصَّار، توفي سنة 611هـ، "التكملة لوفيات النقلة" للحافظ المنذري (309/2)، و"نيل الإبتهاج" للتنبكتي (ص 316)، وذكر أنَّ له كتاب: "المدارك في وصل مقطوع حديث مالك"، وفيه إشارة إلى إطلاقه المقطوع على المنقطع.

(5) - "التقريب" (ص 94)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (124/1-125)، و"التدريب" (ص 94).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 94).

(7) - برديج: مدينة بأقصى أذربيجان، تبعد عن مدينة بردعة بحوالي 15 فرسخا، "معجم البلدان" لياقوت (378/1).

(8) - بردعة: بلدة بأقصى جمهورية أذربيجان حاليا، وهي الآن إحدى مقاطعاتها، "معجم البلدان" (379/1)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي" لمحمد علي البار (185/1).

(9) - تنظر ترجمته في: "تاريخ بغداد" (194/5)، و"سير أعلام النبلاء" (194/14).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (125/1).

(11) - "علوم الحديث" (ص 59).

(12) - "شرح التبصرة والتذكرة" (125/1).

## فُرُوعٌ

جَمْعُ فَرْعٍ، وَهُوَ: مَا انْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ كَلْبِيٍّ<sup>(1)</sup>، وَهِيَ هُنَا سَبْعَةٌ أوردَهَا بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ.

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ (مِنَ السَّنَةِ) أَوْ نَحْوُ أَمْرِنَا حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ  
بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْضُرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ

يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: مَنْ السَّنَةُ كَذَا؛ كَقَوْلِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «مَنْ  
السَّنَةُ وَضَعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ»<sup>(2)</sup>، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ  
دَاسَةَ<sup>(3)</sup>، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ<sup>(4)</sup>.

وَقَوْلُهُ: (أَمْرِنَا بِكَذَا أَوْ نَهَيْنَا عَنْهُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِيهِمَا، كَقَوْلِ أَنَسِ بْنِ  
مَالِكٍ: «أَمْرٌ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ»<sup>(5)</sup>.

وَكَقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ نَسِيْبَةَ بِنْتِ كَعْبٍ: «أَمْرِنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ  
الْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمْرَ الْحَيْضِ أَنْ يَعْتَزِلْنَ الْمُصَلِّيَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(6)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (125/1).

(2) - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، برقم (756)، والدارقطني في "سننه"، باب أخذ الشمال باليمين في الصلاة (289/1)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (31/2)، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن زياد بن زيد السوائي، عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه.

والحديث ضعيف، لأن مداره على "عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي"، وهو ضعيف كما في "التقريب" (560/1)، ولذا نقل النووي في "شرح مسلم" (98/4) الاتفاق على تضعيف هذا الحديث، ينظر: "إرواء الغليل" (70/2).

(3) - هو: محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة، أبو بكر التمار، راوي السنن لأبي داود، توفي سنة 346هـ، "سير أعلام النبلاء" (538/15)، و"شذرات الذهب" (373/2).

(4) - هو: أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، المحدث الصدوق، كان ممن حمل "السنن" على أبي داود، توفي سنة 340هـ، "تاريخ دمشق" (353/5)، و"حلية الأولياء" (375/10)، و"سير أعلام النبلاء" (407/15).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب بدء الأذان، برقم (603) (178/1)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (67/4) برقم (378)، واللفظ له.

(6) - رواه البخاري: كتاب العيدين، باب خروج النساء والحیض إلى المصلی، رقم (974)، (271/1)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب إباحتها خروج النساء في العيدين إلى المصلی، رقم (890)، (158/6)، واللفظ لمسلم.

وكقولها أيضاً: « تُهَيِّنَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا »، أخرجها الشيخان<sup>(1)</sup>.  
 وكقول عمر - رضي الله عنه - : « تُهَيِّنَا عَنِ التَّكْلِيفِ » أخرجها البخاري<sup>(2)</sup>.  
 قال الحافظ في "الفتح"<sup>(3)</sup> في إخراج البخاري هذا الحديث في آخر الباب: «مَصِيرٌ مِنْهُ إِلَى  
 أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ أَمْرًا وَهُيِّنَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَلَوْ لَمْ يُضَيَّفْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ  
 ثَمَّ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: تُهَيِّنَا عَنِ التَّكْلِيفِ، وَحَذَفَ الْقِصَّةَ» هـ، يعني قِصَّةَ سُؤَالِهِ عَنِ مَعْنَى  
 "الْأَبِّ" هـ.

ونحو هذه الألفاظ ك: رُحِّصَ لَنَا، أَوْ أُبِيحَ لَنَا، أَوْ حُرِّمَ عَلَيْنَا كُلُّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي  
 قَالَهُ الْجُمْهُورُ هـ<sup>(4)</sup>.

قال ابن عبد البر في "التَّقْصِي" <sup>(5)</sup> في الكلام على قول سالم بن عبد الله بن عمر للحجاج  
 الآتي قريباً إن شاء الله تعالى<sup>(6)</sup> ما نصه: «وهذا الحديث يدخل عندهم في المسند، لقوله فيه:  
 "إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السُّنَّةَ" لا يختلفون في ذلك؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الصَّاحِبُ ذَكَرَ السُّنَّةَ فَاَلْمَرَادُ سُنَّةُ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَذَلِكَ إِذَا أُطْلِقَهَا غَيْرُهُ مَا لَمْ تُضَفْ إِلَى صَاحِبِهَا؛ كَقَوْلِهِمْ: "سُنَّةُ  
 الْعُمَرَيْنِ" وما أشبه ذلك» هـ كلامه بلفظه.  
 وأطلق الحاكم<sup>(7)</sup>، والبيهقي<sup>(8)</sup> اتفاق أهل النقل على الرفع هـ.

(1) - رواه البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء للجنائز، برقم (1278)، (355/1)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب  
 نهي النساء عن اتباع الجنائز (5/7)، برقم 938.

(2) - في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال، وتكلف ما لا يعنيه (4/508)، برقم  
 (7293).

(3) - "فتح الباري" (13/333).

(4) - "علوم الحديث" (50/49)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (126/1)، و"فتح المغيث" (194/1)، و"التدريب"  
 (ص90).

(5) - "التقصي" لابن عبد البر (ص160 . 161).

(6) - (ص218).

(7) - "المستدرک علی الصحیحین" کتاب الجنائز (510/1).

(8) - "النكت" لابن حجر (480/2).

ولا فرقَ بينَ قولِ الصَّحَابِيِّ ذلكَ في زمنِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بعدهُ، قالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «لأنَّ مُطلقَ ذلكَ ينصرفُ بظاهرِهِ إلى مَنْ لَهُ الأمرُ والنَّهي، وَمَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ سُنَّتِهِ، وَهُوَ رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ<sup>(1)</sup>.

وقالَ غيرهُ كما في "التَّدرِيب"<sup>(2)</sup>: «لأنَّ مقصودَ الصَّحَابِيِّ بيانُ الشَّرْعِ لَا اللُّغَةَ، ولا العادةَ، والشَّرْعُ يُتَلَقَّى مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، والإجماعِ والقياسِ، ولا يصحُّ أن يريدهُ أمرَ الكِتَابِ؛ لكونِ ما في الكِتَابِ مشهورًا يعرفُهُ النَّاسُ، ولا الإجماعِ؛ لأنَّ المتكلمَ بهذا من أهلِ الإجماعِ، ويستحيلُ أمرُهُ نفسَهُ، ولا القياسِ إذ لا أمرَ فيه، فيتعيَّنُ كونُ المرادِ أمرَ الرِّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». ومقابلُ الصَّحيحِ وقولُ الجمهورِ أحدُ قولِي الشَّافِعِيِّ كما في "النُّخْبَةِ"<sup>(3)</sup>، وقولُ فريقٍ منهم أبو بكرِ الإسماعيلي<sup>(4)</sup>، وأبو بكرِ الصَّيرفي<sup>(5)</sup>، وأبو بكرِ الرَّازي<sup>(6)</sup>، وابنُ حزم<sup>(7)</sup>: «إنَّهُ لَا يُحَكِّمُ لذلكَ بالرَّفْعِ؛ لاحتمالِ أن يكونَ الأمرُ غيرهُ، كأمرِ القرآنِ، أو الإجماعِ، أو بعضِ الخلفاءِ، أو الاستنباطِ، وأن يُريدَ سُنَّةَ غيرهُ» هـ<sup>(8)</sup>.

وأُجِيبَ بِعِدِّ ذلكَ معَ أنَّ الأصلَ الأوَّلُ، ففي صحیح البخاري في حديثِ ابنِ شهابِ الزُّهري عن سالمٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أبيهِ في قِصَّتِهِ معَ الحِجَّاجِ حينَ قالَ لَهُ: «إِنْ كُنْتَ تَريدُ السُّنَّةَ، فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ» قالَ ابنُ شهابٍ فقلتُ لِسالمٍ أفعلَهُ رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقالَ: «وهل يَعنونَ بذلكَ إِلَّا سُنَّتُهُ» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 50) بتصرف.

(2) - "تدريب الراوي" (ص 90-91)، وفي "النكت" لابن حجر بعضه مختصرا (475/2)، فلعله يقصده، والله أعلم.

(3) - الأولى أن يقول: شرح النخبة وهو: "نزهة النظر" (ص 144).

(4) - "علوم الحديث" (ص 49).

(5) - هو: محمد بن عبد الله البغدادي، المعروف بالصيرفي، أبو بكر، كان فقيها أصوليا، توفي سنة 330هـ، "تاريخ بغداد" (449/5)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (33/2).

(6) - هو: أحمد بن علي الرازي، المعروف بالخصاص، الفقيه الحنفي الزاهد، توفي سنة 370هـ، "تاريخ بغداد" للخطيب (314/4)، و"الجواهر المضية في طبقات الحنفية" لعبد القادر بن محمد الحنفي (220/1).

(7) - في "الإحكام في أصول الأحكام" (72/2).

(8) - ينظر: "المحصل للرازي" (447/4)، و"البحر المحيط" للزركشي (375/4)، و"إرشاد الفحول" (ص 232)،

وغيرهم.

(9) - صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الجمع بين الصَّلَاتين بعرفة (464/1-465)، برقم (1662).

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح نُخبته" (1): «فنقلَ سالمٌ، وهو أحدُ الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وأحدُ الحُفَّاطِ مِنَ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلُقُوا السُّنَّةَ لَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

أما إذا صرَّح الصَّحَابِيُّ بِالْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ إِلَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي "الْعُدَّة" عَنْ دَاوُدَ، وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ (2) أَنَّهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً حَتَّى يَنْفَلَ لَنَا لَفْظُهُ.

قال النَّاطِمُ: «هُوَ ضَعِيفٌ مُرَدُّدٌ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا بِكَوْنِهِ لَا يَكُونُ حُجَّةً أَيُّ: فِي الْوُجُوبِ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الْمُنْدُوبُ وَالْمَبَاحُ مَأْمُورٌ بِهَمَّا (3)، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُرَادَهُمْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ (4).

قال زكرياء الأنصاري: «وعدمُ الحُجِّيَّةِ لَا يُنَافِي الرَّفْعَ» (5).

قال الشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (6): «وَمَا قَالُوهُ ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللِّسَانِ، فَلَا يُطْلَقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ التَّحْقُقِ» هـ .

(1) – "نزهة النظر" (ص145).

(2) – "شرح التبصرة والتذكرة" (127/1)، و"النكت" لابن حجر (480/2)، و"الإحكام" لابن حزم (74-72/2)، وغيرها.

(3) – المندوبُ مأمور به أم لا؟ خلاف بين الأصوليين، وجنح الكثير منهم إلى أنه مأمور به، ينظر: "المستصفى" للغزالي (130/1)، و"البحر المحيط" للزركشي (286/1 . 288)، و"شرح الكوكب المنير" (405/1)، و"مذكرة الشنقيطي" (ص41).

واختلف الأصوليون في المباح هل هو مأمور به أم لا؟ على أقوال، ومن أحسن من أحكم عقد المسألة الإمام الشَّاطِئِيُّ فِي "الموافقات" (72/1) حيث إنَّه قَرَّرَ أَنَّ الْمَبَاحَ مَأْمُورٌ بِهِ بِجِنْسِهِ لَا بِأَفْرَادِهِ.

وينظر للمسألة: "المستصفى" للغزالي (143/1)، و"البحر المحيط" للزركشي (279/1)، و"الموافقات" (76 . 72/1)، و"شرح الكوكب المنير" (424/1)، و"مذكرة الشنقيطي" (ص31).

(4) – "شرح التبصرة والتذكرة" (127/1)، ومعنى هذا الكلام أن قوله: (أمرنا)، يحتمل أن يكون الأمر للتدب، ولذا قال: لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي الْوُجُوبِ، ينظر: "النكت الوفية" للبقاعي (334/1).

(5) – "فتح الباقي" (127/1).

(6) – "تدريب الراوي" (ص91)، وينظر: "نزهة النظر" (ص147)، و"النكت الوفية" للبقاعي (334/1).

وخصَّ ابنُ الأثيرِ<sup>(1)</sup> نفْيَ الخِلافِ بالصِّديقي - رضيَ اللهُ عنه - خاصَّةً إذ لم يتأمَّرَ عليه أحدٌ غيرَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم بخِلافٍ غيره هـ<sup>(2)</sup>.

واختارَ السُّيوطيُّ الوَقْفَ في غَيْرِهِ هـ<sup>(3)</sup>.

وَمِنَ الوُجوهِ المرَّجحةِ بأنَّها سُنَّةُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم: أن يوردهُ الصَّحَابِيُّ في مَقامِ الاحتِجاجِ؛ لأنَّهم مُجتهدُونَ، والمجتهدُ لا يقلِّدُ مُجتهدًا آخَرَ هـ<sup>(4)</sup>.

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "توضيحِ التُّخبة"<sup>(5)</sup>: «وبالجُملةِ فكلُّ مَنْ كانَ في طاعةِ رَئيسٍ إذا قالَ: أُمِرْتُ؛ لا يُفهمُ عنهُ أنَّ أمرَهُ إلَّا رَيسُهُ» هـ .

قالَ البُلقيني: «وَحُكْمُ قولِهِ: "مِنَ السُّنَّةِ" قولُ ابنِ عَبَّاسٍ في مُتعةِ الحِجِّ: «سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ»<sup>(6)</sup>.

وقولُ عَمرو بنِ العاصِ في عدَّةِ أمِّ الوَلدِ: «لا تَلبِسُوا عَلينا سُنَّةَ نَبينا» رواه أبو داوود<sup>(7)</sup>.

(1) - هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، أبو السَّعادات مجذِّ اللِّين، المحدث اللغوي الأصولي، صاحب كتاب "جامع الأصول"، توفي سنة 606هـ، "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (350/10)، و"سير أعلام النبلاء" (488/21).

(2) - "جامع الأصول في أحاديث الرسول" للمبارك ابن الأثير (93/1 . 94).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 91).

(4) - ينظر: "فتح المغيث" (198/1) .

(5) - "نزهة النظر" (ص 146) بتصرف.

(6) - أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد (470/1-471)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز العُمرة في أشهر الحج (187/8).

(7) - أخرجه في "السنن" برقم (2308)، وأخرجه: ابن أبي شيبة في "المصنف" (162/5)، وابن حبان في "صحيحه" (136/10)، والحاكم في "المستدرک" (228/2)، والبيهقي في "الكبرى" (447/7) من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن مطر عن عن رجاء بن حيوة عن قبيصة عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وهذا إسناد رجاله ثقات، غير أنَّ مطرا الورَّاق، فقد قال فيه ابن حجر في "التقريب" (187/2): «صدوقٌ كثير الخطأ، وحديثُه عن عطاء ضعيف»، وصحَّحه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ومع ذلك فقد تابع مطرا الورَّاق قتادة عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (338/29)، والدارقطني في "سننه" (309/3)

وأعلَّ كذلك بعدم سماع قبيصة من عمرو بن العاص رضي الله عنه، قاله الدَّارقطني في "سننه" (309/3)، وقد ذكر العلامة الألباني أنَّ سماعه من عمرو بن العاص ثابت كما ذكره المزي في "تهذيب الكمال" (477/23)، بل سمع عن كبار الصَّحابة حتى ذكروا منهم عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فلا يبعد أن يسمَع من عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وَقَوْلُ عُمَرَ فِي الْمَسْحِ: «أَصَبَتِ السُّنَّةُ»، صَحَّحَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي سُنَنِهِ<sup>(1)</sup>.  
 قَالَ: «وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ، وَأَقْرَبُهَا لِلرَّفْعِ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ، ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّنَا، ثُمَّ أَصَبَتِ  
 السُّنَّةُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قُلْتُ: وَكَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ كَالسُّنَّةِ "الْفِطْرَةُ"<sup>(3)</sup>، فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: فِطْرَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ كَانَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا هـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ "فَتْحِ الْبَارِي"<sup>(4)</sup>: «وَحَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ وَالرَّاجِحُ  
 الْأَوَّلُ» هـ.

وَقَوْلُهُ (كُنَّا نَرَى) إِنْ كَانَ مَعَ عَصْرِ النَّبِيِّ مِنْ قَبِيلِ مَا رَفَعَ  
 يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: كُنَّا نَرَى كَذَا، أَوْ نَفْعَلُ كَذَا، أَوْ نَقُولُ كَذَا إِنْ أَضَافَهُ إِلَى زَمَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ<sup>(5)</sup>.  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لَأَنَّ ذَلِكَ مُشْعَرٌ بِاطِّلَاعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِقْرَارِهِمْ  
 عَلَيْهِ، لِتَوْفُرِ دَوَاعِيهِمْ عَلَى سَوَالِهِمْ لَهُ عَنِ أُمُورِ دِينِهِمْ، وَتَقْرِيرُهُ أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَنِ الْمَرْفُوعَةِ»<sup>(6)</sup>.  
 وَلَأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ زَمَانُ الْوَحْيِ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُمْ شَيْءٌ وَيَسْتَمْرُونَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ مُمْنَعٍ الْفِعْلِ؛  
 إِذْ لَوْ كَانَ مُمْنَعًا لَنَزَلَ الْوَحْيُ بِخِلَافِهِ، إِذَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(7)</sup>.

وبالجمله فالحديث ثابت، صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، والألباني، وينظر: "إرواء الغليل" للألباني (215/7 . 216).  
 (1) - أخرجه: الطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ" (80/1)، والدَّارِقُطَنِيُّ فِي "سُنَنِهِ" (195/1)، والحاكم فِي "المستدرک" (289/1)، والبيهقي فِي "الكبرى" (280/1) من طريق بشر بن بكر: حدثنا موسى بن علي بن رباح، عن أبيه عن  
 عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ،  
 وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي "الْفَتَاوَى الْكُبْرَى" (315/1)، والألباني فِي "السِّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ" (239/6).

(2) - "محاسن الاصطلاح" (ص 199) بتصرف.

(3) - البخاري: كتاب الأذان، باب إذا لم يتمَّ الركوع (222/1 . 223) برقم 791.

(4) - "فتح الباري" (356/2).

(5) - "علوم الحديث" (48)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (128/1)، والنكت لابن حجر (475/2)، و"فتح المغيث"  
 (205/1)، و"تدريب الراوي" (ص 90)، و"المحصول" للرازي (449/4)، و"البحر المحيط" للزرکشي (375/4).

(6) - "علوم الحديث" (48) بتصرف.

(7) - "نزهة النظر" (ص 142).

ومن أمثلة ذلك ما رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: «كُنَّا نَعَزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (1).

وما رواه النسائي (2) وابن ماجه (3) عن جابر أيضًا أنه قال: «كُنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ الْخَيْلِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (4).

فإن كان في القصة تصريحًا باطلاعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك فحكمه الرفع إجماعًا، كقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : «كُنَّا نَقْرَأُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ: أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَيَسْمَعُ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يُنْكِرُهُ» ، رواه الطبراني في "الكبير" (5)، وهو في الصحيح بدون التصريح المذكور.

وكذلك قول الصحابي: كُنَّا لَا نَرَى بِأَسًا بكَذَا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ: وَهُوَ فِيْنَا، أَوْ: وَهُوَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، أَوْ: كَانُوا يَقُولُونَ أَوْ يَفْعَلُونَ، أَوْ: لَا يَرُونَ بِأَسًا بكَذَا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُلُّهُ مَرْفُوعٌ مُخْرَجٌ فِي كُتُبِ الْمَسَانِيدِ (6).

(وقيل لا) أي: لا يكون مرفوعًا، بل هو موقوف كما رواه البرقاني عن الإسماعيلي (7).  
قال السُّيوطي في "التدريب" (8): «وهو بعيد جدًا» ه .

(1) - رواه البخاري: كتاب النكاح، باب العزل (528/3) ومسلم: كتاب النكاح، باب حكم العزل (11/10)، وعند ابن ماجه: كتاب النكاح، باب العزل، في رواية برقم (1926): «أهم سألوا الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فقال: أَوْ تَفْعَلُونَ؟.. الحديث، وعليه فلا يتم به الاستدلال على المراد.

(2) - النسائي: كتاب الصيد والذباح، باب الإذن في أكل لحوم الخيل برقم (4330).

(3) - ابن ماجه: كتاب الذباح، باب لحوم البغال، برقم (3197)، وليس فيه: (على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(4) - وأخرجه: البيهقي في "السنن الكبرى" (327/9)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (211/4) من حديث عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه، وإسناده صحيح كما في "الصحيححة" للألباني (700/1).

(5) - رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (285/12)، وفي "مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ" (40/3)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (28/9): «رجاله وثقوا وفيهم خلاف» .

وجاء في صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب فضل أبي بكر وعمر (526/2): «كنا نخير بين الناس في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان. رضي الله عنهم .» .

(6) - ينظر: "علوم الحديث" (ص48)، و"التقريب" للنووي (ص89).

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص48)، ذكره عنه بلاغا .

(8) - "تدريب الراوي" (ص89).

وقال النَّووي في "التقريب"<sup>(1)</sup>: «وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ» هـ .  
 وقال آخرون: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا لَا يَخْفَى غَالِبًا فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَإِلَّا كَانَ مَوْفُوفًا<sup>(2)</sup>» .  
 وبهذا جزم الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ<sup>(3)</sup>.  
 (أَوْ لَا) يُضِيفُ الصَّحَابِيُّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ إِلَى زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَلَا) يَكُونُ قَوْلُهُ مَرْفُوعًا، بَلْ هُوَ مَوْفُوفٌ.  
 (كَذَاكَ لَهُ) أَي: لِابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup>، (وَاللِّخْطِيبِ) قَبْلَهُ فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(5)</sup>، وَحَكَاهُ النَّوويُّ فِي "شرحِ مُسْلِم"<sup>(6)</sup> عَنْ جُمُهورِ المُحَدِّثِينَ، وَالأُصُولِيِّينَ، وَالْفُقَهَاءِ.  
 (قُلْتُ: لَكِنْ جَعَلَهُ، مَرْفُوعًا لِالحَاكِمِ وَالرَّازِيِّ ابْنِ الحَطِيبِ، وَهُوَ القَوِيُّ) يَعْنِي: أَنَّ الحَاكِمَ أَبَا عبدِ اللَّهِ بنِ البَيْعِ النَّيسَابُورِيَّ<sup>(7)</sup>، وَالإِمَامَ فَخَرَ الدِّينِ الرَّازِيَّ نَسَبَةً إِلَى الرَّيِّ بِالحَاكِمِ الرَّازِيِّ<sup>(8)</sup> أَبَا عبدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بنِ الحَطِيبِ<sup>(9)</sup>، وَالآمِدِيَّ<sup>(10)</sup> جَعَلُوهُ مَرْفُوعًا<sup>(11)</sup>، وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي "العُدَّة"<sup>(12)</sup>، وَمِثْلَ لَهُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «كَانَتِ اليَدُ لَا تُقَطَّعُ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ» هـ<sup>(13)</sup>.

(1) - "التقريب" (ص 89) مع "التدريب".

(2) - "شرح مسلم" للنَّووي (49/1).

(3) - "اللُّمَعُ" للشَّيرَازِي (ص 191).

(4) - "علوم الحديث" (ص 48).

(5) - "الكَفَايَةُ" (536/2).

(6) - "شرح مسلم" (49/1).

(7) - "معرفة علوم الحديث" (ص 156).

(8) - الرَّيُّ: مَدِينَةٌ تَارِيخِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ فِي زَمَانِهَا، وَتَسَمَّى حَالِيًا بِـ "شَهْرِي"، وَتَقَعُ حَالِيًا جَنُوبَ شَرْقِ طَهْرَانَ عَاصِمَةِ دَوْلَةِ

إِيرَانَ، "مَعْجَمُ البَلَدَانِ" (116/3)، وَ ar.wikipedia.org

(9) - المَتوفى سَنَةَ 606 هـ، تَرَجَمْتَهُ فِي: "وَفِيَاتِ الأَعْيَانِ" (248/4)، وَ "طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الكَبْرَى" لِلسُّبُكِيِّ (81/8).

(10) - هُو: عَلِي بنِ أَبِي عَلِي بنِ مُحَمَّدِ التَّعْلِي، سَيْفُ الدِّينِ الأَمِدِي، أَبُو الحَسَنِ الشَّافِعِي، الأُصُولِي المَتَكَلِّمِ النُّظَّارِ،

صَاحِبِ التَّصَانِيفِ، تَوَفَى سَنَةَ 631 هـ، "التَّكْمَلَةُ" لِلْمَنْدَرِيِّ (359/3)، وَ "السَّيْرُ" (364/22)، وَ "طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ"

لِلإِسْنَوِيِّ (73/1).

(11) - "المَحْصُولُ" لِلرَّازِي (449/4)، وَ "الإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الأَحْكَامِ" لِلأَمِدِيِّ (99/2).

(12) - نَقَلَهُ عَنْهُ: العِرَاقِيُّ فِي "شرحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّنْذِرَةِ" (130/1)، وَ الزَّرْكَشِيُّ فِي "النَّكْتِ" (322/1).

(13) - أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (476/9)، وَ ابْنُ حَزْمٍ فِي "المَحَلَّى" (189/13) عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا بِهِ. =

ونسبه التَّوويُّ في "شرح المهذب"<sup>(1)</sup> لكثيرٍ من الفقهاء وقال: «إنَّه قَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى»، وصحَّحهُ النَّاطِمُ<sup>(2)</sup>، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ<sup>(3)</sup>.

ومن أمثلته: ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: «كُنَّا إِذَا صَعَدْنَا كِبْرَنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا» هـ<sup>(4)</sup>.

قال الشَّيْطِيُّ في "التَّدرِيب"<sup>(5)</sup>: «وَمِنَ الْمَرْفُوعِ اتِّفَاقًا الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرُ صِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ.

وقال السَّخَاوِيُّ في "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(6)</sup>: «قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: إِنِّي لِأَشْبَهُهُكُمْ صَلَاةً بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(7)</sup>، وما أشبهه ك: (لَأَقْرَبَنَّ لَكُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(8)</sup>)؛ كَلُّهُ مَرْفُوعٌ» هـ.

لِكِنْ حَدِيثُ (كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى يُقْرَعُ بِالْأَطْفَارِ) مِمَّا وَقَفَا  
حُكْمًا لَدَى الْحَاكِمِ وَالْحَطِيبِ وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ دُو تَصْوِيبِ

= وأخرجه: عبد الرزاق (235/10)، وابن أبي شيبة (475/9)، والبيهقي في "الكبرى" (255/8) من طرق عن هشام عن أبيه مرسلاً، وقال البيهقي: (وكلُّ من رواه موضوعاً حَقَّاطٌ أثبات).

(1) - "شرح المهذب" للنووي (60/1).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (130/1).

(3) - "نزهة النظر" (ص 146).

(4) - البخاري: كتاب الجهاد، باب التسيح إذا هبط واديا (327/2)، برقم (2993).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 90).

(6) - "فتح المغيث" (204/1).

(7) - جاء ذلك من قول أبي هريرة رضي الله عنه، رواه عنه البخاري: كتاب الأذان، باب إتمام التكبير في الركوع، برقم (785)، (221/1)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، برقم (392)، (83/4)، وغيرهم.

(8) - قاله أبو هريرة رضي الله عنه أيضاً فيما رواه البخاري: كتاب الأذان، باب (224/1)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الفنون في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة (155/5).

قال ابن الصّلاح: «ومن المرفوع ما أخرجه البيهقي في "المدخل"<sup>(1)</sup> عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرعون بابَهُ بالأظافرِ تأدباً معه وإجلالاً له»، وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد"<sup>(2)</sup> من حديث أنسٍ قال....

وقال الحاكم: «هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مُسنداً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه، وليس بمُسندٍ، بل هو موقوفٌ لأنَّه موقوفٌ على صحابي؛ حكى فيه عن أقرانه من الصحابة فعلاً، ولم يُسنده واحدٌ منهم» هـ<sup>(3)</sup>، وتبعه على ذلك الخطيب البغدادي هـ<sup>(4)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «وليس الأمر كما قال، وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى؛ لكونه أحرى باطلاعِ صلى الله عليه وسلم عليه، والحاكم مُعترفٌ بكون ذلك من قبيل المرفوع، وقد كُنَّا أخذناه عليه ثم تأولناه على أنه ليس بمسندٍ لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى؛ وكذا سائر ما سبق موقوفٌ لفظاً، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى»<sup>(5)</sup>.

وَعَدُّ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ

قوله: (رفعاً) أي: مرفوعاً، أتى بالمصدر مَوْضِعِ المفعول، يعني أن قول الحاكم في التفسير من كتابه "المستدرک"<sup>(6)</sup>: «ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديثٌ مُسنَدٌ» هـ، محمولٌ عند ابن الصّلاح<sup>(7)</sup> والنووي<sup>(8)</sup>

(1) – "المدخل" (ص 381) برقم (659)، وأخرجه كذلك الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 146) من طريق كيسان مولى هشام بن حسان، عن محمد بن حسان، عن ابن سيرين، عن المغيرة به، وكيسان هذا مجهول الحال، لم يوثقه سوى ابن حبان كما في "الثقات" (358/7).

(2) – "الأدب المفرد" (ص 371)، برقم (1080)، أخرجه: أبو نعيم في "ذكر أخبار أصبهان" (110/2) من طريق أبي بكر بن عبد الله الأصفهاني، عن محمد بن مالك بن المنتصر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه به.

والحديث صحَّحه الألباني في "صحيح الأدب المفرد" برقم (828)، وينظر: "فتح المغيث" (213/1 . 215).

(3) – "معرفة علوم الحديث" (ص 146).

(4) – "الجامع لأخلاق الراوي" (291/2) بتصرف.

(5) – "علوم الحديث" (ص 49).

(6) – "المستدرک على الصحيحين" (283/2).

(7) – "علوم الحديث" (ص 50).

(8) – "التقريب" (ص 93) مع "التدريب".

والتأظيم<sup>(1)</sup> على تفسيرٍ يتعلّق بسببِ نزولِ آيةٍ، كقولِ جابر: «كانت اليهودُ تقول:

مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ

حَرَّتُ لَكُمْ﴾ الآية<sup>(2)</sup>، رواه مسلم<sup>(3)</sup>.

فأمّا تفاسيرُ الصّحابةِ الّتي لا تشتملُ على إضافةِ شيءٍ إلى النّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمعدودةٌ في الموقوفات<sup>(4)</sup> هـ.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(5)</sup>: «ما خصّصوا به قول الحاكم قد صرح به الحاكم نفسه في "علوم الحديث"، فالحاكم أطلق في "المستدرک" وخصّص في "علوم الحديث"، فاعتمد الناس تخصيصه» هـ.

وقولهم يرفعه يبلغ به رواية ينميه رفع فانتبه

إذا قيل في الحديث عند ذكر الصّحابي يرفعه، أو رفع الحديث، كقول ابن عباس: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشربة محجم، وكية نار» رفع الحديث، رواه البخاري<sup>(6)</sup>.

وكحديث الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به: «الناس تبع لقريش» أخرجه<sup>(7)</sup>.

وفيهما بهذا السند عن أبي هريرة رواية: «تقاتلون قوما صغار الأعين» الحديث<sup>(8)</sup>.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة" (132/1).

(2) - سورة البقرة: الآية رقم 223.

(3) - أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب (نساؤكم حرّت لكم) (226/3)، ومسلم: كتاب النكاح، باب جواز جماع امرأته من غير تعرّض للدبر (08/10).

(4) - "علوم الحديث" (ص50)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (132/1)، و"فتح المغيث" (216/1).

(5) - "التدريب" (ص93)، والحاكم خصّ ذلك في "معرفة علوم الحديث" (ص148)، وذكر السيوطي أنّ الذي حمل الحاكم في "المستدرک" على التعميم لعلّه الحرص على جمع الصّحيح اهـ، وينظر: "النكت" لابن حجر (486/2 . 487).

(6) - البخاري: كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث (85/4) برقم 5680 عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(7) - مسلم: كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش (168/12)، وهو عند البخاري برقم (3495) مرفوعاً دون قوله: يبلغ به.

(8) - البخاري: كتاب الجهاد، باب قتال الذين يتعلّون الشّعر (309/2)، ومسلم: كتاب الفتن (31/18) بصيغة: (يبلغ به).

ورَوَى مَالِكٌ فِي "الموطأ"<sup>(1)</sup> عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ»، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ»، فَكُلُّ هَذَا وَشَبْهُهُ كـ "يرويه"، ورواه بلفظ الماضي، وَيُسْنِدُهُ وَيَأْتِيهِ مَرْفُوعٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَانْتَبِهْ لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَنَحْوِهَا مِمَّا اصْطَلَحَ عَلَى الْكِنَايَةِ بِهَا عَنِ الرَّفْعِ<sup>(2)</sup>.

وَالْحَامِلُ لِلتَّابِعِي عِنْدَ ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْعُدُولِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِالرَّفْعِ: إِمَّا الشُّكُّ فِي الصَّيْغَةِ الَّتِي سَمِعَ بِهَا أَهْيَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ نَبِيُّ اللَّهِ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ كَسَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنِي، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَرَى الْإِبْدَالَ، وَإِمَّا التَّخْفِيفُ وَالِاخْتِصَارُ، أَوْ تَرْكُ الْجُزْمِ بِذَلِكَ تَوَرُّعًا وَاحْتِياطًا، وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْ صَحَابِيٍّ بَعْدَ ذِكْرِهِ صَحَابِيًّا كَانَ مَرْفُوعًا أَيْضًا لَكِنْ لَمْ يَذْكُرُوا لَهُ مِثَالًا هـ<sup>(3)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «وَلَمْ يَذْكُرُوا مَا حُكِمَ ذَلِكَ لَوْ قِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ظَفَرْتُ بِهِ فِي مُسْنَدِ الْبَزَّارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ كُلِّ خَيْرٍ يَحْمَدُنِي، وَأَنَا أَنْزَعُ نَفْسَهُ مِنْ بَيْنِ جَنْبَيْهِ» هـ<sup>(4)</sup> أَي: يَرْوِيهِ عَنِ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَهُوَ حِينَئِذٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَقَدْ أَفْرَدَهَا بِالْجَمْعِ جَمْعٌ» هـ<sup>(5)</sup>.

وَإِنْ يُقَالُ عَنْ تَابِعٍ فَمُرْسَلٌ قُلْتُ مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا

تَصْحِيحٌ وَقَفِهِ.....

(وَإِنْ يُقَالُ) أَي: عِنْدَ ذِكْرِ التَّابِعِي يَرْفَعُهُ، أَوْ بَعْضُ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهُ آتِفًا، فَمَرْفُوعٌ مُرْسَلٌ بَلَا خِلَافٍ، فَإِذَا قَالَ التَّابِعِيُّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، كَقَوْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(6)</sup> بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ

(1) - رواه الإمام مالك في "الموطأ" (ص98): كتاب قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، بَابِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي

الصَّلَاةِ، بِرَقْمِ (378)، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابِ وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الْيُسْرَى بِرَقْمِ (740).

(2) - "علوم الحديث" (ص51)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/137)، و"فتح المغيث" (1/219).

(3) - "النكت" لابن حجر (2/492) بتصرف.

(4) - أخرجه: أحمد (14/190)، والبيهقي في "مسنده" (2/437) من طريق عمرو بن المقدري عن أبي هريرة رضي الله

عنه، وهذا إسناد جيد، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (4/174) برقم (1632).

(5) - "النكت" لابن حجر (2/493) بتصرف، وقال: حديث حسن، رواه من أهل الصدق.

(6) - هو: عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي سنة 94

أو 95 هـ، "طبقات ابن سعد" (5/250)، و"تهذيب الكمال" (19/73)، و"التقريب" (1/634).

بن مسعود الهذلي المدني التابعي الفقيه معلّم عمر بن عبد العزيز: «السنة تكبير الإمام يوم الفطر، ويوم الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات» رواه البيهقي<sup>(1)</sup>، ففيه وجهان حكاهما النووي في "شرح مسلم"<sup>(2)</sup>، و"شرح المهذب"<sup>(3)</sup> هل هو موقوف متّصل وصحّحه، أو هو مرفوع مرسل؟، وإليه ذهب الشافعي في القديم ثم رجّع عنه؛ لأنّهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد هـ.

فإن قيل: فما الفرق بين قوله: من السنة، وقوله: يرفع الحديث وما يليها من الألفاظ السابقة، فالجواب: أن قوله: يرفع الحديث تصريح بالرفع، وقريب منه الألفاظ المذكورة معه، وأمّا قوله: من السنة فكثيرا ما يُعبّر به عن سنة الخلفاء الراشدين، وهذا وإن قيل به في الصحاحي، فلا شك أنّه في التابعي أقوى<sup>(4)</sup>.

وأحقّ الشافعي في "الأم"<sup>(5)</sup> بالصحاحي سعيد بن المسيّب في قوله: من السنة هـ، فروى عن سفيان عن أبي الزناد قال: سئل سعيد عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟، قال: «يُفَرِّقُ بينهما، قال أبو الزناد فقلت: سنة، قال سعيد: سنة». .

قال الشافعي: «والذي يشبهه أن يكون أراد سنة النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(6)</sup>.

وقال علي بن المديني: «إذا قال سعيد مضت السنة، فحسبك به»<sup>(7)</sup>.

قال الشيخ زكرياء الأنصاري: «يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنَ التَّابِعِيِّ، وَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا اعتضدّ بغيره كنظيره في مرسله، كما سيأتي بيانه في المرسل إن شاء الله تعالى»<sup>(8)</sup>.  
.... ودو احتمالٍ نحو (أمرنا منه) للغزالي

(1) - رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (190/2)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (299/3)، وهو مرسل لا تقوم به حجة.

(2) - "شرح مسلم" (49/1).

(3) - "المجموع شرح المهذب" (60 / 1).

(4) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (137/1 . 138).

(5) - "الأم" (277/6)، وهو في: "سنن الدارقطني" (297/3)، و"سنن البيهقي الكبرى" (469/7).

(6) - "الأم" (277/6).

(7) - "تهذيب الكمال" للمزي (73/11).

(8) - "فتح الباقي" (137/1).

يعني أن قول التابعي: أمرنا بكذا ونحوه كأمر فلان بكذا، فهل يكون موقوفًا أو مرفوعًا مُرسلًا؟ احتمالان ذكرهما العزالي في "المستصفى" (1)، ولم يرجح واحدًا منهما، وجزم أبو نصر بن الصَّبَّاح في "العُدَّة" بأنه مُرسل، وحكى فيه إذا قاله ابن المسيب وجهين هل يكون حُجَّةً أو لا؟ (2).

وما أتى عن صاحبٍ بحيث لا يُقال رأيًا حُكْمه الرَّفْعُ عَلَى

ما قال في المَحْصُولِ نحو (من أتى) فالحاكم الرَّفْعُ لهتتدا أثبتا

يعني: أن من المرفوع حُكْمًا لا تصريحًا كما جزم به الإمام فخر الدين في "المَحْصُول" (3)، والزركشي في مُختصره (4) نقلًا عن ابن عبد البر (5)، وترجم على ذلك الحاكم في كتابه "علوم الحديث" (6): «معرفة المسانيد التي لا يُذكر سندها»، أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات احترازًا من عبد الله بن سلام (7)، وعبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلقٌ ببيان لغةٍ أو شرحٍ غريبٍ، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصلُ بفعله ثوابٌ مخصوصٌ، أو عقابٌ مخصوصٌ، وإنما كان له حكم المرفوع تحسينا للظن بالصحابي؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرًا له، ولا مخبر للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعض من يُخبر عن الكتب القديمة، فلذلك وقع الاحتراز عن ذلك القسم (8).

(1) - "المستصفى" (249/1).

(2) - كلام ابن الصَّبَّاح نقله عنه الزركشي في "البحر المحيط" (379/4)، وينظر: "المستصفى" للعزالي (249/1-250)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (138/1)، و"فتح المغيث" (223/1).

(3) - "المحصول" (449/4).

(4) - "النكت" للزركشي (433/1 . 434).

(5) - "التمهيد" (264/4).

(6) - "معرفة علوم الحديث" (ص154-155).

(7) - هو: عبد الله بن سلام - بالتخفيف - بن الحارث الإسرائيلي، أبو يوسف، صحابي مشهور، توفي سنة 43هـ، "طبقات

ابن سعد" (352/2)، و"الاستيعاب" (921/3)، و"الإصابة" (118/4).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (140/1)، و"زهة النظر" (141-142).

ومثّل له الحاكم بقول ابن مسعود: «مَنْ أتى ساحراً أو عَرَّافاً فَقَدْ كَفَرَ بما أنزلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك حُكْمُهُ عَلَى فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ بَأَنَّهُ طَاعَةٌ لَللَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ، أَوْ مَعْصِيَةٌ؛ كَقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(2)</sup>.

وقولِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(3)</sup>.

قال البلقيني: «الأقرب أن هذا ليس بمرفوع؛ لجوازِ إِحَالَةِ الإِثْمِ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ القَوَاعِدِ»<sup>(4)</sup>.

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص155)، وأخرجه: أبو يعلى في "مسنده" (280/9)، و الطبراني في "الكبير" (76/10)، والبيهقي في "الكبرى" (136/8)، موقوفاً عن ابن مسعود رضي الله عنه.  
وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (145/5): «رجال "الكبير" و"البرار" ثقات» ، وقال عن رواية أبي يعلى: «رجاله رجال الصَّحِيحِ خلا هُبَيْرَةَ بن مريم، وهو ثقة» .

وفي الباب عن أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وغيرهما رضي الله عنهم، ينظر: "مجمع الزوائد" (143/5 . 145).  
(2) - البخاري: كتاب النكاح، باب مَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ (518/3)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الدَّاعِي إِلَى الدَّعْوَةِ (205/9).

(3) - ذكره البخاري معلقاً مجزوماً به، كتاب الصوم، باب قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ ..) (9/2).  
وقد وصله: أبو داود: كتاب الصَّوْمِ، باب كراهية صوم يوم الشُّكِّ، برقم (2334)، والنسائي: كتاب الصيام، باب صيام يوم الشُّكِّ، برقم (2188) ، والترمذي: في أبواب الصيام، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشُّكِّ، برقم (686)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم الشُّكِّ، برقم (1645)، والدارقطني في "سننه" (157/2)، والبيهقي في "الكبرى" (208/4)، والحاكم في "المستدرک" (585/1) من طريق عمرو بن قيس الملائمي عن أبي إسحاق عن صِلَةَ به.  
قال الدارقطني بعده: «هذا إسنادٌ حسنٌ صحيح، رواه كلهم ثقات» .

وقال الحاكم: «هذا صحيح على شرطهما، ولم يُخرجاه» .

وصحَّحه الألباني في "إرواء الغليل" (127 . 125/4).

(4) - "محاسن الاصطلاح" (ص200)، و"النكت" لابن حجر (486/2)، و"فتح المغيِّث" (227/1).

ومعنى هذا الكلام: أنَّ الحُكْمَ عَلَى عَمَلٍ مَا بِالْمَعْصِيَةِ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى نَصِّ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ اجْتِهَادٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ بِنَاهِ عَلَى نُصُوصٍ عَامَّةٍ، وَمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، مِثْلَ وَجُوبِ إِجَابَةِ التَّوْبَةِ لِلصَّلَاةِ، فَالْقِيَاسُ أَنَّ مَنْ حَضَرَ لَا يَجُوزُ لَهُ الخُرُوجُ بَعْدَ التَّوْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وسبَّقه إلى ذلك أبو القاسم الجوهري<sup>(1)</sup>، نقله عنه ابن عبد البر وردَّه عليه هـ<sup>(2)</sup>.  
وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه "التقصي" <sup>(3)</sup> عدَّة أحاديث من هذا النوع، مع أنَّ موضوع  
كتابه الأحاديث المرفوعة هـ.

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح نُخبته"<sup>(4)</sup>: «ومثال المرفوع من الفعل حُكِّمًا أن يفعل  
الصَّحَابِيُّ ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيدُلُّ على أنَّ ذلك عنده عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
كما قال الشَّافِعِيُّ - رضي اللهُ عنه - في صلاة عليٍّ - كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ - في الكُسُوفِ: في كلِّ  
رُكُوعَةٍ أَكْثَرُ مِنْ رُكُوعَيْنِ<sup>(5)</sup>» .

وما رواه عن أبي هريرة  
محمَّد وعند أهل البصرة  
كرَّر قال بعد فالحطيب  
روى به الرَّفَعُ.....

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح نُخبته"<sup>(6)</sup>: «وقد يقتصرون على  
القول مع حذف القائل، ويُريدون به النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كقول محمَّد  
بن سيرين عن أبي هريرة قال: «تَقَاتِلُونَ قَوْمًا صِغَارَ  
الأَعْيُنِ» الحديث<sup>(7)</sup>.

(1) - أبو القاسم الجوهري هو: عبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله بن محمَّد العَافِقِيُّ المصري الجوهري المالكي، عالم فقيه، توفي  
سنة 381 أو 385هـ، "ترتيب المدارك" لعياض (204/6)، و"شجرة النور الزكية" (93/1 . 94).

(2) - ينظر: "النكت" لابن حجر (2/486)، و"تدريب الراوي" (ص92).

(3) - ينظر مثلاً: "التقصي" لابن عبد البر (ص446 . 447).

(4) - "نزهة النظر" (ص142) .

(5) - ينظر: "سنن البيهقي الكبرى" (3/330).

(6) - "نزهة النظر" (ص142) .

(7) - هذا الحديث ليس من رواية أبي هريرة رضي اللهُ عنه، وإنَّما هو من حديث بُريدة عن أبيه، أخرجه أبو داود: كتاب  
الملاحم، باب في قتال التُّرك، برقم (4305)، وتتمَّته: (تسوقوهم ثلاث مرَّات مرارا حتى تُلحِقوهم بجزيرة العرب...) الحديث،  
بسند فيه لين كما في "ضعيف سنن أبي داود" (ص351) برقم 4305.

وهذا الحديث عند البخاري: كتاب الجهاد، برقم (2929)، ومسلم: كتاب الفتن (18/32)، برقم (2912)، ولكنَّه  
من رواية أبي هريرة من طريق الأعرج، لا من طريق ابن سيرين كما ذكره الحافظ ابن حجر، فلعلَّه سبق قلم منه أراد "الأعرج"  
فكتب "ابن سيرين"، وهكذا رواه الخطيب في "الكفاية" (2/514)، والله أعلم، ينظر: "نزهة النظر" (ص143).

ومثَّلَ لَهُ النَّاطِمُ بِمَا فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"<sup>(1)</sup> فِي الْمَنَاقِبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ: أَسْلَمَ وَغَفَرَ وَشَيْءٌ مِنْ مُزِينَةٍ» الْحَدِيثِ.

قَالَ: «وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(2)</sup> مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَيُّوبَ مُصَرِّحٌ فِيهِ بِالرَّفْعِ»<sup>(3)</sup>.  
وَكَمَا فِي "سُنَنِ النَّسَائِيِّ"<sup>(4)</sup> مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُثَيْبَةَ<sup>(5)</sup> عَنْ أَيُّوبَ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ<sup>(6)</sup> كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ: الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَيَّ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ» هـ<sup>(7)</sup>.

فَقَدْ رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(8)</sup> بِسَنَدِهِ إِلَى مُوسَى بْنِ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالِ بِالْمَهْمَلَةِ، الثَّقَفَةُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ الْبَغْدَادِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ<sup>(9)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: وَالْبَصْرِيُّونَ، قَالَ: فَهُوَ مَرْفُوعٌ، قَالَ الْخَطِيبُ قَلْتُ لِلْبُرْقَانِيِّ: أَحْسِبُ مُوسَى عَنِّي بِهَذَا أَحَادِيثَ ابْنِ سِيرِينَ خَاصَّةً؟، فَقَالَ: كَذَا يَجِبُ. قَالَ الْخَطِيبُ: وَيُحَقِّقُ قَوْلَ مُوسَى مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ».

(1) - البخاري: كتاب المناقب، بيان ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع (489/2).

(2) - مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة وتميم ودؤس وطيء (63/16).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (144/1).

(4) - "السنن الكبرى" (414/10) عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً، طبعة الرسالة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط.

(5) - هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليبة، ثقة حافظ، توفي سنة 193هـ، "تاريخ بغداد" (229/6)، و"تهذيب الكمال" (23/3)، و"التقريب" (90/1).

(6) - هو: النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ بن خُرْشَةَ بن زيد التَّمِيمِي المَازِنِي، أَبُو الْحَسَنِ النَّحْوِي الْبَصْرِي، أَحَدُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، تَوَفِيَ سَنَةَ 204هـ، "طبقات ابن سعد" (373/7)، و"تهذيب الكمال" (379/29)، و"التقريب" (245/2).

(7) - أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة (145/5) برقم 649 من طريق أيوب السَّخْتِيَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(8) - "الكفاية" (523/2 . 523) بتصرف.

(9) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (50/13)، و"تذكرة الحفاظ" (478/2).

(وذا) أي: مَا صَنَعَهُ الْحَمَّالُ مِنْ تَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِالرَّفْعِ فِيمَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ سِيرِينَ بِتَكْرِيرٍ  
"قَالَ" خَاصَّةً (عَجِيبٌ) لِتَعْمِيمِ ابْنِ سِيرِينَ الرَّفْعِ فِي كُلِّ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا  
مَرَّ أَنْفًا<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "شَرْحِ نُحْتِهِ"<sup>(2)</sup> وَتَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدرِيب"<sup>(3)</sup>: «إِنَّ كَلَامَ الْخَطِيبِ يُفْهَمُ  
مِنْهُ أَنَّ هَذَا اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ» هـ.

قُلْتُ: قَدْ نَهَى ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ إِضَافَةِ كُلِّ لَفْظٍ جَاءَ بِشَيْءٍ مِنْ كِنَايَاتِ  
الرَّفْعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(4)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ فِي "تَخْرِيجِ الْكَبِيرِ لِأَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ"<sup>(5)</sup>: «الْمَنْهِيُّ عَنْهُ عَزْوُهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ، لَا الْحُكْمُ بِرَفْعِهِ» هـ ، أَنْظَرُ: "فَتْحُ الْمَغِيثِ"<sup>(6)</sup> لِلْسَّخَاوِيِّ.

(1) - قال البقاعي في "النكت الوفية" (363/1): «وقال شيخنا يعني ابن حجر: «ولو قال: (وذا تجريب) لكان  
أحسن؛ لأنَّ هذا الاصطلاح لم يُعرف إلا لمحمد بن سيرين من أهل البصرة»، وقلت أنا: لو قال: (وذا قريب) لكان  
أحسن؛ لأنَّ هذا أقرب في كونه مرفوعاً مما تقدم؛ لاسيما إذا انضمَّ إلى ذلك كونه لا مجال للرأي فيه» اهـ. وينظر: "فتح  
الباقي" (144/1)، و"فتح المغيث" (234/1).

(2) - "نزهة النظر" (ص144).

(3) - "تدريب الراوي" (ص92).

(4) - "فتح المغيث" (236/1 . 237).

(5) - ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (236/1 . 237)، و"المقاصد الحسنة" (ص264).

(6) - "فتح المغيث" (236/1 . 237).

## الرسالة

هُوَ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْإِرْسَالِ بِمَعْنَى الْإِطْلَاقِ وَعَدَمِ الْمَنْعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>(1)</sup>، فَكَأَنَّ الْمُرْسِلَ أَطْلَقَ الْإِسْنَادَ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِرَأْوٍ مَعْرُوفٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى مَرَّاسِيلَ وَمَرَّاسِلَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَحَذْفِهَا<sup>(2)</sup>.

مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ مَرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ  
أَوْ سَقَطٌ رَأَوْ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

اعْلَمْ أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِهِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ الَّذِي شَهَّرَهُ النَّازِمُ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ: «أَنَّهُ كُلُّ مَا زَفَعَهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ»<sup>(4)</sup>، سِوَاهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَهُمْ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَكْثَرُوا الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ كَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ<sup>(5)</sup>، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ<sup>(6)</sup>، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسَيَّبِ، أَوْ كَانَ مِنْ صِغَارِهِمْ وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ بِقَلِيلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُكْثِرِ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ كَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي حَازِمٍ، وَبِحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَأَمْثَلِهِمْ هـ.

(1) - سورة مريم: الآية (83).

(2) - ينظر: "تهذيب اللغة" للأزهري (274/12)، و"القاموس المحيط" (ص905) مادة "ر س ل"، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي (ص23)، و"النكت" لابن حجر (2/496).

(3) - بنقل همزة الفتحة إلى التنوين كما في "فتح الباقي" (1/145).

(4) - "علوم الحديث" (ص51)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/144)، وهو قول جمهور المحدِّثين، وعليه جمع من الأصوليين كابن فورك وأبي نصر بن الصَّبَّاحِ، وأبي المظفر ابن السَّمْعَانِيِّ، وابن برهان كما نقله عنهم العلائي في "جامع التحصيل" (ص29).

(5) - هو: قيس بن أبي حازم حُصَيْنِ بْنِ عَوْفِ الْبَجَلِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوَيْتِيُّ، ثِقَةٌ مَخْضَرٌ، تَوَفِّيَ سَنَةَ تِسْعِينَ أَوْ قَبْلَهَا، "طبقات ابن سعد" (6/67)، و"تاريخ بغداد" (12/452)، و"التقريب" (2/32).

(6) - هو: عُبيد اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ، الْقَرَشِيُّ النَّوْفَلِيُّ الْمَدِينِيُّ، كَانَ فِي الْفَتْحِ مَمَيِّزًا فَعَدَّ مِنَ الصَّحَابَةِ لِذَلِكَ، وَعَدَّهُ غَيْرَهُ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، "طبقات ابن سعد" (5/49)، و"تهذيب الكمال" (19/112)، و"الإصابة" (5/50)، وَالتَّمَثِيلُ بِهِ تَبِعَ فِيهِ ابْنُ الصَّلَاحِ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا فِي "التمهيد" (1/50)، وَيَنْظُرُ: "النكت" لابن حجر (2/495).

**القول الثاني:** «إِنَّهُ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ خَاصَّةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وهذه الصُّورَةُ لَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الطَّوَائِفِ فِي تَسْمِيَّتِهَا مُرْسَلًا هـ<sup>(1)</sup>.

**القول الثالث:** «إِنَّهُ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَاوٍ فَأَكْثَرَ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ». وهذه عبارة جُمهورِ الفُقهاءِ والأُصوليين<sup>(2)</sup>، وعلى هذا فالمرسل شاملٌ للمنقطع والمعضل، وبهذا قطعَ الخطيبُ قال: «إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ<sup>(3)</sup>.

قال النّاطم: «وقطع الحاكم<sup>(4)</sup> وغيره من أهل الحديث أنّ الإرسال مخصوصٌ بالتابعين» اهـ . وسيجيء في فصل التّدليس أنّ ابن القطان قال: «إنّ الإرسال روايته عمّن لم يسمع منه»<sup>(5)</sup>، فعلى هذا من روى عمّن سمع منه ما لم يسمعه منه، بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بإرسال بل هو تدليس، وعلى هذا فيكون قولاً رابعاً في حدّ المرسل<sup>(6)</sup>.

واحتجّ مالكٌ كذا النعمان وتابعوهما به ودانوا  
اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل، فذهب مالك<sup>(7)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(8)</sup>، وأتباعهما، وهو

(1) - "علوم الحديث" (ص51)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (145/1)، و"فتح المغيث" (238/1)، و"التدريب" (ص94).

وقال ابن حجر في "النكت" (496/2): «ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم». (2) - ينظر: "المستصفى" للغزالي (318/1)، و"البحر المحيط" للزركشي (403/4)، و"شرح الكوكب المنير" للفتوحى (574/2-575)، و"إرشاد الفحول" للشوكاني (ص242-243).

(3) - "الكفاية" (96/1).

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص167).

(5) - "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (493/5).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (146/1)، وقد تعقبه البقاعي في "النكت الوفية" (373/1 . 374) بقوله: «ليس كذلك، بل التحقيق: أنّه مُقَيَّدٌ للقول الثالث؛ كأنهم لمّا قالوا ما سقط من إسناده رآه فأكثر، قال: بشرط ألا يكون تدليساً، فيحمل ذلك الإطلائ على كلامه، وإنّما القول الرابع الذي لا بدّ منه: قول من يُسوي بين المرسل والمنقطع...» اهـ. بتصرف، والله أعلم.

(7) - "التمهيد" (43/1).

(8) - "فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت" لعبد العلي محمد بن نظام اللكنوي (216/2).

المشهور عن أحمد<sup>(1)</sup> إلى أنه حُجَّةٌ، وجعلوه دينًا يدينون به.  
 قال محمد بن جرير الطبري: «أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم  
 إنكاره، ولا عن أحدٍ من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين»<sup>(2)</sup>.  
 قال ابن عبد البر: «يعني أن الشافعي أول من رده، وبالغ بعضهم فقواه على المسند، وقال:  
 من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك»<sup>(3)</sup>.

ورده جماهر النقاد للجهل بالساقط في الإسناد

وصاحب التمهيد عنهم نقله ومسلم صدر الكتاب أصله

يعني أن أكثر أهل العلم بالحديث ذهب إلى أن المرسل ضعيف لا يحتج به، كما حكاه ابن  
 عبد البر في مقدمة "التمهيد"<sup>(4)</sup> عنهم، ومسلم في "ديباجة صحيحه"<sup>(5)</sup> جعل رد الاحتجاج به  
 أصلاً، حيث قال على وجه الإيراد على لسان خصمه الذي ردّه هو عليه اشتراط ثبوت اللقاء:  
 «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» هـ .

فهذا إنما حكاه مسلم على لسان خصمه كما ترى لكنه أقره، ولم يرد هذا القدر منه حين ردّ  
 كلامه، فكان كأنه قائل به، فلذلك نسبه له ابن الصلاح<sup>(6)</sup>، وعقده الناظم هـ<sup>(7)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح خبته"<sup>(8)</sup>: «وإنما ذكر المرسل في قسم الردود للجهل بحال  
 المحدثوف؛ لأنه يُتمل أن يكون صحابياً، ويُتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يُتمل أن  
 يكون ضعيفاً، وأن يكون ثقةً، وعلى الثاني يُتمل أن يكون حمل عن صحابي، وأن يكون حمل  
 عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، فيتعدّد إمّا بالتجويز العقلي، فإلى مالا  
 نهاية له، وإمّا بالاستقراء، فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن  
 بعض» هـ كلامه بلفظه.

(1) - "شرح الكوكب المنير" للفتوحى (576/2)، وهي رواية عنه، وينظر: "إعلام الموقعين" لابن القيم (55/1).

(2) - نقله عنه ابن عبد البر في "التمهيد" (44/1).

(3) - "التمهيد" (44/1) بتصرف.

(4) - "التمهيد" (45/1).

(5) - "مقدمة صحيح مسلم" بشرح النووي (141/1).

(6) - "علوم الحديث" (55).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (149/1) .

(8) - "نزهة النظر" (ص 110) .

قال النَّاطِمُ في "شرحهِ"<sup>(1)</sup>: «وإن اتَّفَقَ أنَّ الذي أرسلَهُ كانَ لا يروي إِلاَّ عَن ثقةٍ، فَالتَّوثيقُ في الرَّجُلِ المبهَمِ غيرُ كافٍ، كما سيأتي إن شاء اللهُ تعالى». .  
 قوله: "جَمَاهِرٌ" بحذف الياءِ تخفيفاً جَمَعَ جُمهورٍ أي: مُعظَمُ التَّقَادِ، جمعُ ناقدٍ، وهو: النَّاطِرُ في الشَّيْءِ؛ ليعرفَ جيِّدَهُ مِن رَدِيئِهِ<sup>(2)</sup> هـ.

لكنْ إِذا صحَّ لنا مخرِجُهُ      بِمُسندٍ أو مُرسَلٍ يُخرِجُهُ  
 مِن ليسَ يروي عن رجالِ الأوَّلِ      نَقْبَلُهُ قلتُ: الشَّيخُ لم يَفصِّلِ  
 والشَّافعيُّ بالكِبارِ قِيَّداً      ومَن روى عَنِ التَّقَاتِ أَبداً  
 ومَن إِذا شاركَ أَهلَ الحِفظِ      وافقَهُم إِلاَّ بِنَقْصِ لَفْظِ

هذا استدراكٌ لِحُجِّيَّةِ المرسلِ، يعني أَنَّهُ يُحتجُّ به عندَ مَنْ رَدَّهُ إِذا صحَّ اتِّصالُ سَنَدِهِ بِمَجِيئِهِ، أو جَمِيءٍ نحوهٍ مِن وجهٍ آخَرَ مُسنداً، أو مُرسلاً أرسلَهُ مِن أَخذِ العلمِ عَن غيرِ رجالِ المرسلِ الأوَّلِ؛ حتَّى يُظنَّ عدمُ اتِّحَادِهِمَا، هكذا نصَّ عليه الشَّافعيُّ في "الرِّسالة"<sup>(3)</sup> مُقَيِّداً لَهُ بما سيأتي.  
 قوله: (نَقْبَلُهُ) مجزومٌ جوابٌ للشَّرطِ المجزومِ بِـ"إِذا" على مَذهَبِ الكُوفِيِّينَ<sup>(4)</sup>، والأخفَشِ<sup>(5)</sup>، كقولِ الشَّاعِرِ<sup>(6)</sup>:

وَإِذَا تُصِبُّكَ مُصِيبَةٌ فَاصْبِرْ لَهَا      وَإِذَا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ<sup>(7)</sup>

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (149/1).

(2) - "القاموس المحيط" (ص332) مادة "ج م ه ر"، و(ص292) مادة "ن ق د".

(3) - "الرسالة" للشَّافعي (ص461 . 465).

(4) - "التسهيل" لابن مالك (ص237 . 238)، و"مغني اللبيب" لابن هشام (114/1)، وقد ذكر ابن هشام أَنَّ الجرم بِـ"إِذا" ضرورة، ولذا صحَّ بعضهم البيت بقوله: وَلَكِنْ إِنْ صحَّ لنا مخرِجُهُ بِمُسندٍ أو مُرسَلٍ يُخرِجُهُ.  
 ينظر: "متن ألفية العراقي" بتحقيق عبد الله بن محمد الحكمي (ص18).

(5) - هو: سَعِيد بن مسعدة المُجاشعي، أبو الحسن النَّحوي المعتزلي، وهو الأخفشُ الأوسَط، من أَكِياءِ أَصحابِ سيبويه، له تصانيف عديدة في علوم العربية، توفي سنة 211هـ، "إنباه الرواة" للقفطي (36/2)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (590/1).

(6) - هذا البيت لَعَبْد القَيْسِ بنِ حُفَّافِ البرجُمِيِّ كما في "لسان العرب" لابن منظور (712/1) مادة ك ر ب".

(7) - وروي هذا البيت: وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبُّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ.

ومعنى الخِصَاصَةِ: الفقر، والتجَمُّلُ هو: إظهار الجميل وعدمُ الشُّكوى، ينظر: "لسان العرب" لابن منظور (712/1)، و"مغني اللبيب" لابن هشام (114/1)، و"النكت الوفية" (380/1).

قال السخاوي: «قال شيخنا يعني الحافظ بن حجر: لو قال: "متى" بدل "إذا"، و"يقبله" بدل "نقبله" لكان أحسن» هـ (1).

قال الناظم، وابن الصلاح (2): «لم يفصل في المرسل المعتضد بين مرسل كبار التابعين مثل من تقدمت أسماؤهم (3)، ومرسل صغارهم مثل من تقدمت أسماؤهم أيضاً (4)، وكأنه بناه على المشهور عندنا في تعريف المرسل كما مر (5)، والشافعي الذي حكى ابن الصلاح كلامه إنما يقبل مراسيل كبار التابعين خاصة، كما نص عليه في كتاب "الرسالة" (6)، وبشرط أن يكون ذلك المرسل منهم إذا سمى من أرسل عنه لم يسلم إلا ثقة، وبشرط أن يكون إذا شارك أهل الحفظ في أحاديثهم وأفقههم فيها، ولم يخالفهم إلا بنحو نقص لفظ من ألفاظهم لا يختل بنقصه المعنى» هـ (7).

قال السيوطي في "التدريب" (8): «وزاد الشافعي في الاعتضاد أن يوافق قول صحابي، أو يفني أكثر العلماء بمقتضاه، فإن فقد شرطاً مما ذكر لم يقبل مرسله، فإن وجدت قبل» .

وقد نظم الزائد بعض الآخذين عن الناظم كما في "فتح المغيث" (9) فقال:

أَوْ كَانَ قَوْلٌ وَاحِدٍ مِنْ صَحْبٍ      خَيْرَ الْأَنْامِ عَجْمٍ وَعُرْبٍ  
أَوْ كَانَ فَتْوَى جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ      وَشَيْخُنَا أَهْمَلَهُ فِي النَّظْمِ

(1) - "فتح المغيث" (258/1).

(2) - "علوم الحديث" (53-54)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (150/1).

(3) - مثل: عبید الله بن عدي بن الحيار، وسعيد بن المسيب.

(4) - مثل: الزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد.

(5) - (ص 235).

(6) - "الرسالة" (ص 465) وهو مفهوم كلامه رحمه الله، والله أعلم.

(7) - "الرسالة" (ص 463)، و"علوم الحديث" (ص 53-54)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (150/1).

(8) - "تدريب الراوي" (ص 96).

(9) - "فتح المغيث" (258/1)، وهو البرهان الحلبي كما في "النكت الوفية" (379/1).

زَادَ الْأَصْـوْلُ فِي الْاِعْتِصَادِ: أَنْ يُوَافِقَهُ قِيَاسٌ<sup>(1)</sup>، أَوْ اِنْتِشَارٌ مِنْ غَيْرِ اِنْكَارٍ، وَلَا يُحْتَجُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ بِمَا لَمْ يُعْتَصَدَ، نَعَمْ قَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ<sup>(2)</sup>: «إِنْ دَلَّ الْمُرْسَلُ غَيْرُ الْمُعْتَصَدِ عَلَى مَحْظُورٍ، وَلَمْ يُوجَدِ غَيْرُهُ، فَالِاحْتِيَاظُ اِلْتِجَافٌ عَنْهُ» هـ<sup>(3)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(4)</sup>: «قَدْ اِسْتَهْرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ إِلَّا مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ» .

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَهْدَبِ"<sup>(5)</sup>، وَفِي "الْإِرْشَادِ"<sup>(6)</sup>: «وَالِإِطْلَاقُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ غَلْطٌ، بَلْ هُوَ يَحْتَجُّ بِالْمُرْسَلِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِمَرَايِلِ سَعِيدِ إِلَّا بِهَا أَيْضًا، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي "مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ"<sup>(7)</sup>: «وَإِرْسَالُ ابْنِ الْمَسِيَّبِ عِنْدَنَا حَسَنٌ» هـ .

فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، قَالُوا: لِأَنَّهَا فُتِّشَتْ فَوُجِدَتْ مُسْنَدَةً عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَوَاصِلَةِ وَالْمَصَاهِرَةِ<sup>(8)</sup>، وَمَالَ لِهَذَا الْقَوْلِ الْقَفَّالُ الْكَبِيرُ الشَّاشِي<sup>(9)</sup>، فَقَالَ: «مُرْسَلُ ابْنِ الْمَسِيَّبِ حُجَّةٌ عِنْدَنَا»<sup>(10)</sup>.

**الثَّانِي:** أَتَمَّا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ، بَلْ هِيَ كَغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا رَجَّحَ بِهَا، وَالتَّرْجِيحُ بِالْمُرْسَلِ جَائِزٌ.

(1) - "محاسن الاصطلاح" (ص208)، و"تدريب الراوي" (ص98).

(2) - هو: عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبْكِيُّ، أَبُو نصر، تاج الدِّين، الفقيه الشَّافِعِيُّ، صاحب التصانيف، توفي سنة 771هـ، "الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ" لابن حجر (2/425)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبه (140/3).

(3) - "جمع الجوامع" لعبد الوهَّاب السُّبْكِيُّ (ص73) بتصرف.

(4) - "تدريب الراوي" (ص96).

(5) - "المجموع" (1/60 . 61).

(6) - "إرشاد طلاب الحقائق" للنووي (1/170 . 171).

(7) - "مختصر المزني" (ص112).

(8) - **المصاهرة:** القريب بالزَّوْجِ، وَقَالَ الْمَزْنِيُّ فِي تَرْجَمَةِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَذْكَرُ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ: «وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَكَانَ زَوْجَ ابْنَتِهِ، وَأَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِهِ»، "تهذيب الكمال" (11/68).

(9) - الذي في "المجموع" (1/62): ذَكَرَ "القَفَّالُ الْمَرْوَزِيُّ"، وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي "تهذيب الأسماء واللغات" (2/282) أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْقَفَّالُ الْمَرْوَزِيُّ فَالْمُرَادُ بِهِ الصَّغِيرُ، وَهُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْقَفَّالُ الصَّغِيرُ، الشَّافِعِيُّ الْفَقِيه، تُوْفِيَ سَنَةَ 417هـ، "طبقات ابن قاضي شهبه" (1/175)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (5/53)، فَلَعَلَّهُ وَهَمَّ مِنَ الشَّارِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(10) - "المجموع" (1/62) نَقَلَ عَنِ "شرح التلخيص" للقَفَّالِ، وَهُوَ نَقَلَ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ اخْتَصَرَ فَنَسَبَهُ لِلْقَفَّالِ، فَأَخْلَ بِذَلِكَ، وَيَنْظُرُ: "كتاب الرهن" من "الأم" للشَّافِعِيِّ (4/390).

قال الخطيب والبيهقي: «وهذا هو الصواب»<sup>(1)</sup>، والأوّل ليس بشيء، لأنّ في مراسيله ما لم يُوجد مُسنَدًا بحالٍ من وجهٍ يصحُّ، وارتضى النووي قولهما، وقال: «إنّ قول القفال محمولٌ على التّفصيل المتقدّم» هـ<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ ابن حجرٍ في "النخبة"<sup>(3)</sup>: «ونقل أبو بكر الرّازي من الحنفية<sup>(4)</sup>، وأبو الوليد الباجي<sup>(5)</sup> من المالكية<sup>(6)</sup> أنّ الرّاوي إذا كان يُرسل عن الثّقات، وغيرهم لا يقبلُ مُرسله اتّفاقاً» هـ.

فإن يُقلّ فالمُسنَدُ المعتمدُ فقلّ دليلان به يعتضدُ

فإن قال قائل: قولكم يُقبلُ المرسلُ إذا جاء مُسنَدًا من وجهٍ آخر، فأبي حاجةٍ بعدُ للمرسل، فالاحتجاج حينئذٍ بالمسندِ فقط، وقد لاحظَ هذا الفخرُ الرّازي<sup>(7)</sup>، وغيره من أهلِ الأصول<sup>(8)</sup>، حيث صوّروا المسندَ العاضدَ بأن لا يكونَ مُنتهَضَ الإسنادِ؛ ليكونَ الاحتجاجُ بالمجموع، فقل في جوابِ الجميع كما نصَّ عليه ابن الصّلاح<sup>(9)</sup>، والنووي<sup>(10)</sup>، والنّاظم<sup>(11)</sup>، والشّيوطي<sup>(12)</sup>، وزكرياءُ الأنصاري<sup>(13)</sup>: «إنّا بالمسندِ تبيّنا صحّةَ المرسل، وصاراً دليلين

(1) – "الكفاية" (435/1-436)، و"مناقب الشافعي" للبيهقي (32/2) بتصرف.

(2) – "المجموع" (62/1).

(3) – يريد "شرح النخبة" (ص111).

(4) – ينظر: "كشف الأسرار على أصول البزدوي" لعبد العزيز بن أحمد البخاري (7/3)، و"البحر المحيط" (412/4)، وأبو بكر هذا هو: الجصاص رحمه الله.

(5) – هو: سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن وارث التّجيب، أبو الوليد الباجي المالكي، الحافظ الثقة المتقن، صاحبُ التّصانيف، توفي سنة 474هـ، "ترتيب المدارك" (117/8)، و"بغية الملتبس" (385/2)، و"السير" (535/18).

(6) – "جامع التحصيل" للعلائي (ص42).

(7) – "المحصل" (464/4).

(8) – ينظر: "البحر المحيط" (418.417/4).

(9) – "علوم الحديث" (ص54).

(10) – "التقريب" للنووي (ص96) مع "التدريب".

(11) – "شرح التبصرة والتذكرة" (153/1).

(12) – "تدريب الراوي" (ص96).

(13) – "فتح الباقي" (153/1).

صَحِيحَيْنِ، لَوْ عَارِضُهُمَا صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ رَجَّحْنَاهُمَا عَلَيْهِ بِتَعَدُّدِ الطَّرِيقِ إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَاَلْمَسْنَدُ دَلِيلٌ بِرَأْسِهِ، وَالْمُرْسَلُ بِالْمَسْنَدِ اعْتَصَدَ وَصَارَ دَلِيلًا آخَرَ» هـ.

وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنِ رَجُلٍ فِي الْأَصُولِ نَعْتُهُ بِالْمُرْسَلِ

إِذَا قِيلَ فِي إِسْنَادٍ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ عَنْ شَيْخٍ، أَوْ عَنْ عَدْلِ مَوْثُوقٍ بِهِ، فَقَالَ الْحَاكِمُ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ الْقَطَّانِ فِي كِتَابِ "بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ"<sup>(2)</sup>: «هُوَ مُنْقَطِعٌ وَلَيْسَ مُرْسَلًا».

وَفِي كِتَابِ "الْبُرْهَانِ"<sup>(3)</sup> لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّ<sup>(4)</sup>، وَهُوَ مُرَادُ النَّازِمِ بِالْأَصُولِ تَسْمِيَةُ الْكُلِّ مُرْسَلًا.

قَالَ النَّازِمُ: «وَكُلٌّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ هَذَا مُتَّصِلٌ فِي إِسْنَادِهِ بِمَجْهُولٍ، حَكَاهُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ<sup>(5)</sup>، وَاخْتَارَهُ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلَائِيُّ<sup>(6)</sup>»<sup>(7)</sup>. وَنَظَمَهُ بَعْضُ تَلَامِذَةِ النَّازِمِ فَقَالَ<sup>(8)</sup>:

قَلْتُ الْأَصْحُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَن يُجْهَلُ.

وَزَادَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ كُتِبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي لَمْ يُسَمَّ حَامِلُهَا<sup>(9)</sup>، وَزَادَ فِي "الْمَحْصُولِ"<sup>(10)</sup>: «أَنَّ الرَّاويَ إِذَا سَمِيَ مَنْ رَوَى عَنْهُ بِاسْمٍ لَا يُعْرَفُ بِهِ، فَهُوَ كَالْمُرْسَلِ» .

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص176).

(2) - "بيان الوهم والإيهام" (2/543-545).

(3) - "البرهان" للجويني (1/242).

(4) - هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، شيخ الشافعية في عصره، وإمام الحرمين، صاحب التصانيف، توفي سنة 478هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (5/165)، و"السير" (18/468).

(5) - "عُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة" (ص130).

(6) - "جامع التحصيل" (ص31).

(7) - "التقييد والإيضاح" (ص66)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/155)، والمراد بالأكثرين هنا عند الناظم رحمه الله هم علماء الحديث، ينظر: "فتح المغيث" (1/268)، و"تدريب الراوي" (ص95).

(8) - هو البرهان الحلبي كما في "النكت الوافية" للبقاعي (1/386)، وقيد السخاوي في "فتح المغيث" (1/268) الإطلاَقَ في البيت المذكور بأن يكون المبهم غير مدّلس، فلا بدَّ عنده من التصريح بالتحديث، والله أعلم.

(9) - "البرهان" (1/243).

(10) - "المحصل" (4/466) بتصرف.

قال: «وعلى ذلك مشى أبو داود في كتاب "المراسيل"<sup>(1)</sup>، فإنه يروي فيه ما أُهم فيه الرجل، قال: بل زاد البيهقي في "سننه"<sup>(2)</sup> على هذا، فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يُسم، وليس بجيد، اللهم إلا إن كان يسميه مُرسلاً، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة، فهو قريب<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>.

وقد روى البخاري عن الحميدي<sup>(5)</sup>: «إذا صحَّ الإسناد عن الثقات إلى رجلٍ من الصحابة فهو حجة، وإن لم يُسم ذلك الرجل»<sup>(6)</sup>.

وقال الأثرم<sup>(7)</sup>: «قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجلٌ من التابعين: حدّثني رجلٌ من الصحابة، ولم يسمه فالحديث صحيحٌ قال: نعم»<sup>(8)</sup>.

وقال البيهقي: «وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات، سواءً سموا أو لم يُسموا»<sup>(9)</sup>، أنظر: اختصار أبي داود للحافظ المنذري<sup>(10)</sup>.

(1) - ينظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (16، 47)، من "المراسيل" لأبي داود.

(2) - "السنن الكبرى" (190/1)، وقال عقب الحديث: «هذا الحديث رواه ثقات، إلا أن حميدا لم يسم الصحابي الذي حدّثه، فهو بمعنى المرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله» اهـ.

(3) - ولكن خالف البيهقي ما ذكره في "السنن"، ففي كتابه "المعرفة" (84/3)، وفي جزء "القراءة خلف الإمام" (ص76) عقب حديث: (لعلكم تقرأون خلف إمامكم) قال: «والرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا ثقة .. وهذا حديث صحيح احتج به محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله في جملة ما احتج به في هذا الباب».

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص66)، وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (514/2) أن الحافظ العراقي يريد أن يجعل الخلاف من البيهقي لفظيا، قال: وهو توجية جيد اهـ.

وقد دفع هذا الاعتراض عن البيهقي البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (ص211) فقال: «إن ما وقع في كلامه . يعني البيهقي . في تسمية ما يرويه التابعي عن رجلٍ من الصحابة مُرسلاً، لا يريد أنه لا يُحتج به، بل ذلك اصطلاح في التسمية خاصة» .

(5) - هو: عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي القرشي الأسدي، أبو بكر الفقيه، أحد الثقات الأعلام، توفي سنة 219هـ، "الجرح والتعديل" (56/5)، و"تهذيب الكمال" (512/14) و"التقريب" (492/1).

(6) - "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (611/2)، و"التقييد والإيضاح" (ص66).

(7) - هو: أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي الطائي، أبو بكر الأثرم، محدث حافظ فقيه، من كبار أصحاب الإمام أحمد، توفي سنة 261هـ، "طبقات الحنابلة" (162/1)، و"الجرح والتعديل" (72/2)، و"تاريخ بغداد" (110/5).

(8) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (509/2) وقال محققه: وسنده صحيح.

(9) - "السنن الكبرى" للبيهقي (249/4).

(10) - "مختصر أبي داود" للمنذري (33/2).

وفرق الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي<sup>(1)</sup> الشافعي بين أن يرويه التابعي عن الصحابي مُعنعنا، أو مُصرِّحاً به<sup>(2)</sup>.

قال إمام الحرمين: «وهو حسنٌ مُتَّجِهٌ»<sup>(3)</sup>.

وكلامٌ من أطلق قبوله محمولٌ على هذا التفصيل<sup>(4)</sup>.

واختاره الشيوطي في "ألفيته"<sup>(5)</sup> في المصطلح، قال شارحها محيي الدين عبد الحميد المدرس في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر ما نصُّه: «وفي ردِّهم المعنعن مطلقاً نظراً، ولو طبَّقوا عليه حكم الحديث المعنعن الذي سيأتي؛ لكان أولى وأحسن»<sup>(6)</sup>.

قال زكرياء الأنصاري: «وتوقَّف فيه شيخنا يعني ابن حجر؛ لأنَّ التابعي إذا كان سالماً من التَّدليس حُمِلت عنعنته على السَّماع»<sup>(7)</sup>.

أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب

يعني أنَّ مُرسل الصحابي، وهو إخباره عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم، أو نحوه ممَّا يُعلم أنَّه لم يحضره لصغر سنِّه، أو تأخُّر إسلامه حكمه الموصول المسند على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور، وأطبَّق عليه المُحدِّثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يُحصى؛ لأنَّ غالب روايتهم عن الصحابة، والجهالة

(1) - هو: محمد بن عبد الله البغدادي، أبو بكر الصيرفي، فقيه محدِّث، وأصولي متكلم، من مصنفاته: "شرح رسالة الشافعي"، توفي سنة 330هـ، "تاريخ بغداد" (449/5)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (186/3).

(2) - ذكره في كتاب "الدلائل"، كما في "التقييد والإيضاح" (ص 66).

(3) - الذي يظهر لي . والله أعلم . أنَّ عبارة: "إمام الحرمين" مُفحمة؛ لأنَّ الكلام كلُّه منقولٌ عن الناظم، وقوله: وهو حسنٌ مُتَّجِه، من تعليق الناظم على كلام الصيرفي كما في "التقييد والإيضاح" (ص 66)، فلعلَّه سبق قلم من الشارح، والله أعلم.

(4) - هذا من كلام الناظم في "التقييد والإيضاح" (ص 66)، وقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر كما في "النكت" (514/2)، حيث قال: «لأنَّ التابعي إذا كان سالماً من التَّدليس حُمِلت عنعنته على السَّماع، وإن قلت هذا إنما يتأتَّى في حقِّ كبار التابعين الذين جُلُّ روايتهم عن الصحابة بلا واسطة، وأمَّا صغار التابعين الذين جُلُّ روايتهم عن التابعين، فلا بدَّ من تحقُّق إدراكه لذلك الصحابي، والفرض أنَّه لم يسمعه حتى يُعلم هل أدركه أم لا؟، فينقِّح صحَّة ما قال الصيرفي، قلت: سلامته من التَّدليس كافية في ذلك؛ إذ مدارُّ هذا على قوَّة الظنِّ به، وهي حاصلة في هذا المقام، والله أعلم» اهـ .

(5) - "ألفية الشيوطي" (ص 34) قال: ورَجُلٌ مِنَ الصَّحَابِ وَأَبَى الصَّيرِفِيِّ مُعْنَعْنَا، وَلِيَجْتَبَى

(6) - "شرح ألفية الشيوطي" محيي الدين عبد الحميد (291/1).

(7) - "فتح الباقي" (155-156).

بالصَّحَابِيِّ غَيْرِ قَادِحَةٍ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ، وَرَوَايَاتُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ نَادِرَةٌ، وَإِذَا رَوَّوْهَا بَيَّنُّوْهَا، وَأَكْثَرُ مَا رَوَّوْا عَنْ التَّابِعِينَ لَيْسَ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ، بَلْ إِسْرَائِيلِيَّاتٌ أَوْ حِكَايَاتٌ أَوْ مَوْقُوفَاتٌ هـ<sup>(1)</sup>.

وَحَكَى النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَهْدَبِ"<sup>(2)</sup> عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَائِينِي: «أَنَّهُ كُمَّرَسِلٌ غَيْرُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِلَّا أَنْ تَتَبَيَّنَ الرِّوَايَاتُ لَهُ عَنْ صَحَابِيٍّ»<sup>(3)</sup>.

وَقَالَ: «إِنَّ الصَّوَابَ الْأَوَّلَ»، وَتَبِعَهُ النَّازِمُ كَمَا رَأَيْتَ هـ.

وَمَّا لَهُ حُكْمُ مَرَاْسِلِ الصَّحَابَةِ: أَنْ يَسْمَعَ مُمَيِّزٌ كَافِرٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيُرْوِي مَا سَمِعَ مِنْهُ، مِثْلُ التَّنُوخِيِّ رَسُولِ هِرَقْلِ<sup>(4)</sup>، فَهَذَا تَابِعِيٌّ حَدِيثُهُ مَرْفُوعٌ<sup>(5)</sup> بِخِلَافِ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غَيْرُ مُمَيِّزٍ، كَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ<sup>(6)</sup>، فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، وَكَأَمْثَالِهِ، فَهؤُلَاءِ صَحَابَةٌ لَكِنْ أَحَادِيثُهُمْ مَرَاْسِلٌ، وَلَيْسَ لَهَا حُكْمُ مَرَاْسِلِ الصَّحَابَةِ هـ<sup>(7)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: الْيَأَى فِي الْمَرَاْسِلِ مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ، وَالْمَفْرُودُ مُرْسَلٌ، فَالْقِيَاسُ مَرَاْسِلٌ لِعَدَمِ مُوجِبِ الْيَأَى، فَالْجَوَابُ: أَنَّ إِشْبَاعَ الْكَسْرَةِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ<sup>(8)</sup>:

أَمَسَتْ سَعَادُ بَارِضٍ لَا يَبْلُغُهَا إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيَّاتُ الْمَرَاْسِلُ<sup>(9)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 56)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (156/1)، و"فتح الباقي" (156/1 . 157)، و"فتح المغيث" (271/1)، و"تدريب الراوي" (ص 101)، وغيرهم.

(2) - "المجموع" للنووي (62/1).

(3) - قول أبي إسحاق الشيرازي، نقله النووي في "شرح مسلم" (49/1)، و"التبصرة" للشيرازي (ص 329).

(4) - لم يعرف إلا بهذا الاسم، وهو ممن أجهم ولم يُذكر إلا بنسبته، ذكره ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (587/2).

(5) - "النكت الوفية" للبقاعي (365/1).

(6) - هو: محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو القاسم المدني، له رؤية، قُتل سنة 38هـ، "الاستيعاب" (1366/3)، و"تهذيب الكمال" (541/24)، "التقريب" (59/2).

(7) - "النكت الوفية" (366-365/1)، و"فتح المغيث" (272/1)، و"تدريب الراوي" (ص 95).

(8) - هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المازني، صحابي، وشاعر مُفلق مشهور، توفي سنة 26هـ، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة (153/1). و"الاستيعاب" لابن عبد البر (1313/3)، و"الإصابة" (592/5).

(9) - هذا بيت من قصيدة كعب التي أنشدها بين يدي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المشهورة بـ"بانة سعاد"، ينظر: "ديوان كعب بن زهير" (ص 60)، وأوردها ابن كثير كاملة في "البداية والنهاية" (427. 424/4).

قاله الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني<sup>(1)</sup> في كتابه "مذكّرة أصول الفقه"<sup>(2)</sup> هـ.  
 لكن قال ابن هشام<sup>(3)</sup> في شرح "بانّت سعاد"<sup>(4)</sup>: «إنّ المراسيل في بيت كعب جمع مرسال،  
 ونظيره جمع مطعام، ومطعان، ومجزاع على وزن مفاعيل، قال:  
 "مطاعين في الهيجا مطاعيم في القرى"<sup>(5)</sup>  
 و"ليسوا مجازيعا إذا نيلوا"<sup>(6)</sup>.

ثمّ قال: والمطافيل بالياء إشباع كقوله: "نفي الدراهم تنقاد الصياريف"<sup>(7)</sup>، الشاهد في  
 الصياريف، فإنّه جمع صيرف، وأمّا الدراهم، فإنّه جمع درهام لغة في الدرهم» .

(1) - هو: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، العلامة الفقيه الأصولي، صاحب "أضواء البيان في تفسير القرآن"، توفي سنة 1394هـ، "حياة موريتانيا" للمختار بن حامد (ص26)، و"علماء ومفكرون عرفتهم" للمجدوب (171/1).

(2) - "مذكرة الشنقيطي" (ص259).

(3) - هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد، العلامة النحوي البارع، صاحب التصانيف، المتوفى سنة 761هـ، "الدرر الكامنة" (2/308)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (2/68).

(4) - "شرح قصيدة بانّت سعاد" لابن هشام (ص209 . 210).

(5) - هذا صدر بيت عجزه: "إذا ابيضّ آفاق السّماء من القُرس"، وهو من الطويل لأوس بن حجر، كما في "ديوانه" (ص52)، و"تاج العروس" (16/363).

(6) - البيت رقم (56) من قصيدة "بانّت سعاد"، "ديوان كعب" (ص67)، و"شرح بانّت سعاد" لابن هشام (ص20).

(7) - هذا عجز بيت صدره: "تنفي يداها الحصى في كل هاجرة" للفرزدق وهو غير موجود في ديوانه، ينظر: "المحكم" لابن سيده (4/483)، و"تاج العروس" (32/150).

## المنة

وسمّ بالمنقطع الذي سقطَ قبل الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْ فَفَقَطُ  
وقيلَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ وَقَالَ بَأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِعْمَالًا

المنقطع لغةً: اسمُ فاعِلٍ مِنَ انْقَطَعَ مُطَاوِعُ قَطَعَ، تقولُ: قَطَعْتُ الحَبْلَ فانْقَطَعَ أَي: قَبِلَ  
الْفَطْعُ<sup>(1)</sup>

وقد اختلفت أقوال العلماء في تعريفه اصطلاحًا، فالمشهور كما جزم به الناظم والحافظ ابن حجر: «أنه ما سقط منه رَأَوْ قبل الصَّحَابِيِّ، بشرط أن يكون الساقط واحدًا فقط، أو اثنين لا على التوالي»<sup>(2)</sup>.

وقال النووي في "التقريب"<sup>(3)</sup>: «الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب<sup>(4)</sup>، وابن عبد البر<sup>(5)</sup>، وغيرهما من المحدثين أنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره، فهو والمرسل واحد؛ إذ كلاهما شامل لكل ما لا يتصل إسناده».

(وقالاً) بألف الاطلاق أي: ابن الصلاح: «وهذا المذهب أقرب إلّا أن أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما يُوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك عن ابن عمر، وشعبة عن أنس، والثوري عن جابر»<sup>(6)</sup>.

(1) - تهذيب اللغة" (128/1)، و"القاموس المحيط" (ص677) مادة: "ق ط ع".

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (158/1)، و"نزهة النظر" (ص112).

(3) - "التقريب" للنووي (ص101)، وينظر: "علوم الحديث" (ص58)، و"فتح المغيث" (276/1).

(4) - "الكفاية" (97/1).

(5) - "التمهيد" (51/1 . 52).

(6) - "علوم الحديث" (ص58).

قلتُ: قد سبق في بابِ المقطوع<sup>(1)</sup> أنَّ اصطلاحَ البردعيِّ جعلُ المنقطعِ ما زويَ عن التَّابعيِّ قولاً له أو فعلاً، فهو إذاً قولٌ ثالثٌ في تعريفِ المنقطع، لكن قال النُّويُّ - رحمه الله تعالى - في "التَّقريب"<sup>(2)</sup>: «إنَّ هذا القولَ غريبٌ ضعيفٌ» هـ.

---

(1) - (ص215).

(2) - "التقريب" للنووي (ص102) مع "التدريب" بتصرف.

## المعضل

والمُعْضَلُ السَّاقُطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا وَمِنْهُ قَسْمٌ ثَانٍ  
حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا وَوَقِفٌ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا

قال ابن الصَّلاح: «أهل الحديث يقولون أعضله فهو مُعْضَلٌ بفتح الضاد، وهو مُشْكِلٌ المأخوذ من حيث اللُّغة<sup>(1)</sup>، أي: لأنَّ مفعلاً بفتح العين لا يكون إلا من ثلاثي لازم عُدي بالهمزة، وهذا لازم معها، قال: وبحث فوجدت له قولهم أمر عَصِيلٌ أي: مُستغلقٌ شديدٌ»<sup>(2)</sup>.

وفعيلٌ بمعنى فاعلٍ يدلُّ على الثلاثي، فعلى هذا يكون لنا عَضَلٌ قاصراً، وأعضلٌ مُتعدِّياً، كما قالوا: ظلم الليل وأظلمه هـ، نقل كلامه هذا الناظم في شرح هذه الألفية<sup>(3)</sup>، والسيوطي في شرحه "للتقريب"<sup>(4)</sup>، ولم يتعقباؤه.

وتعقباؤه محيي الدين عبد الحميد في "شرح ألفية السيوطي"<sup>(5)</sup> فقال: «واعلم أنَّ المُعْضَلِ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ مَكَانٍ مِنْ "أعضلني الأمر، وأعضل بي" أي: شق عليّ وصعب المخرج منه، وليس اسم مفعولٍ حتى يلزم ما ذكره ابن الصَّلاح مما هو في غاية البعد؛ لأنه بتقدير كون الفعل لازماً لا يكون له اسم مفعولٍ من غير الظرف، وبتقدير كون الفعل مُتعدِّياً يلزم على جعله اسم مفعولٍ قلبُ الإسناد؛ لا جرم كان ما ذهبنا إليه أولى، وكان هذا الحديث الذي فيه ما سيأتي ذكره مكاناً مشققةً وصعوبةً، وهذه مناسبةٌ جيّدةٌ» هـ كلامه بلفظه.

(1) - ينظر: "النكت" لابن حجر (2/528)، و"محاسن الاصطلاح" (ص 216. 217)، و"النكت الوفية" (1/403).

(2) - "علوم الحديث" (ص 59) بتصريف.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (1/160).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 103).

(5) - "شرح ألفية السيوطي" (1/277. 278).

ولم يتعرَّض الحافظ العراقي هنا لحكم المنقطع، كما ذكره الحافظ ابن حجر في "النكت" (2/523)، ولعلَّ الحكم مأخوذ من الحدِّ ما دام أنَّه فاقدٌ لشَرطِ الاتصال مع الجهالة بحال الساقط من الإسناد، فهو ضعيف، والله أعلم

قال التَّوويُّ في "التَّقريب" (1)، وتبعه النَّاطِمُ في "شرح الألفيَّة" (2)، وابنُ حَجَرٍ في "شرح التُّخْبَةِ" (3): «هو ما سقط منه اثنانِ فأكثرُ بِشَرَطِ التَّوَالِي، أمَّا إذا لم يتوالَ فهو مُنْقَطِعٌ مِنْ مَوْضِعَيْنِ» .

قال النَّاطِمُ: «ولم أجد في كلامهم إطلاقَ المعضَلِ عليه» (4).  
ومثَّلَ له الحافظُ أبو نصرٍ السَّجَزِيُّ (5) بقول مالكٍ في "الموطأ": «بلغني عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ» (6)، واستشكَّله النَّاطِمُ لجوازِ أن يكونَ السَّاقِطُ واحدًا، فقد سَمِعَ مالِكٌ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ كَسَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، وَنُعَيْمِ الْمُجَمِرِ (7)، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ (8).  
وأجابَ عنه السُّيوطي: بأنَّ مالِكًا وصلَّه خارِجَ "الموطأ" عن مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ (9)

(1) - "التقريب" للتووي (ص 103).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (160/1-161).

(3) - "نزهة النظر" (ص 112).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (160/1)، إلا أن شرط التوالي لا يفهم من النظم كما ذكره البقاعي في "الثكت الوفية"

(400/1-401)، قال: «ولو قال: والشَّروطُ في ساقِطِهِ التَّوَالِي والانفرادُ ليسَ بالإغضالِ

لكان أحسن» ، والله أعلم.

(5) - هو: عُبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري، أبو نصر السجزي، الحافظ الإمام الحجّة، توفي سنة 444هـ، "الأنساب" (279/13)، و"تذكرة الحفاظ" (1118/3)، و"السير" (654/17).

(6) - أخرجه مالك في "الموطأ"، كتاب الاستئذان، باب الرِّقِّ بالمملوك (ص 542)، برقم 1789.

وقد رُوِيَ مَوْضُوعًا عَنْ مالِك: رواه إبراهيم بن طهمان، والتَّعَمَّانُ بنُ عبدِ السَّلَامِ.

ورواية ابن طهمان أخرجهما: الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص 195)، والخليلي في "الإرشاد" (164/1).

ورواية التَّعَمَّانِ بن عبدِ السَّلَامِ أخرجهما: الخليلي في "الإرشاد" (164/1 . 165).

(7) - هو: نُعيم بن عبد الله المدني، مولى آل عُمر بن الخطاب، يُعرف بالمُجمِرِ لأنَّه كان يُجمِرُ المسجدَ، ثقةٌ، "طبقات ابن

سعد" (309/5)، و"تهذيب الكمال" (487/29)، و"التقريب" (250/2).

(8) - هو: مُحَمَّدُ بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير القرشي، أبو عبد الله المدني التيمي، ثقة حافظ، توفي سنة 130هـ،

"الجرح والتعديل" (97/8)، و"تهذيب الكمال" (503/26)، و"التقريب" (137/2).

(9) - هو: محمد بن عجلان المدني، صدوق، توفي سنة 148هـ، "تاريخ ابن معين" رواية الدُّوري (530/2)، و"التقريب"

(112/2)، و"الكاشف" (201200/2)، وفيه: أنه توفي سنة 138هـ.

عن أبيه<sup>(1)</sup> عن أبي هريرة، فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه<sup>(2)</sup>، بل ذكر النسائي في "التميز"<sup>(3)</sup> أن محمد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، بل رواه عن بكير<sup>(4)</sup> عن عجلان» هـ<sup>(5)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وقول المصنفين: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل» هـ<sup>(6)</sup>.

ومن المعضل نوع ثان وهو: "أن يروي تابع التابعي عن التابعي حديثاً وقفه عليه، وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل"، فهو معضل، نقله ابن الصلاح عن الحاكم<sup>(7)</sup>، كما روى الأعمش عن الشعبي قال: «يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا، فيقول ما عملته، فيختم على فيه فتتطرق جوارحه، فيقول لجوارحه أبعذن الله ما خصمت إلا عنك» رواه الحاكم وقال عقبه: «أعضله الأعمش»<sup>(8)</sup>.

وهو عند الشعبي متصل مسند رواه مسلم من حديث فضيل بن عمرو<sup>(9)</sup> عن الشعبي عن أنس قال: «كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فضحك فقال: وهل تدرون مم ضحكتم؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم؟ فيقول: بلى، قال: فإني لا أجيز اليوم على نفسي شاهداً إلا مني،

(1) - هو: عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني، ذكره ابن حبان في الثقات، "الثقات" (277/5)، و"تهذيب التهذيب" (162/7)، و"التقريب" (667/1).

(2) - أخرجه من طريق مالك هذا: أبو عوانة في "مسنده" (74/4)، برقم (6074)، والحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص165)، وهو في "صحيح مسلم": كتاب الأيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل (121/11) برقم 1662، من طريق بكير بن الأشج حدثه عن العجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه... الحديث.

(3) - ذكره عنه السيوطي في "التدريب" (ص104).

(4) - هو: بكير بن عبد الله بن الأشج، مولى بني مخزوم القرشي، أبو عبد الله، أو أبو يوسف المدني، ثقة، توفي سنة 120هـ، "الجرح والتعديل" (403/2)، و"تهذيب الكمال" (242/4)، و"التقريب" (137/1).

(5) - "تدريب الراوي" (ص104).

(6) - "علوم الحديث" (ص60).

(7) - "معرفه علوم الحديث" (195-196)، و"علوم الحديث" (ص60).

(8) - "معرفه علوم الحديث" (ص197).

(9) - هو: فضيل بن عمرو القميمي، أبو التضر الكوفي، ثقة، توفي سنة 110هـ، "الكاشف" (124/2)، "التقريب" (15/2).

فيقول: كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وبالكرام الكاتِبِينَ عَلَيْكَ شُهُودًا، فَيُخْتَمُ عَلَىٰ فِيهِ ثُمَّ يُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انطقي... الحديث» (1).

قال ابن الصَّلَاح: «وهذا جيّدٌ حسنٌ؛ لأنَّ هذا الانقطاع بواحدٍ مضمومًا إلى الوقفِ يشتملُ على الانقطاعِ باثنين: الصَّحَابِي ورسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذلك باستحقاقِ اسمِ الإِعْضَالِ أُولَى» هـ (2).

قال ابنُ جَمَاعَةَ: «وفيه نظرٌ» (3)؛ لأنَّ مثلَ ذلك لا يُقالُ مِنْ قَبِيلِ الرَّأْيِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَرْسَلِ.

قال السُّيُوطِيُّ: «وذلك ظاهرٌ لا شكَّ فيه» هـ (4).

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «إنَّ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ شَرْطَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرْسَلًا، وَأَنْ يُرَوَى مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقِ ذَلِكَ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ» هـ (5).

(1) - أخرجه مسلم،: كتاب الرُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ (83/18) برقم 2969، والحاكم في "معرفه علوم الحديث" (197).

(2) - "علوم الحديث" (ص 61).

(3) - "المنهل الروي" (ص 47).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 104).

(5) - "علوم الحديث" (60-61)، وكلام ابن حَجَرٍ نقله الشَّارِحُ مِنْ "تدريب الراوي" (ص 105) بتصرُّفٍ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ السُّيُوطِيِّ فِي كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ كَمَا تَوْجِي بِذَلِكَ عِبَارَتُهُ، وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الْبِقَاعِيِّ كَمَا فِي "النكت الوفية" (408407/1)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّرْطَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْسِبِ الْقَوْلَ لِابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ كَثِيرُ الْأَخْذِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## الجملة

وهي مصدر عن الحديث: إذا رواه بلفظ "عن"، من غير بيانٍ للتَّحديث، والإخبارِ والسَّماع، والحديثُ المعنعنُ اسمٌ مفعولٍ منه، هذا هو المعنى الاصطلاحي<sup>(1)</sup>، وهي لغةٌ تميميةٌ؛ لإبدالهم الهمزة عينا، قال غيلان<sup>(2)</sup>:

أَعَن تَرَسَّمَتْ مِنْ حَرْفَاءَ مَنْزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ<sup>(3)</sup>

وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعِنٍ سَلِمَ مِنْ دُلْسَةٍ رَاوِيهِ وَاللِّقَا عُلِمَ  
وَبَعْضُهُمْ حَكَى بَدَا إِجْمَاعًا وَمُسَلَّمٌ لَمْ يَشْرَطِ اجْتِمَاعًا  
لَكِنْ تَعَاصُرًا وَقِيلَ يُشْتَرَطُ طُولُ صَحَابَةٍ وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ  
مَعْرِفَةَ الرَّاويِ بِالْأَخْذِ عَنْهُ وَقِيلَ كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ  
مُنْقَطِعٌ حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ .....

يعني أنَّ العلماءَ اختلفوا في حكمِ الإسنادِ المُعْنَعِنِ هلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَدِيثِ الْمُتَّصِلِ، أمْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْقَطِعِ؟، فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَقَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأُصُولِ: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِشَرَطِ سَلَامَةِ رَاوِيهِ مِنَ التَّدْلِيْسِ، وَبَشَرَطِ ثَبُوتِ مُلَاقَاتِهِ لِمَنْ رَوَاهُ عَنْهُ بِالْعِنْعَةِ<sup>(4)</sup>، وَلِذَلِكَ أُوْدِعَهُ الْمُشْتَرَطُونَ لِلصَّحِيحِ فِي تَصَانِيفِهِمْ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "مُقَدِّمَةِ التَّمْهِيدِ" إِجْمَاعَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ<sup>(5)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص61)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (162/1)، و"فتح الباقي" (162/1-163)، و"فتح المغيث" (286/1)، و"تدريب الراوي" (105).

(2) - هو غيلان بن عتبة بن هُيش التَّميمي، أبو الحارث، يُعرف بِذِي الرِّمَّة، شاعر عربي مُفلق، توفي سنة 117هـ، "طبقات فحول الشعراء" (534/2)، و"الشعر والشعراء" لابن قتيبة (515/1).

(3) - ينظر: "تهذيب اللغة" للأزهري (83/1)، و"الحكم المحيط" لابن سيده (254/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص61)، و"محاسن الاصطلاح" (ص223)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (162/1-163)، و"النكت" لابن حجر (530/2)، و"تدريب الراوي" (ص105).

(5) - "التمهيد" (48/1).

وَادَّعَى أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي<sup>(1)</sup> إِجْمَاعَ أَهْلِ التَّقْلِ عَلَيْهِ<sup>(2)</sup>، لَكِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَحَكَاهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ<sup>(3)</sup> وَالْخَطِيبُ<sup>(4)</sup>.

وَاشْتَرَطَ ثُبُوتَ اللَّقَاءِ قَوْلَ الْبُخَارِيِّ، وَشَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ<sup>(5)</sup>، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي "الرِّسَالَةِ"<sup>(6)</sup>، وَنَسَبَهُ النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(7)</sup> لِلْمُحَقِّقِينَ مِنْ أُمَّةِ هَذَا الْعِلْمِ.

وَاخْتَلَفَ فِي اشْتِرَاطِ الْبُخَارِيِّ ثُبُوتَ اللَّقَاءِ؛ أَهْوَى عِنْدَهُ لِقَبُولِ الْحَدِيثِ، وَجَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْمُتَّصِلِ، أَمْ هُوَ لِتَخْرِيجِهِ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ فَقَطْ، لَا لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ؟ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَصَحَّحَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" الثَّانِي<sup>(8)</sup>.

لَكِنْ مُسَلِّمٌ فِي دِيبَاجَةِ "صَحِيحِهِ"<sup>(9)</sup> اِكْتَفَى بِإِمْكَانِ اللَّقَاءِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُعَاصَرَةِ، وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ: «إِنَّ اشْتِرَاطَ ثُبُوتِ اللَّقَاءِ قَوْلُ مُخْتَرَعٍ لَمْ يُسَبِّقْ قَائِلُهُ إِلَيْهِ، وَإِنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَثْبُتَ كَوْنُهُمَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا أَوْ تَشَافَهَا» هـ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَفِيمَا قَالَهُ مُسَلِّمٌ نَظْرًا، وَلَا أَرَى هَذَا الْحُكْمَ يَسْتَمُرُّ بَعْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيمَا وَجَدَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي تَصَانِيفِهِمْ، مِمَّا ذَكَرُوهُ عَنْ مَشَايِخِهِمْ قَائِلِينَ فِيهِ: ذَكَرَ فُلَانٌ، أَوْ قَالَ

(1) - هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني الأموي، القرطبي، الإمام المقرئ، توفي سنة 444هـ، بغية الملتمس" (538/2)، و"معرفة القراء الكبار" الذهبي (406/1).

(2) - قول أبي عمرو نقله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 61)، وقد انتقد الحافظ أبو حجر ابن الصلاح نقله عن أبي عمرو الداني، وذكر أنه لو نقل عن الحاكم لكان أولى؛ لأنه من أئمة الحديث، كما أن الداني أخذه عن الحاكم، فلماذا ترك العلو إلى هذا النزول؟، ينظر: "النكت" (530/2).

(3) - "معرفة علوم الحديث" (ص 188).

(4) - "الكفاية" (229/2).

(5) - نقله عنهم ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 66)، والنووي في "شرح مسلم" (50/1).

(6) - "الرسالة" (ص 379، 378).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 105-106).

(8) - "تدريب الراوي" (ص 106)، إلا أن عبارة السيوطي لا ترجيح فيها، وإنما حكى هذا القول بصيغة: "وقيل"، وهو لابن كثير رحمه الله، وقد غلط أبو حجر هذا القول فقال: «ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا التَزَمَ ذَلِكَ فِي جَامِعِهِ لَا فِي أَصْلِ الصِّحَّةِ، وَأَخْطَأَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، بَلْ هَذَا شَرْطٌ فِي أَصْلِ الصِّحَّةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، فَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ تَعْلِيلِ الْأَحَادِيثِ فِي تَارِيخِهِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ» اهـ "النكت" (541/2).

(9) - "مقدمة صحيح مسلم"، ضمن صحيح مسلم بشرح النووي (139/1) بتصرف.

فلان»<sup>(1)</sup>، ونحو ذلك أي: فليس له حكم الاتصال إلا إن كان له من شيخه إجازة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر الباب<sup>(2)</sup> هـ.

وقال أبو المظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني<sup>(3)</sup>: «يُشترطُ طولُ صحابةٍ بينهما ولا يُكتفى بثبوت اللقاء» هـ<sup>(4)</sup>.

وقال الحافظ عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني: «يُشترطُ معرفتهُ بالروايةِ عمَّن روى عنه بالعنعنة» هـ<sup>(5)</sup>.

وقيل عن بعضهم في السند المعنعن: كلُّ ما أتانا منه، وإن لم يكن راويه مُدليسا، فهو من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يظهر اتصاله بمجيئه من طريق آخر أنه سَمِعَهُ منه؛ لأنَّ عن لا تُشعرُ بشيءٍ من أنواع التحمُّل هـ<sup>(6)</sup>.

قال النووي: «وهذا مردودٌ باجماع السلف» هـ<sup>(7)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «من حكم بالانقطاع مطلقا شدد، وبليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والوسط الذي ليس بعده إلا التعتُّ مذهب البخاري ومن وافقه» هـ<sup>(8)</sup>.

قوله: (من دُلِّسَة) بضم الدال أي: التدليس، و"اللِّقا" بالقصر للوزن.

وَحُكْمُ أَنَّ حُكْمَ عَنِ فَالْجُلُّ

سَوَّوْ، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبَرْدِيَجِي حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ

(1) - "علوم الحديث" (ص 66).

(2) - هذا من كلام الحافظ العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (163/1).

(3) - هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني، أبو المظفر الشافعي، علامة بارع المحقق، توفي سنة 489هـ،

"المنتظم" لابن الجوزي (37/17)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (335/5).

(4) - "قواطع الأدلة" (457/2).

(5) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (61)، وينظر: "النكت الوافية" للبقاعي (413/1).

(6) - حكاه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 61) مبهما، وعزاه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" (ص 450) لبعض الفقهاء المتأخرين.

(7) - "شرح مسلم" (138/1).

(8) - لم أهدئ إليه من كلام ابن حجر، والظاهر أنَّ الشَّارِحَ نقله من "تدريب الراوي" للسيوطي (ص 106)، فهو فيه

بلفظه، وينظر: "النكت" لابن حجر (541/2 . 542)، و"فتح المغيث" (291/1) والله أعلم.

يعني أنّ جمهور العلماء فيما حكاه عنهم ابن عبد البرّ في "التمهيد"، ومنهم مالكٌ ذهبوا إلى التسوية بين الرواية المعنونة، وبين الرواية بلفظ "أنّ فلاناً قال" بالشّرط المتقدّم من اللّقاء، والبراءة من التّدليس.

قال ابن عبد البرّ: «ولا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللّقاء والمُجالسة والسّماع، قال: ولا معنى لاشتراط تبين السّماع لإجماعهم على أنّ الإسناد المتّصل بالصّحابيّ سواء أتى فيه بـ"عن" أو بـ"أنّ" أو بـ"قال" أو سمعتُ فكلّه مُتّصل»<sup>(1)</sup>.

قال النّاطم: «ولقائل أن يفترق بأنّ للصّحابيّ مزية؛ حيث يُعمل بإرساله بخلاف غيره»<sup>(2)</sup>.

وقال أبو بكر البرديجي كما حكاه عنه ابن عبد البرّ تبعاً للإمام أحمد بن حنبل، والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني وجماعة: لا تلتحق "أنّ" بـ"عن" يعني في الاتّصال، بل حرف "أنّ" محمولٌ على الانقطاع حتّى يتبين السّماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

قال: ومثله رأى ابن شيبه كذا له ولم يصوّب صوّبه

يعني أنّ ابن الصّلاح قال: «إنّه وجدَ مثل ما حكاه أنفاً عن البرديجي ومن تقدّمه للحافظ أبي يوسف يعقوب بن شيبه السّدوسيّ البصريّ، المتوفّى سنة اثنتين وستّين ومائتين<sup>(4)</sup> - رحمه الله تعالى - في "مُسندِه"، فإنّه ذكر ما رواه أبو الزبير، عن مُحمّد بن الحنفية<sup>(5)</sup> عن عمّارٍ قال: «أتيتُ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وهو يُصلّي فسلمتُ عليه، فردّ عليّ السّلام»<sup>(6)</sup>.

(1) - "التمهيد" (53/1) بنحوه.

(2) - لم أجده بعد بحث، والظاهر أنّ الشارح نقله من "التّدريب" (ص107)، وينظر: "النكت الوافية" للبقاعي (418/1).

(3) - ينظر: "التمهيد" (53/1)، وكلام أحمد رواه الخطيب في "الكفاية" (485.484/2)، و"علوم الحديث" (ص62).

(4) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (281/14)، و"تذكرة الحفاظ" (577/2).

(5) - هو: محمد بن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أبو القاسم، المعروف بابن الحنفية نسبة لأبيه، ثقة عالم، توفي سنة 81هـ، "طبقات ابن سعد" (91/5)، و"تهذيب الكمال" (147/26)، و"التقريب" (115/2).

(6) - الحديث أخرجه: أحمد في "المسند" (251/30)، من طريق حمّاد بن سلّمة، حدّثنا أبو الزبير، عن محمّد بن علي ابن الحنفية، عن عمار بن ياسر به، وإسناده صحيح على شرط مسلم، إلّا ما يُخشى من عننة ابن الزبير؛ لأنّه مدّلس.

ولكن تابعه عطاء، فقد أخرجه: النسائي في "السنن": كتاب الصلاة، باب ردّ السّلام بالإشارة (6/3)، برقم (1188)، وأبو يعلى في "مسنده" (207/3) برقم 1643، من طريق جرير بن حازم، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن محمّد بن الحنفية به، والحديث زوي عن عدد من الصّحابة كصهيب وأبي هريرة وعائشة، ينظر: "سنن الترمذي" (203/2).

وجعله مُسندًا مَوْصُولًا، وذكر رواية قيس بن سعد<sup>(1)</sup>، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن الحنفية: (أَنَّ عَمَارًا مَرَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي)، فجعلها مُرْسَلَةً مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَالَ: أَنَّ عَمَارًا وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ عَمَّارٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَلَمْ يَقَعْ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى مَقْصُودِ ابْنِ شَيْبَةَ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا فَعَلَهُ ابْنُ شَيْبَةَ هُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ مُرْسَلًا مِنْ حَيْثُ لَفْظُ "أَنَّ"، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُسْنَدْ حِكَايَةَ الْقِصَّةِ إِلَى عَمَّارٍ، وَإِلَّا فَلَوْ قَالَ: أَنَّ عَمَارًا قَالَ: مَرَرْتُ..؛ لَمَا جَعَلْهُ مُرْسَلًا، فَلَمَّا أَتَى بِهِ بِلَفْظِ: "أَنَّ عَمَّارًا مَرَّ"، كَانَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ هُوَ الْحَاكِي لِقِصَّةٍ لَمْ يَدْرِكْهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ مَرُورَ عَمَّارٍ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ نَقْلُهُ لِذَلِكَ مُرْسَلًا» هـ<sup>(3)</sup>.

قَلْتُ الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ  
يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَضْعِ كَيْفَمَا رَوَى بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْ بِأَنَّ فَسَوَا  
وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَوْلَ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزَلِ

بَيَّنَّ النَّاطِمُ . رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ الْقَاعِدَةَ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا الْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُرْسَلِ، وَهِيَ أَنَّ الرَّاويَ بِشَرْطِهِ الْمُنْقَدِمِ، وَهُوَ السَّلَامَةُ مِنَ التَّدْلِيْسِ، إِذَا رَوَى حَدِيثًا فِيهِ قِصَّةٌ أَوْ وَاقِعَةٌ، فَإِنْ كَانَ أَدْرَكَ مَا رَوَاهُ بِأَنَّ حَكَى قِصَّةً وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَالرَّاويَ لِذَلِكَ صَحَابِيٌّ أَدْرَكَ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ، فَهِيَ مُحْكُومٌ لَهَا بِالِاتِّصَالِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ شَاهِدُهَا، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ فَهُوَ مُرْسَلٌ صَحَابِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الرَّاويَ تَابِعِيًّا فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَإِنْ رَوَى التَّابِعِيُّ عَنِ الصَّحَابِيِّ قِصَّةً أَدْرَكَ وَقُوعَهَا فَتَمَّتْصَلٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُدْرِكْ وَقُوعَهَا وَلَكِنْ أَسْنَدَهَا لَهُ، وَإِلَّا فَمِنْقَطَعَةٌ كَرِوَايَةِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ الثَّانِيَةِ عَنْ عَمَّارٍ، وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ الرَّوَايَةُ بِ"قَالَ" أَوْ بِ"عَنْ"، أَوْ بِ"أَنَّ"<sup>(4)</sup>.

(1) - هو: قيس بن سعد المكي، أبو عبد الملك، أو أبو عبد الله الحبشي، مولى نافع بن علقمة، ثقة، توفي سنة 117هـ،

وقيل: 119هـ، "الجرح والتعديل" (99/7)، و"تهذيب الكمال" (47/24)، و"التقريب" (33/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص 63).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (170/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (171/1).

وقد حكى أبو عبد الله بن المواق في كتابه "بغية النقاد"<sup>(1)</sup>: «اتَّفَقَ أَهْلُ التَّمْيِيزِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ» هـ .

قال زكرياء الأنصاري: «وهذه قاعدة يُعْمَلُ بِهَا» هـ<sup>(2)</sup>.

قوله (فَسَوَا) ممدودٌ مُصِرٌّ لِلضَّرُورَةِ.

وما حكاه ابن الصلاح عن الإمام أحمد من أن "عن" و"أن" ليسا سواء مُنَزَّلٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ<sup>(3)</sup>، فَإِنَّ الْخَطِيبَ رَوَى فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(4)</sup> بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ قَوْلَ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ سِوَاءٍ؟، قَالَ: كَيْفَ هَذَا سِوَاءٍ لَيْسَ هَذَا بِسِوَاءٍ» هـ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ لَمْ يُسْنِدْ ذَلِكَ إِلَى عَائِشَةَ، وَلَا أَدْرَكَ الْقِصَّةَ فَكَانَتْ مُرْسَلَةً، وَأَمَّا اللَّفْظُ الثَّانِي فَاسْنَدَ ذَلِكَ إِلَيْهَا بِالْعِنْنَةِ فَكَانَتْ مَتَّصِلَةً» هـ<sup>(5)</sup>.

وأما قول يعقوب بن شيبه، فقد رأيت تنزيله عليها كما مرَّ قريبًا.

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ (عَنْ) فِي ذَا الزَّمَنِ إِجَازَةً وَهُوَ بِوَصْلِ مَا قَمَنْ

يعني إنما تقدم من حمل "عن" على السَّماعِ هُوَ فِي الزَّمَنِ الْمُتَقَدِّمِ، وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «كَثُرَ فِي عَصْرِنَا وَمَا قَارِبُهُ، وَهُوَ مَا بَعْدَ الْحَمْسِمَائَةِ بَيْنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْحَدِيثِ اسْتِعْمَالُ "عَنْ" فِي الْإِجَازَةِ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، فَظَنَّ بِهِ أَنَّهُ رَوَاهُ بِالْإِجَازَةِ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّ الْإِجَازَةَ لَهَا حُكْمُ الْإِتِّصَالِ لَا الْقَطْعِ»<sup>(6)</sup>.

(وَقَمَنْ) بفتح الميم لمناسبة ما قبلها، وفي الميم الكسر أيضًا<sup>(7)</sup>، وَقَمِينٌ كَأَمِيرٍ أَيْ: حَقِيقٌ بِذَلِكَ وَجَدِيرٌ بِهِ<sup>(8)</sup>.

(1) - "بغية النقاد" (10/1).

(2) - "فتح الباقي" (172/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص 62).

(4) - "الكفاية" (484/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (172/1)، و"تدريب الراوي" (ص 107).

(6) - "علوم الحديث" (ص 62).

(7) - فهما لغتان، ينظر: "الصَّحاح" للجوهري (2184/6)، و"القاموس المحيط" (ص 1104) مادة "ق م ن".

(8) - "الصَّحاح" للجوهري (2184/6)، و"القاموس المحيط" (ص 1104).

قال صاحب "فتح الباقي"<sup>(1)</sup>: «والحاصل أن ما فيه (عن) يُحكّم باتّصاله سماعاً في الزّمن المتقدّم، وباتّصاله إجازةً في الزّمن المتأخّر، واكتفى ابن الصّلاح بالظنّ في ذلك ولم يجزم به؛ لأنّ زمنه لم يكن تقرّر فيه اصطلاحٌ بذلك، أمّا الآن فقد تقرّر واشتهر فيجزم به، وحكّم "أنّ" في ذلك حكّم "عن" هـ<sup>(2)</sup>.

قال الشّيوطي في "التّدريب"<sup>(3)</sup>: «هذا اصطلاحُ المشاركة، أمّا المغاربةُ فيستعملونهُما في السّماع والإجازة معاً» هـ .

(1) - "فتح الباقي" (173/1).

(2) - ينظر: "النكت الوفية" (425/1).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 107).

## تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف

واحكم لوصول ثقة في الأظهر      وقيل بل إرساله للأكثر  
ونسب الأول للنظار      أن صححوه وقضى البخاري  
بوصل (لا نكاح إلا بولي)      مع كون من أرسله كالجبل  
وقيل الأكثر وقيل الأحفظ      ثم فما إرسال عدل يحفظ  
يقدح في أهلية الواصل أو      مسنده على الأصح ورأو  
أن الأصح الحكم للرفع ولو      من واحد في ذا وذا كما حكوا

إذا اختلف الثقات الضابطون في حديث، فرواه بعضهم متصلاً، ورواه بعضهم مُرسلاً،  
فاختلف أهل الحديث فيه على أربعة أقوال:

**أحدها:** أن الحكم لمن وصله سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والإنقان، أو أكثر منه؛  
لأن ذلك الوصل زيادة علم، كما استظهره الناظم<sup>(1)</sup>، وصححه الخطيب<sup>(2)</sup>، وعزاه النووي  
للمحققين من أصحاب الحديث<sup>(3)</sup>، واستصوبه البرزاري<sup>(4)</sup>، ونسب ابن الصلاح لأهل الحديث  
والفقه والأصول وهم النظار<sup>(5)</sup>، (أن صححوه) بفتح الهمزة بدل اشتمال من الأول، أي:  
تصحيح القول الأول، ويدل لذلك أن البخاري سئل عن حديث: «لا نكاح إلا بولي»،  
وهو حديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبعي<sup>(6)</sup>، فرواه شعبة والثوري عنه عن أبي بردة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً<sup>(7)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (175/1).

(2) - "الكفاية" (499/2).

(3) - "التقريب" للنووي (ص109)، و "شرح صحيح مسلم" (52/1).

(4) - كما هو صنيعه في "مسنده" (469/1)، مع حديث: "لا نكاح إلا بولي"، وينظر: "فتح المغيث" (303/1).

(5) - يريد بهم أهل الفقه والأصول، ينظر: "المستصفي" (477/2)، و"الإحكام في أصول الأحكام" للآمدني

(242/4)، و"المحصل" للرازي (423/5 . 424)، و"شرح الكوكب المنير" (648/4 . 649).

(6) - هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبعي الكوفي، مكثرت ثقة عابد، اختلط بأخيه، توفي سنة

129هـ، "الجرح والتعديل" (242/6)، و"تهذيب الكمال" (102/22)، و"التقريب" (739/1).

(7) - أخرجه الترمذي في "جامعه": كتاب النكاح، باب ما جاء "لا نكاح إلا بولي" برقم (1102)، والبرزاري في "مسنده"

برقم (3107)، والخطيب في "الكفاية" (499/2)، هكذا مُرسلاً.

ورواه إسرائيل بن يونس في آخرين عن جدّه أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مُتَّصِلًا<sup>(1)</sup>، فقضى لمن وصله، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، هذا مع أنّ من أرسله شعبة وسفيان وهما جبالان في الحفظ والاتقان<sup>(2)</sup>.

وقيل: لم يحكم البخاري بذلك لمجرد الزيادة، بل لأنّ لخدّاق المحدثين نظرًا آخر، وهو: الرجوع في ذلك إلى القرائن دون الحكم بحكم مطرد، وإنّما حكم البخاري لهذا الحديث بالوصل، لأنّ الذي وصله عن أبي إسحاق سبعة منهم إسرائيل حفيده، وهو أثبت الناس في جدّه لكثرة مُمارسته له، ولأنّ شعبة وسفيان سماعه منه في مجلس واحدٍ بدليل رواية الطيالسي في "مسنده"<sup>(3)</sup> قال: حدّثنا شعبة قال: سمعت الثوري يقول لأبي إسحاق: حدّثك أبو بردة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث، فرجعاً كأنّهما واحدٌ، فشعبة إنّما رواه بالسماع على أبي إسحاق بقراءة سفيان هـ<sup>(4)</sup>.

وحكم الترمذي في "جامعه"<sup>(5)</sup> بأنّ رواية الذين وصلوه أصحّ، قال: «لأنّ سماعهم منه في أوقاتٍ مختلفة، وشعبة وسفيان سماعه في مجلس واحدٍ».

وأيضًا فسفيان لم يقل له: ولم يحدّثك به أبو بردة إلاّ مُرسلًا، وكأنّ سفيان قال له: أسمع الحديث منه، فقضده إنّما هو السؤال عن سماعه له لا عن كيفية روايته له<sup>(6)</sup>.

**والقول الثاني:** أنّ الحكم لمن أرسل؛ لأنّ الإرسال نوع قدح في الحديث، فتقديمه من قبيل تقديم الجرح.

(1) - أخرجه الإمام أحمد (280/32)، برقم (19518)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في السؤلي رقم (2085)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء "لا نكاح إلاّ بولي"، برقم (1101).

(2) - "علوم الحديث" (ص 72)، واستدلّاه بكلام البخاري تبع فيه الخطيب في "الكفاية" (503/2)، وقد تعبّه الحافظ ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" (ص 243-244) وذكر أنّ العموم ليس مراد البخاري قطعًا؛ بل هو خاصٌّ بهذا الحديث رجوعًا بذلك إلى القرائن، وينظر: "النكت" لابن حجر (552/2)، و"النكت الوفية" (428/1).

(3) - لم أظفر بعد طول بحث في "مسنده" المطبوع، ولكن رواه الترمذي عنه عقب حديث رقم (1102)، والله أعلم.

(4) - "جامع الترمذي" (407/3)، وينظر: "النكت الوفية" (428-426/1).

(5) - "جامع الترمذي" (407/3) بتصرف.

(6) - ينظر: "النكت الوفية" (427/1)، و"تدريب الراوي" (ص 109)، والحديث قد حكم الحفاظ النقاد بصحّته موصولًا كعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وعلي بن المديني، والبخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي كما في "المستدرک" للحاكم (184/2).

قال الخطيب: «وهو قول أكثر المُحدِّثين» هـ<sup>(1)</sup>.

والقول الثالث: أن الحكم لأكثر، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثر، فالحكم للوصل هـ<sup>(2)</sup>.

والقول الرابع: أن الحكم للأحفظ، فإن كان من أرسله أحفظ فالحكم له، وإن كان من وصله أحفظ فالحكم له هـ<sup>(3)</sup>.

وينبغي على أن الحكم للأحفظ ما إذا أرسل الأحفظ هل يقدح ذلك في عدالة من وصله، وفي مُسنده الذي لم يقع فيه التعارض أولاً؟ فيه قولان أصحهما أنه لا يقدح، وبه صدّر ابن الصلاح كلامه ثم قال: «ومنهم من قال: يقدح في مُسنده وفي عدالته» هـ<sup>(4)</sup>.

وقوله: (ورأى أن الأصح الخ) يشير إلى أن أهل الحديث حكّموا في مسألة تعارض الوقف والرفع، وهي ما إذا رفع بعض الثقات حديثاً، ووقفه بعضهم أن الأصح الحكم للرفع؛ لأنه مُثبت وغيره ساكت، ولو كان نافيًا فالمُثبت مقدّم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه، ولو كان الخلاف في الرفع والوقف من راوٍ واحد، فرفع في وقتٍ ووقف في وقتٍ، أو وصل في وقتٍ وأرسل في وقتٍ، فالحكم في المسألتين على الأصح لوصله ورفعِهِ، لا لوقفِهِ وإرسالِهِ، كما صرح به ابن الصلاح<sup>(5)</sup>، وصححه التّوّي في "شرح مسلم"<sup>(6)</sup> في كتاب الجمعة، وضعّف ما سواه؛ لأنّ معه في الحاليتين زيادة علم.

وصحّح الأصوليون أن الاعتبار بما وقع منه أكثر هـ<sup>(7)</sup>.

قال السُّيوطي: «بقي عليهم ما إذا استويًا» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - "الكفاية" (499/2).

(2) - نفسه.

(3) - نفسه.

(4) - "علوم الحديث" (ص71). وينظر: "الكفاية" للخطيب (499/2).

(5) - "علوم الحديث" (ص72).

(6) - "شرح مسلم" للنووي (124/6).

(7) - "البحر المحيط" للزركشي (339/4)، و"شرح الكوكب المنير" (549/2)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة"

(175/1)، و"التقييد والإيضاح" (ص83)، و"تدريب الراوي" (ص110).

(8) - "تدريب الراوي" (ص110).

قال الماوردي<sup>(1)</sup>: «لا تعارض بين ما ورد مرفوعاً مرّة، وموقوفاً على الصحابي أخرى؛ لأنّه يكون قد رواه وأفتى به»<sup>(2)</sup>.

(1) - هو: عليّ بن محمّد بن حبيب البصري، أبو الحسن الماوردي الشافعي، فقيه أصولي أديب، صاحب التصانيف المفيدة، توفي سنة 450هـ، "تاريخ بغداد" (102/12)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (267/5).

(2) - "الحاوي الكبير" للماوردي (359/2 . 360) بتصرف.

## التدليس

تدليسُ الإسنادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ وَيُرْتَقِي بَعْنَ وَأَنْ  
وَقَالَ يُوهَمُ اتِّصَالًا.....

التدليس لغة: مصدرٌ دلَّسَ فلانٌ على فلانٍ إذا سترَ عنه العيبَ الذي في متاعه، كأنَّه  
أظلمَ عليه الأمر، واشتقاقه من الدَّلس بالتَّحريك، وهو اختلاطُ الظَّلامِ بالنُّورِ بجامعِ الحَفَاءِ<sup>(1)</sup>.  
وهو في الاصطلاح راجعٌ إلى ذلك من حيث إنَّ مَنْ أسقطَ من الإسنادِ شيئاً، ووصفَ بعضَ  
الرُّوَاةِ بوصفٍ لا يُعرفُ به، فقد غطَّى عن السَّماعِ السَّاقِطَ، والموصوفَ بغيرِ وصفه، أو من  
الدُّلسةِ بالضمِّ، وهي الظُّلمةُ، ومن شأنِ الظُّلمةِ أن تُخفي ما لعلَّه أن يكونَ في الحديثِ من  
حَلَل<sup>(2)</sup>.

وهو عند ابن الصَّلاحِ قسمان: تدليسُ الإسنادِ، وتدليسُ الشُّيوخِ<sup>(3)</sup>، وزاد النَّاطمُ ثالثاً<sup>(4)</sup>،  
وقسمه الحاكمُ إلى ستَّةِ أقسامٍ<sup>(5)</sup>.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «وهذه الأقسامُ كلها يشمَلُها تدليسُ الإسنادِ، فاللَّائِقُ ما فعله ابنُ  
الصَّلاحِ من تقسيمه قِسْمَيْنِ فَقَطْ»<sup>(6)</sup>.

وهو كما للنَّووي في "التَّقريبِ"<sup>(7)</sup> تبعاً لابن الصَّلاحِ<sup>(8)</sup>، وشهَرُه النَّاطمُ<sup>(9)</sup>: «أن يرويَ عمَّن  
عاصره أو لقيه ما لم يسمعه منه، بل سمعه من رجلٍ عنه مُوهماً سماعه منه، حيثُ أوردَه بلفظِ  
يوهمُ الاتِّصالَ، ولا يقتضيه كقولهِ "عن فلان"، أو "أَنَّ فلاناً"، أو "قال فلانٌ"» هـ.

(1) - تهذيب اللغة" للأزهري (362/12)، و"القاموس المحيط" (ص491)، و"توضيح الأفكار" للصنعاني (293/2).

(2) - فتح الباقي" (179/1)، و"توضيح الأفكار" للصنعاني (293/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص73).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (179/1).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص338-350).

(6) - "النكت" لابن حجر (566/2)، و"النكت الوافية" للبقاعي (451/1).

(7) - (ص110) مع "التدريب".

(8) - "علوم الحديث" (ص73).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (180/1).

وقال الحافظُ بنُ حجرٍ في "شرح النخبة"<sup>(1)</sup> تبعًا للإمام الشافعي<sup>(2)</sup>، وأبي الحسن بن القطان<sup>(3)</sup>، وأبي بكر البزار<sup>(4)</sup>، وهو مقتضى كلام الخطيب في "الكفاية"<sup>(5)</sup>: «التدليس يختص بمن روى عن عرف لقاءه إياه، فأما من عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الحفي، ومن اكتفى في تعريف التدليس بمجرد المعاصرة، ولو غير لقي لزمه دخول المرسل الحفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما، والدليل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه: إطباق أهل العلم بالحديث على رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي<sup>(6)</sup> وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس؛ لكان هؤلاء مُدلسين؛ لأنهم عاصروه صلى الله عليه وسلم قطعًا، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا؟» هـ .

قال مُحشي "شرح الحافظ لُنخبته"<sup>(7)</sup>: «الظاهر أن المخضرم من عرف عدم لقيه لا من لم يعرف أنه لقيه، وبينهما فرق كما لا يخفى، فيكون حديثهم من المرسل الجلي قريبًا من مراسيل الصحابة» هـ .

أما إذا روى عن من لم يعاصره بلفظ مُوهم، فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور، وقال قوم من أهل الحديث: إنه تدليس<sup>(8)</sup>.

(1) – (ص 114-115)، وينظر: "النكت" (2/559-560).

(2) – "الرسالة" (ص 379).

(3) – "بيان الوهم والإيهام" (5/493).

(4) – نقله عن الحافظ البزار العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (1/180) في جزء له.

(5) – "الكفاية" (2/435).

(6) – هو: عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي، النهدي، أبو عثمان الكوفي، أسلم في عهده صلى الله عليه وسلم ولم يره، ثقة عابد، توفي سنة 95هـ، "طبقات ابن سعد" (7/97)، و"تهذيب الكمال" (17/424)، و"التقريب" (1/592).

(7) – "شرح نخبة الفكر" لعلي القاري (ص 427)، وعلي القاري هو: علي بن سلطان محمد الهروي، أبو الحسن نور الدين الملا القاري الحنفي، إمام متفنن في العلوم، ومصنف مشهور، توفي سنة 1014 هـ، "خلاصة الأثر" للمحبي (3/185)، و"الأعلام" للزركلي (5/12).

(8) – "التمهيد" (1/49)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/180)، و"النكت لابن حجر" (2/567).

قال ابنُ عبدِ البرِّ في "التمهيد"<sup>(1)</sup>: «وعلى هذا فما سلِمَ من التَّدليسِ أحدٌ لا مالكٌ لاغيرُهُ» هـ.

يريدُ أن كثيراً من الأئمةِ رَوَوْا عَمَّنْ لم يعاصِرُوهُ بهذه العباراتِ التي لا تستلزمُ السَّماعَ اتِّكالاً على أنَّ العلماءَ يعلمونَ الانقطاعَ لعلمهم بعدمِ المعاصرةِ هـ.  
فإن رَوَى الرَّاوي عَمَّنْ عاصِرُهُ ما لم يسمعهُ منه بلفظٍ صريحٍ في السَّماعِ مثل: حدَّثنا، وأخبرنا فهو كاذبٌ فاسقٌ بما فعل هـ<sup>(2)</sup>.

ومن تدليسِ الإسنادِ: أن يُسقطَ أداةَ الروايةِ، ويسمِّي الشَّيخَ فيقولُ فلانٌ، ويفعلهُ أهلُ الحديثِ كثيراً، قال عليُّ بنُ حَشْرَمٍ<sup>(3)</sup>: «كنا عندَ سفيانَ بنِ عُيينَةَ فقال: الزُّهريُّ، فقيلَ له: حدَّثكم الزُّهريُّ؟ فسكتَ ثمَّ قال: قال الزُّهريُّ، فقيلَ له: سمعتهُ من الزُّهريِّ فقال: لا ولا ممَّن سَمِعَهُ من الزُّهريِّ، حدَّثني عبدُ الرَّزاقِ عن مَعمرٍ عن الزُّهريِّ» هـ<sup>(4)</sup>، وسمَّى ابنُ حجرٍ هذا تدليسَ القطعِ هـ<sup>(5)</sup>.

ومنه أيضاً تدليسُ العطفِ وهو: «أن يذكُرَ شيخاً سمِعَ منه ويعطفَ عليه شيخاً آخرَ لم يسمِعَ منه» هـ<sup>(6)</sup>.

مثالُهُ: ما نقلَ الحاكمُ<sup>(7)</sup> والخطيبُ<sup>(8)</sup>: أن أصحابَ هُشيمٍ قالوا له نُريدُ أن تحدِّثنا اليومَ شيئاً لا يكونُ فيه تدليسٌ، فقال: خذوا، ثمَّ أملى عليهم مجلساً يقولُ في كلِّ حديثٍ منه: حدَّثنا فلانٌ وفلانٌ، ثمَّ يسوقُ السَّنَدَ والمتنَ، فلما فرغَ قال: هل دلَّستُ لكم اليومَ شيئاً؟ قالوا: لا، قال: بلى، ما قلتُ فيه: وفلانٌ فإنِّي لم أسمعهُ منه» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "التمهيد" (49/1) بتصرف.

(2) - "زهة النظر" (ص113).

(3) - هو: علي بن حَشْرَم بن عبد الرَّحمن بن عطاء بن هلال المرؤزي، أبو الحسن، الفقيه الحافظ، توفي سنة 257هـ، "الجرح والتعديل" (184/6)، و"تهذيب الكمال" (421/20)، و"التقريب" (693/1).

(4) - أسند هذه القصَّة: الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص342)، والخطيب في "الكفاية" (375/2-376).

(5) - "النكت" لابن حجر (561/2)، و"تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر (ص16).

(6) - "النكت" لابن حجر (561/2)، و"تعريف أهل التَّقديس" (ص16).

(7) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص343).

(8) - لم أهدئ إليه.

(9) - لكن قيَّده السخاوي في "فتح المغيث" (320/1) بالنيَّة، فهو محمولٌ عنده على أنه نوى القَطع.

.....واختلِفَ في أهله فالرَّدُّ مُطلقًا تُقَفُّ

والأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ثِقَاتُهُمْ بوصولِهِ وصَحَّحَا

وفي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كالأعمشِ وكهشيمٍ بعدهُ وفَتِّشِ

يعني أنَّ أهلَ الحديثِ اختلَفُوا في أهلِ تدليسِ الإسنادِ، فالرَّدُّ لهم مُطلقًا وُجِدَ عنَ فريقٍ منَ المحدثينَ والفقهاءِ سواءً بينوا الاتصالَ أم لا؟، دلَّسُوا عن الثِّقَاتِ أم غيرهم، نَدَرَ تدليسُهم أم لا؟، ومنَ عُرِفَ به عندهم صارَ مجروحًا مردودَ الروايةِ مُطلقًا؛ لأنَّ التَّدليسَ جرحٌ لما فيه من التُّهْمَةِ والغشِّ<sup>(1)</sup>.

وقيل: يُقبَلُ مُطلقًا كالمرسَلِ عندَ مَنْ يَحْتَجُّ به، حكاةُ الحَطيبيِّ في "الكفاية"<sup>(2)</sup>.

وحكى ابنُ عبد البرِّ عنَ أئمةِ الحديثِ أنَّهم قالوا: «يُقبَلُ تدليسُ ابنِ عيينةٍ؛ لأنَّهُ إذا وَقَّفَ أحالَ على ابنِ جُريجٍ ومَعمرٍ ونُظرائِهِما»<sup>(3)</sup>.

ورجَّحَهُ ابنُ حَبَّانٍ قال: «وهذا شيءٌ ليسَ في الدنيا إلا لابنِ عيينةٍ، فإنَّهُ كانَ يدلِّسُ، ولا يدلِّسُ إلا عن ثقةٍ مُتقِنٍ، ولا يكادُ يوجدُ له خبرٌ دلَّسَ فيه إلا وقد بيَّنَ سماعَهُ عن ثقةٍ مثل ثقتِهِ»<sup>(4)</sup>.

ثمَّ مثَّلَ ذلكَ بمراسيلِ كبارِ التابعينَ، فإنَّهُم لا يُرسلُونَ إلا عن صحابيٍّ، وسبقَهُ إلى ذلكَ أبو بكرٍ البزَّارُ<sup>(5)</sup>، وأبو الفتحِ الأزديُّ<sup>(6)</sup> هـ.

(1) – "علوم الحديث" (ص75)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (184/1)، و"فتح الباقي" (184/1)، و"فتح المغيث" (321/1)، و"تدريب الراوي" (ص112).

(2) – "الكفاية" (385/2).

(3) – "التمهيد" (55/1).

(4) – "صحیح ابن حَبَّان" (161/1) بتصرف، وفي ابن عيينة قال أحدهم كما في "فتح المغيث" (323/1):

أما الإمامُ ابنُ عيينةٍ فقد اغتَفَرُوا تدليسَهُ مِنْ غيرِ رَدِّ

وقال البقاعي في "النكت الوفية" (439/1): «قولُهُ: يُقبَلُ تدليسُ ابنِ عيينةٍ، أي: فيكونُ حكمُهُ حكمَ مراسيلِ سعيدِ ابنِ المسيَّبِ لاشتراكهما في العلةِ الموجبةِ للقبولِ، وهي: أنَّ التفتيشَ أبانَ أنَّ الأمرَ لا يخرجُ عن الثِّقَةِ؛ فصارَ ذلكَ سببًا لوفوعِ الظنِّ، وهو كافٍ في التَّصحيحِ».

(5) – عزاه إليه ابن حجر في "النكت" (569/2).

(6) – عزاه إليه الخطيب في "الكفاية" (386/2-387)، والأزدي هو: محمَّد بن الحسين بن أحمد الموصلي، الحافظ الكبير، توفي سنة 374هـ، "تاريخ بغداد" (243/2)، و"تذكرة الحفاظ" (967/3).

وفى "الدلائل"<sup>(1)</sup> لأبي بكر الصيرفي: «من ظهر تدليسُه عن غير التَّقَاتِ لم يقبل خبرُه حتى يقول: حدَّثني، وسمعتُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قال السُّيوطي في "التَّدریب"<sup>(3)</sup>: «فعلَى هذا هُوَ قولُ ثالثٍ مُفصِّلٌ غير التَّفصیل الآتی» هـ.

والصَّحیح كما قال النَّوويُّ في "التَّقريب"<sup>(4)</sup> تبعًا لابن الصَّلَاح<sup>(5)</sup>، وعزاه أبو سعيد العَلَّائي<sup>(6)</sup> شيخُ النَّاطمِ للجُمهورِ من أئمَّةِ الحَدِيثِ والفقهِ والأصُولِ، ومنهم الشَّافعيُّ<sup>(7)</sup>، وابنُ المديني<sup>(8)</sup>، ويحيى بنُ مَعين<sup>(9)</sup> التَّفصیلُ، فما رواه بلفظٍ مُحتَمَلٍ لم يبيِّن فيه السَّماعَ، فحكَّمه المرسلِ، وما بيَّن فيه ك: سَمِعْتُ وحدَّثنا وأخبرنا وشبهه، فمقبُولٌ يُحتجُّ به؛ لأنَّ التَّدليسَ ليسَ كذبًا، وإنَّما هو ضربٌ من الإبهامِ كَشَفْتُهُ الرِّوایةُ المصْرُحُ فيها، وفي الصَّحیحينِ وغيرهما من الكُتُبِ الصَّحیحَةِ عدَّةُ رِوَاةٍ مِنَ المَدْلِسِينَ كالأعمشِ وهُشَيمِ، وفتَّشَ في الصَّحیحينِ بحدِّ جماعَةٍ منهم غيرَ هَذينِ كقتادةَ، والسُّفیانينِ، وعبدِ الرَّزَّاقِ، والوليدِ بنِ مُسَلِّمٍ<sup>(10)</sup>، وغيرهم، فما كانَ في الصَّحیحينِ عن واحدٍ من هؤلاءِ بلفظٍ غيرِ صريحٍ، فهو محمولٌ على ثبوتِ السَّماعِ له من جهةٍ أخرى؛ لا سيَّما إذا كانَ في أحاديثِ الأصُولِ دونَ المتابعاتِ، وإنَّما اختارَ صاحبُ الصَّحیحِ طريقَ العننَةِ على طريقِ التَّصريحِ بالسَّماعِ لكونها على شَرَطِهِ دونَ تلكَ هـ<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: "دلائل الأعلام في شرح رسالة الشافعي" كما أفاده البقاعي في "النكت الوافية" (440/1).

(2) - "النكت للزركشي" (72/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (183/1).

وذكر البقاعي في "النكت الوافية" (441-440/1): «أنَّ ذلكَ مفهومٌ من كلامه فقط؛ لا أنَّه مُصرَّحٌ به هكذا»،

ونحن ليس بين أيدينا كتاب "الدلائل" للصيرفي لكي نقارن، فالله أعلم.

(3) - "تدريب الراوي" (ص113).

(4) - "التقريب" للنووي (ص113).

(5) - "علوم الحديث" (ص75).

(6) - "جامع التحصيل" (ص98).

(7) - "الرسالة" (ص379-380).

(8) - نقله عنه الخطيب في "الكفاية" (388/2).

(9) - نفسه (387/2).

(10) - هو: الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة كثير التدليس والتسوية، توفي سنة 195 هـ، "الجرح

والتعديل" (17. 16/7)، و"تهذيب الكمال" (86/31)، و"التقريب" (289/2).

(11) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (186/1)، و"النكت" لابن حجر (579/2)، و"فتح المغيث" (327.326/1).

وذمته شعبة ذو الرُسوخ .....

يعني أن التّدليس بأنواعه نصًّا فيما مضى، واقتضاءً فيما يأتي بالغ الإمام شعبة بن الحجاج الرّاسخ في العلم أمير المؤمنين في الحديث في ذمّه، وإلا فقد ذمّه أكثر العلماء وهو مَكْرُوهٌ جدًّا، فرَوَى الشّافعي عن شعبة أنّه قال: «التّدليس أخو الكذب» (1).

وقال: «لأن أزيي أحبُّ إليّ من أن أدّيس» (2).

قال ابن الصّلاح: «وهذا منه إفراطٌ مَحْمُولٌ على المبالغة في الزّجر عنه، والتّنفير منه» هـ (3).

ودونه التّدليس للشيوخ .....

أن يصف الشّيخ بما لا يُعرفُ به وذا بمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ

فشُرُّهُ للضعفِ واستِضعازًا وكالخطيبِ يوهّم استِكتانًا

قوله: (ودونه) أي: دون تّدليس الإسناد في الكراهة تّدليس الشيوخ، وهو: «أن ينسب شيخه، أو يسمّيه، أو يُكَنِّيّه، أو يصفه بما لا يُعرفُ به، كي يوعر الطريق إلى معرفة السّامع له» (4).

و(أن) بمدخولها في محلّ رفع بيان لما قبلها، أو خبر مبتدأ محذوف (5).

(1) - أخرجه عنه: ابن عدي "الكامل" (107/1)، والخطيب في "الكفاية" (367/2) بإسناد صحيح.

(2) - أخرجه: ابن أبي حاتم في "تقدمة الجرح والتعديل" (173/1)، وابن عدي في "الكامل" (107/1)، والخطيب في "الكفاية" (367/2) بإسناد صحيح.

وضبطه بعضهم: (لأن أزيي) من الرّيا، وهو أخفُّ من الرّنا، وفيه مناسبة وهو أنّ الرّيا أصله التّكثّر والزيادة، ومن دلّس فقد كثّر مرويته بذلك الشّيخ الذي ارتقى إليه، وأوهم كثرة مشايخه عندما عمّى أوصافهم. اهـ "النكت الوفية" للبقاعي (446/1) بتصرف.

(3) - "علوم الحديث" (ص74-75) بتصرف.

(4) - "علوم الحديث" (ص74)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (187/1).

(5) - تقديره: "وهو أن يصف المدّلس شيخه" كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (187/1).

مثالُه: قولُ أبي بكرِ بنِ مُجاهدٍ<sup>(1)</sup> أحدِ أئمةِ القراءِ: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ أبي عبدِ اللهِ يريدُ بهِ أبا بكرِ بنَ أبي داوودَ السَّجِسْتاني<sup>(2)</sup>، وفيهِ تضييعٌ للمروى عنه، وللمروى أيضاً؛ لأنَّه قد لا ينتبهُ له، فيصيرُ بعضُ روايتهِ مجهولاً<sup>(3)</sup>.

ويختلفُ الحالُ في كراهةِ هذا القسمِ بحسبِ الغرضِ الحاملِ عليه، فإن كانَ لكونِ المغيِّرِ السَّمْتِ<sup>(4)</sup> ضَعيفاً، فيدلُّسُهُ حتَّى لا تظهرَ روايتهُ عن الضُّعفاءِ، فهو شرُّ هذا القسمِ، وحُكْمُ مَنْ عُرِفَ بهِ ألا يُقبَلَ خبرُهُ، كما جزمَ بهِ ابنُ الصَّبَّاحِ في "العُدَّة"<sup>(5)</sup>، لتضمُّنِهِ الحيانةَ والغشَّ، وإن كانَ هو يعتقِدُ منه التِّقَّةَ فقد غلَطَ في ذلكَ لجوازِ أن يَعْرِفَ غيرهُ مَنْ جرحَهُ ما لا يَعْرِفُهُ هو هـ. وقالَ ابنُ السَّمْعانيِّ: «إن كانَ بحيثُ لو سُئِلَ عنه لم يبيِّنْهُ فجرَّحْ، وإلا فلا»<sup>(6)</sup>. والأكثرُونَ على أنَّه غيرُ قادِحٍ<sup>(7)</sup>.

وإمَّا أن يكونَ الحاملُ عليه استصغاراً للمروى عنه سنّاً، بأن يكونَ أصغرَ مِنَ المدلِّسِ، أو أكبرَ بيسيرٍ، أو بكثيرٍ لكن تأخرتْ وفاتهُ حتَّى شاركتْهُ في الأخذِ عنه مَنْ هو دونهُ، أو سَمِعَ منه الكثيرَ فامتنعَ من تكرارهِ على صورةٍ واحدةٍ، إبهاماً لكثرةِ الشُّيوخِ كما يفعلهُ الخطيبُ البغدادي، فقد كان يروي عن أبي القاسمِ التَّنُوخيِّ<sup>(8)</sup>، وعن القاضي عليِّ بنِ الحَسَنِ<sup>(9)</sup>، وعن عليِّ بنِ أبي عليِّ المعدِّلِ<sup>(10)</sup>، وكلُّ هذه الأعلامِ شخصٌ واحدٌ، فالأمرُ في الصُّورتينِ سهلٌ هـ<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر البغدادي المقرئ، توفي سنة 324هـ، "تاريخ بغداد" (144/5)، و"معرفة القراء الكبار" للحافظ الذهبي (269/1).

(2) - هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو بكر البغدادي، ولد الإمام أبي داود صاحب كتاب السنن، إمام مشهور، توفي سنة 310هـ، "تاريخ بغداد" (464/9)، و"السير" (221/13).

(3) - "الكفاية" للخطيب (371/2-372)، و"علوم الحديث" (ص76).

(4) - في "التقريب" للنووي (ص113): "لكون المغيِّر اسْمُهُ ضَعيفاً"، وعبارة الشَّارح هنا صحيحة، فالسَّمْت هو الصِّفَة.

(5) - "النكت" للزركشي (99/2)، و"التقييد والإيضاح" (ص87)، و"تدريب الراوي" (ص113).

(6) - "قواطع الأدلة" (308/2) بمعناه.

(7) - "النكت" للزركشي (99/2)، و"تدريب الراوي" (ص113).

(8) - هو: علي بن أبي علي الحسن بن علي التَّنُوخي، من القضاة له عدَّة تصانيف، توفي سنة 447هـ، "تاريخ بغداد"

(115/12)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي (184/5)، وقال: «محلَّة الصِّدْقِ والسِّتْرِ».

(9) - كما في "تقييد العلم" للخطيب (ص108).

(10) - "تقييد العلم" (ص31).

(11) - يعني في صورة الاستصغار والاستكثار وهو سهل، "شرح التبصرة والتذكرة" (188/1).

ومن أنواعه: إعطاء شيخه اسمًا اشتهر به غيره، كما كان ابنُ الشُّبكي يقول: حدَّثنا أبو عبد الله الحافظ، يعني الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك، يعني به الحاكم ه<sup>(1)</sup>.  
 وكالشُّيوطي حيث يقول: حدَّثنا أبو الفضل الحافظ، يريدُ نجمَ الدِّين ابنَ فهد<sup>(2)</sup> تشبيهاً بالحافظ ابنِ حجرٍ، إذ يقول ذلك يريدُ العراقي، يعني النَّاطم ه<sup>(3)</sup>.  
 وممنه: إبهامُ اللَّقي والرحلة كحدَّثنا من وراء النَّهر، يوهمُ أنَّه جيحون<sup>(4)</sup>، وهو يريدُ نهرَ النَّيل بمصرَ، أو نهرَ عيسى ببغداد<sup>(5)</sup>، فهذا ليس بجرحٍ قطعاً كما جزم به الشُّيوطي في "التَّدريب"<sup>(6)</sup> تبعاً لابنِ دقيقِ العيدِ في "الاقتراح"<sup>(7)</sup>، والآمدي في "الإحكام"<sup>(8)</sup>؛ لأنَّه من المعارض لا من الكذب ه.

والشَّافعي أثبتَه بمرةً .....

قوله: (والشَّافعي) بالإسكانِ للوزن، أثبتَ تدليسَ الإسنادِ الذي تقدَّم بمرةٍ واحدةٍ صدرت من فاعله، حيث قال كما حكاه عنه البيهقي في "المدخل"<sup>(9)</sup>: «من عرفناه دلَّسَ مرةً لا نقبلُ منه ما نقبلُ من أهلِ النَّصيحةِ في الصِّدقِ حتَّى يقول: حدَّثني أو سمعتُ»؛ لأنَّه بثبوت

(1) - "فتح المغيث" (333/1-334)، و"جمع الجوامع" لتاج الدين الشُّبكي (ص72).

(2) - هو: عمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير الفُرشي الشَّافعي المكي، المعروف بالنَّجم ابن فهد، علامة محدِّث، المتوفى سنة 885هـ، "الضَّوء اللامع" للسَّخاوي (6/126)، و"البدر الطالع" للشُّوكاني (1/512).

(3) - "منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر" لمحمد محفوظ الترمسي (ص153).

(4) - هو: نهر كبير يبلغ طوله 2240 كلم، وينبع من هضبة بامير، يقع بين أفغانستان وتركستان، ويصبُّ في بحيرة خوارزم (بحر آرال)، وقد سمَّى المسلمون قديماً البلاد التي تقع وراءه: "بلاد ما وراء النَّهر"، "معجم البلدان" (2/196)، و"أفغانستان" لمحمود شاكر (ص24 . 25).

(5) - هو: نهر متشعب من نهر الفرات، وسمِّي بذلك نسبةً إلى عيسى بن علي بن عبد الله بن العباس، عم الخليفة أبي جعفر المنصور، "معجم البلدان" (5/321).

(6) - "تدريب الراوي" (ص114).

(7) - "الاقتراح" (ص287).

(8) - "الإحكام في أصول الأحكام" للآمدي (2/90).

(9) - "الرسالة" للإمام الشافعي (ص379) بمعناه، و"مناقب الشَّافعي" للبيهقي (2/27) بتصرف.

وقد ذكر ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (ص208 . 209) أنَّ علماء الحديث غير الشَّافعي اعتبروا غلبة التَّدليس على الرَّاوي، وأمَّا إذا كان واسع الرَّواية مع نُدرته، فتدليسه مغتفر، والله أعلم.

تدليسه مرّةً صارَ ذلكَ ظاهرَ حاله في مُعنعناته، كما أنه بُشّوتَ اللّقاءِ مرّةً صارَ ظاهرُ حاله السّماعَ هـ<sup>(1)</sup>.

قُلْتُ: وشُرُّها أحو التّسوية .....

هذا هو القسمُ الذي تقدّمَ أنّ النّاظمَ زادَهُ على ابن الصّلاح، وقد سبقهُ إليه ابنُ القطّان<sup>(2)</sup>، والنّوويُّ في "التّقريب"<sup>(3)</sup>، لكن قدّمنا أوّلَ الفصل<sup>(4)</sup> تصويّبَ صاحبِ "النّخبة" اقتصرَ ابن الصّلاح على تدليسِ الإسنادِ وتدليسِ الشّيوخِ، وأنّ ما زادَهُ النّاظمُ، والحاكمُ يشمّلهُ تدليسُ الإسنادِ، فاللهُ أعلم.

**وصورة تدليس التّسوية:** «أن يروي حديثاً عن ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيفٍ عن ثقة، ويكونُ الثقةُ الأوّلُ قد لقيَ الثقةَ الثّاني، فيسقطُ المدّلسُ الضّعيفَ الذي بينهُما، ويروي الحديثَ عن شيخه الثقةَ عن الثّاني بلفظٍ مُحمّلٍ كـ"عن" فيستوي الإسنادُ كلّهُ ثقاتٌ»<sup>(5)</sup>.

وإنّما كانَ هذا شرّاً أفسامِ التّدليسِ؛ لأنّ الثقةَ الأوّلَ قد لا يكونُ معروفاً بالتّدليسِ، ويجدُهُ الواقفُ على السّنَدِ بعدَ التّسويةِ قد رواه عن ثقةٍ آخرَ، فيُحكّمُ له بالصّحّةِ، وفي هذا عُرورٌ شديدٌ.

قال النّاظمُ: «وقد سمّاه ابنُ القطّانِ وغيرُ واحدٍ تدليسَ التّسويةِ»<sup>(6)</sup>.

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وابنُ القطّانِ إنّما سمّاه تسويةً بدونَ لفظِ التّدليسِ»<sup>(7)</sup>.

(1) - هذا من كلام السنخاوي في "فتح المغيث" (338/1).

(2) - "بيان الوهم والإيهام" (66/2).

(3) - "التقريب" للنووي (ص112).

(4) - (ص263).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (190/1)، و"النكت الوافية" للبقاعي (448/1) بنحوه، و"النكت" لابن حجر (561/2).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (191/1).

(7) - "النكت الوافية" (453/1).

وقدماء المحدثين يسمونه التجويد حيث يقولون: جوده فلان، يريدون أنه ذكر من فيه من الأجواد؛ وحذف الضعاف<sup>(1)</sup>.

قال الخطيب: «وكان الأعمش، والثوري يفعلان مثل هذا» ه<sup>(2)</sup>.

قال العلاءي في "المراسيل"<sup>(3)</sup>: «وبالجملية فهذا النوع أفحش أنواع التديس مطلقاً وشراً» ه .

قال الناظم: «وهو قاذح فيمن تعمّد فعله» ه<sup>(4)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «لا شك أنه جرح، وإن وُصف به الأعمش والثوري؛ فالاعتذار أنهما لا يفعلاه إلا في حق من يكون ثقة عندهما؛ ضعيفاً عند غيرهما»<sup>(5)</sup>.

قال: والتحقق أن يقال: متى قبل تديس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: "تسوية" بدون لفظ التديس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه كمالك، فإنه لم يقع في التديس أصلاً، ووقع في هذا فإنه يروي عن ثور<sup>(6)</sup> عن ابن عباس،

(1) - "فتح المغيث" (339/1)، و"تدريب الراوي" (ص111)، و"توضيح الأفكار" للصنعاني (354/2)، بل وجد من القدماء من يسميه تسوية قبل ابن القطان، وهو ابن حبان، ففي كتاب "المجروحين" (115/1) في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي قال: «كان يسوي الحديث ويسرفه»، وينظر: "فتح المغيث" (339/1).

(2) - "الكفاية" (390/2).

(3) - "جامع التحصيل" (ص104)، وقال: «لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين» .

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص85).

(5) - "النكت الوفية" للبقاعي (453-454) بتصرف.

وأما الأعمش فقد جاء عن الدارمي أنه وصفه بذلك كما في "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي" (ص243)، ولذا قال الحافظ ابن حجر تعقيماً على الدارمي في "لسان الميزان" (205/1): «ظاهر هذا تديس التسوية، وما علمت أحداً ذكر الأعمش بذلك» .

وأما سفيان الثوري فلم أف على من وصفه بذلك قبل الخطيب البغدادي، فالله أعلم.

قال البقاعي في "النكت الوفية" (453/1): «وسألت شيخنا. يعني ابن حجر: هل تديس التسوية جرح؟، فقال: لا شك أنه جرح، فإنه خيانة لمن ينقل إليهم وغرور، قلت: فكيف يوصف به الثوري والأعمش مع جلالتهما؟، فقال: أحسن ما يُعتدُّ به في هذا الباب أن مثلهما لا يفعل ذلك إلا في حق من يكون ثقة عنده، ضعيفاً عند غيره» اهـ.

(6) - هو: ثور بن زيد الديلي المدني، مولى بني الديل ابن بكر، ثقة، توفي سنة 135هـ، "الجرح والتعديل" (468/2)، و"تهذيب الكمال" (416/4)، و"التقريب" (151/1).

وثورٌ لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه؛ فأسقط عكرمة؛ لأنه غير حجّة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع؛ بأن شرط الساقط هنا أن يكون ضعيفاً، فهو منقطع خاصٌّ» هـ<sup>(1)</sup>.

وممن اشتهر بفعله بقيه بن الوليد<sup>(2)</sup>، قال ابن أبي حاتم في كتاب "العلل"<sup>(3)</sup>: «سمعتُ أبي؛ وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويته عن بقيه حدّثني أبو وهب الأسدي<sup>(4)</sup> عن نافع عن ابن عمر، حديث: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه»<sup>(5)</sup>، فقال أبي: هذا الحديث له أمرٌ قلّ من يفهمه؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي الجزري الرقي عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر، وكلّ رجال هذا الإسناد ثقاتٌ إلا إسحاق بن أبي فروة، وأبو الوليد عبد الله بن عمرو الأسدي قد لقي نافعاً، فعمد بقيه إلى إسحاق فأسقطه، وجعل الإسناد هكذا: حدّثنا أبو وهب الأسدي

(1) – "النكت الوفية" للبقاعي (453/1-454).

(2) – هو: بقيه بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحميري، أبو يُحمّد الحمصي، صدوق كثير التّدليس عن الضّعفاء، توفي سنة 197هـ، "الجرح والتعديل" (434/2)، و"تهذيب الكمال" (192/4)، و"التقريب" (134/1).

(3) – "العلل" لابن أبي حاتم (251/5)، وقد ذكر العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (110.107/12) تبرئة بقيه بن الوليد من مثل هذا النوع من التّدليس بحجج منها:

1- أن ابن حبان لم يرمه بذلك لا هو، ولا ابن حجر، ولا الذهبي، وهما ليس في غفلة عن كلام أبي حاتم.

2- أنّ نقل الحافظ العراقي لكلام ابن أبي حاتم فيه اختصاراً أخلّ ببعض المعنى تبعه عليه السيوطي كما في "التدريب" (ص111).

3- أنّ علماء التّخريج لم يعلّوا الأحاديث بمثل هذا النوع من التّدليس عند "بقية" فيما علمت، بل إذا صحّ بالتّحديث قبل، وإلا فلا.. الخ، في كلام طويل فيه فائدة، والله أعلم.

(4) – هو: عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي، ثقة فقيه، توفي سنة 180هـ، "الجرح والتعديل" (328/5)، و"تهذيب الكمال" (136/19)، و"التقريب" (637/1).

(5) – الحديث ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في "العقل وفضله" (ص34)، وابن حبان في "المجروحين" (142/1)، وابن عدي في "الكامل" (156/2 . 157)، والخطيب البغدادي في "الكفاية" (391/2)، وقد جاء من طرق عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك الرواية.

قال ابن عدي (128/4 . 129): «وهذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب باطل، وإنما يروي هذا الحديث عبيد الله بن عمرو الرقي عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع، وإسحاق متروك الحديث» .

والحديث أورده السيوطي في "اللائئ المصنوعة" (125/1)، وذكر ابن القيم في "المنار المنيف" (ص66): «أدّ أحاديث العقل كلّها كذب»، وينظر: "السلسلة الضعيفة" (105/12).

عن نافع عن ابن عمر، وأبو وهب الأَسديُّ هو: عبيدُ الله بنُ عمرو، فكَنَّاهُ بَقِيَّةً ونَسَبَهُ إلى بني أسدٍ كَي لا يُفْطَنَ له، وكانَ بَقِيَّةً من أفعالِ النَّاسِ لهذا» هـ .

ومَن عُرِفَ به أيضًا: الوليدُ بنُ مُسلمٍ.

قالَ أبو مُسهرٍ<sup>(1)</sup>: «كانَ الوليدُ بنُ مُسلمٍ يحدِّثُ بأحاديثِ الأوزاعيِّ عن الكذابينِ ثمَّ يدلِّسُها عنهم»<sup>(2)</sup>.

قالَ صالحُ جَزْرَةَ<sup>(3)</sup>: «سمعتُ الهيثمَ بنَ خارِجَةَ<sup>(4)</sup> يقولُ: قلتُ للوليدِ قد أفسدتَ حديثَ الأوزاعيِّ، قالَ: كيفَ؟، قلتُ: تروي عن الأوزاعيِّ عن نافعٍ، وعن الأوزاعيِّ عن الزُّهريِّ، وعن الأوزاعيِّ عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، وغيرِكَ يُدخلُ بينَ الأوزاعيِّ ونافعِ عبدِ الله بنِ عامرِ الأشبيليِّ<sup>(5)</sup>، وبينه وبينَ الزُّهريِّ أبا الهيثمِ بنَ مُرَّةٍ، قالَ: أُجلُّ الأوزاعيِّ أن يروي عن مثلِ هؤلاءِ، قلتُ: فإذا روى عن هؤلاءِ، وهم ضَعَفٌ أحاديثُ مناكيرٍ؛ فأسقطَها أنتَ، وصيَّرتَها من روايةِ الأوزاعيِّ عن الثِّقاتِ؛ ضَعَفَ الأوزاعيُّ، فلم يَلْتَفِتْ إلى قولي» هـ<sup>(6)</sup>.

وقالَ الدَّارقُطني: «كانَ الوليدُ يروي عن الأوزاعيِّ أحاديثَ عنده عن شيوخِ ضُعفاءٍ؛ عن شيوخِ ثقاتٍ أدركَهُم الأوزاعيُّ، فيسقطُ الوليدُ الضُّعفاءَ، ويجعلُها عن الأوزاعيِّ عن الثِّقاتِ» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - هو: عبدُ الأعلى بن مُسهرٍ بن عبد الأعلى بن مُسهر الغَسَّاني، أبو مُسهرِ الدِّمشقي، الفقيه شيخُ الشَّام، توفي سنة 218هـ، "الجرح والتعديل" (29/6)، و"تهذيب الكمال" (369/16)، و"التقريب" (552/1).

(2) - ينظر: "تهذيب الكمال" (97/31)، و"تدريب الراوي" (ص111).

(3) - هو: صالح بن محمَّد بن عمرو بن حبيب بن حسان، أبو علي الأَسدي البغدادي، المعروف بصالح جَزْرَةَ، الحافظ الكبير محدِّث المشرق، توفي سنة 293هـ، "تاريخ بغداد" (322/9)، و"السير" (23/14).

(4) - هو: الهيثم بن خارِجَةَ المروزي، أبو يحيى أو أبو أحمد المروزي ثم البغدادي، صدوق، توفي سنة 227هـ، "الثقات" لابن حَبَّان (236/9)، و"تهذيب الكمال" (374/30)، و"التقريب" (276/2).

(5) - الذي في "تهذيب الكمال" (97/31)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (191/1): عبد الله بن عامر الأَسلمي، فقول الشَّارح هنا: (الإشبيلي) خطأ، ولعلَّه سبق قلم منه، وهو: عبد الله بن عامر الأَسلمي، أبو عامر المدني، ضَعيف، توفي سنة 150، أو 151هـ، "الجرح والتعديل" (123/5)، و"تهذيب الكمال" (150/15)، و"التقريب" (504/1).

(6) - ينظر: "تهذيب الكمال" (97/31)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (191/1)، و"النكت" للزركشي (106/2).

(7) - "كتاب الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ص265)، ترجمة رقم (632) بتصرف.

## التَّجَاوُزُ

وَدُو الشُّدُوذِ مَا يُخَالِفُ التِّقَّةَ فِيهِ الْمَلَا فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ  
 الشَّادُّ لُغَةً: اسْمُ فَاعِلٍ شَدَّ بِكسْرِ التَّيْنِ وَضَمِّهَا شُدُوذًا، إِذَا انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ (1).  
 وَهُوَ اصْطِلَاحًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ: «مَا رَوَى التِّقَّةُ مُخَالَفًا لِرَوَايَةِ النَّاسِ،  
 لَا أَنْ يَرَوِيَ التِّقَّةُ مَا لَا يَرَوِي غَيْرُهُ» (2).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَوْضِيحِ مُخْتَبَرِهِ" (3): «هُوَ مَا رَوَاهُ الْمُقْبُولُ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى  
 مِنْهُ» هـ .

وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ .....  
 يَعْنِي أَنَّ الْحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَيْعِ فَسَّرَ الشَّادُّ: «بِأَنَّهُ مَا انْفَرَدَ بِهِ تِقَّةً، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ بِمَتَابِعٍ  
 لِذَلِكَ التِّقَّةِ» (4)، وَيَتَقَدَّحُ فِي نَفْسِ النَّاقِدِ أَنَّهُ غَلَطٌ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ،  
 وَمِنْ هُنَا يَغَايِرُ الْمُعَلَّلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقَفَ عَلَى عِلَّتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوَهْمِ، وَالشَّادُّ لَمْ يَوْقِفْ عَلَى عِلَّتِهِ  
 كَذَلِكَ (5)، فَجَعَلَ الشَّادُّ تَفْرُدَ التِّقَّةِ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ مُخَالَفَتَهُ لِعَيْرِهِ (6).

وَاللَّخْلَيْلِيُّ مُفْرَدُ الرَّاويِ فَقَطُ .....  
 يَعْنِي أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا يَعْلَى الْخَلِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَلِيلِ الْخَلِيلِيِّ الْقَزْوِينِيِّ  
 صَاحِبَ "الإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ الْمُحَدِّثِينَ"، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- (7)

(1) - ينظر: "تهذيب اللغة" للأزهري (186/11)، و"القاموس المحيط" (ص302) مادة "ش ذ ذ".

(2) - "الرسالة" للشافعي (ص371) بمعناه، و"آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص178-179)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص375)، و"الكفاية" (419/1)، و"علوم الحديث" (ص76).

(3) - "نزهة النظر" (98).

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص375).

(5) - نفسه.

(6) - "تدريب الراوي" (ص115).

وفي "النكت الوافية" (455/1): «وقال شيخنا يعني ابن حجر: وهذا على هذا هو أدقُّ من المعلل بكثير، فلا يتمكَّن من الحكم به إلا من مارس الفنَّ غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثَّاقِب، ورُسُوخ القَدَم في الصِّنَاعَةِ» اهـ.

(7) - ترجمته في: "السير" (666/17)، و"شذرات الذهب" (274/3).

قال: «والذي عليه حُفَاطُ الحديثِ أَنَّ الشَّاذَّ ما ليس له إِلَّا إِسْنَادٌ واحدٌ يَشُدُّ به ثِقَةٌ أو غَيْرُهُ، فما كانَ منه عن غيرِ ثِقَةٍ فمُتْرُوكٌ لا يُقْبَلُ، وما كانَ عن ثِقَةٍ تَوْقَفَ فيه، ولا يَحْتَجُّ به» (1).

فجعلَ الشَّاذَّ مطلقَ التفرُّدِ، فقوله أعمُّ من قولِ الحاكمِ هـ (2).

وَرُدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ الثِّقَةِ كَدَلِّ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَلَا وَالهِبَةِ

وَقَوْلِ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ تَسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ

يعني أَنَّ ابنَ الصَّلَاحِ، وتبعه النَّوَوِيُّ في "التَّقْرِيْب" (3) (رَدُّ) ما قالَ الحاكمُ والخليليُّ (4) بأفرادِ الثِّقَاتِ الصَّحِيْحَةِ المَخْرُجَةِ في كُتُبِ الصَّحِيْحِ المُشْتَرَطِ فِيهِ نَفْيُ الشُّذُوذِ؛ كحديثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (5)، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ عَلَّقَهُ (6) عَنِ عُمَرَ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (7) عَنِ عَلْقَمَةَ، ثُمَّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ (8) عَنِ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ يَحْيَى انْتَشَرَ.

(1) – "الإرشاد" للخليلي (177.176/1) بتصرف.

(2) – "تدريب الراوي" (ص114.115).

**وملخص الأقوال:** «أَنَّ الشَّافِعِي قَيَّدَهُ بِشَرْطَيْنِ: الثِّقَّةُ، والمخالفةُ، والحاكم على ما قال ابن الصَّلَاحِ قَيَّدَهُ بِالثِّقَّةِ فَقَطْ، والخليلي لم يقَيِّده بشيءٍ، فهما ناظران إلى الشَّاذِّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، وأدعيا أَنَّ الاصطلاحَ كذالك» اهـ، مِنْ "النكت الوفية" للبقاعي (455/1).

(3) – "علوم الحديث" (ص77)، و"التقريب" للنووي (ص115).

(4) – والذي يظهر من صنيع الخليلي في "الإرشاد" (167/1 . 168) أَنَّهُ يَفْرَقُ بَيْنَ تَفَرُّدِ الحَافِظِ المَبْرَرِ فيحتمل، وبين من هو دون ذلك، فلا يُحتملُ تفرُّده، ولأجل ذلك نجدُه يصحِّح حديثَ مالك في "المعفر"، ينظر: "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" لماهر ياسين الفحل (ص281).

(5) – أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (11/1) برقم 1، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» (50/13) برقم 1907 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(6) – هو: علقة بن وقاص بن محصن بن كعدة بن عبد باليل بن طريف، الليثي المدني، ثقة ثبت، ليس له صحبة، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان، "طبقات ابن سعد" (60/5)، و"تهذيب الكمال" (313/20)، و"التقريب" (687/1).

(7) – هو: محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر التميمي، أبو عبد الله المدني، ثقة، توفي سنة 120هـ، "الجرح والتعديل" (184/7)، و"تهذيب الكمال" (301/24)، و"التقريب" (49/2).

(8) – هو: يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو، أبو سعيد الأنصاري المدني، القاضي، ثقة ثبت، توفي سنة 144هـ، "الجرح والتعديل" (147/9)، و"تهذيب الكمال" (346/31)، و"التقريب" (303/2).

وكحديث: «النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتَهُ»<sup>(1)</sup>، تفرَّدَ به عبدُ الله بنُ دينارٍ عن ابنِ عمرَ، حتَّى قالَ مُسلمٌ: «النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِيَالٌ عَلَيْهِ» ه<sup>(2)</sup>.  
وروى الترمذِيُّ أنَّ شعبةَ قالَ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ أَذِنَ لِي حَتَّى كُنْتُ أَقُومُ إِلَيْهِ فَأُقْبِلُ رَأْسَهُ» ه<sup>(3)</sup>.

وكحديث مالكٍ عن الزُّهريِّ عن أنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ»<sup>(4)</sup>، تفرَّدَ به مالكٌ عن الزُّهريِّ، فكلُّ هذه مُحرَّجَةٌ في الصَّحاحينِ، مع أنَّها ليسَ لها إلاَّ إسنَادٌ واحدٌ تفرَّدَ به ثقةٌ ه.

قلتُ: حديثُ (المِغْفَرِ) لم ينفرد به مالكٌ؛ كما نَبَّه على ذلك الحافظُ المزيُّ في "الأطراف"<sup>(5)</sup>، وذكر ابنُ العربيِّ: «أَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ طَرِيقًا غَيْرَ طَرِيقِ مَالِكٍ»<sup>(6)</sup>.  
وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «قد جمعتُ طرقَه؛ فوصلتُ إلى سبعةَ عَشَرَ» ه<sup>(7)</sup>.  
وَرَدَّ أَيْضًا قَوْلَ الْحَاكِمِ وَالْحَلِيلِيِّ بِقَوْلِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي بَابِ "الْأَيْمَانِ وَالتُّنُودِ" مِنْ "صَحِيحِهِ"<sup>(8)</sup>: «للزُّهريِّ نَحْوُ تَسْعِينَ . بِتَقْدِيمِ الْمَثْنَةِ كَمَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(9)</sup>. فَرَدًّا مَرْوِيَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ بِأَسَانِيدِ حِيَادٍ» ه .

(1) - "صحيح مسلم" (128/10)، والحديث أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته (184/2)، ومسلم: كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء (127/10).  
(2) - "صحيح مسلم" (128/10)، وابن دينار هو: عبد الله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة، توفي سنة 271هـ، "تهذيب الكمال" (471/14)، و"التقريب" (490/1).  
(3) - "سنن الترمذي" (437/4)، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب (ص 203).  
(4) - أخرجه: مالك في "الموطأ" (ص 248) برقم 947، والبخاري: كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الرأية يوم الفتح؟ (152/3)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام (114/9).  
(5) - "تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف" للمزي (388/1 . 389).  
(6) - ذكر الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (1269/4) كلام ابن العربي في سياق قصة، وانتصر الحافظ ابن حجر لابن العربي، وبين صحة كلامه كما في "النكت" (598/2)، بل وتبع طرق الحديث عن الإمام الزهري فأوصلها إلى سبعة عشر غير طريق مالك، والظاهر أنه لا يصح منها شيء كما ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (70/3)، وينظر: "النكت الوافية" (465/1).  
(7) - "النكت" لابن حجر (599/2) بتصرف.  
(8) - "صحيح مسلم" (99/11).  
(9) - "فتح المغيث" (10/2).

واختارَ فيما لم يُخالفَ أنَّ مَنْ يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَرْدِهِ حَسَنٌ  
أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أَوْ بَعُدْ عَنْهُ فَمِمَّا شَدَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدُّ

يعني: أن ابن الصلاح بعد رده على الحاكم والحليلي اختار مما استخرجه من كلام الأئمة: أن الراوي إذا لم يخالف بتفرده غيره، وإنما روى أمراً لم يروه غيره؛ فإنه يُنظرُ في حاله، فإن كان عدلاً ضابطاً كان تفرده صحيحاً، وإن لم يوثق بحفظه، ولكن لم يبعد عن درجة الضابط كان ما انفرد به حسناً، وإن بعد من ذلك، فاطرح ما روى ورده هـ<sup>(1)</sup>.

قال النووي في "التقريب"<sup>(2)</sup>: «فالحاصل أن الشاذ المرذود قسمان: أحدهما: هو الفرد المخالف، وهو ما عرفه الشافعي أول الفصل، الثاني: الفرد الذي ليس في روايه من العدالة والضبط ما يجبر به تفرده». .

وهو بهذا التفسير يتحد مع المنكر، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى<sup>(3)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 79).

(2) - "التقريب" للنووي (116) بتصرف.

(3) - (ص 279).

## المنكر

الْمُنْكَرُ الْفَرْدُ كَذَا الْبَرْدِيحِي أَطْلَقَ وَالصَّوَابُ فِي التَّحْرِيجِ  
 إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّدُوذِ مَرَّ فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ  
 نَحْوُ (كَلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ) الْخَبَرُ وَمَالِكٌ سَمَى ابْنَ عَثْمَانَ عُمَرَ  
 يعني أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ هَارُونَ الْبَرْدِيحِيَّ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ "الْمَقْطُوعِ"<sup>(1)</sup>  
 قَالَ: «إِنَّ الْمُنْكَرَ هُوَ الْحَدِيثُ الْفَرْدُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مِثْلُهُ عَنْ غَيْرِ رَاوِيهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ،  
 وَلَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ»<sup>(2)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَكَذَا أَطْلَقَ، وَكَذَا أَطْلَقَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَالَ:  
 وَالصَّوَابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الشَّاذِّ؛ فَإِنَّهُ بِمَعْنَاهُ، فَعَلَى هَذَا فَالْمُنْكَرُ قِسْمَانِ: فَالْأَوَّلُ:  
 الْفَرْدُ الَّذِي لَيْسَ فِي رَاوِيهِ مِنَ التَّقَةِ وَالِإِتْقَانِ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ تَفْرُدُهُ»<sup>(3)</sup>.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(4)</sup> وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(5)</sup> مِنْ رِوَايَةِ أَبِي زَكِيْرٍ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ الْمُحَارِبِيِّ  
 الْبَصْرِيِّ<sup>(6)</sup> عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
 «كَلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى

(1) - (ص 215).

(2) - "علوم الحديث" (ص 80)، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب (ص 252).

(3) - "علوم الحديث" (ص 80) بتصرف.

وقال ابن حجر في "النكت" (615/2): «فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرّد التفرّد؛ لكن حيث لا يكون المتفرّد في وزن من يُحكّم حديثه بالصحة بغير عارض يعضده».  
 (4) - في "السنن الكبرى" (166/4).

(5) - "السنن": كتاب الأُطعمة، باب أكل البلح بالتّممر برقم (3330)، وأخرجه: ابن حبان في "المجروحين" (472/2)،  
 و ابن عدي في "الكامل" (629/10)، والحاكم في "المستدرک" (121/4) من طريق: يحيى بن محمد بن قيس به.  
 والحديث ضعّفه ابن عدي، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (25/3 - 26)، وقال الذهبي في "الميزان"  
 (216/7): «هذا حديث منكر»، وحكم عليه بالوضع الألباني في "السلسلة الضعيفة" (401/1) برقم 231،  
 والصواب كما ذكر ابن حجر في "النكت" (620/2): أنه حديث منكر باعتبار تفرّد الضعيف به، وقد جزم بتفرّده ابن  
 عدي، والله أعلم.

(6) - هو: أبو محمد المدني الضرير، وركب. بالنصغير. وأبو زكير لقبه، صدوق يخطئ كثيراً، الجرح والتعديل" (184/9)،  
 و"تهذيب الكمال" (524/31)، و"التقريب" لابن حجر (314/2).

أكل الجديد بالخلق» هـ<sup>(1)</sup>، فهذا حديثٌ منكرٌ كما قال النسائي<sup>(2)</sup>، وابن الصلاح؛ لتفرد أبي زكير به، وقالوا: «أبو زكير شيخ صالح»<sup>(3)</sup> أخرج له مسلمٌ في المتابعات<sup>(4)</sup>؛ غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحتملُ تفردُه»<sup>(5)</sup> هـ.

قال زكرياء الأنصاري: «ولأنَّ معناه ركيكٌ لا ينطبقُ على محاسنِ الشريعة؛ لأنَّ الشيطانَ لا يغضبُ من مجرد حياة ابن آدم؛ بل من حياته مُسلمًا مطيعًا لله تعالى»<sup>(6)</sup> هـ.

**القسم الثاني:** الفرد المخالف لما رواه الثقات، ومثاله: ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»<sup>(7)</sup>، فقد خالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان - بضم العين - وكل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه:

(1) - أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (166/4)، وابن ماجه: كتاب الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر، برقم (3330)، والحاكم في "المستدرک" (121/4)، وابن عدي في "الکامل" (629/10)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (25/3 - 26)، كلهم من طريق: يحيى بن محمد بن قيس به.

والحديث ضعفه ابن عدي، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"، وقال الذهبي في "الميزان" (216/7): «هذا حديث منكر»، وحكم عليه بالوضع الألباني في "السلسلة الضعيفة" (401/1) برقم 231، والصواب كما ذكر ابن حجر في "النكت" (620/2): أنه حديث منكر باعتبار تفرد الضعيف به، وقد جزم بتفرد ابن عدي، والله أعلم.

(2) - لم أهد إلى كلامه في المطبوع من "السنن الكبرى"، وهو في "تحفة الأشراف" للمزي (224/12).

(3) - هذا من كلام الخليلي في "الإرشاد" (173/1).

وقال ابن حجر في "النكت" (620/2): «أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيّدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة، والله أعلم»، وهو كما قال فإنه ضعفه جماعة منهم ابن معين وابن حبان وغيرهم.

(4) - ذكر ابن الصلاح أن مسلماً أخرج له، ولم يذكر: في المتابعات، فلعل الشارح أخذه من كلام السيوطي في "التدريب" كما هي عادته، وهو من كلام الناظم في "شرحه" (199/1)، فلا عتب على مسلم في ذلك، بل كان ذلك منه في موضع واحد كما قال السنخاوي في "فتح المغيث" (14/2).

(5) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 82).

(6) - "فتح الباقي" (199-198/1).

(7) - أخرجه: مالك في "الموطأ" كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل (ص 292)، مقتصرًا على أوله، والبخاري: كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، برقم 6764، (356/4)، ومسلم: كتاب الفرائض، برقم 1614، (48/11).

عَمْرُو بنِ عُثْمَانَ<sup>(1)</sup> - بفتح العين -، وقد حَكَمَ مُسْلِمٌ<sup>(2)</sup> والتِّرْمِذِيُّ<sup>(3)</sup> وغيرُهُمَا عَلَى مالِكٍ بالوهم فيه هـ .

وقال الشَّافِعِيُّ: «صَحَّفَ مالِكٌ في عُمَرَ بنِ عُثْمَانَ، وإنَّما هُوَ عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ» هـ<sup>(4)</sup>.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "تهذيبِ التَّهْذِيبِ"<sup>(5)</sup>: «لا نعلمُ أحدًا تابعَ مالِكًا على قولِهِ: عُمَرُ» هـ.

وقال في "التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup>: «تَفَرَّدَ مالِكٌ بقولِهِ: عُمَرُ» هـ.

وكان مالِكٌ يَناظِرُ عليه ويُقولُ: «هذه دارُ عَمْرُو بنِ عُثْمَانَ، وهذه دارُ عُمَرَ» هـ<sup>(7)</sup>.

قال التِّرْمِذِيُّ: «وقَد رَوَاهُ بعضهم عن مالِكٍ فقال: عن عَمْرُو بنِ عُثْمَانَ، وأكثَرُ أصحابِ مالِكٍ قالوا: عن مالِكٍ عن عُمَرَ بنِ عُثْمَانَ، وعمرو بنُ عُثْمَانَ بنُ عَفَّانٍ؛ هُوَ مشهُورٌ من ولدِ عُثْمَانَ، ولا يُعرَفُ عُمَرُ بنُ عُثْمَانَ» هـ كلامُ التِّرْمِذِيِّ بلفظِهِ<sup>(8)</sup>.

**قلت:** عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ مشهُورٌ، وبه كانَ عُثْمَانُ رضي اللهُ عنه يُكنى، قالت نائلةُ بنتُ الفُرافِصَةِ الكلبيَّةُ<sup>(9)</sup> زوجُ عُثْمَانَ رضي اللهُ عنه تَرثِيهِ:

ألا إنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ قَتِيلُ التَّجِيبِيِّ الَّذِي جَاءَ مِنْ مِ رِ

(1) - هو: عَمْرُو بنِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانِ بنِ أَبِي العاصِ الأُموي المَدِيني، ثقة، "طبقات ابنِ سَعْدٍ" (5/150)، و"تهذيب الكمال" (22/153)، و"التَّقْرِيب" (1/741).

(2) - "علوم الحديث" (ص81)، ونسبه لمسلم في كتاب "التَّمْيِيز" لهُ، ولم أَعَفْ عليه في المطبوع منه، والله أعلم.

(3) - في "جامعِهِ" (4/423).

(4) - أخرجهُ عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص444).

(5) - (7/481 - 482).

(6) - (1/723).

(7) - "التمهيد" لابن عبد البر (4/115)، و"تهذيب التهذيب" (7/482).

(8) - "جامع الترمذي" (4/423).

(9) - هي: نائلة بنت الفُرافِصَةِ بنِ الأَحوصِ بنِ عمرو بنِ ثعلبة الكلبي، زوجة عُثْمَانَ رضي اللهُ عنه، شهدت محنة زوجها عُثْمَانَ رضي اللهُ عنه، كانت خطيبة شاعرة شجاعة، "نسب قريش" للزبير (ص105)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (70/137).

ومالي لا أبكي وتبكي قرابتي وقد حُجبت عنا فضولُ أبي عمرو<sup>(1)</sup>

وقال حسَّانُ بن ثابتٍ يرثيه:

أبكي أبا عمرو حُسنِ بلائه أمسى مُقيماً في بقيعِ الغرقَدِ<sup>(2)</sup>.

وقال الطَّبْرِيُّ في الجزء الرَّابِعِ من "تاريخه"<sup>(3)</sup> ما نصُّه: «وتزوَّج عثمانُ رضي الله عنه أمَّ عمرو بنتَ جُنْدِبِ الأزديةِ، فولدت له عمراً وخالدًا وأبانًا وعمَرَ ومريمَ» هـ كلامُ الطَّبْرِيِّ بلفظه.

ومثله في الجزء الثَّالثِ من "الطبقاتِ الكُبرى"<sup>(4)</sup> لابنِ سعدٍ، وبه يُعلَمُ أنَّ الإنصافَ هنا ما قاله النَّاطِمُ في "شرح منظومته"<sup>(5)</sup> هذه ونصُّه: «وعَمرو وعمَر ولدَا عثمانَ؛ غيرَ أنَّ هذا الحديثَ إمَّا هو عن عمرو بفتح العين» هـ.

وفي "فتح المغيث"<sup>(6)</sup>: «أَنَّ معنَ بنَ عيسى<sup>(7)</sup> قال: قلتُ لمالكٍ: إنَّ النَّاسَ يقولون إنَّكَ تخطئُ في أسامي الرِّجالِ تقولُ: عبدُ الله الصَّنَاجِي<sup>(8)</sup>، وإمَّا هو أبو عبدِ الله، وتقولُ: عمَرُ بنُ عثمانَ، وإمَّا هو عمرو، وتقولُ: عمَرُ بنُ الحَكَمِ<sup>(9)</sup>، وإمَّا هو معاوية؟، فقال: هَكَذا حَفَظْنَا، وهَكَذا وقعَ في كتابي، ونحنُ نُخطئُ، ومن يسلم من الخطأ» هـ.

قلتُ فماذا؟ بل حديثُ نزعِهِ حَاتِمَةُ عندَ الحَلا وَوَضَعِهِ

(1) - ينظر هذين البيتين في: "نسب قريش" للزبير (ص105)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (137/70)، ونسبهما ابن جرير الطبري في "تاريخه" (425/4)، والحافظ ابن حجر في "الإصابة" (654/5) إلى الوليد بن عقبة بن أبي معية، فالله أعلم.

(2) - ديوان حسان (ص82)، و"تاريخ الأمم والملوك" لابن جرير (424/4)، و"تاريخ دمشق" (534/39).

(3) - "تاريخ الأمم والملوك" لابن جرير الطبري (420/4) بتصرف.

(4) - "الطبقات الكبرى" (54/3).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (200/1).

(6) - "فتح المغيث" (16/2).

(7) - هو: معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم، القزاز، أبو يحيى المدني، ثقة ثبت، توفي سنة 198هـ، "طبقات ابن سعد" (437/5)، و"تهذيب الكمال" (336/28)، و"التقريب" (204/2).

(8) - هو: عبد الرحمن بن عسيلة بن عسل المرادي، أبو عبد الله الصَّنَاجِي، تابعي ثقة، توفي ما بين سنة 70 و80هـ، "طبقات ابن سعد" (509، 443/7)، و"تهذيب الكمال" (282/17).

(9) - في "التقريب" (715/1) لابن حجر: «عمر بن الحكم السلمي صوابه معاوية، وهم فيه مالك»، ومعاوية هو: ابن الحكم السلمي، صحابي نزل المدينة، ينظر: "أسد الغابة" لابن الأثير (219/5)، و"تهذيب الكمال" (170/28).

قَالَ النَّازِمُ<sup>(1)</sup> مُعْتَرِضًا عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ تَمَثِيلَهُ لِأَحَدِ قَسَمَيْ الْمُنْكَرِ بِحَدِيثِ مَالِكٍ (فَمَاذَا) أَيُّ: وَإِذَا قَالَ مَالِكٌ: عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ؛ فَمَاذَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ نَكَارَةِ الْمَتَنِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ؛ لِأَنَّ وَلَدَيْ عَثْمَانَ الْمَذْكُورَيْنِ كِلَاهُمَا ثِقَةٌ، وَلَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ أَحَدٌ اسْمَ النَّكَارَةِ، وَغَايَتُهُ أَنَّ السَّنَدَ مُنْكَرٌ أَوْ شَاذٌ؛ لِإِخْلَافِ مَالِكٍ لِلثِّقَاتِ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ شُدُودِ السَّنَدِ وَنَكَارَتِهِ وَجُودُ ذَلِكَ الْوَصْفِ فِي الْمَتَنِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي نَوْعِ "الْمَعْلَى"<sup>(2)</sup>: «أَنَّ الْعِلَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي السَّنَدِ قَدْ تَقَدَّحَ فِي الْمَتَنِ، وَقَدْ لَا تَقَدَّحُ»، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(3)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: بَلِ الْمَثَلُ الصَّحِيحُ لَهُ هُوَ: مَا رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ<sup>(4)</sup> مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى<sup>(5)</sup> عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(6)</sup> بَعْدَ تَخْرِيجِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(7)</sup>، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ»<sup>(8)</sup>.

قَالَ: وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا هَمَّامٌ<sup>(9)</sup>.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة " (200/1-201)، و"التقييد والإيضاح" (ص93).

(2) - علوم الحديث " (ص91).

(3) - (ص307).

(4) - أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء برقم (19)، والترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين برقم (1746)، والنسائي: كتاب الزينة، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء برقم (5228)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ذكر الله على الخلاء والخاتم برقم (303) كلهم من طريق همام بن يحيى به، والحديث ضعيف، أنظر: "ضعيف أبي داود" للألباني فقد أطلال فيه النفس (315/1).

(5) - هو: همام بن يحيى بن دينار الأزدي العوذلي الحلمي، أبو عبد الله، وقيل: أبو بكر البصري، ثقة ربما غلب، توفي سنة 165 هـ، "الجرح والتعديل" (107/9)، و"تهذيب الكمال" (302/30)، و"التقريب" (270/2).

(6) - "سنن أبي داود" عقب الحديث المخرج آنفا.

(7) - هو: زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخرساني، أبو عبد الرحمن، نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت، روى له الجماعة، "الجرح والتعديل" (533/3)، و"تهذيب الكمال" (474/9)، و"التقريب" (321/1).

(8) - أشار البخاري في "صحيحه": كتاب اللباس، باب خاتم الفضة (130/4) إلى رواية زياد بن سعد، وأخرجه مسلم: كتاب اللباس، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (64/14).

(9) - "سنن أبي داود" عقب الحديث المخرج آنفا.

وقال النَّسَائِيُّ بعدَ تخرِيجه: «هذا حَدِيثٌ غيرٌ مُحْفُوظٍ»<sup>(1)</sup>.

قال النَّاطِمُ: «فهمَّامٌ بنٌ يحيى ثقةٌ احتجَّ به أهلُ الصَّحيحِ، ولكنَّه خالفَ النَّاسَ، فروى عن ابنِ جُريجٍ هذا المتنَ بهذا السَّنَدِ، وإمَّا روى النَّاسُ عن ابنِ جُريجٍ الحديثَ الذي أشارَ إليه أبو داوودَ، ولهذا حكمَ عليه أبو داوودَ بالنِّكارةِ» هـ<sup>(2)</sup>.

قالَ جَسُّوسٌ<sup>(3)</sup> في "شرحهِ لِلشَّمائِلِ"<sup>(4)</sup> ما نصُّه: «الحكمُ على حَدِيثِ هَمَّامٍ هذا بالشُّدُوذِ أُولَى مِنَ الحُكْمِ عليه بالنِّكارةِ؛ لأنَّه ثقةٌ باتِّفاقِ الأئمَّةِ، والشَّاذُّ هو: (ما رواه الثَّقَّةُ مخالفاً لما رواه من هو أرححُ منه لمزيدِ ضبطه، أو لكثرةِ عدده)، ولهذا صحَّحه التِّرْمِذِيُّ<sup>(5)</sup>، لكنَّه حكمَ عليه بالعَرابةِ؛ لأنَّه لم يروِه غيرُه» هـ كلامه بلفظه.

وقالَ ابنُ القَيِّمِ في "زادِ المعادِ"<sup>(6)</sup> ما نصُّه: «وصحَّحَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانِ إِذَا دَخَلَ الخِلاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ، وأنكره أبو داوودَ» هـ كلامه بلفظه.

(1) - "السنن الكبرى" (456/5) برقم 9542.

(2) - شرح التبصرة والتذكرة (202/1).

وقد تابع هَمَّامًا يحيى بن المتوكل، أخرجه الحاكم في "المستدرک" (298/1)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (95/1) وضعفه، لكن نازعه النَّاطِمُ في "التقييد والإيضاح" (ص93) بأنَّ يحيى هذا هو ابن المتوكل باهلي يُكنى أبا بكر، قال فيه ابن معين: لا أعرفه، قال ابن حجر في "نكته" (618/2): «أراد جهالة عدالته لا جهالة عينه».

وقال فيه ابن حبان في "الثقات" (612/7): يُخطئ.

وليس كما ظنَّه البيهقيُّ بأنَّه أبو عقيل صاحب بُهية، فهذا ضعيفٌ كما في "الثقات" لابن حبان (612/7)، و"الميزان" للذهبي (214/7)، وعلى هذا فهو ممن يُعتبر بروايته في المتابعات، والله أعلم.

(3) - هو: محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أحمد جَسُّوس المالكى الصُّوفى، من علماء فاس المشهورين، ولد سنة 1089هـ، وبرع في العلوم معقولها ومنقولها، له مؤلفات منها: شرحه على مختصر خليل، وغيرها، توفي سنة 1182هـ، "سلوة الأنفاس" للكتاني (374/1)، و"شجرة النور الزكية" لابن مخلوف (133/1).

(4) - "الفوائد الجلية البهية على الشَّمائِلِ المحمدية" (ص114).

والظاهر أنَّ العلةَ في الحديثِ هي من ابن جريج؛ لأنَّ سماعَ أهل البصرة منه فيه خللٌ من جهته هو، وأضف إلى ذلك فإنَّ ابن جريج كان مدليسا، ولذا قال ابن حجر في "النكت" (618/2): «ولا علةٌ له عندي إلاَّ تدليس ابن جريج؛ فإنَّ وُجِدَ عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحَّته في نقدي، والله أعلم».

(5) - "جامع الترمذي" (229/4) عقب الحديث المخرج آنفا.

(6) - زاد المعاد (157/1).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «قد غفلَ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الشَّاذِّ، والمنكِرِ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي اشتراطِ المَخالفَةِ يفتَرِقَانِ فِي أَنَّ الشَّاذَّ رَاوِيهِ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ، والمنكِرُ رَاوِيهِ ضَعِيفٌ» هـ<sup>(1)</sup>.

ثمَّ قَالَ فِي "مُخْتَبَرِهِ"<sup>(2)</sup> "مَوْضِحًا لِذَلِكَ: «فَإِنْ حُولَفَ الرَّاوي بِأَرْجَحٍ؛ فَالرَّاجِحُ المَحفوظُ، ومُقابِلُهُ الشَّاذُّ، وَإِنْ وَقَعَتِ المَخالفَةُ مَعَ الضَّعْفِ؛ فَالرَّاجِحُ المَعْرُوفُ، ومُقابِلُهُ المنكِرُ» هـ .

(1) - "زهة النظر" مع النكت (ص 99) بتصرف.

(2) - نفسه (ص 97-98).

## الإعتبار والمتابعات والتتبع والاهتمام

الاعتبارُ سبْرُكَ الحديث هل شارك راوٍ غيره فيما حمل  
 عن شيخه فإن يكنْ شورك من مُعتَبَرٍ به فتابع وإن  
 شورك شيخه ففوق فكذا وقد يُسمَّى شاهدًا ثم إذا  
 متنَّ بمعناه أتى فالشاهد وما خلا عن كلِّ ذا مفارِدُ

هذه الألفاظُ أمورٌ يتداولها أهلُ الحديثِ بينهم يتعرَّفون بها حالَ الحديثِ هل تفرَّدَ به راويه أم لا؟، وهل هو معروفٌ أم لا؟، وليسَ الاعتبارُ قسيمَ المتابعةِ والشواهدِ، كما توهمه عبارة ابن الصَّلاح<sup>(1)</sup>، بل هو هيئةُ التَّوَصُّلِ إليهما، ومعناه الاختبارُ، وصورته<sup>(2)</sup> : «أن يأتي المُختَبِرُ إلى حديثٍ لبعضِ الرُّوَاةِ فيعتَبِرُه برواياتٍ غيره من الرُّوَاةِ، بسبْرِ طُرُقِ ذلكَ الحديثِ ليعرفَ هل شاركه في ذلكَ الحديثِ راوٍ غيره ممَّن يُعتَبَرُ بحديثه أي: يصلُحُ للاعتبارِ به، أو الاستشهادِ به؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه في "مراتبِ الجرحِ والتَّعْدِيلِ"<sup>(3)</sup>، فرواه عن شيخه أولاً؟، فإن لم يكن فينظر هل تابع أحدٌ شيخَ شيخه؛ فرواه عمَّن روى عنه، وهكذا إلى آخرِ الإسنادِ، وتلكَ المتابعةُ، وتكونُ تامَّةً إن اتَّفَقَا في رجالِ السَّنَدِ كلِّهم، وإن شورك شيخه في روايته له عن شيخه ففوق شيخه إلى آخرِ السَّنَدِ، فهي متابعَةٌ أيضاً لكنَّها قاصِرَةٌ، وكلَّما بعدَ المُتابعِ كانت أقصَرَ، ثمَّ بعدَ فقدِ المتابعِ إذا جاءَ حديثٌ آخرُ في ذلكَ البابِ بمعناه فهو الشَّاهدُ<sup>(4)</sup>، فالجُمهورُ يقولُ: كلَّما جاءَ عن الصَّحَابِيِّ راوي الحديثِ باللفظِ أو بالمعنى؛ فهو تابعٌ، وما جاءَ عن غيره فهو شاهدٌ.

(1) - "النكت" لابن حجر (621/2) وذكر ابن حجر أن عبارة النَّاطِمِ في النَّظْمِ سلمةٌ من الاعتراض.

(2) - ينظر: "علوم الحديث" (82-83) و"التقييد والإيضاح" (95)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/203-204)،

و"نزهة النظر" لابن حجر (100-102)، و"النكت الوافية" للبقاعي (1/477).

(3) - (ص403، و410).

(4) - "نزهة النظر" (ص101-102).

وقال بعض أهل الحديث<sup>(1)</sup>: «التابع: ما كان باللفظ كان من رواية ذلك الصحابي أم لا؟، والشاهد: ما كان بالمعنى كان من روايته أم لا؟».

قال النووي: «وتسمى المتابعة شاهداً، ولا يسمى الشاهد تابعاً»<sup>(2)</sup>.

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «قد يطلق كلٌّ منهما على الآخر، والأمر فيه سهل»<sup>(3)</sup>. وما خلا عن المتابع والشاهد (مفارد). بفتح الميم جمع فرد، ولم أجد هذا الجمع في "القاموس" ولا في "اللسان"، فكأنه مؤلّد هـ. أي: أفراد، وتنقسم بعد ذلك إلى قسمين: الشاذ والمنكر كما سبق هـ.

قال زكرياء الأنصاري: «ومفعول "شارك" في بيت الناظم محذوف كما تقرّر، أو مفعوله راوٍ على لغة من جعل إعراب المنقوص نصباً كإعرابه رفعاً وجرّاً، فالفاعل على القول الأول "راوٍ"، وعلى الثاني غيره»<sup>(4)</sup>.

ومثال الاعتبار: لو روى الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً، فإنه يُنظر فإن شارك الشافعي ثقة آخر في روايته عن مالك إلى آخر السند، فإن وجد؛ فهي المتابعة التامة، وإن لم يشارك الشافعي ثقة لكن شارك مالكا في روايته له عن عبد الله، أو شارك عبد الله في روايته له عن ابن عمر، فإن وجد؛ فتلك المتابعة القاصرة، وإن فقد كل هذا لكن وجد عن صحابي آخر غير ابن عمر حديث يوافق ذلك الحديث في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشاهد هـ.

ومثّل له الناظم في "شرحه"<sup>(5)</sup> تبعاً للنووي في "تقريبه"<sup>(6)</sup>: «بأن يروي حماد بن سلمة مثلاً حديثاً لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيُنظر هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؟، فإن لم يوجد ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة،

(1) - ذكر السخاوي في "فتح المغيث" (22/2): أن الحافظ ابن حجر حكاه عن البيهقي ومن وافقه، ولكنه رجح خلاف ذلك، والله أعلم.

(2) - "تدريب الراوي" (ص120).

(3) - "نزهة النظر" (ص102).

(4) - "فتح الباقي" (203/1).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (206/1).

(6) - "التقريب" (ص120) مع "التدريب".

وإلا فصاحبي غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأئى ذلك وجد علم به أن له أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا» هـ.

قال الناظم في "شرحه" (1)، والسبوطي في "شرح التّقریب" (2): «فمثال ما عُدِمَت فيه المتابعة من هذا الوجه، أي: من وجه يثبت؛ ما رواه الترمذي من رواية حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أراه رفعه: «أحبب حبيبك هوناً ما..» الحديث (3). قال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه» (4)، أي: وجه يثبت، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار (5)، عن ابن سيرين؛ لكن الحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات هـ.

مثاله (لو أخذوا إهابها) فلفظة (الدِّبَاغ) ما أتى بها  
عن عمرو الأ (6) ابن عيينة وقد ثوبع عمرو في الدِّبَاغ فاعتضد  
ثم وجدنا (أيما إهاب) فكان فيه شاهداً في الباب

يعني أن المتابعة القاصرة، والشاهد عند غير الجمهور قد يجتمعان في حديث واحد، وقال: إن مثاله ما رواه مسلم (7)، والنسائي (8) من رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بشاة مطروحة أعطيتها مولاة لميمنة من الصدقة، فقال صلى الله عليه وسلم: ألا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به» هـ، فإنه

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (205/1).

(2) - "تدريب الراوي" (ص120).

(3) - أخرجه الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، برقم 1997، وابن عدي في "الكامل" (454/3)، وابن حبان في "المجروحين" (446/1) من طريق سويد بن عمرو الكلبي، حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين عنه.

وصححه جماعة من الحفاظ كالعراقي في "تخريج الأحياء" (480/1)، والمناوي في "فيض القدير" (176/1)، وتوسع العلامة الألباني في الكلام عنه في "غاية المرام" برقم 472.

(4) - "جامع الترمذي" عقب الحديث المخرج آنفاً.

(5) - هو: الحسن بن دينار وقيل: ابن واصل أبو سعيد البصري التميمي يكنى أبا سعيد، تركه وكيع وابن المبارك، "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (449/3)، و"لسان الميزان" لابن حجر (40/3).

(6) - بنقل كسرة همزة إلا إلى التنوين، ويعبر عنه الأنصاري بالدرج كما تقدم.

(7) - مسلم: كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدِّبَاغ، رقم 363 (45/4-46).

(8) - النسائي: كتاب الفرع والعتيرة، باب جلود الميتة رقم 4238.

لم يذكر فيه أحدٌ من أصحابِ عمرو بن دينارٍ "فدبغوه"، إلا ابنُ عُيينة، لكن تابع شيخه عمرو بن دينارٍ على ذكرِ الدِّبَاغِ؛ أسامةُ بنُ زيدٍ اللَّيْثِيُّ<sup>(1)</sup>؛ رواه الدَّارِقُطِيُّ<sup>(2)</sup> والبيهقي<sup>(3)</sup> من طريقِ ابنِ وهبٍ<sup>(4)</sup>، عن أسامة، عن عطاء، عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَهْلِ شَاةٍ مَاتَتْ: «أَلَا نَزْعْتُمْ إِهَابَهَا فِدَبْغْتُمُوهُ، فانتفعتُمُ بِهِ» هـ .

قال البيهقي: «وهكذا رواه اللَّيْثُ بنُ سعدٍ، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، وكذلك رواه يحيى بن سعيد، عن ابنِ جُرَيْجٍ عن عطاء»<sup>(5)</sup>، فكانت هذه متابعتٌ لروايةِ ابنِ عُيينة، ثم وُجِدَ لها شاهدٌ، وهو ما رواه مسلمٌ<sup>(6)</sup>، وأصحابُ السننِ<sup>(7)</sup> من روايةِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ وعلّةِ الشُّبَّائِيِّ<sup>(8)</sup> المصريِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»؛ لأنَّه بمعنى حديثِ ابنِ عُيينة هـ.

قلت: قد أكثر السيوطي - رحمه الله تعالى - في الجزء الأول من كتابه "الحاوي للفتاوي"<sup>(9)</sup> من شواهد هذا الحديث؛ فراجعهُ إن شئت.

والمتابعةُ المذكورةُ هنا قاصرةٌ لا تامَّةٌ؛ لأنَّها لعمرو بن دينارٍ شيخِ ابنِ عُيينة لا له كما رأيت، وما جعله شاهداً تابعٌ عند الجمهور لا شاهداً؛ لأنَّه عن صحابيٍّ ذلك الحديث؛ كما تقدَّم،

(1) - هو: أسامة بن زيد اللَّيْثِيُّ، أبو زيد المدني، قال ابن حجر: صدوق يهيم، توفي سنة 153هـ، "الكامل" (294/2)، و"تهذيب الكمال" (347/2)، و"التقريب" (76/1).

(2) - "سنن الدارقطني" (40/1)

(3) - "السنن الكبرى" للبيهقي (16/1).

(4) - هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة ثبت حافظ عابد، توفي سنة 197هـ، "الجرح والتعديل" (189/5)، و"تهذيب الكمال" (277/16) "التقريب" (545/1).

(5) - في "السنن الكبرى" (16/1).

(6) - في صحيحه برقم (366).

(7) - رواه: أبو داود: كتاب اللباس، باب في ألبس الميتة، برقم 4123، والترمذي: باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، برقم 1728، والنسائي: كتاب الفرع والعنبرة، باب جلود الميتة، برقم 4241، وابن ماجه: كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، برقم 3609.

(8) - هو: عبد الرحمن بن وعلّة، ويقال: ابن السَّمِيفِغِ بن وعلّة السَّبْئِيِّ المصري، صدوق، "الجرح والتعديل" (296/5)، و"تهذيب الكمال" (478/17)، و"التقريب" (595/1).

(9) - "الحاوي للفتاوي" (13/1 - 14) .

فالمثال الصحيح للمتابعة التامة والقاصرة، والشاهد باللفظ والمعنى، ما مثل به الحافظ ابن حجر، وتبعه زكرياء الأنصاري، والسيوطي<sup>(1)</sup>، وهو ما رواه الشافعي في "الأم"<sup>(2)</sup>: عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشهر تسع وعشرون فلا تروا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» .

فهذا الحديث بهذا اللفظ؛ ظن قوم منهم البيهقي أن الشافعي تفرّد به عن مالك؛ فعُدّه في غرّائه<sup>(3)</sup>؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فأقدروا له»<sup>(4)</sup>؛ لكن رواه البخاري عن القعنبي، عن مالك بلفظ الشافعي<sup>(5)</sup>، فهذه متبعة تامة، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه"<sup>(6)</sup> من رواية عاصم بن محمد<sup>(7)</sup>، عن أبيه محمد بن زيد<sup>(8)</sup>، عن جدّه عبد الله بن عمر بلفظ: «فأكملوا ثلاثين» .

ورواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ: «فأقدروا ثلاثين»<sup>(9)</sup>، فهاتان الروايتان متبعة قاصرة.

(1) - "نزهة النظر" (ص100)، و"فتح الباقي" (208/1)، و"تدريب الراوي" (ص120)

(2) - "الأم" للإمام الشافعي، كتاب الصيام الصغير (3/231)

(3) - "السنن الكبرى" للبيهقي (4/204-206).

(4) - "الموطأ": كتاب الصيام، باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفتور في رمضان (ص167) برقم 630.

(5) - البخاري: كتاب الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الهلال فوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» (2/09).

(6) - "صحيح ابن خزيمة" برقم 1909، (3/202).

(7) - هو: عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني ثقة، "الثقات" (7/256)، و"تهذيب الكمال" (13/542)، و"التقريب" (1/459).

(8) - هو: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي المدني، ثقة، "الثقات" (5/365)، و"تهذيب الكمال" (25/226)، و"التقريب" (2/77).

(9) - أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال... (7/163-164) برقم 1080.

وله شاهدٌ من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ، رواه النَّسَائِيُّ بلفظِ روايةِ ابنِ دينارٍ، عن ابنِ عُمَرَ<sup>(1)</sup>، فهو شاهدٌ باللفظِ، ورواه البخاريُّ من روايةِ مُحَمَّدِ بنِ زيادٍ<sup>(2)</sup>، عن أبي هُرَيْرَةَ بلفظِ: «فإن غُمَّ<sup>(3)</sup> عليكم فأكملوا عدَّةَ شعبانَ ثلاثينَ»<sup>(4)</sup>، وهذا شاهدٌ بالمعنى<sup>(5)</sup>.

(1) - "سنن النسائي": كتاب الصيام، رقم (2124).

(2) - هو: مُحَمَّد بن زياد القُرشي الجُمحي مولاهم، أبو الحارث المدني، مولى عثمان بن مظعون، ثقة ثبت، "الجرح والتعديل" (257/7)، و"تهذيب الكمال" (217/25)، و"التقريب" (76/2).

(3) - ذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (159/4) أن رواية (غمّ) هي للمستملي، وزوي للكشميهني: (أغمي)، ورواية السرخسي: (غمي)، وينظر: "نزهة النظر" له (ص101-102).

(4) - البخاري، كتاب الصيام (09/2).

(5) - "نزهة النظر" (ص101-102)، و"فتح المغيث" (25/2 - 26).

## زيادات الثقة والزيادة

واقبل زيادات الثقات منهم ومن سواهم فعليه المعظم

هذا الفن لطيفٌ تُستحسنُ العنايةُ به، وقد اشتهر بمعرفته إمامُ الأئمةِ ابنُ خزيمة؛ كما أخبر به عنه تلميذه ابنُ حبان<sup>(1)</sup>، وأبو بكرٍ عبدُ الله بنُ محمد بنُ زيادِ النيسابوري<sup>(2)</sup>، قال الحاكم: «كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون»<sup>(3)</sup>، وأبو الوليد حسَّان بنُ محمد القرشي النيسابوري تلميذُ ابنِ شريح<sup>(4)</sup> وغيرهما.

وقد اختلف في زيادة الثقة على أقوال، فذهب المعظم من الفقهاء والمحدثين إلى قبولها مطلقاً من التابعين فمن دونهم، أما الصحابة فلا خلاف في قبولها منهم سواء وقعت ممن رواه أولاً ناقصاً، أم من غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا، وقد ادعى ابن طاهر<sup>(5)</sup> إتفاق أهل الحديث على هذا القول هـ<sup>(6)</sup>.

(وقيل) لا تُقبل مطلقاً لا ممن رواه ناقصاً، ولا من غيره، كما حكاه الخطيب في "الكفاية"<sup>(7)</sup>، وابن الصبَّاح في "العدة"<sup>(8)</sup> عن قوم من أصحاب الحديث، إذ يبعد عادة سماع الجماعة لحديث واحد؛ وذهب زيادة فيه على أكثرهم، أو نسيانها.

(وقيل لا منهم) أي: لا تُقبل ممن رواه ناقصاً ثم رواه بها؛ لأن روايته الحديث أورثت شكاً فيها، إذ الإنسان محبوبٌ على حبِّ اشتهار علمه، وتقبل من غيره من الثقات لانتفاء ذلك فيه.

(1) - كما في كتاب "المجروحين" (87/1).

(2) - هو: عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري، الفقيه الشافعي صاحب التصانيف، توفي سنة 324هـ، "تاريخ بغداد" (120/10-122) و"طبقات الشافعية" للإسنوي (481/2)

(3) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص399).

(4) - هو: حسان بن محمد القرشي الأموي النيسابوري، الفقيه شيخ الشافعية بخرسان، توفي سنة 349هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (226/3)، و"السير" (493/15).

(5) - في كتابه "الانتصار"، كما في "المقنع" لابن الملقن (191/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (211/1 - 212).

(6) - "تدريب الراوي" (ص121).

(7) - "الكفاية" للخطيب (538/2).

(8) - كما نقله الأبناسي في "الشذا الفيح" (195/1).

وقال ابن الصَّبَّاح: «إن ذكرَ أَنَّهُ سَمِعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَبْرَيْنِ فِي مَجْلِسَيْنِ، قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ، وَكَانَا خَبْرَيْنِ يُعْمَلُ بِهِمَا، وَإِنْ عَزَا ذَلِكَ إِلَى مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنْ قَالَ: كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا قُبِلْتُ مِنْهُ، وَإِلَّا وَجِبَ التَّوَقُّفُ فِيهَا» هـ (1).

وقيل: إن كانت مُغَيَّرَةً لِلإِعْرَابِ كَانَ الْخَبْرَانِ مُتَعَارِضَيْنِ، وَإِلَّا قُبِلَتْ حِكَاةُ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ (2)، وَالصَّفْهِيُّ الْهِنْدِيُّ (3) عَنِ الْأَكْثَرِينَ، كَأَنْ يُرَوَى: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً»، ثُمَّ: «فِي أَرْبَعِينَ نِصْفُ شَاةً» (4).

وقيل: إن عَيَّرَتِ الإِعْرَابَ لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا (5).

وقيل: إِذَا أَفَادَتْ حُكْمًا.

وقيل: تُقْبَلُ فِي اللَّفْظِ كَالتَّأَكِيدِ دُونَ الْمَعْنَى.

وقيل: عَيَّرَ ذَلِكَ هـ (6).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "تَوْضِيحِ نُحْبَتِهِ" (7) مَا نَصَّهُ: «وَاشْتَهَرَ عَنِ جَمْعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلُ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ أَلَّا يَكُونَ شَادًا، ثُمَّ يَفْسِرُونَ الشُّدُودَ بِمُخَالَفَةِ التَّقَى مِنْهُ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ الشُّدُودِ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَكَذَا الْحَسَنُ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ - كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبَخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالنَّسَائِيِّ، وَالذَّارِقُطِيِّ، وَغَيْرِهِمْ - اعْتِبَارُ التَّرْجِيحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالزِّيَادَةِ، وَغَيْرِهَا» هـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ.

(1) - عزاه إليه الزركشي في "النكت" (184/2)، والأبناسي في "الشد الفياح" (195/1)، وابن الملقن في "المقنع"

(192/1)، والعراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (213/2).

(2) - ينظر: "الشد الفياح" (195/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (213/2).

(3) - هو: محمد بن عبد الرحيم بن محمد، صفي الدين الهندي الأرموي، الأصولي المتكلم لنظار، الفقيه الشافعي، توفي سنة

715هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (162/9)، و"الدرر الكامنة" (134/4).

(4) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص121)، و"البحر المحي" للزركشي (333/4).

(5) - "الكفاية" للخطيب (538/2)، و"المحصل" للرازي (473/4).

(6) - "الكفاية" للخطيب (538/2)، و"تدريب الراوي" (ص121).

(7) - "نزهة النظر" (ص95-96).

(وقد، قَسَمَهُ) أي: ما انفردَ به التِّقَّةُ مِنَ الزِّيَادَةِ (الشَّيْخُ) ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(1)</sup>، وتبعه النَّوَوِيُّ<sup>(2)</sup>، وابنُ حَجَرٍ<sup>(3)</sup>، والسُّيُوطِيُّ<sup>(4)</sup>، (فَقَالَ) يعني ابنُ الصَّلَاحِ: «قد رأيتُ تقسيمَ ما ينفردُ به التِّقَّةُ عن التِّقَّاتِ، أو عَن ثِقَةٍ أَحْفَظُ مِنْهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامِ الْأَوَّلِ: (ما انفرد) بروايته (دون التِّقَّاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ)، أو خَالَفَ التِّقَّةُ الْأَحْفَظَ (فِيهِ صَـرِيحًا) بحيثُ لا يَمَكُنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (فَهُوَ رَدٌّ) فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: مَرْدُودٌ كَمَا سَبَقَ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ<sup>(5)</sup> (عِنْدَهُمْ) أَي: عِنْدَ الْحَقِيقِينَ، وَمِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ.

(أَوْ لَمْ يُخَالَفْ) الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ الْغَيْرُ أَصْلًا، كَالْحَدِيثِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرَوَايَةِ جَمَلَتِهِ ثِقَةً، وَلَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِمَا رَوَاهُ الْغَيْرُ بِمُخَالَفَةٍ، (فَاقْبَلْنَاهُ) لِأَنَّهُ جَازِمٌ بِمَا رَوَاهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ.

(وَادَّعَى فِيهِ الْحَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ) يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ ادَّعَى الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى قَبُولِهِ<sup>(6)</sup>، وَقَدْ سَبَقَ مِثَالُهُ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ<sup>(7)</sup>، (مُجْمَعًا) عَلَيْهِ مِنْهُمْ، وَهَذَا تَأَكِيدُ لِقَوْلِهِ: الْإِتِّفَاقَ هـ.

أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ تَحْوُ (جُعِلَتْ تربةُ الأرضِ) فَهِيَ فَرْدٌ نُقِلَتْ  
فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ احْتَجَّ بِذَا  
.....

يعني أنَّ القسمَ الثالثَ: زيادةً لفظيةً في حديثٍ لم يدركها سائرُ روايته، وهذه مرتبةٌ بينَ المرتبتينِ، مثاله: ما رواه مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حَرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(8)</sup>، ذَكَرَ

(1) - "علوم الحديث" (ص86).

(2) - "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص122).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (213/1).

(4) - "تدريب الراوي" (122).

(5) - (ص276).

(6) - "الكفاية" للخطيب (538/2-539).

(7) - (ص277) كتفرد عبد الله بن دينار بحديث: (النهي عن بيع الولاء..).

(8) - رواه مالك في "الموطأ": كتاب الزكاة، باب مَكِيلَةَ زَكَاةِ الْفِطْرِ (ص165)، برقم 625.

الترمذي أن مالكا انفرد من بين الثقات بزيادة قوله: «من المسلمين»، وأن عبيد الله بن عمراً، وأيوب، وغيرهما رَوَوْا هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمير بدونها<sup>(1)</sup>.  
وقد ردَّ النووي ثمَّ النَّاطِمُ عَلَى التِّرْمِذِيِّ قَوْلَهُ: «إِنَّ مَالَكًا انْفَرَدَ بِهَا»<sup>(2)</sup>، فَقَالَا:  
«بَل تَابَعَهُ عَلَيْهَا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ»<sup>(3)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"<sup>(4)</sup>، وَالضَّحَّاكُ بْنُ  
عَثْمَانَ<sup>(5)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(6)</sup>، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ<sup>(7)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي "بَيَانِ الْمُشْكَلِ"  
لِلطَّحَاوِيِّ<sup>(8)</sup>، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ<sup>(9)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي "سُنَنِ الدَّارِقُطِيِّ"<sup>(10)</sup>، وَالْمَعْلَى ابْنُ  
إِسْمَاعِيلَ<sup>(11)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي "صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ"<sup>(12)</sup>، وَكَثِيرُ بْنُ فَرَقْدَ<sup>(13)</sup>، وَرَوَيْتُهُ فِي  
"الْمُسْتَدْرَكِ"<sup>(14)</sup>،

- (1) - "جامع الترمذي": كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر برقم (676) بنحوه، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب (ص239).  
(2) - "تدريب الراوي" للسيوطي (ص122).  
(3) - هو: عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر، ثقة، توفي في خلافة المنصور، "الجرح والتعديل" (138/6)، و"تهذيب الكمال" (512/21)، و"التقريب" (727/1).  
(4) - البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر برقم (1503)، (422/1).  
(5) - هو: الضحَّاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي، أبو عثمان المدني القُرشي، صدوق يهيم، "الثقات" (482/6)، و"تهذيب الكمال" (272/13)، و"التقريب" (443/1).  
(6) - مسلم: كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير برقم (9843) (53/7).  
(7) - هو: يونس بن يزيد بن أبي التَّجَادِ الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أنَّ في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، توفي سنة 159هـ، "الجرح والتعديل" (247/9)، و"تهذيب الكمال" (551/32)، و"التقريب" (350/2).  
(8) - "شرح مشكل الآثار" للطَّحَاوِيِّ (45/9).  
(9) - هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو عبد الرحمن المدني، ضعيف عابد، توفي سنة 171هـ، "تهذيب الكمال" (327/15)، و"التقريب" (516/1).  
(10) - "سنن الدارقطني": كتاب زكاة الفطر (140/2).  
(11) - هو: المعلى بن إسماعيل الحمصي، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ليس بمحدثه بأس، صالح الحديث، لم يرو عنه غير أخطاء، "الجرح والتعديل" (332/8)، و"الثقات" لابن حبان (493/7).  
(12) - "صحيح ابن حبان": باب صدقة الفطر برقم (3304) (96/8).  
(13) - هو: كثير بن فرقد المدني ثم المصري، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: (ثقة، من السابعة)، "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (494/2)، و"التقريب" (39/2).  
(14) - "المستدرک" (410/1)، ولكن ذكر محقق الكتاب أن الحديث سقاه من "المستدرک"، ونسبه إليه الزيلعي في "نصب الراية" (416/2)، والذي وقفت عليه هو أنه من رواية عبيد الله بن عمير العمري، والله أعلم.

و"سنن الدارقطني" (1) « (2).

ومثاله أيضاً: حديث حذيفة بن اليمان: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» (3)؛  
تفرد سعد ابن طارق أبو مالك الأشجعي (4)، عن ربيعي بن خراش (5)، عن حذيفة بزيادة:  
«وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا لَنَا طَهْرًا» (6)، وسائر الرواة لم يذكرُوا ذلك، والحديث رواه مسلم،  
والنسائي (7) من طريق الأشجعي.

قال ابن الصلاح: «فهذا يشبه القسم الأول المردود من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما  
رواه المنفرد "المردود" (8) بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع من المخالفة يختلف  
به الحكم، ويشبه الثاني المقبول من حيث إنه لا منافاة بينهما» (9).

قال النووي في "التقريب" (10): «والصحيح قبول هذا الأخير».

ولذلك احتج الإمامان الشافعي، وأحمد وغيرهما من الأئمة باللفظ الزائد؛ حيث خصا زكاة  
الفطر بالمسلم (11)، والتميم بالتراب (12).

(1) - "سنن الدارقطني": كتاب زكاة الفطر (140/2).

(2) - "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص 98)، و"تدريب الراوي" (ص 122).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب التيمم (108/1)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة (6/5) عن جابر بن عبد الله  
رضي الله عنهما.

(4) - هو: سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، وثقه ابن معين وابن حبان، توفي في حدود الأربعين ومائة، "تاريخ ابن معين"  
(191/2)، و"الثقات" لابن حبان (294/4)، و"التقريب" (344/1).

(5) - هو: ربيعي بن خراش، وقيل: خراش بالحاء، أبو مريم العبيسي الكوفي، ثقة عابد مخضرم، توفي سنة مائة، "الجرح  
والتعديل" (509/3)، و"تهذيب الكمال" (54/9)، و"التقريب" (292/1).

(6) - "صحيح مسلم" برقم (522) (5/6-7).

(7) - "السنن الكبرى" (15/5).

(8) - كلمة "المردود" لا معنى لها هنا، ولا توجد في كلام ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 87)، والظاهر أن الشارح  
نقل عن ابن الصلاح بواسطة "تدريب الراوي" كما هي عادته، والله أعلم.

(9) - "علوم الحديث" (ص 87) ممزوجا بكلام النووي كما في "التدريب" (ص 122).

(10) - "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص 122).

(11) - "المجموع شرح المهذب" للنووي (104/6)، و"المغني" لابن قدامة (283/4).

(12) - "المجموع شرح المهذب" للنووي (213/2)، و"المغني" لابن قدامة (324/1).

(والوصول والإرسال) في تعارضهما (من ذا) أي: من باب زيادات الثقات، وقد سبق ترجيح كلٍ منهما<sup>(1)</sup>، (أخذاً، لكن) بالنون المشددة (في الإرسال) فقد (جرحاً فاقْتَضَى، تقديمه) يعني: أن الوصول وإن كان زيادة ثقة، فإنَّ في الإرسال نوعٌ قدح في الحديث، فترجيحُه وتقديمُه عند الأكثرين كما عزاهُ لهم الخطيبُ كما تقدّم<sup>(2)</sup> من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

.....وَرُدُّ أَنْ مَقْتَضَى

هذا قبول الوصول إذ فيه وفي الجرح علمٌ زائدٌ للمقتضي.

يعني: أن تقديم الإرسال على الوصول مردودٌ، لأنَّ مقتضى ما علل به تقديمه، وهو زيادة علم عند ذويه؛ يقتضي أيضاً تقديم الوصول لما فيه من زيادة العلم، فتعارضاً .  
قال السخاوي تبعاً لجماعة: «والحقُّ أنَّ الزيادة مع الوصل، وأنَّ الإرسال نقدٌ في الحفظ»<sup>(3)</sup>.

وقد حكى الخطيب<sup>(4)</sup> هنا عن الجمهور من الفقهاء، والمحدثين قبول الزيادة مع أن الوصول زيادة ثقة، وحكاه عن الأكثرين، كما تقدّم ترجيح الإرسال، فالله أعلم.  
والجواب عن الخطيب أنه إنما عني بالأكثرين هناك من أهل الحديث خاصة، وأمّا هنا فعني بالجمهور من الفقهاء، والمحدثين، فالأكثرية بالنظر إلى المجموع<sup>(5)</sup>.

(1) - (ص 259 . 260).

(2) - (ص 260) .

(3) - "فتح المغيـث" (37/2).

(4) - "الكفاية" (499/2)، و"علوم الحديث" (ص 17).

(5) - هذا الجواب مأخوذ من كلام السخاوي في "فتح المغيـث" (37/2).

## الفرد

الفردُ قسَمَانِ ففردٌ مُطلقاً وحكمُهُ عندَ الشُّدُوذِ سَبَقاً  
 قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «تقدّم مقصوده في الأبواب التي قبله» .  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لكنْ أفردته بترجمة، كما أفرده الحاكم<sup>(2)</sup>»، ولما بقي منه<sup>(3)</sup>.  
 قَالَ النَّاطِمُ: (الفردُ قسَمَانِ) فقسّم (فردٌ مُطلقاً) وهو: ما ينفرد به راوٍ واحدٌ عن جميع  
 الرُّوَاةِ، وقد سبق حكمه، ومثاله في نوع الشاذِّ<sup>(4)</sup>.

والفردُ بالنسبة ما قيّدته بثقةٍ أو بلدٍ ذكرته  
 يعني أنّ القسمَ الثاني: الفردُ النَّسَبِيُّ لنسبته إلى جهةٍ خاصّةٍ، كتقييدِ الفرديةِ بثقةٍ، أو ببلدٍ معيّنٍ  
 (ذكرته) كمكة، والبصرة، والكوفة، والشّام، وستأتي إن شاء الله تعالى أمثلتها.  
 أو عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ بَكْرِ الْأَلَّا<sup>(5)</sup> وَاِئِلٍ  
 لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً الْأَلَّا<sup>(6)</sup> ضَمْرُهُ .....

يعني أنّ من أنواع الفردِ النَّسَبِيِّ انفرادُ راويه بأن لم يروه عن فلانٍ إلّا هو، وإن كان مروياً من  
 وجوهٍ عن غيره، ومثاله: ما رواه الأربعة من طريقِ سفيان بن عُيينة، عن وائل بن داود التيمي<sup>(7)</sup>،

(1) - "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص123).

(2) - "علوم الحديث" (ص88)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص317).

(3) - يعني من بعض أنواعه.

(4) - (ص275).

(5) - الأصل في (إلا) أن تكون همزة قطع، لكنّه أدرجها لكي يستقيم الوزن، وينظر: "فتح الباقي" (218/1).

(6) - نفس الكلام السابق، وينظر: "فتح الباقي" (219/1).

(7) - هو: وائل بن داود التيمي، أبو بكر الكوفي، وثقة أحمد، "الجرح والتعديل" (43/9)، و"تهذيب الكمال"

(420/30) و"التقريب" (281/2).

عن ابنه بكر<sup>(1)</sup>، عن الزُّهريِّ عن أنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بَسْـوَيْقٍ وَقَمْرٍ»<sup>(2)</sup>.

قال الحافظُ أبو الفضلِ بُنِ طاهرٍ في "أطرافه على غرائب الدَّارِقُطِيِّ": «تفرَّدَ به وائلٌ عن ابنه بكرٍ، ولم يروه عنه غيرُ سُفيانٍ»<sup>(3)</sup>.

ولذا قال التِّرْمِذِيُّ: «إِنَّهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ»<sup>(4)</sup>.

ولا يلزمُ من تفرُّدِ وائلٍ به عن ابنه بكرٍ تفرُّدُه به مُطلقًا، فقد ذكر الدَّارِقُطِيُّ في "العلل": «أَنَّه رواه مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ التَّوْزِي<sup>(5)</sup>، عن ابنِ عِيْنَةَ، عن زيادِ بنِ سعدٍ، عن الزُّهريِّ، ولم يُتَابِعْ عليه، والمُحْفُوظُ عن ابنِ عِيْنَةَ عن وائلٍ عن ابنه، ورواه جماعةٌ عن ابنِ عِيْنَةَ، عن الزُّهريِّ بغيرِ واسطةٍ»<sup>(6)</sup>.

ومثالُ تقييدِ الانفرادِ بالثِّقَّةِ: ما رواه مسلمٌ والأربعةُ من حديثِ ضَمْرَةَ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ المازنيِّ<sup>(7)</sup>، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيِ واقِدٍ

(1) - هو: بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي، صدوق، توفي قديماً فروى عنه أبوه، "الجرح والتعديل" (393/2)، و"تهذيب الكمال" (230/4)، و"التقريب" (136/1).

(2) - رواه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة عند النكاح برقم (3744)، والترمذي: باب النكاح، باب ما جاء في الوليمة برقم (1095)، والنسائي في "الكبرى" برقم (6600) (145/5)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الوليمة رقم (1909)، وأخرج البخاري في "صحيحه": كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة (517/3): «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَقَتَهَا، وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ».

(3) - "أطراف الغرائب" لابن طاهر (176/2) حديث رقم (1057).

(4) - "سنن الترمذي" عقب الحديث المخرج آنفاً.

(5) - هو: محمد بن الصلت البصري، أبو يعلى التَّوْزِي، صدوق بهم، مات سنة 228هـ، "الجرح والتعديل" (289/7)، و"تهذيب الكمال" (400/25) "التقريب" (89/2).

(6) - ينظر: "العلل" للدَّارِقُطِيِّ (172/12)، و"تحفة الأشراف" (377/1)، حديث رقم 1482، وفيه: «وكان سُفيان يَدْلِسُ، فَرَبَّمَا لَمْ يَذْكَرْ "وَأَيْلًا" وَرَبَّمَا ذَكَرَهُ».

(7) - هو: ضَمْرَةَ بنِ سعيدِ بنِ أبي حنَّةِ المازنيِّ الأنصاريِّ المدني، ثقة، "الجرح والتعديل" (466/4)، و"تهذيب الكمال" (321/13)، و"التقريب" (445/1).

الليثي<sup>(1)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ بِ﴿قَف﴾،  
و﴿بِقَرَبَتِ السَّاعَةِ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾»<sup>(2)</sup>، لم يروه أحدٌ من الثقات غير ضمرة، وقد رواه الدارقطني  
من رواية ابن لهيعة<sup>(3)</sup>، عن خالد بن يزيد<sup>(4)</sup>، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة، لكن ابن  
لهيعة ضعفه الجمهور لاحتراق كتبه.

قال الذهبي: «يُروى حديثه في المتابعات، ولا يُحتجُّ به» هـ<sup>(5)</sup>.

..... لم يرو هذا غير أهل البصرة.

يعني أن من أنواع الفرد ما تفرّد به أهل بلد، ومثاله: ما رواه أبو داود، عن أبي الوليد  
الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن أبي نُضرة<sup>(6)</sup>، عن أبي سعيد الخدري قال: «أمرنا  
رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَمَا تيسَّر»<sup>(7)</sup>، لم يرو هذا  
الحديث غير أهل البصرة.

قال الحاكم: «إِنَّهُمْ تَفَرَّدُوا بِذِكْرِ الْأَمْرِ فِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْنَادِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَشْرِكْهُمْ فِي هَذَا اللَّفْظِ  
سِوَاهُمْ»<sup>(8)</sup>.

(1) - هو: الحارث بن مالك، وقيل: الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث بن أسيد بن جابر، أبو واقد الليثي،  
مشهور بكنيته، صحابي جليل، قيل: إنّه شهد بدرًا، توفي بمكة سنة 68هـ، "الاستيعاب" (4/1774)، و"الإصابة"  
(455/7).

(2) - أخرجه مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين رقم (891)، (6/162).

(3) - هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان الحضرمي، أبو عبد الرحمن القاضي، صدوق يهيم، من السابعة، خلط بعد  
احتراق كتبه، توفي سنة 174هـ، "طبقات ابن سعد" (7/516)، و"الكاشف" (2/122)، و"التقريب" (1/526).

(4) - هو: خالد بن يزيد الجمحي، أبو عبد الرحيم المصري، مولى ابن الصبيغ، ثقة فقيه، من السادسة، توفي سنة  
139هـ، "تاريخ ابن معين" (2/146)، و"تهذيب الكمال" (8/208)، و"التقريب" (1/265).

(5) - "السير" (8/14) بمعناه.

(6) - هو: المنذر بن مالك بن قطعة، أبو نضرة العبدي ثم العوفي البصري، والعمقة بطن من عبد قيس، ثقة، توفي سنة  
108 أو 109هـ، "طبقات ابن سعد" (7/208)، و"تهذيب الكمال" (28/508)، و"التقريب" (2/213).

(7) - رواه أبو داود في "سننه": كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب برقم (818).

(8) - "معرفة علوم الحديث" (ص319).

وكذا ما رواه مسلم<sup>(1)</sup> وأبو داود<sup>(2)</sup> والترمذي<sup>(3)</sup> من حديث عبد الله بن زيد<sup>(4)</sup> في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم: «ومسح رأسه بماء غير فضل يده»، فإن الحاكم أيضًا قال: «هذه سنة غريبة تفرّد بها أهل مصر، ولم يشاركهم فيها أحد»<sup>(5)</sup>.

وكذا ما رواه مسلم أيضًا من حديث الضحاك بن عثمان، عن أبي النضر<sup>(6)</sup>، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: «والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل وأخيه»<sup>(7)</sup>.

فإن الحاكم قال أيضًا: «تفرّد به أهل المدينة»<sup>(8)</sup>.

وكذا ما رواه الإمام أحمد من حديث إسماعيل بن عبد الملك<sup>(9)</sup> المكي عن عبد الله بن أبي مليكة<sup>(10)</sup>، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من عندها، فقالت يا رسول الله: خرجت من عندي وأنت طيب النفس، ثم رجعت إليّ حزينًا، فقال: «إني دخلت الكعبة، وووددت أني لم أكن دخلتها (إني أخاف)<sup>(11)</sup> أن أكون أتعبت أمي»<sup>(12)</sup>.

(1) - أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب آخر في صفة الوضوء (107/3)، برقم (236).

(2) - رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (120).

(3) - رواه الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً، برقم (35).

(4) - هو: عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب، الأنصاري المازني، أبو محمد صحابي شهير، توفي بالحرّة سنة 63 هـ، الاستيعاب (913/3)، و"الإصابة" (98/4)، و"تهذيب الكمال" (538/14).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (320).

(6) - هو: سالم بن أبي أمية، أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله التيمي المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل، مات سنة 129 هـ، تاريخ ابن معين (186/2)، و"تهذيب الكمال" (127/10) و"التقريب" (334/1).

(7) - رواه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز في المسجد، برقم (973)، (36/6).

(8) - "معرفة علوم الحديث" (ص319).

(9) - هو: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الضمير الأسدي، أبو عبد الملك المكي، صدوق كثير الوهم، "تاريخ ابن معين" (36/2)، و"تهذيب الكمال" (141/3)، و"التقريب" (97/1).

(10) - هو: عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة - بالتصغير - ابن عبد الله بن جدعان، التيمي المدني، ثقة فقيه، توفي سنة 117 هـ، "تهذيب الكمال" (256/15)، و"التقريب" (511/1).

(11) - جميع من خرّج الحديث ذكر هذه الزيادة، والسياق لا يستقيم إلّا بها، والظاهر أن الشّارح لم يذكرها؛ لأنّه نقل الحديث بواسطة السيوطي من "التدريب" (ص124) كما هي عادته، والله أعلم.

(12) - الحديث أخرجه: أحمد في "مسنده" برقم (25056) (504/41)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في دخول الكعبة، برقم 2029، والترمذي: كتاب الحج، باب ماجاء في دخول الكعبة، برقم 873، وابن ماجه: كتاب المناسك، =

قال الحاكم أيضاً: «تفرّد به أهل مكة»<sup>(1)</sup>.

فإن يريدوا واحداً من أهلها تجوّزاً فاجعله من أوليها  
يعني: أنه إن يرد القائلون بقولهم: انفرد به أهل البصرة، أو: هو من أفراد البصريين، ونحو ذلك  
واحداً فقط من أهل البصرة انفرد به تجوّزاً في الإضافة؛ كما يُضاف فعل واحد من قبيلة إليها  
مجازاً، فاجعله من أول الصور المذكورة في الباب، وهو الفرد المطلق، مثاله ما تقدّم في نوع  
"المنكر"<sup>(2)</sup> من رواية أبي زكري، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: «كلوا  
البلح بالتمر» الحديث.

قال الحاكم: «هو من أفراد البصريين عن المدتيين؛ انفرد به أبو زكري، عن هشام بن  
عروة»<sup>(3)</sup>.

فجعله من أفراد البصريين، وأراد به واحداً منهم<sup>(4)</sup> هـ.

وليس في أفراد النسبية ضعف لها من هذه الحيثية  
يعني: أنه ليس في أقسام الفرد المقيد بنسبة إلى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعه؛ من  
حيث كونه فرداً إلا إذا انضم إليه ما يقتضيه.

لكن إذا قيّد ذلك بالتّقه فحكمه يقرب ممّا أطلقه  
يعني: أن بعض الحفاظ إذا قيّد ذلك التّفرد بالتّقه؛ كقوله: لم يروه ثقة إلا فلان، فإن حكمه  
قريب من حكم الفرد المطلق، لأن رواية غير التّقه كلا رواية، إلا أن يكون قد بلغ رتبة من يُعتبر  
بحدّيته، فلهدا قيل: "يقرب"، ولم يجعل حكمه حكم الفرد المطلق من كل وجه<sup>(5)</sup> هـ.

= باب دخول الكعبة، برقم 3064، والبيهقي في "الكبرى" (159/5)، وابن خزيمة في "صحيحه" (333/4)، والحاكم  
في "المستدرک" (479/1) كلهم من طريق إسماعيل بن عبد الملك، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها  
به، وصحّحه الترمذي والحاكم، وضعّفه بعضهم لتفرد إسماعيل بن عبد الملك به، فهو صدوق كثير الوهم، وليس هو بحجة  
فيما يتفرد به، "الكامل" لابن عدي (54/2)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني برقم 3346.

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص322).

(2) - (ص279).

(3) - "معرفة علوم الحديث" (ص329).

(4) - "النكت الوفية" للبقاعي (491/1).

(5) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي (223/1 - 224).

## المَعْلَى

وسمّ ما بعلةٍ مشْمُولٌ معللاً ولا تُقْل مَعْلُولٌ

أمر الناظم رحمه الله تعالى - كلٌّ من خاطبه أن يسمّى الحديث الذي شملته علةٌ من علل الحديث معللاً، ولا يسميه معلولاً؛ لأنه من عله بالشراب إذا سقاه مرّةً بعد أخرى، قال كعب بن زهير - رضي الله عنه -:

كأنه منهلٌ بالراح معلولٌ<sup>(1)</sup>.

لا ممّا نحن فيه، وإن وقعت في عبارة كثيرٍ من أئمّة الحديث؛ كالبخاري<sup>(2)</sup>، والترمذي<sup>(3)</sup>، والحاكم<sup>(4)</sup>، وابن عديّ، وأبي يعلى الخليلي<sup>(5)</sup>، والدارقطني<sup>(6)</sup>.  
قال ابن الصّلاح: «وذلك مردّولٌ عند أهل العربية» هـ<sup>(7)</sup>.  
وقال التّوّي في "التّقریب": «هُوَ لِحْنٌ» هـ<sup>(8)</sup>.

قال شارحه السّيوطي: «لأنّ اسمَ المفعول من أعلّ الرّباعي لا يأتي على مفعولٍ» هـ<sup>(9)</sup>.  
قال الناظم: «والأجودُ في تسميته المَعْل من تسميته معللاً، وكذلك هو في عبارة بعضهم، وأكثر عباراتهم في الفعل منه يقولون: أعلّه فلانٌ بكذا، وقياسه مُعلٌّ، وهو المعروف في اللّغة» هـ<sup>(10)</sup>.

- 
- (1) - هذا الشطر من بيت صدره: "تجلوا عوارضَ ذي ظلم إذا ابتسمت" من قصيدة كعب المشهورة التي مطلعها "بانت سعاد"، ينظر: "ديوانه" (ص61)، و"شرح بانت سعاد" لابن هشام (ص113).  
(2) - نقله عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص362)، و"هدى الساري" لابن حجر (ص682).  
(3) - "سنن الترمذي": كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين، بعد حديث رقم 97.  
(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص367).  
(5) - "الإرشاد" (1/157).  
(6) - "الإلزامات والتتبع" للدارقطني (ص120).  
(7) - "علوم الحديث" (ص89).  
(8) - "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص124).  
(9) - "تدريب الراوي" (ص124).  
(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (1/225).

قال زكرياء الأنصاري: «والمعلل لا جودة فيه، فإنه لا يجوز أصلاً إلا بتجويز؛ لأنه ليس من هذا الباب، بل من باب التعلل الذي هو الشاغل والتلهي، ومنه تعليل الصبي بالطعام» هـ (1).

قوله: (لا جودة فيه) ينكر على الناظم تعبيره بالأجود؛ لما تفيده صيغة التفضيل من المشاركة في الجودة هـ.

قال الحافظ بن حجر: «أمّا معلول فموجود، وهو أولى؛ لأنه وقع في عبارات أهل الفري مع ثبوته في اللغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ» هـ (2).

قلت: ولهذا استعمله الحافظ نفسه، فقد سمي كتابه "الزهر المطول في معرفة المعلول" هـ.

قال طاهر ابن صالح الجزائري في كتابه "توجيه النظر" (3) ما نصه: «والصواب أنه يجوز أن يقال علته، فهو معلول من العلة إلا أنه قليل، ومن نقل ذلك الجوهر في "صحاحه" (4)، وابن القوطية (5)، في "أفعاله" (6)، وفطرب (7) في كتاب "فعلت" وأفعلت" (8) هـ كلامه بلفظه.

وقال زكرياء الأنصاري: «لكن الأعراف أن فعله ثلاثي مزيد، فالأجود المعل كما قاله الناظم» هـ (9).

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وحفاء أثرت

(1) - "فتح الباقي" (225/1).

(2) - "النكت الوفية" للبقاعي (499/1) بتصرف.

(3) - "توجيه النظر" (599/2).

(4) - "الصحاح" للجوهري (1773/4) مادة "ع ل ل".

(5) - هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن مزاحم الأندلسي، أبو بكر، المعروف بابن القوطية، برع في علوم اللغة مع مشاركته في الفقه والحديث، توفي سنة 367 هـ، "تاريخ ابن الفرضي" (102/2)، و"ترتيب المدارك" لعباس (296/6).

(6) - "الأفعال" لابن القوطية (ص17).

(7) - هو: محمد بن المستنير النحوي اللغوي المعروف بفطرب، أبو علي، له تصانيف كثيرة منها: المثلث، النوادر، الأضداد، وغيرها، متهم في رأيه وروايته كما قال الأزهري، توفي سنة 206، "تهذيب اللغة" للأزهري (30/1)، و"تاريخ بغداد" (69/12)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (242/1).

(8) - لم أهدئ إليهما.

(9) - "فتح الباقي" (226/1).

يعني: أَنَّ الْعَلَّةَ الْحَفِيَّةَ الَّتِي شَمَلَتْ الْحَدِيثَ فَسَمَّيْتُهُ مُعَلًّا (عِبَارَةٌ عَنِ أَسْبَابِ) جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ لُغَةٌ: «مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ» (1).

وإصطلاحًا: «ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم» (2).

طَرَّتْ أَي: تَجَدَّدَتْ، وَحُذِفَتْ هَمْزُهَا تَخْفِيفًا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ وَأَوَمَّتْ إِلَيْهِ بِالْغُيُوبِ الْأَصَابِعُ (3).

أَي: أَوَمَّاتٌ.

وَفِي تِلْكَ الْأَسْبَابِ غُمُوضٌ (أَثَرَتْ) أَي: قَدَحَتْ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ هـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "النُّزْهَةِ" (4): «المعلُّ من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمثون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن، كـعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبان، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي، والدارقطني».

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (5): «قَالَ الْحَاكِمُ: وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهِ لَيْسَ لِلجَّحْرِ فِيهَا مَدْخَلٌ، وَالْحَجَّةُ فِي التَّعْلِيلِ عِنْدَنَا بِالْحِفْظِ وَالْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ لَا غَيْرٍ» (6).

(1) - "القاموس المحيط"، مادة (س ب ب)، (ص 89).

(2) - "شرح تنقيح الفصول" للقرافي (1/385)، وأضاف فيه قيده آخر وهو: "لذاته" قال: «فإن هذه الأسباب كلها بالنظر لذاتها إذا قطعنا النظر عن كونها لها شروط أو أبدال، أو موانع، لزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم...»، ينظر: "البحر المحيط" للزركشي (1/306)، "شرح الكوكب المنير" لابن النجار (1/445).

(3) - هذا البيت لم يعرف قائله، أنشده الأخفش في كتابه "القوافي" (ص 15)، وينظر: "لسان العرب" (1/201) مادة "وم أ".

وقوله: "أومت" أصله "أومأت" فحذفت الهمزة تخفيفًا.

(4) - "نزهة النظر" مع النكت (ص 123).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 125).

(6) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 359-360).

وقال ابن مهدي: «لأن أعرَفَ عِلَّةَ حَدِيثِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي» (1).

قال ابن الصَّلاح: «فالحديثُ المعلَّلُ: ما أُطْلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ مَعَ ظُهُورِ السَّلَامَةِ» (2).

ولهذا يصعبُ حتَّى على النَّاقِدِ البَصِيرِ التَّعْبِيرُ عَنِ هَذِهِ الْعِلَّةِ (3).

تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالتَّفَرُّدِ مَعَ قَرَائِنِ تُضْمُّ يَهْتَدِي

جَهْدُهَا إِلَى إِطْلَاعِهِ عَلَى تَصْوِيبِ إِرسَالِ لَمَّا قَدْ وُصِّلَا

أَوْ وَقَفَ مَا يُرْفَعُ أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ أَوْ وَهَمٍ وَاهِمٍ حَصَلَ

وَتُدْرِكُ تِلْكَ الْعِلَّةُ بِمُخَالَفَةِ رَاوِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ لِمَنْ هُوَ أَحْفَظُ، وَأَضْبَطُ مِنْهُ، أَوْ أَكْثَرُ عَدَدًا،

وَبتَفَرُّدِهِ بِهِ بَأَنَّ لَمْ يَتَابَعَ عَلَيْهِ، مَعَ قَرَائِنِ تَنْضُمُ إِلَى ذَلِكَ يَهْتَدِي بِهَا الْجَهْدُ أَيُّ: الْعَارِفُ بِهَذَا

الشَّانِ، وَسَبِيلُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَ الْحَدِيثِ مِنَ الْجَوَامِعِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَاجِمِ.

قال عليُّ بنُ المديني: «البابُ إذا لم يُجْمَعِ طَرَفُهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْؤُهُ» (4).

مَعَ سَبْرِ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ مُعْتَبَرًا مَكَانَتَهُمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَالِإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ؛ حِينَئِذٍ تَرشُدُهُ تِلْكَ

القَرَائِنِ عَلَى تَصْوِيبِ إِرسَالِ فِيْمَا وُصِّلَ، أَوْ وَقَفَ فِيْمَا رُفِعَ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ

حُصُولِ وَهَمٍ وَاهِمٍ بغيرِ مَا ذُكِرَ؛ كإِبْدَالِ رَاوٍ ضَعِيفٍ بِثِقَةٍ (5).

ظَنَّ فَاَمْضَى أَوْ وَقَفَ (6) فَأَحْجَمَا مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ سَلِمَا

(1) - "العلل" لابن أبي حاتم (387/1)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص359)، ورواه الخطيب في "الجامع" (191/2) بلفظ: «أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أُسْتَفِيدَ عَشْرَةَ أَحَادِيثٍ».

(2) - "علوم الحديث" (ص90).

(3) - كما قال ابن مهدي: «معرفة علة الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا؟ لم تكن له

حجة»، أخرجه عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص360)، والخطيب في "الجامع" (255/2).

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع" (212/2).

(5) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (227/1)، و"فتح المغيب" (49/2)، و"تدريب الراوي" (ص126).

(6) - هنا أُدْغِمَتِ الْفَاءُ فِي فَاءِ (فَأَحْجَمَا) كَمَا أُثْبِتُهَا الشَّارِحُ لِكَيْ يَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ صَوْتِيَا، وَيَنْظَرُ: "فتح الباقي" (227/1).

يعني: أن العارف إذا فعل ما ذكر فإنه حينئذ يغلب على ظنه قوة ما وقف عليه من ذلك؛ فأقصى الحكم بما ظنه من عدم قبول الحديث، أو تردد بحيث (وقف) بإدغام فائه في فاء "فأحجمًا" عن الحكم بقبوله، أو رده احتياطًا، مع كون الحديث المعلى ظاهره السلامة من العليل. فـ "أن" في قوله: (أن سلماً) مصدرية تأول مع صلتها بالمصدر في محل رفع على الخبرية لقوله: (ظاهره) (1).

وهي تحيئ غالبًا في السندِ      تقدح في المتن بقطع مسندِ  
أو وقف مرفوع وقد لا يقدح (2)      ك(البيعان بالخيار) صرحوا  
بوهم يعلى بن عبيد أبدلاً      عمراً بعبد الله حين نقلاً

يعني: أن السعلة الخفية القادحة أكثر ما تكون في الإسناد، وربما وقعت في المتن، فإن كانت في السند غير المتعدد قدحت فيه، وفي المتن كالتعليق بالإرسال، والوقف إن لم يقو الا تصال والرفع، وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحًا، كحديث يعلى بن عبيد الطنافسي (3) أحد رجال الصحيح، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا: «البيعان بالخيار» الحديث (4)، غلط يعلى على الثوري في قوله: "عمرو بن دينار"، إنما هو: "عبد الله بن دينار"؛ هكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري؛ كأبي نعيم الفضل بن دكين (5)، ومحمد بن يوسف الفريابي (6)، ومحمد

(1) - يعني: ظاهره السلامة، والجملة في موضع نصب خبراً لـ "كونه"، "فتح المغيث" (50/2)

(2) - في نسخة الدكتور عبد الكريم الخضير: "تقدح" بالتاء، "فتح المغيث" (3/2)، وجاء في "فتح الباقي" (230/1) كما أثبتته الشارح هنا، والمعنى واحد.

(3) - هو: يعلى بن عبيد بن أبي أمية الإيادي الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، توفي سنة 209هـ، "طبقات ابن سعد" (397/6)، و"تهذيب الكمال" (389/32) و"التقريب" (341/2).

(4) - رواية عمرو بن دينار أخرجه النسائي: كتاب البيوع، باب ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار في لفظ الحديث (250/7)، برقم 4477، عن محمد بن سفيان عنه، وفي "السنن الكبرى" له (9/4)، رواه عن عبد الله بن دينار، فالظاهر أن رواية محمد بن سفيان عن عمرو بن دينار غلط، والله أعلم.

(5) - أخرجه البيهقي في "الكبرى" (269/5).

(6) - أخرجه عنه أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا كان البائع بالخيار؛ هل يجوز البيع؟ (64/2)، رقم (2113)، ومحمد بن يوسف هو: ابن واقد بن عثمان الضبي، أبو عبد الله الفريابي، ثقة فاضل، أخطأ في شيء من حديث سفيان، وثقه ابن معين وغيره، توفي سنة 212هـ، "تاريخ ابن معين" (543/2)، و"تهذيب الكمال" (52/27)، و"التقريب" (149/2).

بن يزيد<sup>(1)</sup>، وعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مُوسَى العَبْسِيِّ<sup>(2)</sup>، وغيرهم<sup>(3)</sup>.  
وهكذا رواه عن عبد الله بن دينار: شعبه، وابن عيينة، ويزيد بن عبد الله بن الهاد<sup>(4)</sup>، ومالك  
من رواية ابن وهب عنه، وهو مشهور<sup>(5)</sup> لمالك<sup>(5)</sup> وغيره عن نافع، عن ابن عمر ه<sup>(6)</sup>.  
قال ابن الصلاح: «وعَمَرُوْا وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَا دِينَارٍ كِلَاهُمَا ثِقَةٌ، فَلِهَذَا لَمْ يَقْدَحْ الخَلْفُ فِيهِمَا فِي  
الْمَتَنِ» ه<sup>(7)</sup>.

ومثال العلة في الحديث: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسمع ممن روى  
عنه، ما رواه الترمذي<sup>(8)</sup>، وابن حبان<sup>(9)</sup>، والحاكم<sup>(10)</sup> وصححه، والنسائي في "اليوم والليلة"<sup>(11)</sup>،  
والطبراني في "الدعاء"<sup>(12)</sup>؛ كلهم من رواية حجاج بن محمد<sup>(13)</sup>، عن ابن جريج، عن

(1) - أخرجه النسائي في "الكبرى"، برقم (6069) (9/4)، ومحمد بن يزيد هو القرشي الحراني، صدوق له أوهام، وثقه ابن  
معين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، توفي سنة 193هـ، "تاريخ ابن معين" (544/2)، و"الثقات" (186/9)، و"تهذيب  
الكمال" (343/27).

(2) - هو: عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مُوسَى بنِ أَبِي المختار، بإذام العبسي، أبو محمد الكوفي، كان يتشيع، توفي سنة 213هـ، "طبقات  
ابن سعد" (400/6)، و"تهذيب الكمال" (164/19)، و"التقريب" (640/1).

(3) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (231/1)، و"فتح المغيث" (55/2).  
(4) - "السنن الكبرى" للنسائي (9/4)، وابن الهاد هو: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني،

ثقة، مكثر، من الخامسة، توفي سنة 139هـ، "تهذيب الكمال" (169/32) و"التقريب" (326/2).  
(5) - "الموطأ"، كتاب البيوع، باب بيع الخيار (ص373)، برقم 1356.

(6) - ينظر: "صحيح البخاري" (63/2 - 64)، و"سنن أبي داود" (534 - 535)، و"جامع الترمذي" (547/3)،  
و"سنن ابن ماجه" (ص324)، وغير ذلك.

(7) - "علوم الحديث" (ص91).  
(8) - في "جامعه"، كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا قام من المجلس (494/5)، برقم 3433.

(9) - في "صحيحه"، أبواب الصحبة والمجالسة (354/2)، برقم 594.  
(10) - في "المستدرک" (536/1 - 537)، وقال: صحيح على شرط مسلم.

(11) - "عمل اليوم والليلة"، باب ما يقول إذا جلس في مجلس كثر فيه لغطه (ص308)، برقم 397..  
(12) - "الدعاء"، باب كفارة المجلس (1657/3 - 1658)، برقم 1914.

(13) - هو: حجاج بن محمد المصبي الأعمور، أبو محمد، ترمذي الأصل، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره، توفي سنة  
206هـ، "تاريخ ابن معين" (102/2)، "تهذيب الكمال" (451/5)، و"التقريب" (189/1 - 190).

مُوسَى بن عُقْبَةَ<sup>(1)</sup>، عن سُهِيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ، وَكَثُرَ فِيهِ لَعَطُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ» هـ .

يُرَوَّى أَنْ مُسْلِمًا جَاءَ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَسَأَلَهُ عَنْهُ<sup>(2)</sup>، فَقَالَ لَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ مَلِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ، حَدَّثَنَا بِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ<sup>(3)</sup>، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ<sup>(4)</sup>، حَدَّثَنَا سُهِيلٌ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(5)</sup>» هـ<sup>(6)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ فِي خَاتِمَةِ "الْفَتْحِ"<sup>(7)</sup>: «فَهَذَا الْإِسْنَادُ، وَهُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُهِيلٍ؛ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَلِهَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْلَمُ لِمُوسَى سَمَاعًا مِنْ سُهِيلٍ؛ يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِالْأَخْذِ عَنْهُ، وَجَاءَتْ عَنْهُ رَوَايَةٌ خَالَفَ رَاوِيَهَا، وَهُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مُلَازِمَةً لِمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مِنْهُ رَجَحَتْ رَوَايَةُ الْمُلَازِمِ، فَهَذَا يَوْجِبُهُ تَعْلِيلُ الْبُخَارِيِّ، وَأَمَّا

(1) - هو: موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، مات سنة 141هـ، "تاريخ ابن معين" (594/2)، و"تهذيب الكمال" (115/29)، و"التقريب" (226/2).

(2) - ينظر للقصة التي وقعت بين البخاري ومسلم لكشف علّة هذا الحديث: "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص362-363)، و"الإرشاد" للخليلي (961/3)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (29/2)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (68/52) - (70)، وغير ذلك.

و قد أتمَّ الحافظ العراقي في "شرحه" (229/1) أحمد بن حمدون القصار (ت312 هـ) راوي القصّة عن الإمام مسلم، رغم أنّه من الثّقات الحفّاظ، وقد حرّر الحافظ ابن حجر هذه القصة في "نكته" (675/2 - 679) ودافع عنها، وانتهى إلى إثبات الوهم في الحديث، وقال بعدها: «وفي الجملة: اللفظة المنكّرة في الحكاية عن البخاري هي أنّه قال: (لا أعلم في الباب غير هذا الحديث)، وهي من الحاكم في حال كتابته في علوم الحديث...، وقد بيّنا أنّ الصّواب أنّ البخاري إنّما قال: (لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث)، وهو كلام مستقيم، والله أعلم». "النكت" (679/2).

(3) - هو: المنقري، أبو سلمة التبوذكي الحافظ، ثقة ثبت، توفي سنة 223هـ، "تهذيب الكمال" (21/29)، و"التقريب" (220/2).

(4) - هو: وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، تغيير بآخرة، مات سنة 165هـ، "طبقات ابن سعد" (287/7)، و"تهذيب الكمال" (164/31) و"التقريب" (293/2).

(5) - هو: عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي الزاهد، وثقه أحمد وابن معين، توفي قبل سنة 120هـ، "التاريخ الكبير" للبخاري (13/7)، و"تهذيب الكمال" (453/22).

(6) - رواية البخاري هذه أخرجها في "التاريخ الكبير" له (104/4 - 105).

(7) - "فتح الباري" (667-668/13).

مَنْ صَحَّحَهُ فَلَا يَرَى هَذَا الْاِخْتِلَافَ عَلَةً قَادِحَةً، بَلْ يَجُوزُ أَنَّهُ عِنْدَ مُوسَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ،  
وَقَدْ سَبَقَ الْبُخَارِيُّ إِلَى تَعْلِيلِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(1)</sup>، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ<sup>(2)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ: «وَقَدْ وَجَدْنَاهُ مِنْ رَوَايَةٍ أَرْبَعَةٍ غَيْرِ مُوسَى عَنِ سُهِيلٍ» هـ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ، وَتَبَعَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ: «أَنَّهُ وَرَدَ مِنْ رَوَايَةِ خَمْسَةِ  
عَشَرَ صَحَابِيًّا»<sup>(3)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(4)</sup>: «وَقَوْلِي: (أَبْدَلَا عَمْرًا بَعْدَ اللَّهِ) أَيُّ: تَرَكَ عَبْدَ اللَّهِ، وَأَتَى  
بِعَمْرٍو؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَدخُلُ عَلَى الْمَتْرُوكِ» هـ.

وَتَعَقَّبَهُ زَكْرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ: «بِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أُمَّةُ اللُّغَةِ مِنْ أَنَّمَا إِذَا تَدخُلُ عَلَى الْمَأخُوذِ فِي  
الْإِبْدَالِ وَالتَّبْدِيلِ، وَعَلَى الْمَتْرُوكِ فِي الْاِسْتِبْدَالِ، وَالتَّبْدِيلِ» هـ<sup>(5)</sup>.

قَالَ عَلِيُّ الْأَجْهُورِيُّ<sup>(6)</sup>:

وَمَا لَأَصَقَّتْهُ الْبَاءُ فِي اسْتِبْدَالِ الرَّدِّيِّ بِجَيْدِ الْمَتْرُوكِ نُحُو: (أَسْتِبْدَلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى).

مِثْلُ تَبْدَلَا، نُحُو: (وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْحَبِيثَ بِالطَّيِّبِ)، (بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ).

وَبِالْعَكْسِ بَدَلْنَا، نُحُو: (بَدَلْتُ الْعَصِيَانَ بِالتَّوْبَةِ، وَبَدَلْتُ الذُّنُوبَ بِالطَّاعَاتِ).

وَعُدِّي لَوَاحِدٍ فَعُيِّرَ مَعْنَاهُ فَكُنْ مَتَأَمِّلًا نُحُو: (فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ).

وَعُدِّي لِمَفْعُولَيْنِ فَالْتَّانِ مُبْدَلٌ وَمُبْدَلٌ مِنْهُ مَا نَصَبْنَاهُ أَوْلَا (يُبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ).

وَعُدِّي لِمَفْعُولَيْنِ أَيْضًا بِنَفْسِهِ، وَبِالْبَاءِ لِمَذْهُوبٍ بِهِ يَا أَحَا الْعَلَا، (وَبَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتِهِمْ جَنَّتَيْنِ).

(1) - "العلل" للدارقطني (203/8)، وانتصر للإمام أحمد.

(2) - "العلل" لابن أبي حاتم (407/5).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (228-229)، و"التقييد والإيضاح" (ص103)، و"فتح الباري" (668/13)، وقد استوعب الحافظ ابن حجر في "النكت" (677-653/2) جميع هذه الطُّرُق، وبيَّن اختلاف أسانيدِها، وألفاظِ متونها، وأحكم فيها القول، مما يدلُّ على أَنَّ الحديث له أصل.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (231/1).

(5) - "فتح الباقي" (230/1).

(6) - هو: علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد زين الدِّين عبد الرحمن بن علي، أبو الإرشاد، نور الدِّين الأَجْهُورِيُّ، شيخ المالكية في عصره، كان محدثًا فقيها، رُحَلَّةً كبير الشأن، برع في الفنون من فقه وعربية، ومنطق وبيان، ذاع صيته وشاع له مصنفات عديدة منها: شروحه على مختصر خليل، وغيرها كثير، توفي سنة 1066 هـ، "خلاصة الأثر" للمحبي (157/3)، و"طبقات المالكية" (303/1).

كذا قال سعد الدين قدس سره بحاشية الكشاف هذا مفصلاً<sup>(1)</sup>.  
 وعلة المتن ك(نفي البسملة) إذ ظنّ راوٍ نفيها فنقله  
 وصحّ أنّ أنسا يقول: (لا أحفظ شيئاً فيه) حين سئلاً

يعني أنّ مثال علة المتن: ما انفرد به مسلم في "صحيحه"<sup>(2)</sup> من رواية الوليد بن مسلم، حدّثنا الأوزاعي عن قتادة أنّه كتب إليه يُخبره عن أنس بن مالك أنّه حدّثه قال: «صليت خلف النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بحمد الله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة، ولا في آخرها»، ثمّ رواه من رواية الوليد عن الأوزاعي: أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة<sup>(3)</sup>، أنّه سمع أنسا يذكر ذلك<sup>(4)</sup>.  
 وروى مالك في "الموطأ"<sup>(5)</sup> عن حميد الطويل<sup>(6)</sup>، عن أنس أنّه قال: «قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكُلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتحوا الصلاة» هـ.  
 قال ابن عبد البرّ في "التقصي"<sup>(7)</sup>: «هكذا هو في "الموطأ" عند جماعة الرواة فيما علمت موقوفاً، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك مرفوعاً، وكذلك رواه ابن أخي

(1) - أبيات الأجهوري كتبها الناظم هكذا، وأمام كلّ مسألة مثل لها بمثال، وتقريباً لذلك نذكر الأبيات دون الأمثلة:

وما لاصقته الباء في استبدل الرديّ بجيد المتروك مثل تبدلاً  
 وبالعكس بدلنا وعدي لواحد فغير معناه فكن متأملاً  
 وعدي لمفعولين فالثان مُبدلٌ ومبدلٌ منه ما نصبناه أولاً  
 وعدي لمفعولين أيضاً بنفسه وبالبا لمذهوب به يا أبا العلاء  
 كذا قال سعد الدين قدس سره بحاشية الكشاف هذا مفصلاً.

ينظر: "شرح الزرقاني على خليل" (145/2).

(2) - كتاب الصلاة، باب حُجّة من قال لا يجهر بالبسملة، برقم (399)، (94/4).

(3) - هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري المدني، أبو يحيى، ثقة حجة، توفي سنة 132هـ، "الجرح والتعديل"

(226/2)، و"تهذيب الكمال" (444/2)، و"التقريب" (83/1).

(4) - "صحيح مسلم" برقم (399).

(5) - الموطأ، كتاب الصلاة، باب العمل في القراءة رقم (177) (ص56).

(6) - هو: حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزازي البصري، ثقة مدلس، توفي سنة 142هـ، "طبقات ابن سعد"

(252/7)، و"تهذيب الكمال" (355/7)، و"التقريب" (244/1).

(7) - "التقصي" (46 - 47).

ابن وهب<sup>(1)</sup> عن ابن وهب عن مالك وابن عُيينة والعمري عن حميد عن أنس مرفوعاً، وهو خطأ عنهم من ابن أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمه عن مالك، وأما رواية الوليد بن مسلم، فلم يُتابع عليها عن مالك، والصواب عن مالك خاصة ما في "الموطأ" هـ .

قال الخطيب البغدادي في كتاب "الرواة عن مالك"<sup>(2)</sup>: «كذا رواه عن مالك كافة أصحابه موقوفاً، وكذا رواه غير واحد عن أبي مُصعب<sup>(3)</sup> عن مالك، ورواه سليمان بن عبد الحميد البهراني<sup>(4)</sup> عن أبي مُصعب عن مالك عن حميد عن أنس مرفوعاً» هـ .

**قلت:** هذه متبعة تامة لرواية الوليد بن مسلم، فكأنها خفيت على ابن عبد البر، أو لم يرها تصلح للمتابعة؛ لكلام النسائي<sup>(5)</sup> في سليمان المذكور، والعلم عند الله تعالى .  
وقد أطنب الناظم في "شرحه"<sup>(6)</sup> لهذا المحل، والسُّيوطي في شرحه لـ "التقريب"<sup>(7)</sup> في تضعيف هذا الحديث .

وقال السُّيوطي: «إنَّ له تسع عِللٍ: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب، والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه

(1) - هو: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بجشَل، أبو عبيد الله، ابن أخي عبد الله بن وهب، صدوق تغير بأخرة، توفي سنة 264هـ، "الجرح والتعديل" (59/2 - 60)، و"تهذيب الكمال" (387/1)، و"التقريب" (40/1).

(2) - ينظر: "مجرد أسماء الرواة عن مالك" للرشيد العطار (ص2)، وهو مختصر لكتاب الخطيب "أسماء الرواة عن مالك".

(3) - هو: أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرار بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري، المدني الفقيه، صدوق، توفي سنة 242هـ، "الجرح والتعديل" (43/2)، و"تهذيب الكمال" (278/1)، و"التقريب" (31/1).

(4) - هو: سليمان بن عبد الحميد بن رافع البهراني الحكمي، أبو أيوب الحمصي، صدوق رُمي بالنصب، توفي سنة 274هـ، "الجرح والتعديل" (130/4)، و"تهذيب الكمال" (22/12)، و"التقريب" (388/1).

(5) - أخرجه عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (344/22)، والعجيب أن الإمام النسائي لم يذكره في كتابه "الضعفاء والمتروكين" مع أن عبارته فيه شديدة قال: «كذاب ليس بثقة ولا مأمون»، وينظر: "تهذيب الكمال" (23/12).

(6) - (231/1 - 237).

(7) - "تدريب الراوي" (ص 126 - 128).

عَنْ صَحَابِيَّهِ، وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا رَوَاهُ عِدَّةُ التَّوَاتُرِ» هـ (1).

وَقَالَ النَّاطِمُ: «وَقَوْلُ ابْنِ الْجُوزِيِّ: "إِنَّ الْأَثَمَةَ اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّتِهِ" (2) فِيهِ نَظَرٌ، فَهَذَا الشَّشَافِعِيُّ (3)، وَالسُّدَارِقَطِيُّ (4)، وَالْبِيهَقِيُّ (5) لَا يَقُولُونَ بِصِحَّتِهِ، أَفَلَا يَقْدَحُ كَلَامُ هَؤُلَاءِ فِي الْإِتِّفَاقِ الَّذِي نَقَلَهُ» هـ (6).

ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا رِوَايَةُ مُسْلِمٍ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْقُ لِفِظِهَا، وَقَدْ سَأَقَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (7) كِرَايَةَ الْأَكْثَرِينَ: «كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَلَيْسَ فِيهَا نَفْيُ الْبِسْمَلَةِ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، وَتِلْكَ مِنْ رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِالْعِنْعِنَةِ، وَهُوَ مَدْلَسٌ» (8).

وَقَالَ الْبِيهَقِيُّ: «رِوَايَةُ إِسْحَاقَ وَثَابِتٍ هَكَذَا» (9)، وَهُوَ خِلَافٌ مَا يُوْهَمُهُ عَمَلُ مُسْلِمٍ (10). قَالَ النَّاطِمُ: «إِنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْعَلَّةِ ظَنُّ بَعْضِ الرُّوَاةِ فَهَمًّا مِنْهُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَنَسٍ: فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِ"الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" نَفْيُ الْبِسْمَلَةِ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهَمَهُ بِالْمَعْنَى، فَقَالَ عَقِبَ ذَلِكَ: فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْبِسْمَلَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَذْكُرُونَهَا فِي أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ، وَلَا فِي

(1) - "تدريب الراوي" (ص128)، وهذه العلة كلها فيها نظر، وقد أحكم الحافظ ابن حجر في "الفتح" (294/2 - 296)، و"النكت" (685/2 - 701) الجواب عليها، وما لم يذكره فهو راجع إليها، وتوسّع ابن الجوزي في "التحقيق في أحاديث الخلاف" (348/1 - 357) في رد هذه العلة، فأجاد، والله الموفق.

(2) - "التحقيق في أحاديث الخلاف" لابن الجوزي (354/1).

(3) - ينظر لكلام الشافعي: "معرفة السنن والآثار" للبيهقي (379/2-380).

(4) - "سنن الدارقطني" (314/1).

(5) - "السنن الكبرى" (51/2)، و"معرفة السنن والآثار" (383/2).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (234/1-235).

(7) - "الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب" (ص181).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (237/1) بتصرف.

(9) - "السنن الكبرى" (51/2).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (237/1)، و"التقييد والإيضاح" (ص106).

آخرها، فصارَ بذلك حديثًا مرفوعًا، والرّواي له مخطئٌ في ظنّه، ومن ثمّ قال الشّافعيّ ومَن تبعه: "المعنى أنّهم يبدؤونَ بقراءةِ أمّ القرآنِ قبلَ ما يُقرأ بعدها؛ لا أنّهم يتركونَ البسملةَ" (1) « هـ (2) .

وقوَّى الحافظُ ابنُ حجرٍ في الجزء الثامنِ من "الفتح" (3) تأويلَ الشّافعيّ هذا هـ. ثمّ استدللَّ النّظامُ على أنّ أنسًا رضي الله عنه لم يُردِّ بما قالَ نفيَ البسملة؛ بما رواه أحمدُ في "المسند" (4)، وابنُ خزيمة في "صحيحه" (5)، والدارقطنيّ وصحّحه (6) عن أبي مسلمةَ سعيدِ بنِ يزيدِ البصريّ (7) قال: «سألتُ أنسًا أكانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّمَ يستفتحُ بِ"الحمدُ لله ربِّ العالمين"، أو بِ"بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم"؟، فقال: إنَّكَ لتسألني عن شيءٍ ما أحفظُهُ، وما سألتني عنه أحدٌ قبلك» هـ .

قال البيهقيّ في "المعرفة" (8): «في هَذَا دَلَالَةٌ على أَنَّ مقصودَ أنسٍ ما ذكرَهُ الشّافعيّ» هـ .

وقد اعترضه ابنُ عبد البرِّ: بأنَّ مَنْ حفظَهُ عنه حجّةٌ على مَنْ سألهُ عنه في حالِ نسيانه هـ (9) .

(1) - "الأم" للشافعي (244/2)، و"معرفة السنن والآثار" (381/2).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (233/1)، و"فتح الباقي" لتركيب الأ نصاري (232/1 - 233)، والكلام ملقّق من الموضوعين.

(3) - "فتح الباري" (294/2)، وقوله: "الثامن" لعله يريد الثاني فسبق بذلك قلمه رحمه الله، والله أعلم.

(4) - (126/20) برقم (12700).

(5) - عزاه إليه العراقي في: "شرح التبصرة والتذكرة" (234/1)، والسخاوي في "فتح المغيث" (57/2)، ولم أف أف عليه في المطبوع من صحيحه، والشارح نقله بواسطة كما هو الظاهر، والله أعلم.

(6) - "سنن الدارقطني" (315/1).

(7) - هو: سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي، ويُقال: الطّاحي، أبو مسلمة البصري القَصير، ثقة، "طبقات ابن سعد"

(256/7)، و"تهذيب الكمال" (114/11)، و"التقريب" (367/1).

(8) - "معرفة السنن والآثار" (383/2).

(9) - "الإنصاف" (ص230).

وأجاب أبو شامة<sup>(1)</sup>: «بأئهما مسألتان، فسؤال أبي مسلمة عن البسملة وتركها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة» هـ<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في الجزء الثاني من "فتح الباري"<sup>(3)</sup>: «ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين ليست بجيدة؛ لأن أحمد روى في "مسنده"<sup>(4)</sup> بإسناد الصحيحين<sup>(5)</sup>، أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي مسلمة» هـ.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «وقد ورد من طريق آخر عن أنس: (أنه صلى الله عليه وسلم كان يسر بها)، أخرجه ابن خزيمة<sup>(7)</sup>، والطبراني<sup>(8)</sup>، وورد عنه أيضاً: "أنه عليه الصلاة والسلام كان يجهر بها"، أخرجه الدارقطني<sup>(9)</sup>، والحاكم<sup>(10)</sup>، والخطيب<sup>(11)</sup>» هـ.

قال الحافظ ابن حجر: «والجمع ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر»<sup>(12)</sup>.

وبه تسقط دعوى أن هذا اضطراب لا تقوم به حجة؛ لأن شرط الاضطراب عدم إمكان الجمع، وتساوي الطرق قوة وضعفاً، وهذا ليس كذلك؛ لأنه قد أمكن الجمع، ولم تتساو الطرق، فرواية: "يفتتحون بالحمد لله رب العالمين" أصح، ثم رواية: "فلم يكونوا يجهرون بها"، ثم

(1) - هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي، المعروف بأبي شامة، العلامة البارع المقرئ النحوي، توفي سنة 665هـ، "الذيل على الروضتين" للمترجم (ص 57-65)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (8/165-168)، و"تذكرة الحفاظ" (4/1460).

(2) - نقله عند العراقي في: "التقييد والإيضاح" (ص 107)، والزركشي في "النكت" (2/214).

(3) - "فتح الباري" (2/295).

(4) - (20/199).

(5) - "صحيح البخاري" (1/210)، و"صحيح مسلم" (4/94).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 127-128).

(7) - في "صحيحه" (1/250) برقم 498.

(8) - في "المعجم الكبير" (1/255) رقم (739).

(9) - في "سننه" (1/307).

(10) - في "المستدرک" (1/358).

(11) - نقله عنه "السيوطي كما في "التدريب" (ص 127).

(12) - "فتح الباري" (2/295).

رواية: "لا يذكرونها في أول قراءة، ولا في آخرها"، وأما رواية: "فكانوا يجهرُونَ بها"، فضيفة<sup>(1)</sup>.

وقال أبو عمر بن عبد البرّ في "التَّقْصِي" <sup>(2)</sup> في الكلام على حديث أنسٍ المذكور ما نصّه: «وقد روي هذا الحديث مرفوعاً عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طُرُقٍ كثيرةٍ؛ بأسانيدٍ صحّاحٍ عن أنسٍ من حديث قتادة، وثابت البُنانيّ، وحُميدٍ، وقد أفردنا لهذا الحديث، وما كان مثله في إثبات قراءة البسملة، وسقوطها في أول فاتحة الكتاب، وما كان للسلف والخلف في ذلك كتابان، وسمّيناهُ بكتاب "الإِنصافِ" <sup>(3)</sup> في ذلك» ه كلامُهُ بلفظه <sup>(4)</sup>.

قلت: قد كنتُ سئلتُ عن هذه المسألة؛ فجمعتُ فيها بُدَّةً <sup>(5)</sup> في نحو ستِّ وستينَ صفحةً؛ جلبتُ فيها ما عثرتُ عليه من حُججٍ من أثبتتْ قراءتها مع أمّ القرآن، ومن أسقطها قبلها، ولولا خَوْفُ الإطالة لكتبتها هنا، فليقفْ عليها من أرادَ زيادةَ التَّحقيقِ، والله الموقِّقُ ه <sup>(6)</sup>.

وَكثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ لِلْوَصْلِ إِنْ يَقْوَى عَلَى اتِّصَالِ

يعني: أنّه كثرَ من المحدثينَ إطلاقُ العلةِ على غيرِ مقتضاها الذي تقدّمَ من أنّها تكونُ غامضةً خفيةً، فقال: إنَّهم يُعلِّونَ أيضاً بأمرٍ ظاهرةً، فكثيراً ما يُعلِّونَ الحديثَ الموصولَ بالمرسلِ؛ إن يَقْوَى الإرسالُ على الاتِّصالِ؛ كأنَّ يجيءُ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ، ويأتي أيضاً بإسنادٍ منقطعٍ أقوى من إسنادِ الموصولِ، كما يُعلِّونَ المرفوعَ بالموقوفِ، إن يَقْوَى الوقْفُ على الرِّفْعِ <sup>(7)</sup>.  
قوله: (وَكثُرَ التَّعْلِيلُ) الأجودُ كما تقدّمَ أولَ الفصلِ الإعلالُ <sup>(8)</sup>.

(1) - ينظر: "فتح الباري" (295/2)، و"النكت" لابن حجر (686/2).

(2) - (ص 47).

(3) - وقد طبع هذا الكتاب بحمد الله، بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الجيلاني.

(4) - "التقصي" (ص 47)، و"التمهيد" لابن عبد البر (417/1)، والنقل فيها ملفّقٌ بين الموضوعين، والله أعلم.

(5) - ما زالت مخطوطة، وعندني نسخة منها مكتوبة على "الورد" wrd.

(6) - قال أبو بكر الحازمي في "الاعتبار" (340/1): «والصّواب في هذا الباب أن يُقال: هذا أمر متّسع، والقول بالحصْر فيه ممتنع، وكلٌّ من ذهب فيه إلى رواية فهو مُصيب متمسِّك بالسنة، والله أعلم».

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 93)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (237/1)، و"فتح الباقي" (237/1)، و"التدريب"

(ص 128).

(8) - (ص 303 . 304).

وقد يُعلون بكلِّ قَدَحٍ فسقٍ وغفلةٍ ونوعٍ جرحٍ  
يعني: أنَّ المحدثين قد يُعلون الحديث بكلِّ قَدَحٍ ظاهرٍ؛ من فسقٍ زاويه، وغفلته، أو نوعٍ جرحٍ  
فيه؛ كسوءِ حفظه.

ومنهم من يُطلق اسمَ العلةِ لغيرِ قَادِحٍ كوصولِ ثقةٍ  
يُقولُ معلولٌ صحيحٌ كالذي يقولُ صحَّ معَ شذوذٍ احتذِي  
يعني: أنَّ أبا يعلى الخليلي في كتابه "الإرشاد"<sup>(1)</sup>: يُطلقُ العلةَ على مخالفةٍ لا تقدحُ في صحَّةِ  
الحديثِ؛ كإرسالِ ما وصله الثقة الضابطُ، إذ قال: «من الصحيح صحيحٌ مُعللٌ، كما أنَّ منه  
صحيحٌ (مع) - بالإسكان - شذوذٍ فيه مُنافٍ عندَ الجمهورِ للصحةِ» .  
فقد (احتذِي) أي: اقتدي في ذلك بهذا، فالشذوذُ عنده يقدحُ في الاحتجاج، لا في  
التسمية.

ثمَّ مثلٌ للصحيحِ المعللِ بحديثِ مالكٍ: بلغنا أنَّ أبا هريرة قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ  
عليه وسلَّم: «للمملوكِ طعامه وكسوته بالمعروفِ، ولا يكلفُ من العملِ إلا ما  
يُطيقُ»<sup>(2)</sup>، فقد أوردته في "الموطأ" معضلاً، ورواه عنه كما قال ابنُ عبد البر<sup>(3)</sup>، والمزني<sup>(4)</sup>،  
وتبعهما الناظم<sup>(5)</sup>: إبراهيم بن طهمان<sup>(6)</sup>، والنعمان بن عبد السلام<sup>(7)</sup>، عن محمد بن عجلان  
عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(8)</sup>.

(1) - "الإرشاد" (160/1-165) بنحوه.

(2) - تقدم تخريجه (ص 249).

(3) - "التمهيد" (299/9).

(4) - "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (249/10).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (238/1).

(6) - هو: إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، أبو سعيد الهروي، ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء، توفي سنة 168 هـ،  
"التاريخ الكبير" للبخاري (294/1)، و"الثقات" لابن حبان (27/6)، و"التقريب" (58/1)، وتقدم في باب المعضل  
تخريج روايته.

(7) - هو: النعمان بن عبد السلام بن حبيب بن حُطيط بن عقبة التيمي، أبو المنذر الأصبهاني، ثقة عابد فقيه، توفي سنة  
183 هـ، "الجرح والتعديل" (449/8)، "تهذيب الكمال" (451/29) و"التقريب" (249/2).

(8) - رواية النعمان بن عبد السلام أخرجها: أبو عوانة في "مسنده" (74/4)، والخليلي في "الإرشاد" (164/1 - 165)،  
والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 195).

قلت: قد تقدّم في باب "المعضل"<sup>(1)</sup> عن النسائي: أنّ ابن عجلان لم يسمع هذا الحديث من أبيه، بل رواه عن بكير عنه، وقد وصله مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن عجلان عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الخليلي: «فقد صار الحديث بتبين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه»<sup>(2)</sup>.

وذلك عكس المعل؛ لأنّ المعل ظاهره السلامة، وبعد البحث يُطلّع فيه على العلة، وهذا ظاهره العلة، وبعد البحث تتبين صحته، قال: «وكان مالك يُرسل أحاديث؛ لا يُبين إسنادها، فإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد»<sup>(3)</sup>.

قال الناظم: «وأثبت بلفظ معلول تبعاً لمن حكى ابن الصلاح كلامه»<sup>(4)</sup>.

قلت: يعتذر من الإتيان به؛ بعدما سبق من قوله: «إنّ الأجود خلافه»<sup>(5)</sup> هـ.

والنسخ سمى الترمذي عله فإن يُرد في عمل فاجنح له

يعني: أنّ الحافظ أبا عيسى الترمذي سمى النسخ علة من العليل<sup>(6)</sup>.

قال الناظم: «فإن أراد أنّه علة في العمل بالحديث؛ فمِلْ إلى كلامه؛ لأنّه كلام صحيح، وإن

يرد أنّه علة في صحّة نقله فلا؛ لأنّ في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة»<sup>(7)</sup> هـ.

قال زكرياء<sup>(8)</sup>، والسحاوي<sup>(9)</sup>: «وقد صحّح الترمذي منها جملة<sup>(10)</sup>، فتعيّن أنّ مراده

الأول» هـ.

(1) - (ص248).

(2) - "الإرشاد" (1/165).

(3) - نفسه.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (1/239) بتصرف.

(5) - (ص304).

(6) - "جامع الترمذي": كتاب الحدود، برقم (1444)، فقد حكّم على حديث معاوية هذا بعد روايته بأنّه منسوخ،

وينظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (ص35).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (1/239).

(8) - "فتح الباقي" (1/239).

(9) - "فتح المغيث" (2/66).

(10) - ينظر على سبيل المثال: "جامع الترمذي" حديث: (الماء من الماء)، من كتاب الطهارة، برقم 111، وفيه: «قال

أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وإنّما كان (الماء من الماء) في أول الإسلام ثم نُسخ بعد ذلك».

## المضطرب

مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَا      مُخْتَلَفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا  
 فِي مَتْنٍ أَوْ (1) فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّضَحَ      فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ أَمَا إِنْ رَجَحَ  
 بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًا      وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبًا  
 كَالْحَطِّ لِلشُّرَّةِ جَمُّ الْخُلْفِ .....

**المضطرب** بكسر الراء اسم فاعلٍ من اضطرب الأمر: إذا اختلفت وفسد نظامه، وأصله في الموج لكثرة اضطرابه، وضرب بعضه بعضاً (2).

واصطلاحاً: قال ابن الصلاح في "علوم الحديث" (3): «المضطرب من الحديث هو: الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر؛ مخالف له، وإنما نُسب إليه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظاً، أو أكثر صحبةً للمروى عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يُطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه» هـ.

ومثله في الجزء الخامس من "فتح الباري" (4) لابن حجر في الاختلاف في قصة بيع جابر جملته للنبي صلى الله عليه وسلم هـ.

ولا اضطراب أيضاً إذا أمكن الجمع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظٍ عن معنى واحد، وإن لم يترجح شيء؛ لأن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما (5).

ويقع الاضطراب في الإسناد تارة، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معاً من راوٍ واحدٍ أو اثنين أو جماعة هـ (6).

(1) - بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين ليستقيم الوزن، وسماه زكرياء الأنصاري في "فتح الباقي" (240/1): بدرج الهمزة.

(2) - "القاموس المحيط" (ص100)، مادة "ضرب".

(3) - "علوم الحديث" (ص93-94)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (240/1)، و"فتح الباقي" (240/1)، و"نزهة النظر" (ص127)، و"فتح المغيب" (70/2)، و"تدريب الراوي" (ص130) وغيرها.

(4) - "فتح الباري" (389 - 386/5).

(5) - ينظر: "فتح المغيب" (70/2).

(6) - "علوم الحديث" (ص94)، و"تدريب الراوي" (ص131).

ثم أشار الناظم إلى مثال الاضطراب في السند بقوله: (كالخط) يشير إلى كثرة الخلاف الواقع فيما رواه أبو داود<sup>(1)</sup>، وابن ماجه<sup>(2)</sup> من طريق إسماعيل بن أمية<sup>(3)</sup>، عن أبي عمرو ابن محمد بن حريث<sup>(4)</sup>، عن جده حريث<sup>(5)</sup>، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ شَيْئًا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ..» الحديث، وفيه: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصَى يَنْصُبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيُحِطْ خَطًّا» هـ .

فقد اختلف فيه على إسماعيل اختلافًا كثيرًا، فرواه بشر بن المفضل<sup>(6)</sup>، وروح بن القاسم<sup>(7)</sup> عنه هكذا<sup>(8)</sup>.

ورواه الثوري عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة<sup>(9)</sup>.

- 
- (1) - في كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصا، رقم (689).
- (2) - في كتاب إقامة الصلاة، باب ما يستر المصلي، برقم (943).
- (3) - هو: إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي الأموي المكي، ثقة ثبت، توفي سنة 144هـ، "الجرح والتعديل" (159/2)، و"تهذيب الكمال" (45/3)، و"التقريب" (91/1).
- (4) - هو: أبو عمرو ابن محمد بن حريث العدوي، وقيل: أبو محمد ابن عمرو بن حريث، وقيل: أبو عمرو ابن محمد بن عمرو بن حريث، مجهول، "تاريخ ابن معين" (718/2)، و"تهذيب الكمال" (130/34) و"التقريب" (441/2).
- (5) - حريث: رجل من بني غذرة، اختلف في اسم أبيه، فقيل: ابن سليم، أو سليمان، أو عمارة، مختلف في صحبته، ذكره ابن حبان في "الثقات" (97/3)، وذكر له صحبة، وجهله الحافظ الذهبي كما في "الميزان" (218/2)، وابن حجر كما في "التقريب" (196/1).
- (6) - هو: بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري العابد، ثقة ثبت، توفي سنة 187هـ، "طبقات ابن سعد" (290/7)، و"تهذيب الكمال" (147/4)، و"التقريب" (130/1).
- (7) - هو: روح بن القاسم التميمي العنبري، أبو غياث البصري، ثقة حافظ، توفي سنة 141هـ، "تاريخ ابن معين" (169/2)، و"تهذيب الكمال" (252/9)، و"التقريب" (305/1).
- (8) - أمًا رواية بشر: فقد أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (71/3)، وأبو داود برقم 689، وابن خزيمة في "صحيحه" (12/2)، برقم 812، وأما رواية روح بن القاسم: فقد أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (71/3)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (270/2)، برقم 3278.
- (9) - أخرجه أحمد في "مسنده" (354/12)، وابن خزيمة في "صحيحه" (13/2)، عقب حديث رقم 812.

- ورواه حميد بن الأسود<sup>(1)</sup> عنه، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جدّه حُـرَيْثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ<sup>(2)</sup>.
- ورواه وهيب بن خالد، وعبد الوارث عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن جدّه حُـرَيْثِ<sup>(3)</sup>.
- ورواه ابن جريج عنه، عن حريث بن عمّار، عن أبي هُرَيْرَةَ<sup>(4)</sup>.
- ورواه داوود بن عليّ<sup>(5)</sup> الحارثي عنه، عن أبي عمرو بن محمد، عن جدّه حُـرَيْثِ بْنِ سُلَيْمَانَ<sup>(6)</sup>.
- قال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: «لا نعلم أحدًا بيّنه ونسبه غير داوود<sup>(7)</sup>»<sup>(8)</sup>.
- ورواه ابن عُيَيْنَةَ عنه<sup>(9)</sup>، واختلف فيه على ابن عُيَيْنَةَ:
- فرواه عليّ بن المدينيّ عنه، عن إسماعيل، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جدّه حُـرَيْثِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُدْرَةَ<sup>(10)</sup>.
- قال سفيان: «لم نجد شيئًا نشدُّ به هذا الحديث، ولم يجيء إلا من هذا الوجه»<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: حميد بن الأسود بن الأشقر البصري، أبو الأسود الكرابيسي، صدوق يهّم قليلاً، من الثامنة، "الجرح والتعديل" (218/3)، و"تهذيب الكمال" (350/7)، و"التقريب" (243/1).

(2) - أخرجها: ابن ماجه برقم 943، والبيهقي في "السنن الكبرى" (270/2)، برقم 3280.

(3) - أخرجها من طريق وهيب: عبد بن حميد في "مسنده" (340/2)، برقم (1434)، وأخرجها من طريق عبد الوارث بن سعيد: ابن المنذر في "الأوسط" (91/5)، وينظر: "العلل" لابن أبي حاتم (482/2 - 485).

(4) - أخرجها: عبد الرزاق غي "المصنف" (12/2)، برقم 2286.

(5) - هكذا أثبتته الشّارح، وهو وهم، واسمه: "ذوّاد بن عُلبَة" كما في "تهذيب الكمال" (519/8)، وفي "التقريب" (287/1) أثبتته: "ذوّاد" بالهمزة، وهو الحارثي، أبو المنذر الكوفي، ضعيف عابد، وضعّفه ابن معين وغيره، "تاريخ ابن معين" (158/2)، والظاهر أنّ الشّارح نقل هذا الاسم بواسطة السيوطي من "التدريب"، وقد وقع فيه تصحيف كما في بعض نسخه، ينظر: "التدريب" (406/1)، عناية مازن السرساوي.

(6) - علّقهُ الدارقطني في "العلل" (280/10).

(7) - تقدم أنّه: ذوّاد، أو ذوّاد.

(8) - نقله عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص111).

(9) - يعني سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أميّة، أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (535/2)، برقم (8936).

(10) - أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (71/3)، وأبو داود برقم (690)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (271/2).

(11) - رواه عنه أبو داود في "السنن" عقب حديث برقم 690.

قال ابنُ المديني: «قلتُ له: إنَّهم يحتلِّفونَ فيه، فتفكَّر ساعةً ثمَّ قال: ما أحفظُهُ إلاَّ أبا محمَّد بنِ عمرو» (1).

ورواه محمَّد بن سلام البيكدي، عن ابنِ عُيينة؛ مثل روايةِ بشرِ بنِ المفضلِ وروح (2).  
ورواه مسدَّد، عن ابنِ عُيينة، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بنِ حُرَيْث، عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ (3).

ورواه عمَّار بنُ خالدِ الواسطي (4)، عن ابنِ عُيينة، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بنِ محمَّد بنِ عمرو بنِ حُرَيْث، عن جدِّه حُرَيْث بنِ سُلَيْم هـ (5).  
قال النَّاطمُ: «وفيه من الاضطرابِ غيرُ ما ذكرتُ» (6).

فمن ثمَّ حكمَ ابنُ الصَّلاح (7)، وغيرُ واحدٍ من الحَقَّاطِ باضطرابِ سنَدِه؛ لكنَّ صحَّحَهُ أحمدُ (8)، وابنُ المديني (9)، وابنُ خزيمة (10)، وابنُ المنذر (11)، والحاكم (12)، وابنُ حبان (13)، وغيرهم ترجيحًا منهم للروايةِ الأولى هـ.

(1) - نفسه.

(2) - أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (71/3).

(3) - أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (71/3)، وذكر بين مسدَّد وسفيان : يحيى، فالله أعلم.

(4) - هو: عمَّار بن خالد بن يزيد بن دينار الواسطي، التَّمَار، أبو الفضل، ثقة، توفي سنة 260هـ، "الجرح والتعديل" (395/6)، و"تهذيب الكمال" (187/21)، و"التقريب" (706/1).

(5) - أخرجه: ابن ماجه برقم 943، و ينظر: "العلل" للدارقطني (280/10 - 281)، و"العلل" لابن أبي حاتم (485 - 482/2).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (244/1).

(7) - "علوم الحديث" (ص 95)

(8) - روى عنه أبو داود في "السنن" عقب حديث برقم 690، كيفية الخط في السترة، فالقول به فرغ عن تصحيحه للحديث، وهو المذهب الذي قرره أصحابه كما في "المغني" لابن قدامة (86/3)، ونقل عنه تصحيح الحديث: ابن عبد البر في "التمهيد" (247/2).

(9) - نقله عنه ابن عبد البر في "التمهيد" (247/2).

(10) - في "صحيحه" (13/2)، حيث إنَّه رجَّح الوجه الأول من الاختلاف الذي ذكره في هذا الحديث.

(11) - في "الأوسط" (91/5).

(12) - نقله عنه ابن حجر في "النكت" (705/2).

(13) - كما في "صحيحه" (125/6)، برقم (2361).

قال الحافظ ابن حجر: «هذه الروايات كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض، وما رجح منها يمكن التوفيق بينه، والحق أن التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف، وهذا ليس كذلك، فإنه ضعيف بدونه؛ لأن شيخ إسماعيل مجهول» هـ (1).

قال: «والمثال الصحيح: حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت؟ قال: «شيئاً بطني هوداً وأخواتها» (2).

قال الدارقطني: «هذا حديث مضطرب، فإنه لم يُرو إلا من طريق أبي إسحاق (3)، وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مُرسلاً، ومنهم من رواه عنه موصولاً، ومنهم من جعله من مُسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مُسند سعد، ومنهم من جعله من مُسند عائشة» (4).

وغير ذلك، ورواؤه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر» هـ (5).  
قال السُّيوطي في شرح "التقريب" (6): «ومثله حديث مجاهد، عن الحكم بن سُفيان مرفوعاً:

(1) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (530/1) بتصرف.

(2) - رواه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب سورة الواقعة، برقم (3297)، وقال: حسن غريب، وابن سعد في "الطبقات" (435/1)، والدارقطني في "العلل" (200/1، و201، و202)، والحاكم في "المستدرک" في تفسير سورة هود (374/2)، برقم 3314، وصححه على شرط البخاري، والبيهقي في "دلائل النبوة" (357/1) كلهم من طريق شيبان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال أبو بكر: (يا رسول الله قد شبت...)، فذكره.

وقد فصل الدارقطني طرقة في "العلل" (193/1 - 211) فوفى وكفى، والحديث حسنه الترمذي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، والألباني في "السلسلة الصحيحة" (676/2)، برقم (955).

(3) - هو السُّبَّعي.

(4) - لم أجد كلام الإمام الدارقطني بهذا السياق فيما طُبع من "العلل"، ولكنّه ساق طرق الحديث وتفرعاته كما سبق توضيحه، ينظر: "العلل" (193/1 - 211).

وكلام الدارقطني نقله الشَّارح من كلام الحافظ ابن حجر كما في "النكت الوفية" للبقاعي (532/1).

(5) - نقله عن ابن حجر البقاعي في "النكت الوفية" (532/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص132)، وقد فصل هو هذه الطرق واستوفاهها كلها.

"في نضح الفرج بعد الوضوء"<sup>(1)</sup>، فقد اختلف فيه على عشرة أقوال». .  
ومثال الاضطراب في المتن: ما رواه الترمذي<sup>(2)</sup> من رواية شريك، عن أبي حمزة<sup>(3)</sup>، عن  
الشَّعْبِيِّ، عن فاطمة بنت قيسٍ قالت: «سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة، فقال:  
«إنَّ في المالِ لحقًا سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه<sup>(4)</sup> من هذا الوجه بلفظ: «ليس في  
المالِ حقٌّ سوى الزكاة»<sup>(5)</sup>.

قال الناظم: «فهذا اضطرابٌ لا يحتملُ التأويلَ» هـ<sup>(6)</sup>.  
قال السُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(7)</sup>: «وهذا أيضًا لا يصلحُ مثالًا، فإنَّ شيخَ شريكٍ ضعيفٌ<sup>(8)</sup>،  
فهو مردودٌ من قبل ضعفِ راويه، مع إمكانِ الجمعِ بأثما روت كلاً من اللَّفْظَيْنِ، ويكونُ المرادُ  
بالحقِّ المثبتِ: المُستحبُّ، وبالمنفيِّ: الواجبُ، وعندِي أنَّ أحسنَ مثالٍ لذلك: حديثُ البسْمَلَةِ

(1) - أخرجه أحمد في "مسنده" (397/29)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في الانتضاح، برقم (166)، والبيهقي في  
"السنن الكبرى" (161/1)، والحاكم في "المستدرک" (277/1) كلُّهم من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد عن رجل من  
ثقیف عن أبيه، فذكره.

وأخرجه أبو داود برقم 168، والنسائي: كتاب الطهارة، باب النَّضْح، برقم 134، كلاهما عن منصور عن مجاهد عن  
الحکم عن أبيه، فذكره، ورواية زائدة عن الحکم، أو ابن الحکم عن أبيه.

وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (557/1)، عن أبيه أنَّ الصحيح فيه: مجاهد، عن الحکم بن سفيان، عن أبيه، ولأبيه  
صُحبة، وأطال البخاري في "التاريخ الكبير" (329/2 - 330) في ذكر الاختلاف على مجاهد ومن دونه في هذا الحديث،  
وحكم عليه الحافظ ابن حجر بلاضطراب كما في "التهذيب" (425/2)، وصحَّحه الألباني بمجموع طرقه كما في  
"صحيح سنن أبي داود" (54/1).

(2) - كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقًا سوى الزكاة، برقم 659 - 660، وقال عقب ذلك: «هذا حديث  
إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يُضعف» اهـ.

(3) - هو: ميمون الأعور القصاب، أبو حمزة الكوفي الراعي، ضعفه ابن معين، وأحمد، والبخاري، "تاريخ ابن معين"  
(599/2)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (343/7)، و"تهذيب الكمال" (237/29)، و"التقريب" (235/2).

(4) - في كتاب الزكاة، باب ما أُدِّي زكاته ليس بكنز، برقم (1789).

(5) - والحديث ضعفه الترمذي كما سبق مرفوعاً، وصحَّح وقَّه على الشَّعْبِيِّ من قوله فهو مقطوعٌ عنده، وضعفه الدَّارِقُطْنِي  
في "العلل" (376/15)، وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة" (370/9): «وجملة القول أنَّ الحديث بلفظيه ضعيفٌ،

والرَّاجح مع ذلك الأوَّل، والصَّحيح أنَّه من قول الشَّعْبِيِّ، والله أعلم» اهـ.

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (245/1).

(7) - "تدريب الراوي" (ص133) بتصرف.

(8) - يعني به: ميمون الأعور.

السَّابِقُ<sup>(1)</sup>، فَإِنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ أَعْلَهُ بِالاضْطِرَابِ، وَ"الْمُضْطَرَّبُ" يُجَامَعُ "المَعْلُ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ عِلَّتُهُ ذَلِكَ» هَذَا كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بَلْفِظِهِ.

**قُلْتُ:** وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا أَيْضًا لَا يَصْلُحُ مَثَلًا لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ حَجْرٍ مِنْ إِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَسْمَلَةِ، وَعَدَمِ تَسَاوِي طُرُقِهَا، وَمَعَ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّقْصِي" كَمَا سَبَقَ<sup>(2)</sup>، وَقَدْ زُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ بِأَسَانِيدِ صِحَاحٍ عَنْ أَنَسٍ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، وَثَابِتِ الْبُنَائِي، وَحُمَيْدٍ هـ.

### والاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

يعني: أَنَّ الْاضْطِرَابَ مُوجِبٌ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ الضَّبْطِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي الصِّحَّةِ وَالْحُسْنِ؛ لَكِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ الصِّحَّةِ إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي اسْمِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَأَبِيهِ، وَنَسَبَتِهِ، وَيَكُونُ ثَقَّةً، فَيُحَكَّمُ لِلْحَدِيثِ بِالصِّحَّةِ مَعَ تَسْمِيَتِهِ مُضْطَرَّبًا، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ، أَفَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ<sup>(3)</sup>، وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ فِي "مُخْتَصَرِهِ"<sup>(4)</sup> هـ.

(1) - (ص311).

(2) - (ص316).

(3) - "النكت" لابن حجر (735/2)، و"النكت الوفية" للبقاعي (530/1).

(4) - "النكت" للزرکشي (234/2).

## المُدْرَجُ

المُدْرَجُ المُلْحَقُ آخِرَ الخَبَرِ      مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَّا بَلَا فَصَلَ ظَهَرَ  
تَحَوُّ (إِذَا قَلت) (التَّشَهُدَ) وَصَلَ      ذَاكَ زُهَيْرٌ وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلَ  
المُدْرَجُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَدْرَجَ الكِتَابَ إِذَا طَوَّاهُ<sup>(1)</sup>.

وهو في اصطلاح المحدثين أقسام:

الأوّل منه: ما أُدرِجَ في آخِرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ قَوْلِ بَعْضِ رَوَاتِهِ؛ إِمَّا الصَّحَابِي، وَإِمَّا مَنْ بَعْدَهُ مُتَّصِلًا بِالحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فَصَلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ قَائِلِهِ، فَيَتَوَهَّمُ سَامِعُهُ أَنَّهُ مِنْ تَتَمَّةِ ذَلِكَ الحَدِيثِ المَرْفُوعِ<sup>(2)</sup>.

مثاله: ما رواه أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّفَيْلِيُّ<sup>(3)</sup>، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ<sup>(4)</sup>، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ أُبَيْرِ<sup>(5)</sup>، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمَةَ الكُوفِيِّ الهَمْدَانِيِّ<sup>(6)</sup>، قَالَ: أَخَذَ عِلْقَمَةَ بِيَدِي، فَحَدَّثَنِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَ«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَعَلَّمَنَا

(1) - "تهذيب اللغة" للأزهري (644/10)، و"القاموس المحيط" (172) مادة "درج".

(2) - ينظر: "علوم الحديث" (ص95)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (246/1)، و"فتح المغيث" (81/2)، و"تدريب الراوي" (ص133).

(3) - هو: عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع بن علي، أبو جعفر التُّفَيْلِيُّ، الحراني، ثقة حافظ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لَيْزَنَ، سمع منه بأخرة، مات سنة 234هـ، "طبقات ابن سعد" (487/7)، و"تهذيب الكمال" (88/16)، و"التقريب" (531/1).

(4) - هو: زهير بن معاوية بن خديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، ثقة ثبت، مات سنة 174 أو 173هـ، "طبقات ابن سعد" (376/6)، و"تهذيب الكمال" (420/9)، و"التقريب" (317/1).

(5) - هو: الحسن بن الحر بن الحكم النَّخَعِيُّ، أبو محمد، ويُقال: أبو الحكم الكوفي، نزيل دمشق، ثقة فاضل، مات سنة 133هـ، "طبقات ابن سعد" (353/6)، و"تهذيب الكمال" (80/6)، و"التقريب" (202/1)، وقول الشارح "الحسن بن أُبَيْرِ" خطأ، تبع عليه السيوطي في "التدريب" كما في بعض نسخه ينظر "التدريب" (413/1) عناية مازن السرساوي.

(6) - هو: القاسم بن مُخَيَّمَةَ، أبو عُرْوَةَ الهَمْدَانِيُّ، الكوفي، نزيل الشَّامِ، ثقة فاضل، توفي سنة 100هـ، "طبقات ابن سعد" (303/6)، و"تهذيب الكمال" (442/23) و"التقريب" (23/2).

التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ..» الحديث، وفيه: «إِذَا قُلْتَ هَذَا؛ فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ؛ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَتُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» هـ (1).

فقوله: (إِذَا قُلْتَ هَذَا...) إِلَى آخِرِهِ، وَصَلَهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَبُو حَيْثَمَةَ بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ هَذِهِ، وَفِيهَا رَوَاهُ عَنْهُ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ (2).  
وَقَالَ الْحَاكِمُ (3)، وَابِيهَقِي (4)، وَالْخَطِيبُ (5): «قَوْلُهُ: "إِذَا قُلْتَ هَذَا" مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ.»

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "الْحُلَاصَةِ" (6): «اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى أَنَّهَا مُدْرَجَةٌ.»  
وَقَدْ رَوَاهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ (7)، عَنْ زُهَيْرِ ففصله، رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَقَالَ: «شَبَابَةُ ثِقَّةٌ، وَقَدْ فَصَلَ آخَرَ الْحَدِيثِ، وَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ أَصْحَحُ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ أَدْرَجَ، وَقَوْلُهُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ ثَابِتِ بْنِ ثُوبَانَ الدِّمَشْقِيَّ الرَّاهِدَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ (8) رَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ كَذَلِكَ (9)، مَعَ اتِّفَاقِ كُلِّ مَنْ رَوَى التَّشَهُدَ عَنْ عُلْقَمَةَ، وَعَنْ غَيْرِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ» هـ (10).

- 
- (1) - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب التشهد، برقم (970)، والدارقطني: باب صفة التشهد (345/1)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (174/2).
- (2) - ينظر: "مسند أحمد" (108/7)، و"سنن الدارقطني" (345/1).
- (3) - "معرفة علوم الحديث" (ص200).
- (4) - "السنن الكبرى" (174/2).
- (5) - "الفصل للوصل المدرج في النقل" (155/1).
- (6) - "خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام" (449/1)، و"المجموع شرح المهذب" (481/3).
- (7) - هو: شبابة بن سوار، أبو عمرو الفزاري مولاهم، المدائني، ثقة حافظ، رُمي بالإرجاء، مات سنة 206هـ، "طبقات ابن سعد" (320/7)، و"تهذيب الكمال" (343/12)، و"التقريب" (410/1).
- (8) - ترجمته في: "تاريخ ابن معين" (345/2 - 346)، و"تهذيب الكمال" (12/17)، و"التقريب" (563/1).
- (9) - أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (174/2).
- (10) - "سنن الدارقطني" (345/1) بتصرف.

ومثاله أيضاً: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ (1) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا \_\_\_\_\_ جَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ فليَفْعَلْ» ه .

فقوله: (فَمَنْ اسْتَطَاعَ... الخ) مُدرجٌ في الحديثِ من قولِ أبي هُرَيْرَةَ؛ كما قال المُنْذِرِيُّ (2)، وابنُ القَيِّمِ (3)، وابنُ حَجْرٍ (4).

وكذا ما أَخْرَجَاهُ أيضاً من طريقِ ابنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ (5)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ (6)، عَنْ بَشِيرِ بْنِ هَمِيكٍ (7)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا (8)» (9)، وَذَكَرَا فِيهِ الْاسْتِسْعَاءَ (10).

(1) - رواه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، والغُرُّ المحجَّلون من آثار الوضوء، برقم (136)، ومسلم:، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، برقم (246).

(2) - "الترغيب والترهيب" (135/1).

(3) - "إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان" (329/1)، و"زاد المعاد" (219/1).

(4) - "فتح الباري" (311/1).

(5) - هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النظر البصري، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، توفي سنة 170هـ، "تاريخ ابن معين" (80/2)، "تهذيب الكمال" (524/4)، و"التقريب" (158/1).

(6) - هو: النظر بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو مالك البصري، ثقة، توفي سنة بضع ومائة، "طبقات ابن سعد" (191/7)، و"تهذيب الكمال" (375/29)، و"التقريب" (245/2).

(7) - هو: بشير بن هَمِيك السَّدُوسِي، ويقال: السَّلُولِي، أبو الشَّعْثَاءِ البصري، ثقة، "طبقات ابن سعد" (223/7)، و"تهذيب الكمال" (182/4) و"التقريب" (133/1).

(8) - الشَّقِصُ: بكسر السين هو: السَّهْم والنصيب قليلا كان أو كثيرا، ويُقالُ له الشَّقِصُ أيضا بزيادة الياء، والشَّرْكُ، "القاموس المحيط" (ص 559)، مادة "ش ق ص"، و"شرح مسلم" للنووي (118/10).

(9) - أخرجه البخاري: كتاب الشَّرْكَة، باب الشَّرْكَة في الرقيق، برقم (2504) من طريق جرير، ومسلم: كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد (117/10)، برقم (1503) من طريق ابن أبي عروبة.

(10) - قال النووي في "شرح مسلم" (117/10): «معنى الاستِسْعَاء: أنَّ العبد يكَلِّفُ الاكْتِسَابَ والطَّلَبَ حتى تحصل قيمة نصيب الشَّرِيك الآخر، فإذا دفعها إليه عُتِقَ، هكذا فسَّرَه جمهور القائلين بالاستِسْعَاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيِّدَهُ الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق» .

قال الدارقطني في انتقاده على الشَّيخين: «قد رواه شعبة<sup>(1)</sup> وهشام<sup>(2)</sup>، وهما أثبت النَّاسِ في قتادة، فلم يذكر في الاستسعاء»، ووافقه همام<sup>(3)</sup>، وفصل الاستسعاء من الحديث، وجعله من رأي قتادة؛ لا من رواية أبي هريرة؛ قاله المقرئ عن همام هـ.

قال الدارقطني: وذلك أولى بالصواب من حديث ابن أبي عروبة وجريه<sup>(4)</sup> هـ.

قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح"<sup>(5)</sup> ما نصه: «وقد اختلف فيه على همام، وعلى هشام، وأشبعه الكلام عليه في "تقريب المنهج بترتيب المدرج"؛ والله الحمد» هـ.

قُلْتُ وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلَ قُلْبٍ ك(أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيَلُّ لِلْعَقَبِ)

يعني: أن من مدرج المتن ما قُلب عن محل المدرجات الغالب ذكرها فيه، وهو عقب الحديث، فأتى به في أول الحديث، أو في وسطه.

فمثال ما جاء في أول الحديث، وهو مدرج: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن<sup>(6)</sup>، وشبابة - فرقهما<sup>(7)</sup>. عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ، وَيَلُّ لِلْعَقَابِ مِنَ النَّارِ» هـ<sup>(8)</sup>.

فقوله: "أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ" مدرج من قول أبي هريرة في أوله، بين ذلك البخاري<sup>(9)</sup> في روايته عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: «أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أبا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيَلُّ لِلْعَقَابِ مِنَ النَّارِ» هـ.

(1) - أخرجه عنه أبو عوانة في "مستخرجه"، مبتدأ كتاب العتق والولاء، برقم (5169).

(2) - أخرجه عنه أبو داود: كتاب العتق، باب فيمن أعتق نصيباً له في مملوك، برقم (3936).

(3) - "سنن الدارقطني" (71/4).

(4) - "الإلزامات والتتبع" للدارقطني (ص 150 - 151).

(5) - "هدي الساري" (ص 523).

(6) - هو: عمرو بن الهيثم بن قطن بن كعب الزبيدي القطعي، أبو قطن البصري، ثقة، توفي على رأس المائتين، "طبقات ابن سعد" (336/7)، و"تهذيب الكمال" (280/22)، و"التقريب" (748/1).

(7) - أي: ذكر لكل واحد منهما إسناداً إلى شعبة على حدته، "النكت الوافية" (538/1).

(8) - رواه هكذا بالإدراج: الإمام أحمد في "مسنده" (412/11)، والطيالسي في "مسنده" (46/4)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (69/1)، برقم (326)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (4/6).

(9) - البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، برقم (165).

قال الخطيب: «وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم، وشبابة بن سوار في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجهم الغفير عنه كرواية آدم»<sup>(1)</sup>.

قوله في البيت: (للعقب) أفرد للوزن.

وكذلك هو في رواية أبي داود الطيالسي، عن شعبة<sup>(2)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في الجزء الثالث من "فتح الباري"<sup>(3)</sup> في كتاب الحج في باب: من قدم ضعفة أهله بليلى؛ في الكلام على حديث القاسم بن محمد، عن عائشة: «أن سودة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم ليلة جمع، وكانت ثقيلة، ثبطة، فأذن لها»<sup>(4)</sup>، ما نصه: «تنبيه: وقع عند مسلم<sup>(5)</sup>، عن القعبي، عن أفلح بن حميد<sup>(6)</sup> ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقل من القاسم راوي الخبر، ولفظه: "وكانت امرأة ثبطة"، يقول القاسم: «والثبطة الثقلة».

ولأبي عوانة من طريق ابن أبي فديك<sup>(7)</sup>، عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ: (وكانت امرأة ثبطة قال: الثبطة الثقلة)<sup>(8)</sup>.

وله من طريق أبي عامر العقدي، عن أفلح: (وكانت امرأة ثبطة يعني ثقيلة)<sup>(9)</sup>، فعلى هذا فقولُه في رواية محمد بن كثير عند المصنف: "وكانت امرأة ثبطة" من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه، وأمثله قليلة جداً، وسببه أن الراوي أدرج التفسير بعد الأصل، فظن الراوي الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن، فقدم وأخر، والله أعلم» ه كلامه بلفظه.

(1) - "الفصل للوصل" (203/1).

(2) - "مسند الطيالسي" (228/4).

(3) - "فتح الباري" (669/3).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليلى، برقم (1680).

(5) - في: كتاب الحج، باب تقديم دفع الضعفة من النساء... (35/9)، برقم 1290.

(6) - هو: أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري النجاري، أبو عبد الرحمن المدني، يُقال له: ابن صُفراء، ثقة، توفي سنة 158هـ، وقيل بعدها، "طبقات ابن سعد" (247/5)، و"تهذيب الكمال" (321/3)، و"التقريب" (108/1).

(7) - هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، الديلمي مولاهم، أبو إسماعيل المدني، صدوق، توفي على الصحيح سنة 180هـ، "طبقات ابن سعد" (437/5)، و"تهذيب الكمال" (485/24)، و"التقريب" (56/2).

(8) - أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (387/2)، برقم (3535).

(9) - "مسند أبي عوانة" (387/2).

ومثال المدرج في الوسيط: ما رواه الدارقطني في "سننه"<sup>(1)</sup>: من رواية عبد الحميد بن جعفر<sup>(2)</sup>، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان<sup>(3)</sup> قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أَنْثِيَهُ، أَوْ رَفَعِيَهُ<sup>(4)</sup> فَلْيَتَوَضَّأْ» هـ .

قال الدارقطني: «كذا رواه عبد الحميد، عن هشام، وهم في ذكر الأنثيين والرفع، وإدراج ذلك في حديث بسرة، والمحموظ أنه من قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب، وحماد بن زيد، وغيرهما»<sup>(5)</sup>.

قال الناطم: «رواه الدارقطني<sup>(6)</sup> أيضاً من رواية ابن جريج، عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة بلفظ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَهُ»، فلم يذكر الرفع، وزاد في السند: مروان» هـ<sup>(7)</sup>.

قلت: مما يؤيد إدراج ما سوى "الذكر": ما رواه ابن القاسم، وعلي بن زياد<sup>(8)</sup>، وابن وهب، وابن نافع<sup>(9)</sup>، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: ومن مسّ

(1) - "سنن الدارقطني" (154/1).

(2) - هو: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله به الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق زمي بالقدر، وربما وهم، توفي سنة 153هـ، "تاريخ ابن معين" (341/2)، و"تهذيب الكمال" (416/16)، و"التقريب" (554/1).

(3) - هي: بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية، صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى خلافة معاوية رضي الله عنه، "الاستيعاب" (1796/4)، و"الإصابة" (536/7)، و"التقريب" (631/2).

(4) - قال في "تهذيب اللغة" (108/8): «الرفع والرفع لغتان، وهو من باطن الفخذ، جمعه أرفاغ، وهي الأباط والمغابن من الجسد يكون ذلك في الإبل والناس» اهـ، وينظر: "القاموس المحيط" (ص704)، مادة "ر ف غ".

(5) - "سنن الدارقطني" عقب الحديث المخرج آنفاً.

(6) - "سنن الدارقطني" (153/1).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (252/1).

(8) - هو: هو علي بن زياد التونسي، أبو الحسن العبسي، من أكابر أصحاب مالك، روى عنه الموطأ، قال سحنون: (ما أنجبت إفريقية مثل علي بن زياد)، توفي سنة 183هـ، "ترتيب المدارك" للقاضي عياض (80/3)، و"الديباج المذهب" لابن فرحون (92/2 - 93)، و"شجرة النور الزكية" (60/1).

(9) - هو: عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، المخزومي، أبو محمد المدني، كان كثير الملازمة للإمام مالك، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، توفي سنة 206هـ، "ترتيب المدارك" (128/3)، و"تهذيب الكمال" (208/16)، و"التقريب" (540/1).

الدَّكْرِ الوُضُوءِ، قَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ مِرْوَانُ: أَخْبَرْتَنِي بِسُرَّةِ أُمَّهَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، قَالَ عُرْوَةُ: ثُمَّ أُرْسِلَ مِرْوَانُ إِلَى بُسْرَةَ رَسُولًا يَسْأَلُهَا عَنِ ذَلِكَ، فَأَتَاهُ عَنْهَا بِمِثْلِ الَّذِي قَالَ « ه .  
أَنْظُرُ: الموطأ<sup>(1)</sup>، والجزء الأول من "المدونة الكبرى" لسُحُنُون<sup>(2)</sup>.

قَالَ الخَطِيبُ: «فَعُرْوَةُ لَمَّا فَهِمَ مِنْ لَفْظِ الخَبْرِ أَنَّ سَبَبَ نَقْضِ الوُضُوءِ مِطْنَةُ الشَّهْوَةِ جَعَلَ حُكْمَ مَا قُرِبَ مِنَ الذِّكْرِ كَذَلِكَ، فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ مِنْ صُلْبِ الخَبْرِ، فَنَقَلَهُ مُدْرَجًا فِيهِ، وَفِيهِمُ الْآخَرُونَ حَقِيقَةَ الحَالِ فَفَصَّلُوا» ه<sup>(3)</sup>.

وَالسَّبَبُ فِي الإِدْرَاجِ أَوَّلُ الحَدِيثِ: أَنَّ الرَّاويَ يَذْهَبُ مَذْهَبًا يَرِيدُ أَنْ يَعْضُدَهُ بِالحَدِيثِ، فَيَأْتِي بِكَلَامِهِ ثُمَّ يَأْتِي بِدَلِيلِهِ، وَهُوَ الحَدِيثُ؛ بَلَا فَصْلٍ بَيْنَهُمَا فَيَتَوَهَّمُ السَّمْعُ مِنَ الحَدِيثِ، فَيُرْوِيهِ عَلَى ذَلِكَ الوَهْمِ.

وَالسَّبَبُ فِي المُدْرَجِ فِي الوَسْطِ: إِذَا اسْتَبْطَأَ الرَّاوي حُكْمًا مِنَ الحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يُنَمَّ، فَيُدْرَجُهُ، أَوْ تَفْسِيرُ بَعْضِ الأَلْفَاظِ العَرَبِيَّةِ.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "تَوْضِيحِ النُّخْبَةِ"<sup>(4)</sup> مَا نَصَّهُ: «وَيُدْرِكُ الإِدْرَاجُ بِوُرُودِ رِوَايَةٍ مَفْصَلَةٍ لِلقَدْرِ المُدْرَجِ مِمَّا أُدْرَجَ فِيهِ، أَوْ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الرَّاوي، أَوْ مِنْ بَعْضِ الأَثْمَةِ المُطَّلَعِينَ، أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ» ه كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَى كُلُّ طَرْفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفَ

كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ أُدْرَجَ (ثُمَّ جَمَعْتُهُمْ) وَمَا اتَّخَذَ

يَعْنِي أَنَّ مُدْرَجَ الإِسْنَادِ: «أَنْ يَكُونَ الحَدِيثُ عِنْدَ رِوَايَةِ بِإِسْنَادٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَيَجْمَعُ الرَّاوي عَنْهُ طَرَفَيْنِ الحَدِيثِ بِإِسْنَادِ الطَّرَفِ الأَوَّلِ، وَلَا يَذْكَرُ إِسْنَادَ طَرَفِهِ الثَّانِي»<sup>(5)</sup>.

(1) - فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابِ الوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الفَرْجِ رَقْمَ (89) (ص 37).

(2) - "المدونة الكبرى" (118/1).

(3) - هَذَا مِنْ كَلَامِ السَّبُوطِيِّ فِي "التدريب" (ص 135)، وَقَدْ ظَنَّنَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الخَطِيبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(4) - "نزهة النظر" (ص 125) مَعَ النِّكْتِ.

(5) - يَنْظُرُ: "علوم الحديث" (ص 96 - 97)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (253/1)، و"فتح المغيث" (90/2)،

و"التدريب" (ص 133).

مثاله: ما رواه أبو داود من رواية زائدة بن قدامة أبي الصلت الثقفى الكوفي<sup>(1)</sup>، وشريك فرقهما، والنسائي من رواية ابن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب<sup>(2)</sup>، عن أبيه<sup>(3)</sup>، عن وائل بن حجر، في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم، وقال فيه: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب»<sup>(4)</sup>، فإنَّ سندَ الجُمَلَتين لم يتحد، فقوله: "ثم جئتهم إلى آخره"، ليس هو بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، بل هو من رواية عاصم، عن عبد الجبار بن وائل<sup>(5)</sup>، عن بعض أهله، عن وائل<sup>(6)</sup>.

وهكذا رواه مبيّنًا: زهير بن معاوية<sup>(7)</sup>، وأبو بدر شجاع بن الوليد<sup>(8)</sup>، فميزا قصة تحريك الأيدي، وفصلها من الحديث، وذكرنا إسنادها.

قال الحافظ موسى بن هارون الحمّال: «وهما أثبت من يروي رفع الأيدي تحت الثياب عن عاصم، عن أبيه، عن وائل»<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: زائدة بن قدامة الثقفى، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، توفي سنة 160هـ وقيل: بعدها، "طبقات ابن سعد" (378/6)، و"تهذيب الكمال" (273/9)، و"التقريب" (307/1).

(2) - هو: عاصم بن كليب بن شهاب بن المنون الجرهمي الكوفي، قال أحمد: (لا بأس بحديثه)، صدوق زمي بالإرجاء، توفي سنة 130هـ، "الجرح والتعديل" (350/6)، و"تهذيب الكمال" (537/13)، و"التقريب" (459/1).

(3) - هو: كليب بن شهاب بن المنون الجرهمي، قال ابن حجر: (صدوق، وهم من ذكره في الصحابة)، "طبقات ابن سعد" (123/6)، و"تهذيب الكمال" (24/24)، و"التقريب" (44/2).

(4) - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، رقم (727)، والنسائي: كتاب الصلاة، باب موضع اليدين عند الجلوس للشهد الأول (236/2)، برقم (1159).

وأخرجه بفصل ذكر "رفع الأيدي" النسائي: كتاب الصلاة، باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة، برقم (889)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، برقم (867).

(5) - هو: عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي الكوفي، ثقة لكنه أرسل عن أبيه، توفي سنة 112هـ، "طبقات ابن سعد" (312/3)، و"تهذيب الكمال" (393/16)، و"التقريب" (552/1).

(6) - "الفصل للوصل" للخطيب (453/1).

(7) - أخرجه عنه: أحمد (168/31)، والطبراني في "الكبير" (36/22)، والخطيب في "الفصل للوصل" (453/1).

(8) - "الفصل للوصل" للخطيب (453/1)، وشجاع هو: ابن الوليد بن قيس السكوني، أبو بدر الكوفي، صدوق ورع، له وأهام، توفي سنة 204هـ، "طبقات ابن سعد" (334/7)، و"تهذيب الكمال" (382/12)، و"التقريب" (413/1).

(9) - "الفصل للوصل" للخطيب (453/1)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (255/1).

وقال ابن الصَّلَاح: «إِنَّهُ الصَّوَابُ» هـ (1).

ومنه أن يُدرج بعض مُسندٍ في غيره مع اختلافِ السَّنَدِ  
نحو (ولا تنافسوا) في متن (لا تباغضوا) فمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَا  
من متن (لا تجسسوا) أدرجه ابنُ أبي مَرِيَمٍ إِذْ أَخْرَجَهُ

يعني أن من أقسام المُدرج: أن يُدرج بعض حديثٍ مُسندٍ في حديثٍ آخر مع اختلافِ  
سنديهما، مثاله: حديثُ رواه أبو محمَّد سعيد بن الحَكَم المعروف بابن أبي مَرِيَم الجَمَحِي  
المصريُّ، شيخُ البخاري، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين (2)، عن مالك، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ  
أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابُرُوا، وَلَا  
تَنَافِسُوا» (3) الحديث.

فقوله: "ولا تنافسوا" مُدرجٌ، أدرجه ابنُ أبي مَرِيَمٍ من حديثِ آخِرِ لِمَالِكٍ، عن أبي الزِّنَادِ،  
عن الأعرج، عن أبي هريرة يرفعه: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا  
تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا» (4)، وكلا الحديثين متفقٌ عليه (5) من طريق مالك، وليس  
في الأوَّل: (ولا تنافسوا)، وهي في الثاني، وهكذا الحديثان عند زوارة الموطأ (6).  
قال الخطيب: «وهم فيها ابنُ أبي مَرِيَمٍ، عن (7) مالك، عن ابنِ شَهَابٍ، وإنما يرويهَا مالكٌ  
عن أبي الزِّنَادِ» هـ (8).

ومنه متنٌ عن جَمَاعَةٍ وَرَدَ وبعضُهُم خَالَفَ بعضًا في السَّنَدِ  
فيجمعُ الكلَّ بإسنادٍ ذُكِرَ كمتن (أي الذَّنْبِ أعظمُ) الخبرِ  
فإنَّ عَمْرًا عندَ واصلٍ فقط بين شقيقٍ وابنِ مسعودٍ سقط

(1) - "علوم الحديث" (ص 97).

(2) - ترجمته في: "التاريخ الكبير" (465/3)، و"تهذيب الكمال" (391/10)، و"التقريب" (350/1).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب {يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن} (173/4)، رقم (6066)،

ومسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير (102/16)، رقم (2563)

(4) - ينظر: "الموطأ": كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة (ص 504-505)، رقم (1634).

(5) - لفظة: (ولا تنافسوا) لا توجد عند البخاري، وينظر: "فتح الباري" (594/10).

(6) - "الموطأ" (ص 405).

(7) - في "الفصل للوصل" للخطيب (700/2) "على مالك"، وهو أولى؛ لأنَّ السياق يقتضيها، والله أعلم.

(8) - نفسه.

وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ

يعني أَنَّ الْقِسْمَ الرَّابِعَ مِنْ أَقْسَامِ الْمُدْرَجِ: أَنْ يَرَوِيَ بَعْضُ الرُّوَاةِ حَدِيثًا عَنْ جَمَاعَةٍ مُخْتَلَفِينَ فِي إِسْنَادِهِ، فَيَجْمَعُ الْكُلَّ عَلَى إِسْنَادٍ وَاحِدٍ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَيُدْرَجُ رَوَايَةً مَنْ خَالَفَهُمْ مَعَهُمْ عَلَى الْإِتِّفَاقِ (1).

مثاله: ما رواه الترمذي (2) عن بُنْدَارٍ، عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانٍ (3)، وَمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ (4)، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَمْرٍو بْنِ شُرْحَبِيلٍ (5)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟... الْحَدِيثُ (6)، فِرْوَايَةٌ وَاصِلٍ هَذِهِ مُدْرَجَةٌ عَلَى رَوَايَةِ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ؛ لِأَنَّ وَاصِلًا لَا يَذْكَرُ فِيهِ عَمْرًا، بَلْ يَجْعَلُهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، هَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمَهْدِيٌّ بْنُ مَيْمُونٍ (7)، وَمَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ (8)، وَسَعِيدُ ابْنُ مَسْرُوقٍ (9)، عَنْ وَاصِلٍ، كَمَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ (10).

(1) - "علوم الحديث" (97 - 98)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (257/1 - 258)، و"فتح المغيث" (94/2).

(2) - أخرجه الترمذي: كتاب التفسير، باب سورة الفرقان، برقم (3182)، وقال: حسن صحيح.

(3) - هو: واصل بن حيَّان الأحدب، الأسدي الكوفي، ثقة ثبت، توفي سنة 120هـ، "التاريخ الكبير" (171/8)، و"تهذيب الكمال" (400/30)، و"التقريب" (279/2).

(4) - هو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة، مخضرم، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، "طبقات ابن سعد" (96/6، 180)، و"تهذيب الكمال" (548/12) و"التقريب" (421/1).

(5) - هو: عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو مسيرة، الكوفي، ثقة عابد، مخضرم، مات سنة 163هـ، "طبقات ابن سعد" (106/6)، و"تهذيب الكمال" (60/22)، و"التقريب" (737/1).

(6) - والحديث: رواه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (209/3)، برقم 4477، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب (71/2)، برقم 86.

(7) - هو: مهدي بن ميمون بن يحيى الأزدي المِعُولِيُّ، أبو يحيى البصري، ثقة، توفي سنة 172هـ، "تاريخ ابن معين" (590/2)، و"تهذيب الكمال" (592/28)، و"التقريب" (218/2).

(8) - هو: مالك بن معوَل بن عاصم بن عربة البجلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة ثبت، توفي سنة 159هـ، "تاريخ ابن معين" (547/2)، و"تهذيب الكمال" (28)، و"التقريب" (155/2).

(9) - هو: سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، والد سفيان الثوري، ثقة، توفي سنة 126هـ، وقيل: بعدها، "الجرح والتعديل" (66/4)، و"تهذيب الكمال" (60/11)، و"التقريب" (364/1).

(10) - "الفصل للوصل" (770/2).

وقد بيّن الإسنادين معاً يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سُفيان، وفصل أحدهما من الآخر، رواه البخاري في "صحيحه" في كتاب المحاربين<sup>(1)</sup>، عن عمرو بن عليّ، عن يحيى، عن سُفيان، عن منصور، والأعمش كلاهما عن أبي وائل، عن عمرو، عن عبد الله، وعن سُفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله من غير ذكر عمرو هـ.

**قلت:** لكن روى النسائي في "المحاربة"<sup>(2)</sup> بسند الترمذي عن واصل أيضاً أنه أثبت عمراً كمنصور، والأعمش.

وقال الخطيب: «إنه قد اختلف على الأعمش في زيادة عمرو اختلافاً كثيراً» هـ<sup>(3)</sup>.  
ومنه نوع أهمله النووي، والناظم، وذكره ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر وهو: «أن يسمع حديثاً من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه بواسطة عنه، فيرويه تاماً بحذف الواسطة» هـ<sup>(4)</sup>.  
وعمد الإدراج لها محظور

يعني: أن التعمد لأيّ أنواع الإدراج ممنوع بإجماع أهل الحديث والفقهاء.  
قال ابن السمعاني: «من تعمده، فهو ساقط العدالة، ومن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين» هـ<sup>(5)</sup>.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «وعندي: أن ما أدرج لتفسير غريب لا يُمنع، ولذلك فعله الزهري، وغير واحد من الأئمة» هـ.

(1) - في كتاب المحاربين، باب إثم الرّناة (368/4)، برقم (6811).

(2) - سنن النسائي، كتاب المحاربة، باب ذكر أعظم الذّنوب، برقم (4013) (89/7).

(3) - "الفصل للوصل" (770/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (260/1).

(4) - "علوم الحديث" (96-97)، و"النكت" للحافظ ابن حجر (753/2).

(5) - "قواطع الأدلة" (341/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص137).

## الموضوع

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبْرُ الْمَوْضُوعُ الْكُذْبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

وكيف كان لم يُجيزوا ذكره لمن علم ما لم يبين أمره

يعني: أن شر أنواع الأحاديث الضعيفة وأقبحه الموضوع، وهو المكذوب به المختلق المصنوع، وجيء في تعريفه بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة في المعنى للتأكيد في التنفير منه هـ.

قال زكرياء الأنصاري: «وأورد الموضوع في أنواع الحديث؛ مع أنه ليس بحديث؛ نظراً إلى زعم واضعه، ولتعرف طرقة التي يتوصل بها إلى معرفته؛ لينقى عن القبول» هـ (1).

وكيف كان الموضوع في الأحكام، أو القصص، أو الترغيب، أو التهيب، أو غير ذلك لم يجز العلماء (لمن علم) بإدغام ميمه في ميم "ما" الآتية للوزن، أي: لعالم أنه موضوع أن يذكره إلا مقروناً ببيان وضعه لحديث مسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» (2)، بعدما روى أيضاً هو وغيره: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» هـ (3).

وأكثر الجامع فيه إذ خرج لمطلق الضعيف عنى أبا الفرج

يعني: أن ابن الصلاح عنى أبا الفرج الحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي بقوله:

«وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين، فذكر كثيراً مما لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف، بل وفيه الحسن، بل والصحيح» (4)، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً في

(1) - "فتح الباقي" (261/1).

(2) - أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (80/1)، وابن ماجه: باب من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً وهو يرى أنه كذب، برقم 39، من طريق شعبة به، ورواه بلفظ (الكذابين) أحمد في "مسنده" (150/30)، والطيالسي في "مسنده" (69/2) برقم 725.

وكلمة (يرى) ضببت: يرى بفتح الباء على معنى يعلم، وبضمها على معنى يظن، وكذلك كلمة (الكاذبين) رويت بكسر الباء على إرادة الجمع، وبفتحها على إرادة الثنية ينظر: "شرح مسلم" للنووي (82/1-83).

(3) - تقدم تحريجه (ص 160).

(4) - "علوم الحديث" (ص 99) بتصرف.

"صحيح مسلم"، وهو: ما رواه من طريق أبي عامر العقدي<sup>(1)</sup>، عن أفلح بن سعيد<sup>(2)</sup>، عن عبد الله بن رافع<sup>(3)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن طالت بك مُدَّة أو شك أن ترى قومًا يغدون في سخطِ الله، ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر» هـ<sup>(4)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «لم أقف في كتاب "الموضوعات" على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد الصحيحين؛ غير هذا الحديث، وإنما لعقلة شديدة»<sup>(5)</sup>، ثم تكلم عليه وعلى شواهدِه هـ.

قلت: قد تقدم قبل في الكلام على "مسند الإمام أحمد" أن ابن حجر، والشيوطي ألفا في الذب عن الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي في "الموضوعات"، وهي في "المسند"<sup>(6)</sup>. وذكر الشيوطي في "التدريب"<sup>(7)</sup>: أنه ألف كتاباً سماه "القول الحسن في الذب عن السنن" أورد فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً عدّها ابن الجوزي في "الموضوعات"، وهي ليست بموضوعية. منها: ما هو في "سنن أبي داؤود" وهو أربعة أحاديث منها: صلاة التيسيح<sup>(8)</sup>.

(1) - هو: عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري، ثقة، توفي سنة 254هـ، "طبقات ابن سعد" (299/7)، و"تهذيب الكمال" (364/18)، و"التقريب" (617/1).

(2) - هو: أفلح بن سعيد الأنصاري القُبائي المدني، أبو محمد، صدوق، توفي سنة 156هـ، "تهذيب الكمال" (323/3)، و"التقريب" (108/1)، وأفحش فيه ابن حبان القول في كتابه "المجروحين" (199/1)، وناقض نفسه فأورده في "الثقات" (134/8)، والله أعلم.

(3) - هو: عبد الله بن رافع المخزومي، أبو رافع المدني، مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ثقة، "طبقات ابن سعد" (297/5)، و"تهذيب الكمال" (485/14)، و"التقريب" (490/1).

(4) - أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والنار، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، برقم (2857)، (166/17).

(5) - "القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد" لابن حجر (ص31).

(6) - (ص193).

(7) - "تدريب الراوي" (ص140) بتصرف.

(8) - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب صلاة التيسيح، رقم 1297، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة التيسيح، رقم 1387، والطبراني في "الكبير" (243/11)، والحاكم في "المستدرک" (463/1)، والبيهقي في "الكبرى" (51/3) كلهم من طريق موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده موسى بن عبد العزيز وهو مجهول كما قال ابن الجوزي في "الموضوعات" (145/2)، وقال الذهبي في =

ومنها: ما هو في "جامع الترمذي"، وهو ثلاثة وعشرون حديثاً، ومنها ما هو في "سنن النسائي"، وهو حديث واحد، ومنها ما هو في "سنن ابن ماجه"، وهو ستة عشر حديثاً.

ومنها: ما هو في صحيح البخاري رواية حماد بن شاکر، وهو: «كيف بك يا ابن عمر إذا عمّرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم»<sup>(1)</sup>، هذا الحديث عزاه الدليمي في "مسنَد الفردوس"<sup>(2)</sup> للبخاري، كما عزاه إليه الحافظ المزي<sup>(3)</sup>، فهذا حديث ثانٍ من أحاديث الصحيحين.

ومنها: ما هو في تأليف للبخاري غير الصحيح كـ "خلق أفعال العباد"، أو تعاليقه في الصحيح.

= "الميزان" (550/6): «حديثه من المنكرات لا سيما والحكم بن أبان ليس أيضاً بالثبت»، وقال فيه ابن حجر في "التقريب" (225/2): «صدوق سيئ الحفظ».

وأخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسيح برقم 482، وابن ماجه: برقم (1386) كلاهما من طريق موسى بن عبيدة، حدثني سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبي رافع به، وفي إسناده موسى بن عبيدة، قال عنه أحمد: لا تحل الرواية عنه، وقال ابن معين: ليس بشيء، ينظر: "الجرح والتعديل" (686/8)، وقال ابن حجر في "التقريب" (226/2): ضعيف.

والحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (146 . 143/2) وساق له عدة طرق، وأعلها جميعاً. وبالجملة فالحديث ليس له إسناد ثابت، ومع ذلك صححه أو حسنه عددٌ من العلماء بمجموع طرقه منهم: مسلم، وأبو داود، والحاكم، وابن منده، والأجزي، وابن الصلاح، والنووي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وصححه الألباني وآخرون، ينظر: "الترغيب والترهيب" للمنذري (308/1)، و"اللائئ المصنوعة" للسيوطي (43/2 . 44)، و"الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص 37 - 38)، و"صحيح سنن أبي داود" للألباني (354/1) برقم 1297.

<sup>(1)</sup> - ابن الجوزي لم يحكم بوضعه، ولكنّه نقل الحكم بوضعه عن الإمام النسائي رحمه الله، "الموضوعات" (282/2). والحديث أخرجه: عبد بن حميد في "مسنده" برقم (816)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي" رقم (879)، من طريق الجراح بن منهال، عن عبد الرّحيم بن عطاء الزهري، عن عطاء، عن ابن عمر به، وهو ضعيف لضعف الجراح بن منهال، فهو منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم وغيرهم، "التاريخ الكبير" للبخاري (228/2)، و"الجرح والتعديل" (523/2)، والحديث بهذا شديد الضعف، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (732/1): «وقع هذا الحديث في رواية حماد بن شاکر، وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في "الأطراف"، وسأقه الحميدي في "الجمع بين الصحيحين"، نقلاً عن أبي مسعود» بتصرف.

<sup>(2)</sup> - لم أهتم إليه بعد طول بحث، والله أعلم.

<sup>(3)</sup> - عزاه إليه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 140).

أو في مؤلّفٍ أُطلقَ عليه اسمُ الصّحيحِ كـ"مُسندِ الدّارمي"، و"المُسندِرك" للحاكم، و"صحيح ابنِ حبان"، أو في مؤلّفٍ مُعتبرٍ كـتصانيفِ البيهقيّ، فقد التزمَ ألا يُخرَجَ فيها حديثًا يعلمُهُ موضوعًا.

ومنها: ما ليسَ في أحدِ هذه الكُتبِ، وقد حرّرتُ الكلامَ على ذلكَ حديثًا حديثًا فجاءَ كتابًا حافلاً» هـ كلامه بلفظه .

وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «غالبُ ما في كتابِ ابنِ الجوزيِّ موضوعٌ، والذي يُنتقدُ عليه بالنسبةِ إلى ما لا يُنتقدُ قليلٌ جدًّا، وفيه من الضّررِ أن يُظنَّ ما ليسَ بموضوعٍ موضوعًا؛ عكسَ الضّررِ بـ"مُسندِركِ الحاكمِ، فإنّه يظنُّ ما ليسَ بصحيحٍ صحيحًا.

قال: ويتعيّنُ الاعتناءُ بانتقادِ الكتابينِ، فإنَّ الكلامَ في تساهلِهِمَا أعدمَ الانتفاعَ بهما إلا لعالمٍ بالفنِّ» هـ<sup>(1)</sup>.

والواضعونَ للحديثِ أضربُ      أضربهم قومٌ زهدٍ نُسبوا  
قد وضعوها حسبةً فقبلتُ      منهم ركونًا لهم ونقلتُ  
فقيضَ اللهُ لها نُقادها      فبينوا بنقديهم فسآدها

يعني أنّ الواضعينَ للحديثِ أقسامٌ بحسبِ الأمرِ الحاملِ لهم على الوضْعِ، وهو: إمّا عدمُ الدينِ كالزنادقةِ، أو غلبةُ الجهلِ كـبعضِ المتعبدينِ، أو فرطُ العصبيةِ كـبعضِ المقلّدينِ، أو أتباعِ هوى بعضِ الرؤساءِ، أو التّكسُّبِ، أو الإغرابِ لقصْدِ الاشتهارِ، وهم كثيرُونَ مذكورونَ في كُتبِ الضّعفاءِ كـ"الميزانِ" للذهبيّ، و"لسانهِ" للحافظِ ابنِ حجرٍ<sup>(2)</sup>.

وأنَّ أعظمَهُم ضررًا قومٌ يُنسبونَ إلى الزهدِ وضعوه احتسابًا للأجرِ عندَ اللهِ تعالى في زعمِهِم الفاسدِ، فقبلتُ موضوعاتُهُم ثقةً بهم، وركونًا لهم، لِمَا نُسبوا إليه من الصّلاحِ. ولهذا قالَ يحيى بنُ سعيدِ القطّانُ: «ما رأيتُ الكذبَ في أحدٍ أكثرَ منه فيمن يُنسبُ إلى الخيرِ» هـ<sup>(3)</sup>؛ لأنَّ عندهم حُسنَ ظنٍّ، وسلامةٌ صُدورٍ، فيحملونَ ما سمعوه على الصّديقِ، ولا

(1) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (549/1)، ونحوه في "النكت" لابن حجر (767/2-769).

(2) - وكذلك "المجروحين" لابن حبان، و"الكامل" لابن عدي، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي، وغيرهم.

(3) - أخرجه عبد الله بن أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (448/2)، وابن عدي في "الكامل" (339/1)، والخطيب في

"الجامع" رقم (167) وعنده: (الخير والزهد)، وإسناده صحيح.

يهتدونَ لتمييزِ الخطأِ مِنَ الصَّوابِ، ولكنَّهُم وَإِنْ خِيفِي حَاهُمُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَى نِقَادِ الْحَدِيثِ وَجَهَابَدَتِهِ<sup>(1)</sup>.

قِيلَ لِابْنِ الْمُبَارِكِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ؟ قَالَ: «تَعِيشُ لَهَا الْجَهَابَدَةُ»<sup>(2)</sup>، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

وَقَالَ أَيضًا: «لَوْ هَمَّ رَجُلٌ فِي السَّحَرِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ لِأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فُلَانٌ كَذَّابٌ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «مَا سَتَرَ اللَّهُ أَحَدًا بِكَذِبٍ فِي الْحَدِيثِ» هـ<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا هَمَّ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ لِأَسْقَطَهُ اللَّهُ» هـ<sup>(6)</sup>.

ثُمَّ مَثَّلَ لِمَنْ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ حِسْبَةً فَقَالَ:

نَحْوُ أَبِي عِصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَى	زَعَمًا نَأْوًا عَنِ الْقُرَانِ فَافْتَرَى
لَهُمْ حَدِيثًا فِي فِضَائِلِ السُّورِ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَبَيَسَ مَا ابْتَكَّرَ
كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي اعْتَرَفَ	رَوَاهُ بِالْوَضْعِ فَبَيَسَ مَا اقْتَرَفَ
وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ	كَالْوَاحِدِيِّ مَخْطِئِي صَوَابَهُ

يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ<sup>(7)</sup> بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي عَمَّارٍ الْمُرُوزِيِّ<sup>(8)</sup>، أَنَّهُ قِيلَ لِأَبِي عِصْمَةَ نُوحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْمُرُوزِيِّ قَاضِي مَرَوْ، الْمُلَقَّبِ بِالْجَامِعِ.

(1) - ينظر: "فتح المغيث" (112/2)، و"تدريب الراوي" (ص141).

(2) - أخرجه: ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (3/1)، وابن عدي في "الكامل" (269/1)، وإسناده صحيح.

(3) - سورة الحجر: الآية رقم (09).

(4) - "الموضوعات" لابن الجوزي (49/1).

(5) - نفسه (48/1).

(6) - "الكامل" لابن عدي (342/1)، و"الجامع لأخلاق الراوي" للخطيب (8/2).

(7) - "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" للحاكم (ص134)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (41/1).

(8) - هو: الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت بن قُطبة، أبو عَمَّارِ الخِزَاعِيِّ المُرُوزِيِّ، ثقة، توفي سنة 244هـ، "الجرح

والتعديل" (50/3)، و"تهذيب الكمال" (358/6) و"التقريب" (214/1).

وفي "فتح المغيث" (113/2): أَنَّ أَبَا عَمَّارٍ هَذَا مَجْهُولٌ، فَلَعَلَّهُ وَهَمَّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق»<sup>(1)</sup>، المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائة<sup>(2)</sup>: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: «إني رأيت الناس قد عرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديث حِسْبَةً» هـ، فبيس ما صنعه من كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وروى ابن حبان في مقدمته "تاريخ الضعفاء"<sup>(3)</sup> عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه الفارسي<sup>(4)</sup>: «من أين جئت بهذه الأحاديث: "من قرأ كذا فله كذا"؟»، قال: وضعتها أرغب الناس فيها» هـ.

ومن الموضوع من أوله إلى آخره: الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة، فقد اعترف روايه بالوضع له، فقد قال أبو عبد الرحمن المؤمل بن إسماعيل العدوي البصري<sup>(5)</sup>: «حدثني شيخ به، فقلت له: من حدثك؟، فقال رجل بالمدائن<sup>(6)</sup>، وهو حي، فصرتُ إليه فقلت: من حدثك؟، فقال: شيخٌ بواسط<sup>(7)</sup>، وهو حي، فصرتُ إليه فقال: حدثني شيخٌ بالبصرة، فصرتُ إليه فقال: حدثني شيخٌ بعبادان<sup>(8)</sup>، فصرتُ إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من المتصوفة، ومعهم الشيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من

(1) - لم أجده بهذا اللفظ، وينظر: "المجروحين" (390/2).

(2) - ترجمته في: التاريخ الكبير "للبخاري" (111/8)، و"المجروحين" لابن حبان (390/2)، و"تهذيب الكمال" (61. 56/30)، و"التقريب" (254/2-255).

(3) - "المجروحين" (65/1).

(4) - هو: ميسرة بن عبد ربه الفارسي، ثم البصري، التراس، كذاب، كان يضع الحديث، كذبه البخاري، توفي سنة،

"التاريخ الكبير" (377/7)، و"المجروحين" (344/2)، "الجرح والتعديل" (254/8) و"لسان الميزان" (234/8)

(5) - هو: نزيل مكة، صدوق سيئ الحفظ، المتوفى سنة ست بعد المائتين، "طبقات ابن سعد" (501/5)، و"تهذيب

الكمال" (176/29)، و"تهذيب التهذيب" (381-380/10).

(6) - المدائن: هي مدينة قديمة على نهر دجلة، تحت بغداد، كانت دار مملكة الأكاسرة، "الأنساب" للسمعاني

(143/12)، و"معجم البلدان" (75-74/5).

(7) - واسط: هي مواضع متعددة، وأشهرها واسط الحجاج، وسميت بذلك لتوسطها بين البصرة والكوفة، وأضيفت إلى

الحجاج؛ لأنه هو الذي عمرها، "معجم البلدان" (342-347/5).

(8) - عبّادان: بفتح العين، وتشديد الباء، بلدة بناوحي البصرة في البحر، "معجم البلدان" (75-74/4).

حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: لَمْ يَحْدِثْنِي أَحَدٌ، وَلَكِنَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ رَغَبُوا عَنِ الْقُرْآنِ، فَوَضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِيَصْرِفُوا قُلُوبَهُمْ إِلَى الْقُرْآنِ» هـ (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ» هـ (2).

قَالَ السُّيُوطِيُّ: «كَالتَّلْعَبِيِّ (3)، وَالْوَاحِدِيِّ (4)، وَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَالْبِيضَاوِيِّ (5)» (6).

قَالَ النَّاطِمُ: «لَكِنْ مَنْ أBRَزَ إِسْنَادَهُ مِنْهُمْ كَالأَوَّلِينَ، فَهُوَ أَبْسَطُ لَعْدْرِهِ؛ إِذْ أَحَالَ نَاطِرُهُ عَلَى الْكَشْفِ عَنِ سِنْدِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (7)، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُبْرِزْ سِنْدَهُ، وَأَوْرَدَهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ فَحَطُّوهُ أَفْحَشُ» هـ (8).

قُلْتُ: وَقَدْ سَرَدَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ" (9) أَسْمَاءَ السُّورِ الَّتِي صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي فَصَائِلِهَا، وَنَظَّمَ مَا سَرَدَهُ الْأَبْيَارِيُّ (10) شَارِحًا مَقْدِمَةَ الْقَسْطَلَانِيِّ بِقَوْلِهِ: (11).

وَكُلُّ حَدِيثٍ جَاءَ فِي فَضْلِ سُورَةٍ فَمَا صَحَّ إِلَّا فِي الْمَثَانِي الْمَفْضَلَةِ  
وَسَبَعُ طَوَالٍ ثُمَّ الْإِنْفَالِ كَهْفِهِمْ وَيَسُّ وَالذُّخَانِ مُلْكٍ وَزَلْزَلَةٍ

(1) - أخرجه: الخطيب في "الكفاية" (467-466/2)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (241/1).

(2) - "التقريب" للنووي مع شرحه "التدريب" (ص 144).

(3) - هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي، صاحب التفسير المشهور، و"العرائس" في قصص الأنبياء، كان أوحد زمانه في علم القرآن علما بارعا في العربية حافظا، أخذ عنه الواحدي، توفي في المحرم سنة 427هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (58/4)، و"السير" (437/17)، و"طبقات المفسرين" للسيوطي (ص 28).

(4) - هو: علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير، ملازما للثعلبي، علما في العربية، له تصانيف كثيرة منها: "البيسط" و"الوسيط" في التفسير، و"أسباب النزول"، وغيرها، توفي سنة 468هـ، "طبقات الشافعية" للسبكي (240/5)، و"طبقات المفسرين" للسيوطي (ص 78).

(5) - هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد ناصر الدين البيضاوي، العلامة المفسر النحوي الفقيه الشافعي، كان مصنفا بارعا، له مختصر الكشاف، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، المتوفى سنة 691هـ، وقيل: سنة 685هـ، "طبقات الشافعية" للإسنوي (136/1)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (50/2 - 51).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 144).

(7) - (ص 337).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (272/1).

(9) - "تدريب الراوي" (ص 145).

(10) - هو: عبد الهادي بن رضوان بن محمد بن نجا الإبياري المصري، من كبار علماء مصر وشعرائها، له ما يربو على

أربعين مؤلفاً، توفي سنة 1306هـ، "تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر" لجرجي زيدان (201/2 - 202).

(11) - "نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني" للإبياري (ص 52).

## كَذَا الْكَافِرُونَ النَّصْرُ الْإِخْلَاصُ عُودَتَانِ وَزَهْرَوَانٍ حُذَّهَا مُكَمَّلَةٌ

وفي "التقريب" مزوجًا بكلام شارحه الشُّيُوطِيُّ<sup>(1)</sup> ما نصُّه: «ووضعت الزنادقة جُملاً من الأحاديث يفسدونها بها الدين، فبيّن جهابذة العلماء أمرها، والله الحمد، روى العقيلي<sup>(2)</sup> بسنده إلى حماد بن زيد قال: «وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث» .

منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء<sup>(3)</sup>؛ الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي<sup>(4)</sup>. قال ابن عدي: «لَمَّا أُخِذَ لثُضْرِبَ عَنْقُهُ قَالَ: وَضَعْتُ فِيكُمْ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أَحْرَمٌ فِيهَا الْحَلَالُ، وَأَحْلَلُ الْحَرَامَ»<sup>(5)</sup>.

وكبيان بن سمعان النهدي<sup>(6)</sup> الذي قتله خالد القسري<sup>(7)</sup>، وأحرقه بالنار<sup>(8)</sup>.  
وكمحمد بن سعيد الشَّامي، المصلوب<sup>(9)</sup> في الزندقة، فروى عن حميد،  
عن أنس مرفوعاً: «أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي إِلَّا أَنْ

(1) - "تدريب الراوي" (ص142).

(2) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (88/1)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (38/1)، و"الكفاية" للخطيب (554/2)، وفيه هنا (اثني عشرة) بدل أربعة عشر إلا ابن الجوزي في "الموضوعات"، فقد أثبت أربعة عشر، والله أعلم.

(3) - هو: عبد الكريم بن أبي العوجاء ربيب حماد، خال معن بن زائدة، زنديق مغتر، قُتل بالبلبة، "الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث" لبرهان الدين الحلبي (ص172)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي (386/4).

(4) - هو: محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، من وجهاء بني العباس وأشرافهم، كان جواداً ممدحاً ولي الكوفة والبلبة، توفي سنة 173هـ، "تاريخ بغداد" (291/5)، و"تاريخ دمشق" (128/53)، و"ميزان الاعتدال" (176/6).

(5) - ينظر: "الموضوعات" (37/1)، و"ميزان الاعتدال" (386/4).

(6) - هو: بيان بن سمعان النهدي، من بني تميم، زنديق ادّعى يلهية علي، وادّعى النبوة، قتله خالد القسري، "ميزان الاعتدال" (75/2)، و"لسان الميزان" (374/2)،

(7) - هو: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز بن عامر البجلي القسري، أمير الحجاز ثم العراقين، قتل سنة 126هـ، "تاريخ دمشق" (135/16)، و"السير" (425/5)، و"تهذيب الكمال" (107/8).

(8) - ينظر: "الموضوعات" (38/1).

(9) - هو: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس، الأسدي الشَّامي، الملبوب، له أسامي متعددة، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذبوه، قال أحمد: قتله المذکور على الزندقة وصلبه، "ميزان الاعتدال" للذهبي (164/6)، و"التقريب" (79/2).

يشاء الله»<sup>(1)</sup>، وضع هذا الاستثناء؛ لما كان يدعوا إليه من الإلحاد والزندقية، والدعوة إلى التنبّي «همنهما بلفظهما»<sup>(2)</sup>.

وضرب يفعلونه إنا مازاً لمذاهبهم؛ كالخطابية أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي رئيس هذه الفرقة الضالة؛ المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة<sup>(3)</sup>، وكالسلمية أصحاب الحسن بن محمد بن أحمد بن سالم<sup>(4)</sup> السلمي، وكالروافض هـ.

وضرب كانوا يتكسبون ويرتفون به في قباهم؛ كأبي سعيد المدائني هـ<sup>(5)</sup>.  
وضرب يقبلون سند الحديث ليستغرب فيرغب في سماعه منهم، كابن أبي حية<sup>(6)</sup>، وحماد الذبيبي<sup>(7)</sup>، وهلول بن عبيد<sup>(8)</sup>، وأصرم بن حوشب<sup>(9)</sup>.

(1) - أخرجه الجوزقاني بإسناده إليه في "الأباطيل والمنكير" له (ص68)، وذكر أن الاستثناء فيه باطل وموضوع، وذكره الحاكم في "المدخل إلى الإكليل" (ص128)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (279/1)، و"اللائل المنوعة في الأحاديث الموضوعية" للسيوطي (264/1).

(2) - يريد كلام النووي في "التقريب" مزوجاً بكلام السيوطي في التدريب.

(3) - وكان يدعى الإمامة لنفسه، ويزعم أن الأئمة أنبياء، وقال بإلهية جعفر بن محمد، قُتل في خلافة المذنب، الملل والنحل للشهرستاني (183/1).

(4) - المتوفى سنة 297 هـ، وقيل: تنسب إلى ابنه أبي الحسن أحمد بن محمد "ابن سالم البغلي" المتوفى سنة 360 هـ، وهو أستاذ لأبي طالب المكي، ينظر: "طبقات البغوية" للسلمي (ص142)، و"العبر في خبر من غير" للذهبي (109/2)، و"الكشف عن حقيقة البغوية" (ص355).

(5) - "شرح التبركة والتذكرة" (265/1)، و"تدريب الراوي" (ص143).

(6) - هو: إبراهيم بن اليسع بن أشعث، أبو إسماعيل المكي، وثقه ابن معين كما في "الجرح والتعديل" (96/2)، ولم يقره على ذلك أحد، وعمامة المحدثين على أن حديثه منكر كالبخاري والنسائي وابن أبي حاتم، ينظر: "التاريخ الكبير" للبخاري (283/1)، و"المدخل إلى الصحيح" للحاكم (ص145)، و"لسان الميزان" (271/1 - 272).

(7) - هو: حماد بن عمرو الذبيبي، منكر الحديث جداً، كان يركب الأسانيد على المتون، "التاريخ الكبير" (28/3)، و"المجروحين" (307/1)، و"لسان الميزان" (274/3).

(8) - قال ابن حبان: «شيخ يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به بحال»، "المجروحين" (232/1)، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة كما في "الجرح والتعديل" (429/2)، والحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص145).

(9) - هو: أصرم بن حوشب الهمداني الخرساني، كان يضع الحديث على الثقات، وكذبه ابن معين، قال البخاري: متروك الحديث، "التاريخ الكبير" (56/2)، و"الجرح والتعديل" (336/2)، و"المجروحين" (205/1)، و"المدخل إلى الصحيح" للحاكم (ص145).

وَضَرَبُ تَقَرَّبُوا لِبَعْضِ الْخُلَفَاءِ بَوْضَعٍ مَا يُوَافِقُ فَعَلَهُمْ وَأَرَاءَهُمْ؛ كَغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ<sup>(1)</sup>،  
 حَيْثُ وَضَعَ لِلْمَهْدِيِّ فِي حَدِيثٍ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ حُفِّ أَوْ حَافِرٍ»<sup>(2)</sup>، فزَادَ  
 فِيهِ: «أَوْ جَنَاحٍ»، وَكَانَ الْمَهْدِيُّ<sup>(3)</sup> إِذْ ذَاكَ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ، فَتَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرَ  
 بِذَبْحِهَا، وَقَالَ: أَنَا حَمَلْتُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمَّا قَامَ قَالَ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ قَفَا كَذَّابٍ هـ<sup>(4)</sup>.  
 وَضَرَبُ امْتَحَنُوا بِأَوْلَادِهِمْ، أَوْ رَبَائِبِهِمْ، أَوْ وَرَاقِيهِمْ، فَوَضَعُوا لَهُمْ أَحَادِيثَ، وَدَسَّوْهَا عَلَيْهِمْ،  
 فَحَدَّثُوا بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا، كَحَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ ابْنِ أَبِي بَرِيْبِهِ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ، فَكَانَ يُدْسُ فِي  
 كُتُبِهِ هـ<sup>(5)</sup>.  
 قَالَ النَّسَائِيُّ: «الْمَعْرُوفُونَ بِالْوَضْعِ أَرْبَعَةٌ: ابْنُ أَبِي يَحْيَى بِالْمَدِينَةِ<sup>(6)</sup>،  
 وَالْوَاقِدِيُّ بِبَغْدَادٍ<sup>(7)</sup>،

(1) - هو: غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، كان يضع الحديث على النقات، "تاريخ ابن معين" (470/2)، و"التاريخ الكبير" (109/7)، و"المجروحين" (196/2)، و"الجرح والتعديل" (57/7).  
 (2) - الحديث: أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (129/16)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب السبق، برقم (2574)، والنسائي: كتاب الخيل، باب السبق، برقم (3585)، والترمذي: كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرهان والسبق، برقم (1700)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب السبق والرهان، برقم 2878، والبيهقي في "السنن الكبرى" (16/10) كلهم من حديث ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه به.  
 والحديث صححه الترمذي، وابن القطان، وابن دقيق العيد كما في "التلخيص الحبير" لابن حجر (395/4)، و صححه الألباني في "الإرواء" (333/5)، وتوسع في ذكر طرقه وشواهده.  
 (3) - هو: أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، الخليفة العبّاسي، المتوفى سنة 169 هـ، "تاريخ بغداد" (391/5)، و"العبر" للذهبي (176/1).  
 (4) - ينظر: "المجروحين" لابن حبان (66/1)، و"المدخل" للحاكم (ص 135 - 136)، و"تاريخ بغداد" (323/12)، وهذه القلّة مشهورة جدا، وطعن بعضهم في ثبوتها لعدم اتّصال المخبرين بها بزمن المهدي، فالله أعلم.  
 (5) - "الموضوعات" لابن الجوزي (37/1).  
 (6) - هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، مولاها المديني، متروك الحديث، توفي سنة 184 هـ، "التاريخ الكبير" (323/1)، و"تهذيب الكمال" (184/2)، و"التقريب" (65/1).  
 (7) - هو: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، مولاها الواقدي المديني القاضي، صاحب التلخيص، وأحد أوعية العلم، لكنّه متروك الحديث، توفي سنة 207 هـ، "طبقات ابن سعد" (425/5)، و"التاريخ الكبير" (178/1)، و"تهذيب الكمال" (180/26)، و"ميزان الاعتدال" (273/6).

ومقاتل بن حُرسان<sup>(1)</sup>، ومحمد بن سعيد الملقب بلوب بالشَّام» هـ<sup>(2)</sup>.

وَجَوَّزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمُ ابْنِ كِرَامٍ فِي التَّرْهِيْبِ

يعني: أنَّ بعضَ الكَرَامِيَّةِ، وَهُمْ أَتْبَاعُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ كِرَامٍ - كَشَدَّادٍ فِي الْأَشْهَرِ، أَوْ كَسْحَابٍ، أَوْ كَكِتَابٍ<sup>(3)</sup> - السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَكَلِّمِ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ؛ كَانَ زَاهِدًا عَابِدًا<sup>(4)</sup>؛ غَيْرَ أَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «التَّقَطَّ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَرْذَاهَا، وَمِنَ الْأَحَادِيثِ أَوْهَاهَا»<sup>(5)</sup>.

قالَ الدَّهْبِيُّ فِي "المِيزَانِ"<sup>(6)</sup>: «وَقَدْ سُجِنَ بِنِيسَابُورَ لِأَجْلِ بَدْعِيَّةِ ثَمَانِيَةِ أَعْوَامٍ، ثُمَّ أُخْرِجَ وَسَارَ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَمَاتَ بِالشَّامِ، وَعَكَفَ أَصْحَابُهُ عَلَى قَبْرِهِ مُدَّةً» هـ. جَوَّزُوا الْوَضْعَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، تَرْغِيْبًا لِلنَّاسِ فِي الطَّاعَةِ، وَتَرْهِيْبًا لَهُمْ مِنَ المَعْرِيبَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رُوِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ»<sup>(7)</sup>.

(1) - هو: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، أبو الحسن، من كبار المفسرين، أجمع المحدثون على تركه، توفي سنة نيف وخمسين ومائة، "طبقات ابن سعد" (773/7)، و"تاريخ بغداد" (160/13)، و"تهذيب الكمال" (434/28).

(2) - كلام الإمام النَّسَائِيِّ لم أَقْفَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - ذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (776/2): أَنَّ لَفْظَةَ "كِرَامٍ" الْمَشْهُورَ فِيهَا بِالتَّشْدِيدِ، ضَبَطَهُ بِذَلِكَ الْخَطِيبُ، وَابْنُ مَكُولَا، وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ، وَأَبِي ذَلِكَ مُتَكَلِّمِ الكَرَامِيَّةِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْلَمِ فِي كِتَابِهِ "مَنَاقِبُ مُحَمَّدِ بْنِ كِرَامٍ"، وَرُوِيَ عَنِ أَبِي الْفَتْحِ البُيُوتِيِّ أَنَّهُ أَنْشَدَهُ بِالتَّخْفِيفِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(4) - تنظر ترجمته في: "الملل والنحل" للشهرستاني (99/1)، و"المجروحين" (326/2)، و"السير" (523/11).

(5) - "المجروحين" (326/2)

(6) - (314/6).

(7) - والحديث بالزيادة أخرجه: البزار (262/5) برقم 1876، والقضاعي في "مسند الشهاب" (329/1) بلفظه، وقال البزار بعده: «وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش عن طلحة إلا يونس بن بكير، وقد رواه غير يونس عن الأعمش مرسلا»، وقد ضَعَّفَ هذه الزيادة الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (ص129)، والدارقطني في "العلل" (219/5)، وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت" (773/2): أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مِمَّا اتَّفَقَ أُمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِهَا، وَحَاوَلَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِي تَصْحِيْحَهَا فِي "بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ" (313/5)، وَيَنْظُرُ: "الموضوعات" لابن الجوزي (96/1 - 97).

وحمل بعضهم حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» أي: قَالَ إِنَّهُ شَاعِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ<sup>(1)</sup>.  
وقال بعضهم: «إِنَّمَا نَكَذِبُ لَهُ لَا عَلَيْهِ»<sup>(2)</sup>.

وقال محمد بن سعيد الملقب بالوَضَّاع: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ كَلَامٌ حَسَنٌ أَنْ يَضَعَ  
إِسْنَادًا» هـ<sup>(3)</sup>.

وحكى القُرطبي في "المفهم"<sup>(4)</sup> عن بعض أهل الرأي: «أَنَّ مَا وَافَقَ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ جَازَ أَنْ  
يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ.

قال الحافظ ابن حجر في "توضيح محبته"<sup>(5)</sup>: «وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ فَاعِلِهِ نَشَأَ عَنْ جَهْلٍ؛ لِأَنَّ  
التَّرْغِيبَ وَالتَّزْهِيْبَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ تَعَمُّدَ الْكُذْبِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَبَالَعَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ<sup>(6)</sup>؛ فَكَفَّرَ<sup>(7)</sup> مَنْ تَعَمَّدَ الْكُذْبَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظُهُ.

وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعُوا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَبَعْضٌ وَضَعُوا  
كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ .....

يعني: أَنَّ الْوَاضِعِينَ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَضَعُ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَيُنْسِبُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ، كَأَكْثَرِ الْمَوْضُوعَاتِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ، أَوْ الزُّهَّادِ، أَوْ الْأَحْبَابِ، أَوْ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، فَيَجْعَلُهُ  
حَدِيثًا مَرْفُوعًا تَرْوِجًا لَهُ؛ كَحَدِيثِ: «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ»، فَإِنَّهُ إِمَّا مِنْ كَلَامِ

(1) - ينظر: "الموضوعات" (94/1 - 95)، و"شرح التبتلة والتذكرة" (273/1).

(2) - "الموضوعات" (98/1)، و"شرح التبتلة والتذكرة" (273/1).

(3) - أخرجه: العقيلي في "الضعفاء الكبير" (273/5)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (78/53).

(4) - "المفهم" (115/1) بمعناه.

(5) - "نزهة النظر" (ص121-122).

(6) - هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين، من فقهاء الشافعية، توفي سنة

438هـ، "طبقات الشافعية" للسبكي (73/5 - 92)، و"السير" (617/17).

(7) - نقل ذلك عنه ابنه إمام الحرمين في كتاب "الحرية" كما في التعليق على "الطبقات الكبرى" للسبكي (93/5) زاده من

الطبقات الوسطى له، ونقله عنه النووي في "شرح مسلم" (86 - 87)، و"السير" (618/17)، واشتهر عنه

ذلك.

مالك بن دينار<sup>(1)</sup>، كما أسنده إليه الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي في كتاب "مكايد الشيطان"<sup>(2)</sup>، أو من كلام عيسى عليه الصلاة والسلام، كما رواه البيهقي في "الزهد"<sup>(3)</sup>.

وقال في "شعب الإيمان"<sup>(4)</sup>: «لا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، إلا من مراسيل الحسن، وهي عندهم شبه الريح».

قال الحافظ ابن حجر: «إسناده إلى الحسن حسن، ومراسيله أثنى عليها أبو زرعة، وابن المديني، فلا دليل على وضعه»<sup>(5)</sup>.

قال السيوطي: «والأمر كما قال»<sup>(6)</sup>.

وكحديث: «المعدة بيت الداء والحِمية رأس الدواء»<sup>(7)</sup>، لا أصل له من كتبتلام النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو من كلام بعض الأطباء قيل: إنه الحارث بن كلدة الثقفي<sup>(8)</sup> طبيب العرب هـ.

ومنه نوع وضعه لم يُقد

.....

(1) - هو: مالك بن دينار السامي الناجي، أبو يحيى البصري الزاهد، صدوق عابد، مات سنة 130هـ، وقيل 123هـ، طبقات ابن سعد (243/7)، و"تهذيب الكمال" (135/27)، و"السير" (362/5).

(2) - لم أجده فيه بعد بحث في ما طبع من "مكايد الشيطان"، ولكن هو في "ذم الدنيا" لابن أبي الدنيا (ص170)، برقم (416)، والله أعلم.

(3) - "الزهد الكبير" للبيهقي (ص134)، برقم (247).

(4) - الذي وجدته في "شعب الإيمان" (338/7): (حب الدينار)، وليس الدنيا، ولم أقف على كلام البيهقي، وينظر لمراسيل الحسن البصري: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (177 - 179)، و"شرح التبركة والتذكرة" (275/1) - (276).

(5) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوافية" (568/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص144).

(7) - أخرج العقيلي في "الضعفاء" (165/1) نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: هذا الحديث باطل لا أصل له، وقال الدارقطني في "العلل" (42/8): «... لا يلاح، ولا يعرف هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم»، وينظر: "زاد المعاد" لابن القيم (158/6)، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي (ص611)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (418/1).

(8) - هو: الحارث بن كلدة بن عمر بن علاج الثقفي، طبيب العرب، أصله من ثقف، أخذ الطب عن أهل فارس، مات في أول الإسلام، ولم يلاح إسلامه، إخبار العلماء بأخبار الحكماء "لعلي بن يوسف القفطي (ص125)، و"عيون الأنباء في طبقات الأطباء" لابن أبي أصيبعة (ص161-165).

نحو حديث ثابتٍ من كثرت صَلَاتُهُ الحديثَ وَهَلَةٌ سَرَتْ

يعني أنَّ من أنواعِ الوضْعِ: مَا وَقَعَ فِيهِ الرَّاوي غَلَطًا بَعِيرٍ قَلْبًا، فليسَ بمَوْضُوعٍ حَقِيقَةً.

قال ابنُ الأَلاحِ: «إِنَّهُ شَبَهُهُ لَا هُوَ» هـ (1).

وقال ابنُ حَجَرٍ في "شَرَحِ النُّخْبَةِ" (2) تَبَعًا لِابْنِ حَبَّانٍ (3): «إِنَّهُ بِقِسْمِ المُدْرَجِ أَوَّلَى (4)، وَهُوَ أَنْ يَسْتَوْقِ الإسْنَادَ؛ فَيَعْرُضُ لَهُ عَارِضٌ، فَيَقُولُ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيُظَنُّ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ مِثْلُ ذَلِكَ الإسْنَادِ، فَيُرْوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ».

كحَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ الطُّلَيْحِيِّ (5)، عَنْ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى أَبِي يَزِيدَ الزَّاهِدِ الضَّرِيرِ الضَّبِّيِّ (6)، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ طَلْحَةَ بْنِ نَافِعِ القُرَشِيِّ (7) بِالوَلَاءِ، عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ» هـ (8).

(1) - "علوم الحديث" (ص100).

(2) - "نزهة النظر" (ص124) بتلفظ.

(3) - في "المجروحين" (240/1) قال: «فأدرج ثابت بن موسى في الخبر، وجعل قول شريك كلام النبي صلى الله عليه وسلم...».

(4) - هذه الجملة: "وهو بقسم المدرج أولى" هي من كلام السيوطي في التدريب" (ص144)، وليست من كلام ابن حجر كما يقتضيه سياق الكلام، وابن حجر ذكر أقسام المدرج كما في "نزهة النظر" (ص124) فقال: الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد...، فلعله سبق قلم منه، والله أعلم.

(5) - هو: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن يحيى بن زكرياء بن يحيى بن طلحة التيمي، الطلحي، الكوفي، صدوق بهم، توفي سنة 232هـ، "الجرح والتعديل" (195/2)، و"تهذيب الكمال" (187/3)، و"التقريب" (98/1) وهنا: الطلحي بالتلغير.

(6) - هو: ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي، أبو يزيد الكوفي الضير، ضعيف الحديث، توفي سنة 229هـ، "المجروحين" (239/1)، "تهذيب الكمال" (377/4)، و"التقريب" (147/1).

(7) - هو: طلحة بن نافع القرشي، مولاهم أبو سفيان الواسطي، الإسكافي، نزيل مكة، صدوق، "تاريخ ابن معين" (279/2)، و"تهذيب الكمال" (438/13) والتقريب (452/1).

(8) - رواه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، برقم (1333)، وأخرجه العيني في "الضعفاء" (467/1)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (252/1 - 258) من عدة طرق، ومال إلى ثبوته، وابن عدي في "الكامل" (580/2)، وابن حبان في "المجروحين" (239/1)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (341/1)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (109/2 - 110) أورده من ست طرق وضعفه، وينظر: "السلسلة الضعيفة" للألباني (169/10).

قال أبو حاتم: «الحديث موضوع» ه (1).

قال الحاكم: «دخل ثابت على القاضي شريك بن عبد الله والمستملي بين يديه، وهو يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وقد بدلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متئ ذلك الإسناد، فكان يحدث به» (2).

قال ابن حبان: «وإنما هو قول شريك قاله عقب أو بدل حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر يرفعه: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم...» الحديث (3)، فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحدثوا به عن شريك» (4).  
كعبد الحميد بن بحر (5)، وعبد الله بن شبرمة (6)، وإسحاق بن بشر الكاهلي (7)، وجماعة آخرين ه (8).

ويعرف الوضع بالإقرار وما  
يُعرف بالركة قلت استشكلاً  
ما اعترف الواضع إذ قد يكذب  
نزل منزلته ورئماً  
الشجي القطع بالوضع على  
بلى نردّه وعنه نُضرب

(1) - "المرح والتعديل" (327/1).

(2) - "المدخل إلى الإكليل" (ص151).

(3) - رواه البخاري: كتاب التهجد، باب عقدة الشيطان على قافية الرأس إذا لم يلبس بالليل، برقم (1142)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين، باب فيمن نام الليل أجمع من أصبح، برقم (776).

(4) - "المجروحين" لابن حبان (239/1 - 240).

(5) - هو: عبد الحميد بن بحر البجلي، أبو الحسن العسكري، قال ابن حبان: «كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج

به» ه، "الكامل" (411/8)، و"المجروحين" لابن حبان (125/2)، و"لسان الميزان" لابن حجر (69/5).

(6) - هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي، أبو شبرمة الكوفي، ثقة فقيه، توفي سنة 144هـ، "طبقات ابن

سعد" (350/6)، و"تهذيب الكمال" (76/15)، و"التقريب" (500/1).

(7) - هو: إسحاق بن بشر الكاهلي، أبو حذيفة البخاري، قال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما

لا أصل له على الأثبات»، "المرح والتعديل" (214/2)، و"الكامل" (175/2)، و"ميزان الاعتدال" (335/1).

(8) - نحو هذا عند ابن عدي في "الكامل" (581/2).

يعني أن معرفة كون الحديث موضوعاً تحالفاً بإقرار واضعه أنه وضعه، كإقرار عُمر بن صبيح<sup>(1)</sup> على ما رواه البخاري في "التاريخ الأوسط"<sup>(2)</sup>: أنه وضع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم.

وكما مر من إقرار ميسرة بوضع حديث فضائل القرآن<sup>(3)</sup>.

أو: ما يتنزل منزلة إقراره<sup>(4)</sup>، كأن يحدث بحديث عن شيخ، ويُسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً تُعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده، يتنزل منزلة إقراره بالوضع؛ لأن ذلك الحديث لا يُعرف إلا عن ذلك الشيخ، ولا يُعرف إلا برواية هذا عنه<sup>(5)</sup>.

وقد يفهمون الوضع من قرينة في الراوي والمروي، فقد وضعت أحاديث يشهد لوضعها ركائز ألفاظها ومعانيها.

قال الربيع بن خثيم<sup>(6)</sup>: «إنَّ للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تُنكره»<sup>(7)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشع له جلد طالب العلم، وينفّر منه قلبه في الغالب» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - هو: عمر بن صبح بن عمران التميمي، أو العدوي، أبو نعيم الخرساني، متروك الحديث، "الجرح والتعديل" (116/6)، و"المجروحين" (59/2)، و"الكامل" (339/7)، وقول الشَّارح هنا "صبيح" خطأ، ولعله أخذه بواسطة السيوطي كما من بعض نسخ "تدريب الراوي" (423/1) عناية مازن السرساوي، والله اعلم.

(2) - "التاريخ الأوسط" للبخاري (152/2)

(3) - (ص 342).

(4) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 99)، و"شرح التبركة والتذكرة" (280/1)، و"تدريب الراوي" (ص 137).

(5) - هذا من عبارة الحافظ العراقي كما في "التقيد والإيضاح" (ص 115).

(6) - هو: الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد مخضرم، مات سنة 63 أو 61 هـ، "طبقات ابن سعد" (182/6)، و"تهذيب الكمال" (70/9)، و"التقريب" (294/1).

(7) - أخرجه عنه: ابن سعد في "الطبقات" (182/6)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (564/2)، وابن عدي في "الكامل" (180/1)، والخطيب في "الكفاية" (255/2) بنحوه، وابن الجوزي في "الموضوعات" (103/1).

(8) - "الموضوعات" (103/1)

قال البلقيني: «وشاهدُ هذا أن من خدم إنساناً سنتين<sup>(1)</sup>، وعرف ما يحبُّ، وما يكره، فادّعى إنسانٌ أنه كان يحبُّ، أو يكره شيئاً يعلمُ ذلك ضدهُ منه، فبمجرد سماعه يبادرُ إلى تكذيبه» هـ (2).

وقال ابنُ دقيقِ العيد: «للمحدّثِ لكثرةُ محاوَلَةِ ألفاظِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم هيئةً نفسانيةً، وملَكَةٌ قويَّةٌ يعرفُ بها ما يجوزُ أن يكونَ من ألفاظِ النبوءةِ، وما لا يجوزُ» هـ (3). ونحوه في "شرح النُّخبة" (4).

قال النَّاطم<sup>(5)</sup>، وتبعه ابنُ حَجَرٍ: «إنَّ ابنَ دقيقِ العيدِ<sup>(6)</sup> التَّبجِّيَّ نسبةً إلى تَبَجٍ (7) البحرِ بساحلٍ ينبع<sup>(8)</sup>؛ لأنَّه وُلِدَ به، وكانَ يكتُبُ هذه النسبةَ لنفسه، استشكلَ الاعتمادَ على إقرارِ الرَّاوي بالوضعِ فقال: هذا كافٍ في ردِّه؛ لكن لا يُقطعُ بوضعه؛ لاحتمال أن يكونَ كَذَبٌ في ذلك الإقرارِ» هـ.

وقال صاحبُ "النُّخبة" (9): «وفهمَ منه بعضهم أنَّه لا يُعملُ بذلك الإقرارِ أصلاً، وليسَ ذلك مُرادَه، وإنما نفى القطعَ بذلك، ولا يلزمُ من نفي القطعِ نفي الحكم<sup>(10)</sup>؛ لأنَّ الحكمَ يقعُ

(1) - الذي في "محاسن الاصطلاح" (ص283): (سنتين)، وهو الذي يقتضيه السياق، وليس "سنتين" فهو خطأ، ولعله سبق به قلمه، والله أعلم.

(2) - "محاسن الاصطلاح" (ص283).

(3) - "الاقتراح" (ص311 - 312) بتاءٍ رف.

(4) - "نزهة النظر" (ص118).

(5) - "شرح التبدُّلة والتذكُّرة" (1/281) بتاءٍ رف.

(6) - "الاقتراح" (ص315 - 316).

(7) - في "القاموس المحيط" (ص166) مادة "ث ب ج" قال: «والتَّبَجُّجُ - محرَّكَةً - ما بين الكاهل إلى الظَّهر، ووسط الشيء ومعظمه، وصدر القطا الشيء»، والمادة تدور على المعظم والوسط.

(8) - "ينبع": بالفتح ثم السُّكون والباء الموحدة مضمومة وعين مهملة هي: عين عن يمين رضوى، لمن كان منحدرًا من المدينة إلى البحر على ليلة من رضوى، تبعد عن المدينة بحوالي 250 كلم، وهي إمارة تابعة للمدينة النبوية، "معجم البلدان" (450-449/5)، و"معجم معالم الحجاز" (10/1869).

(9) - "نزهة النظر" (ص118-119).

(10) - وقال الحافظ ابن حجر: «وقد كان الشَّيخُ عبر في النَّظْمِ أولاً بـ"الحكم"، فلما قرأنا ذلك عليه غيَّرَ "الحكم" بـ"القطع"، فكانتْه غير النَّظْمِ ولم يغيِّرِ الشَّرحُ» نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (1/580).

بالظنِّ الغالبِ، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما سَاغ قتلُ المقرِّ بالقتلِ، ولا رَجُمَ المعترفُ بالزنا لاحتِمَالِ أن يكونا كاذِبينِ فيما اعترفَا به» هـ كلامه بلفظه.

والمداوُ في الرِّكَّةِ على رِكَّةِ المعنى، فَحَيْثُما وُجِدَتْ دَلَّتْ على الوَضْعِ، وإن لم يَنْضَمَّ إليه رِكَّةُ اللَّفْظِ؛ لأنَّ هذا الدِّينَ كُلَّهُ محاسنٌ، والرِّكَّةُ ترجعُ إلى الرِّدَاءَةِ، وأَمَّا رِكاكَةُ اللَّفْظِ فَقَطْ، فلا تدلُّ على ذلك؛ لاحتِمَالِ أن يكونَ رواهُ بالمعنى؛ فَعَيَّرَ ألفاظَهُ بغيرِ فِلاحيحٍ، نعم إن صرَّحَ بأنَّه مِنْ لفظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَاذِبٌ هـ، قاله شارحُ "التَّقْرِيبِ" (1).

وقال ابنُ حجرٍ في "توضيحِ نخبته" (2): «ومِنَ القرائنِ في الرّواي ما وَقَعَ للمأمونِ بنِ أَحْمَدَ (3): أَنَّهُ ذُكِرَ بِحَضْرَتِهِ الخِلافُ في سَماعِ الحَسَنِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فساقَ في الحالِ إِسنادًا إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: سَمِعَ الحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» هـ (4).

(1) - "تدريب الراوي" (ص138)، وهو من كلام الحافظ بن حجر، كما نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (1/577-

578)، وفي "النكت" لابن حجر (2/763) نحوه.

(2) - "نزهة النظر" (ص119).

(3) - هو: مأمون بن أحمد السُّلَمِيُّ الهروي، ويُقال له: مأمون بن عبد الله، قال ابن حبان: دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ، وقال ابن الجوزي: يضع الحديث، "المجروحين" (2/373)، و"الموضوعات" لابن الجوزي (2/48)، و"ميزان الاعتدال" (6/11).

(4) - روى هذه القِطعة البيهقي في "المدخل"، فالله أعلم.

## المقلوب

وَقَسَّمُوا الْمُقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِ أَبَدَلًا  
 بِوَاحِدٍ نَظِيرَهُ كَيْ يُرْعَبَا فِيهِ لِلْأَغْرَابِ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا  
**المقْلُوبُ**: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ تَبْدِيلُ شَيْءٍ بِآخَرَ كَمَا تَرَى (1)، وَهُوَ مِنْ  
 أَقْسَامِ الضَّعِيفِ.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي "مُحْتَمَلِهِ": «قَدْ يَدْخُلُ الْقَلْبُ فِي قِسْمِ الْإِحْيَاحِ وَالْحَسَنِ» (2).  
 وَقَسَّمَهُ الْمُحَدِّثُونَ (3) قِسْمَيْنِ عَمْدًا، وَسَهْوًا، وَعَمْدُهُ إِلَى قِسْمَيْنِ:  
**الأوَّلُ مِنْهُمَا**: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَشْهُورًا بِرَأْوِ، فَيَجْعَلُ مَكَانَهُ آخَرَ فِي طَبَقَتِهِ؛ لِإِيْرَ مَرْغُوبًا  
 فِيهِ، لِغَرَابَتِهِ، كَحَدِيثِ مَشْهُورٍ بِسَالِمٍ، فَيَجْعَلُ مَكَانَهُ نَافِعًا، وَكَحَدِيثِ عَن مَالِكٍ، فَيَجْعَلُ مَكَانَهُ  
 عُيَيْدَ اللَّهِ بَنِ عُمَرَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنَ الْوَضَّاعِينَ حَمَّادُ بْنُ عَمْرٍو النَّجَّيِّي،  
 وَجُهْلُولُ بْنُ عُيَيْدِ الْكِنْدِيِّ (4).

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُطَلَّقُ عَلَى رَأْوِيهِ أَنَّهُ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ» (5).  
**مثاله**: حَدِيثُ رَوَاهُ عَمْرٍو بْنُ خَالِدِ الْحَرَّانِيِّ (6)، عَن حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّجَّيِّي، عَن الْأَعْمَشِ، عَن  
 أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا لَقَيْتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ فَلَا تَبَدُّوهُمْ  
 بِالسَّلَامِ...» الْحَدِيثُ (7).

(1) - "القاموس المحيط" (ص 117)، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (14/5)، مادة "ق ل ب".

(2) - لم أقف على محتمل الزركشي، ونحو هذا الكلام في "النكت" له (301/2)، والله أعلم.

(3) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (282/1)، و"فتح الباقي" (282/1)، و"تدريب الراوي" (ص 145).

(4) - هذا من كلام السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 145).

(5) - "الاقتراح" (ص 318) بتلفظ.

(6) - هو: عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمي، أبو الحسن الحراني، نزيل مملر، ثقة، توفي سنة 229هـ، "التاريخ

الكبير" (327/6)، و"تهذيب الكمال" (601/21)، و"التقريب" (733/1).

(7) - أخرجه الطبراني في "الأوسط" (262/6)، والعقيلي في "الضعفاء" (162/2)، وقال الذهبي في "الميزان"

(368/2): «وإنما يُحفظ هذا لشهيل عن أبيه» .

فهذا حديثٌ مقلوبٌ قلبه حمادُ بنُ عمرو أحدُ المتروكين<sup>(1)</sup>، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروفٌ بسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ هكذا أخرجه مسلمٌ في "صحيحه"<sup>(2)</sup> من رواية شعبة، والثوري، وجريير بن عبد الحميد، وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل. قال أبو جعفر العجلي: «لا يُحفظُ هذا من حديث الأعمش، وإنما هو من حديث سهيل»<sup>(3)</sup>.

قال الناظم: «ولهذا كره أهل الحديث تتبع العرائب، فإنه قل ما يـح منها»<sup>(4)</sup>. قال الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة"<sup>(5)</sup>: «وإن كانت المخالفة بتقديم وتأخير في الأسماء؛ كمرّة بن كعب وكعب بن مرّة؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر، فهذا هو المقلوب في الإسناد، وقد يقع في المتن أيضاً؛ كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظلّ عرشه ففيه: «ورجلٌ تصدّق بصدقٍ أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»<sup>(6)</sup>، فهذا ممّا انقلب على أحد الرّواة، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»؛ كما في الإصحاحين<sup>(7)</sup> هـ.

ومنه قلبُ سننٍ لمتنٍ      نحو امتحانهم إمام الفتن  
في مائةٍ لَمَّا أتى بغداداً      فردّها وجودَ الإسنادا

(1) - ينظر: "الضعفاء الكبير" (162/2)، و"ميزان الاعتدال" (368/2).

(2) - أخرجه مسلم: كتاب السّلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام (131/14) رقم (2167)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في السلام على أهل الذمّة، برقم 5205، والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب، برقم 1602، وأحمد في "مسنده" (452/15) كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به.

(3) - "الضعفاء الكبير" (162/2).

(4) - "شرح التبتارة والتذكرة" (283/1).

(5) - "نزهة النظر" (ص125-126).

(6) - أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (109/7 - 110)، برقم (1031).

(7) - أخرجه البخاري في عدة مواضع منها: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد، برقم (660)، وليس في مسلم إلا الرّواية المقلوبة، والله أعلم.

يعني أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ قَلْبِ السَّنَدِ عَمْدًا: قَلْبُ سَنَدٍ تَامٍ لِمَتْنٍ، وَجَعَلِهِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَجَعَلَ هَذَا الْمَتْنَ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، فَإِنْ قُودَ بِهِ الْإِعْرَابُ، فَهُوَ كَالْوَضْعِ كَمَا مَرَّ (1).

وَقَدْ يُقَالُ بِهِ اخْتِبَارُ حَفِظِ الْمَحْدِثِ، وَامْتِحَانُهُ هَلْ اخْتَلَطَ أَمْ لَا؟، وَهَلْ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ أَمْ لَا؟. قَالَ النَّاطِمُ: «فِي جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ نَظْرٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ لَا يَسْتَقِرُّ حَدِيثًا» (2). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «وَشَرَطُ الْجَوَازِ أَنْ لَا يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ، بَلْ يَنْتَهِي بَانْتِهَاءِ الْحَاجَةِ» ه (3).

وَقَدْ أَنْكَرَ حَرَمِيُّ (4) عَلَى شُعْبَةَ لَمَّا قَلَبَ أَحَادِيثَ عَلَى أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ (5)، وَقَالَ: بِيَسْمَا صَنَعَ ه (6).

ثُمَّ مَثَّلَ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْقَلْبِ بِقَلْبَةِ أَهْلِ بَغْدَادَ مَعَ الْبُخَارِيِّ، فَقَدْ أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِي أَنَّهُ سَمِعَ عِدَّةَ مَشَايخَ يَحْكُونُ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ، فَاجْتَمَعَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَعَمَدُوا إِلَى مِائَةِ حَدِيثٍ، فَقَلَبُوا مَثْوَاهَا وَأَسَانِيدَهَا، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، وَعَيَّنُوا عَشْرَةَ رِجَالٍ، وَدَفَعُوا لِكُلِّ مِنْهُمْ عَشْرَةَ أَحَادِيثَ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ أَنْ يَلْقُوهَا عَلَيْهِ، وَأَخَذُوا الْمَوْعِدَ لِلْمَجْلِسِ، فَحَضَرَ الْمَجْلِسَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْعُرَبَاءِ مِنْ أَهْلِ خُرْسَانَ، وَغَيْرِهِمْ، وَمِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ انْتَدَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْعَشْرَةِ، فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَعْرِفُهُ، فَمَا زَالَ يَلْقِي عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَعَ مِنْ عَشْرَتِهِ، وَالْبُخَارِيُّ يَقُولُ: «لَا أَعْرِفُهُ»، فَكَانَ الْمُفْهَمُ مَنْ حَضَرَ الْمَجْلِسَ يَلْتَفِتُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ يَقُولُونَ: الرَّجُلُ فِهِمْ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ وَالْتِقَاطِ، وَقَلَّةِ الْفَهْمِ، ثُمَّ انْتَدَبَ لَهُ ثَانٍ وَثَلَاثُ، وَرَابِعٌ

(1) - (ص 345).

(2) - "شرح التبتارة والتذكرة" (1/284).

(3) - "نزهة النظر" (ص 127).

(4) - هو: حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَاسْمُهُ نَابِتٌ، وَيُقَالُ: ثَابِتٌ، الْعَتَكِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو رُوحٍ الْبَلْخَرِيُّ، صَدُوقٌ يَهُودِيٌّ، تُوْفِيَ سَنَةَ 201 هـ، "طبقات ابن سعد" (7/303)، و"تهذيب الكمال" (5/556)، و"التقريب" (1/195).

(5) - هو: أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَيْرُوزُ الْبَلْخَرِيُّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْعَبْدِيُّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، مَاتَ فِي حُدُودِ 140 هـ، "تاريخ ابن معين" (2/5-6)، و"الميزان" (1/125)، و"تهذيب الكمال" (2/19)، و"التقريب" (1/51).

(6) - يُنْظَرُ لِلْقَلْبَةِ هَذِهِ: "شرح التبتارة والتذكرة" (1/284)، و"النكت الوافية" للبقاعي (1/582-583)، وَقَدْ أَجَادَ

البقاعي وأفاد في حُكْمِ هَذَا الْعَمَلِ مِنَ الْمُحْدِثِينَ.

إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيدهم على: "لا أعرفه"، فلما علم أنهم قد فرغوا؛ التفت إلى الأول وقال له: «سألت عن حديث كذا، وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه، وكذا البقية على الولاء، فأقر الناس له بالحفظ، وأدعونا له بالفضل» هـ<sup>(1)</sup>.

وقلب ما لم يقبل الرواة نحو: (إذا أقيمت الصلاة)  
 حدثه في مجلس البناي حجّاج أعني ابن أبي عثمان  
 فظنه عن ثابت جريز بينه حماد الصريز

يعني أنّ من القلب ما يقع غلطاً لا فإدأ، ومثّل له ابن الملاح<sup>(2)</sup> بحديث رواه جريز بن حازم، عن ثابت بن أسلم البناي، عن أنس مرفوعاً: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» هـ<sup>(3)</sup>، فهذا حديث انقلب إسناده على جريز، وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير أبي ذر اليمامي الطائي، عن عبد الله بن أبي قتادة<sup>(4)</sup>، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه

<sup>(1)</sup> - "تاريخ بغداد" (20/2-21)، وهذه القصة مع شهرتها، وتناقل الناس لها، أخرجها: ابن عدي - صاحب كتاب "الكامل"، ومن طريقه الخطيب البغدادي، وقد أجم ابن عدي تسمية مشايخه فهم مجهولون، فينظر فيهم إن كانوا عدولاً فيعتبر بهم، وإلا فإن القصة مغموزة سنداً، أو هي على ما تُنقلت شهرة، وقد جرى القلب للامتحان مع آخرين كما في "النكت" لابن حجر (782/2)، ينظر: "التأصيل" لبكر أبي زيد (ص79).

قال الحافظ ابن حجر في "النكت" (785/2): «سمعت شيخنا غير مرة يقول: ما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الأبواب في الأحاديث لتيساع معرفته، وإنما يُعجّب منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة» .

<sup>(2)</sup> - "علوم الحديث" (ص101-102).

<sup>(3)</sup> - أخرج البخاري: كتاب الأذان، باب من يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة، برقم (637)، ومسلم: كتاب المساجد، باب من يقوم الناس للإقامة، برقم (604)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في الصلاة تُقام ولم يأت الإمام، برقم (539)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة، برقم (592)، والنسائي: كتاب الصلاة، باب إقامة المؤذن عند خروج الإمام، برقم (687)، كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه به.

<sup>(4)</sup> - هو: عبد الله بن أبي قتادة الأزدي السلمي المدني، أبو إبراهيم ثقة، مات سنة 95هـ، وقيل: 99هـ، "طبقات ابن سعد" (274/5)، و"تهذيب الكمال" (440/15)، و"التقريب" (523/1).

وهو عند مسلم<sup>(1)</sup>، والنسائي<sup>(2)</sup> من رواية حجاج بن أبي عثمان اللواف البكري مولى كندة<sup>(3)</sup>، عن يحيى، وإنما سمعه جرير من حجاج، فانقلب عليه، وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في "المراسيل"<sup>(4)</sup>، عن أحمد بن صالح<sup>(5)</sup>، عن يحيى بن حسان<sup>(6)</sup>، والخطيب في "الكفاية"<sup>(7)</sup>، والبيهقي في "المدخل"<sup>(8)</sup>، وقبلهم أحمد في "العلل"<sup>(9)</sup>، عن إسحاق بن عيسى بن الطباع<sup>(10)</sup> كلاهما عن حماد قال: «كنت أنا وجرير عند ثابت، فحدث حجاج، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه بهذا الحديث، فظن جرير أنه إنما حدث به عن أنس» هـ<sup>(11)</sup>.

قوله: (الضريز) أي: الأعمى؛ يعني أن حماد بن زيد طرأ عليه العمى بعد الكبر، قاله ابن حبان<sup>(12)</sup>، وغيره<sup>(13)</sup>.

(1) - "صحيح مسلم" (91/5) وقد تقدم آنفا.

(2) - "سنن النسائي"، باب قيام الناس إذا رأوا الإمام (81/2) برقم 790.

(3) - هو: حجاج بن أبي عثمان الكندي، مولاهم، أبو اللؤلؤ البكري، ثقة، توفي سنة 143هـ، "طبقات ابن سعد" (270/7)، و"تهذيب الكمال" (443/5)، و"التقريب" (189/1).

(4) - "المراسيل" لأبي داود (ص94)، وينظر: "جامع الترمذي" (395/2).

(5) - هو: أحمد بن صالح المبرقي، أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، توفي سنة 248هـ، "التاريخ الكبير" للبخاري (6/2)، و"تاريخ بغداد" (195/4)، و"تهذيب الكمال" (340/1)، و"التقريب" (36/1).

(6) - هو: يحيى بن حسان بن حيان التبيسي، أبو زكرياء البكري، ثقة، توفي سنة 208هـ، "الجرح والتعديل" (135/9)، و"تهذيب الكمال" (266/31) و"التقريب" (300-299/2).

(7) - لم أقف عليه في "الكفاية" بعد بحث، ونقله عنه ابن حجر كما في "النكت" (788/2).

(8) - لم أهدئ إليه فيما طبع من كتاب "المدخل"، فإله أعلم.

(9) - "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد (83/2).

(10) - هو: إسحاق بن عيسى بن نجیح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع، صدوق، قال البخاري: مشهور الحديث، توفي سنة 214هـ، "التاريخ الكبير" (399/1)، و"تهذيب الكمال" (462/2)، و"التقريب" (84/1).

(11) - ينظر: "شرح التبركة والتذكرة" (288/1)، و"فتح المغيث" للسخاوي (142/2).

(12) - "الثقات" (218/6).

(13) - كابن منجويه كما في "تهذيب الكمال" (239/7)، وينظر: "فتح المغيث" (141/2).

## تنبیهات ثلاثة تتعلق بالطهيف أولها:

وإن تجد متناً ضعيف السند      فقل ضعيف أي بهذا فاقـد  
 ولا تضعف مطلقاً بناءً      على الطريق إذ لعل جاء  
 بسند مجود بل يقف      ذاك على حكم إمام يلف  
 بيان ضعفه فإن أطلقه      فالشيخ فيما بعد قد (1) حقه

يعني أنك إذا رأيت حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ، فلك أن تقول: هو ضعيف بهذا الإسناد، وليس لك أن تقول: هو ضعيف المتن، ولا ضعيف، وتطلق بناءً على ضعف ذلك الإسناد؛ إذ قد يكون له إسناد آخر صحيح يثبت به، إلا أن يقول إمام من أئمة الحديث: «إنه لم يرو من وجه صحيح، أو ليس له إسناد يثبت به، أو إنه حديث ضعيف، مفسراً ضعفه»، فلك حينئذٍ تقليد فيما قال، فإن أطلق ذلك الإمام ضعفه، ولم يبين سببه، ففيه خلاف ذكره الشيخ يعني ابن الأصلاح (2)، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعد تسعة عشر بيتاً عند قول الناظم: (فإن يقل قل بيان من جرح) الخ (3).

وإن تُرد نقلاً لواه أو لِمَا      يُشكُّ فيه لا بإسنادهما  
 فات بتمرير كثيرى واجزم      بنقل ما صح كقال فاعلم

هذا ثاني التنبهات: يعني أنك إذا أردت نقل حديثٍ ضعيفٍ، أو ما يُشكُّ فيه، أهو صحيح أو ضعيف؛ لا بذكر إسنادهما أي: الواهي، أو المشكوك فيه، بل بمجرد إضافتهما إليه صلى الله عليه وسلم، أو إلى غيره، فلا تذكره بـ"بيعة الجزم كـ"قال" و"فعل"، ونحو ذلك، بل اذكره بـ"بيعة التمرير كـ"روي عنه كذا"، أو "بلغنا عنه"، أو "ورد عنه"، أو "نقل عنه"، أو "روى بعضهم"، أمّا اللّاحيخ فاذكره بـ"بيعة الجزم كـ"قال" و"فعل"، ويقبُح فيه صيغة التمرير،

(1) - ورد في كثير من نسخ الألفية: (فيما بعده حقه)، ينظر: "فتح المعيث" (7/2)، و"متن ألفية الحافظ العراقي" لعبد الله الحكمي (ص49)، وورد في بعض النسخ ما أثبتته الشارح هنا، وقد نبّه عليه زكرياء الأباري في "فتح الباقي" (290/1)، والله أعلم.

(2) - "علوم الحديث" (ص103)، و"تدريب الراوي" (ص148).

(3) - يأتي (ص373).

وإن استعملها بعضهم فيه كما سبق في الكلام على التعليق<sup>(1)</sup>، كما يقبُح في الضعيف صيغة الجزم هـ<sup>(2)</sup>.

وسهّلوا في غير موضوع رَوَوْا من غير تبينٍ لضعفٍ ورأوا  
بيانه في الحكم والعقائد عن ابن مهدي وغير واحد

هذا ثالث التنبهات وهو: أن أهل الحديث جوزوا التساهل في الأسانيد الضعيفة، وراوية ما سوى الموضوع منها، من الضعيف والعمل به؛ من غير بيانٍ ضعفه في غير صفات الله تعالى، وما يجوز في حقه، وما يستحيل عليه، وتفسير كلامه، والأحكام كالحلال والحرام، وذلك كالمواعظ، وفضائل الأعمال، والقصاص، وغير ذلك مما لا تعلق له بالعقائد، والأحكام، وكذلك في الأحكام إذا كان فيه احتياط، وما ذكر من جواز التساهل وعدمه؛ منقول عن عبد الرحمن بن مهدي<sup>(3)</sup>، وعبد الله بن المبارك<sup>(4)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(5)</sup>، فروي عنهم أنهم قالوا: «إذا روينَا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينَا في الفضائل، ونحوها تساهلنا» هـ.

قلت: لم يذكر الناظم تبعاً لابن الملاح والنووي هنا إلا شرطاً واحداً، وهو كونه في الفضائل ونحوها، وزاد السيوطي تبعاً للحافظ ابن حجر<sup>(6)</sup> ثلاثة شروط<sup>(7)</sup>:  
أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فرواية الوضاعين والكذابين ومن فحش غلطه لا يجوز أن يؤخذ بشيء منها، ولا روايتها من غير بيان.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط والرغبة في الخير» هـ.

(1) - تقدم (ص152 . 153).

(2) - "علوم الحديث" (ص103)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (1/290 - 291)، و"فتح المغيث" (2/150 - 151)، و"تدريب الراوي" (ص149).

(3) - أخرجه الحاكم في "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" (ص59)، والخطيب في "الجامع" (2/91).

(4) - "المرج والتعديل" (2/30 - 31)، و"الكفاية" (1/398-400).

(5) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (1/398-400).

(6) - "تبين العجب بما ورد في فضل رجب" لابن حجر (ص3 - 4).

(7) - "تدريب الراوي" (ص149).

ووافقهُما على اشتراطِ الشَّرْطَيْنِ الأَخِيرَيْنِ ابنُ عبدِ السَّلَامِ، وابنُ دَقِيقِ العِيدِ هـ<sup>(1)</sup>.  
 وقالَ ابنُ العَرَبِيِّ: «لا يُجوزُ العَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا» هـ<sup>(2)</sup>.  
 ورَواهُ أحمدُ<sup>(3)</sup> وأبو داوودَ<sup>(4)</sup> أقوى من رأيِ الرِّجَالِ، انظر: "شرح التَّقريبِ"<sup>(5)</sup>.  
 وقد كُنْتُ نَظَمْتُ هذا فُكُلْتُ:

وصاحبُ النُّخبَةِ والسُّيوطي زادَ ثلاثَةً مِنَ الشُّرُوطِ  
 نفيَ اشتدادِ ضَعْفِهِ عَن نَوْعِهِ والاندراجِ تحتَ أَصْلِ فَعِيهِ  
 وفعلُهُ مُرتجياً ثوابَهُ لأنَّهُ مُعتقِدُ صَوَابِهِ  
 وابنُ دَقِيقِ العِيدِ وابنُ عبدِ أضيفَ للسَّلَامِ لَفْظُ العَبْدِ  
 قد وافقاً على اشتراطِ ذِينِ أعني الأَخِيرَيْنِ للأُولَيْنِ  
 وقد نَفَى قَبُولَهُ ابنُ العَرَبِيِّ وضدُّ ذَا عَن أحمدٍ قد اجْتَبَى  
 لأنَّهُ مِن كَلِّ رَأْيٍ مُحدَثٍ أقوى لَدَيْهِ ولَدَى ابنِ الأَشْعَثِ

فَقِي "صيد الخاطر"<sup>(6)</sup> لابنِ الجوزيِّ: أَنَّ الإمامَ أحمدَ قالَ: «لستُ أَخالفُ ما ضَعَفَ مِن  
 الحديثِ إذا لم يَكُنْ في البابِ شيءٌ يَدفعُهُ» هـ .

(1) - "تبيين العجب" لابن حجر العسقلاني (ص4)، وهذه الشُّروطُ المذكورةُ عَسْرَةُ التَّطْبِيقِ في واقع الحال والأمر، ولا  
 يتمكَّنُ منها إلا العالمُ المتمرِّسُ بهذا الفن، فكيف بأحاديثِ الناسِ؟، ينظر: "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به" لعبد الكريم  
 الخضير (ص296 - 298).

(2) - ينظر وصيته للتلاميذ بالألا يشتغلوا بما لا يُلحُّ سنده من الأحاديث في كتاب "أحكام القرآن" (78/2)، و"المسالك  
 شرح الموطأ" (487/3)، وهو قول مشهورٌ عنه في كُتُبِ علوم الحديث، ولكن يُشكَلُ عليه ما وردَ عنه في كتابه "عارضه  
 الأحوزي" (205/10) أَنَّهُ ذكر في المسألة العاشرة أَنَّ العاطس إذا زاد على الثالثة، فقد روى أبو عيسى - أي الترمذي -  
 حديثاً مجهولاً: (إن شئت فشمِّته وإن شئت فلا)، وهو وإن كان مجهولاً، فإنَّهُ يُستحبُّ العمل به؛ لأنَّهُ دعاءٌ بخير، وصلة  
 للجلس وتودد" اهـ، فكأنَّ كلامه فيه تسامح وتساهل في فضائل الأعمال، بخلاف صريح قوله في وصيته لتلاميذه بطرح  
 الضَّعِيفِ مطلقاً، فالمسألة تحتاج إلى تحرير، والله أعلم.

ينظر: "الحديث الضَّعِيفِ وحكم الاحتجاج به" لعبد الكريم الخضير (ص262 - 264).

(3) - "خلائص المسند" لأبي موسى المديني (ص19)، و"مجموع فتاوى ابن تيمية" (25/18)، و"إعلام الموقعين" لابن  
 القيم (55/1).

(4) - "رسالة أبي داود على أهل مكة" (ص30).

(5) - "تدريب الراوي" للسُّيوطي (ص149).

(6) - "صيد الخاطر" (ص301).

## فصل في معرفة من تقبل روايته ومن ترد

قال السخاوي: «وذكره بعد مباحث المتن مناسب»<sup>(1)</sup>.

أجمع جمهور أئمة الأثر والفقه في قبول ناقل الخبر  
بأن يكون ضابطاً معدلاً أي يقظاً ولم يكن مغفلاً  
يحفظ إن حدث حفظاً يحوي كتابه إن كان منه يروي  
يعلم ما في اللفظ من إحالة إن يروي بالمعنى.....

يعني أن الجماهير من أئمة الحديث والأصول والفقه أجمعوا على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته؛ أن يكون ضابطاً فيما يروي، وفسر الضبط بأن يكون (يقظاً) بضم القاف وكسرهما لغتان حكاهما الجوهري وغيره<sup>(2)</sup>، أي: غير مغفل حافظ لما سمعه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، حافظاً لكتابه إن حدث منه، وهو صيانتة لديه منذ سمع ما فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به، وقدّمت شروط الضبط هنا على شروط العدالة تبعاً لتقدمه عليها في النظم، وإن كان العكس أولى<sup>(3)</sup>.

..... وفي العدالة  
بأن يكون مسلماً ذا عقل قد بلغ الحلم سليم الفعل  
من فسق أو حرم مروءة.....

يعني أن شرط الذي يحتج بروايته: أن يكون عدلاً، ثم بين شروط العدالة الخمسة، وهي: الإسلام فلا يقبل كافر، والبلوغ فلا يقبل إلا على الأصح، وقيل: يقبل المميز إن لم يجرب عليه الكذب، والعقل فلا يقبل المجنون المطبق بالإجماع<sup>(4)</sup>، وكذلك من تقطع جُنُونُهُ؛ لكن أثر فيه في زمن إفاقته، وإن لم يؤثر قبل، قاله ابن السمعاني<sup>(5)</sup>.

(1) - "فتح المغيب" (156/2).

(2) - "الفتح" للجمهوري (1181/3) مادة (ي ق ظ)، و"القاموس المحيط" (ص 630) مادة (ي ق ظ).

(3) - "علوم الحديث" (ص 104)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (293/1)، و"فتح الباقي" (1/ 292 - 293)، و"فتح المغيب" (156/2 - 157)، و"تدريب الراوي" (ص 150).

(4) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (294/1)، و"فتح المغيب" (158/2)، و"تدريب الراوي" (ص 150).

(5) - "قواطع الأدلة" (301/2).

والسَّلَامَةُ مِنَ الْفِسْقِ، وَهُوَ: ارتكابُ كَبِيرَةٍ، أو إِصْرَارٌ عَلَى صَغِيرَةٍ، وَالسَّلَامَةُ مِمَّا يَخْلُ بِالْمُرُوءَةِ، وَفَسَّرَ بَعْضُهُمُ الْمُرُوءَةَ بِأَنَّهَا: «التَّخَلُّقُ بِأَخْلَاقٍ أَمْثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ» (1).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَرَفَةَ (2) بِقَوْلِهِ: «هِيَ فِعْلٌ مَا تَرَكْتُهُ مِنْ مُبَاحٍ يُوجِبُ الذَّمَّ عَرَفًا، وَتَرَكْتُ مَا فَعَلْتُهُ مِنْ مُبَاحٍ يُوجِبُ الذَّمَّ عَرَفًا» هـ (3).

وَلَمْ يَذْكَرِ النَّازِمُ فِي الشُّرُوطِ الْحَرِيَّةِ (4)؛ لِمَا حَكَى الْخَطِيبُ (5) مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ الْعَبْدِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ أَجَازُوا أَيْضًا شَهَادَتَهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَأَبَى الْجُمْهُورُ ذَلِكَ، وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّقَ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ (6).  
ثُمَّ بَيَّنَّ مَا تَثَبَّتْ بِهِ الْعَدَالَةُ فَقَالَ:

..... وَمَنْ زَكَّاهُ عَدْلَانِ فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ

يَعْنِي أَنَّهَا تَثَبَّتْ بِنَتَائِجِ عَدْلَيْنِ عَلَيْهَا؛ كَالشَّهَادَةِ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ عَدْلًا مُؤْتَمَنًا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَشَهَادَتُهُ اتِّفَاقًا (7)

وَصَحِّحَ اِكْتِفَاؤُهُمْ بِالوَاحِدِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ

يَعْنِي أَنَّ ابْنَ الْمَلَّاحِ (8)؛ تَبَعًا لِلْخَطِيبِ (9)، وَغَيْرِهِ صَحَّحَ اِكْتِفَاءَ جُمْهُورِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ فِي الْعَدَالَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرِّوَايَةِ لَا الشَّهَادَةَ بِتَعْدِيلِ عَدْلٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً، وَبِجَرَحِهِ، وَنَسَبَ هَذَا التَّفْصِيلَ إِلَى الْأَكْثَرَيْنِ ابْنَ الْحَاجِبِ (10)،

(1) - من عبارة النووي في "منهاج الطالبين" (ص568).

(2) - هو: محمد بن محمد بن عرفة، الوردعمي، أبو عبد الله التونسي المالكي، الإمام الفقيه، صاحب التلمانييف، ومنها كتابه المشهور "حدود ابن عرفة"، توفي سنة 803هـ، "الديباج المذهب" (331/2)، و"شجرة النور الزكية" (227/1).

(3) - "شرح حدود ابن عرفة" لمحمد الرصاع (ص591)، و"مواهب الجليل" للحطاب (135/8).

(4) - "شرح التبتارة والتذكرة" (294/1)، و"فتح المغيث" (161/2).

(5) - في "الكفاية" (308/1-309).

(6) - "شرح التبتارة والتذكرة" (294/1) و"فتح المغيث" (161/2)، وللتوسع في الفرق بين الرواية والشهادة ينظر: "الفروق" للقرافي (10/1) في كلام محقق طويل أجاد فيه وأفاد.

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص105)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (295/1)، و"فتح الباقي" (295/1)، و"فتح المغيث" (162/2)، و"تدريب الراوي" (ص150).

(8) - "علوم الحديث" (ص105).

(9) - "الكفاية" (306/1).

(10) - "رفع الحاجب عن محمدر ابن الحاجب" لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (388/2).

والسيف الأمدي<sup>(1)</sup>، ورجحه الإمام فخر الدين<sup>(2)</sup>؛ لأن قوله إن كان نقلاً عن غيره، فهو خبر من جملة الأخبار، وإن كان اجتهاداً منه فهو كالحاكم، وفي الخالين لا يشترط التعدد. وحكى الباقلاني عن أكثر فقهاء المدينة<sup>(3)</sup>، وغيرهم أنه لا يقبل في التزكية والجرح إلا عدلان؛ سواء في ذلك الشهادة والرواية هـ.

وقيل: يُكتفى بواحد فيهما، وهو اختيار الباقلاني<sup>(4)</sup>.

وصححوا استغناء ذي الشهرة عن تزكية كمالك نجم السنن معناه أن مما تثبت به العدالة الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدلته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالصدق والأمانة؛ اكتفي في عدلته بذلك، ولا يحتاج مع ذلك إلى تعديل ينص عليها.

قال ابن الأصلاح: «هذا هو الصحيح من مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في أصول الفقه، وممن ذكره من أهل الحديث الخطيب<sup>(5)</sup>، ومثله له بمالك بن أنس<sup>(6)</sup>».

قال الشافعي: «إذا ذكر الأثر فمالك النجم»<sup>(7)</sup>.

وكشعبة، والليث، والسفيانين، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن مهدي، ووكيع، وابن معين، وابن المديني، وابن المبارك، وأبي عبيد، والفزاري، والفضيل، وابن القطان، وأشباههم في نباهة الذكر، واستقامة الحال، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء، وإنما يسأل عن عدالة من حفي أمره<sup>(8)</sup>.

(1) - في "الإحكام" (105/2).

(2) - في "المخول" (408/4).

(3) - نقله عنه الخطيب في "الكفاية" (308/1).

(4) - ينظر: "الكفاية" للخطيب (309/1)، و"الإحكام" للآمدي (105/2)، و"المخول" (408/4).

(5) - في "الكفاية" (286/1).

(6) - "علوم الحديث" (ص105).

(7) - رواه عنه الخطيب في "الكفاية" (286/1).

(8) - نفسه (287/1).

وقد سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَه؟، فَقَالَ: «مِثْلُ إِسْحَاقَ يُسْأَلُ عَنْهُ؟، إِسْحَاقُ عِنْدَنَا إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ» (1).

وَسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدٍ، فَقَالَ: «مِثْلِي يُسْأَلُ عَنِ أَبِي عُبَيْدٍ، أَبُو عُبَيْدٍ يُسْأَلُ عَنِ النَّاسِ» هـ (2).

وَقَالَ الْبَاقِلَانِيُّ: «الشَّاهِدُ وَالْمُخْبِرُ، إِنَّمَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّرَكِيَةِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَشْهُورَيْنِ بِالْعَدَالَةِ، وَكَانَ أَمْرُهُمَا مُشْكِلًا مُلْتَبَسًا، وَمُجَوِّزًا فِيهِمَا الْعَدَالَةُ وَغَيْرُهَا، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ بظُهُورِ سِرِّهِمَا، وَاشْتِهَارِ عَدَالَتِهِمَا أَقْوَى فِي النُّفُوسِ مِنْ تَعْدِيلِ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ يَجُوزُ عَلَيْهِمَا الْكُذْبُ وَالْمَحَابَاةُ» هـ (3).

وَلابن عبد البر كل من غني بحمله العلم ولم يؤهّن

فإنه عدل بقول الما طقى يحمله هذا العلم لكن حولفا

يَعْنِي أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْبَرِّ تَوَسَّعَ فَقَالَ: «كُلُّ حَامِلٍ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ الْعِنَايَةَ بِهِ، فَهُوَ عَدْلٌ مُحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ عَلَى الْعَدَالَةِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ» (4).

وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمَوَاقِ فِي كِتَابِهِ "بُغْيَةُ النُّقَادِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ" (5)، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ (6)، وَالذَّهَبِيُّ (7)؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَحْمِلُ هَذَا

(1) - أخرجه عنه: ابن أبي حاتم في "المرح والتعديل" (210/2)، والخطيب في "الكفاية" (287/1)، وابن عبد البر في "التمهيد" (73/1).

(2) - "الكفاية" (287/1).

(3) - نفسه (287/1).

(4) - "التمهيد" (54/1).

(5) - عزاه إليه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص122)، ولم أجده فيه بعد طول بحث، والله أعلم.

(6) - نقله عنه الزركشي في "النكت" (331/3)، والسخاوي في "فتح المغيبي" (174/2).

(7) - ينظر: "ميزان الاعتدال" (367/1) حيث قال فيه: (ما كل من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل).

العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوْلُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»<sup>(1)</sup>.

رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(2)</sup> مِنْ طَرِيْقِ الْعُقَيْلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مُعَانَ . بِضَمِّ الْمِيَمِ . بِنِ رِفَاعَةَ السَّلَامِيِّ<sup>(3)</sup>، عَنِ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُدْرِيِّ<sup>(4)</sup> مَرْفُوعًا، لَكِنْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ حَوَّلَهُ فِي اخْتِيَارِهِ، وَفِي اسْتِدْلَالِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمَلَأَحِ، وَتَبَعَهُ النَّوَوِيُّ: «وَفِيْمَا قَالَهُ اتَّسَاعُ غَيْرِ مَرْضِي»<sup>(5)</sup>.  
وَالْحَدِيثُ مِنْ طَرِيْقِهِ<sup>(6)</sup> مُرْسَلٌ، أَوْ مَعْضَلٌ، وَإِبْرَاهِيْمُ الَّذِي أَرْسَلَهُ قَالَ فِيهِ ابْنُ الْقَطَّانِ: «لَا نَعْرِفُهُ الْبَتَّةَ»<sup>(7)</sup>.

وَمُعَانَ: ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِيْنٍ<sup>(8)</sup>،

(1) - الحديث: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (346/1)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (44/1)، والعقيلي في "الضعفاء" (10-9/1)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص29)، وابن عبد البر في "التمهيد" (70/1)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (38/7) من طريق مُعان بن رفاعه به.

والحديث زوي من طرق أخرى عن أسامة بن زيد، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وأبي أمامة، وأبي هريرة رضي الله عنهم، ينظر: "الكامل" (243/1 - 246)، و"الضعفاء" للعقيلي (8/1 - 9)، و"شرف أصحاب الحديث" (ص28 - 29)، وأسانيده كلها ضعيفة كما قال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص121)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (298/1).

(2) - "التمهيد" (70/1).

(3) - هو: مُعان بن رفاعه السَّلَامِيُّ، أبو محمد الدِّمَشْقِيُّ، ويقال الحمَلِيُّ، لِيَنَّ الْحَدِيثَ كَثِيرَ الْإِرْسَالِ، تَوَفَّى بَعْدَ 150 هـ، "التاريخ الكبير" (70/8)، و"المجروحين" (376/2)، و"تهذيب الكمال" (157/28)، و"التقريب" (194/2).

(4) - هو: إبراهيم بن عبد الرحمن العُدْرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ" (10/4)، وَقَالَ الدَّهْلِيُّ: «تَابِعِي مُقْلٌ، مَا عَلَّمْتُهُ وَاهِيًا»، "مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ" (166/1).

(5) - "علوم الحديث" لابن المَلَأَحِ (ص106) و"التقريب" للنووي (ص151) مع شرحه "التدريب".

(6) - يعني من طريق العقيلي، قال في "النكت الوفية" (601/1): «أَمَّا احْتِمَالُ كَوْنِهِ مَرْسَلًا فَلِكُونِ إِبْرَاهِيْمَ تَابِعِيًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ" وَقَالَ: يَرْوِي الْمَرَاثِيْلَ، وَأَمَّا احْتِمَالُ كَوْنِهِ مَعْضَلًا، فَلَأَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: حَدَّثَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَمَرَّةً قَالَ: مِنْ مَشَائِكِنَا، فَغَلَبَ عَلَيَّ الظَّنُّ أَنَّ مِنْ حَدِّثِهِ غَيْرُ صَحَابِيٍّ، وَأَمَّا كَوْنُهُ ضَعِيفًا، فَلَأَنَّ الدَّهْلِيَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُقْلٌ وَاهٍ، لَا يُدْرِي مَنْ هُوَ» اهـ بتدريج.

(7) - "بيان الوهم والإيهام" (40/3).

(8) - "تاريخ ابن معين" (430/4) وأثبتها: معاذ، فلعله وهم، والله أعلم.

وأبو حاتم<sup>(1)</sup>، وابن حبان<sup>(2)</sup>، وابن عدي<sup>(3)</sup>، والجوزجاني<sup>(4)</sup>، لكن وثقه ابن المديني<sup>(5)</sup>، وأحمد<sup>(6)</sup>، ففي كتاب "العلل" للخلال: «أنَّ أحمدَ سُئِلَ عَن هَذَا الْحَدِيثِ، فَقِيلَ لَهُ: كَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟، فَقَالَ: لَا، هُوَ صَحِيحٌ، فَقِيلَ لَهُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، قِيلَ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ مَسْكِينٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: عَن مُعَانَ، عَن الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُعَانَ لَا بَأْسَ بِهِ» هـ<sup>(7)</sup>.

ورَوَى الْخَطِيبُ فِي "شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ"<sup>(8)</sup> مِثْلَهُ عَنِ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ مَهْنَأِ بْنِ يَحْيَى<sup>(9)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «خَفِيَ عَلَى أَحْمَدَ مِنْ أَمْرِهِ مَا عَلَّمَهُ غَيْرُهُ» هـ<sup>(10)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(11)</sup>: «وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ مُسْنَدًا مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ».

قَالَ ابْنُ عَدِي: «وَرَوَاهُ التِّقَاتُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ الْعُدْرِيِّ، حَدَّثَنَا التِّقَّةُ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَهُ»<sup>(12)</sup>.

(1) - المرجح والتعديل " (422/8).

(2) - "المجروحين" (376/2).

(3) - "الكامل" (506 - 503/9).

(4) - "تهذيب الكمال" (158/28)، وينظر: "تدريب الراوي" (ص151).

(5) - "تهذيب الكمال" (158/28).

(6) - نقله عنه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص28).

(7) - ينظر: "النكت" للزركشي (333/3)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (298/1).

(8) - (ص29).

(9) - هو: مهنا بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبد الله، من كبار أصحاب الإمام أحمد، وكان أحمد يكرمه جداً، "طبقات

الحنابلة" لابن أبي يعلى (432/2)، و"تاريخ بغداد" (266/13).

(10) - "بيان الوهم والإيهام" (40/3).

(11) - "التقييد والإيضاح" (ص122)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (298/1).

(12) - "الكامل" (346/1) بتصرف.

وقد صحح بعض طرقه الحافظ العلائي في "بغية الملتمس" (1).  
قال السيوطي في "شرح التّريب" (2) تبعاً للنّاطم وغيره: «وعلى تقدير ثبوته، إنّما يـلحّ الاستدلال به لو كان خيراً، ولا يـلحّ حمّله على الخبر؛ لوجود من يحمل العلم، وهو غير عدل، وغير ثقة، فلم يبق له محمل إلا على الأمر، ومعناه أنّه أمر الثّقات بحمل العلم؛ لأنّه إنّما يقبل عنهم».

والدليل على ذلك: أنّ في بعض طرقه عند ابن حبان (3): «ليحمل هذا العلم...» (4)، بلام الأمر».

قلت: هذا في حملة العلم، وأمّا طلبته فقد كان شيخنا يحظيه بن عبد الوود القناني - رحمه الله تعالى - (5) يفتي بأنهم محمولون على العدالة كحاملته، ويشهد له ما في شرح التّاودي (6) لـ"تحفة الحكام" عند قولها:

وغير ذي التبريز قد يجرح بغيرها من كل ما يستقبح

وزلّة: «ثمّ الناس مع جهل حالهم محمولون على غير العدالة خلافاً لأبي حنيفة (7) - رحمه الله تعالى - إلا طلبة العلم فعلى العدالة؛ كما في ابن هلال» (8) هـ بلفظه (8).

(1) - "بغية الملتمس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس" للعلائي (ص34)، وقال فيه: هذا حديث حسن غريب صحيح.

(2) - "تدريب الراوي" (ص151)، وينظر: "شرح التبريز والتذكرة" (299/1)، و"فتح المغيث" (171/2).

(3) - الذي في "التدريب" (ص151): "عند ابن أبي حاتم"، وليس ابن حبان، فلعله سبق قلم من الشّارح، والله أعلم.

(4) - أخرج ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (17/2) من طريق معان بن رفاعه به.

(5) - هو: يحظيه بن عبد الوود بن أوبك الجكني القناني، الملقب ب(أناه)، ولد سنة 1265هـ، برع في العلوم وبالأخص علم النحو حتى لقب بـ"سيبويه"، من أبرز علماء شنقيط في القرن 14هـ، صاحب محاضرة خرّجت مئات العلماء، توفي سنة 1358 هـ، "بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص533)، و"حياة موريتانيا" للمختار بن حامد (ص69).

(6) - هو: محمد التّاودي بن الطالب بن محمد بن علي بن سودة المرّي القرشي النجّار، الغرناطي الأصل، الفاسي المنشأ، الفقيه المالكي، وشيخ الجماعة بفاس، صاحب التّمانيف المفيدة، له حاشية على شرح البخاري، وشرح على "مختلر خليل"، وشرح على "تحفة الحكام" لابن عاصم، توفي سنة 1209 هـ، "إنحاف المطالع بوفيات القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام بن سودة (78/1 - 79)، و"طبقات المالكية" (372/1 - 373).

(7) - "فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت" لعبد العلي محمد اللّكنوي (181/2).

(8) - "حلي المعاصم لفكر ابن عاصم" (143/1) مطبوع مع كتاب "البهجة في شرح التحفة" لعلي التّسولي.

وقد نظمه من قال<sup>(1)</sup>:

طلبة العلم على العدالة قد يحملون ابن هلال قاله

قلت: وقول أبي حنيفة هذا موافق لما في رسالة عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه . في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: «وهو والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيماً<sup>(2)</sup> في ولاء، أو نسب، أو قرابة» ه<sup>(3)</sup>.

ومن يوافق غالباً ذا الضبط فضابط أو نادراً فمخطي

لما قدم اشتراط الضبط في الراوي؛ بين ما يعرف به ضبطه، وذلك موافقته للثقات الضابطين؛ إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في روايتهم غالباً ولو من حيث المعنى، فضابط محتج

(1) - لم أهد إلى قائله، فالله أعلم.

(2) - معناه المتهم، من الظنة وهي التهمة، ومعناه هنا: هو الذي ينتمي إلى غير مواليه، ينظر: "النهاية" لابن الأثير (163/3)، و"القاموس المحيط" (ص1094) مادة "ظ ن ن".

(3) - هذه قطعة من رسالة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري، وهو كتاب أخرجه: الدارقطني (133/4)، والبيهقي في "الكبرى" (155/10)، والخطيب في "تاريخه" (449/10)، و"أخبار القضاة" لحمد بن خلف وكيع (70/1 - 73)، وابن حزم في "المحلى" (264/10)، وفي "الإحكام" (146/7)، وابن عبد البر في "الاستذكار" (31/22) من طرق عن ابن عيينة، عن إدريس الأودي قال: أتيت سعيد، وهذا إسناد رجاله ثقات مشهورون، وسعيد هذا روايته عن ابن عمر مرسله، فكيف عن عمر؟.

وأخرجه ابن أبي شيبة (217/6)، والبيهقي في "معرفة السنن والآثار" (240/14 - 241)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (71/32) من طريق جعفر بن برقان، عن معمر البجلي، عن أبي العوام البجلي، قال: كتب عمر بن الخطاب ... وذكره.

وهذا إسناد جيد، وأبو العوام هو عبد العزيز بن الربيع من الثقات، لكنه لم يدرك عمر، ينظر: "الإرواء" للألباني (241/8).

وحكم ابن حزم عليه بالوضع فقال في "المحلى" (122/1): «..إلا في الرسالة المكذوبة الموضوعة على عمر رضي الله عنه» .

وبالجمله فهذا الكتاب معروف مشهور، اعتنى به العلماء وتداولوه وشرحوه ومدحوه، وتلقوه بالقبول، قال البيهقي: «وهو كتاب معروف مشهور، لا بد للقضاة من معرفته والعمل به» .

وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (32/22): «وهذا الخبر زوي عن عمر بن الخطاب من وجوه كثيرة من رواية أهل الحجاز، وأهل العراق، وأهل الشام، ومصر، والحمد لله» .

ينظر: "منهاج السنة" لابن تيمية (560/3)، و"إعلام الموقعين" لابن القيم (163/1) وما بعدها، فقد أفاض في شرحه بما لا مزيد عليه، بيانا لكثير من أسرار التشريع، حتى كاد أن يكون كتابه شرحا لهذه الرسالة وحدها، والله أعلم.

بحديثه، ولا تضر مخالفته لهم النادرة، فإن كثرت المخالفة لهم وندرت موافقته لهم؛ اختل ضبطه، ولم يُحتج بحديثه هـ (1).

وصححوا قبول تعديل بلا      ذكر لأسباب له أن ثقلاً  
ولم يروا قبول جرح أهما      للخلف في أسبابه وربما  
استفسر الجرح فلم يقدح كما      فسره شعبة بالركض فما  
هذا الذي عليه حفاظ الأثر      كشيخي الصحيح مع أهل النظر

يعني: أن الأئمة من حفاظ الحديث كالشيوخ وغيرهما، ومن أهل النظر كالإمام الشافعي (2)، صححوا قبول التعديل من غير ذكر سببه؛ لأن أسبابه كثيرة، فيثقل ويشق ذكرها؛ لأن ذلك يُجرح المعدل أن يقول: "لم يفعل كذا"، "لم يرتكب كذا"، "فعل كذا وكذا"، فيعده جميع ما يُفسق بفعله، أو بتركه، وذلك شاق جداً.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مبيّن السبب؛ لأنه يخل بأمر واحد، فلا يشق ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسبابه، فيطلق بعضهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بُد من بيان سببه؛ لينظر هل هو قادح أم لا؟، إذ ربما استفسر الجرح، فذكر ما ليس بجرح، فقد روى الخطيب في "الكفاية" (3) عن محمد بن جعفر المدائني (4) قال: «قيل لشعبة لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيت يركض على بردون، فتركت حديثه» هـ . قال الناظم: «فـمـا» أي: فماذا يلزم من ركضه على بردون من الجرح (5).

(1) - "علوم الحديث" (ص106)، و"شرح التبركة والتذكرة" (299/1)، و"فتح الباقي" (299/1)، و"فتح المغيث" (176/2)، و"تدريب الراوي" (ص152).

(2) - "الأم" (507/7)، و"الكفاية" للخطيب (337/1).

(3) - "الكفاية" (344/1).

(4) - هو: محمد بن جعفر البزاز، أبو جعفر المدائني، صدوق فيه لين، توفي سنة 206هـ، "الجرح والتعديل" (222/7)، و"تهذيب الكمال" (10/25)، و"التقريب" (63/2).

(5) - "شرح التبركة والتذكرة" (301/1)، والبردون هو: الجافي الخلقة الجلد على السير في الشعاب، والوعر من الخيل من غير نتاج العراب، وأكثر ما يُجلب من الروم، ينظر: "لسان العرب" (51/13)، و"فتح المغيث" (177/2).

ورَوَى الخَطِيبُ أَيْضًا عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ<sup>(1)</sup> قَالَ: «قَالَ شُعْبَةُ: أَتَيْتُ مَنْزَلَ الْمَنْهَالِ  
بِـنِ عَمْرٍو<sup>(2)</sup>، فَسَمِعْتُ صَوْتَ الطُّنْبُورِ<sup>(3)</sup> فَرَجَعْتُ، قَالَ وَهْبٌ: فَقُلْتُ لَهُ هَلَّا سَأَلْتَهُ؟، لَعَلَّهُ  
لَا يَعْلَمُ هُوَ» هـ<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «هَذَا لَيْسَ بِجَرِيحٍ؛ إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ إِلَى حَدِّ يَحْرُمُ، وَلَمْ يَلْحَقْ ذَلِكَ  
عَنْهُ» هـ<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ شُعْبَةُ: «قُلْتُ لِلْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ<sup>(6)</sup>: لِمَ لَمْ تَرَوْا عَنْ زَادَانَ<sup>(7)</sup>؟ قَالَ: كَانَ كَثِيرَ  
الْكَلَامِ» هـ<sup>(8)</sup>.

وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ<sup>(9)</sup>: «رَأَيْتُ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ<sup>(10)</sup> يُيُولُ قَائِمًا، فَلَمْ أَكْتُبْ  
عَنْهُ» هـ<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو العباس البجلي، الحافظ الثقة، توفي سنة 206 أو 207 هـ، "طبقات ابن سعد" (298/7) "تهذيب الكمال" (121/31)، و"التقريب" (291/2).

(2) - هو: المنهال بن عمرو الأسدي، مولاهم الكوفي، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: صدوق، ربما وهم، "تاريخ ابن معين" (590/2)، و"تهذيب الكمال" (568/28)، و"التقريب" (216/2).

(3) - الطُّنْبُورُ: بالضم والكسر الطَّنْبَارُ، فارسي معرب دخيل، "القاموس المحيط" (ص389)، مادة "طن ب ر"، و"تاج العروس" (438/12).

(4) - "الكفاية" (346/1)، وقال ابن حجر في "هدي الساري" (320/10): «وهذا اعتراض صحيح، فإن هذا لا يوجب قدحا في المنهال؛ بل ولا يخرج الثقة بمثل قول المغيرة في المنهال: إنه كان حسن اللوات، له لحن يُقال له: وزن سبعة، وبهذا لا يُجرح الثقة».

(5) - "بيان الوهم والإيهام" (363/3).

(6) - هو: الحكم بن عُثَيْبَةَ الكندي، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد قانت، ربما دلس، توفي سنة سنة 113 هـ، أو بعدها، "طبقات ابن سعد" (331/6)، و"تهذيب الكمال" (114/7)، و"التقريب" (232/1).

(7) - هو: زادان، أبو عبد الله، وقيل: أبو عمر الكندي، مولاهم الكوفي الضَّرِيرُ، صدوق يرسل، وفيه شيعية، توفي سنة 82 هـ، "تهذيب الكمال" (263/9)، و"التقريب" (307/1).

(8) - "الكفاية" (346/1).

(9) - الذي في "الكفاية" (344/1)، و"النكت الوفية" للبقاعي (606/1) أنه جرير بن عبد الحميد، فلعله سبق قلم، والله أعلم.

(10) - هو: سِمَاكَ بن حرب بن أوس بن خالد الدُّهْلِيُّ، البكري الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، توفي سنة 123 هـ، "تهذيب الكمال" (115/12) و"التقريب" (394/1).

(11) - "علوم الحديث" (ص107)، و"الكفاية" (338/1).

قلت: هذا ليس بجرح؛ كما في الصحيح عن حذيفة - رضي الله عنه -: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً» هـ<sup>(1)</sup>.

قال ابن الملاح: «هذا القول المفدّل هو الظاهر المقرّر في الفقه وأصوله، وهو الصحيح المشهور» هـ<sup>(2)</sup>.

قال الخطيب: «وهو اللّوَابُ عندنا» هـ<sup>(3)</sup>.

ومقابل الصحيح ثلاثة أقوال: أحدها: عكسه، وهو قبول الجرح غير مفسّر، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه؛ لأنّ أسباب العدالة يكثر التّشعّب فيها، فيبني المعدّل على الظاهر، حكاه الرّازي في "المخول"<sup>(4)</sup>، وغيره، ونقله إمام الحرمين في "البرهان"<sup>(5)</sup>، والغزالي في "المنحول"<sup>(6)</sup> عن الباقلاني.

القول الثاني: أنّهما لا يقبلان إلا مفسّرين، حكاه الخطيب<sup>(7)</sup> عن الأصوليين؛ لأنّه كما قد يجرّح الجارح بما لا يقدح؛ كذلك قد يوثق الموثق المعدّل بما لا يقتضي العدالة، كما روى يعقوب الفسوي<sup>(8)</sup> في "تاريخه"<sup>(9)</sup> قال: «سمعتُ إنساناً يقول لأحمد بن يونس<sup>(10)</sup>: إنّ

(1) - أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب البول عند سباطة قوم، برقم (226)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (273).

(2) - "علوم الحديث" (ص 107) بة رف.

(3) - "الكفاية" (237/1).

(4) - "المخول" (409-410).

(5) - "البرهان" (621/1).

(6) - "المستلفي" (304/1)، و"المنحول" له (ص 262).

(7) - "الكفاية" (311-337).

(8) - هو: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف بن أبي معاوية الفسوي، ثقة حافظ، توفي سنة 277هـ، "تهذيب الكمال" (324/32)، و"السير" (180/13).

(9) - "المعرفة والتاريخ" (665/2)، و"الكفاية" (311/1).

(10) - هو: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي، الكوفي، ثقة حافظ، توفي سنة 227هـ، "تهذيب الكمال" (375/1)، و"التقريب" (39/1).

عبد الله العمري<sup>(1)</sup> ضعيف؟ قال: إنما يُضعفه رافضي مُبغضٌ لآبائه، لو رأيت لحينته وهيئته لَعرفت أنه ثقةٌ» هـ، فاستدل على ثقته بما ليس بحجة؛ لأنَّ حُسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره<sup>(2)</sup>.

فإن يُقلَّ قلَّ بيانٌ من جرحٍ كذا إذا قالوا لمتنٍ لم يـجـح  
وأهمُّوا فالشيخُ قد أجابا أن يجب الوقف إذا استرابا  
حتى يُبينَ بـحـثه قُبُوله كمن أولوا الـحـجـح خـرـجوا له  
ففي البخاري احتجاجاً عكرمه مع ابن مرزوق وغير ترجمه  
واحتج مسلمٌ بمن قد ضعفا نحو سويدٍ إذ جرح ما اكتفى

هذا سؤالُ أورده ابنُ الملاح على نفسه حيث صحَّ القول بأنَّ الجرح لا يُقبلُ إلا مُفسراً، وكذلك تضعيفُ الحديث الذي سبق الوعدُ بتحقيقه بقوله: (فالشيخُ فيما بعد قد حَقَّقَهُ) فإنه قال: «ولقائل أن يقول: إنما يعتمدُ النَّاسُ في جرحِ الرُّوَاةِ وردِّ حديثهم على الكُتُبِ التي صنَّفها أئمةُ الحديث في الجرح والتَّعديل، وقلَّما يتعرَّضون فيها لبيانِ السَّببِ، بل يفتـقـرون على مُجرِّدِ قَوْلهم: "فلانٌ ضعيفٌ"، و"فلانٌ ليس بشيء"، ونحو ذلك، و"هذا حديثٌ ضعيفٌ"، أو "هذا حديثٌ غيرُ ثابتٍ"، ونحو ذلك، واشترطُ بيانِ السَّببِ يُفضي إلى تعطيلِ ذلك، وسدِّ بابِ الجرح في الأغلبِ» هـ<sup>(3)</sup>.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ما ذكره ابنُ الملاح من منع إطلاقِ التَّضعيفِ، الظاهرُ أنه بناءً على أصله من تعدُّرِ استقلالِ المتأخِّرينَ بالحُكْمِ على الحديثِ بما يليقُ به، والحقُّ خلافُه كما تقرَّرَ في محله» هـ<sup>(4)</sup>.

ثمَّ أجاب ابنُ الملاح نفسه: بأنَّ تلكَ الكُتُبُ؛ وإن لم نَعتمدْها في إثباتِ الجرح والحُكْمِ به، ففائدتها: التوقُّفُ فيمن جرحوه عن قبولِ حديثه لما أوقع ذلك عندنا من الرِّبِّية القويَّةِ فيهم، ثمَّ

(1) - هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعيف عابد، ضعَّفه النسائي وغيره توفي سنة 171هـ، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص216)، و"تهذيب الكمال" (327/15)، و"التقريب" (516/1).

(2) - "الكفاية" (311/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص108).

(4) - "النكت" لابن حجر (799/2) بتـرف.

إِنَّ مَنْ بَحَثْنَا عَنْ حَالِهِ مِنْهُمْ، وَانزاحت عنه الرِّبِيَّةُ، وَحَقَّقَتْ التَّقَّةَ بِهِ قَبْلَنَا حَدِيثُهُ، كَجَمَاعَةٍ احْتَجَّ بِهِمْ صَاحِبَا الرَّاحِجِ، وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ مَسَّهَمَ مِنْ غَيْرِهِمْ جَرِيحٌ<sup>(1)</sup> مُبْتَهَمٌ؛ كَعَكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، هَذَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ<sup>(2)</sup> عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ؛ فَضْلاً عَنِ الْمَتَابِعَاتِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ<sup>(3)</sup>؛ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ ثَقَّةٌ، وَتَرْكُهُ مُسْلَمٌ، فَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ فِي الْحَجِّ<sup>(4)</sup>؛ مَقْرُوناً بِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِنَّمَا تَرْكُهُ لِكَلَامِ مَالِكٍ<sup>(5)</sup> فِيهِ.

وَقَدْ تَعَقَّبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ ذَلِكَ، وَصَنَّفُوا فِي الدَّبِّ عَنْهُ كَالطَّبْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ الْمَرْوَزِيِّ، وَابْنِ مَنَدَةَ، وَابْنِ حَبَّانَ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرِهِمْ هـ.

أَنْظَرُ: تَرْجِمَةُ عِكْرَمَةَ فِي "مَقْدَمَةِ فَتْحِ الْبَارِي" لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ<sup>(6)</sup>.

وَكَاسِمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَامِرِ الْأَصْبَحِيِّ<sup>(7)</sup> ابْنِ أُخْتِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ؛ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُكْثِرَا مِنْ تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ، وَلَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ سِوَى حَدِيثَيْنِ<sup>(8)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص108-109)، بتلطف.

(2) - ينظر: "تحفة الأشراف" للمزي (5/107-180).

(3) - ينظر: "ميزان الاعتدال" (5/116-120)، و"تهذيب التهذيب" (7/263-270) كلام الأئمة في عكرمة.

(4) - لم أهتم إليه في كتاب الحج من مسلم، وينظر: كتاب الإجماع منه (6/51) برقم 770.

(5) - في "السير" للذهبي (5/23): «قال إسحاق بن الطباع: سألت مالكا: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على عبد الله؟ قال: لا، ولكني بلغني أن سعيد ابن المسيب قال ذلك لبريد مولاة.

قلت: هذا أشبهه، ولم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تلامذتي للرواية».

وذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (1/296): (أن عكرمة من جلة العلماء، ومن تكلم فيه لا حجة له، ويحتمل أن مالكا

ترك الرواية عنه لكلام سعيد بن المسيب فيه، فإنه رماه بالكذب، ويحتمل لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل

عليه إن شاء الله، وقد احتج به مالك في "الموطأ" (ص226) في كتاب الحج، باب هدي من أصاب أهله قبل أن يفيض

أهله، بتلطف.

(6) - "هدي الساري" (ص602).

(7) - هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، صدوق أخطأ

في أحاديث من حفظه، توفي سنة 126هـ، "تهذيب الكمال" (3/124)، و"التقريب" (1/96).

(8) - "صحيح البخاري" (1/40)، و(1/117).

وأما مسلمٌ فأخرج له أقلَّ مما أخرج له البخاري<sup>(1)</sup>، وروى له الباقون سوى النسائي<sup>(2)</sup>، فإنه أطلق القول بضعفه<sup>(3)</sup>.

وكعمرو بن مرزوق الباهليّ أبي عثمان البكريّ، أخرج له البخاري في الصحيح حديثين أحدهما: مقروناً عنده بعبد الحميد<sup>(4)</sup>، عن شعبة، والثاني: بمتابعة آدم ابن أبي إياس<sup>(5)</sup>، وعنّدر، وغيرهما له عن شعبة<sup>(6)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «فوضح أنه لم يُخرج له احتجاجاً، والله أعلم» هـ<sup>(7)</sup>.  
وقد أتى عليه سليمان بن حرب<sup>(8)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(9)</sup>، ووثقه ابن معين<sup>(10)</sup>، وابن سعد<sup>(11)</sup>، وتكلم فيه ابن المديني<sup>(12)</sup>، ويحيى بن سعيد<sup>(13)</sup>، والعجلي<sup>(14)</sup>، والدارقطني<sup>(15)</sup> هـ<sup>(16)</sup>.

(1) - "صحيح مسلم" (124/8).

(2) - "الضعفاء والمتروكين" (ص181).

(3) - ينظر: "هدى الساري" (ص657)، و"المعلم بشيوخ البخاري ومسلم" لمحمد بن خلفون (ص92 - 93).

(4) - هو: عبد الحميد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، التميمي العنبري، التنوري مولاهم، أبو سهل البكري، صدوق ثبت في شعبة، توفي سنة 207هـ، "طبقات ابن سعد" (300/7)، و"تهذيب الكمال" (99/18)، و"التقريب" (601/1).

(5) - هو: آدم بن أبي إياس، عبد الرحمن العسقلاني، أبو الحسن، ثقة عابد، توفي سنة 221هـ، "تهذيب الكمال" (301/1)، و"التقريب" (50/1).

(6) - خرج له البخاري في موضعين على التوالي (557/2)، و(385/4).

(7) - "هدى الساري" (ص610).

(8) - هو: سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي، البكري، ثقة إمام حافظ، توفي سنة 224هـ، "طبقات ابن سعد" (300/7)، و"تهذيب الكمال" (384/11)، و"التقريب" (384-383/1).

(9) - "تاريخ بغداد" (36/9).

(10) - "تاريخ ابن معين" (452/2).

(11) - "طبقات ابن سعد" (300/7).

(12) - "ضعفاء العقيلي" (338/4)، و"الجرح والتعديل" (263/6).

(13) - "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (232/2).

(14) - "تاريخ الثقات" للعجلي (ص370).

(15) - "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص252).

(16) - "هدى الساري" (ص610).

قوله: (وغير ترجمه) يحتمل الرفع على الابتداء، والجملة بعده خبره، والواو واو الحال، أي: والحال أن غير البخاري ترجمه، أي: ذكره في ترجمة من لا يقبل من غير بيان السبب، ويحتمل الجر عطفًا على ابن مرزوق؛ يعني أن البخاري خرج لغير عكرمة، وابن مرزوق ممن تكلم فيه من غير تبين السبب<sup>(1)</sup> هـ.

قال الناظم: «وهكذا فعل مسلم، فإنه احتج بسويد بن سعيد بن سهل أبي محمد الأنباري<sup>(2)</sup>، ولم يكتف بمطلق جرح غيره له بدون ذكر السبب، وقد روى عن سويد أيضًا: أبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبه، وابن ماجه، وغيرهم<sup>(3)</sup>. وقال أحمد وأبو حاتم وغيرهما: «هو صدوق»<sup>(4)</sup>.

وضعه البخاري<sup>(5)</sup> والنسائي<sup>(6)</sup>، وغيرهما، وأكثر من فسّر الجرح فيه ذكر أنه لما عمي ربما تلقن الشيء، وهذا وإن كان قاديحًا فإنما يقدح فيما حدث به بعد العمى، وما حدث به قبل ذلك فإححيح، ولعل مسلمًا إنما أخرج عنه ما عرف أنه حدث به قبل عماءه، أو ما صحّ عنده بنزول طلبًا للعلو؛ لا ما تفرّد به، والله أعلم هـ<sup>(7)</sup>.

فقد قال الحافظ إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري<sup>(8)</sup>: «قلت لمسلم كيف استجزت الرواية في الإححيح عن سويد؟، فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن

(1) - ينظر: "فتح الباقي" (308/1).

(2) - هو: سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي الأصل، ثم الحدثاني، أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فإمار يتلقن ما ليس من حديثه، توفي سنة 240 هـ، "الجرح والتعديل" (240/4)، و"تهذيب الكمال" (247/12)، و"التقريب" (403/1).

(3) - "تهذيب الكمال" (249/12 - 250).

(4) - "الكامل" (584/5)، و"الجرح والتعديل" (240/4).

(5) - "التاريخ الأوسط" (262/2).

(6) - "الضعفاء والمتروكين" (ص 208) وفيه: ليس بثقة.

(7) - "شرح التبركة والتذكرة" (309/1)، و"فتح المعيث" (185/2).

(8) - هو: إبراهيم بن أبي طالب بن نوح بن عبد الله، أبو إسحاق الحافظ، شيخ حُرسان وإمام الحديثين في زمانه، توفي سنة 295 هـ، "تذكرة الحفاظ" للذهبي (638-639)، و"السير" (547/13).

مَيْسَرَةُ الْعُقَيْلِيِّ؟<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

وذلك أَنَّ مُسَلِّمًا لم يروِ في "صحيحه" عن واحدٍ مِّنَ سَمْعِ حَفْصٍ إِلَّا عَن سُؤيدٍ فقط، وروى فيه عن واحدٍ، عن ابن وهبٍ، عن حفصٍ هـ<sup>(3)</sup>.

قُلْتُ وقد قال أبو المعالي واختارهُ تلميذهُ العزالي وابن الخطيبِ الحقُّ أن يُحكَمَ بما أطلقهُ العالِمُ أسبابُهُما<sup>(4)</sup>

هذان البيتان من زيادة الناظم على ابن الأصلاح؛ كما ذكر في شرحهما، وبقوله: "قلت"، وهما ردُّ على سؤال ابن الأصلاح<sup>(5)</sup> الذي أورده على نفسه، يعني أن إمامَ الحرمين أبي المعالي الجويني في كتاب "البرهان"<sup>(6)</sup>، وتلميذهُ الغزالي<sup>(7)</sup>، والفخر الرّازي<sup>(8)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(9)</sup> قالوا: «لا يجب ذكر سبب الجرح والتعديل؛ إذا كان الجرح والمعدل عالِمين بأسباب الجرح والتعديل بل يرين بهما، وهو اختيار الباقلاني، ونقله عن الجمهور»، وصحَّحه البلقيني<sup>(10)</sup>، والناظم<sup>(11)</sup>.

وقيدَ الحافظُ ابنُ حجر قبولَ التجريح من غير ذكر سببه؛ بأن لا يكون المجرَّح قد وثَّقه أحدُ الأئمَّة؛ لأنَّهُ حينئذٍ في حيزِ المجهول، وإعمال قول المجرَّح فيه أولى من إهماله، وإن كان قد وثَّقه لم يُقبل فيه تجريح غيره كائنًا من كان؛ إلا أن يذكر السبب هـ<sup>(12)</sup>.

(1) - هو: حفص بن ميسرة العقيلي، أبو عمر النعاني، سكن عسقلان، وثَّقه ابن معين وأحمد، قال ابن حجر: ثقة ربما وهم، توفي سنة 181هـ، "تاريخ ابن معين" (2/122)، و"تهذيب الكمال" (7/73)، و"التقريب" (1/229).

(2) - "ميزان الاعتدال" (3/347)، و"السير" (12/568).

(3) - ينظر: "شرح التبركة والتذكرة" (1/310)، وقال في "فتح المغيث" (2/186): «وحيث فلا يكون هذا مما نحن فيه؛ لأنَّ نسخة حفص ثابتة عنده، لكن بنزول، فكان التخرُّج لسؤيد فيما عدا الأصول».

(4) - في نسخة التي حقَّقها الدكتور عبد الكريم الخضير: "العالم بأسبابهما" كما في "فتح المغيث" (2/186).

(5) - "علوم الحديث" (ص108).

(6) - "البرهان" (1/621-622).

(7) - "المستوفى" (1/304-305).

(8) - "المخول" (4/410).

(9) - "الكفاية" (1/311).

(10) - "محاسن الاصطلاح" (ص294).

(11) - "شرح التبركة والتذكرة" (1/311-312) و"التقييد والإيضاح" (123-124).

(12) - "نزهة النظر" (ص193) ترف.

واستحسن هذا القيد الشيوطي في شرح "التقريب" (1).

قلت: هذا القول هو ثالث الأقوال المقابلة للـجرح من أنه يقبل التعديل غير مفسر؛ بخلاف التجريح كما مر (2)، والله تعالى الموفق هـ.

وقدموا الجرح وقيل إن ظهر من عدل الأكثر فهو المعتبر

يعني أنه إذا اجتمع في الرواية جرح مفسر وتعديل، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الجرح مقدم، ولو كان المعدل أكثر؛ هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين (3)، ونقله الخطيب (4) عن جمهور العلماء؛ لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ولأنه مُدقق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله؛ إلا أنه يُخبر عن أمر باطن خفي على المعدل.

وقيد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجرح، ولكنه تاب بعد ذلك وحسنت حاله، وكذا إذا عين الجرح سبباً فنفاه المعدل بطريق معتبر؛ كأن قال الجرح: قتل مسلماً ظمماً يوم كذا، فقال المعدل: أنا رأيتُه حيّاً بعد ذلك، أو كان القاتل في ذلك اليوم عندي، ففي هاتين الحالتين يُقدم التعديل على الجرح؛ كما اختاره الشيوطي في "الألفية" (5)، ومال في شرحه "للتقريب" (6) تبعاً لابن شعبان (7)،

(1) - "تدريب الراوي" (ص 154).

(2) - (ص 371).

(3) - ينظر: "المستقى" (305/1)، و"الإحكام" للآمدي (87/2)، و"المخول" (410/4).

(4) - "الكفاية" (333/1).

(5) - حيث قال في "الألفية" (66): "وقدم الجرح ولو عدله أكثر في الأقوى فإن فصله فقال منه تاب أو نفاه بوجهه فدم من زكاه"

(6) - "تدريب الراوي" (ص 155).

(7) - نقله عنه في "البحر المحيط" للزركشي (298/4)، وابن شعبان هو: محمد ابن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة العماري المدلي، أبو إسحاق، المعروف بابن القرطي، كان رأس المالكية في مصر، صاحب التمامينيف البديعة، ككتاب "الزاهي"، و"أحكام القرآن"، وغيرها، توفي سنة 355هـ، "ترتيب المدارك" (274/3 - 275)، و"الديباج المذهب" (195 - 194/2).

وابن الحاجب<sup>(1)</sup> المالكيين؛ إلى أن ذلك يوجب إسقاط قولهما لتعارضهما بلا مرجح<sup>(2)</sup>.  
ومال إلى تقديم التعديل عند تعارضهما من غير مرجح الحافظ المزني<sup>(3)</sup>، والقاضي أبو  
الطيب الطبري<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن ظهر المعدل (الأكثر) بالذلل حالاً باعتقاد تنكيره أي: إن ظهر المعدل  
حال كونهم أكثر قديم التعديل؛ لأن كثرتهم تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة المجرحين  
تضعف خبرهم هـ.

قال الخطيب: «وهذا خطأ ممن توهمه؛ لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم  
ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة؛ لأنها شهادة على  
نفي محض» هـ<sup>(5)</sup>.

وقال البلخي في "محاسن الاصطلاح"<sup>(6)</sup>، وتبعه زكرياء الأندلسي في شرحه هذه  
الألفية<sup>(7)</sup>، والسيوطي في "شرح التفرير"<sup>(8)</sup>: «يقدم الألفاظ» هـ.

ثم إن كل هذا الخلاف إنما هو إذا صدر الجرح من قائل أو قائلين في حق راوٍ، وصدر التعديل  
من قائل أو قائلين في حق ذلك الراوي بعينه، أما إذا وقع الجرح والتعديل معاً من عالم واحد في  
حق راوٍ واحد؛ كما يقع لأحمد، وابن معين، وأبي حاتم، والقطان، والنسائي، والدارقطني،  
وأصراهم من أئمة النقد، فهذا لا يكون تناقضاً، بل هو ناشئ عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا  
ينضبط بأمر كلي<sup>(9)</sup>.

(1) - "منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل" (ص80)، و"رفع الحاجب عن مخدّر ابن الحاجب" لعبد  
الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (395/2).

(2) - ينظر: "البحر المحيط" (298/4)، و"فتح المغيث" (190/2)، و"تدريب الراوي" (ص155).

(3) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (190/2).

(4) - نفسه.

(5) - "الكفاية" (336/1) بنحوه.

(6) - "محاسن الاصطلاح" (ص294).

(7) - "فتح الباقي" (314/1).

(8) - "تدريب الراوي" (ص155).

(9) - ينظر: "النكت" للزركشي (361/2)، و"فتح المغيث" (190/2).

وقال بعض المتأخرين: «إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف» كما ذكره الزركشي<sup>(1)</sup>.

ومبهم التعديل ليس يكتفي به الخطيب والفقهاء الأيراني  
وقيل يكفي نحو أن يقالا حَدَّثَنِي الثَّقَةُ بَلْ لَوْ قَالَا  
جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثَقَاتٌ لَوْ لَمْ أُسَمِّ لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْهَمَ  
وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ عَالَمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ

يعني أن التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل؛ كما إذا قال: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ ونحو ذلك، لم يكتف به في التوثيق الحافظ أبو بكر الخطيب<sup>(2)</sup>، وأبو زر بن البناغ<sup>(3)</sup>، ومن قبلهما الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله الأيراني<sup>(4)</sup>، والماوردي<sup>(5)</sup>، والرؤياني<sup>(6)</sup>، وتبعهم ابن الأصلاح، والنووي، وصححه الناظم، قالوا: «لأنه وإن كان ثقة عنده، فربما لو سمأه لكان ممن جرحه غيره بجرح قاذح، بل إضرائه عن تسميته ريبة توقع تردداً في القلب»<sup>(7)</sup>.

بل زاد الخطيب على هذا: «أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات، ثم روى عن من لم يسمه لم نعمل بتزكيتيه له؛ لجواز أن نعرفه إذا ذكره بغير العدالة<sup>(8)</sup>، نعم إذا قال العالم: كل من أروي عنه وأسميه فهو عدل رضا؛ كان تعديلاً لكل من روى عنه وسمأه كما جزم به الخطيب<sup>(9)</sup>.

(1) - في "النكت" (361/2).

(2) - "الكفاية" (298/1) بتلف، وقد أحسن الكلام حول هذه المسألة العلامة المعلمي اليماني في كتابه "التنكيل" (586/1 - 587) فليراجع لنفسه.

(3) - "البحر المحيط" للزركشي (291/4).

(4) - نفسه.

(5) - "الحاوي الكبير" كتاب أدب القاضي (194/16 - 195).

(6) - "البحر المحيط" (291/4)، والرؤياني هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني، أبو المحاسن الشافعي، العلامة الفقيه، توفي سنة 502 هـ، "الأنساب" للسمعاني (198/6)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (193/7 -

(203

(7) - "علوم الحديث" (ص110)، و"شرح التقريب" للسيوطي (ص155)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (314/1).

(8) - "الكفاية" (298/1) بتلف.

(9) - نفسه.

وقيل: يكفي تعديله كما لو عيَّنه؛ لأنَّه مأمونٌ في الحالتين معاً، ونسبه ابنُ الأَبَّاحِ في "الْعُدَّة" (1) لأبي حنيفة (2) - رحمه الله تعالى -.

قال النَّاطِمُ: «وهو ماشٍ على قولٍ من يَحْتَجُّ بالمرسلِ من أجلِ أنَّ مُرسَلَهُ لو لم يَحْتَجَّ بالمحذوفِ لَمَا حَذَفَهُ، فكأنَّه عدلُهُ، بل هو في مسألتنا أولى بالقَبُولِ؛ لتَرِيحِهِ فِيهَا بالتَّعْدِيلِ لكن الأَبَّاحِ الأَوَّلُ» (3)؛ إذ لا يلزمُ من تعديله هو له أن يكونَ عندَ غيره كذلك.

فإنَّ كانَ القائلُ لذلك مُجْتَهِدًا؛ كالأئمةِ الأربعةِ وأمثالهم، فقد حكى ابنُ الأَبَّاحِ (4) عن اختيارِ بعضِ المحققين أنَّه سيكفي في حقِّ موافقِهِ في المذهبِ لا غيره؛ لأنَّه لم يُوردْ ذلك احتجاجًا بالخبرِ على غيره، بل يذكُرُ لأصحابِهِ قيامَ الحجَّةِ عنده على الحكمِ، وقد عَرَفَ هو من روى عنه ذلك، واختاره إمامُ الحرمين (5)، ورَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ في "شرح المسند" (6).

وقد أكثرَ مالكٌ والشَّافِعِيُّ خاصَّةً من ذلك، وقد بيَّنَ بعضُ العلماءِ بعضَ ما أجهماه من ذلك باعتبارِ الشُّيوخِ، فقد قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: «إذا قالَ مالكٌ: عَنِ الثَّقَّةِ عُنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِّ، فَالثَّقَّةُ مُحَرَّمَةٌ بِنِ بَكَيْرٍ» (7).

(1) - نقله عنه الزركشي في "البحر المحيط" (491/4-492).

(2) - ينظر "كشف الأسرار عن أصول البزدوي" لعبد العزيز بن أحمد البخاري (6/3).

(3) - "شرح التبتارة والتذكرة" (314/1-315).

(4) - "علوم الحديث" (ص110).

(5) - "الرهان" (638/1).

(6) - لم أقف عليه فيما طُبِعَ من "شرح المسند" للرافعي، ورأيت فيها كثيرا من الأحاديث يذكر فيها الشَّافِعِيُّ: حدَّثني الثقة، ولا يعرَّج فيها على المسألة، إلا أن يذكر من هو الثقة، ولعلَّ السبب في ذلك هو أنَّه وقع سَقَطٌ في أوَّلِ الشَّرْحِ لحوالي سنة أحاديث كما ذكر ذلك محقق الكتاب (77/1)، وفيها رواية الشَّافِعِيِّ ب: حدَّثني الثقة، فلعله فُلِّمَهَا في أوَّلِ موضعٍ من الشَّرْحِ، والله أعلم، وينظر: "تدريب الراوي" (ص156).

(7) - "التقريب" (ص495)، ومحرمته هو: ابن بكير بن عبد الله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو المسور المدني، صدوق، وراويته عن أبيه وجادة، قاله أحمد وابن معين، توفي سنة 159هـ، "تاريخ ابن معين" (554/2)، و"تهذيب الكمال" (324/27)، و"التقريب" (165/2).

وإِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَّةِ عَنِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، فَالثَّقَّةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَوْ الزُّهْرِيُّ، أَوْ ابْنُ لَهِيْعَةَ، أَوْ عَمْرٍو بْنُ الْحَرِثِ<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ غَيْرُهُ<sup>(3)</sup>: «قَالَ ابْنُ وَهَبٍ: كُلُّ مَا فِي كِتَابِ مَالِكٍ "أَخْبَرَنِي مِنْ لَا أَتَّهَمُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ"، فَهُوَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ».

وَعَزَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي كِتَابِهِ "تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الْأُرْبَعَةِ"<sup>(4)</sup> إِلَى مَوْطَأِ ابْنِ الْقَاسِمِ: «أَنَّ مَالِكًا إِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَّةِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَوْ عَنِ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَّارٍ<sup>(5)</sup>، فَهُوَ نَافِعٌ».

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: «إِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَنِ الثَّقَّةِ عَنِ اللَّيْثِ، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، وَعَنِ الثَّقَّةِ عَنِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى<sup>(6)</sup>، وَعَنِ الثَّقَّةِ عَنِ حُمَيْدٍ، أَوْ عَنِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ<sup>(7)</sup>، فَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ، وَعَنِ الثَّقَّةِ عَنِ مَعْمَرٍ، فَهُوَ مَطْرَفُ بْنُ

(1) - هو : عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنباري مولاهم، الملقب بـ"أبي أيوب"، ثقة فقيه حافظ، توفي قبل 150هـ، "الكاشف" (74/2)، و"التقريب" (731/1)، ووقع هنا (الحارث) فلعلّه سبق قلّمه بكتابتها على حذف الألف، أو كتبها بإسقاط الألف وهو جائز، ولكنّه هنا مؤمّم، والله أعلم.

(2) - "التمهيد" (242/9)، ولا ذكّر فيه لعمرو بن الحارث، فإنّ السيوطي نقل في "التدريب" (ص156) عن النسائي قوله: الذي يقول مالك في كتابه: الثقة عن بكير" يشبه أن يكون عمرو بن الحارث" اهـ، كما في "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص287)، فلعلّ الشّارح لفقّ في النقل فجمع بين اللّووص من "التدريب" كما هي عادته، فوقع في الوهم، والله أعلم.

(3) - هو: هارون بن سعيد الأيلي كما في: "تاريخ بغداد" (7/13)، و"تهذيب الكمال" (267/24).

(4) - "تعجيل المنفعة" لابن حجر (625/2).

(5) - هو: سليمان بن يسار الهلالي المدني مولى ميمونة، وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، توفي بعد 100هـ، وقيل: قبلها، "طبقات ابن سعد" (174/5)، و"تهذيب الكمال" (100/12)، و"التقريب" (393/1).

(6) - هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك كذب ابن القطان وابن معين، توفي سنة 184هـ، "تاريخ ابن معين" (13/2)، و"تهذيب الكمال" (184/2)، و"التقريب" (65/1).

(7) - هو: يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البرقي، ثقة ثبت فاضل، توفي سنة 139هـ، "طبقات ابن سعد"

(260/7)، و"تهذيب الكمال" (517/32)، و"التقريب" (349/2).

مازن<sup>(1)</sup>، وَعَنْ الثَّقَةِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ<sup>(2)</sup>، فَهُوَ أَبُو أُسَامَةَ، وَعَنْ الثَّقَةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَهُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، وَعَنْ الثَّقَةِ عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَلَعَلَّهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى<sup>(3)</sup> « ه كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ .  
 وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَبْرِيُّ<sup>(4)</sup> فِي كِتَابِ "مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ"<sup>(5)</sup>: « سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنْبَأْنَا الثَّقَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي فُذَيْكٍ الدَّيْلِيُّ بِالْوَلَاءِ الْمَدِينِيِّ، وَإِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَةِ وَذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ، فَإِنَّهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَةِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَهُوَ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ<sup>(6)</sup>، وَإِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَةِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَهُوَ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ<sup>(7)</sup>، وَإِذَا قَالَ: عَنِ الثَّقَةِ عَنِ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ<sup>(8)</sup>، أَوْ أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَّهَمُ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى » هـ.

وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ عَلَى وَفَاقِ الْمَتَنِ تَحِيحًا لَهُ

- (1) - هو: مطرف بن مازن الكناي، أبو أيوب القاضي، كذبه يحيى بن معين وغيره، توفي سنة 191 هـ، "تاريخ ابن معين" (570/2)، و"الجرح والتعديل" (314/8)، و"ميزان الاعتدال" (443/6).
- (2) - هو: الوليد بن كثير القرشي المخزومي، أبو محمد المدني، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: صدوق، عالم بالمغازي، توفي سنة 151 هـ، "تاريخ ابن معين" (633/2)، و"تهذيب الكمال" (73/31)، و"التقريب" (288/2).
- (3) - هو: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي، وثقه أحمد وابن حبان، "الجرح والتعديل" (203/5)، و"الثقات" (334/8).
- (4) - هو: أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم البتجستاني، منسوب إلى قرية أبر من قرى سجستان، إمام حافظ، توفي سنة 363 هـ "طبقات الشافعية الكبرى" (147/3 - 148)، و"السير" للذهبي (299/16).
- (5) - ينظر: "مناقب الشافعي" للبيهقي (315/2 - 316)، و"النكت" للزركشي (365/3 - 366)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (317/1 - 319).
- (6) - هو: عمرو بن أبي سلمة التبيسي، أبو حفص الدمشقي، مولى هاشم، صدوق له أوهام، توفي سنة 213 هـ، "الجرح والتعديل" (235/6)، و"تهذيب الكمال" (51/22 - 54)، و"التقريب" (736/1).
- (7) - هو: مسلم بن خالد بن قرفة، ويقال: ابن جرحة، المخزومي المكي، يُعرف بالزنجي، فقيه صدوق، كثير الأوهام، توفي سنة 179 هـ، "طبقات ابن سعد" (499/5)، و"تهذيب الكمال" (508/27)، و"التقريب" (178/2).
- (8) - هو: صالح بن نبهان مولى التوأمة، بنت أمية بن خلف، أبو محمد المدني، وثقه الأئمة كابن معين، وقال ابن حجر: صدوق اختلط بأخرة، توفي سنة 125 أو 126 هـ، "تاريخ ابن معين" (266/2)، و"تهذيب الكمال" (99/13)، و"التقريب" (433/1).

يعني أنَّ الأكثرين من أئمة الحديث قالوا: إنَّ عملَ العاملِ على وفقِ حديثِ رواه ليسَ حكمًا منه بـ [حجة ذلك الحديث، ولا بتعديلِ روايته؛ لإمكانِ أن يكون ذلك منه احتياطًا، أو لدليلٍ آخر وافق ذلك الخبر، أو لكونه ممن يرى العملَ بالضعيف، وتقديمه على القياس<sup>(1)</sup>].

وقال ابنُ كثيرٍ: «وفيه نظرٌ إذا لم يكن في البابِ غيره، واحتجَّ به في فُتياه، أو عند العملِ بمقتضاه»<sup>(2)</sup>.

وأجاب النَّاظم: «بأنه لا يلزم من كونه ليس في البابِ غيره؛ أن لا يكون ثمَّ دليلٌ آخر من قياس، أو إجماع، واستأنس به هو»<sup>(3)</sup>.

قلت: زاد ابنُ الملاح في "المقدمة"<sup>(4)</sup> هنا، وتبعه النوويُّ في "التقريب"<sup>(5)</sup>: «وَلَا مُخَالَفَتُهُ لَهُ قَدْحًا مِنْهُ فِي صَحَّتِهِ، وَلَا فِي رُؤَايِهِ» هـ.

قال السُّيوطيُّ في "شرح التقريب"<sup>(6)</sup>: «لإمكانِ أن يكون ذلك لمانعٍ من معارضٍ أو غيره، وقد روى مالكٌ حديثَ "الخيار"<sup>(7)</sup>، ولم يعمل به لعمَلِ أهلِ المدينة بخلافه، ولم يكن ذلك قدحًا في نافعِ زاويه» هـ.

وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الْمَلْحِيحِ رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّكْرِيحِ

يعني أنَّ روايةَ العدلِ عمَّن سمَّاهُ ليستَ تعديلًا في قولِ أكثرِ العلماءِ، وهو الملاحيح كما لابنِ الملاح<sup>(8)</sup>؛ لجوازِ روايةِ العدلِ عن غيرِ العدلِ.

(1) - علوم الحديث " (ص111)، و"شرح التبركة والتذكرة" (320/1)، و"فتح الباقي" (320/1)، و"فتح المغيث" (197/2)، و"التدريب" (ص157).

(2) - "اختصار علوم الحديث" (ص194) بتكرار.

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص126) بتكرار، وينظر: "النكت الوافية" للبقاعي (622/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص111).

(5) - "التقريب" للنووي مع شرحه "التدريب" (ص158).

(6) - "تدريب الراوي" (ص157-158).

(7) - كما في "الموطأ"، كتاب البيوع، بابُ بيع الخيار (ص373).

(8) - "علوم الحديث" (ص111).

قال الشَّعْبِيُّ : « حَدَّثَنَا الْحَارِثُ ، وَأَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا »<sup>(1)</sup> .  
 وَكَرَوَايَةَ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ<sup>(2)</sup> .  
 وَقِيلَ : هُوَ تَعْدِيلٌ إِذْ لَوْ عَلِمَ فِيهِ جَرْحًا لَدَكَرَهُ ، وَإِلَّا لَكَانَ غَاشًّا فِي الدِّينِ<sup>(3)</sup> .  
 قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : « وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ الرَّوَايَةَ تَعْرِيفٌ لَهُ ، وَالْعَدَالَةُ بِالْخُبْرَةِ »<sup>(4)</sup> .  
 وَأَجَابَ الْخَطِيبُ : « بَأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ عَدَالَتَهُ ، وَلَا جَرْحَهُ »<sup>(5)</sup> .  
 وَاخْتَارَ الْأَصُولِيُّونَ كَالسَّيْفِ الْأَمْدِيِّ<sup>(6)</sup> ، وَابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(7)</sup> ، وَغَيْرِهِمَا : « أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ  
 الْعَدْلُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ ؛ كَانَتْ رِوَايَتُهُ عَنْهُ تَعْدِيلًا لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا » هـ<sup>(8)</sup> .  
 وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَجْعُوعٍ  
 مَجْهُولٌ عَيْنٍ مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ.....  
 يعني أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ<sup>(9)</sup> :

- (1) - أخرجه عنه: الإمام أحمد كما في "العلل ومعرفة الرجال" (495/1)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (273/2)،  
 ومسلم في "مقدمة صحيحه" (111/1)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (78/3)، وابن عدي في "الكامل"  
 (184/3)، والخطيب في "الكفاية" (292/1) .
- (2) - هو: عبد الكريم بن أبي المخارق البجلي المعلم، أبو أمية، نزيل مكة، ضعيف، توفي سنة 126هـ، "طبقات ابن  
 سعد" (252/7)، و"الجرح والتعديل" (59/6)، و"تهذيب الكمال" (259/18)، و"التقريب" (612/1) .
- (3) - ينظر: "الكفاية" (291/1)، و"فتح المغيث" (200/2)، و"التدريب" (ص157).  
 وهو قول الأحناف وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، ونسبه الشَّيرَازِيُّ إلى بعض الشافعية، وهو اختيار الأمدي،  
 "التهذيب" في أصول الفقه للشَّيرَازِيِّ (ص339)، و"إحكام الأحكام" للأمدي (80/2)، و"شرح الكوكب المنير" لابن  
 النجَّار الحنبلي (436 . 435/2).
- (4) - نقله عنه في "الشذا الفياح" (245/1)، و"السَّخاوي في فتح المغيث" (200/2).  
 (5) - "الكفاية" (291/1) بفتح السين.
- (6) - في "الإحكام" (89/2).
- (7) - "منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل" (ص80) .
- (8) - "شرح التهذيب والتذكرة" (321/1 - 322)، و"تدريب الراوي" (ص157).  
 (9) - "علوم الحديث" (ص111)، و"شرح التهذيب والتذكرة" (323/1)، و"نزهة النظر" (ص135)، و"تدريب الراوي"  
 (ص158).

**فالأوّل:** مجهول العين وهو: (من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فقط)، ففيه أقوال الأحيى منها الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم رده<sup>(1)</sup>.

وقيل: يُقبل مُطلقاً، وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن تفرّد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل؛ كشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومن شاكلهم، واكتفينا في التعديل بواحد قبل وإلا فلا<sup>(3)</sup>.

وقيل: إن كان من زكاه من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا، واختاره أبو الحسن ابن القطان في كتاب "بيان الوهم والإيهام"<sup>(4)</sup>، وصححه الحافظ ابن حجر في "مُحِبَّتِهِ"<sup>(5)</sup>.

وقيل: إن كان مشهوراً في غير حمل العلم كعمرو بن معدي كرب<sup>(6)</sup> بالنجدة<sup>(7)</sup>، وكمالك بن دينار بالصلاح قبل وإلا فلا، واختاره ابن عبد البر<sup>(8)</sup> هـ<sup>(9)</sup>.

قال ابن الصلاح<sup>(10)</sup>: «قد خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد؛ منهم

(1) - علوم الحديث" (ص 112)، و"اختصار علوم الحديث" (ص 195)، و"تدريب الراوي" (ص 158).

(2) - ينظر: "شرح التبتيرة والتذكرة" (324/1)، و"تدريب الراوي" (ص 157).

(3) - "الشذا الفياح" (247/1)، و"تدريب الراوي" (ص 158).

(4) - "بيان الوهم والإيهام" (20/4).

(5) - "نزهة النظر" (ص 135).

(6) - هو: عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله بن عزم، أبو ثور، من فحول الفرسان والشعراء، مخضرم أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتدّ وعاد إلى الإسلام، وشهد الفتوح، قيل: توفي في خلافة معاوية، وقيل زمن عمر، وقيل غير ذلك، "طبقات ابن سعد" (525/5 . 526)، و"الإصابة" (686/4 - 692).

(7) - والنجدة: الشجاعة والذبرة والشدة، "القاموس المحيط" (ص 291).

(8) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 321) وجادة.

(9) - قال البقاعي في "النكت الوفية" (626/1): «فإدخال هذا القول في هذه المسألة عجيب؛ فإنها مفروضة فيمن لم يرو عنه مطلقاً إلا راوٍ واحد، والمشهور بحال من الأحوال لا بد من أن يكون روى عنه تلك الحال من بلغوا الكثرة التي تُؤيّر في عداد المشهورين، فلا يكون حينئذ مجهول العين، وحتى في حالة الاشتهار تزول عنه جهالة الحال، فالشهرة إذن تُزيل الجهالة» اهـ، بتصرف.

(10) - "علوم الحديث" (ص 113-114).

مِرْدَاسُ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(1)</sup> لم يرو عنه غيرُ قيسِ بنِ أبي حازمٍ، وخرَجَ مُسَلِّمٌ حَدِيثَ قَوْمِ لَيْسَ لَهُمْ غَيْرُ رَاوٍ وَاحِدٍ؛ مِنْهُمْ رِبِيعَةُ بْنُ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(2)</sup>، لم يرو عنه غيرُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَذَلِكَ مِنْهُمَا مَلِيئٌ إِلَى أَنَّ الرَّاويَ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَجْهُولًا مَرْدُودًا بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَتَّجِهَةٌ كَاتِبَاهُ الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ فِي التَّعْدِيلِ كَمَا مَرَّ<sup>(3)</sup> .

..... وَالْقِسْمُ الْوَسَطُ

مَجْهُولُ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِيرِ

يعني أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي: مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ وَالْجَرَحِ مَعَ مَعْرِفَةِ عَيْنِهِ بِرِوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ، فَلَا يُقْبَلُ أَيْضًا عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْأَمَلِيحِ<sup>(4)</sup> .

وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلِ رِوَايَةُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ<sup>(5)</sup> .

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الرَّاويَانِ عَنْهُ أَوْ الرَّوَاةُ فِيهِمْ مَنْ لَا يَرِوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ قَبْلَ، وَإِلَّا فَلَا هـ<sup>(6)</sup> .

وَالثَّلَاثُ الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ	فِي بَاطِنٍ فَقَطُّ فَقَدْ رَأَى لَهُ
حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ	مَا قَبْلَهُ مِنْهُمْ سُلَيْمٌ فَقَطَّعَ
بِهِ وَقَالَ الشَّيْخُ إِنَّ الْعَمَلَا	يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَى ذَا جُعَلَا
فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ	حُبْرَةٌ بَعْضٍ مَنْ بِهَا تَعَدَّرَتْ
فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ وَبَعْضٌ يُشْبِهُهُ	ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا وَفِيهِ نَظَرُ

(1) - هو: مرداس بن مالك الأسلمي، له صُحبة، وكان من أصحاب الشَّجرة، "طبقات ابن سعد" (55/6)، و"الإصابة" (76/6).

(2) - هو: ربيعة بن كعب بن مالك الأسلمي، أبو الفراس المدني، صحابي من أهل البصرة، توفي سنة 63 هـ، "الإستيعاب" (1728/4)، و"الإصابة" (474/2)، و"تهذيب الكمال" (139/9).

(3) - (ص 364).

(4) - "علوم الحديث" (ص 111)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (328/1)، و"تدريب الراوي" (ص 158).

(5) - "علوم الحديث" (ص 111)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (328/1)، ونقل البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (295)

عن أبي حنيفة قبول مثل هذا.

(6) - "الشذا الفياح" (247/1)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (328/1)، و"تدريب الراوي" (ص 158).

يعني أنّ القسم الثالث: مجهول العدالة في الباطن، وهو عدلٌ في الظاهر، فهذا يحتجُّ به بعضٌ من ردِّ القسَمين الأولين، كالإمام أبي حنيفة<sup>(1)</sup>، وابن حبان<sup>(2)</sup>، وابن فورك، وهو الأصحُّ عند السيوطي في "الألفية"<sup>(3)</sup>.

وبه قطع الفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الشافعي<sup>(4)</sup>.

قال: «لأنَّ الإخبار مبنيٌّ على حُسن الظنِّ بالراوي، ولأنَّ رواية الأخبار تكونُ عند مَنْ يتعدَّر عليه معرفةُ العدالة في الباطن، فافتقر فيها على معرفة ذلك في الظاهر؛ بخلاف الشهادة، فإنَّها تكونُ عند الحكَّام، فلا يتعدَّر ذلك عليهم» هـ<sup>(5)</sup>.

وعزَّا النووي في "شرح المهذب"<sup>(6)</sup>: قوله هذا لكثيرٍ من المحققين وصحَّحه.

(وقال الشيخ) يعني ابن الأَلاح: «يشبهُ أن يكونَ العملُ على هذا الرأي في كثيرٍ من كُتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرواة الذين تقادمَ العهدُ بهم، وتعدَّرت الخبرةُ الباطنةُ بهم، والله أعلم» هـ<sup>(7)</sup>.

وبعضُ أهلِ الحديث، وهو أبو محمد الحسين بن مسعود البعوي في كتابه "التَّهذيب"<sup>(8)</sup> سمَّى هذا النوعَ من الرجالِ الذي يكونُ عدلاً في الظاهر، ولا تُعرفُ عدالتهُ باطنًا: «مستورٌ حالٌ» هـ، وتبعه عليه الرَّافعي هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - ينظر: "أصول السرخسي" (370/1)، و"المستدرك" (294/1).

(2) - نقل ذلك عنه ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص196).

(3) - "ألفية السيوطي" (ص69)، حيث قال:

وفي الأصحَّ يُقبل المستور في ظاهره عدلٌ وباطنٌ خفي

(4) - هو: الشيخ أبو الفتح، الفقيه الشافعي الإمام العلامة، المتوفى غريباً في بحر القلزم سنة 547هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (388-390)، و"السير" (645/17).

(5) - "علوم الحديث" (ص112) بة [رف].

(6) - "المجموع شرح المهذب" (277/6).

(7) - "علوم الحديث" (ص112).

(8) - "التَّهذيب" (263/5).

(9) - "فتح العزيز شرح الوجيز" للرافعي (257/6).

قال النَّاطِمُ<sup>(1)</sup> زيادةً على ابنِ الأَمامِ: «وفيمَا قالَهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ نظرٌ؛ وجهُهُ أَنَّ الإِمامَ الشَّافِعِيَّ قالَ: إِنَّ ظاهِرِي العَدالَةِ مَنْ يَحْكُمُ الحَاكِمَ بِشهادَتَيْهِمَا، وَأَنَّهُ لا يُجوزُ لَهُ تَرْكُ الحُكْمِ بِشهادَتَيْهِمَا إِذا كانا عَدلَيْنِ في الظَّاهِرِ» اهـ<sup>(2)</sup>.

فعلَى هذا مَنْ هُوَ بهذه المَثابَةِ لا يُقالُ لَهُ مَسْتُورٌ؛ لأنَّ الحَاكِمَ لا يُجوزُ لَهُ الحُكْمُ بِهِ<sup>(3)</sup>.

والخُلفُ في مُبتدِعٍ ما كُفِّرَ قِيلَ يُرَدُّ مُطلقاً واستنكراً  
وقيلَ بل إِذا استحلَّ الكَذِبَ نُقِرَ مَذهَبٌ لَهُ وَنُسِبَا  
لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقولُ أَقبلُ مَنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ ما نَقَلُوا  
والأَكثَرُونَ. ورأه الأَعْدالَ. رَدُّوا دَعواتَهُمْ فَقَطُّ ونَقَلَا  
فيه ابنُ حَبانٍ اتِّفاقاً ورَوَوْا عَن أَهلِ بَدْعٍ في الأَحْجِيحِ ما دَعَوْا

إِعلَمَ أَوَّلًا أَنَّ جَمهورَ العُلَماءِ مُتَّفِقٌ على أَنَّ مَنْ كَفَرَ بِدَعَتِهِ لا يُنْتَجِحُ بِرِوايَتِهِ، وَالكَافِرُ بِدَعَتِهِ عِنْدَهُمْ هُوَ كَمَا في "شرح المَهْدَبِ"<sup>(4)</sup> لِلنَّوويِّ، و"التَّقايَةِ"<sup>(5)</sup> لِلشُّيُوطِيِّ: المُجَسِّمُ، وَمُنكَرُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى الجُزْئِيَّاتِ، وكذا القائلُ بِخَلْقِ القُرآنِ، فَقَد أَفتَى الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَرْبِ عُنُقِ حَفْصِ الفَرْدِ<sup>(6)</sup> حينَ قالَ ذلكَ، واختارَهُ البُلْقينيُّ<sup>(7)</sup>، وإليه ذَهَبَ الباقِلانيُّ<sup>(8)</sup>، ونَقَلَهُ الأَمديُّ<sup>(9)</sup> عَن الأَكثَرينَ، وحزَمَ بِهِ ابنُ الحَاجِبِ<sup>(10)</sup>.  
وقيلَ: يُقبَلُ مُطلقاً<sup>(11)</sup>.

(1) - "شرح التبتارة والتذكرة" (1/328-329).

(2) - "اختلاف الحديث" للشافعي المطبوع في آخر كتاب "الأم" (10/189).

(3) - ينظر: "فتح المغيث" (2/217).

(4) - "المجموع" (4/253).

(5) - "إتمام الدراية لقرءة التقاية" (ص188).

(6) - قال الذهبي في "الميزان" (2/328): «حفص الفرد مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام، لكنه لا يكتب حديثه،

وكفره الشافعي في مناظرته»، ومثله في "لسان الميزان" لابن حجر (3/240).

(7) - "محاسن الاصطلاح" (ص299).

(8) - ينظر: "المستوفى" للغزالي (1/300)، و"الحقول" للرازي (4/396).

(9) - "الإحكام" (2/83).

(10) - "رفع الحاجب شرح مختار ابن الحاجب" (2/364).

(11) - ينظر: "البحر المحيط" (4/269)، و"تدريب الراوي" (ص162).

وقال الفخر الرازي في "المخول"<sup>(1)</sup>: «الحقُّ أنه إن اعتقدَ حُرْمَةَ الكَذِبِ قَبْلَنَا رِوَايَتُهُ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ حُرْمَةِ الكَذِبِ تَمْنَعُهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ .

وقال الحافظ ابن حجر: «التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ كُلُّ مُكْفِّرٍ بِيَدَعْتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَدَّعِي أَنَّ مُخَالَفَتَهَا مُبْتَدِعَةٌ، وَقَدْ تَبَالَعُ فَتُكْفَّرُ، فَلَوْ أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى الإِطْلَاقِ لاسْتَلْزَمَ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، وَالْمَعْتَمَدُ: أَنَّ الَّذِي تُرَدُّ رِوَايَتُهُ مَنْ أَنْكَرَ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الشَّرْعِ، مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالصَّرْوَةِ، أَوْ اعْتَقَدَ عَكْسَهُ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الدِّقَّةِ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ ضَبْطُهُ لِمَا يَرِوِيهِ مَعَ وَرَعِهِ وَتَقْوَاهُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ قَبُولِهِ» هـ<sup>(2)</sup>.

أَمَّا مَنْ لَا يُكْفَّرُ بِيَدَعْتِهِ، فَهُوَ الَّذِي نَظَمَ الْعِرَاقِيُّ هُنَا الْخِلَافَ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ وَرَدَّهَا. فَقِيلَ: تُرَدُّ مُطْلَقًا، وَنَسَبُهُ الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(3)</sup> لِمَالِكٍ؛ لِأَنَّ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ تَرْوِيحًا لِأَمْرِهِ وَتَنْوِيهًا لِذِكْرِهِ، وَلِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِيَدَعْتِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا يُرَدُّ كَالْفَاسِقِ بِلَا تَأْوِيلٍ، كَمَا اسْتَوَى الْكَافِرُ الْمُتَأَوِّلُ وَغَيْرُهُ.

وَاسْتَنْكَرَ ابْنُ الْمَلِاحِ هَذَا الْقَوْلَ وَقَالَ: «إِنَّهُ بَعِيدٌ مُبَاعَدٌ لِلشَّرَائِعِ عَنِ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرِّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ»<sup>(4)</sup>، كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(5)</sup>.

**الْقَوْلُ الثَّانِي:** إِنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكَذِبَ فِي دَلَّةِ مَذْهَبِهِ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ سِوَاهُ كَانَ دَاعِيَةً أَمْ لَا، وَيُقْبَلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَحِلُّ ذَلِكَ، وَنَسَبُهُ الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(6)</sup> لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِيَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرُونَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ»<sup>(7)</sup>.

(1) - "المخول" للرازي (396/4).

(2) - "نزهة النظر" (ص 136-137) مع النكت بتلخيص يسير.

(3) - "الكفاية" (367/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 115).

(5) - (ص 392).

(6) - "الكفاية" (367/1).

(7) - قرّر الشافعي في "الأم" (509/7) هذا المعنى مطوّلاً دون تسمية الخطائية، وأخرجه البيهقي بمعناه كما في "السنن

الكبرى" (208/10 - 209)، وذكر الرافضة.

ونسبته أيضاً لابن أبي ليلى<sup>(1)</sup> والثوري وأبي يوسف القاضي<sup>(2)</sup>.  
وروى البيهقي في "المدخل"<sup>(3)</sup> عن الشافعي أنه قال: «ما في أهل الأهواء قوم أشهر بالزور  
من الرافضة» هـ .

وقال أشهب<sup>(4)</sup>: «سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم<sup>(5)</sup>»<sup>(6)</sup>.  
وقال شريك: «احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة» هـ<sup>(7)</sup>.  
والقول الثالث: إنه لا يُحتج به إن كان داعية؛ لأن تزوين بدعيته قد يحمّله على تحريف  
الروايات، وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه<sup>(8)</sup>.

ونقل ابن حبان في ردّ رواية الداعية إلى البدعة اتفاق الأئمة<sup>(9)</sup>، واستغرب نقل الاتفاق  
صاحب "النخبة"<sup>(10)</sup>.

ويقبل إن لم يكن داعية إلا إن روى ما يقوي بدعته، فيرد على المذهب المختار، وبه صرح  
الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني<sup>(11)</sup> شيخ أبي داود والنسائي في كتابه

(1) - "أخبار القضاة" لوكيع (133/3)، و"الكفاية" (367/1)، وابن أبي ليلى هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى،  
الأندلسي الكوفي، القاضي، توفي سنة 148 هـ، "طبقات ابن سعد" (358/6)، و"السير" (310/6).

(2) - "الكفاية" (367/1) بنحوه، وحكاها أيضاً عن أبي حنيفة (381/1).

(3) - لم أقف عليه فيما طبع من "المدخل"، وأخرجه ابن أبي حاتم عنه في "مناقب الشافعي وآدابه" (ص144)، ومن  
طريقه البيهقي في "مناقب الشافعي" (468/1)، و"السنن الكبرى" (208/10)، والخطيب في "الكفاية" (381/1).

(4) - هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم، أبو عمر القيسي المديني، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في مدينته  
بعد ابن القاسم، وأثنى عليه الشافعي، ثقة فقيه، توفي سنة 204 هـ، "ترتيب المدارك" (262/3)، و"الديباج المذهب"  
(307/1)، و"تهذيب الكمال" (296/3).

(5) - بعده في "الميزان" (146/1) للذهبي: (فإنهم يكذبون).

(6) - وعزاه ابن تيمية في "منهاج السنة" (38/1) إلى ابن بطة العكبري .

(7) - ينظر: "ميزان الاعتدال" (146/1) وفيه: «فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديناً» .

(8) - حكى الخطيب هذا القول عن كثيرين كما في "الكفاية" (367/1)، وأخرجه عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن  
المبارك، ويحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل، ينظر "الكفاية" (382-386/1).

ونقل القاضي عياض الاتفاق على ذلك كما في "إكمال المعلم" (125/1).

(9) - "الثقات" (140/6-141)، و"المجروحين" (406/2).

(10) - "نزهة النظر" (ص137-138).

(11) - المتوفى سنة 259 هـ، ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (549/2)، و"البداية والنهاية" (38/11).

"معرفة الرجال" (1) إذ قال في وصف الرواة: «ومنهم زائع عن الحق أي: السنة، صادق للهجة، فليس فيه حيلة؛ إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته» هـ .  
قال الحافظ ابن حجر في "توضيح حُبته" (2): «وما قاله متجه؛ لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية، والله أعلم» هـ .

ونسب الخطيب هذا القول للإمام أحمد (3)، ورآه ابن الملاح أظهر الأقوال (4) وأعد لها، وأنه قول الكثير أو الأكثر من العلماء، وضعف القول الأول واستنكره؛ لاحتجاج صاحبي المصنفين (5)، وغيرهما من الأئمة بكثير من المبتدعة غير الدعاة؛ لأنهم ما دعوا أحداً إلى بدعتهم، ولا استمالوه إليها، منهم: خالد بن مخلد مولى بجيلة (6)، وعمران بن حطان الخارجي (7)، وعبيد الله بن موسى العبسي، وعبد الرزاق بن همام، وعمرو بن دينار، وداؤود بن الخليلين (8).

قال الحاكم في "تاريخ نيسابور" (9): «كتاب مسلم مלא من الشيعة» هـ .  
وللخميدي والإمام أحمداً بأن من لكَذب تعمداً

(1) - "أحوال الرجال" للجوزجاني (ص11) بـ لرف.

(2) - "نزهة النظر" (ص138).

(3) - "الكفاية" (385-384/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص115).

(5) - ينظر: "هدي الساري" لابن حجر (ص646 - 648) فله كلام حسن في هذا الباب.

(6) - هو: خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم الكوفي البجلي، صدوق يتشيع، وله أفراد، توفي سنة 213هـ، "طبقات ابن سعد" (406/6)، و"تهذيب الكمال" (163/8)، و"التقريب" (263/1).

(7) - هو: عمران بن حطان بن ظبيان بن لوزان السدوسي، صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال: رجع عن ذلك، توفي سنة 84هـ، "طبقات ابن سعد" (155/7)، "تهذيب الكمال" (322/22)، و"التقريب" (751/1).

(8) - هو: داود بن الخليلين القرشي الأموي، مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة غلا في عكرمة، رُمي برأي الخوارج، توفي سنة 135هـ، "المرجح والتعديل" (409 - 408/3)، و"تهذيب الكمال" (379/8)، و"التقريب" (278/1).

(9) - أفاد الحافظ العراقي في "شرحه" (232/1) أنه كلام "ابن الأخرم"، وجزم الشارح هنا بأنه من كلام الحاكم تبع فيه السيوطي كما في "التدريب" (ص163)، وهو جزم ليس بحسن، فقد أخرجه الخطيب في "الكفاية" (392/1) من قول ابن الأخرم، ونقله الذهبي في "تاريخ الإسلام" (240/21) عن الحاكم قال: سمعت أبا عبد الله بن الأخرم .. وذكره.

أَيُّ فِي الْحَدِيثِ لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ وَإِنْ يَثْبُ وَالْإِيرِيُّ مِثْلُهُ  
وَأَطْلَقَ الْكِذْبَ وَزَادَ أَنَّ مَنْ ضَعْفَ نَقْلًا لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أَنْ  
وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي أَبُو الْمُظْفَرِ يَرَى فِي الْجَانِي  
بِكَذِبٍ فِي خَيْرٍ إِسْقَاطَ مَا لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ

بَيَّنَّ النَّاطِمُ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ حُكْمَ تَوْبَةِ الْكَاذِبِ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ  
تَعَمَّدَ الْكُذْبَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَبَدًا، وَإِنْ تَابَ  
وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَزَجْرًا لَهُ؛ لِمَا يَنْشَأُ مِنْ فَعْلِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْعَظِيمَةِ، فَإِنَّهُ يَإِيرُ مَا  
افْتَرَاهُ شَرَعًا مُسْتَمِرًّا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِخِلَافِ الْكَاذِبِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالشَّاهِدِ بَعِيرِ الْحَقِّ، فَإِنَّ  
مَفْسَدَتَهُمَا قَاصِرَةٌ، فَلِذَلِكَ يُقْبَلَانِ إِذَا تَابَا؛ هَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(1)</sup>، مِنْهُمْ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو بَكْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ<sup>(3)</sup>، وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ الْإِيرِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِرِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ<sup>(4)</sup>: «كُلُّ مَنْ أَسْقَطْنَا خَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ  
بِكُذْبٍ وَجَدْنَاهُ عَلَيْهِ لَمْ نَعُدْ لِقَبُولِهِ بِتَوْبَةٍ تَظْهَرُ، وَمَنْ ضَعَّفْنَا نَقْلَهُ لَمْ نَجْعَلْهُ قَوِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ بِخِلَافِ  
الشَّهَادَةِ» هـ .

قَالَ النَّاطِمُ: «مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: (بِكُذْبٍ) أَيُّ: فِي الْحَدِيثِ لَا مُطْلَقًا بَدَلِيلٍ قَوْلِهِ: مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ،  
وَبَدَلِيلٍ قَوْلِهِ فِي كِتَابِ "الدَّلَائِلِ وَالْأَعْلَامِ"<sup>(5)</sup>: وَلَيْسَ يَطْعَنُ عَلَى الْمَحْدَثِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: تَعَمَّدْتُ  
الْكَذْبَ، فَهُوَ كَاذِبٌ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا نَقْبَلُ خَيْرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ» هـ<sup>(6)</sup>.  
وَقَالَ أَبُو الْمُظْفَرِ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَّبَ فِي خَيْرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
حَدِيثِهِ» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - ينظر: "شرح مسلم" للنووي (87/1)، و"فتح الباقي" (333/1).

(2) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (357/1 - 358).

(3) - نفسه (360/1).

(4) - ينظر: "المرجح والتعديل" (33/2 - 34)، و"الكفاية" للخطيب (361/1).

(5) - عزاه إليه الزركشي كما في "النكت" (409/3)، و"العراقي في شرح التبتارة والتذكرة" (334/1).

(6) - "شرح التبتارة والتذكرة" (334/1).

(7) - "قواطع الأدلة" (304/2).

قال ابن الأَمامة: «وهذا يُضاهي من حيث المعنى ما ذكره الأَمامة»<sup>(1)</sup>.  
لَكونِ رَدِّ حَدِيثِهِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنَّمَا هُوَ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهِ، وَذَلِكَ جَارٍ فِي حَدِيثِهِ الْمَاضِي، وَفُهُمَ  
بِالْأَوَّلَى أَنَّ أَبَا الْمَظْفَرِ لَا يَقْبَلُ حَدِيثَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ هـ<sup>(2)</sup>.  
قال النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(3)</sup>: «قلت: هذا كُلُّهُ مُخَالَفٌ لِقَاعِدَةِ مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ غَيْرِنَا، وَلَا  
يَقْوَى الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ» هـ .  
وقال فِي "شَرْحِهِ لِإِحْيَاءِ مُسْلِمٍ"<sup>(4)</sup>: «المَخْتَارُ الْقَطْعُ بِإِحْاطَةِ تَوْبَتِهِ، وَقَبُولِ رِوَايَتِهِ كَشَهَادَتِهِ؛  
كَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ» هـ .  
قلت: وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الشُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِهِ تَقْرِيبَهُ"<sup>(5)</sup>، وَزَكَرِيَاءُ الْأَنْبَارِيُّ فِي شَرْحِهِ لَهُدِهِ  
الْأَلْفِيَةَ<sup>(6)</sup>، وَرَجَّحَا قَوْلَ أَحْمَدَ وَالْحَمِيدِيِّ وَالإِيرَانِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .  
وَمَنْ رَوَى عَنِ ثِقَّةٍ فَكَذَّبَهُ فَقَدْ تَعَارَضَا وَلَكِنْ كَذِبُهُ  
لَا تُثَبِّتُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ فَقَدْ كَذَّبَهُ الْآخَرُ وَارْدُدْ مَا جَحَدَ  
يعني أَنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ ثِقَّةٍ حَدِيثًا فَكَذَّبَهُ الْمُرَوِّعُ عَنْهُ صَرِيحًا كَقَوْلِهِ: كَذَبَ عَلَيَّ، أَوْ نَفَاهُ لَمَّا  
رُوجِعَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: مَا رَوَيْتُ هَذَا لَهُ، فَقَدْ تَعَارَضَ قَوْلُهُمَا، فَيُرَدُّ مِنْ حَدِيثِ الْفِرْعِ خَاصَّةً مَا جَحَدَهُ  
الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الرَّاويَ عَنْهُ فِرْعُهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ النَّاطِمُ هُنَا تَبَعًا لِابْنِ الأَمامة، وَالنَّوَوِيِّ<sup>(7)</sup>، وَتَبَعَهُمُ  
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "شَرْحِهِ لِنُخْبَتِهِ"<sup>(8)</sup>، لَكِنَّهُ نَقَلَ فِي "فَتْحِ الْبَارِي"<sup>(9)</sup> عَنْ جَمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ قَبُولَهُ  
حَمَلًا لِمَا قَالَهُ عَلَى النِّسْيَانِ.

(1) - "علوم الحديث" (ص116).

(2) - "فتح المغيبي" (2/239).

(3) - "التقريب" (ص165) مع شرحه "التدريب".

(4) - "شرح مسلم" (1/87) بن لرف.

(5) - "تدريب الراوي" (ص165).

(6) - "فتح الباقي" (1/335).

(7) - "علوم الحديث" (ص116-117)، و"شرح التبتة والتذكرة" (1/335)، و"نزهة النظر" (ص166-167)،

و"تدريب الراوي" (ص167).

(8) - "نزهة النظر" (ص166-167).

(9) - "فتح الباري" (2/421-422).

وعزاه الشاشي<sup>(1)</sup> للشافعي<sup>(2)</sup>، واختاره السمعاني<sup>(3)</sup>، وحكى الهندي الإجماع عليه<sup>(4)</sup>. ولكن لا يقدر ذلك في باقي روايات الراوي عنه، ولا يثبت ذلك جرحه؛ لأنه هو أيضاً مكذب لشيخه في نفيه لذلك، وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر فتساقطاً، فإن عاد الأصل وحدث به، أو حدث به فرع آخر ثقة عنه، ولم يكذبه فهو مقبول؛ كما صرح به الباقلاني فيما حكاه الخطيب<sup>(5)</sup> عنه هـ<sup>(6)</sup>.

وقوله آخر البيت: (كـذبه) مفعول مقدم لقوله: (لا تُثبتن) الآتي بعده.

وإن يـرُدّه بلا أدكر أو ما يقتضي نسيانه فقد رأو  
الحكم للذاكر عند المعظم وحكي الإسقاط عن بعضهم  
كقوله الشاهد واليمين إذ نسيه سهيل الذي أخذ  
عنه فكان بعد عن ربيعه عن نفسه يرويه لئ يضيعه  
والشافعي نهى ابن عبد الحكم يروي عن الحي خوف التهم

يعني أن الشيخ إذا لم يكذب الراوي عنه صريحاً، ولكن قال: لا أدكره، أو لا أعرف أي حدثه به، أو نحوه مما يقتضي جواز نسيانه؛ لا يقتضي ذلك رد رواية الفرع عنه، ومع ذلك فقد اختلف فيه هل يكون الحكم للفرع الذاكر، أو للأصل الناسي؟.

فذهب الجمهور من المحدّثين والفقهاء والمتكلمين، وصححه ابن الملاح<sup>(7)</sup>: إلى أن الحكم للفرع الذاكر؛ لأنه مثبت والشيخ ناف، ولأنه ثقة جازم، فلا يرد جزئه بنسيان غيره.

(1) - هو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل بن الشاشي الشافعي، القفال الكبير، إمام وقته، وصاحب التلخيص، فقيه أصولي لغوي، توفي سنة 365هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (20/3 - 222، و"السير" (16/283).

(2) - وعزاه إليه السمعاني في "قواطع الأدلة" (2/355)، ولكن ذكر الزركشي في "البحر المحيط" (4/221) أن المشهور عدم قبول الحديث، وذكر عن إمام الحرمين عزوه للشافعي، وينظر: "البرهان" (1/650).

(3) - "قواطع الأدلة" (2/357).

(4) - "نهاية الوصول" للهندي (7/2927)، و"الإحكام" للآمدي (2/106).

(5) - "الكفاية" (1/415 - 416)، والشراح هنا وهم في نسبته إلى الباقلاني، وإلا فإن الخطيب ذكر هنا القاضي أبا بكر محمد بن الطيب، والذي يظهر أن الشراح نقله كما هي عادته بواسطة السيوطي كما في "التدريب" (ص167)، فعبارة موهمة، والله أعلم

(6) - ينظر: "شرح التلخيص والتذكرة" (1/336)، و"تدريب الراوي" (ص167).

(7) - "علوم الحديث" (ص116-117)، وينظر: "الكفاية" (1/415).

وحكى ابن الألباغ في "العدة"<sup>(1)</sup> (عَنْ بَعْضِهِمْ) . بكسر الميم في البيت، وهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ . الإسقاط للمرووي أي: عدم قبوله قياساً منهم للرواية على الشهادة.

قال صاحب "النخبة"<sup>(2)</sup>: «وذلك فاسد؛ لأنَّ شهادة القرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل؛ بخلاف الرواية، فافتراً» هـ .

وبنوا عليه رد ما رواه أبو داؤود<sup>(3)</sup>، والترمذي<sup>(4)</sup>، وابن ماجه<sup>(5)</sup>، من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(6)</sup>، عن سهيل<sup>(7)</sup> بن أبي صالح، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»<sup>(9)</sup>.

زاد أبو داؤود في رواية<sup>(10)</sup>: «أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ الدَّرَّازِيَّ<sup>(11)</sup> قَالَ: «فَدَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُهَيْلٍ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رِبِيعَةُ، وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ، أَبِي حَدَّثْتُهُ إِيَّاهُ، وَلَا أَحْفَظُهُ، فَكَانَ سُهَيْلٌ بَعْدُ يُحَدِّثُهُ عَنْ رِبِيعَةَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ؛ مَخَافَةَ ضَيَاعِ الْعِلْمِ» هـ.

(1) - ينظر: "أصول السرخسي" (3/2)، و"الإحكام" للأمدى (106/2)، و"شرح مختصر التحرير" (540/2).

(2) - "نزهة النظر" (ص165-166).

(3) - كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (3610).

(4) - كتاب الأحكام، باب ما جاء في اليمين والشاهد، رقم (1343) وقال: حسن غريب.

(5) - كتاب الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين، رقم (2368).

(6) - هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن التميمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بريبعة الرأي، واسم أبيه فرؤخ، فقيه مشهور، توفي سنة 136هـ، على الصحيح، "الجرح والتعديل" (475/3)، و"تهذيب الكمال" (123/9)، و"التقريب" (297/1).

(7) - هو: سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه بأخرة، توفي في خلافة المنصور، "الجرح والتعديل" (246/4)، و"تهذيب الكمال" (223/12)، و"التقريب" (401/1).

(8) - هو: ذكوان أبو صالح السمان، الزيات المدني، والد سهيل بن أبي صالح، ثقة ثبت، توفي سنة 101هـ، "طبقات ابن سعد" (226/6)، و"تهذيب الكمال" (513/8)، و"التقريب" (287/1).

(9) - وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم (1712) (6/12)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي "العلل" لابن أبي حاتم (238/4 - 239) محاورة طريفة بينه وبين أبيه في بيان أن هذا ليس قدحا في صحة الحديث، بل هو صحيح، و ينظر: "إرواء الغليل" للألباني (300/8 - 303).

(10) - "سنن أبي داود"، بعد رواية الحديث السابق (3610).

(11) - هو: عبد العزيز بن محمد بن محمد بن أبي عبيد الداروردي، أبو محمد المدني، صدوق، توفي سنة 86 أو 87 هـ، "طبقات ابن سعد" (424/5)، و"تهذيب الكمال" (187/18)، و"التقريب" (607/1).

قال ابن الملاح: «وقد روى كثيرٌ من الأَكابرِ أحاديثَ نَسُوها بعدَ ما حدَّثوا بها، وكانَ أحدهم يقول: حدَّثني فلانٌ عني عن فلانٍ بكذا، وصنَّفَ في ذلك الخطيبُ "أخبارَ مَنْ حدَّثَ ونسِي" (1)»، (2)، وكذلك الدَّارِقُطِيُّ (3) هـ .

قال الخطيبُ في "الكفاية" (4): «ولأجلِ أَنَّ النَّسيانَ غَيْرُ مَأْمُونٍ على الإنسانِ، فيبادِرُ إلى جُحود ما رُوِيَ عنه، وتكذيبِ الرَّاويِ له؛ كرهَ مَنْ كرهَ مِنَ العِلماءِ التَّحديثَ عَنِ الأحياءِ، فرَوَى البيهقيُّ في "المدخل" (5): أَنَّ الشَّافِعِيَّ قالَ لِحَمَّادِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ (6) حينَ رَوَى عنه حِكايَةً فأنكرها ثمَّ ذكَّرها: «لا تُحدِّثَ عن حيٍّ، فإنَّ الحيَّ لا يُؤمَّنُ عليه النَّسيانُ» .

وقال الشَّعْبِيُّ لابنِ عَوْنٍ (7) مثلَ ذلك، وقاله مَعَمَّرُ بنُ رَاشِدٍ لعبدِ الرَّزَّاقِ هـ (8) .

قال زكرياءُ الأندلسيُّ: «والظاهرُ أنَّ محلَّ النَّهيِّ إذا كانَ للمروِّيِّ طريقٌ آخرٌ غيرَ طريقِ الحيِّ، وإلا فلا كراهة؛ إذ قد يموتُ الرَّاوي قبلَ مَوْتِ الشَّيخِ، فيضِيعُ المَروي إن لم يُحدِّث به غيرَه» هـ (9) .

وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ	إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ حَنْبَلٍ
وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ	يَحْرُمُ مِنْ مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَحَدٌ	وغيرُهُ تَرَحُّنٌ مَا فَإِنْ نَبَذَ
شُغْلًا بِهِ الْكَسْبُ أَجْرًا إِرْفَاقًا	أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَا

(1) - ذكر ذلك ابن الملاح في "علوم الحديث" (ص118)، وقد لحقه السيوطي في جزء لطيف سماه "تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي" وهو مطبوع متداول.

(2) - "علوم الحديث" (ص118)، بتلرف.

(3) - ذكره ابن حجر في "نزهة النظر" (ص166)، والسخاوي في "فتح المغيث" (248/2).

(4) - "الكفاية" للخطيب (417/1).

(5) - لم أقف عليه في ما طبع من "المدخل"، وأخرجه عنه البيهقي في "مناقب الشَّافِعِي" (216/1).

(6) - هو: عبد الله بن عبد الحَكَمِ بن أعين المَلِكِيِّ، أبو محمد الفقيه المالكي، قال ابن حجر: صدوق، توفي سنة 214هـ،

"تهذيب الكمال" (191/15)، و"التقريب" (507/1) و"شجرة النور الزكية" (59/1).

(7) - كما في "الكفاية" للخطيب (416/1).

(8) - نفسه (417/1 - 418).

(9) - "فتح الباقي" (340-339/1).

يعني أن العلماء اختلفوا في قبول رواية من أخذ على التَّحْدِيثِ أَجْرًا، فذهب أحمدُ بنُ حنبلٍ<sup>(1)</sup>، وإسحاقُ بنُ راهويه<sup>(2)</sup>، وأبو حاتمِ الرَّازِي<sup>(3)</sup>: إلى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ عَلَى التَّحْدِيثِ يَقْدَحُ فِي مُرْوَةِ فاعِلِهِ؛ إِذْ قَدْ شَاعَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ رَدَاءَةُ ذَلِكَ، وَتَنْزِيهِ الْعَرَضِ عَنْهُ. وَمَا يُؤْخَذُ عَلَى التَّحْدِيثِ شَبِيهُ أَجْرَةِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ فِي الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْأَخْذَ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لَا يَحْرِمُ الْمُرْوَةَ عَكْسَ الْأَخْذِ عَلَى التَّحْدِيثِ، إِذَا لَمْ يَقْتَرَنْ بِعُذْرٍ مِنْ فَقْرٍ وَعَدَمِ كَسْبٍ.

وَرَحَّصَ فِي أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ آخِرُونَ مِنْهُمْ أَبُو نُعَيْمِ الْفَضْلِ<sup>(4)</sup> بِنُ دُكَيْنِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ<sup>(5)</sup>.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «يَلُومُونِي عَلَى الْأَخْذِ، وَفِي بَيْتِي ثَلَاثَةٌ عَشَرَ نَفْسًا، وَمَا فِيهِ رَغِيفٌ» هـ<sup>(6)</sup>. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى التَّفَلُّيلِ: فَأَجَازُوا أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّحْدِيثِ إِنْ كَانَ يَشْتَعِلُ بِهِ عَنِ التَّكْسِبِ لِتَحْلِيلِ مُؤَوَّنَتِهِ وَمُؤَوَّنَةٍ مَنْ تَلَزَّمَتْهُ نَفَقَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يُشْعَلْهُ لَمْ يُجْزَ لَهُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ هـ. وَأَفْتَى جَمَالَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيَّ الشَّافِعِيَّ صَاحِبَ "الْمَهْدَبِ" وَغَيْرِهِ مِنَ التَّالِيفِ النَّفِيسَةِ؛ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ<sup>(7)</sup>، أَبَا الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ الْبَرْزَارِ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ النَّقُّورِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ<sup>(8)</sup>: بِجَوَازِهَا؛ لِأَنَّ الطَّلِبَةَ كَانُوا يَمْنَعُونَهُ مِنَ الْكَسْبِ، فَكَانَ يَأْخُذُ عَلَى التَّحْدِيثِ دِينَارًا لِتِلْكَ الْفَتْوَى هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "الكفاية" (457/1).

(2) - نفسه (456/1).

(3) - نفسه (457/1).

(4) - هو: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي الطلحي، أبو نعيم الملائي الكوفي، مولاهم، والفضل بن دكين لقب له، ثقة ثبت، من شيوخ البخاري، توفي سنة 218 هـ، "طبقات ابن سعد" (400/6)، و"تهذيب الكمال" (197/23)، و"التقريب" (11/2).

(5) - هو: علي بن عبد العزيز البغوي، الحافظ المجاور بمكة، أبو الحسن، وثقه الدارقطني، توفي سنة 287 هـ، "النفقات" (477/8)، و"ميزان الاعتدال" (173/5)، و"تهذيب التهذيب" (362/7 - 363).

(6) - "تهذيب الكمال" (218/23)، و"السير" للذهبي (152/10).

(7) - ترجمته في: "السير" للذهبي (452/18)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (254-251/1).

(8) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (381/4 - 382) و"السير" للذهبي (372/18 - 373).

(9) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 118-119)، و"السير" للذهبي (373/15).

واختارَ هذا التَّفْصِيلَ السُّيُوطِيُّ في "ألفيته" (1).

وقال في "شرحهِ للتَّقْرِيبِ" (2): «ويشهدُ له جوازُ أخذِ الوصِيِّ الأجرَةَ من مالِ اليتيم؛ إذا كانَ فقيراً واشتغلَ بحفظهِ عن الكسبِ؛ من غيرِ رُجُوعٍ عليه؛ لظاهرِ القرآنِ» هـ .

ورَدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الحَمَلِ وَالنَّوْمِ وَالأَدَا كَلَا مِنْ أَصْلِ  
أَوْ قِبَلِ التَّلْقِينِ أَوْ قَدْ وُصِفَا بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً أَوْ عُرْفَا  
بِكَثْرَةِ السَّهْوِ وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلِ صَاحِحٍ فَهُوَ رَدٌّ ثُمَّ إِنَّ  
بُيِّنَ لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعَ سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ جَمْعَ  
كَذَا الحُمَيْدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ وَابْنِ المَبَارِكِ رَأَوْ فِي العَمَلِ  
قَالَ وَفِيهِ تَنْظُرٌ نَعَمَ إِذَا كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ دَا

يعني أنَّ أهلَ الحديثِ رَدُّوا روايةَ مَنْ عُرِفَ بالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الحَدِيثِ، أَوْ فِي أدَائِهِ؛ كَالذِّي لَا يُبَالِي أَنْ يَنَامَ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، أَوْ فِي مَجْلِسِ الأَدَاءِ، وَكَذَا مَنْ يَحَدِّثُ مَعَ تَسَاهُلِهِ لَا مِنْ أَصْلِ صَاحِحٍ مُقَابِلٍ عَلَى أَصْلِهِ المَقَابِلِ بِأَصْلِ شَيْخِهِ، أَوْ بِأَصْلِ آخَرَ صَاحِحٍ (3)؛ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (4).

ورَدُّوا أَيْضًا روايةَ مَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الحَدِيثِ بَأَنْ يَلْقَنَ الشَّيْءَ فَيَحَدِّثَ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ وَلَوْ مَرَّةً، كَمَا وَقَعَ لِمُوسَى بْنِ دِينَارٍ (5).

قالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ القَطَّانُ: «دَخَلْتُ عَلَيْهِ أَنَا وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، فَجَعَلْتُ لَا أُرِيدُهُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا لَقْنْتُهُ» (6)؛ إِذْ قَبُولُ التَّلْقِينِ دَالٌّ عَلَى المُجَازَفَةِ، وَعَدَمِ التَّثَبُّتِ.

(1) - "ألفية السيوطي" (ص 72) حيث قال:

وآخرون جؤزوا لمن شغل عن كسبه واختير هذا وقيل

(2) - "تدريب الراوي" (ص 169)، ويعني بظاهر القرآن قوله تعالى: {ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف} النساء: 6.

(3) - "علوم الحديث" (ص 119)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (343/1)، و"فتح الباقي" (343/1)، و"تدريب الراوي" (ص 170).

(4) - (ص 509).

(5) - هو: موسى بن دينار المكي، ضعفه البخاري والدارقطني، وقال أبو حاتم: مجهول، "التاريخ الكبير" (282/7)، و"الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ص 232)، و"الجرح والتعديل" (142/8)، و"ميزان الاعتدال" (541/6).

(6) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (343/5)، و"المجروحين" لابن حبان (244/2)، و"الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ص 232)، و"الجرح والتعديل" (142/8)، و"الكامل" لابن عدي (540/9).

وقد ضعّف البخاري<sup>(1)</sup> والدارقطني<sup>(2)</sup>: موسى هذا، وكذّبه حفص، وقال أبو حاتم: مجهول<sup>(3)</sup>.

وكذا ردّوا من كثرت المناكير، والشواذ في حديثه، قال شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ»<sup>(4)</sup>.

وقيل له من الذي نترك الرواية عنه؟ قال: «من أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يعرف، وأكثر الغلط»<sup>(5)</sup>.

وردّ أيضًا حديث من عرف بكثرة السهو، أو الغلط في حال كونه ما حدث من أصل صحيح، بل من حفظه، أو من أصل غير صحيح، أمّا إذا حدث من أصل صحيح، وإن عرف بكثرة السهو، فسماعه صحيح؛ لأنّ الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه؛ كما نصّ عليه الإمام الشافعي<sup>(6)</sup>.

وقال عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم: «من غلط ولو في حديث واحد؛ فبين له غلطه فأصرّ على روايته له، ولم يرجع سقطت روايته كلها، ولم يكتب عنه»<sup>(7)</sup>.

قال ابن الملاح<sup>(8)</sup> تبعًا لابن حبان<sup>(9)</sup>: «وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أنّ ذلك منه على جهة العناد».

(1) - التاريخ الكبير " (282/7).

(2) - ميزان الاعتدال " (541/6).

(3) - الجرح والتعديل " (142/8).

(4) - الكامل " (202/1)، و"الكفاية" (420/1).

(5) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (85/1)، و"المجروحين" (74/1)، و"الجرح والتعديل" (31/2 - 32)، و"الكفاية" (423/1).

(6) - في "الرسالة" (ص382)، ونقله عنه الخطيب في "الكفاية" (429/1)، والبيهقي في "مناقب الشافعي" (26/2) - (27).

(7) - أخرج ذلك عنهم الخطيب في "الكفاية" (428/1، 429، 430) على التوالي.

(8) - "علوم الحديث" (ص120).

(9) - "المجروحين" (76/1).

قال عبد الرحمن بن مهدي: «قلت لشعبة: من الذي ترك الرواية عنه؟ قال: من تمادى في غلط مجتمعه عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه» (1).  
قال الناطم: «وقيد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون المبيّن عالمًا عند المبيّن له، وإلا فلا خرج إذا» (2).

وأعرضوا في هذه الدهور عن اجتماع هذه الأمور  
لعسرها بل يكتفى بالعاقيل المسلم البالغ غير الفاعل  
للفسق ظاهراً وفي الضبط بأن يثبت ما روى بخط مؤتمن  
وأنه يروي من أصل وافق لأصل شيخه كما قد سبقا  
لنحو ذلك البيهقي فلقد آل السماع لتسلسل السند

يعني أنّ الناس في هذه الأزمنة المتأخرة التي أوّلها ما بعد ثلاثمائة سنة؛ كما للحافظ الذهبي (3)  
أعرضوا عن اعتبار مجموع هذه الشروط المذكورة في رواية الحديث ومشايخه؛ لتعدّر الوفاء بها على ما شرط، ولكون المقادير الآن صار إبقاء سلسلة الإسناد المختصّ بهذه الأمة المحمّدية، والحدّ من انقطاع سلسلتها، فيكتفى في أهلية الشيخ؛ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق، وبما يجرم المؤرّعة، ويكتفى في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتاً بخط ثقة غير متهم؛ ليكون الاعتماد في روايته على الثقة المقيّد لذلك، وبروايته من أصل صحيح موافق لأصل شيخه.  
وقد سبق إلى نحو هذا الحافظ أبو بكر البيهقي فقال: «توسّع من توسّع في السماع من بعض محدّثي زماننا الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يُحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم، وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث.

قال: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لا يقبل منه، ومن جاء بحديث معرّف عندهم، فالذي يرويّه لا ينفرد بروايته، والحجّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقائد من

(1) - "الجرح والتعديل" (31/2 - 32)، و"المجروحين" لابن حبان (76/1).

(2) - "التقييد والإيضاح" للعراقي (ص135)، وهذا القيد صحيح كما قال أحمد شاعر: «لأنّ الراوي لا يلزم بالرجوع عن روايته إن لم يثق بأن من زعم أنّه أخطأ فيها أعرف منه بهذه الرواية التي يخطئه فيها»، "الباعث الحثيث" لأحمد شاعر (309/1).

(3) - "ميزان الاعتدال" (115/1).

رَوَايَتِهِ وَالسَّمَاعِ مِنْهُ؛ أَنْ يَلْبَسَ الْحَدِيثَ مُسَلَّسًا بَحَدَّثْنَا أَوْ أَحْبَرْنَا، وَتَبَقَّى هَذِهِ الْكِرَامَةُ الَّتِي حُكِّمَتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ شَرَفًا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هـ<sup>(1)</sup>، وَنَحْوُهُ لِلْسَّيْفِيِّ<sup>(2)</sup>.  
 وَقَالَ الدَّهْبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ"<sup>(3)</sup>: «لَيْسَ الْعُمْدَةُ فِي زَمَانِنَا عَلَى الرَّوَاةِ، بَلْ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ وَالْمَقِيدِينَ<sup>(4)</sup> الَّذِينَ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُمْ وَصِدْقُهُمْ فِي ضَبْطِ أَسْمَاءِ السَّامِعِينَ» هـ.  
 قَالَ: ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ صَوْنِ الرَّاوي وَسِتْرِهِ» .  
 تَنْبِيهِ: الْمَقِيدُ عُرْفًا الْمَشْهُورُ فِي الطَّبَقَةِ، وَالْحَافِظُ أَعْلَى مِنْهُ، كَمَا أَنَّ الْحُجَّةَ فَوْقَ التَّقَةِ هـ،  
 قَالَهُ صَاحِبُ "النُّجْبَةِ"<sup>(5)</sup>، وَغَيْرُهُ هـ.

(1) - مناقب الشافعي " للبيهقي (321/2)، وينظر: "علوم الحديث" لابن الأصلاح (ص 120-121).

(2) - نقله عنه الزركشي في "النكت" (430/3)، والعراقي في "شرح التتمة والتذكرة" (348/1)، والسيوطي في "تدريب الراوي" (ص 171)، وعزاه كل منهما إلى "جزئه في شرط القراءة على الشيوخ".

(3) - "ميزان الاعتدال" (114/1 - 115).

(4) - الذي في "ميزان الاعتدال" (1/115): "والمقيدون".

(5) - لم أهتم إليه من كلام الحافظ ابن حجر، ووقفت على مثل هذه العبارة من كلام الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (979/3)، فالله أعلم.

## مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

والجرح والتعديل قد هدبهُ ابنُ أبي حاتمٍ إذ رتبهُ

والشَّيخُ زادَ فيهِمَا وزِدْتُ ما في كَلامِ أهلهِ وَجَدْتُ

يعني أنَّ كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل على مراتب مُتغايرة؛ يدلُّ تغايرُها على تفاوتِ أحوالِ الرُّوَاةِ في الضَّعْفِ والقُوَّةِ، وقد رتبَ اللَّفْظَ المَادِرَ مِنَ الأئِمَّةِ فيهِمَا الحافظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ الرَّازِيِّ، ونقاهُ في مُقدِّمَةِ كتابِهِ "الجرح والتَّعْدِيلِ"<sup>(1)</sup>، فأجادَ وأفادَ، وزادَ الشَّيخُ ابنُ المَلاحِ عليه فيهِمَا ألفاظاً أَحَدَها مِن كَلامِ غَيرِهِ، وزادَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عليهِمَا ألفاظاً وَجَدَها مِن كَلامِ أهلِ هذا الشَّانِ، ولم يَمَيِّزْها في نَظْمِهِ، ولكنَّهُ مَيَّزَها في "شَرْحِهِ".

والمراتبُ جعلَها ابنُ أبي حاتمٍ، وتبعَهُ ابنُ المَلاحِ، والنَّوويُّ: أربعاً<sup>(2)</sup>، وجعلَها الذَّهبيُّ<sup>(3)</sup>، والنَّاطِمُ: خمساً<sup>(4)</sup>، وجعلَها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ<sup>(5)</sup>، والشَّيْطِيُّ: ستاً<sup>(6)</sup>.

فأرفعُ التَّعْدِيلِ ما كَرَّرْتَهُ	كثفَةُ تَبَيَّنَتْ ولو أَعَدْتَهُ
ثُمَّ يَلِيهِ ثِقَةٌ أو تَبَيَّنَتْ أو	مُتَقِنٌ أو حُجَّةٌ أو <sup>(7)</sup> إذا عَزَوُ
الحِفْظُ أو ضَبْطاً لِعَدْلِ وَيَلِي	لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ صَدُوقٌ وَصَلِ
بِذَاكَ ما مُؤَنَّا خِيَّاراً وتَلَا	مَحَلُّهُ المِيقَاتُ رَوَوْا عَنْهُ إلى
المِيقَاتِ ما هُوَ وكذا شَيْخٌ وَسَطٌ	أو وَسَطٌ فَحَسَبُ أو شَيْخٌ فَفَطُ
وصالِحُ الحَدِيثِ أو مُقَارِبُهُ	جَيِّدُهُ حَسَنُهُ مُقَارِبُهُ
صُويلِحُ صَدُوقٌ إن شاء اللهُ	أرْجوا بأنَّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ

(1) - "الجرح والتعديل" (37/2).

(2) - "الجرح والتعديل" (37/2)، و"علوم الحديث" (ص122)، و"التقريب" للنووي (ص171)، مع "التدريب".

(3) - "ميزان الاعتدال" (114/1)، والذي يظهر من صنيعه في "الموقظة" (ص76 - 77) أنهم أربعة، والله أعلم

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/2).

(5) - "نزهة النظر" (ص188-189)، وينظر: "تقريب التهذيب" (24/1).

(6) - "تدريب الراوي" (ص171).

(7) - بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في هذه المواضع، "متن ألفية الحافظ العراقي" للحكمي (ص60).

يعني أن أعلاها بحسب نظره تبعاً للذهبي في مُقدِّمة كتابه "الميزان"<sup>(1)</sup>: ما كرَّر فيه أحد هذه الألفاظ المذكورة؛ إمَّا بعينه: كثقة ثقة، أو بمُرادفه: كثقة ثبت، أو ثقة حجة، أو ثقة حافظ، أو ثقة متقن.

ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند ابن الأَلاح<sup>(2)</sup>، والنَّووي<sup>(3)</sup> تبعاً لابن أبي حاتم<sup>(4)</sup>، والخطيب<sup>(5)</sup> وهو: ثقة أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل حافظ، أو عدل ضابط.

ثم يليه: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، (وصِل) بما ذكِر في المرتبة: مأموناً، أو خياراً<sup>(6)</sup>.

قال ابن أبي حاتم: «إنَّ من قيل فيه ذلك يُكتَب حديثه، ويُنظر فيه ويُختبر حتى يُتيقن ضبطه بموافقة رواية غيره»<sup>(7)</sup>.

ثم يليه: محله الإِدق؛ إلى الإِدق ما هو، وروى عنه النَّاس، أو شيخ، أو وسط بدون شيخ، أو شيخ بدون وسط<sup>(8)</sup>.

ثم يليه: صالح الحديث، أو جيده، أو حسنه، أو (مُقاربه) بفتح الرَّاء وكسرها من القرب، يعني أن حديثه مُقاربٌ لحديث غيره، أو يُقاربه حديث غيره، فليس بشاذ ولا مُنكر.

وقد جرى النَّاظم<sup>(9)</sup> تبعاً لابن العربي في "العارضة"<sup>(10)</sup>، والذهبي<sup>(11)</sup> في اعتبار مفتوح الرَّاء مثل مكسورها على ما حكاها

(1) - ميزان الاعتدال " (114/1).

(2) - علوم الحديث " (ص122).

(3) - تدريب الراوي " (ص171).

(4) - المرجح والتعديل " (37/2).

(5) - الكفاية للخطيب (98/1).

(6) - علوم الحديث " (ص122)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (05/2)، و"تدريب الراوي" (ص172).

(7) - المرجح والتعديل " (37/2).

(8) - علوم الحديث " (ص122-123)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (4/2 - 5)، و"تدريب الراوي" (ص172).

(9) - شرح التبصرة والتذكرة " (05/2).

(10) - "عارضة الأحوذى" لابن العربي (16/1).

(11) - "ميزان الاعتدال" (114/1).

ابنُ السَّيِّدِ<sup>(1)</sup> مِنْ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَعْنَى، لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْبَلْقِيْنِيُّ فِي "مَحَاسِنِ الْاِصْطِلَاحِ"<sup>(2)</sup> تَبَعًا لثَعْلَبٍ<sup>(3)</sup>: أَنَّ مَكْسُورَ الرَّاءِ مِنْ اَلْفَاظِ التَّعْدِيْلِ، وَمَفْتُوحَهَا مِنْ اَلْفَاظِ التَّجْرِيحِ؛ اِذْ حَكِيَ عَنِ ثَعْلَبٍ اَنَّ مَعْنَاهُ رَدِيءٌ هـ<sup>(4)</sup>.

وَجَعَلَ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ اَنَّ يَجْمَعُ فِي وَصْفِ الرَّاوِي بَيْنَ لَفْظِ صَدُوقٍ، وَبَيْنَ لَفْظِ يَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ كَأَنَّ يُقَالُ: صَدُوقٌ يَهُمُّ، اَوْ سَيِّءٌ الْحَفْظِ، اَوْ لَهُ اَوْهَامٌ، اَوْ يُخْطِئُ، اَوْ تَغَيَّرَ بِأَحْرَةٍ، وَجَعَلَ مِنْهَا اَيْضًا: وَصْفَهُ بِالابْتِدَاعِ كَالْتَشْيِيعِ، وَالْاِرْجَاءِ، وَالتَّجْهُّمِ، وَالْقَدْرِ، وَالذَّلْبِ<sup>(5)</sup>.

ثُمَّ يَلِيهِ: مَا قُرِنَتْ بِهِ الْمَشِيئَةُ مِنَ اَلْفَاظِ السَّابِقَةِ نَحْوُ: صُوَيْلِحٌ اِنْ شَاءَ اللهُ، اَوْ صَدُوقٌ اِنْ شَاءَ اللهُ، اَوْ دَلَّ عَلَى اَنَّ الْوَاصِفَ لَهُ عَيْرٌ مُتَأَكِّدٌ مِنْ ثُبُوتِ هَذِهِ الْاَلْفَةِ لَهُ نَحْوُ: اَرْجُو اَنَّ لَا بَأْسَ بِهِ<sup>(6)</sup>.

وَزَادَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ اَنَّ مِنْهَا قَوْلُهُمْ: «هُوَ مَقْبُولٌ»<sup>(7)</sup> هـ.

وَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي زَادَهَا ابْنُ حَجَرٍ وَتَبِعَهُ الشُّيُوطِيُّ هِيَ اَوَّلَى بِاَنَّ تَكُونَ اَوَّلَى، وَهِيَ الْوَصْفُ بِاَفْعَلِ التَّفْضِيلِ نَحْوُ: اَوْثَقُ النَّاسِ، وَاَثْبَتُ النَّاسِ، وَلَا اَحَدٌ اَثْبَتُ مِنْهُ، وَمَنْ مِثْلُ فُلَانٍ، وَنَحْوُهُ كَالِيهِ الْمُنْتَهَى فِي التَّنْبِئِ، وَفُلَانٌ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ<sup>(8)</sup>.

كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: «لَا اَعْرِفُ لَهُ نَظِيرًا فِي الدُّنْيَا»<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي الأندلسي، التَّحْوِي اللُّغَوِي الأديب، توفي سنة 521 هـ، "الديباج المذهب" (441/1)، و"اللملة" لابن بشكوال (381/1)، و"إنباه الرواة" للقفطي (141/2).

(2) - "محاسن الاصطلاح" (ص310).

(3) - هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولاهم، أبو العباس النحوي، الإمام المشهور بثعلب، توفي سنة 291 هـ، "تاريخ بغداد" (204/5 - 211)، و"إنباه الرواة" للقفطي (138/1 - 150)، و"بغية الوعاة" للسيوطي (396/1).

(4) - ذكر الجوهر في "الاصحاح" (199/1) في مادة "ق ر ب": شيء مُقَارِبٌ - بكسر الراء - أي: وسطٌ بين الجيد والردئ، ولا تقل: مقارِبٌ - بفتح الراء - وكذلك إذا كان رخيلاً، وينظر: "القاموس المحيط" (ص114) مادة "ق ر ب".

(5) - "تقريب التهذيب" لابن حجر (24/1).

(6) - "المجرح والتعديل" (37/2)، و"علوم الحديث" (ص124)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (5/2).

(7) - لعله يقدِّم ما ذكره في "تقريب التهذيب" (24/1).

(8) - "تقريب التهذيب" (24/1)، و"نزهة النظر" (ص188)، و"تدريب الراوي" (ص171-172).

(9) - "الإرشاد" للخليلي (238/1)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (194/9).

وكقول علي بن المدني فيه: «لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر أحدا أعلم من ابن مهدي» (1).

وكقول حسان بن هشام (2) في ابن سيرين: «حدّثني أصدق من أدركت من البشر» (3).

وكقول يحيى بن معين حين سئل عن أبي عبيد: «مثلي يُسئل عن أبي عبيد، أبو عبيد يُسئل عن الناس» هـ (4).

وكقول إسحاق بن راهويه فيه: «الحق يُجبه الله أبو عبيد أفقه مني وأعلم» هـ (5).  
وكقول الإمام أحمد حين سئل عن إسحاق بن راهويه: «مثل إسحاق يُسئل عنه؛ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين لا أعرف له في العراق نظيراً، ولم يعبر الجسر من خراسان مثله» هـ (6).

وكقول أحمد أيضاً لإسحاق: «تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله، ثم أراه الشافعي» هـ (7).

وكقول أحمد أيضاً: «ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان» (8).  
وكقول البخاري: «وكان علي بن المدني أعلم أهل زمانه» (9).

(1) - أسنده عنه الترمذي في "جامعه" عقب حديث 2134، وأبو حاتم الرازي كما في مقدمة "الجرح والتعديل" (252/1)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (244/10).

(2) - لعلّ الشّارح سبق قلّمه هنا فرسم (حسان بن هشام)، وإلا فهو من كلام: هشام بن حسان كما في "الجرح والتعديل" (280/7)، وهشام هذا هو: ابن حسان الأزدي الفردوسي، أبو عبد الله البجلي، ثقة، توفي سنة 148 هـ، "طبقات ابن سعد" (271/7)، و"تهذيب الكمال" (181/30)، و"التقريب" (266/2).

(3) - أسنده عنه أبو حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" (280/7).

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (287/1).

(5) - أسنده عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (411/12)، و"السير" (500/10).

(6) - أخرجه عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (210/2)، والخطيب في "الكفاية" (286/1)، وابن عبد البر في "التمهيد" (73/1).

(7) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (289/1).

(8) - "جامع الترمذي" عقب حديث 59، و"الكامل" (259/1).

(9) - لم أقف على هذا القول للبخاري، ورأيت لابن مهدي كما في "تاريخ بغداد" للخطيب (460/11)، و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (428/2).

وقال: «ما استَغَرْتُ نفسي بين يدي أحدٍ إلا هو» هـ (1).

قلت: فما جعله ابنُ أبي حاتمٍ ومن تبعه أولاً هو الثالث، وما جعله الناظمُ ومن تبع أولاً هو الثاني، كما تفيده الراجع، والله الموفقُ هـ.

فالمرتبة الأولى بكمالها، وقوله: مأمونٌ أو خيارٌ، أو ليسَ به بأسٌ، وقوله: إلى الراجع ما هو إلى آخرِ الألفاظِ من زيادةِ الناظمِ على ابنِ الراجع هـ.

قال زكرياءُ الأندلسيُّ في "شرحهِ" (2) ما نزلهُ: «وفي قوله: (إن شاء الله وبأسٍ عراه) إذالةٌ، وهي في زيادةِ ساكنٍ آخرًا بعدَ وتدٍ مجموعٍ، مع أن في الأول القطعَ أيضًا، وهو حذفُ ساكنِ الوتدِ المجموعِ، وتسكينُ ما قبله تشبيهاً له بها، والإذالةُ جائزةٌ في مجزؤ البسيطِ الكاملِ، فكأنَّ الناظمَ ارتكبتها في الرجزِ تشبيهاً له بما للضرورة» هـ كلامه بلفظه.

قلت: ولو قال:

صُوِّلِحْ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ الْعَلِيُّ أَرْجُوا بَأْنَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ يَلِي

لسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ هـ.

وابنُ معينٍ قالَ مَنْ أَقُولَ لَا بَأْسَ بِهِ فَتَقْنَةُ وَنُقْلًا

أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ أَتَقْنَةُ كَانَ أَبُو حُلْدَةَ؟ بَلْ

كَانَ صَدُوقًا حَيْرًا مَأْمُونًا التَّقْنَةُ التَّوْرِيُّ لَوْ تَعُونَا

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ لِأَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ مَرَاتِبَ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: ثَقَّةٌ أَرْفَعُ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، ذَكَرَ بَعْدَهُ أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا (3)، فَإِنَّ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ قَالَ: «قلتُ لابنِ مَعِينٍ: إِنَّكَ تَقُولُ: فَلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفَلَانٌ ضَعِيفٌ، قَالَ: إِذَا قُلْتَ لَكَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَهُوَ ثَقَّةٌ، وَإِذَا قُلْتَ هُوَ ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ بِثَقَّةٍ لَا تَكْتُبُ حَدِيثَهُ» هـ (4).

قال ابنُ الراجع: «وَلَا يُقَاوِمُ قَوْلُهُ عَنِ نَفْسِهِ نَقَلَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ أَهْلِ الْفَنِّ» هـ (5).

(1) - "الكامل" (300/1)، و"تاريخ بغداد" (17/2).

(2) - "فتح الباقي" (6/1).

(3) - "يحيى بن معين وكتابه التاريخ" ترجمة حماد بن دليل (376/4)، وفي ترجمة الحكم بن عبد الله الأبي (166/3).

(4) - "الكفاية" (99/1).

(5) - وهم الشارح هنا، وهو من كلام النووي في "التقريب كما في" "التدريب" (ص172)، وليس من كلام ابن الراجع، ومراد كلام الإمام النووي أنه اصطلاح خاصٌ بابنِ مَعِينٍ، وأما ما ذكره ابن أبي حاتم فهو اصطلاح أهل الفن، والله أعلم.

وفي كلام الحافظ عبد الرحمن بن إبراهيم مولى آل عثمان المعروف بدحيم؛ المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين<sup>(1)</sup> ما يوافق ابن معين، فقد سأله أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي عن علي بن حوشب الفزاري<sup>(2)</sup>، فقال: لا بأس به، قال: قلت له لم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة» هـ<sup>(3)</sup>.

قال الناطم: «ولم يقل ابن معين إن قوله: ليس به بأس مثل قوله: ثقة حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فقوله: ثقة أرفع من قوله: ليس به بأس، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله تعالى أعلم» هـ<sup>(4)</sup>.

ويدل على أن التعبير بثقة أرفع من غيره أن الإمام عبد الرحمن بن مهدي أجاب عمرو بن علي الفلاس حين سأله: أكان أبو خلدة - بسكون اللام - خالد بن دينار التيلي<sup>(5)</sup> ثقة؟، فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً؛ "الثقة" شعبة والثوري<sup>(6)</sup>.

(لو تعوناً) أي: لو كنتم تحفظون مراتب الرواة؛ لعلمتم أرفعية "ثقة" على كل من "صدوق"، و"مأمون"، و"خير" اللاء في مرتبة "ليس به بأس"<sup>(7)</sup>.

ونحوه ما حكاه المروزي<sup>(8)</sup> قال: «سألت الإمام أحمد عن عبد الوهاب

(1) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (211/5)، و"تاريخ بغداد" (265/10)، و"السير" (515/11).

(2) - هو: علي بن حوشب الفزاري، ويقال: السلمي، أبو سليمان الدمشقي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر: لا بأس به، "الثقات" (208/7)، و"تهذيب الكمال" (418/20)، و"التقريب" (693/1).

(3) - "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (395/1).

(4) - "شرح التبتارة والتذكرة" (7/2).

(5) - وهم الشارح في هذا الموضوع، فإن أبا خلدة هو: خالد بن دينار التميمي السعدي البكري الحياطي التابعي، توفي سنة 152 هـ، "الطبقات الكبرى" (275/7)، و"تهذيب الكمال" (56/8)، و"التقريب" (257/1)، وليس هو: خالد بن دينار التيلي، نسبة إلى النيل، بلدة بين واسط والكوفة، والقائمة في "الجرح والتعديل" (160/1)، و"الكفاية" (98/1).

(6) - "الجرح والتعديل" (160/1)، و"المجروحين" (47/1)، و"الكفاية" (98/1).

(7) - ينظر: "شرح التبتارة والتذكرة" (9/2)، و"فتح الباقي" (9/2)، و"فتح المغيب" (287/2).

(8) - الذي في "شرح التبتارة والتذكرة" (9/2)، و"فتح المغيب" (288/2): المروزي، وليس المروزي، فلعله سبق قلم، والمروزي هو: أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروزي، صاحب الإمام أحمد، روى عنه مسائل كثيرة، توفي سنة 275 هـ، "طبقات الحنابلة" (137/1)، و"تاريخ بغداد" (424-423/4).

بن عطاء<sup>(1)</sup> أثقة؟ قال: تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان» اهـ<sup>(2)</sup>.

وربما وصف ذا اللدق وسم ضعفاً بهـ المالح الحديث إذ يسم

يعني أن عبد الرحمن بن مهدي أيضاً فيما رواه عنه أحمد بن سنان<sup>(3)</sup>: كان ربما جرى ذكر حديث رجل فيه ضعف لسوء حفظه، أو لغلطه، ونحوهما، وهو صدوق فيسّمه أي: يلقبه بالمالح الحديث المنحط عن مرتبة "ليس به بأس"<sup>(4)</sup>.

(1) - هو: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو زبّار العجلي، مولاهم البكري، نزيل بغداد، صدوق ربما أخطأ، توفي سنة 204 أو 206 هـ، "طبقات ابن سعد" (333/7)، و"تاريخ بغداد" (21/11)، و"التقريب" (627-626/1).

(2) - "العلل ومعرفة الرجال" رواية المروزي (ص 47)، و"تاريخ بغداد" (23/11)، و"تهذيب الكمال" (511/18).

(3) - هو: أحمد بن سنان بن أسد بن جبّان، أبو جعفر الواسطي القطان، ثقة حافظ، توفي سنة 256 هـ، "الجرح والتعديل" (53/2)، و"تهذيب الكمال" (322/1)، و"التقريب" (36-35/1).

(4) - "الكفاية" (99/1)، و"علوم الحديث" (ص 125).

## مَرَاتِبُ أَلْفِ الْبَحْرِ

قال الترمذي في باب العِللِ آخِرَ "جامعه" <sup>(1)</sup> ما ذلّه: «وقد عاب بعض مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحدٍ من الأئمة من التابعين تكلموا في الرجال؛ منهم الحسن البصري، وطاووس تكلموا في معبد الجهني <sup>(2)</sup>، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب <sup>(3)</sup>، وتكلم النخعي والشعبي في الحارث الأعور، وهكذا زوي عن أيوب السخيتاني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، والثوري، ومالك، والأوزاعي، وابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووکیع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال، وضعفوا، وإنما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم بالله لئلا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن أو الغيبة؛ إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا، لأن بعضهم كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة، وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبئنا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن تثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

أخبرني محمد بن إسماعيل يعني البخاري، حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبي قال: سألت الثوري وشعبة، ومالكا وابن عيينة عن الرجل تكون فيه ثممة أو ضعف أسكت أو أبيت؟ قالوا: بئ. «ه كلام الترمذي بلفظه <sup>(4)</sup>.

ورواه مسلم في ديباجة "صحيحه" عن عمرو بن علي أبي حفص، عن يحيى بن سعيد <sup>(5)</sup>. وقال الحافظ ابن حجر في "توضيح خبته" <sup>(1)</sup> ما ذلّه: «وليحذر المتكلم في هذا الفرع من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بتأب،

<sup>(1)</sup> - "جامع الترمذي" (394/5) صححه عبد الوهاب، دار الفكر، و"شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص57-58).

<sup>(2)</sup> - هو: معبد بن خالد الجهني، وقيل: لا ينسب، القديري، صدوق مبتدع، وهو أول من أظهر القدر بالله لرة، قُتل سنة 80هـ، "الجرح والتعديل" (280/8)، و"تهذيب الكمال" (244/28 - 247)، و"التقريب" (198/2).

<sup>(3)</sup> - هو: طلق بن حبيب العنزى، بـري، صدوق عابد، زمي بالإرجاء، توفي بعد 90هـ، "طبقات ابن سعد" (227/7)، و"تهذيب الكمال" (451/13)، و"التقريب" (453/1).

<sup>(4)</sup> - "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (ص57-58).

<sup>(5)</sup> - "صحح مسلم" (106/1).

فِيخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي زُمْرَةِ مَنْ رَوَى حَدِيثًا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ، وَإِنْ جَرَّحَ بَعِيرٌ تَحْرُزٌ أَقْدَمَ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُسْلِمٍ بَرِيءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَوَسَّمَهُ بِمَيْسَمِ سُوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ عَارُهُ أَبَدًا، وَالْأَفْئَةُ تَدْخُلُ فِي هَذَا تَارَةً مِنَ الْهَوَى، وَالغَرَضُ الْفَاسِدُ، وَكَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ سَلَامٌ مِنْ هَذَا غَالِبًا» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «إِنَّمَا يُجُوزُ الْقَدْحُ فِي الرَّاوي إِذَا احْتَبَجَ إِلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ» هـ (2).

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: «إِذَا لَمْ يَضْطَرَّ إِلَى الْقَدْحِ فِيهِ لِلرَّوَايَةِ لَمْ يُجْرَ» هـ (3).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «لَا يُجُوزُ لِلْقَادِحِ أَنْ يَذْكَرَ سَبَبِينَ مَهْمَا أَمَكَّنَ الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْقَدْحَ إِنَّمَا يُجُوزُ لِلضَّرُورَةِ؛ فَلْتَقَدَّرْ بِقَدْرِهَا» هـ (4).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ كِتَابِهِ "مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرَّجَالِ" (5) فِي تَرْجِمَةِ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَلَقِّ مَطِينٍ (6) مَا ذَكَرَهُ: «وَلَا يُعْتَدُّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ بِكَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ الْأَقْرَانِ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِهِ "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (7) مَا ذَكَرَهُ: «قَلْتُ: كَلَامُ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ لَا يُعْبَأُ بِهِ، وَلَا سِيمَا إِذَا لَاحَ لَكَ أَنَّهُ لِعِدَاوَةٍ، أَوْ لِمَذْهَبٍ، أَوْ لِحَسَدٍ، وَلَا يَنْجُو مِنْهُ إِلَّا مَنْ عَاقَبَهُ اللَّهُ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ عَاقِبًا مِنَ الْأَعْيَانِ سَلِمَ أَهْلُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُؤَدِّبِينَ، وَلَوْ شِئْتُ لَسَرَدْتُ فِي ذَلِكَ كَرَارِيْسَ، اللَّهُمَّ فَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِيْلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ كَذَابٌ يَضَعُ وَيَكْذِبُ وَضَّاعٌ وَدَجَّالٌ وَضَعُ  
وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ وَسَاقِطٌ وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ

(1) - "نزهة النظر" (ص192).

(2) - "النكت" للزرکشي (457/3).

(3) - نفسه (457/3).

(4) - "قواعد الأحكام" للعر بن عبد السلام (97/1) بمعناه، ونقله بهذا اللفظ الزرکشي في "النكت" (458/3).

(5) - "میزان الاعتدال" (215/6).

(6) - هو: مُطِينُ الْكُوَيْبِيِّ، الْحَافِظُ الثَّقَةُ الْكَبِيرُ، تُوْفِيَ سَنَةَ 297 هـ، "الجرح والتعديل" (298/7)، و"تذكرة الحفاظ"

(663-662/2).

(7) - (508/1).

وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ      وَسَاكِنٌ عَنْهُ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ  
 وَلَيْسَ بِالثَّقَّةِ ثُمَّ رَدًّا      حَادِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا  
 وَاهٍ بِمَرَّةٍ وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا      حَسْبُ تَدْبِيرِهِ وَارِمْ بِهِ مُطْرَحٌ  
 لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يُسَاوِي شَيْئًا      ثُمَّ ضَعِيفٌ وَكَذَا إِنْ جِئْنَا  
 بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِّبِهِ      وَاهٍ وَضَعْفُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ  
 وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ضَعِيفٌ      وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ

يعني أنَّ ألفاظَ الجرحِ مراتبُ أسوأها عندَ الشُّيُوطِيِّ تبعًا لابنِ حَجَرٍ<sup>(1)</sup>: ما دلَّ على المبالغةِ في الوصفِ بالكذبِ، أو الوضعِ، أو بمَا جميعًا كـ "الكذبِ النَّاسِ"، أو "أوضعِ النَّاسِ"، أو "إليه المُنْتَهَى في الوضعِ"، أو "هُوَ رَكْنُ الكذبِ"، أو مُتَّبَعُهُ.

ثمَّ يليه مرتبةٌ ثانيةٌ هي الأولى عندَ النَّاطِمِ، وهي قَوْلُهُمْ: "فُلَانٌ كَذَّابٌ"، أو يضعُ الحديثَ، أو "يكذبُ"، أو "وضَّاعٌ"، أو دَجَّالٌ؛ لأنَّها وإن كانَ فيها نوعٌ مبالغةٍ؛ لكنَّها دُونَ التي قبلها، قاله في "شرح النُّخبة" هـ<sup>(2)</sup>.

أو وضعَ حديثًا، وفُلَانٌ لَهُ بَلَايَا، أو هذا الحديثُ مِنْ بَلَايَاهُ، أو له طاماتٌ، أو أوابدُ، أو يأتي بالعجائبِ أو العرائبِ.

وبعدَ هذه المرتبةِ الثالثةُ وهي قَوْلُهُمْ: فُلَانٌ مَتَّهَمٌ بِالْكَذْبِ، أو بالوضعِ، وفُلَانٌ سَاقِطٌ، أو هَالِكٌ، أو ذَاهِبٌ، أو ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، أو مَتْرُوكٌ، أو مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، أو تَرْكُوهُ، أو فِيهِ نَظَرٌ، أو سَاكِنٌ عَنْهُ، وبه لا يُعْتَبَرُ عندَ المَحْدِثِينَ، أو لا يُعْتَبَرُ تَحْدِيثُهُ، وفُلَانٌ لَيْسَ بِالْثَّقَّةِ، أو لَيْسَ بِالثَّقَّةِ، أو لَيْسَ بِنِثْقَةٍ، أو غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ، ونحو ذلك هـ<sup>(3)</sup>.

(1) - "نزهة النظر" (ص187)، و"تدريب الراوي" (ص173).

(2) - "نزهة النظر" (187)، و"شرح التبيين والتذكرة" (11/2-12).

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص125-126)، و"شرح التبيين والتذكرة" (11/2-12)، و"نزهة النظر" (ص187-188).

(188)، و"فتح المغيبي" (290/2)، و"تدريب الراوي" (ص173).

قلت: ومنه: (هُوَ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ)، وَهُوَ مَثَلٌ لِلْعَرَبِ أَصْلُهُ أَنْ تَبَعًا<sup>(1)</sup> كَانَ عَلَى شُرْطَتِهِ رَجُلٌ اسْمُهُ عَدْلٌ بِنُ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ<sup>(2)</sup>، فَإِذَا أَرَادَ قَتْلَ رَجُلٍ دَفَعَهُ إِلَى عَدْلٍ لِيَقْتُلَهُ، فَضُرِبَ بِهِ الْمَثَلُ لِمَنْ يَبْأَسُ مِنْهُ النَّاسُ، وَيُقْرَبُ مِنْهُ الْهَلَاكُ، وَأَخْطَأَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ<sup>(3)</sup> هـ، انظر: "تهذيب التهذيب"<sup>(4)</sup> لابن حجرٍ في ترجمة محمد بن خالد الطحَّان الواسطي<sup>(5)</sup>.  
والمرتبة الرابعة قولهم: فلانٌ رَدٌّ. بالبناء للمفعول. حديثه، أو ردُّوا حديثه، أو مردودٌ، أو مردودٌ الحديث، أو فلانٌ متروكٌ الحديث، تركوه بالتاء الفوقية، وكذلك تركوه بالثون والزاي أي: أخذته ألسنة الناس؛ تكلموا فيه<sup>(6)</sup>، وأصل التزك الطعن بالنيازك، وهي الرماح القصار<sup>(7)</sup>.  
قال الفرزدق<sup>(8)</sup>:

وَمَنْ نَفِينَا مَالِكًا عَن بِلَادِهِ وَنَحْنُ فَقَانَا عَيْنَهُ بِالنِّيَازِكِ<sup>(9)</sup>.

ومفردُها نيزكٌ بفتح الثون.

وفلانٌ ضعيفٌ جدًّا، وهو واهٍ بمرّةٍ أي: قولًا واحدًا بلا تردّدٍ، وقد طرح المحدثون حديثه، وارم به، وهو مطرُوحٌ، أو مطرُوحٌ الحديث، ولا يُكتب حديثه، وليس بشيءٍ، أو لا شيءٍ، أو لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا هـ،

- (1) - هو: تبع بن حسان بن ملك يكر ب بن تبع بن الأقرن الحميري، وتبع لقبٌ للملك الأكبر بلغة أهل اليمن، كقيل في عند الروم، والتجاشي عند الحبشة، "تاريخ دمشق" (3/11)، و"مختار تاريخ دمشق" لابن منظور (293/5-298).  
(2) - هو: عدل بن جزء بن سعد العشيرة بن مالك، جلاّد جاهلي، يُضرب به المثل في ذلك، كان على شرطة تبع، ينظر: "ثمار القلوب في المضاف والمنسوب" لأبي منبج لثعالبي (ص 117)، و"الأعلام" للزركلي (6/5).  
(3) - ينظر: "إصلاح المنطق" لابن السكيت (ص 315)، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (ص 52 - 53).  
(4) - "تهذيب التهذيب" (142/9).  
(5) - هو: محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحَّان الواسطي، مولى النعمان بن مقرن المزني، ضعيف، توفي سنة 240 هـ، "الجرح والتعديل" (243/7)، و"تهذيب الكمال" (140/25-142)، و"تقريب التهذيب" (70/2).  
(6) - ينظر: "مقدمة صحيح مسلم" (106/1-107)، فقد أخرج عن ابن عون: أنه سُئل عن حديثٍ لشهر بن حوشب، فقال: إنَّ شهرًا تركوه إنَّ شهرًا تركوه، قال مسلم: يقول: أخذته ألسنة الناس تكلموا فيه.  
(7) - ينظر: "القاموس المحيط" (ص 859) مادة "ن ز ك"، و"إكمال المعلم" ليعياض (134/1).  
(8) - هو: أبو فراس همّام بن غالب بن صعقعة بن ناجية التميمي البجلي، وإنما سُمي بالفرزدق؛ لأنَّه شُبِّهَ وجهه بالخُبْزَة، وهي فرزدقة، توفي سنة 110 هـ، "طبقات فحول الشعراء" (298/2)، و"الشعر والشعراء" لابن قتيبة (471/1)، و"السير" (590/4).  
(9) - "ديوانه" (ص 414)، وفيه: "وَمَنْ نَفِينَا مَالِكًا عَن بِلَادِنَا"، ولعله الأقرب، والله أعلم.

قال الناظم: «وكلُّ مَنْ قِيلَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، لَا يُعْتَبَرُ بِهِ» هـ (1).

المرتبة الخامسة عند ابن حجرٍ والشُّيُوطِيِّ، وَهِيَ الرَّابِعَةُ عِنْدَ النَّازِمِ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ، وَفُلَانٌ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، أَوْ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، أَوْ مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ وَاهِ، أَوْ ضَعْفُوهُ، أَوْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ (2).

المرتبة السادسة عند غير الناظم قولهم: فلانٌ فيه مقالٌ، أو "ضعفٌ" بالتشديد والبناء للمفعول، أو فيه ضعفٌ، أو في حديثه ضعفٌ، وفلانٌ تُنْكَرُ مِنْهُ مَرَّةً لِكَوْنِهِ يَأْتِي بِالْمُنَاكِيرِ، وَتَعْرِفُ مِنْهُ أُخْرَى لِإِتْيَانِهِ بِالْمَشَاهِيرِ هـ (3).

والمشهور في هذه الجملة: (تعريف وتُنْكَر) بتاء الخطاب، وتُقَالُ أَيْضًا (يُعْرِفُ وَيُنْكَرُ) بياء الغيبة مبنياً للمجهول، ومعنى هذه الجملة على وجهيها: أَنَّهُ يَأْتِي مَرَّةً بِالْأَحَادِيثِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمَرَّةً بِالْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ، فَأَحَادِيثُهُ تَحْتَاجُ إِلَى سِرٍّ وَعَرَضٍ عَلَى أَحَادِيثِ التَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ (4).

قال زكرياء الأندلسي: «والجزء الثاني من عجز البيت دخله الكف، وهو حذف الساكن السابع منه إن لم يُشْبِعْ حَرَكَةُ "تُنْكَر"، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ بِحَرَ الرَّجْزِ، وَلَوْ قَالَ: "تُنْكَرُهُ" بِهَاءِ سَاكِنَةٍ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ، وَ"تَعْرِفُ" دَخَلَهُ الْحَبْنُ وَالْقَطْعُ» (5).

وفلانٌ ليسَ بذاك، أو ليسَ بالقويِّ، ليسَ بالمتينِ، ليسَ بحجَّةٍ، ليسَ بعُمْدَةٍ، ليسَ بالمرضيِّ، ليسَ بمأمونٍ، فُلَانٌ مَجْهُولٌ، أَوْ فِيهِ جَهَالَةٌ، أَوْ لَا أَدْرِي مَا هُوَ، أَوْ هُوَ لِلضُّعْفِ مَا هُوَ، أَي: أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الضُّعْفِ، أَوْ فِيهِ خُلْفٌ، أَوْ طَعْنُوا فِيهِ، أَوْ مَطْعُونٌ فِيهِ، وَسَيِّئُ الْحَفْظِ، أَوْ لَيْئُ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيهِ لَيْئٌ تَكَلَّمُوا فِيهِ، أَوْ سَكَّتُوا عَنْهُ.

(1) - شرح التبتارة والتذكرة " (11/2-12).

(2) - "التقريب" لابن حجر (25/1)، و"تدريب الراوي" (ص 173)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (12/2).

(3) - "ميزان الاعتدال" (114/1)، و"فتح المغيث" (293/2)، و"النكت الوفية" (32/2)، و"تدريب الراوي" (173-174).

(174).

(4) - ينظر: "النكت الوفية" للبقاعي (32/2)، و"فتح الباقي" (12/2).

(5) - "فتح الباقي" (12/2)، والحبن عند العروضيين هو: (ما سقط ثانيه الساكن)، والقطع هو: (ما أسقط ساكن وتده،

وأسكن متحركه)، ينظر: "الكافي في العروض والقوافي" (ص 33-34)، و"النكت الوفية" (32/2).

وكلُّ مَنْ ذُكِرَ مِنْ بَعْدِ قَوْلِهِ: (لَا يُسَاوِي شَيْئًا) فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلإِعْتِبَارِ؛ لِإِشْعَارِ صِيغَتِهِ بِإِلاَحِيَةِ الْمُتَلَفِّفِ بِمَضْمُونِهَا لِذَلِكَ<sup>(1)</sup>.

وَسَأَلَ حَمَزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيَّ<sup>(2)</sup> الحَافِظَ الدَّارِقُطِيَّ عَن مُرَادِهِ بِقَوْلِهِ: فَلَا نُنُّ لِإِنَّ الحَدِيثَ، فَقَالَ لَهُ: «لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الحَدِيثِ، وَلَكِنْ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُ عَن العَدَالَةِ» هـ<sup>(3)</sup>.

وَقَوْلُ النَّاطِمِ: يَضَعُ وَضَاعٌ وَالثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ، وَهَالِكٌ، وَفِيهِ نَظْرٌ، وَالتَّسْعَةُ بَعْدَهُ، وَلَا يَسَاوِي شَيْئًا، وَمَنكَرُ الحَدِيثِ، وَوَاهٍ، وَضَعْفُوهُ، وَفِيهِ مَقَالٌ، وَضَعْفٌ، وَتُنْكَرُ وَتَعْرِفُ، وَلَيْسَ بِمَتِينٍ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، إِلَى آخِرِهِ سِوَى لِئِنَّ مِمَّا زَادَهُ عَلَيَّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ الأَلَاحِ هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (12/2)، و"فتح المغيث" (295/2)، و"فتح الباقي" (12/2).

(2) - هو: حمزة بن يوسف بن ابراهيم السهمي الجرجاني، أبو القاسم الحافظ الثبتي، صاحب التمامين منها: "تاريخ جرجان"، توفي سنة 427 هـ، "تذكرة الحفاظ" (1089/3).

(3) - سُؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني (ص72).

(4) - شرح التبصرة والتذكرة (13/2).

## متى يصح تحمّل الحديث أو ياستحب؟.

وقبلوا من مسلمٍ تحملاً في كفره كذا صبيّ حملاً  
ثم روى بعد البلوغ ومنع قومٌ هنا وردّ كالسبطين مع  
إحضار أهل العلم للبيان ثم قبولهم ما حدثوا بعد الحلم

يعني أنّ المحدثين قبلوا رواية مسلمٍ تحمّل الحديث في حال كفره وأداه بعد إسلامه؛ لأنّ جبير بن مطعم النوفلي<sup>(1)</sup> قدّم على المدينة في فداء أسارى بدرٍ، وهو كافرٌ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في صلاة المغرب، قال: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»<sup>(2)</sup>، ثمّ أدى ذلك بعد إسلامه، فحمّل عنه، والحديث في الإصحاحين ه<sup>(3)</sup>.

قال الحافظ بن حجر في "توضيحُ حُبّه"<sup>(4)</sup>: «وكذا الفاسق من باب أولى؛ إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته» ه .

وكذلك يقبلون ما تحمّله النبي في حال صباه، ثمّ رواه بعد بلوغه. ومنع قومٌ القبول هنا؛ أي: في مسألة النبي خاصّة، قالوا: لأنّ النبي مظنّة عدم الضبط<sup>(5)</sup>، وهو خطأ يردّه الإجماع على قبول رواية جماعة من صغار الصحابة كالحسنين، وابن الزبير، والتّعمان بن بشير<sup>(6)</sup>، والسائب بن يزيد<sup>(7)</sup>، والميسور بن مخزّمة<sup>(8)</sup> رضي الله عنهم ما تحمّلوه في

(1) - هو: جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي القرشي، أسلم عام الفتح، وقيل: عام خيبر، توفي سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين، "الاستيعاب" (132/1)، و"الإصابة" (462/1).

(2) - رواه البخاري، كتاب المغازي (رقم 4023).

(3) - رواه البخاري: كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، برقم (765)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في الصلاة، برقم (463)، (150/4).

(4) - "نزهة النظر" (ص 206).

(5) - وهو وجه عند الشافعية كما في "فتح المغيث" (305/2).

(6) - هو: التّعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأذماري، الخرجي، ولي إمرة الكوفة، وقُتل بحمص سنة 65 هـ، "الاستيعاب" (1496/4)، و"الإصابة" (440/6).

(7) - هو: السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي، ويعرف بابن أخت النّمر، صحابي صغير، له أحاديث قليلة، ولاه عمر سوق المدينة، توفي سنة 91 هـ، "الاستيعاب" (576/2)، و"الإصابة" (26/3 - 27).

(8) - هو: الميسور بن مخزّمة بن نوفل بن أهب بن عبد مناف بن زهرة، الزهري، أبو عبد الرحمن، له ولأبيه صحبة، توفي سنة 64 هـ، "الاستيعاب" (1399/3)، و"الإصابة" (119/6).

صباهم من غير فرق بين ما تحمّلوه قبل البلوغ وبعده، مع إحضار العلماء من المحدثين وغيرهم للبيان مجالس الحديث، وقبولهم منهم ما حدّثوا به من ذلك بعد البلوغ<sup>(1)</sup>، كما جرى للقاضي أبي عمّر القاسم بن جعفر الهاشمي ثم العباسي<sup>(2)</sup>، فإنه سمع "سنن أبي داؤود" على أبي عليّ محمّد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي<sup>(3)</sup> وسنّه إذ ذاك خمس سنين، فاعتمد الناس على سماعه، وحملوا عنه كتاب "السنن" ه<sup>(4)</sup>.

وطلب الحديث في العشرين عند الزبيريّ أحب حين  
وهو الذي عليه أهل الكوفة والعشر في البقرة كالمأقوفة  
وفي الثلاثين لأهل الشام وينبغي تقييده بالفهم  
فكتبه بالضبط، والسماع حيث يـحـ، وبه نزاع  
فأخمس للجُمهور ثم الحجّة (قوله محمّود، وعقل المجّه)  
وهو ابن خمسة، وقيل أربعة وليس فيه سنة متبّعه  
بل الأقواب فهمه الخطاباً مُميّزاً ورده الجواباً

يعني أنّ الإمام أبا عبد الله الزبير بن أحمد الزبيريّ الشافعي<sup>(5)</sup> قال: «يُستحبُّ كُتُبُ الحَدِيثِ فِي العِشْرِينَ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَمَعُ العَقْلِ، وَعَلَيْهِ أَهْلُ الكُوفَةِ، قَالَ: وَأُحِبُّ أَنْ يَشْتَغَلَ دُونَهَا بِحِفْظِ القُرْآنِ وَالفِقْهِ»<sup>(6)</sup>.

وقوله: (في العشرين) بكسر النون في لغة<sup>(7)</sup> على حدّ

(1) - ينظر: "الكفاية" (198/1 - 201)، و"شرح التبتارة والتذكرة" (14/2-16)، و"فتح المغيث" (303/2).

(2) - هو: أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان بن علي، من أهل البقرة، الثقة، كثير الحديث، توفي سنة 414هـ، "تاريخ بغداد" (451/12-452)، و"العبر" للذهبي (227/2).

(3) - هو: أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البكري، المحدث اللدوق، حدّث بكتاب السنن لأبي داود، توفي سنة 333هـ، "الوافي بالوفيات" للنفدي (30/2)، و"السير" للذهبي (307/15).

(4) - "الكفاية" للخطيب (226/1).

(5) - هو: الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام، الأسدي البكري، توفي سنة 317هـ، "تاريخ بغداد" (471/8)، و"طبقات ابن قاضي شهبه" (53/1)، و"طبقات الشافعية" للسبكي (295/3).

(6) - "المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص187-188)، و"الكفاية" للخطيب (200/1).

(7) - ينظر: شرح ابن عقيل على "ألفية ابن مالك" (68/1)، وأنكر أن يكون الكسر لغة في ذلك.

قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(1)</sup>:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ.

وَكَتَبُهُ فِي الْعَشْرِ مِنَ السِّنِينَ طَرِيقَةً مَأْلُوفَةً لِأَهْلِ الْبَلَدِ حَيْثُ قَيَّدُوا بِهَا<sup>(2)</sup>.

وَكَتَبُهُ فِي الثَّلَاثِينَ مِنَ السِّنِينَ طَرِيقَةً أَهْلِ الشَّامِ<sup>(3)</sup>.

والحقُّ عَدَمُ تَقْيِيدِهِ بِسِنِّ مَخْطُوصٍ، بل يَنْبَغِي عِنْدَ ابْنِ الْأَمَلِيحِ<sup>(4)</sup> بَعْدَ أَنْ صَارَ الْمَلْحُوظُ إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ التَّبَكُّيرُ بِالسَّمَاعِ لِلدَّلِيلِ الْغَيْرِ مِنْ حَيْثُ يَلْحَقُ سَمَاعُهُ، وَأَمَّا كِتَابُهُ وَضَبْطُهُ وَتَقْيِيدُهُ؛ فَحِينَ يَتَأَهَّلُ لِذَلِكَ وَيَسْتَعِدُّ لَهُ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، وَلَا يَنْحَلِّقُ فِي سِنِّ مَخْطُوصٍ.

وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي يَلْحَقُ فِيهِ السَّمَاعُ لِلدَّلِيلِ الْغَيْرِ نَزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَنَقَلَ عِيَاضُ فِي "الْإِلْمَاعِ"<sup>(5)</sup> أَنَّ أَهْلَ الْأَنْعَةِ حَدَّدُوهُ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَنَسَبَهُ غَيْرُهُ لِلْجُمْهُورِ<sup>(6)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْأَمَلِيحِ: «وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَهُمْ يَكْتُبُونَ لِابْنِ خَمْسٍ فَمَا عَدَا: "سَمِعَ"، وَلِمَنْ لَمْ يَلْغُهَا: "حَضَرَ" أَوْ "أَحْضَرَ"<sup>(7)</sup>.

وَحَجَّتُهُمْ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(8)</sup>، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(9)</sup>، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(10)</sup> عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّةً فِي وَجْهِهِ مِنْ دَلْوٍ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ» ه، فَعَلَهَا لَهُ مُدَاعَبَةً وَتَبْرِيكًا.

(1) - هذا البيت من الوافر قيل: لجرير بن عطية كما في "ديوانه" (ص 475)، وقيل: لسحيم بن وثيل الرياحي كما في "الأصمعيات" (ص 18)، و"إصلاح المنطق" (ص 156)، و"خزانة الأدب" (62/8)، وابن عقيل في "شرح الألفية" (68/1)، وصدوره: وماذا تبتغي الشعراء مَيَّ.

(2) - ينظر: "الكفاية" للخطيب (200/1).

(3) - "المحدث الفاصل" (ص 187)، و"الكفاية" (200/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 129).

(5) - "الإلماع" للفاضل عياض (ص 62).

(6) - ينظر: "شرح التبتلة والتذكرة" (19/1)، و"تدريب الراوي" (ص 175).

(7) - "علوم الحديث" (ص 130).

(8) - أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يلحق سماع الغير؟، برقم (77).

(9) - في "السنن الكبرى" (438/3)، برقم (5865).

(10) - كتاب المساجد والجماعات، باب المساجد في الدور، برقم (754).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ: بَابُ مَتَى يَلْحُقُ سَمَاعُ الْأَبِيِّ الْغَيْرِ؟<sup>(1)</sup>.  
قوله: (وقيل أربعة) يعني أن ابن عبد البر في "الاستيعاب"<sup>(2)</sup> قال: «إن محمودًا عقل ذلك وهو ابن خمسة أعوام، أو أربعة» .

قال الناظم<sup>(3)</sup> تبعًا لابن السَّلام<sup>(4)</sup> والنَّووي<sup>(5)</sup>: «ليست قلة محمود سنة متبعة؛ بل الأبواب اعتبار التَّمييز، فإن فهم الخطاب وردَّ الجواب كان مُميِّزًا صحيح السَّماع، وإن لم يبلغ خمسًا، وإلا فلا، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين، ولا يلزم من عقل محمود المَجَّة في هذا السنَّ أن تميِّز غيره كتمييزه، بل قد ينقصُ عنه، وقد يزيدُ، ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك، وسنُّه أقلُّ من ذلك، ولا يلزم من عقل المَجَّة عقل غيرها بما يسمُّه» هـ .

قال القسطلاني في كتابه "المنهج": «ما اختاره ابن السَّلام هو التَّحقيق، والمذهب الصحيح» هـ<sup>(6)</sup>.

وقيل لابن حنبلٍ فرجلٌ قال: لِحَمْسَ عَشْرَةَ التَّحْمُلُ  
يَجُوزُ لَا فِي دُونِهَا فَعَلَّطَهُ قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ  
وقيل: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ فَفَرَّقَ سَامِعٌ وَمَنْ لَا فَحَضَرَ  
قَالَ بِهِ الْحَمَالُ وَابْنُ الْمُقَرِّي سَمِعَ لَابْنَ أَرْبَعِ ذِي دُكْرٍ

يعني أنه ممَّا يدلُّ على اعتبار الفهم والتَّمييز في صحَّة سماع الأبِّي دون التَّقيد بسنٍّ؛ أن الإمام أحمد بن حنبلٍ قيل له: إنَّ يحيى بن معينٍ قال: لا يجوزُ سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة؛ لكون النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ الْبِرَاءِ بِنِ عَازِبٍ، وَعَبَدَ اللهُ بِنِ عُمَرَ يَوْمَ أُحُدٍ؛ إِذْ لَمْ يُلْغَاهَا فَقَالَ: بِنِ الْقَوْلِ، بَلْ إِذَا عَقَلَ وَضَبَطَ صَحَّ سَمَاعُهُ، وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا، إِنَّمَا التَّقِيدُ بِذَلِكَ فِي الْقِتَالِ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَلْحُقُ بِوَكَيْعٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ سَمِعَ قَبْلَ هَذَا السِّنِّ» اهـ<sup>(7)</sup>.

(1) - "صحيح البخاري" (40/1).

(2) - "الاستيعاب" (1378/3).

(3) - "شرح التبتارة والتذكرة" (20/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص130).

(5) - "التقريب" مع شرحه "التدريب" (ص176).

(6) - نقله عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص176).

(7) - "مسائل الإمام أحمد" رواية ابنه عبد الله (ص449)، و"الكفاية" (121/1) بتلف.

وقال الحافظ موسى بن هارون الحمالي حين سئل: متى يسمع اللبني الحديث؟: «إذا فرّق بين الحمارة والبقرة؛ فهو سامع، ومن لا يفرّق بينهما فيقال له: "حضر"، ولا يُقال له: "سمع"» هـ (1).

قال الشيوطي في "التدريب" (2): «فَقَوْلُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَمَالِ رَاجِعَانِ إِلَى اعْتِبَارِ التَّمْيِيزِ، وَليْسَا بِقَوْلَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِلْعِرَاقِيِّ يَعْنِي النَّاطِمَ (3)؛ حَيْثُ فَهَمَ ذَلِكَ، فَحَكَى فِيهِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ، وَحَكَى الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ" (4) عَن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ (5) التَّحْدِيدَ بِثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةً.

وَفَرَّقَ السَّلْفِيُّ بَيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ فَقَالَ: «إِنَّ أَكْثَرَهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَرَبِيَّ يَلْمِخُ سَمَاعَهُ لِأَرْبَعِ سِنِينَ؛ لِحَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَالْعَجَمِيِّ إِذَا بَلَغَ سِتَّ سِنِينَ» هـ (6).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْجِعَ إِلَى التَّمْيِيزِ أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا بَكْرَ بْنَ الْمُقْرِيِّ (7) قَالَ بِإِحْتِجَةِ السَّمَاعِ لِابْنِ أَرْبَعِ سِنِينَ إِذَا كَانَ صَاحِبَ حَفِظٍ وَفَهْمٍ، فَرَوَى الْخَطِيبُ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاضِيَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَهَانِيَّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ اللَّبَانِ (8) يَقُولُ: «حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَلي خَمْسُ سِنِينَ، وَأُحْضِرْتُ عِنْدَ أَبِي بَكْرَ بْنِ الْمُقْرِيِّ لِأَسْمَعُ مِنْهُ وَلي أَرْبَعِ سِنِينَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُسَمِعُوا لِي فِيمَا حَضَرْتُ قِرَاءَتَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَلْمِخُ عَنِ السَّمَاعِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُقْرِيِّ: أَقْرَأَ سُورَةَ "الْكَافُرُونَ" فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ: أَقْرَأَ سُورَةَ "التَّكْوِيرِ" فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ غَيْرُهُ: أَقْرَأَ "وَالْمُرْسَلَاتِ" فَقَرَأْتُهَا وَلَمْ أُعْلِطْ فِيهَا، فَقَالَ ابْنُ الْمُقْرِيِّ: سَمِعُوا لَهُ وَالْعَهْدَةُ عَلَيَّ» (9).

(1) - نفسه (229/1) ولفظ آخر: (إذا فرّق بين الدابة والبقرة).

(2) - (ص176).

(3) - في "شرح التبتارة والتذكرة" (20/1-21).

(4) - الكفاية (222/1).

(5) - هو: يزيد بن هارون بن زاذان، السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة ثبت عابد، توفي سنة 206 هـ، "طبقات

ابن سعد" (314/7)، "تهذيب الكمال" (261/32)، و"التقريب" (333/2).

(6) - "تدريب الراوي" (ص176)..

(7) - هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان، الحافظ المقرئ، توفي سنة 381 هـ، "أخبار أصبهان"

(297/2)، و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (973/3).

(8) - هو: ابن اللبان التميمي، القاضي الحافظ، توفي سنة 446 هـ، "تاريخ بغداد" للخطيب (144/10)، و"السير"

للذهبي (653/17).

(9) - "الكفاية" (228/1).

ومَّا قِيلَ فِي ضَابِطِ التَّمْيِيزِ: أَنْ يُحْسِنَ الْعَدَدَ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عِشْرِينَ، حَكَاهُ ابْنُ الْمَلِّقِ هـ<sup>(1)</sup>.

### أَقْسَامُ اللَّفْظِ وَأَوَّلُهَا لِسَمَاعٍ لَفْظُ الشَّيْخِ

أَعْلَى وَجُوهَ الْأَخَذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ وَهِيَ ثَمَانٌ لَفْظُ شَيْخٍ فَاعْلَمْ  
كِتَابًا أَوْ حِفْظًا وَقُلْنَا: حَدَّثْنَا سَمِعْتُ أَوْ أَخْبَرْنَا أَنْبَأْنَا  
وَقَدَّمَ الْخَطِّيبُ أَنْ يُقُولَا سَمِعْتُ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَا  
وَبَعْدَهَا: حَدَّثْنَا حَدَّثَنِي وَبَعْدَ ذَا: أَخْبَرْنَا أَخْبَرَنِي  
وَهُوَ كَثِيرٌ وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ  
مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ وَبَعْدَهُ تَلَا أَنْبَأْنَا نَبَأْنَا وَقُلِّلَا

ذَكَرَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا طُرُقَ تَحْمِيلِ الْحَدِيثِ، وَصَيَّغَ أَدَائِهِ، وَهِيَ عَلَى ثَمَانِ مَرَاتِبٍ، فَذَكَرَ أَنَّ أَعْلَاهَا عِنْدَ جَمُوهِ الْمَحْدِثِينَ وَغَيْرِهِمْ: سَمَاعٌ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِمْلَاءٍ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ مِنْ حِفْظِهِ، وَتَحْدِيثٍ مِنْ غَيْرِ إِمْلَاءٍ؛ غَيْرَ أَنَّ الْإِمْلَاءَ لِمَا فِيهِ مِنْ شِدَّةِ تَحْرِيِ الشَّيْخِ وَالرَّأْيِ عَنْهُ أَعْلَى مِنَ التَّحْدِيثِ بِغَيْرِ إِمْلَاءٍ؛ لِاسْتِعْغَالِ الشَّيْخِ بِالتَّحْدِيثِ وَالرَّأْيِ بِالْكِتَابَةِ عَنْهُ، فَهُمَا أَبْعَدُ عَنِ الْغَفْلَةِ، وَأَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ مَعَ جَرِيَانِ الْعَادَةِ بِالْمُقَابَلَةِ بَعْدَهُ، وَقُلْنَا فِي حَالَةِ الْأَدَاءِ لِمَا سَمِعْتَهُ هَكَذَا مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: حَدَّثْنَا فَلَانٌ، وَسَمِعْتُ فَلَانًا، وَأَخْبَرْنَا أَوْ أَنْبَأْنَا أَوْ نَبَأْنَا فَلَانًا، وَقَالَ لَنَا أَوْ ذَكَرَ لَنَا فَلَانًا، فَقَدْ حَكَى عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ<sup>(2)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ: «فِي هَذَا نَظْرٌ، وَيَنْبَغِي فِيْمَا شَاعَ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَخِيبًا وَمَوْصًا بِمَا سَمِعَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الشَّيْخِ أَنْ لَا يُطْلَقَ فِيْمَا سَمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْهَامِ وَالْإِلْبَاسِ» هـ<sup>(3)</sup>.

وَقَالَ النَّاطِمُ: «مَا قَالَهُ عِيَاضٌ مَتَّجِهَةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّه لَا يَجِبُ عَلَى السَّمَاعِ أَنْ يَبَيِّنَ هَلْ كَانَ السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَوْ عَرَضًا، نَعَمْ إِطْلَاقُ أَنْبَأْنَا بَعْدَ إِنْ اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْإِجَارَةِ يُوَدِّي

(1) - فِي شَرْحِهِ عَلَى "التَّنْبِيْهِ" كَمَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيْثِ" (319/2).

(2) - "الْإِمْلَاعُ" لِعِيَاضٍ (ص 69).

(3) - "عِلْمُ الْحَدِيثِ" (ص 132-133).

إلى أن يُظنَّ بما أداهُ بها أنه إجازةٌ، فيسقطه من لا يحتجُّ بالإجازة، فينبغي ألا يُستعمل في المتلِّلِ بالسَّماعِ لِمَا حَدَّثَ من الاصطلاح» هـ (1).

قال زكرياء الأَنْبارِيُّ: «وما قاله العراقي . يعني الناظم . متَّجِهَةٌ لِكِنْ إن أدَّى إطلاقُ غَيْرِ "أنبأنا" إلى ما أدَّى إليه إطلاقُهَا من إسقاطِ المروى كان الحكمُ كذلك، وبالجملة فهذه الألفاظُ متفاوتةٌ» هـ (2).

قال الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ في "الكفاية" (3): «إنَّ أرفعَ العباراتِ في ذلك سمعتُ ثمَّ حَدَّثْنَا وَحَدَّثَنِي قَالَ: لَأَنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ فِي أَحَادِيثِ الْإِجَازَةِ، وَالْمَكَاتِبَةِ، وَلَا فِي تَدْلِيْسٍ مَا لَمْ يَسْمَعُهُ» هـ .

وكانَ بعضُ أهلِ العلمِ يستعملُ حَدَّثْنَا فِي الْإِجَازَةِ؛ زُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَلَّارِيَّ كَانَ يَقُولُ: حَدَّثْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ (4)، وَيَتَأَوَّلُ أَنَّهُ حَدَّثَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ بِهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا (5)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو زُرْعَةَ (6)، وَأَبُو حَاتِمٍ (7)، وَأَيُّوبُ (8)، وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ (9)، وَالتَّسَائِي (10)، وَالتِّرْمِذِيُّ (11)، وَالْخَطِيبُ (12)، وَغَيْرُهُمْ (13).

(1) - "شرح التبتارة والتذكرة" (25/2).

(2) - "فتح الباقي" (25/2).

(3) - "الكفاية" (216/2).

(4) - أخرج ذلك الإمام أحمد في "مسنده" (355/14)، برقم (8742) من طريق عبَّاد بن راشد، حدثنا الحسن، حدثنا أبو هريرة إذ ذاك ونحن بالمدينة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تحيء الأعمال...).

(5) - في هذه العبارة اضطراب، ولعلَّ الشارح نقلها عن ابن الملاح كما في "علوم الحديث" (ص133)، والسيوطي في "التدريب" (ص177)، وصوابها هو ما ذكره الخطيب في "الكفاية" (216/2): «ويتأول أنه حدَّث أهل البصرة، وأنَّ الحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة، فلم يسمع منه شيئاً»، والله أعلم.

(6) - أخرجه عنه ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص36).

(7) - نفسه (ص36).

(8) - نفسه (ص35).

(9) - نفسه (35-36).

(10) - "سنن النسائي" (168/6) بعد حديث 3461.

(11) - "جامع الترمذي" (617/4) بعد حديث 2425.

(12) - "الكفاية" للخطيب (216/2).

(13) - ينظر: "المراسيل لابن أبي حاتم (ص33-37) عن أحمد، وعلي بن المديني، وعلي بن زيد.

وقال يونس بن عُبيدٍ صاحبِ الحسنِ: «إِنَّ الحسنَ لم يرَ أبا هُرَيْرَةَ قَطُّ» هـ (1).

قال النَّظَمُ: «والذي عليه العملُ أَنَّهُ لم يسمَع منه شيئاً» هـ (2).

وقال ابنُ القطَّانِ: «ليست "حدَّثنا" بنصٍّ في أَنَّ قائلَهَا سمِعَ؛ إذ في "صحيحِ مُسلمٍ" (3) في حديثِ الذي يقتله الدَّجَالُ فيقولُ: «أنتَ الدَّجَالُ الذي حدَّثنا به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم»، قال: ومعلومٌ أَنَّ ذلكَ الرَّجُلَ متأخِّرُ الميقاتِ» (4)، فيكونُ المرادُ حدَّثَ أمتهُ وهو منهم هـ (5).

لكن قال معمرٌ (6): «إنَّه الخضرُ»، وحينئذٍ فلا مانعٍ من سماعه هـ (7).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "توضيحِ نُخبته" (8): «و"سمعتُ" أصرَّحَ صيغِ الأداءِ في سماعِ قائلِها؛ لأنَّها لا تحتَمِلُ الواسِطةَ، ولأنَّ "حدَّثني" قد يُطلَقُ في الإجازةِ تدليلاً» هـ.

قال ابنُ اللُّمَّاحِ (9) تبعاً للخَطِيبِ (10): «ثمَّ يتلَّو حدَّثنا أخبرنا، وهو كثيرٌ في الاستعمالِ؛ حتَّى إنَّ جماعةً من أهلِ العلمِ كانوا لا يكادونَ يستعملونَ فيما سمعوه من لفظِ الشَّيخِ غيرها، منهم يزيدُ بنُ هارونَ الواسِطِيُّ، وهُشَيْمُ بنُ بشيرٍ، وعبدُ الرزاقِ».

قال الحافظُ مُحَمَّدُ بنُ أبي الفوارسِ (11): «فإذا رأيتَ حدَّثنا عنهم فاعلم أنَّها من خطأ الكاتبِ» هـ (12).

(1) - "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص 34) بـ [رف].

(2) - "شرح التبتارة والتذكرة" (26/2).

(3) - في: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه (59/18)، برقم 2938.

(4) - نقله عنه العراقي في "شرح التبتارة والتذكرة" (26/2)، و"تدريب الراوي" (ص 177).

(5) - "شرح التبتارة والتذكرة" (27/2).

(6) - قول معمر في "جامعه" (ص 393)، وينظر: "شرح مسلم" للنووي (59/18)، و"النكت" للزركشي (473/3).

(7) - "شرح التبتارة والتذكرة" (26/2-27)، و"فتح المغيث" (330/2)، و"تدريب الراوي" (ص 177).

(8) - "نزهة النظر" (ص 170) بـ [رف].

(9) - "علوم الحديث" (ص 134).

(10) - "الكفاية" (216/2-217).

(11) - هو: محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس البغدادي، أبو الفتح، الإمام الحافظ الرِّحَال، توفي سنة

412هـ، "تاريخ بغداد" (352/1 - 353)، و"السير" (223/17-224).

(12) - أسنده عنه الخطيب في "الكفاية" (216/2-217).

وَمَنْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا حَكَاهُ الْخَطِيبُ<sup>(1)</sup>: ابْنُ الْمُبَارِكِ، وَإِسْحَاقُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ<sup>(3)</sup>، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَعَمْرُو بْنُ عَوْفٍ<sup>(4)</sup>، وَمَحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ<sup>(5)</sup>، وَغَيْرُهُمْ هـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «أَخْبَرْنَا أَسْهَلَ مِنْ حَدَّثَنَا؛ حَدَّثَنَا شَدِيدٌ»<sup>(6)</sup>.

وَكَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَقُولُ فِيمَا سَمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: أَخْبَرْنَا حَتَّى قَالَ لَهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قُلْ فِيمَا سَمِعْتَ: حَدَّثَنَا»<sup>(7)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْأَعْلَاقِ: «وَكَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَشِيَعَ تَخْلِيصُ أَخْبَرْنَا بِمَا قُرِئَ عَلَى الشَّيْخِ» هـ<sup>(8)</sup>.  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَوْضِيحِ مُخْتَبَرِهِ"<sup>(9)</sup> مَا ذَكَرَهُ: «وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَفِي إِدْعَاءِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا تَكَلُّفٌ شَدِيدٌ؛ لَكِنْ لَمَّا تَقَرَّرَ الْاصْطِلَاحُ صَارَ ذَلِكَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، فَتَقَدَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْاصْطِلَاحَ إِنَّمَا شَاعَ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَمَّا غَالِبُ الْمَغَارِبَةِ<sup>(10)</sup>؛ فَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا هَذَا الْاصْطِلَاحَ، بَلِ الْإِخْبَارُ وَالتَّحْدِيثُ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

(1) - "الكفاية" (216/2) وما بعدها.

(2) - هو: يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكرياء النيسابوري، ثقة، ثبت إمام، توفي سنة 226هـ، "الجرح والتعديل" (197/9)، و"تهذيب الكمال" (31/32 - 35)، و"التقريب" (318/2).

(3) - هو: أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود الرازي، نزيل أصبهان، ثقة حافظ، توفي سنة 258هـ، "تاريخ بغداد" (343/4)، و"تهذيب الكمال" (422/1)، و"التقريب" (43/1).

(4) - وقع هنا (عمر بن عوف) وهو خطأ، ولعل الشارح نقله من "التدريب" للسيوطي كما في بعض نسخه، والابواب كما في "الكفاية" (217/2) أنه "عمرو بن عون" وهو: عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزار، البصري، ثقة ثبت، توفي سنة 225هـ، "التقريب" (742/1)، "الكاشف" (85/2).

(5) - هو: محمد بن أيوب الكلابي، أبو هريرة الواسطي، قال ابن حجر: صدوق، "الثقات" (114/9)، و"تهذيب الكمال" (507/24)، و"التقريب" (58/2).

(6) - "الكفاية" (253/2).

(7) - نفسه (219/2).

(8) - "علوم الحديث" (ص135) بـ"رف يسير".

(9) - "نزهة النظر" (ص169) توفي سنة 368هـ، تاريخ جرجان (292) تذكرة الحفاظ (3/943م).

(10) - ينظر: "الإلماع" لعياض (ص69).

وَكُونُ "سَمِعْتُ" أَرْفَعُ الْإِيجَ كَمَا مَرَّ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمَلَأَحِ: «حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا أَرْفَعُ مِنْهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي "سَمِعْتُ" دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ رَوَاهُ . بِالتَّشْدِيدِ . الْحَدِيثَ وَخَاطَبُهُ بِهِ بِخِلَافِهِمَا، فَإِنَّ فِيهِمَا دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ» هـ<sup>(1)</sup>.

وقد سأل الخطيب شيخه الحافظ أبا بكر البرقاني عن السير في كونه يقول فيما رواه لهم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني<sup>(2)</sup> "سَمِعْتُ"، ولا يقول: "حَدَّثْنَا ولا أَخْبَرْنَا"، فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته عسيراً في الرواية، فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه، ولا يعلم بحضوره، فيسمع منه ما يحدث به غيره، فلذلك يقول: "سَمِعْتُ"، ولا يقول: "حَدَّثْنَا" ولا "أَخْبَرْنَا"؛ لأن قده الرواية لغيره وحده<sup>(3)</sup>.

وفل الزركشي والقسطلاني في "المنهج"<sup>(4)</sup>: «بأن "سَمِعْتُ" أرقى إن حدثه على الخوص، و"حَدَّثْنَا" و"أَخْبَرْنَا" أعلى إن حدثه على العموم» هـ<sup>(5)</sup>.

وبعد لفظ "أخبرنا" و"أخبرني" "أنبأنا" و"نبأنا"، ويقال استعمالهما فيما سُمع من لفظ الشيخ قبل اشتهاهما في الإجازة.

قال ابن حجر في "مُخْتَبَرِهِ"<sup>(6)</sup> وشرحها: «والإنباء من حيث اللُغَةُ واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار؛ إلا في عرف المتأخرين؛ فهو للإجازة» هـ.

وقوله: قال لنا ونحوها	كقوله حَدَّثْنَا لَكِنَّا
العالب استعمالها مذكرة	ودونها قال بلا مجازة
وهي على السماع إن يُدر اللقي	لا سيما من عرفوه في المضي
أن لا يقول ذا بعير ما سمع	منه كحجاج ولكن يمنع

(1) - "علوم الحديث" (ص135) بة لرف.

(2) - هو: عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الجرجاني، أبو القاسم الأندلسي، توفي سنة 368 هـ، "تاريخ جرجان" (ص230)، و"تذكرة الحفاظ" (3/943).

(3) - "الكفاية" (2/222-223).

(4) - نقله عنه الزركشي في "النكت" (3/476).

(5) - "النكت" للزركشي (3/476)، والتفليل من كلام القسطلاني، والزركشي مجرد ناقل فحسب، فعبارة الشارح فيه إيهام، والذي يظهر أنه تبع فيها السيوطي كما في "تدريب الراوي" (ص178)، والله أعلم.

(6) - "نزهة النظر" (ص171).

عمومُهُ لَدَى الحَطِيبِ وَقَالَ ذَاكَ عَلَى الَّذِي بَدَأ الوُصْفِ اشْتَهَرَ  
يعني أَنَّ قولَ الرَّاوي: "قالَ لنا فلانٌ" ونحوها كـ"قالَ لي"، أو "ذَكَرَ لنا"، أو "ذَكَرَ لي"، فهو  
مِن قَبيلِ قولِهِ: "حدَّثنا فلانٌ" في الحُكْم لها بالائْتِمالِ.  
قالَ ابنُ الأَلاح: «غَيْرَ أَنَّهُ لائِقٌ بما سَمِعَهُ مِنْهُ في المَذاكِرَةِ، وهو به أَشْبَهُ مِنْ  
"حدَّثنا"» هـ (1).

ودونَ "قالَ لنا" و"قالَ لي" ونحوها، قولَ الرَّاوي: "قالَ" مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قولِهِ "لي" و"لنا"، وهو  
معنى قولِهِ: (بِلا مَجازَرَةٍ) براءِين أَي: مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الجارِّ والمَجرورِ.

قالَ ابنُ الأَلاح (2): «وهي أَوْضَعُ العَباراتِ، ومَعَ ذلكَ فِهي مَحْمُولَةٌ عِنْدَهُ عَلَى السَّماعِ  
بشَرطِ ثبوتِ اللُّقبيِّ، وسَلامَةِ الرَّاوي مِنَ التَّدليسِ، كما مرَّ في فِلالِ "المَعنَنِ" (3)؛ لا سَيِّما مَن  
عُرِفَ بَيْنَ المَحَدِّثينَ فِما مَضَى أَنَّهُ لا يَقُولُ لفظاً "قالَ" عَن شَيْخِهِ لَعَيِّرَ ما سَمِعَ مِنْهُ كالحافِظِ أَبِي  
مُحَمَّدِ حِجَّاجِ بنِ مُحَمَّدِ الأَعورِ، فَقَدَ رَوَى كُتُبَ ابنِ جُرَيجِ عِنْدَهُ، وَكانَ يَقُولُ: قالَ ابنُ جُرَيجِ،  
فَحَمَلَهَا النَّاسُ عِنْدَهُ (4)، واحتجُّوا بِروايَتِهِ إِذْ عُرِفَ مِنْ حالِهِ أَنَّهُ لا يروي إِلا ما سَمِعَهُ هـ،

وقَالَ الحَطِيبُ حَمَلَ ذلكَ عَلَى السَّماعِ عَلَى مَن عُرِفَ مِنْ عادَتِهِ مِثْلُ ما عُرِفَ مِنْ عادَةِ  
حِجَّاجِ الأَعورِ؛ بِخِلافِ مَن لا يُعَرَفُ ذلكَ مِنْهُ؛ فلا يُحْمَلُ عِنْدَهُ عَلَى السَّماعِ (5).

قالَ ابنُ الأَلاح: «والمَحفوظُ المَعروفُ ما قَدَّمنا ذَكَرَهُ، وَاللَّهُ تَعالَى أَعَلِمَ» هـ (6)، يعني مِنْ  
شَرطِ ثبوتِ اللُّقاءِ، والسَّلَامَةِ مِنَ التَّدليسِ فَقَطْ هـ.

(1) - "علوم الحديث" (ص 136).

(2) - نفسه (ص 136) بـ [رف].

(3) - ينظر: (ص 252).

(4) - "الكفاية" (2/227).

(5) - نفسه (2/225) بمعناه.

(6) - "علوم الحديث" (ص 137).

قال الشُّيُوطِيُّ في "شرح التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «وأفرطَ ابنُ مندهٍ فقالَ: حيثُ قالَ البُخاريُّ: "قالَ لنا" فهو إجازةٌ، وحيثُ قالَ: "قالَ فلانٌ" فهو تدليسٌ<sup>(2)</sup>، وردَّ العُلماءُ عليه ذلكَ ولم يقبلوه<sup>(3)</sup>» هـ كَلامُ الشُّيُوطِيِّ بلفظه.

وقالَ الحافظُ أبو إسماعيلَ عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ الأَنْبَارِيِّ الهرويُّ<sup>(4)</sup>: «سألتُ أبا يعقوبَ الحافظَ عَن قَوْلِ البُخاريِّ في "الصحیح": "قالَ لي فلانٌ" قالَ: هو روايةٌ بالإجازةِ، قالَ الهرويُّ: عندي أنَّ ذلكَ الرَّجُلَ ذاكِرُ البُخاريِّ في المذاكرةِ أنَّه سَمِعَ من فلانٍ حَدِيثَ كذا، أو كِتابَ كذا، أو مُسندَ كذا، أو حَدِيثَ فلانٍ، فيرويهِ بَيْنَ المسموعاتِ، وهو طريقٌ حسنٌ طريقٌ مَلِيحٌ، ولا أَحَدٌ أَفضَلُ من البُخاريِّ» هـ<sup>(5)</sup>.

أنظرَ ترجمةَ الهرويِّ في "ذيل طبقات الحنابلة" لأبي الفرج عبد الرَّحْمَنِ بنِ شَهَابِ بنِ رَجَبِ البغداديِّ<sup>(6)</sup>.

**قلت:** قد مرَّ الكلامُ على خلافِ العُلماءِ في قولِ البُخاريِّ خاصَّةً: (قالَ فلانٌ) إذا كانَ من شيوخِهِ؛ عندَ شرحنا لقولِ النَّاطِمِ: لا تُصنع لابنِ حَزْمِ المُخالفِ فراجعهُ إن شئتَ<sup>(7)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص178).

(2) - ذكر العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص30) كلام ابن منده في جزئه في "اختلاف الأئمة في القراءة والسَّماع والمناولة والإجازة".

(3) - ينظر: "التقييد والإيضاح" (ص30)، وشرح التتبع والتذكرة" (28/2)، و"تدريب الراوي" (ص178).

(4) - هو: عبد الله بن محمد بن علي الأنباري الهروي الحنبلي، أبو اسماعيل، توفي سنة 481هـ، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (458/3)، و"تذكرة الحفاظ" (1183/3).

(5) - ينظر: "فتح الباري" (15/10)، و"فتح المغيث" (108/1)، و(335/2).

(6) - "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب الحنبلي (113/1 - 153) في ترجمة حافلة.

(7) - (ص156).

## الثاني من أقسام التَّحْمُلِ: القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا مُعْظَمُهُمْ عَرَضًا سَوًا قَرَأَتْهَا  
 مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ سَمِعْتَا وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْتَا  
 أَوْ لَا، وَلَكِنْ أَسْلُهُ يُمَسِكُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ ثِقَةً مُمَسِكُهُ  
 قَلْتُ: كَذَا إِنْ ثِقَةً مِمَّنْ سَمِعَ حِفْظَهُ<sup>(1)</sup> مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعَ

القِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ التَّحْمُلِ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وَيُسَمِّيهَا أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ عَرَضًا مِنْ حَيْثُ  
 إِنَّ الْقَارِئَ يَعْزِضُ عَلَى الشَّيْخِ مَا يَقْرَأُهُ كَمَا يَعْزِضُ الْقُرْآنَ عَلَى الْمُقْرِئِ<sup>(2)</sup>.

(سَوًا) بفتح السين واللام لعة في سواء<sup>(3)</sup>، أو هي فُكِّرَتْ ضَرْورَةً، أي: سواءً قرأت أنت  
 عليه بنفسك، أو قرأ غيرك عليه وأنت تسمع، وسواءً كانت القراءة منك أو من غيرك من كتاب  
 أو حفظ، وسواءً في اللور الأربع حفظ الشيخ ما قُرئ عليه أم لا؛ إذا أمسك أصله بنفسه، أو  
 أمسكه ثقة غيره؛ خلافًا لبعض الأصوليين فيما إذا لم يمسك الشيخ أصله بنفسه كما سيأتي في  
 التفريعات الآتية قريبًا إن شاء الله تعالى ه<sup>(4)</sup>.

قال الناطم: «وكذا إن كان ثقة ممن سمع معك يحفظ ما قُرئ، وهو مُسْتَمِعٌ غيرُ غافلٍ عنه،  
 فاكتف بذلك فإنه كافٍ، ولم يذكر ابن اللامح هذه المسألة الأخيرة، والحكم فيها متجه، ولا  
 فرق بين إمساك الثقة لأصل الشيخ، وبين حفظ الثقة لما يُقرأ، وقد رأيت غير واحدٍ من أهل  
 الحديث وغيرهم اكتفى بذلك؛ سواءً كان الحافظ هو الذي يقرأ أو غيره» ه<sup>(5)</sup>.

وعزا الشُّيْطِيُّ لابن حجرٍ ترجيح الإمساك في اللور كلها على الحفظ؛ لأنه حَوَانٌ ه<sup>(6)</sup>.  
 كما عزا للإمام أحمد في القارئ أن يكون ممن يعرف ويفهم<sup>(7)</sup>.

(1) - في "فتح المغيث" (15/2) (يحفظه)، وقال زكرياء الأذلماري كما في "فتح الباقي" (30/2. 31): «وترك جزم  
 "يحفظه" المفسر لشرط "إن للوزن، ولو قال: حفظه، لم يحتج لذلك»، ولذا تبعه الشارح هنا.

(2) - "الإلماع" لعياض (ص71).

(3) - هي لغة فليحة جاء بها القرآن، ينظر: "البحر المحيط" لأبي حيان (45/1)، و"فتح الباقي" (30/2).

(4) - (ص436) وما بعدها.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (30/2).

(6) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص179)، وكلام ابن حجر نقله بنحوه البقاعي في "النكت الوفية" (46/2).

(7) - "تدريب الراوي" (ص179)، وهو في "الكفاية" (300/2).

ولإمام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو تنحيف لردّه، وإلا فلا يفتح التحمل بها (1).

وأجمعوا أخذًا بها وردوا      نقل الخلاف وبه ما اعتدوا  
والخلف فيها هل تساوي الأولا      أو دونه أو فوقه فنقلنا  
عن مالك وصحبه ومعظم      كوفة والحجاز أهل الحرم  
مع البخاري هُما سيان      وابن أبي ذيب مع النعمان  
قد رجحا العرض وعكسه أصح      وجل أهل الشرق تحوه جنح

يعني أنه لا خلاف أن الرواية بالعرض صحيحة، ورد العلماء على من لم يرها كأبي عاصم النبيل (2) إن ثبت ذلك عنه (3)، ولم يعتدوا بخلافه (4).

وروى الخطيب (5) عن وكيع أنه قال: «ما أخذنا حديثاً قط عَرَضاً».

وعن محمد بن سلام (6): أنه أدرك مالكا، والناس يقرءون عليه، فلم يسمع منه لذلك (7).

وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجمحي (8) لم يكتف بذلك، فقال مالك: أخرجوه عني (9).

وكان مالك يشتد إنكاره على المخالف فيها، ويقول: «كيف لا يجزئك هذا في الحديث، ويجزئك في القرآن، والقرآن أعظم» (10).

(1) - البرهان" للحويني (641/1 - 643).

(2) - هو: الضحاک بن مخلد بن الضحاک بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل المدائري، ثقة ثبت، توفي سنة 212هـ، تهذيب الكمال" (281/13)، و"التقريب" (444/1).

(3) - "المحدث الفاصل" (ص420).

(4) - وقد نقل الخطيب في "الكفاية" (165/2) أنه قول جمهور الفقهاء والكافة من أئمة العلم والأثر.

(5) - أخرج ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (230/1)، ومن طريقه الخطيب في "الكفاية" (190/2)،

(6) - هو: محمد بن سلام الجمحي، أبو عبد الله، العلامة الإخباري، الأديب، توفي سنة 232هـ، "تاريخ بغداد" (327/5)، و"معجم الأدباء" (2540/6).

(7) - "الكفاية" (191/2) بمعناه.

(8) - هو: عبد الرحمن بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي، مولاهم، أبو حرب القرشي البكري، مولى قدامة بن مظعون، أخو محمد بن سلام، صدوق، توفي سنة 231هـ، "الجرح والتعديل" (242/5)، و"التقريب" (573/1).

(9) - أخرج الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص421-422) ومن طريقه الخطيب في "الكفاية" (192-193/2).

(10) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص675).

واستدل أبو سعيد الحداء<sup>(1)</sup>، والحميدي، والبخاري على صحتها بقوله ضمام<sup>(2)</sup> إذ قال للنبي صلى الله عليه وسلم: **الله أمرك بهذا؟ قال: نعم**<sup>(3)</sup>.

وروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد<sup>(4)</sup> أنه قال: **«يا أهل العراق لا تدعون تنطعكم؛ العرض مثل السماع»**<sup>(5)</sup>.

واختلفوا في مساواتها في المرتبة للسماع من لفظ الشيخ ورجحانه عليها، ورجحانها عليه على ثلاثة مذاهب: مذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومُعظم علماء الحجاز والكوفة، وحاكاه البخاري في أوائل "صحيحه"<sup>(6)</sup> عن جماعة من الأئمة أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه في الأحقة والقوة سواء ه<sup>(7)</sup>.

وروى البيهقي في "المدخل"<sup>(8)</sup>: **«أن ابن عباس كان يقول: «اقرأوا عليّ فإنّ قراءتكم عليّ كقراءتي عليكم»** ه.

قال الشيوطي في "التدريب"<sup>(9)</sup>: **«وعندي أنّ هؤلاء إنما ذكروا المساواة في صحة الأخذ بها؛ ردّاً على من كان أنكرها لا في اتحاد المرتبة»** ه.

(1) - ذكره الشارح بلفظ "الحداء" وهو وهم صوابه "الحداد" كما في "فتح المغيث" للسخاوي (342/2)، و"فتح الباري" (197/1)، وأبو سعيد الحداد هو: أحمد بن داود الحداد الواسطي، أبو سعيد، المتوفى سنة 221 أو 222 هـ، "تاريخ بغداد" (138/4).

(2) - هو: ضمام بن ثعلبة السعدي، من بني سعد بن بكر، "الاستيعاب" (751/2)، و"الإصابة" (486/3).

(3) - البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم (34/1)، وعزا ابن حجر في "فتح الباري" (197/1) ذلك إلى الحميدي شيخ البخاري في كتاب "النوادر"، ثم تراجع عنه، وظهر له أنه من كلام الحداد كما في "المعرفة" للبيهقي (168/1).

(4) - هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، توفي سنة 185 هـ، "تهذيب الكمال" (88/2)، و"التقريب" (56/1).

(5) - "الكفاية" (178/2).

(6) - "صحيح البخاري" (35-34/1).

(7) - ينظر: "الحدث الفاصل" (ص428)، و"الكفاية" (171/2)، و"الإلماع" للقاضي عياض (ص71).

(8) - لم أفد عليه في كتاب "المدخل" له، فلعله في الجزء المفقود منه، وفي كتابه "المعرفة" (168/1) نحوه، وينظر: "الحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص429) و"الكفاية" للخطيب (173/2).

(9) - "تدريب الراوي" (ص180).

وذهب أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذيب، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، والثوري، والليث بن سعد، وشعبة، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وغيرهم<sup>(1)</sup>: إلى أن القراءة على الشيخ أرفق من السماع منه؛ لأن الشيخ لو سها لم يتهيأ للطالب الرّد عليه؛ إمّا لجهله، أو لهيئة الشيخ، بخلاف الطالب ه<sup>(2)</sup>.

وذهب جمهور أهل المشرق<sup>(3)</sup>، وهو الإصحاح عند ابن الإصلاح<sup>(4)</sup> والنووي<sup>(5)</sup>: إلى ترجيح السماع من الشيخ على العرض عليه ه.

وجعل ابن حجر محلّ ذلك ما إذا استوا الطالب والشيخ، أو كان الطالب أعلم أو أضبط؛ لأنّه حينئذٍ أوعى لما يسمع، أمّا إذا كان الطالب مفضولاً، فقرأته أعلى لأنها أضبط له ه<sup>(6)</sup>.

وَجَوَّدُوا فِيهَا قَرَأْتُ أَوْ قُرِي	مَعٌ وَأَنَا أَسْمَعُ ثُمَّ عَبَّرَ
بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مَقِيدَا	قِرَاءَةً عَلَيْهِ حَتَّى مُنْشِدَا
أَنْشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ لَا	سَمِعْتُ لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
وَمُطَلَّقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ	مَنْعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدَارِ
وَالنَّسَبِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ يَحْيَى	وَابْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعْيَا
وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ	وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ
وَمُعْظَمُ الكُوفَةِ وَالْحِجَازِ	مَعَ الْبَحَّارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ
وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ	مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ	قَدْ جَوَّزُوا (أَخْبَرْنَا) لِلْفَرَقِ
وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنْبَافِ	لِلنَّسَبِيِّ مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ
وَالْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ	مُـطَلَّقًا لِأَهْلِهِ أَهْلِ الْأَنْزَرِ

(1) - ينظر لأقوال هؤلاء مسندة: في "الكفاية" للخطيب (2/196 - 207).

(2) - ينظر: "الكفاية" (2/197)، و"الإمام" للقاضي عياض (ص73)، و"النكت" للزركشي (3/480) و"شرح التبيين" والتذكرة (2/31-32)، و"فتح المغيب" (2/342 - 343).

(3) - "الإمام" (ص73)، و"علوم الحديث" لابن الإصلاح (ص139).

(4) - "علوم الحديث" لابن الإصلاح (ص139).

(5) - "التقريب" للنووي (ص180) مع شرحه "التدريب".

(6) - نقله عنه البقاعي في "النكت الوفية" (2/46).

يعني أن لأداء من سمع بالعرض عبارات الأجوذ والأحوط فيها أن يقول: "قرأت على فلان"، أو "قرأت على فلان وأنا أسمع فأقر به"، ثم يلي ذلك عبارات السماع مُقَيَّدَةً بالقراءة لا مُطْلَقَةً؛ بأن يقول: حدثنا فلان بقراءتي عليه، أو قراءةً عليه وأنا أسمع، أو أخبرنا بقراءتي، أو قراءةً عليه وأنا أسمع، أو أنبأنا أو نبأنا، أو قال لنا كذلك؛ حتى ولو كُنْتَ مُنْشِداً نظماً لغيرك قرأته عليه، أو سمعته بقراءة غيرك عليه، فقل: أنشدنا فلان قراءةً عليه، أو بقراءتي، أو سماعاً عليه.

وقد ذَكَرَ النَّاطِمُ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ يُسْتَتَى مِنَ الْأَلْفَاظِ لَفْظُ "سَمِعْتُ"، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ هُنَا ذِكْرُهُ، وَلَوْ مَعَ التَّقْيِيدِ بِالْقِرَاءَةِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(2)</sup>، لَكِنْ بَعْضُهُمْ حَلَّلَ أَيُّ: أَجَازَ ذِكْرَ "سَمِعْتُ" مُقَيَّدًا أَيْضًا بِالْقِرَاءَةِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنِ مَالِكٍ وَالسُّفْيَانِيِّ<sup>(3)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ وَتَبَعَهُ السُّيُوطِيُّ: «وَالْحَاحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ»<sup>(4)</sup>.

وَمَنْعَ إِطْلَاقِ (حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا) فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ دُونَ تَقْيِيدِ بِالْقِرَاءَةِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ صَاحِبُ الْمَقْدَارِ الْجَلِيلِ<sup>(5)</sup>، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(6)</sup>، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ<sup>(7)</sup>، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْحُمُودُ سَعِيه<sup>(8)</sup>، وَعَزَاهُ الْخَطِيبُ لِكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ<sup>(9)</sup>، وَهُوَ الْحَاحِيحُ عِنْدَ الْبَاقِلَانِيِّ<sup>(10)</sup>.

(1) - "شرح التبركة والتذكرة" (33/2-34).

(2) - "الكفاية" (240/2 - 249)، و"الإمام" لعياض (ص73)، و"علوم الحديث" (ص139).

(3) - حكاه عنهم عياض في "الإمام" (ص71 و122 - 123)، و"الكفاية" (258/2 - 259).

(4) - "شرح التبركة والتذكرة" (34/2)، و"تدريب الراوي" (ص182).

(5) - "الإمام" لعياض (ص125)، و"الكفاية" (264/2).

(6) - ذكره النووي عنه في "التقريب" (ص182) مع "التدريب".

(7) - "الإمام" لعياض (ص125). ويحيى بن يحيى بن بكر التميمي، أبو زكرياء المنقري النيسابوري، ثقة ثبت إمام، توفي

سنة 226 هـ، "تهذيب الكمال" (31/32)، و"التقريب" (318/2).

(8) - "الإمام" للقاضي عياض (ص125).

(9) - "الكفاية" (241/2).

(10) - نقله عند الخطيب في "الكفاية" (241/2)، وعياض في "الإمام" (ص125).

وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ<sup>(1)</sup>، وَمَالِكُ<sup>(2)</sup>، وَابْنُ عُيَيْنَةَ<sup>(3)</sup>، وَالثَّوْرِيُّ<sup>(4)</sup>، وَالْقَطَّانُ<sup>(5)</sup>، وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(6)</sup>، وَصَاحِبَاهُ، وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَالبُّخَارِيُّ<sup>(7)</sup>، وَمَعْظَمُ الحِجَازِيِّينَ، وَالكُوفِيِّينَ، وَالطَّحَاوِيَّ. وَأَلَّفَ فِيهِ جُزْءًا<sup>(8)</sup>. إِلَى جَوَازِ إِطْلَاقِهَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ أَحْمَدَ<sup>(9)</sup>، وَعَزَاهُ عِيَاضٌ لِأَكْثَرِينَ<sup>(10)</sup>.

فَفِي "الكِفَايَةِ"<sup>(11)</sup> لِلْحَطِيبِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: «سَمِعْتُ مَالِكًا، وَسُئِلَ عَنِ الكُتُبِ الَّتِي تَعْرَضُ عَلَيْهِ، أَيَقُولُ الرَّجُلُ حَدَّثَنِي؟ قَالَ: نَعَمْ.»

وَمَنْعَتْ طَائِفَةً إِطْلَاقَ (حَدَّثْنَا)، وَأَجَازَتْ إِطْلَاقَ (أَخْبَرْنَا)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جُرَيْجٍ<sup>(12)</sup>، وَالأَوْزَاعِيُّ<sup>(13)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(14)</sup> وَأَصْحَابُهُ، وَمُسْلِمُ بْنُ الحِجَّاجِ<sup>(15)</sup>، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الشَّرْقِ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَعَرَّاهَا هَذَا القَوْلَ لِأَكْثَرِ المَحْدِثِينَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ التَّمِيمِيِّ الجَوْهَرِيِّ<sup>(16)</sup> فِي كِتَابِهِ

(1) - المحدث الفاصل " (ص428)، و"الإمام" (ص123).

(2) - "الإمام" (ص124)، وهذا في أحد قوله كما قال السخاوي في "فتح المغيث" (2/349).

(3) - "صحيح البخاري" (1/33)، و"الإمام" (ص124).

(4) - المحدث الفاصل " (ص422)، و"الكفاية" (2/257).

(5) - "الكفاية" (2/263).

(6) - المحدث الفاصل " (ص425) و"الكفاية" (2/259)، في أحد قوله كما في "فتح المغيث" (2/349).

(7) - "الإمام" (ص123) وقال ابن حجر في "فتح الباري" (1/190): «وإيراده قول ابن عيينة دالٌّ على أنه مختاره.»

(8) - قال العراقي: سمعناه من...، كما في "شرح التبركة والتذكرة" (2/35)، وقد طبع بتحقيق أبي غدة رحمه الله.

(9) - "الكفاية" (2/250 - 254).

(10) - "الإمام" (ص123).

(11) - "الكفاية" (2/261).

(12) - "الكفاية" (2/250).

(13) - المحدث الفاصل " (ص432)، و"الكفاية" (2/251)، والإمام (ص127).

(14) - المحدث الفاصل " (ص431)، و"الكفاية" (2/252).

(15) - "الإمام" (ص125).

(16) - لم أهتم له إلى ترجمة خاصة، وله كتاب يُعرف ب"نوادير الفقهاء" مطبوع متداول، وذكر محققوه أنهم لم يجدوا له ترجمة، وهو من معاصري النسائي كما يُفهم من كلام ابن اللطيف في "علوم الحديث" (ص139)، وذكره السخاوي في "فتح المغيث" (2/352).

(الإيضاحُ فيما بين الأئمة في حدّثنا وأنبأنا من الاختلاف)، كما عزّاه فيه أيضاً لمعاصره النسائي من غير حكاية خلافه عنه هـ<sup>(1)</sup>.

وكأنّه لم يستحضر ما تقدّم عنه في المنع منهما في العرّض مطلقاً، وذلك هو المشهور عنه كما صرّح به النووي هـ<sup>(2)</sup>.

قال ابن الإيضاح: «وصار الفرق بينهما هو الشائع الغالب على أهل الحديث، وهو اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين» هـ<sup>(3)</sup>.

وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا عَادَا قِرَاءَةَ الْصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا  
فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِلًا أَخْبَرَكَا إِذْ كَانَ قَالَ أَوْلًا حَدَّثَكَا  
قُلْتُ وَذَا رَأَى الَّذِينَ اشْتَرَطُوا إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ شَطَطٌ

يعني أنّ بعض من قال بالفرق بين اللفظين، وهو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي<sup>(4)</sup>؛ أحد رؤساء أهل الحديث بحراسان، فيما حكاه عنه الحافظ أبو بكر البرقاني قرأ على بعض الشيوخ عن الفريزي "صحيح البخاري"، وكان يقول له في كل حديث: "حدّثكم الفريزي"، فلمّا فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنّه إنّما سمع الكتاب من الفريزي قراءة عليه، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كلّ عليه، وقال له في جميعه "أخبركم الفريزي"<sup>(5)</sup>.

قال الناظم: «وكأنّه كان يرى أنّه لا بدّ من ذكر السند في كل حديث، وإن كان الإسناد واحداً إلى صاحب الكتاب، كمذهب أهل التشديد في الرواية، وهو مذهب شطط أي: جور، وإلا لاكتفى بقوله له: "أخبركم الفريزي بجمع صحيح البخاري".

قال: والصحیح أنّه لا يحتاج إلى إعادة السند في كل حديث؛ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى» هـ<sup>(6)</sup>.

(1) - عزاه إليه ابن الإيضاح في "علوم الحديث" (ص139).

(2) - في "التقريب" (ص181-182) مع "التدريب".

(3) - "علوم الحديث" (ص139) بـ [رف].

(4) - هو: محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمود بن إسحاق الهروي، أبو حاتم الإمام، من شيوخ البرقاني، توفي سنة

368هـ، "الوافي بالوفيات" للنفدي (5/146).

(5) - هذه الحكاية في "الكفاية" للخطيب (2/253).

(6) - "شرح التبتارة والتذكرة" (2/36-37) بـ [رف].

## تفريعات ثمانية

واختلّفوا إن أمسك الأصل رضا  
 وبعض نظار الأصول يبطله  
 واختاره الشيخ فإن لم يعتمد  
 وممسكه فذلك السماع رد

يعني أنّ العلماء من المحدثين وغيرهم؛ بعد اتفاقهم أنّ الشيخ الذي يُقرأ عليه عرضاً؛ إذا كان يحفظ المقرؤ عليه، أو لا يحفظه، ولكن كان يمسك أصله بيده أن السماع صحيح كما مرّ (1)، وإذا كان أصل الشيخ حال القراءة عليه بيد عدلٍ رضا موثوقٍ به مُراعٍ لما يُقرأ أهلٌ لذلك، فإن حفظ الشيخ مع ذلك ما يُقرأ عليه، فهو كما مسكه أصله بيده، بل هذا أولى لتعاضد ذهني شيخين عليه.

وإن كان الشيخ لا يحفظ ما قد عرض عليه فقد اختلفوا هل يسخ السماع أم لا؟، فبعض نظار أهل الأصول كإمام الحرمين (2)، والباقلاني (3) يبطله.

وذهب معظم الشيوخ، وكافة المحدثين إلى أنّه سماع صحيح (4)، وهذا هو الذي اختاره (الشيخ) يعني: ابن الأصلاح (5).

قال السلفي: «على هذا عهدنا علماءنا عن آخريهم» (6).

(1) - (ص 429).

(2) - "البرهان" للجويني (1/ 644).

(3) - "الإلماع" لعياض (ص 75-76)، وحكاها عنه الجويني في "البرهان" (1/ 643)، وذكروا عنه أنه تردد، وأكثر ميله إلى المنع، والله أعلم.

(4) - "الإلماع" لعياض (ص 76).

(5) - "علوم الحديث" (ص 141).

(6) - عزاه إليه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 147)، والسخاوي في "فتح المغيث" (2/ 355-356) مطولاً.

ومتى كان الأصل بيد غير موثوق به، فلا يؤمن إهماله، والشيخ مع ذلك لا يحفظه، فذلك السماع (رد) أي: مردود؛ فعل بمعنى مفعول هـ (1).

واختلّفوا إن سكت الشيخ ولم يُتَرَ لفظاً فرأه معظم  
وهو الـححيح كافياً وقد منع بعض أولي الظاهر منه وقطع  
به أبو الفتح سليم الرّازي ثم أبو إسحاق الشّيرازي  
كذا أبو زهير وقال يعمل به وألفاظ الأداة الأولى

**الثاني من التفريعات:** إذا قرأ القارئ على الشيخ قائلاً: "أخبرك فلان"، أو نحو ذلك، والشيخ ساكتٌ مُبلغٌ إليه فاهمٌ له غير مُنكرٍ، فهذا كافٍ في صحّة السماع، وجواز الرواية، كما عزاه عياض<sup>(2)</sup> للجماهير من المحدّثين، والفقهائ والنظار<sup>(3)</sup>؛ لأنّ سكوت الشيخ على الوجه المذكور مُنزّل منزلة تريحه بـتدقيق القارئ اكتفاءً بالقرائن الظاهرة، واشترط بعض الظاهريّة<sup>(4)</sup> إقرار الشيخ نطقاً، وبه قطع بعض الشافعية كأبي الفتح سليم الرّازي<sup>(5)</sup>، والشيخ أبي إسحاق الشّيرازي<sup>(6)</sup>، وأبي زهير بن البّاغ<sup>(7)</sup>.

وزاد ابن البّاغ<sup>(8)</sup>: إنّه ليس له إذا رواه عنه أن يقول: حدّثني ولا أخبرني، وله أن يعمل بما قرأ عليه، بل ألفاظ أداؤه لمن سمعه أو قرأه كذلك، وأراد روايته هي الألفاظ الأولى المتفق عليها، وهي: "قرأت عليه"، أو "قرئ عليه وأنا أسمع" أجود الألفاظ التي يُعبر بها في الأداة من قرأ عرضاً كما مرّ<sup>(9)</sup>، وما ذهب إليه من أنّه لا يقول: حدّثنا ولا أخبرنا هو

(1) - ينظر: "الإمام" لعياض (76)، و"شرح التبرّة والتذكرة" (38/2)، و"فتح المغيث" (356/2)، و"تدريب الراوي" (ص183).

(2) - "الإمام" (ص78-79).

(3) - ينظر: "الإمام" (ص78-79)، و"علوم الحديث" (ص141)، و"المستوفى للغزالي" (309/1).

(4) - "الإمام" لعياض (ص78)، و"الكفاية" (208/2).

(5) - ذكره عنه السبكي في "الإجماع شرح المنهاج" (1964/5).

(6) - "اللمع" للشيرازي (ص171).

(7) - "الإجماع شرح المنهاج" (1964/5).

(8) - "عزاه إليه ابن الملاح في "علوم الحديث" (ص142).

(9) - (ص433).

الَّذِي صَحَّحَهُ الْعَزَائِيُّ<sup>(1)</sup>، وَالْأَمْدِيُّ<sup>(2)</sup>، وَحَكَاهُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ<sup>(3)</sup>، وَحَكَى أَيْضًا تَجْوِيزَهُ عَنِ  
الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ<sup>(4)</sup>، وَحَكَاهُ الْحَاكِمُ عَنِ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي "الْمَحَلِّ" (6): «لَوْ أَشَارَ الشَّيْخُ بِرَأْسِهِ أَوْ إِصْبَعِهِ لِلإِقْرَارِ بِهِ، وَلَمْ  
يَتَلَفَّظْ؛ فَلَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي وَلَا أَخْبَرَنِي» هـ.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَفِيهِ نَظْرٌ»<sup>(7)</sup>؛ لِأَنَّ الإِشَارَةَ كَالنُّطْقِ، وَالْمَعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ الْجَوَازُ وَإِنْ لَمْ يُشْرَ؛  
غَايِبَةٌ أَنَّهُ فَوَّتَ الْمُسْتَحَبَّ، وَهُوَ الإِقْرَارُ بِهِ نُطْقًا هـ.

وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهَدَا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا  
حَدَّثَنِي فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا  
وَالْعَرَضِ إِنْ تَسَمَّعَ فَعُلُ أَخْبَرْنَا أَوْ قَارِنًا أَخْبَرَنِي وَاسْتَحْسِنَا  
وَنَحْوَهُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ زُوبَا وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا

الثَّالِثُ مِنَ التَّفْرِيعَاتِ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ صِبْغَةٍ مِّنْ سَمِعَ مِنْفَرَدًا، وَصِبْغَةٍ مِّنْ سَمِعَ  
فِي جَمَاعَةٍ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمَلَّاحِ<sup>(8)</sup> عَنِ الْحَافِظِ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَيْعِ أَنَّهُ  
قَالَ: «الَّذِي اخْتَارَهُ فِي الرَّوَايَةِ، وَعَهْدَتْ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مَشَائِخِي، وَأَثَمَةٌ عَـ... رِي أَنْ يَقُولَ  
الرَّوَايِ فِيمَا سَمِعَهُ وَحَدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ: "حَدَّثَنِي" بِالْإِفْرَادِ، وَفِيمَا سَمِعَهُ مِنْهُ مَعَ غَيْرِهِ:  
"حَدَّثْنَا" بِالْجَمْعِ، وَمَا قَرَأَ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ: "أَخْبَرَنِي"، وَمَا قُرِئَ عَلَى الْمَحَدِّثِ بِحَضْرَتِهِ:  
"أَخْبَرْنَا" هـ (9).

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي "الْعِلَلِ" (10) نَحْوَهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ صَاحِبِ مَالِكٍ هـ.

(1) - "المستوفى" (310/1).

(2) - "الإحكام" (100/2).

(3) - لم أقف على حكاية الأمدى، بل حكاية الرازي في "المحلول" (452/4).

(4) - "الإحكام" للأمدى (100/2).

(5) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص671) وما بعدها.

(6) - "المحلول" للرازي (451/4) بمعناه.

(7) - "شرح التبتارة والتذكرة" (39/2).

(8) - "علوم الحديث" (ص142).

(9) - "معرفة علوم الحديث" (ص678).

(10) - "العلل الغير" في آخر الجامع (407/5-408).

قال ابن الأَـلـاح: «وَهُوَ حَسَنٌ رَائِقٌ» هـ<sup>(1)</sup>.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَدْخَلِ"<sup>(2)</sup> عَن سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ<sup>(3)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْهِ أَدْرَكْتُ مَشَائِخَنَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ<sup>(4)</sup> وَأَحْمَدَ<sup>(5)</sup>» هـ .

وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْـلِـيْلِ بِوَاجِبٍ؛ لَكِنَّهُ (رُضِيًّا) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيُّ: اسْتُحِبَّ عِنْدَ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ أَحْوَالِ التَّحْمُلِ، فَجَائِزٌ لِمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ أَنْ يَقُولَ: "حَدَّثْنَا" و"أَخْبَرْنَا"، وَلِمَنْ سَمِعَ مَعَ غَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ: "حَدَّثَنِي" و"أَخْبَرَنِي"؛ لِأَنَّ الْمَحْدِثَ حَدَّثَهُ، وَحَدَّثَ غَيْرَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ هـ.

وَالشُّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ سِوَاهُ فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ

مُحْتَمَلٌ لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ الْجَمْعَ فِيمَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانَ

فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ وَالْوَحْدَةَ قَدْ اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ

إِذَا شَكَّ الرَّاوي هَلْ كَانَ وَحْدَهُ حَالَةَ التَّحْمُلِ، أَوْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ؟، فَالْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: "حَدَّثَنِي"، أَوْ يَقُولَ: "أَخْبَرَنِي"؛ لَا "حَدَّثْنَا" وَلَا "أَخْبَرْنَا"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا شَكَّ هَلْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ، أَوْ سَمِعَ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ؟، فَالْمَخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ الْأَـلـاحِ<sup>(6)</sup> أَيْضًا التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ غَيْرِهِ هُوَ الْأَصْلُ، فَيَقُولُ عِنْدَهُ "حَدَّثَنِي" أَوْ "أَخْبَرَنِي"، لَا "حَدَّثْنَا" أَوْ "أَخْبَرْنَا".

قَالَ النَّاطِمُ: «وَفِيهِ نَظْرٌ لِأَنَّهُ يُحَقِّقُ سَمَاعَ نَفْسِهِ، وَيَشْكُ هَلْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ؟، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ، وَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ"<sup>(7)</sup> عَنِ الْبُرْقَانِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَشْكُ فِي ذَلِكَ، فَيَقُولُ: قَرَأْنَا عَلَى فُلَانٍ.

(1) - "علوم الحديث" (ص143).

(2) - لم أصف عليه في "المدخل" والله أعلم، وينظر: "المحدث الفاصل" (425-431)، و"الكفاية" (246/2-252).

(3) - هو: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المـقـري، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة

224هـ، "تهذيب الكمال" (391/10)، و"التقريب" (350/1).

(4) - "المحدث الفاصل" (425-431)، و"الكفاية" (252/2).

(5) - "الكفاية" (248/2).

(6) - "علوم الحديث" لابن الأَـلـاح (ص144).

(7) - "الكفاية" (246/2).

قال: «وهذا حسن»<sup>(1)</sup>؛ لأن ذلك يُستعمل فيما قرأه غيره أيضاً، كما قاله الحفاظ أحمد بن صالح<sup>(2)</sup> حين سئل عنه، وأبو جعفر عبد الله بن محمد النفيلي<sup>(3)</sup>، فقد كان يقول: «قرأنا على مالك مع كونه إنما قرئ عليه، وهو يسمع»<sup>(4)</sup>.

لكن روى علي بن المديني عن شيخه يحيى بن سعيد القطان<sup>(5)</sup> في شبه المسألة الأولى اختيار الإتيان بـ"حدثنا"، وذلك إذا شك في لفظ شيخه، هل قال: "حدثني" أو "حدثنا".  
ووجهه: أن "حدثني" أكمل مرتبة، فيقتلر في حالة الشك على الناقص، ومقتضاه قول ذلك أيضاً في المسألة الأولى؛ إلا أن البيهقي<sup>(6)</sup> بعد حكايته اختيار القطان قد اختار أن يوحّد فيقول: "حدثني"، واعتمد ما اختاره؛ لأنه لا يشك في واحد، وإنما الشك في الزائد، فيطرح الشك، ويبنى على اليقين» هـ.

وكل هذا مستحب وليس بواجب هـ<sup>(7)</sup>.

وقوله: (فيما أوهم) أي: شك؛ إذ أوهم ووهم سواً، كما حكاها صاحب "المحكم"<sup>(8)</sup> عن ابن الأعرابي<sup>(9)</sup> هـ.

وقال أحمد أتبع لفظاً ورَدَ للشيخ في أدائه ولا تعد  
ومنع الإبدال فيما صنفاً الشيخ لكن حيث راو عرفاً

(1) - شرح التبتارة والتذكرة (41/2).

(2) - الكفاية (247/2).

(3) - الكفاية (247/2)، والنفيلي هو: عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع، أبو جعفر القضاعي، ثم النفيلي الحرائي، الإمام الحفاظ، توفي سنة 234 هـ، "طبقات ابن سعد" (487/7)، و"تهذيب الكمال" (88/16)، و"التقريب" (531/1).

(4) - الكفاية (247/2).

(5) - نفسه (232/2).

(6) - نقله عند ابن الأصلاح في "علوم الحديث" (ص 143)، والناظم في "شرح التبتارة والتذكرة" (43/2).

(7) - "شرح التبتارة والتذكرة" (40/2 - 41)، و"فتح المغيث" (363/2)، و"تدريب الراوي" (ص 184).

(8) - "الحكم" لابن سيده (444/4).

(9) - هو: محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي، أبو عبد الله الأحوال النسابة، إمام أهل اللغة في زمانه، ثقة صادق ورع حافظ، توفي سنة 231 هـ "تاريخ بغداد" (282/5)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (20/1 - 21)، و"بغية الوعاة" (105/1).

بأنَّهُ سَوَّى ففِيهِ مَا جَرَى      فِي النُّقْلِ بِالْمَعْنَى وَمَعَ ذَا فَيَرَى  
بأنَّ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ      بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الكُتُبِ

رابعُ التَّفْرِيعَاتِ: التَّقْيِيدُ بلفظِ الشَّيْخِ، فَقَالَ: إِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بنَ حَنبَلٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-  
قَالَ: اتَّبَعَ لفظَ الشَّيْخِ فِي قَوْلِهِ: "حَدَّثْنَا" و"حَدَّثَنِي"، و"سَمِعْتُ" و"أَخْبَرْنَا"<sup>(1)</sup>.  
(وَلَا تَعَدُّ) أَي: لَا تُجَاوِزُ لفظَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ المَلاحِ: «لَيْسَ لَكَ فِيمَا تَجِدُهُ فِي الكُتُبِ المُوَلَّفَةِ مِنْ رِوَايَاتٍ مَنْ تَقَدَّمَكَ أَنْ  
تَبَدَّلَ فِي نَفْسِ الكِتَابِ مَا قِيلَ فِيهِ: "أَخْبَرْنَا" بِ"حَدَّثْنَا"، وَإِنْ كَانَ فِي إِقَامَةِ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الآخَرِ  
خِلَافٌ؛ لَا فِي نَفْسِ ذلِكَ التَّكْنِيفِ بِأَنْ تَعَيَّرَهُ، وَلَا فِيمَا تَنَقَّلَهُ مِنْهُ إِلَى الأَجْزَاءِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ  
يَكُونَ قَائِلٌ ذلِكَ لَا يَرَى التَّسْوِيَةَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، فَإِنْ عَرَفْتَ أَنَّ قَائِلَ ذلِكَ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا، فإِقَامَتُكَ  
أَحَدَهُمَا مَقَامَ الآخَرِ مِنْ بَابِ تَجْوِيزِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ، فَالذِّي  
نَرَاهُ الامْتِنَاعَ مِنْ إِجْرَاءِ مِثْلِهِ فِي إِبْدَالِ مَا وَضِعَ فِي الكُتُبِ المُوَلَّفَةِ، وَمَا ذَكَرَهُ الخَطِيبُ<sup>(2)</sup> مِنْ  
إِجْرَاءِ الخِلَافِ فِي الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى فِي هَذَا، فمَحْمُولٌ عِنْدَنَا عَلَى مَا يَسْمَعُهُ الطَّالِبُ مِنْ لَفْظِ  
المَحَدِّثِ غَيْرِ مَوْضُوعٍ فِي كِتَابٍ مُؤَلَّفٍ» هـ<sup>(3)</sup>.

وقَالَ ابْنُ دَقِيقِ العَيْدِ: «هَذَا كَلَامٌ فِيهِ ضَعْفٌ؛ إِذْ لَا يَنْبَغِي مَنْعُ تَغْيِيرِ مَا نُقِلَ مِنْهَا إِلَى  
الأَجْزَاءِ أَحَدًا مِنْ تَعْلِيلِ المَنْعِ بِتَغْيِيرِ التَّكْنِيفِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرُ التَّكْنِيفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَغْيِيرُ  
عِبَارَةِ المُوَلَّفِ» هـ<sup>(4)</sup>.

واخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ      مِنْ نَاسِخٍ فَقَالَ بِامْتِنَاعِ  
الإِسْفَرَايِينِي مَعَ الحَرْبِيِّ      وَابْنِ عَدِيٍّ وَعَنِ الإِبْرَهِيمِيِّ  
لَا تَرَوْ تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا قُلْ      حَضَرْتُ والرَّازِيُّ وَهُوَ الحَنْظَلِيُّ  
وَابْنُ المَبَارِكِ كِلَاهُمَا كَتَبَ      وَجَوَّزَ الحَمَّالُ والشَّيْخُ ذَهَبُ  
بأنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفْعَلَ      فَحَيْثُ فَهَمُّ صَحَّ أَوْ لَا بَطَلَا  
كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطْنِيِّ حَيْثُ عَدُّ      إِفْلَاءً إِسْمَاعِيلَ عَدًّا وَسَرْدُ

(1) - "الكفاية" (232/2).

(2) - نفسه (231/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص 144).

(4) - "الاقتراح" (ص 329) بتلفظ.

الخامس من التفريعات: في النسخ والكلام ونحوهما من الشيخ، أو الطالب وقت التحمل، فذكر أن العلماء اختلفوا في سماع من ينسخ في حالة السماع؛ سواء في ذلك الشيخ المسمع، والطالب السامع، هل يفتح أم لا؟.

فقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني الشافعي<sup>(1)</sup>، والأستاذ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير الحرثي الشافعي<sup>(2)</sup>، والحافظ أبو أحمد بن عدي<sup>(3)</sup>، وغيرهم: إلى أنه لا يفتح السماع مطلقاً.

وذهب الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق اللبغبي<sup>(4)</sup> - بكسر اللام المهملة نسبة إلى بيع اللبغ؛ لأن أباه كان يبيعه، كما جزم به السخاوي<sup>(5)</sup>، وزكرياء الأذكري<sup>(6)</sup>، وضبطه الشيوطي<sup>(7)</sup> بضم الضاد المعجمة، وبعد الموحدة عين مهملة؛ نسبة إلى ضبيعة بن قيس؛ بطن من بكر بن وائل - : إلى أنه لا يقول في الأداء: "حدثنا" ولا "أخبرنا"، بل يقول: "حضرت". وذهب الحافظ موسى بن هارون الحمالي إلى الإحقة مطلقاً<sup>(8)</sup>.

وقد كتب الحافظ أبو حاتم محمد بن إدريس الرّازي الحنظلي<sup>(9)</sup> في حالة سماعه عند محمد بن الفضل السدوسي أبي النعمان المعروف بعام<sup>(10)</sup>، وعند عمرو بن مرزوق، كما كتب عبد الله بن المبارك<sup>(11)</sup> وهو يُقرأ عليه شيئاً آخر سوى ما يُقرأ عليه، وذلك منهُما يقتضي الجواز هـ.

(1) - عزاه إليه ابن اللّاح في "علوم الحديث" (ص145)، وراجع نص كلامه في "فتح المغيث" للسخاوي (367/2).

(2) - "الكفاية" (232/1).

(3) - نفسه (233/1).

(4) - المتوفى سنة 342هـ، ترجمته في: "السير" (483/15)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (9/3-12).

(5) - "فتح المغيث" (366/2).

(6) - "فتح الباقي" (46/2).

(7) - الذي رأيته في "تدريب الراوي" (ص158)، اللبغبي، والشّراح ربما أخذه من بعض نسخ "تدريب الراوي" التي تحت يده، وذكر محقق "التدريب" مازن السرساوي (554/1) أنه في بعض النسخ "الضبيعي" بالضاد، والله أعلم.

(8) - "الكفاية" (236-235/1).

(9) - "المرج والتعديل" (367/1).

(10) - هو: محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البكري، لقبه عام، ثقة ثبت تغير في آخر عمره، توفي سنة 224هـ،

"طبقات ابن سعد" (305/7)، و"تهذيب الكمال" (287/26)، و"التقريب" (124/2).

(11) - نقل ذلك عنه الخطيب في "الكفاية" (234/1).

قال ابن الأَملأَح: «وَحَيَّرَ مِنْ هَذَا الإِطْلَاقِ بِالْجَوَازِ وَبِالْمَنْعِ التَّهْلِيلُ، فَنُقُولُ: لَا يُلْحِقُ السَّمَاعُ إِذَا كَانَ النَّسْحُ يَمْتَنِعُ مَعَهُ فَهَمُّ النَّاسِخِ لِمَا يُقْرَأُ، وَيُلْحِقُ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَعَهُ الْفَهْمُ، كَمَا رَوَيْنَا أَنَّ الْهَافِظَ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيَّ حَضَرَ فِي حَدِيثِهِ مَجْلِسَ إِسْمَاعِيلِ الأَفْهَارِيِّ<sup>(1)</sup>، فَجَلَسَ يَنْسَحُ جُزْءًا كَانَ مَعَهُ، وَإِسْمَاعِيلُ يَمْلِي، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: لَا يُلْحِقُ سَمَاعُكَ وَأَنْتَ تَنْسَحُ، فَقَالَ لَهُ: فَهَمِّي لِالإِمْلَاءِ خِلَافُ فَهْمِكَ، ثُمَّ قَالَ: تَحْفَظُ كَمْ أَمَلَى الشَّيْخُ مِنْ حَدِيثٍ إِلَى الْآنَ، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: أَمَلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، فَعُدَّتْ تِلْكَ الأَحَادِيثُ، فَوُجِدَتْ كَمَا قَالَ، ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْحَدِيثُ الأَوَّلُ مِنْهَا عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ وَمِثْلُهُ كَذَا، وَالثَّانِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ وَمِثْلُهُ كَذَا، وَالثَّلَاثِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ وَمِثْلُهُ كَذَا، وَلَمْ يَزَلْ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ الأَحَادِيثِ وَمِثْلَهَا عَلَى تَرْبِيئِهَا فِي الإِمْلَاءِ حَتَّى آتَى عَلَى آخِرِهَا، فَعَجِبَ النَّاسُ» هـ<sup>(2)</sup>.

ويُشَبَّهُ هَذَا مَا جَرَى لِلْبُخَارِيِّ مَعَ أَهْلِ بَغدَادَ كَمَا تَقَدَّمَ هـ<sup>(3)</sup>.  
 وَفِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(4)</sup> لِلشُّيُوطِيِّ: «أَنَّ حَمْرَةَ بِنَ مُحَمَّدَ بِنَ طَاهِرٍ<sup>(5)</sup> قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، وَهُوَ قَائِمٌ يَتَنَقَّلُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقَارِئُ: "عَمْرُو بِنُ شُعَيْبٍ"، فَقَالَ: "عَمْرُو بِنُ سَعِيدٍ"، فَسَبَّحَ الدَّارِقُطِيُّ، فَأَعَادَهُ وَوَقَفَ، فَتَلَا الدَّارِقُطِيُّ: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾<sup>(6)</sup>.

(1) - هو: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح، أبو علي الصفَّار البغدادي، النحوي الأديب، مسند لعراق، توفي سنة 341هـ، "تاريخ بغداد" (302/6-304)، و"السير" (440/15).

(2) - "علوم الحديث" (ص 145 - 146) بتصرف، والقصة ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (36/12)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (98/43)، والذهبي في "السير" (453/16) عن الأزهري بلاغا.

(3) - تقدم (ص 357).

(4) - (ص 186)، وينظر: "تاريخ بغداد" للخطيب (39/12)، و"تاريخ دمشق" (103/43 - 104)، و"السير" (455/16).

(5) - هو: حمزة بن محمد بن طاهر بن يونس بن جعفر بن محمد بن الصباح، أبو طاهر الدَّقَاق، الحافظ المفيد، توفي سنة 424 هـ، "تاريخ بغداد" (184/8)، و"السير" (443/17).

(6) - سورة هود: رقم 87.

كما أتفق له حيث قرأ القارئ عليه، وهو يصلي، فمرَّ حديثٌ فيه نُسيرٌ بنُ دُعلوق<sup>(1)</sup>،

فقال: يَسِيرُ بالياءِ التَّحَنُّنِ، فَسَبَّحَ الدَّارِقُطِيُّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿رَبِّ الْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾<sup>(2)</sup>.

وَذَاكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا هَيْنَمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ كَذَا  
إِنْ بَعُدَ السَّمَاعُ ثُمَّ يُحْتَمَلُ فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقَلَّ

يَعْنِي أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي النَّسْخِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّفْصِيلِ يَجْرِي مِثْلَهُ فِيمَا إِذَا تَحَدَّثَ الشَّيْخُ، أَوْ السَّمَاعُ وَقْتَ السَّمَاعِ، أَوْ أَفْرَطَ الْقَارِئُ فِي الْإِسْرَاعِ؛ بَحِثْ يَخْفَى بَعْضُ الْكَلَامِ، أَوْ هَيْنَمَ الْقَارِئُ أَي: أَخْفَى صَوْتَهُ، أَوْ كَانَ السَّمَاعُ بَعِيدًا عَنِ الْقِرَاءَةِ.

ثُمَّ مَعَ اعْتِمَادِ التَّفْصِيلِ، فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ يُعْفَى فِي كُلِّ ذَلِكَ عَنِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُخْلُ عَدَمُ سَمَاعِهِ بِفَهْمِ الْبَاقِي نَحْوِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمَتَيْنِ هـ<sup>(3)</sup>.

وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ مَعَ إِسْمَاعِهِ جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ يَفْعُ  
قَالَ ابْنُ عَتَّابٍ وَلَا غِنَى عَنْ إِجَازَةٍ مَعَ السَّمَاعِ تُقَرَّنُ

سَادِسُ التَّفْرِيعَاتِ: فِي الْإِجَازَةِ مَعَ السَّمَاعِ، يَعْنِي أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْمُسْتَمِعِ أَنْ يُجِيزَ لِلسَّمَاعِ رِوَايَةَ ذَلِكَ الْكِتَابِ، أَوْ الْجُزْءَ الَّذِي سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَإِنْ شَمَلَهُ السَّمَاعُ جَبْرًا؛ لِاحْتِمَالِ وَقُوعِ شَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْدِيثٍ، أَوْ عَجَلَةٍ، أَوْ هَيْنَمَةٍ، أَوْ بُعْدٍ، وَإِنْ كَتَبَ الشَّيْخُ لِأَحَدِهِمْ كِتَابًا: "سَمِعَهُ مِنِّي وَأَجَزْتُ لَهُ رِوَايَتَهُ عَنِّي" كَمَا كَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَفْعَلُ.

بَلْ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَتَّابِ الْأَنْدَلِسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(4)</sup>: «لَا غِنَى فِي السَّمَاعِ عَنِ الْإِجَازَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ الْقَارِئُ، وَيَغْفُلُ الشَّيْخُ أَوْ السَّمَاعُونَ، فَيَنْجِرُ ذَلِكَ بِالْإِجَازَةِ»<sup>(5)</sup>.

(1) - هو: نُسير بن دُعلوق الثوري، مولاهم، أبو طعمة الكوفي، مولاهم، صدوق، لم يصب من ضعفه، وثقه ابن معين، قال أبو حاتم: صالح، "تاريخ ابن معين" (603/2)، و"الجرح والتعديل" (509/8)، و"تهذيب الكمال" (339/29).

(2) - سورة القلم الآية 1 و2، وينظر: "تاريخ بغداد" (39/12)، و"تاريخ دمشق" (103/43 - 104)، و"السير" (455/16).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (49/2).

(4) - هو: أبو عبد الله محمد بن عتاب بن محسن القرطبي، كان كبيراً بالأندلس مع علو الإسناد، وسعة الرواية، توفي سنة 462هـ، "الصلة" لابن بشكوال (174/2)، و"الديباج المذهب" (242-241/2).

(5) - الإلماع" للقاضي عياض (ص92) بنحوه، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص147)

وكذلك يُسْتَحَبُّ لِكَاتِبِ الطَّبَاقِ أَنْ يَكْتُبَ إِجَازَةَ الشَّيْخِ عَقِبَ كِتَابَةِ السَّمَاعِ. قَالَ النَّازِمُ: «يَقَالُ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ الإِجَازَةَ فِي طَبَاقِ السَّمَاعِ أَبُو الطَّاهِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْأَنْمَاطِيِّ الشَّافِعِيِّ<sup>(1)</sup>، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا فِي سَنَةِ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ، فَلَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَفْعٌ كَثِيرٌ، وَلَقَدْ انْفَطَعَ بِسَبَبِ تَرْكِ ذَلِكَ وَإِهْمَالِهِ اتِّصَالَ بَعْضِ الْكُتُبِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ؛ بِسَبَبِ كَوْنِ بَعْضِهِمْ كَانًا لَهُ قُوَّةٌ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي طَبَقَةِ السَّمَاعِ إِجَازَةَ الشَّيْخِ لَهُمْ، فَاتَّفَقَ أَنْ كَانَ بَعْضُ الْمُفَوِّتِينَ آخَرَ مَنْ بَقِيَ مِمَّنْ سَمِعَ بَعْضَ ذَلِكَ الْكِتَابِ، فَمَا أَمَكَّنَ قِرَاءَةَ ذَلِكَ الْقُوَّةِ عَلَيْهِ بِالْإِجَازَةِ لَعَدَمِ تَحْقُوقِهَا، كَمَا اتَّفَقَ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الصَّوَّافِ الشَّاطِبِيِّ<sup>(2)</sup> رَاوِي غَالِبِ "سُنَنِ النَّسَائِيِّ" سَمَاعًا، وَلَمْ يُؤَخِّذْ عَنْهُ سِوَى مَسْمُوعِهِ مِنْهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَاقَا الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمَتَوَفَّى بِمِصْرَ تَاسِعَ عَشَرَ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَسِتِّمِائَةَ<sup>(3)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى» هـ<sup>(4)</sup>.

وَسُئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِنْ حَرْفًا أَدْغَمَهُ فَقَالَ أَرْجُوا يُعْفَى

لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ مَنْعٌ فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ فَلَا يَسَعُ

إِلَّا بَأَنَّ يَرْوِي تِلْكَ الشَّارِدَةَ عَنْ مُفْهِمٍ وَتَحْوُهُ عَنْ زَائِدَةَ

يَعْنِي أَنَّ صَالِحَ<sup>(5)</sup> بِنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي الشَّيْخِ يَدْغِمُ الْحَرْفَ يُعْرِفُ أَنَّهُ كَذَا وَكَذَا، وَلَا يُفْهَمُ عَنْهُ تَرَى أَنْ يُرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ قَالَ: أَرْجُوا أَنْ لَا يَضِيقَ هَذَا»<sup>(6)</sup>.

وَأَمَّا الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، فَإِنَّهُ مَنْعٌ فِي اللَّفْظِ الْيَسِيرِ الَّذِي يُشْرَدُ عَنْهُ فِي حَالِ سَمَاعِهِ مِنْ سُفْيَانَ وَالْأَعْمَاشِ؛ ثُمَّ يَسْتَفْهِمُهُ مِنْ بَعْضِ

(1) - المتوفى سنة 619 هـ، "مرآة الزمان" لسبب ابن الجوزي (619/22 - 620)، و"السير" (173/22)

(2) - هو: علي بن نصر الله بن الصواف الشاطبي، أبو الحسن القرشي المصري، نور الدين الخطيب الشافعي، توفي سنة

712 هـ، "ذبول العبر" (ص71)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (136/3).

(3) - هو: عبد العزيز بن أحمد بن عمر بن سالم بن باقا، السبي الأصيل، أبو بكر البغدادي المولد، المصري الدار، الحنبلي،

توفي سنة 630 هـ، "التكملة" للمنذري (349/3)، و"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (401/3).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (52-51/2).

(5) - هو: صالح بن الإمام أحمد بن حنبل أبو الفضل القاضي، أكبر أولاده، ثقة فاضل، توفي سنة 265 هـ، "طبقات

الحنابلة" لابن أبي يعلى (462-465/1)، و"تاريخ بغداد" (317/9).

(6) - "الكفاية" (241-240/1).

زُمَلَائِهِ أَنْ يَرُوِيَهُ إِلَّا مِمَّنْ افْتَهَمَهُ إِيَّاهُ، لَا عَنَ شَيْخِهِ<sup>(1)</sup>، وَيُرَوَى مِثْلُ قَوْلِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنَ زَائِدَةَ بْنِ قُدَّامَةَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَلْفُ بْنُ تَمِيمِ بْنِ أَبِي عَتَّابٍ<sup>(2)</sup>: «سَمِعْتُ مِنَ الثَّوْرِيِّ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أَوْ نَحْوَهَا، فَكُنْتُ اسْتَفْهَمُ جَلِيسِي، فَقُلْتُ لَزَائِدَةَ، فَقَالَ لِي: لَا تُحَدِّثْ مِنْهَا إِلَّا بِمَا حَفِظَ قَلْبُكَ، وَسَمِعْتُ أذُنُكَ، قَالَ: فَأَلْقَيْتُهَا» هـ<sup>(3)</sup>.

وَحَلْفُ بْنُ سَالِمٍ قَدْ قَالَ (نَا)	إِذْ فَاتَهُ (حَدَّثَتْ) مِنْ حَدَّثْنَا
مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ وَسُفْيَانَ اِكْتَفَى	بَلْفِظِ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُمْلِي اِقْتَفَى
كَذَاكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى	اسْتَفْهَمَ الَّذِي يَلِيكَ حَتَّى
رَوَوْا عَنِ الْأَعْمَشِ كُنَّا نَقْعُدُ	لِلنَّحْوِ عِي فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ فَيَسْأَلُ	الْبَعْضُ عَنْهُ ثُمَّ كُلُّهُ يَنْفَعُ
وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ وَقَوْلُهُمْ	(يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ) فَهَمْ
عَنَّا إِذَا أَوَّلَ شَيْءٍ سُنَّالًا	عَرَفَهُ وَمَا عَنَّا تَسَّهَّلًا

يعني أنَّ الحافظَ أبا محمَّدٍ خَلْفَ بْنَ سَالِمِ الْمُخَرَّمِيِّ - بَضَمَ المِيمِ وفتح الحاء وكسر الراء المشددة نسبةً إلى الْمُخَرَّمِ مَحَلَّةً ببغداد<sup>(4)</sup> - يوافقُ أبا نُعَيْمٍ؛ حيثُ يقولُ: «سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: نَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَرِيدُ "حَدَّثْنَا"، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: قُلْ "حَدَّثْنَا"، يَقُولُ: لَا أَقُولُ؛ لِأَنِّي لَمْ اسْمَعْ مِنْ "حَدَّثْنَا" ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، وَهِيَ: ح د ث؛ لِكَثْرَةِ الرَّحَامِ»<sup>(5)</sup>.

(1) - نفسه (248/1).

(2) - هو: خلف بن تميم بن أبي عتاب الكوفي، أبو عبد الرحمن، العابد الناسك الصدوق، توفي سنة 206 وقيل: 213

هـ، "طبقات ابن سعد" (491/7)، و"تهذيب الكمال" (276/8)، و"التقريب" (270/1)

(3) - "المحدث الفاصل" (ص385)، و"الكفاية" (244/1)، و"الإلماع" (ص136 - 137).

(4) - "الأنساب" للسمعاني (131/12)، و"معجم البلدان" (71/5)، والمخرمي: الحافظ المتقن خلف بن سالم

المخرمي، أبو محمد السندي، البغدادي، توفي سنة 231 هـ، "طبقات ابن سعد" (494/7)، و"تهذيب الكمال"

(289/8)، و"التقريب" (271/1).

(5) - "الكفاية" (242/1) بلاغا .

لَكَرَنَّ شَيْخَهُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ اِكْتَفَى بِلَفْظِ الْمُسْتَمْلِي عَنِ لَفْظِ الْمُمْلِي، فَرَوَى ابْنُ الصَّلَاحِ: «أَنَّ أَبَا مُسْلِمٍ مُسْتَمْلِيَهُ<sup>(1)</sup> قَالَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَثِيرٌ لَا يَسْمَعُونَ، قَالَ: أَسْمَعُ أَنْتَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَسْمِعْهُمْ»<sup>(2)</sup>.

كَذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى مَنْ اسْتَفْهَمَهُ فِي حَالِ إِمْلَائِهِ عَنِ بَعْضِ الْأَلْفَاطِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ كَيْفَ قُلْتَ؟ فَقَالَ: اسْتَفْهَمَ مِنْ يَلِيكَ»<sup>(3)</sup>.

حَتَّى إِنَّهُمْ رَوَوْا عَنِ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا نَقْعُدُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيِّ فَتَسْبِعُ الْحَلْقَةَ، فَرَبَّمَا يُجَدِّثُ بِالْحَدِيثِ، فَلَا يَسْمَعُهُ مَنْ تَنَحَّى عَنْهُ، فَيَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَمَّا قَالَ، ثُمَّ يَرُؤُونَهُ عَنْهُ، وَمَا سَمِعُوهُ مِنْهُ» هـ<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «قَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَكْبَارِ الْمُحَدِّثِينَ يَعْظُمُ الْجَمْعُ فِي مَجَالِسِهِمْ جَدًّا؛ حَتَّى رُبَّمَا بَلَغَ أُلُوفًا مَوْثِقَةً، وَيَبْلِغُهُمْ عَنْهُمْ الْمُسْتَمْلُونَ، فَيَكْتَبُونَ عَنْهُمْ بِوَسِطَةِ تَبْلِيغِ الْمُسْتَمْلِينَ، فَأَجَازَ غَيْرٌ وَاحِدٍ لَهُمْ رَوَايَةٌ ذَلِكَ عَنِ الْمُمْلِي» هـ<sup>(5)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْمَعَ الشَّيْخُ الْمُمْلِي لَفْظَ الْمُسْتَمْلِي كَالْقَارِي عَلَيْهِ، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ لَفْظَ الْمُمْلِي أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ، كَمَا مَرَّ فِي الْعَرَضِ، بَلِ الْأَحْوَطُ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَةَ الْأَدَاءِ أَنْ سَمَاعَهُ لِذَلِكَ، أَوْ لِبَعْضِ الْأَلْفَاطِ مِنَ الْمُسْتَمْلِي، كَمَا فَعَلَ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَّةِ بِأَنْ يَقُولَ: "أَخْبَرَنَا بِتَبْلِيغِ فُلَانٍ" هـ<sup>(6)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمُوصِلِيُّ<sup>(7)</sup>: «مَا كَتَبْتُ قَطُّ مِنْ فِيِّ الْمُسْتَمْلِي، وَلَا التَّفْتُ إِلَيْهِ، وَلَا أَذْرِي أَيَّ شَيْءٍ يَقُولُ؛ إِنَّمَا كُنْتُ أَكْتُبُ مِنْ فِيِّ الْمُحَدِّثِ» .

(1) - هو: عبد الرحمن بن يونس بن هاشم، أبو مسلم المستملي، البغدادي، مولى المنصور، صدوق، طعنوا فيه للرأي، توفي

سنة 224هـ، "الجرح والتعديل" (303/5)، و"تهذيب الكمال" (23/18)، و"التقريب" (596/1).

(2) - "الكفاية" (247/1).

(3) - نفسه (246/1).

(4) - نفسه (248/1).

(5) - "علوم الحديث" (ص 147-148).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (56/2-57) بتصرف.

(7) - هو: محمد بن عبد الله بن عمار بن سوادة المخزومي، أبو جعفر الأزدي، نزيل بموصل، ثقة حافظ، توفي سنة 242هـ،

"النتقات" لابن حبان (113/9)، و"تهذيب الكمال" (509/25 - 513)، و"التقريب" (98/2).

واستصوب هذا النووي، وقال: «إنَّه الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقُّونَ» (1).  
 وقال أبو زرعة بعد أن روى حكاية الأعمش مع النَّحَعِيِّ المذكورة آنفاً: «رأيتُ أبا نُعَيْمٍ لا  
 يُعْجِبُهُ هَذَا، ولا يَرْضَى بِهِ لِنَفْسِهِ» (2).  
 وجعله ابن الصَّلاح مِنَ التَّسَاهُلِ البَعِيدِ هـ (3).  
 قال زكرياءُ الأنصاريُّ: «لَكِنَّ الأَوَّلَ أَرْفُقُ بِالنَّاسِ» هـ (4).  
 وأمَّا قَوْلُ الحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَنْدَةَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «يا فُلانُ يَكْفِيكَ مِنَ السَّماعِ  
 شُمَّةٌ» هـ (5)، وقَوْلُ الإمامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ: «يَكْفِيكَ مِنَ الحَدِيثِ شُمَّةٌ» هـ (6).  
 فَقَدْ رَوَى الحَافِظُ عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ عَنِ الحَافِظِ حمزةَ بنِ مُحَمَّدٍ الكِنَافِيِّ (7): أَنَّ  
 مَعنَاهُ إِذا سُئِلَ المَحَدِّثُ عَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ الحَدِيثِ عَرَفَهُ، واكْتَفَى بِطَرَفِهِ  
 عَن دِكْرِ باقِيهِ، فَقَدْ كانَ السَّلْفُ يَكْتُبُونَ أَطْرَافَ الأَحاديثِ؛ لِيذْكَرُوا  
 الشُّيُوخَ، فيَحَدِّثُوهُمْ بِهَا، وما قَصَدًا بِذلكَ تَساهُلًا فِي التَّحْمُلِ، ولا فِي الأَداءِ (8)،  
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وإنَّ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرِ عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ أَوْ حُبْرٍ (9)  
 صَحَّ وَعَنْ شُعْبَةَ لا تَرَوِ لَنَا (إِنَّ بِالْأَلَا) وَحَدِيثُ أَمِنَّا

(1) - "التقريب" للنووي (ص 187) مع "التدريب".

(2) - "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (1/470)، و"الكفاية" (1/148).

(3) - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص 149).

(4) - "فتح الباقي" (2/56).

(5) - "علوم الحديث" (ص 149).

(6) - نفسه (ص 149).

(7) - هو: حمزة بن محمد بن علي بن العباس، أبو القاسم الكِنَافِيُّ، المصري، الحافظ الزاهد، محدِّث الديار المصرية، صاحب مجلس "البطاقة"، توفي سنة 357هـ، "السير" (16/179)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص 378).

(8) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 149)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/57)، و"فتح المغيث" (2/383).

(9) - في "شرح التبصرة والتذكرة" (2/57) و"فتح المغيث" (2/18): (أو ذي حُبْرٍ)، وأثبتته الشَّارِحُ هنا بحذف ذي، ولعلَّه الأقرب؛ لأنَّ إِضافة الصَّوْتِ إلى الضمير العائد إلى من يحدِّث من وراء السِّتْرِ أْبِينُ فِي الدَّلالة، ينظر: "متن ألفية الحافظ العراقي" للحكمي (ص 72).

السَّابِعُ مِنَ التَّفْرِيعَاتِ: أَنْ يَصِحَّ السَّمَاعُ مِمَّنْ هُوَ وَرَاءَ حِجَابٍ؛ إِذَا عَرَفَ صَوْتَهُ إِنْ حَدَّثَ بِلَفْظِهِ، أَوْ عَرَفَ حُضُورَهُ بِخَبَرِ ثِقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخُبْرَةِ بِالْمَحْدَثِ إِنْ كَانَ السَّمَاعُ عَرْضًا، وَشَرَطَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ رُؤْيَيْتَهُ، وَقَالَ: «إِذَا حَدَّثَكَ الْمَحْدَثُ، فَلَمْ تَرَهُ، فَلَا تَرَوْ عَنْهُ، فَلَعَلَّهُ شَيْطَانٌ قَدْ تَصَوَّرَ فِي صُورَتِهِ يَقُولُ: حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا»<sup>(1)</sup>، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ هـ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(2)</sup>: «وَمَا قَالَهُ خِلَافُ الصَّوَابِ، وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ» .

وَلِلْجُمْهُورِ عَلَى صِحَّةِ السَّمَاعِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ اعْتِمَادًا عَلَى الصَّوْتِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بِلَا لَّا يُؤَدِّنُ بَلِيلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ»<sup>(3)</sup>، فَأَمَرَ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى صَوْتِهِ مَعَ غَيْبَةِ شَخْصِهِ عَمَّنْ يَسْمَعُهُ.

وَتَحْدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَغَيْرَهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ- فَقَدْ كُنَّ يَحْدِثُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَيُنْقَلُ ذَلِكَ عَنْهُنَّ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُنَّ اعْتِمَادًا عَلَى الصَّوْتِ هـ<sup>(4)</sup>.

قَالَ زَكْرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ: «يَجُوزُ فِي (مِنْ وَرَاءِ سِتْرٍ) الْكَسْرُ، فَتَكُونُ جَارَةً، وَالْفَتْحُ فَتَكُونُ مَوْضُوعَةً، أَوْ نَكْرَةً مَوْضُوعَةً» هـ<sup>(5)</sup>.

وَلَا يَضُرُّ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَرِي مَا قَدْ سَمِعَهُ  
كَذَلِكَ التَّخْصِيسُ أَوْ رَجَعْتُ مَا لَمْ يَقُلْ أَحْطَأْتُ أَوْ شَكَّكَتُ

الثَّامِنُ مِنَ التَّفْرِيعَاتِ: فِيمَا إِذَا مَنَعَ الشَّيْخُ الطَّلَبَ مِنْ رِوَايَةِ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ؛ بَأَنَّ قَالَ لَهُ: لَا تَرَوْ عَنِّي، أَوْ رَجَعْتُ عَنْ إِبْرَارِكَ بِهِ، أَوْ مَا أَذِنْتُ لَكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِّي فَلَا تَرَوْهُ عَنِّي غَيْرَ مُسْنِدٍ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ أَحْطَأَ فِيهِ، أَوْ شَكَّ فِيهِ، بَلْ مَنَعَهُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ مَعَ جَزْمِهِ بِأَنَّهُ حَدِيثُهُ وَرِوَايَتُهُ،

(1) - "المحدث الفاصل" (ص 599)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (414/1)، و"الإلماع" (ص 137)، وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص 214): «وهذا عجيب غريب جداً» .

وحمله بعضهم فيما إذا احتجب الراوي من غير عذر مبالغة في كراهة احتجابه، حكاه الزركشي والسخاوي عن ابن أبي الدم، "النكت" للزركشي (499/3)، و"فتح المغيث" (385/2).

(2) - (ص 187) مع "التدريب".

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب أذان الأعمى - إذا كان له من يخبره -، رقم (617)، ومسلم: كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل ببلوغ الفجر، رقم (1092).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (58/2)، و"فتح المغيث" (384/2 - 385).

(5) - "فتح الباقي" (57/2).

فذلك غيرُ مُبطلٍ لِسَمَاعِهِ، ولا مانعٍ له من رِوَايَتِهِ عَنْهُ ما لم يكن المنعُ مُستندًا إلى أَنَّهُ أخطأَ فيما حَدَّثَ بِهِ، أو شكَّ في سَمَاعِهِ، فإن استندَ إلى ذلك فليس له أن يزويَهُ عَنْهُ الحالَةُ هَذِهِ. وكذلك إذا حَصَّصَ قَوْمًا بِالسَّمَاعِ، وَسَمِعَ غَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ المُحَدِّثُ بِسَمَاعِهِ، أو عَلِمَ بِهِ جازَ لَهُمُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، ولو قالَ: أَخْبِرْكُمْ وَلَا أَخْبِرْ فَلانًا لم يَضُرَّ ذلكُ فُلانًا في صِحَّةِ سَمَاعِهِ، قالَهُ الأستادُ أبو إسحاق الإسفراييني جوابًا لسؤالِ الحافظِ أبي سعيدِ النَّيسابُوري<sup>(1)</sup> عَن ذلك هـ<sup>(2)</sup>.

(1) - هو: عبد الرحمن بن الحسن بن عَمَلِيك النيسابوري، أبو سعد، الحافظ الحجّة، توفي سنة 431هـ، "الإكمال" لابن ماكولا (262/6)، و"السير" (509/17).

(2) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص150)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (59/2)، و"فتح المغيث" (387/2).

## الثالث من أقسام التَّمْلِيهِ: الإجازة

ثُمَّ الإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا وَتُوَعَّتْ لِتَسْعَةِ أَنْوَاعَا  
 أَرْفَعُهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَةَ تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ  
 وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ دَا وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى  
 نَفِي الْخِلَافِ مُطْلَقًا وَهُوَ غَدًا قَالَ وَالِاخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَدْ  
 وَرَدَهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي  
 مَذْهَبِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مَنَعَا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا  
 قَالَا كَشَعْبَةَ وَلَوْ جَازَتْ إِذَنْ لَبَطَلَتْ رِحْلَةَ أَصْحَابِ السُّنَنِ  
 وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَرْبِيِّ إِنِطَّاهَا كَذَلِكَ لِلسَّجْزِيِّ  
 لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَفْرَا عَمَلُهُمْ وَالْأَكْثَرُونَ طَرَا  
 قَالُوا بِهِ كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهَا وَقِيلَ لَا كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ

يعني أَنَّ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ مِنْ أَقْسَامِ طُرُقِ نَقْلِ الْحَدِيثِ وَتَحْمُلِهِ: الإِجَازَةُ، وَهِيَ لَعَةُ الْعُبُورِ،  
 وَالِإِبَاحَةُ<sup>(1)</sup>.

وَاصْطِلَاحًا: «الإِذْنُ فِي الرَّوَايَةِ»<sup>(2)</sup>.

وَهِيَ عِنْدَ النَّازِمِ<sup>(3)</sup>، وَتَبَعَهُ الشُّيُوطِيُّ<sup>(4)</sup>: تَسْعَةُ أَضْرِبٍ، وَجَعَلَهَا النَّوَوِيُّ<sup>(5)</sup> تَبَعًا لِابْنِ  
 الصَّلَاحِ<sup>(6)</sup>: سَبْعَةٌ.

قَالَ الشُّيُوطِيُّ: «وَإِذَا قُلْنَا بِصِحَّتِهَا، فَلِمَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّهَا دُونَ الْعَرَضِ، وَهُوَ  
 الْحَقُّ»<sup>(7)</sup>.

(1) - ينظر: "القاموس المحي" (ص 456) مادة "ج و ز".

(2) - "فتح الباقي" (60/2)، و"فتح المغيث" (389/2).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (60/2).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 188).

(5) - "التقريب" (ص 188) مع "التدريب".

(6) - "علوم الحديث" (ص 151).

(7) - "تدريب الراوي" (ص 188)، وهو مختار الزركشي في "النكت" (513/3-515)، وهو المشهور عند أهل الفن.

وقيل: بتفضيلها<sup>(1)</sup>، وقيل: باستوائيهما<sup>(2)</sup>، وقيل: بتفضيل السماع في عصر السلف، وأما بعد أن دُوِّنَت الدَّوَاوِينُ، وَجُمِعَت السُّنَنُ، وَاشْتَهَرَتْ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا هـ<sup>(3)</sup>.

**النَّوْعُ الْأَوَّلُ:** أَنْ يُجَيِّزَ مُعَيَّنًا لِمُعَيَّنٍ، كَأَجْرْتُكَ، أَوْ أَجْرْتُكُمْ، أَوْ أَجْرْتُ لِفُلَانٍ، وَيَصِفُهُ بِمَا يُمَيِّزُهُ صَحِيحَ الْبَحَارِيِّ، أَوْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ فَهْرَسْتِي - بِكَسْرِ الْقَاءِ؛ لَفْظَةً فَارِسِيَّةً مَعْنَاهَا: عَدُوٌّ مَرُويَاتِي<sup>(4)</sup>، وهذا أرفع أنواع الإجازة المجردة عن المناولة، أما غير المجردة من المناولة، فسيأتي إن شاء الله حُكْمُهَا<sup>(5)</sup>.

وبعضهم، وهو القاضي عياضٌ حكي اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ حَتَّى أَهْلَ الظَّاهِرِ عَلَى جَوَازِ ذَا النَّوْعِ مِنْهَا هـ<sup>(6)</sup>.

وقال الباجي: «لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الرَّوَايَةِ بِالْإِجَازَةِ مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَلْفِهَا<sup>(7)</sup>»، من غير تفصيل، وحكى الخلاف في العمل بها هـ.

قال ابن الصلاح: «هَذَا بَاطِلٌ»، فَقَدْ خَالَفَ فِي جَوَازِ الرَّوَايَةِ بِهَا جَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ<sup>(8)</sup>، وَحَكَاهُ الْأَمْدِيُّ<sup>(9)</sup> عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنِ مَالِكٍ<sup>(10)</sup>، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «إِنَّهَا بَدْعَةٌ»<sup>(11)</sup>، وَقَطَعَ بِإِبْطَالِهَا مِنْ الشَّافِعِيَّةِ الْمَاوَرِدِيِّ فِي كِتَابِهِ

(1) - حكاه عياض في "الإلماع" (ص 93) عن أحمد بن ميسر.

(2) - حكاه ابن عات في كتابه "ريحانة النفس" عن بقي بن مخلد، وابنه أحمد وحفيده عبد الرحمن كما في "النكت" للزركشي

(3/513)، و"تدريب الراوي" (ص 189).

(3) - حكى التفصيل الزركشي في "النكت" (514/3) عن نجم الدين الطوفي الحنبلي.

(4) - "القاموس المحي" (ص 508) مادة "فهرس"، وينظر: "النكت" لابن حجر (1/225-226).

(5) - (ص 476).

(6) - "الإلماع" لعياض (ص 88).

(7) - حكاه عنه عياض في "الإلماع" (ص 89).

(8) - ذكره النووي في "روضة الطالبين" (8/143) وقال: «ولكن أظهر قوليه، والمشهور من مذاهب السلف والخلف، والذي عليه العمل صحة الإجازة وجواز الرواية بها»، وقد حُفِظَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْإِجَازَةُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ كَمَا فِي "الْكِفَايَةِ" (2/279).

(9) - "الإحكام" للأمدى (2/100).

(10) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (2/278-279) عن مالك عن طريق آخر.

(11) - "الإحكام" لابن حزم (2/147).

"الحاوي"<sup>(1)</sup>، والقاضي حسين بن محمد المروزي<sup>(2)</sup>، وقال كما قال شعبة: «لَوْ جازتِ الإجازة لَبَطَلتِ الرِّحْلَةُ»<sup>(3)</sup>.

وممن أبطلها أبو الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد الأصبهاني<sup>(4)</sup>، وأبو إسحاق إبراهيم الحرابي. وقال أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي المجاور السجزي - بالفتح والكسر نسبة إلى سجستان الإقليم المعروف -<sup>(5)</sup> على غير قياس<sup>(6)</sup>: «سَمِعْتُ جَماعَةً مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَقولُونَ: قولُ المحدثِ قد أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تروِي عَنِّي؛ تَقديرُهُ قد أَجَزْتُ لَكَ ما لا يَجوزُ في الشَّرْعِ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لا يُبيحُ رِوايةَ ما لَمْ يُسَمَعْ»<sup>(7)</sup>.

وقال أبو طاهر الدبّاس الحنفي<sup>(8)</sup>: «مَنْ قالَ لِغَيرِهِ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تروِي عَنِّي ما لَمْ تَسَمَعْ، فَكأنَّهُ يَقولُ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَكذِبَ عَلَيَّ»<sup>(9)</sup>.

قال ابن الصلاح: «ثُمَّ إِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ، وَقَالَ بِهِ جَماهيرُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَغَيرِهِم القَوْلُ بِتَجويزِ الإجازَةِ، وإِباحَةِ الرِّوايةِ بِها»<sup>(10)</sup>، ووُجوبِ العَمَلِ بِالمَروِيِّ بِها؛

(1) - "الحاوي" للموردي (23/1).

(2) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص152)، والنووي في "روضة الطالبين" (8/143)، والقاضي حسين هو: ابن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي الشافعي، القاضي كبير القدر، توفي سنة 462هـ، تهذيب الأسماء واللغات" للنووي (164/1-165)، و"وفيات الأعيان" (2/134).

(3) - "الكفاية" (2/277).

(4) - هو: أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبو محمد الأنصاري الأصبهاني، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة 269هـ، "أخبار أصفهان" (2/90)، و"تذكرة الحفاظ" (3/945-947).

(5) - "معجم البلدان" (3/190).

(6) - والقياس سجستاني، ينظر: "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير (1/533).

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص152)، وذكر السلفي في "الوجيز في ذكر المُجاز والمُجيز" (ص39) أنه قال أخيراً بصحتها.

(8) - هو: محمد بن محمد بن سفيان، أبو طاهر الدبّاس البغدادي، إمام أهل الرأي بالعراق، توفي بمكة مجاوراً بها في آخر عمره، "الجواهر المضية" للقرشي (3/323)، و"الوافي بالوفيات" (1/137).

(9) - أخرجه عنه السلفي في "الوجيز" (ص39)، وينظر: "علوم الحديث" (ص153).

(10) - "علوم الحديث" (ص153).

خِلافًا لِمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَمَنْ شَايَعَهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، كَحُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup> تَبَعًا لِلْحَطِيبِ<sup>(3)</sup>: «وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِجَازَةِ مَا يَقْدَحُ فِي اتِّصَالِ الْمَنْقُولِ بِهَا، وَفِي الثَّقَةِ بِهِ» هـ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالثَّانِ أَنْ يُعَيَّنَ الْمُجَازَ لَهُ دُونَ الْمُجَازِ وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ  
جُمُوهُورُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلًا وَالخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا

يَعْنِي أَنَّ النَّوْعَ الثَّانِيَّ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْمَنَاوَلَةِ: أَنْ يُجَيِّزَ الْمُحَدِّثُ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِ كِتَابٍ مُعَيَّنٍ، كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لَكَ، أَوْ لَكُمْ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِي، أَوْ جَمِيعَ مَرْوِيَاتِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْجُمُوهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى تَجْوِيزِ الرِّوَايَةِ بِهَا أَيْضًا، وَعَلَى إِجَابِ الْعَمَلِ بِمَا رُويَ بِهَا بِشَرْطِهِ<sup>(4)</sup>، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلَكِنْ الْخِلَافُ فِي هَذَا النَّوْعِ أَقْوَى مِنَ الْخِلَافِ فِي النَّوْعِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِعَدَمِ تَعْيِينِ الْمُجَازِ بِهِ، وَعَلَى قَبُولِهِ يَجِبُ كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ عَلَى الْمُجَازِ لَهُ الْفَحْصُ عَنْ أَصُولِ الْمُجَيِّزِ مِنْ جِهَةِ الْعُدُولِ وَالْإِثْبَاتِ، فَمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ حَدَّثَ بِهِ هـ<sup>(5)</sup>.

وَالثَّلَاثُ التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ لَهُ وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ  
مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنَدَةَ ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ  
وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ فَاخْذَرِ

النَّوْعُ الثَّلَاثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ: أَنْ يُجَيِّزَ لِعَيْرٍ مُعَيَّنٍ بَوْصْفِ الْعُمُومِ، كَأَجَزْتُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَجَزْتُ لِكُلِّ أَحَدٍ، أَوْ أَجَزْتُ لِمَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي؛ سِوَاءَ عَيَّنَ الْمُجَازَ بِهِ كَالْكِتَابِ الْقُلَانِي، أَوْ أَطْلَقَ كَمَرْوِيَاتِي، فَهَذَا النَّوْعُ تَكَلَّمَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِمَّنْ جَوَّزَ أَصْلَ الْإِجَازَةِ<sup>(6)</sup>.

(1) - "الإحكام" لابن حزم (147/2)، و"الكفاية" (267/2)، و"الإلماع" (93).

(2) - "علوم الحديث" (ص154) بتصرف.

(3) - "الكفاية" (280/2).

(4) - ينظر: "الإلماع" (ص91-92)، و"علوم الحديث" (ص154)، و"فتح المغيث" (407/2)، و"تدريب الراوي" (ص190).

(5) - "الكفاية" (314/2).

(6) - ينظر: "الإلماع" العياض (ص97-101).

واختلفوا في جوازِهِ، فَمَالَ إلى جَوَازِ الإِجَازَةِ العَامَّةِ المَطْلَقَةِ الخَطِيبِ<sup>(1)</sup>، وَقَد فَعَلَهُ أَبُو عبدِ اللَّهِ بنُ مَنَدَةَ، فقال: «أَجَزْتُ لِمَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(2)</sup>، وَتَبَعَهُ عَلِيُّ ذَلِكَ الحَافِظُ أَبُو العَلَاءِ الحَسَنُ بنُ أَحْمَدَ العَطَّارِ الهَمْدَانِي<sup>(3)</sup>، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بنُ عَتَّابِ<sup>(4)</sup>، وَأَبُو الوَلِيدِ بنُ رُشْدِ<sup>(5)</sup>، وَأَبُو الفَضْلِ بنُ حَيْرُونَ<sup>(6)</sup>، وَأَبُو طَاهِرِ السِّلْفِيِّ<sup>(7)</sup>، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الحَاجِبِ<sup>(8)</sup>، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي "الرَّوَضَةِ"<sup>(9)</sup>، وَالشَّرْفُ الدِّمِياطِيُّ، وَحَدَّثَ بِهَا مِنَ المُوَيْدِ الطُّوسِيِّ<sup>(10)</sup>، وَسَمِعَ بِهَا الحَقَّاطُ كَأَبِي الحَجَّاجِ المَزِّيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّهَبِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدِ البَرَزَالِيِّ<sup>(11)</sup> عَلَى الرُّكْنِ الطَّائِسِيِّ<sup>(12)</sup> بِإِجَازَتِهِ العَامَّةِ

(1) - "الكفاية" (296/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص155).

(3) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص155)، والحافظ أبو العلاء هو: الحسن بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل الهمداني العطَّار، الإمام الحافظ القدوة، توفي سنة 569هـ، "المنتظم" (208/18)، و"معرفة القراء الكبار" (1039/3).

(4) - "الإلماع" (ص99).

(5) - وابن رشد هو: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد القرطبي المالكي، زعيم الفقهاء في زمانه، صاحب التصانيف، توفي سنة 520هـ، "الصلة" (211/2)، و"الديباج المذهب" (248/2)، و"شجرة النور الزكية" (146/1-147).

وتنظر إجازته العامة لابن خير في "فهرسته" (ص169).

(6) - حكاه عنه السِّلْفِيُّ فِي "الوَجِيزِ" (ص99)، وابن خيرون هو: أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي، أبو الفضل الباقلاوي، العالم الناقد المقرئ، توفي سنة 488هـ، "المنتظم" (18/17 - 19)، و"السير" (105/19).

(7) - "الوجيز" للسِّلْفِيِّ (ص67).

(8) - "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" للسبكي (418 - 416/2).

(9) - "روضة الطالبين" (143/8).

(10) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (66/2)، و"فتح المغيث" (413/2)، والمؤيد الطُّوسِي هو: أبو الحسن ابن محمد بن علي الطوسي الأصل، النيسابوري القزويني، الحافظ الناقد، توفي سنة 617هـ، "التكملة لوفيات النقلة" للمندري (26/3)، و"وفيات الأعيان" (346-345/5).

(11) - هو: القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، علم الدين ابن بهاء الدين الدمشقي، محدث الشام، توفي سنة 739هـ، "الدرر الكامنة" (238-237/3)، و"شذرات الذهب" (215 - 214/8).

(12) - هو: العراقي بن محمد بن العراقي القزويني، أبو الفضل الحنفي، ركن الدين الطائوسي، كان إماما مناظرا محاججا، قيل: إنه حنفي، وقيل: شافعي، ولذا تُرجم في طبقات الحنفية وطبقات الشافعية، توفي سنة 600هـ، "الجواهر المضوية في

من أبي جعفر الصَّيدلاني<sup>(1)</sup>، وغيره هـ.

قال النَّاطم في "شرحِه"<sup>(2)</sup>: «قد قرأتُ بِهَا عدَّةَ أجزاءٍ، وفي النَّفسِ منها شيءٌ، وأنا أتوقَّفُ عن الروايةِ بِهَا» هـ.

وقال في نُكتهِ على ابن الصَّلَاح: «والاحتياطُ تزكُ الروايةِ بِهَا» هـ<sup>(3)</sup>.

وقال القاضي أبو الطَّيِّب الطَّبريُّ: «تجوُّزُ الإجازةِ لجميِّعِ المسلمينَ من كانَ منهم موجُودًا عندَ الإجازةِ» هـ<sup>(4)</sup>.

(والشَّيخُ) وهو ابن الصَّلَاح مالٌ لإبطالِ هذا النوعِ من الإجازةِ، فاحذَر من استعماله روايةً أو عملاً، فإنَّه قال في كتابه "علوم الحديث"<sup>(5)</sup> ما نصُّه: «ولم نروِ ولم نسمع عن أحدٍ ممَّن يُقتدى به أنَّه استعملَ هذه الإجازةَ فروى بِهَا، ولا عن الشَّردِمةِ المتأخِّرةِ الذين سوَّغوها، والإجازةُ في أصلها ضَعْفٌ، وتزدادُ بهذا التَّوسُّعِ والاسترسالِ ضَعْفًا كثيرًا لا ينبغي احتمالُه» اهـ كلامُه بلفظه.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "توضيح نُخبته"<sup>(6)</sup> بعد أن ذكر اختلافَ القدماءِ في صحَّتها، واستقرارَ العملِ عندَ المتأخِّرينَ على اعتبارها، وأنها بالاتِّفاقِ دونَ السَّماعِ، وأنها كما قال ابن الصَّلَاح بالتَّوسُّعِ والاسترسالِ تزدادُ ضَعْفًا ما نصُّه: «لكنَّها في الجملةِ خيرٌ من إيرادِ الحديثِ مُعضلاً»، والله تعالى أعلم هـ.

وما يعمُّ مَع وَصْفِ حَصْرٍ كالعلما يومئذٍ بالتَّغْرِ  
فإنَّه إلى الجـوازِ أقربُ قُلْتُ عِيَاضٌ قَالَ لَسْتُ أَحْسِبُ  
في دَا اختِلافًا بينهم ممَّن يَرى إجازةً لِكـونه مُنَحَصِرًا

طبقات الحنيفة" (76/4)، و"وفيات الأعيان" (258-259/3)، (40/13)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (346/8).

(1) - هو: محمد بن الحسن بن الحسين الأصبهاني، مسند أصبهان، أبو جعفر الصَّيدلاني، توفي سنة 568هـ، "السير" (531-530/20)، و"شذرات الذهب" (377/6).

(2) - "شرح البصرة والتذكرة" (66/2) بتصرف.

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص156).

(4) - "الكفاية" (296-295/2)، و"الإلماع" (ص98).

(5) - "علوم الحديث" (ص155).

(6) - "نزهة النظر" لابن حجر (ص175).

يعني أن الإجازة العامة إذا قُيِّدَتْ بوصفٍ حاصِرٍ كالعلماء الموجودين يوم الإجازة بثغر دِمياط<sup>(1)</sup>، أو ثغر الإسكندرية، أو غيرها، فإن استعماتها في هذه الصورة إلى الجواز أقرب منه فيما قبلها قاله ابن الصلاح<sup>(2)</sup>، وعمَل به؛ حيث أجاز رواية كتابه "علوم الحديث" عنه لمن ملك منه نسخة<sup>(3)</sup>.

قال الناظم: «وقد سبقه إلى ذلك القاضي عياض<sup>(4)</sup> حيث قال: «لست أظن في جواز ما حصر بوصف نحو قول المُحدِّث: أجزت لمن هو الآن من طلبة العلم ببلد كذا، أو لمن قرأ عليّ قبل هذا اختلافاً بين العلماء ممن يرى جواز الإجازة الخاصة، ولا رأيت منعه لأحد؛ لكونه منحصراً موصوفاً، كقوله: لأولاد فلان، أو لإخوة فلان» هـ<sup>(5)</sup>.

والرابع الجهل بمن أُجيز له أو ما أُجيز كأجزت أرفله  
بعض سماعاتي كذا إن سمى كتاباً أو شخصاً وقد سمى  
به سواه ثم لما يتضح مراده من ذلك فهو لا يصح  
أما المُسمون مع البيان فلا يضُر الجهل بالأعيان  
وتنبغي الصحة إن جملهم من غير عَدِّ وتصفح لهم

يعني أن الرابع من أنواع الإجازة: الإجازة لمُعَيَّنٍ بِمَجْهُولٍ مِنَ الكُتُبِ، كأجزت زيدا بعض مسموعاتي، أو إجازة بمُعَيَّنٍ مِنَ الكُتُبِ لِمَجْهُولٍ مِنَ النَّاسِ، كأجزت بعض الناس صحيح البخاري، أو إجازة لِمَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ، كأجزت (أرفلة) - بفتح الهمزة وإسكان الزاي وفتح الفاء، ثم لام مفتوحة وهاء التانيث - أي: جماعة من الناس بعض مسموعاتي.

(1) - دِمياط: مدينة قديمة بين تيبس ومصر، على زاوية بين بحر الروم والنيل، وهي الآن محافظة من محافظات مصر معروفة،

"معجم البلدان" (472/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص154).

(3) - ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (421/2)..

(4) - "الإلماع" (ص101).

(5) - "شرح البصرة والتذكرة" (67/2) بتصرف.

قال ابن الأثير في "التهامة"<sup>(1)</sup>: «الأزفة الجماعة من الناس وغيرهم؛ يُقال: جاءوا بأزفتهم وأجفلتهم أي: جماعتهم، والهمزة زائدة، ومنه حديث عائشة: «أثما أرسلت أزفة من الناس»<sup>(2)</sup>، وقد تكررت في الحديث»<sup>(3)</sup>.

وكذلك إن سمي المَجِيزُ كتابًا أو شخصًا، وقد تسمى باسم ذلك الكتاب، أو ذلك الشخصِ سِوَاهُ، كأجزت لك أن تروي عني كتاب "السُنن"، وفي مروياته عدَّة كُتُبٍ يُعرف كلُّ منها بالسُننِ، أو أجزت لمحمد بن خالدِ الدمشقيِّ، وهناك جماعةٌ مُشتركون في هذا الاسم، ولا يتضح مُرادُ المَجِيزِ في المسألتين، فهي إجازةٌ فاسدةٌ باطلة<sup>(4)</sup>، فإن اتضح مُرادُه بقرينة؛ بأن قيل له: أجزت لي كتاب "السُنن" لأبي داود، فقال: أجزت لك رواية "السُنن"، أو قيل له: أجزت لمحمد بن خالد بن علي بن محمودِ الدمشقيِّ بحيث لا يلتبس، فقال: أجزت لمحمد بن خالدِ الدمشقيِّ، فصحيحة؛ لأنَّ الجوابَ ينزلُ على المسؤُولِ عنه<sup>(5)</sup> هـ.

قال ابن الصلاح: «وليس من هذا القبيل ما إذا أجازَ لجماعةٍ مُعيَّنين بأسمائهم، وأنسابهم بحيث يزول الالتباسُ في استدعاء أي: طلبٍ من الشيخ الإجازة لهم، كما جرت به العادة أو دونه، والمجيزُ جاهلٌ لهم، فهذا غيرُ قادحٍ، كما لا يضُرُّ عدمُ معرفته لهم، وإن حضروا عنده للسمع منه».

وإذا جملهم أي: جمعهم بالإجازة من غير معرفتهم، ولم يعرف عددهم، ولا تصفح أشخاصهم واحدًا واحدًا، فينبغي أن يصحَّ ذلك أيضًا، كما يصحُّ سماعُ مَنْ سَمِعَ منه على هذا الوصف»<sup>(6)</sup>.

(1) - "التهامة في غريب الحديث" (46/1).

(2) - أخرجه: الطبراني في "المعجم الكبير" (184/23) من طريق علي بن أحمد السدوسي عن أبيه قال: بلغ عائشة ...، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (9/16): «وأحمد السدوسي لم يدرك عائشة، ولم أعرفه ولا ابنه».

(3) - ينظر: "تهذيب اللغة" (212/13).

(4) - "علوم الحديث" (ص156)، و"الإلماع" (ص101).

(5) - ينظر: "شرح البصرة والتذكرة" (67/2 - 68)، و"فتح الباقي" (67/2).

(6) - "علوم الحديث" (ص156).

والخامس التعليل في الإجازة  
 أو غيره مُعَيَّنًا أو (1) الأولى  
 مع ابن عمروسٍ وقالاً ينجلي  
 الجَهْلُ إذ يَشَاوُهَا وَالظَّاهِرُ  
 قلتُ وَجَدْتُ ابنَ أَبِي حَيْثَمَةَ  
 بَمَنْ يَشَاوُهَا الَّذِي أَجَازَهُ  
 أَكْثَرَ جَهْلًا وَأَجَازَ الْكَلًّا  
 بَطْلَانُهَا أَفْتَى بِذَاكَ طَاهِرُ  
 أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

أفردَ النَّاطِمُ هذا النَّوعَ عَمَّا قَبْلَهُ تَبَعًا لِلْقُطْبِ الْقُسْطَلَانِيِّ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ مِنْهُ لَا جَهْلَ فِيهَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (2).

وقَد جَعَلَهُ النَّوَوِيُّ (3) تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ (4) فِي النَّوعِ السَّابِقِ، وَلَمْ يُفْرِدَاهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ جَهَالَةً وَتَعْلِيْقًا، وَهُوَ الْإِجَازَةُ الْمُعَلَّقَةُ بِالْمَشِيئَةِ؛ نَحْوُ قَوْلِ الْمَجِيْزِ: مَنْ شَاءَ أَنْ أُجِيزَ لَهُ فَقَدْ أُجِيزْتُهُ، أَوْ أُجِيزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ أُجِيزَهُ، أَوْ عَلَّقَهَا بِمَشِيئَةِ غَيْرِ الْجَازِ حَالَ كَوْنِ ذَلِكَ الْغَيْرِ مُعَيَّنًا نَحْوُ: مَنْ شَاءَ فُلَانٌ أَنْ أُجِيزَهُ فَقَدْ أُجِيزْتُهُ، أَوْ أُجِيزْتُ لِمَنْ يَشَاءُ فُلَانٌ، وَالصُّورَةُ الْأُولَى أَكْثَرَ جَهَالَةً وَانْتِشَارًا مِنَ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهَا مُعَلَّقَةٌ بِمَشِيئَةِ مَنْ لَا يَنْحَصِرُ، وَالثَّانِيَةُ بِمَشِيئَةِ مُعَيَّنٍ مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجَهَالَةِ.

وقَد اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا النَّوعِ، فَأَجَازَ الْكُلَّ أَيُّ: فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَّاءِ شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ فِي عَصْرِهِ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَفِيدَةِ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ (5)، وَأَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُوسٍ الْمَالِكِيُّ (6).

(1) - جاء في ضبط الألفية من "فتح المغيث" (20/2): (والأولى)، وفيه عيب يُسَمَّى بسناد الردف وقد صحح البيت

الشيخ محمد الحسن ولد الددو بقوله: أو غيره معيَّنًا والجهل أكثر في الأولى وجزأ الكل

ينظر: "متن ألفية العراقي" للحكمي (ص76).

وأما قول الشَّارح هنا: أو الأولى، لعلَّه سبق قلم، والله أعلم.

(2) - سيأتي (ص462).

(3) - "التقريب" للنووي (ص191) مع "التدريب".

(4) - "علوم الحديث" (ص156-157).

(5) - "الإلماع" (ص102)، و"علوم الحديث" (ص157)، وينظر ترجمة أبي يعلى في: "تاريخ بغداد" (256/2)، و"طبقات الحنابلة" لابنه (361/2).

(6) - "الإلماع" (ص102)، و"علوم الحديث" (ص157). وعمروس بالفتح هكذا ضبطه السَّمْعَانِيُّ فِي "الأنساب"

(369/9) وتبعه عليه السَّخَاوِيُّ فِي "فتح المغيث" (427/2)، و ضبطه بالضم في "القاموس المحي" (ص503) وقال: وفتحته من لحن المحدثين.

قال الخطيب: «انتهت إليه الفتوى ببغداد، وكان من القراء المجوّدين» (1).  
المتوفى سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة (2).

واستدلّ لهما بأن هذه الجهالة ترتفع عند وجود المشيئة، ويتعيّن المجاز له عندها (3).  
واستدلّ أبو يعلى بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن قتل زيد فجعفر، فإن قتل جعفر فابن راحة» (4).

قال: «فقد علّق التأمير» (5).

لكن الظاهر عند ابن الصلاح (6)، والنووي (7) بطلانها في الصورتين السابقتين.  
وبذلك أفتى القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب عن ذلك؛ لأنه إجازة لمجهول (8)، فهو كقوله: أجزت لبعض الناس من غير تعيين.  
قال ابن الصلاح: «ويعلّل أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط، فإن ما يفسد بالجهالة يفسد بالشرط عند قوم» (9).

قال الناطم: «لكي قد وجدت أن جماعة من أئمة الحديث المتقدمين، كالحافظ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب صاحب يحيى بن معين، وكالحافظ محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه: أجازوا واستعملوا ما هو كالصورة الثانية المبهمة في المجاز له فقد، فإنهما كتبا إجازة لمعين، ولمن أحب ذلك المعين» (10).

(1) - "تاريخ بغداد" (239/2).

(2) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (339/2)، و"شجرة النور الزكية" (105/1).

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص157)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (70/2).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، (145/3-146)، برقم (4261).

(5) - "إجازة المعدوم والمجهول" للخطيب (ص53).

(6) - "علوم الحديث" (ص156).

(7) - "تدريب الراوي" (ص191).

(8) - ينظر: "الإلماع" (ص103)، و"علوم الحديث" (ص156).

(9) - "علوم الحديث" (ص157) بتصرف.

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (71/2-72) بتصرف.

فإن عَلِّمْتَ بِمَشِيئَةِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ نَحْوُ: أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ أُجِيزَهُ بَطَلْتُ قَطْعًا؛  
لَوْجُودِ الْجَهَالَةِ فِيهَا مِنْ وَجْهَيْنِ (1).

ولَمَّا أَمَّيَ الْكَلَامَ عَلَى تَعْلِيْقِ الْإِجَازَةِ بِمَشِيئَتِهَا أَخَذَ فِي تَعْلِيْقِهَا بِمَشِيئَةِ الرَّوَايَةِ فَقَالَ:

وإن يُقُلْ مَنْ شَاءَ يَرْوِي قَرَبًا      وَتَحْوَهُ الْأَزْدِيُّ مُجِيزًا كَتَبَا  
أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرِدُ      فَالظَّاهِرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمَدَ

يعني أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْلُوقُ الرَّوَايَةَ، كَأَنْ يَقُولَ الشَّيْخُ: أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ الرَّوَايَةَ عَنِّي أَنْ يَرْوِي عَنِّي،  
فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْجَوَازِ، وَعِبَارَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: «هُوَ أَوْلَى بِالْجَوَازِ مِمَّا قَبْلَهُ عِنْدَ مُجِيزِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصْرِيحٌ  
بِمُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُقْتَضَى كُلِّ إِجَازَةٍ تَفْوِيضُ الرَّوَايَةَ بِهَا إِلَى مَشِيئَةِ الْمُجَازِ لَهُ، فَكَأَنَّ  
هَذَا مَعَ كَوْنِهِ بِصِيغَةِ التَّعْلِيْقِ تَصْرِيحًا بِمَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ، وَحِكَايَةً لِلْحَالِ لَا تَعْلِيْقًا فِي الْحَقِيقَةِ،  
وَأَيْدُهُ بِتَجْوِيزِ الْبَيْعِ بِقَوْلِهِ: بَعْتُكَ هَذَا بِكَذَا إِنْ شِئْتَ مَعَ الْقَبُولِ» هـ (2).

وَتَعَقُّبُهُ النَّاطِمُ: «بِأَنَّ الْمُتَبَاعَ هُنَا مُعَيَّنٌ، وَالْمُجَازُ لَهُ هُنَا مُبْهَمٌ» (3).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «و(نَحْوُهُ) بِالنَّصْبِ بِكُتْبِ الْآتِي أَي: وَنَحْوَ مَا سَبَقَ مِنَ التَّعْلِيْقِ لَفْظًا بِمَشِيئَةِ  
الرَّوَايَةِ كَتَبَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ (4)  
بِحَطِّهِ مُجِيزًا فَقَالَ: أَجَزْتُ رَوَايَةَ ذَلِكَ لِجَمِيعِ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنِّي» هـ (5).

قَالَ النَّاطِمُ: «وَالصَّحِيحُ فِيهِ عَدَمُ الصِّحَّةِ» (6).

وَنَحْوُهُ لِابْنِ دَقِيقٍ (7) الْعِيدِ فِي "مَحَاسِنِ الْإِصْطِلَاحِ" (8).

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 157)، و"تدريب الراوي" (ص 192).

(2) - "علوم الحديث" (ص 157-158) بتصرف.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (72/2) بتصرف.

(4) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (243/2-244)، و"تذكرة الحفاظ" (967/3).

(5) - "علوم الحديث" (ص 157-158).

(6) - "التقييد والإيضاح" له (ص 157).

(7) - ذكره لابن دقيق العيد هنا لعله سبق قلم منه، ويريد البلقيني؛ لأن "محاسن الاصطلاح" له، ويؤيده أن عبارة الشَّارِحِ  
قريبة من عبارة السيوطي في "التدريب" وقد ذكر هو فيه (ص 192): وكذا قال البلقيني في "محاسن الاصطلاح"، والله  
أعلم.

(8) - "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص 339).

وهذا كله في تعليق الإجازة والرواية مع إهمام المُجَازِ لَهُ، أمّا تعليقُهَا مَعَ التّصريحِ بِالمُجَازِ لَهُ وتعيينه، كأجزتُ لك كذا إن شئت روايته عني، أو أجزتُ لك إن شئت أن تروي عني، أو أجزتُ لفلان إن شاء أو أراد، أو أحبّ الإجازة أو الرواية عني، فالأظهر الأقوى الجواز؛ لانتفاء الجهالة وحقيقة التعليق، فهو المعتمد هـ (1).

والسّادسُ الإذنُ لمعدومٍ تبعَ كقولهِ أجزتُ لفلانٍ مَعَ  
أولاده ونسبهِ وعقبهِ حيثُ أتوا أو حصصَ المعدومِ به  
وهو أوهى، وأجازَ الأولَا ابنُ أبي داوودَ وهو مثلاً  
بالوقفِ لكنَّ أبا الطيّبِ ردَّ كليهما وهو الصّحيحُ المَعتمدُ  
كذا أبو نصرٍ وجازَ مُطلقاً عندَ الخطيبِ وبه قد سبقا  
من ابنِ عمروسٍ مَعَ الفراءِ وقد رأى الحُكمَ على استواءِ  
في الوقفِ في صحته من تبعاً أبا حنيفةً ومالكاً مَعاً

قوله: (تبعاً) بالوقفِ بلغة ربيعة (2)، ويجوز أن يكون تبع نعتٌ لمعدومٍ.

قال زكرياءُ الأنصاريُّ: «(لفلان) بغير تنوين، والبيت دخله الشك، وهو لا يدخل الرجز» هـ (3).

قلت: فلو قال: مثاله أجزتُ للطالب مَع، لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ هـ (4).

عنى الناظم رحمه الله تعالى بأن الإجازة للمعدوم على قسمين:

الأول: أن يعطى المعدوم على الموجود، فيقول: أجزتُ لفلانٍ ولولده ولعقبه ما تناسلوا، أو أجزتُ لك ولمن سيولد لك.

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص158)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (73/2)، و"فتح الباقي" (73/2)، و"فتح المغيث" (431/2)، و"تدريب الراوي" (ص192).

(2) - وقف ربيعة: هي لغة يقفون فيها على تنوين النصب بالسكون قياساً على الوقوف على تنوين الرفع والجر، ينظر "تسهيل الفوائد" لابن مالك (ص328)، و"مع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي (427/3).

(3) - نفسه (74/2)، والشكل هو: اجتماع الخبن والكف، ويكون في "فاعلاتن"، فتصير بعد الشكل "فعالن" بتحريك التاء، ويُحذف فيه الساكن السابع، ينظر: "علم العروض والقافية" لعبد العزيز عتيق (ص174).

(4) - ينظر: "متن ألفية العراقي" للحكمي (ص76).

الثاني: أن يُخصَّصَ المُجيزُ المعدومَ بالإجازة من غير عطفٍ على موجودٍ، كقوله: أجزتُ لمن يولدُ لفلانٍ، وهو أضعفُ من الأوَّل، والأوَّلُ أقربُ إلى الجوازِ (1).

وقد اختلفَ العلماءُ في هذا النوعِ، فأجازَ الأوَّلُ وفعله الحافظُ أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ أبي داوودَ السَّجِسْتاني، فقالَ وقد سئلَ الإجازةَ: «قد أجزتُ لك، ولأولادِكَ، ولجبلِ الحبلَةِ. يعني الذين لم يولدوا بعدُ» (2).

وصرَّحَ بتصحيحِ هذا القسمِ القسطلانيُّ في "المنهج" (3)، وارتضاهُ النَّوويُّ والشُّيوطيُّ (4)، ولمثلِ ذلكَ أجازَ الشافعيُّ (5) الوقفَ على المعدومِ، والوصيَّةُ له إذا كان تبعًا لموجودٍ هـ.

لكن الذي استقرَّ عليه رأيُ القاضي أبي الطَّيِّبِ الطَّبريِّ بطلانُ هذه الإجازة؛ لأنَّها في حكم الإخبارِ جُملةً بالمُجازِ، فكَمَا لا يصحُّ الإخبارُ بالمعدومِ لا تصحُّ الإجازةُ له (6). وعزَّا ابنُ الصَّلاحِ للفقيرِ أبي نصرٍ بنِ الصَّبَّاحِ الشَّافعيِّ بطلانَها ثمَّ قالَ: «وهو الصَّحيحُ الذي لا ينبغي غيرُه» (7).

وأجازَ الخطيبُ النَّوعينيُّ وألفَ في ذلكَ جزءًا، وقالَ: «إنَّ أصحابَ مالكٍ (8) وأبي حنيفةٍ (9) رأوا الوقفَ على المعدومِ، وإن لم يكن أصلُه موجودًا جائزًا، مثلُ أن يقولَ: وقفتُ هذا على من يولدُ لفلانٍ، وإن لم يكن وقفُه على فلانٍ، فكذلكَ الإجازةُ له.

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (74/2)، و"فتح الباقي" (74/2)، و"فتح المغيث" (432/2)، و"تدريب الراوي" (ص192).

(2) - أخرجه عنه: الخطيب في "الكفاية" (295/2)، ومن طريقه عياض في "الإلماع" (ص105).

(3) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص193) ذكر عنه.

(4) - نفسه.

(5) - ينظر: "الأم" للشافعي (165/5).

(6) - "إجازة للمعدوم والمجهول" (ص48)، و"الإلماع" (ص105).

(7) - "علوم الحديث" (ص159).

(8) - ينظر: "الذخيرة" للقرافي (302/6).

(9) - ينظر: "المبسوط" للسرخسي (36/12).

قال: وإن قيل كيف يصح أن يقول: أجازني فلان، ومولده بعد موته، يقال: كما يصح أن يقول: وقف علي فلان، ومولده بعد موته، ولأن بعد أحد الزمانين من الآخر كبعد أحد الوطنين من الآخر» (1).

وحكى أنه سمع جواز ذلك من أبي يعلى ابن الفراء، وأبي الفضل ابن عمرو (2) .  
ونسبه عياض لمعظم الشيوخ، قال: وبه استمر عملهم بعد شرقاً وغرباً هـ (3) .

والسابع الإذن لغير أهلٍ      للأخذ عنه كافرٍ أو طفلٍ  
غير مميّزٍ وذا الأخيـرُ      رأى أبو الطيّبِ والجُمهورُ  
ولم أجد في كافرٍ نقلاً بلي      بحضرة المـزيّ تترأ فِعْلاً  
ولم أجد في الحملِ أيضاً نقلاً      وهو من المـعدومِ أولى فِعْلاً  
وللخطيبِ لم أجد من فعله      قلت رأيت بعضهم قد سئله  
مع أبويه فأجاز ولعلَّ      ما اصفح الأسماء فيها إذ فعل  
وينبغي بنا على ما ذكرنا      هل يُعلم الحملُ، وهذا أظهرُ

جعل ابن الصلاح (4) ، والنووي (5) إجازة الطفل داخله في نوع الإجازة للمعدوم السابق (6) ،  
وأفرداها القسطلاني بنوع (7) ، وتبعه الناظم، وضم إليها الإجازة لكل من ليس بأهل حين الإجازة  
للأداء، كالكافر، والفاسق، والمبتدع، والمجنون هـ (8) .

فقوله: (كافر) ومن بعده بدل من (غير أهل).

أما الإجازة للطفل غير المميّز فرأها القاضي أبو الطيّب الطبري صحيحة قال: «لأنها أوسع  
من السماع؛ إذ تصح للغائب بخلافه» (9) .

(1) - "إجازة المعدوم والمجهول" (ص 49 - 50) بتصرف.

(2) - نفسه (ص 50 - 51).

(3) - "الإلماع" (ص 104).

(4) - "علوم الحديث" (ص 159-160).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 193).

(6) - (ص 461).

(7) - ذكره عنه السيوطي في "التدريب" (ص 193).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/76).

(9) - "الكفاية" (2/296).

وكذا صحَّحها الجمُّهور<sup>(1)</sup>.

قال الخطيب: «لأنَّ الإجازة إنما هي إباحة المُجيز للمُجاز له أن يروي عنه، والإباحة تصحُّ للعاقِل وغيره» هـ<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصِّلاح: «وكأنَّهم رأوا الطِّفلَ أهلاً لتحُمُّلِ هذا النَّوعِ الخاصِّ؛ ليؤدِّي به بعدَ أهليَّته حرصاً على توسيع السَّبيلِ إلى بقاء الإسنادِ الذي اختصَّت به هذه الأُمَّة، وتقريبه من رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم»<sup>(3)</sup>.

قال النَّاطم: «إنَّه لم يحدِّ في الإجازة للكافر نقلاً مع تصرُّجه فيما مرَّ بصحَّة سماعه، قال: إلاَّ أنَّ شخصاً من الأطباءِ يُدعى محمَّد بن عبد السَّيد بن الدَّيَّان<sup>(4)</sup> سمِع الحديث في حالِ يهوديَّته على شمسِ الدَّين أبي عبد الله محمَّد بن عبد المؤمن الصُّوريِّ المتوفَّى سنة تسعين وستمائة<sup>(5)</sup>، وكتب اسمُه في الطبَّعة مع السَّامعين، وأجاز الصُّوريُّ له في جملتهم، وكان السَّماع والإجازة بحضرة الحافظ أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرَّحمن المزيِّ بكسر الميم نسبةً للمزَّة قريةً من دمشق<sup>(6)</sup>.

وبعضُ السَّماع بقرائه، فلولا أنَّه يرى جواز ذلك لما أقرَّ عليه، ثمَّ إنَّ الله تعالى هدى ابن عبد السَّيد للإسلام، وحدث وسمِع منه أصحابنا» هـ<sup>(7)</sup>.

قوله: (تتراً) أي: متتابعاً.

وسئل تقيُّ الدَّين ابن تيمية عن سماع ابن الدَّيَّان هذا؟، فأجازه<sup>(8)</sup>.

قال السَّخاوي: «ولم يُخالِفُه أحدٌ من أهلِ عصره» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "الكفاية" (296/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (76/2 - 77)، و"فتح المغيث" (436/2).

(2) - "الكفاية" (296/2) بتصرف.

(3) - "علوم الحديث" (ص160).

(4) - هو: يوسف بن عبد السَّيد بن المهذب إسحاق بن يحيى الإسرائيلي، كان يهودياً فأسلم مع أبيه سنة 701 هـ، ومهر في الطب، توفي سنة 757 هـ، "الدرر الكامنة" (461/4).

(5) - ترجمته في: "العبر" (374/3)، و"شذرات الذهب" (728/7).

(6) - المزَّة: وهي قرية كبيرة وسدٍ البساتين، بينها وبين دمشق نصف فرسخ، تقع في الجهة الغربية الجنوبية للمدينة على

سفح جبل المزَّة، وكانت تابعة لغوطة دمشق، "معجم البلدان" (122/5)، وينظر: [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (77-78).

(8) - "فتح المغيث" (303/2).

(9) - نفسه.

والفاسق والمتبدع أولى من الكافر، ويؤديان إذا زال المانع كالسَّماعِ سواءً هـ<sup>(1)</sup>.  
وأما الجنون، فالفهوم من كلام الخطيبِ صحَّةُ الإجازة له؛ ليؤدِّي في حال إدراكه وتعقله<sup>(2)</sup>.  
وأما الإجازة للحملِ فقال: إنَّه لم يجد فيها أيضًا نقلًا<sup>(3)</sup>؛ إلا أنَّ الخطيب قال: «لَمْ نَرَهُمْ  
أجازوا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْلُودًا فِي الْحَالِ»<sup>(4)</sup>.  
ولم يتعرَّض لكونه إذا وقع يصحُّ أو لا؟، مع كونه ممن يرى صحَّتها للمعدوم كما مرَّ هـ<sup>(5)</sup>.  
ولا شكَّ أنَّه، وإن لم يُنفخ فيه الرُّوح، أو لم يُعطف على موجودٍ أولى بها من المعدوم.  
قال: «وقد رأيتُ شيخنا الحافظَ أبا سعيدٍ العلائيِّ سئلَ الإجازةَ لحملٍ مع أبويه فأجاز؛  
لكونه يراها مطلقًا، أو يغتفرها تبعًا، واحتزر أبو الثنا محمودُ بنُ خلفٍ المنبجِّي<sup>(6)</sup> عن الإجازة له،  
فكتبَ أجزتُ للمسمَّين فيه» هـ<sup>(7)</sup>.  
قال الناظم: «ومن عممَ الإجازةَ للحملِ وغيره أعلم وأحفظُ وأتقنُ، إلا أنَّه قد يُقال: لعلَّه ما  
تصحَّحَ أسماءَ الجماعةِ المسؤولِ لهم الإجازةَ حتى يعلم هل فيها حملٌ أم لا؟، فقد تقدَّم جوازها،  
وإن لم يتصحَّح المٌجيزُ أسماءهم.  
قال: إلا أنَّ الغالب أنَّ أهلَ الحديثِ لا يُجيزونَ إلا بعدَ نظرِ المسؤولِ لهم كما شاهدناه منهم،  
وينبغي بناءُ الحكمِ في الإجازةَ للحملِ على الخلافِ في أنَّه (هل يعلم) أي: يُعاملُ مُعاملةَ  
المعلوم، وهو الأصحُّ والأظهرُ، فتصحَّح الإجازة له، أو لا يعلم فيجري فيه الخلافُ الَّذي في  
الإجازةَ للمعدوم» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (78/2)، و"تدريب الراوي" (ص193).

(2) - "الكفاية" (296/2).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (78/2).

(4) - "الكفاية" (296/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (78/2).

(6) - هو: محمود بن خليفة بن محمد بن خلف بن محمد بن عقيل المنبجِّي ثم الدمشقي، شمس الدين أبو الثناء التاجر،  
توفي سنة 767هـ، "الدرر الكامنة" (323/4).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (79/2) بتصرف، وفي "الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية" لولي الدين العراقي (ص105):

"أجزت للمسلمين"، وفي شرح الناظم، و"فتح المغيث" (439/2) "أجزت للمسمَّين"، ولعلَّه الأقرب، والله أعلم.

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (79/2) بتصرف.

وقال السيوطي في "التدريب" (1): «إن الحافظ ابن الحافظ ولي الدين أبا زرعة ابن الناظم قال في "فتاويه المكية"، وهي أجوبة أسئلة سأله عنها شيخنا الحافظ أبو الفضل الهاشمي (2): «إن الجواز فيما بعد نفخ الروح أولى، وأنها قبل نفخ الروح مرتبة متوسطة بينها وبين الإجازة للمعدوم، فهي أولى بالمنع من الأولى، وبالجواز من الثانية (3)» .

والتامن الإذن بما سيحمله الشيخ والصحيح أنا نبطله  
وبعض عصر عياض بدله وابن مغيث لم يجب من سألته  
وإن يقل أجرته ما صح له أو صح فصيح عملة  
الدارقطني وسواه أو حذف يصح جاز الكل حيثما عرف

النوع الثامن من أنواع الإجازة: إجازة ما لم يتحملة المميز بوجه من سماع أو إجازة؛ ليرويه المجاز له إذا تحمله المميز.

قال القاضي عياض في كتابه "الإلماع" (4): «لم أر من تكلم فيه من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصرين (يبدله) أي: يعطيه لمن طلبه، ثم ذكر عن أبي مروان عبد الملك بن زيادة الله الطنبجي أنه قال: كنت عند قاضي قرطبة أبي الوليد يونس بن مغيث المعروف بابن القصار شيخ الباجي وغيره، المتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة (5)، فسأله إنسان الإجازة له بجميع ما رواه إلى تاريخها، وما يرويه بعد، فلم يجبه، فغضب، فنظر إلي يونس، فقلت: يا هذا يعطيك ما لم يأخذ هذا محال، فقال يونس: هذا جواي» .

(1) - (ص194) بتصرف.

(2) - هو: محمد الكمال بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد العزيز، أبو الفضل الهاشمي، العُقيلي النويري المكي المالكي، توفي سنة 870 هـ، "الضوء اللامع" (292/7).

(3) - "الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية" (ص106).

(4) - "الإلماع" (ص106).

(5) - ترجمته في: "الصلة" (333/2)، وذكر أنه يُعرف بابن الصغار، وكذلك في "جدوة المقتبس" للحميدي (ص569)، وذكر ابن فرحون في "الديباج المذهب" (374/2) أنه يُعرف بابن القصار.

قال عياض: «وهذا هو الصحيح، فإنه يُجيزُ بما لا خبرَ عندهُ منه، ويأذنُ له بالتَّحديثِ بما لم يُحدِّثْ به، ويُبيحُ ما لم يعلم» هـ (1).

قال السيوطي في "التدريب" (2): «قال ابن الصَّلاح: وسواءً قلنا: إنَّ الإجازةَ في حُكْمِ الإخبارِ بالمُجازِ جُملةً، أو هي إذنٌ، إذ لا يُجيزُ (3) بما لا خبرَ عندهُ منه، ولا يؤدُنُ فيما لا يملكُه الأذنُ بعدُ؛ كالإذنِ في بيعِ ما لم يملكه» .

وكذا قال القسطلاني: «الأصحُّ البطلانُ؛ فإنَّ ما رواه دخل في دائرةِ حصرِ العلمِ بأصله؛ بخلافِ ما لم يروه، فإنه لم ينحصر» هـ (4).

قال النووي تبعًا لابن الصَّلاح: «وهذا هو الصَّواب» (5).

وعلى هذا يتعيَّن على من أراد أن يروي عن شيخٍ أجازَ له جميعَ مسَموعاته أن يبحثَ حتَّى يعلمَ أنَّ هذا ممَّا تحمَّلهُ شيخُه قبلَ الإجازةِ، وأمَّا إذا قالَ له: "أجزتُ لك ما صحَّ، أو يصحُّ عندك من مسَموعاتي"، فصحيحٌ بجُوزِ الروايةِ به؛ لما صحَّ عندهُ بعدَ الإجازةِ سَماعه له قبلَ الإجازةِ، وقد فعله الدارقطني وغيره من الحفاظِ هـ (6).

قال النَّاطمُ تبعًا لابن الصَّلاح: «ويجوزُ ذلكَ وإن اقتصرَ على قوله: "ما صحَّ عندك" ولم يُقل: "وما يصحُّ"، فإنَّ المرادَ بقوله: "ما صحَّ" وقتَ الروايةِ لا وقتَ الإجازةِ» هـ (7).

فالشَّيخُ في هذه روى ما أجازَ فيه؛ لكنَّه قد يكونُ غيرَ ذاكِ له وقتَ الإجازةِ، فيحيلُ الأمرَ فيه على ثبوته عند المُجازِ له، وأمَّا في التي قبلها فإنه لم يرو ما طلب منه بعدُ هـ.

والتَّاسِعُ الإذنُ بما أُحيزًا لِشَيْخِهِ فَقِيلَ لَنْ يَجُوزَا  
وَرُدَّ وَالصَّحِيحُ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فَوَدَّ جَوْرَةُ النُّقَادُ

(1) - "الإلماع" (ص106).

(2) - "علوم الحديث" (ص161) بتصرف شديد.

(3) - في "علوم الحديث" لابن الصَّلاح (ص161): "إذ لا يُخبر"، والشَّارح نقل بواسطة السيوطي في بعض نسخ "التدريب" كما هي عادته - رحمه الله تعالى -، ينظر: "تدريب الراوي" (577/1) عناية مازن السرساوي.

(4) - نقله عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص194).

(5) - "علوم الحديث" (ص161)، و"تدريب الراوي" (ص194).

(6) - ينظر: "علوم الحديث" (ص162).

(7) - "علوم الحديث" (ص162)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (81/2).

أَبُو نَعِيمٍ وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ      وَالذَّارِقُطِيُّ وَنَصْرٌ بَعْدَهُ  
وَالِي ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ وَقَدْ      رَأَيْتُ مَنْ وَالِي بِيَحْمَسٍ يُعْتَمَدُ  
وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ      فَحَيْثُ شَيْخٌ شَيْخِهِ أَجَازَةٌ  
بَلْفَظٍ مَا صَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُحَ      مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَدْ

النَّوعُ التَّاسِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ: الْإِجَازَةُ بِمَا أُجِيزَ لِشَيْخِهِ، كَمَا أُجْرَتْ لَكَ مُجَازَاتِي، أَوْ رِوَايَةً جَمِيعَ مَا أُجِيزَ لِي رِوَايَتُهُ، فَاخْتُلِفَ فِيهِ، فَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْأَنْمَاطِيُّ<sup>(1)</sup> أَحَدُ شُيُوخِ ابْنِ الْجُوزِيِّ: «إِنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ عُطِفَ عَلَى مَسْمُوعٍ»، وَصَنَّفَ فِي مَنَعِ ذَلِكَ جُزْءًا<sup>(2)</sup>.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِجَازَةَ ضَعِيفَةٌ، فَيَقْوَى الضَّعْفُ بِاجْتِمَاعِ إِجَازَتَيْنِ<sup>(3)</sup>.

وَقِيلَ: إِنْ عُطِفَ عَلَى مَسْمُوعٍ جَازٍ، وَإِلَّا فَلَا<sup>(4)</sup>.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup>: «إِنَّهُ قَوْلٌ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالصَّحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَبِهِ قَطَعَ الْحَفَّاطُ كَالذَّارِقُطِيِّ<sup>(6)</sup>، وَالْحَافِظُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدِ الْكُوفِيِّ الشَّهِيرُ بِابْنِ عُقْدَةَ<sup>(7)</sup> - بَضَمَ الْعَيْنِ - الْمَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ<sup>(8)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: «الْإِجَازَةُ عَلَى الْإِجَازَةِ قَوِيَّةٌ جَائِزَةٌ»<sup>(9)</sup>.

وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُقَدِّسِيِّ النَّابِلِسِيِّ الرَّاهِدُ الشَّافِعِيُّ؛ الْمَتَوَفَّى

(1) - هو: عبد الوهَّاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الأنماطي، توفي سن 538هـ، "ذيل

تاريخ بغداد" لابن النجار (380/1-384)، و"المنتظم" (33/18)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (454/1).

(2) - ينظر: "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (459/1)، و"تذكرة الحفاظ" (1283/4).

(3) - "تدريب الراوي" للسيوطي (ص195).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (82/2)، و"فتح المغيث" (444/2)، و"تدريب الراوي" (ص195).

(5) - "علوم الحديث" (ص162).

(6) - نقله عنه الخطيب في "الكفاية" (352/2) من فعله لا من قوله.

(7) - "الكفاية" (353-352/2).

(8) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (20-14/5)، و"تذكرة الحفاظ" (842-839/3).

(9) - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص162).

سنة تسعين وأربعمائة<sup>(1)</sup> يروي بالإجازة عن الإجازة؛ حتى ربما والى في روايته بين إجازاتٍ ثلاثٍ<sup>(2)</sup>.

وفعله الحاكم<sup>(3)</sup>، وادعى ابن طاهر الاتفاق عليه<sup>(4)</sup>، وكذلك الحافظ أبو الفتح بن أبي الفوارس والى بين ثلاث إجازاتٍ<sup>(5)</sup>، ووالى الزفعي في "أماليه" بين أربع إجازاتٍ<sup>(6)</sup>، ووالى الحافظ قطب الدين الحلبي<sup>(7)</sup> بين خمس إجازاتٍ في "تاريخ مصر"<sup>(8)</sup>، ووالى الحافظ ابن حجر في "أماليه" بين ست إجازاتٍ<sup>(9)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وينبغي لمن يريد الرواية بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخه لشيخه، وكذا إجازة من فوقه لمن يليه، ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها، فربما قيدها بعضهم بما صحَّ عند المُجاز، أو بما سمعه المُجيز ففقد، أو بما حدث به من مسموعاته، أو غير ذلك، فإن كان أجازته بلفظ: "أجزت له ما صحَّ عنده من سماعاتي"، فرأى شيئاً من مسموعات شيخه، فليس له أن يروي ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه ممَّا كان قد صحَّ عند شيخه؛ كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته، ولا يكتفى بمجرّد صحّة ذلك عنده الآن عملاً بلفظه وتقييده، ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثر عثاره، والله تعالى أعلم» هـ<sup>(10)</sup>.

(1) - ترجمته في: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (351/5-353)، و"شذرات الذهب" (396/5).

(2) - "علوم الحديث" لابن الصلاح (163).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (83/2) نقله من "تاريخ الحاكم".

(4) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (83/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (84/2).

(6) - نقله عند السيوطي في "تدريب الراوي" (ص195).

(7) - هو: قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي الحنفي، أبو محمد الحافظ، توفي سنة 735هـ، "الجواهر

المضية في طبقات الحنفية" للقرشي (454/2-455)، و"الدرر الكامنة" (398/2 - 399).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (84/2).

(9) - "المعجم المفهرس" لابن حجر (ص29) في روايته لصحيح مسلم بالإجازة والى فيه الحافظ ابن حجر بين أكثر من

ست إجازات، وينظر: "فتح المغيب" (450/2-451)، و"تدريب الراوي" (ص195).

(10) - "علوم الحديث" (ص163).

وقال زكرياء الأنصاري: «قال بعضهم: ينبغي أن تسوغ له؛ لأن صحته ذلك قد وجدت، فلا فرق بين صحته عند شيخه وغيره» ه (1).

## لفظ الإجازة ونسبها

أجزته ابن فارس قد نقله وإتما المعروف قد أجزت له  
قال السخاوي في "فتح المغيث" (2): «وكان الأنسب إيراد هذا قبل ذكر أنواعها أي التي  
ذكرت قبل» ه .

قال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني اللغوي ذو التصانيف المفيدة المتوفى سنة  
تسعين وثلاثمائة (3): «الإجازة في كلام العرب مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية  
والحرث، يُقال: منه استجزته فأجازني؛ إذا أسقاك ماءً لماشيتك وأرضك» (4).

قال: كذلك طالب العلم يستجيز العالم أي: يسأله أن يجيزه علمه، فيجيزه إياه» ه (5).  
قال ابن الصلاح: «فعلى هذا يجوز أن يقال: أجزت فلاناً مسموعاتي أو مروياتي متعدياً  
بغير حرف جرٍّ من غير حاجة إلى ذكر لفظ الرواية.

قال: ومن جعل الإجازة إذناً وإباحةً وتسويغاً، وذلك هو المعروف فيقول: أجزت له رواية  
مسموعاتي، ومتى قال: أجزت له مسموعاتي، فعلى سبيل الحذف كما في نظائره» ه (6).

قال السيوطي في "التدريب" (7): «وعبارة القطب القسطلاني في "المنهج" (8): الإجازة مشتقة  
من التجوز، وهو التعدي، فكأنه عدى روايته حتى أوصلها للراوي عنه» ه .

(1) - "فتح الباقي" (86/2).

(2) - "فتح المغيث" (456/2) بتصرف.

(3) - ترجمته في: "معجم الأدباء" (80/4-98)، و"الديباج المذهب" (163/1-166)، و"السير" (103/17).

(4) - "معجم مقاييس اللغة" (494/1) بتصرف، والظاهر أن الشارح نقل كلامه بواسطة الخطيب كما في "الكفاية"  
(267/2).

(5) - هذه العبارة موهمة بأن الكلام لابن فارس، وليس كذلك، بل هو من كلام الخطيب البغدادي في "الكفاية"  
(267/2) نقلاً عنه.

(6) - "علوم الحديث" (ص164) بتصرف، وقوله هنا: على سبيل الحذف، أي: على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه  
مقامه، وكأنه يريد القول: أجزت لك رواية مسموعاتي.

(7) - "تدريب الراوي" (ص196).

(8) - عزاه إليه السخاوي في "فتح المغيث" (390/2)، والسيوطي في "تدريب الراوي" (ص196).

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَحَلِّ اسْتِحْسَانِهَا مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ شَرْطٌ لَهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَقَالَ:

وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ مِنْ عَالِمٍ بِهِ<sup>(1)</sup> وَمَنْ أَجَازَهُ  
طَالِبِ عِلْمٍ وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرَ عَنِ مَالِكٍ شَرْطًا وَعَنْ أَبِي عُمَرَ  
أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِمَاهِرٍ، وَمَا لَا يُشْكِلُ  
وَاللَّفْظُ إِنْ تَجَزَّ بِكُتْبِ أَحْسَنٍ أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَنُوِّهُ وَهُوَ أَدْوَنُ

يَعْنِي أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ قَالَ: «إِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ إِذَا كَانَ الْمُجِيزُ عَالِمًا بِمَا يُجِيزُ، وَالْمُجَازُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهَا تَوْسَعُ وَتَرْخِيصُ يَتَأَهَّلُ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ لِمَسِيسِ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا، وَبِالْعَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ، فَجَعَلَهُ شَرْطًا فِيهَا»<sup>(2)</sup>.

وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرِ الْمَالِكِيِّ الْأَنْدَلِسِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ<sup>(3)</sup> ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ "الْوِجَازَةُ فِي صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالْإِجَازَةِ" ذَلِكَ شَرْطًا عَنِ إِمَامِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ"<sup>(5)</sup>: «الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصَّنَاعَةِ، وَفِيمَا لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ؛ لِكُونِهِ مَعْرُوفًا مُعَيَّنًا» هـ.  
إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَحْدِثَ الْمُجَازُ لَهُ عَنِ الشَّيْخِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، أَوْ يُنْقِصَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَاوِيًا أَوْ أَكْثَرَ هـ<sup>(6)</sup>.

قَالَ زَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ: «لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي سَابِعِ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّأَهُلُ عِنْدَ التَّحْمُلِ بِهَا» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - وفي بعض النسخ: (بها)، وكلاهما صحيح، ينظر: "فتح الباقي" (87/2)..

(2) - "علوم الحديث" (ص165).

(3) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (481/13)، و"الصلة" (185/2)، و"جذوة المقتبس" (ص534).

(4) - ينظر: "الإلماع" (94-95)، و"الكفاية" (279/2).

(5) - "جامع بيان العلم وفضله" (1160/2).

(6) - "فتح المغيب" (458/2).

(7) - "فتح الباقي" (88/2).

وينبغي للمُجيز بالكتابة أن يتلفظَ بِهَا أيضاً، فإن اقتصرَ على الكتابةِ مع قَصْدِ الإجازة؛ لَكِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَا صَحَّتْ أيضاً؛ لأنَّ الكتابةَ كِنَايَةً، وتكونُ حينئذٍ دونَ المَلْفُوظِ بِهَا في المرتبة، وإن لَمْ يَقْصِدِ الإجازةَ، فاستظهرَ النَّاطِمُ عَدَمَ الصِّحَّةِ<sup>(1)</sup>.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وغيرُ مُسْتَبَعَدٍ تَصْحِيحُ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْكِتَابَةِ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ الَّتِي جُعِلَتْ فِيهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ. مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَلَفَّظُ بِمَا قُرِئَ عَلَيْهِ. إِخْبَارًا مِنْهُ بِذَلِكَ» هـ<sup>(2)</sup>.  
وقولُهُ (واللَّفْظُ) بِالنَّصْبِ بِنَزْعِ الخَافِضِ أَي: وَإِنْ بُجِزَ أَنْتَ بِاللَّفْظِ مَعَ الْكُتْبِ بَأَنْ يَجْمَعُهُمَا، فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَوْلَى مِنْ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا هـ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(3)</sup>: «وَكثِيرًا مَا يَصْرِّحُونَ فِي الإِجَازَاتِ بِمَا يُجُوزُ لِي وَعَنِّي رِوَايَتُهُ، وَمُرَادُهُمْ بِ"لِي" مَرُويَاتُهُمْ، وَ"عَنِّي" مُصَنَّفَاتُهُمْ» هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (89/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص165).

(3) - نقله الشَّارِحُ هُنَا عَنِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَالَّذِي فِي "فَتْحِ الْمَعِيثِ" (462/2): ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(4) - "فتح المعيث" (462/2).

## الرابع: المناولة

ثُمَّ الْمَنَاوِلَةُ<sup>(1)</sup> إِمَّا تَقْتَرِنُ بِالِذَّنِّ أَوْ لَا فَالَّتِي فِيهَا أُذِنُ  
 أَعْلَى الْإِجَارَاتِ وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مَلَكًا فإِعَارَةً كَذَا  
 أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمَنَاوِلَةِ  
 وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يُنَاوِلُ الْكِتَابَ مُحْضِرُهُ  
 يَقُولُ هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَأَرُوهُ وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ  
 بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا وَقَدْ أَبِي الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا  
 إِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيُّ مَعَ النُّعْمَانِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ  
 وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا بِأَنَّهَا أَنْقَصُ قُلْتُ قَدْ حَكَّوْا  
 إِجْمَاعُهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ مُعْتَمَدًا وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً

يعني أنَّ القسمَ الرَّابِعَ مِنْ أَقْسَامِ طُرُقِ تَحْمُلِ الْحَدِيثِ وَتَلْقِيهِ: الْمَنَاوِلَةُ.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(2)</sup>: «وَالأَصْلُ فِيهَا مَا عَلَّقَهُ الْبُخَّارِيُّ فِي "الْعِلْمِ"<sup>(3)</sup>، وَوَصَلَهُ  
 الْبَيْهَقِيُّ<sup>(4)</sup>، وَالطَّبْرَانِيُّ<sup>(5)</sup> بِسَنَدٍ حَسَنِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ  
 لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ لَهُ: لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ  
 عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(6)</sup>.

(1) - فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسَخِ (الْمَنَاوِلَاتِ) وَفِي بَعْضِهَا "الْمَنَاوِلَةُ" كَمَا هُنَا، يَنْظُرُ: "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (22/1)، وَ"مَتْنُ أَلْفِيَةِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ" لِعَبْدِ اللَّهِ الْحَكَمِيِّ (ص 79).

(2) - "تَدْرِيبُ الرَّاوِي" (ص 196).

(3) - صَحِيحُ الْبُخَّارِيِّ: بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْمَنَاوِلَةِ، وَكِتَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ (1/35-36) تَعْلِيْقًا.

(4) - "السَّنَنِ الْكَبِيرِ" (11/9).

(5) - "الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ" (162/2) رَقْمُ الْحَدِيثِ (1670).

(6) - الْحَدِيثُ: صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ بِمَجْمُوعِ الطُّرُقِ كَمَا فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ" (204/1).

قلت: أمير السرية هو عبد الله بن جحش المُجدِّع يوم أُحد<sup>(1)</sup>، والمكان نخلة<sup>(2)</sup> كما في "مغازي ابن إسحاق"<sup>(3)</sup>، وغيرها هـ .

فلما سار يومين، وبلغ ذلك المكان فتحه، فإذا فيه: «إِذَا نَظَرْتَ فِي كِتَابِي هَذَا، فَأَمُضِ حَتَّى تَنْزِلَ نَخْلَةَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، فَتَرُصِدَ فُرَيْشًا، وَتَعَلَّمَ لَنَا مِنْ أَخْبَارِهِمْ»<sup>(4)</sup>.  
قال السُّهَيْلِيُّ: «احتجَّ به البخاريُّ على صحَّةِ المناوَلَةِ، فكذلك العالمُ إذا ناولَ التِّلْمِيذَ كتابًا جازَ له أن يرويَ عنه ما فيه، قال: وهو فقهٌ صحيحٌ» هـ<sup>(5)</sup>.

قال البُلْقِينِيُّ: «وأحسنُ ما يُستَدَلُّ به عليها ما استدَلَّ به الحاكمُ<sup>(6)</sup> من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بَكْتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُدَافَةَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى كِسْرَى» هـ<sup>(7)</sup>.

وفي "مُعْجَمِ الْبَغْوِيِّ" عن يزيد الرِّقَاشِيِّ<sup>(8)</sup> قال: «كُنَّا إِذَا أَكْثَرْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَتَانَا بِمَجَالٍ لَهُ، فَأَلْقَاهَا إِلَيْنَا وَقَالَ: هَذِهِ أَحَادِيثٌ سَمِعْتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُتِبَتْهَا وَعَرَضْتُهَا» هـ<sup>(9)</sup>.

قوله: (مَجَال) جمع مجلَّة، وهي الصَّحِيفَةُ فِيهَا الْحِكْمَةُ، وكلُّ كتابٍ كما في "القَامُوسُ"<sup>(10)</sup>.

(1) - هو: عبد الله بن جحش بن رباب بن يعمر الأسدي، أحد السابقين شهد بدرًا، وكان يُعرف بالمُجدِّع، قتل يوم أُحد، "الاستيعاب" (877/3 - 879)، و"الإصابة" (36/4).

(2) - نخلة: موضع على ليلة من مكة، وهي التي ينسب إليها بطن نخلة، وهو واد يفصل بين مكة والطائف من جهة السيل الكبير، "معجم البلدان" (277/5)، و"معجم معالم الحجاز" (1733/9).

(3) - لم أهتم إليه فيما طُبِعَ من "مغازي ابن إسحاق"، والله أعلم.

(4) - أخرجه من طريق ابن إسحاق ابن جرير الطبري في "تفسيره" (650/3)، وينظر: "السيرة النبوية" لابن هشام (243/2)، و"طبقات ابن سعد" (10/2).

(5) - "الروض الأنف" للسهيلى (42/3 - 43).

(6) - "معرفة علوم الحديث" (ص674)، والحديث في "صحيح البخاري" رقم (64) (36/1).

(7) - "محاسن الاصطلاح" (ص346-347).

(8) - هو: يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص، من زهاد أهل البصرة، ضعيف، توفي قبل 120هـ، "تاريخ ابن معين" (667/2)، و"تهذيب الكمال" (64/32 - 68)، و"التقريب" (320/2).

(9) - أخرجه: الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (823/2)، و"الرامهرمزي في المحدث الفاصل" (ص367)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص120) بمعناه عن أنس رضي الله عنه.

(10) - "القاموس المحيط" مادة "ج ل ل" (ص881).

قلت: عبارة البخاري: باب ما يُذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس بن مالك: «نسخ عثمان المصاحف، فبعث بها إلى الآفاق» هـ (1).

وهي على نوعين: مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ولها صور منها، وهو أعلاها، كما صرح به عياض (2)، وتبعه النووي (3)، والناظم (4)، وقدمها ابن الصلاح (5) على غيرها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو فرعاً مُقابلاً به ويقول: "هذا سماعي" أو "روايي عن فلان" أو لا يُسميه، ولكن اسمه مذكور في المناول مع بيان سماعه، أو إجازته فأزوه عني، أو "أجزت لك روايتي عني"، ثم يملكه إياه هبة أو بيع، أو يقول: خذه وانسخه وقابل به ثم رده إلي، أو نحو هذا.

ومنها: أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه أصلاً أو مُقابلاً به، فيعرضه عليه، فيتأمله الشيخ، وهو عارف مُتقِّظ، ثم يعيده إليه ويقول له: وقفت على ما فيه، وهو "حديثي عن فلان"، أو "روايي عن شيوخي" فيه فاروه عني، أو أجزت لك روايتي عني (6).

قال ابن الصلاح: «وهذا قد سمأه غير واحد من أئمة الحديث عرضاً، وقد سبق في القراءة على الشيخ أنها تُسمى عرضاً أيضاً، فلنسم ذلك عرض القراءة، وهذا عرض المناولة، والله أعلم» هـ (7).

وهذه المناولة المقترنة بالإجازة تُعادِلُ السماع عند بعضهم، كما حكاه الحاكم (8)، وغيره (9) عن مالك، وشيخيه ابن شهاب وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم من أئمة المدتين والمكيين، والكوفيين، والبصريين، وعزاه البلقيني لكثيرين (10).

(1) - "صحيح البخاري" (35/1).

(2) - "الإلماع" (ص 79).

(3) - "التقريب" للنووي (ص 197) مع "التدريب".

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (90/2).

(5) - "علوم الحديث" (ص 165).

(6) - "علوم الحديث" (ص 166).

(7) - "علوم الحديث" (ص 166).

(8) - "معرفة علوم الحديث" (ص 671-672).

(9) - ينظر: "الإلماع" (ص 80).

(10) - "محاسن الاصطلاح" (ص 374).

رَوَى الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ<sup>(1)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «دَفَعَ إِلَيَّ ابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ صَحِيفَةً وَقَالَ لِي: انسخ ما فيها، وحدث بها عني، قلت: أويجوز ذلك؟ قال: نعم ألم تر إلى الرجل يشهد على الوصيَّة، ولا يفتحها، فيجوز ذلك ويؤخذ به»<sup>(2)</sup>.

بل ذهب بعضهم كما حكاه ابن الأثير في مُقَدِّمَةِ "جامع الأصول"<sup>(3)</sup>: «إلى أنَّها أعلَى منه»؛ لأنَّ الثِّقَّةَ بِالْكِتَابِ مَعَ الْإِجَازَةِ أَكْثَرُ مِنَ الثِّقَّةِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ وَأُثْبِتُ؛ لِمَا يَدْخُلُ مِنَ الْوَهْمِ عَلَى السَّمَاعِ وَالْمُسْمَعِ<sup>(4)</sup>.

ولكن قد أبا المفتونَ ذا القولِ بأنَّها تعادلُ السَّمَاعَ فضلاً عن ترجيحها عليه؛ حيث امتنعوا من القولِ به، وأبدلَ من المفتون<sup>(5)</sup> إسحاق بن راهويه، والثوري مع باقي الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد وابن المبارك، وغيرهم كصاحبي الشافعي البويطي<sup>(6)</sup> والمزني، ويحيى بن يحيى، وجعلوها منحةً عن درجة التَّحْدِيثِ لفظاً، والإخبارِ قراءةً<sup>(7)</sup>.

قال الحاكم: «وعليه عهدنا أئمتنا، وإليه نذهب»<sup>(8)</sup>.

قال ابن الصلاح<sup>(9)</sup>، وتبعه النووي<sup>(10)</sup>: «وهو الصحيح».

(1) - الذي في "الكفاية" (281/2 - 282): عبید الله العمري بالتصغير، وليس عبد الله المكبر، وهما أخوان، فلعله سبق قلم من الشارح. والله أعلم.

(2) - "الكفاية" (281/2) بمعناه، و"المحدث الفاصل" (ص435).

(3) - "جامع الأصول" لابن الأثير (86/1) بمعناه.

(4) - هذه عبارة القاضي عياض في "الإلماع" (ص81) بتصرف، وقد نقلها الشارح بواسطة الشيوطي من "التدريب" (ص198)

(5) - يعني: أبدل من هذه الكلمة وهي "المفتون" وهي جمع كلمة مُفْتِي، فما ذكره منهم هو بدل عنها.

(6) - هو: العلامة يوسف بن يحيى البويطي، أبو يعقوب المصري الشافعي، توفي سنة 231هـ، "تاريخ بغداد"

(14/299-303)، و"طبقات الشافعية، الكبرى" للسبكي (2/162-170).

(7) - حكاه عنهم الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص676 - 677).

(8) - "معرفة علوم الحديث" (ص676).

(9) - "علوم الحديث" (ص167).

(10) - "التقريب" للنووي (ص198) مع "التدريب".

وقد حكى عياض في "الإلماع"<sup>(1)</sup>: «إجماع أهل النقل على القول بأنها صحيحة، وإن اختلف في صحة الإجازة المجردة» .

قال الناظم: «وقولي: (مُعْتَمِدًا) هو بفتح الميم، وهو تمييز أي: صحيحة اعتمادًا» هـ<sup>(2)</sup>.  
والحاصل أنهم حكوا الإجماع على صحتها، وإن تكن بالنسبة للسمع مرجوحة على المعتمد كما مرَّ هـ<sup>(3)</sup>.

أَمَّا إِذَا نَأْوَلُ وَاسْتَرَدًّا      فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَدَى  
مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّةً      وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَزِيَّةٌ  
عَلَى الَّذِي عُيِّنَ فِي الْإِجَازَةِ      عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَازَةٌ  
أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدَمًا      أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا  
أَخْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ      مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ  
صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيفَانَا      وَإِنْ يُقَالُ أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا  
ذَا مِنْ حَدِيثِي فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ      يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ

يعني أن من صورها: أن يناول الشيخ الطالب سماعه مع إجازته له به، ثم يرجعه منه، ولا يمكنه منه، فالمناولة صحيحة؛ كما لو لم يمسه عنه، ومن تناول على هذه الصورة، فله أن يؤدِّي من الأصل الذي ناولة له الشيخ، واسترده إذا ظفر به مع غلبة ظنه بسلامته من التغيير، أو وجد فرعاً مقابلاً به موثقاً بموافقه لما تناولته الإجازة؛ على ما هو معتبر في الإجازة المجردة عن المناولة، وهذه الصورة وإن صححت، فهي دون ما سبق؛ لعدم احتواء الطالب على ما يحمله وغيبته عنه، وهي كما قال عياض: «ليس فيها عند المحققين معنى زائد على الإجازة للشيء المعين من التصانيف، ولا فرق بين إجازته إياه أن يحدث عنه بكتاب "الموطأ" وهو غائب أو حاضر؛ إذ المقصود تعيين ما أجازته»<sup>(4)</sup>.

لكن شيوخنا من أهل الحديث قديماً وحديثاً يرون لها مزيةً معتبرة على الإجازة المعينة<sup>(5)</sup>.

(1) - "الإلماع" (ص 80) قال: «وهو قول كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر» .

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (93/2).

(3) - (ص 474).

(4) - "الإلماع" (ص 83) بنحوه.

(5) - "علوم الحديث" (ص 168).

والتصريح بنسبته للمحققين من زيادة الناظم على ابن الصلاح ه<sup>(1)</sup>.  
 ومن صورها أيضاً: أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول: "هذا روايتك فناولنيه وأجز لي روايته"، فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه، ويتحقق روايته لجميعه، فإن كان الطالب الذي أحضر الكتاب ثقةً معتمداً صحَّ ذلك؛ كما يصحُّ في القراءة الاعتماد على الطالب.  
 وإن لم يكن الطالب المحضّر له ثقةً بطل كلُّ من المناولة والإذن يقيناً<sup>(2)</sup>، نعم إن تبين بعد ذلك بحبر ثقةٍ يعتمد عليه أن ذلك كان من سماع الشيخ، أو من مروياته، فالظاهر عند الناظم<sup>(3)</sup> الصحّة؛ لزوال ما كان يُخشى من عدم ثقة المخبر ه.  
 قال الخطيب: «ولو قال لمحضّره، ولو غير ثقة: حدّث بما في هذا الكتاب عني إن كان من حديثي، مع براءتي من الغلط والوهم كان ذلك جائزاً حسناً» ه<sup>(4)</sup>.  
 وإن حلت من إذن المناولة قيل تصحُّ والأصحُّ باطله  
 يعني أن المناولة المجردة عن الإجازة؛ بأن يناوله الكتاب كما تقدّم<sup>(5)</sup> مُقتصرًا على قوله: (هذا سماعي أو من حديثي)، ولا يقول له: "اروه عني ولا أجزت لك روايته عني" مختلفٌ فيها، فحكى الخطيب<sup>(6)</sup> عن طائفة من أهل العلم أنّهم صحّحوها، وأجازوا الرواية بها<sup>(7)</sup>.  
 وقال ابن الصلاح: «هي مناولةٌ مختلّةٌ لا تجوز الرواية بها»<sup>(8)</sup>؛ لعدم التصريح بالإذن فيها، وفيه نظرٌ لما سيذكر إن شاء الله تعالى في النوع السابع<sup>(9)</sup> من إجازة من أجاز الرواية بمجرّد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان، وهذا يزيد على ذلك، ويترجّح بما فيه من المناولة، فإنّها لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية، والله تعالى أعلم ه.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة " (94/2).

(2) - علوم الحديث " (ص168).

(3) - شرح التبصرة والتذكرة " (95/2).

(4) - "الكفاية" (301/2).

(5) - (ص477).

(6) - "الكفاية" (342/2).

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص169)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (96/2)، و"فتح المغيث" (479/2 - 480).

(8) - "علوم الحديث" (ص169).

(9) - (ص490)، ويريد به النوع السادس، فلعله سبق بذلك قلمه.

قال: «وقد عابها غير واحدٍ من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها، وسوّعوا الرواية بها»<sup>(1)</sup>.

وعبارة النووي في "التقريب"<sup>(2)</sup>: «فلا يجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين لها» هـ.

قال الناظم: «ما أطلقه النووي من أنه قاله الفقهاء وأصحاب الأصول؛ مع كونه مخالفاً لكلام ابن الصلاح في حكايته لذلك عن غير واحدٍ مخالفاً لما قاله جماعة من أهل الأصول؛ كالرازي فإنه لم يشترط الإذن، ولا المناولة»<sup>(3)</sup>، بل قال: «إذا أشار إلى كتاب، وقال: "هذا سماعي من فلان" جاز لمن سمعه أن يرويّه عنه؛ سواءً ناوّه أم لا، وسواءً قال له: اروه عني أم لا»<sup>(4)</sup>.

قال الشيوطي في "شرح التقريب"<sup>(5)</sup>: «وعندي أن يُقال: إن كانت المناولة جواباً لسؤال، كأن قال له: "ناولني هذا الكتاب لأرويّه عنك"، فناوّه ولم يُصرّح بالإذن صحّت، وجاز له أن يرويّه، كما تقدّم في الإجازة بالخطّ، بل هذا أبلغ، وكذا إذا قال له: "حدّثني بما سمعت من فلان"، فقال: "هذا سماعي من فلان"، فتصحّ أيضاً، وما عدا ذلك فلا» هـ.

(1) - "علوم الحديث" (ص169).

(2) - (ص199) مع "التدريب".

(3) - "المحصل" للرازي (453/4) بتصرف.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (96/2).

(5) - "تدريب الراوي" (ص200) بتصرف.

## مِيفَة ية — وَلَهُ مَن رَوَى بِالْمَنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ؟

واختلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوَوَلَا      فَمَالِكُ وَابْنُ شَهَابٍ جَعَلَا  
 إِطْلَاقَهُ حَادَّثَنَا وَأَخْبَرَا      يَسُوعُ وَهُوَ لَائِقٌ بِمَنْ يَرَى  
 الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهُ      بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ  
 وَالْمَرْزُبَانِيِّ وَأَبُو نُعَيْمٍ      أَخْبَرَ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ  
 تَقْيِيدُهُ بِمَا يُبَيِّنُ الْوَاقِعَا      إِجَازَةً تَنَاوَلَا هُمَا مَعَا  
 إِذَنْ لِي أَطْلَقَ لِي أَجَازِي      سَوْعٌ لِي أَبَاحَ لِي نَاوَلِي  
 وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمَجَازِ      إِطْلَاقَهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ

يعني أنَّ مَنْ تَحَمَّلَ بِالْإِجَازَةِ وَالْمَنَاوَلَةِ اخْتَلَفَ الْمُحَدِّثُونَ فِي اللَّفْظِ الَّذِي يَسُوعُ لَهُ أَنْ يُعْبَرَ بِهِ، فَحُكِيَ عَنِ ابْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ<sup>(1)</sup>، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ<sup>(2)</sup>، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ<sup>(3)</sup> جَوَازُ إِطْلَاقِ: "حَادَّثَنَا وَأَخْبَرْنَا" فِي الرَّوَايَةِ بِالْمَنَاوَلَةِ، وَهُوَ لَائِقٌ بِمَذْهَبِ مَنْ سَبَقَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَرَضَ الْمَنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَةَ بِالْإِجَازَةِ سَمَاعًا<sup>(4)</sup>.

وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ بَكْرِ عَنِ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ جَوَازَ إِطْلَاقِ اللَّفْظَيْنِ فِي الْإِجَازَةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنِ الْمَنَاوَلَةِ<sup>(5)</sup>، وَصَحَّحَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ<sup>(6)</sup>. قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(7)</sup>: «وَلَا مَانِعَ مِنْهُ».

(1) - "الكفاية" (281/2).

(2) - "الكفاية" (310/2 - 311)، و"الإلماع" (ص90، 128).

(3) - "المحدث الفاصل" (435)، و"الكفاية" (281/2)، و"الإلماع" (ص74 - 80).

(4) - (ص476).

(5) - "الإلماع" (ص128)، و"الكفاية" (311/2).

(6) - "البرهان" (647/1).

(7) - "تدريب الراوي" (ص200).

وأبو نعيم الأصبهاني<sup>(1)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني<sup>(2)</sup> أطلقاً في الإجازة: "أخبرنا" فقط، وقد عينا بذلك<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصلاح<sup>(4)</sup>، وتبعه التتوي<sup>(5)</sup> والتناظم<sup>(6)</sup>: «والصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور، واختاره أهل التحري والورع المنع من إطلاق اللفظين في المناولة والإجازة خوفاً على حمله على غير المراد، وتخصيص ذلك بعبارة ثبوت الواقع في كيفية التحمل كـ "حدثنا فلان إجازة، أو مناوله، أو إجازة ومناوله، أو إذنًا، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته عنه، أو أجازني، أو أجاز لي، أو سوغ لي أن أروي عنه، أو أباح لي، أو ناولني، وما أشبه ذلك من العبارات المبيّنة لما وقع في نفس الأمر، وإن أباح الشيخ المجيز لمن أجازته إطلاقاً: "حدثنا أو أخبرنا" في المناولة والإجازة، كما يفعله بعض المشايخ في إجازتهم لمن أجازوا له إن شاء قال: حدثنا، وإن شاء قال: أخبرنا لم يكف ذلك في جواز إطلاق اللفظين من غير تقييد بما يبين الواقع، والله تعالى أعلم» هـ؛ لأن إباحة الشيخ لا تبيح ما منعه في المصطلح هـ.

وبعضهم أتى بلفظ مؤهم	شافهني كتب لي فما سلم
وقد أتى بـ(حَبَّر) الأوزاعي	فيها ولم يخل من النزاع
ولفظ (أن) اختاره الخطابي	وهو مع الإسناد ذو اقتراب
وبعضهم يختار في الإجازة	أنبأنا كصاحب الإجازة
واختاره الحاكم فيما شافهه	بالإذن بعد عرضه مُشافهه
واستحسنوا للبيهقي مُصطلحاً	أنبأنا إجازةً فصراً
وبعض من تأخر استعمل عن	إجازةً وهي قريبة لمن

(1) - حكاه عنه الخطيب فيما ذكره عنه الذهبي في "السير" (17/460-461)، والسبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (23/4)، ودافع الذهبي والسبكي عن أبي نعيم، بل نفى السبكي أن يكون هذا ثابتاً عنه رحمه الله، ينظر: "علوم الحديث" (ص170).

(2) - هو: محمد بن عمران بن موسى بن بن سعيد بن عبد الله المرزباني، أبو عبيد الله البغدادي، صاحب التصانيف، توفي سنة 384هـ، "تاريخ بغداد" (ص135-136)، و"معجم الأدباء" (18/268).

(3) - "تاريخ بغداد" للخطيب (3/135).

(4) - في "علوم الحديث" (ص170-171).

(5) - في "التقريب" (ص200) مع "التدريب".

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/98-99).

سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكُّ وَحَرْفُ (عَنْ) بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرِكٌ  
وَفِي الْبُخَارِيِّ قَالَ لِي فَجَعَلَهُ حَيْرِيَّتُهُمْ لِلْعَرْضِ وَالْمُنَاوَلَةِ

يعني أن بعض المحدثين كالحاكم<sup>(1)</sup>، وغيره لم يقتصر على ما مر من الألفاظ في الرواية بالإجازة، فاستعمل بعضهم فيها "شافهني فلان"، أو "أخبرنا مشافهة" إن كان شافهه بالإجازة لفظاً، وفي الإجازة بالكتابة "كتب لي" أو "إني فلان"، أو أخبرنا كتابةً، أو في كتابه.  
قال ابن الصلاح: «فهذا وإن تعاطاه طائفة من المحدثين المتأخرين، فلا يخلوا عن طرف من التّدليس»<sup>(2)</sup>.

أمّا المشافهة فتوهم مشافهته بالتحديث، وأمّا الكتابة فتوهم أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه؛ كما كان يفعل المتقدمون كما سيأتي إن شاء الله تعالى ه<sup>(3)</sup>.  
قال السيوطي في "شرح التّقریب"<sup>(4)</sup>: «وقد نصّ الحافظ أبو المظفر الهمداني<sup>(5)</sup> على المنع من ذلك للإيهام»<sup>(6)</sup>.

**قلت:** بعد أن صار الآن ذلك اصطلاحاً عرى من ذلك، وقد قال القسطلاني<sup>(7)</sup> بعد نقله كلام ابن الصلاح: «إلا أن العرف الخاص من كثرة الاستعمال يرفع ما يتوقع من الإشكال» ه.

وقد ورد عن الإمام أبي عمرو الأوزاعي تخصيص الإجازة، بـ "خبرنا" بالتشديد، وتخصيص القراءة بـ "أخبرنا" بالهمزة<sup>(8)</sup>.  
قال الناظم: «ولم يخل من النزاع؛ لأنّ خبر وأخبر بمعنى واحد لغةً واصطلاحاً»<sup>(9)</sup>.

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 678).

(2) - "علوم الحديث" (ص 171) بتصرف.

(3) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (100/2).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 201).

(5) - هو: منصور بن سليم بن منصور بن فتوح، أبو المظفر الهمداني، وجيه الدين الإسكندراني الشافعي، الحافظ المحدث، توفي سنة 673هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" (375/8-376)، و"تذكرة الحفاظ" (1467/4-1468).

(6) - ذكره في جزئه في الإجازة، نقله عنه السخاوي في "فتح المغيب" (492/2).

(7) - ذكره عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 201).

(8) - "المحدث الفاصل" (ص 432)، و"الكفاية" (251/2)، و"الإلماع" (ص 127).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (100/2).

واختار أو حكى الإمام أبو سليمان الخطابي التَّعبيرَ عَنِ الإجازةِ بِقَوْلِ: "أخبرنا فلانٌ أنَّ .  
بِالْفَتْحِ . فُلانًا حَدَّثَهُ أَوْ أَخْبَرَهُ"<sup>(1)</sup> .  
وحكاه عياضٌ عَنِ اختيَارِ أَبِي حاتمِ الرَّازِيِّ واستنكره<sup>(2)</sup> .  
قالَ السُّيوطِيُّ: «وَحَقُّهُ أَنْ يُنكَرَ، فَلَا مَعْنَى لَهُ يُفْهَمُ الْمَرادُ مِنْهُ، وَلَا اعْتِيَدَ هَذَا الْوَضْعُ فِي  
المسألةِ لَا لُغَةً، وَلَا عُرْفًا» هـ<sup>(3)</sup> .  
واستبعدَهُ ابنُ الصَّلَاحِ لِإِعْدِهِ عَنِ الإشعارِ بِالإجازةِ، لَكِنْ قالَ: «وَهُوَ فِيمَا إِذا سَمِعَ مِنْهُ  
الإسنادَ فَقَطْ، وَأجازَ لَهُ ما رَواهُ قَرِيبٌ، فَإِنَّ كَلِمَةَ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ: "أخبرني فلانٌ أنَّ فلانًا أَخْبَرَهُ"  
فِيهِ إِشعارٌ بِوُجُودِ أَصْلِ الإخبارِ، وَإِنْ أَجْمَلَ المُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يذْكَرْهُ تَفْصِيلاً» هـ<sup>(4)</sup> .  
وحكى عياضٌ عَنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ قالَ فِي الإجازةِ مَرَّةً "أَبانًا"، ومَرَّةً "أخبرنا"<sup>(5)</sup>، واستبعدَهُ النَّاطِمُ  
لِما تَقَدَّمَ عَنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ كانَ لا يَرى الإجازةَ أَصلاً هـ<sup>(6)</sup> .  
واصطَلَحَ قَوْمٌ مِنَ المُتأخِّرينَ عَلى إِطْلاقِ "أَبانًا" فِي الإجازةِ، وَهُوَ اخْتِيارُ أَبِي العَبَّاسِ الوَلِيدِ بنِ  
بَكْرِ المِمالِكِيِّ الأندلسِيِّ صاحِبِ كِتابِ "الإجازةِ فِي بَحوِيزِ الإجازةِ"<sup>(7)</sup> .  
قالَ السُّيوطِيُّ: «وَعَلِيهِ عَمَلُ النَّاسِ الآنَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ المُتَقَدِّمينَ أَنَّها بِمَنْزِلَةِ أَخْبَرنا»<sup>(8)</sup> .  
وَكانَ الحافِظُ البِيهَقِيُّ يُقُولُ: «أَبانِي فُلانٌ، وَأَبانًا إِجازةً»<sup>(9)</sup>، واستحسنوا فَعَلَهُ إِذْ فِيهِ  
التَّصْريحُ بِالإجازةِ؛ مَعَ رِعايَةِ اصْطِلاحِ المُتأخِّرينَ هـ<sup>(10)</sup> .

(1) - "الإلماع" (ص129)، و"النكت" للزركشي (3/544).

(2) - "الإلماع" (ص128) وفيه: «واختار أبو حاتم الرازي أن تقول في الإجازة بالمشافهة: أجاز لي، وفيما كتبه إليه: كتب لي» .

(3) - هذا من كلام القاضي عياض في "الإلماع" (ص129)، وليس من كلام السيوطي، مع أنه تصرف في النقل.

(4) - "علوم الحديث" (ص172).

(5) - "الإلماع" (ص128).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/101).

(7) - كما عزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص171).

(8) - "تدريب الراوي" (ص201).

(9) - ينظر على سبيل المثال: "السنن الكبرى" له (1/102) و(3/336).

(10) - "علوم الحديث" (ص171)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/201).

وقال الحاكم: «الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأئمة عصري أن يقول فيما عرّض على المحدث، فأجاز له روايته شفاهًا: "أبائي فلان"، وفيما كتب إليه المحدث به، ولم يشافهه بالإجازة: "كتب إلي"»<sup>(1)</sup>.

وبعض من تأخر من المحدثين استعمل كثيرًا لفظ "عن" فيما سمعه من شيخه الراوي عن شيخه بالإجازة، فيقول: "قرأته على فلان عن فلان"<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصلاح<sup>(3)</sup>: «وذلك قريب فيما إذا كان سَمِعَ منه بإجازته عن شيخه إن لم يكن سماعًا، فإنه شك، وحرف "عن" مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما» هـ. وقوله: (فمُشترِك) أدخل الفاء على الخبر على رأي الأَخْفَشِ على حد قول الشاعر: وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ<sup>(4)</sup>.

وهذا الفرع وإن تقدم في العنونة<sup>(5)</sup>، وأنه لا يخرج بذلك عن الحكم له بالاتصال، بإعادته هنا ليزيد أن (عن) يستعملها من يتيقن إجازته من شيخه، ويشك في سماعه منه، وليضمها إلى ما يشبهها من الاصطلاح الخاص<sup>(6)</sup>.

ومنها: "قال لي فلان"، وكثير ما يُعبر بها البخاري في "صحيحه"<sup>(7)</sup>، فجعلها الحافظ أبو جعفر أحمد بن حمدان بن عليّ النيسابوري الحيري عَرْضًا ومناولة<sup>(8)</sup>، وجعلها الحافظان ابن

(1) - معرفة علوم الحديث (ص 678).

(2) - علوم الحديث (ص 172)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (201/2)، و"تدريب الراوي" (ص 202).

(3) - علوم الحديث (ص 172).

(4) - هذا عجز بيت من الطويل صدره: يموت أناس أو يشيب فتاهم

ولم يُعلم قائله، والشاهد فيه قوله: "فيكبر" حيث قرن بالفاء بعد مبتدئ لا يتحلّى بأحد الشروط وهو "الصغير"، فهي هنا زائدة، ينظر: "خزانة الأدب" (61/11)، و"شرح الكافية" لابن مالك (1257/3)، و"الدرر اللوامع" لأحمد بن الأمين (433/2)

(5) - (ص 252).

(6) - "فتح المغيث" (495/2).

(7) - "صحيح البخاري" (42/3).

(8) - أخرجه الحاكم عنه، كما في "السير" (300/14)، وذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 171-172).

مَنْدَهُ وَأَبُو يَعْقُوبَ عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْهَرَوِيُّ إِجَازَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ "أَخْبَرْنَا"، وَأَنَّهُمْ كَثِيرًا يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْمَذَاكِرَةِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا مِنْ أَقْسَامِ التَّعْلِيقِ (1).

وَقَالَ زَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ (2)، وَالسَّخَاوِيُّ (3): «إِنَّ الَّذِي اسْتَقْرَأَهُ شَيْخُهُمَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

. أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَوْفُوفًا ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ

. أَوْ يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، وَذَلِكَ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ» هـ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ رُبَّمَا أوردَهَا عَنْ مَشَائِخِهِ، ثُمَّ يوردُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِوَاسِطَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ.

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ "التَّعْلِيقِ" (4): «لَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ مَا أوردَهُ بِهَذِهِ

الصِّيغَةَ» هـ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّازِمِ: لَا تُصْنَعِ لابنِ حَزْمِ الْمُخَالِفِ.

كَمَا ذَكَرْنَاهَا أَيْضًا عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِهِ: وَقَوْلُهُ: قَالَ لَنَا وَنَحْوَهَا... الخ.

وَأَحَلَّنَا ثُمَّ عَلَى شَرْحِهَا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ (5).

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ "فَتْحِ الْبَارِي" (6) مَا نصُّهُ: «وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ مَنْدَهُ

أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: "قَالَ لِي"، فَهِيَ إِجَازَةٌ، وَهِيَ دَعْوَى مَرْدُودَةٌ؛ بِدَلِيلِ أَبِي اسْتَقْرَيْتُ

كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا فِي "الْجَامِعِ": "قَالَ لِي"، فَوَجَدْتُهُ فِي غَيْرِ "الْجَامِعِ" يَقُولُ فِيهَا:

"حَدَّثَنَا"، وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَحِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيثِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ،

لَكِنْ سَبَبُ اسْتِعْمَالِهِ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَبْلُغُ شَرْطَهُ، وَمَا لَا يَبْلُغُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» هـ

كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

وَبِهَذَا كُلِّهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْقَوْلِ قَاعِدَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي

مُرَادِهِ بِهَا، بِحَسَبِ مَا أَدَّى إِلَى كُلِّ مِنْهُمْ نَظَرُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ هـ.

(1) - ينظر ما تقدم (ص158).

(2) - "فتح الباقي" (103/2).

(3) - "فتح المغيب" (496/2).

(4) - (ص157).

(5) - (ص426).

(6) - "فتح الباري" (205-206).

## القاموس: المصاحبة

ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِحَطِّ الشَّيْخِ أَوْ بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِعَائِبٍ وَلَوْ  
لِحَاضِرٍ فَإِنْ أَجَارَ مَعَهَا أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا  
صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَالُ بِهِ أَيُّوبُ مَعَ مَنْصُورٍ  
وَاللَّيْثِ وَالسَّمْعَانِيِّ قَدْ أَجَارَهُ وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِجَارَةِ  
وَبَعْضُهُمْ صِحَّةَ ذَلِكَ مَنَعَا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا

يعني أنَّ القسمَ الخامسَ من أقسامِ التَّحْمُلِ: المَكَاتِبَةُ، مع بيانِ إلحاقِها بالمناوَلَةِ، وبيانِ اللَّفْظِ الَّذِي يُؤَدِّي بِهِ مَنْ تَحَمَّلَ بِهَا، وَهِيَ: «أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ بِحَطِّهِ لِحَاضِرٍ عِنْدَهُ، أَوْ غَائِبٍ عَنْهُ، سِوَاءَ كَتَبَ بِحَطِّهِ، أَوْ كَتَبَ عَنْهُ بِأَمْرِهِ» (1).

وهذا القسمُ ضربان: ضَرْبٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْإِجَارَةِ، وَضَرْبٌ مَقْرُونٌ بِ"أَجْرَتِكَ مَا كَتَبْتَهُ لَكَ"، أَوْ "مَا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ"، وَنَحْوَهُ مِنَ عِبَارَةِ الْإِجَارَةِ، وَهَذَا فِي الصِّحَّةِ وَالْقُوَّةِ كَالْمَنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالْإِجَارَةِ (2).  
وَالضَّرْبُ الثَّانِي: الْكِتَابَةُ الَّتِي جَرَّدَهَا مِنَ الْإِجَارَةِ، فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ تَجُوزُ الرِّوَايَةَ بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ مَعْدُودٌ عِنْدَهُمْ فِي الْمَوْصُولِ مِنَ الْحَدِيثِ دُونَ الْمَنْقَطِعِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِمَعْنَى الْإِجَارَةِ، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَثَمَةِ كَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ (3)، وَمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ (4)، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (5)، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ مِنْهُمْ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ (6)، بَلْ عَدَّهَا مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ كَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ (7) أَقْوَى مِنَ الْإِجَارَةِ الْمَجْرَدَةِ هـ (8).

(1) - ينظر: "الكفاية" (314/2-316)، و"علوم الحديث" (ص173)، و"التقريب" للنووي (ص202) مع "التدريب"، و"فتح الباقي" (104/2)، و"فتح المغيث" (497/2)، و"تدريب الراوي" (ص202).  
(2) - "علوم الحديث" (ص173)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (104/2)، و"تدريب الراوي" (ص202).  
(3) - "المحدث الفاصل" (ص439)، و"الكفاية" (321/2)، و"الإلماع" (ص84-85).  
(4) - "المحدث الفاصل" (ص439)، و"الكفاية" (321/2)، و"الإلماع" (ص84-85).  
(5) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (338/2).  
(6) - "قواطع الأدلة" (334/2-335).  
(7) - "المحصل" (451/4).  
(8) - "قواطع الأدلة" (234/2).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "توضيح نُخبته"<sup>(1)</sup>: «ولم يظهر لي فرقٌ قويٌّ بينَ مناولةِ الشيخِ الكتابِ من يدهِ للطَّالِبِ، وبينَ إرسالِهِ إليه بالكتابِ من موضعٍ إلى آخرٍ؛ إذا خلا كلُّ منهما عن الإذنِ» هـ .

وما يوجدُ في الصَّحيحينِ وغيرهما من مصنفاتِ الحديثِ من "كُتِبَ إِلَيَّ فلانٌ قال: حدَّثنا فلانٌ"، فالمرادُ به هذا الضَّرْبُ<sup>(2)</sup> هـ.

وقال السَّيفُ الأمدِيُّ: «لا يرويه إلا بتسليطٍ من الشيخِ، كقولِهِ: فاروه عني، أو أجزتُ لك روايتهُ»<sup>(3)</sup>.

وذهب ابنُ القطانِ إلى انقطاعِ الروايةِ بالكتابةِ<sup>(4)</sup>، وردَّ ذلكَ عليه أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ المواقِ<sup>(5)</sup>، وبمنعه قطعَ القاضي أبو الحسنِ الماورديُّ في كتابِهِ "الحاوي"<sup>(6)</sup> هـ.

ويُكتَفَى أن يَعْرِفَ المكتُوبُ لَهُ حَظَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهُ

قَوْمٌ لِلإِشْتِبَاهِ لَكِنْ رُدًّا لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ وَحَيْثُ أَدَّى

فَاللَّيْثُ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا أَخْبَرَنَا حَدَّثَنَا جَوَازَا

وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ وَهُوَ الَّذِي يَلِيْقُ بِالنِّزَاهَةِ

يعني أَنَّهُ يَكْفِي فِي الرِّوَايَةِ بِالْكِتَابَةِ مَعْرِفَةُ المَكْتُوبِ لَهُ حَظَّ الكَاتِبِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ البَيِّنَةُ عَلَيْهِ، وَأَبْطَلَ قَوْمٌ مِنْهُمُ الغَزَالِيُّ<sup>(7)</sup> الإِعْتِمَادَ عَلَى مَعْرِفَةِ الحِطِّ دُونَ بَيِّنَةِ للإِشْتِبَاهِ فِي الحُطُوطِ.

قال ابنُ الصَّلَاحِ: «وهذا غيرُ مرضِيٍّ؛ لأنَّ ذلكَ نادِرٌ، والظَّاهِرُ أَنَّ حَظَّ الإنسانِ لا يَشْتَبَهُ بغيرِهِ، ولا يَقَعُ فِيهِ التَّبَاسُّ»<sup>(8)</sup>، وَإِنْ كَانَ الكَاتِبُ غَيْرَ الشَّيْخِ، فلا بدَّ من ثبوتِ كونه ثَقَّةً<sup>(9)</sup>.

(1) - "نزهة النظر" (ص173).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (104/2)، و"فتح المغيث" (505/2).

(3) - "الإحكام" (123/2) بتصرف.

(4) - "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (278/2، و541 - 542).

(5) - حكاه عنه في العراقي في "شرحه" (105/2).

(6) - "الحاوي الكبير" (90/16).

(7) - "المستصفي" للغزالي (311-312).

(8) - "علوم الحديث" (ص174) بتصرف..

(9) - "تدريب الراوي" (ص204).

واحتلّفوا في اللفظ الذي يُؤدّي به من تحمّل بالكتابة، فذهب الليث بن سعد<sup>(1)</sup>، ومنصور بن المعتمر<sup>(2)</sup>، وغير واحد من علماء الحديث إلى جواز إطلاق "حدثنا وأخبرنا" في الرواية بها. قال ابن الصلاح: «والمختار قول من يقول فيها: "كتب إليّ فلان قال: حدثنا فلان بكذا"، أو "أخبرني به مكاتبة أو كتابة"، وهذا - يعني التّفيد بالكتابة - هو الصحيح اللّائق بمذهب أهل التّحريّ والنّزاهة عمّا يوهّم اللّبس»<sup>(3)</sup>.

قال الحاكم: «الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول فيما كتب إليه المحدّث من حديثه، ولم يشافهه بالإجازة: "كتب إليّ فلان"»<sup>(4)</sup>.

قال شارح "التّفريب"<sup>(5)</sup>: «وجوّز آخرون أخبرنا دون حدثنا» هـ.

(1) - "الكفاية" (338/2).

(2) - نفسه (336/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص174) بتصرف.

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص678).

(5) - "تدريب الراوي" (ص204).

## السَّادِسُ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ

وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرُوهُ أَنْ يَرُوهُ فَجَزَمَا  
بِمَنْعِهِ الطُّوسِي وَذَا الْمُخْتَارِ وَعِدَّةُ كَابِنِ جُرَيْجٍ صَارُوا  
إِلَى الْجَوَازِ وَابْنُ بَكْرٍ نَصَرَهُ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمًا ذَكَرَهُ  
بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ  
وَزِدَّ كَاسِتِرْعَاءِ مَن يَحْتَمِلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّادِسُ مِنْ أَقْسَامِ التَّحْمُلِ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ الطَّالِبِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَوْ الْكِتَابَ سَمَاعُهُ مِنْ  
فُلَانٍ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ دُونَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ رِوَايَتِهِ لَهُ بِمُجَرَّدِ  
ذَلِكَ، فَذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ، وَبِذَلِكَ قَطَعَ أَبُو حَامِدٍ  
الغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ فِي "المُسْتَصْفَى" (1)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (2) وَالتَّوَوِيُّ (3)؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ  
إِنَّمَا تَرَكَ إِذْنَهُ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ خَلَلٍ يَعْرِفُهُ هُوَ.

وَجَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَةِ وَالْأَصُولِ، وَالظَّاهِرِيُّ (4) مِنْهُمْ:  
ابْنُ جُرَيْجٍ (5)، وَابْنُ الصَّبَّاحِ (6) الشَّافِعِيُّ صَاحِبُ "الشَّامِلِ"، وَأَبُو الْعَبَّاسِ  
الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرٍ الْمَالِكِيُّ (7)، وَحَكَاةُ عِيَاضٍ عَنِ الْكَثِيرِ (8)، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ خَلَّادٍ  
الرَّاهِمَرْمِزِيُّ (9)،

(1) - (310/1)، وَقَطَعَ الشَّارِحُ بِأَنَّهُ الْغَزَالِيُّ تَبَعًا لِلنَّاطِمِ فِي "شرح التبصرة والتذكرة" (107/2)، وَلَكِنَّ النَّاطِمَ رَدَّهُ إِلَى  
ظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَيَنْظُرُ: "فتح الباقي" (107/2)، وَ"فتح المغيث" (511/2)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(2) - "علوم الحديث" (ص176).

(3) - "تدريب الراوي" (ص104).

(4) - "المحدث الفاصل" (430) و"الكفاية" (286/2)، وَ"الإلماع" (ص108)

(5) - "المحدث الفاصل" (ص430)، وَ"الكفاية" (286/2)، وَ"الإلماع" (ص115).

(6) - عَزَاهُ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا فِي "علوم الحديث" (ص175).

(7) - "الإلماع" (ص108)، وَ"علوم الحديث" (ص175).

(8) - "الإلماع" (ص108).

(9) - "المحدث الفاصل" (ص451).

وهو مذهب عبد الملك بن حبيب<sup>(1)</sup> من المالكية، وجرم به صاحب "المحصل"<sup>(2)</sup>، وأتباعه، بل قال الزاهر مزي: «إنَّ بعضَ الظَّاهريَّة يقول: حتَّى لو قالَ له هذه رِوَايتي، ولكن لا تروها عيني، أو لا أجيزُها لك كانَ له مع ذلك رِوَايتُها عنه»<sup>(3)</sup>.

قال عياض: «هذا صحيح لا يقتضي النظر سواه؛ لأنَّ منعه أن يحدث بما حدَّثه به لا لعلَّة ولا ريبه لا يؤثر، فهو شيء لا مرجع<sup>(4)</sup> فيه»<sup>(5)</sup>.

وردَّ ابن الصَّلاح<sup>(6)</sup> القولَ بالجواز، وقاسه على مسألة استرعاء الشاهد<sup>(7)</sup> لِمَن يُحمِّله شهادته، فإنَّه لا يكفي إعلامه بها، أو سماعه لها منه في غير مجلس الحكم، بل لا بدَّ أن يأذن له في أن يشهد على شهادته؛ لجواز أن يمتنع من أدائها لشكِّ يدخله ه<sup>(8)</sup>.

قال عياض: «هذا القياس غير صحيح؛ لأنَّ الشَّهادة على الشَّهادة لا تصحُّ إلا مع الإذن في كلِّ حالٍ، والحديث عن السَّماع والقراءة لا يُحتاج فيه إلى إذن باتِّفاقٍ، وأيضًا فالشَّهادة تفرَّق مع الرِّوَاية في أكثر الوجوه» ه<sup>(9)</sup>.

قال ابن الصَّلاح<sup>(10)</sup> والنَّووي<sup>(11)</sup>: «ومع المنع فيجب العمل بمضمون ما أخبره الشيخ أنَّه سمعه إن صحَّ سنده» .

(1) - نقله عنه عياض في "الإلماع" (ص108)، وابن حبيب هو: عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون، أبو مروان السُّلمي، من كبار فقهاء المالكية، الأديب الألعلي، صاحب التصانيف، توفي سنة 238هـ، "جدوة المقتبس" (ص407 - 408)، و "الديباج المذهب" (8/2-15)، و "شجرة النور الزكية" (74/1).

(2) - "المحصل" (4/451-452).

(3) - "المحدث الفاصل" (ص451-452).

(4) - في "الإلماع" (ص110): "وهو شيء لا يرجع فيه"، فعمل الشَّارح نقله بواسطة السيوطي، فإنَّه هكذا في بعض نسخه، والله أعلم، ينظر: "تدريب الراوي" (602/1) عناية مازن السَّرساوي.

(5) - "الإلماع" (ص110).

(6) - "علوم الحديث" (ص176) بتصرف.

(7) - أصل الاسترعاء كقولك: "أرعي سمعك" يريد: اسمع مني، مأخوذ من "رعيته الشيء" حفظته..، ينظر: "شرح منتهى الإرادات" لمنصور البهوتي (604/3).

(8) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص205).

(9) - "الإلماع" (ص110).

(10) - "علوم الحديث" (ص176-177).

(11) - "تدريب الراوي" (ص205).

وَادَّعَى عِيَاضُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ ه<sup>(1)</sup>.

## السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ

وَبَعْضُهُمْ أَجَّازٌ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَأْوٍ قَضَى أَجَلَهُ

يُرْوِيهِ أَوْ لِسَافَرٍ أَرَادَهُ وَرَدَّ مَا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةَ

يعني أنَّ السَّابِعَ مِنْ أَقْسَامِ التَّحْمِيلِ الْوَصِيَّةُ، وَهِيَ: "أَنْ يُوصِيَ الشَّيْخُ عِنْدَ سَفَرِهِ، أَوْ عِنْدَ مَوْتِهِ لِشَخْصٍ بِجُزْءِ يَرْوِيهِ ذَلِكَ الشَّيْخُ"، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ بِتِلْكَ الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا ؟.

فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفِ بَابْنِ أَبِي الدَّمِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةَ<sup>(2)</sup>: «إِنَّ الرِّوَايَةَ بِالْوَصِيَّةِ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ»<sup>(3)</sup>.

وَعَزَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْجَوَّازَ لِقَوْمٍ مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ<sup>(4)</sup>، وَسَبَقَهُمَا الْقَاضِي عِيَاضٌ فَقَالَ: «هَذَا طَرِيقٌ قَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِ جَوَّازُ الرِّوَايَةِ بِهِ، ثُمَّ عَلَّلَهَا بِأَنَّ فِي دَفْعِهَا لَهُ نَوْعًا مِنَ الْإِذْنِ وَشِبْهًا مِنَ الْعَرَضِ وَالْمَنَاوَلَةِ، قَالَ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِعْلَامِ» ه<sup>(5)</sup>.

وَقَدْ أَوْصَى أَبُو قَلَابَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ<sup>(6)</sup> أَحَدَ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَهُوَ بِالشَّامِ بِكُنْيَتِهِ لِتَلْمِيذِهِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ إِنْ كَانَ حَيًّا، وَإِلَّا فَلْتُحْرَقَ، فَعَمِلَ بِوَصِيَّتِهِ، وَحَمَلَتْ تِلْكَ الْكُتُبُ إِلَى أَيُّوبَ، وَهُوَ بِالْبَصْرَةِ، فَسَأَلَ أَيُّوبُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ أَيْجُوزَ لَهُ التَّحْدِيثُ بِمَا فِيهَا، فَأَجَّازَهُ لَهُ ه<sup>(7)</sup>.

(1) - "الإلماع" (ص110، و117).

(2) - هو: القاضي أبو إسحاق، ترجمته في: "السير" (125/23-126) و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (115/8).

(3) - حكاه عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص205)، وينظر: "شرح الكوكب المنير" (525/2)..

(4) - "نزهة النظر" (ص173).

(5) - "الإلماع" (ص115).

(6) - هو: عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرهمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، توفي سنة 104هـ، "تهذيب الكمال" (542/14)، و"التقريب" (494/1).

(7) - ينظر: "المحدث الفاضل" (ص459)، و"الكفاية" (357/2-358)، و"الإلماع" (ص116).

ولكن رُدَّ القولُ بالجوازِ كما ذهبَ إليه الخطيبُ، ونقلَهُ عَن كَافَّةِ العَلمَاءِ<sup>(1)</sup>، واستبعَدَه ابنُ الصَّلَاحِ فقَالَ: «هَذَا بَعِيدٌ جَدًّا، وَهُوَ إِمَّا زَلَّةٌ عَالِمٍ، أَوْ مَتَأَوَّلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الرِّوَايَةَ عَلَى سَبِيلِ الوِجَادَةِ، وَلَا يَصِحُّ تَشْبِيهُهُ بِوَاحِدٍ مِّن قِسْمِي الإِعْلَامِ وَالمِنَاوَلَةِ، فَإِنَّ لِمُجَوِّزِيهِمَا مُسْتَنَدًا ذَكَرْنَاهُ لَا يَنْقَرُّ مِثْلُهُ، وَلَا قَرِيبٌ مِنْهُ هُنَا» هـ<sup>(2)</sup>.

وقد أنكرَ ابنُ أبي الدَّمِ عَلَى ابنِ الصَّلَاحِ وَقَالَ: «إِنَّ الوَصِيَّةَ أَرْفَعُ رَتْبَةً مِنَ الوِجَادَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَهِيَ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ» هـ<sup>(3)</sup>.  
وَصَوَّبَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ مَا قَالَهُ ابنُ أَبِي الدَّمِ هـ<sup>(4)</sup>، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(1) - "الكفاية" (358/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص 177).

(3) - نقله عنه السيوطي كما في "تدريب الراوي" (ص 205)، وينظر: "شرح الكوكب المنير" (525/2).

(4) - نقل تصويب ابن حجر تلميذه السخاوي في "فتح المغيث" (518/2)، ولكنه ذكر تعليق ابن حجر على كلام ابن الصلاح، وقال بعدها السخاوي: «وسبقه ابن أبي الدم»، ثم تعقب السخاوي كلام ابن أبي الدم.

## الْوَجَادَةُ: الْوَجَادَةُ

ثُمَّ الْوَجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ وَجَدْتُهُ مُوَلَّدًا لِيُظْهِرَ  
تَغَايُرَ الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ بِحِطِّ مَنْ عَاصَرْتَ أَوْ قَبْلَ عُهُدٍ  
مَا لَمْ يُجَدِّتْكَ بِهِ وَلَمْ يُجِزْ فَقُلْ بِحِطِّهِ وَجَدْتُ وَاحْتَرَزْتُ  
إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْحِطِّ قُلْ وَجَدْتُ عَنْهُ أَوْ اذْكُرْ قِيلَ أَوْ ظَنَنْتُ

يعني أنَّ الثَّامَنَ مِنْ أَقْسَامِ التَّحْمُلِ: الْوَجَادَةُ - بِكسْرِ الْوَاوِ - مَصْدَرٌ لَوْجَدَ حَالٌ كَوْنِهِ مُوَلَّدًا  
غَيْرَ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَدَهُ الْمُحَدَّثُونَ فِيمَا أُخِذَ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ صَحِيفَةٍ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ وَلَا  
إِجَازَةٍ وَلَا مُنَاوَلَةٍ؛ اقْتِدَاءً بِالْعَرَبِ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ مَصَادِرِ "وَجَدَ" لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمَخْتَلِفَةِ؛  
لِيُظْهِرَ تَغَايُرَ الْمَعْنَى، حَيْثُ يَقُولُونَ: "وَجَدَ ضَالَّتُهُ وَجَدَانًا"، و"مَطْلُوبُهُ وَجُودًا"، وَفِي الْغَضَبِ  
"مُوجِدَةٌ"، وَفِي الْغَنَى "وُجْدًا"، وَفِي الْحُبِّ "وَجْدًا" هـ (1).

قَالَ النَّاطِمُ: «وَلَوْجَدَ مَصْدَرَانِ آخَرَانِ وَهُمَا: جِدَّةٌ فِي الْغَضَبِ، وَفِي الْغَنَى إِجْدَانٌ بِكسْرِ  
الْهَمْزَةِ» هـ (2).

وهي: «أَنْ يَقِفَ عَلَى أَحَادِيثٍ بِحِطِّ رَاوِيهَا غَيْرِ الْمَعَاصِرِ لَهُ، أَوْ الْمَعَاصِرِ وَمَنْ يَلْقَاهُ، أَوْ لَقِيَهُ وَمَنْ  
يَسْمَعُ مِنْهُ، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ وَلَكِنْ لَا يَرُوي تِلْكَ الْأَحَادِيثَ الْخَاصَّةَ الْوَاجِدَةَ عَنْهُ بِسَمَاعٍ وَلَا إِجَازَةٍ،  
فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: "وَجَدْتُ" أَوْ "قَرَأْتُ بِحِطِّ فُلَانٍ"، أَوْ "فِي كِتَابِهِ بِحِطِّهِ حَدَّثَنَا فُلَانٌ"، وَيُسَوِّقُ  
الْإِسْنَادَ وَالْمَتْنَ، أَوْ "قَرَأْتُ بِحِطِّ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ" هَذَا الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا» (3).  
وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ بِالْوَجَادَةِ (4).

هَذَا إِذَا وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ بِأَنَّهُ خَطُّهُ، فَاحْتَرَزَ عَنِ الْجَزْمِ بِنَسْبَتِهِ لَهُ، بَلْ قُلْ: "بَلَعَنِي  
عَنْ فُلَانٍ، أَوْ "وَجَدْتُ عَنْهُ"، أَوْ "وَجَدْتُ بِحِطِّ قَيْلٍ أَنَّهُ خَطُّ فُلَانٍ"، أَوْ "ظَنَنْتُ أَنَّهُ خَطُّ فُلَانٍ"،

(1) - تنظر مصادر كلمة (وجد) في "تهذيب اللغة" للأزهري (160/11)، و"القاموس المحيط" (ص29) مادة (وجد) .

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (111/2) .

(3) - ينظر: "الإلماع" (117)، و"علوم الحديث" (ص178)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (112/2)، و"تدريب الراوي"

(ص105).

(4) - ينظر على سبيل المثال: "المسند" (541/1) رقم (519) (167/2) رقم (777).

أَوْ "ذَكَرَ كَاتِبُهُ أَنَّهُ فُلَانٌ بِنُ فُلَانٍ"، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَفْصُوحَةِ بِالْمُسْتَنَدِ فِي كَوْنِهِ خَطُّهُ هـ<sup>(1)</sup>.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ الْوَجَادَةُ مَعَ الْإِجَازَةِ وَهُوَ وَاضِحٌ، فَيَقَالُ: "وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ وَأَجَازَ لِي"، وَلَمْ يَذْكَرْ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَلَا النَّوَوِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْكَلَامِ عَلَى الْوَجَادَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْإِجَازَةِ، هَلْ هِيَ مُسْتَنَدٌ صَحِيحٌ فِي الرَّوَايَةِ وَالْعَمَلِ أَمْ لَا ؟، لَكِنْ ذَكَرَهَا النَّاطِمُ فِي "شَرْحِهِ أَلْفِيَّتَهُ"<sup>(2)</sup>، وَتَبَعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "تَدْرِيهِهِ"<sup>(3)</sup> هـ.

وَكُلُّهُ مَنْقَطِعٌ وَالْأَوَّلُ قَدْ شِيبَ وَضَلَّ مَا وَقَدْ تَسَهَّلُوا  
فِيهِ بَعْنَ قَالٍ وَهَذَا دُلْسَةٌ تَقْبُحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ  
حَدَّثَهُ بِهِ وَبَعْضُ أَدَى حَدَّثْنَا أَخْبَرْنَا وَرَدًّا  
وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ إِنَّ الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ وَبِالْوَجُوبِ جَزَمَا  
بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَصُوبُ وَلَا بِنِ إِدْرِيسَ الْجَوَازَ نَسَبُوا

يَعْنِي أَنَّ الرَّوَايَةَ بِالْوَجَادَةِ مِنْ بَابِ الْمَنْقَطِعِ، سَوَاءٌ وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّ مَنْ وَجَدَهُ عَنْهُ أَمْ لَا، لَكِنْ الْأَوَّلُ فِيهِ شَوْبٌ اتَّصَلَ بِقَوْلِهِ: "وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ"، وَقَدْ تَسَاهَلَ بَعْضُهُمْ فَأَتَى فِيهَا بَلْفِظِ "عَنْ"<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَذَلِكَ تَدْلِيْسٌ قَبِيْحٌ إِذَا كَانَ بَحِيْثٌ يَوْهَمُ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَنْ كَانَ مُعَاَصِرًا لَهُ، وَجَازَفَ بَعْضُهُمْ فَأَطْلَقَ فِيهَا "حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا"، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ» هـ<sup>(5)</sup>.  
قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup>: «وَلَمْ يُجِزْ ذَلِكَ أَحَدٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ» هـ.  
وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى فَاعِلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَوْهَمُ سَمَاعًا أَوْ إِجَازَةً.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة " (112/2)، و"فتح الباقي" (112/2).

(2) - شرح التبصرة والتذكرة " (112/2).

(3) - "تدريب الراوي" (ص206).

(4) - "الإلماع" (ص117) "علوم الحديث" (ص179).

(5) - "علوم الحديث" (ص179) بتصرف، وممن كان يفعل ذلك: إسحاق بن راشد، كان يقول: (حدَّثنا الزهري)، فقيل له أين لقيت ابن شهاب؟، فقال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له)، وقد أسنده إليه الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص352)، والقاضي عياض في "الإلماع" (ص119).

(6) - التدريب الراوي (206).

قال عياض: « لا أعلم من يُتَدَي به أجازَ فيه النَّقلَ بذلك » هـ (1).  
 قال الشُّيوطيُّ في "التَّدرِيبِ" (2) ما نصُّه: «وَوَقَعَ في "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" (3) أَحَادِيثُ مَرْوِيَةٌ  
 بِالوِجَادَةِ، وَاتَّقَدَّتْ بِأَنَّهَا مِنْ بَابِ المَقْطُوعِ، كَقَوْلِهِ في "الْفَضَائِلِ": حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
 قَالَ: وَجَدْتُ في كِتَابِي عَنِ أَبِي أَسَامَةَ، عَنِ هِشَامٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ عَائِشَةَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَتَفَقَّدُ يَقُولُ: أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ... الحديثُ.  
 وَرَوَى أَيْضًا بِهَذَا السَّنَدِ حَدِيثٌ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا  
 كُنْتُ عَلَيَّ رَاضِيَةً» (4).

وحديث: «تَرْوَجَنِي لَسِتَّ سِنِينَ» (5).  
 وَأَجَابَ الرَّشِيدُ العَطَّارُ بِأَنَّهُ رَوَى الأحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى مَوْصُولَةً إِلَى هِشَامٍ، وَإِلَى  
 أَبِي أَسَامَةَ (6).

قلت: وجواب آخر، وهو أنَّ الوِجَادَةَ المَنْقُطَةَ أَنْ يَجِدَ في كِتَابِ شَيْخِهِ، لَا في كِتَابِهِ عَنِ  
 شَيْخِهِ فَتَأَمَّلْ « هـ كَلَامُ الشُّيوطِيِّ بلفظه .  
 هَذَا الَّذِي مَرَّ في الرِّوَايَةِ بِهَا، وَأَمَّا العَمَلُ بِهَا فَقَدْ قَالَ عِيَاضٌ: «اِخْتَلَفَ الأئِمَّةُ فِيهِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ  
 عَلَى مَنعِ النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ بِهَا، فَمَعْظَمُ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ مِنَ المَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَرَوْنَ العَمَلَ بِهِ،  
 وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ العَمَلِ بِهَا، وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الجُؤَيْنِيُّ (7)،  
 وَاخْتَارَهُ غَيْرُهُ مِنْ أربَابِ التَّحْقِيقِ» هـ (8).

(1) - "الإلماع" (ص 117).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 206).

(3) - في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها (186/16) رقم (2443).

(4) - "صحيح مسلم" (183/16) برقم (2439).

(5) - مسلم: كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة (178-179) برقم (1482).

(6) - "غرر الفوائد المجموعة" (ص 272-278).

(7) - "البرهان" (648/1).

(8) - "الإلماع" (ص 120).

قال ابن الصّلاح: «وهو . أي القطع بالوجوب . الأصوب الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخّرة<sup>(1)</sup> . لقصور الهيم فيها عن الرواية، فلم يبق إلا الوجدادة، فإنه لو توقّف العمل فيها على الرواية؛ لانسدّ باب العمل بالمنقول؛ لتعدّر شرط الرواية فيها على ما تقدّم في النوع الأوّل» هـ . وقال النووي: «إنّه هو الصحيح» هـ<sup>(2)</sup> .

وإن يكنّ بغير خطّه فقل: قال ونحوها وإن لم يحصل  
بالنسخة الوثوق قل بلغني والجزم يرجي حله للفطن

يعني أنك إذا أردت نقل شيء من تصنيف، فإن كانت النسخة بغير خطّ المصنّف، ووثقت بصحّة النسخة؛ بأن قابلها المصنّف، أو ثقة غيره بالأصل، أو بفرع مقابل به، فقل: "قال فلان" أو "ذكر فلان" ونحوها من ألفاظ الجزم، وإن لم تثق بصحّة النسخة فقل: "بلغني عن فلان"، أو "وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني"، ونحو ذلك ممّا لا يقتضي الجزم هـ<sup>(3)</sup> .

قال ابن الصّلاح<sup>(4)</sup>: «فإن كان المطالع عالماً فطناً؛ بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع السقط والإسقاط، وما أُحيل عن جهته إلى غيرها رجونا أن يجوز له إطلاقه اللفظ الجازم، فيما يحكيه من ذلك، وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنّفين فيما نقلوه من كتب الناس، والعلم عند الله تعالى» هـ .

واحتجّ الحافظ عماد الدين ابن كثير في أوائل تفسيره<sup>(5)</sup> للعمل بالوجدادة بما رواه أحمد<sup>(6)</sup>، الدارمي<sup>(7)</sup>، والحاكم<sup>(8)</sup> من حديث أبي جمعة الأنصاري، ورواه الحسن بن عرفة

(1) - "علوم الحديث" (ص 180-181)، ويريد بالنوع الأول ما ذكره قسم الحديث الصحيح من نحو هذه المسألة.

(2) - "التقريب" للنووي (ص 207) مع "التدريب".

(3) - "علوم الحديث" (ص 180)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/115).

(4) - "علوم الحديث" (ص 180).

(5) - "تفسير ابن كثير" (1/167).

(6) - في "المسند" (181/28) رقم (16976).

(7) - "سنن الدارمي"، رقم (2744) (2/398).

(8) - في "المستدرک" (95/4) رقم (6993).

العَبْدِيُّ<sup>(1)</sup> فِي "جَزْئِهِ"<sup>(2)</sup> مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ: «أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّ الْخُلُقِ أَعْجَبُ إِيْمَانًا؟، قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ قَالَ: وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، قَالُوا: الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ يَأْتِيهِمُ الْوَحْيُ، قَالُوا: نَحْنُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَا تُؤْمِنُونَ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، قَالُوا: فَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يَجِدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا» هـ<sup>(3)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(4)</sup>: «وَلَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ أُورِدَتْهَا فِي الْأَمَالِيِّ» هـ .  
قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: «وَهُوَ اسْتِنْبَاطٌ حَسَنٌ» هـ<sup>(5)</sup>.

(1) - هو: الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي المؤدّب، الحافظ الثقة، مسند وقته، المشهور بابن عرفة، ومشهور بجزئه "جزء ابن عرفة"، توفي سنة، "تاريخ بغداد" (394/7)، و"السير" (547/11)، و"تهذيب الكمال" (201/6).

(2) - "جزء ابن عرفة" (ص52) برقم (19).

(3) - والحديث صحّحه الحاكم (95/4)، وحسنه الحافظ في "فتح الباري" (9/7)، والألباني في "الصحيححة" (906/7).

(4) - "تدريب الراوي" (ص207).

(5) - "محاسن الاصطلاح" (ص360-361).

## مِثَابَةُ الْإِسْلَامِ وَضَبْطُهُ

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ  
عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ كَقَوْلِهِ: (اَكْتَبُوا) وَكَتَبِ السَّهْمِيُّ  
يَعْنِي أَنَّ السَّلْفَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اخْتَلَفُوا فِي (كِتَابَةِ) . بِكَسْرِ الْكَافِ، وَسُكُونِ التَّاءِ  
أَيُّ: كِتَابَةُ كَمَا فِي "الْمَنْجِدِ"<sup>(1)</sup> . الْحَدِيثِ، فَكَرَّهَهَا<sup>(2)</sup> طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ  
بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَآخَرُونَ<sup>(3)</sup>؛ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(4)</sup> عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
الْحُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ  
عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ» هـ .

وَأَبَاحَهَا طَائِفَةٌ وَفَعَلُوهَا مِنْهُمْ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ الْحَسَنِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَجَابِرٌ، وَأَنْسٌ،  
وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا، وَالْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>(5)</sup> .  
وَحَكَاهُ عِيَاضٌ<sup>(6)</sup> عَنْ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ لِمَا فِي "الصَّحِيحِينَ"<sup>(7)</sup>: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ: «أَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»؛ حِينَ التَّمَسَّ أَنْ تُكْتَبَ لَهُ حُطْبَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(8)</sup> أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِيِّ السَّهْمِيِّ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ  
وَلَا أَكْتُبُ» هـ .

(1) - "المنجد في العربية" لويس معلوف (ص 671).

(2) - والكرهة هنا كراهة تحريم كما ذكره السخاوي في "فتح المغيث" (5/3) عن ابن التقيس.

(3) - أخرجه عنهم: الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص 379-381)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص 27-41)،  
وأخرجه عن زيد بن ثابت: أبو داود في كتاب العلم، باب في كتابة العلم (ص 561).

(4) - أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث (18/103)، دون قوله: (شيئا إلا القرآن).

(5) - أخرجه عنهم: الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (366-378)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص 108-124).

(6) - في "الإلماع" (ص 147).

(7) - أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم (1/50)، وفي كتاب اللقطة، باب كيف تُعرف لقطة مكة

(2/154) برقم (2434)، ومسلم: كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها و... (9/112-113) برقم (1355).

(8) - البخاري: كتاب العلم باب كتابة العلم (1/50) رقم (113).

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام كما في "الصحيحين"<sup>(1)</sup> في مرضه الذي تُوفي فيه: «أيتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» هـ .

وروى أبو داؤود<sup>(2)</sup>، والحاكم<sup>(3)</sup>، وغيرهما<sup>(4)</sup> عن عبد الله بن عمرو قال: قلت يا رسول الله إني أسمع منك الشيء، فأكتبه قال: نعم، قلت: في الغضب والرضا؟، قال: «نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقاً» هـ .

وعن أبي هريرة قال: «كان رجلٌ من الأنصارٍ يجلسُ إلى رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيسمعُ من الحديثِ، فيعجبهُ ولا يحفظُهُ، فشكا ذلك إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «استعن بيمينك وأوماً بيده إلى الخطِّ»، رواه الترمذي<sup>(5)</sup> وقال: «ليس إسنادُهُ بذلك القائم» هـ<sup>(6)</sup> .

وأسنده الرامهرمزي<sup>(7)</sup> عن رافع بن خديج، قال: قلت يا رسول الله إننا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟، قال: «اكتبوها ولا حرج» هـ .

(1) - أخرجه البخاري: في كتاب العلم، باب كتابة العلم (50/1-51) برقم (114)، ومسلم: في الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يُوصى به (85-86) رقم (1637) عن ابن عباس رضي الله عنهما.  
(2) - أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب في كتابة العلم (ص561) برقم (3646).  
(3) - في كتاب العلم من "المستدرک" (187/1) وصححه ووافقه الذهبي.  
(4) - وأخرجه الدارمي في "سننه" (160/1)، وأحمد في "مسنده" (57/11)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص85-88).  
(5) - في كتاب العلم، باب ما جاء في الرخصة في كتابة العلم (39/5) برقم (2666) عن أبي هريرة رضي الله عنه.  
(6) - لأن في سننه الخليل بن مرة الضبعي، وهو ضعيف جداً، قال البخاري كما نقله عنه الترمذي: منكر الحديث، وقال مرة: فيه نظر، "التاريخ الكبير" (199/3)، و"التقريب" (275/1)، ولكن معناه يشهد له حديث عمرو بن العاص السابق، ينظر: "السلسلة الضعيفة" للألباني (281/6) رقم الحديث (2761).  
(7) - "المحدث الفاصل" (ص369)، وسنده فيه انقطاع، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (276/4)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص85) من طريق بقية بن الوليد ثنا ابن ثوبان ثنا أبو مدرك قال: ثنا عباية بن رفاع عن رافع بن خديج، وبقية كثير التندليس عن الضعفاء كما في "التقريب" (134/1)، ولكنه هنا صرح بالتحديث، وفي إسناده كذلك أبو مدرك، قال الهيثمي في "المجمع" (380/1): "لم أر من ذكره"، والله أعلم.

وروى الحاكم<sup>(1)</sup> وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً: «قيدوا العلم بالكتاب» هـ.

وأسنده الدليمي<sup>(2)</sup> عن علي مرفوعاً: «إذا كتبتُم الحديث فاكتبوه بسنده» هـ.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(3)</sup>: «وفي الباب أحاديث غير ذلك» هـ.

وجمع جمع من العلماء بين حديث النبي عن الكتابة، وأحاديث إباحتها: بأن النهي منسوخ بها؛ لأن النهي كان في أول الأمر مخافة اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن فيه<sup>(4)</sup>.

وقيل: إن النهي في حق من وثق بحفظه، وخيف اتكأله على خطه إذا كتب، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه<sup>(5)</sup>.

روى ابن الصلاح<sup>(6)</sup> هنا عن الأوزاعي أنه كان يقول: «كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله» هـ<sup>(7)</sup>.

وحمل بعضهم النهي على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فرموا كتبوه معها، فنهوا عن ذلك خوفاً للاشتباه<sup>(8)</sup>.

(1) - في "المستدرک (187/1) مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وموقوفاً عن عمر بن الخطاب وأنس رضي الله عنهم، وقد أوعب طرقه الخطيب في "تقييد العلم" (115 - 118)، والعلامة الألباني في "السلسلة الصحيحة" (40/5) برقم (2026)، وصححه بمجموع الطرق، والله أعلم.

(2) - لم أهتم إليه، فإله أعلم.

(3) - "تدريب الراوي" (ص 209).

(4) - كما جنح إليه ابن شاهين في "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ص 276)، وذكر ابن حجر في "فتح الباري" (1/275) أنه أقرب الوجوه.

(5) - ذكره الخطيب في "تقييد العلم" (ص 65 - 66)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (118/2)، و"فتح الباري" (1/275).

(6) - "علوم الحديث" (ص 182-183).

(7) - أخرجه: البيهقي في "المدخل" (ص 410) برقم (741)، ومن طريقه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 182 - 183)، والخطيب في "تقييد العلم" (ص 73)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (1/290) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (188/35).

(8) - ذكره الخطابي في "معالم السنن" (170/4).

وقيل: النهي خاصُّ بوقتِ نزولِ القرآنِ خشيةَ التباسه، والإذنُ في غيره<sup>(1)</sup>.  
وأعلَّ البخاريُّ وغيره حديثَ أبي سعيدٍ بالوقفِ ه<sup>(2)</sup>.  
قال ابنُ الصَّلاح: «ثمَّ إنَّه زالَ ذلكَ الخِلافُ، وأجمَعَ المسلمونَ على تسويغِ ذلكَ وإباحته،  
ولولا تدوينُهُ في الكُتبِ لدرَسَ في الأعصرِ الأخيرةِ» ه<sup>(3)</sup>.  
وقال القاضي عياض<sup>(4)</sup> وتبعه الذهبي<sup>(5)</sup>: «الإجماعُ منعقدٌ من المسلمينَ على الجوازِ بدونِ  
تردُّدٍ؛ بحيثُ زالَ ذلكَ الخِلافُ، كما أجمَعَ المتقدِّمونَ والمتأخِّرونَ على الجوازِ في القرآنِ؛ لأدلةٍ  
منتشرةٍ يدلُّ مجموعُها على فضلِ تدوينِ العلمِ وتقييدهِ» ه.  
وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «لا يبعدُ الوجوبُ على من حشِيَ النسيانَ؛ ممَّن يتعزَّنُ عليه تليغُ  
العلمِ» ه<sup>(6)</sup>.

قوله: (وكتب السهمي) من زيادته على ابن الصَّلاح التي لم يميِّزها ه<sup>(7)</sup>.  
وينبغي إعجامُ ما يُستعجمُ وشكلُ ما يُشكلُ لا ما يفهمُ  
وقيل كلُّه لذي ابتداءٍ وأكَّدوا مُلتبسَ الأسماءِ  
وليك في الأصلِ والهامشِ مع تقطيعه الحُرُوفَ فهو أنفعُ  
يعني أنَّه يُندبُ لكاتبِ العلمِ ضبطُ كتابه بنقطةٍ ما (يُستعجمُ) أي: تصيرُ فيه عجمةً إذا تركَ  
نقطه.

(1) - ينظر: "فتح الباري" (1/274-275)، و"فتح المغيث" (3/15-16)، و"تدريب الراوي" (ص209).  
(2) - قول البخاري عزاه إليه ابن حجر في "فتح الباري" (1/275)، وقد ذكر الشيخ أحمد شاکر في "الباعث الحثيث" (2/379) أنَّ التعليل بالوقف غيرُ جيد، والحديث صحيح في "مسلم"، وقد ذكر المزي في "تحفة الأشراف" (3/408) رقم (4167) في شأن حديث أبي سعيد: «رواه أبو عوانة الإسفراييني عن أبي داود السجستاني عن هُدبة - بقصة الكتابة - قال أبو داود: وهو منكر، أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد». .  
وقد ذكر الحافظ في "الفتح": (أنَّ أوجهَ الطُّرق وأحسنها للجمع القول بان أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النَّهي).  
(3) - "علوم الحديث" (ص183).  
(4) - "الإلماع" (ص147) بتصرف.  
(5) - في "السير" (3/80).  
(6) - "فتح الباري" (1/269).  
(7) - "فتح الباقي" (2/117).

قال الأوزاعي: «نور الكتاب إعجابه»<sup>(1)</sup>.

قال الرامهرمزي: «أي: نقطه؛ بأن يُمَيِّزَ التَّاءَ مِنَ اليَاءِ، والحَاءَ مِنَ الحَاءِ، وشكُّهُ وَهُوَ: تقييدُ الإعرابِ»<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصَّلاح: «إعجامُ المكتوبِ يمنعُ من استعجابه، وشكُّهُ يمنعُ من إشكاليه. قَالَ: وَكَثِيرًا مَا يَعْتَمِدُ الْوَائِقُ عَلَى ذَهْنِهِ، وَذَلِكَ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنِّسْيَانِ» هـ<sup>(3)</sup>.

إذْ بِاللَّقَطِ وَالشَّكْلِ يَوْمَنْ اللَّبْسُ؛ لِيُؤَدِّيَهُ كَمَا سَمِعَهُ هـ.

قال السُّيوطيُّ في "شرح التَّقریبِ"<sup>(4)</sup>: «قَدْ قِيلَ: إِنَّ النَّصَارَى كَفَرُوا بِلَفْظَةِ أَخْطَأُوا فِي إِعْجَامِهَا وَشَكْلِهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي "الْإِنْجِيلِ" لِعِيسَى: «أَنْتَ نَبِيِّي وَلَدْتُكَ مِنَ الْبُتُولِ» هـ، فَصَحَّفُوهَا وَقَالُوا: أَنْتَ بُنْيَابِي وَلَدْتُكَ مُحَقَّقًا هـ.

قال: وَقِيلَ إِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ سَبَبُهَا ذَلِكَ أَيْضًا، وَهِيَ فِتْنَةُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَتَبَ لِلَّذِي أَرْسَلَهُ أَمِيرًا إِلَى مِصْرَ: «إِذَا جَاءَكُمْ فَاقْبَلُوهُ»، فَصَحَّفُوهَا "فَاقْتُلُوهُ"، فَجَرَى مَا جَرَى» هـ.

قلتُ: ذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ<sup>(5)</sup> فِي كِتَابِهِ "الْأَغَانِي"<sup>(6)</sup>: «أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ بِالْمَدِينَةِ: «أَنْ أَحْصِ الْمُتَحَنِّينَ قَبْلَكَ»، فَصَحَّفَهَا بِالْمُعْجَمَةِ فَحَصَاهُمْ» هـ.

(1) - أخرجه عنه: الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (608-609)، وعباض في "الإلماع" (ص150) بمعناه، وذكره

الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (276/1)، وعباض في "الإلماع" (ص149) عن الأوزاعي عن ثابت بن معبد .

(2) - "المحدث الفاصل" (ص608-609).

(3) - "علوم الحديث" (ص183) بتصرف.

(4) - "تدريب الراوي" (ص209).

(5) - هو: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمن بن مروان القرشي، أبو الفرج الأموي، الكاتب الأصبهاني، عنده تشيع، راوية الأخبار، توفي سنة 365هـ، "تاريخ بغداد" (398/11)، و"معجم الأدباء" (94/13) .

(6) - (193/4)، وأخرج القصة العسكري في "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف" (ص42)، وينظر: "مجمع الأمثال" (251/1).

ثُمَّ اختلفوا هل يُقتصر على ضبط المُشكِـلِ فقط ليزول إشكـالُه؛ لا ما يُفهمُ بلا نَقْطِ وشكـلِ، فقال عليُّ بنُ إبراهيمَ البغداديُّ<sup>(1)</sup> في كتابه "سِمَاتُ الخَطِّ ورُقُومُه": «عن أهلِ العلمِ كراهيةُ الإعجامِ، والإعرابِ إلَّا في المُلتبَسِ؛ إذ لا حاجةُ إليهما في غيرِه»<sup>(2)</sup>.

وقال عياضٌ: «يتعيَّنان فيما يُشكـلُ ويشتبهُ»<sup>(3)</sup>.

وقال ابنُ خَلادٍ: «قال أصحابنا: أمَّا النَّقْطُ فلا بدُّ منه؛ لأنَّه لا تُضبطُ الأشياءُ المشكـلَةُ إلَّا به، وإنَّما يُشكـلُ ما يُشكـلُ إذ لا حاجةُ إليه مع عَدَمِ الإشكـالِ، وقال آخرون: بل ينبغي الإعجامُ، والشكـلُ للمكتوبِ كلِّه المُشكِـلِ وغيرِه»<sup>(4)</sup>.

وقال عياضٌ: «وهو الصَّوابُ، ولا سيمًا للمبتدئِ، وغيرِ المتبحرِ في العلمِ، فإنَّه لا يُميِّزُ ما يُشكـلُ ممَّا لا يُشكـلُ، ولا صوابَ وجهِ إعرابِ الكلمتينِ من خَطِّه»<sup>(5)</sup>.

قال النَّاطِمُ<sup>(6)</sup>: «وربَّما ظنَّ أنَّ الشَّيءَ غيرُ مُشكِـلٍ لوضوحِه، وهو في الحقيقة محلُّ نظرٍ مُحتاجٍ إلى الضَّبطِ، وقد وقعَ بينَ العلماءِ خلافٌ في مسائلَ مرتَّبةٍ على إعرابِ الحديثِ، كحديثِ: «ذَكَاةُ الجنينِ ذَكَاةُ أمِّه»<sup>(7)</sup>، فاستدلَّ به الجمهورُ على أنَّه لا تجبُ ذَكَاةُ الجنينِ بناءً على رَفْعِ (ذَكَاةُ أمِّه)، ورجَّحَ الحنفيةُ الفتحَ على التَّشبيهِ<sup>(8)</sup> أي: يذكَى مثل ذَكَاةِ أمِّه» هـ.

(1) - لم أهدت لترجمته.

(2) - علوم الحديث " (ص184).

(3) - "الإلماع" (149-150).

(4) - "المحدث الفاصل" (ص608) بتصرف.

(5) - "الإلماع" (ص150).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (119/2 - 120).

(7) - أخرجه: أبو داود: كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين، برقم (2828)، والترمذي: كتاب الصيد، باب ما جاء في ذكاة الجنين، برقم (1476)، وابن ماجه: كتاب الصيد، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه، برقم (3199)، وأحمد في "مسنده" (362/17)، والحاكم (127/4)، والدارقطني (184/4) من طريق عن جابر، وأبي سعيد، وابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وصحَّحه الترمذي، والحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي، واستوعب طرقَه العلامة الألباني في "الإرواء" (172/8 - 175).

(8) - يعني: على أنَّه خبر للمبتدأ، فيصير المعنى: ذكاة الأم تغني عن ذكاة الجنين، وإن قلنا بالنَّصب في "ذكاة أمه"، فهو منصوب بنزع الخافض وهو الكاف هنا، أو على أنَّه مفعول مطلق مبيِّنٌ لنوع ذكاة الجنين، "عون المعبود" مع حاشية ابن القيم (25/8 - 29).

قال ابن الصلاح: «وينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يلتبس بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر، فإنها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل وما بعد» هـ<sup>(1)</sup>.

وقال أبو إسحاق النجيري نسبة إلى محلة بالبصرة<sup>(2)</sup>: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه» هـ<sup>(3)</sup>.

وذكر أبو علي الغساني<sup>(4)</sup>: «أن عبد الله بن إدريس قال: لما حدثني شعبة بحديث أبي الخوزاء السعدي<sup>(5)</sup>، عن الحسن بن علي، كتبت تحتة: "خوز عين" ليلاً أغلط، فأقرأه أبو الخوزاء<sup>(6)</sup> بالجيم والزاي» هـ<sup>(7)</sup>.

ويستحب في الألفاظ المشككة أن يكرر ضبطها؛ بأن يضبطها في متن الكتاب، ثم يكتبها أيضاً في الحاشية قبالتها، فإن ذلك أبلغ في إبانيتها، لأن المضبوط في المتن ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه أو تحته، لا سيما عند ضيق المحل ودقة الخط، قاله عياض<sup>(8)</sup>، وابن الصلاح<sup>(9)</sup> هـ.

قال الناظم: «ولم يتعرضا لتقطيع حروف الكلمة المشككة التي كتبت في هامش الكتاب، وقد رأيت غير واحد من أهل الضبط يفعلوه وهو حسن، وفائدته أنه يظهر شكل الحرف بكتابته

(1) - "علوم الحديث" (ص184).

(2) - هو: إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن جسنس النحوي اللغوي، أبو إسحاق النجيري - بفتح النون وكسر الجيم بعدما مثناه تحتية - نسبة إلى "نجير" أو "نجارم" محلة بالبصرة، كما في "الأنساب" (72/13)، و"معجم البلدان" (274/5)، وأبو إسحاق هذا توفي حوالي سنة 355هـ، "معجم الأدباء" (198/1)، و"بغية الوعاة" (414/1 - 415).

(3) - "الجامع لأخلاق الراوي" (269/1 - 270)، و"الإلماع" (ص154).

(4) - هو: الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، أبو علي الجياني، محدث قرطبة وحافظها، توفي سنة 498هـ، "الغنية" للقااضي عياض (ص138)، و"الصلة" (203/1)، و"تذكرة الحفاظ" (1233/4).

(5) - هو: ربيعة بن شيبان السعدي، أبو الخوزاء البصري، ثقة، "تهذيب الكمال" (117/9)، و"التقريب" (296/1).

(6) - قال عياض في "الإلماع" (ص156): «وأما أبو الخوزاء فهو أوس بن عبد الله الربيعي عن ابن عباس، وأبو الخوزاء أحمد بن عثمان النوفلي من شيوخ مسلم والنسائي» .

(7) - "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد رواية ابنه عبد الله (462/2)، ومن طريقه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي"

(270/1) بنحوه، وينظر: "الإلماع" (ص156).

(8) - "الإلماع" (ص157)

(9) - "علوم الحديث" (ص184).

مُفْرَدًا فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ، كَالنَّوْنِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّاتِ مِنْ تَحْتِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا كُتِبَتِ الْكَلِمَةُ كُلُّهَا، وَالْحَرْفُ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِهَا أَوْ وَسَطِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي "الاقْتِرَاحِ"<sup>(2)</sup>: «وَمِنْ عَادَةِ الْمُتَقِنِينَ أَنْ يَبَالِغُوا فِي إِضْوَاحِ الْمَشْكِلِ؛ فَيَفْرُقُوا حُرُوفَ الْكَلِمَةِ فِي الْحَاشِيَةِ، وَيَضْبُطُوهَا حَرْفًا حَرْفًا» هـ.

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيقُ إِلَّا لِضَيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرِحَالٍ فَلَا  
وَشُرُّهُ التَّعْلِيقُ وَالْمَشْقُ كَمَا شُرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا

يَعْنِي أَنَّهُ يُكْرَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهَ الْخَطِّ الرَّقِيقِ - بِالرَّاءِ وَبِالدَّالِ - لِعَيْرِ عُذْرٍ؛ لِقَوَاتِ الْإِنْتِفَاعِ أَوْ كَمَالِهِ بِهِ؛ لِمَنْ ضَعُفَ نَظْرُهُ، وَرَبَّمَا ضَعُفَ نَظْرُ كَاتِبِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ لِابْنِ أَخِيهِ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(3)</sup>، وَرَأَهُ يَكْتُبُ خَطًّا دَقِيقًا: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّهُ يَحُونُكَ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ» هـ<sup>(4)</sup>.

قُلْتُ: حَنْبَلُ الْمَذْكُورُ قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي "شَرْحِهِ أَلْفِيَّتَهُ"<sup>(5)</sup> هَذِهِ: «إِنَّهُ ابْنُ أَخِي الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، وَوَافَقَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْجُزْءِ الْخَامِسِ مِنْ كِتَابِهِ "الْمَغْنِي"<sup>(6)</sup>، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ "اجْتِمَاعُ الْجِيُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ"<sup>(7)</sup>، وَهَمَا أَدْرَى بِأَهْلِ مَذْهَبِهِمَا هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (120/2-121).

(2) - "الاقتراح" (ص 379 - 380).

(3) - هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، المحدث الصدوق، ابن عم الإمام رحمه الله، توفي سنة 273 هـ،

"تاريخ بغداد" (286/8-287)، و"طبقات الحنابلة" (383/1-387).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (261/1)، و"أدب الإملاء" للسمعاني (583/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (121/2).

(6) - "المغني" (111/7).

(7) - "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص 321).

(8) - قال في "النكت الوافية" (138/2 - 139): «ليس هو ابن أخيه، بل هو ابن عمه، فإنه حنبل بن إسحاق بن

حنبل، وأحمد هو ابن محمد بن حنبل، وإسحاق ومحمد أخوان» اهـ، وقول حنبل: قال عمي، يخرج على أنه شقيقه وأكبر منه، والله أعلم.

وخالفهم الشيوطي في كتابه "التدريب" (1)، وزكرياء الأنصاري (2)، والسخاوي (3) في شرحيهما لهذه الألفية، ومحمد بن الحسين (4) مدرّس كلية القرويين في تعريفه بأعلام شرح زكرياء لهذه الألفية، فجعلوه ابن عم للإمام أحمد؛ لا ابن أخيه، والعلم عند الله تعالى هـ. فإن كان ثم عذرٌ مثلُ ألا يجد في الورق سعة، أو عجز عن ثمنه، أو يكون رحالا في طلب العلم، يريد حمل كتبه معه، فتكون خفيفة الحمل، فلا يكره له ذلك (5). وأجود الخط أبينه، وشره التعليق والمشق، فالأول: خلط الحروف التي ينبغي تفريقها، والثاني: سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف (6).

والهدرمة: السرعة في القراءة، وهذرمة أسرع في قراءته (7)، إذ قد روى ابن فتيبة عن عمر رضي الله عنه قال: «شر الكتابة المشق، وشر القراءة الهدرمة، وأجود الخط أبينه» هـ (8).  
ويُنقَطُ المَهْمَلُ لَا الحَا أسفلاً أو كُتِبَ ذَاك الحَرْفِ تحْت مَثَلًا  
أَوْ فَوْقَهُ قَلَامَةً أَقْـوَالُ والبَعْضُ نَقَطُ السِّينِ صَفًّا قَالُوا  
وبَعْضُهُمْ يَحْطُّ فَوْقَ المَهْمَلِ وِبَعْضُهُمْ كَالهَمْزِ تحْت يَجْعَلُ  
قَالَ عِيَاضٌ: «وكَمَا نَأْمُرُ بنَقْطِ الحُرُوفِ المعجَمَةِ للبيان؛ كذلك نَأْمُرُ بَضْبِطِ المَهْمَلَاتِ لِيَتَبَيَّنَ  
عَدَمُ إعْجَامِهَا» (9).

قال ابن الصلاح: «وسبيل الناس في ضبطها مختلف، فمنهم من يقلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والطاء والصاد والعين ونحوها من المهملات، واختلفوا في كيفية نقط السين المهملة من تحت، فقول: كالتقط من فوق، وقيل:

(1) - "تدريب الراوي" (ص 211).

(2) - "فتح الباقي" (121/2).

(3) - "فتح المغيث" (27/3).

(4) - لم أهتمد إلى ترجمته.

(5) - "علوم الحديث" (ص 185)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (122/2)، و"فتح المغيث" (27/3 - 28)، و"التدريب" (ص 210).

(6) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (122/2)، و"فتح المغيث" (29 - 28 / 3).

(7) - "القاموس المحيط" (ص 1054) مادة (ه ذ ر م).

(8) - أخرجه الخطيب في "الجامع" (262/1)، وينظر: "علوم الحديث" (ص 185).

(9) - "الإلماع" (ص 157).

يَجْعَلُ مَا فَوْقَ الْمُعْجَمَةِ كَالْأَثَانِي<sup>(1)</sup>، وَمَا تَحْتَ الْمَهْمَلَةِ مَبْسُوطًا صَفًّا، وَإِنَّمَا اسْتَنْقَى الْحَاءَ لِيَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْجِيمِ إِنْ نَقَطَهَا مِنْ أَسْفَلٍ، أَوْ بِالْحَاءِ إِنْ نَقَطَهَا مِنْ فَوْقٍ»<sup>(2)</sup>، وَلَمْ يَسْتَنْقِهَا عِيَاضٌ، وَلَا ابْنُ الصَّلَاحِ.

قَالَ النَّاطِظُ: «وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِنَائِهَا، فَلَا تَدْخُلُ فِي عُمُومِ هَذِهِ الْعَلَامَةِ لِلْمَهْمَلِ»<sup>(3)</sup>. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ ذَلِكَ الْحَرْفَ الْمَهْمَلَ بَعِيْنِهِ مُفْرَدًا تَحْتَ الْحَرْفِ الَّذِي يُشَارُ إِلَى إِهْمَالِهِ، فَيَكْتُبُ تَحْتَ الْحَاءِ حَاءً مُفْرَدَةً صَغِيرَةً، وَهَذَا يَتَعَيَّنُ فِي الْحَاءِ خَاصَّةً، وَكَذَا تَحْتَ الدَّالِ وَالصَّادِ وَالطَّاءِ وَالْعَيْنِ.

قَالَ عِيَاضٌ: «وَهَذَا عَمَلٌ بَعْضِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْأَنْدَلُسِ»<sup>(4)</sup>. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ فَوْقَ الْحَرْفِ الْمَهْمَلِ صُورَةَ هِلَالٍ كَقَلَامَةِ الظَّفَرِ مُضْطَجِعَةً<sup>(5)</sup> عَلَى قَفَاهَا، فَهَذِهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ شَائِعَةٌ مَعْرُوفَةٌ. وَالرَّابِعَةُ: أَنْ يَجْعَلَ فَوْقَ الْمَهْمَلِ خَطًّا صَغِيرًا.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ»<sup>(6)</sup>. وَرَبَّمَا التَّبَسَّتْ هَذِهِ الْعَلَامَةُ بَفَتْحَةٍ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ تَحْتَ الْحَرْفِ الْمَهْمَلِ مِثْلَ الْهَمْزَةِ؛ نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنِ بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ<sup>(7)</sup>، وَنَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنِ بَعْضِهِمْ مَعَ نَقْلِهِ أَيْضًا عَنِ بَعْضِهِمْ جَعَلَهَا فَوْقَهُ، وَعَبَّرَ عَنْهَا بِالنَّبْرَةِ<sup>(8)</sup> وَيَكْتُبُ فِي بَطْنِ الْكَافِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَبْسُوطَةً كَافٌ صَغِيرَةٌ أَوْ هَمْزَةٌ، وَيَكْتُبُ فِي بَطْنِ اللَّامِ لَمْ يَجْرُوفُهَا الثَّلَاثَةُ لَا صُورَةَ (ل)<sup>(9)</sup>.

(1) - الأثاني: جمع أنفية بضم الهمزة وكسرها، وهي الحجر الذي توضع عليه القدر، ويجمع أيضا على أثافٍ، "تهذيب اللغة" (108/15)، و"القاموس المحيط" (ص712) مادة "أ ث ف".

(2) - "علوم الحديث" (ص185 - 186) بتصرف.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (123/2).

(4) - "الإلماع" (ص157).

(5) - قال في "فتح المغيث" (34/3): «هي كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها لتكون فُرَجَتْهَا إلى فوق، إذ المشاهد في خطِّ كثيرين لا يشابهها من كل وجه، بل هي منجمعة من أسفلها هكذا "v" .

(6) - "علوم الحديث" (ص186).

(7) - "علوم الحديث" (ص186).

(8) - "الإلماع" (ص157).

(9) - "تدريب الراوي" (ص211).

وإن أتى برمزٍ راوٍ مَيَّزًا مُرادُهُ واختيرَ أن لا يَرْمُزًا  
يعني أنَّ عادةَ المُحدِّثينَ إذا سمعوا كتابًا بطريقٍ مختلفَةٍ كصحيحِ البُخاريِّ مثلاً أن يبيِّنوا عندَ  
لفظٍ كلِّ رِوَايَةٍ منها اسمَ راويها؛ إمَّا كاملاً وهو أَوَّلَى وأدْفَعُ للالتباسِ، وإن أتى برمزٍ حرفٍ أو  
حرفينِ من اسمه، فعليه أن يبيِّنَ مُرادَهُ بتلك الرُّمُوزِ في أوَّلِ كتابه أو في آخره، ومع ذلك فالمختارُ  
أن يجتنِبَ الرَّمزَ، فإن أخلَى كتابه عن ذلك كلِّه، فهو مكروهٌ؛ لِمَا يوقَعُ فيه غيرهُ من الحيرةِ في  
فهمه مُرادَهُ<sup>(1)</sup>.

وتنبغي الدَّارَةُ فَضْلاً وارْتَضَى إِغْفَالَهَا الخَطِيبُ حَتَّى يَعْضَا  
يُستحبُّ في تمامِ الضَّبْطِ أن يجعلَ بينَ كلِّ حَدِيثينِ للفصلِ بينهما حلقةً هكذا (0)، فقد رُوِيَ  
ذلك عن أبي الزناد<sup>(2)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(3)</sup>، وإبراهيم بن إسحاق الحري<sup>(4)</sup>، وابن جرير الطبري<sup>(5)</sup>؛  
إذ قد يدخلُ عجزُ الأوَّلِ في صدرِ الثاني، وبالعكس، لاسيما إذا تجرَّدتِ المثون عن أسانيدِها،  
ومنهم من يتركُ مع ذلك بقيَّةَ السَّطْرِ بياضاً، واستحبَّ الخطيبُ<sup>(6)</sup> إِغْفَالَهَا أي: حُلُوهَا من النَّقْطِ  
والخَطِّ، حَتَّى يُقَابَلَ كتابه بالأصل، فحينئذٍ فكلُّ حديثٍ فرغَ من عرضه ينقُطُ في الدَّارَةِ التي تليه  
نُقْطَةً، أو يُخَطُّ فيها خطأ، وكان بعضُ أهلِ العِلْمِ لا يعتدُّ من سماعه إلا بما كان كذلك، أو في  
معناه هـ<sup>(7)</sup>.

وكرهوا فصلَ مُضَافِ اسمِ الله منه بِسَطْرِ إن ينافِ ما تلاه  
يعني أنَّ المُحدِّثينَ يكرهونَ في مثلِ عبدِ الله، وعبدُ الرحمن بنِ فلانٍ، وكلُّ اسمٍ مُضَافٍ إلى الله  
تعالى، أو رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتابَةً "عبد" أو "رسول" في آخرِ السَّطْرِ، و"الله" أو

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص186)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (125/2)، و"فتح المغيث" (37/3)، و"تدريب الراوي" (ص211).

(2) - "المحدث الفاضل" (ص606)، ومن طريقه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (273/1).

(3) - "الجامع لأخلاق الراوي" (273/1-274)، وذكر أنه رآه بخط الإمام أحمد.

(4) - نفسه (273/1)، حيث ذكر أنه رآه بخطه.

(5) - نفسه (273/1)، حيث ذكر أنه رآه بخطه.

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (273/1) بنحوه، و"تدريب الراوي" (ص212).

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص187)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (125/2)، و"فتح المغيث" (39/3)، و"تدريب الراوي" (ص212).

"الرَّحْمَن" مع ما بعده أَوَّلِ الْآخِرِ، وَأَوْجِبَ اجْتِنَابَ مِثْلِ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَطَّةَ<sup>(1)</sup>، وَالْحَطِيبُ<sup>(2)</sup>.

ووَافَقَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ<sup>(3)</sup>.

وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَوْهَمَاتِ نَحْوُ: «سَابُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَافِرٌ». و«قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ فِي النَّارِ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ عُمَرُ فِي حَدِيثِ شَارِبِ الْخَمْرِ: «أَخْزَاهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ»<sup>(5)</sup>، فَلَا يُجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ "سَابُّ"، وَلَا "قَاتِلٌ" وَلَا "قَالَ" فِي آخِرِ سَطْرِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ أَوَّلَ سَطْرِ آخَرَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ مُنَافٍ كَـ"سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ"، بَأَنَّ يَكْتُبَ "سُبْحَانَ" آخِرَ سَطْرِ و"اللَّهُ الْعَظِيمُ" أَوَّلَ آخَرَ، فَلَا كِرَاهَةَ، مَعَ أَنَّ جَمْعَهُمَا فِي سَطْرٍ وَاحِدٍ أَوْلَى هـ<sup>(6)</sup>.

وَكَتُبَ ثَنَاءَ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمَا  
وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ حُولَفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدُ  
وَعَلَّاهُ فُيَدَ بِالرَّوَايَةِ مَعَ نُطْقِهِ كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ  
وَالْعَنْبَرِيَّ وَابْنَ الْمَدِينِيِّ بِيَضًا لَهَا لِإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوَّضًا  
وَاجْتَنِبَ الرَّمَزَ لَهَا وَالْحَذْفَا مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى

يَعْنِي أَنَّهُ يَنْبَغِي لِكَاتِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كِتَابِ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ عِنْدَ ذِكْرِ نَحْوِ: تَعَالَى، وَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَزَّ وَجَلَّ.

(1) - هو: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبَرِيُّ الحَنْبَلِيُّ، المعروف بابن بَطَّةَ، شيخ العراق، المحدث الفقيه، توفي سنة 287هـ، "تاريخ بغداد" (371-375)، و"طبقات الحنابلة" (256/3 - 273).

(2) - "الجامع الأخلاق الراوي" (268/1).

(3) - "الافتراح" (ص 383 - 384) وجعله من باب الأدب.

(4) - أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (99/2) عن علي موقوفا: «بشّر قاتل ابن صافية بالنار»، وهو موقوف صحيح، وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (110/3) نحوه عن ابن عَبَّاسٍ عن علي بسند صحيح، وصحَّحه ابن حجر في "الإصابة" (556/2).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَبَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ بِرَقْمِ (6777)، وَرَقْمِ (6780) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (94/12) أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْقَاتِلَ وَقَعَ عِنْدَ الْوَاقِدِيِّ أَنَّهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(6) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (128/2)، و"فتح المغيث" (42/3)، و"تدريب الراوي" (ص 212).

كما ينبغي له أن يحافظ على كتابة الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم كلما ذكرًا إجلالًا وتعظيمًا لله ولرسوله، وإن يكن ذلك ساقطًا في أصل سماعه، أو سماع شيخه؛ لأنه ثناء ودعاءً يثبتُهُ لا كلامٌ يرويه، ولا يسأَمُ من تكراره عند تكثيره، فإن أجره عظيمٌ.

فقد قال ابن حبان في "صحيحه"<sup>(1)</sup> في قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»: «إِنَّهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ لَتَكْتُرُ ذِكْرَهُ فِي الرَّوَايَةِ، فَيَصَلُّونَ عَلَيْهِ»<sup>(2)</sup>.

وأما ما وُجِدَ في خطِّ الإمام أحمد بن حنبلٍ من إغفالِ الصلاة والسلام عند ذكره عليه الصلاة والسلام، فقال ابن الصلاح: «فعلَّ سببه أنه كان يرى التقييد في ذلك بالرواية، وعزَّ عليه اتِّصَالُهَا فِي جَمِيعِ مَنْ فَوْقَهُ مِنَ الرَّوَاةِ»<sup>(3)</sup>.

قال الخطيب: «وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين، وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقًا لا خطأً»<sup>(4)</sup>.

ومال ابن دقيق العيد إلى ما فعله الإمام أحمد فقال في "الاقتراح"<sup>(5)</sup>: «والذي نيلُ إليه اتِّبَاعُ الْأَصُولِ وَالرَّوَايَاتِ، وَمَنْ ذَكَرَ الصَّلَاةَ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَصْحَبَهَا

(1) - الحديث أخرجه: الترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (484)، وابن حبان في "صحيحه" رقم (911) (192/3)، وأبو يعلى في "مسنده" (427/8)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (212/2) والخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي" (103/2) كلهم من طريق موسى بن يعقوب الرَّمَعِي عن عبد الله بن كيسان، أنَّ عبد الله بن شداد عن أبيه عن ابن مسعود به.

وهذا سند ضعيفٌ لضعف موسى بن يعقوب الرَّمَعِي، فهو صدوق سيء الحفظ كما في "التقريب" (230/2) وجهالة شيخه عبد الله بن كيسان المروزي كذلك صدوق كثير الخطأ كما في "التقريب" (525/1)، ولذا قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب.

وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (200/11)، أنَّ له شاهدًا من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: (صلاة أمّتي تُعْرَضُ عَلَيَّ كُلِّ جُمُعَةٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً) وسنده لا بأس به.

والحديث صحَّحه ابن حبان، والألباني في "صحيح الترغيب" (249/2) برقم (1668).

(2) - "صحيح ابن حبان" (192/3)، بعد حديث رقم (911).

(3) - "علوم الحديث" (ص188).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (271/1)، وفيه: أنه رأى بخطه عدة أحاديث لم يكتب فيها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم.

(5) - "الاقتراح" (ص385 - 386) بتصرف.

قرينة تدل على ذلك من رفع رأسه عن النظر في الكتاب، وينوي بقلبه أنه هو المصلي لا حاكياً عن غيره» هـ.

قال زكرياء الأنصاري: «وعليه فمن كتبها ولم تكن في الرواية فيه على ذلك برمز أو غيره، كما جرى عليه بالرمز الحافظ أبو الحسين علي بن محمد اليونيني الحنبلي المتوفى سنة إحدى وسبعمئة<sup>(1)</sup> في النسخة التي جمع فيها بين روايات صحيح البخاري التي وقعت له» هـ<sup>(2)</sup>.

وروى ابن الصلاح عن الحافظين علي بن المديني، وعباس بن عبد العظيم العنبري<sup>(3)</sup> أنهما قالوا: «ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه، وربما عجلنا فنترك موضعها بياضاً، ثم نعود فنكتبها» هـ<sup>(4)</sup>.

قال النووي في "التقريب"<sup>(5)</sup>: «كذا يندب الترضي عن الصحابة، والترحم على العلماء وسائر الأختار» .

وفي "فتح المغيث"<sup>(6)</sup> للسخاوي ما نصه: «وفي "تاريخ إربل"<sup>(7)</sup> لابن المسلوفي<sup>(8)</sup> عن بعضهم أنه كان يسأل عن تخصيصهم علياً بـ"كرم الله وجهه"، فرأى في المنام من قال له: «لأنه لم يسجد لصنم قط» هـ منه بلفظه.

ويكبره الاقتصار على الصلاة، أو التسليم هنا، وفي كل موضع تشرع فيه، وإن كان التأظم وجد في خطب الخطيب<sup>(9)</sup> الاقتصار على الصلاة فقط، فقد

(1) - تنظر ترجمته في: في "تذكرة الحفاظ" (4/1500)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (4/329 - 332)..

(2) - "فتح الباقي" (2/131).

(3) - هو: عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة العنبري، أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، توفي سنة 240 هـ، "الجرح والتعديل" (6/216)، و"تهذيب الكمال" (14/222)، و"التقريب" (1/473).

(4) - أخرجه من طريق ابن سنان: الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (1/272)، وينظر: "علوم الحديث" (ص188-

189).

(5) - "التقريب" للنووي (ص213) مع "التدريب".

(6) - (3/51).

(7) - "تاريخ إربل" (1/101)، و لكن هذه المسائل لا يُعتمد فيها على المنامات، والله أعلم.

(8) - هكذا رسمها باللام، وهو وهم لعله نقله من بعض النسخ، والصواب "المستوفي" "فتح المغيث" (3/51).

(9) - عزاه إليه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (2/131-132)، ونص على أنه شاهد بخطه في كتابه "الموضح"، والسخاوي في "فتح المغيث" (3/49)، وعزاه كذلك إلى الشافعي في خطبة كتابه "الرسالة"، ومسلم في خطبة "الصحيح".

تَعَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ<sup>(1)</sup>، وَرَوَى ابْنُ الصَّالِحِ<sup>(2)</sup>، وَالذَّهَبِيُّ فِي "تَارِيخِهِ"<sup>(3)</sup> بِسَنَدَيْهِمَا إِلَى الْحَافِظِ حَمَزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ أَبِي الْقَاسِمِ الْمَصْرِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، أَنَّهُ قَالَ: «كَنتُ أَكْتُبُ الْحَدِيثَ، وَكَنتُ أَكْتُبُ عِنْدَ ذِكْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»، وَلَا أَكْتُبُ: "وَسَلَّمَ"، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ لِي: "مَالِكَ لَا تَتَمُّ الصَّلَاةَ عَلَيَّ؟"، فَمَا كَتَبْتُ بَعْدَ ذَلِكَ: "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ" إِلَّا كَتَبْتُ: "وَسَلَّمَ" .

كَمَا يُكْرَهُ الرَّمْزُ إِلَيْهِمَا فِي الْكِتَابَةِ بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ لِمَنْ يَكْتُبُ: "صَلِّعَمَ".

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(4)</sup>: «يُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ رَمَزَهَا بِـ"صَلِّعَمَ" قَطَّعَتْ يَدُهُ» هـ، بَلْ أَكْتُبُهَا كَامِلَةً تَكْفُفُ بِأَكْمَالِهَا مَا أَهْمَكَ مِنْ أَمْرِ دِينِكَ وَدُنْيَاكَ كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ<sup>(5)</sup> هـ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (131/2-132)،

(2) - "علوم الحديث" (ص189).

(3) - (126/26)، وهي بهذا اللفظ في "السير" (180/16).

(4) - "تدريب الراوي" (ص213).

(5) - يريد به حديث أبي بن كعب: «قال رجل: يا رسول الله: أرأيت إن جعلتُ صلاتي كلها عليك؟ قال: «إِذَا يَكْفِيكَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا أَهَمَّكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ»، أخرجَه الإمام أحمد في "مسنده" (166/35) رقم (21242)، والترمذي: في كتاب صفة القيامة، برقم (2475)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث روي عن عدد من الصحابة ينظر: "القول البديع" للسخاوي (ص255-258) فقد أوعب وأفاد.

## المُقابَلَةُ

ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ  
فَرَعٍ مُقَابِلٍ وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أَسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ  
وَقِيلَ بَلْ مَعَ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا بَعْضُهُمْ هَذَا، وَفِيهِ غُلْطَا  
وَلْيَنْظُرِ السَّمِيعُ حِينَ يَطْلُبُ فِي نُسْخَةٍ وَقَالَ يَجِبُ

المُقابَلَةُ ويُقال لها أيضًا المعارضة، يُقال: قابلت الكتاب بالكتاب وعارضته به إذا جعلت فيه مثل ما فيه.

يعني أنه يجب عند عياض<sup>(1)</sup> على الطالب بعد تحصيل مرويه بخطه أو بخط غيره مُقابَلَةُ كتابه بأصل شيخه الذي أخذهُ هو عنه، ولو كان أخذهُ له منه إجازةً، كما لو كان سماعًا، أو بأصل أصل الشيخ المُقابَل به أصل الشيخ، أو بفرع مُقابَل بالأصل، أو بفرع آخر مُقابَل به، وإن كثر العدد بينهما لحصول العَرَضِ، وهو مطابفة كتابه لأصل شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو غيرها، قاله السيوطي<sup>(2)</sup>.

وقال عياض: «لا تحل الرواية من كتاب لم يُقابَل؛ لأنَّ الفكرَ يذهب، والقلب يسهُو، والبصر يزيع، والقلم يطغى» ه<sup>(3)</sup>.

وروى ابن الصلاح: «أنَّ عروة بن الزبير قال لابنه هشام: "كتبْت؟ قال: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قال: لا. قال: لم تكتب"»<sup>(4)</sup>.

(1) - "الإلماع" (ص 158 - 159).

(2) - تدريب الراوي" (ص 214).

(3) - "الإلماع" (160 - 159).

(4) - "علوم الحديث" (ص 190)، والأثر أخرجه: البيهقي في "المدخل" (ص 423)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (336/1)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص 544)، و الخطيب في "الكفاية" (104/2) عن إسماعيل بن عياش به.

وروى البيهقي في "المدخل" (1)، وابن عبد البر في "جامع العلم" (2)، وعياض في "الإلماع" (3) عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي أنهما قالاً: «من كتب ولم يعارض، كمن دخل الحلاء ولم يستنج» هـ.

وقال الأخصش: «إذا نسح الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً» هـ (4). وروى المرزباني، والطبراني في "الأوسط" (5) بسند رجاله موثقون عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «كنت أكتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا فرغت قال: "اقرأ" فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس» هـ (6).

وذكر السمعاني في "أدب الإملاء" (7) من حديث عطاء بن يسار قال: «كتب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: "كتبت؟"، قال: نعم قال: عرضت. قال: لا، قال: «لم تكتب حتى تعرضه فيصح» هـ.

قال الشيوطي في "التدريب" (8) بعد أن ذكره: «قال البلقيني (9): وهذا أصرح في المقصود إلا أنه مرسل» هـ.

ثم إن خير العرض: أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع؛ لما في ذلك من الاحتياط التام.

- 
- (1) - لم أهد إليه في "المدخل"، وأخرجه: الراهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص544)، و الخطيب في "الجامع" (1/275).
- (2) - "جامع بيان العلم" (1/336).
- (3) - "الإلماع" (ص160-161).
- (4) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (2/105).
- (5) - "المعجم الأوسط" (2/257) برقم (1913).
- (6) - وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (1/377)، و الطبراني في "الكبير" (5/142) رقم (4888) والخطيب في "جامعه" (2/133) كلهم من طريق نافع بن يزيد، عن عقييل عن الزهري عن سعيد بن سليمان بن زيد عن أبيه عن جده، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (1/381): «رجاله موثقون إلا أن فيه: وجدت في كتاب خالي، فهو وجادة».
- (7) - "أدب الإملاء" للسمعاني (1/364-365)، بنحوه، وهو مرسل كما في "فتح المغيث" (3/54).
- (8) - "تدريب الراوي" (ص214).
- (9) - "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص376) بنحوه.

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة<sup>(1)</sup>: «أصدق المعارضة ما كان مع نفسه»<sup>(2)</sup>؛ لأنه حينئذ على يقين من مطابقتها الكتابين .

وحكى عياض عن بعض أهل التحقيق اشتراط هذا وقال: «لا تصحُّ مُقابَلتُهُ مع غيرِ نفسه، ولا يقلدُ غيره، وقد غلطَ من اشتراط ذلك»<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وهو مذهب متروك، والقول الأول أولى»<sup>(4)</sup>.  
ويستحبُّ للطالب أن ينظرَ في نُسخته حال السماع، ومن ليس معه نُسخة نظرَ في نُسخة من معه نُسخة.

وقال ابن معين: «بل يجب النظر فيها»، فقد سئل عن من لم ينظر في الكتاب، والمحدث يقرأ: أيحوز له أن يحدث بذلك عنه؟ فقال: «أما عندي فلا، ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم»<sup>(5)</sup> هـ.

قال ابن الصلاح: «وهذا من مذاهب المتشددين»<sup>(6)</sup>.  
والصواب الذي قاله الجمهور: أن ذلك لا يُشترط، وأنه يصحُّ السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة، وأنه لا يُشترط أن يُقابله بنفسه، بل يكفيهِ مُقابله نُسخته بأصل الراوي، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المُقابله على يدي غيره إن كان ثقةً موثوقاً بضبطه<sup>(7)</sup> هـ.

وجوّز الأستاذ أن يروي من غير مُقابلٍ وللخطيب إن  
بين والنسخ من أصلٍ وليزد صحته نقل ناسخ فالشيخ قد  
شروطه ثم اعتبر ما ذكرنا في أصل الاصل لا تكن مهوِّراً

(1) - ترجمته في: "الأنساب" (159/3)، و"السير" (384-386).

(2) - عزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص191).

(3) - "الإلماع" (ص159) بتصرف.

(4) - "علوم الحديث" (ص191 - 192) بتصرف.

(5) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (106/2) بسند فيه وجادة، ولذلك أورده ابن الصلاح بصيغة التمرّض.

(6) - "علوم الحديث" (ص192) .

(7) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (135/2)، و"فتح المغيث" (59/3 - 60)، و"تدريب الراوي" (ص214).

يعني أنه إذا لم يُعارضِ الراوي كتابه بالأصل أصلاً، فهل تجوز له الرواية منه أم لا؟ .  
 فَذَهَبَ عِيَاضٌ<sup>(1)</sup> إِلَى الْمَنَعِ مِنَ الرَّوَايَةِ مِمَّا لَمْ يَقَابِلْ كَمَا سَبَقَ عَنْهُ قَرِيبًا<sup>(2)</sup>، وَتَبَعَهُ كَثِيرُونَ.  
 وَذَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ إِلَى الْجَوَازِ<sup>(3)</sup>، وَسُئِلَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْهُ  
 فَقَالَ: «نَعَمْ يُجُوزُ لَكِنْ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّه لَمْ يُعَارِضْ»<sup>(4)</sup>، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ  
 الْبَرْقَانِيِّ<sup>(5)</sup>، فَقَدْ رَوَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةً قَالَ فِيهَا: «أَخْبَرْنَا فُلَانٌ وَلَمْ أَعَارِضْ بِالْأَصْلِ» .  
 وَأَجَازَهُ الْخَطِيبُ بِشَرْطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ نُسَخْتُهُ نَقَلْتَ مِنَ الْأَصْلِ.  
 وَالثَّانِي: أَنْ يَبَيِّنَ عِنْدَ الرَّوَايَةِ أَنَّه لَمْ يُعَارِضْ<sup>(6)</sup>.  
 وَأَجَازَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup> بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُ النُّسَخَةِ مِنَ الْأَصْلِ غَيْرَ سَقِيمِ الْأَصْلِ، بَلْ  
 صَحِيحَهُ قَلِيلَ السَّقَطِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ هـ.  
 ثُمَّ إِنَّه يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ فِي كِتَابِ شَيْخِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ مِثْلَ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مِنْ كِتَابِهِ،  
 وَلَا تَكُنْ أَنْتَ بَقْلَةً مُبَالَاتِكَ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ (مُتَهَوِّرًا) أَي: تَفْعُ فِي الشَّيْءِ دُونَ مُبَالَاتِهِ،  
 كَطَائِفَةٍ مِنَ الطَّلَبَةِ الَّذِينَ إِذَا رَأَوْا سَمَاعَ شَيْخٍ لِكِتَابٍ فَرَّوهُ عَلَيْهِ مِنْ أَيِّ نُسَخَةٍ اتَّفَقَتْ، وَاللَّهُ  
 تَعَالَى أَعْلَمُ<sup>(8)</sup> هـ.  
 وَالتَّهَوُّرُ: الْوُقُوعُ فِي الشَّيْءِ بَقْلَةً مُبَالَاتِهِ، قَالَه الْجَوْهَرِيُّ هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "الإلماع" (ص 159-160).

(2) - (ص 514).

(3) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 192-193).

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (2/108).

(5) - "الكفاية" (2/108).

(6) - نفسه (2/107).

(7) - "علوم الحديث" (ص 193).

(8) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 193)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/136)، و"تدريب الراوي" (ص 215).

(9) - "الصحاح" للجوهري (2/856) مادة "ه و ر".

## تَرْجِيحُ السَّاقِطِ

وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ وَهُوَ اللَّحَقُ حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ  
 مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَلِيَكُنْ لِفَوْقِ وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحَسُنْ  
 وَخَرَجَنَ لِلسَّقَطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ مُنْعَطِفًا لَهُ وَقِيلَ صِلْ بِحُطِّ  
 وَبَعْدَهُ أَكْتُبْ (صَحَّ) أَوْ زِدْ رَجَعَا أَوْ كَرَّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا  
 وَفِيهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ خَرَجَ بَوْسَطِ كَلِمَةِ الْمَحَلِّ  
 وَلِغَيْرِ نَاضٍ لَا تُخْرِجُ ضَبِّبٍ أَوْ صَحَّحَنَ لَخَوْفِ لَبْسٍ وَأَبِي

اللَّحَقُ بفتح اللّام والحاء المهملة معاً هو عند أهل الحديث والكتابة: «ما سقط من أصل الكتاب، فلحق بالحاشية، أو بين السطور»، والأول أولى لسلامته من طمس ما يُقرأ؛ لا سيما إن كانت السطور ضيقة متلاصقة، أخذاً من الإلحاق، أو من الزيادة، فإنه يُطلق على كلٍ منهما لغة<sup>(1)</sup>.

فذكر أن المختار عند عياض<sup>(2)</sup>، وابن الصلاح<sup>(3)</sup> في كيفية تخريجه في الحواشي: أن يُحطّ من موضع سُقُوطِهِ مِنَ السَّطْرِ خَطًّا صَاعِدًا إِلَى فَوْقِ، ثُمَّ يَعْطِفُهُ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ عَطْفَةً يَسِيرَةً إِلَى جِهَةِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا اللَّحَقُ، وَيُكْتَبُ اللَّحَقُ مُقَابِلًا لَهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى، وَبِتَأَكُّدِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ النَّقْصُ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ إِنْ اتَّسَعَتْ لَهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَطْرَأَ فِي بَقِيَّةِ السَّطْرِ سَقَطٌ آخَرٌ، فَإِنْ خَرَجَ لَهُ إِلَى الْيَسَارِ اشْتَبَهَ مَوْضِعُ هَذَا بِمَوْضِعِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَرَجَ لِلثَّانِي إِلَى الْيَمِينِ تَقَابَلَ طَرَفًا التَّخْرِيجَتَيْنِ، وَرَبَّمَا التَّقْيَا لِقُرْبِ السَّاقِطَيْنِ، فَيُظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ ضَرَبٌ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ فِي آخِرِ السَّطْرِ، فَقَدْ قَالَ عِيَاضٌ وَتَبَعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لَا وَجْهَ لِتَخْرِيجِهِ إِلَى الْيَمِينِ، بَلْ يُجْرِيهِ إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ لِقُرْبِ التَّخْرِيجِ مِنَ اللَّحَقِ، وَسُرْعَةِ لِحَاقِ النَّاطِرِ بِهِ، وَلَا مَنَ ظُهُورِ نَقْصٍ بَعْدَهُ» هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - "القاموس المحيط" (ص829) مادة "ل ح ق"، و"الصّحاح" (1549/4)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة"

(2) (137/2)، و"تدريب الراوي" (ص215).

(2) - "الإلماع" (ص162-164).

(3) - "علوم الحديث" (ص193-194).

(4) - ينظر: "الإلماع" (ص164) بتصرف، و"علوم الحديث" (ص195).

قال الناظم: «نعم إن ضاق ما بعد آخر السطر؛ لثُرب الكتابة من طرف الورق، أو لضيقه بالتجليد، بأن يكون السقط في الصفحة اليمنى، فلا بأس حينئذٍ بالتخريج إلى جهة اليمين، وقد رأيت ذلك في خطٍ غير واحدٍ من أهل العلم» هـ<sup>(1)</sup>.

قال زكرياء الأنصاري: «وكالآخر في الكتابة على اليسار ما قُرب منه، وأمن وقوع سقطٍ آخر بعده فيما يظهر» هـ<sup>(2)</sup>.

وليكتب الساقط صاعدًا إلى أعلى الورقة من أي جهة كان؛ لاحتمال حدوث سقط حرفٍ آخر، فيكتب إلى أسفل؛ لأنه لو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للثاني موضعًا يقابله بالحاشية خاليًا<sup>(3)</sup>، وإن كان اللحق سطرين أو سطورًا فالأحسن أن يتدعى بها من أعلى إلى أسفل بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإن كان في جهة الشمال وقع مُنتهاها إلى جهة طرف الورقة إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضعٍ آخر بكلمة تخريج أو اتصال<sup>(4)</sup>.

وقال ابن خلد: «لا يُكتفى بالانعطاف إلى جهة التخريج، بل لا بد من وصل بين السطر وأول اللحق بخطٍ ممتدٍ بينهما» هـ<sup>(5)</sup>.

قال عياض: «هذا فيه بيان، ولكنّه تسويدٌ للكتاب» هـ<sup>(6)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وهو غير مرضي» هـ<sup>(7)</sup>.

قال الناظم: «فإن لم يكن اللحق قبالة موضع السقوط؛ بأن لا يكون ما يقابله خاليًا، وكتب اللحق في موضعٍ آخر، فيتعيّن حينئذٍ جرُّ الخط إلى أول اللحق، أو يكتب قبالة موضع السقوط

(1) - شرح التبصرة والتذكرة" (139/2).

(2) - "فتح الباقي" (138/2) بتصرف.

(3) - نفسه (138/2) بتصرف.

(4) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (139/2 - 140)، و"فتح الباقي" (138/2)، و"تدريب الراوي" (ص216).

(5) - "المحدث الفاصل" (ص606-607).

(6) - "الإلماع" (ص164).

(7) - "علوم الحديث" (ص195).

يتلوه كذا وكذا في الموضع الفلاني ونحو ذلك لزوال اللبس، وقد رأيت في خط غير واحد ممن يعتمد إيصال الخط إذا بعد اللحق عن مُقابل موضع التقص، وهو جيد حسن» هـ<sup>(1)</sup>.

ويكتب عند انتهاء اللحق بعده (صح) فقط، وقيل: يكتب مع (صح) (رجع)، وقيل: يكتب الكلمة التي لم تسقط من الأصل، وهي التالية للساقط عقب الساقط بالهامش؛ ليُدل ذلك على أن الكلام انتظم.

قال عياض: «وليس هذا عندي بمرضي؛ لأنه تطويل موهم؛ إذ قد يجيء في الكلام ما هو مكرّر مرتين وثلاثاً معني صحيح، فإذا كررنا الحرف لم نأمن أن يوافق ما يتكرّر حقيقة، أو يُشكل أمره فيوجب ارتياباً وزيادة إشكال، قال: وبعضهم يكتب: "انتهى اللحق"»<sup>(2)</sup>، هذا كله في التخرّيج للساقط.

وأما الحواشي المكتوبة من غير الأصل من شرح، وبيان غلط، أو اختلاف في رواية، أو نسخة أو نحوه، فقد قال: «الأولى أنه لا يُخرَج له خط؛ لأنه يدخل اللبس، ويُحسب من الأصل، بل يجعل على الحرف كالضبط، أو التصحيح ليُدل عليه»<sup>(3)</sup>.

وأبى ذلك ابن الصلاح فقال: «والمختار استحباب التخرّيج لذلك أيضاً، ولكن من على وسط الكلمة المُخرَج لأجلها لا بين الكلمتين، وبذلك يفارق التخرّيج للساقط» هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (141/2).

(2) - "الإلماع" (ص 162 - 163) بتصرف.

(3) - "الإلماع" (ص 164) بتصرف.

(4) - "علوم الحديث" (ص 196) بمعناه وينظر: "تدريب الراوي" (ص 216)..

## التصحيح والتبريض

وَكْتَبُوا (صَحَّ) عَلَى الْمُعْرَضِ      وَلِلشَّكِّ إِنْ نَقَلْنَا وَمَعْنَى ارْتَضَى  
 وَمَرَّضُوا فَضَبُّوا صَادًا ثُمَّدُ      فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَقَسَدُ  
 وَضَبُّوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ      وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصُرِ الْحَوَالِي  
 يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَا      تُوهِمُ تَضْيِبًا كَذَا إِذْ مَا  
 يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحَ بَعْضُ يَوْهَمُ      وَإِنَّمَا يَمَيِّزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

يعني أن من شأن الخدائق المتقنين من المحدثين التصحيح والتضيب والتبريض مبالغة في العناية بضبط الكتاب، فالتصحيح: كتابة (صح) على كلام صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك فيه أو الخلاف، فيصحح عليه ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه، فلا يبادر الواقف عليه ممن لم يتأمل إلى تخطئه.

والتضيب ويُسمى أيضاً التبريض: أن يجعل على ما صحَّ وروده نقلاً غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو خطأ من جهة العربية، أو مصحف، أو ناقص خطأ أوله مثل الصاد هكذا (ص)، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها؛ ليلاً يُظن ضرباً، فرقوا بذلك بين الصحيح والسقيم، حيث كتبوا على الأول (صح) كاملة، وعلى الثاني حرفاً منها واحداً إشعاراً بنقصه تنبيهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه، ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يجد له وجهاً صحيحاً، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن هـ<sup>(1)</sup>.

قال الناظم: «وقد غير بعض المتاجسين ما الصواب بإقائه، وقد نبه على ما ذكرته عياض<sup>(2)</sup>، وتبعه ابن الصلاح<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>.

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 196 - 197)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (143/2)، و"تدريب الراوي" (ص 216 -

217).

(2) - "الإلماع" (ص 167).

(3) - "علوم الحديث" (ص 197).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (144/2).

واستُعيِرَ لتلك الصُّورة اسمُ الضَّبَّةِ لِشَبْهِهَا بِضَبَّةِ الْإِنَاءِ الَّتِي يُصَلِّحُ بِهَا خَلْلُهُ بِجَامِعٍ أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا جُعِلَ عَلَى مَا فِيهِ خَلْلٌ، أَوْ بِضَبَّةِ الْبَابِ؛ لَكُونَ الْمَحَلِّ مُقْفَلًا بِهَا لَا تَتَّحُهُ قِرَاءَتُهُ، كَمَا أَنَّ الضَّبَّةَ يُقْفَلُ بِهَا، قَالَهُ زَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيِّ هـ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup>: «وَمِنْ مَوَاضِعِ التَّضْبِيبِ أَنْ يَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ إِرسَالٌ أَوْ انْقِطَاعٌ، فَيُضْبَبُونَ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ؛ لِيَنْتَبِهَ النَّاطِرُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَحَلِّ السُّقُوطِ، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْقَدِيمَةِ فِي الْإِسْنَادِ الْجَامِعِ جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ فِي طَبَقَةٍ مَعْطُوفًا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَـ"حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ" عِلَامَةٌ تُشَبِّهُ الضَّبَّةَ فِيمَا بَيْنَ أَسْمَائِهِمْ، فَتَوْهَمُ مَنْ لَا خَبَرَ عِنْدَهُ أَنَّهَا ضَبَّةٌ وَليستْ بِضَبَّةٍ، بَلْ هِيَ عِلَامَةٌ اتِّصَالٍ بَيْنَهُمْ أَثْبَتَتْ تَأَكِيدًا لِلْعَطْفِ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يُجْعَلَ (عَنْ) مَكَانَ الْوَاوِ. قَالَ: ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ رُبَّمَا اخْتَصَرَ عِلَامَةَ التَّصْحِيحِ، فَجَاءَتْ صُورَتُهَا تُشَبِّهُ صُورَةَ التَّضْبِيبِ، وَإِنَّمَا يَمِيزُ هَذِهِ الَّتِي قَبْلَهَا مَنْ يَفْهَمُ، فَإِنَّ الْفِطْنَةَ خَيْرٌ مَا أُوتِيَهُ الْإِنْسَانُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» هـ.

(1) - "فتح الباقي" (144/2)، وينظر: "علوم الحديث" (ص197)، و"فتح المغيبي" (71/3 - 72).

(2) - "علوم الحديث" (ص198).

## المجتمعة ط والمحو والضرب

وما يزيد في الكتاب يُعَدُّ      كَشَطًا ومَحْوًا وبِضْرِبِ أجودُ  
 وِصْلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا      مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَتَبَ لَا تَمَّ إِلَى  
 أَوْ نِصْفَ دَاوَةَ وَإِلَّا صِفْرًا      فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلِمَ سَطْرًا  
 سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ      أَوْ لَا وَإِنْ حَرْفٌ آتَى تَكْرِيرُهُ  
 فَأَبْقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ تَمَّ مَا      آخِرَ سَطْرٍ تَمَّ مَا تَقَدَّمَ  
 أَوْ اسْتَجِدَّ قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفِّ      أَوْ يُوصَفَ أَوْ<sup>(1)</sup> نَحْوَهُمَا فَأَلِفِ

لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْخَاتَمِ السَّاقِطِ نَاسَبَ تَعْقِيبُهُ بِإِبْطَالِ الرَّائِدِ فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ، أَوْ كُتِبَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ يُعَدُّ عَنْهُ إِمَّا بِالْكَشَطِ وَهُوَ بِالْكَافِ وَالْقَافِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْبَشْرُ وَالْحَكُّ، وَهُوَ سَلْحُ الْوَرَقَةِ بِسِكِّينٍ أَوْ مُوسَى، أَوْ نَحْوَهُمَا.

وَإِمَّا بِالْمَحْوِ وَهُوَ: الْإِزَالَةُ بِغَيْرِ سَلْحٍ إِنْ أَمَكْنَ؛ بَأَنَّ تَكُونَ الْكِتَابَةَ فِي لَوْحٍ أَوْ وَرَقٍ، أَوْ وَرَقٍ صَقِيلٍ جَدًّا فِي حَالِ طَرَاوَةِ الْمَكْتُوبِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ سُحُنُونَ<sup>(2)</sup>: (أَنَّهُ كَانَ رُبَّمَا كَتَبَ الشَّيْءَ ثُمَّ لَعَقَهُ)<sup>(3)</sup>.

وَإِمَّا بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْكَشَطِ وَالْمَحْوِ، بَلْ حَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كِرَاهَةَ غَيْرِهِ<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ الرَّامَهْرُمُزِيُّ: (قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَكُّ تَهْمَةٌ)<sup>(5)</sup>.

(1) - بنقل همزة الفتحة إلى الفاء، كما تقدم في غير موضع.

(2) - هو: عبد السلام سُحُنُونَ بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال التَّنُوخِي، أبو سعيد المغربي القيرواني المالكي، لقبه سُحُنُونَ، صاحب المدونة، من كبار فقهاء المالكية، توفي سنة 240هـ، "ترتيب المدارك" (45/4)، و"الديباج المذهب" (30/2 - 40)، و"شجرة النور الزكية" (69/1).

(3) - "الإلماع" لعياض (ص173).

(4) - "علوم الحديث" (ص198-199).

(5) - "المحدث الفاصل" (ص606)، والمراد بأصحابنا أصحاب الحديث.

وروى عياض عن بعض شيوخه أنه قال: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء؛ لأن ما يبشر منه ربما يصح في رواية أخرى، وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما يبشر صحيحاً في روايته، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن يبشر، وهذا إذا خط عليه من رواية الأول، وصح عند الآخر، اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته<sup>(1)</sup>.

وقد اختلف في كيفية الضرب على خمسة أقوال:

**الأول:** هو ما حكاه عياض عن الأكثرين<sup>(2)</sup>، وقاله الرامهرمزي<sup>(3)</sup>: أن يحط فوق المضروب عليه خطاً بيناً دالاً على إبطاله مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، ولا يطمسه بل يكون ما تحته ممكن القراءة، ويسمى هذا النوع بـ **الضرب** عند أهل المشرق، وبـ **الشق** عند أهل المغرب، ويقال له أيضاً **النشق** بفتح الثون والمعجمة من نشق الضبي في حبالته علق بها، فكأنه أبطل حركة الكلمة وإعمالها بجعلها في وثاق يمنعها من التصرف، قاله السيوطي في "شرح التقريب"<sup>(4)</sup>.

ومثال الضرب في هذا القول هكذا.

**الثاني:** أن لا يخط الضرب بالمضروب عليه، بل يكون فوقه منفصلاً عنه معطوفاً طرفاً الخط على أوله وآخره، مثاله: **هكذا**، ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويداً<sup>(5)</sup>.

**الثالث:** أن يكتب في أول الزائد لا وفي آخره إلى.

قال ابن الصلاح<sup>(6)</sup> تبعاً لعياض<sup>(7)</sup>: «ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية، وسقط من أخرى».

**الرابع:** أن يحوق على أوله نصف دائرة، وعلى آخره بنصف دائرة أخرى، مثاله: (هكذا)<sup>(8)</sup>.

(1) - ذكره عياض في "الإلماع" (ص170) عن سفيان بن العاصي عن بعض شيوخه أنه قال ذلك.

(2) - نفسه (ص171)

(3) - "المحدث الفاصل" (ص606).

(4) - "تدريب الراوي" (ص218)، وذكرها قبله العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص170).

(5) - "الإلماع" (ص171)، و"علوم الحديث" (ص200)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/148).

(6) - "علوم الحديث" (ص200).

(7) - "الإلماع" (ص171).

(8) - "الإلماع" (ص171)، و"علوم الحديث" (ص200) وحكى أن من الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق.

الخامس: أن يكتب في أول الزيادة دائرة صغيرة، وكذلك في آخرها، حكاه عياض عن بعض الأسيخ المحسنين لكتبهم، قال: «ويستبها صفرًا كأهل الحساب إشارة إلى حلو موضعها من عدد»<sup>(1)</sup>، كذلك هنا تُشعرُ بخلو ما بينهما عن صحّة 0 مثال ذلك 0. قوله (وعلم سطرًا سطرًا) إلى آخره، يعني أنك تعلم للزائد على كل من الأقوال الثلاثة الأخيرة إذا كثرت السطور، إمّا بأن تُكرّر تلك العلامة في أول كل سطرٍ وآخره، لما في ذلك من زيادة البيان، وإمّا أن تكتفي بالعلامة في طرفي الزائد، وإن كثرت السطور، وهذا كلّه في زائد غير مُكرّر.

أمّا المكرّر فقول: يُضرب على الثاني مُطلقًا؛ لأنّ الأوّل كُتب على صوابٍ، فالخطأ أولى بالإبطال، وقيل: يبقى أحسنهما صورةً وأبينها قراءةً، ويُضرب على الآخر، حكى ابنُ خَلادٍ<sup>(2)</sup> القولين من غير مراعاةٍ لأوائل السطور ولا لأواخرها، ولا للفصل بين المتضايقين، ولا بين الصّفة والموصوف.

وقال عياض: «وهذا عندي إذا تساوت الكلمتان بأن كانتا في أثناء السطر، أمّا إن كانتا أوّل سطرٍ ضرب على الثانية، أو آخره ضرب على الأولى صونًا لأوائل السطور وأواخرها عن الطمس، فإن كانت إحداهما في آخر سطرٍ والأخرى في أوّل سطرٍ آخر ضرب على التي في آخر السطر؛ لأنّ مراعاة أوّل السطر أولى، فإن تكرر المضاف والمضاف إليه، أو الموصوف والصّفة، فألف بينهما؛ بأن لا تضرب على المتكرر بينهما، بل على الأوّل في المضاف والموصوف، وعلى الآخر في المضاف إليه والصّفة؛ لأنّ ذلك مضطرٌّ إليه للفهم، فمراعاته أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط»<sup>(3)</sup>.

واستحسن ابن الصّلاح من عياض هذا التّفصيل هـ<sup>(4)</sup>.

(1) - "الإلماع" (ص171).

(2) - "المحدث الفاصل" (ص607) وينظر: "الإلماع" (ص172)، و"علوم الحديث" (ص200)، و"تدريب الراوي" (ص218).

(3) - "الإلماع" (ص172) بتصرف.

(4) - "علوم الحديث" (ص201).

## المهملة في اختلاف الروايات

ولِيُنَّزَّ أَوْلَا عَلَى رِوَايَةٍ      كِتَابُهُ وَيُحَسِّنُ الْعِنَايَةَ  
بِغَيْرِهَا بِكُتُبِ رَاوٍ سُمِّيَا      أَوْ رَمَزًا أَوْ (1) يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا  
بِحُمْرَةٍ وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ      حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

هذا بيان كيفية العمل في الجمع بين الروايات المختلفة، فذكر أن من أراد أن يجمع بين روايتين أو أكثر من كتاب واحد في نسخة واحدة، وكانت تلك الروايات يقع الاختلاف في بعضها ينبغي له أن يني الكتاب أولاً على رواية واحدة، ولا يجعله ملقاً من الروايات لما في ذلك من اللبس، وبعد بناؤه له على رواية واحدة يحسن العناية بغيرها؛ بأن يبين ما وقع فيه التخالف بين الروايتين من الزيادة أو النقص، أو إبدال لفظ بأخر بكتبه ذلك في الحاشية أو غيرها مع كتب اسم روايتها معها باسمه، أو بالإشارة إليه بالرمز؛ بأن كانت الرواية زيادةً، فإن كانت نقصاً أعلم على الزيادة التي في الأصل أنها ليست في رواية فلان باسمه أو بالرمز له، وإن شاء كتب زيادة الرواية الأخرى بحمرة، وما نقص منها حوق عليها بحمرة، حكى ذلك عياض عن أبي ذر الهروي (2)، وأبي الحسن القاسبي، وغيرهما من أهل الضبط (3).

(ويجـلـو) أي: يوضح مراده بالرمز أو بالحمرة في أول كتابه أو آخره؛ كيلاً يطول عهده به فينسى، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة، قاله ابن الصلاح (4).  
وقال عياض: «الصواب أن لا يتساهل في ذلك، ولا يهمله» (5).

(1) - بسقوط همزة (أو) في الدرج لضرورة الوزن، "متن ألفية الحافظ العراقي" (ص 92).

(2) - هو: عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الأنصاري المالكي، شيخ الحرم، الحافظ المجدد، توفي سنة 434هـ،

"تاريخ بغداد" (141/11)، و"الديباج المذهب" (132/2 - 133)، و"السير" (554/17 - 562).

(3) - الإلماع" (ص 189-190).

(4) - "علوم الحديث" (ص 202).

(5) - "الإلماع" (ص 192).

## الإنتـارة بالرمز

واختصروا في كتبهم حَدَّثْنَا عَلَى (ثنا) أَوْ (نا) وَقِيلَ: (دَثْنَا)  
واختصروا أَخْبَرْنَا عَلَى (أنا) أَوْ (أرتا) والبيهقي (أبنا)

يعني أنه غلب على كتبة الحديث اختصارُ بعض ألفاظ الأداة في الخطِّ دون اللَّفظ، وشاع ذلك وظهر بحيث لا يخفى ولا يلتبس، على اختلافٍ بينهم في كيفية ذلك، فمنهم من يقتصر من "حدَّثْنَا" على شطريها الثاني وهو الثاء والنون والألف، ويحذفون الحاء والدال، وهذا هو المشهور، ومنهم من يقتصر على الضمير فقط، فيكتب "نا"، ومنهم من يحذف منها الحاء فقط ويكتب "دَثْنَا".

قال ابن الصلاح: «ومَن رأيتُ ذلك في خطِّه الحاكم، والبيهقي، وأبو عبد الرحمن السلمي<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

واختصروا أيضًا "أخبرنا" على اختلافٍ بينهم في كيفية ذلك، فمنهم من يقتصر منها على الألف والضمير، فيكتب "أنا" وهو المشهور، ومنهم من يحذف الحاء والباء ويكتب "أرتا" هـ.  
قال ابن الصلاح: «وليس بحسنٍ ما يفعله طائفةٌ من حذف الحاء والراء وكتب "أبنا"، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله؛ لئلا يلتبس برمز "حدَّثْنَا"»<sup>(3)</sup>.

قال السخاوي: «وفي خطِّ بعض المغاربة الاقتصارُ على ما عدا الموحدة والراء، فيكتب "أخنا"، ولكنَّهُ لم يشتهر»<sup>(4)</sup>.

قلتُ ورمزُ قالٍ إسنادًا يردُّ قافًا وقال الشيخُ حذفها عهدُ  
خطًّا ولا بدَّ من النطقِ كذا قيلَ له وينبغي النطقُ بدأ

يعني أن "قال" الواقعة في الإسناد بين روايته يردُّ في بعض الكتب المعتمدة الرمز لها بقافٍ مفردةً هكذا "ق~ثنا"، وبعضهم يجمعها مع أداة التحديث، فيكتب "قثنا" يريد: قال حدَّثْنَا.

(1) - هو: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي، صاحب كتاب "طبقات الصوفية"، توفي سنة 412 هـ، "تاريخ بغداد" (248/2)، و"السير" (247/17).

(2) - "علوم الحديث" (ص203)

(3) - "علوم الحديث" (ص203) بتصرف.

(4) - "فتح المغيـث" (85/3).

قال الناظم: «وهذا اصطلاح متروك»<sup>(1)</sup>.

وقال الشيخ ابن الصلاح: «جرت العادة عند المحدثين بحذفها كلها خطأ، ولكن لا بد من النطق بها حال القراءة»<sup>(2)</sup>؛ للتمييز بين كلامي المتكلمين، ومع ذا استظهر في "فتاويه"<sup>(3)</sup>: (أن عدم النطق لا يبطل السماع، وإن أخطأ فاعله).

واستظهره النووي في "تقريبه"<sup>(4)</sup> للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه، وجزم به في "شرحه لصحيح مسلم"<sup>(5)</sup>؛ لأن حذف القول جائز اختصاراً جاء به القرآن العظيم هـ.

وكذا عهد حذف لفظ: "قيل له" فيما إذا كان في أثناء السند: قرئ على فلان أخبرك فلان، لكن ينبغي للقارئ أن يقول فيه: "قيل له أخبرك فلان"، وإذا كان فيه "قرئ على فلان ثنا فلان"، فهذا يذكر فيه "قال" هـ<sup>(6)</sup>.

قال الناظم: «وقد كان ابن المرحل ينكر<sup>(7)</sup> اشتراط المحدثين التلقظ بـ"قال"، وما أدري ما وجه إنكاره؛ لأن الأصل الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمر، والإضمار خلاف الأصل» هـ<sup>(8)</sup>.

قال الشيوطي في "شرح التقريب"<sup>(9)</sup>: «وجه ذلك في غاية الظهور؛ لأننا "أخبرنا وحدثنا" بمعنى "قال لنا" إذا حدثت بمعنى قال، و"نا" بمعنى "لنا"، فقوله: "حدثنا فلان حدثنا فلان" معناه "قال لنا فلان قال لنا فلان"، وهذا واضح لا إشكال فيه، وقد ظهر لي هذا الجواب وأنا في

(1) - شرح التبصرة والتذكرة (154/2).

(2) - علوم الحديث (ص 227).

(3) - فتاوي ابن الصلاح (176/1).

(4) - "التقريب" للنووي (ص 233) مع "التدريب".

(5) - "شرح مسلم" (54/1).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (154/2 - 155).

(7) - هو: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن المرحل، أبو الفرج النحوي، المعروف بابن المرحل الشافعي، المتوفى سنة

744هـ، "طبقات الشافعية" للإسنوي (258/2)، و"الدرر الكامنة" (406/2 - 407)، و"شذرات الذهب"

(244/8).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (155/2).

(9) - "تدريب الراوي" (ص 233).

أوائلِ الطَّلَبِ، فَعَرَضْتُهُ عَلَى بَعْضِ الْمُدْرِسِينَ، فَلَمْ يَهْتَدِ لَفَهْمِهِ لَجَهْلِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَعْدَ نَحْوِ عَشْرِ سِنِينَ مَنْقُولًا عَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْصُرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيَرْجِّحُهُ، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ» هـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ.

وَإِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ "قَالَ" كَقَوْلِ الْبُخَارِيِّ: «حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ»<sup>(1)</sup>، فَإِنَّهُمْ يَحْدُفُونَ إِحْدَاهُمَا خَطًّا، وَهِيَ الْأُولَى فِيمَا يَظْهَرُ، فَلْيَتَلَفَّظْ بِهَمَا الْقَارِئُ جَمِيعًا<sup>(2)</sup>.  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ"<sup>(3)</sup>: «وَمِمَّا يُحْدَفُ فِي الْخَطِّ عَرَفًا لَا فِي اللَّفْظِ لَفْظٌ: "إِنَّهُ"، كَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ<sup>(4)</sup> عَنْ عَطَاءَ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ» هـ، أَيْ: أَنَّهُ سَمِعَ.

وَكُتِبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لِعَيْرِهِ ح~ وَانطِقَنَّ بِهَا وَقَدْ  
رَأَى الرُّهَاوِيُّ بَأْنَ لَا تُقْرَأُ وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ وَقَدْ رَأَى  
بَعْضُ أَوْلِي الْعَرَبِ بَأْنَ يُقُولَا مَكَانَهَا الْحَدِيثَ قَطُّ وَقِيَلَا  
بِأَنَّ حَاءَ تَحْوِيلٍ وَقَالَ فَدُكْتُبَ مَكَانَهَا صَحَّ فَحَاءَ مِنْهَا انْتُخِبَ

يَعْنِي أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ إِسْنَادَانِ فَأَكْثَرَ زُيِّ مَتْنُ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَانْتَقَلُوا مِنْ سَنَدٍ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ كُتِبُوا حَاءً مُهْمَلَةً مَفْرَدَةً صُورَتُهَا هَكَذَا ح~.  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup> وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(6)</sup>: «إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بَيَانٌ لِأَمْرِهَا». وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّفْظِ الَّذِي اخْتُصِرَتْ مِنْهُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنْ يَنْطِقَ بِهَا الْقَارِئُ مَفْرَدَةً، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup>، قَالَ: «فِيَقُولُ الْقَارِئُ عِنْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا حَاءَ وَيَمُرُّ، فَإِنَّهُ أَحْوَطُ الْوُجُوهِ وَأَعَدُّهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى» .

(1) - "صحيح البخاري" كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله (46/1)، برقم 97، وصالح بن حيَّان هو: صالح بن صالح بن حيَّان، نُسب إلى جده هنا عند البخاري كما قال ابن حجر في "التقريب" (427/1).

(2) - "علوم الحديث" (ص 227).

(3) - "فتح الباري" (331/1).

(4) - "صحيح البخاري" (62/1) رقم (150).

(5) - "علوم الحديث" (ص 203).

(6) - "التقريب" للنووي (219) مع "التدريب".

(7) - "علوم الحديث" (ص 204).

ورأى شيخه الحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي المتوفى سنة اثنتي عشرة وستمائة<sup>(1)</sup>: أَنَّ الْقَارِيَّ لَا يَتَلَفَّظُ بِهَا، وَأَنَّهَا مُخْتَصَرَةٌ مِنْ لَفْظِ "حَائِلٍ"؛ لِأَنَّهَا حَالَتْ بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ<sup>(2)</sup>.

وقال ابن الصَّلَاح: «إِنَّهُ رَأَى بِخِطِّ أَبِي عَثْمَانَ الصَّابُونِيِّ<sup>(3)</sup> وَأَبِي مُسْلِمٍ عَمْرُو بْنِ عَلِيِّ اللَّيْثِيِّ الْبُخَّارِيِّ<sup>(4)</sup>، وَالْفَقِيهِ أَبِي سَعِيدِ الْخَلِيلِيِّ فِي مَكَانَهَا بَدَلًا مِنْهَا "صَحَّ"، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُخْتَصَرَةٌ مِنْهَا، وَحَسُنَ إِثْبَاتُ "صَحَّ" هَاهُنَا لِيَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ حَدِيثَ هَذَا الْإِسْنَادِ سَقَطَ، وَلِيَلَّا يَرْكَبَ الْإِسْنَادُ الثَّانِي عَلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، فَيُجْعَلَا إِسْنَادًا وَاحِدًا» هـ<sup>(5)</sup>.

وذهب جماعة إلى أَنَّهَا مُخْتَصَرَةٌ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ يَقْرَأُ مَكَانَهَا "الْحَدِيثَ"، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ<sup>(6)</sup>.

وقيل: هِيَ حَاءٌ مِنَ التَّحْوِيلِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ آخَرَ، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - ترجمة في: "تذكرة الحفاظ" (1387/4)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (175/3 - 179).

(2) - "علوم الحديث" (ص 204).

(3) - هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم النيسابوري، أبو عثمان الصابوني، العلامة البارع المحدث، توفي سنة 449هـ، "الأنساب" (247/8 - 248)، و"السير" (40/18).

(4) - هو: عمر بن علي بن أحمد بن الليث الليثي، أبو مسلم البخاري، الإمام المحدث، توفي سنة 466هـ وقيل 468هـ،

"الأنساب" (242/11) و"السير" (407/18)، والشَّارِحُ ذَكَرَهُ بِاسْمِ (عَمْرُو) وَهُوَ وَهْمٌ.

(5) - "علوم الحديث" (ص 203).

(6) - نفسه (ص 204).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 220) مع "التدريب".

## أبنة التسميع

ويُكْتَبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ البِسْمَلَةِ      والسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً  
مَوْرَحًا أَوْ جَنْبَهَا بِالطُّورَةِ      أَوْ آخِرَ الجُزْءِ وَإِلَّا ظَهَرَهُ  
بِخَطِّ مَوْثُوقٍ بِخَطِّ عُرْفَا      وَلَوْ بِخَطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَى  
إِنْ حَضَرَ الكُلَّ وَإِلَّا اسْتَمَلَى      مِنْ ثِقَةٍ صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لَا

بَيَّنَّ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ الآدَابَ الَّتِي يُنْدَبُ لِكَاتِبِ التَّسْمِيعِ مِرَاعَاتُهَا، فَذَكَرَ أَنَّ الطَّالِبَ بَعْدَ كِتَابَةِ البِسْمَلَةِ وَالتَّلْفُظَ بِهَا يَكْتُبُ اسْمَ الشَّيْخِ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ وَنَسَبَهُ وَكُنْيَتَهُ. قَالَ الخَطِيبُ: «وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَكْتُبَ "حَدَّثَنَا أَبُو فُلَانٍ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الفُلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ"، ثُمَّ يَسُوقُ المَسْمُوعَ عَلَى لَفْظِهِ» (1).

وَإِنْ سَمِعَ مِنْهُ غَيْرُهُ كَتَبَ أَسْمَاءَ السَّامِعِينَ مَعَهُ مُكَمَّلَةَ الأَنْسَابِ والأَعْدَادِ، فَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادَهُمْ وَأَنْسَابَهُمْ الَّتِي يُعْرِفُونَ بِهَا، وَيَلْزِمُهُ أَنْ لَا يُسْقِطَ اسْمَ أَحَدٍ مِنْهُمْ لِعَرَضٍ فَاسِدٍ، وَيَكْتُبُ تَارِيخَ وَقْتِ السَّمَاعِ كُلِّ ذَلِكَ فِي سَطْرٍ فَوْقَ البِسْمَلَةِ، أَوْ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرْقَةٍ مِنَ الكِتَابِ، أَوْ آخِرَ وَرْقَةٍ مِنْهُ أَوْ ظَهْرَهُ أَوْ حَيْثُ لَا يَخْفَى مِنْهُ (2). قَالَ السُّيُوطِيُّ: «وَالأَوَّلُ أَحُوْطُ» (3).

قَالَ الخَطِيبُ: «وَإِنْ كَانَ السَّمَاعُ فِي مَجَالِسَ عَدَّةٍ كَتَبَ عِنْدَ انْتِهَاءِ السَّمَاعِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ عِلَامَةَ البُلُوغِ» (4).

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّسْمِيعُ بِخَطِّ شَخْصٍ مَوْثُوقٍ بِهِ غَيْرِ مَجْهُولِ الخَطِّ مَعْرُوفٍ بَيْنَ المَحْدِثِينَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَلَا بَأْسَ عَلَى صَاحِبِ الكِتَابِ إِذَا كَانَ مَوْثُوقًا بِهِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى إِثْبَاتِ سَمَاعِهِ بِخَطِّ نَفْسِهِ، فَطَالَ مَا فَعَلَ التِّقَاتُ ذَلِكَ» (5).

(1) - "الجامع لأخلاق الراوي" (268/1).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (157/2-158)، و"تدريب الراوي" (ص220).

(3) - "تدريب الراوي" (ص220).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (268/1).

(5) - "علوم الحديث" (ص205). وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (157/2 - 158).

وعلى كاتب التسميع أن يتحرى في بيان السماع والمستمع والمسئوع، وليعتمد في السامعين، وتمييز من مات منهم على ضبط نفسه إن حضر هو الكل، وإلا استملى ما غاب عنه من ثقة ضابط ممن حضر، ولا يشترط بعد كون كاتب السماع ثقة كتابه الشيخ المسموع الصحيح على التسميع، فقد روى ابن الصلاح<sup>(1)</sup> بسنده: أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قرأ بـ"بغداد" جزءاً على أبي أحمد الفرضي، وسأله خطه ليكون حجة له، فقال له أبو أحمد: «يا بني عليك بالصديق، فإنتك إذا عرفت به لا يكذبك أحد، وتصدق فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك، فلو قيل لك: ما هذا خط أبي أحمد الفرضي ماذا تقول لهم؟» هـ<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ أبو بكر بن المحب<sup>(3)</sup> لابن الجزري حين قدم له طبقة ليصحح له عليها: «لا تعد إلى هذا، فإنما يحتاج إلى التصحيح من يشك فيه» هـ<sup>(4)</sup>.

وليُعرِ المُسمَى به إن يستعِرْ      وإن يَكُنْ بِخَطِّ مالِكِ سَطْرُ  
فَقَدْ رَأَى خَفْصٌ وإِسْمَاعِيلُ      كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُو  
إِذْ خَطُّهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلًّا      كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلَا  
وَلِيَحْذَرَ الْمُعَارُ تَطْوِيلاً وَأَنْ      يُثَبَّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبْنَ

يعني أن من ثبت في كتابه سماع غيره، فقيح به كتمانها إياه، ومنعه أن ينقل سماعه منه، أو أن ينسخ ذلك الكتاب أو يقابل به، فقد قال وكيع: «أول بركة الحديث إعرارة الكتب»<sup>(5)</sup>.  
وقال الثوري: «من بخل بالعلم ابتلي بإحدى ثلاث، أن ينساه، أو يموت فلا ينتفع به، أو تذهب كتبه»<sup>(6)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 205-206).

(2) - "علوم الحديث" (ص 205-206)، و"السير" (351/18) ترجمة عبد الرحمان بن محمد بن منده.

(3) - هو: شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد المقدسي الصالح الحنبلي، العلامة المتقن، يُعرف بالصامت لطول

سكوته، توفي سنة 789هـ، "ذيل تذكرة الحفاظ" (ص 61)، "طبقات الحفاظ" (ص 539).

(4) - نقله السخاوي في "فتح المغيث" (96/3).

(5) - "الجامع لأخلاق الراوي" (240/1).

(6) - نفسه (240/1).

فإن كان سماعه مثبتاً بخط مالك الكتاب لزمه إعارته إيّاه وإلا فلا، كذا حكّم به القاضي حفص بن غياث النخعي الكوفي صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة تسع وخمسين ومائة<sup>(1)</sup>، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد البصري شيخ المالكية بالعراق وعالمهم، المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائة<sup>(2)</sup>.

فروى الرّاهمزمزي: أن رجلاً ادّعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إيّاه، فتحاكماً إلى حفص، فقال لصاحب الكتاب: «أخرج إلينا كتبك، فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك إعادته إيّاه، وما كان بخطه أعفيناك منه» ه<sup>(3)</sup>.

قال الرّاهمزمزي: فسألت أبا عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام أحد أئمة الشافعية صاحب "الكافي" و"المسكت" وغيرهما، المتوفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة<sup>(4)</sup> عن هذا فقال: «لا يجيء في هذا الباب حكم أحسن من هذا؛ لأنّ خطّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه» ه<sup>(5)</sup>.

وأما حكم إسماعيل، فروى الخطيب أنّه تحوكم إليه في ذلك، فأطرق ملياً، ثمّ قال للمدّعي عليه: «إن كان سماعه في كتابك بخط يدك فيلزمك أن تعيره، وإن كان بخط غيرك فانت أعلم» ه<sup>(6)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «وقد كان لا يبين لي وجهه، ثمّ وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أدائها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمّل الشهادة أدائها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها» ه<sup>(7)</sup>.

(1) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (389/6)، و"تاريخ بغداد" (200-188/8)، و"تهذيب الكمال" (56/7)، وما ذكره الشّارح هنا من أنّ وفاته كانت سنة 159 هـ، هو وهم، والصّواب فيما ذكرناه من التراجم أنه توفي سنة 195 هـ، وصوّب المزني سنة 194 هـ.

(2) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (284/6)، و"الديباج المذهب" (283/1 - 290)، و"شجرة النور الزكية" (66/1).

(3) - "المحدث الفاصل" (ص589).

(4) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (471/8)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (297-295/3).

(5) - "المحدث الفاصل" (ص589).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (242-241/1) مطوّلاً.

(7) - "علوم الحديث" (ص208-207).

قال البلقيني: «عندي في توجيهه غير هذا، وهو أن مثل هذا من المصالح العامة التي يُحتاج إليها مع حصول عُلقة بين المحتاج والمحتاج إليه تقضي إلزامه بإسعافه بمقصده.

قال: وأصله إعارَةُ الجدارِ لوضع جُدوعِ الجارِ عليه، وقد ثبت ذلك في "الصحيحين"<sup>(1)</sup>، وقال بوجوبه جمع من العلماء، وهو أحد قَوْلَي الشَّافِعِيِّ<sup>(2)</sup>، فإذا كان يلزمُ الجارُ بالعارية مع دوام الجُدوعِ في الغالبِ، فلأن يلزمَ صاحبُ الكتابِ بها مع عدم دوام العاريةِ أولى»<sup>(3)</sup>.

قلت: عندي أن التوجيهين صالحان للعلّة معاً، والله تعالى أعلمُ هـ.

قوله (فرضها) أي: العارية، قوله: (إذ سيلوا) بإسكان الهَمْزة وإبدالها ياءً للضرورة هـ.

فإذا أعارَهُ فليحذرِ المُعارُ لَهُ مِنَ التَّطْوِيلِ بما استعارَهُ إِلَّا بِقَدْرِ الحاجةِ، فقد جاءَ عن الزُّهْرِيِّ:

«إِيَّاكَ وَغُلُولِ الكُتُبِ، قيلَ لَهُ: وما غُلُولُها؟ قالَ: حبسُها عَن أصحابِها»<sup>(4)</sup>.

وجاءَ عَن الفُضَيْلِ بنِ عِياضٍ: «ليسَ مِن فَعَلِ أَهْلِ الوَرعِ، ولا مِن فَعَالٍ<sup>(5)</sup> الحُكَماءِ أنْ يأخُذَ

سَماعَ رَجُلٍ وكتابَهُ فيحسِبُهُ عَنهُ، وَمَن فَعَلَ ذلكَ فَقدَ ظَلَمَ نَفْسَهُ»<sup>(6)</sup>.

وليحذرِ المُستعيرُ أيضاً إذا نَسَحَ الكُتابَ المَعارَ أو شيئاً مِنْهُ أنْ يُثبِتَ سَماعَهُ فيما نَسَحَهُ قبلَ

العَرضِ والمقابلةِ التَّامَّةِ، بل لا ينبغي إثباتُ سَماعِ عَلى كُتابٍ مطلقاً، إِلَّا بعدَ المقابلةِ المَرضِيَّةِ؛ لِيلاً

يغترَّ بِهِ أَحَدٌ قبلَها (ما لم يُبْنِ) بضمِّ أوْلِهِ وفتحِ ثانيهِ أي: ما لم يُبَيِّنْ معَ التَّقْلِ، وعندهُ كَوْنُ

النُّسخَةِ غيرَ مقابلةٍ، والله تعالى أعلمُ هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب لا يمنع جازّ جازّه أن يغرز خشبه في داره (163/2) رقم (2463)،

ومسلم: كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار (43/11) رقم (1609)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) - قال بالوجوب: أحمد وإسحاق وأبو ثور وغيرهم من أهل الحديث، وابن حبيب من المالكية، والشافعي في القديم،

وجزم الترمذي، وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم، وهو نصّه في البويطي، ينظر: "شرح مسلم" للنووي (43/11-44)، و"فتح الباري" (137/5).

(3) - "محاسن الاصطلاح" (ص388-389).

(4) - أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (242/1)، و"أدب الإملاء" (601/2 - 602).

(5) - "فَعَالٌ" بالفتح اسم الفعل الحسن والكرم، أو يكون في الخير والشر قاله في "القاموس المحيط" (ص940).

(6) - أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (243/1).

(7) - "علوم الحديث" (ص208)، و شرح التبصرة والتذكرة" (161/2)، و"تدريب الراوي" (ص222).

## صِفَةُ رِوَايَةِ الْإِسْلَامِ وَنَسْرُطُ أَطْرَافِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

وَلَيْسَ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِيَ      مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ  
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعُ كَذَا      عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيِّ وَإِذَا  
رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكَرْ فَعَنْ      نُعْمَانَ الْمَنْعِ وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ  
مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ      وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ

قد تقدّمتُ جُمْلَةً مِنْهُ فِي ضَمَنِ النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ وَغَيْرَهُمَا كَالْفَاطِظِ الْأَدَاءِ، يَعْنِي أَنَّ الرَّوَايَةَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَتَوَسِّطِ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَمْهُورِ<sup>(1)</sup> يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُويَ مِنْ كِتَابِهِ الْمُقَابِلِ الْمُصُونِ مَعْتَمِدًا عَلَيْهِ، وَإِنْ خَلَا مِنْ حِفْظِهِ مَا فِي كِتَابِهِ عِنْدَ التَّحْدِيثِ، وَاسْتَصَوْبُهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup> لِبِنَاءِ الرَّوَايَةِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ.

وَقَالَ: «قَدْ شَدَّدَ قَوْمٌ فِي الرَّوَايَةِ فَأَفْرَطُوا، وَتَسَاهَلُوا فِيهَا آخَرُونَ فَفَرَّطُوا، وَمِنْ مَذَاهِبِ التَّشْدِيدِ مَذْهَبُ مَنْ قَالَ: لَا حِجَّةَ إِلَّا فِيمَا رَوَاهُ الرَّوَايَةَ مِنْ حِفْظِهِ وَتَذَكَّرَهُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الْإِمَامَيْنِ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(3)</sup> وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الصَّيْدَلَانِيُّ الْمَرْوِزِيُّ<sup>(4)</sup> شَارِحُ "مَخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ"، وَتَلْمِيزُ الْقُقَالِ.

قَالَ الشُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>: «وَهَذَا مَذْهَبٌ شَدِيدٌ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ، فَلَعَلَّ الرَّوَاةَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" مَنْ يُوَصِّفُ بِالْحِفْظِ لَا يَبْلُغُونَ النَّصْفَ» هـ. وَأَمَّا الْمُفْرِطُونَ فَقَدْ سَبَقَتْ جُمْلَةٌ عَنْهُمْ فِي نَوْعِ "وَجُوهِ التَّحْمُلِ"<sup>(6)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (161/2)، علوم الحديث (ص210).

(2) - "علوم الحديث" (ص210).

(3) - "الكفاية" (91/2).

(4) - هو: محمد بن داود بن محمد المروري، أبو بكر الصيدلاني، وهو شارح "مختصر المزني"، كما في "طبقات الشافعية الكبرى" (149/4)، و"طبقات الشافعية" لابن هداية الله (ص151 - 152)، وذكر محققه عادل نويهض أن وفاته كانت في حدود 427 هـ، والله أعلم.

(5) - "تدريب الراوي" (ص222).

(6) - ينظر: (ص429).

وإذا رأى المحدث سماعه في كتابه بخطه أو بخط من يثق به، وهو غير ذاك سماعه له ولا عدمه، فعن أبي حنيفة المنع من روايته، وإن كان حافظاً لما فيه، ووافقه بعض الشافعية<sup>(1)</sup>، وخالفه أصحابه محمد بن الحسن والقاضي أبو يوسف فذهبوا إلى الجواز<sup>(2)</sup>، وإليه ذهب الشافعي وأكثر أصحابه، وإن كانوا لا يقولون بمثل ذلك في الشهادة؛ لأن باب الرواية أوسع<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصلاح: «ينبغي أن يُبنى هذا على الخلاف السابق في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه، فإن ضبط أصل السماع كضبط المسموع، فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه، وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً، كذلك ليكن هذا إذا وجد شرطه، وهو أن يكون السماع بخطه، أو بخط من يثق به، والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من تطرُق التزوير والتغيير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك، وهذا إذا سكنت نفسه إلى صحته، فإن شك فيه لم يُجز الاعتماد عليه، والله تعالى أعلم هـ<sup>(4)</sup>.

وإن يغلب وغلبت سلامته جازت لدى جمهورهم روايته  
كذلك الضرب والاممي لا يحفظان يضبط المرضي  
ما سمعوا والخلف في الضرب أقوى وأولى منه في البصير

يعني أن الراوي إذا كان اعتماداً على كتابه دون حفظه، وغاب عنه كتابه بإعارة، أو ضياع، أو سرقة ونحو ذلك، فذهب بعض أهل التشديد<sup>(5)</sup> إلى أنه لا يجوز له الرواية منه؛ لجواز التغيير فيه، وذهب الجمهور، وهو الصواب إلى جواز الرواية له منه إذا كان الغالب على الظن من أمره السلامة من التغيير والتبديل لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالباً؛ لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن<sup>(6)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص213).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/162-163)، و"علوم الحديث" (ص213).

(3) - ينظر تقرير الشافعي في "الرسالة" (ص380 - 381) في الفرق بين الرواية والشهادة.

(4) - "علوم الحديث" (ص213).

(5) - حكاة الخطيب في "الكفاية" (2/83) عن مالك رحمه الله.

(6) - "علوم الحديث" (ص210)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/164).

وكذلك يجري الخلاف في الضرير والأميِّ الذين لا يحفظان حديثهما، واستعاناً في ضبط سماعهما، وحفظ كتابيهما عن التغير بثقة مرضي، واحتياطاً عند القراءة عليهما، فتصح روايتهما لدى الجمهور<sup>(1)</sup>.

ومنع من روايتهما غير واحد من العلماء؛ لاحتمال إدخال ما ليس من سماعيهما عليهما، والخلف في الضرير أقوى وأولى منه في البصير الأميِّ؛ لحفة المحذور فيه، وخص الرفاعي<sup>(2)</sup> وغيره الخلاف في الضرير بما سمعه بعد العمى، أمّا ما سمعه قبله فله أن يرويّه بلا خلاف<sup>(3)</sup>.

(1) - ينظر: "الكفاية" (84/2)، و"علوم الحديث" (ص210)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (164/2-165).

(2) - حكاه عنه السخاوي في "فتح المغيث" (114/3).

(3) - ينظر: "الكفاية" (84/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (164/2)، و"فتح المغيث" (114/3-115).

## الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

وَلِيُرْوَى مِنْ أَصْلِ أَوْ الْمُقَابِلِ بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ  
مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أَخِذًا عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَا  
أُيُوبَ وَالْبُرْسَانِي قَدْ أَجَازَهُ وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ

يعني أنَّ الرَّوَايَةَ إِذَا أَرَادَ آدَاءَ شَيْءٍ مِمَّا تَحَمَّلَهُ، فَلِيُرْوَاهُ مِنْ أَصْلِهِ الَّذِي تَحَمَّلَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ نُسْخَةٍ مُقَابِلَةٍ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ بِمُقَابَلَةِ ثِقَةٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْآدَاءُ بِالتَّسَاهُلِ بِأَنْ يُرْوَى مِنْ نُسْخَةٍ لَيْسَ فِيهَا سَمَاعُهُ، وَلَا هِيَ مُقَابِلَةٌ بِهِ، لَكِنْ سُمِعَتْ عَلَى شَيْخِهِ الَّذِي سَمِعَ هُوَ عَلَيْهِ فِي نُسْخَةٍ خِلَافَهَا، أَوْ فِيهَا سَمَاعُ شَيْخِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْأَعْلَى، وَلَوْ سَكَنْتَ نَفْسُهُ إِلَى صِحَّتِهَا لَدَى جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(1)</sup>، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ<sup>(2)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا رَوَايَةٌ لَيْسَتْ فِي نُسْخَةِ سَمَاعِهِ، وَأَجَازَ الْآدَاءَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أُيُوبَ السَّخْتِيَانِي، وَمَحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْأَزْدِي ثُمَّ الْبُرْسَانِي<sup>(3)</sup> - بَضَمَ الْبَاءَ - الْبَصْرِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ<sup>(4)</sup>.

قَالَ الْخَطِيبُ: «وَالَّذِي يَوْجِبُهُ النَّظَرُ التَّفْصِيلُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى عَرَفَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ هِيَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنَ الشَّيْخِ جَازَ لَهُ أَنْ يُرْوِيَهَا عَنْهُ إِذَا سَكَنْتَ نَفْسُهُ إِلَى صِحَّتِهَا وَسَلَامَتِهَا، وَإِلَّا فَلَا» هـ<sup>(5)</sup>.

وَرَخَّصَ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا قَالَ: «لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلرَّوَايَةِ إِجَازَةٌ عَنْ شَيْخِهِ بِذَلِكَ الْكِتَابِ، أَوْ عَامَّةً لِمُرَوِّياتِهِ الَّتِي سَبَقَ أَنَّهُ لَا غَنَى عَنْهَا فِي كُلِّ سَمَاعٍ احْتِيَاطًا، فَلَيْسَ فِيهِ حِينِيذٌ أَكْثَرَ مِنْ رَوَايَةِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ بِلَفْظِ "أَخْبَرْنَا" أَوْ "حَدَّثْنَا" مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلْإِجَازَةِ فِيهَا، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ يَقَعُ مِثْلُهُ فِي مَحَلِّ التَّسَامُحِ.

(1) - كما حكاها الخطيب في الكفاية (159/2).

(2) - حكاها عند العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص186)، ولكن هو قطع به في صورة واحدة فقط، وهي ما إذا روى من نسخة سمع منها على شيخه وليس فيها سماعه، ولا قوبلت بنسخة سماعه، ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي (116/3).

(3) - حكاها عنهما الخطيب في الكفاية (159/2).

(4) - ترجمته في: "الأنساب" (151/2)، و"تهذيب التهذيب" (77/9)، و"التقريب" (59/2).

(5) - "الكفاية" (160/2).

قال: فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه، أو هي مسموعة على شيخ شيخه، أو مروية عن شيخ شيخه، فينبغي له حينئذ في روايته منها أن تكون له إجازة شاملة، من شيخه، ولشيخه إجازة شاملة من شيخه.

قال: وهذا تيسير حسن هدانا الله له، والحاجة إليه ماسة في زماننا جداً» هـ (1).

وإن يخالف حفظه كتابه وليس منه فرأو صوابه

الحفظ مع تيقن والأحسن الجمع كالخلاف ممن يتيقن

يعني أن الحافظ للحديث إذا وجد في كتابه خلاف ما في حفظه نظر، فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه، وإن كان حفظ من فم الشيخ أو من القراءة عليه، وهو غير شك في حفظه، فقد رأى المحدثون أن صوابه أن يعتمد على حفظه إن كان مع تيقن، وإن كان مع شك أو سوء حفظ فلا.

والأحسن مع التيقن الجمع بينهما، فيقول: حفظي كذا وكتابي كذا هكذا فعل شعبة<sup>(2)</sup>، وغير واحد من الحفاظ، كما يحسن منه أيضاً إذا حفظ شيئاً وخالفه فيه غيره من الحفاظ المتقين أن يجمع بين الأمرين؛ بأن يقول: حفظي كذا، وقال فيه فلان كذا وكذا ونحو ذلك، وقد فعل ذلك الثوري وغيره<sup>(3)</sup>، والله تعالى أعلم هـ (4).

(1) - "علوم الحديث" (111 - 212) بتصرف.

(2) - "الكفاية" (51/2)، وذكر الزركشي في "النكت على ابن الصلاح" (603/3): «أي: حيث روى حديث عبد الله بن مسعود في التشهد: "ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال: هكذا في حفظي وهو ساقط في كتابي»، وينظر: "فتح المعيث" (118/3).

(3) - حكاة الخطيب في "الكفاية" (51/2 و75).

(4) - ينظر: "علوم الحديث" (ص212)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (167/2)، و"تدريب الراوي" (ص224).

## الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

وَلَيُرْوَى بِالْأَلْفَاظِ مَنْ لَا يَعْلَمُ      مَدْلُوعًا وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ  
أَجَازَ بِالْمَعْنَى وَقِيلَ لَا الْخَبَرَ      وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ  
وَلِيُقْلِلَ الرَّوَايَةَ بِمَعْنَى (أَوْ كَمَا      قَالَ) وَنَحْوَهُ كَشَّكَ أَيْ أَبْهَمَا

يعني أنه يجب على الراوي بلا خلاف أن يروي بالألفاظ التي سمع بها لا بمعانيها إن كان لا يعلم مدلول الألفاظ ومقاصدها، وليس خبيراً بما يُحيل معانيها، ولم يكن بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فمن هذا حاله يتعين عليه التقيد بلفظ الشيخ.

وأما غيره وهو من يعلم ذلك، فقد اختلف علماء السلف فيه، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول: لا يجوز له، وإليه ذهب ابن سيرين<sup>(1)</sup>، وثعلب<sup>(2)</sup>، وأبو بكر الرازي من الحنفية<sup>(3)</sup>، وهو مروى عن ابن عمر<sup>(4)</sup>.

ومنعه بعضهم في الخبر يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، وأجازه في غيره<sup>(5)</sup>، وهو مروى عن مالك<sup>(6)</sup>، وإليه ذهب الخليل بن أحمد<sup>(7)</sup>.

وذهب المعظم من أهل الحديث والأصول والفقهاء، ومنهم الزهري والأئمة الأربعة إلى جواز الرواية بالمعنى في جميعه إذا قطع الراوي بأداء المعنى؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والتابعين، وتدل عليه روايتهم القصّة الواحدة بألفاظ مختلفة<sup>(8)</sup>.

(1) - "المحدث الفاصل" (534)، و"الكفاية" (15/2).

(2) - حكاه عنه السيوطي في "التدريب" (ص225).

(3) - حكاه عنه في "التدريب" (ص225).

(4) - أخرجه عنه: الدارمي (301/1) برقم 318، والخطيب في "الكفاية" (503/1).

(5) - "علوم الحديث" (ص214).

(6) - ذكر السيوطي في "تدريب الراوي" (ص226) أن البيهقي رواه عن مالك، وذكر الخطيب في "الكفاية" (523/1)، وعياض في "الإلماع" (ص179) أن مالكا كان يتحفظ من الباء والياء والتاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

(7) - "تدريب الراوي" (ص226).

(8) - ينظر: "الكفاية" للخطيب (577/1 - 582)، و"علوم الحديث" (ص214).

قال الناظم في "شرحهِ" (1): «وهذا هو الصحيح، وقد روينا عن غير واحد من الصحابة التصريح به» .

قال الحافظ ابن حجر: «ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانها للعارف به، قال: فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى؛ فجوازه باللغة العربية أولى» (2). وقال ابن العربي في "الأحكام" (3): «إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم؛ لأنهم اجتمع فيهم أمران: الفصاحة والبلاغة جبلت، ومشاهدة أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاليه، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصود كله» .

قال: ولأننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث» هـ. وقال الماوردي: «إن نسي اللفظ جاز له؛ لأنه تحمّل اللفظ والمعنى، وقد عجز عن أحدهما، فيلزمه أداء الآخر؛ لا سيما أن تركه قد يكون كتمًا للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره؛ لأن في كلامه صلى الله عليه وسلم من الفصاحة ما ليس في غيره» (4).

وقيل: عكسه، وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ ليمكن من التصرف فيه، دون من نسيه.

وقال الخطيب: «يجوز إبدال لفظ بلفظ آخر مرادف له» (5).

وقيل: إن كان موجب علمًا جاز؛ لأن المعول على معناه، ولا تجب مراعاة اللفظ، وإن كان عملاً لم يجز هـ (6).

وقال عياض: «ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة كثيرًا قديمًا وحديثًا» (7).

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (169/2).

(2) - "نزهة النظر" (ص129).

(3) - "أحكام القرآن" (35/1) بتصرف.

(4) - "الحاوي الكبير" (97/16) بتصرف.

(5) - "الكفاية" (577/1-578).

(6) - "فواطع الأدلة" (330/2).

(7) - "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (95/1) بتصرف.

وعلى الجواز؛ فالأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصريف فيه، وصرح الزركشي<sup>(1)</sup> باشتراط ألا يكون مما تُعبدنا بلفظه كالتشهد والقنوت وكالتعوذ ونحو ذلك، وإليه يرشد كلام الناظم الآتي إن شاء الله تعالى في "إبدال الرسول بالنبي وعكسه" ه<sup>(2)</sup>.

قال الشيوطي في "شرح التقريب"<sup>(3)</sup>: «وعندي أنه يشترط أن لا يكون من جوامع الكلم» ه.

قال الشيخ ابن الصلاح: «وهذا الخلاف لا نراه جارياً فيما تضمنته المصنفات، فلا يجوز تغيير شيء من مصنف وإبداله بلفظ آخر، وإن كان بمعناه قطعاً؛ لأن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من الحرج، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره» ه<sup>(4)</sup>.

ووافقه النووي<sup>(5)</sup>، والناظم<sup>(6)</sup>، ومال الحافظ ابن حجر إلى تخصيص المنع بما إذا روينا المصنفات أو نسخناها، أما إذا نقلنا منها إلى أجزاء أو تخاريجنا فلا منع؛ إذ التصنيف حينئذ لم يُغير لا سيما عنده إذا قرئ بما يدل عليه كقوله: بنحوه، حكى ذلك عنه تلميذه زكرياء الأنصاري<sup>(7)</sup>، وأقره، وسبقهما إلى ذلك ابن دقيق العيد<sup>(8)</sup>، لكنه اعترضه<sup>(9)</sup> بأنه ليس جارياً على الاصطلاح، إذ الاصطلاح عدم التغيير من الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة؛ سواءً رويناها فيها أو نقلناها منها ه.

(1) - "البحر المحيط" (157/4)، ونقله من جملة الأقوال في هذه المسألة.

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (194/2).

(3) - "تدريب الراوي" (ص226)، وينظر: "البحر المحيط" (157/4).

(4) - "علوم الحديث" (ص214).

(5) - "التقريب" للنووي (ص227) مع "التدريب".

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (170/2).

(7) - "فتح الباقي" (169/2)، وينظر: "فتح المغيث" (132/3).

(8) - "الاقتراح" (ص329 - 330).

(9) - يعني ابن دقيق العيد.

وينبغي للراوي بالمعنى أن يُتبع ما روى بقوله: "أو كما قال"، ونحوها كقوله: "أو نحو هذا"، أو "مثلُه أو شبهه"، فقد كان قومٌ من الصحابة يقولون ذلك كابن مسعود<sup>(1)</sup>، وأنس<sup>(2)</sup>، وأبي الدرداء<sup>(3)</sup> رضي الله عنهم، وهم أعلم الناس بمعاني الكلام خوفاً من الزلل؛ لمعرفةهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر<sup>(4)</sup>.

كما أنه يندب للمحدث أو القارئ إذا شك في كلمة أو أكثر، فقرأها أن يقول بعد قراءتها: (على الشك)، (أو كما قال).

قال ابن الصلاح: «وهو الصواب؛ لتضمنه إجازة من الراوي، وإذناً في رواية صوابها عنه إذا أبان، ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الإجازة، لما بيناه قريباً، والله تعالى أعلم»<sup>(5)</sup>.  
قوله: (أبهما) بالفتح الإطلاق صفة لشك، وهو تكملة وإيضاح هـ.

(1) - أخرجه عنه ابن ماجه في "مقدمة السنن": باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (23)، وأحمد (115/7)، والدارمي في "سننه" (75/1)، والحاكم (193/1) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(2) - أخرجه ابن ماجه في "مقدمة السنن" برقم (24)، وأحمد (17/21)، والدارمي في "سننه" (96/1)، والحاكم (665/3).

(3) - أخرجه الدارمي (95/1)، والخطيب في "الكفاية" (13/2)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (35/2)، وسنده صحيح.

(4) - "علوم الحديث" (ص215)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (170/2)، و"فتح المغيبي" (132/2)، و"التدريب" (ص127).

(5) - "علوم الحديث" (ص215).

## الإختصارُ على بعض الحديث

وَحَدَفُ بَعْضِ الْمَتَنِ فَاَمْنَعُ أَوْ أَجْزُ      أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ وَمِنْ  
ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ      مَنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ  
وَمَا لِذِي تُهْمَةٍ أَنْ يَفْعَلَهُ      فَإِنْ أَيْ فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمَلَهُ  
أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ      فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

يعني أنَّ العُلَمَاءَ اختلفوا في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، وهو المسمى بـ"اختصار الحديث" على أربعة أقوال، فمنعه بعضهم مطلقاً بناءً على منع الرواية بالمعنى. ومنعه بعضهم مع تجزئتها؛ تعلق بالمتبث تعلقاً يخلُ حذفه بالمعنى كالاستثناء، والشَّرْطِ، والغاية، أم لا؟؛ لأنَّ روايته ناقصاً تُقَطِّعُهُ وتغيِّره عن وجهه<sup>(1)</sup>. وأجازه بعضهم مطلقاً إن انتفى التعلق المذكور، فإن لم ينتف، فقد حكى الصَّفِيُّ الهندي الاتفاق على المنع حينئذ<sup>(2)</sup>، واستوضحه النَّازِمُ في "شرحه"<sup>(3)</sup>. قال مجاهدٌ: «انقُص من الحديث ما شئت، ولا تزد فيه»<sup>(4)</sup>.

**والقول الثالث:** أنَّ الحديث إن كان وردَ تاماً منه أو من غيره؛ ليؤمنَ بذلك من تفويت حكمٍ جازَ له اختصاره، وإلا فلا<sup>(5)</sup>.

**والقول الرابع:** وهو الصَّحِيحُ عند ابن الصَّلاح<sup>(6)</sup> والنَّووي<sup>(7)</sup> والنَّازِمِ<sup>(8)</sup> والسُّيوطي<sup>(9)</sup>، وهو المنع من غير العالم، والجواز للعالم العارف إذا كان بما تركه متميزاً

(1) - ينظر: "الكفاية" (1/562-564)، و"علوم الحديث" (ص215-216).

(2) - ذكره عنه الزركشي في "البحر المحيط" (4/361)، والسُّيوطي في "التدريب" (ص228).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/172).

(4) - "المحدث الفاصل" (ص543)، و"الكفاية" (1/560)، و"الإمام" (ص218).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/171)، وينظر: "البحر المحيط" (4/361).

(6) - "علوم الحديث" (ص216).

(7) - "التقريب" (ص228) مع "التدريب".

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/172).

(9) - "تدريب الراوي" (ص228).

عمّا نقله غير متعلّق به بحيث لا يحتلّ البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، وإن لم يجز النقل بالمعنى، وسواء رواه قبل تاماً أم لا؛ لأنّ ذلك بمنزلة خبرين منفصلين لا تعلق لأحدهما بالآخر هـ.

قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي أن لا يكون قوله: (أو لعالم) قولاً برأسه، بل يجعل شرطاً لمن أجاز؛ فإنّ منع غير العالم من ذلك لا يخالف فيه أحد» هـ<sup>(1)</sup>.

وهذا كله في غير المتهم، أمّا من رواه مرّة تامّاً فخاف إن رواه ثانياً ناقصاً أن يُتهم بزيادة فيما رواه أو لا، أو خاف أن يُتهم بنسيان لغفلة وقلة ضبط فيما رواه ثانياً، فلا يجوز له التّقصان منه أوّلاً ولا آخرًا إن تعيّن عليه أداء تامه؛ ليلاً يخرج بذلك باقيه عن حيز الاحتجاج به، ويجب عليه أن ينفي هذه الظنّة عن نفسه، فإن خالف ورواه أوّلاً ناقصاً جاز له خوف اتّهام الزيادة أن لا يكمله بعد ذلك كما صرح به الإمام أبو الفتح سليم بن أيوب الرّازي<sup>(2)</sup> هـ<sup>(3)</sup>.

وأما تقطيع المصنّف للحديث الواحد في الأبواب بحسب الاحتجاج به في المسائل كل مسألة على حدة، فهو إلى الجواز أقرب؛ لأنّه فعله الأئمة مالك وأحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم.

قال ابن الصّلاح: «ولا يخلو من كراهة» هـ<sup>(4)</sup>.

وحكى الخلال عن أحمد: «أنّه ينبغي أن لا يفعل» هـ<sup>(5)</sup>.

قال النووي في "التّقريب"<sup>(6)</sup>: «وما أظنّه يوافق عليه» هـ.

(1) - نقله عنه في "النكت الوفية" (220/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص216)، و"البحر المحيط" (362/4).

(3) - ينظر: "الكفاية" (566/1)، و"علوم الحديث" (ص216)، و"المستصفى" (316/1)، و"إحكام الأحكام" لابن

دقيق العيد (ص368)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (172/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص217).

(5) - "مسائل الإمام أحمد" رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (166/2)، برقم (1918)، و"الكفاية" (568/1).

(6) - "التّقريب" للنووي (ص228) مع "التدريب".

## النسب — ميعُ بقراءة اللّحان والمصاحف

وَلِيَحْذَرَ اللَّحَانَ وَالْمَصْحَفَا      عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحْرِفَا  
فَيَدْحُلَا فِي قَوْلِهِ (مَنْ كَذَبَا)      فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا  
وَالأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ      أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعْ وَأَذَابِ

يعني أنّه يلزم الطالب أن لا يروي حديثه بقراءة لحنٍ أي: كثير الخطأ في الإعراب، ولا بقراءة مُصحفٍ وهو من يكثر الخطأ في الحروف بإعجام المهمل، وإهمال المعجم أن يحتزّز منهما. فقد قال أبو داود<sup>(1)</sup> سمعتُ الأصمعي<sup>(2)</sup> يقول: «إِنَّ أَحْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعْهُ مِنْ النَّارِ»<sup>(3)</sup>؛ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلِحْنَتْ، فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهِ»<sup>(4)</sup>.

قال ابن الصّلاح<sup>(5)</sup>: «فَحَقُّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ وَالتَّصْحِيفِ وَمَعْرِفَتِهِمَا، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَبْصُرِ الْعَرَبِيَّةَ، فَمَثَلُهُ مِثْلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بَرْنُسٌ لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ»<sup>(6)</sup>. وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «مِثْلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ، وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ مِثْلُ الْحَمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ وَلَا شَعِيرٌ فِيهَا»<sup>(7)</sup> هـ، فَيَتَعَلَّمُ النَّحْوَ يُسَلِّمُ مِنَ اللَّحْنِ.

(1) - هو: سليمان بن معبد النحوي، أبو داود البسنجي، توفي سنة 257 هـ، "تاريخ بغداد" (51/9)، و"الأنساب" (263/7).

(2) - هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي، اللغوي النحوي، توفي سنة 215 هـ، "تاريخ بغداد" (420-410/10)، و"السير" (175/10).

(3) - تقدم تخريجه (ص160).

(4) - "الإلماع" (ص184)، و"علوم الحديث" (ص217).

(5) - "علوم الحديث" (ص218).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (26/2)، ومعنى كلامه: أن منفعة البرنس العظمى هي تغطية الرأس، وثمره قراءة الحديث هي فهم معناه، وهو تابع للإعراب، فوجه الشبه هو عدم المقصود الأعظم في كل منهما، "النكت الوفية" (227/2).

(7) - "الجامع لأخلاق الراوي" (27/2).

وأما التصحيفُ فسبيلُ السَّلامةِ منه الأخذُ من أفواهِ أهلِ العلمِ والضَّبِطِ، لا مِنْ بُطُونِ الكُتُبِ، فقلَّما سلِمَ الآخذُ للعلمِ مِنَ الكُتُبِ مِنَ التَّصْحِيفِ والتَّبْدِيلِ، فجدُّ في أخذهِ مِنْ أفواهِ المتقنينَ المتقينَ تسلَّم مِنَ ذلكَ، واللهُ تعالى الموقِّهُ هـ<sup>(1)</sup>.

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 217)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/175)، و"تدريب الراوي" (ص 229).

## إصلاح اللحن والفظأ

وإن أتى في الأصل لحنٌ أو خطأ فـقـيلُ يُروى كيف جاء غلطاً  
ومذهبُ المُحصِّلين يُصلحُ ويُقرأ الصَّوابُ وهو الأَرَجحُ  
في اللّحنِ لا يَخْتلِفُ المعنى به .....

يعني أنه إذا وقع في الأصل لحنٌ أو تحريفٌ، فقد اختلف العلماء في كيفية روايته، فقال محمد بن سيرين<sup>(1)</sup>، وأبو معمر عبد الله بن سخرية<sup>(2)</sup>، وأبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(3)</sup>: «يُروى على الخطأ كما وقع» .

قال ابن الصلاح: «وهذا غلوٌ في اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى»<sup>(4)</sup>.  
وذهب الأكثرون من المحدثين منهم القاسم بن محمد، وعطاء، وابن المبارك، والأوزاعي، والنضر بن شميل، والشعبي، وهما إلى أنه يرويه على الصواب، لا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به<sup>(5)</sup>، واستصوبه النووي في "التقريب"<sup>(6)</sup>، وقواه السيوطي في "الألفية"<sup>(7)</sup>، واختار عز الدين ابن عبد السلام كما حكاه عنه ابن دقيق العيد في "الافتراح"<sup>(8)</sup> ترك الخطأ والصواب معاً، أمّا

(1) - "الكفاية" (1/552-553).

(2) - أخرجه عنه: الدارمي (1/106)، و الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (540)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (2/21)، و "الإلماع" (ص185) كلهم من طرق عن الأعمش عن عمارة به، وإسناده صحيح.

وعبد الله بن سخرية الأزدي، أبو معمر الكوفي، ثقة، توفي في إمارة عبيد الله بن زياد، "طبقات ابن سعد" (6/103)، و"تهذيب الكمال" (15/6)، و"التقريب" (1/495)

(3) - ذكر السيوطي في "تدريب الراوي" (ص229): أن البيهقي رواه عنه، ولم أهتم إليه، فالله أعلم.

(4) - "علوم الحديث" (ص218)

(5) - كما أخرجه عنهم الخطيب في "الجامع" (2/23)، و"الكفاية" (1/569-576)، وينظر: "علوم الحديث" (ص218 - 219).

(6) - "التقريب" للنووي (ص229) مع "التدريب".

(7) - "ألفية السيوطي" (ص110) حيث قال:

في خطأ و لحن أصل يُروى على الصواب مُعزباً في الأقوى.

(8) - "الافتراح" (ص389 - 390).

الصَّوَابُ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الشَّيْخِ كَذَلِكَ، وَأَمَّا الْخَطَأُ فَلَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقُلْهُ كَذَلِكَ.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: « كان أبي إذا مرَّ به لحنٌ فاحشٌ غيره، وإن كان سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ » (1).

وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ .....

وَيَذَكُرُ الصَّوَابَ جَانِبًا كَذَا عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أُخِذًا

وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدٌ وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِنْ مَتْنٍ وَرَدٌ

يعني أنَّ الصَّوَابَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمْ عِيَاضٌ (2) إِبْقَاءُ مَا فِي الْأَصْلِ عَلَى حَالِهِ مَعَ التَّضْيِيبِ عَلَيْهِ، وَبَيَانُ الصَّوَابِ فِي الْحَاشِيَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْمَعٌ لِلْمَصْلَحَةِ، وَأَنْفَى لِلْمَفْسَدَةِ، وَقَدْ يَأْتِي مَنْ يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ صِحَّتِهِ، وَلَوْ فُتِحَ بَابُ التَّغْيِيرِ لِحَسَرٍ عَلَيْهِ مِنْ لَيْسَ لَذَلِكَ بِأَهْلٍ.

ثُمَّ الْأَوْلَى وَالْأَسَدُ عِنْدَ النَّوَوِيِّ (3) وَالنَّاطِمُ (4) وَالشُّيُوطِيُّ (5) أَنْ يَقْرَأَهُ أَوَّلًا عَلَى الصَّوَابِ، ثُمَّ يَقُولُ: وَقَعَ فِي رَوَايَتِنَا أَوْ عِنْدَ شَيْخِنَا كَذَا، وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ مَا فِي الْأَصْلِ أَوَّلًا ثُمَّ يَذَكُرُ الصَّوَابَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى كَيْلًا يُتَقَوَّلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ، وَأَحْسَنُ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْإِصْلَاحِ أَنْ يَكُونَ مَا يُصْلَحُ بِهِ الْفَاسِدُ قَدْ وَرَدَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى، فَإِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ مِنَ التَّقْوِيلِ الْمَذْكُورِ (6).

وَلِيَّاتٍ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ كَابْنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُعْيَرُ

وَالسَّقَطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقَ أَتَى بِهِ يُزَادُ بَعْدَ (يَعْنِي) مُثَبَّتًا

يعني أنَّ الْإِصْلَاحَ بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى سَقُوطِهَا إِنْ كَانَتْ لَا تَغْيِيرُ الْمَعْنَى لَا بِأَسَ بِهِ ؛ كزِيَادَةِ ابْنٍ فِي النَّسَبِ، فَقَدْ سَأَلَ أَبُو دَاوُدَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَقَالَ:

(1) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (556/1)، وذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص219).

(2) - "الإلماع" (ص185)

(3) - "التقريب" للنووي (ص229).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (177/2-178).

(5) - "تدريب الراوي" (ص229-230).

(6) - "علوم الحديث" (ص220).

«وجدتُ في كتابي "حجاج عن جريج عن أبي الزبير"، يجوزُ لي أن أصلحهُ "ابن جريج"؟ قال: أرجوا أن يكونَ هذا لا بأسَ به» (1).

وزيادة حرفٍ لا يختلفُ المعنى به، قيل لمالك بن أنسٍ: «أرئتَ حديثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُزَادُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، فَقَالَ: أَرْجُوا أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا» هـ (2).

وإذا كانَ السَّاقِطُ يُعْلَمُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ بَعْضِ مَتَأَخَّرِي الرُّوَاةِ، وَأَنَّ مَنْ فَوْقَهُ مِنْهُمْ أَتَى بِهِ، فَإِنَّهُ يُزَادُ فِي الْأَصْلِ، وَيُؤْتَى قَبْلَهُ بِلَفْظٍ يَعْنِي كَمَا فَعَلَ الْخَطِيبُ إِذْ رَوَى فِي "كَفَايَتِهِ": عَنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنِ الْمَحَامِلِيِّ - بَفَتْحِ الْمِيمِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ، نَسْبَةً إِلَى بَيْعِ الْمَحَامِلِ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا النَّاسُ فِي السَّفَرِ (3). الحافظُ أبي عبدِ اللهِ الحَسَنِ بنِ إِسْمَاعِيلِ الصَّبِيِّ البَغْدَادِيِّ المَتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (4)، انظر: الجزء السَّابِعُ مِنْ "شرح المواهب" للزُّرْقَانِي (5)، - بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجِلُهُ» (6).

قال الخطيبُ: «كانَ في أصلِ بنِ مهدي (7): «عنَ عَمْرَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ...»، فَأَلْحَقْنَا فِيهِ ذَكَرَ عَائِشَةَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بَدٌّ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَحَامِلِيَّ كَذَلِكَ رَوَاهُ، وَإِنَّمَا سَقَطَ مِنْ كِتَابِ شَيْخِنَا، وَقَلْنَا فِيهِ: "يعني عن عائشة"؛ لأنَّ ابنَ مهدي لم يقلْ لنا ذلك، وهكذا رأيتُ غيرَ واحدٍ من شيوخنا يفعلُ في مثلِ هذا» (8).

(1) - أخرجه الخطيب في "الكفاية" (144/2).

(2) - "الكفاية" (140/2).

(3) - "الأنساب" (104/12 - 105).

(4) - تنظر ترجمته في: "تاريخ بغداد" (19/8)، و"الأنساب" (105/12 - 106).

(5) - "شرح المواهب" (138/10).

(6) - أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الحيض (رقم 297) (178/3).

(7) - هو: عبد الواحد بن محمد بن عبد الله البغدادي، أبو عمر ابن مهدي، من شيوخ الخطيب، مسند زمانه، توفي سنة

410 هـ، "تاريخ بغداد" (13/11)، و"السير" (221/17).

(8) - "الكفاية" (147/2).

ثُمَّ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَالَ: «سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: أَنَا أَسْتَعِينُ فِي الْحَدِيثِ بِ"يَعْنِي"»<sup>(1)</sup>، هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ شَيْخَهُ رَوَاهُ لَهُ عَلَى الْخَطَأِ، فَأَمَّا إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ نَفْسِهِ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنْ كِتَابِهِ لَا مِنْ شَيْخِهِ، فَيَتَّجِهْ إِصْلَاحُهُ فِي كِتَابِهِ، وَرَوَايَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ أَبِي دَاوُدَ هـ<sup>(2)</sup>.

وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ  
صِحَّتَهُ مِنْ بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٍ كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ  
وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكِلِ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلْيَسْأَلِ

يَعْنِي أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ صَحَّحُوا جَوَازَ اسْتِدْرَاكِ الرَّاوي مَا دَرَسَ مِنْ كِتَابِهِ سَنَدًا أَوْ مَتْنًا، أَوْ فَسَدَ بِتَقْطِيعٍ أَوْ بَلَلٍ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ؛ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ وَسَكَتَتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ مِنْ كِتَابِهِ؛ بَأَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَيْرُ قَدْ أَخَذَ عَنِ شَيْخِهِ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَمَنْ فَعَلَهُ الْحَافِظُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ<sup>(3)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَإِنْ كَانَ فِي الْمُحَدِّثِينَ مَنْ لَا يَسْتَجِيرُ ذَلِكَ»<sup>(4)</sup>.

قَالَ الْخَطِيبُ: «وَلَوْ بَيَّنَّ ذَلِكَ حَالَ الرَّوَايَةِ كَانَ أَوْلَى»<sup>(5)</sup>.

وَهَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِي اسْتِثْبَاتِ الْحَافِظِ مَا شَكَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِ ثِقَةٍ غَيْرِهِ، أَوْ حَفِظَهُ، كَمَا رُوِيَ عَنِ أَبِي عَوَانَةَ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أُمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ<sup>(6)</sup>.

وَيَحْسُنُ بِالْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنْ يُبَيِّنَ مَنْ ثَبَّتَهُ كَمَا فَعَلَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَغَيْرِهِ.

فَفِي "مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ"<sup>(7)</sup>: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا عَاصِمٌ بِالْكُوفَةِ فَلَمْ أَكْتُبْهُ،

فَسَمِعْتُ شُعْبَةَ يَحْدُثُ بِهِ، فَعَرَفْتُهُ بِهِ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرِجٍ: أَنَّ رَسُولَ

(1) - نفسه (152/2).

(2) - ينظر: "علوم الحديث" (ص222)، و"تدريب الراوي" (ص230).

(3) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (153/2 - 154) ..

(4) - "علوم الحديث" (ص223).

(5) - "الكفاية" (154/2).

(6) - نفسه (37/2-39).

(7) - "المسند" (371/34) برقم (20772).

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ<sup>(1)</sup> السَّفَرِ» الحديث<sup>(2)</sup>.

وفي غير "المسند"<sup>(3)</sup> عن يزيد حدثني عاصم وثبتني فيه شعبة.  
وقال سفيان بن عيينة: «حدثني الزُّهري، وثبتني فيه معمر»<sup>(4)</sup>.  
وَمَنْ فَعَلَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ، وَفَعَلَهُ الْبُحَّارِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنْ "صَحِيحِهِ"<sup>(5)</sup>.  
فَإِنْ عَيَّنَ وَلَمْ يَبَيِّنْ مَنْ ثَبَّتَهُ فَفِي شَرْحِي هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ لِلنَّاطِمِ<sup>(6)</sup> وَالسَّخَاوِيِّ<sup>(7)</sup>،  
وَالتَّدْرِيْبِ<sup>(8)</sup> لِلسُّيُوطِيِّ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَعَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "سُنَنِهِ"<sup>(9)</sup> عَقِبَ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ  
حَزْنِ<sup>(10)</sup> قَالَ: «ثَبَّتَنِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا» هـ.

قال ابن الصلاح: «من وجد في كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مضبوطة،  
وأشككت عليه جاز له أن يسأل عنها العلماء، ويرويها على ما يخبرونه به فعل ذلك أحمد  
وإسحاق وغيرهما»<sup>(11)</sup>.

وقد كان عقان بن سلمة<sup>(12)</sup> يجيء إلى الأخفش وأصحاب النحو يعرض عليهم نحو الحديث  
يُعرِّئُهُ<sup>(13)</sup>.

- (1) - الوعثاء: بفتح الواو وإسكان العين المهملة والياء المثلثة هي: المشقة الشديدة، ينظر: "القاموس المحيط" (ص163) مادة "و ع ث"، و"شرح مسلم" للنووي (9/97).
- (2) - الحديث صحيح في "مسلم": كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (96/9 - 97).
- (3) - أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (182/1)، والخطيب في "الكفاية" (40/2).
- (4) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (41/2).
- (5) - ينظر مثلاً: كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضاً (221/2)، وكتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد (148/1)، وغيرها من المواضع.
- (6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (182/2).
- (7) - "فتح المغيث" (167/3).
- (8) - "تدريب الراوي" (ص231).
- (9) - "سنن أبي داود": أبواب الجمعة، باب الرجل يحطّب على قوس (ص174).
- (10) - هو: الحكم بن حزن الكُلفي، صحابي قليل الحديث، "تهذيب الكمال" (93/7)، و"الإصابة" (99/2).
- (11) - "علوم الحديث" (ص223) بتصرف.
- (12) - ذكره الشَّارِح "عفان بن سلمة"، وهو خطأ، بل هو عقان بن مسلم الصفار، كما في القصة.
- (13) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (155/2).

وكان الأوزاعيُّ يُعطي كتبه إذا كانَ فيها لحنٌ لمن يصحِّحها<sup>(1)</sup>.  
وقال ابنُ المبارك: «إذا سمعتم مني الحديثَ فاعرضوه على أصحابِ العربية ثمَّ احكموه» هـ<sup>(2)</sup>.

قال السنخاويُّ: «إذا علمَ هذا فمَن أرادَ التَّثبتَ مِن غيرِه عن شيءٍ عَرَضَ لَهُ فيه شكُّ، فلا يذُكرُ لَهُ المحلَّ المشكوكَ فيه ابتداءً خوفاً من أن يَتشكَّكَ هو فيه أيضاً، بل يذُكرُ لَهُ طرفَ ذلكَ الحديثِ، فإنَّهُ أقربُ في حصولِ العَرَضِ» هـ<sup>(3)</sup>.

(1) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (155/2).

(2) - نفسه (156/2).

(3) - "فتح المغيث" (169/3) بتصرف.

## الفـ لفظ الشيوخ

وحيث من أكثر من شيخ سمع      متناً بمعنى لا بلفظ فقنع  
 بلفظ واحد وسمى الكل صحح      عند مجيزي النقل معنى ورجح  
 بيانه مع (قال) أو مع (قالاً)      وما ببعض ذا وذا وقالاً  
 اقترباً في اللفظ أو لم يقل      صحح لهم، والكتب إن تقابل  
 بأصل شيخ من شيوخه فهل      يُسمى الجميع مع بيانه احتمل

يعني أن الحديث إذا كان عند الراوي عن شيخين أو شيوخ باللفاظ مختلفة والمعنى واحد؛ ساغ له أن يروي ذلك الحديث بلفظ شيخ واحد منهم فقط عند من يجيز الرواية بالمعنى، وهم الجمهور كما مر<sup>(1)</sup>، وكان حماد بن سلمة يفعل<sup>(2)</sup>.

والأحسن الرجح أن يبين صاحب اللفظ الذي أتى به؛ بأن يقول: "أخبرنا فلان وفلان واللفظ فلان"، أو "وهذا فلان"، ولمسلم في "صحيحه"<sup>(3)</sup> عبارة حسنة أفصح مما تقدم كقوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد قال أبو بكر حدثنا أبو خالد عن الأعمش وساق الحديث»، فظاهره حيث أعاده ثانياً أن اللفظ لأبي بكر، قاله ابن الصلاح<sup>(4)</sup>.

قال النّاطم: «ويُحتملُ أنه أعاده لبيان التّصريح بالتّحديث، وأنّ الأشجّ لم يصرّح به، وما أتى فيه الراوي ببعض لفظ أحد الشّيوخين، وبعض لفظ الآخر ممّا اتّحد فيه المعنى».

ثمّ قال: وتقارباً في اللفظ أو قال والمعنى واحد، أو لم يقل شيئاً من ذلك صحّ أيضاً عند من يجيز الرواية بالمعنى<sup>(5)</sup>.

(1) - (ص 540) في الرواية بالمعنى.

(2) - ذكره عنه الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (102/4 - 103).

(3) - ينظر: حديث رقم (109)، كتاب الإيمان (103/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص 224).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (184/2 - 185).

كَمَا صرَّحَ بِهِ النَّوويُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup>، وَتَبِعَهُ النَّاطِمُ كَمَا رَأَيْتَ، وَالشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(2)</sup>، لَكِنِ الْأَحْسَنُ الْبَيَانُ حَتَّى عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ عَيْبَ الشُّكُوتُ عَنِ الْبَيَانِ لِذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ» هـ<sup>(3)</sup>.

وَعَلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ فِيمَا قَالَهُ غَيْرُ ابْنِ الصَّلَاحِ، انظُرْ: "فَتْحَ الْمَغِيثِ" هـ<sup>(4)</sup>.

وَإِذَا سَمِعَ الرَّاويَ كِتَابًا مُصَنَّفًا كِ "المَوْطَأَ"، أَوْ "صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ" أَوْ غَيْرِهِمَا عَلَى جَمَاعَةٍ، فَقَابَلَ نُسخَتَهُ بِأَصْلِ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، ثُمَّ رَوَاهُ عَنْهُمْ كُلِّهِمْ وَقَالَ: اللَّفْظُ لِغُلَّانِ الَّذِي قَابَلَ بِأَصْلِهِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup>، وَتَبِعَهُ النَّوويُّ<sup>(6)</sup>، وَالنَّاطِمُ<sup>(7)</sup>: «إِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْجَوَازَ كَالأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَا أوردَهُ قَدْ سَمِعَهُ بِنَصِّهِ مَنْ يَذْكَرُ أَنَّهُ بَلْفُظِهِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَنْعَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ بِكَيْفِيَةِ رِوَايَةِ الْآخَرِينَ حَتَّى يُجَبَّرَ عَنْهَا بِخِلَافِ مَا سَبَقَ، فَإِنَّهُ أَطَّلَعَ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِ مَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ اللَّفْظَ، وَعَلِمَ الْمَوَافَقَاتِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ فِي الْمَعْنَى» .

وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ جَمَاعَةَ كَمَا فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(8)</sup> لِلشُّيُوطِيِّ، وَ"فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(9)</sup> لِلسَّخَاوِيِّ: «يُنظَرُ إِلَى الطَّرْقِ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً بِأَحَادِيثَ مُسْتَقْلَلَةٍ لَمْ يُجْزَ، وَإِنْ كَانَتْ تَفَاوُتُهَا فِي أَلْفَاظٍ أَوْ لُغَاتٍ، أَوْ اخْتِلَافٍ ضَبِطٍ جَازٍ» هـ.

(1) - "التقريب" للنووي (ص231) مع "تدريب".

(2) - "تدريب الراوي" (ص232).

(3) - "علوم الحديث" (ص225)، وقال السخاوي: «على أنَّ البخاري وإن كان لا يُعرج على البيان ولا يلتفت إليه، هو في الغالب، وإلا فقد تعاطى البيان في بعض الأحيان... وربما يسلك مسلكاً دقيقاً يرمز فيه للبيان»، "فتح المغيث" (174/3 - 175).

وقال البقاعي: «وقد سلك البخاري هذا المسلك لكن مع خفاء الإشارة كعادته»، "النكت الوفية" (2/253).

(4) - "فتح المغيث" (174/3) وعزاه للإمام الحاكم أبي عبد الله.

(5) - "علوم الحديث" (ص225).

(6) - "التقريب" للنووي (ص232) مع "التدريب".

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (185/2 - 186).

(8) - "تدريب الراوي" (ص232)، وهو في كتاب ابن جماعة "المنهل الروي" (ص102).

(9) - "فتح المغيث" (177/3)، وهو في "المنهل الروي" (ص102).

## الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ

والشَّيْخُ إِذَا يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ      مَن فَوْقَهُ فَلَا تَزِيدُ وَاجْتَنِبِ  
إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ (هُوَ) أَوْ يَعْنِي      أَوْ جِيءَ بِأَنَّ وَأَنْسُبَنَّ الْمَعْنِي  
أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَا      فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ فَذَهَبَا  
الْأَكْثَرُونَ لِحَوَازِ أَنْ يُتَمَّ      مَا بَعْدَهُ وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمَّ

إذا سَمِعَ الرَّوَايَ مِنْ شَيْخٍ حَدِيثًا، فَاقْتَصَرَ شَيْخُهُ فِي نَسَبِ شَيْخِهِ، أَوْ مَنْ فَوْقَهُ عَلَى بَعْضِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ مَنْ فَوْقَ شَيْخِهِ، أَوْ فِي وَصْفِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْهُ شَيْخُهُ إِلَّا بِفَضْلِ يُمَيِّزُ الرَّائِدَ عَنِ كَلَامِ الشَّيْخِ، فَإِنْ أَتَى بِفَضْلِ جَارٍ نَحْوُ: "هُوَ ابْنُ فُلَانٍ الْفُلَانِي"، أَوْ "يَعْنِي ابْنَ فُلَانٍ"، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِذَا جَاءَ اسْمُ الرَّجُلِ غَيْرَ مَنْسُوبٍ قَالَ: «يَعْنِي ابْنَ فُلَانٍ» (1).

وقال علي بن المديني: «إِذَا حَدَّثَكَ الرَّجُلُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَلَمْ يَنْسُبْهُ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ تَنْسُبَهُ فَقُلْ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ أَنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ حَدَّثَنَاهُ» (2).

أَمَّا إِذَا كَانَ شَيْخُهُ أَتَمَّ نَسَبَ مَنْ فَوْقَهُ، أَوْ صِفَتَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهُ، ثُمَّ اقْتَصَرَ فِي بَاقِي أَحَادِيثِ الْكِتَابِ عَلَى اسْمِ الشَّيْخِ، أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ، فَحَكَى الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ" (3) عَنِ الْجَمْهُورِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ أَنْ يَرُويَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مَفْصُولَةً عَنِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مُسْتَوْفِيًا نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ؛ سِوَاءَ فَصَلَّ بِبَعْضِ مَا مَرَّ أَمْ لَا اعْتِمَادًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا، وَلَكِنْ الْفَصْلُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِفْصَاحِ بِصُورَةِ الْحَالِ، وَهِيَ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ، وَأَنْتُمْ لَجْمَعِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَأَوْلَاهُ الْفَصْلُ بِـ "هُوَ" أَوْ "يَعْنِي"، دُونَ "أَنَّ"؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الرَّوَاةِ كَانُوا يَقُولُونَ فِيمَا أَجِيزَ لِشُيُوخِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنِ الْخَطَّابِيِّ (4): «أَخْبَرَنَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانًا حَدَّثَهُمْ».

(1) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (35/2).

(2) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (35/2-36)، وفي "علوم الحديث" (ص225) أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْبَرْقَانِي ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ "الْلُفْطُ".

(3) - "الكفاية" (35/2).

(4) - تقدم (ص484).

قال ابن الصّلاح: «وكله جائز، وأولاه "هو" ثم "يعني" ثم "أن"، ثم ذكره بكماله من غير فصل» هـ<sup>(1)</sup>.

## الرواية من النسخ التي إسنادها واحد

والنسخ التي بإسنادٍ قطُّ      تجديده في كلِّ متنٍ أحوطُ  
والأغلبُ البدءُ به ويُذكرُ      ما بعده مع وبه والأكثرُ  
جَوَزَ أن يُفردَ بعضًا بالسندِ      لاخذٍ كذا والافصاحُ أسدُّ  
ومن يُعيدُ سندَ الكتابِ معَ      آخره احتياطٌ وحلْفًا ما رَفَعُ

يعني أنه إذا أراد الراوي روايةً نسخةً أو جزءًا من الأجزاء المشتملة على أحاديث كلها بإسنادٍ واحدٍ، كنسخة همام بن منبه . بكسر الموحدة وتشديد هـ . عن أبي هريرة، رواية عبد الرزاق عن معمر عنه<sup>(2)</sup>، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه<sup>(3)</sup>.

فقد اختلف العلماء في هذا، فذهب بعض أهل التشديد إلى إيجاب تجديده ذكر الإسناد في أوّل كلّ حديثٍ منها، وهو الأحوط، وهو الموجود في كثير من الأصول القديمة، ولكن الأغلب من صنيع المحدثين، وهو رأي جمهورهم الاكتفاء بذكر الإسناد في أوّل حديثٍ منها، أو في أوّل كلّ مجلسٍ من مجالس سماعها، ويذكر ما بعده منها مع قوله في أوّل كلّ حديثٍ بعد الحديث الأوّل: "وبه" أو "وبالإسناد السابق"<sup>(4)</sup>.

وأما إذا أراد الراوي أن يروي بعض أحاديث هذه النسخة منفردًا عن باقيها بالإسناد المذكور في أولها مع علمه أن روايته بالسندٍ لِكُلِّها إلا بعضها، فهل يجوز له ذلك أم لا؟، فالأكثر من أهل الحديث، ومنه وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي<sup>(5)</sup> قالوا: يجوز له ذلك؛ لأنّ الجميع معطوفٌ على الأوّل، فالإسنادُ المذكورُ أوّلًا في حكم المذكور في كلّ حديثٍ،

(1) - "علوم الحديث" (ص 227).

(2) - هذه النسخة مطبوعة متداولة، وقد رواها الإمام أحمد برمتها في "المسند".

(3) - رواها الإمام أحمد في "المسند".

(4) - "علوم الحديث" (ص 228) و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/188) و"فتح المغيث" (3/181)، و"تدريب الراوي"

(ص 233).

(5) - كما أخرج ذلك عنهم الخطيب في "الكفاية" (2/33 - 35).

ولأنه بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب متعدّدة، وقد أجاز ذلك الجمهور كما سبق<sup>(1)</sup>، ومنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني<sup>(2)</sup>.

فعلى هذا فللخروج من الخلاف حسن لمن أراد أن يفرد أن يبيّن حال روايته؛ بأن يفعل كما يفعله مسلم في روايته من "نسخة همّام" المذكور حيث قال: «حدّثنا محمد بن رافع، حدّثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همّام بن منبه قال: هذا ما حدّثنا أبو هريرة، وذكر أحاديث منها: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أدنى مقعد أحدكم في الجنة أن يقول له تمّن...» الحديث<sup>(3)</sup>.

وآطرد ذلك لمسلم، وكذا فعله كثير من المؤلّفين، ولم يلتزم البخاري ذلك، فتارةً يذكر أول حديث في النسخة، ويعطف عليه الحديث الذي يساق الإسناد لأجله، كقوله في "الطهارة"<sup>(4)</sup>: حدّثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، حدّثنا أبو الزناد، عن الأعرج أنه سمع أبا هريرة، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نحن الآخرون السابقون».

وقال: «لا يؤولن أحدكم في الماء الدائم...» الحديث<sup>(5)</sup> هـ.

قال الشيوطي في "شرح التّريب"<sup>(6)</sup>: «وقد أشكل على قوم ذكره: «نحن الآخرون السابقون» في هذا الباب، وليس مراده إلا ما ذكر، وتارةً يقتصر على ذكر الحديث الذي يريده، وكأنه أراد بيان أن كلاً من الأمرين جائز وسائغ» هـ.

ثم ذكر الشيوطي<sup>(7)</sup>، والتّظيم<sup>(8)</sup> تبعاً لابن الصّلاح<sup>(9)</sup>، والتّويي<sup>(10)</sup>: «أنّ ما يفعله بعض المُحدّثين من إعادة السّنَد في آخر النسخة أو الجزء، وإن أفاد احتياطاً وتأكيداً، ويتضمّن

(1) - (ص544).

(2) - عزاه إليه ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص228).

(3) - أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (32/3-33).

(4) - البخاري: كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم (83/1) رقم (238).

(5) - "صحيح البخاري" رقم (239).

(6) - "تدريب الراوي" (ص234) بتصرف.

(7) - نفسه.

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (189/2-190).

(9) - "علوم الحديث" (ص228).

(10) - "التّريب" (ص234) مع "التدريب".

إِجَازَةً بِالغَةِ مِنْ أَعْلَى أَنْوَاعِهَا، وَمُفِيدًا سَمَاعَهُ لِمَنْ لَمْ يَسْمَعُهُ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ فِي لُزُومِ إِفْرَادِ كُلِّ حَدِيثٍ بِالسَّنَدِ وَعَدَمِ لُزُومِهِ، بَلِ الْخِلَافُ فِيهِ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ لَمْ يَرْتَفِعْ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» هـ .

## تَقْرِيبُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

وَسَبَقُ مَتْنٍ لَوْ بَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ وَلَا أَنْ يَبْتَدِيَ  
رَأَوْ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهَةٌ وَقَالَ خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهَةٌ  
فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ قَدَّمَتْ عَلَى بَعْضٍ فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقِيلاً

يعني أنه إذا قَدَّمَ الرَّاوي مَتْنَ الْحَدِيثِ عَلَى سَنَدِهِ، كَأَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا حَدَّثَنَا بِهِ فُلَانٌ إِلَى آخِرِ السَّنَدِ، أَوْ قَدَّمَ بَعْضَ الْإِسْنَادِ مَعَ الْمَتْنِ عَلَى بَقِيَّةِ الْإِسْنَادِ، كَأَنْ يَقُولَ: «رَوَى نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا حَدَّثَنَا بِهِ فُلَانٌ»، وَيُسَوِّقُ سَنَدَهُ إِلَى نَافِعٍ صَحَّحَ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَكَانَ الْحَدِيثُ مُتَّصِلاً، وَكَانَ مَنْ رَوَاهُ هَكَذَا مُسْنِداً لَهُ لَا مُرْسِلاً لَهُ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مَنْ رَوَاهُ عَنِ شَيْخِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَبْتَدِيَ بِالْإِسْنَادِ جَمِيعِهِ، وَيُؤَخِّرَ الْمَتْنَ عَلَى الْعَادَةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، بَلْ جَوَّزَهُ لَهُ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّوَوِيِّ فِي كِتَابِهِ "الْإِرْشَادِ"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الصَّلَاحِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِلَافٌ نَحْوَ الْخِلَافِ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ مَتْنِ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(2)</sup>.

فإنَّ الْخَطِيبَ<sup>(3)</sup> حَكَى فِيهِ الْمَنْعَ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَالْجَوَّازَ عَلَى جَوَّازِهَا هـ. قَالَ الْبُلْقِينِي: «وَهَذَا التَّخْرِيجُ مُنَوَّعٌ، وَالْفَرْقُ أَنْ تَقْدِيمَ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ عَلَى بَعْضٍ يُؤَدِّي إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ فِي الْعَطْفِ، وَعَوْدِ الضَّمِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ بِخِلَافِ تَقْدِيمِ السَّنَدِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، فَلِذَلِكَ جَازَ فِيهِ، وَلَمْ يَتَخَرَّجْ عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ» هـ<sup>(4)</sup>، نَقَلَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>.

وقال الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ عَلَى السَّنَدِ يَقَعُ لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ حُزَيْمَةَ فِي "صَحِيحِهِ"؛ إِذَا كَانَ فِي السَّنَدِ مَنْ فِيهِ مَقَالٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنْ مَنْ رَوَاهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ

(1) - "الإرشاد" (489/1)، و"تدريب الراوي" (ص235).

(2) - "علوم الحديث" (ص229).

(3) - "الكفاية" (29/2).

(4) - "محاسن الاصطلاح" (ص412) بتصرف.

(5) - "تدريب الراوي" (ص235).

الْوَجْهَ لَا يَكُونُ فِي حَلِّ مِنْهُ<sup>(1)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ بَعْمَلِهِ هَذَا رَأْيَهُ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ، فَبِرَوَايَتِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يُفَوْتُ عَرَضُهُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(3)</sup>: «فَحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعَ هَذَا، وَلَوْ جَوَّزْنَا الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى» .

<sup>(1)</sup> - ينظر: "صحيح ابن خزيمة" (228/1)، برقم (445)، وقد التزم بما ذكره غالبًا، وينظر: حديث رقم (210)، و(429) و(433) وغيرها كثير.

<sup>(2)</sup> - نقله عنه تلميذه البقاعي في "النكت الوافية" (255/2)، وينظر: "تدريب الراوي" (ص235).

<sup>(3)</sup> - "تدريب الراوي" (ص235).

## إِذَا هَمَّ الشَّيْخُ: "مِثْلَهُ" أَوْ "نَحْوَهُ"

وقوله مع حذفٍ متنٍ (مثلُهُ) أو (نحوُهُ) يُريدُ متناً قبلَهُ  
 فالأظهرُ المنعُ من أن يُكملَهُ بسنَدِ الثَّانِي وقيلَ بلْ لَهُ  
 إن عَرَفَ الرَّاويَ بالتَّحْفُظِ والضَّبْطِ والتَّمْيِيزِ للتَّلْفُظِ  
 والمنعُ في نحوٍ فقطً قد حُكِيَا وذًا على النَّقْلِ بِمَعْنَى بُيَا  
 واختيرَ أن يُقُولَ مثلَ متنٍ قَبْلُ ومثنتُهُ كـذًا ويَبنِي

يعني أَنَّهُ إِذَا رَوَى الشَّيْخُ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ لَهُ وَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ وَحَدَفَ مِثْلَهُ، وَأَحَالَهُ  
 عَلَى الْمَتْنِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: "مِثْلَهُ" أَوْ "نَحْوَهُ"، فَهَذَا صُنِعَ جَائِزٌ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي "صَحِيحِ  
 مُسْلِمٍ".

لَكِنْ إِنْ أَرَادَ الرَّاويَ عَنْهُ رِوَايَةَ الْمَتْنِ الْأَوَّلِ بِالْإِسْنَادِ الثَّانِي فَقَطُّ، فَلِلْمُحَدِّثِينَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:  
 - أَظْهَرُهَا الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَةَ<sup>(1)</sup>، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup>.

- الثَّانِي: الْجَوَازُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الرَّاويَ يَثِقُ بِأَنَّ الشَّيْخَ الْقَائِلَ لِذَلِكَ مَتَحْفِظًا ضَابِطًا مُمَيِّزًا بَيْنَ  
 الْأَلْفَاطِ وَعَدِّ الْحُرُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ مِنْهُ بِذَلِكَ لَمْ يُجْزَ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ<sup>(3)</sup>، وَابْنُ  
 مَعِينٍ<sup>(4)</sup>.

- وَالثَّلَاثُ: الْجَوَازُ إِنْ كَانَ الشَّيْخُ قَالَ "مِثْلَهُ"، وَإِنْ كَانَ قَالَ "نَحْوَهُ" لَمْ يُجْزَ لَهُ ذَلِكَ، يُحْكِي هَذَا  
 عَنْ ابْنِ مَعِينٍ<sup>(5)</sup>، وَمِنْ هُنَا أَخَذَ الْحَاكِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّ مِمَّا يَلِزَمُ الْمَحَدِّثَ مِنَ  
 الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ "مِثْلِهِ" وَ"نَحْوِهِ"، فَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: "مِثْلَهُ" إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمَا  
 اتَّفَقَا فِي اللَّفْظِ، وَيَجِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: "نَحْوَهُ" إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ» ه<sup>(6)</sup>.

(1) - أخرجَه عنه الخطيب في "الكفاية" (30/2 - 31).

(2) - "علوم الحديث" (ص 230).

(3) - أخرجَه عنه الخطيب في "الكفاية" (30/2 - 31).

(4) - نفسه (32/2).

(5) - "الكفاية" (32/2) بنحوه.

(6) - حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 231 - 132) عن مسعود بن علي السجزي أَنَّهُ سَمِعَ الْحَاكِمَ أَبَا

عبد الله، وذكره.

قال الخطيب: «فرق ابن معين بين "مثله" و"نحوه" يصح على منع الرواية بالمعنى، فأما على جوازها فلا فرق» (1) هـ.

واختار جمع من العلماء منهم الخطيب إذا روى مثل هذا أن يذكر الإسناد ويقول: مثل أو نحو أو معنى متن ذكر قبل ومنتنه كذا، ويسوق المتن الأول على السند الثاني؛ لما في ذلك من الاحتياط بالتعيين وإزالة الإبهام بحكاية صورة الحال (2) هـ.

وقوله إذ بعض متن لم يسق (وذكر الحديث) فالمنع أحق  
وقيل إن يعرف كلاهما الخبر يرجح الجواز والبيان المعتبر  
وقال إن يجز في الإجازة لما طوى واغتفروا إفرازة

يعني أن الشيخ الراوي إذا أتى بعد السند الكامل ببعض الحديث، وحذف بقيته وقال مشيراً إليها: «الحديث، أو وذكر الحديث، أو قال: بطوله، أو بتمامه»، ولم يكن تقدم كمال الحديث كالصورة الأولى، فهذا صنع جائز لا ضرر فيه، لكن هل يجوز من تحمله عنه أن يذكر إسناده، ثم يذكر المتن كاملاً من روايته؟، في ذلك ثلاثة أقوال للمحدثين:

الأول: المنع لأنه إذا منع في المسألة الأولى مع أنه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك بإسناد آخر، فلأن يمنع هنا حيث لم يسق إلا بعض الحديث من باب أولى، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني (3).

القول الثاني: قال الحافظ الإسماعيلي: «إنه إذا عرف الشيخ والراوي عنه ذلك الحديث، فأرجوا أن يجوز ذلك، والبيان أولى بأن يقول كما قال الشيخ، ثم يقول: "قال" و"ذكر الحديث"، ثم يقول: "وهو كذا" أو "وتماه كذا وكذا" ويسوقه» (4).

والثالث: وهو تخريج من ابن الصلاح قاله في "علوم الحديث" (5) بعد نقله كلام الإسماعيلي هذا ومعناه: «أنه إن كان الشيخ قد أجاز الراوي عنه صح له إتمام ما لم يسمعه من الحديث

(1) - "الكفاية" (32/2) بتصرف.

(2) - ينظر: الكفاية" (30/2)، و"شرح مسلم" للنووي (55/1)، و"فتح الباقي" (192/2)، و"فتح المغيث" (197/3).

(3) - حكاه عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص232).

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (265/2) بتصرف.

(5) - "علوم الحديث" (ص233).

عنه، وتكون روايته له من قبيل الرواية بالإجازة لا بالسمع؛ لكنّها إجازة أكيدة من جهات عديدة، واعتُفِرَ عدمُ إفرازه عن المسموع، فأدرجوا الجميع من غير تفصيل في لفظ الإجازة» هـ. وقال ابن كثير: «إن كان الراوي قد سمع الحديث المشار إليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس، أو في غيره جاز وإلا فلا» هـ<sup>(1)</sup>، نقله في "التدريب"<sup>(2)</sup>.

(1) - "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص241).

(2) - "تدريب الراوي" (ص236).

## إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَخَمْسُهُ

وإن رسول بني أُبدلاً فالظاهر المنع كعكسٍ فعلاً  
وقد رجا جوازهُ ابنُ حنبلٍ والتَّووي صَوَّبُهُ وهو جلي

إذا قال الشَّيخُ في روايته: «أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قال»، فهل يجوزُ لمن روى عنه أن يُبدلَ رسولَ الله بقوله: "أنَّ النَّبِيَّ قال"، أو لا يجوزُ؟، وهل يجوزُ عكسه أو لا يجوزُ؟. فالظاهرُ عندَ ابنِ الصَّلَاح<sup>(1)</sup> أنَّ الكلَّ لا يجوزُ، وإنَّ جازتِ الروايةُ بالمعنى، فإنَّ شرطَ ذلك أن لا يَخْتَلِفَ المعنى، والمعنى في هذا مختلفٌ؛ لأنَّ الرَّسُولَ: «مَنْ أوحى إليه للتَّبليغِ». والنَّبِيَّ: «مَنْ أوحى إليه للعملِ فقط»<sup>(2)</sup>.

وكانَ الإمامُ أحمدُ كما رواه عنه ابنُه عبدُ اللهِ: «إذا كانَ في كتابِه "النَّبِيُّ"، وقالَ المحدثُ: "رسولَ اللهِ" ضربَ من كتابِه "نبيِّ اللهِ"، وكتبَ "رسولَ اللهِ" بدله»<sup>(3)</sup>. قالَ الخطيبُ: «هذا غيرُ لازمٍ، وإنما استحبَّ أحمدُ اتِّباعَ المُحدثِ في لفظِه، وإلا فمذهبهُ التَّرخيصُ في ذلك، ثمَّ روى بسنَدِه إلى صالحِ بنِ أحمدَ بنِ حنبلٍ قالَ: «قلتُ لأبي يَكُونُ في الحديثِ: قالَ رسولُ اللهِ، فيجعلُهُ الرَّاوي: قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قالَ: أرجوا أن لا يَكُونُ به بأسٌ»<sup>(4)</sup>.

وقد ذهبَ إلى الجوازِ حمَّادُ بنُ سلمة<sup>(5)</sup>، والخطيبُ<sup>(6)</sup>، والبُلقيني<sup>(7)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 233).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 236)، وفي الفرق بين الرسول والنبي سجالات بين العلماء، ومن أظهر من قرّر المسألة ابن تيمية في "النبوات" (ص 183 - 185) من جهة بيانه أن الرسول والنبي يوحى إليهم، كما أنهم مشتركون في التبليغ، وينفرد الرسول بأنّه مبعوثٌ لقوم مخالفين، وبأحكام لم تكن في شريعة من قبله، والنبي مبعوثٌ لقوم موافقين كحال أنبياء بني إسرائيل بُعثوا بشريعة موسى عليه السّلام مثلاً، دون نسخٍ ولا أحكامٍ جديدة، في كلام بديع له رحمه الله، والله أعلم، وينظر: "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (239/1).

(3) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (122/2).

(4) - "الكفاية" (123-122/2).

(5) - كما أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (123/2)..

(6) - "الكفاية" (122/2).

(7) - "محاسن الاصطلاح" (ص 416).

وقال النَوَوِيُّ في "التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup> مَمْرُوجًا بِكَلَامِ شَارِحِ السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ: «وَالصَّوَابُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ لَا يَخْتَلِفُ بِهِ هُنَا مَعْنَى؛ إِذِ الْمَقْصُودُ نَسْبَةُ الْقَوْلِ لِقَائِلِهِ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ بِكُلِّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ» هـ.

وَاسْتَظْهَرَ الْجَوَازَ النَّاطِمَ كَمَا رَأَيْتَ، وَقَالَ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(2)</sup> مَا نَصَّهُ: «وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ حَدِيثِ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي "الصَّحِيحِ"<sup>(3)</sup> فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّوْمِ وَفِيهِ: «وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، فَقَالَ يَسْتَدْكُرُهُنَّ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْأَذْكَارِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَرَبَّمَا كَانَ فِي اللَّفْظِ سِرٌّ لَا يَحْصُلُ بغيرِهِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ» .

وَقَالَ تَلْمِيذُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ"<sup>(4)</sup> فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الْبِرَاءِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ: «وَأَوَّلَى مَا قِيلَ فِي الْحِكْمَةِ فِي رَدِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ قَالَ "الرَّسُولُ" بَدَلِ "النَّبِيِّ" أَنَّ أَلْفَاظَ الْأَذْكَارِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَلَهَا خَصَائِصٌ وَأَسْرَارٌ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ، فَتَجِبُ الْحَافِظَةُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَتْ بِهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَازَرِيِّ<sup>(5)</sup>» .

قَالَ: فَيُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى اللَّفْظِ الْوَارِدِ بِحُرُوفِهِ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ الْجَزَاءُ بِتِلْكَ الْحُرُوفِ، وَلَعَلَّهُ أَوْجَحِيَ إِلَيْهِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَيَتَعَيَّنُ أَدَاؤُهَا بِحُرُوفِهَا» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup> عَنِ الْبَدْرِ بْنِ جَمَاعَةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ قِيلَ يُجُوزُ تَغْيِيرُ النَّبِيِّ إِلَى الرَّسُولِ، وَلَا يُجُوزُ عَكْسُهُ لَمَّا بَعْدَ؛ لِأَنَّ فِي الرَّسُولِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى النَّبِيِّ» هـ.

(1) - "التقريب" للنووي (ص 237) مع "التدريب".

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (195/2).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم (247) (85/1)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (32/17) برقم (2710).

(4) - (466/1) بتصرف.

(5) - "المعلم بفوائد مسلم" للمازري (330/3)، والمازري هو: محمد بن علي بن عمر التميمي، أبو عبد الله المازري، إمام من أئمة المالكية، صاحب التصانيف، توفي سنة 536 هـ، "الديباج المذهب" (250/2 - 252)، و"شجرة النور الزكية" (127/1 - 128).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 237)، وهو في "المنهل الراوي" له (ص 104).

وقال الحافظ ابن حجر في الجزء الثامن من "الفتح"<sup>(1)</sup> في الكلام على قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾<sup>(2)</sup> ما نصُّ المراد منه: «ويُسْتَبَطُّ منه أنَّ الأقوالَ المنصُوصَةَ إذا تُعْبِدَ بلفظها لا يُجوزُ تغييرُها، ولو وافقَ المعنى، وليستَ هذه مسألةَ الروايةِ بالمعنى، بل هي متفرِّعةٌ منها، وينبغي أن يكونَ ذلكَ قيدًا في الجوازِ أعني يُرادُ في الشرطِ أن لا يقعَ التَّعْبُدُ بلفظه، ولا بدَّ منه، ومن أطلقَ فكلامُهُ محمولٌ عليه» هـ كلامُهُ بلفظه.

(1) - "فتح الباري" (386/8).

(2) - سورة البقرة: الآية رقم 59.

## السَّمْعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

ثُمَّ عَلَى السَّمْعِ بِالْمُذَاكِرَةِ بَيَّانُهُ.....

يعني أَنَّ الرَّايِي إِذَا سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ مِنْ حِفْظِهِ فِي حَالَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَعَلِيهِ بَيَّانُهُ حَالِ الرَّوَايَةِ بِقَوْلِهِ: "حَدَّثْنَا فُلَانٌ فِي الْمَذَاكِرَةِ"، كَمَا فَعَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَّةِ، وَكَانَ جَمَاعَةً مِنَ الْحَقَّاطِ يَمْنَعُونَ أَنْ يُجْمَلَ عَنْهُمْ فِي الْمَذَاكِرَةِ شَيْءٌ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ<sup>(1)</sup>، لِمَا يَقَعُ فِي الْمَذَاكِرَةِ مِنَ التَّسَاهُلِ، وَلِأَنَّ الْحَفْظَ خَوَّانٌ، وَلِهَذَا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَمْتَنِعُ مِنْ رَوَايَةِ مَا يَحْفَظُ إِلَّا مِنْ كِتَابِهِ<sup>(2)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لَأَنَّ فِي إِغْفَالِ الْبَيَانِ نَوْعًا مِنَ التَّدْلِيْسِ»<sup>(3)</sup>.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: «إِنَّ الْبَيَانَ فِي هَذَا النَّوْعِ مَسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِحَتْمٍ»<sup>(4)</sup>.

وَقَدْ فَعَلَهُ بَدُونٌ بَيَّانِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَّةِ، قَالَهُ زَكْرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(5)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(6)</sup>: «وَكَذَا يَسْتَحَبُّ بَيَانُ مَا فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَزِيدٍ ضَبِطٍ وَإِتْقَانٍ،

كَقَوْلِهِ: "حَدَّثْنَا فُلَانٌ غَيْرَ مَرَّةٍ"، وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَقَّاطِ» هـ.

..... كَنَوْعٍ وَهْنٍ حَامِرَةٍ

يعني أَنَّهُ كَمَا يَلْزِمُهُ الْبَيَانُ لِمَا رَوَاهُ مُذَاكِرَةً يَلْزِمُهُ الْبَيَانُ إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ بَعْضُ (وَهْنٍ

حَامِرَةٍ) أَيُّ: ضَعْفٍ خَالِطُهُ؛ كَأَنَّ يَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ، أَوْ كَانَ هُوَ أَوْ شَيْخُهُ يَتَحَدَّثُ فِي وَقْتِ

(1) - أخرجه عنهم الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (36/2-37).

(2) - أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (12/2) عن أحمد وغيره.

(3) - "علوم الحديث" (ص234)، وظاهر كلامه على الوجوب، كما قاله السخاوي "فتح المغيث" (203/3)، ونازع البقاعي في هذا، وجنح إلى أن ظاهر عبارة ابن الصلاح الاستحباب، بدليل جعل ذلك نوعا من التدليس لغة لا اصطلاحا، وإلا لوجب، "النكت الوافية" (276/2).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (ص37/2).

(5) - "فتح الباقي" (196/2).

(6) - "فتح المغيث" (204/3) بتصرف.

القراءة عليه، أو ينسخ، أو ينعس، أو كان سماع شيخه أو سماعه هو بقراءة مُصحف، أو لحن، أو كانت كتابة التسميع بخط من فيه نظر ه<sup>(1)</sup>.

والمتم عن شخصين واحد جرح لا يحسن الحذف له لكن يصح  
ومسلم عنه كنى فلم يؤف والحذف حيث وثقا فهو آحف

يعني أن الحديث إذا كان عن رجلين أحدهما ثقة، والآخر مجروح، كحديث أنس بن مالك مثلاً يروي عنه ثابت البناني، وأبان بن أبي عيَّاش؛ لا يحسن عند الإمام أحمد<sup>(2)</sup>، والخطيب<sup>(3)</sup> إسقاط المجروح، وهو "أبان" والاختصار على "ثابت"؛ لاحتمال أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة، وحمل المحدث عنهما، أو من دونه لفظ أحدهما على لفظ الآخر، لكنه يصح عند ابن الصلاح<sup>(4)</sup> تبعاً لأكثر المحدثين؛ لأن الظاهر اتفاق الروایتين، وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد.

قال الخطيب: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الإسناد، ويذكر الثقة ثم يقول: "وآخر" كناية عن المجروح.  
قال: وهذا القول لا فائدة فيه» ه<sup>(5)</sup>.

فلم يخرج به مسلم عن عهدة المجروح إن اختص عن الثقة بزيادة ه<sup>(6)</sup>.  
قال البلقيني مُتصراً لمسلم: «بل لقوله فائدة، وهي تكثير الطرق التي يرجح بها عند المعارضة» ه<sup>(7)</sup>.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة (196/2)، وفتح الباقي (196/2)، وفتح المغيبي (203/3).

(2) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (417/2).

(3) - "الكفاية" (416/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص 235).

(5) - "الكفاية" (418/2)، وقال في "النكت الوفية" (279/2): «الظاهر أن معناه معنى ما تقدمه، من أن إسقاط المجروح لا يحسن، فإنه إذا انتفى مطلق الفائدة انتفى الحُسن، وذلك من أجل ما ذكر من الاحتمال، وإن كان نادراً كما ذكر ابن الصلاح، والله أعلم».

(6) - ينظر: "فتح الباقي" (197/2)، و"فتح المغيبي" (207/3).

(7) - "محاسن الاصطلاح" (ص 417).

وزاد زكرياء الأنصاري<sup>(1)</sup>، والسخاوي<sup>(2)</sup> أخرى: وهي الإشعار بضعف المبهمة هـ .  
وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن ثقتين أن لا يسقط أحدهما منه لتطرق مثل الاحتمال  
السابق إليه، وإن كان محذور الإسقاط فيه أخص<sup>(3)</sup>.

قال السخاوي: «وإذا تفررت صحة حذف المجروح، فالظاهر عدم صحة الاقتصار عليه؛ لما  
قد ينشأ عنه من تضعيف المتن، وعدم الاحتجاج به، وفيه من الضرر ما لا يخفى»<sup>(4)</sup>.

وإن يكن عن كلِّ راوٍ قطعه أجز بلا مئزٍ بخلطٍ جمعة  
مع البيان كـ(حديث الإفك) .....

يعني أنه إذا روى الراوي بعض الحديث عن شيخ من شيوخه، وروى بعضه عن شيخ آخر ثم  
أراد روايته كله، فإن ذكر الشيخين وبين قول كل واحد منهما متميزاً عن قول الآخر، فذلك هو  
الأفضل، وإن بين على طريق الإجمال أن بعض الحديث عن أحدهما، وبعضه عن الآخر مختلطاً  
من غير أن يميز ما قاله كل واحد عما قاله الآخر فذلك جائز.

**مثاله:** ما وقع في حديث "الإفك" في "الصحيح"<sup>(5)</sup> من رواية الزهري حيث قال:  
«حدثني عروة، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن  
مسعود، عن عائشة.

قال: وكلُّ قد حدثني طائفة من حديثها، ودخل حديث بعضهم في حديث بعض، وأنا أوعى  
لحديث بعضهم من بعض...» ، فذكر الحديث.

وقد انتقده بعض المحدثين على الزهري فقال: «ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم  
عن الآخر» ، كما ذكره عياض<sup>(6)</sup>.

**قلت:** لا شك أن ذلك هو الأفضل كما سبق قريباً، لكن قال السخاوي: «الأمر فيه  
سهل، فالكلُّ ثقات، ولا يخرج الحديث بذلك عن كونه صحيحاً، وقد استعمله عياض في

(1) - فتح الباقي " (197/2).

(2) - فتح المغيث " (207/3).

(3) - علوم الحديث " (ص 235)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (197/2)، و"فتح المغيث" (208/3).

(4) - فتح المغيث " (407/3) بتصرف.

(5) - البخاري: كتاب المغازي، باب حديث الإفك، (113/3) برقم (4141).

(6) - عزاه إلى عياض ابن حجر في "الفتح" (579/8)، والسخاوي في "فتح المغيث" (211/3).

"الشفا"<sup>(1)</sup>؛ إذ قال في صفة النبي صلى الله عليه وسلم: «عن عائشة، والحسن بن علي، وأبي سعيد، وغيرهم، وبعضهم يزيد على بعض»، وكثيراً ما يستعمله أصحاب المغازي» هـ<sup>(2)</sup>.

قلت: قد سبق الزهري إلى استعمال التلفيق شيخه عروة بن الزبير، كما في "الصحيح"<sup>(3)</sup> أيضاً إذ قال: «حدثني المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم<sup>(4)</sup>. يزيد أحدهما عن صاحبه. قالاً: خرج النبي صلى الله عليه وسلم...»، فذكر حديث صلح الحديبية هـ.

وَجَرِحَ بَعْضُ مُقْتَضٍ لِلتَّرِكِ .....

وَحَذَفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي الصُّورَتَيْنِ امْنَعٌ لِلْأَزْدِيَادِ

يعني أنّ جرح بعض الرواة المروي عنهم، أو ضعفه إن اتفق مع عدم البيان مقتضٍ لترك جميع ذلك الحديث؛ إذ ما من قطعة منه إلا وجائز أن تكون عن ذلك الراوي المجروح؛ لهذه العلة امنع وجوباً حذف واحدٍ من الرواة المجتمعين في الإسناد، أو بعض الحديث في الصورتين؛ سواء كان الرواة كلهم ثقات، أو كان بعضهم مجروحاً؛ لأجل الزيادة على بقية الرواة ما ليس من حديثهم، أو إسقاط ما اختص به بعضهم هـ<sup>(5)</sup>.

(1) - ينظر: "الشفا" لعياض (170/1 - 171).

(2) - "فتح المغيث" (210/3).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب عزوة الحديبية (125/3) برقم (4179).

(4) - هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي، أبو الحكم المدني، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين، ولا تثبت له صحبة، توفي سنة 65 هـ، "طبقات ابن سعد" (35/5)، و"تهذيب الكمال" (387/27 - 388).

(5) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 235 - 236)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (198/2 - 199)، و"فتح المغيث"

(212/3).

## أَخْبَابُ الْوَعْدِ

الأدبُ: جمعُ أدبٍ، وهو: «استعمالُ ما يُحمَدُ قولًا وفعلاً».  
وقيل: «هُوَ الأخذُ بمكارمِ الأخلاقِ» .  
وقيل: «هُوَ الوُفُوفُ مَعَ المستَحْسَنَاتِ» .  
وقيل: «هُوَ تعظِيمُ مَنْ فوقَكَ، والرِّفْقُ بِمَنْ هُوَ دونَكَ» ، كما في شرحي البخاري للكرماني<sup>(1)</sup> وابن حجر<sup>(2)</sup> .  
وفي "جواهر الأدب"<sup>(3)</sup>: «الأدبُ عبارةٌ عمَّا يُحْتَرَزُ بهِ مِنْ جميعِ أنواعِ الخطأ، وهو قِسْمَانِ: طَبْعِي وكَسْبِي، فالطَّبْعِيُّ: ما فُطِرَ عليهِ الإنسانُ مِنَ الأخلاقِ الحسنةِ، والصفاتِ المحمودةِ كالكرمِ والحلمِ، والكسبيُّ: ما اكتسبه بالدرِّسِ والحفظِ والتَّطَرُّبِ» هـ .  
وفي "المُعْتَمَدِ"<sup>(4)</sup>: «الأدبُ الظَّرْفُ ومحاسِنُ الأخلاقِ، جمعه آدابٌ، وآدابُ العريضةِ علومُها مِنْ صرفٍ، ونحوٍ، وبيانٍ، وعروضٍ» هـ .  
وينبغي للعالم أن يكتب الفائدة ممن سمعها منه، ولا يؤخرها لينظر هل هو أهلٌ للأخذِ عنه أم لا؟، فربما فاتته ذلك بسببِ موته، أو سفره، أو سفر الطالب، فإذا كان وقتُ الروايةِ أو العملِ فَتَشَ فحدِّثْ وعمِلْ بما أدَّاهُ له تفتيشُهُ؛ إذ قد روى جماعةٌ مِنَ المُحدِّثينَ عَنِ الحافظِ أَبِي حاتمِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَتَبْتَ ففَمِّشْ، وَإِذَا رَوَيْتَ ففَتِّشْ» هـ<sup>(5)</sup> .  
وكانَ بعضُ الفضلاءِ يُقولُ: «مِنِ الأدبِ أَنْ تَكْتُبَ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتَ، وَتَحْفَظَ أَحْسَنَ مَا كَتَبْتَ، وَتُحدِّثَ بِأَحْسَنَ مَا حَفِظْتَ» هـ<sup>(6)</sup> .  
وأما ما يلزمُ المُحدِّثِ على الخُصُوصِ مِنَ الأدبِ، فقد بيَّنه النَّاطِمُ رحمهَ اللهُ تعالى بقوله:

(1) - يعني كل ما ذكره من هذه الأقوال هو في: "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري" للكرماني (146/21)، و"فتح الباري" لابن حجر (491/10).  
(2) - "فتح الباري" (491/10).  
(3) - "جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب" أحمد الهاشمي (14/1).  
(4) - "معجم المعتمد" جرجي شاهين عطية (ص10).  
(5) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (220/2)، وينظر: "فتح المغيث" (312/3).  
(6) - ورويت هذه الجملة عن أبي حاتم الرازي كما في "تاريخ بغداد" (77/2)، و"تهذيب الكمال" (387/24).

وَصَحِّحِ النَّبِيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ      وَاخْرِصْ عَلَى نَشْرِكِ لِلْحَدِيثِ  
 ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ وَاسْتَعْمِلِ      طَبِيبًا وَتَسْرِيحًا وَزَنْبَرَ الْمُعْتَلِي  
 صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلِسْ بِأَدَبٍ      وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ وَهَبْ  
 لَمْ يُخْلِصِ النَّبِيَّةَ طَالِبُ فَعْمٍ      وَلَا تَحَدَّثْ عَجَلًا أَوْ إِنْ تَقُمْ  
 أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكَ      فِي شَيْءٍ ازْوِهِ وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكَ  
 بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْحَمْسِينَا      عَامًّا وَلَا بِأَسْرَ لِأَرْبَعِينَا  
 وَرُذِّدْ وَالشَّيْخُ بَعِيرَ الْبَارِعِ      خَصَّصْ لَا كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِي

علم الحديث علم شريف إذ هو الوصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والباحث عن تصحيح أقواله وأفعاله، والذائب عن أن ينسب إليه ما لم يقله.

قال السيوطي في "التدريب" (1): «وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ (2)، ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك؛ لأنه لا إمام لهم غيره صلى الله عليه وسلم، ولأنه يحتاج إليه في كل علوم الشريعة توحيدًا وتفسيرًا وفقهاً».

فلذلك كان على المحدث أن يصحح النبوة قبل الشروع في التحديث؛ بأن يجعل تحديته خالصًا لوجه الله تعالى، ويطهر قلبه من أغراض الدنيا وأدناسها، بعيدًا من حب الرياسة ووساوسها «فإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» (3).

قال سفيان الثوري: «قلت لأبي يحيى حبيب بن أبي ثابت (4) التابعي: حدثنا قال: حتى تجيء النبوة» (5).

ثم مع تصحيح النبوة احرص على نشرك للحديث، وليكن همك به التبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا خفاء بما في بث العلم من الأجر، ويكفي ناشر الحديث الدخول في دعوته

(1) - "تدريب الراوي" (ص238) بتصرف.

(2) - سورة الإسراء الآية رقم 71.

(3) - أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ (11/1).

(4) - هو: حبيب بن أبي ثابت: قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان

كثير الإرسال والتدليس، توفي سنة 119هـ، "تهذيب الكمال" (358/5)، و"التقريب" (183/1).

(5) - أخرجه عنه الراهمزمي في "المحدث الفاصل" (ص584)، والخطيب في "الجامع" (317/1).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ: «نَصَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ أَذَاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا»، رواه ابن ماجه بهذا اللَّفْظِ<sup>(1)</sup>، وله رواياتٌ أُخْرُ بِهَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالحَاكِمِ، وَابْنِ مَاجَةَ أَيْضًا<sup>(2)</sup>.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَحَدٌ إِلَّا وَفِي وَجْهِهِ نُضْرَةٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ» هـ<sup>(3)</sup>.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي "الأَوْسَمِ"<sup>(4)</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خَلْفَائِي، قَلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَنْ خُلْفَاؤُكَ؟ قَالَ: الَّذِينَ يَرُؤُونَ أَحَادِيثِي، وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسَ» هـ.

قَالَ الأَبْيَارِيُّ فِي "شَرْحِهِ مُقَدِّمَةَ القَسْطَلَانِيِّ"<sup>(5)</sup>: «قَوْلُهُ: (الَّذِينَ يَرُؤُونَ أَحَادِيثِي) أَيُّ: فَهُمُ الخُلْفَاءُ حَقِيقَةً، وَلِهَذَا كَانَ المَحْدِثُ فِي العَصْرِ الأوَّلِ يُلقَّبُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَخْذًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَنْ لُقِبَ بِذَلِكَ سُفْيَانُ، وَاسْحَاقُ، وَالبَحَارِيُّ وَغَيْرُهُمْ» هـ.

ثُمَّ إِذَا أَرَدْتَ نَشْرَهُ بِالنِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، أَوْ اغْتَسَلْ اغْتِسَالَكَ لِلجَنَابَةِ، فَقَدْ كَانَ قِتَادَةً<sup>(6)</sup>، وَمَالِكٌ<sup>(7)</sup>، وَجَمَاعَةٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ يَكْرَهُونَ التَّحْدِيثَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، حَتَّى كَانَ الأَعْمَشُ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ يَتِيمَمُ<sup>(8)</sup>.

(1) - في مقدمة "سننه"، باب من بلغ علمًا برقم (230) من حديث أنس بن مالك.

(2) - وأخرجه: أحمد (467/35)، والدارمي (86/1)، وأبو داود: كتاب العلم، باب فضل نشر العلم برقم (3660)، والترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم (2658) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وفي الباب عن: ابن مسعود، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، والنعمان بن بشير، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، وقد جمع طرقه في جزء مطبوع العلامة عبد المحسن بن حمد العباد.

(3) - أخرجه عنه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص 19).

(4) - أخرجه الطبراني في الأوسم (77/6) رقم (5846)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (335/1): «وفيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي، قال الدار قطني: كذاب»، والحديث ضعيف.

(5) - "نيل الأمان في توضيح مقدمات القسطلاني" للأبياري (ص 5).

(6) - أسنده عنه البيهقي في "المدخل" (ص 393)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (409/1).

(7) - أخرجه عنه البيهقي في "المدخل" (ص 392)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (410/1).

(8) - أخرجه عنه البيهقي في "المدخل" (ص 392 - 393)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (410/1).

وَتَسْوُوكَ، وَفُصَّ أَظْفَارَكَ وَشَارِبَكَ، وَاسْتَعْمِلَ طَيِّبًا وَبُخُورًا فِي بَدَنِكَ وَثِيَابِكَ، وَتَسْرِجًا لَشَعْرِ لِحْيَتِكَ وَرَأْسِكَ، وَالْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِكَ، فَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ هَذَا كُلَّهُ عِنْدَ تَحْدِيثِهِ، وَفِي يَفْعَلُهُ عِنْدَ تَدْرِيسِهِ الْمَسَائِلَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «أَحِبُّ أَنْ أُعْظِمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (1).

وَأَزْجُرُ كُلَّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عَلَى قِرَاءَةِ الْحَدِيثِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ (2).

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ: «مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ، فَكَأَنَّمَا رَفَعَ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (3).

وَاجْلِسْ بِأَدَبٍ وَمَهَابَةٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِصَدْرِ مَجْلِسِكَ الَّذِي تُحَدِّثُ فِيهِ، وَفِي تُحَدِّثُ وَأَنْتَ عَجَلٌ، وَفِي فِي حَالِ قِيَامِكَ، وَفِي فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ جَالِسًا، وَفِي أَنْتَ فِي حَالِ تَسْوُءٍ مَعَهَا أَخْلَافُكَ كَالْجُوعِ، وَالشَّبَعِ الشَّدِيدَيْنِ، وَالْفَرْحِ وَالْحُزْنَ الْمُفْرِطَيْنِ، وَالْحَقْنَ (4) وَالْحَقْبَ (5) الْمَضْرَرَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يَشْوِشُ الْقَلْبَ، فَيُؤَدِّي إِلَى قَلَّةِ الْفَهْمِ، وَقَدْ يَقْضِي إِلَى الْهَدْرَةِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا (6). وَإِذَا ظَنَنْتَ أَنَّ الطَّالِبَ لَمْ يُخْلِصِ النَّيَّةَ بِقِرَائَتِكَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا تَمْتَنِعْ مِنْ تَحْدِيثِهِ فَقَدْ قَالَ الثَّوْرِيُّ: «مَا كَانَ فِي النَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ طَلِبَةِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: يَطْلُبُونَهُ بَعِيرِ نَيْتَةٍ، فَقَالَ: طَلِبُهُمْ إِيَّاهُ نَيْتَةٌ» (7).

وَقَالَ مَعْمُرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَحَبِيبُ ابْنُ ثَابِتٍ (8)، وَمِنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ: «طَلَبْنَا الْحَدِيثَ، وَمَا لَنَا فِيهِ نَيْتَةٌ، ثُمَّ رَزَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ النَّيَّةَ بَعْدُ» (9).

(1) - "المدخل" للبيهقي (ص392).

(2) - سورة الحجرات: الآية رقم 02.

(3) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (406/1).

(4) - حقه أي حبسه، واحتقن المريض: احتبس بوله فاستعمل الحقنة، "القاموس المحيط" (ص1073) مادة "ح ق ن".

(5) - حَقْبٌ كَفَرْحٍ تَعْسَرُ عَلَيْهِ الْبَوْلُ، "القاموس المحيط" (ص72) مادة "ح ق ب".

(6) - ينظر: "علوم الحديث" (ص240)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (201/2)، و"تدريب الراوي" (ص241).

(7) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (339/1).

(8) - في كتاب "الجامع لأخلاق الراوي" (339/1): حبيب بن أبي ثابت، فلعله سبق قلم من الشَّارِحِ، والله أعلم.

(9) - "الجامع لأخلاق الراوي" (339/1).

وقال معمرٌ أيضًا: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ لَعَبْرِ اللَّهِ، فَيَأْبِي عَلَيْهِ الْعِلْمَ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ» (1).

وقال ابنُ المباركِ: «طَلَبْنَا الْعِلْمَ لِلدُّنْيَا، فَدَلَّنَا عَلَى تَرْكِهَا» (2).

ثمَّ بعدَ مَا مَرَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ اِزْوَهُ وَجُوبًا عِنْدَ الْخَطِيبِ (3)، وَنَدْبًا عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ (4)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ ابْنُ النَّاطِمِ: «وَالَّذِي نَقُولُهُ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ إِلَّا عِنْدَهُ، وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّحْدِيثُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ غَيْرُهُ، فَهُوَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ» (5).

وَاحْتُلِفَ فِي السِّبِّ الَّذِي يَحْسُنُ أَنْ يَتَصَدَّقَ فِيهِ لِإِسْمَاعِيلِ، فَالْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَّادِ الرَّاهِرْمَزِيِّ الْمُنَوِّفِيِّ سَنَةَ سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ . رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (6) . قَدْ سَلَكْتُ فِي كِتَابِهِ "الْمَحَدَّثَ الْفَاصِلِ بَيْنَ الرَّاويِ وَالْوَاعِي"، الَّذِي قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "نَزْهَةِ النَّظَرِ": «إِنَّهُ أَوَّلُ مَا صُنِّفَ فِي [صَطْلَاحِ]» (7) التَّحْدِيدَ بِالسِّبِّ حَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّ التَّحْدِيثَ يَحْسُنُ بَعْدَ مُضِيِّ خَمْسِينَ عَامًا؛ لِأَنَّهَا انْتَهَاءُ الْكُفُولَةِ، وَفِيهَا مَجْتَمَعُ الْأَشْدِّ (8).

قَالَ سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ (9):

أخو خمسين مجتمَعُ أشدي وَجَدَنِي مُرَاوَلَةُ الشُّؤُونِ.

(1) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (339/1).

(2) - "أدب الدنيا والدين" للماوردي (ص 65 - 66).

(3) - "الجامع لأخلاق الراوي" (323/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 236).

(5) - عزاه إليه زكرياء الأنصاري في "فتح الباقي" (202/2)، والسخاوي في "فتح المغيب" (228/3).

(6) - تنظر ترجمته في: "الأنساب" (47/6 - 48)، و"تذكرة الحفاظ" (905/3 - 907)، و"السير" (73/16).

(7) - "نزهة النظر" (ص 46-47).

(8) - "المحدث الفاصل" (ص 352).

(9) - هذا البيت من قصيدته التي مطلعها:

أنا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا مَتَى أَصَّعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وقد أورد هذا البيت: الراهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص 352)، وهو في "خزانة الأدب" (261/1)، وغيرهم، ومعناه: أني ابن خمسين سنة، وهي مجتمع الأشد، وكمال القوى في العقل والبدن، ونجدني بمعنى: جعلني ذا خبرة وتجربة، ورجل مُنَجَّدٌ هو الذي جَرَّبَ الْأُمُورَ وَعَرَفَهَا، وَالَّذِي أَصَابَتْهُ الْبَلَايَا، "القاموس المحيط" (ص 306) مادَّة "ن ج ذ"، وينظر: "النكت الوفية" (311 - 310/2).

أي: أحكمتني مُعَالَجَةُ الأُمُور.

قَالَ: «و] بَأْسَ بِهِ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِينَ عَامًا؛ لِأَنَّهَا حَدٌّ ] سِتْوَاءٍ، وَمُنْتَهَى الْكَمَالِ، وَفِيهَا تَنْتَاهَى قُوَّةُ الْإِنْسَانِ، وَيَتَوَفَّرُ عَقْلُهُ، وَيَجُودُ رَأْيُهُ، وَقَدْ نُبِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً» (1).

وَقَدْ رَدَّ عَلَيَّ ابْنُ خَلَادٍ اسْتِحْسَانَهُ هَذَا الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي كِتَابِهِ "الإلماع في ضبط الرواية وتقييد الإسماع" (2) إِذْ قَالَ: «وَاسْتِحْسَانُهُ هَذَا ] تَقُومُ لَهُ بِهِ حُجَّةٌ، فَكَمْ مِنَ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى هَذِهِ السِّنِّ، وَ] اسْتَوْفَى هَذَا الْعُمُرَ، وَمَاتَ قَبْلَهُ، وَقَدْ نَشَرَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ مَا ] يُحْصَى.

فَهَذَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَوَفَّى وَلَمْ يُكْمَلِ الْأَرْبَعِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يَبْلُغِ الْخَمْسِينَ، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَقَدْ جَلَسَ مَالِكٌ لِلنَّاسِ، وَهُوَ ابْنُ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَالنَّاسُ مُتَوَافِرُونَ، وَشَيْوَحُهُ . رِبِيعَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَابْنُ هُرْمُزٍ، وَنَافِعٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ وَغَيْرُهُمْ . أَحْيَاءٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ حَدِيثَ الْفُرَيْعَةِ بِنْتِ مَالِكٍ (3)، وَكَذَا الشَّافِعِيُّ قَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ فِي سِنِّ الْحَدَاثَةِ، وَانْتَصَبَ لِنَشْرِهِ، فِي آخِرِينَ مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ» هَذَا كَلَامُ عِيَاضٍ.

وَقَدْ حَمَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَلَامَ ابْنِ خَلَادٍ عَلَى مَحْمَلٍ صَحِيحٍ فَقَالَ: «مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلَادٍ غَيْرَ مُسْتَنَكِرٍ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِيمَنْ تَصَدَّى لِلتَّحْدِيثِ ابْتِدَاءً مِنْ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ بَرَاعَةٍ فِي الْعِلْمِ تَعَجَّلَتْ لَهُ قَبْلَ السِّنِّ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ، فَهُوَ إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ السِّنِّ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّهُ مَطْنَةٌ ] حَتِيَاجٌ إِلَى مَا عِنْدَهُ، ] كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ عِيَاضٌ مِمَّنْ حَدَّثَ

(1) - "المحدث الفاضل" (ص353).

(2) - "الإلماع" (ص200-204).

(3) - الْفُرَيْعَةُ بِالتَّصْغِيرِ هِيَ: صَحَابِيَّةٌ جَلِيلَةٌ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سَنَانَ، أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، شَهِدَتْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، "استيعاب" (1903/4)، و"الإصابة" (386/4).

وَحَدِيثُهَا هَذَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي "الموطأ": كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَقَامِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا فِي بَيْتِهَا حَتَّى تَحُلَّ (ص331)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا تَنْتَقِلُ، بِرَقْمِ 2300، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا، بِرَقْمِ 1204، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَقَامِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا حَتَّى تَحُلَّ، بِرَقْمِ 2528، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا؟ بِرَقْمِ 2031، وَالحَاكِمُ (2/226)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَالأَلْبَانِيُّ فِي "الإرواء" (206/7).

قبل ذلك؛ لأن الظاهر أن ذلك لبراعةٍ منهم في العلم ظهر لهم معها احتياج إليهم، فحدثوا قبل ذلك، أو لأنهم سئلوا ذلك؛ إما بصريح المقال، أو بقرينة الحال» هـ كلام ابن الصلاح<sup>(1)</sup>.  
قال الناظم في "شرحه"<sup>(2)</sup>: «وإلى كلامه هذا الإشارة بقولي: (والشيخ بغير البارع) في العلم خصص كلام ابن خلاد» هـ.

قال زكرياء الأنصاري: «فوقَّت التَّحْدِيثِ دائِرٌ بَيْنَ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَسِنَّ مَخْصُوصٍ»<sup>(3)</sup>.  
وأما الوقت الذي ينتهي إليه، فقد اختلف فيه أيضًا، وقد أخذ الناظم في بيانه فقال:

وَبِنَعْيِ الْإِمْسَاكِ إِنْ يَخْشَى الْهَرَمَ      وَبِالْتَّمَانِينَ ابْنَ خَلَادٍ جَزَمَ  
فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ جَأَشٍ<sup>(4)</sup> لَمْ يُبَلَّغْ      كَأَنَّسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلْ  
وَالْبَعَوِيُّ وَالْهَجِيمِيُّ وَفَنَّهُ      كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَةِ

يعني أنه يندب الإمساك عن التحديث لمن بلغ السن التي يخشى على صاحبها التغيير، وخوف الحرف والتخليط؛ بحيث يروي ما ليس من حديثه.

قال ابن الصلاح: «والناس في السن التي يحصل فيها الهرم يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم» هـ<sup>(5)</sup>.

قال السخاوي: «يعني فلا ضابط حينئذ له» هـ<sup>(6)</sup>.

لكن جزم أبو محمد بن خلاد الرامهرمي باستحباب الإمساك عن التحديث لمن بلغ ثمانين سنة إذ قال: «فإذا تنهى العُمُرُ بالمُحَدِّثِ، فأعجب إلي أن يمساك في الثمانين، فإنه حدُّ الهرم، والتسبيح والذكر، وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 237-238).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/206).

(3) - "فتح الباقي" (2/204).

(4) - الذي رأيته في كثير من النسخ (ثابت عقل) وليس (جاش)، ولم ينبه أحد منهم على اختلاف في هذا الموضع، فالله أعلم، ينظر: "فتح المغيث" (3/10)، و"فتح الباقي" (2/205)، و"متن ألفية الحافظ العراقي" (ص 103).

(5) - "علوم الحديث" (ص 238) بتصرف.

(6) - "فتح المغيث" (3/233).

(7) - "المحدث الفاصل" (ص 354).

قال عياض: «وإنما كرهه من كره لأصحاب الثمانين التحديث؛ لأن الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والضبط، وضعف الحال، وتغير الفهم، وحلول الحرف مخافة أن يبدأ به التغيير والاختلال، فلا يفتن له إلا بعد أن جازت عليه أشياء» هـ (1).

قال ابن خلدون: «فإن كان المحدث ثابت العقل مجتمتع الرأي يعرف حديثه، ويقوم به، وتحري أن يحدث احتساباً لم يُبالِ بذلك، بل رجوت له خيراً» هـ (2).

قال ابن دقيق العيد: «وهذا التقييد بالسِّنِّ إنما يكون عندما تظهر منه أمارَةُ الاختلال، ويخاف منها، فأما من لم يظهر ذلك منه، فلا ينبغي له المتناع؛ لأن هذا الوقت أحوج ما يكون للناس إلى روايته» هـ (3).

وقد حدث بعد الثمانين من الصحابة: أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الله بن أبي أوفى في آخرين، ومن التابعين: شريح القاضي، ومجاهد، والشَّعْبِيُّ في آخرين، ومن أتباعهم: مالك، والليث، وابن عُيَيْنَةَ، وغيرهم ممن فعل ذلك من طبقتهم وبعدها هـ (4).

قال عياض: «قال مالك: إنما يخرف الكذَّابُونَ» هـ (5).

وقد حدث بعد المائة من الصحابة: حكيم بن حزام، قال مسلم: «وُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً» هـ (6).

ومن التابعين: شريك بن عبد الله النَّمْرِي (7)، وبعده أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (8)، وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الهُجَيْمِيُّ بصيغة التصغير، نسبةً لهُجَيْمِ بْنِ

(1) - "الإلماع" (ص 209).

(2) - "المحدث الفاصل" (ص 354).

(3) - "إقتراح" (ص 358) بتصرف.

(4) - "علوم الحديث" (ص 239)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (207/2)، و"تدريب الراوي" (ص 240).

(5) - "الإلماع" (ص 208).

(6) - "صحيح مسلم" (10/153).

(7) - هو: شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، صدوق يخطئ، توفي في حدود 140 هـ، "الثقات"

(360/4)، و"تهذيب الكمال" (12/475)، و"التقريب" (1/418).

(8) - ولد سنة 214 هـ، وتوفي سنة 317 هـ، "تاريخ بغداد" (10/111).

عَمَرُو<sup>(1)</sup>، وجماعةٌ غيرهم كالقاضي أبي الطَّيِّبِ طاهر بن عبد الله الطَّيِّبِيِّ<sup>(2)</sup>، والحافظ أبي طاهر السِّلْفِيِّ<sup>(3)</sup>.

وقد قرأ قارئٌ يوماً على الهُجَيْمِيِّ بعد أن جاوزَ المائةَ مُخْتَبِراً له:

إِنَّ الْجَبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ كَالْكَلْبِ يَحْمِي جِلْدَهُ بِرُوقِهِ<sup>(4)</sup>.

فقال له الهُجَيْمِيُّ: «قُلْ كَالثَّوْرِ - يَا ثَوْرٌ - فَإِنَّ الْكَلْبَ □ رَوْقٌ لَهُ، أَي: □ قَرْنٌ، فَفَرَحَ النَّاسُ لِصِحَّةِ عَقْلِهِ، وَجُودَةِ حِسِّهِ» هـ<sup>(5)</sup>.

قال السَّخَاوِيُّ: «وَاخْتَصَّ الْهُجَيْمِيُّ عَنْهُمْ بِمَا ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي "فَوَائِدِ رَحَلَتِهِ - بَأَنَّهُ كَانَ إِلَى أَنْ □ يُحَدِّثَ □ بعدَ استيفاءِ المائة؛ لِأَنَّهُ رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ قَدْ تَعَمَّمَ وَرَدَّ عَلَى رَأْسِهِ مِائَةً وَثَلَاثَ دَوْرَاتٍ، فَعَبَّرَ لَهُ أَنَّهُ يَعِيشُ سِنِينَ بَعْدَهَا، فَكَانَ كَذَلِكَ» هـ<sup>(6)</sup>.

وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ □ عَمَى إِنْ يَحْفَ وَأَنَّ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ  
رُجْحَانَ رَأَوْ فِيهِ دَلٌّ فَهُوَ حَقٌّ وَتَرَكُ تَحْدِيثِ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ  
وَبَعْضُهُمْ كَمَنْ هَدَى □ خَذَ عَنْهُ بِلَدِّ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ

يعني أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْأَعْمَى سِوَاءَ كَانَ عَمَاهُ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا أَنْ يَمْسِكَ عَنِ الرَّوَايَةِ مَخَافَةَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، كَمَا يُنْدَبُ أَيْضًا لِكُلِّ مُحَدِّثٍ إِذَا (سِيلَ) بِكَسْرِ السِّينِ أَي: سُئِلَ بِضَمِّهَا أَنْ يَحَدِّثَ بِجُزْءٍ أَوْ كِتَابٍ، وَقَدْ عَرَفَ رُجْحَانَ رَأَوْ مِنْ مُعَاصِرِيهِ فِي بِلَدَّتِهِ أَوْ فِي غَيْرِهَا فِي

(1) - هو: إبراهيم بن علي بن عبد الله الهُجَيْمِيُّ البَصْرِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، المحدث الصدوق المعمر، توفي سنة 351 هـ، وقد جاوز المائة أو قاربها، حيث ولد سنة نيف وخمسين ومائتين، كما في "السير" (525/15)، و"شذرات الذهب" (08/3).

(2) - حيث ولد سنة 348 هـ، وتوفي سنة 450 هـ، "تاريخ بغداد" (358/9).

(3) - حيث ولد سنة 475 هـ، وتوفي سنة 576 هـ، "السير" (7/21).

(4) - هذا البيت أنشده عامر بن فهيرة لعائشة رضي الله عنها لما كان مريضاً بالحمى فقالت له: كيف تجدك؟ في قصة ذكرها ابن هشام في "السيرة النبوية" (129/2 - 230)، ولكن الذي فيها قال:

لقد وجدت الموت قبل ذوقه  
إنَّ الجبان حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ  
كُلُّ امْرِئٍ مَجَاهِدٌ بِطَوْقِهِ كَالثَّوْرِ يَحْمِي جِسْمَهُ بِرُوقِهِ

وقوله: "بطوقه" يعني بطاقته، و"روقه" يعني بقرنه، والظاهر أنَّ الشارح نقله بواسطة الناظم في "شرحه" (207/2)، والمثبت هو ما ذكرناه، وينظر: "الإصابة" (594/3)، و"فتح المغيث" (235/3)، والله أعلم.

(5) - ذكر قصة الهُجَيْمِيِّ: القاضي عياض في "الإلماع" (ص208) والذهبي في "السير" (225/15-226).

(6) - "فتح المغيث" (235/3).

روايته عليه؛ لكونه أعلى سنداً منه فيه، أو كان سماع غيره متصلاً بالسماع، وفي طريقه هو إجازة، أو غير ذلك من الترجيحات أن يدلّ السائل عليه، فذلك حق عليه، فالدين النصيحة<sup>(1)</sup>، وقد فعله غير واحد من الأئمة<sup>(2)</sup>.

قال شريح بن هانئ<sup>(3)</sup>: «سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت: إيت علياً فإنه أعلم بذلك مني»<sup>(4)</sup>.

قال الزهري: «جلست إلى ثعلبة بن صعير<sup>(5)</sup> العذري فقال لي: أراك تحب العلم قلت: نعم، قال: فعليك بذلك الشيخ يعني سعيد بن المسيب، فلزمت سعيداً سبع سنين»<sup>(6)</sup>.  
ورواه ابن سعد في الجزء الثاني من "طبقاته"<sup>(7)</sup>، ولفظه: «فجالسته عشر سنين كيوم واحد»، ثم تحوّل من عنده إلى عروة فتفجرت به بحرًا<sup>(8)</sup>.

قال ابن دقيق العيد في "إقتراح"<sup>(9)</sup>: «ينبغي أن يكون هذا عند استواء فيما عدا الصفة المرجحة، أمّا مع التفاوت بأن يكون الأعلى إسناداً عاماً، والأول عارف ضابط، فقد يتوقف في الإرشاد إليه؛ لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خللاً» هـ.

(1) البخاري: كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة...» (31/1)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (35/2).

(2) ينظر لذلك: "شرح التبصرة والتذكرة" (208/2)، و"فتح المغيث" (237/3 - 238)، و"تدريب الراوي" (ص240).

(3) هو: شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي المدحجي، أبو المقدم، الكوفي، مخضرم ثقة، قتل مع ابن أبي بكرة بسجستان، "تهذيب الكمال" (452/12)، و"التقريب" (416/1).

(4) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين (150/3 - 151) رقم (276).

(5) يقال له: ابن صعير، وابن أبي صعير، وابن عبد الله بن صعير بن عمرو بن زيد بن سنان بن المهتجن بن سلامان بن عدي، من بني غدرة، له صحبة، وبنه عبد الله رؤية، "استيعاب" (212/1)، و"الإصابة" (404/1).

(6) أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (317/1).

(7) "طبقات ابن سعد" (383/2).

(8) أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (317/1).

(9) "إقتراح" (ص360) بتصرف.

كَمَا يُنَدَّبُ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(1)</sup> تَبَعًا لِمَجَاعَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لِلْمُحَدِّثِ تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِحَضْرَةٍ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِسِنِّهِ أَوْ عِلْمِهِ، فَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّحْعِيُّ □ يَتَكَلَّمُ بِحَضْرَةِ الشَّعْبِيِّ بِشَيْءٍ<sup>(2)</sup>.

وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَعْضُهُمْ وَهُوَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ كَرِهَ لَهُ التَّحْدِيثَ بِلَدِّهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ فَقَالَ: «الَّذِي يُحَدِّثُ بِلَدِّهِ وَفِيهَا أَوْلَى بِالتَّحْدِيثِ مِنْهُ أَحْمَقُ، وَأَنَا إِذَا حَدَّثْتُ بِلَدِّهِ فِيهِ مِثْلُ أَبِي مُسْهَرٍ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ مُسْهَرِ الْغَسَّانِيِّ، فَيَجِبُ لِلْحَيَاتِي أَنْ تُحَلَّقَ»<sup>(3)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ "تَدْرِيبِ الرَّاوي عَلَى تَقْرِيبِ النَّوَاوِي"<sup>(4)</sup> مَا نَصَّهُ: «قُلْتُ: الصَّوَابُ إِطْلَاقُ أَنَّ التَّحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَوْلَى لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، □ خِلَافِ الْأَوْلَى، فَقَدْ اسْتَنْبَطَ الْعُلَمَاءُ مِنْ حَدِيثِ: «إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا... الْحَدِيثِ»<sup>(5)</sup>، وَقَوْلُهُ: إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي... أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُفْتَنُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي بَلَدِهِ.

وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" بَابًا لِذَلِكَ<sup>(6)</sup>، وَأَخْرَجَ بِأَسَانِيدَ فِيهَا الْوَاقِدِيُّ: أَنَّ مِنْهُمْ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ، وَابْنَ عَوْفٍ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَدْخَلِ"<sup>(7)</sup> بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: حَدِّثْ، قَالَ: أَحَدِّثْ وَأَنْتَ شَاهِدٌ؟ قَالَ: أَوْ لَيْسَ مِنْ نِعْمِ اللَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تُحَدِّثَ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَإِنْ أَخْطَأْتَ عَلِمْتُكَ» هَذَا كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ عَقَدَ كَلَامَهُ هَذَا فِي "أَلْفِيَّتِهِ" فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ فَقَالَ: <sup>(8)</sup>.

وَمَنْ يُحَدِّثُ وَهَنَاكَ أَوْلَى فَلَيْسَ كُرْهًا أَوْ خِلَافَ الْأَوْلَى

(1) - "علوم الحديث" (ص 239).

(2) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (320/1).

(3) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (319/1).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 240).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب □ اعتراف بالزنا (372/4) رقم (6827) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(6) - (334/2).

(7) - "المدخل" (ص 373).

(8) - ألفية السيوطي (ص 119).

هَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ      عَصَرَ النَّبِيُّ حَدَّثَ الْأَصْحَابُ  
 وَفِي الصِّحَابِ حَدَّثَ الْأَتْبَاعُ      يَكَادُ فِيهِ أَنْ يُرَى الْإِجْمَاعُ  
 وَتَقَمُّ لِأَحَدٍ وَأَقْبَلُ      عَلَيْهِمْ وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلُ  
 وَاحْمَدٌ وَصَلِّ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا      فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتَمِهِ مَعَا

يعني أنك إذا كنت تُحدِّثُ، فإنه يُدبُّ لك أن □ تقوم لأحدٍ، سواءً كان التَّحْدِيثُ بلفظك أو بقراءة غيرك عليك، وكذا القارئُ أيضاً إكراماً للحديث، فقد قال الفقيه أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي<sup>(1)</sup> - أحدُ رواة الصَّحِيحِ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ . : «الْقَارِئُ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ لِأَحَدٍ كُتِبَتْ عَلَيْهِ حَطِيئَةٌ»<sup>(2)</sup> .

وكذا يُدبُّ لك أن □ تخصَّ واحداً من الحاضرين بالإقبال عليه دونهم، بل أقبل عليهم جميعاً، فقد قال حبيب بن أبي ثابتٍ: «إِنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ»<sup>(3)</sup> .

□ تَقَمُّ أَحَدًا لِأَجْلِ أَحَدٍ، □ تَقَدِّمُ أَحَدًا فِي غَيْرِ نَوْبَتِهِ، وَرَتِّلُ الْحَدِيثَ □ تَسْرُدُهُ سَرْدًا يَمْنَعُ فَهَمَ بَعْضِهِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ □ يَسْتَعْجِلُ وَيَقُولُ: «أَحِبُّ أَنْ أَنْفَهُمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(4)</sup> .

وفي "الصَّحِيحَيْنِ"<sup>(5)</sup> أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ»، زاد الترمذي: «وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ بَيْنَ فَصْلِ يَحْفَظُهُ مَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ»، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(6)</sup> .

□ تُطِيلُ الْمَجْلِسَ، وَلَكِنْ اجْعَلْهُ مَتَوَسِّطًا مَخَافَةَ السَّامَةِ وَالْمَلَلِ مِنَ السَّامِعِينَ، فَالْمُسْتَمْعُ أَسْرَعُ مَلَالَةً مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَاسْتَفْتِحْ مَجْلِسَكَ وَاخْتِمُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ

(1) - أحد رواة "صحيح البخاري" عن الفربري، توفي سنة 371هـ، "تاريخ بغداد" (314/1)، و"السير" (313/16).

(2) - "علوم الحديث" (ص 241)، و"شرح التبصرة التذكرة" (209/2-210).

(3) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (305/1، 411).

(4) - أخرجه عنه البيهقي في "المدخل" (ص 392).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم (502/2) برقم 3568، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه (47/16) برقم (3493).

(6) - الترمذي: كتاب المناقب، باب في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (3639) (600/5) وفيه: هذا حديث

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واذعُ بدُعاءٍ يناسبُ الحالَ بأنْ تقولَ: الحمدُ لله حمداً كثيراً، طيباً، مباركاً فيه، كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، يا ربِّ لك الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهك ولعظيمِ سلطانِكَ، اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما صلَّيتَ على آلِ إبراهيمَ إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ، اللهم باركْ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ كما باركتَ على آلِ إبراهيمَ إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ، السَّلامُ عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (1).

واعقِدْ لِلإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَاكَ مِنْ أَرْفَعِ الإِسْمَاعِ وَالْحَدِيثِ ثُمَّ إِنَّ  
تَكَثَّرَ جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمَلِيًا وَمُحْصِلًا ذَا يَقْظَةَ مُسْتَوِيًا  
بَعَالٍ أَوْ فَقَائِمًا يَتَّبِعُ مَا يَسْمَعُهُ مُبْلِعًا أَوْ مُفْهِمًا

يعني أنَّكَ إذا كُنْتَ محدِّثًا عارفًا يُندبُ لك أنْ تعقدَ في كلِّ أسبوعٍ مجلسًا للإملاءِ الحديثِ من حفظِكَ، أو من كتابِكَ، والأوَّلُ أوَّلَى، ويُستحبُّ أنْ يكونَ في المسجدِ، ويومَ الجمعةِ بعدَ صلاتها، إذ الإملاءُ من أرفعِ وجوهِ الإسماعِ من الحديثِ، والأخذُ للطَّالِبِ، بل هو أرفعُها كما تقدَّم في أوَّلِ أقسامِ التَّحْمِيلِ (2).

### ومن فوائده:

- اعتناء المُملِّي بطرقِ الحديثِ وشواهدهِ ومتابعاته هـ.

والإملاءُ والإملاءُ لغتانِ فصيحَتانِ، يقالُ: أمليتَ الكتابَ وأملتتهُ إذا قلتهُ فكتبَ عنكَ (3).

قال في "القاموس" (4): «أملهُ قالَ له فكتبَ» هـ

وفي "المنجد" (5): «أملَى عليه الكتابَ قالهُ له فكتبَ عنه» هـ.

(1) - "علوم الحديث" (ص 241)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (210/2-211)، و"تدريب الراوي" (ص 241).

(2) - (ص 422) وما بعدها.

(3) - وهما لغتان جاء بهما القرآن الكريم كما قال تعالى: {فليمِلْ وَلِيَّهُ} البقرة 282، فهذا من أمله، وقال تعالى: {فهي

تَمَلَّى عليه} الفرقان 5، فهذا من أمله، ويجوز أن تكون اللغتان بمعنى واحد، ينظر: "فتح المغيث" (250/3).

(4) - "القاموس المحيط" (ص 954) مادة "ملل".

(5) - "المنجد" (ص 775).

قال المتنبّي (1):

وأخلاقُ كَافُورٍ إِذَا شِئْتُ مَدَحَهُ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ تُمَلِّ عَلِيٍّ فَاكْتُبْ (2).

ثمَّ إِنَّ كَثْرَ الْجَمْعِ فَاتَّخِذْ وَجُوبًا كَمَا صَرَّحَ الْخَطِيبُ (3) مُسْتَمَلِيًا ثَقَّةً ذَا يَقْظَةَ، وَفَهْمٍ، وَبِرَاعَةٍ فِي الْفَرَسِ، □ مَعْقَلًا - كَمُسْتَمَلِي يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ حَيْثُ سُئِلَ يَزِيدُ عَنْ حَدِيثٍ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا بِهِ عِدَّةٌ»، فَقَالَ لَهُ مُسْتَمَلِيهِ: ابْنُ مَنْ عِدَّةٌ؟، فَقَالَ لَهُ يَزِيدُ: «ابْنُ فَقَدْتِكَ» (4) - يَبْلُغُ عَنْكَ الْإِمْلَاءَ إِلَى مَنْ بَعْدَ فِي الْحَلْفَةِ اقْتِدَاءً بِأَثَمَةِ الْحَدِيثِ وَحُقُاقِظِهِ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ، كَمَالِكٍ، وَشُعْبَةَ، وَوَكَيْعٍ، وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَالْبَحَارِيِّ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ (5)، وَابْنِ الصَّلَاحِ، وَالْمَزِينِيِّ، وَالسُّبْكِيِّ، وَالنَّاطِمِ، وَالْحَافِظِ ابْنَ حَجْرٍ، وَالشُّيُوطِيِّ، وَخَلَاتِيقَ □ يُحْصُونَ.

فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُودَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْمَزِينِيِّ (6) قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بَعَثَ حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ

(1) - هو: أحمد بن حسين بن حسن الجعفي الكوفي، أبو الطيب المتنبّي، أديب وشاعر مفلح، سارت بقصائده الركبان، ومضى ديوانه الآفاق، توفي سنة 354 هـ، "يتيمة الدهر" للتعالي (139/1 - 146)، و"تاريخ بغداد" (102/4 - 105)، و"السير" (199/16).

(2) - هذا البيت من قصيدته التي مطلعها:

أغالبُ فيك الشوقَ والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجرِ والوصلُ أعجبُ

ومعنى البيت الذي ذكره الشّارح: أنّ أخلاق كافرٍ تنطقُ عن نفسها، شئت مدحه أم □، فإنها تُملئ عليّ لوضوحها، ينظر: "ديوانه" (229/2 - 230).

(3) - "الجامع □ أخلاق الراوي" (65/2).

(4) - القصة أسندها الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (66/2 - 67)، و"فقدتكَ" هكذا ضبطها محقق الكتاب، وفي غيرها ضبطت "فقدتكَ" كما ضبطها محقق "فتح المغيث" (253/3)، وعلى كل هي تضجر وقع من المملّي في حق المستملي، لقلّة فهمه وجهله، فدعا عليه بأن □ يراه □ يسمع به، فهو خير بمعنى الدعاء، بتصرف من "النكت الوافية" (328/2).

(5) - هو: علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، أبو القاسم، الإمام الحافظ والمؤرخ الكبير، توفي سنة 571، "المنتظم" (224/18 - 225)، و"السير" (554/20).

(6) - هو: رافع بن عمرو بن هلال المزني، أخو عائذ بن عمرو، صحابي، سكن البصرة، بقي إلى خلافة معاوية، □ ستيعاب" (482/2)، و"تهذيب الكمال" (31/9)، و"الإصابة" (442/2).

وعلمي رضي الله عنه يعبر عنه»<sup>(1)</sup> هـ.

وفي "الصحيح"<sup>(2)</sup> عن أبي جمره قال: «كنت أترجم بين ابن عباس والناس» هـ. فإن تكاثر الجمع بحيث لا يكفي مستملاً واحداً، فزد مستملاً فأكثر بحسب الحاجة، فقد كان للحافظ أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجبي صاحب "السنن" المتوفى ببغداد سنة اثنتي وتسعين ومائتين<sup>(3)</sup> سبعة مستمليين يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه، وكتب الناس عنه قياماً بأيديهم المحابر ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمخبرة، فكانوا نيقاً وأربعين ألفاً سوى النظارة<sup>(4)</sup>.

ويؤدب أن يكون جهوري الصوت جالساً بمكان مرتفع من كرسي ونحوه، وإلا ففائماً على قدميه، كابن علية عند مالك<sup>(5)</sup>، وآدم بن أبي إياس عند شعبة<sup>(6)</sup>، والسخاوي عند الحافظ ابن حجر<sup>(7)</sup>؛ ليكون ذلك أبلغ للسامعين، وفيه تعظيم للحديث.

ويجب عليه عند ابن الصلاح<sup>(8)</sup>، تبعاً للخطيب<sup>(9)</sup>: أن يتبع ألفاظ المملي، ويورد لها على وجهها مبلغاً لها إلى من لم تبلغه، ومفهماً لها من بلغت على بُعد ولم يفهمها، فيتوصل بصوت المستملي إلى تفهمها وتحققها، وقد تقدم بيان حكم من لم يسمع لفظ المستملي هل له أن يروي عن المملي أو ليس له إلا أن يروي عن المستملي عنه؟<sup>(10)</sup> هـ.

(1) - أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب أي وقت يخطب خطبة النحر، رقم (1956)، والنسائي في "السنن الكبرى": كتاب الحج، باب وقت الخطبة يوم النحر، رقم (4079)، وأحمد (265/25) بنحوه، والبيهقي في "السنن الكبرى" (140/5)، والحديث صحيح، "صحيح سنن أبي داود" (549/1)، ومعنى (يعبر عنه) أي يبلغ من لم يسمع.  
(2) - أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان (30/1) رقم (53)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى (184/1).

(3) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (120/6-124)، و"السير" (423/13).

(4) - "تاريخ بغداد" (121/6)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (53/2).

والنظارة: القوم ينظرون إلى الشيء، "القاموس المحيط" (ص437) مادة "ن ظ ر".

(5) - كما أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (66/2).

(6) - نفسه (54/2).

(7) - ذكره السخاوي في "فتح المغيب" (255/3).

(8) - "علوم الحديث" (ص242).

(9) - "الجامع لأخلاق الراوي" (67/2).

(10) - (ص441).

وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدَأَ بِقَارِيٍّ تَلَا وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلًا  
فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلَ يُقُولُ مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَابْتَهَلْ  
لَهُ وَصَلَّى وَتَرْضَى رَافِعًا وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا

يعني أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ اسْتَحْسَنُوا اسْتِفْتَاخَ مَجْلِسِ الْإِمْلَاءِ بِقِرَاءَةِ قَارِيٍّ هُوَ الْمَسْتَمْلِي . عند  
الْخَطِيبِ (1)، أَوْ الْمَمْلِي عِنْدَ الرَّافِعِيِّ (2)، أَوْ غَيْرَهُمَا سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.

وَاخْتَارَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ تَبَعًا لِلنَّاظِمِ (3): أَنْ تَكُونَ "سُورَةَ الْأَعْلَى" بِمُنَاسَبَةٍ ﴿سُنُقْرِيكَ فَلَا

تَنْبِيءٍ﴾ (4).

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ (5) وَالْخَطِيبُ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اجْتَمَعُوا تَذَاكَرُوا الْعِلْمَ، وَأَمَرُوا رَجُلًا أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً» (6).

وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّلَاوَةِ اسْتَنْصَتَ الْمَسْتَمْلِي - كَمَا قَالَه الْخَطِيبُ (7)، وَابْنُ الصَّلَاحِ - (8) أَهْلَ  
الْمَجْلِسِ حَيْثُ احْتِيجُ لِذَلِكَ اقْتِدَاءً بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ فِي "حَجَّةِ  
الْوَدَاعِ": «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» (9).

ثُمَّ بَعْدَ إِنْصَاتِهِمْ بِسْمَلِ الْمَسْتَمْلِي أَوَّلًا، وَحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الشَّيْخِ الْمَمْلِي قَائِلًا لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ أَوْ مَنْ ذَكَرْتَ مِنَ الشُّيُوخِ؟، أَوْ مَا

(1) - "الجامع لأخلاق الراوي" (68/2).

(2) - نقل عنه السخاوي في "فتح المغيث" (255/3)، والذي يظهر أنه في "أماليه"، والله أعلم.

(3) - عزا ذلك إليهما: زكرياء الأنصاري في "فتح الباقي" (214/2)، والسخاوي في "فتح المغيث" (256/3).

(4) - سورة الأعلى: الآية 6.

(5) - لم أهدت إليه، والله أعلم.

(6) - أخرجه: الحاكم (172/1) برقم 322، و الخطيب في "الجامع" (68/2) بسند رجاله ثقات، وصححه الحاكم

ووافقه الذهبي.

(7) - "الجامع لأخلاق الراوي" (69/2).

(8) - "علوم الحديث" (ص242).

(9) - أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء (52/1) برقم 121، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان معنى

أقوال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا ترجعوا بعدي كفارًا...) (50/2).

ذَكَرْتَ؟ أَيُّ: مِنَ الْأَحَادِيثِ رَافِعًا صَوْتَهُ دَاعِيًا لَهُ بِقَوْلِهِ: رَحِمَكَ اللَّهُ، أَوْ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَوْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ هـ.

قَالَ الْقَاضِي يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ<sup>(1)</sup>: «نَلِثُ الْقُضَاءَ، وَقُضَاءَ الْقُضَاةِ، وَالْوِزَارَةَ، فَمَا سُرِرْتُ بِشَيْءٍ مِثْلَ قَوْلِ الْمُسْتَمْلِيِّ: مَنْ ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ؟» هـ<sup>(2)</sup>.

وَكَلَّمَا ذُكِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِسْنَادِ اسْتَحَبَّ لِلْمُسْتَمْلِيِّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ قَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ صَحَابِيٍّ قَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَافِعًا صَوْتَهُ بِذَلِكَ كَلِّهِ.

كَمَا يُنْدَبُ لَهُ التَّرْضِيُّ وَالتَّرْحُمُ عَلَى الْأَثَمَةِ، فَرَوَى الْخَطِيبُ: «أَنَّ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ<sup>(3)</sup> قَالَ لَهُ قَارِئٌ يَوْمًا: حَدِّثْكَمُ الشَّافِعِيَّ، وَلَمْ يُقَلْ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ الرَّبِيعُ: وَلَا حَرْفٌ حَتَّى يُقَالَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» هـ<sup>(4)</sup>.

فَإِذَا فَعَلَ الْمُسْتَمْلِيُّ مَا ذُكِرَ قَالَ الشَّيْخُ الْمُمْلِيُّ: حَدَّثْنَا فُلَانٌ، ثُمَّ نَسَبَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِنَسَبِهِ مَنْتَهَاهُ.

قَالَ الْخَطِيبُ: «وَالْجَمْعُ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ أَبْلَغُ فِي تَعْظِيمِهِ»<sup>(5)</sup>.

وَيُنْتَهَى عَلَيْهِ حَالُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، وَكَذَا يَفْعَلُ بِبَقِيَّةِ رِجَالِ السَّنَدِ حَيْثُ يَنْتَهِي إِلَى ذِكْرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ إِذْ هُمْ أَبَاؤُهُ فِي الدِّينِ، وَوُصَلَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، كَقَوْلِ مَسْرُوقٍ: «حَدَّثَتْنِي الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ، حَبِيبَةُ حَبِيبِ اللَّهِ، الْمُبْرَأَةُ»، يَعْنِي عَائِشَةَ<sup>(6)</sup>.

(1) - هو: يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي الأسدي، أبو محمد المروزي، القاضي المشهور، فقيه صدوق، توفي سنة 243هـ، "تاريخ بغداد" (191/14)، و"تهذيب التهذيب" (179/11 - 180)، و"التقريب" (297/2).

(2) - أسند عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (71/2).

(3) - هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، أبو محمد المصري، خادم الشافعي وصاحبه، وراويته كتبه، الثقة في ذلك، توفي سنة 270هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (132/2 - 139)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (30/1).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (106/2).

(5) - نفسه (72/2).

(6) - نفسه (85/2).

وكَقَوْلِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ: «حَدَّثَنِي الْبَحْرُ»<sup>(1)</sup>، يُرِيدُ ابْنَ عَبَّاسٍ.  
 وَكَقَوْلِ شُعْبَةَ: «حَدَّثَنِي سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ أَيُّوبُ»<sup>(2)</sup>.  
 وَكَقَوْلِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «حَدَّثَنِي أَوْثِقُ النَّاسِ أَيُّوبُ»<sup>(3)</sup>.  
 وَكَقَوْلِ وَكَيْعٍ: «حَدَّثَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ سُفْيَانُ»<sup>(4)</sup>.  
 وَكَقَوْلِ الْحَسَنِ بْنِ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارِ<sup>(5)</sup>: «حَدَّثَنَا شَيْخُنَا وَسَيِّدُنَا أَحْمَدُ  
 بْنُ حَنْبَلٍ»<sup>(6)</sup>.

وَكَقَوْلِ ابْنِ حُرَيْمَةَ: «حَدَّثَنَا مَنْ لَمْ تَرَ عَيْنَايَ مِثْلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ»<sup>(7)</sup>.  
 فِي أَشْبَاهِهِ لِهَذَا كَثِيرَةٌ هـ<sup>(8)</sup>.  
 قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَلِيَحْدَرَ مِنَ التَّجَاوُزِ إِلَى مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ الشَّيْخُ كَأَنْ يَصْفَهُ بِالْحِفْظِ وَهُوَ  
 غَيْرُ حَافِظٍ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الضَّرْرِ» هـ<sup>(9)</sup>.

وَذَكَرَ مَعْرُوفٌ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ كَعُنْدَرٍ أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ أَوْ نَسَبٍ  
 لِأُمِّهِ فَجَاءَتْ مَا لَمْ يَكُنْ يَكْرَهُهُ كَابْنِ عُلَيَّةٍ فَصُنِّ  
 يَعْنِي أَنَّ ذِكْرَ رَاوٍ بِلِقَبٍ غَلَبَ عَلَيْهِ كَعُنْدَرٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْهُدَلِيِّ رَيْبِ شُعْبَةَ،  
 أَوْ وَصَفٍ نَقْصٍ كَالْأَعْمَشِ لِسُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ، وَالْأَعْرَجِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ،

(1) - "الجامع لأخلاق الراوي" (85/2).

(2) - نفسه.

(3) - نفسه.

(4) - نفسه.

(5) - هو: الحسن بن الصباح البزار، أبو علي الواسطي، صدوق بهم، وكان عابدا فاضلا، توفي سنة 249 هـ، "الجرح  
 والتعديل" (19/3)، و"تهذيب الكمال" (191/6)، و"التقريب" (205/1).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (86/2).

(7) - نفسه.

(8) - ينظر: "الجامع لأخلاق الراوي" (85/2 - 87)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (216/2-217).

(9) - "فتح المغيبي" (262/3).

والأحـوَلِ لِعَاصِمٍ<sup>(1)</sup>، والأشَلِّ لِمَنْصُورٍ<sup>(2)</sup>، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَابِ سَتَرِدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِهَا<sup>(3)</sup>، أَوْ نَسَبٍ لِأُمِّهِ كَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ<sup>(4)</sup>، وَابْنِ بُحَيْنَةَ<sup>(5)</sup>، وَيَعْلَى بْنِ مُنِيَةَ<sup>(6)</sup>، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ جَائِزٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنْ إِحْدَى صَلَاتِي الْعَشِيِّ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ»<sup>(7)</sup>.

أَوْ حِرْفَةٍ: كَالْحَتَّاطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يُقْصَدُ بِهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّمْيِيزُ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْ يوصَفُ بِهِ يَكْرَهُهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَكْرَهُهُ كَابْنِ عُليَّةَ<sup>(8)</sup>، فَصُنِّ لِسَانَكَ عَنِ التَّلْفِظِ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾<sup>(9)</sup>.

وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «لَا تُقُلْ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ، بَلْ قُلْ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ

(1) - هو: عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، قال ابن حجر: لم يتكلم فيه إلا القطان، فلعله بسبب توليه الولايات، توفي بعد 140 هـ، "طبقات ابن سعد" (256/7)، و"تهذيب الكمال" (485/13)، و"التقريب" (457/1).

(2) - هو: منصور بن عبد الرحمن العُدائِيُّ، البصري الأشل، صدوق يهيم، "طبقات ابن سعد" (257/7)، و"تهذيب الكمال" (540/28)، و"التقريب" (215/2).

(3) - (ص 859 . 865).

(4) - هو: عبد الله بن قيس بن زائدة بن الأصم بن هرم بن رواحة بن حجر القرشي العامري، وقيل: اسمه عمرو، ومشهور بابن أم مكتوم، على خلاف في اسمه، وهو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، "طبقات ابن سعد" (205/4)، و"الاستيعاب" (979/3)، و"الإصابة" (600/4).

(5) - واسمه: عبد الله بن مالك بن القشيب، أبو محمد الأزدي، يُعرف بابن بحنة، بحنة أمه، صحابي، توفي بعد الخمسين، "طبقات ابن سعد" (342/4)، و"الاستيعاب" (871/3)، و"الإصابة" (222/4).

(6) - هو: يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث بن بكر التميمي، ويُقال: يعلى بن منية، وهي أمه أو جدته، صحابي أسلم عام الفتح، توفي سنة بضع وأربعين، "طبقات ابن سعد" (456/5)، و"الإصابة" (685/6).

(7) - جزء من حديث أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (148/1) رقم (482)، ومسلم: كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له (62/5-63) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(8) - واسمه: إسماعيل بن إبراهيم.

(9) - سورة الحجرات: الآية 11.

كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى أُمَّهِ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى: قَدْ قَبَلْنَا مِنْكَ يَا مُعَلِّمَ  
الْحَيْرِ» (1).

قال الحافظ بن حجر في "التُّهْمَةُ" (2): «ولهذا كان الشافعي يقول: أخبرنا إسماعيل الذي يُقال  
له ابن عُلَيْة» .

قال النَّاطِمُ: «والظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ عَلَى طَرِيقِ الْأَدَبِ لَا لِلزُّومِ» (3).  
لَكِنَّ سَيِّئَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَحْثِ "الْأَلْقَابِ" (4) تَقْرِيرُهُ لِابْنِ الصَّلَاحِ عَلَى التَّحْرِيمِ.  
قال زكرياء الأنصاري: «وهذا فيمن عُرفَ بغيرِ ذلك، وإلا فلا تحريم، ولا كراهة كما نصَّ  
عليه أحمد» هـ (5).

قال السَّخَاوِيُّ: «فَلَوْ عَلِمَ كَرَاهَتَهُ وَضَعًا (6) لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنَ  
التَّزْكِيَةِ، كَمَا نُقِلَ عَنِ النَّوَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "السُّنْتُ أَجْعَلُ فِي حِلٍّ مَنْ لَقَّبَنِي مُحِبِّي الدِّينِ"،  
فالأوَّلَى تَجُنُّبُهُ» هـ (7).

**قلت:** لا يخفى أنَّ ما قاله النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِثْمًا قَالَهُ تَوَاضَعًا، وَهَضْمًا  
لنَفْسِهِ، وَخَوْفًا مِمَّا يَجْرُ عُجْبًا أَوْ رِيَاءً، أَوْ نَحْوَهُمَا، وَإِلَّا فَعَلِمَهُ وَوَرَعَهُ وَإِحْيَاؤُهُ لِلدِّينِ  
أَشْهَرُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ، فَلَا أَرَى كَرَاهَتَهُ لِذَلِكَ اللَّقْبِ إِلَّا  
مَقْصُورَةً عَلَى مُدَّةِ حَيَاتِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَذِكْرُهُ بِهِ مِنْ مَحَاسِنِهِ الَّتِي أَمَرْنَا بِذِكْرِهَا، وَمِنْ  
الثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِالْحَيْرِ الَّذِي يُوَجِّبُ لَهُ الْجَنَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي "الصَّحِيحَيْنِ" (8)  
وغيرهما هـ.

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (79/2).

(2) - "نزهة الألباب في الألقاب" (46/1).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (219/2).

(4) - (ص 876).

(5) - "فتح الباقي" (219/2).

(6) - الذي في "فتح المغيب" (265/3): "تواضعًا" وهو الأقرب، والله أعلم.

(7) - "فتح المغيب" (265/3).

(8) - ينظر مثلاً: البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت (379/1)، مسلم: كتاب البر والصلة، باب إذا

أثنى على الصالح فهي بشرى لا تضره (163/16).

وازو في الإملا عن شيوخ قدم  
 ما فيه من فائدة ولا تزد  
 عالى إسناده فصيّر متن  
 واجتنب المشكل خوف الفتن  
 وأولاهم وانتقى وأفهم  
 عن كل شيخ فوق متن واعتمد

يعني أنه يستحب للشيخ المملي أن يجمع في إملايه الرواية عن جماعة من شيوخه، ولا يقتصر على شيخ واحد، إذ التعدد أكثر فائدة، ويكون إملاؤه عن كل شيخ حديثاً واحداً، ويعتمد ما علا سنده وقصر متنه، مقدماً أرجحهم بعلو سند، أو سن، أو حفظ، وعليه أن لا يروي عن كذاب، ولا فاسق، ولا مبتدع.

فقد روى مسلم في "ديباجة صحيحه" (1) عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «لا يكون الرجل إماماً، وهو يحدث بكلام ما سمع، ولا يكون الرجل إماماً، وهو يحدث عن كل أحد»، لكن يروي عن حسن طريقته، وطابت سيرته، وظهرت عدالته. وليحتر ما يمليه بحيث يكون أبلغ نفعاً، وأعم فائدة، قال الخطيب: «وأنفعه الأحاديث الفقهية، التي تفيده معرفة الأحكام من طهارة، وصلاة، وزكاة، وصوم، وحج، ومعاملات، وترغيب وترهيب» (2).

والأنسب كما قال السخاوي: «أن يتخير لجمهور الناس أحاديث الفضائل ونحوها، وللمتفهمة أحاديث الأحكام» (3).

(وأفهم) أي: بين السامعين ما في ما تمليه من فائدة كصحة، وحسن، وضعف، وعلة أو عدمها، وبيان مجمل، وإيضاح غامض، وتفسير غريب، وعلو إسناده، وجلالة روايه، وهل انقرد عن شيخه به؟، أو لا يوجد إلا عنده .

وليجتنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقول الأكثرين كأحاديث الصفات لمن لا يؤمن عليهم من الخطأ في فهمها على الوجه

(1) - "صحيح مسلم" (92/1).

(2) - "الجامع لأخلاق الراوي" (110/2) بتصرف.

(3) - "فتح المغيث" (269/3).

المُرَاد مِنْهَا هـ<sup>(1)</sup>.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(2)</sup> أَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ: «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يَنْكُرُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» هـ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ<sup>(3)</sup> أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فَتْنَةٌ» هـ.

وَلِيَجْتَنِبَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْعَوَامِّ أَحَادِيثَ الرُّخَصِ، وَمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ خَوْفَ (الْفِتْنِ). - بفتح الفاء مَصْدَرٌ فَتْنٌ، حَكَاهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ<sup>(4)</sup> - أَي: مَخَافَةَ الْاِفْتِتَانِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ هـ.

أَمَّا حَدِيثُ «حَدَّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(5)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَزَادَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ<sup>(6)</sup> فِيهِ عَنِ جَابِرٍ: «فَإِنَّهُ كَانَتْ فِيهِمْ أَعَاجِبٌ» هـ<sup>(7)</sup>.  
قَالَ ابْنُ الْعَرَسِ<sup>(8)</sup>: «مِثْلُ مَا رُوِيَ أَنَّ ثِيَابَهُمْ كَانَتْ زَمَنَهُمْ فِي التَّيِّهِ تَطْوُلُ بِطُولِهِمْ، وَأَنَّ النَّارَ كَانَتْ تَنْزُلُ فَتَأْكُلُ قَرَابِينَهُمْ»، انظُر: الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ "مُزِيلِ

(1) - ينظر: "الجامع لأخلاق الراوي" (105/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (220/2)، و"تدريب الراوي" (ص244).

(2) - البخاري: في العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألا يفهموا (55/1) معلقا مجزوما، دون قوله: "ودعوا ما ينكرون".

(3) - أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه": باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (92/1-93).

(4) - "الصحيح" للجوهري (2175/6 - 2176).

(5) - أخرجه البخاري: في أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل (476/2)، وهو جزء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو داود، كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل (ص563) برقم 3662.

(6) - هو: أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغدادي، نزيل بغداد، الأصم، ثقة حافظ، مات سنة 244هـ، "تهذيب الكمال" (495/1)، و"التقريب" (47/1).

(7) - أخرجه: ابن أبي شيبة في "المصنف" (62/9)، وهو مرسل فابن سابق لم يسمع من جابر رضي الله عنه، كما قال ابن معين في "تاريخه" (348/2)، وينظر: "تهذيب الكمال" (123/17).

(8) - هو: محمد بن محمد بن محمد بن خليل المصري، بدر الدين أبو اليسر القاهري، المعروف بابن الغرس الحنفي، وهو لقب جدّه الأديني، له مؤلفات عدة، صاحب ذكاء وفطنة، توفي سنة 894 هـ، "الضوء اللامع" (220/9 - 222)، و"الأعلام" للزركلي (52/7).

الإلباس " للعجلوني<sup>(1)</sup>.

وقال غيره قوله: (ولا حرج) في موضع الحال أي: حَدِّثُوا عَنْهُمْ حَيْثُ لَا حَرْجَ فِي ذَلِكَ، كَمَا حُفِظَ مِنْ أَخْبَارِهِمْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ عَنِ الصَّحَابَةِ، أَوْ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ رِوَايَةَ ذَلِكَ تَجُوزُ<sup>(2)</sup>.

وقال الشافعي: «معناه: لا بأس أن تُحَدِّثُوا عَنْهُمْ بِمَا سَمِعْتُمْ، وَإِنْ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ» هـ<sup>(3)</sup>.

وَاسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ      بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ  
وَإِنْ يُحْرَجُ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ      مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ  
وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ      غِنَى عَنِ الْعَرْضِ لَزِيغٍ يَحْصُلُ

يعني أنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ اسْتَحْسِنَ لِلْمُتَقِنِ أَنْ يَخْتِمَ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِكَايَاتِ اللَّطِيفَةِ، وَالنَّوَادِرِ الْحَسَنَةِ، وَالْإِنْشَادِ الْمُبَاحِ الْمُرَقَّقِ لِلْقُلُوبِ، كُلُّ ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْأُمَّةِ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْخَطِيبُ بِمَا رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَوَّحُوا الْقُلُوبَ وَابْتَعُوا لَهَا طُرْفَ الْحِكْمَةِ»<sup>(4)</sup>.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَفَاضَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ قَالَ لِمَنْ عِنْدَهُ: «أَحْمِضُوا بِنَا»<sup>(5)</sup>، أَي: حُوضُوا فِي الشَّعْرِ وَالْأَخْبَارِ.

وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: «هَاتُوا مِنْ أَشْعَارِكُمْ، هَاتُوا مِنْ حَدِيثِكُمْ، فَإِنَّ الْأُذْنَ مَجَّاجَةٌ، وَالْقَلْبَ حَمِضٌ»<sup>(6)</sup>، أَي: مَشْتَهٍ لِلْحَمِضِ<sup>(7)</sup>.

(1) - "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" للعجلوني (352/1)، ولعله أخذه من "الجامع" للخطيب (117/2).

(2) - "الجامع لأخلاق الراوي" (115/2)، و"فتح المغيث" (273/3).

(3) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (117/2).

(4) - نفسه (129/2).

(5) - أخرجه عنه ابن قتيبة في "غريب الحديث" (366/2).

(6) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (130/2).

(7) - قوله: (حَمِضٌ) من الحمض وهو: ما ملح وأمر من النبات، وهي كفاكهة الإبل، ومعنى كلامه: أن القلب يشتهي السَّماع كما تشتهي الإبل نبات الحمض الذي هو لها كالفاكهة للإنسان، والمراد: أن القلب في شهوة إلى السَّماع، والأذن تخرج ما تسمعه من أمور الجد، وتتوق إلى الترويح والنوادر، ينظر: "النهاية في غريب الحديث" (441/1)، و"القاموس المحي" (ص 576) مادة "ح م ض".

وإن كان ما يورده المملي من النوادر مناسباً لما أملاه فحسنٌ.  
ثم إنَّ ما مرَّ محلُّه في المملي العارف غير العاجز، أمَّا العاجزُ عن تخريج الإمام؛ لقصوره، أو  
لكبر سنِّ، أو ضعف بدني، أو اشتغالٍ بهمِّ، فينبغي له أن يستعين ببعض متقني حفاظ  
وقته في تخريج الأحاديث التي يُريد إِمْلأها قبل يوم مجلسه.  
قال الخطيب: «فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك كأبي  
الحسين بن بشران<sup>(1)</sup>، والقاضي أبي عمَرَ الهاشمي<sup>(2)</sup>، وأبي القاسم السراج<sup>(3)</sup>،  
وغيرهم» هـ<sup>(4)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وليس بالإملاء حين يكملُ غنى عن العرض والمقابلة؛ لإصلاح ما فسَدَ  
منه بزَيْغِ القلم وطغيانه» هـ<sup>(5)</sup>، هكذا قال هنا، وقد تقدّم في المقابلة ترخيصه في الرواية من  
الأصل غير المقابل بشروطٍ ثلاثة ذُكرت ثمَّ، والمقابلة للإملاء إمَّا تكونُ مع الشيخ من حفظه لا  
على أصوله، هكذا حصَّره الناظم.  
قال زكرياء الأنصاري: «وفيه نظر»<sup>(6)</sup>.

**قلت:** لعلَّه يشيرُ إلى ما تقدّم في المقابلة من الخلاف في ذلك<sup>(7)</sup>.  
قال الشيوطي في "التدريب"<sup>(8)</sup> ما نصُّه: «قلت: جرتْ عادتنا بتخريج الإمام وتحريره في  
كراسة، ثمَّ نملي حفظاً، وإذا جَزَّ قابله المملي معنا على الأصل الذي حررناه، وذلك غايةُ

(1) - هو: علي بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشر البغدادي، أبو الحسين، العالم المسند، توفي سنة 415هـ،  
تاريخ بغداد (98/12)، و"السير" (311/17).

(2) - هو: القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس بن عبد الواحد العباسي البصري، أبو عمر الهاشمي، الفقيه المعمر،  
مسند العراق، توفي سنة 414هـ، تاريخ بغداد (451/12)، و"السير" (225/17).

(3) - هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله النيسابوري، أبو القاسم السراج، المسند الإمام، توفي سنة 418هـ، تذكرة  
الحفاظ (1084/3)، و"العبر" (235/2)، و"شذرات الذهب" (91/5).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (156/2-157) بمعناه، وعزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص244) دون  
ذكر الأسماء.

(5) - "علوم الحديث" (ص244).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (223/2).

(7) - "فتح الباقي" (223/2).

(8) - "تدريب الراوي" (ص245-246).

الإتقان، وقد كان الإملاء درسَ بعد ابن الصّلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبي الفضل العراقي، فافتتحه سنة ستّ وتسعين وسبعمائة، فأملّى أربعمئة مجلسٍ وأربعئة عشرَ مجلسًا إلى سنة موته سنة ستّ وثمانمئة.

ثمّ أملّى ولده يعني أبا زُرعة إلى أن مات سنة اثنتين وخمسين أكثر من ألف مجلسٍ وكسر (1).

ثمّ أملّى شيخ الإسلام ابن حجر إلى أن مات سنة اثنتين وخمسين أكثر من ألف مجلسٍ. ثمّ درس تسع عشرة سنة، فافتتحه أوّل سنة ثنتين وسبعين، فأملّى ثمانين مجلسًا، ثمّ خمسين أخرى.

وينبغي ألاّ يُملّى في الأسبوع إلاّ يومًا واحدًا؛ لحديث "الشيخين" عن أبي وائل قال: «كان ابن مسعود يذكر الناس في كلّ يوم خميس، فقال له رجل: لو ددنا أنك ذكرتنا كلّ يوم فقال: أما إنّه ما يمنعني من ذلك إلاّ أنّي أكره أن أملككم، وإني أتحوّلُكم بالموعظة، كما كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يتحوّلنا بالموعظة مخافة السامة علينا» (2).

وروى البخاري عن عكرمة عن ابن عباس قال: «حدّث الناس كلّ جمعة مرّة، فإن أبيت فمرّتين، فإن أكثرت فثلاث مرّات، ولا تُملّ الناس هذا القرآن، ولا تأت الناس وهم في حديث، فتقطع عليهم حديثهم، ولكن أنصت، فإن أمرؤك فحدّثهم وهم يشتهون» (3).

ولم اظفر لأحد يتعين يوم الإملاء ولا وقته، إلاّ أن غالب الحفاظ كابن عساكر، ابن السمعاني، والخطيب كانوا يُملون يوم الجمعة بعد صلاتها، فتبعثهم في ذلك، وقد ظفرت بحديث يدل على استحبابها بعد عصر يوم الجمعة، وهو ما أخرجه البيهقي في "الشعب" (4).

(1) - الذي في نسختي من "تدريب الراوي" (ص 245-246): ألف مجلس، والظاهر أن الشارح نقل من مثلها، وفي نسخة أخرى: "ستمائة مجلس"، كما في "التدريب" (705/2) بعناية مازن السرساوي، وهو الأقرب، والله أعلم.

(2) - أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة (38/1) رقم (70)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الاقتصاد في الموعظة (143/17).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب ما يكره من السجع في الدعاء (246/4-247) رقم (6337).

(4) - أخرجه: أحمد (291/21) رقم (13760)، والبيهقي في "الشعب" (410/1) رقم 563، كلهم من طريق حسن بن الربيع، عن حماد بن زيد، عن المعلّى بن زياد، وهذا إسناد ضعيف؛ لأنّ المعلّى لم يلق أنس بن مالك. =

= وأخرجه أبو يعلى برقم 4126، والطبراني في "الدعاء" برقم 1879، والبيهقي في "الشعب" برقم 560، من طرق، عن يزيد الرقاشي عن أنس به، ومدارها على يزيد الرقاشي، وهو ضعيف.

عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ جَلَسَ يُمَلِّي خَيْرًا حَتَّى يَمْسِيَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَتَقِ ثَمَانِيَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ» هَذَا كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بِلَفْظِهِ.

قُلْتُ: ذَكَرَ السَّخَاوِيُّ أَنَّ إِمْلَاءَاتِ شَيْخِهِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ بَلَغَتْ عَشْرَ مَجَلَّدَاتٍ<sup>(1)</sup>، وَقَدْ نَظَّمْتُ ذَلِكَ فَقُلْتُ:

العَسَقَلَانِيُّ الإِمَامُ ابْنُ حَجْرٍ تَلْمِيزُهُ الرِّضَى السَّخَاوِيُّ ذَكَرَ  
أَنَّ الَّذِي أَمَلَى مِنَ الأَجْزَاءِ بَلَغَ عَدًّا مِثْلَ نَقْطِ اليَاءِ<sup>(2)</sup>

وأخرجه البيهقي في "الشعب" برقم 562، من طريق قتادة عن أنس به. وأخرجه: أبو داود، كتاب العلم، باب في القصص، برقم 3667، والطبراني في "الدعاء" برقم 1878، والبيهقي في "الشعب" برقم 561، من طريق قتادة، وأبو يعلى برقم 3392، من طريق ثابت، والبيهقي في "الشعب" برقم 559، من طريق الأعمش، كلهم عن أنس مطولا ومختصرا، غير أنهم قالوا: أربعة أنفس من ولد إسماعيل، وكل هذه الطرق معلقة، ولكنها مجموعها تدل على أن للحديث أصلا، ويقوى بذلك، فهو حديث حسن، ينظر: "صحيح سنن أبي داود" (412/2).

(1) - ينظر: "فتح المغيث" (251/3)، ولكنه لم يذكر القدر المُملى، فالله أعلم

(2) - معناه: كنقط الياء بحساب الجُمَّل هو أن الياء تساوي عشرة، يعني حدث بعشرة أجزاء.

## آداب طلب الحديث

واخلص النية في طلبها      وجدَّ وابدأ بعوالي مضركا  
وما يُهمُّ ثمَّ شدَّ الرِّحَالَا      لغيره ولا تساهل حَمَلَا

تقدّم قريبا في آداب المُحدِّثِ معنى الآدابِ بما أغنى عن إعادته هنا، وتقدّمت أيضا جملاً متفرقة فيما يخصُّ الطالبَ، وذكر هنا أنه يجب عليه أولاً أن يُخلصَ النيةَ لله تعالى في طلبه للحديث، ويسأله أن يوقِّفه فيه، ويعينه عليه، وليحدِّز كلَّ الحدِّزِ من التوصلِ به إلى أغراض الدنيا، فقد روى أبو داؤودَ وابنُ ماجهَ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(1)</sup>، أي: ربحها، فالنفعُ به وبغيره من العلوم الشرعية متوقِّفٌ على الإخلاصِ لله عزَّوجلَّ.

قال حمادُ بنُ سلمةَ: «مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُكْرَبًا»<sup>(2)</sup>.

وقال الثَّوريُّ: «مَا أَعْلَمَ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(3)</sup>.

ثمَّ إذا أخلصَ النيةَ، فليبادِرْ إلى سماعه والحِرصِ عليه، ففي "صحيح مسلم"<sup>(4)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلْ، فَإِنْ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» هـ.

(1) - أخرجه أبو داود: كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله (رقم 3664)، ص 563، وابن ماجه: في "مقدمة السنن"، باب الانتفاع بالعلم والعمل به (ص 42)، برقم 252، وأحمد (169/14)، والحاكم (160/1)، والخطيب في "الجامع" (84/1) كلهم من طريق فليح بن سليمان عن أبي طوالة، عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وينظر: "صحيح سنن أبي داود" (412/2).

(2) - أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (85/1).

(3) - أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص 81) برقم 174.

(4) - أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز.. (187/16)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملّ وغنى النفس فيفليح، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وخدمة العلم أفلح» هـ<sup>(1)</sup>.

وقال يحيى بن أبي كثير: «لا يُنال العلم براحة الجسم» هـ<sup>(2)</sup>.

وفي "التدريب"<sup>(3)</sup> للسُّيوطي، و"فتح المغيثة"<sup>(4)</sup> للسَّخاوي: أنّ أبا عمرو إسماعيل بن نُجيد<sup>(5)</sup> سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان بن عليّ النيسابوري. وكانا عبدَيْنِ صالحين -: بأيّ شيء أكتب الحديث؟ قال: ألستم ترؤون: أنّ "عند ذكّر الصّالحين تنزل الرّحمة"، قال: نعم، قال: فرسول الله صلى الله عليه وسلّم رأس الصّالحين» هـ<sup>(6)</sup>.

وعليه أن يتخلّق بالأخلاق الجميلة، والآداب المرضية، فقد قال أبو عاصم النبيل: «من طلب الحديث فقد طلب أعلى أمور الدّين، فيجب أن يكون خير الناس» هـ<sup>(7)</sup>.

و(جُدّ) بكسر أوّله وضّمّه، أي: اجتهد في طلبك له من غير توقّف، ولا تأخير، فمن جدّ وجدّ، ومن صبر ظفر.

(1) - أخرجه: البيهقي في "مناقب الشافعي" (141/2)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص202)، وابن عبد البر في "جامعه" (412/1)، وإسناده صحيح، وفيهم: ب"المال" و"الملك" ومعناها متقارب، بدل ب"التملّ" مع أنّ معناه صالح من اللال، ويقابله المداومة على خدمة العلم دون كسل، وعلى كلا التقديرين المراد الاجتهاد في الطلب والنشاط، والنهي عن ضده، والملئ سبيل الى الفتور والكسل، بتصرف من "النكت الوافية" (352/2 - 353).

(2) - أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الصلوات بالخمس (101/5)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص202)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (385/1)، وسنده صحيح.

(3) - (ص246).

(4) - (280/3).

(5) - هو: إسماعيل بن نُجيد بن أحمد بن يوسف بن سالم بن خالد السلمي، أبو عمرو النيسابوري، مسند خراسان المحدث الكبير، توفي سنة 365هـ، "طبقات الصوفية" للسلمي (ص339)، و"المنتظم" (248/14 - 249)، و"السير" (146/16).

(6) - أخرجه: أبو نُعيم في "الحلية" (285/7) من طريق محمد بن حسان قال: سمعت ابن عُيينة يقول... وذكره، وقال العراقي في "تخرّيج الإحياء" (545/1): «ليس له أصل في الحديث المرفوع، وإنما هو قول سفيان بن عُيينة»، ونقل السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص467) رقم (720) عن ابن حجر أنه قال: «لا يستحضره مرفوعاً»، وفيه: "ألستم ترون"، وهو من الرأي أو من الرواية، وأما على رواية: ترؤون، فهي واضحة، والله أعلم، وينظر: "فتح المغيثة" (280/3).

(7) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (78/1) وفيه: فقد طلب أعلى أمور الدنيا.

وإبدأ بالسَّماعِ مِنْ أَعلى شُيوخِ بِلدِكَ سَنَدًا، وأقَدِمِهِم سَماعًا، وأرَجِحِهِم عِلْمًا ودينًا، وأدِمِ الاختِلافَ إلى مَشايخِ مِصرِكَ، والعُكُوفِ عَلِيهِم، وَسَماعِ عِوَالِيهِم، وَمَنْ تَفَرَّدَ مِنْهُم بِشَيءٍ فَحُدِّهْ مِنْهُ، وإبدأ بِالْمِهْمِ مِنْ ذَلِكَ كَمَرُويِّ انْفَرَدَ بِهِ بَعْضُهُم، وَثَنِّ بَعْيَرِهِ، فَقَدَّ قالَ أبو عُبيدَةَ: «مَنْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِعَيْرِ الْمُهْمِ أَضَرَ بِالْمُهْمِ» (1).

وَقَالَ الهَلالِيُّ (2):

وَقَدِّمِ الأَهْمَ إِنْ العِلْمَ جَمًّا وَالْعُمْرَ طَيْفًا زَارًا أَوْ ضَيْفًا أَلَمًّا (3)

وَإِذَا تَكَافَأَتْ أَسانيدُ جَماعَةٍ مِنَ الشُّيوخِ، وَأرَدْتَ الاقْتِصارَ عَلَي بَعْضِهِم، فَاخْتَرِ المَشهُورَ مِنْهُم بِطَلَبِ الحَدِيثِ، المِشارَ إِلَيهِ بِالِاتِّقانِ لَهُ وَالْمَعْرِفَةَ بِهِ، فَإِذَا تَساوَوْا فِي ذَلِكَ فَمنَ كانَ مِنَ الأَشْرافِ وَذُوي الأَنْسابِ، فَهُوَ أَوْلَى أَنْ يُسَمَعَ مِنْهُ، فَإِنْ تَساوَوْا فِي ذَلِكَ أَيضًا فالأَسَنُّ، لِحَدِيثِ: «كَبُرَ كَبِيرٌ» (4).

ثُمَّ بَعْدَ اسْتِيفائِكَ لِأَحْذِ ما بِبِلدِكَ مِنْ مَرُويِّ شُيوخِهِ شُدَّ الرِّحْلَ، أَوْ امشِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، أَوْ ارْكَبْ فِي سُفنِ البَحْرِ حَيْثُ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ، أَوْ فِي هَذِهِ المَرابِكِ البَرِّيَّةِ أَوْ الجُويَّةِ إلى غَيْرِ بِلدِكَ مِنَ البُلدانِ، وَلا تَرَحَّلْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ المَقْصودَ بِالرِّحْلَةِ أَمْرانِ (5):

أَحْدهُما: تَحْصِيلُ عُلُوِّ الإِسنادِ، وَقَدِّمِ السَّماعِ.

والثَّانِي: لِقاءُ الحَقائِظِ، وَالْمَذاكِرَةُ مَعَهُم، وَالاسْتِفاذَةُ مِنْهُم، فَإِنْ كانَ الأَمْرانِ مَوْجُودينِ فِي بِلدِكَ، وَمَعْدُومينِ فِي غَيْرِهِ، فَلا فَائِدَةَ فِيهَا، أَوْ كانَ مَوْجُودينِ فِي كِلِّ مِنْهُمَا، فَحَصِّلْ حَدِيثَ بِلدِكَ ثُمَّ

(1) - "الجامع لأخلاق الراوي" (160/2).

(2) - هو: أحمد بن عبد العزيز الهلالي، أبو العباس البجلي، العلامة البارع الفقيه المالكي، له شرح على مختصر خليل سماه "نور البصر في شرح خطبة المختصر"، توفي سنة 1175 هـ، "طبقات الحضيكي" (116/1)، و"شجرة النور الزكية" (355/1).

(3) - لم أهد إلى مصدره، والله أعلم.

(4) - أخرجه أبو داود: كتاب الديات، باب القتل بالقسماء (ص686) رقم (4521) عن سهل بن أبي خيثمة، وابن ماجه: في الديات، باب القسماء (402) برقم (2677)، والحديث عند البخاري في "الأدب المفرد"، باب يبدأ الكبير بالسؤال (132/1)، ومسلم: كتاب القسماء، باب القسماء (130/11).

(5) - ينظر: "الجامع لأخلاق الراوي" (223-224)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (225/2 - 226)، و"التدريب" (ص247).

ارحـل، وإذا رحلت فلا تترك أحداً من الرّواة في بلدةٍ إلا وكتبته عنه ما تيسر، فقد قيل: «ضَيِّعَ ورقَةً ولا تضيِّعَ شيئاً» (1).

والأصل في الرحلة ما رواه البخاري في "الأدب المفرد" (2)، والإمام أحمد (3)، وأبو يعلى الموصلي (4) في "مسندَيْهِمَا"، والبيهقي في "المدخل" (5)، والطبراني في "مسند الشاميين" (6)، والخطيب في "الجامع" (7) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: بلغني حديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم أسمعُهُ، فابتعتُ بعيراً، فشددتُ عليه رحلي، وسرتُ شهراً حتى قدمتُ الشامَ، فأثيتُ عبدَ اللهِ بنَ أنيسٍ، فقلتُ للبوابِ: قلْ لهُ جابراً على البابِ، فأتاه فقال لهُ: جابراً بنُ عبدِ اللهِ، فأتاني فقال لي، فقلتُ: نعم، فرجع فأخبرهُ، فقامَ يظاً ثوبهُ حتى لقيني، فاعتنقني واعتنقتهُ فقلتُ: حديثٌ بلغني عنك سمعتهُ من رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القصاصِ لم أسمعهُ، فخشيتُ أن تموتَ، أو أموتَ قبلَ أن أسمعهُ، فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «يَكْشُرُ اللهُ العبادَ. أو قال: النَّاسَ. حُفَاةً عُرَاةً غُرُلاً بُهُمًا، قلنا: ما بُهُمًا؟ قال: ليسَ معهم شيءٌ، ثمَّ يناديهم رُبُّهم بصوتٍ يسمعهُ من بعدَ كما يسمعهُ من قُربٍ: أنا المَلِكُ، أنا الدَيَّانُ، لا ينبغي لأحدٍ من أهلِ الجنَّةِ أن يدخلَ الجنَّةَ، ولأحدٍ من أهلِ النارِ عندهُ حقٌّ حتى أقصهُ منه حتى اللَّطْمَةَ، قلنا: كيفَ، وإتْمَا نأتي اللهُ عُرَاةً؟، قال: بالحسَنَاتِ والسَّيِّئَاتِ» هـ (8).

قال السُّيوطيُّ في "التدريب" (9): «واستدلَّ البيهقيُّ (10) برحلةِ موسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ إلى الحَضِرِ عليه السَّلامُ، وهي في القرآنِ العزيزِ، وفي الحديثِ

(1) - "الجامع لأخلاق الراوي" (224/2).

(2) - "الأدب المفرد" (ص337) برقم 970.

(3) - (432/25) رقم (16042).

(4) - (285/4) وأخرجه: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وليس فيه ذكر الرحلة.

(5) - لم أقف عليه في "المدخل" للبيهقي، لعله في الجزء المفقود، والله أعلم.

(6) - "مسند الشاميين" (104/1).

(7) - "الجامع لأخلاق الراوي" (225/2-226).

(8) - والحديث صحيح، علقه البخاري في العلم، باب الخروج في طلب العلم (40/1).

(9) - "تدريب الراوي" (ص247) بتصرف.

(10) - لم أقف عليه عند البيهقي، ولعله كسابقه في الجزء المفقود.

الصَّحِيح<sup>(1)</sup>» هـ

وروى البيهقي في "المدخل"<sup>(2)</sup> أيضاً: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدِمَ عَلَى مَسْلَمَةَ  
بِنِ مَخْلَدِ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الزُّرْقِيِّ<sup>(3)</sup>، وَهُوَ أَمِيرُ مِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ، فَأَلْفَاهُ نَائِمًا، فَقَالَ: «أَيْقِظُوهُ، قَالُوا:  
بَلْ نَتْرُكُهُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، قَالَ: لَسْتُ فَاعِيلاً، فَأَيْقِظُوهُ لَهُ فَرَحَّ بِبِهِ وَقَالَ: انزِلْ، قَالَ: لَا حَتَّى  
تُرْسَلَ إِلَى عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ لِحَاجَةٍ لِي إِلَيْهِ، فَأُرْسَلَ إِلَى عَقْبَةَ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا عَلَى عَوْرَةٍ فَسَتَرَهَا، فَكَأَنَّمَا أَحْيَى  
مَوْءُودَةً مِنْ قَبْرِهَا»<sup>(4)</sup>، فَقَالَ عَقْبَةُ: نَعَمْ قَدْ سَمِعْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ، فَرَجَعَ  
ذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ، وَلَمْ يَنْزِلْ، فَلَمْ تَدْرِكْهُ جَائِزَةٌ مُسْلِمَةً إِلَّا بِالْعَرِيشِ<sup>(5)</sup>.

(1) - ينظر: صحيح البخاري: كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى صلى الله عليه وسلم (39/1)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام (120/15).

(2) - لم أفق عليه، فلعله كسابقه في الجزء المفقود، والله أعلم.

(3) - هو: مسلمة بن مخلد بن الصامت بن نيار الأنصاري الزُّرْقِيُّ، صحابي صغير، سكن مصر، ووليها مرة زمن معاوية رضي الله عنه، مات سنة 62 هـ، "الاستيعاب" (1397/3 - 1398)، و"تهذيب الكمال" (148/27)، و"التقريب" (183/2).

(4) - أخرجه دون القصة: أحمد (566/28)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في الستر على المسلم، برقم 4891، من طريق إبراهيم بن نشيط، عن كعب بن علقمة، عن أبي الهيثم، عن عقبة، وهذا إسناد ضعيف لجهالة مولى عقبة بن عامر، وذكر ابن حجر في "التهذيب" (270/12) أن اسمه كثير، وكنيته أبا الهيثم، ونقل عن ابن يونس أن حديثه معلول، وفي "التقريب" (485/2) قال: مقبول.

وأخرجه الطبراني في: "الكبير" (313/17)، وفي "الأوسط" (304/8 - 305) من طريق يحيى بن أيوب، عن عياش بن عباس، واهب بن عبد الله، وقال: في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن واهب بن عبد الله إلا عياش، تفرد به: يحيى بن أيوب» وله شاهد عند الطبراني في "الأوسط" (114/8) من حديث مسلمة بن مخلد، وقال: «تفرد به ابن عائشة»، ورؤي عن مسلمة بلفظ آخر في "المسند" (160/28): «من علم من أخيه سيئة فسترها، ستره الله بما يوم القيامة» عن عقبة، وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم في "الصحيحين" وغيرهما.

وجوده الحافظ الذهبي في "السير" (334/6)، وقال في "السير" (422/9): حديث غريب فرد، وضعفه الألباني في "الضعيفة" (423/3) برقم 1265.

(5) - العريش: بلدة من عمل مصر ناحية الشَّام على ساحل بحر الرُّوم في وسط الرمال، "معجم البلدان" (113/4).

قلت: روى الحاكم بسنده: أَنَّ الصَّحَابِيَّ الَّذِي رَحَلَ إِلَى عَقَبَةَ فِي حَدِيثِ "سَرِّ الْمُؤْمِنِ" هُوَ: أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هـ (1).

وروى مسلم في "صحيحه" (2) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ» هـ.

وسأل عبد الله بن الإمام أحمد أباه عمَّن طلب العلم أتى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلماء فيسمع منهم؟ قال: «يرحل فيكتب عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة يشأم الناس (3) لسماعه منهم» هـ (4).

وقال يحيى بن معين: «أربعة لا تأنس منهم رشداً...»، منهم: «رجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث» (5).

وقال إبراهيم بن أدهم: «إنَّ الله يرفعُ البلاءَ عن هذه الأمةِ برحلةِ أصحابِ الحديثِ» (6). ولا يحملنَّ الشرَّ والحِرصُ على التَّساهلِ في التَّحمُّلِ، فيخلُّ بشيءٍ من شروطِ السابقة، فإنَّ شهوةَ السَّماعِ لا تنتهي، ونعمةُ الطَّلَبِ لا تنقضي، والعلمُ كالبحارِ التي يتعدَّدُ كيلها، والمعادين التي لا ينقطعُ نيلها (7).

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 117)، وقصة الرحلة في طلب هذا الحديث زويت بوجه مختلفة، ففي "المسند" برقم 16960 أن عقبة بن عامر هو الذي رحل إلى مسلمة، وعند الطبراني في "الأوسط" (114/8) أنه جابر بن عبد الله رحل إلى مسلمة، وجاء في "المسند" لأحمد برقم 17454، و"معرفة علوم الحديث" (ص 117) أنه أبو أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة، وجاء في "الرحلة" للخطيب (ص 120 - 121) أن اسم الصحابي الذي رحل إلى عقبة مبهم، وأسانيد هذه الروايات كلها فيها مقال، ومما يدلُّ على ضعفها أنَّ أبا هريرة وابن عمر رضي الله عنهما كانا يحدِّثان بهذا الحديث وهما في المدينة، فما حاجة الرحلة إلى غيرهما؟، والله أعلم

ينظر: "المسند" لأحمد (158/28 - 160) وتعليق العلامة شعيب الأرنؤوط.

(2) - أخرجه مسلم: كتاب الذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (22/17) وهو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) - يُشأمُ الناسُ أي: يختبرهم وينظر ما عندهم، "النهاية في غريب الحديث" (502/2).

(4) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (225/2)، وفي "الرحلة في طلب الحديث" (ص 88).

(5) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (225/2)، و"الرحلة في طلب الحديث" (ص 89).

(6) - أسنده عنه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (225/2)، و"الرحلة في طلب الحديث" (ص 89).

(7) - "الرحلة في طلب الحديث" (ص 90).

وروى المروزي في كتاب "العلم" بسنده إلى قتادة قال: قلت لشعيب بن الحبحاب<sup>(1)</sup>: «نزل علي أبو العالية الرياحي<sup>(2)</sup>، فأقلت عنه الحديث، فقال شعيب: السماع من الرجال أزرأق» هـ<sup>(3)</sup>.

قال النّاطم: «وقولي (حـملاً) تمييز أي: ولا تتساهل في الحمل والسماع» هـ<sup>(4)</sup>.

وأعمل بما سمع في الفضائل	والشيخ بجله ولا تناقل
عليه تطويلاً بحيث يضجر	ولا تكن يمنعك التكبر
أو الحيا عن طلب واجتنب	كنم السماع فهو لؤم واكتب
ما تستفيد عالياً ونازلاً	لا كثرة الشيوخ صيتاً عاطلاً
ومن يقل إذا كتبت قمش	ثم إذا رويته ففتش
فليس من ذا، والكتاب تم	سماعه لا تنتخبه ندم
وإن يضيق حال عن استيعابه	لعارف أجاد في انتخابه
أو قصر استعان ذا حفظ فقد	كان من الحفاظ من له يعد
وعلموا في الأصل إما خطأ	أو همزتين أو بصاد أو طاً

يعني أنه ينبغي للطالب أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث فضائل الأعمال، فذلك زكاة الحديث، وسبب حفظه، فقد قال بشر الحافي<sup>(5)</sup>: «أدوا زكاة الحديث، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث»<sup>(6)</sup>.

(1) - هو: شعيب بن الحبحاب الأزدي المعولي مولاهم، أبو صالح البصري، ثقة، توفي سنة 131هـ، أو قبلها، "طبقات ابن سعد" (253/7)، و"تهذيب الكمال" (509/12)، و"التقريب" (419/1).

(2) - هو: زُفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي البصري، مولى امرأة من بني رياح بن يربوع، ثقة كثير الإرسال، توفي سنة 90هـ، وقيل 93هـ، "طبقات ابن سعد" (112/7)، و"تهذيب الكمال" (214/9)، و"التقريب" (303/1).

(3) - أخرجه: ابن عدي في "الكامل" لابن عدي (6/5 - 7)، ومن طريقه ابن عساكر "تاريخ دمشق" (178/18).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (226/2).

(5) - هو: بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي، أبو نصر الحافي، الزاهد المشهور، ثقة قدوة، توفي سنة 227هـ، "طبقات ابن سعد" (342/7)، و"تهذيب الكمال" (99/4)، و"التقريب" (127/1).

(6) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (145/1).

وقال عمرو بن قيس الملائمي<sup>(1)</sup>: «إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ فَاعْمَلْ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ»<sup>(2)</sup>.

وقال إبراهيم بن إسماعيل بن مجيع بن جارية الأنصاري<sup>(3)</sup>، والشعبي<sup>(4)</sup>، ووكيع<sup>(5)</sup>: «كَتَبْنَا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ».

وقال الإمام أحمد: «مَا كَتَبْتُ حَدِيثًا إِلَّا وَقَدْ عَمِلْتُ بِهِ، حَتَّى مَرَّ بِي: «أَنْ التَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَجِّمَ وَأَعْطَى أَبَا طَيْبَةَ نَافِعًا الْحَجَّامَ مَوْلَى الْأَنْصَارِ دِينَارًا»<sup>(6)</sup>، فَاحْتَجَّمْتُ، وَأَعْطَيْتُ الْحَجَّامَ دِينَارًا»<sup>(7)</sup>.

وقال الثوري: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَحُكَّ رَأْسَكَ إِلَّا بِأَثَرٍ فَافْعَلْ»<sup>(8)</sup>.

وقال النووي في كتاب "الأذكار"<sup>(9)</sup> ما نصه: «يَنْبَغِي لِمَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً لِيَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرُكَهُ مُطْلَقًا، بَلْ يَأْتِي بِمَا تيسَّرَ مِنْهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(10)</sup> هـ.

(وَالشَّيْخُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْاِسْتِعَالِ (بِجِلَّة) أَي: عَظْمُهُ، وَاحْتِرْمُهُ، وَوَقَرُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجَلِّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمِ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفَ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ»،

(1) - هو: عمرو بن قيس الملائمي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة متقن عابد، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين، "الجرح والتعديل" (254/6)، و"تهذيب الكمال" (200/22)، و"التقريب" (744/1).

(2) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (144/1).

(3) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع" (143/1)، وابن مجمع هو: أبو إسحاق المدني، إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، ضعيف، ترجمته، في: "الجرح والتعديل" (84/2)، و"تهذيب الكمال" (45/2)، و"التقريب" (52/1).

(4) - حكاه عنه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (709/1).

(5) - نفسه.

(6) - أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ذكر الحجامة (62/2) من حديث أنس رضي الله عنه، ومسلم: كتاب المساقاة، باب جلّ أجرة الحجامة (210/10)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وليس فيهما تقدير الأجرة بالدینار بل بصاع من تمر عند البخاري، وبصاعين من طعام عند مسلم.

(7) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (144/1).

(8) - نفسه (142/1).

(9) - "الأذكار" (ص 5) بتصرف.

(10) - أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي صلى الله عليه وسلم (506/4)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر (88/9) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواه أحمدُ بإسناد حسن<sup>(1)</sup>، والطبراني<sup>(2)</sup>، والحاكم<sup>(3)</sup>، وفي روايةٍ لأحمد: «ليس من أمّتي»<sup>(4)</sup>.

ولخبّر: «تواضّعوا لمن تعلّمون منه»<sup>(5)</sup> رواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصحُّ<sup>(6)</sup>.

وقال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: «وجدتُ عامّةَ علمِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّمَ عندَ هذا الحيِّ مِنَ الأنصارِ، فإن كنتُ لآتي بابَ أحدِهِم فأقيلُ ببابِهِ، ولو شئتُ أن يُؤدّنَ لي عليه لأذنَ لي لقرابتي من رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّمَ، ولكن كنتُ ابتغي بذلك طيبَ نفسه»<sup>(7)</sup>.

(1) - "المسند" (416/37)، (22755).

(2) - في "الأوسط" (107/5) برقم (4812) دون زيادة: (ويعرف لعالمنا حقه).

(3) - "المستدرک" (211/1) برقم (421) وصححه ووافقه الذهبي.

(4) - المسند (416/37) من طريق ابن وهب حدثني مالك الخير الزبادي، عن أبي قبيل المعافري، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه به، ورجاله ثقات، وأبو قبيل المعافري حبي بن بن هانئ بن ناصر ثقة صالح كما في "الجرح والتعديل" (275/3)، وذكر المزي في "تهذيب الكمال" (491/7) أنه سمع من عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

والحديث صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في "الصحيحة" رقم (2196).

(5) - أخرجه: الطبراني في "الأوسط" (200/6) برقم (6184) وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (341/1): «وفيه عباد بن كثير، وهو متروك الحديث»، وضعفه الألباني في "الضعيفة" رقم (1610) (114/4).

(6) - "المدخل" (ص 370 - 371)، و ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (542/1) من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن عمران بن مسلم أن عمر قال وذكره، وقال البيهقي: «هذا هو الصحيح عن عمر من قوله، ورواه عبّاد بن كثير، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو ضعيف»، وسنده منقطع، لأن عمران بن مسلم وهم كثر ولا يُدرى من هو، وأيا كان فهو لم يدرك عمر رضي الله عنه، فهو من السابعة أو من السادسة، كما في "التقريب" (753/1).

وله طريق آخر: أخرجه وكيع في "الزهد" (538/2): حدثنا العلاء بن عبد الكريم، ثنا بعض أشياخنا...، وهذا إسناد منقطع، وشيوخ العلاء مبهمون، فلا يصح.

وله طريق آخر: أخرجه الآجري في "أخلاق حملة القرآن" (ص 122) قال: أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن الحسن الصوفي، ثنا محمد بن بكار، ثنا عنيسة بن عبد الواحد، عن عمرو بن عامر البجلي قال: قال عمر فذكره.

وهذا إسناد رجاله ثقات، وعمرو بن عامر مقبول كما في "التقريب" (738/1)، ولم يدرك عمر رضي الله عنه.

فمجموع هذه الطرق يجبر بعضها بعضاً، ويدل أن له أصلاً، والله أعلم.

(7) - أخرجه عنه البيهقي في "المدخل" (ص 387).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «مَا دَقَّقْتُ عَلَى مَحَدِّثٍ بَابَهُ قَطُّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾»<sup>(1)</sup>، رواهما أحمد<sup>(2)</sup>.

وكان ابن عباس يمسك ركاب زيد بن ثابت إذا أراد أن يركب ويقول: «هَكَذَا أَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِعُلَمَائِنَا»، فيأخذ زيد يد ابن عباس فيقبلها ويقول: «هَكَذَا أَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا»<sup>(3)</sup>.

وقد سبق في هذه الألفية أن قول الصحابي: كُنَّا نُؤَمِّرُ بِكَذَا حُكْمَهُ الرَّفْعُ<sup>(4)</sup>.  
وقال طاووس: «مَنْ السَّنَةِ أَنْ يُوقَّرَ الْعَالِمُ»<sup>(5)</sup>، فذاك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع به.

وقد قال المغيرة بن مقسم الضبي<sup>(6)</sup>: «كُنَّا نَهَابُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ كَمَا نَهَابُ الْأَمِيرَ»<sup>(7)</sup>.  
وقال البخاري: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَوْقَرَ لِلْمُحَدِّثِينَ مِنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ»<sup>(8)</sup>.  
وفي "فتح المغيب"<sup>(9)</sup> للسخاوي عن إسحاق الشَّهيد<sup>(10)</sup> أنه قال: «كُنْتُ أَرَى يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، يُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَسْتَنْدُ إِلَى أَصْلِ مَنَارَةِ الْمَسْجِدِ، فَيَقِفُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، وَأَبُو أَيُّوبَ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ

(1) - سورة الحجرات: الآية 5.

(2) - ويريد بأحمد هنا الإمام البيهقي في "المدخل" (ص 387)، وأخرجه الخطيب في "الجامع" (158/1).

(3) - أخرجه: البيهقي في "المدخل" (ص 385)، والخطيب في "الجامع" (188/1).

(4) - (ص 216).

(5) - أخرجه: عبد الرزاق (137/11)، ومن طريقه الخطيب في "الفتاوى والمتفق" (380/2) وإسناده صحيح.

(6) - هو: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي، الفقيه الأعمى، ثقة متقن، توفي سنة 136هـ، "الجرح والتعديل" (228/8 - 229)، و"تهذيب الكمال" (397/28)، و"التقريب" (208/2).

(7) - أخرجه الدارمي في "مقدمة السنن"، باب توقيع العلماء (122/1) أخبرنا أبو نعيم، عن سفيان عن مغيرة، بمعناه، و"طبقات ابن سعد" (271/6)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (184/1)، و"السير" (522/4).

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (183/1).

(9) - (297/3).

(10) - هو: إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، أبو يعقوب البصري الشَّهيد، ثقة، توفي سنة 257هـ، "تاريخ بغداد" (370/6)، و"تهذيب الكمال" (361/2)، و"التقريب" (77/1).

ابن بشر بن زياد المنقري البصري الشاذكوني على أرجلهم يسألون عن الحديث إلى أن تحين صلاة المغرب لا يقول لواحد منهم: اجلس، ولا يجلسون هيبه له وأعطاماً» هـ<sup>(1)</sup>.  
والشاذكوني منسوب إلى شاذكونة ثياب غلاظ تُعمل باليمن، نُسب إليها لأن أباه كان يبيعها هـ<sup>(2)</sup>.

ويعتقد جلاله شيخه ورجحانه على غيره، فقد روى الخليلي في "الإرشاد"<sup>(3)</sup> عن أبي يوسف القاضي<sup>(4)</sup> أنه قال: «سمعت السلف يقولون من لا يعرف لأستاذه حقه لا يفلح» هـ.  
وقال شعبة: «ما كتبت عن أحد حديثاً إلا كنت له عبداً»<sup>(5)</sup>.

ويتحرى رضاه ويحذر من سخطه، وليصبر على جفائه، وليستشره في أموره التي تعرض له في دينه ومعاشه، وعلى الشيخ نصحه في ذلك، ولا يطول عليه بحيث يضجره، بل يقنع بما يحدثه به، فإن الإضجار كما قال الخطيب<sup>(6)</sup> يعجز الأفهام، ويفسد الأخلاق، فقد كان إسماعيل بن أبي خالد<sup>(7)</sup> من أحسن الناس خلقاً، فلم يزالوا به حتى ساء خلقه.

وسأل رجل ابن سيرين، وقد أراد القيام عن حديث فقال له<sup>(8)</sup>:  
إِنَّكَ إِنْ كَلَّفْتَنِي مَا لَمْ أَطِقْ سَاءَكَ مَا سَرَّكَ مَيِّ مِنْ خُلُقٍ<sup>(9)</sup>.  
ودخل بعضهم على شيخ وقت الانصراف فأنشد الشيخ:

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (185/2).

(2) - ينظر: "الأنساب" (6/8)، و"السير" للذهبي (682/10) في ترجمته.

(3) - "الإرشاد" (570/2) دون قوله: "حقه".

(4) - هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حنيس بن سعد بن حبة الأنصاري، أبو يوسف القاضي، من كبار أصحاب أبي حنيفة علما وفقها، توفي سنة 182 هـ، "طبقات ابن سعد" (330/7)، و"تاريخ بغداد" (242/14)، و"الجواهر المضية" (611/3 - 613).

(5) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (191/1).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (218/1).

(7) - الذي يظهر أنه: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، أبو عبد الله البجلي الكوفي، توفي سنة 146 هـ، "طبقات ابن سعد" (240/6)، و"تهذيب الكمال" (69/3)، و"التقريب" (93/1)، والله أعلم.

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (215/1).

(9) - وهذا البيت لرجل من بني جعفر بن كلاب بن عامر بن صعصعة، كما ذكره ابن دُرَيْد في كتاب "الاشتقاق" (ص 297).

ولا يردون الماء إلا عشيّة إذا صدر الورد عن كل منهل<sup>(1)</sup>.

قال ابن الصلاح: «يخشى على فاعل ذلك أن يحرم من الانتفاع» ه<sup>(2)</sup>.

قال النّاطم: «وقد جرّب ذلك» ه<sup>(3)</sup>.

وقال الزّهري: «إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب» ه<sup>(4)</sup>.

ولا يمنعك الحياء أو الكبر عن طلب ما تفتقر إليه من العلم، فقد قال عمر رضي الله عنه:

«من رقى وجهه دق علمه» ه<sup>(5)</sup>.

وقال عليّ كرم الله وجهه: «قرنت الهيبة بالحيبة» ه<sup>(6)</sup>.

وقالت عائشة رضي الله عنها: «نعم النساء أنصار، لم يكن يمنعهنّ الحياء أن

يتفقهن في الدين» ه<sup>(7)</sup>.

وروى البخاري<sup>(8)</sup> عن مجاهد أنه قال: «لا ينال العلم مستحي، ولا مستكبر» ه.

ولا ينابني ذلك كون الحياء من الإيمان، كما ثبت في "الصحيحين"<sup>(9)</sup>؛ لأن ذلك هو الشرعي

الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر، فهو محمود، والذي هنا ليس بشرعي؛ لأنه

يؤدي إلى ترك أمر شرعي، فهو مذموم.

وقال وكيع: «لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن هو فوقه، وعن هو مثله،

(1) - ذكره السمعاني في "أدب الإملاء" (381/1) عن شيخه أبي سعد أحمد بن محمد البغدادي.

(2) - "علوم الحديث" (ص 248) بتصرف.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (229/2).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (128/2).

(5) - أخرجه الدارمي في "مقدمة سننه" (147/1) برقم (550) وضعفه، وأخرجه كذلك عن الشعبي وصححه، وأخرجه

البيهقي في "المدخل" (ص 281)، والخطيب في "الفييه والمتفقه" (300/2) كلهم بلفظ: «من رقى وجهه رقى علمه»،

وفسره بعضهم بأن من رقى وجهه عند السؤال رقى علمه عند الرجال، ينظر: "جامع بيان العلم" (384/1).

(6) - ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (384/1)، ومعناه: من هاب السؤال عما أشكل عليه خاب.

(7) - مسلم: كتاب الحيض (16/4).

(8) - البخاري: كتاب العلم، باب الحياء في العلم (56/1).

(9) - البخاري: كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان (21/1)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان

(5/2) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وعمَّن هو دونهُ»<sup>(1)</sup> هـ .

وقال البخاريُّ: «لا يَكُونُ المُحَدِّثُ كامِلاً حتى يَكْتُبَ عمَّن هو فوقهُ، وEmَّن هو مثله، وEmَّن هو دونهُ»<sup>(2)</sup> هـ .

وروى البيهقيُّ<sup>(3)</sup> عن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لا تتعلم العلم لثلاثٍ، ولا تتركهُ لثلاثٍ، لا تتعلمهُ لثماري به، ولا لثرائي به، ولا لتباهي به، ولا تتركهُ حياءً من طلبه، ولا زهادةً فيه، ولا رضى بجهالة» هـ .

وكان ابن المبارك يكتب عمَّن هو دونهُ، فقيل له في ذلك فقال: «لعلَّ الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع لي»<sup>(4)</sup> هـ .

وقال الأصبغي: «من لم يَحْتَمِلْ ذُلَّ التعلُّمِ ساعةً بقي في ذُلِّ الجهلِ أبداً»<sup>(5)</sup> هـ .

وكان حكيم بن حزام يقرأ على معاذ بن جبلٍ فقيل له: أتقرأ على هذا العلام الخرزجي فقال: «إنما أهلكنا التكبر»<sup>(6)</sup> هـ .

وينبغي له إن ظفر بشيخ، أو سماعٍ لشيخ أن يرشد إليه غيره من الطلبة، فإن كتمانهُ عنهم لؤم من فاعله، ويُخشى على فاعله أن لا ينتفع .

قال مالك: «من بركة العلم إفادة بعضهم بعضاً»<sup>(7)</sup> هـ .

وقال يحيى بن معين<sup>(8)</sup> وإسحاق بن راهوية<sup>(9)</sup>: «من بخل بالحديث، وكنم الناس سماعهم لم

يُفلح» هـ .

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (216/2).

(2) - "هدي الساري" (ص 671).

(3) - أسنده عنه البيهقي في "المدخل" (ص 284) وإسناده حسن.

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (219/2).

(5) - أخرجه البيهقي في "المدخل" (ص 278)، وأورده ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (414/1) بدون إسناد.

(6) - ذكره ابن الجوزي في "كشف مشكل الصحيحين" (62/1 - 63)، وينظر: "فتح المغيث" (308/3)، و"النكت"

للزركشي (666/3).

(7) - أخرجه ابن عدي في "الكامل" (247/1)، ومن طريقه البيهقي في "المدخل" (ص 351).

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (240/1).

(9) - أسنده عنه البيهقي في "المدخل" (ص 350 - 351).

وقال ابن المبارك: «مَنْ بَخَلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَمُوتَ فَيَذْهَبَ عِلْمُهُ، أَوْ يَنْسَى، أَوْ يَتَّبَعَ السُّلْطَانَ» ه<sup>(1)</sup>.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ"<sup>(2)</sup>، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقٍ"<sup>(3)</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «تَنَاصَحُوا فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَكْتُمُنْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَإِنَّ خِيَانَةَ أَحَدِكُمْ فِي عِلْمِهِ أَشَدُّ مِنْ خِيَانَتِهِ فِي مَالِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَأَلَكُمْ عَنْهُ» ه.

وقال مالك: «بَلَّغْنِي أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُسْأَلُونَ عَنِ التَّبْلِيغِ كَمَا تُسْأَلُ الْأَنْبِيَاءُ» ، رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي "الْحَلِيَّةِ"<sup>(4)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "جَامِعِهِ"<sup>(5)</sup> عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِثْلَهُ. قَالَ الْخَطِيبُ: «وَلَا يَحْرُمُ الْكُتْمُ عَمَّنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ، أَوْ لَا يَقْبَلُ الصَّوَابَ إِذَا أُرْشِدَ إِلَيْهِ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنِ الْأَثَمَةِ كَشُعْبَةَ، وَالسُّفْيَانَيْنِ، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنَ الْكُتْمِ» ه<sup>(6)</sup>.

وَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى<sup>(7)</sup>: «لَا تَرُدَّنَّ عَلَيَّ مُعْجَبٍ خَطَأً، فَيَسْتَفِيدَ مِنْكَ عِلْمًا، وَيَتَّخِذَكَ بِهِ عَدُوًّا» ه<sup>(8)</sup>.

وَإِنْ أَفَادَكَ أَحَدٌ مِنْ زَمَلَانِكَ شَيْئًا فَاعِزُّهُ إِلَيْهِ، وَلَا تُوهِمِ النَّاسَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِكَ، فَقَدْ رَوَى

(1) - "المدخل" (ص 350 - 351).

(2) - (270/11)، من طريق عبيد بن يعيش أخبرنا مصعب بن سلام، عن أبي سعد عن عكرمة، عن ابن عباس به، وأبو سعد هذا هو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي كما جزم به الألباني في "الضعيفة" (199/2) برقم 783، وهذا الراوي ضعيف متروك الحديث كما في "المجروحين" (114/2)، و"الجرح والتعديل" (55/6 - 56)، ولذا أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (231/1-232).

(3) - "تاريخ دمشق" (308/8)، وأخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (149/2).

(4) - "الخلية" لأبي نعيم (319/6)، من طريق ابن مهدي عن رجل عن مالك بن أنس رضي الله عنه، وذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (493/1) بقوله: وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي فذكره، وفيه انقطاع.

(5) - لم أهتم إليه بعد بحث، فالله أعلم.

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (139/2) و(149/2 - 154) بتصرف.

(7) - هو: معمر بن المثني التيمي مولاهم، أبو عبيدة البصري، النحوي الكبير، صاحب التصانيف، توفي سنة 209 هـ، وقيل 210 هـ، "تاريخ بغداد" (252/13)، و"معجم الأدباء" (154/19 - 159).

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (154/2).

البيهقي في "المدخل"<sup>(1)</sup>، والخطيب في "الجامع"<sup>(2)</sup> عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال: «إِنَّ مِنْ شُكْرِ الْعِلْمِ أَنْ تَجْلِسَ مَعَ الرَّجُلِ فَتُذَكِّرُهُ بِشَيْءٍ لَا تَعْرِفُهُ، لِيَذْكُرَهُ لَكَ، ثُمَّ تَرَوِيهِ وَتَقُولَ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا كَانَ عِنْدِي فِي هَذَا شَيْءٌ حَتَّى سَمِعْتُ فَلَانًا يَقُولُ فِيهِ كَذَا وَكَذَا فَتَعَلَّمْتُهُ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ شَكَرْتَ الْعِلْمَ» هـ.

واكتب ما تستفيد من حديث وغيره ممن لقيته، ولو دونك عاليًا سنده أو نازلًا، فالفائدة ضالته المؤمن حيثما وجدها التقطها، ولا تكن همك تكثير الشيوخ لمجرد الصيت والفخر، فإنه شيء لا طائل تحته، وليس بموفق من ضيع شيئًا من وقته في ذلك. قال ابن الصلاح<sup>(3)</sup>: «وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث، وجمع أطرافه، فتكثر بذلك شيوخه، فهذا لا بأس به؛ فقد قال أبو حاتم: «لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه»<sup>(4)</sup>، وعن ابن معين مثله لكن بلفظ: ثلاثين»<sup>(5)</sup>.

ثم قال ابن الصلاح<sup>(6)</sup>: «ومن يقل كأي حاتم الرازي، وابن معين في رواية: إذا كتبت قمش أي: اجمع من هاهنا وهاهنا، ثم إذا رويته ففتش، فليس هو من الاستكثار المذموم»<sup>(7)</sup>. قال التائلم: «ولم يبين ابن الصلاح ما المراد بذلك، وكأنه أراد أكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أم لا؟، فربما فانت بموت الشيخ، أو سفره، أو سفره، فإذا كان وقت الرواية عنه، أو العمل بذلك ففتش حينئذ»<sup>(8)</sup>. وقد تقدم ذكر هذا الاحتمال في شرح آداب المحدث ه<sup>(9)</sup>.

(1) - "المدخل" (ص396).

(2) - "الجامع" (154/2).

(3) - هذا ليس من كلام ابن الصلاح، بل هو من كلام العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (233/2)، ولعل الشارح وهم حين نقله من "التدريب"، والله أعلم.

(4) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (233/2).

(5) - أسنده عنه ابن حبان في "المجروحين" (35/1)، والخطيب في "الجامع" (212/2).

(6) - "علوم الحديث" (ص249) بتصرف.

(7) - أخرجه عن أبي حاتم: الخطيب في "الجامع" (220/2)، وعن ابن معين: الذهبي في "السير" (85/11).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (232-233/2).

(9) - (ص572).

ويحتمل أيضاً أن مراده الحث على استيعاب كتابه المسموع بكماله، أو الجزء، وترك الانتخاب منه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل، فإذا كان وقت الرواية، أو العمل نظر فيه وتأمله، فربما احتاج بعد ذلك إلى رواية شيء منه لم يكن فيما انتخبه فيندم، فقد قال ابن المبارك: «ما انتخبْتُ على عالمٍ قطُّ إلا ندمتُ» ه (1).

وقال ابن معين: «صاحب الانتخاب يندم، وصاحب النسخ لا يندم» (2).

وقال أيضاً: «سيندم المنتخب في الحديث حيث لا ينفعه الندم» (3).

فإن ضاق به الوقت كما أشار إليه الخطيب (4) عن الاستيعاب؛ لكون الكتاب كبيراً، أو الشيخ أكثرًا، والطالب غريباً لا يمكنه طول الإقامة، وكان المنتخب عارفاً بجودة الانتخاب، تحرى وأجاد في انتخابه بنفسه، وانتخب عواليه، وما تكرَّر من رواياته، وما لا يجده عند غيره، فإن قصر عن الانتخاب لقلَّة معرفته استعان فيه بصاحب حفظٍ ومعرفةٍ في انتخاب ما له عرضٌ في سماعه وكتبه، فقد كان من الحفاظ من (يعدُّ) أي: يهيئاً للانتخاب بحيث يتصدى لفعله (5).

ثم ذكر الخطيب (6) من الحفاظ المعروفين بحسن الانتخاب: أبا زرعة الرازي، والنسائي، والدارقطني، واللالكائي (7)، وابن المظفر (8)، وابن أبي الفوارس.

قال السخاوي: «فكان هؤلاء ينتخبون على الشيوخ، والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم، واقتفى من بعدهم أثرهم في ذلك إلى الناظم، وتلامذته، كابنه يعني أبا زرعة،

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (156/2)

(2) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (187/2)، وفيه: "وصاحب المشج لا يندم"، يعني بالمشج: المختلط، الذي يكتب كل شيء، فيختلط عنده الصحيح بالضعيف ثم بعدها ينتقي ما يشاء إذا احتاج.

(3) - "علوم الحديث" (ص 249).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (155/2).

(5) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 249)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (233/2 - 234)، و"فتح المغيث" (315/3).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (156-155/2).

(7) - هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، الشافعي اللالكائي، أبو القاسم المفتي، الحافظ المجود، مفيد بغداد في وقته، توفي سنة 418 هـ، "تاريخ بغداد" (70/14 - 71)، و"السير" (419/17).

(8) - هو: محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد البغدادي، أبو الحسين الحافظ، محدث العراق، توفي سنة

379 هـ، "تاريخ بغداد" (262/3)، و"السير" (418/16).

والصَّلاحِ الأَقْفَهسيِّ<sup>(1)</sup>، والحافظِ ابنِ حَجْرٍ<sup>(2)</sup>.  
ثمَّ ذَكَرَ السَّخاويُّ: أَنَّهُ رَأَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الانتخابِ أَنْ يقتصِرَ المُنتخبُ عَلَى ما لَيْسَ عِنْدَهُ، ولا عِنْدَ مَنْ يَنْتخبُ لَهُمْ<sup>(3)</sup>.

قوله (وَعَلَّمُوا فِي الأَصْلِ) يعني أَنَّ عَادَةَ الحَقَّاطِ جَرَتْ بتعليمِهِمْ في أَصْلِ الشَّيخِ عَلَى ما انتخبُوهُ؛ لأجلِ سُهولةِ المُقابلةِ بَيْنَ الأَصْلِ، وذلكَ المُنتخبِ مِنْهُ، أو لاحتِمَالِ ذهابِ الفِرْعِ، فيرجَعُ إِلَيْهِ.

لَكِنِ اختِيارُهُمْ في صُورِ التَّعليمِ اختلفتْ، فبعضُهُمْ يُعلِّمُ في الأَصْلِ عَلَى أوَّلِ إِسنادِ الأحاديثِ المُنتخبَةِ بِحِطِّ أَحمرِ عريضٍ في الحاشِيةِ اليُسرَى كالدارقُطِيِّ، ومنهُم مَن يجعلُهُ صَغيراً في أوَّلِ إِسنادِ الحديثِ كاملاً كاللَّكائِيِّ.

قالَ النَّاطِمُ: «وعلى هذا استقرَّ عملُ أَكثَرِ المتأخِرِينَ»<sup>(4)</sup>.  
ومنهُم مَن يجعلُهُ بصُورةِ همزتينِ بِحِبرٍ في الحاشِيةِ اليُمنى كأبي الفَضْلِ الحافظِ عليِّ الفلَكِيِّ الهمدانيِّ<sup>(5)</sup>.

أو بصادٍ ممدودَةٍ بِحِبرٍ في الحاشِيةِ اليُمنى كذلكَ كالحافظِ عليِّ بنِ أحمدَ التُّعيميِّ البَصريِّ<sup>(6)</sup>.  
أو بطاءٍ مُهمَلَةٍ ممدودَةٍ كذلكَ كأبي محمدٍ الخَلالِ<sup>(7)</sup>.

(1) - هو: خليل بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن المصري، الحافظ المفيد، صلاح الدين وغرس الدين الشافعي، يُعرف بالأشقر، توفي سنة 821هـ، "لحظ الأُلحاظ" لابن فهد (ص 268 - 272)، و"إنباء الغمر" (179/3).

(2) - "فتح المغيث" (315/3).

(3) - نفسه (316/3).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (235-236/2).

(5) - هو: علي بن الحسين الفلكي الهمداني، أبو الفضل الحافظ، توفي سنة 427هـ، "الأنساب" (242/10)، و"السير" (502/17).

(6) - هو: علي بن أحمد بن الحسن بن محمد بن نعيم النعيمي البصري، أبو الحسن الشافعي، الحافظ، توفي سنة 423هـ، "تاريخ بغداد" (330/11)، و"السير" (445/17)، و"طبقات الشافعية" للسبكي (237/6 - 239).

(7) - هو: الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن البغدادي، أبو محمد الخلال، الحافظ محدث العراق، توفي سنة 439هـ، "تاريخ بغداد" (425/7)، و"السير" (593/17).

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ النَّعَالِي (1) يَعْلَمُ بِجَاءِ بِنِ إِلَى جَنْبِ الْأَخْرَى كَذَلِكَ، أَوْ بِجِيمٍ فِي الْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى كَالْجَمَاعَةِ (2) هـ.

وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعََا وَكَتَبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمٍ نَفْعًا  
وَاقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ كَابْنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصِرِ  
يَعْنِي لَا تَكُنْ أَيُّهَا الطَّالِبُ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَ الْحَدِيثَ وَكَتَبَهُ . بفتح الكافِ بالنَّصْبِ  
عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ "أَنْ تَسْمَعَ" - يَعْنِي وَلَا تَقْتَصِرْ عَلَى سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَكِتَابَتِهِ مِنْ دُونِ  
فَهْمٍ نَافِعٍ وَمَعْرِفَةٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَحْكَامِ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَتَعَبْتَ نَفْسَكَ مِنْ غَيْرِ  
أَنْ تَظْفِرَ بِطَائِلٍ، وَلَا أَنْ تَكُونَ بِذَلِكَ فِي عِدَادِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَكُنْتَ كَحَابِطِ  
عَشَوَاءِ رَكَبٍ مَتْنٍ عَمِيَاءَ، فَقَدْ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ: «الرَّوَايَةُ فِي الْحَدِيثِ بِلَا دِرَايَةٍ  
رِيَاةً نَذْلَةً» (3).

قَالَ الْخَطِيبُ: «هِيَ اجْتِمَاعُ الطَّلَبَةِ عَلَى الرَّوَايِ لِلْسَّمَاعِ عِنْدَ عَلُوِّ سِنِّيهِ،  
فَإِذَا تَمَيَّزَ الطَّالِبُ بِفَهْمِ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ تَعَجَّلَ بَرَكَةً ذَلِكَ فِي  
شَبِيئَتِهِ» هـ (4).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : «كُونُوا لِلْعِلْمِ رُعَاةً» (5).

- (1) - هو: محمد بن طلحة النعالي الرافضي، توفي سنة 413هـ، "تاريخ بغداد" (383/5)، و"الأنساب" (141/13).
- (2) - ينظر: "الجامع لأخلاق الراوي" (158/2 - 159)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (236/2)، و"فتح المغيث" (316/3).
- (3) - أسنده الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص253)، ومن طريقه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (181/2).
- (4) - "الجامع لأخلاق الراوي" (181/2) بتصرف.
- (5) - أخرجه أبو نُعَيْمٍ فِي "الْحَلِيَّةِ" (262/7): مِنْ طَرِيقِ الْفَيْضِ بْنِ الْفَضْلِ، حَدَّثَنِي: مَسْعَرٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: .. وَذَكَرَهُ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَسْعَرٍ، لَمْ نَكْتُبْهُ عَالِيًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَيْضِ  
بِْنِ الْفَضْلِ» اهـ .
- ورجاله ثقات عدا الفيض بن الفضل فهو مجهول، كما قال الألباني في "الإرواء" (300/2) وقال: «وهو مجهول الحال،  
فقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (88/7)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا» .
- وروى الخطيب في "الجامع" (88/1) رسالة عن الحسن البصري: «همة العلماء الرعاية، وهمة السفهاء الرواية» .  
قوله: (رعاة) من الرعاية وهي التدبر والإنتقان والتفهم، كما ذكره المناوي في "فيض القدير" (356/6).
- وأما أثر ابن عباس فهو في "فردوس الأخبار" للديلمي (291/3).

وقال غيرهما: «كُونُوا ذُرَاةً، وَلَا تَكُونُوا رُؤَاةً» (1).

وعليه أن يتعرف صححة الحديث، وحسنه، وضعفه، وفقهه، ومعانيه، ولغته، وأعرابه، وأسماء رجاله، وكناهم، وألقابهم محققاً كل ذلك، ويعرف ما اشتمل عليه الحديث من العلم كمجمله، ومبينه، وعامه، وخاصه، ومطلقه، ومقيده، وناسخه ومنسوخه، وغير ذلك مما يطول ذكره هـ (2).

وعليه عند شروعه في طلب الحديث أن يقرأ كتاباً في معرفة علوم الأثر، يعرف به آداب التحمل، وكيفية الأخذ والطلب، ومن يؤخذ عنه، ومن لا، وسائر مصطلح الحديث؛ ككتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح الذي تقدم قول الناظم: «إنه هو أحسن ما صنّف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح» (3).

(أو كذا المختصر) يعني به ألفيته هذه التي ذكر أنه لخص فيها كتاب ابن الصلاح مع زيادات مهمة، وشرحها شرحاً مفيداً، كما شرحها السخاوي، وزيار الأنصاري، أو كـ "التقريب" للنووي الذي قرّب به كتاب ابن الصلاح المذكور، وشرح السيوطي له المسمى "تدريب الراوي على تقريب النووي"، أو كـ "نخبة الفكر"، وشرحها "نزهة النظر" كلاهما للحافظ ابن حجر، أو كألفيته السيوطي التي قال فيها:

وأقرأ كتاباً تدر منه الاصطلاح كهده وأصلها وابن الصلاح (4).

يعني بأصلها "التدريب"، وقد شرحها العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد شرحاً وافياً بالمقصود.

(1) - أخرجه: أبو نعيم في "ذكر أخبار أصبهان" (138/1)، والخطيب في "الفييه والمتفقه" (156/2 - 157) من حديث أحمد بن علي الأنصاري، نا أبو الصلت الهروي، عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه عن جده عن آباءه مرفوعاً. وهذا إسناد ضعيف جداً، فأحمد بن علي الأنصاري قال فيه أحمد: واه، كما في "لسان الميزان" (539/1)، وأبو الصلت هو: عبد السلام بن صالح الهروي، صدوق له مناكير، وكان يتشيع كما في "التقريب" (600/1)، وذكره ابن حبان في "المجروحين" (135/2).

قال الألباني في "الضعيفة" (299/5): «منكر جداً... ولوائح الوضع لائحة عليه».

(2) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 250)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (237/1)، و"تدريب الراوي" (ص 251).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (9-8/1).

(4) - "ألفيه السيوطي" (ص 129).

أو كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر" للشيخ طاهر ابن صالح الجزائري، إلى غير ذلك من كتب المصطلح الكثيرة جداً<sup>(1)</sup>.

وبالصحيحين ابدأن ثم السنن  
بما اقتضته حاجة من مسند  
وعلى وحيها لأحمدا  
من خيرها الكبير للجعفي  
وكتب المؤلف المشهور  
والأكمل الإكمال للأمير  
والبيهقي ضبطاً وفهماً ثم ثن  
أحمد والموطأ الممهّد  
والدارقطني والتّـواريح عدا  
والجرح والتّـغديل للرازي  
والأكمل الإكمال للأمير

وعليك أيها الطالب بالحرص على السماع، وملازمة الشيوخ، عليك بالابتداء بسماع الأمهات من كتب الحديث، وأحفظها بالتقديم الصحيحان للشيخين البخاري ومسلم، وقدم الأول لاعتنائه باستنباط الأحكام الذي هو المقصد الأعظم مع تقدمه في فن الحديث، ثم ثن بالتّـاني لحسن صناعته بجمعه طرق الحديث في محل واحد، فيسهل بذلك الأخذ من صحيحه.

ثم أزدفها بكتب السنن المرعى فيها الاتّصال غالباً، وابدأ منها بسنن أبي داود؛ لأنّها أم الأحكام، ثم بمجتمبي النسائي الذي لخصه من "سننه الكبرى" لما طلب منه أمير الرملة أن يفرد له الصحيح منها، فقد قال الحافظ الذهبي: «إياك أن تُخدع عن مجتمبي النسائي»<sup>(2)</sup>.

ثم بجامع الترمذي لاعتنائه ببيان ما في الأحاديث من صحّة، وحسن، وضعف، وعبارة، مع ذكر من قال بذلك الحديث من أهل العلم.

ثم بصحيح ابن خزيمة إذ هو أصح ما ألف في الصحيح بعد الصحيحين، لكن قال السخاوي كما تقدّم: «إنّه قد عديم أكثره»<sup>(3)</sup>.

(ضبطاً) لمشكل هذه الكتب (وفهماً) لخصي معانيها بحيث إنك كلما مررت بك اسم مشكل، أو كلمة غريبة بحثت عنها، وأودعتها قلبك، فبذلك يجتمع لك علم كثير في زمن يسير<sup>(4)</sup>.

(1) - كل ما ذكره الشارح من المصنّفات في علوم الحديث ومصطلحه مطبوع متداول بحمد الله.

(2) - لم أهد إليه بعد بحث، فالله أعلم.

(3) - "فتح المغيث" (321/3).

(4) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (239/1)، و"فتح المغيث" (231/3).

قال ابن الصلاح: «ولا تُخدَعَنَّ عن كتاب "السُّنَنِ الْكَبِيرِ" للبيهقي، فإنَّ لا نعلمُ في بابِه مثله» (1).

ولذا كان حقه التقديم على سائر كتب السنن، ولكن قدِّمت تلك لتقدم وفاة مُصنِّفيها وجلالتهم.

ثمَّ بسماع ما اقتضته الحاجة من كتب المسانيد كمُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، ومُسْنَدِ إِسْحَاقِ بْنِ رَاهُوَيْه، فهما أعلى المسانيد كما نصَّ عليه الشُّيُوطِيُّ في "الْفَيْتِه" في المصطلح (2)، ثمَّ بغيرهما منها. وكذا بسماع ما تدعو الحاجة إليه من الكتب المصنَّفة على الأبواب سوى المذكورة آنفاً كموطأ الإمام مالك بن أنس الممهَّد للسنة، فقد قال الخطيب: «إنَّه المُقَدَّمُ في هذا النوع، فيجبُ الابتداء به» (3).

وقال السخاوي: «إنَّ ممَّا جُرِّبَ أنَّ الحامل إذا عسرت عليها الولادة، فأمسكتها بيدها تضعُ في الحال» (4).

وك "مصنَّفِ ابنِ أبي شَيْبَةَ، و"السُّنَنِ" لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وأمثالها من الجوامع. ثمَّ بعد ما ذُكِرَ اعْتَنَى بِمَا تَمَسُّ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنْ كُتُبِ عِلَلِ الْحَدِيثِ ككِتَابِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، وَ"التَّمْيِيزِ" لِمُسْلِمٍ، وَخَيْرُهَا عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ (5) الْعِلَلُ لِأَحْمَدَ وَالدَّارِقُطِيِّ هـ.

واعتنى بتواريخ المُحدِّثين المشتملة على الكلام في أحوال الرواة مثل كتاب ابن معين، وأبي حسان الزبائدي (6)، ويعقوب الفسوي، وأبي بكر بن أبي خيثمة (7)، وأبي زرعة الدمشقي.

(1) - "علوم الحديث" (ص 251).

(2) - "ألفية السيوطي" (ص 129)، حيث قال: ودونها مسانداً والمعتلي منها الذي لأحمد والحنظلي

(3) - "الجامع لأخلاق الراوي" (186/2).

(4) - "فتح الميغث" (322/3)، وهو أمر عجيب سبق التنبه عليه.

(5) - "علوم الحديث" (ص 251).

(6) - هو: الحسن بن عثمان بن حماد الزبائدي، القاضي أبو حسان البغدادي، الإمام الحافظ المؤرخ، توفي سنة 242هـ،

"الجرح والتعديل" (25/3)، و"تاريخ بغداد" (356/7)، و"السير" (496/11).

(7) - هو: أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي البغدادي، الإمام الحافظ الحجة، صاحب التصانيف، توفي سنة

297هـ، "تاريخ بغداد" (162/4)، و"السير" (492/11).

قال ابن الصلاح: «ويُرَبِّي عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ كُلِّهَا تَارِيحُ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرِ، ثُمَّ كَتَابُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (1).

ثُمَّ اعْتَنَى بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ كُتُبِ "الْمُؤَلَّفِ وَالْمُخْتَلَفِ" النَّوْعِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ غَيْرِهِ فِي مَحَلِّهِ (2)، وَالْأَكْمَلُ مِنْهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَقَدَّمَهُ "الإِكْمَالُ فِي رَفْعِ الْارْتِيَابِ عَنِ الْمُؤَلَّفِ وَالْمُخْتَلَفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْكَنَى وَالْأَنْسَابِ" لِأَبِي نَصْرِ عَلِيِّ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ مَأْكُولَا، الْمَلْقَبِ بِالْأَمِيرِ، الْمَتَوِّفَى سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (3)، فَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِفَادَةِ فِي رَفْعِ الْإِلْبَاسِ، وَالضَّبْطِ وَالتَّقْيِيدِ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ الْمُحَدِّثِينَ، إِذْ لَمْ يَوْضِعْ فِي فَتَاهِ مِثْلَهُ (4)، وَسَنَدُكِرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا النَّوْعِ بَعْضَ مَنْ أَلْفَ فِيهِ بَعْدَ الْأَمِيرِ، وَمَا أَلْفَ فِيهِ بَعْدَ "الإِكْمَالِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ هـ.

وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ ذَاكِرِ بِهِ وَالِاتِّقَانَ اصْحَبْنَ وَبَادِرِ  
 إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ تَمَهَّرْ وَتَذَكَّرْ وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ  
 طَرِيقَتَانِ جَمَعُهُ أَبْوَابًا أَوْ مُسْتَدًا تُفَرِّدُهُ صِحَابًا  
 وَجَمَعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَنْ يَعْقُوبُ أَعْلَى زُبَّةً وَمَا كَمَلَنْ  
 وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شُيُوحًا أَوْ تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا وَقَدْ رَأَوْ  
 كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرِ كَذَلِكَ الْإِخْرَاجِ بِلَا تَحْرِيرِ

يعني أنَّ طالب الحديث ينبغي له أن يحفظ بالتدريج قليلاً قليلاً، فذلك أحرى لتحصيله، وعدم نسيانه، ولا يأخذ نفسه بما لا طاقة له به، بل يقتصر على اليسير الذي يقدر على حفظه وإتقانه، ففي الحديث الصحيح: «خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ» (5).

(1) - هذه عبارة الخطيب في "الجامع" (187/2) وليست لابن الصلاح، فلعله سبق قلم، والله أعلم.

(2) - (ص886).

(3) - تنظر ترجمته في: "المنتظم" (8/17)، و"السير" (569/18).

(4) - ينظر: "علوم الحديث" (ص251)، و"فتح المغيث" (327/3-328).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله أدومه (27/1)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب

أمر من نعت في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد... (66/6) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولذا قَالَ الثَّورِيُّ: « كُنْتُ آتِي الْأَعْمَشَ، وَمِنْصُورًا فَأَسْمَعُ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، أَوْ خَمْسَةً، ثُمَّ أَنْصَرَفُ كَرَاهَةً أَنْ تَكْتُمَ، فَتَتَفَلَّتْ عَلَيَّ »<sup>(1)</sup>، وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ شُعْبَةَ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ جُمْلَةً فَاتَهُ جُمْلَةٌ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ الْعِلْمَ حَدِيثٌ وَحَدِيثَانِ »<sup>(3)</sup>. وَعَنْهُ أَيْضًا: « إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِنْ أَخَذْتَهُ بِالْمُكَاتَرَةِ لَهُ غَلَبَكَ، وَلَكِنْ خُذْهُ مَعَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي أَخْذًا رَفِيقًا تَنْظُرَ بِهِ »<sup>(4)</sup>.

ثُمَّ بَعْدَ حِفْظِكَ لَهُ ذَاكِرٌ بِهِ الطَّلَبَةَ، ثُمَّ مَعَ نَفْسِكَ، ثُمَّ بَا حِثٌّ فِيهِ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ؛ إِذِ الْمَذَاكِرَةُ وَالْمُبَاحَثَةُ مِمَّا يُعِينُ عَلَى ثُبُوتِ الْمَحْفُوظِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: مُعَارَضَةُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ، وَهِيَ فِي "الصَّحِيحِ"<sup>(5)</sup>. وَقَالَ أَنَسٌ: « إِنَّا نَكُونُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ، فَإِذَا قُمْنَا تَذَاكِرْنَا فِي مَا بَيْنَنَا حَتَّى نَحْفَظَهُ »<sup>(6)</sup>.

وَعَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: « تَذَاكِرُوا هَذَا الْحَدِيثَ، إِلَّا تَفْعَلُوا يَدْرُسُ »<sup>(7)</sup>. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(8)</sup>، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ<sup>(9)</sup>، وَابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(10)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: « تَذَاكِرُوا هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ حَيَاتَهُ مَذَاكِرَتُهُ ».

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (232/1).

(2) - أسنده عنهما الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (231/1-232).

(3) - نفسه (232/1).

(4) - نفسه (232/1).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي (13/11-14)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل فاطمة رضي الله عنهما (8/16) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(6) - أخرجه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (236/1) وفي سننه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف.

(7) - أخرجه: الحاكم (173/1) وصححه على شرط الشيخين، والدارمي في "مقدمة سننه"، باب مذاكرة العلم (185/1)، وابن أبي شيبة (285/5)، والبيهقي في "المدخل" (ص288)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (136/1-137) من طرق عن كهمس به.

(8) - أخرجه: الدارمي (158/1)، والبيهقي في "المدخل" (ص288-289)، والخطيب في "الجامع" (236/1).

(9) - أخرجه: الدارمي (155/1)، والبيهقي في "المدخل" (ص289)، الجامع للخطيب (237/1).

(10) - أخرجه: الدارمي (157/1)، والخطيب في "الجامع" (237/1).

وقال علقمة: «تذاكروا العلم، فإنَّ حياتهُ ذِكْرُهُ»<sup>(1)</sup>.

وقال الخليل بن أحمد: «ذاكِرٌ بعلمِكَ تذكُرُ ما عندَكَ، وتستفيدُ ما ليسَ عندَكَ»<sup>(2)</sup>.  
وروى البيهقي في "المدخل"<sup>(3)</sup> عن الزهري أَنَّهُ قَالَ: «آفةُ العِلْمِ النِّسيانُ، وقلةُ  
المُذاكِرَةِ» هـ.

وقال إبراهيم التَّخَعِيُّ: «مَنْ سرَّهُ أَنْ يحفظَ الحديثَ فليحدِّثْ به، ولو لِمَنْ لَا  
يشتهيه»<sup>(4)</sup>.

واصحبَ مع المذاكرة الإِتقانَ، فقد قال عبدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي: «الحِفْظُ الإِتقانُ»<sup>(5)</sup>.  
ثمَّ إذا أَهَلَّتْ أَيُّ: صِرَتْ أَهلاً للتأليفِ، فبادِرْ إليه تمهَّرْ في الصِّناعةِ وتذكَّرْ بذلكَ بينَ العِلْماءِ  
والمُحَصِّلِينَ إلى آخِرِ الدُّهورِ، فقلِّمًا تمهَّرَ في علمِ الحديثِ مَنْ لم يفعلْ ذلكَ، فقد قال الخطيبُ  
في "جامعه"<sup>(6)</sup>: «قلِّمًا يتمهَّرُ في علمِ الحديثِ، ويقفُ على عوامِضِهِ، ويستبينُ الخفيَّ من فوائدهِ  
إلا مَنْ جمَعَ مُتفرِّقَهُ، وألَّفَ مُتشتَّتَهُ، وضَمَّ بعضُهُ إلى بعضٍ، واشتغلَ بتصنيفِ أبوابِهِ، وترتيبِ  
أصنافِهِ، فإنَّ ذلكَ الفعلَ ممَّا يقوِّي النَّفسَ، ويُثَبِّتُ الحِفْظَ، ويُدَكِّقُ القلبَ، ويشحذُ الطَّبْعَ،  
ويبسِّطُ اللِّسانَ، ويُجيدُ البَنانَ، ويكشفُ المشتَبَهَ، ويوضِّحُ الملتبسَ، ويكتبُ أيضًا جميلَ الذِّكْرِ،  
وتخليدهُ إلى آخِرِ الدَّهرِ، كما قال الشَّاعرُ<sup>(7)</sup>:

يَمُوتُ قَوْمٌ فيُحْيِي العِلْمُ ذِكْرَهُمُ      والجَهْلُ يُلْحِقُ أَحْيَاءَ بأمواتٍ هـ.

(1) - أخرجه عنه: الدارمي (156/1)، وقال: إسناده صحيح، والبيهقي في "المدخل" (ص 289)، والخطيب في  
"الجامع" (238/1).

(2) - أخرجه عنه: الخطيب في "الجامع" (273/2 - 274).

(3) - أخرجه: الدارمي (158/1) وضعفه، وأخرجه البيهقي في "المدخل" (ص 293)، والخطيب في "الفيح والفتحة"  
(265/2)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (443/1) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، وفيه  
الوليد بن مسلم، وهو كثير التَّدليس والتَّسوية، وإن كان صرَّحَ بالتحديث في رواية البيهقي والخطيب عن الأوزاعي، لكنَّهُ لم  
يصرح بالتحديث عن الزهري، خشية أن يسقط شيوخ الأوزاعي الضُّعفاء، ومع ذلك فإن لهذا الأثر شواهد، والله أعلم.

(4) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (268/2).

(5) - أخرجه: البيهقي في "المدخل" (ص 376)، والرامهرمزي في "الحديث الفاصل" (ص 206)، وأبو نعيم في "الحلية"  
(04/9).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (280/2).

(7) - نفسه.

قال السُّيوطيُّ في "التَّدرِيبِ" <sup>(1)</sup>: «قال النَّوويُّ في "شرح المهدَّب" <sup>(2)</sup>: «بالتَّصنيفِ يُطلَعُ على حَقائِقِ العُلومِ ودَقائِقِها، ويَبْئُثُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَضْطَرُّهُ إلى كَثْرَةِ التَّفَتِيشِ، والمُطالَعَةِ، والتَّحْقِيقِ، والمُراجَعَةِ، والاطِّلاعِ على مُتخَلِّفِ كِلامِ الأئمَّةِ، ومُتَّفَقِهِ وواضِحِهِ مِنْ مُشكِلهِ، وصَحِيحِهِ مِنْ ضَعيفِهِ، وجَزَلِهِ مِنْ رَكيبِهِ، وما لا اِعْتِراضَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وبِهِ يَتَّصِفُ المُحَقِّقُ بِصِفَةِ المُجْتَهِدِ» .

قال الرِّيبُ: «لَم أَر الشَّافِعِيَّ أَكْبَلَ بِنهَارٍ، ولا نائِماً بليلاً؛ لاهْتِمائِهِ بِالتَّصنيفِ» ه <sup>(3)</sup>.

وقال الخَطيبُ: «وَكانَ بَعْضُ شيوخِنا يَقُولُ: مَنْ أَرادَ الفائِدَةَ، فَلْيَكسِرْ قَلَمَ النِّسْخِ، وليأخُذْ قَلَمَ التَّخْرِيجِ» <sup>(4)</sup>.

ثمَّ رَوَى عَنِ الحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصُّورِيِّ <sup>(5)</sup> قَالَ: «رَأَيْتُ الحَافِظَ عَبْدِ العَنِيِّ بَنَ سَعِيدٍ فِي المَنامِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وأربعمائةٍ، فَقَالَ لي: يا أبا عَبْدِ اللَّهِ خَرَجَ وَصَنَّفَ قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، هَا أَنَا قَدْ تَرانِي حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ، ثُمَّ انْتَبَهْتُ» ه <sup>(6)</sup>.

وقال عبدُ اللَّهِ بنُ المُعْتزِّ <sup>(7)</sup>: «عِلْمُ الإِنسانِ: ولِدُهُ المُخَلَّدُ» <sup>(8)</sup>.

وقال أَبُو الفَتْحِ البُستِيُّ:

يَقُولُونَ نَسَلُ المَرءِ يَبْقَى بِذِكْرِهِ      وليسَ لَهُ ذِكْرٌ إِذا لَمْ يَكُنْ نَسَلُ  
فَقُلْتُ هُم نَسَلِي بِدائِعِ حِكْمَتِي      إِذا لَمْ يَكُنْ نَسَلٌ فَإِنَّا بَها نَسَلُوا <sup>(9)</sup>.

(1) - تدریب الراوی " (ص 252).

(2) - "المجموع" (1/29).

(3) - نفسه (1/38).

(4) - "الجامع لأخلاق الراوی" (2/282).

(5) - هو: محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبو عبد الله الصوري، الإمام الحافظ الحجة، أحد الأعلام، توفي سنة 441هـ، "تاريخ بغداد" (3/103)، و"السير" (17/627).

(6) - "الجامع لأخلاق الراوی" (2/283).

(7) - هو: عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، كان شاعراً أديباً، خليفة عباسي، توفي سنة 296هـ، "تاريخ بغداد" (10/95)، و"وفيات الأعيان" (3/76).

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوی" (2/280).

(9) - "ديوانه" (ص 159)، وأخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوی" (2/281)، وهي على هذا النحو: =

= يقولون: ذكرُ المرءِ يبقى بنسَلِهِ      وليسَ لَهُ ذِكْرٌ إِذا لَمْ يَكُنْ نَسَلُ

وروى مسلم في "صحيحه"<sup>(1)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُوا لَهُ» .

وقال الثوري: «تَعَلَّمُوا هَذَا الْعِلْمَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُمُوهُ فَاحْفَظُوهُ، فَإِذَا حَفِظْتُمُوهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، فَإِذَا عَمِلْتُمْ بِهِ فانشُرُوهُ» هـ (2).

وللعلماء في تصنيف الحديث وجمعه طريقتان مألوفتان بينهما أجودهما: عند النووي في "التقريب"<sup>(3)</sup> تبعاً لوكيع<sup>(4)</sup> جمعه على الأبواب الفقهية، كالكتب الستة، والموطأ، ونحو ذلك من الجوامع، وأكثر المؤلفات على هذا الأسلوب.

والثانية: تصنيفه على مسانيد الصحابة، كل مسند على حدة، فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه، صحيحه، وحسنه، وضعيفه، وعلى هذا فله أن يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، فيبدأ بمن أول اسمه منهم الهمزة، كأبي بن كعب، وأسامة، ثم بمن أول اسمه الباء، كبشير وبريدة، ثم بمن أول اسمه التاء، وهكذا إلى آخر حروف المعجم، كما فعل الطبراني في "معجمه الكبير".

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(5)</sup>: «وهو أسهل متناولاً» .

أو يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، وهذه تلي التي قبلها في سهولة التناول.

أو يرتبهم على السابقة في الإسلام، فيبدأ بالعشرة، ثم بأهل بدر، ثم بأهل أحد، ثم بأهل الخديبية، ثم بمن هاجر بينها وبين الفتح، ثم بمسلمة الفتح، ثم بأصغر الصحابة سناً

فقلت لهم: نسلي بدائع حكمتي فمن سره نسل فإننا بذا نسلو

والشراح رحمه الله لعله أخذها من بعض الكتب هكذا، أو كتبها من حفظه فقدم وأخر، فالله أعلم.

(1) - أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (78/11) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (340/1).

(3) - "التقريب" (ص253) مع "التدريب".

(4) - أخرجه عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (285/2).

(5) - "تدريب الراوي" (ص253).

كالسائب بن يزيد، وأبي الطفيل عامر بن واثلة<sup>(1)</sup>، ثم بالنساء، ويبدأ منهنَّ بأُمَّهات المؤمنين، وهذه الطريقة هي الأحبُّ عند الخطيب<sup>(2)</sup>، والأحسن عند ابن الصلاح<sup>(3)</sup>.

وأعلى أنواع تصانيف الحديث زبنة في الطريقتين، أو الطُرُق من غيرها: تصنيفه (مُعَلَّلًا) أي: على العِلل؛ بأن يجمع في كلِّ متنٍ طُرُقَه، واختلاف الرواة فيه بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً، أو وقف ما يكون مرفوعاً، فإن معرفة العِلل أجلُّ أنواع الحديث، كما مرَّ عن ابن مهدي<sup>(4)</sup>، والأوَّلَى عند الشُّيوطي<sup>(5)</sup> جعله في الأبواب؛ ليسهل تناوُّله، كما فعل ابن أبي حاتم. وقد يُجعل في المسانيد، كما فعل الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبَةَ السدوسي، لكنَّه كما زاد الناظم<sup>(6)</sup> على ابن الصلاح لم يتم.

قال الأزهرى: «وسمعتُ الشُّيوخ يقولون: إنَّه لم يتمُّ مُسندٌ مُعلَّلٌ قطُّ»<sup>(7)</sup>.  
قال الأزهرى: «وقيل لي: إنَّ نسخةً من مُسندِ أبي هُريرةٍ منه شوهدت بمصر، فكانت مائتي جزءٍ»<sup>(8)</sup>.

وقال الذهبي: «وبلغني أنَّ "مُسندَ عليٍّ" منه في خمس مجلدات»<sup>(9)</sup>.  
قال الخطيب في "تاريخه"<sup>(10)</sup>: «والذي ظهرَ منه مُسندُ العشرة، والعباس، وابن مسعود، وعمار، وبعض الموالى» هـ.

(1) - هو: عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش الليثي، أبو الطفيل، ولد عام أحد، وعمّر طويلاً إلى أن مات سنة 110هـ، على الصحيح، وهو آخر من مات من الصحابة قاله مسلم وغيره، "الاستيعاب" (798/2 - 799)، و"الإصابة" (230/7)، و"التقريب" (464/1).

(2) - "الجامع لأخلاق الراوي" (292/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص 253).

(4) - (ص 305 - 306).

(5) - "تدريب الراوي" (ص 253).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (245/2).

(7) - "تاريخ بغداد" (281/14).

(8) - نفسه.

(9) - "تذكرة الحفاظ" (577/2).

(10) - "تاريخ بغداد" (281/14) ترجمة يعقوب.

ولهم طريقة أخرى في جمعه، وهي جمعه مرتباً على حروف المعجم، فيبدأون بالحديث الذي أوله الهمزة، كحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، ثم بما أوله الباء، وهكذا إلى آخر حروف المعجم، كما فعل أبو منصور الدبلي في "مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ"، وكذا عمل ابن طاهر في أحاديث "الكَامِلِ" لابن عدي.

قال السخاوي: «وسلكت ذلك في "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة"» هـ<sup>(1)</sup>.

قلت: وقد اختصره تلميذه الحافظ عبد الرحمن بن الدبيع<sup>(2)</sup> في كتاب سماه "تمييز الطيب من الحبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث".

قال العجلوني في كتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"<sup>(3)</sup> ما نصه: «لكن صاحب "التمييز" أحلّ بأشياء مما في المقاصد مسطورة» هـ.

وقد اتخذ هذه الطريقة الشيوطي في جامعيه "الكبير والصغير"، كما سلكها الشيخ محمد حبيب الله بن ما يبي الجكني<sup>(4)</sup> في كتابه: "زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم".

ومن طرق التصنيف أيضاً جمعه على الأطراف، وصورته: أن يذكر المصنف طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيدَهُ، إمّا مستوعباً، أو مُقيّداً بكتبٍ مخصوصة، كما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت الطرقي<sup>(5)</sup> في أطراف الخمسة، وكما فعل الحافظان ابن طاهر، والمزي في أطراف الكتب الستة، وكما فعل الحافظ ابن حجر أطراف الكتب العشرة هـ.

(1) - "فتح المغيث" (338/3) دون زيادة: المقاصد الحسنة.

(2) - هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني العبدي الزبيدي الشافعي، محدث فقيه حافظ، توفي سنة 944 هـ، "شذرات الذهب" (362/10)، و"النور السافر" لعبد القادر العيدروس (ص286 - 295).

(3) - "كشف الخفاء" للعجلوني (ص09).

(4) - هو: محمد حبيب الله بن ما يبي الجكني، الشنقيطي، العلامة الفقيه المحدث، استقر بمصر، توفي سنة 1364 هـ، 1945م، "الأعلام" للزركلي (79/6)، و"أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق" لبعيد بن يران الإدريسي (ص322)، و"بلاد شنقيط المنارة والرباط" للخليل النحوي (ص518).

(5) - هو: أحمد بن ثابت بن محمد الطرقي، أبو العباس الأصبهاني، الحافظ المحدث الأديب، توفي سنة 521 هـ، "الأنساب" (69/9)، و"السير" (528/19)، و"طرق" قرية على عشرين فرسخ من أصبهان، والشارح ذكره هنا بـ"الطري" بالفاء، وهو وهم أو سبق قلم، والله أعلم.

قلت: كتاب المزيّ يُدعى "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، وهو أحسن وأجمع ما أُلِفَ في أطراف الصّحيحين والسّنن الأربعة، وكتاب الحافظ ابن حجرٍ يسمّى "النكت الطّرف على الأطراف"، وقد جمع بينهما العلامةُ محمّد بنُ فهد القرشيّ المكيّ<sup>(1)</sup> بكتابٍ سماه "الإشرف على الجمع بين النكت الطّرف وتحفة الأشراف".  
ولكثب الأطراف فوائد كثيرة أفردتها بعضهم بالذكر، وهي مذكورة في أوائل الكُتب المذكورة آنفاً، فليقف عليها من أراد تمام الفائدة، والله الموفقُ هـ<sup>(2)</sup>.

وقد يخ [ ] علماء الحديث بالتصنيف الأبواب، والشيوخ، والتراجم، والطرق.  
فالأول: إفراد بابٍ واحدٍ بالتصنيف بحيث يصير ذلك الباب كتاباً مفرداً، ككتاب "رفع اليدين"، وكتاب "القراءة خلف الإمام" كلاهما للبخاري، وكتاب "التصديق بالنظر لله تعالى" لأبي بكرٍ محمّد بن الحسين الأجرسي، وكتاب "البسملة" لابن عبد البر، و"القضاء باليمين مع الشاهد واليمين" للدّارقطني، و"الفتوت" لابن منده، و"النية" لابن أبي الدنيا، وغير ذلك هـ.  
وقد يخصّون بالجمع أحاديث شيوخٍ مخصوصين كلٌّ منهم على انفرادِهِ، كـ"حديث الأعمش" للإسماعيلي، و"حديث الفضيل بن عياض" للنسائي، و"حديث محمّد بن جحادة"<sup>(3)</sup> للطبراني.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: «من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: الثوري، وشعبة، ومالك، وحَماد بن زيد، وابن عُيينة»<sup>(4)</sup>.  
قال ابن الصّلاح: «وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثيرٍ سواهم، منهم أيوب السخّيتاني، والرّهري، والأوزاعي»<sup>(5)</sup>.

(1) - هو: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد القرشي الهاشمي المكي، المعروف بتقي الدين ابن فهد، العلامة الحافظ، توفي سنة 954هـ، "الدر الكمين بذيّل العقد الثمين" عمر بن فهد الهاشمي (385/1 - 389)، و"الضوء اللامع" (281/9).

(2) - ينظر مثلاً: "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" لابن حجر (158/1).

(3) - هو: محمّد بن جحادة الأودي الكوفي، ثقة، توفي سنة 131هـ، "طبقات ابن سعد" (335/6)، و"تهذيب الكمال" (575/24)، و"التقريب" (62/1).

(4) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (297/2).

(5) - "علوم الحديث" (ص 254) بتصرف.

وقد يجمعون تراجم مخصوصة كمالك عن نافع عن ابن عمر، وكسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وكهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وقد يجمعون طرق حديث واحد كطرق حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ» للطبراني، وطرق حديث: «الحوض» للضياء، وكطرق حديث: «قبض العلم» للطوسي، ونصر المقدسي<sup>(1)</sup>، وغير ذلك هـ.

وكره أهل الحديث التأليف فيه لمن هو قاصر عن جودته، فقد قال علي بن المديني: «إذَا رَأَيْتَ الْمُحَدِّثَ أَوَّلَ مَا يَكْتُبُ الْحَدِيثَ يَجْمَعُ حَدِيثَ الْعُسْلِ، وَحَدِيثَ: «مَنْ كَذَبَ عَلِيَّ» فَارْتَبَعَ عَلَى قَفَاهُ: لَا يُفْلِحُ» هـ<sup>(2)</sup>.

ويلزم المتأهل عند إراته<sup>(3)</sup> التأليف صحة القصد، وأن يحذر من قصد المكاثرة، فقد قال ابن الصلاح: «بلغني عن حمزة بن محمد الكنايني أنه أخرج حديثاً من نحو مائتي طريق، فأعجبه ذلك، فرأى يحيى بن معين في منامه، فذكر له ذلك فقال له: أخشى أن يدخل هذا تحت: ﴿أَلْهَيْكُمْ التَّكَاثُرُ﴾» هـ<sup>(4)</sup> هـ<sup>(5)</sup>.

وقال الوزير ابن هبيرة الحنبلي<sup>(6)</sup>: «لا يتمكّن من التصنيف من لم يدرك غور ذلك العلم الذي صنّف فيه» هـ<sup>(7)</sup>.

وعليه أن يتحرى في تأليفه العبارات الواضحة، والاصطلاحات المستعملة، وأن يعتني بتأليفه، ولا يخرجها للناس قبل المبالغة في تهذيبه، وتحريره، وتكرير النظر فيه، وعرضه على من

(1) - هو: نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود المقدسي، الفقيه الشافعي، أبو الفتح، كان يُعرف بابن أبي حافظ، توفي سنة 490هـ، "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (5/351-353)، و"السير" للذهبي (19/136).

(2) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (2/301).

(3) - هكذا في الأصل، والظاهر أنه يريد: "عند إرادته التأليف"، كما يقتضيه سياق الكلام.

(4) - سورة التكاثر: الآية 01.

(5) - "علوم الحديث" (ص 255)، وأسند القصة ابن عبد البر في "جامعه" (2/1034) وسنده صحيح.

(6) - هو: يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسن بن جهم، أبو المظفر الشيباني، عون الدين العراقي الحنبلي، الوزير العادل، صاحب التصانيف، توفي سنة 560 هـ، "المنتظم" (18/164)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (2/107)، و"السير" (20/426).

(7) - "ذيل طبقات الحنابلة" (2/157).

يثق بعلمه، ونصح له من العلماء، فقد قال مسلم: «عرضت كتابي هذا. يعني صحيحه. على أبي زرعة الرازي، فما أشار أن له علة تركته، وكلما قال إنه صحيح، ولا علة له خرجه»<sup>(1)</sup>.

وقال أبو جعفر العُقَيْلي: «لما صنّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ومجيب بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العُقَيْلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحه»<sup>(2)</sup>.

ولما صنّف أبو داود كتاب "السُنن" عرضه على شيخه أحمد بن حنبل، فاستجاده هـ<sup>(3)</sup>، كما قدمناه في الكلام على سنن أبي داود<sup>(4)</sup>.

وقال الترمذي: «عرضت كتابي هذا يعني. على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلم»<sup>(5)</sup>.

فإن أحل المؤلف بشيء مما ذكر، فقد عرض نفسه للندم والذم، فقد قال الأصمعي: «إن الإنسان في سلامة من أفواه الناس ما لم يضع كتاباً، أو يقل شعراً»<sup>(6)</sup>.

وقال العتّابي<sup>(7)</sup>: «من صنّف فقد استشرف للمدح والذم، فإن أحسن فقد استهدف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرّض للشتم بكلّ لسان من كلّ إنسان»<sup>(8)</sup>.

(1) - هذه القصة ذكرها ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" (ص 68) بلاغا، ويشكل عليها ما ثبت عن أبي زرعة في نقده لمسلم في تأليفه هذا، وإنكاره على مسلم في إخراج بعض الرواة الذين أخرج لهم في "الصحيح" كما في "تاريخ بغداد" (272/4)، و"السير" (571/12)، فالظاهر بعد ذلك، والله أعلم.

(2) - "فهرست ابن خیر" (ص 83)، وسنده فيه جهالة، ولعلّ الحافظ ابن حجر وقف عليها فأوردها في "هدي الساري" (ص 684)، والله أعلم.

(3) - ذكره عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (56/9) بصيغة التمريض "يُقال".

(4) - (ص 177).

(5) - "السير" (274/13) وذكره عن منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي، وهذا أقل أحواله أنه منقطع بين الترمذي والخالدي، فقد توفي سنة 402 هـ، وذكر الخطيب في "تاريخ بغداد" (84/13) أنه يحدث بالغرائب والمناكير، وكذبه بعضهم، والله أعلم.

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (283/2) وفيه: عن الأصمعي: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول.. هـ.

(7) - هو: كلثوم بن عمرو التغلي، من ولد عمرو بن كلثوم، كاتب وشاعر مجيد، زُمي بالزندقة، توفي سنة 220 هـ، "الشعر والشعراء" (863/2)، و"تاريخ بغداد" (488/12)، و"معجم الأدباء" (26/17).

(8) - "الجامع لأخلاق الراوي" (283/2-284).

وقال ابن العربي: «ولا ينبغي لمصنّف يتصدّى إلى تصنيّف أن يعدل عن عرضين: إمّا أن يَخترع معنى، أو يبدع وضعا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد ورق» هـ<sup>(1)</sup>.

(1) - "عارضه الأهودي" (4/1).

## العالمية والنسازلة

وطلَبُ العُلُوِّ سُنَّةٌ وَقَدْ فَضَّلَ بَعْضُ النُّزُولِ وَهُوَ رَدٌّ  
وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً فَالْأَوَّلُ قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ  
إِنْ صَحَّ إِسْنَادًا<sup>(1)</sup> وَقِسْمُ الْقُرْبِ إِلَى إِمَامٍ.....

الإسنادُ في أصله حَصِيصَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمَّمِ، فَلَيْسَ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَّمِ إِسْنَادٌ،  
إِنَّمَا عِنْدَهُمْ صُحُفٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ خَلَطُوا بِكُتُبِهِمْ أَخْبَارَهُمْ الَّتِي أَخَذُوهَا عَنْ غَيْرِ التَّقَاتِ،  
وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنْبَغُ الْحَدِيثَ عَنِ الثَّقَّةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ، وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ  
حَتَّى تَنْهَى أَخْبَارَهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ  
فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مَجَالِسَةً لِمَنْ كَانَ فَوْقَهُ، فَمَنْ كَانَ أَقْلَ مَجَالِسَةً لِمَنْ كَانَ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقْلَ  
مَجَالِسَةً، ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى يَهْدِيَهُ مِنَ الْعَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبِطُوا  
حُرُوفَهُ وَيَعْدُوهُ عَدًّا، فَهَذَا مِنْ أَفْضَلِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ، وَلَهُ  
الثَّنَاءُ الْحَسَنُ<sup>(2)</sup>.

قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، رواه  
مسلم في ديباجة "صحيحه"<sup>(3)</sup>.

وقال سفيان بن عيينة: «حدثت الزهري يوماً بحديث، فقلتُ هاتِه بلا إسناد، فقال: «أترقى  
السطح بلا سلم»<sup>(4)</sup>.

وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح بأي شيء يُقاتل؟»<sup>(5)</sup>.

(1) - في جميع النسخ (إن صحَّ الإسناد)، ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (251/2)، و"فتح المغيث" (13/3)، و"متن  
ألفية الحافظ العراقي" (ص108)، والله أعلم.

(2) - ينظر نحو هذا الكلام عن أبي العباس الدغولي في "شرف أصحاب الحديث" (ص40).

(3) - "صحيح مسلم" (102/1) باب بيان أن الإسناد من الدين، و"شرف أصحاب الحديث" (ص41).

(4) - "السير" (347/5)، ورواه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص42) عن ابن المبارك.

(5) - أخرجه عنه ابن حبان في "المجروحين" (31/1)، و الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص42).

وروى الحاكم وغيره عن مطر الوراق<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَوْ اتَّقَوْا مَنْ عَلِمَ﴾<sup>(2)</sup>، قال: «إسناده الحديث»<sup>(3)</sup>.

وطلب الغلو فيه الذي هو قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو قدم وفاته سنة بالغة مؤكدة أي: طريقة هذه الأمة متبعة عن سلف، كما قاله الإمام أحمد بن حنبل<sup>(4)</sup>؛ لأن أصحاب ابن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه<sup>(5)</sup>.

وقال محمد بن أسلم الطوسي: «قرب الإسناد قرب، أو قرب إلى الله تعالى»<sup>(6)</sup>. ولهذا استجبت الرحلة كما تقدم.

واحتج له الحاكم<sup>(7)</sup> بحديث أنس في محيي ضمام بن ثعلبة لسمع من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة ما سمعه من رسوله إليهم<sup>(8)</sup>؛ إذ لو كان طلب الغلو غير مستحب لأنكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام سؤاله عما أخبرهم به رسوله عنه، وأمره بالتصاريح عليه. لكن قال العلائي شيخ الناظم: «في استدل بهذا نظراً، فإن قلنا: إن ضماماً لم يسلم قبل مجيئه كما اختاره أبو داود<sup>(9)</sup>، فلا ريب في أن هذا ليس طلباً للغلو، وإن قلنا: إنه أسلم قبل

(1) - هو: مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء الخرساني، مولى علباء السلمي، صدوق يخطئ، توفي سنة 125هـ، "طبقات ابن سعد" (254/7)، و"تهذيب الكمال" (51/28)، و"التقريب" (187/2).

(2) - سورة الأحقاف: الآية 04.

(3) - أسنده عنه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص39)، ولم أهد إليه عند الحاكم، فالله لأعلم.

(4) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (123/1).

(5) - نفسه.

(6) - "الجامع لأخلاق الراوي" (123/1)، و"علوم الحديث" (ص256-257)، ومحمد بن أسلم هو: ابن سالم بن يزيد، الحافظ الزاهد الرباني، أبو الحسن الكندي، مؤلفهم الطوسي، توفي سنة 242هـ، "الجرح والتعديل" (201/7)، و"حليه الأولياء" (238/9)، و"السير" (195/12).

(7) - "معرفة علوم الحديث" (ص112-113).

(8) - حديث أنس أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ما جاء في العلم (34/1)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام (170/1).

(9) - حيث إنه أورد الحديث في باب: ما جاء في المشترك يدخل المسجد (ص83).

مجيئه كما اختاره البخاري<sup>(1)</sup>، فلم يكن مجيئه أيضاً طلباً للعلو، بل ليرتقي من الظن إلى اليقين، وكذلك ما يُحتج به لهذا من رحلة جماعة من الصحابة والتابعين في سماع أحاديث معينة إلى البلاد □ دليل فيه أيضاً؛ لجواز أن تكون تلك الأحاديث لم تصل إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة، فكانت الرحلة لتحصيلها □ للعلو فيها.

ثم قال: نعم □ رُبَّ في اتفاق أئمة الحديث قديماً وحديثاً على الرحلة إلى من عنده الإسناد العالي» هـ<sup>(2)</sup>.

وقد حكى ابن خلد<sup>(3)</sup> ثم الحاكم<sup>(4)</sup> عن بعض أهل النظر تفضيل النزول في الإسناد، مُستدلاً بأن الإسناد كلما نزل زاد عدد رجاله، فيزيد □ جهاد فيه، فتزيد المشقة، فيعظم الأجر. وهذا القول (رد) أي: مردود على قائله.

قال ابن الصلاح: «وهذا مذهب ضعيف الحجة»<sup>(5)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد: «لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لذاتها، بل مراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى»<sup>(6)</sup>؛ إذ الإسناد كلما كثرت رجاله تطرق إليه احتمال الخطأ، وكلما قصر كان أسلم، اللهم □ إذا تميز النزول بفائدة كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى<sup>(7)</sup>.

وقسم الحفاظ أبو الفضل بن طاهر<sup>(8)</sup>، وابن الصلاح<sup>(9)</sup>، ومن تبعهما العلو إلى خمسة أقسام، وإن اختلف كلامهما في ماهية بعضها، وترجع الثلاثة الأولى منها إلى علو مسافة، وهو قلّة العدد، والأخيران إلى علو صفة في الراوي أو شيخه.

(1) - حكاه عنه في ابن حجر في "فتح الباري" (201/1)، ورجحه القاضي عياض، وينظر: "شرح مسلم" للنووي (172/1).

(2) - "بغية الملتبس" للعلائي (ص 44-45) بتصرف، وفيه تعسف ظاهر، والله أعلم.

(3) - "المحدث الفاضل" (ص 216).

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص 226-228).

(5) - "علوم الحديث" (ص 264).

(6) - □ "افتراح" (ص 399-400).

(7) - (ص 639-640).

(8) - "العلو والنزول في الحديث" □ ابن طاهر (ص 57) وما بعدها.

(9) - "علوم الحديث" (ص 256-257).

فأولها وأجلها: القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث العَدَدُ، فإن اتَّفَقَ أن يكونَ سنْدُه صحيحًا كانَ العَايَةُ القُصْوَى، وأما إذا كانَ قُربُ الإسنادِ معَ ضَعْفِ بعضِ الرُّوَاةِ فلا التَّفَاتِ إليه، سيما إذا كانَ فيه بعضُ الكذَّابين المتأخِّرينَ مِمَّن ادَّعى سَمَاعًا مِنَ الصَّحَابَةِ كإبراهيمَ بنِ هُدْبَةَ<sup>(1)</sup>، ودينارِ بنِ عبدِ اللهِ<sup>(2)</sup>، ونُعَيْمِ بنِ سَالمٍ<sup>(3)</sup> ويعلى بنِ الأشدقِ<sup>(4)</sup>، وأبي الدنيا الأشجِّ<sup>(5)</sup>، وخرَاشٍ<sup>(6)</sup>.

قالَ الذَّهبيُّ في "الميزانِ"<sup>(7)</sup>: «مَتَى رَأَيْتَ المُحَدِّثَ يَفْرُحُ بِعَوَالِي هَذَا الضَّرْبِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَامِيٌّ» .

**القِسْمُ الثَّانِي:** عُلُوُّ نِسْبِيٍّ، وَهُوَ القُربُ مِنْ إِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ الحَدِيثِ المشهورينَ كإبراهيمَ جُريجٍ، والأعمشِ، وشُعْبَةَ، وهُشَيْمٍ، والثَّوْرِيِّ، والأوزاعيِّ، والليثِ، وابنِ عُيَيْنَةَ، ونُظَرَائِهِمْ مَعَ الصَّحَّةِ أيضًا سواءَ كَثُرَ بَعْدَهُ العَدَدُ إِلَى رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ قَلَّ<sup>(8)</sup>.

..... وَعُلُوُّ نِسْبِيٍّ

(1) - هو: إبراهيم بن هُدْبَةَ، أبو هُدْبَةَ الفارسيُّ ثم البصريُّ، حَدَّثَ بعد المائتين، كذاب متروك الحديث، "الجرح والتعديل" (143/2)، و"ميزان الاعتدال" (199/1 - 200).

(2) - هو: دينار بن عبد الله الحبشي، أبو مَكَيْسٍ، مولى أنس رضي الله عنه، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة [يحل ذكره في الكتب، "المجروحين" (362/1)، و"الكامل" (479/4)، و"الميزان" (48/3)].

(3) - هو: يعنم بن سالم بن قنبر مولى علي رضي الله عنه، قال ابن حبان: كان يضع على أنس الحديث، بقي إلى زمان مالك، "الجرح والتعديل" (314/9)، و"المجروحين" (498/2)، و"الميزان" (288/7)، وذكره الشارح باسم "نُعَيْمِ بن سالم"، ولعله نقله بواسطة السيوطي من "التدريب" (ص256)، والصَّوَابُ ما أثبتناه من ترجمته مما سبق، والله أعلم.

(4) - هو: يعلى بن الأشدق القُفَيْلي، أبو الهيثم الجزري الحراني، قال ابن حبان: [يحل عنه الرواية بحال، وقال البخاري: يُكْتَبُ حديثه، "التاريخ الكبير" (419/8)، و"المجروحين" (495/2)، و"الميزان" (284/7)].

(5) - هو: أبو الدنيا الأشجِّ المغربي، حَدَّثَ بعد الثلاثمائة عن علي رضي الله عنه، كذَّاب دَجَّال، اسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو، "المغني في الضعفاء" (465/2)، و"الميزان" (364/7).

(6) - هو: خِراش بن عبد الله، [يحل [حتجاج به كما قال ابن حبان، "المجروحين" (151/1)، و"ميزان الاعتدال" (438/2)].

(7) - "ميزان الاعتدال" (364/7)، وعبارته: «وما يعني برواية هذا الضَّرْبِ ويفرح بعلوها [إلى الجهلة]»، والشارح نقل كلام الذهبي بواسطة، فهو في "شرح التبصرة والتذكرة" للناظم (254/2)، و"التدريب" (ص256)، فلعلهم تصرفوا في النقل عنه، والله أعلم.

(8) - "علوم الحديث" (ص257)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (254/2)، و"التدريب" (ص258).

بِنِسْبَةِ لِلْكَتُبِ السِّتَةِ إِذْ يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ

**القسم الثالث:** العُلُوّ المفيدُ بالنِسْبَةِ للكُتُبِ السِّتَةِ التي هي: "الصَّحِيحَانِ"، و"السُّنَنِ الأربَعَةُ"، وغيرُهما مِنَ الكُتُبِ المعتمَدةِ كَمُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَسَمَاءُ ابْنِ دَقِيقِ العَيْدِ<sup>(1)</sup>: «عُلُوّ التَّنْزِيلِ»، وَلَيْسَ بِعُلُوٍّ مُطْلَقٍ إِذِ الرَّأْيُ لَوْ رَوَى الحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ كِتَابٍ مِنْهَا وَقَعَ أَنْزَلَ مِمَّا لَوْ رَوَاهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهَا، وَقَدْ يَكُونُ عَالِيًّا مُطْلَقًا أَيْضًا.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَوْضِيحِ نَخْبَةِ"<sup>(2)</sup>: «وَقَدْ عَظُمَت رَغْبَةُ المَتَأَخِّرِينَ فِيهِ حَتَّى غَلَبَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ بَحِثُ أَهْلُوا [ا] شَتَعَالَ بِمَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ» .

وهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: مُوَافِقَةٍ، وَبَدَلٍ، وَمُسَاوَاةٍ، وَمُصَافِحَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّهَا النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ      مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ الْمُوَافِقَةُ  
أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلُ      وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ  
فَهُوَ الْمُسَاوَاةُ وَحَيْثُ رَاجِحَهُ      الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَالْمُصَافِحَةُ

يَعْنِي أَنَّ الْمُوَافِقَةَ صُورَتُهَا: «أَنْ يَرَوِيَ الْمُحَدِّثُ حَدِيثًا مَوْجُودًا فِي أَحَدِ هَذِهِ الكُتُبِ بِإِسْنَادٍ لِنَفْسِهِ، فَيَصِلَ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى شَيْخٍ مُصَنِّفِ ذَلِكَ الكِتَابِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ المِصْنَفِ»، وَلَوْ أَنَّهُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ المِصْنَفِ زَادَ عَدْدُ رِجَالِ السَّنَدِ<sup>(3)</sup>.

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَوْضِيحِ النُّخْبَةِ"<sup>(4)</sup>: «مِثَالُهُ: رَوَى البُخَارِيُّ حَدِيثًا عَنِ قُتَيْبَةَ عَنِ مَالِكٍ، فَلَوْ رَوِيَهُ مِنْ طَرِيقِهِ كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ ثَمَانِيَّةً، وَلَوْ رَوِيَهُ مِنْ طَرِيقِ

(1) - [ا] اقتراح" (ص403)، ولكن ظاهر كلامه أنه يفرق بين القسمين، حيث إنه جعل العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب المشهورة قسما، وجعل علو التنزيل قسما، بخلاف ما قرره الشارح تبعا للناظم في "شرحه" (255/2)، والسيوطي في "التدريب" (ص258)، حيث إنهم جعلوهما قسما واحدا باعتبار أنه ليس علوا مطلقا، فهو كائن لسبب، وينظر: "النكت الوافية" (418/2)، والله أعلم.

(2) - "نزهة النظر" (ص156) مع النكت.

(3) - "علوم الحديث" (ص258)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (257/2)، و"التدريب" (ص258)، و"نزهة النظر" (ص157).

(4) - "نزهة النظر" (ص158-159).

أبي العباس السراج<sup>(1)</sup> عَن قُتَيْبَةَ مَثَلًا، لَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قُتَيْبَةَ فِيهِ سَبْعَةٌ، فَقَدْ حَصَلَتْ لَنَا الْمَوَافَقَةُ مَعَ الْبُخَارِيِّ فِي شَيْخِهِ بَعِيْنِهِ مَعَ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ عَلَى الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَأَمَّا الْبَدَلُ وَهُوَ: الْوُضُوءُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ، كَأَنَّ يَفْعُ لَنَا ذَلِكَ الْإِسْنَادُ بَعِيْنِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى إِلَى الْقَعْنَبِيِّ عَن مَالِكٍ، فَيَكُونُ الْقَعْنَبِيُّ بَدَلًا فِيهِ مِنْ قُتَيْبَةَ، وَالْقَعْنَبِيُّ شَيْخُ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ. وَأَمَّا الْمَسَاوَةُ: فَهُوَ اسْتِوَاءُ عَدَدِ الْإِسْنَادِ مِنَ الرَّوِيِّ إِلَى آخِرِهِ مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ الْمَصْنُفِينَ، كَأَنَّ يَرُوي النَّسَائِيَّ مَثَلًا حَدِيثًا يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ أَحَدَ عَشَرَ شَيْخًا، فَيَقَعُ لَنَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ بَعِيْنِهِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقَعُ بَيْنَنَا فِيهِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدَ عَشَرَ شَيْخًا، فَنَسَاوِي النَّسَائِيَّ مِنْ حَيْثُ الْعَدْدُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَن مُلَاحَظَةِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الْخَاصِّ» .

وَأَمَّا الْمَصَافِحَةُ فَهِيَ: «أَنَّ يَرُوي الْمُحَدِّثُ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ لِنَفْسِهِ، فَيَقَعُ عَدْدُ رِجَالِ إِسْنَادِهِ زَائِدًا عَلَى عَدَدِ رِجَالِ مُصْنَفِ ذَلِكَ الْكِتَابِ بِرِجُلٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ الْمُحَدِّثُ كَأَنَّهُ قَدْ قَابَلَ مُصْنَفَ ذَلِكَ الْكِتَابِ فَرُوي عَنْهُ»، وَسُمِّيَتْ مَصَافِحَةً؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ فِي الْغَالِبِ بِالْمَصَافِحَةِ بَيْنَ مَنْ تَلَاقِيَا<sup>(2)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ: «وَمَثَلْتُ بِالْكَتُبِ السَّتَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى الْمُخَرَّجِينَ اسْتَعْمَالَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ فَقَطْ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الظَّاهِرِيُّ<sup>(3)</sup> وَغَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى "مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد"»<sup>(4)</sup> هـ.

ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ الْوَفَاةِ      أَمَّا الْعُلُوُّ      مَعَ التَّفَاتِ  
لِآخِرِ فَقِيلَ لِلْحَمْسِينَا      أَوْ الثَّلَاثِينَ      مَضَتْ سِنِينَا

يَعْنِي أَنَّ الْقِسْمَ الرَّابِعَ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ: تَقْدُّمُ وَفَاةِ الرَّوِيِّ عَن شَيْخٍ عَلَى وَفَاةِ رَاوٍ آخَرَ عَن ذَلِكَ الشَّيْخِ بَعِيْنِهِ.

(1) - هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج، أبو العباس الثقفي، مؤلفهم النيسابوري، الإمام الحافظ الثقة، محدث خراسان، توفي سنة 313هـ، "الجرح والتعديل" (196/7)، و"تاريخ بغداد" (248/1)، و"السير" (388/14).

(2) - "علوم الحديث" (ص 158-159)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (259/2-260)، و"نزهة النظر" (ص 159)، و"فتح الباقي" (260/2)، و"فتح المغيب" (363/3-365)، و"تدريب الراوي" (ص 258).

(3) - هو: أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبي، مولى الملك الظاهر غازي بن يوسف، جمال الدين أبو العباس الظاهري، الحافظ العلامة المقرئ المحدث، توفي سنة 696هـ، "تذكرة الحفاظ" (1497/4)، و"شذرات الذهب" (759/7).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (260/2).

قال النَّوَوِيُّ في "التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «فَمَا أُرْوِيهِ عَن ثَلَاثَةِ عَن الْبِيهَقِيِّ عَنِ الْحَاكِمِ أَعْلَى مِمَّا أُرْوِيهِ عَن ثَلَاثَةِ عَن أَبِي بَكْرٍ بِنِ خَلْفٍ<sup>(2)</sup> عَنِ الْحَاكِمِ؛ لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الْبِيهَقِيِّ عَنِ ابْنِ خَلْفٍ» .

قال النَّاطِلِيُّ في "شَرْحِهِ"<sup>(3)</sup>: «فَمَنْ سَمِعَ "سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ" عَلَى الزُّكِّيِّ عَبْدِ الْعَظِيمِ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَهُ عَلَى النَّجِيبِ الْحَرَّانِيِّ<sup>(4)</sup>، وَمَنْ سَمِعَهُ عَلَى النَّجِيبِ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَهُ عَلَى ابْنِ خَطِيبِ الْمَمْرَةِ<sup>(5)</sup>، وَالْفَحْرِ ابْنِ الْبُخَّارِيِّ<sup>(6)</sup>، وَإِنْ اشْتَرَكِ الْأَرْبَعَةُ فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ عَنِ شَيْخٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَبُو حَفْصٍ مَوْفِقُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَبْرَزْدَ<sup>(7)</sup>؛ لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الزُّكِّيِّ عَلَى وَفَاةِ النَّجِيبِ، وَتَقَدُّمِ وَفَاةِ النَّجِيبِ عَلَى وَفَاةِ مَنْ بَعْدَهُ».

أَمَّا الْعُلُوُّ الْمُسْتَفَادُ مِنْ مُجَرَّدِ تَقَدُّمِ وَفَاةِ شَيْخِكَ مِنْ غَيْرِ مَقَارَنَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِّهِ، فَرَوَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ عَنِ شَيْخِهِ شَيْخِ الشَّامِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ جَوْصَاءَ<sup>(8)</sup> أَنَّهُ قَالَ: «إِسْنَادٌ مَضَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ سَنَةً مِنْ مَوْتِ الشَّيْخِ إِسْنَادٌ عَلُوٌّ»<sup>(9)</sup>.

(1) - "التقريب" للنووي (ص260) مع "التدريب".

(2) - هو: أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي ثم النيسابوري، العلامة النحوي الأديب المسند، توفي سنة 487هـ، "السير" (478/18)، و"شذرات الذهب" (372/5).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (261/2-262).

(4) - هو: عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصَّيْقَلِ الْحَرَّانِيُّ الْخَنْبَلِيُّ، أَبُو الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، الْحَافِظُ الْمُسْنَدُ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 672هـ، "العبر" (298/5)، و"شذرات الذهب" (586/7).

(5) - هو: عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى الموصلي ثم الدمشقي، ابن خطيب الممّرة، نزيل القاهرة ومسندها، توفي سنة 687هـ، "الوافي بالوفيات" (242/18)، و"شذرات الذهب" (701/7).

(6) - هو: علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السَّعْدِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ الْمَقْدِسِيِّ الصَّالِحِيِّ الْخَنْبَلِيِّ، الْمُحَدِّثُ الْمَعْمَرُ، مُسْنَدُ الْوَقْتِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 690هـ، "ذيل طبقات الحنابلة" (241/4 - 243)، و"المقصد الأرشد" لإبراهيم بن مفلح (210/2).

(7) - هو: عمر بن محمد بن معمر الدَّارِقُوتِيِّ، مَوْفِقُ الدِّينِ بِنِ طَبْرَزْدَ، الْعَلَمَةُ الْحَافِظُ الْمُسْنَدُ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 607هـ، "التكملة" للمنزدي (207/2)، و"السير" (508/21)، و"شذرات الذهب" (49/5).

(8) - هو: أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصاء، أبو العباس الدمشقي، العلامة الحافظ، محدث الشام، توفي سنة 320هـ، "الأنساب" (413/3) و"السير" (15/15) وجوصاء: اسم لجد أبي الحسن هذا كما في "الأنساب".

(9) - "علوم الحديث" (ص261-262)، و"السير" (16/15).

وروى عن ابن مَنده أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا مَرَّ عَلَى الْإِسْنَادِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، فَهُوَ إِسْنَادٌ عَالٍ» (1).  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا أَوْسَعُ» (2).

قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّي: «الَّذِي اخْتَارَهُ . وَهُوَ الْأَحْسَنُ . أَنَّ مَنْ مَاتَ شَيْخٌ شَيْخَهُ قَبْلَ أَنْ يُولَدَ،  
 فَسَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ عَالٍ» هـ (3).

ثُمَّ عَلُوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ وَضِدُّهُ التُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ  
 وَحَيْثُ دُمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجَبَّرِ وَالصِّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

يعني أَنَّ الْخَامِسَ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُوِّ، وَهُوَ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ عَلُوِّ الصِّفَةِ هُوَ: تَقَدُّمُ السَّمَاعِ مِنَ  
 الشَّيْخِ، فَمَنْ تَقَدَّمَ سَمَاعُهُ مِنْهُ كَانَ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَصُورَتُهُ: «أَنْ يَسْمَعَ شَخْصَانِ  
 مِنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ سَمَاعُ أَحَدِهِمَا سَابِقٌ عَنِ السَّمَاعِ الْآخَرِ» .

وَجَعَلَ ابْنُ طَاهِرٍ (4)، وَتَبِعَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ (5) هَذَا الْقِسْمَ وَالَّذِي قَبْلَهُ قِسْمًا وَاحِدًا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذَا يَدْخُلُ فِي التَّوَعُّدِ الَّذِي قَبْلَهُ» (6).

قَالَ النَّاطِمُ: «وَأَهْلُ الْحَدِيثِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ فِي حَقِّ مَنْ اخْتَلَطَ شَيْخُهُ، أَوْ  
 حَرَفَ لِهَرَمٍ، أَوْ مَرَضٍ وَهُوَ وَاضِحٌ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ذَلِكَ، فَرَبَّمَا كَانَ السَّمَاعُ الْمَتَأَخَّرُ أَرْجَحُ؛  
 بَأَنْ يَكُونَ تَحْدِيثُهُ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ، ثُمَّ اتَّصَفَ بِذَلِكَ فِي حَالِ السَّمَاعِ  
 الْمَتَأَخَّرِ، فَلِهَذَا مَرِيَّةٌ وَفَضْلٌ، وَهُوَ أَعْلَى لِكِنَّةِ عَلُوِّ مَعْنَوِيٍّ» هـ (7).

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: «وَكُلُّ حَدِيثٍ عَزَّ عَلَى الْمُحَدِّثِ، وَلَمْ يَجِدْهُ عَالِيًا، وَ[] بَدَّ لَهُ مِنْ إِيْرَادِهِ، فَمِنْ  
 أَيِّ وَجْهِ أوردَهُ فَهُوَ عَالٍ بَعْرِيَّةً، وَمَثَلُ ذَلِكَ بَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أَمَائِلِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ثُمَّ رَوَى  
 حَدِيثًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ عَنْ مَالِكٍ لِمَعْنَى فِيهِ، فَكَانَ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكٍ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ» (8).

(1) - "علوم الحديث" (ص 261-262).

(2) - نفسه.

(3) - لم أقف عليه في كتبه، ونقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (373/3)، والله أعلم.

(4) - "العلو والنزول" (ص 76) وما بعدها.

(5) - "الفتوح" (ص 405-406).

(6) - "علوم الحديث" (ص 262).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (263/2).

(8) - "العلو والنزول" (83-86) بتصرف.

وأما النزول فصدُّ العلوِّ، وهو خمسة أقسام تُعرف بأضدادها.  
قال النووي في "التقريب" (1): «وهو مفضول، ومرعوبٌ عنه على الصواب» .  
وقول الجمهور كقول علي بن المديني، وأبي عمرو المستملي (2): «التزول  
شؤم» (3).

وكقول يحيى بن معين: «الإسناد النَّازل قرحةٌ في الوجه» (4)، وزوي: "حذرة"، والتَّحْدِيرُ  
ورمُّ الجِلْدِ وغلظُهُ مِنَ الضَّرْبِ (5)، والمرادُ أَنَّهُ تشويهُ، ومحلُّ ذلك ما لم ينجَبْ بِصِفَةٍ مَرَّحَةٍ، فَإِنْ  
تَمَيَّزَ بِفَائِدَةٍ فَهُوَ مَخْتَارٌ.

قال السيوطي في "التدريب" (6): «كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظًا، أو  
أفقه، أو كونه متصلًا بالسمع، وفي العالي حضور، أو إجازة، أو مُناوَلَةٌ، أو تساهلٌ بعضُ روايته  
في الحَمْلِ ونحو ذلك، فقد قال وكيعٌ لأصحابه: «الأعمش أحبُّ إليكم، عن أبي وائل، عن  
عبد الله، أم سُفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؟، فقالوا: الأعمش عن  
أبي وائل أقرب، فقال: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسُفيان عن منصور عن إبراهيم عن  
علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه» (7) هـ.

وقال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودته صحة الرجال» (8).

(1) - "التقريب" للنووي (ص261) مع "التدريب".

(2) - هو: أحمد بن المبارك، أبو عمرو المستملي النيسابوري، ويلقب بحكمويه العابد، المحدث الكبير، توفي سنة 284هـ،  
"المنتظم" (374/12)، و"السير" (373/13)، و"شذرات الذهب" (348/3).

(3) - "الجامع لأخلاق الراوي" (123/1-124).

(4) - نفسه.

(5) - ينظر: "القاموس المحيط" (ص336) مادة "ح د ر"، ولم أقف على هذه الرواية عن ابن معين، وأظنُّ بأنَّ الشَّارِحَ  
نقلها بواسطة السيوطي من "التدريب" (ص300)، وفي إحدى نسخه "قرحة" كما نبه عليه محققه (844/2)، وهو  
الأقرب، والله أعلم .

(6) - "تدريب الراوي" (ص262).

(7) - أسنده عنه الراهمزمي في "المحدث الفاصل" (ص238)، والحاكم في "المعرفة" (ص124)، والخليلي في "الإرشاد"  
(177/1)، وينظر: الجرح والتعديل" (25/2) بنحوه.

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (101/2).

وقال السلفي: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العلي في المعنى عند النظر والتحقق» (1).

وفيه يقول أيضاً (2):

ليس حُسن الحديث قُربَ رجالٍ      عند أربابِ علمه النُّقادِ  
بل علوُّ الحديثِ عندَ أولى الحِفظِ      والإتقانِ صحَّةُ الإسنادِ

قال ابن الصلاح: «ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب» (3).

وقال الحافظ ابن حجر: «و[ابن حبان] (4) تفصيل حسن، وهو أن النظر إن كان للسند فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن فالفقهاء أولى» (5).

(1) - ذكره عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (265/2).

(2) - أسندها عنه الذهبي في "السير" (37/21) وأورد منها ابن الصلاح في "علوم الحديث" بيتاً واحداً (ص263)، والعراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (265/2)، والسخاوي في "فتح المغيث" (379/3) ثلاث أبيات، والشارح هنا أورد بيتين فقط.

(3) - "علوم الحديث" (ص263) بتصرف.

(4) - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان" (159/1).

(5) - نقله عن ابن حجر تلميذه البقاعي كما في "النكت الوفية" (434/2).

## الغريب والعزيرُ والمشهورُ

وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّاوي انْفَرَدَ فَهُوَ الْعَرِيبُ وَاِبْنُ مَنَدَةَ فَحَدُّ  
بِالْفَرَادِ عَنِ إِمَامٍ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ  
مِنْ وَاحِدٍ فَاتْنَيْنِ فَالْعَزِيرُ أَوْ فَوْقَ فَمَشْهُورٌ وَكُلٌّ قَدْ رَأَوْ  
مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ ثُمَّ قَدْ يَغْرُبُ مُطْلَقًا وَإِسْنَادًا فَقَدْ

قلت: قد قدّم ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(1)</sup> في كتابه الذي لخصه الناظم في هذه الألفية المشهورَ على الغريبِ والعزيرِ، وذكرهما بعده، وكان الأنسبُ ما فعلَ ابنُ حَجَرٍ في "نخبته"<sup>(2)</sup>، والسيوطيُّ في "ألفيته"<sup>(3)</sup> من تقديم هذه الأنواع الثلاثة في أوّل كتابيهما، ومن ضمّ الغريبِ إلى بابِ الأفرادِ، لأنَّ الغريبَ والفردَ مترادفانِ لَعَنَةً واصْطِلَاحًا، إلّا أنَّ أهلَ الاصطلاحِ غايروا بينهما من حيثُ كثرةِ استعمالِ وقتته، فالفردُ أكثرُ ما يطلقونه على الفردِ المطلقِ، والغريبُ أكثرُ ما يطلقونه على الفردِ النَّسَبِيِّ، وهذا من حيثُ إطلاقِ سميّةِ عليهما، وأمّا من حيثُ استعمالهم الفعلِ المُشْتَقِّ فلا يفرّقون، فيقولونَ فيهما تفرّدَ به فلانٌ، أو أغربَ به فلانٌ<sup>(4)</sup>.

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "توضيحِ نخبته"<sup>(5)</sup>: «إِنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ أَمَلَى كِتَابَهُ بِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَلِهَذَا لَمْ يَحْصُلْ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْوَضْعِ الْمُنَاسِبِ».

قالَ السَّخَاوِيُّ: «وَتَبِعَهُ فِي تَرْتِيبِهِ غَالِبٌ مِنْ اقْتَفَى أثرَهُ»<sup>(6)</sup>.

قلت: ذَكَرَ النَّاطِمُ هُنَا أَنَّ الْحَدِيثَ الْعَرِيبَ هُوَ: الَّذِي يَنْفَرِدُ بِجَمِيعِهِ بَعْضُ الرَّوَاةِ، كَانْفَرَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِ: «النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتِهِ»، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الشَّاذِّ<sup>(7)</sup>، أَوْ يَنْفَرِدُ

(1) - "علوم الحديث" (ص 265).

(2) - "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص 62-71).

(3) - "ألفية السيوطي" (ص 44).

(4) - ينظر: "نزهة النظر" (ص 81).

(5) - "نزهة النظر" (ص 50-51) بتصرف.

(6) - "فتح المغيث" (3/381).

(7) - (ص 277).

فيه بعضهم بأمرٍ لا يذكره فيه غيره، إمّا في متنه كتفرد مالك في زكاة الفلّج بقوله: «من المسلميين»، كما سبق أيضاً في زيادات الثقات<sup>(1)</sup>.

وإمّا في سنده كحديث: أم زرع، فالمحفوظ فيه رواية سعيد بن سلمة<sup>(2)</sup>، وعيسى بن يونس، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أخيه عبد الله عن أبيهما عن عائشة، وهكذا أخرجه الشيخان<sup>(3)</sup>، وكذا رواه مسلم أيضاً من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن هشام<sup>(4)</sup>.

وتفرد البراني<sup>(5)</sup> بروايته من حديث الدراوردي، وعبد بن منصور<sup>(6)</sup>، عن هشام عن أبيه بدون واسطة أخيه، وجعله مرفوعاً كله، وإثما المرفوع منه: «كنت لك كأي زرع لأم زرع» فقط<sup>(7)</sup>.

فما حصل فيه انفراد بوجه من هذه الأوجه الثلاثة فهو الغريب؛ لأنه حينئذ كالغريب الوحيد البعيد عن أهله ووطنه، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر. قال النووي<sup>(8)</sup> تبعاً لابن الصلاح<sup>(9)</sup>: «ولا يدخل فيه أفراد البلدان التي تقدمت في نوع الأفراد».

(1) - تقدم تخريجه (ص294).

(2) - هو: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، أبو عمرو المدني العدوي، مولى عمر بن الخطاب، صدوق صحيح الكتاب، يخلئ من حفظه، "الجرح والتعديل" (4/29)، و"تهذيب الكمال" (10/477)، و"التقريب" (1/355).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (3/520-521)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع (15/190).

(4) - "صحيح مسلم" (15/201).

(5) - "المعجم الكبير" للبراني (23/171) رواية عبّاد بن منصور، ورواية الدراوردي فهي في (23/176)، وجاء عن غيرها كذلك كما بينه ابن حجر في "فتح الباري" (9/318-319).

(6) - هو: عبّاد بن منصور النّاجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها، صدوق، وكان يدلّس، وتغير بأخرة، توفي سنة 152 هـ، "طبقات ابن سعد" (7/270)، و"تهذيب الكمال" (14/156)، و"التقريب" (1/468).

(7) - قال ابن حجر في "الفتح" (9/319): «ويقوي رفع جميعه أنّ التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرّها، فيكون كُله مرفوعاً من هذه الحثية... ويكون الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم التشبيه فقط حين سمع القصة، ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكماً»، بتصرف، وهو توجيه سديد، والله أعلم.

(8) - "التقريب" للنووي (ص267) مع "التدريب".

(9) - "علوم الحديث" (ص270).

قال السخاوي: «إلا أن يريدوا بقولهم: "انفرد به أهل البصرة مثلاً" واحداً من أهلها، فهو الغريب الملق» هـ<sup>(1)</sup>.

قلت: وقد أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى ذلك في باب "الأفراد"<sup>(2)</sup> بقوله:

فإن يريدوا واحداً من أهلها تجوزاً فاجعله من أولها.

أي: فاجعله من أول الصور المذكورة في الباب، وهو الفرد الملق هـ.

أمّا إذا لم يريدوا بذلك واحداً من أهل بلد، بل أرادوا أهل ذلك البلد عموماً، فهو الفرد التسيبي كما سبق أيضاً<sup>(3)</sup>.

وأما الحافظ أبو عبد الله بن منده، فقد حدّد الحديث الغريب بأنه: «الذي تفرد راويه برواية عن إمام من الأئمة الذين من شأنهم لجلالتهم أن يجمع حديثهم، وإن لم يجمع كالزهرري، وقتادة، وأشباههم، فإذا انفرد الرجل عنهم بالحديث سمي غريباً»<sup>(4)</sup>.

وإذا روى عنهم رجلان، أو ثلاثة سمي عزيزاً، إمّا لقوته بمجيئه من طريق أخرى من عز يعز. بفتح العين إذا قوي، وإمّا لقلته من عز يعز. بكسر العين. إذا قل بحيث لا يكاد يوجد<sup>(5)</sup>.

كذا حدّد ابن الصلاح تبعاً لابن منده<sup>(6)</sup>، وابن طاهر المقدسي، وتبعهم النووي<sup>(7)</sup> العزيز<sup>(8)</sup>.

وأما الحافظ ابن حجر فإنه خص المشهور بالثلاثة، والاثنتين بالعزيز<sup>(9)</sup>، فعلى مقتضى التعريفين يجمع العزيز والمشهور فيما رواه ثلاثة، ويختص العزيز بالاثنتين، والمشهور بما زاد على الثلاثة.

(1) - فتح المغيث " (384/3).

(2) - شرح التبصرة والتذكرة " (217/1).

(3) - (ص 302).

(4) - أسنده عنه ابن طاهر المقدسي في "شروط الأئمة الستة" (ص 23).

(5) - ينظر: "لسان العرب" (374/5)، و"القاموس المحيط" (ص 465) مادة "عزز".

(6) - "علوم الحديث" (ص 270).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 267) مع "التدريب".

(8) - (العزيز) مفعول به للفعل حدّد، يعني كما عرف ابن الصلاح الحديث العزيز، والله أعلم.

(9) - "نزهة النظر" (ص 62) وما بعدها.

وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً<sup>(1)</sup>. قال ابن حجر في "توضيح خبته"<sup>(2)</sup>: «إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً، فيمكن أن يُسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».

**مثاله:** ما رواه الشيخان<sup>(3)</sup> من حديث أنس، والبحاري من حديث أبي هريرة<sup>(4)</sup>، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده...» الحديث.

فرواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية، وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة هـ. وأما المشهور فهو: «ماله طرُق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر»<sup>(5)</sup>. وسمي بذلك لوضوحه، اسم مفعول من شهِرت الأمر إذا أعلنته وأوضحته<sup>(6)</sup>. قال ابن الصلاح: «ومعنى الشهرة مفهوم»<sup>(7)</sup>، فكتفى بذلك عن حده. قال البلقيني: «لم يذكر له ضابلاً، وفي كتب الأصول: المشهور ويقال له المستفيض، وهو: الذي تزيد نقلته على ثلاثة»<sup>(8)</sup>.

وسمي مستفيضاً لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً<sup>(9)</sup>. ومنهم من غاير بينهما: بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواءً، والمشهور أعظم من

(1) - لم أهد إلى كلامه فيما طبع، ونقله عنه ابن حجر في "نزهة النظر" (ص 69)، والله أعلم.

(2) - "نزهة النظر" (ص 69-70) مع "النكت".

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان (19/1)، ومسلم: كتاب

الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (16/2-17).

(4) - "صحيح البخاري" (19/1).

(5) - "فتح الباقي" (2/269)، و"فتح المغيث" (3/389)، و"نزهة النظر" (ص 62).

(6) - ينظر: "القاموس المحيط" (381) مادة "شهر"، و"فتح المغيث" (3/389)، و"نزهة النظر" (ص 62).

(7) - "علوم الحديث" (ص 265).

(8) - "محاسن الاصلاح" (ص 450).

(9) - "القاموس المحيط" (ص 585) مادة "ف ي ض"، و"فتح المغيث" (3/389).

ذلك، ومنهم من عكس<sup>(1)</sup>.

قوله: (وَكُلُّ قَدْ رَأَوْ) الخ، يعني أَنَّ وَصَفَ الْحَدِيثِ بِكَوْنِهِ غَرِيبًا، أَوْ عَزِيزًا، أَوْ مَشْهُورًا لَا يَنَافِي الصِّحَّةَ، وَلَا الضَّعْفَ، وَلَمْ يَذْكَرْ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup> أَنَّ فِي الْعَزِيزِ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، بَلْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَشْهُورِ، وَالْغَرِيبِ فَقَطُّ.

أَمَّا الْغَرِيبُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ كَأَفْرَادِ الصَّحِيحِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ سُمَيِّ<sup>(3)</sup> عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»<sup>(4)</sup>.

وإلى ضَعِيفٍ، وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْغَرِيبِ، فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ، فَإِنَّهَا مَنَاقِيرُ، وَعَامَّتُهَا عَنِ الضُّعْفَاءِ»<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ مَالِكٌ: «شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبِ، وَخَيْرُهُ الظَّاهِرُ الَّذِي رَوَاهُ النَّاسُ»<sup>(6)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ، فَإِذَا هُوَ شَرٌّ»<sup>(7)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «الْعِلْمُ الَّذِي يَجِيئُكَ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا يَعْنِي: الْمَشْهُورُ»<sup>(8)</sup>.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «حَدَّثْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بِحَدِيثٍ، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ: أَحْسَنْتَ بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، هَكَذَا حَدَّثْنَا. قُلْتُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَدَّثْتِكَ بِحَدِيثٍ أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، قَالَ: لَا تَقُلْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ

(1) - ينظر: "نزهة النظر" (ص 62-63)، و"فتح المغيث" (3/389 - 390)، و"تدريب الراوي" (ص 262).

(2) - "علوم الحديث" (ص 265 و 270).

(3) - هو: سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، ثِقَةٌ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 130 هـ، "تهذيب الكمال" (12/141)، و"التقريب" (1/396).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب العمرة، باب السفر فإلعة من العذاب (1/500)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب السفر فإلعة من العذاب (13/64) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(5) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (1/153)، والسمعاني في "أدب الإملاء" (1/306).

(6) - أسنده عنه الخليل في "الجامع لأخلاق الراوي" (2/100)، والسمعاني في "أدب الإملاء" (1/305).

(7) - أسنده عنه الخليل في "الجامع لأخلاق الراوي" (2/100)، ومن طريقه السمعي في "أدب الإملاء" (1/307).

(8) - أسنده عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (32/441) من طريق البيهقي.

مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا يُعْرَفُ، إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا عُرِفَ، وَتَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ»<sup>(1)</sup>، رَوَى هَذِهِ الْآثَارَ الْبِيهَقِيُّ فِي "الْمَدْخَلِ"<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ: «مَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ»<sup>(3)</sup>.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى غَرِيبٍ مَتَّنًا وَإِسْنَادًا كَمَا لَوْ انْفَرَدَ بِمَتْنِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ، وَإِلَى غَرِيبٍ إِسْنَادًا (فَقَدْ) أَيْ: فَحَسَبُ، لَا مَتَّنًا، كَحَدِيثٍ رَوَى مَتْنُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ انْفَرَدَ رَاوٍ وَاحِدٌ بِرَوَايَتِهِ عَنِ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ غَرَائِبُ الشُّيُوخِ فِي أَسَانِيدِ الْمُتَوَنِّصِينَ الصَّحِيحَةِ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرْمِذِيُّ: «غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»<sup>(4)</sup>.

وَمَثَلٌ لَهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ»<sup>(5)</sup>، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ عَمَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ يَرْفَعُهُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي "الْإِرْشَادِ"<sup>(7)</sup>: «أَخْلَأَ فِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِوَجْهِ، فَهَذَا مِمَّا أَخْلَأَ فِيهِ التَّقِيُّ عَنِ التَّقَّةِ».

قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «هَذَا إِسْنَادٌ غَرِيبٌ كُلُّهُ، وَالْمَتْنُ صَحِيحٌ»<sup>(8)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَلَا أَرَى هَذَا النَّوْعَ - يَعْنِي غَرِيبَ الْإِسْنَادِ فَقَطْ - يَنْعَكِسُ إِلَّا إِذَا اشْتَهَرَ الْحَدِيثُ الْفَرْدُ عَمَّنْ انْفَرَدَ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَدَدٌ كَثِيرٌ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ غَرِيبًا مَشْهُورًا، وَغَرِيبًا مَتَّنًا لَا إِسْنَادًا

(1) - أسنده عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (376/41) من طريق البيهقي.

(2) - الشَّارِحُ نَقَلَ هَذِهِ الْآثَارَ فِيمَا يَظْهَرُ بِوَسَائِلِ السِّيُوطِيِّ فِي "تَدْرِيبِ الرَّاوي" (ص 268)، وَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِيمَا طُبِعَ مِنْ "الْمَدْخَلِ" لِلْبِيهَقِيِّ، فَلَعَلَّهَا فِي الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ، كَمَا أَفَادَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - أسنده عنه الخليلي في "الكفاية" (423/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 271)، وكلمة الترمذي ذكرها في مواطن كثيرة من "جامعه".

(5) - هو: عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة، صدوق يخلع، وكان مرجئا، توفي سنة 206هـ، "طبقات ابن سعد" (500/5)، و"تهذيب الكمال" (271/18)، و"التقريب" (612/1).

(6) - الظاهر هنا أن الشَّارِحَ تَبَعَ النَّاطِمَ فِي "شَرْحِهِ" (272/2)، وَالسِّيُوطِيُّ فِي "تَدْرِيبِ" (ص 268) فِي نِسْبَةِ هَذَا الْمَثَلِ لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ كَمَا فِي "النَّفْحِ الشَّدِي" (311/1)، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْقِسْمَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ مَثَلًا تَصْرِيحًا بَلْ هُوَ مَجْرَدُ تَلْمِيحٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ حَدِيثَ: "الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، فَفَهَمُوا مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَنْظُرُ: "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (393/3).

(7) - "الإرشاد" (167/1).

(8) - "النَّفْحِ الشَّدِي" (311/1).

بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإنَّ إسناده غريبٌ في طرفه الأول مشهورٌ في طرفه الأخير، كحديث: «**إنَّما الأعمال بالنيات**»<sup>(1)</sup>؛ لأنَّ الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد الأنصاري<sup>(2)</sup> هـ.

**قلت:** قول ابن الصلاح إنَّه لا يرى هذا النوعَ يعكسُ عقده السيوطي في "ألفيته"<sup>(3)</sup> بقوله:  
**ولا ترى غريب متن لا سند.**

قال شارحها محيي الدين عبد الحميد: «أي: لا يكون الحديث غريبَ المتنِ دونَ السند؛ لأنَّ المتنَ إذا كان غريباً بإسنادٍ مُعيَّنٍ كان الإسنادُ إلى هذا المتنِ غريباً بلا شكِّ، فيكونُ من النوعِ الأول» هـ كلامه بلفظه<sup>(4)</sup>.

**قلت:** النوعُ الأولُ هو غرابَةُ السندِ والمتنِ معاً كما تقدَّم آنفاً.  
قال زكرياءُ الأنصاري: «هذا بالنظرِ إلى الوجود، وإلا فالقسمةُ العقليةُ تقتضي العكس» هـ<sup>(5)</sup>.

وذكر الناظم<sup>(6)</sup> أنَّه في حديثِ أمِّ زرعِ السابقِ مثلاً لغبابةِ بعضِ السندِ، ومثلاً لغبابةِ بعضِ المتنِ<sup>(7)</sup>.

كذلك المشهور أيضاً قسّموا	لشُهرةِ مُلَقَّةِ ك(المُسلمِ
من سلّم) الحديث والمقصور	على المُحدِّثينَ من مشهور
(فُنُوتهُ بعدَ الرُّكوعِ شهراً)	ومنه ذو تواترٍ مُستقراً
في طبقاته كمتن (من كذب)	فَوقَ سِتِّينَ رُوُوهُ والعجب
بأنَّ من رواته للَعَشْرَه	وحُصَّ بالأمرينَ فيما ذكَّره

(1) - تقدم تخريجه (ص272).

(2) - "علوم الحديث" (ص271).

(3) - "ألفية السيوطي" (ص45).

(4) - "شرح ألفية السيوطي" (1/339).

(5) - "فتح الباقي" (2/272).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/272-273)، و"فتح المغيبي" (3/393).

(7) - وجه غرابة السند في رواية اللبراني كما تقدم بإسقاط الوسيلة بين هشام وأبيه عروة، ووجه غرابة المتن فيه هو رفع

جميع الحديث المذكور إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ قُلْتُ بَلَى (مَسْحُ الخِطَابِ) وَاِبْنُ مَنَدَةَ إِلَى  
عَشْرَتِهِمْ (رَفَعَ اليَدَيْنِ) نَسَبًا وَيَقُفُوا عَنْ مِائَةٍ (مَنْ كَذَبَا)

يعني أنَّ المشهورَ كما ينقسمُ إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ وموضوعٍ - كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى<sup>(1)</sup> - ينقسمُ أيضاً إلى: ما هو مشهورٌ شهرةً مُلَقَّةً بينَ أهلِ الحديثِ، وغيرهم من العلماءِ والعامةِ، كحديثِ: «المُسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويَدِهِ، والمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ ما نَهَى اللهُ عَنْهُ» أخرجهُ الشَّيْخَانُ<sup>(2)</sup>.

وإلى مشهورٍ مقصورةٍ شهرتهُ على المُحدِّثينَ خاصةً: نحو حديثِ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا يَدْعُوا عَلَى رِجْلِ وَذِكْوَانَ» أخرجهُ الشَّيْخَانُ<sup>(3)</sup> مِنْ رَاوِيَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدِ السَّدُوسِيِّ<sup>(4)</sup> عَنْ أَنَسٍ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ جَمَاعَةٌ غَيْرُ أَبِي مِجْلَزٍ مِنْهُمْ: قَتَادَةُ، وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، وَعَاصِمٌ، وَعَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ جَمَاعَةٌ؛ بَحِثُ اشْتَهَرَ لَكِنْ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، وَقَدْ يَسْتَعْرِثُهُ غَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى رِوَايَةِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسٍ كَوْنُهَا بَلَا وَاسِلَةً.

ويُلَاقُ أيضاً على ما اشتهرَ على الألسنةِ، فيشملُ مالهُ إسنَادٌ واحِدٌ فصاعداً، بل وعلى ما لا يوجدُ لهُ إسنَادٌ أصلاً.

قال السُّيوطِيُّ في "التَّدْرِيْبِ"<sup>(5)</sup>: «وقَد صَنَّفَ في هَذَا الْقِسْمِ الزَّرْكَشِيُّ "التَّذْكَرَةَ في الأحاديثِ المُشْتَهَرَةِ"، وألَفَتْ فِيهِ كِتَابًا مُرْتَبًّا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، اسْتَدْرَكَتْ فِيهِ ما فَاتَهُ مِنْ الْجَمِّ الْعَفِيرِ» هـ .

(1) - (ص 648).

(2) - أخرجهُ البخاري: كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (18/1)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تفاصيل الإسلام (15-12/2) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وجابر رضي الله عنهما.

(3) - أخرجهُ البخاري: كتاب الوتر، باب في القنوت قبل الركوع وبعده (279/1)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات (156/5)، وفيهما رواية سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه، وفي "مسلم" رواية أنس بن سيرين ومن دُكر معه.

(4) - هو: لاحق بن حميد بن سعيد بن خالد بن كثير بن حُبَيْش بن عبد الله بن سدوس السَّدُوسي البصري، أبو مِجْلَزِ البصري، ثقة، توفي سنة 106هـ، وقيل 109هـ، "طبقات ابن سعد" (216/7)، و "تهذيب الكمال" (176/31) و "التقريب" (294/2).

(5) - تدريب الراوي (ص 262).

وَقَدْ أَلَّفَ فِيهِ أَيْضًا السَّخَاوِيُّ كِتَابَهُ "المَقَاصِدُ الحَسَنَةُ فِي الأَحَادِيثِ المَشْتَهَرَةِ عَلَى الأَلْسِنَةِ"،  
الَّذِي قَالَ فِيهِ بَعْضُ المَتَأَخِّرِينَ<sup>(1)</sup>: «إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ مَا أَلَّفَ فِي هَذَا القِسْمِ» هـ .  
وَقَدْ مَثَّلَ الشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(2)</sup> لِلْمَشْهُورِ، وَهُوَ صَاحِبُ بَعْدِ المَثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ  
لِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الفُقَهَاءِ بِحَدِيثِ: «أَبْغَضُ الحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»<sup>(3)</sup> صَحَّحَهُ  
الحَاكِمُ<sup>(4)</sup>.

«مَنْ سئِلَ عَن عِلْمٍ فَكْتَمَهُ... الحديث» . حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(5)</sup>.  
وَلِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الأَصُولِيِّينَ: «رُفِعَ عَن أُمَّتِي الخَطَأُ وَالتَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» .  
صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ<sup>(6)</sup> وَالحَاكِمُ<sup>(7)</sup> بَلْفِظٍ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ...» .  
وَلِلْمَشْهُورِ عِنْدَ النُّحَاةِ: «نِعِمَّ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ» .  
قَالَ العِرَاقِيُّ - يَعْنِي النَّاطِمَ - : «لَا أَصِلُ لَهُ، وَلَا يَوجَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ  
الحَدِيثِ»<sup>(8)</sup>.

(1) - العجلوني في "كشف الخفاء" (8/1).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 263 - 264).

(3) - أخرجه: ابن أبي شيبة (187/4) من طريق وكيع، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق رقم (2178)  
من طريق أحمد بن يونس، وابن ماجه: كتاب الطلاق، باب حدثنا سويد بن سعيد برقم (2018)، والبيهقي في باب  
كراهية الطلاق (322/7) من طريق يحيى بن بكير، ثلاثتهم عن معرف، عن محارب بن ديثار مرسلًا.

ورواه ابن ماجه: كتاب الطلاق، باب حدثنا سويد بن سعيد برقم (2018)، والحاكم: كتاب الطلاق (214/2)،  
والبيهقي في باب كراهية الطلاق (322/7) من طرق عن معرف بن واصل، عن محارب بن ديثار عن ابن عمر به موصولًا،  
وقد اختلف في وصله وإرساله، والصواب الإرسال؛ لأن من أرسل أكثر عدداً وأتقن حفظاً، ورجحه عدد من الحفاظ كأبي  
حاتم الرازي "العلل" (118/4) وغيره، وضعفه الألباني في "إرواء الغليل" (106/7).

(4) - "المستدرک" (214/2) رقم (2794).

(5) - أخرجه: أحمد (17/13)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم (29/5) برقم (2649)، والحاكم  
(181/1) رقم (344) من طرق عن علماء عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(6) - "صحيح ابن حبان" (202/16) رقم (7219) عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

(7) - "المستدرک" (216/2) برقم (2801) من طريق: الأوزاعي عن علماء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن  
عباس به، وهذا إسناد صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وحسنه النووي وأقره ابن حجر في "التلخيص الحبير"  
(672/1)، وصححه الألباني في "إرواء الغليل" (123/1 - 124).

(8) - لم أتهتد إلى كلام الحفاظ العراقي، ولكن الحديث لا أصل له كما صرح به الحفاظ، ينظر: "المقاصد الحسنة"  
للسخاوي (ص 701)، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (58/3) رقم 1006.

- وللمشهور بين العامة: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». أخرجه مسلم<sup>(1)</sup>.
- «مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ» صحَّحه ابنُ حَبَّانَ<sup>(2)</sup>.
- «الْبِرْكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ» صحَّحه ابنُ حَبَّانَ<sup>(3)</sup> والْحَاكِمُ<sup>(4)</sup>.
- «لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ» صحَّحاهُ أَيضًا<sup>(5)</sup>.
- «وَالْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ» حَسَّنَه التِّرْمِذِيُّ<sup>(6)</sup>.
- «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ» حَسَّنَه التِّرْمِذِيُّ<sup>(7)</sup> أَيضًا.

- (1) - أخرجه مسلم: كتاب الإمامة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله (37/13).
- (2) - أخرجه: ابن حبان (216/2) برقم (471)، وأبو نُعَيْمٍ في "الحلية" (246/8)، والْحَلِيبُ في "تاريخ بغداد" (57/8)، وابن عدي في "الكامل" (540/3) من طرق عن يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه به، وهذا إسناد ضعيف، تفرد به يوسف عن سفيان كما قال أبو نُعَيْمٍ، وابن عدي، وقد أوعب طرقه العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (13/10) رقم (4508)، وضعفه، والله أعلم.
- (3) - "صحيح ابن حبان" (319/2) رقم (559) من حديث ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
- (4) - "المستدرک" (131/1) رقم (210)، وأخرجه: أبو نُعَيْمٍ في "الحلية" (172/8)، وابن عدي في "الكامل" (261/8)، والْحَلِيبُ في "تاريخ بغداد" (165/11)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (57/1)، عن ابن المبارك عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه به، وهذا إسناد صحيح، صحَّحه الحاكم على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، وينظر: "السلسلة الصحيحة" (380/4) رقم 1778.
- (5) - أخرجه: أحمد (341/3)، وابن حبان (96/14) رقم (6213)، والحاكم (351/2) رقم (3250) عن هُشَيْمٍ، عن أبي بشر، عن، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وصحَّحه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والألباني في "صحيح الجامع" (948/2) برقم 5373.
- (6) - أخرجه: أبو داود: كتاب الأدب، باب في المشورة، برقم 5128، والترمذي: باب المستشار مؤتمن برقم (2822)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب المستشار مؤتمن برقم (3745)، والحاكم (145/4) من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً.
- وأخرجه: ابن ماجه برقم 3746، وأحمد (43/37)، والدارمي (288/2) من حديث أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً. والحديث: حسنه الترمذي، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي على شرط الشيخين، ينظر: "السلسلة الصحيحة" للألباني (193/4 - 195).
- (6) - ينظر: "السلسلة الضعيفة" (141/1) رقم (57) وقال: لا أصل له.
- (7) - أخرجه: الترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في التأني والعجلة، برقم 2012، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

ثُمَّ مَثَلٌ لِّلْمَشْهُورِ أَيْضًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ فَقَالَ: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»<sup>(1)</sup>.

«نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»<sup>(2)</sup>.

«مَنْ بُورِكَ لَهُ فِي شَيْءٍ فَلْيَلْزِمَهُ»<sup>(3)</sup>.

«الْحَيْرُ عَادَةٌ»<sup>(4)</sup>.

«جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حَبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا»<sup>(5)</sup>.

=وأخرجه: أبو يعلى في "مسنده" (247/7)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (104/10) من طريق الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقا غير سعد بن سنان، وهو صدوق كما في "التقريب" (344/1)، فهو حديث حسن كما في "السلسلة الصحيحة" للألباني (404/4) برقم 1795.<sup>(1)</sup>  
قال السبكي: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع»، نقله عنه المناوي في "فيض القدير" (212/1).  
وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة" (141/1) رقم 57: «لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يُوفقوا».

<sup>(2)</sup> - أخرجه: الألباني في "الكبير" (185/6) رقم (5942)، ومن طريق أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (255/3) من طريق حاتم بن عباد، ثنا يحيى بن قيس الكندي، ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه: «نية المؤمن خير من عمله، وعمل المنافق خير من نيته، وكل يعمل على نيته، فإذا عمل المؤمن عملا نار في قلبه نور»، وقال أبو نعيم: «غريب، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»، وأفة إسناده هو حاتم بن عباد لا يُعرف من هو، وضعفه العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (1171/2) برقم 4245، وقد روي عن ابن عباس والنوّاس بن سمعان، وعن عدد من التابعين كمالك بن دينار، والحسن البصري، ويحيى بن أبي كثير.  
وينظر: "الحلية" (70/3)، و"مجموع الفتاوى" لابن تيمية (147/22 - 148)، و"السلسلة الضعيفة" (121/13) - (326).

<sup>(3)</sup> - نسبه ابن تيمية لبعض السلف كما في "أحاديث القصاص" (ص47)، وهو في "المقاصد الحسنة" للسخاوي (ص636) دون عزو.

<sup>(4)</sup> - أخرجه ابن ماجه: في "مقدمة السنن"، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم رقم (221) (ص37-38)، وابن حبان (8/2) من طريق هشام بن عمار حدثنا الوليد بن مسلم: ثنا مروان بن جناح، عن يونس بن ميسرة بن حلبس قال: سمعت معاوية يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه: «الخير عادة والشر كجاجة، ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»، وهذا إسناد رجاله ثقات غير مروان بن جناح فهو لا بأس به كما في "التقريب" (171/2)، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (255/2) رقم (651).

<sup>(5)</sup> - أخرجه: ابن الأعرابي في "معجمه" (122/1)، وابن عدي في "الكامل" (428/3)، ومن طريقه: البيهقي في "شعب الإيمان" (481/6)، وأبو نعيم في "الحلية" (121/4)، والخليل في "تاريخ بغداد" (346/7)، والقضاعي في "مسنده" (350/1) من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن الأعمش، عن خيثمة، عن ابن مسعود به.

- «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»<sup>(1)</sup>، وكلُّها ضَعِيفَةٌ.  
 ثمَّ مَثَلٌ لِلْمُشْتَهَرِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فَقَالَ: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»<sup>(2)</sup>.  
 «كُنْتُ كَنْزًا لَا أَعْرِفُ»<sup>(3)</sup>.  
 «الْبَادِنَجَانُ لِمَا أَكَلَ لَهُ»<sup>(4)</sup>.  
 «يَوْمٌ صَوْمِكُمْ يَوْمٌ نَحْرُكُمْ»<sup>(5)</sup>.  
 «مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارِ بَشْرَتِهِ بِالْجَنَّةِ»<sup>(6)</sup>.  
 وكلُّها باطلةٌ لا أصلٌ لها هـ.

= وفي سنده إسماعيل بن أبان الغنوي وهو متروك رُمي بالوضع كما في "التقريب" (89/1)، ولذا أورده ابن الجوزي في "العلل" المتناهية" (520/2 - 521).

وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص280): «وهو باطل مرفوعا وموقوفا»، وحكم بوضعه العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" برقم (600) (65/2).

<sup>(1)</sup> - أخرجه: الديلمي في "الفردوس بمأثور الخطاب" (398/1) برقم 1611، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص164 - 165): «الديلمي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، حدثنا محمد بن عبد الله بن قريش، حدثنا الحسن بن سفيان، ثنا إسماعيل بن محمد اللحي، ثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبي معشر، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا به، وسنده ضعيف..»

قال: وله شاهد من حديث مالك عن سعيد بن المسيب رفعه مراسلا: «إِنَّمَا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَمْرُنَا» وذكره، بل عند البخاري في "صحيحه" (55/1) عن علي موقوفا: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» اهـ.

<sup>(2)</sup> - قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (199/16): «وبعض الناس يروي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا من كلامه، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يُعرف له إسناد»، ونقل السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص657) عن أبي المظفر السمعاني أنه قال في "القواطع" (439/3): «لا يُعرف مرفوعا، وإنما يُحكى عن يحيى بن معاذ الرازي من قوله»، وينظر: "كشف الخفاء" (262/2)، و"السلسلة الضعيفة" (143/1) برقم (66).

<sup>(3)</sup> - قال ابن تيمية في "أحاديث القصاص" (ص35): «ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يُعرف له إسناد صحيح، ولا ضعيف»، وينظر: "المقاصد الحسنة" (ص521)، و"كشف الخفاء" (132/2)، و"السلسلة الضعيفة" (50/13).

<sup>(4)</sup> - قال في "المقاصد الحسنة" (ص231)، و في "كشف الخفاء" للعجلوني (278/1): باطل لا أصل له.

<sup>(5)</sup> - ذكر ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (99/25): «أنه حديث لا يُعرف في شيء من كتب الإسلام، ولا رواه عالم قط».

وقال في "المقاصد الحسنة" (ص745)، و في "كشف الخفاء" للعجلوني (398/2): لا أصل له، كما قاله أحمد وغيره.

<sup>(6)</sup> - قال أحمد بن حنبل: «لا أصل لهذا»، كما في "الموضوعات" (74/2)، و"كشف الخفاء" (237/2).

وقال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(1)</sup>: «وقد تشتتت بين الناس أحاديث هي موضوعة بالكليّة، وذلك كثيرٌ جدًّا، ومن نظر في "الموضوعات" لابن الجوزي عرف الكثير من ذلك» هـ. ثم إنَّ المشهور ينقسم أيضًا باعتبارٍ آخر إلى مشهور لم يرتق إلى التواتر، وهو الأغلب، وإلى مشهور متواتر.

قال الحافظ ابن حجر: «كلُّ متواترٍ مشهورٌ، ولا عكس»<sup>(2)</sup>.

قال السخاوي: «يعني أنه لا يرتقي إلى التواتر إلا بعد الشهرة»<sup>(3)</sup>.

والتواتر لغة: التتابع مع فتراتٍ قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾<sup>(4)</sup>، أي: يتبع بعضهم بعضًا.

واصطلاحًا: «ما رواه عددٌ جُمِّ غيرُ محصورٍ عن مثله بحيثُ تُحيلُ العادةُ تواطؤهم على الكذب أو وقوعه منهم بلا قصدٍ، ويتصف بذلك في كلِّ طبقاته»<sup>(5)</sup>. ولذلك يجب العمل به من غير بحثٍ عن رجاله، ولا يُعتبر فيه عددٌ معيَّن على الأصح<sup>(6)</sup>، واختار السيوطي تبعًا لقوم أن ما رواه العشرة فمن فوقهم متواتر<sup>(7)</sup>. وقد ذكره الأصوليون والفقهاء وبعض أهل الحديث كالحاكم<sup>(8)</sup>، وابن عبد البر<sup>(9)</sup>، وابن حزم<sup>(10)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (395/3).

(2) - "نزهة النظر" (ص 57).

(3) - "فتح المغيث" (396/3) بتصرف.

(4) - سورة المؤمنون: الآية 44.

(5) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 267)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (275/2)، و"نزهة النظر" (ص 53-54)، و"فتح المغيث" (396/3)، و"تدريب الراوي" (ص 264 - 265).

(6) - ينظر: "نزهة النظر" (ص 53-54)، و"فتح المغيث" (396/3).

(7) - "تدريب الراوي" (ص 265)، و"الألفية" (ص 46).

(8) - ينظر: مثلاً في "معرفة علوم الحديث" (ص 220) قال: «وقد تواترت الأخبار»، ولم يُفرده بنوع مستقل، ولا يُفهم في كلامه هذا بأنه يريد به هذا الحد والمعنى الخاص، ولكن يريدون به الاشتهار، ينظر: "النكت الوفية" (2/459)، والله أعلم.

(9) - "التمهيد" (390/4).

(10) - "المحلى" (3/47)، والإحكام في أصول الأحكام" (1/104).

قال ابن الصّلاح: «وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاصّ، المُشعرِ بمعناه الخاصّ به، وإنّ كان الخطيب قد ذكره في كتابه "الكفاية"<sup>(1)</sup>، ففي كلامه ما يُشعرُ بأنّه أتبع فيه غير أهل الحديث» هـ<sup>(2)</sup>.

قال الناظم: «يعني أنّهم لم يذكروه باسمه المُشعرِ بمعناه، بل وقع في كلامهم: "تواتر عنه صلّى الله عليه وسلّم كذا"، و"أنّ الحديث الفلانيّ مُتواترٌ"<sup>(3)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «ومن سُئل عن إبرازٍ مثاليّ لذلك أعياه تطلبه، نعم، حديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(4)</sup> نراه مثالا لذلك، فإنّه رواه من الصحابة العدوّ الجمّ، وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم، وذكر البزار<sup>(5)</sup> أنّه رواه نحو أربعين منهم.

وقال ابن الجوزي في مُقدّمة "الموضوعات"<sup>(6)</sup>: «إنّه رواه اثنان وستون نفساً من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وليس في الدنيا حديثٌ اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا يُعرف حديثٌ يُروى عن أكثر من ستين من الصحابة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلاّ هذا»<sup>(7)</sup>.

قلت: الذي في نسخة "الموضوعات" التي بأيدينا إحدى وستون لا اثنان، فالله أعلم<sup>(8)</sup>.  
قال الناظم: «وتخصيصُ ابن الصّلاح تبعاً لابن الجوزي هذا الحديث بالأمرين أي: برواية أكثر من ستين له، ويكون العشرة منهم مُنتقَضٌ بحديث: «المسح على الخفين»، فقد رواه أكثر من ستين من الصحابة، ومنهم العشرة كما رواه ابن مندّه<sup>(9)</sup>،

(1) - "الكفاية" (88/1).

(2) - "علوم الحديث" (ص 267).

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص 219).

(4) - تقدم تخريجه (ص 160).

(5) - "مسند البزار" (177/1).

(6) - الموضوعات" (56/1).

(7) - "علوم الحديث" (ص 269).

(8) - وهو كذلك في "الموضوعات" (56/1)، وذكره الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (276/2).

(9) - نقله عنه الناظم في "شرحه" (276/2) من كتابه "المستخرج من كتب الناس"، والسخاوي في "فتح المغيث"

(401/2).

وروى ابن المنذر<sup>(1)</sup> عن الحسن قال: «حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»، وجعله ابن عبد البر<sup>(2)</sup> متواتراً<sup>(3)</sup>.

وأيضاً فحديث: «رَفَعَ اليَدَيْنِ»<sup>(4)</sup> عزاه غير واحد من الأئمة إلى رواية العشرة منهم ابن منداه<sup>(5)</sup>، والحاكم، وجعل الحاكم<sup>(6)</sup> ذلك مما اختص به حديث: "رَفَعَ اليَدَيْنِ".

قال البيهقي: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَا نَعْلَمُ سَنَةَ اتَّفَقَ عَلَى رَوَايَتِهَا الخَلْفَاءُ الأربعة، ثُمَّ باقِي العشرة، فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ - عَلَى تَفَرُّقِهِمْ فِي البِلَادِ الشَّاسِعَةِ - غَيْرَ هَذِهِ السَّنَةِ. قَالَ البَيْهَقِيُّ: وَهُوَ كَمَا قَالَ أَسْتَاذُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(7)</sup>.

وقد جمع الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل<sup>(8)</sup> طرُقَ حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» الحديث في جزئين، فبلغ بهم مائة واثنين<sup>(9)</sup>. قال السيوطي في "ألفيته"<sup>(10)</sup>:

خَمْسٌ وَسَبْعُونَ رَوَوْا مَنْ كَذَبَا وَمِنْهُمْ العَشْرَةُ ثُمَّ انْتَسَبَا

(1) - "الأوسط" (430/1)، وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية منَّهم بالكذب كما في "التقريب" (124/2).

(2) - "التمهيد" (390/4).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (176/2).

(4) - يعني به رفع اليدين في الصلاة للإحرام وعند الركوع والرفع منه، وقد ذكر البخاري في "جزء رفع اليدين" (ص 22) أنه روي عن سبعة عشر نفساً من الصحابة رضي الله عنهم، وذكر ابن القيم في "زاد المعاد" (243/1) أنهم نحو ثلاثين نفساً، واتفق على روايتها العشرة، بل أوصل الحافظ العراقي رواته إلى خمسين نفساً كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (277/2).

(5) - نقله عنه الناظم في "شرحه" (176/2) من كتابه "المستخرج".

(6) - نقله عنه البيهقي كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (176/2-177)، "فتح المغيث" (403/3).

(7) - نقله عن البيهقي الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (176/2-177)، والسخاوي في "فتح المغيث" (403/3).

(8) - هو: يوسف بن خليل بن أبي الصفا بن عبد الله، أبو الحجاج شمس الدين الدمشقي الأدمي الإسكافي، نزول حلب وشيخها، المحدث الصدوق الرحالة، توفي سنة 648 هـ، "صلة التكملة لوفيات النقلة" للحسيني (243/1) "السير" (154 - 151 /23).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (177/2)، و"فتح الباري" (268/1).

(10) - "ألفية السيوطي" (ص 47).

## لَهُمْ حَدِيثُ الرَّفْعِ لِلْيَدَيْنِ وَالْحَوْضِ وَالْمَسْحِ عَلَى الْحَقِّينِ

قُلْتُ: ذهب ابنُ حَبَّانَ<sup>(1)</sup>، والحازمي<sup>(2)</sup>: إلى أنَّ المتواترَ غيرُ موجودٍ أصلاً، وذهب ابنُ الصَّلَاحِ في "المقدِّمة"<sup>(3)</sup>، وتبعه النَّوويُّ في "التَّقريبِ"<sup>(4)</sup> إلى أنَّه قليلُ الوجودِ نادِرُ المَثَالِ هـ. لَكِنِ قَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ في "توضيح نُخبته"<sup>(5)</sup> ما نصُّه: «مَا ادَّعَاهُ ابنُ الصَّلَاحِ مِنَ العِزَّةِ، وَغَيْرُهُ مِنَ العَدَمِ مُنَوَّعٌ؛ لِأَنَّ ذلِكَ نَشَأَ عَن قَلَّةِ الاطِّلاعِ عَلَى كَثْرَةِ الطَّرِيقِ، وَأحوَالِ الرِّوَاةِ، وَصِفَاتِهِم المَقْتَضِيَّةِ لِإِبْعَادِ العَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى الكَذِبِ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُم اتِّفَاقًا، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُقَرَّرُ بِهِ كَوْنُ المَتَوَاتِرِ مَوْجُودًا وَجُودَ كَثْرَةٍ فِي الأَحَادِيثِ، أَنَّ الكُتُبَ المَشهُورَةَ المَتَدَاوِلَةَ بِأَيْدِي أَهْلِ العِلْمِ شَرْقًا وَغَرْبًا المَقْطُوعَ عِنْدَهُم بِصِحَّةِ نَسَبِهَا إِلَى مُصَنِّفِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثٍ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ تَعَدُّدًا تُحِيلُ العَادَةَ تَوَاطُّؤُهُم عَلَى الكَذِبِ؛ أَفَادَ العِلْمَ اليَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ إِلَى قَائِلِهِ، وَمِثْلُ ذلِكَ فِي الكُتُبِ المَشهُورَةِ كَثِيرٌ» هـ كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ .

وَقَدْ نَقَلَ كَلَامَهُ هَذَا السُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ "إِتْمَامُ الدِّرَايَةِ لِقِرَاءِ النَّقَايَةِ" وَقَالَ بَعْدَهُ: «قُلْتُ: صَدَقَ شَيْخُ الإِسْلَامِ، وَبَرَّ، وَمَا قَالَهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَمْتَرِي فِيهِ مَنْ لَهُ مُمَارَسَةٌ بِالحَدِيثِ، وَاطِّلاعٌ عَلَى طُرُقِهِ، فَقَدْ وَصَفَ جَمَاعَةً مِنَ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَتَأَخِّرِينَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً بِالتَّوَاتُرِ» هـ كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ<sup>(6)</sup>.

ثُمَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ "التَّدْرِيبِ"<sup>(7)</sup>: «وَقَدْ أَلْفَتْ فِي هَذَا التَّوَعِّ كِتَابًا لَمْ أُسَبِّقْ إِلَى مِثْلِهِ سَمِّيَتْهُ: "الأَزْهَارُ المُنْتَاثِرَةُ فِي الأَخْبَارِ المَتَوَاتِرَةِ" مُرْتَبًا عَلَى الأَبْوَابِ؛ أوردتُ فِيهِ كَلِمَةً حَدِيثٍ بِأَسَانِيدٍ مَن خَرَجَهُ وَطَرَقَهُ، ثُمَّ لَخَّصْتُهُ فِي جُزْءٍ لَطِيفٍ

(1) - في "صحيحه" (156/1) فإنه اعتبر أن الأخبار كلها أخبار آحاد.

(2) - "شروط الأئمة الخمسة" (ص50)، ولكنه ذكر أن الأخبار تنقسم إلى متواتر وآحاد، إلا أن إثبات التواتر في الأحاديث عسرٌ جدًا سيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده، وهو موافق لابن الصلاح في أن المتواتر عزيز الوجود، والله أعلم.

(3) - "علوم الحديث" (ص268).

(4) - "التقريب" للنووي (ص265) مع "التدريب".

(5) - "نزهة النظر" (ص61-62) بتصرف يسير.

(6) - "إتمام الدراية لقراءة النقاية" السيوطي (ص47).

(7) - "تدريب الراوي" (ص266).

سَمِيئُهُ: "قطفُ الأزهار"<sup>(1)</sup> اقتصرْتُ فيه على عَزْوِ كُلِّ طَرِيقٍ لِمَنْ أخرجَهَا مِنَ الأُمَّةِ، وأوردتُ فيه أحاديثَ كثيرةً، منها:

- حديثُ: "الحوض" <sup>(2)</sup> مِنْ روايةِ نَيْفٍ وخمسينَ صحابياً.  
 وحديثُ: "المسحُ على الخفين" <sup>(3)</sup> مِنْ روايةِ سبعينَ صحابياً.  
 وحديثُ: "رفعُ اليدينِ في الصلاة" <sup>(4)</sup> مِنْ روايةِ نحوِ خمسينَ.  
 وحديثُ: «نَصَرَ اللهُ امرءًا سمعَ مقالتي» <sup>(5)</sup> مِنْ روايةِ نحوِ ثلاثينَ.  
 وحديثُ: «نزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ» <sup>(6)</sup> مِنْ روايةِ سبعةِ وعشرينَ.  
 وحديثُ: «مَنْ بنى اللهُ مسجدًا بنى اللهُ له بيتًا في الجنةِ» <sup>(7)</sup> مِنْ روايةِ عشرينَ.  
 وكذا حديثُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(8)</sup>.  
 وحديثُ: «بدأَ الإسلامُ غريبًا» <sup>(9)</sup>.  
 وحديثُ: (سُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ) <sup>(10)</sup>.

- (1) - طُبعَ هذا الكتابُ بتحقيقِ خليلِ محي الدينِ الميس، طبعةُ المكتبِ الإسلامي.  
 (2) - أحاديثُ الحوضِ عند البخاري: كتابُ الرقاق، بابُ في الحوضِ (306/4)، ومسلم: كتابُ الفضائل، بابُ إثباتِ حوضِ نبينا صلى اللهُ عليه وسلم (49/15).  
 (3) - ينظرُ أحاديثُ المسحِ على الخفين، في البخاري: كتابُ الوضوء، بابُ المسحِ على الخفين (75/1-76)، ومسلم: كتابُ الطهارة، بابُ المسحِ على الخفين (141/3) وما بعدها وغيرهما.  
 (4) - ينظرُ مثلاً: البخاري: كتابُ الأذان، بابُ رفعِ اليدينِ في التكبيرةِ الأولى، وبابُ رفعِ اليدينِ إذا كبرَ وإذا ركعَ وإذا رفعَ (209/1-210)، ومسلم: كتابُ الصلاة، بابُ استحبابِ رفعِ اليدينِ (80/4) وما بعدها.  
 (5) - سبقَ تخريجه (ص573).  
 (6) - البخاري: كتابُ فضائلِ القرآن، بابُ انزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ (468/3)، ومسلم: كتابُ المسافرين، بابُ بيانِ أن القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ وبيانِ معناه (88/6-89).  
 (7) - البخاري: كتابُ الصلاة، بابُ من بنى مسجدًا (140/1-141)، ومسلم: كتابُ المساجد، بابُ فضلِ بناءِ المساجدِ والحثِ عليها (15/5).  
 (8) - البخاري: كتابُ المغازي، بابُ بعثَ أبي موسى ومعاذُ إلى اليمنِ (168/3)، ومسلم: كتابُ الأشربة، بابُ بيانِ أن كلَّ مسكرٍ خمرٌ، وأن كلَّ خمرٍ حرامٌ (151/13).  
 (9) - أخرجه مسلم: كتابُ الإيمان، بابُ بيانِ أن الإسلامَ بدأَ غريبًا وسيعودُ غريبًا (151/2).  
 (10) - البخاري: كتابُ الجنائز، بابُ ما جاء في عذابِ القبرِ (380/1)، ومسلم: كتابُ صفةِ القيامة، بابُ عرضِ مقعدِ الميتِ من الجنةِ أو النارِ عليه (17174/17)، وأما تسميةُ الملكانِ بالمنكرِ والنكيرِ، فهذا جاء عند الترمذي (383/3)،

وَحَدِيثُ: «كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>(1)</sup>.

وَحَدِيثُ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»<sup>(2)</sup>.

وَحَدِيثُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(3)</sup>.

وَحَدِيثُ: «بَشِيرِ الْمَشَائِنِ فِي الظُّلْمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(4)</sup>.

كُلُّهَا مُتَوَاتِرَةٌ فِي أَحَادِيثِ جَمَّةٍ أَوْ دَعْنَاهَا كِتَابَنَا الْمَذْكُورَ آنفًا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

قُلْتُ: قَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَى الشُّيُوطِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْحَسَنِ

الإدريسي الكتاني<sup>(5)</sup> بكتاب سَمَاءُ: "نظم المتناثر من الحديث المتواتر"، قال في آخره:

«وَهَذَا مَا تيسَّرَ الآنَ جَمْعُهُ مِنَ الأحَادِيثِ المتواترة اللَّفْظِ أَوْ المعنى، ومجموعها ثلاثمائة

حديث وعشرة أحاديث، وباب الزيادة فيها مفتوح للمستزيد، ومُنْتَهَى العلم إلى الله المجيد، وما

ذَكَرْتُ مِنْهَا إِلَّا مَا وَقَفْتُ وَقْتَ التَّقْيِيدِ عَلَى مَنْ نَصَّ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ تَكْمِيلًا لِلْفَائِدَةِ بِضَمِّ الشَّيْءِ إِلَى

مِثْلِهِ، أَوْ نُظِيرُهُ»<sup>(6)</sup>.

وابن حبان (386/7) من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي عقبه: حسن غريب، وينظر: "فتح الباري" (301/9).

(1) - أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (ولقد يسرنا القرآن للذكر) (589/4)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه.... (171/16).

(2) - البخاري: كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل (200/4)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (163/16).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (395/2)، ومسلم: كتاب القدر (165/16).

(4) - أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلام، برقم (561)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة، برقم 223، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب المشي إلى الصلاة، برقم 116، وابن خزيمة (377/2)، والحاكم (331/1)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، "صحيح سنن أبي داود" (167/1).

(5) - هو: محمد بن جعفر بن إدريس بن محمد الرِّمَزي بن محمد الفضيل الكتاني الحسني المالكي، الفقيه المحدث المؤرخ العلامة، صاحب التصانيف، توفي سنة 1345 هـ، "فهرس الفهارس" لعبد الحي الكتاني (515/1 - 518)، و"شجرة النور الزكية" (437 - 436/1).

(6) - "نظم المتناثر" لمحمد بن جعفر الكتاني (ص242) بتصرف.

## خاتمة:

قد صرح جماعة من الأئمة بتواتر أحاديث أُخرَ عديدة، ولكنهم نُوزَعُوا فيها منها: «مَازَالَ جَبْرِيلُ يُوَصِّينِي بِالْجَارِ...» الحديث<sup>(1)</sup>.  
ومنها: «النَّظْرُ إِلَى عَلِيِّ عِبَادَةٌ»<sup>(2)</sup>.  
ومنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وُلِدَ مَخْتُونًا مَقْطُوعَ السُّرَّةِ»<sup>(3)</sup>.  
ومنها: حديث: «إِبَاحَةُ أَكْلِ الْخَيْلِ»<sup>(4)</sup>.  
ومنها: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»<sup>(5)</sup> الحديث.  
ومنها حديث: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا»، يعني ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية<sup>(6)</sup>» هـ كلام الكتّابي بلفظه<sup>(7)</sup>.

- (1) - أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار (161/4)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه (153/16).
- (2) - هذا الحديث رُوي من طرق كثيرة جدا عن عدد من الصحابة منهم: أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وابن مسعود، وعائشة، وعمران بن حصين، وأبي هريرة، وأنس، ومعاذ بن جبل، وغيرهم رضي الله عنهم، وحكم عليه أئمة النقد الحديثي بضعف أسانيدها، فهي لا تخلوا من متروك أو متهم أو ضعيف، منهم: ابن عدي في "الكامل" (523/10)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (358/1 - 363)، والذهبي في "الميزان" (286/5)، وابن حجر في "لسان الميزان" (172/6)، وأورده السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (342/1)، وابن عراق في "تنزيه الشريعة" (382/1 - 383)، والشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص 359 - 360)، وحقّق العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (239/10) بأنه موضوع.
- (3) - هذه المسألة مما وقع فيه الخلاف بين أهل العلم، وحكى ابن القيم في "زاد المعاد" (63/1) ثلاثة أقوال، وألح إلى تضعيف الأحاديث الواردة في هذا، أطل في بيان نكارتها العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (575/13 - 587).
- (4) - أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الخيل (44-45)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل (85-86).
- (5) - أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إنَّ لله مائة اسم إلا واحدا (537/4)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (8/17).
- (6) - أخرجه: ابن حبان في "صحيحه"، باب التوبة (386/2) رقم (620)، عن يحيى بن زكرياء، أنبأنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عمارة قال: دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة رضي الله عنها.. وذكره، وهذا إسناد رجاله ثقات، ويحيى بن زكرياء صالح الحديث كما في "الجرح والتعديل" (145/9)، وصحّحه الألباني في "السلسلة الصحيحة" برقم (68) (106/1).
- (7) - "نظم المتناثر" (ص 243).

قلت: وقد لَحَّصَ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّدِيقِ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(1)</sup> مَا اسْتَدْرَكَ الْكِتَابِيُّ مِمَّا هُوَ عَلَى شَرْطِ السُّيُوطِيِّ مَعَ زِيَادَاتٍ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ سَمَاءِ "إِتْحَافُ ذَوِي الْفَضَائِلِ الْمَشْتَهَرَةِ بِمَا وَقَعَ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي نَظْمِ الْمَتَنَاتِ عَلَى الْأَزْهَارِ الْمَتَنَاتِ"<sup>(2)</sup> هـ.

قلت: «النَّظْرُ إِلَى عَلِيِّ عِبَادَةٌ» .

قال ابن الأعرابي: «تأويله أن علياً كان إذا برز قال الناس: لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتى، لا إله إلا الله ما أشجعهُ، لا إله إلا الله ما أعلمهُ، لا إله إلا الله ما أكرمهُ» هـ، نقله الرَّمَحْشَرِيُّ فِي "الْفَائِقِ"<sup>(3)</sup>.

(1) - هو: عبد الله بن محمد بن الصديق بن أحمد بن قاسم العُمَارِي اللّنجي، أبو الفضل الحسني الإدريسي المالكي، فقيه ومحدث، له تصانيف كثيرة، توفي سنة 1413 هـ، "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق" للمتّرجم (ص9) وما بعدها.

(2) - بحث في مؤلفات عبد الله العُمَارِي خاصة فيما ترجمه لشخصه في كتابه "سبيل التوفيق" فلم أجد أن له مؤلفاً بهذا العنوان، بل هذا الكتاب من تأليف أخيه عبد العزيز العُمَارِي كما هو مثبت في ترجمته في "إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين" لمحمد بن الفاطمي (ص429)، فلعلهُ سبق قلم من الشارح عفا الله عنا وعنه، والله أعلم.

(3) - "الفائق في غريب الحديث" (446/3).

## تَرْيِبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ حُلْفٌ أَوَّلُ      مَنْ صَنَّفَ الْعَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا  
 ثُمَّ تَلَا أَبُو عُبَيْدٍ وَاقْتَمَى      الْقُتَيْبِيُّ ثُمَّ حَمَدٌ صَنَّفَا  
 فَأَعَنَ بِهِ وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ      وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَرِّ  
 وَخَيْرٌ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ      كَالدُّخِّ بِالذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ  
 كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالْحَاكِمِ      فَسَّرَهُ الْجَمَاعَ وَهُوَ وَاهِمٌ

قال التَّوَوِيُّ في "التَّقْرِيبِ" (1) تبعاً لابن الصَّلَاحِ (2): «عَرِيبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ هُوَ مَا وَقَعَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ مِنْ لَفْظَةٍ غَامِضَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْفَهْمِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا». وهو فنٌّ مُهمٌّ يَقْبَحُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ جَهْلُهُ، وَالخَوْضُ فِيهِ صَعْبٌ حَقِيقٌ بِالتَّحْرِي، جَدِيرٌ بِالتَّوَقِّي، فَقَدْ كَانَ السَّلْفُ يَتَّبِعُونَ فِيهِ أَشَدَّ التَّتَبُّتِ، فَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ حَرْفٍ مِنْهُ فَقَالَ: «سَلُّوا أَصْحَابَ الْعَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالظَّنِّ» (3). وَسُئِلَ الْأَصْمَعِيُّ عَنِ مَعْنَى حَدِيثِ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» (4)، فَقَالَ: «أَنَا لَا أَفَسِّرُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّ "السَّقْبَ": اللَّزِيْقُ» (5). وَالْقِصْدُ مِنْ هَذَا النَّوعِ بَيَانُ التَّصَانِيفِ فِيهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَمْثَلَةٌ مِنْهُ كَعَبْرِهِ مِنْ الْأَنْوَاعِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (6) فِي "الْهُدَايَةِ" (7) وَغَيْرُهُ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ السَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ" (8).

(1) - "التقريب" (ص 269)، مع "التدريب".

(2) - "علوم الحديث" (272).

(3) - "العلل" سؤالات الميموني (ص 177) برقم (413)، و"علوم الحديث" (272) وتتمته: بالظن فأخطأ.

(4) - أخرجه البخاري: كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع (98/2).

(5) - "السنن الكبرى" للبيهقي (105/6)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (81/37)، وينظر: "القاموس المحيط" (ص 91) مادة "س ق ب".

(6) - قوله: ابن الجوزي، وهم، والصحيح أنه ابن الجزري فهو صاحب كتاب "الهداية"، فلعله سبق قلم منه، والله أعلم.

(7) - "الغاية في شرح الهداية في علم الرواية" للحافظ السخاوي (ص 426) وما بعدها.

(8) - "فتح المغيثة" (412/3).

وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، ولكن اختلفوا في أول من صنّف فيه منهم، فجزم الحاكم في "علوم الحديث" (1) بأنه أبو الحسن النضر بن شميل المازنيّ النحويّ المتوفّي سنة أربع ومائتين (2)، ومشى ابن الأثير في حُطبة "النهاية" (3)، والمُحبّ الطبري (4) إلى أنّ أول من صنّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ البصريّ المتوفّي سنة عشر ومائتين، وكتاباهما مع جلالتهما صغيران، وذلك كما ذكر ابن الأثير لأمرين (5):

أحدهما: أنّ كلّ مُبتدئٍ لشيءٍ لم يسبق إليه، ومُبتدعٍ لأمرٍ لم يُتقدّم فيه عليه، فإنّه يكون قليلاً ثمّ يكثر، وصغيراً ثمّ يكبر.

والثاني: أنّ الناس يومئذٍ كانت فيهم بقيّة، وعندهم معرفة، فلم يكن الجهل قد عمّ، ولا الخطب قد طمّ.

ثمّ صنّف فيه عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ، المتوفّي سنة ستّ عشرة ومائتين، ثمّ صنّف فيه أبو عليّ محمّد بن المستنير المعروف بقُطرب، المتوفّي سنة ستّ ومائتين (6).  
ثمّ تلاهم الإمام أبو عبيد القاسم ابن سَلام المتوفّي سنة أربع وعشرين ومائتين، فألّف فيه كتابه المشهور (7) مكث في تأليفه أربعين سنة؛ بحيث استقصى وأجاد، فصار قُدوةً في هذا الشأن، ووقع من أهل العلم بموقعٍ جليل، ولمّا رآه إسحاق بن راهويه أدخله على الأمير عبد الله بن طاهر بن الحسين وقال له: أيّها الأمير ألا أريك السحر الحلال، فاستحسنه عبد الله وقال: «إنّ عقلاً دعا صاحبه لمثل هذا لحقيق أنّ لا يُحوج إلى طلب المعاش»، وأجرى له كلّ شهر ما يكفيه هـ (8).

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص295).

(2) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (373/7)، و"السير" (328/9)، و"تهذيب التهذيب" (437/10).

(3) - "النهاية في غريب الحديث" (05/1).

(4) - في كتابه: "تقريب المرام في غريب القاسم بن سلام"، "فتح المغيث" (415/3).

(5) - "النهاية في غريب الحديث" (06/1).

(6) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (298/3 - 299)، و"الوافي بالوفيات" (14/5 - 15)، و"بغية الوعاة" (242/1).

(7) - "غريب الحديث" وهو مطبوع متداول، والله الحمد.

(8) - "تاريخ بغداد" (406/12)، و"وفيات الأعيان" (61/4)، و"السير" (295/10).

ثُمَّ افْتَقَى أَثَرَ أَبِي عُبَيْدٍ، وَحَذَا حَدْوَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ الْقُتَيْبِيِّ - بِضَمِّ الْقَافِ، وَفَتْحِ الْمَثَنَاءِ - نِسْبَةً لَجَدِّهِ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ<sup>(1)</sup>، فَأَلَفَ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ<sup>(2)</sup>، ذَكَرَ فِيهِ مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ.

ثُمَّ بَعْدَهُمْ أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيِّ الْبُسْتِيّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فَصَنَّفَ كِتَابَهُ الْمَعْرُوفَ<sup>(3)</sup>، تَتَبَعَ فِيهِ مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْدٍ وَالْقُتَيْبِيَّ، وَنَبَّهَ عَلَى أَغَالِيطَ لَهْمَا، فَهَذِهِ الْكُتُبُ الثَّلَاثَةُ هِيَ أُمَّهَاتُ الْكُتُبِ الْمَوْلَفَةِ فِي الْغَرِيبِ، وَإِلَيْهَا الْمَرْجِعُ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَوَرَاءَهَا مَجَامِيعٌ تَشْتَمِلُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى زَوَائِدَ، وَفَوَائِدَ كَثِيرَةٍ»<sup>(4)</sup>، بِحَيْثُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «لَمْ يَخْلُ زَمَنٌ مِنْ مُصَنَّفٍ فِيهِ»<sup>(5)</sup>.

**قلت:** وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ - أَحَدُ مُعَاصِرِي ابْنِ قُتَيْبَةَ -، وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرِّدُ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ<sup>(6)</sup>، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الشَّهْرِيُّ بَنَعَلَبِ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَلَا يَقْلُدُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُصَنَّفُوهُ أُمَّةً أَجَلَةً»<sup>(7)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(8)</sup>: «كَ"مَجْمَعِ الْغَرَائِبِ" لِعَبْدِ الْعَافِرِ الْفَارَسِيِّ<sup>(9)</sup>، وَ"الْفَائِقِ" لِلزُّمَخْشَرِيِّ، وَهُوَ حَسَنُ التَّرْتِيبِ، وَ"الْعَرَبِيِّينَ" "غَرِيبِ الْقُرْآنِ"، وَ"غَرِيبِ الْحَدِيثِ" لِأَبِي

(1) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (170/10)، و"وفيات الأعيان" (42/3 - 43)، و"السير" (297/13).

(2) - سماه «غريب الحديث» كما في "السير" (297/13) وهو: كتاب مطبوع.

(3) - وسماه «غريب الحديث» كما في "تاريخ بغداد" (170/10)، وهو مطبوع متداول.

(4) - "علوم الحديث" (ص 273).

(5) - "النهاية" (7/1).

(6) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (387. 380/3)، و"الوافي بالوفيات" (141/5)، و"بغية الوعاة" (269/1 - 271).

(7) - "التقريب" (ص 269) مع "التدريب".

(8) - "تدريب الراوي" (ص 269).

(9) - هو: عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي ثم النيسابوري، أبو الحسن، الحافظ البارع، صاحب التأليف، توفي سنة 529هـ، و"وفيات الأعيان" (225/3)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (7/171 - 172).

عبيد أحمد بن محمد الهروي<sup>(1)</sup>، وذيله للحافظ أبي موسى المدني<sup>(2)</sup>، ثم ألف ابن الأثير "التهاية"، وهي أحسن كتب الغريب، وجمعها وأشهرها الآن، وأكثرها تداولاً، وقد فاتته الكثير، فذيل عليه الصفي محمود بن محمد بن حامد الأزموي<sup>(3)</sup> «ه كلامه بلفظه.

**قلت:** ذكر الناظم رحمه الله أن له على نسخته من "التهاية" حواشي كثيرة كان عزمه تجريدتها في ذيل كبير ه<sup>(4)</sup>.

قال السخاوي: «وما أظنه تيسر»<sup>(5)</sup>.

وقد خصها السيوطي تلخيصاً سماه: «الدُّرُّ النَّيِّرُ تلخيصُ نهايةِ ابنِ الأثير»، وقد طبع على هامشها<sup>(6)</sup>.

**قلت:** ومن أفضل كتب الغريب كتاب "الدلائل"<sup>(7)</sup> لأبي محمد القاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي المالكي المتوفى سنة اثنتين وثلاثمائة<sup>(8)</sup>، الذي قال فيه أبو علي القالي: «ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثله»<sup>(9)</sup>، ومات ولم يتمه، فأتته أبوه ثابت بن حزم<sup>(10)</sup>؛ لتأخر وفاته عنه مدة.

(1) - هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الهروي، الشافعي اللغوي الحافظ، توفي سنة 401هـ، "معجم الأدباء" (261/4)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (84/4)، و"السير" (146/17-147).

(2) - سماه: "المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث"، وهو مطبوع متداول بحمد الله.

(3) - هو: محمود بن محمد بن حامد الأزموي، صفي الدين القراني الصوفي، إمام محدث لغوي، توفي سنة 723 هـ، "ذبول العبر" (67/4)، و"شذرات الذهب" (112/8)، والأرموي: نسبة إلى أرمية مدينة من عمل أذربيجان على جهة الغرب، وشرقي الموصل، "معجم البلدان" (159/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (281/2).

(5) - "فتح المغيث" (419/3).

(6) - وقد طبع مفرداً بعناية: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.

(7) - قد طبع والله الحمد بتحقيق: محمد بن عبد الله القناص.

(8) - الحافظ المحدث الفقيه، "تاريخ علماء الأندلس" لابن الفرضي (462/1)، و"جدوة المقتبس" (ص488)، و"الديباج المذهب" (147/2).

(9) - "طبقات النحويين" للزبيدي (ص285).

(10) - هو: ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى العوفي، أبو القاسم السرقسطي، كان عالماً متفانياً بصيراً بالحديث والفقه والنحو والشعر، توفي سنة 313 هـ، "تاريخ علماء الأندلس" (154/1)، و"جدوة المقتبس" (ص263).

وكذلك كتاب "المشارك" (1) للقاضي عياض، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة، فهو من أجل الكتب في هذا الشأن جمع فيه بين ضبط الألفاظ، واختلاف الروايات، وبيان المعنى مع ما أضاف إلى ذلك من مشتبه الأسماء والأنساب؛ لكنّه خصّه بـ"الموطأ" و"الصحيحين".  
قال السنخاوي: «والمصنفات في غريب الحديث لا تُحصى كثرة» (2).  
(فَاعِن) أَيُّهَا الْمُقْبِلُ عَلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ بَعْلِمِ الْغَرِيبِ تَحْفُظًا وَتَدْبِيرًا.  
قال الهروي: «يُقَالُ: عُنِيْتُ بِأَمْرِكَ فَأَنَا مَعْنِي بِهِ، وَعُنِيْتُ بِهِ أَيضًا فَأَنَا عَانٍ» (3)، فهما لغتان (4).

ولا تحض فيه رجماً بالظن، فإن ذلك ليس بالهين.  
(ولا تقلد) غير أجلاء أهل الفن إن كانوا، وإلا فكتبهم.  
وأحسن ما يُفسر به الغريب ما جاء مُفسراً به في بعض طرق الحديث، كحديث "الصحيحين" (5) في قوله صلى الله عليه وسلم لابن صائد (6): «قد خبأت لك خبيئاً فما هو؟ قال: الـدُخ»، فالدُخ هنا هو: الدُخان، وهو لغة فيما حكاه الجوهري (7)، وابن دُرَيْدٍ (8)، وابن السَّيِّدِ (9).

(1) - سماه: "مشارك الأنوار على صحاح الآثار" وهو مطبوع متداول.

(2) - "فتح المغيث" (421/3).

(3) - نقله عنه: الزركشي في "النكت" (22/1)، والناظم في "شرحه" (281/2).

(4) - ينظر: "الصحاح" (2440/7)، و"النهاية" لابن الأثير (313/3 - 314).

(5) - الحديث أخرجه: البخاري في كتاب الجهاد، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (344/2-345)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد (40/18).

(6) - هو: عبد الله ابن صائد، أبو عمارة، وخبره قد أشكل أمره على الناس فاختلّفوا فيه اختلافاً شديداً، حتى قيل فيه كل قول، منهم من قال: بأنه الدجال، ومنهم من قال: بأنه كاهن، ومنهم من قال: بأنه مات على الإسلام، فالله أعلم، ينظر خبره في: "معالم السنن" (322/4 - 323)، و"أسد الغابة" (286/3 - 287)، و"الإصابة" (192/5).

(7) - "الصحاح" (420/1) مادة "دخ".

(8) - "الجمهرة" لابن دريد (104/1).

(9) - لم أهتمد إليه، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (283/2)، و"فتح المغيث" (423/3)، والله أعلم.

(كَذَاكَ) أَي: كَوْنُهُ الدَّخَانُ ثَبَتَ (عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ) فِي "جَامِعِهِ"<sup>(1)</sup>، وَصَحَّحَهُ، وَأَبِي دَاوُودَ فِي "سُنَنِهِ"<sup>(2)</sup>، وَأَحْمَدَ فِي "مُسْنَدِهِ"<sup>(3)</sup>، ثَلَاثَتُهُمْ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبَاءً<sup>(4)</sup>»، وَخَبَاءً لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾<sup>(5)</sup>، وَالْحَدِيثُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" بِدُونِ ذِكْرِ الْآيَةِ. وَذَكَرَ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ: «أَنَّ السِّرَّ فِي كَوْنِهِ خَبَاءً لَهُ الدُّخَانُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتُلُهُ بِجَبَلِ الدُّخَانِ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ<sup>(7)</sup>، وَتَبَعَهُ الشُّيُوطِيُّ<sup>(8)</sup>: «هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِ "الدُّخْح" هُنَا، وَقَدْ فَسَّرَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَأَخْطَأَ، وَمِنْهُمْ الْحَاكِمُ فَسَّرَهُ بِالْجِمَاعِ<sup>(9)</sup>، وَهُوَ كَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَثَمَةُ وَاهْمٌ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ الْوَهْمِ، حَتَّى قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّهُ تَخْلِيضٌ فَاحِشٌ يَغِيظُ الْعَالِمَ وَالْمُؤْمِنَ»<sup>(10)</sup>.

وَلَفِظُ الْحَاكِمِ كَمَا فِي "عُلُومِ الْحَدِيثِ" لَهُ: «سَأَلْتُ الْأَدْبَاءَ عَنِ تَفْسِيرِ الدُّخْحِ، فَقَالُوا<sup>(11)</sup>: يَدْحُهَا وَيَزْحُهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، الدُّخْحُ وَالزَّحُّ، قَالَ: وَالْمَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ صَائِدٍ - خَذَلَهُ اللَّهُ - فِيهِ: مَفْهُومٌ»<sup>(12)</sup>.

(1) - كتاب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائد (519/4) برقم (2249).

(2) - كتاب الملاحم، باب في خبر ابن صائد (ص 653).

(3) - "المسند" (102/6).

(4) - وفي رواية الترمذي وأبي داود: "خبياً"، وكلاهما صحيح كما قال النووي في "شرح مسلم" (42/18).

(5) - سورة الدخان: الآية 10.

(6) - "المغيث في غريب القرآن والحديث" لأبي موسى المدني (645/1).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (284-283/2).

(8) - "تدريب الراوي" (ص 270).

(9) - هذا التفسير من الحاكم ليس في المطبوع من كتابه "معرفة علوم الحديث" (ص 303)، ولكن ذكر محقق الكتاب أن هذا التفسير ثابت في بعض النسخ، فالله أعلم، وقد عزاه إليه: ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 274)، والنَّازِمُ فِي "شَرْحِهِ" (284/2) وَغَيْرِهِمَا.

(10) - "علوم الحديث" (ص 274).

(11) - في "شرح التبصرة والتذكرة" (248/2).

(12) - "معرفة علوم الحديث" (ص 302).

ثم أنشد لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه:

طوبى لمن كانت له مَرْحَةٌ يُزْحَمُهَا ثُمَّ يَنَامُ الْفَحَّةَ<sup>(1)</sup>.

فالمَرْحَةُ<sup>(2)</sup> بالفتح هي: المرأة، قاله الجوهري<sup>(3)</sup>، ومعنى يُزْحَمُهَا: يُجَامَعُهَا.

والفَحَّةُ: أن ينام فينمخ في نومه<sup>(4)</sup>.

قال النّاطم: «ولم أر في كلام أهل اللغة أن الدُّخَّ - بالدال - هو الجماع، وإنما ذكره

بالزاي»<sup>(5)</sup>.

قال: «وممن فسره على غير الصواب الخطابي، فرجح أنه: نبت موجود بين النخيل<sup>(6)</sup>، وهو

أيضاً غير مرضي.

وقولي: (والحاكم) مرفوع مبتدأ، و(فسره) في موضع الخبر<sup>(7)</sup>.

قلت: واسم ابن صياد، واسم أبيه نظمه أستاذنا الشيخ محمد عالي بن عبد الودود<sup>(8)</sup>، فقال:

وهو كقاضٍ أو كمالٍ واردةٌ وهو ابن صيادٍ ويروى صائد<sup>(9)</sup>.

(1) - أسنده عن علي رضي الله عنه: الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص303)، وينظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (140/2).

(2) - و"المَرْحَةُ كالمَرْحَةُ: هي المرأة كما في "القاموس المحيط" (ص229) مادة "ز خ خ".

(3) - "الصحيح" مادة "ز خ خ".

(4) - ينظر: "الفائق" للزمخشري (107/2)، و"غريب الحديث" لابن قتيبة (140/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (284/2).

(6) - حكاه عنه النووي في "شرح مسلم" (42/18)، وفي "غريب الحديث" للخطابي (635/1) فسره بالدخان، والله أعلم.

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (284/2).

(8) - هو: محمد عالي بن عبد الودود بن محمد يُحظيه بن المختار بن عبد الله الحاج المبارك الهاشمي الشنقيطي المالكي، الملقب بعدود، عالم متبحر متفنن، صاحب محاضرة عريقة في العلم، توفي سنة 1401 هـ، "حياة موريتانيا" للمختار بن حامد (ص349)، و"المربط محمد عالي ولد عدود حياته وآثاره" لعبد الله ولد سيدي المختار" (ص10 - 24).

(9) - ومعنى البيت: أن اسم ابن صياد هذا: صاف بن صياد، وهو على وزن قاضي أي صافي، أو كمال فهو صافٍ، والله تعالى أعلم.

## المسلسل

مُسَلْسَلُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا  
حَالًا لَهُمْ أَوْ وَصْفًا أَوْ وَصْفَ سَنَدٍ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ سَمِعْتُ فَأَتَّحَدُ  
وَقَسْمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مَثُلٌ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضَعْفًا يَحْصُلُ  
وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ بَقْطَعِ السِّلْسِلَةِ كَأُولَيِّهِ وَبَعْضٌ وَصَلَهُ

المُسَلْسَلُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: سَلَسَلْتُ الْمَاءَ فَتَسَلْسَلُ أَي: صَبَبْتُهُ فَانصَبَّ  
مَتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَكَانَ سَهْلَ الدُّخُولِ (1).

قال ابن الصلاح: «وهو من نعوت الأسانيد» (2).

وهو اصطلاحًا: «ما تتابع رجال إسناده واحدًا فواحدًا على صفة واحدة، أو حالة  
واحدة، سواء كانت الصفة للرواة أو الإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء،  
أو متعلقًا بزمن الرواية أو المكان، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالًا أم أفعالًا، أو مركبة  
منهما جميعًا، وأنواعه كثيرة» (3).

وقد ذكر الحاكم في "علوم الحديث" (4) منها ثمانية، ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح  
عنه (5)، وإنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال، ولذا قال بعد ذكره الثمانية: «فهذه أنواع  
المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة» (6).

فالأول منها: المسلسل بما يرجع إلى التحمل، وذلك إما في صيغ الأداء، كقول كل واحد من  
الرواة: "سمعت فلانًا"، أو "حدثنا فلان"، أو "أخبرنا فلان"، أو "أنبأنا فلان"، أو "أشهد بالله  
لسمعت فلانًا يقول"، أو "صمت أدنابي إن لم أكن سمعته من فلان" (7).

(1) - "القاموس المحيط" (ص 914) مادة "س ل س ل"، و"الصحاح" (5/1731 - 1732).

(2) - "علوم الحديث" (ص 275).

(3) - "علوم الحديث" (ص 275)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (2/275)، و"تدريب الراوي" (ص 270).

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص 178) وما بعدها.

(5) - "علوم الحديث" (ص 275).

(6) - "معرفة علوم الحديث" (ص 186 - 187).

(7) - "علوم الحديث" (ص 275)، و"تدريب الراوي" (ص 270).

**الثاني:** المسلسل بقولهم: "قُمْ فَصُبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وُضُوءَ فُلَانٍ"، فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُمْ فَصُبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وُضُوءَ جَبْرِيلَ»<sup>(1)</sup>، فَقَدْ تَسْلَسَلَ قَوْلُ كُلِّ رَاوٍ لِكُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ "قُمْ فَصُبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وُضُوءَ فُلَانٍ".

**الثالث عند الحاكم**<sup>(2)</sup>: أَنْ تَكُونَ أَلْفَاظُ الْأَدَاءِ مِنَ الْجَمِيعِ دَالَّةً عَلَى الْإِتِّصَالِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: "سَمِعْتُ"، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "حَدَّثَنَا"، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "أَخْبَرَنَا"، وَالْجَمْعُ هُوَ عَلَى اخْتِصَاصِ التَّسْلُسِلِ بِالتَّوَارِدِ فِي صِغَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا مَرَّ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى<sup>(3)</sup>.

**الرابع:** المسلسل بقول كلِّ رَاوٍ لِمَنْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ: مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا، فَيَقُولُ: أَمَرَنِي بِهِ فُلَانٌ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى الصَّحَابِيِّ، فَيَقُولُ آخِرُهُمْ: فَإِنْ قِيلَ لِلصَّحَابِيِّ مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ يَقُولُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ رَوَايَةَ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ<sup>(4)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(5)</sup>.

**الخامس:** المسلسل بالقول والفعل معاً، مثاله: حديث أنس رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَوْمَنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلُوهُ وَمُرِّهِ»، وَقَبَضَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِحْيَتِهِ وَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلُوهُ وَمُرِّهِ»<sup>(6)</sup>، فَقَدْ تَسْلَسَلَ بِقَبْضِ كُلِّ رَاوٍ لِلْحَيْتَةِ، وَقَوْلِهِ: آمَنْتُ بِالْقَدْرِ... الخ.

**السادس:** المسلسل بقولهم: وَعَدَّهَنَّ فِي يَدِي، مثاله: حديث عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «خَمْسُ عَدَّهَنَّ فِي يَدِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَدَّهَنَّ فِي يَدِي جَبْرِيلُ»

(1) - أخرجه مسلسلا الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 179-180) وصححه.

(2) - "علوم الحديث" (ص 275).

(3) - أخرجه مسلسلا الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 179-180).

(4) - هو: جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، صحابي شهير، توفي سنة 51 هـ، "طبقات ابن سعد" (22/6)، و"الإصابة" (475/1).

(5) - أخرجه مسلسلا: الطبراني في "الأوسط" (366/5) الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 181)، وابن عدي في "الكامل" (498/3)، وفي إسناده أبو بلال الأشعري، ضعّفه الدارقطني كما في "سننه" (227/1)، والذهبي في "الميزان" (345/7 - 346).

(6) - أخرجه مسلسلا: الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 281-282)، وإسناده واه؛ لأنّ فيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف كما في "الجرح والتعديل" (251/9 - 252)، و"التقريب" (320/2).

عليه السّلامُ وقال: هَكَذَا نَزَلَتْ بِهِنَّ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعِزَّةِ جَلَّ وَعَلَا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ تَرَحَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ تَحَنَّنْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا تَحَنَّنْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا سَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» ، فَقَدْ تَسْلَسَلَ عَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ زُوَاتِهِ لِهَذِهِ الْحَمْسِ فِي يَدِهِ مَنْ رَوَى عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

السَّابِعُ: الْمَسْلَسَلُ بِالتَّشْبِيهِ، وَهُوَ مِثَالٌ لِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ الْفِعْلِيَّةِ، كَقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَالْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَالذُّوَابَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(2)</sup>، فَقَدْ تَسْلَسَلَ بِتَشْبِيهِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ زُوَاتِهِ يَدُهُ بِيَدِ مَنْ رَوَى عَنْهُ.

الثَّامِنُ: التَّسْلَسَلُ بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ الْقَوْلِيَّةِ، كَحَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا مُعَاذُ إِنِّي أَحْبَبْتُكَ، فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ

(1) - أخرج مسلسلا: الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 183 - 184) وعنه البيهقي في "شعب الإيمان" (221/2)، والحديث بهذا الإسناد موضوع؛ لأن مداره على عمرو من خالد القرشي وهو متهم بالكذب، رماه به وكيع وابن معين، "الجرح والتعديل" (230/6)، و"التقريب" (733/1)، وضعفه البيهقي.

(2) - أخرج مسلسلا: الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 186)، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى متروك الحديث، كما في "التقريب" (65/1) وأما بدون التسلسل، فقد أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق، وخلق آدم عليه السلام (118/17).

وحُسْنِ عِبَادَتِكَ»<sup>(1)</sup>، فقد تسلسل بقول كلِّ راوٍ من زواتيه لِمَنْ رَوَى عَنْهُ: وأنا أحبُّكَ ففعل<sup>(2)</sup>.

وكذلك المسلسلُ بقراءة سورة الصَّفِّ، وهو ما وردَ عن عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ رضي اللهُ عنه قال: قعدنا نقرأ من أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فتذاكرنا فقلنا: لو نعلمُ أيَّ الأعمالِ أقربُ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ لعملناه، فأنزل اللهُ تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(1)</sup> يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ<sup>(2)</sup> كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ<sup>(3)</sup>.

قال ابنُ سلامٍ: «فقرأها علينا رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم هكذا»<sup>(4)</sup>.  
فهذا الحديثُ مُسلسلٌ بقول كلِّ راوٍ: «فقرأها علينا فلان هكذا».  
قال الناظمُ: «وأحوالُ الرواةِ القوليةُ ووصفانُهُم القوليةُ مُتقاربةٌ، بل متماثلةٌ»<sup>(5)</sup>.  
قال الحافظُ ابنُ حجرٍ<sup>(6)</sup>، وتبعه تلميذه السَّخاوي<sup>(7)</sup>: «إنَّ أصحَّ مُسلسلٍ يُروى في الدنيا المسلسلُ بقراءةِ سورةِ الصَّفِّ».

(1) - الحديث أخرجه: أبو داود في الوتر، باب في الاستغفار (ص 237) متسلسلا لراويين، والنسائي: كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر (53/3) غير مسلسل، وأحمد (429/36) مسلسلا أكثره، وأخرجه مُسلسلا: أبو نُعيم في "الحلية" (241/1)، من طريق عبد الرحمن المقرئ حدثنا حيوة بن شريح قال: سمعت عقبة بن مسلم حدثني: أبو عبد الرحمن الحُبلي، عن الصُّنابحي عن معاذ به وذكره، وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصَّحيح، غير عقبة بن مسلم وهو ثقة كما في "التقريب" (682/1 - 683).

(2) - "علوم الحديث" (ص 276).

(3) - سورة الصف: الآية 1-2.

(4) - أخرجه الترمذي: كتاب التفسير، باب ومن سورة الصف، (412/5)، وأحمد (205/39) والحاكم في "المستدرک" (78/2) كلهم من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن سلام مسلسلا، وصحَّحه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (287/2).

(6) - "فتح الباري" (816/8) بمعناه.

(7) - "فتح المغيث" (436/3).

قال الشُّيُوطِي فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «والمسلسلُ بالحَقَّاطِ والفُقُهَاءِ أَيضًا» ، بل ذَكَرَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "شرحِ التُّخْبَةِ"<sup>(2)</sup>: «أَنَّ المسلسلَ بالحَقَّاطِ يُفِيدُ العِلْمَ مِمَّا يَفِيدُ العِلْمَ القَطْعِيَّ» .  
ومثَّلَ النَّاطِمُ للمسلسلِ بالفُقُهَاءِ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ المَرْفُوعِ: «البَّيْعَانِ بالخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا»<sup>(3)</sup>.

قال: «فقد تسلسل لنا برواية الفقهاء والحقَّاطِ»<sup>(4)</sup>.

كما مثَّلَ للتَّسلسلِ بوقتِ الرِّوَايَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: «شَهِدْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى...» الحديث<sup>(5)</sup>، فقد تسلسل لنا برواية كلِّ واحدٍ مِنَ الرُّوَاةِ، لَهُ فِي يَوْمِ عِيدٍ<sup>(6)</sup>.

وَكَحَدِيثِ: «تسلسل قص الأظفار يوم الخميس»<sup>(7)</sup>.

ومثَّلَ التَّسلسلِ بالمَكَانِ: الحديثُ المسلسلُ بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ فِي المُلْتَزِمِ هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 271).

(2) - "نزهة النظر" (ص 76) بتصرف.

(3) - تقدم تحريجه (ص 304).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (187/2).

(5) - أخرجه أبو داود: في كتاب الصلاة، باب الجلوس للخطبة برقم (1155)، والنسائي: كتاب العيدين، باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين (185/3) برقم 1571، وابن ماجه: في إقامة الصلاة، باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة برقم (1290)، والحاكم (434/1) كلهم من طريق موسى بن الفضل البسبيني: حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في "الإرواء" (96/3).

(6) - وأخرجه مسلسلا: الخطيب في "مسلسل العيدين" (ص 51)، وأبو طاهر البتليفي في "الأحاديث العيادية المسلسلة" (ص 19)، والصيرفي في "مسلسل العيدين" (ص 80) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي سنده بشر بن عبد الوهاب الكوفي، اتهمه الذهبي بوضع الحديث كما في "الميزان" (31/2 - 32)، وحكم على الحديث بالوضع، وينظر: "الإرواء" (98/3).

(7) - أخرجه مسلسلا: الدَّيْلَمِي فِي "فردوس الأخبار" (415/5)، ومحمد عبد الباقي الأيوبي في "المناهل السلسلة" (ص 17)، وفيه يقول كل راو: حدثني فلان ورأيتُه يقص أظفاره يوم الخميس، وذكر ابن حجر في "الفتح" (425/10) أنَّ فِي سَنَدِهِ مَجْهُولٌ.

(8) - "جِيَادُ المسلسلات" للشُّيُوطِي (ص 196 - 201)، و"المناهل السلسلة" (ص 19)، وفيه يقول كل راو: وأنا ما دعوت الله بشيء منذ سمعته إلا استجيب لي، وقالوا: تفرد به محمد بن إدريس المكي كاتب الحميدي عنه، وذكر الذهبي في "الميزان" (114/6) أنَّ آفته محمد بن الحسن الأنصاري، وحكم عليه بالوضع.

قال: ومن أمثله ما يدل على الاتصال، ولم يذكره كالمسلسل بقولهم: أطعمنا وسقانا<sup>(1)</sup>، والمسلسل بقولهم: أضافنا بالأسودين التمر والماء<sup>(2)</sup>، والمسلسل بقولهم: أخذ فلان بيدي<sup>(3)</sup>، والمسلسل بالمصافحة<sup>(4)</sup>، ونحو ذلك<sup>(5)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال بالسمع، وعدم التذليس»<sup>(6)</sup>. ومن فضيلته الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعله وقوله كالقبض على اللحية، والتشبيك باليد، والعدب بها، وكقوله: عند كل ذلك، واشتماله على مزيد الضبط من الرواة<sup>(7)</sup>. ولكن قل ما يسلم مسلسل من ضعف يحصل في وصله، لا في المتن، كمسلسل المشابكة<sup>(8)</sup>، فإن متنه في "صحيح مسلم"<sup>(9)</sup>، والطريق بتسلسله فيها مقال، وقد ينقطع تسلسله في وسطه، أو أوله، أو آخره، كمسلسل: "أول حديث سمعته"، فإنه تسلسل بأولية وقعت لجل روايته؛ حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة

= وأخرجه موقوفا غير مسلسل عن ابن عباس: البيهقي في "السنن الكبرى" (164/5)، من طريق أبي الزبير عن ابن عباس، وأبو الزبير المكي مدلس، وقد عنعن، واختلف في سماعه من ابن عباس فنفاه ابن عيينة، ورجح أبو حاتم أنه رآه ولكن لم يسمع منه كما في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص 193).

<sup>(1)</sup> - يعني يقول كل واحد منهم: (أطعمني وسقاني) كما في "المناهل السلسلة" (ص 98 - 99)، ونقل عن السخاوي أن إسناده فيه مجاهيل، بل فيه من هو كذاب، والله أعلم.

<sup>(2)</sup> - أخرجه في "المناهل السلسلة" (ص 85 - 87) من حديث علي رضي الله عنه، وذكر أنه تفرد به عبد الله بن ميمون القداح، وهو متهم بالكذب والوضع، وذهب الحديث عند البخاري، "التاريخ الكبير" (206/5)، وينظر: "الميزان" للذهبي (210/4 - 211)، و"اللؤلؤ المرصوع" لمحمد بن خليل القواقجي الحنفي (ص 174).

<sup>(3)</sup> - أخرجه في "المناهل السلسلة" (ص 381 - 382)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ونقل عن ابن الطيب أن الحفاظ صرحوا ببطلانه مسلسلا، ومنتنه صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما.

<sup>(4)</sup> - أخرجه: ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (389/35 - 390)، والسيوطي في "جياذ المسلسلات" (ص 134 - 136)، و الأيوبي في "المناهل السلسلة" (ص 381 - 382) وفي إسناده أبو هرمرز ضعفه ابن معين كما في "الجرح والتعديل" (456/9)، و"الميزان" (437/7)، ومنتنه صحيح دون التسلسل، وهو في صحيح البخاري: كتاب الصوم (27/2) رقم 1973، وغيره.

<sup>(5)</sup> - ينظر: "جياذ المسلسلات" للسيوطي، و"المناهل السلسلة".

<sup>(6)</sup> - "علوم الحديث" (ص 276).

<sup>(7)</sup> - "الاقتراح" (ص 277)، و"فتح المغيث" (436/3).

<sup>(8)</sup> - تقدم تحريجه (669).

<sup>(9)</sup> - "صحيح مسلم" (118/17).

خاصةً، وانقطع في سماع عمرو بن دينار شيخ ابن عيينة فيه من أبي قابوس<sup>(1)</sup>، وفي سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو، وفي سماع عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح المعتبر فيه، ومثنته: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ<sup>(2)</sup>، وقد رواه بعضهم فوهم فيه .

قال الناظم: والمشهور أن التسلسل في هذا الحديث إلى ابن عيينة دون بقية الإسناد. قال: وقد روينا في "جزء" جمع ابن الصلاح في جملة طرق هذا الحديث، وأوصل التسلسل فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لا يصح إسنادُه<sup>(3)</sup>.

قال العجلوني في كتابه "مزيل الإلباس"<sup>(4)</sup> ما نصه: «وأقول الذي يدل عليه كلامهم أن المسلسل بالأولية إنما هو: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، وأما شواهد الواردة بألفاظٍ مختلفة فليست منه، فليراجع» ه كلامه بلفظه.

قال الشيوطي في "التدريب"<sup>(5)</sup>: «وقد يتسلسل باتِّفاق أسماء الرواة كالمحمدين، أو نسبتهم كأحاديث روينها كلُّ رجالها دمشقيون، أو مكِّيون، أو مصريون، أو كوفيون، أو عراقيون، أو صفتهم كمسلسل الفقهاء، أو الشافعيين، أو الحنابلة، أو النحاة، أو الكتاب، أو الشعراء، أو المعمرين» ه كلامه بلفظه.

(1) - هو: أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، حديثه في أهل الحجاز، مقبول، "تهذيب الكمال" (191/34)، و"التدريب" (453/2)، و"تهذيب" (203/12).

(2) - أخرجه مسلسلاً: الأيوبي في "المناهل السلسلة" (ص 6 - 8).

وأخرجه غير مسلسل: أبو داود في كتاب الأدب، باب في الرحمة برقم 4941، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (323/4)، وقال: "حسن صحيح"، والبخاري في "التاريخ الكبير" (64/9)، وللحديث شواهد كثيرة في "الصحيحين" وغيرهما.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (289/2).

(4) - "كشف الخفاء" (110/1)، وينظر: "المناهل السلسلة" (ص 9)، وذكر أن بعض العلماء أسقطوا لفظة: "تبارك

وتعالى"، ورجح أن هذا مما يلحقه الرواة ب"اسم الله" من باب الثناء، وليس هو من باب الرواية في شيء، والله أعلم.

(5) - تدريب الراوي (ص 271).

قلت: كالمسلسل بالخلفاء والملوك، مثاله: حديث أنس يرفعه: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا يزداد الناس إلا شحاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»<sup>(1)</sup>.

أنظر الجزء الأول من "الدليل على طبقات الحنابلة" لابن رجب في ترجمة الوزير عون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة أبي المظفر.

قال ابن رجب بعد إيراد سنده ما نصه: «وفي هذا الإسناد سلسلة عجيبه بالخلفاء والملوك»<sup>(2)</sup>.

وقد صنّف العلماء في المسلسلات، فللسيوطي "المسلسلات الكبرى"، وهي خمسة وثمانون حديثاً، وله أيضاً "جياذ المسلسلات"<sup>(3)</sup>، وللشيخ محمد بن عقيلة المكي<sup>(4)</sup> فيها "الفوائد الجليّة"<sup>(5)</sup>.

وقال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(6)</sup>: «إنه أفرّد مائة منها بالتصنيف مبيّناً شأنها، وروى ذلك إملاءً وتحديثاً بالقاهرة ومكّة»، وكجماعة سواهم<sup>(7)</sup>.

(1) - أخرجه: ابن ماجه في كتاب الفتن، باب شدة الزمان برقم 4039، والحاكم (488/4) من طريق محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس مرفوعاً، وضعفه الألباني في "السلسلة الضعيفة" (175/1) برقم (77)، وذكر أن فيه عللاً، منها أن محمد بن خالد الجندي مجهول كما في "التقريب" (71/2)، وعننة الحسن البصري، فإنه كان = يدلّس، قال: إلا جملة: (تقوم الساعة على شرار الناس) فصحيحة ثابتة من حديث ابن مسعود عند مسلم في "الفتن"، باب قرب الساعة (71/18).

(2) - "ذيل طبقات الحنابلة" (184/1).

(3) - وقد طبع بتحقيق محمد عوّامة.

(4) - هو: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، المشهور بابن عقيلة، الملقب بالظاهر، محدث مؤرخ، توفي سنة 1150 هـ، "سلك الدرر" للمرادي (30/4)، و"المختصر من كتاب نشر النور والزهر" لعبد الله مرداد (ص462).

(5) - واسمه الكامل: "الفوائد الجليّة في مسلسلات ابن عقيلة"، وقد طبع بتحقيق محمد رضا، دار البشائر، بيروت.

(6) - "فتح المغيث" (437/3) بتصرف.

(7) - منهم: محمد عبد الباقي الأيوبي المتوفى سنة 1364 هـ، في كتابه: "المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة"، وهو من أجمعها.

## النسخ والمنسوخ

النَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ بِلَا حِقِّ وَهُوَ قَمِنْ  
أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بَنَصَّ الشَّارِعِ  
أَوْ صَاحِبِ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ أُجْمِعَ تَرْكًا بَانَ نَسْخٌ وَرَأُو  
دَلَالَةَ الإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ كَد (الْقَتْلُ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ)

النَّسْخُ لَغَةً: (1) الإِزَالَةُ كَنَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ: أزالته، والرَّيْحُ الأَثَرَ: عَفَتُهُ، ويُقَالُ لِلنَّقْلِ  
كَنَسَخْتُ الكِتَابَ أَي: نَقَلْتُ صُورَتَهُ، ولِلتَّحْوِيلِ كَنَسَخْتُ مَا فِي الوِعَاءِ إِلَى آخَرَ.  
أَمَّا نَسْخُ الأحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ - وهو المراد هنا - فَهُوَ كَمَا فِي "نِزْهَةِ النَّظَرِ" (2) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ:  
«رَفْعٌ تَعْلُقُ حُكْمَ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ» .  
وَالنَّاسِخُ مَا دَلَّ عَلَى الرَّفْعِ المَذْكُورِ، وَتَسْمِيَّتُهُ نَاسِخًا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ اللهُ  
تَعَالَى (3).

وَعَرَفَهُ غَيْرُهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ الخَطَابُ الدَّالُّ عَلَى ارْتِفَاعِ الحُكْمِ الثَّابِتِ بِالخَطَابِ المَتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ  
لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا مَعَ تَرَخِيهِ عَنْهُ» (4).  
وَيُبَيِّنُ النَّسْخَ بِأَحَدِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ:  
أَوَّلُهَا: وَأَصْرَحُهَا مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ كَمَا فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" (5) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بِنِ  
الحُصَيْبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَن زِيَارَةِ القُبُورِ فزُورُوهَا

(1) - "الصحيح" (433/1)، مادة "ن س خ"، و"القاموس المحيط" (ص238) مادة "ن س خ".

(2) - "نزهة النظر" (ص105) مع النكت.

(3) - "شرح الكوكب المنير" (526/3)، ويطلق على الله بأنه ناسخ من باب الخبر لا من باب الاسم أو الصيغة؛ لأنه  
توقيف، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، وينظر: "بدائع الفوائد" لابن القيم (ص140 - 141).

(4) - "المستصفى" (207/1)، و"جمع الجوامع" (ص57)، و"شرح الكوكب المنير" (526/3)، و"مذكرة الشنقيطي"  
(ص120 - 121).

(5) - أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان الرسول صلى الله عليه وسلم ربه في زيارة قبر أمه (42/7-43) برقم  
977 من حديث بريدة من الحصيب رضي الله عنه.

فإنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ، وَكَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ حُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَادَّخَرُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، وَكَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» .

وَالثَّانِي مِنْهَا: مَا يَجْزِمُ الصَّحَابِيُّ بَأْتَهُ مُتَأَخِّرٌ، كَقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» ، أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ (1).

وَقَوْلِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْغُسْلِ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (2) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (3) ، وَابْنُ مَاجَهَ (4).

وَالثَّلَاثُ مِنْهَا: مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ كَحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ (5) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْحَجُومُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (6) وَالنَّسَائِيُّ (7)،

(1) - أخرج أبو داود: كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، برقم 192، والنسائي: كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، برقم 185، وابن خزيمة (28/1)، وابن حبان (416/3) من طريق علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه، ورجاله ثقات، "صحيح سنن أبي داود" للألباني (61/1).

(2) - كتاب الطهارة، باب في الإكسال، برقم 215، من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب: حدثني بعض من أرضى أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن أبي بن كعب رضي الله عنه أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به.

(3) - كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء من الماء، برقم 110، من طريق ابن المبارك عن يونس بن زيد عن الزهري عن سهل عن أبي به.

(4) - في كتاب الطهارة وسننها، أبواب التيمم، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، برقم 609، وأخرجه ابن خزيمة (112/1)، وابن حبان (447/3) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن رضىه عن سهل بن سعد عن أبي به، ورجاله ثقات غير من لم يسمه الزهري، ووقع عند ابن خزيمة (113/1) أن الزهري قال: أخبرني سهل بن سعد، قال: وفي نفسي شيء من هذا، والحديث صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم، وينظر: "صحيح سنن أبي داود" للألباني (66/1).

(5) - هو: شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى المدني، صحابي جليل، وهو ابن أخي حسان بن ثابت، توفي بالشام قبل سنة 60 هـ، أو بعدها، "طبقات ابن سعد" (401/7)، و"الاستيعاب" (694/2)، و"الإصابة" (319/3).

(6) - في كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم، برقم 2369، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس به.

(7) - في "السنن الكبرى" (217/2) برقم 3138، من طريق منصور وخالده عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد به.

وابن ماجه<sup>(1)</sup>.

فذكر الشافعي<sup>(2)</sup>: أنه منسوخٌ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه صلى الله عليه وسلم احتجَمَ وهو مُحْرِمٌ صائمٌ»، أخرجه مسلم<sup>(3)</sup>، فابن عباس إنما صحبه مُحْرَمًا في حجة الوداع سنة عشر، وفي بعض طرق حديث شداد: أن ذلك زمن الفتح، وذلك في سنة ثمان<sup>(4)</sup>، والله تعالى أعلم.

والرابع منها: ما عرف بدلالة الإجماع نسخه، كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة، وهو ما رواه أبو داود<sup>(5)</sup> والترمذي<sup>(6)</sup> من حديث معاوية يرفعه: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه...»<sup>(7)</sup>.

قال النووي في "شرح مسلم"<sup>(8)</sup>: «وهو حديث منسوخٌ دل الإجماع على نسخه» هـ.

(1) - كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، برقم 1681، من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة أن أبا أسماء أخبره عن شداد به.

وأخرجه أحمد (346/28)، وابن حبان (303/8)، والحاكم (592/1)، وغيرهم، والحديث له طرق كثيرة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، أوصلهم الزيلعي في "نصب الراية" (472/2) إلى ثمانية عشر نفسًا، وبعض الطرق معلولة، ولكن بالجملة فالحديث صحيح صححه عدد من الأئمة كأحمد، وابن المديني، والبخاري، وابن حبان، والحاكم، ينظر: "علل الترمذي الكبير" (ض 122 - 123)، و"الإرواء" للألباني (74. 67/4).

(2) - "اختلاف الحديث" للشافعي مطبوع مع "الأم" (192/10).

(3) - في كتاب الحج، باب جواز الحجامة للمحرم (103/8) برقم 1202، ولكنه بغير لفظ الصيام، وهو عند البخاري بلفظ الصيام، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (18/2) برقم 1938، وأما لفظ: "محرم صائم" فقال النسائي في "الكبرى" (235/2): "هذا منكر".

(4) - كما عند الشافعي في "اختلاف الحديث" مطبوع مع "الأم" (190/10) النسائي في "السنن الكبرى" (220/2).

(5) - كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، برقم 4482، من طريق أبان عن عاصم عن أبي صالح ذكوان، عن معاوية به.

(6) - في "جامعه"، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، برقم 1444، من طريق عاصم عن أبي صالح عن معاوية.

(7) - وأخرجه: ابن ماجه في الحدود، باب من شرب الخمر مرارا برقم 2573، من طريق بن أبي عروبة عن عاصم عن أبي صالح عن معاوية به.

وروي عن عدد من الصحابة كما قال الترمذي في "جامعه" (48/4): «وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وحريز وأبي الرمد البلوي وعبد الله بن عمرو»، وينظر: "صحيح سنن أبي داود" (80/3 - 81).

(8) - "شرح مسلم" (192/11).

وقد انفرد السيوطي في "حاشيته على الترمذي" بالقول بأن حكمه باقٍ، وليس بمنسوخ<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن القيم<sup>(2)</sup> تبعاً لابن حزم: «إنه ليس بحديث، وليس منسوخاً، بل هو تعزيزٌ يتعلّقُ  
باجتهاد الإمام» هـ<sup>(3)</sup>.

وقد ورد نسخته في السنة أيضاً، فروى الترمذي من رواية ابن إسحاق عن محمد بن المنكدر،  
عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن شرب في  
الرابعة فاقتلوه»، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة،  
فضربه، ولم يقتله<sup>(4)</sup>.

قال الترمذي<sup>(5)</sup>: «وكذلك روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب<sup>(6)</sup> عن النبي صلى الله عليه  
وسلم نحو هذا، قال: فرفع القتل، وكانت رخصة<sup>(7)</sup>» هـ.

(1) - "قوت المغتذي على جامع الترمذي" (ص 381 - 382)، وهو قول ابن حزم في "المحلى" (202/13)، فلم ينفرد به  
السيوطي.

(2) - "تهذيب سنن أبي داود" (286/6)، وينظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (137/34).

(3) - "المحلى" (198/13، 202) على أن عبارة الشارح مشكلة باعتباره أطلق الكلام، وما فهم من كلام ابن حزم وابن  
القيم أن الأربعين حدٌ، وما زاد فهو راجع إلى اجتهاد الإمام، على أن ابن حزم يرى بأن الحديث ليس بمنسوخ أصلاً، والله  
أعلم.

(4) - في "جامعه" (48/4)، ورواه البزار في "مسنده" (235/12)، وابن حزم في "المحلى" (202/12) كلهم من طريق  
ابن إسحاق، وهذا إسناد ضعيف، فمحمد بن إسحاق صدوق يدلّس، زُمي بالتشيع والفدر كما في "التقريب" (54/1)،  
وضَعَفَه ابن حزم.

(5) - "جامع الترمذي" (48/4).

(6) - هو: قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة بن عمرو بن كليب بن أصرم الخزاعي، أبو سعيد المدني، نزيل دمشق، من أولاد  
الصحابية، له رؤية، فقيه، وذكره ابن عبد البر في الصحابة، توفي سنة بضع وثمانين، "الاستيعاب" (1272/3)، و"الجرح  
والتعديل" (125/7)، و"تهذيب الكمال" (476/23).

(7) - أخرجه: الشافعي في "الأم" (363/7 - 364)، وعبد الرزاق (281/7)، وأبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في  
شرب الخمر برقم 4485.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (97/12): «وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة، وولد في عهد النبي صلى  
الله عليه وسلم ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله، قال: والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي،  
فيكون الحديث على شرط الصحيح؛ لأن إجماع الصحابي لا يضر..»، وينظر: "الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار"  
للحازمي (ص 199 - 200).

قال الشُّيوطي في "التدريب" (1): «فالمثال الصحيح ما رواه الترمذي (2) من حديث جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نلبي على النساء، ونرمي عن الصبيان». قال الترمذي: «أجمع أهل العلم: أن المرأة لا يلبي عنها غيرها» (3). ثم إن الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به، إلا إذا عرفت صحته، وإلا فيحتمل أنه غلط، كما صرح به الصيرفي في كتابه "الدلائل" (4). قال الناطم: «وما قاله مُحتمل»، والله تعالى أعلم» (5). قال ابن الصلاح في "المقدمة" (6)، وتبعه النووي في "التقريب" (7): «والإجماع لا ينسخ، ولا ينسخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره» هـ. والمراد برفع الحكم قطع تعلقه بالمكلفين، وإلا فالحكم قديم لا يرتفع (8). قلت: ولذا اقتصر ابن حجر كما مر في تعريفه على قوله: رفع تعلق حكم شرعي... الخ (9). وقولهم: "رفع" احتز به عن بيان المُجمل.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 273).

(2) - كتاب الحج، باب (266/3) رقم (927)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الرمي عن الصبيان برقم 3038، بلفظ: «فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم»، كلاهما من طريق عبد الله بن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه به، وهذا سند ضعيف لعنونة أبي الزبير، ولضعف أشعث بن سوار كما في "التقريب" (105/1)، وضعفه الألباني في "حجة النبي صلى الله عليه وسلم" (ص 50 - 51).

وقد رد الاستدلال به الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 235) من وجوه ثلاثة منها: أن هذا الحديث قال ببعضه أهل العلم وهو الرمي عن الصبيان، ومنها: أن الحديث قد اختلف في لفظه على ابن نمير، وأن رواية الترمذي غلط، مع ضعف الحديث، وغير ذلك، والله أعلم.

(3) - "جامع الترمذي" (266/3)

(4) - يعني به: "دلائل الأعلام على أصول الأحكام"، وهو شرح لكتاب "الرسالة" للشافعي، وكلامه نقله عنه الحافظ العراقي في "شرحه" (295/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (295/2) و"فتح المغيث" (455/3)، و"تدريب الراوي" (ص 273).

(6) - "علوم الحديث" (ص 278).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 273) مع "التدريب".

(8) - ينظر لتعريف النسخ وبيان محترزاته: "الاعتبار في النسخ والمنسوخ" للحازمي (ص 6 - 7)، و"المستصفي" (207/1)، و"البحر المحيط" (64/4 - 66)، و"فتح المغيث" (443/3 - 444)، و"شرح الكوكب المنير" (526/3 - 528)، و"إرشاد الفحول" (ص 607 - 608)، و"مذكرة الشنقيطي" (ص 120 - 122). وغيرها.

(9) - (ص 675).

وَبِ"الشَّارِعِ" عَنِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: حَبْرٌ كَذَا نَاسِخٌ لَكَذَا، فَلَيْسَ بِنَسْخٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّكْلِيفُ بِالْحَبْرِ الْمَشَارِإِلَيْهِ إِلَّا بِإِخْبَارِهِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ بَلَعَهُ.

وَبِ"السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ" رَفْعُ الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَسْخًا.

وَبِ"الْمُتَقَدِّمِ" عَنِ التَّخْصِيصِ الْمَتَّصِلِ بِالتَّكْلِيفِ، كَالِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ.

وَبِ"حُكْمِ مِنْهَا" الرَّفْعُ بِالمَوْتِ، وَالتَّوْمِ، وَالعِفْلَةِ، وَالجُنُونِ.

وَبِ"الْآخِرِ" انْتِهَاءُ الْحُكْمِ بَانْتِهَاءِ وَقْتِهِ، كَحَبْرٍ: «إِنَّكُمْ لَاقُوا الْعَدُوَّ غَدًا، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطِرُوا»<sup>(1)</sup>، فَالصَّوْمُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيْسَ بِنَسْخٍ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ بِهِ مُؤَقَّتٌ، وَقَدْ انْقَضَى وَقْتُهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْيَوْمِ الْمَأْمُورِ بِإِفْطَارِهِ هـ<sup>(2)</sup>.

وَهَذَا النَّوعُ (قِمِ—ن) - بِكَسْرِ المِيمِ وَفَتْحِهَا، وَالكَسْرُ هُنَا أَنْسَبُ - أَي: حَقِيقٌ أَنْ يُعْتَنَى بِهِ لِجَلَالَتِهِ، وَغَمُوضِهِ<sup>(3)</sup>، فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حَازِمِ الْحَازِمِيِّ الْهَمْدَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ فِي كِتَابِهِ كِتَابُ "الْإِعْتِبَارِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْآثَارِ"<sup>(4)</sup> - الَّذِي هُوَ مِنْ أَنْفَسِ مَا أُلْفِيَ فِي هَذَا النَّوعِ -: «أَنْ عَلِيًّا - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - مَرَّ عَلَى قَاصٍ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟، قَالَ: لَا، فَقَالَ: هَلَكْتَ، وَأَهْلَكْتَ»، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(5)</sup>.

وَأَسْنَدَ عَنِ حُدَيْفَةَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ شَيْءٍ فَقَالَ: «إِنَّمَا يُفْتِي مَنْ عَرَفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ، فَقَالُوا: وَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ؟، فَقَالَ: عُمَرُ»<sup>(6)</sup>.

(1) - أخرجہ مسلم: كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل (203/7)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه بلفظ: "إنكم مُصَبِّحُوا عِدْوَكُمْ".

(2) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (290/2)، و"فتح المغيث" (3/444).

(3) - "القاموس المحيط" (ص1102) مادة "ق م ن".

(4) - أخرجہ: الزهري في "الناسخ والمنسوخ في القرآن" (ص50)، والنحاس في "الناسخ والمنسوخ في القرآن" (ص6)، والحازمي في "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ" (ص5)، وأسندہ البيهقي في "السنن الكبرى" (117/10).

(5) - أخرجہ: الزهري في "الناسخ والمنسوخ" (ص51)، من طريق ثبيط بن شريط عن الضحاک عن ابن عباس به، والحازمي في "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ" (ص5) من طريق سلمة بن ثبيط بن شريط عن الضحاک بن مزاحم عن ابن عباس، والضحاک لم يلق ابنَ عَبَّاسٍ كما في "تهذيب التهذيب" (4/453)، وثبيط بن شريط صحابي كما في "الاستيعاب" (4/1492) روى عن الضحاک وهو تابعي ثقة، فلعنَّ إسناده الحازمي أصح، والله أعلم.

(6) - أوردہ عبد الرزاق (231/11)، والنحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص6)، والحازمي في "الاعتبار" (ص4).

وقال الزُّهريُّ: «أعيانُ الفقهاء، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ الحديثِ من منسوخه»<sup>(1)</sup>.  
 وكانَ للشافعيِّ رحمه الله فيه اليدُ الطُّولى، والسَّابِقَةُ الأولى، فقد قال الإمامُ  
 أحمدُ للحافظِ محمدِ بنِ مسلمِ بنِ عثمانِ بنِ عبدِ الله الرّازيِّ، المعروفِ بابنِ وارة - بفتح  
 الرّاءِ المخفّفة -<sup>(2)</sup>، وقد قدِمَ من مِصرَ: «كُتِبَتْ كُتُبُ الشَّافعيِّ؟ قال: لا، قال:  
 فرَطت ما علمنا المُجملَ من المفسرِ، ولا ناسخَ الحديثِ من منسوخه حتى جالسنا  
 الشَّافعيِّ»<sup>(3)</sup>.

قال السَّخاويُّ: «ومع ذلك لم نر له فيه تصنيفاً مستقلاً، إنّما يُوجدُ في غضونِ الأبوابِ من  
 كُتُبِهِ مُفرِّقاً، وكذا في "الرِّسالة" له منه أحاديثُ تكلمَ فيها»<sup>(4)</sup>.  
 قال ابنُ كثيرٍ: «هذا التَّوَعُّ لِيَسَّ من خصائصِ هذا العلمِ، بل هو بأصولِ الفقه  
 أشبه»<sup>(5)</sup>.

وقال ابنُ الأثيرِ: «معرفةُ المتواترِ، والآحادِ، والنَّاسخِ والمنسوخِ - وإن تعلقَّت بعلمِ  
 الحديثِ - فإنَّ المُحدِّثَ لا يفتقرُ إليها، بل هي من وظيفةِ الفقيهِ؛ لأنَّه يستنبطُ  
 الأحكامَ من الأحاديثِ، فيحتاجُ إلى معرفة ذلك، وأمَّا المُحدِّثُ فوظيفتهُ أن ينقلَ ويرويَ  
 ما سمِعَهُ من الأحاديثِ كما يسمِعُهُ، فإن تصدَّى لِمَا رواه، فهو زيادةٌ في الفضلِ، وكَمالٌ في  
 الاختيارِ» هـ<sup>(6)</sup>.

(1) - أسنده عنه: أبو نعيم في "الحلية" (365/3)، والحازمي في "الاعتبار" (ص3)، وذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص276-277)، والذهبي في "السير" (346/5).

(2) - هو: محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله، أبو عبد الله ابن وارة الرازي، أحد الحفاظ الأعلام، توفي سنة 270هـ، تاريخ بغداد (3/256-260)، و"السير" (13/28).

(3) - أخرجه عنه: أبو نعيم في "الحلية" (97/9)، والحازمي في "الاعتبار" (ص3).

(4) - "فتح المغيث" (3/446).

(5) - "اختصار علوم الحديث" (ص263) بتصرف.

(6) - "جامع الأصول" لابن الأثير (38/1) بتصرف.

وقد أفرد جماعة من العلماء لهذا النوع كتباً مُستقلةً، كأبي داؤود صاحب "السُّنن"،  
وأبي حفص بن شاهين<sup>(1)</sup>، وابن الجوزي<sup>(2)</sup>، وأبي بكر الحازمي كما مرَّ قريباً<sup>(3)</sup>، وغيرهم.

(1) - هو: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، أبو حفص بن شاهين الواعظ، شيخ العراق العلامة الصَّدوق، صاحب التصانيف المفيدة، توفي سنة 385 هـ، "تاريخ بغداد" (11/265 - 268)، و"السير" (16/341 - 344).

(2) - واسم كتابه: "إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث"، وقد طُبِعَ بتحقيق محمود الجزائري، طبع مكتبة ابن حجر، مكة المكرمة، سنة 1408 هـ، 1988م، علماً أنَّ ابن الجوزي له كتبٌ أخرى في ناسخ القرآن ومنسُوخه.

(3) - (ص 680).

## التصنيف

والعسكري والدارقطني صنفاً      فيما له بعض الرواة صحفاً  
 في المتن كالصولي (سناً) غير      (شئياً) أو الإسناد كابن الندز  
 صحف فيه الطبري فالأ      (بذز) بالباء ونقط ذالاً  
 وأطلقوا التصحيف فيما ظهراً      كقوليه: (احتجم) مكان (احتجراً)  
 وواصل بعاصم والأحدب      بأحول تصحيف سنع لقبوا  
 وصحف المعنى إمام عنزه      ظن القيل بحديث (عنزه)  
 وبعضهم ظن سكون نونه      فقال: شاة حاب في ظنونه

قال السيوطي في "التدريب" (1): «قسم شيخ الإسلام - يعني: الحافظ ابن حجر (2) - هذا النوع إلى قسمين: - ما غير فيه التقط، فهو المصحف.

والآخر: ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف، فهو المحرف» .

قلت: وقد تبع هو ابن حجر، فقال في "ألفيته" (3):

فما يُعَيَّر نقطه مُصحفٌ      أو شكله لا أحرفٌ مُحرفٌ.

وقد جمعها ابن الصلاح تبعاً لأكثر المتقدمين نوعاً واحداً (4).

قال السخاوي في "فتح المغيث" (5)، وتبعه محيي الدين عبد الحميد في "شرح ألفية السيوطي" (6)، وطاهر بن صالح في كتابه "توجيه النظر إلى أصول الأثر" (7): «إن منشأ التسمية بالمصحف أن قوماً أخذوا العلم من الصحف دون أفواه العلماء، وكانت الكتابة العربية غالباً لا تُعجم الحروف المعجمة، ولا تعني بالترفة بين المشتبه منها، فلهدأ وقع هؤلاء في الخطأ عند

(1) - "تدريب الراوي" (ص 274).

(2) - "زهة النظر" (ص 127-128) مع "النكت".

(3) - "ألفية السيوطي" (ص 136).

(4) - "علوم الحديث" (ص 279-280).

(5) - "فتح المغيث" (3/457).

(6) - "شرح ألفية السيوطي" (2/195 . 196).

(7) - "توجيه النظر" (2/806).

القراءة، فكأنوا يُسمّون الصحفَ أي: الذين يقرأون في الصحف، ثم اشتقوا منه فعلاً، فقالوا: صحفَ أي: قرأ في الصحف، ثم كثر ذلك على ألسنتهم فقالوا لمن أخطأ: قد صحفَ أي: فعل فعل الصحفِين<sup>(1)</sup> هـ.

وهو - لكونه تحويلاً للكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها - فن جليل مهم إنما ينهض بأعبائه الحفاظ الحذاق.

قال ابن الصلاح<sup>(2)</sup>، وتبعه النووي<sup>(3)</sup>: «والدارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد». قال الشيوطي: «أورد فيه كلّ تصنيف وقع للعلماء حتى في القرآن» هـ<sup>(4)</sup>. قال الناظم: «وصنف فيه أبو أحمد العسكري<sup>(5)</sup> كتابه المشهور في ذلك»<sup>(6)</sup>. وروى ابن الصلاح: أن الإمام أحمد قال: «ومن يعرى عن الخطأ، والتصحيح»<sup>(7)</sup>. ثم إنه يقع إما في المتن، كما ذكر الدارقطني: أن أبا بكر الصولي<sup>(8)</sup> أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعاً: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»<sup>(9)</sup>، فقال فيه: "شيئاً" - بالثين المعجمة والياء آخر الحروف -<sup>(10)</sup>.

(1) - ينظر: "القاموس المحيط" (ص 743 - 744) مادة "ص ح ف".

(2) - "علوم الحديث" (ص 279).

(3) - "التقريب" (ص 273) مع "التدريب"، وكتابه اسمه: "التصحيف".

(4) - "تدريب الراوي" (ص 284) بتصرف.

(5) - هو: الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، أبو أحمد، المحدث اللغوي الأديب، صاحب التصانيف، توفي سنة 282 هـ، "أخبار أصبهان" (272/1)، و"السير" (113/16 - 115).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (296/2).

(7) - "علوم الحديث" (ص 279)، وفي "تاريخ بغداد" (234/12)، و"الجامع للخطيب" (270/1): «ومن يُفليت من التصحيف؟».

(8) - هو: محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول، أبو بكر الصولي البغدادي، العلامة الأديب ذو الفنون، صاحب التصانيف، توفي سنة 335 هـ، "تاريخ بغداد" (427/8 - 432)، و"السير" (301/15 - 302).

(9) - أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال (49/8).

(10) - أخرج القصة: الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (296/1).

وكحديث أبي ذرٍّ: «تُعِينُ صَانِعًا<sup>(1)</sup>» بِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ، صَحَّفَهُ هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ "ضَائِعًا" بِالْمَعْجَمَةِ وَالتَّحْتِيَّةِ<sup>(2)</sup>.

وكحديث معاوية: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الَّذِينَ يَشَقُّونَ الْحَطَبَ تَشْقِيقَ الشَّعْرِ»<sup>(3)</sup>، فَقَدْ صَحَّفَهُ وَكَيْعٌ فَقَالَ: "يَشَقُّونَ الْحَطَبَ" بِجَاءِ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَدَلَ حَاءِ مُعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ، وَكَذَا صَحَّفَهُ ابْنُ شَاهِينَ أَيْضًا، فَقَالَ بَعْضُ الْمَلَّاحِينَ وَقَدْ سَمِعَهُ: فَكَيْفَ يَا قَوْمُ وَالْحَاجَةُ مَأْسَّةٌ؟<sup>(4)</sup>.

وكحديث: «أَوْ شَأَاةٌ تَعْرُ...»<sup>(5)</sup>، بِالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ صَحَّفَهُ أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بِالنُّونِ<sup>(6)</sup>.

وَصَحَّفَ بَعْضُهُمْ: «زُرُّ غَبًّا تَزْدَدُ حَبًّا»<sup>(7)</sup>، فَقَالَ: (زَرَعْنَا تَرَدَّدَ حَنًّا)، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِأَنَّ قَوْمًا كَانُوا لَا يُؤَدُّونَ زَكَاةَ زُرُوعِهِمْ، فَصَارَتْ كُلُّهَا

(1) - أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (67/2).

(2) - "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (348/1)، و"صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح (ص262).

(3) - أخرجه الطبراني في "الكبير" (361/19)، من طريق سفيان، عن جابر، عن عمرو بن يحيى، عن معاوية به، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (347/2): «وفيه جابر الجعفي، والغالب عليه الضعف»، وأخرجه بقصة التصحيف الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (292/1).

(4) - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص283).

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الهبة وفضلها، باب من لم يقبل الهدية لعلة (202/2-203)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (184/12)، كلاهما عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(6) - أخرجه: الخطيب في "الجامع" (295/1)، ومحمد بن المثني هو: ابن عُبيد بن قيس بن دينار الغنزي، أبو موسى البصري، الحافظ المعروف بالزَّمن، ثقة ثبت، توفي سنة 252 هـ، "الجرح والتعديل" (95/8)، و"تهذيب الكمال" (359/26 - 364)، و"التقريب" (129/2).

(7) - أخرجه: الحاكم (390/3)، والطبراني في "الكبير" (21/4) وابن عدي في "الكامل" (224/5 - 225) من طريق سليمان بن أبي كريمة عن مكحول، عن قرعة بن يحيى، عن حبيب بن مسلمة مرفوعا، وهذا إسناد ضعيف لضعف سليمان بن أبي كريمة كما في "الجرح والتعديل" (138/4)، و"الميزان" (312/3 - 313).

وأخرجه: البيهقي في "شعب الإيمان" (326/6)، والبزار (380/9 - 381) من طريق عُوَبد بن أبي عمران الجوني عن أبيه عن عبد الله بن الصَّامت عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا، وفي إسناده عُوَبد ليس بالقوي، قال البخاري: منكر الحديث، "الضعفاء الصغير" للبخاري (ص114)، و"الميزان" (366/5) =

حِثَّاء<sup>(1)</sup>.

وقد يطلِّفون التَّصْحِيفَ عَلَى مَا لَا تَشْتَبُهُ حُرُوفُهُ فِي الْخَطِّ بَعِيرَهَا، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ رَاوِيهِ، أَوْ أَسْقَطَ بَعْضَ حُرُوفِهِ مِنْ غَيْرِ اشْتِبَاهِهِ، كَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَّ جَرَ فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(2)</sup>، بِالرَّاءِ أَي: اتَّخَذَ حُجْرَةً مِنْ حَصِيرٍ، أَوْ نَحْوِهِ يَصَلِّي فِيهَا، صَحَّفَهُ ابْنُ لَهَيْعَةَ؛ لَكَوْنِهِ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابٍ بَعِيرٍ سَمَاعٍ، كَمَا بَيَّنَّهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ "التَّمْيِيزِ"<sup>(3)</sup> لَهُ فَقَالَ: "احتجَمَ" بالميم.

وَكَمَا رَوَى يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ الْمَفْسِّرُ<sup>(4)</sup> عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ:

﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(5)</sup>، قَالَ: "مِصْرٌ"، وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ هَذَا، وَاسْتَقْبَحَهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي تَفْسِيرِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ: "مَصِيرُهُمْ"<sup>(6)</sup>.

= وأخرجه: البيهقي في "شعب الإيمان" (328/6)، والهارث بن أبي أسامة في "مسنده" (862/2) ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (322/3) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وطلحة بن عمرو ليس بالقوي كما قال البيهقي، بل هو متروك الحديث كما في "التقريب" (451/1).

قال المنذري في "الترغيب والترهيب" (973/2): «وهذا الحديث قد روي عن جماعة من الصحابة، وقد اعتنى غير واحد من الحفاظ بجمع طرقه والكلام عليها، ولم أقف له على طريق صحيح كما قال البزار، بل له أسانيد حسان عند الطبراني وغيره».

وذكر الحفاظ السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص 377) أن الحديث يتقوى بمجموع الطرق، وصحَّحه الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (691/2) برقم (2583)، والله أعلم.

<sup>(1)</sup> - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 439).

<sup>(2)</sup> - أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة في أمر الله تعالى (184/4)، ومسلم: كتاب المسافرين باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد (62/6-63).

<sup>(3)</sup> - "التَّمْيِيزُ" لمسلم (ص 187).

<sup>(4)</sup> - هو: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا البصري، نزيل المغرب بإفريقية، قال أبو حاتم: صدوق، صاحب كتاب التفسير والجامع، توفي سنة 200 هـ، "الجرح والتعديل" (155/9)، و"السير" (397/9).

<sup>(5)</sup> - سورة الأعراف: الآية 154.

<sup>(6)</sup> - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 281) بلاغا.

فأطْلُقُوا عَلَى مِثْلِ هَذَا اسْمَ التَّصْحِيفِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ، وَلَكِنَّهُ سَقَطَ الضَّمِيرُ وَالْيَاءُ، فَوَقَعَ هَكَذَا<sup>(1)</sup>.

وَأَمَّا فِي الْإِسْنَادِ كَمَا ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَتَبِعَهُ آخَرُونَ آخِرُهُمْ ابْنُ الصَّلَاحِ: أَنَّ الْإِمَامَ الطَّبْرِيَّ صَحَّفَ اسْمَ "النُّدْرِ" وَالِدِ عُنْبَةَ السُّلَمِيِّ الصَّحَابِيِّ<sup>(2)</sup> فَقَالَ: إِنَّهُ بِضَمِّ الْمُوحِدَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(3)</sup> لِابْنِ حَجَرَ: بِضَمِّ التُّونِ، وَتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ<sup>(4)</sup>.

وَكَقَوْلِ يَحْيَى ابْنِ مَعِينٍ: "الْعَوَّامُ بْنُ مُزَاحِمٍ" بِزَايٍ وَمُهْمَلَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ "مُرَاجِمٌ" بِرَاءٍ وَجِيمٍ<sup>(5)</sup>.  
وَكَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفَةَ عَنْ عَبْدِ حَيْرٍ<sup>(6)</sup> عَنْ عَلِيِّ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ،  
وَالصَّوَابِ: "خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ"<sup>(7)</sup> مَكَانَ "مَالِكِ بْنِ عُرْفَةَ"، فَقَدْ نَسَبَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(8)</sup>،  
وَالنَّسَائِيُّ<sup>(9)</sup> وَغَيْرُهُمَا:

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص281)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (298/2)، و"فتح المغيث" (464/3 - 465)، و"فتح الباقي" (298/2).

(2) - توفي سنة 84 هـ، "الاستيعاب" (1031/3)، و"الإصابة" (441/4)، و"التقريب" (654/1).

(3) - "التقريب" لابن حجر (654/1).

(4) - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص280) بلاغا.

(5) - "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد (540/2 - 541)، و"العلل" للدارقطني (64/3)، و"علوم الحديث" (ص279)،  
والعَوَّامُ هو: ابن مُرَاجِمِ الْقَيْسِيِّ، النَّعْلَبِيِّ الْبَصْرِيِّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحٌ، "الجرح والتعديل" (22/7)،  
و"الثقات" (298/7).

(6) - هو: عبد خير بن يزيد، ويُقال: بن محمد بن خولى بن عبد عمرو بن عبد يعوث بن الصَّائِدِ الْهَمْدَانِيِّ، أَبُو عِمَارَةَ الْكُوْفِيِّ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُحَضَّرٌ ثِقَّةٌ، "طبقات ابن سعد" (221/6)، و"الاستيعاب" (1005/3)،  
و"تهذيب الكمال" (469/16).

(7) - هو: خالد بن علقمة، أبو حية الوادعي، صدوق، توفي سنة 247 هـ، "تهذيب الكمال" (134/8)، و"التقريب" (261/1).

(8) - لم أهد إلى تخطيط أبي داود لشعبة، وذكر الروايتين في "سننه" (ص24 - 25) رقم 111 و113، دون تعقيب،  
وذكر العلامة أحمد شاعر في تعليقه على "سنن الترمذي" (69/1) أَنَّ كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ لَا يُوْجَدُ فِي كُلِّ نَسْخِ "السَّنَنِ" لَهُ إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ عَنْهُ، كَمَا ذَكَرَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْمَزِينِيُّ فِي "تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ" (417/7)، وَابْنُ حَجَرَ فِي "التَّهْذِيبِ" (108/3).

(9) - "سنن النسائي" (68/1).

شُعْبَةٌ فِي هَذَا إِلَى الْخَطَأِ<sup>(1)</sup>.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِيْمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ بِمِثْلِ هَذَا السَّنَدِ: عَنِ عَائِشَةَ فِي النَّهْيِ عَنِ الدُّبَاءِ.. الْحَدِيثَ<sup>(2)</sup>: «صَحَّفَ فِيهِ شُعْبَةُ؛ إِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ»<sup>(3)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُهُ عَلَى مَا قَالَهُ أَحْمَدُ»<sup>(4)</sup>.

قَالَ الْحَاكِمُ: «وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ خَالِدِ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنِ عَبْدِ حَيْرٍ، عَلَى مَا قَالَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا»<sup>(5)</sup>.

وَأَمَّا تَصْحِيفُ السَّمْعِ فَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ وَاللَّقَبُ، أَوْ الْأِسْمُ وَالسُّمُّ الْأَبِ عَلَى وَزْنِ اسْمٍ آخَرَ وَلِقَبِهِ، أَوْ اسْمٍ آخَرَ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَالْحُرُوفُ مُخْتَلِفَةٌ شَكْلًا وَنُطْقًا، فَيَشْتَبِهُ ذَلِكَ عَلَى

(1) - كالإمام أحمد في "المسند" (284/2)، والترمذي في "سننه" (68/1 - 69) برقم 49، والبخاري في "التاريخ الكبير" (163/3)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (343/3)، على أن العلامة أحمد شاکر نازع في هذا في تعليقه على "سنن الترمذي" (69/1 - 70) حيث ذكر أن خطأ شعبة في جعله خالد بن علقمة مكان مالك بن عرفة، وجعله من باب التصحيف بعيد وغير مفهوم؛ لأنه لا شبه بينهما لا خطأ ولا نطقًا، أضف إلى ذلك أنه شيخه وحدّث عنه، مع تحريه ودقته في أحوال الرجال؛ فهو من أئمة النقد في هذا الشأن خاصة في شيوخه، وأما حكاية أبي داود عن أبي عوانة إن صحّت فلا تدل على خطأ شعبة بل على خطأ أبي عوانة، والظاهر أنها غير صحيحة، وإنما الثابت إسناده أن أبا عوانة روى عن خالد بن علقمة وعن مالك بن عرفة، والأظهر أنهما راويان اه، بتصرف.

والظاهر أن كلام العلامة أحمد شاکر حق من جهة أنه لم يقل أحد من المتقدمين إنّه صحّف، وإنما نسب الأئمة النقاد كأحمد والبخاري وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو داود والنسائي والترمذي إلى الخطأ والوهم ولا يعرى منهما أحد. وأما قوله: إنهما راويان، فهو بعيد كيف يخفى على هؤلاء النقاد ولا يعرفه واحد منهم، وهم أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان اه بتصرف من تعليق الدكتور بشار عواد على "تهذيب الكمال" (137/8)، وينظر: "شرح ألفية السيوطي" لمحبي الدين عبد الحميد (198/2).

(2) - أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (245/42)، والحديث متفق عليه من غير طريق شعبة، أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب الانتباز في الأوعية والتثور (63/4)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزقت والدباء والحنتم والتقيير، وبيان أنه منسوخ (141/13).

(3) - "المسند" (284/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص280).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص442) بتصرف.

السَّمْع، كَأَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ لِعَاصِمِ الْأَخْوَالِ، فَيَجْعَلُهُ بَعْضُهُمْ عَنِّ وَاصِلِ الْأَخْدَابِ، فَذَكَرَ الدَّارِقُطَنِيُّ: أَنَّهُ مِنْ تَصْحِيفِ السَّمْعِ، وَكَذَا عَكْسُهُ<sup>(1)</sup>.

وَأَمَّا تَصْنِيفُ الْمَعْنَى، فَمِثَالُهُ: قَوْلُ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْمَعْرُوفُ بِالزَّمَنِيِّ: «نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عَنْزَةِ صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرِيدُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى عَنْزَةِ<sup>(2)</sup>»، فَتَوَهَّمَتْ أَنَّهَا قَبِيلَتُهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ الْحَرَبَةُ الَّتِي تُنصَبُ بَيْنَ يَدَيْهِ<sup>(3)</sup>.

قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ فِي "شَرْحِ أَلْفِيَةِ السُّيُوطِيِّ"<sup>(4)</sup>: «وَالْأَلْيُقُ بِهِ أَلَّا يُجْعَلَ هُنَا، وَيُجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْخَطَأِ فِي الْفَهْمِ» هـ.

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي "عُلُومِ الْحَدِيثِ"<sup>(5)</sup> لَهُ: «عَنْ أَعْرَابِيٍّ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى شَاةٍ، صَحَّفَهَا "عَنْزَةَ" - بِسُكُونِ النُّونِ -، ثُمَّ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى عَلَى وَهْمِهِ، فَحَابَ ظَنُّهُ مِنْ وَجْهَيْنِ».

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ سَمِعَ حَدِيثًا: «النَّهْيُ عَنِ التَّحْلِيقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(6)</sup> قَبْلَ الصَّلَاةِ»، فَقَالَ: مَا حَلَقْتُ رَأْسِي قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَهَمَّهُ مِنْ تَحْلِيقِ

(1) - "علوم الحديث" (ص 283)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (299/2)، و"فتح المغيث" (466/3) والأحدب لقب عاصم أيضا.

(2) - الحديث أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس (72/1)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب سترة المصلي (182/4) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه.

(3) - أخرجه عنه: الخطيب في "الجامع" (295/1 - 296)، وذكر الذهبي في "السير" (125/12) أنه روي عنه أنه قالها مازحا، والله أعلم.

(4) - "شرح ألفية السيوطي" (198/2).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص 439)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (301/2)، و"فتح المغيث" (468/3).

(6) - الحديث أخرجه: أحمد (257/11)، وأبو داود في الصلاة، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، برقم 1079، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء في المسجد (139/2) برقم 322، والنسائي: كتاب المساجد، باب النهي عن البيع والتحلل قبل صلاة الجمعة (47/2) برقم 714، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، برقم 1133، وابن خزيمة (274/2)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (234/3) من طريق ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذا إسناد حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة، وحسنه الألباني كما في "صحيح سنن أبي داود" (246/4 - 247).

النَّاسِ حَلْفًا<sup>(1)</sup>.

قال ابن الصَّلاح: «وكثيرٌ مِنَ التَّصْحِيفِ المنقولِ عَنِ الأَكابرِ الجَلَّةِ هُمْ فِيهِ أَعْدَاؤُ لَمْ يَنْفُلْهَا  
ناقلوه» هـ<sup>(2)</sup>.

(1) - كما حكاه الخطابي عن بعض شيوخه في "إصلاح غلط المحدثين" (ص28).

(2) - "علوم الحديث" (ص284).

## مُتَّالِهٌ الْإِطْبَاقُ

وَأَمْتَنُ إِنْ نَاقَاهُ مَتْنٌ آخَرُ      وَأَمَكْنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرُ  
كَمَتْنٍ (لَا يُورِدُ) مَعَ (لَا عَدْوَى)      فَالْتَنَّفِي لِلطَّبَعِ وَفِرَّ عَدْوَا  
أَوْ لَا فَإِنْ نَسَخَ بَدَا فَاعْمَلْ بِهِ      أَوْ لَا فَرَجِّحْ وَاَعْمَلَنَّ بِالْأَشْبَهِ

مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ - وَحُكْمُهُ - فَنُّ مَهْمٌ يَضْطَرُّ لَهُ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا يُقَوْمُ بِهِ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ  
بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَصُولِ، الْعَوَاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، وَهُوَ: «أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ  
فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا، فَيُوقَفُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يُرَجَّحُ أَحَدَهُمَا، فَيَعْمَلُ بِهِ دُونَ الْآخَرِ» (1).  
وَأَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (2) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِ "اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ" مِنْ كِتَابِهِ  
"الْأَمِّ"، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ اسْتِيعَابَهُ، بَلْ ذَكَرَ مِنْهُ جَمَلَةً يُبْنِي بِهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ (3).  
قَالَ النَّازِمُ (4) تَبَعًا لِلنَّوَوِيِّ (5): «ثُمَّ صَنَّفَ فِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ قُتَيْبَةَ (6)، فَأَتَى فِيهِ بِأَشْيَاءَ حَسَنَةٍ،  
وَأَشْيَاءَ غَيْرِ حَسَنَةٍ؛ لَكُونَ غَيْرِهَا أَوْلَى مِنْهَا، وَتَرَكَ مُعْظَمَ الْمُخْتَلِفِ (7)، وَصَنَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ (8)،  
وَالطَّحَاوِيُّ كِتَابَهُ: "مُشْكِلُ الْآثَارِ"، وَهُوَ مِنْ أَجْلِ مَا أَلْفَ فِيهِ، وَكَانَ ابْنُ حُزَيْمَةَ مِنْ أَحْسَنِ  
النَّاسِ كَلَامًا فِيهِ حَتَّى قَالَ (9): «لَا أَعْرِفُ حَدِيثَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِنِي بِهِ لِأُوَلِّفَ  
بَيْنَهُمَا» .

(1) - "التقريب" للنووي (ص 275) مع "التدريب".

(2) - "التقريب" للنووي (ص 275)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (302/2)، و"فتح المغيث" (470/3).

(3) - "محاسن الاصطلاح" (ص 477)، و"فتح المغيث" (70/3).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (302/2).

(5) - "التقريب" للنووي (ص 275).

(6) - طبع باسم: "تأويل مختلف الحديث".

(7) - كما قاله ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 285)، والبلقيني في "المحاسن" (ص 478)، والناظم في "شرحه"

(302/2).

(8) - واسمه: "تهذيب الآثار"، وقد طبع بعضه.

(9) - أسنده عنه: الخطيب في "الكفاية" (558/2).

قال النووي: «ومن جمع ما ذكرنا من الحديث والفقهِ والأصول، والغوص على المعاني الدقيقة لا يُشكّل عليه من ذلك إلا النادر في الأحيان» (1).

قال السخاوي: «وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين "الناسخ والمنسوخ"، إذ كل ناسخ ومنسوخ: "مختلف"، ولا عكس» (2).

وجملة الكلام أن الحديث الصالح للحجة إن نافاه متن حديث آخر مثله، أو يُمكن الجمع بينهما بوجه صحيح زال به التعارض، تعين الجمع، وعمل بهما معاً، ولا يُصار إلى التعارض، أو النسخ مع إمكان الجمع، كحديث: "لا يورد" - بكسر الراء - "ممرض" - بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه - اسم فاعلٍ من: أمرض الرجل: إذا أصاب ماشيته مرض، "على مصحح" (3)، اسم فاعلٍ أيضاً من أصح: إذا أصابت ماشيته عاهة ثم صحت (4).

وحديث: «فر من المجدوم فرارك من الأسد» (5)، مع حديث: «لا عدوى ولا طيرة» (6)، وكلها في "الصحيح"، فقد جعلها بعضهم متعارضة، وأدخلها بعضهم في النسخ والمنسوخ كابن شاهين (7).

(1) - "التقريب" (ص 275) مع "التدريب".

(2) - "فتح المغيث" (471/3).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا عدوى (107/4) برقم 5774، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة... (188/14) برقم 2221 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(4) - "فتح المغيث" (471/3).

(5) - هذا شطر من حديث أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الجذام (91/4) برقم 5707 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(6) - البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة (102/4)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة (187/14) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(7) - ذكره عنه الناظم في "شرحه" (302/2)، والسخاوي في "فتح المغيث" (472/3).

والصَّوابُ الجمْعُ بينهما، وقد سَلَكَ العِلْمَاءُ في ذلكَ مَسَالِكَ<sup>(1)</sup>:  
أحدُهَا: وهو مسلكُ ابنِ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup>: أنَّ هذه الأُمْرَاضَ لا تُعْدي بِطَبْعِهَا، ولكنَّ اللهَ تَعَالَى  
جَعَلَ مُخَالَطَةَ المَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَن سَبَبِهِ، كَمَا في  
غَيْرِهِ مِنَ الأَسْبَابِ.

الثَّانِي: مَسَلِكُ الحَافِظِ ابنِ حَجْرٍ<sup>(3)</sup>، تَبَعًا لِأَبِي عُبيدٍ<sup>(4)</sup>، وابنِ حُزَيْمَةَ<sup>(5)</sup>، والطَّحَاوِيِّ<sup>(6)</sup>: أنَّ  
نَفْيَ العَدْوَى باقٍ عَلَى عُمومِهِ، والأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ؛ لئَلَّا يَتَّفِقَ لِلذِّي يُخَالَطُهُ  
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللهِ تَعَالَى ابْتِدَاءً لَّا بِالعَدْوَى المَنْفِيَةِ، فيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِ،  
فِيَعْتَقِدُ صِحَّةَ العَدْوَى، فيَقَعُ في الحَرْجِ، فَأَمَرَ بِتَجَنُّبِهِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ.

وقَد صَحَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُعْدي شَيْءٌ شَيْئًا»<sup>(7)</sup>، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ لَمَنْ عَارَضَهُ بِأَنَّ البَعِيرَ الأَجْرَبَ يَكُونُ في الإِبِلِ الصَّحِيحَةِ، فيخَالَطُهَا فَتَجْرُبُ: «فَمَنْ  
أَعْدَى الأَوَّلَ»<sup>(8)</sup>، يَعْنِي: أَنَّ اللهَ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى ابْتِدَاءً ذَلِكَ في الثَّانِي كَمَا ابْتَدَأَهُ في الأَوَّلِ،  
و(فَرَّ مِنَ المَجْدُومِ) بَيَانٌ لِمَا يَخْلُقُهُ اللهُ مِنَ الأَسْبَابِ عِنْدَ المَخَالَطَةِ لِلْمَرِيضِ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ  
ذَلِكَ عَن سَبَبِهِ»<sup>(9)</sup> هـ.

قَالَ النَّاطِمُ: «وهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السَّنَةِ، كَمَا أَنَّ النَّارَ لا تَحْرُقُ بِطَبْعِهَا، وَلَا الطَّعَامَ يُشْبِعُ  
بَطْبَعِهِ، وَلَا المَاءَ يُرْوِي بِطَبْعِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْبَابٌ، وَالْقَدْرُ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَقَدْ وَجَدْنَا مَنْ خَالَطَ

(1) - توسَّع الحَافِظُ ابنُ حَجْرٍ في ذِكْرِ هَذِهِ المَسَالِكِ، وَقَرَّبَهَا لِكُلِّ سَالِكٍ في كِتَابِهِ "فَتْحُ البَارِي" (197/10 - 201)  
فَرَاغَهُ غَيْرَ مَأْمُورٍ.

(2) - "عِلْمُ الحَدِيثِ" (ص 285).

(3) - "نَزْهَةُ النِّظَرِ" (ص 104).

(4) - ذَكَرَهُ عِنْدَهُ النَّاظِمُ في "شَرْحِهِ" (302/2)، وَالسَّخَاوِيُّ في "فَتْحِ المَغِيثِ" (473/3).

(5) - في كِتَابِهِ "التَّوَكُّلُ" كَمَا ذَكَرَهُ عِنْدَهُ ابنُ حَجْرٍ في "فَتْحِ البَارِي" (199/10).

(6) - "شَرْحُ مَشْكَلِ الأَثَارِ" (349/4 - 350)، و"شَرْحُ مَعَانِي الأَثَارِ" (307/4).

(7) - طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ القَدْرِ، بَابُ مَا جَاءَ لَّا عَدْوَى وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ (450/4)، وَأَحْمَدُ  
(252/7) مِنْ حَدِيثِ ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (85/14) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَهُوَ  
صَحِيحٌ كَمَا مَرَّ.

(8) - أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ: كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ لَّا صَفَرٌ (93/4)، وَمُسْلِمٌ (187/14).

(9) - يَنْظُرُ: "فَتْحُ البَارِي" (199/10) و"نَزْهَةُ النِّظَرِ" (ص 104)، و"فَتْحُ المَغِيثِ" (473/3).

الْمُصَابَ بِالْأَمْـِرَاضِ الَّتِي اسْتَهْرَتْ بِالْإِعْدَاءِ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِذَلِكَ، وَوَجَدْنَا مَنْ احْتَرَزَ مِنْ ذَلِكَ وَأَخَذَ بِهِ» (1).

وَ(عَدَوًا) فِي آخِرِ الْبَيْتِ مَصْدَرٌ عَدَا يَعْدُو عَدْوًا: إِذَا أَسْرَعَ.

الثَّالِثُ: مَسَلُّ الْبِقَالَانِي (2): أَنَّ إِثْبَاتَ الْعَدْوَى فِي الْجُدَامِ وَنَحْوِهِ مَخْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ نَفْيِ الْعَدْوَى، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: "لَا عَدْوَى" أَي: إِلَّا مِنَ الْجُدَامِ وَنَحْوِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا إِلَّا فِيمَا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ يُعْدِي.

الرَّابِعُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِرَارِ رِعَايَةً لِحَاظِرِ الْمَجْدُومِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الصَّحِيحَ تَعْظُمُ مُصِيبَتُهُ، وَتَزْدَادُ حَسْرَتُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ: «لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْدُومِينَ» (3)، فَإِنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الصِّحَّةَ تَأْجُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَصِحَّاءِ لَا يَبْصُرُهَا إِلَّا الْمَرْضَى هـ (4).

وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمُتَنَافِيَيْنِ، وَاسْتَمَرَ التَّنَافِي عَلَى ظَاهِرِهِ، فَإِنْ ظَهَرَ بِطَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ النَّسْخِ السَّالِفَةِ نَاسِخٌ مِنْهَا لِلْآخِرِ، فَاعْمَلْ بِمُقْتَضَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْدُ نَسْخٌ، فَرَجِّحْ أَحَدَهُمَا بِوَجْهِ مِنَ التَّرْجِيحَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمَتْنِ، أَوْ بِالْإِسْنَادِ كَالْتَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، أَوْ بِصِفَاتِهِمْ. وَقَدْ سَرَدَ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِ "الاعتبار" (5) مِنْهَا خَمْسِينَ مَعَ إِشَارَتِهِ إِلَى زِيَادَتِهَا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي ذَلِكَ (6).

(1) - شرح التبصرة والتذكرة" (303/2).

(2) - ذكره عنه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (198/10).

(3) - أخرجه: الإمام أحمد (501/3)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (138/1)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب الجذام، برقم 3543، عن عبد الله بن سعيد، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن ابن عباس مرفوعا به، وهذا إسناد حسن إن شاء الله. رجاله ثقات غير محمد بن عبد الله وهو صدوق كما قال ابن حجر في "التقريب" (98/2)، وقال في "فتح الباري" (198/10): وسنده ضعيف.

والحديث صححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (51/3) برقم (1064)، والله أعلم.

(4) - "فتح الباري" (198/10)، و"تدريب الراوي" (ص276)، و"شرح ألفية السيوطي" لحبي الدين عبد الحميد (209/2).

(5) - "الاعتبار" للحازمي (ص9-22).

(6) - "علوم الحديث" (ص286) أشار إليها، ولكنه ما سردها كما فعل الحازمي رحمه الله.

وقد زاد الأصُوليون كالفخر الرازي<sup>(1)</sup>، والسيف الأمدِي<sup>(2)</sup>، وأتباعيهما وجوهًا إذا انضمت إلى هذه زادت على المائة، وقد استوفاهما الناظم رحمه الله تعالى في "نكتته على ابن الصلاح"<sup>(3)</sup>، وقد لخصها السيوطي في "التدريب"<sup>(4)</sup>، والشوكاني في كتابه "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول"<sup>(5)</sup>.

(واعلمن) - بئنون التوكيد الحفيقة - بعد النظر في المرجحات بالأرجح منها، فإن لم يجد المجهد مرجحًا توقف عن العمل بهما حتى يظهر له الرجح، وقيل: يُفتي بأحدهما، وقيل: يُفتي تارةً بأحدهما، وبالأخرى، كما يفعله الإمام أحمد<sup>(6)</sup>.

قال السخاوي: «وذلك غالبًا هو سبب اختلاف أصحابه عنه»<sup>(7)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "النزهة"<sup>(8)</sup> ما نصه: «فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار النسخ والمنسوخ، والترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما حفي عليه، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(9)</sup>» اه كلامه بلفظه.

قال السخاوي في "فتح المغيب"<sup>(10)</sup>: «وإذا لم يكن للمتن ما ينافيه، بل سلم من مجيء خبرٍ يضاده، فهو المُحكّم، وأمثله كثيرة» اه كلامه بلفظه.

(1) - ينظر: قسم الترجيح من "المحصل" (397/5 - 470).

(2) - ينظر: قسم الترجيح من "الإحكام" للأمدِي (239/4 - 282).

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص 240-242).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 276-278).

(5) - "إرشاد الفحول" (ص 892-921).

(6) - ينظر تقرير ابن تيمية في تعدد الروايات عن الإمام أحمد في: "مجموع الفتاوى" (228/20 - 230)، والظاهر من

كلامه أن من أهم أسباب تغير الفتوى عند الإمام أحمد هو بحسب بلوغ الخبر والدليل، والله أعلم.

(7) - "فتح المغيب" (3/475).

(8) - "نزهة النظر" (ص 103-107) بتصرف.

(9) - سورة يوسف: الآية 76.

(10) - "فتح المغيب" (3/475) بتصرف.

قال شارح ألفية السيوطي<sup>(1)</sup>: «وإذا استوفى ما هذه حاله شروط الصِّحَّة، وَجِبَ العملُ بهِ مِنْ غَيْرِ شُبُهَةٍ، وَأَمَثَلُهُ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ لَمْ يِعَارِضْهَا مُعَارِضٌ» هـ.  
**قلت:** قَدْ عَقَّدَ الْحَاكِمُ فِي "عُلُومِ الْحَدِيثِ" لَهُ<sup>(2)</sup> بَابًا لِلْمُحَكِّمِ، وَجَعَلَهُ نَوْعًا وَتَرَجَّمَ لَهُ بِقَوْلِهِ:  
 مَعْرِفَةُ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا بَوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.  
 وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التُّخْبَةِ"<sup>(3)</sup>.  
 وَذَكَرَ الْحَاكِمُ مِنْ أَمَثَلَتِهِ حَدِيثٌ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»<sup>(4)</sup>.

وَحَدِيثٌ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدَأُوا بِالْعِشَاءِ»<sup>(5)</sup>.

وَحَدِيثٌ: «لَا شَعَارَ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(6)</sup>.

وَحَدِيثٌ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ»<sup>(7)</sup>.

قَالَ الْحَاكِمُ: «وَقَدْ جَعَلْتُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِثَالًا لِلسَّنَنِ كَثِيرَةٍ لَا مُعَارِضَ لَهَا، وَقَدْ صَنَّفَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ<sup>(8)</sup> فِيهِ كِتَابًا كَبِيرًا»<sup>(9)</sup>.

(1) - "شرح ألفية السيوطي" محيي الدين عبد الحميد (210/2)

(2) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 395) وما بعدها.

(3) - "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص 102).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما وُطئ من التصاوير (146/4)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان (79/14) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(5) - أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (192/1)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال (43/5) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(6) - أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه (174/9) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(7) - أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة (89/3-90) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(8) - هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، الإمام العلامة الناقد، صاحب "المسند الكبير"، وكتاب "الرد على الجهمية"، و"الرد على بشر المريسي"، المتوفى سنة 280 هـ، "الجرح والتعديل" (153/6)، و"السير" (319/13)، وهو غير عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب "السنن" المتوفى سنة 255 هـ، "تاريخ بغداد" (29/10)، و"السير" (224/12).

(9) - "معرفة علوم الحديث" (ص 397).

## ففتح الإرسال والمزيد في الإسناد

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ  
كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بَعْنٍ فِيهِ وَرَدٌ  
وَإِنْ بَتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ  
عَنْ كُلِّ إِلَّا حَيْثُ مَا زِيدَ وَقَعَ وَهَمًّا وَفِي ذَيْنِ الْحَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

هَذَانِ نَوْعَانِ مُهِمَّانِ عَظِيمَا الْفَائِدَةِ، يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهَا نَقَادُ الْحَدِيثِ وَجَهَابُدُّنُهُ، وَقَدْ جَعَلَهُمَا  
التَّوَوُّيُّ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup> تَبَعًا لِلْحَطِيبِ<sup>(3)</sup> نَوْعَيْنِ، وَهَمَّا مِتَجَادِبَانِ، فَلِدَلِكِ قَرَنَ النَّاطِمُ بَيْنَهُمَا،  
وَجَعَلَهُمَا نَوْعًا وَاحِدًا.

أَمَّا الْأَوَّلُ<sup>(4)</sup>: فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا هُوَ  
الْمَشْهُورُ فِي حَدِّ الْمُرْسَلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ<sup>(5)</sup>، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْإِنْقِطَاعِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

- ظَاهِرٌ: كِرْوَايَةُ الرَّجُلِ عَمَّنْ لَمْ يَعَايِرْهُ كِرْوَايَةُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَالِكِ بْنِ  
أَنَسٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(6)</sup>.

- وَخَفِيٌّ: وَهُوَ الْمَذْكُورُ هُنَا.

فَقَالَ: إِنَّهُ (يَبْدُو) أَيُّ: يَظْهَرُ بَعْدَمِ اللَّقَاءِ مَعَ الْمَعَايِرَةِ، أَوْ بَعْدَمِ السَّمَاعِ مَعَ ثُبُوتِ اللَّقَاءِ،  
أَوْ بَعْدَمِ سَمَاعِ ذَلِكَ الْخَبَرِ بَعِينِهِ مَعَ سَمَاعِ غَيْرِهِ، فَهَذَا قَدْ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ لَكُونَهُمَا  
قَدْ جَمَعَهُمَا عَصْرٌ وَاحِدٌ<sup>(7)</sup>.

(1) - كما هو صنيعه في "التقريب" (ص 278-279).

(2) - كما هو صنيعه في "علوم الحديث" (ص 286-288).

(3) - فإنه صنف في كل نوع منهما كتابا سمي الأول: "التفصيل لمبهم المراسيل"، والثاني: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد"،  
"علوم الحديث" (ص 287، 289)، و"فتح المغيث" (3/483).

(4) - وهو: خفي الإرسال.

(5) - (ص 234).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/306)، و"فتح المغيث" (3/477)، و"تدريب الراوي" (ص 280).

(7) - ينظر: "جامع التحصيل" (ص 125)، "شرح التبصرة والتذكرة" (2/306-207)، و"فتح المغيث" (3/478)،

و"تدريب الراوي" (ص 280).

قال النّاطم: «وهذا النوع أشبه بروايات المدلّسين، وقد أفرده ابن الصّلاح بالذّكر عن نوع المرسل فتبعته في ذلك» (1).

ويظهر ما ذكر إمّا بنصّ بعض الحفّاظ عليه، كما رواه ابن ماجه من رواية عمّر بن عبد العزيز، عن عقبه بن عامر يرفعه: «رحم الله حارس الحرم» (2)، فقد جزم الحافظ المزي في "الأطراف" (3): بأن عمّر لم يلق عقبه هـ.

وقد تعجّب السّخاوي من جزمه بذلك، ولم يزد على التّعجب (4).

قلت: الظاهر لي صحّة ما جزم به المزي؛ لأنّ عقبه رضي الله عنه ثوّقي في أواخر خلافة معاوية قبل السّتين، كما في "الاستيعاب" لابن عبد البر (5)، و"الإصابة" (6) لابن حجر في ترجمته، ووُلد عمّر رضي الله عنه سنة ثلاث وستين، كما في "طبقات" ابن سعد (7)، فكيف يلتقيان، والعلم عند الله تعالى.

أو: بإخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، كأحد أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود (8)، فقد روى

(1) - شرح التبصرة والتذكرة " (307/2).

(2) - أخرجه: ابن ماجه كتاب الجهاد، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله برقم 2769، والدارمي (268/2)، والحاكم (95/2)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (149/9)، والعقيلي في "الضعفاء" (348/6)، والخطيب في "الموضح لأوهام الجمع" (172/2) من طريق صالح بن محمد بن زائدة عن عمر بن عبد العزيز (عن أبيه) عن عقبه بن عامر مرفوعاً به، وهذا إسناد ضعيف؛ لأن فيه صالح بن محمد ضعيف كما في "التقريب" (432/1)، وكذلك اضطرب الرواة في إسناده عن صالح، فتارة يروونه عن صالح عن عمر عن أبيه عن عقبه، وتارة عن عمر عن عقبه بن عامر، وإذا كان كذلك فهو منقطع، وهذا هو الذي رجحه العقيلي في "الضعفاء" (347/6)، وينظر: "السلسلة الضعيفة" (131/8) برقم (3641).

والشّارح هنا ذكره بلفظ: "حارس الحرم"، والصّواب: حارس الحرس، فلعله سبق قلم منه، والله أعلم.

(3) - "تحفة الأشراف" (314/7).

(4) - "فتح المغيب" (478/3).

(5) - "الاستيعاب" (1073/3).

(6) - "الإصابة" (520/4).

(7) - "طبقات ابن سعد" (330/5).

(8) - هو: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، كوفي ثقة، ولا يصحّ سماعه من أبيه، توفي بعد 80 هـ، "طبقات ابن سعد" (210/6)، و"تهذيب الكمال" (61/14)، و"التقريب" (432/2).

التِّرْمِذِيُّ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ مُرَّةَ قَالَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ: هَلْ تَذَكَّرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟، قَالَ: لَا» (1).

ومنه: مَا يُحْكَمُ بِإِرْسَالِهِ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بزيادة راوٍ بين راويين يُظَنُّ الاتِّصَالَ بينهما، كحَدِيثِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ (2)، عَنِ حُدَيْفَةَ مَرْفُوعًا: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَوِيٌّ أَمِينٌ» (3)، فَهُوَ مَنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (4)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ شَرِيكٍ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ (5).

**الرابع:** معرفة المزيدي في مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ، ومثاله: مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ (6) حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ (7) قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ (8) يَقُولُ: سَمِعْتُ

(1) - "جامع الترمذي" (25/1)، و"طبقات ابن سعد" (210/6)، و"تاريخ ابن معين" رواية الدوري (288/2).

(2) - هو: زيد بن يُثَيْعِ الهمداني الكوفي، ثقة محضرم، "تهذيب الكمال" (115/10)، و"التقريب" (332/1).

(3) - أخرجه: الحاكم في "المستدرک" (153/3) و"علوم الحديث" (ص176) ولفظ الحاكم في "المستدرک": «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا رَاغِبٌ فِي الآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَمْرَ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مَهْتَدٍ يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، ولفظ الحديث الذي أثبتته الشَّارِحُ تبع فيه ابن الصلاح، وهو أخذه عن الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص176)، والحديث صحَّحه الحاكم في "المستدرک"، وتعقبه الذهبي فضعفه.

وقال الحاكم في "المعرفة" (ص176 - 177): «وفيه انقطاع في موضعين، فإنَّ عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق»، والله أعلم.

(4) - هو: الثعمان بن أبي شيبَةَ عبید الصنعاني، أو الجندبي، ثقة، "الثقات" (208/9)، و"تهذيب الكمال" (450/29)، "التقريب" (248/2).

(5) - أخرجه الحاكم متصلًا في "معرفة علوم الحديث" (ص177).

(6) - هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السلمي الشَّامي الدَّاراني، ثقة، توفي سنة 153 وقيل: 154 هـ، "طبقات ابن سعد" (466/7)، و"تهذيب الكمال" (9 - 5/18)، و"التقريب" (595/1).

(7) - هو: بُسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِي الشَّامي، ثقة حافظ، "الجرح والتعديل" (423/1)، و"تهذيب الكمال" (75/4)، و"التقريب" (125/1).

(8) - هو: وائلة بن الأسقع بن بن كعب بن عامر بن ليث الليثي، صحابي مشهور، نزل الشام، وعاش إلى سنة 85 هـ، "طبقات ابن سعد" (448/7)، و"الاستيعاب" (1564/4)، و"التقريب" (279/2).

أَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ<sup>(1)</sup> يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَجْرُسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»<sup>(2)</sup>، فَذَكَرَ سُفْيَانٌ، وَأَبِي إِدْرِيسَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ وَهَمَّ، فَالْوَهْمُ فِي سُفْيَانَ مِمَّنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ يَزِيدَ نَفْسِهِ مِنْهُمْ: ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ<sup>(3)</sup>، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ<sup>(4)</sup>، وَغَيْرُهُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْإِحْبَارِ بَيْنَهُمَا، وَالْوَهْمُ فِي أَبِي إِدْرِيسَ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنِ ابْنِ يَزِيدَ، عَنِ بُسْرِ، عَنِ وَاثِلَةَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ<sup>(5)</sup>، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ<sup>(6)</sup>، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ<sup>(7)</sup>، وَغَيْرُهُمْ<sup>(8)</sup>. وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بُسْرِ مِنْ وَاثِلَةَ، كَمَا فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(9)</sup>، وَ"أَبِي دَاوُدَ"<sup>(10)</sup>، وَالْتِزْمِيَّ<sup>(11)</sup>، وَ"النَّسَائِيَّ"<sup>(12)</sup>.

- (1) - هو: كَنَازُ بْنُ الْحَصِينِ بْنِ يَرْبُوعِ الْغَنَوِيِّ، وَيُقَالُ: حَصِينُ بْنُ كَنَازٍ، أَبُو مَرْثَدِ الْغَنَوِيِّ، صَحَابِيٌّ بَدْرِيٌّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوْفِيَ سَنَةَ 12 هـ، "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (48/3)، وَ"الْإِسْتِيعَابُ" (1333/3)، وَ"الْإِصَابَةُ" (369/7).
- (2) - أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (450/28)، وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةِ إِلَيْهِ (36/7) بِرَقْمِ 972، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ كِرَاهِيَةِ الْمَشْيِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا، بِرَقْمِ 1050، وَابْنُ خَزِيمَةَ (8/2) بِرَقْمِ 794.
- (3) - هو: الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْبَجَلِيُّ، أَبُو عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ الْبُورَانِيُّ، ثِقَّةٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ 120 هـ، "تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (147/6)، وَ"التَّقْرِيبُ" (204/1).
- (4) - هو: هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ مَصْعَبِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَبْرِ بْنِ صَعْفُوقِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِمِيِّ، أَبُو السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ 243 هـ، "الثَّقَاتُ" (246/9)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (311/30)، وَ"التَّقْرِيبُ" (270/2).
- (5) - كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (35/7) بِرَقْمِ 972، وَإِنْ كَانَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ حَدَّثَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَلَا يَظْهَرُ لِي وَجْهٌ ذَكَرَهُ مَعَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ هُوَ: ابْنُ إِيَّاسِ بْنِ مِقَاتِلِ بْنِ مُخَادَشِ بْنِ مُشَرِّجِ السَّعْدِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ الْمُرُوزِيُّ، ثِقَّةٌ حَافِظٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ 244 هـ، "الثَّقَاتُ" (214/7)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (355/20)، وَ"التَّقْرِيبُ" (689/1).
- (6) - رَوَيْتُهُ عِنْدَ: أَحْمَدُ (450/28)، وَ مُسْلِمٌ (35/7)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (7/2)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ 1051، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْمِ 760.
- (7) - رَوَيْتُهُ عِنْدَ: أَبِي دَاوُدَ فِي "سَنَنِ" بِرَقْمِ 3229.
- (8) - مِثْلُ: صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، "الْعَلَلُ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (57/2).
- (9) - "صَحِيحُ مُسْلِمٍ" (35/7).
- (10) - "سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ" (ص 502) بِرَقْمِ (3229).
- (11) - "جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ" بِرَقْمِ (1051) (368/3).
- (12) - "سَنَنِ النَّسَائِيِّ" (67/2) بِرَقْمِ (736).

قال السُّيوطِيُّ في "التَّدْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «وَقَدْ حَكَمَ الْأَثَمَةُ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ بِالْوَهْمِ فِي ذَلِكَ كَالْبُخَارِيِّ<sup>(2)</sup>، وَغَيْرِهِ<sup>(3)</sup>» .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ: «وَكَثِيرًا مَا يُحَدِّثُ بُسْرًا، عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنِ وَائِلَةَ، فَعَلِطَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رُوِيَ عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنِ وَائِلَةَ، وَقَدْ سَمِعَ هَذَا بُسْرًا عَنِ وَائِلَةَ نَفْسِهِ»<sup>(4)</sup> .

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «زَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي هَذَا: أَبَا إِدْرِيسَ، وَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا أَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ»<sup>(5)</sup> .

قَالَ السُّيوطِيُّ<sup>(6)</sup>: «ثُمَّ الْحَدِيثُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(7)</sup> وَالتِّرْمِذِيِّ<sup>(8)</sup>» .  
وَفِي هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ أَي: الْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ، وَالْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ أَلْفَ الْخَطِيبِ تَصْنِيفَيْنِ، وَهُمَا: "التَّفْصِيلُ لِمُبَهَّمِ الْمَرَايِلِ"، وَ"تَمْيِيزُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ".  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(9)</sup>، وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(10)</sup>، وَتَبِعَهُمَا النَّازِمُ<sup>(11)</sup>: «إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ فِيهِ نَظْرٌ، أَوْ أَنَّ الصَّوَابَ التَّفْصِيلِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْنَادَ الْخَالِيَّ عَنِ الرَّاويِ الرَّائِدِ إِنْ كَانَ بِحَرْفِ "عَنْ" أَوْ "قَالَ" أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَنْقُطَعًا، وَيُعْلَى بِالْإِسْنَادِ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ الرَّاويِ الرَّائِدُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثِّقَّةِ مَقْبُولَةٌ» .  
وَعِبَارَةُ ابْنِ حَجَرَ فِي "النُّخْبَةِ"<sup>(12)</sup>: «تَرْجَحَتْ الزِّيَادَةُ» .

(1) - "تدريب الراوي" (ص 279).

(2) - حكاه عنه الترمذي كما في "العلل الكبير" (ص 151).

(3) - كما نقله الشَّارِحُ عَنِ الدَّارِقُطِيِّ وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ.

(4) - "العلل" (57/2).

(5) - "العلل" للدَّارِقُطِيِّ (43/7 - 44) بِتَصْرِفٍ شَدِيدٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ نَقَلَ كَلَامَ الدَّارِقُطِيِّ بِوَسْطَةِ النَّازِمِ كَمَا فِي

"شرح التبصرة والتذكرة" (309/2).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 279).

(7) - مسلم (35/7 - 36) برقم 972.

(8) - "جامع الترمذي" (367/3) برقم 1050 و 1051.

(9) - "علوم الحديث" (ص 287).

(10) - "التقريب" للنووي (ص 279).

(11) - "شرح التبصرة والتذكرة" (309/2).

(12) - "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" (ص 126) مع "النكت".

وإن صرَّحَ فيه بِسَمَاعٍ، أو إخبَارٍ، أو تحْدِيثٍ، وراوي السَّنَدِ النَّاقِصِ أَتَقَنَّ مِمَّنْ زَادَ، فَالْحُكْمُ حِينئِذٍ لِلإِسْنَادِ الْحَالِي عَنِ الإِسْمِ الرَّائِدِ؛ لِأَنَّ مَعَهُ الزِّيَادَةَ وَهِيَ: إِثْبَاتُ سَمَاعِهِ، فَيُحْكَمُ بِكَوْنِ الزِّيَادَةِ غَلَطًا مِنْ رَاوِيهَا، أَوْ سَهْوًا، إِذِ المَدَارُ فِي ذَلِكَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، فَمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ النَّاقِدِ أَنَّهُ هُوَ الرَّاجِحُ حَكَمَ بِهِ، وَبِالعَكْسِ، مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِ الرَّاوي قَدْ حَمَلَ الحَدِيثَ عَن كَلِّ مِنْ الرَّاويَيْنِ، فَيَكُونُ بُسْرٌ سَمِعَ هَذَا الحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَن واثِلَةَ، ثُمَّ لَقِيَ واثِلَةَ فَسَمِعَهُ مِنْهُ، كَمَا جَاءَ مِثْلُهُ مَصَرَّحًا بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الطَّرِيقِ الرَّائِدِ وَهَمًّا، كَنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي المَثَالِ المَذْكُورِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ لِمَنْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ هَذَا أَنْ يَذْكَرَ السَّمَاعَيْنِ، فَإِذَا لَمْ يَجِيءْ عَنْهُ ذِكْرُ ذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَى الزِّيَادَةِ المَذْكُورَةِ» ه<sup>(2)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَبِالجُمْلَةِ: فَلَا يَطَّرُدُ الحُكْمُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا فِي "تَعَاوُضِ الوُصْلِ وَالإِرْسَالِ" ه<sup>(3)</sup>.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَنِسْبَةُ الأَعْلَمِيَّةِ إِلَيْهِ أَسْلَمُ هـ.

<sup>(1)</sup> - كما تقدم آنفاً، وينظر: "علوم الحديث" (ص288)، و"التقريب" للنووي (ص279)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (309/2)، و"فتح الباقي" (207/2 - 208)، و"فتح المغيث" (481/3)، و"تدريب الراوي" (ص279).

<sup>(2)</sup> - "علوم الحديث" (ص288).

<sup>(3)</sup> - "فتح المغيث" (483/3).

## معرفة الصحابة

رَأَيْ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ      وَقِيلَ إِنَّ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتْ  
وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ عَامًا وَغَزَا      مَعَهُ وَذَا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا

أَوَّلُ مَنْ أَلْفَ فِي الصَّحَابَةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي أَوَّلِ "الإصابة" (1): البُخَارِيُّ،  
ثُمَّ أَبُو حَاتِمٍ بِنِ حَبَّانَ البُسْتِيُّ (2)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِنِ مَنْدَةَ (3)، وَقَدْ ذَيْلَ عَلَيْهِ أَبُو مُوسَى  
الْمَدِينِيُّ (4)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ (5)، وَلِلْحَافِظِ عَبْدِ العَيَّ بِنِ عَبْدِ الوَاحِدِ المَقْدِسِيِّ جُزْءٌ  
كَبِيرٌ سَمَّاهُ: "الإصابة لأوهامٍ حَصَلَتْ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ" لِأَبِي نُعَيْمٍ (6).  
وَمِنْهَا: "مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ" لِأَبِي أَحْمَدَ العَسْكَرِيِّ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ الحُرُوفِ، بَلْ رَتَّبَهُ  
عَلَى القَبَائِلِ (7).

قَالَ النُّوويُّ فِي "التَّقْرِيبِ" (8) تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ (9): «وَمِنْ أَحْسَنِهَا، وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ  
"الاسْتِيعَابِ" لِابْنِ عَبْدِ البَرِّ، لَوْلَا مَا شَأْنُهُ بِهِ مِنْ ذِكْرِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَحِكَايَاتِهِ عَنِ  
الأَخْبَارِيِّينَ، وَالْعَالِبُ عَلَيْهِمُ الإِكْتَارُ وَالتَّخْلِيطُ فِيمَا يَرُوءُهُ» .

(1) - "الإصابة" (1/1).

(2) - ذكره الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (302/2) باسم: "كتاب الصحابة".

(3) - واسم كتابه: "معرفة الصحابة"، كما ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (1033/3).

(4) - ذكر الناظم في "شرحه" (2/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (6/4): أنه ذيلٌ على كتاب ابن منده، ويرى

الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (1335/4) أنه ذيلٌ على كتاب أبي نعيم الأصبهاني، والله أعلم.

(5) - سَمَّاهُ الذَّهَبِيُّ فِي "السِّيرِ" (456/17): "فضائل الصحابة"، وَقَدْ سَمَّاهُ بَرُوكْلِمَانُ فِي "تَارِيخِ الأَدبِ العَرَبِيِّ"

(227/6): "كتاب معرفة الصحابة"، وَقَدْ طُبِعَ الكِتَابُ بِهَذَا الأَسْمِ "مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ"، وَهُوَ مُتَدَاوِلٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.

(6) - يَنْظُرُ: "فَتْحُ المَغِيثِ" (7/3).

(7) - ذَكَرَهُ مُؤَلِّفُهُ فِي كِتَابِهِ: "تَصْحِيفَاتُ المَحْدِثِينَ" (429/2) بِاسْمِ: "كِتَابِ القَبَائِلِ فِيمَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

(8) - "التَّقْرِيبُ" لِلنُّوويِّ (ص 280) مَعَ "التَّدْرِيبِ".

(9) - "عُلُومُ الحَدِيثِ" (ص 292).

وَقَدْ ذَيْلَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فَتْحُونَ<sup>(1)</sup> هـ.

قال النَّاطِمُ: «وصنّف معاجم الصحابة جماعة منهم: أبو القاسم البغوي<sup>(2)</sup>، وابن قانع<sup>(3)</sup>، والطبري<sup>(4)</sup>، إلا أن من صنّف المعاجم لا يُورد غالباً إلا من له رواية، وإن ذكروا من لا رواية له أيضاً» هـ<sup>(5)</sup>.

قال السّخاوي: «وكذا الطبراني في "معجمه الكبير" خاصة»<sup>(6)</sup>.

وقد جمع فيهم أبو الحسن علي بن الأثير<sup>(7)</sup> كتاباً حسناً سماه: "أسد الغابة في معرفة الصحابة"، جمع فيه كتباً كثيرة، كتّبت ابن مندّه، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماءً، وضبط وحقق أشياء حسنة على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم، والكنية<sup>(8)</sup>.

قال النووي في "التقريب"<sup>(9)</sup>: «وقد اختصرته».

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(10)</sup>: «ولم يشتهر هذا الاختصار».

(1) - هو: محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون المُرسي الأندلسي، أبو بكر، فقيه محدث حافظ، عارف بالتاريخ، توفي سنة 520 هـ، "الغنية" لعياض (ص 81 - 82)، و"الصلة" (213/2)، و"معجم المؤلفين" (284/9)، واسم كتابه: "الاستلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب".

(2) - هو: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سائبور، أبو القاسم البغوي، البغدادي، المعروف بابن بنت منيع، الإمام الحجة، مسند عصره، صاحب التصانيف، توفي سنة 317 هـ، "تاريخ بغداد" (111/10 - 117)، و"السير" (440/14).

(3) - هو: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي البغدادي، القاضي أبو الحسين، الحافظ البارع الصدوق، توفي سنة 351 هـ "تاريخ بغداد" (88/11)، و"السير" (526/15)، واسم كتابه كما في "السير": "معجم الصحابة".

(4) - في "شرح التبصرة والتذكرة" (2/3): الطبراني، وهو ما يقتضيه السياق، فلعله سبق قلم، والله أعلم.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (2/3).

(6) - "فتح المغيث" (6/4).

(7) - عز الدين بن الأثير العلامة المؤرخ الأديب النسابة، صاحب التصانيف، المتوفى سنة 630 هـ، وهو أحو أبي السّعادات صاحب "النهاية في غريب الحديث"، "التكملة" للمنزدي (347/3 - 348)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (299/8)، و"السير" (353/22 - 355).

(8) - "تدريب الراوي" (ص 280 - 281).

(9) - "التقريب" للنووي (ص 281).

(10) - "تدريب الراوي" (ص 281).

وقد اختصره الذهبي في جزءٍ لطيفٍ سمّاه: "التَّجْرِيدُ"<sup>(1)</sup>.  
 قال النَّاطِمُ: «وقد ذيلتُ عليه أسماءَ لم تقعَ له»<sup>(2)</sup>.  
 فلمَّا جاء الله تعالى بالحافظِ ابنِ حجرٍ جمعَ غالبَ ما في تلكِ الكُتُبِ في كتابٍ حافلٍ  
 سمّاه: "الإصابة في تمييزِ الصحابة"، وأكثرَ من الجمعِ والتَّحريرِ.  
 وذكرَ السيوطيُّ: أنَّه لخصه في كتابِ سمّاه: "عينِ الإصابة في تلخيصِ الإصابة"<sup>(3)</sup>.  
 قلت: لم يشتهرَ هذا التلخيصُ اشتهاً "الإصابة".  
 قال زكرياءُ الأنصاريُّ: «ومعرفةُ الصحابةِ فنٌّ مهمٌّ، وفائدتهُ: تمييزُ المرسلِ، والحكمُ لهم  
 بالعدالةِ وغيرهما»<sup>(4)</sup>.

والصَّحَابِيُّ لُغَةً: مِنْ صَحِبَ غَيْرَهُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصُّحْبَةِ وَإِنْ قَلَّتْ<sup>(5)</sup> هـ.  
 قال الباقليُّ: «لا خلافَ بينَ أهلِ اللُّغةِ أنَّ الصَّحَابِيَّ مُشْتَقٌّ مِنَ الصُّحْبَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ  
 بِمُشْتَقٍّ مِنْ قَدَرٍ مِنْهَا مَخْصُوصٌ، بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى كُلِّ مَنْ صَحِبَ غَيْرَهُ سَاعَةً، أَوْ يَوْمًا،  
 أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً، أَوْ دَهْرًا» هـ<sup>(6)</sup>.

قال ابنُ حجرٍ في "الفتح"<sup>(7)</sup>: «وإنَّ كانَ العُرفُ يَخْصُ ذلكَ بَعْضِ المُلَازِمَةِ» هـ.  
 واصطلاحًا: ما ذكره النَّاطِمُ تبعًا لأحمدَ بنِ حنبلٍ<sup>(8)</sup>، وعليَّ بنِ المدينيِّ<sup>(9)</sup>، والبخاريِّ<sup>(10)</sup>،  
 وابنِ الصَّلَاحِ<sup>(11)</sup>، وجمهورِ المُحدِّثينَ بقوله: «رائي النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ وَفَاتِهِ  
 حَالَةً كَوْنِهِ مُسْلِمًا مُمَيِّزًا، وَلَوْ بَلَا مُجَالِسَةَ وَمُكَالِمَةَ، إِنْسِيًّا أَوْ جَنِيًّا ذُو صُحْبَةٍ اكْتِفَاءً

(1) - شرح التبصرة والتذكرة" (2/3)، و"تدريب الراوي" (ص281)، وهو مطبوع متداول بحمد الله.

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/3).

(3) - "تدريب الراوي" (ص281).

(4) - "فتح الباقي" (2/3).

(5) - "فتح الباقي" (2/3)، و"فتح المعيث" (8/4).

(6) - نقله عنه الخطيب في "الكفاية" (193/1).

(7) - "فتح الباري" (6/7).

(8) - نقله عن الخطيب في "الكفاية" (192/1).

(9) - نقله الحافظ ابن حجر في "الفتح" (6/7) عن أبي القاسم ابن منده عنه.

(10) - صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (524/2)، و"الكفاية" (192/1).

(11) - "علوم الحديث" (ص293).

مجرد الرؤية؛ لشرف منزلته صلى الله عليه وسلم، فيظهر أثر نوره في قلب الرائي، وعلى جوارحه»<sup>(1)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "التهذه"<sup>(2)</sup>: «والتعبير باللقى أولى من التعبير بالرؤية؛ لأنّها تُخرج ابن أم مكتوم<sup>(3)</sup> ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردّد» هـ.

ولذلك قال النّاطم: «ولو قيل: "لاقي النبي" بدل "رائي النبي" لكان أولى. قال: لكن تبعّت عبارة ابن الصّلاح»<sup>(4)</sup>.

قلت: لأنّه لخص كتابه.

قوله: (وقيل إن طالت) يعني: أن بعض الأصوليين ذهب إلى أن الصحابي هو: «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم، وطالت مجالسته على طريق التبع له، والأخذ عنه، بخلاف من وفد عليه، وانصرف بلا مصاحبة، ولا متابعة»<sup>(5)</sup>، وبهذا جزم ابن الصّبّاغ في "العدة"<sup>(6)</sup>.

وصنّيع أبي زرعة الرازي<sup>(7)</sup>، وأبي داود<sup>(8)</sup> يشعر بالمشي على هذا المذهب، فإنّهما

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/3)، و"تهذه النظر" (ص149)، و"فتح الباقي" (2/3 - 3)، و"فتح المغيث" (8/4)، و"تدريب الراوي" (ص281).

(2) - "تهذه النظر" (ص149).

(3) - هو: عبد الله بن زائدة بن الأصم، ويُقال: عبد الله بن عمرو، وقيل اسمه: عمرو، واشتهر بابن أم مكتوم الأعمى الصحابي، كان صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة، توفي في آخر خلافة عمر، "الاستيعاب" (979/3)، و"الإصابة" (600/4).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/3)، و"علوم الحديث" (ص293).

(5) - ينظر: "المعتمد في أصول الفقه" لأبي الحسين البصري (172/2)، و"قواطع الأدلة" (486/2 - 488)، و"المستصفى" (309/1)، و"الإحكام" للآمدي (92/2 - 93)، و"البحر المحيط" للزرکشي (301/4)، و"الكوكب المنير" (465/2)، و"إرشاد الفحول" (ص263)، ونسب ابن السّمعاني هذا القول لجمهور الأصوليين، وتعقبه الحافظ العراقي من وجهين وتبعه عليه السّخاوي بأنّه قول لبعضهم، وجمهور الأصوليين على الأول، ينظر: "التقييد والإيضاح" (ص249 - 250)، و"محاسن الاصطلاح" (ص487)، و"فتح المغيث" (20/4)، والله أعلم.

(6) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (7/3).

(7) - "جامع التحصيل" للعلائي (ص200).

(8) - سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب الجمعة للملوك (ص170).

قالا في طارق بن شهاب<sup>(1)</sup>: «لَهُ رُؤْيَةٌ، وَلَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ» .

قال النَّازِمُ: «وَكَاثَهُمَا أَرَادَا نَفِي الصُّحْبَةِ الْخَاصَّةِ دُونَ الْعَامَّةِ، وَقَوْلِي: (لَمْ يُثَبَّتْ) — بَضَمَّ الْيَاءِ الْمُثَنَّاةَ مِنْ تَحْتِ، وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةَ — أَي: وَلَيْسَ هُوَ الثَّابِتُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ» هـ<sup>(2)</sup>.

وروى الإمام أحمد عن الحافظ أبي عبد الرحمن عاصم الأحول بن سليمان البصري قال: «رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرَجِسٍ<sup>(3)</sup> رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غَيْرَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صُحْبَةٌ» هـ<sup>(4)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في الجزء السابع من "الفتح"<sup>(5)</sup>: «فَهَذَا رَأْيُ عَاصِمٍ أَنَّ الصَّحَابِيَّ مَنْ يَكُونُ صَحَبَ الصُّحْبَةِ الْعُرْفِيَّةِ» هـ.

وقول النَّازِمِ: «وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ عَامًا .. إلخ، يعني: أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ<sup>(6)</sup> (عَزَا) أَي: نَسَبَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ<sup>(7)</sup> أَنَّهُ كَانَ لَا يُعَدُّ فِي الصَّحَابَةِ إِلَّا مَنْ أَقَامَ عِنْدَهُ سَنَةً فَصَاعِدًا، أَوْ غَزَا مَعَهُ غَزْوَةً فَصَاعِدًا» هـ<sup>(8)</sup>.

قال السخاوي: «وَأَسْنَدُهُ ابْنُ شَاهِينَ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو مُوسَى فِي آخِرِ "الذَّيْلِ"» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: طارق بن شهاب بن عبد شمس بن سلمة بن هلال بن عوف البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، قال أبو داود: «رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ»، توفي سنة 82 هـ أو 83 هـ، "طبقات ابن سعد" (66/6)، و"تهذيب الكمال" (341/13)، و"التقريب" (447/1).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (8/3).

(3) - هو: عبد الله بن سرجس المزني، حليف بني مخزوم، صحابي سكن البصرة، "الاستيعاب" (916/3)، و"تهذيب الكمال" (13/15)، و"الإصابة" (106/4)، و"التقريب" (496/1).

(4) - "مسند أحمد" (372/34)، و"العلل ومعرفة الرجال" (126/2)، و"الكفاية" للخطيب (189/1).

(5) - "فتح الباري" (6/7)، وينظر: "الاستيعاب" (916/3).

(6) - "علوم الحديث" (ص293).

(7) - أخرجه عنه الخطيب في "الكفاية" (190/1-191)، وفي سنده الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، وهو متروك الحديث كما قال البخاري، وقال الذهبي: (استقر الإجماع على وهن الواقدي)، "الضعفاء الصغير" (ص125)، و"تهذيب الكمال" (185/26)، و"ميزان الاعتدال" (286/6)، و"التقريب" (117/2)، وضعّف هذا الأثر العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص250)، والسخاوي في "فتح المغيث" (23/4).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (8/3).

(9) - "فتح المغيث" (22/4).

وقال الناظم: «إنَّه لا يصحُّ عنه؛ إذ في الإسناد إليه الواقديُّ، وهو ضعيفٌ في الحديث»<sup>(1)</sup>.

قال ابن حجرٍ في "الفتح"<sup>(2)</sup> بعد أن حكاه: «والعملُ على خلافِ هذا القولِ؛ لأنَّهم اتَّفَقُوا على عدِّ جمعِ جمٍّ في الصحابةِ لم يجتمعوا به صلى الله عليه وسلم إلَّا في حجةِ الوداعِ» هـ.

مع أن في عبارته عند ابن الصَّلاح<sup>(3)</sup> ضيقاً؛ إذ تُوجبُ أُلَّا يُعدُّ من الصحابةِ جريرُ بنُ عبدِ الله البجليُّ<sup>(4)</sup>، ومن شاركَه في فقدٍ ظاهرٍ ما اشترطه فيهم منَّ لا نعلمُ خلافاً في عدِّه من الصحابةِ، ففي "الصَّحيحين"<sup>(5)</sup>: «أنَّه صلى الله عليه وسلم قال في حجةِ الوداعِ لجريرٍ: «استنصتِ النَّاسَ... الحديث».

قال السَّخاوي: «وبه يُردُّ قولُ ابنِ عبدِ البرِّ: أنَّه أسلمَ قبلَ الوفاةِ بأربعينَ يوماً<sup>(6)</sup>؛ لأنَّ حجةَ الوداعِ كانتَ قبلَ الوفاةِ النَّبويةِ بأكثرَ من ثمانينَ يوماً»<sup>(7)</sup>.

وروى أبو داوود، وغيره عن جريرٍ أنَّه قال: «ما أسلمتُ إلَّا بعدَ نزولِ المائدةِ»<sup>(8)</sup>. وذكر ابنُ حبانٍ<sup>(9)</sup>، والواقديُّ<sup>(10)</sup>، والخطيبُ<sup>(11)</sup>، تبعاً للبخاريِّ في "تاريخه

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (8/3-9).

(2) - "فتح الباري" (6/7).

(3) - "علوم الحديث" (ص294)، والمراد هنا عبارة سعيد ابن المسيب.

(4) - هو: جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، صحابي مشهور، توفي سنة 51 هـ، وقيل: بعدها، "طبقات ابن سعد" (22/6)، و"الاستيعاب" (236/1 - 240)، و"تهذيب الكمال" (533/4)، و"الإصابة" (475/1).

(5) - أخرجه البخاري: في العلم، باب الإنصات للعلماء (52/1) رقم 121، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم، «لا ترجعوا بعدي كفارا» (50/2) رقم 65، عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(6) - "الاستيعاب" (237/1) يعني بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حكاه عن جرير نفسه.

(7) - "فتح المغيث" (24/4).

(8) - سنن أبي داود: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (ص30-31)، والحاكم (275/1)، و"سنن الدارقطني" (201/1) عن جرير رضي الله عنه، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي.

(9) - "الثقات" (55-54/3).

(10) - ذكره عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص251)، و السيوطي "تدريب الراوي" (ص283).

(11) - "تاريخ بغداد" (187/1).

الكبير<sup>(1)</sup>: أنه أسلم عام وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. ومن اشترط الصحبة العرفية أخرج من له رؤية، أو من اجتمع به لكن فارقه عن قرب، فروى ابن سعد في "الطبقات"<sup>(2)</sup> بسند جيد عن موسى السبلي<sup>(3)</sup> قال: «قلت لأنس: أنت آخر من بقي من الصحابة؟ قال: قد بقي قوم من الأعراب، فأما من أصحابه، فأنا آخر من بقي» .

قال الناظم: «والجواب عن ذلك: أنه أراد بيان صحبة خاصة ليست لأولئك الأعراب» ه<sup>(4)</sup>.

قال ابن حجر في "الفتح"<sup>(5)</sup>: «ومنهم من اشترط في ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغاً، وهو مردود؛ لأنه يُخرج مثل الحسن، والحسين، وابن الزبير، وأمثالهم من أحداث الصحابة» .

قال الناظم: «والتقييد بالبلوغ شاذ»<sup>(6)</sup>. وهل يشترط لقيته في حال النبوة؟، أو أعم من ذلك؟ حتى يدخل من رآه قبلها، ومات على الحنيفية؟ كزيد بن عمرو بن نفيل<sup>(1)</sup>، فقد قال النبي صلى الله عليه

(1) - التاريخ الكبير " (211/2).

(2) - ذكر د/ بشار عواد في حاشية "تهذيب الكمال" (376/3) عدم عثوره على هذا النص من "طبقات ابن سعد"، وأن ترجمة أنس بن مالك ناقصة، وتبعه على ذلك محقق "فتح المغيث" (21/4)، ولكن بحمد الله وجد هذا النص فيما طبع من "طبقات ابن سعد" (348/5) بتحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، 1421 هـ 2001م.

(3) - هو: موسى السبلي، هكذا بالياء في: "الجرح والتعديل" (169/8)، و"الأنساب" (362/7)، وضبطه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص294): السبلي، وهو ثقة كما قال ابن معين كما في "الجرح والتعديل".

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (8/3).

(5) - "فتح الباري" (6/7) بتصرف، وينظر: "التقييد والإيضاح" (ص248).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (9/3).

وسلم: «إِنَّهُ يُبْعَثُ أُمَّةً وَاحِدَةً»<sup>(2)</sup>، وقد عدّه ابنُ مندَه في "الصَّحَابَةِ"<sup>(3)</sup>.  
ويدلُّ على اعتبارِ الرُّؤيةِ بعدَ النُّبوءَةِ ذكْرُهُمْ في الصَّحَابَةِ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ دُونَ مَنْ مَاتَ قَبْلَهَا  
كَالْقَاسِمِ<sup>(4)</sup>.

وهلُّ يُشْتَرَطُ في الرَّأْيِ التَّمْيِيزُ حَتَّى لَا يَدْخُلَ مَنْ رَأَاهُ، وَهُوَ لَا يَعْقِلُ، وَالْأَطْفَالُ الَّذِينَ  
حَنَكَهُمْ، وَلَمْ يَرَوْهُ بَعْدَ التَّمْيِيزِ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ؟، ويدلُّ على الاشتراطِ ما قاله العَلَائِيُّ في  
كِتَابِ "المَرَايِسِلِ"<sup>(5)</sup>: «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ<sup>(6)</sup> حَنَكَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
وَدَعَا لَهُ، وَلَا صُحْبَةَ لَهُ، وَلَا رُؤْيَا، وَكَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(7)</sup> حَنَكَهُ، وَدَعَا لَهُ،  
وَمَا تُعْرَفُ لَهُ رُؤْيَا، بَلْ هُوَ تَابِعِيٌّ».

قَالَ النَّازِمُ فِي "نُكْتِهِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ"<sup>(8)</sup>: «ظَاهِرُ كَلَامِ الْأُمَّةِ ابْنِ مَعِينٍ،  
وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي دَاوُودَ، وَغَيْرِهِمْ اشْتَرَطُهُ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَثْبُتْهَا لِأَطْفَالٍ

(1) - هو: زيد بن عمرو بن نُفَيْل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قُرْط القرشي العدوي، كان يتعبّد في الجاهلية،  
ويطلب دين إبراهيم الخليل عليه السلام، توفي قبل مبعثه عليه الصلاة والسلام، "أسد الغابة" (353/2)، و"الإصابة"  
(613/2 - 613).

(2) - أخرجه: النسائي في "سننه الكبرى" (54/5)، من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي  
بكر رضي الله عنها به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، والحاكم في "المستدرک" (238/3)، من طريق أسامة بن زيد  
عن زيد بن حارثة في قصة، وصححه على شرط مسلم، وأخرجه أبو يعلى (41/4) من طريق مجالد عن الشعبي عن  
جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (513/9): «رواه أبو يعلى وفيه مجالد، وهذا مما مدح  
من حديث مجالد، وبقيّة رجاله رجال الصَّحِيح»، وصححه الألباني في "صحيح السيرة النبوية" (ص94).

(3) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (613/2) وقال: «وفيه نظر؛ لأنه مات قبل البعثة بخمس سنين، ولكنه يجيء  
على أحد الاحتمالين في تعريف الصحابي، وهو أنه رأى النبي مؤمناً به، لكن هل يشترط بعد البعثة؟» اهـ.

(4) - "فتح المغيث" (16/4)، و"تدريب الراوي" (ص281).

(5) - "جامع التحصيل" (ص213).

(6) - هو: عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، له رؤية، ولأبيه وجدّه  
صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته، توفي سنة 99 هـ، وقيل: 84 هـ، "طبقات ابن سعد" (24/5)،  
و"الاستيعاب" (885/3)، و"تهذيب الكمال" (396/14).

(7) - هو: عبد الله بن أبي طلحة واسمه: زيد بن سهل الأنصاري المدني، ولد في عهده عليه الصلاة والسلام، وثقه ابن  
سعد، توفي سنة 84 هـ، "طبقات ابن سعد" (74/5)، و"الاستيعاب" (929/3)، و"تهذيب الكمال" (133/15)،  
و"التقريب" (503/1).

(8) - "التقييد والإيضاح" (ص246).

حَنَكُهُمْ، أَوْ مَسَحَ وَجُوهَهُمْ، أَوْ تَفَلَ فِي أَفْوَاهِهِمْ كَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(1)</sup>، وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ<sup>(2)</sup>، وَعُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ<sup>(3)</sup>، وَنَجْوَاهِمُ». .  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ "الإصابة"<sup>(4)</sup>، وَالْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ "الفتح"<sup>(5)</sup>:  
 «وَهَلْ يَدْخُلُ مَنْ رَأَهُ مَيِّتًا قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ؟ — كَمَا وَقَعَ لِأَبِي ذُوَيْبٍ خُوَيْلِدِ بْنِ خَالِدِ الْهُذَلِيِّ الشَّاعِرِ<sup>(6)</sup> إِنْ صَحَّ — مَحَلُّ نَظَرٍ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ الدُّخُولِ، وَإِلَّا لَعُدَّ مَنْ اتَّفَقَ أَنْ يَرَى جَسَدَهُ الْمَكْرَمَ، وَهُوَ فِي قَبْرِهِ الْمَعْظَمِ، وَلَوْ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَكَذَلِكَ مَنْ كُشِفَ لَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ<sup>(7)</sup>، فَرَأَهُ كَذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْكِرَامَةِ» هـ.

أَمَّا مَنْ رَأَهُ فِي الْمَنَامِ، وَإِنْ كَانَ رَأَهُ حَقًّا، فَذَلِكَ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ، لَا الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَذَلِكَ لَا يُعَدُّ صَحَابِيًّا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا أُمِرَ بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - الذي في "التقييد والإيضاح" (ص246) أنه: محمد بن حاطب، وليس محمد بن أبي بكر، فلعله سبق قلم منه.  
 ومحمد بن حاطب هو: ابن الحارث بن معمر القرشي الجُمحي، الكوفي، صحابي صغير، توفي سنة 74 هـ،  
 "الاستيعاب" (3/1368)، و"الإصابة" (8/6 - 9)، و"التقريب" (2/65).  
 (2) - هو: عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي التيمي، ابن أخي أبي طلحة، أسلم يوم الحديبية، وقيل: يوم الفتح،  
 كان من أصحاب ابن الزبير فقتل معه، "الاستيعاب" (2/1840)، و"الإصابة" (4/332)، و"التقريب" (1/581).  
 (3) - هو: عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي، التيمي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، واختُلف  
 في صحبته، استشهد بإصطخر مع عبد الله بن عامر، زمن عثمان رضي الله عنه، "الاستيعاب" (3/1013)، و"أسد  
 الغاية" (3/549)، و"الإصابة" (4/402 - 403).  
 (4) - "الإصابة" (8/1).  
 (5) - "فتح الباري" (7/7).  
 (6) - هو: خويلد بن مخلد بن مُحَرَّر بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم، أحد المخضرمين،  
 أسلم وحسن إسلامه، كان من فحول الشعراء، توفي في غزاة إفريقية، "طبقات فحول الشعراء" (ص55 - 56)،  
 و"معجم الأدباء" (11/83)، و"الإصابة" (7/131).  
 (7) - "الكشف" عند الصوفية هو: بيان ما يستتر عن الفهم فيكشف عنه للبعد كأنه رأي عين، ومنه ما هو عقلي،  
 ومنه ما هو نفسي، ومنه ما هو روحاني، ومنه ما هو رباني، "موسوعة مصطلحات التصوف" رفيق العجم (ص790)،  
 ولكن هل ثبت ذلك الكشف بدليل معتبر؟.  
 (8) - "فتح الباري" (7/7)، و"محاسن الاصطلاح" (ص486)، و"فتح المغيث" (4/14).

قلت: تبع الحافظ في ترجيح عدم دخول أبي ذؤيب في الصحابة شيخه الناظم<sup>(1)</sup>، والزركشي<sup>(2)</sup>، لكن ذكره فيهم الذهبي في "التجريد"<sup>(3)</sup>، وبدخوله فيهم جزم البلقيني<sup>(4)</sup>؛ لحصول شرف الرؤية له، وإن فاته السماع<sup>(5)</sup>.

وقال العلاتي: «لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة؛ لشرف ما حصل له من رؤيته له قبل دفنه وصلاته عليه، وهو أقرب من عد المعاصر الذي لم يره أصلاً فيهم، والصغير الذي ولد في حياته» هـ<sup>(6)</sup>.

ويخرج بقيد الإسلام من لقيه كافرًا، ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى، فإنه ليس بصحابي على المشهور، كسعيد بن أبي راشد التنوخي<sup>(7)</sup> رسول هرقل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بتبوك بذهب، فقسّمه، وعرض على التنوخي الرسول الإسلام فامتنع، ثم إنّه أسلم بعد الوفاة النبوية، وحديثه في "مسند أحمد"<sup>(8)</sup>.

قال السخاوي: «وقد ترجم ابن فتحون في "ذيله للاستيعاب" تبعًا للطبري لابن صياد إن لم يكن هو الدجال<sup>(9)</sup>، وهو إنّما أسلم بعد موته صلى الله

(1) - "التقييد والإيضاح" (ص248).

(2) - "البحر المحيط" (305/4).

(3) - "التجريد" (164/1) وسماه: خويلد بن الحارث.

(4) - لم أهدئ إلى كلامه، وينظر: "فتح المغيث" (14/4).

(5) - وهو ظاهر كلام ابن عبد البر، فإنه أثبت الصحبة لمن أسلم في حياته عليه الصلاة والسلام، وإن لم يره، ينظر: "البحر المحيط" (305/4).

(6) - "تحقيق منيف الرتبة فيمن ثبت له شرف الصحبة" للعلائي (ص58).

(7) - سعيد بن أبي راشد، ويقال: ابن راشد، مقبول، "تهذيب الكمال" (426/10)، و"التقريب" (352/1)، وقد وهم الشارح هنا؛ لأن رسول هرقل وهو التنوخي روى عنه سعيد بن أبي راشد، وليس ذلك باسمه، كما في "تهذيب الكمال"، والله أعلم.

(8) - (416/24)، وينظر: "فتح المغيث" (17/4)، و"تدريب الراوي" (ص281).

(9) - وقد ترجم له ابن حجر العسقلاني في القسم الرابع من حرف العين من "الإصابة" (192/5)، مما يدل على أنه ليس من الصحابة، والله أعلم.

عليه وسلّم» ه<sup>(1)</sup>.

وخرَجَ بَقِيدِ (الإيمان به) مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا بغيرِهِ، كَمَنْ لَقِيَهُ مِنْ مُؤْمِنِي أَهْلِ  
الْكِتَابِ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، وَهَلْ يَدْخُلُ مَنْ لَقِيَهُ مِنْهُمْ، وَأَمَّنَ أَنَّهُ سَيُبْعَثُ، أَوْ لَا يَدْخُلُ؟  
مَحَلُّ احْتِمَالٍ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ "بَحِيرَا الرَّاهِبِ"<sup>(2)</sup>، وَنُظْرَائِهِ هـ<sup>(3)</sup>.

قالت: ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ "الرَّاهِبَ" هَذَا فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ مِنَ "الإصابة"<sup>(4)</sup>؛ لَكَوْنِهِ كَانَ  
قَبْلَ الْبِعْثَةِ، وَذَكَرَ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهَا؛ لَكَوْنِهِ كَانَ بَعْدَهَا قَبْلَ الدَّعْوَةِ، ثُمَّ  
قال: «وَفِي إِثْبَاتِهَا لَهُ نَظْرٌ»<sup>(5)</sup>.

قال: «وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا: (مُؤْمِنًا بِهِ) كُلُّ مُمَيِّزٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَحِينَئِذٍ  
يَتَعَيَّنُ ذِكْرُ مَنْ حَفِظَ ذِكْرَهُ مِنَ الْجِنِّ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا إِنْكَارُ ابْنِ  
الْأَثِيرِ<sup>(6)</sup> عَلَى أَبِي مُوسَى تَخْرِيجَهُ لِبَعْضِ الْجِنِّ الَّذِينَ عُرِفُوا فِي كِتَابِ: "الصَّحَابَةِ"، فَلَيْسَ  
بِمُنْكَرٍ لِمَا ذَكَرْتُهُ»<sup>(7)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (17/4) بتصرف، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (6/3).

(2) - تنظر قصة بحيرى الراهب في: "السيرة النبوية" لابن هشام (204/1 - 207)، و"طبقات ابن سعد" (121/1)،  
وأنساب الأشراف" للبلاذري (106/1)، و"تاريخ الرسل والملوك" للطبري" (277/2)، و"سنن الترمذي"  
(590/5)، و"دلائل النبوة" للبيهقي (24/2 - 25)، "تاريخ دمشق" (4/3 - 15) وغيرها، وحنح العلامة الألباني  
إلى تصحيح هذه القصة في "صحيح السيرة النبوية" (ص 29 - 31)، وذكر أنه سبقه إلى تصحيحها عددٌ من الحفاظ  
بلغ بهم إلى سبعة، وترجم ابن حجر لبحيرى الراهب في "الإصابة" (352/1).

(3) - ينظر: "الإصابة" (6/1)، و"فتح المغيث" (16/4).

(4) - "الإصابة" (352/1).

(5) - نفسه (607/6).

(6) - "أسد الغابة" (218/4) في ترجمة: عمرو بن جابر الجني.

(7) - "الإصابة" (6/1)، وينظر: "التقييد والإيضاح" (ص 248)، و"فتح المغيث" (12/4).

وذهب عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ أحد أئمة المعتزلة<sup>(1)</sup> إلى أن الصحابي: مَنْ طالت صحبته له صلى الله عليه وسلم، وروى عنه<sup>(2)</sup>.

وقال القاضي أبو عبد الله الصيمري الحنفي<sup>(3)</sup>: «هُوَ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاخْتَصَّ بِهِ اخْتِصَّاصَ الصَّاحِبِ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّمْ مِنْهُ» هـ<sup>(4)</sup>.  
وقال أبو الحسين بن القطان: «هُوَ: مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ — مَعَ الصُّحْبَةِ — الْإِتِّصَافُ بِالْعَدَالَةِ، فَمَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ ذَلِكَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الصُّحْبَةِ» هـ<sup>(5)</sup>.

وقال يحيى بن عثمان بن صالح السهمي المصري<sup>(6)</sup>: «هُوَ: مَنْ أَدْرَكَ زَمَنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمًا، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَمِمَّنْ دُفِنَ بِمِصْرَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ أَدْرَكَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ

(1) - هو: عمرو بن بحر بن محبوب البصري، العلامة اللغوي، صاحب التصانيف، قال ثعلب: غير ثقة ولا مأمون، المتوفى سنة 255 هـ، "تاريخ بغداد" (212/12)، و"معجم الأدياء" (74/16 — 114)، و"ميزان الاعتدال" (300/5)، و"بغية الوعاة" (228/2).

(2) - ذكر الأمدى في "الإحكام" (92/2): أنه قول عمرو بن يحيى، واستظهر السخاوي في "فتح المغيث" (24/4) أنه الجاحظ، وأن عمرو بن يحيى هو عمرو بن بحر، وأن "يحيى" هنا تصحيف من "بحر"، وذكر الزركشي في "البحر المحيط" (302/4) أن الجاحظ يشترط مع طول الصحبة الأخذ والتعلم عنه عليه الصلاة والسلام، فالذي يظهر أن تقرير السخاوي صحيح، والله أعلم.

(3) - هو: الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري، أبو عبد الله الحنفي، الفقيه العلامة، توفي سنة 436 هـ، "تاريخ بغداد" (78/8)، والسير" (615/17)، و"الجواهر المضية في طبقات الحنفية" (118/2 — 118).

(4) - "البحر المحيط" للزركشي (302/4).  
(5) - ذكره عنه الزركشي في "البحر المحيط" (303/4)، وابن القطان هو: أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين ابن القطان، من كبار الشافعية، توفي سنة 359 هـ، "تاريخ بغداد" (365/4)، و"السير" (159/16)، و"طبقات الفقهاء" للشيرازي (ص113).

(6) - هو: يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي، مولاهم، أبو زكرياء المصري، صدوق، رُمي بالتشيع، ولئنه بعضهم كما قال ابن حجر، توفي سنة 282 هـ، "الجرح والتعديل" (175/9)، و"تهذيب الكمال" (462/31)، و"التقريب" (310/2).

منه: عبد الله بن مالك أبو تميم الجيشاني<sup>(1)</sup>، ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر باتفاق أهل السير<sup>(2)</sup>.

قال الناظم<sup>(3)</sup>: «وممن حكى هذا القول من الأصوليين القرافي في شرح التنقيح<sup>(4)</sup>».

قلت: وإليه مال الحافظ ابن حجر في "توضيح نخبته"<sup>(5)</sup> إذ قال: «لكن إن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء كُشِفَ له عن جميع من في الأرض فرأهم، فينبغي أن يُعدَّ في الصحابة من كان مؤمناً به في حياته إذ ذاك، وإن لم يلاقه؛ لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم» هـ كلامه بلفظه.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>، والسخاوي في "فتح المغيث"<sup>(7)</sup> تبعاً للناظم<sup>(8)</sup>: «وكذلك من حُكِمَ بإسلامه تبعاً لأبويه، أو لأحدهما، وعليه عمل ابن عبد البر، وابن منده في كتابيهما» هـ.

قال السخاوي: «وَحُجَّتُهُمَا تَوْفُرُ هِمَمِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ عَلَى إِحْضَارِ مَنْ يُولَدُ لَهُمْ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْعُو لَهُ، وَرَامَ الْأَوَّلُ<sup>(9)</sup> بِذَلِكَ اسْتِكْمَالَ الْقَرْنِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي... الْحَدِيثَ»<sup>(10)</sup>.

(1) - هو: عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم، أبو تميم الجيشاني الرعيبي المصري، ولد في حياته عليه الصلاة والسلام، وهاجر إلى المدينة زمن عمر رضي الله عنه، ثقة محضرم، توفي سنة 77هـ، "طبقات ابن سعد" (510/7)، و"تهذيب الكمال" (503/15)، و"التقريب" (526/1).

(2) - ذكر هذا القول وقائله: العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (10/3).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (10/3).

(4) - "شرح تنقيح الفصول" (ص360).

(5) - "نزهة النظر" (ص153)، قال في "النكت عى النزهة": «ولا إخاله يثبت، ثم هذا يردده التعريف المختار للصحابي، كما أن أحكام الغيب ليست كالمشاهدة، فالظاهر النفي إلا بدليل، والله أعلم».

(6) - "تدريب الراوي" (ص281).

(7) - "فتح المغيث" (26/4)،

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (10/3).

(9) - يريد ابن عبد البر في "الاستيعاب" (23/1).

(10) - أخرجه البخاري: في كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذ أشهد (219/2) برقم 2652، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة (72/16)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال زُرارة بن أوفى التَّابعي<sup>(1)</sup>: «القرن مائة وعِشرون سنة»<sup>(2)</sup>.  
قال النَّاطم: «على هذا يكونُ القرنُ قد استوعبَ جميعَ مَنْ رآه»<sup>(3)</sup>.  
وروى ابنُ مندَه من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ بَسْرٍ مرفوعًا: «القرنُ مائة سنة»<sup>(4)</sup>.  
قال ابنُ حجرٍ: «وهو المشهور»<sup>(5)</sup>.  
وقيل: القرنُ في كلِّ قومٍ على مقدارِ أعمارِهِم، فعلى هذا يكونُ ما بينَ السَّتينِ إلى السَّبعينِ؛  
لِمَا رواه التَّرمذيُّ مرفوعًا: «أعمارُ أمّتي ما بينَ السَّتينِ إلى السَّبعينِ»<sup>(6)</sup> هـ.  
وقيل: في حدِّه أقوالٌ أدناها عشرةُ أعوامٍ، وأعلَّها مائةٌ وعِشرون، كما في "فتح  
المغيث"<sup>(7)</sup> هـ.

(1) - هو: زرارة بن أوفى العامري الحرشي، أبو حاجب البصري، ثقة عابد، توفي سنة 93 هـ، "طبقات ابن سعد" (339/9)، و"تهذيب الكمال" (339/9)، و"التقريب" (311/1).

(2) - أخرجه عنه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (12/1).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (10/3).

(4) - أخرجه: ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (12/22) من طريق ابن مندَه، أنا أحمد بن سليمان بن أيوب، نا موسى بن أبي عوف، نا سلامة بن جُوَّاس، نا محمد بن القاسم الطائي أن عبد الله بن بسر قال، وذكره، وهذا إسناد لا بأس به، محمد بن القاسم الطائي ذكره في "الجرح والتعديل" (64/8 - 65) برواية جمع من الثقات، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وسلمة بن جُوَّاس قال في "الجرح والتعديل" (302/2): "روى عنه أبو زرعة"، وهو لا يروي إلا عن ثقة كما هو معلوم، وذكره ابن حبان في "الثقات" (300/8).

وأخرجه: البخاري في "التاريخ الكبير" (323/1)، والحاكم في "المستدرک" (545/4)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (503/6)، والطبراني في "مسند الشاميين" (17/2) من طريق البخاري وغيره عن إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني، عن أبيه، عن عبد الله بن بسر مرفوعًا: «يعيش هذا الغلام قرنا»، يعني ابن بسر، دون زيادة، وهذا إسناد لا بأس به رجاله ثقات غير إبراهيم بن محمد وهو مترجم في "الجرح والتعديل" (127/1) برواية ثقتين عنه، وخرَّجه الألباني مطوَّلًا في "السلسلة الصحيحة" (434/6) وصحَّحه.

(5) - "فتح الباري" (8/7).

(6) - أخرجه: الترمذي: كتاب الدعوات، باب ما جاء في دعاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم 3550، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب الأمل والأجل، رقم (4236)، وابن حبان (247/7)، والحاكم (463/2) من طريق الحسن بن عرفة عن عبد الرحمن المخاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في الصحيحة (397/2).

(7) - "فتح المغيث" (34/4)، وينظر: "فتح الباري" (8/7).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وخرَجَ بقولنا: "وماتَ على الإسلامِ" مَنْ لقيَهُ مؤمناً به، ثُمَّ ارتدَّ وماتَ على رِدَّتِهِ، والعياذُ بالله، وقد وُجِدَ مِنْ ذَلِكَ عَدَدٌ يَسِيرٌ كعبيدِ اللهِ بنِ جَحشٍ، الَّذِي كَانَ زَوْجَ أُمِّ حَبِيبَةَ، فَإِنَّهُ أَسْلَمَ مَعَهَا، وَهَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَتَنَصَّرَ هُوَ، وَمَاتَ عَلَى نَصْرَانِيَّتِهِ<sup>(1)</sup>، وكعبِدِ اللهُ بنِ حَطَلٍ<sup>(2)</sup>، الَّذِي قُتِلَ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَمَقْبِسُ بْنُ صُبَابَةَ<sup>(3)</sup>، وَكُرَيْبَةَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

قال السَّخَاوِيُّ: «وما وقع لأحمد في "مُسْنَدِهِ"<sup>(6)</sup> مِنْ ذِكْرِهِ حَدِيثَ رُبَيْعَةَ بْنِ أُمَيَّةَ هَذَا وَهُوَ مِمَّنْ أَسْلَمَ فِي "الْفَتْحِ"، وَشَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، ثُمَّ لَحِقَهُ الْخِذْلَانُ، فَلَحِقَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بِالرُّومِ، وَتَنَصَّرَ بِسَبَبِ شَيْءٍ أَغْضَبَهُ - يُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى قِصَّةِ ارْتِدَائِهِ» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - هو: عبيد الله بن جحش بن رثاب الأسدي، كان من المهاجرين إلى الحبشة مع زوجته أم حبيبة بنت أبي سفيان، ثم تنصر بأرض الحبشة، ومات نصرانيا، خبره في: "السيرة النبوية" لابن هشام (252/1).

(2) - هو: عبد الله بن حطل من بني تميم بن غالب، وكان قد أسلم وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع الصدقات، ومعه رجل من الأنصار، فلما نزل منزلا نام فلما استيقظ قتل الأنصاري، وارتد، وكانت له قبتان كانتا تغنيان بهجائه عليه الصلاة والسلام، فلما كان يوم الفتح أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ولو كان متعلقا بأستار الكعبة، "السيرة النبوية" لابن هشام (51/4 - 52)، وحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله في "صحيح البخاري" (341/2) برقم 3044، و"مسلم" (114/9) برقم 1357، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(3) - هو: مقبِسُ بْنُ صُبَابَةَ اللَّيْثِيِّ، أَهْدَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَمَهُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَأَمَرَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ الْأَنْصَارِيَّ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ خَطَأً ثُمَّ عَادَ إِلَى قُرَيْشٍ مَرْتَدًّا، "السيرة النبوية" لابن هشام (52/4)، و"طبقات ابن سعد" (136/2).

(4) - هو: ربيعة بن أمية بن خلف الجُمَحِيِّ، وكان هو الذي يصرخ يوم عرفة تحت لبة ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رجلا صَيِّتًا، ثم لحقه الخذلان فارتد ولحق بأرض الروم، ومات بها، "طبقات ابن سعد" (282/3)، و"أسد الغابة" (248/2)، و"الإصابة" (520/2).

(5) - ينظر: "نزهة النظر" (ص 149)، و"فتح الباري" (6/7-7).

(6) - لا يوجد في "مسند أحمد" حديث لربيعة بن أمية، وذكر ابن حجر في "الإصابة" (520/2): أن البغوي، وابن شاهين، والطبراني، وابن منده ذكروه في الصحابة لأجل حديث مُسْنَدِ عَنْهُ، ولم ينعنوا النظر في أمره، والله أعلم.

(7) - "فتح المغيبي" (18/4).

قلت: حديث ربيعة المذكور كما رواه أحمد، رواه أيضاً ابن شاهين بسنده إليه قال: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقف تحت صدر راحلته، وهو واقف بالموقف من عرفة، فقال: يا ربيعة قل: يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لكم: «تدرون أي بلد هذا... الحديث»<sup>(1)</sup>.

ويمكن عندي توجيه رواية من رواه عنه من المحدثين أنهم وإن وقفوا على قصة ارتداد ربيعة، ورواه من غير طريقه، فصار الاعتماد عندهم على غير طريقه، فقد رواه ابن خزيمة<sup>(2)</sup>، والحاكم<sup>(3)</sup> بسنديهما إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر النبي صلى الله عليه وسلم ربيعة، وكان صيتاً... فذكره»<sup>(4)</sup>، والعلم عند الله تعالى هـ.

والشيء الذي أغضبه هو: ما أخرجه النسائي<sup>(5)</sup> بسنده إلى الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن ربيعة شرب الخمر، فحده عمر، ثم غربه إلى خبير، فلحق بهرقل فتنصّر، فقال عمر: لا أغرب بعده أحداً أبداً.

وله مع عمر قصة أخرى قبل هذا ذكرها مالك في "الموطأ"<sup>(6)</sup> عن ابن شهاب، عن عروة: أن حولة بنت حكيم دخلت على عمر فقالت له: «إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة، فحملت منه، فخرج عمر يجر رداءه فرعاً فقال: هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرجمتها» هـ<sup>(7)</sup>.

(1) - ذكره عن ابن شاهين ابن حجر في "الإصابة" (520/2)، وذكرنا أن أحمد لم يخرج الحديث عن ربيعة بن أمية، والله أعلم.

(2) - "صحيح ابن خزيمة" (298/4).

(3) - "المستدرک" (647/1)، وصححه على شرط مسلم.

(4) - والحديث صحيح أخرجه البخاري (448/4)، برقم 7078، ومسلم (151/11) برقم 1679، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(5) - "السنن" (319/8) برقم (676)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (230/9) من طريق معمر عن الزهري عن سعيد أن عمر رضي الله عنه، وذكره، وهذا إسناد ضعيف؛ لأن سعيداً اختلّف في سماعه من عمر رضي الله عنه، وأثبتته الإمام أحمد كما في "الجرح والتعديل" (61/4)، وذكر يحيى ابن معين في "تاريخه" (208/2) أنه رآه وكان صغيراً، فروايتيه عنه منقطعة، ومرسلاته من أصح المراسيل، كما أن معمر كثير الغلط على الزهري كما قال البخاري فيما نقله عنه الترمذي (257/4)، ولعلّ الخطأ هنا من معمر، والله أعلم، وضعفه الألباني في "ضعيف سنن النسائي" (ص 187).

(6) - أخرجه مالك في "الموطأ": كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (ص 304) برقم (1132) وهو موقف صحيح.

(7) - وبالجملة ثبوت رواية ربيعة بن أمية عن الرسول صلى الله عليه وسلم حق لا مرية فيه، وأمّا ارتداده عن الإسلام فيما ذكره ابن حجر من قصص هي روايات فيها احتمال، وبعضها ضعيف، ولذا عدّه في الصحابة من ذكرناهم آنفاً، =

والصَّحِيحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي "شَرْحِ نُخْبَتِهِ"<sup>(1)</sup>: تَنَاوَلُ اسْمَ الصُّحْبَةِ لِمَنْ أَرْتَدَّ مِنْهُمْ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ لِإِجْمَاعِ مَنْ أَلْفَ فِي الصَّحَابَةِ عَلَى عَدِّ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ<sup>(2)</sup>، وَطَلِيحَةَ بْنِ خُوَيْلِدِ الْأَسَدِيِّ<sup>(3)</sup>، وَقُرَّةَ بْنِ هُبَيْرَةَ الْقُشَيْرِيِّ<sup>(4)</sup>، وَعَمْرُو بْنِ مَعَدٍ يَكْرَبُ الزَّبِيدِيَّ<sup>(5)</sup>، وَأَضْرَابِهِمْ فِي الصَّحَابَةِ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِمْ فِي الصَّحَاحِ وَالْمَسَانِيدِ<sup>(6)</sup>.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ أَيْضًا: «لَا خَفَاءَ بَرُجْحَانَ رُتْبَةٍ مَنْ لَازَمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلَ مَعَهُ، أَوْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَتِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَلَازِمَهُ، أَوْ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ مَشْهَدًا، وَعَلَى مَنْ كَلَّمَهُ يَسِيرًا، أَوْ مَاشَاهُ قَلِيلًا، أَوْ رَأَاهُ عَلَى بُعْدٍ، أَوْ فِي حَالِ الطُّفُولِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ شَرَفُ الصُّحْبَةِ حَاصِلًا لِلْجَمِيعِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُمْ سَمَاعٌ مِنْهُ، فَحَدِيثُهُ مُرْسَلٌ مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةِ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ، لِمَا نَالُوهُ مِنْ شَرَفِ الرَّوَايَةِ» هـ كَلَامُهُ بَلْفُظِهِ<sup>(7)</sup>.

=وقد نقل ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (526/1) عن مسلم في "الطبقات" أنه ارتدَّ عن الإسلام، ولكن لم نجد في "الطبقات" له عند ذكره (229/1)، فينظر، والله أعلم.

(1) - "نزهة النظر" (ص150).

(2) - هو: الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة بن عدي بن ربيعة بن معاوية الكندي، أبو محمد، له صحبة، نزل الكوفة، وكان ممن ارتد عن الإسلام بعده عليه الصلاة والسلام، ثم عاد في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وأُتي به أسيرا إليه، فعفا عنه وزوجه أخته، توفي سنة 41هـ، "طبقات ابن سعد" (22/6)، و"الاستيعاب" (133/1) (134 - 87/1)، و"الإصابة" (87/1 - 88).

(3) - هو: طليحة بن خويلد بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن ححوان بن فقَّعَس الأَسَدِي، ارتدَّ عن الإسلام وادَّعى النبوة، ثم تاب ورجع، وكان فارسا مقداما، استشهد بنهاوند سنة 21هـ، "الاستيعاب" (773/2)، و"الإصابة" (541/3 - 542).

(4) - هو: قرَّة بن هُبَيْرَة بن عامر بن سلمة بن قُشَيْر بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة القُشَيْرِي، ارتدَّ مع من ارتد من بني قُشَيْر، ثم أرسله خالد بن الوليد أسيرا إلى أبي بكر رضي الله عنه، فاعتذر له أنه لم يرتد في الباطن، فأطلقه، "الاستيعاب" (1281/3)، و"أسد الغابة" (425/4)، و"الإصابة" (437/5 - 439).

(5) - هو: عمرو بن معد يكرب بن عبد الله بن عمرو بن عصم بن زيد الأصغر الزبَّيْدِي، أبو ثور، الشَّاعِرُ الْفَارِسُ المشهور، ارتدَّ بعد وفاته عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ثم تاب ورجع زمن أبي بكر، واختلف في وفاته قيل: بالقادسية، وقيل: بنهاوند سنة 21هـ، وقيل: بعدها، "الاستيعاب" (1201/3 - 1202)، و"أسد الغابة" (290/4 - 291)، و"الإصابة" (686/4 - 691).

(6) - ينظر: "فتح الباري" (7/7)، و"الإصابة" (7/1).

(7) - "نزهة النظر" (ص151).

قال الناظم: « فقولي: (رأيي) اسم فاعلٍ من رأى، و(النبي) مضافٌ إليه،  
و(مسلمًا) حالٌ من اسمِ الفاعلِ، و(ذو صُحبة) خبرُ المبتدأ» ه (1).

قال جامعُه (2) وفقهُ اللهُ تعالى بِمَنِّهِ: لو قيلَ في حدِّ الصَّحَابِيِّ: «كلُّ مُمَيِّزٍ مِنَ  
التَّقْلِينِ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ انْتِقَالِهِ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَعَارَفِ يَقْطَعُ  
مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ»، فَهُوَ صَحَابِيٌّ، لَكَانَ حَدًّا صَحِيحًا جَامِعًا لِكُلِّ مَا تَفَرَّقَ  
فِي أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي حَدِّهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ هـ.

تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ	وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارٍ أَوْ
وَهُمْ عُذُولٌ قِيلَ لَأَمَّنْ دَخَلَا	قَدِ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا
أَنْسُ وَابْنُ عَمَرَ صَدِيقَةٌ	فِي فِتْنَةٍ وَالْمُكْثَرُونَ سِتَّةٌ
أَكْثَرُهُمْ، وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ	الْبَحْرُ جَابِرٌ أَبُو هُرَيْرَةَ
بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو قَدْ جَرَى	أَكْثَرَ فَتَوَى وَهُوَ وَابْنُ عُمَرَ
لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهُ	عَلَيْهِمْ بِالشُّهْرَةِ الْعِبَادِلَةَ
فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرُونَ قَوْلَهُمْ	وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ

هَذِهِ الْأَبْيَاتُ السَّبْعَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى سِتِّ مَسَائِلَ:

الأولى: فيما تُعرَفُ بِهِ الصُّحْبَةُ، وَذَلِكَ إِمَّا: بِشُهْرَةٍ، أَوْ اسْتِفَاضَةٍ قَاصِرَةٍ عَنِ التَّوَاتُرِ،  
كَعُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ، وَضِمَامَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَغَيْرَهُمَا.

أَوْ بِتَوَاتُرٍ بِهَا، كَالْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَبَاقِي الْعَشْرَةِ فِي كَثِيرِينَ (3).

أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ آخَرَ مَعْلُومِ الصُّحْبَةِ عَنْهُ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ، كَحُمَمَةَ بْنِ أَبِي حُمَمَةَ  
الدَّوْسِيِّ، الَّذِي مَاتَ بِـ "أَصْبَهَانَ" (4)، فَشَهَدَ لَهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (5/3).

(2) - يريد به الشَّارِحَ نَفْسَهُ - رَحِمَهُ اللهُ -.

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص294)، و"التقريب" للنووي (ص283)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (11/3)،  
و"فتح الباقي" (11/3 - 12)، و"فتح المغيث" (26/4)، و"تدريب الراوي" (ص283).

(4) - هو: حُمَمَةُ بْنُ أَبِي حُمَمَةَ الدَّوْسِيُّ، غَزَا أَصْبَهَانَ زَمَنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْهُ، وَتَوَفَّى مَبْطُونًا هُنَاكَ، "الاستيعاب"  
(408/1)، و"الإصابة" (125/2).

الله عليه وسلم حكّم له بالشّهادة، كما في "تاريخ أصبهان"<sup>(1)</sup> لأبي نُعيم، و"مسند أبي داؤود الطيالسي"<sup>(2)</sup>، و"معجم الطبراني"<sup>(3)</sup>.

وجوّز الناظم أن يكون أبو موسى أراد بذلك شهادته صلى الله عليه وسلم لمن قتلته بطنه<sup>(4)</sup>، وفي عمومهم حممة، لا أنه سمّاه باسمه، والله تعالى أعلم<sup>(5)</sup>.  
قال ابن الصّلاح<sup>(6)</sup> تبعاً للخطيب<sup>(7)</sup>: «وكذا يُحكّم بأنه صحابيٌّ بإخباره هو بنفسه بأنه صحابيٌّ إذا ثبتت عدالته قبل إخباره بذلك بشرطِ المعاصرة».

فإن ادّعاها بعد مائة سنةٍ من وفاته صلى الله عليه وسلم، فإنّها لا تُقبل، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك، لقوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قبل موته بشهر: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنةٍ منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحدٌ»، رواه الشيخان من حديث ابن عمر<sup>(8)</sup>، وروى مسلم نحوه من حديث جابر<sup>(9)</sup>، ولهذا التّكته لم يصدّق الأئمة أحدًا ادّعى الصّحبة بعد الغاية المذكورة<sup>(10)</sup>.

(1) - "تاريخ أصبهان" (71/1).

(2) - "مسند الطيالسي" (406/1) برقم (507).

(3) - "المعجم الكبير" (54/4) برقم (3610) كلهم روه من طريق أبي عوانة عن داود الأودي عن حميد بن عبد الرحمن أن رجلاً يُقال له: حممة وذكره، قال البوصيري في "إتحاف الخيرة" (257/5): «هذا إسناد حسن، داود بن عبد الله الأودي مختلف فيه، وثقه أحمد وابن معين، وأبو داود، وضعفه آخرون»، ويخشى من الانقطاع بين حميد بن عبد الرحمن الحميري وأبي موسى الأشعري، والله أعلم.

(4) - كما في البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، برقم 5733، قال صلى الله عليه وسلم: «المبطون شهيد» عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (12/3).

(6) - "علوم الحديث" (ص 294).

(7) - "الكفاية" (193/1).

(8) - البخاري: كتاب العلم، باب السمر في العلم (51/1) برقم (116)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة (76/16) برقم (2537).

(9) - مسلم (77/16).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (11/3)، و"الإصابة" (9/1)، و"فتح المغيث" (28/4)، و"تدريب الراوي" (ص 283).

وقيل: لا تثبت صحبته بقوله؛ لكونه متهمًا بدعوى رتبة يثبتها لنفسه، وبهذا جزم الأمدي<sup>(1)</sup>، ورجحه أبو الحسن بن القطان<sup>(2)</sup>؛ لأن الشخص لو قال: أنا عدل لم يقبل لدعواه لنفسه مرتبة، فكيف إذا ادعى الصحبة التي هي فوق العدالة، وقواه بعض المتأخرين، كما في "فتح المغيث"<sup>(3)</sup> هـ.

زاد الحافظ ابن حجر: «أو بقول التابعي الثقة: أخبرني فلان أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، بناء على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح» هـ<sup>(4)</sup>.  
وقال في "مقدمة الإصابة"<sup>(5)</sup>: «إن لمعرفتهم ضابطاً يستفاد من معرفته جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار:  
أولها: أنهم كانوا لا يؤمرون في "المغازي" إلا الصحابة، فمن تبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك الكثير.

ثانيها: أن عبد الرحمن بن عوف قال: «كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له»<sup>(6)</sup>، وهذا أيضاً يوجب منه الكثير.

ثالثها: أنه لم يبق بـ "المدينة"، ولا بـ "مكة"، ولا "الطائف"، ولا من بينهما من الأعراب إلا من أسلم، وشهد حجة الوداع، فمن كان في ذلك الوقت موجوداً اندرج فيهم؛ لحصول رؤيتهم له صلى الله عليه وسلم، وإن لم يرهم هو، والله تعالى أعلم» هـ.

(1) - "الإحكام" (114/2)، وقد ذكر الاحتمالين، والظاهر أنه لم يجزم بأحدهما، والله أعلم

(2) - ذكره عنه الزركشي في "البحر المحيط" (306/4)، ولكنه ذكره باسم: أبي الحسين، وليس باسم: أبي الحسن، وقد تقدمت ترجمته قريبا، والظاهر أن الشارح تبع فيه السخاوي في "فتح المغيث" (29/4)، والسيوطي في "التدريب" (ص283)، والله أعلم.

(3) - "فتح المغيث" (29/4)، وذكر نحوه الأمدي في "الإحكام" (93/2).

(4) - "الإصابة" (9/1)، و"نزهة النظر" (ص151).

(5) - "الإصابة" (9/1-10).

(6) - أخرجه: الحاكم (526/4) من طريق مينا مولى عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف فذكره، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي إسناده مينا بن أبي مينا الخزاز متروك الحديث، ورُمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم، "الجرح والتعديل" (395/8)، و"التقريب" (235/2)، وعليه فالحديث ضعيف جدا، بل قال الألباني في "السلسلة الضعيفة" (524/1): موضوع.

## المسألة الثانية:

الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ مَنْ لَابَسَ الْفِتْنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَلَابِسْهَا بِإِجْمَاعٍ مَنْ يَعْتَدُّ بِهِ؛  
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أَي: عُدُولًا خَيْرًا<sup>(1)</sup>، ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى  
 النَّاسِ﴾<sup>(2)</sup>، وَالخَطَابُ فِيهَا لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمئِذٍ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ  
 لِلنَّاسِ﴾<sup>(3)</sup>، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ  
 مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾<sup>(4)</sup>، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(5)</sup>،  
 فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ.

قال الخطيب في "الكفاية"<sup>(6)</sup>: «وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحدٌ منهم  
 مع تعديل الله له إلى تعديل أحدٍ من الخلق» هـ .  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم: «خيرُ النَّاسِ قَرْنِي» رواه الشيخان<sup>(7)</sup>.  
 وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم  
 مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما أدركَ مُدًّا أحدهم ولا نصيفه» رواه الشيخان<sup>(8)</sup>.  
 وروى البزارُ بسندٍ رجاله مَوْثِقُونَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الثَّقَلَيْنِ سِوَى

(1) - ينظر: "جامع البيان" لابن جرير الطبري (627/2 - 629)، و"تفسير ابن كثير" (454/1 - 455).

(2) - سورة البقرة: الآية رقم 143.

(3) - سورة آل عمران: الآية رقم 110.

(4) - سورة الفتح: الآية رقم (18).

(5) - سورة الأنفال: الآية (64).

(6) - "الكفاية" (187/1).

(7) - تقدم تحريجه (ص706).

(8) - البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قوله صلى الله عليه وسلم «لو كنت متخذًا خليلًا» (531/2) برقم  
 3673، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (78/16) برقم 2541، من حديث أبي هريرة  
 رضي الله عنه.

النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ»<sup>(1)</sup>.

ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُ اللهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحَبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهُ، وَمَنْ آذَى اللهُ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ» رواه الترمذي<sup>(2)</sup>، وابن حبان<sup>(3)</sup> هـ.

وروى أحمد<sup>(4)</sup>، والترمذي<sup>(5)</sup>، وابن ماجه<sup>(6)</sup> عن بهز بن حكيم ابن معاوية ابن حيدة القشيري البصري، عن أبيه، عن جدّه أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا، وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ» هـ.

(1) - لم أهتم إليه في مسنده، وهو في "كشف الأستار على زوائد البزار" للهيثمي (388/3) برقم 2763، وابن حبان في "المخروحين" (535/1) من طريق عبد الله بن صالح: ثنا نافع بن يزيد: حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله مرفوعا، وذكره، وقال البزار: «لا نعلمه يُروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، ولم يُشارك عبد الله بن صالح في روايته هذه عن نافع بن يزيد أحد نعلمه».

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (736/9): «رواه البزار ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف»، يشير إلى عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وفيه غفلة كما في "التقريب" (501/1)، وقال الذهبي في "الميزان" (123/4): وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر، ونقل عن أبي زرعة أنه حديث باطل، وعن النسائي: أنه حديث موضوع، والآفة فيه من غيره كما قال ابن حبان، ينظر: "السلسلة الضعيفة" للألباني (275/13) - 278.

(2) - أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب حدثنا محمود بن غيلان (696/5) برقم (3862)، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(3) - صحيح ابن حبان: باب فضل الصحابة والتابعين (244/16) برقم (7256)، وأخرجه أحمد (358/27)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (191/2)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (123/9) كلهم من طريق سعد بن إبراهيم ثنا عبيدة بن أبي رائلة، عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل مرفوعا، وفي سننه عبد الرحمن بن زياد، قال البخاري في "التاريخ الكبير" (131/5): فيه نظر، وقال الذهبي في "الميزان" (282/4): وقال ابن معين: لا أعرفه، كما انفرد بالرواية عنه عبيدة بن أبي رائلة، والحديث خرّجه الألباني مطولا في "السلسلة الضعيفة" للألباني (443/6) برقم (2901)، وضعّفه، والله أعلم.

(4) - "المسند" (231/33).

(5) - في "جامعه": كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران (226/5) برقم 3001، وقال: حديث حسن.

(6) - في "سننه": كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ص 651) برقم 4288.

قال الحافظ ابن حجر: «والأحاديث الواردة في فضلهم كثيرة» هـ<sup>(1)</sup>.  
وقيل: يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً<sup>(2)</sup>.

وقيل: لا يحكمم بعدالة من دخل منهم في فتنة من الفتن الواقعة من حين مقتل عثمان رضي الله تعالى عنه، كـ"الجمَل"<sup>(3)</sup>، و"صَفِين"<sup>(4)</sup> من الفريقين إلا بعد البحث عنها<sup>(5)</sup>، وذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل علياً كرم الله وجهه<sup>(6)</sup>.

وقيل: القول بالعدالة مُختص بمن اشتهر منهم، ومن عداهم فكسائر الناس هـ<sup>(7)</sup>.  
قال السيوطي في "التدريب"<sup>(8)</sup>: «وهذا كله ليس بصواب، تحسبنا للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كلهم» هـ.

وقال زكرياء الأنصاري: «والصحيح الأول تحسبنا للظن بهم، وحملاً لمن دخل في الفتنة منهم على الاجتهاد، ولما التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإن أكثره لم يصح، وما صح منه فله تأويل صحيح» هـ<sup>(9)</sup>.

=وأخرجه: الدارمي (404/2)، والطبراني في "المعجم الكبير" (419/19) من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده به، وقال بعضهم فيه: أنتم آخرها، بدل: خيرها، والحديث حسنه الترمذي، والألباني في "صحيح سنن الترمذي" (205/3).

(1) - الإصابة (14/1).

(2) - "الإحكام" للآمدي (90/2)، و"البحر المحيط" (299/4)، و"فتح المغيث" (36/4) وغيرها.

(3) - وقعة الجمل: معركة وقعت بالبصرة سنة 36 هـ، بين جيش علي رضي الله عنه، وجيش الزبير وطلحة ومعهم عائشة رضي الله عنهم، ونُسبت إلى الجمل لكون عائشة رضي الله عنها كانت راكبة في هودج على جمل، ينظر: "تاريخ الطبري" (508/4 - 532)، و"البداية والنهاية" (262/7 - 273).

(4) - وقعة صفين: معركة وقعت بين جيش علي رضي الله عنه، وجيش معاوية رضي الله عنه سنة 37 هـ، بين الحدود العراقية والسورية، والتي انتهت بعملية التحكيم في شهر رمضان، "تاريخ الطبري" (5/5 - 63)، و"البداية والنهاية" (282/7 - 310).

(5) - ينظر: "الإحكام" للآمدي (90/2)، و"البحر المحيط" (300/4)، و"فتح المغيث" (37/4)، و"تدريب الراوي" (ص284).

(6) - "قواطع الأدلة" (293/2)، و"البحر المحيط" (300/4)، و"فتح المغيث" (37/4)، و"تدريب الراوي" (ص284).

(7) - "البحر المحيط" (300/4)، و"فتح الباقي" (14/3).

(8) - "تدريب الراوي" (ص284) بتصرف.

(9) - "فتح الباقي" (14/3)، وصدق وير، وينظر في تقرير المسألة مجملًا: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (102/3) —

103، و"شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (704/2).

وقال النووي في "التقريب"<sup>(1)</sup>: «الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ مَن لَابَسَ الْفِتَنِ، وَغَيْرُهُمْ بِإِجْمَاعٍ مِّنْ يُعْتَدُّ بِهِ» .

وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب"<sup>(2)</sup>: إجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كلهم عدول هـ .

وقال الآمدي<sup>(3)</sup> وابن الحاجب<sup>(4)</sup>: «الذي عليه الجمهور أنهم كلهم عدول مُطلقاً» .

قال "شرح ألفية السيوطي"<sup>(5)</sup>: «ولا يُعتدُّ بخلاف من خالف في هذا» هـ<sup>(6)</sup> .

وقال السيوطي في "التدريب"<sup>(7)</sup>: «قال المازري في "شرح البرهان"<sup>(8)</sup>: لسنا نعني بقولنا: الصحابة عدول، كل من رآه صلى الله عليه وسلم، أو اجتمع به لغرض وانصرف، وإنما نعني به: الذين لازموه وعزروه ونصروه» .

قال صلاح الدين العلائلي: «وهذا قول غريب، يُخرج كثيراً من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حجر، ومالك بن الحويرث، وعثمان بن أبي العاص، وغيرهم ممن وفد عليه صلى الله عليه وسلم، ولم يبق عنده إلا قليلاً وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد، ومن لم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل»<sup>(9)</sup> .

والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور، وهو المُعتبر<sup>(10)</sup> هـ .

(1) - "التقريب" (ص 283) مع التدريب .

(2) - "الاستيعاب" (2/1) .

(3) - "الإحكام" (91/2) .

(4) - "المنتهى" لابن الحاجب (ص 80) .

(5) - يقصد: محي الدين عبد الحميد .

(6) - "شرح ألفية السيوطي" (221/2) .

(7) - "تدريب الراوي" (ص 283) . نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (300/4) وابن حجر في الإصابة (12/1) .

(8) - نقله عنه ابن حجر في "الإصابة" (12/1)، والزركشي في "البحر المحيط" (300/4)، واسم كتاب المازري:

"إيضاح الحصول من برهان الأصول"، وهو شرح لكتاب "البرهان" للجويني، وهو مطبوع بمحمد الله .

(9) - "تحقيق منيف الرتبة" (ص 74) .

(10) - "الإصابة" (12/1) .

وقال ابن حجرٍ في أوائل "الإصابة"<sup>(1)</sup>: «وأما كلامُ المازريِّ فلم يُوافقْ عليه، بل اعترضه جماعةٌ من الفضلاء» هـ.

قال إمامُ الحرمين: «والسببُ في عدمِ الفحصِ عن عدالتهم أنَّهم حملةُ الشريعةِ، فلو ثبتَ توقُّفٌ في روايتهم؛ لانحصرتِ الشريعةُ على عصره صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولما استرسلتْ على سائرِ الأعصارِ» هـ (2).

وروى الخطيبُ في "الكفاية"<sup>(3)</sup> بسندهِ إلى أبي زُرعةَ الرّازيِّ أنَّه قال: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فاعلمْ أنَّه زنديقٌ، وذلكَ أنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَيْنَا ذَلِكَ كُلُّهُ الصَّحَابَةُ، وَهَؤُلَاءِ يَرِيدُونَ أَنْ يَجْرَحُوا شُهُودَنَا لِيُطْلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَى، وَهُمْ زَنَادِقَةٌ» هـ.

وفي الجزءِ الثَّاني من "أحكامِ القرآن"<sup>(4)</sup> لابنِ العربيِّ ما نصُّه: «قالَ مالِكٌ: مَنْ سَبَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْفِيءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(5)</sup>، هـ منه بلفظه.

### المسألة الثالثة:

المُكثَرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ سُنَّةٌ وَهُمْ: أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ، وَهُوَ أَكْثَرُهُمْ حَدِيثًا كَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ<sup>(6)</sup>، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(7)</sup>، وَتَبِعَهُمَا ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(8)</sup>،

(1) - "الإصابة" (12/1).

(2) - "البرهان" (632/1) بتصرف.

(3) - الكفاية (188/1).

(4) - "أحكام القرآن" لابن العربي (221/4).

(5) - سورة الحشر: الآية 10.

(6) - أسنده عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (341/67) من طريق البيهقي، والسير (599/2).

(7) - عزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 295).

(8) - "علوم الحديث" (ص 295).

والتَّوَوِيُّ<sup>(1)</sup>، وغيرُهُما<sup>(2)</sup>.

قال ابن حَجَرٍ في "الإصَابَةِ"<sup>(3)</sup>: «وقد أجمع أهل الحديث على ذلك». وقال بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ: «إنَّه روى خمسة آلاف حديثٍ وثلاثمائة وأربعين وسبعين حديثاً»<sup>(4)</sup>.

قال السُّيُوطِيُّ في "التَّدرِيبِ"<sup>(5)</sup>: «اتفق الشَّيْخَانِ منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين، وانفرد البخاريُّ بثلاثة وتسعين، ومسلمٌ بمائة وتسعة وثمانين، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل».

روى ابن سَعْدٍ<sup>(6)</sup>: أن ابن عُمَرَ كان يترحم عليه في جنازته ويقول: «كان يحفظ على المسلمين حديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وفي "الصَّحِيحِ"<sup>(7)</sup> عنه أنه قال: «قلتُ يا رسولَ اللهِ: إنِّي لأسمعُ منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطته، فعرَّفَ بيده فيه ثم قال: ضمَّهُ إلى صدرك، فضممته، فما أنسيتُ حديثاً بعد» هـ.

وروى التَّسَائِيُّ في "السُّنَنِ"<sup>(8)</sup>، والحَاكِمُ في "المستدرِكِ"<sup>(9)</sup> عن زيد بن ثابتٍ قال: «بينما أنا وأبو هريرة، وفلان في المسجد ندعوا الله ونذكره، إذ خرج علينا رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتَّى جلس إلينا فقال: «عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ»، قال زيدٌ: فدعوتُ أنا وصاحبِي، فجعلَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يؤمُّن على دعائنا، ودعا أبو هريرة فقال: اللَّهُمَّ

(1) - التقريب "للتووي (ص284).

(2) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (15/3)، و"فتح المغيث" (42/4)، و"تدريب الراوي" (ص284).

(3) - "الإصابة" (431/7).

(4) - عزاه إليه ابن حجر في "الإصابة" (431/7).

(5) - "تدريب الراوي" (ص284).

(6) - "الطبقات الكبرى" (340/4).

(7) - أخرجه البخاري: كتاب المناقب (523/2) برقم (3648).

(8) - "السنن الكبرى": باب مسألة علم لا ينسى (440/3) برقم (5870).

(9) - المستدرک (582/3) برقم (6158) عن حماد بن شعيب إسماعيل بن أمية أن محمد بن قيس بن مخزوم حدثه: أن رجلا جاء زيد بن ثابت فسأله عن شيء، فقال: عليك بأبي هريرة رضي الله عنه، وذكر الحديث، وهذا إسناد ضعيف لضعف حماد بن شعيب الحماني، قال البخاري في "التاريخ الكبير" (25/3): فيه نظر.

وضعه الذهبي كما في "الميزان" (366/2)، والألباني كما في "السلسلة الضعيفة" (308/8) رقم (3848).

إني أسألك ما سأل أصحابي، وأسألك علماً لا ينسى، فقال صلى الله عليه وسلم: آمين، فقلنا: ونحن يا رسول الله كذلك، فقال: سبقكمما الغلام الدوسي» هـ .  
ثم يليه: عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، روى ألفي حديثٍ وستمائة وثلاثين حديثاً هـ (1).

ثم يليه: أنس بن مالك رضي الله عنه، روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثاً هـ (2).

ثم تليهم: أم المؤمنين عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث هـ (3).

ثم: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً هـ (4).  
ثم: جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً هـ (5).  
وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف سوى هؤلاء إلا أبا سعيد الخدري رضي الله عنه، فإنه روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً هـ (6).  
وقد نظمه البرهان الحلبي فقال:

أبو سعيدٍ - نسبة لخدرة - سابعهم أهمل في القصيدة (7).

#### المسألة الرابعة:

المكثرون من الصحابة في الفتوى سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة رضي الله عنهم.  
قال ابن حزم: «يُمكن أن يُجمع من فتيا كل واحدٍ من هؤلاء مجلدٌ ضخماً» (8).

(1) - "تدريب الراوي" (ص 284).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 284).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 284).

(4) - نفسه.

(5) - نفسه.

(6) - نفسه.

(7) - وقد نظم هؤلاء السبعة جميعاً السيوطي في "ألفيته في المصطلح" (ص 144) فقال:

والمكثرون في رواية الأثر: أبو هريرة، يليه ابن عمر

وأنس، والبحر، كالحدري وجابر، وزوجة النبي

(8) - "الإحكام" (92/5).

(والبَحْرُ) يعني: ابن عَبَّاسٍ (في الحَقِيقَةِ أَكْثَرُ) الصَّحَابَةِ عَلَى الإِطْلَاقِ (فِتْوَى) كَمَا قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(1)</sup> بَحِثْ كَانَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ يَحِلُّونَ عَلَيْهِ فِي الفِتْوَى؛ لِأَنَّهُ دَعَا لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(2)</sup>، وَالطَّبْرَانِيُّ<sup>(3)</sup>، وَالْبَزَّازُ<sup>(4)</sup>.

وَفِي "صَحِيحِ البُخَارِيِّ"<sup>(5)</sup> عَنْهُ قَالَ: ضَمَّنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الحِكْمَةَ» هـ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ أُخْرَى: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الكِتَابَ» هـ<sup>(6)</sup>.  
 ثُمَّ إِنَّ وَصْفَهُ بِـ"البَحْرِ" ثَابِتٌ فِي "صَحِيحِ البُخَارِيِّ"<sup>(7)</sup>.  
 وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنِ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ إِنَّمَا وُصِفَ بِذَلِكَ؛ لكَثْرَةِ عِلْمِهِ<sup>(8)</sup>.  
 وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ: «قَالَ البَحْرُ، وَفَعَلَ البَحْرُ»، يَرِيدُ ابْنَ عَبَّاسٍ<sup>(9)</sup>.  
 وَكَانَ عُمَرُ يَقْدِّمُهُ عَلَى الأَشْيَاحِ، وَهُوَ شَابٌ<sup>(10)</sup>.  
 وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «نَعَمْ تَرَجَّمَانِ القُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ»<sup>(11)</sup>.

(1) - عزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص296).

(2) - "مسند أحمد" (225/4) برقم (2397) ثنا: حسن بن موسى، ثنا زهير أبو خيثمة، عن ابن خيثم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن خيثم فهو من رجال مسلم، فسند قوي على شرط مسلم، كما في تعليق الأرنؤوط على "المسند".

(3) - "المعجم الأوسط" (112/2) برقم (1422) من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير به.

(4) - "مسند البزار" (282/11) برقم (5075)، والحاكم (615/3) من طريق حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (173/6).

(5) - في: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما (554/2).

(6) - البخاري: كتاب العلم (39/1) عن ابن عباس.

(7) - في كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية (46/4) من قول أبي الشعثاء جابر بن زيد.

(8) - "الطبقات الكبرى" (366/2).

(9) - نفسه (365/2).

(10) - نفسه (365/2).

(11) - نفسه (366/2).

وَلِدَ قَبْلَ الْمِجْرَةَ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَمَاتَ بِالطَّائِفِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ<sup>(1)</sup> هـ.

### المسألة الخامسة:

في بيان من يُطلقُ عليه من الصحابة العبادلة دون سائر من اسمهُ عبدُ الله، وهم كما قال الإمام أحمد<sup>(2)</sup>: أربعة: عبدُ الله بنُ عباسٍ، وعبدُ الله بنُ عمر، وعبدُ الله بنُ الزبير، وعبدُ الله بنُ عمرو بنُ العاص، وليس منهم ابنُ مسعود.

قال البيهقي: «لتقدم موته عنهم، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قولُ العبادلة»<sup>(3)</sup>.

وأسقط الجوهري ابنَ الزبير، واقتصر على الثلاثة<sup>(4)</sup>، وذكر الزمخشري في "المفصل"<sup>(5)</sup>، والرافعي في باب الديات في "شرح الكبير"<sup>(6)</sup> أن العبادلة: ابنُ مسعود، وابنُ عمر، وابنُ عباس.

وعدَّ ابنُ الحَاجِبِ في "شرح الكافية"<sup>(7)</sup>، وابنُ هشامٍ في "التوضيح"<sup>(8)</sup>، والثعلبي في "تفسيره"<sup>(9)</sup> في الكلام على قوله تعالى: ﴿تَعْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾<sup>(10)</sup>: ابنُ مسعودٍ خامساً للأربعة الأولين.

(1) - له ترجمة حافلة في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (365/2-372)، و"الاستيعاب" (933/3)، و"الإصابة" (141/4 - 151).

(2) - عزاه إليه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 296).

(3) - نفسه.

(4) - "الصحيح" (505/2) مادة "ع ب د": «والعبادلة: عبد الله بنُ عباس، وعبدُ الله بنُ عمر، وعبدُ الله بنُ عمرو بنِ العاص».

(5) - "المفصل في صنعة الإعراب" (ص 28 - 29).

(6) - "الشرح الكبير" للرافعي (328/10).

(7) - لم أهدت إليه لا في "الكافية"، ولا في شرحها للرضي، ولعلَّه يريد "شرح الكافية" لابن مالك (327/1) فسبق قلمه، والله أعلم.

(8) - "أوضح المسالك" لابن هشام (ص 69).

(9) - "الكشف والبيان" للثعلبي (190/6).

(10) - سورة الكهف: الآية 86.

وجزَمَ النَّازِمُ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(1)</sup>، وَالسَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(2)</sup>، وَالسُّيُوطِيُّ فِي "أَلْفِيَّتِهِ"<sup>(3)</sup>، وَفِي "التَّدرِيبِ"<sup>(4)</sup> تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ: بَأَنَّ مَا سِوَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ غَلَطٌ مِنْ حَيْثُ الْأَصْطِلَاحُ<sup>(5)</sup>، وَكَذَا سَائِرُ مَنْ يُسَمَّى عَبْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمُ الْعِبَادَلَةُ، وَهُمْ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ نَفْسًا، كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(6)</sup> أَخَذًا مِنْ "الاسْتِعَابِ"، وَزَادَ عَلَيْهِ ابْنُ فَتْحُونَ جَمَاعَةً يَبْلُغُ بِهِنَّ نَحْوَ ثَلَاثِمِائَةِ رَجُلٍ<sup>(7)</sup> هـ.

### المسألة السادسة:

فِي بَيَانِ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَتْبَاعٌ يَقُولُونَ بِرَأْيِهِ.

قَالَ النَّازِمُ: «(وَهُوَ) أَيُّ: ابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ، وَأَصْحَابُ يَرُونَ فِي عَمَلِهِمْ وَفُتْيَاهُمْ قَوْلَهُمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ<sup>(8)</sup>»<sup>(9)</sup>، فَهُمْ مَقْلَدُونَ، وَأَتْبَاعُهُمْ مَقْلَدُونَ لَهُمْ هـ.

وَقَالَ مَسْرُوقٌ أَنْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى سِتَّةِ أَصْحَابِ كِبَارٍ نُبَلَا  
 زَيْدِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ أَبِي عُمَرَ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ عَلِيٍّ  
 ثُمَّ أَنْتَهَى لِذَيْنِ الْبَعْضِ جَعَلَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلُ  
 يَعْنِي: أَنَّ مَسْرُوقَ بْنَ الْأَجْدَعِ أَبَا عَائِشَةَ الْكُوفِيَّ الْفَقِيهَ الْعَابِدَ أَحَدَ أَجَلَاءِ التَّابِعِينَ قَالَ:  
 «أَنْتَهَى عِلْمَ الصَّحَابَةِ إِلَى سِتَّةِ مِنْهُمْ كِبَارٍ أَجَلَاءَ وَهُمْ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعُؤَيْمِرُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، (ثُمَّ أَنْتَهَى) أَيُّ: وَصَلَ مَا كَانَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ السُّنَّةِ مِنْ عِلْمٍ لِذَيْنِ الْأَخِيرِينَ فِي بَيْتِ النَّازِمِ، وَهُمَا: عَلِيُّ وَابْنُ مَسْعُودٍ»<sup>(10)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (16/3).

(2) - "فتح المغيث" (48/4).

(3) - "ألفية السيوطي" (ص 145).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 285).

(5) - "علوم الحديث" (ص 296).

(6) - نفسه.

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (17/3)، "تدريب الراوي" (ص 285).

(8) - "العلل" لابن المديني (ص 45).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (17/3).

(10) - أخرجه عنه علي بن المديني في "العلل" (ص 42)، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (289/2).

(والبعض) وهو الشعبي روى عن مسروق أيضاً نحو هذا<sup>(1)</sup>، إلا أنه (جعل) أبا موسى (الأشعري) عن أبي الدرداء) بالقصر للوزن (بدل) بالوقف على لغة ربيعة<sup>(2)</sup> هـ. وقد استشكل هذا بأن أبا موسى وزيداً تأخرت وفائهما عن وفاة عليّ وابن مسعود، فكيف انتهى علم السنة إليهما؟ هـ، وقد يجاب: بأن المراد أنّهما ضمّا علمهم إلى علمهما، وإن تأخرت وفاة من ذكره؛ إذ لا مانع من انتهاء علم شخص إلى آخر مع بقاء الأول، أفاده الناظم<sup>(3)</sup>.

وعزا السخاوي إلى شيخه ابن حجر: «أن علياً وابن مسعود كانوا مع مسروق بالكوفة»، فمعنى انتهاء العلم إليهما عنده: أن عمدة أهل الكوفة في معرفة علم الأربعة المذكورين عليهما<sup>(4)</sup>.

وروى ابن الصلاح عن الشعبي أنه قال: «كان العلم يؤخذ عن ستة من الصحابة، وكان عمر، وعبد الله، وزيد يشبه بعضهم بعضاً، ويقتبس بعضهم من بعض، وكان عليّ، والأشعريّ، وأبي يشبه علم بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضهم من بعض» هـ<sup>(5)</sup>.  
والعدّ لا يحصرهم فقد ظهر سبعون ألفاً بتبوك وحضر الحج أربعون ألفاً وقبض عن ذين مع أربع آلاف تنض  
يعني: أن حصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بالعدّ والإحصاء متعذر جداً؛ لتفرقهم في البلدان، والبوادي، والقرى، ففي "صحيح البخاري"<sup>(6)</sup>: أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن تبوك: «وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير، لا يجمعهم كتاب حافظ» يعني: الديوان.

(1) - أخرجه عن الشعبي: أبو خيثمة زهير بن حرب في "العلم" (ص39)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (481/1).

(2) - حيث إنه لم يقل: "بدلاً" كالجادة.

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (10/30).

(4) - "فتح المغيث" (49/4).

(5) - "علوم الحديث" (ص297)، وأخرجه عن الشعبي: أبو خيثمة زهير بن حرب في كتاب "العلم" (39).

(6) - أخرجه البخاري: في المغازي، باب حديث كعب بن مالك (191/3).

وروى الخطيب بإسناده إلى أبي زرعة الرازي أن رجلاً قال له: أليس يُقال: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث؟، فقال: «ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يُحصي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه، وسمع منه»، ف قيل له: هؤلاء أين كانوا؟، وأين سمعوا؟ قال: «أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه، وسمع منه» هـ (1).

قال ابن فتحون في "ذيل الاستيعاب" بعد إيراده لهذا: «أجاب أبو زرعة به سؤال من سأله عن الرواة خاصة، فكيف بغيرهم؟» هـ (2).  
قال السخاوي: «وكذا لم يدخل في ذلك من مات في حياته صلى الله عليه وسلم في الغزوات، وغيرها» هـ (3).

وروى ابن الصلاح (4) عن أبي زرعة الرازي أنه سُئل عن عدة من روى عن صلى الله عليه وسلم؟، فقال: «ومن يضبط هذا، شهد معه صلى الله عليه وسلم "حجة الوداع" أربعون ألفاً، وشهد معه "تبوك" سبعون ألفاً»، ثم روى عنه الرواية الأولى.

فقول الناظم: (وقبض عن ذين) أي: عن مقدار هذين العددين المذكورين في رواية ابن الصلاح، وهما: سبعون ألفاً، وأربعون ألفاً مع زيادة أربعة آلاف تيممة مائة ألف وأربعة عشر ألفاً، التي في رواية الخطيب عن أبي زرعة.  
وقوله: (تنض) بكسر النون، وتشديد الضاد المعجمة، أي: تيسر، يُقال: خذ ما نض لك من دين أي تيسر، حكاه الجوهري (5).

(1) - أخرجه الخطيب في "الجامع" (293/2)، وذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 298).

(2) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (50/4).

(3) - "فتح المغيث" (50/4).

(4) - "علوم الحديث" (ص 297).

(5) - "الصحاح" (1108/3) مادة (ن ض ض).

قال زكرياء الأنصاري<sup>(1)</sup> تبعاً للتأظم: «والنضُّ والنَّضُّ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِينِ،  
وَاسْتَعِيرَ لِلصَّحَابَةِ؛ لِرَوَاجِهِمْ فِي التَّقْدِ، وَسَلَامَتِهِمْ مِنَ الرِّيفِ؛ لِعَدَالَتِهِمْ كُلِّهِمْ» هـ<sup>(2)</sup>.  
قَالَ التَّأظِمُ: «وَأَسْقَطْتُ الْهَاءَ مِنْ "أَرْبَعٍ" لِضُرُورَةِ الشُّعْرِ، وَإِنْ كَانَ الْأَلْفُ  
مَذَكَّرًا» هـ<sup>(3)</sup>.

قلت: لو قال التأظم رحمه الله تعالى:

..... وَقُبِضُ عَنْ ذَيْنِ مَعَ آلَافٍ أَرْبَعٍ تَنْضُ

لساغ له حذف الهاء من غير ضرورة؛ لأنَّ اسْمَ العَدَدِ إِذَا جُعِلَ صِفَةً للمعدود جاز فيه  
حذف الهاء وإثباتها سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، كما في "الصَّبَانِ"<sup>(4)</sup>، ونظمه أحمدُ  
بنُ كدَّاه الكُمَيْلي<sup>(5)</sup> رحمه الله تعالى فقال<sup>(6)</sup>:

إِنْ ذَكَرَ الْمَعْدُودُ وَاسْمُ الْعَدَدِ صِفَتُهُ جَزَا بِلَا تَقْيِيدِ

بِحَالَةٍ فِي وَصْفِهِ الْوَجْهَانَ فَانظُرْ لِمَا ذَكَرْتُ فِي الصَّبَانِ

قال السَّخَاوِيُّ: «إِنَّ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرَ فِي "تَجْرِيدِ الذَّهَبِيِّ" رَبَّماً زَادَ عَلَيَّ ثَمَانِيَةَ  
آلَافٍ»<sup>(7)</sup>.

ونقل عياض في "المدارك"<sup>(8)</sup> عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ نَحْوُ  
عَشْرَةِ آلَافٍ نَفْسٍ».

وروي عن الوليد بن مسلم أنه قال: «بِالشَّامِ عَشْرَةُ آلَافٍ عَيْنٍ رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(9)</sup>.

(1) - "فتح الباقي" (20/3 - 21).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (21/3).

(3) - نفسه.

(4) - "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (87/4).

(5) - هو أحمد بن محمد (كدَّاه) بن أحمد بن باب الكُمَيْلي الشنقيطي، كان من كبار طلاب العلامة يحظيه بن عبد  
الودود، وبرع في النحو والصرف، وله في ذلك أنظام كثيرة جمعت في كتاب اسمه "الكدَّاهية"، وله "المحبوك" كناش في  
الفقه، توفي سنة 1340 هـ، "بلاد شنقيط المنارة والرباط" (ص505)، و"معجم المؤلفين المعاصرين" محمد خير  
رمضان (78/1).

(6) - لم أهدئ إلى مصدر له بعد بحث، والله أعلم.

(7) - "فتح المغيث" (53/4).

(8) - "ترتيب المدارك" (46/1).

(9) - ذكره السخاوي في "فتح المغيث" (52/4) عن أبي بكر بن أبي داود.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «وَأَفَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ بِعَشْرَةِ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ<sup>(1)</sup>، وَوَأَفَى حُنَيْنًا بِأَثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا»<sup>(2)</sup>.  
 وقال الشافعي: «قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُسْلِمُونَ سِتُّونَ أَلْفًا، ثَلَاثُونَ أَلْفًا بِالْمَدِينَةِ، وَثَلَاثُونَ أَلْفًا فِي قَبَائِلِ الْعَرَبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»<sup>(3)</sup>.  
 وفي "صحيح مسلم"<sup>(4)</sup> عَنْ جَابِرٍ فِي حِكَايَتِهِ صَفَةَ "حَجَّةِ الْوَدَاعِ" قَالَ: «نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصْرِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشِيٍّ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ خَلْفَهُ مِثْلَ ذَلِكَ» هـ .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ صَلَّى خَلْفَهُ ثَلَاثُونَ أَلْفَ رَجُلٍ» هـ<sup>(5)</sup>، وَكَأَنَّهُ عَنَى بِالْمَدِينَةِ لِيَلْتَمَعَ مَعَ مَا قَبْلَهُ<sup>(6)</sup> هـ.  
 وَقَالَ قَتَادَةُ: «نَزَلَ الْكُوفَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَلْفٌ وَخَمْسُونَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ بَدْرِيًّا، قَالَ: وَأَخْبَرْتُ أَنَّهُ نَزَلَ حِمَصَ مِنْهُمْ خَمْسُمِائَةَ رَجُلٍ» هـ<sup>(7)</sup>.  
 قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(8)</sup> مَا نَصَّهُ: «وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي ابْنَ حَجَرَ<sup>(9)</sup>: «إِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لِكُلِّ مَنْ صَنَّفَ فِي "الصَّحَابَةِ" الْوُقُوفُ عَلَى الْعُشْرِ مِنْ أَسْمَائِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا مَضَى عَنِ أَبِي زُرْعَةَ». .  
**قَلْتُ: وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.**

(1) - أخرج البخاري: في كتاب المغازي، باب غزوة الفتح في رمضان (149/3) برقم 4276 عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف...» .  
 (2) - "السيرة" لابن هشام (84/4) عن ابن إسحاق قال: «ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معه ألفان من أهل مكة مع عشرة آلاف من أصحابه الذين خرجوا معه، ففتح الله بهم مكة، فكانوا اثني عشر ألفاً» .  
 (3) - ذكره عنه الذهبي في "مقدمة تجريد أسماء الصحابة" (1/ب)، وعزاه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص256-257) إلى الساجي في "مناقب الشافعي" من طريق ابن عبد الحكم، والله أعلم.  
 (4) - أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (143/8) برقم 1218.  
 (5) - أسند عنه ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (446/42) من طريق البيهقي.  
 (6) - "فتح المغيث" (52/4).  
 (7) - عزاه إليه السخاوي في "فتح المغيث" (53/4).  
 (8) - "فتح المغيث" (53/4-54).  
 (9) - "الإصابة" (2/1).

وقد قال أبو موسى: «فإذا ثبتَ هذا — يعني قولَ أبي زُرعةَ — فكلُّ حكيٍّ على قدرِ تَبُّعِهِ، ومبلغِ علمِهِ، وأشارَ بذلكَ إلى وقتٍ خاصٍّ وحالٍ»، فإذا لا تضادَّ بينَ كلامِهِم، واللهُ المستعانُ» هـ كلامُهُ بلفظِهِ.

وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدُ قِيلَ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ  
الطَّبَقَةُ: جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ تَتَّفِقُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ<sup>(1)</sup>.

وقد اختلف العلماء في عدد طبقات الصحابة باعتبار السبق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود المشاهدة الفاضلة، فجعلهم الحاكم في كتابه "علوم الحديث"<sup>(2)</sup> اثنتي عشرة طبقة:

الأولى: قوم أسلموا بـ"مكة"، كالخلفاء الأربعة.

الثانية: أصحاب "دار الندوة" أي: الذين أسلموا قبل تشاور قريش في "دار الندوة" على المكر بالنبي صلى الله عليه وسلم<sup>(3)</sup>.

الثالثة: مهاجرة الحبشة، وكانت في رجب سنة خمس من النبوة.

الرابعة: أصحاب العقبة الأولى.

الخامسة: أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.

السادسة: أول المهاجرين الذين وصلوا إليه بـ"قباء" قبل أن يدخل المدينة، وبينهم المسجد.

السابعة: أهل بدر.

الثامنة: الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

التاسعة: أهل بيعة الرضوان.

العاشر: من هاجر بين الحديبية، وفتح مكة، كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة.

الحادية عشرة: مسلمة الفتح.

(1) - "الإرشاد" للنووي (798/2)، و"محاسن الاصطلاح" (ص 667)، و"نزهة النظر" (ص 185).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص 158) وما بعدها.

(3) - الذي ذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 158) أنه صلى الله عليه وسلم حمل إلى "دار الندوة"، فبايعه جماعة من أهل مكة، وذلك بعد إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الثانية عشرة: صبيانٌ وأطفالٌ رأوه يومَ الفتحِ، أو في حجةِ الوداعِ، أو في غيرِهما.  
قال ابنُ الصَّلاحِ: «ومنهم من زادَ على اثنتي عشرة طبقةً» هـ (1).  
قلتُ: لكنْ لم يذكرْ ابنُ الصَّلاحِ، ولا غيرهُ ممنْ عثرتُ على كلامِهِ تلكَ الزيادةَ هـ.

وجعلهم ابنُ سعدٍ في كتابهِ "الطبقات" خمسَ طبقاتٍ فقط (2):

الأولى: البدريون.

الثانية: من أسلمَ قديماً ممنْ هاجرَ عامتهمُ إلى الحبشةِ، وشهدوا أحداً فما بعدها.

الثالثة: من شهدَ "الخدق" فما بعدها.

الرابعة: مسلمةُ الفتحِ.

الخامسة: الصبيانُ والأطفالُ ممنْ لمْ يعزُ سواءَ حفظَ عنه — وهم الأكثرُ — أم لا؟ هـ.

والأفضلُ الصديقُ ثمَّ عمرُ      وبعدهُ عثمانُ وهو الأكثرُ

أو فعليُّ قبلهُ خلفُ حكي      قلتُ: وقولُ الوقفِ جا عن مالكِ

فالسنةُ الباؤونَ فالبدريةُ      فأخذُ فالبئعةُ المرضيةُ

يعني: أن أهلَ السنةِ مُجمعونَ على أن أفضلَ الصحابةِ: أبو بكرٌ، ثمَّ عمرُ، وممنْ حكى الإجماعَ على ذلكِ أبو العباسِ القرطبيُّ (3).

وروى البيهقيُّ (4)، عن أبي ثورٍ (5)، عن الشافعيِّ أنه قال: «ما اختلفَ أحدٌ من الصحابةِ والتابعينَ في تفضيلِ أبي بكرٍ وعمرَ، وتقديمهما على جميعِ الصحابةِ، وإنما اختلفَ من اختلفَ منهم في عليٍّ وعثمانَ».

وروي مثلهُ عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ (6).

(1) - "علوم الحديث" (ص 298).

(2) - "الطبقات الكبرى" (12/1-13).

(3) - "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" لأبي العباس القرطبي (238/6).

(4) - في كتابه: "الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد" (ص 522).

(5) - هو: إبراهيم بن خالد الكلبي، أبو ثور البغدادي، الحافظ الحجة الفقيه، صاحب التصانيف، توفي سنة 240 هـ،

"الجرح والتعديل" (97/2 - 98)، و"تاريخ بغداد" (65/6 - 69)، و"السير" (74/12 - 76).

(6) - نقله عنه الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (23/3).

وحكى المازري<sup>(1)</sup> تفضيل أبي بكر عن أهل السنة، وتفضيل عمر عن الخطابية، وتفضيل علي عن ابن خزيمة<sup>(2)</sup> والخطابي<sup>(3)</sup> والشيعية، وتفضيل العباس عن الراونديية.

وحكى عياض<sup>(4)</sup>: أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من مات من الصحابة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقي بعده؛ لقوله في بعضهم: «أنا شهيدٌ على هؤلاء»<sup>(5)</sup>.

قال النووي: «وهذا الإطلاق غير مرضي، ولا مقبول»<sup>(6)</sup>.

وهو أيضاً مردود بما تقدم من إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية الشيخين على جميع الصحابة<sup>(7)</sup>.

وروى البخاري في "صحيحه"<sup>(8)</sup> أن علياً كرم الله وجهه قال: «خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر» هـ.

ثم يلي الشيخين في الفضل عثمان وعلي، لكن اختلف أهل السنة في الفضل بعد عمر منهما، فذهب الأكثرون كما حكاه الخطابي<sup>(9)</sup> وغيره<sup>(10)</sup> إلى أنه عثمان، وأن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة.

(1) - "المعلم بفوائد مسلم" للمازري (240/3)، ولكنه لم يذكر تفضيل علي رضي الله عنه عن ابن خزيمة والخطابي.

(2) - نقله عنه ابن حجر في "فتح الباري" (21/7) لكنه ذكره في تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما، لا في التفضيل المطلق كما توهمه عبارة الشارح، وكان الأولى ألا يذكر في هذا المقام، والله أعلم.

(3) - "معالم السنن" (280/4)، وظاهر كلامه لا يدل على التفضيل المطلق، وإنما حكاه عن بعض مشايخه، وهذا تخافت من القول كما قال الناظم في "شرحه" (24/3)، والله أعلم.

(4) - "إكمال المعلم" (382/7).

(5) - جزء من حديث أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب اللحد والشق في القبر (374/1) برقم 1353، من حديث جابر رضي الله عنه

(6) - "شرح مسلم" (137/15).

(7) - تقدم آنفا (ص 738).

(8) - أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «لو كنت متخذاً خليلاً» (530/2) برقم 3671.

(9) - "معالم السنن" (280/4).

(10) - ينظر: "شرح مسلم" (137/15)، و"فتح الباري" (21/7).

وحكى الخطابي عن أهل السنة من أهل الكوفة: تقديم عليّ على عثمان، وبه قال ابن خزيمة<sup>(1)</sup>، وهو رواية عن الثوري<sup>(2)</sup>، وإلى الأول مال الشافعي<sup>(3)</sup>، وأحمد، وجههور المحدثين والفقهاء، وكثير من المتكلمين<sup>(4)</sup>، والأشعري<sup>(5)</sup>، والباقلاني<sup>(6)</sup>، لكنهما اختلفا في التفضيل أهو قطعي، وهو اختيار الأول<sup>(7)</sup>، ويشهد له قول مالك حين سئل: أيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ؟ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ قَتَالُ: «أَوْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ؟»<sup>(8)</sup>.

أَوْ: ظَنِّي، وَهُوَ اخْتِيَارُ الثَّانِي<sup>(9)</sup>، وَبِهِ جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ فِي "المفهم"<sup>(10)</sup>، واختاره إمام الحرمين في "الإرشاد" فقال: «لَمْ يَقُمْ عِنْدَنَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ عَلَى بَعْضٍ، إِذِ الْعَقْلُ لَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي فَضَائِلِهِمْ مُتَعَارِضَةٌ، وَلَا يُمْكِنُ تَلْقَى التَّفْضِيلِ مِنْ مَنَعَ إِمَامَةَ الْمَفْضُولِ، وَلَكِنَّ الْعَالِبُ عَلَى الظنِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ عُمَرُ، وَتَتَعَارَضُ الظُّنُونُ فِي عَثْمَانَ وَعَلِيٍّ»<sup>(11)</sup>.

(1) - نقله عنه ابن حجر في "فتح الباري" (21/7).

(2) - "معالم السنن" (280/4)، وذكر أن آخر قوله تقديم عثمان رضي الله عنه، وهو عين ما سطره في عقيدته التي رواها عنه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (145/1) فقدم عثمان على علي رضي الله عنهما.

(3) - "الاعتقاد" للبيهقي (ص522).

(4) - كما قال القاضي عياض في "إكمال المعلم" (382/7)، بل صار هذا إجماع أهل السنة، وهو مقرر في عقائدهم، ينظر: "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (724/2) وما بعدها.

(5) - "الإبانة عن أصول الديانة" للأشعري (ص171).

(6) - ينظر: "المعلم" للمازري (240/3)، و"شرح مسلم" للنووي (137/15)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (24/3-25).

(7) - يعني: أبا الحسن الأشعري كما في: "المعلم" للمازري (240/3)، و"شرح مسلم" للنووي (137/15)،

(8) - "المدونة" (670/4).

(9) - يعني به الباقلاني كما في: "المعلم" للمازري (240/3)، و"شرح مسلم" للنووي (137/15).

(10) - "المفهم" لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" (238/6).

(11) - "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد" (ص431).

قال النَّاطِمُ: «والقولُ بالوقفِ عن تفضيلِ أحدهما على الآخرِ جاءَ عن مالكٍ حسبما في آخرِ "الدياتِ" من "المدونة"<sup>(1)</sup> حينَ قالَ لَمَّا سُئِلَ عن ذلكَ: «ما أدركتُ أحدًا ممن اقتدى به يُفضِّلُ أحدهما على صاحبه، ونرى الكفَّ عن ذلكَ»<sup>(2)</sup>.

وتبعه على ذلكَ يحيى بنُ سعيدِ القطانِ<sup>(3)</sup>، ثمَّ ابنُ حزمٍ<sup>(4)</sup> هـ. وحكى عياضٌ<sup>(5)</sup> قولاً أنَّ مالكا رجَعَ عن الوقفِ إلى القولِ الأوَّلِ. قالَ القرطبيُّ: وهو الأصحُّ إن شاء اللهُ تعالى هـ<sup>(6)</sup>.

وهو الروايةُ الثانيةُ عن الثوريِّ<sup>(7)</sup>، لقولِ ابنِ عمَرَ رضي اللهُ عنهما: كنَّا نقولُ ورسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حيٌّ: أفضلُ هذه الأمةِ أبو بكرٍ وعمَرُ وعُثمانُ، ويسمَعُ ذلكَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فلا ينكرُهُ<sup>(8)</sup>، ورواهُ الطبرانيُّ في "الكبيرِ"، وهو في "الصحيحِ"<sup>(9)</sup> بدونِ التصريحِ بالمدكورِ هـ.

ثمَّ يلي الخلفاءَ الأربعةَ في الفضلِ: بقيةُ العشرةِ المشهودِ لهم بالجنةِ، وهم طلحةُ بنُ عبيدِ اللهِ، والزبيرُ بنُ العوامِ، وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ، وسعيدُ بنُ زيدٍ بنِ عمرو بنِ نفيلٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ، وأبو عبيدةَ بنُ الجراحِ هـ<sup>(10)</sup>.

(1) - "المدونة" (670/4).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (26/3).

(3) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (59/43).

(4) - نقله عنه ابن حجر في "الفتح" (21/7)، وكلام ابن حزم في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (424/4) غيرُ قاطع في التوقُّف، بل يظهر والله أعلم أنَّه يجنح إلى تفضيل عثمان رضي اللهُ عنه، حيث يقول: «والذي يقع في نفوسنا — دون أن نقطع به — ولا نُخطئُ من خالفنا في ذلك، فهو أنَّ عثمان أفضل من علي، والله أعلم»، فلعله ترجَّح في نفسه دون القطع والبتِّ فيه، والله أعلم.

(5) - "ترتيب المدارك" (45/2 - 46).

(6) - "المفهم" (238/6).

(7) - حكاها عنه الخطابي في "معالم السنن" (280/4).

(8) - أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (285/12).

(9) - أخرجه البخاري: كتاب الفضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان رضي اللهُ عنه (539/2) برقم 3697.

(10) - أخرجه: أبو داود: كتاب السنة، باب في الخلفاء، برقم 4649، وليس فيه ذكر لأبي عبيدة عامر بن الجراح، وأخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف، برقم 3747، من حديث سعيد بن زيد، و برقم 3757، وأسقط منه أبا عبيدة، وقال: حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (209/3) عن عبد الرحمن بن عوف رضي اللهُ عنه، وصحَّحه الألباني في تخريجه لـ "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز (ص 487).

ثُمَّ يَلِي الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْفَضْلِ: بَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَهُمْ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ هـ (1).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ: «أَصْحَابُنَا مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءَ الْأَرْبَعَةَ، ثُمَّ تَمَامُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ» (2).

ثُمَّ: أَهْلُ بَدْرٍ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، اسْتَشْهَدَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِ الصَّحِيحُ (3) أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ فِي قِضِيَّةِ حَاطِبٍ: «أَوْ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ: فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ، وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ (4) عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا تَعْدُونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟»، قَالَ: خِيَارُنَا، قَالَ: كَذَلِكَ عِنْدَنَا هُمْ خِيَارُ الْمَلَائِكَةِ.

(1) - أخرجه: أبو داود: كتاب السنة، باب في الخلفاء، برقم 4649، وليس فيه ذكر لأبي عبيدة عامر بن الجراح، وأخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف، برقم 3747، من حديث سعيد بن زيد، و برقم 3757، وأسقط منه أبا عبيدة، وقال: حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (209/3) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وصححه الألباني في تخريجه لـ "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز (ص 487).

(2) - في كتابه "أصول الدين" (ص 304).

(3) - البخاري: كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرا (65/3-66)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في فضائل أهل بدر (48/16) من حديث علي رضي الله عنه، في قصة الكتاب الذي بعث به حاطب بن أبي بلتعنة إلى قريش.

(4) - أخرجه ابن ماجه في: "مقدمة السنن"، فضل أهل بدر (ص 29) برقم (160)، وأحمد (136/ 25) وابن حبان (207/16) من طريق عباية بن رفاعة عن جده عن رافع بن خديج مرفوعا به، وصححه العلامة الألباني في "صحيح الجامع الصغير" برقم (3086).

وأخرجه البخاري في "المغازي"، باب شهود الملائكة بدرا، برقم 3992، من طريق جرير عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزُرقي، عن أبيه - وكان أبوه من أهل بدر - قال: فذكره.

ثُمَّ يَلِيهِمْ فِي الْفَضْلِ: أَصْحَابُ أَحَدِ الَّذِينَ شَهِدُواهَا، وَهُمْ سَبْعُمِائَةٍ اسْتُشْهِدَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ<sup>(1)</sup>.

ثُمَّ يَلِيهِمْ: أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ بِـ "الْحُدَيْبِيَّةِ" الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمْ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(3)</sup>، وَكَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعُمِائَةٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي أَوَائِلِ "الاستيعاب"<sup>(5)</sup>: «وَلَيْسَ فِي الْعَزَوَاتِ مَا يَعْدِلُ بَدْرًا فِي الْفَضْلِ، أَوْ يَقْرُبُ مِنْهَا إِلَّا غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ» هـ .  
قَوْلُ النَّاطِمِ: (فَأَحَدٌ فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ) هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: فَأَهْلُ أَحَدٍ، فَأَهْلُ الْبَيْعَةِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي "الْخُلَاصَةِ"<sup>(6)</sup>.

عَنهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُدِفَا	وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفَا
فَقِيلَ هُمْ وَقِيلَ بَدْرِيٌّ وَقَدْ	قَالَ وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
أَيْهِمْ أَسْلَمَ قَبْلَ مَنْ سَلَفَ	قِيلَ بَلْ أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ وَاخْتَلَفَ
وَمُدَّعَى إِجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ	قِيلَ أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ بَلْ عَلِيٌّ
بَعْضٌ عَلَى حَدِيحَةٍ اتَّفَاقَا	وَقِيلَ زَيْدٌ وَادَّعَى وَفَاقَا

(1) - ينظر حبر هذه الغزوة في "السيرة النبوية" لابن هشام (23/3 - 64).

(2) - سورة الفتح: الآية 18.

(3) - في "المنقب"، باب في فضل من بايع تحت الشجرة، برقم (3860)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في الخلفاء، برقم 4658، وأحمد (93/23)، وابن حبان (127/11)، من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم به، وهذا إسناد صحيح، صحَّحه الترمذي، والألباني في "السلسلة الصحيحة" برقم (2160) (191/5).

(4) - البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، برقم 4154، ومسلم: كتاب الإمارة، برقم 1856، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ورُوي عنه أنهم: ألف وخمسمائة، كما في البخاري برقم 4152، وينظر: "السيرة النبوية" لابن هشام (269/3)، و"الاستيعاب" (5/1 - 6).

(5) - "الاستيعاب" (43/1).

(6) - "ألفية ابن مالك" (ص 97).

يعني أن ابن الصلاح قال: «إِنَّ فَضْلَ السَّابِقِينَ الْأَوْلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ قَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ»<sup>(1)</sup>، بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾<sup>(2)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنِيَّ﴾<sup>(3)</sup>.

قال محيي الدين عبد الحميد في "شرح ألفية السيوطي"<sup>(4)</sup> في المصطلح ما نصه: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوْلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَفْضَلُ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ كُلُّ سَابِقٍ مِنْ نَوْعٍ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مُتَأَخِّرٍ مِنْ نَوْعِهِ» هـ كلامه بلفظه. وقد اختلف فيهم، فقيل عن الشعبي: هُم الَّذِينَ شَهِدُوا بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ<sup>(5)</sup>. وقال محمد بن الحنفية، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وقتادة: «هُم الَّذِينَ صَلُّوا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ»<sup>(6)</sup>.

وقال محمد بن كعب القرظي<sup>(7)</sup>، وعطاء بن يسار: «هُم أَهْلُ بَدْرٍ»<sup>(8)</sup>. وصح عن الحسن البصري أنه قال: «هُم الَّذِينَ كَانَ إِسْلَامُهُمْ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ».

(1) - "علوم الحديث" (ص 299).

(2) - سورة التوبة: الآية 100.

(3) - سورة الحديد: الآية 10.

(4) - "شرح ألفية السيوطي" (230/2).

(5) - أخرجه عنه ابن جرير في "تفسيره" (638/11)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (1868/6)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (10/1).

(6) - "تفسير ابن جرير" (639/11 - 640)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (1868/6)، و"الاستيعاب" (10/1).

(7) - هو: محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، ثقة عالم، توفي سنة 120 هـ، "الثقات" (351/5)، و"تهذيب الكمال" (340/26)، و"التقريب" (128/2).

(8) - "معالم التنزيل" للبعوي (87/4)، و"الاستيعاب" (14/1).

وعنه أيضاً أنه قال: «فَرَّقُ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ فَتَحُ مَكَّةَ»<sup>(1)</sup>.  
وَأَمَّا أَوَّلُ الصَّحَابَةِ إِسْلَامًا، فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَيَّ  
أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَالشَّعْبِيُّ،  
وَالنَّخَعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ<sup>(2)</sup>، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(3)</sup> مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ<sup>(4)</sup> حِينَ سَأَلَهُ مَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؟: «حُرٌّ وَعَبْدٌ»، يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ  
وَبَلَالًا.

وَلَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: «أَلَسْتُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(5)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ  
الْحُدْرِيِّ عَنْهُ.

وَفِي "المُسْتَدْرَكِ"<sup>(6)</sup>: أَنَّ الشَّعْبِيَّ سَأَلَهُ سَائِلٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ: أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَسَّانَ بْنِ  
ثَابِتٍ:

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجْوًا مِنْ أَخِي ثَقَةٍ فَادْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا

(1) - حكاه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (14/1) عن سُنيِدٍ بِسندٍ ضَعِيفٍ كَمَا قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ المَغِيثِ"  
(66/4)؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ شَيْخٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ كَعْبِ القُرْظِيِّ وَعِطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، فَضَعَّفَهُ لَجَهَالَةِ هَذَا الشَّيْخِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

(2) - "الاستيعاب" (964/3 - 965)، و"الإصابة" (174/4).

(3) - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ المَسَافِرِينَ، بَابُ إِسْلَامِ عَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ (101/6) بِرَقْمِ 831، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

(4) - هُوَ: عَمْرٍو بْنُ عَبْسَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَامِرِ بْنِ غَاضِرَةَ بْنِ خِفَافِ السُّلَمِيِّ، أَبُو نَجِيحٍ، أَسْلَمَ قَدِيمًا بِمَكَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى  
بِلَادِهِ إِلَى أَنْ هَاجَرَ بَعْدَ خَيْرٍ وَقَبْلَ الفَتْحِ فَشَهِدَهَا، قِيلَ: تَوَفَّى بِجَمَصٍ، "الاستيعاب" (1192/3)، و"الإصابة"  
(658/4).

(5) - التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ المُنَاقِبِ، بَابُ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (611/5) بِرَقْمِ 3667، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: غَرِيبٌ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَقَالَ: هَذَا أَصْحَحُ، وَصَحَّحَهُ  
الألباني، "صحيح سنن الترمذي" (504/3) بِرَقْمِ 3667.

(6) - المُسْتَدْرَكُ (67/3) بِرَقْمِ (4414) مِنْ طَرِيقِ الحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ ثَنَا الخَلِيلِ بْنِ زَكْرِيَاءَ ثَنَا مجالد بن سعيد عن  
الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ سُئِلَ، وَذَكَرَهُ، وَفِي سَنَدِهِ الخَلِيلِ بْنِ زَكْرِيَاءَ وَهُوَ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ"  
(274/1).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ فِي "الاستيعاب" (964/3) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا شَيْخِ لَنَا ثَنَا مجالد عن الشَّعْبِيِّ،  
وَذَكَرَهُ، وَهُوَ سَنَدٌ ضَعِيفٌ لَجَهَالَةِ مَنْ رَوَى عَنْ مجالد، وَمجالد لَيْسَ بِالقَوِيِّ كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ" (159/2).

خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَتَقَاهَا وَأَعَدَلَهَا      بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْفَاهَا بِمَا حَمَلَا  
وَالثَّانِي التَّلَايَ الْحُمُودَ مَشْهُدُهُ      وَأَوَّلَ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَقَ الرُّسُلَا<sup>(1)</sup>  
وقال أبو محجن الثقفي<sup>(2)</sup> يمدحه:

وَسُمِّيَتْ صِدِّيقًا وَكُلُّ مُهَاجِرٍ      سِوَاكَ يُسَمَّى بِاسْمِهِ غَيْرَ مُنْكَرٍ  
سَبَقْتَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ شَاهِدٌ      وَكُنْتَ جَلِيسًا فِي الْعَرِيشِ الْمُشْهَرِ<sup>(3)</sup>  
وقيل: بل عليُّ كرم الله وجهه، كما رواه الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس<sup>(4)</sup>،  
وبه قال أبو ذرٍّ، والمقداد، وأبو أيوب، وأنس، وخزيمة بن ثابت، وخبَّاب بن  
الأرت، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، ويعلى بن مرة،  
وعفيف الكندي<sup>(5)</sup>، في آخرين<sup>(6)</sup>، وهو المرجح عند الحافظ ابن حجر في "تقريبه"<sup>(7)</sup>.  
ونسب المرزباني<sup>(8)</sup> لخزيمة بن ثابت في علي رضي الله عنهما:  
مَا كُنْتُ أَحْسِبُ هَذَا الْأَمْرَ مُنْصَرِفًا      عَنْ هَاشِمٍ ثُمَّ مِنْهَا عَنْ أَبِي حَسَنِ

(1) - ينظر: "الاستيعاب" (464/3 - 965)، وهي في "شرح ديوان حسان" إبراهيم شمس الدين (ص 175) مع اختلاف في بعض ألفاظها وزيادة.

(2) - هو: أبو محجن الثقفي عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير، وقيل اسمه: عبد الله، وقيل: مالك، شاعر مشهور له صحبة، توفي بأذربيجان، وقيل: بجران، "الاستيعاب" (1746/4)، و"الإصابة" (360/7-365).

(3) - أوردها ابن عبد البر في "الاستيعاب" (965/3) وزاد لها بيتاً ثالثاً وهو:

وَالْفَارِ إِذْ سُمِّيَتْ بِالْفَارِ صَاحِبًا      وَكُنْتَ رَفِيقًا لِلنَّبِيِّ الْمُطَهَّرِ

(4) - "المعجم الكبير" (25/11) برقم (10924)، حدثنا: محمد بن العباس الأخرم، ثنا زهير بن محمد ثنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس فذكره، قال الهيثمي في "جمع الزوائد" (86/9): «وفيه عثمان الجزري لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وليس في إسناده ما ذكره الهيثمي وهو عثمان الجزري، والله أعلم.

(5) - هو: عفيف الكندي، ابن عم الأشعث بن قيس، وقيل: أخوه لأمه، وقيل: عمه، والأصح: أنه ابن عمه وأخوه لأمه، صحابي، "الاستيعاب" (1241/3)، و"الإصابة" (515/5 - 516)، و"التقريب" (679/1).

(6) - أكثر ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1090/3-1095) في تخريج هذه الرويات في ترجمة علي رضي الله عنه.

(7) - "التقريب" (696/1).

(8) - هو: محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب المرزباني، أبو عبيد الله علامة أخباري، معتزلي، صاحب التصانيف، توفي سنة 384 هـ، "تاريخ بغداد" (135/3)، و"الأنساب" (189/12)، و"السير" (447/16).

أليسَ أوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلَتِهِمْ وَأَعْلَمَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ<sup>(1)</sup>  
 وروى الحاكم في "المستدرک" (2) من رواية مسلم الملائى (3) قال: «نبى النبي صلى الله عليه  
 وسلم يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء». .  
 وقال أيضاً في كتابه "علوم الحديث" (4): «لا أعلم خلافاً بين أصحاب التاريخ أن علياً  
 أوّلهم إسلاماً، وإنما اختلفوا في بلوغه». .  
 قال ابن الصلاح: «لكن دعوى الحاكم الإجماع على هذا القول لم تُقبل، بل نُوزع  
 فيها» (5).

قال ابن كثير: «إذ لا دليل على إطلاق الأولوية (6) فيه من وجه صحيح» (7).  
 مع أن الحاكم قال بعد حكايته له: «والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر الصديق  
 هو أوّل مَنْ أسلم من الرجال البالغين، لحديث عمرو بن عبسة السابق (8)» (9).  
 وقيل: بل زيد بن حارثة، رواه معمر عن الزهري (10).

(1) - نسبهما ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1133/3) إلى الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، وأوردها الناظم في  
 "التقييد والإيضاح" (ص259) نسبة لخزيمة بن ثابت، فالله أعلم.  
 (2) - "المستدرک" (121/3)، ولكنه بلفظ: «وأسلم علي...»، وسنده ضعيف لضعف مسلم الملائى، كما في  
 "التقريب" (180/2).  
 (3) - هو: مسلم بن كيسان الضبي، الملائى، الراد الأعور، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف، "الجرح والتعديل"  
 (192/8)، و"تهذيب الكمال" (531/27)، و"التقريب" (180/2).  
 (4) - "معرفة علوم الحديث" (ص159).  
 (5) - "علوم الحديث" (ص300) بتصرف.  
 (6) - الظاهر أن الشارح نقله بواسطة السخاوي في "فتح المغيث" (71/4)، وفيه: "الأولية"، وليس: الأولوية.  
 (7) - "اختصار علوم الحديث" (ص281 - 282) بتصرف.  
 (8) - تقدم تخرجه أنفا (ص745).  
 (9) - "معرفة علوم الحديث" (ص160).  
 (10) - أخرجه عنه: ابن سعد في "الطبقات" (44/3) عن ابن أبي ذئب عن الزهري، وأخرجه الطبراني في "الكبير"  
 (84/5) برقم (4653)، عن معمر عن الزهري، وعزاه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (546/2) لمعمر في "جامعه"  
 عن الزهري، قال في "مجمع الزوائد" (329/9): «رواه الطبراني مرسلًا، وإسناده حسن»، ولكن في إسناده ابن لهيعة،  
 وهو صدوق وقد حط بعد احتراق كتبه، وليست روايته هنا عن أحد العبادلة، "التقريب" (526/1).

وقيل: بل أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها.  
قال النووي في "التقريب"<sup>(1)</sup> زيادة على ابن الصلاح: «وهو الصواب عند جماعة من  
المحققين».

وروي ذلك عن ابن عباس، وعائشة، ونافع بن جبير بن مطعم، والزهرري أيضاً، وهو قول  
قتادة، وابن إسحاق<sup>(2)</sup>.

قوله: (وادعى بعض) هو ابن عبد البر<sup>(3)</sup>، والتعلبي موافقاً لهؤلاء القائلين بأنها  
أول الخلق إسلاماً الاتفاق على ذلك، زاد الثعلبي: «وإنما الخلاف فيمن بعدها»<sup>(4)</sup>.  
روى الطبراني في "الكبير"<sup>(5)</sup> عن أبي رافع قال: «صلى النبي صلى الله عليه وسلم غداة  
الاثنين، وصلت خديجة يوم الاثنين من آخر النهار، وصلى علي يوم الثلاثاء».  
وقال ابن عبد البر<sup>(6)</sup> تبعاً لابن إسحاق<sup>(7)</sup>: «اتفقوا على أن خديجة أول من آمن،  
ثم علي بعدها، وهو ابن عشر سنين، ثم زيد، ثم أبو بكر، فأظهر  
إسلامه، ودعا إلى الله عز وجل، فأسلم بدعائه عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد  
الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى  
عنهم، فكان هؤلاء الثمانية هم سباق الخلق إلى الإسلام» هـ.

(1) - "الإرشاد" للنووي (602/2).

(2) - حكى ذلك عنهم ابن عبد البر كما في "الاستيعاب" (1819/4-1820).

(3) - "الاستيعاب" (1819/4).

(4) - "علوم الحديث" (ص300).

(5) - "المعجم الكبير" (320/1) برقم (952) من طريق يحيى الحماني ثنا علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله، عن  
أبيه، عن جده قال: وذكره، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (87/9): «وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو  
ضعيف»، وهو كما قال الفحامي متهم بسرقة الحديث مع أنه حافظ كما في "التقريب" (308/2)، فهو حديث  
ضعيف، والله أعلم.

(6) - "الاستيعاب" (1092/3).

(7) - "السيرة النبوية" (183/1).

وذكرَ عُمَرُ بْنُ شُبَيْبَةَ<sup>(1)</sup>: «أَنَّ خَالَدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ<sup>(2)</sup> أَسْلَمَ قَبْلَ عَلِيٍّ<sup>(3)</sup>.  
وقالَ غيرُهُ: «إِنَّهُ أَوْلَهُمْ إِسْلَامًا»<sup>(4)</sup>.  
وقيلَ كما نقلَهُ المَسْعُودِيُّ<sup>(5)</sup> عَن بَعْضِهِمْ: «أَنَّ أَوْلَهُمْ إِسْلَامًا بَلَالٌ؛ لِحَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ  
عَبَسَةَ المَاضِي<sup>(6)</sup>»<sup>(7)</sup>.  
ونقلَ أيضًا عَن بَعْضِهِمْ أَنَّهُ: حَبَّابُ بْنُ الأَرْتِّ — بِتَشْدِيدِ المِثْنَاءِ — بِنُ جَنْدَلَةَ أَبُو عبدِ اللَّهِ  
التَّمِيمِيِّ<sup>(8)</sup>، ويُقالُ: الحَزَاعِيُّ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ<sup>(9)</sup>.  
قالَ السَّخَاوِيُّ: «وَكَأَنَّهُ تَمَسَّكَ بِمَا قِيلَ: إِنَّهُ أَوْلُ مَنْ أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ»<sup>(10)</sup>.  
قالَ النَّوَوِيُّ<sup>(11)</sup> تَبَعًا لابنِ الصَّلَاحِ<sup>(12)</sup>: «والأورعُ أن يُقالَ: أَوْلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ  
الرِّجَالِ الأَحْرَارِ: أَبُو بَكْرٍ، وَمِنَ الصَّبِيانِ: عَلِيُّ، وَمِنَ النِّسَاءِ: حَدِيجَةُ، وَمِنَ المَوَالِي: زَيْدٌ،  
وَمِنَ العَبِيدِ: بَلَالٌ».

(1) - هو: عمر بن شبة بن عبدة بن زيد بن رائطة، أبو زيد النميري البصري، نزيل بغداد، الحافظ العلامة الأخباري، صاحب التصانيف، توفي سنة 262 هـ، "الجرح والتعديل" (116/6)، و"تاريخ بغداد" (208/11)، و"السير" (369/12-372).

(2) - هو: خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أبو سعيد، قيل توفي في معركة مرج الصفر، وقيل: في يوم "أجنادين" سنة 13 هـ، "الاستيعاب" (420/2-423)، و"الإصابة" (236/2-238).

(3) - نقله عنه الناظم في "التقييد والإيضاح" (ص258)، وابن حجر في "الإصابة" (237/2).

(4) - "الإصابة" (236/2-237) حكاه عن الواقدي.

(5) - هو: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن، من ذرية ابن مسعود رضي الله عنه، عداده من أهل بغداد، ونزل مصر، علامة أخباري معتزلي، صاحب التصانيف منها كتابه: "مروج الذهب"، توفي سنة 345 هـ، "معجم الأدباء" (90/13-94)، و"السير" (569/15).

(6) - تقدم تخريجه (ص745).

(7) - "مروج الذهب" للمسعودي (218/2)، و"محاسن الاصطلاح" (ص498).

(8) - من قدماء الصحابة شهد بدرا، توفي سنة 37 هـ، "الاستيعاب" (438/2)، و"الإصابة" (258/2).

(9) - حكاه عنه البلقيني في "محاسن الاصطلاح" (ص498)، و"تدريب الراوي" (ص290).

(10) - "فتح المغيث" (74/4).

(11) - "التقريب" للنووي (ص290).

(12) - "علوم الحديث" (ص300).

قال السخاوي: «وهو أحسن ما قيل؛ لاجتماع الأقوال به»<sup>(1)</sup>.  
 قال البرماوي<sup>(2)</sup>: «ويحكي هذا الجمع عن أبي حنيفة»<sup>(3)</sup>.  
 وقال إسحاق بن راهويه: «الخبر في كل ذلك صحيح»<sup>(4)</sup>.  
 قال ابن خالويه<sup>(5)</sup>: «أول امرأة أسلمت بعد خديجة لُبابة بنت الحارث زوجة العباس بن عبد المطلب»<sup>(6)</sup>.

قلت: وقد عقد كلام ابن إسحاق المذكور آنفاً العلامة أحمد البدوي بن محمدًا —  
 بالقصر — بن بوحمَد المجلسي<sup>(7)</sup>، ناظم غزوات النبي صلى الله عليه وسلم، وأنساب  
 العرب " رحمه الله تعالى فقال<sup>(8)</sup>:

أول الناس بالنبي اقتداءً أم أبناء الكرام الجدود  
 فعلي ثم ابن حارثة الكلبي زيد مولى النبي المجيد  
 ثم إذ آمن العتيق دعا الناس فجاءت عصاة كالفريد  
 وهي عثمان والزبير وسعد وابن عوف وطلحة بن عبيد

(1) - "فتح المغيث" (73/4).

(2) - هو: إسماعيل بن أبي الحسن علي بن عبد الله البرماوي، مجد الدين الشافعي المصري، علامة فقيهه، توفي سنة 834هـ، "الضوء اللامع" (295/2)، و"حسن المحاضرة" للسيوطي (440/1).

(3) - حكاها عنه السيوطي في "التدريب" (ص290)، وحكاها عن أبي حنيفة الحاكم في "تاريخه" كما في "فتح المغيث" (73/4).

(4) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (73/4).

(5) - هو: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله الهمداني اللغوي النحوي الكبير، صاحب التصانيف المفيدة، توفي سنة 370 هـ، "معجم الأدباء" (200/9 - 205)، و"بغية الوعاة" (529/1 - 531).

(6) - نقله عنه السيوطي في "التدريب" (ص290)، ولعله أحده من "طبقات ابن سعد" (277/8)، والله أعلم.  
 ولبابة هي: بنت الحارث بن حزن بن بن البجير بن الهزم الهلالية، أم الفضل زوجة العباس بن عبد المطلب، وتسمى لبابة الكبرى، تميزا لها من أخت لها لأبيها تُعرف بالصغرى، توفيت نحو 30 هـ، "الاستيعاب" (1907/4)، و"الإصابة" (276/8).

(7) - هو: أحمد البدوي بن محمد بن أبي أحمد لمجلسي اليعقوبي، علامة متبحر في السير والأنساب، وله فيه نظم مفيد يزيد على ألف بيت، توفي سنة 1208هـ، "فتح الشكور" لمحمد بن أبي بكر البرتلي الولاقي (ص130)، و"الوسيط" لأحمد بن الأمين (ص350 - 352).

(8) - يوجد قطعة منها في مقدمة نظمه "عمود النسب" (ص17)، وأما ما نظمه البدوي في المراحل الأولى من شبابه.

وقد ذُلتُ أنا أبياتهُ هذه بنظمِ الثلاثةِ الذينَ قيلَ في كلِّ واحدٍ منهم: إِنَّهُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ  
أَسْلَمَ كَمَا رَأَيْتَ، فَقُلْتُ:

### وبَلالٍ قَدِ قِيلَ ذَلِكَ فِيهِ وَسَليلُ الأَرْتِ وَأبْنُ سَعِيدِ

ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيانِ آخِرِ مَنْ ماتَ مِنَ الصَّحابةِ مُطْلَقًا، أَوْ مَقِيدًا بِالْبُلدانِ وَالتَّواحِي، فَقَالَ:

وَمَاتَ آخِرًا بغيرِ مَرِيَةِ	أَبُو الطُّفَيْلِ ماتَ عَامَ مائَةٍ
وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ	أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ بِمَكَّةِ
وَقِيلَ الآخِرُ بِهَا ابْنُ عُمَرَ	إِنَّ لَأَبُو الطُّفَيْلِ بِهَا قُبْرًا
وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ	وَأَبْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ
وَالشَّامِ فابْنُ بُسْرِ أَوْ ذُو بَاهِلَةَ	خُلْفٌ وَقِيلَ بِدِمَشْقٍ وَائِلَهُ
وَإِنَّ فِي حِمصَ ابْنَ بُسْرِ قَبْضًا	وَإِنَّ بِالْجَزِيرَةِ العُرسَ قَضَى
وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أَبِي	وَمِصْرَ فابْنُ الحارِثِ بْنِ جَزْيِ
وَقَبْضَ الهَرْماسِ بِالْيَمَامَةِ	وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعُ بِبَرْقَةَ
وَقِيلَ إِفْرِيقِيَةَ وَسَلْمَهُ	بَادِيًا أَوْ بِطَيِّبَةَ المُكْرَمَةَ

يعني: أن آخِرَ الصَّحابةِ رضوانُ اللهُ تعالى عليهم موتًا بغيرِ مَرِيَةِ — بكسرِ الميمِ وقد  
نُضِمَّ — أي: شكُّ، أَبُو الطُّفَيْلِ عامرُ بْنُ وائِلَةَ الكِنَانِيُّ ثُمَّ اللَّيْثِيُّ، كما جَزَمَ بِهِ مُسْلِمٌ<sup>(1)</sup>،  
وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو زَكْرِيَاءَ بْنُ مَنْدَةَ<sup>(3)</sup>، وَالْمَزْيِيُّ<sup>(4)</sup>، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup>، كما رواهُ  
مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(6)</sup> عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا عَلَيَّ وَجْهُ  
الأَرْضِ رَجُلٌ رَأَاهُ غَيْرِي» .

وَحَكَى السَّخَاوِيُّ إِجْمَاعَ المُحَدِّثِينَ عَلَيَّ ذَلِكَ<sup>(7)</sup>.

(1) - مسلم: كتاب الفضائل، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض مليح الوجه (84/15).

(2) - أخرجه عنه الحاكم في "المستدرک" (716/3) برقم (716).

(3) - ذكره عنه الناظم في "التقييد والإيضاح" (ص262).

(4) - "تهذيب الكمال" (81/14).

(5) - "علوم الحديث" (ص300).

(6) - مسلم (84/15).

(7) - "فتح المغيث" (75/4).

وقد مات بـ "مكة" سنة مائةٍ من الهجرة، وقيل: مات بالكوفة، والأوّل هو الصّحيح<sup>(1)</sup>.  
وقال خليفة بن خياط<sup>(2)</sup>: «إنّه تأخّر بعد المائة»<sup>(3)</sup>.

فقيل: سنتين<sup>(4)</sup>.

وقيل: بسبع<sup>(5)</sup>.

وقيل: بعشر، وهو الذي صحّحه الذهبي<sup>(6)</sup>؛ إذ روى وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه قال: «كنت بمكة سنة عشرٍ ومائةٍ، فرأيت جنازةً، فسألت عنها، فقيل لي: هذا أبو الطفيل» هـ<sup>(7)</sup>.

وأما آخرهم بالنسبة إلى البلدان والنواحي، فقد اختلف في آخرهم موتاً بالمدينة قبل أبي الطفيل، فقال ابن أبي داود<sup>(8)</sup>: «آخر من مات من الصحابة بالمدينة السائب بن يزيد الكِنَاني ثمّ الليثي، المعروف بابن أخت النمر».

قال ابن حجر: «والنمر هو ابن جبل، والنمر خال أبيه»<sup>(9)</sup>.

قال أبو نعيم: «مات سنة اثنتين ثمانين، وقيل: بعد التسعين، وقيل: سنة إحدى، وقيل: سنة أربع» هـ<sup>(10)</sup>.

وقيل: آخرهم موتاً بما سهل بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي.

(1) - "الاستيعاب" (1690/4)، و"الثقات" (291/3).

(2) - هو: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط، أبو عمرو العُصْفَري البصري، لقبه شَبَاب، العلامة الأخبّاري الصدوق، صاحبُ التّصانيف المفيدة في التاريخ والطبقات وغيرها، توفي سنة 240 هـ، "الجرح والتعديل" (378/3)، و"تهذيب الكمال" (314/8)، و"السير" (472/11 - 473).

(3) - ذكره عنه الحاكم في "المستدرک" (717/3)، وذكره في "تاريخه" (ص 279) في وفیات 101 هـ، وينظر: "تهذيب الكمال" (81/14).

(4) - ذكره الحاكم في "المستدرک" (716/3) عن مصعب الزبيري، وعزاه ابن حجر في "الإصابة" (230/7) لابن البرقي.

(5) - ذكره ابن حبان في "الثقات" (291/3)، وعزاه ابن حجر في "الإصابة" (230/7) لابن فضالة.

(6) - "العبر" (104/1) ذكره عن جرير بن حازم.

(7) - أخرجه عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (134/26).

(8) - نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (35/3) وابن حجر في "الإصابة" (27/3)..

(9) - "الإصابة" (27/3) بتصرف.

(10) - نقله عنه ابن حجر في "الإصابة" (27/3).

قال ابن حجر في "الإصابة"<sup>(1)</sup>: «وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة». وادعى ابن سعد نفي الخلاف فيه<sup>(2)</sup>، بل قد ادعى جرير بن حازم أنه هو آخر الصحابة مطلقاً موتاً.

قال الناطم: «وكأنه أخذه من قول سهل: «لو مت لم تسمعوا أحدا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(3)</sup>»، والظاهر أنه أراد أهل المدينة» هـ<sup>(4)</sup>. عاش مائة سنة أو أكثر، مات سنة إحدى وتسعين. وقيل: قبل ذلك<sup>(5)</sup>.

وزعم ابن أبي داود: أنه مات بـ"الإسكندرية"<sup>(6)</sup>، وقال قتادة: بمصر<sup>(7)</sup>. قال ابن حجر: «ويحتمل أن يكون وهماً، والصواب أن ذلك ابنه العباس» هـ<sup>(8)</sup>. وقيل: آخرهم موتاً بما جابر بن عبد الله ابن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمي، كما رواه أحمد بن حنبل عن قتادة<sup>(9)</sup>، وقاله أبو نعيم<sup>(10)</sup>، وبه صدّر ابن الصلاح كلامه، فاقتضى ذلك ترجيح عده<sup>(11)</sup>.

قال البغوي: «وهو وهم، وآخرهم سهل بن سعد»<sup>(12)</sup>.

(1) - "الإصابة" (200/3).

(2) - "طبقات ابن سعد" (376/5) (ط. الخانجي).

(3) - أخرجه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (665/2) عن جرير بن حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول....، وذكره.

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص262)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (35/3).

(5) - ينظر: "الاستيعاب" (265/2)، و"تهذيب الكمال" (190/12)، و"الإصابة" (200/3).

(6) - "الإصابة" (200/3).

(7) - نفسه.

(8) - نفسه.

(9) - أخرجه البخاري عن قتادة في "التاريخ الأوسط" (182/1)، وأبو نعيم في "معرفه الصحابة" (531/2)، وينظر:

"التقييد والإيضاح" (ص263).

(10) - "معرفه الصحابة" (529/2).

(11) - "علوم الحديث" (ص300).

(12) - نقله عنه في ابن حجر في "الإصابة" (434/1).

قال النَّاطِمُ: «وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ السَّائِبَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ بَلَا خِلَافٍ، وَقَدْ تَأَخَّرَ بَعْدَ جَابِرٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَكَانِ وَفَاةِ جَابِرٍ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: بِـ"قُبَاءَ"، وَقِيلَ: بِـ"مَكَّةَ"»<sup>(1)</sup>.

قال عليُّ بنُ المديني: «مَاتَ جَابِرٌ بَعْدَ أَنْ عُمِرَ»<sup>(2)</sup>. يُقَالُ: إِنَّهُ عَاشَ أَرْبَعًا وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَمَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ ثَمَانٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، أَوْ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ<sup>(3)</sup> هـ.

وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي آخِرِ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup>. لَكِنْ قَالَ النَّاطِمُ: «وَقَدْ تَأَخَّرَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ بِالْمَدِينَةِ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ الَّذِي عَقَلَ الْمَجَّةَ الَّتِي مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ مِنْ بَيْرٍ فِي دَارِهِمْ<sup>(5)</sup>، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ — بِتَقْدِيمِ التَّاءِ فِيهَا — وَهُوَ ابْنُ الثَّلَاثِ، أَوْ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ<sup>(6)</sup>، فَهُوَ إِذَا آخَرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا، وَتَأَخَّرَ أَيْضًا بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدِ بْنِ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ الْأَشْهَلِيِّ الْمَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ وَتِسْعِينَ، فَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ جَبَّانَ: أَنَّ لَهُ صُحْبَةً<sup>(7)</sup>، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَجَمَاعَةً عَدُوَّهُ فِي التَّابِعِينَ<sup>(8)</sup>» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (36/3).

(2) - ذكره عنه ابن حجر كما في "الإصابة" (434/1).

(3) - ينظر: "الاستيعاب" (220/1)، و"الإصابة" (434/1 - 435) في ذكر هذا الخلاف.

(4) - ينظر: "علوم الحديث" (ص300).

(5) - تقدم تخرجه (ص419).

(6) - ينظر في ترجمته: "الاستيعاب" (1378/3)، و"الإصابة" (39/6).

(7) - "التاريخ الكبير" (402/7)، و"الثقات" (397/3).

(8) - ينظر: "الاستيعاب" (1379/3)، و"الإصابة" (42/6)، و"تهذيب التهذيب" (65/10)، و"شرح التبصرة

والتذكرة" (36/3).

(9) - "التقييد والإيضاح" (ص262)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (36/3).

وَأَخِرُّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِمَكَّةَ قِيلَ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ كَمَا سَبَقَ قَرِيبًا<sup>(1)</sup>.

وقيل: أَخَرُهُمْ مَوْتًا بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَهُ قَتَادَةُ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَبَّانَ فِي "تَارِيخِهِ"<sup>(3)</sup>، وَبِهِ صَدَّرَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَلَامَهُ<sup>(4)</sup>، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، عَنِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً<sup>(5)</sup>.

وَأَيُّهَا يَكُونُ كُلٌّ مِنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ آخِرَ مَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبُو الطُّفَيْلِ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا فِي مَكَّةَ قَدْ (قُبِرَا) أَي: مَاتَ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مَاتَ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(6)</sup>، فَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِمَكَّةَ بَلَا تَرُدُّدَ هـ.

وَأَخِرُّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِالْبَصْرَةِ أَنَسُ بْنُ مَالِكِ أَبُو حَمَزَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَتُوفَى سَنَةَ تِسْعِينَ، أَوْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ، أَوْ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، عَنِ مَائَةٍ وَثَلَاثِ سِنِينَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ<sup>(7)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مَاتَ بَعْدَهُ مِمَّنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَبَا الطُّفَيْلِ» هـ<sup>(8)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «قَدْ مَاتَ بَعْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بَلَا خِلَافٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ كَمَا تَقَدَّمَ<sup>(9)</sup>، وَقَدْ رَأَهُ، وَعَقَلَ عَنْهُ، وَحَدَّثَ عَنْهُ كَمَا فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"<sup>(10)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(11)</sup>.

(1) - (ص753).

(2) - ذكره عنه الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (37/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (82/4).

(3) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (37/3)، و"فتح المغيث" (82/4)، وذكره الشارح هنا بقوله: ابن حبان، فلعله سبق قلم منه، والله أعلم.

(4) - "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص301).

(5) - ينظر: "تهذيب الكمال" (332/15)، و"الإصابة" (187/4).

(6) - (ص751).

(7) - "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (231/1)، و"الاستيعاب" (110/1)، و"أسد الغابة" (194/1)، و"الإصابة" (127/1 - 128).

(8) - "الاستيعاب" (111/1).

(9) - (ص754).

(10) - تقدم تخريجه (ص419).

(11) - "شرح التبصرة والتذكرة" (37/3).

وَكَذَا تَأَخَّرَ بَعْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ فِي قَوْلِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ سَعِيدٍ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (1).

وَآخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِالْكُوفَةِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى الصَّحَابِيُّ ابْنُ الصَّحَابِيِّ الْأَسْلَمِيِّ، شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَخَيْرَ، وَمَا بَعْدَهُمَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ بَقِيَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا قَالَ قَتَادَةُ (2)، وَالْفَلَّاسُ (3)، وَابْنُ حَبَّانَ (4)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (5)، وَغَيْرُهُمْ (6)، وَمَاتَ سَنَةَ سِتٍّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ، وَاسْمُ أَبِي أَوْفَى عُلَقَمَةُ بْنُ خَالِدٍ كَمَا فِي "الإصابة" (7).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «آخَرُهُمْ مَوْتًا بِالْكُوفَةِ أَبُو جُحَيْفَةَ وَهَبُ الْخَيْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ سُوءِ السُّوَائِيِّ — بَضَمَ السَّيْنِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ — الْعَامِرِيُّ (8)، فَفِي "الصَّحِيحِ" (9) عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَشْبَهُهُ» .

قَالَ النَّازِمُ (10) وَتَبِعَهُ السَّخَاوِيُّ (11): «إِنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصْحَحُ، فَإِنَّ أَبَا جُحَيْفَةَ تُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ، أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ (12)، وَبَقِيَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى بَعْدَهُ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ الْمَذْكُورِ آنفًا» .

(1) - (ص 757).

(2) - نقله عنه الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (37/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (84/4).

(3) - نقله عنه الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (37/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (84/4).

(4) - "الثقات" (222/3).

(5) - "الاستيعاب" (870/3-871).

(6) - ينظر: "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" لابن زبر (213/1)، و"تهذيب الكمال" (317/14).

(7) - "الإصابة" (18/4)، وينظر: "الاستيعاب" (870/3-871)، و"تهذيب الكمال" (317/14).

(8) - عزاه إليه ابن الجوزي في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص 324).

(9) - أخرجه: البخاري في "المنقب"، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم (498/2) برقم 3543.

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (38/3).

(11) - "فتح المغيث" (84/4).

(12) - ينظر في ترجمته: "طبقات ابن سعد" (63/6 - 64)، و"الاستيعاب" (1561/4)، و"الإصابة" (626/6).

نعم بقي النظر في ابن أبي أوفى، وعمرو بن حريث القرشي المخزومي، فإنه أيضاً مات بالكوفة، فروى الخطيب في "المتفق والمفترق"<sup>(1)</sup> له عن الزعفراني<sup>(2)</sup>: «أنه مات سنة ثمان وتسعين»، فعلى هذا فهو آخر من مات بها.

لكن جزم الحافظ ابن حجر في ترجمة عمرو من "الإصابة"<sup>(3)</sup> بأن هذا لم يثبت، وقال: «لعله بتقديم السنين على الموحد أي: سبعين»، كما حكاه خليفة بن خياط في "تاريخه"<sup>(4)</sup>، وحينئذ فابن أبي أوفى بعده.

قال السخاوي: «وكذا يكون بعده على القول بأن عمراً مات سنة خمس وثمانين، كما قاله البخاري<sup>(5)</sup>، وغيره كابن حبان في "ثقاته"<sup>(6)</sup>، وقال: «إنها بمكة»، وبكل هذا ظهر أن ابن أبي أوفى آخر أهل الكوفة، بل هو آخر من شهد بيعة الرضوان موتاً هـ<sup>(7)</sup>.

وآخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بسر — بضم الموحدة وسكون المهملة — أبو صفوان المازني، له ولأبويه وأخويه صحبة، روى البخاري في "التاريخ الصغير"<sup>(8)</sup> عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «يعيش هذا الغلام قرناً»<sup>(9)</sup>، فعاش مائة سنة، قاله ابن المديني<sup>(10)</sup>، وابن حبان<sup>(11)</sup>، وابن عبد البر<sup>(12)</sup>، والمزي<sup>(13)</sup>، والذهبي<sup>(14)</sup>،

(1) - "المتفق والمفترق" (1691/3).

(2) - هو: محمد بن الحسين بن محمد بن سعيد، أبو عبد الله الزعفراني الواسطي، توفي سنة 337هـ، "تاريخ بغداد" (240/2).

(3) - "الإصابة" (619/4).

(4) - "تاريخ خليفة" (ص 277)، وينظر "الإصابة" (619/4).

(5) - "التاريخ الصغير" (211/1).

(6) - "الثقات" (272/3).

(7) - "فتح المغيث" (85/4).

(8) - "التاريخ الصغير" (216/1).

(9) - تقدم تخريجه (ص 716).

(10) - "التاريخ الكبير" (14/5).

(11) - "الثقات" (233/3).

(12) - "الاستيعاب" (874/3).

(13) - "تهذيب الكمال" (333/14).

(14) - "السير" (430/3 - 431).

وغيرهم<sup>(1)</sup>.

وقال الحسن البصري<sup>(2)</sup>، وابن عيينة<sup>(3)</sup>، وأبو عبد الله بن منده<sup>(4)</sup>: «آخر من مات منهم بالشام صديّ - بوزن أبي - بن عجلان - كسفيان وكعليان - أبو أمانة الباهليّ».

وحكى الخليلي في "الإرشاد"<sup>(5)</sup> القولين بلا ترجيح.

لكن قال الناظم<sup>(6)</sup>، وتبعه السخاوي: «إن الصحيح هو الأول»<sup>(7)</sup>.

إذ قد قال البخاري في "تاريخه الكبير"<sup>(8)</sup>: «قال علي بن المديني: سمعت سفيان بن عيينة يقول: قلت للأحوص بن حكيم: كان أبو أمانة آخر من مات عندكم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم؟ قال: كان بعده عبد الله بن بسر، قد رأيتُهُ».

وتوفي سنة ثمان وثمانين، وهو المشهور، وقيل: سنة ست وتسعين، قاله القاضي أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي<sup>(9)</sup>، وبه جزم أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، وحافده أبو زكرياء يحيى بن عبد الوهاب<sup>(10)</sup>، وهو آخر من بقي ممن صلى للقبليتين<sup>(11)</sup>.

ومات أبو أمانة سنة إحدى، أو ست وثمانين<sup>(12)</sup>.

(1) - كالواقدي كما في "طبقات ابن سعد" (413/7).

(2) - تهذيب الكمال" (158/13)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (39/3).

(3) - "تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص 365)، و"أسد الغابة" (16/3)، و"تهذيب الكمال" (158/13).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (39/3)، و"فتح المغيث" (85/4).

(5) - "الإرشاد" للخليلي (440/1).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (39/3).

(7) - "فتح المغيث" (85/4).

(8) - "التاريخ الكبير" (14/5)، و"التاريخ الصغير" للبخاري (216/1).

(9) - ذكره عنه ابن حجر "الإصابة" (23/4)، وعبد الصمد هو: ابن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن يعقوب الكندي، أبو القاسم الحمصي القاضي، الفقيه المحدث، توفي سنة 324هـ، "تاريخ دمشق" (229/36 - 231)، و"السير" (266/15-267).

(10) - نقله عن ابن منده وحفيده، ذكره الناظم في "شرحه" (39/3)، و"فتح المغيث" (85/4).

(11) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (39/3)، و"فتح المغيث" (85/4)، و"تدريب الراوي" (ص 291).

(12) - ينظر في ترجمته: "الاستيعاب" (736/2)، و"الإصابة" (420/3).

وقيل مِمَّا سُلِّكَتْ فِيهِ طَرِيقَةُ أُخْرَى سَلَكَهَا أَبُو زَكَرِيَاءُ بْنُ مَنَدَةَ<sup>(1)</sup> فِي جُزْءٍ جَمَعَهُ فِي  
 آخِرِ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَوَاحِي مِنَ الشَّامِ كـ "دَمَشِقَ"، وَ"حِمَصَ"،  
 وَ"فَلَسْطِينَ"، وَ"بَيْتِ الْمُقَدَّسِ"، وَ"الْجَزِيرَةَ"<sup>(2)</sup>: إِنَّ آخَرَ مَنْ مَاتَ بِدَمَشَقَ مِنْهُمْ: وَائِلَةُ بِنْتُ  
 الْأَسْتَقَعِ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّيْثِيُّ.  
 قَالَ ابْنُ سَعْدٍ<sup>(3)</sup>: «كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّفَةِ، ثُمَّ نَزَلَ الشَّامَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ، أَوْ خَمْسٍ، أَوْ  
 سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً<sup>(4)</sup>». .  
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «مَاتَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ»<sup>(5)</sup>.  
 وَقَالَ ابْنُ قَانِعٍ: «بِحِمَصَ»<sup>(6)</sup>.  
 كَمَا قِيلَ: إِنَّ آخِرَهُمْ قُبِضَ بِـ "حِمَصَ" عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ الْمَذْكُورِ سَابِقًا قَرِيبًا<sup>(7)</sup>.  
 كَمَا قَالَ أَبُو زَكَرِيَاءُ بْنُ مَنَدَةَ: إِنَّ آخِرَهُمْ مَوْتًا بِـ "الْجَزِيرَةَ" الْعُرْسُ — بَضَمَّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ  
 الرَّاءِ، ثُمَّ سِينٌ مَهْمَلَةٌ — بِنْتُ عَمِيرَةَ — بَفَتْحِ الْعَيْنِ — الْكِنْدِيِّ<sup>(8)</sup>.  
 وَقِيلَ: بَلْ آخِرُهُمْ مَوْتًا بِهَا وَابْصَةً بِنْتُ مَعْبِدِ الْأَسَدِيِّ<sup>(9)</sup>.  
 وَإِنَّ آخَرَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِفِلَسْطِينَ: أَبُو أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ حَرَامٍ، امْرَأَةٌ عُبَادَةَ بِنْتُ  
 الصَّامِتِ، وَأُحْتِ أُمُّ سُلَيْمٍ، وَخَالَةَ أَنْسٍ<sup>(10)</sup>.

(1) - ذكره عنه النَّاطِمُ فِي "شَرْحِهِ" (39/3 - 40)، وَ"التَّقْيِيدُ وَالِإِيضَاحُ" (ص264).

(2) - تَقَعُ مَا بَيْنَ نَهْرِي دَجَلَةَ وَالفَرَاتِ مِنَ الْعِرَاقِ، كَمَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ" (87/4).

(3) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (408/7) بِتَصْرِفٍ.

(4) - فِي "الطَّبَقَاتِ" (408/7): وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَخَمْسٍ سِنِينَ، وَحَكَى ابْنُ حَجَرٍ فِي "الإِصَابَةِ" (591/6) أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ  
 عِيَاشَ أَرَّخَهُ: ابْنُ مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، فَلَعَلَّ الشَّارِحَ تَبِعَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُ لِكِتَابِ "الإِصَابَةِ"  
 (305/11) أَنَّ النَّسْخَ ثَابِتَ فِيهَا هَكَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ مَصَادِرَ التَّخْرِيجِ بِخِلَافِ ذَلِكَ، كَمَا فِي "طَبَقَاتِ ابْنِ  
 سَعْدٍ" (408/7)، وَالْحَاكِمِ (965/3) عَنِ إِسْمَاعِيلِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(5) - "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (47/9).

(6) - نَقَلَهُ عَنْهُ النَّاطِمُ فِي "شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (40/3)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ "مَعْجَمِهِ"، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(7) - "شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (40/3)، وَ"الإِصَابَةِ" (23/4)، وَ"فَتْحِ الْمَغِيثِ" (86/4).

(8) - "مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ" لِابْنِ قَانِعٍ (311/2)، وَ"مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ" لِأَبِي نَعِيمٍ (2715/5)، وَ"الِاسْتِيعَابُ"  
 (1062/3)، وَ"الإِصَابَةُ" (484/4).

(9) - "الطَّبَقَاتُ" (476/7)، وَ"الإِصَابَةُ" (590/6)، وَ"فَتْحِ الْمَغِيثِ" (86/4).

(10) - "مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ" لِابْنِ قَانِعٍ (106/2)، وَ"الِاسْتِيعَابُ" (1592/4)، وَ"الإِصَابَةُ" (195/4).

قال البخاري في "تاريخه"<sup>(1)</sup>: «روى عنه أبو المثني الحمصي، وابن أبي عتبة<sup>(2)</sup>». واسم أبيه قيل: عمرو بن قيس بن زيد، وقيل: أبي، وقيل: كعب<sup>(3)</sup>. والمراد هنا من فلسطين: "بيت المقدس"، فقد كان يسكنه. وقيل: إنه مات بدمشق، ودفن بمقبرة "الباب الصغير" منها، وبذلك جزم الكتاني<sup>(4)</sup>.

فإن صح ذلك، فيكون آخرهم موتاً بفلسطين قيس بن سعد بن عبادة، فقد حكى أبو الشيخ بن حبان في "تاريخه"<sup>(5)</sup>، عن بعض ولد سعد: أن قيس بن سعد توفى بـ"فلسطين" سنة خمس وثمانين في ولاية عبد الملك، لكن قال خليفة بن خياط<sup>(6)</sup>، والهيثم بن عدي<sup>(7)</sup>، والواقدي<sup>(8)</sup>: «إنه توفى بالمدينة في آخر خلافة معاوية». قال الحافظ ابن حجر في ترجمة قيس من "الإصابة"<sup>(9)</sup> ما نصه: «قلت: وقول خليفة ومن وافقه هو الصواب» هـ كلامه بلفظه.

وآخر من مات منهم بـ"مصر": عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ابن أخي محمية بن جزء<sup>(10)</sup>.

- (1) - "التاريخ الكبير" (19/5) ولكنه لم يذكر فيه: (أبا المثني الحمصي).
- (2) - هو: إبراهيم بن أبي عتبة (شمر) ابن يقطان بن المرتحل العُقيلي الشامي، أبو إسماعيل، ثقة، توفي سنة 152 هـ، "تهذيب الكمال" (140/2)، و"التقريب" (61/1).
- (3) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (402/7)، و"معجم الصحابة" لابن قانع (106/2)، و"الاستيعاب" (1592/4)، و"الإصابة" (195/4).
- (4) - حكاه عنه السخاوي في "فتح المغيث" (88/4).
- (5) - نقله عنه الناظم في "شرحه" (41/3).
- (6) - في "تاريخه" (ص 227).
- (7) - هو: الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن بن زيد بن أسيد بن جابر الأخباري، أبو عبد الرحمن الطائي الكوفي، متروك الحديث، محله محل الواقدي، توفي سنة 207 هـ، "الجرح والتعديل" (85/9)، و"تاريخ بغداد" (50/14)، و"السير" (103/10)، وكلامه نقله عنه الناظم في "شرحه" (41/3).
- (8) - نقله عنه ابن سعد في "الطبقات" (53/6).
- (9) - "الإصابة" (474/5).
- (10) - هو: محمية بن جزء بن عبد يغوث بن عويج بن عمرو الزبيدي، حليف بني سهم من قریش، كان من مهاجرة الحبشة، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (2627/5)، و"الاستيعاب" (1463/4)، و"الإصابة" (44/6).

قال البخاري: «لَهُ صُحْبَةٌ، سَكَنَ مِصْرَ»<sup>(1)</sup>، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ حَفْظَهَا.

قال ابن يونس<sup>(2)</sup>: «مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ بَعْدَ أَنْ عَمِيَ»<sup>(3)</sup>.

وقيل: سَنَةَ خَمْسٍ، وَقِيلَ: سَبْعٍ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ، وَقِيلَ: تِسْعٍ<sup>(4)</sup>.

وَكُونُ مَوْتِهِ بِـ"مِصْرَ"، وَأَنَّهُ آخِرُهُمْ بِهَا قَالَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ<sup>(5)</sup>، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ<sup>(6)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ<sup>(7)</sup>، وَالطَّبْرِيِّ<sup>(8)</sup>، وَعَنْ الطَّحَاوِيِّ<sup>(9)</sup>: أَنَّهُ مَاتَ بِـ"سَفْطِ الْقُدُورِ"<sup>(10)</sup>، وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ الْيَوْمَ بِـ"سَفْطِ أَبِي ثَرَابٍ"<sup>(11)</sup>.

قَوْلُهُ: (ابْنُ جَزْيِي) هُوَ بِإِبْدَالِ هَمْزَتِهِ يَاءً، وَإِشْبَاعِهَا لِـمُؤَافَقَةِ الْقَافِيَةِ.

وَقَدْ طَالَ عُمُرُهُ، وَآخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِالْيَمَامَةِ: (الْهَرَمَاسُ) — بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ — ابْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ، مِنْ رَهْطِ أَبِي أَمَامَةَ، يُكْنَى: أَبَا جَرِيرٍ، رَوَى عَنْهُ عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَبْصَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا صَبِيٌّ صَغِيرٌ قَدْ

(1) - "التاريخ الكبير" (23/5-24).

(2) - هو: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، العلامة المحدث الحافظ المؤرخ، صاحب "تاريخ علماء مصر"، توفي سنة 347 هـ، "الأنساب" (289/8)، "السير" (578/15).

(3) - "تاريخ ابن يونس" (263/1 - 264)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (1619/3).

(4) - "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (1618/3)، و"الاستيعاب" (883/3)، و"أسد الغابة" (205/3)، و"الإصابة" (46/4).

(5) - نقله عنه الناظم في "شرحه" (42/3).

(6) - نفسه.

(7) - "فتوح مصر وأخبارها" (211/1)، وابن عبد الحكم هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث، أبو القاسم المصري، محدث فقيه أخباري ثقة، توفي سنة 257 هـ، "الجرح والتعديل" (257/5)، و"ترتيب المدرك" لعياض (165/4)، و"تهذيب الكمال" (213/17).

(8) - نقله عنه ابن حجر في "الإصابة" (46/4).

(9) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (46/4) والطحاوي له كتاب في التاريخ كبير كما وصفه ابن خلكان في "الوفيات" (71/1)، فلعله فيه.

(10) - وهي: قرية بأسفل مصر، قاله في "معجم البلدان" (224/3).

(11) - "فتح المغيث" (89/4).

أرْدَفَنِي أَبِي عَلِيٍّ جَمَلٍ، فَرَأَيْتُهُ يَخْطُبُ عَلَيَّ نَاقَتِهِ الْعَضْبَاءِ يَوْمَ الْأَضْحَى بِمِثْنٍ، وَمَدَدْتُ يَدِي إِلَيْهِ، وَأَنَا غُلَامٌ يَبَايَعِنِي، فَلَمْ يَبَايَعِنِي»<sup>(1)</sup>.

فَرُوي عَنْ عَكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: «لَقِيتُ الْهَرْمَاسَ بْنَ زِيَادٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَةٍ»<sup>(2)</sup>، فَمَوْتُهُ إِمَّا فِيهَا، أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا.

وَآخِرُهُمْ مَوْتًا بِـ "بَرْقَةَ"<sup>(3)</sup> — بفتح الموحدة — مِنْ بِلَادِ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْهَرْمَاسِ: رُوِيَ عَنْ بَنِي ثَابِتِ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْبُخَارِيِّ، نَزَلَ مِصْرَ، ثُمَّ وَلَّاهُ مُعَاوِيَةُ طَرَابُلُسَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ يُونُسَ: «مَاتَ بِـ "بَرْقَةَ" سَنَةَ ثَلَاثٍ، أَوْ سِتٍّ وَخَمْسِينَ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَيْهَا لِمَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ<sup>(5)</sup>، وَقَبْرُهُ مَعْرُوفٌ بِهَا إِلَى الْيَوْمِ»<sup>(6)</sup>.

وَقَدْ قَالَ إِنَّهُ مَاتَ بِـ "إِفْرِيْقِيَّةَ" أَبُو زَكْرِيَاءُ بْنُ مَنْدَه<sup>(7)</sup>.  
وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّهُ لَا يَصِحُّ»<sup>(8)</sup>.

(1) — أخرجه: النسائي في "البيعة، باب بيعة الغلام، برقم 4183، وابن قانع في "معجم الصحابة" (210/3) — (211)، وأبو نعيم في "معجم الصحابة" (2761/5) من طرق عن عكرمة بن عمار، عن الهرماس به، وهو إسناد حسن، وصححه ابن حجر في "الإصابة" (588/2).

وأخرجه: أبو داود في كتاب المناسك، باب من قال: خطب يوم النحر (برقم 1954)، وأحمد (263/33)، وابن خزيمة (310/4)، والطبراني في "الكبير" (203/22)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (210/3)، وابن حبان في "الثقات" (437/3) من طرق عن عكرمة بن عمار بهذا الإسناد، وهو إسناد حسن، لكن دون قوله: «ومددت يدي إليه...»، وصححه الألباني في "صحيح أبي داود" للألباني رقم (1954).

(2) — ذكره عنه العراقي في "شرحه" (42/3)، وابن حجر في "التهذيب" (28/11).

(3) — بركة: اسم صقع كبير يشمل مُدنا وقرى بين الإسكندرية وإفريقية، ومدينتها أنطابلس، وهي حاليًا من كبريات الولايات بشرق ليبيا، "معجم البلدان" (188/1)، و ar.wikipedia.org.

(4) — "معجم الصحابة" (216/1 — 217)، و"معجم الصحابة" لأبي نعيم (1058/2)، و"الاستيعاب" (504/2)، و"الإصابة" (501/2).

(5) — هو: مسلمة بن مخلد بن الصّامت بن نيار الأنصاري الخزرجي، نائب مصر لمعاوية، له صحبة، توفي سنة 62 هـ وقيل: في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، "طبقات ابن سعد" (504/7)، و"معجم الصحابة" (83/3 — 84)، و"الاستيعاب" (1397/3)، و"الإصابة" (616/6 — 617).

(6) — "تاريخ ابن يونس" (180/1 — 181) بتصرف، وينظر: "السير" (36/3)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (43/3).

(7) — ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص301).

(8) — "علوم الحديث" (ص301).

وقال الليث بن سعد: «إِنَّهُ مَاتَ بِأَنْطَابُلُسَ»<sup>(1)</sup>، وقيل: بالشَّام<sup>(2)</sup>.  
وأخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِالْبَادِيَةِ: سلمةُ بنُ عمرو بنِ الأَكْوَعِ الأَسْلَمِيِّ، كما قاله أبو  
زكرياء بن منده<sup>(3)</sup>، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ الْمَكْرَمَةِ وَالْمُنَوَّرَةِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
كما قال ابنه إياس<sup>(4)</sup>، ويحيى بن بُكَيْرٍ<sup>(5)</sup>، وأبو عبدِ اللهِ بنِ منده<sup>(6)</sup>.  
قال ابنُ حَجَرَ في "الإصَابَةِ"<sup>(7)</sup>: «إِنَّهُ نَزَلَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى "الرَّبِذَةِ"<sup>(8)</sup> بَعْدَ قَتْلِ  
عُثْمَانَ، وَتَزَوَّجَ بِهَا، وَوُلِدَ لَهُ حَتَّى كَانَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَلِيَالٍ نَزَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَاتَ بِهَا،  
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(9)</sup>، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ  
وَسِتِّينَ» هـ.

قال النَّاطِمُ: «وَهَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنْ أَوَاخِرِ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ  
مَقِيدًا بِالْأَمَاكِنِ، وَمِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ مِمَّا هُوَ فِي جُزْءِ أَبِي زَكْرِيَاءَ بْنِ مَنْدَةَ الْمَشَارِ  
إِلَيْهِ سَابِقًا فِي ذَلِكَ<sup>(10)</sup>، أَنَّ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِمُحْرَسَانَ: بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ بْنِ عَبْدِ

(1) - ذكره عنه النَّاطِمُ في "شرح التبصرة والتذكرة" (43/3). وَأَنْطَابُلُسُ: مدينة بين الاسكندرية وبرقة، "معجم البلدان" (266/1).

(2) - ينظر: "الاستيعاب" (504/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (43/3).

(3) - ذكره عنه النَّاطِمُ في "شرحه" (43/3)، وينظر: "معركة الصحابة" لابن منده (ص 679).

(4) - "طبقات ابن سعد" (308/4)، وإياس هو: ابن سلمة بن الأَكْوَعِ الأَسْلَمِيِّ، أبو سلمة المدني، ثقة، توفي سنة 119هـ، "تهذيب الكمال" (403/3)، و"التقريب" (114/1).

(5) - ذكره عنه النَّاطِمُ في "شرحه" (43/3).

(6) - "معركة الصحابة" له (ص 679).

(7) - "الإصابة" (151/3).

(8) - الرَّبِذَةُ: من قرى المدينة على ثلاثة أيام، وتُعرف أطلالها اليوم باسم البركة، تبعد عن المدينة النبوية بحوالي 200

كلم. "معجم البلدان" (24/3)، و"معجم معالم الحجاز" (670/4)، والله أعلم

(9) - رواه البخاري: كتاب الفتن، بابُ التعرُّبِ في الفتنة (451/4) عن يزيد بن أبي عُبَيْد.

(10) - تقدم (ص 751).

الله الأَسْلَمِيُّ، وكانَ غزَا حُرْسَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى "مَرَوْ"<sup>(1)</sup> فَسَكَنَهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ (2) « (3).

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَحِينَئِذٍ، فَقَدَ تَأَخَّرَ بَعْدَهُ أَبُو بَرَزَةَ نَضْلَةَ بْنِ عَبْدِ الأَسْلَمِيِّ<sup>(4)</sup>؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ "مَرَوْ"، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ» (5).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ<sup>(6)</sup> وَغَيْرُهُ: «إِنَّهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ» (7).

وَقِيلَ: إِنَّهُ مَاتَ بَنِيْسَابُورَ، وَقِيلَ: بِالْبَصْرَةِ، وَقِيلَ: بِمِفَازَةٍ بَيْنَ سِجِسْتَانَ وَهَرَّاءَ<sup>(8)</sup> هـ.

وَإِنْ آخِرَ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِـ"الرُّخْجِ" — بِضَمِّ الرَّاءِ مَعَ خَاءٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ حِيْمٌ — بِلَدَّةٍ مِنْ أَعْمَالِ "سِجِسْتَانَ"<sup>(9)</sup>: العَدَاءُ — بَفَتْحِ العَيْنِ وَالدَّالِ المُشَدَّدَةِ عَلَى وَزَنِ عَطَّارٍ — بِنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ العَامِرِيِّ، أَسْلَمَ بَعْدَ حُنَيْنٍ مَعَ أَبِيهِ وَأَخِيهِ حَرْمَلَةَ<sup>(10)</sup>.

(1) - مَرَوْ: هي مرو الشاهجان تميزا لها عن مرو الرُّوذ، وهي مرو الصُّغرى، وهي من أشهر مدن خُرَاسان، وتقع مرو الآن في جمهورية تركمانستان، على نهر مورغاب، ينظر: "معجم البلدان" (112/5 — 113)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي" لمحمد علي البار (563/2).

(2) - "طبقات ابن سعد" (241/4 — 243)، و"معرفة الصحابة" لابن منده (ص296)، و"الاستيعاب" (185/1)، و"الإصابة" (286/1).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (44/3) بتصريف، و"فتح المغيث" (91/4).

(4) - "طبقات ابن سعد" (9/7)، و"معجم الصحابة" (158/3)، و"الاستيعاب" (1495/4)، و"الإصابة" (433/6).

(5) - "فتح المغيث" (91/4).

(6) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (434/6).

(7) - "تاريخ دمشق" (91/62 — 92)، و"التقييد والإيضاح" (ص264)، و"الإصابة" (434/6).

(8) - ينظر: "طبقات خليفة" (ص109)، و"تاريخ دمشق" (91/62 — 92)، و"الإصابة" (434/6).

(9) - سِجِسْتَانَ: هي بلاد تقع غرب دولة أفغانستان بالقرب من حدود دولة إيران، ينظر: "معجم البلدان" (38/3)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي" (429/2).

(10) - "طبقات ابن سعد" (51/7)، و"معجم الصحابة" (279/2)، و"الاستيعاب" (433/2)، و"الإصابة" (466/4).

قال ابن حجر: «وكانه عُمَرُ، فإن عند أحمد<sup>(1)</sup>: أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب<sup>(2)</sup>، وكان ذلك سنة إحدى، أو اثنتين ومائة، عداؤه في أعراب البصرة، وكان وقد على النبي صلى الله عليه وسلم، فأقطعته مياها كانت لبني عامر يقال لها: "الرُخَيْخُ" - بخاءين معجمتين مُصعراً<sup>(3)</sup>، فكان ينزل بها<sup>(4)</sup>.

قال في "معجم البلدان"<sup>(5)</sup>: «الرُخَيْخُ بالتصغير، كأنه تصغير رخ، وهو نبات هش، موضع قرب "المُكَيْمِينَ"<sup>(6)</sup>».

قال عدي بن الرقاع<sup>(7)</sup>:

أطربت أم رفعت لعينك غدوةً      بين المُكَيْمِينَ فالرُخَيْخُ حُمُولُ  
زَجَلًا ثراوحها الحداة فحبسها      وضح النهار إلى العشي قليل<sup>(8)</sup>

(1) - "مسند أحمد" (445/33).

(2) - هو: يزيد بن المهلب بن أبي صُفرة، كان والياً على المشرق بعد أبيه المهلب، ثم البصرة في زمان سليمان بن عبد الملك، كان شجاعاً سخياً كريماً، توفي سنة 102هـ، "تاريخ الطبري" (578/6 - 589)، و"السير" (503/4).

(3) - ورد هذا المكان باسم: "الرُخَيْخُ" كما أثبتته الشارح، والسخاوي في "فتح المغيث" (91/4)، وقد تبعاً فيه ابن سعد في "الطبقات" (51/7)، وابن حجر في "الإصابة" (466/4)، ولكن المثبت في "معجم البلدان" (188/5) بلفظ: "الرُخَيْخُ" وليس: "الرُخَيْخُ"، وذكر في "معجم البلدان" (113/3) أن "الرُخَيْخُ" موضع أقطعته النبي صلى الله عليه وسلم للعداء بن خالد رضي الله عنه، قال: «وهو موضع ومنزل بين مكة والبصرة»، ويؤيد ما ذكره رواية أحمد في "المسند" (445/33)، فإنه ذكر هذا الموضع باسم "الرُخَيْخُ"، والحافظ ابن حجر في "الإصابة" (466/4) قال: بخاءين معجمتين، ولم يذكر قبلها هل هي راء أم زاي، فالله أعلم.

(4) - "الإصابة" (466/4).

(5) - "معجم البلدان" (39/3).

(6) - المُكَيْمِينَ: ويُقال له مُكَيْمِينَ الجماء في عقيق المدينة النبوية، "معجم معالم الحجاز" (1657/8).

(7) - هو: عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع، أبو داود العاملي، شاعر الشام، كان معاصراً لجرير مهاجياً له، وكان مداحاً لبني أمية، مقدماً عندهم، توفي سنة 95هـ، "معجم الشعراء" للمرزباني (ص117)، و"ديوان عدي بن الرقاع" (ص7 - 21).

(8) - "ديوان عدي بن الرقاع" (ص95)، و"معجم البلدان" (188/5)، ولكنهما ذكر لفظ: "الرُخَيْخُ"، فلا أدري من أين أنشد الشارح هذين البيتين، والله أعلم.

وروى ابن سعد في الجزء السابع من "طبقاته"<sup>(1)</sup> عن عبد المجيد بن أبي يزيد قال: «خرجت أنا وحجر بن أبي نصر إلى مكة زمن يزيد بن المهلب، فمررتنا بماء يقال له "الرخيخ"، فقالوا لنا: هاهنا رجل قد رأى رسول صلى الله عليه وسلم، فأتينا شيخاً كبيراً، فقلنا له: أرايته صلى الله عليه وسلم؟، قال: نعم، وكتب لي بهذا الماء هـ. قال السّمهودي<sup>(2)</sup> في "خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى"<sup>(3)</sup> صلوات الله وسلامه عليه، ما نصّه: «مكمن تصغير مكمن، ويقال: مكمن الجماء، وردّه إلى مكبره سعيد بن عبد الرحمن بن حسان<sup>(4)</sup> فقال:

عفا مكمن الجماء من أم عاصم فسأل عفا منها فحرّة وأقم<sup>(5)</sup> .

ومما لم يذكره ابن الصّلاح، ولا ابن منده أيضاً<sup>(6)</sup> أن آخر من مات منهم بـ"أصبهان": قيس بن عبد الله، الملقب بالتابع الجعدي، الشاعر المعمر، قيل: إنّه عاش مائتي سنة، وقيل: مائة وثمانين مات بـ"أصبهان"<sup>(7)</sup>، ذكر وفاته بها أبو الشيخ بن حبان في "طبقات الأصبهانيين"<sup>(8)</sup> وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان"<sup>(9)</sup>.

(1) - "طبقات ابن سعد" (51/7-52).

(2) - هو: نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد بن علي بن عيسى الحسيني، أبو الحسن السّمهودي الشافعي، العلامة المورخ القدوة، صاحب التصانيف، توفي سنة 911 هـ، "الضوء اللامع" (245/5)، و"شذرات الذهب" (73/10).

(3) - "خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى" (ص 609).

(4) - هو: سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري، أبوه وجده حسان شعراء، وهو من شعراء الدولة الأموية، ذكره ابن قتيبة في "الشعر والشعراء" (307/1) ضمن ترجمة جده حسان بن ثابت رضي الله عنه، وأفرد أخباره بالذكر أبو الفرج الأصبهاني في "الأغاني" (193/8-198).

(5) - أوردها ياقوت في "معجم البلدان" (159/2)، والسّمهودي في "خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى" (ص 609).

(6) - في جزئه الذي ذكر فيه آخر من مات من الصحابة، كما تقدم ذلك قريباً.

(7) - ترجمته في: "الشعر والشعراء" (289/1)، و"معجم الصحابة" (345/2)، و"الاستيعاب" (1514/4)، و"الإصابة" (391/6).

(8) - "طبقات الحديثين بأصبهان" (273/1)، وتقدم أن الشارح وهم في اسمه فذكره: ابن حبان، وهو: ابن حيان.

(9) - "أخبار أصبهان" (73/1).

وآخر من مات منهم بـ"الطائف": عبد الله بن العباس<sup>(1)</sup>، وقد قدمنا في الكلام على العبادلة تاريخ ولادته ووفاته بما أغنى عن إعادته هنا<sup>(2)</sup>.  
 وآخرهم مات بـ"سمرقند": قثم بن العباس مات شهيداً<sup>(3)</sup>.  
 قال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(4)</sup>: «ومما يشبه ما تقدم أن آخر من مات من البدريين بقيد الأنصار: أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدي<sup>(5)</sup> فيما قاله المدائني<sup>(6)</sup>، وأبو زكرياء بن منده<sup>(7)</sup>، أو أبو اليسر كعب بن عمرو فيما قاله ابن إسحاق ثم ابن الجوزي<sup>(8)</sup>.

وآخرهم بقيد المهاجرين: سعد ابن أبي وقاص، وهو أيضاً آخر العشرة موتاً<sup>(9)</sup>.  
 وآخر أهل بيعة الرضوان موتاً كما تقدم: عبد الله بن أبي أوفى<sup>(10)</sup>.  
 وآخر من صلى للقبليتين موتاً على ما تقدم أيضاً: عبد الله بن بسر<sup>(11)</sup>.  
 وآخر من شهد العقبة موتاً على ما قال ابن الجوزي<sup>(12)</sup>: جابر بن عبد الله.

- (1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (44/3)، و"فتح المغيث" (92/4)، وذلك سنة 70 هـ، كما ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (3/5).  
 (2) - (ص730-731).  
 (3) - قاله: البخاري في "التاريخ الصغير" (169/1)، والحاكم كما في "السير" (442/3)، وينظر: "طبقات ابن سعد" (367/7)، و"الاستيعاب" (1304/3)، و"الإصابة" (420/5)، وقيل: إنه توفي بـ"مرو" كما في "السير" (442/3).  
 (4) - "فتح المغيث" (92/4).  
 (5) - هو: مالك بن ربيعة بن البدين بن عامر بن عوف بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة، أبو أسيد الأنصاري الساعدي، شهد بدرًا وأحداً، وما بعدها، توفي سنة ستين، وقيل: سنة 40 هـ، "الاستيعاب" (1351/3)، و"أسد الغابة" (24/5)، و"الإصابة" (723/5).  
 (6) - ذكره عنه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1351/3)، والمدائني هو: علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، أبو الحسن المدائني، نزيل بغداد، علامة حافظ، له اليد الطولى في معرفة المغازي والسير وأيام العرب، توفي سنة 224 هـ، "تاريخ بغداد" (54/12)، و"السير" (400/10 - 402).  
 (7) - ينظر: "فتح المغيث" (92/4).  
 (8) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص324).  
 (9) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص324).  
 (10) - (ص756).  
 (11) - تقدم (ص757).  
 (12) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (324).

وآخر موالى النبي صلى الله عليه وسلم موتاً: سفينة<sup>(1)</sup>.  
 وآخر أزواجه صلى الله عليه وسلم موتاً: أم سلمة، كما رواه يونس عن ابن شهاب<sup>(2)</sup>.  
 قال ابن حجر<sup>(3)</sup>: «وهو الصواب، وفي "صحيح مسلم"<sup>(4)</sup> ما يقويه». وقال الواقدي وغيره: «هي ميمونة»<sup>(5)</sup>.  
 وقد جمع الصغاني اللغوي<sup>(6)</sup> جزءاً سماه: "در السحابة فيمن عرف مكان وفاته من الصحابة"<sup>(7)</sup>، وقد اختصره خطيب دارياً<sup>(8)</sup>، وفيهما فوائد مع احتياجهما إلى تنقيب.

قلت: للسويطي "در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة"<sup>(9)</sup>.

(1) - ذكره السخاوي في "فتح المغيث" (93/4)، وينظر: "الاستيعاب" (684/2)، و"الإصابة" (132/3).

(2) - ذكره السخاوي في "فتح المغيث" (93/4)، وينظر: "الاستيعاب" (1920/2 - 1921).

(3) - "الإصابة" (152/8).

(4) - مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت (7-6/18)، والشاهد فيه: أن أم سلمة سئلت عن ذلك في أيام ابن الزبير، وكانت بعد وفاة معاوية رضي الله عنه، وذلك بعد سنة ستين من الهجرة، والله أعلم.

(5) - "طبقات ابن سعد" (140/8)، و"التلخيص" لابن الجوزي (ص324).

(6) - هو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي، أبو الفضائل رضي الدين الصغاني الحنفي، علامة فقيه محدث، وكان من أعلم أهل عصره باللغة، صاحب التصانيف، توفي سنة 650 هـ، "معجم الأدياء" (189/9 - 191)، و"الجواهر المضية" (82/2 - 85).

(7) - وهو مطبوع بحمد الله بتحقيق: طارق طنطاوي، طبع مكتبة القرآن، القاهرة.

(8) - هو: محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب بن علي بن سلامة، أبو المعالي الدمشقي الشافعي، المعروف بابن خطيب دارياً، علامة محدث شاعر، توفي سنة 810 هـ، "إنباء الغمر" (391/2 - 392)، و"الضوء اللامع" (310/6)، و"شذرات الذهب" (132/9).

و"دارياً" بتشديد الباء، قرية كبيرة من قرى دمشق بالغوطة، كما في "معجم البلدان" (431/2).

(9) - وهو مطبوع بحمد الله، بإشراف: حمزة الشريقي وغيره، طبعة المكتبة القيمة بالقاهرة.

## معرفة التابعين

والتَّابِعُ اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحِبَا وَلِلخَطِيبِ حَدُّهُ أَنْ يَصْحَبَا  
 يَعْنِي أَنْ مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ قَبْلَهُمْ  
 أَصْلَانِ عَظِيمَانِ، إِذْ بِهِمَا يُعْرَفُ "المرسل" و"المتصل"، فَإِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا ذُكِرَ فِيهِ الصَّحَابِيُّ  
 كَانَ مُتَّصِلًا، وَإِنْ تُرِكَ فِيهِ ذِكْرُهُ، وَذُكِرَ التَّابِعِيُّ كَانَ مُرْسَلًا، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِي  
 "المتصل والمرسل" (1).

قَالَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِهِ "مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ" (2) مَا نَصَّهُ: «وَمَهْمَا غَفَلَ الْإِنْسَانُ عَنِ هَذَا  
 الْعِلْمِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، ثُمَّ لَمْ يَفَرِّقْ أَيْضًا بَيْنَ التَّابِعِينَ وَاتَّبَاعِ  
 التَّابِعِينَ» هـ، كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ.

وَوَاحِدُهُمْ: تَابِعِي وَتَابِعٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى اتَّبَاعٍ، وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّهِ:  
 فَقَالَ الْحَاكِمُ: «هُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ» (3)، كَمَا قِيلَ فِي:  
 الصَّحَابِيِّ (4).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهُوَ أَقْرَبُ» (5).  
 وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ" (6): «وَهُوَ الْأَظْهَرُ» .  
 وَقَالَ النَّاطِمُ: «وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْأَكْثَرِينَ» (7).  
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ: «إِنَّهُ الْمُخْتَارُ خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ فِي التَّابِعِينَ طَوْلَ الْمَلَاذِمَةِ، أَوْ صِحَّةَ  
 السَّمَاعِ، أَوْ التَّمْيِيزِ» هـ (8).

(1) - سبق بيان "المتصل" (ص212)، و"المرسل" (ص234).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص202).

(3) - نفسه (ص203) بنحوه.

(4) - يعني أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم، كما تقدّم (ص705).

(5) - "علوم الحديث" (ص302).

(6) - "التقريب" للنووي (293).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (45/3).

(8) - "نزهة النظر" (ص152).

سَوَاءٌ كَانَ الصَّحَابِيُّ وَاحِدًا فَأَكْثَرَ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الرَّؤْيَةُ مِنَ الصَّحَابِيِّ حَيْثُ كَانَ التَّابِعِيُّ أَعْمَى، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ كَانَا جَمِيعًا كَذَلِكَ، إِذْ يَصْدُقُ أَنَّهُمَا تَلَاقِيَا، وَسَوَاءٌ كَانَ مُمَيِّزًا أُمَّ لَأَ، سَمِعَ مِنْهُ أُمَّ لَأَ، لَعَدَّ مُسْلِمًا<sup>(1)</sup>، ثُمَّ ابْنِ حَبَّانَ<sup>(2)</sup>، ثُمَّ عَبْدِ الْعَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(3)</sup> فِيهِمُ الْأَعْمَشَ مَعَ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: «إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ»<sup>(4)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «أَخْرَجْنَاهُ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ لُقْبًا وَحِفْظًا، رَأَى أَنْسًا، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَهُ سَمَاعُ الْمُسْنَدِ عَنْهُ»<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنْسٍ، وَإِنَّمَا رَأَاهُ رُؤْيَةً بِمَكَّةَ يَصَلِّي»<sup>(6)</sup>.  
قَالَ النَّاطِمُ: «وَلَيْسَ لَهُ رُؤْيَةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السُّنَنِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى فِي "سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ"<sup>(7)</sup> فَقَطْ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ<sup>(8)</sup>: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ»<sup>(9)</sup>.

وَعَدَّ فِيهِمْ عَبْدُ الْعَنِيِّ أَيْضًا<sup>(10)</sup>: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، لِكَوْنِهِ لَقِيَ أَنْسًا، وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ<sup>(11)</sup>، لِكَوْنِهِ لَقِيَ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ.

(1) - "الطبقات" (330/1).

(2) - "الثقات" (302/4).

(3) - ذكره عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص266)، وذكر أنه في جزء له جمع فيه "من روى من التابعين عن عمرو بن شعيب".

(4) - "جامع الترمذي" (21/1) وفيه: «ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس، ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نظر إلى أنس بن مالك قال: رأيتَه يصلي، فذكر عنه حكاية في الصلاة» اهـ.

(5) - "الثقات" (302/4) بتصرف.

(6) - أخرجه عنه ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص82)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (4/9).

(7) - مقدمة سنن ابن ماجه" (ص31)، برقم (173)، حديث: «الخوارج كلاب النار».

(8) - "الجرح والتعديل" (146/4).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (45/3).

(10) - نقله عن العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص267).

(11) - هو: موسى بن أبي عائشة الهمداني، أبو الحسن الكوفي، مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومي، ثقة عابد، كان يرسل، "طبقات ابن سعد" (326/6)، و"الثقات" (404/5)، و"تهذيب الكمال" (90/29)، و"التقريب" (225/2).

واشترط ابن حبان<sup>(1)</sup>: أن يكون رآه في سنٍّ من يحفظ عنه كالأعمش، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه، فلا عبرة برؤيته، كخلف بن خليفة<sup>(2)</sup>، فلذلك يُعدُّ من أتباع التابعين، وإن رأى عمرو بن حريث، لكونه كان صغيراً.

قال الناظم: «وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط في الصحابي رؤيته، وهو مُمَيِّزٌ»<sup>(3)</sup>.

وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة والتابعين بقوله: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني... الحديث»<sup>(4)</sup>، فاكتفى فيهما بمجرد الرؤية هـ. قال السخاوي: وهذا مصيرٌ منهم إلى الاكتفاء بالرؤية كالصحابي<sup>(5)</sup>. وقال الخطيب: التابعي: هو من صحب صحابياً<sup>(6)</sup>.

(1) - "الثقات" (270/6).

(2) - هو: خلف بن خليفة بن صاعد بن برام الأشجعي مولاهم، أبو أحمد الكوفي ثم الواسطي، صدوق احتلط في آخره، توفي سنة 81هـ، "الثقات" (270/6)، و"تهذيب الكمال" (284/8)، و"التقريب" (271/1).

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص 267).

(4) - أخرجه: الحاكم (96/4) من طريق جَمِيع بن ثَوْب، ثنا: عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: وذكره، وتعبه الذهبي الحاكم فقال: جميع بن ثوب، وقال أبو حاتم منكر الحديث كما في "الجرح والتعديل" (550/2).

وأخرجه عن أنس رضي الله عنه: الخطيب في "تاريخه" (306/3) بسند فيه موسى بن عبد الله الطويل وهو أحد الكذابين يروي الموضوعات، "ميزان الاعتدال" (547/6)، ورواه في "تاريخه" (200/6) عن أنس بسند فيه أبو هُدَيْبَة أحد الكذابين كما في "الجرح والتعديل" (143/2)، ورواه في "تاريخه" (127/13) عن أنس بسند فيه المظفر بن عاصم أحد الكذابين كما في "ميزان الاعتدال" (451/6).

وأخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (99/9 - 100) من طريق آدم بن أبي إياس عن بقية ثنا: محمد بن عبد الرحمن اليحصبي، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (551/9): «وفيه بقية، وقد صرح بالسَّماع فزالت الدُّلْسَة، وبقية رجاله ثقات» .

وحسن هذا الإسناد الألباني في "السلسلة الصحيحة" (253/3)، والله أعلم.

(5) - "فتح المغيث" (95/4) بتصرف.

(6) - "الكفاية" (98/1).

ولا يُكتفى فيه بِمُجَرَّدِ اللَّقْيِ بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشَرَفِ  
مَنْزِلَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالاجْتِمَاعُ بِهِ وَلَوْ لِحِظَةً يُؤَثِّرُ فِي الْقَلْبِ مِنَ النُّورِ أضعافَ مَا  
يؤثرُهُ الاجْتِمَاعُ الطَّوِيلُ بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ<sup>(1)</sup> هـ.

قلت: والقول الأول هو الأقرب والأظهر والمختار عند كثيرين، كما مرَّ آنفاً<sup>(2)</sup>، والعلمُ  
عند الله تعالى.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(3)</sup>: «تنبية: قال ابن الصلاح<sup>(4)</sup>: «مطلق التابعي مخصوصٌ  
بالتابع بإحسانٍ».

قال العراقي: «إن أراد بالإحسان الإسلام فواضح، إلا أن الإحسان أمرٌ زائدٌ عليه، وإن  
أراد به الكمال في الإسلام والعدالة، فلم أرَ من اشترط ذلك في حدِّ التابعي، بل من صنّف في  
"الطبقات" أدخلَ فيهم الثقات وغيرهم»<sup>(5)</sup>.

وَهُمْ طَبَاقٌ قِيلَ خَمْسَ عَشْرَةَ	أَوْلَهُمْ رُؤَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ
وَقِيَسُ الْفَرْدُ بِهَذَا الْوَصْفِ	وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ
وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَعَلَطُ	بَلْ قِيلَ لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطُ
لِكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَا	وَعَنْهُ قِيَسُ وَسِوَاهُ وَرَدَا
وَفَضَّلَ الْحَسَنَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ	وَالْقَرْنِيَّ أَوْيَسًا أَهْلَ الْكُوفَةِ

يعني أن التابعين لتفاوتهم — إذ فيهم الملاقبي لقدماء المهاجرين، والمُدرك للجاهلية  
والإسلام، والمختصُّ بمزيد فضلٍ كعدالة، أو رواية الصحابة عنه، أو التصدي للفتوى، وإن  
اشتركوا في الاسم — ثلاث طبقات عند مسلم، وكذلك عند ابن سعد في "طبقاته"، وربَّما  
بلغ بهم أربعاً.

وقال الحاكم في "علوم الحديث"<sup>(6)</sup>: «هم خمس عشرة طبقة:

(1) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص 293).

(2) - (ص 768).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 293).

(4) - "علوم الحديث" (ص 302).

(5) - "التقييد والإيضاح" (ص 268) بتصرف.

(6) - "معرفة علوم الحديث" (ص 158) وما بعدها.

فَالطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْهُمْ: مَنْ لَحِقُوا الْعَشْرَةَ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خِرَاشٍ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ حِبَّانَ فِي "ثِقَاتِهِ"<sup>(2)</sup> سِوَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَاسْمُ أَبِي حَازِمٍ: الْحُصَيْنُ بْنُ عَوْفِ الْبَجَلِيِّ، رَحَلَ قَيْسٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالتَّحَقَّقَ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى قَبْلَهُ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(3)</sup>، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ<sup>(4)</sup>: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. وَكَأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلٍّ - بَتْلِيثِ الْمَيْمِ وَشَدُّ اللَّامِ - . ذَكَرَ ابْنُ حَجَرَ فِي "الإصابة"<sup>(5)</sup>: «أَنَّهُ رَوَى عَنِ خَمْسٍ مِنَ الْعَشْرَةِ: عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَسَعْدٍ وَسَعِيدٍ» .

وَكَقَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ<sup>(6)</sup>، وَأَبِي سَاسَانَ حُضَيْنٍ - بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ مَصْعَرًا - ابْنِ الْمَنْذِرِ الرَّقَاشِيِّ<sup>(7)</sup>، وَأَبِي وَائِلِ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ، وَأَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ<sup>(8)</sup>. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «اسْمُهُ عِمْرَانُ، وَاحْتُلِفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ، فَقِيلَ: تَيْمٌ، وَقِيلَ: مِلْحَانُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ»<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، أبو محمد المروزي البغدادي، الحافظ النَّاقِدُ، كان رافضياً، توفي سنة 283هـ، "تاريخ بغداد" (280/10)، و"السير" (508/13)، وكلامه أخرجه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (454/12).

(2) - "الثقات" (307/5).

(3) - "سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود" (269/1 - 270)، و"تاريخ بغداد" (454/12).

(4) - أخرجه عنه: ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (462/49)، وينظر: "السير" (199/4)، و"تهذيب الكمال" (13/24 - 14).

(5) - "الإصابة" (108/5) وذكر أنه توفي سنة 95هـ، وقيل: 100هـ.

(6) - هو: قيس بن عبَّاد القَيْسِيُّ الضُّبَعِيُّ، أبو عبد الله البصري، ثقة، مخضرم، توفي بعد الثمانين، "طبقات ابن سعد" (131/7)، و"تهذيب الكمال" (64/24 - 66)، و"التقريب" (34/2).

(7) - هو: حُضَيْنُ بْنُ الْمَنْذِرِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ وَعَلَةَ الرَّقَاشِيِّ، أَبُو سَاسَانَ الْبَصْرِيِّ وَهُوَ لَقْبُهُ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، ثَقَّةٌ، كَانَ مِنْ أَمْرَاءِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتُوفِيَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ، "طبقات ابن سعد" (155/7)، و"تهذيب الكمال" (555/6)، و"التقريب" (225/1).

(8) - هو: عمران بن ملحان، ويُقال: ابن تَيْمٍ، أَبُو رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ، مشهورٌ بكنيته، مخضرم، ثقةٌ معمرٌ، توفي سنة 105هـ، "طبقات ابن سعد" (38/7 و 140)، و"تهذيب الكمال" (356/22)، و"التقريب" (753/1).

(9) - "الاستيعاب" (1209/3) بتصرف.

وكسعيد بن المسيب القرشي المخزومي<sup>(1)</sup>، قال ابن الصلاح: «وعليه في بعض هؤلاء إنكار، فإن سعيد بن المسيب ليس بهذه المثابة»<sup>(2)</sup>.

وقال الناظم: «وأما عدُّ الحاكم سعيداً مع قيس بن أبي حازم، فيمن سمع من العشرة، فغلط صريح»<sup>(3)</sup>.

ثم استدلاً على ذلك بأنه إنما وُلِدَ في خلافة عمر<sup>(4)</sup>، فكيف يسمع من أبي بكر، وقد قال القطان<sup>(5)</sup>، وابن معين<sup>(6)</sup>، وأبو حاتم الرازي<sup>(7)</sup>: «إنه لم يسمع من عمر».

قال ابن الصلاح: «بل لم يصح سماعه من أحدٍ من العشرة سوى سعد»<sup>(8)</sup>.

قال الناظم: «وكأنه أخذه من قول قتادة الذي رواه مسلم في "مقدمة صحيحه"<sup>(9)</sup> من رواية همام قال: دخل أبو داود الأعمى<sup>(10)</sup> على قتادة، فلما قام قالوا: إن هذا يزعم أنه لقي ثمانية عشر بدرياً!، فقال قتادة: هذا كان سائلاً قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا، ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهةً، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهةً إلا عن سعد بن أبي وقاص» هـ.

لكن أثبت سماعه من عمر الإمام أحمد<sup>(11)</sup>.

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 204).

(2) - "علوم الحديث" (ص 302-303).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (48/3).

(4) - كما أخرجه أحمد في "العلل" (149/1)، وابن سعد في "طبقاته" (120/5) عن سعيد بن المسيب أنه قال:

«ولدت لسنتين مضتاً من خلافة عمر بن الخطاب»، وإسناده صحيح.

(5) - ذكره عنه الناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (48/3).

(6) - "تاريخ ابن معين" (216/3).

(7) - "المراسيل" (ص 71 برقم 248).

(8) - "علوم الحديث" (ص 303) وعبارته: وقد قال بعضهم..

(9) - "صحيح مسلم" (119/1-120).

(10) - هو: نُفَيْع بن الحارث، أبو داود الأعمى الهمداني الدارمي السبعي، الكوفي القاص، ويُقال له: نافع، متروك،

وكذبه ابن معين، "تاريخ ابن معين" (703/2)، و"تهذيب الكمال" (9/30 - 14)، و"التقريب" (251/2).

(11) - "الجرح والتعديل" (61/4).

قال السخاوي: «والمثبت مقدم على النافي، مع أن عبارة فتادة ليست صريحة في التفي» (1).

وأيد شيخنا - يعني ابن حجر - سماعه منه برواية صحيحة لا مطعن فيها مصرحة بسماعه منه - (2).

وقال يحيى ابن معين: «رأى سعيد عمر وهو صغير» (3).

وقال أبو حاتم الرازي: «رأه على المنبر ينعي النعمان بن مقرن» هـ (4).

وفي "الصحيح" (5): «أنه سمع عثمان وعليًا يختلفان في الإهلال بالحج والعمرة، وسمع إهلال عليٍّ بهما» هـ.

وفي "المسند" (6) بسند جيد عنه قال: «رأيت عثمان قاعدًا على المقاعد، فدعا بطعام مما مسّت النار فأكله، ثم قام إلى الصلاة... الحديث».

وفي "المسند" (7) عنه أيضًا قال: «سمعت عثمان، وهو يخطب على المنبر يقول: كنت أبتاع التمر من بطن الوادي من اليهود، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إذا اشترت فأكثل... الحديث».

(1) - "فتح المغيث" (ص 100/4).

(2) - قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (87/4 - 88): «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر قرأته على خديجة بنت سلطان...، وساق إسناده إلى داود وهو ابن أبي هند عن سعيد بن المسيّب قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوامٌ يكذبون بالرجم، وذكره، وقال: صحيح على شرط مسلم».

(3) - "تاريخ ابن معين" (208/2).

(4) - "المراسيل" (ص 73).

(5) - البخاري: كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد بالحج (439/1-440)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز التمتع (167/8)، ولكن بدون التصريح من سعيد بالسماع منهما، والله أعلم.

(6) - "المسند" (532/1) من طريق شعيب أبو شيبة قال: سمعت عطاء الخراساني يقول: سمعت سعيد بن المسيّب يقول، وذكره، وهذا إسناد حسن، رجاله ثقاتٌ إلا ما كان من أبي شيبة فهو صدوق يخطئ كما في "التقريب" (419/1).

وأخرجه عبد الرزاق (166/1) عن معمر عن عطاء به، وإسناده حسن، والله أعلم.

(7) - أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (498/1)، من طريق ابن لهيعة ثنا: موسى بن وردان قال: سمعت سعيد بن

المسيّب يقول، وذكره.

فَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ سَعْدٍ، وَعَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هـ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «وَالطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ التَّابِعِينَ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وَمَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ» هـ (1).

قَالَ: «وَالطَّبَقَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْهُمْ: الشَّعْبِيُّ، وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَقْرَانُهُمْ» هـ (2).

ثُمَّ قَالَ: «وَأَخْرَجُ طَبَقَاتِهِمْ مِنْ لَقِيٍّ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَمَنْ لَقِيَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَمَنْ لَقِيَ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَنْ لَقِيَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَمَنْ لَقِيَ أَبَا أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَمَنْ لَقِيَ أَبَا الطُّفَيْلِ عَامَرَ بْنِ وَائِلَةَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ» هـ (3).

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (4): «لَمْ يُعَدَّ الْحَاكِمُ مِنَ الطَّبَقَاتِ سِوَى الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَالْأَخِيرَةِ» هـ.

وَقَالَ السَّنَخَاوِيُّ: «لَمْ يَفْصَلِ الطَّبَاقَ كُلَّهَا، نَعَمْ أَشْعَرَ تَصَرُّفُهُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَقِيَ مَنْ تَقَدَّمَ كَانَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، ثُمَّ هَكَذَا إِلَى آخِرِ مَدَّةِ التَّابِعِينَ، وَهِيَ سَنَةٌ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةً» (5).

= وأخرجه: عبد بن حميد في "مسنده" برقم (52) من طريق ابن المبارك، وابن ماجه: كتاب "التجارات"، باب بيع المجازفة، برقم 2230، من طريق عبد الله بن يزيد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (315/5) من طريق سعيد بن أبي مرزوم، كلهم عن عبد الله بن لهيعة، بهذا الإسناد، وهو مما سُمع قديما من حديث ابن لهيعة من رواية عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد.

والحديث علقه البخاري في "صحيحه" (68/2)، وصححه الألباني في "إرواء الغليل" (189/5).

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 204).

(2) - نفسه.

(3) - نفسه.

(4) - "تدريب الراوي" (ص 295).

(5) - "فتح المغيبي" (99/4) بتصرف.

وذكر السيوطي في "ألفيته"<sup>(1)</sup>: «أن آخر التابعين موتاً خلف بن خليفة، وقد مات في هذا التاريخ المذكور، وإن أولهم موتاً أبو زيد معمر بن زيد، قتل بجرسان أو بأذربيجان عام ثلاثين ومائة»، وسبقه إلى ذلك البلقيني<sup>(2)</sup>.

قال السخاوي: «وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يُقبلُ قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين» هـ<sup>(3)</sup>.

قلت: ففعل الحاكم رحمه الله تعالى إنما لم يذكر إلا الثلاث الأول تبعاً لمسلم، وابن سعد في ذلك، وزاد الرابعة تبعاً لابن سعد خاصة، ثم رأى أنه إذا اعتبرت طبقاتهم على هذا السنن الأخرى، فالأخرى بلغت خمس عشرة، فأرشد إلى ذلك بتصرفه، والعلم عند الله تعالى هـ.

قول الناظم: (لكنه الأفضل عند أحمد) الضمير لسعيد، يعني أنه، وإن لم تثبت روايته عن أكثر العشرة، فهو كما رواه عثمان الحارثي<sup>(4)</sup> عن الإمام أحمد: «أفضل التابعين»<sup>(5)</sup>. وقال ابن المديني: «هو عندي أجلُّ التابعين، لا أعلم فيهم أوسع علماً منه» هـ<sup>(6)</sup>. وفي رواية أبي طالب عن أحمد: «ومن مثله»<sup>(7)</sup>. وقال أبو حاتم الرازي: «ليس في التابعين أنبل منه» هـ<sup>(8)</sup>. وقال ابن حبان: «هو سيدُّ التابعين» هـ<sup>(9)</sup>.

(1) - "ألفية السيوطي" (ص155)، حيث قال:

ومعمرٌ أولٌ من منهم قضى وخلفٌ آخرهم موتاً مضى

(2) - "محاسن الاصطلاح" (ص519).

(3) - "فتح المغيث" (105/4).

(4) - هو: عثمان بن الحارثي النخاس، "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (116/2)، و"المقصد الأرشدي في أصحاب الإمام أحمد" لإبراهيم بن محمد بن مفلح (196/2)، و"المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد" لعبد الرحمن بن محمد العلبي المقدسي (130/2)، ولم يزيدوا على ما ذكرناه.

(5) - "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (116/2)، و"تهذيب الكمال" (73/11).

(6) - "تهذيب الكمال" (73/11) و"السير" للذهبي (224/4).

(7) - "الجرح والتعديل" (61/4)، و"تهذيب الكمال" (73/11).

(8) - "تهذيب الكمال" (74/11)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (48/3).

(9) - "الثقات" (274/4).

وقال ميمون بن مهران: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْتُ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِهَا، فَدُفِعْتُ إِلَيْهِ»<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن حجر في الجزء الأول من "التقريب"<sup>(2)</sup>: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مُرْسَلَاتِهِ أَصَحُّ  
المراسيل» هـ.

وروي عن الإمام أحمد أيضاً أنه قال: «أَفْضَلُ التَّابِعِينَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ  
التَّهْدِيُّ، وَمَسْرُوقٌ، هَؤُلَاءِ كَانُوا فَاضِلِينَ، وَمِنْ عِلْيَةِ التَّابِعِينَ» هـ<sup>(3)</sup>.  
وعنه أيضاً: «لَا أَعْلَمُ فِي التَّابِعِينَ مِثْلَ أَبِي عُثْمَانَ، وَقَيْسٍ» هـ<sup>(4)</sup>.  
وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن حنبل في الشَّيرازي، المتوفى سنة إحدَى وَسَبْعِينَ  
وثلثمائة رحمه الله تعالى<sup>(5)</sup>: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَفْضَلِ التَّابِعِينَ، فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ:  
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ،  
وَاسْمُ أَبِيهِ: يَسَارُ الْأَنْصَارِيُّ بِالْوَلَاءِ، الثَّقَةُ الْفَقِيهُ الْفَاضِلُ الْمَشْهُورُ»<sup>(6)</sup>.  
قال السَّخَاوِيُّ: «وَالْمَرَادُ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ غَالِبُهُمْ، لِمَا سَيَأْتِي قَرِيْبًا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى — أَنَّ إِيَّاسَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الْبَصْرِيَّ<sup>(7)</sup> — قَاضِيَهَا — فَضَّلَ عَلَيْهِ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ»<sup>(8)</sup>.  
وأهل الكوفة يفضلون أويساً القرني<sup>(9)</sup>، واستحسنه ابن الصلاح<sup>(10)</sup>.

(1) - طبقات ابن سعد (122/5)، و "السير" (224/4).

(2) - "التقريب" (364/1).

(3) - "مسائل أحمد" رواية ابن هانئ (198/2) برقم (2070)، و"علوم الحديث" (ص305).

(4) - "علوم الحديث" (ص305)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (49/3).

(5) - ترجمته في: "حلية الأولياء" (385/10)، و"السير" (342/16)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (149/3).

(6) - "علوم الحديث" (ص305 - 306)، و"التقييد والإيضاح" (ص273).

(7) - هو: إياس بن معاوية بن قرّة بن إياس المزني، أبو وائلة البصري القاضي، المشهور بالذكاء، ثقة، توفي سنة  
122هـ، "طبقات ابن سعد" (234/7)، و"تهذيب الكمال" (407/3)، و"التقريب" (1502/1)، وأخباره  
مشهورة في كتب الأدب والأسماء ككتب الجاحظ والمبرد وغيرها.

(8) - "فتح المغيب" (102/4).

(9) - هو: أويس بن عامر القرني، اليميني العابد، نزل الكوفة، سيد التابعين، روى له مسلم من كلامه، مخضرم، قتل  
بـ"صفين"، "طبقات ابن سعد" (161/6)، و"حلية الأولياء" (79/2)، و"لسان الميزان" (126/2)، و"التقريب"  
(113/1).

(10) - "علوم الحديث" (ص305-306).

وقال الناظم: «هُوَ الصَّحِيحُ، بل الصَّوَابُ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(1)</sup> عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «خَيْرُ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ... الْحَدِيثَ»، فَهَذَا الْحَدِيثُ قَاطِعٌ لِلنِّزَاعِ، وَتَفْضِيلُ أَحْمَدَ لابنِ الْمَسِيْبِ، لَعَلَّهُ أَرَادَ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي الْعِلْمِ، لَا الْخَيْرِيَّةَ، فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ شُيُوخِ الْخَطَّابِيِّ<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>.

وَبِهَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ"<sup>(4)</sup>، فَقَالَ: «مُرَادُهُمْ أَنَّ سَعِيدًا أَفْضَلُ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَنَحْوَهَا، لَا فِي الْخَيْرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى».

وَقَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ: «الْأَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الزُّهْدُ وَالْوَرَعُ أُوَيْسٌ، وَمِنْ حَيْثُ حَفْظُ الْخَبَرِ وَالْإِثْرِ سَعِيدٌ» هـ<sup>(5)</sup>.

قَالَ السَّنْحَاوِيُّ: «وَأَمَّا قَوْلُ النَّازِمِ<sup>(6)</sup>: لَعَلَّ أَحْمَدَ لَمْ يَلْغُهُ الْحَدِيثُ، أَوْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ، فَلَا يَحْسُنُ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي "مُسْنَدِهِ"<sup>(7)</sup> مِنْ الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْهَا بَلْفَظٍ: «إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ»، لَكِنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي "الْمُسْنَدِ"<sup>(8)</sup> أَيْضًا بَلْفَظٍ: «إِنَّ مِنْ خَيْرِ التَّابِعِينَ...» الخ، وَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ بِذَلِكَ، فَزَالَ الْحَصْرُ» هـ<sup>(9)</sup>.

قَالَ: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ فِتْوَى فِي التَّابِعِينَ مِنَ الْحَسَنِ وَعَطَاءَ، كَانَ عَطَاءٌ مُفْتِيَّ مَكَّةَ، وَالْحَسَنُ مُفْتِيَّ الْبَصْرَةَ» هـ<sup>(10)</sup>.

وَلَمَّا تَكَلَّمَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَفْضَلِ التَّابِعِينَ أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ أَفْضَلِ التَّابِعِيَّاتِ فَقَالَ:

وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبَدَا حَفْصَةَ مَعَ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا

(1) - مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أُوَيْسِ الْقُرَيْبِيِّ (81/16) من حديث عمر رضي الله عنه.

(2) - "معالم السنن" (280/4).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (50/3).

(4) - "شرح مسلم" للنووي (82/16).

(5) - "محاسن الاصطلاح" (ص 517).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (50/3).

(7) - "مسند أحمد" (373/1) من حديث عمر رضي الله عنه.

(8) - "مسند أحمد" (290/25).

(9) - "فتح المغيبي" (104/4).

(10) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 306).

يعني: إنَّ (الأبداً) — بسكون الباءِ — أي: أوَّل التَّابِعِيَّاتِ فِي الْفَضْلِ حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ أُمُّ الْهَذِيلِ، التَّابِعِيَّةُ الثَّقَةُ أُخْتُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، رَوَتْ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأُمِّ عَطِيَّةَ، وَغَيْرَهُمَا<sup>(1)</sup>.

قال إياسُ بنُ مُعاويةَ: «مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا أَفْضَلُهُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقِيلَ لَهُ: الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ؟، فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَمَا أَفْضَلُ عَلَيْهَا أَحَدًا»<sup>(2)</sup>.

وَأَمَّا عَمْرَةُ فَهِيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ النَّجَارِيَّةِ، تَرَبَّتْ فِي كَفَالَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَكْثَرَتْ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهَا<sup>(3)</sup>، فَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ أَنْظُرَ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ سُنَّةِ مَاضِيَةٍ، أَوْ حَدِيثِ عَمْرَةَ فَارْتَبَهُ، فَإِنِّي خَشِيتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ، وَذَهَابَ أَهْلِي» هـ<sup>(4)</sup>.

وقال عُمَرُ: «مَا بَقِيَ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْهَا، وَكَانَ عُمَرُ يَسْأَلُهَا» هـ<sup>(5)</sup>.  
قال الحافظُ بنُ الحافظِ عبدُ اللهِ أَبُو بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ: «سَيِّدَتَا التَّابِعِيَّاتِ حَفْصَةُ وَعَمْرَةُ»<sup>(6)</sup>.

وتليهما أُمُّ الدَّرْدَاءِ الصُّعْرَى الدَّمَشْقِيَّةُ هُجَيْمَةُ — بِتَقْدِيمِ الْهَاءِ —، وَقِيلَ: بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ — وَليستِ كَهُمَا.

قلتُ: وَأَمَّا أُمُّ الدَّرْدَاءِ الْكُبْرَى فَهِيَ صَحَابِيَّةٌ، واسمُهَا: خَيْرَةُ — بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ مِنْ تَحْتِ —، بِنْتُ أَبِي حَدْرَدِ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(7)</sup>.

(1) - توفيت بعد المائة، "طبقات ابن سعد" (484/8)، و"الثقات" (194/4)، و"السير" (507/4)، و"تهذيب الكمال" (151/35).

(2) - "السير" للذهبي (507/4).

(3) - توفيت سنة 98، وقيل: 106هـ، "طبقات ابن سعد" (480/8)، و"الثقات" (288/5)، و"تهذيب الكمال" (241/35).

(4) - "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم (312/1)، وعلقه البخاري: كتاب العلم، باب كيف يُقبضُ العلم؟ (47/1).

(5) - "معرفة السنن والآثار" للبيهقي (373/12)، وعُمر هنا: ابن عبد العزيز.

(6) - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص306).

(7) - ينظر: "الاستيعاب" (1934/4)، وأسَدُ الغَابَةِ " (111/7)، و"الإصابة" لابن حجر (630/7).

قال ابن عبد البر: «اسم أم الدرداء الصغرى: هجيمة بنت حبي الأوصابية<sup>(1)</sup>، وهي أيضاً زوج أبي الدرداء، ولا أعلم لها خبراً يدل على صحبة أو رواية، ومن خبرها: أن معاوية خطبها بعد أبي الدرداء، فأبت أن تتزوجهُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قلت: لأنها كانت قالت لأبي الدرداء: «إِنَّكَ خَطَبْتَنِي إِلَى أَبِي فِي الدُّنْيَا، فَأَنْكَحُونِي، وَأَنَا أَخَطُبُكَ إِلَى نَفْسِكَ فِي الآخِرَةِ قَالَ: فَلَا تَنْكِحِي بَعْدِي، فَخَطَبَهَا مَعَاوِيَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالذِّي كَانَ، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالصِّيَامِ» هـ<sup>(3)</sup>.

وقال ابن حجر في الجزء الثاني من "التقريب"<sup>(4)</sup>: «وهي ثقة فقيهة من الثالثة، ماتت سنة إحدى وثمانين» هـ.

خارجة القاسم ثم عروة	وفي كبار الفقهاء السبعة
سعيد والسابع ذو اشتباه	ثم سليمان عبيد الله
أو فأبو بكر خلاف قائم	إما أبو سلمة أو سالم

يعني أن من أمثال التابعين، وعلمائهم المعدودين في كبارهم الفقهاء السبعة من أهل المدينة المنورة الذين كان الناس يصدرون عن آرائهم، ويعملون بفتاويهم.

قال ابن المبارك: «كأنوا إذا جاءهم المسألة نظرُوا فيها، ولا يقضي القاضي فيها حتى تُرفع إليهم، فينظروا فيها، ثم يُصدرون الحكم فيها إليه، فيحكم به» هـ<sup>(5)</sup>.

قال السخاوي: «والفقهاء، وإن كانوا بكثرة في التابعين، فعند إطلاق هذا الوصف مع قيد العدد المُعين لا ينصرفُ إلَّا إلى هؤلاء، كما قلناه في "العبادة" من الصحابة سواء» هـ<sup>(6)</sup>.

وهم: أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري النجاري، المتفق على توثيقه وجلالته،

(1) - في "تاريخ دمشق" (146/70): ويُقال: الأوصابية والوصابية.

(2) - "الاستيعاب" (1935/4) بتصرف.

(3) - خبرها في: "تاريخ دمشق" (152/70)، و"الإصابة" (630/7).

(4) - "التقريب" (667/2).

(5) - "تهذيب الكمال" (150/10) و"السير" (461/4).

(6) - "فتح المغيث" (106/4).

المتوفى بالمدينة سنة مائة<sup>(1)</sup> هـ.

وأبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، قال ابن سعد: «كان ثقةً رفيعاً عالياً فقيهاً إماماً كثير الحديث ورعاً» هـ<sup>(2)</sup>.

وقال عمر بن عبد العزيز عند موته: «لو كان لي من الأمر شيء ما عدوتُ بها القاسم بن محمد، فبلغت القاسم فترحم عليه، وقال: إن القاسم ليضعف عن أهله، فكيف يقوم بأمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم» هـ<sup>(3)</sup>.

وقال البخاري في "صحيحه"<sup>(4)</sup>: «حدثنا علي: حدثنا ابن عيينة: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم — وكان أفضل أهل زمانه — أنه سمع أباه — وكان أفضل أهل زمانه —، فذكر شيئاً...» .

وقال مالك: «كان القاسم من فقهاء هذه الأمة»<sup>(5)</sup>.

وقد قدمنا في الكلام على أصح الأسانيد قول يحيى بن معين: «إن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة ترجمة مشبكة بالذهب» هـ<sup>(6)</sup>.

مات بقديد<sup>(7)</sup>، ودُفن بالمشلل<sup>(8)</sup>، وبينهما نحو من ثلاثة أميال، سنة أربع وتسعين هـ. وعروة بن الزبير بن العوام، وأمه ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق، قال ابن عيينة: «أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة...» ، فبدأ به<sup>(9)</sup>.

قلت: الآخرا ن هما القاسم وعمرة.

<sup>(1)</sup> - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (262/5)، و"تهذيب الكمال" (8/8)، و"السير" (439/4)، و"التقريب" (254/1).

<sup>(2)</sup> - "طبقات ابن سعد" (194/5).

<sup>(3)</sup> - نفسه (344/5) وفيه: لأهليه.

<sup>(4)</sup> - البخاري: كتاب الحج، باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة (488/1).

<sup>(5)</sup> - أخرجه عنه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (546/1) من طريق ابن وهب.

<sup>(6)</sup> - تقدم (ص112).

<sup>(7)</sup> - قديد: موضع قريب من مكة، كما في "معجم البلدان" (313/4)، ويقع الآن في محافظة خليص شمال شرق مكة يبعد عنها ب150 كلم، ينظر: "معجم معالم الحجاز" لعاتق بن غيث البلادي (1356/7 - 1357).

<sup>(8)</sup> - المشلل: جبل قريب من مكة يهبط منه إلى قديد كما في "معجم البلدان" (136/5)، ويقع بين رابع والقضية،

وتُعرف حرّة المشلل اليوم بالقديدية، "معجم معالم الحجاز" لعاتق بن غيث (1605/8).

<sup>(9)</sup> - "الجرح والتعديل" (396/6)، و"تهذيب الكمال" (18/20).

وقال عروة: «لقد رأيتني قبل موتها بأربع حجج، أو خمس وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيتها»<sup>(1)</sup>.

توفي في أرض له تدعى "مجاح"<sup>(2)</sup>، في ناحية "الفرع"<sup>(3)</sup>، ودُفن هناك يوم الجمعة سنة أربع وتسعين، وكان يُقال لها: سنة الفقهاء؛ لكثرة من مات منهم فيها<sup>(4)</sup> هـ.

وأبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين.

قال ابن سعد: «كان ثقة عالمًا فقيها كثير الحديث، قال قتادة: قدمت المدينة فسألت من أعلم أهلها بالطلاق؟، فقالوا: سليمان بن يسار»<sup>(5)</sup>، المتوفى بالمدينة سنة تسع ومائة هـ.

وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود الصحابي.

قال ابن عبد البر: «كان عالمًا فاضلاً مقدماً في الفقه، شاعراً محسنًا، لم يكن بعد الصحابة — إلى يومنا هذا فيما علمت — فقيه أشعر منه، ولا شاعر أفقه منه»<sup>(6)</sup>.

وكان أحد الفقهاء العشرة، ثم السبعة الذين تدور عليهم الفتوى، توفي بالمدينة سنة ثمان، أو تسع وتسعين<sup>(7)</sup>.

وسعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي الماضي ذكره قريباً<sup>(8)</sup>، المتوفى بالمدينة سنة أربع وتسعين.

والسابع في تعيينه خلاف قائم بين العلماء فهو: (إما أبو سلمة) بالصرف للضرورة، واسمه: عبد الله الأصغر بن عبد الرحمن بن عوف.

(1) - "تهذيب الكمال" (17/20)، و"السير" (424/4)

(2) - مجاح: موضع من نواحي مكة، كما في "معجم البلدان" (55/5)، وهي الآن تتبع محافظة وادي الفرع، التابعة للمدينة النبوية— تبعد عنها حوالي 110 كلم، "معجم معالم الحجاز" (1501/8)

(3) - الفرع بالضم: قرية من نواحي المدينة النبوية، بينها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة، ويُقال له: فرع الرّاددي، أو فرع المسور، يبعد عن المدينة حوالي 80 كلم، "معجم البلدان" (252/4)، و"معجم معالم الحجاز" (1314/7).

(4) - "طبقات ابن سعد" (182/5).

(5) - "طبقات ابن سعد" (175/5)، و"السير" (446/4).

(6) - "التمهيد" (35/4).

(7) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (250/5)، و"حلية الأولياء" (188/2)، و"التمهيد" (35/4)، و"السير" (475/4).

(8) - تقدم (ص776).

قال ابن سعد: «وكان ثقةً فقيهاً كثير الحديث»<sup>(1)</sup>.  
 روى عن أبيه، وزيد بن ثابت، وجابر، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن عمرو،  
 وعائشة، وأم سلمة، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين<sup>(2)</sup>.  
 والقول بأنه هو السابع عزاه الحاكم<sup>(3)</sup> لأكثر علماء الحجاز.  
 أو هو كما قال عبد الله بن المبارك<sup>(4)</sup>: سألتم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.  
 قال مالك: «لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل  
 والعيش منه» هـ<sup>(5)</sup>.  
 وقرنه ابن أبي الزناد بالقاسم، وعلي بن الحسين في كونهم فاقوا أهل المدينة علماً  
 وتقى، وعبادة وورعاً<sup>(6)</sup>.  
 وقال سعيد بن المسيب: «كان أشبه ولد عمر به عبد الله، وأشبه ولد عبد الله به  
 سالمًا»<sup>(7)</sup>.  
 مات سنة ست ومائة في آخر ذي الحجة، وهشام بن عبد الملك يومئذ بالمدينة، وكان حجَّ  
 بالناس تلك السنة، ثم قدم المدينة، فوافق موت سالم فصلَّى عليه<sup>(8)</sup> هـ.  
 أو السابع كما قال أبو الزناد<sup>(9)</sup>: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، — الذي  
 كان يُقال له: راهب قريش لكثرة صلواته، ولفضله، — الثقة الفقيه العالم العاقل السخي،  
 مات في المدينة في معتسله فجأة سنة أربع وتسعين<sup>(10)</sup>.  
 ولأبي بكر إخوة ثلاثة ثقات أجلاء، وهم عمر، وعكرمة، وعبد الله، يُضربُ بهم المثل،

(1) - "الطبقات" (157/5).

(2) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (155/5)، و"تهذيب الكمال" (370/33 - 375)، و"السير" (289/4).

(3) - "معرفة علوم الحديث" (ص 205).

(4) - "المعرفة والتاريخ" (352/1 - 353)، و"السير" (461/4).

(5) - "المعرفة والتاريخ" (556/1)، و"السير" (459/4).

(6) - "تاريخ دمشق" (57/20)، و"السير" (460/4).

(7) - "المعرفة والتاريخ" (556/1)، و"تاريخ دمشق" (54/20).

(8) - "تاريخ دمشق" (73/20)، و"السير" (165/4).

(9) - "المعرفة والتاريخ" (559/1)، و"معرفة علوم الحديث" (ص 205-206).

(10) - "طبقات ابن سعد" (207/5)، و"تهذيب الكمال" (112/33 - 115)، و"السير" (416/4).

وكلّهم من شيوخ الزُّهريِّ إلَّا عُمَرَ<sup>(1)</sup> هـ.

وجعلَ الأستاذُ أبو منصورٍ البغداديُّ: أبا سلمةً وسالماً عوضاً عن أبي بكرٍ وعبيدِ الله<sup>(2)</sup>.

وبلغَ بهم يحيى بنُ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ، فيما رواه عنه ابنُ المدينيِّ كما في "علومِ الحديثِ" للحاكم<sup>(3)</sup> اثني عشرَ نفساً: ابنُ المسيَّبِ، وأبو سلمةً، والقاسمُ، وخارجةُ، وأخوه إسماعيلُ، وسالمُ، إخوانُهُ: حمزةُ وزيدُ، وعبيدُ الله، وبلالُ بنو عبدِ الله بنِ عُمَرَ، وأبانُ بنُ عثمانَ، وقبيصةُ بنُ ذؤيبٍ هـ.

وزادَ غيرُهُ فيهِم: طلحةُ بنُ عبدِ الله بنِ عوفِ ابنِ أخي عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ<sup>(4)</sup> هـ. وقد نظَمَ محمدُ بنُ يوسفَ الحلبيِّ الحنفيُّ - المتوفى سنةَ أربعِ عشرةَ وستِّمئةَ<sup>(5)</sup> - أسماءَ السبعةِ المشهورينَ، واختارَ في السَّابعِ قولَ أبي الزنادِ فقال<sup>(6)</sup>:

ألا كلُّ مَنْ لا يفتدي بأئمةٍ فقسَّمتهُ ضيزى عن الحقِّ خارجة

فخذهم عبيدُ الله عروةُ قاسمٌ سعيدُ أبو بكرٍ سليمانُ خارجة

وزدتُ أنا تبعاً لابنِ المباركِ سالماً لجعلِهِ له هو السَّابعُ، فقلتُ:

وزدَ سالماً نجلَ الإمامينِ إنَّهُ إذا طمَّ خطبُ الجهلِ أصبحَ فارجة

أعني بالإمامينِ: عُمَرَ وابنه عبدَ الله رضي اللهُ تعالى عنهُما.

(1) - "تهذيب الكمال" (113/33 - 114).

(2) - في كتابه "أصول الدين" (ص 311).

(3) - "معرفة علوم الحديث" (ص 206).

(4) - "السير" (439/4) ذكره عن مصعب الزُّبيري.

(5) - هو: محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله بن عبد الرحيم الحلبي، القاضي أبو عبد الله الحنفي، يعرف بابن الأبيض، توفي سنة 614 هـ، "التكملة لوفيات النقلة" المنذري (408/2)، و"الجواهر المضية" (407/3 - 408).

(6) - البيتان أوردهما الإمام النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (172/1) ولم يعزهما لمعين، وتردَّد السخاوي في "فتح

الغيث" (109/4) في نسبتها فذكر أنهما لابن الأبيض الحنفي، أو لعلي بن الفضل المالكي، وجزم الشَّارح هنا بأنهما

لابن الأبيض الحنفي لذا اقتصر عليه، وهو ما أثبتته عبد القادر القرشي الحنفي في ترجمته في "الجواهر المضية في طبقات

الحنفية" (408/3)، والله أعلم.

قال السخاوي: «يُقَالُ: إِنَّهُ مَا كَتَبَتْ أَسْمَاؤُهُمْ، وَوُضِعَتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّادِ وَالْقَوْتِ إِلَّا بوركَ فِيهِ، وَسَلِمَ مِنَ الْآفَةِ كَالسُّوسِ وَشِبْهِهِ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ أَمَانٌ لِلْحِفْظِ» هـ (1).

وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَهُمْ (2) مُخَضَّرُمُونَ كَسُوَيْدٍ فِي أُمَمٍ  
يعني أن من التابعين المخضرمين جمع مُخَضَّرِمٍ - بفتح الراء على الأصح -،  
وهو: "الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم ولم يره ولا صحبة  
له"، هذا هو مصطلح المُحَدِّثِينَ فِيهِ (3)؛ لأنه مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ طَبَقَتَيْنِ لَا يُدْرَى مِنْ أَيِّمَا  
هُوَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: "لَحْمٌ مُخَضَّرَمٌ" لَا يُدْرَى أَمِنْ ذَكَرٍ هُوَ أَوْ أَنْثَى، كَمَا فِي "المُحَكَّم" (4)  
و"الصَّحاح" (5).

و"طَعَامٌ مُخَضَّرَمٌ": لَيْسَ بِحُلُوٍّ وَلَا مُرٌّ، حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ (6).  
وَقِيلَ: مِنْ "الْخَضْرَمَةِ" بِمَعْنَى الْقَطْعِ، مِنْ: "خَضَّرُمُوا آذَانَ الْإِبِلِ" أَي: قَطَعُوهَا لِتَكُونَ  
عَلَامَةً لِإِسْلَامِهِمْ إِنْ أُغْيِرَ عَلَيْهِمْ، أَوْ حُورُبُوا، فَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَضَّرَمُ -  
بِكَسْرِ الرَّاءِ - كَمَا حَكَاهُ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ (7)؛ لِأَنَّهُمْ خَضَّرُمُوا آذَانَ الْإِبِلِ.  
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِالْفَتْحِ مِنْ قَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ مُخَضَّرَمٌ" أَي: نَاقِصُ الحَسَبِ، أَوْ لَيْسَ بِكَرِيمِ  
النَّسَبِ، أَوْ دَعِيٍّ، أَوْ لَا يُعْرَفُ أَبُوَاهُ، أَوْ وَلَدَتْهُ السَّرَارِي، لِكَوْنِهِ نَاقِصُ الرُّتْبَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ لِعَدَمِ

(1) - "فتح المغيث" (110/4)، ومثل هذا الصنيع والعمل لم يرد به الشرع، وإذا كان العلماء اختلفوا في فعل هذا إذا كان المكتوب قرآناً، فكيف بغيره، والله أعلم، ينظر تفصيل المسألة في: "فتح الباري" (172/6)، و"القول المفيد على كتاب التوحيد" لابن عثيمين (ص 117 - 118).

(2) - في جميع نسخ الألفية: (فَسَمَ مُخَضَّرَمِينَ)، ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (55/3)، و"فتح المغيث" (3/4)، و"فتح الباقي" (55/3)، و"متن ألفية الحافظ العراقي" للحكمي (ص 126) ولم يشر أحدهم إلى الخلاف، فالله أعلم.

(3) - "علوم الحديث" (ص 303)، و"التقريب" للنووي (295)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (55/3)، و"فتح المغيث" (110/4).

(4) - "الحكم" (330/5).

(5) - "الصحاح" (1914/5).

(6) - "الحكم" (330/5).

(7) - "الصحاح" (1914/5).

الرؤية مع إمكانها<sup>(1)</sup>.

وسواء أدرك في الجاهلية نصف عمره أم لا<sup>(2)</sup>.

والمُرَادُ بِالْجَاهِلِيَّةِ: مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، كَمَا لِلنَّوَوِيِّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ"<sup>(3)</sup>، أَوْ: مَا قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ كَمَا لِلنَّازِمِ<sup>(4)</sup>؛ إِذْ بَفَتْحِهَا دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، وَزَالَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَخَطَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي "الْفَتْحِ" بِإِبْطَالِ أَمْرِهَا<sup>(5)</sup>، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي "الْمُخَضَّرِمِينَ" — كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَرِيبًا —: بِشِيرِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(6)</sup>، وَإِنَّمَا وُلِدَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ.

أَمَّا الْمُخَضَّرِمُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ اللُّغَةِ فَهُوَ: «الَّذِي عَاشَرَ نِصْفَ عُمُرِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَنِصْفَهُ فِي الْإِسْلَامِ، سَوَاءَ أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ أَمْ لَا»<sup>(7)</sup>.

فَبَيْنَ الْاصْطِلَاحِينَ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، فَحَكِيمٌ بْنُ حَزَامٍ مُخَضَّرِمٌ بِاصْطِلَاحِ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا الْحَدِيثِ، وَبَشِيرٌ بْنُ عَمْرٍو مُخَضَّرِمٌ بِاصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا اللُّغَةِ<sup>(8)</sup>.

وَحَكَى ابْنُ خُلِّكَانٍ<sup>(9)</sup>: "مُخَضَّرِمٌ" بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِالْكَسْرِ أَيْضًا.

وَحَكَى الْعَسْكَرِيُّ<sup>(10)</sup> أَيْضًا: أَنَّ الْمَخَضَّرِمَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي حَدَّثَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَسُمِّيَتْ بِأَسْمَاءٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِمَعَانٍ أُخْرَى، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ أَصْلَهُ مِنْ "خَضَّرَمْتُ الْغُلَامَ" إِذَا خَتَّنْتُهُ، وَالْأُذُنَ إِذَا قَطَعْتَ طَرْفَهَا، فَكَأَنَّ زَمَنَ الْجَاهِلِيَّةِ قَطَعَ عَلَيْهِ طَرْفًا مِنْ عُمُرِهِ، أَوْ مِنْ "الْإِبْلِ الْمَخَضَّرَمَةِ"، وَهِيَ الَّتِي تُتَجَّتْ مِنَ الْعِرَابِ وَالْيَمَانِيَّةِ. قَالَ: وَهَذَا أَعْجَبُ الْقَوْلَيْنِ إِلَيَّ» هـ<sup>(11)</sup>.

(1) - "المحكم" (330/5)، و"الصحيح" (1914/5).

(2) - "فتح المغيث" (114/4)، و"تدريب الراوي" (ص295).

(3) - "شرح مسلم" للنووي (77/3).

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص271).

(5) - كما في صحيح مسلم: كتاب الحج، باب حجّة النبي صلى الله عليه وسلم (141/8).

(6) - هكذا أثبتته الشّارح هنا "بشير"، ويأتي أنه ذكره على الخلاف فيه: "بشير"، أو "يسير"، وهو الصحيح، والله أعلم.

(7) - ينظر: "المحكم" (200/5)، و"الصحيح" (1914/5)، و"القاموس المحيط" (ص995) مادة "خ ض ر م".

(8) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (55/3)، و"فتح الباقي" (55/3 - 56)، و"تدريب الراوي" (ص295).

(9) - "وفيات الأعيان" (213/2 - 214).

(10) - هو: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، أبو هلال العسكري، علامة أديب لغوي، توفي

بعد الأربعمائة، "معجم الأدباء" (258/8)، و"بغية الوعاة" (506/1 - 507).

(11) - "الأوائل" (77/1).

وقَدِ عَدَّهُمْ مُسْلِمٌ بِنُ الْحَجَّاجِ<sup>(1)</sup>، فَذَكَرَ مِنْهُمْ عِشْرِينَ نَفْسًا، وَقَدِ عَدَّهُمُ الْحَافِظُ عَلَاءُ  
الَّذِينَ مُعَلِّطَايَ الْحَنْفِي<sup>(2)</sup>، فَذَكَرَ مِنْهُمْ أَزِيدَ مِنْ مِائَةٍ، وَأَفْرَدَهُمُ الْبِرْهَانَ الْحَلِيَّ فِي "جُزْءٍ"<sup>(3)</sup>،  
وَمَنْ طَالَعَ "الإصابة"<sup>(4)</sup> لابنِ حَجَرٍ وَجَدَ مِنْهُمْ خَلَائِقَ كَثِيرِينَ.  
قالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(5)</sup>: «وَأَرْجُوا أَنْ أُفْرِدَهُمْ فِي مُؤَلَّفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» هـ .  
والعَشْرُونَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ مُسْلِمٌ: سُؤِيدٌ - بَضَمُّ الْمَهْمَلَةِ - بِنُ غَفَلَةَ - بَفَتْحَاتٍ -  
الْجُعْفِيُّ<sup>(6)</sup>.

(فِي أُمَّمٍ) أَي: جَمَاعَاتٍ، كَسَعْدِ بْنِ إِيَّاسِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ<sup>(7)</sup>، وَشَرِيحِ بْنِ هَانِئٍ<sup>(8)</sup>،  
وَبَشِيرٍ، أَوْ أُسَيْرٍ أَوْ يَسِيرٍ بِنِ عَمْرٍو بْنِ جَابِرِ الْمُحَارِبِيِّ<sup>(9)</sup>، وَعَمْرٍو بْنِ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ - نَسَبَةً  
إِلَى أَوْدٍ بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ - بِنِ صَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ مِنْ مِذْحَجٍ<sup>(10)</sup>، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ  
التَّخَعِيِّ<sup>(11)</sup>، وَالْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالِ الْمُحَارِبِيِّ، أَبُو سَلَامِ الْكُوفِيِّ، مُحَضَّرٌ ثَقَّةٌ جَلِيلٌ، كَمَا فِي

(1) - ذكره عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 207).

(2) - "فتح المغيث" (116/4)

(3) - سَمَاءُ: "تذكرة الطالب المعلم بمن يُقال إنَّه مُخَضَّرٌ"، ذكر فيه أكثر من مائة وخمسين شخصًا، وهو مطبوع  
متداول بحمد الله.

(4) - ينظر مثلاً: "الإصابة" (36/1، 98، 146، 186، 191)، وغير ذلك.

(5) - "تدريب الراوي" (ص 296).

(6) - هو: سُؤِيدُ بْنُ غَفَلَةَ بْنِ عَوْسَجَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ وَدَاعِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، أَبُو أُمِيَّةِ الْجُعْفِيِّ، مُحَضَّرٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، نَزِيلُ  
الْكُوفَةِ، تُوِفِيَ سَنَةَ 80 هـ، "طبقات ابن سعد" (68/6)، و"تهذيب الكمال" (265/12)، و"التقريب" (404/1)،  
و"الإصابة" (227/3).

(7) - هو: سَعْدُ بْنُ إِيَّاسِ، أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ مُحَضَّرٌ، تُوِفِيَ سَنَةَ 96 هـ، "تهذيب الكمال" (258/10)،  
و"الإصابة" (254/3).

(8) - هو: شَرِيحُ بْنُ هَانِئِ بْنِ يَزِيدِ الْحَارِثِيِّ الْمِذْحَجِيِّ، أَبُو الْمِقْدَامِ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ مُحَضَّرٌ، "تهذيب الكمال" (452/12)،  
و"الإصابة" (382/3).

(9) - هو: يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: ابْنُ جَابِرٍ، وَيُأَلُّ: أُسَيْرٌ، أَبُو الْخِيَارِ الْحَارِثِيُّ، وَيُقَالُ: لِثَمَانِ اثْنَانِ، أُدْرِكَ زَمَنُ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقِيلَ: لَهُ رُؤْيَا، "طبقات ابن سعد" (146/6)، و"تهذيب الكمال" (302/32)، و"الإصابة"  
(154/5)، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ اسْمَهُ: بِشِيرٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، لَعَلَّ الشَّارِحَ أَخَذَهُ مِنْ بَعْضِ نَسَخِ "تدريب الراوي"  
للسُّيُوطِيِّ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، يَنْظُرُ "التدريب" (832/2) عَنَاءً مَازِنَ السَّرَسَاوِيِّ.

(10) - هو: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ: أَبُو يَحْيَى، نَزِيلُ الْكُوفَةِ، مُحَضَّرٌ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ، تُوِفِيَ سَنَةَ 74 هـ، "تهذيب الكمال"  
(261/22)، و"الإصابة" (154/5).

(11) - ثَقَّةٌ مَكْتَرٌ فُقَيْهٌ، تُوِفِيَ سَنَةَ 75 هـ، "تهذيب الكمال" (233/3)، و"الإصابة" (199/1)، و"التقريب"  
(102/1).

"التَّقْرِيب" (1)، والمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ (2)، وعَبْدِ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ الْخَيْوَانِيِّ (3)، وَشُبَيْلِ بْنِ عَوْفِ الْأَحْمَسِيِّ (4)، وَمَسْعُودِ بْنِ حِرَاشٍ (5)، أَخُو رَبِيعِي، وَمَالِكِ بْنِ عُمَيْرٍ (6)، وَأَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، وَأَبِي رَجَاءِ الْعَطَّارِيِّ، وَغُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ (7)، وَأَبِي رَافِعِ الصَّائِغِ (8)، وَأَبِي الْخَلَّالِ الْعَتَكِيِّ، وَاسْمُهُ: رَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ (9)، وَخَالِدِ بْنِ عُمَيْرِ الْعَدَوِيِّ (10)، وَثُمَامَةَ بْنِ حَزْنِ الْقُشَيْرِيِّ (11)، وَجُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ (12) هـ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ.

(1) - "التقريب" (102/1)، وينظر: "تهذيب الكمال" (231/3)، و"الإصابة" (198/1).

(2) - هو: أبو أمية الكوفي، ثقة، عاش 120 سنة، "طبقات ابن سعد" (118/6)، و"تهذيب الكمال" (262/28)، و"التقريب" (200/2).

(3) - هو: أبو عمارة الهمداني الكوفي، مخضرم ثقة، "تهذيب الكمال" (469/16)، و"التقريب" (558/1)، و"الإصابة" (102/5).

(4) - هو: أبو الطفيل الكوفي، مخضرم ثقة، "تهذيب الكمال" (375/12)، و"الإصابة" (380/3)، و"التقريب" (412/1).

(5) - "الاستيعاب" (1391/3)، و"الإصابة" (96/6) وفيه: حِرَاشُ بِالْحَاءِ، وَأَثْبَتَ الْبَخَارِيُّ صُحْبَتَهُ كَمَا فِي "التاريخ الكبير" (421/7).

(6) - الكوفي، أدرك الجاهلية، "الاستيعاب" (1356/3)، و"تهذيب الكمال" (152/27)، و"التقريب" (154/1).  
(7) - هو: أبو العنبر البصري، ثقة، توفي سنة 90 هـ، "تهذيب الكمال" (120/23)، و"الإصابة" (538/5)، و"التقريب" (5/2).

(8) - هو: نُفَيْعُ الصَّائِغِ، أَبُو رَافِعِ الْمَدِينِيِّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، "طبقات ابن سعد" (122/7)، و"تهذيب الكمال" (14/30)، و"الإصابة" (148/7).

(9) - هو: رَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ الْعَتَكِيُّ، أَبُو الْخَلَّالِ، نَزِيلُ الْبَصْرَةِ، "الإصابة" (512/2)، وَأَبُو الْخَلَّالِ بِالْحَاءِ بَدَلَ الْخَاءِ، كَمَا فِي "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" لابن حجر العسقلاني (551/2).

(10) - "الاستيعاب" (431/2)، و"تهذيب الكمال" (145/8)، و"الإصابة" (355/2).

(11) - ابن عبد الله بن سلمة القشيري البصري، ثقة مخضرم، "تهذيب الكمال" (401/4)، و"الإصابة" (418/1)، و"التقريب" (150/1).

(12) - ابن مالك بن عامر الحضرمي، مخضرم، توفي سنة 80 هـ، "تهذيب الكمال" (509/4)، و"الإصابة" (531/1)، و"التقريب" (157/1).

قال النُّوويُّ في "التَّقريب" <sup>(1)</sup>: «وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ» .  
وقال النَّاطِمُ <sup>(2)</sup> تبعًا للنُّوويِّ <sup>(3)</sup>: «وَمِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْهُ مُسْلِمٌ: أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ  
ثُوبٍ - بَضْمٌ المثلثةُ وفتح الواو بعدها مُوحدةٌ - الخَوْلَانِيُّ <sup>(4)</sup>، والأَحْنَفُ بْنُ قَيْسِ  
أَبُو بَحْرٍ التَّمِيمِيِّ، واسمُهُ الضَّحَّاكُ <sup>(5)</sup>، وعبدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ <sup>(6)</sup>، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
الأَصَمِّ <sup>(7)</sup>، وأبو أميةَ الشَّعْبَانِي <sup>(8)</sup>، وأسلمُ مولىَ عُمَرَ <sup>(9)</sup>، وأويسُ القَرْنِيِّ، وأوسَطُ  
البحلي <sup>(10)</sup>، وجُبَيْرُ بْنُ الحَارِثِ <sup>(11)</sup>، وجَابِرُ اليماني <sup>(12)</sup>، وشُريحُ القَاضِي، وأبو وائلِ  
شَقِيقُ بْنُ سلمةَ، وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُسَيْلَةَ الصَّنَابِجِيِّ، وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ <sup>(13)</sup>،  
وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ <sup>(14)</sup>، وعبيدةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِي، وعلقمةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي

(1) - (ص 295) مع "تدريب الراوي".

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (59/3).

(3) - "التقريب" للنووي (ص 295 - 296).

(4) - العابد الزاهد الشامي، عاش إلى زمن يزيد بن معاوية، "الاستيعاب" (876/3)، و"الإصابة" (82/5)، و"التقريب" (468/2).

(5) - مخضرم ثقة، توفي سنة 67 هـ، وقيل: 72 هـ، "طبقات ابن سعد" (93/7)، و"تهذيب الكمال" (282/2).

(6) - الجهني، أبو معبد الكوفي، توفي في إمرة الحجاج، "الاستيعاب" (949/3)، و"تهذيب الكمال" (317/15).

(7) - "الإصابة" (148/5).

(8) - اسمه: يُحمَد، وقيل: عبد الله، "تهذيب الكمال" (53/33)، و"الإصابة" (28/7)، و"التقريب" (358/2).

(9) - هو: أسلم القرشي العدوي، ثقة مخضرم، توفي سنة 80 هـ، "تهذيب الكمال" (529/2)، و"الإصابة" (195/1)، و"التقريب" (89/1).

(10) - هو: أوسَطُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أو ابن عامر، أو ابن عمرو، شامي ثقة، مخضرم، توفي سنة 79 هـ، "تهذيب الكمال" (394/3)، و"الإصابة" (219/1)، و"التقريب" (113/1).

(11) - هو: جُبَيْرُ بْنُ الحَوِيرِثِ بْنِ نَقِيدِ بْنِ بَجِيرِ القُرَشِيِّ، "أسد الغابة" (396/1)، و"الإصابة" (461/1)، وذكره الشارح: جُبَيْرُ بْنُ الحَارِثِ، وفيما ذُكِرَ من ترجمته: ابن الحويرث، ولعلَّ الشارح نقله بواسطة من "تدريب الراوي" (ص 295) ففي بعض نسخه: جُبَيْرُ بْنُ الحَارِثِ، والله أعلم.

(12) - ورد في "التقييد والإيضاح" (ص 272): "حابس اليماني"، وهو الصحيح، وجابر اليماني لم أهتد إلى ترجمته، فالظاهر أنه تصحيف، والله أعلم.

(13) - هو: عبد الرحمن بن غنم بن كرز بن ربيعة بن عامر الأشعري الشامي، تابعي شهير له إدراك، وقد اختُلف في صحبته، توفي سنة 78 هـ، "طبقات ابن سعد" (441/7)، و"الاستيعاب" (850/2)، و"الإصابة" (106/5).

(14) - هو: عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، أبو محمد المدني، ثقة، توفي سنة 109 هـ، "طبقات ابن سعد" (150/5)، و"الإصابة" (233/5).

حازم<sup>(1)</sup>، وكعبُ الأحبار<sup>(2)</sup>، ومُرَّةُ بنُ شراحيل<sup>(3)</sup>، ومسروقُ بنُ الأجدع<sup>(4)</sup>، وأبو صالح الأثماري<sup>(5)</sup>، قيل: وأبو عتبة الخولاني<sup>(6)</sup> هـ.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(7)</sup>: «هذا ما ذكره العراقي، ومنهم من لم يذكره: الأحنف بن قيس الأسدي<sup>(8)</sup>، والأجدع بن مالك الهمداني<sup>(9)</sup>، والدُّ

<sup>(1)</sup> - لم أجد هذا الاسم، والشَّارح نقله عن السيوطي في "التدريب" (ص296)، وذكره العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص272) وذكر معه قيس بن أبي حازم، فلعله وقع سقط في ذلك، فصار علقمة بن قيس بن أبي حازم، والله أعلم.

وعلقمة بن قيس هو: النخعي صاحب ابن مسعود رضي الله عنه، وهو مخضرم فقيه عابد، توفي سنة 61 هـ، وقيل: بعد السبعين، تهذيب الكمال" (300/20)، و"الإصابة" (136/5)، و"التقريب" (687/1).

<sup>(2)</sup> - هو: كعب بن مَناع الحميري، من آل ذي رُعين المدني، أبو إسحاق، أسلم زمن عمر، وكان من أجبَّار أهل الكتاب، ثقة مخضرم، توفي سنة 32 هـ، "طبقات ابن سعد" (445/7)، و"تهذيب الكمال" (189/24).

<sup>(3)</sup> - هو: مرَّة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي، يُقال له: مرَّة الطَّيب، ثقة عابد، توفي سنة 76 هـ، "طبقات ابن سعد" (116/6)، و"تهذيب الكمال" (379/27)، و"التقريب" (170/2).

<sup>(4)</sup> - ابن مالك الهمداني الوداعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة عابد مخضرم، توفي سنة 63 هـ، "تهذيب الكمال" (451/27)، و"التقريب" (175/2).

<sup>(5)</sup> - "الاستيعاب" (1727/4)، و"الإصابة" (323/7) وقوله: أبو صالح تصحيف، بل هو أبو فالج الأثماري، كما في ترجمته، والشَّارح كعادته نقلها عن السيوطي من "التدريب" (ص296) وهو أثبتها هكذا كما في أحد نُسَخه، والله أعلم.

<sup>(6)</sup> - الصَّحِيح أنَّ اسمه: أبو عِنْبَةَ الخولاني، وليس أبا عْتَبَةَ، والظاهر أنَّ الشَّارح أخذه من "التدريب" (ص296) كما هي عادته، وهو تصحيف.

وأبو عِنْبَةَ: قيل اسمه: عبد الله، وقيل: عُمارة، اختلف في صحبته، وحزم ابن حجر بذلك كما في "التقريب" (444/2)، و"الإصابة" (292/7)، وابن حبان في "الثقات" (453/3)، وذكر أبو حاتم الرازي أنَّه في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام كما في "الجرح والتعديل" (418/9).

وينظر: "تهذيب الكمال" (149/34)، و"تذكرة الطالب المُعلم بمن يُقال إنه مخضرم" للرهان الحلبي (ص30).

<sup>(7)</sup> - "تدريب الراوي" (ص296).

<sup>(8)</sup> - الأحنف بن قيس ذكر من قبل، والشَّارح هنا نقل كلام السيوطي، وفي النسخة التي عندي ذكر الأحنف بن قيس، وهو خطأ قطعاً من النَّاسخ؛ لأنَّ الأحنف ذكر من قبل، وفي "تدريب الراوي" بعناية مازن السرساوي (834/2) ذكر الأبناء بن قيس، والأبناء بن قيس هو: الأسدي، شاعر مخضرم، "الإصابة" (185/1)، وذكره خليفة في "تاريخه" (ص98) في عمَّال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الصَّدقات، وكان عاملاً على أسد، والله أعلم.

<sup>(9)</sup> - وهو والد مسروق بن الأجدع، فارس شاعر، توفي زمن عمر رضي الله عنه، "الإكمال" لابن ماكولا (398/7)، و"الإصابة" (186/1).

مسروق، وأبو رهم أحزاب بن أسيد السَّمْعِيُّ - بكسر السين وفتح الميم، وقد تُسَكَّنُ كما لابن الأثير<sup>(1)</sup>، وقيل: بفتحهما كما في "التقريب"<sup>(2)</sup> - نسبة إلى السَّمْعِ بن مالك، وأرطاة بن سُهَيْب<sup>(3)</sup>، وهي أمه، وأبوه زفر بن عبد الله العَطْفَانِي المَزْنِي، وأرطاة المَزْنِي<sup>(4)</sup> جدُّ عبد الله بن عوف<sup>(5)</sup>، وأرطاة بن عوف<sup>(6)</sup>، وأرطاة بن كعب الفَزَارِي<sup>(7)</sup>» هـ كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بلفظه.

وقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعُ      فِ ي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ  
الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزَّنَادِ      وَالْعَكْسُ جَاءَ وَهُوَ ذُو فَسَادِ

يعني: أن من صنّف في "طبقات الرواة" ربّما عدّ بعض التابعين في أتباع التابعين؛ لكون الغالب على ذلك التابعي، والشائع عنه الرواية عن التابعين، كأبي الزناد عبد الله بن ذكوان أبي عبد الرحمن القرشي المدني الفقيه الثقة، فإنّه قد لقي ابن عمر وأنسا وأبا أمامة سهل بن حنيف<sup>(8)</sup>.

(1) - "أسد الغاية" (83/1).

(2) - "التقريب" (72/1)، وقد اختلف في صحبته، وصحّ ابن عبد البر وغيره أنّه مخضرم ثقة، "طبقات ابن سعد" (438/7)، و"الاستيعاب" (1659/4)، و"تهذيب الكمال" (280/2)، و"الإصابة" (187/1).

(3) - وسُهَيْبُ أمه، وأبوه زفر بن عبد الله بن مالك العَطْفَانِي، شاعر مشهور، عاش إلى خلافة عبد الملك بن مروان، "تاريخ دمشق" (4/8)، و"الإصابة" (187/1).

(4) - قوله: أرطاة المَزْنِي تصحيف، والشّارح نقل كلام السيوطي، وهو مثبت هكذا في بعض نُسَخِهِ من "تدريب الراوي" (ص 296)، والصّحيح فيه: أرطبان المَزْنِي، وهو جدُّ عبد الله بن عون، مخضرم له إدراك، أسلم في عهد عمر رضي الله عنه، "طبقات ابن سعد" (122/7)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (64/2)، و"الإصابة" (187/1).

(5) - الصّحيح في اسمه: عبد الله بن عون، وليس عوف، كما في "تدريب الراوي" (834/2)، وكما هو ثابت في ترجمة جدّه مما ذكرناه.

وهو: عبد الله بن عون بن أرطبان المَزْنِي، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، توفي سنة 50 هـ، "طبقات ابن سعد" (261/7)، و"تهذيب الكمال" (394/15)، و"التقريب" (520/1).

(6) - لم أهتم إليه، ولا يوجد في كلام السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 296)، فلعله سبق قلم من الشّارح.

(7) - وكان يلقب بالبيكاء، "الإصابة" (191/1).

(8) - ذكر ذلك الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص 209)، والعراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (59/3).

وكَهْشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَقَدْ أُدْخِلَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَدَعَا لَهُ، وَرَأَى جَابِرًا، وَأَنْسَأَ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَرَوَى عَنْ عَمِّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ (1).

وَكُمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (2)، فَإِنَّهُ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَأَنْسَأَ، وَرَوَى عَنْ أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي الصَّحَابِيَّةِ (3).

وَكَعَمْرُو ابْنِ شُعَيْبٍ (4)، فَقَدْ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ (5)، وَالرَّبِيعَ بِنْتَ مَعُوذِ بْنِ عَفْرَاءِ الصَّحَابِيَّةِ (6).

وَمَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ تَابِعُونَ كَمَا رَأَيْتَ، فَعِدَادُهُمْ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَالْعَكْسُ جَاءَ أَيْضًا، وَهُوَ عَدُوٌّ بَعْضٍ مِّنْ صَنَفٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" فِي التَّابِعِينَ بَعْضَ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِمَّنْ لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ، بَلْ وَلَا لُقِيَهُ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ قَطْعًا كَمَا حَزَمَ بِهِ الْحَاكِمُ (7)، كإِبْرَاهِيمَ بْنِ سُؤَيْدِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ (8)، وَكَسَعِيدٍ، وَوَأَصِلِ أَبِي حُرَّةٍ — بَضْمٌ الْحَاءِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ — ابْنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيِّ (9).

زَادَ النَّاطِمُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ قَوْلَهُ: (وَهُوَ) أَي: الْعَكْسُ (ذُو) صَاحِبُ (فَسَادِ).

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 209)، و"فتح المغيث" (119/4).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص 209).

(3) - هي: أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس القرشية، أم خالد الأموية، مشهورة بكنيتها، لها صحبة، تزوجها الزبير بن العوام، عُمِّرت حتى لقيها موسى بن عقبة، "الاستيعاب" (1790/4)، و"تهذيب الكمال" (129/35)، و"الإصابة" (506/7).

(4) - ذكره العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 273-274)، والسخاوي في "فتح المغيث" (119/4).

(5) - هي: زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن عمرو بن مخزوم المخزومية، ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفيت سنة 73 هـ، "طبقات ابن سعد" (115/8)، و"الاستيعاب" (1854/4)، و"الإصابة" (675/7).

(6) - هي: الربيع بنت معوذ بن عفراء بن حرام بن جندب الأنصارية النجارية، من صغار الصحابة، "الاستيعاب" (1837/4)، و"تهذيب الكمال" (173/35)، و"الإصابة" (641/7).

(7) - "معرفة علوم الحديث" (ص 208).

(8) - هو: إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي، ثقة، "الجرح والتعديل" (103/2)، و"تهذيب الكمال" (104/2) و"التقريب" (57/1).

(9) - هو: واصل عبد الرحمن، أبو حرة البصري، صدوق عابد، كان يدلّس عن الحسن، توفي سنة 122 هـ، "طبقات ابن سعد" (275/7)، و"تهذيب الكمال" (406/30)، و"التقريب" (280/2).

قال السخاوي: «يعني أنه أشد من الذي قبله، وإلا فذاك أيضاً خطأ من صانعه» هـ (1).

وقال زكرياء الأنصاري: «ويمكن تقرير كلامه بما يشمل القسمين، بأن يُقال: (وهو) أي: ما ذكر من القسمين ذو فساد» هـ (2).

وقد يُعدُّ تابعياً صاحب كائني مقرن وما يُقاربُ يعني: أنه قد يُعدُّ في طبقة التابعين بعض الصحابة، وذلك إما لغلط من بعض المُصنِّفين كعدِّ الحاكم (3): الثعمان وسويداً ابني مقرن المزيين في "الإخوة" من التابعين، وهما صحابيان معروفان من جملة المهاجرين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في نوع "الإخوة والأخوات" (4).

(وإمّا) — وهذا من زيادة الناظم على ابن الصلاح — لكون ذلك الصحابي من صغار الصحابة يُقاربُ التابعين في طبقتهم؛ لأن كل روايته، أو جُلّها عن الصحابة، فقد عدَّ مسلم (5)، وابن سعد (6) في "طبقاتهما": يوسف بن عبد الله بن سلام (7)، ومحمود بن لبيد في التابعين، وهما صحابيان.

وابن سعدٍ وحده: محمود بن الربيع في التابعين (8)، وهؤلاء الثلاثة صحابة على النحو الذي تقرر سابقاً في حدِّ الصحابي (9).

(1) - "فتح المغيث" (120/4) بتصرف.

(2) - "فتح الباقي" (61/3).

(3) - "معرفة علوم الحديث" (ص 453).

(4) - (ص 804).

(5) - في "طبقاته" (228/1) و(231/1).

(6) - محمود بن لبيد في "الطبقات" (77/5)، وأما يوسف بن عبد الله بن سلام فهو في (565/6) مكتبة الخانجي، القاهرة.

(7) - هو: يوسف بن عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، من ولد يوسف عليه السلام، وهو ثقة، وله أحاديث صالحة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، "الطبقات" (565/6) طبعة الخانجي، و"الاستيعاب" (1590/4)، و"الإصابة" (691/6).

(8) - "الطبقات" (564/6) طبعة الخانجي.

(9) - (ص 719).

وقد يقع العكس، وهو عدُّ بعضِ التابعين في الصحابة، كما عدَّ محمدُ بنُ الربيع الجيزي<sup>(1)</sup>:  
عبد الرحمن بن غنم الأشعري فيمن دخل "مصر" من الصحابة مع أنه تابعي، وهو وهم منه  
عند الناظم<sup>(2)</sup>.

قال السخاوي: «وليس كذلك، وابن الربيع إنما نقله عن غيره، فقال: أخبرني يحيى  
بن عثمان أن ابن لهيعة، والليث قال: «لَهُ صُحْبَةٌ»<sup>(3)</sup>، وحكاه ابن منده<sup>(4)</sup> عن يحيى بن بكير  
عنهما، وأثبتها له البخاري<sup>(5)</sup>، وابن يونس<sup>(6)</sup>، وغيرهما<sup>(7)</sup>.

وقال ابن حجر: «إن أحمد<sup>(8)</sup> وغيره أخرجوا من حديثه ما يدلُّ لصحبته<sup>(9)</sup>. نعم، لهم عبد  
الرحمن بن غنم الأشعري آخر تفقه به أهل "دمشق"<sup>(10)</sup>، فلعله الذي ظنه الناظم، مع أن ذلك  
أيضاً له إدراكٌ بحيثُ عدَّ في المخضرمين»<sup>(11)</sup>.

وقال ابن حبان: «زعموا أن له صحبةً، وليس ذلك بصحيح عندي» هـ<sup>(12)</sup>.  
والمثال الصحيح: إبراهيم بن عبد الرحمن العذري<sup>(13)</sup> راوي حديث: «يحمل هذا  
العلم من كل خلف عدوله»<sup>(14)</sup>، ذكره ابن منده في "الصحابة"<sup>(15)</sup>، وهو تابعي أرسل،

(1) - هو: محمد بن الربيع بن سليمان أبو داود، أبو عبيد الله الجيزي الأزدي، الحافظ المقرئ، توفي سنة 324 هـ،  
"غاية النهاية" لابن الجزري (124/2).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (63/3).

(3) - كلام محمد بن الربيع الجيزي أورده الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (350/4).

(4) - كما ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (350/4-351).

(5) - "التاريخ الكبير" (247/5).

(6) - ذكره عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (63/3)، وابن حجر في "الإصابة" (350/4).

(7) - "فتح المغيث" (121/4).

(8) - "المسند" (512/29).

(9) - "الإصابة" (351/4).

(10) - ذكره ابن حجر في القسم الثالث من حرف العين في "الإصابة" (106/5).

(11) - "فتح المغيث" (122/4).

(12) - "الثقات" (78/5).

(13) - "الثقات" (10/4)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (211/1)، و"أسد الغابة" (67/1)، و"الإصابة" (225/1).

(14) - تقدم تخريجه (ص 366).

(15) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (225/1).

و كثيرًا ما يقع ذلك فيمن يرسل من التابعين؛ إذ اعتمادهم غالبًا إنما هو على ما يقع لهم من الروايات بحسب مبلغهم واطلاعهم<sup>(1)</sup>، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(2)</sup>.  
 وذكرُ مُسْلِمٍ رحمه الله تعالى لِمَسْعُودِ بْنِ خِرَاشٍ فِي الْمَخْضَرَمِينَ كَمَا سَبَقَ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ صُحِيَّتِهِ عِنْدَهُ، وَإِلَّا فَقَدْ أَثْبَتَهَا الْبُخَارِيُّ<sup>(3)</sup>، كَمَا أَثْبَتَ غَيْرُهُ فِي الْمَخْضَرَمِينَ: جَبْرِ بْنِ الْحَوِيرِثِ، وَحَابِسًا الْيَمَامِيَّ<sup>(4)</sup>، وَطَارِقَ بْنَ شَهَابِ الْأَحْمَسِيِّ، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَهُ رُؤْيَةٌ، أَوْ صُحْبَةٌ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ، أَوْ لِعَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهَا تَعَلُّقٌ بِكُلِّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَلِذَا أُخِّرَتْ عَنْهُمَا هـ، أَنْظُرْ: "فَتْحَ الْمَغِيثِ" لِلْسَّخَاوِيِّ<sup>(5)</sup>، وَشَرْحِي النَّازِمِ، وَزَكَرِيَاءَ الْأَنْصَارِيِّ هُنَا<sup>(6)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (63/3)، و"فتح المغيث" (122/4-123).

(2) - سورة يوسف: الآية 76

(3) - "التاريخ الكبير" (421/7).

(4) - هو: حابِسُ بْنُ سَعْدِ الطَّائِي الْيَمَامِي (اليماني)، ذكره ابن حبان في الصحابة، نزل حمص، وأدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو من أمراء معاوية يوم "صفين"، وقيل: مخضرم، "طبقات ابن سعد" (431/7)، و"التاريخ الكبير" (108/3)، و"الثقات" (95/3)، و"الإصابة" (560/1).

(5) - "فتح المغيث" (118/4).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (57/3)، و"فتح الباقي" (57/3-58).

## رِوَايَةُ الْأَصْغَرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

وقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ طَبَقَةً وَسِنًّا أَوْ فِي الْقَدْرِ  
 أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ عَنْ تَابِعِ كَعْدَةَ عَنْ كَعْبِ  
 هَذَا نَوْعٌ مِهِمْ يَلْزَمُ الْمُحَدَّثَ أَنْ يَعْلَمَهُ، وَيَبْحَثَ عَمَّا وَقَعَ مِنْهُ، وَمِنْ فَوَائِدِهِ: الْأَمْنُ مِنْ ظَنِّ  
 الْإِنْقِلَابِ فِي السَّنَدِ، وَتَنْزِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنَازِلَهُمْ عَمَلًا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْزَلُوا  
 النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(1)</sup>.  
 وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَفْضَلُ وَأَكْبَرُ مِنَ الرَّاويِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَعْمُ  
 الْأَغْلَبُ<sup>(2)</sup>، وَالْأَصْلُ فِيهَا رِوَايَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ  
 حَدِيثَ "الْجَسَّاسَةِ"، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(3)</sup>.  
 ثُمَّ إِنَّ رِوَايَةَ الْكَبِيرِ (عَنْ ذِي) أَي: صَاحِبِ (الصُّغْرِ) — بَضْمِ الصَّادِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ  
 — أَي: الصَّغِيرِ عَلَى أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاويُّ أَصْغَرَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ فِي الطَّبَقَةِ وَالسَّنَنِ، كَرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ،  
 وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ تَلْمِيذَيْهِمَا مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ<sup>(4)</sup>، فِي خَلْقٍ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ رَوَى عَنْ

(1) — أخرجه: أبو داود: كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، برقم (ص4842)، وأبو يعلى في "مسنده" (246/8) من طريق سُفيان عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، أن عائشة، وذكره، وأعله أبو داود بالانقطاع، وكذا قال أبو حاتم الرازي كما في "المراسيل" (ص214).

وأخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" معلقًا بصيغة التمرريض (74/1)، وصححه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص217)، وابن الصلاح كما في "علوم الحديث" (ص307)، ولكن تعقبهم الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص275-276) طويلًا، وحنح إلى تضعيف الحديث، وحسنه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص164)، وضعفه الألباني في "السلسلة الضعيفة" برقم (1894).

(2) — ينظر لفوائده: "علوم الحديث" (ص307)، و"فتح الباقي" (64/3)، و"فتح المغيبي" (124/4)، و"تدريب الراوي" (ص298).

(3) — مسلم: كتاب الفتن، باب قصة الجساسة (64/18-65).

(4) — والمثال المشهور في هذا الباب رواية الزهري عن الإمام مالك حديث الفريرة، ترتيب المدارك لعياض (177/1).

مالكٍ من شيوخه بحيثُ أفردهم الرشيْدُ العطارُ في مُصنّفِ سَمَاهُ: "الإعلامِ بِمَن حَدَّثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسِ الْإِمَامِ مِنْ مَشَائِخِهِ السَّادَةِ الْأَعْلَامِ"<sup>(1)</sup>.

وكالأزهريِّ أبي القاسمِ عبيدِ اللهِ بنِ أحمدَ في روايتهِ عن تلميذه الخُطيبِ البغداديِّ، وهو إذ ذاك في عُنفوانِ شبابهِ وطلّبه<sup>(2)</sup>.

**والثاني:** أن يكونَ الراوي أكبرَ قدرًا لا سنًا، كحافظِ عالمٍ روى عنهُ هو دونهُ في العلمِ والحفظِ، كروايةِ مالكٍ، وابنِ أبي ذئبٍ<sup>(3)</sup> عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، وأشباهه<sup>(4)</sup>، وروايةِ أحمدَ، وإسحاقَ عن عبيدِ اللهِ بنِ موسى العنسيِّ<sup>(5)</sup>.

**الثالثُ:** أن يكونَ الراوي أكبرَ من المرويِّ عنه فيهما أي: في القدرِ والسنِّ، كروايةِ الحافظِ عبدِ العنبيِّ بنِ سعيدٍ عن تلميذه محمّدِ بنِ عليِّ الصُّوريِّ<sup>(6)</sup>، وكالبرقانيِّ في روايتهِ عن الخُطيبِ، وكالخُطيبِ في روايتهِ عن ابنِ مأكولا<sup>(7)</sup>.

ومن هذا القسمِ روايةُ الصَّحابةِ عن التَّابعينَ عن الصَّحابةِ، وقد أفردها الخُطيبُ في "جزءٍ"<sup>(8)</sup>، وجمَعَ النَّاطِمُ منها عشرينَ حديثًا<sup>(9)</sup>، كروايةِ العبادلةِ، وأبي هريرةَ، وأنسٍ، ومعاويةَ

(1) - "فتح المغيِّث" (126/4).

(2) - وقد ذكر ذلك الحافظ ابن عساكر في "تبيين كذب المفتري فيما نُسبَ إلى الأشعري" (271) في ترجمة الخُطيبِ، وكان ذلك سنة 412 هـ، وكان في العشرين من عمره، وأنَّ شيخه الحافظُ أبا بكر البرقانيِّ كَتَبَ عن الخُطيبِ سنة 419 هـ، وكان في السَّابعة والعشرين من عُمره، رحم اللهُ الجميعَ، وينظر: "تاريخ بغداد" (374/4)، و"علوم الحديث" (ص307-308).

(3) - ذكر الحافظ ابن عبد البر في "التقصي" (ص266) أن مجموعَ ما رواه مالكٌ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ بلغَ ستَّةَ وعشرينَ حديثًا ثم أوردَها.

(4) - أورد روايتهِ عنه الحاكمُ في "معرفه علوم الحديث" (ص215).

(5) - ذكر الحاكم روايتهما عنه في "معرفه علوم الحديث" (ص215).

(6) - "تاريخ بغداد" (103/3).

(7) - نفسه (42/13).

(8) - في جزء سَمَاهُ: "رواية الصَّحابةِ عن التَّابعينَ"، وذكر السَّخاوي في "فتح المغيِّث" (127/4): أنه رثَّبه.

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (66/3).

عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ<sup>(1)</sup>.

وقَصَرَ بعضُ العُلَمَاءِ<sup>(2)</sup> روايةَ الصَّحَابَةِ عَلَى التَّابِعِينَ عَلَى رِوَايَةِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ فَقَطْ،  
وَتَلْكَ لَا يُعْقَلُ رَجُوعُهَا إِلَى الصَّحَابَةِ، وَقَدْ رَدَّ هَذِهِ المَقَالَةَ السُّيُوطِيُّ فِي "أَلْفِيَّتِهِ" فَقَالَ: <sup>(3)</sup>

وَمَا رَوَى الصَّحْبُ عَنِ الْأَتْبَاعِ عَنِ صَحَابَةِ فَهُوَ ظَرِيفٌ لِلْفَطْنِ

أَلْفَ فِيهِ الحَافِظُ الحَظِيبُ وَمُنْكَرُ الوُجُودِ لَا يُصِيبُ

كَسَائِبِ عَنِ ابْنِ عَبْدِ عَنِ عُمَرَ وَنَحْوِ ذَا قَدْ جَاءَ عِشْرُونَ أَثْرُ

قَالَ شَارِحُهَا: «وَذَلِكَ مَوْجُودٌ حَتَّى فِي "الصَّحِيحِينَ"، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: حَدِيثُ

السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ الصَّحَابِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ — نَسَبَةً إِلَى القَارَةِ —

التَّابِعِيِّ<sup>(4)</sup>، عَنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ

نَامَ عَنِ حِزْبِهِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّ مَا

قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»، وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ مُسْلِمٍ<sup>(5)</sup> هـ<sup>(6)</sup>.

قُلْتُ: وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(7)</sup>، عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ الصَّحَابِيِّ، عَنِ مروانَ بْنِ

الحَكَمِ التَّابِعِيِّ، عَنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَلَى

<sup>(1)</sup> - ينظر: "علوم الحديث" (ص308)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (66/3)، و"فتح المغيث" (127/4)، و"تدريب الراوي" (ص298).

<sup>(2)</sup> - "منهج ذوي النظر" للترمسي (ص555)، و"شرح ألفية السيوطي" لمحمد آدم الإثيوبي (256/2).

<sup>(3)</sup> - "ألفية السيوطي" (ص156).

<sup>(4)</sup> - من ولد القارّة بن الدّيش بن محمّد بن غالب بن أيّثع بن الهون، من ثقات التابعين وقيل: له رؤية، توفي سنة 88هـ، "طبقات ابن سعد" (57/5)، و"تهذيب الكمال" (263/17)، و"التقريب" (580/1).

<sup>(5)</sup> - في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض (27/6-28).

<sup>(6)</sup> - "شرح ألفية السيوطي" لمحمد محيي الدين عبد الحميد (250/2).

<sup>(7)</sup> - في "جامعه": أبواب التفسير سورة النساء (242/5) رقم (3033) وصحّحه.

والحديث أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، برقم 2832 و 4592، من طريق صالح بن كيسان به.

عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(1)</sup>، فجاءه ابن أم مكتوم... الحديث» .

وقال الترمذي عقبه: «وهذا الحديث يرويه رجلٌ من الصحابة، وهو سهلٌ عن رجلٍ من التابعين، وهو مروان»<sup>(2)</sup> .

ومنها: ما رواه البخاري في "صحيحه"<sup>(3)</sup> من رواية معاوية ابن أبي سفيان، عن مالك بن يخامر التابعي على الصحيح<sup>(4)</sup>، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه من زيادة: «وهم بالشام» في حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» .  
إلى غير ذلك مما تكفل بذكره الخطيب<sup>(5)</sup>، ثم الناظم<sup>(6)</sup>.

ومن هذا القسم رواية التابعي عن تابعيه كما تقدم من رواية الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري ونظرائهما عن مالك، وكعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، بناءً على أنه ليس بتابعي، بل من أتباعهم، كما جزم به ابن الصلاح<sup>(7)</sup>، والنووي<sup>(8)</sup> تبعاً لعبد العسي، وأبي بكر النقاش<sup>(9)</sup>، فقد روى عنه من التابعين تسعة وثلاثون، أو نيف

<sup>(1)</sup> - سورة النساء: الآية رقم 95، وقد رسمها الشَّارح عفا الله عنه دون قوله تعالى: (غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ)، وقد كتبها مصححة، والله الموفق.

<sup>(2)</sup> - "جامع الترمذي" (242/5).

<sup>(3)</sup> - في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ) (559/4) برقم 7460.

<sup>(4)</sup> - هو: السكسكي الحمصي صاحب معاذ، مخضرم، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ويقال: له صحبة، توفي سنة 70 هـ، "طبقات ابن سعد" (441/7)، و"الثقات" (383/5)، و"تهذيب الكمال" (166/27)، و"التقريب" (156/2).

<sup>(5)</sup> - في كتابه: "رواية الصحابة عن التابعين".

<sup>(6)</sup> - في "التقييد والإيضاح" (ص 278).

<sup>(7)</sup> - "علوم الحديث" (ص 308).

<sup>(8)</sup> - "التقريب" للنووي (ص 298).

<sup>(9)</sup> - هو: محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سَنَدِ النَّقَّاشِ، الحافظ إمام أهل العراق في القراءات، ولكنه في الحديث ضعيف، قال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة، توفي سنة 351 هـ، "تاريخ بغداد" (201/2)، و"معرفة القراء الكبار" (294/1).

وخمسون، أو أكثر من سبعين<sup>(1)</sup>، لكن جزم بأنه تابعي الناظم<sup>(2)</sup> تبعاً للمزني<sup>(3)</sup>؛ لسماعه من زينب، والربيع الصحابيَّين كما سبق قريباً<sup>(4)</sup>، والله تعالى أعلم هـ.

(1) - يُنظر: "علوم الحديث" (ص 308 - 309)، و"التقييد والإيضاح" (ص 87).

(2) - "التقييد والإيضاح" (ص 277).

(3) - "تهذيب الكمال" (73/22).

(4) - تقدم (ص 792).

## رواية الأقران

وَالْقُرَّانَا مَنْ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ وَالسَّنَّ غَالِبًا وَقِسْمَيْنِ اَعْدُدْ  
مُدَبَّجًا وَهُوَ إِذَا كَلَّ أَخَذَ عَنْ آخَرَ وَغَيْرَهُ انْفِرَادُ فَذُ  
يعني أن القُرَّاناء: «مَنْ اسْتَوَوْا وَلَوْ تَقْرِيًّا فِي الْإِسْنَادِ أَي: فِي الْأَخْذِ عَنِ الشُّيُوخِ، وَفِي  
السَّنِّ غَالِبًا» (1).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَرَبَّمَا اِكْتَفَى الْحَاكِمُ» (2) بِالتَّقَارُبِ فِي الْإِسْنَادِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ  
التَّقَارُبُ فِي السَّنِّ» (3).

وَاعْدُدْ رِوَايَةَ الْأَقْرَانِ عَنِ الْأَقْرَانِ قِسْمَيْنِ:  
أَوَّلُهُمَا: أَنْ يَرُويَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِينَيْنِ عَنْ صَاحِبِهِ، كَأَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ، وَعُمَرَ  
عَنْهُ، وَكَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَهِيَ عَنْهُ، هَذَا فِي الصَّحَابَةِ.  
وَفِي التَّابِعِينَ: كَالزُّهْرِيِّ وَأَبِي الزُّبَيْرِ فِي رِوَايَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَكَالزُّهْرِيِّ وَعَطَاءٍ  
كَذَلِكَ، وَكَالزُّهْرِيِّ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَذَلِكَ.  
وَفِي أَتْبَاعِهِمْ: كَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ فِي رِوَايَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ.  
وَفِي أَتْبَاعِ الْأَتْبَاعِ: كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنِ الْمَدِينِيِّ فِي رِوَايَةِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ،  
فَهَذَا الْقِسْمُ يُسَمَّى مُدَبَّجًا (4) — بَضْمٌ الْمِيمِ وَفَتْحُ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَآخِرُهُ  
جِيمٌ —؛ لِأَنَّ الْقَرِينَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ فِيهِ فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، لَتَسَاوَيْهِمَا وَتَقَابُلِهِمَا تَشْبِيهًا لَهُمَا  
بِالْحَدِيثَيْنِ؛ إِذْ يُقَالُ لَهُمَا: الدِّيَجْتَانِ كَمَا فِي الْجَوْهَرِيِّ (5).

(1) - "علوم الحديث" (ص309)، و"التقريب" للنووي (ص299)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (67/3)، و"فتح  
الباقي" (67/3).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص577).

(3) - "علوم الحديث" (ص309).

(4) - "معرفة علوم الحديث" (ص577)، و"علوم الحديث" (ص309)، و"التقريب" للنووي (ص299)، و"شرح  
التبصرة والتذكرة" (67/3).

(5) - "تمذيب اللغة" (675/10).

قال الناظم: «سُمِّيَ بذلك لحسنه؛ لأنه لغة: المزيّن<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

وأول من سماه بذلك الدارقطني، وألف فيه جزءاً<sup>(3)</sup>، لكنه لم يقيدَهُ بكونهما قرينين، بل كلُّ اثنين روى كلُّ منهما عن الآخر يُسمَى ذلك عنده مُدبَّجاً، وإن كان أحدهما أكبر من الآخر<sup>(4)</sup>.

وقد بحث في ذلك الحافظ ابن حجر في "توضيح نخبته"<sup>(5)</sup> فقال: «وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كلا منهما يروي عن الآخر، فهل يُسمَى مُدبَّجاً؟ فيه بحث، والظاهر؛ لأنه من رواية الأكاير عن الأصاغر، والتدبُّج مأخوذ من ديباجتسي الوجه، فيقتضي أن يكون ذلك مستوياً من الجانبين، فلا يجيء فيه هذا» هـ كلامه بلفظه.

وقال زكرياء الأنصاري في "فتح الباقي"<sup>(6)</sup>، وتبعه السيوطي في "ألفيته"<sup>(7)</sup>: «إن المُدبَّج سواء كان بواسطة أم بدونها، ومثله الأوّلُ بها<sup>(8)</sup> برواية: الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد الليثي، عن مالك، ورواية مالك، عن يزيد، عن الليث، ومثله الثاني<sup>(9)</sup> بها أيضاً برواية: مالك عن الثوري، عن ابن جريج، ورواية ابن جريج، عن الثوري، عن مالك، أمّا المُدبَّجُ بدونها، فهو الجادة، وقد مرّت أمثلته آنفاً» هـ.

ومن فوائده: أن لا يظنَّ الناظرُ في الحديث الذي من هذا النوع أن ذكر أحد المتقارنين قد وقع في السند خطأً من أحد الرواة.

(1) - تهذيب اللغة (675/10)، و"الحكم" لابن سيده (347/7)، و"القاموس المحيط" (ص171) مادة "د ب ج".

(2) - التقييد والإيضاح (ص279).

(3) - وسماه: "المُدبَّج" كما ذكره الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (189/3).

(4) - ينظر: "التقييد والإيضاح" (ص279)، و"فتح المغيث" (130/4 - 131).

(5) - "نزهة النظر" (ص160).

(6) - "فتح الباقي" (68/3).

(7) - "ألفية السيوطي" (ص157-158)، حيث قال:

ومنه في المُدبَّجِ المقلُوبُ      مُستوياً مثاله عجبُ  
مالك عن سُفيان عن عبد الملك      وذا عن الثوري عن مالك سلكُ

(8) - يعني به: زكرياء الأنصاري، حيث إنّه مثله لها بالواسطة، ويُرادُ بها أن يكون بين القرينين واسطة أخرى في الرواية كما في المثال المذكور.

(9) - يعني به السيوطي في "الألفية" (ص159).

ومنها: أن لا يفهم أن "عن" التي تُذكر بين الراوي والمروي عنه قد ذكرت خطأً، وأن صوابها "واو العطف" التي تدل على أنهما اشتراكاً في كون كل منهما قد حدث من ذكر في الإسناد قبلهما<sup>(1)</sup>.

**والثاني من القسمين:** ما ليس بمدبج، وهو انفراد (فد) — بفاء وذال معجمة — أي: انفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه، كرواية زائدة بن قدامة، عن زهير بن معاوية<sup>(2)</sup>، ولا يعلم لزهير رواية عن زائدة<sup>(3)</sup>.  
وحينئذ فالأول أحص منه، فكل مدبج أقران، ولا عكس<sup>(4)</sup>.

وقد تجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد، كحديث رواه أحمد بن حنبل، عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي بن المديني، عن عبيد الله بن معاذ<sup>(5)</sup>، عن أبيه<sup>(6)</sup>، عن شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: «كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة<sup>(7)</sup>»، رواه مسلم<sup>(8)</sup>، فأحمد والأربعة فوقه خمسهم كما قال الخطيب أقران<sup>(9)</sup>.

(1) - "فتح الباقي" (67/3)، و"فتح المغيث" (130/4)، و"تدريب الراوي" (ص299).  
(2) - هو: زهير بن معاوية بن حديج بن الرُّحيل بن زهير بن خيثمة، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أنه سمع من أبي إسحاق السبعي بعد الاختلاط، توفي سنة 174 هـ، "الجرح والتعديل" (588/3 — 589)، و"تهذيب الكمال" (420/9)، و"التقريب" (317/1).  
(3) - ذكره الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص587).  
(4) - "فتح المغيث" (131/4).  
(5) - هو: عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو عمرو البصري، ثقة حافظ، توفي سنة 237 هـ، "الثقات" (406/8)، و"تهذيب الكمال" (158/19)، و"التقريب" (639/1).  
(6) - هو: معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثني البصري القاضي، ثقة متقن، والد عبيد المتقدم، توفي سنة 196 هـ، "طبقات ابن سعد" (293/7)، و"تهذيب الكمال" (132/28)، و"التقريب" (193/2).  
(7) - الوفرة: هي شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذنين، "النهاية" لابن الأثير (210/5)، و"شرح مسلم" للنووي (6/4).

(8) - الحديث أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب القدر المستحب في غسل الجنابة (6/4 — 7) برقم 320.  
(9) - ذكره عن الخطيب العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (69/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (132/4).

قال الناظم: «فَقَوْلِي (وَقِسْمَيْنِ) مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لِاعْدُدْ، وَ(مُدَبَّجًا) بَدَلٌ مِنْ قِسْمَيْنِ، وَ(وَعَبْرَهُ) مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى مُدَبَّجًا، تَقْدِيرُهُ: وَاعْدُدْ ذَلِكَ قِسْمَيْنِ مُدَبَّجًا وَغَيْرَ مُدَبَّجٍ، وَ(انْفِرَادٌ) خَيْرٌ مَبْتَدَأً مَحذُوفٌ أَيُّ: وَهُوَ انْفِرَادٌ (فَدُّ) أَيُّ: انْفِرَادٌ أَحَدِ الْقَرَيْنَيْنِ عَنِ الْآخَرَ»<sup>(1)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (69/3).

## الإخوة والإخوان

وأفردوا الإخوة بالتصنيف  
أربعة أبوهم السمان  
وسنة نحو بني سيرينا  
وسبعة بنو مقرن وهم  
والأخوان جملة كعتبة  
فذو ثلاثة بنو حنيف  
وخمسة أجلهم سفیان  
واجتمعوا ثلاثة يرؤونا  
مهاجرون ليس فيهم عدوهم  
أخي ابن مسعود هماً ذو صحبة

يعني: أن المُحدثين أفردوا معرفة (الإخوة) من الرواة والعلماء بالتصنيف، فأول من صنّف في ذلك أبو الحسن علي بن المديني، ثم مسلم، والنسائي، وأبو داود، وأبو العباس السراج، ثم الدميّطي.

ومن فوائد هذه التصنيف<sup>(1)</sup>: أن يعلم الواقف عليها الإخوة من الرواة وغير الإخوة، فلما يُظنُّ في روايين اشتركا في اسم أبيهما أنّهما أخوان، وليس كذلك، كأحمد بن إشكاب — بكسر الهمزة وإسكان الشين — الحضرمي<sup>(2)</sup>، روى عنه البخاري، وأبو حاتم، وغيرهما<sup>(3)</sup>، ولا يعرف له عند المُحدثين أخ —، وعلي بن إشكاب<sup>(4)</sup>، ومحمد بن إشكاب<sup>(5)</sup>. فالأخوان في الصحابة وغيرهم جملة كثيرة، (كعتبة) — بالصرف للضرورة — أخي عبد الله بن مسعود وشقيقه، هاجر إلى الحبشة، وقدم مع جعفر بن أبي طالب، توفي في خلافة عمر<sup>(6)</sup>.

(1) - "فتح الباقي" (69/3 - 70)، و"فتح المغيث" (135/4)، و"تدريب الراوي" (ص300).

(2) - هو: أحمد بن إشكاب (مُجمّع) الحضرمي، أبو عبد الله الصفار الكوفي، نزيل مصر، ثقة حافظ، توفي سنة 217 هـ.

هـ، "الجرح والتعديل" (77/2)، و"تهذيب الكمال" (267/1)، و"التقريب" (30/1).

(3) - "الجرح والتعديل" (77/2)، و"تهذيب الكمال" (268/1-269)، و"السير" (576/10).

(4) - هو: علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان العامري، ابن إشكاب، وهو لقب أبيه، صدوق، توفي سنة 261 هـ.

هـ، "الجرح والتعديل" (179/6)، و"الثقات" (472/8)، و"التقريب" (691/1).

(5) - هو: محمد بن الحسين بن إبراهيم، أبو جعفر ابن إشكاب، أخو علي المتقدم، صدوق، توفي سنة 261 هـ.

"الجرح والتعديل" (229/7)، و"الثقات" (124/9)، و"تاريخ بغداد" (223/2)، و"التقريب" (67/2).

(6) - "الاستيعاب" (1030/3)، و"أسد الغابة" (589/3)، و"الإصابة" (440/4).

وَلَمَّا مَاتَ بَكَى أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَبْكِي؟ قَالَ: نَعَمْ أَحْيِي فِي النَّسَبِ،  
وَصَاحِبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ  
عُمَرَ<sup>(1)</sup> هـ .

وَكَعُمَرَ وَزَيْدِ ابْنِي الْخَطَّابِ، وَزَيْدِ ابْنِي ثَابِتٍ، وَعَمْرُو وَهَشَامِ ابْنِي  
الْعَاصِي<sup>(2)</sup> .

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا الْجِنْسُ يَكْثُرُ ذِكْرُهُ»<sup>(3)</sup> .

وَمِنَ التَّابِعِينَ: عَمْرُو بْنُ شُرْحَبِيلَ أَبُو مَيْسَرَةَ<sup>(4)</sup>، وَأَخُوهُ أَرْقَمُ بْنُ شُرْحَبِيلَ مِنْ أَفْضَلِ  
أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(5)</sup> .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ فِي الصَّحَابَةِ: سَهْلٌ<sup>(6)</sup>، وَعُثْمَانُ<sup>(7)</sup>، وَعَبَّادٌ<sup>(8)</sup> — بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ  
— (بُنُو حُنَيْفٍ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ثُمَّ نُونٌ، وَآخِرُهُ فَاءٌ، مَصْعَرٌ، أَنْصَارِيُّ أَوْسِي .  
وَفِي التَّابِعِينَ: عُمَرَ، وَعَمْرُو وَشُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ  
الْعَاصِ<sup>(9)</sup> .

(1) — أخرجه عنه الحاكم في "المستدرک" (288/3) وصحَّه، ووافقه الذهبي.

(2) — "معرفة علوم الحديث" (ص451)، و"تدريب الراوي" (ص300).

(3) — "معرفة علوم الحديث" (ص451).

(4) — أبو ميسرة الهمداني الكوفي، ثقة عابد، مخضرم، توفي سنة 63 هـ، "طبقات ابن سعد" (106/6)، و"تهذيب  
الكمال" (60/22).

(5) — "علوم الحديث" (ص311)، وتعقبه الناظم في "التقييد والإيضاح" (ص282)، وبين أنه لا وجود لراو اسمه أرقم  
بن شرحبيل يكون أخاً لعمر بن شرحبيل، وإنما اختلف العلماء في هؤلاء الثلاثة وهم: عمرو وأرقم وهزيل بنو  
شرحبيل، هل هم إخوة أم لا؟ وذكر أن الجمهور منهم اقتصر على أن هزيلاً وأرقم أخوان فقط وهما أوديان،  
وعمر بنو ليس أخا لهم، بل هو همداني، ورجح الحافظ ابن عبد البر أنهم ثلاث إخوة ووهمه في ذلك، وذكر أن ابن  
الصلاح لم يوافق لا الجمهور ولا ابن عبد البر، وينظر: "تدريب الراوي" (301).

وكلام الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (199/1) فيه بيان أنهما اثنان، وكأنه يرجح ما قرره ابن الصلاح،  
والله أعلم.

(6) — هو: سهل بن حنيف بن واهب بن العكيم بن ثعلبة الأنصاري الأوسي، صحابي، من أهل بدر، توفي في خلافة  
علي رضي الله عنه، "طبقات ابن سعد" (471/3)، و"الاستيعاب" (662/2)، و"الإصابة" (198/3).

(7) — هو: أبو عمرو المدني، صحابي، استعمله عمر رضي الله عنه، وعلي على البصرة، توفي في خلافة معاوية رضي الله  
عنه، "الاستيعاب" (1033/3)، و"أسد الغاية" (597/3)، و"الإصابة" (449/4).

(8) — "الإصابة" (613/3).

(9) — "علوم الحديث" (ص311).

ومثال الأربعة من الصحابة كما للبلقيني<sup>(1)</sup>: عبد الرحمن، ومحمد، وعائشة، وأسماء أولاد أبي بكر الصديق.

قلت: الأولى في نظري أن يجعل عبد الله بن أبي بكر في مكان أخيه محمد؛ لأن عبد الله صحابي كبير، جاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجرح في الطائف، ومات في خلافة أبيه<sup>(2)</sup>، ومحمد ولد في "حجة الوداع"، فهو صحابي، لكن بالمولد<sup>(3)</sup>.

ومثال الأربعة في التابعين عند الطبري<sup>(4)</sup>: عمر، وعمرو، وسعيد، وأبان أبناء عثمان بن عفان، ومثالهم عند الحاكم<sup>(5)</sup>: محمد الباقر، وزيد، وعبد الله، وعمر أبناء علي زين العابدين.

وكسهيل، ومحمد<sup>(6)</sup>، وصالح<sup>(7)</sup>، وعبد الله - الملقب عبّاداً<sup>(8)</sup> - أولاد ذكوان أبي صالح السمان، ويقال له: الزيّات<sup>(9)</sup>.

قال النّاطم: «ووهم ابن عدي<sup>(10)</sup>، حيث أبدل محمدًا يحيى، وجعل عبّادًا وعبد الله اثنيّن، وإنّما هو لقبه» هـ<sup>(11)</sup>.

وكأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وإخوته الثلاثة الذين تقدّم ذكرهم في الكلام على الفقهاء السبعة<sup>(12)</sup>.

(1) - محاسن الاصطلاح (ص 528).

(2) - أسد الغاية (188/3)، والإصابة (27/4).

(3) - لعل ترجيح الشّارح مبني على تقدّم وفاة عبد الله على أبيه، وأخوه محمد تأخرت وفاته، والله أعلم.

(4) - تاريخ الأمم والملوك (420/4).

(5) - معرفة علوم الحديث (ص 451).

(6) - هو: محمد بن ذكوان، ابن أبي صالح السمان، صدوق يهمل، "التاريخ الكبير" (78/1)، و"التقريب" (74/2).

(7) - هو: أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، "التاريخ الكبير" (283/4)، و"تهذيب الكمال" (57/13)، و"التقريب" (429/1).

(8) - هو: عبد الله بن ذكوان، أخو سفيان، لئّن الحديث، "التاريخ الكبير" (38/6)، و"تهذيب الكمال" (161/15)،

و"التقريب" (502/1).

(9) - علوم الحديث (ص 311)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (72/3)، و"فتح المغيث" (135/4).

(10) - الكامل (309/9).

(11) - شرح التبصرة والتذكرة (72/3).

(12) - (ص 784).

وقال السُّيوطيُّ في "التَّدریب" <sup>(1)</sup>: «إِنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى الْخُمْسَةِ فِي الصَّحَابَةِ». .  
 قلتُ: يُنظَرُ فِي هَذَا مَعَ كَوْنِ عَلِيٍّ، وَجَعْفَرٍ، وَعَقِيلٍ، وَأُمِّ هَانِيٍّ، وَجُمَانَةَ بِنِي أَبِي  
 طَالِبٍ إِخْوَةَ صَحَابَةٍ، وَهُمْ خُمْسَةٌ، وَمَعَ كَوْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَسْمَاءَ  
 بِنِي أَبِي بَكْرٍ إِخْوَةَ صَحَابَةٍ، وَهُمْ خُمْسَةٌ <sup>(2)</sup>.  
 وَفِي التَّابِعِينَ: مُوسَى، وَعَيْسَى، وَيَحْيَى، وَعِمْرَانُ، وَعَائِشَةُ أَبْنَاءُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ <sup>(3)</sup>.  
 وَفِي مَنْ بَعْدَهُمْ: سُفْيَانُ، وَأَدَمٌ <sup>(4)</sup>، وَعِمْرَانُ <sup>(5)</sup>، وَمُحَمَّدٌ <sup>(6)</sup>، وَإِبْرَاهِيمُ <sup>(7)</sup> بَنُو عَيْنَةَ الْهَلَالِيِّ،  
 حَدَّثُوا كُلَّهُمْ، وَأَحْلَهُمْ فِي الْعِلْمِ سُفْيَانُ <sup>(8)</sup>.  
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: «مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ الْقَرِينَانِ، لَوْلَاهُمَا لَذَهَبَ الْعِلْمُ مِنَ الْحِجَازِ» <sup>(9)</sup>.  
 وَقِيلَ: إِنَّهُمْ عَشْرَةٌ إِلَّا أَنَّ الْخُمْسَةَ الْآخِرِينَ لَمْ يُحَدِّثُوا، وَسُمِّيَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ  
 وَمَخْلَدٌ <sup>(10)</sup>.  
 وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ <sup>(11)</sup>: «أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ حَدَّثُوا» <sup>(12)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 301).

(2) - ينظر: "فتح المغيث" (136/4).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 301).

(4) - هو: آدم بن عيينة أخو سفیان، قال أبو حاتم: لا يُحتج بحديثه، يأتي بالمناكير، "الجرح والتعديل" (267/2)،  
 و"لسان الميزان" (16/2).

(5) - هو: عمران بن عيينة، أبو الحسن الكوفي، أخو سفیان، صدوق له أوهام، "الجرح والتعديل" (302/6)،  
 و"التقريب" (752/1).

(6) - هو: محمد بن عيينة الهلالي، وثقه العجلي، وقال ابن أبي حاتم: لا يُحتج به يأتي بالمناكير، وقال ابن حجر: صدوق  
 له أوهام، "الجرح والتعديل" (42/8)، و"التقريب" (122/2).

(7) - هو: إبراهيم بن عيينة، أبو إسحاق الكوفي، صدوق بهم، توفي قبل المائتين، "الجرح والتعديل" (118/2) —  
 119، و"التقريب" (63/1).

(8) - "معرفة علوم الحديث" (ص 456)، و"علوم الحديث" (ص 311).

(9) - أسنده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (12/1) ثنا عبد الرحمن، ثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي  
 يقول، وذكره.

(10) - "التقييد والإيضاح" (ص 283)، و"تدريب الراوي" (ص 301).

(11) - هو: الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، أبو علي، أحد الحفاظ الأعلام النقاد، أثنى عليه الحاكم  
 كثيرا، توفي سنة 349هـ، "تاريخ بغداد" (71/8)، و"السير" (51/16).

(12) - أخرجه عنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 456).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ مَأْكُولًا فِي "الإكمال" (1).  
 ومثال الستة في الصحابة: حمزة، والعباس، وصفيّة، وأميمة، وأروى، وعاتكة بنو عبد  
 المطلب - على القول بإسلام الثلاث الأخيرات - (2).  
 وفي التابعين: محمد، وأنس (3)، ويحيى (4)، ومعبد (5)، وحفصة (6)، وكريمة بنو  
 سيرين مولى أنس بن مالك، وكلهم ثقات، وممن عدّهم ستّة: ابن معين (7)،  
 والنسائي (8)، والحاكم (9)، وشيخه أبو علي (10).

(1) - "الإكمال" (124/6).

(2) - أمّا أميمة: فقد ذكر ابن حجر في "الإصابة" (513/7) خلافاً في إسلامها، وقد ذكر ابن سعد في "الطبقات" (46/8) أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أطمعها أربعين وسقاً من تمر خبير، دليل على إسلامها، على أنّه ذكر في أول كلامه عنها أنّها لم تُدرك الإسلام، فالله أعلم.

وأما أروى: فقد ذكر ابن سعد في "الطبقات" (42/8)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (1779/4)، وابن حجر في "الإصابة" (480/7) أنّها أسلمت وهاجرت إلى المدينة.

وأما عاتكة: فقد ذكر ابن سعد في "الطبقات" (43/8) أنّها أسلمت وهاجرت إلى المدينة، وذكر الحافظ ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1880/4) أنّه اختلف في إسلامها، والأكثر أن أبو ذلك، وذكر ابن حجر في "الإصابة" (13/8) أنّها أسلمت، وأن ابن منده وابن فتحون على ذلك، والله أعلم.

(3) - هو: أنس بن سيرين الأنصاري، أبو موسى، ثقة، توفي سنة 118 هـ، "طبقات ابن سعد" (207/7)، و"تهذيب الكمال" (346/3).

(4) - هو: يحيى بن سيرين، أبو عمرو البصري، ثقة، "طبقات ابن سعد" (206/7 — 207)، و"تهذيب الكمال" (373/31).

(5) - هو: معبد بن سيرين، ثقة، توفي على رأس المائة، "طبقات ابن سعد" (206/7)، و"الثقات" (432/5)، و"التقريب" (198/2).

(6) - أمّ الهذيل، من الثقات، توفيت سنة 101 هـ، "الثقات" (194/4)، و"تهذيب الكمال" (151/35) — (152).

(7) - في "تاريخ ابن معين" (245/2) أنّه عدّ منهم أربعة، وهم: يحيى ومحمد ومعبد وأنس، وينظر: "فتح المغيـث" (137/4).

(8) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيـث" (137/4).

(9) - "معرفة علوم الحديث" (452).

(10) - ذكر السخاوي في "فتح المغيـث" (137/4) أنّ الحاكم نقله عنه في "تاريخه".

وزاد ابن سعد في "طبقاته" (1) منهم: خالدًا، وعمرة، وصفيّة، وسودة، فصاروا عشرةً، وقد جمعهم البرماوي (2) في قوله (3):

لسيرين أولادٌ يُعدون ستةً      على الأشهر المعروف منهم: محمدٌ  
وثنتانٍ منهم حفصةٌ وكريمةٌ      كذا أنسٌ منهم ويحيى ومعبدٌ  
وزاد ابن سعدٍ خالدًا ثمَّ عمرةً      وأمَّ سليمٍ سودةً لا تفندُ

وقد اجتمع ثلاثةٌ منهم في إسنادٍ حديثٍ يرويه بعضهم عن بعضٍ، وذلك فيما رواه الدارقطني في "العلل" (4)، والبخاري في "مسنده" (5): من رواية هشام، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أخيه أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لبيك حقًا حقًا، تعبدًا ورقًا».

قال ابن الصلاح: «وهذه غريبةٌ عايبا بها بعضهم فقال: أي ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض» (6).

قال السخاوي: «بل أفاد الحافظ أبو الفضل بن طاهر رواية محمد بن سيرين له عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن أخيه أنس، عن أنس بن مالك، ورويناه كذلك في "مشيخة أبي

(1) - "الطبقات" (193/7)، و(206/7)، و(448/8)، ذكر تسعة، ولم أف على ذكر خالد فيهم، وذكر العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص284) أنه لم يجد له رواية، ولم يقف له على ترجمة، والله أعلم.

(2) - هو: محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم بن فارس النعمي العسقلاني البرماوي، ثم القاهري الشافعي، كان فقيها أصوليا لغويا، حسن الخط والنظم، توفي سنة 831هـ، "إنباء الثمر" (414/3)، و"الضوء اللامع" (280/7)، و"شذرات الذهب" (286/9).

(3) - هذه الأبيات ذكرها عنه السخاوي في "فتح المغيث" (138/4).

(4) - ينظر: "تاريخ بغداد" (215/14)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (75/3 - 76)، و"فتح المغيث" (138/4) - 139.

(5) - أخرجه: البخاري في "مسنده" (266/13)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص624)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (215/14) من طرق عن هشام بن حسّان به، وذكره مرفوعا، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (380/3): «رواه البخاري موقوفا ومرفوعا، ولم يسم شيخه في المرفوع».

وأخرجه البخاري (266/13) عن أنس بن مالك موقوفا، وهو ما رجّحه الدارقطني كما أشار إليه الخطيب في "تاريخ بغداد" (215/14)، وذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير" (524/2).

(6) - "علوم الحديث" (ص312).

الغنائم محمد بن علي بن ميمون الكوفي النرسي<sup>(1)</sup> - نسبة إلى نرسٍ بفتح فسكون، وهو نهرٌ من أنهار الكوفة<sup>(2)</sup>، وأملاه علينا شيخنا الحافظ ابن حجر، وحينئذٍ فقد اجتمع إخوة أربعة في إسنادٍ واحدٍ، وهو نادرٌ تُستحسنُ المطارحةُ به» هـ<sup>(3)</sup>.

ومثال السبعة في الصحابة: بنو مقرن المزني وهم: النعمان<sup>(4)</sup>، ومعقل<sup>(5)</sup>، وعقيل<sup>(6)</sup>، وسويد<sup>(7)</sup>، وسنان<sup>(8)</sup>، وعبد الله<sup>(9)</sup>، وعبد الرحمن<sup>(10)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وليس في الصحابة من الإخوة سبعة صحبوا وهاجروا سواهم»<sup>(11)</sup>.

ويشهد لكونهم سبعة ما روى شعبة قال: قال لي محمد بن المنكدر: ما اسمك؟ قلت: شعبة. قال: حدثني أبو شعبة عن سويد بن مقرن أنه رأى رجلاً

(1) - هو: محمد بن علي بن ميمون بن محمد النرسي، أبو الغنائم الكوفي، المقرئ الحافظ الملقب بـ "أبي" لجودة قراءته، توفي سنة 510هـ، "المنتظم" (150/17 - 151)، و"السير" (274/19).

(2) - "معجم البلدان" (280/5).

(3) - "فتح المغيث" (139/4).

(4) - هو: النعمان بن مقرن بن عائد المزني، أبو عمرو، أو أبو حكيم، صحابي، استشهد في "هناوند" سنة 21 هـ، "طبقات ابن سعد" (19/6)، و"الاستيعاب" (1505/4)، و"الإصابة" (453/6).

(5) - هو: معقل بن مقرن المزني، أبو عمرة، صحابي، "طبقات ابن سعد" (19/6)، و"الاستيعاب" (1432/3)، و"الإصابة" (183/6).

(6) - هو: أبو حكيم، صحابي، "التاريخ الكبير" (52/7)، و"الاستيعاب" (1079/3)، و"الإصابة" (532/4).

(7) - هو: سويد أبو عائد، أو أبو عدي، صحابي، "طبقات ابن سعد" (19/6)، و"الاستيعاب" (680/2)، و"الإصابة" (229/3).

(8) - هو: سنان بن مقرن المزني، صحابي، "طبقات ابن سعد" (19/6)، و"الاستيعاب" (659/2)، و"الإصابة" (190/3).

(9) - هو: عبد الله بن مقرن، صحابي، "أسد الغابة" (412/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (336/1)، و"الإصابة" (244/4).

(10) - هو: عبد الرحمن بن مقرن، صحابي، "طبقات ابن سعد" (19/6)، و"تجريد أسماء الصحابة" (356/1)، و"الإصابة" (363/4).

(11) - "علوم الحديث" (ص312).

لَطَمَ غُلَامًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ»<sup>(1)</sup>، لَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةِ إِخْوَةٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَنَا إِلَّا خَادِمٌ، فَلَطَمَهُ أَحَدُنَا، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْتَقَهَا» هـ<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصَّلَاح: «وقد يقع في الإخوة ما فيه خلافٌ في مقدارِ عددهم، ولمْ نطوّلْ بِمَا زَادَ عَلَى السَّبْعَةِ، لِنُدْرَتِهِ، وَلِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي غَرَضِنَا هَاهُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(3)</sup>.

قال السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(4)</sup>: «قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ فِي الْعَدَدِ، وَالصُّحْبَةِ، وَالْمُهْجَرَةِ مُعْتَرِضٌ بِأَوْلَادِ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ السَّهْمِيِّ»<sup>(5)</sup>، كَلَّمَهُمْ هَاجِرُوا وَصَحَبُوا، وَهُمْ سَبْعَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ: بَشْرٌ<sup>(6)</sup>، وَتَمِيمٌ<sup>(7)</sup>، وَالْحَارِثُ<sup>(8)</sup>، وَالْحَجَّاجُ<sup>(9)</sup>، وَالسَّائِبُ<sup>(10)</sup>، وَسَعِيدٌ<sup>(11)</sup>، وَعَبْدُ اللَّهِ<sup>(12)</sup>،

- (1) - يعني بذلك (الوجه)، والمراد من ذلك: أن الضرب والطم على الوجه محرّم، "النهاية" لابن الأثير (60/3).
- (2) - أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، بابُ صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده (116/11) من طريق شعبة بنحوه، وفيه: فلطمها أحدنا، فهي امرأة، وينظر: "شرح مسلم" للنووي (116/11).
- (3) - "علوم الحديث" (ص312).
- (4) - "تدريب الراوي" (ص302).
- (5) - هو: الحارث بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم القرشي السهمي، اختلف في إسلامه، وأثبتته ابن عبد البر وابن الأثير وغيره، "الاستيعاب" (169/1)، و"أسد الغابة" (503/1)، و"الإصابة" (593/1).
- (6) - هو: بشر بن الحارث، من مهاجرة الحبشة هو وإخوته، "الاستيعاب" (169/1)، و"تجريد أسماء الصحابة" (49/1)، و"الإصابة" (296/1).
- (7) - هو: تميم بن الحارث، صحابي، قُتل يوم أحنادين، "الاستيعاب" (192/1)، و"تجريد أسماء الصحابة" (58/1)، و"الإصابة" (369/1).
- (8) - هو: الحارث بن الحارث بن قيس، أسُتُشهد بأحنادين، "الاستيعاب" (283/1)، و"تجريد أسماء الصحابة" (97/1)، و"الإصابة" (567/1).
- (9) - هو: الحجاج بن الحارث بن قيس، أسُتُشهد بأحنادين، "الاستيعاب" (192/1)، و"تجريد أسماء الصحابة" (121/1)، و"الإصابة" (30/2).
- (10) - هو: السائب بن الحارث بن قيس، توفي سنة 13 هـ، "الاستيعاب" (192/1)، و"تجريد أسماء الصحابة" (205/1)، و"الإصابة" (18/3).
- (11) - هو: سعيد بن الحارث بن قيس، أسُتُشهد بأحنادين، وقيل: باليرموك، "الاستيعاب" (192/1)، و"الإصابة" (100/3).
- (12) - هو: عبد الله بن الحارث بن قيس، كان من مهاجرة الحبشة، قُتل بالطائف، وقيل: باليمامة، "الاستيعاب" (885/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (304/1)، و"الإصابة" (49/4).

ومعمر<sup>(1)</sup>، وأبو قيس<sup>(2)</sup>، وزادوا عليهم بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله». و  
ومثاله في التابعين: سالم، وعبد الله<sup>(3)</sup>، وعبيد الله<sup>(4)</sup>، وحمزة<sup>(5)</sup>، وورش،  
وواقد<sup>(6)</sup>، وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر<sup>(7)</sup>.  
قال السيوطي<sup>(8)</sup>: «وما ذكره من كون بني مقرر سبعة أعترض عليه بأن ابن عبد  
البر<sup>(9)</sup>، والطبري<sup>(10)</sup> زادوا فيهم: ضراراً ونعيمًا». وقال ابن فتحون: «إنهم عشرة»، ولم يسم العاشر<sup>(11)</sup>.  
فالمثال الصحيح: أولاد عفرأ هـ.

**قلت:** عفرأ هي: بنت عبيد بن ثعلبة من بني مالك بن النجار<sup>(12)</sup>، وأبنائها سبعة،  
أربعة أبناء البكير بن عبد ياليل بن ناشب اللثبي، حليف بني عدي بن كعب

- (1) - هو: معمر بن الحارث بن قيس، من مهاجرة الحبشة، "الاستيعاب" (1433/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (88/2)، و"الإصابة" (186/6).
- (2) - هو: أبو قيس بن الحارث بن قيس، من مهاجرة الحبشة، شهد أحداً، واستشهد باليمامة، "الاستيعاب" (1737/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (196/2)، و"الإصابة" (333/7).
- (3) - هو: أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، توفي سنة 105 هـ، "طبقات ابن سعد" (201/5)، و"تهذيب الكمال" (180/15).
- (4) - هو: أبو بكر المدني، ثقة، توفي سنة 106 هـ، "طبقات ابن سعد" (202/5)، و"التقريب" (635/1)..
- (5) - هو: حمزة بن عبد الله بن عمر، ثقة قليل الحديث، "طبقات ابن سعد" (203/5)، و"تهذيب الكمال" (330/7)، و"التقريب" (241/1).
- (6) - هو: واقد بن عبد الله بن عمر، توفي قبل أبيه، "طبقات ابن سعد" (204/5).
- (7) - ذكرهم ابن سعد في "طبقاته" (204-195/5) إلا عبد الرحمن وورش، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (78/3).
- (8) - "تدريب الراوي" (ص302).
- (9) - ذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1505/4): نعيم بن مقرر، ولم أفد على ضرار بن مقرر، وإنما ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" (41/3)، وابن حجر في "الإصابة" (485/3)، فلعل الشارح أخذه عن السيوطي في "تدريب الراوي" (302)، فإنه قرهما جميعاً، والله أعلم.
- (10) - "تاريخ الأمم والملوك" (360/3).
- (11) - "شرح التبصرة والتذكرة" (77/3)، و"فتح المغيث" (140/4).
- (12) - الأنصارية، صحابية، خُصت بسبعة أولاد شهدوا بدرًا، "طبقات ابن سعد" (443/8)، و"أسد الغابة" (213/7)، و"الإصابة" (26/8).

وَهُمْ: إِيَّاسٌ<sup>(1)</sup>، وَعَاقِلٌ<sup>(2)</sup>، وَخَالِدٌ<sup>(3)</sup>، وَعَامِرٌ<sup>(4)</sup>، وَقَدْ هَاجَرُوا كُلَّهُمْ، وَنَزَلُوا عَلَى رِفَاعَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَإِخْوَتَهُمْ مِنْ عَفْرَاءَ: مُعَاذٌ<sup>(5)</sup>، وَعَوْفٌ<sup>(6)</sup>، وَمُعَوَّذٌ<sup>(7)</sup> أَبْنَاءُ الْحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَوَادٍ، مِنْ بَنِي النَّجَّارِ. وَهِيَ صَحَابِيَّةٌ، وَأَوْلَادُهَا السَّبْعَةُ صَحَابَةٌ، وَشَهِدُوا بَدْرًا، وَاسْتُشْهِدَ مِنْهُمْ بِهَا ثَلَاثَةٌ، وَهُمْ: مُعَوَّذٌ وَعَوْفٌ ابْنَا الْحَارِثِ، وَعَاقِلٌ ابْنُ الْبُكَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ بَنِيهَا، وَحَشَرْنَا مَعَهُمْ فِي جِوَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمِينَ. وَقَدْ نَزَمَ قِصَّتَهَا وَقِصَّةَ بَنِيهَا وَالِدُنَا أَبُو مَدِينِ بْنِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ:

نَالَتْ بِهَا عَفْرَاءُ كُلَّ وَطَرٍ	خَصِيصَةٌ ذَكَرَهَا ابْنُ حَجَرَ
أَبْنَاؤُهَا السَّبْعَةُ طَهَ الْمُجْتَبَى	قَدْ صَحِبَتْ عَنْ عَجَلٍ وَصَحْبًا
مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ لَهُمْ نَفْسِي فِدَا	وَشَهِدُوا بَدْرًا وَفِيهِ اسْتُشْهِدَا
لِحَارِثٍ أَكْرَمٍ بِحَارِثِ أَبِي	عَوْفٍ وَمِعَوَّذٍ وَذَانِ انْتَسَبَا
مَعَ إِخْوَةٍ لَهُ أَشَقَا فِي النَّسَبِ	وَعَاقِلٌ إِلَى الْبُكَيْرِ يَنْتَسِبُ

(1) - هو: إِيَّاسُ بْنُ الْبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ يَالِيلِ بْنِ نَاشِبِ بْنِ غَيْرَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ لَيْثِ اللَّيْثِيِّ، وَأُمُّهُ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُبَيْدِ، صَحَابِيٌّ، تُوُفِيَ سَنَةَ 34 هـ، "طبقات ابن سعد" (389/3)، و"الاستيعاب" (124/1)، و"الإصابة" (163/1).

(2) - هو: عَاقِلُ بْنُ الْبُكَيْرِ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ بَدْرٍ، "طبقات ابن سعد" (388/3)، و"الاستيعاب" (1235/3)، و"الإصابة" (575/3).

(3) - هو: خَالِدُ بْنُ الْبُكَيْرِ، قُتِلَ يَوْمَ الرَّجِيعِ سَنَةَ 4 هـ، "طبقات ابن سعد" (389/3)، و"الاستيعاب" (426/2)، و"الإصابة" (227/2).

(4) - هو: عَامِرُ بْنُ الْبُكَيْرِ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، "طبقات ابن سعد" (389/3)، و"الاستيعاب" (788/2)، و"أسد الغاية" (114/3).

(5) - هو: مُعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَوَادِ بْنِ مَالِكِ بْنِ غَنَمِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَفْرَاءَ، شَهِدَ بَدْرًا، وَقِيلَ: جُرِحَ بِهَا وَمَاتَ بَعْدَهَا، وَقِيلَ: عَاشَ إِلَى زَمَنِ عَثْمَانَ، "طبقات ابن سعد" (491/3)، و"الاستيعاب" (1408/3)، و"الإصابة" (140/6).

(6) - هو: عَوْفُ بْنُ الْحَارِثِ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ بَدْرٍ، "طبقات ابن سعد" (492/3 — 293)، و"الاستيعاب" (1225/3)، و"أسد الغاية" (332/4).

(7) - هو: مُعَوَّذُ بْنُ الْحَارِثِ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ بَدْرٍ، "طبقات ابن سعد" (492/3)، و"الاستيعاب" (1442/4)، و"الإصابة" (193/6).

وَهُمْ إِيَّاسٌ عَامِرٌ وَخَالِدٌ      لَهُمْ طَرِيقٌ فِي الْعُلَى وَتَالِدٌ  
 نَالَتْ بِهِمْ عَفْرَاءُ وَالْبَكِيرُ      خَيْرًا كَثِيرًا لَمْ يَنْلُهُ الْغَيْرُ  
 وَسَابِعُ الْعُصْبَةِ أَهْلُ الْمَكْرَمَةِ      مُعَاذُ بْنُ حَارِثٍ لَتَعَلَّمَهُ  
 وَحَارِثٌ وَزَوْجُهُ عَفْرَاءُ      مِنْ خَزْرَجٍ كِلَاهُمَا سِوَاءُ  
 وَانْسَبَ لَلِثِّ الْبَكِيرِ تُصِبُ      إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ يَعْتَبِي بِالنَّسَبِ

وذكر الحافظ مغلطاي<sup>(1)</sup>، والسيوطي<sup>(2)</sup>، والسخاوي<sup>(3)</sup> مثلاً للثمانية في الصحابة وهم: أسماء<sup>(4)</sup> وحمران<sup>(5)</sup>، وجراش<sup>(6)</sup>، وذؤيب<sup>(7)</sup>، وسلمة<sup>(8)</sup>، وفضالة<sup>(9)</sup>، ومالك<sup>(10)</sup>، وهند<sup>(11)</sup> بنو حارثة بن سعد الأسلمي، فكلهم صحب، وشهد بيعة الرضوان، كما حكاه

(1) - لم أهدئ إليه، والله أعلم.

(2) - "تدريب الراوي" (ص302).

(3) - "فتح المغيث" (140/4-141).

(4) - هو: أسماء بن حارثة بن سعيد بن عبد الله بن غياث بن سعد بن عمرو بن عامر بن ثعلبة بن مالك الأسلمي، أبو هند، توفي سنة 66 هـ، "طبقات ابن سعد" (322/4 - 323)، و"الاستيعاب" (86/1)، و"الإصابة" (64/1).

(5) - هو: حمران بن حارثة الأسلمي، شهد بيعة الرضوان، "أسد الغابة" (66/2)، و"تجريد أسماء الصحابة" (138/1)، و"الإصابة" (120/2).

(6) - هو: جرش بن حارثة، ممن شهد بيعة الرضوان، "أسد الغابة" (155/2)، و"تجريد أسماء الصحابة" (157/1)، و"الإصابة" (120/2).

(7) - هو: ذؤيب بن حارثة الأسلمي، "أسد الغابة" (155/2)، و"تجريد أسماء الصحابة" (171/1)، و"الإصابة" (120/2).

(8) - هو: سلمة بن حارثة الأسلمي، "الاستيعاب" (1544/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (231/1)، و"الإصابة" (120/2).

(9) - هو: فضالة بن حارثة الأسلمي، "الاستيعاب" (1544/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (7/2)، و"الإصابة" (120/2).

(10) - هو: مالك بن حارثة الأسلمي، "الاستيعاب" (1544/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (43/2)، و"الإصابة" (120/2).

(11) - هو: هند بن حارثة الأسلمي، شهد بيعة الرضوان، توفي بالمدينة في خلافة معاوية رضي الله عنه، "طبقات ابن سعد" (323/4)، و"الاستيعاب" (1544/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (123/2).

ابن سَعْدٍ<sup>(1)</sup>، والطَّبْرِيِّ<sup>(2)</sup>.

ومثاله في التَّابِعِينَ أولادُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: مُصْعَبٌ<sup>(3)</sup>، وَعَامِرٌ<sup>(4)</sup>، وَمُحَمَّدٌ<sup>(5)</sup>، وإبراهيم<sup>(6)</sup>، وَعَمْرَةُ<sup>(7)</sup>، وَيَحْيَى<sup>(8)</sup>، وإِسْحَاقُ<sup>(9)</sup>، وعائشة<sup>(10)</sup>.

ومثاله في التَّسَعَةِ فِي الصَّحَابَةِ: أولادُ الحارثِ بْنِ قَيْسِ السَّهْمِيِّ عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُمْ تِسْعَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا<sup>(11)</sup>.

وَفِي التَّابِعِينَ أَبْنَاءُ أَبِي بَكْرَةَ: عَبْدُ اللَّهِ<sup>(12)</sup>، وَعُبَيْدُ اللَّهِ<sup>(13)</sup>، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(14)</sup>، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ<sup>(15)</sup>، وَمُسْلِمٌ<sup>(16)</sup>، وَرَوَّادٌ<sup>(17)</sup>، وَيَزِيدٌ، وَعُتْبَةُ<sup>(18)</sup>، وَكَبْشَةُ<sup>(19)</sup>.

(1) - "الطبقات" (323/4).

(2) - نقل كلامه ابن حجر في "الإصابة" (717/5)، والسخاوي في "فتح المغيث" (140/4).

(3) - هو: مُصْعَبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ بْنِ أَهْيَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ زُهْرَةَ الزُّهْرِيِّ، أَبُو زُرَّارَةَ الْمَدِينِيِّ، ثِقَّةٌ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 103 هـ، "طبقات ابن سعد" (169/5)، و"تهذيب الكمال" (24/28)، و"التقريب" (186/2).

(4) - هو: عامر بن سعد، ثِقَّةٌ، تُوِّفِيَ سَنَةَ 104 هـ، "طبقات ابن سعد" (167/5)، و"تهذيب الكمال" (21/14).

(5) - هو: محمد بن سعد، أَبُو الْقَاسِمِ الْمَدِينِيِّ، ثِقَّةٌ، قَتَلَهُ الْحِجَاجُ بَعْدَ الثَّمَانِينَ، "طبقات ابن سعد" (169/5)، و"التقريب" (79/2).

(6) - هو: إبراهيم بن سعد، ثِقَّةٌ، تُوِّفِيَ بَعْدَ الْمِائَةِ، "طبقات ابن سعد" (169/5)، و"تهذيب الكمال" (94/2).

(7) - "طبقات ابن سعد" (138/3).

(8) - نفسه (170/5).

(9) - نفسه (137/3).

(10) - هي: عائشة بنت سعد الزهريّة المدنيّة، ثِقَّةٌ، أَدْرَكَهَا مَالِكٌ، "طبقات ابن سعد" (467/8)، و"التقريب" (651/2).

(11) - (ص 813).

(12) - هو: عبد الله بن أبي بكر، أَسْنُ أَوْلَادِ أَبِي بَكْرَةَ، وَأُمُّهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ، "طبقات ابن سعد" (190/7).

(13) - هو: عبيد الله بن أبي بكر، كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَأُمُّهُ هَوْلَةُ بِنْتُ غَلِيظٍ، "طبقات ابن سعد" (190/7)..

(14) - هو: عبد الرحمن بن أبي بكر، وَأُمُّهُ هَوْلَةُ بِنْتُ غَلِيظٍ، وَهُوَ ثِقَّةٌ لَهُ رِوَايَةٌ، "طبقات ابن سعد" (190/7).

(15) - هو: عبد العزيز بن أبي بكر، أُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ، وَهُوَ أَحَادِيثٌ، "طبقات ابن سعد" (190/7).

(16) - هو: مسلم بن أبي بكر، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ، "طبقات ابن سعد" (190/7).

(17) - هو: رَوَّادُ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، تُوِّفِيَ وَلَهُ عَقَبٌ، "طبقات ابن سعد" (190/7).

(18) - لم أقف لهما على ترجمة، والله أعلم.

(19) - كبشة بنت أبي بكر، ذُكِرَتْ فِي حَدِيثٍ فِي "سنن أبي داود" فِي "الطب"، بَابِ مَتَى تُسْتَحَبُّ الْحِجَامَةُ؟

ومثال العشرة في الصحابة: أولاد العباس بن عبد المطلب: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله<sup>(1)</sup>، وقثم<sup>(2)</sup>، وعبد الرحمن<sup>(3)</sup>، ومعبد<sup>(4)</sup>، والحارث<sup>(5)</sup>، وكثير<sup>(6)</sup>، وعون<sup>(7)</sup>، وتمام<sup>(8)</sup>.

قال ابن عبد البر: «لكل بني العباس رؤية، والصحبة للفضل، وعبد الله»<sup>(9)</sup>. قلت: وكذلك لقثم؛ لكونه لدة الحسن بن علي، أرضعته أم الفضل بلبنه<sup>(10)</sup>، ولقول علي كرم الله وجهه: «كان قثم أحدث الناس عهداً بالنبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: عبيد الله بن العباس، أبو هاشم، توفي النبي صلى الله عليه وسلم وله اثنا عشرة سنة، توفي سنة 57 هـ، وقيل: سنة 87 هـ، "الاستيعاب" (1009/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (363/1)، و"الإصابة" (396/4) — 397.

(2) - هو: قثم بن العباس، كان يُشبهه بالنبي صلى الله عليه وسلم، استشهد بسمرقند زمن معاوية رضي الله عنه، وكان سنة في آخر عهد النبي صلى الله عليه وسلم فوق الثمان، "الاستيعاب" (1304/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (13/2)، و"الإصابة" (420/5).

(3) - هو: عبد الرحمن بن العباس، ولد في زمنه عليه الصلاة والسلام، واستشهد بأفريقية في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة 35 هـ، "الاستيعاب" (838/2)، و"تجريد أسماء الصحابة" (350/1)، و"الإصابة" (40/5).

(4) - هو: معبد بن العباس، وُلد في عهده عليه الصلاة والسلام ولم يسمع منه، استشهد بأفريقية في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة 35 هـ، "الاستيعاب" (1427/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (58/2)، و"الإصابة" (263/6).

(5) - هو: الحارث بن العباس، ولد زنه عليه الصلاة والسلام، وله رؤية، "أسد الغابة" (490/1)، و"الإصابة" (151/2).

(6) - هو: كثير بن العباس، أبو تمام، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح سماعه منه، توفي في خلافة عبد الملك، "الاستيعاب" (1308/3)، و"أسد الغابة" (486/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (27/2)، و"الإصابة" (634/5).

(7) - هو: عون بن العباس، له رؤية، "أسد الغابة" (335/4)، و"تجريد أسماء الصحابة" (429/1)، و"الإصابة" (71/5).

(8) - هو: تمام بن العباس، أصغر العشرة، وأمه أم ولد، وله رؤية، ولي المدينة في زمن علي رضي الله عنه، "الاستيعاب" (195/1)، و"أسد الغابة" (316/1)، و"الإصابة" (375/1).

(9) - "الاستيعاب" (196/1).

(10) - أخرج البغوي في "معجم الصحابة" (77/5) عن سماك بن حرب عن قابوس بن مخارق قال: قالت أم الفضل: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم رأيت كأن في بيتي عضواً من أعضائك، فقال: خيراً رأيت تلد فاطمة غلاماً تُرضعينه بلبن ابنك قثم، فولدت الحسن فأرضعته بلبن قثم، وينظر: "طبقات ابن سعد" (278/8)، و"الإصابة" (420/5).

(11) - "طبقات ابن سعد" (304/2)، و"أسد الغابة" (414/4 — 415).

وَلِحَمْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَهُ، وَلِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَوْقَ دَائِيَّتِهِ<sup>(1)</sup>، فَلَعَلَّ مُرَادَ ابْنِ عَبْدِ  
الْبَرِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِالصُّحْبَةِ الرَّوَايَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي التَّابِعِينَ: أَوْلَادُ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ فَقَطْ: النَّضْرُ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو بَكْرٍ<sup>(3)</sup>،  
وَمُوسَى<sup>(4)</sup>، وَعَبْدُ اللَّهِ<sup>(5)</sup>، وَعَبِيدُ اللَّهِ<sup>(6)</sup>، وَزَيْدٌ<sup>(7)</sup>، وَعَمْرٌ<sup>(8)</sup>، وَمَالِكٌ<sup>(9)</sup>، وَثُمَّامَةٌ<sup>(10)</sup>،  
وَمَعْبَدٌ<sup>(11)</sup>.

(1) - "الاستيعاب" (1304/3).

(2) - أبو مالك البصري، ثقة، توفي سنة بضع ومائة، "طبقات ابن سعد" (191/7)، و"تهذيب الكمال"  
(375/29).

(3) - هو: أبو بكر بن أنس بن مالك، ثقة، "تهذيب الكمال" (85/33)، و"التقريب" (363/2).

(4) - هو: موسى بن أنس بن مالك، سمع أباه، ثقة قليل الحديث، "طبقات ابن سعد" (192/9) ط الخانجي، و"التاريخ  
الكبير" (279/7).

(5) - هو: عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، ثقة قليل الحديث، "طبقات ابن سعد" (192/9) ط الخانجي،  
و"التاريخ الكبير" (42/5).

(6) - ذكره المزني في "تهذيب الكمال" (359/3) ممن روى عن أبيه أنس بن مالك رضي الله عنه.

(7) - ذكر المزني في "تهذيب الكمال" (361/3) أن ابنه هشاماً ممن روى عن جده أنس بن مالك رضي الله عنه.

(8) - هو: عمر بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عنه حميد الطويل، "التاريخ الكبير" (143/6).

(9) - هو: مالك بن أنس بن مالك، "طبقات ابن سعد" (192/9) ط الخانجي.

(10) - ذكره خليفة في "تاريخه" (ص361) ممن ولي قضاء البصرة في ولاية هشام بن عبد الملك.

(11) - ذكره السيوطي في "تدريب الراوي" (ص302 - 303).

## رِوَايَةُ الْإِبْنِ عَنِ الْإِبْنِ وَمَعْنَاهُ

وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا      أَبُو كَعْبَاسٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا  
 وَائِلٌ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ وَالتَّيْمِيِّ      عَنْ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمٍ  
 يعني: أَنَّ أُمَّةَ الْحَدِيثِ صَنَّفُوا فِيمَا رَوَاهُ أَبُو عَنْ ابْنِهِ، فَقَدْ صَنَّفَ الْخَطِيبُ فِيهِ كِتَابًا  
 رَوَى فِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ الْفَضْلِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ  
 الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ» ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي "الصَّحِيحِينَ"<sup>(1)</sup>، وَغَيْرِهِمَا.  
 وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَنَّهُ رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثًا كَذَلِكَ<sup>(2)</sup>.  
 وَكَقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «حَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيَّةُ أَنَّهَا دُفِنَ لَصْلِبِي — إِلَى مَقْدَمِ الْحَجَّاجِ  
 الْبَصْرَةَ — بَضْعٌ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً»<sup>(3)</sup>، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِهِ غَيْرِ مُسَمًّى حَدِيثًا<sup>(4)</sup>.  
 وَرَوَى فِيهِ<sup>(5)</sup> عَنْ وائِلِ بْنِ دَاوُدَ التَّيْمِيِّ الْكُوفِيِّ، عَنْ ابْنِهِ بَكْرٍ<sup>(6)</sup>، — وَهُمَا تَقْتَانِ —  
 ثَمَانِيَةَ أَحَادِيثَ مِنْهَا:

وَائِلٌ عَنْ ابْنِهِ بَكْرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَخْرُوا الْأَحْمَالَ، فَإِنَّ الْيَدَ مُعَلَّقَةً، وَالرَّجْلَ مُعَلَّقَةً»<sup>(7)</sup>.

(1) - أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب النزول بين عرفة وجمع (466/1-467)، ومسلم: كتاب الحج، باب  
 الإفاضة من عرفات إلى مزدلفة (29/9-30) من حديث أسامة وابن عباس رضي الله عنهما وغيرهما.

(2) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص 520).

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من زار قوما فلم يُفطر عندهم (30/2)، وكان مقدّم الحجّاج إلى البصرة  
 سنة 75 هـ.

(4) - ينظر: "فتح المغيث" (3/145).

(5) - يعني الخطيب في كتابه هذا.

(6) - هو: بكر بن وائل بن داود التيمي، الكوفي، صدوق، روى عنه أبوه، "تهذيب الكمال" (4/230)، و"التقريب"  
 (136/1).

(7) - هكذا ذكره الشّارح: "فإنَّ اليَدَ مُعَلَّقَةً وَالرَّجْلَ مُعَلَّقَةً"، وجاء بلفظ: (فإنَّ اليَدَ مُعَلَّقَةً وَالرَّجْلَ مُوْتَقَّةً)، أخرجه:  
 البيهقي في "السنن الكبرى" (6/122)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (4/387)، كلاهما من طريق قيس بن الربيع  
 عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة مرفوعا به، وهذا إسناد ضعيف  
 لضعف قيس بن الربيع من جهة حفظه كما في "التقريب" (2/33)، ولذلك ضعّفه المناوي في "فيض القدير"  
 (1/213).

قَالَ الْخَطِيبُ: «لَا نَعْلَمُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ جِهَةِ بَكْرِ وَأَبِيهِ»<sup>(1)</sup>، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ"<sup>(2)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ فِي "الْمُرَاسِيلِ"<sup>(3)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي "مُسْنَدِهِ"<sup>(4)</sup> مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنِ بَكْرِ، لَمْ يَذْكُرْ لَوَائِلَ فِيهِ»<sup>(5)</sup>.

وَالْمَعْنَى: أَنْ يُؤَخَّرَ الْحَمْلُ عَنِ مُقَدِّمِ الْحَمَلِ؛ لِأَنَّهُ يُعَوِّقُ الْأَيْدِيَ عَنِ السَّيْرِ، وَيُجْعَلُ فِي الْوَسْطِ، لَمْ يَفُوقَ الرَّجُلَيْنِ؛ لَيْلًا يَعَوِّقُهُمَا، فَتَصِيرَانِ كَالْمُوثَقَتَيْنِ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ رَفَقًا بِالْحَيَوَانِ<sup>(6)</sup>. وَرَوَى أَصْحَابُ "السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ"<sup>(7)</sup>، وَابْنُ حَبَّانَ<sup>(8)</sup>، عَنِ وَاثِلِ، عَنِ ابْنِهِ بَكْرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ».

وَكَذَلِكَ رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّمِيمِيُّ، عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ<sup>(9)</sup> حَدِيثَيْنِ، بَلَّ قَدْ رَوَى الْخَطِيبُ عَنِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ:

= وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "مُعْجَمِ الشُّبُوحِ" (1038/2) بِرَقْمِ (1337) مِنْ طَرِيقِ: سَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ وَاثِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَاثِلِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِهِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رَجَالٌ مُسْلِمٌ غَيْرُ وَاثِلِ بْنِ دَاوُدَ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي "السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ" (122/3).

(1) - فِي كِتَابِهِ "رَوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْإِبْنَاءِ"، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي "عُلُومِ الْحَدِيثِ" (ص 313).

(2) - "الْمُعْجَمُ الْأَوْسَطُ" (387/4).

(3) - "الْمُرَاسِيلُ" لِأَبِي دَاوُدَ (ص 171).

(4) - مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى (234/10).

(5) - "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (147-146/4).

(6) - يَنْظُرُ: "فَيْضُ الْقَدِيرِ" لِلْمَنَاوِيِّ (213/1).

(7) - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ، بَابُ فِي اسْتِحْبَابِ الْوَلِيمَةِ عِنْدَ النِّكَاحِ، بِرَقْمِ 3744، وَالتَّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ (403/3) بِرَقْمِ 1095، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْكَبْرِ"، بَابُ الْوَلِيمَةِ فِي السَّفَرِ (139/4) بِرَقْمِ 6601، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْوَلِيمَةِ (ص 283) بِرَقْمِ 1909.

(8) - "صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ" (368/9) بِرَقْمِ 4061، وَالحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ.

(9) - هُوَ: مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، تَوَفَّى سَنَةَ 187هـ، "تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (250/28).

"التَّقْرِيبُ" (199/2).

حَدَّثَنِي أَنْتَ عَنِّي عَنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «وَيْحُ: كَلِمَةٌ رَحْمَةٌ»<sup>(1)</sup>.  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا طَرِيقٌ يَجْمَعُ أَنْوَاعًا»<sup>(2)</sup>.  
 كَرَوَايَةَ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، وَعَكْسِهِ، وَالْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَالْمُدْبِجِ، وَالتَّحْدِيثِ بَعْدَ  
 التَّسْيَانِ، وَاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَقٍ<sup>(3)</sup>.  
 قَالَ التَّوَوِيُّ فِي "الإرشاد"<sup>(4)</sup>: «وَهَذَا فِي غَايَةِ مِنَ الْحُسْنِ وَالْغَرَابَةِ، وَيُعَدُّ أَنْ يُوْجَدَ مَجْمُوعٌ  
 هَذَا فِي حَدِيثٍ».

قَوْلُهُ: (فِي قَوْمٍ) أَي: آخَرِينَ رَوَوْا عَنْ آبَائِهِمْ، كَزَكَرِيَاءَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ<sup>(5)</sup>، رَوَى  
 عَنْ ابْنِهِ يَحْيَى<sup>(6)</sup> حَدِيثًا، وَرَوَى يُونُسُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(7)</sup>، عَنْ ابْنِهِ إِسْرَائِيلَ، وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ  
 ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(8)</sup> حَدِيثًا، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ عَنْ

(1) - أخرجه: ابن قتيبة في "عيون الأخبار" (134/2) بسند منقطع عن معتمر عن مُنْقَذٍ عن أيوب عن الحسن،  
 وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (361/1)، والخطيب في "رواية الآباء عن الأبناء"، كما في "علوم الحديث" لابن  
 الصلاح (ص313).

قال الجوهري في "الصحاح" (417/1): «وَيْحُ: كَلِمَةٌ رَحْمَةٌ، وَوَيْلٌ: كَلِمَةٌ عَذَابٌ».

(2) - في "علوم الحديث" (ص318): "وهذا مثالٌ لطريقٍ يجمع أنواعًا"، فلعله سبقَ قلمُه فرسمها: طريقٌ، والله أعلم.

(3) - "فتح المغيث" (147/4).

(4) - "الإرشاد" (633/2).

(5) - هو: زكرياء بن أبي زائدة خالد، ويُقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوداعي، أبو يحيى الكوفي، ثقةٌ وكان  
 يَدُلُّسُ، وَسَمَاعَهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِأَحْرَةَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 47 أَوْ 48 أَوْ 149 هـ، "طبقات ابن سعد" (355/6)، و"تهذيب  
 الكمال" (359/9)، و"التقريب" (313/1).

(6) - هو: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوداعي، أبو سعيد الكوفي، ثقةٌ مُتَقَنٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ 184 هـ، "الجرح  
 والتعديل" (144/9)، و"تهذيب الكمال" (305/31)، و"التقريب" (302/2).

(7) - هو: يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهيم قليلا، تُوْفِيَ سَنَةَ 152 هـ، على الصحيح،  
 "الجرح والتعديل" (243/9 - 244)، و"تهذيب الكمال" (488/32)، و"التقريب" (348/2)، وكتبه الشَّارِحُ  
 (يونس بن إسحاق)، ولعله سبقَ قلمُ منه، والله أعلم.

(8) - "تهذيب الكمال" (130/33).

ابنه يحيى<sup>(1)</sup>، وروى أبو داؤود السجستاني عن ابنه بكر عبد الله حديثين، إلى غير ذلك من المحدثين الذين رووا عن آبائهم<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وأكثر ما رويناه لأب عن ابنه ما رويناه في كتاب الخطيب عن أبي عمر حفص الدوري المصري<sup>(3)</sup>، عن ابنه أبي جعفر محمد<sup>(4)</sup> ستة عشر حديثاً، أو نحوها»<sup>(5)</sup>.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «وروى شعيب الزبيري<sup>(7)</sup>، عن ابن أخيه الزبير بن بكار<sup>(8)</sup>، وروى إسحاق بن حنبل عن ابن أخيه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، والعم بمنزلة الأب، وروى الإمام مالك بن أنس عن ابن أخته إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، والخال والد» هـ .

أما أبو بكر عن الحمراء  
فإنه لابن أبي عتيق  
عائشة في (الحبة السوداء)  
وغلط الواصف بالصديق

(1) - هو: يحيى بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري، لقبه: حيكان، ثقة حافظ، توفي سنة 267 هـ، "الجرح والتعديل" (186/9)، و"تهذيب الكمال" (528/31)، و"التقريب" (314/2).

(2) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (85/3 - 86)، و"فتح المغيث" (147/4 - 148)، و"تدريب الراوي" (ص303).

(3) - هو: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب، أبو عمر الدوري المقرئ الضري، صاحب الكسائي، صدوق لا بأس به، توفي سنة 246 أو 248 هـ، "الجرح والتعديل" (183/3)، و"معرفة القراء الكبار" (386/1)، و"تهذيب الكمال" (34/7) و"التقريب" (227/1).

(4) - هو: محمد بن حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب، سكن سامراء، قال ابن أبي حاتم: «كتبنا من حديثه لنسمع منه فلم يتفق لنا السماع، ووجه إليه أبي بطيعة من حديثه كتب إلينا بها»، "الجرح والتعديل" (236/7) — (237).

(5) - "علوم الحديث" (ص313-314).

(6) - "تدريب الراوي" (ص304)، وينظر: "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص539)، فعمل السيوطي أخذه منه، والله أعلم.

(7) - في "محاسن الاصطلاح" (ص539): مصعب الزبيري، وذكر مازن السرساوي محقق "تدريب الراوي" (856/2): أنه مصعب الزبيري لا شعيب، كما في بعض نسخ "التدريب"، وهو الصحيح الموافق لما في "المحاسن" للبلقيني، والله أعلم.

(8) - هو: الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، الأسدي المدني، أبو عبد الله، قاضي المدينة، ثقة، توفي سنة 256 هـ، "الجرح والتعديل" (585/3) "تهذيب الكمال" (293/9)، و"التقريب" (309/1).

يعني: أن الحديث الذي جاء عن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين، والحَمِيرَاءُ<sup>(1)</sup> — بالتصغير لقب لها — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحبة السوداء: «شفاء من كل داء إلا السَّام»، رواه البخاري في "صحيحه"<sup>(2)</sup>.

قال ابن شهاب الزهري: «السَّام: الموت، والحبة السوداء الشونيز»<sup>(3)</sup>.  
إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(4)</sup>، وَأَبُو عَتِيقٍ كَنِيَّةُ وَالِدِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَاللَّامُ فِي بَيْتِ النَّاطِمِ (لَابْنُ) لِلإِبْتِدَاءِ دَخَلَتْ عَلَى خَبَرٍ "إِنَّ".  
وَقَدْ غَلَطَ مَنْ وَصَفَ أَبَا بَكْرٍ هَذَا الرَّأوِيَّ عَنْ عَائِشَةَ الَّتِي هِيَ عَمَّةٌ أَبِيهِ بِالصَّدِيقِ وَالِدِهَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(5)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «لَكِنَّ ذَكَرَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ<sup>(6)</sup>: أَنَّ الصَّدِيقَ رَوَى عَنْ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ حَدِيثَيْنِ، وَأَنَّ أُمَّهَا أُمُّ رُومَانَ رَوَتْ عَنْهَا كَذَلِكَ حَدِيثَيْنِ»<sup>(7)</sup>.

(1) - هو من ألقبها رضي الله عنها، وقد أنكره العلامة ابن القيم كما في "المنار المنيف" (ص 60)، ونازع العلامة بدر الدين الزركشي في كتابه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" (ص 115 - 116)، وذكر أن شيخه ابن كثير والحافظ المزني ذكرا أنه صححت أحاديث بذلك في "سنن النسائي" فيه إطلاق هذا الوصف عليها، والله أعلم، ينظر: "التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث" لبكر أبي زيد (ص 185).

ولقب الحميراء تصغيراً للحمراء، والمعنى بيضاء اللون مشرباً بياضها بحمرة، والعرب تسمى الرجل الأبيض: أحمر، والمرأة: حمراء، كما في "لسان العرب" (209/4 - 210)، و"النهاية في غريب الحديث" (438/1).

(2) - في كتاب الطب، باب الحبة السوداء (87/4) برقم 5687.

(3) - نفسه.

(4) - المعروف بابن أبي عتيق، قال ابن حجر: صدوق فيه مزاح، "الثقات" لابن حبان (41/5)، و"تهذيب الكمال" (65/16)، و"التقريب" (530/1).

(5) - قال السخاوي في "فتح المغيب" (151/4): «وهو شيء انفرد به المنجنيقي عن سائر أصحاب عبيد الله بن موسى الكوفي أحد الكبار من شيوخ البخاري»، ويُنظر: "علوم الحديث" (ص 314)، و"الإرشاد" للنووي (635/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (87/3).

(6) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص 520).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (88/3 - 89).

قال البلقيني: «فإن كان ابن الجوزي أخذ رواية الصديق عنها من ذلك الحديث، فقد تبين أنه وهم» هـ<sup>(1)</sup>.

قال موسى بن عقبة: «لما نعلم أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم إلا هؤلاء الأربعة: أبا بكر الصديق، وأباه، وابنه عبد الرحمن، وابنه محمدًا أبا عتيق»<sup>(2)</sup>.

وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِيُّ	وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا أُبْهِمًا	الْأَبُ أَوْ جَدُّ وَذَاكَ قُسَمًا
قِسْمَيْنِ عَنِ أَبٍ فَقَطُّ نَحْوُ أَبِي	الْعُشْرَا عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
وَاسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاعْلَمْ	أَسَامَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ قَهْطَمٍ

يعني: أن ما رواه الآباء عن الأبناء عكسه وهو: ما رواه الأبناء عن الآباء، الذي هو ثاني التوعين، وهو الجادة، صنف فيه الحافظ أبو نصر عبد الله ابن سعيد بن حاتم الوائلي<sup>(3)</sup>، — نسبة لوائل بن ربيعة والد بكر وتغلب — كتابًا، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة<sup>(4)</sup>. وصنف أبو حفص ابن شاهين كتاب: "من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين"<sup>(5)</sup>.

(وهو) أي: رواية الأبناء عن الآباء، كما روى ابن الصلاح بسنده إلى أبي القاسم منصور بن محمد العلوي<sup>(6)</sup> أنه قال: «الإسناد بعرضه عوالي، وبعضه معالي»<sup>(7)</sup> أي: مفاخر للحفيد، وهو ولد الابن (الناقل) أي: الراوي عن أبيه عن جده، «وقول الرجل: حدثني أبي عن جدي من المعالي»<sup>(8)</sup>.

(1) - محاسن الاصطلاح " (539).

(2) - نقل ذلك عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص314).

(3) - المتوفى سنة 444هـ، ترجمته في: "الأنساب" (13/279)، و"السير" (17/654).

(4) - قاله ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص306).

(5) - ينظر: "فتح المغيث" (4/155).

(6) - هو: منصور بن محمد بن محمد بن الطيب العمري العلوي الفاطمي الهروي، أبو القاسم، فقيه مناظر زاهد، توفي سنة 527هـ، "الأنساب" (10/137-138)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (7/306-307).

(7) - "علوم الحديث" (ص317) ولكنه قال: (بعرضه عوال، وبعضه معال) بحذف الياء، وهو الجادة لغة، كما أن إثباتها جائز، والله أعلم.

(8) - "علوم الحديث" (ص317).

بل ذكر السلفي: أن الإمام مالكا قال في قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ (1):

«هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي» هـ (2).

ثم ذكر الناظم أن من أهم هذا النوع أي: رواية الأبناء عن الآباء إذا أبهم الأب فلم يُسمَّ، أو سُمِّي الأب وأبهم الجد فلم يُسمَّ، بل اقتصر على كونه أبا للراوي أو جداً له تبيين اسم المبهمة منهما؛ للاحتياج حينئذ إلى معرفة ذلك (3).

وينقسم هذا النوع إذ ذاك قسمين:

أحدهما: ما تكون الرواية فيه عن أب فقط دون جدّه، وذلك باب واسع كرواية أبي العُشراء — بضم العين وفتح الشين المعجمة بعدها راء مع القصر للضرورة — الدارمي عن (أبيه) بحذف الياء، كقوله في أول هذه الألفية: وقيل زين العابدين عن أبيه (4).

قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (5): «روى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فِجْذِهَا لِأَجْزَاكَ» (6)، قال الميموني: سألت الإمام أحمد عن حديث أبي العُشراء في الذكاة فقال: «هُوَ عِنْدِي غَلَطٌ، وَلَا يُعْجِبُنِي، وَلَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ ضَرُورَةٍ» (7).

(1) - سورة الزحرف: الآية 44.

(2) - أخرجه: الحاكم في "المدخل إلى كتاب الإكليل" (ص 55)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص 39).

(3) - "شرح البصرة والتذكرة" (90/3) بتصرف.

(4) - (ص 110).

(5) - "تهذيب التهذيب" (167/12).

(6) - أخرجه: أبو داود، كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذبيحة المتردية (رقم 2825) والترمذي، كتاب الذبائح، باب الذكاة في الحلق واللثة (75/4) رقم 1481، والنسائي، كتاب الذبائح باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها، برقم 4408، وابن ماجه، كتاب الذبائح، باب ذكاة النأد من البهائم (رقم 3184)، وأحمد (278/31)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (246/9) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي العُشراء عن أبيه به، وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي العُشراء كما قال ابن حجر في "التقريب" (436/2)، وقال الذهبي في "الميزان" (400/7): «ولا يُدرى من هو، ولا من أبوه، انفرد عنه حماد بن سلمة».

قال الترمذي: «حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث»، وضعفه الألباني كما في الإرواء (168/8).

(7) - "تهذيب الكمال" (85/34)، و"تهذيب التهذيب" (167/12).

وقال البخاري: «في حديثه واسمه وسَماعه من أبيه نظرٌ»<sup>(1)</sup>.  
 قلت: حديثه المذكور رواه أصحاب "السنن"، لكنهم لم يذكروا اسمه، ولا اسمَ  
 أبيه، واحتلّف في ذلك على أقوال: أشهرها ما ذكره الناظم<sup>(2)</sup> تبعاً لابن الصّلاح<sup>(3)</sup>،  
 والبيهقي<sup>(4)</sup> أنه: أسامة بن مالك بن قهطم — بكسر القافِ والطاء، وبفتحِهما، وبفتحِ الأوّلِ  
 وكسرِ الثاني وعكسه —، وقيل: قحطم بالحاءِ المهملة موضع الهاء، وقيل: عطارد،  
 وقيل: سنان بن برز، أو بلز باللام بدل الرّاء، وقيل: اسمه بلال بن يسار، وقيل: عبد  
 الله، وقيل: عامر<sup>(5)</sup>.

وقال ابن حجر في "التقريب"<sup>(6)</sup>: «وهو أعرابيٌّ مجهولٌ». ونحوه في "طبقات ابن سعد"<sup>(7)</sup> هـ.

والثان: أن يزيد فيه بعده كبهز أو عمرو أبا أو جدّه  
 والأكثر احتجوا بعمرو حملاً له على الجدّ الكبير الأعلى  
 قوله: (والثان) بحذف الياء من آخره اكتفاءً عنها بالكسرة التي قبلها كما هو لغة  
 بعض العرب، يعني: أن القسم الثاني من رواية الأبناء عن الآباء: أن يزيد الراوي في  
 السند بعد الأب أبا واحداً، كبهز بن حكيم بن معاوية، فمعاوية صحابي<sup>(8)</sup>، وهو جدُّ  
 بهز الأدنى، وهو المراد في قولهم: "بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه"، وهو ابن  
 حيدة القشيري البصري.

ولبهز بهذه السلسلة نسخة حسنة صححها ابن معين<sup>(9)</sup>.

(1) - التاريخ الكبير " (21/2-22).

(2) - شرح التبصرة والتذكرة " (91/3).

(3) - علوم الحديث " (ص 317).

(4) - نقله عنه ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص 317) ..

(5) - ينظر: "تهذيب الكمال" (85/34)، و"تهذيب التهذيب" (168/12).

(6) - "التقريب" (436/2).

(7) - "الطبقات" (254/7).

(8) - هو: معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب بن ربيعة القشيري البصري، مات بخرسان، "الاستيعاب"

(1415/3)، و"أسد الغابة" (219/5)، و"الإصابة" (149/6).

(9) - "تهذيب الكمال" (261/4)، وبهز بن حكيم وثقه ابن معين كما في "تاريخه" (64/2).

واستشهدَ بها البخاري في "الصحيح" (1).

وقال الحاكم: «إِنَّمَا اسْقَطَ مِنَ الصَّحِيحِ رِوَايَتُهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ؛ لِأَنَّهَا شَادَةٌ لَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهَا» (2).

ورجحها بعضهم على نسخة: "عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده"؛ لأن البخاري استشهد بها في "الصحيح" دونها، ومنهم من عكس كأبي حاتم (3)؛ لأن البخاري صحح نسخة عمرو، وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز (4).

أو يزيد بعد الأب جد الأب، كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الأبعد أي: جد شعيب، فشعيب هو: ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي. ولعمرو بن شعيب هذا عن أبيه عن جده نسخة كبيرة، أكثرها فقهيات جيداً، احتج بها أكثر المحدثين إذا صحَّ السند إليه (5).

قال البخاري: «رأيتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ، وعليَّ بنَ المديني، وإسحاقَ بنَ راهوييه، وأبا عبيدٍ، والحميدي، وعامة أصحابنا يفتخرون بحديثه، ما تركه أحدٌ من المسلمين» (6).

قال البخاري: «من الناس بعدهم؟» (7).

وقال مرة أخرى: «اجتمع يحيى بن معين، وأحمد، وعلي، وأبو خيثمة، وشيوخ من أهل العلم، فتذاكروا حديث عمرو بن شعيب، فثبتوه، وذكروا أنه حجة» (8).

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «احتج أصحابنا بحديثه» (9).

(1) - البخاري: كتاب الغسل، باب من اغتسل وحده غرانا في الخلوة، ومن تستر؛ فالتستر أفضل (93/1) معلقاً مجزوماً.

(2) - ينظر: "تهذيب الكمال" (262/4).

(3) - "الجرح والتعديل" (239/6).

(4) - "تدريب الراوي" (ص 305 - 306).

(5) - ينظر: "الإرشاد" للنووي (637/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (92/3)، و"فتح المغيث" (158/4).

(6) - "التاريخ الكبير" (342/6 - 343)، و"جامع الترمذي" (139/2)، و"تاريخ دمشق" (87/46).

(7) - "تاريخ دمشق" (87/46)، و"السير" (167/5).

(8) - أخرجه عنه في "طبقات الحنابلة" (246/2)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (93/3).

(9) - "تهذيب الأسماء واللغات" (29/2)، و"تهذيب التهذيب" (50/8).

قال النووي في "شرح المهذب"<sup>(1)</sup>: «وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل الفن، وعنهم يؤخذ».

وقد أخرج له ابن خزيمة في "صحيحه"<sup>(2)</sup>، والبخاري في جزء "القراءة خلف الإمام"<sup>(3)</sup>، له على سبيل الاحتجاج، وآخرون.

وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه أنه قال: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، كأيوب عن نافع عن ابن عمر»<sup>(4)</sup>.

قال النووي: «هذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق»<sup>(5)</sup>.

قلت: وقد احتج مالك في "الموطأ" بهذه النسخة، فروى فيه: عن عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي<sup>(6)</sup>، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»<sup>(7)</sup>.

قال الزرقاني في شرحه "للموطأ"<sup>(8)</sup> ما نصّه: «شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، صدوق ثبت سماعه من جدّه، فالضمير في قوله: عن جدّه عبد الله بن عمرو لشعيب، هذا الأكثر وهو الصحيح».

وقد صنّف البلقيني في الاحتجاج بهذه النسخة<sup>(9)</sup>، وجمع الإمام مسلم جزءاً فيما استنكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب<sup>(10)</sup>، وألف العلاتي جزءاً مفرداً في صحّة

(1) - المجموع شرح المهذب (65/1) بتصرف.

(2) - ينظر مثلاً: صحيح ابن خزيمة (89/1) رقم (174).

(3) - جزء القراءة خلف الإمام (ص 17 - 18).

(4) - السنن الكبرى للبيهقي (318/7)، و"الكامل" لابن عدي (540/7).

(5) - المجموع شرح المهذب (65/1).

(6) - هو: عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنّة الأسلمي، أبو حرملة المدني، صدوق ربما أخطأ، توفي سنة 145 هـ.

هب، "الجرح والتعديل" (223/5)، و"تهذيب الكمال" (58/17)، و"التقريب" (566/1).

(7) - أخرجه مالك في "الموطأ"، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء، (ص 541) رقم (1784).

(8) - (618/4).

(9) - سماه: "بذل الناقد جهداً في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه"، ذكره في "فتح المغيث" (166/4).

(10) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (166/4).

الاحتجاج بهذه النسخة والجواب عما طعن به عليها<sup>(1)</sup>، حملاً منهم لجدّه على عبد الله الصّحابيّ دون محمّد التّابعيّ؛ لما ظهر لهم في إطلاقه ذلك، وسَماع شعيب من عبد الله ثابت كما صرّح به البخاريّ في "التّاريخ"<sup>(2)</sup>، كما رواه الدّارقطنيّ<sup>(3)</sup>، والبيهقيّ في "السنن"<sup>(4)</sup> بإسنادٍ صحيح.

وقال أبو بكر النيسابوريّ: «صحّ سَماعُ عمرو من شعيب، وسَماعُ شعيب من جدّه»<sup>(5)</sup>.

وقال ابن المدينيّ: «هُوَ عندنا ثقةٌ، وكتابه صحيحٌ» هـ<sup>(6)</sup>.  
وقال السيوطيّ في "التّدريب"<sup>(7)</sup> ما نصّه: «وذهب قومٌ إلى ترك الاحتجاج بها، كما حكاه الأجرّيّ عن أبي داوود<sup>(8)</sup>، وهو رواية عن ابن معين، قال: «لأنّ روايته عن أبيه عن جدّه كتابٌ ووجادةٌ، فمن هاهنا جاء الضّعف»<sup>(9)</sup>؛ لأنّ التّصحيفَ يدخلُ على الراوي من الضّحف، ولذا تجنّبها أصحابُ "الصّحيح"».

وقال ابن عديّ: «روايته عن أبيه عن جدّه مُرسلةٌ؛ لأنّ جدّه محمّداً لا صحبةً له»<sup>(10)</sup>.  
وقال ابن حبان: «إن أراد جدّه عبد الله فشعيبٌ لم يلقه، فيكون منقطعاً، وإن أراد محمّداً فلا صحبةً له، فيكون مرسلًا»<sup>(11)</sup>.  
قال الذهبيّ وغيره: «هذا القول لا شيء؛ لأنّ شعيباً ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي ربّاه لَمّا مات أبوه محمّداً»<sup>(12)</sup>.

(1) - سماه: "الوشى المعلم" كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (95/3)، وذكر أنّه قرأه عليه.

(2) - "التاريخ الكبير" (218/4).

(3) - "سنن الدارقطني" (51/3).

(4) - "سنن البيهقي" (167/5).

(5) - أخرجه عنه الدارقطني في "سننه" (50/3)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (318/7).

(6) - ذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (55/8).

(7) - "تدريب الراوي" (ص305).

(8) - كما في "تهذيب الكمال" (71/22 - 72)، و"السير" (169/5).

(9) - "تاريخ ابن معين" (462/4) رواية الدوري، وينظر: "تهذيب التهذيب" (49/8).

(10) - "الكامل" (543/7) بتصرف.

(11) - "المجروحين" (38/2) بتصرف.

(12) - "ميزان الاعتدال" (321/5).

وذهب الدارقطني إلى التفرقة بين أن يُفصح بجدّه أنّه عبدُ الله، فيحتجّ به أو لا فلا<sup>(1)</sup>. وكذا إن قال: «عن جدّه قال: سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونحوه مما يدلُّ على أن مراده عبدُ الله»<sup>(2)</sup>.

وذهب ابنُ حبانٍ إلى التفرقة بين أن يستوعبَ ذكرَ آباؤه بالرواية، أو يقتصرَ على أبيه عن جدّه، فإن صرحَ بهم كلهم فهو حجةٌ، وإلا فلا<sup>(3)</sup>.

وقد أخرج في "صحيحه"<sup>(4)</sup> له حديثاً واحداً هكذا: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عبد الله عن أبيه عمرو<sup>(5)</sup> مرفوعاً: «ألا أحدتكم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة... الحديث». قال العلاءي: «ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في السند، فهو شاذٌّ ونادر»<sup>(6)</sup> هـ - كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ<sup>(7)</sup>.

وقال السنخاوي في "فتح المغيثة"<sup>(8)</sup> ما نصّه: «وبالجُملة، فالمعتمد من هذا كَلِّه الأوّل، ولكن الظاهر - كما قال شيخنا يعني: ابن حجر - أن شعيباً إنّما سمع من جدّه بعض تلك

(1) - نفسه (73/22).

(2) - "تمذيب الكمال" (73/22)، و"السير" (176/5).

(3) - "المجروحين" (38/2).

(4) - صحيح ابن حبان: كتاب البر والإحسان، باب حسن الخلق (235/2) رقم (485)، وأخرجه أحمد (608/11) من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن يزيد بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو به.

وأخرجه أحمد (608/11)، والبخاري في "الأدب المفرد" (104/1)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (233/6)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (163/1) كلهم من طريق الليث عن يزيد بن الهاد عن عمرو بن شعيب به، وهذا إسناد حسن، وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى الصحيح.

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (14/8) وقال: رواه أحمد بإسناد جيد، وصحّحه الألباني في "صحيح الأدب المفرد" (ص118).

(5) - كلُّ الروايات السابقة تفيدُ أنه عن عبد الله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا ذكرَ فيه لأبيه عمرو، فلعلَّ الشَّارح سبقَ قلّمه، والله أعلم.

(6) - "الشذا الفياح" (566/2)، وعزاه إليه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (95/3) في كتابه: "الوشى المعلم".

(7) - يعني به كلام السيوطي في "تدريب الراوي" (ص305).

(8) - "فتح المغيثة" (166-165/4).

الأحاديث، والباقي صحيفه، ويشهد له قول أبي زرعة: «روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جدّه وقالوا: إنّما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفه كانت عنده فرواها، وهو ثقة في نفسه، وإنما يتكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نصيب عنده مما روى عن [غير] (1) أبيه عن جدّه من المنكر» (2).

ونحوه قول ابن معين: «هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جدّه، فليس بمتصل من قبيل أنه مرسل، وجدّ شعيب كتب جدّه عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عنه إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله، غير أنه لم يسمعها» (3)، وصح سماعه لبعضها. قال شيخنا - يعني ابن حجر -: «فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهي أحد وجوه التحمل (4)» هـ كلامه بلفظه.

وسلسل الآبا التميمي فعّد عن تسعة قلت: وفوق ذا وردّ يعني: أن هذا النوع قد تقل فيه الآباء - كما مرّ، وقد تكثر، كما نبّه عليه بقوله: (وسلسل الآبا) - بالقصر - أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكيّنة - بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التّحتية ثمّ نون مفتوحة - التميمي الفقيه الحنيلي، المتوفى سنة ست وعشرين وأربعمائة (5)، (فعّد) من جملة ما رواه روايته (عن تسعة) كلّ منهم روى عن أبيه كما رواه الخطيب في "تاريخه" (6) قال: «حدّثنا أبو الفرج عن آباءه هؤلاء التسعة، كلهم يروي

(1) - زيادة من "الجرح والتعديل" (239/6) وهي متعيّنة في هذا الوطن، وهي كذلك في "السير" (169/5).

(2) - "الجرح والتعديل" (239/6).

(3) - "تهذيب التهذيب" (54/8) وعزاه للسّاجي عن ابن معين.

(4) - "تهذيب التهذيب" (54/8)، وكلام الحافظ ابن حجر هذا كأنه مأخوذ من كلام العلامة النّاقذ البارع الإمام الذهبي حيث أنّه ذكر في ترجمة عمرو بن شعيب في "السير" (175/5)، و"الميزان" (319/5) ترجيح سماع شعيب من جدّه عبد الله بن عمرو، وأنّ الإسناد المذكور من قبيل الحسن، وذكر أنّ نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً، ولسنا نقول بأنّها من أقسام الصّحيح الذي لا نزاع فيه، من أجل الوجادة ومن أجل أنّ فيها منكري...، إلى آخر كلامه الذي يظهر أنّه عدل الأقوال، والله أعلم.

(5) - ترجمته في: "طبقات الحنابلة" (334/3)، و"تاريخ بغداد" (32/11).

(6) - "تاريخ بغداد" (32/11).

عَنْ أَبِيهِ آخِرُهُمْ أُكَيْنَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْحَنَانِ الْمَنَانِ، فَقَالَ: «الْحَنَانُ: الَّذِي يُقْبَلُ عَلَيَّ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ، وَالْمَنَانُ: الَّذِي يَبْدَأُ بِالنَّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ» (1).

وَرَوَى الْخَطِيبُ أَيْضًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي كِتَابِ "اقتضاء العلم بالعمل" (2) عَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: «هتف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل».

قَالَ النَّازِمُ (3): «وقد اقتصر ابن الصلاح فيما ذكره من التسلسل بالآباء على هذا العدد، وهو تسعة، وقد ورد بأكثر من ذلك من هذا الوجه، ومن غيره، فأما من هذا الوجه: فقد روى الإمام رزق الله بن عبد الوهاب (4) عن أبيه بالسند المذكور إلى أئينة عن أبيه الهيثم عن أبيه عبد الله (5) قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر الله إلا حفتهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة» (6).

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلَائِيُّ: «هذا إسنادٌ غريبٌ جداً» (7).  
و"رزق الله" إمام الحنابلة في زمانه، وأبوه أيضاً إمام مشهور، ولكن جدّه عبد العزيز متكلم فيه كثيراً على إمامته، واشتهر بوضع حديثٍ صرح بوضعه متعللاً أنه دافع به عن نفسه (8).

(1) - إسناده هالكٌ كما في "فتح المغيث" (167/4).

(2) - "اقتضاء العلم والعمل" (ص 35 - 36).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (97/3).

(4) - هو: رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي، أبو محمد، فقيه واعظ شيخ الحنابلة في عصره، توفي سنة 488 هـ، "طبقات الحنابلة" (464/3)، و"السير" (609/18)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (172/1 - 178).

(5) - هو: عبد الله بن الحارث بن سيدان بن مرة بن سفيان بن محاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم التميمي، كذا نسبه ابن ماكولا، "الإكمال في رفع الأرتياب" لابن ماكولا (108/1 - 109)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (190/1).

(6) - الحديث بهذا الإسناد موضوع، فهو مسلسل بالعلل، قد أخرجه الذهبي في "الميزان" (360/4) من طريق رزق الله التميمي به، قال الذهبي: «المتهم به أبو الحسن، وأكثر أجداده لا ذكر لهم لا في تاريخ ولا في أسماء رجال»، "شرح التبصرة والتذكرة" (98/3)، و"فتح المغيث" (167/4).

وأما أصل الحديث فهو صحيح، أخرجه مسلم: كتاب الذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (23/17).

(7) - في كتابه "الوشى المعلم" نقله عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (98/3).

(8) - ينظر: "الميزان" (360/4)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (98/3)، و"فتح المغيث" (167/4)، و"تدريب الراوي" (ص 307).

وبقية آبائه مجهولون، لا ذَكَرَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ أَصْلًا، وَقَدْ تَخَبَّطَ فِيهِمْ عَبْدُ الْعَزِيزِ بِالتَّغْيِيرِ فزَادَ فِي السَّنَدِ الثَّانِي أَبَا لَأْ كَيْنَةَ - وَهُوَ الْهَيْثُمُ - وَجَعَلَهُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَعَلَهُ صَحَابِيًّا<sup>(1)</sup>، فَحَصَلَ التَّسْلُسُ فِي هَذَا بَاتْنِي عَشْرَ أَيْضًا.

قَالَ النَّازِمُ: «وَقَدْ وَجَدْتُ التَّسْلُسَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ بِأَرْبَعَةِ عَشْرَ أَبًا مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْبَيْتِ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِ<sup>(2)</sup> بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَصْغَرِ بْنِ عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مَرْفُوعًا بِأَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْهَا:

«لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ»<sup>(3)</sup>.

و«الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»<sup>(4)</sup>.

و«الْمُسْلِمُ مِرْآةُ الْمُسْلِمِ»<sup>(5)</sup>.

و«الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ»<sup>(6)</sup>.

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (98/3)، و"فتح المغيث" (167/4).

(2) - قوله: "الحسين" هكذا أخذه الشارح من "شرح التبصرة والتذكرة" (99/3) للناظم، ولكن في "التقييد والإيضاح" له (ص 293) قال: "الحسن"، وهو الموافق لما في "فتح المغيث" (168/4)، و"تدريب الراوي" (ص 307)، فلعله الصواب، والله أعلم.

(3) - تقدم تخريجه (ص 649).

(4) - تقدم تخريجه (ص 649).

(5) - أخرجه: أبو داود: كتاب الأدب، باب في النصيحة (برقم 4918)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم (325/4) برقم 1929، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص 93)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (113/6) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورُوي بألفاظ مختلفة منها هذا الذي ذكره الشارح، ومنها: "المؤمن مرآة المؤمن"، وسنده حسن، حسنه العراقي في "تخريج الإحياء" (479/1)، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (632/2) برقم (926).

(6) - أخرجه: وأحمد (45/23)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (برقم 4869)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (247/10) كلهم من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر عن جابر بن عبد الله مرفوعا، وهذا سند ضعيف؛ لأن فيه ابن أخي جابر وهو مجهول كما قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (210/7)، وفيه عبد الله بن نافع وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين كما قال ابن حجر في "التقريب" (540/1)، وأشار العراقي في "تخريج الإحياء" (476/1) إلى تضعيفه، وضعفه الألباني في "السلسلة الضعيفة" (رقم 1909). =

رواه بهذا اللَّفْظِ الدَّيْلَمِيُّ<sup>(1)</sup>، والعَسْكَرِيُّ<sup>(2)</sup>، والقَضَائِيُّ<sup>(3)</sup>، وغيرهم من عِدَّةِ طُرُقٍ. وقد بسَطَ السَّخَاوِيُّ فِي كِتَابِهِ "المَقَاصِدِ الحَسَنَةِ"<sup>(4)</sup> الكَلَامَ فِيهِ بِمَا حَاصِلُهُ: «أَنَّ مَا يَجْرِي مِنَ الحَدِيثِ فِي المَجَالِسِ كَالْأَمَانَةِ الَّتِي لَا يُحِبُّ المُتَكَلِّمُ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهَا أَحَدٌ» هـ. قَالَ النَّازِمُ: «وَهَذَا أَكْثَرُ مَا وَقَعَ فِي عِدَّةِ التَّسْلُسِلِ بِالْآبَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(5)</sup>، وَمِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ مَنَا كَبِير.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(6)</sup>: «وَفِي الآبَاءِ مَنْ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَيَلْتَحِقُ بِرَوَايَةِ الرَّجُلِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ رَوَايَةُ المَرْأَةِ عَنِ أُمِّهَا عَنِ جَدَّتِهَا، وَهُوَ عَزِيزٌ جَدًّا، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُودَ فِي "سُنَنِهِ"<sup>(7)</sup> عَنِ بُنْدَارَ عَنِ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الوَاحِدِ<sup>(8)</sup> قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ جُنُوبٍ بِنْتُ نُؤْمَيْلَةَ<sup>(9)</sup> عَنِ أُمِّهَا سُؤَيْدَةَ بِنْتِ جَابِرٍ<sup>(10)</sup>

= وأخرجه: أحمد (362/22)، وأبو داود "المصدر السابق"، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المجالس أمانة (341/4) برقم 1959، من طرق عبد الرحمن بن عطاء، عن عبد الملك بن جابر بن عتيك، عن جابر مرفوعا: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالحَدِيثِ ثُمَّ التَفَتَ فَهِيَ أَمَانَةٌ»، وهذا إسناد حسن، حسنه الترمذي؛ لأن في سنده عبد الرحمن بن عطاء، وهو صدوق فيه لين كما قال ابن حجر في "التقريب" (582/1).

وله شاهد رواه ابن المبارك في "الزهد" (544/1) عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجحشي أنه سمع أبا بكر بن حزم مرفوعا: «إِنَّمَا يَتَجَالَسُ المُتَجَالِسَانُ بِأَمَانَةِ اللَّهِ...»، وهذا مرسل حسن يتقوى بحديث جابر رضي الله عنه، ولأجله حسنه الألباني في "صحيح الجامع" (461/1) برقم 2330، والله أعلم.  
(1) - الفردوس بمأثور الخطاب" (215/5) من حديث جابر رضي الله عنه..  
(2) - لم أهدت إليه.

(3) - "مسند الشهاب" (37/1)، وأخرجه الخطيب في "تاريخه" (169/11) من حديث علي رضي الله عنه، وفي إسناده الحسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري، وهو متروك الحديث كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتم "الجرح والتعديل" (57/3 - 58).

(4) - "المقاصد الحسنة" (ص 84-85).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (100/3).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 307).

(7) - كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين (ص 479) برقم 3071.

(8) - هو: عبد الحميد بن عبد الواحد الغنوي، بصري، مقبول، "الثقات" (455/8)، و"تهذيب الكمال" (455/16)، و"التقريب" (556/1).

(9) - قال ابن حجر في "التقريب" (664/2): «أم جنوب المعافرية، بنت نؤميلة، لا يعرف حالها».

(10) - لا تعرف، وهي في الطبقة السادسة، كما في "التقريب" (645/2).

عَنْ أُمِّهَا عَقِيلَةَ<sup>(1)</sup> — بفتح العين — بنتِ أَسْمَرَ بنِ مُضَرِّسِ الطَّائِيِّ عَنْ أَبِيهَا قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْتُهُ فَقَالَ: «مَنْ سَبَقَ إِلَيَّ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ<sup>(2)</sup>» هـ .

قال ابن حجر في "التقريب"<sup>(3)</sup>: «أَسْمَرُ بنُ مُضَرِّسٍ بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة، وقيل: هو ابن أبيض بن مُضَرِّسٍ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، صَحَابِيٌّ، مَا رَوَى عَنْهُ إِلَّا ابْنَتُهُ عَقِيلَةُ» هـ .

قال السنخاوي: «أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا النَّوعِ — فِيمَا أَعْلَمُ — ابنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَكَذَا الحَافِظُ المَزِّيُّ، وَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى شَيْخِهِ الدَّمِيَّاطِيِّ؛ لِكَوْنِهِ أَرْسَلَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ جُمَلٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْعَلَّائِيُّ وَمُصَنِّفُهُ أَجْمَعُ مَا صُنِّفَ فِي ذَلِكَ سَمَاءً: "الوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم"، ولخصه الحافظ ابن حجر<sup>(4)</sup>، وذكر أبو الفضل ابن طاهر في آخر كتابه في "المبهمات" منه فصلاً كبيراً، والقُطْبُ القَسْطَلَانِيُّ<sup>(5)</sup> منه جُمْلَةٌ»<sup>(6)</sup> هـ

(1) — لا يُعرَفُ حالها، وهي من الطبقة الرابعة كما في "التقريب" (652/2).

(2) — أخرج: أبو داود برقم 3071، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (142/6)، والطبراني في "المعجم الكبير" (280/1)، قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (266/4): غريب.

والحديث ضعيف؛ لأن إسناده مسلسل بالمجاهيل كما في "إرواء الغليل" (09/6).

(3) — "التقريب" (101/1).

(4) — قال ابن حجر في "نزهة النظر" (ص162): «وزدت عليه تراجم كثيرة» .

(5) — في كتابه: "الإفصاح عن المعجم من إيضاح الغامض والمبهم" .

(6) — "فتح المغيث" (170/4-171).

## السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حِقٍ وَهُوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ  
 مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيًا عَنِ مَالِكٍ  
 سَبْعُ ثَلَاثُونَ وَقَرْنٌ وَافِي أُخْرَ كَالْجُعْفِيِّ وَالْخَفَّافِ  
 يَعْنِي: أَنَّ الْعُلَمَاءَ صَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حِقٍ، فَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ حَسَنٌ، وَهُوَ  
 الَّذِي سَمَّاهُ بِهَذَا الْاسْمِ<sup>(1)</sup>، وَكَالذَّهَبِيِّ، وَهُوَ: (مَعْرِفَةٌ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ اثْنَانِ  
 تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا).

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: حَلَاوَةٌ عُلُوُّ الْإِسْنَادِ فِي الْقُلُوبِ، وَأَنْ لَا يُظَنَّ سُقُوطُ شَيْءٍ مِنْ إِسْنَادِ  
 الْمَتَأَخَّرِ<sup>(2)</sup>.

وَقَدْ أَكْثَرَ الْمَزِيَّ فِي "تَهْذِيبِهِ"<sup>(3)</sup> مِنْ قَوْلِهِ: «فُلَانٌ آخِرٌ مَنْ رَوَى عَنْ فُلَانٍ». .  
 مِثَالُهُ: الزُّهْرِيُّ رَوَى عَنْ تَلْمِيذِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا زَكْرِيَاءُ بْنُ  
 دُوَيْدِ الْكِنْدِيِّ<sup>(4)</sup>، وَ(أُخْرَى) - بَضْمٌ أَوْلَهُ - أَي: تَأَخَّرَتْ وَفَاتُهُ عَنْ وَفَاةِ الزُّهْرِيِّ بِقَرْنٍ  
 تَامٌ، وَهُوَ مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، أَوْ أَكْثَرُ.  
 وَلَكِنَّ التَّمْثِيلَ بِابْنِ دُوَيْدٍ - كَمَا فَعَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup> تَبَعًا لِلْخَطِيبِ<sup>(6)</sup> - غَيْرُ جَيِّدٍ عِنْدَ

(1) - وهو "السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ".

(2) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 317)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (101/3)، و"فتح المغيث" (172/4)،  
 و"تدريب الراوي" (ص 307).

(3) - ينظر على سبيل المثال: "تهذيب الكمال" (266/1)، و(283/1)، (305/1).

(4) - هو: زكرياء بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، ادعى السماع من مالك والثوري، قال ابن حبان:  
 «شيخ يضع الحديث على حميد الطويل، كنيته أبو أحمد، لا يجلُّ ذكره إلا على سبيل القدح فيه»، "المجروحين"  
 (394/1)، و"ميزان الاعتدال" (107/3).

(5) - "علوم الحديث" (ص 318).

(6) - في كتابه: "السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ" (ص 215).

التَّائِمِ (1)، وتبعه زكرياء الأنصاري (2)، والسيوطي (3)، والسخاوي (4)؛ لأنه وإن كان حَدَّثَ عَن مَالِكٍ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ.

قال ابن حبان: « كان يضع الحديث »، بل زاد وادعى أنه سمع من حميد الطويل، وروى عنه نسخة موضوعة (5)، فلا ينبغي حينئذ أن يُمثَّلَ به.

والصواب: أن آخر الرواة عن مالك - كما قال المزي (6) - : أحمد بن إسماعيل السهمي (7)، وكانت وفاته سنة تسع وخمسين ومائتين، فيكون بين وفاته ووفاة الزهري مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن وفاة الزهري سنة أربع وعشرين ومائة، والسهمي وإن كان ضعيفاً أيضاً، فقد شهد له أبو مصعب أنه كان يحضر معهم العرض على مالك (8).

قال ابن الصلاح: « ولقد حظي مالك بكثير من هذا النوع، والله أعلم » هـ (9). ومثاله أيضاً في طول المدة بين الوفايتين لا في قدرها: أبو العباس محمد بن إسحاق السراج، روى عنه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي أشياء في "تاريخه" (10)، وغيره.

وروى عنه أبو الحسين أحمد بن أبي نصر محمد النيسابوري الزاهد الخفاف - نسبة لعمَل الخفاف، أو بيعها -، وهو آخر من روى عن السراج، وبين وفاة البخاري والخفاف

(1) - ذكره في "التقييد والإيضاح" (ص 295-296)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (101/3).

(2) - "فتح الباقي" (102/3).

(3) - "تدريب الراوي" (307).

(4) - "فتح المغيث" (173/4).

(5) - "المجروحين" (394/1).

(6) - "تهذيب الكمال" (166/1).

(7) - هو: أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه القرشي السهمي، أبو حذافة المدني، سمعته للموطأ صحيح، وخلط في غيره، توفي سنة 259هـ، "تاريخ بغداد" (22-23/4)، و"تهذيب الكمال" (266/1)، و"التقريب" (30/1).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (102/3)، و"التقييد والإيضاح" (ص 295)، و"فتح المغيث" (173/4).

(9) - "علوم الحديث" (ص 318).

(10) - "التاريخ الكبير" (321/3).

مائة وسبع وثلاثون، أو أكثر؛ لأنَّ البخاريَّ مات سنة ستِّ وخمسين ومائتين،  
والخفاف مات سنة ثلاث، أو أربع أو خمسٍ وتسعين وثلاثمائة<sup>(1)</sup> هـ.

قال السُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(2)</sup> ما نصُّه: «ومِن أمثلة ذلك في المتأخِّرين: أنَّ الفخرَ بنَ  
الْبُخاري سمعَ منه المنذريُّ، والصَّلاحُ بنُ أبي عمَرَ<sup>(3)</sup> شيخُ شيخنا، وماتَ المنذريُّ سنة ستِّ  
وخمسين وستِّمائة، والصَّلاحُ سنة ثمانين وسبعمائة.

والْبُرْهانُ التَّنُوخيُّ<sup>(4)</sup> شيخُ شيوخنا سمعَ منه الذَّهبيُّ وروى عنه فيما ذكرَ شيخُ الإسلامِ  
أبو الفضلِ ابنُ حجرٍ<sup>(5)</sup>، وماتَ سنة ثمانٍ وأربعين وسبعمائة، وآخرُ أصحابه أبو العبَّاسِ  
الشَّاوي ماتَ سنة أربعٍ وثمانين وثمانمائة<sup>(6)</sup> هـ.

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وأكثرُ ما وقفنا عليه من ذلك مائة وخمسون سنةً، وذلك أنَّ  
أبا عليَّ البَرَدانيَّ - نسبةً إلى بَرَدانَ بضمِّ الباءِ وفتحها قريةٌ قربَ بغداد<sup>(7)</sup> - سمعَ من  
السُّلَفي حدِيثًا، ورواهُ عنه وماتَ على رأسِ الخمسمائة<sup>(8)</sup>، وآخرُ أصحابِ السُّلَفي سبطُه  
أبو القاسمِ بنُ مكِّي<sup>(9)</sup>، ماتَ سنة خمسين وستِّمائة» هـ<sup>(10)</sup>.

(1) - ترجمته في: "الأنساب" (171/5 - 172)، و"السير" (481/16).

(2) - "تدريب الراوي" (ص308).

(3) - هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي الصَّالحي الحنبلي، علامة محدِّث، توفي سنة  
780 هـ، "إنباء الغمَر" لابن حجر (186/1)، و"المقصد الأرشد" لإبراهيم بن مفلح (363/2 - 364).

(4) - هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التَّنُوخي البعلبي، برهان السِّدين،  
شيخُ الإقراء بمصر ومسندها، توفي سنة 800 هـ، "إنباء الغمَر" (22/2)، و"شذرات الذهب" (619/8).

(5) - "إنباء الغمَر" (23/2).

(6) - هو: أحمد بن عبد القادر بن محمد بن طريف، أبو العبَّاس الشَّاوي المصري الأدمي، مسند زمانه، توفي سنة 884  
هـ، "الضوء اللامع" (351/1 - 352).

(7) - "بردان": تقع حالياً على مسافة 6 كلم، عن ضفة نهر دجلة، ينظر: مقال بعنوان: "بردان نشأتها تسميتها موقعها  
الجغرافي" لقصي قاسم حسين، منشور بمجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العراق، العدد 66، سنة 2015م.

(8) - هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن البرداني، أبو علي، الشيخ الحافظ الثقة المفيد، توفي سنة 500 هـ،  
"الأنساب" (144/2)، و"السير" (219/19).

(9) - هو: عبد الرحمن ابن الحاسب مكِّي بن عبد الرحمن بن أبي سعيد بن عتيق الطرابلسي ثم الإسكندراني، سبط  
الحافظ السُّلَفي، توفي سنة 650 هـ، أو 651، "تكملة إكمال الإكمال" (ص193)، و"السير" (278/23).

(10) - "نزهة النظر" (ص162 - 163).

## مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدًا

وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ      مَنْ عَنْهُ رَأَوْ وَاحِدًا لَّا ثَانِي  
 كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبِ      هُوَ ابْنُ خَبَبِشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ  
 وَغُلَطَّ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا      بَأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا  
 فَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَ الْمُسَيَّبَا      وَأَخْرَجَ الْجَعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا  
 يعني: أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا صَاحِبَ "الصَّحِيحِ" صَنَّفَ فِي "الْمَنْفَرَدَاتِ" (1).

وَالْوُحْدَانُ: جَمْعُ وَاحِدٍ، وَهُوَ: (الَّذِي جُهِلَتْ عَيْنُهُ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدًا) (2).  
 وَقَوْلُهُ: (لَّا ثَانِي) تَأْكِيدٌ، وَيُوجَدُ ذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.  
 وَمِنْ فَوَائِدِهِ (3): مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَحَابِيًّا، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا تَقَدَّمَ (4).  
 فَمَثَلُهُ فِي الصَّحَابَةِ: عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ أَبُو شَهْرٍ، وَيُقَالُ: أَبُو الْكَنْوَدِ الْهَمْدَانِيُّ (5)،  
 أَحَدُ عَمَّالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى "الْيَمَنِ"، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُ  
 غَيْرُ عَامِرِ بْنِ شُرَاحِيلَ الشَّعْبِيِّ كَمَا قَالَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ (6)، وَحَدِيثُهُ فِي "سُنَنِ أَبِي  
 دَاوُودَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ" (7).

(1) - سَمَاءُ: "الْمَنْفَرَدَاتِ وَالْوُحْدَانِ"، وَهُوَ بِمَجْمَدِ اللَّهِ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.

(2) - "عِلْمُ الْحَدِيثِ" (ص 319)، وَ"شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (103/3 - 104)، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ " (178/4)،  
 وَ"تَدْرِيبُ الرَّوَايِ" (ص 308).

(3) - "تَدْرِيبُ الرَّوَايِ" (ص 308).

(4) - (ص 387).

(5) - تَرْجَمْتَهُ فِي: "الْإِسْتِيعَابِ" (792/2)، وَ"أَسَدُ الْغَابَةِ" (122/3)، وَ"الإِصَابَةُ" (583/3)، وَلَمْ يَذْكَرُوا تَارِيخَ  
 وَفَاتِهِ.

(6) - ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي "الْمَنْفَرَدَاتِ وَالْوُحْدَانِ" (ص 50)، وَالْحَاكِمُ فِي "مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ" (ص 463).

(7) - فِي كِتَابِ الْخِرَاجِ وَالْإِمَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ أَرْضِ الْيَمَنِ (ص 472) بِرَقْمِ 3027، وَفِي إِسْنَادِهِ بِمَجَالِدِ بْنِ  
 سَعِيدٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ" (159/2)، وَبِهِ أَعْلَهُ الْحَافِظُ الْمَنْدَرِيُّ فِي  
 "مَخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" (245/4)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي "ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" (ص 241).

وقد ذكر سيف بن عمر<sup>(1)</sup> في "الفتوح" بسنده إلى ابن عباس: أن عامراً هذا هو أول من اعترض على الأسود العنسي لما ادعى النبوة، وكابره<sup>(2)</sup>.

وكوهب بن خنيس - بوزن جعفر - الطائي، عداؤه في أهل الكوفة<sup>(3)</sup>، لم يرو عنه سيوى الشعبي كما ذكره مسلم<sup>(4)</sup> أيضاً، وغيره<sup>(5)</sup>، وحديثه عند النسائي<sup>(6)</sup>، وابن ماجه<sup>(7)</sup> عن الشعبي عنه.

وسماه ابن ماجه في رواية له<sup>(8)</sup>: هرم بن خنيس، وتبعه الحاكم<sup>(9)</sup>، وأبو نعيم<sup>(10)</sup>، في "علوم الحديث" لهما على ذلك.

قال ابن الصلاح<sup>(11)</sup> تبعاً للخطيب<sup>(12)</sup>: «وذلك خطأ». وكذا نص الترمذي<sup>(13)</sup> على أنه غلط.

قال الدارقطني: «وهم فيه داوود بن يزيد الأودي عن الشعبي، وإنما هو: وهب كذا رواه الحفاظ عن الشعبي»<sup>(14)</sup>.

(1) - هو: سيف بن عمر التميمي الضبي، ويقال: السعدي، ويقال: الضبي، صاحب كتاب "الردّة والفتوح"، ضعه ابن معين، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، قال ابن حجر: مات زمن الرشيد، "تاريخ ابن معين" (245/2)، و"الجرح والتعديل" (278/4)، و"التقريب" (408/1).

(2) - أخرجه من طريق سيف بن عمر: ابن جرير الطبري في "تاريخه" (229/3)، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (104/3)، و"الإصابة" (583/3).

(3) - ترجمته في: "الاستيعاب" (1560/4)، و"أسد الغابة" (474/5)، و"الإصابة" (623/6).

(4) - "المنفردات والوحدان" (ص 51).

(5) - "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 463)، و"علوم الحديث" (ص 319).

(6) - "السنن الكبرى" (472/2).

(7) - في كتاب المناسك، باب العمرة في رمضان (ص 452) برقم 2991.

(8) - "سنن ابن ماجه" (ص 453) برقم 2992.

(9) - "معرفة علوم الحديث" (ص 463).

(10) - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 319)، والناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (104/3).

(11) - "علوم الحديث" (ص 319).

(12) - في كتابه: "موضح أوهام الجمع والتفريق" (439/2).

(13) - "سنن الترمذي" (276/3).

(14) - "المؤتلف والمختلف" (695/2).

وقال المزي: «ومَن قال: وهبٌ أكثرُ، وأحفظُ»<sup>(1)</sup>.  
 وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "الإصابة"<sup>(2)</sup>: «والأوَّلُ هو المشهورُ» .  
 (وغلطَ الحاكمُ) أبو عبدِ اللهِ صاحبُ "المستدرَكِ" وغيره، حيثُ زعمَ في "المدخلِ إلى  
 كتابهِ الإكليلِ"<sup>(3)</sup> (بأنَّ هذا النوعَ ليسَ فيهِمَا) أي: ليسَ في "الصَّحِيحَيْنِ" الروايةَ عن أحدٍ  
 مِنَ الصَّحَابَةِ، فمَن بعدهم مِمَّن لَمْ يروِ عنه إلَّا واحدٌ، وتبعه على ذلكَ صاحبُ البيهقيِّ  
 فقالَ في كتابِ "الزَّكَاةِ" من "سُنَنِ"<sup>(4)</sup> عندَ ذكرِ حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ جَدِّهِ:  
 «وَمَنْ كَتَمَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ... الْحَدِيثَ»<sup>(5)</sup> مَا نَصُّهُ: «فَأَمَّا الْبُخَارِيُّ  
 وَمُسْلِمٌ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَاهُ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِمَا فِي أَنَّ الصَّحَابِيَّ أَوْ التَّابِعِيَّ إِذَا  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ لَمْ يُخْرِجَا حَدِيثَهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" هـ .  
 وَمِمَّنْ غَلَطَ الْحَاكِمُ فِي هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ<sup>(6)</sup>، وَالْحَازِمِيُّ<sup>(7)</sup>، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(8)</sup>،  
 مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ "الشَّيْخَيْنِ"<sup>(9)</sup> أَخْرَجَا حَدِيثَ الْمَسِيَّبِ بْنِ حَزْنٍ<sup>(10)</sup> فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ،

(1) - تهذيب الكمال " (128/31).

(2) - الإصابة " (623/6).

(3) - المدخل إلى الإكليل " (ص 92 - 93).

(4) - السنن الكبرى " (105/4).

(5) - أخرجه: أحمد (220/33)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (ص 246) برقم 1575،  
 والنسائي: كتاب الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة (5/15) برقم 2444، والدارمي (1/486)، والحاكم (1/554)،  
 والبيهقي في "السنن الكبرى" (105/4) كلهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه، وصحّحه الحاكم ووافقه  
 الذهبي، وحسنه الألباني في "الإرواء" (263/3).

(6) - "شروط الأئمة الستة" (ص 22).

(7) - نفسه (ص 45).

(8) - "الموضوعات" (33/1-34).

(9) - أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (33/3) برقم 3884، ومسلم: كتاب الإيمان،  
 باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في التزاع (1/207) برقم 24.

(10) - هو: المسيّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم المخزومي، أبو سعيد، له ولأبيه  
 صحبة، عاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه، "الاستيعاب" (3/1400)، و"الإصابة" (6/121)، و"التقريب"  
 (2/184).

مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مُسْلِمٌ<sup>(1)</sup>، وَأَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ<sup>(2)</sup>.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنِ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبِ التَّمْرِيِّ<sup>(3)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي لِأَعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ»<sup>(4)</sup>، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ سِوَى الْحَسَنِ كَمَا قَالَ مُسْلِمٌ<sup>(5)</sup>، وَالْحَاكِمُ<sup>(6)</sup>، وَالْأَكْثَرُونَ<sup>(7)</sup>. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(8)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(9)</sup>: إِنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ<sup>(10)</sup>. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ مِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا النَّوعِ»<sup>(11)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ: «وَلَمْ أَرَلُهُ رِوَايَةً عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أَحَادِيثِ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبِ، فَلِذَلِكَ مَثَلْتُ بِهِ»<sup>(12)</sup>.

وَيَاخْرَجُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا حَدِيثَ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ مِرْدَاسِ بْنِ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَاَلْأَوَّلُ...»<sup>(13)</sup>، وَلَا رَاوِيَ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسٍ.

(1) - "المنفردات والوحدان" (ص31).

(2) - ذكره عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (152/10).

(3) - هو: عمرو بن تغلب التَّمْرِي، صحابي نزل البصرة، عاش إلى خلافة معاوية رضي الله عنه، "الاستيعاب" (1166/3)، و"الإصابة" (607/4).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، من قال في الخطبة بعد الشاء: أمّا بعدُ (256/1) برقم 923.

(5) - "المنفردات والوحدان" (ص46).

(6) - "معرفه علوم الحديث" (ص466).

(7) - كابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص320)، والنَّازِمُ في "شرح التبصرة والتذكرة" (107/3).

(8) - "الجرح والتعديل" (222/6).

(9) - "الاستيعاب" (1166/3).

(10) - هو: الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ الْأَعْرَجِ الْبَصْرِيِّ، وثقه أحمد وابن معين، وربما ليَّنه، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، "الجرح والتعديل" (120/3)، و"تهذيب الكمال" (103/7)، و"التقريب" (231/1).

(11) - "فتح المغيث" (181/4).

(12) - "شرح التبصرة والتذكرة" (107/1).

(13) - في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (121/3) برقم 4156.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ: «وَزَعَمَ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْمِزِّيَّ<sup>(1)</sup>، أَنَّ زِيَادَ بْنَ عِلَاقَةَ<sup>(2)</sup> رَوَى أَيْضًا عَنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ شَيْخَ زِيَادٍ غَيْرُهُ، وَهُوَ مِرْدَاسُ بْنُ عُرْوَةَ الْعَامِرِيِّ<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup> هـ.

وَيَاخْرَاجُ مُسْلِمٍ حَدِيثَ رِبِيعَةَ بْنِ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(5)</sup>: «كَانَتْ أُيْتُ عَلِيٍّ بِابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَعْطِيَهُ الْوَضُوءَ»<sup>(6)</sup>.

فَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ<sup>(7)</sup>، وَالْحَاكِمُ<sup>(8)</sup>، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَفَرَّدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرَ فِي "الإصابة"<sup>(9)</sup>: أَنَّ أَرْبَعَةً مِنَ الرُّوَاةِ سِوَاهُ رَوَوْا عَنْ رِبِيعَةَ.

وَيَاخْرَاجُهُ<sup>(10)</sup> حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ<sup>(11)</sup> عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ<sup>(12)</sup>، وَلَا رَاوِيَ لَهُ غَيْرُهُ.

قَالَ الْمِزِّيُّ<sup>(13)</sup>، وَالنَّاطِظُ<sup>(14)</sup>، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ<sup>(15)</sup>: «بَلْ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عِمْرَانُ».

(1) - كما في ترجمة زياد من "تهذيب الكمال" (499/9).

(2) - هو: زياد بن عِلَاقَةَ الْغَطْفَانِي الثَّعَلِي، أَبُو مَالِكِ الْكُوفِيِّ، ثِقَةٌ رُمِيَ بِالنَّصَبِ، تَوَفِيَ سَنَةَ 135 هـ، "الجرح والتعديل" (540/3)، و"تهذيب الكمال" (498/9)، و"التقريب" (322/1).

(3) - هو: مرداس بن عُرْوَةَ الْعَامِرِيِّ، مَعْدُودٌ فِي الْكُوفِيِّينَ، "الاستيعاب" (1386/3)، و"الإصابة" (71/6).

(4) - "الإصابة" (76/6).

(5) - هو: رِبِيعَةُ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ يَعْمَرَ الْأَسْلَمِيِّ، أَبُو الْفِرَاسِ الْمَدَنِيِّ، صَحَابِيُّ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، تَوَفِيَ سَنَةَ 63 هـ، "الاستيعاب" (494/2)، و"الإصابة" (474/2)، و"التقريب" (299/1).

(6) - مسلم: كتاب الصلاة، بابُ فَضْلِ السُّجُودِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِ (171/4) بِرَقْمِ 489.

(7) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (474/2).

(8) - نفسه.

(9) - نفسه.

(10) - الضمير هنا يعود على مسلم.

(11) - هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ الْغِفَارِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ، تَوَفِيَ بَعْدَ السَّبْعِينَ، "تهذيب الكمال" (120/15)، و"التقريب" (502/1).

(12) - هو: رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مُجَدَّعٍ، وَيُقَالُ: مُخَدَّخُ ابْنِ حَاتِمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَعِيلَةَ الْكِنَانِيِّ الضَّمَّرِيِّ الْغِفَارِيِّ، أَبُو جُبَيْرٍ، صَحَابِيُّ، عَدَادُهُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ، "الاستيعاب" (482/2)، و"الإصابة" (441/2)، و"تهذيب الكمال" (28/9).

(13) - "تهذيب الكمال" (29/9).

(14) - "التقييد والإيضاح" (ص 299).

(15) - "الإصابة" (441/2).

ويخرج مُسَلِّمٌ حَدِيثَ أَبِي رِفَاعَةَ الْعَدَوِيِّ<sup>(1)</sup>، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالِ الْعَدَوِيِّ<sup>(2)</sup>، وَحَدِيثَ الْأَعْرَبِيِّ الْمَزْنِيِّ<sup>(3)</sup>، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بُرْدَةَ<sup>(4)</sup>.  
 قَالَ النَّازِمُ<sup>(5)</sup>، وَتَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(6)</sup>: «بَلْ رَوَى عَنْ أَبِي رِفَاعَةَ أَيْضًا صِلَةً بِنِ أَشِيمِ الْعَدَوِيِّ<sup>(7)</sup>، وَعَنْ الْأَعْرَبِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ<sup>(8)</sup>» هـ.  
 قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدرِيبِ"<sup>(9)</sup>: «وَمَثَالُهُ فِي التَّابِعِينَ: أَبُو الْعُشْرَاءِ الدَّارِمِيُّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ». .  
 قَالَ النَّازِمُ: «بَلْ رَوَى عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ<sup>(10)</sup>، كِلَاهُمَا رَوَى عَنْهُ حَدِيثَ "الزَّكَاةِ"<sup>(11)</sup>، مُتَابِعِينَ لِحَمَّادٍ»<sup>(12)</sup>.

- (1) - هو: تميم بن أسد، ويُقال: عبد الله بن الحارث، أبو رفاعة العدوي الصَّحَابِيُّ يُقال: استشهد سنة 44هـ، "طبقات ابن سعد" (68/7)، و"الاستيعاب" (194/1)، و"الإصابة" (139/7).
- (2) - هو: حميد بن هلال بن هُبَيْرَةَ الْعَدَوِيِّ، أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله عمل السلطان، "الجرح والتعديل" (230/3)، و"تهذيب الكمال" (403/7)، و"التقريب" (247/1).
- (3) - هو: الأعْرَبِيُّ بْنُ يَسَّارِ الْمَزْنِيِّ، ويُقال: الجهني، والأوَّلُ أَصْحَبُ صَحَابِيٍّ جَلِيلٍ، "طبقات ابن سعد" (49/6)، و"الاستيعاب" (102/1)، و"الإصابة" (96/1).
- (4) - هو: أبو بردة ابن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة فقيه، من أهل الكوفة وولي القضاء بها، توفي سنة 104هـ، "الثقات" (187/5)، و"تهذيب الكمال" (66/33)، و"التقريب" (360/2).
- (5) - "التقييد والإيضاح" (ص 299).
- (6) - "الإصابة" (139/7)، و(96/1).
- (7) - هو: صلَّة بن أشيم، أبو الصَّهْبَاءِ الْعَدَوِيِّ، تابعي كبير مشهور، قيل: توفي زمن الحجاج سنة 75هـ، وقيل: زمن ولاية يزيد بن معاوية، "التاريخ الكبير" (321/4)، و"الجرح والتعديل" (447/4)، و"الإصابة" (463/3).
- (8) - هو: مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ هِلَالِ بْنِ رَبَّابِ الْمَزْنِيِّ، أبو إِيَّاسِ الْبَصْرِيِّ، ثقة عالم، توفي سنة 113هـ، "طبقات ابن سعد" (221/7)، و"تهذيب الكمال" (210/28)، و"التقريب" (197/2).
- (9) - "تدريب الراوي" (ص 309).
- (10) - هو: عبد الله بن محرر العامري، الجَزْرِيُّ الْحَرَّانِيُّ الْقَاضِي، متروك، توفي في خلافة أبي جعفر، "التاريخ الكبير" (212/5)، و"تهذيب الكمال" (29/16)، و"التقريب" (528/1).
- (11) - "جزء حديث أبي العُشْرَاءِ الدَّارِمِيِّ عَنْ أَبِيهِ" برقم (27، 28، 29)، وفيه: زياد بن أبي زياد.
- (12) - "التقييد والإيضاح" (ص 300).

وتفرد الزهري عن نيف وعشرين من التابعين لم يرو عنهم غيره، منهم فيما ذكره الحاكم<sup>(1)</sup>: محمد بن أبي سفيان ابن حارثة الثقفي<sup>(2)</sup>، وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء الثقفي<sup>(3)</sup>.

قلت: قد تقدم في باب "الشاذ"<sup>(4)</sup> قول الإمام مسلم صاحب "الصحيح" فيه في باب "الأيمان والتذور"<sup>(5)</sup>: «إن للزهري نحو تسعين فرداً مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يُشارِكُه فيها أحدٌ بأسانيد جياذ» هـ.

قال الحاكم: «وكذلك كل إمام من أئمة الحديث قد تفرد بالرواية عن شيوخ لم يرو عنهم غيره، كعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبي إسحاق السبيعي، وهشام بن عروة، ومالك، وغيرهم، فقد تفرد مالك عن نحو عشرة من شيوخ المدينة منهم: المسور بن رفاع القرظي<sup>(6)</sup>، وتفرد الثوري عن بضعة عشر شيخاً منهم: عبد الله بن شداد الليثي<sup>(7)</sup>، وتفرد شعبة عن نحو ثلاثين شيخاً منهم: المفضل بن فضالة<sup>(8)</sup>»<sup>(9)</sup>.

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 469).

(2) - هو: محمد بن أبي سفيان ابن العلاء بن جارية - بالجيم - الثقفي، أبو بكر الدمشقي، مقبول، وذكره ابن حبان في "الثقات"، "الثقات" (378/5)، و"تهذيب الكمال" (285/25)، و"التقريب" (81/2)، وذكره الشارح هنا (ابن حارثة)، والصواب "جارية" بالجيم كما هو عند المزي وابن حجر، فعمل الشارح نقله بواسطة السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 309)، فهو عنده كذلك "ابن حارثة"، والله أعلم.

(3) - هو: عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي المدني، حليف بني زهرة، ثقة، ذكره ابن حبان في "الثقات"، "الثقات" (180/5)، و"تهذيب الكمال" (44/22)، و"التقريب" (736/1).

(4) - (ص 276).

(5) - في باب: من حلف باللآت والعزى فليقل: لا إله إلا الله (98/11 - 99).

(6) - هو: المسور بن رفاع بن أبي مالك القرظي المدني، مقبول، وذكره ابن حبان في "الثقات"، توفي سنة 138 هـ، "الثقات" (436/5)، و"تهذيب الكمال" (580/27)، و"التقريب" (184/2).

(7) - هو: عبد الله بن شداد بن الهاد، أبو الوليد الليثي المدني، ولد على عهد عليه الصلاة والسلام، وذكره العجلي في كبار التابعين الثقات، توفي سنة 81 هـ، وقيل: بعدها، "طبقات ابن سعد" (61/5)، و"تهذيب الكمال" (81/15).

(8) - كلام الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص 471) يوحى بأن شعبة بعيد عن المفضل بن فضالة، والذي يظهر والله أعلم أنه تصحّف من فضيل بن فضالة إلى المفضل؛ لأن فضيل بن فضالة القيسي بصري وشعبة بصري، وذكر البخاري أن شعبة روى عنه، وذكر ابن حجر أن علي بن المدني قال: إنّه لم يرو عنه إلا شعبة بن الحجاج، ينظر: "التاريخ الكبير" (121/7)، و"تهذيب التهذيب" (298/8)، والله أعلم.

(9) - "معرفة علوم الحديث" (ص 470-471).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في أوائلِ كتابه "هدي السَّاري" مقدِّمةً "فتح الباري"<sup>(1)</sup> ما نصُّه: «والشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ، وَإِنْ كَانَ مُنْتَقِضًا فِي حَقِّ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أُخْرِجَ لَهُمْ، فَإِنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّ مَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ حَدِيثٌ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ فَقَطْ» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

قال السَّخَاوِيُّ: «وَفِي كَلَامِ الْحَاكِمِ نَفْسِهِ مَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ مَقَالِهِ بِغَيْرِ الصَّحَابِيِّ، وَبِمُرَاجَعَةِ كَلَامِهِ وَكَلَامِ شَيْخِنَا - يَعْنِي ابْنَ حَجَرَ الْمُنْصَرِمِ أَنْفًا - تَزُولُ نَسْبَةُ الْحَاكِمِ إِلَى الْغَلَطِ»<sup>(2)</sup>، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(1) - "هدي الساري" (ص11)

(2) - "فتح المغيث" (183/4).

## مَنْ ظَهَرَ مِنَ الرِّوَاةِ بِنُهْوَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ

واعنَ بِأَنَّ تَعْرِيفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ  
 مِنْ نَعْتِ رَاوٍ بِنُهْوَةٍ نَحْوَ مَا فَعَلَ بِالْكَلْبِيِّ حَتَّى أُبْهِمَ مَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةَ سَمَاءُ حَمَّادًا أَبُو أَسَامَةَ  
 وَبِأَبِي التَّضَرِّ بْنِ أَسْحَاقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ شَهْرَ  
 (واعنَ) أي: اجعل من عنایتك أي اهتمامك معرفة ما يلتبس فيه الأمر كثيراً على من لا  
 معرفة عنده، بل وعلى كثير من أهل المعرفة والحفظ (من خلة) بفتح المعجمة أي: خصلة.  
 (يعنى) بضم الياء - وقد تفتح - أي: يهتم بها غالباً المدلسون من الرواة.  
 قال السخاوي: «وقد فعله الخطيب، بل والبخاري، وغيرهما ممن لم يوصف  
 بتدليس»<sup>(1)</sup>.

وقد سبق في باب "التدليس"<sup>(2)</sup> أن هذا أحد أنواعه، وأنه يُسمى: تدليس الشيوخ،  
 وهو: (أن يوصف الراوي الواحد من جماعة، أو من واحد بأوصاف متعددة من أسماء،  
 وكنى، وألقاب، وأنساب)، وقد سبق في باب "التدليس" أيضاً.  
 إن الحال في كراهة هذا القسم يختلف بحسب الغرض الحامل عليه، فإن كان الحال عليه  
 قصد إيهام كثرة الشيوخ كما يفعله الخطيب، فالأمر فيه سهل.  
 قال السيوطي: «وقد تبع الخطيب في ذلك المحدثون خصوصاً المتأخرين آخرهم الحافظ  
 ابن حجر. نعم، لم أر العراقي في "أمالیه" يصنع شيئاً من ذلك»<sup>(3)</sup>.  
 وإن كان إنما يقصد ستره لضعفه، فهو شر هذا القسم، وحكم من عرف بتعمده أن  
 لا يقبل خبره؛ لتضمنه الخيانة والعش<sup>(4)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (184/4).

(2) - (ص 268).

(3) - "تدريب الراوي" (ص 311).

(4) - ينظر تفصيل ذلك في باب "التدليس" (ص 268).

وَمِنْ فَوَائِدِ مَعْرِفَتِهِ: الْأَمْنُ مِنْ تَوْهَمِ الْوَاحِدِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، أَوْ اشْتِبَاهُ الضَّعِيفِ بِالثَّقَّةِ، أَوْ عَكْسِهِ<sup>(1)</sup>.

وَهُوَ فَنُّ صَعْبٌ تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ الْأَزْدِيُّ كِتَابًا سَمَّاهُ: "إِيضَاحُ الْإِشْكَالِ"<sup>(2)</sup>، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ كِتَابًا كَبِيرًا سَمَّاهُ: "الْمَوْضِحُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ"<sup>(3)</sup>، بَدَأَ فِيهِ بِأَوْهَامِ إِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ الْبُخَارِيِّ، وَصَنَّفَ فِيهِ الصُّوْلِي<sup>(4)</sup>.

وَأَمْثَلَتْهُ كَثِيرَةٌ، فَمِثَالُهُ فِي الضُّعْفِ مَا فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي الْكَلْبِيِّ أَبِي النَّضْرِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكُوفِيِّ الْعَلَّامَةِ النَّسَابَةِ الْمَفْسَّرِ الَّذِي اتَّفَقَ أَهْلُ التَّقْلِ عَلَى ضَعْفِهِ<sup>(5)</sup>، وَأَتَّهَمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بِالْكَذْبِ وَالْوَضْعِ حَتَّى أَهَمَّ مَا فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فِيهِ الْأَمْرَ عَلَى كَثِيرِينَ، حَيْثُ سَمَّاهُ أَبُو أَسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ<sup>(6)</sup>: "حَمَّادُ بْنُ السَّائِبِ" بَدَلَ مُحَمَّدٍ؛ إِذْ رَوَى عَنْهُ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «ذَكَاءُ كُلِّ مَنْسُكٍ دَبَاغُهُ»<sup>(7)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(8)</sup>: «وَقَدْ غَلِطَ فِيهِ الْحَافِظَانِ حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ وَالتَّسَائِي».

(1) - ينظر: "فتح الباقي" (107/3)، و"فتح المغيث" (184/4).

(2) - جاء في "تاريخ التراث العربي" لفؤاد سزكين (461/1/1): أن اسمه: "إيضاح الإشكال في الرواة".

(3) - وهو بحمد الله مطبوع متداول.

(4) - واسم كتابه: "ما اتفق لفظه واختلف معناه"، كما في "هدية العارفين" (38/2).

(5) - ينظر هذا في ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (359/6)، و"تاريخ ابن معين" (517/2)، و"التاريخ الكبير" (101/1)، و"الجرح والتعديل" (270/7)، و"تهذيب الكمال" (246/25).

(6) - هو: أبو أسامة حماد بن زيد الكوفي، مولى بني هاشم، الحافظ الثبت، توفي سنة 201 هـ، "طبقات ابن سعد" (394/6)، و"التاريخ الكبير" (28/3)، و"الجرح والتعديل" (132/3).

(7) - أخرجه بهذا الطريق: الحاكم (138/4)، والدولابي في "الأسماء والكنى" (320/1)، والخطيب في "موضح أوهمام الجمع والتفريق" (357/2)، كلهم من طريق حماد بن السائب، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وهذا إسناد ضعيف؛ لأن فيه الكلبي، وهو مجمع على ضعفه، ومع ذلك صححه الحاكم، ووافقته الذهبي، وذكر الألباني في "غاية المرام" (ص34): أن إسناده ضعيف، وأن حماد بن السائب لم يعرفه من هو، و صححه لشواهدة في "صحيح الجامع الصغير" برقم 3433.

(8) - "المسك": بسكون السين هو الجلد، كما في هذا الحديث، "النهاية في غريب الحديث" (331/4).

(8) - "تدريب الراوي" (ص310).

أما الكِنَانِيُّ فَقَالَ: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ السَّائِبِ غَيْرَ أَبِي  
أَسَامَةَ، وَحَمَّادٌ هَذَا ثِقَةٌ»<sup>(1)</sup>.

قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: «سَأَلْتُ الدَّارِقُطَنِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ السَّائِبِ فَقَالَ  
لِي: الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو أَسَامَةَ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، إِلَّا أَنَّ أَبَا أَسَامَةَ كَانَ  
يُسَمِّيهِ حَمَّادًا»<sup>(2)</sup>.

فَأَنْتَ تَرَى الْكِنَانِيَّ وَثَقَّ الْكَلْبِيُّ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ غَفَلَةٍ  
عَنْ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ؛ لِاشْتِهَارِهِ بِالضُّعْفِ»<sup>(3)</sup>.

وَأَمَّا النَّسَائِيُّ فَإِنَّهُ أَسْقَطَ فِي "الْكُنَى"<sup>(4)</sup> فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ أَبِي أَسَامَةَ وَحَمَّادِ،  
فَصَارَ حَمَّادُ اسْمَ أَبِي أَسَامَةَ.

قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: «وَيَدُلُّ لِمَا قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ أَنَّ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ السَّبْعِيِّ رَوَى هَذَا  
الْحَدِيثَ عَنِ الْكَلْبِيِّ مُصَرِّحًا بِهِ غَيْرَ مُخْفِيهِ» هـ<sup>(5)</sup>.

وَكَتَبَهُ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ صَاحِبُ "الْمَغَازِي": بِ"أَبِي النَّضْرِ" فِي رِوَايَتِهِ  
عَنْ بَازِمٍ<sup>(6)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ<sup>(7)</sup> فِي  
قِصَّتِهِمَا النَّازِلِ فِيهَا: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةً بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(8)</sup>، وَقِصَّةِ  
جَامِ الْفِضَّةِ<sup>(9)</sup> هـ.

(1) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (358/2).

(2) - نفسه.

(3) - "فتح المغيث" (185/4).

(4) - ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (185/4 - 186).

(5) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (358/2) بتصرف.

(6) - هو: باذام، ويُقال: باذان، أبو صالح، مولى أم هانئ بنت أبي طالب، ضعيف يُرسل، "الجرح والتعديل" (431/2).

(7) - 432، و"تهذيب الكمال" (6/4)، و"التقريب" (121/1).

(8) - هو: عدي بن بداء، ذُكر في هذه القصة مع تميم الداروي، ومات نصرانيا، "الإصابة" (468/4).

(9) - سورة المائدة: الآية 106.

(9) - "موضح أوهام الجمع والتفريق" (16/1)، والحديث أخرجه: الترمذي: كتاب التفسير، باب ومن سورة المائدة

(285/5)، وذكر أن أبا النَّضْرِ هو محمد بن السائب الكلبي، وقال: «حديث غريب وليس إسنادُه بصحيح». =

وَكُنِيَّةُ الْكَلْبِيِّ بِأَبِي النَّضْرِ مَشْهُورَةٌ ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ<sup>(1)</sup>، ثُمَّ الْخَطِيبُ<sup>(2)</sup>، وَقَدْ رَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْهُ مَرَّةً أُخْرَى فَسَمَّاهُ.

قُلْتُ: فِي "الْمِيزَانِ"<sup>(3)</sup> لِلذَّهَبِيِّ: «قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِذَا رَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ بَاذَامَ أَبِي صَالِحٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». .

وَقَالَ الزَّرْقَانِيُّ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ "شَرْحِهِ لِلْمَوَاهِبِ"<sup>(4)</sup>: «بَاذَانَ بَنُونَ، أَوْ بَاذَامَ بِمِيمٍ وَذَالَ مُعْجَمَةٍ، مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ» هـ.

وَرَوَى عَنْ الْكَلْبِيِّ أَيْضًا: أَبُو الْحَسَنِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ بْنِ جُنَادَةَ الْعَوْفِيُّ، فَكَنَّاَهُ بِأَبِي سَعِيدٍ، وَلَمْ يُسَمَّهُ.

قَالَ الْخَطِيبُ: «إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ لِيُوْهِمَ النَّاسَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرُوي عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ»<sup>(5)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «سَمِعَ عَطِيَّةُ مِنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَحَادِيثَ، فَلَمَّا مَاتَ جَعَلَ يُجَالِسُ الْكَلْبِيَّ، وَيَحْضُرُ قِصَصَهُ، وَكَتَبَهُ أَبُو سَعِيدٍ، فَإِذَا قَالَ الْكَلْبِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا يَحْفَظُهُ وَيُرْوِيهِ عَنْهُ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ يَقُولُ: أَبُو سَعِيدٍ، فَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ يَرِيدُ الْخُدْرِيَّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْكَلْبِيَّ» هـ<sup>(6)</sup>.

= وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ..} (270/2)، بِرَقْمِ 2780، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ، بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَفِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ، بِرَقْمِ 3606، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ 3060، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قَوْلُهُ: "جَامُ الْفِضَّةِ" مَعْنَاهُ: إِنَاءٌ مِنْ فِضَّةٍ، "الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ" (ص 983)، مَادَّةُ "جَ وَ مَ"

(1) - نَقَلَهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ فِي "جَامِعِهِ" (285/5).

(2) - "الْمَوْضِحُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ" (16/1).

(3) - "مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ" (4/2).

(4) - "شَرْحُ الْمَوَاهِبِ" (21/2).

(5) - "الْمَوْضِحُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ" (355/2).

(6) - "الْمَجْرُوحِينَ" (167/2).

وكناهه أيضاً القاسم بن الوليد الهمداني<sup>(1)</sup> بابن له اسمه هشام، فروى الخطيب بسنده إلى القاسم عن أبي هشام عن بآدم عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «لما نزلت

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾<sup>(2)</sup>...» الحديث<sup>(3)</sup>.

ثم روى: أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن هذا الحديث فقال: «أبو هشام هو: محمد بن السائب الكلبي، وإنما كانت كنيته أبا النضر، ولكن كان له ابن يقال له: هشام، صاحب نحو وعربية، فكناهه القاسم به»<sup>(4)</sup>.

قال الخطيب: «وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق حديث: الجاه السابق<sup>(5)</sup>، وإن فرق البخاري<sup>(6)</sup> بينه وبين الكلبي، فإنه هو بين نسبه ابن سعد<sup>(7)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(8)</sup>» هـ<sup>(9)</sup>.

ومثله: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الشامي المصلوب في الزندقة<sup>(10)</sup>.  
قال النسائي: «غير ثقة ولا مأمون»<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: القاسم بن الوليد الهمداني ثم الخبذعي، أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يُخطئ ويُخالف، وقال ابن حجر: صدوق يُغرب، توفي سنة 141هـ، "الجرح والتعديل" (122/7)، و"الثقات" (334/7)، و"التقريب" (24/2).

(2) - سورة الأنعام: الآية 65.

(3) - أخرجه الخطيب في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (355/2).

(4) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (357/2).

(5) - (ص 851).

(6) - "التاريخ الكبير" (101/1).

(7) - "طبقات ابن سعد" (358/6).

(8) - "طبقات خليفة" (ص 167).

(9) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (17/1 - 18) بتصرف.

(10) - قال ابن حجر في "التقريب" (79/2): «وقيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذبوه»، وينظر:

"تهذيب الكمال" (264/25).

(11) - في "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص 240): متروك الحديث، وينظر: "الميزان" للذهبي (164/6).

قال الذهبِيُّ في الجزء الثالث من "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" (1) ما نصُّه: «وقد غيِّروا اسمه على وجوه سترًا وتدليسًا؛ لضعفه، فقيل: محمد بن حسان نُسبَ إلى جدِّه، وقيل: محمد بن أبي قيس، وقيل: محمد بن أبي حسان، وقيل: محمد بن أبي سهل، وقيل: محمد بن الطُّبري، وقيل: محمد مولى بني هاشم، وقيل: محمد الأردنبيُّ، وقيل: محمد الشَّاميُّ، وقيل: محمد بن أبي زينب، وقيل: محمد بن أبي زكرياء، وقيل: محمد ابن أبي الحسن، وآخرُ يقولُ: عن أبي عبد الرَّحمن الشَّاميِّ، وربَّما قالوا: عبد الرَّحمن وعبد الكَريم، وغير ذلك حتَّى يتَّسع الخرقُ» هـ كلامُ الذهبِيِّ بلفظه.

وقال ابنُ الجوزي: «دَلَّسُوا اسمه على خمسٍ وجهًا» (2).

وقال عبدُ الله بنُ أحمد بنِ سَودة (3): «قلِّبوا اسمه على مائة اسمٍ وزيادة، وقد جمعتها في كتاب» هـ (4).

ومثاله في "الثقات": سَالِمُ بنُ عبدِ الله، أبو عبدِ الله المَدَنِيُّ النَّصْرِيُّ التَّابِعِيُّ (5)، رَوَى عَن عَثْمَانَ، وسَعْدِ ابنِ أَبِي وقَّاصٍ، وعائِشَةَ، وأبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، وأبي هُرَيْرَةَ رضي اللهُ عنهم، وهو سَالِمٌ مَوْلَى مالِكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثَانِ، وهو سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بنِ الهَادِ النَّصْرِيِّ، الذي رَوَى عَنْهُ أَبُو سلمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، ونُعَيْمُ المُجَمِّرِ، وهو سَالِمٌ مَوْلَى المَهْرِيِّ، الذي رَوَى عَنْهُ عبدُ الله بنُ يزيدِ الهُدَلِيِّ، وهو سَالِمٌ سَبَلَانٌ — بفتح المَهْمَلَةِ والموحدة — الذي رَوَى عَنْهُ عِمْرَانُ بنُ بَشِيرٍ، وهو سَالِمٌ مَوْلَى دَوسٍ، الذي رَوَى عَنْهُ يحيى ابنُ أَبِي كثيرٍ، وهو أبو عبدِ الله الذي رَوَى عَنْهُ بُكَيْرُ بنُ الأشَجِّ، وهو أبو عبدِ الله مَوْلَى شَدَّادِ، الذي رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، وأبو الأسود (6) هـ.

(1) - "الميزان" (164/6).

(2) - "الضعفاء والمتروكين" (65/3).

(3) - هو: عبد الله بن أحمد بن سودة، أبو طالب البغدادي، الحافظ المحدث الصدوق، مولى بني هاشم، توفي سنة 285 هـ، "تاريخ بغداد" (373/9)، و"تاريخ دمشق" (31/27).

(4) - "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (65/3)، و"الميزان" (166/6).

(5) - هو: سالم بن عبد الله النَّصْرِيُّ، أبو عبد الله المدنيُّ، ذُكِرَ بأسماء متعددة، صدوق، توفي سنة 110 هـ، "الجرح والتعديل" (184/4)، و"تهذيب الكمال" (154/10)، و"التقريب" (335/1).

(6) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (290/1)، و"علوم الحديث" (ص324)، و"تدريب الراوي" (ص311).

## أَفْرَادُ الْعَلَمِ

واعنَ بالأفْرَادِ سُمًّا أَوْ لِقَبَا أَوْ كُنْيَةً نَحْوُ لُبَيْ بْنِ لَبَا  
أَوْ مِنْدَلٍ عَمْرُو وَكَسْرًا نَصُوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

(واعنَ) أي: اجعل من عنائتك أي اهتمامك معرفة الأفراد، وهي الأحاد التي لا يكون في الصحابة فمن بعدهم غيرها من الأسماء: جمع سُمى بتثليث السين، لغات في الاسم، وهو: "ما وُضِعَ عَلَامَةً عَلَى مُسْمَاهُ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَيْهِ"، أو الألقاب جمع لقب وهو: "ما اشعر برفعة المسمى كزَيْن العابدين، أو صنعته كأنف التاقية"، أو كنى جمع كنية وهو: "ما صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمَّ"<sup>(1)</sup>، أي: اهتم بمعرفة الأفراد من الأسماء والألقاب والكنى، فإنه نوع مهم تدعوا الحاجة إليه مخافة التصحيف والتحريف. وقد صنّف فيه جماعة من الحفاظ، فأول من جمعها مفردة الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي في كتابه المترجم بـ "الأسماء المفردة"<sup>(2)</sup> هـ.

قال الناظم: «وإلا فهي مفرقة في أواخر الأبواب من الكتب المصنفة في الرجال بعد أن يذكروا الأسماء المشتركة كـ "التاريخ الكبير" للبخاري، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم وغيرهما»<sup>(3)</sup>.

وقد استدرك على البرديجي أبو عبد الله بن بكير<sup>(4)</sup> مواضع ليست أفراداً، بل هي مثان، ومثالث وأكثر من ذلك، ومواضع ليست أسماء، وإنما هي ألقاب كالأجلح لقب

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (112/3)، و"فتح الباقي" (112/3)، و"فتح المغيث" (192/4).

(2) - واسمه: "طبقات الأسماء المفردة"، والبرديجي توفي سنة 301هـ، ترجمته في: "تاريخ بغداد" (194/5)، و"السير" (122/14).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (113/3).

(4) - هو: الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي الصيرفي، أبو عبد الله، المحدث الحافظ مفيد بغداد، توفي سنة 386هـ، "تاريخ بغداد" (13/8 - 14)، و"السير" (8/17).

ليحيى الكندي<sup>(1)</sup>، لُقِّبَ بِهِ لِجَلْحَةٍ كَانَتْ بِهِ، وَهِيَ انْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنِ جَانِبَيْ الرَّأْسِ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"<sup>(2)</sup>، وَغَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَعَلَى مَا فَهِمْنَاهُ مِنْ شَرْطِ الْبَرْدِيِّجِيِّ لَأَ يَلْزَمُهُ مَا يَوْجَدُ مِنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَرَوَاةِ الْحَدِيثِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا فَنٌّ يَصْعُبُ الْحُكْمُ فِيهِ، وَالْحَاكِمُ فِيهِ عَلَى خَطَرٍ مِنَ الْخَطَأِ وَالِانْتِقَاضِ، فَإِنَّهُ حَصَرَ فِي بَابٍ وَاسِعٍ شَدِيدَ الْإِنْتِشَارِ»<sup>(3)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «يَعْنِي أَنَّهُ كَمَا قِيلَ فِي الْحُكْمِ لِسِنْدٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا»<sup>(4)</sup>. وَقَدْ مَثَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى مُرْتَبَةً عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَبَعْدَةَ الْقَابِ، وَعَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ مَوَازِينٌ<sup>(5)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَلِذَا اقْتَصَرَتْ مِنْهَا عَلَى جُمْلَةٍ مِمَّا لَا مُشَاحَّةَ فِيهِ» هـ<sup>(6)</sup>. قَالَ النَّاطِمُ<sup>(7)</sup>: «وَاقْتَصَرْتُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ لِكُلِّ قِسْمٍ، فَمِنْ أَمْثَلَةِ أَفْرَادِ الْأَسْمَاءِ فِي الصَّحَابَةِ: لُبِّي ابْنُ لَبَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي "الإصابة"<sup>(8)</sup>: «لُبِّي بِمَوْحَدَةٍ مِصْعَرٌ بوزنِ أَبِي، وَأَبُوهُ بِمَوْحَدَةٍ خَفِيفَةٍ بوزنِ عَصَا، قَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(9)</sup>، وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ<sup>(10)</sup>، وَابْنُ حَبَانَ<sup>(11)</sup>: لَهُ صُحْبَةٌ، وَهُوَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ<sup>(12)</sup>: لَمْ نَجِدْ لَهُ سَمَاعًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

(1) - هو: يحيى بن عبد الله الكندي المعروف بالأجلح، "التقريب" (576/2).

(2) - "القاموس المحيط" (ص 196) مادة "ج ل ح".

(3) - "علوم الحديث" (ص 325 - 326) بتصرف.

(4) - "فتح المغيث" (194/4).

(5) - تعقبه فيها الناطم في "التقييد والإيضاح" (ص 303 - 308)، وينظر: "فتح المغيث" (194/4).

(6) - "فتح المغيث" (194/4).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (113/3).

(8) - "الإصابة" (674/5).

(9) - "التاريخ الكبير" (250/7).

(10) - "الجرح والتعديل" (182/7).

(11) - "الثقات" (361/3).

(12) - نقله عنه في "الإصابة" (674/5).

قلت: وهنا أسماء وهي أفراد لرجال من الصحابة لم يذكرها الناظم؛ لأنه صرح بأنه سيقصر على مثال واحد لكل قسم كما رأيت، وقد فعل، وقد ذكر هذه الأسماء غيره فتبعته وهي:

(جَبِيْبٌ) — بضم الجيم وموحَّدَتَيْنِ — بن الحارث، صحابي<sup>(1)</sup>.

قال السيوطي: «وغلط ابن شاهين، فجعله بالخاء المعجمة<sup>(2)</sup>، وغلط بعضهم فجعله بالراء آخره» هـ<sup>(3)</sup>.

و(سَنَدَرٌ) — بفتح المهملتين بينهما نون ساكنة — الخصي، مولى زبناح الجذامي<sup>(4)</sup>، نزل مصر.

قال البخاري: «له صُحْبَةٌ»<sup>(5)</sup>.

يكنى بأبي عبد الله، وأبي الأسود<sup>(6)</sup>، وظن بعضهم أنّهما اثنان، فاعترض على ابن الصلاح في دعوى أنّه فرد، وليس كذلك كما قال الناظم<sup>(7)</sup>، وتبعه السيوطي<sup>(8)</sup> هـ.

و(شَكْلٌ) — بفتحَتَيْنِ — ابن حُميد العبسي، صحابي من رهط حذيفة بن اليمان، نزل الكوفة<sup>(9)</sup>، روى حديثه في التَّعَوُّذِ أصحابُ "السُّنَنِ"<sup>(10)</sup>، وله رواية عن عليّ كرم الله وجهه<sup>(11)</sup>.

(1) — "الاستيعاب" (271/1)، و"أسد الغابة" (395/1)، و"الإصابة" (459/1).

(2) — "الإصابة" (459/1).

(3) — "تدريب الراوي" (ص312).

(4) — هو: زبناح بن روح بن سلامة الجذامي، الفلسطيني، صحابي، "الاستيعاب" (564/2)، و"أسد الغابة" (308/2)، و"الإصابة" (568/2).

(5) — "التاريخ الكبير" (210/4).

(6) — ينظر في ترجمته: "الاستيعاب" (688/2)، و"أسد الغابة" (539/2)، و"الإصابة" (191/3-192).

(7) — "التقييد والإيضاح" (ص306).

(8) — "تدريب الراوي" (ص312).

(9) — ينظر: "الاستيعاب" (710/2)، و"أسد الغابة" (607/2)، و"الإصابة" (353/3).

(10) — أبو داود: كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة (ص241) برقم 1551، والترمذي: كتاب الدعوات، باب (523/5) برقم 3492، والنسائي: كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من شرّ السَّمْعِ والبَصَرِ (255/8) برقم 5444.

(11) — ذكره ابن حجر في "الإصابة" (353/3).

وَأَجْمَدُ بْنُ عُجَيَانَ<sup>(1)</sup> بِجِيمٍ وَمَثَاةٌ تَحْتَانِيَّةٌ — بوزنِ عَثْمَانَ — كَمَا ضَبَطَهُ  
ابنُ الْفُرَاتِ<sup>(2)</sup>، وَقِيلَ: بوزنِ عَلَيَانَ كَمَا حَكَاهُ ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>.

قالَ ابنُ حَجَرَ في "الإصَابَةِ"<sup>(4)</sup>: «هُوَ هَمْدَانِي وَفَدَا عَلَى التَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
وَشَهِدَ فَتَحَ مِصْرَ، ذَكَرَهُ ابنُ يُونُسَ في "تاريخِهِ"<sup>(5)</sup>، وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ<sup>(6)</sup>، في  
"المُؤْتَلَفِ" أَيضاً، وَضَبَطَهُ ابنُ العَرَبِيِّ<sup>(7)</sup> بِالْحَاءِ المُهمَلَةِ فوهِمَ» هـ.

و(صُنَابِحُ) — بضمِّ الصَّادِ آخِرُهُ مُهمَلَةٌ — ابنُ الأَعْسَرِ البَجَلِيُّ الكُوفِيُّ<sup>(8)</sup>.  
قالَ ابنُ المَدِينِيِّ: «لَمْ يَرَوْ سِوَى حَدِيثَيْنِ»<sup>(9)</sup>، وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ ثَالِثاً<sup>(10)</sup>.

قالَ ابنُ عبدِ الرِّبِّ: «لَيْسَ الصُّنَابِحُ هُوَ الصُّنَابِحِيُّ الَّذِي رَوَى عَنِ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ هَذَا  
اسْمٌ، وَذَلِكَ نَسَبٌ، وَهَذَا صَحَابِيُّ وَذَلِكَ تَابِعِيُّ، وَهَذَا كُوفِيُّ وَذَلِكَ شَامِيُّ» هـ<sup>(11)</sup>.

وقالَ ابنُ حَجَرَ في "الإصَابَةِ"<sup>(12)</sup>: «الصَّوَابُ فِي ابنِ الأَعْسَرِ "صُنَابِحُ"، وَفي الآخِرِ  
"صُنَابِحِيُّ"، وَيُظْهَرُ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِالرُّوَاةِ عَنْهُمَا، فَحَيْثُ جَاءَتِ الرُّوَاةُ عَنِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ

(1) — ترجمته في: "الاستيعاب" (144/1)، و"أسد الغابة" (82/1)، و"الإصابة" (31/1).

(2) — نقله عنه ابن الصَّلَاحِ في "علوم الحديث" (ص326)، وابنُ الْفُرَاتِ هو: محمد بن العَبَّاسِ بن أحمد بن الْفُرَاتِ، أبو  
الحسن البغدادي، الحافظ البارِع المَجدِد، كان ثقةً حَجَّةً، صحیحَ الثَّقَلِ جَيِّدَ الضَّبْطِ، توفي سنة 384 هـ، "تاريخ بغداد"  
(122/3)، و"السير" (495/16).

(3) — "علوم الحديث" (ص326).

(4) — "الإصابة" (31/1).

(5) — كما في "الاستيعاب" (144/1)، و"الإصابة" (31/1).

(6) — ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (31/1).

(7) — نفسه.

(8) — ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (63/6)، و"الاستيعاب" (740/2)، و"أسد الغابة" (37/3)، و"الإصابة"  
(447/3).

(9) — الظاهر أنَّ الشارِحَ نقلَ كلامَ ابنِ المَدِينِيِّ بِواسِطَةِ السُّيُوطِيِّ في "التدريب" (ص312)، والذي يظهر أَنَّهُ وَهْمٌ، لَيْسَ  
هَذَا كَلَامَ ابنِ المَدِينِيِّ؛ لِأَنَّ الحَافِظَ ابنَ حَجَرَ في "الإصابة" (447/3) ذَكَرَهُ مِنْ كَلَامِ ابنِ الرِّقِيِّ، وَهُوَ الَّذِي جَنَحَ إِلَيْهِ  
مُحَقِّقُ "تدريب الراوي" (879/2) مازن السَّرَسَاوِيِّ، وَهُوَ مَا أُثْبِتَهُ مِنْ بَعْضِ نَسَخِ الكِتَابِ المِخْطُوطَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(10) — "المعجم الكبير" (80/8) وَهُوَ حَدِيثٌ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي فِي مُسَكَّةٍ مِنْ دِينِهَا مَا لَمْ يَنْتَظِرُوا بِالمَغْرِبِ اشْتِباكَ

النُّجُومِ...» .

(11) — "الاستيعاب" (740/2).

(12) — "الإصابة" (347/3).

عنه فهو ابن الأعرس، وهو الصحابي، وحديثه موصول، وحيث جاء عن غير قيس عنه، فهو الصنابحي، وهو التابعي، وحديثه مرسل» هـ.

(وَصُدِّيٌّ) — كَأَبِي — أَبُو أَمَامَةَ بْنِ عَجَلَانَ الْبَاهِلِيِّ، الَّذِي تَقَدَّمَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالشَّامِ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(1)</sup> هـ.

وَمِثَالُ أَفْرَادِ الْأَلْقَابِ: (مِنْدَلٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ<sup>(2)</sup>، وَغَيْرُهُ<sup>(3)</sup>. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَيَقُولُونَهُ كَثِيرًا بَفَتْحِهَا»<sup>(4)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ نَاصِرٍ<sup>(5)</sup>: «وَهُوَ الصَّوَابُ»<sup>(6)</sup>، لَقَبُ لَعَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْزِيِّ الْكُوفِيِّ، رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ، وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(7)</sup>.

وَمِثَالُ الْأَفْرَادِ فِي الْكُنَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْمَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ، وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ، وَاسْمُهُ: حَفْصُ بْنُ غَيْلَانَ الْهَمْدَانِيُّ الدَّمَشَقِيُّ، رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُوسَ، وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ التَّنِيسِيِّ وَغَيْرُهُمَا<sup>(8)</sup>، وَسَيَّاتِي — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — فِي النَّوْعِ الْآتِي تَتِمَّةً لِأَفْرَادِ الْأَلْقَابِ، وَالْكُنَى<sup>(9)</sup>.

(1) - تقدم في باب "معرفة الصحابة" (ص 745).

(2) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 329).

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 329)، و"التقييد والإيضاح" (ص 310)، و"فتح المغيب" (4/197).

(4) - "علوم الحديث" (ص 329).

(5) - هو: محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي، أبو الفضل، المحدث الحافظ، مفيد العراق، توفي سنة 550 هـ، "الأنساب" (7/324)، و"السير" (20/265 - 270).

(6) - نقله عنه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 310).

(7) - قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حجر: ضعيف، "تاريخ ابن معين" (2/587)، و"التاريخ الكبير" (8/73)، و"الجرح والتعديل" (8/434)، و"تهذيب الكمال" (28/493)، و"التقريب" (2/212).

(8) - صدوق فقيه، "تاريخ ابن معين" (2/122)، و"الجرح والتعديل" (3/186)، و"تهذيب الكمال" (7/70).

و"التقريب" (1/229).

(9) - (ص 861).

قال النَّاطِمُ: «فَقَوْلِي: (سُمِّي) — بَضَمَّ السَّيْنِ — لَعْنَةً فِي الْإِسْمِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَقَوْلِي: (أَوْ مَنَدَلٍ) هُوَ مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى لُبِّي، وَكَذَا قَوْلِي: (أَبِي مُعَيْدٍ)، وَ(عَمْرُو وَحَفْصٌ) مَرْفُوعَانِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَي: هُوَ عَمْرُو، وَهُوَ حَفْصٌ، وَ(كَسْرًا) نُصِبَ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَي: وَنَصُّوا عَلَى كَسْرِ فِي الْمِيمِ» هـ<sup>(1)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (114/3-115).

## الاسماء والكنى

واعنَ بالاسماء والكنى وقد قسم  
 من اسمه كنيته انفراداً  
 نحو أبي بكر بن حزم قد كني  
 والثانين يكنى ولا اسماً ندري  
 ثم كنى الألقاب والتعدي  
 وابن حريج بأبي الوليد  
 ثم ذوو الخلف كنى وعلم  
 وعكسه وذو اشتهار بسُم  
 وعكسه أبو الضحى لمسلم  
 الشيخ ذا لتسع أو عشر قسم  
 نحو أبي بلال أو قد زاد  
 أبا محمد بخلف فافطن  
 نحو أبي شيبه وهو الخدري  
 نحو أبي الشيخ أبي محمد  
 وخالد كني للتعديد  
 أسماءهم وعكسه وفيهما  
 وعكسه أبو الضحى لمسلم

يعني أنه يلزم الطالب للحديث أن يجعل من عنايته أي: اهتمامه معرفة أسماء من  
 اشتهروا بكنائهم، وكنى من اشتهروا بأسمائهم؛ ليلا يذكر الراوي مرةً باسمه، ومرةً  
 بكنيته، فيظننها من لا معرفة له رجلين، أو يذكر الراوي باسمه وكنيته معاً، فيتوهمه  
 السامع أيضاً رجلين، كالحديث الذي رواه الحاكم<sup>(1)</sup> من رواية أبي يوسف عن أبي  
 حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعاً:  
 «من صلى خلف الإمام، فإن قراءته له قراءة»<sup>(2)</sup>.

(1) - في "معرفة علوم الحديث" (ص505).

(2) - أخرجه بهذا الإسناد الدارقطني في "سننه" (325/1)، و من طريقه البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص149) -  
 150)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص505)، قال الدارقطني: أبو الوليد مجهول.  
 وأخرجه: أبو حنيفة في "مسنده" (ص210)، ومن طريقه أبو يوسف في "الآثار" (ص23)، والطحاوي في "شرح  
 معاني الآثار" (217/1)، وابن عدي في "الكامل" (440/3)، والدارقطني في "سننه" (323/1)، والبيهقي في "سننه  
 الكبرى" (159/2)، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص147) كلهم عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن  
 الهاد، عن جابر رضي الله عنه، وزاد بعضهم فيه قصة.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" عقبه: «هكذا رواه جماعة عن أبي حنيفة موصولاً، ورواه عبد الله بن المبارك مرسلاً،  
 وهو المحفوظ» .

قال الحاكِمُ: «عبدُ اللهِ بنُ شدَّادٍ هو بنفِسهِ أبو الوليد، بينه ابنُ المديني، "عن زائدة<sup>(1)</sup>».

= وأخرجه: الدارقطني في "سننه" (325/1)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص148) عن يونس بن بكير عن أبي حنيفة، عن الحسن بن عُمارة، عن موسى بن أبي عاشة، عن شداد، عن جابر به، قال الدارقطني: الحسن بن عُمارة متروك الحديث.

وأخرجه: الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (217/1) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، وابن عدي في "الكامل" (441/3) من طريق جرير بن عبد الحميد وسفيان بن عيينة وشعبة، والبيهقي في "سننه الكبرى" (160/2)، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص148) من طرق عبد الله بن المبارك عن سفيان وشعبة وأبي حنيفة، وهؤلاء خمستهم (جرير والثوري وابن عُيَينة وشعبة وأبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة، عن شدَّاد مرسلًا، قال الدارقطني: وهو الصَّواب. يعني أن المرسل أصوب، وهو مرسل صحيح.

وأخرجه أحمد (12/23)، وعبد بن حميد (ص320)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب: "إذا قرأ الإمام فأنتوا" برقم 850، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (217/1)، والدارقطني (331/1)، وابن عدي في "الكامل" (37/3)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص155) كلهم من طريق: الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر به.

وأخرجه: الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (217/1)، والدارقطني في "سننه" (331/1)، والبيهقي في "الكبرى" (160/2)، وفي "القراءة خلف الإمام" (ص155) من طرق عن الحسن بن صالح عن ليث بن أبي سليم وجابر الجعفي عن شدَّاد عن جابر به، قال الدارقطني: جابر وليث ضعيفان.

= وأخرجه: الدارقطني في "سننه" (402/1)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص158) من طريق سهل بن العباس المروزي، عن إسماعيل بن عليه، عن أيوب السخيتي عن أبي الزبير عن جابر به، قال الدارقطني: هذا حديث منكر، وسهل بن العباس متروك.

وأخرجه: البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص158 — 159) من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر به، وابن لهيعة سيئ الحفظ، وفيه محمد بن أشرس متروك الحديث كما قال البيهقي.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة كما أورد ذلك البيهقي في "القراءة خلف الإمام" (ص147) وما بعدها، وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (569/1) وأشار إلى هذه الطرق: وكلها معلولة.

وبالجملة فهذه الطرق وإن كانت لا تخلوا من مقال، إلا أنه يتقوى بها الحديث، ويرتقي إلى درجة الحسن؛ لا سيما وأن مرسل عبد الله بن شدَّاد صحيح، ويتأيد ببعض الطرق المسندة الضعيفة، وبقول الصحابة جابر وابن عمر، ومعلوم أن الحديث المرسل يعضده المسند، أو قول الصحابي كما هو معلوم، ويشهد له حديث: "وإذا قرأ فأنتوا" أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (103/4)، والحديث حسنه العلامة الألباني في "الإرواء" (268/2) — 279، والشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على "المسند" (16/23).

<sup>(1)</sup> - عبارة الشَّارح موهمة، والمراد هنا: أن قوله: "عن شداد عن أبي الوليد" فحرف "عن" زائد، وشدَّاد هو نفسه أبو الوليد، "فتح المغيث" (199/4).

قال الحاكم: «ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثته مثل هذا الوهم» هـ<sup>(1)</sup>.  
 قال ابن الصلاح: «ولم يزل أهل العلم بالحديث يعتنون بهذا النوع ويتحفظون به،  
 ويطارحونه فيما بينهم، ويتقصون من جهله»<sup>(2)</sup>، فقد عيب الجمال ابن هشام إمام العربية  
 بأنه رام الكشف عن ترجمة أبي الزناد، فلم يهتد لمحلّه من كتب الأسماء؛ لعدم  
 معرفة اسمه، مع كونه معروفاً بين صغار الطلبة بأنه: عبد الله ابن ذكوان، ولقبه أبو  
 الزناد، وكنيته: أبو عبد الرحمن هـ.

قال الناظم: «وربما وقع عكس ذلك كما وقع للنسائي - مع جلالته - حيث قال  
 عن أبي أسامة حماد بن السائب؛ لأنّ أبا أسامة هو حماد بن أسامة، لا ابن السائب»<sup>(3)</sup>،  
 وشيخه حماد هو: محمد بن السائب أبو النضر وأبو هشام الكلبي الضعيف كما سبقت  
 الإشارة إليه في النوع السابق» هـ<sup>(4)</sup>.

وقد كثرت التصانيف في هذا النوع، فصنّف فيه يحيى بن معين، وعلي بن  
 المديني<sup>(5)</sup>، ومسلم<sup>(6)</sup>، وأبو بكر بن أبي شيبة، والنسائي<sup>(7)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(8)</sup>،  
 وأبو القاسم ابن منده<sup>(9)</sup>، وابن عبد البر: "الاستغناء في معرفة الكنى"<sup>(10)</sup>، وأبو أحمد

(1) - "معرفة علوم الحديث" (ص 506).

(2) - "علوم الحديث" (ص 330).

(3) - "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (2/358).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/116).

(5) - اسمه: "كتاب الأسماء والكنى"، ذكره الخطيب في "الجامع" (2/301).

(6) - طبع باسم: "الكنى والأسماء"، وهو مطبوع بحمد الله بتحقيق عبد الرحيم القشقرى.

(7) - اسمه: "الأسماء والكنى" كما في "فهرست ابن خیر" (ص 182)، وذكر الناظم في "شرحه" (3/116) أنّه على

ترتيب غريب.

(8) - أورد ذلك في آخر كتاب "الجرح والتعديل" (9/330) وما بعدها، بعنوان: "باب ذكر من روي عنه العلم ممن

عُرف بالكنى ولا يُسمى".

(9) - وقد طبع بحمد الله باسم: "فتح الباب في الكنى والألقاب"، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي.

(10) - وقد طبع باسم: "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى"، بتحقيق: عبد الله مرحول في رسالة

علمية.

الحاكم<sup>(1)</sup>، وليسَ بأبي عبدِ اللهِ الحَاكِمِ بنِ البيِّعِ صَاحِبِ "المُسْتَدْرَكِ" و"علومِ الحَدِيثِ".  
 قَالَ النَّازِمُ<sup>(2)</sup>، وَتَبَعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(3)</sup>، وَالسَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ المَغِيثِ"<sup>(4)</sup>:  
 «إِنَّ كِتَابَ أَبِي أَحْمَدَ الحَاكِمِ هُوَ أَجَلُّ تِلْكَ الكُتُبِ؛ لِأَنَّهُ يَذْكَرُ مَنْ عُرِفَ اسْمُهُ وَمَنْ  
 لَمْ يُعْرَفْ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَذْكَرُونَ غَالِبًا إِلَّا مَنْ عُرِفَ اسْمُهُ، وَقَدْ  
 جَرَّدَ الذَّهَبِيُّ كِتَابَ الحَاكِمِ عَنِ المِتُونِ وَالتَّرَاجِمِ وَغَيْرِهِمَا، وَرَتَّبَهُ وَسَمَّاهُ: "المُقْتَنَى  
 فِي سَرِّ الكُنَى"<sup>(5)</sup> .

وَقَدْ (قَسَمَ) — بِالتَّخْفِيفِ — الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(6)</sup> هَذَا النُّوعَ إِلَى تِسْعَةِ أَقْسَامٍ بَضَمَّ  
 مَنْ عُرِفَ بِاسْمِهِ دُونَ كُنْيَتِهِ إِلَى مَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ، أَوْ إِلَى عَشْرَةِ أَقْسَامٍ  
 يَأْتِيهِمْ كُلُّ مَنْهُمَا بِقِسْمٍ، فَ(أَوْ) فِي كَلَامِ النَّازِمِ لَيْسَتْ لِلشَّكِّ فِي كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ، بَلْ  
 لِأَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ جَعَلَهُمَا نَوْعَيْنِ، وَتَبَعَهُ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(7)</sup>، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي "الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ"<sup>(8)</sup>،  
 وَجَعَلَهُمَا النَّازِمُ تَبَعًا لِالأَكْثَرَيْنِ نَوْعًا وَاحِدًا<sup>(9)</sup>.

القِسْمُ الأوَّلُ مِنَ العَشْرَةِ: مَنْ سُمِّيَ بِالكُنْيَةِ وَليْسَ لَهُ اسْمٌ سِوَاهَا، وَهُمُ ضَرَبَانِ:  
 — ضَرَبٌ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى زِيَادَةً عَلَى الكُنْيَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ، فَصَارَ كَأَنَّ لِكُنْيَتِهِ كُنْيَةً.

(1) — وَقَدْ طُبِعَ بِاسْمِ: "الأَسْمَاءِ وَالكُنَى" بِتَحْقِيقِ د/ يُوْسُفِ الدَّخِيلِ، وَسَمَّاهُ ابْنَ خَيْرٍ فِي "فَهْرَسْتِهِ" (ص 181): "الأَسْمَاءُ  
 وَالكُنَى المَجْرُودَةُ".

= وَالْحَاكِمُ هُوَ: أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، النِّيسَابُورِيِّ الكِرَائِسِيِّ، المَعْرُوفُ بِأَبِي أَحْمَدَ الحَاكِمِ،  
 المَحْدُوثُ الثَّبَتُ، حَافِظُ حَرَسَانَ، تُوْفِيَ سَنَةَ 378 هـ، "الْمُنْتَظَمُ" (14/335 — 336)، وَ"السِّيَرُ" (16/370)،  
 وَ"تَذَكُّرَةُ الحِفَافِ" (3/976).

(2) — "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (3/116).

(3) — "تَدْرِيبُ الرَّوِيِّ" (ص 316).

(4) — "فَتْحُ المَغِيثِ" (4/201).

(5) — هَكَذَا رَسَمَهَا الشَّارِحُ، وَالأَصْلُ هُوَ: "المُقْتَنَى فِي سَرِّ الكُنَى"، وَأكَادُ أَجْرَمُ أَنَّ الشَّارِحَ هُنَا وَقَعَ لَهُ سَبْقُ قَلَمِ،  
 وَاللهُ أَعْلَمُ، وَأَمَّا كِتَابُ الذَّهَبِيِّ فَهُوَ مَطْبُوعٌ بِمُحَمَّدِ اللهِ.

(6) — "عُلُومُ الحَدِيثِ" (ص 330).

(7) — "إِحْتِصَارُ عُلُومِ الحَدِيثِ" (ص 323).

(8) — "الْمَنْهَلُ الرَّوِيِّ" (ص 115).

(9) — "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (3/117).

قال ابن الصّلاح<sup>(1)</sup>: «وذلك ظريفٌ عجيبٌ كأبي بكرٍ بن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ المخزوميِّ، أحدِ فقهاءِ المدينةِ السَّبعةِ اسْمُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَمَا حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ"<sup>(2)</sup>، عَن سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، وَضَعَّفَ هَذَا الْقَوْلَ النَّاطِمُ<sup>(3)</sup>.

وقيل: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقِيلَ: الْمُغْيِرَةُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَبِهِ جَزَمَ الْبُخَارِيُّ<sup>(4)</sup>.  
وَالصَّحِيحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(5)</sup>، وَابْنُ حَبَّانٍ<sup>(6)</sup>، وَتَبَعَهُمَا الْمَزِّيُّ<sup>(7)</sup>، ثُمَّ السُّيُوطِيُّ<sup>(8)</sup> أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ.

وَأَبِي بَكْرٍ بِنِ مُحَمَّدٍ بِنِ عَمْرٍو بِنِ حَزَمِ الْأَنْصَارِيِّ، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ<sup>(9)</sup>.  
قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: «لَا نَظِيرَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ»<sup>(10)</sup>.

وقيل: لَا كُنْيَةَ لِابْنِ حَزَمٍ سِوَى الْكُنْيَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ:  
(بِخُلْفٍ) يَعْنِي أَنَّ كُنْيَةَ ابْنِ حَزَمٍ بِأَبِي مُحَمَّدٍ مُخْتَلَفٌ فِيهَا<sup>(11)</sup>.  
وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الضَّرْبَيْنِ: مَنْ لَا كُنْيَةَ لَهُ غَيْرَ الْكُنْيَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ، كَأَبِي بَلَّالِ الْأَشْعَرِيِّ الْكُوفِيِّ، يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، الرَّأُوِي عَنِ شَرِيكِ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ<sup>(1)</sup>، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اسْمِي وَكُنْيَتِي وَاحِدٌ»<sup>(2)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص330).

(2) - "التاريخ الكبير" (9/9).

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص311).

(4) - "التاريخ الكبير" (146-145/1).

(5) - "المرح والتعديل" (336/9).

(6) - "الثقات" (560/5).

(7) - "تهذيب الكمال" (112/33).

(8) - "تدريب الراوي" (ص316).

(9) - "الاستغناء" لابن عبد البر (1062/2)، و"علوم الحديث" (ص330).

(10) - ذكره عنه ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص330).

(11) - ينظر: "الاستغناء" (1062/2)، و"علوم الحديث" (ص330)، و"تهذيب الكمال" (137/33)، و"شرح

التبصرة والتذكرة" (119/3).

وقال الذهبي في "الميزان"<sup>(3)</sup>: «يُقَالُ أَنَّ اسْمَهُ: مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: مُحَمَّدٌ، وَقِيلَ: عَمْرُو». .  
 وَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ<sup>(4)</sup>، رَاوِي قِرَاءَةَ عَاصِمٍ: «لَيْسَ لِي اسْمٌ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(5)</sup>.  
 وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، وَصَحَّحَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup> تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup>: أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ.  
 وَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي<sup>(8)</sup>، وَتَبَعَهُ الشَّاطِبِيُّ<sup>(9)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْقُرَّاءِ أَنَّ اسْمَهُ: شُعْبَةُ.  
 وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "المِيزَانِ"<sup>(10)</sup>: «فِي اسْمِهِ أَقْوَالٌ أَشْهَرُهَا: شُعْبَةُ، وَأَبُو بَكْرٍ». .  
 وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «إِنْ صَحَّحَ لَهُ اسْمٌ فَهُوَ شُعْبَةُ لَا غَيْرُ» هـ<sup>(11)</sup>.  
 وَكَأَبِي حَصِينٍ - بَفَتْحِ الْحَاءِ - الرَّازِيُّ الْمَوْقِفِيُّ نَسَبَهُ إِلَى "الْمَوْقِفِ"<sup>(12)</sup> مَحَلَّةٌ بِـ "مَصْرٍ"، الرَّاوي عَنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِي<sup>(1)</sup>، رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ، فَقَدْ قَالَ: «اسْمِي «اسْمِي وَكُنْيَتِي وَاحِدٌ»<sup>(2)</sup>.

(1) - يُقَالُ اسْمُهُ: مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، ضَعَفَهُ الدَّارِقُطِيُّ، تَوَفِيَ سَنَةَ 222 هـ، "الجرح والتعديل" (350/9)، و"ميزان الاعتدال" (345/8 - 346).

(2) - أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الجرح والتعديل" (350/9).

(3) - "الميزان" (346/8) وليس فيه ذكر لاسم: عمرو.

(4) - هُوَ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ سَالِمِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ الْخَنَاطُ الْمَقْرِيُّ، قِيلَ اسْمُهُ: مُحَمَّدٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَسَالِمٌ، وَشُعْبَةُ، وَرُوِّبَةُ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، تَوَفِيَ سَنَةَ 193 هـ، "طبقات ابن سعد" (386/6)، و"الجرح والتعديل" (348/9) و"تهذيب الكمال" (134/33)، و"معرفة القراء الكبار" (280/1).

(5) - "الجرح والتعديل" (349/9).

(6) - "التقريب" (360/2).

(7) - "علوم الحديث" (ص334).

(8) - "الجرح والتعديل" (349/9).

(9) - "حرز الأمانى" للشَّاطِبِيِّ (ص19)، قَالَ: فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ وَشُعْبَةُ رَوَايِهِ الْمَبْرُورُ أَفْضَلًا.  
 (10) - "الميزان" (340/8).

(11) - "الاستغناء" (445/1).

(12) - "معجم البلدان" (226/5).

وقيل: اسمه يحيى بن سليمان<sup>(3)</sup>.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْعَشْرَةِ: مَنْ يُكْنَى وَلَمْ يَجِدْ اسْمًا لَهُ، وَلَا نَدْرِي أَكْنِيئَهُ اسْمٌ لَهُ كَالأَوَّلِ؟، أَوْ لَهُ اسْمٌ وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ نَحْوُ: أَبِي شَيْبَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْخُدْرِيِّ.

قال ابن سعد: «لَمْ يُسَمَّ لَنَا، وَلَمْ يَجِدْ اسْمَهُ لَّا نَسَبُهُ فِي الْأَنْصَارِ»<sup>(4)</sup>.

وقال ابن منده: «عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ»<sup>(5)</sup>.

قال الطبراني: «هُوَ أَخُو أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ»<sup>(6)</sup>.

مات في حصار "القُسْطَنْطِينِيَّةِ"، ودُفِنَ هناك<sup>(7)</sup>.

وكأبي أناسٍ — بضمّ الهمزة — ابن زَيْمِ اللَّيْثِيِّ، أَوْ الدُّؤْلِيِّ<sup>(8)</sup>، ابن أخي سارية بن زَيْمِ<sup>(9)</sup>.

وكأبي مؤيّهبة مولى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُقال: أَبُو مَوْهُوبَةَ<sup>(10)</sup>، شَهِدَ غَزْوَةَ الْمُرَيْسِيعِ<sup>(11)</sup>، وَكَانَ مِمَّنْ يَقُودُ لِعَائِشَةَ جَمَلَهَا<sup>(12)</sup>.

(1) - الصّواب: (الراوي عنه أبو حاتم الرازي)، كما في "علوم الحديث" (ص331)، وصرّح ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص324) بأنه شيخ لأبي حاتم، والظاهر أن الشّارح تبع فيه السُّيوطي في "تدريب الراوي" (ص316).

(2) - "الجرح والتعديل" (364/9).

(3) - "الكنى" للدولابي (468/2)، و"تهذيب الكمال" (249/33-250) و"التقريب" (385/2).

(4) - "طبقات ابن سعد" (356/5) ط: الخانجي.

(5) - "معرفة الصحابة" (911/2).

(6) - "المعجم الكبير" (313/22).

(7) - "الاستغناء" (337/1)، و"الاستيعاب" (1690/4)، و"أسد الغابة" (179/6 — 180)، و"الإصابة" (209/7).

(8) - ومنهم من ضبطه: "الدُّؤْلِيُّ" كما في "فتح المغيث" (207/4)، وينظر: "الإصابة" (23/7).

(9) - "الاستيعاب" (1605/4)، و"أسد الغابة" (25/6)، و"الإصابة" (23/7).

(10) - "أنساب الأشراف" للبلاذري (126/2)، و"طبقات ابن سعد" (1498)، و"الاستيعاب" (1764/4)، و"الإصابة" (393/7).

(11) - الْمُرَيْسِيعِ هو: ماء الحُرَاةِ فِي نَاحِيَةِ قُدَيْدٍ بِالسَّاحِلِ، مِنْ قَوْلِهِمْ رَسَعَتْ عَيْنُهُ: إِذَا دَمَعَتْ مِنْ فَسَادٍ، يَبْعَدُ حِوَالِي 80 كَلِمٍ عَنِ سَيْفِ الْبَحْرِ، "معجم البلدان" (118/5)، و"معجم معالم الحجاز" (ص1569).

(12) - وَتُسَمَّى كَذَلِكَ بِغَزْوَةِ بَنِي الْمِصْطَلِقِ، كَانَتْ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، يَنْظُرُ: "السيرة النبوية" لابن هشام (235/3 — 242). "طبقات ابن سعد" (63/2 — 65)، و"أنساب الأشراف" للبلاذري (126/2)، و"تاريخ الطبري" (604/2 — 610)، وغيرها.

وكأبي شاه اليماني، يُقال: إنه كَلْبِي، ويُقال: إنه فارسيٌّ من الأبناء الذين قدموا اليمنَ في نُصرة سيفِ بنِ ذي يزن<sup>(1)</sup>، وهماؤه أصلية، وهو بالفارسية: المَلِكُ<sup>(2)</sup>.

قال السَّلْفِيُّ: «ومن ظنَّ أنه باسمِ أحدِ الشَّيَاهِ، فقد وهمَ»<sup>(3)</sup>.

ففي "الصَّحِيحِينَ": أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَامَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ فَقَالَ: اكتبُوا لي يَا رَسُولَ اللهِ، يعني الخُطْبَةَ المذكورة، فقالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكتبُوا لأبي شاه»، انظر: الجزء الرَّابِعَ مِنَ "الإصَابَةِ" لابنِ حَجَرٍ<sup>(4)</sup>.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: كُنِيَ نُزِّلَتْ مِنْزِلَةَ الْأَلْقَابِ لِشَبْهَةِ بِهَا رِفْعَةَ الْمُسَمَّى أَوْ ضَعْفَهُ، مع أن لصاحبها كنيةً غيرها كأبي ثرابٍ لقبُ عليٍّ كرمَ اللهُ وجهه، لقبه به رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيثُ قالَ له: «قُمْ أبا ثرابٍ»، وكان نائماً عليه، وما كان اسمُ أحبِّ إليه منه، كما رواه البخاريُّ عن سهلِ بنِ سعدِ السَّاعِدِيِّ<sup>(5)</sup>، وكنيته: أبو الحسنِ.

وكأبي الزنادِ عبدِ اللهِ بنِ ذكوان، وكان فيما قيل: يغضبه، وكنيته أبو عبدِ الرَّحْمَنِ كما سبق قريباً<sup>(6)</sup>.

وكأبي الآذَانِ — بالمدِّ جمعُ أذنٍ — لقبُ الحافظِ عُمَرَ بنِ إبراهيم؛ لأنه كان كبيرَ الأذنين، وكنيته: أبو بكرٍ<sup>(7)</sup>.

وكأبي الشَّيْخِ حَافِظِ إصْبَهَانَ، لقبَ بذلك، وهو عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ حَبَّانٍ<sup>(1)</sup> الإصْبَهَانِيُّ، وكنيته: أبو مُحَمَّدٍ.

(1) - هو: سيفُ بنُ ذي يزن بنِ ذي أصبح بنِ مالك بنِ زيد بنِ سهل بنِ عمرو، يرجع نسبه إلى جَمِيرِ بنِ سبأ، وهو أحد ملوك اليمن، كان له الفضل في طرد الألباش من اليمن، قيل: توفي سنة 514 م، "تاريخ الطبري" (3/130 و143)، و"المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام" للدكتور جواد علي (6/212).

(2) - "الإصابة" (7/202)، وذكر أنه من كلام الحافظ أبي طاهر السَّلْفِيِّ.

(3) - نقله عنه ابن حجر في "الإصابة" (7/202).

(4) - "الإصابة" (7/202).

(5) - البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب (2/543) برقم 3703، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (15/165) برقم 2409.

(6) - تقدم قريباً (ص848) وينظر: "علوم الحديث" (ص332).

(7) - هو: عمر بن إبراهيم البغدادي، أبو الآذان، العلامة الحافظ المتقن، توفي سنة 290هـ، "تاريخ بغداد" (11/215)، و"السير" (14/82).

وكأبي الرجال لقب محمد بن عبد الرحمن؛ لأنه كان له عشرة أولاد، وكنيته: أبو عبد الرحمن (2).

والقسم الرابع: من له كنيان أو أكثر، كعبد الملك بن جريح يكنى بأبي الوليد، وأبي خالد (3)، وكنصور الفراوي (4) شيخ ابن الصلاح يكنى بأبي بكر، وأبي الفتح، وأبي القاسم، فلذلك كان يُقال له: ذو الكنى (5).

قال السخاوي: «ونحوه شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - كنيته الصحيحة: أبو الفضل، وكنى أيضاً بأبي العباس، وبأبي جعفر» (6).

القسم الخامس: من اختلف في كنيته دون اسمه كالحب بن الحب أسامة بن زيد، فقيل: أبو محمد، وقيل: أبو زيد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة (7).

وكأبي بن كعب، فقيل: أبو المنذر، وقيل: أبو الطفيل (8).

قال ابن الصلاح: «وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الأمر ملتحق بالذي قبله، ولأبي محمد ابن عطاء الله الإبراهيمي الهروي (9) من المتأخرين في هذا القسم خاصة مختصراً» (10).

(1) - في: "أخبار أصبهان" (90/2) لأبي نعيم، و"السير" (276/16): حيان بالياء، وليس: حيان.

(2) - هو: محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان، الأنصاري النجاري، أبو عبد الرحمن المدني، لقبه أبو الرجال، وثقه ابن معين وغيره، "تاريخ ابن معين" (527/2) و"تهذيب الكمال" (602/25)، و"التقريب" (103/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص332).

(4) - هو: منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل، كنيته: أبو الفتح وأبو القاسم وأبو بكر الفراوي التيسابوري، توفي سنة 608 هـ "التكملة لوفيات النقلة" للمندري (228/2)، و"السير" (494/21).

(5) - "علوم الحديث" (ص333)، و"تدريب الراوي" (ص317).

(6) - "فتح المغيث" (208/4).

(7) - ينظر: "علوم الحديث" (ص333)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (121/3)، و"فتح المغيث" (208/4)، و"تدريب الراوي" (ص317).

(8) - "علوم الحديث" (ص333)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (121/3)، و"فتح المغيث" (208/4)، و"تدريب الراوي" (ص317).

(9) - هو: عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن أبي منصور بن الحسن بن إبراهيم الإبراهيمي الهروي، أبو محمد، المحدث الحافظ الرحالة، توفي سنة 476 هـ، "المنتظم" (231/16 - 232)، و"شذرات الذهب" (328/5 - 329).

(10) - "علوم الحديث" (ص333).

**القِسْمُ السَّادِسُ:** مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا كَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَاخْتَارَ ابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(1)</sup> أَنْ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ، وَتَبَعَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ<sup>(2)</sup>، وَالرَّافِعِيُّ<sup>(3)</sup>، وَالتَّوَوِيُّ<sup>(4)</sup>، وَنَقَلَهُ فِي "تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ"<sup>(5)</sup> عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَصَحَّحَ الشَّرْفُ الدِّمِيَاطِيُّ - أَعْلَمُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْأَنْسَابِ - أَنْ اسْمُهُ: عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ<sup>(6)</sup>.

وَكَأَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ قِيلَ إِنَّ اسْمَهُ حُمَيْلٌ بَضَمَّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ مُصَغَّرًا عَلَى الْأَصْحَى، وَقِيلَ: بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ مُكَبَّرًا<sup>(7)</sup>.

وَكَأَبِي جُحَيْفَةَ وَهَبٍ، وَقِيلَ: وَهَبُ اللَّهِ<sup>(8)</sup>.

وَكَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ الْجَمْهُورُ: إِنَّ اسْمَهُ عَامِرٌ<sup>(9)</sup>، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: اسْمُهُ الْحَارِثُ<sup>(10)</sup>.

**القِسْمُ السَّابِعُ:** مَنْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ مَعًا، كَسَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ قَوْلًا، سَرَدَ صَاحِبُ "الإِصَابَةِ"<sup>(11)</sup> مِنْهَا وَاحِدًا وَعِشْرِينَ، وَزَادَ غَيْرُهُ: صَالِحًا<sup>(1)</sup>.

(1) - "السير والمغازي" (ص 286).

(2) - في كتابه الكبير في "الكنى"، نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 334).

(3) - "التذنيب في الفروع" للرافعي (ص 577) مطبوع مع "الوجيز في مذهب الإمام الشافعي" لأبي حامد الغزالي.

(4) - "التقريب" للنووي (ص 318) مع "التدريب".

(5) - "تهذيب الأسماء واللغات" (2/270).

(6) - قاله: هشام الكلبي، وخليفة بن خياط، "نسب معد واليمن الكبير" لهشام الكلبي (2/493)، و"طبقات خليفة" (ص 114) و"تهذيب الكمال" (34/366).

وكلام الشرف الدمياطي ذكره عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (3/121).

(7) - "الكنى والأسماء" لمسلم (1/158)، وأبو بصرة: صحابي سكن مصر، ومات بها، "الاستيعاب" (1/405)، و"الإصابة" (2/130).

(8) - صحابي مشهور بكنيته، توفي سنة 74 هـ، "الكنى والأسماء" لمسلم (1/195)، و"الاستيعاب" (31/1561)، و"الإصابة" (6/626).

(9) - كما ذكره غالب من ترجم له، وهو: تابعي فقيه من أهل الكوفة، وكان قاضيا بها، توفي سنة 104 هـ، "التاريخ الكبير" (6/447)، و"تهذيب الكمال" (33/66)، و"التقريب" (2/360)، و"تدريب الراوي" (ص 318).

(10) - "تاريخ ابن معين" (2/694).

(11) - "الإصابة" (3/132).

رَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهْمَانَ<sup>(2)</sup>، عَنْ سَفِينَةَ قَالَ: « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ بَعْضُ الْقَوْمِ إِذَا أَعْيَا أَلْقَى عَلَيَّ ثَوْبَهُ، حَتَّى حَمَلْتُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا كَثِيرًا، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَفِينَةُ»<sup>(3)</sup>، وَكُنِيَّتُهُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ<sup>(4)</sup>.

**الْقِسْمُ الثَّامِنُ:** مَنْ عُرِفَ بِاسْمِهِ وَكُنِيَّتِهِ مَعًا، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَأَبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَكَأَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يُحْصَى<sup>(5)</sup>.  
وَمِنَ الصَّحَابَةِ: الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: فَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَأَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ<sup>(6)</sup>.

**الْقِسْمُ التَّاسِعُ:** مَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ.  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَلابنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي هَذَا الْقِسْمِ تَأْلِيفٌ مَلِيحٌ فِيمَنْ بَعَدَ الصَّحَابَةَ مِنْهُمْ»<sup>(7)</sup>.

كَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، اسْمُهُ عَائِذُ اللَّهِ — بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ — بَنُ عَبْدِ اللَّهِ.  
وَكَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ اسْمُهُ عَمْرُو.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (122/3)، و"تدريب الراوي" (ص319).  
(2) - هو: سعيد بن جهمان الأسلمي، أبو حفص البصري، وثقه ابن معين، وقال ابن حجر: صدوق له أفراد، توفي سنة 136هـ، "تاريخ ابن معين" (198/2)، و"تهذيب الكمال" (376/10)، و"التقريب" (349/1).  
(3) - أخرجه: أحمد (251/36)، والحاكم (701/3)، وابن عدي في "الكامل" (531/5)، والطبراني في "الكبير" (83/7)، وأبو نعيم في "الحلية" (369/1) من طرق عن سعيد بن جهمان عن سفينة رضي الله عنها، وسعيد بن جهمان صدوق كما تقدم.  
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، والعلامة الألباني في "السلسلة الصحيحة" (1114/6) برقم (2959).  
(4) - ينظر: "الاستيعاب" (684/2)، و"الإصابة" (132/3)، و"تهذيب الكمال" (204/11).  
(5) - "علوم الحديث" (ص335)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (122/3)، و"فتح المغيثة" (210/4)، و"تدريب الراوي" (ص319).  
(6) - "تدريب الراوي" (ص319).  
(7) - "علوم الحديث" (ص335).

وكأبي الضحى مُسَلِّمِ بنِ صُبَيْحٍ - بَضَمِّ الصَّادِ - الكُوفِيِّ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،  
والتُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ وغيرَهما، وروى عنه الأعمشُ، ومنصورُ بنُ المعتَمِرِ وغيرَهما، ومات سنة  
مائة<sup>(1)</sup>.

وكأبي حازمِ الأعرجِ اسمُهُ سلمةٌ، وخلائقُ لا يُحصون<sup>(2)</sup>.  
القِسْمُ العَاشِرُ: هُوَ عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ (ذُو اشْتِهَارٍ بِسُمِّ) - بَضَمِّ السَّيْنِ، لَعْنَةٌ  
فِي الاسْمِ سِوَى لَعْنَةِ القَصْرِ فِيهِ فَيُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى المِيمِ<sup>(3)</sup> - أَي: مَنْ اشْتَهَرَ  
بِاسْمِهِ دُونَ كُنْيَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَفْرَدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup> عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَجَعَلَهُ نَوْعًا عَلَى حِدَّةٍ،  
فَلِذَلِكَ عَدَّ الأَقْسَامَ عَشْرَةً.

مِثَالُهُ: طَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ، وَالْحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ، كُنْيَةُ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَكَالزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ، وَالْحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ، وَحُذَيْفَةَ، وَجَابِرَ فِي آخِرِينَ كُنُوا  
بِأَبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَكَانَ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ فِي آخِرِينَ كُنُوا بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَفِي هَذَا النَّوعِ كَثْرَةٌ  
فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَمَثِيلٍ.

وَقد جَمَعَ النَّاطِمُ هَذَا القِسْمَ والقِسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَجَعَلَهُمَا قِسْمًا وَاحِدًا، فَلِذَلِكَ عَدَّ  
الأَقْسَامَ تِسْعَةً<sup>(5)</sup>.

وَمِمَّا يَلْتَحِقُ بِالكُنْيَةِ نَوْعَانِ أَهْمَلُهُمَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَالتَّوَوِيُّ، وَذَكَرَهُمَا الحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ  
فِي "تَوْضِيحِ نُخْبَتِهِ"<sup>(6)</sup>، وَتَبَعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "أَلْفِيَّتِهِ"<sup>(7)</sup>، وَالسَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ المَغِيثِ"<sup>(8)</sup>:

(1) - وهو ثقة فاضل، "تاريخ ابن معين" (562/2)، و"الجرح والتعديل" (186/8)، و"تهذيب الكمال" (520/27)،  
و"التقريب" (179/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص335) و"شرح التبصرة والتذكرة" (123/3) و"تدريب الراوي" (ص219).

(3) - "فتح الباقي" (122/3 - 123)، و"فتح المغيث" (210/4).

(4) - "علوم الحديث" (335).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (117/3).

(6) - "نزهة النظر" (194-195).

(7) - "ألفية السيوطي" (ص171).

(8) - "فتح المغيث" (210/4-211).

الأول: مَنْ وافقت كُنَيْتُهُ اسمَ أَبِيهِ كَأَبِي إِسْحَاقَ إِبراهِيمَ بنِ إِسْحَاقَ المدنيِّ، أَحَدِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ<sup>(1)</sup>.

قال الحافظُ: «وفائدةُ معرفته نفيُ الغلطِ عمَّن نسبَهُ إلى أبيهِ فقال: أَخْبَرَنَا ابنُ إِسْحَاقَ؛ لظنِّهِ أَنَّهُ تصحيفٌ، وأنَّ الصَّوابَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، أو بالعكسِ كإِسْحَاقَ بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرُو بنِ عبدِ اللهِ السَّبَّيْعِيِّ»<sup>(2)</sup>.

الثاني منهما: مَنْ وافقت كُنَيْتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ كَأَبِي أَيُّوبَ الأنصاريِّ، وأمُّ أَيُّوبَ، صحَّابِيانِ مشهورانِ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرَ: «وفائدته: دفعُ توهُمِ تصحيفِ أداةِ الكُنْيَةِ»<sup>(3)</sup>.

ولابنِ عساکِرَ في هذا النوعِ تأليفٌ<sup>(4)</sup>.

ومنه: إذا وافقَ اسمُ شَيْخِهِ اسمَ أَبِيهِ كالرَّبَّيعِ بنِ أنسٍ<sup>(5)</sup> عَن أنسٍ هَكَذَا يَأْتِي في الرواياتِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ يروِي عَن أَبِيهِ، وليسَ أنسُ شَيْخُ الرَّبَّيعِ والدِّه، بل أبوهُ بَكْرِيٌّ، وشَيْخُهُ أنصاريٌّ، وهُوَ أنسُ بنُ مالِكِ الصَّحَابِيِّ المشهورِ، وليسَ الرَّبَّيعُ الرَّاوي عنه مِنْ أولادِهِ<sup>(6)</sup> هـ.

(1) - هو: إبراهيم بن الفضل المخزومي المدني، أبو إسحاق، ويُقال: إبراهيم بن إسحاق، متروك الحديث، "الجرح والتعديل" (122/2)، و"تهذيب الكمال" (165/2)، و"التقريب" (63/1).

(2) - "نزهة النظر" (ص 194-195).

(3) - لم أجدُه عنه، وإنما هو من كلام السَّخاوي في "فتح المغيث" (211/4)، فلعلَّه سبقَ قلم من الشَّارح، ومعناه أن لا يُظنُّ أنَّ (أبو) تصحَّفت عن (أم)، أو العكس، والله أعلم.

(4) - ذكره عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص 372).

(5) - هو: الربيع بن أنس البكريُّ، ويُقال الحنفيُّ، البصري ثم الخرساني، صدوق له أوهام، رُمي بالتشيع، توفي سنة 140هـ، أو قبلها، "الجرح والتعديل" (454/3)، و"تهذيب الكمال" (60/9)، و"التقريب" (293/1).

(6) - "نزهة النظر" (ص 195).

## الألقاب

وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ فَرْتَمًا جَعَلَ      الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطَلَ  
 نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيْ بِجِسْمِهِ وَمَنْ      ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ وَلَنْ  
 يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلَقَّبُ      وَرْتَمًا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبِ  
 كَعُنْدِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ      وَصَالِحِ جَزْرَةَ الْمُشْتَهَرِ

يعني أنه يلزم طالب الحديث أن يجعل من عنايته أي: اهتمامه معرفة الألقاب المحدثين، ومن ذكر معهم، وأسباب إطلاقها عليهم، وهي كثيرة؛ لأن الذي (عطل) أي: خلا من معرفتها، قد يظنّها أسماء، فيجعل من ذكر باسمه مرة، وبلقبه أخرى شخصين، كما وقع لجماعة من الخلفاء منهم: ابن المديني<sup>(1)</sup>، وأبو أحمد ابن عدي<sup>(2)</sup>، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش<sup>(3)</sup>، وغيرهم، إذ فرّقوا بين عبد الله بن أبي صالح - أخي سهيل -، وبين عبّاد بن أبي صالح، فجعلوهما اثنين، وإنما عبّاد لقب لعبد الله لا أخ له باتّفاق الأئمة<sup>(4)</sup>، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في "الإخوة والأخوات"<sup>(5)</sup>.

والألقاب جمع لقبٍ مُحرّكة، وهو التّبزُّ<sup>(6)</sup>، ويدلُّ غالبًا على شرفِ المُسمّى كالحليل، والكليم، والمسيح صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم<sup>(7)</sup>، وكألقاب الخلفاء الأربعة: الصّديق<sup>(8)</sup>،

(1) - ذكره عنه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (264/1).

(2) - الظاهر أنّ ابن عدي لم يجرم بذلك حيث قال في "الكامل" (309/9): «وليس في ولد أبي صالح من اسمه محمد، إنّما هو سهيل، وعبّاد، وعبد الله، ويحيى، وصالح»، وفي موضع آخر من "الكامل" (279/7): «وعبّاد بن أبي صالح أخو سهيل، ويُقال: اسمه عبد الله بن أبي صالح، وعبد الله لقب»، وهذا الأخير يُفهم منه أنهما واحد، والله أعلم.

(3) - ذكره عنه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (264/1).

(4) - ينظر: "تاريخ ابن معين" (291/2)، و"التاريخ الكبير" (83/5)، و"الجرح والتعديل" (78/6-79)، و"الموضح" للخطيب (265/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (124/3)، و"فتح المغيب" (212/4)، و"تدريب الراوي" (ص321).

(5) - (ص808).

(6) - "القاموس المحيط" (ص124) مادة "ل ق ب".

(7) - وذلك ثابت عنهم في القرآن الكريم كقوله تعالى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} النساء 125.

(8) - أخرجه البخاري: "فضائل الصحابة"، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذًا خليلًا" (532/2).

برقم 3675، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

والفَارُوقِ<sup>(1)</sup>، وذِي الثُّورَيْنِ<sup>(2)</sup>، وأبي ثُرَابٍ<sup>(3)</sup> رضوانُ اللهِ تعالى عليهم، وكزَيْنِ العَابِدِينَ  
لعليِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عليِّ رضي اللهُ عنه<sup>(4)</sup>.

وقَد تَقَدَّمتْ أمثلةٌ في الألقابِ الحَميدةِ في فصلِ "آدابِ المُحدِّثِ"<sup>(5)</sup>.

وقَد يَدُلُّ على غيرِ ذلكِ كـ"أنفِ النَّاقَةِ" قبلَ أن يَمدَحَ الحُطَيْئةُ<sup>(6)</sup> بِنبيهِ بِقولِهِ:

قَوْمٌ هُمُ الأنْفُ والأذْناِبُ غيرُهُمُ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا<sup>(7)</sup>

قالَ السَّخَاوِيُّ: «وربَّما جَهِلَ الطَّالِبُ ذا اللَّقْبِ رأسًا، كما اتَّفَقَ لِشَيْخِنَا - يعني الحافظَ  
ابنِ حَجَرٍ - إذ قالَ لَهُ بعضُ الأعيانِ: فَتَشَّتْ كُتُوبَ الرِّجالِ عَن تَمَتِّامٍ، فلم أَقِفْ عليه،  
فقالَ لَهُ: هُوَ لَقَبٌ، واسمُهُ مُحَمَّدٌ بنُ عَالبِ بنِ حَربٍ، ترجمَهُ الحُطَيْبُ<sup>(8)</sup>، ثمَّ  
الدَّهَبِيُّ<sup>(9)</sup>، وغيرُهُما<sup>(10)</sup>» هـ<sup>(11)</sup>.

(1) - قال ابن حجر في "الفتح" (56/7): «وأما لقبه فهو الفاروق باتِّفاق، فقيل: أول من لقبه به النبي صلى الله عليه وسلم، رواه أبو جعفر بن أبي شيبة في تاريخه" من طريق ابن عباس عن عمر، ورواه ابن سعد من حديث عائشة، وقيل: أهل الكتاب أخرجه ابن سعد عن الزهري، وقيل: جبريل رواه البغوي» اهـ، والحاصل أن هذا اللقب متَّفَقٌ عليه، وأما في المرفوع فلم يثبت شيء من ذلك، والله أعلم.

(2) - قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (69/7): «وقد اشتهر أن لقبه ذو الثورين، وروى خيشمة في "الفضائل"، والدَّارِقُطِيُّ في "الأفراد" من حديث عليٍّ أنه ذكر عثمان فقال: "ذاك امرؤٌ يُدعى في السَّماءِ ذا الثورين» .

(3) - وهي كنية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ينظر: (ص 867).

(4) - ينظر: "تهذيب الكمال" (390/20).

(5) - (ص 591).

(6) - هو: جرول بن أوس بن مالك بن جويّة بن مخزوم بن غالب بن قُطَيْعَةَ بن بغيض بن ريث بن غطفان، الملقَّب بالخطيئة، شاعر فحل مخضرم، أسلم زمن أبي بكر رضي الله عنه، "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام (ص 113-117)، و"الشعر والشعراء" (310/1)، و"الأغاني" (101/2).

(7) - "ديوان الخطيئة" (ص 45)، و"الأغاني" (117/2)، و"العقد الفريد" لأحمد بن عبد ربه الأندلسي (300/3).

(8) - "تاريخ بغداد" (143/3).

(9) - "السير" (390/13)، و"تذكرة الحفاظ" (615/2).

(10) - كابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (55/8)، وقال فيه: صدوق، توفي سنة 283 هـ.

(11) - "فتح المغيث" (213 . 212/4).

وكان الأنسب أن يضم هذا النوع إلى النوعين قبله بأن يُذكر اسم الراوي وكنيته ولقبه في نوع واحد، ولعله أُفرد تبعاً لمن أفرده بالتصنيف من الحفاظ كأبي بكر الشيرازي<sup>(1)</sup> فقد صنّف فيه مجلداً كثير النفع<sup>(2)</sup> وقد اختصره أبو الفضل ابن طاهر.

وكأبي الفضل الفلكي<sup>(3)</sup>، وكأبي الوليد بن الفرزي محدث الأندلس<sup>(4)</sup> وكأبي الفرج ابن الجوزي، وكتابه هو أوسع تلك الكتب<sup>(5)</sup>.

وقد جمعها - مع التلخيص والزيادات - الحافظ ابن حجر في كتاب بديع حسن مختصر جامع سمّاه: "نزهة الألباب في معرفة الألقاب"<sup>(6)</sup>.

قال تلميذه السخاوي: «وزدت عليه زوائد كثيرة ضممتها إليه في تصنيف مستقل»<sup>(7)</sup>.

وللسيوطي كتاب: "كشف النقاب عن الألقاب"<sup>(8)</sup>، وله: "المنى في الكنى"<sup>(9)</sup>. ثم إن الألقاب منها: ما لا يعرف له سبب أي: ظاهر، وإلا فلا يخلو جميعها من سبب ما، ومنها: ما يعرف سببه، وللحافظ عبد الغني بن سعيد فيه تأليف مفيد<sup>(10)</sup>.

(1) - هو: أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن موسى الشيرازي، أبو بكر، الحافظ المجدد، صاحب كتاب "الألقاب"، توفي سنة 407 هـ، "تذكرة الحفاظ" (1065/3) و"السير" (242/17)، و"الوافي بالوفيات" (25/7).

(2) - واسم كتابه "الألقاب"، كما تقدّم في ترجمته.

(3) - هو: علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن الهمداني المعروف بالفلكي؛ لأنّ جدّه كان بارعاً في علم الفلك، علامة حافظ، توفي سنة 427 هـ، "الأنساب" (242/10 - 243)، و"السير" (502/17)، وكتابه اسمه: "معرفة ألقاب المحدثين" كما في ترجمته.

(4) - هو: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي، ابن الفرزي أبو الوليد القاضي، توفي سنة 403 هـ، "جذوة المقتبس" (ص366)، و"الصلة" لابن بشكوال (371/1)، و"السير" (177/17).

(5) - واسم كتابه: "كشف النقاب عن الأسماء والألقاب"، وقد طبع بحمد الله بتحقيق عبد السلام الصاعدي.

(6) - وكتابه مطبوع متداول بحمد الله.

(7) - "فتح المغيث" (213/4).

(8) - ينظر: "الرسالة المستطرفة" (ص271).

(9) - نفسه (ص284).

(10) - سماه: "أسباب الأسماء" ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (218/4).

وتكُونُ الألقَابُ تارةً بألفاظِ الأسماءِ كَأشْهَبٍ، وبالصَّنَائِعِ والحِرْفِ كالبُقَالِ،  
والحطَّابِ، وبالصِّفَاتِ كالأعمشِ، وبالكُنَى كَمَا مَرَّ قَرِيبًا<sup>(1)</sup>، وبالأَنَسَابِ إِلَى القبائلِ والأوطانِ،  
وذلكَ كَثِيرٌ جِدًّا.

وَمِمَّا عُرِفَ سَبَبُهُ مِنْهَا: "الضَّعِيفُ" لَقَّبَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، أَبِي مُحَمَّدِ  
الطَّرْسُوسِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي عُيَيْنَةَ، وَيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ،  
وَالنَّسَائِيُّ، وَمَوْسَى بْنُ هَارُونَ، وَغَيْرُهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ لَا فِي حَدِيثِهِ<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «إِنَّمَا لُقِّبَ بِالضَّعِيفِ لِكثَرَةِ عِبَادَتِهِ»<sup>(3)</sup>، يَعْنِي أَنَّ الْعِبَادَةَ أَهَكَتْ بَدَنَهُ.  
وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «إِنَّمَا لُقِّبَ بِذَلِكَ لِشِدَّةِ إِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ»<sup>(4)</sup>، مِنْ بَابِ الأَضْدَادِ، كَمَا قِيلَ  
لِمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ<sup>(5)</sup>: الرِّجْحِيُّ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَشَقَرَ<sup>(6)</sup>.

وَكِ "الضَّالِّ" اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ ضَلَّ، لُقِّبَ بِهِ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الكَرِيمِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّقْفِيُّ  
البَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وَإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَبَلَّالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَعَنْهُ ابْنُ  
مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى النِّيسَابُورِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(7)</sup>، وَإِنَّمَا لُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ  
ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ<sup>(8)</sup>.

قَالَ الحَافِظُ عَبْدُ العَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ: «رَجُلَانِ نَبِيلَانِ لِمَهُمَا لِقَبَانِ قَبِيحَانِ: عَبْدُ اللَّهِ  
الضَّعِيفُ، وَمُعَاوِيَةُ الضَّالُّ»<sup>(9)</sup>.

(1) - في باب "الكنى" (ص 860).

(2) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (163/5)، و"تهذيب الكمال" (99.98/16)، و"التقريب" (531/1).

(3) - "سنن النسائي": كتاب الصيام (165/4).

(4) - "الثقات" (362/8).

(5) - هو: مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، أبو خالد المكي، المعروف بالرَّجْحِيُّ، فقيه صدوق كثير الأوهام، توفي سنة  
179 هـ، "الجرح والتعديل" (183/8)، و"تهذيب الكمال" (508/27 - 512)، و"التقريب" (178/2)،

(6) - ذكره الخطيب في "الجامع" (74/2)، وفيه أيضا أنه قيل له ذلك: لأنه كان يحبُّ التَّمْرَ، وقيل: لأنه كان شديدَ  
السَّوَادِ، واللَّهِ أَعْلَمُ.

(7) - صدوق، توفي سنة 180 هـ، "طبقات ابن سعد" (285/7)، و"تهذيب الكمال" (199/28)، و"التقريب"  
(196/2).

(8) - كما قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (381/8).

(9) - ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص 339) بتصرف.

وَكَلِّبَ الْقَوِيَّ" يُؤْنَسُ بْنُ يَزِيدَ الَّذِي يَرُوي عَنِ التَّابِعِينَ، كَانَ قَوِيًّا فِي عِبَادَتِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ<sup>(1)</sup>.

وَكذلك لُقِبَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: "الصَّدُوقُ"، وَهُوَ كَذَّابٌ كَمَا قَالَ الدَّهْبِيُّ<sup>(2)</sup>، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ<sup>(3)</sup>، وَالسِّيُوطِيُّ<sup>(4)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِيهِ: الصَّدُوقُ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ<sup>(5)</sup>.

وَضُدُّهُ: يُونُسُ الكَذُوبُ فِي عَصْرِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: الكَذُوبُ؛ لِحِفْظِهِ، وَإِتْقَانِهِ<sup>(6)</sup>.

وَكذلك لُقِبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ عَارِمًا، وَكَانَ عَبْدًا صَالِحًا، بَعِيدًا مِنَ العَرَامَةِ، وَهِيَ الفَسَادُ<sup>(7)</sup>، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالبَحَّارِيُّ<sup>(8)</sup>. قَالَ ابْنُ وَارَةَ: «حَدَّثَنَا عَارِمُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ»<sup>(9)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «إِذَا حَدَّثَكَ عَارِمٌ فَاحْتِمِ عَلَيْهِ»<sup>(10)</sup>.

(1) – الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ أَخَذَهُ عَنِ السِّيُوطِيِّ فِي "تَدْرِيبِ الرَّاوِي" (ص 321)، وَالَّذِي ذَكَرَهُ السَّنَخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ المَغِيثِ" (308/2): أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ فَرْوَحَ، أَبُو يُونُسَ، لُقِبَ بِ"القَوِي"، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَكَانَ قَوِيًّا فِي العِبَادَةِ وَالمَطَافِ.

يَنْظُرُ: "النَّقَات" (169/6)، وَ"تَهْذِيبُ الكَمَالِ" (342/6)، وَ"التَّقْرِيب" (211/1)، عَلَى أَيِّ لَمْ أَقِفَ عَلَى تَرْجُمَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ القَوِي، فَاللهُ أَعْلَمُ.

(2) – "مِيزَانُ العِئْتَدَالِ" (321/7).

(3) – "تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ" (350/2).

(4) – "تَدْرِيبُ الرَّاوِي" (ص 321).

(5) – "مِيزَانُ العِئْتَدَالِ" (321/7).

(6) – الظَّاهِرُ مِنْ صَنِيعِ الأئِمَّةِ كَالْحَافِظِ العُقَيْلِيِّ فِي "الضُّعْفَاء" (459/6)، وَالْحَافِظِ ابْنِ عَدِي فِي "الكَامِلِ" (486/10)، وَالْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي "المِيزَانِ" (321/7)، وَالحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي "لِسَانِ المِيزَانِ" (578/8): أَنَّ يُونُسَ الكَذُوبَ وَيُونُسَ الصَّدُوقَ اسْمَانِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ مَا وَقَعَ لِلشَّارِحِ هُنَا، وَهُوَ تَبِعَ فِيهِ السِّيُوطِيُّ فِي "تَدْرِيبِ الرَّاوِي" (ص 321)، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ، بِدَلِيلِ أَنَّ هؤُلاءِ الأئِمَّةَ تَرْجَمُوا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَهُوَ يُونُسُ الكَذُوبُ، وَذَكَرُوا مَعَهُ قِصَّةَ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّهُ كَذَّابٌ، فَكَيْفَ يوصَفُ بِذلكَ لِقَوَّةِ حِفْظِهِ؟، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(7) – "تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ وَالمَلْغَاتِ" (17/4)، وَالمَقَامُوسُ المَحِيطُ" (ص 1025)، وَمادَّةُ "ع ر م".

(8) – تَوَفَّى سَنَةَ 223 أَوْ 224 هـ، "الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (58/8)، وَ"تَهْذِيبُ الكَمَالِ" (287/26)، وَ"التَّقْرِيب" (124/2).

(9) – "تَهْذِيبُ الكَمَالِ" (290/26).

(10) – "الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (58/8).

وَك "أبي الآذان" و "أبي الرجال" مِمَّا ذُكِرَ فِي النَّوعِ قَبْلَهُ<sup>(1)</sup>.  
 قَالَ شَارِحُ "أَلْفِيَةِ السُّيُوطِيِّ"<sup>(2)</sup>: «فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ مِنَ الْأَلْقَابِ مَا يَدُلُّ فِي ظَاهِرِهِ عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ قَبُولِ الْحَدِيثِ أَوْ رَدِّهِ، وَمَعَ هَذَا فَحَالُ الرَّاويِ يَتَنَافَى مَعَ ظَاهِرِ هَذَا اللَّقْبِ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُحَدِّثُ أَسْبَابَ إِطْلَاقِ اللَّقْبِ وَقَعَ فِي الْخَطَأِ وَالْوَهْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِهِ الْعِصْمَةُ» هـ.

وَك "عُنْدَرٍ" لِقَبِّ لِسْتَةِ رِجَالِ اسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَوْلَاهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَبُو بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ ثُمَّ الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ شُعْبَةَ؛ لِكَوْنِهِ لَمَّا قَدِمَ ابْنُ جُرَيْجٍ الْبَصْرَةَ أَكْثَرَ الشَّعْبِ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْكُتْ يَا عُنْدَرُ»<sup>(3)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَائِشَةَ<sup>(4)</sup>: «وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَسْمُونَ الْمُشْعَبَ عُنْدَرًا»<sup>(5)</sup>.  
 وَلِقَبِّ بِهِ جَمَاعَةٌ غَيْرُهُمْ، لَكِنْ لَا يُسَمَّى أَحَدٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ<sup>(6)</sup>  
 وَك "مُطَيَّنٍ"<sup>(7)</sup> - بَضَمَ الْمِيمِ وَفَتَحَ الْيَاءَ وَتَشَدِيدِهَا - لِقَبِّ بِهِ أَبُو جَعْفَرِ الْحَضْرَمِيِّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَهُوَ صَغِيرٌ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَاءِ، فَيُطَيَّنُونَ ظَهْرَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو نُعَيْمٍ: «يَا مُطَيَّنُ لَا تَحْضُرْ مَجْلِسَ الْعِلْمِ»<sup>(8)</sup>.

(1) - تقدم في "الكنى" (ص 867).

(2) - "شرح ألفية السيوطي" لمحي الدين عبد الحميد (2/296).

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص 340)، و"الجامع" للخطيب (2/74)، و"زهة الألباب في الألقاب" لابن حجر (2/58).

(4) - هو: عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي التيمي البصري، الثقة العلامة الأخباري، المعروف بابن عائشة، والعائشي، والعيشي، توفي سنة 228 هـ، "الجرح والتعديل" (5/335)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (10/314)، و"التقريب" (1/639).

(5) - "علوم الحديث" (ص 340)، و"الجامع" للخطيب (2/74)، و"محاسن الاصطلاح" (ص 585).

(6) - "علوم الحديث" (ص 340)، و"تدريب الراوي" (ص 322).

(7) - هو: محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، الإمام الحافظ الصدوق، محدث الكوفة، توفي سنة 297 هـ، "الجرح والتعديل" (7/298)، و"ميزان الاعتدال" (6/215)، و"السير" (14/41).

(8) - في "السير" (14/41) قال له أبو نعيم: «يا مطين لم لا تحضر مجلس العلم»، والشَّارِحُ هنا أسقطَ لفظة "لم" فتغيَّرَ المعنى، فلعلَّه سبقَ قلمُ منه، والصَّوابُ ما ذكره الذهبي، وينظر: "الجامع" للخطيب (1/76)، والله أعلم.

وَكَصَّالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَبِيبِ أَبِي عَلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمَشْتَهَرِ بِالْحِفْظِ، وَالضَّبْطِ،  
وَالثَّقَّةِ<sup>(1)</sup>، لُقِّبَ بِـ "جَزْرَةَ" مُحَرَّكَةً، وَهِيَ بِجِيمٍ، ثُمَّ زَايٍ مُعْجَمَةً، ثُمَّ رَاءٍ مُهْمَلَةً.  
وَقَدْ سُئِلَ لِمَا لُقِّبَ بِذَلِكَ فَقَالَ: «قَدِمَ عُمَرُ بْنُ زُرَّارَةَ بَغْدَادَ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ خَلْقٌ عَظِيمٌ، فَلَمَّا  
انْتَهَى الْمَجْلِسُ سُئِلْتُ: مِنْ أَيْنَ سَمِعْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ حَدِيثِ الْجَزْرَةِ، صَحَّفَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ  
بِـ بُسْرٍ: أَنَّهُ كَانَ يَرْقَى بِحَزْرَةَ - بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَقْدِيمِ الرَّاءِ، فَصَحَّفَهَا صَالِحٌ بِالْجِيمِ وَتَقْدِيمِ الزَّايِ  
، وَكَانَ ذَلِكَ فِي صِعْرِ صَالِحٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: بَلْ فِي كِبَرِهِ<sup>(2)</sup>.  
وَكَالْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبِي يَحْيَى، لُقِّبَ بِـ "صَاعِقَةَ"؛ لِشِدَّةِ حِفْظِهِ وَمُذَاكِرَتِهِ<sup>(3)</sup>.  
وَكَالْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ الْمَصْبِيِّ الْبَصْرِيِّ، شَيْخِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمْ<sup>(4)</sup>، لُقِّبَ بِـ "بُنْدَارٍ"؛ لِأَنَّهُ  
كَانَ بُنْدَارَ الْحَدِيثِ أَي: حَافِظُهُ<sup>(5)</sup>.  
وَكَالْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْبَغْدَادِيِّ<sup>(6)</sup> يُلَقَّبُ "كَيْلَجَةَ".  
قَالَ فِي "الْقَامُوسِ"<sup>(7)</sup>: «كَيْلَجَةُ الْمَكِيلُ جَمْعُهُ كَيْالِجٌ، وَلَقَّبُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ». .  
وَالنَّبِيلُ" لُقِّبَ أَبِي عَاصِمِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ شُعْبَةَ حَالَفَ أَنْ  
لَا يُحَدِّثَ لِأَمْرِ عَرَضَ لَهُ، قَالَ لَهُ: حَادِّثْ، وَغُلَامِي فُلَانٌ حُرٌّ، فَقَالَ لَهُ شُعْبَةُ:  
أَنْتِ نَبِيلٌ<sup>(8)</sup>.

(1) - توفي سنة 293 هـ، "تاريخ بغداد" (323/9)، و"السير" (24.23/14).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص572)، و"تاريخ بغداد" (323/9)، و"السير" (26/14)، و"نزهة الألباب" (170/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص340)، و"تاريخ بغداد" (363/2)، و"الجامع" (76/2)، و"نزهة الألباب" (420/1).

(4) - الظاهر أَنَّ الشَّارِحَ يريد: مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ، وَهُوَ الْمَلَقَّبُ بِـ "بُنْدَارٍ"، وَهُوَ مِنْ شَيْوخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، فَلَعَلَّهُ حَصَلَ لَهُ  
نَوْعٌ انْتَقَلَ بَصَرَ حِينَ النَّقْلِ مِنْ "التدريب"، وَأَمَّا الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ الْمَصْبِيِّ فَلَقَبَهُ: "سُنَيْدًا"، يَنْظُرُ: "تدريب الراوي"  
(ص323)

(5) - "علوم الحديث" (ص341)، و"نزهة الألباب" (133/1)، و"القاموس المحيط" (ص320) مادة "ب ن د ر".

(6) - أبو بكر الأنماطي، ثقةٌ حافظ، توفي سنة 271 هـ، "تاريخ بغداد" (358/5)، و"تهذيب الكمال" (379/25)،  
"السير" (524/12)، و"التقريب" (87/2).

(7) - "القاموس المحيط" (ص185)، مادة "ك ل ج".

(8) - "تهذيب الكمال" (287/13)، وقيل غير ذلك من الأسباب.

و"عُنْجَارٌ" لُقِّبَ بِهِ اثْنَانِ بُخَارِيَانِ: عَيْسَى بْنُ مُوسَى التَّمِيمِيُّ أَبُو أَحْمَدَ، رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ (1).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «لُقِّبَ بِذَلِكَ لِحُمْرَةِ وَجْتَيْهِ» (2).

وَالثَّانِي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ، صَاحِبُ "تَارِيخِ بُخَارِي" (3).

و"شَبَابٌ" بِلَفْظِ ضِدِّ الشَّيْخُوخَةِ، لُقِّبَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطِ الْعُصْفَرِيِّ، صَاحِبِ "التَّارِيخِ" (4).

و"مُشْكَدَانَةٌ" بَضَمِّ الْمِيمِ، وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْكَافِ، وَمَعْنَاهُ بِالْفَارْسِيَّةِ: حَبُّ الْمِسْكِ، أَوْ وَعَاؤُهُ، لُقِّبَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْأَمْوِيُّ، لِقَبِّهِ بِهِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَهُ يَلْبَسُ، وَيَنْطَبِقُ (5).

و"كَالْأَخْفَشِ" لُقِّبَ لِأَحَدِ عَشَرَ رَجُلًا (6).

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (7): «وَقَدْ بَسَطْتُ تَرَاجِمَهُمْ فِي "طَبَقَاتِ النُّحَاةِ"».

و"عُبَيْدُ الْعِجْلِ" (8) - بِالتَّنْوِينِ، وَرَفْعِ الْعِجْلِ لَا بِالِإِضَافَةِ - لُقِّبَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ (9).

(1) - هو: أبو أحمد الأزرق البخاري، المعروف بعُنْجَارٍ، قال ابن حجر: صدوقٌ ربما وهمٌ وربما دلس، "التاريخ الكبير" (394/6)، و"تهذيب الكمال" (37/23)، و"التقريب" (775/1)..

(2) - "علوم الحديث" (ص340).

(3) - هو: محمد بن أحمد بن سليمان البخاري، أبو عبد الله، الحافظ المحدث، توفي سنة 412هـ، "الأنساب" (77/10) - (78)، و"السير" (304/17)، و"نزهة الألباب" (57/2).

(4) - "علوم الحديث" (ص340)، و"نزهة الألباب" (393/1).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص572)، و"علوم الحديث" (ص343)، "نزهة الألباب" (180/2).

(6) - وهم: الأكبر: عبد الحميد بن عبد المجيد، والأوسط: سعيد بن مسعدة، والأصغر: علي بن سليمان، والرابع: أحمد بن عمران، والخامس: أحمد بن محمد الموصلي، والسادس: خلف بن عمر، والسابع: عبد الله بن محمد، والثامن: عبد العزيز بن أحمد، والتاسع: علي بن محمد المغربي الشاعر، والعاشر: علي بن إسماعيل القاطمي، والحادي عشر: هارون بن موسى بن شريك، "بغية الوعاة" للسيوطي (389/2)، و"تدريب الراوي" (ص323).

(7) - تدريب الراوي (ص323).

(8) - هو: حسين بن محمد بن حاتم البغدادي، تلميذ يحيى بن معين، لقبه عبید العجل، لقبه به يحيى بن معين، حافظٌ متقنٌ، توفي سنة 294 هـ، "تاريخ بغداد" (94/8)، و"السير" (90/14).

(9) - "معرفة علوم الحديث" (ص571)، و"علوم الحديث" (ص342)، "نزهة الألباب" (16/2).

و"مَا غَمَّهُ"<sup>(1)</sup> بلفظ النَّفْيِ لِفِعْلِ الْغَمِّ، لَقَّبَ عَلَّانُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ<sup>(2)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَيُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ اللَّقْبَيْنِ، فَيُقَالُ: عَلَّانُ مَا غَمَّهُ»<sup>(3)</sup>.

و"مُرْبَعٌ"<sup>(4)</sup> - بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَشْدَدَةِ - لَقَّبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَافِظِ الْبَغْدَادِيِّ<sup>(5)</sup>.

وهؤلاء الخمسة البغداديون وهم: جَزْرَةُ، وَكَيْلَجَةُ، وَعُبَيْدُ الْعِجْلِ، وَمَا غَمَّهُ، وَمُرْبَعٌ، رَوَى ابْنُ

الصَّلَاحِ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ هُوَ الَّذِي لَقَّبَهُمْ، وَهُمْ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِهِ، وَحُقِّقَ الْحَدِيثُ<sup>(6)</sup>.

و"سُنَيْدٌ"<sup>(7)</sup> مَصْعَرٌ، لَقَّبَ الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ الْمَصِصِيِّ، لَهُ تَفْسِيرٌ مُسْنَدٌ<sup>(8)</sup>.

و"زُنَيْجٌ"<sup>(9)</sup> بِالرَّازِي وَالنُّونِ وَالْجِيمِ مَصْعَرٌ، لَقَّبَ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَصْبَهَانِيُّ،

كَمَا فِي "مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ"<sup>(10)</sup>، وَالرَّازِي كَمَا فِي "التَّدرِيبِ"<sup>(11)</sup>، شَيْخٌ مُسْلِمٌ.

و"رُسْتَةٌ"<sup>(12)</sup> بِالضَّمِّ، وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ، لَقَّبَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ

الْأَصْبَهَانِيَّ<sup>(13)</sup>.

(1) - هو: علي بن عبد الصمد، يُعرَفُ بِعَلَّانِ مَاغَمَّهُ، ثقة كثير الحديث، توفي سنة 289 هـ، تاريخ بغداد (28/12)، و"السير" (429/13).

(2) - "معرفة علوم الحديث" (ص571)، و"علوم الحديث" (ص343)، "نزهة الألباب" (33/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص343).

(4) - هو: محمد بن إبراهيم بن بسام، أبو جعفر الأنماطي البغدادي، المعروف بمربّع، لقبه به شيخه يحيى بن معين، كان أحد الحفاظ الفقهاء، توفي سنة 256 هـ، "تاريخ بغداد" (388/1)، و"الإكمال" (235/7).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص571)، و"علوم الحديث" (ص342)، "نزهة الألباب" (167/2).

(6) - "معرفة علوم الحديث" (ص571)، و"علوم الحديث" (ص343).

(7) - هو: الحسين بن داود المصيصي المحتسب، لقبه سُنَيْدٌ، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ضعيف مع إمامته؛ لكونه يُلقَّبُ شيخه حجّاج، توفي سنة 226 هـ، "الجرح والتعديل" (326/4)، و"التقريب" (397/1).

(8) - "علوم الحديث" (ص341)، "نزهة الألباب" (380/1).

(9) - هو: محمد بن عمرو بن بكر بن سالم الرّازي، أبو غَسَّانَ، لقبه زُنَيْجٌ، ثقة، توفي في آخر سنة 240 هـ، "الثقات" (112/9)، و"تهذيب الكمال" (199/26)، و"التقريب" (118/2)، و"نزهة الألباب" (347/1).

(10) - "علوم الحديث" (ص341)، وذكر محققه أنه الرّازي، وليس الأصبهاني.

(11) - "تدريب الراوي" (ص322) وينظر: "تقريب التهذيب" (118/2).

(12) - هو: عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري، أبو الحسن الأصبهاني الأزرق، كان ثقة حافظاً، توفي سنة 250 هـ، "تاريخ أصبهان" (109/2)، و"تهذيب الكمال" (296/17)، و"التقريب" (584/1).

(13) - "علوم الحديث" (ص341)، "نزهة الألباب" (326/1).

و"قَبَصْرُ"<sup>(1)</sup> لَقَّبَ أَبِي النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ<sup>(2)</sup>.  
 وَ"سَجَّادَةٌ" الْمَشْهُورُ، لَقَّبَ الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ، سَمِعَ وَكَيْعًا وَغَيْرُهُ<sup>(3)</sup>، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: الْمَشْهُورُ؛  
 لِأَنَّ ثَمَّ سَجَّادَةَ آخَرَ اسْمُهُ: الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، رَوَى عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ، وَغَيْرُهُ<sup>(4)</sup>.  
 ثُمَّ إِنَّ الْأَلْقَابَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَا يَكْرَهُهُ الْمَلَقُّ بِهِ كَأَبِي تُرَابٍ لَقَّبَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَقَدْ  
 مَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ<sup>(5)</sup>، وَكُبْنَدَارٌ وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْأَلْقَابِ الْحَمِيدَةِ الَّتِي سَبَقَتْ هُنَا،  
 وَفِي فَصْلِ "آدَابِ الْمُحَدِّثِ"<sup>(6)</sup>.  
 وَإِلَى مَا يَكْرَهُهُ كَأَبِي الزِّنَادِ، وَمُشْكَدَانَةَ، فَالْأَوَّلُ يُجُوزُ ذِكْرُهُ بِهِ فِي الرِّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، سَوَاءً  
 عُرفَ بِغَيْرِهِ أَمْ لَا، مَا لَمْ يَرْتَقِ إِلَى الْإِطْرَاءِ الْمَنْهِيٍّ عَنْهُ، فَيَحْرُمُ، كَمَا يَحْرُمُ مِنْهَا مَا يَكْرَهُهُ  
 الْمَلَقُّ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ لِتَعْرِيفِهِ إِلَّا بِهِ، كَمَا سَبَقَ تَحْرِيرُهُ فِي أَوَاخِرِ "آدَابِ الْمُحَدِّثِ"<sup>(7)</sup>،  
 فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ هـ.

(1) - هو: هاشم بن القاسم بن مسلم، أبو النضر الليثي مولاهم البغدادي، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، توفي سنة 207 هـ، "الجرح والتعديل" (105/9)، و"تهذيب الكمال" (131/30)، و"التقريب" (261/2).  
 (2) - "علوم الحديث" (ص341)، "نزهة الألباب" (106/2).  
 (3) - هو: الحسن بن حماد بن كسبب الحضرمي، أبو عليّ البغدادي، لقبه سجادة، صدوق، توفي سنة 241 هـ، "تاريخ بغداد" (295/7)، و"تهذيب الكمال" (129/6)، و"التقريب" (202/1 - 203)، و"نزهة الألباب" (361/1).  
 (4) - هو: الحسين بن أحمد بن منصور، أبو عبد الله، لقبه سجادة، لا بأس به، "تاريخ بغداد" (3/8)، و"نزهة الألباب" (361/1).  
 (5) - (ص867).  
 (6) - تقدم في آداب المحدث (ص590).  
 (7) - (ص589 - 590)، وينظر: "علوم الحديث" (ص339)، و"فتح المغيبي" (217/4)، و"تدريب الراوي" (ص321)، وغيرها.

## المؤتلف والمؤتلف

واعنَ بما صورته مؤتلفُ      خطأً ولكن لفظه مؤتلفُ  
نحو سلام كُله فنقول      لا ابن سلام الحبر والمعتزلي  
أبا علي فهو خف الجدي      وهو الأصح في أبي البيكندي  
وابن أبي الحقيق وابن مشكم      والأشهر التشديد فيه فأعلم  
وابن محمد بن ناهض فحف      أو زده هاء فكذا فيه اختلف  
قلت وللحبر ابن أخت حقف      كذاك جد السدي والسفي

يعني أن معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها فن مهم يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعتن به يكثر خطؤه، فاجعله يا طالب الحديث من اهتمامك، وهو ما (صورته مؤتلف) أي: متفق في الخط، ولكن لفظه يختلف، سواء كان مرجع الاختلاف النقط، أو الشكل، فقد قال علي بن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء» (1).

ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه. والتصانيف فيه كثيرة، فأول من ألف فيه أبو أحمد العسكري، إلا أنه أضافه إلى كتاب "التصحيف" له (2).

والذي أفرده الدارقطني (3) ثم تلميذه الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي صنف فيه مصنفيين أحدهما: في "مشتبه الأسماء" (4)، والآخر: في "مشتبه الأنساب" (5)، وقد استدرك على الدارقطني وعبد الغني في دليل مفرد الخطيب البغدادي (6).

(1) - أخرجه عنه العسكري في "تصحيفات المحدثين" (12/1).

(2) - يعني أن العسكري له قسم في كتابه: "شرح ما يقع فيه التصحيف"، سماه: "تصحيفات المحدثين"، وهو مطبوع.

(3) - واسم كتابه: "المؤتلف والمختلف"، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور موفق عبد القادر.

(4) - وقد طبع باسم: "المؤتلف والمختلف" وهو مطبوع بحمد الله في الهند سنة 1327 هـ، تحقيق محمد الجعفري.

(5) - وقد طبع باسم: "مشتبه النسبة في الخط واختلافها في المعنى واللفظ" وهو مطبوع متداول.

(6) - وقد سماه: "المؤتلف في تكلمة المؤتلف والمختلف".

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَوْضِيحِ نُحْبَتِهِ"<sup>(1)</sup> مَا نَصُّهُ: «ثُمَّ جَمَعَ الْجَمِيعَ مَعَ زِيَادَاتِ الْأَمِيرِ أَبُو نَصْرِ ابْنِ مَأْكُولًا فِي كِتَابِهِ "الْإِكْمَالِ"<sup>(2)</sup>، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِ آخَرَ<sup>(3)</sup> جَمَعَ فِيهِ أَوْهَامَهُمْ وَبَيَّنَّهَا، وَكَتَابُهُ مِنْ أَجْمَعِ مَا جُمِعَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ عُمْدَةٌ كُلِّ مُحَدِّثٍ بَعْدَهُ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَقْطَةَ<sup>(4)</sup> مَا فَاتَهُ، أَوْ تَجَدَّدَ بَعْدَهُ فِي مَجْلَدٍ ضَخْمٍ، ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ مَنْصُورُ بْنُ سَلِيمٍ - بَفَتْحِ السِّينِ - فِي مَجْلَدٍ لَطِيفٍ<sup>(5)</sup>، وَأَبُو حَامِدٍ ابْنُ الصَّابُونِيِّ<sup>(6)</sup>، وَجَمَعَ الذَّهَبِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا مَخْتَصَرًا<sup>(7)</sup> جَدًّا، اعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى الضَّبْطِ بِالْقَلَمِ، فَكُنْتُ فِيهِ الْعَلَطُ وَالتَّصْحِيفُ الْمَبَايِنُ لِمَوْضُوعِ الْكِتَابِ<sup>(8)</sup>.

وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَوْضِيحِهِ فِي كِتَابِ سَمَاءَ: "تَبْصِيرِ الْمُنْتَبِهِ بِتَحْرِيرِ الْمَشْتَبِهِ"<sup>(9)</sup>، وَهُوَ مَجْلَدٌ وَاحِدٌ، فَضَبَطْتُهُ بِالْحُرُوفِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ شَيْئًا كَثِيرًا مِمَّا أَهْمَلَهُ، أَوْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» هَذَا كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ.

(1) - "نزهة النظر" (ص 177\_178).

(2) - واسمه الكامل: "الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب"، طبع بتحقيق المعلمي.

(3) - سماء: "تهذيب مستمر الأوهام على ذوي التميين والأحلام".

(4) - واسم كتابه: "تكملة إكمال الإكمال" وهو مطبوع، وابن نقطة هو: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر البغدادي الحنبلي، الحافظ المتقن، توفي سنة 629 هـ، "التكملة" للمُنذري (300/3)، و"ذيل طبقات الحنابلة" (389/3).

(5) - واسمه: "ذيل كتاب 'مشتبه الأسماء والنسب' المذيل على كتاب ابن مأكولا".

(6) - وقد طبع كتابه في العراق سنة 1957م، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، وأبو حامد هو: الحافظ محمد بن علي بن محمود، جمال الدين المحمودي، المعروف بابن الصابوني، توفي سنة 680 هـ، "العبر" (346/3)، و"شذرات الذهب" (643/7).

(7) - واسمه: "المشتبه في الرجال: أسماءهم وأنسابهم" وهو مطبوع بتحقيق: علي محمد البجاوي.

(8) - وقد استدرك عليه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في كتاب خافل سماء: "الإعلام بما وقع في 'مشتبه الدهي' من الأوهام"، وهو مطبوع متداول بحمد الله.

(9) - وهو مطبوع بحمد الله، بتحقيق: علي محمد البجاوي.

قال السُّيوطي في "التَّدْرِيب" (1): «وَكَتَّابُ الْحَافِظِ هَذَا هُوَ أَجْلُ كُتُبِ هَذَا النَّوْعِ وَأَتْمَمَهَا» هـ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي "آدَابِ طَالِبِ الْحَدِيثِ" (2) الْإِشَادَةُ بِكِتَابِ "الْإِكْمَالِ" لِابْنِ مَأْكُولًا هـ.  
 قَالَ النَّاطِظُ: «وَقَدْ ذَيَّلَ عَلَى ذَيْلِ ابْنِ الصَّابُونِيِّ، وَذَيْلِ ابْنِ سَلِيمِ الْحَافِظُ عَلائِ الدِّينِ مُغْلَطَائِي بِذَيْلِ كَبِيرٍ، لَكِنَّ أَكْثَرَهُ أَسْمَاءُ شُعْرَاءَ، وَفِي أُنْسَابِ الْعَرَبِ» (3) هـ.

وَهَذَا النَّوْعُ قِسْمَانِ (4): قِسْمٌ مِنْهُ مَنْتَشِرٌ لَا ضَابِطَ فِي أَكْثَرِهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ وَالْحِفْظِ تَفْصِيلاً، كَ (أَسِيدٍ وَأَسِيدٍ) بِالتَّصْغِيرِ وَالتَّكْبِيرِ، وَ(حَبَّانٍ وَحَبَّانٍ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَبِكُسْرِهَا، وَ(جَيَّانٍ) بِالْيَاءِ.

وَقِسْمٌ يَنْضَبُ لِقَلَّةِ الْمَشْتَبِهِينَ، ثُمَّ تَارَةً يُرَادُ فِيهِ التَّعْمِيمُ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِكِتَابٍ، بَأَنَّ يُقَالَ: لَيْسَ لَهُمْ كَذَا إِلَّا كَذَا، وَالباقِي كَذَا.

وَالثَّانِي مِنْهُ: التَّخْصِيصُ بِكِتَابٍ، أَوْ كُتُبٍ كَ "الصَّحَّاحِينَ" وَ"الموَطَّأ" بَأَنَّ يُقَالَ: لَيْسَ فِي الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ كَذَا إِلَّا كَذَا.

فَمِنَ الْقِسْمِ الأوَّلِ - وَرَبَّمَا أُدْرِجَ فِيهِ مَا هُوَ كُلِّيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِقُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ - (سَلَامٌ) فَقَدْ أَمَرَ النَّاطِظُ (5) تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ (6) وَالنَّووي (7) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مِنْ كُلِّهِ سِوَى حَمْسَةٍ، وَالِدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ الصَّحَابِيِّ، الْإِسْرَائِيلِيِّ، ثُمَّ الْأَنْصَارِيِّ (الْحَبِيرِ) (8).

(1) - "تدريب الراوي" (ص 325)، وذكر السخاوي في "فتح المغيث" (226/4) أنَّ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي له كتابٌ حافلٌ في هذا الباب، ولعله أوعبٌ من كتاب ابن حجر، والله أعلم.  
 (2) - (ص 619).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (129/3).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (129/3)، و"فتح المغيث" (226/4).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (129/3).

(6) - "علوم الحديث" (ص 345).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 325).

(8) - ترجمته في: "الاستيعاب" (921/3)، و"أسد الغابة" (268/3)، و"الإصابة" (118/4).

قال زكرياء الأنصاري<sup>(1)</sup> والسَّحَاوِيُّ<sup>(2)</sup>: «هُوَ بكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ أَفْصَحُ مَنْ فَتَحَهَا الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ»، وَهُوَ الْعَالِمُ، وَكَانَ اسْمُهُ أَوْلًا الْحَصِينِ، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَبْدَ اللَّهِ<sup>(3)</sup>، وَكَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَحْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَنَزَلَ فِيهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾<sup>(4)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾<sup>(5)</sup>.

وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ بْنِ الْفَرَجِ الْبَيْكَنْدِيِّ<sup>(6)</sup> - بكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِ الْكَافِ -، شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، الصَّحِيحُ تَخْفِيفُهُ كَمَا زُوِيَ عَنْهُ.  
قال ابنُ الصَّلَاحِ: «وَهُوَ قَاطِعٌ لِلتَّنَازُعِ فِيهِ»<sup>(7)</sup>.  
وَلَمْ يَحْكُ الْدَّارُفُطْنِيُّ<sup>(8)</sup>، وَابْنُ مَأْكُولًا<sup>(9)</sup>، وَعَبْدُ الْعَنِيِّ<sup>(10)</sup> غَيْرُهُ.

(1) - "فتح الباقي" (129/3-130).

(2) - "فتح المغيث" (227/4).

(3) - أخرجه: ابن أبي شيبة في "مصنّفه" (476/8) عن يحيى بن يعلى أبو محيّا التّيمي، عن عبد الملك بن عمير، حدّثني ابن أخي عبد الله بن سلام، عن عبد الله بن سلام وذكره، ومن طريقه أخرجه: الإمام أحمد (199/39)، وعبد بن حميد (برقم 498)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تغيير الأسماء برقم 3734، وأبي يعلى (407/13)، والحاكم في "المستدرک" (468/3)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالة ابن أخي عبد الله بن سلام، وقال الألباني في "ضعيف ابن ماجه" (ص305): منكر.

(4) - سورة الرعد: الآية 43، وأخرج نزول هذه الآية فيه: ابن جرير الطبري في "تفسيره" (176/13)، من طرق عديدة، وأسانيدها لا تخلو من مقال، ومجموعها يدل على أنّ لذلك أصلاً، والله أعلم.

(5) - سورة الأحقاف: الآية 10، وأخرج ذلك عنه: البخاري في "مناقب الأنصار"، باب مناقب عبد الله بن سلام (14/3)، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه، فذكره.

(6) - البيكندي، ثقة ثبت، توفي سنة 225هـ، ترجمته في: "التاريخ الكبير" (110/1) و"تهذيب الكمال" (340/25).

(7) - "علوم الحديث" (ص395) بتصرف.

(8) - "المؤتلف والمختلف" (1193/3).

(9) - "الإكمال" (405/4).

(10) - ذكره عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (213/9).

وقيل: هُو مُشَدَّدٌ، حَكَاهُ صَاحِبُ "المَطَالَعِ"<sup>(1)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو عَلِيٍّ الْجَيْبَانِيُّ<sup>(3)</sup>.

وَسَلَامٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاهِضِ الْمَقْدِسِيِّ<sup>(4)</sup>، وَسَمَّاهُ الطَّبْرَانِيَّ: سَلَامَةَ بزيَادَةَ هَاءٍ<sup>(5)</sup>.

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصرٍ بحذفها، فالخلاف بينهم إنما هو في إثبات الهاء وحذفها، لا في التّخفيف والتّشديد<sup>(6)</sup>.

وجدُّ أبي عليٍّ محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي<sup>(7)</sup>.  
وَ(الخِطُّ) بِالْكَسْرِ الخَفِيفُ كَمَا فِي "القَامُوسِ"<sup>(8)</sup> وَغَيْرِهِ.  
وَسَلَامٌ بْنُ أَبِي الحَقِيقِ اليَهُودِي النَّضِيرِي<sup>(9)</sup>.

(1) - نقله عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص345)، وابن قرقول هو: إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد، أبو إسحاق الحمزي الوهراني، المعروف بابن قرقول، العلامة الإمام الرحالة، صاحب كتاب "المطالع"، توفي سنة 569 هـ، "التكملة لكتاب الصلة" لابن الأبار (267/1)، و"السير" (520/20).

(2) - "الجرح والتعديل" (278/7).

(3) - "تقييد المهمل وتمييز المشكل" (291/2)، وأبو علي الجبائي هو: العلامة الحافظ المتقن، محدث الأندلس، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، أبو علي الجبائي، توفي سنة 498 هـ، "الغنية" للقاضي عياض (ص138)، و"الصلة" (203/1).

(4) - هو: سلام بن محمد بن ناهض المقدسي، حدّث عنه الدارقطني في "عَرَائِبِ مالِك" بواسطة، وضعفه، "الإكمال" (402/4)، و"تبصير المنتبه" (703/2)، و"لسان الميزان" (102/4 - 103).

(5) - "المعجم الكبير" (233/23).

(6) - "علوم الحديث" (ص345)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (132/3)، و"فتح المغيث" (233/4)، "التدريب" (ص325).

(7) - هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي الجبائي، شيخ طائفة الاعتزال، صاحب التصانيف، توفي سنة 303 هـ، "الأنساب" (186/3 - 187)، و"الإكمال" (405/4).

(8) - "القاموس المحيط" (ص725) مادة "خ ف ف".

(9) - هو: أبو رافع اليهودي، الذي أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم من قتله، وهو في حصن له من أرض الحجاز، كما أخرجه البخاري في "المغازي"، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق (82/3).

وزاد آخرون: سَلامَ بنِ مِشْكم - بثليث الميم - سيّد بني النضير<sup>(1)</sup>.  
قال ابن الصّلاح: «هُوَ خَمَّارٌ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: والأشهرُ المعروفُ فيه التّشديدُ، فاعلمَ ذلك»<sup>(2)</sup>.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «وفيه نظرٌ؛ لأنّه وردَ في الشّعرِ - الذي هو ديوانُ العربِ - مخفّفاً، قال أبو سفيانُ ابنُ حربٍ:

سَقَانِي فرَوَانِي كُمَيْتًا مُدَامَةً عَلَى ظَمًا مِني سَلامَ بنِ مِشْكم<sup>(3)</sup>.

قال: وكان قولُ أبي سفيانَ هو السّببُ في تعريفِ ابنِ الصّلاحِ له بكونه كانَ خَمَّارًا<sup>(4)</sup>، لكن قد عرّفه ابنُ إسحاقَ في "السيرة"<sup>(5)</sup>: بأنّه كانَ سيّدَ بني النضيرِ» هـ<sup>(6)</sup>.  
وكذا قال أبو الفرج صاحبُ "الأغاني"<sup>(7)</sup>.

واقْتَصَرَ ابنُ الصّلاحِ على هذه السّنة، وزاد النّاطمُ ثلاثةً بقوله: (قُلْتُ: وللحبرِ) أي: عبدِ الله بنِ سَلامِ ابنِ أختِ اسمُهُ: سَلامٌ، عدّه في الصّحابةِ ابنُ فتحونَ في ذيلهِ على "الاستيعاب"<sup>(8)</sup>، فهو مُخفّفُ اللّام<sup>(9)</sup>.

وكذلك سَلامٌ أبو الخيرِ البغداديُّ جدُّ سعدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ سَلامِ السّيدي<sup>(10)</sup>، سُمّيَ بذلكِ نسبةً للسّيّدةِ أختِ "المستنجد"؛ لأنّه كانَ وكيلها<sup>(11)</sup>.

(1) - هذا من كلام الحافظ أبي عمرو ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص 345)، والذي يظهر أنه عزاه للمبرّد في كتابه "الكامل"، والله أعلم.

(2) - "علوم الحديث" (ص 345)، وعزاه للمبرّد في كتابه "الكامل"، ولم أظفر به فيما طُبع من كتابه، والله أعلم.

(3) - أورد هذا البيت ابن هشام في "السيرة النبوية" (7/3) ضمن أبيات أخرى لأبي سفيان رضي الله عنه، والكميت: من أسماء الخمر، كما في "نظام الغريب" لعيسى بن إبراهيم الرّبيعي (ص 59)، و"القاموس المحيط" (ص 146).

(4) - تقدّم أنّه من كلام المبرّد.

(5) - السيرة النبوية" (320/1).

(6) - "تبصير المنتبه" لابن حجر (704/2).

(7) - "الأغاني" (250/6).

(8) - ذكره عنه الناطم في "شرح التبصرة والتذكرة" (133/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (233/4).

(9) - ينظر: "أسد الغابة" (499/2)، و"تجريد أسماء الصحابة" (228/1)، و"الإصابة" (135/3).

(10) - هو: سعد بن جعفر بن سَلامِ البغدادي السّيدي، أبو الخير الصوّني، كان وكيلًا للسّيّدة أخت المستنجد بالله أمير المؤمنين، توفي سنة 614 هـ، "التكملة لوفيات النقلة" (399/2)، و"تكملة الإكمال" لابن نقطة (258/3).

(11) - "تكملة الإكمال" (258/3)، و"تبصير المنتبه" (753/2).

وَسَلَامٌ جَدُّ أَبِي نَضْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ سَلَامِ  
التَّسْفِيِّ، ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "مُشْتَبِهَةِ النَّسَبَةِ"<sup>(1)</sup>، وَ(التَّسْفِي) بَفَتْحِ التَّوْنِ نَسَبَةً لِـ"نَسْفٍ" بَفَتْحِ  
التَّوْنِ، كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ "القَامُوس"<sup>(2)</sup>، وَبَكْسَرِهَا كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّاطِمُ، وَقَالَ: «إِنَّهَا  
إِنَّمَا فُتِحَتْ لِلنَّسَبِ» هـ<sup>(3)</sup>.

عَيْنَ أَبِي بْنِ عِمَارَةَ أَكْسِرِ فِي خُرَاعَةَ كَرِيرًا كَبِيرِ

يعني أن من ذلك القسم الأول عِمَارَةَ وَالِدِ أَبِي - بِالضَّمِّ مُصَعَّرٌ - الْمَدَنِيِّ.

وقال أبو حاتم: «صَوَابُهُ أَبُو أَبِي ابْنِ أُمِّ حَرَامٍ»<sup>(4)</sup>.

وحكى ابنُ حَجَرٍ فِي "الإصَابَةِ"<sup>(5)</sup> الْقَوْلَيْنِ، فَلَيْسَ لَنَا عِمَارَةَ بِكْسَرِ الْعَيْنِ سِوَاهُ

على المشهور.

وقال ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(6)</sup>، وَتَبَعَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(7)</sup>: «إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ عَيْنَهُ» .

وحكى البَغَوِيُّ أَنَّهُ: "ابْنُ عُبَادَةَ"<sup>(8)</sup>، وَمَنْ عَدَاهُ فَالضَّمُّ جَزْمًا<sup>(9)</sup>.

قال النَّوَوِيُّ<sup>(10)</sup>: «وَفَاتَهُ جَمَاعَةٌ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ» .

فَمِنْ الرِّجَالِ: عَمَّارَةُ أَحَدُ أَجْدَادِ ثَعْلَبَةَ وَالِدِ يَزِيدِ<sup>(11)</sup>

وَعَبْدِ اللَّهِ<sup>(12)</sup> وَبِحَثِّ<sup>(13)</sup>، وَأَحَدُ أَجْدَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ

(1) - "المشتبه في الرجال" (ص 379)، وذكر أنه توفي بعد 430هـ.

(2) - "القاموس المحيط" (ص 770) مادة "ن س ف"، وينظر: "الأنساب" (92/13).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (133/3).

(4) - "الجرح والتعديل" (290/2).

(5) - "الإصابة" (26/1).

(6) - "علوم الحديث" (ص 345).

(7) - "التقريب" للنووي (ص 326).

(8) - "معجم الصحابة" لأبي القاسم البغوي (23/1).

(9) - "علوم الحديث" (ص 345).

(10) - "التقريب" للنووي (ص 326) مع التدريب.

(11) - هو: يزيد بن ثعلبة بن خزّمة بن أصرم بن عمرو بن عمارة بن مالك البلوي، أبو عبد الرحمن، كان ممن شهد

العقبين، "الاستيعاب" (1572/4)، و"الإصابة" (650/6).

(12) - هو: عبد الله بن ثعلبة بن خزّمة، صحابي شهد بدرًا، "الاستيعاب" (876/3)، و"الإصابة" (31/4).

(13) - هو: بخت بن ثعلبة بن خزّمة، وقيل: نخب، شهد بدرًا، "الاستيعاب" (190/1)، و"الإصابة" (270/1).

البلوي، شهد بدرًا<sup>(1)</sup>، وجدُّ عبد الله بن مُدرِك بن القمَّام، ولأه عُمر بن عبد العزيز الجزيرة<sup>(2)</sup>، وغيرهم، ومن النساء: عمارة بنت عبد الوهاب الحمصيَّة<sup>(3)</sup>، وعمارة بنت نافع بن عمَر الجمحيَّة<sup>(4)</sup>، وغيرهما<sup>(5)</sup>.

قُلْتُ: أَبِي هَذَا أَوْ أَبُو أَبِي لِي حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي بَيْتِهِ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(6)</sup>، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(7)</sup>، وَالْحَاكِمُ<sup>(8)</sup> بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: «إِنَّهُ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ»<sup>(9)</sup>.

قَالَ صَاحِبُ "الإِصَابَةِ"<sup>(10)</sup>: «غَيْرَ أَنِّي لَسْتُ أَعْتَمِدُ عَلَى إِسْنَادِ حَبْرِهِ» هـ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْقِسْمِ أَيْضًا: (كِرِيْزٌ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُكَبَّرًا، وَ(كُرِيْزٌ) مُصَغَّرًا، فَأَخْبَرَ النَّاطِمُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ فِي خُزَاعَةَ، فَهُوَ مُكَبَّرٌ كَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كِرِيْزِ التَّابِعِيِّ<sup>(11)</sup>، وَكُلُّهُ فِي غَيْرِهِمْ مُصَغَّرٌ.

(1) - هو: عبد الله بن زياد وقيل: زياد وهو الأشهر. ابن عمرو بن أخزم بن عمرو بن عمارة البلوي، المعروف بالمجدري، وهو لقب له، شهد بدرًا واستشهد بأحد، "طبقات ابن سعد" (552/3)، و"الاستيعاب" (912/3)، و"الإصابة" (770/5).

(2) - هو: مُدرِك بن عبد الله بن القمَّام بن عمارة الفُضاعي، "الإكمال" (275/6)، و"تبصير المنتبه" (969/3).

(3) - روى عنها ابنها أحمد بن نصر، "الإكمال" (273/6)، و"تبصير المنتبه" (969/3).

(4) - هي: أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر بن عبد الله بن جميل، كان على بيت المال لأمير المؤمنين المأمون ببغداد، "الإكمال" (274/6)، و"تبصير المنتبه" (969/3).

(5) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (134/3 - 135)، و"تبصير المنتبه" (969/3)، و"فتح الباقي" (134/3)، و"فتح المغيث" (235/4) و"تدريب الراوي" (ص326).

(6) - في "كتاب الطهارة"، باب التوقيت في المسح (ص31) برقم 158، وذكر أنه ليس بالقوي.

(7) - في "الطهارة"، باب ما جاء في المسح بغير توقيت (برقم 557).

(8) - "المستدرک" (276/1)، والحديث ضعيف للجهالة والاضطراب، ونقل النووي في "المجموع شرح المهذب" (482/1): اتفاق الأئمة على ضعفه، ينظر: "ضعيف أبي داود" للألباني (ص21 - 22).

(9) - "الثقات" (6/3).

(10) - "الإصابة" (26/1)، وهذا من كلام ابن حبان، كما في كتابه "الثقات" (6/3)، ونقله عنه ابن حجر هنا، ومعنى

كلامه: أن الحديث الذي رواه مضطرب الإسناد لا يُعتمد عليه.

(11) - أبو المطرف، ثقة، "الجرح والتعديل" (474/4)، و"تهذيب الكمال" (424/13)، و"التقريب" (451/1).

وَحَكَّى الْجَيَّانِيُّ<sup>(1)</sup> عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ<sup>(2)</sup>: ضَمَّ الْكَافِ فِي حُرَاةٍ أَيْضًا، وَلَيْسَ فِي كُرْبِزِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَالِدِ أَرْوَى أُمِّ عُنْتَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِوَى الضَّمِّ<sup>(3)</sup>.

وَقَدْ يُوْجَدُ الضَّمُّ اللَّازِمُ فِي بَنِي عَبْدِ شَمْسِ الْوَارِدُ فِي حُرَاةٍ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَبَائِلِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup>.

وَفِي فُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامٌ وَأَفْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بَرًّا حَرَامٌ

يعني أَنَّ حِرَامًا بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالزَّايِ فِي فُرَيْشٍ، وَالرَّاءِ وَفَتْحِ الْحَاءِ فِي الْأَنْصَارِ. قَالَ النَّاطِمُ: «قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْأَوَّلُ إِلَّا فِي "فُرَيْشٍ"، وَلَا الثَّانِي إِلَّا فِي الْأَنْصَارِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُرَادًا، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي فُرَيْشٍ يَكُونُ بِالزَّايِ، وَفِي الْأَنْصَارِ يَكُونُ بِالرَّاءِ، وَقَدْ وَقَعَ الْأَمْرَانِ فِي عِدَّةِ قَبَائِلَ غَيْرِهِمَا، فَوْقَ بِالزَّايِ فِي "بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ"، وَغَيْرِهِمْ، وَبِالرَّاءِ فِي "بَنِي بَلِيٍّ"، وَ"خَتَعَمَ"، وَ"جُدَامَ"، وَ"تَعِيمِ بْنِ مُرَّ"، وَفِي "عُدْرَةَ"، وَ"فَزَارَةَ"، وَ"هُدَيْلٍ"، وَغَيْرِهِمْ.

وَوَقَعَ الْأَمْرَانِ فِي "حُرَاةٍ" كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي "الإِكْمَالِ" لابنِ مَأْكُولَا<sup>(5)</sup>، وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ<sup>(6)</sup> هـ.

قَالَ زَكَرِيَاءُ: «وَلَهُمْ حُرَامٌ - بَضَمِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ -، وَحَرَامٌ - بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُبَيَّنٌّ فِي الْمَطْوَلَاتِ» هـ<sup>(7)</sup>.

فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بَنُونٍ وَبِ"بَا" فِي كُوفَةٍ وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلْبَا  
فِي بَصْرَةَ وَمَالَهُمْ مَنِ اكْتَنَى أَبَا عَيْبِدَةَ بَفَتْحِ وَالْكُنَى

(1) - تقييد المهمل " (432/2).

(2) - هو: محمد بن وضاح بن بزيغ، أبو عبد الله المرواني القُرطبي، مولى عبد الرحمن الداخل، الحافظ محدث الأندلس، توفي سنة 287 هـ، "تاريخ علماء الأندلس" لابن القُرظي (25/2)، و"جذوة المقتبس" (ص140)، و"السير" (445/13).

(3) - "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1954/4).

(4) - "علوم الحديث" (ص346).

(5) - "الإكمال" (412 - 411/2).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (136/3).

(7) - "فتح الباقي" (136/3)، وينظر: "الإكمال" (414 - 411/2)، و"تبصير المنتبه" (425 - 423/1).

فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَمَالَهُمْ عَسَلٌ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلٌ فَجُمَلٌ  
يعني أَنَّ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا عَنَسِيًّا بُنُونٌ ثُمَّ بَسِينٌ مَهْمَلَةٌ نَسَبَةٌ لِـ"عَنَسٍ" حَيٌّ بَيْنَ الْيَمَنِ مِنْهُمْ:  
عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ تَابِعِيٌّ<sup>(1)</sup>.

قَالَ الْحَاكِمُ: «إِنَّهُ أَدْرَكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ»<sup>(2)</sup>.

وَبَلَالُ بْنُ سَعْدٍ تَابِعِيٌّ أَيْضًا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(3)</sup>.

ومنه: عَبْسِيٌّ - بِنَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، وَبِالْقَصْرِ هُنَا لِلضَّرُورَةِ - نَسَبَةٌ لِعَبْسِ بْنِ بَغِيضِ بْنِ رَبِثِ بْنِ  
عَطْفَانَ<sup>(4)</sup> مِنْهُمْ: عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَرَبِيعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ<sup>(5)</sup>.

ومنه: عَيْشِيٌّ - بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ، فَصِرَتْ لِلضَّرُورَةِ - نَسَبَةٌ لِعَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ  
بِنِ عُبيدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(6)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ وَلَدِهَا، كعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ التَّيْمِيِّ أَبِي عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ البَصْرِيِّ، المعروفِ بالعَيْشِيِّ، والعَائِشِيِّ، وَبِابِنِ عَائِشَةَ، المتوفى سنة ثمانٍ وعشرين  
ومائتين<sup>(7)</sup>، ولِعَائِشَةَ بِنْتِ تَيْمِ اللَّهِ<sup>(8)</sup> كَأَتَمِّهِمْ مِنْ وَلَدِهَا كعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ المُبَارَكِ<sup>(9)</sup>، فالأوَّلُ فِي  
الشَّامِيِّينَ، وَالثَّانِي فِي الكُوفِيِّينَ، وَالثَّلَاثُ فِي البَصْرِيِّينَ<sup>(10)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا فِي الْجَمِيعِ عَلَى الْعَالِبِ»<sup>(11)</sup>.

(1) - هو: عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ العَنَسِيُّ، أَبُو الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، الدَّارَانِيُّ، ثَقَّةٌ، تَوَفَّى سَنَةَ 127 هـ، "الثقات" (255/5) و"تهذيب الكمال" (388/22)، و"التقريب" (756/1).

(2) - "تهذيب الكمال" (389/22).

(3) - هو: بلال بن سعد بن تميم الأشعري، أو الكندي، أبو عمرو، أو أبو زُرعة الدمشقي، ثقة عابد، توفي زمن هشام بن عبد الملك، "الجرح والتعديل" (398/2)، و"تهذيب الكمال" (291/4)، و"التقريب" (140/1).

(4) - "الأنساب" (200/9)، و"الإكمال" (352/6).

(5) - ينظر: "معرفة علوم الحديث" (ص 590)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (137/3)، و"فتح المغيث" (239/4).

(6) - هي: أم عمران المدنية، القرشية التيمية، وهي ثقة، "الثقات" (279/5)، و"التقريب" (651/2).

(7) - ترجمته في: "الثقات" (405/8)، و"تاريخ بغداد" (314/10)، و"تهذيب الكمال" (147/19).

(8) - ذكر الذهبي في "المشتمبه" (ص 436) عن العيشي: «إِنَّهُ نَسَبٌ إِلَى عَائِشَةَ بِنِ مَالِكِ، بطن من تيمم الله بن ثعلبة، ويُقال لهم: العَيْشِيُّ أَيْضًا»، وذكر مثله السَّمْعَانِيُّ فِي "الأنساب" (170/10)، فهو أولى من قول السَّارِحِ: ولبنى عائشة، فهم بَنُو عَائِشَةَ، ينظر: "فتح المغيث" (239/4) حاشية.

(9) - هو: العَيْشِيُّ الطِّفَاوِيُّ البَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ، تَوَفَّى سَنَةَ 229 هـ، "تهذيب الكمال" (383/17)، و"التقريب" (589/1).

(10) - ينظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 590)، و"علوم الحديث" (346).

(11) - "علوم الحديث" (ص 346).

قَالَ النَّاطِمُ: «وَأَشْرَثُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي: غَلَبْنَا» (1).  
وَمِمَّا وَقَعَ نَادِرًا مَخَالِفًا لِلْعَالِبِ: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ عَنَسِيٌّ بِالنُّونِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ  
فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ احْتَرَزَ صَاحِبُ "الإِكْمَالِ" (2) عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَعُظْمُ عَنَسٍ فِي  
الشَّامِ» هـ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَبُو عَيْبَةَ بِالْهَاءِ كَلِّهِ، بِالضَّمِّ مُصَغَّرًا.  
قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُكْنَى بِأَبِي عَيْبَةَ بِالْفَتْحِ» (3).  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمُتَقَدِّمِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمَشَارِقَةِ» (4).  
وَوُجِدَ فِي الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ (5) مِنَ الْمَعَارِيَةِ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ  
أَبِي عَيْبَةَ (6) مِنْ شُيُوخِ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَقِيٍّ (7)، ضَبَطَهُ ابْنُ عَبْدِ  
الْمَلِكِ فِي "التَّكْمَلَةِ" (8) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَأَرَخَ مَوْتَهُ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ  
وِخْمِسِمَائَةَ (9) هـ (10).

وَمِنْ ذَلِكَ: السَّفَرُ بِقَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي الْأَسْمَاءِ مَفْتُوحَةٍ فِي الْكُنَى كَمَا حَكَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (11)

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (137/3).

(2) - "الإكمال" (355/6).

(3) - "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1506/3).

(4) - ينظر: "فتح المغيث" (241/4).

(5) - الصواب: في المائة السادسة كما في "فتح المغيث" (241/4) حاشية.

(6) - هو: أبو جعفر الخزرجي، من أهل قرطبة، فقيه أندلسي، توفي سنة 582 هـ، "الديباج المذهب" لابن فرحون  
(215/1)، و"التكملة" لابن الأثير (176/1)، فظهر بسنة وفاته أنه من المائة السادسة، وليس من الخامسة كما ذكره  
الشارح رحمه الله.

(7) - هو: العلامة المحذث المسند أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن مخلد بن بقي القرطبي، جده الثامن  
هو: بقي بن مخلد الحافظ المشهور، توفي سنة 625 هـ، "التكملة" لابن الأثير (220/1)، و"السير" (274/22).

(8) - هو كتاب: "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" للمؤرخ محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي، المتوفى سنة  
703 هـ، "تاريخ قضاة الأندلس" لأبي الحسن بن عبد الله الثباي المالقي الأندلسي (ص 130).

(9) - "الذيل والتكملة" (420/1)، والصواب أن سنة موته كانت في 582 هـ، كما تقدم في ترجمته.

(10) - ينظر: "فتح المغيث" (241/4).

(11) - "المؤتلف والمختلف" (1185/3)، و(2343/4).

عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَتَبَعَهُ الْمَرْيُّ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَمِنَ الْمَغَارِبَةِ مَنْ يُسَكِّنُ الْفَاءَ مِنْ أَبِي السَّفَرِ سَعِيدِ بْنِ يَحْمُدَ<sup>(2)</sup> التَّابِعِيِّ، وَالِدِ عَبْدِ اللَّهِ» هـ<sup>(3)</sup>.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: «كُلُّ مَا فِي حَمِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِثْلُ: يَحْمُدُ، وَيَعْفُرُ، فَهُوَ بِالضَّمِّ، وَمَا فِي الْأَزْدِ وَبَقِيَّةِ الْعَرَبِ، فَهُوَ بِالْفَتْحِ» هـ<sup>(4)</sup>.

وَلَيْسَ لِلرُّوَاةِ عَسَلٌ بِفَتْحِ الْمَهْمَلَتَيْنِ إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ الْأَخْبَارِيُّ الْبَصْرِيُّ<sup>(5)</sup>، رَوَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ<sup>(6)</sup>، وَمَا عَدَاهُ كُلُّهُ فَبِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ<sup>(7)</sup>، وَهُمْ جُمْلٌ. بَضَمَ الْجِيمِ وَفَتْحَ الْمِيمِ - جَمْعُ جُمْلَةٍ أَي: كَثِيرُونَ<sup>(8)</sup>.

وَالْعَامِرِيُّ ابْنُ عَلِيِّ عَثَّامٌ وَغَيْرُهُ فُالْتُونُ وَالْإِعْجَامُ

يَعْنِي أَنَّ مِنَ الْمُتَّفِقِ فِي الْحَطِّ الْمُخْتَلِفِ فِي اللَّفْظِ عَثَّامًا وَغَثَّامًا، فَالْأَوَّلُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَالثَّانِي الْمَثَلَّةُ الْمَشْدُودَةُ، وَالثَّانِي بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالتُّونِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(9)</sup>: «وَلَا يُعْرَفُ مِنْ النَّوْعِ الْأَوَّلِ غَيْرُ عَثَّامِ بْنِ عَلِيِّ الْعَامِرِيِّ ثُمَّ الْكَلَابِيِّ أَبِي عَلِيِّ الْكُوفِيِّ، صَدُوقٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، رَوَى عَنْ هَشَّامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَالتُّورِيِّ وَغَيْرِهِمَا،

(1) - نقله عنه الذهبي في "المشتمه" (ص361).

(2) - قال ابن حجر في "التهديب" (96/4): «ويُقَال: يَحْمُدُ، وَيُجْمِدُ، ذَكَرَ الدَّارِقُطِيُّ أَنَّهُ بَضَمَ الْيَاءَ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ»، وَسَعِيدُ بْنُ يَحْمُدَ هُوَ: أَبُو السَّفَرِ الْهَمْدَانِيُّ الثُّورِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ، تَوَفِيَ سَنَةَ 112 هـ، "الجرح والتعديل" (73/4)، و"تهديب الكمال" (101/11)، و"التقريب" (367/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص347)، وَمَنْ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الْمَغَارِبَةِ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي "مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ" (236/2).

(4) - "تقييد المهمل" (499/2).

(5) - "الإكمال" (207/6) و"المشتمه" (ص462)، و"تبصير المنتبه" (955/3).

(6) - "المؤتلف والمختلف" (1735/3).

(7) - أي: عَسَلٌ.

(8) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" (1735/3)، و"المشتمه" (ص462)، و"تبصير المنتبه" (954/3)، و"فتح المغيث" (244/4).

(9) - "علوم الحديث" (ص347) بتصرف.

رَوَى عَنْهُ مُسَدَّدٌ، وَمَحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدَمِيُّ وَغَيْرُهُمَا، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ (1).

وَكَذَلِكَ حَفِيدُهُ الْمَشَارِكُ لَهُ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَهُوَ عَنَّا بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَنَّا بْنِ عَلِيٍّ (2).

وَأَمَّا غَيْرُهُ فَعَنَّاٌ بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالتُّونِ، كَعَنَّا بْنِ أَوْسٍ صَحَابِيٍّ (3)، وَعُبَيْدِ بْنِ غَنَّاٍ الْكُوفِيِّ (4)، الرَّاوي عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (5).

وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَعْرُوا سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوَّرٌ

ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَا سِوَى ذَيْنِ فَمِسْوَرٌ حُكِي

يَعْنِي أَنَّ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: قَمِيرٌ - بفتح القاف وكسر الميم - بنتُ عمرو الكوفية التابعية للثقة، زوجة مسروق بن الأجدع، روت عن زوجها المذكور، وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وروى عنها الشعبي، ومحمد بن سيرين، وابن شبرمة (6).

وَمَا عَدَا اسْمِهَا فَمَضْمُومُ الْأَوَّلِ مُصَعَّرٌ، كزُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَمِيرِ الشَّاشِيِّ (7)، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَمَكِّيِّ بْنِ قَمِيرٍ، رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ (8).

(وَهُلْم) أَي: لِلْمَحَدِّثِينَ رَاوِيَانِ اسْمُ كُلِّ مِنْهُمَا: مُسَوَّرٌ - بضم الميم ثم مهملة مفتوحة

بعدها واو مشددة وآخره راء - أحدهما: مسوور بن يزيد الأسدي الكاهلي له

(1) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (44/7)، و"تهذيب الكمال" (335/19)، و"التقريب" (655/1).

(2) - ينظر: "المشتبه" للذهبي (ص487)، و"تبصير المنتبه" (1048/3).

(3) - هو: عنان بن أوس بن غنم بن عمرو بن مالك بن عامر بن بياضة الأنصاري الخزرجي البياضي، شهد بدرًا، "الاستيعاب" (1255/3)، و"أسد الغابة" (363/4 - 364) "الإصابة" (326/5).

(4) - هو: عبيد بن غنم ابن القاضي حفص بن غياث النخعي الكوفي، وقيل اسمه: عبد الله، محدث صدوق، توفي سنة 297 هـ، "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1765/3)، و"السير" (558/13)، و"تبصير المنتبه" (1048/3).

(5) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1763/3)، و"المشتبه" (ص487)، و"تبصير المنتبه" (1049/3).

(6) - ترجمتها في: "تهذيب الكمال" (273/35)، و"التهذيب" (446/12)، و"التقريب" (656/2).

(7) - هو: زهير بن محمد بن قميير بن شعبة المروزي، نزيل بغداد، ثقة، توفي سنة 252 هـ، "الجرح والتعديل" (591/3)، و"تهذيب الكمال" (411/9)، و"التقريب" (316/1).

(8) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1877/3)، و"الإكمال" (127/7)، و"تبصير المنتبه" (1137/3).

صُحْبَةً<sup>(1)</sup>، حَدِيثُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(2)</sup>، رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ.  
وَالْأَخْرُ: مُسَوَّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرُبُوعِيُّ الْمَدِينِيُّ<sup>(3)</sup>، حَدِيثُهُ فِي الطَّهَارَةِ مِنْ  
"السَّنَنِ"<sup>(4)</sup>، حَدَّثَتْ عَنْهُ مَعْنُ الْقَرَّازُ<sup>(5)</sup>، كَمَا فِي "الْمِيزَانِ" لِلدَّهَبِيِّ<sup>(6)</sup>.  
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup>، وَتَبَعَهُ الدَّهَبِيُّ<sup>(8)</sup>: «وَمَنْ سِوَاهُمَا فِيمَا نَعَلَمُ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَإِسْكَانِ  
السِّينِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».  
قَالَ السَّخَاوِيُّ<sup>(9)</sup>: «وَاقْتَصَرَ الدَّارُفُطْنِيُّ<sup>(10)</sup>، ثُمَّ ابْنُ مَأْكُولًا<sup>(11)</sup> عَلَى أَوْلَاهُمَا، وَلَمْ  
يَسْتَدْرِكْ ابْنُ نُقْطَةَ، وَلَا غَيْرُهُ عَلَيْهِمَا أَحَدًا<sup>(12)</sup>، وَصَنَعَ الْبُخَارِيُّ فِي "تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ"<sup>(13)</sup>. - حَيْثُ  
ذَكَرَ ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي بَابِ "مِسْوَرِ بْنِ مَحْرَمَةَ الْمُخَفَّفِ - يَدُلُّ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ<sup>(14)</sup>، وَابْنُ  
حَجَرٍ فِي "الإِصَابَةِ"<sup>(15)</sup>: عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ مُخَفَّفٌ، لَكِنَّهُ أَعَادَ ذِكْرَهُ فِي الْمَشَدِّدِ مَعَ ابْنِ  
يَزِيدَ<sup>(16)</sup>».

(1) - "الاستيعاب" (1400/3)، و"أسد الغابة" (186/5)، و"الإصابة" (121/6).

(2) - في كتاب الصلاة، باب الفتح على الإمام في الصلاة (ص145).

(3) - هو: مُسَوَّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ يَرْبُوعِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدِينِيِّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التَّقْرِيبِ" (184/2): مَقْبُولٌ،

"الجرح والتعديل" (298/8)، و"الإكمال" (245/7)، و"تبصير المنتبه" (1286/3).

(4) - كتاب الطهارة باب من قال: المستحاضة، تغتسل من طهر أبا ظهر (ص55).

(5) - هو: مَعْنُ بْنُ عَيْسَى بْنِ يَحْيَى الْأَشْجَعِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو يَحْيَى الْمَدِينِيُّ الْقَرَّازُ، ثِقَةٌ ثَبَتَتْ، تَوَفَّى سَنَةَ 198 هـ، "الجرح

والتعديل" (277/8)، و"تهذيب الكمال" (336/28)، و"التقريب" (204/2).

(6) - "ميزان الاعتدال" (429/6)، وَذَكَرَ عَنِ الْأَزْدِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(7) - "علوم الحديث" (ص348).

(8) - "المشتبه" (ص589).

(9) - "فتح المغيث" (246/4).

(10) - "المؤتلف والمختلف" (2005/4).

(11) - "الإكمال" (245/7).

(12) - قَالَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي: "التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ" (ص328)، وَ"شَرْحُ تَبْصُرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (142/3).

(13) - "التاريخ الكبير" (411/7).

(14) - "شرح التبصرة والتذكرة" (242/3).

(15) - "الإصابة" (121/6).

(16) - "التاريخ الكبير" (40/8).

قال الحافظ ابن حجر في كتابه "المُشْتَبِه" (1): «إِنَّ نُسَخَ "تَارِيخِ الْبُخَّارِيِّ" فِي ضَبْطِ هَذَا هَدَيْنِ الْأَسْمَيْنِ تَخْتَلِفُ تَشْدِيدًا وَتَخْفِيفًا»، والعلم عند الله تعالى.

ووصفوا الحمَّالَ في الرُّوَاةِ هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِي

يعني أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ قَالَ فِي "الْمُقَدِّمَةِ" (2): «لَا نَعْلَمُ فِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِيمَنْ ذُكِرَ مِنْهُمْ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمُنْدَاوَلَةِ الْحَمَّالَ - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ - صِفَةً لَا اسْمًا، إِلَّا هَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ الْبَغْدَادِيَّ الْحَمَّالَ، وَالِدَ الْحَافِظِ مُوسَى، رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبُخَّارِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَبِقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ، تُوَفِّي سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ» (3).

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ وَصْفِهِ بِالْحَمَّالِ، فزَعَمَ الْخَلِيلِيُّ (4)، وَابْنُ الْفَلَكي: «أَنَّهُ لِكَثْرَةِ مَا حَمَلَ مِنَ الْعِلْمِ»، وَلَمْ يَرِ ابْنَ الصَّلَاحِ (5) ذَلِكَ صَاحِحًا؛ لِأَنَّ الْحَافِظَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ سَعِيدِ الْأَزْدِيَّ رَوَى عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّاهِرِ الدُّهْلِيِّ (6) صَاحِبِ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَّالِ، وَهُوَ أَدْرَى بِأُمُورِهِمْ أَنَّهُ كَانَ بَزَّازًا، فَلَمَّا تَزَهَّدَ صَارَ يَحْمِلُ الشَّيْءَ بِأُجْرَةٍ، وَيَأْكُلُ مِنْهَا (7).

وقيل: كَانَ حَمَّالًا ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْبَيْرِ (8).

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُ غَيْرِهِ: أَنَّهُ حَمَلَ رَجُلًا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ عَلَى ظَهْرِهِ فَانْقَطَعَ بِهِ» (9).

(1) - "تبصير المنتبه" (1286/4).

(2) - "علوم الحديث" (ص348).

(3) - ترجمته في: "الجرح والتعديل" (92/9)، و"تاريخ بغداد" (22/14)، و"تهذيب الكمال" (96/30).

(4) - "الإرشاد" (599/2 - 600).

(5) - "علوم الحديث" (ص348).

(6) - هو: محمد بن أحمد بن عبد الله البغدادي المالكي، أبو الطاهر الدهلي، قاضي مصر، توفي سنة 367 هـ، "تاريخ

بغداد" (313/1)، و"السير" (204/16)، و"الديباج المذهب" (305/2 - 306).

(7) - "مشتبه النسبة" لعبد الغني بن سعيد (ص65).

(8) - عزاه النَّاطِمُ لابن الجارود في "الكنى" عن ولده موسى بن هارون، "شرح التبصرة والتذكرة" (143/3).

(9) - "فتح المغيث" (249/4).

قال ابن الصّلاح: «ومن عَدَاهُ فَالْجَمَّالُ - بالجيم - منهم: مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الْجَمَّالُ<sup>(1)</sup>، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» هـ<sup>(2)</sup>.

واستدرك النَّازِمُ عَلَى هَذَا الْحِصْرِ: «بَيَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَمَّالَ الرَّاهِدَ<sup>(3)</sup>، قَدْ سَمِعَ مِنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى. وَرَافِعَ بْنَ نَضْرٍ الْحَمَّالَ<sup>(4)</sup>، سَمِعَ مِنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَمَّالَ<sup>(5)</sup> أَحَدَ شُيُوخِ أَبِي النَّرْسِيِّ<sup>(6)</sup>» هـ<sup>(7)</sup>.

قال النَّوَوِيُّ<sup>(8)</sup>: «وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ: أَبِيضُ بْنُ حَمَّالٍ الْمَازِنِيُّ السُّبَائِيُّ، صَحَابِيُّ عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْيَمَنِ<sup>(9)</sup>، حَدِيثُهُ فِي "السُّنَنِ"<sup>(10)</sup>، وَحَمَّالُ بْنُ مَالِكِ الْأَسَدِيِّ، شَهِدَ هُوَ وَأَخُوهُ مَسْعُودٌ "الْقَادِسِيَّة"<sup>(11)</sup>، وَتَوَلَّى قَتْلَ فَيْلِ الْفُرْسِ».

(1) - هو: أبو جعفر الرّازي، ثقة حافظ، توفي سنة 239 هـ، "تهذيب الكمال" (519/26)، و"التقريب" (137/2).

(2) - "علوم الحديث" (ص348).

(3) - هكذا أثبتته الشارح "بيان"، والصّواب أنه: بُنَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ سَعِيدِ الْوَاسِطِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ، نَزِيلُ مِصْرَ وَشَيْخُهَا الْحَدِيثُ الْعَابِدُ الرَّاهِدُ، تَوَفِيَ سَنَةَ 316 هـ، "حلية الأولياء" (324/10)، و"تاريخ بغداد" (100/7 - 101)، و"السير" (488/14)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ نَقَلَهُ بِوَسْطَةِ مَنْ "تدريب الرّاوي" (ص327) كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(4) - أبو الحسن الشّافعي، الزاهد الفقيه، توفي سنة 447 هـ، "السير" (51/18)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (397/4).

(5) - أحمد بن محمد بن الدّيبس الحمّال، أبو العبّاس، استدركه ابن نُقْطَةَ فِي "التكملة" كما فِي "التقييد والإيضاح" للنّازم (ص330).

(6) - هو: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ، أَبُو الْغَنَائِمِ الْكُوفِيُّ، وَأَبُو النَّرْسِيِّ لَقِبُ لَهُ، مُحَدِّثُ الْكُوفَةِ الْحَافِظُ، تَوَفِيَ سَنَةَ 510 هـ، "المنتظم" (150/17 - 151)، و"تذكرة الحفاظ" (1260/4).

(7) - "التقييد والإيضاح" (ص329)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (143/3).

(8) - "التقريب" (ص327) مع "التدريب".

(9) - هو: أَبِيضُ بْنُ حَمَّالِ بْنِ مَرْتَدِ بْنِ ذِي لُحْيَانَ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَوْفِ الْمَأْرِي السَّبْئِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَهُ صَحْبَةٌ، "التاريخ الكبير" (59/2)، و"الاستيعاب" (138/1)، و"الإصابة" (23/1).

(10) - أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، برقم 3066، والترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء في القطن، برقم 1380، وابن ماجه: كتاب الرّهون، باب إقطاع الأنهار والعيون، برقم 2475.

(11) - حمّال بن مالك الأسدي، وأخوه مسعود بن مالك الأسدي، شهدا جميعا "القادسية" مع سعد بن أبي وقاص، وقتلا الفيل، "المؤتلف والمختلف" للدّارقطني (764/2)، و"الإكمال" (544/2)، و"المشتمه" (ص172).

قال ابن حجر: «ومنه جماعة يلقبون بـ الجمال - بالجيم والميم المخففة - وهم كثيرُونَ جَدًّا» هـ (1).

ووصفوا حنَّاطًا أو حَبَّاطًا عيسى ومُسلِّمًا كذا حَيَّاطًا

يعني أنه قد تجتمع الأوصاف الثلاثة في اسمٍ واحدٍ، فيومن الغلط فيه، ويكون اللفظ مُصِيبًا كيفما وصفه، وذلك في اسمين:

أولهما: عيسى بن أبي عيسى ميسرة الغفاري، يكنى بأبي موسى، وأبي محمد المدني القرشي بالولاء، روى عن أبيه، وأنس، والشعبي، وأبي الزناد، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم، وروى عنه وكيع، وابن أبي فديك، وأبو خالد الأحمر، وغيرهم (2).

قال ابن معين: «كان كوفيًا، وانتقل إلى المدينة، كان حَيَّاطًا، ثم ترك ذلك وصار حنَّاطًا، ثم ترك ذلك وصار حَبَّاطًا، يبيع الحَبَطَ» (3)، الذي تأكله الإبل (4).

والثاني منهما: مسلم بن أبي مسلم تابعي كوفي، شهد النهروان مع علي كرم الله وجهه، وروى عن ابن مسعود، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما (5).

قال ابن سعد: «وكان يقول عن نفسه: أنا حَيَّاطٌ، وحنَّاطٌ، وحبَّاطٌ، كلاً قد عالجت» (6).

ولكن مع هذا فاشتهاره إنما هو بالمهملة والنون، واشتهر الآخر بالمعجمة والموحدة، ولذا رجح الدهبي في كل واحد ما اشتهر به (7) هـ.

والسلمي افتح في الأنصار ومن يكسر لامه كأصله لحن

(1) - تبصير المنتبه (348/1) بتصرف.

(2) - قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حجر: متروك الحديث، توفي سنة 151هـ، تاريخ ابن معين (465/2)، والجرح والتعديل (289/6)، و"تهذيب الكمال" (15/23)، و"التقريب" (773/1).

(3) - تاريخ ابن معين (465/2).

(4) - الحَبَطُ: «ورق يُنفضُ بالمخاطبِ ويُجفَّفُ ويُطحنُ ويُخلطُ بدقيق أو غيره، فتوجزه الإبل»، "القاموس المحيط" (ص 597).

(5) - التاريخ الكبير (242/7)، و"الثقات" (398/5).

(6) - طبقات ابن سعد (565/7) طبعة الخانجي، تحقيق: علي محمد عمر.

(7) - "المشبه" (ص 253)، وقد تبع في ذلك الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (940/2)، وابن ماكولا في "الإكمال"

(275/3)، وينظر: "تبصير المنتبه" (517/2).

يعني أن من ذلك مما أدخله ابن الصلاح<sup>(1)</sup> في القسم الثاني هذه النسبة، ونقلها الناظم<sup>(2)</sup> إلى هذا القسم الأول؛ لكونها لا تتعلق بما في "الصحيحين" و"الموطأ"، فقال: (والسلمي) بالتصّب مفعول مقدم لـ (افتح) أي: السنين واللام منه إذا جاء في الأنصار خاصة، كأبي قتادة فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجابر بن عبد الله، وأبي اليسر كعب بن عمرو رضي الله عنهم، نسبة إلى بني سلمة - بفتح السين وكسر اللام - بن سعد من بني جشم بن الخزرج، ولكن اللام فتحت في النسبة، كالتنمري والصدفي وابهما<sup>(3)</sup>.

قال السمعاني: «وهذه النسبة عند التحوّين، وأمّا أصحاب الحديث فيكسرون اللام»<sup>(4)</sup>.  
وعليه اقتصر عماد الدين إسماعيل بن هبة الله - المشهور بابن باطيش - الشافعي الموصلّي، المتوفى سنة خمس وخمسين وستمائة<sup>(5)</sup> في كتابه "مشتبه النسبة"، وجعل المفتوح اللام نسبة إلى "سليمة" قرية من عمل حمّاه<sup>(6)</sup>.

قال ابن الصلاح: «ومن يكسر لأمه أي: لام السلمي - وهم أكثر المحذّين - كأصله الذي هو سلمة بكسر اللام، فقد لحن»<sup>(7)</sup>.

وما ذكره ضابط لما في الأنصار خاصة، وإلا فلهم في غيرهم بالفتح أيضاً جماعة ممن انتسب إلى أجداده، كـ"بني سلمة" بطن من "لحم"، وغيرهم<sup>(8)</sup>.  
ويشتبه ذلك كله بالسلمي - بضم السين، وفتح اللام - نسبة إلى "بني سليم بن منصور"، وهم خلق كالعباس بن مرداس<sup>(9)</sup>.

كما يشتبه بالسلمي - بالفتح وسكون اللام - نسبة إلى بعض أجداد المنتسب، تبه على

(1) - "علوم الحديث" (ص 357).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (145/3).

(3) - "فتح الباقي" (145/3)، و"فتح المغيث" (250/4).

(4) - "الأنساب" (184/7).

(5) - ترجمته في: "السير" (319/23)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (131/8-132).

(6) - حكاه عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (145/3).

(7) - "علوم الحديث" (ص 357) بتصرف.

(8) - "فتح المغيث" (251/4).

(9) - الصحابي رضي الله عنه.

ذَلِكَ النَّاطِمِ<sup>(1)</sup>.

وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا بَشَّارًا أَفْرَدَ أَبَ بُنْدَارِهِمَا

وَلَهُمَا سَيَّارٌ أَيُّ: أَبُو الْحَكَمِ وَابْنُ سَلَامَةَ وَبَالِيَا قَبْلُ جَمٍّ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ بِمَا فِي "الموطأ" لِمَالِكٍ، وَ"الصَّحِيحَيْنِ" لِلْبَخَّارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَهُمَا الْمُرَادَانِ بِقَوْلِهِ: (وَلَهُمَا) أَوْ لَهُمْ جَمْعًا، أَوْ فِي أَحَدِ كُتُبِهِمُ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى تَرَاجُمٍ: بِشَّارٍ، وَسَيَّارٍ، وَيَسَّارٍ.

أَمَّا بِشَّارٌ - فَبِمَوْحَدَةٍ مُشَدَّدَةٍ -، وَلَيْسَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" مِنْهُ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِشَّارٌ وَالِدُ مُحَمَّدِ بْنِ بِشَّارِ بْنِ عُثْمَانَ، أَبُو بَكْرِ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْمَلَقَّبُ بِ"بُنْدَارٍ" - بَضَمَ الْبَاءِ وَفَتْحَهَا، وَسَكُونِ النُّونِ - شَيْخَهُمَا، بَلْ شَيْخِ الْأَيْمَةِ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ لِهَمَا لِاخْتِصَاصِهِمَا بِهِ دُونَ مَالِكٍ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَبَشَّارٌ - بِالْمَوْحَدَةِ ثُمَّ الْمَعْجَمَةِ - قَلِيلٌ فِي التَّابِعِينَ، مَعْدُومٌ فِي الصَّحَابَةِ»<sup>(3)</sup>.

(وَهُمَا) أَيُّ: لِلشَّيْخَيْنِ أَيْضًا خَاصَّةً: سَيَّارٌ - بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ ثُمَّ يَاءٍ مَثْنَاءٍ مِنْ تَحْتِ مُشَدَّدَةٍ -، وَهُمَا اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: سَيَّارُ بْنُ وَرْدَانَ أَبِي سَيَّارٍ، أَبُو الْحَكَمِ الْعَنْزِيُّ الْوَاسِطِيُّ، رَوَى عَنِ الثَّبَاتِ الْبُنَّانِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَشُعْبَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(4)</sup>.

وَالْآخَرُ: سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ أَبُو الْمَنْهَالِ الرِّيَّاحِيُّ التَّابِعِيُّ الْبَصْرِيُّ<sup>(5)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (146/3)، و"فتح المغيث" (251/4).

(2) - "علوم الحديث" (ص 349).

(3) - "المشتبه" (ص 78).

(4) - وهو ثقة، توفي سنة 122هـ، "الجرح والتعديل" (254/4)، و"تهذيب الكمال" (313/12)، و"التقريب" (407/1).

(5) - وهو ثقة، توفي سنة 129هـ، "الجرح والتعديل" (254/4)، و"تهذيب الكمال" (308/12)، و"التقريب" (407/1).

والثالث: يَسَارٌ - بتقدِيمِ الياءِ على السِّينِ المخفَّفةِ -، وهو (جَمٌّ) أي: كثيرٌ في "الموطأ"، و"الصَّحِيحَيْنِ"، كَيْسَارٍ والدِّ سُلَيْمَانَ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِ<sup>(1)</sup>.

وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَازِنِيِّ  
وَابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ  
وَفِيهِ حُلْفٌ وَبَشِيرًا أَعْجَمٌ  
فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمٌ  
يُسَيْرٌ ابْنُ عَمْرٍو أَوْ أُسَيْرٌ  
وَالثُّوْنُ فِي أَبِي قَطْنٍ نُسَيْرٌ

يعني أَنَّ مِنَ الْمُتَّفِقِ خَطًّا الْمُخْتَلِفِ لَفْظًا: بِشَرًّا وَبُسْرًا، فَالْأَوَّلُ بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَالثَّانِي بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ، وَلَيْسَ فِي "الموطأ"، و"الصَّحِيحَيْنِ" مِنَ الثَّانِي سِوَى أَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ، وَهِيَ:

بُسْرٌ بَنُ سَعِيدِ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ، رَوَى عَنْ عَثْمَانَ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، وَسَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(2)</sup>.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ مِنَ الْعَبَادِ الْمُنْقَطِعِينَ، وَأَهْلِ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، مَاتَ وَلَمْ يُخْلَفْ كَفَنًا، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ هُوَ: مَوْلَى ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ»<sup>(3)</sup>.

وَبُسْرٌ بَنُ أَبِي بُسْرِ الْمَازِنِيِّ، نَسَبُهُ لِمَازِنِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عَكْرَمَةَ بْنِ حَصَفَةَ بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ، صَحَابِيٌّ<sup>(4)</sup>، وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا صَحَابِيٌّ<sup>(5)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فَأَصَابَ؛ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، وَإِنْ رَفَعَ عَلَيْهِ الْمَزْيِيُّ فِي "التَّهْذِيبِ"<sup>(6)</sup> عِلَامَةَ مُسْلِمٍ، فَقَلَّدَهُ النَّاطِمُ<sup>(7)</sup>

(1) - "علوم الحديث" (ص 349)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (148/3)، و"فتح المغيث" (252/4).

(2) - وهو ثقة جليل، توفي سنة 100هـ، "الجرح والتعديل" (423/2)، و"تهذيب الكمال" (72/4)، و"التقريب" (125/1).

(3) - "طبقات ابن سعد" (282/5) بتصرف.

(4) - "أسد الغابة" (186/3)، و"تجريد أسماء الصحابة" (48/1)، و"الإصابة" (290/1).

(5) - هو: عبد الله بن بسر المازني، أبو بسر الحمصي، صحابي، توفي بالشام سنة 88هـ، وقيل: هو آخر من مات بها من الصحابة، "الاستيعاب" (874/3)، و"أسد الغابة" (186/3)، و"الإصابة" (23/4).

(6) - "تهذيب الكمال" (69/4).

(7) - يريد به الناظم في ألفيته هذه.

في ذلك ثم رجع عنه فقال في "نكته على ابن الصلاح"<sup>(1)</sup>: «قُلْتُ الْمَرْي فِي ذَلِكَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ وَهْمٌ، فَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمًا لِبُسْرٍ، وَلَا لَهُ ذِكْرٌ فِيهِ بِاسْمِهِ إِلَّا فِي نَسَبِ ابْنِهِ»<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"<sup>(3)</sup>: «بُسْرُ بْنُ أَبِي بُسْرِ الْمَازِنِيُّ وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ، صَحَابِيُّ لَهُ ذِكْرٌ فِي مُسْلِمٍ بِرَأْيِهِ» هـ .

نعم ذكر ابن الصلاح<sup>(4)</sup> ولده عبد الله بن بusr، وحديثه في "الصحيحين"<sup>(5)</sup>.  
وبusr بن محجن - بكسر الميم وسكون المهملة وفتح المعجمة - الدليلي تابعي<sup>(6)</sup>، وحديثه في "الموطأ"<sup>(7)</sup> خاصة، دون "الصحيحين".

قال الذهبي في "الميزان"<sup>(8)</sup>: «وَحَدِيثُهُ: «صَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ»<sup>(9)</sup>.

(1) - "التقييد والإيضاح" (ص 331).

(2) - "فتح المغيث" (252/4).

(3) - "تقريب التهذيب" (125/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 349).

(5) - البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم (498/2)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب وضع النوى خارج التمر (200/13).

(6) - قال ابن حجر: صدوق، "الجرح والتعديل" (423/2)، و"تهذيب الكمال" (77/4)، و"التقريب" (125/1).

(7) - كتاب صلاة الجماعة، باب إعادة الصلاة مع الإمام (ص 84).

(8) - "ميزان الاعتدال" (18/2).

(9) - أخرجه: مالك في "الموطأ" (ص 84) وعنه النسائي: كتاب الصلاة، باب إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل، رقم 857، وابن حبان (164/6)، والحاكم (137/1)، وأحمد (319/26)، والطبراني في "الكبير" (294/20) كلهم عن: مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يُقال له بusr بن محجن عن أبيه محجن، فذكره، وهذا إسناد ضعيف؛ لأن بusr بن محجن انفرد بالرواية عنه زيد بن أسلم، ومع ذلك قال الحاكم: هذا حديث صحيح، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين، وقد احتج به في "الموطأ"، وتعقبه الذهبي بأن محجن تفرد عنه ابنه، وهو كذلك، ومع ذلك قال فيه ابن حجر: صدوق.

وللحديث شاهد عند مسلم: كتاب الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام، رقم 648، عن أبي ذر رضي الله عنه، وبالجملة الحديث أقل أحواله أنه حديث حسن، وصححه العلامة الألباني في "السلسلة الصحيحة" (324/3)، و"صحيح سنن أبي داود" الأم، رقم 590.

وفي اسمه خلافٌ، فقال الثوري<sup>(1)</sup>، وابن عبد البر<sup>(2)</sup>: إِنَّهُ بِشْرٌ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ كَالجَادَّةِ، وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَمَاعَةً مِنْ وَلَدِهِ وَرَهْطِهِ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ بِالْمُعْجَمَةِ<sup>(3)</sup>.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّ مَالِكًا، وَالْأَكْثَرِينَ عَلَى الْأَوَّلِ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «إِنَّ الثَّوْرِيَّ رَجَعَ عَنِ الْإِعْجَامِ»<sup>(5)</sup>.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي "الثَّقَاتِ"<sup>(6)</sup>: بِالْمُهْمَلَةِ، وَقَالَ: «وَمَنْ قَالَهُ بِالْمُعْجَمَةِ فَقَدْ وَهَمَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَرَوَى عَنْهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ حَدِيثًا».

وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ الشَّامِيُّ التَّابِعِيُّ، رَوَى عَنْ وائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، وَرُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، وَغَيْرِهِمَا، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ، وَزَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(7)</sup>.

وَقَالَ أَبُو مُسَهَّرٍ: «هُوَ أَحْفَظُ أَصْحَابِ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيِّ»<sup>(8)</sup>.

وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةَ، أَوِ الْأَرْبَعَةَ مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، فَهُوَ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ بِشَيْنِ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ<sup>(9)</sup>.

وَلَا تَشْتَبَهُ هَذِهِ التَّرْجِمَةُ بِأَبِي الْيَسْرِ - بِمَثْنَاةٍ تَحْتَانِيَّةٍ ثُمَّ سَيْنٍ مُهْمَلَةٍ مُفْتُوحَةٍ - الْمُخْرَجِ حَدِيثُهُ فِي "مُسْلِمٍ"<sup>(10)</sup>، وَاسْمُهُ: كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، شَهِدَ الْعُقْبَةَ وَبَدْرًا<sup>(11)</sup>، وَهُوَ الَّذِي أَسْرَ

(1) - التاريخ الكبير " (124/2)، و"الجرح والتعديل" (423/2).

(2) - "التمهيد" (257/2).

(3) - أسنده عنه ابن عبد البر في "التمهيد" (258/2)، وينظر: "تهذيب التهذيب" (438/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص 349).

(5) - لم أهد إليه، وذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (124/2) رجوعَ سفيان رحمه الله، والله أعلم.

(6) - "الثقات" (79/4) بتصرف.

(7) - من الثقات الحفاظ، "الجرح والتعديل" (423/2)، و"تهذيب الكمال" (75/4)، و"التقريب" (125/1).

(8) - ينظر: "تهذيب الكمال" (76/4).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (148/3 - 149)، و"فتح المغيث" (254/2)، و"تدريب الراوي" (ص 328).

(10) - في "الزهد"، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر (105/18).

(11) - توفي بالمدينة سنة 55 هـ، "الاستيعاب" (1776/4)، و"أسد الغابة" (510/4)، و"الإصابة" (468/7).

العَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَوْمئِذٍ<sup>(1)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الاسْتِيعَاب"<sup>(2)</sup> فِي تَرْجُمَتِهِ: «وَكَانَ رَجُلًا قَصِيرًا، وَالْعَبَّاسُ رَجُلًا طَوِيلًا ضَخْمًا جَمِيلًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ أَعَانَكَ عَلَيْهِ مَمْلَكَ كَرِيمٌ»<sup>(3)</sup>.

وَلَكِنَّهُ مُلَازِمٌ لِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ غَالِبًا بِخِلَافِ الْقِسْمَيْنِ الْأُولَيْنِ<sup>(4)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمِنْ ذَلِكَ: بَشِيرٌ، وَنَسِيرٌ، وَنُسَيْرٌ، وَنُشِيرٌ.

أَمَّا بَشِيرٌ فَكُلُّهُ بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ، سَوَى رَاوِيَيْنِ فَقَطْ، فَهُمَا بَضَمِ الْمُوَحَّدَةِ مِنْهُمَا، وَفَتْحِ شِينِهِمَا بَحِيثٌ يَكُونَانِ مُصْعَرَيْنِ وَهُمَا:

بُشَيْرٌ بِنُ يَسَارِ الْحَارِثِيِّ الْمَدَنِيِّ، رَوَى عَنْ أَنْسِ، وَجَابِرِ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، رَوَى عَنْهُ رِبْعَةُ الرَّأْيِ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّائِي، وَغَيْرُهُمْ<sup>(5)</sup>.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا فَقِيهًا، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ عَامَّةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(6)</sup>.

وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ<sup>(7)</sup>، حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ<sup>(8)</sup>.

(1) - أَخْرَجَ قِصَّةَ الْأَسْرِ: ابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" (12/4) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَقْسَمِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهَا الطَّبْرِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" (463/2) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ مَقْسَمِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِسْنَادُهَا حَسَنٌ.

(2) - "الاسْتِيعَاب" (1776/4).

(3) - أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (334/5) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(4) - "التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ" (ص 331)، وَ"فَتْحُ الْمَغِيثِ" (254/4).

(5) - "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (394/2)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (187/4)، وَ"التَّقْرِيبُ" (133/1).

(6) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (303/5).

(7) - "تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (188/4).

(8) - مِنْهَا: فِي الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الصَّلْحِ، بَابُ الصَّلْحِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ (238/2)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا (162/10)، وَمَالِكٌ فِي "المَوْطَأِ": كِتَابُ الْقَسَامَةِ، بَابُ تَبْدِئَةِ أَهْلِ الدَّمِّ فِي الْقَسَامَةِ (ص 488).

والثاني: بُشَيْرُ بْنُ كَعْبِ بْنِ أَبِي الْحَمِيرِيِّ الْعَدَوِيِّ، أَبُو أَيُّوبَ الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ مُخَضَّرٌ<sup>(1)</sup>، حَدِيثُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ<sup>(2)</sup> كَمَا لِلنَّاطِمِ فِي "شَرْحِهِ"<sup>(3)</sup>، وَالسُّيُوطِي فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(4)</sup>.

وقال السَّخَاوِيُّ فِي "فتح المغيث"<sup>(5)</sup>: «خُرِّجَ لَهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" جَزْمًا»<sup>(6)</sup>، فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مُقَاتِلُ بْنُ بُشَيْرٍ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُمَا<sup>(7)</sup>، فَلَمْ يُخْرَجْ لَهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَزَعُمُ عَبْدُ الْعَنِيِّ ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ فِي كِتَابِهِ "الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ"<sup>(8)</sup> أَنَّ مُسْلِمًا خَرَجَ لَهُ وَهَمٌ»<sup>(9)</sup>.

(1) – ترجمته في: "الجرح والتعديل" (395/2)، و"تهذيب الكمال" (184/4)، و"التقريب" (133/1).

(2) – البخاري: كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار (237/4).

(3) – "شرح التبصرة والتذكرة" (151/3)..

(4) – "تدريب الراوي" (ص328).

(5) – "فتح المغيث" (254/4).

(6) – أخرج البخاري في: كتاب الأدب، باب الحياء (185/4) رقم 6117، و"مسلم" في "الإيمان"، باب بيان عدد شعب الإيمان (09/2) برقم 37 من حديث عمران بن حصين مرفوعاً: «قال: قال صلى الله عليه وسلم: «الحياء يأتي إِبَّ بَخِيرٍ»، فقال بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: مكتوبٌ في الحكمة: إنَّ من الحياءِ وقارًا، وإنَّ من الحياءِ سَكِينَةٌ. فقال له عمران: أحَدَيْتُكَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحدَّثتني عن صحيفتك؟» .

ولعدم ورود اسمه في سند الحديث جعله ابن طاهر في "الجمع بين رجال الصحيحين" (55/1) من أفراد البخاري، وكذلك هو صنيع المزني في "تهذيب الكمال" (184/4) إذ وضع عليه رقم البخاري دون مسلم، وكذا فعل الذهبي في "السير" (351/4)، وأمَّا الحافظ ابن حجر فقد ذكر في "الإصابة" (362/1)، و"التهذيب" (471/1) أنَّ حديثه أخرجه البخاري ومسلم، وتبعه على هذا السَّخَاوِيُّ، وحقيقَةُ الحال أن يُقال: إنَّه من رجال البخاري، وله ذكرٌ في الصحيحين، ينظر: "فتح المغيث" (254/4) مع التعليق عليه، والله أعلم.

(7) – قوله: مثلَهُمَا يعني: كونه مصعراً، وقد ضبطه ابن ماكولا في "الإكمال" (290/1) بدون تصغير، فقال: مُقاتل بن بشير، وأمَّا الحافظ ابن حجر فقد ضبطه مصعراً، كما في "تبصير المنتبه" (92/1)، وقد ذكر أنه وجدَه وِرَاقَ بن محمد بن نصر المروزي، وتبعه السَّخَاوِيُّ فِي "فتح المغيث" (255/4)، والشَّارِحُ تبعُهُمَا على ذلك، ولعلَّ ما ذكرَه ابن ماكولا هُوَ الأظْهَرُ، والله أعلم.

(8) – الذي في "الكمال" (11/9): مُقاتل بن بشير روى له أبو داود، فالله أعلم.

(9) – "فتح المغيث" (255/4).

وَلَهُمْ ثَالِثُ اسْمُهُ: يُسَيِّرُ - بَضَمِ الْمَثْنَاءِ مِنْ تَحْتِ وَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ - ابْنُ عَمْرٍو - مَصْعَرٍ - تَابِعِيٌّ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّ لَهُ رُؤْيِيَّةً<sup>(1)</sup>، وَقِيلَ فِيهِ: أُسَيِّرُ بِهَمْزَةٍ بَدَلِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ كَمَا اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ<sup>(2)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «أَهْلُ "الْبَصْرَةِ" يَقُولُونَ: أُسَيِّرُ بِنِ جَابِرٍ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ: أُسَيِّرُ بِنِ عَمْرٍو»<sup>(3)</sup>، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(4)</sup>.

وَلَهُمْ رَابِعُ اسْمُهُ: نُسَيِّرُ - بَضَمِ التُّونِ، وَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ - وَالِدُ قَطْنِ بْنِ نُسَيِّرٍ، بَصْرِيٌّ يُكْنَى وَوَلَدُهُ قَطْنًا - بِالتَّخْرِيكِ - أَبَا عَبَّادٍ<sup>(5)</sup>، حَدِيثُهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(6)</sup> فِي فَضْلِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ<sup>(7)</sup>، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(8)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(9)</sup> عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ.

وَالتُّونُ آخِرُ (قَطْنٌ) سَاكِنَةٌ لِلوَزْنِ، وَمُدْغَمَةٌ فِي نُونِ نُسَيِّرٍ.  
وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، فَبَشِيرٌ بِفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ ثُمَّ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ كَمَا هُوَ الْجَادَّةُ<sup>(10)</sup>.

(1) - توفي سنة 85 هـ، "طبقات ابن سعد" (147/6)، و"التاريخ الكبير" (422/8)، و"تهذيب الكمال" (304/32).

(2) - ينظر: "التاريخ الكبير" (422/8)، و"الجرح والتعديل" (308/9)، و"تهذيب الكمال" (302/32).

(3) - "تهذيب الكمال" (302/32).

(4) - "التاريخ الكبير" (422/8).

(5) - هو: أبو عَبَّادِ الْعُبَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ الدَّرَّاعِ، صَدُوقٌ يَخْطِي، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِيِّ (1904/4)، و"الجرح والتعديل" (138/7)، و"تهذيب الكمال" (617/23)، و"التقريب" (31/2).

(6) - في كتاب "الإيمان"، باب مَخَافَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ (116/2) برقم 119.

(7) - هو: ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْخَزْرَجِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، الْمَدِينِيُّ، خَطِيبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ شَهِيدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، "طبقات ابن سعد" (206/5)، و"الاستيعاب" (200/1)، و"الإصابة" (395/1).

(8) - في كتاب الصَّلَاةِ، باب مَنْ لَمْ يَرِ الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (برقم 785).

(9) - في "جامعه": كتاب الدعوات، برقم (3623)، طبعة دار الفكر - بيروت لبنان، بتحقيق صدقي العطار، 1425 هـ، 2005 م.

(10) - "علوم الحديث" (ص350)، و"التقريب" للنووي (ص328)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (151/3)، و"فتح المغيث" (356/4)، و"تدريب الراوي" (ص328).

جَدُّ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدٌ      وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيِّ بُرَيْدٌ

وَلَهُمَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَزْرَةَ      ابْنِ الْبُرَيْدِ فَالْأَمِيرُ كَسْرَهُ

يعني أن يزيد كُله بالزاي المكسورة والياء المفتوحة في أوله إلا ثلاثة أسماء:

**أولها:** بريد جد أبي الحسن علي بن هاشم بن بريد الكوفي، فهو بفتح الموحدة، ثم راء مكسورة، ومثناة من تحت، وآخره دال مهملة، ولذلك يُقال لحافده علي المذكور: البريدي. روى علي هذا عن هشام بن عروة، والأعمش، ويزيد بن كيسان، وغيرهم، وروى عنه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو معاوية، وغيرهم<sup>(1)</sup>، روى مسلم حديثين<sup>(2)</sup>.

**والثاني:** بريد بن عبد الله بن أبي بريدة بن أبي موسى الأشعري، الكوفي<sup>(3)</sup>، أبوه عبد الله حافد أبي موسى؛ لأنه ابن ابنه أبي بريدة، فهو بضم الباء وبالراء المفتوحة<sup>(4)</sup>، كما للبخاري في رواية الفربري<sup>(5)</sup>، ولمسلم، والنسائي في "الكنى"<sup>(6)</sup>، وبه جزم الدارقطني<sup>(7)</sup>، وابن ماكولا<sup>(8)</sup>؛ لكنّه عند عامة رواة البخاري سوى الفربري بالتحتية والزاي كالجادة<sup>(9)</sup>..

(1) - قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: صدوقٌ يتشيع، توفي سنة 180هـ، وقيل: بعدها، "تاريخ ابن معين" (423/2)، و"الجرح والتعديل" (207/6)، و"تهذيب الكمال" (163/21) و"التقريب" (704/1).

(2) - منها: ما أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب الاستئذان (120/14)، وفي كتاب الرضاع: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (19/10).

(3) - ثقة يخطئ قليلاً، "الجرح والتعديل" (426/2)، و"تهذيب الكمال" (50/4)، و"التقريب" (124/1).

(4) - لقد وقع للشَّارح تداخلٌ هنا بين بريد بن عبد الله وأبي بريد عمرو بن سلمة الجرمي، وكلُّ ما ذكره بعد هذه الجملة هو متعلقٌ بأبي بريد، وليس متعلقاً بـ: بريد بن عبد الله، كما هو مبينٌ في "فتح المغيث" (256/4)، و"تدريب الراوي" (ص329).

(5) - هذا متعلقٌ بأبي بريد، وذكر الحافظ في "الفتح" (375/2): أن أكثر رواة البخاري قالوا: يزيد بالتحتانية والزاي.

(6) - "الكنى" لمسلم (158/1).

(7) - "المؤتلف والمختلف" (174/1).

(8) - "الإكمال" (228/1).

(9) - "فتح الباري" (375/2).

رَوَى بُرَيْدٌ هَذَا عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنِ السُّفْيَانَانَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَأَبُو مَعَاوِيَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(1)</sup>، وَحَدِيثُهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ"<sup>(2)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا) أَي: لِلشَّيْخَيْنِ<sup>(3)</sup> فَيَمَنْ خَرَجَا لَهُ مِمَّا هُوَ مُصَاحِبُ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ ثَالِثُ الْأَسْمَنِ السَّابِقَيْنِ "الْبِرْنِدِ" بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ، وَبَعْدَهُمَا نُونٌ سَاكِنَةٌ وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَبُو نَصْرِ بْنِ مَأْكُولًا<sup>(4)</sup>، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>.

وَقِيلَ: كَمَا فِي كِتَابِ "عُمْدَةِ الْمُحَدِّثِينَ"<sup>(6)</sup> وَغَيْرِهِ: بَفَتْحِهِمَا، وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْفَرَضِيِّ<sup>(7)</sup>، وَعِيَّاضٌ<sup>(8)</sup>، وَابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(9)</sup> مَعَ تَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ كَسْرَهُمَا أَشْهُرٌ، وَهُوَ جَدُّ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَزْرَةَ - بِمُهْمَلَاتٍ - بِنِ الْبِرْنِدِ السَّامِيِّ بِالْمُهْمَلَةِ نَسَبَةً لِسَامَةَ بِنِ لُؤَيِّ النَّاجِي نَسَبَةً إِلَى بَنِي نَاجِيَةَ بَطْنِ مَنْ بَنِي سَامَةَ الْبَصْرِيِّ، يَزُوي مُحَمَّدٌ هَذَا عَنْ جَرِيرِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَشُعْبَةَ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(10)</sup>، وَرَوَى عَنْهُ الْبَخَّارِيُّ مُبَاشَرَةً، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ بِوَاسِطَةِ أَبِي مُوسَى<sup>(11)</sup>.

ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَةِ      بَرَاءَ أَشَدُّ وَبِجِيمٍ جَارِيَةٍ  
ابْنُ قُدَامَةَ كَذَلِكَ وَالِدُ      يَزِيدَ قَلْتُ وَكَذَلِكَ الْأَسْوَدُ  
ابْنُ الْعَلَا وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ      عَمَرُو فَجَدُّ دَا وَذَا سِيَانَ

(1) - ينظر: "تهذيب الكمال" (50/4).

(2) - البخاري: كتاب العقيدة، باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه (28/4)، ومسلم: كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته (112/14) رقم 2145.

(3) - البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (29/1)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في حسن صحبة الأنصار رضي الله عنهم (61/16).

(4) - "الإكمال" (252/1).

(5) - "التقريب" (113/2).

(6) - وهو: من تأليف الحافظ عبد الغني المقدسي، "هدية العارفين" (589/1).

(7) - ذكره عنه أبو علي الجبائي في "تقييد المهمل" (111/1).

(8) - "مشارك الأنوار" (110/1).

(9) - "علوم الحديث" (ص350).

(10) - وهو من الثقات، توفي سنة 213 هـ، "الجرح والتعديل" (50/8 - 51)، و"تهذيب الكمال" (108/26 -

109)، و"تهذيب التهذيب" (343/9)، و"التقريب" (113/2).

(11) - في كتاب الزكاة، باب فضل سقي الماء (ص263) برقم 1680.

يعني أَنَّ مِنَ الْمُتَّفِقِ وَالْمُخْتَلِفِ: الْبِرَاءُ بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِالْتَّخْفِيفِ إِلَّا اثْنَيْنِ، وَهُمَا: أَبُو مَعْشَرِ الْبِرَاءِ - بِالْتَّشْدِيدِ - وَاسْمُهُ: يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَصْرِيُّ الْعَطَّارُ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ الْبِرَاءُ - بِالْتَّشْدِيدِ أَيْضًا - وَاسْمُهُ: زِيَادُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَقِيلَ: ابْنُ أُذَيْنَةَ، وَقِيلَ: إِنَّ أُذَيْنَةَ لَقَبٌ، وَاسْمُهُ: كَلْثُومُ، الْبَصْرِيُّ مَوْلَى قُرَيْشٍ، الْمُخْرَجُ حَدِيثُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي "الصَّحِيحِينَ"<sup>(1)</sup> رَوَى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، وَخَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، وَعُيَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْأَحْنَسِ، وَرَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي النَّيْسَابُورِيِّ، وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيِّ، وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(2)</sup>.

وَرَوَى الثَّانِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَنْسِ، وَطَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ، وَبُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقِ، وَغَيْرُهُمْ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِينَ<sup>(3)</sup>.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَالْبِرَاءُ - بِالْتَّشْدِيدِ - الَّذِي يَبْرِي الْعُودَ»<sup>(4)</sup> يَعْنِي النَّشَابَ وَغَيْرَهُ.

وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، فَالْبِرَاءُ بِالْتَّخْفِيفِ كَالْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَالْبِرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنْ غَيْرِهِمْ.

وَمِنْهَا: حَارِثَةُ، وَكُلُّهُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَثَلَّةِ إِلَّا (جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ) بِالصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ، التَّمِيمِيُّ السَّعْدِيُّ الْبَصْرِيُّ الصَّحَابِيُّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ صَاحِبُ "الإِصَابَةِ"<sup>(5)</sup>، فَهُوَ بِالْجِيمِ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا: «تَغَضَّبَ»<sup>(6)</sup>.

(1) - أمَّا أَبُو مَعْشَرٍ، فَقَدْ أُخْرِجَ لَهُ: الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّبِّ، بَابُ الشَّرْطِ فِي الرِّقِيَةِ بِقَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ (97/4)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ مِنْ أَكَلٍ فِي عَاشُورَاءَ فَلْيَكْفُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ (15/8)، وَأَمَّا أَبُو الْعَالِيَةِ فَقَدْ أُخْرِجَ لَهُ: الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ؟ (304/1) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ الْعِمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (186/8).

(2) - قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ، يَنْظُرُ: "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (234/9)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (477/32)، وَ"التَّقْرِيبُ" (347/2).

(3) - "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (541/3)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (11/34)، وَ"التَّقْرِيبُ" (426/2).

(4) - "عِلْمُ الْحَدِيثِ" (ص 350).

(5) - "الإِصَابَةُ" (445/1).

(6) - أَخْرَجَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ (330/25)، وَابْنُ حِبَانَ فِي "صَحِيحِهِ" (501/12)، مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جَارِيَةَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخِينَ، غَيْرُ جَارِيَةَ بِنِ قُدَامَةَ، وَهُوَ صَحَابِيُّ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ" (155/1)، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ الْحَذَرِ مِنَ الْغَضَبِ (185/4) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وروى عن عليّ كرم الله وجهه، وشهد معه "صقّين"، وروى عنه الأحنف بن قيس، والحسن البصري، وغيرهما<sup>(1)</sup>، ولم تقع له رواية في واحدٍ من تلك الكتب الثلاثة.

نعم، وقع ذكره في كتاب "الفتن" من "صحيح البخاري"<sup>(2)</sup> في أثناء قصة قال فيها: فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة.

قلت: قد بسط هذه القصة الطبري، وابن الأثير في "تاريخيهما"<sup>(3)</sup>، فراجعهما تستفيد، ولقب جارية بعد تلك القصة: **محرّقا**.

وكذلك بالجيم أيضا: جارية والد يزيد بن جارية الأنصاري المدني، روى يزيد هذا عن معاوية حديث: «**مَنْ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ أَحَبَّهُ اللَّهُ**»<sup>(4)</sup>.

وهو مذکور في "الموطأ"<sup>(5)</sup>، والبخاري<sup>(6)</sup> من رواية القاسم بن محمد عن عبد الرحمن ومجمع ابن زييد بن جارية عن خنساء بنت خدام<sup>(7)</sup>.

(1) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (56/7)، و"الاستيعاب" (226/1)، و"تهذيب الكمال" (480/4)

(2) - البخاري: كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**ترجعوا بعدي كفارا...**» (448/4) برقم 7078.

(3) - "تاريخ الطبري" (110/5 - 113)، و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير (233/3 - 235) حوادث سنة 38 هـ.

(4) - أخرجه: الإمام أحمد (84/28)، وابن أبي شيبة (399/6)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (389/3)، والنسائي في "الكبرى" (88/5) برقم 8332، والطبراني في "الكبير" (317/19)، كلهم من طريق يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، أن سعد بن إبراهيم أخبره عن الحكم بن ميناء، أن يزيد بن جارية الأنصاري عن معاوية رضي الله عنه، فذكره، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، غير الحكم بن ميناء فإنه من رجال مسلم، وأما يزيد بن جارية فقد اختلف في اسمه، فقيل: زيد كما عند البخاري في "التاريخ الكبير" (389/3)، وقيل: يزيد وعليه ترجمه المزي في "تهذيب الكمال" (99/32)، ونقل = عن النسائي توثيقه، وقيل: هو ابن مجمع بن جارية، لا أخوه، أما أخوه فصحابي، وهو مقبول كما قال ابن حجر في "التقريب" (322/2)، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" برقم (991) (723/2)، والله أعلم.

(5) - كتاب النكاح: باب جامع مالا يجوز في النكاح (ص300).

(6) - كتاب النكاح: باب إذا زوج ابنته وهي كارهة؛ فنكاحه مردود (508/3).

(7) - هي: خنساء بنت خدام بن خالد الأنصارية، من بني عمرو بن عوف، صحابية معروفة، ثبت حديثها في "الموطأ"، "طبقات ابن سعد" (456/8)، وأسد الغابة" (358/7)، و"الإصابة" (611/7)، و"التقريب" (637/2).

وقد اقتصر ابنُ الصَّلاح<sup>(1)</sup> على هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ، واستدركَ عَلَيْهِ النَّاطِمُ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ قَالَ: إِنَّهُمَا فَاتَاهُ مَعَ كَوْنِهِمَا بِالْجِيمِ، وَهُمَا: الْأَسْوَدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي "الْحُدُودِ"<sup>(2)</sup> عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ: «الْبِئْرُ جُبَارٌ...».

رَوَى الْأَسْوَدُ هَذَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ، وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(3)</sup>.

**وَالثَّانِي:** عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أُسَيْدٍ - كَكَبِيرٍ -، أَوْ أُسَيْدٍ - كَزِيرٍ - بِنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ أَيْضًا الْمَدِينِيُّ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا...»<sup>(4)</sup>، وَرَوَى لَهُ الْبَخَّارِيُّ قِصَّةَ قَتْلِ حُبَيْبٍ<sup>(5)</sup>.

قَوْلُهُ: (فَجَدُّ ذَا وَذَا) أَي: الْأَسْوَدُ وَعَمْرُو (سَيَّانٍ) تَنْبِيْهُ سَيِّ: أَي مِثْلَانِ وَزَنًا وَمَعْنَى، لِأَنَّ اسْمَ جَدِّ كُلِّ مِنْهُمَا جَارِيَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ جَدُّهُ ذُنَيْبَةٌ، وَفِي الثَّانِي جَدُّهُ الْأَعْلَى كَمَا رَأَيْتَ<sup>(6)</sup>.

رَوَى عَمْرُو هَذَا عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ، وَغَيْرُهُ<sup>(7)</sup>، وَمَا عَدَا الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورِينَ مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ فَحَارِثَةُ - بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمُتَثَّنَةِ - مِنْهُمْ: زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ الْحَبُّ، وَحَارِثَةُ بْنُ النُّعْمَانَ، وَحَارِثَةُ بْنُ وَهَبٍ، وَحَارِثَةُ بْنُ سُرَّاقَةَ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(8)</sup>.

مُحَمَّدَ بْنَ حَازِمٍ لَا تُهْمِلِ وَالِدَ رِنَعِيٍّ حِرَاشًا أَهْمِلِ  
كَذَا حَرِيرُ الرَّحْبِيِّ وَكُنْيَةُ قَدْ عَلِقَتْ وَابْنُ حُدَيْرٍ عَدَّةُ

(1) - "علوم الحديث" (ص 350).

(2) - في كتاب الحدود، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جُبَار (200/11)، ومعنى: جُبَار بضم الجيم وتخفيف الباء أي: هَدْر، كما في "النهاية في غريب الحديث" (236/1).

(3) - وهو ثقة، "الجرح والتعديل" (293/2)، و"تهذيب الكمال" (228/3)، و"التقريب" (102/1).

(4) - في كتاب الإيمان: بابُ اختباء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعْوَةَ الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ (67/3).

(5) - في كتاب الجهاد، باب هل يستأسر الرجل؟ ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل (341/2).

(6) - يعني: أنَّ اسمه عمرو بنُ أبي سُفْيَانَ بْنِ أُسَيْدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَةَ، وينظر: "فتح المغيث" (259/4).

(7) - وهو ثقة، "التاريخ الكبير" (336/6)، و"الثقات" (180/5)، و"تهذيب الكمال" (44/22).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (158/3)، و"فتح المغيث" (259/4).

يعني أن مما يتفق خطأ ويختلف لفظاً خازماً بالحاء المعجمة، وحازماً بالحاء المهملة، فأمر الناظم الطالب ألا يهمل خاء والد محمد بن حازم، بل يعجمه.

ومحمد هـ: أبو معاوية الضرير مولى بني سعد من بني تميم الكوفي، روى عن عاصم الأحول، وأبي مالك الأشجعي، والأعمش، وغيرهم، وروى عنه الأئمة ابن جريج، وهو أكبر منه، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويته، وعلي بن المديني، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم<sup>(1)</sup>، وهو فرد في الكتب الثلاثة.

وما عداه مما فيها كأبي حازم الأعرج، وجري بن حازم، فالحاء فيه مهملة. ومن ذلك أيضاً، وهو عكس ما قبله: حراش والد ربعي بن حراش العبسي، فأهمل أوله، وهو أيضاً فرد في الثلاثة.

وما عداه مما هو فيها فالحاء فيه معجمة كشهَاب بن حراش بن حوشب الشيباني<sup>(2)</sup>، له ذكر في "مقدمة صحيح مسلم"<sup>(3)</sup> وآخرين.

ولهم: خِداش بمُعجَمة لكن بالذال المهملة بدل الراء، وقد روى مسلم في "صحيحه"<sup>(4)</sup> عن خالد بن خدش<sup>(5)</sup>، وقد أدخله ابن ماكولا في هذه الترجمة<sup>(6)</sup>. ولكن قال الذهبي في "مشتبه النسبة"<sup>(7)</sup>: «إن خدasha بالذال لا يلتبس». قال الناظم: «فلذلك لم استدركه على ابن الصلاح»<sup>(8)</sup>.

(1) - أخذ الثقات، توفي سنة 195 هـ، "تاريخ بن معين" (512/2)، و"التاريخ الكبير" (74/1)، و"تهذيب الكمال" (123/25)، و"التقريب" (70/2).

(2) - هو: شهَاب بن حراش بن حوشب الشيباني، أبو الصلت الواسطي، ابن أخي العوام بن حوشب، صدوق يُخطئ، "الجرح والتعديل" (362/4)، و"تهذيب الكمال" (568/12)، و"التقريب" (423/1).

(3) - "مقدمة صحيح مسلم" (103/1).

(4) - في كتاب المساقاة: باب فضل إنظار المعسر (197/10).

(5) - هو: خالد بن خدش بن عجلان الأزدي، أبو الهيثم المهلب مولاهم، البصري، صدوق يخطئ، توفي سنة 224 هـ، "الجرح والتعديل" (327/3)، و"تهذيب الكمال" (45/8)، و"التقريب" (256/1).

(6) - "الإكمال" (427/2).

(7) - "المشتبه" للذهبي (ص 223)، ولعل ما ذكره ابن ماكولا أولى، والله أعلم.

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (160/3).

وَكِحْرَاشٍ وَالِدِ رِبْعِيٍّ فِي إِهْمَالِ الْحَاءِ حَرِيْزُ بَفْتَحِهَا، وَكَسَرَ الرَّاءِ بَعْدَهَا مُثْنَاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ، وَآخِرُهُ زَائِيٌّ، وَهُوَ حَرِيْزُ بِنِ عَثْمَانَ الرَّحْبِيِّ بَفْتَحِ الْمَهْمَلَتَيْنِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ نَسَبَةً إِلَى "رَحْبَةَ" بَطْنِ مِنْ "حَمِيرٍ"، الْحَمِصِيُّ، رَوَى لَهُ الْبُحَارِيُّ<sup>(1)</sup>، وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(2)</sup>.

وَأَبُو حَرِيْزٍ كُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ، قَاضِي "سِجِسْتَانَ"، قَدْ عُلِّقَتْ رِوَايَتُهُ فِي "صَحِيحِ الْبُحَارِيِّ"<sup>(3)</sup>، رَوَى أَبُو حَرِيْزٍ هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعَكْرَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ<sup>(4)</sup>.

وَمَا عَادَهُمَا - مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَجَرِيْرٌ: بِالْجِيمِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالرَّائِيْنَ الْمَهْمَلَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا يَاءٌ مُثْنَاةٌ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ، مِنْهُمْ: جَرِيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، وَجَرِيْرُ ابْنِ حَازِمٍ.

وَلَهُمْ مِمَّا اشْتَبَهَ بِهَذِهِ التَّرْجِمَةِ: حُدَيْرٌ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الدَّالِ، وَآخِرُهُ رَاءٌ، مِنْهُمْ: عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرِ السَّدُوسِيِّ<sup>(5)</sup>، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ<sup>(6)</sup>.

وَمِنْهُمْ: زَيْدٌ وَزِيَادٌ ابْنَا حُدَيْرٍ، لَهُمَا ذِكْرٌ فِي "الْمَعَازِي" مِنْ "صَحِيحِ الْبُحَارِيِّ"<sup>(7)</sup>، مِنْ غَيْرِ رِوَايَةٍ، لَكِنَّهُ بَعِيدُ الْاِشْتِبَاهِ، بَلْ لَا يَلْتَبَسُ كَمَا قَالَهُ الدَّهْبِيُّ فِي التِّي قَبْلَهَا<sup>(8)</sup>، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذِهِ أَصْلًا<sup>(9)</sup> هـ.

(1) - في كتاب المناقب: باب صفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (498/2).

(2) - وهو ثقة ثبت، وروى بالنصب، توفي سنة 163 هـ، "تاريخ ابن معين" (106/2)، و"الجرح والتعديل" (289/3)، و"تهذيب الكمال" (568/5)، و"التقريب" (196/1).

(3) - كما في كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد (218/2).

(4) - قال ابن حجر: صدوق يخطئ، "الجرح والتعديل" (34/5)، و"تهذيب الكمال" (421/14)، و"التقريب" (486/1).

(5) - أبو عبيدة البصري، ثقة ثقة، توفي سنة 149 هـ، "الجرح والتعديل" (296/6)، و"تهذيب الكمال" (314/22)، و"التقريب" (750/1).

(6) - في كتاب صلاة المسافرين، باب الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ (190/5).

(7) - في كتاب المعازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن (183/3).

(8) - يعني ما ذكر قبل في (خداش).

(9) - "فتح المغيث" (260/4).

حُضَيْنٌ أَعَجَمُهُ أَبُو سَاسَانَا      وافتَحَ أَبَا حَصِينٍ أَي: عَثْمَانَا  
كَذَاكَ حَبَانُ بْنُ مُنْقِدٍ وَمَنْ      وَلَدَهُ وَابْنُ هَالِلٍ وَأَكْسِرَنُ  
ابْنَ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى      وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُوسَا

يَعْنِي أَنَّ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: حُضَيْنًا، وَحَصِينًا، وَحُصِينًا.

**فَالأَوَّلُ:** بَضَمِ الحَاءِ المَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الضَّادِ المَعْجَمَةِ، وَسُكُونِ اليَاءِ  
المُتَنَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَآخِرُهُ نُونٌ، وَهُوَ: حُضَيْنُ بْنُ المُنْذِرِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ وَعْلَةَ، أَبُو  
سَاسَانَ - بِمَهْمَلَتَيْنِ، وَآخِرُهُ نُونٌ -، الرَّقَاشِيُّ، البَصْرِيُّ، التَّابِعِيُّ الجَلِيلِيُّ<sup>(1)</sup>، كَانَ  
صَاحِبَ رَايَةٍ رِبِيعَةَ مَعَ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - يَوْمَ "صِفِّينَ"، وَفِي ذَلِكَ  
يُقُولُ:

لَمَنْ رَايَةٌ سَوْدَاءُ يَخْفُقُ ظِلُّهَا      إِذَا قِيلَ قَدِمَهَا حُضَيْنٌ تَقَدَّمَ<sup>(2)</sup>.

حَدِيثُهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(3)</sup>.

قَالَ المَرْزِيُّ: «لَا نَعْرِفُ فِي رُوَاةِ العِلْمِ مَنْ اسْمُهُ حُضَيْنٌ بَضَادٍ - مَعْجَمَةٌ -  
سِوَاهُ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ العَسْكَرِيُّ: «لَا أَعْرِفُ بِالمَعْجَمَةِ غَيْرَهُ، وَغَيْرَ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ»<sup>(5)</sup>.

كَيْحَيِّ ابْنَ حُضَيْنِ.

(1) - ثقة، توفي على رأس المائة، "طبقات ابن سعد" (155/7)، و"تهذيب الكمال" (555/6)، و"التقريب" (225/1).

(2) - هذا البيت من الطويل، وهي من أبيات تنسب للإمام علي رضي الله عنه، وهي في: "ديوانه" (ض170)، ولكن جاء في أولها:

لَنَا الرَّايَةُ الحُمْرَاءُ يَخْفُقُ ظِلُّهَا.

وينظر: "أنساب الأشراف" للبلاذري (61/3)، و"تاريخ دمشق" (393/14).

(3) - في كتاب الحدود: باب حَدِّ الخمر (194/11).

(4) - "تهذيب الكمال" (557/6).

(5) - "تصحيفات المحدثين" القسم الثاني (ص611).

قال الشيوطي<sup>(1)</sup>، والسحّاوي<sup>(2)</sup> تبعًا للنّاظم<sup>(3)</sup>: «وقول الأصيلي<sup>(4)</sup> والقابسي من حفاظ المغرب<sup>(5)</sup>: إنَّ ما في "الصحيحين" - في قصّة عتبان بن مالك من طريق ابن شهاب قال: سألت الحُصين بن محمد الأنصاري عن حديث محمود بن الربيع فصدّقه<sup>(6)</sup>. أن الحُصين هذا بالمعجمة أيضًا ردّه الجياني<sup>(7)</sup>، والسُّهيلي، وأبو الوليد الفرّضي<sup>(8)</sup>.

وقال المزني تبعًا لعياض: «هُوَ وَهْمٌ فَاحِشٌ»<sup>(9)</sup>.

والصّواب بالصّاد المهملة كالجادة.

وافتح أيها الطّالب الحاء المهملة، واكسر الصّاد المهملة من أبي حصين عثمان بن عاصم، الأَسدي الكوفي، حديثه في "الصحيحين"<sup>(10)</sup>.

روى عن ابن عباس، وابن الزبير، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن أرقم، وجابر بن سمرة، وروى عنه شعبة، والثوري، وزائدة، وإسرائيل، ومالك بن معول، وإبراهيم بن طهمان، وغيرهم<sup>(11)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 330).

(2) - "فتح المغيث" (261/4).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (162/3).

(4) - هو: عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو محمد الأصيلي، محدث فقيه، شيخ المالكية في وقته، توفي سنة 392 هـ، "ترتيب المدارك" (135/7 . 138)، و"جدوة المقتبس" (ص 370).

(5) - حكاه عنهما القاضي عياض في "مشارك الأنوار" (222/1).

(6) - أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حدّثي خليفة (74/3)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلّف عن الجماعة بغدر (139/5).

(7) - ذكره في "تقييد المهمل" (203/1) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، قسم البخاري.

(8) - "مشارك الأنوار" (222/1)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (162/3)، و"فتح المغيث" (261/4).

(9) - "مشارك الأنوار" (222/1)، و"تهذيب الكمال" (540/6).

(10) البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله (531/4)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة (223/1).

(11) - من الثقات الأثبات، وربما دلّس، توفي سنة 127 هـ، "الجرح والتعديل" (160/6)، و"تهذيب الكمال" (401/19)، و"التقريب" (660/1).

قال أبو بكر بن عيَّاش: «دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَصِينٍ، وَهُوَ مُخْتَفٍ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يُرِيدُونِي عَنْ دِينِي، وَوَاللَّهِ لَا أُعْطِيهِمْ إِيَّاهُ أَبَدًا»<sup>(1)</sup>.

قال أبو عليّ الجياني: «لَا أَعْلَمُ فِي الْكُتُبِ بَفَتْحِ الْحَاءِ غَيْرُهُ»<sup>(2)</sup>.

وما عداه وعدا حُضَيْنًا السَّابِقِ - مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَحُصِينٌ.

والتَّانِي مِنْ لَفْظِي التَّرْجَمَةِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ بِالْإِهْمَالِ وَالتَّصْغِيرِ، مِنْهُمْ: عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَغَيْرُهُ.

وأما والدُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرِ الْأَشْهَلِيِّ - أَحَدُ التُّقْبَاءِ لَيْلَةَ الْعُقْبَةِ الْمَذْكُورِ فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَلَا

يَلْتَبِسُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّاءِ مَكَانَ التَّوْنِ.

قال النَّاطِمُ: «وَلَدَلِكْ لَمْ أُسْتَدْرِكُهُ»<sup>(3)</sup>.

وكَمَا فَتَحَتِ الْحَاءُ مِنْ أَبِي حَصِينٍ، فَافْتَحِ الْحَاءُ مِنْ حَبَّانَ - مَعَ مُوَحَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ

مِثْلَ مَثَدَدَةٍ - بِنِ مُنْقَدٍ - بَضَمِ الْمِيمِ، ثُمَّ نَوْنٌ سَاكِنَةٌ بَعْدَهَا قَافٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ دَالٌّ

مَهْمَلَةٌ - ابْنِ عَمْرٍو بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَازِنِيِّ الْمَدِينِيِّ، لَهُ ذِكْرٌ فِي "الموطأ"<sup>(4)</sup>.

وابْنُهُ وَاسِعُ بْنُ حَبَّانَ<sup>(5)</sup>، حَدِيثُهُ فِي "الموطأ"<sup>(6)</sup>، و"الصَّحِيحِينَ"<sup>(7)</sup>، وَحَفِيدُهُ حَبَّانُ بْنُ

وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ<sup>(8)</sup>، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ<sup>(9)</sup>.

(1) - تهذيب الكمال " (406 . 405/19) .

(2) - تقييد المهمل " (203/1) .

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (163/3) .

(4) - في كتاب الطلاق: باب طلاق المريض (ص320) من طريق محمد بن يحيى بن حبان قال: كانت عند جدِّي... .

(5) - هو: واسع بن حبان بن مُنْقَدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَازِنِيِّ الْمَدِينِيِّ، وَالِدِ حَبَّانِ بْنِ وَاسِعِ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ:

«صَحَابِي، وَقِيلَ: بِلِ ثِقَّةٌ»، «طبقات ابن سعد» (318/6)، و"تهذيب الكمال" (396/30)، و"التقريب" (279/2).

(6) - في قصر الصلاة في السفر: باب العمل في جامع الصلاة (ص104) برقم 409. ينظر: "مشارك الأنوار"

(222/1) .

(7) - البخاري: كتاب الوضوء، باب من تبرَّز على لبنتين (61/1)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الاستطابة

(136/3) .

(8) - هو: حبان بن واسع بن حبان بن مُنْقَدِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، الْمَدِينِيِّ، صَدُوقٌ، "الجرح والتعديل"

(296/3)، و"تهذيب الكمال" (330/5)، و"التقريب" (181/1) .

(9) - في كتاب الطهارة: باب في وضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (107/3) .

وَكذلكَ حَفِيدُهُ الثَّانِي: مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ حَبَّانَ بْنِ مُنْقِذٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
الْمَدَنِيُّ الْفَقِيهُ، كَانَتْ لَهُ حَلَقَةٌ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ يَعْلَمُ فِيهَا وَيُفْتِي.  
حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ<sup>(1)</sup>.

وَحَفِيدًا حَبَّانٍ هَذَانِ هُمَا الْمُرَادَانِ بِقَوْلِ النَّازِمِ: (وَمِنْ وَلَدِهِ) يَعْنِي: أَنَّ ضَبَطَ اسْمَيْهِمَا  
كَضَبَطِ اسْمِ جَدِّهِمَا حَبَّانَ بْنِ مُنْقِذٍ.

وَعَاشَ مُنْقِذٌ جَدُّهُ هَؤُلَاءِ مِائَةً وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ لَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَعْتَ فُقُلًا خَلَابَةً»<sup>(2)</sup>، وَأَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ  
ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، انظُر: الْجُزْءَ الرَّابِعَ مِنْ "نَصْبِ الرَّايَةِ" لِلزَّيْلَعِيِّ<sup>(3)</sup>.

وافتَحَ أَيضًا فِي غَيْرِ مَنْ ذَكَرُوا الْحَاءَ وَشَدَّ البَاءَ مِنْ حَبَّانَ بْنِ هِلَالٍ، أَبِي حَبِيبِ الْهَلَالِيِّ  
الْبَصْرِيِّ، الْمَخْرَجِ لَهُ فِي "الصَّحِيحِينَ"<sup>(4)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي التَّبَثِّ بِالْبَصْرَةِ»<sup>(5)</sup>.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا حُجَّةً»<sup>(6)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَيَقَعُ كَثِيرًا غَيْرَ مَنْسُوبٍ، وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِي شَيْخِ شَيْخِ  
الْبَحَّارِيِّ وَمُسْلِمٍ حَبَّانُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فَهُوَ ابْنُ هِلَالٍ»<sup>(7)</sup>.

(1) - وهو ثقة فقيه، توفي سنة 124 هـ، "الجرح والتعديل" (122/8)، و"تهذيب الكمال" (605/26)، و"التقريب" (144/2). وتقدم حديثه في البخاري (61/1)، ومسلم (136/3)، والموطأ (ص104)؛ لأنه روى عن عمه واسع بن حبان.

(2) - البخاري: كتاب البيوع، باب ما يُكره من الخداع في البيع (65/2)، ومسلم: كتاب البيوع، باب من يُخدع في البيع (153/10)، بدون زيادة: "وأنت بالخيار ثلاث ليال".

(3) - "نصب الراية" (6/4).

(4) - البخاري: كتاب المغازي، باب حديث بني النضير (79/3)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء (87/3).

(5) - نقل ذلك عنه المزي في "تهذيب الكمال" (328/5).

(6) - "طبقات ابن سعد" (299/7)، توفي سنة 216 هـ، ينظر: "تهذيب الكمال" (330/5)، و"التقريب" (181/1).

(7) - "فتح المغيث" (262/4) بتصرف.

(واكسرن) - بؤن التوكيد الخفيفة - أيها الطالب حاء حبان بن عطية السلمى العلوي<sup>(1)</sup>؛ لكونه كان يُفضّل عليّاً على عثمان رضي الله عنهما، له ذكر في "البحاري"<sup>(2)</sup> في قصة حاطب بن أبي بلتعة<sup>(3)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «ثم إن ذكر هذا الرجل في رجال البخاري عجيب، فإنه ليست له فيه رواية»<sup>(4)</sup>.

وكسر حائه هو المُعتمد الذي جزم به ابن مأكولا<sup>(5)</sup>، والمشاركة<sup>(6)</sup>، وصوبه عياض<sup>(7)</sup>، والجيانى<sup>(8)</sup>، وغيرهما، وبالفتح ضبطه ابن الفرصي<sup>(9)</sup>.

وكما كسرت على المُعتمد حاءه، فأكسر بالإجماع حاء حبان بن موسى بن سوار، أبي محمد السلمى المروزى، روى عنه الشيخان في "صحيحيهما"<sup>(10)</sup>، وهو حبان الآتي غير منسوب أيضاً عن عبد الله بن المبارك<sup>(11)</sup>.

وبالكسر على الأصح أيضاً حبان بن العرقعة، له ذكر في "الصحيحين" في حديث عائشة: أن سعد بن معاذ - سيد الأوس الذي اهتز عرش الله تعالى لوجه<sup>(12)</sup> - رماه يوم

(1) - "الإكمال" (308/2)، و"تهذيب الكمال" (338/5)، و"التقريب" (182/1).

(2) - في كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب ما جاء في المتأولين (406/4).

(3) - هو: حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو بن عمير بن سلمة بن صعّب بن سهل اللخمي، صحابي، شهد بدرًا، توفي سنة 30هـ، "الاستيعاب" (312/1)، و"أسد الغابة" (528/1)، و"الإصابة" (5. 4/2).

(4) - "تهذيب التهذيب" (173/2).

(5) - "الإكمال" (308/2).

(6) - كابن حجر في "تبصير المنتبه" (278/1).

(7) - "مشارك الأنوار" (222/1).

(8) - "تقييد المهمل" (201/1).

(9) - "تقييد المهمل" (201/1)، و"تهذيب الكمال" (339/5)، و"تبصير المنتبه" (278/1).

(10) - البخاري: كتاب الأذان، باب يسلم حين يسلم الإمام (235/1)، ومسلم: كتاب التوبة، (92/17).

(11) - "فتح المغيث" (263/4).

(12) - أخرجه: البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ (11/3)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة،

باب من فضائل سعد بن معاذ (21/16).

"الخنْدَقِ" رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: حَبَّانُ بْنُ الْعَرِيقَةِ<sup>(1)</sup> - بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ، وَهَاءُ التَّأْنِيثِ -

وَحَكَّيْ ابْنَ مَأْكُولًا عَنِ الْوَاقِدِيِّ: فَتَحَ الرَّاءِ<sup>(2)</sup>، لَكِنْ صَحَّحَ الْكَسْرَ<sup>(3)</sup>، وَشَهَّرَهُ النَّاطِمُ، وَهِيَ أُمُّهُ كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(4)</sup>، وَقِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِطَيْبِ رَائِحَتِهَا، وَاسْمُهَا: قِلَابَةُ بِنْتُ سَعِيدٍ - بَضَمِ السِّينِ - وَتُكْنَى أُمَّ فَاطِمَةَ، وَاسْمُ أَبِيهِ: قَيْسٌ، أَوْ أَبُو قَيْسٍ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لَوْيٍ<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ لَسَعِدٍ حِينَ رَمَاهُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْعَرِيقَةِ، فَقَالَ لَهُ سَعِدٌ: «عَرَّقَ اللَّهُ وَجْهَكَ فِي النَّارِ»<sup>(6)</sup>.

فَقَالَ بِسَبَبِ رَمِيهِ لَسَعِدٍ، وَدُعَاءِ سَعْدٍ عَلَيْهِ (بُؤْسًا) بَضَمِ الْمُوحَّدَةِ، وَوَأُوْ مُهْمُوزَةً، وَسِينٌ مُهْمَلَةٌ: أَيُّ عَذَابًا شَدِيدًا؛ لِمَوْتِهِ كَافِرًا نَعُودُ بِاللَّهِ. وَمَا عَادَا مِمَّا ذُكِرَ - فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَحَسْبَانُ، بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مُثْنَاءً تَحْتَانِيَّةً.

قَالَ النَّاطِمُ<sup>(7)</sup>: «وَقَدْ يَشْتَبَهُ بِهَذِهِ الْمَادَّةِ جَبَّارٌ - بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمُوحَّدَةِ، وَآخِرُهُ رَاءٌ - وَهُوَ ابْنُ صَخْرٍ، شَهِدَ بَدْرًا<sup>(8)</sup>، لَهُ ذِكْرٌ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(9)</sup>».

(1) - رواه البخاري: كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب، ومخرجه إلى بني قريظة (108/3)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد (84/12).

(2) - "الإكمال" (311/2).

(3) - لا يوجد تصحيح الكسر في "الإكمال" (311/2)، لكن الذي يفهم هو ذكر الفتح فحسب، والله أعلم.

(4) - "شرح مسلم" للنووي (84/12)، و"فتح المغيبي" (264/4).

(5) - "المعجم الكبير" للطبراني (448/22)، و"شرح مسلم" للنووي (84/12)، و"تهذيب الكمال" (301/10).

(6) - ينظر: قصّة استشهاد رضي الله عنه، وهي مشهورة في كتب السير: "السيرة النبوية" لابن هشام (3/177 -

178)، و"تاريخ الطبري" (575/2)، و"المستدرک" للحاكم (227/3)، و"المعجم الكبير" للطبراني (448/22).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (167/3) بتصرف.

(8) - هو: جبار بن صخر بن أمية بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدي الأنصاري، ثم السلمي، أبو عبد الله، كان ممن

شهد بدراً وأحداً وغيرها، توفي سنة 30 هـ، "الاستيعاب" (228/1)، و"أسد الغابة" (388/1)، و"الإصابة" (449/1).

(9) - في كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل وقصّة أبي اليسر (105/18).

وخيَارٌ - بكسر الخاء المعجمة بعدها ياءٌ مثناةٌ من تحت محففةً، وآخره راءٌ - وهو عبيدُ الله بنُ عدي بن الخيار<sup>(1)</sup>، وحديثه في "الصحيحين"<sup>(2)</sup>.

قال السخاوي<sup>(3)</sup>: «وقد لا يلتبس أحدهما بالآخر؛ لمصاحبة التعريف لثانيهما<sup>(4)</sup>، ولأنَّ آخرهما راءً، والأوّل نُونٌ<sup>(5)</sup>» هـ .

حُبَيْبًا أَعْجَمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ      وَابْنِ عَدِيِّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ

لَا بِنِ الرَّبْرِ وَرِيَاخٍ أَكْسِرَ بِيَا      أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافٍ حُكِيَا

يعني أنّ من ذلك حُبَيْبًا وَحَبِيْبًا.

فالأوّل: بضمّ الخاء المعجمة، وفتح الباء الموحدة بعدها ياءٌ مثناةٌ من تحت ساكنة، وآخره باءٌ موحدة، وهو حُبَيْبُ بن عبد الرحمن بن حُبَيْبِ بن إساف - بهمزة مكسورة، وقد تُبدل تحتانية<sup>(6)</sup> - أبو الحارث الأنصاري الخزرجي، حديثه في الكتب الثلاثة<sup>(7)</sup>، روى عن أبيه، وعمته أنيسة، وحفص بن عاصم، وعبد الرحمن بن مسعود، وعبد الله بن محمد بن معن، وروى عنه الإمام مالك، وابن إسحاق، وشعبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم<sup>(8)</sup>.

وكذلك مثله في الضبط: جدّه حُبَيْبُ المذكور.

قال مسلم بن الحجاج: «حُبَيْبٌ جَدُّ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَهُ صُحْبَةٌ»<sup>(9)</sup>.

(1) - لو قال: جدُّ عبيد الله لكان أوضح وأظهر كما في "فتح المغيث" (265/4).

(2) - البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان (538/2)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله (86/2).

(3) - "فتح المغيث" (265/4).

(4) - يرُدُّ عليه ما جاء في البخاري: كتاب الأذان، باب إمارة المفتون والمبتدع (199/1): عبيد الله بن عدي بن خيار.

(5) - يعني أنّ آخر كلمة جَبَّارٌ وخيار الراء، وآخر الأوّل وهو حَبَّانٌ نُونٌ، فلا بُس، "فتح المغيث" (265/4).

(6) - فيكون اسمُهُ: يَسَاف.

(7) - منها: ما أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ما لا يُستحيا من الحقّ للتفقه في الدين (186/4)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب قصر الصلاة بمئى (177/5)، ومالك: كتاب الشعر، باب ما جاء في المتحابين في الله (ص 528).

(8) - وهو من الثقات، توفي سنة 132 هـ، "تهذيب الكمال" (227/8)، و"التقريب" (267/1).

(9) - نقله عنه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (443/2).

إِلَّا أَنَّهُ لَا رَوَايَةَ لَهُ فِي "الصَّحِيحِينَ"، وَلَا فِي "الموطأ".

وحيثُ وردَ حُبَيْبٌ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي "الصَّحِيحِينَ" عَنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، وَفِي "صحيح مسلم" وَحَدَهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فالمرادُ به: حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا<sup>(1)</sup>.

وكذلك الإعجامُ فِي: حُبَيْبِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ، شهيدَ بدرًا، فِي "الصَّحِيح" <sup>(2)</sup> عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَشْرَةَ رَهْطٍ عَيْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ ابْنَ ثَابِتِ بْنِ أَبِي الْأَفْلَحِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ: فَانطَلَقُوا أَي: الْمَشْرُكُونَ بِحُبَيْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ الدَّثَنَةِ حَتَّى بَاعُوهُمَا بِمَكَّةَ، فَاشْتَرَى بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَوْفَلِ حُبَيْبًا، وَكَانَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ الْحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ قِصَّةُ قَتْلِهِ، وَقَوْلُهُ:

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ جَنْبٍ كَانَ فِي اللَّهِ مَصْرَعِي<sup>(3)</sup>.

وكذلك الإعجامُ وَالتَّصْغِيرُ أَيْضًا فِي الثَّقَةِ الْعَابِدِ: حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ<sup>(4)</sup>، الَّذِي كَانَ يُكْنَى بِهِ أَبُوهُ عَبْدِ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُ: "أَبُو حُبَيْبٍ"<sup>(5)</sup>، وَلَا ذَكَرَ لِحُبَيْبٍ هَذَا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَإِنَّمَا رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(6)</sup> حَدِيثًا وَاحِدًا، وَلَمْ يَسْمِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَمَّاهُ غَيْرُهُ: حُبَيْبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(7)</sup>.

وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ - مِمَّا فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَحُبَيْبٌ كَأَمِيرٍ - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ بِكَسْرِ مُكَبَّرًا -، مِنْهُمْ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، وَحَبِيبُ الْمُعَلِّمِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (168/3)، و"فتح المغيث" (265/4).

(2) - البخاري: كتابُ الجهاد، بابُ هل يستأجر الرجل؟ (341/2)، وفي المغازي، بابُ غزوة الرجيع ورعل.. (97/3) - (98).

(3) - في البخاري (98/3) زيادةُ بيتٍ آخر وهو قوله:

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإنْ يشأَ يُباركُ على أوصالِ شلِوٍ مُمَزَّعٍ

(4) - ثقة، توفي سنة 93هـ، "المرح والتعديل" (387/3)، و"تهذيب الكمال" (223/8)، و"التقريب" (267/1).

(5) - ينظر: "الكنى" لمسلم (297/1).

(6) - "السنن الكبرى"، كتاب الزينة، باب التَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الْمُعْصَفِ (479/5) برقم 9656.

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (169/3).

ومن ذلك: رِيَاخٌ وَرِيَاخٌ.

فالأوّل: بكسر الرّاء بعدها ياءٌ مثنّاةٌ من تحث، وهو: زيادُ بنُ رِيَاحِ القَيْسِيِّ البَصْرِيِّ، ويقال: المَدْنِيُّ، ويكنى بأبي رِيَاحِ كاسمِ أبيه، وقيل: بأبي قَيْسٍ<sup>(1)</sup>.

قالَ صَاحِبُ "التَّدرِيبِ"<sup>(2)</sup>: «وهو الصَّوابُ»، وبه صرَّحَ مُسَلِّمٌ في "صَحِيحِهِ" في "المَعَازِي"<sup>(3)</sup>، تابعيٌّ، له في "صَحِيحِ مُسَلِّمٍ" عن أبي هُرَيْرَةَ حَدِيثَانِ:

أَحَدُهُمَا: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ، ثُمَّ ماتَ مِيتَتَهُ جَاهِلِيَّةً»<sup>(4)</sup>.

والثَّانِي: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا... الحَدِيثُ»<sup>(5)</sup>.

بِخِلافٍ في ضَبَطِ اسْمِهِ، حُكِيَ عَن "تاريخِ البُخَّاري"<sup>(6)</sup>، حيثُ ذَكَرَ فِيهِ - معَ ما تقدَّم -: فَتَحَ الرّاءِ والمُوَحَّدَةَ أيضًا كالجادَّةِ، وما تقدَّم في ضَبَطِهِ هو المُعْتَمَدُ<sup>(7)</sup>، وهو قولُ الأَكْثَرينَ، وبه جَزَمَ عبدُ العَنِيِّ<sup>(8)</sup>، وابنُ مَأكُولًا<sup>(9)</sup>.

وَمَا عَدَاهُ - فِي الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - رِيَاخٌ بِالْفَتْحِ والمُوَحَّدَةَ جَزَمًا، مِنْهُم:

عَطَاءُ بنُ أَبِي رِيَاحٍ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ.

وزيدُ بنُ أَبِي رِيَاحٍ<sup>(10)</sup> عِنْدَ مالِكٍ<sup>(11)</sup>، والبُخَّاري<sup>(12)</sup>.

(1) - وهو ثقة، "الجرح والتعديل" (531/3)، و"تهذيب الكمال" (462/9)، و"التقريب" (320/1).

(2) - "تدريب الراوي" (ص331)، وذلك لأنَّ زيادَ بنَ رِيَاحِ، الذي يُكنى أبا رِيَاحِ رأى أنسَ بنَ مالك، وروى عن الحسن البصري، كما في "الجرح والتعديل" (531/3)، و"المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطَنِيِّ (1038/2)، ولذا وضع له الحافظُ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (367/3) رمز "تميز".

(3) - كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كلِّ حال (200/12).

(4) - نفسه.

(5) - في كتاب الفتن، باب في بقية أحاديث الدجال (70/18).

(6) - "التاريخ الكبير" (351/3).

(7) - يعني: زياد بن رِيَاحِ.

(8) - "المؤتلف والمختلف" لعبد الغني المقدسي (363/1).

(9) - "الإكمال" (16/4).

(10) - الصَّحِيحُ هو: زيادُ بنَ رِيَاحِ، وليس بنُ أبي رِيَاحِ، فلعلَّه سبقَ قَلَمَ مَنْ الشَّارِحِ، ينظر: "الإكمال" (12/4)، و"الجرح

والتعديل" (563/3)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (361/1)، و"تهذيب الكمال" (67/10).

(11) - كتاب القبلة، باب ما جاء في مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ص119).

(12) - البخاري: كتاب فضل الصلوة في مسجد مكَّة والمدينة، باب فضل الصلوة في مسجد مكَّة والمدينة (330/1).

وربّاح بن أبي معروفٍ عندَ مُسْلِمٍ<sup>(1)</sup>.

واضْمَمَ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ كَذَا زُرَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدَ

زُرَيْدٌ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمَمَ وَاكْسَرَ وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَثِيرٌ

يعني أنّ من ذلك أيضًا: حُكَيْمًا وَحَكِيمًا.

فأمَرَ النَّازِمُ الطَّالِبَ أَنْ يَضُمَّ حَاءَ حُكَيْمٍ وَيُصَغِّرَهُ، وَهُوَ: حُكَيْمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَحْرَمَةَ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنْأَفٍ، نَزِيلُ "مِصْرَ" التَّابِعِيُّ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ لَهَيْعَةَ<sup>(2)</sup>، فَلَيْسَ فِي حَائِهِ إِلَّا الضَّمُّ (فَقَدْ) أَيُّ حَسْبُ.

وَيُسَمَّى أَيْضًا: الْحُكَيْمُ بِالْتَّعْرِيفِ، كَمَا فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِهِ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(3)</sup> ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ.

وَكَذَلِكَ بِالضَّمِّ: زُرَيْقٌ - بَضَمَ الرَّاءِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى الرَّايِ - ابْنُ حُكَيْمٍ - بِالضَّمِّ - أَبُو حُكَيْمٍ - بِالضَّمِّ - أَيْضًا، الْأَيْلِيُّ، وَالْيَ "أَيْلَةَ" لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(4)</sup>، فَقَدْ رَوَى مَالِكٌ فِي "المَوْطَأَ" فِي بَابِ "الْحُدُودِ"<sup>(5)</sup>: «أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ مِصْبَاحٌ اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ، فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ: يَا زَانِي، قَالَ زُرَيْقُ: فَاسْتَعْدَانِي عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَئِنْ جَلَدْتَهُ لَأُبُوَأَنَّ عَلَى نَفْسِي بِالرَّيِّ، فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، فَكُنْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْ: أَنْ أَجْزُ عَفْوَهُ» هـ .

(1) - كتاب الحج، باب ما يُباح للمُحْرِمِ بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ (69/8). ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1030/2)، و"الإكمال" (8/4)، و"الجرح والتعديل" (489/3)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (360/1).

(2) - صدوق، توفي سنة 118هـ، "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (562/2)، و"الإكمال" (487/2)، و"الجرح والتعديل" (287/3)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (239/1)، و"التقريب" (236/1).

(3) - منها: حديثٌ في كتابِ الصَّلَاةِ، بابُ اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُؤَدِّنُ (75/4)، وَوَقَعَ هُنَا بِلَفْظِ التَّعْرِيفِ (الحُكَيْمِ).

(4) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (563/2)، و"الإكمال" (419/2)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (239/1)، و"الجرح والتعديل" (504/3) و"تهذيب الكمال" (179/9).

(5) - بابُ الْحَدِّ فِي الْقَدْفِ وَالتَّفْيِ وَالتَّعْرِيزِ (ص460).

ولهُ أيضًا ذَكَرٌ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" فِي بَابِ "الْجُمُعَةُ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ"<sup>(1)</sup>: «قَالَ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ: كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ - وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِ"وَادِ الْقُرَى" - هَلْ تَرَى أَنْ أَجْمَعَ؟ - وَرُزَيْقٌ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ - فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُجْمَعَ، الْحَدِيثُ...» .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ"<sup>(2)</sup> فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مَا نَصَّهُ: «رُزَيْقٌ هُوَ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّايِ وَالتَّصْغِيرِ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ فِي رَوَايَتِنَا، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي غَيْرِهَا، وَقِيلَ: بِتَقْدِيمِ الزَّايِ وَبِالتَّصْغِيرِ فِيهِ دُونَ أَبِيهِ» هـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ<sup>(3)</sup>: «وَتَصْغِيرُهُ، وَتَصْغِيرُ أَبِيهِ، وَكُنْيَتُهُ - مَعَ تَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّايِ فِيهِ - هُوَ الْمَشْهُورُ، بَلِ الصَّوَابُ، كَمَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ<sup>(4)</sup>، وَحُكَيْمِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ كَثِيرًا يَفْتَحُ حَاءَ حَكِيمٍ كَالْجَادَّةِ<sup>(5)</sup>» هـ.

وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ فِيهِ، وَفِي أَبِيهِ، وَفِي كُنْيَتِهِ، فَقَدْ انْفَرَدَ بِهَذَا الضَّبْطِ، إِذْ لَيْسَ فِي الرُّوَاةِ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ سِوَاهُ، وَمَا عَدَاهُمَا - فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَحَكِيمٌ - بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، وَكَسْرِ الْكَافِ - مِنْهُمْ: حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ، وَحَكِيمٌ بْنُ أَبِي حَرَّةَ، لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ<sup>(6)</sup> حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَبَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(7)</sup>، وَغَيْرُهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ هـ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: زَيْدٌ وَزُبَيْدٌ.

فَالأَوَّلُ: بِضَمِّ الزَّايِ وَكَسْرِهَا، فَفِيهَا الْوَجْهَانِ، وَبِفَتْحِ الْيَاءِ الْمَثْنَاةِ مِنْ تَحْتِ، بَعْدَهَا يَاءٌ مُثْنَاةٌ مِنْ تَحْتِ أَيْضًا سَاكِنَةٌ، وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ، وَهُوَ زَيْدٌ بْنُ الصَّلْتِ بْنِ مَعَدِ يَكْرِبَ، الْكِنْدِيُّ

(1) - البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن (249/1).

(2) - "فتح الباري" (490/2).

(3) - "فتح المعين" (268/4) بتصرف.

(4) - "مشارك الأنوار" (222/1).

(5) - "تقييد المهمل" (209/1).

(6) - في كتاب الإيمان والندور، باب من نذر أن يصوم أيامًا فوافق النحر أو الفطر (339/4).

(7) - في كتاب الغسل، باب من اغتسل غريانا وحده في الخلوة (93/1).

حليف بني جُمَح، المدني، التابعي الكبير، رأى عُمَر رضي الله عنه، وأرسلَ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه<sup>(1)</sup>.

له ذِكْرٌ في "الموطأ"<sup>(2)</sup> من رواية هشام بن عُروَةَ عنه قال: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى "الجُـرْفِ"، فَنظَرْتُ فَإِذَا هُوَ قَدْ احْتَلَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أُرَانِي إِلَّا احْتَلَمْتُ، وَمَا شَعَرْتُ، وَصَلَّيْتُ، وَمَا اغْتَسَلْتُ، قَالَ: فَاغْتَسَلْ، وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَا لَمْ يَرَ، وَأَذَّنْ، أَوْ أَقَامْ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ مَتَمِّكِنًا هـ.

وأخُو زَيْدٍ هَذَا كَثِيرُ بِنِ الصَّلَاتِ، فَرَوَى مَالِكٌ فِي "الموطأ"<sup>(3)</sup> أَيضًا: «أَنَّ عُمَرَ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ، وَهُوَ بِالشَّجَرِ، وَإِلَى جَنْبِهِ كَثِيرٌ هَذَا، فَقَالَ: مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ»، فَذَكَرَ القِصَّةَ.

وَزَيْدٌ هَذَا هُوَ وَالِدُ الصَّلَاتِ شَيْخِ مَالِكٍ، المُنْفَرِدِ عَنِ الشَّيْخِينَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَوَلِيَّ قِضَاءِ المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ فِي زَمَنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ<sup>(4)</sup>.

وَنَسَبُ النَّازِمِ، وَتَلْمِيذُهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِلَى العَلَطِ مَن زَعَمَ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الَّذِي كَانَ قَاضِيًا إِذْ ذَاكَ<sup>(5)</sup>.

وَمَا عَدَاهُ - فِي الثَّلَاثَةِ - فزَيْدٌ، بضمِّ الرَّايِ بَعْدَهَا مَوْحَدَةٌ، مِنْهُمْ:

زَيْدُ اليَامِي: نَسَبُهُ إِلَى يَامِ بَطْنِ مِ هَمْدَانَ، رَوَى عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدِ ابْنِ عُبَيْدَةَ، وَجَمَاعَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَشُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(6)</sup>.

(1) - "المؤتلف والمختلف" للدراقطني (1145/3) و"الإكمال" (171/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (397/1)، و"تبصير المنتبه" (639/2)، و"الجرح والتعديل" (622/3)، و"الثقات" (270/4).

(2) - كتاب الطهارة، باب إعادة جنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر، وغسله ثوبه (ص41).

(3) - أخرجه مالك: كتاب الحج، باب ما جاء في الطيب بالحج (ص192).

(4) - ذكره في "فتح المغيث" (268/4) عن ابن الحذاء.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (173/3)، و"فتح المغيث" (268/4).

(6) - وهو من الثقات الأثبات، توفي سنة 122هـ، أو بعدها، "المؤتلف والمختلف" للدراقطني (1144/3)، و"الإكمال"

(170/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني (397/1)، و"تهذيب الكمال" (290/9)، و"التقريب" (308/1).

ومنهم: أبو زَيْدٍ عَبْدُ عَثْرَ بنُ القاسِمِ الزُّبَيْدِيُّ الكُوفِيُّ<sup>(1)</sup> هـ.

ومنها: سَلِيمٌ - بفتح السِّينِ المهملة، وكسر اللام - وهو سَلِيمٌ بنُ حَيَّانَ بنِ سِنطَام، الهذليُّ البصريُّ، روى عن أبيه، وعَمْرُو بنِ دِينَارٍ، وقتادة، وغيرهم، وروى عنه عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، ويحيى القَطَّانُ، وأبو داوودَ الطَّيَالِسِيُّ، وغيرهم<sup>(2)</sup>، حديثه في "الصَّحِيحَيْنِ"<sup>(3)</sup>.

وليسَ فيها سَلِيمٌ مُكَبَّرٌ غيرُهُ، بل كلُّ ما في الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ سِوَاهُ:  
فَسَلِيمٌ - بضمِّ السِّينِ -:

منهم: سَلِيمٌ بنُ عَامِرِ الحَبَائِرِيِّ<sup>(4)</sup>، وأبو الشَّعْثَاءِ سَلِيمٌ بنُ أسودِ المُحَارِبِيِّ<sup>(5)</sup>،

وسَلِيمٌ بنُ أخضَرَ<sup>(6)</sup>، وسَلِيمٌ بنُ جُبَيْرٍ<sup>(7)</sup>، وغيرهم.

قال النَّاطِمُ: «وقد ذكر ابنُ الصَّلَاحِ تبعًا لعياضٍ بعدَ هذا سَلَمًا وسَالِمًا، ولا يشتَبُه لزيادة الألفِ، فإِذْكَ حَذَفْتُهُ» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - المؤلف والمختلف للدارقطني (1145/3)، و"الإكمال" (170/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (397/1)، و"التاريخ الكبير" (94/7)، و"تهذيب الكمال" (269/14)، و"التقريب" (476/1).

(2) - المؤلف والمختلف للدارقطني (1191/3) و"الإكمال" (329/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (404/1)، و"تبصير المنتبه" (690/2)، و"التاريخ الكبير" (213/4)، و"تهذيب الكمال" (348/11).

(3) - البخاري: كتاب البيوع، بابُ بيع التِّمَارِ قبل أن يبدؤَ صَلاَحَها (82/2)، ومسلم: كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة (169/19).

(4) - هو: سليم بن عامر الكلاعي، ويقال: الحَبَائِرِيُّ، أبو يحيى الحمصيُّ، ثقة، توفي سنة 130 هـ، "الجرح والتعديل" (211/4)، و"تهذيب الكمال" (344/11)، و"التقريب" (381/1).

(5) - هو: سليم بن أسود بن حنظلة، أبو الشعثاء المحاربي، الكوفي، ثقة باتفاق، توفي زمن الحجاج، وأرخه ابن قانع سنة 83 هـ، "الجرح والتعديل" (211/4)، و"تهذيب الكمال" (340/11)، و"التقريب" (380/1).

(6) - هو: سليم بن أخضر البصريُّ، ثقة ضابط، توفي سنة 80 هـ، "الجرح والتعديل" (214/4)، و"تهذيب الكمال" (338/11)، و"التقريب" (380/1).

(7) - هو: سليم بن جبير الدوسي، أبو يونس المصريُّ، مولى أبي هريرة، ثقة، توفي سنة 123 هـ، "الجرح والتعديل" (213/4)، و"تهذيب الكمال" (343/11)، و"التقريب" (381/1).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (174/3).

قال الشُّيوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (1) مَا نَصَّهُ: «قَلْتُ: قَوْلُهُ: "لَا تَاتِلِفُ حَطًّا" مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي عِلْمِ الْحَطِّ: أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ يُحَذَفُ أَلْفُهُ حَطًّا، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي آخِرِ "التَّسْهِيلِ" (2)، وَغَيْرُهُ، فَ"صَالِحٌ"، وَ"مَالِكٌ" وَنَحْوُهُمَا، كُلُّ ذَلِكَ يُكْتَبُ بِلَا أَلِفٍ، وَ"سَالِمٌ" مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ» هـ .

وَإِبْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ ائْتَسَا بَوْلِدِ النُّعْمَانِ وَإِبْنُ يُوْنُسَا

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: سُورِيْجٌ وَشُرِيْجٌ.

فَالأَوَّلُ: بَضَمَ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ، وَآخِرُهُ جِيمٌ، وَهُوَ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الصَّبَّاحِ أَبِي سُورِيْجِ النَّهْشَلِيِّ الرَّازِيِّ (3)، رَوَى عَنْ وَكِيْعٍ، وَيَزِيْدَ بْنِ هَارُوْنَ، وَشَبَابَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَّارِيُّ فِي "صَحِيْحِهِ" (4)، وَأَبُو دَاوُوْدَ (5)، وَالتَّسَائِي (6)، وَنَقَلَ الْخَطِيْبُ (7): أَنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى الْكِسَائِيِّ.

وَقد (ائْتَسَا) أَي: لَهُ إِسْوَةٌ فِي كَوْنِهِ بِمُهْمَلَةٍ وَجِيمٍ - بَاثْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: سُورِيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مَرْوَانَ الْجَوْهَرِيُّ اللَّؤْلُؤِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، رَوَى عَنْ الْحَمَّادِيْنَ، وَنَافِعِ بْنِ عَمْرِ الْجُمَحِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَمَّةُ: أَحْمَدُ، وَأَبُو حَيْثَمَةَ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ (8).

(1) - "تدريب الراوي" (ص 331).

(2) - (ص 336)، وينظر: "صبح الأعشى" للقلقشندي (185/3)، والله أعلم.

(3) - "الإكمال" (274/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (456/2)، و"تبصير المنتبه" (779/2)، و"الجرح والتعديل" (56/2)، و"تهذيب الكمال" (355/1).

(4) - كتاب المغازي، باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّالِقَتْنِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ (88/3).

(5) - في كتاب الطهارة، باب المستحاضة يغشاها زوجها (ص 56).

(6) - "السنن الكبرى" (247/6).

(7) - "تاريخ بغداد" (205/4)، ولكن تصحفت عنده إلى "ابن أبي شريح"، فالله أعلم، ينظر: "تهذيب الكمال" (355/1).

(8) - وهو ثقةٌ يهيمُ قليلاً، توفي سنة 217 هـ، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطْنِي (1269/3)، و"الإكمال" (271/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (455/2)، و"تبصير المنتبه" (778/2)، و"التاريخ الكبير" (205/4)، و"تهذيب الكمال" (218/10)، و"التقريب" (341/1).

وروى عنه البخاري<sup>(1)</sup> أيضاً، وذكر الجياني<sup>(2)</sup> أن مسلماً روى عن رجلٍ عنه<sup>(3)</sup>، فالله أعلم.

ثانيهما: سريح بن يونس بن إبراهيم، أبو الحارث البغدادي، روى عن هشيم، والوليد بن مسلم، ووكيع، وغيرهم<sup>(4)</sup>، وروى عنه مسلمٌ مُشافهةً<sup>(5)</sup>، والبخاري<sup>(6)</sup>، والنسائي بواسطة صاعقة، وأبي بكر المروري<sup>(7)</sup>.

وما عدا هؤلاء الثلاثة - ممّا في الكتب الثلاثة - فشريح بالمعجمة في أوله، وآخره مهملة. قال الناظم: «وذكر ابن الصلاح هنا: سلمان وسليمان، ولا يشتبهان؛ لزيادة التصغير في الثاني، فلهذا أسقطته» هـ<sup>(8)</sup>.

عَمَرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَةَ      وَاحْتَرَبَ بَعْدَ الْخَالِقِ بِنِ سَلَمَةَ  
يعني أن من ذلك أيضاً: سلمة بكسر اللام وفتحها.  
فالأول: كَبَنِي سَلِمَةَ بَطْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ مِنَ الْخَزْرَجِ كَمَا مَرَّ<sup>(9)</sup>، وَسَلِمَةُ وَالِدُ  
عَمْرُو بْنِ سَلِمَةَ بْنِ قَيْسٍ، أَبِي بُرَيْدٍ، أَوْ أَبِي يَزِيدَ الْجَرْمِيِّ<sup>(10)</sup>.

(1) - في كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين (238/2).

(2) - "تقييد المهمل" (294/2).

(3) - ولم يذكر ابن طاهر في "الجمع بين رجال الصحاحين" إخراج مسلم له، وكذا المري والذهبي وابن حجر، والله أعلم.

(4) - وهو ثقة عابد، توفي سنة 235 هـ، "المؤتلف والمختلف" للدراقطني (1269/3)، و"الإكمال" (272/4)،

و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (455/1)، و"تبصير المنتبه" (779/2)، و"التاريخ الكبير" (205/4)،

و"تهذيب الكمال" (221/10)، و"التقريب" (341/1).

(5) - مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا (177/11).

(6) - البخاري: كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث (85/4).

(7) - سنن النسائي: كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر (316/8).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (175/3).

(9) - (ص 900).

(10) - "المؤتلف والمختلف" للدراقطني (1195/3)، و"الإكمال" (335/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي

(430/1)، و"الجرح والتعديل" (235/6)، و"التقريب" (736/1).

قال الحافظُ ابنُ حَجْرٍ فِي "الإصَابَةِ"<sup>(1)</sup> فِي تَرْجُمَتِهِ مَا نَصُّهُ: «رَوَى عَن أَبِيهِ قِصَّةَ إِسْلَامِهِ، وَعَوَّدَهُ إِلَى قَوْمِهِ... الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: "أَتَّهُمْ قَدَّمُوا عَمْرُو بْنَ سَلَمَةَ إِمَامًا مَعَ صِغَرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ قَرَأْنَا"، أَخْرَجَهُ الْبَحَّارِيُّ<sup>(2)</sup>» هـ.

وَجَزَمَ فِي "تَقْرِيبِهِ"<sup>(3)</sup>: بِأَنَّهُ صَحَابِيُّ صَغِيرٌ هـ.

وَرَوَى عَن عَمْرُو هَذَا أَبُو قَلَابَةَ الْجَرْمِيِّ، وَعَاصِمُ الْأَحْوَلُ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(4)</sup>.

وَاخْتَلَفَ فِي وَالِدِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ الشَّيْبَانِيِّ، أَبِي رُوْحِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَالْحَمَّادَانِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(5)</sup>.

لَهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي قُدُومِ وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَسُؤَالِهِمْ عَنِ "الْأَشْرَبَةِ"<sup>(6)</sup>، فَفَتَحَ لَامَهُ يَزِيدُ بْنُ هَازُونَ، وَكَسَّرَهَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَحَكَّى فِيهَا الْوَجْهَيْنِ أَبُو نَصْرِ بْنِ مَأْكُولًا<sup>(7)</sup>.

وَلِذَلِكَ قَالَ النَّاطِمُ: (وَاخْتَرُ) إِنْ شِئْتَ فَتَحْتَ، وَإِنْ شِئْتَ كَسَّرْتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(8)</sup>.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَبِالْفَتْحِ وَحْدَهُ.

قَالَ النَّاطِمُ: «ذَكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(9)</sup> بَعْدَ هَذَا: سِنَانٌ وَشَيْبَانٌ، وَلَا يَلْتَبِسُ لَزِيَادَةَ الْبَاءِ فِي شَيْبَانٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ أَذْكَرْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» هـ<sup>(10)</sup>.

وَالدُّ عَامِرٌ كَذَا السَّلْمَانِيُّ وَابْنُ حُمَيْدٍ وَوَلَدُ سُفْيَانَ

(1) – "الإصابة" (643/4).

(2) – البخاري: كتاب المغازي (155/3) برقم 4302.

(3) – "التقريب" (736/1).

(4) – ينظر: "الاستيعاب" (1179/3)، و"أسد الغابة" (249/4)، و"تهذيب الكمال" (50/22)، و"التقريب" (736/1).

(5) – "الإكمال" (336/4)، و"الجرح والتعديل" (36/6)، و"تهذيب الكمال" (464/16).

(6) – باب التَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الْمَرْفُتِ وَالِدُبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَأَنَّهُ مَنْسُوخٌ (148/13) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(7) – "الإكمال" (336/4).

(8) – "شرح التبصرة والتذكرة" (176/3).

(9) – "علوم الحديث" (ص354).

(10) – "شرح التبصرة والتذكرة" (176/3).

كُلُّهُمْ عَيْدَةٌ مُكَبَّرٌ لَكِنْ عَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرٌ

يعني أنّ من ذلك: عَيْدَةٌ وَعَيْدَةٌ.

فالأوّل: عَيْدَةٌ مُكَبَّرٌ، بفتح العين، وكسر الباء، وآخره هاء التّأنيث، وليس في الكتب الثلاثة منهم سوى أربعة أسماء:

الأوّل: عامر بن عبيدة الباهلي البصري، قاضي البصرة التابعي، روى عن أنس، وأبي المليلح الهذلي، وعبد الملك ابن يعلى الليثي، وغيرهم، وروى عنه ابنه الخليل، وشعبة، وغيرهما<sup>(1)</sup>.

ووقع ذكره في كتاب "الأحكام" من "صحيح البخاري" في جملة من شاهدتهم معاوية بن عبد الكريم الضّالّ يُجيزون كتب القضاة بغير محض من الشّهود<sup>(2)</sup>.

والثاني من الأسماء: عبيدة بن عمرو - أو ابن قيس - السلماني بسكون اللام - وهو المناسب هنا - أو بفتحها - وهو الذي لأصحاب الحديث - نسبة إلى "سلمان" بطن من "مراد"، تابعي محضرم<sup>(3)</sup>، حديثه في "الصحيحين"<sup>(4)</sup>.

والثالث: عبيدة بن حميد بن صهيب التيمي، أو الليثي، أو الضبي الكوفي، روى عن الأسود بن قيس، وحميد الطويل، والأعمش، ومنصور، وروى

(1) - من الثقات، "التاريخ الكبير" (452/6)، و"الجرح والتعديل" (327/6)، و"الثقات" (192/5)، و"تهذيب الكمال" (69/14)، و"التقريب" (463/1).

(2) - في باب الشّهادة على الخطّ المختوم (469/4).

(3) - "المؤتلف والمختلف" للدّارقطني (1507/3)، و"الإكمال" (485/6)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (491/2)، و"تبصير المنتبه" (913/3)، و"الجرح والتعديل" (91/6)، و"تاريخ بغداد" (117/11)، و"تهذيب الكمال" (266/19)، و"التقريب" (649/1).

(4) - منها: ما في البخاري: كتاب الشّهادات، باب لا يشهد على شّهادة جور إذا شهد (219/2)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج (149/7).

عنه الثوري - وهو أكبر منه -، والإمام أحمد، ومحمد بن سَلام، وغيرهم<sup>(1)</sup>، روى له البخاري<sup>(2)</sup>.

**والرَّابِعُ:** عَبيدَةُ بنُ سُفيانَ بنِ الحارثِ الحضرمي<sup>(3)</sup>، له في "الموطأ"<sup>(4)</sup>، و"صحيح مسلم"<sup>(5)</sup> حديثٌ واحدٌ، وهو حديثُ أبي هريرة: «في تَحريمِ كلِّ ذي نابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

فهؤلاء كلُّهم مكبَّرون، وما عَداهم ممَّا - في الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فعبيدَةُ بالتَّصغِيرِ، وهو الثَّانِي مِنَ لَفْظِي التَّرْجَمَةِ، منهم: عبيدَةُ بنُ الحارثِ بنِ المطَّلِبِ رضي اللهُ عنه<sup>(6)</sup>.

وعبيدَةُ بنُ مُعَتَّبِ الضَّبِّي الكوفي، روى عن النَّخعي، والشَّعبي، وعاصم، وغيرهم، وروى عنه شُعبَةُ، ووكيع، والثوري، وغيرهم<sup>(7)</sup>. وسعيدُ بنُ عبيدَةَ بنِ نَشِيطِ<sup>(8)</sup>.

(1) - صدوق، توفي سنة 190هـ، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِي (1511/3)، و"الإكمال" (51/4)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (494/2)، و"تبصير المنتبه" (913/3)، و"الجرح والتعديل" (92/6)، و"تاريخ بغداد" (120/11)، و"تهذيب الكمال" (257/19)، و"التقريب" (649/1).

(2) - كتاب الأدب: بابُ النَمِيمَةِ مِنَ الكَبَائِرِ (170/4).

(3) - مِنَ الثَّقَاتِ، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِي (1508/3)، و"الإكمال" (48/6 - 49)، و"المؤتلف والمختلف" لعبد الغني الأزدي (492/2)، و"تبصير المنتبه" (913/3)، و"الجرح والتعديل" (91/6)، و"التقريب" (649/1).

(4) - في كتاب الصَّيْدِ، بابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ (ص 280).

(5) - في كتاب الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ، بابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (75/13).

(6) - صحابي، شهد بدرًا، ومات بعدها، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِي (1499/3)، و"الإكمال" (36/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (496/2)، و"تبصير المنتبه" (915/3)، و"الاستيعاب" (1020/3).

(7) - مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَاخْتَلَطَ بِأَحْرَةَ، "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِي (1500/3)، و"الإكمال" (38/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (498/2)، و"الجرح والتعديل" (94/6)، و"تهذيب الكمال" (273/19)، و"التقريب" (650/1).

(8) - ذَكَرَ النَّازِمُ فِي "شَرْحِهِ" (179/3) أَنَّهُ: سَعِدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، وَلَيْسَ: سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، وَهُوَ الْجَادَّةُ كَمَا فِي كِتَابِ "المؤتلف والمختلف"، فَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمَ مِنَ الشَّارِحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وسعد بن عبيدة هذا ثقةٌ، ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِي (1504/3)، و"الإكمال" (46/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (497/2)، و"تبصير المنتبه" (915/3)، و"الجرح والتعديل" (151/8)، و"التقريب" (345/1).

قلت: في "صحيح البخاري" في باب "المغازي"<sup>(1)</sup>: أن الزبير رضي الله عنه قال: «لقيت يوم "بدر" عبيدة بن سعيد بن العاص، وهو مدجج لا يرى منه إلا عيناه، حملت عليه بالعزة، فطعنته في عينه، فمات» .

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح"<sup>(2)</sup>: «عبيدة بالضم» هـ.

قال الناطم: «وكذلك روى عياض<sup>(3)</sup> عن البخاري»<sup>(4)</sup>.

قال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(5)</sup>، والشيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «وهو المعروف، وما ذكره الحميدي عن البخاري من فتح عينه فوهم» .

ومن ذلك: عبيد بالتصغير، وعبيد مكبر كلاهما بغير هاء التانيث، وليس في الكتب الثلاثة من الثاني أحد، بل جميع ما وقع فيها هو الأول كما قال ابن الصلاح<sup>(7)</sup> تبعاً لعياض<sup>(8)</sup>.

أما الثاني فاسم جماعة من الشعراء منهم: عبيد بن الأبرص<sup>(9)</sup>، وعبيد بن زهير<sup>(10)</sup>، وغيرهما<sup>(11)</sup>.

وافتح عبادة أبا محمد واضم أبا فيس عبادة أفرِد

(1) - في كتاب المغازي، باب حدثني خليفة (70/3).

(2) - فتح الباري (393/7).

(3) - مشارق الأنوار (109/2).

(4) - شرح التبصرة والتذكرة (178/3).

(5) - فتح المغيث (271/4).

(6) - تدريب الراوي (ص332) بمعناه.

(7) - علوم الحديث (ص354).

(8) - مشارق الأنوار (109/2).

(9) - هو: عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، أبو زياد، من مضر، شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، عاصر امرئ القيس، وله معه مناظرات، "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي (ص137)، و"المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم" للحسن بن بشر الأمدي (ص198 . 199).

(10) - هو: عبيد بن زهير الخزاعي، "المؤتلف والمختلف" للحسن بن بشر الأمدي (ص199).

(11) - كعبيد بن قماص، ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (179/3).

يعني أن من ذلك: عبادة وعبادة.

**فالأول:** بفتح العين المهملة، وتخفيف الباء الموحدة، وهو والد محمد بن عبادة أبي جعفر الواسطي شيخ البخاري، وأبي داؤود، وابن ماجه<sup>(1)</sup>، وليس في الكتب الثلاثة بالفتح سيواه<sup>(2)</sup>.

**والثاني:** بضم العين، وهو الموجود في الثلاثة منهم: عبادة بن الصامت الأنصاري الخزرجي البصري رضي الله عنه، وحفيده عبادة بن الوليد<sup>(3)</sup>، وعُـبَادَةُ بنُ نُسَيِّ، وغيرهم<sup>(4)</sup>.

ومنها أيضاً: عباد وعباد، كلاهما بغير هاء التانيث.

**فالأول:** بضم العين، وتخفيف الباء الموحدة، وهو قيس بن عبادة، أبو عبد الله القيسي الضبعي البصري، روى عن عمر، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعمار، وأبي ذر، وعبد الله بن سلام رضي الله عنهم، وروى عنه ابنه عبد الله، وصهره عبد الله بن ماطر، ومحمد بن سيرين، وأبو مجلز، وغيرهم<sup>(5)</sup>، وهو من جُملة من قتله الحجاج<sup>(6)</sup>.

(1) - هو صدوق فاضل، "المؤتلف والمختلف" للدأرقطني (1515/3)، و"الإكمال" (76/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (506/2)، و"تبصير المنتبه" (895/3)، و"تهذيب الكمال" (447/25)، و"التقريب" (92/2).

(2) - "مشارك الأنوار" (109/2)، و"علوم الحديث" (ص354).

(3) - هو: أبو الصامت المدني، ثقة، "الثقات" (144/5)، و"تهذيب الكمال" (198/14)، و"التقريب" (714/1).

(4) - هو: أبو عمر الشامي، ثقة فاضل، توفي سنة 118 هـ، "طبقات ابن سعد" (256/7)، و"التاريخ الكبير" (147/5)، و"الجرح والتعديل" (96/6)، و"الثقات" (162/7)، و"تهذيب الكمال" (194/14)، و"التقريب" (714/1).

(5) - وهو ثقة مخضرم، توفي بعد 80 هـ، "المؤتلف والمختلف" للدأرقطني (1523/3)، و"الإكمال" (60/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (514/2)، و"تبصير المنتبه" (892/3)، و"تهذيب الكمال" (64/24)، و"التقريب" (34/2).

(6) - "تاريخ الطبري" (280/5 - 281).

(وأفردُهُ) بِهَذَا الضَّبِّطِ مِنْ سَائِرِ مَا فِي الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، إِذْ مَا عَدَّاهُ فِيهَا  
فِيالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ كَعَبَّادِ بْنِ تَمِيمِ المَازِنِيِّ<sup>(1)</sup>، وَعَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
بِالنُّبِيِّ<sup>(2)</sup>، وَابْنِ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
النُّبِيِّ<sup>(3)</sup> فِي آخِرِينَ<sup>(4)</sup>.

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عِيَاضٌ فِي "المَشَارِقِ"<sup>(5)</sup> مِنْ أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ  
مُطَرِّفِ بْنِ المَرَابِطِ<sup>(6)</sup> فِي "المَوْطَأِ": عَبَّادُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ  
حِكَايَتِهِ لَهُ: «إِنَّهُ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عُبَادَةُ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ كَجَدِّهِ»<sup>(7)</sup>.

وَعَامِرٌ بَجَالَةَ ابْنِ عَبْدِ كَلِّ وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ  
يَعْنِي أَنَّ عَامَرَ بْنَ عَبْدِ البَجَلِيِّ أَبَا إِيسَى الكُوفِيِّ التَّابِعِيِّ<sup>(8)</sup>، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ  
"صَحِيحِهِ" عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ رَجُلٍ، فَيَأْتِي  
القَوْمَ فَيَحَدِّثُهُمْ...» الحَدِيثُ<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: عَبَّادُ بْنُ تَمِيمِ بْنِ غَزِيَّةِ الأَنْصَارِيِّ، المَازِنِيِّ المَدِينِيِّ، ثِقَّةٌ، وَقِيلَ: لَهُ رُؤْيَا، "طبقات ابن سعد" (81/5)، و"الثقات" (141/5)، و"تهذيب الكمال" (107/14)، و"التقريب" (466/1).

(2) - هو: عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، كَانَ قَاضِي مَكَّةَ زَمَنَ أَبِيهِ، ثِقَّةٌ، "الجرح والتعديل" (82/6)، و"الثقات" (140/5)، و"تهذيب الكمال" (136/14)، و"التقريب" (467/1).

(3) - هو: عَبَّادُ بْنُ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ثِقَّةٌ، "الجرح والتعديل" (78/6)، و"الثقات" (141/5)، و"تهذيب الكمال" (113/14)، و"التقريب" (466/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (180/3-181).

(5) - "مشارق الأنوار" (110/2).

(6) - ذَكَرَ مُحَقِّقًا "فتح المغيث" (272/4) أَنَّ هَذَا الأِسْمَ غَلَطَ، صَوَائِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ المَرَابِطِ، المَتَوَفَى سَنَةَ 485 هـ، وَهُوَ مُتَرَجِّمٌ فِي "الصلة" (189/2)، وَ"السير" لِلدَّهْلِيِّ (66/19)، وَقَدْ ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ فِي "المَشَارِقِ" (110/2) بِقَوْلِهِ: «وَعِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المَرَابِطِ فِيهِ: عُبَادُ، وَهُوَ خَطَأٌ»، فَعُلِمَ أَنَّهُ هُوَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَوجَدُ رَجُلًا بِهَذَا الأِسْمِ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ السَّخَاوِيِّ فِي "فتح المغيث" (272/4)، وَزَكَرِيَاءِ الأَنْصَارِيِّ فِي "فتح الباقي" (181/3)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(7) - "فتح المغيث" (272/4)، وَ"فتح الباقي" (181/3).

(8) - وَثِقَةُ ابْنِ مَعِينٍ، "المؤتلف والمختلف" لِلدَّارِقُطِيِّ (1518/3)، وَ"الإكمال" (30/6)، وَ"المؤتلف والمختلف" لِلأَزْدِيِّ (519/2)، وَ"تبصير المنتبه" (907/3)، وَ"تاريخ ابن معين" (288/2)، وَ"التقريب" (463/1).

(9) - مُسْلِمٌ فِي "المقدمة"، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الرُّوَايَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ، وَالأَحْتِيَاظِ فِي تَحْمُلِهَا (94/1).

و(بجالة) بفتح الموحدة والجيم ابن عبدة التميمي ثم العنبري البصري،  
 روى له البخاري في كتاب "الجزية"<sup>(1)</sup> قوله: «كنت كاتباً لعامل عمر  
 على "الأهواز" جزء بن معاوية<sup>(2)</sup> التميمي ثم السعدي عم الأحنف بن  
 قيس، فجاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من  
 المَجُوسِ». .

قال الحافظ في "الفتح"<sup>(3)</sup>: «وما له في البخاري سوى هذا الموضع». .  
 كل من المذكورين اسم أبيه عبدة بفتحتين كما ذكره في الأول ابن المديني<sup>(4)</sup>،  
 ويحيى ابن معين<sup>(5)</sup>، وأحمد<sup>(6)</sup>، والجيازي<sup>(7)</sup>، وغيرهم، وبه صَدَرَ الدارقطني<sup>(8)</sup>، وابن  
 مأكولا<sup>(9)</sup> كَلَامِيهِمَا.  
 وفي الثاني<sup>(10)</sup> كما حكاه الدارقطني<sup>(11)</sup>، وابن مأكولا<sup>(12)</sup>، والجيازي<sup>(13)</sup>.

(1) - في باب الجزية والموادعة (377/2).

(2) - وهو: جزء بن معاوية بن حصين بن عبادة بن النزال التميمي السعدي، عم الأحنف بن قيس، وكان عامل عمر  
 على الأهواز، وقد اختلف في صحبته، ومال ابن حجر أنه من الصحابة؛ لأنهم كانوا لا يؤمرون في ذلك الزمان إلا  
 الصحابة، والله أعلم، "طبقات ابن سعد" (130/7)، و"الاستيعاب" (718/2)، و"الإصابة" (479/1).

(3) - "فتح الباري" (313/6)، ومع ذلك لم يُذكر اسم أبيه هنا.

(4) - حكاه عنه: عياض في "المشارك" (109/2)، والتأظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (181/3).

(5) - حكاه عنه التأظم في "شرحه" (181/3)، وضبط بالسكون (عبدة) في "تاريخ ابن معين" (514/3).

(6) - حكاه عنه التأظم في "شرحه" (181/3)، وأما عياض فحكى عنه السكون كما في "المشارك" (109/2).

(7) - "تقييد المهمل" (340/2).

(8) - "المؤتلف والمختلف" (1518/3).

(9) - "الإكمال" (30/6).

(10) - يعني به: بجالة بن عبدة.

(11) - "المؤتلف والمختلف" (1517/3).

(12) - "الإكمال" (29/6).

(13) - "تقييد المهمل" (340/2).

وَحَكَاهُ عِيَاضٌ<sup>(1)</sup> عَنِ "تَارِيخِ الْبُحَّارِيِّ"<sup>(2)</sup>، وَأَصْحَابِ الضَّبِّطِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي "الْفَتْحِ"<sup>(3)</sup>.

(وَبَعْضُ) مِنَ الْمُحَدِّثِينَ (بِالسُّكُونِ) لِلْبَاءِ فِي الْأَسْمَيْنِ (قِيَدَهُ).

قَالَ صَاحِبُ "التَّدْرِيبِ"<sup>(4)</sup>: «أَيُّ: قَالَ فِيهِمَا بِالْأَمْرَيْنِ، وَيُقَالُ فِي الثَّانِي: عَبْدٌ بِالسُّكُونِ بَعِيرٌ هَاءٍ أَيْضًا».

قَالَ عِيَاضٌ: «وَهُوَ وَهَمٌّ»<sup>(5)</sup>.

وَمَا عَدَاهُمَا - فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ - فَعَبْدَةٌ بِالسُّكُونِ قَطْعًا مِنْهُمْ:

عَبْدَةٌ بِنُ سُلَيْمَانَ الْكَلَابِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ<sup>(6)</sup>

وَعَبْدَةٌ بِنُ أَبِي لُبَابَةَ الْأَسَدِيِّ الْفَقِيهِ، نَزِيلٌ "دِمَشْقَ"<sup>(7)</sup>.

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْنَا مِنَ الْعِرَاقِ أَفْضَلُ مِنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ»<sup>(8)</sup>.

عُقَيْلُ الْقَبِيلِ وَابْنُ خَالِدٍ كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافٌ وَقِدِ

لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأُبْلِيُّ قَالَ سَوَى شَيْبَانَ وَالرَّا فَاجْعَلِ

بَرَّارًا انْسُبِ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنٌ وَابْنَ هِشَامٍ حَلَقًا ثُمَّ انْسُبْنِ

بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ وَمَالِكَ بْنَ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ

وَمِنْ ذَلِكَ: عُقَيْلٌ بَضَمَ الْعَيْنِ، وَفَتَحَ الْقَافَ مُصَعَّرٌ، كَبْنِي عُقَيْلِ الْقَبِيلَةِ - يُنْسَبُ إِلَيْهَا

الْعُقَيْلِيُّ صَاحِبُ "الضُّعْفَاءِ" - الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عِنْدَ "مُسْلِمٍ"<sup>(9)</sup> حَيْثُ قَالَ:

(1) - "المشارك" (110/2).

(2) - "التاريخ الكبير" (146/2).

(3) - "فتح الباري" (313/6)، وهو الصَّوَابُ، ولم يذكر عبد الغني الأزدي في "المؤلف والمختلف" (520/2) غيره.

(4) - "تدريب الراوي" (ص332).

(5) - "المشارك" (110/2).

(6) - هو من التِّقَاتِ الْأَنْبَاتِ، تُوْفِيَ سَنَةَ 188 هـ، "تقييد المهمل" (340/2)، و"تاريخ ابن معين" (379/2)، و"الجرح

والتعديل" (89/6)، و"النقات" (164/7)، و"تهذيب الكمال" (530/18).

(7) - هو: أَبُو الْقَاسِمِ الْكُوفِيُّ الْبَرَّازُ، ثِقَةٌ، "تقييد المهمل" (340/2)، و"تاريخ ابن معين" (380/2)، و"الجرح

والتعديل" (89/6)، و"النقات" (145/5)، و"تهذيب الكمال" (541/18).

(8) - سير أعلام النبلاء (229/5)، "تهذيب الكمال" (542/18).

(9) - في كتاب التَّنْذِرِ، بَابُ: (لَا وِفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ) (91/11).

«كَانَتْ "تَقْيِفُ" خُلَفَاءَ بَنِي عُقَيْلٍ...» ، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْعَضْبَاءِ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ .

وَكَذَا: عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ (1) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ" (2) مَا نَصَّهُ: «عُقَيْلٌ - بِالضَّمِّ - بِنُ خَالِدِ بْنِ عَقَيْلٍ - بِالْفَتْحِ - الْأَيْلِيُّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ بَعْدَهَا لَامٌ، أَبُو خَالِدٍ الْأَمْوِيُّ مَوْلَاهُمْ ثَقَّةٌ ثَبَتَتْ، سَكَنَ "الْمَدِينَةَ"، ثُمَّ "الشَّامَ"، ثُمَّ "مِصْرَ" هَذَا كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ .

حَدِيثُهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" (3) .

رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَعَمِّهِ زَيْدٍ، وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَعِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيَّ، وَهُوَ عُقَيْلُ الرَّوَايِ عَنْهُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَرَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ، وَابْنُ لَهَيْعَةَ، وَجَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَغَيْرُهُمْ (4) .

وَكَذَا وَالِدُ يَحْيَى ابْنِ عُقَيْلِ الْخَزَاعِيِّ الْبَصْرِيِّ، حَدِيثُهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" (5) .

رَوَى عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ الْمَرْوَزِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ وَقِيدٍ، وَغَيْرُهُمْ (6) .

(1) - "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِيِّ (1584/3)، و"الإكمال" (241/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (536/2)، و"تقييد المهمل" (340/2)، و"تبصير المنتبه" (959/3)، و"الجرح والتعديل" (43/7) .

(2) - "التقريب" (684/1) .

(3) - منها: البخاري، كتاب الأدب، باب مَنْ بَسَطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ بَصَلَةَ الرَّحْمِ (155/4)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرَّحْمِ وتحريم قطيعتها (98/16) .

(4) - "تهذيب الكمال" (242/20) .

(5) - في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله (172/16) .

(6) - "المؤتلف والمختلف" للدَّارِقُطِيِّ (1584/3)، و"الإكمال" (241/6)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (536/2)، و"تقييد المهمل" (349/2)، و"تبصير المنتبه" (960/3)، و"التاريخ الكبير" (292/8)، و"تهذيب الكمال" (473/31) .

وما عدا الثلاثة - في الثلاثة - فعقيل بفتح العين وكسر القاف مكبر منهم: عقيل بن أبي طالب، المذكور في الحديث المتفق عليه وهو: «وهل ترك لنا عقيل من رباع»<sup>(1)</sup>، وليست له رواية عنهما.

قوله: (وقاف واقد) يعني أن واقدا بالقاف (لهم) أي: لأرباب الكتب الثلاثة، كواقد بن عبد الله بن عمر، روى عن أبيه حديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(2)</sup>، روى عنه شعبة<sup>(3)</sup>.

وكابن ابن أخيه: واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله، نُسب لجد أبيه<sup>(4)</sup>.  
 ودكر الحافظ ابن حجر في "التقريب"<sup>(5)</sup> ستة أشخاص كلهم يدعى واقداً.  
 أمّا وافدٌ بالقاف فليس في شيء من الكتب الثلاثة، كما قال ابن الصلاح تبعاً لعياض<sup>(6)</sup>، لكن في غيرها كما ذكر الشيوطي<sup>(7)</sup> تبعاً للنظام<sup>(8)</sup> والأمير<sup>(9)</sup>، كوافد بن سلامة<sup>(10)</sup>، ووافد بن موسى الدارع<sup>(11)</sup>.

ومنها: الأيلي والأبلي.

- 
- (1) - البخاري: كتاب الحج، باب توريث دور مكة، وبيعها وشرائها، وأن الناس في مسجد الحرام سواؤه خاصة (445/1)، ومسلم، كتاب الحج، باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها (105/9).
- (2) - منها: ما أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: {ومن أحيائها} (384/4).
- (3) - "طبقات ابن سعد" (204/5)، و"الجرح والتعديل" (32/9).
- (4) - وهو أحد الثقات، "الجرح والتعديل" (32/9)، و"تهذيب الكمال" (414/30)، و"التقريب" (280/2).
- (5) - "التقريب" (280/2).
- (6) - "المشارك" (302/2)، و"علوم الحديث" (ص355).
- (7) - "تدريب الراوي" (ص333).
- (8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (185/3).
- (9) - "الإكمال" (383/7).
- (10) - "تاريخ ابن معين" (627/2)، و"التاريخ الكبير" (191/8)، و"الجرح والتعديل" (50/9)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (2285/4)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (741/2)، و"الإكمال" (383/7).
- (11) - "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (2284/4)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (741/2)، و"الإكمال" (383/7).

**فالأوّل:** بفتح الهمزة، وإسكان المثناة من تحت، نسبة إلى "أيلة" قرية على "بحر القلزم" (1) منهم: هارون بن سعيد الأيلي، روى عن ابن عيينة، وابن وهب، وغيرهما، وروى عنه مسلم، وأبو داود، والتسائي، وابن ماجه، وغيرهم (2).

ويونس بن يزيد الأيلي، روى عن الزهري فأكثر، ونافع مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، وعكرمة، وغيرهم، وروى عنه الليث، والأوزاعي، وابن المبارك، وسليمان بن بلال، وغيرهم (3).

وأما الثاني **فالأبلي** بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام، نسبة إلى "الأبلة" بلدة بقرية "البصرة" (4).

قال عياض: «وليس في الكتب الثلاثة من ينسب إليها» (5).

وتعقبه ابن الصلاح (6) بأن شيبان بن فروخ أبلي (7)، وقد أكثر مسلم عنه (8).

قال: «ولكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوبًا، فلا تلحق عياضًا منه تخطئة» (9).

قال الناطم: «وقد تبعت كتاب "مسلم" فلم أجده فيه منسوبًا، فلا تخطئة حينئذ» (10).

ومن ذلك: **البراز والبراز**.

(1) - هو: البحر الأحمر، يلي الشام، وأيلة: تُعرف اليوم بالعقبة، ويُطلق على خليجها خليج العقبة، ويُطلق اليهود عليه خليج أيلات، ويقصدون أيلة، "الأنساب" (409/1)، و"معجم البلدان" (292/1)، و"معجم معالم الحجاز" (147/1).

(2) - هو: أبو جعفر السعدي، نزيل مصر، ثقة فاضل، توفي سنة 253 هـ، "الجرح والتعديل" (91/9)، و"الثقات" (240/9)، و"تهذيب الكمال" (251/32)، و"التقريب" (258/2).

(3) - ينظر: "تاريخ ابن معين" (689/2)، و"الجرح والتعديل" (247/9)، و"تهذيب الكمال" (551/32).

(4) - "معجم البلدان" (77/1)، و"معجم ما استعجم" للبكري (98/1).

(5) - "المشارك" (69/2).

(6) - "علوم الحديث" (ص355).

(7) - هو: شيبان بن فروخ، أبو شيبان الحبطي الأبلي، صدوق بهم، توفي سنة 236 هـ، "التاريخ الكبير" (254/4)، و"الجرح والتعديل" (357/4)، و"تهذيب الكمال" (598/12)، و"التقريب" (424/1).

(8) - أخرج له مسلم كثيرًا، منها: في كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم التميمية (98/2).

(9) - "علوم الحديث" (ص355).

(10) - "التقييد والإيضاح" (ص338).

**فالأوّل:** آخره راءٌ مهملةٌ، وهو الحسنُ بنُ الصباحِ بفتحِ المهملةِ، وتشديدِ الباءِ، أبو عليٍّ البزّارُ الواسطيُّ البغداديُّ، أثنى عليه الإمامُ أحمدُ<sup>(1)</sup>، روى عن ابنِ عيينةَ، ووكيعَ، والوليدُ بنُ مسلمٍ، وغيرهم، وروى عنه البخاري، وأبو داؤودَ، والترمذيُّ، وغيرهم<sup>(2)</sup>.  
وقد وقفَ عليه النَّاطِمُ هنا وَقفَ ربيعةَ.

وخلّفَ بنُ هشامِ بنِ ثعلبٍ البزّارُ القارئُ، روى عن مالكٍ، وحمادِ بنِ زيدٍ، وهشيمٍ، وغيرهم، وهو من شيوخِ مسلمٍ، وأبي داؤودَ<sup>(3)</sup>، أثنى عليه أحمدُ<sup>(4)</sup>، والنسائيُّ<sup>(5)</sup>، والدارقطنيُّ<sup>(6)</sup>.

قال ابنُ الصّلاح: «لَا نَعْرِفُ فِي "الصّحّاحينِ" بالراءِ المهملةِ إِلَّا هُمَا»<sup>(7)</sup>.  
قال النَّاطِمُ: «ذَكَرَ الجَيّانِيُّ فِي "تَقْيِيدِ المُهْمَلِ" (8) يَحْيَى بنَ مُحَمَّدِ بنِ السّكَنِ البزّارِ، مِنْ شُيُوخِ البُخاريِّ (9)، وَبَشَرَ بنَ ثابِتِ البزّارِ اسْتَشْهَدَ بِهِ البُخاريُّ أَيْضًا (10)، وَلَمْ يَقَعْ ذِكْرُهُمَا فِي البُخاريِّ مَنْسُوبَيْنِ، بَلْ خَالِيَيْنِ مِنَ النّسَبَةِ، فَلذَلِكَ لَمْ اسْتَدْرِكْهُمَا فِي النّظْمِ عَلَيَّ ابْنِ الصّلاحِ» هـ كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ (11).

والبزّارُ اسمٌ لمنِ اسْتَخْرَجَ الدّهْنَ مِنَ البزْرِ، وَيَبِيعُهُ كَمَا فِي "فَتْحِ المُعْغِيثِ" (12).

(1) - "تاريخ بغداد" (331/7).

(2) - قال ابن حجر: صدوق بهم، وكان عابداً فاضلاً، توفي سنة 249 هـ، "التاريخ الكبير" (295/2)، و"الأنساب" (194/2)، و"الإكمال" (425/1)، و"تهذيب الكمال" (191/6)، و"التقريب" (205/1).

(3) - هو من المقرئين البغداديين، وكان ثقةً، وله اختيار في القراءات، توفي سنة 229 هـ، "الجرح والتعديل" (372/3)، و"تاريخ بغداد" (325/8)، و"الأنساب" (194/2)، و"تهذيب الكمال" (299/8)، و"التقريب" (272/1).

(4) - ذكره عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (326/8).

(5) - "تاريخ بغداد" (326/8).

(6) - "تاريخ بغداد" (327/8)، و"تهذيب الكمال" (302/8).

(7) - "علوم الحديث" (ص355).

(8) - "تقييد المهمل" (128/1 - 129).

(9) - منها: البخاري: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر (422/1).

(10) - كتاب الجمعة، باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة (251/1).

(11) - "شرح التبصرة والتذكرة" (188/3).

(12) - "فتح المغيث" (276/4).

والثاني: البرزاز بزاي مكررة، وهو باقي المذكورين في "الصحيحين" منهم: محمد بن الصباح أبو جعفر البغدادي البرزاز مولى "مزينه"، صاحب "السُنن"، روى عن حفص بن غياث، وإبراهيم بن سعد، وابن المبارك، وجماعة، وروى له الشيخان، وأبو داود، الأئمة أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم<sup>(1)</sup>.

ومحمد بن عبد الرحيم البرزاز أبو يحيى الحافظ المعروف بـ "صاعقة"؛ لشدة حفظه، ومذاكرته كما مر في باب "الألقاب"<sup>(2)</sup>، روى عن يزيد بن هارون، وذكرياء بن عدي، وأبي أحمد الزبيري، وغيرهم، وروى عنه البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. قال الخطيب: «وكان متقناً ضابطاً عالماً حافظاً»<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك في الانتساب إلى القبائل والأمصار: النَّصْرِيُّ والبَصْرِيُّ. فالأول بالنون والصاد المهملة، نسبة إلى أبي القبيلة نصر بن معاوية بن بكر بن هوزان، وهم ثلاثة أسماء:

الأول: سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصري مولاهم التابعي، روى عن عثمان، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم، وروى عنه بكر بن الأشج، وسعيد المقبري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهم<sup>(4)</sup> روى له مسلم<sup>(5)</sup>.

والثاني: عبد الواحد بن عبد الله بن كعب بن عمير أبو بشر النصري، ويعرف أبوه بابن بسر، روى عن أبيه، ووائلة بن الأسقع، وعبد الله ابن بسر المازني، وروى عنه الأوزاعي، وجريز بن عثمان، وسليمان ابن حبيب، وغيرهم<sup>(6)</sup>.

(1) - من الثقات الحفاظ، توفي سنة 227 هـ، "التاريخ الكبير" (118/1)، و"الثقات" (78/9)، و"تاريخ بغداد" (365/5)، و"تهذيب الكمال" (388/25)، و"التقريب" (88/2).

(2) - (ص 879).

(3) - "تاريخ بغداد" (363/2).

(4) - هو: أبو عبد الله المدني، صدوق، توفي سنة 110 هـ، "التاريخ الكبير" (109/4)، و"الجرح والتعديل" (184/4)، و"تقييد المهمل" (130/1)، و"تهذيب الكمال" (154/10)، و"التقريب" (335/1).

(5) - في كتاب البر والصلوة والآداب، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه (132/16).

(6) - هو: أبو بسر الدمشقي، ثقة، "تقييد المهمل" (130/1)، و"تهذيب الكمال" (459/18)، و"التقريب" (624/1).

له في "صحيح البخاري" حديث واحد عن واثلة بن الأسقع: «إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرَى الرَّجُلُ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَيَا»<sup>(1)</sup>.

والثالث: مالك بن أوس بن الحدّان بن سعد التّصريّ، أبو سعيد المدنيّ، اختلّف في صحبته<sup>(2)</sup>، روى عن العشرة، وروى عنه الزّهريّ، وعكرمة، ومحمّد بن جبّير بن مطعم وجماعة، حديثه في "الموطأ"<sup>(3)</sup>، و"الصّحيحين"<sup>(4)</sup>.

والثاني من لفظي الترجمة بالباء الموحّدة، نسبة إلى البصرة، مثلثة الباء والكسر أفصح<sup>(5)</sup>، وهو بقيّة ما في الكتب الثلاثة.

والتّوزي محمّد بن الصّلت وفي الجزيّ ضمّ جيم يأتي

في اثنين عبّاس سعيد وبخا يحيى بن بشر الحريريّ فتحا

يعني أنّ من ذلك: التّوزي والتّوريّ.

فالأول بفتح التاء المثناة من فوق، والواو المشدّدة المفتوحة، وبالزاي نسبة إلى "توز"، ويُقال لها أيضًا "توّج" بجيم بدل الزاي، بلدة بـ"فارس"<sup>(6)</sup>، وهو أبو يعلى محمّد بن الصّلت التّوزي، نُسب إليها لكون أصله منها، ثمّ سكن البصرة فُنسب إليها أيضًا<sup>(7)</sup>، روى عنه البخاريّ في كتاب "الردّة" حديث العرنيّين<sup>(8)</sup>، وليس في الثلاثة التّوزي غيره.

(1) - في كتاب المناقب: باب حدّثنا أبو معمر (489/2).

(2) - ذهب الأئمة: يحيى بن معين في "تاريخه" (52/3)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (305/7)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (203/8)، وابن حبان في "الثقات" (282/5) إلى عدم صحّة صحبته وهم من هم في التّحقيق، والله أعلم، ينظر: "تقييد المهمل" (130/1)، و"الإصابة" (709/5)، و"تهذيب الكمال" (221/27).

(3) - في كتاب البيوع، باب ما جاء في الصّرف (ص354).

(4) - البخاري: كتاب البيوع، باب ما يُذكر في بيع الطّعام والحكّرة (69/2)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الصّرف وبيع الذهب بالورق نقدًا (13/11).

(5) - ذكر التّوزي في "تهذيب الأسماء واللغات" (37/3) أنّ الفتح هو الأفضح.

(6) - "معجم البلدان" (56/2).

(7) - هو: أبو يعلى التّوزي، صدوق بهم، توفي سنة 228 هـ، "التاريخ الكبير" (118/1)، و"تقييد المهمل" (146/1)، و"مشارق الأنوار" (127/1)، و"الأنساب" (107/3)، و"تهذيب الكمال" (400/25)، و"التقريب" (89/2).

(8) - في كتاب المحاربين، باب لم يحسم النبيّ صلى الله عليه وسلّم المحاربين من أهل الردّة حتّى هلكوا (366/4).

وَمَا عَدَاهُ فَبِالْمُثَلَّثَةِ وَالْوَاوِ السَّاكِنَةِ ثُمَّ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَمِنْهُمْ - مِمَّنْ هُوَ فِي "الصَّحِيحِينَ" (1) - أَبُو يَعْلَى الْمَنْذُرُ بْنُ يَعْلَى الثَّوْرِيِّ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَسَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، وَعَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الرَّيِّعِ، وَالْأَعْمَشُ وَغَيْرُهُمَا (2).

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ» (3)، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ (4)، وَغَيْرُهُ (5).

قَالَ عِيَّاضٌ: «وَهُوَ يَلْتَبَسُ بِالْمَذْكُورِ قَبْلَهُ» (6)؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْكُنْيَةِ، وَفِي صُورَةِ النَّسَبَةِ لَا سِيَّمَا إِنْ جَاءَ غَيْرَ مُسَمًّى (7).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: الْجُرَيْرِيُّ وَالْحَرِيرِيُّ.

فَالأَوَّلُ بَضَمَ الْجِيمِ وَفَتَحَ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِ بَعْدَهَا رَاءً، نَسَبَةً لِحُرَيْرٍ - مُصَنَّرٍ - بِنِ عُبَادِ بَضَمَ الْعَيْنِ، وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ (8).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ (9): «فِي "الصَّحِيحِينَ" مِنْ ذَلِكَ اثْنَانِ فَقَطْ وَهُمَا: عَبَّاسُ بْنُ فَرُوحٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ - الْجُرَيْرِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْـدِيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَهَمَّامٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَالْحَمَّادَانِ وَغَيْرُهُمْ (10).

(1) - منها: ما في البُخَارِيِّ: كتاب الوضوء، باب مَنْ لَمْ يَرَ الْوَضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ - مِنَ الثُّبُلِ وَالدُّبْرِ - (69/1)، وَمُسْلِمٍ: كتاب الحيض، بابُ الْمَذِي (182/3).

(2) - هو: أَبُو يَعْلَى الْكُوفِيُّ، ثِقَةٌ، "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (310/6)، وَ"التَّارِيخُ الْكَبِيرُ" (357/7)، وَ"مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ" (127/1)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (515/28)، وَ"التَّقْرِيبُ" (213/2).

(3) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (310/6).

(4) - "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (242/8).

(5) - كَابِنِ حَبَّانِ "الثَّقَاتُ" (518/7).

(6) - "المَشَارِقُ" (127/1) بِتَصْرُفٍ.

(7) - "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (277/4).

(8) - وَهُوَ أَحُو الْحَارِثِ بْنِ عُبَادِ بْنِ ضَبِيعَةَ بْنِ قَيْسٍ، مِنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، "الْأَنْسَابُ" (266/3)، وَ"مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ" (173/1).

(9) - "عُلُومُ الْحَدِيثِ" (ص 356) بِتَصْرُفٍ.

(10) - الْمَتَوَفَى بَعْدَ سَنَةِ 120 هـ، "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" (211/6)، وَ"مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ" (173/1)، وَ"الثَّقَاتُ" (275/7)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (238/14)، وَ"التَّقْرِيبُ" (474/1).

قال الإمام أحمد: «ثقة ثقة»<sup>(1)</sup>، ومثله لابن معين<sup>(2)</sup>، والنسائي<sup>(3)</sup>.

**والثاني:** سعيد بن إياس الجريسي أبو مسعود البصري، روى عن أبي الطفيل، وأبي عثمان النهدي، وعبد الرحمن بن أبي بكرة، وأبي نضرة وغيرهم، وروى عنه الثوري، والحمدان، وابن علية وغيرهم<sup>(4)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "التقريب"<sup>(5)</sup>: «هو ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين ومائة».

ويرد سعيد هذا مقتصرًا على نسبته دون اسمه في "صحيح مسلم" من روايته عن أبي نضرة<sup>(6)</sup>، وعن حيَّان بن عمير القيسي أبي العلاء الجريسي البصري<sup>(7)</sup>، وعن أبان بن تغلب أبي سعيد<sup>(8)</sup> الجريسي الكوفي<sup>(9)</sup>.

وأما حيَّان وأبان هذان، فإنَّهما وإنَّ نسبا كذلك<sup>(10)</sup>، وخرَّج لهما مسلم، فإنَّهما لم يرد واحدٌ منهما فيه منسوبةً.

قال الناطم: «فلذلك لم استدركهما على ابن الصلاح»<sup>(11)</sup>.

(1) – "العلل ومعرفة الرجال" (526/1)، و"الجرح والتعديل" (211/6).

(2) – "تاريخ ابن معين" (294/2).

(3) – "تهذيب الكمال" (238/14).

(4) – توفي سنة 144هـ، "الجرح والتعديل" (2-1/4)، و"تهذيب الكمال" (338/10)، و"التقريب" (348/1).

(5) – "التقريب" (348/1).

(6) – أخرج له مسلم في كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر (202/7).

(7) – أبو العلاء البصري، ثقة، توفي قبل المائة، "تقييد المهمل" (182/1)، و"الجرح والتعديل" (244/3)، و"تهذيب الكمال" (472/7)، و"التقريب" (252/1)، أخرج له مسلم: كتاب الكسوف، (190/6).

(8) – "تهذيب الكمال" (6/2) أن كنيته أبو سعد، دون ياء، وفي "تقييد المهمل" (182/1): أبو سعيد.

(9) – هو: أبو سعد الكوفي، ثقة متكلم فيه للتشيع، توفي سنة 140 هـ، "تقييد المهمل" (182/1)، و"تهذيب الكمال" (6/2)، و"التقريب" (50/1). أخرج له مسلم: في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (79/2).

(10) – وممن نسبهما: جريسي السمعاني في "الأنساب" (267/3)، وينظر: "تقييد المهمل" (182/1).

(11) – "شرح التبصرة والتذكرة" (193-192/3).

وأما الثَّانِي فهو قوله: (وَبِحَا) مُهْمَلَةٌ مَعَ الْقَصْرِ (يَحْيَى بْنُ بَشْرٍ) بن كثيرٍ الأَسَدِيُّ أَبُو زَكَرِيَاءَ الْكُوفِيُّ (الْحَرِيرِيُّ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَكسْرِ الرَّاءِ<sup>(1)</sup>، وَهُوَ مِمَّنْ انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ<sup>(2)</sup>.

قَالَ الدَّهْبِيُّ فِي "المِيزَان"<sup>(3)</sup>: «يَحْيَى بْنُ بَشْرٍ الْحَرِيرِيُّ - بِالْحَاءِ - شَيْخٌ مُسْلِمٌ ثِقَةٌ» .

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدرِيب"<sup>(4)</sup>: «وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup> تَبَعًا لِعِيَاضِ<sup>(6)</sup>، وَالْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>(7)</sup>، وَالْجَيَّانِيِّ<sup>(8)</sup> وَالْكَلاَبَاذِيِّ<sup>(9)</sup>: إِنَّهُ شَيْخُ الشَّيْخَيْنِ وَهَمَّ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَحْدَهُ، وَأَمَّا شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ يَحْيَى بْنُ بَشْرٍ الْفَلَّاسُ الْبَلْخِيُّ، فَهُمَا رَجُلَانِ مُخْتَلَفَا الْبَلَدَةِ وَالْوَفَاةِ<sup>(10)</sup>، وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"<sup>(11)</sup>، وَالْخَطِيبُ فِي "المُتَّفِقِ وَالمُفْتَرِقِ"<sup>(12)</sup>، وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْحَافِظُ الْمَرْيُّ فِي "التَّهْدِيدِ"<sup>(13)</sup> .

(1) - صدوق، توفي سنة 227 هـ، "تقييد المهمل" (183/1)، و"الأنساب" (137/4)، و"التقريب" (298/2).

(2) - منها: ما أخرج له في "صلاة المسافرين وقصرها"، باب صلاة الليل (18/6)، وغيرها من المواضع.

(3) - "الميزان" (165/7).

(4) - "تدريب الراوي" (ص333) وذكر أنه من كلام الناظم رحمه الله.

(5) - "علوم الحديث" (ص356).

(6) - "المشارك" (173/1).

(7) - "المدخل إلى الصحيح" (376/3).

(8) - "تقييد المهمل" (183/1).

(9) - "رجال صحيح البخاري" (788/2)، والكلابادي هو: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلابادي، أبو نصر، الحافظ الثبت، توفي سنة 398 هـ، "تاريخ بغداد" (434/4)، و"تذكرة الحفاظ" (1027/3).

(10) - توفي بجي الفلاس سنة 232 هـ، وبجي الحريري سنة 227 هـ، ينظر: "تهذيب الكمال" (242/31 و244).

(11) - "الجرح والتعديل" (131/9).

(12) - "المتفق والمفترق" (2074/3).

(13) - "تهذيب الكمال" (242/31-244).

والتَّائِظُ فِي "نُكْتِهْ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ"<sup>(1)</sup>، وَابْنُ حَجْرٍ<sup>(2)</sup> كَمَا فِي "فَتْحِ الْمُغِيثِ"<sup>(3)</sup>.

وَزَادَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِي<sup>(4)</sup> فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ:

الْجَرِيرِيُّ - مُكَبَّرًا -، وَهُوَ يَحْيَى بْنُ أُيُوبَ<sup>(5)</sup>، مِنْ وَلَدِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ "الْأَدَبِ"<sup>(6)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَدْرِكْهُ التَّائِظُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup>.

وَأَنْسَبَ حِرَازِيًّا سِوَى مَنْ أُبْهِمَا فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا  
وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطْ وَفِي النَّسَبِ هَمْدَانٌ وَهُوَ مُطْلَقًا قَدَمًا غَلَبَ

يَعْنِي أَنَّ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: الْحِرَازِيُّ وَالْحِرَامِيُّ.

فَالأَوَّلُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ مِنْهُمْ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْدَرِ الْأَسَدِيِّ الْحِرَازِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْمَدِينِيِّ، رَوَى عَنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ بِوَسِطَةٍ، وَغَيْرُهُمْ<sup>(8)</sup>.

وَمِنْهُمْ: الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ، أَبُو عَثْمَانَ الْأَسَدِيُّ الْحِرَازِيُّ الْمَدِينِيُّ<sup>(9)</sup>.

(1) - "التقييد والإيضاح" (ص 340).

(2) - "تهذيب التهذيب" (189/11).

(3) - "فتح المغيث" (279/4).

(4) - "تقييد المهمل" (181/1).

(5) - هو: يحيى بن أيوب بن أبي زُرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، لا بأس به، "الجرح والتعديل" (127/9)، و"تقييد المهمل" (181/1)، و"تهذيب الكمال" (231/31)، و"التقريب" (297/2).

(6) - في كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة (151/4).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (194/3).

(8) - صدوق، وفي سنة 236 هـ، "تاريخ بغداد" (181/6)، و"تقييد المهمل" (225/1)، و"تهذيب الكمال" (208/2).

(9) - هو: أبو عبد الله المدني، من ولد حكيم بن حزام الأسدي الحزامي، صدوق بهم، "تقييد المهمل" (225/1)، و"تاريخ بغداد" (181/6)، و"تهذيب الكمال" (208/2)، و"التقريب" (443/1).

فكلُّ مَنْ فِي الكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، فَهُوَ حِرَامِي، زَادَ النَّوَوِيُّ<sup>(1)</sup>، وَالنَّاظِمُ<sup>(2)</sup> عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ قَوْلَهُمَا: سَوَى مَنْ أْبَهُمْ اسْمُهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" فِي آخِرِ الكِتَابِ فِي حَدِيثِ أَبِي اليَسْرِ حَيْثُ قَالَ: «كَانَ لِي عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الحِرَامِيِّ مَالٌ فَأَتَيْتُ أَهْلَهُ...» الحَدِيثُ<sup>(3)</sup>.  
 فَقدِ اخْتَلَفُوا فِي ضَبْطِ هَذِهِ النِّسْبَةِ، فَجَزَمَ عِيَاضُ<sup>(4)</sup> بِأَنَّهُ بِالرَّاءِ المِهْمَلَةِ.  
 وَقَالَ الطَّبْرِيُّ<sup>(5)</sup>: «إِنَّهُ بِكَسْرِ الحَاءِ وَبِالزَّايِ المِعْجَمَةِ»<sup>(6)</sup>.  
 وَقَدِ عَدَّ أَبُو عَلِيٍّ الجَيَّانِيُّ<sup>(7)</sup> فِي هَذَا القِسْمِ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى "بَنِي حِرَامٍ" مِنَ الأَنْصَارِ كَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الحِرَامِيِّ، وَجَمَاعَةٍ سِوَاهُ.  
 قَالَ النَّاطِمُ: «وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ فِي وَاحِدٍ مِنَ "الصَّحِيحِينَ" وَرُودَ هَذِهِ النِّسْبَةِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ أَسْمَاؤُهُمْ غَيْرَ مَنْسُوبَةٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَسْتَدْرِكُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ»<sup>(8)</sup>.  
 وَذَكَرَ عِيَاضُ<sup>(9)</sup>، وَابْنُ مَاهَانَ<sup>(10)</sup> فَيَمَنْ يَشْتَبِهُهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ: الجُدَامِيُّ بِالجِيمِ المِضْمُومَةِ وَبِالذَّالِ المِعْجَمَةِ مِنْهُمْ: فِرْوَةُ بْنُ نُفَاثَةَ<sup>(11)</sup>، الَّذِي أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْلَةً<sup>(12)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّاطِمُ، وَلَا ابْنُ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَلْتَبَسُ.

(1) – "التقريب" (ص334) مع "تدريب".

(2) – "شرح التبصرة والتذكرة" (195/3).

(3) – مسلم: كتاب الزهد والرفائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر (105/18).

(4) – "المشارك" (227/1).

(5) – هو: أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطبري الشافعي، كان مفتي مكة ومحدثها، توفي سنة 498هـ،

"طبقات الشافعية الكبرى" للشُّبَكِيِّ (349/4-356)، و"السير" (203/19).

(6) – "المشارك" (227/1)، و"إكمال المعلم بفوائد مسلم" (560/8).

(7) – "تقييد المهمل" (226/1).

(8) – "شرح التبصرة والتذكرة" (196/3).

(9) – "المشارك" (227/1).

(10) – هو: عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن، أبو الغلاء ابن ماهان الفارسي ثم البغدادي، محدث علامة، توفي سنة

387هـ، "السير" (535/16)، و"شذرات الذهب" (128/3)، وكلامه ذكره عنه عياض في "المشارك" (227/1).

(11) – هو: فروة بن نفثة، وقيل: ابن نعام، وقيل: فروة بن عامر، وقيل: ابن عمرو، وهو الأشهر، كتب إلى النبي صلى

الله عليه وسلم بإسلامه، ولم يُنقل أنه اجتمع به، "الاستيعاب" (1259/3)، و"أسد الغابة" (378/4)، و"الإصابة"

(386/5).

(12) – مسلم: كتاب الجهاد، باب في غزوة حنين (100/12) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

ومن ذلك أيضاً: الحارثي والجاري.

فالأول بالحاء المهملة وكسر الراء المهملة بعدها مثلثة (لهما) أي: للبحاري ومسلم، وليس فيهما غيره، ومنهم: أبو أمامة إياس - أو عبد الله - ابن سهيل الحارثي، صحابي<sup>(1)</sup>، له رواية في كتاب "الإيمان" - بكسر الهمزة - من "صحيح مسلم" في حديث: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ» الحديث<sup>(2)</sup>.

والثاني: الجاري - بالجيم وبعد الراء ياء - نسبة إلى الجار اسم جدّه كما قال عياض<sup>(3)</sup>، أو إلى "الجار" - مرفأ السُّننِ بساحل "المدينة المنورة" - كما قال ابن الصّلاح<sup>(4)</sup>، والذهبي<sup>(5)</sup>، والحافظ ابن حجر<sup>(6)</sup>.

منهم: سعد بن نوفل أبو عبد الله، مولى عمّر بن الخطّاب رضي الله عنه<sup>(7)</sup>، وعامله على "الجار"، وليس لهم الجاري سوى سعد هذا.

روى له مالك في "الموطأ"<sup>(8)</sup> عن زيد بن أسلم عن سعد الجاري قال: «سألت ابن عمّر عن الحيتان يقتل بعضها بعضاً، أو تموت صرداً - أي برداً؟ - فقال: ليس بها بأس، قال سعد: ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي، فقال مثل ذلك».

ومن ذلك أيضاً: الهمداني والهمداني.

فالأول بإسكان الميم وإهمال الدال نسبة إلى قبيلة "همدان"، وليس في "الموطأ" و"الصحيحين" غيره.

قال ابن الصّلاح: «وليس فيها الهمداني بالمُعجمة والتّحريك»<sup>(9)</sup>.

(1) - هناك خلافت في اسمه، قيل: إياس، وقيل: ثعلبة، وقيل: سهل، والأشهر هو إياس، من بني حارثة، وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار، "الاستيعاب" (1601/4)، وأسد الغابة" (20/6)، و"الإصابة" (19/7).

(2) - في باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (135/2).

(3) - "المشارك" (230/1).

(4) - "علوم الحديث" (ص356).

(5) - "المشبه" (ص125).

(6) - "تعجيل المنفعة" (ص150).

(7) - "الجرح والتعديل" (96/4)، و"الأنساب" (198/3)، و"مشبه النسبة" (ص53)، و"الإكمال" (256/2).

(8) - في كتاب الصّيد، باب ما جاء في صيد البحر (ص279) عن زيد بن أسلم عن سعد الجاري.

(9) - "علوم الحديث" (ص357).

قال عياض<sup>(1)</sup>: «لكن فيهما من هو من مدينة همدان ببلاد الجبل، إلا أنه غير منسوب في شيء من هذه الكتب؛ إلا أن في البخاري<sup>(2)</sup>: مسلم بن سالم الهمداني، ضبطه الأصيلي بالسكون، وهو الصحيح، وفي بعض نسخ السفي بالفتح والإعجام، وهو وهم». قال الناظم: «هذا اللفظ وقع في البخاري على الوهم، والصواب النهدي ثم الجهني؛ لأنه كان نازلاً فيهم»<sup>(3)</sup>.

قوله: (وهو مُطلقاً قديماً غلب) يعني أن المنسوب إلى قبيلة همدان بالإسكان والإهمال موجود في الرواة مطلقاً عن التقييد بالكتب الثلاثة قديماً بحيث غلب على المنسوب إلى مدينة همدان بالتخريك والإعجام؛ لكونه أكثر منه، كما صرح به ابن ماكولا حيث قال: «والهمداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر، وفتحها في المتأخرين أكثر»<sup>(4)</sup>. ونحوه قول الذهبية في «مشتبه النسبة»<sup>(5)</sup>: «والصحابة، والتابعون، وتابعوهم من القبيلة، وأكثر المتأخرين من المدينة، ولا يمكن استيعاب هؤلاء، ولا هؤلاء» هـ.

قال الناظم<sup>(6)</sup>، وتبعه الأنصاري<sup>(7)</sup>، والسخاوي<sup>(8)</sup>: «إن من خرج عن الغالب، وسكن همدان، وهو همداني: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني<sup>(9)</sup>، فهو متأخر، وبالسكون».

(1) - "المشارك" (276/2).

(2) - في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل (442/2).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (199/3).

(4) - "الإكمال" (419/7).

(5) - "مشتبه النسبة" (ص 654 - 655) بتصرف.

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (200-199/3).

(7) - "فتح الباقي" (200/3).

(8) - "فتح المغيث" (283/4).

(9) - هو: أحمد بن محمد بن سعد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد، أبو العباس ابن عقدة، الحافظ الحديث، توفي سنة

332هـ، "تاريخ بغداد" (22-14/5)، و"السير" (340/15)، و"تبصير المنتبه" (1015/3).

ومثله: أبو الفضل محمد بن محمد بن عطف، وكان بعد الخمسمائة<sup>(1)</sup>، وجعفر بن علي<sup>(2)</sup>، وعلي بن عبد الصمد السخاوي<sup>(3)</sup>، وعبد الحكم بن حاتم<sup>(4)</sup> - أربعتهم من أصحاب السلفي..

وكتاخي "حماء" إسحاق بن أبي الدم، والحافظ منصور بن سليم المعروف بابن العمادية، وغيرهم<sup>(5)</sup>.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>: «وهذا آخر ما ذكره النووي تبعاً لابن الصلاح من الأمثلة».

وقال ابن الصلاح: «وهذه جملة لو رحل الطالب فيها؛ لكانت رحلة رابحة، ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه»<sup>(7)</sup>.

(1) - محدث صادق، توفي سنة 534هـ، "الأنساب" (271/3)، و"السير" (54/20)، و"تبصير المنتبه" (323/1).  
(2) - هو: أبو الفضل الهمداني الإسكندراني المالكي، العلامة المقرئ المسند، الفقيه المحدث، توفي سنة 636هـ، "التكملة لوفيات النقلة" (500/3)، و"السير" (36/23)، و"تبصير المنتبه" (1460/4).  
(3) - هو: علم الدين علي بن عبد الصمد بن عطاس الهمداني المصري، السخاوي الشافعي، شيخ القراء والأدباء، توفي سنة 643هـ، "طبقات الشافعية" للسبكي (297/8) و"السير" (122/23)، و"تبصير المنتبه" (1461/4).  
(4) - رسمه الشارح هكذا: عبد الحكم، وقد أخذه عن السخاوي، وزكرياء الأنصاري، وعند الناظم في "شرحه" (200/3) أنه: عبد الحكيم بن حاتم، وهو الأظهر، فقد ذكره الذهبي في "السير" (19/21) ممن أخذ عن أبي طاهر السلفي. ينظر: "تبصير المنتبه" لابن حجر (1461/4).  
(5) - "فتح المغيث" (284/4).  
(6) - "تدريب الراوي" (ص334).  
(7) - "علوم الحديث" (ص357).

## المُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ فَتْرِيقُ

وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ  
لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعَدَّةِ نَحْوِ ابْنِ أَحْمَدَ الْحَلِيلِ سِتَّةَ

يعني أنّ لأهل الحديث من فنونه المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها، وهو: "ما اتفق لفظاً وخطاً وافتقرت مسميّاته"<sup>(1)</sup>.

وهو نوعٌ جليلٌ يعظم الانتفاع بمعرفته، ويكثر الغلط بسبب جهله.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(2)</sup>: «وللخطيب فيه كتاب نفيس على إعواز فيه» هـ. وقد لخص كتاب الخطيب هذا الحافظ ابن حجر، وزاد عليه أشياء كثيرة كما ذكره في "توضيح نخبته"<sup>(3)</sup>.

قال السخاوي: «وهو من قبيل ما يُسميه الأصوليون "المشترك"<sup>(4)</sup>، أعني اللفظي لا المعنوي»<sup>(5)</sup>.

قال محيي الدين عبد الحميد في شرحه "ألفية السيوطي"<sup>(6)</sup> في المصطلح: «ولم يزل الاشتراك من أسباب الغلط في كل علم».

وفائدة معرفته: الأمن من اللبس، فربّما يُظنُّ المتعدّد واحدًا عكس المذكور بنعوت متعدّدة يُظنُّ بتعدّدِها أشخاصًا متفرقةً، وهو واحدٌ كما مرّ في "الألقاب"<sup>(7)</sup>، وقد يكون أحد المتفقين

(1) - "علوم الحديث" (ص 357)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (200/3)، و"تدريب الراوي" (ص 334).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 334)، وقد ذكر السمعاني في "الأنساب" (405/3): بأنّ أبا بكر محمد بن عبد الله الجوزي المتوفي سنة 388هـ: ألف كتابًا في المتفق والمفترق، وعليه فقد سبق الخطيب في ذلك.

(3) - "نزهة النظر" (ص 176).

(4) - "المشترك اللفظي هو: (ما اتحد لفظه وتعدّد وضعه ومعناه)، مثل لفظ العين تطلق على العضو الباصر، والذهب، وعين الماء، ينظر: "المستصفى" (76/1)، و"شرح الكوكب المنير" (137/1).

(5) - "فتح المغيث" (286/4).

(6) - "شرح ألفية السيوطي" (316/2).

(7) - (ص 873).

المتَّفَقَيْنِ ثَقَةً، وَالْآخَرَ ضَعِيفًا، فَيُضَعَّفُ بِسَبَبِ الْغَلَطِ فِيهِمَا مَا هُوَ صَحِيحٌ، أَوْ يُصَحَّحُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ<sup>(1)</sup>.

وإنَّما يحسُنُ إيرادُ ذلكَ فيما إذا اشتَبَهَ الرَّاويانِ المتَّفَقانِ في الاسمِ؛ لكونِهِما متَّعاصِرَيْنِ، واشترَكَ في بعضِ شيوخِهِما، أو في الرواةِ عنهُما، وذلكَ ينقسمُ إلى ثمانيةِ أقسامٍ<sup>(2)</sup>:

الأوَّلُ: ما اتَّفَقَتْ أسماؤُهُم وأسماءُ آبائِهِم نحو: الحليلِ بنِ أحمدَ، وهُم سنَّةُ رجالٍ على ما ذكرَهُ ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>، وإلَّا فَهُم أزيدُ كما سيأتي إن شاءَ اللهُ تعالى.

الأوَّلُ: الحليلُ بنُ أحمدَ الأزديُّ ثمَّ الفَراهيديُّ أبو عبدِ الرَّحْمَنِ، صَاحِبُ العَرُوضِ والنَّحوِ، شَيْخُ سَيَّوِيهِ.

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرَ في "التَّقريبِ"<sup>(4)</sup>: «صَدُوقٌ عَالِمٌ عَابِدٌ».

رَوَى عَن عاصِمِ الأَحْوَلِ، وآخِرِينَ، ذكرَهُ ابنُ حَبَّانَ في "الثَّقَاتِ"<sup>(5)</sup>، وُلِدَ سَنَةَ مائَةٍ، وماتَ سَنَةَ سَبْعِينَ أَوْ بضعٍ وَسِتِّينَ<sup>(6)</sup>.

قالَ أبو بكرِ بنِ أَبِي خَيْثَمَةَ<sup>(7)</sup>، والمُبَرِّدُ<sup>(8)</sup>: «لَم يَسَمَّ أَحَدٌ أَحْمَدَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَبِي الحَلِيلِ»، وعزاهُ الحافظُ ابنُ حَجَرَ لِاتِّفَاقِ المَحَدِّثِينَ<sup>(9)</sup>.

(1) – "فتح الباقي" (200/3)، و"فتح المغيث" (286/4).

(2) – ينظر: "علوم الحديث" (ص358)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (201/3)، و"فتح الباقي" (200/3)، و"فتح المغيث" (286/4)، و"تدريب الراوي" (ص335)، و"شرح ألفية السيوطي" لمحيي الدين عبد الحميد (317/2).

(3) – "علوم الحديث" (ص358).

(4) – "التقريب" (274/1).

(5) – "الثقات" (230 . 229/8).

(6) – ترجمته في: "التاريخ الكبير" (199/3)، و"الجرح والتعديل" (380/3)، و"الإكمال" (173/3)، و"الثقات" (229/8 – 230)، و"المتفق والمفترق" للخطيب (867/2)، و"معجم الأدباء" (72/11)، و"تهذيب الكمال" (326/8).

(7) – ذكره عنه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص358)، والنَّاطِمُ في "شرحه" (201/3).

(8) – ذكره عنه الخطيب في "المتفق والمفترق" (867/2)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص358).

(9) – كما في "تهذيب التهذيب" (165/3) وعزاه لِاتِّفَاقِ أَصْحَابِ الأَخْبَارِ.

قال ابن الصّـلاح: «واعترض ذلك بأبي السّفـر سـعيد بن أحمد، فقد سمّاه يحيى بن معين<sup>(1)</sup> بذلك، وهو أقدم من أبي الخليل، وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه: يحمّد بالياء»<sup>(2)</sup>.

وذكر الواقدي: أنّ لجعفر بن أبي طالب ولداً اسمه أحمد، ولدت له أسماء بأرض الحبشة<sup>(3)</sup>.

قال الذهبي: «تفرّد به الواقدي»<sup>(4)</sup>.

وذكر النسائي<sup>(5)</sup>: أنّ أبا عمرو ابن حفص بن المغيرة الصّحابيّ - زوج فاطمة بنت قيس - اسمه: أحمد، لكن ذكره البخاري<sup>(6)</sup> فيمن لا يعرف اسمه.

وحكى ابن حبان<sup>(7)</sup>: أنّ أبا محمّد الذي كان يزعم أنّ الوتر واجب اسمه أحمد.

قال السّخاوي: «لكن المشهور أنّ اسمه مسعود بن زيد، لا أحمد»<sup>(8)</sup>.  
وقيل: إنّ سفينة مولى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم اسمه أحمد<sup>(9)</sup>.

**والثاني:** الخليل بن أحمد المزنّي - أو السّلمي - البصري، أبو بشر، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وهو متأخّر عن الأوّل، روى عن المستنير بن أخضر عن<sup>(10)</sup> معاوية بن قرّة، وعنه العباس بن عبد العظيم العبّري<sup>(11)</sup>.

(1) - "تاريخ ابن معين" رواية الدّوري (263/3).

(2) - "علوم الحديث" (ص 358-359).

(3) - "الإصابة" (179/1) ذكره عن الواقدي.

(4) - نقله عن السّخاوي في "فتح المغيث" (290/4) ينظر: "تجريد أسماء الصّحابة" (9/1).

(5) - يعني في كتابه "الكنى" له، ينظر: "فتح المغيث" (289/4).

(6) - في الكنى من "التاريخ الكبير" (54/9).

(7) - في كتابه "مشاهير علماء الأمصار" (ص 69).

(8) - "فتح المغيث" (290/4). ينظر: "الإصابة" (32/1).

(9) - "الإصابة" (132/3).

(10) - قوله: عن معاوية، وهم، صوّأه: أخضر بن معاوية كما في ترجمته، "المتفق والمفتق" للخطيب (869/2).

(11) - قال ابن حجر: صدوق من السّابعة، "التاريخ الكبير" (200/3)، و"الجرح والتعديل" (380/3)، و"المتفق

والمفتق" للخطيب (869/2)، و"الإكمال" (173/3)، و"تهذيب الكمال" (333/8)، و"التقريب" (274/1).

وقد خلطه بعضهم بالذي قبله فوهم<sup>(1)</sup>، فقد فرّق بينهما النسائي<sup>(2)</sup>، وابن حبان<sup>(3)</sup>، والخطيب<sup>(4)</sup>، وهو الظاهر عند الناظم<sup>(5)</sup>، والصواب عند الحافظ ابن حجر<sup>(6)</sup>.  
وقد اقتصر الخطيب في كتابه المذكور آنفاً على ذكر العروضي والمزني فقط.  
قال ابن الصلاح: «وفات الخطيب منهم الأربعة الأخيرة»<sup>(7)</sup>.  
والثالث: الخليل بن أحمد الأصبهاني، ذكره ابن الصلاح<sup>(8)</sup> تبعاً لابن الجوزي<sup>(9)</sup> والهروي<sup>(10)</sup>، وقال: «إنه روى عن روح بن عبادة»<sup>(11)</sup>.  
قال الناظم: «وهو وهم، وإنما هو الخليل بن محمد، وهو في "تاريخ أصبهان"<sup>(12)</sup> لأبي نعيم على الصواب الخليل بن محمد أبو العباس العجلي، وروى من طريقه عدة أحاديث عن روح وغيره»<sup>(13)</sup>.  
قال الناظم: «فلذلك أسقطته، وجعلت مكانه الخليل ابن أحمد البصري الذي يروي عن عكرمة، ذكره الهروي في كتابه "مشتبه أسماء المحدثين"<sup>(14)</sup>،

(1) - "التقريب" (274/1).

(2) - في "الكنى" له، "فتح المغيب" (291/4).

(3) - "التقريب" (230-231/8).

(4) - "المتفق والمفترق" (869/2).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (202/3).

(6) - "تهذيب التهذيب" (165/3).

(7) - "علوم الحديث" (ص358).

(8) - "علوم الحديث" (ص359).

(9) - "تلقيح فهم أهل الأثر" (ص447).

(10) - "المعجم في مشتبه أسماء المحدثين" (ص108)، وأبو الفضل الهروي هو: عبید الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يوسف الهروي، محدث ومؤرخ، توفي في حدود سنة 460 هـ، "معجم المؤلفين" (240/6).

(11) - هو: روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو بن مرثد القيسي، أبو محمد البصري، ثقة فاضل، توفي سنة 205 أو 207 هـ، "المرح والتعديل" (498/3)، و"تهذيب الكمال" (238/9) و"التقريب" (304/2).

(12) - "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم (308/1).

(13) - "شرح التبصرة والتذكرة" (204/31).

(14) - "المعجم في مشتبه أسماء المحدثين" (ص108).

وَحَاكَاهُ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي "التَّنْقِيحِ"<sup>(1)</sup> عَنِ خَطِّ شَيْخِهِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْأَنْطَاطِي عَنِ الْهَرَوِيِّ .

قَالَ النَّاطِظُ: «وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْعَرُوضِيُّ النَّحْوِيُّ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ»<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر كما في "فتح المغيث"<sup>(3)</sup>: «أخلى به أن يكون غلطاً»<sup>(4)</sup>.  
قال الناطظ: «فإن كان، فالخليل بن أحمد البغدادي الراوي عن سيار بن حاتم<sup>(5)</sup>، أو الخليل بن أحمد أبو القاسم المصري<sup>(6)</sup>، روى عنه الحافظ أبو القاسم بن الطحان، أو أبو طاهر الخليل بن أحمد بن علي الجوسقي<sup>(7)</sup>، روى عنه السمعاني، وابن النجار<sup>(8)</sup>»<sup>(9)</sup>.

**والرابع:** الخليل بن أحمد بن الخليل، أبو سعيد السجزي القاضي بـ"سمرقند" الحنفي، روى عن ابن خزيمة، وابن صاعد، والبعوي، وروى عنه الحاكم، وذكره في "تاريخ نيسابور"<sup>(10)</sup>، ومات بـ"سمرقند" سنة سبع وثمانين وثلاثمائة<sup>(11)</sup>.

(1) - "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص 447).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (204/3).

(3) - "فتح المغيث" (292/4).

(4) - "تهذيب التهذيب" (165/3).

(5) - هو: أبو سلمة البصري العنزي، صدوق له أوهام، توفي سنة 200 هـ، أو قبلها، "الجرح والتعديل" (257/4)، و"تهذيب الكمال" (307/12)، و"التقريب" (407/1).

(6) - توفي سنة 358 هـ، "تاريخ علماء أهل مصر" (ص 58) لأبي القاسم يحيى بن الطحان المتوفى سنة 416 هـ.

(7) - توفي سنة 634 هـ، "العبر" (219/3)، و"شذرات الذهب" (286/7).

(8) - هو: محمد بن أبي الفضل محمود بن أبي محمد الحسن بن هبة الله البغدادي، محب الدين أبو عبد الله، المعروف بابن النجار، أحد الحفاظ الثقات، توفي سنة 643 هـ، "تذكرة الحفاظ" (1428/4)، و"شذرات الذهب" (248/7).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (204/3).

(10) - "فتح المغيث" (292/4)، و"تدريب الراوي" (ص 335).

(11) - ترجمته في: "الأنساب" (83/7 - 84)، و"الجواهر المضبية" (178/2)، و"تذكرة الحفاظ" (979/3)، وقد سبق قلم الشارح هنا فوهم في سنة وفاته فذكر أنها كانت في 387 هـ، والصواب كما في ترجمته سنة 378 هـ.

والخامس: الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي القاضي المهلبي الشافعي، ذكر ابن الصلاح<sup>(1)</sup>: أنه سمع من الخليل بن أحمد السجزي المذكور قبله، ومن أحمد بن المطر البكري، وغيرهما، حدث عنه البيهقي<sup>(2)</sup>.

والسادس: الخليل بن أحمد بن عبد الله بن سعيد الفقيه الشافعي، ذكره الحميدي في "تاريخ الأندلس"<sup>(3)</sup>، وذكر ابن بشكوال في "الصلة"<sup>(4)</sup>: أنه قدم من العراق إلى الأندلس سنة اثنين وعشرين وأربعمائة.

روى عن أبي محمد ابن النحاس<sup>(5)</sup> بـ"مصر"، وعن أبي سعيد الماليني، وأبي حامد الإسفراييني وغيرهم، وروى عنه أبو العباس أحمد بن عمر الغدري<sup>(6)</sup>.

قال الناظم: «واخشى أيضاً أن يكون هذا هو الذي قبله، ولكن هكذا فرق بينهما ابن الصلاح، والله أعلم»<sup>(7)</sup>، فإن كانا واحداً فيعوض بواحد ممن تقدم.

قال الحافظ ابن حجر في "مختصر التهذيب"<sup>(8)</sup>: «وأما من يقال له الخليل بن أحمد غير العروضي والمزني ومن قرب من عصرهما لو صح، فجماعة تزيد عدتهم على العشرة، قد ذكرتهم فيما كتبه على "علوم الحديث" لابن الصلاح، وسبقني شيخنا - يعني الناظم - في "النكت"<sup>(9)</sup> إلى نحو التصف» هـ.

(1) - "علوم الحديث" (ص 359).

(2) - ينظر مثلاً: "السنن الكبرى"، كتاب الصلاة، باب مبتدأ فرض التشهد (2/138).

(3) - "جدوة المقتبس" (ص 308).

(4) - "الصلة" (1/255).

(5) - هو: عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد التيجي المصري، أبو محمد ابن النحاس، محدث فقيه مالكي، توفي سنة 416هـ، "السير" (17/313)، و"حسن المحاضرة" (1/373).

(6) - هو: أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات الأندلسي، أبو العباس الغدري، ويعرف بابن الدلائي، محدث حافظ، توفي سنة 478 هـ، "جدوة المقتبس" (ص 195)، و"الصلة" (1/110)، و"السير" (18/567).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/204).

(8) - "تهذيب التهذيب" (3/166) بتصرف.

(9) - "التقييد والإيضاح" (ص 344-345) بتصرف.

قال السخاوي في "فتح المغيث" (1): «وبالجُملة فتشعُّ المتباعدين في الطبقة ليس فيه كبير طائل».

وأحمدُ بنُ جَعْفَرٍ وجَدُّهُ حَمْدَانُ هُم أربعةُ نَعْدُهُ

يعني أنَّ الثَّانِي مِنَ الأقسامِ الثَّمَانِيَةِ المذكورةِ هُوَ: "أَن تَتَّفَقَ أَسْمَاءُ الرِّوَاةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ، فَنَعُدُّ الآنَ المُسَمَّى كَذَلِكَ" (2)، وَهُم أربعةُ تَعَاصَرُوا فِي طبقةٍ وَاحِدَةٍ يَرُوي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم عَمَّن يُسَمَّى عبدَ اللَّهِ أَشْهَرُهُمْ:

- أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ حَمْدَانَ، أَبُو بَكْرٍ الفِطِيعِيُّ؛ لِسُكْنَاهُ "فَطِيعَةُ الدَّقِيقِ"، كَانَ مُسْنِدَ العِراقِ فِي زَمَنِهِ، رَوَى عَنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ "المُسْنَدَ" وَ"التَّارِيخَ" (3)، وَ"الرُّهْدَ"، وَ"المَسَائِلَ" - كُلُّهَا لِأَبِيهِ، وَرَوَى عَنْهُ الحَفَّازُ الدَّارِقُطِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَأَبُو شَاهِينَ، وَالبُرْقَانِيُّ، مَاتَ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ عَنِ أربَعٍ وَتَسْعِينَ سَنَةً (4).

وَالثَّانِي: أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ حَمْدَانَ بنِ عَيْسَى، أَبُو بَكْرٍ السِّقِّطِيُّ البَصْرِيُّ، يَرُوي عَنِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيِّ، وَعَنِ الحَسَنِ بنِ المُنْثَى العَنَبْرِيِّ، وَعَنْهُ أَيْضًا أَبُو نُعَيْمٍ، وَآخَرُونَ، مَاتَ وَقَدْ جَاوَزَ المِائَةَ فِي سَنَةِ أربَعٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (5).

قال السخاوي: «وقد تجيء روايته عن الدورقي غير منسوب، فيشتد اشتباهه بالأول» (6).

(1) - "فتح المغيث" (296/4).

(2) - "علوم الحديث" (ص360)، و"التقريب" للنووي (ص336) مع "التدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (204/3)، و"فتح المغيث" (297/4)، و"التدريب" (ص336).

(3) - عزا هذا الكتاب للإمام أحمد أيضاً: الخطيب البغدادي في "تاريخه" (375/9) في ترجمة ولده عبد الله.

(4) - ترجمته في: "تاريخ بغداد" (73/4)، و"طبقات الحنابلة" (12/3)، و"الأنساب" (465/10)، و"السير" (210/16).

(5) - "الأنساب" (152/7)، و"المتفق والمفترق" (190/1)، و"تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص442).

(6) - "فتح المغيث" (297/4).

والثالث: أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري، روى عن عبد الله بن محمد بن سنان الرُّوحِي - نسبةً لشيخه رُوح -؛ لإكثاره عنه<sup>(1)</sup>، وهو صاحب محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري، وروى عنه علي بن القاسم ابن شاذان الرّازي، وغيره<sup>(2)</sup>.

والرابع: أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو الحسن الطرسوسي، روى عن عبد الله بن جابر، ومحمد بن حصن بن خالد الطرسوسيين، وروى عنه القاضي أبو الحسين الخطيب<sup>(3)</sup> بن عبد الله بن محمد بن الحصبيني المصري، وغيره<sup>(4)</sup>.

قال الناظم: «ومن غرائب الاتفاق في ذلك: محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنة واحدة، وهي سنة ستين وثلاثمائة، وهم: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البندار أحد شيوخ أبي نعيم<sup>(5)</sup>، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن ماطر النيسابوري<sup>(6)</sup>، وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي<sup>(7)</sup>»<sup>(8)</sup>.

قال السيوطي في "التدريب"<sup>(9)</sup>: «ومن ذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر، روى عنهما أبو عبد الله الحاكم أحدهما: أبو العباس الأصم، والآخر: أبو عبد الله بن الأخرم، ويُعرف بالحافظ دون الأول» هـ.

قلت: ابن الأخرم هذا هو الذي عناه الناظم في أول هذه الألفية بقوله:

.....ولكن قلّ ما عند ابن الأخرم منه قد فاتهما<sup>(10)</sup>.

(1) - "الأنساب" (186/6).

(2) - "المتفق والمفترق" (189/1)، و"تلقيح فهم أهل الأثر" (ص442)، و"بغية الوعاة" (301/1).

(3) - نسبة الشارح هكذا: أبو الحسين الخطيب، وهو كذلك في "شرح التبصرة والتذكرة" (207/3) للناظم، ولعله تصحيف، والصواب: أبو الحسن الخصب، "الإكمال" (40/3)، و"السير" (349/17)، و"فتح المغيث" (297/4).

(4) - "المتفق والمفترق" (192/1)، و"تلقيح فهم أهل الأثر" (ص442).

(5) - هو: أبو بكر بن أبي أحمد، مُسند بغداد، "تاريخ بغداد" (150/2)، و"المنتظم" (207/14).

(6) - هو: ابن ماطر، إمام محدث، "المنتظم" (208/14)، و"السير" (162/16).

(7) - "تاريخ بغداد" (151/2)، و"السير" (160/16).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (207/3).

(9) - "تدريب الراوي" (ص337).

(10) - (ص122).

وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو عِمْرَانَ اثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَغْدَانَ  
 يَعْنِي أَنَّ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ هُوَ: أَنْ تَتَّفَقَ الْكُنْيَةُ وَالنِّسْبَةُ مَعًا<sup>(1)</sup>، وَلِلْمُحَدِّثِينَ مِنْ أُمَّلْتِهِ اثْنَانِ  
 بَصْرِيَّانِ كُلُّهُمَا يَكْنَى أَبُو عِمْرَانَ، وَيُنْسَبُ (الْجَوْنِيُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ ثُمَّ وَاوٍ سَاكِنَةً ثُمَّ نُونٌ نِسْبَةً  
 إِلَى بَنِي الْجَوْنِ بْنِ عَوْفٍ بَطْنٍ مِنْ "الْأَزْدِ"<sup>(2)</sup> كَمَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(3)</sup>.

**فَالأَوَّلُ:** عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبِ الْجَوْنِيِّ التَّابِعِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْفَلَّاسُ: «اسْمُهُ:  
 عَبْدُ الرَّحْمَانَ»<sup>(4)</sup>.

قَالَ النَّازِمُ: «وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(5)</sup>.

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ"<sup>(6)</sup>: «أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَكَانَ  
 ثِقَّةً، وَلَهُ أَحَادِيثٌ»، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً<sup>(7)</sup>.

**قَالَ:** ضَبَطَ صَاحِبُ "الْقَامُوسِ"<sup>(8)</sup> جِيمَ الْجَوْنِيِّ فِي نَسَبِ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا بِالضَمِّ  
 خِلَافَ مَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(9)</sup>، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(10)</sup> لابن حَجَرَ: «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبِ الْأَزْدِيِّ - أَوْ الْكِنْدِيِّ - أَبُو عِمْرَانَ  
 الْجَوْنِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ثِقَّةً».

(1) - "علوم الحديث" (ص 360)، و"التقريب" للنووي (ص 337) مع "التدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (207/3)،  
 و"فتح المغيث" (299/4 - 300)، و"التدريب" (ص 337).

(2) - بنو الأزدي: حيٌّ من كهلان من القحطانية، وهم بنو الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان، ويُقال  
 فيهم: الأُسْدُ بالسَّينِ، وهم من أعظم الأحياء بطونا وأمدِّها فروعاً، "نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب" (ص 91).

(3) - "فتح المغيث" (300/4).

(4) - "رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (ص 107)، و"تهذيب الكمال" (299/18).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (208/3).

(6) - "الطبقات" (238/7).

(7) - "طبقات ابن سعد" (238/7)، و"النفقات" (117/5)، و"المتفق والمفترق" (2117/3)، و"تليح فهوم أهل الأثر  
 (ص 463)، و"تهذيب الكمال" (297/18)، و"التقريب" (614/1).

(8) - "القاموس المحيط" (ص 1070) مادة ج ون.

(9) - "فتح المغيث" (299/4).

(10) - "التقريب" (614/1).

(والآخر) بكسر الخاء، متأخر الطَّبَقَة عَن الأوَّل، وهو أبو عمران موسى بن سهل بن عبد الحميد الجوني.

قال السخاوي: «ووروده كذلك قليل تخفيفاً، وإلا فالأكثر فيه الجويني - بالتصغير - نسبة إلى ناحية» هـ<sup>(1)</sup>.

روى عن الربيع بن سليمان وطبقته، وروى عنه الإسماعيلي، والطبراني وغيرهما، سكن "بغداد" بعد "البصرة"<sup>(2)</sup>.

و"بغدان" بالتون لغة فيها هـ.

ومن ذلك: أبو عمَرَ الحَوْضِي اثنان ذكرهما الخطيب<sup>(3)</sup>.

كذا محمد بن عبد الله هُما مِنَ الأنصارِ ذُو اشتباه

يعني أن القسم الرابع هو: "أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة"<sup>(4)</sup>، نحو: محمد بن عبد الله الأنصاري، رجلاً من متقربان في الطبقة.

**فالأول:** هو القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المنثى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، شيخ البخاري، المتوفى سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة<sup>(5)</sup>.

(1) - فتح المغيث " (300/4).

(2) - أخذ الحفظ الثقات، توفي سنة 307هـ، "تاريخ بغداد" (56/13)، و"المتفق والمفتق" (2118/3)، و"الأنساب" (420/3)، و"تلقيح فهم أهل الأثر" (ص463).

(3) - جاء في "المتفق والمفتق" (2119/3): بأن أحدهما من أهل البصرة، وهو حفص بن عمر بن الحارث النمري، سمع من شعبة وغيره، والثاني: يحسبه بغدادياً، ويُعرف بالتمار، حدث عن هشيم وعبيدة بن حميد وغيرهم.

(4) - "علوم الحديث" (ص361)، و"التقريب" للنووي (ص338) مع "التدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (208/3)، و"فتح المغيث" (300/4)، و"التدريب" (ص338).

(5) - "طبقات ابن سعد" (294/7)، "المتفق والمفتق" (1888/3)، "تهذيب الكمال" (539/25).

والثاني: أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري بالولاء البصري، ضعفه العُقَيْلي<sup>(1)</sup>، والحاكِم<sup>(2)</sup>، وابن حَبَّان<sup>(3)</sup>، يُقال: إِنَّهُ جَاوَزَ الْمِائَةَ<sup>(4)</sup>.

وأشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ: (ذُو اشْتِبَاهِ) إِلَى تَقَارُبِ هَذَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الطَّبَقَةِ، وَاشْتِرَاكِيهِمَا فِي الرَّوَايَةِ عَنِ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، وَسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وَقُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(5)</sup> تَبَعًا لِلْحَطِيبِ<sup>(6)</sup> عَلَيْهِمَا.

وَزَادَ الْحَافِظُ الْمَرْيُّ<sup>(7)</sup> لِهَمَا ثَالِثًا وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَاجِهِ<sup>(8)</sup>، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي "الثَّقَاتِ"<sup>(9)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ<sup>(10)</sup>: «وَمِمَّنْ اشْتَرَكَ مَعَهُمْ فِي هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(11)</sup>».

إِلَى أَنْ قَالَ: «أَمَّا الثَّلَاثُ<sup>(12)</sup>، فَإِنَّهُ مِتَّاجِرُ الطَّبَقَةِ عَنْهُمَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، الْأَنْصَارِيُّ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا، وَأَمَّا الرَّابِعُ<sup>(13)</sup>، فَمُتَّقِدِمُ الطَّبَقَةِ عَلَيْهِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ<sup>(14)</sup>»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بَنُ عِيَّاشٍ لَهُمْ ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ

(1) - "الضعفاء" (315/5).

(2) - ذكره عنه في "تهذيب الكمال" (482/25).

(3) - "المجروحين" (276/2).

(4) - "تهذيب الكمال" (482/25)، و"التقريب" (95/1).

(5) - "علوم الحديث" (ص360).

(6) - "المتفق والمفترق" (1888/3).

(7) - "تهذيب الكمال" (571/25).

(8) - ينظر مثلاً: مقدِّمة سُنَنِ ابْنِ مَاجِهِ، بَابُ مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمِ فَكْتَمَهُ (ص44) رَقْم (266).

(9) - "الثقات" (116/9).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (209/3).

(11) - أخذ الثَّقَاتِ، "طبقات ابن سعد" (270/5) و"الثقات" (356/5)، و"التقريب" (95/2).

(12) - يريد بالثَّلَاثِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ.

(13) - يريد به: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْصَارِيِّ.

(14) - "الثقات" (356/5).

يعني أن للمُحدِّثين قِسْمًا خامسًا من هذا النوع، ولم يُفردهُ ابنُ الصَّلَاحِ بالتَّقْسِيمِ، بل أدخلهُ في القِسْمِ الثَّلَاثِ؛ لأنَّهُ عندهُ مُقَابِرٌ لَهُ<sup>(1)</sup>، وأفردَهُ النَّازِمُ هُنَا كَمَا رَأَيْتَ، وَهُوَ: "أَنْ تَتَّفَقَ كُنْيَةُ الرَّوَاةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ"<sup>(2)</sup> نَحْوُ: أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَلَا رَابِعَ لَهُمْ»<sup>(3)</sup>.

**أَوَّلُهُمْ:** أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ - بَتْحَانِيَّةٌ وَمُعْجَمَةٌ - بِنِ سَالِمٍ، الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الثَّقَةُ الْعَابِدُ الْمُقْرِيُّ، رَاوِي قِرَاءَةَ عَاصِمٍ<sup>(4)</sup>، تَقَدَّمَ الْخِلَافُ الْكَثِيرُ فِي قِسْمِ "الْكُنْيَةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ"<sup>(5)</sup> فِي اسْمِهِ، فَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ<sup>(6)</sup>، وَتَبَعَهُ الشَّاطِبِيُّ<sup>(7)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْقُرَّاءِ أَنَّ اسْمَهُ: شُعْبَةُ<sup>(8)</sup>. وَصَحَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(9)</sup>، وَالْمَزِّيُّ<sup>(10)</sup>، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ<sup>(11)</sup> أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ، وَقَدْ نَاهَزَ الْمِائَةَ. **وَالثَّانِي:** أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشِ الْحِمَصِيِّ، رَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ شِبَاكِ<sup>(12)</sup> الشَّامِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيِّ<sup>(13)</sup>.

قَالَ الْخَطِيبُ: «وَأَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ مَجْهُولَانِ، وَجَعْفَرٌ كَانَ غَيْرَ ثَقَّةٍ»<sup>(14)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 361).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (209/3)، و"فتح الباقي" (209/3)، و"فتح المغيث" (301/4)، و"التدريب" (ص 337).

(3) - "فتح المغيث" (301/4).

(4) - هو: عاصم بن أبي النجود لجرح التعديل" (349/9).

(5) - (ص 865).

(6) - "الجرح التعديل" (349/9).

(7) - "حز الأمانى" للشاطبي (ص 20).

(8) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (269/6)، و"معرفة القراء الكبار" (134/1).

(9) - "علوم الحديث" (ص 334).

(10) - "تهذيب الكمال" (129/33).

(11) - "التقريب" (366/2).

(12) - شيباك بالكسر، كما في "الإكمال" (28/5).

(13) - "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (229/3)، و"ميزان الاعتدال" (340/7).

(14) - "المتفق والمفترق" (2122/3).

والثالث: حُسَيْنُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ حَازِمِ السُّلَمِيِّ مَوْلَاهُمْ<sup>(1)</sup>.  
 قَالَ الْخَطِيبُ: «كَانَ فَاضِلًا دِينًا أَدِيبًا، لَهُ مُصَنَّفٌ فِي "عَرِيبِ الْحَدِيثِ"، رَوَى عَنْ جَعْفَرِ  
 بْنِ بُرْقَانَ، وَرَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ جَمِيلِ الرَّقِيِّ، وَغَيْرُهُ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ» هـ<sup>(2)</sup>.  
 وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُ هُمْ  
 هَذَا قَسَمٌ سَادِسٌ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، وَهُوَ عَكْسُ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ: "أَنْ تَتَّفَقَ أَسْمَاءُ  
 الرَّوَاةِ وَكُنَى آبَائِهِمْ"<sup>(3)</sup> كَصَالِحِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ تَابِعِيُونَ:  
**فَالأَوَّلُ:** صَالِحُ بْنُ نَبْهَانَ أَبِي صَالِحٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ مَوْلَى التَّوَامَةِ بِنْتِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفِ  
 الْجَمْحِيِّ، مَدَنِيٌّ، يَرُوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، مُخْتَلَفٌ فِي  
 الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً<sup>(4)</sup>.  
**والثَّانِي:** صَالِحُ بْنُ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِي، يَرُوي عَنْ  
 أَنْسٍ<sup>(5)</sup>، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ<sup>(6)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا وَاحِدًا<sup>(7)</sup>.  
**والثَّالِثُ:** صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحِ السَّدُوسِيِّ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَرَوَى عَنْهُ خَلَادٌ بْنُ  
 عَمْرٍو، ذَكَرَهُ الْبَحَّارِيُّ فِي "التَّارِيخِ"<sup>(8)</sup>، وَابْنُ حَبَّانَ فِي "الثَّقَاتِ"<sup>(9)</sup>.

(1) – "ميزان الاعتدال" (340/7) قال الذهبي: ما علمت فيه جرحًا، وفي "التقريب" (367/2): مقبول.

(2) – "المتفق والمفترق" (2122/3) بتصرف.

(3) – "علوم الحديث" (ص361)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (210/3)، "فتح المغيث" (302/4)، "التدريب" (ص337).

(4) – صدوق اختلط بأخرة، توفي سنة 125 هـ، "التاريخ الكبير" (291/4)، و"المتفق والمفترق" (1198/2)، و  
 "تهذيب الكمال" (99/13)، "التقريب" (433/1).

(5) – "التاريخ الكبير" (283/4)، و"الجرح والتعديل" (400/4)، و"المتفق والمفترق" (1200/2)، و"التقريب" (429/1).

(6) – في كتاب الحج، باب الترغيب في سكتي المدينة والصبر على لأوائها (132/9).

(7) – في كتاب المناقب، باب في فضل المدينة (722/5).

(8) – "التاريخ الكبير" (283/4).

(9) – "الثقات" (377/4).

والرابع: صالح بن مهران أبي صالح المخزومي الكوفي، مولى عمرو بن حريث، روى عن أبي هريرة، وروى عنه أبو بكر بن عياش، ذكره البخاري في "التاريخ"<sup>(1)</sup>، وله عند الترمذي حديث<sup>(2)</sup>، ضعفه ابن معين<sup>(3)</sup>، وقال النسائي: مجهول<sup>(4)</sup>، وأهمله الخطيب<sup>(5)</sup>.

ولهم خامس لم يذكره ابن الصلاح تبعاً للخطيب وهو: صالح بن أبي صالح الأسدي، روى عن الشعبي، وروى عنه زكرياء بن أبي زائدة، ذكره البخاري في "التاريخ"<sup>(6)</sup>، وروى له النسائي<sup>(7)</sup>، وإنما لم يذكره لتأخره في الطبقة عن هؤلاء الأربعة، ولأن البخاري<sup>(8)</sup> صحح أنه صالح بن صالح، لا ابن أبي صالح<sup>(9)</sup>، والله تعالى أعلم<sup>(10)</sup>.

ومنه ما في اسم فقط ويشكل كنجو حماد إذا ما يهمل  
فإن يك ابن حرب أو عارم قد أطلقه فهو ابن زيد أو ورد  
عن التبوذكي أو عقان أو ابن منهل فذاك الثاني

يعني أن من فن المتفق والمفترق وهو القسم السابع منه: "أن يتفق الراويان في الاسم فقط، أو في الكنية فقط، أو في النسبة فقط، ويقع في السند منهُما واحدٌ باسمه، أو كنيته، أو نسبه فقط مهملاً من ذكر أبيه، أو غير ذلك مما يميّز به عن المُشارك له فيما يرويه"<sup>(11)</sup>.

(1) - "التاريخ الكبير" (283/4).

(2) - في كتاب المناقب، باب فضل العجم (725/5).

(3) - في "تاريخه" رواية الدارمي (ص134).

(4) - عزاه إليه الذهبي في "الميزان" (414/3).

(5) - يعني في كتابه "المتفق والمفترق".

(6) - "التاريخ الكبير" (284/4).

(7) - في "السنن الكبرى"، كتاب الصيام (204/2)، حديث رقم 3076 و3077.

(8) - "التاريخ الكبير" (284/4).

(9) - ظاهر كلام الشارح أن البخاري صحح بأنه: صالح بن صالح؛ لا أنه ابن أبي صالح، والذي في "التقييد والإيضاح" (ص346) للناظم، والسخاوي في "فتح المغيث" (304/4): أن البخاري صحح أنه صالح بن أبي صالح، ولكن البخاري لم يصح بتصحيح ما ذكره الناظم والسخاوي في المطبوع من "التاريخ الكبير" (284/4)، وظاهر صنيعه أنه يصحح أنه صالح بن صالح؛ لأنه صدر به الترجمة، ثم ذكر الخلاف فيه، وينظر: "الجرح والتعديل" (406/4)، والله أعلم.

(10) - ينظر: "التقييد والإيضاح" (ص346)، و"فتح المغيث" (304/4).

(11) - "علوم الحديث" (ص362)، و"التقريب" للنووي (ص338) مع "تدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة"

(212/3)، و"فتح الباقي" (212/3)، و"فتح المغيث" (304/4)، و"تدريب الراوي" (ص338).

**فَمِثَالُهُ فِي الْأَسْمَاءِ:** أَنْ يَجِيءَ فِي الْإِسْنَادِ حَمَّادٌ مُهِمَّلاً مِنْ نَسَبِهِ، فَلَا يُدْرَى أَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، أَوْ ابْنُ سَلَمَةَ؟، وَيَتَمَيَّزُ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَنْ أَطْلَقَهُ مِنَ الرَّوَاةِ، فَإِنْ يَكُنْ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، الْمَلَقَّبُ بـ"عَارِمٍ" - مَعَ بُعْدِهِ مِنَ الْعَرَامَةِ، كَمَا مَرَّ فِي فَصْلِ "الْأَلْقَابِ"<sup>(1)</sup> - هُوَ الَّذِي أَطْلَقَ حَمَّادًا، فَالْمُرَادُ بِهِ حِينَئِذٍ: ابْنُ زَيْدٍ، كَمَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ خَلَادٍ الرَّاهِرِيُّ فِي كِتَابِهِ "المُحَدَّثَاتُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّوَاةِ وَالْوَاعِي"<sup>(3)</sup>، وَالْمَرْيُ فِي "التَّهْذِيبِ"<sup>(4)</sup>، وَكَذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ إِذَا أَطْلَقَهُ أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، أَوْ قُتَيْبَةُ، أَوْ مُسَدَّدٌ، أَوْ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّبِّيِّ فِي كَثِيرِينَ سَرَدَ الْمَرْيُ فِي "التَّهْذِيبِ"<sup>(5)</sup> أَسْمَاءَهُمْ، وَنَقَلَ كَلَامَهُ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(6)</sup>.

وَإِذَا وَرَدَ حَمَّادٌ مُطْلَقًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيِّ - بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَسُكُونِ النَّوْنِ وَفَتْحِ الْقَافِ - التَّبُودَكِيِّ بِفَتْحِ الْمُتَنَاءِ، وَضَمِّ الْمَوْحَدَةِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، نَسَبَةً لِبَيْعِ السَّمَادِ<sup>(7)</sup>.

قَالَ صَاحِبُ "الْقَامُوسِ"<sup>(8)</sup>: وَسَمَّذَ الْأَرْضَ: جَعَلَ فِيهَا السَّمَادَ أَي: السَّرِقِينَ بِرَمَادٍ .  
**قَالَ:** فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"<sup>(9)</sup>: «وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرِقِينَ؛ وَالْبَرِّيَّةُ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: هَهُنَا وَتَمَّ سَوَاءٌ» .

(1) - تقدم في "الألقاب" (ص 877).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (212/3).

(3) - "المحدث الفاصل" (ص 284).

(4) - "تهذيب الكمال" (269/7).

(5) - وقد عقد رحمه الله لذلك فصلاً في آخر ترجمة حماد بن سلمة فيمن اشترك في الرواية عن الحمادين، أو انفرد عن أحدهما فذكر جماعة، ومثله الذهبي في "السير" (464/7)، واستوفى الناظم ذلك في "التقييد والإيضاح" (ص 347-349).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 338-339).

(7) - "الأنساب" (23/3).

(8) - "القاموس المحيط" (ص 262) في مادة "س م د"، وليس في مادة "س م ذ".

(9) - في كتاب الوضوء: باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرابضها (81/1).

قال في "الفتح"<sup>(1)</sup>: «والسَّرِقَيْنُ - بكَسْرِ المَهْمَلَةِ وإِسْكَانِ الرَّاءِ - هُوَ الزَّيْلُ، وَهُوَ فَارِسِي مُعَرَّبٌ، وَيُقَالُ لَهُ: السَّرَجِينُ بِالْجِيمِ» ه .

(أَوْ) عَن (عَفَّانَ) بْنِ مُسْلِمِ البَاهِلِيِّ، أَوْ عَن حَجَّاجِ (ابنِ مِنْهَالٍ) أَبُو مُحَمَّدٍ، مَوْلَى بَنِي سُـلَيْمٍ<sup>(2)</sup>، أَوْ عُنْ هُدْبَةَ بْنِ خَالِدِ أَبِي خَالِدِ القَيْسِيِّ البَصْرِيِّ<sup>(3)</sup>، وَيُقَالُ لَهُ: هَدَّابٌ بِالتَّنْقِيلِ، وَفَتْحِ أَوَّلِهِ، أَوْ عَن بَهْزِ بْنِ أَسَدِ أَبِي الأَسْوَدِ العَمِّيِّ البَصْرِيِّ<sup>(4)</sup> فِي آخَرِينَ، فَذَلِكَ المَطْوِيُّ فِي الدِّكْرِ هُوَ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَوصَفَهُ بِالثَّانِي؛ لِتَأْخُرِهِ عَن ابْنِ زَيْدٍ بِاسْمِ الإِشَارَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ أَقْدَمُ وَفَاءٌ مِّنْ ابْنِ زَيْدٍ<sup>(5)</sup>.

قال النَّاطِمُ: «وَمِمَّا يَزِيدُ الإِشْكَالَ إِذَا كَانَ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ قَدْ رَوَى عَنْهُمَا مَعًا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَرَوْهُ إِلاَّ عَن أَحَدِهِمَا فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ عِنْدَ أَهْلِ المَعْرِفَةِ»<sup>(6)</sup>.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا النُّوعِ أَيْضًا - عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(7)</sup> - إِذَا أُطْلِقَ عَبْدُ اللهِ فِي سَنَدٍ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، فَحُكِّيَ عَن أَبِي سُلَيْمَانَ سَلَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ المَرْوَزِيِّ، وَرَاقِ ابْنِ المَبَارِكِ<sup>(8)</sup>: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ بِـ"مَكَّةَ" عَبْدُ اللهِ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، أَوْ بِـ"المَدِينَةَ" فابْنُ عُمَرَ، أَوْ بِـ"الكُوفَةَ" فابْنُ مَسْعُودٍ، أَوْ بِـ"البَصْرَةَ" فابْنُ عَبَّاسٍ، أَوْ بِـ"حُرَّسَانَ" فابْنُ المَبَارِكِ<sup>(9)</sup>.

(1) - "فتح الباري" (437/1) بتصرف.

(2) - هو: حججاج بن المنهال الأحمطي، أبو محمد السلمي، مولاهم البصري، ثقة فاضل، توفي سنة 217 هـ، "التاريخ الكبير" (380/2)، و"تهذيب الكمال" (457/5)، و"التقريب" (190/1).

(3) - هو: هُدْبَةُ بْنُ خَالِدِ بْنِ الأَسْوَدِ القَيْسِيِّ التُّوْبَانِيِّ، أَبُو خَالِدِ البَصْرِيِّ، ثِقَّةٌ عَابِدٌ، وَيُقَالُ لَهُ: هَدَّابٌ، تَوَفِّيَ سَنَةَ بضع وثلاثين ومائتين، "الجرح والتعديل" (114/9)، و"تهذيب الكمال" (152/30)، و"التقريب" (263/2).

(4) - أحد الثَّقَاتِ الأَثْبَاتِ، تَوَفِّيَ بَعْدَ المائتين، "تهذيب الكمال" (2572/4)، و"التقريب" (139/1).

(5) - فَقَدَ كَانَتْ وَفَاءٌ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ سَنَةَ 167 هـ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ سَنَةَ 179 هـ، كَمَا فِي "التقريب" (238/1).

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (214/3).

(7) - "علوم الحديث" (ص362).

(8) - الحافظ المُرْدَّبُ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 203 هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، "الجرح والتعديل" (163/4)، و"تهذيب الكمال" (282/11).

(9) - "علوم الحديث" (ص362-363)، و"الجامع" للخطيب (73/2).

وقال الخليلي في "الإرشاد"<sup>(1)</sup>: «إِذَا قَالَ الْمَصْرِيُّ: عَبْدَ اللَّهِ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَإِذَا قَالَهُ الْمَكِّيُّ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قَالَهُ الْمَدِينِيُّ فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ» هـ.

قال الخطيب: «وَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ» هـ<sup>(2)</sup>.

قال النضر بن شميل: «وَإِذَا قَالَهُ الشَّامِيُّ فابْنُ عَمْرٍو» هـ<sup>(3)</sup>.

ومثَّل ابن الصَّلاح<sup>(4)</sup> لا تَفْهَمُ الْكُنْيَةَ: بِأَبِي حَمْرَةَ - بِالْحَاءِ وَالرَّيِّ - عَن ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أُطْلِقَ، فَإِنَّ شُعْبَةَ يَرَوِي عَن سَبْعَةٍ كُلُّهُمْ هَذِهِ كُنْيَتُهُ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ سِوَى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ: أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيِّ<sup>(5)</sup>، فَإِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ الْمَرَادُ عَنْدَهُ، وَإِذَا رَوَى عَن غَيْرِهِ ذَكَرَهُ بِاسْمِهِ، أَوْ نَسَبِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قال في "التدريب"<sup>(6)</sup> تبعًا للنَّاطِمِ<sup>(7)</sup>: «وَرُبَّمَا أُطْلِقَ غَيْرُهُ أَيْضًا، مِثْلُهُ: مَا رَوَى أَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ"<sup>(8)</sup> عَن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَن شُعْبَةَ، عَن أَبِي حَمْرَةَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَاخْتَبَأْتُ مِنْهُ خَلْفَ بَابٍ...» الْحَدِيثُ .

(1) - "الإرشاد" (440/1) بتصرف.

(2) - نقله عنه النَّاطِمُ فِي "التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ" (ص349)، وَعَزَاهُ إِلَيْهِ فِي "الكفاية"، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ، وَيَنْظُرُ: "الجامع لأخلاق الراوي" (73/2) فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَن سَلْمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ بِأَطْوَلٍ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - نقله عنه فِي "فتح المغيِّث" (307/4)، وَ"تدريب الراوي" (ص340).

(4) - "علوم الحديث" (ص363).

(5) - هو: نصر بن عمران بن عصام الضُّبَعِيِّ، أَبُو جَمْرَةَ الْبَصْرِيِّ، ثِقَةٌ ثَبَتَتْ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 128 هـ، "الجرح والتعديل"

(465/8)، وَ"تهذيب الكمال" (362/29)، "التقريب" (244/2).

(6) - "تدريب الراوي" (ص340).

(7) - "شرح التنصرة والتذكرة" (215/3).

(8) - "مسند أحمد" (50/4).

فَهَذَا شُعْبَةٌ قَدْ أَطْلَقَ الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، وَلَيْسَ هُوَ نَصْرَ بْنَ عِمْرَانَ، إِنَّمَا هُوَ بِالْحَاءِ وَالزَّيِّ الْقَصَّابُ، وَاسْمُهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي عَطَاءٍ<sup>(1)</sup>، كَمَا بَيَّنَّهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ<sup>(2)</sup> .

وَلِلْحَاطِبِ فِي هَذَا الْقِسْمِ كِتَابٌ مُفِيدٌ سَمَّاهُ: "الْمَكْمِلُ فِي بَيَانِ الْمَهْمَلِ"، وَقَدْ اعْتَنَى الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي "مَقْدِمَةِ الْفَتْحِ"<sup>(3)</sup> بِمَا وَقَعَ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَنْفِيِّ قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِأَلْيَا صِفِ

يَعْنِي أَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّامِنُ مِنْهُ: (مَا يَحْصُلُ الْإِتِّفَاقُ فِيهِ فِي النَّسَبِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَقَطْ، وَالْإِفْتِرَاقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ الْآخَرُ)<sup>(4)</sup>، وَلِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ فِيهِ تَصْنِيفٌ حَسَنٌ<sup>(5)</sup>.

مِثَالُهُ: الْحَنْفِيُّ وَالْحَنْفِيُّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ.

وَأَحَدُهُمَا: مَنْسُوبٌ إِلَى "بَنِي حَنِيفَةَ" الْقَبِيلَةِ الْمَشْهُورَةِ مِنْهُمْ: الْأَخْوَانِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْكَبِيرِ<sup>(6)</sup>، وَأَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ<sup>(7)</sup> ابْنَا عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيَّانِ، رَوَى لِهَمَّا الشَّيْخَانِ<sup>(8)</sup>.

(1) - هو: عمران بن أبي عطاء الأسدي مولاهم، أبو حمزة القصاب الواسطي، صدوق له أوهام، "الجرح والتعديل" (32/6)، و"تهذيب الكمال" (342/22)، و"التقريب" (752/1).

(2) - مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه (135/16) من طريقتين عن شعبة عن أبي حمزة، وأبو حمزة هو: عمران بن أبي عطاء القصاب، كما ذكر ذلك النووي في "شرح مسلم" (134/16).

(3) - هدي الساري (ص335) وما بعدها.

(4) - "علوم الحديث" (ص363)، و"التقريب" للنووي (ص340) مع "تدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (215/3)، و"فتح الباقي" (215/3 - 216)، و"فتح المغيث" (310/4)، و"تدريب الراوي" (ص340).

(5) - وكتابه سمَّاه: "الأنساب المتَّفِقَةُ فِي الْخَطِّ، الْمُتَمَاثِلَةُ فِي النَّقْطِ وَالضَّبْطِ"، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.

(6) - هو: عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، أبو بكر الحنفي، ثقة، توفي سنة 204 هـ، "الثقات" (420/8)، و"تهذيب الكمال" (243/18)، و"التقريب" (610/1).

(7) - هو: عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري، صدوق، توفي سنة 209 هـ، "الثقات" (404/8)، و"تهذيب الكمال" (104/19)، و"التقريب" (636/1)..

(8) - أما الأول فقد أخرج له البخاري، في الحج، باب قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ} (437/1) ومسلم: في "المساجد ومواضع الصلاة"، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة (34/5).

والثاني: منسوب إلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفيهم كثرة<sup>(1)</sup>.  
قال السخاوي: «وقد اشتبه جماعة ممن نُسب إلى القبيلة على بعض من صنف في طبقات الحنفية»، فأدخلهم فيها، وربما كان فيهم من تقدم على إمام المذهب<sup>(2)</sup>.  
ويجوز لك أن تزيد ياءً مثناةً من تحت فيما نُسب للمذهب، فنقول: حنيفة فرقا بين النسبتين، فقد كان جماعة من أهل الحديث منهم ابن طاهر<sup>(3)</sup> يفعلون ذلك؛ للفرق بين النسبة للقبيلة والمذهب.

قال ابن الصلاح: «لكن لم أجد ذلك عن أحد من النحاة إلا عن الكمال أبي بكر بن الأنباري<sup>(4)</sup> في "الكافي"<sup>(5)</sup>». <sup>(6)</sup>.  
وأكثر النحاة يابون ذلك.  
قال ابن مالك في "المُلَاصَة"<sup>(7)</sup>:

### وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ

- = وأما الثاني: فقد أخرج له البخاري في "مواقيت الصلاة"، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء (176/1)، ومسلم في "الجهاد والسير"، باب غزوة ذي قرد وغيرها (148/12).
- (1) - وقد صُتِفَتْ في ذلك كتبٌ في عددهم منها: "الجواهر المضية في طبقات الحنفية"، لعبد القادر بن محمد القرشي المتوفى سنة 775هـ، وهو مطبوع متداول.
- (2) - "فتح المغيث" (311/4).
- (3) - يُنظر: "الأنساب المتفقهة" له (ص 46).
- (4) - هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشر، ابن الأنباري، المقرئ الحافظ، النحوي اللغوي الكبير، توفي سنة 328هـ، "طبقات النحويين واللغويين" لمحمد بن الحسن الزبيدي (ص 153)، و"تاريخ بغداد" (181/3)، و"بغية الوعاة" (212/1).
- (5) - ذكر الذهبي في "السير" (276/15) أنه من جملة مؤلفاته وهو غير مطبوع، والله أعلم.
- (6) - "علوم الحديث" (ص 364).
- (7) - "ألفية ابن مالك" (ص 193)، والذي يظهر أن الشارح أراد الشطر الأول من البيت لا الشطر الثاني منه، فسبق قلمه في أن يكتب: الثرم، فكتب: حتم، والشطر الأول هو: وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ الثرم.
- وهو الذي يدل على المراد لما ساقه الشارح من أجله، وهو الأمور المتصلة بالآخر التي تُحذف للنسب، ومنها "ياء فعيلة" إن أريد النسب إلى اسم على وزن "فعيلة"، فإنها تُحذف منه الياء بشروط، فيقال في حنيفة: حنفي، ينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (159/4).

قلت: قد وافق الشيوطي في "التدريب"<sup>(1)</sup> ابن الأنباري فقال: «قلت: والصواب معه، وقد اخترته في كتابي "جمع الجوامع"<sup>(2)</sup> في العربية، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»<sup>(3)</sup>، فأثبت الياء في اللَّفْظَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْحَنِيفِيَّةِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ» ه كلامه بلفظه.

ومثل ابن الصلاح<sup>(4)</sup> أيضًا بـ: الآملي والآملي نسبةً إلى "آمل" بمدِّ الألفِ المفتوحةِ وضَمِّ الميمِ، وهو علمٌ على موضعين: أحدهما: في "طبرستان"<sup>(5)</sup>، قال السمعاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من أهل "آمل"، وأكثر المنسوبين إليه بالطبري»<sup>(6)</sup>.

والثاني: "آمل جيحون"، واشتهر بالنسبة إليه عبد الله بن حماد الآملي<sup>(7)</sup>، روى عنه البخاري في "صحيحه"<sup>(8)</sup>، قال: «وما ذكره الغساني<sup>(9)</sup>، ثم عياض<sup>(10)</sup>، من أنه منسوبٌ

(1) - "تدريب الراوي" (ص 341).

(2) - ينظر: "جمع الجوامع في النحو" (ص 312).

(3) - أخرجه: الإمام أحمد (624/36)، والطبراني في "الكبير" (222/8) من طريق معان بن رفاعه، حدَّثني عليُّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: فذكره، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن يزيد وهو الألهاني كما في "التقريب" (705/1)، ومُعَان بن رفاعه لِيْن الحديث كما قال ابن حجر في "التقريب" (194/2).

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحو هذه القصة، أخرجهما أحمد (474/15)، وإسناده حسنٌ في المتابعات والشواهد، وعن عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد (349/41) وإسناده حسن، وبالجملة فالحديث جُمَلُهُ جاءت عن عددٍ من الصحابة رضي الله عنهم، ويشهد له القرآن الكريم كما قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" برقم (2924).

(4) - "علوم الحديث" (ص 363).

(5) - وتقع طبرستان حاليًا شمال دولة إيران، وتمتد على الساحل الجنوبي لبحر قزوين، عبر سلسلة جبال ضخمة تُسمَّى سلسلة جبال ألبروز. "معجم البلدان" (13/4)، و"المسلمون في الإتحاد السوفياتي عبر التاريخ" (611/2).

(6) - "الأنساب" (83/1)، وينظر: "معجم البلدان" (57/1).

(7) - هو: عبد الله بن حماد بن أيوب، أبو عبد الرحمن الآملي، وهو تلميذ البخاري وورّاقه، توفي سنة 269 هـ، "الثقات" (369/8)، و"تهذيب الكمال" (429/14)، و"التقريب" (487/1).

(8) - ينظر مثلاً: البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه (25/3)، والأصل فيه أنه من تلاميذ الإمام البخاري، وروايته عنه هي من باب "رواية الأكاثر عن الأصاغر"، كما هو واضح في ترجمته.

(9) - "تقييد المهمل" (93/1).

(10) - "مشارك الأنوار" (69/1).

لـلأوّل حَطَأً» (1) .

قال النَّاطِمُ: «لَمْ يَرِوِ البُخَارِي فِي "صَحِيحِهِ" عَنْهُ مُصَرَّحًا بِنِسْبَتِهِ وَلَا بِأَبِيهِ، وَإِنَّمَا حَدَّثَ فِي مَوْضِعٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (2)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَاخْتَلَفَ فِي مُرَادِهِ بِهِ، فَقَالَ الكَلَابَاذِيُّ: هُوَ الْأَمْلِيُّ (3)، وَقِيلَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْقَاضِي الخَوَازِمِيِّ (4)، وَهُوَ الظُّهْرِيُّ، فَإِنَّهُ رَوَى فِي كِتَابِ "الضُّعْفَاءِ" (5) مُصَرَّحًا بِهِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (6)، وَغَيْرِهِ» (7) .

وَفِي "التَّقْرِيبِ" (8) مَمْرُوجًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ فِي "التَّدْرِيبِ" (9) مَا نَصَّهُ: «ثُمَّ مَا وُجِدَ مِنْ هَذَا البَابِ فِي الأَقْسَامِ كُلِّهَا غَيْرَ مُبَيَّنٍّ، فَيُعْرَفُ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، أَوِ المَرُويِّ، أَوْ بِبَيَانِهِ فِي طَرِيقِ آخَرَ، فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنَّ، وَاشْتَرَكَتِ الرِّوَاةُ، فَمُشْكِلٌ جِدًّا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى غَالِبِ الظُّنُونِ والقَرَائِنِ، أَوْ يَتَوَقَّفُ» .

قال ابن الصَّلَاحِ: «وَرُبَّمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ بظَنٍّ لَا يَقْوَى» هـ مِنْهُمَا بَلْفَظَهُمَا (10) .

(1) – يعني بالأول أي أنه منسوب إلى أمل طبرستان، "علوم الحديث" (ص 364).

(2) – في البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر (25/3) وقع التصريح به راويًا عن يحيى بن معين، وذكر ابن حجر في "الفتح" (214/7) أنه وقع مُصَرَّحًا بِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرِّ الهَرَوِيِّ.

(3) – "رجال صحيح البخاري" (437/1).

(4) – عبد الله بن أبي القَاضِي الخَوَازِمِيِّ، حافظ مكثر، "تهذيب الكمال" (277/14)، و"الكاشف" (538/1).

(5) – "تهذيب الكمال" (278/14)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (217/3)، و"فتح المغيث" (309/4).

(6) – هو: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي، أبو أيوب الدمشقي، صدوق يُحْطَى، توفي سنة 233 هـ، "الجرح والتعديل" (129/4)، و"تهذيب الكمال" (26/12)، و"التقريب" (389/1).

(7) – "شرح التبصرة والتذكرة" (217/3).

(8) – يعني به "التقريب" للنووي (ص 341).

(9) – "تدريب الراوي" (ص 341).

(10) – "علوم الحديث" (ص 364).

## تلخيص المتشابه

ولَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النُّوعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقٌ اللَّفْظَيْنِ

فِي الاسْمِ لَكِنَّ اَبَاهُ اِخْتَلَفَا أَوْ عَكْسِهِ أَوْ نَحْوَهُ وَصَنَّفَا

فِيهِ الحَاطِبُ نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَلِيٍّ وَحَنَانُ الأَسَدِيِّ

يعني أَنَّ للمُحَدِّثَيْنِ نوعًا آخَرَ يترَكَّبُ مِنَ النُّوعَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وللحَاطِبِ فِيهِ كِتَابٌ سَمَّاهُ "تلخيص المتشابه"<sup>(1)</sup>.

قال السُّيُوطِيُّ تبعًا للنَّاطِمِ: «وهو من أحسن كُتُبِهِ»<sup>(2)</sup>.

وفائِدَةُ ضَبْطِهِ: الأَمْنُ مِنَ التَّصْحِيفِ، وَمِنْ ظَنِّ الاثْنَيْنِ وَاحِدًا<sup>(3)</sup>.

وهو: (أَن يَتَّفِقَ الاسْمَانِ فِي اللَّفْظِ والحَطِّ، ويفتَرِقَانِ فِي الشَّخْصِ، وَيَتَلَفُّ وَيُخْتَلِفُ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ أبَوَيْهِمَا، بَأَن يَأْتِلَفَا خَطًّا وَيَفْتَرِقَا لَفْظًا، أَوْ عَكْسُهُ بَأَن تَأْتِلَفَ أَسْمَاؤُهُمْ خَطًّا، وَيُخْتَلَفَا لَفْظًا، وَيَتَّفِقَ أَسْمَاءُ أبَوَيْهِمَا لَفْظًا وَخَطًّا، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بَأَن يَتَّفِقَ الاسْمَانِ أَوْ الكُنْيَتَانِ لَفْظًا وَيُخْتَلِفَ نَسْبُهُمَا نَطْقًا، أَوْ تَتَّفِقَ النِّسْبَةُ لَفْظًا وَيُخْتَلِفَ الاسْمَانِ أَوْ الكُنْيَتَانِ لَفْظًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)<sup>(4)</sup>.

فمِثَالُ الأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ، وهو مَا حَصَلَ الاتِّفَاقُ فِيهِ فِي الاسْمِ، والاختِلافُ فِي الأَبِ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، وَمُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، فالأَوَّلُ بفتح العَيْنِ مُكَبَّرًا كالجاذَّةِ.

قال النَّوَوِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>: «وَهُمْ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ مُتَأَخَّرُونَ».

(1) - واسمه كاملاً: "تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادير التصحيف والوهم"، وهو مطبوع متداول.

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (218/3)، و"تدريب الراوي" (ص341).

(3) - "فتح الباقي" (217/3)، و"فتح المغيث" (314/4).

(4) - ينظر: "علوم الحديث" (ص364)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (218/3)، و"فتح الباقي" (217/3)، و"نزهة

النظر" (ص179)، و"فتح المغيث" (313/4)، و"تدريب الراوي" (ص341).

(5) - "التقريب" (ص341) مع "التدريب".

قال الشُّيوطِيُّ في "شَرْحِ التَّقْرِيبِ"<sup>(1)</sup>: «وليسَ فِي الكُتُبِ السَّنَةِ، ولا فِي "تاريخِ البُخَّاري"، وابنِ أَبِي حاتم، وابنِ أَبِي حَيْثَمَةَ، والحَاكِمِ، وابنِ يونسَ، وأبي نُعَيْمٍ، و"ثقاتِ" ابنِ حَبَّانَ، و"طبقاتِ" ابنِ سَعْدِ، و"كاملِ" ابنِ عَدِيِّ مِنْهُم أَحَدٌ».

وقَد تَبَعَّ النَّاطِمُ أَسْمَاءَهُمْ فَظَفَرَ بَعْدَ التَّفْتِيشِ بِأَسْمَاءِ سَبْعَةٍ مِنْهُم، وَقَالَ: «فَهَؤُلَاءِ المَدْكُورُونَ فِي تَوَارِيخِ الإِسْلَامِ مِنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ إِلَى زَمَنِ ابْنِ الصَّلَاحِ، لَمْ يَلْعُوا عَشْرَةَ، فَوَصَفُ النَّوَوِيِّ لَهُم بِأَنَّهُم كَثِيرُونَ فِيهِ تَجَوُّزٌ»<sup>(2)</sup>.

قالتُ: ذَكَرَ زَكَرِيَاءُ الأَنْصَارِيُّ<sup>(3)</sup> مِنْهُم:

موسَى بنُ عَلِيٍّ بنِ موسىَ أَبُو موسىَ المَعْرُوفُ بِالحُتَّلِيِّ<sup>(4)</sup>، رَوَى عَن دَاوُودَ بنِ رَشِيدِ، وَرَجَاءِ بنِ سَعِيدِ البَرَّارِ، وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ وَغَيْرُهُمَا<sup>(5)</sup>.

قالَ الحُطَيْبُ: «كَانَ ثَقَّةً، وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّجْدَةُ الَّتِي فِي "ص" سَجْدَتُهَا دَاوُودُ تَوْبَةً، وَنَحْنُ نَسْجُدُهَا شُكْرًا»<sup>(6)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 341-342).

(2) - "التقييد والإيضاح" (ص 354) بتصرف.

(3) - "فتح الباقي" (219/3).

(4) - الحُتَّلِيُّ: بضم الخاء المعجمة، وتشديد التاء المثناة من فوق، وكسر اللام، هي بلاد مجتمعة وراء بلخ، وقيل: نسبة إلى الحُتْلُ قرية على طريق خراسان إذا خرجت من بغداد، "الأنساب" (44/5)، و"معجم البلدان" (346/2).

(5) - توفي بعد 300هـ، "تاريخ بغداد" (54/13)، و"تلخيص المتشابه" (54/1)، و"الإكمال" (219/3).

(6) - "تاريخ بغداد" (54/13)، وذكر الشَّارِحُ أَنَّ كَنِيَّتَهُ أَبُو موسىَ، وَأَطْرُقُ بِأَنَّهُ سَبَقُ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِي أَنَّهُ نَقَلَهُ عَن زَكَرِيَاءِ الأَنْصَارِيِّ مِنْ "فتح الباقي" (219/3) وفيه: أَبُو عيسى الحُتَّلِيُّ، والله أعلم.

والحديث أخرجه: النسائي، كتاب الصلاة، باب سجود القرآن، السُّجُود فِي ص ~ (159/2) برقم 957، والدَّارِقُطَنِي فِي "سننه" (390/1)، الطبراني فِي "الكبير" (34/12) كلُّهُم مَن طُرِقَ عَن عَمَرِ بنِ ذَرِّ، عَن أَبِيهِ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرِ، عَن ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَذَكَرَهُ، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الألباني فِي "صحيح سنن النسائي" (317/1) برقم (957).

والثاني: موسى بن عليّ - بضمّ العينِ مُصَعَّرًا - ابنُ رياحِ اللّحميِّ المصريِّ أبو عبد الرّحمن، روى له مُسلم<sup>(1)</sup>، والأربعة<sup>(2)</sup>، والبُخاريُّ في "الأدب المفرد"<sup>(3)</sup>، اشتهر بضمّ العينِ، ومنهم من فتحها.

ونقل ابنُ سعدٍ<sup>(4)</sup> الصّمّ عن أهل "العراق"، والفتح عن أهل "مِصرَ"، وهو الذي صحّحه البُخاريُّ<sup>(5)</sup>، وعياض<sup>(6)</sup>.

قال النّاطم: «وروينا عنه قال: اسمُ أبي عليّ، ولكن بنو أميّة صَعَرُوهُ»<sup>(7)</sup>.

وقال ابنُ حبانٍ في "الثّقات"<sup>(8)</sup>: «كان أهلُ الشّامِ يقولون في كلِّ عليّ عُلَيًّا؛ لبُغضِهم عليًّا كرمَ اللهُ وجهه، ومن أجله قيلَ لوالدِ مسلمةَ ولابنِ رياح: عُلَيٌّ».

وقال أبو عبد الرّحمن المُقرئ: «كانت بنو أميّة إذا سمِعوا بمولودِ اسمِه عليّ قتلوه، فبلغ ذلك رياحًا فقال: هو عُلَيٌّ»<sup>(9)</sup>.

وتوسّطَ بعضُ الحفّاظِ فجعلهُ بالفتح اسمًا له، وبالضمّ لقبًا<sup>(10)</sup>.

(1) - منها: في كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي تُهي عن الصّلاة (100/6) عن عُقبة بن عامر رضي الله عنه.  
(2) - ينظر مثلاً: أبو داود في "الجنائز"، باب الدفن عن طلوع الشّمس وعند غروبها برقم (3192)، والترمذي في "كتاب الجنائز"، باب كراهية الصلاة على الجنّاة عند طلوع الشّمس وعند غروبها رقم (1030)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب السّاعات التي تُهي عن الصّلاة فيها رقم (560)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الأوقات التي لا يُصلّى فيها على الميت ولا يُدفن برقم (1519).

(3) - منها: في باب فضل من عال ابنته المرذودة (ص 42) برقم 80.

(4) - في "الطبقات" (512/7).

(5) - "التاريخ الصغير" (147/2) قال: وابنُ عليّ أصح.

(6) - "المشارك" (110/2).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (219/3).

(8) - "الثّقات" (454/7).

(9) - "تلخيص المتشابه" (55/1)، و"تاريخ دمشق" (481/41)، و"السير" (413/7)، وهذا القول مفتقرٌ إلى دليلٍ يُسنده؛ لأنّه عاش جماعة كثيرون في عهد بني أميّة يسمّون عليًّا، وكثير منهم أئمة وعلماء، ولو كان هذا صحيحًا لُنقل واستفاض، والله أعلم، ينظر: التعليق على "فتح المغيث" (316/4).

(10) - "علوم الحديث" (ص 366)، وذكر النّاطم في "التقييد والإيضاح" (ص 355) أنّه الدّارقطني، ولم أهتمد إليه في

المؤتلف والمختلف له (1035/2)، و(1560/3) في باب "رياح ورياح"، وباب "علي" فالله أعلم.

وكان موسى وأبوه يكرهان الضم، ويقول كل منهما: «لأجعل فائلك في حل»<sup>(1)</sup>.  
قال السيوطي في "التدريب"<sup>(2)</sup>: «ولما وقع الاختلاف في والد موسى، فينبغي أن يمثّل  
بغيره، وذلك: أيوب بن بشير، وأيوب بن بشير.

فالأول: أبوه مكبر، عجلي شامي، روى عنه ثعلبة بن مسلم الحثعمي<sup>(3)</sup>.  
والثاني: أبوه مصغر، عدوي بصري، روى عنه الحسين بن خالد، وقتادة، وغيرهما<sup>(4)</sup>.  
والقسم الثاني: في عكس الأول، وهو ما وقع الاختلاف فيه في الاسم والاتفاق في  
الأب.

مثال: سريح - بالمهملة والجيم - وشريح - بالمعجمة والمهملة -، وكلاهما مصغر، وكل  
منهما ابن النعمان<sup>(5)</sup>.

فالأول: ابن النعمان بن مروان اللؤلؤي البغدادي، روى عنه البخاري، وأصحاب السنن، وقد  
تقدم ذكره في "المؤلف والمختلف"<sup>(6)</sup>.

والثاني: صائدي كوفي تابعي<sup>(7)</sup>، له في "السنن الأربعة" حديث واحد عن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه<sup>(8)</sup>.

(1) - "الفتا" (454/7)، و"تاريخ دمشق" (480/41)، و"المشارك" (110/2).

(2) - "تدريب الراوي" (ص342).

(3) - "تلخيص المتشابه" (51/1)، و"الإكمال" (290/1)، و"تهذيب الكمال" (456/3).

(4) - توفي سنة 119 هـ، "التاريخ الكبير" (409/1)، و"تلخيص المتشابه" (52-51/1)، و"الإكمال" (300/1).

(5) - "تلخيص المتشابه" (497/1 - 498)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (220/3)، و"فتح الباقي" (219/3).

(6) - (ص928).

(7) - هو: شريح بن النعمان الصائدي الكوفي، صدوق، "التاريخ الكبير" (229/4)، و"الجرح والتعديل" (333/4)،

و"تلخيص المتشابه" (497/1)، و"تهذيب الكمال" (450/12)، و"التقريب" (416/1).

(8) - وهو حديث: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن...»، أخرجه أبو داود في

"الضحايا"، باب ما يُكره من الضحايا برقم (2804)، والترمذي كذلك برقم (1498)، والنسائي في "الضحايا"، باب

المدايرة... برقم (4372)، وابن ماجه في "الأصاحي"، باب ما يُكره أن يُضحى به، برقم (3142)، كلهم من طريق أبي

إسحاق عن شريح عن علي رضي الله عنه، وسنده صحيح كما قال الترمذي، ينظر: "إرواء الغليل" للألباني

(362/4).

والقسم الثالث: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب، والافتراق نطقاً في النسبة<sup>(1)</sup>.

مثاله: المخرمي والمخرمي.

فالأول: بضم الميم وفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المشددة، نسبة إلى "مخرم بغداد"، محلة منها مشهورة<sup>(2)</sup>، وهو الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الله بن المبارك، القرشي البغدادي، قاضي "حلوان"<sup>(3)</sup>، روى عنه البخاري، وأبو داود، والنسائي<sup>(4)</sup>.

والثاني: محمد بن عبد الله المكي<sup>(5)</sup>.

قال ابن مأكولا: «لعله من ولد مخرمة بن نوفل، روى عن الشافعي، وعنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زباله»<sup>(6)</sup>.

والرابع: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الكنية، والافتراق نطقاً في النسبة، كأبي عمرو الشيباني - بفتح الشين المعجمة، وسكون المثناة التحتية ثم موحدة -، وأبي عمرو الشيباني - بالمهملة والموحدة بينهما تحتانية ساكنة<sup>(7)</sup>.

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (ص366)، "شرح التبصرة والتذكرة" (220/3)، "فتح المغيث" (317/4)، و"التدريب" (ص342).

(2) - المخرم: محلة ببغداد بين الرصافة ونهر المعلی، "معجم البلدان" (71/5).

(3) - حلوان: مواضع عديدة منها بالعراق وهي في آخر حدود السواد مما يلي بغداد، "معجم البلدان" (290/2) - (293).

(4) - أحد الثقات الحفاظ، توفي سنة بضع وخمسين ومائتين، "الجرح والتعديل" (305/7)، و"تاريخ بغداد" (423/5)، و"تلخيص المتشابه" (178/1) و"تهذيب الكمال" (534/25)، و"التقريب" (99/2).

(5) - هو: محمد بن عبد الله بن عمار بن سودة، أبو جعفر المخرمي، كان فاضلاً حافظاً كثير الحديث، توفي سنة 242 هـ، "تاريخ بغداد" (416/5)، و"تلخيص المتشابه" (177/1)، و"الإكمال" (311/7)، و"المؤلف" للأزدي (ص176).

(6) - "الإكمال" (311/7).

(7) - "علوم الحديث" (ص366)، "شرح التبصرة والتذكرة" (221/3)، وفتح الباقي" (220/3)، و"فتح المغيث" (318/4).

**فالأول:** جماعة منهم: أبو عمرو سعيد بن إياس الشيباني الكوفي، تابعي محضرم، حديثه في الكتب الستة، مات سنة ثمان وتسعين<sup>(1)</sup>، وأبو عمرو الشيباني هارون بن عترة بن عبد الرحمن، كوفي أيضاً من أتباع التابعين، حديثه عند أبي داود، والنسائي<sup>(2)</sup>. قال الناطم: «هذا هو المعروف من أن كنيته أبو عمرو، وكذا كناه يحيى بن سعيد، وابن المدني<sup>(3)</sup>، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم<sup>(4)</sup>، وأما ما اقتصر عليه المزي من أن كنيته أبو عبد الرحمن فوهم»<sup>(5)</sup>.

ومنهم: أبو عمرو الشيباني النحوي اللغوي، كوفي<sup>(6)</sup>، أيضاً نزل "بغداد" اسمه: إسحاق بن مزار بكسر الميم، وتخفيف الراء عند عبد الغني بن سعيد، وكشّاد عند الدارقطني<sup>(7)</sup>، له ذكر في "صحيح مسلم"<sup>(8)</sup> بكنيته فقط في تفسير: «أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك».

**والثاني:** أبو عمرو الشيباني نسبة إلى سيان بن العوث أبي قبيلة، الشامي الفلستيني، تابعي محضرم<sup>(9)</sup> أيضاً اسمه: زرة، وهو عم الأوزاعي، روى له البخاري في

- 
- (1) - "الطبقات" (104/6)، و"الجرح والتعديل" (78/4)، و"تهذيب الكمال" (259/10)، و"التقريب" (343/1)، وما ذكره الشارح هنا أنه: سعيد بن إياس وهم صوابه: سعد بن إياس، ولعله أخذ عن الناطم في "شرحه" (221/3).
- (2) - المتوفى سنة 142 هـ، "الجرح والتعديل" (92/9)، و"تهذيب الكمال" (100/30)، و"التقريب" (259/2).
- (3) - ينظر: "تهذيب التهذيب" (10/11).
- (4) - نفسه (10/11).
- (5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (221/3).
- (6) - المتوفى سنة 206 هـ، أو 210 هـ، "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (2127/4)، و"تاريخ بغداد" (329/6)، و"تلخيص المتشابه" (573/1)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (635/2)، و"الإكمال" (239/7).
- (7) - "المؤتلف والمختلف" (2125/4)، وعليه السمعاني في "الأنساب" (169/12) وصوب الأول الجمهور، ينظر: "المؤتلف والمختلف" للأزدي (635/2)، و"الإكمال" (239/7)، و"المشبه" للذهبي (ص583).
- (8) - كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك (109/14)، ولفظه: وقال أحمد: سألت أبا عمرو عن أخنع؟.
- (9) - أحد الثقات، توفي سنة 148 هـ، "الجرح والتعديل" (409/9)، و"تلخيص المتشابه" (574/2)، و"الأنساب" (215/7)، و"تهذيب الكمال" (480/31)، و"التقريب" (442/2)، والشيباني نسبة إلى سيان: بطن من حمير.

كِتَابِ "الْأَدَبِ" (1) حَدِيثًا وَاحِدًا مَوْقُوفًا عَلَى عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، لِحِقِّ عَمَرَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ يَحْيَى ابْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِي وَجَمَاعَةٌ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ": «ثَقَّةٌ مُقِلٌّ» (2).

وَالْخَامِسُ: وَهُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ الْإِتْفَاقُ فِي التَّسْبِةِ وَالِاخْتِلَافُ فِي الْإِسْمِ، وَمِنْ أَمْثَلِيهِ: حَنَانُ الْأَسَدِيِّ، وَحَيَّانُ الْأَسَدِيِّ (3).

فَالْأَوَّلُ: بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ الْمُخَفَّفَةِ وَأَخِرُهُ نُونٌ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ شُرَيْكٍ - بَضْمِ الشَّيْنِ - الْكُوفِيُّ فِي الْحَضْرَمِيِّ، وَيُعْرَفُ بِ"صَاحِبِ الرَّفِيقِ" (4)، وَهُوَ عَمُّ مُسْرَهْدٍ وَالِدِ مُسَدَّدٍ، رَوَى عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ حَدِيثًا مُرْسَلًا: «مَنْ أَعَطَى رَيْبًا حَانَ فَلَا يَرُدُّهُ» (5)، تَفَرَّدَ عَنْهُ حَجَّاجُ الصَّوَّافِ (6).

وَالثَّانِي: بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ التَّخْتِيَةِ، وَهُمَا اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: ابْنُ حُصَيْنِ الْكُوفِيُّ أَبُو الْهَيَّاجِ، تَابِعِيٌّ (7)، لَهُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" حَدِيثٌ عَنْ عَلِيِّ فِي "الْجَنَائِزِ" (8).

(1) - يعني: "الأدب المفرد" في باب كيف يدعُو للذمِّي (ص380) برقم (1112)، لكن تصحَّف إلى: "السيباني".

(2) - "الميزان" (407/7).

(3) - ينظر: "علوم الحديث" (ص368)، "شرح التبصرة والتذكرة" (221/3)، "فتح الباقي" (221/3)، "فتح المغيث" (319/4).

(4) - ترجمته في: "المؤتلف والمختلف" (429/1)، و"الجرح والتعديل" (299/3)، و"تلخيص المتشابه" (585/1)، و"تهذيب الكمال" (427/7)، و"التقريب" (248/1).

(5) - أخرجه الترمذي: باب ما جاء في كراهية ردِّ الطيب (108/5) برقم (2791) من طريق حجَّاج الصَّوَّافِ عَنْ حَنَانَ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ مَرْفُوعًا، وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ عِلْتَانُ: الْجَهَالَةُ وَالْإِرْسَالُ، وَلِذَا قَالَ التَّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي "الضَّعِيفَةِ" (184/2) برقم (764).

(6) - هو: حجَّاج بن أبي عُثْمَانَ مَيْسَرَةَ، أَوْ سَالِمُ الصَّوَّافِ، أَبُو الصَّلْتِ الْكَنْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، تَوَفَّى سَنَةَ 143 هـ، "الجرح والتعديل" (166/3)، "تهذيب الكمال" (443/5)، و"التقريب" (189/1).

(7) - أحد الثَّقَاتِ، "التاريخ الكبير" (53/3)، و"الجرح والتعديل" (243/3)، و"تلخيص المتشابه" (583/1)، و"تهذيب الكمال" (472/7)، و"التقريب" (252/1).

(8) - في باب الأمر بتسوية القبر (34/7).

والآخِرُ: حَيَّانُ الأَسَدِيُّ، ويُعرَفُ بِحَيَّانِ أَبِي النَّضْرِ، تابعيٌّ أيضاً شَامِيٌّ<sup>(1)</sup>، لَهُ فِي "صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ" حَدِيثٌ عَن وَائِلَةَ بِنِ الأَسَقِّ<sup>(2)</sup>.

والسَّادِسُ: وَهُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ الإِتِّفَاقُ فِي النِّسْبَةِ وَالإِخْتِلَافُ فِي الكُنْيَةِ، نَحْوُ أَبِي الرَّجَالِ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي الرَّحَّالِ الأَنْصَارِيِّ<sup>(3)</sup>.

فالأوَّلُ: بَكْسِرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الجِيمِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَدَنِيٌّ، رَوَى عَن أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرِهَا، حَدِيثُهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ"<sup>(4)</sup>.

قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ فِي "الأَلْقَابِ وَالكُنْيِ" أَنَّهُ إِنَّمَا لُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَهُ عَشْرَةَ مِنَ الأَوْلَادِ<sup>(5)</sup>.

والثَّانِي: بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الحَاءِ المِهْمَلَةِ، بِصُرِيِّ، اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ<sup>(6)</sup>، لَهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(7)</sup> حَدِيثٌ وَاحِدٌ عَن أَنَسٍ<sup>(8)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(8)</sup>.

(1) – "التاريخ الكبير" (55/3)، و"الجرح والتعديل" (244/3)، و"تلخيص المتشابه" (584/1).

(2) – هو حديث: «أنا عند ظني عبدي في فليظن بي ما شاء»، كما في "صحيح ابن حبان" (401/2) برقم 633، من طرق عن هشام بن العاز، عن حيان، عن وائلة رضي الله عنه مرفوعاً، وإسناده صحيح كما قال محققه شعيب الأرنؤوط.

(3) – ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (222/3)، "فتح الباقي" (222/3)، "فتح المغيث" (320/4)، و"التدريب" (ص344).

(4) – منها ما في البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (532/4)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة {قل هو الله أحد} (85/6).

(5) – (ص851).

(6) – وقيل: خالد بن محمد كما جزم به الإمام الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (1061/2)، وعبد الغني في "المؤتلف والمختلف" (383/1)، والأمير في "الإكمال" (30/4)، والذهبي في "المشبه" (ص309).

وجزم بأنه محمد بن خالد: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (242/7)، و"العسكري في تصحيقات المحدثين" (1079/2) إلا أنه تصحفت عندهما كنيته من أبي الرحال إلى أبي الرجال، ولذا ترددت المتأخرون في اسمه كما للمزني في "تهذيب الكمال" (310/33)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (95/12)، و"التقريب" (390/2)، والله أعلم.

(7) – في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في إجلال الكبير (372/4) رقم (2022)، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ يزيد بن بيان وأبو الرجال الأنصاري، وقد جاء في هذا الموضوع بالجيم تصحيحاً.

(8) – "التاريخ الكبير" (172/3)، و"الجرح والتعديل" (242/7)، و"تهذيب الكمال" (310/33)، و"التقريب" (398/2).

قال النّاطم<sup>(1)</sup>: «وممّا يُشبهه هذه الأقسام ابنُ عُفَيْرِ المِصْرِي، وابنُ عُفَيْرِ المِصْرِي، وكلاهما مُصعَّرٌ، فالأوّل: بالعَيْنِ المهملة، وهو سَعِيدُ بنُ كَثِيرِ بنِ عُفَيْرٍ، نُسِبَ إلى جَدِّهِ، يَكْنَى بِأَبِي عُثْمَانَ<sup>(2)</sup>، رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ<sup>(3)</sup>، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ بِوِاسِطَةِ<sup>(4)</sup>.  
والثّاني: بالعَيْنِ المعجمة، اسْمُهُ الحَسَنُ بنُ عُفَيْرٍ<sup>(5)</sup>، قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»<sup>(6)</sup>.  
ولَهُ أَقْسَامٌ آخَرٌ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى التَّطْوِيلِ بِهَا، وَقَدْ أَدْخَلَ فِيهِ الحَطِيبُ<sup>(7)</sup>، وابنُ الصَّلَاحِ<sup>(8)</sup> مَا لَا يَأْتِلِفُ خَطُّهُ كَثُورِ بنِ يَزِيدَ وَثُورِ بنِ زَيْدٍ، وَعَمْرُو بنِ زُرَّارَةَ، وَعَمَرَ بنِ زُرَّارَةَ، فَلَمْ أَذْكَرْهُ لِعَدَمِ الاِشْتِبَاهِ فِي الغَالِبِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ<sup>(9)</sup> هـ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (222/3).

(2) - صدوق عالم بالأنساب، توفي سنة 226هـ، "الجرح والتعديل" (56/4)، و"المؤلف والمختلف" للدارقطني (1717/3)، و"تلخيص المتشابه" (586/1)، و"الإكمال" (226/6)، و"تهذيب الكمال" (36/11)، والتقريب (362/1).

(3) - روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود في "القدر"، والنسائي كما في "تهذيب الكمال" (41/11).

(4) - مسلم: كتاب الأشرية، باب تحريم الخمر وبيان أنّها تكون من عصير العنب و من التمر والبسر والزبيب.. (129/13).

(5) - اختلف في اسم هذا الرجل واسم أبيه فقيل: الحسن بن عُفَيْرِ كما هنا، ومشى عليه الدارقطني في "المؤلف والمختلف" (1718/3)، وقيل اسمه: الحسين بن عبد الغفار كما في "سؤالات السهمي للدارقطني" (ص205)، وقد ترجمه الذهبي في "الميزان" (268/2 - 269) و (295/2) بالاسمين، والله أعلم.

(6) - "المؤلف والمختلف" (1718/3)، و"سؤالات السهمي" (ص205)، و"تلخيص المتشابه" (587/1).

(7) - يعني في كتابه "تلخيص المتشابه".

(8) - "علوم الحديث" (ص366-367).

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (222/3)، و"زهة النظر" (ص179-185).

## المتن: تبه الـ قلوب

وَلَهُمُ الْمُشْتَبَهُ الْمَقْلُوبُ      صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ  
كَابُنِ يَزِيدِ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِيِّ      وَكَابُنِ الْأَسْوَدِ<sup>(1)</sup> يَزِيدِ اثْنَانِ

يعني أن للمحدثين في هذا القرن نوعاً يُدعى المشتبه المقلوب، وهو: "ما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط، والمراد به الرواة المتشابهون في الاسم والنسب المتميزون بالتقديم والتأخير بأن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطأ ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول لفظاً وخطأ"<sup>(2)</sup>.

فَيَقْبَلُ عَلَى بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ، كَمَا انْقَلَبَ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي "تَارِيخِهِ"<sup>(3)</sup> تَرْجَمَهُ مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحِ الْمَدَنِيِّ<sup>(4)</sup>، فَجَعَلَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الدِّمَشْقِيِّ المشهور، صاحب الأوزاعي، ووهمه في ذلك ابن أبي حاتم في كتاب له في أوهم البخاري في "تاريخه"<sup>(5)</sup> حكاية عن أبيه.

لَكِنْ قَالَ النَّاطِمُ، وَتَبِعَهُ السَّخَاوِيُّ<sup>(6)</sup>: «إِنَّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ لَا تَوْجَدُ فِي بَعْضِ نُسَخِ التَّارِيخِ» .

وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَسَنًا سَمَّاهُ "رَافِعَ الْارْتِيَابِ فِي الْمَقْلُوبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ".

وَفَائِدَةٌ ضَبَطَهُ: الْأَمْنُ مِنَ تَوْهَمِ الْقَلْبِ<sup>(7)</sup>.

(1) - بدرج الهمة لضرورة الوزن، "متن ألفية الحافظ العراقي" (ص 141).

(2) - "علوم الحديث" (ص 368)، و"التقريب" للنووي (344) مع "التدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (223/3)، و"نزهة النظر" (ص 184 - 185)، و"فتح الباقي" (223/3) و"فتح المغيث" (325/4)، و"تدريب الراوي" (ص 344).  
(3) - "التاريخ الكبير" (153/8).

(4) - هو: مسلم بن الوليد بن رباح المدني، مولى آل أبي ذباب، "التاريخ الكبير" (153/8)، و"الجرح والتعديل" (197/8).

(5) - "بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه" لابن أبي حاتم (ص 130).

(6) - "فتح المغيث" (326/4).

(7) - "علوم الحديث" (ص 368)، و"التقريب" للنووي (344) مع "التدريب"، شرح التبصرة والتذكرة" (223/3)، و"نزهة النظر" (184 - 185)، و"فتح الباقي" (223/3)، و"فتح المغيث" (326/4)، و"التدريب" (ص 344).

مَثَالُهُ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ<sup>(1)</sup>.

فَالأَوَّلُ: هُوَ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ مَعْلَمُ الْخَيْرِ الْمُرَبِّيِّ بِصَعَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ، أَبُو عَمْرٍو الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّحْعِيِّ، ابْنُ أُخِي عُلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، وَحَالُ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيِّ، حَدِيثُهُ فِي الْكُتُبِ السَّنَّةِ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٍ، وَسَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(2)</sup>.  
قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَا بِالْعِرَاقِ رَجُلًا أَكْرَمَ عَلَيَّ مِنَ الْأَسْوَدِ»<sup>(3)</sup>.

كَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ حَتَّى ذَهَبَتْ إِحْدَى عَيْنَيْهِ، وَيَصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِمِائَةَ رَكْعَةً، وَسَافِرَ إِلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثَمَانِينَ مَرَّةً، تَوَقَّى بِالْكُوفَةِ سَنَةً خَمْسٍ وَسَبْعِينَ<sup>(4)</sup>.

وَالثَّانِي: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَهُمَا اثْنَانِ:

أَوَّلُهُمَا: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ الصَّحَابِيُّ الْحُزَاعِيُّ<sup>(5)</sup>، لَهُ فِي "السُّنَنِ"<sup>(6)</sup> حَدِيثٌ وَاحِدٌ.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «عِدَادُهُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ»<sup>(7)</sup>.

وَقَالَ الْمَزِينِيُّ: «فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ»<sup>(8)</sup>.

وَالثَّانِي: يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيُّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَأَسْلَمَ، وَسَكَنَ الشَّامَ<sup>(9)</sup>، اشْتَهَرَ بِالصَّلَاحِ حَتَّى اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةَ فِي أَهْلِ "دَمَشَقٍ"، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفَعُ إِلَيْكَ

(1) - "فتح الباقي" (223/3)، و"فتح المغيث" (326/4).

(2) - ثقة مكثر، توفي سنة 74 هـ، أو 75 هـ، "طبقات ابن سعد" (70/6-75)، و"الجرح والتعديل" (291/2)، و"تهذيب الكمال" (233/3)، و"التقريب" (102/1).

(3) - "طبقات ابن سعد" (73/6)، والعلل "للإمام أحمد" (195/2).

(4) - ينظر لأخباره الكريمة التي ملأت الدنيا، "طبقات ابن سعد" (70/6-75)، و"السير" (50/4)، وغيرهم.

(5) - ينظر: طبقات ابن سعد" (517/5)، و"الاستيعاب" (1571/4)، و"أسد الغابة" (492/5)، و"الإصابة" (648/6).

(6) - إلا ابن ماجه، وينظر لحديثه: أبو داود في "الصلاة"، برقم (575)، والترمذي في "الصلاة"، برقم (219)، والنسائي في "الصلاة"، باب إعادة الفجر مع الجماعة، برقم (858).

(7) - "الثقات" (442/3).

(8) - "تهذيب الكمال" (82/32).

(9) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (444/7)، و"التاريخ الكبير" (318/8)، و"الجرح والتعديل" (250/9)، و"الثقات" (532/5)، و"تاريخ دمشق" (107/65)، و"الإصابة" (697/6).

اليومَ بِحَيِّرِنَا وَأَفْضَلِنَا يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ، يَا يَزِيدُ ارْفَعْ يَدَيْكَ، فَرَفَعَهُمَا وَدَعَا، فَسُئِلُوا لِلْوَقْتِ حَتَّى كَادُوا لَا يَبْلُغُونَ مَنَازِلَهُمْ» (1).

وَقَدْ يَقَعُ مَعَ ذَلِكَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ الْمَشْتَبِهِ كَأَيُّوبَ بْنِ سَيَّارٍ (2)، وَيَسَارِ بْنِ أَيُّوبَ (3).

(1) - ينظر خبره في: "طبقات ابن سعد" (444/7)، و"تاريخ دمشق" (111/65).

(2) - أيوب بن سيَّار زُهري مدني، مُتَّهَمٌ بِالْكَذْبِ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، "تاريخ ابن معين" (161/3)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (1220/3)، و"الإكمال" (428/4)، و"الميزان" (458/1).

(3) - لم أهتمد إلى ترجمته، وقد تبع الشارح التمثيل بهذا الاسم السَّخَاوِيُّ فِي "فتح المغيث" (327/4)، وَزَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيِّ فِي "فتح الباقي" (224/3)، وَأَمَّا الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "نزهة النظر" (ص185) فَقَدْ ذَكَرَهُ بِاسْمِ أَيُّوبَ بْنِ يَسَارٍ، وَذَكَرَ بِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَهُوَ تَرْجَمَةٌ فِي: "التاريخ الكبير" (419/1)، و"الجرح والتعديل" (251/2)، و"الإكمال" (314/1) بِاسْمِ: أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، فَلَعَلَّ ابْنَ حَجْرٍ ذَكَرَهُ مُحْتَصِرًا وَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، فَلِيَحْرَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: "النكت على نزهة النظر" (ص185).

## مَنْ نَسَبَ إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ

وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ      إِمَّا لِأَمِّ كَبْنِي عَفْرَاءِ  
وَجَدَّةٍ نَحْوِ ابْنِ مُنْيَةَ وَجَدِّ      كَابِنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٍ (1) وَقَدْ  
يَنْسَبُ كَالْمَقْدَادِ بِالتَّبْنِيِّ      فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلًا بَائِنِ

يعني أن أهل الحديث قد ينسبون بعض الرواة إلى غير آبائهم، وذلك لأسباب أدت إلى ذلك، وفائدة ضبط هذا النوع دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم (2).  
وذلك على أربعة أقسام: من نسب إلى أمه، ومن نسب لجده الدنيا أو العلياء، ومن نسب إلى جده كذلك، ومن نسب لمن تبناه، وقد بينها الناظم رحمه الله تعالى بهذه الآيات (3).

**فالأول:** كَبْنِي عَفْرَاءَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَهِيَ صَحَابِيَّةٌ (4)، وَأَبْنَاؤُهَا سَبْعَةٌ، وَكُلُّهُمْ يُنْسَبُ إِلَيْهَا، وَكُلُّهُمْ صَحَابِيُّ، فَثَلَاثَةٌ أَبُوهُمْ الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ، النَّجَّارِي، وَهُمْ مُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ وَعَوْفٌ، وَإِخْوَتُهُمْ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ أَبُوهُمْ الْبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ يَالِيلِ اللَّيْثِيِّ، وَهُمْ إِيَّاسٌ وَعَاقِلٌ وَخَالِدٌ وَعَامِرٌ، وَشَهَدَ أَبْنَاؤُهَا كُلُّهُمْ بَدْرًا، وَاسْتَشْهَدَ مِنْهُمْ بِهَا ثَلَاثَةٌ، وَهُمْ مُعَوِّذٌ وَعَوْفٌ ابْنَا الْحَارِثِ، وَعَاقِلٌ بْنُ الْبُكَيْرِ، أَمَّا مُعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ فَبَقِيَ إِلَى زَمَنِ عَثْمَانَ، وَقِيلَ: قُتِلَ بِ"صَفَيْنَ"، وَقِيلَ: جُرِحَ بِيَدِ فَرَجِعٍ إِلَى "الْمَدِينَةِ" فَمَاتَ بِهَا.  
وقد تقدمت في فصل "الإخوة والأخوات" (5) قصة عفرَاء وأبنائها نثرًا ونظمًا، فراجعها إن شئت.

وكِبَالِ بْنِ حَمَامَةَ الْحَبَشِيِّ الْمُؤَدَّنِ، وَاسْمُ أَبِيهِ رَبَاحٌ (6).

(1) - زُرِّي (وجماعات) كما في "فتح المغيث" (335/4)، و"متن ألفية الحافظ العراقي" (ص142)، وجاء ضبطه في "شرح التبصرة والتذكرة" (224/3)، و"فتح الباقي" (224/3) كما أثبتته الشارح، ولعله الأقرب، والله أعلم.  
(2) - ينظر: "فتح الباقي" (224/3)، و"فتح المغيث" (328/4)، و"تدريب الراوي" (ص344).  
(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (224/3-225)، وينظر: "علوم الحديث" (ص370)، و"التقريب" للنووي (ص344)، و"فتح الباقي" (224/3)، و"فتح المغيث" (328/4)، و"تدريب الراوي" (ص344).  
(4) - "الاستيعاب" (1442/4)، و"أسد الغابة" (213/7)، و"الإصابة" (26/8).  
(5) - (ص814 . 815)  
(6) - كما في ترجمته في: "أسد الغابة" (305/1)، و"الإصابة" (326/1).

وكَسَهْلٍ (1) وَسَهْلٍ (2) وَصَفْوَانَ (3) بَنِي بِيضَاءَ، واسمُها دَعْدٌ، وأبوهُم وهبُ بنُ ربيعةَ  
الفرشِيُّ الفهريُّ.

قَالَ السُّيوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ" (4): «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: أَسْنُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ وَسَهْلُ بْنُ بِيضَاءَ» (5).

وماتَ سَهْلٌ وَسَهْلٌ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ تِسْعٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِمَا فِي الْمَسْجِدِ  
كَمَا فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" (6).

قُلْتُ: وَكَأَيْمَنَ بْنِ أَمِّ أَيْمَنَ، فَأُمُّ أَيْمَنَ اسْمُهَا بَرَكَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ، مَوْلَاثُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ (7)، وَأَبُوهُ عُبَيْدُ بْنُ زَيْدِ الْحَبَشِيِّ، وَاسْتَشْهَدَ أَيْمَنَ هَذَا يَوْمَ "حُنَيْنٍ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (8).

وَكَشْرَحِبِيلِ بْنِ حَسَنَةَ - بَفَتْحَاتٍ - وَهِيَ مَوْلَاةٌ لِمَعْمَرِ الْجُمَحِيِّ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَاعِ  
الْكِنْدِيُّ (9)، وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (10)، وَالنَّوَوِيُّ (11) تَبَعًا لِغَيْرِهِمَا مِنْ أَنَّهَا أُمُّهُ، خَالَفَهُ الرَّبِيزُ بْنُ  
بَكَّارٍ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَا: «لَيْسَتْ أُمُّهُ، وَإِنَّمَا تَبَنَّتُهُ» (12).

وَكَعْبِدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ بَضَمَ الْبَاءِ، وَأَبُوهُ مَالِكُ بْنُ الْقَشْبِ الْأَزْدِيُّ (13).

(1) - توفي في حياته صلى الله عليه وسلم، وصلى عليه في المسجد، "أسد الغابة" (541/2)، و"الإصابة" (104/3).

(2) - توفي في حياته صلى الله عليه وسلم، وصلى عليه في المسجد، "أسد الغابة" (554/1)، و"الإصابة" (208/3).

(3) - استشهد بيدر، وقيل: بطاعون عمواس، "أسد الغابة" (33/3)، و"الإصابة" (442/3).

(4) - "تدريب" (ص 345).

(5) - "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد (414/3)، و"معجم الصحابة" للبخاري (104/3).

(6) - مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز في المسجد (36/7).

(7) - "الاستيعاب" (1793/4)، و"أسد الغابة" (41/7)، و"الإصابة" (169/8).

(8) - "الاستيعاب" (128/1)، و"أسد الغابة" (142/1)، و"الإصابة" (170/1).

(9) - وكان من مهاجرة الحبشة، توفي في طاعون عمواس سنة 18 هـ، "طبقات ابن سعد" (127/4)، و"الاستيعاب"

(698/2)، و"أسد الغابة" (591/2)، و"الإصابة" (328/3).

(10) - "علوم الحديث" (ص 370).

(11) - "التقريب" (ص 345).

(12) - كلام الزبير بن بكار ذكره عنه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (699/2)، وأما ابن عبد البر فالذي يظهر أنه يرى

بأن حسنة هي أم لشرحبيل ولم تبنته، حيث قال "الاستيعاب" (698/2): «وَرَوَّجَهُ حَسَنَةَ وَقَدْ كَانَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ

شَرْحِبِيلٌ»، وَقَالَ أَيْضًا (699/2): «وَنَزَلَ شَرْحِبِيلٌ مَعَ أَخُوهِ لِأَقْبِهِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(13) - "طبقات ابن سعد" (342/4)، و"الاستيعاب" (982/3)، و"أسد الغابة" (183/3)، و"الإصابة" (222/4).

وكابن أم مكتوم، فأُمُّ مكتوم أمُّه، واسمها عاتكة بنت عبد الله، واسم أبيه: زائدة، أو قيس بن زائدة، وأما اسمه هو فقيل: عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل: غيرهما<sup>(1)</sup>.

وكسعد بن حبة - بفتح فسكون - بنت مالك الأنصاريَّة، من بني عمرو بن عوف، واسم أبيه: بحير - كأمير - البجلي، حليف الأنصار، بايع تحت الشجرة، ومن ذريته: أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة<sup>(2)</sup>، وهؤلاء صحابة.

ومن التابعين فمن بعدهم: محمد بن الحنفية، واسمها حولة، من سبني بني حنيفة، وأبوه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه<sup>(3)</sup>.

وإسماعيل بن عليَّة، فهي أمُّه، - وأبوه إبراهيم بن مقسم مولى بني أسد -، وهو أبو بشر الحافظ البصري<sup>(4)</sup>، وقد سبق في "آداب المحدث" <sup>(5)</sup> قول الإمام أحمد ليحيى بن معين: «لا تقل: حدَّثني إسماعيل بن عليَّة، بل قل: إسماعيل بن إبراهيم، فإنه بلغني أنه كان يكره أن يُنسب إلى أمه»، فقال له يحيى: قد قبلت منك يا معلِّم الخير.

قال الحافظ ابن حجر: «ولهذا كان الشافعي يقول: أخبرنا إسماعيل الذي يُقال له ابن عليَّة»<sup>(6)</sup>.

قال الناطم: «وقد صنَّفَ فيمن عُرِفَ بأمه الحافظ علاء الدين مُعَلِّطاي تصنيفًا حسنًا، وهو عندي بخطه في ثلاث وستين ورقة»<sup>(7)</sup>.

(1) - وتسميته عمرو هو الأكثر عند أهل الحديث كما ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" (997/3)، وتبعه عليه المزني في "تهذيب الكمال" (26/22)، توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، "الإصابة" (600/4).

(2) - "طبقات ابن سعد" (342/4)، و"الاستيعاب" (584/2)، و"أسد الغابة" (404/2)، و"الإصابة" (48/3).

(3) - تابعي جليل، روى له الجماعة، توفي سنة 73هـ أو 80 أو 93هـ، "طبقات ابن سعد" (91/5)، و"الجرح والتعديل" (26/8)، و"تهذيب الكمال" (147/26)، و"السير" (110/4).

(4) - "تاريخ بغداد" (229/6)، و"تهذيب الكمال" (23/3).

(5) - (ص590).

(6) - "نزهة النظر" (ص196)، ولكن ابن حجر لم يذكر هذه الكلمة في ترجمته في "تهذيب التهذيب" (275/1) -

(276)، ولا المزني في "تهذيب الكمال" (23/3)، ولم يذكروا أنَّ الشافعي من تلاميذه، فالله أعلم.

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (225/3).

والثاني: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدَّتِهِ الدُّنْيَاكَ "يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةً"<sup>(1)</sup> بضم الميم  
وسكون النون، فهي أم أبيه الأدنى كما جزم به الدارقطني<sup>(2)</sup>، وهو قول الزبير بن بكار<sup>(3)</sup>،  
وابن ماكولا<sup>(4)</sup>.

وقال الطبري<sup>(5)</sup>، وابن عبد البر<sup>(6)</sup>، والمزي<sup>(7)</sup>، والأكثرُونَ: هي أمه<sup>(8)</sup>.

واختلفوا في نسبها: فعند ابن ماكولا<sup>(9)</sup> هي بنت الحارث بن جابر.

وقال الطبري<sup>(10)</sup>: هي بنت جابر عمّة عتبة بن عزوان رضي الله عنه.

وقال المزي تبعًا للدارقطني: بل هي أخته<sup>(11)</sup>.

واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي ثم الحنظلي حليف قريش.

قال ابن عبد البر في "الاستيعاب"<sup>(12)</sup>: «كَانَ يُنْسَبُ حِينًا إِلَى أَبِيهِ، وَحِينًا إِلَى أُمِّهِ».

قال عياض في "المشارك"<sup>(13)</sup>: «وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ وَضَّاحٍ: إِنَّ مُنِيَّةَ أَبُوهُ فَوَهْمٌ».

(1) - هو: يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي الحنظلي، حليف قريش، قيل: قُتِلَ بـ"صفين" مع علي رضي الله عنه سنة 38 هـ، "المؤتلف والمختلف" (2119/4)، و"المؤتلف والمختلف" للأزدي (686/2)، و"طبقات ابن سعد" (456/5)، و"الاستيعاب" (1585/4)، و"أسد الغابة" (541/5)، و"الإكمال" (296/7)، و"الإصابة" (685/6)،

(2) - "المؤتلف والمختلف" (2119/4).

(3) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (2119/4)، و"الاستيعاب" (1586/4).

(4) - "الإكمال" (296/7).

(5) - ينظر: "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (2120/4)، و"الاستيعاب" (1586/4).

(6) - "الاستيعاب" (1585/4).

(7) - "تهذيب الكمال" (378/32).

(8) - حكاها الناظم عن الجمهور كما في "التقييد والايضاح" (ص 359)، وحكاها الدارقطني عن أصحاب الحديث والتاريخ كما في "المؤتلف والمختلف" (2120/4)، ويُنظر: "طبقات لابن سعد" (456/5)، و"التاريخ الكبير" (414/8)، و"الجرح والتعديل" (301/9)، و"الثقات" (441/3)، و"الإصابة" (685/6).

(9) - "الإكمال" (296/7).

(10) - نقله عنه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (2120/4).

(11) - "تهذيب الكمال" (378/32).

(12) - "الاستيعاب" (1585/4).

(13) - "المشارك" (396/1).

قلت: يعلى هذا صحابي مشهور بالسخاء، وهو الذي اشترى لعائشة رضي الله عنها الجمال الذي يُقال له: عسكر بمائتي دينار، وبعقره انتهت المعركة، وأضيف يومها لذلك الجمال إلى الآن<sup>(1)</sup>.

وممن أُضيف إلى جدته العليا: بشير بن الحصاصية بتخفيف الياء<sup>(2)</sup>، وكان اسمه زحماً فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم: بشيراً<sup>(3)</sup>، واسم أمه كبشنة، وقيل: مارية بنت عمرو بن الحارث الغطريف، وقيل: بنت عمرو بن كعب بن الحارث<sup>(4)</sup>.

واسم أبيه معبد، أو يزيد، أو شراحيل، أو بُدير<sup>(5)</sup>، وهو الذي استصوبه صاحب الإصابة<sup>(6)</sup>.

وهي أم ضباري، وهو الثالث من أجداده عند ابن الصلاح<sup>(7)</sup>، أو هي أمه عند ابن الجوزي<sup>(8)</sup>، وأبو أبيه سبيع بن ضباري بن سدوس الدهلي<sup>(9)</sup>.

(1) - ينظر: "تاريخ الطبري" (4/452)، و"الاستيعاب" (4/1587).

(2) - هو: بشير بن معبد، وقيل: ابن زيد بن معبد السدوسي، المعروف بابن الحصاصية، "طبقات ابن سعد" (6/50)، و"الاستيعاب" (1/173)، و"الإصابة" (1/314)، و"تهذيب الكمال" (4/175)، و"التقريب" (1/132)، والحصاصية منسوبة إلى حصاصه واسمه: إلاءة - مثل خلافة - ابن عمرو بن كعب، كما في "الإصابة" (1/314).

(3) - كما أخرجه الإمام أحمد (34/383)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص271) برقم 775، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب المشي في النعل بين القبور، برقم 3230، وابن حبان (7/441)، والطبراني في "الكبير" (2/43)، والحاكم في "المستدرک" (1/528)، كلهم من طرُق عن أسود بن شيبان، عن خالد بن سمير، عن بشير بن نهيك، عن بشير فذكره، وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، والألباني في "الإرواء" (3/211).

(4) - ينظر "المحدث الفاصل" (ص269)، و"الإصابة" (1/314).

(5) - جاء في "فتح المغيب" (4/333)، و"التدريب" (ص345) أنَّ اسمه: نُدير.

(6) - يعني أنَّ الحافظ ابن حجر صَوَّب في "الإصابة" (1/314) أنَّ اسمه: بُدير، والله أعلم.

(7) - "علوم الحديث" (ص371).

(8) - "التلخيص" (ص354) قال: «وهي امرأة في جداته، ويُقال: هي أمه»، فقد حكاه بصيغة التَّمريض، فكيف يُنسب إليه؟.

(9) - "تاريخ دمشق" (10/303)، و"تهذيب الكمال" (4/175).

وَمِنَ النَّسَبِ إِلَى جَدِّهِ الْأَدْنَى فِي الْمَتَأَخَّرِينَ: ابْنُ سُكَيْنَةَ، فَسُكَيْنَةُ أُمُّ أَبِيهِ، وَهُوَ الْمُحَدِّثُ الشَّهِيرُ أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ (1).

قَالَ النَّازِمُ: «وَمِنَ ذَلِكَ فِيمَا قِيلَ مَجْدُ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ صَاحِبُ الْمُنْتَقَى» (2)، وَبَقِيَّةُ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَقِيلَ: إِنَّ جَدَّتَهُ مِنْ "وَادِ التَّيْمِ" (3) «(4) هَذَا كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ (5).

قَالَ: فِي الْمَجْلَدِ الثَّلَاثِ مِنَ "دَائِرَةِ مَعَارِفِ" (6) وَجَدِي (7) فِي تَرْجَمَةِ فخر الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مَا نَصُّهُ: «وَسَأَلْتُهُ عَنِ اسْمِ تَيْمِيَّةَ مَا مَعْنَاهُ؟ فَقَالَ: حَجَّ أَبِي أَوْ جَدِّي أَنَا أَشْكُ أَيُّهُمَا قَالَ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ حَامِلًا، فَلَمَّا كَانَ بِتَيْمَاءَ رَأَى جَوَابِيَّةً حَسَنَةَ الْوَجْهِ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ خِبَاءٍ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى "حِرَّانَ" (8) وَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ وَضَعَتْ جَارِيَةً، فَلَمَّا رَفَعُوهَا إِلَيْهِ قَالَ: يَا تَيْمِيَّةُ!، يَعْنِي أَنَّهَا تُشْبِهُ الَّتِي رَأَاهَا بِتَيْمَاءَ، فَسُمِّيَ بِهَا» (9).

(1) - هو: أبو أحمد عبد الوهَّاب بن علي بن علي بن عبَّيد الله ابن سكينَةَ البغدادي الصُّوفي الشَّافعي، محدِّث فقيه كبير الشُّأن، توفي سنة 607هـ، "التكملة" للمنذري (201/2)، و"السير" (502/21)، و"طبقات الشافعية" للإسنوي (340/1).

(2) - يعني كتاب: "المنتقى من أخبار المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وهو مطبوع متداول، والمجد هو: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن عبد الله الخضر بن محمد بن علي بن تيمية الحرَّاني، فقيه محدِّث مقرئ، توفي سنة 652هـ، "ذيل طبقات الحنابلة" (1/4) و"المقصد الأرشد" (162/2)، و"السير" (291/23).

(3) - وادي التيمم أو تيماء: بُليد من أطراف الشَّام بين الشَّام ووادي القُرى، على طريق حاج الشَّام، وهي الآن تابعة لإمارة تبوك، وبينهما 264 كيلاً، "معجم البلدان" (67/2)، و"معجم معالم الحجاز" (278/2).

(4) - "السير" (289/22).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (226/3).

(6) - "دائرة معارف القرن العشرين" (731/2).

(7) - هو: محمد فريد بن مصطفى وجدي، كاتب مصري، ولد سنة 1295هـ - 1878م، عمل على تحرير مجلة الأزهر لسنوات، له العديد من المؤلفات، منها: "كنز العلوم واللغة"، و"دائرة معارف القرن العشرين"، و"الإسلام في عصر العلم"، وغيرها، توفي سنة 1373هـ - 1954م، "الأعلام" (329/6).

(8) - حرَّان: بتشديد الرَّاء، مدينة عظيمة مشهورة بجزيرة أقور، وهي على طريق الموصل والشَّام والرُّوم، وهي الآن محافظة بولاية أوفه، بجمهورية تركيا، "معجم البلدان" (235/2)، و"المعجم الجغرافي للأمبرطورية العثمانية" لموسترس (ص250).

(9) - يُنظر: "السير" (289/22)، و"العقود الدرية" (ص5).

زَادَ الشُّوْكَانِيُّ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ "نَيْلِ الْأَوْطَارِ مِنْ أَسْرَارِ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ"<sup>(1)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ  
الْمُهَادِي الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ<sup>(2)</sup> فِي كِتَابِهِ "الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ  
تَيْمِيَّةٍ"<sup>(3)</sup> مَا نَصُّهُ: «وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ جَدِّهِ كَانَتْ تُسَمَّى تَيْمِيَّةً، وَكَانَتْ وَاعِظَةً» هـ .

**القسم الثالث: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدِّ أَدْنَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا النَّبِيُّ  
لَا كَذَبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ»<sup>(4)</sup>.**

وَقَوْلُ الْأَعْرَابِيِّ: «أَيُّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ»<sup>(5)</sup>، وَكِلَاهُمَا فِي "الصَّحِيحِ".

وَمِثَالُهُ فِي الصَّحَابَةِ: أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ هُوَ: عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ<sup>(6)</sup>، وَحَمْلُ  
بْنِ النَّابِغَةَ هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةَ أَبُو نُضَلَّةِ الْهُدَلِيِّ، عَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُمَرَ<sup>(7)</sup>.

وَمُجَمِّعٌ - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ - ابْنُ جَارِيَةَ هُوَ: ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ<sup>(8)</sup>.

وَأَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ هُوَ: ابْنُ سَوَّارِ بْنِ جَزْءٍ<sup>(9)</sup>، هُوَ لِأَنَّ كُلَّهُمْ صَحَابَةٌ.

(1) - "نيل الأوطار" (22/1).

(2) - هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن قدامة الحنبلي، الحافظ الفقيه  
التَّائِدُ، تَوَفِيَ سَنَةَ 744 هـ، "ذيل طبقات الحنابلة" (116/5)، و"المقصد الأرشد" (425/2)، و"المنهج الأحمد" للعلمي  
(77/5).

(3) - "العقود الدرّية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية" (ص5).

(4) - أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الغزوة على الحمير وباب بغلة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (295/2)،  
ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين (103/12) كلاهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.  
(5) - أخرجه بهذا اللفظ من قول الأعرابي: النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابِ وَجُوبِ الصِّيَامِ (124/4) بِرَقْمِ 2094 مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ (35/1) وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ وَجُوبِ الصِّيَامِ (122/4)  
123) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظٍ: "أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟... ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ".

(6) - الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ، تَوَفِيَ سَنَةَ 18 هـ تَرْجَمَتْهُ فِي: "طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ" (409/3)، وَ"الْإِسْتِيعَابُ" (1710/4)،  
وَ"الْإِصَابَةُ" (586/3)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (52/14).

(7) - "طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ" (33/7)، وَ"الْإِكْمَالُ" (122/2)، وَ"أَسَدُ الْغَابَةِ" (74/2)، وَ"الْإِصَابَةُ" (125/2).

(8) - تَرْجَمَ ابْنَ حَجْرٍ فِي "الْإِصَابَةِ" (667-776/5) لِمَجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ، وَمَجْمَعِ ابْنِ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ وَأَنْهَمَا صَحَابِيَّانِ،  
وَالْأَوَّلُ عُمُّ الثَّانِي، وَهَذَا هُوَ الْمَعْهُودُ، وَأَشَارَ الْمِزِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (250/27) إِلَى الْخِلَافِ فِي اسْمِهِ عَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرَ،  
وَقَالَ: "وَقِيلَ: هُمَا وَاحِدٌ نُسِبَ تَارَةً إِلَى أَبِيهِ وَتَارَةً إِلَى جَدِّهِ، "طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ" (84/5)، وَ"الْإِسْتِيعَابُ" (1363/3).

(9) - لَمْ أَقِفْ عَلَى صَحَابِيٍّ بِهَذَا الْاسْمِ: أَحْمَرُ بْنُ سَوَّارِ بْنِ جَزْءٍ، وَقَدْ تَرْجَمَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "الْإِصَابَةِ" (32/1) ل: أَحْمَرُ  
بْنِ جَزْءِ بْنِ شَهَابٍ، وَأَحْمَرُ بْنُ سَوَّاءِ بْنِ عَدِيِّ، فَلَعَلَّهُ وَقَعَ التَّبَاسُّ فِيهِ لِلْسَّخَاوِيِّ وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الأئمة: ابن جريج، هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.  
 والماجشون لقب يعقوب بن أبي سلمة<sup>(1)</sup>، فجرى على بنيهِ وبني أخيه عبد الله  
 كعب بن العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، ومعناه بالفارسيَّة: الأبيض والأحمر<sup>(2)</sup>.  
 وكابن أبي ليلى هو: الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(3)</sup>.  
 وكابن أبي ذيب هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذيب<sup>(4)</sup>.  
 وكابن أبي مليكة هو: عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة<sup>(5)</sup>.  
 وأحمد بن حنبل هو: ابن محمد بن حنبل.  
 وبنو أبي شيبة: أبو بكر وعثمان الحافظان<sup>(6)</sup>، وأخوهما القاسم<sup>(7)</sup>، هم بنو محمد بن أبي  
 شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي.  
 ومن النسبة إلى جدِّ علي: ابن يونس<sup>(8)</sup> صاحب "تاريخ مصر".  
 وابن مسكين من ثبوت المصريين، اشتهروا بـ"بني مسكين" من زمن النسائي إلى زمن  
 الناظم<sup>(9)</sup>، وجدُّهم الحارث بن مسكين<sup>(10)</sup> أحد شيوخ النسائي هـ.

(1) - هو: يعقوب بن أبي سلمة الماجشون التيمي، مولاهم، مولى آل المُنكدر، أبو يوسف المدني، صدوق، توفي بعد سنة 120 هـ، "الجرح والتعديل" (207/9)، و"تهذيب الكمال" (336/32)، و"التقريب" (338/2).  
 (2) - "علوم الحديث" (ص372)، و"مشارك الأنوار" (398/1).  
 (3) - هو: عالم الكوفة عبد الرحمن بن يسار - يُقال: بلال ويُقال: داود - ابن أبي ليلى الأنصاري، روى له الجماعة، توفي سنة 82 هـ أو بعدها، "طبقات ابن سعد" (109/6)، و"الجرح والتعديل" (301/5)، و"تهذيب الكمال" (372/17).  
 (4) - "تهذيب الكمال" (630/25)، و"التقريب" (105/2).  
 (5) - هو: عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جُدعان، يُقال: اسم أبي مليكة زهير التيمي، المدني، ثقة فقيه، توفي سنة 1117 هـ، "الثقات" (2/5)، و"تهذيب الكمال" (256/15)، و"التقريب" (511/1).  
 (6) - أمَّا أبو بكر فهو: عبد الله بن محمد الحافظ المصنف، توفي سنة 235 هـ، "تهذيب الكمال" (98/33) وأما أخوه عثمان فهو: الحافظ أبو الحسن، توفي سنة 239 هـ، "تهذيب الكمال" (478/19)، و"التقريب" (664/1).  
 (7) - المتوفى سنة 235 هـ، ضعيف الحديث، "الجرح والتعديل" (120/7)، و"الميزان" (460/5).  
 (8) - هو: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي المصري، أبو سعيد، حافظ متقن، توفي سنة 347 هـ، "الأنساب" (289/8)، و"وفيات الأعيان" (137/3)، و"السير" (578/15).  
 (9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (226/3) و"فتح المغيث" (336/4).  
 (10) - الفقيه المصري الحافظ، توفي سنة 250 هـ، "تاريخ بغداد" (216/8)، و"تهذيب الكمال" (281/5).

قلت: النسائي توفي عام ثلاث وثلاثمائة، والناظم توفي سنة ست وثمانمائة، وبه يُعرف قدر هذا الزمن المذكور.

والقسم الرابع: من نسب إلى أجنبي سبب<sup>(1)</sup>، كالمقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي البدري، نسب إلى الأسود بن عبد يعوث الزهري؛ لأنه كان في حجره فتبناه، فكان يُقال له: المقداد بن الأسود حتى أنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(2)</sup>، فنسب إلى أبيه عمرو<sup>(3)</sup>.

وكالحسن بن دينار - أحد الضعفاء<sup>(4)</sup> - فدينار زوج أمه، واسم أبيه واصل كما قال ابن معين<sup>(5)</sup>، والفلاس<sup>(6)</sup>، والجوزجاني<sup>(7)</sup>، وابن حبان<sup>(8)</sup>، وغيرهم. وقال ابن الصلاح: «وكأن هذا خفي على ابن أبي حاتم<sup>(9)</sup> حيث قال: هو الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلًا جدّه»<sup>(10)</sup>. قال الناظم: «وعكس بعضهم، فقال: الحسن بن واصل بن دينار، فجعل دينارًا جدّه»<sup>(11)</sup>، والعلم عند الله تعالى هـ.

(1) - ينظر: "علوم الحديث" (372)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (227/3) و"فتح المغيث" (336/4)، و"التدريب" (ص346).

(2) - سورة الأحزاب: الآية 5.

(3) - توفي المقداد سنة 33 هـ، "طبقات ابن سعد" (161/3) و"تهذيب الكمال" (452/28)، و"الإصابة" (202/6).

(4) - هو: الحسن بن واصل التميمي، ودينار زوج أمه، ضعيف، "التاريخ الكبير" (292/2)، "الجرح والتعديل" (11/3)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (571/1)، و"المجروحين" (276/1).

(5) - "تاريخ ابن معين" (111/4).

(6) - نقله عنه الذهبي في "الميزان" (234/2).

(7) - ذكر في "أحوال الرجال" (ص170) أن الحسن بن واصل زوج أمه، فجعل واصلًا زوج أمه، والله أعلم.

(8) - "المجروحين" (276/1).

(9) - "الجرح والتعديل" (11/3).

(10) - "علوم الحديث" (ص373).

(11) - "شرح التبصرة والتذكرة" (227/3).

## المسـوبُ إلى خلاف الظاهر

وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِيِّ نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو  
كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ تَيْمًا وَخَالِدٌ بِحَدَاءٍ جَعَلَ  
جُلُوسَهُ وَمُقَسَّمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمَ

يعني أنَّ المُحدِّثينَ رُبَّمَا نَسَبُوا بَعْضَ الرِّوَاةِ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ وَقَعَةٍ كَانَتْ بِهِ، أَوْ قَبِيلَةٍ، أَوْ صَنَعَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ وِلَاةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ ظَاهِرُهُ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ تِلْكَ التَّنْسِبَةِ مُرَادًا، بَلْ لِعَارِضٍ عَرَضَ مِنْ نَزْوِلِهِ ذَلِكَ الْمَكَانَ، أَوْ تِلْكَ الْقَبِيلَةَ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ<sup>(1)</sup>.  
وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: أَبُو مَسْعُودٍ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ الصَّحَابِيُّ الْعُقَيْبِيُّ، قِيلَ لَهُ: الْبَدْرِيُّ<sup>(2)</sup>.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: «نُسِبَ إِلَى "بَدْرٍ"؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَاكِنًا بِهَا»<sup>(3)</sup>.  
وَلَمْ يَشْهَدْ وَقَعَةَ "بَدْرٍ"، كَمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ<sup>(4)</sup>، وَابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(5)</sup>، وَالْوَاقِدِيُّ<sup>(6)</sup>، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ<sup>(7)</sup>، وَبِهِ جَزَمَ السَّمْعَانِيُّ<sup>(8)</sup>.  
وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «وَلَيْسَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ»<sup>(9)</sup>.  
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «لَا يَصِحُّ شَهُودُهُ بِدْرًا»<sup>(10)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص373)، و"التقريب" للنووي (ص346) مع "التدريب"، و"شرح التبصرة والتذكرة" (227/3)، و"فتح الباقي" (227/3)، و"فتح المغيث" (338/4)، و"تدريب الراوي" (ص346).  
(2) - توفي قبل 40 هـ، وقيل بعدها، "طبقات ابن سعد" (16/6)، و"الاستيعاب" (1074/3)، و"الإصابة" (524/4).  
(3) - ذكره عنه النَّاطِمُ فِي "شرح التبصرة والتذكرة" (228/3).  
(4) - "الاستيعاب" (1075/3).  
(5) - "السيرة النبوية" لابن هشام (102/2 - 103).  
(6) - "الإصابة" (524/4)، و"التدريب" (ص346).  
(7) - "تاريخ ابن معين" (150/3).  
(8) - "الأنساب" (111/2).  
(9) - "الطبقات" (360/4 - 361) طبعة الخانجي بتحقيق الدكتور علي محمد عمر.  
(10) - "الاستيعاب" (1075/3).

وعلى ذلك مشى ابن الصّلاح<sup>(1)</sup>، وأتباعه<sup>(2)</sup>.  
 لكن ذكر البخاري في "الصحيح"<sup>(3)</sup>، ومسلم في "الكنى"<sup>(4)</sup>: أنه شهدها، واختاره أبو  
 عبيد<sup>(5)</sup>، وروى شعبة عن الحكم: «أنه كان بدرياً»<sup>(6)</sup>، وبه جزم ابن الكلبي<sup>(7)</sup>.  
 وقال الطبراني: «أهل الكوفة يقولون: إنه شهدها، وأهل المدينة لم يذكره فيهم»<sup>(8)</sup>، فالله  
 تعالى أعلم بالصواب من ذلك كله<sup>(9)</sup>.  
 وكذلك إسماعيل بن محمد المكي<sup>(10)</sup>، نسب إلى مكة لكثرة التوجه إليها للحج والعمرة  
 والمجاورة، لا أنه منها .  
 وكذلك أبو المعتمر سليمان بن طرخان، البصري الثقة العابد، عرف بالثيمي؛ لأنه كان ينزل  
 فيهم، لا أنه منهم، بل هو مولى بني مرة<sup>(11)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص 373).

(2) - كالنوي في "التقريب" (ص 346) وغيره.

(3) - البخاري في "المغازي": باب حدثني خليفة (73/3) رقم (4007) وفيه: (...شهد بدرًا).

(4) - "الكنى والأسماء" (778/2).

(5) - نقله عنه السخاوي في "فتح المغيث" (344/4-345) عن الإمام أبي القاسم البغوي.

(6) - "طبقات ابن سعد" (361 / 4) طبعة الخانجي، و"الاستيعاب" (1757/4).

(7) - ينظر: "تدريب الراوي" (ص 346).

(8) - جاء في "المعجم الكبير" (194/17): «ويقول أهل الكوفة: بدري، ولم يذكره أهل البصرة فيمن شهد بدرًا»، ولا  
 ذكر فيه لأهل المدينة، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (248/7) ذكر بدل أهل البصرة أهل المدينة، وهو الأظهر؛ لأن  
 أئمة السيرة كموسى بن عقبة، وابن شهاب الزهري، وابن إسحاق من أهل المدينة، وهم من قال إنه لم يشهدا، والله أعلم.  
 ينظر: "فتح المغيث" (340/4) حاشية.

(9) - رجح الجافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (248/7) أنه شهدها، ومثله تلميذه السخاوي في "فتح المغيث"  
 (340/4).

(10) - ذكره الشارح تبعًا للتأظم والسخاوي في "فتح المغيث" (341/4)، ولا يوجد في كتب التراجم من اسمه: إسماعيل بن  
 محمد المكي هذه صفته، والظاهر أنه: إسماعيل بن مسلم المكي فقد وجد في ترجمته هذا الوصف، كما أن السخاوي في  
 "فتح المغيث" (341/4) نسب القول إلى ابن معين، وقد قال في "تاريخه" (82/4): «إسماعيل بن مسلم لم يكن مكياً،  
 ولكن كان يكثر التجارة والحج إلى مكة فسُمي مكياً»، ومثله ابن سعد في "الطبقات" (274/7)، وينظر: "الأنساب"  
 (417/12)، و"تهذيب الكمال" (198/3)، فلعله سبق قلم من التأظم وتبعه عليه السخاوي والشارح رحم الله الجميع.

(11) - ذكره البخاري في "تاريخه" (20/4).

وروى الأصمعي عن ابنه المعتمر أنه قال: «قال لي أبي: لا تكُتِبِ التَّيْمِيَّ، وَلَا المُرِّيَّ، بِلِ أَكْتُبِ: القَيْسِيَّ، فَإِنَّ أَبِي كَانَ مُكَاتِبًا لِيحْيَى<sup>(1)</sup> بنِ حُمْرَانَ المُرِّيَّ، وَإِنَّ أُمِّي كَانَتْ مَوْلَاةً لِبَنِي سُلَيْمٍ، فَإِنْ كَانَ أَبِي أَدَّى الكِتَابَةَ فَالْوَلَاءُ لِبَنِي مُرَّةَ، وَإِلَّا فَلِبَنِي سُلَيْمٍ، وَهُمْ مِنْ "قَيْسِ عَيْلَانَ"، فَعَلَى كِلَا الأَمْرَيْنِ أَنَا قَيْسِيٌّ» هـ<sup>(2)</sup>.

وكذلك خالد بن مهران، أبو المنازل البصريُّ الحذاء<sup>(3)</sup>، قيلَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ عِنْدَهُمْ، وَكَانَ يَقُولُ: «مَا حَذَوْتُ نَعْلًا قَطُّ، وَلَا بَعْتُهَا<sup>(4)</sup>». وقيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: احْدُ عَلَيَّ هَذَا التَّخْوِ<sup>(5)</sup>.

ومِن ذَلِكَ: إبراهيم بن يزيد الخوزي<sup>(6)</sup>، بضمَّ المعجمة وبالزَّاي، أبو إسماعيل المكيُّ، مولَى بَنِي أُمَيَّةَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ "الخُوزِ"، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ جَاوَرَ بِشَعْبِ "الخُوزِ" بِمَكَّةَ<sup>(7)</sup>.

وأبو خالد الدَّالَانِيُّ<sup>(8)</sup>، نَزَلَ فِي "بَنِي دَالَانَ" بطنٍ مِنْ "هَمْدَانَ"، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ مولَى بَنِي أَسَدٍ<sup>(9)</sup>.

(1) - في "تهذيب الكمال" (12/12): بُجَيْرُ بنِ حُمْرَانَ، وَهُوَ الأَظْهَرُ كَمَا تَرَجَمْتَهُ، يَنْظُرُ: "فتح المغيث" (342/4).

(2) - في "التاريخ الكبير" (21/4) أوردَ نَحْوَ هَذَا عَنِ الأَصْمَعِيِّ، وَتَهْذِيبِ الكَمَالِ " (12/12)، وَ"السير" (99/6).

(3) - هو: أبو المنازل الحافظ، توفى سنة 142هـ، "الجرح والتعديل" (352/3)، وَ"تهذيب الكمال" (177/8).

(4) - "الأنساب" (95/4 - 96)، وَ"السير" (192/6).

(5) - "طبقات ابن سعد" (260-259/7)، وَ"التاريخ الكبير" (174/3).

(6) - متروك الحديث، توفى سنة 151هـ، "طبقات ابن سعد" (495/5)، وَ"تاريخ ابن معين" (18/2)، وَ"الجرح

والتعديل" (147/2)، وَ"تهذيب الكمال" (243-242/2)، وَ"التقريب" (69/1).

(7) - "طبقات ابن سعد" (495/5)، وَ"تهذيب الكمال" (242/2).

(8) - هو: يزيد بن عبد الرحمن الأسدي الواسطيُّ الكوفي، صَدُوقٌ يَخْطِي كَثِيرًا، وَكَانَ يُدَلِّسُ، "الجرح والتعديل"

(277/9)، وَ"تهذيب الكمال" (274/33)، وَ"التقريب" (390/2).

(9) - ينظر: "الجرح والتعديل" (277/9)، وَ"الأنساب" (297/5 - 298)، وَ"تهذيب الكمال" (274/33)،

وعبدُ الملكِ بنِ أبي سُلَيْمانَ مَيْسِرَةَ العَرَزَمِيَّ<sup>(1)</sup>، بفتحِ المهملةِ، وسُكُونِ الرَّاءِ وبالزَّايِ المفتوحَةِ، نَزَلَ "جَبَانَةَ عَرَزَمَ"<sup>(2)</sup>، وَهُم قَبِيلَةٌ مِنْ "فَرَاةَ" بِالْكَوْفَةِ، فُنْسِبَ إِلَيْهِمْ<sup>(3)</sup>.  
 ومحمَّدُ بنُ سَنانِ البَاهِلِيِّ<sup>(4)</sup>، أَبُو بَكْرٍ البَصْرِيُّ العَوْقِيُّ بفتحِ الواوِ وبالقَافِ، نَزَلَ فِي "العَوْقَةَ" بطنٍ مِنْ عبدِ القَيْسِ، فُنْسِبَ إِلَيْهِمْ<sup>(5)</sup>.  
 وَمِنْ ذَلِكَ: أَحْمَدُ بنُ يوسُفَ السُّلَمِيِّ<sup>(6)</sup>، شَيْخٌ مُسْلِمٍ، كَانَتْ أُمُّهُ مِنْهُمْ، فُنْسِبَ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ أَزْدِي، كَمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ حَافِدُهُ أَبُو عَمْرٍو بنُ نُجَيْدٍ<sup>(7)</sup>، وَأَبُو عبدِ الرَّحْمَنِ ابنُ بنتِ أَبِي عَمْرٍو بنِ نُجَيْدٍ هَذَا<sup>(8)</sup>.  
 وَمِنْ ذَلِكَ: أَبُو عَمْرٍو بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ الأوزاعِيِّ<sup>(9)</sup>، وَفَيْرُوزُ الحِمَيْرِيِّ<sup>(10)</sup>، وَأَبُو سَعِيدِ المَقْبَرِيِّ<sup>(11)</sup>، كُلُّهُمْ نَزَلَ فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِ.

(1) - صدوق له أوهام، توفي سنة 145هـ، "طبقات ابن سعد" (350/6)، و"الجرح والتعديل" (366/5)، و"تاريخ بغداد" (393/10)، و"تهذيب الكمال" (322/18)، و"التقريب" (615/1).  
 (2) - قال ياقوت: «هذه الجبانة نُسِبَتْ إلى رجل كان يُضرب به المثل في اللين اسمه عَرَزَمَ، وقيل: عَرَزَمَ بطنٌ من فرارة، نُسِبَتْ الجبانة إليه»، "معجم البلدان" (100/4)، و"الأنساب" (271/9).  
 (3) - "تاريخ بغداد" (393/10)، و"الأنساب" (271/9)، و"تهذيب الكمال" (322/18).  
 (4) - الثقة الثَّبت، توفي سنة 223 هـ، "طبقات ابن سعد" (302/7)، و"الجرح والتعديل" (279/7)، و"الثقات" (79/9)، و"تهذيب الكمال" (320/25)، و"التقريب" (83/2).  
 (5) - كما في "الأنساب" (407/9)، و"الإكمال" (315/6)، و"تهذيب الكمال" (320/25).  
 (6) - حافظٌ ثقة، توفي سنة 264هـ، "مشتهبه النسبة" للأزدي (ص104)، "تهذيب الكمال" (522/1)، "التقريب" (49/1).  
 (7) - هو: إسماعيل بن نُجَيْدٍ بن أحمد بن يُوسُفَ النَّيسَابُورِيِّ، أبو عَمْرٍو، أحد الأئمة، حدَّث عنه خلق، "المؤتلف والمختلف" للأزدي (114/1) و"الإكمال" (188/1)، و"الأنساب" (182/7).  
 (8) - في "مشتهبه النسبة" للأزدي (ص104): «واسمُهُ عبدُ الله بنُ حبيب، صاحبُ أمير المؤمنين علي عليه السَّلام، روى عنه عاصمُ بن أبي النَّجُود، وأبو حُصَيْنِ الأَسَدِيِّ»، وينظر: "الأنساب" (181/7).  
 (9) - "تهذيب الكمال" (308/17).  
 (10) - ويُقال له: ابن الدَّيْلَمِيِّ، صَحَابِي جَلِيل، قَتَلَ الأَسُودَ العَنَسِيَّ الَّذِي ادَّعَى النُّبُوَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَوَفَّى زَمَنَ عَثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: زَمَنَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا، "الاستيعاب" (1264/3)، و"أسد الغابة" (393/4)، و"الإصابة" (379/5 - 380)، و"تهذيب الكمال" (322/23)، و"التقريب" (16/2).  
 (11) - "طبقات ابن سعد" (85/5)، و"تهذيب الكمال" (241/24)، و"تهذيب التهذيب" (453/8).

وَمِمَّنْ نُسِبَ إِلَى صِفَّةٍ: يَزِيدُ الْفَقِيرُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ، أَحَدُ التَّابِعِينَ<sup>(1)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ فَقِيرًا،  
وَإِنَّمَا أُصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ، فَكَانَ يَتَأَلَّمُ مِنْهُ حَتَّى يَنْحَنِي لَهُ<sup>(2)</sup>.

وَمِمَّنْ نُسِبَ إِلَى وِلَاءٍ لِعَارِضٍ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: مِقْسَمٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ  
نَوْفَلٍ<sup>(3)</sup>.

(وَسِمٌّ) أَي: عُرْفٌ، وَوَصِفَ بِأَنَّهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِلزُّومِ لَهُ<sup>(4)</sup>.

(1) - أبو عثمان الكوفي، ثقة، "الجرح والتعديل" (272/9)، و"تهذيب الكمال" (163/32)، و"التقريب" (326/6).

(2) - "علوم الحديث" (ص 374)، و"تهذيب الكمال" (165/32).

(3) - هو: مِقْسَمٌ بْنُ بَجْرَةَ، أَوْ ابْنُ نَجْدَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى مُسْلِمٍ، صَدُوقٌ كَانَ

يُرْسَلُ، تُوْفِيَ سَنَةَ 101 هـ، "الجرح والتعديل" (414/8)، و"تهذيب الكمال" (461/28)، و"التقريب" (211/2).

(4) - "طبقات ابن سعد" (295/5)، و"تهذيب الكمال" (461/28).

## المهمات

ومُبَهُمُ الرِّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّ كَ (امْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ) وَهِيَ اسْمًا  
 (وَمَنْ رَقِيَ سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ) رَاقٍ أَبُو (1) سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ  
 وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتِهِ ابْنِ أُمِّهِ

يعني أنَّ من أنواعِ علومِ الحديثِ معرفةٌ منْ أبهِمُ ذِكْرُهُ فِي مَثْنِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِي إِسْنَادِهِ، مِنْ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ (2).

وفوائده: زوالُ الجهالةِ، لا سيمًا الجهالةُ التي يُردُّ معها الحديثُ، حيثُ يكونُ الإبهامُ في الإسنادِ كأنْ يُقالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، أَوْ شَيْخٌ، أَوْ فُلَانٌ (3).

وقد صنّف فيه عبدُ العنبي (4)، ثمَّ الخطيبُ، فذكرَ في كتابه مائةً وأحدًا وسبعينَ حديثًا، ورَتَّبَ كتابه على الحروفِ في الشَّخصِ (5).

قال السُّيوطيُّ في "التَّدریب" (6): «وفي تحصيلِ الفائدةِ منه عُسْرٌ، فإنَّ العارفَ بِاسْمِ المُبهِمِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الكَشْفِ عَنْهُ، وَالْجَاهِلَ بِهِ لَا يَدْرِي مَطْنَتَهُ» .

ثمَّ أبو القاسمِ بنُ بَشْكُوَال، وكتابُه أكبرُ كتابٍ في هَذَا النَّوعِ وَأَنْفُسُهُ، جَمَعَ فِيهِ ثَلَاثِمِائَةً وَأَحَدًا وَعِشْرِينَ حَدِيثًا، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَرْتَّبٍ (7)، ثمَّ أبو الفضلِ ابنُ طَاهِرٍ (8).

(1) - هكذا أثبتته الشَّارح، وهو الموافق لما في "فتح المغيث" (351/4)، وجاء في "شرح التبصرة والتذكرة" (230/3)، و"فتح الباقي" (230/3): (راقٍ أبي سعيد)، ووجهه الأنصاري بقوله: (أي مسمًى بأبي سعيد)، وكلاهما صحيح.

(2) - "علوم الحديث" (ص375)، و"التقريب" للنسوي (ص347) مع "التدريب"، و"اختصار علوم الحديث" (ص355)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (230/3)، و"فتح الباقي" (230/3)، و"فتح المغيث" (345/4).

(3) - "فتح الباقي" (230/3)، و"فتح المغيث" (345/4).

(4) - واسمُ كتابه: "الغوامض والمبهمات"، وهو مطبوع بحمد الله بتحقيق د/ حمزة أبو الفتح، بدار المنارة.

(5) - واسم كتابه: "الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة"، وهو مطبوع مُتداول بحمدالله.

(6) - يريد بذلك كتابَ الخطيب رحمه الله، "تدريب الراوي" (ص347).

(7) - طُبِعَ بِاسْمِ: "الغوامض والمبهمات"، وهو مطبوع مُتداول منها: بتحقيق محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء، وطُبِعَ بِاسْمِ: "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في مثنون الأحاديث المسندة" بتحقيق د/ عز الدين علي السَّيِّد، دار عالم الكتب.

(8) - وقد طُبِعَ بِاسْمِ: "إيضاح الإشكال" حققه باسم فيصل الجوابرة، الكويت سنة 1408 هـ.

قال السُّيوطيُّ: «لكنَّهُ جمع فيه ما ليس من شرطِ المبهَماتِ»<sup>(1)</sup>.

قال النَّوويُّ في "التَّقريبِ"<sup>(2)</sup>: «وقدِ اختصرتُ أنا كتابَ الخطيبِ وهذَّبته وربَّته ترتيبًا حسنًا على الحُرُوفِ في راوي ذلك الحديثِ، وهو أسهلُّ للكشفِ، وضممتُ إليه نفائسَ أُخرَ زيادةً عليه».

قلتُ: اسمُ كتابه هذا "الإشارات إلى المبهَماتِ"<sup>(3)</sup>.

قال السُّيوطيُّ في "شرح التَّقريبِ"<sup>(4)</sup>: «ومع ذلك، فالكشفُ منه قد يصعبُ؛ لعدمِ اختصارِ<sup>(5)</sup> اسمِ صحابيِّ ذلك الحديثِ، وفاته أيضًا الجمُّ العَفيرُ، فجمعَ الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ العراقيُّ<sup>(6)</sup> - يعني المصنِّفَ - في ذلك كتابًا سمَّاهُ: "المُسْتَفَادُ من مبهَماتِ المتنِ والإسنادِ"<sup>(7)</sup>، جمع فيه كتابَ الخطيبِ، وابنِ بشكُوال، والنَّوويِّ مع زياداتٍ أُخرَ، وربَّته على الأبوابِ، وهو أحسنُ ما صنِّفَ في هذا النوعِ».

ومن العلماءِ من أفرَدَ مبهَماتِ كتابِ مخصوصٍ كما فعلَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في "مُقَدِّمَةِ الفتح"<sup>(8)</sup>؛ لمبهَماتِ "صحيح البخاري" استوعبها في فصلٍ عقده لها هـ. ويُستدلُّ على معرفة الشَّخصِ المبهَمِ، بوروده في بعضِ طُرُقِ الحديثِ وهو واضحٌ، أو بتنصيصِ أهلِ السِّيرِ على كثيرٍ منهم، ورَّما استدَلُّوا بورودِ حديثٍ أُخرَ أُسندَ فيه لمُعَيَّنٍ ما أُسندَ لذلك الرَّاوي المبهَمِ في ذلك الحديثِ<sup>(9)</sup>.

قال النَّاطمُ: «وفيه نظرٌ من حيثُ إنَّهُ يجوزُ وقوعُ تلكِ الواقعةِ شَخْصَيْنِ اثْنَيْنِ»<sup>(10)</sup>.

(1) - "تدريب الراوي" (ص 347).

(2) - "التقريب" للنووي (ص 347) مع "التدريب".

(3) - وقد طبع باسم: "الإشارات إلى بيان أسماء المبهَماتِ"، وهو مطبوعٌ متداول بحمد الله.

(4) - "تدريب الراوي" (ص 348).

(5) - في أحد نُسَخِ "التدريب" (974/2) بتحقيق مازن السرساوي: "لعدم استحضار"، وهو الضَّوَاب، والله أعلم.

(6) - يعني به: أبا زُرعةَ ولد النَّاطمِ رحمها الله.

(7) - وهو مطبوع بحمد الله بتصحيح وتعليق الشَّيخِ حمَّاد الأنصاري رحمه الله.

(8) - وذلك في القُصَلِ السَّابِعِ الذي عقده في "هدى السَّاري" (ص 351)، ومع تسمية المبهَمِ بعَيْنِ المهمل الذي يكثرُ

وروده.

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (230/3)، و"فتح المغيث" (348/4)، و"تدريب الراوي" (ص 348).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (230/3).

قلت: وأمثلة هذا النوع في المتن، وفي الإسناد كثيرة، فقد رأيت عدد ما ذكره منه الخطيب، ثم ابن بشكوال، وأن ابن طاهر والنووي والتاظم زادوا عليهما، وأن الحافظ ابن حجر أفرده ما يختص بصحيح البخاري من ذلك في "مقدمة الفتح".

فمن أمثله في المتن: ما أخرجه الشيخان<sup>(1)</sup> من رواية منصور بن صفية<sup>(2)</sup> - نُسب إليها لشهرتها، وهي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة، وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة بن أبي طلحة - عن أمه المذكورة عن عائشة: أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فقال لها: «خُذِي فِرْصَةً - هي بكسر الفاء، وحكي تثليثها وبإسكان الراء قطعة من صوف أو قطن، أو من جلد عليها صوف<sup>(3)</sup> - من مسك فتطهري بها»، قالت: كيف؟، قال: سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي، قالت عائشة: فاجتذبتها إليّ فقلت: تتبّعي بها أثر الدّم.

قال النووي: «المقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح»<sup>(4)</sup>.  
روى مسلم في أفرادهِ من رواية إبراهيم المهاجر<sup>(5)</sup> عن صفية عن عائشة: أن أسماء سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض... الحديث<sup>(6)</sup>، فبيّنت رواية مسلم هذه أن اسم المرأة المبهمة في رواية منصور: أسماء.

(1) - البخاري في مواضع منها: كتاب الحيض، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهّرت من الحيض، وكيف تغتسل...؟ (101/1) برقم 314، ومسلم: كتاب الحيض، باب استحباب المغتسل من الحيض فرصة من مسك في موضع الدّم (15/4) برقم 332.

(2) - هو: منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدي، الحنفي المكي، وهو ابن صفية بنت شيبه، ثقة، توفي سنة 137 أو 138 هـ، "الجرح والتعديل" (174/8)، و"تهذيب الكمال" (538/28)، و"التقريب" (215/2).

(3) - "النهاية" لابن الأثير (431/3).

(4) - "شرح مسلم" (14/4).

(5) - هو: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي، صدوق ليين الحفظ، "الجرح والتعديل" (133/2)، و"تهذيب الكمال" (211/2)، "التقريب" (67/1).

(6) - "صحيح مسلم" (15/4).

لَكِنْ اِخْتَلَفَ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمُبْهَمَاتِ فِي تَعْيِينِ اَسْمَاءِ هَذِهِ، فَقَالَ الْخَطِيبُ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(2)</sup>: هِيَ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: حَطِيبَةُ النِّسَاءِ<sup>(3)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ<sup>(4)</sup>: أَنَّهَا بِنْتُ شَكْلٍ - بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْكَافِ، وَقِيلَ: بِسُكُونِ الْكَافِ<sup>(5)</sup>. قَالَ النَّاطِمُ «وَهُوَ الصَّوَابُ»<sup>(6)</sup>.  
 قَالَ الدِّمِيَاطِيُّ: «إِنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي "مُسْلِمٍ" تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَنْصَارِ مَنْ يُقَالُ لَهُ: شَكْلٌ»<sup>(7)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ "الْفَتْحِ"<sup>(8)</sup>: «وَهُوَ رَدٌّ لِلرِّوَايَةِ الثَّابِتَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ». وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَكْلٌ لِقَبًا لَا أَسْمَاءً، وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَسَانِيدِ، وَالْجَوَامِعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ كَمَا فِي "مُسْلِمٍ"<sup>(9)</sup>، أَوْ أَسْمَاءُ لِعَيْرٍ نَسَبٍ كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ<sup>(10)</sup> وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "مُبْهَمَاتِهِ"<sup>(11)</sup>: «فِيحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ جَرَتْ لِلْمَرَاتِينِ فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجْلِسَيْنِ» هـ .

(1) - "الأسماء المبهمة" للخطيب (ص 29).

(2) - "التلقيح" (ص 466).

(3) - هي: أسماء بنت زيد بن السكن الأشهلية الأنصارية، صحابية جلييلة ذات عقل ودين، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، "طبقات ابن سعد" (319/8)، و"الاستيعاب" (1787/4)، و"الإصابة" (498/7).

(4) - "صحيح مسلم" (16/4) برقم (332).

(5) - "العوامض والمبهمات" لابن بشكوال (485/1)، وينظر لترجمتها: "أسد الغابة" (15/7)، و"الإصابة" (485/7)، وشكل: بتحريك الشين المعجمة والكَافِ، وآخره لام.

(6) - "شرح التبصرة والتذكرة" (231/3).

(7) - حكاؤه عنه الحافظ ابن حجر كما في "هدى الساري" (ص 394).

(8) - "فتح الباري" (538/1)، و"هدى الساري" (ص 394).

(9) - كما تقدّم في "مسلم" (16/4).

(10) - أبو داود: كتاب الطهارة، باب الاغتسال من الحيض (ص 57) برقم (315).

(11) - "الإشارات" للنووي (ص 563).

وَكَمَنْ (رَقِيَ سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ) أَي: وَالرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدٍ، وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ: "أَبِي"  
 أَي: مُسَمًّى بِأَبِي سَعِيدٍ، فَـ"رَاقٍ" عَلَى هَذَا عَطْفٌ عَلَى: "كَامِرَةٌ"<sup>(1)</sup>، وَ"أَبِي سَعِيدٍ"  
 عَطْفٌ بَيَانٍ مِنْهُ<sup>(2)</sup>.

يَشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ السُّنَّةُ<sup>(3)</sup> عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا فِي سَفَرٍ فَمَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَأَتَتْهُمْ امْرَأَةٌ  
 مِنْهُمْ فَقَالَتْ: هَلْ فِيكُمْ رَاقٍ؟، فَإِنَّ سَيِّدَ الْحَيِّ لَدَيْغٍ أَوْ مُصَابٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا  
 أَرْقِيهِ حَتَّى تُعْطُونَا غَنَمًا، فَأَعْطَوْهُمْ ثَلَاثِينَ شَاةً، فَأَتَاهُ فَرَقَاهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَبَرِيءَ  
 الرَّجُلُ...» الْحَدِيثُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup> تَبَعًا لِلْحَطِيبِ<sup>(5)</sup>: «الرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَاوِي الْحَدِيثِ» .  
 قَالَ النَّاطِمُ: «وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ "مُسْلِمٍ" مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
 سَعِيدٍ: فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَظُنُّهُ يُحْسِنُ رُقِيَةً... الْحَدِيثُ<sup>(6)</sup>، وَفِيهِ: فُقُلْنَا: أَكُنْتُ  
 تَحْسِنُ رُقِيَةً؟، فَال: مَا رُقِيْتُهُ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: مَا كُنَّا نَأْبَهُ - بِكَسْرِ الْبَاءِ  
 وَضَمِّهَا - أَي: نَتَّهَمُهُ بِرُقِيَةٍ<sup>(7)</sup>، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ غَيْرُهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ  
 مَرَّةً لَهُ وَمَرَّةً لِغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(8)</sup>.

(1) - فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمِ: (.. كَامِرَةٌ فِي الْحَيْضِ وَهِيَ أَسْمَاءُ).

(2) - فَيَكُونُ الْبَيْتُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ: (وَمَنْ رَقِيَ سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ رَاقٍ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ).

(3) - الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِحْرَارِ، بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (105/2) بِرَقْمِ 2276،  
 وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ السَّلَامِ، بَابُ جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الرُّقِيَةِ بِالْقُرْآنِ (165/14) بِرَقْمِ 2201، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ،  
 بَابُ فِي كَسْبِ الْأَطْبَاءِ (ص 530) بِرَقْمِ 3418، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّعْوِيدِ  
 (398/4) بِرَقْمِ 2064، وَالتَّسَائِيُّ فِي "السِّنَنِ الْكَبِيرِ": كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الرُّقِيَةِ (364/4)، وَابْنُ مَاجَةَ:  
 كِتَابُ الْإِحْرَارِ، بَابُ أَجْرِ الرَّاقِي، بِرَقْمِ 2156، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) - "عُلُومُ الْحَدِيثِ" (ص 376).

(5) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيمَا طُبِعَ مِنْ "الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ" لِلْحَطِيبِ، وَذَكَرَا مُحَقِّقًا "فَتْحَ الْمَغِيثِ" (351/4) أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الطَّبَعَةِ  
 الَّتِي حَقَّقَهَا عَزَّ الدِّينُ السَّيِّدُ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ مُوجُودٌ فِي طَبَعَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ فَهَيْدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(6) - "صَحِيحُ مُسْلِمٍ" (166/14).

(7) - "شَرْحُ مُسْلِمٍ" لِلنَّوَوِيِّ (166/14) وَقَالَ: "الْمُرَادُ هُنَا: نَظْنُهُ، كَمَا سَبَقَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلُهَا".

(8) - "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (232/3).

قال السخاوي: «لَا مَنَعَ مِن أن يَكْنِي الرَّجُلُ عَن نَفْسِهِ، فَلَعَلَّهُ صَرَّحَ تَارَةً، وَكُنِيَ أُخْرَى» (1).

قال الحافظ في "الفتح" (2): «وَأَمَّا احْتِمَالُ التَّعَدُّدِ فَبَعِيدٌ جَدًّا، لَا سِيَّمَا مَعَ اتِّحَادِ المَخْرَجِ، وَالسِّيَاقِ، وَالسَّبَبِ، وَكَوْنِ الأَصْلِ عَدْمُهُ». ثمَّ إِنَّهُ جَوَّزَ فِي "المقدِّمة" (3) التَّعَدُّدَ، فَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وكحديث البخاري عن عائشة قالت: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرأى امرأةً فقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، فقُلْتُ: فُلَانَةٌ لَا تَنَامُ، فقَالَ: مَهْ...». الحديث (4).

قال الخطيب (5): «هي الحولاء بنت ثويبة بن حبيب بن أسد بن عبد العزى (6)، وذلك مُصَرَّحٌ بِهِ عِنْدَ "مُسْلِمٍ" (7)».

وحديثه (8) في "ليلة القدر": «فتلأحى رجلاً» هما: كعب بن مالك، وعبد الله بن أبي حذرذ (9)، قاله ابن دحية (10).

(1) - "فتح المغيث" (352/4).

(2) - "فتح الباري" (576/4).

(3) - "هدى الساري" (ص424).

(4) - البخاري في أبواب التهجد، باب ما يُكره من التَّشْدِيدِ فِي العِبَادَةِ (319/1) رقم 1151.

(5) - "الأسماء المبهمة" (ص62).

(6) - صحاحيية مجتهدة في العباداة، "طبقات ابن سعد" (244/8)، و"الاستيعاب" (1815/4)، و"الإصابة" (592/7).

(7) - في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعى في صلواته، أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد (66/6).

(8) - يعني به البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (29/1).

(9) - هو: عبد الله بن أبي حذرذ سلامة بن عمير بن أبي سلامة بن هوزان بن أسلم، صحابي، توفي سنة 71 هـ، "طبقات ابن سعد" (309/4)، و"الاستيعاب" (887/3)، و"الإصابة" (54/4).

(10) - "فتح الباري" (151/1)، وابن دحية هو: عمر بن الحسن بن علي بن الجُمَيْلِ مُحَمَّد بن فرح، مجد الدين أبو الخطَّاب الكَلْبِي الدَّانِي ثم السَّبْتِي، محدث رحَّالة متفتن، توفي سنة 633 هـ، "تكملة الإكمال" (60/2)، و"المستفاد من ذيل تاريخ بغداد" لابن الدِّمِياطِي (ص205 - 208)، و"السير" (389/22).

ومن أمثلة المُبهم: ابنُ فُلانٍ، ما رواه أصحابُ "السُّننِ"<sup>(1)</sup> من حديثِ يزيدِ بنِ شيبانَ قال: أتانا ابنُ مِرْبَعِ الأنصاري، ونحنُ بِ"عرفة" فقال: إني رسولُ رسولِ اللهِ إليكم يقولُ لكم: «قفُّوا على مشاعرِكُمْ، فإنَّكم على إرثٍ من إرثِ أبيكم إبراهيم». مِرْبَعٌ كدَرهم، واختلفَ في اسمِ ابنه المُبهم، فقال الترمذي<sup>(2)</sup>: اسمه يزيدُ، وقال غيره: اسمه زيدُ<sup>(3)</sup>، أو عبدُ اللهِ<sup>(4)</sup>.

ومن ذلك: عمُّ فلانٍ، مثاله: ما رواه النسائي<sup>(5)</sup> من روايةِ عليِّ بنِ يحيى بنِ خالدٍ عن أبيه عن عمِّ له بدرِّي في حديثِ "المُسيءِ صَلاتُهُ" وقوله: «ارجع فصلاً، فإنَّك لم تُصلِّ»، فالعمُّ المُبهمُ هو رفاعَةُ بنُ رافعِ الرُّزقي<sup>(6)</sup> كما في "سُننِ أبي داوود"<sup>(7)</sup>.

(1) — أخرجه: أحمد (468/28)، وأبو داود في "المناسك"، باب موضع الوقوف بعرفة (ص298) برقم 1919، والترمذي في "الحج"، باب ما جاء في الوقوف بعرفات (3/230) برقم 883، وقال: حسنٌ صحيح، والنسائي في "المناسك"، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة (5/255) برقم 3014، وابن ماجه في "المناسك"، باب الموقف بعرفة (ص455) برقم 3011، والحاكم في "المستدرک" (1/633) كلُّهم من طريق ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد بن شيبان به، وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ غير عمرو بن عبد الله فإنه صدوق كما في "التقريب" (1/739)، وحسنه الترمذي وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، والألباني في "صحيح أبي داود" برقم (1919).

(2) — "سُنن الترمذي" (3/230).

(3) — "علوم الحديث" (ص377)، وذكره المزي في "تهذيب الكمال" (10/107) عن أحمد ويحيى بن معين وغيرهم.

(4) — ذكره ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص377) عن الواقدي وكتابه ابن سعد، وذكر المزي الخلاف في "تحفة الأشراف" (11/121)، وترجم له في "تهذيب الكمال" (10/107) تحت من اسمه: زيد، وذكر الخلاف، والله أعلم.

(5) — النسائي: كتاب السهو، باب أقل ما يجزي من عمل الصلاة (3/60) برقم 60.

(6) — هو: رفاعَةُ بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري الرُّزقي، أبو معاذ، شهد العقبة وبدرا وغيرها، توفي سنة 41 أو 42 هـ، "طبقات ابن سعد" (3/596)، و"الاستيعاب" (2/497)، و"الإصابة" (2/489).

(7) — في كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم ضلُّبه في الركوع والسُّجود (ص138) برقم 857، وكذلك صحَّ به الترمذي: في "الصلاة"، باب ما جاء في وصف الصلاة (2/100) برقم 302، والنسائي في "التطبيق"، باب الرخصة في ترك الذكر في السُّجود (2/225) برقم 1136، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء على أمر الله تعالى (ص70) برقم 460.

وفي "الصحيح" حديث رافع بن خديج عن بعض عمومته في النهي عن المخابرة<sup>(1)</sup>، فاسم عمه ظهير بن رافع<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك: عمّة فلان، مثاله: ما جاء في "الصحيح"<sup>(3)</sup> من قول جابر بن عبد الله: «فجعلت عمّتي تبيكه»<sup>(4)</sup> يعني: أباه الشهيد بأحد، هي فاطمة<sup>(5)</sup>، أو هند<sup>(6)</sup> بنت عمرو بن حرام، كما في "مسند أبي داؤود الطيالسي"<sup>(7)</sup>.

وكما رواه النسائي<sup>(8)</sup> من رواية حصين بن محسن<sup>(9)</sup> عن عمّة له: «أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة، فلما فرغت، قال: أذات زوج أنت؟ قالت: نعم...» الحديث.

(1) - البخاري: كتاب الحرث والمزارعة، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة (127/2)، ومسلم: كتاب البيوع، باب كراء الأرض بالطعام (178/10) وقد رواه قبل ذلك بالإجماع (177/10).

(2) - هو: ظهير بن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا وغيرها، "الاستيعاب" (778/2)، و"الإصابة" (560/3).

(3) - صرح باسمها: البخاري في "الجنائز"، باب الدخول على الميت بعد الموت (347/1) برقم 1244 ولفظة: فجعلت عمّتي فاطمة تبيكه، ومسلم في "فضائل الصحابة"، باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام (24/16).

(4) - أخرجه بالإجماع النسائي في "الجنائز" (13/4) برقم 1845 من حديث جابر رضي الله عنه.

(5) - ترجمتها في: "الاستيعاب" (1900/4)، و"أسد الغابة" (248/7)، و"الإصابة" (69/8).

(6) - لم أوقف عليه في "مسنده" وهو عند البخاري برقم 1244، ومسلم (24/16) برقم 2471، والله أعلم.

(7) - قاله الواقدي في "المغازي" (264/1 - 265) في قصة غزوة أحد، وقد ترجم الحافظ ابن حجر في "الإصابة" لفاطمة (69/8)، وهند (157/8)، فلعل عبد الله بن عمرو بن حرام له أختان، وإن لم يكن فما ذكر في "الصحيحين" أولى، والله أعلم.

(8) - "السنن الكبرى"، عشرة النساء، باب طاعة المرأة زوجها (310/5) برقم 8963، وأخرجه: أحمد (341/31)، و"الحاكم" (206/2)، والبيهقي (311/5)، وابن أبي شيبة (304/4)، والطبراني في "الأوسط" (168/1) من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن بشير بن يسار أخبره أن حصين بن محسن أخبره عن عمّة له به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير حصين بن محسن، فقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، "الثقات" (157/4)، وذكره بعضهم في الصحابة، ومال ابن حجر في "التقريب" (223/1) أنه معدود في الصحابة، وترجم له في "الإصابة" (89/2) وذكر الخلاف فيه.

والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (220/6) رقم (2612).

(9) - أحد الثقات، واختلف في صحبته، "الثقات" (157/4)، و"تهذيب الكمال" (538/6)، و"الإصابة" (89/2).

قال أبو علي بن السكّن<sup>(1)</sup>، وابن مأكولا<sup>(2)</sup>، وابن بشكوال<sup>(3)</sup>: اسم عمته هذه أسماء.

ومن ذلك: ونحو زوجة فلان كقول عقبة بن الحارث<sup>(4)</sup>: «تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء فقالت: إني قد أرضعتكما...» الحديث<sup>(5)</sup>، ووقع في "البخاري" تكنيتها بأُم يحيى بنت أبي إهاب، ولم تُسمَّ فيه<sup>(6)</sup>.

قال ابن بشكوال: «اسمها عُبَيْة»<sup>(7)</sup>.

وقيل: زينب<sup>(8)</sup>.

وكذلك: زوج فلانة، ففي "صحيح البخاري": أن سبيعة الأسمية<sup>(9)</sup> ولدت بعد وفاة زوجها بليال...<sup>(10)</sup>، فزوجها سعد بن حولة<sup>(11)</sup>.

(1) - ذكره عنه ابن بشكوال في "الغوامض والمبهمات" (82/1) من طريق ابن السكّن بسنده إلى حصين: أخبرته عنه أسماء.

(2) - عزاه إليه الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" (113/13).

(3) - "الغوامض والمبهمات" (82/1).

(4) - هو: عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل التوفلي المكي، صحابي من مسلمة الفتح، بقي إلى بعد 50 هـ، الاستيعاب" (1072/3)، و"أسد الغابة" (55/4)، و"الإصابة" (518/4)، و"التقريب" (680/1).

(5) - أخرجه البخاري في الشهادات، باب شهادة المرضعة (221/2) برقم 2660 من حديث عقبة رضي الله عنه.

(6) - المصدر نفسه برقم 2659.

(7) - في "الغوامض والمبهمات" (468/2): غنية، وليس غبية، فلعلَّه سبق قلم منه، وينظر: "الإكمال" (119/6).

(8) - ذكره التناظم في "شرح التبصرة والتذكرة" (233/3)، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (330/5)، والله أعلم.

(9) - "طبقات ابن سعد" (287/8)، و"الاستيعاب" (1859/4)، و"الإصابة" (690/7).

(10) - أخرجه بالإجماع: البخاري في "التفسير"، باب {وأولات الاحمال أجلهن أن يرضعن حملهن} (426/3) من حديث أبي سلمة، ومواضع أخر، ومسلم في "الطلاق"، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (95/10).

(11) - أخرجه البخاري في "المغازي" معلقاً (69/3)، ومسلم في الموضع السابق من حديث سبيعة رضي الله عنها، وسعد

بن حولة صحابي جليل، شهد بدرًا وغيرها، "طبقات ابن سعد" (408/3)، و"الاستيعاب" (586/2)، و"الإصابة" (53/3).

وفي "البخاري": «جاءت امرأة رفاعَةَ الْفُرْطَيِّ...» الحديث<sup>(1)</sup>، في تزوجها بعده بعدد الرَّحْمَنِ بن الزبير - بفتح الزَّاي<sup>(2)</sup>، قيل: اسمها تَمِيمَةُ<sup>(3)</sup> - بفتح التَّاء وبضمِّهَا -، وقيل: سُهَيْمَةُ<sup>(4)</sup>.  
 ومن ذلك: ابنُ أمِّ فُلانٍ كحديثِ أمِّ هانِيٍّ: «يا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرْتُهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ»<sup>(5)</sup>، ابنُ أمِّها هُوَ عَلِيُّ بنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ كَمَا فِي "الموطأ"<sup>(6)</sup>، وَغَيْرِهِ<sup>(7)</sup>.  
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي أَعْتَنَتِ كُتُبُ "المبهمات" الَّتِي ذُكِرَتْ قَبْلُ بِبَسْطِهَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

- 
- (1) - أخرجه مبهما: البخاري في "الشهادات"، باب شهادة المختبئ (214/2)، ومواطن آخر، ومسلم في "النكاح"، باب لا تحل المطلقة ثلاث لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره (5/10) من حديث عائشة رضي الله عنها.  
 (2) - هو: عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا الفُرْطَيِّ، "الاستيعاب" (833/2)، والإصابة" (305/4).  
 (3) - كما أخرجه مالك في "النكاح"، باب نكاح المحلل وما اشبهه (ص298) برقم 1106 من حديث الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، وعبدُ الرَّزَّاقِ فِي "المصنّف" (348/6) برقم 11134 عن ابن عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما أَنَا تَمِيمَةُ بنتُ وهب، وحكى السَّخَاوِيُّ فِي "فتح المغيث" (358/4) أَنَّهُا تَمِيمَةُ بالتَّكْبِيرِ وكذالك جاءت بالتَّصْغِيرِ: تَمِيمَةُ، وَرَجَّحَ التَّصْغِيرَ ابنُ حجر فِي "فتح الباري" (575/9).  
 (4) - أخرجه الخطيب فِي "الأسماء المبهمة" (ص507)، وذكر ابنُ حَجَرٍ فِي "فتح الباري" (575/9) كَأَنَّهُ تصحيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
 (5) - أخرجه مبهما: البخاري فِي "الصلاة"، باب الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الواحد ملتحقًا به (117/1) رقم 357.  
 (6) - فِي كتابِ قِصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، بابُ صَلَاةِ الضُّحَى (ص95) برقم (357).  
 (7) - البخاري فِي "الجزية والموادعة"، بابُ أمانِ النِّسَاءِ وجوارهنَّ (382/2) رقم 3171، ومسلمٌ فِي "صلاة المسافرين"، بابُ استحبابِ صَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنَّ أَقْلَهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْمَلُهَا ثَمَانِ رَكْعَاتٍ.. (201/5).

## تاريخ الرواة والوفيات

وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا      دُؤُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا  
 فَاسْتَكَمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ      كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا الْفَارُوقُ  
 ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسِّتَيْنَا      وَفِي رَبِيعٍ قَدْ قَضَى يَقِينَا  
 سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ وَقُبَيْضَا      عَامَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَا  
 وَلثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَرَ      وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَدَرَ  
 عَادَ بَعُثْمَانَ كَذَاكَ بِعَلِيٍّ      فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِي

قال صاحب "لسان العرب" (1): «التاريخ: تعريف الوقت، والتاريخ مثلُه، أرخ الكتاب ليوم كذا وقته، والواو فيه لغة، وزعم يعقوب أن الواو بدل من المهمزة، وقيل: إن التاريخ الذي يورخه الناس ليس بعربي محض، وإن المسلمين أخذوه من أهل الكتاب، وتاريخ المسلمين أرخ من زمن هجرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكتب في خلافة عمر رضي الله عنه (2)، فصار تاريخاً إلى اليوم» هـ كلامه بلفظه.

وفي "القاموس" (3): «أرخ الكتاب وأرخه وآرخه: وقته» .

وفي "فتح المغيث" للسخاوي (4) ما نصه: «التاريخ التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال في المواليِدِ والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة، مع تعديل وتجريح، ونحو ذلك» هـ .

وقال الصُّولي: «تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه» (5).

(1) - "لسان العرب" لابن منظور (4/3).

(2) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (281/3)، و"تاريخ الطبري" (209/4).

(3) - "القاموس المحيط" (ص226) مادة (أ ر خ).

(4) - "فتح المغيث" (362/4).

(5) - "أدب الكاتب" للصُّولي (ص178).

ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه، أي: إليه المنتهى في شرف قومه<sup>(1)</sup>، أو لكونه ذاكرًا للأخبار وما شاكلها<sup>(2)</sup>.

يقال: أرح تاريخًا فهو مؤرخ، وورخ يؤرخ تورخًا فهو مؤرخ بمعنى<sup>(3)</sup>.  
قال زكرياء الأنصاري: «التاريخ هو التعريف بوقت يضبط به ما يُراد ضبطه من نحو ولادة، ووفاة، وفائده: معرفة كذب الكاذبين» ه<sup>(4)</sup>.

قال الناطم: «الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة ومواليدهم، وتواريخ السماع، وتاريخ قُدم فلان مثلًا البلد الفلاني؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه»<sup>(5)</sup>.

قال الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا هم التاريخ»<sup>(6)</sup>.  
وروى الخطيب في "تاريخ بغداد"<sup>(7)</sup> عن حسن بن يزيد قال: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم وُلدت؟، فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه».

وقال حفص بن غياث القاضي: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنيين»<sup>(8)</sup>، بفتح النون المشددة، تثنية سنّ - وهو العمر - أي: احسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه.

(1) - المصدر نفسه، ونقله عن أبي الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي المطرزي الحنفي.

(2) - "فتح المغيث" (363/4).

(3) - "الصّحاح" للجوهري (418/1) مادة (أ ر خ).

(4) - "فتح الباقي" (234/3).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (234/3).

(6) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (169/1-170)، وعنه الخطيب في "الكفاية" (364/1).

(7) - أسنده الخطيب في "تاريخ بغداد" (357/7)، وفي "الجامع لأخلاق الرّواي" (131/1)، وفيه: حسن بن زيد، وليس يزيد، بخلاف ما سطره الشّارح تبعًا للناطق في "شرحه" (234/3/3)، والسّخاوي في "فتح المغيث" (367/4)، والسيوطي في "التدريب" (ص351).

وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (55/1): (كذ... حسن بن زيد، وأظنه حماد بن زيد)، والله أعلم.

(8) - أسنده عنه الخطيب في "الكفاية" (365/1) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (54/1).

وسأل إسماعيل بن عياش رجلاً اختبأ فقال له: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟، فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: «أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين» (1).

قال إسماعيل: «مات خالد سنة خمس، أو ست ومائة» (2).  
ورجح ابن حبان (3) قول من قال: إنه توفي سنة أربع ومائة، وبه جزم الذهبي في كتابه "العبر" (4)، وأما ابن سعد (5) فحكى الإجماع على أنه توفي سنة ثلاث ومائة، وهو قول يحيى بن معين، والفلاس، ويعقوب بن شيبه، وغيرهم (6).

وقال أبو عبيد، وخليفة بن خياط: (إنه بقي إلى سنة ثمان ومائة (7))، فالله تعالى أعلم.  
وقد صنّف في "الوفيات" جماعات منهم: القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (8)، والقاضي أبو محمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر البغدادي الدمشقي (9).  
قال الناظم: «وقد اتصلت الذبول على ابن زبر إلى زماننا هذا، والذبول المتأخرة أبسط من الأصل، وأكثر فوائد، وقد ذكر ابن الصلاح عيوناً من ذلك هنا مقتصرة على وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، والعشرة المشهود لهم بالجنة، ومن عاش من الصحابة ستين سنة في الجاهلية،

(1) - أسنده عنه الخطيب في "الكفاية" (365/1).

(2) - أسنده عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (133/6)، والخطيب في "الجامع" (132/1).

والرجل هو: عمر بن موسى بن وجيه الحمصي كما صرح به ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (133/6) وعن أبيه قال: متروك الحديث زاهب الحديث، وقال فيه البخاري في "التاريخ الكبير" (197/6): منكر الحديث.

(3) - "الثقات" (196/4 . 197).

(4) - "العبر" (96/1).

(5) - "الطبقات الكبرى" (455/7).

(6) - "تاريخ مولد العلماء" لابن زبر (246/1)، و"تهذيب الكمال" (173/8).

(7) - "تهذيب الكمال" (173/8).

(8) - الحافظ البارص الصدوق، صاحب كتاب "معجم الصحابة"، توفي سنة 351 هـ، "تاريخ بغداد" (88/11)، و"المنتظم" (147/14)، و"السير" (527/15).

(9) - الذي يظهر أن الشارح وهم هنا، حيث إن صاحب كتاب "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" هو أبو سليمان محمد بن عبد الله، وعبد الله بن زبر الحافظ محدث دمشق، المتوفى سنة 329 هـ، هو والده، وقد طبّع الكتاب باسم ولده محمد، والظاهر أن الشارح نقله عن السخاوي في "فتح المغيث" (372/4)، وقد تعقبه محققا الكتاب.

ينظر ترجمة ابن زبر الولد في: "تاريخ دمشق" (315/53)، و"السير" (440/16)، و"شذرات الذهب" (419/4).

وستين سنة في الإسلام، والأئمة الفقهاء الخمسة، والأئمة الحفاظ الخمسة، وسبعة بعدهم من الحفاظ انتفع الناس بتصانيفهم، فاقترت على ذلك تبعاً له»<sup>(1)</sup>.

روى سعيد بن منصور في "سننه"<sup>(2)</sup> بسند حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما في

قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾<sup>(3)</sup> قال: «الفجر شهر المحرم، وهو فجر السنة» هـ .

قال الحفاظ ابن حجر في "أماله"<sup>(4)</sup>: «بهذا يحصل الجواب عن الحكمة في تأخر التاريخ من ربيع الأول إلى المحرم بعد أن اتفقوا على جعل التاريخ من الهجرة، وهي إنما كانت في ربيع الأول» .

وروى ابن عساکر في "تاريخه"<sup>(5)</sup> بسنده إلى ميمون بن مهران قال: «رُفِعَ إِلَى عُمَرَ صَلَّيْهِ وَسَلَّمَ سِجْلُهُ<sup>(6)</sup> شَعْبَانَ فَقَالَ: شَعْبَانُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، أَوِ الَّذِي هُوَ آتٍ، ثُمَّ قَالَ لِلصَّحَابَةِ: ضَعُوا لِلنَّاسِ شَيْئًا يَعْرِفُونَهُ مِنَ التَّارِيخِ، فَأَشَارَ عُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالْمُحَرَّمِ» .

وذكر أبو طاهر بن محسن الزبيدي<sup>(7)</sup>، في كتاب "الشروط"<sup>(8)</sup>: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَحَّ بِالْهَجْرَةِ حِينَ كَتَبَ الْكِتَابَ لِنَصَارَى "نَجْرَانَ"، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَكْتُبَ فِيهِ: أَنَّهُ

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (235/3-236) بتصرف.

(2) - لم أهدأ إليه في المطبوع من "سننه"، وقد أخرجه عنه البيهقي في "شعب الإيمان" (359/3)، وابن عساکر في "تاريخه" (52/1)، وابن حجر في "الأمال المطلقة" (ص25) وقال: (هذا موقوف حسن الإسناد، ولعله أن يكون له حكم الرفع)، والله أعلم.

(3) - سورة الفجر: الآية 1.

(4) - "الأمال المطلقة" (ص25).

(5) - "تاريخ دمشق" (41/1).

(6) - في "تاريخ دمشق" (41/1): محلّه، وهو الأظهر، ولعلّ الشّارح نقله بواسطة السيوطي، فهو كذلك كما في بعض نسخ "التدريب" (ص354)، والله أعلم.

(7) - قوله: ابن محسن تصحيف صوابه: ابن محمّس بالثين، كما في "تدريب الراوي" (ص354)، وهو: الفقيه العلامة الأديب محمد بن محمّد بن محمّش بن علي بن داود، أبو طاهر الزبيدي الشافعي، توفي سنة 410 هـ، "الأنساب" (360/6)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (198/4-201)، و"السير" (276/17).

(8) - ذكره عنه السيوطي في "تدريب الراوي" (ص354).

كُتِبَ لِخَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، قَالَ: فَاَلْمَوْرُخُ بِهَا إِذْنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُمَرُ تَبَعَهُ فِي ذَلِكَ» هـ (1).

ثُمَّ شَرَعَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَعْقِدُ الْوَفِيَّاتِ الَّتِي تَبِعَ ابْنَ الصَّلَاحِ (2) فِيهَا فَقَالَ:  
 (فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيَّ وَالصِّدِّيقَ.. الخ) يَعْنِي أَنَّ الصَّحِيحَ فِي سِنِّ سَيِّدِنَا سَيِّدِ الْبَشَرِ  
 مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَاحِبِيهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَابْنَ عَمِّهِ عَلِيَّ  
 بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً كَمَا قَالَهُ الْجَمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ،  
 وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (3)، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ قَانِعٍ (4)،  
 وَالْمَزِينِيُّ (5)، وَالذَّهَبِيُّ (6)، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ السُّيُوطِيُّ فِي "الْفَيْتَةِ" فِي الْمَصْطَلَحِ (7).  
 قَالَ النَّازِمُ: «وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحَّ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَقَّى عَلَى رَأْسِ  
 السِّتِّينَ (8)، فَالْعَرَبُ قَدْ تَتْرَكَ الْكُسُورَ، وَتَقْتَصِرُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَعْدَادِ» (9).  
 وَقِيلَ: خَمْسٌ وَسِتُّونَ (10)، وَقِيلَ: اثْنَانِ وَسِتُّونَ (11).

(1) - "تدريب الراوي" (ص354).

(2) - "علوم الحديث" (ص382) وما بعدها.

(3) - "الاستيعاب" (52/1).

(4) - ذكره عنه النَّازِمُ فِي "شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، والسخاوي فِي "فتح المغيث" (378/4).

(5) - "تهذيب الكمال" (190/1).

(6) - "تاريخ الإسلام" (574/2).

(7) - "ألفية السيوطي" (ص210) حيث قال:

فِي الْأَرْبَعِينَ وَهُوَ وَالثَّلَاثُ سِتِّينَ عَاشُوا بَعْدَهَا ثَلَاثًا.

(8) - ومنه ما أخرجهُ الْبَحَّارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَاسِ، بَابُ الْجَعْدِ (137/4) بِرَقْمِ 5900، وَمُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ، بَابُ فِي صِفَةِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَبْعُوثِهِ وَسَبَّهِ (89/15) بِرَقْمِ 2347.

(9) - "شرح التبصرة والتذكرة" (236/3).

(10) - مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ كَمَا أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ (93/15) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الاستيعاب" (51-52) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(11) - وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ كَمَا فِي "تاريخ خليفة" (ص96).

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السَّيْرِ أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَفِّيَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْ هِجْرَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ أَيَّ يَوْمٍ كَانَ مِنَ الشَّهْرِ؟.

فَجَزَمَ ابْنُ إِسْحَاقَ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(2)</sup>، وَابْنُ حَبَّانَ<sup>(3)</sup>، وَابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup>، وَالنَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ"<sup>(5)</sup>، وَالذَّهَبِيُّ<sup>(6)</sup>، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(7)</sup>، وَبِهِ صَدَّرَ الْمَزِّيُّ<sup>(8)</sup> كَلَامَهُ وَغَيْرُهُمْ: أَنَّه يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ: لِلْيَلْتِنِ حَلَّتَا مِنْ رَبِيعٍ<sup>(9)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ قَوْلَ الْجُمْهُورِ، فَقَدْ اسْتَشَكَلَهُ الشُّهَيْلِيُّ<sup>(10)</sup> مِنْ حَيْثُ التَّارِيخُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي "حَجَّةِ الْوَدَاعِ" كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِحَدِيثِ عُمرَ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ<sup>(11)</sup>، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ثَانِي عَشَرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي تَلِيهَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، لَا عَلَى تَقْدِيرِ كَمَالِ الشُّهُورِ، وَلَا نَقْصِهَا، وَلَا كَمَالِ بَعْضٍ، وَنَقْصِ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ ذَا الْحِجَّةِ أَوَّلُهُ الْخَمِيسُ، فَإِنْ نَقَصَ هُوَ وَالْمُحَرَّمُ وَصَفَرٌ كَانَ ثَانِي عَشَرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَإِنْ كَمُلَتْ الثَّلَاثَةُ فَثَانِي عَشَرَ الْأَحَدُ، وَإِنْ نَقَصَ بَعْضٌ، وَكَمُلَ بَعْضٌ فَثَانِي عَشَرَ الْجُمُعَةَ أَوْ السَّبْتُ» هـ<sup>(12)</sup>.

(1) - نقله عنه في "الاستيعاب" (47/1).

(2) - "الاستيعاب" (47/1).

(3) - "الثقات" (133/2).

(4) - علوم الحديث (ص 382).

(5) - "التقريب" للنووي (ص 352) مع "تدريب".

(6) - "العبر" (11/1).

(7) - "تلفيح فهوم أهل الأثر" (ص 59).

(8) - "تهذيب الكمال" (190/1).

(9) - أخرجه عنه البيهقي في "دلائل النبوة" (234/7).

(10) - "الروض الأنف" (578/7).

(11) - البخاري في "الإيمان"، بابُ زيادة الإيمان ونقصانه (27/1) رقم 45، ومسلم في "التفسير" (118/18) رقم

(12) - "شرح التبصرة والتذكرة" (239-238/3) بتصرف.

قال السَّخَاوِيُّ: «وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ»<sup>(1)</sup>.

قال السُّيُوطِيُّ تبعًا للنَّاطِمِ: «فَاتَّضَحَ أَنَّ قَوْلَ التَّيْمِيِّ وَمَنْ وافقَهُ راجِحٌ مِنْ حَيْثُ التَّارِيخُ»<sup>(2)</sup>.

قلتُ: لَكِنْ قالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَاءُ الأَنْصَارِيُّ في كتابِهِ "فَتْحُ الباقِي"<sup>(3)</sup> تبعًا لابنِ كَثِيرٍ<sup>(4)</sup>، وَغَيْرِهِ<sup>(5)</sup> ما نَصَّهُ: «وأجيب بأنه يُحتملُ أَنَّ الأشْهَرَ كامِلَةٌ، وَأَنَّ رُؤْيَةَ هالالِ ذِي الحِجَّةِ لأهلِ "مَكَّةَ" لَيْلَةَ الحَمِيسِ، ولأهلِ المَدِينَةِ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ، فَحَصَلَتِ الوُقُوفَةُ بِرُؤْيَةِ أهلِ مَكَّةَ، ثُمَّ رَجَعُوا إلى المَدِينَةِ، فَأَرخُوا بِرُؤْيَةِ أهلِهَا، فَكَانَ أوَّلُ ذِي الحِجَّةِ الجُمُعَةَ، وَآخِرُهُ السَّبْتُ، فيلزمُ أن يَكُونَ أوَّلَ ربيعِ الحَمِيسِ، فيكونُ ثانيَ العَشْرِ الاثْنَيْنِ» هـ كَلامُهُ بِلفظِهِ. وَقَدِ اختَلَفُوا في ابتداءِ مرضِهِ، ثُمَّ في قَدْرِ مَوْتِهِ، ثُمَّ في وقتِ وفاتِهِ، ثُمَّ في وقتِ دَفْنِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَأَمَّا الأوَّلُ: فَقَالَ الخَطَّابِيُّ: «إِنَّهُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ»<sup>(6)</sup>.

وقال أبو أحمد الحاكم: إِنَّهُ يَوْمَ الأَرَبَعَاءِ<sup>(7)</sup>.

وَأَمَّا الثَّانِي<sup>(8)</sup>: فَالأكْثَرُ عَلَيَّ أَنَّهَا ثَلَاثَ عَشَرَ يَوْمًا<sup>(9)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (383/4).

(2) - "تدريب الراوي" (ص 353).

(3) - "فتح الباقي" (239/3).

(4) - "البداية والنهاية" (256/5).

(5) - كالشيخ شرف الدين البازري الشافعي، "فتح المغيث" (383/4).

(6) - ذكره عنه ابن حجر في "فتح الباري" (162/8)، و"فتح المغيث" (385/4)، وأما يوم السبت فقد أخرجه البيهقي

في "الدلائل" (234/7) عن سليمان التيمي بإسناد صحيح كما قال الناطم في "التقييد والإيضاح" (ص 369).

(7) - ذكره عنه ابن حجر في "فتح الباري" (162/8)، وهو قول محمد بن قيس وعمر بن علي، أخرجه عنهما ابن سعد

في "طبقاته" (272/2)، وقال به ابن حبان في "الثقات" (130/2)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (47/1).

(8) - يعني به قدر موته.

(9) - ذكره ابن سعد في "الطبقات" (272/2)، والبيهقي في "الدلائل" (234/7-235) عن محمد بن قيس.

وقيل: أربعة عشر يوماً، وعليه اقتصر صاحب "قرة الأبصار"<sup>(1)</sup>.  
وقيل: اثنا عشر يوماً<sup>(2)</sup>.

وقيل: عشرة أيام، وبه جزم سليمان التيمي في "مغازيه"، وأخرج البيهقي بإسناد صحيح<sup>(3)</sup>.

وقيل: ثمانية أيام كما رواه الخطيب من رواية سعيد بن مسلم<sup>(4)</sup> بن قتيبة الباهلي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه مرض ثمانية أيام، وتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول»<sup>(5)</sup>.

وأما وقت وفاته صلى الله عليه وسلم: فقال النووي تبعاً لابن الصلاح: إنه الضحى<sup>(6)</sup>، وفي "صحيح مسلم" ما يدل على أنه آخر ذلك اليوم<sup>(7)</sup>.  
وجمع الناظم بينهما: بأن المراد أول النصف الثاني، فهو آخر وقت الضحى، وهو آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني<sup>(8)</sup>.

(1) - "قرة الأبصار في سيرة المشق المختار" (ص 51) لعبد العزيز بن عبد الواحد اللمطي المكناسي الميموني الفاسي، مؤلف فقيه، توفي في حدود سنة 880 هـ، "جذوة الاقتباس" لأحمد بن القاضي المكناسي (ص 453).

قال في نظم "قرة الأبصار": ومدة السقم "يد" وقد دُفن ليلة الأربعاء خير من أمن.

وقوله: (يد)، بحسب الجمل اليا عشرة، والدال أربعة، فكان المجموع يساوي 14 يوماً، ينظر: "نزهة الأفكار شرح قرة

الأبصار" لعبد القادر بن محمد بن محمد بن سالم المجلسي الشنقيطي (411/2).

(2) - "روضة الطالبين" للنووي (205/10)

(3) - "دلائل النبوة" (234/7).

(4) - الظاهر أن الشارح نقله بواسطة الناظم كما في "التقييد والإيضاح" (ص 368)، والسيوطي في "التدريب"

(ص 353)، ولكن ذكره باسم: سعيد بن سلمة، وليس سعيد بن مسلم، والله أعلم.

(5) - عزاه إليه العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 368)، والسيوطي في "التدريب" (ص 353).

(6) - "علوم الحديث" (ص 382)، و"التقريب" للنووي (ص 352) مع "تدريب".

(7) - يريد بذلك حديث أنس رضي الله عنه: «بينما المسلمون في صلاة الفجر، لم يفجأهم إلا رسول الله صلى الله عليه

وسلم كشف ستر حجرة عائشة رضي الله عنها... وفيه: فأرخى الستر، وتوفي من آخر ذلك اليوم»، أخرجه البخاري،

كتاب الأذان، باب هل يلتفت لأمر ينزل به، أو يرى شيئاً؟ (213/1) برقم 754، ومسلم: كتاب الصلاة، باب

استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (120/4)، وليس في رواية مسلم: قوله: (وتوفي من آخر ذلك اليوم).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (240/3).

وقال الزُّهريُّ: «حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ»<sup>(1)</sup>، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ<sup>(2)</sup>.  
 وقيل: حِينَ الزَّوَالِ، وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ - ارْتِفَاعَ الضُّحَى، وَانْتِصَافَ النَّهَارِ»<sup>(3)</sup>.  
 وَأَمَّا وَقْتُ دَفْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَروى أحمد<sup>(4)</sup>، وابنُ إسحاقَ، والبيهقيُّ<sup>(5)</sup> عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا عَلِمْنَا بِدَفْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ» .

وهذا هو المشهور الذي نصَّ عليه غيرُ واحدٍ مِنَ الْأُمَّةِ سَلَفًا وَخَلْفًا<sup>(6)</sup>.  
 وقيل: دُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ كَمَا صَدَّرَ بِهِ الْحَاكِمُ<sup>(7)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(8)</sup>، وَبِهِ جِزْمَ ابْنِ جُرَيْجٍ<sup>(9)</sup>.

وقيل: يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ كَمَا أَسْنَدَهُ ابْنُ سَعْدٍ<sup>(10)</sup> عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَكَذَا هُوَ أَيْضًا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ<sup>(11)</sup> مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ.  
 كَمَا اخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يَلْحَدُونَ لَهُ كَمَا يَصْنَعُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، أَمْ يَصْنَعُونَ لَهُ الشَّقَّ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ مَكَّةَ؟، فَأَرْسَلَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلًا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ

(1) - أخرجه عنه البيهقي في "دلائل النبوة" (234/7)، وابن عبد البر في "التمهيد" (358/9) من طريق موسى بن عُقبة عن الزهري، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (304/2) من طريق صالح بن كيسان عن الزهري.  
 (2) - ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (386/4)، وأنه في كتابه "الإكليل"، ولم أهد إليه، فالله أعلم.  
 (3) - لم أفق عليه لا في "الاستيعاب" ولا في غيره، والله أعلم، وذكره عنه العراقي في "شرحه" (241/3).  
 (4) - في "مسنده" (390/40 - 391).  
 (5) - في "دلائل النبوة" (256/7)، وأخرجه ابن أبي شيبة (347/3)، وابن عبد البر في "التمهيد" (359/9) كلهم من طريق ابن إسحاق، عن فاطمة بنت محمد بن عمار، عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في "مختصر الشُّمائل المحمّدية" (ص 197)، وحسنه الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد، والله أعلم.  
 (6) - ينظر: "البداية والنهاية" (291/5)، و"فتح المغيث" (387/4).  
 (7) - ذكره عنه السخاوي في "فتح المغيث" (386/4).  
 (8) - "الاستيعاب" (47/1).  
 (9) - أسنده عنه البيهقي في "دلائل النبوة" (256/7).  
 (10) - "الطبقات الكبرى" (273/2).  
 (11) - "دلائل النبوة" (255/7).

يُلْحَدُ، وَرَجُلًا آخَرَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَكَانَ يَشُقُّ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَحْتَرُ لِنَبِيِّكَ»، فَجَاءَ أَبُو طَلْحَةَ، فَأَلْحَدَ لَهُ<sup>(1)</sup>.

وَدُفِنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(2)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَقَبْرًا...إِلخ) يَعْنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ الْمُرَضِيَّ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ، التَّالِيَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الذِّكْرِ فِيمَا مَرَّ، وَفِي الْإِسْتِخْلَافِ، وَفِي الْوَفَاةِ، وَفِي السَّنِّ تَوْفِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ بَلَاءِ خِلَافٍ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي أَيِّ شَهْرٍ هِيَ؟:

فَقَالَ الْجُمْهُورُ: فِي جُمَادَى الْأُولَى يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَقِيلَ: لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لِثَمَانٍ، وَقِيلَ: لِثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْهُ<sup>(3)</sup>.

وَقِيلَ: فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِسَبْعِ لَيَالٍ، أَوْ ثَمَانٍ بَقِيْنَ مِنْهُ<sup>(4)</sup> هـ.

قَالَ الشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(5)</sup> مَا نَصَّهُ: «وَالصَّحِيحُ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْأَيْمَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَفَاطُ، وَثَبَّتْ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَوَفِّيَ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، لِثَمَانٍ بَقِيْنَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ<sup>(6)</sup>» هـ كَلَامُهُ بَلْفِظِهِ .

(1) - كما أخرجه: أحمد (212/1)، وابن ماجه في "الجنائز"، باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم (ص240) برقم (1628) من طريق ابن إسحاق، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره، وهذا سند ضعيف لضعف حسين بن عبد الله كما في "التقريب" (215/1)، وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه أحمد (408/19)، وسنده حسن كما قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (297/2)، وله شاهد آخر من حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه برقم 1558، وابن سعد في "طبقاته" (295/2)، وصححه الألباني في "أحكام الجنائز" (ص183).

(2) - ينظر: "سيرة ابن هشام" (314/4 - 315)، و"تاريخ الطبري" (213/3)، و"طبقات ابن سعد" (289/2).

(3) - وهو قول: الواقدي، والفلاس، وابن الصلاح، والمزي، "طبقات ابن سعد" (202/3)، و"تاريخ دمشق" (459/30)، و"علوم الحديث" (ص382)، و"تهذيب الكمال" (285/15)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (241/3)، و"فتح المغيث" (388/4 - 389)، و"تدريب الراوي" (ص354).

(4) - وهو قول: ابن إسحاق، وابن زبر، وابن حبان، وابن عبد البر، والذهبي، وغيرهم، ينظر: "تاريخ مولد العلماء" لابن زبر (93/1)، و"الثقات" (191/2)، و"الاستيعاب" (977/3)، و"العبر" (13/1)، و"فتح المغيث" (389/4).

(5) - "تدريب الراوي" (ص354).

(6) - أخرجه ابن سعد في "طبقاته" (201/3)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (379/3) من طريق الواقدي.

وَرَوَى أَبُو يَعْلَى <sup>(1)</sup> عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تُوْفِيَ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ <sup>(2)</sup>، وَأَوْصَى أَنْ تَغْسِلَهُ امْرَأَتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، وَيُعِينَهَا ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ <sup>(3)</sup>.

وَصَلَّى عَلَيْهِ عُمَرُ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا <sup>(4)</sup>.

وَقَدْ كَانَ أَوْصَى أَنْ يُدْفَنَ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا تُوْفِيَ حُفِرَ لَهُ، وَجُعِلَ رَأْسُهُ عِنْدَ كَتِفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَزَلَ فِي رَوْضَتِهِ عُمَرُ وَعَثْمَانُ وَطَلْحَةُ وَابْنَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ <sup>(5)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ <sup>(6)</sup> عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَالْحَارِثَ بْنَ كَلْدَةَ أَكْلَا خَزِيرَةً <sup>(7)</sup> أَهْدَيْتَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ الْحَارِثُ - وَكَانَ طَبِيبًا -: اِرْفَعْ يَدَكَ، وَاللَّهِ إِنَّ فِيهَا لَسُمَّ سَنَةٍ، فَلَمْ يَزَلَا عَلِيلَيْنِ حَتَّى مَاتَا عِنْدَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ» هـ.

وَطَعَنَ الشَّقِيقِيُّ أَبُو لَوْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ غُلَامَ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْفَارُوقَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، صَبِيحَةَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ لثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ <sup>(8)</sup>.

وَمَاتَ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَدُفِنَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ غُرَّةَ الْحَرَمِ، فَاتِحَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً <sup>(9)</sup>، وَصَلَّى عَلَيْهِ صُهِيبٌ فِي الْمَسْجِدِ <sup>(10)</sup>.

(1) - في "مسنده" (469/7) برقم 4495.

(2) - وأخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت يوم الاثنين (385/1) برقم 1387.

(3) - أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (397/3) من طريق محمد بن عمر، ثنا محمد بن عبد الله بن أخي الزُّهْرِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ عن عائشة به، وهذا إسنادٌ واهٍ جداً، والواقدي متروك، كما في "التقريب" (171/2)، وأشار البيهقي إلى أنَّ لَهُ شَوَاهِدَ مرسلة عن ابن أبي مُليكة، وضعفه الألباني في "الإرواء" (158/3-159)، والله أعلم.

(4) - "طبقات ابن سعد" (206/3)، و"تاريخ الطبري" (422/3)، و"الاستيعاب" (977/3).

(5) - "طبقات ابن سعد" (206/3)، و"تاريخ الطبري" (422/3)، و"الاستيعاب" (977/3).

(6) - "الطبقات الكبرى" (198/3)، و"تاريخ الطبري" (419/3).

(7) - **الخزيرة**: بقاء معجزة وزاي مكسورة ثم راء بعد مشناة تحتية هي: (لحم يُقَطَّعُ صَغَارًا، وَيُصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ، فَإِذَا نَضِجَ دُرٌّ عَلَيْهِ الدَّقِيقُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَحْمٌ فَهِيَ عَصِيدَةٌ)، "النهاية في غريب الحديث" (28/2).

(8) - "طبقات ابن سعد" (350/3 - 354)، و"تهذيب الكمال" (317/21)، و"العبر" (20/1)،

و"الإصابة" (588/4).

(9) - قوله هنا "سنة" لا معنى لها، فلعلها مُكْرَرَةٌ، والله أعلم.

(10) - "طبقات ابن سعد" (367/3)، و"تاريخ الطبري" (193/4)، و"تاريخ دمشق" (427/44 - 450).

واخْتُلِفَ فِي سِنِّهِ، فَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ<sup>(1)</sup>، وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ<sup>(2)</sup>.

وَقِيلَ: سِتُّ وَسِتُّونَ سَنَةً<sup>(3)</sup>، وَقِيلَ: إِحْدَى وَسِتُّونَ<sup>(4)</sup>، وَقِيلَ: سِتُّونَ وَرَجَّحَهُ الْوَاقِدِيُّ<sup>(5)</sup>، وَقِيلَ: تِسْعٌ وَخَمْسُونَ<sup>(6)</sup>، وَقِيلَ: خَمْسٌ<sup>(7)</sup> أَوْ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ<sup>(8)</sup>، أَنْظُرْ: "تَارِيخُ الْخُلَفَاءِ" لِلشُّيُوطِيِّ<sup>(9)</sup> هـ.

(وَعَدْرَ) أَي: نَقَضَ عَهْدَ الْإِسْلَامِ (عَادٍ) مَتَعَدِّ أَي: مُجَاوِزٍ لِلْحَدِّ فِي الظُّلْمِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ "مِصْرَ" أَرْزُقُ أَشْفَرُ يُقَالُ لَهُ: حِمَارٌ<sup>(10)</sup>، أَوْ سُودَانُ بْنُ حُمْرَانَ<sup>(11)</sup>، أَوْ جَبَلَةُ بْنُ الْأَيْهَمِ<sup>(12)</sup>، أَوْ رُوْمَانُ الْيَمَانِيِّ، أَوْ رُوْمَانُ الْأَسَدِيِّ.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"علوم الحديث" (ص382).

(2) - وأخرجه مسلمٌ في "الفضائل"، بابُ كم سبُّ النبي صلى الله عليه وسلم يوم قبض؟ (90/15)، برقم (2348) عن أنس رضي الله عنه، و برقم (2352) عن معاوية رضي الله عنه، وهذا قول الجمهور، وبه جزم ابن إسحاق، وصححه من المتأخرين المزيئي، "طبقات ابن سعد" (365/3)، و"تهذيب الكمال" (317/21)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (378/4 - 379).

(3) - روى عن ابن عباس رضي الله عنهما كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (379/4).

(4) - روي عن قتادة كما في "شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (379/4).

(5) - وبه جزم ابن قانع في "الوفيات" له، ينظر: "طبقات ابن سعد" (365/3)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (379/4)، و"تاريخ الخلفاء" للسيوطي (ص110).

(6) - روي عن نافع مولى ابن عمر، "شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (379/4).

(7) - رواه البخاري في "تاريخه" (139/6) عن ابن عمر، وجزم به ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص11)، وفي "الثقات" (241/2) ذكر: خمسًا وستين، فلعله تصحيفٌ، والله أعلم.

(8) - "فتح المغيث" (379/4)، و"تدريب الراوي" (ص352).

(9) - "تاريخ الخلفاء" (ص110)، وينظر: "طبقات ابن سعد" (365/3)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (237/3)، و"فتح المغيث" (379/4)، و"تدريب الراوي" (ص352).

(10) - أخرجه خليفة في "تاريخه" (ص175)، وابن عساکر في "تاريخ دمشق" (408/39) عن كنانة مولى صفية.

(11) - "طبقات ابن سعد" (71/3)، و"تاريخ الطبري" (394/4)، و"تاريخ دمشق" (409/39).

(12) - الظاهر أن الشارح تبع في هذا الاسم الناطم في "شرح التبصرة والتذكرة" (242/3)، وهو وهمٌ لأُمور منها:

1. أن جبلَةَ بن الأيهم هو أحد ملوك الغساسنة، أسلم ثم ارتد، وتوفي زمن عمر رضي الله عنه، كما في "السير" للذهبي (532/3)، ولا يوجد شخصٌ غيره اسمه جبلَةَ بن الأيهم.

2. أن ابن سعد ذكره في "الطبقات الكبرى" (84/3) ولكن لم يذكر إلا "جبلَةَ" دون نسبتها، ومع ذلك يُشكل عليه أن ابن عبد البر ذكره في "الاستيعاب" (1046/3) باسم: "جبلَةَ بن الأيهم"، فالله أعلم.

وقيل غير ذلك<sup>(1)</sup>.

(بـذي) الثورين عثمان بن عفان رضي الله عنه فقتله ظلماً يوم الجمعة الثامن عشر من ذي الحجة على المشهور<sup>(2)</sup>.

وقيل: يوم التروية، وأدعى الواقدي الإجماع عليه عندهم<sup>(3)</sup>.

وقال أبو عثمان النهدي: «في وسط أيام التشريق، من سنة خمسٍ وثلاثين من الهجرة»<sup>(4)</sup>.

وقال الحافظ أبو حنبلٍ في "التقريب"<sup>(5)</sup>: «استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى، وعمره ثمانون، وقيل: أكثر، وقيل: أقل» ه كلامه بلفظه.

قلت: قوله: (وقيل أكثر) هو قول الأكثرين، فقول: اثنتان وثمانون<sup>(6)</sup>، وقيل: ثمان

وثمانون<sup>(7)</sup>، وقيل: ست وثمانون<sup>(8)</sup>، وقيل: تسعون سنة<sup>(9)</sup>.

أما كونه لم يستكمل الثمانين، فقد عزا السخاوي<sup>(10)</sup> لابن حزم<sup>(11)</sup>، والعلم عند الله تعالى.

= 3 أن الطبري ذكر في "تاريخه" (365/4 - 366)، وابن عساکر في تاريخ دمشق" (422/39) أن رجلاً يُقال له: جبلة بن عمرو الساعدي قد توعد عثمان بالقتل، فلعنه هو، والله أعلم. أفاده محققاً كتاب "فتح المغيث" (390/4).

(1) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (73-71/3)، و"تاريخ الطبري" (393/4 - 395)، و"الاستيعاب" (1045/3).

(2) - "طبقات ابن سعد" (77/3).

(3) - ذكره عنه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1044/3).

(4) - نقله عنه خليفة في تاريخه (ص176)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (1044/3).

(5) - "التقريب" (663/1).

(6) - قاله أبو اليقظان، وأدعى الواقدي الإجماع عليه، "تاريخ الطبري" (417/4)، و"تاريخ خليفة" (ص177)، و"تاريخ دمشق" (523/39)، و"الاستيعاب" (1048/3)، و"تهذيب الكمال" (457/19).

(7) - زوي عن قتادة كما في "تاريخ الطبري" (418/4)، و"تاريخ دمشق" (524/39)، و"الاستيعاب" (1048/3).

(8) - زوي كذلك عن قتادة كما في "تاريخ الطبري" (418/4)، و"تاريخ دمشق" (524/39)، و"الاستيعاب" (1048/3).

(9) - زوي كذلك عن قتادة، "تاريخ الطبري" (418/4)، و"تاريخ دمشق" (524/39)، و"الاستيعاب" (1048/3).

(10) - "فتح المغيث" (392/4).

(11) - ذكره عنه ابن حجر في "الإصابة" (458/4)، وذكر ابن سعد في "الطبقات" (77/3) أنه قول أبي معشر.

وَدُفِنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي "حُشْرِ كَوَكَبٍ"<sup>(1)</sup>، وَقَدْ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَرَاهُ لِيُوسِّعَ بِهِ الْبَقِيعَ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ دُفِنَ بِهِ<sup>(2)</sup> هـ.

وَكَذَلِكَ غَدَرَ بِذِي السَّبْطَيْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَقَتَلَهُ غَدْرًا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ عَامَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ، أَشَقَى الْآخِرِينَ الْخَارِجِيَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمِ الْمُرَادِيِّ<sup>(3)</sup>، فَرَوَى النَّسَائِيُّ<sup>(4)</sup> وَأَحْمَدُ<sup>(5)</sup> وَالْحَاكِمُ<sup>(6)</sup> بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «أَشَقَى الْأَوْلِيَيْنِ الَّذِي عَقَرَ النَّاقَةَ، وَأَشَقَى الْآخِرِينَ الَّذِي يَضُرُّ بِكَ عَلَى هَذَا - وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ - حَتَّى تُخْضِبَ هَذِهِ» يَعْنِي لِحْيَتَهُ.

- (1) - هو: بُسْتَانٌ عِنْدَ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، اشْتَرَاهُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَادُوهُ فِي الْبَقِيعِ، "معجم البلدان" (262/2).
- (2) - "طبقات ابن سعد" (79/3)، و"تاريخ الطبري" (412/4 - 414)، و"الاستيعاب" (1048/3)، و"تاريخ دمشق" (516/39)، "الإصابة" (458/4).
- (3) - هو: عبد الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمِ الْمُرَادِيِّ، أَحَدُ بَنِي مُدْرَكٍ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، خَارِجِيٌّ مَعْتَرٍ، وَكَانَ عَابِدًا قَانِتًا، قَتَلَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَتَقَرِّبًا إِلَى اللَّهِ بِزَعْمِهِ، قُتِلَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ 40 هـ، "طبقات ابن سعد" (33/3)، و"تاريخ الطبري" (143/5 - 146)، و"لسان الميزان" (141/5 - 142)، و"تاريخ الخلفاء" (ص 139 - 141).
- (4) - في "السنن الكبرى"، كتابُ الْخِصَائِصِ، ذَكَرَ أَشَقَى النَّاسِ (153/5) بِرَقْمِ 8538.
- (5) - في "مسنده" (256/30 - 257).
- (6) - "المستدرک" (151/3) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُثَيْمِ الْمَحَارِبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْفُرْطِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُثَيْمِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ بِهِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، فِيهِ ثَلَاثٌ عَلَلٍ مِنْهَا:
- جَهَالَةُ مُحَمَّدِ بْنِ حُثَيْمِ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ الدَّهْلِيُّ فِي "الميزان" (134/5): لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ.
- الْانْقِطَاعُ، فَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي "التاريخ الكبير" (71/1) أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ سَمَاعُ لِيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدِ وَلَا مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ مِنْ ابْنِ حُثَيْمٍ، وَلَا ابْنِ حُثَيْمٍ مِنْ عَمَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- تَفَرُّدُ ابْنِ إِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ، وَهُوَ لَمْ يَجِزْ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي "السيرة" (240/2 - 242)، وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَوَافَقَهُ الدَّهْلِيُّ.
- قال الألباني في "السلسلة الصحيحة" (324/4) برقم (1743): «وهو وهم فاحشٌ منهما، فإنَّ مُحَمَّدَ بْنَ حُثَيْمٍ، وَيَزِيدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حُثَيْمٍ لَمْ يُجْرَحْ لِهَمَّا مُسْلِمٌ شَيْئًا»، قال: وللحديث شواهدٌ من حديث صُهَيْبِ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بِأَسَانِيدٍ فِيهَا ضَعْفٌ غَيْرُ حَدِيثِ عَلِيِّ فِإِسْنَادِهِ حَسَنٌ.»
- وبالجملة فالحديث حسنٌ لغيره، حسنه الألباني وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على "مسند أحمد"، والله أعلم.

قال السُّيوطيُّ في "تاريخ الخلفاء"<sup>(1)</sup>: «وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ<sup>(2)</sup>، وَصُهَيْبٍ<sup>(3)</sup>، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَغَيْرِهِمْ» .

قال النَّاطِمُ: «وَأَشْرَثُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي: ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيِّ»<sup>(4)</sup> أَي: صَاحِبُ الشَّقَاءِ الْقَدِيمِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ .

وَأَخْفِي قَبْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن أَعْدَائِهِ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَمِن بَنِي أُمَيَّةَ، فَقِيلَ: نَقَلَهُ ابْنُهُ الْحَسَنُ إِلَى الْمَدِينَةِ<sup>(5)</sup> .

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَسَاكِرَ عَن سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ حَمْلُوهُ لِيَدْفِنُوهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَيْنَاهُمْ فِي مَسِيرِهِمْ لَيْلًا إِذْ نَدَّ الْجَمَلُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُدْرَ أَيْنَ ذَهَبَ، وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَلذَلِكَ يُقُولُ أَهْلُ الْعِرَاقِ: هُوَ فِي السَّحَابِ»<sup>(6)</sup> .

**قلتُ:** وَلذَلِكَ تُشِيرُ الشُّبَيْعَةُ إِلَى السَّحَابِ بِالسَّلَامِ .  
وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّ الْبَعِيرَ وَقَعَ فِي بِلَادِ طَيِّءٍ فَأَخَذُوهُ فَدَفَنُوهُ<sup>(7)</sup> .  
وقيل: دُفِنَ فِي قَصْرِ الْإِمَارَةِ بِالْكُوفَةِ، وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ<sup>(8)</sup> .

(1) - "تاريخ الخلفاء" (ص 139).

(2) - أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (33/3) من حديث فطر بن خليفة، حدَّثني أبو الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ دَعَا عَلِيَّ النَّاسَ إِلَى الْبَيْعَةِ فَجَاءَ ابْنُ مُلْجَمٍ، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: (مَا يَحْسِبُ أَشْقَاهَا؟ لِتَخْضَبُنَّ أَوْ لِتَصْبِغُنَّ هَذِهِ مِنْ هَذَا) يَعْنِي لِحْيَتَهُ مِنْ رَأْسِهِ. وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ، غَيْرَ فَطْرَ بْنِ خَلِيفَةَ فَهُوَ صَدُوقٌ رُؤْمِيٌّ بِالتَّشْيِيعِ كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ" (16/2).

وأخرجه أحمد (325/2) برقم 1078 من طريق الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن سُبَيْعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا قَالَ: (لِتَخْضَبُنَّ هَذِهِ مِنْ هَذَا فَمَا يَنْتَظِرُ بِي الْأَشْقَى؟...)، وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ، غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُبَيْعٍ فَهُوَ مَجْهُولٌ، لَكِنَّهُ قَدْ تَوَبَّعَ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ فِي الْإِسْنَادِ السَّابِقِ، فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - أخرجه الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الكبير" (38/8) برقم (7311)، وَفِي إِسْنَادِهِ رِشْدَيْنِ بْنِ سَعْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ" (301/1)، لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (243/3).

(5) - "تاريخ بغداد" (137/1)، و"تاريخ دمشق" (566/42).

(6) - الخبر بنحوه في "تاريخ بغداد" (138/1)، و"تاريخ دمشق" (567/42).

(7) - "تاريخ بغداد" (138/1)، و"تاريخ دمشق" (567/42).

(8) - "تاريخ الطبري" (152/5).

وقيل: فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ<sup>(1)</sup>.

وقيل: عِنْدَ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ بَابِ "كِنْدَةَ"<sup>(2)</sup>.

قُلْتُ: لَكِنِ الْمَشْهُورُ الْآنَ وَمِنذُ عَصُورٍ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ أَنَّ قَبْرَهُ بِنَجْفِ الْحَيْرَةِ، وَعَلَيْهِ هُنَاكَ بِنَاءٌ عَجِيبٌ<sup>(3)</sup>، فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ مِنْ ذَلِكَ كَلِّهِ.

وطلّحةٌ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمِعَا سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ مَعَا

يعني أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قُتِلَا فِي وَقْعَةِ "الْجَمَلِ"، وَكَانَتْ تِلْكَ يَوْمَ الْحَمَيْسِ، أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِعَشْرِ بَقِيْنَ مِنْ جُمَادَى الْأَخِيرَةِ<sup>(4)</sup>، وَنَسَبَ النَّاطِمُ<sup>(5)</sup> مَنْ قَالَ جُمَادَى الْأُولَى إِلَى الْوَهْمِ<sup>(6)</sup>، فِي عَامِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ لِلْهِجْرَةِ، وَقَدْ عَاشَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ أَرْبَعًا وَسِتِّينَ سَنَةً<sup>(7)</sup>.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «كَانَ لَطْلِحَةُ ثَلَاثَ وَسِتُّونَ»<sup>(8)</sup>.

وَقَالَ عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ: اثْنَانِ وَسِتُّونَ<sup>(9)</sup>.

وَقَالَ الْمَدَائِنِيُّ: سِتُّونَ<sup>(10)</sup>، وَقِيلَ: خَمْسٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً<sup>(11)</sup>.

(1) - "طبقات ابن سعد" (12/6)، و"تاريخ الطبري" (152/5)، و"تاريخ بغداد" (136/1).

(2) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (12/6)، و"تاريخ بغداد" (137/1-138)، و"الاستيعاب" (1122/3).

(3) - ذكر ابن كثير في "البداية والنهاية" (365/7) أَنَّ فَعْلَ جِهْلَةَ الرَّوَافِضِ هَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ.

(4) - "الطبقات الكبرى" (224/3)، و"تاريخ خليفة" (ص181)، و"تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" (125/1)، و"تاريخ دمشق" (436/18)، و"الاستيعاب" (770/2)، و"تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص81).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (244/3).

(6) - منهم: الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص557)، وابن عبد البر في ترجمة الزبير رضي الله عنه اقتصر عليه "الاستيعاب" (516-515/2)، وابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص383).

(7) - ينظر: "طبقات ابن سعد" (113/3)، و"الثقات" (339/2-340)، و"معرفه علوم الحديث" (ص557).

(8) - لم أهدت إليه في كتابه "معرفه الصحابة" في ترجمة طلّحة، وأسندّه عنه ابنُ عسّاکر في "تاريخ دمشق" (121/25)، و"تهذيب الكمال" (422/13).

(9) - "طبقات ابن سعد" (224/3)، و"تاريخ دمشق" (121/25).

(10) - أسندّه عنه ابن عسّاکر في "تاريخ دمشق" (122/25)، وصدّر به ابن عبد البر كلامه في "الاستيعاب" (770/2).

(11) - حكاه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (770/2)، وقال: ما أظنُّ ذلك.

وقيل: كان للزبير سبع وستون، وقيل: ست وستون<sup>(1)</sup>، وقيل: ستون، وقيل: بضع وخمسون<sup>(2)</sup>، وقيل: خمس وسبعون<sup>(3)</sup>.

وقاتل طلحة مروان بن الحكم، قال ابن عبد البر: «بلا خلاف»<sup>(4)</sup>.

قال السخاوي: «وعُدَّ قتل طلحة من موبقات مروان»<sup>(5)</sup>.

وقاتل الزبير عمرو بن جرموز التميمي<sup>(6)</sup>، بعد منصرفه من وقعة الجمل لموضع يقال له: "وادي السباع"<sup>(7)</sup>، وبُنيت في ذلك الموضع قرية نُسبت إلى الزبير رضي الله عنه، فيقال لها إلى الآن "الزبيرية"<sup>(8)</sup>.

وَعَامَ حَمْسَةَ وَحَمْسِينَ قَضَى سَعْدٌ وَقَبْلَهُ سَاعِدٌ فَمَضَى

سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ حَمْسِينَ وَفِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَمَّ فِي

قَضَى ابْنُ عَوْفٍ وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ عَامَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ

يعني أن وفاة سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب الزهري أبي إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله<sup>(9)</sup> سنة خمس وخمسين، كما هو الراجح عند ابن حبان<sup>(10)</sup>، والمشهور عند المرزي<sup>(11)</sup>، وقيل: سنة خمسين.

- (1) – "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (107/1)، و"الاستيعاب" (516/2)، و"تهذيب الكمال" (326/9).
- (2) – "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (107/1)، و"الاستيعاب" (516/2)، و"تهذيب الكمال" (326/9).
- (3) – "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (107/1)، و"تهذيب الكمال" (326/9).
- (4) – "الاستيعاب" (769/2).
- (5) – "فتح المغيث" (398/4).
- (6) – هو: عمير بن جرموز المجاشعي، وقيل: عمرو، "تاريخ خليفة" (ص181)، و"تاريخ الإسلام" (506/3).
- (7) – وادي السباع: في طريق البصرة إلى المدينة، بينه وبين الزبيدية ثلاثة أميال، "معجم البلدان" (343/5).
- (8) – ينظر في قصة مقتله: "طبقات ابن سعد" (110/3)، و"تاريخ الطبري" (534/4 - 535)، و"الاستيعاب" (516/2)، و"تاريخ الإسلام" (506/3)، و"الاصابة" (553-557/2).
- (9) – البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في سؤال سنة ثمان (163/3).
- (10) – "مشاهير علماء الأمصار" (ص13).
- (11) – "تهذيب الكمال" (313/10 - 314)، وهو قول ابن سعد والواقدي والهيثم بن عدي، والمدائني وغيرهم، ينظر: "طبقات ابن سعد" (149/3)، و"مشاهير علماء الأمصار" (ص13)، و"تاريخ موالد العلماء ووفياتهم" (158/1 - 159)، و"تاريخ دمشق" (293/20).

وكانت وفاته في قصره بـ "العقيق"<sup>(1)</sup>، وحُمِلَ على أعناق الرجال إلى المدينة، ودُفِنَ بالبقيع<sup>(2)</sup>، وسُنُّهُ قِيلَ: ثلاثٌ وسبعونَ، وعليه اقتصر ابنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>.  
وقيل: أربعٌ وسبعونَ، وبه جزم الفلاسُ<sup>(4)</sup>، وابنُ حَبَّانٍ<sup>(5)</sup>، وغيرُهُما.  
وقيل: ثلاثٌ وثمانونَ، قاله الإمامُ أحمدُ<sup>(6)</sup>.  
وهو آخرُ العشرةِ موتاً رضي اللهُ تعالى عنهم<sup>(7)</sup>.  
وقبله موتاً سعيدُ بنُ زيدٍ بنِ عمرو بنِ نُقَيْلِ العَدَوِيِّ أبو الأعورِ، أخذ العشرةَ سنةَ خمسَينَ، أو بعدها بسنةٍ أو سنتينِ كما في "التَّقريبِ"<sup>(8)</sup> لابنِ حَجَرَ، وعمرُهُ ثلاثٌ وسبعونَ كما قال المدائنيُّ<sup>(9)</sup>. أو أربعٌ وسبعونَ كما قال الفلاسُ<sup>(10)</sup>، ودُفِنَ بالبقيعِ<sup>(11)</sup>.  
وغلَطَ السَّخَاوِيُّ<sup>(12)</sup> مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ماتَ بالكوفةَ، وصَلَّى عليه المغيرةُ بنُ شُعْبَةَ<sup>(13)</sup> هـ.  
وتوفِّي عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفِ الزُّهْرِيِّ، أخذ العشرةَ، أسلمَ قديماً، ومناقبُهُ شهيرةٌ سنةَ اثنتين وثلاثينَ، وقيلَ غير ذلك.

- 
- (1) – "العقيق": أودية العقيق بالحجاز سبعة، أشهرها عقيق المدينة، ويُعرف بوادي العقيق، ومنه عقيق الحسا، ويمر وأده بقرب ذي الخليفة، "معجم معالم الحجاز" (1173/6 - 1174).
- (2) – "طبقات ابن سعد" (148/3)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (131/1)، و"تاريخ دمشق" (293/20)، و"تهذيب الكمال" (313/10).
- (3) – "علوم الحديث" (ص 383).
- (4) – "الاستيعاب" (610/2).
- (5) – "مشاهير علماء الأمصار" (ص 13) وفيه: (وله يوم مات أربع وستون سنة).
- (6) – أخرجه عنه الحاكم في "المستدرک" (566/3)، وينظر: "الاستيعاب" (610/2).
- (7) – أسنده ابو نعيم في "معرفة الصحابة" (131/1) عن الزُّهري، عن عامر بن سعد.
- (8) – "التقريب" (353/1).
- (9) – "تاريخ دمشق" (93/21).
- (10) – "طبقات ابن سعد" (385/3)، و"تاريخ دمشق" (93/21).
- (11) – ينظر: "طبقات ابن سعد" (385/3)، و"تاريخ خليفة" (ص 218)، و"الاستيعاب" (620/2)، و"تاريخ دمشق" (93/21).
- (12) – "فتح المغيث" (401/4)، وغلطه قبله النَّاطِمُ في "شرح التبصرة والتذكرة" (246/3).
- (13) – "طبقات ابن سعد" (385/3)، و"تاريخ دمشق" (68/21).

وُدْفَنَ بِالْبَقِيعِ<sup>(1)</sup>، وَعُمُرُهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَبِهِ صَدَّرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَلَامَهُ<sup>(2)</sup>، وَعَلَيْهِ  
اِقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>، وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: «إِنَّهُ هُوَ الْأَشْهَرُ»<sup>(4)</sup>.

وَقِيلَ: اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ<sup>(5)</sup>، وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَسَبْعُونَ<sup>(6)</sup>.

وَأَوْصَى لِكُلِّ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ، وَكَانُوا مِائَةَ نَفْسٍ<sup>(7)</sup>، وَصُولِحَتْ إِحْدَى  
زَوْجَاتِهِ عَنِ رُبْعِ الثَّمَنِ بِثَمَانِينَ أَلْفًا<sup>(8)</sup>.

وَمَاتَ قَبْلَهُ عَامَ (تَمَانِي) بِالسُّكُونِ لِلْوَزْنِ مَعَ أَنَّهَا عِنْدَ التَّرْكِيبِ هِيَ أَشْهَرُ اللُّغَاتِ الْأَرْبَعِ  
فِيهَا وَهِيَ: إِثْبَاتُ يَائِهَا سَاكِنَةٌ كَمَا هُنَا، أَوْ مَفْتُوحَةٌ، وَحَذْفُهَا مَعَ كَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا (عَشْرَةٌ)  
بِاسْكَانِ الْمَعْجَمَةِ كَمَا فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْتَهَرَةُ فِي تَرْكِيبِ الْمُؤَنَّثِ، وَبُنُو تَمِيمٍ  
يَكْسِرُونَ شَيْنَهَا، وَالشَّادُ فَتْحُهَا، وَأَمَّا إِضَافَةُ صَدْرِهَا إِلَى عَجْرِهَا كَمَا هُنَا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي  
الضَّرُورَةِ<sup>(9)</sup>.

عَنَى النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ<sup>(10)</sup> تَبَعًا لِلْجُمْهُورِ<sup>(11)</sup> جَزَمَ بَعْدَ التَّحْقِيقِ  
ب أَنَّ مَا ذَكَرَ هُوَ تَارِيخُ وَفَاةٍ أَمِينِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ: أَبِي عُبَيْدَةَ عَامِرِ  
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ فَهْرٍ، فَقَدْ مَاتَ شَهِيدًا بِطَاعُونٍ "عَمَّوَّاسٍ" -

(1) - "طبقات ابن سعد" (135/3)، و"تاريخ خليفة" (ص166)، و"تاريخ مولد العلماء" لابن زبير (118/1)،  
و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (119/1)، و"الاستيعاب" (850/2)، و"تاريخ دمشق" (243/35 - 245)، و"الإصابة"  
(346/4).

(2) - "الاستيعاب" (850/2).

(3) - "علوم الحديث" (ص383).

(4) - "فتح المغيث" (402/4).

(5) - "الاستيعاب" (850/2)، وذكر أنه زوي عن ولده أبي سلمة.

(6) - قاله إبراهيم بن سعد، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (119/1)، و"الاستيعاب" (850/2).

(7) - "تاريخ الإسلام" للذهبي (395/3) ذكره عن الزُّهري.

(8) - ذكر ابن سعد نحوه في "طبقاته" (137/3)، وقيل: بمائة ألف.

(9) - ينظر تفصيل ذلك في: "النحو الوافي" لعباس حسن (521/4).

(10) - "علوم الحديث" (ص383).

(11) - وقال به: الواقدي، وابن سعد، والفلاس، وابن قانع، وابن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم، ينظر: "طبقات ابن

سعد" (385/7)، و"تاريخ خليفة" (ص138)، و"تاريخ مولد العلماء" لابن زبير (102/1 - 103)، و"معرفة الصحابة"

لأبي نعيم (150/1)، و"الاستيعاب" (1711/4)، و"تاريخ دمشق" (443/25).

بفَتْحَاتٍ وَآخِرُهُ مَهْمَلَةٌ، وَقَدْ تَسَكَّنُ مِئْمُهُ عِلْمٌ عَلَى مَوْضِعِ بِالشَّامِ<sup>(1)</sup> . وَهُوَ إِذْ ذَاكَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً<sup>(2)</sup> .

قَالَ السُّيُوطِيُّ: «بِلَا خِلَافٍ فِي الْأَمْرَيْنِ»<sup>(3)</sup> .

وَنَسَبِ السَّخَاوِيِّ<sup>(4)</sup> إِلَى ابْنِ مَنَدَةَ: أَنَّ طَاعُونَ "عَمَّوَس" سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ<sup>(5)</sup> .

قُلْتُ: قَدْ زُرْتُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَوْضَةَ أَبِي عُبَيْدَةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثَمِائَةٍ وَأَلْفٍ فِي "الْعَوْرِ" بَيْنَهُ وَبَيْنَ "عَمَّان" عَاصِمَةِ الْأُرْدُنِ سِتُونَ مِئَلًا<sup>(6)</sup> .

تَبْيِيهِ: الْعَشْرَةُ الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكُلُّ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ مِنْ فِخْدٍ سِوَى اثْنَيْنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ مِنْ فِخْدٍ، وَقَدْ نَظَمَ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ<sup>(7)</sup>:

أَبْنَاءُ عَبْدٍ مَنَافٍ سَادَةٌ نُجُبٌ	مِنْهُمْ عَلِيٌّ وَذُو النُّورَيْنِ عُثْمَانُ
وَبِابْنِ عَوْفٍ وَسَعْدٍ زُهْرَةٌ سَعِدَتْ	تَيْمٌ بَطْلِحَةٌ وَالصِّدِّيقُ تَزْدَانُ
أَمَّا سَعِيدٌ أَبُو حَفْصٍ فَقَوْمُهُمَا	بُنُو عَدِيٍّ الْأُلَى فِي الْحَرْبِ فُرْسَانُ
إِنَّ الزُّبَيْرَ بِهِ عَزَّتْ بُنُو أَسَدٍ	مَا نَالَ عِزَّهُمْ فِي الْجَوِّ عُقْبَانُ
أَبُو عُبَيْدَةَ فَهَرِي بِجَاهِهِمْ	يَا رَبِّ يَشْمَلُنَا عَفْوٌ وَعُفْرَانُ

وَلَمَّا أْتَمَّ ذِكْرَ وَفِيَاتِ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، أَرَدَفَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْمَعْمَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَقَالَ:

وَعَاشَ حَسَانٌ كَذَا حَكِيمٌ	عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تَقُومُ
سِتُونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ	سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ حَلَّتْ

(1) - موضعٌ قريب من بيت المقدس، "معجم البلدان" (157/4).

(2) - ينظر "طبقات ابن سعد" (385/7)، و"الاستيعاب" (794/2)، و"تاريخ دمشق" (490/25).

(3) - "تدريب الراوي" (ص355).

(4) - "فتح المغيث" (40/4).

(5) - أسنده عنه ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (490/25).

(6) - يقع الآن في بلدة "دير علا"، منطقة الأغوار الوسطى، شمال غرب الأردن، ويبعد حوالي 60 ميلا عن العاصمة

"عمَّان"، يُنظر: موقع "ويكيبيديا" (الموسوعة الحرَّة) [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org).

(7) - ذكرها دون نسبة لأحد في: "نزهة الأفكار في شرح قرة الأبصار" لعبد القادر بن محمد المجلسي الشنقيطي

(248/2).

وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةَ كَذَا عَاشُوا وَمَا لِعَيْرِهِمْ يُعْرِفُ ذَا  
 قَلْتُ: حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يُعَزِّي  
 هَذَا مَعَ حَمْنَانَ وَابْنِ نَوْفَلٍ كُلُّهُ إِلَى وَصْفِ حَكِيمٍ فَاجْمَلِ  
 وَفِي الصِّحَابِ سِنَّةٌ قَدْ عُمِرُوا كَذَلِكَ فِي الْمُعَمَّرِينَ ذُكِرُوا

يعني أنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ - الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ  
 النَّجَّارِيُّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْ أَبَا الْوَلِيدِ، شَاعِرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
 وَحَكِيمَ بْنَ حِزَامِ بْنِ حُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ، ابْنَ أُخِيٍّ أُمِّ  
 الْمُؤْمِنِينَ خَدِيجَةَ بِنْتِ حُوَيْلِدِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، أَبَا خَالِدِ النَّسَّابَةَ الْمَوْلُودَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ.  
 قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: «وَلَا يُعْرِفُ ذَلِكَ لَعَيْرِهِ»<sup>(1)</sup>.

وَمَا وَقَعَ فِي "المستدرک" <sup>(2)</sup>: أَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وُلِدَ فِيهَا: ضَعِيفٌ.  
 وُلِدَ حَكِيمٌ قَبْلَ عَامِ الْفِيلِ بِثَلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَصَحِبَ<sup>(3)</sup>.  
 عَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً تَامَةً بِدُونِ نَقْصٍ، سُنُونَ مِنْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسُنُونَ  
 فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ مَاتَا بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ مَضَتْ مِنَ الْهَجْرَةِ، هَكَذَا جَزَمَ ابْنُ  
 الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup> تَبَعًا لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(5)</sup> بِكَأَلِ الْأَمْرَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، إِلَّا حَسَّانَ فَحَكِّي فِي وَفَاتِهِ قَوْلًا  
 آخَرَ فَقَالَ: وَقِيلَ مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ<sup>(6)</sup>.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالتَّحْدِيدُ بِالسَّنَتَيْنِ فِي الزَّمَنَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ»<sup>(7)</sup>.

(1) - "الإصابة" (112/2)، و"تهذيب التهذيب" (447/2) وليس فيه إلا أنَّ حَكِيمًا وُلِدَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَأَمَّا مَا  
 ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرِفُ لَعَيْرِهِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ السُّيُوطِيِّ فِي "التَّدرِيبِ" (ص 356)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
 (2) - قَالَ الْحَاكِمُ فِي "المستدرک" (550/3): «فَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَسَدٍ وَوَلَدَتْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي  
 طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ»، ذَكَرَهُ بِدُونِ إِسْنَادٍ، يَنْظُرُ: "السِّيَرَةُ الْخَلْبِيَّةُ" لِعَلِيِّ بْنِ بَرَهَانَ الْخَلْبِيِّ (302/1).  
 (3) - "تاريخ مولد العلماء" لابن زبیر (158/1)، و"الثقات" (70/3 - 71)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم  
 (701/2)، و"الاستيعاب" (251/1)، و"تاريخ دمشق" (93/15 - 98)، و"تهذيب الكمال" (170/7 - 175).  
 (4) - "علوم الحديث" (ص 383).  
 (5) - "الاستيعاب" (251/1) ترجمة حَسَّانَ، وَترجمة حَكِيمٍ فِي (362/1).  
 (6) - "الاستيعاب" (251/1).  
 (7) - "فتح المغيث" (405/4).

وقوله: (وَفَوْقَ حَسَّانِ الْخ) بالتَّنوينِ للضَّرورةِ يَعْنِي أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ رَوَى عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: «عَاشَ حَسَّانُ وَأَبَاؤُهُ الثَّلَاثَةُ ثَابِتٌ وَالْمُنْذِرُ وَحَرَامٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَلَا نَعْرِفُ لغيرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ مِثْلَهُ» (1).

قُلْتُ: وَلثَابِتٍ وَابْنِهِ حَسَّانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ خَصِيصَةً أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِسَانًا إِذَا أَمَدَّهُ وَصَوَّبَهُ يَبْلُغُ نَحْرَهُ، وَإِذَا أَمَدَّهُ وَرَفَعَهُ يَبْلُغُ جَبِيْنَهُ (2).

وَقَدْ نَظَمَ كُلُّ ذَلِكَ وَالِدُنَا أَبُو مَدِينِ بْنِ الشَّيْخِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ:

حَسَّانُ نَجَلٌ ثَابِتٍ وَالْمُنْذِرُ مَعَ حَرَامٍ هَوَلَاءِ عُمَرُوا  
فَكُلُّهُمْ عَاشَ مِنَ السِّنِينَ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ يَقِينَا  
وَوَثَابِتٌ وَنَجَلُهُ حَسَّانُ كِلَاهُمَا كَانَتْ لَهُ لِسَانُ  
وَيَبْلُغُ مِنْهُ النَّحْرَ إِنْ مَدَّ وَيَبْلُغُ الْجَبِينَ إِنْ ذَا مِنَ الْعَجَبِ  
وَعَابِدُ الرَّحْمَنِ نَجَلُ ذَيْنِ مِثْلُهُمَا فِي الْخَصْلَتَيْنِ تَيْنِ

قَالَ النَّاطِلُ: «قَدْ اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ (3) فِي هَذَا الْفَصْلِ حَسَّانَ وَحَكِيمًا، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، اشْتَرَكُوا مَعَهُمَا فِي الصُّحْبَةِ، وَفِي قَدْرِ الْعُمَرِ، (فَاجْمِلْ) عَدَدَهُمْ مَعَهُمَا يَصِيرُ الْجَمِيعُ سِتَّةً» (4).

(كَخَوِيطِبِ) بْنِ عَبْدِ الْعَزِيِّ الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِيِّ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، عَاشَ سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ (5)، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ (6).

(1) - "علوم الحديث" (ص384)، وينظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (845/2).

(2) - "تاريخ دمشق" (393/12)، و"السير" (515/2).

(3) - علوم الحديث (ص384).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (247/3) بتصرف.

(5) - ذكره عنه ابن سعد "الطبقات" (454/5)، وينظر: "الثقات" (96/3)، و"الاستيعاب" (399/1).

(6) - "الطبقات" (454/5)، و"تاريخ خليفة" (ص223)، و"تاريخ مولد العلماء" لابن زبر (156/1)، و"الثقات"

(96/3)، و"معرفة الصحابة" (698/2)، و"الاستيعاب" (399/1)، و"الإصابة" (144/2).

وقيل: سنة اثنتين وخمسين<sup>(1)</sup>، وكان عارقاً بأحوال "مكة"<sup>(2)</sup> هـ.

قلت: فلذلك أمره عمر رضي الله عنه لما اعتَمَر سنة سبع عشرة هـ ومخرمته بن نوفل، والأزهري بن عبد عوف، وسعيد بن يربوع بتجديد أنصاب الحرم، كما في الجزء الثالث من "تاريخ الطبري"<sup>(3)</sup>.

وكسعيد بن يربوع بن عامر القرشي المخزومي، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون سنة أو أزيد، وكان يقال له: الصَّرم أو أصرم، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم سعيداً<sup>(4)</sup>، كما في "التقريب"<sup>(5)</sup> لابن حجر.

(وَكَحْمَنَنْ) بوزن جعفر آخره نون كما قال ابن مأكولاً<sup>(6)</sup>، وقال غيره: آخره زاي<sup>(7)</sup>، وهو في بيت النظم ممنوع من الصرف للوزن، هو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، ذكر الزبير بن بكار<sup>(8)</sup>، والدارقطني<sup>(9)</sup> في كتاب "الإخوة"، وابن عبد البر<sup>(10)</sup>: أنه عاش ستين في الجاهلية، وستين في الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين<sup>(11)</sup>.

(1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (249/3)، و"فتح المغيث" (409/4).

(2) - كان ممن جدّد أنصاب الحرم في عهد عمر رضي الله عنه، "الاستيعاب" (399/1)، و"الإصابة" (143/2).

(3) - "تاريخ الطبري" (69/4).

(4) - أخرجه: البخاري في "الأدب المفرد" (ص286) برقم 822، من طريق زيد بن الحباب، حدّثني: عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي، حدّثني جدّي عن أبيه فذكره، قال الألباني: «والراوي "عمر بن عثمان" ساقطة من الأصل استدركتها من "كشف الأستار"، و"المعجم الكبير" برقم 5528، وعمر بن عثمان مجهول لم يرو عنه غير زيد بن الحباب، ولم يوثقه غير ابن حبان في "ثقافته" (179/7)» اهـ.

(5) - "التقريب" (367/1)، ينظر: جزء "من عاش مائة وعشرين من الصحابة" (ص43)، "تاريخ مولد العلماء" (157/1)، و"الاستيعاب" (626/2-627)، و"تاريخ دمشق" (328/21)، و"أسد الغابة" (470/2)، و"الإصابة" (116/3).

(6) - "الإكمال" (534/2).

(7) - يعني فيصير اسمه: "حمنز"، وضبطه بذلك علي بن الحسين بن علي المغربي، المتوفى سنة 418هـ، ينظر: "الإصابة" (126/2)، و"فتح المغيث" (407/4).

(8) - كما في "جمهرة نسب قريش وأخبارها" للزبير بن بكار (327/1).

(9) - في "المؤتلف والمختلف" (675/2)، وينظر: "تبصير المنتبه" (463/1).

(10) - "الاستيعاب" (402/1).

(11) - ينظر: جزء "من عاش مائة وعشرين من الصحابة" (ص54).

وكمخزومة بن نوفل الفرشيّ الزهريّ، والد المسور، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون سنة كما جزم به أبو زكرياء بن منده في جزء له جمع فيه من عاش من الصحابة مائة وعشرين<sup>(1)</sup>.

وقيل: عاش مائة وخمس عشرة<sup>(2)</sup>.

**قلت:** وقد كنتُ جمعتُ أسماء هؤلاء الصحابة الأربعة الذين زادهم الناظم على ابن الصلاح في بيتٍ فقلتُ:

وكحكيم حمن ومخرمه حويطب مع سعيد فاعلمه.

قال السخاوي: «وكانت وفاتهم بالمدينة إلا حمنًا فبمكة، وقد قيل في ابن يربوع أيضًا: إنه توفّي بها<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>.

قوله: (وفي الصحاب الخ) يعني أنّ في الصحابة ستّة قد عمّروا هذا العمر، ولكن لم يُعلم كون نصفه في الجاهليّة ونصفه في الإسلام، ذكرهم ابن منده في جزئه في "المعمّرين"، وتبعه الناظم<sup>(5)</sup>، والشيوطي في "التدريب"<sup>(6)</sup>، والسخاوي في "فتح المغيث"<sup>(7)</sup>، وغيرهم وهم: عاصم بن عدي بن الحارث بن العجلان الأنصاري صحابي شهد أحدًا، وهو صاحب عويمر العجلاني في قصة اللعان<sup>(8)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "التقريب"<sup>(9)</sup>: «مات في خلافة معاوية، وقد جاوز المائة».

(1) - في جزئه "من عاش مائة وعشرين من الصحابة" (ص 39).

(2) - وهو قول الواقدي وابن سعد وابن البرقي، "الاستيعاب" (402/1)، و"تاريخ دمشق" (151/57 - 152)، و"أسد الغابة" (131/5)، و"السير" (543/2)، و"الإصابة" (52/6).

(3) - "الاستيعاب" (1380/3).

(4) - "فتح المغيث" (409/4) بتصرف.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (250/3 - 251).

(6) - "تدريب الراوي" (ص 356).

(7) - "فتح المغيث" (409/4 - 410).

(8) - متفق عليه من حديث سهل بن سعد الساعدي، أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب {والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم..} (339/3) برقم 4754، ومسلم: كتاب اللعان (103/10) برقم 1492.

(9) - "التقريب" (458/1).

وَجَزَمَ ابْنُ مَنَدَةَ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(2)</sup> بِأَنَّهُ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَأَنَّهُ مَاتَ سَنَةً خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ<sup>(3)</sup>.

وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمِ الطَّائِي تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ عَن مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً<sup>(4)</sup>.  
وَالْمُنْتَجِعُ جَدُّ نَاجِيَةٍ<sup>(5)</sup>، وَنَافِعُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْعَبْدِيُّ<sup>(6)</sup>، وَاللَّجْلَاجُ الْعَامِرِيُّ وَالْأَدُّ خَالِدٌ<sup>(7)</sup>، وَسَعْدُ بْنُ جُنَادَةَ الْعَوْفِيُّ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(8)</sup>، وَالْأَدُّ عَطِيَّةٌ، ذَكَرَ هَؤُلَاءِ السَّنَةَ فِي الْمَعْمَرِينَ جَمَاعَةً<sup>(9)</sup>، وَقَدْ نَظَّمَهُمُ الْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ<sup>(10)</sup>:

مُنْتَجِعٌ وَنَافِعٌ مَعَ عَاصِمٍ وَسَعْدُ اللَّجْلَاجُ وَابْنُ حَاتِمٍ

كَمَا جَمَعَهُمْ أَيْضًا السُّيُوطِيُّ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فِي "أَلْفِيَّتِهِ فِي الْمِصْطَلَحِ"<sup>(11)</sup>، وَزَادَهُمْ بِنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ<sup>(12)</sup>، فَقَالَ:

عَاصِمٌ سَعْدُ نُوفَلٌ مُنْتَجِعٌ لَجْلَاجُ أَوْسٌ وَعَدِيُّ نَافِعٌ

(1) - فِي جُزْئِهِ الْمَذْكُورِ (ص 29).

(2) - "الاستيعاب" (782/2)، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّوَارِيخِ إِلَى أَنَّهُ عَاشَ مِائَةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، مِنْهُمْ: ابْنُ سَعْدٍ فِي "طَبَقَاتِهِ" (466/3)، وَذَكَرَهُ عَنِ الْوَاقِدِيِّ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي "الثَّقَاتِ" (287/3)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي "أَسَدِ الْغَابَةِ" (110/3)، وَابْنُ السَّكْنِ كَمَا فِي الْإِصَابَةِ" (572/3)، وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ لَمْ يُشْرَ إِلَى كَوْنِهِ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً إِلَّا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(3) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (466/3)، وَ"الثَّقَاتُ" (287/3)، وَ"أَسَدُ الْغَابَةِ" (110/3)، وَ"الْإِصَابَةُ" (572/3).

(4) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (22/6)، وَفِي سَنَةِ وَفَاتِهِ خِلَافٌ، فَقِيلَ: سَنَةٌ سِتٌّ وَسِتِّينَ كَمَا عِنْدَ خَلِيفَةِ فِي "تَارِيخِهِ" (ص 264)، وَقِيلَ: سَنَةٌ سَبْعٌ وَسِتِّينَ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْإِصَابَةِ" (1059/3).

(5) - جُزْءٌ "مِنْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ" (ص 54)، وَ"الْإِصَابَةُ" (211/6).

(6) - جُزْءٌ "مِنْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ" (ص 55)، وَ"الْإِصَابَةُ" (406/6).

(7) - جُزْءٌ "مِنْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ" (ص 55)، وَ"مَهْدِيْبُ الْكَمَالِ" (245/24)، وَ"الْإِصَابَةُ" (682/5).

(8) - الْإِصَابَةُ (49/3)، وَلَمْ يَذْكُرْ سَنَّهُ فِيهِ، جُزْئُهُ "مِنْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ" (ص 45).

(9) - "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (250/3-251)، وَ"فَتْحُ الْمَغِيثِ" (409/4 - 410)، وَ"تَدْرِيبُ الرَّوَايِ" (ص 356).

(10) - ذَكَرَهُ عَنْهُ زَكَرِيَاءُ الْأَنْصَارِيِّ فِي "فَتْحِ الْبَاقِي" (251/3)، وَالسَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ" (411/4).

(11) - "أَلْفِيَّةُ السُّيُوطِيِّ" (ص 212).

(12) - تُوْفِيَ بِالْمَدِينَةِ زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، "الْإِصَابَةُ" (1513/4)، وَ"أَسَدُ الْغَابَةِ" (388/5)، وَ"الْإِصَابَةُ"

وَفِي الصَّحَابَةِ جَمَاعَةٌ زَادَتْ أَعْمَارُهُمْ عَلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ مِنْهُمْ: سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ<sup>(1)</sup>،  
وَلَيْبِدُ بْنُ رَبِيعَةَ<sup>(2)</sup>، وَالنَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ<sup>(3)</sup>، وَأَوْسُ بْنُ مَعْرَاءَ السَّعْدِيُّ<sup>(4)</sup>.  
وَفِي التَّابِعِينَ: أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ صَاحِبُ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(5)</sup>، وَزُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ<sup>(6)</sup>.  
قَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَفِي اسْتِيفَاءِ ذَلِكَ طَوْلٌ»<sup>(7)</sup>.  
قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(8)</sup>: «وَقَدْ لَحِصْتُ جُزْءَ ابْنِ مَنَدَةَ الْمَذْكُورِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ مَا فَاتَهُ» .

وَلَمَّا تَمَّ ذِكْرُ الْمُعَمَّرِينَ أَرَدْتُ أَنْ بَدِّعُ أَرْبَابَ الْمَذَاهِبِ الْخَمْسَةِ فَقَالَ:

وَقُبُضَ الثَّوْرِيُّ عَامَ إِحْدَى      مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدًّا  
وَبَعْدُ فِي تَسْعِ تَلْبِي سَبْعِينَا      وَفَاةَ مَالِكٍ وَفِي الْخَمْسِينَا  
وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى      وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ فَرْنَيْنِ مَضَى  
لِأَرْبَعِ ثُمَّ قَضَى مَأْمُونَا      أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا

(1) - ذكر أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (230/1) من طريق العباس بن يزيد أنه قال: «أهل العلم يقولون: إنَّه عاش ثلاثمائة وخمسين سنة، فأما مائتين وخمسين فلا يشكُّون فيها»، وذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام" (521/3)، ولكنَّه تراجع عن ذلك في "السير" (555/1)، ويبيِّن أنَّه قول بعيدٌ عن الصَّواب بالحجَّة، وأنَّه لم يزد عن الثَّمانين، والله أعلم. توفي سلمان الفارسي رضي الله عنه في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ستِّ وثلاثين، وقيل سبعٍ وثلاثين، "طبقات خليفة" (ص7)، و"الاستيعاب" (638/2)، و"تاريخ الإسلام" (521/3)، و"الإصابة" (141/3).  
(2) - توفي لبيد بن ربيعة سنة 41 هـ، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة (275/1) "الاستيعاب" (1338/3)، و"أسد الغاية" (538/4 - 541)، و"الإصابة" (676/5)، وذكر أنَّ عمره كان 145 سنة.  
(3) - عاش 220 هـ، وقيل: 180 سنة، وقيل: 230 سنة، ينظر: "الشعر والشعراء" لابن قتيبة (289/1 - 291)، و"الاستيعاب" (1515/4)، و"أسد الغاية" (304/5)، و"الإصابة" (391/6 - 394).  
(4) - "الإصابة" (218/1)، وذكره بالقرعبي مخضرم، فلعله هو، ينظر: "تدريب الراوي" (ص356)، والله أعلم.  
(5) - هو: سعد بن إياس، أبو عمرو الشَّيباني الكوفي، ثقة مخضرم، توفي سنة 95 أو 96 هـ، وهو ابن مائة وعشرين سنة، "الاستيعاب" (583/2)، و"تهذيب الكمال" (258/10)، و"الإصابة" (254/3)، و"التقريب" (343/1).  
(6) - هو: زرُّ بن حُبَيْش بن حُباشة، أبو مريم، الأسدي الكوفي، ثقة مخضرم، توفي سنة 82 أو 83 هـ، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة، "الاستيعاب" (563/2)، و"تهذيب الكمال" (335/9)، و"الإصابة" (633/2).  
(7) - "فتح المغيث" (413/4).  
(8) - "تدريب الراوي" (ص356).

هذه الأبيات الأربعة في وفيات أصحاب المذاهب الخمسة، وقد كان الثوري معدوداً فيهم، وله مقلدون إلى بعد الخمسمائة، وممن عدّه منهم: الغزالي في "الإحياء" (1).

فقال الناظم (2): «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ - نَسَبَهُ لثَوْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةِ بْنِ أَدِّ بْنِ طَاحِيحَةَ عَلَى الصَّحِيحِ (3)، وقيل: لثَوْرِ هَمْدَانَ (4) - الْكُوفِيِّ الْإِمَامِ الْحِجَّةِ الْحَافِظِ الْعَابِدِ (قُضَيْضَ) أَي: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَقَرْنَ - أَي: مِائَةَ سَنَةٍ مَعْدُودِينَ عَدًّا - بِ"الْبَصْرَةِ" فِي شَعْبَانَ فِي دَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً (5).

وَأَنَّ بَعْدَهُ سَنَةَ تِسْعٍ - بِتَقْدِيمِ النَّاءِ - تَلِي سَبْعِينَ وَمِائَةً، تُوَفِّي الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: فِي صَفَرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَقَبْرُهُ فِيهِ مَشْهُورٌ (6).

وَاخْتَلَفَ فِي مَوْلِدِهِ فَقِيلَ: سَنَةَ تِسْعِينَ، وَقِيلَ: بَعْدَهَا سَنَةً، وَقِيلَ: بِثَلَاثٍ، وَقِيلَ: بِأَرْبَعٍ، وَبِهِ جَزَمَ الدَّهَبِيُّ (7)، وَقِيلَ: بِسَبْعٍ (8).

وَأَنَّ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ أَبَا حَنِيفَةَ التُّعْمَانَ بْنَ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ (قَضَاصِي) أَي: مَاتَ سَنَةَ حَمْسِينَ وَمِائَةٍ فِي رَجَبِ بَغْدَادَ، وَدُفِنَ بِهَا بِ"بَابِ حَرْبٍ"، وَعَمْرُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: إِحْدَى وَسَبْعُونَ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ (9).

(1) - "إحياء علوم الدين" (25/1) .

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (251/3).

(3) - ذكره ابن سعد في "الطبقات" (371/6)، و"تهذيب الكمال" (154/11).

(4) - "تهذيب الكمال" (155/11) وصحح القول الأول، وكذلك الذهبي في "السير" (230/7).

(5) - ترجمته مشهورة جداً، ينظر: "طبقات ابن سعد" (371/6)، و"تاريخ خليفة" (ص319)، و"الجرح والتعديل" (222/4)، و"تاريخ بغداد" (172/9) و"تهذيب الكمال" (156/11) وغيرها كثير.

(6) - له ترجمة حافلة في: "ترتيب المدارك" لعياض (119/1)، و"تهذيب الكمال" (91/27)، و"السير" (48/8).

(7) - في "العبر" (210/1) وذكر في "السير" (49/8) أنه ولد على الصحيح سنة ثلاث وتسعين.

(8) - جل تلك الأقوال استوفاهما القاضي عياض في "ترتيب المدارك" (118/1).

(9) - ينظر هذا في ترجمته في: "تاريخ بغداد" (421-422/13)، و"طبقات ابن سعد" (368/6)، و"تهذيب الكمال" (417/29).

وَأَنَّ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الْقُرَشِيَّ الْمَطَّلِبِيَّ الشَّافِعِيَّ مَاتَ بِـ"مَصْرَ" سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ آخِرَ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ<sup>(1)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «فِي شَهْرِ رَيْبَعِ الْأَوَّلِ، وَدُفِنَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِـ"الْفُسْطَاطِ"، وَرَجَعُوا فَرَأَوْ هِلَالَ رَيْبَعِ الْآخِرِ»<sup>(2)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «الْأَوَّلُ أَشْهَرُ»<sup>(3)</sup>.

وَكَانَ مَوْلَاهُ بِـ"عَزَّةَ"، أَوْ بِـ"عَسْقَلَانَ"، أَوْ بِـ"الْيَمَنِ" سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ<sup>(4)</sup>.

كَمَا نَقَلَ النَّوَوِيُّ<sup>(5)</sup> الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ عَامَ مَوْتِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَعُمِّرُهُ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ<sup>(6)</sup>.

قَالَ زَكْرِيَاءُ الْأَنْصَارِيُّ: «وَقَبْرُهُ بِـ"الْقَرَّافَةِ"<sup>(7)</sup> ظَاهِرٌ مَشْهُورٌ يُزَارُ»<sup>(8)</sup>.

وَفِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ"<sup>(9)</sup> لِلسَّخَاوِيِّ: «أَنَّ الْحُكُومَةَ بَعْدُ رَامُوا تَحْوِيلَهُ إِلَى "بَغْدَادَ"، وَشَرَعُوا فِي الْخَفْرِ حِينَ عَجَزَ الْمَصْرِيُّونَ عَنِ الدَّفْعِ، فَلَمَّا وَصَلُوا لِقُرْبِ اللَّحْدِ الشَّرِيفِ فَاحَ مِنْهُ رِيحٌ مَا شَمُّوا مِثْلَهُ بِحَيْثُ سَكَّرُوا مِنْ طِيبِ رَائِحَتِهِ، وَمَا تَمَكَّنُوا مَعَهُ مِنَ التَّوَصُّلِ، فَكَفُّوا، وَصَارَ ذَلِكَ مَعْدُودًا فِي "مَنَاقِبِهِ" .

ثُمَّ (قَضَى) أَي: مَاتَ (مَأْمُونًا) أَي: مُؤْتَمِنًا عَلَى خِدْمَةِ السَّنَةِ، وَقَمَعَ الْبِدْعَةَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّتِي عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ

(1) - ينظر: "مناقب الشَّافعي" للبيهقي (291/2 - 305)، و"آداب الشَّافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم الرَّازي (ص 56)، و"تاريخ بغداد" (56/2)، و"تهذيب الكمال" (355/24)، و"السير" (05/10).

(2) - "الثقات" (31/9).

(3) - "شرح التبصرة والتذكرة" (253/3).

(4) - "مناقب الشَّافعي" للبيهقي (71/2)، و"آداب الشَّافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم الرَّازي (ص 18 - 20).

(5) - "تهذيب الأسماء واللغات" (45/1).

(6) - "مناقب الشَّافعي" للبيهقي (298/2)، و"الثقات" (31/9)، و"تاريخ بغداد" (59/2، 70).

(7) - القَرَّافَةُ: هم بطنٌ من المعافر نزلوها فسمَّيت بهم، سمُّوا "بنو قَرَّافَةَ"، وهي محلَّة بالفُسْطَاطِ فِي الْقَاهِرَةِ، وَهِيَ تَعْنِي الْمَقْبَرَةَ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرَ، بِمَا قَبَرَ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ، "معجم البلدان" (317/4).

(8) - "فتح الباقي" (253/3).

(9) - "فتح المغيثة" (417/4) بتصرف، وهذا إن ثبت، وإلَّا فمناقبه رحمه الله مشهورة.

من ربيع الآخر، وقيل: لثلاث عشرة بقيت منه، وقيل: كل ذلك من ربيع الأول في سنة إحدى وأربعين ومائتين، وسنة سبعمائة وسبعون سنة<sup>(1)</sup>.

قال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(2)</sup>: «وكشفت قبره حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه، فوجد كفته صحيحاً لم يبل، وجسده لم يتغير، وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة».

قلت: من أصحاب المذاهب المتبوعة: الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، ويكنى بأبي عمرو، وقد كان أهل الشام على مذهبه نحوًا من مائتي سنة، ومولده سنة ثمان وثمانين، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة، ودفن بـ"بيروت" من ساحل الشام<sup>(3)</sup>. وأبو يعقوب إسحاق بن راهويه كان إمامًا متبعًا له أتباع يقلدونه يُقال لهم: "الإسحاقية"، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة<sup>(4)</sup>.

وداؤود الظاهري، وتوفي بـ"بغداد" سنة تسعين ومائتين، ومولده بالكوفة سنة اثنتين ومائتين<sup>(5)</sup> هـ.

وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة عشر وثلاثمائة<sup>(6)</sup>. وكان من أصحاب المذاهب المتبوعة سفيان بن عيينة المكي، والليث بن سعد المصري، فتكون عدتهم أحد عشر إمامًا، وقد انقرضت مذاهبهم، فلم يبق منها بعد الخمسمائة إلا المذاهب الأربعة لتقاصر الهيم<sup>(7)</sup>.

(1) - أخباره كثيرة مشهورة، ينظر مثلاً: "طبقات ابن سعد" (354/7)، و"تاريخ بغداد" (412/4)، و"طبقات الحنابلة" (43-8/1)، و"تهذيب الكمال" (437/1)، و"السير" (177/11) وغيرها كثير.

(2) - "فتح المغيث" (418/4)، وهل ثبتت هذه الحكاية؟، فالله أعلم.

(3) - ترجمته مشهورة، ينظر مثلاً: "طبقات ابن سعد" (488/7) و"تهذيب الكمال" (307/17)، و"السير" (107/11)، وغيرها.

(4) - ترجمته في "تاريخ بغداد" (345/6)، و"تهذيب الكمال" (373/2)، و"السير" (358/11) وغيرها.

(5) - "تاريخ بغداد" (369/8)، و"السير" (97/13).

(6) - "تاريخ بغداد" (162/2)، و"السير" (267/14).

(7) - "اختصار علوم الحديث" (ص361)، و"فتح المغيث" (419/4)، و"تدريب الراوي" (ص357).

وَلَمَّا أَتَمَّ وَفِيَاتِ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةِ أَرَدَفَهُمْ بَوْفِيَاتِ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ  
فَقَالَ:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى      سِتِّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنِكَ رَدَى  
وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ      مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبَ  
ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو      دَاوُودَ ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ  
سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا وَذُو نَسَا      رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثِ رُفْسَا

يعني أنَّ الإمامَ صاحبَ "الصَّحِيحِ" أبا عبدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
الْمَغِيرَةِ الْجَعْفِيِّ (الْبُخَارِيُّ) بِالْإِسْكَانِ لِلْوَزْنِ نَسَبَهُ إِلَى "بُخَارَى" - بِالْقَصْرِ - أَعْظَمَ مَدِينَةَ  
وَرَاءَ النَّهْرِ (1).

وَلَدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِثَلَاثِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ،  
وَمَاتَ لَيْلَةَ السَّبْتِ، وَقَتَ الْعِشَاءِ لَيْلَةَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ سِتِّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ (بِخَرْتَنِكَ)  
بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ - كَمَا لِلسَّمْعَانِيِّ (2)، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، وَبَكْسَرَهَا كَمَا لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (3) - ثُمَّ رَأَى  
سَاكِنَةً، ثُمَّ مُثَنَّاَةً فَوْقَانِيَّةً مَفْتُوحَةً، ثُمَّ نَوْنٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ كَافٌ، قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى "سَمَرْقَنْدَ"، خَرَجَ إِلَيْهَا  
لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ وَالِي "بُخَارَى" خَالِدُ بْنُ أَحْمَدَ الدُّهْلِيِّ أَنْ يَحْمِلَ لَهُ "الْجَامِعَ" وَ"التَّارِيخَ"  
لِيَسْمَعَهُمَا مِنْهُ، فَقَالَ لِرَسُولِهِ قُلْ لَهُ: أَنَا لَا أَذِلُّ الْعِلْمَ، وَلَا أَحْمِلُهُ إِلَى أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ، فَأَمَرَهُ  
بِالْخُرُوجِ مِنْ بَلَدِهِ، فَخَرَجَ إِلَى "خَرْتَنِكَ"، وَكَانَ لَهُ بِهَا أَقْرِبَاءٌ فَنَزَلَ عِنْدَهُمْ، وَسَأَلَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ  
يَقْبِضَهُ، فَمَا تَمَّ الشَّهْرُ حَتَّى (رَدَى) بِفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ - أَي: ذَهَبَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَمَّرَهُ  
اِثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً إِلَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا (4) هـ.

وَأَنَّ الْإِمَامَ صَاحِبَ "الصَّحِيحِ" أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقَشِيرِيِّ  
النَّيْسَابُورِيِّ، ذَهَبَ بِالمَوْتِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَشْرِينَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِأَرْبَعِ بَقِيْنَ

(1) - وتعتبر بخارى اليوم ولاية تابعة لأوزباكستان، وهي مدينة جميلة أخذت بلب المؤرخين والواصفين، ولها مكانتها في

تاريخ الإسلام، "معجم البلدان" (353/1)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي عبر التاريخ" (409/2 - 415).

(2) - "الأنساب" (79/5).

(3) - في "شرح الإمام" (313/1) فيكون ضبطها: "خَرْتَنِكَ".

(4) - "تاريخ بغداد" (33/2 - 34)، و"تهذيب الكمال" (465/24).

من رجب سنة ستين ومائتين بـ "نيسابور"، وقبره بها مشهور يُزار، وعُمره عند ابن الصّلاح خمس وخمسون<sup>(1)</sup>.

وقال الذهبي: «إنه قارب الستين»<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «وكانت وفاته بسبب غريب نشأ من عمرة فكرة علمية»<sup>(3)</sup>.  
وذلك أنه عُقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث فلم يعرفه، فأنصرف إلى منزله، وقُدِّمت له سلّة فيها تمر، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرّة، فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث، فيقال: إن ذلك كان سبب موته<sup>(4)</sup>.

وأن الإمام أبا داؤود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، صاحب "السنن" السجستاني - بكسر المهملة والجيم، وسكون السين المهملة أيضاً - نسبة إلى سجستان، ويُنسب إليها أيضاً سجزي على غير قياس<sup>(5)</sup>، مات بـ "البصرة" يوم الجمعة سادس عشر شوال سنة خمس وسبعين ومائتين<sup>(6)</sup>.

وأن الحافظ أبا عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك السلمي (الترمذي) - بتثنية المثناة فوقانية وكسر الميم، أو ضمها، وإعجام الدال - نسبة إلى "ترمذ"<sup>(7)</sup> مدينة قديمة على طرف نهر "جیحون"، صاحب "الجامع"، (يعقوب) أبا داؤود في الوفاة أي: يتأخر عنه فيها بنحو أربع سنين، فإنه مات ليلة الاثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع - بتقديم التاء على السين - بعد السبعين والمائتين، وذلك بقرية "بوغ" - بضم الموحدة ومدّها ثم عين معجمة - إحدى قرى "ترمذ" على ستة فراسخ منها<sup>(8)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص385).

(2) - "تاريخ الإسلام" (190/20).

(3) - "صيانة صحيح مسلم" (ص64).

(4) - "تاريخ بغداد" (103/13)، و"تهذيب الكمال" (507/27).

(5) - والقياس في النسبة سجستاني.

(6) - "تاريخ بغداد" (55/9)، و"تهذيب الكمال" (355/11)، و"السير" (203/13).

(7) - "ترمذ" تقع حالياً في الحدود الغربية لجمهورية أوزباكستان، "المسلمون في الإتحاد السوفيتي عبر التاريخ" (525/2).

(8) - "معجم البلدان" (210/1)، وترجمة الإمام الترمذي مشهورة، ينظر مثلاً: في "الثقات" (353/9)، و"تهذيب

الكمال" (250/26)، و"السير" (270/13).

وَأَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بْنَ شُعَيْبِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سِنَانَ بْنِ بَحْرِ بْنِ دِينَارِ النَّسَائِيِّ، وَيُقَالُ أَيْضًا: النَّسَوِيُّ نَسَبَةً إِلَى "نَسَا" - بِالْفَتْحِ وَالْقَصْرِ (1) - مَدِينَةَ بَخْرَاسَانَ (2)، صَاحِبَ "الْمُجْتَبَى"، مَاتَ فِي صَفْرِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً (3).

قَالَ النَّازِمُ: «وَقَوْلِي: (رُفْسَا) بَيَانٌ لِسَبَبِ مَوْتِهِ، وَهُوَ مَا حَكَاهُ ابْنُ مَنَدَةَ (4) عَنِ مَشَائِخِهِ: أَنَّ النَّسَائِيَّ سُئِلَ بِـ"دِمَشَقٍ" عَنِ مُعَاوِيَةَ، وَمَا زُوِيَ مِنْ فَضَائِلِهِ، فَقَالَ: «أَلَا يَرْضَى مُعَاوِيَةَ رَأْسًا بِرَأْسٍ حَتَّى يُفْضَلَ»، فَمَازَالُوا يِرْفُسُونَهُ بِأَرْجُلِهِمْ فِي خِصْيَيْهِ، أَوْ حِضْنَيْهِ أَيُّ: جَانِبَيْهِ حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى "مَكَّةَ" فَمَاتَ بِهَا» (5).

لَكِنَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا وَقَعَتْ بِـ"الرَّمْلَةِ" مِنْ فِلَسْطِينَ، وَإِنَّهُ حُمِلَ إِلَى "بَيْتِ الْمَقْدِسِ"، فَمَاتَ وَدُفِنَ فِيهِ (6)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ إِلَى وَفِيَاتِ هَؤُلَاءِ الْحَفَاطِ الْخَمْسَةِ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ فِي بَيْتٍ يُشِيرُ بِالْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَى اسْمِ الْحَافِظِ، وَبِنَقْطِ الْأَحْرَفِ الْبَاقِيَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ فَقَالَ (7):

إِذَا رُمْتَ الْحَدِيثَ فَلِذْ بِخَمْسٍ تَكُنْ مِثْلَ الْمَشَافِهِ فِي الْحَيَاةِ  
تَعَطَّرَ دِرْعُهُ مَا رُصَّ نَسِجٌ بُنُورٌ لِلْمَحَادِّثِ وَالْوَفَاةِ

فَالْتَأَى أَوَّلَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى إِشَارَةً إِلَى التِّرْمِذِيِّ، وَبَقِيَّةَ أَحْرَفِهَا إِشَارَةً إِلَى وَفَاتِهِ وَهِيَ: 279. وَالِدَّالُ مِنْ "دِرْعِهِ" إِشَارَةً إِلَى أَبِي دَاوُودَ، وَالْأَحْرَفُ الْبَاقِيَةَ مِنْهَا وَهِيَ ثَلَاثَةٌ إِشَارَةً إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ 275.

(1) - "الأنساب" (84/13).

(2) - وتقع اليوم مع (مرو) في جمهورية تركمنستان، على بُعد خمسة أميال من عشق آباد، "معجم البلدان" (281/5) - (282)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي عبر التاريخ" (593/2).

(3) - ينظر في ترجمته المشهورة مثلا: "تهذيب الكمال" (328/1)، و"السير" (125/14) وغيرها.

(4) - "تهذيب الكمال" (339/1)، وذكر أن الحاكم رواه عن ابن منده.

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (256/3).

(6) - ذكره الذهبي في "السير" (133/14) هذا القول عن ابن يونس في "تاريخه" وصححه؛ لأن ابن يونس حافظ يقظ، كما أنه ممن أخذ عن النسائي، فهو عارف به، والله أعلم.

(7) - لم أهدت إلى قائله، وقد ذكره دون نسبة محمد دياب الأتليدي في كتابه "إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العبّاس" (ص 429).

و"مَا رُصَّ" مِيْمَهَا إِشَارَةٌ لِمُسْلِمٍ، وَبَقِيَّتُهَا إِشَارَةٌ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ 261.  
والتُّوْنُ مِنْ "نَسَجٍ" لِلنَّسَائِيِّ، وَالجِيمُ وَالسِّينُ إِشَارَةٌ إِلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ 303.  
والبَاءُ مِنْ "بُنُورٍ" لِلبَحَّارِيِّ، وَالْأَحْرَفُ الْبَاقِيَةُ تَارِيخُ لَوْفَاتِهِ 256.  
قُلْتُ: وَقَدْ طَلَبَ مِنِّي بَعْضُ التَّلَامِيذِ نَظْمَ وَآدَاءِ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ نَظْمًا يُحَاكِي نَظْمَ  
وَفَاتِهِمْ، فَقُلْتُ:

وَنَدْرِي مَوَالِيدَ الْهُدَاةِ فَهَاكَهَا عَلَى نَمَطِ التَّارِيخِ فِي الْوَفَايَاتِ  
بِمَرْفَعِ دَرْبٍ مَعَ مَرَدِّ تَرٍّ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ الرَّاوي وَوَقْتُ حَيَاةِ  
(وَنَدْرِي) النَّسَائِي 214 هـ، (بِمَرْفَعِ) الْبَحَّارِي 194 هـ، (دَرْبِ) أَبُو دَاوُدَ 202 هـ،  
(مَرَدِ) مُسْلِمٍ 204 هـ، (تَرٍّ) التِّرْمِذِي 200 هـ.

قُلْتُ: لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ وَفَاةَ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ  
مَاجَةَ الْقَزْوِينِي، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ لثَمَانٍ بَقِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ  
خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، كَمَا لَمْ يَذْكُرَا "سُنَّهُ" الَّتِي كَمَّلَ بِهَا الْكُتُبَ السِّتَّةَ: "السُّنَنُ الْأَرْبَعَةُ" بَعْدَ  
"الصَّحِيحَيْنِ" فِي الْأَصُولِ، وَأَوَّلُ مَنْ أَحَقَّهَا بِهَا الْحَافِظُ ابْنُ طَاهِرٍ الْمُقَدِّسِي<sup>(1)</sup>، فَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ  
أَصْحَابُ "الْأَطْرَافِ" كَابْنِ عَسَاكِرَ، وَالْمَزِّي<sup>(2)</sup>، وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَكِتَابُ ابْنِ مَاجَةَ مُفِيدٌ قَوِيٌّ التَّبْوِيْبِ فِي الْفِقْهِ»<sup>(3)</sup>.  
لَكِنْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(4)</sup>، وَالْعَلَايِي<sup>(5)</sup>، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: «إِنَّهُ لَوْ جُعِلَ "مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ"  
بَدَلَهُ فِي الضَّمِّ إِلَى الْخَمْسَةِ لَكَانَ أَوْلَى»<sup>(6)</sup>.

وَلَمَّا أُنْمَتْ تَارِيخُ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ أَرْدَفُهُمْ بِتَارِيخِ أُمَّةٍ آخَرِينَ نَفَعَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ  
بِتَصَانِيْفِهِمْ فَقَالَ:

ثُمَّ لِحَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي الدَّارِقُطْنِي ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

(1) - فِي "شُرُوطِ الْأُمَّةِ السِّتَةِ" (ص 24).

(2) - فِي كِتَابِهِ: "تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ".

(3) - "اِخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ" (ص 285).

(4) - الطَّاهِرُ أَنَّ الصَّلَاحَ الْعَلَايِي، وَلَيْسَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا فِي "فَتْحِ الْمَغِيْثِ" (324/4)، فَلَعَلَّهُ سَبَقُ قَلَمِ مَنْ الشَّارِحِ.

(5) - نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "النَّكَتِ" (446/1).

(6) - "النَّكَتِ" لِابْنِ حَجْرٍ (446/1).

خامسٍ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَنِي وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدِ الْغَنِيِّ  
فَفِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نُعَيْمٍ وَلِثَمَانَ بَيْهَقِي الْقَوْمِ  
مَنْ بَعْدَ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ حَطِيبُهُمُ وَالنَّمْرِيُّ فِي سَنَةِ

يعني أن ابن الصلاح قال: «إِنَّ سَبْعَةَ مِنَ الْحَقَائِظِ فِي سَاقَةِ هَؤُلَاءِ أَحْسَنُوا التَّصْنِيفَ، وَعَظُمَ  
الانْتِفَاعُ بِتَّصَانِيفِهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ» (1)، وَهُمْ:

الحافظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِي بْنِ مَسْعُودِ بْنِ التُّعْمَانِ بْنِ دِينَارِ بْنِ عَبْدِ  
اللَّهِ الدَّارِقُطِيِّ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ الطَّاءِ - نَسَبَةً إِلَى "دَارِ الْفُطْنِ" مَحَلَّةً بِبَغْدَادَ (2)،  
فَأَخْبَرَ النَّاطِمُ أَنَّهُ مَاتَ بِ"بَغْدَادَ" يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لِثَمَانَ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ  
وَثَلَاثِمِائَةٍ (تَفِي) أَي: بَدُونِ نَقْصٍ، وَدُفِنَ قَرِيبًا مِنْ قَبْرِ مَعْرُوفِ الْكَرْخِيِّ (3)، وَقَدْ وُلِدَ فِي  
ذِي الْقَعْدَةِ أَيْضًا فِي سِتِّ وَثَلَاثِمِائَةٍ، فَعَمَّرَهُ تِسْعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ "السُّنَنُ"،  
وَ"الْعَلَلُ"، وَ"الْأَفْرَادُ"، وَ"التَّصْحِيفُ"، وَغَيْرُ ذَلِكَ (4).

(ثُمَّتَ) لَعَةً فِي ثَمَّ (الْحَاكِمُ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُودِ بْنِ نُعَيْمِ  
بِالْحَاكِمِ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْبَيْعِ الضَّبِّيِّ، صَاحِبُ "الْمُسْتَدْرَكِ"، وَ"التَّارِيخِ"، وَ"عُلُومِ الْحَدِيثِ"،  
وَ"الْمَدْحَلِ"، وَ"التَّفْسِيرِ"، وَ"الإِكْلِيلِ"، وَ"مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ"، وَغَيْرِ ذَلِكَ (فَنِي) أَي: مَاتَ  
بِنَيْسَابُورَ فِي الثَّلَاثِ مِنْ صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَقَدْ وُلِدَ بِنَيْسَابُورَ صَبِيحَةَ الثَّلَاثِ مِنْ شَهْرِ  
رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ (5).

ثُمَّ بَعْدَ وَفَاةِ الْحَاكِمِ هَذَا بِأَرْبَعِ سِنِينَ مَاتَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ  
سَعِيدِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ مَرْوَانَ الْأَزْدِيِّ، حَافِظُ مِصْرَ، بِمِصْرَ فِي صَفَرِ لِسَبْعِ خَلَوْنَ مِنْهُ، سَنَةَ تِسْعِ

(1) - "علوم الحديث" (ص 386) بتصرف.

(2) - "تاريخ بغداد" (40/12)، و"الأنساب" (273/5).

(3) - هو: معروف بن الفيزان الكرخي، أبو محفوظ البغدادي، علم الزهاد والعباد، توفي سنة 200 هـ، "حلية الأولياء"  
(360/8 - 368)، و"تاريخ بغداد" (13/199 - 200)، و"السير" (9/339).

(4) - ترجمته حافلة في: "تاريخ بغداد" (12/34)، و"السير" (16/449)، وغيرهما.

(5) - ترجمته حافلة في: "تاريخ بغداد" (5/473)، و"السير" (17/162)، وغيرهما.

وأربعمائة، وقد كان وُلد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، فعمُرهُ سبعٌ وسبعون سنةً، له من المصنّفات "المؤتلف والمختلف"، وغيره<sup>(1)</sup>.

وبعد مُضيِّ الثلاثين من السنين بعد الأربعمائة - بكرةً يوم الاثنين لعشرٍ بقين من المُحرّم - مات بـ"أصبهان" الحافظُ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، نسبةً إلى "أصبهان" - بفتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء، ويُقال بالفاء - أشهر بلاد الجبل<sup>(2)</sup>.

وقد ولد في رجب سنة أربع أو ستٍ وثلاثين وثلاثمائة، له من التصانيف "الحلية"، و"دلائل النبوة"، و"علوم الحديث"، و"تاريخ أصبهان"، و"المستخرج" على صحيح البخاري، وعلى صحيح مسلم، و"فضائل الصحابة"، و"صفة الجنة"، و"الطب"، وغيرها<sup>(3)</sup>.

ولمُضيِّ ثمانٍ من السنين بعد خمسين وأربعمائة في عاشِرِ جمادى الأولى من تلك السنة مات الحافظُ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، نسبةً إلى "بيهق" بلدةً قرب نيسابور<sup>(4)</sup>، وقد وُلد في شعبان سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة، ونُقِلَ تابوته من نيسابور إلى بيهق<sup>(5)</sup>.

قال الذهبي: «تأليفه تُقارب ألف جزء»<sup>(6)</sup>.

وبعد مُضيِّ خمسة أعوامٍ من وفاة البيهقي مات الحافظان أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، خطيب الحنّاط والمسلمين، البغدادي حافظ المشرق، ودُفن ببغداد بجانب بشر الحافي. وحافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، كلاهما في سنة واحدة، وهي سنة ثلاثٍ وستين وأربعمائة.

(1) - ينظر في ترجمته مثلاً: "تاريخ دمشق" (395/36)، و"السير" (268/17)، وغيرهما.

(2) - أصبهان: إحدى مدن إيران، جنوب طهران، "المسلمون في الإتحاد السوفيتي عبر التاريخ" (619/2).

(3) - ترجمته في "السير" (453/17)، و"فيات الأعيان" (91/1).

(4) - تقع (بيهق) في على المجرى الأسفل لنهر "هاري رد"، وتقع بالتدقيق في تركمنستان السوفيتية، والآن هي مدينة مندثرة لا وجود لها، "معجم البلدان" (537/1)، و"المسلمون في الإتحاد السوفيتي عبر التاريخ" (599/2).

(5) - ترجمته حافلة في: "الأنساب" (412/2)، و"طبقات الشافعية" للسبكي (8/4-16)، و"السير" (163/18).

(6) - "تاريخ الإسلام" (440/30).

فالخطيبُ في سابعِ ذي الحِجَّةِ منها، ومولدهُ في جُمادى الآخرةِ سنةَ إحدى أو اثنتينِ وتسعينَ وثلاثمائةٍ، فعمره إحدى وسبعونَ سنةً، وله من التّصانيفِ "تاريخُ بغداد"، و"الجامعُ في آدابِ الرّواي والسّامعِ"، و"الكفايةُ في قَوانينِ الرّواية"، و"الرّحلة"، و"تلخيصُ المتشابهِ"، والدّليلُ عليه، و"المدرجِ"، و"المبهمات" (1).

قال السُّيوطيُّ: «وله أشياء كثيرةٌ جدًّا في هذا الفنِّ» (2).

قلتُ: ولذلك قال الحافظُ ابنُ نِقطة: «كلُّ من أنصفَ علمَ أنَّ المُحدِّثينَ بعده عيالٌ على كُتبه» (3).

وابنُ عبدِ البرِّ في سلخِ شهرِ ربيعِ الآخرِ منها، ومولدهُ يومَ الجمعةِ، والإمامُ يخطُبُ خمسَ بقينَ من شهرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ثمانٍ وستينَ وثلاثمائةٍ، فعمره خمسٌ وتسعونَ سنةً وخمسةَ أيّامٍ، ودُفنَ بمدينةِ "شاطبة" (4) من بلادِ الأندلسِ.

له من التّصانيفِ: "التّمهيد" في شرحِ "الموطأ"، و"الاستدكار" مختصره، و"التّقصي" على "الموطأ"، و"الاستيعاب" في الصّحابة، و"فضلُ العلم"، و"قبائلُ الرّواة"، و"الشّواهد في إثباتِ خبرِ الواحد"، و"الكُنى"، و"المعازي"، و"الأنساب"، وغير ذلك (5).

(1) — ينظر مثلاً في ترجمته: "تاريخ دمشق" (34/5)، و"السير" (270/18).

(2) — "تدريب الراوي" (ص 360).

(3) — في كتابه "التقييد لمعرفة الرواة والسُّنن والمسانيد" (333/1).

(4) — شاطبة: مدينة شرقي الأندلس وقرطبة، والآن هي مدينة إسبانية تقع في مقاطعة "بلنسية"، شرقي إسبانيا، "معجم

البلدان" (309/3)، وموقع "ويكيبيديا" (الموسوعة الحرّة) ar.wikipedia.org.

(5) — ترجمته مشهورة حافلة في: "جدوة المقتبس" (ص 544)، و"الصلة" (326/2) و"السير" (153/18).

## معرفة الثقات والضعفاء

واعن بعلم الجرح والتعديل      فإنه المِرْقاة للتفصيل  
 بين الصحيح والسقيم واحذر      من غرض الجرح أي خطر  
 ومع ذا فالنصح حق ولقد      أحسن يحيى في جوابه وسد  
 لأن يكونوا خصماء لي أحب      من كون خصمي المصطفى إذ لم أذب  
 ورئما زد كلام الجرح      كالسني في أحمد بن صالح  
 ورئما كان لجرح مخرج      عطى عليه الشحط حين يخرج

قال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(1)</sup> ما نصه: «وكان الأنسب أن يضم هذا الباب لمراتب الجرح والتعديل مع القول في اشتراط بيان سببهما أو أحدهما، وكون المعتمد عدمه من العالم بأسبابهما، وفي التعديل على الإبهام، والبدعة التي يجرح بها، وما أشبه ذلك مما تقدم في موضع واحد» ه كلامه بلفظه.

**قلت:** لكن قد تقدم في باب "العريب"<sup>(2)</sup> قول الحافظ ابن حجر في "توضيح نخبته"<sup>(3)</sup>: «إن ابن الصلاح أملى كتابه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب»، وقول السخاوي<sup>(4)</sup>: «إنه تبعه في ترتيبه غالب من اقتفى أثره».

قوله: (واعن) أي: اجعل يا أيها الطالب من عنايتك أي اهتمامك معرفة الثقات والضعفاء؛ إذ هي من أجل أنواع الحديث، فإنها (المِرْقاة) بكسر الميم أي: الآلة التي يصعد بها إلى التفصيل بين صحيح الحديث وسقيمه.

وفي كل منهما لأئمة الحديث تصانيف كثيرة منها:

ما أفرده في الضعفاء: كتاب البحاري، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والعقيلي، و"الكامل" لأبي أحمد بن عدي، إلا أنه يذكر كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة، وتبعه في ذلك

(1) - "فتح المغيث" (431/4).

(2) - (ص 640).

(3) - "نزهة النظر" (ص 50-51).

(4) - "فتح المغيث" (381/3).

الدَّهَبِيُّ فِي "الميزان" إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُتَوَعِّينَ، وَقَاتَهُ جَمَاعَةٌ جَمَعَهُمُ النَّاطِمُ فِي مُجَلَّدٍ<sup>(1)</sup>، وَعَمِلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ "لسان الميزان"، و"تقويم الميزان"، و"تحرير الميزان"<sup>(2)</sup>.

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدرِيب"<sup>(3)</sup>: «وَالدَّهَبِيُّ فِي هَذَا النَّوعِ كِتَابُ "المُعْنِي"، وَهُوَ صَغِيرُ الْحَجْمِ نَافِعٌ جِدًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ بِالْأَصَحِّ فِيهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى إِعْوَازٍ فِيهِ سَأَجْمَعُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَيْلٍ عَلَيْهِ» هَذَا كَلَامُ السُّيُوطِيِّ بِلَفْظِهِ. وَمِنْهَا مَا أُفْرِدَ فِي التَّثَقَاتِ: وَصَنَّفَ فِيهِ ابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ شَاهِينَ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(4)</sup>.

وَمِنْهَا مَا جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ التَّثَقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ: كَ"تَارِيخِ" الْبُخَارِيِّ، وَ"تَارِيخِ" أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ<sup>(5)</sup>، وَ"الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَ"التَّمْيِيزِ"<sup>(6)</sup> لِلنَّسَائِيِّ، وَ"طَبَقَاتِ" ابْنِ سَعْدٍ، وَغَيْرِهَا، وَلِلْعِمَادِ ابْنِ كَثِيرٍ "التَّكْمِيلُ فِي مَعْرِفَةِ التَّثَقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ" وَ"الْمَجَاهِيلِ"، جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ "تَهْذِيبِ" الْمَرْزِيِّ وَ"مِيزَانِ" الدَّهَبِيِّ، وَقَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ، وَكَذَا الْمُحَدِّثِ»<sup>(7)</sup>.

(وَاحْتَذِرْ) أَيُّهَا الْمُتَصَدِّقُ لِذَلِكَ الْمُقْتَفِي فِيهِ أَثَرُ السَّلْفِ مِنْ غَرَضٍ يَحْمِلُكَ عَلَى التَّحَامُلِ، وَالانْحِرَافِ، أَوْ الإِطْرَاءِ وَالِافْتِرَاءِ، فَذَلِكَ شَرُّ الْأُمُورِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ لِذَلِكَ. فَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ كُلُّ مِنْهُمَا (خَطْرٌ) بِفَتْحِ الحَاءِ وَالطَّاءِ أَيُّ: إِشْرَافٌ عَلَى هَلَاكِ مُتَوَقِّعٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ عَدَلْتَ بِغَيْرِ تَثْبُتٍ كُنْتَ كَالْمُثَبِّتِ حُكْمًا لَيْسَ بِثَابِتٍ، فَيُخْشَى عَلَيْكَ أَنْ تَدْخُلَ فِي زُمْرَةِ مَنْ رَوَى حَدِيثًا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ، وَإِنْ جَرَحْتَ بِغَيْرِ تَحَرُّزٍ أَقْدَمْتَ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُسْلِمٍ بَرِيءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَوَسَمْتَهُ بِمِيسَمِ سُوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ عَارُهُ أَبَدًا<sup>(8)</sup>.

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (260/3) وطُبع بحمد الله باسم: "ذيل على ميزان الاعتدال" بتحقيق صُبحي السامرائي.

(2) - كل ما ذكره الشَّارِحُ هنا مطبوعٌ بحمد الله عزَّ وجل، إِلَّا ما ذكره من "تحرير الميزان"، و"تقويمه" للحافظ ابن حَجْر.

(3) - "تدريب الراوي" (ص 360).

(4) - كالعجلي، وأبي العَرَبِ التَّمِيمِي وغيرهم، "شرح التبصرة والتذكرة" (260/3)، و"فتح المغيث" (434/4).

(5) - ذكره الخطيب في "الجامع" (186/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (260/3)، و"فتح المغيث" (434/4).

(6) - ذكره عنه العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (260/3)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (356/1) وغيرهما.

(7) - "ذيل تذكرة الحفاظ" (ص 58) للحُسَيْنِي، وذكر أنه في خمس مجلِّدات.

(8) - من كلام ابن حَجْر في "نزهة النظر" (ص 192).

ولقد أحسن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد حيث يقول: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»<sup>(1)</sup>.

ومع كون الجرح خطراً، فلا بد منه صيانةً للشريعة وذباً عنها، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُرْ فَاسِقُ مُنِبًا فَبَيَّنُوا﴾<sup>(2)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم: «بئس أخوا العشيرة»<sup>(3)</sup>، وقال في التعديل: «إن عبد الله - يعني ابن عمر - رجل صالح»<sup>(4)</sup>، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين، وقد تكلم في الرجال جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

ولقد أحسن الإمام يحيى بن سعيد القطان ووفق للسداد أي: الصواب في جوابه لأبي بكر ابن خلد<sup>(5)</sup> حين قال له: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة»، فقال: «لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول لي: لم تذب الكذب عن حديثي؟»<sup>(6)</sup>.

(1) - الاقتراح " (ص 59).

(2) - سورة الحجرات: الآية 06.

(3) - أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً برقم 6032، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب مُدَارَاةٍ مِنْ يُتَّقِي فحشهُ (124/16) برقم 2591 من حديث عائشة رضي الله عنها.

(4) - أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر (551/2) برقم 3740، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر (34/16) برقم 2478 من حديث حفصة رضي الله عنها.

(5) - هو: محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري، ثقة، توفي سنة 240هـ، "الجرح والتعديل" (246/7)، و"تهذيب الكمال" (169/25)، و"التقريب" (73/2).

(6) - أخرجه: ابن عدي في "الكامل" (260/1)، والخطيب في "الكفاية" (174/1-175).

وقال أبو تراب النَّخْشَبِيُّ<sup>(1)</sup> لأحمد بن حنبل: لا تغتَب العلماء، فقال له أحمد: «ويحك! هذا نصيحةٌ ليس هذا غيبةً»<sup>(2)</sup>.

والتُّصْحُحُ فِي الدِّينِ حَقٌّ وَاجِبٌ يَثَابُ مُتَعَاتِيهِ إِذَا قَصَدَ بِهِ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُ الصُّوفِيَةِ لِلْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَسَمِعَهُ يَضَعِفُ بَعْضَ الرِّوَاةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَغْتَابُ!، قَالَ: «أَسْكُتْ؛ إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ، كَيْفَ نَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ؟»<sup>(3)</sup>.

أنظر: ترجمة ابن المبارك في الجزء الثالث من "المدارك"<sup>(4)</sup> لعياض.

وقال يحيى بن معين: «إِنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي أَنَاسٍ قَدْ حَطُّوا رَحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(5)</sup>.

وَحِجَّتُهُ هُوَ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي الرِّجَالِ التَّوَصَّلُ بِذَلِكَ لَصَوْنِ الشَّرِيعَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ رَسُولِهِ هُوَ الْمَقْدَمُ عَلَى غَيْرِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْجَارِحَ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا مُعْتَمَدًا فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ زُبْمًا أَخْطَأَ فِيهِ كَمَا وَقَعَ لِلنَّسَائِيِّ فِي جَارِحِهِ أَبَا جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ الطَّبْرِيِّ الْمَصْرِيِّ بِقَوْلِهِ: «غَيْرُ ثِقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٍ»<sup>(6)</sup>، وَهُوَ ثِقَّةٌ إِمَامٌ حَافِظٌ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَّارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(7)</sup>، وَقَالَ: «ثِقَّةٌ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِحِجَّةٍ، كَانَ أَحْمَدُ وَابْنُ نُعْمَانَ، وَغَيْرُهُمَا يَثْبُتُونَهُ»<sup>(8)</sup>.

وقد قال أبو يعلى الخليلي: «اتَّفَقَ كَلَامُ الْحَقَّازِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّسَائِيِّ فِيهِ تَحَامُلٌ، وَلَا يَقْدَحُ كَلَامُ أَمْثَالِهِ فِيهِ»<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: عسگر بن الحُصَيْن النَّخْشَبِيُّ، أَبُو تَرَابِ الصُّوفِيِّ، قَدُودَةٌ مَتَعَبَّدٌ زَاهِدٌ، تَوَفِّيَ سَنَةَ 245 هـ، "حلية الأولياء" (45/10)، و"تاريخ بغداد" (315/12 - 317)، و"السير" (545/11).

(2) - أخرج الخطيب في "الكفاية" (178/1)، وفي "تاريخ بغداد" (316/12) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (342/40).

(3) - أخرج الخطيب في "الكفاية" (177/1)، وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (137/3) مختصراً.

(4) - ترتيب المدارك" (51/3).

(5) - أخرجه عنه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (365/35)، وينظر: "السير" للذهبي (268/13).

(6) - ذكر النسائي في "الضعفاء والمتروكين" (ص184) أنه ليس بثقة، وينظر: "تهذيب الكمال" (346/1).

(7) - روى له في أكثر من موضع منها: برقم (7375) و (3372) و (4003) وغيرها.

(8) - أخرجه عنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (201/4).

(9) - "الإرشاد" (424/1).

وقال الذهبي: «والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته» (1).  
 وقد بين ابن عدي سبب كلام النسائي فيه، وهو أنه حضر مجلسه فطرده منه، فحمله ذلك على تجريحه (2).  
 وقال الحافظ ابن حجر: «تكلم النسائي فيه بسبب أوهام له قليلة» (3).  
 وقال ابن يونس: «لم يكن أحمد عندنا كما قال النسائي، لم تكن له آفة غير الكبر» (4).  
 وقد تكلم فيه ابن معين بما يُشير إلى ذلك فقال: «كذاب يتفلسف، رأيتُه يخطر في جامع "مصر"» (5)، ولعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة؟، فإنه ليس من أهلها (6).  
 وقال الحافظ ابن حجر (7) تبعاً لابن حبان (8): «إنما ضعف ابن معين أحمد بن صالح الشُّمومي، شيخ بـ"مكة" كان يضع الحديث (9)، لا المصري المتكلم عليه هنا». فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري.

(1) – ذكر الذهبي نحو هذا الكلام في "تاريخ الإسلام" (48/18) عن مسلمة بن القاسم الأندلسي، وأما ما نقله الشَّارح عن الذهبي، فالظاهر أنه نقله بواسطة السَّخاوي، وسبب ذلك أن هذا الكلام بنحوه في "فتح المغيث" (451 - 450/4) بعد أن نقل السَّخاوي قول الذهبي عن النسائي في "الميزان" (241/1): «أذى النسائي نفسه بكلامه فيه». قال السَّخاوي بعده: «والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته»، فرمَّا ظنَّ الشَّارح أن هذا كله من كلام الإمام الذهبي، والله أعلم.  
 (2) – "الكامل" (419/1).  
 (3) – "التقريب" (36/1).  
 (4) – "تاريخ بغداد" (201/4)، و"تهذيب الكمال" (345/1).  
 (5) – أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (201/4)، عن ابن يونس عن النسائي عن معاوية بن صالح به، وقد تعقَّبه ابن يونس بعدها، وينظر: "تهذيب الكمال" (346/1)، و"الميزان" (242/1).  
 (6) – أورد الناظم في "شرحه" (262/3) هذا الكلام بدون عزو، وكذلك السيوطي في "التدريب" (ص361)، وذكر السَّخاوي في "فتح المغيث" (452/4) أن هذا من قول ابن يونس ردًّا على قول ابن معين، والذي ورد في "تاريخ بغداد" (201/4) أن ابن يونس تعقَّب كلام ابن معين بقوله: «لم يكن عندنا بحمد الله كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكبر»، فالله أعلم، وينظر: "تهذيب الكمال" (345/1). "السير" (165/12).  
 (7) – "لسان الميزان" (484/1).  
 (8) – "الثقات" (26-25/8).  
 (9) – هو: أحمد بن صالح الشُّمومي، أبو جعفر، كان يضع الحديث، "المجروحين" (163/1)، و"لسان الميزان" (484/1).

وقال تقي الدين ابن دقيق العيد: «والوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة أحدها: الهوى والغرض وهو شرها، وهو في تواريخ المتأخرين كثير».

الثاني: المخالفة في العقائد.

الثالث: الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر.

الرابع: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، وأكثر ذلك في المتأخرين؛ لاشتغالهم بعلوم الأوائل، وفيها الحق: كالحساب، والهندسة، والطب، والباطل: كالطبيعات، وكثير من الإلهيات، وأحكام النجوم.

الخامس: الأخذ بالتوهم مع عدم الوریع»<sup>(1)</sup>.

قال السخاوي: «وقد تحدث في هذه الأمور أقوام، فيحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميّزاً بين الحق والباطل؛ ليلاً يكفر من ليس بكافر، أو يقبل رواية الكافر»<sup>(2)</sup>.

وقد عقد ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"<sup>(3)</sup> باباً لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح.

لطفة: وهي أن أحمد بن صالح المصري هذا تكلم في حرمة بن يحيى بن حرمة بن عمران أبي حفص التنجيبي المصري، صاحب الشافعي<sup>(4)</sup>، وقال ابن عدي: «إنه تحامل عليه، فجوزي أحمد بتحامل النسائي عليه»<sup>(5)</sup>.

قال الناظم: «وقولي: (فربما كان لجرح مخرج) كالجواب عن سؤال مُقدّر، وهو أنه إذا نُسب مثل النسائي - وهو إمام حجة في الجرح والتعديل - إلى مثل هذا، فكيف يوثق بقوله في ذلك؟، أجاب ابن الصلاح<sup>(6)</sup>: «بأن عين السخط تُبدي مساوي لها في الباطن مخرج

(1) - الاقتراح (ص 435-454) بتصرف.

(2) - فتح المغيث (4/453)، والأصل أن السخاوي نقله عن ابن دقيق العيد في "الاقتراح" (ص 450).

(3) - (1087/2 - 1119)، سماه: "باب حُكم قول بعض العلماء بعضهم في بعض".

(4) - صدوق، توفي سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائتين من الهجرة، "الجرح والتعديل" (3/274)، و"تهذيب الكمال" (5/548)، و"التقريب" (1/195).

(5) - "الكامل" (4/237) بتصرف، وينظر: "فتح المغيث" (4/454).

(6) - "علوم الحديث" (ص 391).

صَاحِبَةٌ تَعْمَى عَنْهَا بِجَبَابِ السُّخْطِ، لَا أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مِنْ مِثْلِهِ تَعَمُّدًا لِقَدْحٍ يَعْلَمُ  
بُطْلَانَهُ»<sup>(1)</sup>، حَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَقْرِيرُهُ: فَرَبَّمَا كَانَ لَجْرِ مَخْرَجٍ أَيْ: مَخْلَصٌ صَاحِبٌ يَزُولُ بِهِ، وَلَكِنَّ الْجَارِحَ غَطَّى عَلَيْهِ  
السُّخْطُ، فَحَجَبَ عَنْهُ ذَلِكَ الْمَخْلَصَ الصَّحِيحَ (حِينَ يَخْرُجُ) أَيْ: يَضِيقُ صَدْرُهُ، فَتَبَدَّرُ مِنْهُ بَادِرَةٌ  
خَرَجَتْ عَنْ غَضَبٍ وَخَرَجَ مِنْ قَائِلِهَا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا؛ لَا أَنَّهُمْ مَعَ جَلَالَتِهِمْ وَوُفُورِ دِيَانَتِهِمْ  
يَتَعَمَّدُونَ الْقَدْحَ بِمَا يَعْلَمُونَ بِطْلَانِهِ هـ<sup>(2)</sup>.

قالت: قد قدمنا في شرح "مراتب التجريح"<sup>(3)</sup> نقولاً من هذا النوع مفيدة، فراجعها إن  
شئت.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة " (263/3).

(2) - ينظر: "فتح الباقي" (263/3)، و"فتح المغيث" (454/4).

(3) - "مراتب التجريح" (ص 411 . 412).

## معرفة من اختلط ألقاباً من الثقات

وفي الثقات من أخيراً اختلط  
نحو عطاء وهو ابن السائب  
إسحاق ثم ابن أبي عروبة  
كذا حصين السلمى الكوفى  
كذا ابن همام بصنعاً إذ عمي  
وابن عيينة مع المسعودي  
ابن حزيمة مع الغطريف  
فما روى فيه أو أبهم سقط  
وكالجري سعيدي وأبي  
ثم الرقاشي أبي قلابة  
وعارم محمد والتقي  
والزائي فيما زعموا والتوامي  
وأخيراً حكوه في الحفيد  
مع القطيعي أحمد المعروف

قال السخاوي: «وكان الأنسب ذكره في (من ثقبل روايته ومن ترد)، كما في الذي قبله، وهو فن عزيز مهم» (1).

قال ابن الصلاح: «لا أعلم أحداً أفردته بالتصنيف، واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً» (2).

قال الناطم: «وبسبب ذلك أفردته بالتصنيف شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي في جزء حدثنا به (3)، لكنه اختصره، ولم يبسط الكلام فيه، وربته على حروف المعجم» (4).

قال السخاوي: «وذيل عليه شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر -، وللبرهان الحلبي الاحتياط بمن زمي بالاختلاط» (5) (6).

قال السيوطي في "التدريب" (7): «قد ألف فيه الحازمي تأليفاً لطيفاً رأيتُهُ».

(1) - "فتح المغيث" (458/4).

(2) - "علوم الحديث" (ص 391).

(3) - وقد طبع جزؤه هذا باسم: "كتاب المختلطين"، بتحقيق رفعت فوزي، طبعة مكتبة الخانجي القاهرة.

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (264/3).

(5) - وقد طبع بحمد الله أكثر من مرة.

(6) - "فتح المغيث" (460/4).

(7) - "تدريب الراوي" (ص 362).

وفائده ضبطهم: تمييز المقبول من روايتهم من المرذود، ولذلك لم تُذكر الضعفاء فيهم؛ لأنهم غير مقبولين بدونه هـ<sup>(1)</sup>.

ذكر الناظم<sup>(2)</sup> رحمه الله تعالى أن في الثقات من الرواة من اختلط في آخر عمره غالباً، وإلا فليس قيماً فيه، وكذلك قول الإمام مالك: «إنما يخرف الكذابون»<sup>(3)</sup> أي: غالباً.

وكذلك قول القاضي أبي الطيب - لمن تعجب من صحة حواسه بعد الزيادة على المائة -: «ما عصيت الله بواحد منها»<sup>(4)</sup> أي: غالباً؛ لعدم العصمة.

وقال غيره: «جوارح حفظناها في الصغر، فحفظها الله علينا في الكبر»<sup>(5)</sup>.

وحقيقة الاختلاط: فساد العقل بأن لم تنتظم أقوال صاحبه، وأفعاله، إماماً لهم، أو ذهاب بصر، أو مرض، أو عرض: من موت ابن، أو سرقة مال كالمسعودي<sup>(6)</sup>، أو ذهاب كتبه كابن لهيعة<sup>(7)</sup>، أو احتراقها كابن الملقين<sup>(8)</sup>.

ثم إن الحكم فيمن اختلط من الثقات أنه يُقبل ما رواه قبل الاختلاط اتفاقاً، وأمّا ما حدث به بعده، أو أبهم فيه فلم يُدر أحدت به قبل الاختلاط أو بعده، فهو ساقط لا يُعتد به إن كان اعتمد في روايته على حفظه، بخلاف ما اعتمد فيه على كتابته فيعتد به<sup>(9)</sup>.

(1) - ينظر: "فتح المغيث" (458/4).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (264/30) وينظر.

(3) - ذكره عياض في "ترتيب المدارك" (64/2) و"الإلماع" (ص 208).

(4) - ذكره عنه الذهبي في "السير" (670/17).

(5) - ينظر: "السير" (670/17)، و"البداية والنهاية" (99/12).

(6) - هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي، توفي سنة 60 أو 65 هـ، "كتاب المختلطين"

للحازمي (ص 72)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 205)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" لابن الكيال (ص 282)، و"التقريب" (578/1).

(7) - "كتاب المختلطين" (ص 65)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 190)، و"التقريب" (526/1).

(8) - "فتح الباقي" (264/3)، و"فتح المغيث" (458/4 - 459).

(9) - "علوم الحديث" (ص 392)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (264/3) و"نزهة النظر" (ص 139)، و"فتح الباقي"

(264/3)، و"فتح المغيث" (459/4)، و"تدريب الراوي" (ص 362)، و"منهج ذوي النظر" للترمسي (ص 686).

وَمَذْهَبٌ وَكَيْعٌ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ<sup>(1)</sup>: أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِ بِحَدِيثٍ، وَاتَّفَقَ أَنَّهُ كَانَ حَدَّثَ بِهِ فِي حَالِ صِحَّتِهِ فَلَمْ يُخَالَفْهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ، فَيُحْمَلُ إِطْلَافُهُمْ عَلَيْهِ، وَيَتَمَيَّزُ ذَلِكَ بِالرَّأْيِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ تَارَةً يَكُونُ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الاخْتِلَاطِ فَقَطُّ، أَوْ بَعْدَهُ فَقَطُّ، أَوْ فِيهِمَا مَعَ التَّمْيِيزِ، أَوْ عَدَمِهِ<sup>(2)</sup> هـ.

فَمِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِأَخْرَةَ: (عَطَاءٌ وَهُوَ) بَضَمَ الهَاءِ (ابْنُ السَّائِبِ) أَبُو السَّائِبِ الثَّقَفِيُّ الكُوفِيُّ، المتوفى سنة ستٍ وثلاثين ومائة كما أسلفناه لك عند ذكره في نوع "الحسن"<sup>(3)</sup>، التابعيُّ أحد الثقات اختلطوا في آخر عمره.

لَكِنْ قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «إِنَّ اخْتِلَاطَهُ لَمْ يَفْحُشْ حَتَّى يَسْتَحِقَّ أَنْ يُعَدَلَ بِهِ عَنِ مَسَلِّكَ العُدُولِ»<sup>(4)</sup>.

فاحتجوا برواية الأكاير عنه كالثوري وشعبة<sup>(5)</sup>.

وَاسْتَشَنَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ القَطَّانُ حَدِيثَيْنِ سَمِعَهُمَا شُعْبَةَ مِنْهُ بِأَخْرَةَ عَنِ زَادَانَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا»<sup>(6)</sup>.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «جَمِيعٌ مَنِ رَوَى عَنْهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي الاخْتِلَاطِ سِوَى الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ»<sup>(7)</sup>.

(1) - تهذيب الكمال " (10/11).

(2) - "فتح المغيث" (459/4)، فصارت الأحوال إذن أربعة: 1 - قبل الاختلاط، 2 - بعد الاختلاط، 3 - في الاختلاط مع التمييز، 4 - في الاختلاط مع عدم التمييز.

(3) - ينظر: (ص182).

(4) - "الثقات" (251/7).

(5) - "الجرح والتعديل" (333/6)، و"تهذيب الكمال" (92/20)، و"كتاب المختلطين" للحازمي (ص82)، و"الاعتباط بمن زمي بالاختلاط" (ص241)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص319).

(6) - "الجرح والتعديل" (333/6).

(7) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (508/8)، وينظر: "تهذيب الكمال" (91/20)، و"الكواكب النيرات" (ص323).

لِكِن زَادَ يَحْيَى بِنُ سَعِيدٍ<sup>(1)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(2)</sup>، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(3)</sup>، وَالطَّحَاوِيُّ<sup>(4)</sup>: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،  
 وَنَقَلَ ابْنُ الْمَوَاقِ الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا<sup>(5)</sup>.  
 قَالَ النَّاطِمُ: «وَزَادَ الْجَمْهُورُ أَيْضًا كَابِنَ مَعِينٍ<sup>(6)</sup>، وَأَبِي دَاوُدَ<sup>(7)</sup>، وَالطَّحَاوِيَّ<sup>(8)</sup>، وَحَمْرَةَ  
 الْكِنَانِيَّ<sup>(9)</sup>، وَابْنَ عَدِيٍّ<sup>(10)</sup> رَوَايَةَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْهُ»<sup>(11)</sup>.  
 وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ فِي الْإِخْتِلَافِ، وَكَذَا سَائِرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَدَّمَ عَلَيْهِمْ  
 فِي آخِرِ عُمُرِهِ»<sup>(12)</sup>.  
 وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ ابْنُ الْمَوَاقِ بِأَنَّهُ قَدَّمَهَا مَرَّتَيْنِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْقَدَمَةِ الْأُولَى صَحَّ  
 حَدِيثُهُ<sup>(13)</sup>.  
 وَاسْتَنْتَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا: هِشَامًا الدَّسْتَوَائِيَّ<sup>(14)</sup>.  
 قَالَ النَّاطِمُ: «وَيَنْبَغِي اسْتِنَاءُ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَيْضًا، فَقَدْ رَوَى الْحَمِيدِيُّ<sup>(15)</sup> عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ  
 عَطَاءَ قَدِيمًا، ثُمَّ قَدَّمَ عَلَيْنَا قَدَمَةً فَسَمِعْتُهُ يَحْدِثُ بِبَعْضِ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، فَخَلَطَ فِيهِ، فَاتَّقَيْتُهُ  
 وَاعْتَزَلْتُهُ» هـ<sup>(16)</sup>.

- 
- (1) – "الضعفاء الكبير" (8/5)، و"كتاب المختلطين" (ص84)، و"الكواكب النيرات" (ص324).  
 (2) – "مسائل الإمام أحمد" لأبي داود (ص287).  
 (3) – في "السنن الكبرى"، في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا شئت (65/6).  
 (4) – "شرح مشكل الآثار" (149/1).  
 (5) – ذكره عنه الناطم في "التقييد والإيضاح" (ص377)، و"الكواكب النيرات" (ص326).  
 (6) – "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (403/2).  
 (7) – "مسائل الإمام أحمد" (ص287).  
 (8) – "شرح مشكل الآثار" (149/1).  
 (9) – "التقييد والإيضاح" (ص377)، و"الكواكب النيرات" (ص325).  
 (10) – "الكامل" (506/8 - 507).  
 (11) – و"الكواكب النيرات" (ص324).  
 (12) – "الضعفاء الكبير" (8/5) بتصرف، وينظر: "التقييد والإيضاح" (ص377).  
 (13) – "التقييد والإيضاح" (ص377)، واستظهر ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (207/7) أن سمع منه مرتين.  
 (14) – "مسائل الإمام أحمد" (ص287).  
 (15) – أسنده عنه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (8/5).  
 (16) – "التقييد والإيضاح" (ص377).

وَمَمَّنَ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَافِ أَيُّوبُ وَوَهَيْبٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(1)</sup>، وَكَذَلِكَ زَائِدَةٌ، وَزُهَيْرٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(2)</sup>.

وَمَمَّنَ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ<sup>(3)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ<sup>(4)</sup>، وَهَشِيمٌ<sup>(5)</sup>، وَقَدْ خَرَّجَ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ"<sup>(6)</sup> فِي تَفْسِيرِ "سُورَةِ الْكَوْثَرِ" مِنْ رِوَايَةِ هَشِيمٍ عَنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا، لَكِنَّهُ قَرَنَهُ بِأَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَةَ<sup>(7)</sup> أَحَدِ الْأَثْبَاتِ، وَلَمْ يَرَوْ لَهُ فِي الْأَصُولِ شَيْئًا<sup>(8)</sup>.  
وَمَمَّنَ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْحَالَتَيْنِ أَبُو عَوَانَةَ، وَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ تَمْيِيزِ سَمَاعِهِ الْقَدِيمِ مِنْهُ مِنْ حَدِيثِهِ»<sup>(9)</sup>.

وَمِنَ الثَّقَاتِ الْمُخْتَلَطِينَ بِأَخْرَجَةِ (الْجُرَيْرِي) - بَضَمَ الْجِيمِ نَسَبَةً: لِجُرَيْرٍ "مُصَغَّرٌ - ابْنُ عُبَادٍ - بَضَمَ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ كَمَا مَرَّ -<sup>(10)</sup>، وَهُوَ أَبُو مَسْعُودٍ سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسِ الْبَصْرِيُّ، احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ<sup>(11)</sup>، اخْتَلَطَ وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَلَمْ يَشْتَدَّ تَغْيِيرُهُ<sup>(12)</sup>.

(1) - أَمَّا أَيُّوبُ فَفِي "سُؤَالَاتِ السُّلَمِيِّ" (ص 366)، وَأَمَّا وَهَيْبٌ فَفِي "الْعَلَلِ" (11/143).

(2) - ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَهْذِيبِ التَهْذِيبِ" (7/206).

(3) - قَالَهُ فِي هَوَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ كَمَا فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (6/333).

(4) - "المعرفة والتاريخ" (3/84).

(5) - "معرفة الثقات" للعجلي (2/136).

(6) - كتاب الرِّقَاقِ، بَابُ فِي الْحَوْضِ (4/307) بِرَقْمِ 6578.

(7) - هُوَ: جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسِ، أَبُو بَشِيرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَةَ الْبِشْكَرِيِّ، ثِقَةٌ، مِنْ أَثْبَاتِ النَّاسِ فِي سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، تَوَفِيَ سَنَةَ 125 أَوْ

126 هـ، "الجرح والتعديل" (2/473)، و"تهذيب الكمال" (5/5)، و"التقريب" (1/160).

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/265)، و"فتح المغيث" (4/462).

(9) - "تاريخ ابن معين" رواية الدُّورِيِّ (2/403).

(10) - (ص 945).

(11) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 37)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 127)، و"الكواكب النيرات في

معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 178).

(12) - ينظر مثلاً: الْبُخَارِيُّ، حَدِيثِ رَقْمِ (624)، وَ(784)، وَمُسْلِمٌ، حَدِيثِ رَقْمِ (913)، وَ(1853) وَغَيْرِهَا.

وقد مرَّ في "المؤتلف والمختلف" (1) قول الحافظ ابن حجرٍ في "التقريب" (2): «هو ثقةٌ اختلطَ قبلَ موته بثلاثِ سنينَ، وأتته مات سنة أربع وأربعين ومائة». قال يحيى بن سعيدٍ عن كهمسٍ (3): «أنكرنا الجريَّ أيامَ الطاعون» (4)، وكذا قال النسائي (5).

قال أبو حاتم الرازي: «تغيَّرَ حفظُهُ قبلَ موته، لَمَن كَتَبَ عَنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صَالِحٌ» (6). قال الناطم: «وممن سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ التَّغْيِيرِ: شَعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَمَّادَانِ، وَابْنُ عَلِيَّةَ، وَمَعْمَرُ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، وَيزيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَيزيدُ بْنُ هَارُونَ، وَقِيلَ: إِنَّ يَزِيدَ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ سَمِعُوا مِنْ أُيُوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَقَدْ رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ (7) عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَنْ أَدْرَكَ أُيُوبَ فَسَمَاعُهُ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ جَيِّدٌ» (8).

وسَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَإِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَقَدْ رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ الْمَفْضَلِ (9)، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (10)، وَعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى (11)، وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْهُ (12).

(1) - تقدم (ص 943).

(2) - "التقريب" (348/1).

(3) - هو: كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، ثقة، توفي سنة 149هـ، "طبقات ابن سعد" (270/7)، و"الجرح والتعديل" (170/7)، و"التقريب" (45/2).

(4) - "طبقات ابن سعد" (261/7)، و"الجرح والتعديل" (2-1/4).

(5) - "التعديل والتجريح" للباجي (1218/3)، و"علوم الحديث" (ص 393)، و"تهذيب الكمال" (341/10).

(6) - "الجرح والتعديل" (2/4).

(7) - "سؤالات الأجرى لأبي داود" (404/1).

(8) - "التقييد والإيضاح" (ص 380).

(9) - البخاري، حديث رقم (2654)، ومسلم، حديث رقم (913).

(10) - البخاري، حديث رقم (784)، ومسلم، حديث رقم (1853).

(11) - البخاري، حديث رقم (1407)، ومسلم، حديث رقم (913).

(12) - البخاري، حديث رقم (1407) من رواية ابنه عبد الصمد عنه، ومسلم، حديث رقم (665).

وروى له مسلمٌ فقط من رواية جعفر بن سليمان الضُّبَعي<sup>(1)</sup>، وحماد بن أسامة<sup>(2)</sup>، وحماد بن سلمة<sup>(3)</sup>، وابن عليّة<sup>(4)</sup>، والثوري<sup>(5)</sup>، وشعبة<sup>(6)</sup>، وابن المبارك<sup>(7)</sup>، وسالم بن نوح<sup>(8)</sup>، وعبد الواحد بن زياد<sup>(9)</sup>، وعبد الوهاب الثَّقَفي<sup>(10)</sup>، وهيب بن خالد<sup>(11)</sup>، ويزيد بن زريع<sup>(12)</sup>.

ومن الثَّقَاتِ الأَثْبَاتِ الَّذِينَ اختلطَ بأخِرةٍ (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله الهَمْدَانِي السَّيِّعِيُّ - بفتح المهملة وكسر الموحدة، كما في "التَّقْرِيْبِ"<sup>(13)</sup> لابن حجرٍ - التَّابِعِيُّ العَابِدُ الكُوفِيُّ، احتجَّ به الشَّيْخَانُ<sup>(14)</sup>.

وقال الإمام أحمدُ: «هُوَ ثَقَّةٌ، وَلَكِنْ هُوَ لَاءِ حَمَلُوا عَنْهُ بِأَخِرَةٍ»<sup>(15)</sup>.

وقال الحَلِيلِيُّ: «سَمَاعُ ابْنُ عَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ اختلطَ»<sup>(16)</sup>.

ولذلك لم يُخْرِجِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ شَيْئًا<sup>(17)</sup>، إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ مِنْ طَرِيقِهِ التِّرْمِذِيُّ<sup>(18)</sup>.

(1) - مسلم، حديث رقم (2750).

(2) - مسلم، حديث رقم (2203).

(3) - مسلم، حديث رقم (2542).

(4) - مسلم، حديث برقم (565).

(5) - مسلم، برقم (1226).

(6) - مسلم، برقم (2153).

(7) - مسلم، برقم (672).

(8) - مسلم، برقم (913).

(9) - مسلم، برقم (1264).

(10) - مسلم، برقم (2913).

(11) - مسلم، برقم (2731).

(12) - مسلم، برقم (554).

(13) - (739/1).

(14) - "الجرح والتعديل" (242/6)، و"تهذيب الكمال" (102/22)، و"كتاب المختلطين" للحازمي (ص93)،

و"الاغتباط بمن زُمي بالاختلاط" (ص273)، و"الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص341).

(15) - "العلل ومعرفة الرجال" (364/1)، و"الجرح والتعديل" (243/6).

(16) - "الإرشاد" (355/1).

(17) - "تدريب الراوي" (ص363).

(18) - ينظر مثلاً: "جامع الترمذي"، كتاب الحج، باب كراهية الطواف غريانا (222/3) برقم 871، ورقم 3394.

وَكذلكَ النَّسائيُّ في "عَمَلِ اليَوْمِ وَالليْلَةِ"<sup>(1)</sup>.  
 وَأَنكَرَ الذَّهبيُّ في "الميزان"<sup>(2)</sup> اختلاطه، فقال: «إِنَّمَا شاحَ لِأَنَّهُ قاربَ المائَةِ، فَنَسِيَ وَلَمْ يَخْتَلِطْ» هـ .

وَقَد اتَّفَقَ الشَّيخانِ على التَّخريجِ لَهُ عَن قُدماءِ أَصحابِهِ: كالثَّوريِّ<sup>(3)</sup>، وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيهِ<sup>(4)</sup>، وكإِسرائيلَ بنِ يونسَ<sup>(5)</sup>، ويوسفَ بنِ إِسحاقَ<sup>(6)</sup>، وَهُما حَفيدَا أَبِي إِسحاقَ، وَكَزكرياءَ<sup>(7)</sup> وَعُمَرَ<sup>(8)</sup> ابني أَبِي زائدةَ، وشُعْبَةَ<sup>(9)</sup>، وشَريكَ<sup>(10)</sup>، وَكَزهيرِ بنِ مُعاويةَ<sup>(11)</sup>، على خِلافٍ في رِوايَتِهِ عَنْهُ.

فَقَد قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "التَّقريب"<sup>(12)</sup> ما نَصَّهُ: «زُهيرُ بنُ مُعاويةَ بنُ حَدِيجٍ، أَبُو حَشيْمَةَ الجُعفيُّ الكوفيُّ نزيلُ الجَزيْرَةِ ثِقَّةً، إِلاَّ أَنَّ سَماعَهُ مِنْ أَبِي إِسحاقَ بِأَخْرَجَهُ» هـ كَلامُهُ بلفظِهِ.

**قالت:** وَلذلكَ قالَ الدَّارقُطَنيُّ: «ليسَ زُهيرُ في أَبِي إِسحاقَ بِذلكَ»<sup>(13)</sup>.

(1) – تحفة الأشراف " (50/2).

(2) – الميزان " (326/5).

(3) – البخاري، حديث برقم (2873)، ومسلم، حديث رقم (525).

(4) – قاله أبو زرعة وأبو حاتم "الجرح والتعديل" (66/1).

(5) – "صحيح البخاري" برقم (2808)، و"صحيح مسلم"، برقم (2380) (135/15).

(6) – "صحيح البخاري"، برقم (240)، و"صحيح مسلم" برقم (1190).

(7) – "صحيح البخاري" برقم (4384)، و"صحيح مسلم" برقم (1618).

(8) – "صحيح البخاري"، برقم (6404)، و"صحيح مسلم" برقم (2693).

(9) – "صحيح البخاري" برقم (4316)، و"صحيح مسلم" برقم (576).

(10) – لم يذكر المزي في "تهذيب الكمال" (109/22) أَنَّ رِوايةَ شَريكَ عَن أَبِي إِسحاقَ السَّبَّعيِّ موجودةٌ عندَ الشَّيخينِ،

ولم يذكرها النَّاطِمُ في "التَّقْييدُ وَالإيضاحُ" (ص379)، وَلعلَّ الشَّارِحَ هنا تَبِعَ السَّخاويَ في "فتح المغيث" (466/4).

(11) – "صحيح البخاري"، برقم (40)، و"صحيح مسلم"، برقم (619).

(12) – "التقريب" (317/1).

(13) – لم أهتمد إليه من كلام الدَّارقُطَني بعد بحث، والمعروفُ أَنَّهُ من كلامِ الرِّمَذي في "جامعه" (25/1)، فالله أعلم.

وأخْرَجَ البُخَارِيُّ فَقَطْ لِأَبِي إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ<sup>(1)</sup> عَنْهُ، وَمُسْلِمٌ فَقَطْ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ<sup>(2)</sup>، وَرَقَبَةَ بْنِ مَصْقَلَةَ<sup>(3)</sup>، وَالْأَعْمَشَ<sup>(4)</sup>، وَسُلَيْمَانَ بْنَ مُعَاذٍ<sup>(5)</sup>، وَعَمَّارَ بْنَ زُرَيْقٍ<sup>(6)</sup>، وَمَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ<sup>(7)</sup>، وَمِسْعَرَ بْنَ كِدَامَ عَنْهُ<sup>(8)</sup>.

وَلَمْ يَرَوْا وَاحِدًا مِنَ الشَّيْخِينَ عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ مَتَأَخَّرِي أَصْحَابِهِ كَابِنِ عُيَيْنَةَ وَأَمثَالِهِ شَيْئًا<sup>(9)</sup>.

وَاخْتَلَفَ فِي وَفَاتِهِ، فَقِيلَ: سَنَةٌ سِتِّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ ثَمَانٍ، أَوْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً<sup>(10)</sup>.

وَمَنْ الثَّقَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا أَحْيَاءً (سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) بِنَفْسِ الْعَيْنِ، وَاسْمُ أَبِي عَرُوبَةَ

مِهْرَانُ مَوْلَى الْيَشْكُرِيِّينَ، أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ<sup>(11)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(12)</sup>: «هُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ لَهُ تَصَانِيفٌ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ

وَاخْتَلَطَ، وَكَانَ مِنْ أَتْبَتِ النَّاسِ فِي قِتَادَةٍ».

وَقَالَ النَّاطِمُ<sup>(13)</sup>: «هُوَ ثِقَةٌ أَحْتَجُّ بِهِ الشَّيْخَانَ، لَكِنَّهُ اخْتَلَطَ، وَطَالَتْ مُدَّةُ اخْتِلَاطِهِ».

فَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: إِنَّهَا خَمْسُ سِنِينَ<sup>(14)</sup>.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "المِيزَانِ"<sup>(15)</sup>: إِنَّهَا ثَلَاثُ عَشْرَةَ سَنَةً.

(1) – "صحيح البخاري"، برقم (6620).

(2) – "صحيح مسلم"، برقم (1618).

(3) – "صحيح مسلم"، برقم (2380).

(4) – "صحيح مسلم"، برقم (213).

(5) – "صحيح مسلم"، برقم (1480) (90/10).

(6) – "صحيح مسلم"، برقم (1480) (90/10)..

(7) – "صحيح مسلم"، برقم (221).

(8) – "صحيح مسلم"، برقم (1898).

(9) – "شرح التبصرة والتذكرة" (266/3)، و"فتح المغيث" (466/4).

(10) – ينظر ذلك في ترجمته: "تهذيب الكمال" (102/22)، و"التقريب" (739/1).

(11) – "كتاب المختلطين" للحازمي (ص413)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص139)، و"الكواكب النيرات في

معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص190)، و"تهذيب الكمال" (5/11)، و"التقريب" (360/1).

(12) – "التقريب" (360/1).

(13) – "شرح التبصرة والتذكرة" (266/3).

(14) – "الثقات" (360/6).

(15) – "الميزان" (220/3).

وقال في كتابه "العبر"<sup>(1)</sup>: إِنَّهَا عَشْرُ سَنَوَاتٍ .  
واختُلِفَ فِي ابْتِدَاءِ اخْتِلَاطِهِ، فَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ<sup>(2)</sup> تَبَعًا لِدُحَيْمٍ<sup>(3)</sup>: «اِخْتَلَطَ سَنَةٌ خَمْسٌ وَأَرْبَعِينَ  
وَمِائَةً، وَبَقِيَ كَذَلِكَ خَمْسَ سِنِينَ» .  
وقال يحيى بن معين: «اِخْتَلَطَ سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً سَنَةً قَتَلَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْكَامِلِ  
بِالنَّاطِمِ: «وَالْمَعْرُوفُ الْمَذْكُورُ فِي التَّوَارِيخِ أَنَّ قَتْلَ إِبْرَاهِيمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- سَنَةٌ خَمْسٌ  
وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً»<sup>(6)</sup> .  
وقال يزيد بن زريع: «أَوَّلُ مَا أَنْكَرْنَاهُ مِنْهُ يَوْمَ مَاتَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَجِئْنَا مِنْ جَنَازَتِهِ فَقَالَ:  
مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟، قُلْنَا: مِنْ جَنَازَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، فَقَالَ: وَمَنْ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ؟»<sup>(7)</sup> .  
وكانت وفاة سليمان سنة ثلاث وأربعين ومائة<sup>(8)</sup> .  
وروى ابن عدي في "الكمال"<sup>(9)</sup> عن ابن معين أنه قال: «مَنْ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ  
وَأَرْبَعِينَ، فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَأَمَّا بَعْدَهَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»<sup>(10)</sup> .  
وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ،  
وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْخَفَّافُ .

(1) - "العبر" (173/1).

(2) - "الثقات" (360/6).

(3) - وينظر: "تاريخ أبي زرة الدمشقي" (452/2).

(4) - هو: إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، خرج أيام أبي جعفر المنصور بالبصرة، وقام معه ناس كثير، قيل: بلغوا مائة ألف، وقيل: عشرة آلاف، وجهز المنصور لحربه، ووقعت بينهما معركة قُتل فيها إبراهيم هذا سنة 145 هـ، "تاريخ الطبري" (622/7 - 649)، و"العبر" (152/1 - 153)، و"البداية والنهاية" (90/10).

(5) - أسنده عنه ابن عدي في "الكمال" (515/5).

(6) - "التقييد والإيضاح" (ص381).

(7) - "تهذيب التهذيب" (65/4).

(8) - "تهذيب الكمال" (5/12)، و"تهذيب التهذيب" (65/4)، و"التقريب" (387/1).

(9) - "الكمال" (515/5).

(10) - "التقييد والإيضاح" (ص381)، و"فتح المغيث" (469/4)، و"تدريب الراوي" (ص363).

قال ابن عدي: «أرواهم عنه عبد الأعلى الشامي، ثم شعيب بن إسحاق، وعبد بن سليمان، والخفاف، وأثبتهم فيه: يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان» (1).

قال الناطم: «قد قال عبد بن سليمان عن نفسه: إنه سمع منه في الاختلاط» (2)، إلا أن يريد بذلك بيان اختلاطه، وأنه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط، والله تعالى أعلم» (3).

قال النسائي في "سننه الكبرى" (4): «وسمع منه قديماً سرار - بفتح أوله وتشديد الراء - بن مجشّر (5) - بضم الميم، وفتح الجيم، وتشديد المعجمة المكسورة، أبو عبيدة البصري» - وحكى أبو عبيد الأجرى عن أبي داود أنه قال: «كان عبد الرحمن بن مهدي يقدّمه على يزيد بن زريع، وهو من قداماء أصحاب سعيد، ومات قديماً» (6).

قلت: في "التقريب" (7): أن موته سنة خمس وستين ومائة. وممن سمع منه في الاختلاط: أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع، والمعافى بن عمران (8).

(1) - "الكامل" (523/5).

(2) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (515/5)، وقال: والصواب إن شاء الله قبل الاختلاط.

(3) - "التقييد والإيضاح" (ص 381).

(4) - "السنن الكبرى"، في "عشرة النساء"، شكر المرأة لزوجها (354/5) حديث رقم 9135.

(5) - هو: سرار بن مجشّر بن قبيصة العنزي، أبو عبيدة البصري، ثقة توفي سنة 165 هـ، "الجرح والتعديل" (325/4)،

و"تهذيب الكمال" (213/10)، و"التقريب" (340/1).

(6) - "سؤالات الأجرى لأبي داود" (78/2).

(7) - "التقريب" (340/1).

(8) - "التاريخ الكبير" (505/3)، و"علوم الحديث" (ص 393).

وأخرج له الشيخان من رواية خالد بن الحارث<sup>(1)</sup>، وروح بن عبادة<sup>(2)</sup>، وعبد الأعلى الشامي<sup>(3)</sup>، وعبد الرحمن بن عثمان البكري<sup>(4)</sup>، ومحمد بن سواء السدوسي<sup>(5)</sup>، ومحمد بن عدي<sup>(6)</sup>، ويزيد بن زريع<sup>(7)</sup>، ويحيى بن سعيد القطان<sup>(8)</sup> عنه.

وروى له البخاري فقط من رواية بشر بن المفضل<sup>(9)</sup>، وسهل بن يوسف<sup>(10)</sup>، وابن المبارك<sup>(11)</sup>، وعبد الوارث بن سعيد<sup>(12)</sup>، ومحمد بن عبد الله الأنصاري<sup>(13)</sup>، وكهمس بن المنهال<sup>(14)</sup> عنه.

وروى له مسلم فقط من رواية ابن علية<sup>(15)</sup>، وأبي أسامة<sup>(16)</sup>، وسعيد بن عامر الضبعي<sup>(17)</sup>، وسالم بن نوح<sup>(18)</sup>، وأبي خالد الأحمر<sup>(19)</sup>،

- 
- (1) - "صحيح البخاري" برقم (2919) و"صحيح مسلم" برقم (1786).  
(2) - "صحيح البخاري" برقم (6538)، و"صحيح مسلم" برقم (2875).  
(3) - "صحيح البخاري" برقم (1338)، و"صحيح مسلم" برقم (896).  
(4) - هذا الراوي ذكره الشارح هنا تبعاً للتأظم في "شرحه" (267/3)، والسخاوي في "فتح المغيث" (471/4)، وهو ليس من رجال الشيخين أصلاً، وإنما هو من رجال أبي داود وابن ماجه، ينظر: "تهذيب الكمال" (7/11).  
وعبد الرحمن بن عثمان، أبو بحر البكرائي، ضعيف، توفي سنة 195 هـ، "الجرح والتعديل" (365 - 364/5)، و"تهذيب الكمال" (271/17)، و"التقريب" (581/1).  
(5) - "صحيح البخاري"، برقم (3686)، و"صحيح مسلم" برقم (1409).  
(6) - "صحيح البخاري" برقم (1031)، و"صحيح مسلم" برقم (946) وفيهما: محمد ابن أبي عدي، وهو الصواب.  
(7) - "صحيح البخاري" برقم (3565)، و"صحيح مسلم" برقم (193) (56/3).  
(8) - "صحيح البخاري" برقم (1031)، و"صحيح مسلم" برقم (896).  
(9) - "صحيح البخاري" برقم (3868).  
(10) - "صحيح البخاري" برقم (3064).  
(11) - "صحيح البخاري" برقم (2492).  
(12) - "صحيح البخاري" برقم (6450).  
(13) - "صحيح البخاري" برقم (3996).  
(14) - "صحيح البخاري" برقم (3686).  
(15) - "صحيح مسلم" برقم (1980) (134/14).  
(16) - "صحيح مسلم" برقم (2076) وهو حماد بن أسامة.  
(17) - "صحيح مسلم" برقم (1652) (106/11).  
(18) - "صحيح مسلم" برقم (2688) (16/17).  
(19) - "صحيح مسلم" برقم (672).

وعَبْدُ الوَهَّابِ بنِ عَطَاءٍ<sup>(1)</sup>، وَعَبْدَةُ بنِ سُلَيْمَانَ<sup>(2)</sup>، وَعَلِيٌّ بنِ مُسْهِرٍ<sup>(3)</sup>، وَعَيْسَى بنِ يُونُسَ<sup>(4)</sup>، وَمُحَمَّدُ بنِ بَكْرِ البُرْسَانِي<sup>(5)</sup>، وَعُغْنَدَرُ<sup>(6)</sup> عَنْهُ.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ غُنْدَرُ فِي الاِخْتِلَاطِ»<sup>(7)</sup>.

واختُلفَ فِي تاريخِ وفاتِهِ فقيل: سنةَ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سِتِّ أَوْ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ<sup>(8)</sup>.

وَمِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِأَحْرَةَ (أَبُو قَلَابَةَ) وَيُكْنَى أَيْضًا بِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ مُسْلِمِ الرَّقَاشِيِّ - نِسْبَةً إِلَى امْرَأَةٍ اسْمُهَا رِقَاشٌ، ابْنَةُ قَيْسٍ - الحَافِظُ البَصْرِيُّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالطَّبْرِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(9)</sup>، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ بِالِاخْتِلَاطِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ بالبصرة قبل أن يَخْتَلِطَ، وَيُخْرِجَ إِلَى بَغْدَادِ»<sup>(10)</sup>.

قال السُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(11)</sup>: «فَظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ كَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِي، وَابْنَهُ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنَ مَاجَهَ، وَأَبِي مُسْلِمِ الكَجِّيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ الصَّنَعَانِي، وَأَحْمَدَ بنِ يَحْيَى البَلَاذُرِيِّ، وَأَبِي عَرُوبَةَ الحَرَّانِي» هـ.

قال النَّاطِمُ: «وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ أَحْيَرًا ببغداد: أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ السَّمَاكِ، وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبُو العَبَّاسِ الأَصَمُّ، وَغَيْرُهُمْ، فَعَلَى قولِ ابْنِ خُزَيْمَةَ سَمَاعُهُمْ مِنْهُ بَعْدَ الاِخْتِلَاطِ»<sup>(12)</sup>.

(1) - "صحيح مسلم" برقم (2870).

(2) - "صحيح مسلم" برقم (2671).

(3) - "صحيح مسلم" برقم (1503).

(4) - "صحيح مسلم" برقم (1503).

(5) - "صحيح مسلم" برقم (811).

(6) - "صحيح مسلم" برقم (2279) (38/15).

(7) - أسنده عنه ابن عدي في "الكامل" (516/5).

(8) - ينظر: "الجرح والتعديل" (65/4)، و"تهذيب الكمال" (11/11)، و"التقريب" (360/1).

(9) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص77)، و"الاعتباط بمن زُمي بالاختلاط" (ص222)، و"الكواكب النيرات في معرفة

من اختلط من الرواة الثقات" (ص304)، و"تاريخ بغداد" (426/10)، و"تهذيب الكمال" (401/18 - 404).

(10) - "تاريخ بغداد" (426/10)، و"تهذيب الكمال" (404/18).

(11) - "تدريب الراوي" (ص366).

(12) - "التقييد والإيضاح" (ص392)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (268/3) بتصرف.

وكانت وفاته في شوال سنة ستِّ وسبعين ومائتين هـ<sup>(1)</sup>.

ومن أثبات الذين اختلطوا أخيراً (حُصَيْنُ) بن عبد الرحمن أبو الهذيل السُّلَمِيُّ الكوفي، ابن عم منصور بن المعتمر، وينسبته سلمياً يتميُّ عن جماعة اسم كلِّ منهم حُصَيْنُ بن عبد الرحمن الكوفي، مع كون ابن الصَّلاح<sup>(2)</sup> لم يذكرهم، هو أحد الثقات الأثبات المتفق على الاحتجاج بهم، احتجَّ به الشَّيْخَان، وثقه أحمد<sup>(3)</sup>، وأبو زرعة<sup>(4)</sup>، والعجلي<sup>(5)</sup>، وغيرهم<sup>(6)</sup>.

قال أبو حاتم: «ثقة ساء حفظه في الآخر»<sup>(7)</sup>.

وكذا قال النسائي<sup>(8)</sup>، ويزيد بن هارون<sup>(9)</sup>، ولذلك جزم ابن الصَّلاح<sup>(10)</sup> بأنه اختلط، ولكن أنكر علي بن المدني اختلاطه<sup>(11)</sup>، وحكى الذهبي عن علي بن عاصم بن صهيب التميمي الواسطي أنه لم يختلط<sup>(12)</sup>.

ومن سمع منه قديماً: سليمان التيمي، والأعمش، والثوري، وزائدة بن قدامة، وشعبة، وغيرهم<sup>(13)</sup>.

(1) - تاريخ بغداد (426/10)، و"تهذيب الكمال" (401/18 - 404)، و"التقريب" (619/1).

(2) - يعني أن ابن الصَّلاح اقتصر عليه في "علوم الحديث" (ص 395).

(3) - "الجرح والتعديل" (193/3).

(4) - نفسه.

(5) - "معرفة الثقات" (305/1).

(6) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 21)، و"الاغتباط بمن زمي بالاختلاط" (ص 88)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 126)، و"الجرح والتعديل" (193/3)، و"تهذيب الكمال" (519/6)، و"التقريب" (224/1).

(7) - "الجرح والتعديل" (193/3) بتصرف.

(8) - "الضعفاء والمتروكين" (ص 191) برقم (132).

(9) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (175/2).

(10) - "علوم الحديث" (ص 395).

(11) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (175/2).

(12) - "الميزان" (311/2)، وينظر: "التقييد والإيضاح" (ص 387).

(13) - "التقييد والإيضاح" (ص 388)، و"هدى الساري" (ص 566)، و"فتح المغيث" (474/4).

وقد أخرج له الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ<sup>(1)</sup>، وَالثَّوْرِيِّ<sup>(2)</sup>، وَشُعْبَةَ<sup>(3)</sup>،  
 وَأَبِي زُبَيْدِ عَبَّثَرِ بْنِ الْقَاسِمِ<sup>(4)</sup>، وَمُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلِ<sup>(5)</sup>، وَهُشَيْمِ<sup>(6)</sup>، وَأَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ<sup>(7)</sup> عَنْهُ.  
 وَابْنُ بَرَكَةَ<sup>(8)</sup>، وَزَائِدَةَ<sup>(9)</sup>، وَسُلَيْمَانَ بْنَ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ<sup>(10)</sup>، وَعَبْدُ  
 الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيِّ<sup>(11)</sup>، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمِ<sup>(12)</sup>، وَأَبِي كُدَيْنَةَ يَحْيَى بْنِ الْمُهَلَّبِ<sup>(13)</sup>،  
 وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشِ<sup>(14)</sup> عَنْهُ.  
 وَمُسْلِمٌ فَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمِ<sup>(15)</sup>، وَزِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ<sup>(16)</sup>، وَأَبِي الْأَحْوَصِ  
 سَلَامِ بْنِ سُلَيْمِ<sup>(17)</sup>، وَعَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ<sup>(18)</sup>، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ<sup>(19)</sup>.

- 
- (1) – "صحيح البخاري" برقم (4899)، و"صحيح مسلم" برقم (2133).  
 (2) – "صحيح البخاري" برقم (2993)، و"صحيح مسلم" برقم (1283).  
 (3) – "صحيح البخاري" برقم (6169)، و"صحيح مسلم" برقم (1658).  
 (4) – "صحيح البخاري" برقم (4268)، و"صحيح مسلم" برقم (2133).  
 (5) – "صحيح البخاري" برقم (4267)، و"صحيح مسلم" برقم (220).  
 (6) – "صحيح البخاري" برقم (3849)، و"صحيح مسلم" برقم (1283).  
 (7) – "صحيح البخاري" برقم (2587)، و"صحيح مسلم" برقم (2538) (78/16).  
 (8) – "صحيح البخاري" برقم (3410).  
 (9) – "صحيح البخاري" برقم (2058).  
 (10) – "صحيح البخاري" برقم (4751).  
 (11) – "صحيح البخاري" برقم (1202).  
 (12) – "صحيح البخاري" برقم (3576).  
 (13) – "صحيح البخاري" برقم (3839).  
 (14) – "صحيح البخاري" برقم (4888).

(15) – لم أهتم بعد بحثي إلى رواية "جرير بن حازم عن حُصَيْنِ، عند الإمام مُسْلِمِ، ولم أقف على من ذكرها إلا ما نقله  
 الشَّارِحُ عَنِ السَّخَاوِيِّ فِي "فَتْحِ الْمَغِيثِ" (4/474)، وَإِنْ كَانَ جَرِيرٌ هَذَا مِنْ رِجَالِ الشُّيْخِينَ، وَيَنْظُرُ فِي تَرْجُمَةِ جَرِيرِ بْنِ  
 حَازِمِ فِي: "الْجَمْعِ بَيْنَ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ" (1/74)، وَ"تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" (4/525)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (16) – "صحيح مسلم" برقم (1283).  
 (17) – "صحيح مسلم" برقم (1283).  
 (18) – "صحيح مسلم" برقم (1623).  
 (19) – "صحيح مسلم" برقم (863).

وكانت وفاته سنة ست وثلاثين ومائة عن ثلاث وتسعين سنة<sup>(1)</sup> هـ. ومن الثقات الأثبات الذين اختلطوا أخيراً أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي الملقب بـ"عمارم"<sup>(2)</sup>، وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة، كما مرّ في باب "الأسماء والكنى"<sup>(3)</sup>.

روى عنه البخاري في "صحيحه"<sup>(4)</sup>، ومسلم بواسطة<sup>(5)</sup>. قال البخاري: «تغيّر في آخر عمره»<sup>(6)</sup>، وكذا قال أبو داود<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>. قال أبو حاتم: «اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط، فسماعه صحيح، قال: وقد كتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة<sup>(9)</sup>، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنين وعشرين»<sup>(10)</sup>.

وقال أبو داود: «بلغنا أن عارماً أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عقله، واستحکم به الاختلاط سنة ست عشرة»<sup>(11)</sup>.

وقال ابن حبان: «اختلط في آخر عمره، وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم من هذا ترك الكل»<sup>(12)</sup>.

- 
- (1) - ينظر في ترجمته: "الجرح والتعديل" (193/3)، و"تهذيب الكمال" (519/6)، و"التقريب" (224/1).
- (2) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 116)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 335)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 382)، و"تهذيب الكمال" (287/26 - 290).
- (3) - بل هو في باب الألقاب (ص 877).
- (4) - في غير ما موضع أحياناً بكنيته، وأحياناً بلقبه، ومن ذلك مثلاً: البخاري برقم (58)، ورقم (5719).
- (5) - بواسطة أحمد بن سعيد الدارمي، عند مسلم برقم (2053)، وحنّاج الشاعر برقم (2053) وغير ذلك.
- (6) - "التاريخ الكبير" (208/1).
- (7) - "سؤالات الأجرى لأبي داود" (68/2).
- (8) - في "السنن الكبرى"، كتاب الزينة، باب لباس الحرير (467/5).
- (9) - يعني: ومائتين (214 هـ).
- (10) - "الجرح والتعديل" (59/8).
- (11) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (367/5 - 368).
- (12) - "المجروحين" (312-311/2) بتصرف.

وَأَنْكَرَ الذَّهَبِيُّ قَوْلَ ابْنِ حَبَّانٍ هَذَا، وَوَصَفَهُ بِالْفُحْشِ وَالتَّهْوُّرِ<sup>(1)</sup>، وَحَكَى قَوْلَ الدَّارِقُطِيِّ: «إِنَّهُ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ، وَمَا ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اخْتِلَافِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ثَقَّةٌ» هـ<sup>(2)</sup>.  
 وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَافِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ كَمَا مَرَّ، وَالبُخَارِيُّ فَإِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ قَبْلَ اخْتِلَافِهِ بِمُدَّةٍ، وَلِذَا اعْتَمَدَهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ<sup>(3)</sup>، وَرَوَى عَنْهُ بِوَسِطَةِ الْمُسْنَدِيِّ فَقَطْ<sup>(4)</sup>.  
 وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ، فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَارْمٌ، وَكَانَ بَعِيدًا مِنَ الْعَرَامَةِ»<sup>(5)</sup>.  
 وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُدَيْمِيُّ<sup>(6)</sup>، كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ<sup>(7)</sup>.  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «مَا رَوَاهُ عَنْهُ البُخَارِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَفَاطِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا عَنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَافِ» هـ<sup>(8)</sup>.  
 وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَهُ: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي<sup>(9)</sup>، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ<sup>(10)</sup>.  
 وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فَقَطْ بِوَسِطَةِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ<sup>(11)</sup>، وَحَجَّاجِ بْنِ الشَّاعِرِ<sup>(12)</sup>، وَأَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْبُدِ السِّنْجِيِّ<sup>(13)</sup>، وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ<sup>(14)</sup>، وَهَارُونَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالِ<sup>(15)</sup>.

(1) - في "الميزان" (298/6) حيثُ قال - رحمه الله -: «فأين هذا القول من قول ابن حبان الحساف المتهور» اهـ.

(2) - "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص312).

(3) - منها كما تقدم أنفا حديث رقم (58).

(4) - منها حديث رقم (6003).

(5) - "السير" (266/10)، و"تهذيب الكمال" (289/26).

(6) - هو: محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي، أبو العباس السامي، البصري، ضعيف، توفي سنة 286 هـ،

"المجروحين" (332/2)، و"تهذيب الكمال" (66/27)، و"التقريب" (150/2).

(7) - "الكفاية" (407/1)

(8) - "علوم الحديث" (ص397).

(9) - "الجرح والتعديل" (59/8).

(10) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (368/5).

(11) - "صحيح مسلم" برقم (2053).

(12) - "صحيح مسلم" برقم (2053).

(13) - "صحيح مسلم" برقم (2877).

(14) - "صحيح مسلم" برقم (1536) (171/10).

(15) - "صحيح مسلم" برقم (1246).

وكانت وفاته في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين.  
وقيل: سنة ثلاث وعشرين، والأول أكثر<sup>(1)</sup>.

قال السخاوي في "فتح المغيث"<sup>(2)</sup> تبعاً لابن الصلاح<sup>(3)</sup> ما نصُّه: «وما يقع في "الصحيحين" أو أحدهما من التخرُّج لِمَنْ وُصِفَ بالاختلاطِ مِنْ طَرِيقِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَهُ؛ فَإِنَّا نَعْرِفُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا ثَبَتَتْ عِنْدَ الْمَخْرَجِ أَنَّهُ مِنْ قَدِيمِ حَدِيثِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَوْ ضَعِيفًا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ فَضلاً عَن غَيْرِهِ؛ لِحُصُولِ الْأَمْنِ بِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِيمَا يَقَعُ عِنْدَهُمَا اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا مِنْ حَدِيثِ الْمُدَلِّسِينَ بِالْعَنْعَنَةِ، وَمِنَ الْمَسْتَخْرَجَاتِ غَالِبًا يُسْتَفَادُ التَّصْرِيحُ».

قلت: قد قدمناه في الكلام على المستخرجات في شرح قول الناظم: (وما تزيد فاحكمن بصحته، فهو مع العلو من فائدته)<sup>(4)</sup> أن من تلك الفوائد: أن يكون صاحب الصحيح روى عن من اختلط، ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟، فبيئته المستخرج تصريحاً، أو من رواية من علم أنه روى عنه قبل الاختلاط هـ.

وكذلك من الثقات الأثبات الذين اختلطوا بأخرة أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى البصرى، أخذ الأثبات الذين احتج بهم الشَّيْخَانِ<sup>(5)</sup>.  
قال يحيى بن معين: «إنَّه اختلط بأخرة»<sup>(6)</sup>.

(1) - ينظر في ترجمته: "طبقات ابن سعد" (305/7)، و"تهذيب الكمال" (287/26 - 290)، و"التقريب" (124/2).

(2) - "فتح المغيث" (460-459/4).

(3) - "علوم الحديث" (ص 397).

(4) - تقدم (ص 135).

(5) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 78)، و"الاغتباط بمن زُمي بالاختلاط" (ص 230)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 314)، و"تهذيب الكمال" (503/18)، و"التقريب" (626/1).

(6) - "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (378/2).

وَكَذَا وَصَفَهُ بِالِاخْتِلَاطِ عَقْبَةُ فِي مُكْرَمِ الْعَمِّيِّ (1) وَقَالَ: «إِنَّ اخْتِلَاطَهُ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ  
بثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعٍ» (2).

لَكِنْ قَالَ الذَّهَبِيُّ: «إِنَّهُ مَا ضَرَّ تَغْيِيرُهُ حَدِيثَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ بِحَدِيثٍ فِي زَمَنِ  
التَّغْيِيرِ» (3)، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ أَبِي دَاوُدَ: «تَغْيِيرَ جَرِيرِ ابْنِ حَازِمٍ، وَعَبْدِ الوَهَّابِ  
التَّقْفِيِّ، فَحُجِبَ النَّاسُ عَنْهُمَا» (4).

مَاتَ التَّقْفِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ (5).  
وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ جِهَةِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ (6)، وَمُحَمَّدِ بْنِ المَثْنِيِّ (7) عَنْهُ.  
وَالْبَخَارِيُّ فَقَطَ مِنْ جِهَةِ أَزْهَرَ بْنِ جَمِيلٍ (8)، وَعَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ الفَلَّاسِ (9)، وَقُتَيْبَةَ (10)، وَمُحَمَّدِ  
بِْنِ سَلَامٍ (11)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ (12) عَنْهُ.

وَمُسْلِمٌ فَقَطَ مِنْ جِهَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَعَرَةَ (13)، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ (14)،  
وَسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ (15)، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (16)، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ القَوَارِيرِيِّ (17)، وَأَبِي

(1) - هو: عقبة بن مكرم بن أفلح بن جراد العمي، أبو عبد الملك البصري، ثقة، توفي سنة 243هـ، "الجرح والتعديل"  
(317/6)، و"تهذيب الكمال" (223/20)، و"التقريب" (683/1).

(2) - "الضعفاء الكبير" للعقيلي (560/3).

(3) - "ميزان الاعتدال" (434/4).

(4) - "سؤالات الأجرى لأبي داود" (125/2)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (75/3).

(5) - ترجمته في: "طبقات ابن سعد" (229/7)، و"تهذيب الكمال" (503/18)، و"التقريب" (626/1).

(6) - "صحيح البخاري" برقم (3771)، و"صحيح مسلم" برقم (1208).

(7) - "صحيح البخاري" برقم (1785)، و"صحيح مسلم" برقم (867).

(8) - "صحيح البخاري" برقم (5273).

(9) - "صحيح البخاري" برقم (182).

(10) - "صحيح البخاري" برقم (6401).

(11) - "صحيح البخاري" برقم (568).

(12) - "صحيح البخاري" برقم (655).

(13) - "صحيح مسلم" برقم (2957).

(14) - "صحيح مسلم" برقم (378).

(15) - "صحيح مسلم" برقم (2515).

(16) - "صحيح مسلم" برقم (1679).

(17) - "صحيح مسلم" برقم (378).

عَسَّانَ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمِسْمَعِيِّ<sup>(1)</sup>، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْزِيِّ<sup>(2)</sup>، وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْعَدْنِيِّ<sup>(3)</sup>، وَيَحْيَى بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيِّ<sup>(4)</sup> عَنْهُ.

وَمِنَ التَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِأَخْرَةَ الْإِمَامِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ بْنِ نَافِعِ الْجَمِيرِيِّ، مَوْلَاهُمُ الصَّنْعَانِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى "صَنْعَاءَ" - بِالْمَدِّ، وَإِنَّمَا قُصِرَتْ هُنَا لِلضَّرُورَةِ - مَدِينَةُ بِ"الْيَمَنِ" شَهِيرَةً<sup>(5)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup>: «هُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ، مُصَنِّفٌ شَهِيرٌ، عَمِي فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَغَيَّرَ، وَكَانَ يَتَشَبَّهُ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً». قَالَ النَّاطِمُ: «اِحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «أَتَيْنَاهُ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ، وَهُوَ صَاحِبُ الْبَصْرِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصْرُهُ، فَهُوَ ضَعِيفُ السَّمَاعِ، كَانَ يَلْقُنُ بَعْدَ مَا عَمِيَ<sup>(7)</sup>»<sup>(8)</sup>.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «فِيهِ نَظْرٌ لِمَنْ كَتَبَ عَنْهُ بِأَخْرَةَ، كَتَبُوا عَنْهُ أَحَادِيثَ مَنَاقِبَ، وَمَا كَانَ فِي كُتُبِهِ فَهُوَ صَاحِبٌ»<sup>(9)</sup>.

وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ: أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَوَكَيْعٌ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي آخِرِينَ<sup>(10)</sup>.

(1) - "صحيح مسلم" برقم (1490).

(2) - "صحيح مسلم" برقم (2997).

(3) - "صحيح مسلم" برقم (1082).

(4) - "صحيح مسلم" برقم (2679).

(5) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص74)، و"الاغتباط بمن زمي بالاختلاط" (ص212)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص266)، و"تهذيب الكمال" (18/52 - 60)، و"التقريب" (1/599).

(6) - التقريب (1/599).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/270).

(8) - أسنده عنه أبو زرعة الرازي في "تاريخه" (ص457)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (36/183).

(9) - في "الضعفاء والمتروكين" (ص223) رقم (400) قال: ليس بالقوي، وينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (3/270)، و"فتح المغيب" (4/479)، و"الكواكب النيرات" (ص273).

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (3/370)، و"فتح المغيب" (4/479).

قال السخاوي: «والضَّابُّ لِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ: أَنْ يَكُونَ سَمَاعُهُ مِنْهُ قَبْلَ الْمَائَتَيْنِ» (1).

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ اِخْتِلَاطِهِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُبُويَةَ (2)، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادِ الطَّهْرَانِيِّ (3)، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ (4).

قال إبراهيم الحربي: «مات عبد الرزاق وللدَّبْرِيِّ سِتُّ سَنَوَاتٍ، أَوْ سَبْعٌ» (5).

وقال ابن عدي: «اسْتُصْغِرَ فِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (6).

قال الذهبي: «إِنَّمَا اعْتَنَى بِهِ أَبُوهُ، فَأَسْمَعُهُ مِنْهُ تَصَانِيفَهُ وَلَهُ سَبْعُ سِنِينَ أَوْ نُحُوهَا، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي "صَحِيحِهِ" (7)، وَغَيْرُهُ (8)» (9).

وَكَأَنَّ مَنْ احْتَجَّ بِهِ لَمْ يُبَالِ بِتَغْيِيرِهِ؛ لَكُونِهِ إِنَّمَا حَدَّثَهُ مِنْ كُتُبِهِ لَا مِنْ حِفْظِهِ (10).

قال ابن الصَّالِح: «وَجَدْتُ فِيمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنِ الدَّبْرِيِّ عَنْهُ أَحَادِيثٌ اسْتَنْكَرْتُهَا جِدًّا، فَأَخَلْتُ أَمْرَهَا عَلَى ذَلِكَ» (11).

(1) – "فتح المغيث" (479/4).

(2) – هو: أحمد بن محمد بن ثابت بن عثمان الخزاعي المروزي، يُعرف بابن شُبُويَةَ، شيخ وقته وثقه النسائي، توفي سنة 230هـ، "الجرح والتعديل" (55/2)، و"تهذيب الكمال" (4339/1)، و"التقريب" (44/1).

(3) – هو: محمد بن حمَّاد الطَّهْرَانِيِّ - نسبة إلى طهران الريّ، أبو عبد الله الرِّزَاقِي، صاحب عبد الرزاق، ثقة حافظ، توفي سنة 271 هـ، "الجرح والتعديل" (240/7)، و"تهذيب الكمال" (89/25)، و"التقريب" (68/2).

(4) – ذكر محقق كتاب "الكواكب النيرات" (ص 274) أنه لا يوجد راو اسمه إبراهيم بن منصور الرمادي أخذ عن عبد الرزاق، واستظهر أنَّ الصَّوَابُ فِيهِ: إِنَّمَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ، أَوْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارِ الرَّمَادِيِّ، فَكِلَاهُمَا أَخَذَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَمِمَّنْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ تَرْجُمَةِ الْأَوَّلِ فِي "تهذيب الكمال" (492/1)، وَمِنْ تَرْجُمَةِ الثَّانِي فِي "الأنساب" (163/6)، وَأَقْرَبَهُ مُحَقِّقًا "فتح المغيث" (479/4).

(5) – أسنده عنه الخطيب في "الكفاية" (225/1).

(6) – "الكامل" (189/2).

(7) – ينظر مثلا "مسند أبي عوانة" الأحاديث رقم (19، 180، 181).

(8) – كالطبراني مثلا في "المعجم الكبير" الأحاديث رقم (18، 26، 36) وغيرها كثير.

(9) – "الميزان" (331/1 - 332) بتصرف.

(10) – "شرح التبصرة والتذكرة" (270/3).

(11) – "علوم الحديث" (ص 396)، وسبب ذلك أنه سمع منه بعد الاختلاط، كما ذكره ابن حجر في "اللسان"

(38-37/2).

مات عبد الرزاق سنة إحدى عشرة ومائتين (1) هـ.

وعُدَّ عند ابن الصلاح فقط من الأئمة الأثبات الذين اختلطوا في أواخر أعمارهم أبا عثمان ربيعة ابن أبي عبد الرحمن التميمي، مولاهم المدني، المعروف بريعة الرأي، واسم أبيه فروخ، شيخ مالك (2).

قال الناظم: «احتجَّ به الشيخان، ولم أر من ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح (3)، فإنه قال: قيل إنه تغير في آخر عمره، وترك الاعتماد عليه لذلك، فلذلك أتيت بقولي: (فيما زعموا)، وقد وثقه الأئمة أحمد (4)، وأبو حاتم (5)، والعجلي (6)، والنسائي (7)، وآخرون (8)، إلا أن ابن سعد بعد أن وثقه قال: "كانوا يتقونه لموضع الرأي" (9)» (10).

قال ابن عبد البر: «ذمه جماعة من أهل الحديث؛ لإغراقه في الرأي، وكان سفيان، والشافعي، وأحمد لا يرضون عن رأيه؛ لأن كثيراً منه يخالف السنة» (11).

مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح، وقيل: سنة ثلاث (12).

ومن الثقات الذين اختلطوا أخيراً صالح بن أبي صالح تبهان المدني مولى التوأمة (13)، ونسب كذلك لأنه يُعرف بمولى التوأمة، وهي ابنة أمية بن خلف الجمحي،

(1) - ينظر في ترجمته: "الجرح والتعديل" (38/6 - 39)، و"تهذيب الكمال" (52/18)، و"التقريب" (599/1).

(2) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص32)، و"الاغتباط بمن زمي بالاختلاط" (ص119)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص163)، و"تهذيب الكمال" (123/9)، و"التقريب" (297/1).

(3) - "علوم الحديث" (ص394).

(4) - "من كلام الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال" رواية الميموني (ص201).

(5) - "الجرح والتعديل" (475/3).

(6) - "معرفة الثقات" (358/2).

(7) - "تاريخ بغداد" (425/8).

(8) - ينظر لترجمته: "الجرح والتعديل" (475/3)، و"تاريخ بغداد" (420/8 - 225)، و"تهذيب الكمال" (123/9).

(9) - "الطبقات الكبرى" (511/7) طبعة الخانجي - القاهرة..

(10) - "شرح التبصرة والتذكرة" (270/3 - 271).

(11) - "التمهيد" (6/2).

(12) - نفسه.

(13) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص58)، و"الاغتباط بمن زمي بالاختلاط" (ص177)، و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص258)، و"تهذيب الكمال" (99/13)، و"التقريب" (433/1).

صَحَابِيَّة، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ هِيَ وَأَخْتُهَا فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ، فَسُمِّيَتْ تِلْكَ بِاسْمِ، وَهَذِهِ بِالنَّوَامَةِ<sup>(1)</sup>، تَابِعِي ثِقَّةٌ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةَ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «حَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ»<sup>(3)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «خَرَفَ وَكَبِرَ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: «تَغَيَّرَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَجَعَلَ يَأْتِي بِمَا يُشْبِهُ الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، فَاخْتَلَطَ حَدِيثُهُ الْأَخِيرُ بِحَدِيثِهِ الْقَدِيمِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»<sup>(5)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «بَلْ مَيَّزَ الْأَثَمَةُ بَعْضَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ»<sup>(6)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَدِي: «لَا بَأْسَ بِرِوَايَةِ الْقَدَمَاءِ عَنْهُ، فَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ»<sup>(7)</sup>.

وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ مَالِكُ، وَالثَّوْرِيُّ<sup>(8)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(9)</sup>: «وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ لَهُ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتِّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ».

وَمِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الَّذِينَ اخْتَلَطُوا بِأَخْرَةَ الْإِمَامِ أَبُو مُحَمَّدٍ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْهَلَالِيُّ الْكُوفِيُّ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى "مَكَّةَ" سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، فَاسْتَمَرَ بِهَا حَتَّى مَاتَ<sup>(10)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «مَالِكُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ الْقَرِينَانِ، لَوْلَاهُمَا لَذَهَبَ الْعِلْمُ مِنَ الْحِجَازِ»<sup>(11)</sup>.

(1) – ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" (311/2)، و"الكامل" (203/6)، و"تهذيب الكمال" (99/13).

(2) – "العلل ومعرفة الرجال" (311/2). تنظر

(3) – "تاريخ ابن معين" (266/2).

(4) – "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المدينة" (ص 86).

(5) – "المجروحين" (464/1) بتصرف.

(6) – "شرح التبصرة والتذكرة" (271/3).

(7) – "الكامل" (209/6) بتصرف.

(8) – ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" (311/2)، و"الجرح والتعديل" (417/4).

(9) – "التقريب" (433/1).

(10) – "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 45)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 148)، و"الكواكب النيرات في

معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 220)، و"تهذيب الكمال" (177/11)، و"التقريب" (371/1).

(11) – "الجرح والتعديل" (12/1)، و"تاريخ بغداد" (179/9).

قال ابن الصّلاح<sup>(1)</sup>: «إنَّهُ اختلَطَ بأخْرَةَ»؛ أخذًا من قول يحيى بن سَعِيدِ القَطَّانِ: «أشهدُ<sup>(2)</sup> أنَّ سُفْيَانَ اختلَطَ سَنَةَ سَبْعٍ وتسَعِينَ، وَقَد مَاتَ سَنَةَ تسعٍ وتسعين»<sup>(3)</sup>.

قال النَّاطِظُ: «وذلك وهم، فإنَّ المعروف أنَّه ماتَ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوَّلِ رَجَبٍ»<sup>(4)</sup>.

قال الذهبي: «وما نُقِلَ عَنِ القَطَّانِ فِيهِ بَعْدُ؛ لأنَّ القَطَّانَ مَاتَ فِي صَفَرِ سَنَةِ ثَمَانٍ، وَقَتَ قَدُومِ الحَاجِّ، وَقَتَ تَحْدُثِهِمْ عَنَ أَخْبَارِ الحِجَازِ، فَمَتَى تَمَكَّنَ مِنْ سَمَاعِهِ باخْتِلاطِ سُفْيَانَ؟ حَتَّى يَتَهَيَّأَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَالْمَوْتُ قَدْ نَزَلَ بِهِ».

ثمَّ قال: فَلَعَلَّهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ أَثْنَاءَ سَنَةِ سَبْعٍ»<sup>(5)</sup>.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وهذا الذي لا يَتَّجِهُ غَيْرُهُ»<sup>(6)</sup>.

وفي "التَّقْرِيبِ"<sup>(7)</sup> للحافظِ ابنِ حَجَرٍ فِي تَرْجَمَةِ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ مَا نَصُّهُ: «ثَقَّةٌ حَافِظٌ، فُقِيهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِأَخْرَةَ، وَكَانَ رِيًّا دَلَسَ لِكِنِّ عَنِ الثِّقَاتِ، وَكَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي عَمْرٍو بنِ دِينَارٍ، مَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ وتسعينٍ ومائةٍ، وَلَهُ إِحْدَى وتسعونَ سَنَةً» هـ مِنْهُ بَلْفِظُهُ.

وكذلك مِمَّنْ اختلَطَ أخيراً مِنَ الأَثْبَاتِ المتأخِّرينَ (المَسْعُودِيِّ) وَهُوَ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ أَبِي عبدِ الرَّحْمَنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودِ الصَّحَابِيِّ الشَّهِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نُسِبَ عبدُ الرَّحْمَنِ هَذَا إِلَى جَدِّ جَدِّهِ مَسْعُودٍ<sup>(8)</sup>.

(1) - "علوم الحديث" (ص395).

(2) - هكذا رسمها الشَّارِحُ: (أشهد)، كما ذكره الدَّهْلِيُّ فِي "الميزان" (247/3)، والنَّاطِظُ فِي "شرحه" (271/3)، وَفِي

"التقييد والإيضاح" (ص389)، وَفِي "تاريخ بغداد" (183/9) بلفظ: "أشهدوا".

(3) - "تاريخ بغداد" (183/9)، و"علوم الحديث" (ص395).

(4) - "التقييد والإيضاح" (ص389) بتصرف.

(5) - "الميزان" (171/2) بتصرف.

(6) - "تهذيب التهذيب" (120/4).

(7) - "التقريب" (371/1).

(8) - "كتاب المختلطين" للحازمي (ص72)، و"الاغتباط بمن زُمي بالاختلاط" (ص205)، و"الكواكب النيرات فِي

معرفة من اختلَطَ مِنَ الرِّوَاةِ الثِّقَاتِ" (ص282)، و"تهذيب الكمال" (219/17)، و"التقريب" (578/1).

فَقَدْ صَرَّحَ بِاخْتِلَاطِهِ: أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(1)</sup>، وَابْنُ نُمَيْرٍ<sup>(2)</sup>، وَالْعِجْلِيُّ<sup>(3)</sup>.  
 وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَرَوَايَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ صَحِيحَةٌ»<sup>(4)</sup>.  
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ»<sup>(5)</sup>.  
 وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِنَّمَا اخْتَلَطَ بِبَغْدَادَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْكُوفَةِ أَوْ بِالْبَصْرَةِ، فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ»<sup>(6)</sup>.  
 وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «مَنْ سَمِعَ مِنْهُ زَمَنَ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ<sup>(7)</sup> فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ زَمَنَ الْمَهْدِيِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»<sup>(8)</sup>.  
**قَالَ:** كَانَتْ وَفَاةُ الْمَنْصُورِ بِمَكَّةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِبَيْتِ مَيْمُونٍ<sup>(9)</sup> كَمَا فِي "تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ"<sup>(10)</sup>، وَغَيْرِهِ<sup>(11)</sup>، وَفِي ذَلِكَ يُقُولُ سَلْمُ الْخَاسِرُ<sup>(12)</sup>:

(1) - في "تاريخ بغداد" (222/10) قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: (ثِقَةٌ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأُخْرَةٍ)، مِنْ رَوَايَةِ حَفِيدِهِ أَبِي بَكْرِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَنْظُرُ: "تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ" (212/6).  
 (2) - "الجرح والتعديل" (251/5)، وَابْنُ نُمَيْرٍ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرِ الْهَمْدَانِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثِقَةٌ حَافِظُ فَاضِلٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ 234 هـ، "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (413/6)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (566/25)، وَ"التَّقْرِيبُ" (100/2).  
 (3) - "معرفة الثقات" (446 - 445/2).  
 (4) - "الطبقات الكبرى" (366/6).  
 (5) - "الجرح والتعديل" (251/5).  
 (6) - "العلل ومعرفة الرجال" (325/1).  
 (7) - هُوَ: عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ، اسْتَخْلَفَ بَعْدَ أَخِيهِ السَّقَّاحِ، تُوْفِيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ 158 هـ، "تاريخ الطبري" (59/8 - 63)، وَ"تاريخ بغداد" (53/10)، وَ"تاريخ دمشق" (298/32)، وَ"تاريخ الخلفاء" (ص 207 - 217).  
 (8) - "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" برواية ابن طهمان (ص 121، وَ"تاريخ بغداد" (221/10).  
 (9) - بَيْتُ مَيْمُونٍ: مَكَانٌ بِمَكَّةَ مَنْسُوبٌ إِلَى مَيْمُونِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَامِرِ الْحَضْرَمِيِّ، وَقِيلَ: هُوَ أَخُو الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، حَفَرَهَا بِأَعَالِي مَكَّةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، "معجم البلدان" (302/1)، وَ"معجم معالم الحجاز" (159/1).  
 (10) - "تاريخ ابن جرير" (60/8).  
 (11) - "تاريخ بغداد" (60/10)، وَ"تاريخ الخلفاء" (ص 210).  
 (12) - هُوَ: سَلْمُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَمَّادِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ يَاسِرٍ، وَقِيلَ: سَلْمُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءِ بْنِ زَبَّانِ بَصْرِيِّ أَبُو عَمْرِو الشَّاعِرِ، قِيلَ بِأَنَّهُ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: مَوْلَى النَّهْدِيِّ، وَغُرِفَ بِالْخَاسِرِ لِأَنَّهُ بَاعَ مُصْحَفًا وَاشْتَرَى بِهِ طَبُورًا وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَكَانَ شَاعِرًا مَطْبُوعًا فَحَلَا، تُوْفِيَ فِي أَيَّامِ الرَّشِيدِ، "تاريخ بغداد" (136/9)، وَ"معجم الأدباء" (241 - 236/11).

فَقَلَ الْحَجِيحُ وَخَلَّفُوا ابْنَ مُحَمَّدٍ      زَهْنًا بِمَكَّةَ فِي الضَّرِيحِ الْمُلْحَدِ  
شَهِدُوا الْمُنَاسِكَ كُلَّهَا وَإِمَامَهُمْ      تَحْتَ الصَّفَاحِ مُحْرَمًا لَمْ يَشْهَدِ<sup>(1)</sup>

وَقَدْ شَدَّدَ بَعْضُهُمْ فِي أَمْرِهِ فَرَدَّ حَدِيثَهُ كُلَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ حَدِيثُهُ الْقَدِيمُ مِنْ حَدِيثِهِ الْأَخِيرِ،  
قَالَ ذَلِكَ ابْنُ حَبَّانَ<sup>(2)</sup>، وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْقَطَّانِ<sup>(3)</sup>.

قَالَ النَّاطِمُ: «وَالصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ مَيَّزَ الْأُمَّةُ بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي  
الصَّحَّةِ، أَوْ الْاِخْتِلَاطِ، فَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ: وَكَيْعٌ، وَأَبُو نُعَيْمِ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، قَالَهُ  
الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(6)</sup> فِي تَرْجَمَةِ الْمَسْعُودِيِّ مَا نَصَّهُ: «هُوَ صَدُوقٌ اِخْتَلَطَ  
قَبْلَ مَوْتِهِ، وَضَابِطُهُ: أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ فَبَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ».

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيبِ"<sup>(7)</sup>: «وَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ قُدُومِهِ "بَغْدَادًا": أَمِيَّةُ بْنُ خَالِدٍ،  
وَبِشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَالثَّوْرِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، وَسُلَيْمٌ<sup>(8)</sup>  
بْنُ قُتَيْبَةَ، وَطَلْقُ بْنُ غَنَامٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو<sup>(9)</sup> بِنِ فَارِسٍ، وَعَمْرٍو بْنُ مَرْزُوقٍ،  
وَعَمْرٍو بْنُ الْهَيْثَمِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُعَاذُ الْعَنْبَرِيِّ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَيَزِيدُ بْنُ  
زُرَيْعٍ. وَسَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ: أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ،  
وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَحَجَّاجُ الْأَعْوَرِ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ».

(1) - هذه الأبيات أنشدتها عنه البلاذري في "أنساب الأشراف" (368/4)، والسيوطي في "تاريخ الخلفاء" (ص 210).

(2) - "المجروحين" (13/2).

(3) - "بيان الوهم والإيهام" (176/4).

(4) - "العلل ومعرفة الرجال" (325/1).

(5) - "شرح التبصرة والتذكرة" (273/3).

(6) - "التقريب" (578/1).

(7) - "تدريب الراوي" (ص 364).

(8) - هكذا نقلها الشَّارِحُ مِنْ "التَّدْرِيبِ" (ص 364)، وَالصَّوَابُ: سَلَّمَ بِنِ قُتَيْبَةَ الشَّعْبَرِيِّ، كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ فِي "التَّقْرِيبِ"

(375/1)، وَيَنْظُرُ: "فَتْحُ الْمَغِيثِ" (489/4)، وَ"التَّدْرِيبِ" (1021/2) تَحْقِيقُ مَازَنِ السَّرْسَاوِيِّ.

(9) - هَكَذَا نَقَلَهَا الشَّارِحُ عَنِ السِّيُوطِيِّ فِي "التَّدْرِيبِ" (364)، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِهِ: عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بِنِ

فَارِسٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ فِي "التَّقْرِيبِ" (663/1)، يَنْظُرُ: "التَّدْرِيبِ" (1021/2) تَحْقِيقُ مَازَنِ السَّرْسَاوِيِّ.

مات المسعودي سنة ستين ومائة، وقيل: سنة خمس وستين ومائة هـ<sup>(1)</sup>.  
 وممن اختلط بأخرة من المتأخرين الأثبات: أبو طاهر محمد بن الفضل، حفيد الحافظ إمام  
 الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن حزيمة بن المغيرة السلمي<sup>(2)</sup>.  
 وكذلك أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف بن الحكم  
 الغطريف نسبة لجد جدّه الرباطي العبدي الجرجاني، مُصنّف "المستخرج على البخاري"<sup>(3)</sup>، فقد  
 ذكر الحافظ أبو علي البرديجي<sup>(4)</sup>، ثم السمرقندي في "معجمه"<sup>(5)</sup>: أنه بلغه أنّهما  
 اختلطا بأخرة.  
 قال الناظم: «أما الحفيد فقد اختلط قبل موته بثلاث سنين»<sup>(6)</sup>.  
 وقال الحاكم: «بستين ونصف، وتجنّب الناس الرواية عنه»<sup>(7)</sup>.  
 قال الذهبي: «ولم يسمع أحد منه في تلك المدّة»<sup>(8)</sup>.  
 مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة<sup>(9)</sup>.

(1) – ترجمته في: "تاريخ بغداد" (218/10 - 221)، و"تهذيب الكمال" (219/17)، و"التقريب" (578/1).  
 (2) – توفي سنة 387 هـ، "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 119)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 340)،  
 و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 410)، و"الميزان" (299/6)، و"السير" (490/16).  
 (3) – توفي سنة 377 هـ، "كتاب المختلطين" للحازمي (ص 105)، و"الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط" (ص 311)،  
 و"الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 403)، و"السير" (355/16).  
 (4) – نسبة الشارح هكذا: "البرديجي"، وكل من ذكره نسبه: "البرذعي" كابن الصلاح في "علوم الحديث"  
 (ص 397)، والناظم في "التقييد والإيضاح" (ص 392)، والسخاوي في "فتح المغيب" (490/4)، و"التدريب"  
 (ص 366)، وجاء في "شرح التبصرة والتذكرة" للناظم (273/3): البرديجي، فلعله تصحيف، ولعل الشارح أخذه من  
 ذلك، أو سبق بذلك قلمه، والله أعلم.

وأبو علي البرذعي هو: الحسين بن علي بن محمد بن الحسين البرذعي، الحافظ، سكن سمرقند ونشأ بها، توفي سنة  
 406 هـ، "الأنساب" (147/2 - 148) في رسم "البرذعي".  
 (5) – نقله عنه ابن الصلاح كما في "علوم الحديث" (ص 397).  
 (6) – "شرح التبصرة والتذكرة" (273/3).  
 (7) – ذكره عنه في السمعاني في "الأنساب" (125/5 - 126)، والناظم في "التقييد والإيضاح" (ص 393).  
 (8) – "السير" (490/16)، و"الميزان" (300/6).  
 (9) – ينظر في ترجمته: "الأنساب" (125/5)، و"السير" (490/16)، و"الكواكب النيرات" (ص 403).

وأما الغطريفِيُّ فقد قال الناظم: «إنَّهُ لَمْ يَرِ اختِلاطَهُ لِغَيْرِ أَبِي عَلِيٍّ»، قال: «وقد ترجمه الحافظ حمزة في "تاريخ جرجان"<sup>(1)</sup> فلم يذكر عنه شيئاً من ذلك، وهو أعرف به؛ فإنَّهُ شيخُهُ»<sup>(2)</sup>.

وقد حدث عنه الإسماعيلي في "صحيحه"<sup>(3)</sup> إلا أنه دلّس اسمه لكونه من أقرانه، لا لضعفه، وقد مات الإسماعيلي قبله، وأخيراً أصحاب الغطريفِي: القاضي أبو الطيب الطبري، وسماعه منه في حياة الإسماعيلي، فهو قبل تغييره إن كان تغيير.

ثم قال: وثمّ أحرّ يُقالُ له: الغطريفِي وافقَ هذا في اسمه واسم أبيه وبلده ونسبه، وتقارباً في اسم جدّه وتعاصراً، وذلك قد اختلط بأخره، كما ذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور"<sup>(4)</sup>، فيحتمل أن يكون قد اشتبه بالغطريفِي هذا<sup>(5)</sup>.

وقد احتج الإسماعيلي بالغطريفِي أبي أحمد هذا في "صحيحه"، وقد توفي الغطريفِي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة<sup>(6)</sup>.

ومن الأثبات المتأخرين الذين اختلطوا بأخره: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، نسبة لقطيعة الدقيق "محلة بـ بغداد"، راوي "مسند الإمام أحمد"، و"الزهد" له عن ابنه عبد الله<sup>(7)</sup>.

قال ابن الصلاح: «اختلّ في آخر عُمره، وحرفَ حتّى كان لا يعرف شيئاً من ما يُقرأ عليه»<sup>(8)</sup>.

(1) - "تاريخ جرجان" (ص 430).

(2) - "التقييد والإيضاح" (ص 392) بتصرف.

(3) - ينظر: "تاريخ جرجان" (ص 430)، و"التقييد والإيضاح" (ص 392).

(4) - نقله عنه الناظم في "التقييد والإيضاح" (ص 393)، و"الكواكب النيرات" (ص 409).

(5) - "التقييد والإيضاح" (ص 392-393) بتصرف.

(6) - تنظر ترجمته في: "تاريخ جرجان" (ص 430)، و"الأنساب" (ص 56/10)، و"السير" (ص 354/16 - 355).

(7) - "تاريخ بغداد" (ص 73/4)، و"السير" (ص 210/16)، و"كتاب المختلطين" للحازمي (ص 6)، و"الاغتباط بمن رُمي

بالاختلاط" (ص 37)، و"الكواكب النيرات" في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (ص 92).

(8) - "علوم الحديث" (ص 397).

قال الذهبي: «ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات، وهو غلو وإسراف، وقد وثقه البرقاني، والحاكم<sup>(1)</sup>، الدارقطني<sup>(2)</sup>، ولم يذكروا شيئاً من ذلك»<sup>(3)</sup>.

قال الناظم: «وعلى تقدير ثبوته، فمن سمع منه في حال صحته: الحاكم، والدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني، وأبو نعيم، وأبو علي راوي "المسند" عنه، فإنه سمعه عليه سنة ست وستين وثلاثمائة، ومات القطيعي بعد ذلك بسنتين»<sup>(4)</sup>.

قوله: (المعروف) أي: بالثقة والأمانة كما صرح به المذكورون آنفاً.  
وقال الخطيب: «لا أعلم أحداً ترك الاحتجاج به»<sup>(5)</sup>.

(1) — ميزان الاعتدال " (222/1)، و"السير" (213/16).

(2) — "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص 90 - 91).

(3) — "تاريخ بغداد" (73/4)، و"ميزان الاعتدال" (222/1).

(4) — "التقييد والإيضاح" (ص 394).

(5) — "تاريخ بغداد" (73/4).

## طبقات الرواة

وللرواة طبقات تُعرفُ بالسِّنِّ والأخذِ وكمُ مُصنِّفُ  
يغلطُ فيها وابنُ سعدٍ صنَّفَا فيها ولكنَّ كمُ روى عن ضُعفا  
قال السَّخاويُّ في "فتح المغيِّث" (1): «قد عزى البرهانُ الحلبيُّ (2) لخطِّ النَّاطِمِ مالا يُحتاجُ  
معه إلى مزيدِ تكلفٍ، فقال:

وللرواة طبقاتُ فاعرفِ بالسِّنِّ والأخذِ وكمُ مُصنِّفِ.

قال: ووقع في النَّسخِ المُتداوِلةِ من النَّظمِ: (وكمُ مُصنِّفُ) بالرَّفعِ، فخرَّجناه على إحدى  
الرواياتِ في:

كمُ عمَّةٌ لك يا جريزُ وخالَةٌ فدعاءٌ قد حلبتُ عليَّ عشاري (3).

قلتُ: والرواياتُ الثلاثُ التي في بيتِ الفَرزدقِ هذا نظَمَ إعرابها سيدُ بنُ عبدِ الله  
الألغبيُّ (4) رحمه الله تعالى فقال:

كمُ مُبتدأٌ من قولهِ كمُ عمَّةٌ إذا نصبتَ أو جررتَ العمَّةُ

(1) - "فتح المغيِّث" (504/4 - 505) بتصرف.

(2) - لعلُّه في شرحه على الألفية سمَّاه: "التيسير على ألفية العراقي وشرحها" المذكور في ترجمته من "الضوء اللامع" (141/1).

(3) - هذا البيتُ للفَرزدقِ في قصيدة من الكامل يهجو فيها جريزا، كما في "ديوانه" (361/1)، و"الكتاب" لسيبويه (72/2 و 162)، وهذا البيتُ استشهد به النُّحاة خصوصًا على مسألة محيى المبتدأ نكرة، ومن المواضع أن تقع بعد (كم) الخبرية كما في هذا البيت.

وفي قوله (عمَّة) و(خالَةٌ) ثلاثُ روايات:

- الجر: فتكون (كم) خبرية للتكثير، والمعنى: وكثيرٌ من عمَّاتك وخالاتك قد حلبت...).
- النَّصب: فتكون (كم) استفهامية في محل رفع مبتدأ، وعمَّةٌ تمييزٌ لها، والاستفهام تهكُّمي.
- الرَّفع: فتكون (عمَّة) مرفوعة على الابتداء، والجملة بعدها (حلبتُ عليَّ عشاري) هي الخبر، و(كم) هنا منصوبة على المصدرية أو الظرفية، أي: كمُ حلبتُ، أو وقتًا.

ينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (226/1)، و"أوضح المسالك" لابن هشام (ص 397).

والفدعُ هو: اعوجاجُ الرَّسغ من اليد أو القدم، كما في "القاموس" (ص 671) مادة "ف د ع".

وقوله: (عشاري) العشار اسم يقع على النوق حتى يُنتج بعضها، وبعضها يُنتظرُ نتائجها، "القاموس" (ص 397).

(4) - لم أهد إلى ترجمته، فالله أعلم.

وإن بالارتفاع فيها تنطق  
 وعمّة بالرفع مبتدأ وفي  
 وأعرّب كم بالظرف أو بالمطلق  
 جرّ ونصب هي تمييزاً تفي  
 وحلبت تخير في الوجهين رأيت في الصبان ذا بعيني<sup>(1)</sup>

ف(مصنّف) على هذا التخرّيج مبتدأ سوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه بعد "كم" الخبرية خبره جملة (يعلط)، والمميز على هذا محذوف، فلا يخلو أن يُقدّر مجروراً أو منصوباً على اعتبار معني "كم"، وهي على التقديرين في محلّ نصب على الظرفية، أي: وكم وقتاً، أو على المصدرية أي: وكم مرة.

وأما إن جرّ (مصنّف) أو نصب ف"كم" حينئذ في محلّ رفع على الابتداء، والمجرور بعدها تمييزها، وهي خبرية، وفي حالة نصبه هو أيضاً تمييزها، وهي في تلك الحالة استفهامية، والخبر على كلا الوجهين: "يعلط" هـ.

أشار الناظم رحمه الله تعالى بيّتيه إلى أنّ لرواة الحديث (طبقات) أي: مراتب متفرقة، وأصنافاً مختلفة.

والطبقات جمع طبقة، وهي لغة: (جماعة من الناس تتفق في شيء واحد)، وقد قدمنا تفسيرها بذلك في "فصل الصحابة"<sup>(2)</sup>.

وهي في الاصطلاح: (قوم تقاربوا في السن والأخذ عن المشايخ، أو في الاسناد فقط، بأن يكون شيوخ هؤلاء هم شيوخ الآخرين، أو يقاربوهم)<sup>(3)</sup>.

وقد يتفق الراويان في الاسم، فيظن أحدهما الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما إن كانا في طبقتين، فإن كانا من طبقة واحدة، فربما تميز ذلك بمعرفة أشياخ كل منهما، مع معرفة الرواة عن كل منهما، فإن اشتركا فيمن روى عنهما ومن روايا عنه أشكل الأمر إلا على أهل الحفظ والمعرفة<sup>(4)</sup> هـ.

(1) - لم أهدد إلى مصدرها.

(2) - (ص 737).

(3) - "نزهة النظر" (ص 185)، و"فتح الباقي" (274/3)، "فتح المغيث" (499/4)، و"تدريب الراوي" (367).

(4) - ينظر: علوم الحديث (ص 398)، و"الإرشاد" للنووي (797/2)، و"الشذا الفياح" (782/2)، و"شرح التبصرة

والتذكرة" (274/3)، و"فتح الباقي" (274/3)، و"نزهة النظر" (ص 185)، و"تدريب الراوي" (367).

قال ابن الصّلاح: «والنّاظر في هذا الفنّ يحتاج إلى معرفة المواليد، والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن روى عنهم، وقد يعدّ الرّاي من طبقتين فينسب لإحدهما لمُشابهته لها من وجه، وينسب للأخرى لمُشابهته لها من وجهٍ آخر، فأنسب بن مالك -رضي الله عنه- وأمثاله من صغار الصحابة من طبقة العشرة المشهود لهم بالجنة عند من عدّ الصحابة كلهم طبقةً واحدةً؛ لاشتراكهم في الصّحبة كإبن حبان<sup>(1)</sup>، والتّابعون طبقةً ثانيةً، وأتباعهم طبقةً ثالثةً بالاعتبار المذكور، وهلمّ جرّاً، و باعتبارٍ آخر وهو النّظر إلى السّوابق تكوّن الصحابة بضع عشرة طبقةً. كما تقدّم في "معرفة الصحابة"<sup>(2)</sup>: أنّهم اثنتا عشرة طبقةً، أو أكثر»<sup>(3)</sup>.

وفي معرفة التّابعين كما سبق أيضاً في معرفتهم<sup>(4)</sup> بالنّظر إلى السّوابق يكوّنون خمس عشرة طبقةً كما فعل الحاكم في كتابه "علوم الحديث"<sup>(5)</sup>، أو ثلاث طبقات كما صنع مسلم<sup>(6)</sup>، أو ثلاث أو أربع عند ابن سعد<sup>(7)</sup>.

وبين علمي الطبقات والتّاريخ عمومٌ وحُصوصٌ من وجه، فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التّاريخ بالحوادث، وينفرد علم الطبقات بما إذا كان في البدرين مثلاً من تأخّرت وفاته عمّن لم يشهدا؛ لاستلزامه تقديم المتأخّر الوفاة<sup>(8)</sup>.

وقد فرّق بينهما بعض المتأخّرين<sup>(9)</sup>: بأنّ التّاريخ يُنظر فيه بالذّات إلى المواليد والوفيات، وبالعرض إلى الأحوال، وعلم الطبقات يُنظر فيه بالذّات إلى الأحوال، وبالعرض إلى المواليد والوفيات<sup>(10)</sup>.

(1) - في كتابه "الثقات"، وفي "مشاهير علماء الأمصار".

(2) - (ص 737).

(3) - "علوم الحديث" (399) بتصرّف.

(4) - (ص 772).

(5) - "معرفة علوم الحديث" (ص 205-202).

(6) - في كتابه "الطبقات".

(7) - في كتابه "الطبقات الكبرى".

(8) - ذكره السّخاوي في "فتح المغيث" (4/498).

(9) - أشار إليه السّخاوي في "فتح المغيث" (4/498)، ولم أهد إليه من هو، فالله أعلم.

(10) - "الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ" للسّخاوي (ص 80).

قال السخاوي: «ولكن الأول أشبه» هـ<sup>(1)</sup>.

قال الناظم: «وكم مُصنّفٌ من الحقاظِ يغلطُ في الطبقاتِ بسببِ اشتباهِ في مُتَّفِقين، فيظنُّ أحدهما الآخرَ، وربما أدخلَ راوياً في غيرِ طبقته؛ لعدمِ تحقُّقهِ طبقته، فيذكره تخميناً على وجهِ التَّقريبِ، أو بسببِ أنّ الشائعَ روايتهُ عن أهلِ طبقةٍ فرآه ربّما روى عن أقدمِ منها، أو بغيرِ ذلك» هـ<sup>(2)</sup>.

قال ابن الصّلاح: «وقد افتضح بسببِ الجهلِ بها غيرُ واحدٍ من المصنّفين» هـ<sup>(3)</sup>.

وقد صنّفَ في الطبقاتِ جماعةٌ كثيرُونَ: كعليّ بن المديني، وأبي عبيد القاسم بن سلام، ومسلم بن الحجاج، وخليفة بن خياط، وأبي عبد الله ابن منده، وأبي بكر بن مردويه، وغيرهم<sup>(4)</sup>.

وقد ألفَ الحافظُ أبو عبد الله بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء الزهري بالحلف، البصري نزيل "بغداد"، كاتب محمد بن عمر بن واقد الواقدي، المولود سنة ثمان وستين ومائة، المتوفى سنة ثلاثين ومائتين بـ"بغداد" رحمه الله تعالى<sup>(5)</sup> في "الطبقات" <sup>(6)</sup> ثلاثة كتب، وكتابه الكبير منها كتابٌ جليلٌ كثير الفائدة، أثنى عليه وعلى مُصنّفِهِ الحطّيبُ البغدادي فقال: «كان من أهل العلم والفضل، صنّف كتاباً في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن، وهو في نفسه ثقة» هـ<sup>(7)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: «هو أحد الحقاظ الكبار الثقات المتحررين» هـ<sup>(8)</sup>.

(1) - "فتح المغيث" (498/4).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (274/3) بمعناه، وهو برسمه من كلام زكرياء الأنصاري في "فتح الباقي" (274/3) -

(275)، فلعله سبق قلم من الشارح، والله أعلم.

(3) - "علوم الحديث" (ص398) بتصرف.

(4) - وهذه المصنّفات منها بحمد الله ما هو مطبوع كطبقات مسلم وخليفة، ومنها ما هو مفقود، "فتح المغيث" (502/4).

(5) - ترجمته في: "المرح والتعديل" (262/7)، و"تاريخ بغداد" (321/5)، و"تهذيب الكمال" (255/25) وغيرها.

(6) - يعني ألف ابن سعد في "الطبقات".

(7) - "تاريخ بغداد" (321/5) بتصرف.

(8) - "تهذيب التهذيب" (182/9).

وقال صاحب "كشف الظنون"<sup>(1)</sup>: «وكتابه هذا أعظم ما صنّف في طبقات الرواة». وقال النووي والنّاطم: «وابن سعد ثقة في نفسه، وثقة أبو حاتم وغيره»<sup>(2)</sup>. (ولكن كم روى عن ضعفاً) - جمع ضعيف - كالواقدي الأسلمي<sup>(3)</sup>، ويقتصر كثيراً على اسم أبيه من غير نسب، وكهشام بن محمد بن السائب الكلبي<sup>(4)</sup>، ونصر بن ثابت الخرساني<sup>(5)</sup> في آخرين منهم .

على أن أكثر شيوخه أئمة ثقات: كابن عيينة، وابن علية، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح، ومعين بن عيسى، وهشيم، وسليمان بن حرب، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي أحمد الزبيري، وأنس بن عياض، وغيرهم<sup>(6)</sup>.

ولكنه أكثر الرواية في الكتاب المذكور عن شيوخه الأولين<sup>(7)</sup> هـ.

قلت: والمصنفون في الطبقات طبقات:

منهم من صنّف في الفقهاء مطلقاً غير متقيّد بفقهاء مذهبه كأبي إسحاق الشيرازي<sup>(8)</sup>. ومنهم من اقتصر على أهل مذهبه: ك"الطبقات السنية في تراجم الحنفية" للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي العزّي الحنفي<sup>(9)</sup>، وك"الجواهر البهية في طبقات الحنفية" للشيخ

(1) - "كشف الظنون" لحاجي خليفة (1099/2)، وحاجي خليفة هو: مصطفى بن عبد الله، مؤرخ وبخاتة تركي، وُلد عام 1017 هـ، عمل بديوان العسكرية، وبعدها عكف على الدرس والكتابة، وله مؤلفات كثيرة أشهرها كتابه: "كشف الظنون"، توفي سنة 1067 هـ، "الموسوعة العربية الميسرة" مجموعة من الباحثين (ص1301).

(2) - "الإرشاد" للنوّوي (807/2)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (275/3).

(3) - وهو متروك مع سعة علمه ينظر: "طبقات ابن سعد" (425/5-433)، و"تاريخ بغداد" (3/3).

(4) - هو: هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي، أبو المنذر الكوفي، أخباري متروك، توفي سنة 204 هـ، وقيل 206 هـ، "الجرح والتعديل" (69/9)، و"تاريخ بغداد" (45/14)، و"الميزان" (88/7).

(5) - ذكره الشّارح هكذا (ثابت)، والذي في كتب التراجم أنه (نصر بن باب)، وهو: أبو سهل المرزوي الخرساني، روى عنه أحمد وابن المدني، وتركه جماعة كالبخاري، توفي سنة 193 هـ، "التاريخ الكبير" (105/8-106) و"الميزان" (19/7).

(6) - ينظر لشيوجه: "تهذيب الكمال" (256/25).

(7) - "شرح التبصرة والتذكرة" (275/3)، و"فتح المغيث" (503/4).

(8) - في كتابه "طبقات الفقهاء"، وهو مطبوع مُتداول.

(9) - عالم فاضل، وأديب، توفي سنة 1010 هـ، "خلاصة الأثر" للمحيي (479/1)، و"الأعلام" (85/2-86).

عبد القادر بن محمد القرشي<sup>(1)</sup>، وكـ"المدارك" للقاضي عياض، و"الديباج" لابن فرحون<sup>(2)</sup> كِلاهُمَا فِي طبقات المالكية، وكـ"الطبقات الكبرى" لابن السبكي في طبقات الشافعية، وكـ"طبقات الحنابلة" لأبي يعلى الحنبلي، والذيل عليها لابن رجب، وكـ"طبقات القراء" للذهبي، والداني، وابن الجوزي، وكـ"طبقات اللغويين والنحاة" للسُّيوطي.

ومنهم مَن اقتصر على البلاد: كـ"طبقات المكيين المتأخرين" للقاضي ابن مفرج<sup>(3)</sup>، وكـ"طبقات النيسابوريين" للحاكم، إلى غير ذلك مما يُفوتُ العَدَّ<sup>(4)</sup>.

(1) - هو: عبد القادر بن محمد بن نصر الله، أبو محمد القرشي الحنفي، أول من صنّف في "طبقات الحنفية"، توفي سنة 775هـ، "إنباء الغمر" (66/1)، و"الطبقات السننية في تراجم الحنفية" (366/4).

(2) - هو: إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون، برهان الدين اليعمرى الأتابي ثم الجبائي الأصل، المدني المولد، فقيه مالكي متفنّن في العلوم، له تأليف كثيرة، توفي سنة 799هـ، "نبيل الابتهاج بتطريز الديباج" لأحمد بابا التنبكتي (33/1 - 34)، و"طبقات المالكية" لمخلوف (222/1).

(3) - هو: محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القرطبي، أبو عبد الله، علامة حافظ، توفي سنة 380هـ، "تذكرة الحفاظ" (1007/3)، و"الديباج المذهب" (314/2).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (275/3)، و"فتح المغيث" (502/4).

## الموالي من العلماء والرواة

وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاقَةٍ وَهَذَا الْأَعْلَبُ  
مِنَ الْمَهْمَاتِ مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ؛ إِذْ رُبَّمَا وَقَعَ بِسَبَبِ جَهْلِهَا خَلَلٌ فِي الْأَحْكَامِ  
الشَّرْعِيَّةِ، فِيمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ النَّسَبُ كَالْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، وَالْكَفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ، وَكَالتَّوَارِثِ<sup>(1)</sup>.  
قَالَ الشُّيُوطِيُّ فِي "التَّدْرِيْبِ"<sup>(2)</sup>: «وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ<sup>(3)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى  
الْمَصْرِيِّينَ»، لَا مُطْلَقًا.

ثُمَّ أَخْبَرَ النَّازِمُ أَنَّهُ رُبَّمَا نَسَبَ إِلَى قَبِيلَةِ مَوْلَى عَتَاقَةٍ لَهَا بِحَيْثُ يُظُنُّ أَنَّهُ مِنْهَا صَلِيبَةٌ أَيْ:  
مِنَ وَلَدِ الصُّلْبِ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَعْلَبُ مِنَ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهَا بَعِيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ<sup>(4)</sup>.  
ثُمَّ مَثَّلَ لِلأَعْلَبِ الْأَكْثَرَ بِأَبِي الْبَحْتَرِيِّ الطَّائِي سَعِيدِ بْنِ فَيْرُوزِ مَوْلَى طِيَّءٍ<sup>(5)</sup>.  
وَأَبِي الْعَالِيَةِ زُفَيْعِ بْنِ مِهْرَانَ الرِّيَّاحِيِّ التَّابِعِيِّ<sup>(6)</sup> مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ "بَنِي رِيَّاحِ بْنِ يَرْبُوعٍ" حَيٍّ مِنْ  
بَنِي تَمِيمٍ.

وَكَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ مَوْلَاهُمْ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْحَنْظَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ  
الْجُهْنِيِّ<sup>(7)</sup> كَاتِبِ اللَّيْثِ مَوْلَى "جُهَيْنَةَ".

(1) - "شرح التبصرة والتذكرة" (276/3)، و"فتح الباقي" (276/3)، و"تدريب الراوي" (ص368).

(2) - "تدريب الراوي" (ص368).

(3) - هو: مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ حَفْصَ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ نَصِيرٍ، أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ، أَلْفٌ فِي "تاريخ مصر"، تُوْفِي  
سنة 350هـ، "تاريخ الإسلام" للذهبي (453/25)، و"حسن لمحاضرة" (553/1).

(4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (275/3)، و"فتح المغيْب" (506/4).

(5) - هو: سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، أَبُو الْبَحْتَرِيِّ، ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ الطَّائِي مَوْلَاهُمْ الْكُوَيْتِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، تُوْفِي سنة 183هـ، "طبقات  
ابن سعد" (292/6)، و"الجرح والتعديل" (54/4)، و"تهذيب الكمال" (32/11) و"التقريب" (362/1).

(6) - هو: زُفَيْعِ بْنِ مِهْرَانَ، أَبُو الْعَالِيَةِ الرِّيَّاحِيُّ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَّاحِ بْنِ يَرْبُوعٍ، ثَقَّةٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، تُوْفِي سنة  
90هـ، أو 93هـ، "الجرح والتعديل" (510/3)، و"تهذيب الكمال" (214/9)، و"التقريب" (303/1).

(7) - هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الْجُهْنِيِّ، أَبُو صَالِحِ الْمَصْرِيِّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ، ثَبَتَ فِي  
كِتَابِهِ، وَفِيهِ غَفْلَةٌ، تُوْفِي سنة 222هـ، "الجرح والتعديل" (86/5)، و"تهذيب الكمال" (98/15)، و"التقريب"  
(501/1).

وَكَمْ كَحُولِ الشَّامِيِّ كَانَ عَبْدًا نُوبِيًّا لِامْرَأَةٍ مِنْ "هُذَيْلٍ" فَأَعْتَقْتَهُ<sup>(1)</sup>، كُلُّ هَؤُلَاءِ نُسِبَ إِلَى قَبِيلَةٍ مُعْتَقِهِ، وَأَمْثَالُهُمْ كَثِيرُونَ<sup>(2)</sup> هـ.

أَوْ لِوَلَدٍ الْحِلْفِ كَالْتَّيْمِيِّ مَالِكٍ أَوْ لِلدِّينِ كَالْجُعْفِيِّ  
يعني أَنَّهُ رُبَّمَا نُسِبَ شَخْصٌ إِلَى قَبِيلَةٍ غَيْرِ التِّي هُوَ مِنْهَا لِحِلْفِ قَبِيلَتِهِ إِيَّاهَا،  
وَأَصْلُ الْحِلْفِ - بَكْسَرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ -: «الْمُعَاقَدَةُ وَالتَّحَالِفُ عَلَى التَّعَاوُنِ  
وَالْتَّنَاصُرِ»<sup>(3)</sup>.

وَقَدْ أَبْطَلَ الْإِسْلَامُ مِنْهُ مَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى الْفِتَنِ وَالْعَارَاتِ دُونَ نُصْرَةِ الْمَظْلُومِ، وَقَمَعَ  
الظَّالِمِ، وَصَلَّةَ الْأَرْحَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ<sup>(4)</sup>.

قَلْتُ: كَمَا نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى التَّوَارِثَ بِهِ الَّذِي كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ بآيَاتِ  
الْمَوَارِيثِ<sup>(5)</sup>.

(1) - هو: مكحول الشَّامي، أبو عبد الله الدِّمشقي، ثقةٌ فقيهٌ كثير الإرسال، توفي سنة بضع عشرة ومائة، "الجرح  
والتعديل" (407/8)، و"تهذيب الكمال" (464/28)، و"التقريب" (211/2) "السير" (157/5).

(2) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (277/3)، و"فتح الباقي" (277/3)، و"فتح المغيبي" (506/4).

(3) - "القاموس المحيط" (ص721) مادة "ح ل ف"، و"النهاية في غريب الحديث" (424/1).

(4) - أخرج البخاري (110/2) برقم 2294، ومسلم (70/16) برقم 2529 عن أنسٍ رضي الله عنه أنه قيل له:  
أبلغك أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ)، قَالَ: قَدْ خَالَفَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ  
قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي.

قال ابن الأثير: «قوله: (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ) يعني على ما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل  
والعارات، أمَّا على نُصْرَةِ الْحَقِّ وَالْمَظْلُومِ، وَصَلَّةِ الرَّحْمِ وَنُحُوهَا فَهَذَا مِمَّا يَجُوزُ» اهـ بتصرف. ينظر: "النهاية في غريب  
الحديث" (424/1).

وقال النووي: «قوله (لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ) المراد به جلف التوارث، والحلف على ما منع الشرع منه، والله أعلم»،  
"شرح مسلم" (70/16)، ينظر: "فتح الباري" (596/4 - 597).

(5) - ويُقصد به أنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ يَرِثُ بَعْضُهُمُ الْبَعْضَ بِمَقْتَضَى الْإِيمَانِ، ثُمَّ نُسَخَ ذَلِكَ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ بِآيَاتِ الْمَوَارِيثِ،  
ينظر: "تفسير القرطبي" (43/8)، و"شرح مسلم" للنووي (70/16)، و"فتح الباري" (597/4).

ثُمَّ مَثَلَ النَّاطِمُ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَوْلَاءِ الْحِلْفِ بِالتَّيْمِيِّ، وَهُوَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسِ التَّيْمِيُّ - بِتَشْدِيدِ آخِرِهِ - فَهُوَ أَصْبَحِيٌّ صَلِيْبَةٌ<sup>(1)</sup>، وَلَكِنْ لَكُونِ نَفَرِهِ "أَصْبَح" <sup>(2)</sup> حَالِفُوا بَنِي تَيْمٍ بِنِ مَرَّةٍ رَهْطِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيِّ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ <sup>(3)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّمَا نُسِبَ تَيْمِيًّا لَكُونِ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ كَانَ أَجِيرًا لَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ حِينَ كَانَ طَلْحَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَخْتَلِفُ فِي التِّجَارَةِ <sup>(4)</sup>.

قَالَتْ: وَالْمَنْسُوبُونَ إِلَى غَيْرِ قَبَائِلِهِمْ لِأَجْلِ الْحِلْفِ كَثِيرُونَ فِي سَائِرِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، سِيَمًا فِي "قُرَيْشٍ" وَالْأَنْصَارِ، قَالَ أَحْمَدُ الْبَدَوِيُّ فِي نَظْمِهِ "أَنْسَابِ الْعَرَبِ" <sup>(5)</sup>:

وَكَثُرَتْ فِي بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ بَنُو بَلِيٍّ وَبَنُو الْعَجْلَانِ  
بَنُو بَلِيٍّ حَالِفُوا الْأَنْصَارَاً وَنَصَرُوا بِطَيْبَةِ الْمُخْتَارَاً

صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ مَثَلَ لَوْلَاءِ الدِّينِ بِالْجُعْفِيِّ وَهُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَّارِيِّ مَوْلَى الْجُعْفِيِّينَ؛ لِأَنَّ جَدَّهُ الْمُغِيرَةَ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ الْيَمَانِ بْنِ أَخْنَسَ الْجُعْفِيِّ، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ <sup>(6)</sup>.

وَكَأَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ عَيْسَى بْنِ مَسْرَجَسَ الْمَسْرَجِسِيِّ، فَإِنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا، وَأَسْلَمَ عَلَى يَدِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَقِيلَ لَهُ: مَوْلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ <sup>(7)</sup>.

وَكَأَبِرَاهِيمَ بْنِ دَاوُودَ الْأَمْدِيِّ، شَيْخَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، فَإِنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فَعُرِفَ بِهِ <sup>(8)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كَثِيرٌ <sup>(9)</sup>.

وَرَبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

(1) - يعني: من صلبيهم أصلا.

(2) - ولهذا يُنسب إليهم فيقال له: (الأصبحي).

(3) - ترتيب المدارك" (110/1 - 112)، و"علوم الحديث" (ص 401).

(4) - "علوم الحديث" (ص 401).

(5) - "عمود النسب" للبدوي الشنقيطي (ص 101).

(6) - "تاريخ بغداد" (6/2)، و"الأنساب" (291/3)، و"تهذيب الكمال" (437/24).

(7) - هو: الحسن بن عيسى بن مسرجس المسرجسي، أبو علي التيسابوري، مولى ابن المبارك، ثقة، توفي سنة 240 هـ،

"الجرح والتعديل" (31/3)، و"تاريخ بغداد" (351/7)، و"تهذيب الكمال" (294/6)، و"التقريب" (208/1).

(8) - "الدرر الكامنة" (25/1)، و"فتح المغيث" (509/4).

(9) - "فتح المغيث" (507/4 - 509)، و"التدريب" (ص 368).

يعني أَنَّهُ رُبَّمَا نُسِبَ إِلَى الْقَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا، كَأَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ - أَصْلًا لَا تَبَيَّنَا -، الْهَاشِمِيُّ الرَّاوي عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ<sup>(1)</sup>، فَقَدْ نُسِبَ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى شَقْرَانَ<sup>(2)</sup> مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَى هَذَا اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ<sup>(3)</sup>.  
 وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ<sup>(4)</sup>.  
 وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَلَى ذَلِكَ اقْتَصَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيبِ"<sup>(5)</sup>، وَنَسَبَهُ هَلَالِيًّا لِذَلِكَ.  
 وَقِيلَ: هُوَ مُكَاتَبُ لَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.  
 وَقِيلَ: هُوَ مَوْلَى "بَنِي النَّجَّارِ"، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ<sup>(6)</sup>.  
 وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبِ الْقُرَشِيِّ الْفَهْرِيُّ الْمَصْرِيُّ، فَإِنَّهُ مَوْلَى يَزِيدِ بْنِ رُمَانَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ رُمَانَةَ مَوْلَى يَزِيدِ بْنِ أَنَيْسِ الْفَهْرِيِّ<sup>(7)</sup>.  
 قَالَ النَّاطِمُ: «وَقَدْ أَدَخَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي أُمَّةِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ<sup>(8)</sup>، وَهُوَ بِهَذَا أَلِيْقٌ»<sup>(9)</sup>.

(1) - هو: سَعِيدُ مِنْ يَسَارٍ، أَبُو الْحُبَابِ، الْمَدِينِيُّ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقِيلَ: مَوْلَى شَقْرَانَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، ثِقَةٌ مَتَّقٌ، تَوَفَّى سَنَةَ 117هـ، "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (284/5)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (120/11)، وَ"التَّقْرِيبُ" (368/1).  
 (2) - هو: مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قِيلَ اسْمُهُ: صَالِحٌ، شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ مَمْلُوكٌ ثُمَّ عَتَقَ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، "طَبَقَاتُ خَلِيفَةَ" (ص 7)، وَ"الاسْتِيعَابُ" (709/2)، وَ"الإِصَابَةُ" (252 - 351/3).  
 (3) - "عِلْمُ الْحَدِيثِ" (ص 402).  
 (4) - "طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ" (284/5)، وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (121/11).  
 (5) - "التَّقْرِيبُ" (368/1).  
 (6) - "التَّارِيخُ الْكَبِيرُ" (520/3). وَ"تَهْذِيبُ الْكَمَالِ" (110/11).  
 (7) - هو: يَزِيدُ بْنُ أَنَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَبِيبِ الْفَهْرِيِّ، الْقُرَشِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، صَحَابِيٌّ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، "أَسَدُ الْغَابَةِ" (494/5)، وَ"الإِصَابَةُ" (648/6).  
 (8) قَالَ النَّاطِمُ فِي "التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ" (ص 397): «وَبِهِ جِزْمُ الْمَرْيُ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (277/16)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (189/5): مَوْلَى رُمَانَةَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" (218/5): مَوْلَى بَنِي رُمَانَةَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ يُونُسَ، وَهُوَ الصَّوَابُ» اِهـ بَتَصْرُفٍ، وَفِي الْمَطْبُوعِ مِنْ "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" لَيْسَ فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ: "مَوْلَى أَبِي زِيَادِ الْبَصْرِيِّ"، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
 (9) - يعني: قِسْمِ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ مَوْلَى الْمَوْلَى.  
 (9) - "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (278/3).

قال ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" (1) ما نصُّه: «روينا عن الزُّهريِّ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ قَدِمْتَ يَا زُهْرِي؟ قُلْتُ: مِنْ "مَكَّةَ"، قَالَ: فَمَنْ خَلَفْتَ بِهَا يَسُودُ أَهْلَهَا؟، قُلْتُ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟، قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: بِمَ سَادَهُمْ؟، قُلْتُ: بِالذِّيانَةِ وَالرِّوَايَةِ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَهُمَا لِيَنْبَغِي أَنْ يُسَوِّدُوا، فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "الْيَمَنِ"؟ قُلْتُ: طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: وَبِمَا سَادَهُمْ؟ قُلْتُ: بِمَا سَادَ بِهِ عَطَاءُ، قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "مِصْرَ"؟ قُلْتُ: يَزِيدُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: مِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "الشَّامِ"؟ قُلْتُ: مَكْحُولٌ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي عَبْدُ نُوبِي اعْتَقَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ "هُذَيْلٍ"، قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "الْجَزِيرَةِ"؟ قُلْتُ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "خُرَّاسَانَ"؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "الْبَصْرَةِ"؟ قُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ قُلْتُ: مِنَ الْمَوَالِي، قَالَ: وَيَلِكُ، فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ "الْكُوفَةِ"؟ قُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، قَالَ: فَمِنْ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي، قُلْتُ: مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ: وَيَلِكُ يَا زُهْرِيُّ فَرَجَتْ عَنِّي، وَاللَّهِ لَتَسُودَنَّ الْمَوَالِي عَلَى الْعَرَبِ حَتَّى يُخَطَبَ لَهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَالْعَرَبُ تَحْتَهَا، قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرُ اللَّهِ وَدِينُهُ، مَنْ حَفِظَهُ سَادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ» (2).

وفيمَا نَرُوهُ عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ الْعَبَادَلَةُ صَارَ الْفِقْهُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ إِلَى الْمَوَالِي إِلَّا "الْمَدِينَةَ"، فَإِنَّ اللَّهَ خَصَّهَا بِرُشَيْيٍّ، فَكَانَ فِقْهِيَّهَا سَعِيدَ بْنَ الْمَسِيَّبِ غَيْرِ مُدَافِعٍ» (3).

(1) - "علوم الحديث" (ص 402-404).

(2) - أخرج هذه القصة الحاكم في "معرفه علوم الحديث" (ص 548-550) وفي ثبوت هذا الخبر نظر.

قال الإمام الذهبي في "السير" (85/5 - 86): «الحكاية منكورة، والوليد بن محمد واه، فلعلها تمت للزُّهري مع أحد أولاد عبد الملك، وأيضاً فيها ذكرٌ ليزيد بن حبيب، وهو إذ ذاك شابٌّ لا يُعرف بعد، وكذا مكحول يُصغر في ذلك» اه بتصرف.

والسويد بن محمد الذي في إسنادها كذبُه ابن معين، وضعفه جماعة، "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (ص 222)، و"المرج والتعديل" (15/9)، وبالجملة فالقصة منكورة لا تثبت، والله أعلم.

(3) - "علوم الحديث" (ص 404).

قال ابن الصَّلَاح: «وفي هذا بعضُ المِيلِ، فقد كانَ حينئذٍ مِنَ العَرَبِ غيرَ ابنِ المَسِيَّبِ فقهاءً أئمةً مشاهير، منهم الشَّعْبِيُّ، والنَّحَّعِيُّ، وجميعُ الفقهاءِ السَّبْعَةِ الذينَ منهم ابنُ المَسِيَّبِ عَرَبٌ إِلَّا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، واللَّهِ أَعْلَمُ» هـ كلامُ ابنِ الصَّلَاحِ بَلْفِظِهِ<sup>(1)</sup>.  
قال النَّاطِمُ: «وهذا من عبدِ الملكِ إمَّا فراسةً، أو بلغه من أهلِ العِلْمِ، أو من أهلِ الكِتَابِ، فاللَّهِ أَعْلَمُ» هـ<sup>(2)</sup>.

قلت: وعلى كلِّ فقد وقع كثيرٌ من ذلك من زمنِ المعتصم بالله بنِ الرَّشيدِ الثَّامنِ من خُلَفَاءِ بَنِي العَبَّاسِ<sup>(3)</sup>، ثُمَّ استمرَّ إلى انقضاءِ دولةِ بني العَبَّاسِ، ولله الأَمْرُ من قبلُ ومن بعدُ هـ.

وقد قالَ الحافظُ الشَّاطِئِيُّ فِي فَصِيدَتِهِ فِي القِرَاءَاتِ<sup>(4)</sup>:

أَبُو عَمْرِهِمُ وَالْيَحْضَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَاءُ  
يَعْنِي أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ العَلَاءِ البَصْرِيَّ مِنْ "بَنِي مَازِنٍ"<sup>(5)</sup>، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ الدِّمَشْقِيَّ  
يَحْضَبِيُّ<sup>(6)</sup>، فَهُمَا مِنْ صَمِيمِ العَرَبِ، وَبَاقِي القُرَّاءِ السَّبْعَةِ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَاءُ<sup>(7)</sup>.  
وَكَمِ قَسَمٌ، قِيلَ لَهُ: مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِمُلازِمَتِهِ لَهُ كَمَا سَبَقَ فِي المَنْسُوبِينَ إِلَى  
خِلافِ الظَّاهِرِ<sup>(8)</sup>، أَوْ لِلاِسْتِرضاعِ كعبدِ اللهِ بنِ السَّعْدِيِّ الصَّحَابِيِّ.  
فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي "الاسْتِيعَابِ"<sup>(9)</sup>: «إِنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ لِأَبِيهِ: السَّعْدِيُّ؛ لِكَوْنِهِ  
اسْتِرضِعَ لَهُ فِيهِمْ» .

(1) - "علوم الحديث" (ص404).

(2) - "شرح التبصرة والتذكرة" (278/3) وقد ذكرنا أنَّ القصة لا تثبت.

(3) - هو: محمد بن الرَّشيد، أبو إسحاق، المعتصم بالله، كان شجاعاً قوياً ذا مهابة، لولا ما شأن نفسه بامتحان العلماء بخلق القرآن، توفي سنة 227 هـ، "تاريخ الطبري" (118/9 . 123)، و"تاريخ الخلفاء" (ص265).

(4) - "حز الأماي" للشَّاطِئِيِّ (ص21).

(5) - المُقَرَّرُ النَّحْوِيُّ، مات سنة 154 هـ، "التاريخ الكبير" (55/9)، و"معرفة القُرَّاء الكبار" (100/1).

(6) - إمام أهل الشام، توفي سنة 118 هـ، "طبقات ابن سعد" (449/7)، و"معرفة القُرَّاء الكبار" (82/1).

(7) - "الوافي في شرح الشاطبية" لعبد الفتاح عبد الغني القاضي (ص21).

(8) - (ص998).

(9) - "الاستيعاب" (920/3).

وهو فُرَشِيٌّ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ<sup>(1)</sup>، أو لِلدِّيَوَانِ<sup>(2)</sup> كَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ؛ فَإِنَّهُ  
مَوْلَى فُرَيْشٍ، وَلَكِنْ لَكُونِهِمْ افْتَرَضُوا فِي "فَهْم" نُسَبَ إِلَيْهِمْ<sup>(3)</sup>.

(1) - توفي سنة 57 هـ، "طبقات ابن سعد" (454/5)، و"الاستيعاب" (920/3)، و"الإصابة" (113/4).

(2) - يعني: ديوان العطاء من بيت المال.

(3) - فهم: بطن من قيس عيلان، "الأنساب" (269/10)، و"تهذيب الكمال" (256/24).

## أوطان الرواة وبلدانهم

وضَاعَتِ الأَنْسَابُ فِي البُلْدَانِ      فُنُسِبَ الأَكْثَرُ للأَوْطَانِ  
فَمَنْ (1) يَكُنْ فِي بِلْدَتَيْنِ سَكْنَا      فَأَبْدَأُ بِالأَوْلَى وَبِئَمَّ حَسْنَا  
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلْدَةٍ      يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ

قَدْ كَانَتْ العَرَبُ فِي الجَاهِلِيَةِ وَصَدَرَ الإِسْلَامِ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الشُّعُوبِ، وَالْقَبَائِلِ، وَالبُيُوتَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ ، لَا لِتَفَاخَرُوا ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفِكُمْ﴾ (2)؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ لِأَكْثَرِهِمْ مُدُنٌ يَسْكُنُونَهَا، وَلَا حِرْفٌ يَتَعَاطَوْنَهَا حَتَّى يَنْتَسِبُوا إِلَى المُدُنِ أَوْ الحِرْفِ، بَلْ كَانَتْ البَادِيَةُ وَظُهُورُ الإِبِلِ مَسَاكِنُهُمْ، يَنْتَجِعُونَ مَهَابَطَ العُيُوثِ أَيًّا كَانَتْ، وَمَعَائِشُهُمْ أَلْبَانُ المَوَاشِي وَلِحُومُهَا، وَالصَّيْدُ، وَمَا يَأْخُذُهُ بَعْضُهُم بِالعَارَاتِ، وَالنَّهْبِ مِنْ بَعْضٍ، فَلَمَّا مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِالإِسْلَامِ، وَانْتَشَرَتْ تَعَالِيمُهُ المَدَنِيَّةُ، وَمُصِرَّتِ الأُمَمَارُ، فَسَكُونَتْهَا، وَتَعَلَّمُوا الحِرْفَ، وَالصَّنَاعَاتِ، وَتَعَاطَوْهَا ضَاعَتِ الأَنْسَابُ العَرَبِيَّةُ مِنْ بَيْنِ أَكْثَرِ أَهْلِهَا، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ سِوَى الانْتِسَابِ إِلَى وَطَنِه الَّذِي يَسْكُنُهُ، أَوْ إِلَى حِرْفَتِهِ الَّتِي يَتَعَاطَاهَا، فَقِيلَ: مَكِّي، مَدَنِي، كُوفِي، بَصْرِي، مِصْرِي، شَامِي، بُخَارِي، تَرْمِذِي، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: بَزَّارِي، وَبَزَّازِي، وَعَطَّارِي، وَنَجَّارِي، وَحَطَّابِي، وَبَنَّا، وَنَحْوُ ذَلِكَ (3)، كَمَا انْتَسَبَتِ العَجَمُ إِلَى رَسَاتِقِهَا - جَمْعُ رِسَاقٍ وَهُوَ القَرْيَةُ -، وَبُنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى أَسْبَاطِهَا (4).

وَمَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ فَنُّ مُهِمٌّ يَفْتَقِرُ حَقًّا الحَدِيثِ إِلَيْهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمْ؛ إِذْ بَهَا يَتَبَيَّنُ الرَّاوِي المَدْلِسُ، وَمَا فِي السَّنَدِ مِنْ إِرسَالٍ خَفِيٍّ، وَبَهَا يُزَوَّلُ تَوْهُمُ ذَلِكَ،

(1) - فِي جَمِيعِ النُّسخِ (وَإِنْ يَكُنْ)، يَنْظُرُ: "شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ" (278/3)، وَ"فَتْحُ البَاقِي" (279/3)، وَ"فَتْحُ المَغِيثِ"

(517/4)، وَ"مَنْ أَلْفِيَةِ الحَافِظِ العِرَاقِي" (ص 150)، وَكِلَاهِمَا صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(2) - سُورَةُ الحِجْرَاتِ: الآيَةُ 13.

(3) - هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي "إِخْتِصَارِ عُلُومِ الحَدِيثِ" (ص 377).

(4) - "فَتْحُ المَغِيثِ" (516/4).

وربما استدلالاً بذكر وطن الشيخ، أو ذكر مكان السماع على الإرسال بين الراويين؛ إذا لم يُعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة<sup>(1)</sup>.

قال الناظم: «وسمعتُ شيخنا الحافظَ أبا محمدَ عبدَ الله بنَ محمدَ بنِ أبي بكرِ القرشي يقول: كنتُ أسمعُ بقراءةِ الحافظِ أبي الحجاجِ المزي كتابَ "عملِ اليومِ والليلة" للحسن بنِ علي بنِ شبيبِ المعمرِ<sup>(2)</sup>، فمرَّ حديثٌ من روايةِ يونسَ المؤدّبِ<sup>(3)</sup>، عن الليثِ بنِ سعدٍ، فقلتُ للمزيّ: أينَ سمعَ يونسُ من الليثِ؟ - يعني معَ تباعدِ بلديهما بـ"بغداد" و"مصر" - فقال: لعلهُ سمعَ منه في الحجِّ، ثمَّ استمرَّ في القراءةِ، ثمَّ قال: لا، الليثُ ذهبَ إلى بغداد، فسمعَ منه هناك»<sup>(4)</sup>.

قال ابنُ الصّلاح: «وأحسنُ ما أُلّفَ فيه وأجمَعُهُ: "الأنساب" لابنِ السمعاني، وفي مُختصرِهِ<sup>(5)</sup> لابنِ الأثيرِ فوائِدُ مُهمّة»<sup>(6)</sup>.

قال: «ومنَ مظانِّه: "طبقاتُ ابنِ سعدٍ»<sup>(7)</sup>.

قلتُ: ذكرَ الشُّيوطيُّ في "التدريب"<sup>(8)</sup> أنه اختصرَ مُختصرَ ابنِ الأثيرِ هذا. فأخبرَ الناظمُ رحمه الله تعالى تبعاً لأهلِ المصطلح<sup>(9)</sup> بأنَّ من سَكَنَ في بلديتينِ كـ"مكة" و"المدينة" مثلاً بأن انتقلَ من واحدَةٍ إلى أخرى، وأردتَ نسبتَهُ إليهما، فابدأ بالبلدةِ الأولى فقل

- (1) - ينظر: "شرح التبصرة والتذكرة" (279/3)، و"فتح الباقي" (278/3)، و"فتح المغيث" (515/4).
- (2) - هو: الحسن بنُ علي بنِ شبيبِ المعمرِ الحافظ، واسع العلم والرحلة، محدّث العراق، توفي سنة 295هـ، "تاريخ بغداد" (369/7-370)، و"الأنساب" (354/12)، و"لسان الميزان" (71/3).
- (3) - هو: يونس بنُ محمد بنِ مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدّب، ثقة ثبت، توفي سنة 207هـ، "طبقات ابن سعد" (337/7)، و"تاريخ بغداد" (350/14)، و"التقريب" (350/2).
- (4) - "شرح التبصرة والتذكرة" (279/3)، وقد ذكرَ الخطيب في "تاريخ بغداد" (4/13) أنّ الليث دخل بغداد سنة 161هـ، وكذلك المزي في "تهذيب الكمال" (266/24) مما يدلُّ على أنّه لقيه هناك، والله أعلم.
- (5) - وقد سمّاه: "اللُّباب في تهذيب الأنساب"، وكلاهما مطبوع متداول بحمدِ الله.
- (6) - هذا ليس من كلام ابن الصّلاح، بل هو للسّخاوي في "فتح المغيث" (516/4)، فلعلَّ الشّارح وقع له هنا انتقالٌ بصّر أثناء النّقل من "فتح المغيث"، والله أعلم.
- (7) - يريد بالقائل هنا ابن الصّلاح، وهو كذلك ذكره في "علوم الحديث" (ص404).
- (8) - "تدريب الراوي" (ص396)، يعني: أنّهُ اختصرَ كتابَ (اللُّباب) لابن الأثير، وسمّاه: (لبّ الألباب).
- (9) - "علوم الحديث" (ص405)، و"شرح التبصرة والتذكرة" (280-279/3)، و"فتح الباقي" (279/3)، و"فتح المغيث" (517/4)، و"تدريب الراوي" (ص396).

فيه: المكيّ المدني، وحسن الإتيان في الثانية بـ"ثم" لدلاليتها على الترتيب، فنقول فيه: المكيّ ثمّ المدني، وجمعهما أحسن من الاقتصار على إحداهما، ولك أن تقتصر على إحداهما بأن تقول: المكيّ أو المدني فقط، قال النووي في "التهذيب"<sup>(1)</sup>: «وهو قليل» .

وإن يكن الراوي من قرية كـ"داريا"<sup>(2)</sup> مثلاً من قرى بلدة كـ"دمشق" ينسب جوازاً لكلٍ من القرية والبلدة، فيقال فيه: داري أو دمشقي، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة، فيقال فيه: الشامي، فإن جمع بينهما فالأولى البداءة بالأعم، فيقال: "الشامي الدمشقي الداري"<sup>(3)</sup>. وكذا في النسب إلى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص؛ لتحصل بالثاني فائدة لم تكن لازمة في الأول، فيقال: "القرشي ثم الهاشمي"، من غير عكس، إذ لا فائدة للثاني حينئذ؛ إذ يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً بخلاف العكس.

وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد فُدم النسب إلى القبيلة<sup>(4)</sup>.

قال عبد الله بن المبارك: «من أقام في بلدة أربع سنين نُسب إليها»<sup>(5)</sup>.

وقال غيره: «لا حدّ لذلك»<sup>(6)</sup>.

وَ(كَمَلَتْ) - بثلاث الميم<sup>(7)</sup> والفتح أفصح - أي: تمت هذه الألفية يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وسبعماية، كما قال ناظمها في شرحه لها<sup>(8)</sup>، وكان كمالها في هذا التاريخ.

(1) - تهذيب الأسماء واللغات " (13/1).

(2) - داريا: قرية كبيرة مشهورة من قرى دمشق بالعمرة، تقع في ريف دمشق غرب العاصمة بحوالي 8 كلم، معجم البلدان " (431/2)، وموقع " ويكيبيديا" (الموسوعة الحرة) ar.wikipedia.org.

(3) - "تهذيب الأسماء واللغات" (13/1)، وشرح التبصرة والتذكرة " (280/3)، و"فتح الباقي" (279/3)، و"فتح المغيث" (517/4)، و"تدريب الراوي" (ص396).

(4) - هذا كله مأخوذ من كلام الشيوطي في "تدريب الراوي" (ص369)، وقد عزاه إلى الإمام النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (13/1 - 14).

(5) - أخرجه عنه الحاكم في "تاريخ نيسابور"، حكاه النووي في "الإرشاد" (806/2)، وفي "تهذيب الأسماء واللغات" (14/1).

(6) - "اختصار علوم الحديث" (ص378)، و"محاسن الاصطلاح" (ص673)، و"فتح المغيث" (517/4).

(7) - "القاموس المحيط" (ص950) مادة (ك م ل)، وقال: كَمَلْ كَنَصْرَ، وَكُرْمَ، وَعَمِلَ اهـ.

(8) - "شرح التبصرة والتذكرة" (280/3).

(بَطْيَبَة) وهي المدينة المنورة<sup>(1)</sup>، ويُقال لها أيضًا: طَابَة<sup>(2)</sup>، ولها أسماء كثيرة<sup>(3)</sup>.  
 ذَكَرَ الزُّرْقَانِيُّ فِي "شَرْحِ الْمَوَاهِبِ"<sup>(4)</sup>: «أَنَّ مَنْ كَتَبَهَا وَعَلَّقَهَا عَلَى مُحَمَّدٍ شَفَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِرِكَتِهَا».

(الْمَيْمُونَة) أي: المَبَارَكَة بِسَبَبِ دَعَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا بِالْبِرْكَةِ<sup>(5)</sup>.  
 قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي "فَتْحِ الْمُغِيثِ"<sup>(6)</sup>: «وَمِنْ جُمْلَةِ بَرَكَتِهَا مِمَّا هُوَ مُشَاهِدٌ: مَا يَحْمَلُهُ الْحَجَّاجُ - خُصُوصًا زَمَنَ الْمَوْسِمِ - مِنْ تَمَرِهَا إِلَى الْآفَاقِ بِحَيْثُ يُفُوقُ غَلَّاتِ الْأَمْصَارِ، وَيَفْضُلُ لِأَهْلِهَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ مَا يُقُومُ بِهِمْ قُوْتًا وَيَبْعًا، وَإِهْدَاءً إِلَى زَمَنِ التَّمَرِ وَزِيَادَةً».  
 (فَبَرَزَتْ) أي: ظَهَرَتْ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةُ مِنْ (خِدْرَهَا) - بِكَسْرِ الْخَاءِ وَإِهْمَالِ الدَّالِ - أَي بِسِتْرِهَا (مَصُونَةً) - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الصَّادِ - أَي: مُحْفُوظَةً مِنْ كُلِّ خَلَلٍ فِي اللَّفْظِ، أَوْ فِي الْمَعْنَى بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ.

(1) - تسمية المدينة النبوية بـ(المنورة)، فيه خلاف بين العلماء، قال بكر أبو زيد في "خصائص جزيرة العرب" (ص39): «شاع في العصور المتأخرة قولهم: "مكة المكرمة، والمدينة المنورة" وهما وصفان مناسبان، لكن لا يُعرف ذلك عند المتقدمين من المؤرخين وغيرهم، وهو على ما يظهر من محدثات الأعاجم الترك إبان نفوذهم على الحرمين» اهـ بتصريف.

وبالجملة فإن التسمية هذه عرفت جرى على السنة الناس إذا لم يكن فيه محدود شرعي فهو جائز، والله أعلم.  
 (2) - ورد ذلك في "صحيح مسلم" (135/9) برقم 1385 من حديث جابر بن سمره رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله تعالى سمى المدينة: طابة»، وورد أن اسمها: (طيبية) كما أخرجه مسلم في "الفتن"، باب قصة الجساسة (67/18) برقم 2942 من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، وفيه: «هذه طيبة، هذه طيبة».

(3) - وقد ذكر ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (83/5) أن للمدينة النبوية تسعة وعشرين اسمًا وذكرها، وبل وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (115/4) عن عبد العزيز الدارودي قال: بلغني أن لها أربعين اسمًا اهـ، ولكن بعض ما ورد في ذلك ضعيف لا يصح، فالأولى الاقتصار على ما ورد صحيحًا، والله أعلم

(4) - "شرح المواهب اللدنية" (252/12)، ولكن مثل هذه الأشياء تحتاج إلى دليل، لئلا يكون ذريعة إلى التعلق بغير الله عز وجل، والله تعالى أعلم.

(5) - من ذلك: ما رواه البخاري في "فضائل المدينة" (522/1) برقم 1885، ومسلم في الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة (124/9) برقم 1369، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «اللهم أجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة».

(6) - "فتح المغيث" (522/4) بتصريف، وأما البركة المعنوية فكثيرة، إذ هي معقل الإيمان ومأرؤه.

(فرُبُّنَا) أي مالِكُنَا (المَحْمُودُ والمَشْكُورُ) أي: لَهُ مِنَّا الحَمْدُ والشُّكْرُ عَلَى آلَائِهِ الَّتِي

لَا تُحْصَى الَّتِي مِن جُمْلَتِهَا إِتْمَامُ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ (إِلَيْهِ مِنَّا) وَمِن غَيْرِنَا (تَرْجِعُ الْأُمُورُ) كَمَا

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(1)</sup>، وَكَمَا قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَالَّذِي يُرْجَعُ الْأُمُورُ

كُلُّهُ﴾<sup>(2)</sup>، وَكَمَا قَالَ وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾<sup>(3)</sup>.

(وَأَفْضَلُ) أَي خَيْرُ (الصَّلَاةِ) وَهِيَ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ<sup>(4)</sup>، وَخَيْرُ (السَّلَامِ) وَهُوَ

الْأَمَانُ أَوْ زِيَادَتُهُ (عَلَى النَّبِيِّ) وَهُوَ مَنْ جَاءَهُ الْوَحْيُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ أَمَرَهُ بِتَبْلِيغِهِ لَعَيْرِهِ فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَا عَكْسٌ<sup>(5)</sup>.

(سَيِّدِ الْأَنَامِ) السَّيِّدُ هُوَ: الَّذِي يُلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَالْأَنَامُ: الْخَلْقُ.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ

وَلَا فَخْرَ»<sup>(6)</sup>، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ سِيَادَتَهُ تَتَّضِعُ لِجَمِيعِ الْأَنَامِ فِي أَعْظَمِ الْأَيَّامِ شِدَّةً، وَهُوَ يَوْمُ

الْقِيَامَةِ حِينَ يُلْجَأُ أَهْلُ الْمَحْشَرِ إِلَى سَادَاتِ الرُّسُلِ لِيَشْفَعُوا لَهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ لِئُرِيحَهُمْ مِنْ

كَرْبِ ذَلِكَ الْمَوْقِفِ، فَيَرُدُّونَهَا إِلَيْهِ فَيَقُولُ: «أَنَا لَهَا»<sup>(7)</sup>، وَيَشْفَعُ الشَّفَاعَةُ الْكُبْرَى، وَهِيَ

الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ بِهِ رَبُّهُ الْكَرِيمُ<sup>(8)</sup>،

(1) - سورة يونس: الآية 04.

(2) - سورة هود: الآية 123.

(3) - سورة الشورى: الآية 53.

(4) - تقدم بيان ذلك (ص 98).

(5) - (ص 98).

(6) - أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ (15/35 . 36) دون

زيادة: (ولا فخر)، فقد أخرجهما: الإمام أحمد (4/330)، والترمذي: باب في فضل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(5/587) برقم 3615، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشَّفَاعَةِ (ص 654) برقم 4308 من وقال الترمذي:

حسن صحيح، والحديث صحيح، كما في "السلسلة الصحيحة" (4/99). وقد وهم الشَّارِحُ هُنَا، فَالْحَدِيثُ لَمْ يَخْرُجْ

الْبُخَارِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(7) - أخرجه البخاري: كتاب التَّوْحِيدِ، باب كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ (4/572) برقم 7510،

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

(8) - أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا) (3/317).

يَقُولُ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿عَبِيَّ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (1)، و"عسى" منه تعالى  
واجبة (2).

ولهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَاعَاتٌ أُخْرَى، وَلِغَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالصَّالِحِينَ  
صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ (3)، وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا  
أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ الْفِرَاقُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيقِ ظَهَرَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ اللهِ الْمُحَرَّمِ فَاتَحَ  
سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفٍ، عَرَفْنَا اللهُ خَيْرَهَا، وَوَقَانَا ضَيْرَهَا إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ،  
وَبِإِجَابَةِ مَنْ سَأَلَهُ جَدِيرٌ اهـ (4).

(1) - سورة الإسراء: الآية 79.

(2) - كما جاء ذلك عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، رواه عنه ابن أبي حاتم، من طريق عبد الله بن  
صالح به، "تفسير ابن أبي حاتم" (1766/6)، وينظر: "جامع البيان" لابن جرير الطبري (377/11).

(3) - ينظر: "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (98/3)، و"شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي (349/1)،  
و"فتح الباري" (520/11).

(4) - بهذا انتهى بحمد الله التعليل والتحقق لهذا الشرح المبارك غفر الله لمؤلفه ولحققه ولسائر المسلمين في مشارق الأرض  
ومغاربها، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

خاتمة

## خاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بدراسة وتحقيق هذا الكتاب المبارك، وقد خلصت إلى نتائج من هذا العمل أُجملها في النقاط التالية:

1. مكانة ناظم الألفية الحافظ العراقي بين علماء الحديث في عصره ومن جاء بعده، ويدل لذلك الموروث العلمي الكبير الذي خلفه من الكُتب والمؤلفات، فهو بحق كلمة إجماع كما قال الحافظ السخاوي.

2. مكانة نظم الحافظ العراقي (ألفية الحديث) في عصره فمن بعده، لما لها من الخصائص والمميزات الكثيرة من الأصالة، والشُمول، وحسن الترتيب، ومتانة السبك، وقوة التمثيل، مما أهلها لأن تتربّع على عرش الدرس العلمي الحديثي المصطلحي في مختلف الحواضر العلمية ببلاد الإسلام شرقاً ومغرباً.

3. التعريف بالعلامة محمد بن أبي مدين الشنقيطي، من خلال ترجمة موسّعة تقرّب لنا شيئاً من حياته العلمية والشخصية، وبيان علميته التي خفيت على كثير من الباحثين والدارسين، ولتكون نبراساً يهتدي بها طلاب العلم العاملين.

4. إبراز مكانة شرح ألفية العراقي لمحمد بن أبي مدين، وبيان خصائصه ومميزاته من خلال ما يلي:

- محاولة جمع كل ما وصل إليه من كُتب المصطلح خاصة، وغيرها في مختلف الفنون من أجل تحرير شرح واف على هذا النظم المبارك.
- مقدرته على تلخيص الأقوال تلخيصاً حسناً، وبيان ما أخذها وأدلتها.
- الترجيح بين الأقوال واختيار بعضها بالحجج والبراهين.
- إثراء الشرح بالأمثلة الكثيرة من أجل إحكام المسألة وفهمها فهماً سليماً.
- تصحيح أبيات الناظم من جهة الوزن العروضي، وكذلك من جهة المعاني.
- ولكون الشارح ممن ينظم الشعر فقد نظم بعض المسائل الفرعية في شرحه من باب الفائدة.

- ظهور النَّفس المغاربي في هذا الكتاب من جهة ذكره لعدد من علماء المغرب، وحفظ بعض أقوالهم وأنظمتهم خاصّة ما تعلق بقطر الشارح رحمه الله (شنقيم □ - مورتانيا).
- الاهتمام بالمسائل اللغوية المتعلقة بالنظم من جهة الإعراب، أو من جهة بيان معانيها واشتقاقاتها في الحدود والتعريفات والمرسل والمعضل، وغيرها.
- 5- لم يخل هذا الشرح من ملاحظات، وهي قليلة بالنسبة لحجم الكتاب، ولعل الشارح معذور في بعضها، ومع ذلك حاولت أن أمدارك قدر المستطاع ما سبقَ به قلمه رحمه الله.
- 6- من التوصيات في خاتمة النتائج:

- الاهتمام بميدان تحقيق المخطوطات في كليات الشريعة، وفي المخابر التابعة لها، من جهة السعي لتحصيلها وجمعها، وإعداد فهرس فنية تحوي عناوين المخطوطات، أو من جهة تدريس هذا الفن وكل ما يتعلق به، وتشجيع البحوث المتعلقة بهذا الباب، مع الدعم المادي والمعنوي لطلاب الدراسات العليا، والسعي إلى طباعة هذه العناوين المحققة في دواوين الجامعة أو في غيرها، لكي يعم النفع بها أكثر.
- الاهتمام بالتراث المغاربي عموماً، وبتراث الشناقطة خصوصاً، فهو بحق ثروة علمية كبيرة تحتاج إلى من ينفذ عنها غبار النسيان، فكم من مخطوطات ضاعت في صحاري بلاد شنقيم □، لطبيعة المناخ أولاً، وثانياً لطبيعة حياة البدو الرّحل القائمة على عدم الثبوت والاستقرار.
- وكذلك الاهتمام بإبراز جهود العلامة محمد بن أبي مدين في العقائد، والفقه وأصوله، والفتاوى، ولغة العرب، وغير ذلك من الفنون التي بدّ فيه أقرانه وبرّز فيها.
- والله الموقِّق لكل خير، والعاصم من كلِّ ضير، وهو أعلم وأحكم.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيَّ نَبِيًّا مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَلَّوْا بِهِ أَجْمَعِينَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

# الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس آثار الصحابة

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الإمامين والبقاع

فهرس القبائل

فهرس الأنتشار

فهرس المحتب الواركة فح المحتاب

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

## فهرس الآيات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
		البقرة
567	59	﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾
723	143	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾
98	157	﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾
226	223	﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ وَأَبَى شَيْئًا ﴾
584	282	﴿ فَلْيُسَلِّمْ إِلَيْهِ بِالْعَدْلِ ﴾
		آل عمران
723	110	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾
658	190	﴿ إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْيَلِ وَالنَّهَارِ ﴾
		النساء
728	95	﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ ﴾
		المائدة
850	106	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ ﴾
		الأنعام
852	65	﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا ﴾
		الأعراف
686	145	﴿ وَأَمْرٌ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾
		الأنفال

723	64	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
		التوبة
744	100	﴿ وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْانصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ ﴾
99	128	﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾
		يونس
1098	4	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا ﴾
		هود
343	87	﴿ قَالُوا يَشْعِيبُ أَسْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ ﴾
1098	123	﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ﴾
		يوسف
-695 796	76	﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴾
		الرعد
886	43	﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾
		إبراهيم
98	34	﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾
		الحجر
341	09	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
102	30	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
		الإسراء
573	71	﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ ﴾
1099	79	﴿ عَبَسَ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾
		الكهف

731	86	﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾
		مريم
234	183	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكٰفِرِينَ تَوْرَهُمْ ۗ أَرَأَ ۙ
		المؤمنون
652	44	﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولَهَا كَذَّبُوهُ ﴾
		الفرقان
584	5	﴿ فِيهَا تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾
		الأحزاب
993	5	﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾
		الشورى
52	11	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾
1098	53	﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأمور ﴾
		الزخرف
826	44	﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾
		الدخان
665	10	﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ الاية 10
		الأحقاف
631	4	﴿ إِن يُؤْنِسُ بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هٰذَا أَوْ أَثَرَ مِّنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صٰدِقِينَ ﴾
886	10	﴿ وَشَهِدَ شَٰهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرٰءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ ۗ ﴾
		الفتح
-743 723	18	﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾

		الحجرات
575	2	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾
1047	6	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾
590	11	﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْمُسْوَقُ بَعْدَ الْإِيمَنِ﴾
1094	13	﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ ءَاخَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ ءَأُنْبِئُ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾
607	5	﴿وَلَوْ ءَانَهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
		ق
300	1	﴿ق﴾
		القمر
300	1	﴿بِقُرْبَتِ السَّاعَةِ ءَانَشَقَّ الْقَمْرُ﴾
		الحديد
744	10	﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾
		الحشر
727	10	﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَاعْفِرْ لَنَا ءَوِيْنَا﴾
		الصف
670	2	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَمْ تَفْعَلُونَ﴾
		الأعلى
587	6	﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنبِي﴾
		الفجر
1012	1	﴿وَالْفَجْرِ﴾

		التكاثر
627	1	﴿الْهَيْكُمُ التَّكَاثُرُ﴾

## فهرس الأحدث

الصفحة	المصباح	طرف الحديث
728.....	أبو هريرة.....	أبسط رداءك.....
761.....	الهرماس بن زياد.....	أبصرت رسول الله وأنا صبي.....
648.....	محارب بن ديثار.....	أبغض الحلال إلى الله الطلاق.....
255 .....	عمار بن ياسر.....	أتيت النبي.....
288.....	أبو هريرة.....	أحبب حبيبي هونا.....
598.....	أبو هريرة.....	احرص على ما ينفعك.....
650 .....	.....	اختلاف أمي رحمة.....
820.....	أبو هريرة.....	أجرو الأعمال.....
978 .....	أبو هريرة.....	أخنع اسم عند الله.....
775 .....	عثمان بن عفان.....	إذا اشترت فأكتل.....
358.....	أنس بن مالك.....	إذا أقيمت الصلاة.....
918 .....	منقذ بن حبان.....	إذا بعث فقل لا خلافة.....
198 .....	أبو هريرة.....	إذا بقي نصف شعبان.....
320.....	أبو هريرة.....	إذا صلى أحدكم.....
355.....	أبو هريرة.....	إذا لقيتم المشركين.....
623 .....	أبو هريرة.....	إذا مات ابن آدم انقطع عمله.....
331.....	بسرة بنت صفوان.....	إذا مس أحدكم ذكره.....
696 .....	عائشة.....	إذا وُضع العشاء وأقيمت الصلاة.....
1006.....	حصين بن محسن.....	أذات زوج أنت؟.....
721.....	ابن عمر.....	أرأيتكم ليلتكم هذه.....
1005.....	يحيى بن خالد.....	ارجع فصل.....
173.....	عامر بن ربيعة.....	أرضيت من نفسك.....
329.....	أبو هريرة.....	أسبغوا الوضوء.....

- استعن بيمينك.....أبو هريرة.....500
- استنصت الناس.....جرير البجلي.....708
- استنصت الناس.....جرير بن عبد الله.....587
- أسلم وغفار وشيء من مزينة.....أبو هريرة.....232
- أشقى الأولين.....عمار بن ياسر.....1022
- أعمار أمّتي.....أبو هريرة.....716
- الأعمال بالنية.....أبو سعيد الخدري.....645
- أفطر الحاجم والمحجوم.....شداد بن أوس.....676
- أقبل رسول الله.....الحارث بن الصمّة.....151
- إقرأ، فأقرأه.....زيد بن ثابت.....515
- اكتبوا لأبي شاه.....أبو هريرة.....499
- اكتبوها ولا حرج.....رافع بن خديج.....500
- أكما يقول ذو اليمين.....أبو هريرة.....590
- ألا أحدثكم بأحبكم إليّ.....عمرو بن شعيب.....831
- ألا أخذوا إهابها.....ميمونة.....288
- ألا نزعتم إهابها.....ابن عباس.....289
- آلله أمرك بهذا.....ضمام بن ثعلبة.....431
- أمر النبي ربيعة.....ابن عباس.....718
- أمر بلال أن يشفع.....أنس بن مالك.....216
- أمرنا أن نخرج في العيدين.....أم عطية.....216
- أمرنا أن نُكَلِّم الناس.....ابن عباس.....651
- أمرنا أن نُنزَلَ الناس.....عائشة.....154
- أمرنا رسول الله أن نستشرف.....علي بن أبي طالب.....976
- أمرنا رسول الله أن نقرأ.....أبو سعيد الخدري.....300
- إن ابني كان عسيفا.....أبو هريرة.....582

- 558 ..... إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ ..... أَبُو هَرِيرَةَ.....
- 696 ..... إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..... عَائِشَةَ.....
- 935 ..... إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَتَمَثَّلُ ..... ابْنِ مَسْعُودٍ.....
- 723 ..... إِنْ اللَّهُ أَخْتَارَ أَصْحَابِي ..... جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.....
- 1097..... إِنْ اللَّهُ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةَ..... جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ.....
- 227 ..... إِنَّ الْمُؤْمِنَ عِنْدِي..... أَبُو هَرِيرَةَ.....
- 686 ..... أَنَّ النَّبِيَّ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ..... زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.....
- 605 ..... أَنَّ النَّبِيَّ احْتَجَمَ..... ابْنِ عَبَّاسٍ.....
- 820 ..... أَنَّ النَّبِيَّ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ..... الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ.....
- 283 ..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتِمًا..... أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.....
- 373 ..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سِبْاطَةَ ..... حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانَ.....
- 299..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ..... أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.....
- 277 ..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ ..... أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.....
- 397 ..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى..... أَبُو هَرِيرَةَ.....
- 300..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ..... أَبُو وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ.....
- 890 ..... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى فِي بَيْتِهِ..... أَبُو أَبِي.....
- 647..... أَنَّ النَّبِيَّ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ..... أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.....
- 685 ..... أَنَّ النَّبِيَّ لَعَنَ الَّذِينَ يَشَقِّقُونَ ..... مَعَاوِيَةَ.....
- 658..... أَنَّ النَّبِيَّ وُلِدَ مَحْتُونًا.....
- 328..... إِنَّ أُمَّتِي يُدْعُونَ..... أَبُو هَرِيرَةَ.....
- 511..... إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي..... ابْنِ مَسْعُودٍ.....
- 449 ..... إِنَّ بِلَالًا يُؤْذَنُ ..... عَائِشَةَ.....
- 326..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ..... ابْنِ مَسْعُودٍ.....
- 474 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ..... جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.....
- 1007..... أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ..... أَبُو سَلَمَةَ.....

- 330.....عائشة..... أنَّ سودة استأذنت
- 338.....أبو هريرة..... إن طالت بك مدَّة
- 1047.....حفصة..... إنَّ عبد الله رجل صالح
- 256 .....محمد بن الحنفية..... أنَّ عمَّار مرَّ بالنَّبي
- 324 .....فاطمة بنت قيس..... إنَّ في المال لحقا
- 460.....ابن عمر..... إن قُتل زيد فجعفر
- 218.....ابن عمر..... إن كنتَ تريد السنَّة
- 658.....إن لله تسعة وتسعين اسما..... إن من أفرى الفرى
- 943.....واثلة بن الأسقع..... أنَّ ناسًا من أصحاب رسول الله
- 1003.....أبو سعيد الخدري..... إن وليتموه أبا بكر فقوي أمين
- 699.....حذيفة بن اليمان..... أنا الرحمة المهداة
- 99.....أبو صالح..... أنا النبي لا كذب
- 991 .....البراء بن عازب..... أنا خاتم النبيين
- 344 .....أنس بن مالك..... أنا سيد ولد آدم
- 1098 .....أبو هريرة..... أنا شهيد على هؤلاء
- 739 .....جابر بن عبد الله..... أنا عند ظن عبدي
- 980 .....واثلة بن الأسقع..... أنا لها
- 1098.....أنس بن مالك..... أنا نبيُّ الرحمة
- 99.....أبو موسى الأشعري..... أنت الدجال الذي حدَّثنا
- 424 .....أبو سعيد الخدري..... أنتم تُوفون سبعين أمة
- 723 .....بهر بن حكيم..... أنزلوا الناس منازلهم
- 797.....عائشة..... إنَّما الأعمال بالنيات
- 276.....عمر بن الخطاب..... أنَّه صلى الله عليه وسلم احتجم
- 677 .....ابن عباس..... أنَّه صلى الله عليه وسلم صلَّى إلى
- 689 .....محمد بن المثني.....

- 710 ..... إنه يُبعث أمة وحده ..... جابر بن عبد الله.....
- 301 ..... إني دخلت الكعبة..... عائشة.....
- 843 ..... إني لأعطي الرجل..... عمر بن تغلب.....
- 496 ..... إني لأعلم إذا كنت علي راضية..... عائشة.....
- 685 ..... أو شاة تيعر ..... أبو حميد الساعدي.....
- 742 ..... أو ما يدريك لعلّ الله أطلع ..... علي بن أبي طالب.....
- 498 ..... أيُّ الخلق أعجبُ إيماناً..... عمرو بن شعيب .....
- 334 ..... إياكم والظن ..... أبو هريرة.....
- 500 ..... ايتوني بكتاب أكتب لكم ..... ابن عباس.....
- 289 ..... أيّما إهاب دُبع..... ابن عباس.....
- 496 ..... أين أنا اليوم..... عائشة.....
- 923 ..... بادروا بالأعمال ستا..... أبو هريرة.....
- 651 ..... الباذنجان لما أُكل له.....
- 649 ..... البركة مع أكابركم..... ابن عباس.....
- 971 ..... بعثت بالحنفية السمحة..... أبو أمامة.....
- 912 ..... البئر جُبّار..... أبو هريرة.....
- 1047 ..... بئس أخو العشيرة..... عائشة.....
- 307 ..... البِيعان بالخيار..... ابن عمر.....
- 1016 ..... بينما المسلمون في صلاة..... أنس بن مالك.....
- 715 ..... تدرّون أيّ بلد هذا..... ربيعة بن أمية.....
- 496 ..... تزوجني لست سنين..... عائشة.....
- 197 ..... تعلّموا العلم ..... معاذ بن جبل.....
- 685 ..... تعين صانعا..... أبو ذر الغفاري.....
- 231- 226 ..... تقاتلون قوما ..... بريدة.....
- 606 ..... تواضعوا لمن تعلّمون منه ..... أبو هريرة.....

- ثم جفثهم بعد ذلك ..... وائل بن حجر..... 333
- جاءت امرأة رفاعة القرظي..... عائشة..... 1008
- الجار أحق بسقبه..... أبو رافع..... 660
- جُبلت القلوب على..... ابن مسعود..... 650
- جُعِلت لنا الأرض مسجدا..... حذيفة بن اليمان..... 296
- حب الدنيا رأس ..... الحسن البصري..... 348
- حَدَّثُوا عن بني إسرائيل..... أبو هريرة..... 593
- حديث : تحريم كلِّ ذي ناب من السباع..... أبو هريرة ..... 932
- حديث : "النهي عن التحليق يوم الجمعة ..... عمرو بن شعيب..... 689
- حديث الإفك..... عائشة..... 570
- حديث الفريرة في العدة ..... فُريرة بنت مالك..... 577
- حديث النهي عن المخابرة..... رافع بن خديج..... 1006
- حديث رحلة موسى إلى الخضر عليهما السلام..... ابن عباس..... 601
- حديث صلح الحديبية..... المسور بن مخزومة..... 571
- حديث معارضة جبريل القرآن للنبي ..... عائشة..... 620
- حديث نضح الفرج..... الحكم بن سفيان..... 324
- حديث: إباحة أكل لحم الخيل..... عائشة..... 658
- حديث: التسلسل بقص الأظافر..... 671
- حديث: الحوض..... 656
- حديث: المرء مع من أحب..... 657
- حديث: المسح على الخفين..... 653
- حديث: المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم..... ابن عباس..... 671
- حديث: المسلسل بقراءة سورة الصف..... عبد الله بن سلام..... 670
- حديث: النهي عن الدبّاء..... 688
- حديث: إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة..... 657

- 656 ..... حديث: بدأ الإسلام غريباً.....
- 657 ..... حديث: بشّر المشّائين في الظُّلم.....
- 656..... حديث: رفع اليدين في الصلاة.....
- 654 ..... حديث: رفع اليدين.....
- 656 ..... حديث: سؤال منكر ونكير.....
- 338..... حديث: صلاة التَّساييح..... ابن عباس، أبو رافع.....
- 656..... حديث: كل مسكر حرام.....
- 657 ..... حديث: كلُّ ميسَّر لم خلق له.....
- 656 ..... حديث: من بنى لله مسجداً.....
- 656..... حديث: نزل القرآن على سبعة أحرف.....
- 906..... الحياءُ لا يأتي إلا بخير..... عمران بن حصين.....
- 619 ..... خُذُوا من العمل ما تطيقون ..... عائشة.....
- 1001..... خذي فرصة من مسك..... عائشة.....
- 669..... خلق الله الأرض يوم السبت..... أبو هريرة.....
- 779 ..... خير التابعين رجل يُقال له أويس..... عمر بن الخطاب.....
- 715..... خير الناس قرني..... ابن مسعود.....
- 650 ..... الخير عادة ..... معاوية.....
- 1004..... دخل رسول الله فرأى امرأة..... عائشة.....
- 581 ..... الدين النصيحة..... تميم الداري.....
- 849 ..... ذكاة كل مسك دباغة..... ابن عباس.....
- 504 ..... ذكاة الجنين ذكاة أمه..... جابر وأبو هريرة.....
- 673..... الراحمون يرحمهم الرحمن..... عبد الله بن عمرو.....
- 829 ..... الراكب شيطان..... عمرو بن شعيب.....
- 585..... رأيت رسول الله يخطب..... رافع المزني.....
- 698 ..... رحم الله حارس الحرم..... عقبة بن عامر.....

- 685 .....رز غبا تزدد حبا.....حييب بن سلمة.....
- 648.....رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان .....ابن عباس.....
- 729 .....سبقكما الغلام الدوسي .....زيد بن ثابت.....
- 974 .....السجدة التي في (ص).....ابن عباس.....
- 644 .....السفر قطعة من العذاب.....أبو هريرة.....
- 226.....الشفاء في ثلاث.....ابن عباس.....
- 824.....شفاء من كل داء .....عائشة.....
- 671.....شهدت رسول الله في يوم عيد الفطر.....ابن عباس.....
- 290.....الشهر تسع وعشرون.....ابن عمر.....
- 323.....شيتني هود وأخواتها.....أبو بكر.....
- 903 .....صلِّ مع الناس.....بُسر بن محجن.....
- 311.....صلَّيت خلف النبي.....أنس ابن مالك.....
- 771 .....طوبى لمن رآني.....عبد الله بن بسر.....
- 649 .....العجلة من الشيطان.....سهل بن سعد.....
- 1004.....فتلاحي رجلا .....أنس بن مالك.....
- 153.....الفخذ عورة.....ابن عباس، وجرهد.....
- 692 .....فِرَّ من المجدوم.....أبو هريرة.....
- 693.....فمن أعدى الأول .....أبو هريرة.....
- 745.....قال: حرٌّ وعبد .....عمرو بن عبسة.....
- 1008.....قد أجرنا من أجزت .....أم هانئ.....
- 664 .....قد خبأت لك خبيثا.....ابن عمر.....
- 1032.....قصة اللعان.....سهل بن سعد.....
- 319.....قصة بيع جابر جملة للنبي.....جابر بن عبد الله.....
- 850 .....قصة جام الفضة.....ابن عباس.....
- 1005.....قفوا على مشاعركم.....ابن مربع.....

- 335 قلت يا رسول الله : أيُّ الذنب أعظم.....ابن مسعود.....
- 867 قم أبا تراب ..... سهل بن سعد.....
- 668 قم فصب حتى أريك وضوء .....ابن مسعود.....
- 311 قمتُ وراء أبي بكر.....أنس بن مالك.....
- 501 قيّدوا العلم بالكتاب.....أنس بن مالك.....
- 676 كان آخرُ الأمرين من رسول الله ..... جابر بن عبد الله.....
- 225 كان أصحاب النبي.....المغيرة بن شعبة.....
- 676 كان الماء من الماء رخصة .....أبي بن كعب.....
- 227 كان الناس يؤمرون.....سهل بن سعد.....
- 283 كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل .....أنس بن مالك.....
- 166 كان رسول الله إذا خرج .....عائشة.....
- 550 كان رسول الله يُدني ..... عائشة.....
- 209 كان صلى الله عليه وسلم يقبل .....عائشة.....
- 948 كان لي على فلان ابن فلان .....أبو اليسر.....
- 313 كانوا يفتتحون القراءة .....أنس بن مالك.....
- كبير كبير.....سهل بن أبي خيثمة.....600
- 515 كتبت قال: نعم.....عطاء بن يسار.....
- 279 كلوا البلح بالتمر .....عائشة.....
- 804 كنّ أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.....عائشة.....
- 224 كنا إذا سعدنا.....جابر بن عبد الله.....
- 250 كنّا عند النبي .....أنس بن مالك.....
- 222 كنا نأكل لحوم الخيل.....جابر بن عبد الله.....
- كنا نعزل.....جابر بن عبد الله.....222
- 741 كنا نقول ورسول الله حي .....ابن عمر.....
- 222 كنا نقول ورسول الله حيُّ.....ابن عمر.....

- 651..... كنت كنزا لا أعرف.....
- 641..... كنت لك كأبي زرع..... عائشة.....
- 675..... كنت نهيتكم عن زيارة القبور..... بريدة بن الحصيب.....
- 339..... كيف بك يا ابن عمر إذا عمّرت..... ابن عمر.....
- 334..... لا تباغضوا لا تحاسدوا..... أنس بن مالك.....
- 700..... لا تجلسوا على القبور..... أبو مرثد الغنوي.....
- 273..... لا تحمّدوا إسلام المرء..... ابن عمر.....
- 694..... لا تديموا النظر إلى المجذومين..... ابن عباس.....
- 939..... لا ترجعوا بعدي كفارا..... ابن عمر.....
- 857..... لا تزال أمّتي في مُسكة..... صنابح البحلي.....
- 800..... لا تزال طائفة من أمّتي..... معاوية بن أبي سفيان.....
- 723..... لا تسبوا أصحابي..... أبو هريرة.....
- 59..... لا تسبوا الدّهر..... أبو هريرة.....
- 910..... لا تغضب..... جارية بن قدامة.....
- 499..... لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن..... أبو سعيد الخدري.....
- 1088..... لا حلف في الإسلام..... أنس بن مالك.....
- 346..... لا سبق إلا في نصل..... غياث بن إبراهيم.....
- 696..... لا شغار في الإسلام..... ابن عمر.....
- 692..... لا عدوى ولا طيرة..... أبو هريرة.....
- 259..... لا نكاح إلا بولي..... أبو بردة.....
- 109..... لا يبيع بعضكم.....
- 558..... لا يبولن أحدكم..... أبو هريرة.....
- 668..... لا يجد العبد حلاوة الإيمان..... أنس بن مالك.....
- 743..... لا يدخل النار أحد بايع..... جابر بن عبد الله.....
- 280..... لا يرث المسلم الكافر..... أسامة بن زيد.....

- لا يزداد الأمر إلا شدة.....أنس بن مالك..... 674
- لا يُعدي شيء شيئاً.....أبو هريرة..... 693
- لا يقبل الله صلاة بغير طهور.....ابن عمر..... 696
- لا يورد مُمرض على مصح.....أبو هريرة..... 692
- لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه.....أبو هريرة..... 643
- ليبك حقاً حقاً.....أنس بن مالك..... 811
- لقد أعانك عليه ملك.....ابن عباس..... 905
- لكل نبيِّ دعوة يدعوا بها.....أبو هريرة..... 912
- للمملوك طعامه وكسوته.....أبو هريرة..... 249
- لم يكن النبيُّ يسرد الحديث.....عائشة..... 583
- الله أحق أن يستحيا منه.....بهر بن حكيم..... 152
- الله في أصحابي.....عبد الله بن مغفل..... 723
- اللهم اجعل بالمدينة ضعفي.....أنس بن مالك..... 1097
- اللهم أرحم خلفائي.....ابن عباس..... 574
- اللهم إني أعوذ بك من وعناء السفر.....عبد الله بن سرجس..... 552
- اللهم صلِّ على محمد.....علي بن أبي طالب..... 669
- اللهم علمه الكتاب.....ابن عباس..... 730
- اللهم فقهه في الدين.....ابن عباس..... 730
- لو طعنت في فخذها.....أبو العشاء الدارمي..... 826
- لولا أن أشق على أمتي.....أبو هريرة..... 175
- ليس الخبر كالمعاينة.....ابن عباس..... 649
- ليس منّا من لم يُجل كبيرنا.....عبادة بن الصامت..... 605
- ليكوننَّ في أمتي أقوام.....أبو مالك الأشعري..... 156
- ما اجتمع قوم على ذكر الله.....عبد الله بن الحارث..... 833
- ما أنت إلا سفينة.....سفينة..... 870

- 742 ..... ما تعدُّون من شهد بدرًا فيكم..... رافع بن خديج.....
- 658..... ما زال جبريل يوصيني بالجار..... عائشة.....
- 717..... المبطلون شهيد..... أبو هريرة.....
- 834 ..... المجالس بالأمانة..... جابر بن عبد الله.....
- 649..... مداراة الناس صدقة..... جابر بن عبد الله.....
- 968 ..... مرَّ بي رسول الله وأنا ألعب..... ابن عباس.....
- 834 ..... المسلم مرآة المسلم..... أبو هريرة.....
- 647 ..... المسلم من سلم المسلمون ..... جابر.....
- 349..... المعدة بيت الداء..... الحارث بن كلدة.....
- 232..... الملائكة تصلي على أحدكم..... أبو هريرة.....
- 230 ..... من أتى ساحرا ..... ابن مسعود.....
- 911 ..... من أحبَّ الأنصار ..... معاوية.....
- 328..... من أعتق شقصا..... أبو هريرة.....
- 979..... من أعطي ريجانا..... أبو عثمان النهدي.....
- 949 ..... من اقتطع حق امرئ مسلم..... إياس بن سهيل.....
- 216 ..... من السنَّة وضع الكف..... علي بن أبي طالب.....
- 651..... من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة.....
- 650..... من بُورك له في شيء فليلزمه.....
- 598 ..... من تعلم علما..... أبو هريرة.....
- 309..... من جلس في مجلس..... أبو هريرة.....
- 337..... من حدَّث عني بحديث ..... سمرة بن جندب.....
- 174..... من حفظ على أمتي..... أبو الدرداء وابن مسعود، وأنس.....
- 923 ..... من خرج من الطاعة ..... أبو هريرة.....
- 649 ..... من دلَّ على خير ..... أبو مسعود الأنصاري.....
- 836..... من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم..... أسمر بن مضر.....

- 648..... من سُئِلَ عن علم فكتمه..... أبو هريرة
- 677..... من شرب الخمر فاجلدوه..... معاوية
- 684..... من صام رمضان ثم أتبعه..... أبو أيوب الأنصاري
- 597..... من صَلَّى العصر ثم جلس..... أنس بن مالك
- 860..... من صَلَّى خلف الإمام..... جابر بن عبد الله
- 651..... مَنْ عرف نفسه فقد عرف ربه.....
- 350..... من كثرت صلواته بالليل..... جابر بن عبد الله
- 347..... من كذب عليَّ متعمداً لِيُضِلَّ..... طلحة
- 160..... من كذب عليَّ متعمداً..... أنس بن مالك
- 17..... من كنت مولاه.....
- 331..... من مسَّ ذكره..... بسرة بنت صفوان
- 799..... من نام عن حزبه..... عمر بن الخطاب
- 602..... من وجدَّ مسلماً..... عقبة بن عامر
- 17..... من وسَّع على عياله يوم عاشوراء.....
- 17..... الموت كفارة.....
- 226..... الناس تبعٌ لقريش..... أبو هريرة
- 558..... نحن الآخرون السَّابقون يوم القيامة..... أبو هريرة
- 574..... نَضَّرَ اللهُ امرءً..... أنس بن مالك
- 658..... النظر إلى عليٍّ عبادة.....
- 648..... نعم العبدُ صهيب.....
- 500..... نعم فإني لا أقول فيهما إلاَّ حقاً..... عبد الله بن عمرو
- 277..... نهى عن بيع الولاء..... ابن عمر
- 217..... نُهِينا عن اتِّباع الجنائز..... أم عطية
- 217..... نُهِينا عن التكلُّف..... عمر بن الخطاب
- 650..... نية المؤمن خير من عمله..... سهل بن سعد

- وإذا أمرتكم بشيء... أبو هريرة... 605
- والحياء شعبة من الإيمان... ابن عمر... 609
- والله لقد صلى رسول الله على ابني... عائشة... 301
- والمستشار مؤتمن... أبو هريرة... 649
- وبنيتك الذي أرسلت... البراء بن عازب... 566
- ورجل تصدق بصدقة... أبو هريرة... 356
- ومسح رأسه بماء على... عبد الله بن زيد... 301
- ومن سلك طريقا يلتمس... أبو هريرة... 603
- ومن كتمها فإننا آخذوها... بهز بن حكيم... 837
- وهل ترك لنا عقيل من رباع؟... أسامة بن زيد... 939
- ويل للأعقاب من النار... أبو هريرة... 329
- ويل لمن قرأ هذه الآية ثم لم يتفكر فيها... 658
- يا معاذ إنني أحبك... معاذ بن حنبل... 669
- يحشر الله العباد... عبد الله بن أنيس... 601
- يحمل هذا العلم... مُعان بن رفاعة... 366
- يذهب الصالحون... مرداس بن مالك... 843
- يعقد الشيطان على قافية... جابر بن عبد الله... 351
- يُقَال للرجل يوم القيامة... عامر الشعبي... 250
- يوم صومكم يوم نحركم... 651

## فهرس آثار الصلاة

الصفحة	القائل	طرف الأثر
2	علي بن أبي طالب	أثر صلاة الكسوف
594	ابن عباس	أحمضوا بنا
510	عمر بن الخطاب	أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به
154	أبو هريرة	إذا قاء فلا يفطر
501	علي بن أبي طالب	إذا كتبت الحديث
1019	الحارث بن كلدة	ارفع يدك
221	عمر بن الخطاب	أصبت السنة
745	أبو سعيد الخدري	ألست أول من أسلم
596	ابن مسعود	أما إنّه ما يمنعني من ذلك
812	سويد بن مقرن	أما علمت أنّ الصورة
1018	عائشة	أنّ أبا بكر توفي ليلة الثلاثاء
620	أنس بن مالك	إنّا نكون عند النبي فنسمع
118	عمر بن عبد العزيز	انظر ما كان من حديث رسول الله
610	حكم بن حزام	إنّما أهلكننا التكبر
680	حذيفة بن اليمان	إنّما يُفتي من عرف الناسخ
1016	ابن عمر	أنّه مرض ثمانية أيام
1016	أنس بن مالك	بينما المسلمون في صلاة الفجر
620	ابن عباس، علي بن أبي طالب	تذكروا هذا الحديث
1007	عقبة بن الحارث	تزوجت امرأة
154	عمر بن الخطاب	تفقهوا قبل أن تُسودوا
611	ابن عباس	تناصحوا في العلم

- 596..... حَدَّثَ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً..... ابن عباس.....
- 582..... حَدَّثَ، قَالَ: أَحَدَّثَ..... ابن عباس.....
- 593..... حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ..... علي بن أبي طالب.....
- 111..... الْحَمِيلُ يُورَثُ..... علي بن أبي طالب.....
- 833..... الْحَنَّانُ الَّذِي يُقْبَلُ عَلَى مَنْ أَعْرَضَ..... علي بن أبي طالب.....
- 585..... رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ..... رافع بن عمرو.....
- 594..... رُوِحُوا الْقُلُوبَ..... علي بن أبي طالب.....
- 220..... سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ..... ابن عباس.....
- 228..... السَّنَةُ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ يَوْمَ الْفِطْرِ..... عبد الله بن عبد الله بن عتبة.....
- 1012..... ضَعُوا لِلنَّاسِ شَيْئًا..... عمر بن الخطاب.....
- 1006..... فَجَعَلْتُ عَمَّتِي تَبْكِيهِ..... جابر بن عبد الله.....
- 510..... قَاتَلَ ابْنَ صَفِيَّةَ فِي النَّارِ..... علي بن أبي طالب.....
- 609..... قُرْنَتِ الْهَيْبَةَ بِالْخَيْبَةِ..... علي بن أبي طالب.....
- 149..... كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ..... ابن عباس.....
- 818..... كَانَ قُتِمَ أَحَدَثَ النَّاسَ عَهْدًا..... علي بن أبي طالب.....
- 722..... كَانَ لَا يُولَدُ لِأَحَدٍ..... عبد الرحمن بن عوف.....
- 176..... كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسٌ..... أبي بن العباس.....
- 223..... كَانَتْ الْيَدُ لَا تَقْطَعُ..... عائشة.....
- 514..... كَتَبْتُ قَالَ: نَعَمْ..... عروة بن الزبير.....
- 804..... كُنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ يَاخُذْنَ..... عائشة.....
- 615..... كُونُوا لِلْعِلْمِ رِعَاةً..... ابن مسعود وابن عباس.....
- 718..... لَا أَغْرِبْ بَعْدَهُ أَحَدًا..... عمر بن الخطاب.....
- 610..... لَا تَتَعَلَّمِ الْعِلْمَ لثَلَاثَ..... عمر بن الخطاب.....
- 220..... لَا تَلْبَسُوا عَلَيْنَا سَنَةَ نَبِينَا..... عمرو بن العاص.....
- 224..... لِأَقْرَبِنَّ لَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ..... أبو هريرة.....

- لقيت يوم بدر عبيدة بن سعيد.....الزبير بن العوام.....933
- اللهم أخترب لنبيك.....العباس بن عبد المطلب.....1018
- اللهم إنا نستشفع .....معاوية.....983
- لو متُّ لم تسمعوا أحدا يقول .....سهل بن سعد.....753
- ليس أحد من أصحاب النبي أكثر حديثا.....أبو هريرة.....499
- ليس بها بأس.....ابن عمر.....949
- ما أنت بمحدّث قوما حديثا.....ابن مسعود.....593
- ما بالعراق رجل أكرم.....عائشة.....983
- ما علمنا بدين.....عائشة.....1017
- من رقى وجهه دقّ علمه.....عمر بن الخطاب.....609
- من صام يوم الشك.....عمار بن ياسر.....230
- نعم النساء نساء الأنصار.....عائشة.....609
- نعم ترجمان القرآن ابن عباس.....ابن مسعود.....730
- هتف العلم بالعمل.....علي بن أبي طالب.....833
- هذه المتعة.....عمر بن الخطاب.....718
- هكذا أمرنا أن نفعل أن نفعل بأهل.....زيد بن ثابت.....607
- هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا.....ابن عباس.....607
- وأصحاب رسول الله كثير.....كعب بن مالك.....733
- وجدت عامّة علم رسول الله.....ابن عباس.....606
- ومن لم يجب الدعوة.....أبو هريرة.....230

## فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	اسم العلم
357.....	أبان بن أبي عياش فيروز البصري.....
945.....	أبان بن تغلب الجريري .....
377 .....	إبراهيم بن أبي طالب (أبو إسحاق الحافظ).....
760 .....	إبراهيم بن أبي عبلة بن يقظان العقيلي.....
636.....	إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي.....
206 .....	إبراهيم بن إسحاق المناوي.....
178.....	إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير (أبو إسحاق الحربي).....
605 .....	إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع المدني.....
871.....	إبراهيم بن الفضل المخزومي.....
947.....	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الأسدي الحزامي.....
345 .....	إبراهيم بن اليسع بن أشعث.....
738 .....	إبراهيم بن خالد الكلبي.....
431.....	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم المدني.....
817.....	إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص.....
793.....	إبراهيم بن سويد النخعي.....
317.....	إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخرساني.....
367.....	إبراهيم بن عبد الرحمن العذري.....
492 .....	إبراهيم بن عبد الله (ابن أبي الدم).....
586.....	إبراهيم بن عبد الله الكجبي.....
1061.....	إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .....
505.....	إبراهيم بن عبد الله بن محمد النجيري.....
580.....	إبراهيم بن علي الهجيمي.....

- 1086..... إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون
- 145..... إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي
- 809 ..... إبراهيم بن عيينة الهلالي
- 9..... إبراهيم بن لاجين الرّشّيدي
- 145..... إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (أبو إسحاق الإسفرائيني)
- 346..... إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي
- 19 ..... إبراهيم بن محمد بن أحمد (أبو الحرم القلانسي)
- 12 ..... إبراهيم بن محمد بن خليل (سبط ابن العجمي)
- 115 ..... إبراهيم بن معقل بن الحجاج (أبو إسحاق النّسفي)
- 1001..... إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي
- 633 ..... إبراهيم بن هُدبة الفارسي
- 996..... إبراهيم بن يزيد الخوزي
- 111..... إبراهيم بن يزيد النخعي
- 392..... إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني
- 887..... إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي الوهراني (ابن قرقول)
- 455 ..... أبو الحسن ابن محمد بن علي الطوسي (المؤيد الطوسي)
- 633 ..... أبو الدنيا الأشج المغربي
- 840 ..... أبو الكنود الهمداني
- 845 ..... أبو بردة ابن أبي موسى الأشعري
- 118 ..... أبو بكر ابن حزم
- 865 ..... أبو بكر ابن عياش بن سالم الأسدي
- 819 ..... أبو بكر بن أنس بن مالك
- 784 ..... أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
- 151 ..... أبو جهيم الحارث بن الصمّة الأنصاري
- 175 ..... أبو سلمة بن عبد الرحمن المدني

- 698..... أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود.....
- 320..... أبو عمرو ابن محمد بن حُرَيْث العدوي.....
- 1092..... أبو عرو بن العلاء البصري.....
- 791 ..... أبو عنبة الخولاني.....
- 791 ..... أبو فالج الأثماري.....
- 673 ..... أبو قابوس (مولى عمرو بن العاص).....
- 814..... أبو قيس بن الحارث بن قيس.....
- 176..... أبِي بن العباس بن سهل المدني.....
- 898 ..... أبيض بن حَمَّال بن مرثد السبئي.....
- 791 ..... الأجدع بن مالك الهمداني.....
- 857 ..... أحمد بن عجيان.....
- 792 ..... أحزاب بن أسيد السَّمعي.....
- 750..... أحمد البدوي بن محمد المجلسي.....
- 75 ..... أحمد بابا التُّمبُكتي.....
- 123..... أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (أبو بكر الإسماعيلي).....
- 310 ..... أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث (أبو مصعب الزهري).....
- 618..... أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب.....
- 839..... أحمد بن أبي نصر الحنَّاف.....
- 163 ..... أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي (أبو العباس القابسي).....
- 442 ..... أحمد بن إسحاق الصَّبْغي.....
- 838 ..... أحمد بن إسماعيل بن محمد القرشي السهمي.....
- 806..... أحمد بن إشكاب الحضرمي.....
- 455..... أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون.....
- 136..... أحمد بن الحسين البيهقي.....
- 425 ..... أحمد بن الفرات بن خالد الضبي.....

- 636..... أحمد بن المبارك النيسابوري (حكمويه)
- 625 ..... أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرقي الأصبهاني
- 958..... أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي
- 585 ..... أحمد بن حسين بن حسن الجعفي الكوفي (أبو الطيب المتني)
- 132 ..... أحمد بن حمدان بن سنان الحيري
- 431..... أحمد بن داود الحدّاد الواسطي
- 74..... أحمد بن دهاه العلوي
- 410 ..... أحمد بن سنان بن أسد بن حَبَّان
- 1049..... أحمد بن صالح الشَّمومي
- 359..... أحمد بن صالح المصري
- 875..... أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي
- 312 ..... أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري (بحشل)
- 97 و 12 ..... أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ولد الحافظ العراقي)
- 893 ..... أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة
- 600 ..... أحمد بن عبد العزيز الهلالي
- 839 ..... أحمد بن عبد القادر بن محمد الشاوي المصر
- 133 ..... أحمد بن عبد الله بن أحمد (أبو نعيم الأصبهاني)
- 373..... أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي
- 134..... أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي
- 208 ..... أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)
- 218..... أحمد بن علي الرازي (الخصاص)
- 195..... أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى الموصلبي)
- 12 ..... أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
- 636 ..... أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي
- 145..... أحمد بن علي بن محمد الوكيل (ابن برهان)

- 121 ..... أحمد بن عمر بن إبراهيم (أبو العباس القرطبي).
- 928 ..... أحمد بن عمر بن الصَّبَّاح النهشلي الرازي.
- 957..... أحمد بن عمر بن أنس العذري.
- 194 ..... أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (الحافظ البزَّار).
- 636..... أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا.
- 189..... أحمد بن عيسى بن حسَّان المصري.
- 471 ..... أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ابن فارس).
- 735..... أحمد بن كدَّاه الكملي.
- 187..... أحمد بن محبوب بن سليمان الرَّملي.
- 399..... أحمد بن محمد البزَّار (ابن النقور).
- 343..... أحمد بن محمد بن إبراهيم (أبو إسحاق الثعلبي).
- 190 ..... أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (أبو طاهر السلفي).
- 839..... أحمد بن محمد بن أحمد البرداني.
- 133 ..... أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني.
- 714 ..... أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي (أبو الحسين ابن القطان).
- 409..... أحمد بن محمد بن الحجاج (المروزي).
- 946 ..... أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي.
- 898..... أحمد بن محمد بن الدِّيس الحمَّال.
- 1072..... أحمد بن محمد بن ثابت المروزي (شبوويه).
- 178..... أحمد بن محمد بن زياد (ابن الأعرابي).
- 469 ..... أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة).
- 635 ..... أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبي.
- 663..... أحمد بن محمد بن محمد (أبو عبيد الهروي).
- 170 ..... أحمد بن محمد بن محمد (تقي الدين الشُّمني).
- 242..... أحمد بن محمد بن هانئ (أبو بكر الأثرم).

- أحمد بن منيع بن عبد الرحمن الأصم..... 593
- أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد..... 269
- أحمد بن موسى بن مردويه..... 134
- أحمد بن نصر بن طالب البغدادي..... 187
- أحمد بن هارون البرديجي..... 215
- أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار (ثعلب)..... 406
- أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد القرطبي..... 893
- أحمد بن يوسف السلمي..... 997
- أحمد بن يوسف بن محمد (ابن السّمين الحلبي)..... 10
- الأحنف بن قيس التميمي..... 790
- آدم بن أبي إياس..... 376
- آدم بن عيينة الهلالي..... 809
- أرطأة بن سُهية الغطفاني..... 792
- أرطأة بن كعب الفزاري..... 792
- أرطبان المزني..... 792
- أسامة بن زيد الليثي المدني..... 289
- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)..... 109
- إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد..... 607
- إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد الدّبري..... 135
- إسحاق بن بشر الكاهلي..... 351
- إسحاق بن سعد بن أبي وقاص..... 817
- إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري..... 311
- إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي..... 359
- إسحاق بن محمد بن إسماعيل القروي المدني..... 141
- إسحاق بن مرار الشيباني..... 978

- 117.....أسد بن موسى بن إبراهيم القرشي.
- 166.....إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.
- 790.....أسلم القرشي العدوي.
- 816 ..... أسماء بن حارثة بن سعيد الأسلمي.
- 1002..... أسماء بنت زيد بن السكن الأشهلية الأنصارية.
- 232 ..... إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي (إسماعيل ابن علي).
- 750 ..... إسماعيل بن أبي الحسن علي بن عبد الله البرماوي.
- 113..... إسماعيل بن أبي حكيم القرشي.
- 608 ..... إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي.
- 533..... إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد البصري.
- 320..... إسماعيل بن أمية بن عمرو القرشي.
- 530..... إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري (أبو عثمان الصابوني).
- 445..... إسماعيل بن عبد الله الأنماطي.
- 375 ..... إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس.
- 301 ..... إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير.
- 443 ..... إسماعيل بن محمد بن إسماعيل (أبو علي الصفار).
- 350 ..... إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الطلحي.
- 599..... إسماعيل بن نُجَيْد بن أحمد بن يوسف السلمى.
- 900 ..... إسماعيل بن هبة الله الموصلى (ابن باطيش).
- 789 ..... الأسود بن هلال المحاربي.
- 788..... الأسود بن يزيد النخعي.
- 719..... الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية الكندي.
- 392..... أشهب بن عبد العزيز بن داود المصري.
- 345 ..... أصرم بن حوشب الهمداني.
- 845..... الأغر بن يسار المزني.

- 330 ..... أفصح بن حميد بن نافع الأنصاري.
- 338..... أفصح بن سعيد الأنصاري.
- 835 ..... أم جنوب بنت نميلة.
- 890..... أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر.
- 793..... أمة بنت خالد بن سعيد القرشية.
- 810..... أنس بن سيرين.
- 1034..... أوس بن مغراء السعدي.
- 790..... أوسط بن إسماعيل البجلي.
- 778..... أويس بن عامر القرني.
- 815 ..... إياس بن البكير بن عبد ياليل.
- 763 ..... إياس بن سلمة بن الأكوع.
- 949 ..... إياس بن سهيل الحارثي.
- 141..... أيوب بن أبي تيممة السخثياني.
- 976 ..... أيوب بن بُشير العدوي.
- 984 ..... أيوب بن سيّار المدني.
- 889 ..... بَحَّاث بن ثعلبة بن خزيمة.
- 908..... بريد بن عبد الله بن أبي بريدة.
- 902 ..... بسر بن سعيد المدني.
- 699 ..... بسر بن عبيد الله الحضرمي.
- 903 ..... بسر بن محجن الدّيلي.
- 331..... بسرة بنت صفوان بن نوفل الأسديّة.
- 604..... بشر بن الحارث بن عبد الرحمن المروزي.
- 813..... بشر بن الحارث بن قيس السهمي.
- 320 ..... بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي.
- 328 ..... بشر بن نُهيك السدوسي.

- 906.....بُشير بن كعب بن أبي الحميري  
 989 ..... بشير بن معبد السدوسي (ابن الخصاصية)  
 273.....بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الحميري  
 299 ..... بكر بن وائل بن دواد التيمي  
 250 ..... بُكير بن عبد الله الأشج  
 892 ..... بلال بن سعد بن تميم الأشعري  
 898.....بُنان بن محمد بن حمدان بن سعيد الواسطي  
 152.....بهز بن حكيم بن معاوية القشيري  
 967.....بهر به أسد البصري  
 345 ..... بهلول بن عبيد  
 43 ..... بومية بن محمد السعيد  
 344 ..... بيان بن سمعان النهدي  
 414.....تَبَع بن حسان بن ملك يكر بن الحميري  
 1080.....تقي الدين بن عبد القادر التميمي  
 43 ..... التقي بن محمد بن عبد الله الشنقيطي  
 818.....تَمَّام بن العباس  
 845 ..... تميم بن أسد العدوي  
 813.....تميم بن الحارث بن قيس  
 141 ..... ثابت بن أسلم البناني  
 663.....ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي  
 907.....ثابت بن قيس بن شماس الخزرجي  
 350.....ثابت بن موسى بن عبد الرحمن الضبي  
 581 ..... ثعلبة بن صُعيير  
 789.....ثمامة بن حزن القرشي  
 272.....ثور بن زيد الديلي

- 910 ..... جارية بن قدامة التميمي
- 920 ..... جبّار بن صخر بن أمية الأنصاري
- 856 ..... جبيب بن الحارث
- 790..... جبير بن الحارث بن نقيد القرشي
- 417 ..... جبير بن مطعم بن عدي القرشي
- 789 ..... جبير بن نفيير الحضرمي
- 153 ..... جرهد بن خويلد الأسلمي
- 874 ..... جربول بن أوس بن مالك الحطيئة
- 328..... جرير بن حازم بن زيد الأزدي
- 116..... جرير بن عبد الحميد الكوفي
- 668..... جرير بن عبد الله البجلي
- 936..... جزء بن معاوية بن حصين بن عبادة التميمي
- 1056..... جعفر بن إياس بن أبي وحشية اليشكري
- 951 ..... جعفر بن علي الهمداني
- 131..... جميل بن معمر العذري
- 796 ..... حابس بن سعد الطائي اليمامي
- 1085..... حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)
- 813..... الحارث بن الحارث بن قيس
- 818..... الحارث بن العباس
- 113 ..... الحارث بن سويد التميمي
- 171..... الحارث بن عبد الله الأعور
- 813 ..... الحارث بن قيس بن عدي السهمي
- 349..... الحارث بن كلدة الثقفي
- 300..... الحارث بن مالك (أبو واقد الليثي)
- 992 ..... الحارث بن مسكين المصري

- 919 ..... حاطب بن أبي بلتعة بن عمرو اللخمي.
- 919 ..... حَبَّان بن عطية السُّلمي العلوي.
- 919 ..... حَبان بن موسى بن سَوَّار السلمي.
- 918 ..... حَبَّان بن هلال الهلالي البصري.
- 917 ..... حَبَّان بن واسع بن حَبَّان المازني.
- 573 ..... حبيب بن أبي ثابت الأسدي.
- 359 ..... حجاج بن أبي عثمان الكندي.
- 171 ..... حَجَّاج بن أَرطاة النَّخعي.
- 813 ..... الحَجَّاج بن الحارث بن قيس.
- 967 ..... حجاج بن المنهال الأنماطي.
- 308 ..... حجاج بن محمد المصيبي الأعور.
- 1050 ..... حرملة بن يحيى بن حرملة التجيبي المصري.
- 357 ..... حرَمي بن عمارة بن أبي حفصة.
- 320 ..... حُرَيْث العدوي.
- 914 ..... حُرَيْز بن عثمان الرحي الحمصي.
- 114 ..... حسان بن عطية الدمشقي.
- 292 ..... حسان بن محمد القرشي.
- 614 ..... الحسن بن أبي طالب الخلال البغدادي.
- 455 ..... الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار.
- 326 ..... الحسن بن الحر بن الحكم النخعي.
- 700 ..... الحسن بن الربيع البجلي.
- 589 ..... الحسن بن الصَّبَّاح البزار الواسطي.
- 882 ..... الحسن بن حماد بن كُسيب الحضرمي (سَجَّادة).
- 288 ..... الحسن بن دينار (الحسن بن واصل) التميمي.
- 576 ..... الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي.

- 684.....الحسن بن عبد الله بن سعيد (أبو أحمد العسكري).
- 787 .....الحسن بن عبد الله بن سهل (أبو هلال العسكري).
- 618 .....الحسن بن عثمان بن حمّاد الزياتي.
- 498 .....الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي.
- 1095.....الحسن بن علي بن شبيب المعمرى
- 136 .....الحسن بن علي بن نصر الطوسي.
- 1089.....الحسن بن عيسى بن ماسرجس الماسرجسي.
- 345 .....الحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالمي.
- 768 .....الحسن بن محمد بن الحسن العدوي (الصغاني).
- 993 .....الحسن بن واصل التميمي.
- 877.....الحسن بن يزيد بن فروخ (القوي).
- 750.....الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان.
- 854 .....الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي الصيرفي.
- 882 .....الحسين بن أحمد بن منصور (سجّادة).
- 550 .....الحسين بن إسماعيل الضبي البغدادي (المحاملي).
- 341.....الحسين بن حُرَيْث بن الحسن بن ثابت المروزي.
- 879 .....الحسين بن داود المصيصي (سنيد).
- 96.....الحسين بن عبد الملك الخلال.
- 106.....الحسين بن علي الكرابيسي.
- 118.....الحسين بن علي النيسابوري.
- 948 .....الحسين بن علي بن الحسين الطبري.
- 714.....الحسين بن علي بن محمد الصيمري.
- 1078.....الحسين بن علي بن محمد بن الحسين البرذعي.
- 809.....الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري.
- 505.....الحسين بن محمد بن أحمد الغساني (أبو علي الغساني).

- 453.....الحسين بن محمد بن أحمد المروذي
- 880.....الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي (عبيد العجل)
- 136.....الحسين بن مسعود البغوي
- 168 .....الحسيني بن محمد بن عبد الله الطيبي
- 773.....حضين بن المنذر بن الحارث الرقاشي
- 823.....حفص بن عمر عبد العزيز بن صهيب الدوري
- 533 .....حفص بن غياث النخعي
- 858 .....حفص بن غيلان الهمداني (أبو مُعيد)
- 378 .....حفص بن مسيرة العقيلي
- 780 .....حفصة بنت سيرين
- 552 .....الحكم بن حزن الكُلفي
- 843 .....الحكم بن عبد الله بن إسحاق البصري
- 372 .....الحكم بن عتيبة الكندي
- 924 .....حُكيم بن عبد الله بن قيس بن مخزومة
- 152.....حكيم بن معاوية بن حيدة القُشيري
- 849.....حماد بن أسامة بن زيد الكوفي
- 141 .....حماد بن سلمة بن دينار البصري
- 125 .....حماد بن شاعر بن سوية النَّسفي
- 345.....حماد بن عمرو النصيبي
- 66 .....حماد بن محمد الأنصاري
- 898 .....حمَّال بن مالك الأسدي
- 164.....حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي
- 816.....حمران بن حارثة بن سعيد الأسلمي
- 814.....حمزة بن عبد الله بن عمر
- 443 .....حمزة بن محمد بن طاهر (أبو طاهر الدقاق)

- 448..... حمزة بن محمد بن علي بن العباس (حمزة الكتاني).
- 416..... حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني.
- 991..... حَمَل بن النابغة الهذلي.
- 720..... حُممة بن أبي حُممة الدوسي.
- 311..... حُميد بن أبي حميد الطويل.
- 321 ..... حميد بن الأسود بن الأشقر البصري.
- 176..... حميد بن عبد الرحمن بن عوف المدني.
- 845..... حميد بن هلال بن هُبيرة العدوي.
- 979 ..... حنان الأسدي الكوفي.
- 506 ..... حنبل بن إسحاق بن حنبل.
- 1030..... حُويطب بن عبد العزى القرشي.
- 979..... حيان بن حصين الأسدي (أبو الهياج).
- 945..... حيان بن عمير القيسي الجُري.
- 781..... خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري.
- 815 ..... خالد بن البكير بن عبد ياليل.
- 914 ..... خالد بن خدّاش بن عجلان الأزدي.
- 409 ..... خالد بن دينار التميمي البصري.
- 749 ..... خالد بن سعيد بن العاص الأموي.
- 344 ..... خالد بن عبد الله بن يزيد القسري.
- 687..... خالد بن علقمة الوادعي.
- 789 ..... خالد بن عمير العدوي.
- 393 ..... خالد بن مخلد القطواني.
- 996..... خالد بن مهران البصري.
- 300..... خالد بن يزيد الجمحي.
- 749 ..... خَبّاب بن الأرت بن جندلة التميمي.

- 921..... خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن إساف.
- 921 ..... حُبيب بن عبد الله بن الزبير.....
- 816..... خِراش بن حارثة بن سعيد الأسلمي.....
- 633..... خِراش بن عبد الله.....
- 446 ..... خلف بن تميم بن أبي عتاب الكوفي.....
- 771 ..... خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي.....
- 446..... خلف بن سالم المُخَرَّمي.....
- 941..... خلف بن هشام بن ثعلب البزار القارئ.....
- 751 ..... خليفة بن خياط العصفري.....
- 953..... الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي.....
- 955 ..... الخليل بن أحمد الأصبهاني.....
- 956 ..... الخليل بن أحمد البستي.....
- 954..... الخليل بن أحمد المزني البصري.....
- 956 ..... الخليل بن أحمد المصري.....
- 956 ..... الخليل بن أحمد بن الخليل السجزي.....
- 957 ..... الخليل بن أحمد بن عبد الله بن سعيد.....
- 956..... الخليل بن أحمد بن علي الجوسقي.....
- 275..... الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي.....
- 10..... خليل بن كيكلدي (العلائي).....
- 614 ..... خليل بن محمد بن محمد المصري (الصلاح الأقفهسي).....
- 911 ..... خنساء بنت خِدام بن خالد الأنصارية.....
- 711..... خويلد بن مخلد بن محرّث بن زبيد.....
- 393..... داود بن الحصين القرشي.....
- 106..... داود بن علي بن خلف الظاهري.....
- 633 ..... دينار بن عبد الله الحبشي.....

- 397..... ذكوان أبو صالح السمان.....
- 321..... ذؤاد بن عُلبة .....
- 816..... دُؤيب بن حارثة بن سعيد الأسلمي.....
- 844..... رافع بن عمرو بن مجدع الغفاري.....
- 585..... رافع بن عمرو بن هلال المزني.....
- 898..... رافع بن نصر الحمّال.....
- 296..... ربعي بن حراش (خراش).....
- 872..... الربيع بن أنس البكري البصري.....
- 352..... الربيع بن حُثيم بن عائد الثوري.....
- 588 ..... الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي.....
- 116..... الربيع بن صُبيح السعدي.....
- 793..... الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية.....
- 397..... ربعة بن أبي عبد الرحمن التميمي (ربعة الرأي).....
- 717..... ربعة بن أمية بن خلف الجمحي.....
- 789..... ربعة بن زرارة العتكي.....
- 505 ..... ربعة بن شيبان السعدي.....
- 388..... ربعة بن كعب بن مالك الأسلمي.....
- 114 ..... ربعة بن يزيد الدمشقي.....
- 833..... رزق الله بن عبد الوهاب التميمي.....
- 1005..... رفاعة بن رافع بن مالك الزرقي.....
- 1087..... رُفيع بن مهران (أبو العالية الرياحي).....
- 604..... رُفيع بن مهران (أبو العالية الرياحي).....
- 320..... رَوْح بن القاسم التميمي العنبري.....
- 955..... رَوْح بن عُبادة بن العلاء البصري.....
- 372..... زاذان الكندي.....

- 333 ..... زائدة بن قدامة الثقفي.
- 926 ..... زُبيد اليامي.
- 418..... الزبير بن أحمد بن سليمان الأسدي.
- 533..... الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله.
- 823 ..... الزبير بن بكَّار بن عبد الله الأسدي.
- 1034..... زر بن حبيش بن حُباشة الأنصاري.
- 716..... زُرارة بن أوفى العامري.
- 978..... زرعة السَّيباني (عمرو).
- 822 ..... زكرياء بن أبي زائدة خالد.
- 837..... زكرياء بن دُويد بن محمد الكندي.
- 895..... زهير بن محمد بن قُمير بن شعيب المروزي.
- 326..... زهير بن معاوية بن خديج.
- 923 ..... زياد بن رباح القَيْسي البصري.
- 283 ..... زياد بن سعد بن عبد الرحمن.
- 844 ..... زياد بن علاقة العطفاني.
- 910..... زياد بن فيروز (أبو العالية البراء).
- 164 ..... زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي.
- 819 ..... زيد بن أنس بن مالك.
- 709..... زيد بن عمرو بن نُفيل بن عبد العزى القرشي العدوي.
- 699..... زيد بن يُثييع الهمداني الكوفي.
- 793..... زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية.
- 301 ..... سالم بن أبي أمية.
- 853 ..... سالم بن عبد الله النَّصري.
- 109 ..... سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.
- 813 ..... السائب بن الحارث بن قيس.

- 417 ..... السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي.
- 1062..... سرّار بن مجشّر بن قبيصة العنزي.
- 928..... سُريج بن النعمان بن مروان الجوهري.
- 929..... سُريج بن يونس بن إبراهيم
1034. .... سعد بن إياس (أبو عمرو الشيباني).
- 788 ..... سعد بن إياس الشيباني الكوفي.
- 888 ..... سعد بن جعفر بن سلام البغدادي السيدي.
- 296 ..... سعد بن طارق الأشجعي.
- 932 ..... سعد بن عُبيدة
- 187 ..... سعد بن علي بن محمد الزنجاني.
- 712 ..... سعيد بن أبي راشد.
- 175 ..... سعيد بن أبي سعيد المقبري.
- 116..... سعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري.
- 813..... سعيد بن الحارث بن قيس.
- 112..... سعيد بن المسيب بن حزن القرشي.
- 945..... سعيد بن إياس الجريري.
- 869 ..... سعيد بن جهمان الأسلمي.
- 641 ..... سعيد بن سلمة بن أبي الحسام المدني.
- 766..... سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري.
- 114..... سعيد بن عبد العزيز التنوخي.
- 1087..... سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطائي.
- 981..... سعيد بن كثير بن عُفير المصري.
- 335..... سعيد بن مسروق الثوري (والد سفيان الثوري).
- 237 ..... سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش الأوسط).
- 894..... سعيد بن يحمّد الثوري.

- 1031..... سعيد بن يربوع القرشي
- 314 ..... سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي
- 1090..... سعيد بن يسار الهاشمي
- 113..... سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
- 112..... سفيان بن عيننة المكي
- 887..... سلام بن أبي الحقيق (أبو رافع اليهودي)
- 887..... سلام بن محمد بن ناهض المقدسي
- 982 ..... سلم بن الوليد بن رباح المدني
- 1076..... سلم بن عمرو بن حماد (سلم الخاسر)
- 1034..... سلمان الفارسي
- 816..... سلمة بن حارثة بن سعيد الأسلمي
- 967..... سلمة بن سليمان المروزي
- 927 ..... سليم بن أخضر البصري
- 927..... سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي
- 389..... سليم بن أيوب الرازي الشافعي
- 927 ..... سليم بن جبير الدوسي
- 927 ..... سليم بن عامر الكلاعي الحمصي
- 135..... سليمان بن أحمد الطبراني
- 177 ..... سليمان بن الأشعث السجستاني (أبو داود)
- 376..... سليمان بن حرب الأزدي
- 240 ..... سليمان بن خلف بن سعدون (أبو الوليد الباجي)
- 192..... سليمان بن داود الطيالسي
- 135 ..... سليمان بن داود الطيالسي
- 113 ..... سليمان بن طرخان التيمي
- 312..... سليمان بن عبد الحميد بن رافع

- 972 ..... سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي
- 546..... سليمان بن معبد السنجي
- 110 ..... سليمان بن مهران الأعمش
- 383 ..... سليمان بن يسار الهلالي المدني
- 149..... سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل
- 372..... سماك بن حرب بن أوس الكوفي
- 644..... سُمي مولي أبي بكر
- 812..... سنان بن مقرن المزني
- 856..... سندر الخصي
- 985..... سهل بن بيضاء القرشي
- 807..... سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري
- 397 ..... سهيل بن أبي صالح
- 986 ..... سهيل بن بيضاء القرشي
- 377..... سويد بن سعيد بن سهل الحدثاني
- 788..... سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي
- 812..... سويد بن مقرن المزني
- 835 ..... سويدة بنت جابر
- 956 ..... سيار بن حاتم البصري
- 901 ..... سيّار بن سلامة الرياحي البصري
- 901 ..... سيّار بن وردان العنزي
- 34 ..... سيديا بن المختار بن الهية الإيبيري
- 866 ..... سيف بن ذي يزن بن ذي أصبح
- 841 ..... سيف بن عمر التميمي الضبي
- 327..... شبابة بن سَوّار الفزاري
- 789 ..... شُبيل بن عوف الأحمسي

- 676.....شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري.....
- 986.....شرحبيل بن حسنة الكندي.....
- 110.....شريح بن الحارث الكندي (القاضي).....
- 976 .....شريح بن النعمان الصائدي.....
- 581 .....شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي.....
- 148.....شريك بن عبد الله النخعي (شريك القاضي).....
- 579.....شريك بن عبد الله النُمري المدني.....
- 171 .....شعبة بن الحجاج بن الورد البصري.....
- 604 .....شعيب بن الحبحاب الأزدي.....
- 1090.....شقران (مولى النبي صلى الله عليه وسلم).....
- 335 .....شقيق بن سلمة الأسدي.....
- 856 .....شكل بن حميد العبسي.....
- 913 .....شهاب بن خراش بن حوشب الشيباني.....
- 940 .....شيبان عن فروخ الأبلِّي.....
- 207.....شيرويه بن شهردار الدَّيلمِي الهمداني.....
- 214.....صالح بن إسحاق الجرمي.....
- 445 .....صالح بن الإمام أحمد.....
- 808 .....صالح بن ذكوان.....
- 529 .....صالح بن صالح بن حيان.....
- 274.....صالح بن محمد بن عمرو البغدادي (صالح جزرة).....
- 75.....صالح بن محمد بن نوح الفلَّاني.....
- 384 .....صالح بن نبهان مولى التوأمة.....
- 964.....صالح نبهان (مولى التوأمة).....
- 155 .....صدقة بن خالد الأموي.....
- 986 .....صفوان بن بيضاء القرشي.....

- 845 ..... صلة بن أشيم العدوي
- 857 ..... صنابح بن الأعسر البجلي
- 947..... الضحاك بن عثمان الحزامي الأسدي
- 295..... الضحاك بن عثمان بن عبد الله
- 430 ..... الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني
- 431 ..... ضمام بن ثعلبة السعدي
- 299..... ضَمْرَة بن سعيد بن أبي حنّة المازني
- 707 ..... طارق بن شهاب بن عبد شمس الأحمسي
- 145..... طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري (القاضي أبو الطيب الطبري)
- 133..... طاهر محمد صالح الجزائري
- 181 ..... طاووس بن كيسان اليماني
- 890 ..... طلحة بن عبيد الله بن كرير
- 350..... طلحة بن نافع القرشي
- 411..... طلق بن حبيب العنزي البصري
- 719 ..... طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي
- 1006..... ظهير بن رافع بن عدي الأنصاري
- 590 ..... عاصم بن سليمان الأحول
- 171..... عاصم بن ضمرة السلولي
- 171 ..... عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب
- 333 ..... عاصم بن كليب بن شهاب
- 290 ..... عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
- 815 ..... عاقل بن البكير بن عبد ياليل
- 171..... عامر بن ربيعة العنزي المدني
- 817 ..... عامر بن سعد بن أبي وقاص
- 117..... عامر بن شراحيل الشعبي

- 935..... عامر بن عبدة البجلي الكوفي
- 931 ..... عامر بن عبدة الباهلي
- 624 ..... عامر بن وائلة بن عبد الله الليثي (أبو الطفيل)
- 114..... عائذ الله بن عبد الله الخولاني (أبو إدريس بن الخولاني)
- 817..... عائشة بنت سعد بن أبي وقاص
- 892 ..... عائشة بنت طلحة بن عبيد الله
- 935..... عباد بن تميم بن غزوة الأنصاري
- 935..... عبّاد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير
- 807 ..... عبّاد بن حنيف
- 935..... عبّاد بن عبد الله بن الزبير
- 41..... عبّاد بن منصور الناجي البصري
- 934 ..... عبّادة بن الوليد المدني
- 934 ..... عبّادة بن نسي الشامي
- 512 ..... عباس بن عبد العظيم العنبري
- 944..... عبّاس بن فروخ الجريري
- 274..... عبد الأعلى بن مسهر الغساني
- 704 ..... عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي
- 43..... عبد الباقي بن محمد الأمين الأبياري
- 138..... عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي
- 162..... عبد الحميد بن أبي البركات بن عمران (ابن أبي الدنيا)
- 351..... عبد الحميد بن بحر البصري (أبو الحسن العسكري)
- 331 ..... عبد الحميد بن جعفر الأنصاري
- 835..... عبد الحميد بن عبد الواحد الغنوي
- 409..... عبد الرحمن بن إبراهيم (دُحيم)
- 171..... عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي

- 181 ..... عبد الرحمن بن أبي ليلى المدني
- 761..... عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري
- 315..... عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (أبو شامة)
- 450..... عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك النيسابوري
- 1008..... عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا
- 818..... عبد الرحمن بن العباس بن عبد المطلب
- 892..... عبد الرحمن بن المبارك الطفاوي البصري
- 829..... عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي
- 790..... عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المدني
- 430..... عبد الرحمن بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجُمحي
- 160..... عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخنعمي (أبو القاسم السُّهيلي)
- 761..... عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم المصري
- 1053..... عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي
- 231..... عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي (أبو القاسم الجوهري)
- 711 ..... عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي
- 282 ..... عبد الرحمن بن عسيلة المرادي
- 625..... عبد الرحمن بن علي بن محمد العبدري الزبيدي
- 168..... عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ابن الجوزي)
- 19..... عبد الرحمن بن علي بن محمد بن هارون (ابن القارئ)
- 881..... عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني (رسته)
- 957..... عبد الرحمن بن عمر بن محمد التجيبي المصري
- 114..... عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
- 156..... عبد الرحمن بن غنم الأشعري
- 595..... عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله النيسابوري (أبو القاسم السراج)
- 213..... عبد الرحمن بن محمد بن فوران (أبو القاسم الفُوراني)

- 812.....عبد الرحمن بن مُقرن المزني.
- 264 .....عبد الرحمن بن مَلِّ (أبو عثمان النهدي).
- 1022.....عبد الرحمن بن مُلجم المرادي.
- 107 .....عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان العنبري.
- 112.....عبد الرحمن بن هرمز الأعرج.
- 289.....عبد الرحمن بن وعلة.
- 155.....عبد الرحمن بن يزيد الأزدي.
- 773.....عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المروزي.
- 447.....عبد الرحمن بن يونس بن هاشم.
- 10 .....عبد الرحيم بن الحسن بن علي (جمال الدين الإسنوي).
- 198.....عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمِّي.
- 144 .....عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد (أبو نصر البغدادي).
- 636.....عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى الموصلبي (ابن خطيب المزنة).
- 110 .....عبد الرزاق بن هَمَّام الصنعائي.
- 990 .....عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني.
- 523.....عبد السلام سحنون بن سعيد التنوخي (سحنون).
- 210.....عبد السيِّد بن محمد بن عبد الواحد (أبو نصر الصبَّاغ).
- 758 .....عبد الصمد بن سعيد بن عبد الله بن سعيد الكندي.
- 376.....عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي.
- 445.....عبد العزيز بن أحمد بن عمر بن باقا المصري.
- 145.....عبد العزيز بن عبد السلام السُّلمي (العز بن عبد السلام).
- 397.....عبد العزيز بن محمد الدَّاروردي.
- 143.....عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (الحافظ المنذري).
- 662 .....عبد الغفار بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي.
- 8 .....عبد الغفار بن عبد الكريم الشَّافعي.

- 530..... عبد القادر بن عبد الله الرهاوي.
- 1086..... عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي
- 108 ..... عبد القاهر بن طاهر التميمي.
- 969 ..... عبد الكبير بن عبد المجيد البصري (أبو بكر الحنفي).
- 344 ..... عبد الكريم بن أبي العوجاء.
- 386..... عبد الكريم بن أبي المخارق البصري.
- 470..... عبد الكريم بن عبد النور الحلبي.
- 96 ..... عبد الكريم بن منصور الأثري.
- 528..... عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن المرحل (ابن المرحل).
- 636..... عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل الحراني.
- 916 ..... عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي.
- 426..... عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الجرجاني (الآبندوني).
- 972..... عبد الله بن أبي الخوارزمي.
- 757 ..... عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي.
- 1004..... عبد الله بن أبي حدرد سلامة بن عمير.
- 710 ..... عبد الله بن أبي طلحة المدني.
- 358 ..... عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري.
- 239..... عبد الله بن أحمد المروزي (القفال الصغير).
- 125..... عبد الله بن أحمد بن حمويه (أبو محمد السرخسي).
- 853..... عبد الله بن أحمد بن سودة البغدادي.
- 526 ..... عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري (أبو ذر الهروي).
- 74..... عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي
- 833..... عبد الله بن الحارث بن سيدان التميمي.
- 813..... عبد الله بن الحارث بن قيس السهمي.
- 710..... عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي.

- 242.....عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي.
- 1092.....عبد الله بن السعدي.
- 844.....عبد الله بن الصامت الغفاري.
- 622.....عبد الله بن المعتز بن المتوكل في المعتصم بن هارون الرشيد.
- 819 .....عبد الله بن أنس بن مالك.
- 757 .....عبد الله بن بسر المازني.
- 889 .....عبد الله بن ثعلبة بن خزمة.
- 790 .....عبد الله بن ثوب الخولاني.
- 475.....عبد الله بن جحش بن رياح الأسدي.
- 135 .....عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني.
- 971 .....عبد الله بن حماد بن أيوب الأملي.
- 717 .....عبد الله بن خطل.
- 111.....عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن المدني.
- 890 .....عبد الله بن زياد البلوي.
- 338.....عبد الله بن رافع المخزومي.
- 301.....عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب.
- 492 .....عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي (أبو قلابة البصري).
- 548.....عبد الله بن سخبرة الأزدي.
- 707.....عبد الله بن سرجس المزني.
- 120 .....عبد الله بن سعد بن سعيد (ابن أبي جمرة الأندلسي).
- 825 .....عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي.
- 229 .....عبد الله بن سلام الإسرائيلي.
- 269.....عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني.
- 351 .....عبد الله بن شبرمه بن الطفيل الضبي.
- 846.....عبد الله بن شداد بن الهاد المدني.

- 1087.....عبد الله بن صالح بن محمد الجهني المصري.
- 664 .....عبد الله بن صائد.....
- 274.....عبد الله بن عامر الأسلمي.....
- 1092.....عبد الله بن عامر الدمشقي.....
- 171 .....عبد الله بن عامر بن ربيعة بن كعب المدني.....
- 398 .....عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري.....
- 195.....عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.....
- 814 .....عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.....
- 301.....عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة.....
- 868 .....عبد الله بن عطاء بن عبد الله الهروي.....
- 790 .....عبد الله بن عكيم الجهني.....
- 295 .....عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم.....
- 343.....عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (البيضاوي).....
- 880 .....عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان (مشكذانة).....
- 792.....عبد الله بن عون بن أرطبان المزني.....
- 590.....عبد الله بن قيس بن زائدة (ابن أم مكتوم).....
- 300 .....عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي.....
- 715.....عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم المصري.....
- 590 .....عبد الله بن مالك بن القشيب (ابن بجينة).....
- 45.....عبد الله بن محرر العامري.....
- 406 .....عبد الله بن محمد السيد البطليوسي الأندلسي.....
- 110 .....عبد الله بن محمد بن أبي شيبه (أبو بكر).....
- 659 .....عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الطنجي.....
- 453 .....عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو الشيخ الأصبهاني).....
- 292.....عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.....

- 824..... عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن (ابن أبي عتيق).
- 421 ..... عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن (ابن اللبان).
- 579 ..... عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي.
- 704..... عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان.
- 1071..... عبد الله بن محمد بن علي (أبو جعفر المنصور).
- 326 ..... عبد الله بن محمد بن علي (أبو جعفر النفيلي).
- 428 ..... عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي.
- 876 ..... عبد الله بن محمد بن يحيى الطرسوسي.
- 158 ..... عبد الله بن مسلة بن قعنب القعني.
- 662..... عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
- 812 ..... عبد الله بن مقرن المزني.
- 331 ..... عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ.
- 289 ..... عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي.
- 384 ..... عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي.
- 243..... عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ابن هشام الأنصاري).
- 348..... عبد الله بن يوسف بن عبد الله (أبو محمد الجويني).
- 875..... عبد الله بن يوسف بن نصر القرطي ابن الفرضي.
- 119 ..... عبد المالك بن أبي مضر (أبو مروان الطبري).
- 645..... عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي.
- 997 ..... عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي.
- 491 ..... عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي.
- 116..... عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح القرشي.
- 240..... عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (أبو المعالي الجويني).
- 338..... عبد الملك بن عمرو القيسي.
- 546..... عبد الملك بن قريب الأصمعي (الأصمعي).

- 177 ..... عبد المهيمن بن العباس السَّاعدي المدني.
- 143 ..... عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (الحافظ الدميّاطي).
- 343..... عبد الهادي بن رضوان بن محمد الأبياري.
- 381 ..... عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّوياني.
- 943..... عبد الواحد بن عبد الله بن كعب النصري.
- 550 ..... عبد الواحد بن محمد بن عبد الله البغدادي.
- 469 ..... عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد (ابن الأنمّاطي).
- 832..... عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أُكينة التميمي.
- 410..... عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.
- 239 ..... عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي.
- 990..... عبد الوهاب بن علي بن علي بن سكينّة البغدادي.
- 948 ..... عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن البغدادي.
- 146 ..... عبد الوهاب بن نصر البغدادي (القاضي عبد الوهاب).
- 194..... عبد بن حميد بن نصر الكيّسي.
- 687..... عبد خير بن يزيد الكوفي.
- 937 ..... عبدة بن أبي لبابة الأسدي.
- 937..... عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي.
- 914 ..... عبيد الله بن الحسين الأزدي.
- 818 ..... عبيد الله بن العباس.
- 819..... عبيد الله بن أنس بن مالك.
- 717 ..... عبيد الله بن جحش بن رثاب الأسدي.
- 249 ..... عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي (أبو نصر السّجزي).
- 107 ..... عبيد الله بن عبد الكريم بن فروخ القرشي (أبو زرعة الرازي).
- 955 ..... عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي.
- 227 ..... عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

- 814 ..... عبید الله بن عبد الله بن عمر.
- 969 ..... عبید الله بن عبد المجید الحنفی .
- 234 ..... عبید الله بن عدي بن الخیار .
- 112 ..... عبید الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب .
- 273..... عبید الله بن عمرو بن الوليد الرقي .
- 123 ..... عبید الله بن محمد بن أحمد (أبو أحمد المقرئ الفرضي) .
- 892 ..... عبید الله بن محمد بن جعفر التيمي العيشي .
- 878..... عبید الله بن محمد بن حفص القرشي (ابن عائشة) .
- 510 ..... عبید الله بن محمد بن حمدان العكبري (ابن بطة العكبري) .
- 804 ..... عبید الله بن معاذ بن نصر العنبري .
- 711 ..... عبید الله بن معمر بن عثمان القرشي التيمي .
- 117..... عبید الله بن موسى العبسي .
- 308 ..... عبید الله بن موسى بن أبي المختار (باذام العبسي) .
- 933 ..... عبید بن الأبرص بن عوف الأسدي .
- 933..... عبید بن زهير الخزاعي .
- 895 ..... عبید بن غنّام بن حفص بن غياث .
- 932 ..... عبيدة بن الحارث بن المطلب .
- 113 ..... عبيدة بن سفيان بن الحارث المدني .
- 110 ..... عبيدة بن عمرو السلماني .
- 932 ..... عبيدة بن معتب الضبي .
- 932..... عبيدة حميد بن صهيب التيمي .
- 687 ..... عتبة السلمی .
- 777 ..... عثمان بن الحارثي النحّاس .
- 807 ..... عثمان بن حنيف .
- 696..... عثمان بن سعيد الدارمي .

- 253 ..... عثمان بن سعيد بن عثمان (أبو عمرو الداني).
- 916 ..... عثمان بن عاصم الأسدي.
- 117..... عثمان بن محمد بن إبراهيم، أبو الحسن ابن أبي شيبة.
- 250..... عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني.
- 414 ..... عدل بن جزء بن سعد العشيرة بن مالك.
- 850 ..... عدي بن بداء.
- 1033..... عدي بن حاتم الطائي.
- 765 ..... عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع.
- 455..... العراقي بن محمد العراقي (ركن الدين الطّاوسي).
- 112..... عروة بن الزبير بن العوام.
- 704 ..... عز الدين ابن الأثير.
- 1048..... عسكر بن الحصين النخشي (أبو تراب).
- 176 ..... عطاء المدني (مولى أم صُببية).
- 181..... عطاء بن أبي رباح.
- 182..... عطاء بن السائب.
- 182..... عطاء بن السائب.
- 155 ..... عطية بن قيس الكلّابي الشامي.
- 158 ..... عفان بن مسلم بن عبد الله الصّفّار.
- 814 ..... عفراء بنت عبيد بن ثعلبة الأنصارية.
- 746 ..... عفيف الكندي.
- 1007..... عقبة بن الحارث بن عامر النوفلي.
- 113 ..... عقبة بن عامر الجهني.
- 994..... عقبة بن عمرو الأنصاري البدري.
- 812..... عقيل بن مقرن المزني.
- 836 ..... عقيلة بنت أسمر بن مضر.

- 141.....عكرمة البربري
- 140.....العلاء بن عبد الرحمن الحرقمي المدني
- 791 .....علقمة بن قيس النخعي
- 276 .....علقمة بن وقاص الليثي المدني
- 209.....علي بن أبي الحزم (ابن النفيس)
- 12 .....علي بن أبي بكر بن سليمان (نور الدين الهيثمي)
- 269.....علي بن أبي علي المحسن بن علي التنوخي
- 223 .....علي بن أبي علي بن محمد التغلبي (الأمدي)
- 614 .....علي بن أحمد بن الحسن النعيمي البصري
- 343 .....علي بن أحمد بن محمد (أبو الحسن الواحدي)
- 881 .....علي بن الحسن بن عبد الصمد (علآن ما غمة)
- 585 .....علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر)
- 614 .....علي بن الحسين الفلكي
- 806 .....علي بن الحسين بن إبراهيم العامري
- 749 .....علي بن الحسين بن علي (المسعودي)
- 110 .....علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين)
- 503.....علي بن الحسين بن محمد القرشي (أبو الفرج الأصبهاني)
- 128 .....علي بن بلبان (علاء الدين الفارسي الحنفي)
- 700 .....علي بن حُجر بن إياس بن مقاتل السعدي
- 409.....علي بن حوشب الفزاري
- 265.....علي بن خشرم بن عبد الرحمن المروزي
- 331 .....علي بن زياد التونسي (أبو الحسن العبسي)
- 310.....علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد (نور الدين الأجهوري)
- 264.....علي بن سلطان محمد الهروي (علي القاري)
- 951.....علي بن عبد الصمد بن عطاس المصري

- 391 ..... علي بن عبد العزيز البغوي.
- 123..... علي بن عبد الله بن أبي الحسن الإردبيلي (التبريزي الشافعي).
- 766..... علي بن عبد الله بن أحمد الحسيني (السمهودي).
- 148..... علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي.
- 146 ..... علي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني.
- 11..... علي بن عثمان بن إبراهيم (ابن التركماني الحنفي).
- 512..... علي بن محمد اليونيني.
- 262..... علي بن محمد بن حبيب البصري (أبو الحسن الماوردي).
- 188 ..... علي بن محمد بن خلف (القابسي).
- 767 ..... علي بن محمد بن عبد الله (أبو الحسن المدائني).
- 595 ..... علي بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي.
- 142 ..... علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي (ابن القطان الفاسي).
- 161..... علي بن محمد بن علي الطبري (إلكيا الهراسي).
- 215 ..... علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم (ابن الحصّار).
- 445 ..... علي بن نصر الله بن الصواف الشاطبي.
- 808..... علي بن هاشم بن يزيد الكوفي.
- 619 ..... علي بن هبة بن ماکولا (أبو نصر ابن ماکولا).
- 322 ..... عمار بن خالد بن فريد الواسطي.
- 867 ..... عمر بن إبراهيم البغدادي (أبو الآذان).
- 682 ..... عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (أبو حفص بن شاهين).
- 1004 ..... عمر بن الحسن بن علي (ابن دحية).
- 145 ..... عمر بن رسلان بن نصير (سراج الدين البلقيني).
- 749 ..... عمر بن شبة بن عبيد البصري.
- 352 ..... عمر بن صُبح بن عمران التميمي.
- 121 ..... عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن الملقن).

- 10..... عمر بن محمد بن علي بن فتوح المصري.
- 270 ..... عمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير القرشي (ابن فهد المكي).
- 636 ..... عمر بن محمد بن معمر الدارقزي (ابن طبرزد).
- 295 ..... عمر بن نافع العدوي (مولى بن عمر).
- 969 ..... عمران بن أبي عطاء الأسدي.
- 914 ..... عمران بن حدير السدوسي.
- 393 ..... عمران بن حطّان بن ظبيان السدوسي.
- 809 ..... عمران بن عيينة الهلالي.
- 773 ..... عمران بن ملحان (أبو رجاء العطاردي).
- 817 ..... عمرة بنت سعد بن أبي وقاص.
- 780 ..... عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية.
- 843 ..... عمرو بن تغلب النمري.
- 846 ..... عمرو بن أبي سفيان بن أسيد الثقفي.
- 384 ..... عمرو بن أبي سلمة التميمي.
- 383 ..... عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري.
- 329 ..... عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي.
- 714..... عمرو بن بحر بن محبوب البصري (الجاحظ).
- 746 ..... عمرو بن حبيب بن عمرو (أبو محجن الثقفي).
- 399..... عمرو بن حمّاد بن زهير القرشي (أبو نُعيم الفضل بن دُكين).
- 355..... عمرو بن خالد بن فروخ التميمي.
- 112 ..... عمرو بن دينار المكي.
- 335..... عمرو بن شرحبيل الهمداني.
- 790..... عمرو بن عبد الله بن الأصم.
- 259 ..... عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني (أبو إسحاق السبيعي).
- 745 ..... عمرو بن عبسة بن خالد السلمي.

- 281 ..... عمرو بن عثمان بن عفان.....
- 858..... عمرو بن علي العنزي (مندل).....
- 110 ..... عمرو بن علي الفلاس.....
- 530..... عمرو بن علي بن أحمد الليثي.....
- 425..... عمرو بن عون بن أوس الواسطي.....
- 605 ..... عمرو بن قيس الملائي.....
- 141..... عمرو بن مرزوق الباهلي.....
- 387..... عمرو بن معدي كرب بن ربيعة الرّبيدي.....
- 788..... عمرو بن ميمون الأودي.....
- 892 ..... عمير بن هانئ العنسي.....
- 687 ..... العوّام بن مراجم القيسي.....
- 815 ..... عوف بن الحارث بن رفاعة.....
- 818..... عون بن العباس.....
- 309 ..... عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.....
- 119..... عياض بن موسى اليحصبي (القاضي العياض).....
- 899..... عيسى بن أبي عيسى مسيرة الغفاري.....
- 880..... عيسى بن موسى التيمي (غنجار).....
- 208..... عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.....
- 895..... غنام بن أوس بن غنام الخزرجي.....
- 789 ..... غنيم بن قيس البصري.....
- 346 ..... غياث بن إبراهيم النخعي.....
- 252 ..... غيلان بن عقبة التميمي (ذو الرمة).....
- 1006..... فاطمة بنت حرام.....
- 948 ..... فروة بن نفائة.....
- 577..... الفريعة بنت مالك بن سنان (أخت أبي سعيد الخدري).....

- 816.....فضالة بن حارثة بن سعيد الأسلمي.
- 250 .....فُضيل بن عمرو الفقيمي.
- 997 .....فيروز الحميري.
- 852.....القاسم بن الوليد الخِذعي.
- 663.....القاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي.
- 418 .....القاسم بن جعفر بن عبد الواحد.
- 455 .....القاسم بن محمد البرزالي.
- 112 .....القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.
- 992.....القاسم بن محمد بن أبي شيبة.
- 326 .....القاسم بن مُخيمرة.
- 678.....قيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي.
- 147 .....قتادة بن دعامة السدوسي.
- 188 .....قتيبة بن سعيد بن جميل (أبو رجاء البلخي).
- 818 .....قثم بن العباس.
- 719.....قرة بن هبيرة بن عامر الفُشيري.
- 907 .....قطن بن نسير.
- 895 .....قمير بنت عمرو الكوفية.
- 234 .....قيس بن أبي حازم البجلي.
- 256 .....قيس بن سعد المكي.
- 773 .....قيس بن عُباد القيسي.
- 766 .....قيس بن عبد الله (النَّابغة الجعدي).
- 818 .....كثير بن العباس.
- 295 .....كثير بن فرقد المدني.
- 30 .....كزافييه كابولاني.
- 791 .....كعب الأحبار.

- 242 ..... كعب بن زهير.
- 904..... كعب بن عمرو الأنصاري.
- 628 ..... كلثوم بن عمرو التغلبي .
- 333 ..... كُليب بن شهاب الجرهمي.
- 700..... كَنَّاز بن الحصين بن يربوع الغنوي (أبو مرثد).
- 1057..... كهمس بن الحسن التميمي البصري .
- 647 ..... لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري.
- 750 ..... لُبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية .
- 1034..... لبيد بن ربيعة.
- 182..... ليث بن أبي سليم.
- 113 ..... الليث بن سعد الفهمي المصري.
- 819 ..... مالك بن أنس بن مالك.
- 943 ..... مالك بن أوس بن الحدَّان النَّصْري.
- 816 ..... مالك بن حارثة بن سعيد الأسلمي.
- 349 ..... مالك بن دينار السَّامي الناجي.
- 767 ..... مالك بن ربيعة بن البُدن الأنصاري.
- 789 ..... مالك بن عمير الكوفي.
- 335..... مالك بن مغول بن عاصم البجلي.
- 800..... مالك بن يَحَامر السَّكْسكي الحمصي.
- 353 ..... مأمون بن أحمد السُّلمي.
- 220..... المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (ابن الأثير).
- 181..... مجاهد بن جبر المكي.
- 991..... مجمَّع بن يزيد بن جارية .
- 146 ..... محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلُّوذاني.
- 45..... المحفوظ بن بيه.

- 243 ..... محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي
- 369 ..... محمد الناودي بن الطالب الفاسي
- 74..... محمد الحافظ العلوي
- 75..... محمد الحافظ بن محمد المختار العلوي
- 467..... محمد الكمال بن عبد الرحمن بن أحمد العقيلي النويري
- 43 ..... محمد المصطفى بن محمد سيدنا البارتيلي
- 276 ..... محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي
- 421..... محمد بن إبراهيم بن علي زادان
- 956 ..... محمد بن أبي الفضل محمود بن الحسن (ابن النجار)
- 193 ..... محمد بن أبي بكر (أبو موسى المدني)
- 242 ..... محمد بن أبي بكر الصديق القرشي
- 346..... محمد بن أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد
- 846 ..... محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي
- 137 ..... محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي
- 880 ..... محمد بن أحمد الحافظ (غنجار)
- 10..... محمد بن أحمد الدمشقي (ابن اللبان)
- 839 ..... محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي
- 146 ..... محمد بن أحمد بن أبي سهل (السرخسي)
- 1078..... محمد بن أحمد بن الحسين بن الغطريف الغطيفي
- 127 ..... محمد بن أحمد بن حبان (ابن حبان)
- 674 ..... محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي (ابن عقيلة)
- 768 ..... محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب (ابن خطيب داريا)
- 897 ..... محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي
- 991 ..... محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي
- 10 ..... محمد بن أحمد بن عثمان الكتاني

- 106 ..... محمد بن أحمد بن علي (خويز منداد).
- 418..... محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤي البصري.
- 516..... محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود (ابن الجارود).
- 455 ..... محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (أبو الوليد بن رشد).
- 424..... محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس.
- 1086..... محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القرطبي.
- 635 ..... محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج.
- 128..... محمد بن إسحاق بن خزيمة.
- 158 ..... محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده.
- 116 ..... محمد بن إسحاق بن يسار المدني.
- 631 ..... محمد بن أسلم بن سالم الكندي الطوسي.
- 192 ..... محمد بن إسماعيل (الأمير الصنعاني).
- 11 ..... محمد بن إسماعيل بن إباهيم العبادي (ابن الحَبَّاز).
- 330 ..... محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك.
- 456 ..... محمد بن الحسن بن الحسين الأصبهاني (أبو جعفر الصيدلاني).
- 146..... محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ابن فورك).
- 800 ..... محمد بن الحسن بن محمد بن زياد النقاش.
- 461..... محمد بن الحسين الأزدي.
- 806..... محمد بن الحسين بن إبراهيم (أبو جعفر ابن إشكاب).
- 384 ..... محمد بن الحسين بن إبراهيم السجستاني.
- 266 ..... محمد بن الحسين بن أحمد الموصللي الأزدي.
- 527 ..... محمد بن الحسين بن محمد الأزدي (أبو عبد الرحمن السلمي).
- 146..... محمد بن الحسين بن محمد الفراء (أبو يعلى الحنبلي).
- 757 ..... محمد بن الحسين بن محمد بن سعيد (الزعفراني).
- 987..... محمد بن الحنفية (ابن علي بن أبي طالب).

- 223..... محمد بن الخطيب (فخر الدين الرازي)
- 796..... محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي الأزدي
- 1092..... محمد بن الرشيد (المعتصم بالله)
- 849 ..... محمد بن السائب بن بشر الكلبي
- 942 ..... محمد بن الصباح البزاز
- 299..... محمد بن الصلت التوزي البصري
- 442 ..... محمد بن الفضل السدوسي (عارم)
- 379 ..... محمد بن القاسم بن شعبان (ابن القرطي)
- 970 ..... محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ابن الأنباري)
- 304 ..... محمد بن المستنير النحوي (قطرب)
- 613 ..... محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البغدادي
- 249 ..... محمد بن المنكدر القرشي
- 425 ..... محمد بن أيوب الكلابي
- 538 ..... محمد بن بكر الأزدي البُرساني
- 216 ..... محمد بن بكر بن محمد (ابن داسة)
- 161 ..... محمد بن بهادر بن عبد الله (بدر الدين الزركشي)
- 626..... محمد بن جُحادة الأودي الكوفي
- 371 ..... محمد بن جعفر البزاز
- 878 ..... محمد بن جعفر البصري (غندر)
- 657..... محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني
- 711 ..... محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر القرشي
- 73 ..... محمد بن حب الله اليعقوبي (المجيدري)
- 823..... محمد بن حفص بن عمر الدوري
- 913 ..... محمد بن خازم الكوفي
- 414..... محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي

- 378..... محمد بن خفيف الشيرازي
- 1047..... محمد بن خلّاد بن كثير الباهلي
- 704..... محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأندلسي
- 535..... محمد بن داود بن محمد المروزي (أبو بكر الصيدلاني)
- 808..... محمد بن ذكوان
- 291..... محمد بن زياد القرشي الجمحي
- 440..... محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي (ابن الأعرابي)
- 290..... محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
- 817..... محمد بن سعد بن أبي وقاص
- 186..... محمد بن سعد بن محمد الباوردي
- 344..... محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الشامي المصلوب
- 430..... محمد بن سلام الجمحي
- 886..... محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي
- 344..... محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس
- 997..... محمد بن سنان الباهلي
- 110..... محمد بن سيرين
- 879..... محمد بن صالح البغدادى (كيلجة)
- 139..... محمد بن طاهر بن علي المقدسي (ابن القيسراني)
- 615..... محمد بن طلحة النعالي
- 934..... محمد بن عبادة الواسطي
- 97..... محمد بن عبد الباقي الزرقاني
- 811..... محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي
- 116..... محمد بن عبد الرحمن العامري (ابن أبي ذئب المدني)
- 392..... محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
- 867..... محمد بن عبد الرحمن بن حارثة (أبو الرجال)

- 379 ..... محمد بن عبد الرحيم (صاعقة).
- 293..... محمد بن عبد الرحيم بن محمد (صفي الدين الهندي).
- 884 ..... محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (ابن نقطة).
- 218 ..... محمد بن عبد الله البغدادي (الصيرفي).
- 532 ..... محمد بن عبد الله بن أحمد المقدسي (ابن المحب).
- 153 ..... محمد بن عبد الله بن جحش.
- 1011..... محمد بن عبد الله بن زبر.
- 962..... محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري.
- 878 ..... محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي (مطين).
- 447..... محمد بن عبد الله بن عمار بن سودة المخزومي.
- 214..... محمد بن عبد الله بن مالك (جمال الدين ابن مالك النحوي).
- 1076..... محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني.
- 136..... محمد بن عبد الملك بن أيمن الأندلسي.
- 142 ..... محمد بن عبد الواحد المقدسي (ضياء الدين الحنبلي).
- 887..... محمد بن عبد الوهاب بن سلام (أبو علي الجبائي).
- 460..... محمد بن عبيد الله بن عمرو المالك.
- 444..... محمد بن عتّاب بن محسن القرطبي.
- 249 ..... محمد بن عجلان المدني.
- 909..... محمد بن عرعة بن البرند السّامي البصري.
- 255..... محمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية).
- 396 ..... محمد بن علي بن إسماعيل بن الشاشي (القفال الكبير).
- 207 ..... محمد بن علي بن الحسن (الحكيم الترمذي).
- 622..... محمد بن علي بن عبد الله الصوري.
- 209 ..... محمد بن علي بن عثمان الآجري.
- 566..... محمد بن علي بن عمر التميمي (أبو عبد الله المازري).

- 884.....محمد بن علي بن محمود المحمودي (ابن الصابوني).
- 812.....محمد بن علي بن ميمون الترسى.
- 199 .....محمد بن علي بن وهب (ابن دقيق العيد).
- 72 .....محمد بن عمر (النابغة الغلاوي).
- 304 .....محمد بن عمر بن عبد العزيز (ابن القوطية).
- 102 .....محمد بن عمر بن محمد السبتي (ابن رشيد).
- 346 .....محمد بن عمر بن واقد الأسلمي.
- 482.....محمد بن عمران بن موسى المرزباني.
- 881 .....محمد بن عمرو الأصبهاني (زُنيج).
- 881.....محمد بن عمرو الأصبهاني (زنيج).
- 206.....محمد بن عمرو بن موسى (العقيلي).
- 809 .....محمد بن عيينة الهلالي.
- 284 .....محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم (جسوس المالكي).
- 347 .....محمد بن كرام السجستاني.
- 744.....محمد بن كعب القرظي.
- 11 .....محمد بن محمد بن إبراهيم الميذومي.
- 863 .....محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري (أبو أحمد الحاكم).
- 453 .....محمد بن محمد بن سفيان (أبو طاهر الدبّاس).
- 364 .....محمد بن محمد بن عرفة الورغمي.
- 951 .....محمد بن محمد بن عطّاف.
- 192 .....محمد بن محمد بن محمد (ابن الجزري).
- 102 .....محمد بن محمد بن محمد (ابن سيد الناس).
- 626 .....محمد بن محمد بن محمد (ابن فهد القرشي).
- 593 .....محمد بن محمد بن محمد بن خليل المصري (ابن الغرس الحنفي).
- 1012.....محمد بن محمد بن محمش الزياتي.

- 74..... محمد بن محمد سالم المجلسي.
- 207 ..... محمد بن محمود بن الحسن (ابن النجار).
- 140..... محمد بن مسلم بن تدرس المكي (أبو الزبير المكي).
- 109 ..... محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.
- 681..... محمد بن مسلم بن عثمان ابن وارة الرازي.
- 898 ..... محمد بن مهران الجَمَّال.
- 104..... محمد بن موسى بن عثمان (أبو بكر الحازمي).
- 858 ..... محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي.
- 891..... محمد بن وضاح بن بزيغ القرطبي.
- 918..... محمد بن يحيى بن حَبَّان بن منقذ.
- 143..... محمد بن يحيى بن خلف المراكشي (ابن المواق).
- 684 ..... محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن صول (أبو بكر الصولي).
- 148..... محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد النيسابوري.
- 435..... محمد بن يعقوب بن إسحاق الهروي.
- 122..... محمد بن يعقوب بن يوسف (ابن الأخرم).
- 51 ..... محمد بن يوسف الحسيني (أبو عبد الله السنوسي).
- 785 ..... محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله (ابن الأبيض).
- 125..... محمد بن يوسف بن مطر الفربري.
- 1087..... محمد بن يوسف بن يعقوب بن حفص الكندي.
- 66 ..... محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي المغربي.
- 625 ..... محمد حبيب الله بن ما يَأبي الجكني الشنقيطي.
- 74 ..... محمد حبيب الله بن ما يَأبي الجكني.
- 65..... محمد سالم ولد محمد عالي (عدود).
- 666 ..... محمد عالي بن عبد الودود الشنقيطي.
- 990 ..... محمد فريد بن مصطفى وجدي.

- 43..... محمد محمود بن أحمد يور الرّباني.
- 121..... محمد محيي الدين بن عبد الحميد المصري.
- 74 ..... محمد يحيى الولاقي .
- 13 ..... محمود بن أحمد بن موسى (العيني).
- 754 ..... محمود بن الربيع الأنصاري.
- 466..... محمود بن خليفة بن محمد المنبجي.
- 663 ..... محمود بن محمد بن حامد الأرموي (صفي الدين القرافي).
- 760 ..... محمية بن جزء بن عبد يغوث الرّبدي.
- 65 ..... المختار بن حامد الديماني.
- 33 ..... المختار بن محمد بن سعيد بن بونة.
- 382..... مخزومة بن بكير المدني.
- 1032..... مخزومة بن نوفل القرشي.
- 890 ..... مدرك بن عبد الله بن القمقام.
- 791..... مرة بن شراحيل الهمداني.
- 113..... مرثد بن عبد الله اليزبي.
- 844..... مرداس بن عروة العامري.
- 388..... مرداس بن مالك الأسلمي.
- 864..... مرداس بن محمد بن الحارث بن عبد الله الأشعري.
- 571..... مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي (الخليفة).
- 117..... مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري.
- 791..... مسروق بن الأجدع بن مالك الوداعي.
- 789 ..... مسعود بن خراش.
- 876..... مسلم بن خالد المخزومي الزنجي.
- 384..... مسلم بن خالد بن قرقرة.
- 870 ..... مسلم بن صبيح الكوفي .

- 747 ..... مسلم بن كيسان الضبي.
- 119 ..... مسلمة بن القاسم القرظي.
- 602 ..... مسلمة بن مخلد بن الصامت الزُرقي.
- 846 ..... المسور بن رفاعة القرظي المدني.
- 896..... مسور بن عبد الملك بن يربوع المخزومي.
- 417..... المسور بن مخزومة بن نوفل بن أهبب الزهري.
- 817 ..... مصعب بن سعد بن أبي وقاص.
- 631 ..... مطر بن طهان الوراق.
- 384..... مطرف بن مازن الكناني.
- 412 ..... مطين الكوفي.
- 815..... معاذ بن الحارث بن رفاعة.
- 804 ..... معاذ بن معاذ بن نصر العنبري.
- 367 ..... معان بن رفاعة السلام.
- 827..... معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري.
- 876 ..... معاوية بن عبید الکریم الثقفي (الضال).
- 845..... معاوية بن قره بن إياس المزني.
- 818 ..... معبد بن العباس.
- 411 ..... معبد بن خالد الجهني.
- 810 ..... معبد بن سيرين.
- 821 ..... معتمر بن سليمان من طرخان التيمي.
- 789 ..... المعرور بن سويد الكوفي.
- 1042..... معروف بن الفيروزان الكرخي.
- 812..... معقل بن مقرن المزني.
- 295 ..... المعلى بن إسماعيل الحمصي.
- 814..... معمر بن الحارث بن قيس.

- 611 ..... معمر بن المثنى التيمي (أبو عبيدة معمر بن المثنى).
- 114 ..... معمر بن راشد الأزدي.
- 282 ..... معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي.
- 815 ..... معوذ بن الحارث بن رفاعة.
- 195 ..... مُعْطَاي بن قليج المصري.
- 607 ..... المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي.
- 347 ..... مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي الأزدي.
- 993 ..... المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي.
- 998 ..... مقسم بن بجرة.
- 717 ..... مقيس بن صُبابة الليثي.
- 1088 ..... مكحول الشامي.
- 300 ..... المنذر بن مالك بن قطعة.
- 111 ..... منصور بن بن المعتمر الكوفي.
- 590 ..... منصور بن عبد الرحمن الغداني.
- 1001 ..... منصور بن عبد الرحمن بن طلحة العبدي.
- 868 ..... منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي.
- 254 ..... منصور بن محمد بن عبد الجبار التيمي (أبو المظفر السمعاني).
- 825 ..... منصور بن محمد بن محمد العمري الهروي.
- 483 ..... منصور بين سُليم بن منصور الهمداني.
- 372 ..... المنهال بن عمرو الأسدي.
- 335 ..... مهدي بن ميمون بن يحيى الأزدي.
- 368 ..... مهناً بن يحيى الشامي السلمي.
- 709 ..... موسى السيلاني.
- 769 ..... موسى بن أبي عائشة الهمداني.
- 309 ..... موسى بن إسماعيل التبوذكي.

- 819 ..... موسى بن أنس بن مالك
- 400 ..... موسى بن دينار المكي
- 961 ..... موسى بن سهل بن عبد الحميد الجوني
- 309 ..... موسى بن عقبة بن أبي عياش
- 974 ..... موسى بن علي بن موسى الحتلي
- 197 ..... موسى بن محمد الدمياطي البلقاوي
- 232 ..... موسى بن هارون الحمّال
- 342 ..... المؤمل بن إسماعيل العدوي البصري
- 342 ..... ميسرة بن عبد ربه الفارسي
- 324 ..... ميمون الأعور القصبّاب
- 281 ..... نائلة بنت الفرافصة بن الأحوص
- 444 ..... نسير بن ذعلوق الثوري
- 470 ..... نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي
- 1085 ..... نصر بن باب الخرساني
- 968 ..... نصر بن عمران بن عصام الضبعي (أبو جمرة)
- 819 ..... النضر بن أنس بن مالك الأنصاري
- 232 ..... النضر بن شميل بن خرشة المازني
- 699 ..... النعمان بن أبي شيبه عبيد الصنعاني
- 417 ..... النعمان بن بشير بن سعد ثعلبة الأنصاري
- 317 ..... النعمان بن عبد السلام التيمي
- 812 ..... النعمان بن مقّرّ بن عائذ المزني
- 117 ..... نعيم بن حماد الخزاعي
- 249 ..... نعيم بن عبد الله المدني
- 789 ..... نفيح الصائغ أبو رافع
- 774 ..... نفيح بن الحارث الهمداني

- 342..... نوح بن أبي مریم
- 1033..... نوفل بن معاوية
- 940 ..... هارون بن سعيد الأيلي
- 897 ..... هارون بن عبد الله الحمّال
- 882 ..... هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي (قيصر)
- 613 ..... هبة الله بن الحسن بن منصور (أبو القاسم اللالكائي)
- 967 ..... هدبة بن خالد بن الأسود البصري
- 407..... هشام بن حسان الأزدي
- 209..... هشام بن عروة بن الزبير
- 155 ..... هشام بن عمار السلمي
- 1085..... هشام بن محمد بن السائب الكلبي
- 116 ..... هشيم بن بشير الواسطي
- 414..... همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري (الفرزدق)
- 114 ..... همام بن منبه اليماني
- 283..... همام بن يحيى بن دينار الأزدي
- 700 ..... هناد بن السري بن مصعب التميمي
- 816..... هند بن حارثة الأسلمي
- 274..... الهيثم بن خارجة المروزي
- 760..... الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن بن زيد الكوفي
- 699..... وائلة بن الأسقع بن كعب الليثي
- 917 ..... واسع بن حبان بن منقذ المازني
- 335 ..... واصل بن حيان الأحذب
- 793..... واصل بن عبد الرحمن البصري
- 814..... واقد بن عبد الله بن عمر
- 939..... واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله

- 299.....وائل بن داود التيمي.
- 472.....الوليد بن بكر الأندلسي.
- 384.....الوليد بن كثير القرشي.
- 267.....الوليد بن مسلم القرشي.
- 756 .....وهب الخير بن عبد الله بن مسلم بن جنادة (أبو جحيفة).
- 372 .....وهب بن جرير بن حازم الأزدي.
- 309 .....وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي.
- 34.....يحظيه بن عبد الودود الثناني.
- 790.....يُحمد الشَّعباني.
- 154.....يحيى بن أبي كثير الطائي.
- 588 .....يحيى بن أكنم بن محمد بن قطن التيمي.
- 947.....يحيى بن أيوب بن أبي زرعة البجلي.
- 946.....يحيى بن بشر الحريري.
- 946 .....يحيى بن بشر الفلاس البلخي.
- 359.....يحيى بن حسان التَّيْسِي.
- 822.....يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة.
- 817 .....يحيى بن سعد بن أبي وقاص.
- 109 .....يحيى بن سعيد القطان.
- 276 .....يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري.
- 686.....يحيى بن سلام البصري.
- 810 .....يحيى بن سيرين.
- 107 .....يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي.
- 147 .....يحيى بن علي بن عبد الله (رشيد الدين العطار).
- 627 .....يحيى بن محمد بن هُبيرة الشيباني (الوزير ابن هبيرة).
- 823.....يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي.

- يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي ..... 425
- يزيد بن أبان الرقاشي ..... 475
- يزيد بن أبي حبيب المصري ..... 113
- يزيد بن الأسود الجرشي ..... 983
- يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ..... 765
- يزيد بن أنيس بن عبد الله بن حبيب الفهري القرشي ..... 1090
- يزيد بن ثعلبة بن حزيمة بن أصرم البلوي ..... 889
- يزيد بن ضُهب الفقيه ..... 998
- يزيد بن عبد الرحمن الأسدي ..... 996
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي ..... 421
- يسير بن عمرو المحاربي ..... 788
- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (أبو يوسف القاضي) ..... 608
- يعقوب بن أبي سلمة الماجشون التيمي ..... 992
- يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (أبو عوانة) ..... 133
- يعقوب بن سفيان الفسوي ..... 373
- يعقوب بن شيبه بن الصلت البصري ..... 196
- يعلى بن الأشدق العقيلي ..... 633
- يعلى بن أمية التميمي ..... 988
- يعلى بن أمية بن أبي عبدة ..... 590
- يعلى بن عبيد بن أبي أمية ..... 307
- يغتم بن سالم بن قنبر ..... 633
- يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ..... 166
- يوسف بن خليل بن أبي الصفا بن عبد الله (الأدومي الإسكافي) ..... 654
- يوسف بن عبد الرحمن المزي ..... 143
- يوسف بن عبد السيد بن المهذب إسحاق بن يحيى الإسرائيلي ..... 465

- 794 ..... يوسف بن عبد الله بن سلام الإسرائيلي
- 744 ..... يوسف بن يحيى البُوَيْطِي
- 910..... يوسف بن يزيد البصري العَطَّار
- 822 ..... يونس بن أبي إسحاق السَّبَّيْعِي
- 135 ..... يونس بن حبيب بن عبد القاهر الأصبهاني
- 383 ..... يونس بن عُبيد بن دينار العبدي
- 1095..... يونس بن محمد بن مسلم البغدادي
- 467..... يونس بن مغيث (ابن القَصَّار)
- 295 ..... يونس بن يزيد بن أبي النِّجَاد الأَيْلِي

## فهرس الأمان والبلدان

الصفحة	اسم الأمان
663 .....	الأرموي
753.....	الإسكندرية
1043.....	أصبهان
762.....	إفريقية
763 .....	أنطابلس
940 .....	أيلة
1038.....	بخارى
839 .....	بردان
215 .....	برديج
215 .....	برذعة
762 .....	برقة
131.....	بست
1036.....	بغداد
184 .....	بغشور
1026.....	البقيع
36 .....	بوتلميت
759.....	بيت المقدس
1076.....	بئر ميمون
1043 .....	بيهق
734.....	تبوك
1039 .....	ترمذ
73 .....	تيشيت
943.....	توّج

990	تيماء.....
926	الجرف.....
759	الجزيرة.....
270	جيحون.....
737	الحديبية.....
990	حرّان.....
1022	حش كوكب.....
9	حلب.....
977	حلوان.....
900	حماه.....
9	حمص.....
974	الختل.....
967	خرسان.....
768	داريا.....
760	دمشق.....
457	دمياط.....
5	رازان.....
763	الرّيدة.....
765	الرخيخ.....
1040	الرملة.....
223	الري.....
179	سبتة.....
764	سجستان.....
184	سرخس.....
761	سقط القدور.....
46	سلا.....

767.....	سمرقند
1044.....	شاطبة
30.....	شنقيط
101 .....	شهرزوز
722.....	الطائف
971 .....	طبرستان
119 .....	طبنة
9 .....	طرابلس - أطرابلس
625 .....	طَرَق
1097.....	طيبة
342 .....	عبادان
957.....	العراق
602 .....	العريش
1036.....	عسقلان
1026.....	العقيق
1028.....	عمواس
1036.....	غزة
1028.....	الغور
783.....	الْقُرْع
760.....	فلسطين
737.....	قبا
782 .....	قديد
1036.....	القرافة
866.....	القسطنطينية
14.....	الكاملية

736.....	الكوفة.
783 .....	مجاح.....
977 .....	المخرم.....
342 .....	المدائن .....
14.....	المدرسة الظاهرية.....
14.....	المدرسة الفاضلية.....
14.....	المدرسة القراسنقرية.....
763..722.752.....	المدينة.....
36 .....	المذرة .....
764 .....	مرو .....
866 .....	المريسيع .....
465 .....	المزة .....
782 .....	المشلل.....
686.....	مصر.....
722.....	مكة.....
765 .....	المكيمن.....
762.....	منى.....
30 .....	موريتانيا.....
475 .....	نخلة .....
1040 .....	نسا.....
270.....	نهر عيسى.....
1039.....	نيسابور.....
409.....	النيل.....
184 .....	هراة .....
73 .....	وادان.....
1025.....	وادي السباع.....

342 .....	واسط
73 .....	ولاة
1036.....	اليمن
353 .....	ينبع

## فهرس القبااء

الصفحة	اسم القبالة
960.....	الأزد
1089.....	أصبا
442.....	بكر بن وائل
960 .....	بنو الأزد
891.....	بنو بلي
1092.....	بنو مازن
35 .....	تشمشة
891.....	جدام
891.....	ختعم
978 .....	سببان
442.....	ضببعة بن قيس
891.....	عذرة
997.....	العوق
891.....	فزارة
891.....	قربش
996.....	قيس عيلان
900.....	لحم
35 .....	لمتونة
124.....	مذحج
891.....	هذبل
996.....	همدان

## فهرس الأنتهار

الصفحة	القائل	طرف البيت
282	حسان بن ثابت	أبكي أبا عمرو لحسن بلائه
1028	-	أبناء عبد مناف سادة نجب
729	البرهان الحلبي	أبو سعيد نسبة لحُدْره
1092	الشاطبي القاسم بن فيره	أبو عمرهم واليحصبي ابن عامر
576	سُحيم بن وثيل	أخو خمسين مجتمع أشدّي
745	حسان بن ثابت	إذا تذكّرت شجوا من أخي ثقة
1040	-	إذا رمت الحديث فلذ بخمس
102	-	إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا
305	-	إذا قلّ مال المرء قلّ صديقه
765	عدي بن الرقاع	أطربت أم رُفعت لعينك غدوة
252	غيلان ذو الرمة	أعن ترسّمت من خرقاء منزلة
281	نائلة بنت الفرافصة	ألا إنّ خير الناس بعد ثلاثة
785	محمد بن يوسف الحلبي	ألا كلُّ من لا يقتدي بأئمة
244	كعب بن زهير	أمست سعاد بأرض لا يبلّغها
580	-	إنّ الجبان حتفه من فوقه
735	أحمد بن كداه الكُمليبي	إن ذكر المعدود واسم العدد
37	محمد سالم ولد عدّود	إنّ وجدي بخاتم الحفّاظ
608	-	إنك إن كلفتني ما لم أطق
238	البرهان الحلبي	أو كان قول واحدٍ من صحب
750	أحمد البدوي	أول الناس بالنبي اقتداء
121	عبد الرحمن الديبع	تنازع قوم في البخاري ومسلم

63	محمد عالي بن عبد الودود	جزى الله فردَ العصر خيراً كلما أجزى
62	محمد بن أبي مدين	جلا ظلمات الجهل عن كلِّ حالك
1030	أبو مدين	حسّان نجل ثابت والمنذر
815	أبو مدين	خصيصة ذكرها ابن حجر
654	السيوطي	خمس وسبعون رَوّوا من كذبا
6	ابن الجزري	رحمة الله للعراقي تترى
59	محمد بن أبي مدين	سبب نهي الهاشمي الصادق
65	محمد سالم ولد عدود	سعى آباؤك العُظماء شوطا
888	أبو سفيان بن حرب	سقاني فروّاني كميّناً مُدامة
370	-	طلبة العلم على العَدالة
666	علي بن أبي طالب	طوبى لمن كانت له مزجّة
1033	السيوطي	عاصم سعد نوفل منتجع
597	محمد بن أبي مدين	العسقلاني الإمام ابن حجر
766	سعيد بن عبد الرحمن	عفا مكنم الجمّاء من أم عاصم
865	الشاطبي	فأمّاً أبو بكر وعاصم اسمه
683	السيوطي	فما يُغيّر نقطه مصحّفُ
1013	السيوطي	في الأربعين وهو والثلاث
548	السيوطي	في خطأ ولحن أصل يُروى
85	الهلالي	في سبعة حصروا مقاصد العقلا
1077	سلم الخاسر	قفل الحجيج وخلفوا ابن محمد
61	محمد بن أبي مدين	قل للخطوب إذا ائتلت لا تنجلي
241	البرهان الحلبي	قلت الأصحُّ أنه متّصل
874	الحطيئة	قوم هم الأنف والأذنان غيرهم
303	كعب بن زهير	كأنّه منهل بالراح معلول
1081	الفرزدق	كم عمّة لك يا جرير وخالة

1081	سيدي بن عبد الله الألفغي	كم مبتدا من قوله كم عمه
811	البرماوي	لسيرين أولاد يُعدُّون ستة
ز	دعبل الخزاعي	لعمر أبيك ما نُسب المعلّى إلى كرم
62	محمد بن أبي مدين	لعمري لقد خطَّ العلي بالبواتر
131	جميل بن معمر	لقد طال كتماي بثينة حاجة
131	جميل بن معمر	لقد طال كتماي بثينة حاجة
64	-	لما نظرت حلي الطرس من درر
915	حضين بن المنذر	لمن راية سوداء يخفُّ ظلها
57	الذيب الصغير	لنا العربية الفصحى وأنا
639	أبو طاهر السلفي	ليس حسن الحديث قرب رجال
746	خزيمة بن ثابت	ما كنت أحسب هذا الأمر منصرفا
7	ابن حجر	مصاب لم ينفس للخناق
245	أوس بن حجر	مطاعين في الهيجا مطاعيم في القرى
54	محمد بن أبي مدين	معنى معية من إنعامه شمالا
1033	البرهان الحلبي	منتجع ونافع مع عاصم
55	محمد بن أبي مدين	المؤمن العارف بالرحمن
47	محمد بن أبي مدين	نبأ أذاع بنشره المذياع
191	طرفه بن العبد	نحن في المشتاة ندعوا الجفلى
51	المختار بن بونا	نظما حوى عقائد الشريف
245	الفرزدق	نفي الدراهم تنقاد الصياريف
400	السيوطي	وآخرون جوّزوا لمن شغل
585	المتنبي	وأخلاق كافور إذا شئت مدحه
237	عبد القيس بن خُفاف	وإذا تصبك مصيبة فاصبر لها
616	السيوطي	واقراً كتابا تدر منه الاصطلاح
72	النابغة الغلاوي	والاجتهاد في بلاد المغرب

725	السيوطي	والمكثرون في رواية الأثر
729	السيوطي	والمكثرون في رواية الأثر
751	محمد بن أبي مدين	وبلال قد قيل ذلك فيه
628	السيوطي	ودونها مساند والمعتلي
785	محمد بن أبي مدين	وزد سالما نجل الإمامين إنَّه
746	أبو محجن الثقفي	وسُميت صدِّيقا وكل مهاجر
369	ابن عاصم	وغير ذي التبريز قد يُجرَّح
970	ابن مالك	وفعلي في فعيلة حتم
419	جرير بن عطية	وقد جاوزت حد الأربعين
600	الهاللي	وقدَّم الأهمَّ إن العلم جم
379	السيوطي	وقدَّم الجرح ولو عدَّله
1089	أحمد البدوي	وكثرت في بيعة الرضوان
1032	محمد بن أبي مدين	وكحكيم حمنن ومخرمة
343	الأبياري	وكل حديث جاء في فضل سورة
646	السيوطي	ولا ترى غريب متن لا سند
609	-	ولا يردون الماء إلا عشية
922	خبيب بن عدي	ولست أبالي حين أُقتل مسلما
245	كعب بن زهير	وليسوا مجازيعا إذا نيلوا
799	السيوطي	وما روى الصَّحْب عن الإِتباع عن
310	الأجهوري	وما لاصفته الباء في استبدل الرّدى
743	ابن مالك	وما يلي المضاف يأتي خلفا
743	ابن مالك	وما يلي المضاف يأتي خلفا
1016	عبد العزيز اللمطي	ومدة السُّقم (يد) وقد دفن
53	محمد أبي مدين	ومعظم السلف مع بعض الخلف
777	السيوطي	ومعمر أول من منهم قضى

777	السيوطي	ومعمر أول من منهم قضى
582	السيوطي	ومن يحدّث وهناك أولى
803	السيوطي	ومنه في المدبّج المقلوب
33	المختار بن بونا	ونحن ركب من الأشراف منتظم
414	الفرزدق	ونحن نفينا مالكا عن بلاده
1040	محمد بن أبي مدين	وندرى مواليد الهداة فهاكها
666	محمد عالي بن عبد الودود	وهو كقاض أو كمال وارد
485	-	ويحدّث ناس والصغير فيكبر
85	محمد عالي بن عبد الودود	يحدّد ذوو التأليف مقصود حده
622	أبو الفتح السبتي	يقولون نسل المرء يبقى بذكره
621	-	يموت قوم فيحيي العلم ذكرهم

## فهرس المحتب الوارطة فف المحتب

الصفحة	اسم المحتب
659.....	العزبز الغمارب
390.....	إتمام الارباء لقراء النقاء للسلوطب
506.....	اجتماع البوش الإسلامبة لابن القبم
392.....	أحوال الرجال للوبزبانب
1035.....	إهباء علوم الالب للوبزبانب
398.....	أهباب من حبب ونسب للهببب
691.....	اببالب الببب للإمام الشافعب
515.....	أب الإماء للسمعبانب
704.....	أسب البابة فب معرفة الصبابة لابن الأبب
467.....	الأبوبة المرضببة عن الأسئلة المبكب لوب الالب العراب
270.....	الإبكام فب أصول الأحكام للآمبب
1031.....	الإبوبة الاربقبب
601.....	الأبب المبرب للبخارب
605.....	الأبكار للنبوب
608، 645.....	الإرشاب البلبب
740.....	الإرشاب للوببب
239، 560.....	الإرشاب للنبوب
655.....	الأهباب المببابة فب الأهباب المببابة للسلوطب
1044.....	الإسببكار لابن عبب البر
862.....	الإسببنا فب سرب الكنب لابن عبب البر
703، 905.....	الإسببباب فب معرفة الأصحاب لابن عبب البر
1000.....	الإبشارب إلى المببماب للهببب الببببب
1002.....	الإبشارب للنبوب
626.....	الإبشارب على البببب ببب البببب والبببب الببببب

- الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر..... 698،703 ،758 ،857 ،910
- الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة لعبد الغني المقدسي..... 703
- الاعتبار للحازمي..... 694
- الأعلام بمن حدّث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه الأعلام للرشيد العطار..... 798
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني..... 503
- الأفعال لابن القوطية..... 304
- الاقتراح لابن دقيق العيد..... 172 ،199 ،506 ،581
- الإكمال لرفع الارتباب لابن ماکولا..... 619
- الإلماع لعياض..... 470 ،515،478
- الأم للإمام الشافعي..... 228
- الأمالي لابن حجر..... 470
- الأمالي للرافعي..... 470
- الأنساب لابن عبد البر..... 1044
- الإنصاف فيما بين الأئمة في حدثنا وأنبأنا من الاختلاف للجوهري..... 435
- الإنصاف لابن عبد البر..... 316
- الأوسط للطبراني..... 515
- البرهان في أصول الفقه للجويني..... 241 ،373 ،378
- البسمة لابن عبد البر..... 626
- التاريخ الأوسط للبخاري..... 352
- التاريخ الصغير للبخاري..... 757
- التاريخ الكبير للبخاري..... 619 ،965
- التسهيل ابن مالك..... 928
- التصحيف الدارقطني..... 1042
- التصديق بالنظر لله تعالى للآجري..... 626
- التقريب النووي..... 11 ،12 ،100 ،400 ،480 ،528 ،548 ،638
- التقريب لابن حجر..... 107 ،687 ،746 ،781 ،1059
- التقصي لابن عبد البر..... 217 ،311

- 957..... - التقييد والإيضاح للعراقي
- 1046..... - التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير
- 147..... - التلخيص للنووي
- 250..... - التمييز للنسائي
- 618..... - التمييز لمسلم
- 389..... - التهذيب للبغوي
- 757، 962 ..... - الثقات لابن حبان
- 206..... - الجامع الكبير للسيوطي
- 601..... - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب
- 404..... - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم
- 142، 138..... - الجمع بين الصحيحين لعبد الحق الإشبيلي
- 137..... - الجمع بين الصحيحين للحميدي
- 1086..... - الجواهر البهية في طبقات الحنفية عبد القادر بن محمد القرشي
- 289..... - الحاوي للفتاوي للسيوطي
- 345..... - الحاوي للماوردي
- 743..... - الخلاصة لابن مالك
- 663..... - الدر النثير في تلخيص نهایه ابن الأثير
- 97..... - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ابن حجر
- 308..... - الدعاء للطبراني
- 663..... - الدلائل للقاسم بن ثابت السرقسطي
- 1086..... - الدياج المذهَّب ابن فرحون
- 194..... - الذيل الممهد في الذب على مسند أحمد للسيوطي
- 674..... - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب
- 843..... - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي محمد بن محمد
- 1044..... - الرحلة للخطيب
- 237، 238..... - الرسالة للشافعي
- 312..... - الرواة عن مالك للخطيب
- 304..... - الزهر المطول في معرفة المعلول لابن حجر

- السابق واللاحق للخطيب.....837
- السنن الكبرى للبيهقي.....136
- السنن الكبرى للنسائي.....1062
- السيرة النبوية لابن إسحاق.....888
- الشامل لابن الصباغ.....490
- الشروط لأبي طاهر الزيادي.....1012
- الشفا للقاضي عياض.....571
- الصحاح للجوهري.....304
- الصلّة لابن بشكوال.....957
- الضعفاء للعقيلي.....206
- الطب لأبي نعيم.....1043
- الطبقات السننية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبد القادر الحنفي.....1085
- الطبقات الكبرى لابن سعد.....282، 582، 698، 766، 1084
- الطبقات لمسلم بن الحجاج.....794
- العبر للذهبي.....1011
- العدة لابن الصباغ.....210
- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ابن عبد الهادي.....991
- العلل المتناهية لابن الجوزي.....165
- العلل لابن أبي حاتم.....273
- العلل لأحمد بن حنبل.....359
- العلل للخلال.....368
- العلل للدراقطني.....299، 811
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري.....659
- الفتوح لسيف بن عمر.....841
- الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة لمحمد بن عقيلة المكي.....674
- ألفية السيوطي.....100، 389، 400، 548، 640، 799، 871، 1033
- القاموس المحيط الفيروز آبادي.....287، 855، 879

- 626.....- القراءة خلف الإمام للبخاري.
- 626.....- القضاء باليمين والشاهد الدارقطني.
- 626.....- القنوت لابن منده.
- 194.....- القول المسدد في الذب على مسند أحمد لابن حجر.
- 970.....- الكافي لابن الأنباري.
- 533.....- الكافي للزبير بن أحمد بن سليمان.
- 911.....- الكامل في التاريخ لابن الأثير.
- 206 ، 1061.....- الكامل لابن عدي .
- 731.....- الكشف والبيان للثعلبي.
- 232، 210 ، 257 ، 439 ، 723.....- الكفاية في علم الرواية للخطيب.
- 906.....- الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.
- 850.....- الكنى للنسائي.
- 572.....- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني.
- 836.....- المبهمات لابن طاهر.
- 1044.....- المبهمات للخطيب.
- 757.....- المتفق والمفترق للخطيب.
- 342.....- المجروحين لابن حبان.
- 829.....- المجموع شرح المهذب للنووي.
- 576.....- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي.
- 229 ، 241 ، 373.....- المحصول للرازي.
- 440 .....- المحكم لابن سيده.
- 156.....- المحلى لابن حزم.
- 142.....- المختارة لمحمد عبد الواحد المقدسي.
- 798 ، 803.....- المدبج للدارقطني.
- 1042.....- المدخل إلى الإكليل للحاكم.
- 123 ، 1042.....- المدخل إلى الصحيح للحاكم.
- 270 ، 359، 439 ، 582، 645 .....- المدخل للبيهقي.
- 1044.....- المدرج للخطيب.

- المدونة الكبرى لسحنون.....332، 741
- المراسيل لأبي داود.....359، 821
- المراسيل للعلائي.....272، 710
- المستخرج على الصحيحين لابن الأخرم.....122
- المستخرج على صحيح البخاري محمد بن أحمد الغطريفى.....1078
- المستصفى للغزالي.....229
- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولي الدين العراقي.....1000
- المسكت للزبير بن أحمد بن سليمان.....533
- المسلسلات الكبرى للسيوطي.....674
- المصعد الأحمدي على مسند الإمام أحمد لابن الجزري.....193
- المطالع لابن قرقول.....887
- المعجم الكبير للطبراني.....611
- المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي.....373
- المغازي لابن عبد البر.....1044
- المغازي لمحمد بن إسحاق.....850
- المغنى عن حمل الأسفار للعراقي.....233
- المغنى لابن قدامة.....506
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري.....731
- المفصل لمبهم المراسيل للخطيب.....701
- المفهم للقرطبي.....348، 740
- المقاصد الحسنة المشتهرة على الألسنة للسخاوي.....625
- المقتنى في سرد الكنى للذهبي.....863
- المنجد في العربية لويس معلوف.....499
- المنحول للغزالي.....373
- المنفردات والوحدان لمسلم.....840
- المنهج للقسطلاني.....420
- المنهل الروي في الحديث النبوي لابن جماعة.....165، 863
- المنى في الكنى لابن حجر.....875

- المهذب للشيرازي.....399.
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب.....849.
- الموضوعات لابن الجوزي.....168، 193، 337، 653.
- الموطأ للإمام مالك.....116، 227، 718، 311، 885.
- النكت الظراف على الأطراف لابن حجر.....626.
- النكت على ابن الصلاح لابن حجر.....695.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.....458، 661.
- النية لابن أبي الدنيا.....626.
- الهداية في علم الرواية لابن الجزري.....660.
- الوجازة في صحة القول بالإجازة للوليد بن بكر الأندلسي.....472.
- الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم للعلائي.....836.
- أوضح المسالك لابن هشام.....713.
- إيضاح الإشكال لعبد الغني الأزدي.....849.
- برنامج ابن خير الإشبيلي.....160.
- بغية الملتبس للعلائي.....369.
- بغية النقاد في أصول الحديث لابن المواق.....257، 366.
- بيان الوهم والايهام لابن القطان الفاسي.....142، 241.
- تاريخ ابن أبي خثيمة.....1046.
- تاريخ ابن النجار.....207.
- تاريخ ابن معين.....618.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي.....618.
- تاريخ أصبهان لأبي نعيم.....118.
- تاريخ الخلفاء السيوطي.....1020.
- تاريخ الطبري.....282، 1031.
- تاريخ بخارى لمحمد بن أحمد الحافظ.....880.
- تاريخ بغداد الخطيب.....1044، 624.
- تاريخ جرجان لحمزة السهمي.....1079.
- تاريخ دمشق لابن عساكر.....207، 611.

- تاريخ مصر لابن يونس ..... 974، 992
- تاريخ مصر لقطب الدين الحلبي..... 470
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر..... 884
- تجريد أسماء الصحابة للذهبي..... 705
- تجريد زوائد مسند البزار..... 192
- تحرير الميزان لابن حجر..... 1046
- تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف للمزي..... 626
- تحفة الحكام لابن عاصم..... 369
- تحفه الأشراف بمعرفه الأطراف للمزي..... 271
- تدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي..... 809، 937، 986، 1018
- ، 201، 211، 212، 336، 443، 480، 548، 638، 672، 701، 715، 728
- ، 108، 124.
- ترتيب المدارك للقاضي عياض..... 735، 1086
- تصحيقات المحدثين العسكري..... 883
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة لابن حجر..... 383
- تعريف بأعلام شرح ألفية العراقي لمحمد بن الحسين المغربي..... 507
- تفسير ابن كثير ..... 497
- تقويم الميزان ابن حجر..... 1046
- تقييد المهمل للجياي..... 941
- تلخيص المتشابه للخطيب..... 973
- تلقيح فهوم أهل الأثر ابن الجوزي..... 956
- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع..... 625
- تمييز المزيد في متصل الأسانيد ..... 701
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي..... 869
- تهذيب التهذيب لابن حجر ..... 414
- تهذيب السنن لابن القيم..... 150
- تهذيب الكمال للمزي..... 873
- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري..... 309، 133، 683

- 477 ..... - جامع الأصول لابن الأثير
- 201 ، 123 ، 339 ، 700..... - جامع الترمذي
- 472 ، 515..... - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر
- 498..... - جزء ابن عرفة
- 971..... - جمع الجوامع في النحو للسيوطي
- 572..... - جواهر الأدب لأحمد الهاشمي
- 674 ..... - جياد المسلسلات للسيوطي
- 1092..... - حرز الأمانى للشاطبي
- 327..... - خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للنووي
- 766..... - خلاصة الوفا بأخبار المصطفى للسمهودي
- 339..... - خلق أفعال العباد للبخاري
- 768..... - در السّحابة فيمن دخل مصر من الصحابة للسيوطي
- 267..... - دلائل الأعلام في شرح رسالة الشافعي للصيرفي
- 1043..... - دلائل النبوة لأبي نعيم
- 734..... - ذيل الاستيعاب لابن فتحون
- 626..... - رفع اليدين للبخاري
- 798..... - رواية الصحابة عن التابعين للخطيب
- 455..... - روضة الطالبين للنووي
- 625..... - زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم
- 284..... - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم
- 192..... - سبل السلام للصنعاني
- 504..... - سمات الخط ورقومه لعلي بن إبراهيم البغدادي
- 178 ، 770..... - سنن ابن ماجه
- 202 ، 123 ، 338 ، 700 ..... - سنن أبي داود
- 180 ، 295..... - سنن الدارقطني
- 123 ، 700 ، 728 ..... - سنن النسائي
- 618..... - سنن سعيد بن منصور
- 122..... - شرح الأربعين النووية للهيثمي

- شرح التبصرة والتذكرة للعراقي.....134 ،636
- شرح الترمذي لابن سيد الناس=النفح الشذي.....167
- شرح السنة للبغوي.....136
- شرح الشمائل المحمدية لجسّوس.....284
- شرح ألفية السيوطي لمحيي الدين عبد الحميد..... 121 ،683 ،744 ،878
- شرح الكافية لابن مالك.....731
- شرح المسند للرافعي .....382
- شرح المهذب النووي.....239 ،244
- شرح المهذب للنووي.....389
- شرح المواهب للزرقاني.....1097،851،97
- شرح بانت سعاد لابن هشام.....245
- شرح تحفة الحكام لمحمد التاودي.....369
- شرح تنقيح الفصول للقرافي.....715
- شرح رسالة الشافعي للصيرفي.....394
- شرح مختصر المزني للصيدلاني.....535
- شرح مسلم للنووي.....145 ،395
- شرف أصحاب الحديث للخطيب .....368
- شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي.....139
- شروط الأئمة للحازمي.....140
- شعب الإيمان للبيهقي.....349 ،596
- صحيح ابن حبان.....295 ،128 ،340
- صحيح ابن خزيمة.....128
- صحيح البخاري.....117 ،125 ،295 ،336 ،730 ،914
- صحيح مسلم.....295 ،115 ،496 ،670 ،745
- صفة الجنة لأبي نعيم .....1043
- طبقات ابن سعد .....581
- طبقات الأسماء المفردة لأبي بكر البرديجي.....854
- طبقات الأصبهانيين لأبي الشيخ الأصبهاني.....766 ،755

- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى.....1086.
- طبقات الشافعية الكبرى ابن السبكي.....1086،188.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي.....1085.
- طبقات القراء للذهبي.....1086.
- طبقات المكّين المتأخرين لابن مفرّج.....1086.
- طبقات النحاة السيوطي.....1086.
- طبقات النيسابوريين الحاكم.....1086.
- طرح التثريب شرح التقريب للعراقي.....161.
- طرق حديث الحوض للضياء المقدسي.....627.
- طرق حديث قبض العلم للطوسي.....627.
- طرق حديث قبض العلم لنصر المقدسي.....627.
- طرق حديث: "من كذب عليّ" للطبراني.....627.
- طلعة الأنوار لعبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي.....207.
- عارضة الأحوذى لابن العربي.....405.
- علل الترمذي الصغير.....166.
- علوم الحديث لابن الصلاح.....1091، 679، 563، 456، 385، 106، 101.
- علوم الحديث لأبي نعيم.....1043.
- عمدة المحدثين للحافظ عبد الغني المقدسي.....909.
- عمل اليوم والليلة للنسائي.....308.
- عمود النسب لأحمد البدوي الشنقيطي.....750.
- عين الإصابة بتلخيص الإصابة للسيوطي.....705.
- غاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي.....192.
- غريب الحديث لأبي عبيد الهروي.....662.
- غريب القرآن لأبي عبيد الهروي.....662.
- فتح الباري لابن حجر.....217، 125، 117، 486، 925.
- فتح الباقي شرح ألفية العراقي لتركيا الأنصاري.....195، 258، 796، 803، 1015.

- فتح المغيث للسخاوي.....1009، 871، 796، 715، 683،  
233، 238، 512، 555، 660

- 1043..... فضائل الصحابة لأبي نعيم  
304..... فعلت وأفعلت لقطرب  
1044..... قبائل الرواة لابن عبد البر  
1016..... قرة الأبصار في سيرة الشفيح المختار عبد العزيز اللمطي  
656..... قطف الأزهار للسيوطي  
163..... قواعد التصوف لزروق المالكي  
978..... قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي  
207..... كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني  
1085..... كشف الظنون لحاجي خليفة  
875..... كشف النقاب عن الألقاب لابن حجر  
287، 1009 ..... لسان العرب لابن منظور  
340، 347، 412..... لسان الميزان لابن حجر  
662..... مجمع الغرائب لعبد الغافر الفارسي  
406..... محاسن الاصطلاح للبلقيني  
242..... مختصر أبي داود للمنذري  
355..... مختصر الزركشي  
239..... مختصر المزني  
245..... مذكرة أصول الفقه للشنقيطي  
133..... مستخرج أبي عوانة على مسلم  
157، 153..... مستخرج الإسماعيلي  
133 ..... مستخرج البرقاني  
122، 129، 196، 225، 340، 728، 745..... مستدرك الحاكم  
1072..... مسند أبي عوانة  
195..... مسند أبي يعلى الموصلي  
109، 338، 551، 775 ..... مسند الإمام أحمد  
811..... مسند البزار

- مسند الشاميين للطبراني..... 157، 601
- مسند الطيالسي..... 135
- مسند الفردوس للدليمي..... 207، 399
- مسند عبد بن حميد..... 194
- مسند يعقوب بن شيبة..... 255
- مشارق الأنوار لعياض..... 664
- مشتهر الأسماء عبد الغني الأزدي..... 883، 913
- مشتهر الأنساب لعبد الغني الأزدي..... 883
- مشكل الآثار للطحاوي..... 691
- مصباح السنة للبغوي..... 184
- مصنف ابن أبي شيبة..... 618
- معالم السنن للخطابي..... 164
- معجم البغوي..... 475
- معجم الصحابة لابن قانع..... 704
- معجم المعتمد لرجي شاهين عطية..... 572
- معرفة السنن للبيهقي..... 136
- معرفة الصحابة لأبي أحمد العسكري..... 703
- معرفة علوم الحديث..... 109، 232، 665، 696، 769
- معرفة من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعدا ما بين وفاتيهما للذهبي..... 837
- ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة لابن رشيد..... 179
- مناقب الشافعي للآبري..... 384
- مناقب الشافعي للحاكم..... 1042
- ميزان الاعتدال للذهبي..... 340، 403، 412، 583
- نخبة الفكر لابن حجر..... 211، 213، 214، 640، 696
- نزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر..... 875
- نزهة النظر نخبة الفكر لابن حجر..... 591، 715، 675
- نصب الراية الزيلعي..... 200، 871، 106، 219، 220، 616، 456، 634
- نصب الراية الزيلعي..... 918

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني.....657
- نواذر الأصول للحكيم الترمذي.....207
- نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني للأبياري.....343
- نيل الأوطار في أسرار منتقى الأخبار للشوكاني.....991
- هدي الساري لابن حجر .....147، 847

## فهرس المصادر والمراجع

. القرآن المجزئ: رواية ورش عن نافع.

### (حرف الألف)

1. الأباطيل والمناكير: للحسن بن إبراهيم الجوزقاني، تحقيق كمال عبد الله، دار الفكر، بيروت، ط1 (1416هـ-1996م).
2. الإبانة عن أصول الديانة: لأبي الحسن الأشعري، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط3 (1411هـ-1990م).
3. الإبهاج شرح المنهاج: لعلي عبد الكافي السبكي، وعبد الوهاب بن علي، تحقيق أحمد الزمزمي، ونور الدين صغيري، شركة حكومة دبي (1424هـ-2004م).
4. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشر: لأحمد البوصيري، عناية أبو حاتم ياسر، دار الوطن، الرياض، ط1 (1470هـ-1999م).
5. إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1 (1417هـ).
6. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من طرف العشرة: للحافظ ابن حجر، تحقيق زهير بن ناصر، وآخرون، نشرته وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف العربية، ط1 (1415هـ-1994م).
7. إتمام الدراية لقراء النقاية: لجلال الدين السيوطي، تحقيق إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
8. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، الجزائر، ط1 (1997م).
9. الآثار: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
10. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: لماهر الفحل، دار عمان الأردن، ط1 (1420هـ-2000م).

11. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد بنيامين أرول، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ( 1425هـ-2004م).
12. إجازة المعلوم للمجهول: الخطيب البغدادي، تحقيق صالح معتوق، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1 (1425هـ).
13. اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية: ابن قيم الجوزية، تحقيق زايد أحمد الشثري، دار عالم الفوائد، ط1 (1431هـ).
14. الأجوبة المرضية على الأسئلة المكية: الحافظ ولي الدين العراقي، تحقيق محمد تامر، مكتبة التوعية الإسلامي، د.ت.ط.
15. أحاديث القصاص: ابن تيمية، تحقيق أحمد باجور، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1 (1405هـ-1985م).
16. الأحاديث المختارة: الضياء المقدسي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط4 (1421هـ-2001م).
17. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد، تحقيق عبد القادر حسونة، دار الفكر للنشر، د ت ط.
18. أحكام القرآن: لابن العربي المالكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1424هـ-2003م).
19. الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الأندلسي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية، د.ت.ط.
20. -الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1402هـ).
21. أحوال الرجال: إبراهيم يعقوب الجرجاني، تحقيق عبد العليم البستوي، دار حديث أكاديمي، فيصل أباد الدكن، د.ت.ط.
22. إحياء علوم الدين: أبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.ط.
23. أخبار أصبهان: ابن نعيم، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.ط.

24. إخبار العلماء بأخبار الحكماء: القفطي علي بن يوسف، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1426هـ-2005م).
25. أخبار القضاء: وكيع محمد بن خلف الضبي، دار عالم الكتب، بيروت، د.ت.ط.
26. اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير، تحقيق ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض، السعودية، ط 1 (1434هـ-2013م).
27. اختلاف الحديث: الشافعي محمد بن إدريس، مطبوع مع كتاب الأم، تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر، ط 1 (1422هـ-2001م).
28. أخلاق أهل القرآن: محمد بن الحسين الآجري، تحقيق محمد عمرو عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2 (1424هـ-2003م).
29. أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم: أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، ط 1 (1418هـ-1998م).
30. آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1424هـ-2003م).
31. أدب الإملاء والاستملاء: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق أحمد محمد عبد الرحمن، المطبعة المحمودية، جدة، ط 1، د.ت.
32. أدب الدنيا والدين: الماوردي علي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (1407هـ-1987م).
33. أدب الكاتب: الصولي، تحقيق محمود شكري الألوسي، المطبعة السلفية، مصر، 1341هـ.
34. الأدب المفرد: البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 3، (1404هـ-1989م).
35. الأذكار: يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، دمشق، (1391هـ-1971م).
36. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني محمد بن علي، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط 2 (1424هـ-2003م).

37. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: إمام الحرمين الجويني، تحقيق محمد موسى وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1369هـ-1950).
38. إرشاد طلاب الحقائق: يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط1 (1408هـ-1987م).
39. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، (1409هـ-1989م).
40. إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1405هـ-1985م).
41. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار: ابن عبد البر، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط1 (1414هـ-1993م).
42. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ابن عبد البر، تحقيق عبد الله مرحول، دار ابن تيمية، الرياض، ط1 (1405هـ-1985م).
43. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1 (1412هـ).
44. أسد الغابة: ابن الأثير علي بن محمد، تحقيق عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث، بيروت، ط1 (1417هـ-1996م).
45. إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من العلماء المعاصرين: محمد بن الفاطمي الشهير بابن الحاج، المطبعة الحديدة، الدار البيضاء، ط1 (1412هـ-1992م).
46. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: الخطيب البغدادي، تحقيق عز الدين السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1413هـ-1992م).
47. أسنى المسالك في أن من عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك: لبُدَّاه بن البوصيري، تحقيق فخر الدين المحسي، ط2 (1426هـ-2005م).
48. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة: يحيى بن شرف النووي، تحقيق عز الدين السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1405هـ).
49. الاشتقاق: ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 (1991م).

50. أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعلام الشنتمري، دار الفكر، د.ت.ط.
51. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط1، (1412هـ).
52. إصلاح غلط المحدثين: الخطابي، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1405هـ-1985م).
53. إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.
54. الأصمعيات: عبد الملك الأصمعي، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.ط.
55. أصول الدين: عبد القاهر التميمي البغدادي، دار الفنون، تركيا، ط1، (1346هـ-1928م).
56. أصول السرخسي: تحقيق أبو الوفاء الأفعاني، لجنة إحياء التراث، حيدر آباد، (1414هـ-1993م).
57. أطراف الغرائب والأفراد: ابن طاهر المقدسي، تحقيق محمود محمد والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419 هـ - 1998م).
58. أطلس تاريخ الإسلام: حسين مؤنس، دار الزهراء للإعلام الغربي، د.ت.ط.
59. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر الحازمي، دار المعارف العثمانية، ط2، (1359هـ).
60. الاعتقاد: البيهقي، تحقيق أحمد بن إبراهيم، دار الفضيلة، (1420هـ-1990م).
61. الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط17 (2002م).
62. أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق: مجيد بن يربان الإدريسي، دار النشر الدولي، الرياض، ط1 (1410هـ-1990م).
63. إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2 (1433هـ).

65. الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: عباس بن إبراهيم السملالي، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية بالرباط، ط2 (1413هـ-1993م).
66. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق المستشرق فرانز دوزنتال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1407هـ-1986م).
67. إغاثة اللفهان في مصايد الشيطان: ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عزيز شمس، ومصطفى سعيد، دار عالم الفوائد، مكة، ط1 (1432هـ).
68. الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م).
69. الاغتباط بمن رمي بالاختلاط: سبط ابن العجمي برهان الدين الحلبي، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، 1988م.
70. الأفعال: ابن قوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.ط.
71. أفغانستان: محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5 (1400هـ-1980م).
72. الاقتراح في بيان الاصطلاح: ابن دقيق العيد، تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم، الأردن، ط1 (1427هـ-2007م).
73. اقتضاء العلم العمل: الخطيب البغدادي، تحقيق الألباني محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5 (1404هـ-1984م).
74. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مغطاي بن قليج، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، (1422هـ-2001م).
75. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ابن ماکولا، عناية عبد الرحمن المعلمي، ونايف العباسي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، (1383هـ-1963م).
76. إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط1 (1419هـ. 1998م).
77. الإلزامات والتتبع: الدراقطني أبو الحسن علي بن عمر، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، ط2 (1405هـ-1985م).

78. ألفية ابن مالك في النحو، دار السلام، القاهرة، ط1 (1422هـ-2002م).
79. ألفية السيوطي في الحديث، دار السلام، القاهرة، ط3 (1427هـ-2006م).
80. ألفية السيوطي في علم الحديث، عناية أحمد شاكر، المكتبة العلمية، د.ت.ط.
81. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، مصر، والمكتبة العتيقة، تونس، ط1 (1405هـ-1985م).
82. الأم: الإمام الشافعي محمد بن إدريس أبو عبد الله، تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر، ط1 (1422هـ-2001م).
83. الأمالي المطلقة: أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1 (1416هـ-1995م).
84. الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع بشرط السماع: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1418هـ-1997م).
85. إنباء الغمر بأبناء العمر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حسن حبشي، نشر وزارة الأوقاف، مصر، (1415هـ-1994م).
86. إنباء الرواة على أنباء النحاة: القفطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط1 (1406هـ-1986م).
87. أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط1 (1471هـ-1997م).
88. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط: محمد بن طاهر ابن القيسراني، تحقيق دي بونج ليدان، ط1 (1282م) تصوير مكتبة المثنى ببغداد.
89. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1 (1397هـ-1977م).
90. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب: ابن عبد البر، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني، مكتبة أضواء السلف، السعودية، ط1 (1417هـ-1997م).

91. الأوائيل: أبو هلال بن مهران العسكري، تحقيق وليد قصاب ومحمد المصري، دار العلوم، الرياض، ط2 (1401هـ-1981م).
92. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق أبو حماد صغير، دار طيبة، الرياض، ط1 (1405هـ-1985م).
93. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، رتبه أحمد بن إبراهيم المغيني، دار ابن عفان، مصر، ط1 (1422هـ-2001م).
94. إيران: محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.ط.
- (شرف الباء)**
95. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد شاكر، تحقيق علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1471هـ-1996م).
96. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: الحافظ السيوطي، تحقيق أنيس بن أحمد الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط1 (1420هـ-1999م).
97. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق عبد القادر عبد الله، دار الصفوة، الكويت، ط2 (1413هـ-1992م).
98. البحر المحيط في تفسير القرآن: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، حققه صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (1420هـ).
99. بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط2 (1425هـ-2004م).
100. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد (الحفيد)، تحقيق محمد صبحي حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1 (1415هـ-1994م).
101. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 (1408هـ-1988م).
102. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.ط.

103. برنامج التجيبي: القاسم بن يوسف التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، د.ت.ط.
104. البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق عبد العظيم الديب، نشر دولة قطر، ط1 (1399هـ).
105. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى الضبي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1 (1410هـ-1994م).
106. بغية الملتمس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس: الإمام صلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
107. بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألمّ به فما تممه ولا كمله: أبو عبد الله بن المواق، تحقيق د/محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1 (1425هـ-2004م).
108. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1 (1384هـ-1964م).
109. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: أبي الحسن بن القطان الفاسي، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1 (1417هـ-1997م).
110. بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه: ابن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، د.ط.ت.

### (حرف التاء)

111. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط1 (1413هـ).
112. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مجموعة من المحققين، طبعة دولة الكويت، ط2 (1399هـ-1979م).
113. تاريخ ابن خلدون: ضبط خليل شحادة، وراجع د/سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1 (1421هـ-2001م).

114. تاريخ ابن معين: رواية الدوري، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، من منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، (1399هـ-1979م).
115. تاريخ ابن يونس المصري: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ)
116. تاريخ أبي زرعة الدمشقي: تحقيق شكر الله القوجاني، د.ت.ط.
117. تاريخ إربل: أبو البركات ابن المستوفي، تحقيق سامي الصقار، دار الرشيد للنشر، العراق، (1980م).
118. تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، ورمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ط5 (1977م).
119. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1407هـ - 1987م).
120. التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، عناية د/محمد عبد المعيد خان، د.ت.ط.
121. تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ط.
122. تاريخ بلاد شنقيط (موريتانيا): الدكتور حماد الله ولد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2010م).
123. تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، تعريب د/محمد حجازي، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (1411هـ-1991م).
124. تاريخ الثقات: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
125. تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق جمال محمود، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط2، (1425هـ-2004م).
126. تاريخ جرجان: السهمي حمزة بن يوسف، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبعة دار المعارف العثمانية، ط1 (1396هـ).

127. تاريخ جرجان: السهمي حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني، تحقيق د/ محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4 (1407هـ).
128. تاريخ خليفة بن خياط: خليفة بن خياط، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط2 (1405هـ-1985م).
129. تاريخ دمشق: علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق علي شبيري، دار الفكر، بيروت، ط1 (1419هـ-1998م).
130. تاريخ الرسل والملوك: الطبري محمد بن جرير، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2 (1387هـ-1967م).
131. التاريخ الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1406هـ).
132. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: يحيى بن معين، تحقيق أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 (1408هـ-2008م).
133. تاريخ علماء الأندلس: لابن الفرضي، تحقيق د/ بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 (1429هـ-2008م).
134. تاريخ علماء أهل مصر: يحيى بن علي المعروف بابن الطحان، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة، الرياض، (1408هـ-1987م).
135. تاريخ علوم الحديث في المشرق والمغرب: محمد المختار ولد أباه، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، ايسيسكوا، (1431هـ-2010م).
136. تاريخ قضاة الأندلس: الحسن بن عبد الله النبھاني، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ط5 (1403هـ-1983م).
137. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، عناية د/ محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.
138. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: محمد بن عبد الله بن زبر الرّبيعي، دار العاصمة، الرياض، ط1 (1410هـ).

139. تاريخ اليمن المعاصر: مجموعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة محمد علي البحر، مدبولي، القاهرة، د.ت.ط.
140. التبصرة في أصول الفقه: إبراهيم بن علي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق د/ محمد حسن هيتو، دار الفكر، (1403هـ-1983م).
141. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419هـ-1989م).
142. تبين العجب بما ورد في فضل رجب: ابن حجر العسقلاني، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ط1 (1977م).
143. تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، مطبعة توفيق، دمشق، سنة (1347هـ).
144. تجريد أسماء الصحابة: الحافظ الذهبي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، د.ت.ط.
145. التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث: بكر أبو زيد، دار الهجرة، الرياض، ط1 (1412هـ-1991م).
146. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: الحافظ المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الدار القيمة، الهند، ط2 (1403هـ-1983م).
147. التحقيق من أحاديث الخلاف، عبد الرحمن ابن الجوزي،
148. تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة: خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق د/ محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1412هـ-1991م).
149. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: تحقيق مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2 (1433هـ).
150. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1424هـ-2004م).
151. تذكرة الحفاظ: الحافظ الذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبعة دار المعارف العثمانية، (1674هـ).

152. تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم: إبراهيم الحلبي سبط ابن العجمي، الدار العلمية، الهند، ط1 (1350هـ-1931م).
153. التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة: محمد بن علوي الحسين، تحقيق رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1417هـ-1996م).
154. التذنيب في الفروع: عبد الكريم الرافي، تحقيق طارق فتحي السيد، وأحمد فريد، دار الكتب العلمية، ط1 (1425هـ-2004م).
155. تراجم الأعلام الموريتانيين: إبراهيم بن إسماعيل بن سيديا، وسيدي أحمد بن أحمد سالم، المطبعة الفورية نواكشوط، موريتانيا، (1997م).
156. تراجم مشاهير الشرق من القرن التاسع عشر: جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم، القاهرة، (2012م).
157. ترتيب المدارك وتقريب المسالك إلى معرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض، مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1 (1387هـ - 1967م).
158. الترغيب والترهيب: الإمام المنذري، تحقيق الألباني ومشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1424هـ).
159. تسهيل الفوائد: ابن مالك، تحقيق كامل بركات، دار الكتاب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت.ط.
160. تصحيفات المحدثين: العسكري الحسن بن عبد الله، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1 (1402هـ-1982م).
161. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، تحقيق أحمد ليزار، وزارة الأوقاف، المغرب، د.ت.ط.
162. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق د/ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1 (1416هـ-1996م).
163. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: بتحقيق د/عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، د.ت.ط.

164. تعريف الخلف برجال السلف: أبو القاسم محمد الحفناوي، مطبعة بيبير فونتانة، الجزائر، (1342هـ-1906م).
165. تعليق التعليق على صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، ط1 (1405هـ-1985م).
166. تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط3 (1419هـ).
167. تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة الرياض، ط1، (1420هـ-1999م).
168. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط2 (1415هـ-1995م).
169. التقريب مختصر علوم الحديث: يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع تدريب الراوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1424هـ-2004م).
170. التقصي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ابن عبد البر، تحقيق فيصل يوسف أحمد العلي والطاهر الأزهر، نشر وزارة الأوقاف، الكويت، ط1، (1433هـ-2012م).
171. تقييد العلم: الخطيب البغدادي، تحقيق سعد عبد الغفار، دار الاستقامة، مصر، ط1 (1429هـ-2008م).
172. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني ابن نقطة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، (1403هـ-1983م).
173. تقييد المهمل وتمييز المشكل: أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني، تحقيق علي بن محمد العمران و محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط1 (1421هـ-2000م).
174. التقييد والإيضاح: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (1424هـ-2003م).
175. تكملة إكمال الإكمال: ابن الصابوني أبو بكر، تحقيق مصطفى جواد، المجمع العلمي، العراق، (1377هـ-1957م).

176. تكملة الإكمال: لابن نقطة، تحقيق د/ عبد القيوم عبد رب النبي، نشر جامعة أم القرى، مكة، ط1 (1408هـ-1987م).
177. التكملة لكتاب الصلة: محمد ابن الأبار، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 (1432هـ-2011م).
178. التكملة لوفيات النقلة: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 (1419هـ-1989م).
179. التكميل نظم مختصر سيدي خليل: محمد سالم ولد عدود، دار الرضوان، نواكشوط، ط1 (1434هـ-2012م).
180. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419هـ-1989م).
181. تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: الخطيب البغدادي، تحقيق سكينه الشهابي، دمشق، طلاس، ط1 (1985م).
182. تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الأرقم، بيروت، ط1 (1997م).
183. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، حققه عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، د.ت.
184. التمييز: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، نشر وزارة المعارف، السعودية، ط2 (1402هـ-1982م).
185. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط2 (1401هـ-1981م).
186. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1406هـ).
187. تهذيب الأسماء واللغات: يحيى النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ط.

188. تهذيب التهذيب: الحافظ ابن حجر، دائر المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط1 (1325هـ).
189. تهذيب سنن أبي داود، ابن القيم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، بيروت، د.ت.ط.
190. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1 (1413هـ-1992م).
191. تهذيب اللغة: الأزهرى محمد بن أحمد، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط1 (2001م).
192. التهذيب في فقه الشافعي: البغوي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1418هـ-1997م).
193. توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1 (1416هـ - 1995م).
194. توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق محمد أبو زيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1432هـ-2011م).

### (حرف الثاء)

195. ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي: تحقيق عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، ط1 (1403هـ-1983م).
196. الثقات: محمد بن حبان البستي، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ط1 (1398هـ-1987م).
197. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 (1424هـ-2003م).

### (حرف الجيم)

198. جامع الأصول في أحاديث الرسول: المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ودار البيان، مصر، (1389هـ-1969م).

199. جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، تحقيق أبو الأشبال الزهري، دار الجوزي، السعودية، ط1 (1414هـ-1994م).
200. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، تحقيق عبد الله المحسن التركي، دار هجر، د.ت.ط.
201. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: أبو سعيد العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط2 (1407هـ - 1986م).
202. الجامع الصحيح: الترمذي، صححه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، ط2 (1983م).
203. الجامع الصحيح: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط1 (1382هـ-1962م).
204. الجامع الكبير: جلال الدين السيوطي، تحقيق إبراهيم الهائج، وعبد الحميد محمد وحسن عيسى، نشره الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، ط2 (1426هـ-2005م).
205. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، (1403هـ-1983م).
206. جامع معمر بن راشد: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، (1403هـ).
207. جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس: لأحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي، دار المنصورة، الرباط، د.ت.ط.
208. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 (1429هـ-2008م).
209. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.ط.
210. جزء الحسن بن عرفة العبدي: تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأفضا، الكويت، ط1 (1406هـ-1985م).

211. جزء القراءة خلف الإمام: للإمام البخاري، تحقيق فضل الرحمن الثوري، ومحمد عطا، المكتبة السلفية، باكستان، ط 1 (1400هـ-1980م).
212. جزء من عاش مائة وعشرين من الصحابة: ابن منده، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ت.ط.
213. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام: ابن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن محمد النشيري، دار عالم الفوائد، ط 1 (1425هـ).
214. جمع الجوامع في النحو: جلال الدين والسيوطي، تحقيق د/نصر أحمد إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1 (1423هـ-2011م).
215. الجمع بين رجال الصحيحين: ابن القيسراني محمد بن طاهر، دار الكتب العلمية، بيروت، (1405هـ).
216. الجمع بين الصحيحين: عبد الحق الاشبيلي، تحقيق عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، (1424هـ-2003م).
217. الجمع بين الصحيحين: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار ابن حزم، د.ت.ط.
218. جمع الجوامع في أصول الفقه: تاج الدين السبكي، تحقيق عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2 (1424 هـ. 2011م).
219. جمع النهاية في بداية الخير و الغاية: ابن أبي جمرة الأندلسي، عناية أبي الهيثم الشهباني، دار الكتب العلمية، بيروت، (1428هـ-2007م).
220. جمهرة أنساب قريش: للزبير بن بكار، تحقيق عباس هاني الجراح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (2010م).
221. جمهرة اللغة: ابن دريد محمد بن الحسن، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1 (1987م).
222. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 27 (1389هـ-1969م).

223. الجواهر المضيفة في طبقات الحنفية: عبد القادر القرشي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط2 (1413هـ-1993م).
224. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: عبد الرحمن السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1419م-1999م).
225. جياذ المسلسلات: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م).

### (حرف التاء)

226. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ابن قيم الجوزية، تحقيق زايد بن أحمد النشيري، دار عالم لفوائد، ط1، (1428هـ).
227. حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد: البيجوري، دار السلام، القاهرة، ط1، (1422هـ-2002م).
228. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان محمد بن علي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.ط.
229. حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: لعبد الله السمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، (1356هـ-1938م).
230. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: علي بن محمد الماوردي، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1414هـ-1994م).
231. حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها جابر رضي الله عنه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط7 (1405هـ-1985م).
232. حديث أبي العشاء الدارمي عن أبيه: تمام الرازي، تحقيق بسام عبد الوهاب، دار البصائر، دمشق، (1404هـ).
233. الحديث الشريف علومه وعلماؤه في بلاد شنقيط: محمد الحافظ بن المجتبى، نشر مطبعة المنار، موريتانيا، ط3 (1432هـ-2011م).
234. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط7 (1405هـ-1985م).

235. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي، دار السلام، القاهرة، ط1 (1422هـ-2002م).
236. حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى الحلبي، ط1 (1378هـ-1967م).
237. حلي المعاصم لفكر ابن عاصم: محمد بن محمد التاودي، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (14718هـ-1998م).
238. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الفكر، بيروت (1416هـ-1996م).
239. حياة موريتانيا الثقافية: المختار حامد، الدار العربية للكتاب، د.ت.ط.
240. حياة موريتانيا الجغرافية: المختار بن حامد، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، (1414هـ-1994م).
241. حياة موريتانيا حوادث السنين: المختار بن حامد، تحقيق سيد أحمد بن أحمد سالم، د.ت.ط.

### (حرف التاء)

242. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (1418هـ-1997م).
243. خصائص المسند: أبو موسى المدني، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآثار، القاهرة، ط1 (1429هـ-2008م).
244. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين المحجي، المطبعة الوهيبية، مصر، د.ت.ط.
245. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: يحيى بن شرف النووي، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1418هـ - 1997م).
246. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: الخزرجي أحمد أمين عبد الله، المطبعة الكبرى الميرية بولاق، (1301هـ).

247. الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله الطَّيْبِي، تحقيق أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1 (1430هـ-2009م)
248. خلاصة الوفا بأخبار المصطفى: علي بن عبد الله السمهودي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (1392هـ-1972م).

### (حرف الجال)

249. الدعاء: الطبراني، تحقيق محمد سعيد بخاري، دار البشائر الإسلامية، ط1 (1407هـ-1987م).
250. دائرة معارف القرن العشرين، لمحمد فريد وجدي، دار المعرفة، بيروت، ط3 (1971م).
251. الدر الكمين بذييل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لابن فهد المكي، تحقيق عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط1 (1421هـ-2000م).
252. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، (1439 هـ).
253. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تصحيح أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.ط.
254. دلائل النبوة: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ).
255. الدليل الشافي على المنهل الصافي: ابن تغري بردي، تحقيق فهميم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت ط.
256. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: ابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة، د ت ط.
257. ديوان أبي الفتح البستي: أبو الفتح علي بن محمد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (1410هـ-1989م).
258. ديوان جرير: جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت، بيروت، (1406هـ-1986م)

259. ديوان حسان بن ثابت: حسان بن ثابت الأنصاري، اعتنى به وشرحه إبراهيم شمس الدين، دار صبح، بيروت، ط1 (1428هـ-2008م)
260. ديوان الحطيئة: برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1413هـ-1993م).
261. ديوان طرفة بن العبد: تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3 (1423هـ-2002م).
262. ديوان علي بن أبي طالب: تحقيق عبد العزيز الكرم، بيروت، ط1 (1409هـ).
263. ديوان عدي بن الرِّقاع العاملي: جمع حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 (1410هـ، 1990م).
264. ديوان الفرزدق: تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1407هـ-1987م).

### (حرف الخال)

265. الذخيرة: القرافي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس، تحقيق محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (1994م).
266. ذكر أخبار أصبهان: الحافظ أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، د.ت.ط.
267. ذم الدنيا: أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1 (1422هـ-2002م).
268. ذيل العبر: الحسيني، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
269. ذيل العبر: الذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1405هـ-1985م).
270. ذيل تاريخ بغداد: محب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.ط.
271. ذيل تذكرة الحفاظ: جلال الدين السيوطي، مطبعة التوفيق، دمشق، (1347هـ).

272. ذيل تذكرة الحفاظ: محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي الشافعي، مطبعة التوفيق، دمشق، (1347هـ).
273. ذيل طبقات الحنابلة: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، (1425هـ-2005م).
274. الذيل على الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع): أبو شامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422هـ-2002م).
275. ذيل ميزان الاعتدال: للحافظ العراقي، تحقيق أبو رضا الرفاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1416هـ-1995م).
276. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: محمد بن محمد المزاكشي، تحقيق إحسان عباس، وبشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 (2012م).
- (الفهارس)**
277. رجال صحيح البخاري: لأبي نصر الكلاباذي، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرف، بيروت، (1407هـ-1987م).
278. رجال مسلم: ابن منجويه أحمد بن علي، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1407هـ).
279. الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي، تحقيق نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، (1395هـ-1975م).
280. رسالة أبي داود إلى أهل مكة: لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3 (1405هـ).
281. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط5 (1414هـ-1993م).
282. الرسالة للإمام الشافعي: تحقيق أحمد شاكر، منشورات مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1 (1358هـ-1940م).
283. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد، دار عالم الكتب، بيروت، ط1 (1414هـ-1999م).

284. رفع اليدين في الصلاة: للإمام البخاري، تحقيق بديع الدين الراشدي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1 (1416هـ-1996م).
285. الرهن الصغير: للإمام الشافعي مطبوع مع كتاب (الأم) للشافعي، تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر، ط 1 (1422هـ).
286. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية: السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق مجدي بن منصور السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط ت.
287. روضة الطالبين وعمدة المفتين: يحيى بن شرف النووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ط 3، (1412هـ).
288. رياض الصالحين: يحيى النووي، دار القاسم، الرياض، ط 1 (1423هـ-2002م).

### (حرف الزاي)

289. زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم: محمد حبيب الله الجكني الشنقيطي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1 (1437هـ-2016م).
290. زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الأنور البلتاجي، المكتبة العصرية، بيروت، (1422هـ-2001م).
291. زهر الربا على المجتبي: للسيوطي، المطبعة النظامية، الكانفور، عناية عبد الرحمن بن محمد الحاج، (1295هـ).
292. الزهد الكبير: البيهقي، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الجنان، بيروت، ط 1 (1408هـ-1987م).
293. الزهد: وكيع الجراح، تحقيق عبد الرحمان الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط 1 (1404هـ-1984م).
294. الزهد والرقائق: لابن المبارك، تحقيق أحمد فريد، دار المعراج، الرياض، ط 1 (1415هـ-1995م).

### (حرف السين)

295. السابق واللاحق: الخطيب البغدادي، تحقيق محمد مطر الزهراني، دار الصمعي، الرياض، ط 2 (1421هـ-2000م)

296. سُبُل السلام شرح بلوغ المرام: محمد بن إسماعيل الأمير الصغاني, تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1424هـ-2004م).
297. سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق: عبد الله الغماري، مكتبة القاهرة، ط 3 (1433هـ-2012م).
298. سبيل الرشاد في هدي خير العباد: لتقي الدين الهلالي، عناية مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط 1 (1427هـ-2006م).
299. سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين لألباني، مكتبة المعارف، الرياض، (1415هـ-1995م).
300. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط 1 (1412هـ-1992م).
301. السلفية وأعلامها في موريتانيا: للطيب بن عمر، دار بن حزم، بيروت، ط 1، (1416هـ/1995م).
302. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: المطبعة الميرية ببولاق، تصوير دار ابن حزم والبشائر، د ط، (1301هـ).
303. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق عبد الله الكتاني، وحمزة بن محمد الكتاني، ومحمد حمزة الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1 (1425هـ-2004م).
304. سنن ابن ماجة: ابن ماجه، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، (1433هـ-2012م).
305. سنن أبي داود: لأبي داود السجستاني، دار بن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1419هـ-1998م).
306. سنن الدراقطني: الدراقطني، عناية مجدي بن منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1417هـ-1996م).
307. سنن الدرامي: للدارمي، تحقيق فؤاد أحمد زمري، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، (1407هـ).

308. السنن الكبرى: البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، (1414هـ-1994م).
309. سنن النسائي الكبرى: للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1411هـ-1991م).
310. سنن النسائي: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بجلب، ط2 (1406هـ-1986م).
311. سنن سعيد بن منصور: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية بالهند، ط1 (1403هـ-1982م).
312. سؤالات ابن أبي شيبة: لابن المديني، تحقيق موفق عبد القادر، دار المعارف، الرياض، ط1 (1404هـ).
313. سؤالات ابن هانيء لأحمد: تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3 (1400هـ).
314. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني: تحقيق عبد العليم عبد العظيم، مكتبة دار الاستقامة مكة المكرمة، ومؤسسة الريان بيروت، ط1 (1418هـ-1997م).
315. سؤالات الحاكم في الجرح والتعديل للدراقطني: تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1404هـ-1984م).
316. سؤالات حمزة السهمي للدراقطني: تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1404هـ).
317. سؤالات السلمي للدراقطني: تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد الحميد، ود/ خالد الجريسي، مؤسسة الحرمين، الرياض، ط1 (1427هـ).
318. سير أعلام النبلاء: للحافظ الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2 (1413هـ-1993م).
319. السيرة الحلبية: لعلي بن برهان الحلبي، دار المعرفة، بيروت (1400هـ).
320. السيرة النبوية: لابن هشام، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3 (1410هـ).

321. السيرة النبوية: لابن إسحاق، تحقيق أحمد زيد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1424هـ-2004م).

### (أحرف الشين)

322. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد مخلوف، المكتبة السلفية، القاهرة، (1349هـ).

323. الشذا الفياح من علوم بن صلاح: برهان الدين الأبناسي، تحقيق صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1418هـ-1998م).

324. شذرات الذهب من أخبار من ذهب: لابن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق بيروت، ط1 (1406هـ-1986م).

325. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: مكتبة دار التراث، القاهرة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، (1420هـ-1999م).

326. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للالكائي، تحقيق نشأت بن كمال المصري، دار البصيرة، الإسكندرية (1422هـ).

327. شرح الأربعين النووية: يحيى بن شرف النووي، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط4 (1404هـ-1984م).

328. شرح ألفية السيوطي في الحديث: محمد آدم الإثيوبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط3 (1424هـ-2003م).

329. شرح الإمام بأحاديث الأحكام: ابن دقيق العيد، تحقيق محمد خلوف، دار النوادر، ط2 (1430هـ-2009م).

330. شرح بانة سعاد: لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1 (1431هـ. 1010).

331. شرح التبصرة والتذكرة: للحافظ العراقي، تحقيق ماهر الفحل، وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م).

332. شرح التبصرة والتذكرة: للحافظ العراقي، عناية محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت ط.

333. شرح تنقيح الفصول: أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط 1 (1393هـ-1973م).
334. شرح حدود ابن عرفة: محمد الأنصاري الرصاع، تحقيق أبو الأجفان، والطاهر المعمري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1 (1993م).
335. شرح ديوان المتنبي: شرحه مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3 (1427هـ-2007م).
336. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 (1417هـ-1996م).
337. شرح الزرقاني على مختصر خليل: تحقيق السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1422هـ-2006م).
338. شرح الزرقاني على الموطأ: تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة الثقافية، القاهرة، ط 1 (2003م).
339. شرح السنة: للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي دمشق، بيروت (1403هـ-1983م).
340. شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 (1421هـ-2001م).
341. شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 8 (1404هـ-1984م).
342. شرح الكافية: لابن مالك، تحقيق أحمد عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط 1 (1402هـ-1982م).
343. شرح الكوكب المنير: الفتوح، تحقيق محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 2 (1430هـ-2009م).
344. شرح شافية ابن الحاجب: للإستراباذي، تحقيق محمد نور حسن، ومحبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.

345. شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي، تحقيق محمد بيومي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1 (1429هـ-2008م).
346. شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3 (1416هـ-1996م).
347. شرح عمود النسب: حماد بن ألمين المجلسي، مراجعة أباه بن محمد عالي بن نعم العبد، طبع على نفقة أسرة المؤلف، د ت ط.
348. شرح كشف الأسرار على أصول البزدوي: عبد العزيز البخاري، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، وإعادة طبع دار الكتاب العربي، بيروت، (1308هـ).
349. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز الأحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر، ط1 (1483هـ-1963م).
350. شرح مسند الشافعي: للرافعي، تحقيق أبو بكر وائل محمد، وزارة الأوقاف القطرية، ط1، (1428هـ-2007م).
351. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر الطحاوي، تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1415هـ-1994م).
352. شرح معاني الآثار: أبو جعفر الطحاوي، تحقيق محمد زهري نجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1399هـ).
353. شرح منتهى الإرادات: البهوتي منصور بن يونس، دار عالم الكتب، بيروت، ط1 (1414هـ-1993م).
354. شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي، تحقيق محمد إبراهيم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان، بيروت، ت ط.
355. شرف أصحاب الحديث: الخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمد سعد أوغلي، كلية الإلهيات، أنقرة (1389هـ-1969م).
356. شروط الأئمة الخمسة: للحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1405هـ-1984م).

357. شروط الأئمة الستة: ابن الطاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1 (1410هـ).
358. شروط الأئمة: ابن منده، تحقيق عبد الرحمان الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ط1 (1471هـ-1995م).
359. شعب الإيمان: للبيهقي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1410هـ).
360. الشعر والشعراء في موريتانيا: لمحمد المختار ولد أباه، دار الأمان، الرباط، ط2، (1424هـ-2003م).
361. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعرف، ط2، (1982م).
362. الشفا بتعريف حقوق المصطفى: القاضي عياض، تحقيق علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، (1404هـ-1984).

### (تurf الصاطف)

363. صبح الأعشى: للقلقشندي، دار الكتب المصرية، القاهرة، (1340 هـ. 1922م).
364. الصِّحاح: للجوهري، تحقيق أحمد عبد العزيز عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2 (1314هـ-1979م).
365. صحيح ابن حبان: ترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1414هـ-1993م).
366. صحيح ابن خزيمة: لابن خزيمة، تحقيق د/محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (1390هـ-1970م).
367. صحيح الأدب المفرد: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط1 (1421هـ-2000م).
368. صحيح الإمام البخاري: عناية علي حسن الحلبي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، (2006م).
369. صحيح الإمام مسلم ابن الحجاج: مطبوع مع شرح الإمام النووي، تحقيق محمد بيومي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1 (1429هـ-2008م).

370. صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، (1421هـ-2000م).
371. صحيح الجامع الصغير وزيادته: للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3 (1408هـ-1988م)
372. صحيح السيرة النبوية: محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط1 (1421هـ-2001م).
373. صحيح النسائي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1419هـ-1998م).
374. صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، (الكتاب الأم)، مكتبة غراس، الكويت، ط1، (1423هـ-2002م).
375. صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1419هـ-1998م).
376. صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، (1419هـ-1998م).
377. صفوة التصوف: ابن طاهر القيسراني، بتعليق أحمد الشرباصي، مطبعة دار التأليف، مصر، (1370م).
378. صلة التكملة لوفيات النقلة: أحمد الحسيني، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (1428هـ-2007م).
379. الصلة لتاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم: ابن بشكوال، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1 (2010م).
380. الصوارم والألسنة في الذب عن السنة: محمد بن أبي مدين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت (1407هـ-1987م).
381. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط حمايته من الإسقاط والسقط: ابن الصلاح، تحقيق موفق عبد الغفار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 (1408هـ).

382. صيد الخاطر: ابن الجوزي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1412هـ-1992م).

### (تurf الطاهر)

383. الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق وليد متولي محمد، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1 (1431هـ-2010م).

384. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق مازن السرساوي، مكتبة دار مجد الإسلام، القاهرة ودار ابن عباس، مصر، ط1 (1429هـ-2008م).

385. الضعفاء والمتروكين: النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تحقيق وليد متولي محمد، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1 (1431هـ-2010م).

386. الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1406هـ-1986م).

387. الضعفاء والمتروكين: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق د/ محمد بن لطفي الصباغ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1 (1400هـ-1980م).

388. الضعفاء والمتروكين: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، (1404هـ).

389. ضعيف سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، (1417هـ-1997م).

390. ضعيف سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة غراس، ط1، (1423هـ-2002م).

391. ضعيف سنن النسائي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، (1419هـ-1998م).

392. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، تصوير مكتبة القدسي، القاهرة، ط1 (1412هـ-1992م).

### (تurf الطاء)

393. طبقات الحضيكي: محمد بن أحمد الحضيكي السوسي، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1 (1427هـ-2006م).

394. طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1403هـ).
395. طبقات الحنابلة: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، نشر الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة السعودية، (1419هـ-1999م).
396. الطبقات السننية في تراجم الحنفية: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط1 (1403هـ-1983م).
397. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة الباي الحلبي، مصر، ط1 (1383هـ-1964م).
398. طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، دائرة المعارف العثمانية، الهند، د.ت.ط.
399. طبقات الشافعية: ليعبد الرحيم الإسنوي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1407هـ-1987م).
400. طبقات الصوفية: السلمى أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419هـ-1998م).
401. طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2 (1401هـ-1981م).
402. الطبقات الكبرى: ابن سعد محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1 (1968م).
403. الطبقات الكبرى: ابن سعد محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1421هـ-2001م).
404. طبقات المحدثين بأصفهان: محمد بن حيان الأنصاري، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5 (1412هـ-1992م).

405. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (1984م).
406. طبقات خليفة بن خياط: تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ط1 (1387هـ-1967م).
407. طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت.ط.
408. الطبقات: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط1 (1411هـ-1911م).
409. طرح التثريب في شرح التقريب: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق أسامة بن أحمد محمد عبد الرحيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
410. طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار: عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي، تحقيق محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1430هـ-2009م).

### (تريف العيني)

411. عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي: محمد بن محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الأشبيلي المالكي، تحقيق جمال مرعاشي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1418هـ-1997م).
412. العالي الرتبة في شرح نظم النخبة: أبو العباس أحمد بن محمد الشمي، تحقيق هارون بن عبد الرحمن الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1424هـ-2003م).
413. العبر في خبر من غير: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
414. العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية، مصر، (1372هـ-1953م).
415. العقل وفضله: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق لطفي محمد الصغير، دار الراية، الرياض، د.ت.ط.

416. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي أبو عبد الله، تحقيق علي بن محمد العمران، طبع مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ط1 (1432هـ-2011م).
417. علل الحديث: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، حققه فريق الباحثين بإشراف د/سعد الحميد ود/ خالد الجريسي، نشرته مطابع الحميضي، الرياض، ط1 (1427هـ-2006م).
418. العلل الصغير: للإمام الترمذي، مطبوع في آخر الجامع للترمذي، حققه أحمد شاكر، دار إحياء التراث.
419. العلل الكبير: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، وتحقيق مجموعة من الباحثين، دار عالم الكتب، ط1 (1409هـ-1989م).
420. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، بدار طيبة، الرياض، ط1 (1405هـ-1985م).
421. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2 (1422هـ-2001م).
422. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، رواية المروزي وغيره، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1421هـ).
423. العلل: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المدني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1980م).
424. علم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، (1407هـ-1987م).
425. العلم: زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 (1421هـ-2001م).
426. علماء ومفكرون عرفتهم: محمد المجذوب، دار الشواف، القاهرة، ط4 (1992م).

427. العلو والنزول في الحديث: ابن القيسراني محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية، الكويت، د.ت.
428. علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، و دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة (1433هـ-2012م).
429. عمل اليوم والليلة: أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن، تحقيق د/ فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1406هـ).
430. عمود النسب الشريف: أحمد البدوي المجلسي الشنقيطي، عناية محمد محفوظ بن أحمد، المكتب العربي للخدمات الثقافية، موريتانيا، ط1 (1416هـ-1996م).
431. عون المعبود على سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط2 (1388هـ-1968م).
432. عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ابن أبي أصيبعة، تحقيق نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، سنة (1356هـ).

### (تurf الغين)

433. الغاية شرح الهداية في علم الرواية: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق سيدي محمد الأمين، جامعة أم القرى مكة المكرمة، سنة (1403هـ-1983م).
434. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، (1427هـ-2006م).
435. غاية المرام في تخریج أحاديث الحلال والحرام: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، (1400هـ-1980م).
436. غريب الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، تحقيق د/ عبد الله الجبوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ط1، (1397هـ-1977م).
437. غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، نشرته جامعة أم القرى، مكة، سنة (1402هـ).

438. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة: رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي العطار، تحقيق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، (1417هـ).

439. الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط1، (1402هـ-1982م).

### (حرف الفاء)

440. الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر عيسى البابي الحلبي، ط2، (1971م).

441. فتاوى ابن الصلاح: تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط1، (1406هـ-1986م).

442. الفتاوى الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1408هـ-1987م).

443. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تصحيح ابن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء دمشق، ط3، (1421هـ-2000م).

444. فتح الباقي شرح ألفية العراقي: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، مطبوع مع شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق محمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.ط.

445. فتح الباقي شرح ألفية العراقي: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1423هـ-2002م).

446. فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور: محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي، تحقيق عبد الودود ولد عبد الله، وأحمد ولد الحسن، مركز نجيبويه، القاهرة، د.ت.ط.

447. فتح العزيز شرح الوجيز: عبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر، د.ت.ط.

448. الفتح المبين بشرح الأربعين: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، تحقيق أحمد جاسم وقصي محمد وأنور بن أبي بكر، دار المنهاج، جدة، السعودية، ط1، (1428هـ-2008م).

449. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق د/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير و د/ محمد بن عبد الله بن فهد آل فهد، دار المنهاج، الرياض، ط2 (1432هـ).
450. فتوح مصر وأخبارها: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم بن أعين القرشي المصري، تحقيق عبد المنعم عامر، نشر الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة. د ت.
451. فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم: محمد حبيب الله الجكني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، (1437هـ).
452. فردوس الأخبار: شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق فواز أحمد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1407هـ-1987م).
453. الفروق: أحمد بن إدريس القرافي المالكي، نشر وزارة الأوقاف السعودية، دار إحياء التراث، مصر (1431هـ-2010م).
454. الفصل للوصول المدرج في النقل: الخطيب البغدادي، تحقيق عبد السميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، (1418هـ-1997م).
455. الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، (1405هـ-1985م).
456. الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، سنة (1421هـ).
457. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، (1402هـ-1982م).
458. فهرست ما رواه عن شيوخه ابن خير الإشبيلي الأموي: تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ-1998م).
459. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار، بيروت، سنة (1423 هـ - 2002 م).

460. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق محمد بدر الدين أبو غراس الغساني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط1، (1324هـ).
461. الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية: محمد بن قاسم بن محمد جسوس المالكي، المطبعة الجمالية، مصر، ط1، (1330هـ).
462. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1416هـ-1995م).
463. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، بيروت، ط2، (1391هـ-1971م).
464. الفوائد الكفيلة بمعرفة الوسيلة: محمد الحسن بن أحمد الخديم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، (1416هـ-1996م).
- (حرف القاف)**
465. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبطه يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، (1431هـ-2010م).
466. القراءة خلف الإمام: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1045هـ-1984م).
467. قواطع الأدلة في الأصول: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق عبد الله بن حافظ الحكمي وعلي بن عباس الحكمي، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، (1419هـ-1998م).
468. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى، تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي، دار المعارف، بيروت، لبنان، د.ت.
469. قواعد التصوف وشواهد التعرف: أحمد بن أحمد بن محمد زرُّوق الفاسي، تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1426هـ-2005م).
470. قوت المغتذي على جامع الترمذي: جلال الدين السيوطي، تحقيق ناصر بن محمد الفريبي، نشرته جامعة أم القرى مكة المكرمة، سنة (1424هـ-2004م).

471. القول البديع في الصلاة والسلام على الحبيب الشفيق: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، المدينة المنورة، ط1، (1422هـ-2002م).
472. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: أحمد ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1 (1401هـ).
473. القول المفيد على كتاب التوحيد: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، (1424هـ).

### (تurf الكاف)

474. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، (1413هـ-1992م).
475. الكافي في علم العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1415هـ-1994م).
476. الكامل في التاريخ: ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1407هـ-1987م).
477. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، عناية مازن الرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1434هـ-2013م).
478. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ (سيويه)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1408هـ-1988م).
479. كتاب المجروحين: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصمعي، الرياض، ط1 (1420هـ-2000م).
480. كشف الأستار عن زوائد البزار: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1399هـ-1979م).
481. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: برهان الدين الحلبي، تحقيق صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، ط1، (1407هـ-1987م).

482. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني، نشر مكتبة القدس، سنة (1351هـ).
483. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مكتبة المثني، بغداد، سنة (1941م).
484. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي): أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1422هـ-2002م).
485. الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى، مصر، ط1 (1423هـ-2003م).
486. الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، مطبوعات الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، (1404هـ-1984م).
487. الكنى والأسماء: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، (1421 هـ - 2000م).
488. كشف مشكل الصحيحين: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط1، (1418هـ-1997م).
489. الكشف عن حقيقة الصوفية: محمود عبد الرؤوف القاسم، دار الصحابة، بيروت، ط1، (1408هـ).
490. الكمال في أسماء الرجال: الحافظ عبد الغني المقدسي، تحقيق شادي بن محمد بن سالم، من منشورات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية، الكويت. د ت ط.
491. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف الكرمان، تحقيق محمد محمد عبد اللطيف، مطبعة البهية المصرية، ودار إحياء التراث، بيروت، ط1 (1356هـ-1937م).
492. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: محمد بن أحمد ابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، ط2 (1420هـ-1999م).

493. اللآلء المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2 (1395هـ-1975م).
494. اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير الجزري، مكتبة القدس، القاهرة، سنة (1357هـ).
495. لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ: أبو الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، مطبعة التوفيق، دمشق، سنة (1347هـ).
496. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، د.ت.ط.
497. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، (1423هـ-2002م).
498. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف: عبد الرحمن بن احمد، ابن رجب الحنبلي تحقيق ياسين محمد السّواس، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط5، (1420هـ-1999م).
499. لمرباط محمد عالي ولد عدود حياته وآثاره: جمعه عبد الله ولد سيد المختار ولد والد، دار الصفا، موريتانيا، ط1، (1435هـ-2014م).
500. اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق عبد القادر الخطيب، مكتبة نظام اليعقوبي، الخاصة البحرين، دار الحديث الكتانية، طنجة، ط1، (1434هـ-2012م).
501. اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع: محمد بن خليل الطرابلسي القاوقجي، تحقيق فواز أحمد زمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، (1415هـ).

### (تريف المير)

502. المبسوط: شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، ط1 (1421هـ-2000م).

503. المتفق والمفترق: الخطيب البغدادي، تحقيق محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط1 (1417هـ-1997م).
504. متن ألفية الحافظ العراقي أو التبصرة والتذكرة: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عناية عبد الله محمد الحكمي ومراجعة وتصحيح محمد سالم ولد عدود، ومحمد الحسن ولد الددو، طبع ضمن سلسلة المتون العلمية المختارة. د ت ط.
505. مجرد أسماء الرواة عن مالك: ابن رشيد العطار، مكتبة الغرباء الأثرية. د ت ط.
506. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت. د ت ط.
507. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1422هـ-2001م).
508. مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: عناية عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء ودار ابن حزم، ط4 (1432هـ-2011م).
509. مجموع فيه الأحاديث العيدية المسلسلة: أبو طاهر السلفي، تحقيق محمد بن تركي التركي، دار الوطن، الرياض، ط1 (1420هـ-1999م).
510. المجموع شرح المهذب: يحيى بن شرف الدين النووي، من طبع إدارة الطبعة المنيرية قامت بتصويرها دار الفكر، بيروت، د.ت.ط.
511. محاسن الاصطلاح على مقدمة ابن الصلاح: عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، طبع مع مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عائشة بن عبد الرحمن وبنات الشاطيء، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
512. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط1، (1392هـ).
513. المحصول في أصول الفقه: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، سنة (1399هـ).
514. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ-2000م).

515. المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق أحمد شاکر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط4، (1430هـ-2009م).
516. مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق صبري عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1 (1412هـ-1992م).
517. مختصر المزني في فروع الشافعية: أبو إسحاق إبراهيم بن علي، تحقيق محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419هـ-1998م).
518. مختصر تاريخ دمشق: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الفكر، دمشق، ط1 (1404هـ-1984م).
519. مختصر سنن أبي داود: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق أحمد شاکر ومحمد حامد الفقهي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.ط.
520. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر: عبد الله مرداد، اختصار وترتيب محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، دار المعرفة، ط2 (1406هـ - 1986م).
521. مختصر الشمائل الحمديّة للترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، المكتبة الإسلامية، الأردن، ط2، (1406هـ).
522. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، ط1 (1984م).
523. المدخل إلى السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د.ت.ط.
524. المدخل إلى الصحيح: محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، د/ ربيع هادي عمير المدخلي، دار الإمام أحمدن القاهرة، ط1 (1430هـ-2009م).
525. المدخل إلى كتاب الإكليل: محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م).

526. المدونة الكبرى: الإمام مالك، رواية سُحنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1415هـ-1992م).
527. مذكرة أصول الفقه: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، تحقيق أبي حفص سامي العربي، دار اليقين، مصر، ط1 (1419هـ-1999م).
528. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1417هـ-1997م).
529. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: سبط ابن الجوزي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، ط1 (1434هـ-2013م).
530. المراسيل: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1418هـ-1998م).
531. المراسيل: سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، ط1 (1408هـ).
532. مروج الذهب ومعادن الجوهر: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، عناية كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1 (1425هـ-2005م).
533. مسائل الإمام أحمد: رواية إسحاق بن هانئ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1 (1400هـ).
534. مسائل الإمام أحمد: برواية ابنه عبد الله، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1 (1400هـ).
535. مسائل الإمام أحمد: أبو داود السجستاني، تحقيق محمد رشيد رضا ومحمد بهجة البيطار، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1353هـ).
536. مسألة العلو والنزول: محمد طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق صلاح الدين مقبول، مكتبة ابن تيمية، الكويت، د.ت.ط.

537. المسالك في شرح موطأ مالك: أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد بن الحسين السليماني وعائشة بنت بن الحسين، دار الغرب الإسلامي، (1428هـ-2007م).
538. المختلطين: صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن سيف العلائي، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، ط1 (1416هـ-1996م).
539. المستدرك على الصحيحين: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1411هـ-1990م).
540. المستصفي في علم الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق د/محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1433هـ-2012م).
541. المستفاد من ذيل التاريخ بغداد: أحمد بن أيك بن عبد الله الحسيني عرف بابن الدمياطي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (1422هـ-2001م).
542. مسند أبي حنيفة: أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط1 (1415هـ-1994م).
543. مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1 (1404هـ-1984م).
544. مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1420هـ-1999م).
545. مسند البزار: البزار أبو بكر أحمد بن عمرو البصري، حققه مجموعة من الباحثين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1 (1409هـ-1988م).
546. مسند الحميدي: عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط1 (1996م).
547. مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1407هـ-1986م).
548. مسند أبي عوانة: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار المعرفة، بيروت.

549. المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم: أبو عوانة، مجموعة من المحققين، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1 (1435هـ-2014م).
550. مسند الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر الطباعة، ط1 (1419هـ-1999م).
551. مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد بن نصر الكسي، تحقيق صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1 (1408هـ-1988م).
552. مسند الحارث بن أبي أسامة: نور الدين الهيثمي، المحقق د/ حسين أحمد صالح الباكري، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1 (1413هـ-1992م).
553. مسند الشاميين: سليمان بن أحمد الطبراني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1405هـ-1984م).
554. مسلسل العيدين: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق مجدي فتحي السيد، مكتبة الفؤاد، وتوزيع مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1416هـ-1995م).
555. المسلمون في الاتحاد السوفياتي عبر التاريخ: محمد علي البار، دار الشروق، جدة، ط1 (1403هـ-1983م).
556. مسند الدارمي: تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط1 (1421هـ-2000م).
557. مسند الإمام أحمد: بتعليق أحمد شاکر وحمة فريد، دار الحديث، القاهرة، ط1 (1416هـ-1995م).
558. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث القاهرة. د ت ط.
559. مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1416هـ-1995م).
560. المشتبه في الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى الباي الحلبي وشركاؤه، ط1 (1962م).

561. مشتبه النسبة: عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار المنتخب العربي، د.ط.
562. مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1399هـ-1972م).
563. مشيخة ابن جماعة: تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1 (1994م).
564. المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد: ابن الجزري، دار الآثار، القاهرة، ط1 (1429هـ-2008م).
565. مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن دمشق، ط1 (1427هـ-2006م).
566. مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2 (1403هـ).
567. معالم السنن: أبو سليمان الخطابي، عناية عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، (1416هـ-1996م).
568. المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين البصري، ضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ).
569. معجم ابن الأعرابي: تحقيق عبد المحسن الحسين، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1 (1418هـ-1997م).
570. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، مطبوعات دار المأمون. د ت ط.
571. المعجم الأوسط: الطبراني، تحقيق طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ط1 (1415هـ-1995م).
572. معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، د.ت.ط.

573. المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية: لموستراس، تحقيق عصام الشحادات، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1423هـ).
574. معجم الشعراء: المرزباني محمد بن عمران، تحقيق د/فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط1 (1425هـ-2005م).
575. معجم الشيوخ: ابن عساكر، تحقيق وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، ط1 (1421هـ-2000م).
576. معجم الصحابة: البغوي، تحقيق محمد الأمين بن محمد محمود الجكني الشنقيطي، مكتبة دار البيان، الكويت، ط1 (1421هـ-2000م).
577. معجم الصحابة: بن قانع أبي الحسن عبد الباقي، تحقيق صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، (1417هـ).
578. المعجم الكبير: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2 (1404هـ-1983م).
579. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل: علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق سكيئة الشهابي، دار الفكر، بيروت، (1401هـ).
580. المعجم المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون: جرجي شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت. د ت ظ.
581. المعجم المفهرس: أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل، تحقيق محمد شكور محمود الحاجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1418هـ-1998م).
582. معجم المناهي اللفظية: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط3 (1417هـ-1996م).
583. معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة: محمد خير رمضان يوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (1425هـ-2004م).
584. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط .
585. المعجم في مشتهه أسماء المحدثين، الحافظ أبي الفضل الهروي، تحقيق نظر الفارياي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1411هـ).

586. معجم قبائل العرب القديمة: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7 (1414هـ-1994م).
587. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد، تحقيق مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، د.ت.ط.
588. معجم معالم الحجاز: عاتق بن غيث البلادي، مكة المكرمة، ط2 (1431هـ-2010م).
589. معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، (1399هـ-1979م).
590. معرفه السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ودار الوفاء القاهرة، ودار قتيبة دمشق، ط1 (1412هـ-1991م).
591. معرفة الصحابة: محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية، ط1 (1426هـ-2005م).
592. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1 (1419هـ-1998م).
593. معرفة القراء الكبار: شمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1408هـ-1998م).
594. معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق أحمد فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1424هـ-2003م).
595. المعرفة والتاريخ: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة، ط1 (1410هـ).
596. المعلم شيوخ البخاري ومسلم: محمد بن إسماعيل بن خلفون، تحقيق عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
597. المعلم بفوائد مسلم: أبو عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، بيت الحكمة، تونس، ط2 (1987م).

598. المغازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت. د ت ط.
599. المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار: الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ط1 (1415هـ-1995م).
600. المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر. د ت ط.
601. المغني: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، بيروت، ط3 (1417هـ-1997م).
602. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.ط.
603. المغيث في غريب القرآن والحديث: أبو موسى المديني، نشرته جامعة أم القرى، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، ط1 (1406هـ-1998م).
604. المفصل في صناعة الإعراب: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق د/ علي بوملجم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1 (1993م).
605. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د/جواد علي، دار السافر، ط4 (1422هـ-2001م).
606. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، مجموعة من المحققين، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ودار الكلم الطيب، ط1 (1417هـ-1996م).
607. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
608. المقنع في علم الحديث: عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ط1 (1413هـ-1992م).

609. المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1410هـ-1990م).
610. مكارم الأخلاق: محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي، تحقيق عبد الله بن بجّاش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1427هـ-2006م).
611. الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق أحمد فهمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1413هـ-1992م).
612. من كلام يحيى بن معين في الرجال: رواية بن طهمان، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
613. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن القيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، ط1 (1433هـ-2012م).
614. مناقب الإمام الشافعي،: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق السيد احمد صقر، دار التراث، مصر، ط1 (1390هـ-1970م).
615. المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة: محمد عبد الباقي الأيوبي اللكنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1403هـ-1983م).
616. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرحمن بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1415هـ-1995م).
617. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: عثمان بن عمرو ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1405هـ-1985م).
618. المنجد في اللغة: لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط19، د.ت.
619. المنحول من تعليقات الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط3 (1419هـ-1998م).
620. المنفردات والوحدان: مسلم بن حجاج القشيري، تحقيق عبد الغفار البنداري والسعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1408هـ-1988م).

621. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، تحقيق د/محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، (1424هـ).
622. منهاج الطالبين وعمدة المفتين: يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، تحقيق محمد محمد طاهر، دار المنهاج، جدة، السعودية، ط1 (1426هـ-2005م).
623. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الأمام أحمد: أبي اليمن العليمي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط1 (1997م).
624. منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر: محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي، تحقيق محمد ميرابي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 (1435هـ-2014م).
625. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، د.ت.ط.
626. مواهب الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن محمد الرعيني المعروف بالخطّاب، عناية محمد تامر ومحمد عبد العظيم، دار الحديث، القاهرة، (1431هـ-2010م).
627. الموافقات في أصول الأحكام: لأبي إسحاق الشاطبي، دار الفكر، د.ت.ط.
628. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المقرئزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1418هـ).
629. المؤلف والمختلف: عبد الغني بن سعيد، تحقيق مثنى محمد وقيس التميمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1428هـ-2007م).
630. المؤلف والمختلف: الدراقطني علي بن عمر، تحقيق موفق عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1986م).
631. الموضح لأوهام الجمع والتفريق: أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط2، (1405هـ-1985م).
632. الموضوعات: ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1 (1386هـ-1966م).
633. موريتانيا الحديثة: محمد يوسف مقلد، دار الكتاب اللبناني، ط1، (1960م).

634. الموسوعة العربية الميسرة: مجموعة من الباحثين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 (1431هـ-2010م).
635. موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي: رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 (1999م).
636. الموطأ: الإمام مالك بن أنس، عناية محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1 (1434هـ-2013م).
637. الموقظة في علوم الحديث: الحافظ الذهبي، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2 (1412هـ).
638. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق علي محمود معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1416هـ-1995م).
- (تurf النوف)**
639. ناسخ الحديث ومنسوخه: الحافظ ابن شاهين، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1429هـ-2008م).
640. الناسخ والمنسوخ في القرآن: ابن النحاس، نشر المكتبة الغلامية، مصر، سنة، (1357هـ-1938م).
641. الناسخ والمنسوخ: للإمام الزهري، تحقيق مصطفى محمود الأزهرى، دار ابن عفان، القاهرة، ط1 (1429هـ-2008م).
642. النبوات: ابن تيمية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، (1432هـ-2011م).
643. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط3. د ت.
644. نزهة الأفكار في شرح قرة الأبصار: عبد القادر بن محمد المجلسي الشنقيطي، د.ت.ط.
645. نزهة الألباب في الألقاب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1409هـ-1989م).
646. نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر العسقلاني، تنكيت وعناية علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4 (1419هـ-1998م).

647. نسب معد واليمن والكبير: ابن الكلبي، تحقيق ناجي حسن، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ط1، (1408هـ-1988م).
648. نشر البنود على مراقبي السعود: عبد الله بن إبراهيم العلوي، عناية فادي نصيف وطارق يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1421هـ-2000م).
649. نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ودار القبلة، جدة، السعودية، ط1 (1418هـ-1997م).
650. نصوص من التاريخ الموريتاني: لمحمد اليّدالي، تحقيق محمدن ولد باباه، د ت ط.
651. نظام الغريب: عيسى بن إبراهيم الربيعي، صححه د/بولس برونله، مطبعة الموسكي، مصر، ط1، د.ت.
652. نظم المتناثر من الحديث المتواتر: الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، ط2، د.ت.
653. نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي: النابغة الغلاوي، تحقيق لخضر بن محمد بن قومار، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1430هـ-2009م).
654. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي: ابن سيد الناس، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط1 (1409هـ).
655. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، (1388هـ-1968م).
656. النكت الظراف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيمة بالهند، ط2 (1403هـ. 1983م).
657. النكت الوفية بما في شرح الألفية: البقاعي إبراهيم بن عمر، تحقيق د/ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1428هـ-2007م).
658. النكت على ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، تحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد، القاهرة، ط1 (1430هـ-2009م).
659. النكت على ابن الصلاح: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق زين العابدين بلافريج، أضواء السلف، الرياض، ط1 (1419هـ-1998م).

660. النكت على نزهة النظر: علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4 (1419هـ-1998م).
661. نهاية الأرب في أنساب العرب: أبو العباس القلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2 (1400هـ-1980م).
662. نهاية الوصول في دراية الأصول: صفي الدين الهندي، تحقيق صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.ط.
663. النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط1 (1383هـ-1963م).
664. النوار السافر عن أخبار القرن العاشر: عبد القادر العيدروس، تحقيق أحمد حالوا ومحمود الأرنؤوط وأكرم البوشي، دار صادر، بيروت، ط1 (2001م).
665. نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي، إشراف عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1 (1398هـ-1989م).
666. نيل الأماني لتوضيح مقدمة القسطلاني: عبد الهادي نجا الأبياري، مقابلة عبد الرحيم محمد يوسفان، المطبعة الميمنية، مصر (1323هـ).

### (تurf الهاء)

667. هدي الساري: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ابن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، ط3 (1421هـ-2000م).
668. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي، د.ت.ط، بعناية وكالة المعارف، استانبول (1951م).
669. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الحافظ السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.ط.

### (تurf الواو)

670. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 (1420هـ-2000م).

671. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: عبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادي، جدة، ط5 (1419هـ-1999م).
672. الوجيز في ذكر المجاز والمجيز: أبو طاهر السلفي، تحقيق محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1411هـ-1991م).
673. الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي: أبو حامد الغزالي، تحقيق طارق فتحي السيد، وأحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1425هـ-2004م).
674. الوسيط في تراجم أدياء شنقيط: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مكتبة الخانجي، القاهرة، عناية فؤاد سيد، ط6 (1429هـ-2008م).
675. وسيلة السعادة في نشر ما تضمن الشهادة، المختار بن بونة الجكني، عناية عبد الرحمن الصندلاني، نسخة مكتوبة على الورد.
676. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (1972م).

### (تريف اليباء)

677. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1403هـ-1983م).
678. يحيى بن معين وكتابه التاريخ، د/ أحمد محمد نور سيف، من منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، (1399هـ-1979م).

### الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية وغيرها

679. شن الغارات على أهل وحدة الوجود ومعية الذات: محمد بن أبي مدين، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم اليحيى، وياسر بن عبدالرحمن بن محمد، 2017 م .
680. محمد ولد أبو مدين حياته وآثاره: أحمد ولد أبو مدين، تحت إشراف الأستاذ محمود المسفار، رسالة تخرج في المدرسة العليا لتكوين الأساتذة، قسم اللغة العربية، نواكشوط، موريتانيا، سنة (1981-1982م).
681. شرح العقيدة الواسطية: سلطان العميري، من مطبوعات معهد الآفاق الإلكتروني.

## المجلات العلمية:

682. مجلة دعوة الحق، العدد الأول من السنة الثالثة والعشرين، مارس 1982م، المغرب.
683. مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، الصادرة عن كلية الآثار، جامعة سامراء العراق.
684. مجلة الأصالة، العدد 60-61، مجلة تاريخية ثقافية تصدر بالجزائر، بين (1971م-1981م) فيها مقال بعنوان: "طيبة مدينة الزاب والأوراس في العصور الوسطى" سنة 1398هـ-1978م.
685. مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العراق، العدد 66 سنة 2015م بما بحث بعنوان، بردان نشأتها تسميتها، موقعها الجغرافي لقصر قاسم حسين جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق.

## المواقع الإلكترونية:

686. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة  
ar.m.wikipedia.org
687. موقع عبد الله بن بيه  
bindayyah.net
688. مدونة انكرمدي  
inkermadi.blogspot.com
689. ملتقى أهل الحديث  
www.ahlalhdeeth.com

## فهرس الموضوعات

## الصفحة

## الموضوع

أ.....	مقدمة.....
1 .....	القسم الدراسي.....
3 .....	الباب الأول: التعريف بالحافظ العراقي ونظمه الألفية .....
4 .....	الفصل الأول: التعريف بالحافظ العراقي .....
5 .....	المبحث الأول: حياته الشخصية .....
8 .....	المبحث الثاني: حياته العلمية .....
21 - .....	الفصل الثاني: كتاب نظم التبصرة والتذكرة.....
22 .....	المبحث الأول: اسمها وأصلها.....
24 .....	المبحث الثاني: خصائصها وعناية العلماء بها.....
28 - .....	الباب الثاني: محمد بن أبي مدين وكتابه شرح ألفية العراقي .....
29 .....	الفصل الأول: التعريف بالشارح محمد بن أبي مدين .....
30 .....	المبحث الأول: حياته الشخصية .....
30.....	المطلب الأول: عصره.....
34.....	المطلب الثاني: اسمه ونسبه.....
35.....	المطلب الثالث: مولده.....
36.....	المطلب الرابع: صفاته الخلقية والخلقية.....
37.....	المطلب الخامس: وفاته.....
39 .....	المبحث الثاني: حياته العلمية .....
39.....	المطلب الأول: طلبه للعلم.....
40.....	المطلب الثاني: رحلاته.....
41.....	المطلب الثالث: شيوخه.....
43.....	المطلب الرابع: تلاميذه.....

44.....	المطلب الخامس: أعماله ونشاطاته.....
48.....	المطلب السادس: مذهبه الفقهي والعقدي.....
57.....	المطلب السابع: شعره.....
63.....	المطلب الثامن: مكانته العلمية.....
67.....	المطلب التاسع: مؤلفاته وآثاره.....
71.....	الفصل الثاني: التعريف بالكتاب (شرح ألفية العراقي).....
72 .....	تمهيد.....
77 .....	المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب نسبه إلى مؤلفه.....
79 .....	المبحث الثاني: مصادره.....
81 .....	المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.....
84 .....	المبحث الرابع: مميزات الكتاب وتمييزه العلمية.....
87 .....	المبحث الخامس: ملاحظات على الكتاب.....
89.....	المبحث السادس: وصف الشيخ الحظية.....
93.....	المبحث السابع: منهج التحقيق.....
95 -- .....	القسم الثاني: النص المحقق.....
96 .....	شرح مقدمة الناظم.....
104.....	أقسام الحديث.....
115 .....	أصح كتب الحديث.....
127 .....	الصحيح الزائد على الصحيحين.....
133 .....	المستخرجات على الصحيحين.....
139 .....	مراتب الصحيح.....
144 .....	حكم الصحيحين والتعليق.....
159 .....	نقل الحديث من الكتب المعتمدة.....
164.....	القسم الثاني من أقسام السنن: الحسن.....
203 .....	القسم الثالث: الضعيف.....

208	المرفوع.....
210	المسند.....
212	المتصل والموصول.....
213	الموقوف.....
214	المقطوع.....
216	فروع.....
234	المرسل.....
246	المنقطع.....
248	المعضل.....
252	العنينة.....
259 -	تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف.....
263	التدليس.....
275	الشاذ.....
279	المنكر.....
286	الاعتبار والمتابعات والشواهد.....
292	زيادات الثقات وحكمها.....
298	الأفراد.....
303	المعلل.....
319	المضطرب.....
326	المدرج.....
337	الموضوع.....
355	المقلوب.....
360	تنبيهات ثلاثة تتعلق بالضعيف.....
363	صفة تقبل رواية ومن ترد.....
404	مراتب التعديل.....

- 411 ..... مراتب ألفاظ التجريح
- 417 ..... متى يصح تحمل الحديث أو يستحب؟
- 422 ..... أقسام التحمل وأولها سماع لفظ الشيخ
- 429 ..... الثاني من أقسام التحمل القراءة على الشيخ
- 436 ..... تفريعات ثمانية
- 437 ..... الثاني من التفريعات
- 438 ..... الثالث من التفريعات
- 441 ..... الرابع من التفريعات
- 442 ..... الخامس من التفريعات
- 444 ..... السادس من التفريعات
- 449 ..... السابع من التعريفات
- 449 ..... الثامن من التفريعات
- 451 ..... الثالث من أقسام التحمل : الإجازة
- 471 ..... لفظ الإجازة وشرطها
- 474 ..... الرابع: المناولة
- 481 - ..... كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة؟
- 487 ..... الخامس: المكاتبه
- 490 ..... السادس: إعلام الشيخ
- 492 ..... السابع: الوصية
- 494 ..... الثامن: الوجدادة
- 499 ..... كتابة الحديث وضبطه
- 514 ..... المقابلة
- 518 ..... تحريج الساق
- 521 ..... التصحيح والتمريض
- 523 ..... الكشء والحو والضرب

- 526 ..... العمل في اختلاف الروايات
- 527 ..... الإشارة بالرمز
- 531 ..... كتابة التسميع
- 535 - ..... صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك
- 538 ..... الرواية من الأصل
- 540 ..... الرواية بالمعنى
- 544 ..... الاقتصار على بعض الحديث
- 546 ..... التسميع بقراءة اللحن والمصحف
- 548 ..... إصلاح اللحن والخطأ
- 554 ..... اختلاف ألفاظ الشيوخ
- 556 ..... الزيادة في نسب الشيخ
- 557 ..... الرواية من النسخ التي إسنادها واحد
- 560 ..... تقديم المتن على السند
- 562 ..... إذا قال الشيخ مثله أو نحوه
- 565 ..... إبدال الرسول بالنبي وعكسه
- 568 - ..... السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين
- 572 ..... آداب المحدث
- 598 ..... آداب طالب الحديث
- 630 ..... العالي والنازل
- 640 - ..... الغريب والعزیز والمشهور
- 660 ..... غريب ألفاظ الحديث
- 667 ..... المسلسل
- 675 ..... الناسخ والمنسوخ
- 683 ..... التصحيف
- 691 ..... مختلف الحديث

- 697 ..... خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
- 703 ..... معرفة الصحابة
- 769 ..... معرفة التابعين
- 797 ..... رواية الأكابر عن الأصاغر
- 802 ..... رواية الأقران
- 806 ..... الإخوة والأخوات
- 820 ..... رواية الآباء عن الأبناء
- 837 ..... السابق واللاحق
- 840..... من لم يرو عنه إلا واحد
- 848..... من ذكر من الرواة بنوع متعددة
- 854 ..... أفراد العلم
- 860 ..... الأسماء والكنى
- 873 ..... الألقاب
- 883..... المؤلف والمختلف
- 952 ..... المتفق والمفترق
- 973..... تلخيص المتشابه
- 982 ..... المشتبه المقلوب
- 985 ..... من نُسب إلى غير أبيه
- 994 ..... المنسوب إلى خلاف الظاهر
- 999 ..... المبهمات
- 1009..... تواريخ الرواة والوفيات
- 1045..... معرفة الثقات والضعفاء
- 1052..... معرفة من اختلف أخيرا من الثقات
- 1081..... طبقات الرواة
- 1087..... الموالي من العلماء والرواة

- 1094.....أوطان الرواة.....
- 1100.....الخاتمة.....
- 1103.....الفهارس.....
- 1104.....فهرس الآيات.....
- 1109.....فهرس الأحاديث.....
- 1123.....فهرس آثار الصحابة.....
- 1126.....فهرس الأعلام المترجم لهم.....
- 1179.....فهرس الأماكن والبلدان.....
- 1184.....فهرس القبائل.....
- 1185.....فهرس الأشعار.....
- 1190.....فهرس الكتب الواردة في الكتاب.....
- 1204.....فهرس المصادر والمراجع.....
- 1262.....فهرس الموضوعات.....

# ملخص البحث

## ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فإنَّ من أشهر ما أَلَّفَ في علم مصطلح الحديث نظم أَلْفِيَةِ الحافظ العراقي (ت706هـ)، ولما حوته من الخصائص والمميزات، حازت قصب السبق في الدرس العلمي الحديث في الحواضر العلمية في مشارق الأرض ومغاربها، ولذا اعتنى بها العلماء شرحاً وتعليقاً واختصاراً، ومن تلك الشروح المباركة شرح العلامة محمد بن أبي مدين الشنقيطي (ت1396هـ).

وهذا البحث يتناول هذا الشرح بالدراسة والتحقيق، وهو مخطوط، سماه مؤلفه بـ (شرح أَلْفِيَةِ العراقي)، اعتمد فيه على كل ما وصله من شروح الألفية، وغيرها من كتب المصطلح، كل ذلك خدمة لهذا الشرح، وتقريباً لهذا العلم لطلابه، فكان شرحه جامعاً ممتعاً.

وقد اعتمدت في عملي هذا على نسخة خطية محررة، كُتبت بخطِّ صاحبها، وعليها تصحيحاته وتصويباته، فهي نسخة في غاية الإتقان والتحرير، وسرت في الدراسة والتحقيق على المنهجية المعروفة في تحقيق المخطوطات، كل ذلك إثراء للكتاب، ومزيماً للفائدة، وتحقيقاً للهدف المرجو من البحث.

## **Research Summary:**

Mellenium Systems of Al Hafidh al- Iraqi (706 H) is one of the most famous in the science of Al-Hadith. Due to its characteristics and advantages, it has won the forefront in the scientific lessons in the scientific cities of the earth. Therefore, scientists cared to explain, comment and abbreviate it. Blessed is the explanation of the sign Muhammed ibn Abi Madin Al-Shanqeeti (1396 H).

This research studies and investigates this explantaion, which is a manuscript called by the author « Explantation of the millennium of Al-Iraqi ». It was based on all the explanations of the millennium and other books, for the service of this explanation and his students. It was a global explanation.

In this work, I have adopted a written copy written in the handwriting of its owner, with his corrections. It is a highly refined and edited version. I went through the study and investigation of the known methodology in the achievement of the manuscripts, all anriching the book and for the benefit.